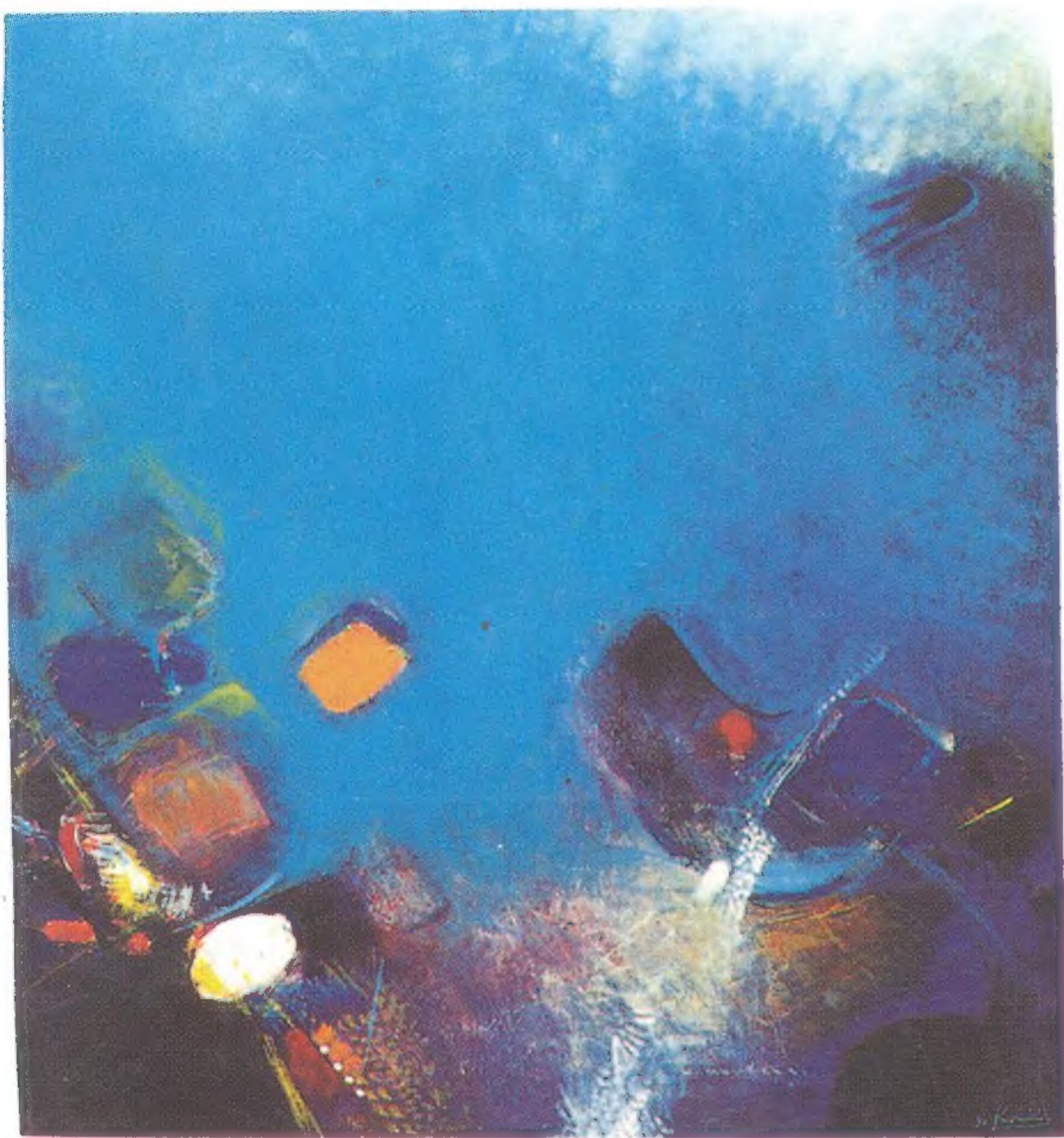


أبعاد

مجلة
الدراسات
الليبنانية
والعربية

العدد الثاني: تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ Abaad - No. 2, November 1994



الاقتصاد اللبناني في ظل حكومة الانماء وإعادة الإعمار

الادلوجات السياسية: مقارنة نظرية ومنهجية
رشيد شقير

المواجهة بين التربية والأعلام
هوندا القادري عيسى

اقتصاد «السلام» في الشرق الأوسط
هرفيه غايماز

جورج قرقم ألبير نصر سهام بواب
سمير مقديسي فادي عسيان نجيب عيسى
يوسف الخليل طلال البابا بيار أبو عزة
إيلي يشوعي مروان إسكندر كمال حمدان
غالب أبو مصبح غازي يوسف أنيس أبي فرح
أنطوان شويري سعد العنداري إيلي عساف



المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

اللجنة الاستشارية

حسين آغا
سعد الدين إبراهيم
دلال البستاني
عبد الله بلقزيز
أحمد بيضون
فريد الحنازن
عبد العزيز الدوري
نواف سلام
عزيز العظمه
نجيب عيسى
شفيق الغبرا
جورج قسوم
نواف كبتارة
فادي كهيوان
الطاهر لبديب
أنطوان مسرة
خلدون النقيب
السيد بسيم

■ الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

■ لوحة الغلاف للفنان اللبناني عادل قديح ■ خطوط : حسين ماجد

أبعاد

مجلة الدراسات اللبنانية والعربية



المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

ISSN : 1023 - 9626

العدد الثاني : تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤

المحتويات

الافتتاحية

أبعاد... ومتطلبات التنمية بول سالم ٤

المحور : الاقتصاد اللبناني في حكومة الانماء والاعمار

- ١٨ سياسة إعادة الإعمار جورج قرقم
٣٠ تعقيب سمير مقدسي
٣٥ السياسة الزراعية يوسف خليل
٤٢ السياسة الصناعية إيلي يشوعي
٥٤ السياسة المصرفية غالب أبو مصلح
٦٩ السوق المالية انطوان شويري
٧٧ تعقيب البير نصر
٨٠ السياسة النقدية فادي عسيران
٨٨ تعقيب طلال البابا
٩٣ السياسة الانفاقية مروان اسكندر
١٠٦ تعقيب غازي يوسف
١٠٨ السياسة الضريبية سعد العنداري
١١٩ تعقيب سهام بواب
١٢٢ سياسة العمالة نجيب عيسى
١٤١ تعقيب بيار أبو عزة
١٤٤ سياسة الأجور والمداخيل كمال حمدان
١٥٤ تعقيب أنيس أبي فرح
١٦٠ التخصصية إيلي عساف
١٦٦ تعقيب طلال البابا

دراسة

- ١٧٠ الادلوجات السياسية رشيد شقير
١٩١ المواجهة بين التربية والاعلام نهوند القادري عيسى
٢١٢ اقتصاد السلام في الشرق الأوسط مرفيه غايمار

ندوة : ادوارد سعيد : الثقافة والامبريالية

- ٢٢٤ البحث في الامبريالية أحمد بيضون
الثقافة الغربية :
٢٣٩ انسانية للغرب واستبدادية للخارج جورج ديب
٢٤٣ اشكاليات «الثقافة» و «الامبريالية» غالب أبو مصلح
٢٤٩ المناقشات

مراجعة كتاب

- تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة
٢٦٠ القطرية (محمد جابر الانصاري) فارس أبي صعب
خليج واحد لأحلام ثلاثة:
٢٧١ مثلث الأزمة (نويل جاندييه) غسان العزي
٢٨٢ من حقبة النهار (ميشال أبو جودة) جهاد الزين

وثائق

- ٢٨٩ الاتفاقات الاسرائيلية - الفلسطينية
٢٢٨ الاتفاقات الاسرائيلية - الأردنية
٢٤٣ برنامج الخلاص الوطني

يوميات

- ٢٥٣ يوميات لبنان
٢٦٣ يوميات الشرق الأوسط

ببليوغرافيا

- ٢٩٢

كاريكاتور

- ٤١٢

أبعاد.. ومتطلبات التنمية

من الطبيعي في حياة كل الدوريات أن تنمو أهدافها ومهامها وتنضج مع مرور الوقت. ولعل الذين قرأوا افتتاحية العدد الماضي من مجلتنا هذه يذكرون مدى اتساع مقاربتها للشؤون اللبنانية والعربية. ولحسن الحظ، فقد حدث ما هو مفترض بهكذا مطبوعة أن تستثيره، ووردنا من قبل عدد من الزملاء والقراء، بعض التعليقات على الافتتاحية تطالب بالمزيد من التركيز وتتساءل عما هو بالضبط الهدف المحدد لهذه الدورية. فهناك العديد من المجالات المماثلة في لبنان والعالم العربي، وغيرها الكثير مما انطلق أو توقف في السنوات الماضية، فما هي بالتالي المساهمة المحددة التي ستتقدم بها هذه الدورية وما الذي يميزها عن غيرها من الدوريات؟

السؤال هو في موضعه تماماً، والجواب عنه انما يكمن في الأهداف والمبادئ العامة للمركز اللبناني للدراسات الذي تصدر هذه المجلة عنه. فهو، أي المركز، إضافة إلى كونه مركز دراسات مستقلاً ولا يبغى الربح ويهتم بقضايا لبنان والعالم العربي، فإن هدفه الرئيسي يتمثل بتوفير خلفية ثقافية وبحثية لتطوير سياسات تعنى بمعالجة الشؤون العامة، تتسم بكونها أفضل وأكثر تنوراً. وهو، بتعبير آخر، يرى نفسه في موقع الوسط بين المجتمع من ناحية وبين الحكم وصانعي القرار من ناحية أخرى. فليس في وسع صانعي القرار أن يطوروا سياسات تستند إلى دراية ومعرفة وتحظى بتأييد واسع وتكون فاعلة على المدى البعيد من دون جهود الخبراء المؤهلين ومن دون مشاركة المجتمع المدني. كما انه ليس في وسع الخبراء وأعضاء المجتمع المدني ان يؤدوا دوراً بناءً في صوغ السياسات من دون بذل الجهود المضنية ومن دون فهم الخيارات الصعبة

إِفْتِئاحِيَّةُ

التي يواجهها صانعو القرار، ومن دون تقدير الموارد المتوافرة لدى التعامل مع القضايا العامة.

وهكذا فإن هدف هذه المجلة هو توفير منبر للخبراء والأكاديميين والقادة في المجتمع المدني، فضلاً عن صانعي القرار والرأي العام، لبحث القضايا العامة الملحة بطريقة جدية وهادفة بحيث تدرس دقائق الوضع وتفصيلاته كافة، وتزن الإيجابيات والسلبيات وتحاول أن تطور مقاربات سليمة لها. وبالتالي فإن هدفها ليس مجرد تطوير الأبحاث وتعزيزها فحسب، ولا يتمثل أيضاً بالنقد الأعمى لصانعي القرار والحكومة، ولكنها تهدف أساساً الى تعزيز التعاون بين كل الذين يملكون القدرة والحق في المساهمة في مناقشة السياسات العامة، ومحاولة التوصل الى أفضل الحلول التي تتوافق مع حاجات مجتمعاتنا.

وهكذا فإن مجلتنا هي مجلة تبحث عن حلول وتسعى للافادة من وجهات نظر كل من له علاقة بعملية صوغ القرارات من المسؤولين الحكوميين الى المشرعين والخبراء والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني. فمشروع بناء دولة حديثة في نهاية القرن العشرين لم يعد أمراً يعنى به بضعة مسؤولين حكوميين، بل هو لن يؤتي ثماره إذا اعتمد مثل هذا الاسلوب. إنه مشروع مجتمع بأكمله يسعى لبناء دولة تعكس هويته ومصالحه وتعزز حياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

يركز عددنا الثاني هذا على الإقتصاد اللبناني في ظل حكومة إعادة

الإنماء والاعمار، ولقد جمعنا في مؤتمر خاص عقدناه لبحث هذا الموضوع ما يزيد على ٢٢ باحثاً ومتخصصاً من كبار الاقتصاديين اللبنانيين لكي يتعرضوا لمختلف أوجه الوضع الاقتصادي اللبناني. فبعد ١٥ سنة من الحرب الداخلية، وبعد التغيرات المختلفة على المستويين الإقليمي والعربي، يكتسب التقويم الجاد والمتزن لحقائق الوضع الاقتصادي في لبنان وآفاق مرحلة ما بعد الحرب أهمية قصوى. فهل سيستأنف لبنان الدور الذي أداه قبل الحرب كمركز للسياحة والتعليم والصيرفة وغيرها من الخدمات أم أنه لم يعد في وسعه القيام بهذا الدور بعدما تولاه آخرون؟ وهل يملك لبنان مستقبلاً صناعياً أو زراعياً أم أن قطاع الخدمات سيبقى القطاع الوحيد الفاعل؟ وهل ستوفر التنمية الاقتصادية توزيعاً عادلاً للدخل أم انها ستزيد من التفاوت وهو الذي أدى الى نشوب الحرب عام ١٩٧٥؟ وهل ستتبع الدولة اللبنانية استراتيجية إقتصادية تعتمد على الاكتفاء بأدنى حد ممكن من المبادرة الاقتصادية أم ستعتمد الى الإستثمار في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية والتعليم التي تؤلف قاعدة أي تنمية طويلة الأمد؟ وهل يشجع القطاع المصرفي على قيادة عملية نمو القطاع الانتاجي أم ستبقى موارده غارقة في سندات الخزينة والإستثمار العقاري غير المنتج؟

إلا أننا اكتشفنا، حتى قبل الوصول الى مستوى مناقشة السياسات المتبعة، أن ثمة نقصاً حاداً في مجالي المعلومات والرؤية. فمن الصعب جداً البحث في قضايا اقتصادية معقدة من دون الاعتماد على معلومات وبيانات شاملة ودقيقة وحديثة. ولسوء الحظ، ففي غياب جهد مركزي تجميعي تقوم به الدولة فإن مثل هذه المعطيات الوطنية التي يمكن الركون اليها غير متوافرة. فثمة غياب لمعطيات رئيسية أولية حول الناتج الوطني العام واجمالي الناتج المحلي، والانتاج الصناعي والانتاج الزراعي والبطالة ومعدلات النمو ... الخ. وفي ظل غياب مثل هذه المعلومات يصبح أي بحث

أو مناقشة إقتصادية، ومنها تلك التي نقدمها في هذا العدد، محكوماً بأن يفتقد الدقة والمتانة. وإلى أن تقوم الدولة باحراز تقدم جدي في مجالي جمع المعلومات ونشرها فإن أغلب الأبحاث والتخطيطات الاقتصادية ستبقى تقديرية، ولا يمكن الاعتماد عليها كلياً. اما في ما يتعلق بالرؤية، فمن غير المجدي أيضاً مناقشة السياسات الاقتصادية من دون رؤية واضحة للهيكلة الاقتصادية الأساسية للبلاد وللخط الذي ستتنتجه في المستقبل. فهل سيصبح لبنان مثل هونغ كونغ أو سنغافوره أو اندونيسيا، أم أنه سيكون نسخة عن لبنان ما قبل عام ١٩٧٥؟ وهل ستصدر خدمات لبنان الى الخارج أم ستأتي بالمستهلكين الى داخل البلاد؟ وهل ستمحور السياسة الصناعية اللبنانية على المنتجات المعدة للتصدير أم على المنتجات الموجهة إلى السوق المحلية؟ وهل ستتركز السياسة الزراعية للبنان على الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي أم انها ستعتمد على التصدير للأسواق الخارجية؟ وهل ستقوم الدولة بدور تنموي، أم أن دورها سينحصر بجبي الضرائب وتقديم بعض الخدمات؟ ثمة العديد من الأسئلة المماثلة التي تدور حول صورة المستقبل الاقتصادي للبنان يمكن طرحها ومناقشتها قبل الدخول في الأبحاث المتعلقة بالسياسات والخيارات التي ينبغي اتخاذها. ونحن نفتقد في الوقت الحاضر البيانات بالمقدار نفسه الذي نفتقد فيه الرؤية، وعلى الرغم من أننا نحرز تقدماً بطيئاً في إعادة بناء البنية التحتية وتوفير بعض الاستقرار الاقتصادي فإن نمو الاقتصاد لا يزال بطيئاً، ولا يوجد ما يدل على أننا على وشك الانقلاع اقتصادياً، إذ إن ذلك يتطلب رؤية اقتصادية واضحة ينطوي كل العناصر الأخرى في إطارها التوحيدي الشامل. فالسياسات التي تركز على الاغفال او الارتجال ليست ناجحة ولا يمكنها ان تنجح.

ولقد خلصت الأبحاث الاقتصادية الأخيرة في مجال التنمية الاقتصادية

الى أنه لا بد لتحقيق تنمية سريعة ومتواصلة من توافر عدد من الشروط الرئيسية، نجد أنه من المفيد مراجعة بعضها قبل الشروع في دراسة الحالة اللبنانية.

١ - يجب على السلطات المالية ان تعمل على تأمين بيئة اقتصاد كلي (Macro Economic Stability) مستقرة. وهذا يعني أساساً تثبيت العملة الوطنية على سعر دولي مستقر ودائم، وخفض معدلات التضخم الى الأرقام الأحادية المنخفضة. كذلك ينبغي خفض نسب الفائدة بحيث تتوافق مع النسب العالمية تحاشياً لأي اضطراب في الاستثمار وتوزيع الموارد، علماً أن الدولة أدت أداءً حسناً في الجانب الأول المتعلق باستقرار العملة.

إلا أن ما يهدد استقرار الاقتصاد الكلي هو استمرار نسبة العجز المرتفع في الموازنة والتزايد السريع في الامدادات النقدية. صحيح أن نسبة التضخم قد خفضت مقارنة بالنسب المرتفعة جداً التي سادت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، إلا أنها لا تزال أعلى كثيراً من النسب المرغوب فيها، ولقد لجأت الدولة، حفاظاً على الطلب على العملة اللبنانية، الى الحفاظ على فوائد مرتفعة في سندات الخزينة، الأمر الذي يؤدي ليس الى استمرار الفوائد المرتفعة جداً في القطاع المصرفي الخاص فحسب، بل إنه يستنفد الموارد المالية التي كان يمكن استخدامها في الإستثمار الإنتاجي. وهكذا فإنه يتعين على الدولة أن تعزز الاستقرار في الاقتصاد الكلي من خلال القضاء السريع على العجز في الموازنة والتخفيف التدريجي من الاعتماد على سندات الخزينة ذات الفوائد المرتفعة وغيرها من الأدوات التي تلجأ الحكومة اليها للحفاظ على الطلب على الليرة.

٢ - ينبغي أن تطور البلاد نظاماً مالية فاعلة ومحكمة. وفي هذا السياق فإن القطاع المصرفي هو عصب أي قطاع إنتاجي، وبالتالي فإن لفاعليته

وديناميته أثراً إيجابية مباشرة في نمو أي قطاع انتاجي. ولكن النظام المصرفي اللبناني، الذي كان ذات يوم مفخرة الشرق الأوسط، قد بات متخلفاً جداً إن من حيث الحجم أو من حيث الموارد البشرية والتقدم التقني والمبادرات الإستثمارية. ولا بد من أن يستمر المصرف المركزي المنظم الرئيسي للقطاع المصرفي، في دمج وتوحيده للمصارف الصغيرة وفي تدريب موظفي المصارف وتعزيزهم بحيث يتمكن من ايصالهم الى مستوى عالمي تنافسي، وإدخال أحدث ما توصلت اليه التقنية في خدمة العمل المصرفي وإعادة توجيه رأس المال المصرفي بحيث يتحول عن سندات الخزينة والحسابات بالعملات الأجنبية وغيرها من الاستخدامات غير الانتاجية نحو الإستثمار في المشاريع الانتاجية التي يمكنها توفير فرص العمل والعملات الأجنبية. كما أن التحسينات في الأنظمة المالية في البلاد تشمل إقامة بورصة فاعلة تتعامل مع أسهم العديد من الشركات (وليس اسهم شركة واحدة كما هو متبع حالياً)، الى ادوات مالية اخرى كفيلة بجلب رأس المال الى التماس مع المشاريع الاقتصادية المنتجة.

٣- بحلول نهاية القرن العشرين أصبح انتقال رأس المال والتقانة والمواد الأولية عملية فائقة السهولة والسرعة، لذا أصبح رأس المال البشري العنصر الرئيسي في النمو السريع. ففي هذا العالم لم يعد هناك إقتصاد (باستثناء اقتصادات الدول المصدرة للمواد الأولية كالدول النفطية) قوي إلا بمقدار قوة قواه العاملة. ولئن كان معظم اللبنانيين يتباهى بالمستوى الرفيع للعامل اللبناني فإن التدقيق الموضوعي يكشف أن القوة العاملة اللبنانية باتت متخلفة عن القوى العاملة في الاقتصادات المتسارعة النمو على غير صعيد، كالانضباط والمثابرة والالتكالية والانتباه الى التفاصيل والمهارة والكفاءة العلمية والتقنية في بعض المجالات. فالحرب لم تسفر عن خسارة القوى العاملة بعض طاقتها فحسب بفعل الموت او الهجرة، فضلاً

عن خسارتها قرابة العقدين من تطور المهارات، بل كان لها تأثيرات سلبية مباشرة أيضاً في طبيعة العاملين بحيث باتوا أقل انتاجية. وسيكون صانعو القرار الحاليون مخطئين فيما لو اعتقدوا ان اصلاح البنية التحتية من هاتف وكهرباء وطرقا سوف يؤدي الى التنمية، في ظل عدم اعادة تأهيل القوى البشرية.

٤ - من مفاتيح التنمية السريعة كذلك مجموعة العناصر المرتبطة بحسن أداء الدولة. وحتى في ظل الاقتصاد الحر ثمة دور مهم للدولة في الاستثمار في المشاريع الطويلة الأمد (كالبنية التحتية والتنمية البشرية) وإدارة الموارد والسهر على سلامة عمل السوق، وضمان المنافسة والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والبحث عن فرص اقتصادية على المستويين الاقليمي والعالمي... الخ. ولعله من الأهمية بمكان ، حتى في ظل أكثر الأنظمة الاقتصادية الحديثة ليبرالية، ان تقوم الدولة بدور كبير، سواء على صعيد الاشتراك في الاقتصاد عبر القطاع العام او على صعيد المراقبة والتنظيم للحياة الاجتماعية والاقتصادية عبر سلطاتها التشريعية والتنفيذية. وبكلمة، لا يمكن أن يوجد اقتصاد جيد من دون حكومة جيدة. وحالة بلدان شرق آسيا هي البرهان الأحدث على أن النمو الاقتصادي السريع لا يمكن ان يتحقق في غياب إدارة قديرة ودينامية ومرنة وخيرة وفاعلة وذات افق مستقبلي في تفكيرها. وينبغي ان تتوافر في الادارة القدرة على تحقيق التنمية عناصر أساسية عدة منها:

أ - الخدمة المدنية (الموظفون)، وهؤلاء، نظراً الى كونهم مسؤولين عن ادارة مروحة من المصالح هي الأكثر اتساعاً وأهمية، لا بد من ان يكونوا من ارفع النوعيات في ما يتصل بقدراتهم المهنية والتقنية. ويجب توظيف أفضل العناصر وأكثرها ذكاء لقيادة جهاز الخدمة المدنية في كل فروعه.

ويجب ان يتمتع اي مسؤول إداري كفوؤ بالنزاهة الشخصية والاستقامة الخلقية. بتعبير آخر فإن الفساد هو من أولى الدلالات على غياب المهنية والفاعلية، ونحن في لبنان لا نزال بعيدين جداً من مثل هذا الوضع. فلدينا جهاز خدمة مدنية تعود آخر محاولة لتجديده الى أوائل الثمانينات، وهي إدارة عصف بها اهمال رؤساء الجمهورية والحكومات منذ أوائل الستينات ثم ما لبثت ان قضت عليها الحرب المدمرة. الى ذلك فإن معظم العاملين في الحقل السياسي او في القطاع الخاص فضلاً عن الرأي العام يؤمن بأن الادارة، على الرغم من مساوئها، لا يمكن ان تقف في طريق نمو القطاع الخاص ولا تأثير لها في التنمية الاقتصادية الا بحدود. وقد انعكس ذلك على موقف الحكومة الحالية التي وضعت الاصلاح الاداري في الدرجات السفلى من سلم اولوياتها. غير أن ما نحتاج اليه في الحقيقة ليس الاصلاح الاداري، بل ثورة ادارية. ويجب ان يدرك كل قطاعات المجتمع انه من دون جهاز خدمة مدنية عصري وشاب وفاعل ومرن وتحديثي ومهني فإن لبنان سيبقى واقعاً في إسار اشكال مختلفة من التخلف وعدم الكفاية، ولن يصلح في أحسن الأحوال إلا كمخزن للتوزيع لحساب رجال الأعمال وأصحاب المشاريع الذين يقومون بمعظم اعمالهم في بلد آخر.

ب - ينبغي أن نفهم أن دور مثل هذه الادارة يجب أن يعاد تعريفه بحيث ينسلخ عن الدور القديم المتمثل بقبض رسوم الإيجارات وبيع التراخيص وفرض الضرائب وتحديد التعريفات فحسب حتى ولو كانت لقاء خدمات معينة، ويتبنى دوراً جديداً هو دور تسهيل النمو الاقتصادي وتشجيع التنمية والبحث عن فرص جديدة للاستثمار وتقديم الخدمات الأساسية التي يعجز القطاع الخاص عن توفيرها. أي انه على الدولة، بدلاً من ان تحول دون التنمية الاقتصادية عبر نظام معقد من الضرائب والرسوم والتعريفات الجمركية وبيع التراخيص، ان تقوم بدور قيادي في عملية

التنمية. وهذا لا يعني أبداً تخلي الدولة عن دورها في تأمين العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فذلك الدور هو من أهم وظائف الدولة الحديثة، كما أنه شرط من شروط التنمية الطويلة الأمد، فالتوازن الاقتصادي الداخلي ينشط السوق المحلية، كما أنه يفتح المجال أمام تطوير مهمات اليد العاملة المحلية. وفي هذه الحال لن يكون مقبولاً أن تكون الدولة هي أقل مؤسسات المجتمع كفاية ودينامية في آن. وهنا أيضاً من المفيد التعلم من مثال بلدان شرق آسيا بأجهزة الخدمة المدنية القوية والفاعلة التي لديها. ففي هذه البلدان كانت الإدارة ولا تزال تأخذ زمام المبادرة في البحث عن الفرص الاقتصادية الجدية واستغلالها. أما في لبنان فلا تزال متأثرين إلى حد كبير بالنظامين العثماني والفرنسي اللذين عدنا وطورناهما إلى فن يقوم على عصر الإيجارات والموارد من اقتصاد ضعيف ومنهك، وفتح جيوب البيروقراطيين والسياسيين والدفاع عن النظام ككل بالتذكير بأن الدولة توفر بعض الخدمات (وإن بشكل سيء كثيراً).

ج - إن أحد الشروط المهمة لتطوير جهاز إداري تكنوقراطي من هذا النوع وضمان نموه الفاعل والمستمر يتمثل بتأمين عزله عن السياسيين وعن مصالحهم المتغيرة ونزاعاتهم. إن جهاز الخدمة المدنية هو أحد أهم المحركات الرئيسية للتغيير والتقدم في المجتمع الحديث، وينبغي ألا يبقى كبار كادرات هذا الجهاز بعد اختياريهم وتدريبهم تحت رحمة انواء الخصومات السياسية الداخلية. وليس المرء بحاجة إلى تذكير القارئ بالاختراق المحزن للنفوذ السياسي لكل مستويات الإدارة اللبنانية بطريقة هي الأسوأ من حيث عدم تنظيمها وعدم خضوعها لأي ضوابط أو قيود. ولن يكون في وسعنا أن نبني نواة من كادرات الإدارة الذين يحترمون أنفسهم ويتمتعون بمكانة اجتماعية عالية فضلاً عن امتلاكهم روح الجماعة ما دام يمكن أحد الاتباع الأقل كفاءة لأي زعيم سياسي أن يتعين في أعلى

مناصب الادارة من دون اعتراض مجلس النواب أو الرأي العام أو القضاء.

د - إضافة الى المهمات الادارية البديهية، التي يفترض بالادارة ذات التوجه التنموي الاضطلاع بها، ثمة مهمة فكرية فائقة الأهمية ملقاة على عاتقها، وتتمثل بقيادة جهود البحوث الاجتماعية والاقتصادية وإيجاد قاعدة علمية لتحليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واعداد الخطط الاستراتيجية الطويلة الأمد ووضع السياسات المرتكزة على هذه المعايير الموضوعية والتحليلية ومراقبة أداء الاقتصاد بكل تفاصيله، في سبيل توفير المعلومات لا لنفسها ولخططي السياسات التابعين لها فحسب، بل للقطاع الخاص كذلك، الذي لا يمكنه ان يخطط وينمو بشكل صحيح من دون معلومات اقتصادية حول الاقتصاد والقوة العاملة والمتغيرات المالية والتقويمات على المدين القصير والبعيد... الخ. ففي هذا العصر، على مشارف القرن الحادي والعشرين، باتت المعرفة هي مصدر القوة الأساسي، ولا يتعين على الإدارة أن تتصرف وتعمل بفاعلية فحسب بل ينبغي ان يكون لها سبق الزيادة في انتاج وتخزين المعرفة والمعلومات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية. وفي هذا الاطار فإن الأجهزة البحثية المهترئة التي تمتلكها الدولة ليست مجرد وصمة عار على الوطن، بل انها تمثل تهديداً خطيراً للمستقبل الاقتصادي للبلاد. والى أن يتم تجنيد خبرة العقول في البلاد وتوظيفها في المراكز الرئيسية للإدارة وتعزيزها بنظم معلوماتية آلية مركزية ومعيارية تفيد من آخر ما توصل اليه التقدم العلمي والتقاني في هذا المجال، فإن سفينة الدولة ستبقى سائرة على غير هدى من دون ان تمتلك الأدوات التي تتيح لها تحديد موقعها وخط سيرها، ناهيك عن وصولها الى بر الأمان.

هـ - إضافة الى الحاجة الى تعزيز الادارة، فمن العناصر الرئيسية التي

ينبغي توافرها لتحقيق نمو اقتصادي سريع هو الالتزام السياسي للنخبة السياسية الحاكمة بالتنمية، فهي، سواء أحببنا ذلك أم لم نحبه، تمتلك من القوة ما يجعلها تسيطر على الدولة والمجتمع. ففي النهاية لا يمكن حصول تنمية اقتصادية سريعة من دون أن تتخذ القيادة السياسية القرارات الصعبة وإن تدفع الدولة والمجتمع في هذا الاتجاه. فالتنمية الاقتصادية لا تحدث بالمصادفة أو من تلقاء نفسها، بل هي نتيجة العمل الجاد والخيارات الجادة. ومن الضروري أن تضع القيادة السياسية هدف التنمية الاقتصادية على رأس قائمة أهدافها وأن تكون متفقة في ما بينها على الخطوط الرئيسة للتنمية في البلاد، لئلا تشل خلافاتها ونزاعاتها أي إمكان جدي للتنمية السريعة.

وعلى هذا الصعيد، فإن الحالة اللبنانية تطرح عدداً من التساؤلات والشكوك الباعثة على القلق، فالقيادة السياسية الحالية تتألف في معظمها من زعماء ميليشيات سابقين، وممثلين لأحزاب سياسية وسياسيين تقليديين متعلقين بنظام الخدمات، وحفنة من رجال الأعمال، دون أن ينفي هذا التنوع المرجعي السمة الطبقية الواحدة لمعظمهم. وفي حين أنه من البديهي أن تفتقد المجموعات الثلاث الأولى أي التزام بالتنمية الاقتصادية، فإنه لا يمكن المرء أن يتوقع كثيراً أن تأتي قيادة عملية التنمية الشاملة من الفئة الرابعة، التي يطغى عليها قطاع المقاولات، إذ على الرغم من أهمية هذا القطاع وأهمية تنميته في مرحلة بناء البنية التحتية المادية للبلاد، فإن ممثليه لا يتمتعون بالرؤية الاقتصادية الشاملة وبالذوافع الكافية التي تجعلهم يساهمون في إعادة إحياء القطاعات الاقتصادية المنتجة، كالصناعة والزراعة والخدمات. كما أنهم لا يتمتعون برؤية نافذة في ما يتصل بضرورة إعادة بناء الإدارة لتؤدي دورها القيادي في إعادة إحياء هذه القطاعات الاقتصادية المنتجة. وبالتالي فعلى الذين يساهمون في صنع

الرأي العام، وعلى الناس عموماً، ان يدركوا أهمية اختيار، أو حتى انتخاب، ومساندة النخبة السياسية التي يمكنها القيام بهذه المهمة. فالمليشيات الطائفية والنخب الميليشياوية العسكرية لن تتولى قيادة عملية التنمية الاقتصادية، التي تتطلب قياديين ذوي خبرة ورؤية إنمائية والتزام بالقيام بالمهمة المعقدة المتمثلة بإعادة بناء الدولة والمجتمع بما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وسريعة.

٦- أخيراً، ليست التنمية الاقتصادية مجرد شأن الاقتصاديين والاداريين والنخب السياسية. ففي النهاية، ان مجموع المواطنين العاملين ودافعي الضرائب، هم الذين سيقومون أو لا يقومون ببذل التضحيات، وشغل الوظائف، والقيام بالمشاريع، وشراء المنتجات التي ستحقق في مجموعها التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والسريعة، فليس في وسع القيادة السياسية والحكومات سوى ان توجه وتقترح، في حين ان الناس هم الذين يتفهمون هذا المشروع الوطني ويمنحونه دعمهم وتأييدهم ويتعاونون في سبيل إنجاحه. وهذا يعني عملياً أنه لا يمكن أي سياسة تنموية أن تنجح ما لم تحظ بدعم قطاع واسع من المواطنين، وما لم يكن الرأي العام قد أدرك أبعادها بحيث تدفعه الى القيام بما هو مطلوب منه لإنجاحها. وهذا يتطلب بدوره نظاماً ديمقراطياً حقاً يوفر تكافؤ الفرص أمام الجميع ويخضع عملية التوظيف وشغل المراكز الادارية لقاعدة الشخص المناسب في المكان المناسب، وهذا ما زال يصطدم بخطوط ومقاييس طائفية تحول دون تحقيقه.

وهذا يعني أيضاً أنه لا يمكن تحقيق التنمية في المجالس المغلقة. فالتنمية مشروع وطني عام يتطلب خطاباً جديداً وتقبل الناس لنظام قيم جديد وأولويات جديدة. ويجب ان نتخلى عن لغة الحرب وعن الطائفية

والولاءات والسياسات الضيقة، ونفتح فصلاً جديداً من الحوار الوطني حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية وحول السبل التي تمكننا كمجتمع عام من إعادة بناء طرائق عيشنا وعملنا بما يسمح بالبداية في إيجاد حلول لهذه المشاكل والوصول بمجتمعنا ليس الى ما كان عليه في الستينات وأوائل السبعينات بل الى ما يجب أن يكون عليه في القرن الحادي والعشرين. وهو هدف يمكن تحقيقه ويستحق الجهد المبذول في سبيل ذلك. فشعب لبنان يتميز بقدرته على التكيف والتعلم. ولبنان يتميز كما يقول البعض بموقع استراتيجي مساعد، لكن ما لم يهدف تكيفنا وتعلمنا الى السير في طريق التقدم العقلاني فإن موقعنا الاستراتيجي سيستحيل عبثاً علينا، وسيتحول معظم طاقات شعبنا، كما كانت الحال منذ عام ١٩٧٥، الى إنكاء النزاعات الداخلية اللاعقلانية، بدلاً من بناء مستقبل زاهر وذي قاعدة صلبة.

أجل، يمكن تحقيق هذه المهمة إلا أن ما نفتقده هو الرؤية المشتركة والدافع المشترك. وآمل ان تساهم المقالات المنشورة في محور هذا العدد في إعادة توجيه الحوار الوطني نحو العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فمع نجاح مثل هذه التنمية ستتضاءل تدريجاً أهمية معظم النزاعات التي تطفئ على حياتنا السياسية، أو لعلها ستجد طريقها الى الحل النهائي، ففي النهاية ليست السياسة سوى الملاذ الأخير لحل مشكلات الناس التي هي في أكثر الحالات مشكلات اقتصادية ومعيشية يومية.



الاقتصاد اللبناني في ظل حكومة الانماء وإعادة الإعمار

باتت

دراسة حال الاقتصاد اللبناني مسألة ملحة بعدما طوى لبنان مرحلة الحرب، التي شلّ خلالها معظم قطاعاته الاقتصادية، وترهلت بناء التحتية الرئيسية، وعم الفساد إدارته، وتراجع مستوى أداء مؤسساته التربوية والصحية، وخصوصاً الرسمية منها، وفقدت عملته الوطنية معظم قيمتها، ففقد أصحاب الدخل المحدود خصوصاً جزءاً كبيراً من دخلهم وزادت الهوة بين الفئات الاجتماعية فيه... وبات لبنان بحاجة الى عملية نهوض اقتصادي شاملة تستجيب للتطورات المجتمعية الكمية والبنائية التي شهدتها، كما للتطورات الخارجية الإقليمية والعالمية، التي تستوجب مواجهتها أو التكيف معها. فهل أن عملية النهوض التي تنتهجها الحكومة الحالية، المركزة أساساً على الخطة العشرية، تمثل منطلقاً صحيحاً لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ؟

يدرس هذا المحور السياسات الاقتصادية في ظل حكومة «الإنماء وإعادة الإعمار»، فيتناول هذه السياسات في مختلف القطاعات الاقتصادية، كل على حدة. ومع أهمية دراسة هذه السياسات قطاعياً، فإن قراءة مترابطة وشاملة لمجمل هذه الموضوعات تظهر الخيارات العامة التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية للحكومة والتصور العام الذي يحكم رؤيتها إلى دور لبنان الاقتصادي في المستقبل

السِّيَاسَة الإِعمَارِيَة لِلْجُمْهُورِيَّةِ الثَّانِيَةِ

كثُر الكلام في السنوات الثلاث الأخيرة على المشاريع الإِعمارية في لبنان، وخصوصاً مشروع إعادة إعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت، وقلّ الكلام نسبياً على السِّيَاسَة الإِعمارية المتّبعة في البلاد. والحقيقة أن ضخامة المشاريع المطروحة وأساليبها القانونية والمالية هي التي أثارت اللغط والجدل، الأمر الذي أدّى إلى فقدان الرؤية حول السِّيَاسَة الإِعمارية العامة، سواء بالنسبة إلى الرؤية الإنمائية والخيارات الأساسية في إعادة الإعمار أم بالنسبة إلى مقومات ودعائم وسبل تحقيق إعادة الإعمار وتأمين التنمية. ويعود فقدان الرؤية هذا إلى عوامل عديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

إن صانعي القرار
الاقتصادي في لبنان
متأثرون إلى أبعد الحدود
بالتيار الدولي المسمى
«الليبرالية الجديدة»

- عدم اهتمام الحكومات المتتالية، منذ إنشاء الجمهورية الثانية، بطرح رؤية إنمائية شاملة للبنان تركز على مفهوم إنمائي واضح، كما كان قد حصل في عهد الشهابية بعد اضطرابات عام ١٩٥٨.

- شدة الموجة العالمية (الموضة) نحو تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والقيام بعمليات «الخصخصة» وإنشاء أساليب قانونية - مالية جديدة لجلب المدخرات في أسواق المال المحلية والدولية. وقد بدا واضحاً أن صانعي القرار الاقتصادي في لبنان متأثرون إلى أبعد الحدود بهذا التيار الدولي المسمى الليبرالية الجديدة.

- وجود وفرة من الأموال والمدخرات الخاصة الخليجية واللبنانية، وهي أموال تبحث عن فرص الربح والاستثمار، وخصوصاً في مجال العقارات والسياحة، وهي أموال تكونت بصورة عملاقة على مر سنين معدودة خلال فترة الطفرة النفطية في بلدان الخليج العربي.

- شحة موارد الدولة وتردّي أوضاع القطاع العام من جراء ويلات سني الحرب الطويلة وسيطرة الميليشيات والقوى السياسية الميدانية على معظم مقومات الدولة.

- طي مشروع الصندوق الدولي لإعادة إعمار لبنان الذي وضع خلال فترة اختتام اتفاق الطائف، وعدّ حينئذ جزءاً أساسياً في عملية إنهاء القتال وتأسيس الوفاق الوطني، وقد ذهب هذا المشروع أدراج رياح حرب الخليج المأساوية، في حين ظهر استعداد المدخّرات الخاصة الخليجية للدخول في عمليات الإعمار اللبنانية بدلاً من الأموال المؤسسية العربية والدولية.

أولاً: الأجواء الدولية المتحرّكة برسم السياسات الإعمارية اللبنانية

تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسات والأساليب الإنمائية، في أي بلد كان، لا تجري في الفراغ، بل هي تستلهم، علناً أو ضمناً، من الأجواء الدولية والإقليمية الاقتصادية والمالية السائدة والمهيمنة. وهذا صحيح بخاصة في الدول الصغيرة الحجم التي تتأثر أكثر من سواها من الدول الكبيرة الحجم بالتيارات والمفاهيم السائدة في الساحة الدولية.

الغريب في أمر السياسة الإعمارية أنها لم تقم بدراسة الحاجات الاجتماعية بدقة وتفصيل، على الرغم مما أصاب اللبنانيين من ويلات متتالية خلال سنين الحرب.

أنا لا أذكر ذلك للتخفيف من هفوات السياسات الإعمارية اللبنانية التي سأتي على ذكرها في ما بعد، بل سعياً لفهم الآلية المؤدية إلى اتخاذ الخيارات والأساليب الإعمارية المتبعة في الجمهورية الثانية، التي سأسعى لتوضيحها وتقويمها بروحية موضوعية بعيدة من أي تشنج سياسي أو عقائدي. ونحن في الحقيقة نرى اليوم أساليب إنمائية مشابهة مطبقة في أنحاء عدّة من العالم بتأييد حماسي من قبل الدول الرئيسية في تسيير النظام الاقتصادي والمالي العالمي وكبريات مؤسسات التمويل الدولية.

ولنذكر هنا أن السياسات الإنمائية في لبنان في عهد فؤاد شهاب قد جرى وضع مقوماتها وأساليبها وآلياتها في جو اقتصادي ومالي دولي مختلف تماماً عن الأجواء التي نعيشها اليوم. فالعقائد التنموية التي سادت حينذاك كانت تدعو إلى تقوية أجهزة الدولة وتدخلها في الآليات الاقتصادية وإلى توسع القطاع العام في تقديم الخدمات الأساسية إلى المواطنين في مجال التربية والنقل والمواصلات وتوفير الطاقة في شتى

أشكالها وتقديم الحماية الاجتماعية إلى المواطنين كافة، إضافة إلى فرض سياسات ضريبية تهدف إلى تحقيق إعادة توزيع الدخل في ما بينهم. وكانت الدول الليبرالية، وخصوصاً الأوروبية منها، تعمل على هذه المبادئ. وكذلك كانت أجهزة التمويل الدولية تقدم القروض والتسهيلات المختلفة إلى دول العالم الثالث ضمن هذا المنطق، وتشجّع الحكومات على إنشاء مؤسسات جديدة لتنمية القطاع العام. وقد امتازت السياسات الإنمائية الشهابية بتوجهها نحو مساندة الفئات الشعبية المهمشة في الدورة الاقتصادية وتقوية أجهزة الدولة والقطاع العام وتوسعها لكي تؤمن الخدمات العامة ومقومات النمو الاقتصادي والمالي العام في البلاد. وللإنصاف لا بد من الإشارة إلى أن الأسلوب الإنمائي للشهابية لم يكن وليد الأجواء الإنمائية الدولية فقط، إنما كان نابعاً من رؤية سياسية واضحة المعالم في سبل معالجة الآفات المزمنة للكيان اللبناني. فقد رأى رئيس الجمهورية في ذلك الحين أن الدخول في أسلوب إنمائي، يهدف إلى إدخال كل الفئات الاجتماعية وكل المناطق اللبنانية في دورة النمو الاقتصادي، هو الوحيد الكفيل بالقضاء على أشكال التذمر الطائفي المتنوعة التي تهدد استقرار الكيان والنظام، وخصوصاً في فترات التوتر الإقليمي وصراع الدول الكبرى على منطقة الشرق الأوسط. فالولاء للنظام والكيان هو - كما في أي بلد آخر - رهن بتأمين العيش الكريم لجميع الفئات والمناطق اللبنانية. ويمكن أن يقال في الحقيقة إن الدعائم الاقتصادية والمالية التي أرسنها الشهابية في البلاد أمنت نمواً اقتصادياً بارزاً للبنان، وإن بقي الكثير من تفاوت الدخل بين المناطق، الأمر الذي ساهم في إيجاد الأرض الممهدة للأحداث الأليمة التي ألمت بالبلاد منذ عام ١٩٧٥.

إن تركيز الجهد

الإعماري بكثافة على إعادة

بيروت إلى سابق عهدها كسوق

إقليمية رئيسية تجارياً،

ومصرفياً، هي سياسة إنمائية

لا تخلو من المخاطر ويستحسن

تعديلها تدريجاً

أما اليوم، فإن الجو الاقتصادي الدولي المهيمن هو جو معكوس تماماً بالنسبة إلى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٠. فأفكار الليبرالية الجديدة هي التي عمّت الساحة الاقتصادية والمالية في كل أنحاء العالم، والأسلوب التنموي الناتج من هذه الأفكار يقتضي تقليص دور الدولة في الآليات الاقتصادية وبيع منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص، وكذلك الحد، بل التراجع في تقديم الحماية الاجتماعية وقيام الدولة بإعطاء الحوافز الضريبية إلى المستثمرين في القطاع الخاص وإلى أصحاب التوظيفات في الأسواق المالية المحلية. وهذا الأسلوب التنموي الجديد أصبح معمولاً به في كل أقطار العالم بالحماسة نفسها التي طبق بها الأسلوب التنموي القديم، وبتجاهل تام لمعطيات

الاقتصادات المختلفة والبنى الاجتماعية الخاصة بكل بلد. وهذا هو الجو الذي نشأت فيه الجمهورية الثانية في لبنان وتأثرت به في وضع أسلوبها وتصوراتها التنموية المعلنة أو الضمنية. وقد يكون من المفيد هنا عرض الخيارات التنموية الأساسية التي تم الإجماع عليها من قبل السلطات الدستورية في البلاد. كما لا بد هنا من الإشارة إلى أن الحكومات المتتالية والمجلسين النيابيين قد عملت صفاً واحداً من أجل تكريس التصور التنموي العام وما يرافقه من أساليب مالية وقانونية جديدة في الأنظمة، وفي البنية المؤسسية اللبنانية، وذلك منذ أواخر عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من بروز معارضة سياسية وتقنية للتصور التنموي وأساليبه، فإن تعاضد السلطتين التشريعية والتنفيذية في الحفاظ على جوهر التصور دون تعديله لهو أمر ثابت يدل بوضوح على قناعة هاتين السلطتين بجدوى هذا التصور وفائدته لتأمين مستقبل البلاد.

ثانياً: سمات السياسة الإعمارية

إن أهم مميزات هذا التصور يمكن تلخيصها في الأمور التالية:

١ - إن هذا التصور هو تصور إعماري وليس تصوراً إنمائياً، بل يمكن القول إن التصور الإعماري هو الذي رسم وفرض ملامح الأساليب الإنمائية، وليس العكس كما يستحسن أن تكون الأمور.

٢ - لقد حصر التصور الإعماري بالبنية المادية المدمرة واستبعدت منه الحاجات الاجتماعية والإنسانية والتربوية، على الرغم مما أصاب اللبنانيين على مدى خمسة عشر عاماً من ويلات متتالية، وتهميش لكل من بقي في البلاد عن التطورات العلمية والإنسانية والتقنية الإقليمية والدولية، ومن انقلاب في الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من اللبنانيين.

٣ - ضمن هذا التصور أعطيت الأولوية المطلقة لإعمار الوسط التجاري والتاريخي لمدينة بيروت بأساليب إقتصادية ومالية وقانونية جديدة أثارت كثيراً من التحفظ من نواح متعددة ومن فئات مختلفة غير أصحاب الحقوق، دون أن يؤثر ذلك في السلطات الدستورية. وكان واضحاً أن هذه الأولوية ناتجة من رغبة صانعي القرار في الجمهورية الثانية في إعادة مدينة بيروت إلى سابق عهدها، كأكبر مركز تجاري ومالي في الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من كل التطورات العملاقة التي حصلت في المنطقة، من ناحية تقدم الأقطار العربية تقدماً هائلاً في تطوير البنى التحتية وشبكات

النقل والمواصلات، وإنشاء الجامعات الحديثة والمستشفيات والمرافق العامة السياحية.

٤ - أتت بعد ذلك الخطة الإعمارية العامة (خطة السنوات العشر) لتؤكد مركزية دور الوسط التجاري لمدينة بيروت في التصور التنموي، نظراً إلى ثقل الإنفاق على إنشاء الأوتستردات حول بيروت وانطلاقاً منها نحو المناطق المجاورة، وتوسيع المطار ومدّ شبكات اتصالات هاتفية ضخمة. وقد بدا واضحاً أن رهان صانعي القرار هو حصول السلام في المنطقة في الأمد القريب وفتح الحدود وتحقيق الليبرالية الجديدة في التبادلات بين أقطار المنطقة، الأمر الذي يتطلب بالتالي الإسراع في تهيئة مدينة بيروت لتنافس عواصم المنطقة في استجلاب الرساميل والشركات والحركة التجارية والمالية الإقليمية. وقد كثر الكلام على إنشاء سوق مالية إقليمية في بيروت.

٥ - كثر الكلام أيضاً على ضرورة القيام بتخصيص المرافق العامة الرئيسية في البلاد لتقليص دور الدولة والقطاع العام في البنية الاقتصادية، كما بدأت السلطات العمل بأسلوب الـ BOT في مجال الهاتف الخليوي، مع أنه لم يتم وضع خطة واضحة ومعلنة في شأن برنامج تدريجي لإجراء عمليات نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ولا نعلم إذا تم وضع أي دراسة تبحث في الطرائق والأساليب التي ستطبق بالنسبة إلى العمليات هذه.

٦ - تمّ خفض الضرائب المباشرة جذرياً، وكذلك أعفيت شركة سوليدير من دفع الضرائب لمدة عشر سنين، وذلك في إطار سياسة تشجيع الاستثمار من جهة، ولتشجيع اللبنانيين على دفع ضريبة الدخل بمستوى متدن جداً، أي ١٠ في المئة، من جهة أخرى.

هذه السمات الست التي تميز السياسة الإعمارية في البلاد وترسم لنا مقوماتها وخياراتها الرئيسية المعلنة والضمنية، هي في الحقيقة نتاج الأجواء الاقتصادية الدولية التي نكرتها سابقاً، وهي بالتالي مطابقة لعقيدة الليبرالية الجديدة ونماذجها وآلياتها. أما الخلفية السياسية لهذه السياسة فهي مطابقة كذلك للأجواء الإقليمية والعربية المتميزة بالأمل في السلام القريب وتعميم سياسات الإنفتاح الاقتصادي بين أقطار المنطقة والأمل في جذب استثمارات وتوظيفات عربية ودولية ضخمة، بعدما بقيت المنطقة العربية منطقة هامشية في حركة تدفق الأموال الدولية، بسبب استتفحال الصراع العربي - الإسرائيلي وانغلاق بعض الاقتصادات العربية في أنظمة «إشتراكية» والتضييق بشكل عام على المبادرات الفردية، سواء بسبب هيمنة بيروقراطيات القطاع العام على الحياة الاقتصادية وعدم ملائمة القوانين لمتطلبات القطاع الخاص أم بسبب

عدم الاستقرار السياسي. هذا التطابق بين مقومات السياسة الإعمارية اللبنانية والأجواء الرسمية الاقتصادية والسياسية الدولية هو الذي أدى إلى الارتياح الكبير والتأييد اللذين تحظى بهما مثل هذه السياسة في الدوائر الرسمية الدولية، وكذلك في قطاع المال الدولي والعربي. وهذا التأييد يزيد السلطات الدستورية ثقة بخططها الإعمارية وأساليبها التنفيذية القانونية والمالية، على الرغم من التحفظات المتعددة التي يبديها بعض اللبنانيين، وخصوصاً تلك النابعة من اعتبارات فنية أو رشدانية لا علاقة لها بأي نوع من أنواع الصراع على السلطة.

ثالثاً: محاور التحفظات في شأن المعادلة الإعمارية

سأسعى هنا لتلخيص تلك التحفظات بترتيبها في ثلاثة محاور رئيسية، الأول يتعلق بالرهان على عودة السلام إلى المنطقة سريعاً وعلى إمكان استعادة لبنان الدور التجاري الذي احتله في السابق؛ والثاني يتعلق بالرهان على أن النمو الاقتصادي الذي سيحققه لبنان من جراء النجاح في الرهان الأول سيقضي على التبرّم الاجتماعي وحالات التهميش الاقتصادي؛ أما الثالث فهو يتعلق بالنتائج المالية الإيجابية التي سيحققها الاقتصاد اللبناني من جراء النجاح في الرهانين الأول والثاني، الأمر الذي سيسمح بتأمين جميع الحاجات التمويلية دون تفاقم الدين العام الداخلي والخارجي ودون الوقوع في أزمة مالية شرسة تعرّض المكاسب المنتظرة للسياسة الإعمارية.

١ - الرهان على السلام القريب واستعادة لبنان دوره

كوسيط تجاري ومالي إقليمي

لن أطيل الحديث في موضوع السلام في الشرق الأوسط، وخصوصاً في حل الصراع العربي - الإسرائيلي الذي يمس لبنان في صميم كيانه ووحدته. فبعد أكثر من ثلاث سنوات من الدخول في مسار مدريد التفاوضي بين العرب وإسرائيل، وبعد ستة أشهر من توقيع إتفاقات أوسلو، يبدو جلياً أن الأمور ليست بالبساطة التي تروج لها الصحافة العالمية، وأن دولة إسرائيل لم تدخل بعد في جو سلام حقيقي، إذ لا تزال تمارس أشد الأساليب القمعية في الأراضي المحتلة وفي جنوب لبنان. وعلى أي حال، فالسؤال الطبيعي الذي يتبادر إلى الذهن هو مدى صحة أي سياسة تعتمد على خيار واحد ولا تأخذ في الحسبان إمكان حصول تطورات معاكسة للتصور الرئيسي

والمحوري. فالرهان على الحصول الحتمي للتصور المفضل ليس رهاناً موزوناً يطمئن العقل إليه. ويتبادر هنا إلى الذهن تساؤلات عدّة حول ما ستؤول إليه السياسة الإعمارية الحالية في حال استمرار المنطقة في وضع غير مستقر يّتميز بحالة السلام البارد أو حالة الحرب على نار خفيفة وبأنواع أخرى من الحالات التي لا تزال تعيشها الساحة اللبنانية. إن تركيز الجهد الإعماري بكثافة على إعادة بيروت إلى سابق عهدها كسوق إقليمية رئيسية تجارياً ومصرفياً ومالياً، وكذلك توجيه الاستثمارات العامة والخاصة في هذا الخيار الأحادي الجانب، فهي سياسة إعمارية وإنمائية لا تخلو من المخاطر ويستحسن تعديلها تدريجاً، ليس بسبب هشاشة الوضع الإقليمي فحسب بل لاعتبارات أخرى أيضاً لا تقل أهمية، وهي تتعلق بالتطورات الاقتصادية العملاقة التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط.

إن خيار إعادة بيروت إلى ما كانت عليه من عاصمة إقليمية تجارية ومصرفية إعلامية وسياحية لأمر يدغدغ عواطف وحنين كل لبناني تجاه الوضع القائم منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٥. وهذا ربما يفسر التأييد العفوي الذي تحظى به السياسة الإعمارية بشكلها الإعلامي المثير. لكن الأمور هنا ليست بهذه البساطة، فالأقطار العربية المجاورة خرجت جميعها من تخلفها في بناء البنى التحتية الأساسية في النقل والمواصلات والمناطق الحرة الصناعية والتجارية، وقد أصبح لها أساطيل بحرية وبرية وجوية ولها شبكات هاتفية متطورة وأنشأت أو طوّرت البورصات المحلية، ولها اتصالات عالمية واسعة، فضلاً عن الجامعات والمستشفيات الحديثة والمرافق السياحية المهمة. فالحقيقة أنه يصعب فهم هذا المحور في السياسة الإعمارية اللبنانية، إن من جهة أولويته بالنسبة إلى خيارات أخرى متوافرة، كما سنأتي على ذكره في ما بعد، أم من جهة واقعية الخيار وقابليته إلى تلبية الحاجات الرئيسية للإقتصاد اللبناني، وخصوصاً في مجال العمالة وتوافر فرص التوظيف.

ويظهر جلياً في السياسة الإعمارية تركّز الجهد الإستثماري في بناء قاعدة خدماتية ضخمة محصورة الفوائد في التجارة والمال والعمليات العقارية ذات الطابع السياحي والسكني لذوي الدخل العالي والشركات العالمية. ويبدو أن صانعي القرار رأوا دون دراسة جادة أن هذا الخيار سيؤمّن فرص التوظيف الكافية للعاطلين من العمل حالياً ولعشرات الآلاف ممن يتخرجون سنوياً من المدارس أو الجامعات. وقد يكون ذلك صحيحاً، غير أنه لم تتوافر أي دراسة بالأرقام حول قدرة السياسة الإعمارية وخياراتها التنموية في استيعاب طلبات الاستخدام في السنين المقبلة، وخصوصاً في

غياب أي سياسة صناعية تساهم في زيادة الإنتاجية العامة للإقتصاد اللبناني. وتجدر الإشارة هنا إلى مساهمة القطاع الصناعي في فترة ما قبل الحرب في النمو العام وفي خلق فرص الاستخدام وفي تصدير أكثر من مليار دولار عام ١٩٧٤ من المنتوجات الصناعية اللبنانية.

إن قطاع الخدمات لا بد من أن يركز على اقتصاد متين يتميز بقدرة تقنية في التكيف السريع بتغيير الأنماط الإستهلاكية العالمية، وهذه هي الحال في بلدان مثل سويسرا وهولندا، حيث يوجد قطاع صناعي عالي الفعالية والإنتاجية لتفعيل قطاع الخدمات، وخصوصاً في مجال التجارة والمال، فضلاً عن تنوع وتعدد المراكز المدنية والتجمعات السكنية وعدم تركيز التسهيلات الخدماتية والسكنية في العاصمة. ويخشى في الخيارات الإعمارية المعتمدة كما وصفها أعلاه أن تنقصها فعلياً القدرة التنافسية الحقيقية الطويلة الأمد تجاه المراكز الخدماتية الأخرى في المنطقة، وذلك في حال حصول السلام الشامل وتحقيق انفتاح اقتصادي واسع بين جميع أقطار المنطقة.

٢ - القضاء على التبرم الاجتماعي وحالات التهميش الاقتصادي

الرهان الثاني الضمني في المعادلة الإعمارية يفترض أن يولّد الخيار الرئيسي في الإعمار معدلات نمو عالية جداً، بحيث ترتفع حال الرخاء العامة وتقضي على حال التبرم الاجتماعي العام في البلاد. هذا مع الإشارة إلى أن معدل النمو السنوي المنتظر في الخطة العشرية يدور في حدود ٧ في المئة فقط. والغريب في أمر السياسة الإعمارية أنها لم تقم بدراسة الحاجات الاجتماعية بدقة وتفصيل على الرغم مما أصاب جميع الفئات اللبنانية من ويلات متتالية خلال سنين الحرب. ولا بد هنا من التنويه بالأعمال الميدانية التي كانت بعثة إرفد قد قامت بها بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٢ لحساب وزارة التصميم العام لتحديد مواقع الخلل الاجتماعي والتربوي والصحي في كل قضاء من أقضية لبنان. وهذا المسح الميداني الضخم هو الذي تمّ الإستناد إليه لتحديد الخيارات الرئيسية في السياسة الإنمائية والخطة الرباعية الأولى في عهد الرئيس شهاب. أما السياسات الإعمارية الحالية فقد استلهمت وجهاتها من الأجواء الدولية ونموذج الليبرالية الجديدة دون أن تسعى لتكييف هذه التوجهات مع وضع بلد عانى على مر ١٧ عاماً حروباً شعواء متتالية مع ما تركته هذه الحروب من مشاكل إجتماعية ضخمة.

وقد أشرنا في ما سبق إلى قضية العمالة وفرص الاستخدام، وهي قضية مستعصية في غياب سياسة واضحة المعالم في شأن إعادة تأهيل اليد العاملة وإنشاء برامج مكثفة للتعليم التقني والمهني. فاليد العاملة والأطر الفنية اللبنانية ظلت على مر السنوات العشرين الماضية منقطعة عن العالم الخارجي وعن التطورات التقنية العملاقة الحاصلة في جميع الميادين الإنتاجية والخدماتية. وإذا كان بعض الشركات الخاصة تمكن من الإنفتاح على الخارج ومتابعة التقدم التقني الحاصل في بعض الميادين، فإن أغلبية المنشآت الاقتصادية في البلاد عانت التقوقع والتراجع ودُمّر بعض أجهزتها الإنتاجية دون التمكن من تبديله وتجديده. ويشهد الاقتصاد اللبناني ظواهر شاذة عديدة في سوق العمالة، إذ إن وجود البطالة المحلية يتعايش مع مزيد من استعمال اليد العاملة غير اللبنانية الرخيصة، على الرغم من تدني مستويات الرواتب مقابلة بما كانت عليه عام ١٩٧٥. إن تجاهل السياسة الإعمارية هذه المشاكل الرئيسية ناتج من تجاهلها ضرورة إعادة تأهيل البنية الصناعية في البلاد، كما ذكرنا سابقاً، على الرغم من إلحاح الصناعيين وتقديمهم اقتراحات عديدة بناءة إلى السلطات المذكورة.

يجب أن يكون الهم الاجتماعي
من الخيارات الأساسية في
السياسة الإعمارية
من أجل تأمين
الحمّة بين اللبنانيين لمواجهة
الأخطار السياسية التي
لا تزال تحيط بنا

ولن ندخل هنا في سرد العضلات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي ستعرقل السياسة الإعمارية الحالية، مثل غلاء المعيشة وأزمة السكن وزيادة التكاليف في معظم القطاعات، وكذلك قضية التعليم والصحة بالنسبة إلى الفئات المحدودة الدخل، فهي جميعها عضلات قد تتفاقم مستقبلاً في غياب تصور إنمائي شامل يأخذ في الحسبان الحاجات الفعلية للبنانيين قبل الأخذ في الأجواء الدولية والإقليمية المؤدية إلى الخيار الأحادي الجانب في السياسة الإعمارية. وفي هذا المضمار لا بد أيضاً من التنويه بغياب أي جهد يذكر في مجال إعادة تأهيل البلديات في البلاد وإعادة تدريب كادراتها وموظفيها لكي تتمكن من تلبية الحاجات الأساسية للسكان. إن مصدر الرقي في معظم البلدان يستند إلى كفاءة الأجهزة البلدية والمناطقية في تقديم الخدمات العامة الأساسية وتنظيم حياة المدن والبلدات تنظيماً فعالاً.

إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة الحدّ من تخمة الإدارات العامة المركزية عن طريق برامج خاصة توفّر للموظفين إمكان ترك الوظيفة بعد تلقي تدريب عصري يؤهلهم للعمل في القطاع الخاص أو لإنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة الحجم كما هو معمول به في كثير من الدول.

يبدو أن هذه الضرورات لم تؤخذ في الحسبان بعد في رسم السياسات الإعمارية. ويستحسن أن تركز الجهود عليها مستقبلاً لئلاً تزيد القلاقل الاجتماعية مع ما يستتبع ذلك من احتمال تحول التوتر الاجتماعي إلى توتر طائفي، وفق نموذج يتكرر حصوله بشكل مؤسف ومأساوي في التاريخ اللبناني الحديث. وفي حال عدم حصول «السلام» الشامل والسريع في المنطقة، يجب أن يكون الهم الاجتماعي من الخيارات الأساسية في السياسة الإعمارية من أجل تأمين اللحمة بين اللبنانيين لمواجهة الأخطار السياسية التي لا تزال تحيط بنا.

٣ - تأمين التوازن المالي في السياسة الإعمارية

المعادلة الإعمارية المعمول بها حالياً تفترض أن يجري تأمين جميع نفقات الخطة العشرية عن طريق القروض وفائض الميزانية العامة ابتداءً من السنة الرابعة من الخطة. وقد فاجأت الخطة معظم الخبراء الماليين في البلاد الذين لا يرون أي دراسة مقنعة حول إمكان حصول فائض في ميزانية الدولة ابتداءً من عام ١٩٩٥ يزيد بشكل كبير في السنين التالية ليلبلغ ٩ في المئة من الناتج الوطني قبل نهاية القرن. ولن أطيل الحديث حول الأوجه المالية في السياسات الإعمارية، إذ إن هذا الموضوع سيعالج في دراسات وتعقيبات أخرى في هذا المحور. لكن يمكن القول إن اللغط الكبير يدور حول السياسة المالية المرافقة لسياسة الإعمار التي تقتضي تجهيز أموال ضخمة للحد من المديونية المفرطة والميول التضخمية. ويمكن تلخيص مقومات السياسة المالية بالمعطيات البارزة الآتية:

- خفض ضريبة الدخل والضرائب المباشرة بحدة.

- زيادة الضرائب غير المباشرة بحدة أيضاً.

- الحفاظ على مستويات عالية جداً للفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، الأمر الذي يزيد من أعباء الخزينة بشكل غير صحي، ويحد من حركة التسليف لمصلحة القطاع الخاص.

- إصدار أسهم شركة سوليدير بالدولار الأميركي على الرغم من كون كل موجوداتها من العقارات في وسط العاصمة، الأمر الذي لا يعرض المستثمر لتقلبات أسعار القطع إلا مؤقتاً.

- مشروع إصدار سندات خزينة بالدولار بأسعار فائدة عالية نسبياً.

وتبدو لي هذه المعادلة المالية شبه مستحيلة لتأمين مسار إعماري دون عقبات نقدية

ومالية، ولا يمكن تفسير هذه المعادلة إلا إذا عدنا إلى التصور الأساسي وراء الخيارات الإعمارية، أي حصول «سلام» سريع وعودة معظم الرساميل اللبنانية الهاربة خلال الحرب وقدم رساميل عربية ودولية ضخمة للإستثمار في لبنان، الأمر الذي يؤدي إلى حصول فورة إقتصادية مستمرة تزيد من موارد الدولة وتسمح لها بتسديد ديونها بانتظام ودون أي عرقلة. فالمعادلة الإعمارية المالية هي، كما المعادلة الإعمارية الاجتماعية، رهان على المعادلة السياسية في المنطقة وعلى قدرة لبنان من جراء خياراته الإعمارية على استرجاع موقع مميز في الإقتصاد الإقليمي، كما كانت الحال قبل الحرب. ويمكن هنا أن أردد بشكل معدل قول الخبير البلجيكي فان زيلاند (Van Zee-land) الذي استقدمته الدولة في بداية عهد الاستقلال، وهو يعبر عن رأيه في الآليات الإقتصادية اللبنانية، فأقول في شأن السياسة الإعمارية الحالية: «لم أفهم كيف ستعمل إنما ليتها تعمل!». ومن الأمور اللافتة للنظر هنا أننا نعيش في لبنان في غياب الجهاز الإحصائي الذي يمكننا من إبداء آراء تستند إلى معطيات رقمية موثوق بها، وخصوصاً في ما يتعلق بالدخل الوطني وتعدد السكان وتكوين سوق العمل، إلى غير ذلك من هذه المعطيات الجوهرية في بناء أي سياسة إعمارية. لذلك يصعب مناقشة الفرضيات والخيارات إلا بناء على حقائق وأرقام، فالتقويم الذي قدمته للسياسة الإعمارية مبني على نوع من الرشدانية والواقعية والخبرة العملية. وعلى خلاف فان زيلاند الذي قال للسلطات اللبنانية حينئذ «لا تفعلوا شيئاً فالآلية ماشية»، فبودي أن يصار تدريجاً إلى إجراء تعديل في الأولويات والخيارات لاستدراك ما يمكن أن يصيب المعادلة الإعمارية من معرقلات وهفوات مستقبلاً.

وقد سعت هنا لفهم الخيارات المعلنة والضمنية في السياسة الإعمارية وسردها، على أمل إطلاق مناقشة بناءة لمستقبل بلدنا الجريح. ولا بد هنا قبل ختام هذه الورقة من ذكر الأعمال المتواصلة لندوة الدراسات الإنمائية التي أسسها حسن صعب، فهي تراث غني يجب عدم نسيانه في تحديد السياسات الاجتماعية التي لا بد منها في أي سياسة إعمارية، كما أودّ أن أذكر بالعمل الذي قام به أحد رواد السياسة الإعمارية، وهو جبرائيل منسى الذي ألف عام ١٩٤٨ كتاباً ضخماً حول خطة إعمار الاقتصاد اللبناني وإصلاح الدولة، وهو عمل ذو التوجه الليبرالي الواضح والصريح. وقد لفتت المقدمة إنتباهي، أقتطع منها بعض السطور ذات الدلالة المثيرة في ظروف اليوم، حين يقول المؤلف: «إن نهاية الحرب [أي نهاية الحرب العالمية الثانية] تكشف لنا صعوبات متعددة على الصعيد الإقتصادي؛ فإعادة التأهيل الإقتصادي والاجتماعية التي لا مناص منها تقتضي المزيد من العلم والتقنية وكذلك تنظيم أفضل لإدارتنا... وهناك مسألتان تقلقنا بالحاح: الأولى هي الوسائل التي من خلالها سنؤمن تكييفنا إلى

الوضع الإقتصادي الدولي الجديد والثانية هي كيف سيعيش لبنان إقتصادياً بعد الحرب وكيف سيحافظ على مستويات المعيشة. هناك عدد لا يحصى من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي لا بد من حلها حلولاً تقنية وعلمية. إن القرار السريع والعشوائي قد ينجح في الأمور السياسية بعض الأحيان، أما في مجالنا فهو لا يؤدي إلى أي نتيجة مرضية».

إن السياسة الإعمارية الحالية ليست نتيجة قرار سريع وعشوائي بل هي نابعة من خيارات واضحة تتمسك بها السلطات الدستورية، وقد سعت لتوضيح منطق هذه الخيارات لكي نتمكن من مناقشتها بالروح الموضوعية المجردة حفاظاً على مصلحة لبنان وجميع أبنائه.

السِّيَاسَةُ الإِعْمَارِيَّةُ لِلْجُمْهُورِيَّةِ الثَّانِيَةِ تَعْقِيبٌ

سأبدأ تعقيبني باستخلاص بعض النقاط الرئيسية لورقة جورج قرم. ويمكن عرضها كما يلي:

١ - إن الأجواء الإقتصادية والسياسية الدولية المهيمنة تؤثر تأثيراً كبيراً في توجهات السياسة الإقتصادية الداخلية. وهذا - كما يقول قرم - يفسّر توجه العهد الشهابي في الستينات نحو تفعيل دور الدولة ومؤسساتها في العملية التنموية، مقابلة بعهد ما بعد الطائف حيث التركيز على الليبرالية الإقتصادية، بما في ذلك التوجه نحو التخصصية، على أقله في بعض مرافق القطاع العام والتركيز على الاستثمار الخاص في عملية التنمية، وذلك تمشياً مع التطورات الإقتصادية الدولية الحالية.

٢ - يحدّد قرم السياسة الإعمارية اللبنانية الحالية بأنها سياسة تصوّر إعماري - مع إعطاء الأولوية للوسط التجاري - وليست سياسة تصور إنمائي شامل، وخصوصاً في ما يتعلق بالقضايا والسياسات الإجتماعية. وهذه السياسة تركز أساساً على رهان حصول «السلام» في المنطقة في الأمد القريب، وفتح الحدود، وبالتالي فهي تعتمد على خلق الحوافز لاستثمارات القطاع الخاص (بما في ذلك خفض معدل الضرائب المباشرة)، وتخصيص المرافق العامة وإعادة سوق بيروت كسوق إقليمية. بكلمة أخرى، تعكس هذه السياسة تقليصاً لدور الدولة مع عدم إعطاء مسألة توزيع الدخل الإهتمام الكافي.

٢ - بناء على ما تقدّم يخلص قـرم إلى بعض الاستنتاجات التي يطرحها للمناقشة ومنها.

أ - إن الرهان على احتمال سلم قريب في المنطقة ربما لا يتحقق، وبالتالي فإن التركيز على إعادة بيروت كسوق إقليمية - تجارياً ومصرفياً ومالياً - ربما لا يخلو من مخاطر يجب أن نأخذها في الحسبان، وخصوصاً بعدما نأخذ في الحسبان كذلك التطورات المالية والإقتصادية التي شهدتها بلدان المنطقة. وبالتالي يتوجب إعادة تقويم أولوية هذا التركيز ضمن إطار السياسة الإعمارية، وفي ضوء تلبية حاجات سوق العمل اللبنانية. إن التركيز المفرط على قطاع الخدمات لا يلبي الحاجات التنموية للبنان، وخصوصاً أن تنمية القطاع الصناعي لا تبدو ذات أهمية في السياسة الإعمارية المتبعة.

ب - إن السياسة الإعمارية الحالية المبنية على الليبرالية الجديدة، لا تتوافق مع حلول جذية للمشكلات والقضايا الإجتماعية التي ولّدتها الحرب. والهم الإجتماعي - كما يشدد قـرم - يعد من الخيارات الأساسية لأي سياسة إعمارية.

ج - إن السياسة المالية المتبعة - خفض الضرائب المباشرة وزيادة الضرائب غير المباشرة، والمستويات العالية للفوائد، وإصدار أسهم سوليدير بالدولار، ومشروع إصدار سندات خزينة بالدولار بأسعار فائدة عالية - لا تتماشى مع تأمين مسار إعماري دون عقبات نقدية ومالية كبيرة. هذه السياسة، كما يقول قـرم، تركز أساساً على رهان المعادلة السياسية في المنطقة وقدرة لبنان على استقطاب الرساميل العربية والدولية الخاصة واسترجاع موقع مميز للاقتصاد اللبناني في المنطقة. بكلمة أخرى - وهذا ما اعتقد أن المحاضر يقوله ضمناً - قد ينتج من هذه السياسة اختلالات مالية كبيرة، وخصوصاً إذا لم تتحقق افتراضاتها الضمنية.

في ضوء ما تقدم كنت أود أن أتقدم بملاحظات عديدة حول مسيرة الإقتصاد اللبناني في المستقبل وحول السياسة الإعمارية. إلا أنه نظراً إلى ضيق المجال سأكتفي بثلاث ملاحظات مقتضبة:

(١) لا شك في أن التطورات الإقتصادية والسياسية الدولية تؤثر في توجهات السياسة الإقتصادية الداخلية. ولولا انهيار الاتحاد السوقياتي لربما كان التوجه نحو التخصصية وتقليص دور الدولة المباشر أقل شأنًا مما هو عليه الآن. أقول دور الدولة المباشر، أي تملك الدولة كلياً أو جزئياً بعض القطاعات الإقتصادية مقابلة بدورها غير المباشر، وذلك عبر السياسات الإقتصادية التي تتبعها، وتحديداً السياسة الإقتصادية الكلية. فلا بد من التمييز بين هذين الدورين. فالتوجه نحو الليبرالية الإقتصادية أو

الإعتماد على آلية السوق يجب ألا يُفهماً أبداً على أنهما تخل عن رسم السياسات الإقتصادية والمالية التي تؤثر في مسار الإقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق فإن السياسة الإعمارية الحالية في لبنان قد تكون بحاجة ماسة إلى توضيح ترابطها أو تناغمها مع السياسة الإقتصادية الكلية، ليس من الناحية الإجتماعية التي يركز عليها قرم فحسب - وأنا أوافق تماماً على هذه الناحية - بل من ناحية تثبيت أسس الاستقرار المالي والنقدي أيضاً على المدين المتوسط والبعيد. وكملحظة هامشية لقد قامت في الماضي محاولات لتنسيق السياسات الإعمارية والمالية والنقدية.

لقد تخوف قرم أن ارتكاز السياسة الإعمارية الحالية - مع تركيزها على الوسط التجاري - على فرضية استتباب السلم في المنطقة على المدى القريب له مخاطره. فالعملية السلمية ربما لا تتم على المدى القريب. وربما أن الإجابة عن هذا التخوف هو أن تكون السياسة الإقتصادية اللبنانية منفتحة على خيارات متعددة بالنسبة إلى المستقبل السياسي والإقتصادي للمنطقة، بحيث يمكن تعديلها في ضوء التطورات الحاصلة، فلا تكون مرتهنة لخيار واحد. أما مسألة الأولويات في السياسة الإعمارية فقد يتوجب إعادة النظر فيها بغض النظر عن أي افتراضات للتطورات المستقبلية في المنطقة، فالقضايا الإجتماعية، على سبيل المثال لا الحصر، يتوجب معالجتها في مطلق الأحوال.

(٢) إن عملية التخصيص التي أشار إليها قرم قد تناولتها ندوات عدة وأبحاث ومقالات متعددة. وكما نعلم لعملية التخصيص أوجه متعددة. فهي لا تعني بالضرورة نقل الملكية إلى القطاع الخاص. والمهم أن تكون أي عملية للتخصيص جزءاً من سياسة إعمارية - تنموية - إجتماعية ذات أهداف واضحة تبغي استعمالاً أفضل للموارد المتاحة في الإقتصاد الوطني. وهناك تساؤلات عدة يجب الإجابة عنها في هذا الشأن، منها على سبيل المثال: ما هو الشكل الذي ستأخذه مشاركة القطاع الخاص؟ كيف نضمن وجود الضوابط التي تخدم المصلحة العامة في أداء هذه المؤسسات، وكيف بالتالي نؤمن عدم انتقال احتكار مؤسسة عامة إلى احتكار مؤسسة خاصة؟ وفي حال مشاركة القطاع الخاص في التملك، كيف نقوم بوجودات المؤسسات العامة المرشحة لهذه المشاركة؟ هل يتوجب أولاً إعادة تأهيلها قبل إشراك القطاع الخاص؟ وكيف نؤمن مشاركة واسعة من قبل هذا القطاع؟ وهل يفتح مجال التملك لرساميل غير لبنانية؟ وفي هذه الحال ما هي حدوده؟ بكلمة أخرى إن قضية التخصيص يجب أن ينظر إليها ضمن سياسة إعمارية - إنمائية - إجتماعية شاملة وليس كعملية مستقلة عن الأهداف الإعمارية - التنموية للبنان.

(٢) إن للجانب الإقليمي للسياسة الإعمارية اللبنانية أهمية كبرى كما أوضح قـرم. فقد لفت النظر إلى أن تغير الافتراضات حول تطورات الأوضاع الإقليمية السياسية قد يؤثر سلباً في السياسة الإعمارية المتبعة. كما أنه لفت النظر إلى أن التطورات الإقتصادية والمالية في دول المنطقة منذ عام ١٩٧٥ قد يجعل من إعادة بيروت كمركز إقليمي أكثر صعوبة مما قد يتصوره البعض. ولا شك في أنه يجب أخذ هذه الناحية في الحسبان حين توضع خطط السياسات الإعمارية المستقبلية. إلا أنني، في هذا الخصوص، أود أن أركز على ناحية إضافية حول انعكاسات العملية السلمية المرتقبة على الإقتصاد اللبناني والسياسة الإعمارية - التنموية.

في نظري إن السؤال الذي يتوجب طرحه هو: كيف تطور قدراتنا الذاتية لمواجهة

<p>من المهم أن تكون أي عملية تخصيص جزءاً من سياسة إعمارية - تنموية - إجتماعية ذات أهداف واضحة تبغي استعمالاً أفضل للموارد المتاحة في الإقتصاد الوطني</p>	<p>المرحلة المقبلة؟ وتندرج تحت هذا السؤال مسائل متعددة، منها رفع مستوى إنتاجية القطاعين الصناعي والزراعي وقدراتهما التنافسية وإعادة بناء البنية التحتية، وتطوير الكفاءات البشرية اللبنانية تقنياً وعلمياً، وتحديث الإدارة اللبنانية ومؤسسات القطاع العام وجعلها أكثر كفاءة وإنتاجية، وكذلك توسيع المجال الإقتصادي العربي المشترك الذي يعود بالفائدة على لبنان.</p>
--	--

وما أود التركيز عليه هنا هو أهمية توسيع هذا المجال بالنسبة إلى لبنان، مع الإبقاء على انفتاح الإقتصاد اللبناني عبر نظام القطع الحرّ وتأكيد الدور الرئيسي للقطاع الخاص في الإقتصاد الوطني. إن التعاون الإقتصادي العربي مطلوب لبنانياً من أجل المساهمة في فتح المجالات أمام توسيع الطاقة الإنتاجية في لبنان ورفع مستوى التقانة اللبنانية في المرحلة المقبلة. فلا ننس أن الميز النسبية المستقبلية للإقتصاد اللبناني تكمن في طاقاته البشرية وفي بناء قاعدة تقانية ومعلوماتية، لا بد منها في لبنان، كما في الدول العربية الأخرى، إذا كنا نريد، على المدين القصير والبعيد مواجهة بروز نموذج شرق أوسطي تكون إسرائيل قاعدته التقانية وركيزته الصناعية المتقدمة بموازاة تطور صناعي - تقني - معلوماتي أقل شأنًا في لبنان والدول العربية المجاورة. فبالنسبة إلى لبنان بالذات إن القضية الأساسية في هذا المجال لا تنبع من كونه بلد خدمات مالية وتجارية وغيرها كما يردد دائماً. فمع تأكيد أهمية هذه الخدمات في الإقتصاد اللبناني تتعلق القضية التي يواجهها لبنان على المدى الأبعد ببناء قاعدة تقانية - علمية تشمل جميع القطاعات - بما فيها الخدمات - وتقرر مدى استعداد الإقتصاد اللبناني لولوج باب المنافسة الإقليمية والدولية. والعمل على توسيع المجال الإقتصادي العربي على

الأسس التي ذكرتها آنفاً يصب في خانة المصلحة الإقتصادية الإعمارية - التنموية اللبنانية.

تواجه السياسة الإعمارية - التنموية في لبنان تحديات كثيرة، ومن أهمها في المرحلة «السلمية» المرتقبة التطوير المتواصل والمدرّوس للعنصر البشري اللبناني ثقافياً وعلمياً وتقنياً في اقتصاد يرتكز أساساً على مبادرات القطاع الخاص. هذا التطوير هو الذي يقرر مصير اقتصادنا ومصير صناعتنا وزراعتنا ودورنا المالي في المنطقة. أما المناخ والطبيعة الجميلة اللذان نفخر بهما أمام العالم فهما كذلك مزايا يمكننا الاعتماد عليها مستقبلاً، كما كانت الحال في الماضي، شرط أن نتمكن كمجتمع من إيقاف عملية تشويه جمال لبنان الطبيعي وضرب بيئته تجاوباً مع مكاسب فردية آنية.

السياسة الزراعية

مقدمة

مضى على تعيين الحكومة الحالية نحو سنتين. وقد ارتبط هذا التعيين بالتفاؤل الكبير بتغييرات جذرية على صعيدي تفعيل الاقتصاد المحلي وتحسين أداء الإدارة العامة.

وهناك ضرورة إلى ربط التفعيل الاقتصادي بأداء الإدارة العامة في لبنان. ولا بد

إن الزراعة في لبنان لم تحظ
بنصيبها من الاهتمام الرسمي
تاريخياً ومنذ الاستقلال، على الرغم
من تمثيلها جزءاً مهماً
من الاقتصاد

للدولة وجهازها الإداري من القيام بدور أساسي بعد سنوات الحرب الطويلة مع ما شهدته من دمار على صعيدي البنية التحتية ومؤسسات الإنتاج، وإهمال في شؤون الطاقات البشرية من تعليم وتأهيل وطبابة، وغياب لدور الدولة التنظيمي على مختلف الصعد. وتزداد أهمية هذا الربط في ظل تفاقم الدين العام خلال سنوات الحرب وعجز خزانة الدولة، مع تغليب طابع الإنفاق الحكومي للمشاريع غير المنتجة ذات الطابع التضخمي.

١ - القطاع الزراعي والسياسات الرسمية

أما الزراعة في لبنان فلم تحظ بنصيبها من الاهتمام الرسمي تاريخياً ومنذ الاستقلال على الرغم من تمثيلها جزءاً مهماً من الاقتصاد. وقد انخفضت حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي من نحو ٢٠ في المئة عام ١٩٥٠ مع استيعابها أكثر من ٥٠ في المئة من اليد العاملة، إلى نحو ٩ في المئة في أواخر الثمانينات، مستوعبة أكثر من

(*) مدير العمليات المالية في مصرف لبنان وأستاذ الإنماء الزراعي والاقتصادي في الجامعة الأميركية في بيروت.

٢٠ في المئة من اليد العاملة، في حين شهد قطاع الخدمات نمواً مستطرداً ليُمثل نحو ثلثي الناتج المحلي منذ منتصف السبعينات. واستقطب قطاع الخدمات اهتمام المسؤولين والكثير من المفكرين منذ الاستقلال، فعدته الأكثرية الركيزة الأساسية لإنماء الوطن، بل ذهب البعض إلى ربط هذا القطاع بالدور الطبيعي للبنان في هذا الجزء من العالم في ظل التطورات الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة من حروب وتأمينات اقتصادية جعلت من لبنان مركزاً تجارياً ومالياً أساسياً وسمحت له بمواكبة طفرة النفطية. وسمحت هذه العوامل بنمو اقتصادي مستمر، ففاقت نسب تزايد الناتج المحلي الحقيقي الـ ١٦ في المئة منذ أوائل السبعينات وحتى عام ١٩٧٥ مع تسجيل فوائض مهمة في ميزان المدفوعات حتى في معظم سنوات الحرب.

وقد قوت التطورات قناعات المسؤولين بجدوى التركيز على قطاع الخدمات والمحافظة على ليبرالية اقتصادية أقرب ما تكون إلى التنحي الكلي عن أي دور اقتصادي أو (laissez - faire)، فغابت الدولة عن الاهتمام الجدي بقطاعات أساسية كالـتعليم والصناعة والزراعة.

لقطاع الزراعة

في لبنان إمكانات نجاح

أكيدة تقوي جدوى التركيز على

إنمائه، إذ يتمتع

لبنان بتنوع مهم على

الصعيدين الجغرافي والمناخي

ومن البديهي القول إن الحكومة الحالية تؤمن بقوة بالدور الخدماتي والتجاري للبنان وعاصمته وبالإمكانات الطبيعية للوطن في هذا المجال. ويمكن استنتاج ذلك من جميع التصريحات والمشاريع الحكومية والرسمية.

ولم تستفد وزارة الزراعة، كما في الأعوام السابقة، إلا من حصة ضئيلة من الأموال المرصودة للميزانية. فلم تتخط حصة الوزارة الـ ١ في المئة من مجمل الموازنة العامة للعام ١٩٩٤ (ما يقارب المليون دولار أميركي) علماً أن هذه الحصة بلغت ١ في المئة عام ١٩٩٣ و ٢ في المئة عام ١٩٩٢.

أما من ناحية القروض الخارجية (وهي مؤشر أساسي في لبنان نظراً إلى محدودية الميزانية العامة وإلى رصد جزء أساسي منها للرواتب والأجور) فلا تحظى الزراعة بأكثر من ٢ في المئة من مجمل البروتوكولات الموقعة مع الخارج، في حين تبلغ حصة القطاع من القروض المستفاد منها فعلياً ٠,٧ في المئة.

أما المشاكل التي تعانيها وزارة الزراعة فهي مشابهة إلى درجة كبيرة لمشاكل الإدارات العامة، من غياب الخطط طويلة الأجل إلى التغيير الجذري في الأولويات مع تغيير الوزراء، إلى النقص في التنسيق بين أجهزة الوزارة المختلفة وبين سائر أجهزة الإدارات العامة. وتعاني وزارة الزراعة كذلك نقصاً حاداً في جهازها الإداري حيث

يعمل عدد كبير من مصالح الوزارة بأقل من ٥٠ في المئة من العدد الأساسي أو من العدد المطلوب للأداء السليم، وخصوصاً في ما يتعلق ببعض الاختصاصات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفي مجال التحريج والبيئة، يفترض أن يكون قد تقاعد آخر مهندس غابات من الوزارة في ٣٠/٦/١٩٩٤، دون إمكان استبداله حتى الآن. وقد استقال ثمانية مهندسين رؤساء مصلحة من أصل عشرة تم تعيينهم في السنوات الثلاث الماضية، إذ إن سلسلة رواتب الوزارة لا تسمح براتب أعلى من ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة شهرياً لمهندس حائز درجة ماجستير أو براتب أعلى من ٣٥٠٠٠٠٠ ليرة لإختصاصي حائز شهادة دكتوراه.

ويحدّ النقص الحاد على مستوى الكادر في الوزارة من إمكانات هذه المؤسسة ويفوّت على لبنان فرص تفاعل كثيرة مع مؤسسات دولية تتطلب درجة معينة من الكفاءات التقنية من حيث إعداد الملفات والتنظيم والمتابعة.

٢ - أهمية الاهتمام بالقطاع الزراعي

يحظى قطاع الزراعة في العالم وخصوصاً في الدول النامية باهتمام شديد في يومنا هذا، إذ ترى النظرة الاقتصادية الحديثة في القطاع الزراعي مفصلاً أساسياً للنمو الاقتصادي مقابلة بالنظرة الكلاسيكية التي ركزت في الستينات على القطاع الصناعي والمدينة، فجبرت في كثير من الأحيان المقدرات الوطنية لمصلحة صناعات غير قابلة للعيش دون الاعتماد المستمر على دعم الدولة وحمايتها ضمن ما عرف بالـ "Import Substitution Policies". وأدى ذلك إلى نمو غير متوازن أفقر الريف دون تمكين المدينة من استيعاب اليد العاملة التي هاجرت إليها، فارتفعت نسب البطالة وتوسعت أحزمة البؤس مع ما يرافقها من أزمات سياسية واجتماعية. ويبقى لبنان مثالا قويا لنتائج تركيز السياسات الحكومية على المدينة عبر السنين، إذ ارتفعت نسبة القاطنين في العاصمة من مجمل السكان من أقل من ٢٠ في المئة في أوائل الخمسينات إلى أكثر من ٦٠ في المئة قبيل الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، وارتفعت نسبة العائلات القاطنة بمنازل مكتظة من ٢٢ في المئة إلى أكثر من ٥٥ في المئة للفترة نفسها.

وقد يصبو الإنماء الزراعي إلى أهداف عديدة، كرفع المستوى المعيشي في الريف ورفع مداخيل المزارعين لتخفيف التفاوت بين الريف والمدينة، وبالتالي الحد من وتيرة الهجرة الداخلية. فقد قدّرت منظمة الفاو معدل دخل الفرد في الريف اللبناني بـ ٣٥ في المئة من معدل دخل الفرد في لبنان عموماً عام ١٩٨٠. وقد يهدف الإنماء الزراعي أيضاً

إلى تحقيق مستوى أعلى من الأمن الغذائي، وخصوصاً أن لبنان يستورد ٨٥ في المئة من حاجاته الغذائية الأساسية من قمح ونجيليات وحليب وسكر ولحم، أو يهدف إلى رفع حجم الصادرات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وتحقيق مداخيل أكبر من العملات الأجنبية. كذلك تبرز أهمية التشديد على الإنماء الزراعي في لبنان لأسباب محددة، ومنها برامج إعادة المهجرين إلى قرأهم الريفية وضرورة إيجاد الظروف الفضلى لعودتهم وتأمين بقائهم من خلال خطة إنماء شاملة وإيجاد البدائل المريحة للمزارعين بعد تدمير حقول الزراعات المتنوعة من خشخاش وحشيش، كي لا يضطروا إلى مزاولة زراعتهم السابقة. علماً أنه قد مضى على تدمير هذه الحقول نحو سنتين.

ولقطاع الزراعة في لبنان إمكانات نجاح أكيدة تقوي من جدوى التركيز على إنمائه، إذ يتمتع لبنان بتنوع مهم على الصعيدين الجغرافي والمناخي فتمتد سهوله الساحلية على طول ٢٢٠ كلم، فضلاً عن سلسلتين جبليتين تتمتعان بارتفاعات ومناخات مختلفة، إلى سهل البقاع الذي ينبسط على نحو ثلث الوطن مؤلفاً منطقة زراعية مثلى من حيث خصوبة الأرض والارتفاع والمناخ. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بـ ٣٠٠٠٠ هكتار، منها نحو ٢١ في المئة ذات إنتاجية عالية و١٢ في المئة ذات إنتاجية معتدلة.

ويزيد من إمكانات الزراعة في لبنان الثروة المائية التي تقدر بـ ٥ مليارات م^٣ تهدر بأكثرها ولا تعطى الاهتمام الكافي، حماية واستعمالاً صحيحاً، فلا تتجاوز مساحة الأراضي المروية ٦٨٠٠٠ هكتار، أي أقل من ربع الأراضي الزراعية (٢٢,٦ في المئة).

هذا وتهتم الجامعات في لبنان بالزراعة وتخرج أربع كليات للزراعة أعداداً كبيرة من المهندسين والمتخصصين في هذا الحقل.

وتشير الدراسات كافة إلى إمكان زيادة الإنتاجية الزراعية في لبنان بنسبة كبيرة من خلال تحسين شبكات الري وتأمين الإمكانات التقنية. وقد لحظت دراسة لكلية الزراعة في الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٧٩ إمكان زيادة الإنتاج الزراعي في لبنان بنسبة ٥٠ في المئة.

وتكمن في الأسواق العربية فرص إضافية للقطاع الزراعي، علماً أن مستوى الطلب في تلك الأسواق سيزداد بقوة مستقبلاً، إذ إن نسب النمو السكاني في العالم العربي هي من الأعلى في العالم.

٣ - مشاكل القطاع الزراعي في لبنان

يتطلب الأداء الأفضل للقطاع الزراعي في لبنان وزيادة ربحية المزارع معالجة المشاكل التي يواجهها هذا القطاع، وهي في أغلبيتها بنيوية تتطلب تدخل الدولة التنظيمي لتفعيل قوى السوق وتأمين المستلزمات الأساسية لتدعيم الإنتاجية الزراعية. ويمكن إدراج تلك المشاكل ضمن فئات أساسية ثلاث تتعلق بالتسليف والتسويق والملكية الزراعية.

أ - التسليف

من المشاكل الأساسية التي يعانيها القطاع الزراعي في لبنان هي مشكلة التسليف الذي يكاد يكون معدوماً بالنسبة إلى صغار المزارعين ومتوسطيهم، وخصوصاً بعد فشل تجربة المصارف المتخصصة في التسليف الزراعي المتوسط والطويل الأجل، كالتجمع الوطني للتسليف التعاوني وبنك التسليف التعاوني وبنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري. أما المصارف التجارية، وعلى الرغم من وفرة عددها في لبنان (٨٥ مصرفاً مع نحو ٦٢٠ فرعاً في المحافظات والأقضية كافة) فهي لا تتعاطى التسليف الزراعي بما يكفي. ولم تتجاوز نسبة الإقراض الزراعي من مجمل تسليفات هذه المصارف للقطاعات المحلية الـ ١,٢ في المئة عام ١٩٩٣ (٤٠ مليون دولار) ذهبت في معظمها لمصلحة كبار المزارعين. ويعود تكلؤ المصارف عن الإقراض الزراعي إلى عوامل عدة منها:

١ - مجازاة قوانين النقد والتسليف من حيث الموازنة بين آجال ودائع المصارف القصيرة الأجل وتسليفاتها، الأمر الذي يحد من إمكانات منحها قروضاً متوسطة وطويلة الأجل.

٢ - تركيبة الاقتصاد الوطني وتركيبه المصارف التجارية التي فضلت تاريخياً التوظيف في الأسواق الخارجية والتسليف لقطاع الخدمات داخلياً. فنسبة التسليف الزراعي من مجمل الودائع المصرفية بلغت ٠,٥ في المئة عام ١٩٩٣ فيما حصل قطاع الخدمات والتجارة على أكثر من ٧٠ في المئة من مجمل التسليفات المحلية.

٣ - الكلفة الباهظة نسبياً لإدارة القروض الزراعية، وخصوصاً بالنسبة إلى صغار المزارعين، مع الإلزام المتواضع للمصارف اللبنانية بهذا المجال.

٤ - المخاطر التي تواجهها الاستثمارات الزراعية وقلة الربح وارتفاع المخاطر التسويقية بالنسبة إلى الزراعة الوطنية.

ب - التسويق

يفتقر القطاع الزراعي في لبنان إلى شبكات تسويق داخلية وخارجية فاعلة، وهو يعاني مشاكل عديدة تعيق إنمائه، ومنها:

١ - التقلبات الحادة في أسعار السلع الزراعية مع انعدام اتباع طرائق تسويق تعاقدية يخفف من أخطار هذه التقلبات.

٢ - عدم ازدهار الصناعات الغذائية التي تستطيع امتصاص جزء كبير من المحاصيل التي تسوق.

٣ - النقص الحاد في خدمات التخزين والتبريد، الذي يدفع المزارع إلى التخلص من محصوله بسرعة تضعف من قدرته على التأثير في الأسعار لمصلحته، مع وجود الاحتكارات على صعيد تسويق المنتج التي تؤدي إلى تحكم قلة بأسعار السوق.

٤ - قلة المنافسة بين الشركات المستوردة لمدخلات ومواد التجهيز الزراعية، الأمر الذي مكّنها من فرض أسعار عالية وتحقيق هوامش ربح واسعة. ويزيد من قدرة هذه الشركات الدور الذي تؤديه كمصدر أساسي للإرشاد والإقراض في ظل غياب مصادر أخرى.

٥ - إغراق الأسواق المحلية بمنتجات مدعومة بكثافة في بلدان المنشأ، الأمر الذي يكاد يقضي على أمل الاستثمار الزراعي في كثير من الأحيان.

٦ - عدم تأمين الخدمات الضرورية، من رقابة صحية ونوعية للمنتجات والصادرات الزراعية، وعدم تأمين عمليات التوضيب.

ج - الملكية

يعاني لبنان في مجال آخر تركيزاً حاداً في الملكية الزراعية، فتشير آخر احصاءات رسمية نشرت عام ١٩٧٠ إلى أن ٦٥ في المئة من الحيازات الزراعية لا تتعدى مساحتها الهكتارين للحيازة الواحدة، وهي تمثل نحو ١٠ في المئة من الأراضي الزراعية كافة، في حين تحوز ١٢ في المئة من الحيازات الزراعية أكثر من ١٠ هكتارات للحيازة الواحدة وهي تمثل نسبة ٦٠ في المئة من جميع الأراضي الزراعية. وفي حين أن صغر حجم الملكيات الزراعية يمثل عائقاً أمام زيادة الإنتاج الزراعي بسبب عدم تمكنه من إنشاء شبكات ري ذات إنتاجية عالية، نجد أن بعض الملكيات الكبيرة لا يعطي

الأراضي الزراعية الرعاية والاهتمام المطلوبين. ويزيد من حدة هذه المشاكل الإفتقار إلى برامج تثقيف وإرشاد زراعية تطلع المزارع على التقنيات الكيميائية والبيولوجية البديلة والإفتقار إلى هيئات تمكن صغار المزارعين من إتباع المكننة والري في نطاق تعاوني واسع. وتمثل المضاربات العقارية وبناء المساكن والمباني في الأراضي الزراعية من ناحية أخرى عائقاً أمام الإنماء الزراعي في لبنان. وقد نصحت منظمة الفاو منذ عام ١٩٨٠ بإدخال قوانين وموانع في الأسواق العقارية لوقف التعمير في الأراضي الزراعية.

٤ - السياسة الزراعية المنشودة

تتطلب سياسة الإنماء الزراعي في لبنان دراسة جدوى اقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني يحدد فيها دور لبنان في المرحلة المقبلة وامكان نمو قطاعاته المختلفة مع الأخذ في الحسبان بالنسبة إلى الزراعة أموراً عديدة، كإنماء المناطق الريفية وزيادة الإنتاج فيها أو زيادة الصادرات الزراعية أو مكافحة المخدرات. وينبغي على خطة دعم الزراعة في لبنان التوجه إلى المشاكل المدرجة أعلاه من خلال تأمين مستلزمات البنية التحتية، من ري وطرق زراعية، وتبني التشريعات والخطط لتأمين فرص التفاعل الأجدى بين المزارعين والمؤسسات المختلفة من وزارة وتعاونيات وجامعات ومعاهد وشركات المدخلات الزراعية ومصارف ومؤسسات إنمائية لزيادة أرباح الاستثمار الزراعي والتخفيف من درجة مخاطره.

إن قرار دعم القطاعات المنتجة في لبنان، ومنها الزراعة، هو قرار بالغ الأهمية يدل، إن حصل، على تغيير جذري في المسيرة الاقتصادية والسياسية. فيتعين أن تشارك في اتخاذ هذا القرار الشريحة الأوسع من المجتمع اللبناني ضمن مناقشة شاملة على الصعيد الوطني لتحديد أولويات الخطة الإنمائية في لبنان.

السياسة الصناعية

أولاً: «السياسة الصناعية» في سياسة الحكومة الحالية

في إطار الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء، وضع مجلس الإنماء والإعمار برنامجاً للقطاع الصناعي يحتوي على وصف للوضع الحالي وعلى رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع وعلى مجموعة مشروعات للنهوض بالصناعة الوطنية، وقد استندت تقديراته للأكلاف إلى مستوى أسعار عام ١٩٩٢.

تحدد استراتيجية التنمية الصناعية أهدافاً طويلة الأجل لتقدم الإنتاج الصناعي، مع التركيز على أولويات وأفضليات لهذا الإنتاج بحسب الأهداف الاجتماعية والإقتصادية

١ - الوضع الحالي

لقد أذاب التضخم السريع القاعدة الترسملية في القطاع الصناعي من جهة، وانعكس انخفاضاً في القيمة الحقيقية للأجور من جهة أخرى، وأدى بالصناعات التي تعتمد على اليد العاملة إلى الانتعاش وإلى ارتفاع صادراتها. وتعاني الصناعة حالياً نقصاً في التمويل التشغيلي والترسملية لتحقيق استعمال نوعي للطاقة المتاحة، وعدم وجود مناطق صناعية، ومنافسة شديدة في الأسواق الخارجية، وغياب استراتيجية إنتاج وتصنيع، ونقصاً في الإحصاءات، وفي اليد العاملة الماهرة، وفي المعلومات حول أسواق التصدير وإمكان

(*) أستاذ في جامعة القديس يوسف وعضو مجلس إدارة المجلس الوطني للبحوث العلمية - بيروت.

دخول أسواق جديدة، كما تعاني شلل مؤسسة البحوث الصناعية ومؤسسة المواصفات والمقاييس ونقصاً في خدمات البنى التحتية وصعوبة المعاملات الرسمية. وتعدّ وزارة الصناعة والنقط مسؤولة عن القطاع الصناعي وتنظيمه، من حيث الترخيص لمصانع جديدة وتطوير مصانع قائمة وحماية الإنتاج المحلي وتحديد مواصفاته ومقاييسه ومراقبة الجودة والنوعية ومراقبة أسعار البيع على باب المصنع، ووضع الإحصاءات الصناعية، والاشتراك بالمعارض الدولية واخضاع استيراد الآلات والمعدات الصناعية والمواد الأولية لنظام الإجازة المسبقة، وإنشاء وإدارة مراكز التجمّعات الصناعية. وهناك نية لتفعيل عمل المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي والمؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات لتحقيق التمويل الطويل الأجل وضمان مخاطر الحرب.

٢ - أهداف الخطة

تقتضي أهداف خطة النهوض الصناعي تطوير فعالية الإنتاج الصناعي ودرجة مساهمته في عملية إعادة البناء، ورفع مساهمة هذا القطاع في خفض العجز في الميزان

التجاري عبر تنشيط الصادرات الصناعية من جهة، والاستغناء عن بعض السلع المستوردة من جهة أخرى، وفي المساهمة في تحقيق الإنماء المتوازن عبر إنشاء المشاريع الصناعية القابلة للحياة في المناطق الريفية التي تحدّ من النزوح السكاني نحو المدن وتحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المناطق؛ وإيجاد تكاملية بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، كالصناعة السياحية والزراعة والقطاع التعليمي والجامعي، الأمر الذي

إن السياسة الصناعية الناجحة هي التي تربي عقلاً صناعياً خلاقاً وثقافة صناعية واسعة وتوجد المناخ الملائم للتطور الصناعي وللإبداع الإنساني

يحسن من استعمال القطاع الصناعي لطاقتها المتاحة، وبالتالي يخفض اكلاف الإنتاج؛ وتحسين نوعية الإنتاج وضبط مواصفاته ومقاييسه لحماية المستهلك وتعزيز الطلب الداخلي والخارجي عليه؛ واستحداث مناطق صناعية بعيدة من المناطق السكنية، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد ظروف التكامل الصناعي والخدمات الحديثة للبنى التحتية؛ ووضع إطار استثماري وتشريعي يسهل جميع المعاملات العائدة للاستثمارات الصناعية الجديدة أو توسيع المصانع القائمة، وللمعاملات الجمركية والمالية والحصول على الرخص القانونية وغيرها؛ وتشجيع قيام صناعات ذات تقنيات متطورة وتوفير فرص عمل للمزيد من المهارات في جميع المناطق، والمساهمة في تحسين مداخل الخزينة.

٣ - المشاريع المقترحة

باستثناء مشروع المسح الصناعي الذي كان من المفترض المباشرة به خلال شهر نيسان / ابريل ١٩٩٤، لم تتم المباشرة بتنفيذ أي من المشاريع الرسمية المقترحة للقطاع الصناعي. لكن وفق موازنة عام ١٩٩٣، خصص لإعادة تأهيل معهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات ٦٠ ألف دولار أميركي، كما خصص لاستحداث مناطق صناعية وفق القانون رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٣ مبلغ ٣٧ مليون دولار، إضافة إلى ٢٠ ألف دولار لإعادة تأهيل المديرية العامة للصناعة والنفط.

أما التمويل الخارجي فهو غير متوافر بعد للمشاريع المقترحة لقطاع الصناعة. وقد بلغ مجموع الاستثمارات في الخطة الخمسية ٥٨,٣ مليون دولار للاستثمارات المادية و ٦,٦ ملايين دولار للمساعدات التقنية و ٥٠ مليون دولار للتسليفات.

أما البرنامج الاستثماري للأعوام الستة إلى العشرة القادمة، فيقضي بتوسيع نطاق المناطق الصناعية، وإضافة مناطق جديدة، وذلك بمجموع يقدر بـ ١٨٠ مليون دولار، إضافة إلى تسليفات للقطاع بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

ويبلغ مجموع قيمة المشاريع المدرجة في الخطة العشرية نحو ٢٩٥ مليون دولار موزعة بين ٢٣٨,٤ مليون دولار للتوظيفات و ٦,٦ ملايين دولار للمساعدة التقنية و ١٥٠

إن البلدان الأكثر
قدرة على التنافس والأكثر
تصديرًا هي التي ضمنت نموها
الصناعي بفضل مجموعة
إجراءات منسقة وهادفة
صبت كلها في مصلحة الصناعة
مليون دولار للتسليفات.

وقد تم تقسيم إجمالي الإنفاق على برنامج قطاع الصناعة إلى مجموعات ثلاث:

المجموعة الأولى تتمثل بالمشاريع ذات الصلة العامة، مثل إعادة تأهيل وزارة الصناعة والنفط وإعادة تأهيل مركز البحوث الصناعية والمسح الصناعي وترشيد استعمال الطاقة. وتقدر أكلافها بـ ١٢,٧ مليون دولار، وهي لم يتم توزيعها جغرافياً لعدم جدوى مثل هذا التوزيع.

المجموعة الثانية تعنى بالإنفاق الاستثماري غير المادي الذي يتمثل بتسليفات الصناعة، وتقدر تكاليفه بـ ١٥٠ مليون دولار.

المجموعة الثالثة تشمل المشاريع القابلة للتوزيع الجغرافي وتنحصر بمشروع استحداث المناطق الصناعية بقيمة مقدرة بـ ٢٣٢ مليون دولار، وتبلغ نحو ٥٩ في المئة

من إجمالي الإنفاق على هذا القطاع. وقد توزعت على المحافظات على الشكل التالي:

الجهة	النفقة	النسبة المئوية
بيروت	٢١.٦ مليون دولار	١٢ في المئة
ضواحي بيروت	٧١,٢ مليون دولار	٣١ في المئة
جبل لبنان «من دون الضواحي»	٢٤.٤ مليون دولار	١٥ في المئة
الشمال	٢٢.٥ مليون دولار	١٠ في المئة
النبطية	١٢,٨ مليون دولار	٦ في المئة
الجنوب	٢٤,٧ مليون دولار	١١ في المئة
البقاع	٢٢,٧ مليون دولار	١٤ في المئة

٤ - ملخص ووصف المشاريع

المشروع الأول: دراسة ترشيد استعمال الطاقة: تقدر أكاليف المشروع بمليون ونصف المليون دولار، والمدة الإجمالية لتنفيذه ١٨ شهراً. هدفه مراقبة استهلاك الطاقة من قبل الصناعات من أجل تحديد مقدار الوفورات في التكاليف، وإقامة برامج إيضاحية حول استهلاك الطاقة وتشجيع تطوير الصناعات المنتجة لمعدات حفظ الطاقة (مواد بناء عازلة، سخانات شمسية)، وخصوصاً أن معظم القاعدة الصناعية الثقيلة قد أقيم في مطلع السبعينات فيما كانت أسعار الطاقة زهيدة نسبياً.

أما الفوائد التي يمكن تحقيقها من هذا المشروع فهي خفض استهلاك الطاقة لكل وحدة إنتاج مقابلة بالنسب العالمية، وخفض قيمة فاتورة استيراد المشتقات النفطية، وإيجاد فرص صناعية جديدة بالنسبة إلى معدات حفظ الطاقة.

المشروع الثاني: دراسة الإطار القانوني والضرائبي للصناعة: تقدر أكاليف المشروع بـ ٧٠٠ ألف دولار ومدة تنفيذه ١٨ شهراً. هدف المشروع تقديم إطار عمل قانوني وضريبي عصري إلى الصناعة يشجع تطوير الصناعات وتفعيل بنيتها المالية وزيادة احتياطياتها. وهناك حالياً ما يقدر بنحو ٢٥ في المئة من الشركات العاملة لم تسجل في وزارة الصناعة، الأمر الذي يستوجب تطوير نظام إعطاء الرخص والتسجيل. وسيفيد القطاع الصناعي من الحوافز التي سيقدمها المشروع من الضرائب المستقبلية

المشروع الثالث: المسح الصناعي: تقدّر كلفة المشروع بنصف مليون دولار ومدة انجازه ١٢ شهراً. هدف المشروع هو تقديم صورة حقيقية عن الأنشطة الصناعية في لبنان بتصميم استمارة إحصائية تعطي إجابات موثوقاً بها وغير قابلة للتحريف. إن آخر إحصاء صناعي جرى عام ١٩٨٥، لكن بسبب الظروف لم يأت الإحصاء كاملاً. وقد شوّه بعض المعلومات التي جمعت بفعل التضخم أو بواقع أغراض التهريب من الضرائب.

المشروع الرابع: المساعدة التقنية لتحسين الأداء الإداري لوزارة الصناعة: تقدّر تكاليف المشروع بـ ٤٠٠ ألف دولار ومدة تنفيذه ٦ أشهر. هدف المشروع تحديد المهمات الحيوية والمهمة للوزارة وأفضل السبل لتنظيم إدارتها حتى تتمكن من تنفيذ هذه المهمات بصورة أفضل والقيام بدورها المستقبلي.

المشروع الخامس: دورات تدريبية في الإدارة: تقدّر أكلاف المشروع بـ ٧٠٠ ألف دولار ومدة تنفيذه ٦ أشهر. هدف المشروع تنظيم دورات تدريبية لإطلاع الصناعيين على الأساليب الحديثة في الإدارة والمال والإنتاج والتسويق ونقل الخبرات المتوافرة إلى أكبر قدر ممكن من الصناعيين في مرحلة النهوض، من أجل تسريع عودة الصناعة إلى وضعها الطبيعي وتجنّب المستثمرين في الصناعة الأخطار التي وقع بها الآخرون في مثل الوضع القائم.

المشروع السادس: استحداث المناطق الصناعية: تقدّر أكلاف المشروع بـ ٢٣٢ مليون دولار، منها ٥٢ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الأولى و ١٨٠ مليون دولار في السنوات الست إلى العشر.

يرمي هذا المشروع إلى توفير مناطق صناعية خارج المناطق السكنية تتضمن مصانع صغيرة ومتوسطة تحظى بالخدمات العامة، يصار أولاً إلى تأجير المباني ومن ثم إلى عرضها للبيع، إما إلى المستأجرين أو إلى الشركات العقارية، ويعاد استثمار العائد في برنامج مناطق صناعية أخرى. وسيعمل المشروع على إنشاء ٢٠٠ ألف م^٢ مباني لصناعات خفيفة في السنوات الثلاث الأولى، كما يلحظ توسيع المناطق الصناعية بإضافة نحو ٧٠٠ ألف م^٢ إلى المساحات المبنية للغايات الصناعية خلال السنوات الست إلى العشر. إن المستفيدين من هذا المشروع هم سكان الأحياء السكنية التي تقوم الوحدات الصناعية فيها حالياً. كما أن الفائدة ستعود للصناعيين الذين ستتوافر لهم وحدات صناعية جاهزة، مع شروط تنقل وتصنيع ملائمة بسبب إمكانات التكامل مع صناعات أخرى وبسبب الخدمات التحتية المتطورة.

المشروع السابع: دراسة تمويل القطاع الصناعي: تقدّر أكلاف المشروع بنصف مليون دولار ومدة تنفيذه ٢٤ شهراً. هدف المشروع توفير الإطار التشريعي والتنظيمي للتمويل المتوسط والطويل الأجل للمصروفات الترسلمية وتمويل التصدير. إن قطاع المصارف التجارية كان نشطاً في تقديم قروض رأسمال تشغيلي للصناعة، لكن تمويل التصدير والمعدات والمباني الصناعية ظلّ صعباً ونادراً من قبل هذه المصارف بسبب وجوب تطابق تسليفاتها مع ايداعاتها.

المشروع الثامن: إعادته تأهيل معهد البحوث الصناعية: تقدّر أكلاف المشروع بـ ٤,٩ ملايين دولار ومدة تنفيذه ١٨ شهراً. هدف المشروع إنشاء مركز اختبار معتمد لإصدار الشهادات للبضائع اللبنانية، لأن الصناعة اللبنانية تحتاج إلى سلطة مصادقة بالنسبة إلى المواصفات والمقاييس مناسبة لكلّ من الأسواق التصديرية والسوق المحلية. وقد أدى هذا الدور في الماضي معهد البحوث الصناعية، إلا أن هذه المؤسسة أهملت خلال الحرب وعانت أضراراً بالغة في معداتها وأبنيتها، الأمر الذي يوجب إعادة تأهيلها. وتضمن هذه المؤسسة للصناعة اللبنانية الدخول بشكل أفضل إلى الأسواق التصديرية كما تضمن للمستهلك اللبناني جودة أكبر للمنتوجات اللبنانية.

المشروع التاسع: دراسة استراتيجية التنمية الصناعية: تقدّر كلفة المشروع بـ ٢,٤ مليون دولار ومدة تنفيذه ٢٠ شهراً. وهدفه تحديد مسار التنمية الملائم لبناء قوة إنتاجية حقيقية. ومن ركائز هذه التنمية سياسة مناسبة للتعليم الأكاديمي والمهني وللمشاريع الصناعية لدعم التوازن المناطقي وتحقيق العلاقات بين القطاعين الصناعي والسياحي والصناعي والزراعي، وكذلك العلاقات المهنية مع الجامعات.

المشروع العاشر: التسليف الصناعي: تقدّر موازنة برنامج التمويل المطلوب بـ ١٥٠ مليون دولار، ٥٠ مليون دولار منها خلال السنوات الثلاث الأولى، و١٠٠ مليون دولار خلال السنوات الست إلى العشر.

يهدف المشروع إلى تمويل القطاع الصناعي لأجل طويلة وبشروط ميسرة: تمويل رأس المال التشغيلي، وتمويل تطوير مصانع قائمة أو إقامة مصانع جديدة. وللمشروع هدف آخر هو إعادة تنظيم القطاع الصناعي، مثل مراقبة تسديد الضرائب، وتنظيم الأوضاع القانونية للشركات، لجهة التراخيص وغيرها، وتشجيع البرامج الاجتماعية للعمال من طبابة وسكن ونقل، وتنظيم انتقال بعض المصانع إلى المناطق الصناعية التي ستستحدث.

المشروع الحادي عشر: إعادة تأهيل وتجهيز مبنى وزارة الصناعة والنفط:
تقدّر كلفة المشروع بـ ١,٣ مليون دولار ومدة التنفيذ ١٨ شهراً. يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل المبنى الذي تقع الوزارة فيه من الناحيتين المادية (بناء، أثاث، تجهيزات، مكاتب، كومبيوتر) والبشرية عبر إعادة تأهيل الكادرات العاملة لتتمكن من تأدية وظائفها بشكل منتج وفعال.

كما أن هناك مشروعاً لإنشاء مجلس خاص لتنمية الصادرات اقترحته جمعية الصناعيين. هدف هذا المجلس تنسيق أنشطة المؤسسات الأعضاء في تخطيط وتنفيذ برامج تسويقية مشتركة، سواء على صعيد تصريف الإنتاج أو على صعيد شراء المواد الأولية والآلات والمعدات الصناعية، وجمع المعلومات التسويقية ووضعها بتصرف الأعضاء، وإيجاد مكاتب تمثيل خارجية، والقيام بمسوحات ميدانية للأسواق غير التقليدية، وتنظيم الوفود الصناعية إلى الخارج والمشاركة في المعارض الدولية والمحلية، وإبداء الرأي في سياسة الحكومة التجارية.

ثانياً: السياسة الصناعية ودور الحكومة الحالية فيها

١ - مفهوم السياسة الصناعية

إن البلدان الأكثر قدرة على التنافس والأكثر تصديراً هي التي ضمنت نموها الصناعي بفضل مجموعة إجراءات منسّقة وهادفة صبّت كلّها في مصلحة الصناعة. فعلى الرغم من الحريات الاقتصادية وحرية عمل المؤسسات، تتضمن السياسات الاقتصادية للدول تدخلات مباشرة في شروط عمل الصناعات وفي استراتيجيات التصنيع. وبين الخطاب الاقتصادي والواقع، نلاحظ ندرة الكلام على وجود الدولة في هذا الخطاب، في حين نرى الدول تتدخل أكثر فأكثر في الشأن الإنتاجي.

لجميع الدول سياسات صناعية مهما فعلت لإخفاء تدخلها المباشر في مسارات الإنتاج. فالسياسة الصناعية، بحسب دراسات وأبحاث المؤسسات الدولية، هي مجموعة قرارات وإجراءات واضحة وانتقائية تهدف إلى مساعدة المؤسسات الصناعية في مختلف أوجه نشاطها. وتتخذ الحكومات هذه التدابير للتأثير في هيكلية وطبيعة الصناعات الوطنية بوساطة الموارد المتاحة، بغية تفعيل خصائص الإنتاج في مجالات معينة.

إن انتقائية السياسة الصناعية تفرض عدم اتخاذ إجراءات تعني دائماً جميع الصناعات من دون تمييز، بل قرارات تخص قطاعات صناعية معينة وتعالج أوجهاً محددة من النشاط الصناعي.

وللسياسة الصناعية أهداف عامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة بمسألة النمو الاقتصادي ومسألة الاستخدام وخفض عجز الميزان التجاري والمحافظة على البيئة، وأهداف استراتيجية محدّدة، كزيادة الموارد المتاحة، الإنسانية والمالية والمادية، وزيادة الإنتاجية ورفع مستوى التقنية المعتمدة والنوعية المنتجة. ولا بد من أن يسبق وضع أي سياسة صناعية تأمين الدولة شروطاً أساسية ليس في إمكان المؤسسات الصناعية توفيرها، كالبنية التحتية المادية والإدارية والتنظيم التشريعي والمدني لهذه المهنة.

٢ - مضمون السياسة الصناعية

تؤدي الصناعة دوراً مركزياً في النمو الاقتصادي العام نتيجة تفاعل التوظيف المالي مع الإنتاجية والتوسع. وتؤثر الصناعة إيجاباً في بقية القطاعات، إلى درجة أن الأزمات الاقتصادية باتت في واقعها أزمات إنتاجية. وتأخذ الحكومات على عاتقها دائماً مسؤولية إدارة وتنظيم التنمية الصناعية. وغالباً ما يتعارض عمل السياسة الصناعية مع عمل السوق، بمعنى أن الأسواق في اقتصاد السوق تعترضها شوائب وعيوب بالنسبة إلى مواجهات العرض مع الطلب للموارد الأولية والمنتجات النهائية، فتأتي السياسة الصناعية لتصحيح شوائب السوق وهيكلية الإنتاج لمنع الصناعات والاقتصاد من الوقوع في الأزمات.

والأسواق تختلف في طبيعة عملها، فسوق النفط تختلف عن سوق الحديد. كما يختلف عمل سوق الحديد مثلاً عن عمل سوق المواد الاستهلاكية من حيث طبيعة المنافسة والإنتاج والطلب. لكن، على أي حال، يجب أن تحافظ السياسة الصناعية على حد أدنى من المنافسة وعلى وفرة العرض في الأسواق منعاً لاتحاد الاحتكارات بين الشركات.

٣ - مكونات السياسة الصناعية

تتكوّن السياسة الصناعية من عنصرين أساسيين: استراتيجية التنمية الصناعية والسياسة العلمية والتقنية:

أ- استراتيجية التنمية الصناعية

تحدّد استراتيجية التنمية الصناعية أهدافاً طويلة الأجل لتتقدم الإنتاج الصناعي، مع التركيز على أولويات وأفضليات لهذا الإنتاج بحسب الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وتنظم هذه الاستراتيجية هيكلية الإنتاج، بمعنى أنها تدفع بالعلاقات بين الشركات الصناعية نحو عمليات التكامل والدمج والتركز الصناعي أو اندماج عدد من الصناعات في كتلة واحدة، لمواجهة المنافسة الإقليمية والدولية وتكييف الآلة الإنتاجية معها واحتلال موقع جيد في الأسواق الخارجية. فكما لدينا قانون الدمج المصرفي يمكن أن نسن أيضاً قانوناً للدمج والتركز الصناعي.

ومن شأن استراتيجية التنمية الصناعية أن تشجّع تبادل الخبرات مع المنتجين وفي ما بينهم، والتوظيفات الكفيلة بتحديث الإنتاج، وأن تساعد على اعتماد الأساليب الحديثة في إدارة المصانع، وأن تضع أنظمة تقنية للمنتجات، من أوزان ومواصفات ومقاييس ومعايير تقنية وشروط تصنيع، حفاظاً على مصلحة المستهلك وعلى نظافة البيئة وتوفيراً لاستهلاك الطاقة، وأن ترسي قواعد المنافسة الفعلية وقواعد زيادة الأجور وقواعد مراقبة الأسعار، وأن تنظم دخول صناعات جديدة إلى مختلف القطاعات وأن تساهم في تسويق المنتجات عبر السياسة الجمركية واتفاقات التبادل التجاري، ومن شأن استراتيجية التنمية الصناعية أيضاً اتخاذ إجراءات تحفيزية تشجّع ضريبياً الاستثمار الصناعي والقيام بالأبحاث التطبيقية داخل المصانع، وأن تهتم بالتأهيل الإداري والتقني للكادرات والعمال، وأن تحدّد تعرفات خاصة بالصناعة للخدمات العامة، وأن تفتح أسواق الإدارات العامة أمام الصناعة الوطنية مع نظام أفضلية محدّد، وأن تقدّم المساعدات والجعالات كلما وفّرت الصناعات وظائف جديدة وأقدمت على التجديد المميز في إنتاجها أو ارتفعت صادراتها.

كما تُعنى استراتيجية التنمية الصناعية بتوفير التمويل اللازم للإنتاج الصناعي وتقديم القروض المدعومة إلى بعض القطاعات وإنشاء المناطق الصناعية، والقيام بوظائف مكلفة جداً بالنسبة إلى الصناعات، كوظيفة الأبحاث الأساسية وتأمين الصادرات والتعليم المهني وتدريب الكادرات.

ويظلّ الهدف الأبرز لاستراتيجية التنمية الصناعية الذي تتجه نحوه جميع عناصر هذه الاستراتيجية، ارتفاع الإنتاجية الإجمالية للمصانع لما لها من فوائد اقتصادية واجتماعية حين يتوزع هذا الارتفاع زيادةً في الأجور واستقراراً في الأسعار وخدمات أفضل للمستهلكين وملاءة أعلى للشركات وقدرة أكبر على النمو والتوسع.

ب - السياسة العلمية والتقانية

إن هدف السياسة العلمية هو رفع القدرة التنافسية للصناعات، والتفتيش عن حلول بوساطة التقانة والتجديد. لقد بدأت المفاهيم تتغير في العقد الأخير من القرن العشرين. فالهدف الرئيسي للسياسة العلمية والتقانية هو أن تكون هذه السياسة متكيفة بكليتها مع الحاجات الصناعية وموجهة مباشرة نحو النمو الصناعي، الأمر الذي يعني أن السياسة العلمية لكي تكون عملية وفعالة يجب أن تندرج في إطار استراتيجية التنمية الصناعية وأن تكون عنصراً مركزياً في استراتيجية غزو الأسواق الخارجية وفي القدرة التنافسية للمنتجات الداخلية.

إن مساعدة الأبحاث ومساعدة قطاعات صناعية معينة على تخطي صعوباتها التقنية هي في أساس عمل السياسة العلمية. هناك في البلدان الصناعية قطاعات واسعة تضعف أو تختفي تحت التأثير المزدوج لانخفاض الطلب ولظهور منافسين أقوى في السوق الدولية (كقطاع السيارات والجلد والنسيج وبناء البواخر و صلب المعادن)، وتحل محلها قطاعات أخرى ناتجة من الاكتشافات العلمية الحديثة في مجال الكيمياء والبيولوجيا والمعلوماتية.

٤ - التقاطع بين السياسة الصناعية والسياسات الأخرى للدولة

يظهر التقاطع بين السياسة الصناعية والسياسات العلمية والتقانية والتجارية والاقتصادية والمناطقية من خلال الجدول التالي:

السياسة المناطقية	السياسة الاقتصادية	السياسة الصناعية	السياسة التجارية	السياسة العلمية والتقانية
- تجهيزات وبنية تحتية - توزيع الأنشطة على الأرض تقاطع: - تشجيع إقامة الصناعات في المناطق - إنشاء المناطق الصناعية المناطقية	- السياسة النقدية وسياسة الإفراض - الميزان التجاري وميزان الدفعات - النمو - الاستخدام والبطالة - التضخم والأسعار تقاطع: - فتح الأسواق العامة أمام الإنتاج المحلي	- إعادة هيكلة الصناعة - الخطط والتنظيمات القطاعية - تخصيص أو عدم تخصيص الخدمات العامة ذات الطابع الإنتاجي - سياسة المنافسة والحوافز أمام الدخول إلى القطاعات - المساعدة على التوظيف الإنتاجي وعلى إنشاء الصناعات - سياسة الأكلاف الصناعية - سياسة التمويل - تشجيع تصفية الصناعات غير القابلة للحياة بأسعار السوق والتحول نحو صناعات ذات عائد أفضل	- المفارقات الدولية - الاتفاقات التجارية - الجماعات التجارية العالمية الغات تقاطع: - المساعدة على التصدير - الحميات الجمركية - المرافقات	- البحوث العلمية - الدراسات التطبيقية - التعليم الأكاديمي والمهني - التأهيل المستمر تقاطع: - تطبيق نتائج البحوث والدراسات في التقانة الصناعية واتجديد في الإنتاج - تحضير الكادرات والمهارات اللازمة للإنتاج الصناعي

٥ - تقويم السياسة الحالية

نلاحظ أولاً أن كلفة بعض مشاريع الدراسات مرتفعة جداً، كدراسة الإطار القانوني والضريبي للصناعة (٧٠٠ ألف دولار)، وإقامة الدورات التدريبية في إدارة المصانع (٧٠٠ ألف دولار)، ودراسة تمويل القطاع الصناعي الذي يختلف عن التسليف (٥٠٠ ألف دولار)، ودراسة استراتيجية التنمية الصناعية (٢,٤ مليون دولار).

صحيح أن السياسة الصناعية للحكومة تبدو إنتقائية، لكنها من دون أولويات وأفضليات للإنتاج الصناعي المستقبلي، وخصوصاً أن استراتيجيتها للتنمية الصناعية تركز أساساً على السياسة التعليمية والتوزيع الجغرافي للصناعات من دون الخوض في النواحي التقنية للإنتاج. كما أنها لا تعالج مسألة تكييف الآلة الإنتاجية مع المنافسة الإقليمية والدولية عبر إعادة هيكلة الصناعات (الدمج والتركز)، ولا تعرض لمسألة قواعد المنافسة الفعالة في الداخل ولا تتخذ الإجراءات التحفيزية لجهة التوظيف والاستخدام والتصدير، ولا تضع سلم أفضليات المشروعات المقترحة الذي يجب أن يعطي الأولوية، في رأينا، للتسليف الصناعي ومن ثم لتقوية التبادل التجاري ودعم التصدير وأخيراً للمناطق الصناعية.

كذلك تفتقر السياسة الصناعية للحكومة إلى الإهتمام الكافي بالسياسة العلمية المولج بوضعها المجلس الوطني للبحوث العلمية عبر تعزيز موازنة هذا المجلس لكي يستطيع تمويل الأبحاث والدراسات في شتى الميادين خدمة للقطاعات الإنتاجية ولأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن ما يحد من فعالية السياسة الصناعية هو درجة كفاءة وخبرة واختصاص الإدارات المعنية بها وبوضعها وتطبيقها. وتكون لهذه الإدارات طاقة التشخيص والتحليل ووضع الاستراتيجيات البديلة بالسرعة والمسؤولية والعملائية المطلوبة، بقدر ما تساهم السياسة الصناعية فعلياً في تحريك قطاعات الإنتاج وزيادة التصدير.

حين بدأت الشركات الأميركية بالاختفاء من السوق الدولية وعجز الميزان التجاري الأميركي يتعاضد، جهدت الإدارة الأميركية بتحليل هذا الحدث وتوصلت إلى اكتشاف السبب عبر التعرف إلى مضمون السياسات الصناعية الأوروبية واليابانية التي كانت تختار قطاعاً صناعياً محورياً تعاني مؤسساته نقصاً في ميزاتها بالنسبة إلى الشركات الأميركية، فتقدم إليه مساعدة مالية وتحمي سوقه المحلية إلى أن تتوصل مؤسساته إلى مواجهة الشركات الأميركية في السوق الدولية. وتبين أن حماية السوق

الداخلية كانت تسمح للشركات الأوروبية واليابانية بتحديد أسعار مرتفعة كافية لتغطية خفض أسعارها في الأسواق الدولية من أجل المنافسة.

وكان من نتيجة هذه السياسة أن تغلبت الشركات الأوروبية واليابانية على الشركات الأميركية وتسببت في ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة وتزايد عجزها التجاري. وكان اختفاء الشركات الأميركية يسمح للشركات الأوروبية واليابانية بالسيطرة على السوق الدولية ورفع أسعارها من جديد.

السِّيَاسَةُ المَصْرَفِيَّةُ

تُعرَّف دائرة المعارف المصرف بأنه «المؤسسة التي تتعامل بالأموال وبدائلها، وتؤمن خدمات مالية أخرى».

ويُعرَّف قانون النقد والتسليف المصرف (المادة ١٢١) فيقول: «تدعى مصرفاً المؤسسة التي موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص في عمليات تسليف الأموال التي تتلقاها من الجمهور».

فالمصرف هو إحدى المؤسسات الإقتصادية المندمجة بالنشاط الإقتصادي الشامل. لذلك يبقى الكلام على سياسة مصرفية كلاماً عاماً يصعب حصره، بسبب تداخل المؤسسات والقطاعات والأنشطة الإقتصادية، ولكون نشاط المجتمع على الصعيد الإقتصادي متداخلاً مع أنشطته الأخرى على الصعيد السياسية والقانونية والثقافية.

إن تركيز البنى التحتية في المنطقة وجعل اسرائيل عقدة هذه البنى ومركزها، وطبيعة التشتت العربي والتحالفات المطلة برأسها لا توحى باعطاء أمل كبير لدور إقليمي لقطاع المال اللبناني

ولما لم أستطع العثور على تحديد للسياسة المصرفية، فقد اقترحت التعريف التالي:

السياسة المصرفية تعني توجهات أو أهداف القطاع المصرفي، النابعة من قراءته لمسيرة الإقتصاد، وللعلاقة الجدلية بين بنية القطاع الذاتية وبين محيطه الإقتصادي والقانوني والسياسي، الداخلي أولاً ثم الخارجي، بمقدار انكشاف الداخل وما تسمح به القوانين والأنظمة.

هذا التعريف غير الدقيق، يهدف فقط إلى إعطاء الإطار الواسع جداً لفهوم السياسة المصرفية لكي لا نقع في التجريد التعسفي الذي لا يساعد إطلاقاً على الرؤية العلمية للواقع.

والسؤال التالي هو: من يضع السياسة المصرفية؟ والجواب يرتبط بتحديد السياسة المصرفية الواردة أعلاه، إذ ليست هناك جهة واحدة تقرر السياسة المصرفية، بل إن مراكز القرار متشعبة ومتداخلة، منها المباشر ومنها غير المباشر، وبالإمكان، وبكثير من التعسف، تحديد سلسلة من مراكز اتخاذ القرار الصانعة للسياسة المصرفية:

١ - إدارات المصارف: فإدارات المصارف، في ضوء رؤيتها وأهدافها، تأخذ القرارات المتعلقة بإدارة ميزانية المصرف - المطلوبات والموجودات - بحيث تعطي هذه الإدارة أكبر قدر ممكن من الربح والسلطة، بأقل قدر ممكن من المخاطر.

٢ - المؤسسات المالية والسوق المالية الثانوية: حيث يمكن أن تتكامل المصارف مع السوق المالية، أو أن تتزاحم معها وتسعى لتحل مكانها. أي يمكن المصارف أن تركز على السوق النقدية وتترك السوق المالية لهذه المؤسسات، وأن تبني علاقة تكاملية معها، أو أن تزاحمها على المدخرات والتوظيف الطويل الأجل.

٣ - المصرف المركزي: يؤثر المصرف المركزي في قرارات الإدارة المصرفية ويسعى لتوجيه أنشطتها ضمن رؤيته إلى حاجات الإقتصاد وإلى السياسة المالية للحكومة، وبما ينسجم مع سياسته النقدية وأهدافها، وذلك من خلال تحكمه إلى حد ما بالسيولة المتاحة للمصارف من ناحية، وباستعمالات هذه السيولة من ناحية أخرى.

٤ - السياسة المالية للحكومة من حيث الواردات والانفاق والعجز وطريقة تمويله: يمكن هذا النشاط المالي للحكومة أن يعطي السياسة المالية تأثيراً كبيراً في السياسة النقدية، وفي النشاط الإقتصادي العام، كالتجارة الخارجية والبطالة وإعادة توزيع الناتج المحلي القائم وما لكل ذلك من آثار اجتماعية وسياسية. فالميزانية العامة، بواراداتها من ناحية - حجم الواردات وتوزيع الأعباء الضريبية - وإنفاقها - حجم الانفاق وتوزيعه بين الانفاق الجاري والتوظيف، وتوزيع التوظيف لتلبية القطاعات الإقتصادية - تعكس البنية التطبيقية لأصحاب السلطة وسياستهم الإقتصادية الشاملة، التي لا يستطيع القطاع المصرفي إلا أن يتأثر بها ويعمل مع تيارها العام.

٥ - دور المحيط والخارج: ونعني بالمحيط بشكل خاص دول المشرق العربي

وبالخارج بقية العالم. ويتزايد دور المحيط والخارج مع مقدار انكشاف الإقتصاد. وتُظهر نسبة التجارة الخارجية للنتائج المحلي مقدار الانكشاف في الإقتصاد اللبناني، كما يُظهر تاريخ لبنان الإقتصادي أهمية المحيط في تطور جميع قطاعاته، وخصوصاً قطاع الخدمات. فتطورات الأسواق المالية في المحيط تعكس نفسها على السياسات المصرفية الداخلية، من حيث تطور الأسواق والمؤسسات والبضائع والتقنيات.

بعد هذه المقدمة النظرية سأخرج عن سياق البحث المنطقي والعلمي لاستبقي النتائج وأقول إنه ليست هناك سياسة مصرفية لبنانية بالمعنى الشامل للسياسة المصرفية المذكورة أعلاه.

فلتحدد سياسة ما، علينا أن نحدّد الأهداف، منطلقين من واقع ثابت ومستقر أو واقع معلوم على أقلّ تقدير. كذلك من الضروري أن نميّز في الأهداف بين ما هو مرغوب فيه، وما هو مسموح به، وما هو ممكن.

ما زال لبنان يسعى للخروج اقتصادياً من الحرب الأهلية، عبر ترميم ميزانيته العامة، وبنية التحتية، وعملة الوطنية التي فقدت صفة النقد، ونظامه التربوي البعيد من حاجات الإقتصاد، وقاعدته الإنتاجية، وهيكلية الإدارات العامة، واستعادة بعض الحيوية للدورة السياسية. وما أنجز من كلّ ذلك ضئيل حتى الآن.

من ناحية ثانية، إن الزلزال الذي عصف بالنظام العالمي القديم، أدّى إلى سقوط النظام العربي. ونشهد الآن محاولة بناء نظام شرق أوسطي جديد لم تتضح معالمه بعد ولا نعرف محتواه وموقعنا فيه. ولبنان لم يكن لاعباً أساسياً على ساحة المشرق العربي، وهو فقد الكثير من قواه خلال حقبتين ماضيتين. وجدلية الداخل والخارج ترسم دوره المستقبلي على صعيد المنطقة.

في ضوء ما تقدم سأسعى في دراستي لرصد أهم المتغيرات، ولقراءة الواقع اللبناني على بعض الصعد، ثم اقتراح ما هو مستبعد وما هو ممكن ومطلوب مصرفياً.

أولاً: متغيرات المحيط وأثرها في القطاع المصرفي اللبناني

١ - المتغيرات الإقتصادية

نما الإقتصاد اللبناني بعامة وقطاع المصارف بخاصة في ظلّ علاقة حميمة بالمحيط العربي، إذ أعطت متغيرات المحيط، منذ الحرب العالمية الثانية، دفقات من المهارات

البشرية والرساميل والمؤسسات التي اعتمد عليها القطاع المصرفي في نموه. فسقوط فلسطين، وقيام دولة إسرائيل، ثم الانقلابات العسكرية في العديد من البلدان العربية الشرقية، وقيام حكومات راديكالية فيها، أدت إلى هروب العديد من المهارات والكفاءات. وهجرة الكثير من الرساميل إلى لبنان، مستفيدة من استقراره ومن المناخ الليبرالي الديمقراطي فيه. كذلك أدت الفورات النفطية العربية والطلب على العمالة اللبنانية الماهرة إلى تدفقات نقدية كبيرة، أفاد منها الإقتصاد اللبناني، وقطاع المصارف بخاصة، دون أن يستطيع توطين هذه التدفقات، بل اكتفى بضخ معظمها إلى السوق المالية العالمية.

وتعرض المحيط العربي خلال الحرب الأهلية اللبنانية لمتغيرات كبيرة:

أ - لم يعد بإمكان القطاع المصرفي اللبناني أن يؤدي دور الوسيط بين المدخرات العربية والأسواق العالمية. فقد نمت أسواق مالية عربية عديدة تجاوزت في قدرتها، من حيث البنية التحتية وطبيعة المؤسسات والتقنيات المعتمدة، ما هو قائم في لبنان.

إن سقوط النظام

العربي عقب حرب

الخليج الثانية فتح المجال لبناء

نظام شرق أوسطي جديد،

لإسرائيل فيه مكان محوري.

فمن المهم معرفة سمات

هذا النظام الموعود

والدور المسموح للبنان فيه

ب - بدأت بلدان النفط العربية بعد الفورة النفطية الكبيرة في السبعينات التي راكمت فوائض مالية ضخمة لدى هذه البلدان، تعاني عجزاً في إنفاقها العام، نتيجة هبوط أسعار النفط من ناحية، ونمو الإنفاق غير المجدي لهذه البلدان من ناحية ثانية، وخصوصاً الإنفاق العسكري، على معدات لن تستعملها ولا يُسمح لها باستعمالها إلا لقمع الداخل وللإقتتال في ما بينها. كذلك تقلص الطلب على العمالة اللبنانية التي مثلت تحويلاتها في أواخر السبعينات (خلال الحرب الأهلية) ما يقارب نصف الدخل الوطني الصافي (لبعض السنوات).

ج - السيطرة الأميركية الكاملة والشاملة على اقتصادات بلدان النفط، من ناحية تقرير كميات الإنتاج وبالتالي أسعاره، ومن ناحية تقرير التصرف بالفوائض السابقة المتراكمة (حرباً الخليج، سياسات التسلح، التوظيف الداخلي والخارجي، المقاولات، التجارة الخارجية، المساعدات الخارجية... الخ).

ذلك لا يعني أن المحيط قد فقد تأثيره، ولكن إيجابيات متغيرات المحيط على الوضع الإقتصادي اللبناني قد سقطت وانقلبت إلى سلبيات نسبية. فالأسواق والتوظيفات العربية ستبقى الأهم للبنان، والسياحة والاصطياف وما يتبعهما سيعتمدان في نموهما المستقبلي على المحيط العربي قبل غيره.

٢ - المتغيرات السياسية في المنطقة

إن سقوط النظام العربي نتيجة حرب الخليج الثانية، فتح المجال لبناء نظام شرق أوسطي جديد، لإسرائيل فيه مكان محوري. ومن المهم معرفة سمات هذا النظام الموعود، والدور المسموح للبنان فيه، والدور الممكن أن يأخذه بالنسبة إلى قدراته الإقتصادية القائمة والكامنة. ومن الضروري الإجابة في هذا الإطار عن بعض الأسئلة أو محاولة ترجيح بعض الإجابات، وأهمها:

أ - أي صلح سيتم بين العرب وإسرائيل؟ وهل سينتهي الصراع، أي أن ينتهي التناقض بين قوميتين وحضارتين، أم سيستمر التناقض وبالتالي الصراع، ولو بأشكال أخرى تتلاءم مع متغيرات النظام العالمي، ومتغيرات موازين القوى المحلية؟ إلى أي مدى ستتقبل الشعوب هذا «السلام»؟ وكيف سيؤثر رفضها أو قبولها له في محتواه الحقيقي؟

ب - كيف سيترجم هذا «السلام» الموعود إلى علاقات اقتصادية جديدة على صعيد المنطقة؟ وأي سوق اقتصادية ستخرج إلى الوجود؟ هل ستكون سوقاً مفتوحة لحركة البضائع والرساميل والأفراد أم أن التنقل الحر أو التنقل باتجاه واحد سيكون للسلع والرساميل دون الأفراد، فيقود ذلك بالتالي إلى نشوء علاقات امبريالية استغلالية بين المركز الإسرائيلي والأطراف العربية.

ج - على صعيد أسواق الأموال، هل سيسمح توازن القوى المترجم اقتصادياً بين العرب وإسرائيل، وكذلك النمو والنضوج المتفاوت لاقتصادات دول المنطقة، في ظل هيمنة أميركية كاملة، بنمو أسواق ومراكز مالية تتزاحم ديمقراطياً وبحرية، أو تتكامل في ما بينها؟ وهل سيسمح للسوق المالية اللبنانية أن تؤدي أي دور على صعيد المنطقة؟ وإذا سمح لها بذلك هل تستطيع القيام بذلك؟

إن قراءة سريعة لما يجري من تركيز البنى التحتية في المنطقة، لجعل إسرائيل عقدة هذه البنى ومركزها، وكذلك لطبيعة التشتت العربي والتحالفات المطلة برأسها في المنطقة، لا توحى بإعطاء أمل كبير لدور إقليمي لقطاع المال اللبناني، غير المهيا حتى الآن للمنافسة.

ثانياً: أولويات النظام اللبناني

كان قطاع الخدمات في السابق ركيزة الإقتصاد اللبناني، ونما بمعدلات مرتفعة نسبياً، وطفئ بالتالي على بقية القطاعات. بل إن نمو قطاع الخدمات كان على حساب

نمو سائر القطاعات، وخصوصاً قطاعات الإنتاج السلعي. لذلك توجّهت المصارف إلى التوظيف في قطاع الخدمات والتجارة بخاصة، وفي تمويل المضاربات العقارية حين زاد عرض الأموال على الطلب في قطاع الخدمات.

إن السياسة المصرفية، والبنية المصرفية اللبنانية، التي عززتها تشريعات خاصة كانت تتلاءم مع مهمات النظام اللبناني المركنتيلي الخدماتي والوسيط بين فوائض الأموال العربية والأسواق العالمية، لم تعمل على توطيد التدفّقات الرأسمالية على لبنان ولو جزئياً، على الرغم من أن بنية الإقتصاد اللبناني في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت مهيأة للإفادة من هذا الدفع المالي للتوظيف في قطاع الصناعة بشكل خاص.

فبعد حرب أهلية طويلة، وبعد تغيرات المحيط السابق ذكرها، ما هي السمة الأساسية للإقتصاد اللبناني المنوي بناؤه؟ إذا كنّا غير قادرين على إعادة إنتاج الماضي، فأني مستقبل سنصنع؟ ما هو دور قطاع الخدمات وحجمه؟ وما هو دور قطاعات الإنتاج السلعي وحجمها؟ أي خدمات وأي سلع سننتج بناءً لقدراتنا التنافسية وحاجات الداخل والمحيط؟ وبالتالي أي بنية تحتية لها الأولوية، والقدرة على تلبية حاجات الإقتصاد؟ وأي بنية مصرفية ومالية؟ وما هي السياسة المصرفية المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف في بناء قطاعات الإنتاج؟ وهل يكفي تطوير السوق النقدية أم من الضروري تطوير السوق المالية والسوق الثانوية؟ أي سوق مالية سنبنّي؟ هل ستكون هذه السوق المالية متلائمة مع حاجات المؤسسات الإنتاجية اللبنانية، الصغيرة الحجم بأكثريتها الساحقة، المتخلفة نسبياً والمتواضعة الانتاجية، أم المشاريع الضخمة ومشاريع البنية التحتية الطموحة جداً، التي تتجاوز قدرات الإقتصاد اللبناني وحاجاته؟

إن قراءة سريعة للتركيبة السياسية والطبقية للسلطة القائمة، وكذلك لبرامجها وأولوياتها التوظيفية في البنية التحتية، تجعلنا نميل إلى الاعتقاد أن التوجه الأساسي هو نحو إعادة بناء قطاع الخدمات والمضاربات العقارية وليس نحو قطاعات الإنتاج السلعي الذي يحتاج في بنائه إلى تحديد أولويات أخرى وإلى توجهات أخرى في بناء قطاع المال والمصارف منه بشكل خاص.

١ - السياسة المالية

تظهر السياسة المالية للدولة توجهات النظام على الصعيدين الإقتصادي والاجتماعي. وللجبايات كما للانفاق توجهاتها الاجتماعية والإقتصادية.

وكان العجز في الإنفاق العام منذ بداية الثمانينات، وخصوصاً منذ الغزو الإسرائيلي للبنان، الظاهرة الأخطر في السياسة المالية. وعلى الرغم من عودة السلام إلى معظم لبنان، على الصعيد الأمني على الأقل، وتوحيد السلطة فيه، وانحلال سلطات الميليشيات، ما زال العجز في الإنفاق العام غير مقبول، لا كنسبة من الإنفاق ولا كنسبة من الناتج المحلي القائم.

ففي حين مثل الإنفاق، المتوازي مع الجبايات في بداية السبعينات، نحو ١٤ في المئة من الناتج المحلي القائم، خصص نصفه للإنفاق الجاري والنصف الآخر للتوظيف في البنية التحتية، فإن الإنفاق العام ارتفع في السنوات الماضية إلى ما يزيد على ٣٠ في المئة من الناتج المحلي القائم المقدّر وصُرف بكامله على الإنفاق الجاري.

إن هذا النمو في الإنفاق الجاري يعبر عن مدى التراجع الحقيقي في الناتج المحلي القائم، كما يعبر عن نمو حجم السلطة دون نمو فعاليتها. وهذا التطور في الإنفاق الجاري يرهق الإقتصاد اللبناني ويعيق نموه، ويرفع من كلفة إنتاج السلع والخدمات وقدرة الإقتصاد اللبناني على المزاومة والمنافسة في محيطه.

وعلى الرغم من كلّ الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية، لم تستطع الوزارة تقليص العجز بنسب كافية، ضمن التوجه نحو إلغائه. ويبدو أن العجز في الإنفاق سيستمر، وبوتائر مرتفعة؛ وتمويل هذا العجز من موارد داخلية وربما خارجية سيستمر أيضاً. أما الآثار التضخمية لهذا التمويل فكانت واضحة في الماضي، وهي كامنة الآن تطمسها أو تكبحها الفوائد الحقيقية المرتفعة على العملة اللبنانية، التي يمثل مردود سندات الخزينة مرجعيتها الأساسية. فالفوائد الحقيقية المرتفعة هي ثمن مخاطر تغير سعر الصرف، والطلب الكبير على الأموال من قبل الخزينة.

وقد خلق هذا الوضع طلباً مرتفعاً لدى الجمهور ولدى الخارج على السيولة بالعملية اللبنانية ذات المردود الحقيقي المرتفع جداً، وليس من أجل توظيف هذه العملة في قطاعات الإقتصاد. فقد أزاحت الخزينة القطاع الخاص من سوق الطلب على العملة اللبنانية، وزادت من دولة اقتراض هذا القطاع. وفوق ذلك، فإن ارتفاع الفائدة الحقيقية على العملة اللبنانية دفع العديد من المدّخرين إلى التحويل من العملات الأجنبية إلى العملة اللبنانية، وبالتالي فقد تقلص عرض العملات الأجنبية وارتفعت فائدة الإقراض عليها، الأمر الذي وضع أعباء مرتفعة على قطاعات الإنتاج التي تتمول بالعملات الأجنبية. فالهوة المرتفعة بين الفائدتين الدائنة والمدينة بالدولار في سوق بيروت يعود بعض تفسيرها إلى ارتفاع الفائدة الحقيقية على العملة اللبنانية.

كما أن نمو الدين العام الداخلي، وإدارة هذا الدين، خلقاً سوقاً مالية لبنانية جديدة نسبياً، ونمت مؤسسات وآليات جديدة في السوق تستطيع قطاعات الإنتاج، وكذلك بعض مؤسسات القطاع العام، تمويل برامجها المستقبلية من خلالها.

وإذا كانت المصارف التجارية، التقليدية والشديدة المحافظة بطبيعتها، قد عارضت نمو هذه السوق، ورفضت التعامل معها بانفتاح، وخصوصاً في ما يتعلق ببيع سندات الخزينة للجمهور والمتاجرة بهذه السندات، فلا بد من أن تعيد المصارف النظر بهذه السياسة، وخصوصاً بعد استقرار السوق وتقلص التشوهات فيها، لتتكامل مع مؤسسات الأسواق المالية، وتستفيد من آلياتها وطاقاتها في المستقبل.

٢ - مصرف لبنان

كأي مصرف مركزي، يؤدي مصرف لبنان دوراً أساسياً في توجيه القطاع المصرفي. وقد حددت المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف (كما عدلت بتاريخ ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣) مهمات المصرف على الشكل التالي:

«مهمة المصرف العامة هي المحافظة على النقد لتأمين أساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم. وتتضمن مهمة المصرف بشكل خاص:

- المحافظة على سلامة النقد اللبناني.

- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

- المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي.

- تطوير السوق النقدية والمالية».

أعتقد أن تراتبية طرح المهمات تشير إلى أولويات مهمات المصرف. فالهدف الأساسي هو تأمين نمو اقتصادي واجتماعي دائم من خلال المحافظة على سلامة النقد اللبناني بغية المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، ومن أجل ذلك، العمل على تأمين سلامة أوضاع النظام المصرفي، والعمل على تطوير السوق النقدية والمالية.

فالنظام المصرفي، والأسواق النقدية والمالية ليست أهدافاً بحد ذاتها، بل هي أدوات ووسائل لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي دائم. ومهمة مصرف لبنان ضبط هذه الأدوات وتطويرها ودفعها إلى تحقيق الغاية الأساسية.

وإذا كان لمصرف لبنان الاهتمام الشامل بالنمو الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي

إذا كان له رؤيته الخاصة، من خلال موقعه، إلى السياسات الإقتصادية والمالية والاجتماعية الملائمة، فإنه ليس حراً بالطلق في فرض سياسات على المصارف وأسواق المال تنسجم مع قناعاته، بل من مهماته التعاون مع الدولة، أي السلطة السياسية والتشريعية، في تحديد توجهاته.

تقول المادة ٧٨ من قانون النقد والتسليف: «يتعاون المصرف المركزي مع الحكومة، ويقدم لها مشورة تتعلق بالسياسة المالية والإقتصادية. بغية تأمين الانسجام الأوفر بين مهمته وأهداف الحكومة».

وتقول المادة ٧٢: «للمصرف أن يقترح على الحكومة التدابير التي يرى أن من شأنها التأثير المفيد على ميزان المدفوعات وحركة الأسعار والمالية العامة وعلى النمو الإقتصادي بصورة عامة. ويطلع المصرف «الحكومة» على الأمور التي يعتبرها مضرّة بالإقتصاد والنقد».

فالمصرف المركزي يقترح على الحكومة ويعطيها المشورة على الصعد المالية والإقتصادية، وعليه أن يؤمن الانسجام بين مهمته وأهداف الحكومة. فمهمّة مصرف لبنان المتعلقة بالمحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي، وتطوير السوق المالية والنقدية، تأتي ضمن التوجهات والأهداف العامة للحكم، التي تمّ بحثها سابقاً، ولا تجري بمعزل عن هذه التوجهات. فوق ذلك، فإن السياسة المالية، ونسبة العجز في الإنفاق

التطور في الإنفاق الجاري
يرهق الإقتصاد اللبناني ويعيق
نموه ويرفع من كلفة إنتاج السلع
والخدمات وقدرة الإقتصاد اللبناني
على المنافسة والمزاومة في محيطه

العام، ومهمّة مصرف لبنان في تأمين تمويل هذا العجز، تعطي السياسة المالية للدولة الأثر الطافي في توجيه السياسة النقدية. وهذه السياسة تترجم من قبل مصرف لبنان إلى تعاميم وتوجهات تختص بسقوف التسليف والاحتياطات الإلزامية النقدية وغير النقدية، وإلى تحديد معدلات فوائد الحسم والإقراض، بحيث تبدو للمصارف في كثير من الأحيان إجراءات ظالمة وغير منطقية ومناقضة لمصلحة القطاع المصرفي، ومنقصة من حريته.

ويسعى مصرف لبنان في طرح سياسته المصرفية لاقتناع الجسم المصرفي وضمن تعاونه، إذ من دون ذلك لا تعطي إجراءات مصرف لبنان وتوجيهاته أثراً كبيراً في مسيرة الإقتصاد. وعلى السياسات المقترحة من مصرف لبنان أن تؤمن ربحية المصارف دون تعرضها لمخاطر في الإقراض والسيولة، وتؤمن تمويل حاجات القطاع العام الضرورية كما تراها الدولة وليس كما يراها مصرف لبنان فقط؛ فضلاً عن تأمين

حاجات قطاعات الإقتصاد اللبناني إلى التمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل، بكلفة تستطيع قطاعات الإقتصاد تحملها وتمكّنها من المنافسة الداخلية والخارجية. كل ذلك على قاعدة استقرار النقد اللبناني. وكثيراً ما تتعارض وتتناقض مصالح الدولة في تأمين التمويل مع مصالح قطاعات الإقتصاد ومع مصالح قطاع المصارف، وعلى مصرف لبنان أن ينفج سياسة لا ترضي وجهات النظر الثلاث، الأمر الذي يعرضه لنقد من جميع الاتجاهات وذلك دون تمكنه من تأمين الاستقرار النقدي المطلوب في جميع الأوقات.

ثالثاً: نحو سياسة نقدية للنهوض الإقتصادي

في ظل هذا الواقع ما هي السياسة المصرفية المطلوبة من مصرف لبنان؟ وكيف يستطيع المصرف تنفيذ هذه السياسة؟

إنّ ما سأقترحه لا يعبر بالضرورة عن رؤية مصرف لبنان بل عن رأي شخصي فقط، ولا يلزم أحداً به، في الوقت الذي يرحب المصرف بأي مناقشة علمية وجدية تساعد على توسيع وتعميق رؤيته للسوق المالية.

إن اقتراح سياسة مصرفية تلبي حاجات النهوض الإقتصادي لا بدّ من أن تستند إلى فرضيات عديدة أهمها:

- أ - الاستقرار السياسي والأمني وإعادة الحيوية والديمقراطية للدورة السياسية.
- ب - خفض عجز الموازنة العامة، وخصوصاً العجز في الانفاق الجاري، بغية إزالة الضغوط التضخمية، وإعادة الاستقرار لسعر صرف العملة اللبنانية.
- ج - تطوير البنية التحتية بما يمكن السوق المالية من التطور والتكامل والتداخل مع الخارج.

من ناحية أخرى علينا أن نبدأ في بناء نظام مصرفي يلبي حاجة الداخل اللبناني، وإذا ما أثبتت المصارف اللبنانية قدرتها وكفاءتها في الداخل، وبمقدار ما تحقق ذلك، تستطيع التطلع إلى دور اقليمي. والدور الاقليمي الذي تستطيع المصارف اللبنانية أن تقوم به له علاقة وثيقة بالموازن السياسية والعسكرية في المنطقة. ومرتبطة بقدرات ونسج وحجوم اقتصادات دول المنطقة أيضاً.

ويمكن وضع أولويات السياسة المصرفية على الشكل التالي: تطوير المصارف؛

إزالة التشوهات من السوق المالية؛ تطوير دور المصارف في الإقراض وتكاملها مع الأسواق المالية.

١ - تطوير المصارف

يتّصف قطاع المصارف في لبنان بعدد كبير من المصارف التجارية، لا يتلاءم مع حجم السوق المالية. وتتفاوت أحجام هذه المصارف بحيث تستقطب أكبر ١٠ مصارف ٦١,٠٩ في المئة من الودائع بالليرة اللبنانية. ولحجم المؤسسة المصرفية علاقة مباشرة بكلفة الوساطة المالية التي تقوم بها، بحيث تزيد هذه الكلفة لدى المصارف الصغيرة على ضعف ما هي عليه في المصارف الكبيرة. وقد عمد مصرف لبنان إلى تشجيع سياسة الدمج المصرفي. ولكن عوامل بنيوية حدّت من نجاح هذه السياسة. فللمصارف الصغيرة بخاصة طابعها العائلي ويرتبط المركز الاجتماعي عادة بملكية المصرف، وذلك يعطي للعوامل غير الإقتصادية الدور الأول في اتخاذ قرارات المشاركة أو التخلي عن الملكية.

إن قراءة سريعة

للمركبة السياسية والطبقية

للسلطة الحاكمة تجعلنا نميل إلى

الاعتقاد أن التوجه الأساسي

للسلطة هو نحو قطاع الخدمات

والمضاربات العقارية وليس نحو

قطاعات الإنتاج السلعي

إن تطور السوق المالية اللبنانية، واشتداد المنافسة في المستقبل، سيفرض المتغيرات التالية:

١ - تراجع الطابع العائلي للمصارف، لمصلحة الملكية المساهمة والحرّة.

٢ - الفصل بين الملكية والإدارة المصرفية، بحيث تصبح الإدارة أكثر تقنية وعلمية وقدرة على التحرر من شبكة العلاقات العائلية والمعرفة الشخصية في التوظيف والإقراض.

٣ - سقوط أو اندماج المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة لعدم قدرتها على المكننة واستقطاب الكفاءات المصرفية العالية الكلفة، التي لا تنسجم مع كمية الأموال الخاصة لهذه المصارف وقاعدة الودائع لديها.

وعلى مصرف لبنان أن يدفع في هذه الاتجاهات باقتراح القوانين والأنظمة الملائمة وتخفيفه عن الدفاع عن المؤسسة العاجزة والمعيقة للتطور، ثم عليه تحديث بنيته البشرية وتقنيات وآليات العمل لديه، بحيث يدفع المصارف إلى مواكبتها.

٢ - إزالة التشوهات من السوق المالية

نتيجة العمل في ظروف غير اعتيادية خلال سنوات الحرب الأهلية والاجتياح

الإسرائيلي، دخلت السوق المالية اللبنانية تشوهات عديدة، أبعدت عوامل المنافسة الحرة، وأقصت عوامل السوق المالية عن تحديد الفوائد وسعر الصرف، ودفعت الإقتصاد إلى معدلات عالية من الدولار، الأمر الذي همش العملة اللبنانية ودور مصرف لبنان النقدي وإمكاناته في تمويل التنمية.

أدى تحديد الفوائد على سندات الخزينة من قبل وزارة المالية، وفرض احتياطي إلزامي نقداً وبالسندات بمعدلات مرتفعة على الودائع لدى المصارف، إلى تشويه هذه السوق ودولرتها. وقد جعلت هذه السياسة الفوائد الحقيقية والمردود الحقيقي لسندات الخزينة سلبية وبمعدلات سنوية مرتفعة، فدفع ذلك بالمدخرين إلى الهروب من العملة اللبنانية إلى العملات الأجنبية وخصوصاً الدولار، الأمر الذي زاد من تدهور سعر صرف الليرة وتهميشها.

ويعمل مصرف لبنان الآن على إعادة الثقة بثبات سعر صرف العملة اللبنانية، ولو بكلفة عالية من حيث المردود الحقيقي لسندات الخزينة. فالفائدة الحقيقية المرتفعة على الليرة بالنسبة إلى العملات الأجنبية، لا تمثل المخاطر المستقبلية على إمكانات تغير سعر الصرف فقط، بل انعدام الثقة أيضاً نتيجة التجارب الماضية لدى المدخرين بالعملة اللبنانية. والطريقة المتبعة في إعادة الثقة تتمثل أساساً بطرح سندات الخزينة اللبنانية بالمناقصة، والإلغاء التدريجي للاحتياطي الإلزامي بسندات الخزينة، للسماح لعوامل العرض والطلب في تحديد معدلات الفائدة، أو بالأحرى في تصحيح هذه المعدلات وبشكل تدريجي يضمن تصاعد الطلب على العملة اللبنانية في الوقت الذي تتناقص الفائدة عليها.

إن عملية التصحيح هذه، التي تواكب طلباً مرتفعاً على الأموال من القطاع العام، أخرجت القطاع الخاص من سوق العملة اللبنانية، إذ لا يستطيع هذا القطاع دفع كلفة حقيقية تزيد على ٢٠ في المئة سنوياً على الأموال.

فعودة الفوائد الحقيقية على العملة الوطنية إلى معدلات لا تتجاوز الخمسة أو الستة في المئة ربما كانت شرطاً أساسياً لعودة طلب قطاعات الإقتصاد على العملة اللبنانية، وشرطاً لعودة مصرف لبنان إلى المساهمة الجدية في تمويل التنمية.

وقد أدت تشوهات الفوائد على الليرة اللبنانية، واتساع الهوة بين الفائدتين الدائنة والمدينة، واشتداد الطلب على السيولة بالعملة اللبنانية إلى ارتفاع الطلب على الدولار وتناقص عرضه، الأمر الذي سمح للمصارف برفع الفائدة المدينة على الدولار إلى ضعف ما هي عليه في الخارج، والإلتزام بالفائدة الدائنة السائدة في الأسواق

الأوروبية أو بما دون هذه الفائدة.

إن ارتفاع كلفة الإقراض بجميع العملات في السوق المالية اللبنانية، دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الفوائد على الودائع، كما هو سائد عالمياً، بغية استقطاب أموال من الخارج، أدّى إلى تعطيل تلاقي منحنيات العرض والطلب على الأموال، بحيث يسمح هذا التقاطع بتفعيل السوق والإفادة القصوى منها، كلّ ذلك ساهم في الركود الإقتصادي الحالي إلى حدّ بعيد.

لتصحيح هذا الوضع على مصرف لبنان أن يساعد على خفض المردود على سندات الخزينة بحيث يتلاءم هذا الخفض مع استمرار الطلب على الليرة بمقدار يكفي لسدّ عجز الموازنة لا أكثر، إلى أن تصبح الفوائد الحقيقية على الليرة كالفوائد الحقيقية على الدولار، ليتمكن القطاع الخاص من دخول السوق المالية للعملة اللبنانية من ناحية. ومن ناحية ثانية على مصرف لبنان أن يأخذ بعض الإجراءات التي تشجع المصارف على رفع معدلات اقراضها من العملات الأجنبية، وذلك عن طريق رفع السقف المسموح به للاقراض بالعملات الأجنبية لاستقطاب مزيد من هذه الودائع من الخارج، وخفض معدلات الفوائد على الاقراض، بحيث لا تكون الهوة بين الفائدتين أكثر من ثلاث أو أربع نقاط كحدّ أقصى.

إن إعادة الفوائد الحقيقية على العملة الوطنية إلى حدود ٥ أو ٦ في المئة ربما يكون شرطاً أساسياً لعودة طلب قطاعات الاقتصاد على العملة اللبنانية

أما معدلات الدولة المرتفعة حالياً، وخصوصاً بإقراض القطاع الخاص، فلن تزول إلا بعد مدة من زوال العوامل التي أدّت إلى هذه الدولة.

أريد أن أضيف في هذا المجال أهمية البنية التحتية للمصارف التي تمثلها جمعية المصارف رسمياً. فالجمعية تعمل علناً على فرض معدلات من الفائدتين الدائنة والمدينة للعملة اللبنانية والعملات الأجنبية، الأمر الذي يقلص من التنافس بين المصارف ويحد من عوامل السوق الحرة في تحديد الفوائد، وذلك لمصلحة القطاع المصرفي على المدى القريب وعلى حساب بقية القطاعات. وأعتقد أن من واجب مصرف لبنان أن يعمل بكلّ ما في وسعه لإزالة هذا التشويه الخطير للسوق المالية.

٣ - تطوير دور المصارف في الإقراض

إن شكوى ضيق إمكانيات الاقراض المتوسط والطويل الأجل في السوق المالية اللبنانية يعود تاريخياً إلى الستينات وربما إلى ما قبل هذه الحقبة. فقد فشلت البنوك المتخصصة التي ظهرت في بداية السبعينات في تأمين هذه الحاجة، ويعود فشلها إلى

شروط عملها وطبيعة الودائع في السوق المالية، وانعدام مؤسسات وآليات الأسواق المالية القادرة على السماح للمدخرات القصيرة في التعامل بأوراق الأموال المتوسطة والطويلة الأجل، وكذلك نتيجة ظروف تاريخية غير ملائمة، وآليات عمل متخلفة عن العصر، التزمته هذه المصارف وخسرت من جرائها كل أموالها نتيجة التضخم. والآن يعود الطلب بإلحاح على تأمين هذا النوع من الإقراض الذي يعد شرطاً لإعادة النهوض الإقتصادي. وقد دب النشاط في الآونة الأخيرة لتنظيم السوق المالية خارج إطار البورصة بغية تأمين هذا النوع من الإقراض. فهل يمكن أن يحقق هذا الجهد السوق القادرة على تلبية حاجات الإقتصاد إلى التوظيف المالي؟

وإذا ما تجاوزنا الشروط الضرورية لتأمين نمو أسواق مالية حديثة، ومن أهمها تطوير قوانين وأنظمة المحاسبة، ورفع مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق، وتأمين الشفافية للمؤسسات العارضة ديونها أو أسهمها في السوق، وتأمين لجان المراقبة الرسمية القادرة على ضبط المؤسسات المالية العاملة، ومراقبة العاملين فيها، فهل تصبح هذه السوق الادارة المطلوبة للتمويل؟

**النظام المصرفي
والأسواق النقدية والمالية
ليست أهدافاً بحد ذاتها بل هي
أدوات ووسائل لتحقيق نمو
اقتصادي واجتماعي**

إن السوق المالية هذه تمثل الوسيط بين كبار المدخرين وكبار المقترضين في الأسواق العالمية. وصغار المدخرين يفضلون وضع مدخراتهم في المصارف التي تشتت مخاطر الودائع لديها بتشتيت مخاطر التوظيفات، كما أن الودائع لدى المصارف تشملها برامج ضمان الودائع أو التأمين عليها من صغار المؤسسات المقترضة،

فلا تستطيع الإفادة من السوق المالية بسبب حجمها وشرط طرح أسهم المؤسسات والشركات في السوق المالية.

إن الصناعة اللبنانية تتسم بصغر حجم المؤسسات، ولا يزيد معدل رأس المال العامل في الوحدة الصناعية اللبنانية مثلاً على ١٥٠ ألف دولار في أحسن حال، فلا أمل إلا لعدد قليل جداً من المؤسسات الصناعية في الدخول إلى هذه السوق. وربما استطاع بعض الشركات العقارية القائمة والتي ستقام، وكذلك بعض مؤسسات القطاع العام المعرض للتخصخصة، الإفادة من هذه السوق.

تبقى المصارف هي القادرة وحدها على تلبية هذه الحاجات. وتجربة الدول التي عانت الحروب والدمار ثم أقامت نهضتها الإقتصادية، مثل ألمانيا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية، ركزت على اعتماد المصارف التجارية أساساً للإقراض المتوسط والطويل الأجل، وكانت الأسواق المالية مكملة لدور المصارف لا بديلاً من هذا الدور.

ويمكن المصارف التجارية أن تطور أدوات وآليات مكملة للسوق المالية، مثل إصدار

شهادات إيداع، تمول بها إقراضها المتوسط وطويل الأجل شرط وجود سوق تؤمن تسهيل هذه البضاعة وعلاقات مصرفية تدفع المصارف إلى تداولها وحسمها بكلفة مقبولة من حامل هذه الشهادات.

كذلك يمكن المصارف إعطاء قروض متوسطة وطويلة الأجل من ودائع قصيرة الأجل لديها. وذلك بحاجة إلى دعم واضح من المصرف المركزي وإلى آليات جديدة في الإقراض.

يستطيع المصرف المركزي أن يتحمل مخاطر السيولة في قبوله حسم سندات الدين هذه بفوائد منخفضة نسبياً. كما أن مخاطر تذبذبات الفائدة في السوق، يمكن تلافيها بإعطاء هذه القروض بفوائد عائمة، وليس بفوائد ثابتة.

كذلك يمكن تغيير القوانين والتشريعات، وخصوصاً بعض بنود قانون النقد والتسليف، بحيث يسمح للمصارف التجارية التي تعطي قروضاً متوسطة وطويلة الأجل من تملك موجودات ثابتة بشكل موقت أو دائم دون أن تمثل هذه الموجودات استيفاء لديون جامدة أو هالكة. والتجربة الألمانية رائدة ومهمة في هذا الصدد، ولها فوائدها في تقريب المصارف من الصناعة وفهم حاجات وسلامة مؤسساتها، واستمرار مراقبتها من كثب.

السوق المالية

من الثابت أن نمو السوق المالية يتطلب مناخاً سياسياً مستقراً متزامناً مع توازن اقتصادي - اجتماعي متكامل.

لقيام سوق مالية يفترض وجود حاجة تمويل ترسملية إلى جانب توافر فائض مدخرات يستجدي مردوداً مستقراً ويكون خارجاً عن نطاق تأثيرات السياسة النقدية في معدلات الفوائد

وتنشط السوق بفضل اعتماد مؤسسات على درجة عالية من التخصص، تختار الأدوات والتقنيات الأكثر تقدماً والأكثر تجاوباً مع متطلبات الاقتصاد الوطني، شرط أن تخدم هذه السوق أهداف الخطط الإنمائية الواضحة المعالم، وإلا استحوالت مركزاً للمضاربات المالية، كما حصل في سوق المناخ في الكويت وفي أماكن أخرى.

ولقيام سوق مالية يفترض وجود حاجة تمويل ترسملية إلى جانب توافر فائض مدخرات يستجدي مردوداً مستقراً ويكون خارجاً عن نطاق تأثيرات السياسة النقدية في معدلات الفوائد.

من هنا نستطيع القول إن السوق المالية تؤدي دور الوسيط بين طالب المال ومالكة لبلوغ أهداف تنموية معينة، في ظل القوانين والتشريعات المرعية الموجهة أو التي قد توجد لحماية المدخر في الدرجة الأولى وللحفاظ على سلامة توجهات الاقتصاد الوطني في الدرجة الثانية.

(*) مدير عام وعضو مجلس إدارة بنك لبنان والكويت - بيروت.

ما هي السوق المالية؟

تتكون السوق المالية من سوق أولية وسوق ثانوية.

١ - السوق الأولية

وهي مصدر الصكوك المالية من أسهم وسندات مالية. وتتألف هذه السوق من: الشركات الخاصة المقيمة، والشركات المختلطة المقيمة، والدولة ومؤسساتها، والسلطات المحلية (بلديات وغيرها) والمؤسسات غير المقيمة (صكوك مالية وعقود آجلة لسلع ومواد أولية).

وتلجأ هذه المؤسسات إلى طلب التمويل في حالتين اثنتين: الأولى، حين تطرح أسهمها للإكتتاب لتكوين رأس المال أو لزيادة رأس المال؛ والثانية، حين تطرح سندات دين لتمويل غرض معين خلال فترة معينة وبشروط معينة. وعادة ما يكون هذا الغرض توسعاً في البنية الإنتاجية للمؤسسة.

في ما عدا المؤسسات غير المقيمة يدخل هذا النوع من التمويل في الدورة الاقتصادية الوطنية وبالتالي يخدم الاقتصاد والمجتمع.

٢ - السوق الثانوية

تشتمل السوق الثانوية على أقنية تداول صكوك السوق الأولية، وهي المؤسسات المتخصصة التي تعنى بترويج هذه الصكوك؛ من أسهم وسندات، وتشرف على تداولها وانتقال ملكيتها.

ومن مؤسسات هذه السوق البورصة أولاً، ثم المؤسسات الرديفة والموازية، كشركة لبنان المالية مثلاً، على سبيل الذكر لا الحصر.

ومن ضرورات قيام سوق ثانوية وجود سوق أولية مصدرة للصكوك.

٣ - تطور السوق الثانوية اللبنانية

حين أسس الإنتداب الفرنسي بورصة بيروت عام ١٩٢٠، واختار بيروت مركزاً لها، كان يهدف من ذلك إلى تسويق صكوك المؤسسات الفرنسية المنهكة من جراء الحرب العالمية الأولى وإيجاد أسواق جديدة لبورصة باريس، إضافة إلى شد الروابط بين رأس المال اللبناني وبين سلطات الإنتداب، وخصوصاً عبر شركات الإمتياز التي أنشأها لاستثمار مؤسسات المنفعة العامة الأساسية، من مياه واتصالات وطاقة

وكهرباء ونقل وغيرها من المنافع الحيوية لأمن المواطن.

في تلك الفترة لم يكن الاقتصاد اللبناني، عقب حرب عالمية أعقبت بدورها أربعة قرون من الحكم العثماني، في وضع يبرر وجود بورصة، ولا كانت الشركات اللبنانية التي يغلب عليها الطابع العائلي ترغب في الاستدانة عبر السوق المالية. كذلك لم تكن القوانين المرعية تستوعب التقنيات والأدوات المالية واجراءات نقل وانتقال ملكية الصكوك المالية.

بقي هذا الوضع على حاله حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تبعها من متغيرات جيوسياسية إقليمية، أفاد لبنان منها بفضل نظامه السياسي والاقتصادي الحر، بحيث استقطب رأس المال والخبرات الوافدة من دول المنطقة التي شهدت تغيراً في أنظمتها أو تلك التي تدفقت إليها الثروة.

دامت هذه الحقبة الذهبية حتى عشية الحرب اللبنانية. ولم تتمكن بورصة بيروت خلال هذه الفترة من الإرتقاء إلى مصاف البورصات العالمية لأسباب بنيوية عائدة إلى ذهنية المؤسسات اللبنانية بخاصة، من ناحية، وإلى أسباب إدارية لا تخرج عن ذهنية الإدارة اللبنانية، من ناحية أخرى، التي جعلت من لجنة إدارة البورصة مركز نفوذ يدخل في حساب الاستزلام للسياسي أو للمرجع المسؤول، الأمر الذي أدى إلى انحرافات عدة أضرت بجِدِّ عمل البورصة وحرفت مسارها، فشوّت سمعة التداول في السوق المالية.

لا بد من التحذير من الاتجاه
العام السائد حالياً لجهة مزاحمة
القطاع الخاص في استقطاب
المدخرات المحلية لأغراض تمويل
الاستثمارات الخاصة والعامة التي
ترتبها خطة النهوض الإقتصادي

وبانسحاب مؤسسات الوساطة من السوق النقدية، اضطلع مصرف لبنان بمسؤولية توازن العرض والطلب على العملات بما فيها تقنيات (Swaps) خاصة لدى

وجود أزمة سيولة بالعملات الأجنبية ناجمة عن التدني الهائل في تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية تجاه الليرة اللبنانية. كذلك اعتمد مصرف لبنان تقنية جديدة لامتصاص فائض السيولة بالليرة اللبنانية عن طريق حسم سندات الخزينة القريبة الاستحقاق، مشروطاً الاكتتاب بسندات جديدة ذات استحقاقات أطول. إضافة إلى أسلوب جديد في تحديد معدل الفائدة على السندات عن طريق المزاد.

أطل مصرف لبنان من نافذة المادة ٧٠ من قانون التسليف ليقوم بدور أكبر في تطوير وتوجيه السوق المالية لتلبية لحاجات الاقتصاد كما تراها خطة النهوض للمرحلة المقبلة. وتزامنت هذه المبادرة مع مشاريع الحكومة لتحويل بعض المؤسسات ذات

المنفعة العامة إلى شركات مختلطة. فهل يكون التوجه إلى إنشاء سوق ثانوية رديفة لبورصة بيروت يقصد منه محورة التمويل حول شركة أنشئت أخيراً وشركات سوف تنشأ بموجب مشروع قانون الشركات المختلطة؟

أعدّ مصرف لبنان أخيراً مشروع قانون العقود الائتمانية الذي تتحول المدخرات بموجبه من ودائع لدى المصارف إلى أموال بعهددة هذه المصارف أو بعضها، تدار لحساب المنشئ وعلى مسؤوليته. والأرجح أن تُوجّه هذه الأموال للمساهمة في الشركات المختلطة، أو للاكتتاب في سندات الدين التي تصدرها هذه الشركات، إضافة إلى شركة سوليدير أو مشاريع أخرى. كما أن مشروع السوق الثانوية لأسهم سوليدير الذي حدد معالم السوق الثانوية جعل من مصرف لبنان سلطة توجيه ورقابة وإشراف على هذه السوق. ونرى أن مصرف لبنان بقراره ٥٣٩٣ تاريخ ٧/٣/١٩٩٤، المتعلق بنظام التسليف مقابل سندات قيم منقولة، يشترط أن تكون سندات القيم المعنية متداولة في الأسواق المالية اللبنانية وهذا ما يؤكد التوجه المشار إليه أعلاه.

إن سوق الأسهم مرتبطة بمستويات النمو الإقتصادي، مما يحتم أن تكون إدارة السوق بإشراف لجنة متخصصة ومستقاة من أطراف السوق ومعينة من قبل السلطات السياسية

وقد يكون أي مشروع لتنظيم السوق الثانوية الرديفة لبورصة بيروت في صدد إعطاء مصرف لبنان سلطات رقابية وتديرية قد تعرض سمعة هذا المصرف وتحمله مسؤولية معنوية ومادية كبيرة إذا ما أقدم القيمون على هذه السوق على ارتكاب أخطاء فادحة. أضف إلى ذلك أن سوق الأسهم مرتبطة مباشرة بمستويات النمو الإقتصادي، الأمر الذي يحتم أن تكون إدارة السوق بإشراف لجنة متخصصة

ومستقاة من أطراف السوق ومعينة من قبل السلطات السياسية لعلاقتها بالأمن الاقتصادي والشروط الوطنية. ولعل المنطق الذي يحكم السوق الثانوية المزمع انشاؤها عبر شركة لبنان المالية وقاعدتها تداول أسهم سوليدير، يستند إلى التجربة السويسرية التي تدعو إلى إبرام اتفاقية رضائية جماعية تنفيذية إجرائية تحدد إطار التزامات كل طرف وإجراءات رقابة تقيّد الطرف المذكور بالتزاماته وبالجاء الرضائي في حال الإخلال بهذه الإلتزامات.

ويرى المنظرون لهذه الإتفاقية التي يرعاها المصرف المركزي أنها تشمل بعض المزايا التي تؤمن حضوراً فاعلاً لبعض المصارف اللبنانية في كل المسائل التي لم ينص القانون صراحة على دقائقت تدخله فيها، حيث أصبح المصرف وسيطاً ولاعباً في السوق في آن معاً. وتجعل هذه الاتفاقية أطراف السوق، ومنها بعض الشركات المالية فضلاً

عن بعض المصارف، أكثر التزاماً لكون هذه المصارف مشاركة أساسية في هذا المشروع وموقعة له. كما تعالج هذه الاتفاقية بشكل منظور القصور التشريعي لبورصة بيروت في مجال التنظيم، الأمر الذي يسهل اعطاء المصرف المركزي سلطة جديدة غير منصوص عليها صراحة، ولكنها اعتبرت تفسيراً لا بد منه لقيام هذه السوق. وأخيراً قد تساعد هذه التجربة الرضائية المشرع على إصدار القانون الملائم لعمل السوق على أنها فترة إنتقالية قبل وضع قانون نهائي مستوحى من هذه الاتفاقية الرضائية وبعيدة منذ البداية من التجاذب السياسي الذي عطل عمل البورصة كما يعتقد منظرو هذا المشروع.

هذا المشروع المقترح بقصد توجيه المدخرات المقيمة وغير المقيمة نحو تمويل السوق الأولية والسوق الثانوية (أسهم وسندات دين) يضع أدوات التوجيه والرقابة والإشراف والتنفيذ والإجراءات الجزائية في لجنة واحدة تؤلف من قبل أطراف السوق، بما فيها مصرف لبنان. وهذا يذكرنا إلى حد كبير بمجلس الإنماء والإعمار الذي حصر التخطيط والتمويل أو التلزييم والمراقبة في يد واحدة.

هل يعتقد منظرو الاتفاقات الرضائية الذين يعدون هذا المشروع انهم قد تمكنوا من تخطي الحلقة المغلقة للمتعاملين في هذه السوق، التي من ميزاتھا تضارب المصالح وتسرب المعلومات والتلاعب بعروض البيع أو الشراء وتحديد الأسعار.

وهل يعتقدون أنهم استطاعوا تجاوز الأسباب التي أعاقَت نمو بورصة بيروت، ومنها الذهنية العائلية للشركات وشفافية المعلومات وغياب الإعلام الصحيح وصورية الميزانيات المحاسبية وتلاعب الوسطاء وعدم التمكن من التلاعب بمدخرات صغار المستثمرين وغياب قانون عقوبات حازم لمدققي الحسابات؟

وهل يعتقدون أنهم وفّروا لحاملي محفظة الأسهم والسندات إمكان تسجيل جزئي أو كلي للمحفظة دون التعرض لخسائر كبيرة عبر نظام (Fixing) المزمع اعتماده؟

وهل يعتقدون أنه بإمكان مشروعهم منع التلاعب من قبل كبار المساهمين وأصحاب القرار بموجودات الشركة أو الشركات التي يتولون رئاستها من الافادة المباشرة وعلى حساب صغار المساهمين، تماماً كما حصل مع روجيه تمرز أيام توليه رئاسة إنترا للاستثمار، التي كانت أكبر وأهم شركة مساهمة لبنانية آنذاك بما لها من امتدادات متنوعة الأنشطة.

٤ - ما هي الحلول؟

في اعتقادنا أن هذه المخاطر لا تزال قائمة في ظل المشروع المقترح، والحل الأفضل يكمن في:

أ - تفعيل السوق الأولية: يمكن تفعيل السوق الأولية عن طريق عصرنه القوانين اللبنانية المنظمة للأعمال التجارية، والتي لم تعد تتناسب مع متطلبات العصر. مع ضرورة تبسيط الإجراءات وتأمين الحماية للمستثمر.

كما أن تشجيع قيام مصارف أعمال وصناديق استثمار يزيد من فرص قيام شركات متوسطة وكبيرة الحجم ويغذي السوق بالصكوك المالية من أسهم وسندات.

هذه الخطوات تعطي فرصة أكبر للمستثمرين للاسهام في الشركات والتعامل بالصكوك المالية. فلا يبقى التعامل محصوراً ضمن نطاق مجموعة ضيقة.

كذلك نرى أنه على القانون اللبناني الزام الشركات القائمة، أو التي قد تنشأ، تسجيل جزء من اسهمها في التداول لا يقل عن ٢٥ إلى ٣٠ في المئة من مجموع رأس مالها.

ب - تفعيل بورصة بيروت: إن البورصة التي توقفت عن العمل في منتصف السبعينات، لا يزال قانونها ساري المفعول، وهو عدل عام ١٩٨٥. وفي اعتقادنا أن الإبقاء على بورصة بيروت مع إدخال تعديلات جديدة على قانونها يلحظ المتغيرات والمعطيات الحالية يبقى أفضل من إنشاء سوق موازية عبر شركة لبنان المالية.

ومن التعديلات التي نراها ضرورية وملحة لتأمين حسن سير البورصة هي:

- إنشاء هيئة رقابة مستقلة عن لجنة إدارة البورصة تعين من قبل السلطات السياسية ويتم اختيار أعضائها من بين أهل الاختصاص، على ألا يتعاطى أي منهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتداول الصكوك والأوراق المالية ولا يكون مرتبطاً بأي من أطراف السوق.

- تقوم هذه الهيئة بالرقابة الفعلية والميدانية على أعمال لجنة الإدارة وعلى صحة المعلومات المالية العائدة للشركات المسجلة في البورصة. ويكون من المهام الأساسية لهذه الهيئة حماية المستثمر من التلاعبات والحفاظ على قدرة السوق الإستيعابية للحد من الانهيارات المالية.

- إن تحديد المخاطر واجب وطني لتحاشي ما حصل مع نامورا سكيوريتيز (Na-moura Securities) التي شجعت على تملك أسهم في الموجودات العقارية للهيئة المشرقة على مؤسسات الادخار والتمويل (Saving and Loans) في الولايات المتحدة، حيث فرضت الحكومة اليابانية على هذه الشركة التعويض الكامل مقابل التوظيف

بالأسهم، لأنها لم توضح المخاطر سلفاً لحملة الأسهم بصورة واضحة ولم تتقيد بموجبات الاعلام الصارمة التي توجب توضيح مخاطر الاستثمار.

وهذا ما حصل في لبنان أواسط الستينات بسبب فقدان الرقابة حين أفلس شركة I.O.S وشركة «المستثمرون المتحدون» والحقتا بالمستثمر اللبناني خسائر فادحة. ولم يعاقب أي من المسؤولين عن هاتين الشركتين.

- ولما كانت السوق المالية في طبيعتها سوقاً ترسملية وفي ظاهرها سوقاً تضاربية، فإن وجود هيئة الرقابة يؤمن توازناً بين العرض والطلب ويحد من مفاعيل المضاربين والمتلاعبين.

- أخيراً، نرى أن لبنان اليوم يحتاج أكثر من أي وقت مضى، إلى سوق مالية سليمة تتكامل مع القطاع المصرفي لتأمين الحاجات التمويلية لإعادة رسملة الشركات وتطوير قدراتها الإنتاجية.

ولا بد من التحذير من الإتجاه العام السائد حالياً لجهة مزاحمة القطاع الخاص في استقطاب المدخرات المحلية لأغراض تمويل الاستثمارات الخاصة والعامّة التي ترتبها خطة النهوض الاقتصادي المقدرة بأكثر من ١٨ مليار دولار. وإذا كان لا بد من اتفاق من قبل القطاع الخاص على استثماراته بشكل مضاعف لحجم البرنامج الاستثماري العام، فهذا يستدعي توفير المدخرات الخاصة وما ينجم عنها من سيولة لتوظيفها في الدورة الاقتصادية المنتجة التي عمادها الشركات الصغرى والمتوسطة والكبرى، التي بنينا نظامنا للسوق لتلبية لحاجاتها التمويلية.

وفي رأينا أن الإشراف والرقابة الفعليين من قبل مصرف لبنان على تنظيم العمليات الائتمانية والسوق الثانوية الرديفة قد يؤديان إلى تغيير جذري في طبيعة عمل مصرف لبنان النقدية أولاً وآخرها، من جهة، وإلى خلق نوع من أدوات التمويل المستندة إلى إجراء خاص يحمل مخاطر جمة على توازن السوق الإقراضي والإئتماني والإسنادي، الذي ينجم عنه توجيه المدخرات نحو مشاريع واستثمارات محددة، وذلك على حساب دفع الدورة الاقتصادية وتحفيزها نحو مرحلة النمو.

على الرغم من المحاولات الحثيثة لخلق توازن في موازنة الدولة فإن العجز لا يزال سمة المرحلة، وبالتالي فإن سندات الخزينة ستبقى العامل المؤثر الأساسي في السوق المالية. ومن هنا أهمية التركيز على الجهاز المصرفي لكونه الأداة الأكثر تمرساً في هذا الحقل، وبالتالي تكريس الإهتمام الكبير لحماية هذا الجهاز بموارده واستعمالاتها.

وفي رأينا أن إحياء بورصة بيروت بعد إدخال التعديلات المطلوبة على نظامها يتكامل مع توجهات القطاع المصرفي ليساهم في تفعيل الشركات بحجومها المختلفة التي تكوّن العمود الفقري لنظامنا الاقتصادي الحر. هذا مع التأكيد أن القطاع المصرفي مجهز بالخبرات والمعلومات التي تؤهله لتقدير الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية وتلبيتها.

السوق المالية تعقيب

في هذه المداخلة المقتضبة، وتعقيباً على بحث أعطى الموضوع حقه تحليلاً ورؤية، سوف أحاول التمييز بين الضرورة الاقتصادية إلى قيام الأسواق المالية وبين مشروع السوق الثانوية ومخاطر انحرافه عن أهدافه.

الأسواق المالية هي أساساً سبيل تحقيق الإنماء والنمو، لأن لهذه الأسواق دوراً طاعياً في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات الاستثمارية الأجدى اقتصادياً. وتمثل هذه الأسواق رافداً تموالياً رديفاً ومكملاً للتسليف المصرفي، ومن الطبيعي أن يؤدي نشوؤها وتقدم نشاطها إلى إحداث تحول في دور المصارف التجارية في عملية الوساطة بين الإدخار والاستثمار (Disintermediation). غير أن دور الأسواق المالية

إن دور الأسواق المالية
في دفع النمو الاقتصادي
مرهون بقدرتها على تحويل
المدخرات إلى أدوات تمويل يفيد
منها المستثمرون لتنفيذ
مشاريع بأفاق مالية طويلة

في دفع النمو الاقتصادي مرهون بقدرتها على تحويل المدخرات إلى أدوات تمويل يفيد منها المستثمرون لتنفيذ مشاريع بأفاق مالية طويلة. والأسواق المالية النشطة والمنظمة تؤلف قطباً جاذباً للموارد المالية من الخارج، وبذا تتيح مجالات أوسع للإنماء والنمو. هذه هي في الواقع الركائز الأهم التي تدعم التوجه نحو إنشاء أسواق مالية يكون لها دور فاعل في تمويل إعادة الإعمار.

ومن هذه المنطلقات نفهم أيضاً المخاوف التي يثيرها أصحاب النيات الحسنة، والتي سوف نلخصها ونعلق عليها بالآتي:

١ - هنالك تخوف أن يتحول التداول بالأدوات المالية من سندات وأسهم إلى عمليات

مضاربة تأتي على المدخرات المتواضعة وتعطل الدور الإقتصادي للأسواق المالية،
عنينا دورها في توفير التمويل الطويل الأجل ودورها في توجيه الموارد المالية نحو
الاستثمارات الأجدى.

طبعاً هذا التخوف مبرر، وخصوصاً في غياب ما يصح تسميته «تراث» الاستثمار
المالي لدى جمهور المدخرين. ومن هنا ضرورة توعية هذا الجمهور على المخاطر الملازمة
لكل أداة مالية تطرح للتداول وعلى مخاطر الإنزلاق إلى غمار المضاربة، ولكن لا بد
أيضاً من توعية جمهور المدخرين على إمكانيات تحقيق مردود مجزٍ نتيجة خيار صائب
لأدوات مالية آمنة وحافزة للقيمة.

أما المضاربة المحترفة التي توجهها توقعات مبنية على تحليل اقتصادي أو مالي أو
تقني، فلا بد من التسليم بأن دورها ليس سلبياً بالمطلق. فالرساميل المضاربة لها دور
في تنشيط الأسواق وجعلها أكثر سيولة. وشرح هذه المفارقة
بسيط، فالمضاربون هم تلك الفئة من المتعاملين في الأسواق الذين
يتحملون مخاطر يسعى المستثمرون لدفعها عن مراكزهم السوقية.
وفي غياب المضاربة المحترفة ينقطع التداول وتفقد الأسواق مقداراً
مهماً من مرونتها وسيولتها. من هنا نقول إن على السلطة الرقابية أن تقمع حصراً
المضاربة غير المشروعة وهذه تحددها قوانين السوق.

لا بد من قيام أسواق مالية
ترعاها سلطة إدارية وسلطة
رقابية مستقلتان

٢ - قد يتخوف البعض من تراجع في النشاط المصرفي لا يخدم متطلبات التمويل
في حقبة الإعمار. وفي هذا السياق يمكن تأكيد ما يلي:

أ - لن يؤدي نشوء أسواق مالية إلى تراجع حجم الودائع في حال تحويل جزء من
هذه الودائع إلى أسهم وسندات لمؤسسات وشركات مقيمة، إذ إن هذا التحويل يحدث
تغييراً في بنية الودائع المصرفية فحسب.

ب - الأسواق المالية النشطة سوف تفتح للمصارف آفاق «تسديد» أو «سندنة» (أي
التحويل إلى سندات) أجزاء من مطلوباتها - بشكل شهادات إيداع - وكذلك أجزاء من
موجوداتها - بشكل سندات - عمادها محفظة التسليفات. هذه العملية تمكن المصارف
القادرة على تسويق سندات من المحافظة على حجم دورها الوسيط أو حتى التوسع
من خلال الأسواق المالية.

٣ - يشير البعض إلى أن الأسواق المالية المفتحة على الخارج سوف تسهل توجه
الرساميل المحلية نحو الاستثمار في أدوات مالية تصدرها شركات ومؤسسات غير
مقيمة، فتفقد البلاد جزءاً من مواردها. هذا صحيح، ولكن الصحيح أيضاً هو أن

الأسواق المالية المنفتحة، التي ترعاها أنظمة وقوانين يأمّن إليها المستثمرون الأجانب، لا بد من أن تتطور لتصبح منافذ للاستقراض العام والخاص من الأسواق العالمية للسندات. وهذا خيار لا بد من أن نأخذ فيه، وخصوصاً بعدما أثبتت تجربة العام المنصرم (١٩٩٣) صعوبة تأمين الموارد المالية المطلوبة في هذه الحقبة من خلال اتفاقات الإقراض الثنائية.

لكل ما سبق نرى ضرورة اقتصادية ملحة إلى قيام أسواق مالية ترعاها سلطة إدارية وسلطة رقابية مستقلتان. غير أنه بين الأسواق المالية التي نرى فيها منصة انطلاق الإعمار والتعافي الاقتصادي وبين السوق الثانوية التي يُخطط لإنشائها فارق شاسع. وفي هذا السياق لا يسعني إلا أن أضيف إلى الانتقادات التي وردت في ورقة انطوان شويري ما يأتي:

(١) في غياب الإطار التشريعي المتكامل وفي غياب السوابق والأعراف في الممارسات المالية، لا نستبعد أن تجنح السوق الثانوية عن الأهداف التي وضعتها السلطات النقدية لها لتستحيل حقل تجارب قد نستخلص منه العبر وقد نسن بناءً على تطورات القوانين، ولكن بأي ثمن؟ فالبعد القانوني والرقابي في إطار الأسواق المالية يسعى لتأمين هدفين أساسيين: (أ) حماية مدخرات المتعاملين من غير المضاربين، و(ب) تحصين السوق من مخاطر الإنهيار الملازمة لدينامية التداول (The Endemic Risk of Failure).

(٢) نورد هنا تساؤلات لم تجد لها شروحات وافية ومنطقية:

- في غياب المراجع القانونية والسوابق والأعراف، كيف ستعاقب المخالفات والتجاوزات والممارسات الجانحة المتعلقة بالتداول، سواء ارتكبتها مساهمون أو ارتكبتها وسطاء أو مضاربون؟ وأساساً، من هي الجهة التي ستحدد ما هو التصرف الذي يعد مخالفاً لقانون لم يرَ النور بعد؟ فهل هناك مثلاً بند قانوني يعرف المضاربة غير المشروعة وبنود جزائية تلحظ لكل حالة عقاب؟

- كيف سيكون تصرف السلطة السوقية - أيّاً كانت هذه السلطة - إذا ما انهيار التداول ولم يلتزم صانعو السوق (Market Makers) تعهداتهم؟

(٣) إن مشروع السوق الثانوية جاء ليتيح إمكان تسجيل أسهم اكتتب فيها مستثمرون لبنانيون وعرب، وتأمين سيولة الأدوات المالية هو من الحقوق البديهية لحاملي هذه الأدوات، غير أن السؤال الأساس يبقى: هل تسرعنا في إطلاق عمليات السوق المالية أم أننا تباطأنا في رسم الإطار التشريعي والرقابي لهذه العمليات؟

السياسة النقدية

مقدمة

يشهد القطاع المصرفي في لبنان حالياً موجة من طلب تحويل المدخرات بالعملات الأجنبية، إلى ودائع بالليرة اللبنانية. وقد بدأت هذه الموجة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ في إثر تولي رفيق الحريري مهام رئاسة الحكومة. ولا تزال هذه الموجة مستمرة منذ ذلك الحين، فخلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر وحده تم تحويل ما يقارب المليار دولار إلى ليرات لبنانية، فانخفضت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى مجموع الودائع من نحو ٨٧ في المئة أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ إلى ٧٠ في المئة أواخر تشرين الأول/ أكتوبر.

وقد انخفضت وتيرة التحويل إلى الليرة اللبنانية بعد «أثر الحريري» (Hariri Effect) دون أن تتوقف نهائياً، فبقيت النسبة ٧٠ في المئة. إلا أن هذه الوتيرة أخذت في التزايد منذ مطلع العام ١٩٩٤، محدثة تغييراً بنوياً في تركيبة موارد القطاع المصرفي.

إن لبننة الودائع (على عكس ما سمي الدولار) لها انعكاسات عديدة ومهمة على صعيد المؤشرات النقدية، من سعر الصرف إلى سعر الفوائد وحجم الكتلة النقدية والسيولة المتوافرة للمصارف، كما أنها تؤثر في حجم الاكتتاب في سندات الخزينة وفي ربحية المصارف عبر تعديلها هامش الفوائد.

كما أن استمرار موجة تحويل الودائع من عملات أجنبية إلى الليرة اللبنانية تفرض

إن استمرار موجة تحويل الودائع
من عملات أجنبية إلى
الليرة اللبنانية تفرض
على المصرف المركزي مراجعة
سياسته النقدية من حيث
أهدافها ووسائلها

على المصرف المركزي مراجعة سياسته النقدية من حيث أهدافها ووسائلها، كما تفرض على المصارف التجارية مراجعة إدارة محفظتها وسيولتها محررة بالعملات الأجنبية أو بالليرة اللبنانية.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الأضواء على الموضوعات التي تثيرها عملية تحويل المدخرات هذه وسبل تدارك آثارها السلبية، وخصوصاً على المدى القصير حيث يتبين أن هناك كلفة لفترة التأقلم (Adjustment Period) وبالتالي يجب توضيح سبل توزيع هذه الكلفة ومن يتحمل أعباءها.

١ - هدف السياسة النقدية

إن هدف السياسة النقدية المعلنة من قبل حاكمية مصرف لبنان، الذي يمكن استنتاجه من الممارسة اليومية في الأسواق النقدية، يتلخص بالمحافظة على استقرار سعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية في حال تعرض الليرة لضغوط سلبية، والسماح بالتحسن التدريجي في سعر الصرف في حال تعرض الليرة لضغوط إيجابية. وبالفعل فإن التوقعات الإيجابية أدت إلى موجة تحويل في المدخرات بالعملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية دون أن تؤدي في المقابل إلى تحسين كبير في سعر الصرف. فباستثناء الربع الأخير من عام ١٩٩٢ حيث تحسن سعر الصرف ٢٤ في المئة أو ما يعادل ٧٢ في المئة سنوياً، فقد تحسن سعر الصرف خلال عام ١٩٩٣ بمعدل ٧ في المئة فقط، ليقفل سعر صرف الدولار على ١٧١١ ليرة في نهاية العام. كما أن الضغوط السلبية التي واجهتها الليرة اللبنانية في شباط/فبراير ١٩٩٣ لم تؤد إلى تراجع سعر الصرف، بل إلى خسارة المصرف المركزي احتياطياً كبيراً من مخزونه من القطع تلبية للطلب عليه ودعماً لسياسة المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة. وإذا كان هدف السياسة النقدية المتبعة يصب في خزانة دعم الاستقرار الاقتصادي وتوفير مناخ من الثقة للمستثمرين والمدخرين كما يصبو إلى لجم التضخم النقدي، فإن استقرار سعر الصرف لا يؤدي إلى الأهداف الاقتصادية المذكورة إلا على المدى المتوسط، أي حين يتأكد المدخر والمستثمر على حد سواء أن المصرف المركزي لديه المصادقية الكافية لتنفيذ أهداف السياسة النقدية، على الرغم من الضغوطات التي سيتعرض لها. والامتحان الحقيقي لنجاح السياسة النقدية، يكمن إذاً في عامل الوقت، أي في حال مرور فترة زمنية معينة مشوبة بالضغوطات وبقاء سعر الصرف مستقراً يمكننا القول إن السياسة النقدية نجحت في تحقيق أهدافها.

٢ - سياسة سعر الصرف

إن الهدف المرسوم للسياسة النقدية حالياً يملئ على حاكمية مصرف لبنان استعمال التدخل في سوق القطع كأداة أساسية من أدوات السياسة النقدية. فيقوم مصرف لبنان يومياً بشراء الفائض من العملات الأجنبية المعروضة في السوق بأسعار يخفف بها من سرعة تدهور سعر الصرف إذا ما تركت السوق تتوازن تلقائياً. وفي المقابل يؤدي هذا التدخل إلى ضخ سيولة نقدية بالعملة اللبنانية تتحول في نهاية المطاف إلى شراء سندات خزينة في السوق الأولية. فالمصارف التجارية التي لا تريد تحمل مخاطر قطع تجاه زبائنهم، والتي لا يخولها القانون القيام به إلا ضمن شروط وحدود معينة، لا مفر من أن تباع موجوداتها بالعملات الأجنبية وتحصل على سيولة بالليرة. ونظرياً يمكن المصارف استعمال هذه السيولة إما في زيادة القروض أو في شراء سندات خزينة. وبالفعل فإن المصارف التجارية تمكنت من زيادة قروضها بالعملة المحلية، فارتفعت القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية من ٤٥٠ مليار ليرة لبنانية في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إلى ما يقارب ٦٣٠ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٩٣، أو ما يعادل ١٨٠ مليار ليرة لبنانية من أصل ما يعادل ١٣٠٠ مليار ليرة.

إلا أن نسبة هذه القروض المعقودة بالليرة إلى مجمل القروض لا تزال منخفضة؛ فمن ٦,٨ في المئة في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وصلت هذه النسبة إلى ١٠,٧ في المئة في نهاية عام ١٩٩٣. وعدم اتساع رقعة القروض بالعملة المحلية سببه ارتفاع الفوائد المدينة على الليرة، وهذا ما يفرض على المصارف اللجوء إلى شراء سندات خزينة لاستعمال هذه السيولة الفائضة. إلا أن اللافت للنظر هنا أن نسبة السندات هذه إلى الودائع المحررة بالليرة اللبنانية تفوق الاحتياطي المفروض عليها، أي ما يعادل ٦٣ في المئة. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ كانت نسبة السندات إلى الودائع تساوي نحو ٧١ في المئة، وبلغت في نهاية عام ١٩٩٣، ٨٤ في المئة، أي أن المصارف التجارية زادت محفظتها من السندات على احتياطيها الإلزامي من ٨ إلى ٢١ في المئة. ومن هنا فإن الكلام على خفض الاحتياطي الإلزامي في ما يخص سندات الخزينة ليس له قيمة آنية لتنشيط القروض. فلو كانت المصارف تحتفظ بنسبة قريبة من الاحتياطي المفروض عليها لأمكننا القول إن تدبيراً كهذاً (خفض الاحتياطي) من شأنه تحفيز المصارف على الإقراض بالليرة اللبنانية وإن المصارف لا تقدم عليه بسبب الاحتياطي.

٣ - سياسة سعر الفوائد

إذاً في غياب الطلب على القروض بالليرة اللبنانية تحاول المصارف الإفادة من

السيولة المتوافرة لديها بالاكتتاب في سندات الخزينة. ومن المعروف أن الحكومة اللبنانية أقدمت خلال العام ١٩٩٣ على استعمال أسلوب المناقصة في تحديد الفوائد في إصدار سنداتها لفترة ثلاثة أشهر وستة أشهر واثنى عشر شهراً، وأبقت على تحديدها هي للفائدة على سندات فئة السنتين. ولا شك في أن هذا التدبير يتلاقى مع هدف تحرير الفوائد وجعلها تعبر عن واقع السوق النقدية. كما أن لهذا التدبير حسنات إضافية، أهمها جعل سعر الفائدة السعر المتحرك الذي يوازن بين حاجات السوق بدل أن يكون سعر الصرف هو المتحرك^(١).

إلا أن هناك ملاحظات يجب ذكرها كي نحصل على صورة أدق لسوق السندات وأسعار الفوائد. فإن أسلوب المناقصة لا يمكن أن يكون فعالاً دون تحديد حاجة الدولة إلى حجم السندات ضمن كل فئة من الفئات المصدرة. لرب قائل يقول: إن حاجة الدولة هي أقل منها ما تكتتب المصارف به حالياً، وبالتالي فإن عدم استعمال المصارف التجارية ما لديها من فائض سيؤدي إلى فقدان مورد أساسي لها. هذا صحيح، إلا أنه لا يمنع أن يقوم المصرف المركزي بإصدار سندات دين، وخصوصاً من الفئات المتوسطة المدى، أي من ثلاث إلى خمس سنوات، يمكنه بها امتصاص السيولة الفائضة.

الامتحان الحقيقي لنجاح
السياسة النقدية يكمن في
عامل الوقت، أي في حال مرور
فترة زمنية معينة مشوبة
بالضغوطات وبقاء سعر
الصرف مستقراً

من جهة أخرى فإن تحديد الفائدة من قبل الخزينة على فئة سندات السنتين وضعت سقفاً على سائر الفوائد يصعب

تجاوزه. وفي غياب سوق نقدية نشطة ووجود احتياطي الزامي مكون من سندات باتت فئة السنتين الملاذ الأخير للمصارف التي لا تتمكن عبر عروضها في المناقصة من الاكتتاب في فئات السندات التي هي أقل من سنة. فإذا تقدم مصرف ما للاكتتاب في سندات إحدى هذه الفئات ولم يتمكن من الاكتتاب لكون أسعاره لم تؤخذ في المناقصة، فما عليه إلا أن يكتتب على الأقل بالكمية الواجب أن يكتتب بها (بسبب الاحتياطي الالزامي) في فئة سندات السنتين. وهذا ما لمسناه في الآونة الأخيرة، حيث إن معظم الاكتتاب يذهب إلى هذه الفئة من السندات. وهذا الأمر يحمل المصارف مخاطر من نوع جديد، وهي ما يسمى مخاطر الآجال (Maturity Risk). فالمعلوم أن الودائع في

(١) انظر: فادي عسيران، «تقويم السياسة الاقتصادية للجمهورية الثانية»، في: وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاقتصادي (بيروت: مركز الدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٠٧ - ١٤١.

معظمها قصيرة الأجل (تقدر إحدى الدراسات معدل آجال الودائع بنحو الأربعين يوماً) في حين توظف المصارف هذه الوائئ (عدد الاحتياطي النقدي والقروض) بسندات تذهب أكثريتها إلى فئة السنتين.

إن استمرار موجة التحويل إلى الليرة اللبنانية ووجود فوائض في السيولة يخفف من خطورة الآجال. إن أي تغيير مفاجيء في التوقعات وعودة الطلب على العملات الأجنبية سيسبب إرباكاً لدى المصارف التجارية، بسبب عدم تجانس المطلوبات والموجودات من حيث الآجال. ولا شك في أن المصرف المركزي يمكنه دائماً أن يحتاط لهذا الأمر ويحسم سندات الخزينة لديه. إلا أن تجربة الجهاز المصرفي في هذا الصدد ليست مشجعة (وإن كان يجب عدم تحميل وزر الحاكمية الحالية سياسات الحاكميات السابقة) وخصوصاً أن أي تحويل إلى الدولار يمكن أن يحمل في طياته موضوعاً سياسياً، وبالتالي تصبح السياسة النقدية أداةً لتنفيس احتقان شعبي. وقد راوحت التجربة السابقة ما بين رفع سعر حسم السندات إلى فوائد

غير طبيعية وبين منع الحسم كلياً. ولا يمكن الحكم على سياسة حاكمية مصرف لبنان الحالية لكونها لم تتعرض لضغوط سلبية، وبالتالي لا يمكن معرفة رد فعلها، ولذلك لا يمكن إلا القول إن المصارف التجارية تتحمل مخاطر آجال بسبب توظيفاتها في سندات فئة السنتين.

إن أي تغيير مفاجيء في التوقعات وعودة الطلب على العملات الأجنبية سيسبب إرباكاً لدى المصارف التجارية، بسبب عدم تجانس المطلوبات والموجودات من حيث الآجال

ومن هنا تكمن أهمية بروز سوق ثانوية فعلية

للسندات. وهذه السوق لا يمكن أن تقوم بوجود اتجاه واحد في السوق، سواء أكان طلباً أم كان عرضاً، كما كانت الحال ولا تزال حتى الآن. كما أن غياب الطلب على القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية ينفي الحاجة إلى حسم السندات. علماً أن مصرف لبنان بدأ بتشجيع عمليات المقايضة (Swap) في سندات الخزينة ضمن سياسته الآيلة إلى تطوير السوق المالية^(٢). وفي هذا الإطار يكمن دور المصرف المركزي في مجالين: الأول، أن يقايض بعضاً من سندات المصارف؛ والثاني، أن يشتري من المصارف سندات بأسعار معينة (أسعار تشجيعية حتى الآن) تاركاً لهذه المصارف الاكتتاب في السوق الأولية بسندات ذات آجال أنسب.

(٢) انظر: يوسف الخليل، «بعض المواضيع المطروحة في اللقاء مع المصارف الذي انعقد في مصرف لبنان بتاريخ ١٩٩٢/٩/٧» (بحث غير منشور).

من الواضح أن المصارف يمكنها أن تحقق ربحاً ترسيمياً في حال بيع السند لمصرف لبنان، لكون معدلات الفوائد انخفضت عنها حين تم الاكتتاب الأولي، إلا أن المصارف (بغياب الطلب على توظيفات أخرى) ستعاود الاكتتاب في سندات جديدة ولكن بفوائد منخفضة.

أدت زيادة حجم الاكتتاب بسندات الخزينة (وبغياب تحديد حاجة الخزينة) إلى فائض في حساب الحكومة اللبنانية لدى المصرف المركزي، ففي حين كان هذا الحساب^(٣) مديناً بمبلغ ٥٢٠ مليار ليرة في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ فهو أصبح دائناً بنحو ١٤٠٠ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ١٩٩٢. وقد حدا هذا الوضع بوزارة المالية إلى خفض المردود على سند السنتين من ٣٩,٢٠ في المئة في أواخر شهر آب/أغسطس ١٩٩٢ إلى ٢٤ في المئة في نهاية عام ١٩٩٢.

لا شك في أن سياسة خفض الفوائد مبررة، لكون حجم الاكتتاب يفوق حاجة الخزينة نظرياً، وبالتالي على الحكومة أن تخفض كلفتها للاقتراض، وخصوصاً أن بند الفوائد يمثل ٢٢ في المئة من مجموع موازنة عام ١٩٩٤، وقد بلغ حجمها ١٣٥٨ مليار ليرة (أي نحو ٨٠٠ مليون دولار سنوياً بمعدل صرف يساوي ١٧٠٠ ليرة للدولار).

أما الهدف الثاني لسياسة الفوائد فهي جعل الليرة اللبنانية أداة نقدية للتداول. ولتحقيق هذا الهدف لا بد من أن تعود سوق الإقراض بالعملة المحلية إلى سابق عهدها. وهذا لن يتم إلا في حال انخفاض الفائدة المدينة. وبما أن أسعار الفوائد مترابطة في ما بينها فإن خفض التدرجي في فائدة السندات لا بد من أن ينعكس انخفاضاً تدريجياً على الفوائد الدائنة على حد سواء. إلا أن عامل الوقت مهم هنا. فالاقراض الفعلي بالليرة اللبنانية لن يبدأ قبل أن تصبح الفائدة المدينة على الليرة اللبنانية تساوي الفائدة المدينة على الدولار أو أكثر قليلاً (وخصوصاً في ظل اتجاه السوق إلى تحسين سعر صرف الليرة). وبالتالي، لا بد من مرور فترة زمنية ربما قاربت السنة قبل أن تحفز الفوائد الاقتراض بالليرة اللبنانية. وإن فترة التأقلم هذه لا بد من أن تلقي بظلالها على العمل المصرفي وربحيته.

(٢) أعني بهذا الحساب التسهيلات الممنوحة لدى الحكومة والمؤسسات الحكومية ناقص ودائع الخزينة وصندوق الضمان الاجتماعي دون احتساب فروقات القطع.

٤ - آثار السياسة النقدية في المصارف التجارية

إن الانخفاض التدريجي للفائدة على السندات سينعكس على الفائدة الدائنة والمدينة لدى المصارف التجارية. إلا أن الانخفاض على الفائدة المدينة، كما رأينا، ليس ذا قيمة قبل فترة معينة، لذلك فإن الهامش بين فائدة السندات والفائدة الدائنة هو الذي سيؤثر في ربحية المصارف في الفترة هذه. إلا أن اللافت هو أن هامش الفائدة هذا سينخفض كلما انخفضت فوائد السندات. فعلى المصارف أن تودع ١٠ في المئة من وديعتها دون مقابل (احتياطي نقدي) و ٣ في المئة بفائدة منخفضة تصل إلى ٦ في المئة (سندات خاصة). كما أن معدل الاحتياطي الذي تحتفظ المصارف به لحاجاتها التشغيلية يصل إلى أكثر من ٢ في المئة. وهذا يعني أنه من أصل الوديعة الجديدة بالليرة اللبنانية هناك ١٥ في المئة تقريباً توظف دون مقابل، في حين توظف الـ ٨٥ في المئة الباقية في سندات خزينة. هذا يعني أن على الفائدة الدائنة أن تساوي ٨٥ في المئة من فائدة السندات كي لا يتحمل المصرف أية خسارة من حيث التوظيف.

إن وجود الاحتياطي النقدي يحتم انخفاض هامش الفائدة كلما انخفضت فائدة السندات. ولكن كيف يتم ذلك؟ إذا كانت فائدة السندات تساوي ٢٠ في المئة تحتم أن تكون الفائدة الدائنة ١٧ في المئة على الأكثر (أي ٨٥ في المئة من فائدة السندات) وبالتالي، كان الهامش ٣ في المئة. وانخفاض فائدة السندات إلى ١٧ في المئة يعني انخفاض الفائدة الدائنة إلى ١٤,٤٥ في المئة، وبالتالي، انخفاض الهامش إلى ٢,٥٥ في المئة. وكما نعلم، فإن الأعباء التشغيلية للمصارف من أجور موظفين وأعباء أخرى، تمثل نسبة ثابتة من كلفة الودائع. فإذا احتسبنا هذه الكلفة على أساس ٢ في المئة من كلفة الودائع لتبين لنا أن ربحية المصارف انخفضت تلقائياً من ١ في المئة من مجموع الودائع الممنوحة بالليرة اللبنانية إلى ٠,٥٥ في المئة. هذا الأمر يكون مصدر قلق للمصارف التجارية وخصوصاً إذا ما تعاظمت أهمية الودائع بالليرة اللبنانية ونسبتها إلى مجموع الودائع.

لا شك في أن المنافسة بين المصارف التجارية تمنع انخفاض الفوائد الدائنة أكثر من نسبة انخفاض فوائد السندات. إلا أن المهم أكثر هو منافسة المصرف المركزي للمصارف التجارية في هذا الصدد. فانخفاض معدلات الفائدة تحفز المودع على التفتيش عن الفوائد العالية نسبياً. وبما أن لدى المودع القدرة على الاكتتاب بسندات خزينة تساوي حدود الوديعة الصغيرة جداً (عشرة آلاف ليرة) فإن الخوف من خروجه من الجهاز المصرفي (Disintermediation) وشراء سندات خزينة مباشرة

يفرض على المصارف عدم خفض معدلات الفوائد الدائنة أكثر مما تفعل. إن بيع السند للجمهور بالفوائد نفسها التي يتلقاها المصرف حق من حقوق المودع، إلا أنه يؤخر في تعميم هذا الانخفاض. وفي هذا الصدد لا بد من الاقتراح على حاكمية مصرف لبنان ووزارة المالية رفع السقف الذي يمكن الجمهور أن يشتري به سند خزينة مباشرة من المصرف المركزي إلى ١٠٠ مليون ليرة مثلاً، أو أخذ عمولة تساوي على الأقل الاحتياطي النقدي المفروض على المصارف التجارية.

السّياسة النقديّة تَعْقِيبُ

تتسم ورقة فادي عسيران بالطابع العلمي في معالجة الموضوع وبالخبرة الوفيرة في السياسة النقدية وشؤون القطاع المصرفي. وهذا ما جعل الورقة تركز على الناحية التقنية المحضة لمسألة السياسة النقدية. وانطلاقاً من ذلك سأحاول التركيز على الإنعكاسات الإقتصادية للسياسة النقدية على مجمل الإقتصاد الوطني.

من المعروف أن السياسة النقدية تمارس تأثيراً كبيراً في الإقتصاد الوطني، وخصوصاً خلال الأزمة التضخمية التي يعانيها الإقتصاد، وتأثيرها ينطلق من طبيعة العلاقات المتشعبة التي تربط السياسة النقدية بمختلف أنشطة السوق.

لذلك تتحمل السياسة النقدية مسؤولية كبيرة في إنقاذ الإقتصاد من الحالة التضخمية وإرساء أسسٍ نقدية سليمة تمكنها من دفع عجلة الإقتصاد نحو النمو وتهيئة الظروف الضرورية لنشاط القطاع المصرفي اللبناني ودوره في إعادة بناء وإعمار الإقتصاد اللبناني. كما أن أي خطأ في السياسة النقدية، في ظروف لبنان الحالية، قد يؤدي إلى خسائر ضخمة للإقتصاد ويؤثر سلباً في عملية النهوض وفي حياة اللبنانيين.

هل الاستقرار في سعر
صرف الليرة الذي تأمن حتى
الآن هو المستوى المطلوب
لتأمين نمو اقتصادي
 واجتماعي في هذه المرحلة من
نهوض الإقتصاد اللبناني

يقول عسيران إنه خلال شهرين من تولي رفيق الحريري رئاسة الحكومة تم تحويل مليار دولار إلى النقد اللبناني، فانخفضت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية من نحو ٨٧ في المئة إلى ٧٠ في المئة. وفي نهاية عام ١٩٩٣، أي بعد سنة وشهرين من وصولها إلى ٧٠ في المئة من الودائع بالعملات الأجنبية، أصبحت

هذه النسبة ٦٨ في المئة والودائع بالليرة اللبنانية ٣٢ في المئة. وقد وصلت نسبة الودائع بالليرة اللبنانية في نهاية شباط / فبراير ١٩٩٤ إلى ٣٨ في المئة في مقابل ٦٢ في المئة بالعملات الأجنبية. والحقيقة أن الأغلبية الساحقة من الاقتصاديين لا تشير إلى مصدر الإحصاءات والأرقام. وهذه المسألة تحتاج إلى الدقة التي قد تكون غير متوافرة في الظروف الراهنة.

لكن عسيران لم يشر لاحقاً، إلى ما هو سبب تدني نسبة التحويل إلى النقد اللبناني: فهل هو إخفاق للسياسة النقدية أم انه إخفاق للسياسة الإقتصادية والمالية العامة؟ إن هذا التدني الكبير في وتيرة التحويل إلى النقد اللبناني ذو مدلول مهم، وهو، ولا شك، مرتبط بأمور كثيرة تتعلق بجوهر السياسة الإقتصادية والمالية وإنجازاتها في كل المجالات الإنتاجية والخدماتية.

إن هدف السياسة النقدية هو المحافظة على النقد لتأمين نمو اقتصادي واجتماعي دائم. وذلك يتم عبر:

١- المحافظة على سلامة النقد اللبناني.

٢- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

٣- المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي.

٤- تطوير السوق النقدية والمالية.

لا شك في أن الإنجاز الأهم للسياسة النقدية يتجسد في تأمين الاستقرار في سعر صرف الليرة. وفي هذا المجال حققت السياسة النقدية أحد أهدافها المهمة.

لكن السؤال الذي نطرحه هو التالي: هل الإستقرار الذي تأمين، حتى الآن، في سعر صرف الليرة هو المستوى المطلوب لتأمين نمو إقتصادي واجتماعي في هذه المرحلة من نهوض الإقتصاد اللبناني؟

في رأينا أن التحسن البطيء جداً لسعر صرف الليرة (وعندما أقول البطيء جداً فلا أعني أنه يجب أن يكون هذا التحسن سريعاً جداً) هو مسألة خاطئة تماماً، بل إنها تمارس تأثيراً سلبياً في السوق، والجميع يعرف الحالة التي تعانيها السوق حالياً. فالانخفاض الهادئ جداً لسعر صرف الدولار يقابله ارتفاع مستمر للأسعار على معظم السلع الترسملية والإستهلاكية. وهذا التحسن البطيء جداً لسعر صرف الليرة سيؤدي حتماً في ظل هذا الوضع، إلى وصول الأسعار إلى المستوى الذي كانت عليه

حين كان الدولار بحدود الـ ١٧٠٠ ليرة، في حين يكون الصرف قد وصل إلى مستويات أقل مما هو عليه اليوم.

لذلك إن تغيير وتيرة الانخفاض لسعر صرف الدولار سيغير بمستوى الأسعار هبوطاً، كما حدث حين حصل التحسن الكبير لسعر صرف الليرة، وليس كما هو الآن ارتفاعاً.

كما ان تحسن سعر صرف الليرة يعني:

١- عودة الثقة الثابتة والقوية إلى الإقتصاد اللبناني.

٢- القضاء بنسبة كبيرة على الدولار، إلى جانب إصدار أوراق نقدية جديدة. وهذا ما تنوي السلطة النقدية القيام به.

٣- رفع القدرة الشرائية للبنانيين.

٤- تحريك السوق.

٥- لجم موجة التضخم.

٦- الابتعاد مع ضبط الأسعار، من زيادة كمية للأجور يمكن أن تدخلنا من جديد في الحلقة الجهنمية للتضخم.

إنطلاقاً من كل ذلك يمكننا طرح التساؤل التالي:

هل تؤمن السياسة النقدية الحالية في ما يتعلق بالتحسن

البطيء لسعر صرف الليرة، أساساً لنمو اقتصادي واجتماعي دائم كما هو هدفها الرئيسي؟ ألا يزرع مصرف لبنان عبر إقدامه على شراء الدولار وعدم السماح بالتوازن التلقائي للسوق، بذور موجة تضخمية هائلة ومرعبة هذه المرة؟ لأن أي تحويل إلى دولار يمكن أن يحمل في طياته موضوعاً سياسياً، وبالتالي تصبح السياسة النقدية أداة لتنفيس احتقان شعبي، كما يقول عسيران. إن ضخ المصرف المركزي لكتلة نقدية هائلة من أجل

شراء الدولار يحمل في طياته خطورة كبيرة، وإن إصراره على ذلك ليس من دون أهداف أو مبرر.

إن ضخ مصرف لبنان

كتلة نقدية هائلة من أجل

شراء الدولار يحمل في طياته

خطورة كبيرة، وإصراره

على ذلك ليس من دون

أهداف أو مبرر

يقول عسيران إن المصارف التجارية تمكنت من زيادة قروضها بالعملية المحلية نتيجة توافر هذه السيولة، فارتفعت القروض الممنوحة بالليرة من ٤٥٠ مليار ليرة

لبنانية في نهاية أيلول / سبتمبر ١٩٩٢ إلى ما يقارب ٦٣٠ مليار ليرة في نهاية العام ١٩٩٣، أي ما يساوي ١٨٠ مليار ليرة من أصل ١٣٠٠ مليار ليرة. ثم يستطرد عسيران فيقول: إن عدم اتساع رقعة القروض بالعملة المحلية سببه ارتفاع الفوائد المدينة على الليرة، وهذا ما يفرض على المصارف اللجوء إلى شراء سندات خزينة لاستعمال هذه السيولة الفائضة.

لكننا لا نجد حلاً لمسألة الفوائد على الليرة اللبنانية ومقابلتها بالفوائد على العملات الأجنبية. فهل يجب أن تنخفض الفائدة على الليرة حتى تتوازن مع الفائدة على الدولار، وحينئذ تعود التحويلات نشطة إلى العملات الأجنبية؟ أم أن هناك حلاً آخر يمكن استنباطه ويمكن من الحفاظ على اتساع القروض وتنشيط التوظيفات واستمرار تحسن سعر صرف الليرة اللبنانية (وجعلها أداة نقدية للتداول كما يقول عسيران)؟ إن الجواب عن هذه التساؤلات قد يتجسد في عاملين:

العامل الأول، أنه لا مبرر لنقد يتحسن سعر صرفه بالاحتفاظ بفوائد مرتفعة عليه، وبالهامش الكبير المتبع حالياً بالنسبة إلى الليرة على الدولار بواقع فرق يساوي بين ١٤ و ١٥ في المئة.

العامل الثاني، مع انخفاض العجز في الموازنة العامة بشكل ملحوظ يجب إعادة النظر في نسبة الاكتتاب الإلزامي بهدف تحرير الاحتياطي بالليرة وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج.

إن هذين العاملين سيخفضان منطقياً وتلقائياً كلفة الإقتراض بالليرة اللبنانية دون التأثير في سلامتها.

إن التحسن البطيء جداً لسعر صرف الليرة هو مسألة خاطئة تماماً، بل إنها تمارس تأثيراً سلبياً في السوق

في أمس القريب قيل إن نسبة الاكتتاب الإلزامي للمصارف في سندات الخزينة بلغت حدوداً مرتفعة جداً، الأمر الذي عطّل على المصارف القيام بدورها التقليدي المطلوب منها، وهو تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والتوظيف المجدي بما يزيد من الناتج الوطني ويفعل الحركة الإقتصادية. وكانت المطالبة بتحرير المصارف من الاكتتاب الإلزامي بسندات الخزينة.

واليوم يقول عسيران إن الكلام على خفض الاحتياطي الإلزامي في ما يخص سندات الخزينة ليس له قيمة آنية لتنشيط القروض. فلو كانت المصارف تحتفظ بنسبة قريبة من الاحتياطي المفروض عليها لأمكننا القول إن تدبيراً كهذا (خفض الاحتياطي)

من شأنه تحفيز المصارف على الإقراض بالليرة اللبنانية، وإن المصارف لا تقدم عليه بسبب الاحتياطي هذا. إذاً، يستطرد عسيران، في غياب الطلب على القروض بالليرة اللبنانية تحاول المصارف الاستفادة من السيولة المتوافرة لديها بالإكتتاب في سندات الخزينة.

وكما نرى، تقدم المصارف اليوم، طوعاً، على الإكتتاب في سندات الخزينة.

وفي كلتا الحالتين يتبين أن الهدف الأساسي من توظيف ودائعها هو الحصول على أكبر نسبة من الربح، سواء أكان ذلك عبر سندات الخزينة أم عبر الإستثمار والتوظيف المجدي.

طبعاً من الأفضل إيجاد تشريع يلزم المصارف بإقراض نسبة معينة من ودائعها من أجل التوظيف والإستثمار المنتجين. فبذلك تنشط السوق وتؤمن مصلحة الإقتصاد الوطني في آن. لكن المهم هو ألا تتحمل المصارف التجارية أي مخاطر وإرباك بسبب توظيفها، سواء في سندات خزينة أم في الاستثمار والتوظيف المنتجين.

السِّيَاسَةُ الانْفِاقِيَّةُ

لتقدير أسباب التدهور السريع في سعر صرف الليرة اللبنانية، يجب معرفة أسس النظام النقدي في لبنان وبعض جوانب السوق المالية فيه.

وجدت العملة اللبنانية عام ١٩٢١، وكانت مرتبطة بالليرة السورية على أساس الفرنك الفرنسي. وعقب تأسيس بنك سوريا ولبنان سنة ١٩٣٩، دأب هذا المصرف على القيام بأعمال المصرف المركزي حتى تأسيس مصرف لبنان عام ١٩٦٤، مع اعطائه الحق الحصري بإصدار العملة والحفاظ على المال العام.

وأدى اتفاق ١٩٤٨ الذي اقترحه فرنسا إلى زوال الوحدة الجمركية بين لبنان وسوريا، في إثر رفض سوريا توقيع الاتفاق المذكور. وقد أدى ذلك إلى انفصال العملتين وإلى استقلالية تامة للعملة اللبنانية أول مرة في تاريخ لبنان المالي. ومنذ توقيع الاتفاق بين فرنسا ولبنان اتبع لبنان سياسة تعتمد

إن سعر صرف الليرة كمؤشر
نقدي يتأثر كثيراً بمتغيرات نسب
نمو الكتلة النقدية
ونسب التضخم التي تنتج
من اعتماد سياسات نقدية معينة

إلى تقوية سعر صرف الليرة اللبنانية، فقام قانون النقد عام ١٩٤٩، المدعوم بالتغطية الذهبية لليرة اللبنانية، بالتخلص من كل احتياطي النقد الأجنبي الموجود. ولما كان قانون النقد يفرض التغطية الذهبية لليرة اللبنانية حتى ٥٠ في المئة، عمد المصرف المركزي إلى تكديس العملات الأجنبية وحافظ على التغطية الذهبية حتى ٨٠ في المئة. أما

العشرون في المئة المتبقية فقد تمثلت باحتياطي من العملات القوية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي في السوق المحلية.

(*) خبير ومعلق اقتصادي - بيروت.

وفي ١٧ أيار/ مايو ١٩٥٢ صدر المرسوم رقم ٨٣٠٠ الذي أدى إلى حرية التداول النقدي في لبنان. ومنذ ذلك الحين لم يتغير نظام التداول بالعملات الأجنبية في لبنان، وهو نظام مرن لا يحمل قيوداً أو ضرائب على تحويل العملات.

وقد أدت هذه السياسة المتحررة إلى تحسين الاقتصاد في الخمسينات، وأفاد لبنان من مداخل استثمار النفط في البلدان العربية. وبسبب انفتاح الاقتصاد اللبناني كانت تقلبات سعر صرف الليرة تظهر قوى السوق، على الرغم من بعض التدخل من السلطات النقدية الذي كان في الغالب للحد من تحسن سعر صرف الليرة. أما فوائض النقد الأجنبي فكانت تحول إلى ذهب لتغطية النقد المتداول. وكانت أهداف السياسة النقدية تحفيز السوق النقدية بدلاً من محاولة السيطرة عليها. وهذه السياسة قد أثرت إيجاباً في ميزان المدفوعات الذي تحسن باطراد. كما ساهم قانون سرية المصارف الصادر في أواخر الخمسينات في تحسين مركز لبنان المصرفي في المنطقة.

وبين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٢ حافظ ميزان المدفوعات على تحسنه، ما عدا سنة ١٩٧٨، الأمر الذي دل على استمرار تدفق العملات الصعبة إلى السوق المالية المحلية، وذلك لأسباب مختلفة، منها تزايد النفقات في بلدان الخليج وإفادة المصدرين والمقاولين اللبنانيين منها. وبدءاً من عام ١٩٨٣ انخفضت أسعار النفط في الوقت الذي كان تعرض لبنان للإجتياح الإسرائيلي في حزيران/ يونيو ١٩٨٢. وتدخل مصرف لبنان في سوق النقد للمحافظة على قيمة الليرة التي بدأت بالتدهور. وقد سبب العجز في ميزان المدفوعات انخفاضاً في احتياطي النقد الأجنبي، الذي استعمل لمحاولة تثبيت سعر صرف الليرة وتمويل مصاريف العائلات التي غادرت لبنان بأعداد كبيرة، كما في تغطية نفقات التسليح ودعم الطحين والمحروقات.

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان دأب في هذه الفترة على المحافظة على حرية التعامل بالنقد، ومع أن مصرف لبنان لم يتدخل كمشارك في السوق النقدية فهو لم يضع عراقيل في وجه حرية التعامل بالنقد. وهذه السياسة تستمر حتى الآن.

وفي ما يلي خلاصة أهم مميزات سوق العملات في بيروت منذ بدء الحرب عام ١٩٧٥.

- تتميز السوق بانفتاحها وحرية التعامل فيها، بمعنى أن لا قيود في وجه تحريك الرساميل من لبنان وإليه، وأن أسعار صرف العملة تعكس حجم هذه الحركة وحركة الأسواق العالمية.

- والسوق تطلعات على صعيد المنطقة العربية ككل. فمع أن دور بيروت المالي في المنطقة تقلص كثيراً في أيام الحرب، دأبت بيروت على تقديم بعض الخدمات المهمة إلى متمولي المنطقة.

- السوق حساسة جداً حيال التأثيرات السياسية المحلية، وهذا متوقع في ضوء المآسي التي ألمت بلبنان. فمع التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للحرب وانخفاض احتياطي مصرف لبنان من النقد الأجنبي، يتأثر سعر صرف الليرة بالثقة التي تعتري المتعاملين والمدخرين بالوضع السياسي العام ومستقبل البلاد.

لقد تضافرت تلك العناصر بشدة، لأن السوق المحلية ضيقة وسريعة التأثير بالتوقعات السياسية. وضيق السوق يظهر من حجم العمليات وعددها المحدود نسبياً. ظل مصرف لبنان حتى عام ١٩٨٤ ضعيف التأثير في إدارة النقد الوطني، فلم تتدخل الحكومة في النظام النقدي. ومع اضطراب الوضع الأمني في العاصمة في شباط/فبراير ١٩٨٤، واجه مصرف لبنان وضعاً صعباً جداً، إذ كان عليه اعتماد سياسة نقدية تحمي سعر صرف الليرة مع عدم تمكنه من اعتماد سياسة مالية لخروج إيرادات البلد عن سلطة الحكومة. وقد أدى التشرذم السياسي إلى ازدواجية النفقات مع تساؤل الأمل بعصر النفقات. وتقلص احتياطي مصرف لبنان من النقد الأجنبي بدءاً من آخر عام ١٩٨٣، إذ بلغ ١٨٨٢,٧ مليون دولار ثم انخفض إلى أدنى مستوى له في آخر عام ١٩٨٧ إلى ٣٣٦,٤ مليون دولار.

١ - المتغيرات والأسباب المهمة

يظهر السرد التالي وصفاً وتحليلاً لتدخل مصرف لبنان وأسباب التدهور في سعر صرف الليرة.

فمن المؤكد أن لا ثبات في سعر الليرة من دون سياسة مالية فاعلة ومساعدات خارجية. وفي النهاية يعتمد سعر صرف الليرة على توازن ميزان المدفوعات ونسب التضخم. فإذا استمر العجز في ميزان المدفوعات زادت العوامل التضخمية وانخفض سعر صرف الليرة. والمطلوب تدفق الرساميل إلى لبنان وسياسات مالية أفضل. ومن المؤكد أن السياسات النقدية الخاطئة عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ أدت إلى أكبر تدهور في سعر الليرة من ٧٩,٨ ليرة للدولار إلى ٤٥٥ ليرة للدولار. وقد بلغت الليرة نصف في المئة من قيمتها قبل التدهور وأصبحت خيلاً لنفسها. أما أسباب هذا التدهور فمعقدة

جداً وتحليلها يعطي جزءاً من الصورة لما حصل.

إن استمرار الحرب الداخلية وتدمير البنية الترسملية وعدم الاستقرار السياسي وغياب الدولة مع استمرار العجز المالي، كل ذلك أدى إلى تدهور سعر صرف الليرة. أضف إلى ذلك أن النقد تأثر بالسياسات النقدية الخاطئة. فمع اعتبار التأثيرات السلبية للعجز المالي وأداء الاقتصاد والعوامل غير الاقتصادية في سعر صرف الليرة، تبقى السياسة النقدية أهم عامل في التأثير في قيمة الليرة، لأن سعر صرف الليرة كمؤشر نقدي يتأثر كثيراً بمتغيرات نسب نمو الكتلة النقدية ونسب التضخم التي تنتج من اعتماد سياسات نقدية معينة. وكانت أخطاء هذه السياسات النقدية قد أدت إلى تدهور قيمة الليرة.

٢ - التدخل في سوق العملات

ظل التدخل في سوق العملات لمدة طويلة الجهد الأساسي لمصرف لبنان في محاولته الحد من تدهور سعر صرف الليرة. وهذه الطريقة هي من أسهل الطرائق البديهية لعلاج المشكلة.

وقد اعتمد مصرف لبنان سياسة مستمرة لدعم الليرة لمدة ١٤ شهراً من آخر عام

١٩٨٣ إلى آخر عام ١٩٨٤، وقد خسرت الليرة ٤٥ في المئة من قيمتها في هذه الفترة، وبلغ ثمن تدخل مصرف لبنان ٩٠٠ مليون دولار من قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي.

وفي نهاية عام ١٩٨٤ انخفض هذا الاحتياطي إلى أدنى مستوى، بحيث أصبح لا يكفي لتمويل مشتريات الدولة الخارجية لأكثر من أربعة أشهر. فتوقف الدعم لليرة وخسرت ٥٥ في المئة من قيمتها في الفصل الأول من عام ١٩٨٥. وأدى تدفق الأموال المستعملة لتمويل الحروب

المحلية في الفصلين الثاني والثالث إلى استقرار نسبي في السوق النقدية مع تحسن في سعر الليرة، وإعادة تكوين احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية، الذي بلغ في آخر عام ١٩٨٥ نحو ١,٠٥ مليار دولار مع تحسن ملحوظ في سعر الليرة.

وخسرت الليرة في أول شهر من عام ١٩٨٦، ٢٨ في المئة من قيمتها. وعاد مصرف لبنان إلى التدخل لدعم الليرة لاعتقاده بجدوى هذه السياسة في حماية النقد

تدخل السلطات النقدية في سوق العملات الأجنبية هو للمحافظة على قيمة النقد في ظروف معينة وليس للجم التحولات الاقتصادية البنيوية أو لتثبيت أسعار صرف غير مبررة اقتصادياً

الوطني. وعلى مدى شهري شباط / فبراير وآذار / مارس ١٩٨٦ باع مصرف لبنان الدولار بكثرة في السوق المحلية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر الدولار تجاه الليرة ٢٢ في المئة، مع قرار لمصرف لبنان بتثبيت سعر الدولار على مدى كل أيام العمل في الشهر، على سعر ١٩,٤٥ ليرة شراء و ١٩,٥٠ ليرة مبيعاً. وفي الفترة نفسها عمد مصرف لبنان إلى تسويق سندات الخزينة فأقبل المدخرون عليها لشعورهم بثبات سعر صرف الليرة.

وكان ثمن هذا التدخل عالياً، إذ انخفض احتياطي العملات الأجنبية في آخر آذار / مارس إلى ٥٠٢ مليون دولار، أي بخسارة ٥٥٩ مليون دولار وما نسبته ٥٣ في المئة عن مستويات كانون الثاني / يناير من العام نفسه، الأمر الذي اضطر مصرف لبنان إلى وقف تدخله، فخسرت الليرة ١٨ في المئة من قيمتها في يوم واحد واستمر الانخفاض حتى بلغ ٧٩ في المئة في تلك السنة. وكانت هذه آخر محاولة لمصرف لبنان للتدخل القوي في سوق العملة.

وفي عام ١٩٨٧ وصل تدهور سعر صرف الليرة إلى مستويات قياسية، فقد انخفضت قيمة الليرة إلى أكثر من ٨٥ في المئة في تشرين الأول / أكتوبر، نسبة إلى قيمتها في أول السنة ومع التحويلات الكبيرة في المدخرات إلى العملات الأجنبية، التي بلغت ٩٢ في المئة من إجمالي المدخرات في آخر السنة، الأمر الذي أدى إلى فقدان سيطرة المصرف المركزي على الكتلة النقدية. وكان تدخل مصرف لبنان في سوق العملات خجولاً وغير مجدٍ في تلك السنة، وبلغ احتياطيه من العملات الأجنبية ٢٣٥ مليون دولار في آخرها. وتمكن مصرف لبنان من إعادة تكوين احتياطيه من العملات الأجنبية في أول ثمانية أشهر من عام ١٩٨٨، التي تحسن سعر صرف الليرة فيها نحو ٣٠ في المئة، بسبب تضافر عوامل مالية واقتصادية حسنت التوقعات. فقد اشترى المصرف المركزي ما يقارب ١,٣ مليار دولار في تلك الفترة وبلغ احتياطيه من النقد الأجنبي في آخر الفصل الثالث من السنة ١,١ مليار دولار. وكان تدخل مصرف لبنان في سوق العملات انتقائياً، وهدفه إعادة الثقة بالليرة اللبنانية إلى السوق. فكان المصرف يتدخل باستمرار شاربياً الدولار حين كانت الظروف السياسية الجيدة تؤدي إلى تحسن في سعر صرف الليرة. وهذا النوع من التدخل كان من أفضل الوسائل وأنجحها لتثبيت سعر صرف الليرة، إذ من السهل لمصرف لبنان بيع الليرة وهو يسيطر على كمياتها، ومن الصعب له بيع الدولار، واحتياطيه منه محدود. وبالتالي، فإن التدخل لشراء الدولار حين تؤدي المضاربة إلى تحسن الليرة يعطي نتائج حسنة

في تثبيت سعر الليرة وتحسين الاحتياطي من العملات الأجنبية.

إن تدخل مصرف لبنان داعماً لليرة اللبنانية بالشكل الذي اتخذه، كان مصيره الفشل للأسباب التالية:

- إن التدخل في سوق العملات الأجنبية هو من صلاحيات السلطات النقدية، التي يجب استعمالها للمحافظة على قيمة النقد في ظروف مرحلية أو آنية، أو في مواجهة عمليات مضاربة وليست أداة للجم التحولات الاقتصادية البنوية، أو لتثبيت أسعار صرف غير مبررة اقتصادياً، كما حاول مصرف لبنان أن يفعل.

- أدى التدخل في بعض المراحل إلى زعزعة السوق النقدية كما التدخل غير المشروط وغير المبرر عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و عام ١٩٨٦، بحيث كان ثمن هذا التدخل آنذاك غالياً جداً، وأدى إلى نقص حاد في احتياطي العملات الأجنبية. ثم دفع النقص مصرف لبنان إلى الإستدانة من السوق المحلية، فأدى ذلك إلى تزايد الضغوط على الليرة اللبنانية.

- لم يستطع مصرف لبنان التحكم بالسوق، وفشل في وقف المضاربة. وعلى عكس الشعور العام فإن المضاربة عادة تصحح نفسها بنفسها ومن المستطاع التحكم فيها من قبل السلطات النقدية. إلا أن أخطاء السياسة النقدية أدت إلى استفحال المضاربة بالشكل الذي حصل.

- لم يكن التدخل بالشكل الذي اتخذ يوماً جزءاً من سياسة نقدية متكاملة، إذا ما وجدت، فقد استعمل مصرف لبنان تدخله كوسيلة اعتباطية للحفاظ على الليرة.

كان الفشل الذريع لهذا التدخل في سوق العملات السبب الرئيسي في فقدان ثقة الرأي العام بقدرة السلطات النقدية على السيطرة على وضع الليرة. وقد أدى ذلك إلى دولة الاقتصاد اللبناني في جميع قطاعاته وخسارة الليرة اللبنانية موقعها كوسيلة ادخار.

٣ - تمويل العجز العام بمواسم

من القرارات الأكثر ضرراً على الاقتصاد اللبناني التدابير النقدية الخاطئة التي فرضها مصرف لبنان على المصارف التجارية.

ومن هذه التدابير إجبار المصارف التجارية تمويل العجز العام في الموازنة، الأمر

الذي أثر سلباً في الاقتصاد والقطاع المصرفي وسعر صرف الليرة. وقد ربط هذا التدبير نمو ودائع المصارف بالليرة اللبنانية بالنفقات العامة، مؤدياً إلى تزايد التدفق الدائري بين النفقات العامة، التي أدت إلى تزايد الودائع الذي أدى بدوره إلى تمويل نفقات جديدة. ونتج من ذلك نمو مطرد في الكتلة النقدية لم يوازها نمو في الإنتاج الإقتصادي، إذ تمتعت المصارف عن تمويل الاستثمار في القطاع الخاص ومولت بالفعل نفقات القطاع العام. فكيف قامت تلك الوصفة الخاطئة التي أدت إلى التضخم والركود؟

في عام ١٩٨٦ دأبت السلطات النقدية على تحقيق هدفين متناقضين، أي تثبيت سعر صرف الليرة وتمويل العجز العام المتراكم، وذلك عن طريق احتفاظ مصرف لبنان بسندات الخزينة الفائضة عن اكتتابات المصارف التجارية، فكانت تلك السندات مع ديون مصرف لبنان للخزينة الجزء النقدي من الدين العام، أي الجزء الذي يترجم تزايداً مباشراً في الكتلة النقدية خلافاً للجزء الممول من الدين الذي يتكون من التحويلات المالية إلى الخزينة.

ومن الواضح أن الجزء النقدي من الدين العام يؤدي إلى تضخم مضاعف، وتحاول السلطات النقدية الحد منه من خلال تمويل الدين العام مباشرة.

وإذا كان تمويل الدين العام مرادفاً لتسويق سندات الخزينة، فقد قرر مصرف لبنان في أوائل عام ١٩٨٦ رفع معدلات الفائدة على سندات الخزينة لاستقطاب الإكتتاب من قبل المصارف التجارية. كما سوق مصرف لبنان تلك السندات لجمهور المدخرين. وقد أرادت السلطات النقدية من إصدار سندات الخزينة والإقبال عليها تمويل العجز العام المتراكم وسحب السيولة الفائضة التي سببت المضاربة على الليرة اللبنانية، إلا أن تدهور الليرة السريع وعدم تأثير التدخل الكثيف لمصرف لبنان في الحد من هذا التدهور، أدّى إلى تفاقم التوقعات المتشائمة بمستقبل الليرة. ومع استمرار هذه التوقعات، لم تنفع معدلات الفائدة العالية على سندات الخزينة في استقطاب المدخرين. فانخفضت مبيعات سندات الخزينة ولم تلب حاجات الخزينة المالية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الجزء النقدي من الدين العام المشار إليه أعلاه. فبلغت ديون المصرف المركزي للخزينة ٢٢ مليار دولار في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ بزيادة نسبتها ٤١ في المئة عن أول السنة.

ومع تزايد المضاربة على الليرة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦، أصدر مصرف لبنان التعميمات التالية:

- رفع نسبة الاحتياطي القانوني بالعملة الوطنية في المصارف التجارية إلى ١٢ في المئة.

- رفع محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة إلى ٣٠ في المئة من ودائعها بالليرة اللبنانية، إذا كانت تلك الودائع أقل من مليار دولار، وإلى ٤٥ في المئة إذا فاقت تلك الودائع المليار دولار. ثم إن ٦٠ في المئة من مجمل الودائع المودعة بعد ٤ كانون الأول/ ديسمبر يجب استثمارها في سندات الخزينة.

وقد أدت هذه التدابير إلى فرض تمويل الدين العام على المصارف التجارية والحد من قدرتها على إقراض القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى التضخم السريع والركود الاقتصادي. ففي عام ١٩٨٩ ضمرت فرص استئانة القطاع الخاص بالليرة اللبنانية من المصارف التجارية، إذ ازدادت الودائع بالليرة اللبنانية ٣٤١ مليار ليرة، في حين لم تتخط القروض المعطاة إلى القطاع الخاص ٧٦ مليار ليرة، وازدادت محفظة سندات الخزينة في المصارف التجارية ٢٥٥ مليار ليرة. بتعبير آخر توزعت ٢٢ في المئة من قيمة الودائع بالليرة اللبنانية قروضاً للقطاع الخاص و ٧٥ في المئة سندات خزينة.

وفي عام ١٩٨٨ تضرر القطاع الخاص أكثر، إذ إنه من أصل زيادة ٢٥١ مليار ليرة

ودائع بالليرة اللبنانية توزع ٨,٦ في المئة منها قروضاً للقطاع الخاص، و ٧٦ في المئة سندات خزينة. ومنذ عام ١٩٨٧، تاريخ بدء العمل بتعاميم مصرف لبنان المذكورة أعلاه، حتى آخر عام ١٩٨٩، زادت ودائع المصارف التجارية بالليرة اللبنانية ٣٠ مليار دولار فقط، بما نسبته ٧,٧ في المئة إلى مجمل الودائع، وهو رقم قياسي. وكان

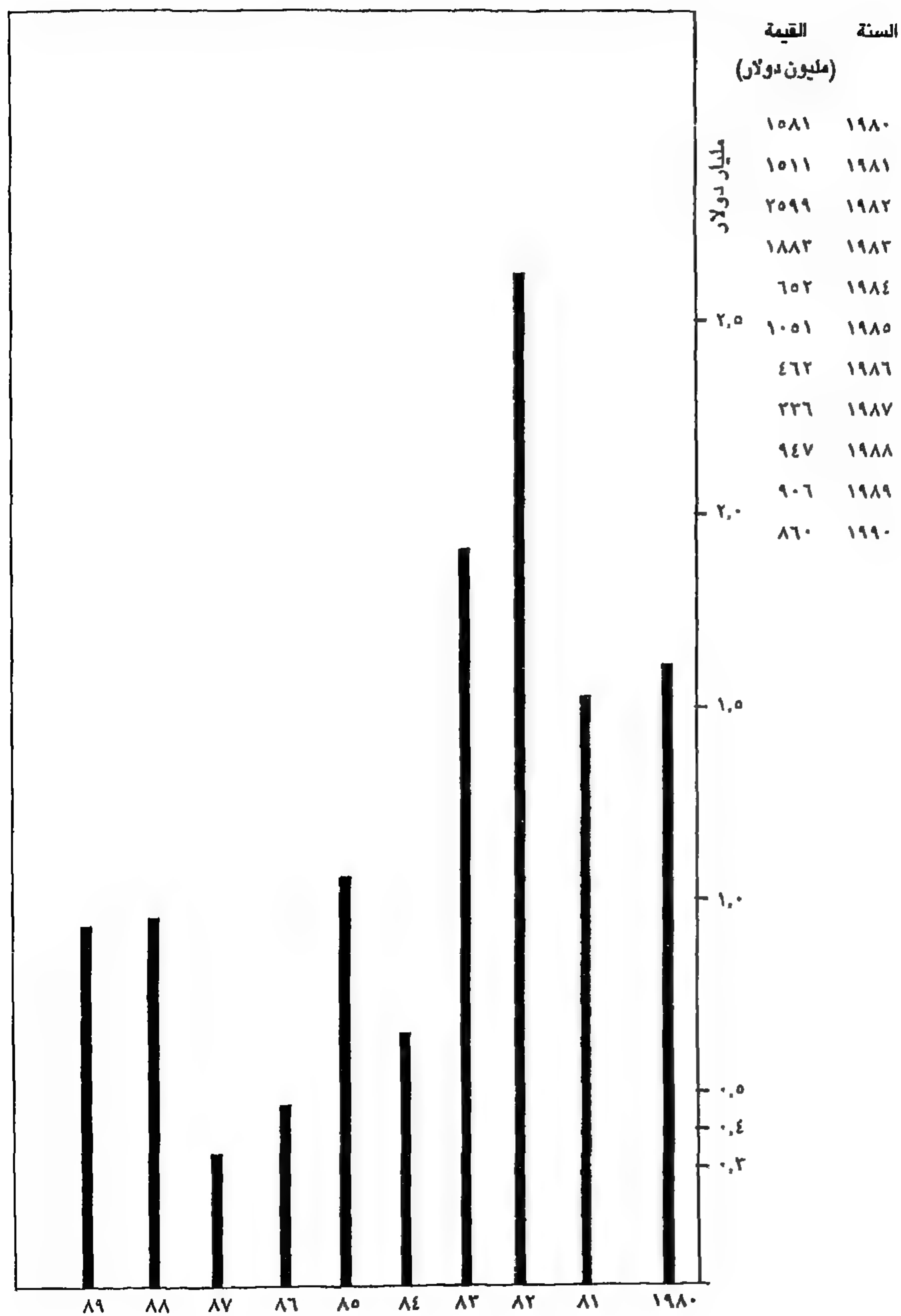
**كان من نتيجة التخلي
عن السياسات النقدية الفاعلة أن
جعل مصرف لبنان الليرة اللبنانية
عرضة للتضخم الناتج من تمويل
الدين العام**

ذلك بسبب هروب المودعين من الليرة اللبنانية التي خسرت ٨٥ في المئة من قيمتها عام ١٩٨٧، ونتيجة ذلك بلغت ديون القطاع الخاص ٦٢ في المئة من ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٨٧.

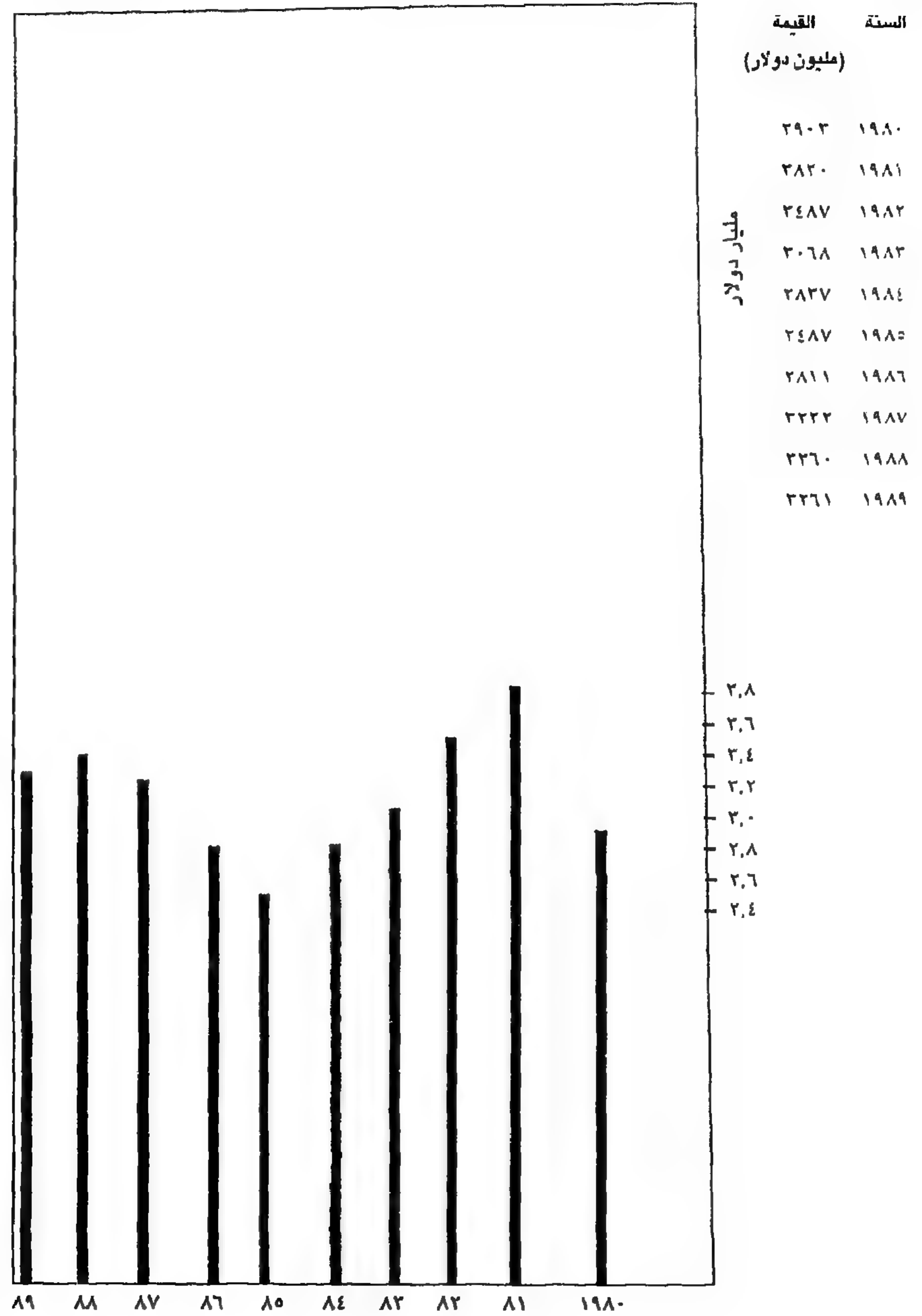
على مستوى السياسة المالية العامة، أدى قرار تمويل العجز العام بوساطة نسبة مفروضة على ودائع المصارف التجارية إلى تحويل السلطة النقدية إلى دور مراقبة وإدارة تحويل الموارد المالية إلى القطاع العام، الأمر الذي حرم النقد اللبناني دفاعاته الأخيرة المتمثلة بالسياسة النقدية الصائبة. ولم تستطع السلطات النقدية رفع القيود القانونية على المصارف لإيقاف النمو في الكتلة النقدية، إذ كان معظم موجودات

المصارف التجارية من العملة اللبنانية مجمداً في الاحتياطي الالزامي، أو في سندات الخزينة. وقد أدى ذلك أيضاً إلى حصر التعامل بسندات الخزينة في السوق العامة، أما معدل الفائدة فلم يعد بالمستطاع استعماله كأداة في السياسة النقدية، إذ انحصرت سيولة المصارف التجارية بسندات الخزينة التي ربطت بنسبة الودائع. وكان من نتيجة التخلي عن السياسات النقدية الفاعلة، أن جعل مصرف لبنان الليرة اللبنانية عرضة للتضخم الناتج من تمويل الدين العام.

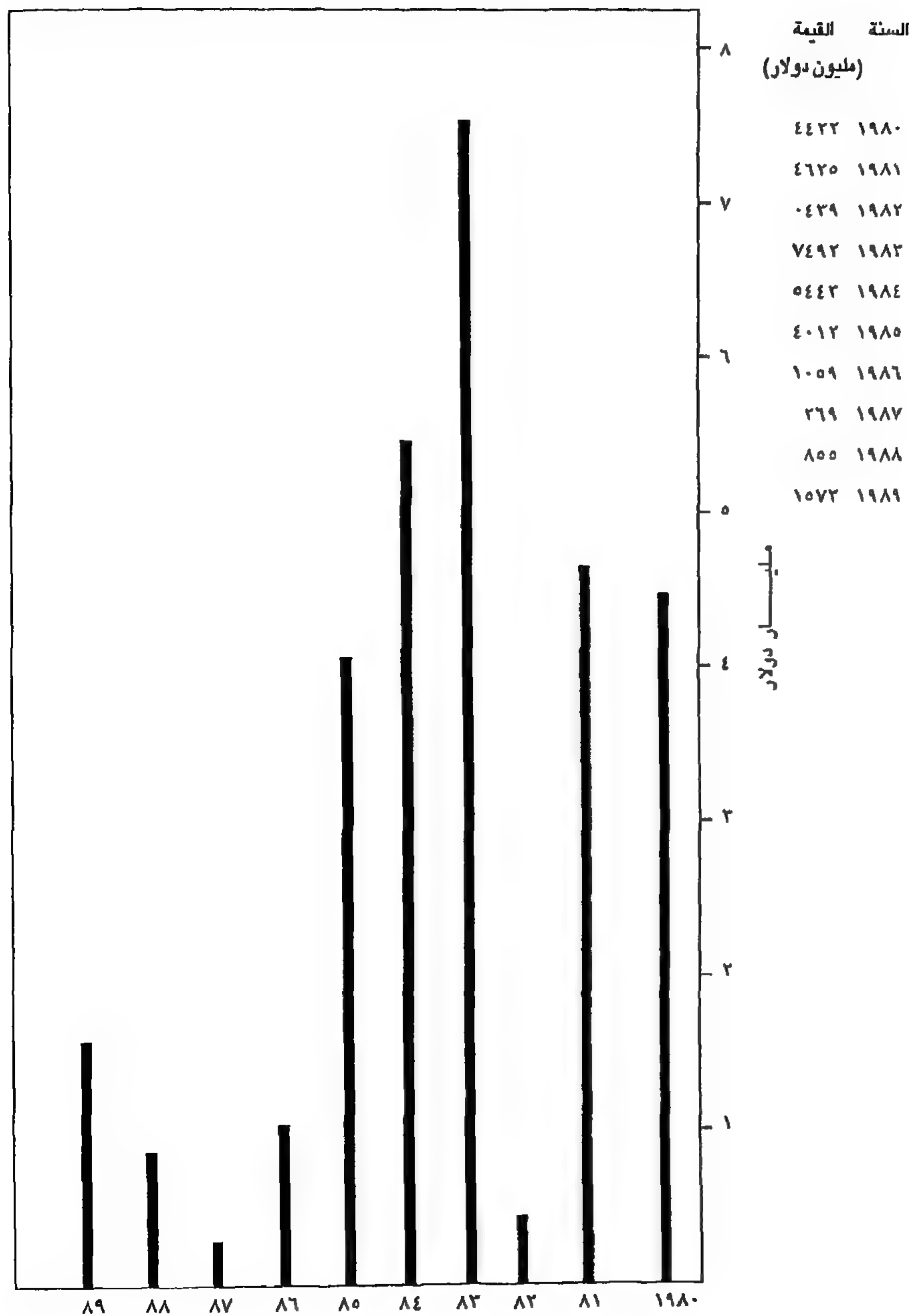
الموجودات بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان



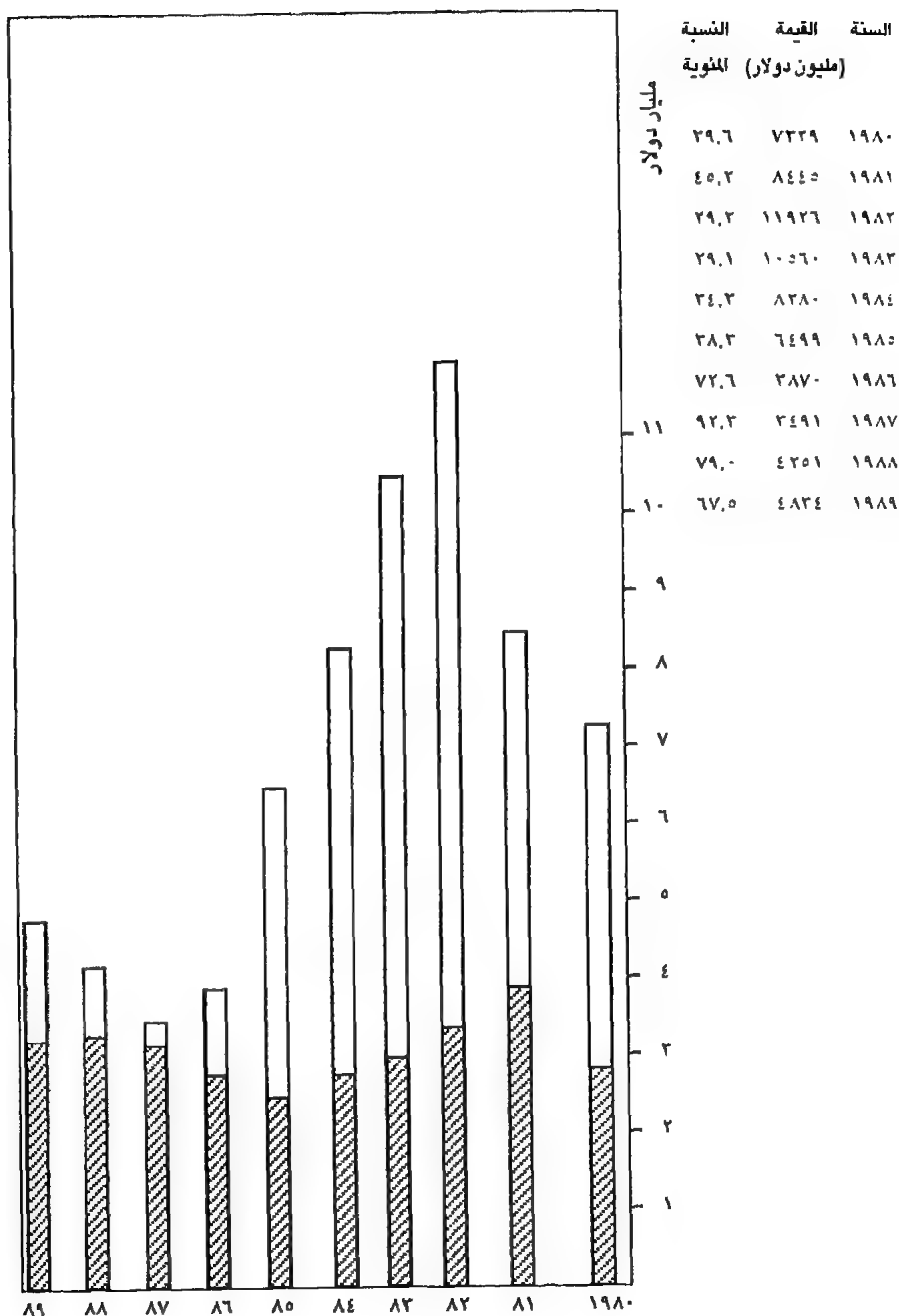
الودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية



الودائع بالليرة اللبنانية لدى المصارف التجارية



نسبة الودائع بالعملة الأجنبية لمجمل الودائع لدى المصارف التجارية



غزالي يوسف (*)

السِّيَاسَةُ الانْفَاقِيَّةُ تَعْقِيبُ

لقد أظهر مروان اسكندر في بحثه القيم أن سياسة الدولة في تمويل إنفاقها من جهة الاقتراض وسياستها المالية المتبعة في الماضي، أدت إلى ما عانيناه ولا نزال من تضخم في الأسعار ومن انخفاض في سعر صرف الليرة اللبنانية. والأهم في نظري أنه حان الوقت الذي يجب أن نتطلع فيه إلى آفاق جديدة في السياسة الإنفاقية للدولة، إن من جهة المشاريع الممولة أو من جهة تمويلها.

على القيمين على السياسة المالية أن يحافظوا على كتلة نقدية موازية لمتطلباتنا الإنفاقية وأن يحافظوا على معدلات ارتفاع الكتلة النقدية بتوازن مع ارتفاعات المعدلات الإنتاجية

١ - فيجب على الدولة أن تضع سلم أولويات في إنفاقها على مشاريع مجدية، أي المشاريع التي تؤمن فرص عمل في الأسواق اللبنانية، منها سوق العمالة في جميع أقسامها

والأسواق الأخرى، من رأس مال إلى تجهيزات صناعية وزراعية... الخ، Capital Markets, Durable Goods Markets) حتى مع عدم وجود خطة إنمائية شاملة وصريحة. لقد بدأت الدولة بالإنفاق على بعض المشاريع الإنمائية الضرورية، من إعمار وخدمات وبنية تحتية، فمن الناحية الاقتصادية المحضة، كل ليرة تصرف في هذه المجالات تعود على اللبنانيين بأضعاف عن طريق «مضاعف الإنفاق» (Spending Multiplier) إذا صح التعبير، الذي يترجم إلى ارتفاع في مستوى الدخل القومي وإلى ارتفاع في مستوى المعيشة.

٢ - بالنسبة إلى سياسة الدولة في تمويل هذه المشاريع فلا يسعني إلا أن أتحدث عن شقّي التمويل المباشر وغير المباشر:

(*) أستاذ في معهد العلوم الإدارية في الجامعة الأميركية في بيروت.

فمن الجهة الأولى لا تزال الدولة تتبع سياسة مصادرة الرساميل من المودعين عن طريق فرض احتياطي في سندات الخزينة، الأمر الذي يعني نقص الأسواق المالية لجزء مهم من التمويل المحلي. وهنا أوافق مروان اسكندر الرأي. فهذه السياسة المتبعة أدت إلى قيام السلطة المالية في لبنان بدور مراقبة وإدارة تحويل الموارد المالية إلى القطاع العام، فمن المستحسن إنشاء سوق مالية حرة حيث يمكن القطاع الخاص أن ينافس القطاع العام في الحصول على القروض المالية المحلية، كما يمكن السياسة المالية أن تكون غير تضخمية إذا كانت المشاريع الممولة تعود على الاقتصاد اللبناني بزيادة في الإنتاجية الفعلية (Real Productivity Gains) أي يجب أن تنفق على إعادة تأهيل الفرد العامل، صناعياً كان أم خدماتياً أم زراعياً، وذلك في القطاعين الخاص والعام.

فبرامج التدريب والمكننة يجب أن تكون من أولويات سياسة الدولة الإنفاقية. وما

يحد أيضاً من هذا التضخم اتباع أسس التحويل الذاتي لبعض المشاريع التي تقود بدورها إلى تقليص تدريجي للعجز.

يمكن السياسة المالية
أن تكون غير تضخمية إذا كانت
المشاريع الممولة تعود على
الاقتصاد اللبناني بزيادة في
الإنتاجية الفعلية

أما الشق غير المباشر فهو يكمن في سياسة الدولة الضريبية التي تطرق إليها كل من سعد العنداري وسهام بواب، والتي بدأت في نظري تعطي نتائج إيجابية في شقها

غير المباشر، وخصوصاً من جهة خفض الضرائب على الشركات. فمثل هذه السياسة تعطي الدفع والحافز للشركات المحلية والأجنبية على الاستثمارات المنتجة في أسواقنا.

كما تقضي التخفيضات الضريبية المباشرة الأخرى إلى خفض الأعباء المعيشية على المواطنين وإلى ارتفاع في المداخل الحقيقية التي تؤدي بدورها إلى تزايد في الطلب، وبالتالي إلى تزايد في العرض. وهكذا تتواصل عجلة الاقتصاد إلى نمو وازدهار.

أخيراً لا يسعني إلا أن أنبه القيمين على السياسة المالية أن يحافظوا على كتلة نقدية موازية لمتطلباتنا الإنفاقية وأن يحافظوا على معدلات ارتفاع الكتلة النقدية بتوازن مع ارتفاعات المعدلات الإنتاجية.

السياسة الضريبية

مقدمة

سأحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على السياسة الضريبية في لبنان بعد تشريع الإصلاح الضريبي ومباشرة العمل به منذ مطلع عام ١٩٩٤. وهو ينقسم إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول منه يراجع تجربة الإصلاحات الضريبية العالمية، ويعرض الجزء الثاني خلفية النظام الضريبي في لبنان، ويتطرق الجزء الثالث إلى أهم جوانب إصلاح ضريبة الدخل ويقوم قدرته على تحفيز النمو الاقتصادي الذي يُعد الهدف الرئيسي المعلن لتطبيقه.

١ - تجربة الإصلاحات الضريبية العالمية

يعد إصلاح ضريبة الدخل الذي اعتمد في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٨٦

(The Tax Reform Act of 1986) من أكثر الإصلاحات طموحاً في أي من الدول الصناعية. وهو يشبه، في عناصر عدة منه، الإصلاح الضريبي الذي اعتمد في وقت سابق في بريطانيا. وقد أعطي مشروع قانون هذا الإصلاح عنواناً يلخص أهدافه العامة، وهو «الإصلاح الضريبي من أجل العدالة والتبسيط والنمو الاقتصادي»^(١).

إن تطبيق ضريبة كضريبة الأرباح الرأسمالية، أو تطوير رسوم التسجيل على العقارات، لا بد من أن يحدّ من حوافز المضاربات المضرة بسوق الإسكان

(*) مدير معهد العلوم المالية والمصرفية في الجامعة الأميركية في بيروت.

(١) الخزينة الأميركية، مشروع قانون الإصلاح الضريبي المرفوع إلى الكونغرس، تشرين الثاني / نوفمبر

١٩٨٤.

يرتكز هذا الإصلاح القاضي بخفض معدلات ضريبة الدخل على مبدأ الحياد الاقتصادي (Economic Neutrality) للنظام الضريبي. وقد أوضح هذا المبدأ الرئيس الأميركي رونالد ريغان في خطاب ألقاه في الكونغرس الأميركي عام ١٩٨١ حين قال: «إن سلطة الحكومة في فرض الضريبة [...] يجب ألا تستخدم لتنظيم الاقتصاد أو إحداث تغيير اجتماعي».

وقد أدى هذا الإصلاح إلى تعديل حصة ضريبة الدخل من إجمالي الواردات الضريبية من نسبة ٤٥ - ٥٥ في المئة في السبعينات وأوائل الثمانينات إلى نسبة ٤٠ في المئة عام ١٩٨٧، مقابلة بنسبة ٤٣ في المئة في بريطانيا و٤٧ في المئة في اليابان، كما هو مبين في الجدول رقم (١). ويقابل هذه النسبة متوسط يراوح بين ١٧ و ٢٠ في المئة في بعض الدول النامية. وتظهر هذه النسب أنه على الرغم من جد الإصلاحات، فإن ضريبة الدخل ما زالت تحتفظ بوزن كبير في واردات الموازنة العامة، وخصوصاً

إذا ما قوبلت بضريبة الدخل في الدول النامية. وهي إن أصبحت أكثر حيادية بعد إجراء الإصلاح، فلا تزال بنسبها التصاعدية المرتفعة، تحتفظ بوظيفتها الأساسية ألا وهي «تحقيق المساواة» (Equity) من خلال إعادة توزيع المداخل (Income Redistribution) من حيث إنها تقطع نسباً مرتفعة من مداخل الأثرياء، وتعيد توزيعها عبر مشاريع إنمائية عامة وبرامج اجتماعية مختلفة.

إن خفض ضريبة الدخل

يجب أن يترافق مع تطوير إطار
الوعاء الضريبي بحيث يتحول هذا
الوعاء من نظام الضريبة الجدولية
إلى نظام مدمج يمنع التسربات
غير المبررة في الواردات الضريبية

وتؤكد النتائج الأولية لهذه التجربة الحديثة العهد أن «التركيبة البنوية» للمالية العامة وضخامة جهاز الإدارة العامة لم تسمح بإحداث التغييرات الجذرية المرجوة. فقد اضطرت الحكومة الأميركية، وتبعها البريطانية، إلى التعويض من انخفاض واردات ضريبة الدخل باللجوء إلى الاقتراض. وقد أدى تنامي الاقتراض بدوره إلى انخفاض حجم المدخرات الوطنية الذي انعكس سلباً على حجم الاستثمارات، وتالياً على النمو الاقتصادي، الأمر الذي عطل، أو أقله أخر، مسيرة هذه الإصلاحات.

جدول رقم (١)

نسبة ضريبة الدخل إلى إجمالي الضرائب في لبنان
وبعض الدول المتقدمة والنامية
(نسب مئوية)

الدول	السنة	نسبة ضريبة الدخل إلى إجمالي الضرائب
لبنان	١٩٥٥ - ١٩٥٩	١٢,٢
	١٩٧٤	١٦
	١٩٩٢	٢٦,٩
	(*) ١٩٩٣	١٢,٤
	(*) ١٩٩٤	١٠,٦
دول متطورة الولايات المتحدة الأمريكية اليابان بريطانيا	١٩٨٧	٤٠
		٤٧
		٤٣
دول نامية تونس الهند تايلاند	١٩٨٧	١٧
		١٩
		٢٠

المصدر: Sana Sobh, "Income Taxation in Lebanon," (Beirut : MMB Dissertation , A.U.B, 1993). And IME, *Government Finance, Statistics Yearbook*, Vol. 15, 1991.

(*) أرقام تقديرية.

٢ - خلفية النظام الضريبي في لبنان

إن القوانين الضريبية المعمول بها في لبنان منذ الاستقلال أعطت الضرائب المباشرة - ومنها ضريبة الدخل - دوراً يهدف إلى تحقيق قدر من المساواة في توزيع المداخل (Equity) عبر توزيع تصاعدي لنسب الضرائب يحمل العبء الضريبي الأكبر (Tax Burden) للمداخل المرتفعة. غير أن تطبيق هذه القوانين لم ينجح في تعبئة الضرائب المباشرة بشكل فعال، نظراً إلى تمرس المكلف وخصوصاً في البابين الأول والثالث (أرباح وشركات) في التهرب من دفع الضريبة (Tax Evasion). وتركز العبء الضريبي في ضرائب غير مباشرة ورسوم لا تميز بين مستهلك فقير وآخر غني، بمعنى أنها تعد ضريبياً محايدة (Tax Neutral).

وقد استمر هذا الوضع حتى أوائل الثمانينات، حين انتقل التحصيل الضريبي من الدولة إلى القوى المهيمنة على الأرض. وقد اضطرت الدولة، مع فقدان قدرتها على الجباية، إلى اللجوء إلى الاقتراض لتمويل عملياتها، فانعكس تنامي هذا الاقتراض

ارتفاعاً كبيراً في أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى خفض القدرة الشرائية للمستهلك. وهكذا تم تمويل موازنات خلال العقد الممتد بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٢ باستخدام وسيلة هي أشبه بضريبة غير مباشرة هي ضريبة التضخم (The Inflation Tax). تحمّل القدر الأكبر من أعبائها ذوو الدخل المحدود. وكان من نتائجها إعادة توزيع المداخل بشكل رجعي (Regressive Redistribution) من ذوي الدخل المحدود إلى أصحاب المداخل المتغيرة (أرباح، فوائد... الخ) لاغية في طريقها شرائح واسعة من طبقة متوسطي الدخل التي كان لها الدور الأبرز في صوغ لبنان الاقتصادي في الخمسينات والستينات.

وقد تنبّهت الحكومة الحالية إلى هذا الخلل وإلى مخاطره على البنية والإستقرار الإجتماعيين، فاقترحت أولى خطواتها على معالجة سبب الخلل، أي عجز الموازنة. وجاءت هذه المعالجة من خلال تأخير عرض مشروع الموازنة لعام ١٩٩٣ على المجلس النيابي إلى الربع الأخير من السنة، للإفادة من تطبيق القاعدة الإثني عشرية التي تستخدم أرقام السنة السابقة سقفاً للإنفاق، من جهة، ومن خلال تفعيل الجباية، من جهة أخرى، لترتفع واردات الخزينة من ٩٧٦ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٢ إلى ١٧٠٢ مليار ليرة عام ١٩٩٣^(٢). وهكذا أمكن خفض العجز إلى دون الخمسين في المئة من إجمالي أرقام الموازنة. وتشير أرقام مشروع موازنة عام ١٩٩٤ إلى إمكان خفض هذا العجز إلى ٤٢,٢ في المئة على الرغم من ارتفاع أرقام الموازنة (راجع الجدول رقم (٢)).

توزعت الواردات الضريبية عام ١٩٩٢ بنسب متساوية تقريباً بين الضرائب المباشرة (٥١ في المئة) وتلك غير المباشرة (٤٩ في المئة). وبلغت حصة ضريبة الدخل نحو ٢٧ في المئة من إجمالي الواردات الضريبية. وتضاعفت أرقام الواردات الضريبية لعام ١٩٩٣ وارتفعت معها حصة الضرائب غير المباشرة إلى نحو ٥٨ في المئة نتيجة الزيادة التي طرأت على الواردات الجمركية بعد تعديل سعر صرف الدولار الجمركي وضبط الجباية. في المقابل تراجعت حصة ضريبة الدخل إلى ١٢,٤ في المئة من إجمالي الواردات الضريبية. وفي مشروع موازنة عام ١٩٩٤ توقعت الخزينة أن تتراجع حصة ضريبة الدخل إلى ١٠,٦ في المئة من إجمالي الواردات الضريبية.

(٢) مرسوم رقم ٣٩٩٥، إحالة مشروع قانون إلى مجلس الوزراء يتعلق بمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٣.

جدول رقم (٢)
واردات الموازنة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤
(مليار ليرة لبنانية)

١٩٩٤ (*)		١٩٩٣ (*)		١٩٩٢		
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
١٠٠	١٨٨٩	١٠٠	١٤٩٦	١٠٠	٧٤٣	١ - واردات ضريبية
٤٤,٧	٨٤٥	٤٢,٣	٦٣٢	٥١	٣٧٩	(أ) ضرائب مباشرة
(١٠,٦)	(٢٠٠)	(١٢,٤)	(١٨٥)	(٢٦,٩)	(٢٠٠)	- منها ضريبة الدخل
٥٥,٣	١٠٤٤	٥٧,٧	٨٦٤	٤٩	٣٦٤	(ب) ضرائب غير مباشرة
						المجموع
	٣٠٦		٢٠٦		٢٣٤	٢ - واردات غير ضريبية متفرقة
	٢١٩٥		١٧٠٢		٩٧٧	٣ - مجموع واردات الجزء الأول
						(٢ + ١)
	١٦٠٩		١٦٩٨		٦٧٨	٤ - مجموع واردات الجزء الثاني
						(قروض)
	٢٨٠٠		٣٤٠٠		١٦٥٥	٥ - إجمالي الواردات
						(٣) + (٤)

موازنات ملحقة
(*) أرقام تقديرية
النسبة المئوية للعجز
المصدر : مشروع موازنتي ١٩٩٣ و ١٩٩٤

٤٩٧ ٤١٦ ٣٠٦

٤٢,٢ ٤٩,٩٤ ٤٠,٩٧

٣ - الإصلاح الضريبي

جاء الإصلاح الضريبي في لبنان ليعكس الوضع الفعلي لتطبيق النظام الضريبي المعمول به منذ الاستقلال. ويظهر الجدول رقم (٣) أن النسب الجديدة لضريبة الدخل على الرواتب والأجور قد خفضت، اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٤، من ٢ - ٣٢ في المئة إلى ٢ - ١٠ في المئة، وأن عدد الشطور الضريبية قد خفضت من ١٣ شطراً إلى ٥ شطور. أما الضريبة على الأرباح فقد خفضت من ٦ - ٥٠ في المئة إلى ١٠ في المئة ومن ١٢ شطراً إلى أربعة شطور؛ وخفضت الضريبة على شركات الأموال من ٢٢ في المئة (يضاف إليها ١٥ في المئة بلدية) إلى ١٠ في المئة، وضريبة توزيع الأرباح من ١٢ في المئة (يضاف إليها ٣ في المئة تعمير) إلى ٥ في المئة. وكانت شركة إعمار الوسط التجاري سوليدير قد منحت عام ١٩٩٣ إعفاءً ضريبياً لمدة عشر سنوات على الأرباح التي ستتحقق وعلى توزيع عائدات أسهمها. في المقابل تضاعفت الرسوم والضرائب غير المباشرة مرات عدة.

جدول رقم (٣)
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور
(١٩٧٤، ١٩٩١، ١٩٩٤)

١٩٩٤		١٩٩١		١٩٧٤	
الأجر ل.ل.	النسبة المئوية	الأجر ل.ل.	النسبة المئوية	الأجر ل.ل.	النسبة المئوية
٥٠٠٠٠٠٠	٢	٤٥٠٠٠	٢	٤٨٠٠	٢
١٠٠٠٠٠٠٠	٤	٧٥٠٠٠	٣	٢٦٠٠	٣
١٠٠٠٠٠٠٠	٦	١٠٥٠٠٠	٤	٢٦٠٠	٤
٥٠٠٠٠٠٠٠	٨	١٣٥٠٠٠	٦	١٢٠٠٠	٥
٧٥٠٠٠٠٠٠	١٠ مازاد على	١٦٥٠٠٠	٨	١٢٠٠٠	٦
		١٩٥٠٠٠٠	١٠	١٢٠٠٠	٩
٣٠٠٠٠٠٠٠	تنزيل أعزب	٢٢٥٠٠٠٠	١٣	١٢٠٠٠	١٢
٤٥٠٠٠٠٠٠	متزوج	٢٧٠٠٠٠٠	١٦	١٥٠٠٠	١٥
٤٨٠٠٠٠٠٠	مع ولد	٣١٥٠٠٠٠	١٩	١٥٠٠٠	١٨
		٣٧٥٠٠٠٠	٢٢	٩٠٠٠٠	٢١ مافوق
	ألغيت العلاوات على ضريبة	٤٥٠٠٠٠٠	٢٥	١٥٠٠	تنزيل أعزب
	الدخل (بلديات + تعمير)	٥٢٥٠٠٠	٢٨	٢٤٠٠	متزوج دون أولاد
		٢٨٨٠٠٠٠٠	٣٢ مافوق	٣٠٠٠	متزوج + ولد واحد
		٩٠٠٠٠٠	تنزيل أعزب		علاوة ٣ في المئة من أصل
			متزوج دون أولاد		الضريبة
			متزوج + ولد واحد		ضريبة تعمير إذا تجاوز
			علاوة ٣ بال المئة مهما يكن الأصل		أصل الضريبة ١٠٠٠ ل.ل.

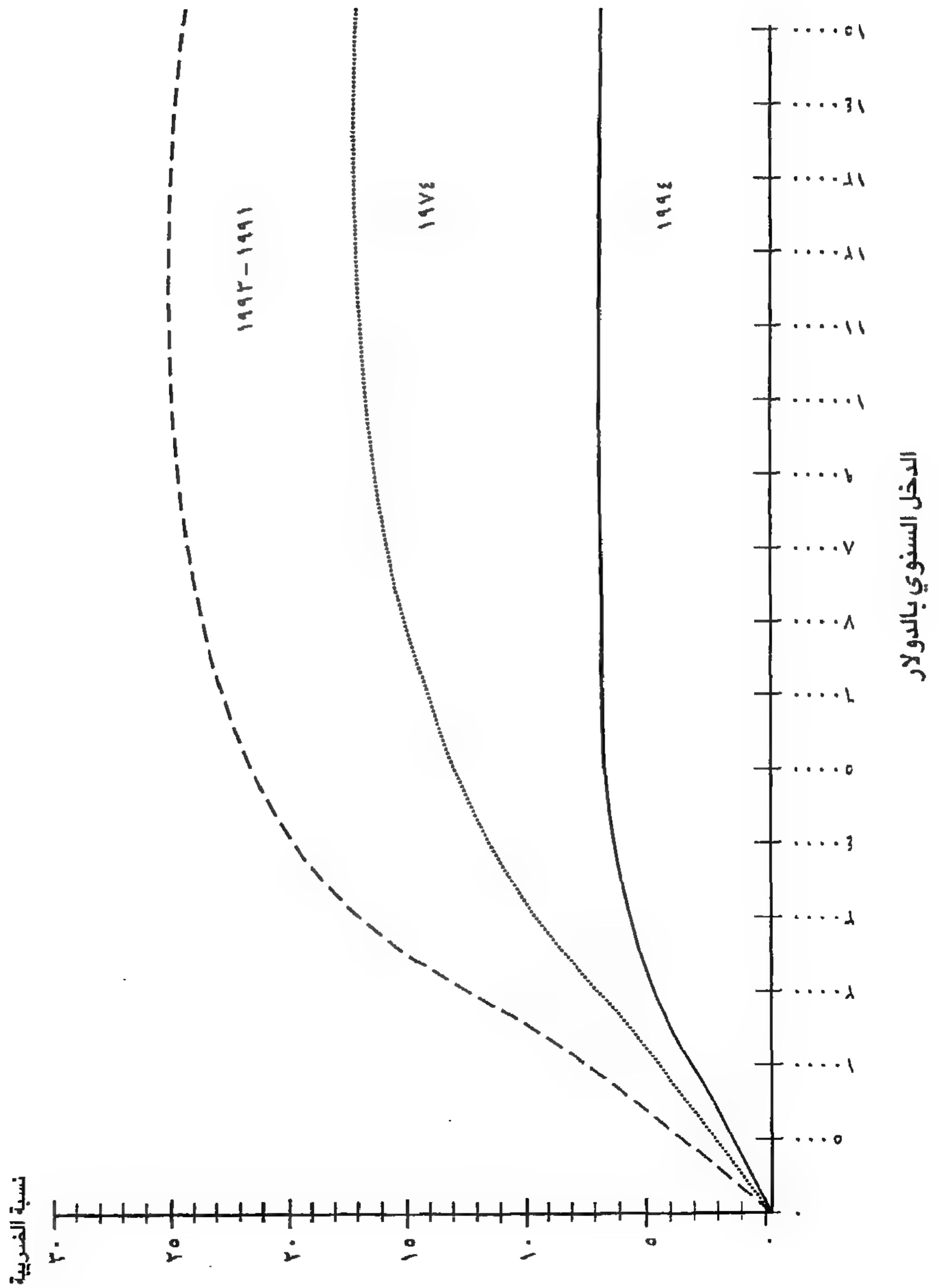
كما أسلفنا، إن تمويل عجز الخزينة أشبه ما يكون بالضريبة غير المباشرة، فإذا أضيفت أرقامها إلى أرقام الرسوم والضرائب غير المباشرة ترتفع أعباء هذا النوع من الضرائب من ٦٢,٩ في المئة من إجمالي واردات الموازنة عام ١٩٩٢ إلى ٧٥,٤ في المئة عام ١٩٩٣. وهذا يعني أن الضريبة غير المباشرة سوف تستحوذ على تمويل الموازنات القادمة. ومع توقع عقد صفقات لتنفيذ مشاريع إنمائية إبتداء بعقود مقدرة في

مشروع موازنة ١٩٩٤ بقيمة ١٠٠٠ مليار ليرة لبنانية تمّول بقروض خارجية (فذلكة مشروع موازنة)، فإن كلفة تمويل الموازنات الحالية واللاحقة، مع توقع تنامي الإقتراض الخارجي مستقبلاً، ستتوزع بشكل أساسي بين الجيل الحالي (فوائد خدمة الدين) والأجيال القادمة (تسديد أصل الدين) وخصوصاً من ذوي الدخل المحدود. وسيترجع دور ضريبة الدخل في تمويل الموازنة بدوره من ١٢ في المئة عام ١٩٩٢ إلى نسبة ٥,٤ في المئة عام ١٩٩٣ و ٥,٣ في المئة عام ١٩٩٤.

إن هذا التحول في تمويل الموازنات العامة لا يُعد تحولاً جذرياً قياساً على الموازنات السابقة. فإذا أخذنا الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٩ وكذلك عام ١٩٩٣، وهي أعوام تعد من ناحية الجباية الضريبية أعواماً طبيعية، نجد أن حصة ضريبة الدخل من التمويل الضريبي لم تتجاوز ١٢ في المئة (انظر الجدول رقم (١)). وهذا يعني أنه حتى مع اعتماد لبنان نسباً حدية (Marginal Rates) مرتفعة حتى نهاية ١٩٩٣ فإن التحصيل لم يرق يوماً إلى تلك النسب النظرية بسبب التهرب من دفع الضرائب. من هنا جاء الإصلاح ليوفق بين النسب النظرية لضريبة الدخل وواقع جبايتها. وهو إذا طبق لا يحدث خللاً (Distortion) في «التركيب البنوي» لواردات الخزينة كما حصل في أميركا وبريطانيا، بل يعترف بها ويشجعها.

يقابل الرسم البياني المدرج أدناه بين تصاعدية (Progressivity) النسب الضريبية المقطعة من الرواتب والأجور (الباب الثاني) للأعوام ١٩٧٤ و ١٩٩١ - ١٩٩٣ و ١٩٩٤ لكون هذا الباب يشمل شرائح أوسع من المكلفين (Tax Payers) مما يشملها الباب الأول (ضريبة دخل الشركات). ولتسهيل المقابلة بين سنوات متفاوتة ترجمت الرواتب والأجور إلى الدولار الأميركي. يُظهر الرسم أن ضريبة الدخل (المثلة بالباب الثاني) المعمول بها حتى نهاية ١٩٩٣ كانت الأكثر تصاعدية لذوي المداخل المرتفعة والأقل إنصافاً لذوي الدخل المحدود من قبيل عدم مرونتها لتغيرات الأسعار. ويلي النظام الضريبي لعام ١٩٧٤ الذي كان أكثر مرونة بالنسبة إلى تغيرات الأسعار، وحقق، ولو نظرياً، قدراً أكبر من المساواة بين شطور المداخل المختلفة. أما الإصلاح الضريبي فقد تحول بشطور الدخل التي تتجاوز ٣٠٠٠٠ دولار سنوياً إلى نسب حدية مسطحة (Flat Rates). ومع أنه خفض الأعباء الملقاة على ذوي الدخل المحدود (دخلها السنوي دون ١٠٠٠٠ دولار)، الذين يسدد الموظفون منهم في القطاع المنظم كامل تكليفهم الضريبي، بنسبة ٣,٥ في المئة (من ٦ في المئة إلى ٢,٥ في المئة)، فإن النظام الجديد منح ذوي الدخل المرتفع إعفاءات ضريبية أوسع تصل إلى ١٨,٥ في المئة (من ٢٧ في المئة إلى ٨,٥ في المئة) لمكلفين تتجاوز مداخيلهم ١٠٠٠٠٠ دولار سنوياً.

ضريبة الدخل على الرواتب والأجور في لبنان



وهكذا يكون النظام الجديد قد تطور من واقع ضريبي حقق في الماضي إعادة توزيع للمداخل رجعية - أي من الفقير إلى الغني - إلى واقع ضريبي محايد (Tax Neutral) لا بد من أن يكون أقل رجعية وأكثر عدالة من سابقه إذا أحسن تطبيقه. وهو يكون قد اقترب من تحقيق أهداف الإصلاح الضريبي الذي اقتبسته الولايات المتحدة الأميركية من بريطانيا ولحقهما فيه العديد من الدول الصناعية (أستراليا وكندا ونيوزيلندا وفرنسا على سبيل المثال). الهدف الأول، أي التبسيط، تحقق فعلاً. والهدف الثاني، العدالة (Fairness) (وليس المساواة (Equity)) يتوقف تحقيقه على كفاءة الإدارة الضريبية. وهذان الهدفان يعدان داخليين (Endogenous) من حيث إن تحقيقهما هو في متناول وزارة المالية. أما الهدف الثالث، أي النمو الاقتصادي، فهو في نطاق جباية ضريبة الدخل، يعد خارجاً عن قدرة الوزارة في التأثير فيه، في حين أنه في متناولها في نطاق جباية الضرائب والرسوم الأخرى. ففي إطار ضريبة الدخل، لن يتوصل هذا الإصلاح إلى تحفيز النمو الاقتصادي، إذ إن خفض النسب الضريبية لن يحرر مداخل مهمة للقطاع الخاص الذي كان يتهرب من تسديدها أصلاً. لكن القدرة الشرائية لذوي المداخل الثابتة - وهي متدنية عادة - سوف تتعزز (وهو ما يعرف اقتصادياً بأثر الدخل (Income Effect) علماً أن أثرها في زيادة الطلب الإجمالي سيكون هامشياً. أما ارتفاع الواردات من الضرائب والرسوم المختلفة فمنها - كالجمارك - ما سيكون له أثر إحلالي (Substitution Effect) يوازي أثر الدخل. فزيادة الواردات الجمركية سوف تؤثر سلباً في الطلب المحلي على السلع المستوردة وتخفض تسرب المداخل إلى الخارج. ويحتمل أن يكون من إيجابياتها الأخرى حماية وتطوير الصناعات الإحلالية محلياً.

إن الإستثمارات العقارية،
في ظل عدم توافر ضوابط
ضريبية، لها مفاعيل اجتماعية
في غاية السلبية يجب
التنبه إلى عواقبها

وهناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الضريبية، ومنها ما هو مرتبط بها. فعلى سبيل المثال، إن الفوائد على الليرة اللبنانية ما زالت ضمن نطاق تحكم الخزينة. على الرغم من تطبيق نظام المناقصات في شراء المصارف لسندات الخزينة للاستحقاقات قصيرة الأجل، كما أن استمرار العجز في الموازنة سيجبر مصرف لبنان على الاستمرار في تطبيق الزامية الاكتتاب بالسندات التي تحجب عن القطاع الخاص ما لا يقل عن ٧٣ في المئة من المدخرات المصرفية بالليرة اللبنانية. ومع الاعتراف بأن لارتفاع هذه الفوائد أثراً إيجابياً في الاستقرار النقدي فإن العوامل الأهم هي الاستقرار السياسي والأمني، إضافة إلى الموجودات الأجنبية الرسمية الضخمة. وقد أثبتت هذه العوامل على مدى أكثر من عام أنه ليس هنالك ما يبرر الاحتفاظ بهامش سعر فائدة

يصل إلى أربعة أضعاف سعر فائدة الدولار. كما أن كلفة خدمة هذا الاقتراض الباهظة لها مفعول رجعي في إعادة توزيع المداخيل، إذ يستفيد أصحاب المدخرات الكبيرة بالليرة اللبنانية من هذه الفوائد المرتفعة، ويتحمل أعباءها في المقابل المكلف اللبناني عبر ضريبة التضخم. ان هذه النتائج هي مناقضة تماماً لتوجهات الخزينة في تحفيز النمو الاقتصادي. وأخيراً هنالك عامل آخر مهم، وهو المدخرات الخارجية للبنانيين التي هي خارج نطاق تحكم الخزينة (Exogenous)، إذ إن مساهمتها في تحفيز النمو الاقتصادي ترتبط بالتطورات السياسية الإقليمية.

ولقياس أثر التحصيل الضريبي في نمو الدخل، نطرح حالة عملية تظهر ان التحصيل يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي، ما دامت الشروط الأخرى، وأهمها تحويل المدخرات الخارجية إلى استثمارات داخلية، غير متوافرة. ويمكننا القيام بذلك بتقدير مرونة (c) للواردات الضريبية (T) مقابلة بالدخل المحلي (Y) بالشكل التالي:

$$c = \frac{\Delta T / \Delta Y}{T / Y} \quad \text{(Average)}$$

أي مقابلة النسبة الحدية (Marginal) للضريبة بمثيلتها الوسطية.

وعلى الرغم من عدم توافر أرقام فعلية للدخل المحلي، يمكننا التأكيد أن مرونة الواردات فاقت الواحد كثيراً عام ١٩٩٣، ومن المتوقع أن تستمر كذلك عام ١٩٩٤. وتدل هذه المرونة المرتفعة إلى أن الخزينة نجحت نجاحاً كبيراً في التحصيل عام ١٩٩٣ قياساً على سنة ١٩٩٢ التي هي سنة انتقالية بدأت خلالها أجهزة الدولة تستعيد قدراتها بعد نهاية الحرب.

وخلاصة القول إنه من المرجح أن يكون أثر التحصيل الضريبي سلبياً في النمو الاقتصادي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤.

٤ - التوصيات

أ - إن خفض ضريبة الدخل يجب أن يترافق مع تطوير إطار الوعاء الضريبي بحيث يتحول هذا الوعاء من نظام الضريبة الجدولية (Scholar Tax System) إلى نظام مدمج (Global) يمنع التسربات غير المبررة في الواردات الضريبية، بحيث يحاسب المكلف في مداخله المتنوعة (أجور، أرباح... الخ) في وعاء ضريبي موحد، كي لا يستفيد من الاعطاءات والتنزيلات التي يحصل عليها في كل باب منفرد من أبواب ضريبة الدخل كما هي الحال في الوقت الحاضر. وحينها يصبح بالإمكان زيادة تواتر

التحصيل لجعله ربع سنوي. ويتطلب هذا الأمر تطوير مكننة دوائر الخزينة وربطها بعضها ببعض، كما يتطلب تطوير الكفاءات الإدارية.

ب - يجب أن تركز الخزينة على «كفاءة» تطبيق النظام الضريبي، على أن يعاد النظر بتصاعديته في وقت لاحق، إذ إنه يصبح بالإمكان حينذاك تقدير كلفة التحصيل التي من المتوقع أن تكون أعباؤها مرتفعة في شطور الدخل الأولى لمكلفي الباب الثاني، حيث يلتقي السواد الأعظم من المكلفين (٧٠ - ٨٠ في المئة من المجموع)، ذلك أن واردات هذه الشطور لن تتجاوز نسبتها ٢ - ٣ في المئة من مداخيل المكلفين وهي ستكون أصغر من أن تغطي كلفة تحصيلها.

ج - إن الإستثمارات العقارية تستنزف الجهد الإستثماري منذ عام ١٩٩٢، وهي مع أهميتها، وفي ظل عدم توافر ضوابط ضريبية، لها مفاعيل اجتماعية في غاية السلبية يجب التنبيه إلى عواقبها منذ اليوم. ذلك أن المضاربات العقارية تحرم شرائح كبيرة من الشبان حقهم في إقتناء مسكن. إن تطبيق ضريبة كضريبة الأرباح الرأسمالية (Capital Gains Tax)، أو تطوير رسوم التسجيل على العقارات، لا بد من أن يحدّا من حوافز المضاربات المضرة بسوق الإسكان.

د - مع التحسن المضطرد في الجباية الضريبية على المصرف المركزي أن يعيد النظر في نسبة الإكتتاب الإلزامية في سندات الخزينة، وأن تترك الخزينة تحديد أسعار الفائدة على الليرة اللبنانية لعوامل السوق.

هـ - الربط بين الدين العام وقدرة الاقتصاد على خدمته في توزيع مشاريع خطة الإعمار على سنواتها العشر.

القوانين الضريبية المعمول بها في لبنان منذ الاستقلال أعطت الضرائب المباشرة دوراً يهدف إلى تحقيق قدر من المساواة في توزيع المداخيل

السِّيَاسَةُ الضَّرِيبِيَّةُ تَعْقِيبُ

لا بد لي من التنويه بالأهمية العلمية لبحث سعد العنداري، وإني إذ أشاطره الرأي في الكثير من مضمونه، لا بد لي من إبداء بعض الملاحظات الناتجة من الممارسة العملية.

١ - في النظام الضريبي اللبناني

إن نظام الضريبة التصاعدية على الدخل بمعدلاته المرتفعة وشطوره المتعددة فشل في تحقيق المساواة وتحميل المكلف عبأً ضريبياً يتناسب مع قدرته التكليفية، وذلك لأسباب عديدة أهمها:

أ - اعتماد نظام الضرائب النوعية على المداخل: الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية (المهن الحرة)، والضريبة على الرواتب والأجور، والضريبة على رؤوس الأموال المنقولة، والضريبة على إيرادات الأملاك المبنية.

إن نظام الضريبة التصاعدية على الدخل بمعدلاته المرتفعة وشطوره المتعددة فشل في تحقيق المساواة وتحميل المكلف عبأً ضريبياً يتناسب مع قدرته التكليفية

ب - إمكان تهرب قطاعات معينة، كالمؤسسات التجارية وأصحاب المهن الحرة، واستحالاته على أصحاب الرواتب والأجور، بسبب اقتطاع ضريبة الدخل المتوجبة على هؤلاء عند المنبع.

ج - ضعف الإدارة الضريبية والعوائق التي تواجهها على المستوى البشري والتقني وعلى مستوى الوسائل.

أما الضرائب غير المباشرة فهي كانت ولا تزال تمثل في الدول النامية النسبة

(*) أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية ورئيسة مصلحة الواردات في وزارة المالية.

الكبرى من مجموع الواردات الضريبية، وهي، خلافاً لما هو متعارف عليه، قد تؤمن، إلى جانب الوفرة، العدالة الضريبية إذا ما أحسن اختيار مطرحها ومعدلاتها، كالضريبة الموحدة على الانفاق (Taxe sur la valeur ajoutée TNA) المعتمدة في معظم الدول المتحضرة.

أما لجهة تراجع نسبة الضرائب المباشرة خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ وتوقعات عام ١٩٩٤ من ٢٦,٩ في المئة إلى ١٢,٤ في المئة إلى ١٠,٦ في المئة على التوالي، كما ورد في ورقة العنداري، فإن هذا التراجع لا يعني تراجع حصيلة هذه الضرائب إنما سببه زيادة التحصيلات الجمركية بعد ضبط الموانئ غير الشرعية وتحسين طرائق الجباية.

٢ - في السياسة الضريبية

منذ أواخر عام ١٩٩٢ وضع بعض الاصلاحات الضريبية على نار حامية وتناول إن تعديل بعض قيم الضرائب غير المباشرة سيؤدي إلى تصحيح آثار التضخم النقدي وتدني سعر صرف الليرة الذي جعل هذه الرسوم عديمة الإنتاجية

الضرائب المباشرة (دخل، أملاك مبنية، رسم انتقال) إضافة إلى تعديل بعض معدلات أو قيم الضرائب غير المباشرة التي تناولها الجدول رقم (٩) من قانون موازنة ١٩٩٣. وقد دخل هذا الأخير وقانون ضريبة الدخل الجديد حيز التنفيذ ابتداء من أول عام ١٩٩٤.

إن أسباباً عديدة كانت وراء هذه التعديلات أهمها:

١ - ضرورة تبسيط القوانين الضريبية وتطويرها على مراحل، مراعاة لأوضاع الإدارة الضريبية وإمكاناتها البشرية والتقنية المحدودة.

٢ - التضخم وانخفاض سعر صرف الليرة وانعكاساته الضريبية التي تجلت بزيادة العبء الضريبي على المكلفين بالضرائب المباشرة المحددة بنسب مئوية تصاعدية على شطور الدخل، وانخفاض قيمة الضرائب غير المباشرة المحددة بمبالغ مقطوعة من المال.

٣ - تخفيف العبء الضريبي على المكلفين من ذوي الدخل المحدود وزيادة مبلغ الحد الأدنى الضروري للمعيشة المعفى من الضريبة.

٤ - تشجيع الرساميل الوطنية والأجنبية على التوظيف في لبنان في مشاريع منتجة عن طريق خلق حوافز ضريبية وخفض معدلات الضرائب.

٥ - تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة الضريبية والحد من التهرب الضريبي.

إن النتائج المرتقبة من هذه التعديلات يمكن تلخيصها بما يلي:

أ - تخفيف عبء الضريبة عن كاهل ذوي الدخل المحدود، وخصوصاً من أصحاب الرواتب والأجور، بحيث يعفى من أية ضريبة رب العائلة (زوجة و ٥ أولاد) إذا كان دخله ٥٠٠ ألف ليرة في السنة.

ب - الحد من التهرب الضريبي بالنسبة إلى المؤسسات التجارية والصناعية والمهن الحرة، لأن قيمة الضريبة، بعد خفض المعدل الأقصى إلى ١٠ في المئة، تصبح أقل كلفة من استخدام الوسائل غير المشروعة للتهرب، كما أن معدلات الضريبة المنخفضة تدفع الكثيرين من المكتومين إلى التقدم من الدوائر المالية والإعلان عن نشاطهم الخاضع للضريبة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد المكلفين وبالتالي توسيع الوعاء الضريبي، الأمر الذي يعطل بدوره النتيجة السلبية لخفض المعدلات على الحصيلة الضريبية. إننا نأمل، على العكس، زيادة هذه الحصيلة.

ج - تحفيز رؤوس الأموال اللبنانية والأجنبية على الاستثمار في لبنان في مشاريع إنتاجية إذا ما توافرت، إضافة إلى الضريبة المخفضة، عوامل سياسية وأمنية مشجعة، وبنية تحتية وخبرات تقنية ومهارات بشرية وغيرها من مستلزمات التوظيف الرأسمالي.

د - إن تعديل بعض قيم الضرائب غير المباشرة سيؤدي إلى تصحيح آثار التضخم النقدي وتدني سعر صرف الليرة الذي جعل هذه الرسوم عديمة الإنتاجية.

هـ - أما التقارب بين معدلات الضرائب على الدخل مع معدلات ضريبة الأملاك المبنية في مشروع تعديل هذه الأخيرة، فهو مقدمة لاستحداث ضريبة عامة على الدخل بعد استكمال التجهيز البشري والتقني للإدارة الضريبية وتعميم المكننة وتوعية المكلف ورفع مستواه إلى الحد الذي يصبح فيه قادراً على تحديد مجموع مداخله وتطبيق الأصول المحاسبية لأجل احتساب الضريبة بنفسه.

أخيراً أعتقد أن السياسة الضريبية الحالية هي مرحلية، راعت الأوضاع المعيشية والاجتماعية والتركيبية الإدارية التي نتجت من الحرب وآثارها المدمرة، ولا بد من تطويرها بتحسين تلك الأوضاع.

سياسة العمالة

نقصد بسياسة القوى العاملة السياسة التي تتناول محددات العرض والطلب على القوى العاملة بهدف تأمين التوازن بينهما من الناحيتين الكمية والنوعية. ومحددات العرض والطلب على القوى العاملة كثيرة أهمها:

من ناحية العرض:

- حجم السكان، ومعدلات نموهم، وتركيبهم العمري والجنسي، ومعدلات نشاطهم الاقتصادي والهجرة... الخ.

- نظام التعليم والتدريب السائد.

- التركيب القطاعي للنشاط الاقتصادي وتوزيعه الجغرافي.

من ناحية الطلب:

- حجم الناتج المحلي، وتركيبه القطاعي، ومعدلات الاستثمار،

ومعدلات النمو.

- التقنيات المستخدمة وما يترتب عليها من مستويات للإنتاجية وهياكل وظيفية ومهنية للقوى العاملة.

وعليه فإن السياسة في مجال القوى العاملة تأتي كمجموعة مترابطة ومتناسقة من السياسات في مجالات مختلفة أهمها:

١ - السياسة السكانية، وهي تتناول المتغيرات الديمغرافية التي تتحكم بحجم المعروض من القوى العاملة وتحديث التغيير المرغوب في هذا الحجم: إنجاب، خصوبة، هجرة، توزيع جغرافي.

٢ - سياسة الاستخدام، وهي تتناول تحديد أعمار الدخول والخروج من العمل، وساعات العمل، وعمل المرأة... الخ.

٣ - سياسة التعليم والتدريب، وهي التي تحدد مدى استجابة العرض من القوى العاملة بالمؤهلات والمستويات المهنية والفنية اللازمة لحاجات الطلب.

٤ - سياسة الأجور التي من شأنها توجيه اليد العاملة نحو قطاعات ووظائف ومناطق معينة دون أخرى.

٥ - سياسة الإستثمار التي تحدد معدلات النمو الإجمالية والقطاعية للنااتج المحلي وما يترتب عليها، إضافة إلى ما يترتب على السياسة المعتمدة في مجال الثقافة، من معدلات نمو وبنى قطاعية ووظيفية للاستخدام.

نخلص مما تقدم عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يتوجب على سياسة القوى العاملة تناولها إلى ملاحظتين رئيسيتين:

الملاحظة الأولى، هي أنه لا يمكن الكلام على سياسة فعلية في مجال القوى العاملة دون أن تكون هذه السياسة مبنية على قاعدة معلومات وبيانات إحصائية كافية وموثوقة. والمستلزمات على هذا الصعيد لا تقتصر على متطلبات تشخيص واقع القوى العاملة والسكان في الفترة الزمنية الجارية (عدد السكان ومعدلات نموهم وتوزيعهم على الفئات العمرية وحالتهم التعليمية، وبيانات عن القوى العاملة والتشغيل موزعة بحسب القطاعات الاقتصادية والمجموعات المهنية... الخ) بل تتطلب أيضاً وضع تقديرات مستقبلية للعرض والطلب على القوى العاملة تستند بدورها إلى بيانات دورية تتعلق بالشواغر المتاحة ونمط الإستخدام والأجور وساعات العمل الفعلية والهجرة. كما أن ربط السياسات التعليمية والتدريبية بالحاجات من القوى العاملة يتطلب إجراء مسوحات دورية للتعليم والتدريب وجمع معلومات دورية عن التوظيف. كما أن صياغة سياسة مستقبلية للتشغيل تحتاج إلى بيانات ودراسات أكثر تقدماً وتفصيلاً وتعقيداً، كالقيام بإسقاط حول حجم التشغيل وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية والمناطق والمجموعات المهنية، وقياس أثر التقنية المستخدمة في المدخلات من العمل ورأس المال في كل قطاع، ودراسة العمالة الناقصة في الريف والعمالة الهامشية في الحضر... الخ^(١).

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية المعتمدة في بلدان اللجنة، سلسلة دراسات تخطيط القوى العاملة (بيروت: اسكوا، ١٩٨٧).

الملاحظة الثانية، هي أن كثرة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والفنية التي تطرحها مسألة العمالة وأهمية هذه المسائل تجعلان معالجة هذه المسألة، وخصوصاً في البلدان النامية، من خلال سياسة مستقلة عن السياسة التنموية العامة المعتمدة في هذه البلدان، أمراً في غاية الصعوبة. لذلك نلاحظ أن السياسة في مجال القوى العاملة تأتي في معظم الأحيان كجزء من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المعتمدة.

أولاً: واقع سوق العمل في لبنان

ننطلق من هذا الإطار العام لمفهوم السياسة على صعيد القوى العاملة ومستلزماتها، لنلاحظ أن لبنان منذ الاستقلال وإلى الآن لم يعرف سياسة عمالة، لا بشكل مستقل ولا من خلال سياسة أو خطة تنمية اقتصادية واجتماعية عامة. لذلك ليس في وسع هذا البحث سوى طرح التساؤل عن أسباب غياب هذه السياسة ومحاولة الإجابة عنه، وصولاً إلى محاولة تقديم تصور للإطار العام للسياسة التي يجب أن تتناول سوق العمل في لبنان، وذلك عبر تناول الآلية التي كانت تعمل بها هذه السوق في ثلاث محطات رئيسية: قبل الحرب وفي خلالها وبعدها.

١ - سوق العمل قبل الحرب

من المعروف أن لبنان بعد حصوله على الاستقلال أخذ في نظام اقتصادي مفرط بليبراليته إلى درجة الإباحة. فبقيت الحياة الاقتصادية - الاجتماعية إلى أواخر الخمسينات خارج إطار الضبط والمراقبة التي اعتمدتها أكثر البلدان ليبرالية في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز المؤشرات على تطرف الليبرالية اللبنانية في ذلك أن هذا البلد بقي (تحديداً) من أفقر بلدان العالم من حيث قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فلا عجب والحال هذه أن لا نرى أثراً يذكر لما يمكن تسميته سياسة عمالة على المستوى الرسمي.

وجاء حكم الرئيس شهاب بتحول في التوجهات الرسمية على صعيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية - الاجتماعية، لجهة جعلها تقوم بمعالجة الاختلالات العميقة التي تولدت وتعمقت خلال مسيرة الاقتصاد الحرّ. وانصبّت جهود الشهابية في هذا السياق على مستويين:

أ - مستوى تشخيص الواقع الاقتصادي - الاجتماعي لتعيين مواقع الخلل، وقد بذلت لذلك جهود ملحوظة لتكوين قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة.

ب - مستوى إعداد الخطط لمعالجة الاختلالات وتوفير الوسائل اللازمة للتنفيذ. وعلى هذا المستوى وضعت الشهابية خططاً وبرامج عديدة وأقامت العديد من المؤسسات الرسمية: البنك المركزي، مصلحة الإنعاش الإجتماعي، المشروع الأخضر، مجلس الخدمة المدنية... الخ.

ليس المجال هنا لتقويم مجمل النتائج التي أسفرت عنها التوجهات والإنجازات الشهابية على الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي، بل نكتفي بملاحظة أن التوجهات والإجراءات التي اتخذت في خلال الحقبة الشهابية وما تلاها حتى منتصف السبعينات لم تأت بعلاجات كافية للاختلالات الرئيسية التي كانت تعانيها البنية الاقتصادية - الاجتماعية في لبنان. وفي ما يتعلق بسوق العمل تحديداً، فهي لم تحتل

إن خطة النهوض الإقتصادي
العشرية لم تتناول موضوع
القوى العاملة، ولا تمثل سوق
العمل محوراً من محاور
اهتمامها. حتى إنها لم تأت
على ذكر البطالة مطلقاً

موقعا يذكر لا في قائمة الأهداف التي تضمنتها البرامج والخطط التي وضعت في الستينات ولا في الجهود التي بذلت في مجال تكوين قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية. ومن خلال ما تضمنته خطة التنمية السداسية للسنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٧ عن العمالة واليد العاملة نستطيع أن نلمس بداية وعي لهذه المسألة. لكن الوضع عملياً بقي في النصف الأول من السبعينات تقريباً على ما كان عليه في الستينات.

أما ما تضمنته وثيقة الخطة في هذا الخصوص، وكانت نتائج الاستقصاء الذي أجرته مديرية الإحصاء المركزي عام ١٩٧٠ لم تصدر بشكل نهائي بعد، فيمكن إيجازه على الشكل التالي^(٢):

١ - «إن المعلومات الشاملة والدقيقة حول أوضاع اليد العاملة في لبنان غير متوافرة، وإن عدم وجود إحصاءات سنوية متتالية حول اليد العاملة يجعل من الصعب معرفة حركة العرض والطلب في سوق العمل»، وتضيف أن هناك طريقتين متطرفتين لا يمكن الأخذ فيهما في لبنان وهما:

أ - إيجاد العمل للجميع مهما كانت فائدة المشاريع الاقتصادية.

ب - التمسك بالجدوى الاقتصادية دون أي اعتبار آخر حتى ولو أدى ذلك إلى زيادة البطالة.

(٢) مديرية الإحصاء المركزي، وزارة التصميم العام، المجموعة الإحصائية اللبنانية، العدد ٩، ١٩٧٢.

لذلك «من المفروض بسياسة العمالة في لبنان أن توازن بين الاعتبارين الاقتصادي والاجتماعي، هذا مع العلم أن النمو مهما بلغ في أي بلد لا يلغي البطالة الغاء كاملاً». وتضيف الوثيقة «أنه جرى ضمن دراسة الخطة الحالية لاستثمارات تقييم المشاريع، الأخذ بعين الاعتبار، كأحد عناصر المفاضلة، ما يمكن أن يؤمنه أي مشروع من تشغيل لليد العاملة». أما بناء سياسة للعمالة تشمل القطاع العام والقطاع الخاص فيتطلب كمية من المعلومات الأساسية (حجم السكان وتركيبهم وحركتهم... الخ) والدراسات (حول تقويم النظام التعليمي والهجرة والعمالة الأجنبية ومشاكل معينة للبطالة...). وبانتظار تأمين المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية يمكن في المدى القصير القيام بالخطوات التالية:

(١) السعي من قبل الدولة وأرباب العمل والنقابات لوضع برامج تأهيل متواصل لامتصاص جيوب البطالة.

(٢) تطوير بعض الأعمال التي يستتفك العديد من العمال اللبنانيين من القيام بها (البناء والزراعة) عن طريق تشجيع مكننتها وإدخال الطرائق الحديثة.

(٣) إنشاء مكاتب استخدام.

(٤) ايجاد جهاز تقصي للتأزمات الطرفية التي قد تصيب بعض القطاعات أحياناً.

(٥) التشدد في مراقبة عمل الأجانب.

(٦) إعادة النظر في بعض نصوص قانون العمل المتعلقة بالاستخدام والعلاقات المهنية.

لكن هذه الإجراءات التي اقترحتها الخطة، على تواضعها، لم توضع كما الخطة بمجملها، موضع التنفيذ، بسبب تفاعلات الوضع السياسي التي ما لبثت أن فجرت الحرب. وبعد صدور وثيقة الخطة السداسية، ظهرت نتائج التحقيق بالعينة حول القوى العاملة الذي أجري عام ١٩٧٠. ولعل الأسباب نفسها هي التي حالت دون أن يتأسس على هذه النتائج سياسة متكاملة بخصوص القوى العاملة. على كل فإن نتائج التحقيق المذكور من شأنها أن تسلط بعض الأضواء على الآلية التي كانت سوق العمل في لبنان تعمل من خلالها وعلى التشوهات التي كانت تعانيها هذه السوق^(٣).

(٣) مديرية الإحصاء المركزي، القوى العاملة في لبنان، تحقيق إحصائي بالعينة، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ (بيروت: المديرية، ١٩٧٢).

- ففي حين كان معدل النشاط الإقتصادي العام للسكان منخفضاً (نحو ٢٧ في المئة من مجموع السكان) ومعدل الهجرة الخارجية يناهز ٥ في الألف من مجموع السكان، أي نحو ١٠ آلاف مهاجر في السنة (٩٦ في المئة منهم في سن العمل و٧٩ في المئة منهم هاجروا بحثاً عن عمل)، كان معدل البطالة يرتفع إلى نحو ٨,١ في المئة من القوى العاملة (٢,١ في المئة كانوا يعملون سابقاً و٢,٧ في المئة كانوا يبحثون عن عمل أول مرة و٢,٣ في المئة وصفهم التحقيق بأنهم عاطلون موسميون أو ظرفيون). هذا مع العلم أن الناتج المحلي الإجمالي كان يحقق معدلات نمو مرتفعة (نحو ٦ في المئة سنوياً بالأسعار الثابتة في خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٤) مقابلة بمعدل نمو السكان (نمو ٢,٥ في المئة سنوياً).

- وعلى الرغم من معدل النشاط العام المنخفض ومعدلات الهجرة والبطالة المرتفعة نسبياً فقد كانت أعداد اليد العاملة غير اللبنانية في لبنان مرتفعة^(٤)، الأمر الذي يعني أن قسماً من القوى العاملة اللبنانية، وهو تحديداً الذي يمكن إدراجه ضمن فئة المتعلمين، كان يستنكف من القيام ببعض الأعمال. فقد أظهر التحقيق أن معدلات البطالة ترتفع بشكل خاص في فئة الشباب وفئة المتعلمين دون المستوى الجامعي.

- ونلاحظ أخيراً أن كلاً من النشاط الاقتصادي والنظام التعليمي كان يعمل باستقلال عن الآخر. ففي ظل هيمنة قطاع الخدمات كانت الخبرة تمثل جواز المرور الرئيسي إلى مختلف المراتب المهنية^(٥)، ويؤكد ذلك الطابع النظري الأكاديمي الذي كان طاغياً على النظام التعليمي^(٦).

٢ - سوق العمل في فترة الحرب ١٩٧٥ - ١٩٩٠

في تقديرنا أن المرحلة الأولى من الحرب التي تمتد من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٢،

(٤) في حين كانت المصادر الصحافية والتقديرات الخاصة تتحدث وقتها عن مئات الألوف من الأيدي العاملة غير اللبنانية فإن تحقيق عام ١٩٧٠ لم يتضمن شيئاً عنها. ولعل السبب هو أن اليد العاملة غير مقيمة، فضلاً عن أن النصف الأول من السبعينات هو الذي شهد أكثر المعدلات ارتفاعاً في حجم القوى العاملة اللبنانية.

(٥) أظهر تحقيق القوى العاملة في لبنان عام ١٩٧٠ لمديرية الإحصاء المركزي أن ١٦,٤ في المئة من القوى العاملة في «المهن التقنية الحرة» كانت في مستوى التعليم الابتدائي وما دون، وأن ٨٢ في المئة من «المديرين وموظفي الملاك العالي» كانوا في المستوى نفسه. كما أظهر أن ٤٢ في المئة من «اختصاص الخدمات» كانوا أميين، وأن أكثر من ٥٠ في المئة منهم كانوا في مستوى التعليم الابتدائي وما دون. أما المشتغلون في التجارة فكان ٢٢ في المئة منهم أميين و٥٦,٧ في المئة منهم في مستوى التعليم الابتدائي وما دون.

(٦) في العام الدراسي ١٩٧٢ - ١٩٧٣، بلغ عدد المرشحين الإجمالي لنيل شهادات ذات طابع مهني وتقني ٢٢٣٤ مرشحاً، في حين بلغ عدد المرشحين الإجمالي لنيل شهادات التعليم العام (من المستويين للتوسط والثانوي) نحو ٥٨ ألف مرشح. أنظر: مديرية الإحصاء المركزي، المجموعة الإحصائية اللبنانية، العدد ٩، ١٩٧٣.

على الرغم من آثارها التدميرية، لم تحدث بالنسبة إلى فترة ما قبل الحرب، تغييراً ملحوظاً في التوازن الكمي بين العرض والطلب على القوى العاملة، وبالتالي لم تأخذ مسألة البطالة أبعاداً دراماتيكية، وذلك لاعتبارات عدة أهمها:

- كثافة الهجرة نحو الخارج في تلك الفترة. هذه الهجرة كانت في وجهها الغالب هجرة قوى عاملة^(٧).

- إنخراط الألف من الشبان اللبنانيين في صفوف الميليشيات.

- كثافة التحويلات المالية من الخارج (تحويلات اليد العاملة والتمويل الخارجي للحرب)^(٨)، ونمو «الاقتصاد الموازي» بسرعة، وتضخم حجم الأعمال الهامشية. كل ذلك ساعد على إمتصاص الآثار التدميرية للحرب في الاقتصاد وحدّ كثيراً من تدهور أدائه^(٩). في المقابل عانت سوق العمل خلال نوعياً واضحاً بين العرض والطلب على بعض الفئات المهنية المؤهلة حيث برزت، من جراء الهجرة، مواضع اختناق عديدة في مختلف القطاعات (صناعة، حرف، خدمات، مواصلات، بناء، مهن حرة...) وقد تناول النقص بشكل خاص الكفاءات والمهارات العالية^(١٠).

إن العودة إلى هيمنة قطاع الخدمات في ظل الليبرالية المفرطة معناها التأسيس لحرب جديدة، وفي أحسن الأحوال لمرحلة جديدة من الأزمات والخضات الإجتماعية العنيفة

أما في المرحلة الثانية من الحرب فقد أدى ضمور التحويلات المالية من الخارج وارتفاع معدلات التضخم وهروب الرساميل وتقلص الاستثمارات وتحول تيار الهجرة من هجرة للقوى العاملة إلى هجرة أسر بكاملها، كل ذلك أدى إلى زيادة معدلات البطالة بشكل ملحوظ (ما بين ١٠ و ١٢ في المئة من القوى العاملة)^(١١)، كما أدّى إلى ارتفاع

Economic Commission for Western Asia (ESCWA), Demographic and Related Socioeconomic Data (٧) وجورج القصيفي: «مدخل لدراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال (١٩٧٥ - ١٩٩١»، مسودة أولية (كانون الثاني / يناير ١٩٩٢).

(٨) رياض طيارة، «التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية»، في: السياسات السكانية في لبنان، المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٨٢).

(٩) نجيب عيسى، «التعطل وإعادة الإعمار في لبنان»، ورقة قدمت إلى اجتماع خبراء حول التعطل في دول الاسكوا، عمان، الاسكوا، بالتعاون مع وزارة التخطيط الأردنية، ٢٦ - ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٢.

(١٠) طيارة، المصدر نفسه؛ غرفة التجارة والصناعة في بيروت، «أثر الأحداث على القوى العاملة»، ١٩٧٧، و Boutros Labaki, "Lebanese Emigration during the War (1975 - 1989)," in : Albert Hourani [Ed.], *The Lebanese in the World : A Century of Emigration*, (London : IB Tauris and Cold Publishers, 1992).

(١١) عيسى، المصدر نفسه.

ملحوظ في حجم البطالة المقنعة واستمرار، بل تفاقم، التشوهات التي لحقت بسوق العمل منذ ما قبل الحرب، فقد تشرذمت هذه السوق إلى أسواق عديدة منغلقة كل منها على نفسه. وهذا الأمر، إضافة إلى تنقل الإشتباكات العسكرية من منطقة إلى أخرى، جعل الفائض في العرض عن الطلب في مناطق وقطاعات وأوقات معينة يتعايش مع النقص في العرض عن الطلب في مناطق وقطاعات أخرى^(١٢)، كذلك أمكن في تلك الفترة ملاحظة استمرار النقص الذي كانت سوق العمل اللبنانية تعانيه في عدد من المهن والمهارات والقطاعات، وخصوصاً في قطاعات البناء والخدمة المنزلية^(١٣).

٣ - سوق العمل في الوقت الحاضر

تتطلب عملية الإعمار

والإنماء في لبنان خطة
اقتصادية - اجتماعية شاملة
يكون محورها الرئيسي تخطيط
القوى العاملة ودراسة الأوضاع
الراهنة لهذه القوى والتوقعات
المستقبلية في شأنها

في تقديرنا أن سوق العمل في لبنان أخذت في السنوات الأربع التي مضت على دخول لبنان مرحلة السلام تعاني ارتفاعاً في معدلات البطالة بشكل متزايد وذلك للاعتبارات التالية:

أ - انخفاض كثافة دفع الهجرة نحو الخارج، ليس بسبب دخول لبنان مرحلة السلام فقط بل بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية على المستوى العالمي أيضاً، وخصوصاً في بلدان المقصد التقليدية للهجرة اللبنانية وما تبعها من تضيق في مجال استقبال المهاجرين عموماً والمهاجرين اللبنانيين خصوصاً (بلدان الخليج، كندا، الولايات المتحدة...).

ب - تزايد كثافة الهجرة العائدة التي تتغذى من روافد عديدة أهمها:

- عودة المهاجرين الذين ارتبطت هجرتهم بالوضع الأمني تحديداً.

- تحول رصيد الهجرة نحو الأقطار العربية النفطية بعد حرب الخليج الثانية وتدابيراتها إلى رصيد سلبي.

- عودة قسم من الجاليات اللبنانية من أفريقيا بسبب ما شهده بعض البلدان من قلاقل واضطرابات سياسية وأمنية (ليبيريا، شاطئ العاج، زائير...).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) مجلس الإنماء والإعمار، خطة النهوض الاقتصادي للبنان، خلاصة المرحلة الأولى، ٤ م (بيروت: شركة بكتل

الدولية ودار الهندسة للتصميم والاستشارات، كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١).

- عودة الخريجين الجامعيين من الخارج بكثرة بعدما اندفع الشبان اللبنانيون في النصف الثاني من الثمانينات إلى التخصص في الجامعات الأجنبية بأعداد كبيرة.

ج - استمرار الركود الاقتصادي، فالى الآن لم يدخل النشاط الاقتصادي مرحلة النهوض التي كان يتوقعها الجميع مع حلول السلام، ولا تزال السلطة المسؤولة منهمكة بوضع أسس السياسة المالية والنقدية التي من شأنها خفض العجز الكبير في المالية العامة، ولم يبدأ جدياً بعد تنفيذ خطط إعادة إعمار البنى التحتية. وإقلاع القطاعات الإنتاجية لا يزال ينتظر إعادة إعمار هذه البنى وتدفق الاستثمارات الخاصة التي لا تبدي حماسة بعد، لا من الداخل ولا من الخارج.

إنطلاقاً من هذه الاعتبارات نرجح أن يكون معدل البطالة الذي كان يقدر بما بين ١٠ و ١٢ في المئة في نهاية الثمانينات، قد أصبح في الوقت الحاضر ما بين ١٥ و ١٧ في المئة من مجموع القوى العاملة. واستناداً إلى الإرتفاع الملحوظ في المستوى التعليمي للسكان في لبنان خلال الحرب وإلى بعض المعلومات الجزئية التي أمكن جمعها من مصادر مختلفة^(١٤) نقدر كذلك أن البطالة في الوقت الحاضر تشمل بشكل رئيسي فئة الشبان الذين يدخلون سوق العمل أول مرة والذين هم في الغالب من حملة الشهادات التعليمية من مختلف المستويات.

هذا في ما يتعلق بالبطالة السافرة. أما في ما يتعلق بالبطالة المقنعة فنلاحظ أن التطهير الإداري لم يشمل حتى الآن سوى نسبة لا تزيد على ١٢ في المئة من الفائض في موظفي القطاع العام الذين اقترحت لجنة الخبراء صرفهم من الخدمة العامة.

ومن ملاحظة تطور عدد المنتسبين الجدد إلى بعض المهن الحرة (الهندسة، الطب، الصيدلة، المحاماة...) يمكن الكلام أيضاً على تعطل مقنع في صفوف هذه المهن على نطاق واسع^(١٥). وفي بعض الأحيان يمكن الكلام على تعطل سافر، لأن عدداً كبيراً من الذين أنهوا دراساتهم في الاختصاصات المذكورة لم ينتسبوا إلى نقاباتهم المهنية إما بسبب فشلهم في إمتحانات الإذن بممارسة المهنة (كولوكيوم) وإما بسبب تعطلهم

(١٤) عيسى، المصدر نفسه.

(١٥) تفيد المعلومات أن ربع المهندسين المنتسبين إلى النقابة قد انتسبوا خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣. ولا شك في أن أكثرية المنتسبين إلى النقابة هم من المهندسين المدنيين والمعماريين، الأمر الذي يجعل لكل ٢٥٠ نسمة من السكان مهندساً من هذه الفئة. أما الذين انتسبوا إلى نقابة أطباء الصحة العامة خلال الفترة نفسها فهم يمثلون نحو ٣٠ في المئة من مجموع أطباء النقابة في بيروت، الأمر الذي يجعل نصيب الطبيب الواحد أقل من ٧٠٠ نسمة من السكان. والذين انتسبوا إلى نقابة الصيدلة خلال الفترة المذكورة أكثر من ربع مجموع المنتسبين، الأمر الذي يجعل نصيب الصيدلي من السكان أقل من ١٧٠٠ نسمة. انظر: عيسى، المصدر نفسه.

الكلي أو الجزئي الذي لا يسمح لهم بدفع الرسوم المترتبة على الإنتساب.

لكن ارتفاع معدلات التعطل بوجهيه السافر والمقنع في صفوف القوى العاملة اللبنانية لم يحل في السنوات القليلة الماضية دون الإعتماد المتزايد على القوى العاملة من خارج لبنان. ففي عام ١٩٩١ قدرت وزارة العمل أن هنالك ما يزيد على ٧٥ ألف عامل من خارج لبنان لا يحمل منهم إجازات عمل رسمية من الوزارة سوى ١٥٤٧٤ شخصاً^(١٦). وتقيد إحصاءات وزارة العمل أن عدد الإجازات قد إرتفع عام ١٩٩٢ إلى ٢٣٦٣٢ اجازة منها نحو ١٣٦٠٠ اجازة لمواطنين من بلدان آسيوية (سري لانكا، الفيليبين، بنغلادش، باكستان...) (١٧).

٤ - سوق العمل في مرحلة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي

حتى الآن، لا يندرج مشروع إعادة الإعمار في لبنان في إطار خطة اقتصادية واجتماعية شاملة ومتكاملة، محددة الأهداف كماً ونوعاً، لا على الصعيد الاقتصادي الكلي (إنتاج، توزيع، استهلاك، إدخار، استثمار، تصدير، استيراد...) ولا على الصعيد القطاعي (زراعة، صناعة، خدمات). ذلك أن خطة «النهوض الاقتصادي» التي تكون الإطار الرئيسي لعملية إعادة الإعمار، ليست بمختلف مراحلها وعلى تعدد الصيغ التي ظهرت من خلالها حتى الآن، سوى برنامج للاستثمار في عدد من مشاريع البنى التحتية.

وهكذا فإن المرحلة الأولى من خطة النهوض الاقتصادي في صيغتها الأولى^(١٨) حصرت اهتمامها في ما يتعلق بموضوع القوى العاملة بمسألة توفير الحاجات من هذه القوى لقطاع البناء فقط. فبعدما ذكّرت الخطة أن المعلومات المتوافرة حالياً لا تسمح باستقراء محدد حول العرض والطلب على عمال البناء قدّرت القوة العاملة المطلوبة للجزء المتعلق بالأعمال المدنية من المشاريع المحددة في مرحلة إعادة التأهيل بنحو ٢٥ ألف عامل بناء للسنة الأولى، ثم ترتفع الحاجة في السنة الثانية إلى ٤٧ ألف عامل ثم تنخفض في السنة الثالثة إلى نحو ٤٥ ألف عامل، وتستقر في السنتين الرابعة والخامسة عند مستوى ٣٢ ألف عامل. تُقدّر الخطة أن حجم العمالة في القطاع الخاص

(١٦) منهم ٥٠٧ أفراد من ذوي الاختصاصات الفنية العالية (مهندسون وأطباء) و٣٦٩ من أصحاب المهن الإدارية، و٥٠٠ من العمال الزراعيين، و٨٦٥٤ من خدم البيوت، والباقيون يتوزعون على مختلف المهن.

(١٧) الحياة، ١٩٩٢/٦/٧.

(١٨) مجلس الإنماء والإعمار، خطة النهوض الاقتصادي للبنان.

سوف يزداد بمعدل ٥ في المئة سنوياً بحيث تصبح الحاجة الإجمالية المستجدة إلى القوى العاملة في البناء على مدار خمس سنوات نحو ٦٥ ألف عامل كمتوسط سنوي، بحيث يصبح حجم القوى العاملة بمجموعها في قطاع البناء نحو ١١٠ آلاف عامل عام ١٩٩٧. ولتأمين هذا العدد المقدر لعمال البناء تتضمن الوثيقة اقتراحاً باعتماد برنامج تدريب مكثف عبر استخدام المدارس المهنية الموسعة والمحدثّة والتدريب في مواقع العمل، وإلا، تضيف الخطة، «فمن المحتمل أن تنشأ الحاجة لإستيراد ما بين ٢٠ و ٣٠ ألف عامل أجنبي في قطاع البناء» (نشير إلى أن وسائل الاعلام منذ مدة تناقلت خبراً عن عزم لبنان استخدام ما يقارب ٣٠ ألف عامل سري لانكي في عملية إعادة إعمار الوسط التجاري).

أما الصيغة الأخيرة لخطة النهوض الاقتصادي العشرية^(١٩) فهي لا تتناول من جهتها موضوع القوى العاملة وحاجات إعادة الإعمار منها لا كمّاً ولا نوعاً، ولا تمثل سوق العمل محوراً من محاور إهتمامها. حتى إنها لم تات على ذكر البطالة مطلقاً.

على صعيد آخر، وفي إطار مكافحة البطالة، تتناقل وسائل الإعلام من وقت إلى آخر عزم وزارة العمل تطبيق إجراءات مشدّدة لضبط عمل الأجانب وحماية سوق العمل الوطنية، ذلك بعدم إعطاء إجازات عمل للأجانب إلا بعد التثبت من عدم توافر أي لبناني مستعد للقيام بالعمل المطلوب.

وهكذا، وفي غياب الإهتمام بمسألة القوى العاملة عن خطط الإعمار والنهوض الاقتصادي في مختلف صيغها المتداولة حتى الآن، حاولنا، إستناداً إلى بعض التقديرات وعناصر التحليل التي وردت في ما تقدم، أن نرصد الإتجاه العام المتوقع سير سوق العمل فيه خلال السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧^(٢٠).

أ- الإتجاهات المتوقعة للعرض من القوى العاملة

قدّرنا أن سوق العمل في لبنان ستواجه في السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧ ما بين ١٧٥ و ٢٠٠ ألف طلب عمل جديد^(٢١)، هذا دون أن نأخذ في الحسبان اتجاه مشاركة الاناث

(١٩) الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء (غير معدة للنشر).

(٢٠) عيسى، «التعطّل وإعادة الإعمار في لبنان».

(٢١) بنينا تقديراً على أساس حجم القوى العاملة والتركيب العمري للسكان ومعدلات النشاط الاقتصادي بحسب قنات الاعمار المقدّرة عام ١٩٨٧.

R. Kasparian et Beaudovin, *À la population déplacée au Liban 1975 - 1987, rapport de recherche* (Beyrouth : Université Saint Joseph, Quebec, Canada : Université Laval, Février 1992).
Escwa, *Population Situation in the Escwa Region 1990*.

في النشاط الاقتصادي إلى الارتفاع. وإذا أخذنا في الحسبان هذا الاتجاه وفرضنا أن السلطات المسؤولة ستقوم بإصلاح إداري جذّي وبقمع الأنشطة الاقتصادية المخالفة للقانون فإن ذلك سيضيف إلى طالبي العمل ما بين ٣٠ و ٤٠ ألف شخص. وإذا أضفنا عدد العاطلين من العمل في الوقت الحاضر، المقدرة أعدادهم ما بين ١٥٠ و ١٧٠ ألف شخص (على أساس معدل بطالة يراوح بين ١٥ و ١٧ في المئة من مجموع القوى العاملة) فسيرتفع مجموع طالبي العمل في السنوات المذكورة إلى ما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ ألف شخص، أي ما بين ٧٠ و ٨٠ ألف طالب عمل كمتوسط سنوي^(٢٢).

وفي تقديرنا كذلك أن الوافدين الجدد إلى سوق العمل في السنوات القادمة لن يختلفوا كثيراً عن نظرائهم الباحثين عن عمل في الوقت الحاضر من حيث مستوياتهم التعليمية، وسيكونون بمعظمهم من خريجي التعليم العام (الأكاديمي) والنظري، ومن مستويات مرتفعة نسبياً من حيث عناوينها (درجاتها) الرسمية إنما متدنية النوعية عموماً بسبب انعكاسات الحرب على العملية التعليمية. كذلك فإن الوافدين الجدد إلى سوق العمل من خارج لبنان سيكونون بأكثرية على الأرجح من ذوي الاختصاصات والكفاءات العالية.

ب - الاتجاهات المتوقعة للطلب على القوى العاملة

استناداً إلى خلاصة المرحلة الأولى من «خطة النهوض الاقتصادي» في صيغتها الأولى التي توقّعت أن يزيد حجم العمال في القطاع الخاص بمعدل ٥ في المئة سنوياً، يصبح من المعقول أن نتوقع معدلات نمو للعمالة في القطاعات الإنتاجية الأخرى أقل من هذا المعدل، نظراً إلى الاعتبارات التالية:

- إن كثافة العمل في النشاط الإنتاجي لقطاع البناء هي عموماً أكبر منها في القطاعات الأخرى.

- إن مقدار الخراب والدمار في قطاع الإسكان كان كبيراً وإن الطلب على الإسكان بشكل عام سيبقى مرتفعاً.

- إن الاتجاه هو عموماً إلى تقليص العمالة في القطاع الزراعي.

(٢٢) على افتراض أن حجم الهجرة العائدة يساوي حجم الهجرة المغادرة خلال الفترة للبيئة على أساس أن حجم القوى العاملة فعلاً كان في أواخر عام ١٩٩٢ ما بين ٨٥٠ و ٩٠٠ ألف شخص، وأن الحجم المتوقع لمجموع القوى العاملة عام ١٩٩٧ سيكون في حدود ١,٢ مليون شخص. انظر: عيسى، «التعطل وإعادة الإعمار في لبنان».

- إن القطاع العام يعاني فائضاً في قواه العاملة.

- إن الاستثمارات من قبل القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية الأخرى (الصناعة والخدمات) لن تشهد إرتفاعاً كبيراً قبل تحقيق إنجازات واضحة ومهمة على صعيد البنى التحتية، وإن هذه الإنجازات لن تصبح ملموسة قبل سنتين من إقلاع عملية التأهيل وإعادة الإعمار، إضافة إلى أن قسماً كبيراً من الاستثمارات سيذهب لتجديد الآلات والمعدات المستخدمة في الوقت الحاضر، الأمر الذي لا يقتضي زيادة كبيرة في اليد العاملة.

ج - البطالة المتوقعة

إستناداً إلى أن معدل الطلب على القوى العاملة سيكون بحدود ٤ في المئة سنوياً، فإن حجم القوى العاملة فعلاً سيراوح عام ١٩٩٧ ما بين ٩٣٥ ألفاً و ١,٠٩٥ مليون شخص^(٢٣) فيبقى ما بين ١١٠ آلاف و ١٦٥ ألف شخص من دون عمل، وبذلك سيكون معدل البطالة عام ١٩٩٧ ما بين ٩ في المئة و ١٣ في المئة.

لكن من المرجح أن تكون معدلات البطالة أكبر من هذه الأرقام، لأن الطلب على القوى العاملة ليس مسألة كم فقط، وإنما مسألة نوع أيضاً. وفي هذا الخصوص لا نستطيع أن نبني تقديراتنا إلا على معطيات عامة بعيدة من الدقة. فإذا ما سلمنا أن إعادة الإعمار في لبنان بوجهيها المادي والمؤسسي الإنتاجي لا يمكن أن تكون ولا يجب أن تكون مجرد إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الحرب بل هي عملية ترشيد وتحديث للعملية الإنتاجية أيضاً، فإن ذلك يعني أن مرحلة إعادة الإعمار تتطلب بشكل خاص أعداداً كبيرة من المهنيين والفنيين في مستويات عالية ومتوسطة التأهيل والتدريب. وإذا كنا نرجح أن باستطاعة لبنان تأمين حاجاته من المستويات العالية بسهولة، نظراً إلى كثرة الخريجين من هؤلاء في الداخل والخارج، فهو على العكس تماماً، سيعاني نقصاً كبيراً جداً في المستويات المتوسطة من خريجي التعليم المهني والتقني.

ففي السنوات القليلة الماضية كانت نسبة الطلاب المهنيين والتقنيين تراوح بين ٨ و ١١ في المئة من مجموع طلاب مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي (هذه النسبة تصل

(٢٣) اسكرا، ومنظمة العمل العربية، واقع وآفاق التدريب المهني في الجمهورية اللبنانية، سلسلة دراسات الإعداد المهني والتقني (بيروت: اسكرا، ١٩٨٧).

إلى ٥٠ في المئة من مجموع طلاب المرحلتين المذكورتين في البلدان الصناعية)، هذا مع العلم أن نسبة كبيرة من خريجي التعليم المهني والتقني في لبنان تمتصها أسواق العمل الخارجية. أما في مجال التدريب فليس الوضع بأفضل، فقد كان في لبنان في أواخر عام ١٩٨٧ نحو ١٣٨ مركزاً للتدريب المهني فقط، لم تكن جميعها في حالة تشغيل ومعظمها (٨٠ في المئة) لا يؤمن سوى تدريب سريع على أعمال محدودة المهارة، أضف إلى ذلك أن عدد مراكز التلمذة الصناعية لم يتجاوز الثمانية. ومراكز رفع الكفاءة المهنية لم يتجاوز الأربعة^(٢٤).

صحيح أنه استحدثت أخيراً وزارة للتعليم المهني والتقني، إلا أن هذه الوزارة تفتقر إلى خطة إقتصادية اجتماعية عامة واضحة محدّدة الأهداف والوسائل تعمل من أجل تأمين الحاجات المستقبلية من القوى العاملة بالأعداد والنوعيات المطلوبة لإطلاق مسيرة الإنماء والاعمار. وحتى لو كانت هذه الخطة أو السياسة موجودة الآن فإن وقتاً طويلاً نسبياً سيمضي بين وضعها موضع التنفيذ وبين تخريج الأعداد الكافية لإمداد سوق العمل بحاجاتها.

ثانياً: الإطار العام للسياسة المطلوبة

على صعيد القوى العاملة

يواجه لبنان إذا مرحلة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي دون سياسة محددة، ولو بمبادئها العامة، في مجال التشغيل أو العمالة. وخطط النهوض الاقتصادي بصيغها المختلفة المتداولة حتى الآن فيها تراجع واضح على هذا الصعيد بالنسبة إلى الخطة السداسية التي وضعت في مطلع السبعينات، مع العلم أن الاختلالات والتشوّهات التي تعانيها سوق العمل في الوقت الحاضر هي أخطر كثيراً من تلك التي كانت تعانيها قبل الحرب. وفي تقديرنا أنه يجب عدم رد إهمال خطط النهوض الاقتصادي لمسألة العمالة إلى تقاعس أو إهمال من السلطات المعنية، لكونه يمثل جزءاً من سياسة أعم وأشمل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي هي بشكل عام السياسة نفسها التي كانت قبل الحرب، وتحديدأ قبل مجيء الشهابية، تحت عنوان المحافظة على النظام الاقتصادي الحر. أي أن الدولة لا ترى من واجبها في الوقت الحاضر، وبعد

(٢٤) المصدر نفسه.

هذه السنوات الطويلة من حرب مدمرة، سوى العمل على إعادة إعمار ما تهدم وتقدم من بنى تحتية ومؤسسات كانت موجودة قبل الحرب وفي أحسن الأحوال توسيعها وتحديثها، أما الباقي فهو شأن القطاع الخاص والمبادرة الفردية.

إن العودة إلى النظام الاقتصادي المفرط في حرّيته ترتبط في أذهان المسؤولين بالرهان، أو بالأحرى بالعمل على عودة الاقتصاد اللبناني إلى صورته قبل الحرب كالاقتصاد خدمات بشكل عام، وعودة لبنان (وتحديداً بيروت ومحيطها القريب) كمركز خدمات للمنطقة ووسيط بينها وبين العالم الخارجي بشكل خاص. لكن حتى لو فرضنا أن هذه العودة بالاقتصاد اللبناني إلى الوراء لا تزال ممكنة فإن ترك أمرها للمبادرة الفردية دون مراقبة وضبط من قبل الدولة لتوجهاتها التلقائية لا يعني في رأينا سوى العودة إلى الإختلالات البنيوية الخطيرة التي رافقت هيمنة قطاع الخدمات داخل الاقتصاد اللبناني في فترة ما قبل الحرب، نعني بذلك:

- التفاوت بين قطاعات الإنتاج (تضخم قطاع الخدمات على حساب الزراعة والصناعة).

- التفاوت بين القطاع الخارجي والقطاع الداخلي (ضعف

تغطية الإنتاج الوطني للحاجات المحلية وتبعية مفرطة تجاه الخارج).

على لبنان تطوير أشكال جديدة من الخدمات،

- التفاوت بين المناطق (تركز الإنتاج بشقيه السلعي

والخدمي مع السكان في بيروت وضواحيها مع ما يتبع ذلك من إفقار وتفريغ للريف).

وخصوصاً تلك التي تقوم حالياً على موارد بشرية عالية التاهيل والكفاءة

- التفاوت في توزيع الدخل الوطني بين الفئات والطبقات الاجتماعية، هذا مع العلم

أن هذه التفاوتات مرشحة لأن تأخذ في الظروف المستجدة أبعاداً أخطر. ذلك أن لبنان سينخرط في الصيغة المتجددة لنمو الاقتصاد التقليدي بمعدلات عالية من التعطل السافر والتعطل المقنع لا يمكن إمتصاصها بالتركيز على نمو الخدمات فقط، في حين أن الهجرة، التي كانت إلى حد بعيد صمام الأمان لاقتصاد الخدمات، مرشحة لأن تفقد الكثير من زخمها. وعليه فإن العودة إلى هيمنة قطاع الخدمات في ظل الليبرالية المفرطة معناها في التحليل الأخير التأسيس لحرب جديدة وفي أحسن الأحوال التأسيس لمرحلة جديدة من الأزمات والخضات الاجتماعية العنيفة التي تجعل مرحلة الإعمار باهظة التكاليف. في جميع الأحوال، إن العودة بالاقتصاد اللبناني إلى بنيته التقليدية القائمة على هيمنة قطاع الخدمات ودور الوساطة في المنطقة، تبدو لنا

بعيدة المنال. فليس من الواقعية بشيء أن ننتظر من الاقتصاد اللبناني أن يعود إلى ممارسة دوره التقليدي في المنطقة وبالأشكال نفسها بعد هذه السنوات الطويلة من الحرب التي أضعفت، بل دمرت، المقومات المادية لأهليته على هذا الصعيد، وخصوصاً بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي عرفتھا بلدان المنطقة وجعلتها قادرة على الإستغناء عن كثير من خدمات لبنان واللبنانيين، فقد أصبح في معظم هذه البلدان، وخصوصاً تلك التي كانت بحاجة أكثر إلى الدور اللبناني (البلدان النفطية)، شبكات من البنى التحتية والمرافق والمؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ليس بمقدور لبنان أن يصل كمأ ونوعاً إلى مستواها قبل عقد من الزمن على الأقل.

طبعاً لا نقصد من هذا الكلام أن الاقتصاد اللبناني قد فقد دوره التقليدي في المنطقة بشكل كامل وإنما نحاول التركيز على عدد من الأمور التي يترتب عليها نتائج مهمة في إطار موضوعنا الأساسي الذي هو سياسة العمالة.

- أول هذه الأمور هو أنه لم يعد بإمكان لبنان أن يركّز دوره في المنطقة على الخدمات فقط. وإذا كان هنالك من قطاع آخر رئيسي يجب أن يراهن عليه فهو الصناعة.

- ثم إذا كان بإمكان لبنان المراهنة على عدد من القطاعات التقليدية فيأتي في مقدمها قطاع السياحة. لكن إلى جانب هذه القطاعات التي لا يزال إمكان الرهان عليها قائماً، على لبنان أن يعمل على تطوير أشكال جديدة من الخدمات. وهي تحديداً الخدمات التي تقوم في وقتنا الحاضر على موارد بشرية عالية التأهيل والكفاءة، التي تتطلب فترات طويلة من الإعداد والتدريب والتي لا تنفع معها الشطارة الفطرية كثيراً: خدمات استشارية، خدمات الحواسيب الإلكترونية، مكاتب دراسات، خدمات إعلامية وإعلانية، تصاميم، أزياء... الخ.

- كذلك إذا كان للبنان من دور يؤديه في مجال الصناعة، وهو البلد الذي يفتقد المواد الأولية ومصادر الطاقة والسوق الإستهلاكية المحلية الواسعة، فإن هذا الدور يجب أن يقوم على تطوير الصناعات التي تقوم أيضاً على موارد بشرية عالية التأهيل والكفاءة، وخصوصاً على الصعيدين العلمي والتقني: أجهزة ومعدات كهربائية وإلكترونية، أجهزة ميكانيكية دقيقة، صناعة الأدوية والمواد الكيميائية عموماً... مواد غذائية... الخ.

نخلص من ذلك إلى أن نهوض لبنان الاقتصادي وإزدهاره أصبحا يتطلبان، إضافة إلى بعض القطاعات الخدمية، التركيز أيضاً وبشكل مواز، على قطاعات إنتاجية رئيسية

أخرى زراعية وبالأخص صناعية. ولكن هذه التنمية المتوازنة قطاعياً أصبح عمادها تنمية الموارد البشرية وتعبئتها. وهذه المهمة أصبحت في جميع بلدان العالم، بما فيها البلدان الأكثر ليبرالية، أساساً من مهمات الدولة، التي تزودها بالخطط وتوفر لها مقومات التنفيذ وتشرف على هذا التنفيذ وتراقبه. باختصار فإن سياسة العمالة في لبنان هي الآن على علاقة وثيقة بمسألة تخطيط القوى العاملة ومسألة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام.

بناء على ما تقدم من استنتاجات، وبشكل خاص الاستنتاج الذي يقول إن تنمية الموارد البشرية هي المسألة الحاسمة في تقرير مستقبل لبنان الاقتصادي، فإن جميع الاقتراحات التي يمكن تقديمها من أجل مواجهة مسألة العمالة في لبنان إنما هي عبارة عن متفرعات لاقتراح أساسي بضرورة تحقيق عملية الإعمار والإنماء في لبنان ضمن خطة اقتصادية اجتماعية شاملة متكاملة، يكون محورها الرئيسي تخطيط القوى العاملة بما يعنيه هذا الأخير من «دراسة الأوضاع الراهنة للقوى العاملة والتوقعات المستقبلية في شأنها، بقصد تعيين مكان الخل من الناحيتين الكمية والنوعية بين العرض والطلب، وصولاً إلى صياغة مجموعة من السياسات والبرامج واتخاذ عدد من الإجراءات التي من شأنها تجاوز مكان الخل هذه، وتأمين التوازن بين ما هو متاح أو يمكن إتاحته من قوى عاملة وبين الحاجات منها»^(٢٥).

وعليه فإن الاقتراحات التي يمكن تقديمها في هذا السياق يمكن أن تندرج في مجموعات ثلاث: الأولى، تتناول الاقتراحات المتعلقة بالعناصر الأساسية للتخطيط المطلوب؛ والثانية تتناول قاعدة المعلومات التي يجب توفيرها للقيام بالتخطيط المطلوب؛ والثالثة تتناول الأجهزة المؤسسية والإدارية التي يقع على عاتقها توفير المعلومات والقيام بالتخطيط ومتابعة التنفيذ ومراقبته.

١ - الاقتراحات على صعيد العناصر الأساسية المطلوبة للتخطيط

١ - دراسة تفصيلية للأوضاع الحالية لسوق العمل تتناول حركتي العرض والطلب على القوى العاملة في جميع محدداتها الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والحقوقية... الخ، ومن جميع جوانبها الكمية والنوعية وتوزعها بحسب الجنس والعمر والمستوى الدراسي والمهنة والقطاع والوضع القانوني في العمل والمنطقة... الخ،

(٢٥) المصدر نفسه.

لنتناول في ما بعد ظواهر التعطل والنقص من جوانبها الكمية والنوعية أيضاً.

٢ - معرفة الاتجاهات المستقبلية لحركة الطلب على القوى العاملة من الناحيتين الكمية والنوعية. وهذا لا يمكن أن يتم في ظروف لبنان الحالية إلا، كما سبق وذكرنا، من خلال إدراج عملية الإعمار في سياق خطة اقتصادية - اجتماعية شاملة متكاملة يكون محورها الأساسي إعادة التوازن إلى بنية الاقتصاد اللبناني من طريق تنمية القطاعات الإنتاجية الرئيسية، الزراعة وتحديد الصناعة، على أن تأتي خطة التنمية في سياق رؤية استراتيجية واضحة لدور لبنان الاقتصادي المستقبلي في المنطقة.

٣ - في ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها الخطة بشكل واضح يجري وضع سياسة تشغيل أو عمالة محدّدة المعالم، يكون هدفها الأساسي تأمين حاجات الخطة العامة من القوى العاملة، كمّاً ونوعاً، معتمدة لتحقيق هذا الهدف مجموعة متكاملة من الوسائل هي عبارة عن مجموعة مترابطة من السياسات الفرعية الواضحة الأهداف والوسائل بدورها. ومن السياسات التي يجب صوغها في هذا السياق:

- سياسة سكانية بشكل عام وسياسة تتناول الهجرة والهجرة العائدة بشكل خاص.

- القيام بإصلاح النظام التعليمي في جميع مستوياته ووضع خطة بعيدة المدى قوامها التركيز على التعليم بشقيه المهني والتقني وعلى المستويات المتوسطة منه. على أن تواكب هذه الخطة خطة إعلامية عامة وتركيز في العملية التربوية يستهدفان تغيير القيم الاجتماعية السائدة حول دونية بعض الأعمال وإعادة الاعتبار للعمل اليدوي بشكل خاص.

- سياسة في مجال الأجور قوامها وضع هياكل موحدة للأجور تقوم بدورها على وضع توصيف للوظائف في القطاعين العام والخاص وتقديم حوافز للعمل في القطاعات التي تعطيها الخطة العامة صفة الأولوية.

- سياسة واضحة بخصوص تنظيم العمالة الأجنبية.

٢ - الاقتراحات على صعيد قاعدة المعلومات المطلوبة

من الواضح أن لبنان لا يزال يفتقد الحد الأدنى من قاعدة المعلومات اللازمة لوضع الخطط والسياسات التي سبق ذكرها، وعليه أن ينطلق في هذا المجال من الصفر تقريباً. لذلك من الضروري أن يجري منذ الآن التأسيس لبرنامج احصاءات دورية

منتظمة تتناول شتى الجوانب السكانية والاقتصادية التي تراوح دوريتها من الشهرية إلى الفصلية ثم السنوية، كالإحصاءات التي تتناول التطورات الكمية والنوعية للعمالة والتعطل والأجور وصولاً إلى تعدادات ومسوحات السكان، والقطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة... الخ) التي تجري إعادة إجرائها كل خمس سنوات.

وبانتظار تبني البرنامج المذكور ووضع موضع التنفيذ فإنه من الأهمية بمكان أن يجري البدء فوراً بالأمور التالية:

١ - اعداد مسح بالعينة يتناول القوى العاملة، كالمسح الذي أجري عام ١٩٧٠ بهدف تحصيل معلومات دقيقة عن أوضاع القوى العاملة وتركيبها.

٢ - الشروع بإعداد مسح بالعينة لمؤسسات الإنتاج في مختلف القطاعات بهدف تحصيل معلومات دقيقة عن البنية الاقتصادية بشكل عام وبنية التشغيل ومشاكله على أرض الواقع بشكل خاص.

٣ - الشروع بإعداد الحسابات الاقتصادية القومية بهدف تحصيل معلومات دقيقة عن المجاميع الاقتصادية التي يتناولها التخطيط الاقتصادي، على المستوى الوطني: إنتاج، ناتج، دخل، استهلاك، إيداع، استثمار، استيراد، تصدير... الخ.

٣ - الاقتراحات على صعيد المؤسسات والأجهزة الإدارية

أ - الإسراع بإعادة إحياء مديرية الإحصاء المركزي وتعزيزها بالعناصر الإدارية والفنية الكفوءة، لتبدأ بالعمل على توفير قاعدة المعلومات الإحصائية الضرورية.

ب - إعادة إحياء وزارة التخطيط (وزارة التصميم سابقاً) كإطار أساسي لإعداد الخطط الإعمارية والتنموية، القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأمد.

ج - إعادة إحياء المؤسسة الوطنية للإستخدام وتعزيزها بالإمكانات المادية والبشرية التي تتيح لها إقامة مكاتب الإستخدام في مختلف المناطق اللبنانية وتجميع الإحصاءات دورياً عن حركة العرض والطلب على اليد العاملة.

سياسة العمالة تَعْقِيب

أريد في البدء أن أثني على الجهد المبذول في هذا البحث الذي يظهر وضوحاً للرؤية لدى الكاتب نجيب عيسى في ما يتعلق بسياسة القوى العاملة.

فالكاتب يشير بوضوح وصواب إلى استحالة إعداد أية سياسة اقتصادية إذا لم تتوافر المعلومات والبيانات الإحصائية الكافية، وإذا لم تتوافر كذلك التصورات والتقديرات المستقبلية، وإنني أشاركه الرأي في أن سياسة العمالة لا يمكن أن تأتي مستقلة عن السياسة التنموية العامة، بحيث تتلاقى الأهداف وتتكامل بشكل يؤدي إلى إعداد العمالة اللازمة وترشيدها بما يخدم النمو الاقتصادي المنشود. وأتت اقتراحات الكاتب منسجمة بشكل عام مع الأسس العلمية لسياسة القوى العاملة، وتراعي في الوقت نفسه هيكلية معينة فضّلها الكاتب للاقتصاد اللبناني في المستقبل.

في هذا السياق أريد فقط أن أتقدم ببعض التساؤلات والملاحظات.

إذا توصلنا إلى وضع تصور للهيكلية الأنسب للاقتصاد اللبناني، وتحديد حصص القطاعات المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات من مجمل الناتج المحلي، تأتي سياسة القوى العاملة مكتملة ومناسبة لتأمين اليد العاملة كمّاً ونوعاً. لكن تصوراً كهذا ليس بالعمل السهل. فاليوم ينقسم الاقتصاديون، كما رجال الحكم، على الهيكلية الأنسب للاقتصاد اللبناني. ففي حين يناشد قسم منهم العودة إلى اقتصاد الخدمات، يرى البعض الآخر أن التوازن بين القطاعات هو الأفضل، والكل يعتقد أنه على صواب. ربما لست في موقع الفصل في هذا الموضوع وإنما لدي ملاحظة هي أن آلية السوق في ظل نظام اقتصادي ليبرالي يمكنها أن تؤدي دور ترشيد الموارد الاقتصادية إلى القطاعات

(*) مدير معهد العلوم الإدارية في الجامعة الأميركية في بيروت.

التي تعود بالمردود الأمثل. إن هيمنة قطاع الخدمات في اقتصاد ما قبل الحرب لم يأت نتيجة سياسة تنموية معتمدة، إنما أتى نتيجة تلقائية لآلية السوق، إذ إن المعطيات المحلية، وعلى صعيد المنطقة بشكل عام، أدت آنذاك إلى ترشيد الموارد باتجاه قطاع الخدمات. أما إذا كانت هذه المعطيات قد تغيرت، وهذا ما يعتقده الكاتب، وإني أشاركه الرأي، فلا أعتقد أن هناك خوفاً من هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد اللبناني مستقبلاً. وإذا كانت المعطيات الجديدة مناسبة إما لقيام بعض الصناعات التي يتحدث عنها الكاتب، من أجهزة ومعدات كهربائية وإلكترونية، أو لتطوير أنواع جديدة من الخدمات، وكلها تتطلب درجة عالية من الكفاءة والمهارة لليد العاملة، فإن القطاع الخاص سيأخذ دون شك مبادرات في هذه المجالات، في الوقت الذي يعمل معظم خريجي جامعاتنا في البلدان المجاورة.

إنه لمن المسلم به أن وجود العنصر البشري الملائم ضروري لإنجاح صناعة معينة. ولكن تساؤلي هو هل أنه كافٍ لإنجاح الصناعة؟ والتساؤل الآخر في هذا المجال هو هل أن وجود الصناعة هو غير ضروري لإيجاد العنصر البشري الملائم؟

الدور الذي تؤديه آلية

السوق في ظل نظام ليبرالي

يتوقف نجاحه على توفير الظروف

الملائمة. وهنا يجب التركيز

على أهمية دور الدولة في هذا المجال

إن الدور الذي تؤديه آلية السوق في ظل نظام اقتصادي ليبرالي يتوقف نجاحه على توفير الظروف الملائمة. وهنا يجب التركيز على أهمية دور الدولة في هذا المجال، وخصوصاً بعد غياب فعلي دام سنوات عديدة. إضافة إلى

أنه من واجب الدولة في اقتصاد ليبرالي أن تتدخل لتكمل دور القطاع الخاص وتؤمن ما عجز عنه هذا الأخير. وهذا العجز قد يحدث نتيجة زيادة المردود العام لبعض الاستثمارات والمشاريع والخدمات عن مردودها الخاص. إن توفير البيانات الإحصائية لشتى الأنشطة الاقتصادية والسكانية من قبل الدولة ما هو إلا مثال على ذلك.

أما في سوق اليد العاملة فيعترض آلية السوق روادع تمنعها من ترشيد الموارد إلى القطاعات التي تعود بالمردود الأمثل. فهناك بعض المهن غير مرغوب فيها مهما زاد الطلب عليها أو مهما كان مردودها مرتفعاً.

إن الإحصاءات أو التقديرات المتوافرة عن سوق العمل في لبنان تشير إلى وجود عدم تكافؤ بين حاجات القطاعات الاقتصادية وبين ما هو متاح من قوى عاملة. ففي الوقت الذي توجد معدلات مرتفعة من البطالة نجد أن عدد العمال الأجانب يقترب أحياناً من عدد اللبنانيين العاطلين من العمل. وكذلك في الوقت الذي تزداد البطالة بين حاملي الشهادات العالية الأكاديمية يقتصر خريجو المعاهد المهنية والتقنية على نسبة ضئيلة من مجموع الطلاب.

إنه لمن السهل أن نضع اللوم على الحكومات في هذا المجال، على أنها لم توفر المعاهد المهنية والتقنية لتخريج ما تتطلبه سوق العمل اللبنانية. ولكن عدم انشاء هذه المعاهد من قبل القطاع الخاص، كما فعل في مجال التعليم الأكاديمي، يسلط الأضواء على قلة الطلب على هذه المعاهد.

ومن هنا يأخذ اقتران عملية إصلاح النظام التعليمي لمصلحة القطاع المهني والتقني بخطة إعلامية عامة، وتركيز في العملية التربوية لتغيير بعض القيم الاجتماعية السائدة. الأهمية الخاصة التي أشار إليها عيسى في ورقته.

ما لا شك فيه أن الإتكال على آلية السوق يؤدي في بعض الأحيان إلى تفاوتات عدة، أهمها تفاوت الدخل بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة. وهذا التفاوت يأخذ أهمية خاصة في لبنان اليوم، حيث إن الاقلية الضئيلة من السكان تحظى بأغلبية الناتج المحلي. من هنا تأتي أهمية دور الدولة في إعادة توزيع الدخل. فكلما تقلص التفاوت بين الطبقات ارتفع الطلب على السلع المحلية، لأن نمط الاستهلاك لدى الطبقات الغنية

يتوجه بمعظمه نحو السلع المستوردة، بينما الطبقات صاحبة الدخل المتدني تنفق دخلها في معظمه على السلع المحلية. وهذا ما يشير إلى علاقة وثيقة ايجابية في الاقتصاد اللبناني بين معدلات النمو العامة وتقلص التفاوت في الدخل.

إن الإتكال على آلية السوق يؤدي أحياناً إلى تفاوتات عدة، أهمها تفاوت الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة

لكن في أي حال يجب ألا تأتي عملية إعادة توزيع الدخل بشكل زيادة في التوظيف في القطاع العام. فهذا لا يخدم عملية النمو على الإطلاق، بل إنه يزيد فقط في حجم التعطل المقنع.

ختاماً أود أن أشدد على أنه من الضروري أن يكون هناك سياسة تنموية شاملة، ومن إحدى ركائزها سياسة قوى عاملة منسجمة للاقتصاد اللبناني، وخصوصاً في هذا الوقت بالذات، أي في مرحلة البدء بإعادة الإعمار. ولكن يجب ألا ننقل من أهمية آلية السوق في ترشييد الموارد الاقتصادية من قوى عاملة ورأس مال وغيرها إلى القطاعات المختلفة، لأنه ربما من السهل تحقيق أهداف هذه السياسات إذا اتخذنا من بوارد السوق قاعدة لبنائها.

سياسة الأجور والمداخيل

لا يستقيم الحديث عن موضوع «سياسة الأجور والمداخيل» في ظل الحكومة الراهنة، من دون إطلالة، ولو سريعة، على أبرز ما تميّزت به تلك السياسة في مراحل سابقة. فمثل هذه الإطلالة من شأنها أن تساعد على تحديد موقع السياسة الراهنة من سياسات الحكم المتعاقبة إزاء هذا الموضوع، الذي يؤثر، بصورة مباشرة، في مصالح مئات الألوف من اللبنانيين.

أولاً: لمحة عن تطور «سياسة الأجور والمداخيل»

في معرض هذه العودة إلى الوراء، يهمنّا أن نسجّل الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية التالية:

١ - حتى بداية ظهور التضخم في لبنان، في أوائل السبعينات، لم يكن مؤاتياً الحديث - في المعنى الدقيق للكلمة - عن سياسة للأجور في البلاد. فالأجور (الإسمية) كانت تتحدّد «في السوق» إنطلاقاً من عوامل العرض والطلب. ولم يحدث، آنذاك، إلا نادراً أن عمّدت الدولة إلى التدخل في تحديد الأجر الإسمي أو تعديله. ولكن في المقابل جرت في تلك الفترة محاولات متفاوتة الأهمية - وخصوصاً خلال المرحلة الشهابية - لإدخال

كيف يمكن إدارة عامة، تشرف على عملية إنماء وإعمار طويلة ومعقدة وشاملة، أن تقوم بمهاماتها بصورة فعالة وأن تجتذب الخبرات اللازمة في ظل مستويات للأجور لا تكاد تسمح بتغطية متطلبات العيش عند خط الفقر

(*) رئيس القسم الاقتصادي في مؤسسة البحوث والاستشارات - بيروت.

تعديلات من جانب الدولة في عملية توزيع الدخل، وذلك عبر سياسات الإنفاق الحكومي وتوسيع نطاق الخدمات العامة الأساسية، ولا سيما التعليم، وتنفيذ مشروع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (وإن على مراحل)، إضافة إلى تنفيذ بعض التدخلات الإنمائية التي رمت مبدئياً إلى تحسين مداخيل الفئات الدنيا من الهرم الاجتماعي (مصلحة الإنعاش الاجتماعي، المشروع الأخضر، بعض مشاريع الري...). بيد أن حصيلة هذه التوجهات لم تتمخض عن تغيير جذري في أنساق توزيع الدخل، الأمر الذي ساهم في الواقع في تهيئة التربة أمام التفجر اللاحق للأحداث في لبنان.

٢ - في المرحلة التي تلت بداية السبعينات، تعاظمت تدريجاً ظاهرة التضخم في البلاد، تحت تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية ومالية ونقدية معقدة. ففي النصف

يجب وضع وتطوير
التشريعات الآيلة إلى الحد
من تعاظم وزن الريع العقاري
في تكوين المداخيل ومن
التشويهات التي يلحقها هذا
الريع في مجال توزيع الدخل

الأول من السبعينات بلغ معدل التضخم الوسطي نحو ٧ في المئة سنوياً، وارتفع إلى نحو ٢٠ في المئة سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤، ثم إلى نحو ١١٠ في المئة سنوياً بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٢. وقد أدى استفحال التضخم - الذي لا يتسع المجال للخوض في أسبابه هنا - إلى انعكاسات حادة وشاملة على الأجور وإلى تشويهات عميقة في بنيتها الداخلية. فكان أن تحول تصحيح الأجور - من جانب الدولة - إلى «تقليد» شبه سنوي،

وخصوصاً بعد عام ١٩٧٧. وهذا التقليد نجم عن تعاطي الدولة العملي مع تطور الأوضاع المعيشية وعن رد فعلها العفوي تجاه هذه الأوضاع أكثر مما نجم عن وعي مسبق بضرورة سنّ قوانين وتشريعات وسياسات محدّدة المعالم والأهداف في هذا المجال. وبكلام آخر، إن تدخل الدولة في مجال تصحيح الأجور على امتداد هذه الفترة، لم يكن تعبيراً عن امتلاكها سياسة أجور محددة، بل كان بمثابة رد فعل غالباً ما كانت تتحدد حصيلته في ضوء توازنات القوى الاقتصادية - الاجتماعية (والسياسية ضمناً) بين الأطراف الثلاثة المعنية: الدولة وأصحاب العمل والاتحاد العمالي العام.

٣ - اتسمت سياسة تصحيح الأجور - من جانب الدولة - على امتداد هذه الفترة، بصفات رئيسية ثلاث: أولها أن نسب تصحيح الأجور كانت في أغلب الأحيان تقل بشكل ملحوظ عن معدلات التضخم المسجلة؛ وثانيها أن إقرار التصحيحات كان يتأخر، في أكثر الحالات، لأشهر عدة بعد بداية العام، أو هو كان في حالات أخرى يلغي أي مفعول رجعي لهذه التصحيحات؛ وثالثها أن هذه الأخيرة كانت تطبق بنسب تنازلية على شطور الأجر، مع سقف أعلى للزيادة الإجمالية على الأجر. وبنتيجة هذه العوامل الثلاثة، انخفضت القوة الشرائية لفئات الأجور كافة على نحو مريع من جهة، وضافت

مروحة التفاوت بين فئات الأجور هذه من جهة ثانية، فبات الأجر الوسطي يميل، بوتيرة متسارعة، في اتجاه الحد الأدنى للأجور. وقد قمنا - في محاولات سابقة - بإجراء «تمرين رياضي»، انطلاقاً من أربع فئات أجر محددة لعام ١٩٨٤، وعمدنا إلى تصحيحها، عاماً بعد عام، إستناداً إلى معدلات التضخم السنوية المحققة، بما يحفظ لها قوتها الشرائية، ثم أعدنا الكرة ثانية، لكن هذه المرة استناداً إلى المراسيم الرسمية لتصحيح الأجور، وقابلنا من ثمّ هاتين السلسلتين الزمنيتين على امتداد الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٢، وتوصلنا آنذاك إلى نتائج بالغة الأهمية، هي أن الحد الأدنى للأجور - في ضوء الفرضيات المعتمدة^(١) - قد خسر نحو ٧٥ في المئة من قوته الشرائية، فيما خسر الأجر الوسطي نحو ٨٥ في المئة منها في الفترة المذكورة. وعلى الرغم من إقرارنا بأن الانخفاض الواقعي في القيمة الحقيقية للأجر هو أقل حدة من الانخفاض النظري المحتسب أعلاه - لاعتبارات عدة، أهمها عدم أخذنا عوامل العمر والأقدمية والإنتاجية والحالة الزوجية في الحسبان، واتجاه الأجور في القطاع الخاص نحو الدولة الجزئية، وبروز ظاهرة تعدد المهن أو الوظائف للعامل الواحد، وحصول الأجراء على تقديمات إضافية في بعض الحالات، وخصوصاً في القطاع الخاص (نقل، استشفاء، تعليم...) - فإن ما توصلنا إليه من نتائج ينطوي على اتجاهات تؤكد حصول تراجع كبير في القوة الشرائية لفئات الأجور كافة. ولعل الاستنتاج الأهم في هذا الإطار يبرز في حصول انقصاص حاد ومتزايد، بدءاً من أواسط الثمانينات، بين الأجر من جهة وبين تكاليف المعيشة من جهة ثانية^(٢).

٤ - بيد أن الأخطر من ذلك يتمثل بأن المرحلة التي تلت بداية السبعينات - والتي تلازمت عملياً مع سنوات الحرب - لم تقتصر، من جانب الدولة، على هذا النسق فقط من التعاطي المرتجل والمجتزأ مع موضوع تصحيح الأجور. فقد غابت غياباً شبه كلي، على امتداد هذه الفترة، تلك الأدبيات والسياسات التي كانت قد راجت حول إعادة توزيع الدخل، في أوائل الستينات. لا بل على العكس، فإن حصيلة الظواهر الاقتصادية - الاجتماعية المعقدة التي استجدت خلال سنوات الحرب قد أفضت إلى

(١) افترضنا ثبات التركيبة العمرية والحالة الزوجية والأقدمية لفئات الأجر الأربع، كما افترضنا أن كامل الأجر قد بقي محرراً بالليرة اللبنانية خلال هذه الفترة.

(٢) مثل الحد الأدنى للأجور على امتداد هذه الفترة أقل من ٢٥ في المئة من مستوى «خط الفقر» بحسب دراسات عدة قامت بتنفيذها مؤسسة البحوث والاستشارات خلال هذه الفترة.

تعميق الخلل في توزيع الدخل، وسط استقالة الحكم الكاملة، والبعض يضيف وسط ضلوع الحكم ومشاركته الحثيثة في ترسيخ هذا الخلل^(٣). إضافة إلى انهيار نظام الأجر، شهدت هذه السنوات انعدام بُعد «إعادة التوزيع» في سياسة الانفاق العام، وتشجيع سياسة «التضخم القسري» من جانب الدولة، وانحسار قاعدة الخدمات العامة الأساسية وتلاشي الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للتدخلات الإنمائية التي ورد ذكرها أعلاه. وحتى تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التي تمت زيادتها تحت ضغط الحركة العمالية - سواء كنسبة من فاتورة الطبابة والاستشفاء (الضمان الصحي) أو كنسبة من الحد الأدنى للأجور (التعويضات العائلية) - فإن قيمتها الحقيقية (بالأسعار الثابتة) قد تراجعت بنسبة كادت تصل إلى النصف خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٢، وبعد سنتين من إنتهاء الحرب، لم يكن مجموع هذه التقديمات يصل إلى نحو واحد ونصف في المئة من إجمالي الناتج المحلي المقدّر في ذلك العام.

وسط هذه التحولات الاقتصادية - الاجتماعية، كان من الطبيعي أن يتقلص وزن كتلة الأجور في إجمالي الناتج المحلي (تشير تقديرات أولية إلى أن الأجور لم تعد تمثل إلا نحو نصف ما كانت تمثله عشية الحرب من هذا الناتج) وأن يتكثف الضغط المعيشي على عالم الأجراء، وتتعمّم مظاهر الإفقار النسبي والمطلق، وتنحسر القاعدة الاجتماعية للطبقة الوسطى. وفي هذه الظروف بالذات حصلت أحداث السادس من أيار/ مايو عام ١٩٩٢، وهي الأحداث التي مهدت عملياً أمام تأليف الحكومة الراهنة على أنقاض الحكومة الكرامية. فكيف تعاطت الحكومة الراهنة مع ما اصطّلحنا على تسميته «سياسة الأجور والداخل»؟

ثانياً: سياسة الأجور في ظل الحكومة الراهنة

إن محاولة عرض وتقويم السياسة التي انتهجتها الحكومة الحزبية في هذا المجال، تتحدد بالعوامل والاعتبارات الأساسية التالية:

١ - لقد ورثت هذه الحكومة عن سابقتها ملفاً ثقیلاً من المشاكل والأزمات، بما في ذلك فاتورة حرب الأعوام الستة عشر. وفي مواجهة هذه الأوضاع ركّزت الحكومة

(٢) راجع - MAGHREB - Kamal Hamdan "Les Libanais face à la crise économique et sociale." MACHREK, no. 125 (1989).

خطواتها في اتجاهات أربعة: أولها تحديث واستكمال الدراسات وملفات المشاريع الإعمارية؛ وثانيها تهيئة الإطار التشريعي والمؤسساتي للسياسة الحكومية؛ وثالثها العمل على تأمين مصادر التمويل الخارجية أساساً؛ ورابعها الشروع في تلزيم عدد من المشاريع الإعمارية المحورية. وقد رأت الحكومة، في توجهاتها هذه، أن الأولوية يجب أن تعطى لإعادة تأهيل مرافق الخدمات العامة والبنى التحتية: فعملية إعادة التأهيل هذه تُعدُّ شرطاً أساسياً من شروط تحفيز الإنتاج، وهذا بدوره يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق انفراجات في الوضع المعيشي وتحسين مستويات الدخل والأجور. وعلى الرغم مما يتمتع به هذا التسلسل المنطقي من قوة وتماسك، فإن استدراكين أساسيين يبقيان مطروحين في صدره: أولهما، أن هذا المنطق قد يخفي فهماً ضمناً مفاده أن تحسين الأجور وتوزيع الدخل هو نتاج تلقائي لعملية النمو وزيادة الإنتاج؛ وثانيهما، أن هذا المنطق ربما لم يدرك كفاية مقدار الإنهيار الحاصل على الصعيد الاجتماعي، وخصوصاً بالنسبة إلى الأجراء وذوي الدخل المحدود. وفي ظل ضيق الخيارات المتاحة - الناجم أساساً عن المستوى المنخفض نسبياً للنتاج المحلي - برز ميل إلى التضحية، في المدى القصير على الأقل، بالجانب الاجتماعي عموماً.

٢ - أن عام ١٩٩٢، الذي تألفت الحكومة الحزبية في الفصل الأخير منه، قد شهد معدل تضخم بلغ نحو ١٠٠ في المئة وسطياً (و ١١٨ في المئة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)^(٤)، وكذلك ارتفاعاً وسطياً في سعر صرف الدولار تجاه الليرة قدره ٨٤ في المئة. وفي مواجهة الحركة النقابية المطالبة بتصحيح الأجور تعويضاً من هذا التضخم - الذي قلّص القوة الشرائية للأجر إلى النصف عام ١٩٩٢ - ظلّت الحكومة على امتداد الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٣ ترفض أي بحث في إقرار مثل هذا التصحيح، متسلحة بانفراج الوضع النقدي وبتحسن التوقعات المستقبلية للمواطنين. ودعماً لموقفها هذا، لجأت الحكومة إلى سياسة ذات أربعة مرتكزات أساسية: أولها مواصلة تحسين سعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية؛ وثانيها محاولة سحب آثار هذا التحسين النقدي على أسعار الاستهلاك وتكاليف المعيشة عموماً؛ وثالثها إدخال تعديلات على قانون ضريبة الدخل بهدف تخفيف العبء الضريبي على المكلفين بما في ذلك الأجراء؛ ورابعها اقتراح زيادة بعض التقديمات الاجتماعية للأجراء. وكان هدف الحكومة من سلة التوجهات هذه، تحسين القيمة الفعلية للأجر، بصورة غير مباشرة، دون الاضطرار إلى إقرار تصحيح

(٤) بحسب نتائج مؤشر أسعار الاستهلاك الذي تعده مؤسسة البحوث والاستشارات.

رسمي له. بيد أن هذا الهدف لم يتحقق، لسبب رئيسي يعود إلى كون المفاعيل الايجابية للتحسن النقدي لم تنعكس، كاملة، على تكاليف المعيشة وأسعار الاستهلاك. وقد أظهرت حساباتنا - خلال العام الأول من عمر الحكومة - أن نسبة التراجع في هذه الأسعار لم تتجاوز ٣٥ إلى ٤٠ في المئة من نسبة التراجع في سعر صرف الدولار تجاه الليرة^(٥). وبشكل عام قاومت بنى الأسعار السائدة - وما تخفيه من هوامش ربح - الإتجاه نحو التراجع الذي كان يفترض أن يطلقه تحسن سعر صرف الليرة.

٣ - إزاء هذا الوضع، ومع استمرار ضغط الحركة النقابية، لجأت الحكومة إلى محاولة الفصل بين تصحيح الأجور في القطاع العام من جهة وبين تصحيحها في القطاع الخاص من جهة ثانية. فبحجة أن زيادات كبيرة قد أعطيت للعاملين في قطاع الدولة خلال عام ١٩٩١، سعت الحكومة لحصر موضوع تصحيح الأجور في إطار القطاع الخاص. ولكن هذه المحاولة انتهت إلى طريق مسدود بسبب رفض الاتحاد العمالي العام، فانتقلت الدولة، في إثر ذلك، إلى موقف تفاوضي آخر حظي بموافقة الاتحاد العمالي العام: الجدولة الزمنية لعملية تصحيح الأجر - في القطاعين العام والخاص - على دفعتين: الأولى بدءاً من كانون الثاني / يناير ١٩٩٤، تشمل أساس الأجر فقط، إضافة إلى اعتماد الحد الأدنى الجديد للأجور (٢٠٠ ألف ل.ل.) بالنسبة إلى إحدى ملحقات الأجر، وهي التعويضات العائلية؛ والثانية تعميم التصحيح على بقية ملحقات الأجر والتقديمات الاجتماعية الأخرى، بدءاً من تموز / يوليو ١٩٩٤. وبموجب الاتفاق المبدئي بين الحكومة والاتحاد العمالي العام، كان يفترض أن يقرّ اتفاق مكمل برعاية الدولة بين الاتحاد العمالي وأصحاب العمل في شأن تعويضات النقل ومنح التعليم للعاملين في القطاع الخاص ضمن مهلة زمنية لا تتعدى الأسبوعين. ولكن بعد نحو أشهر عدة على هذا الاتفاق، يمكن تسجيل بعض الملاحظات في صدد تنفيذه، وأهمها الآتي:

أ - إن مرسوم تصحيح الأجور الذي صدر في ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٩٤، حاملاً الرقم ٤٦٣١، اقتصر على الشق الأول فقط من الجدول الزمني الخاص بتصحيح الأجور، ولم يشر من قريب أو من بعيد، إلى الشق الثاني الذي يفترض تنفيذه ابتداءً من تموز / يوليو ١٩٩٤. وينطوي هذا الوضع على محاذير، أهمها إمكان

(٥) أسعار المواد الغذائية تراجعت بنسبة أكبر، ولكن أسعار الخدمات قاومت بعناد الإتجاه بحد التراجع.

تكريس وجود حدين أدنيين للأجور في لبنان. وربما أدت هذه الازدواجية إلى تعزيز ما يروجه بعض الأوساط من أفكار في شأن ضرورة إلغاء مبدأ الحد الأدنى الرسمي للأجور وترك تحديد هذا الأخير لعوامل السوق «الحرّة».

ب - إن أي تقدم حقيقي لم يحصل بين الاتحاد العمالي العام وأصحاب العمل في شأن موضوعي بدلات النقل والمنح المدرسية. ففي حين يطالب الاتحاد العمالي بتشريع وقننة هذين المطلبين وتأمين دفعهما بوساطة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ينقسم أصحاب العمل، بشكل عام، إلى فريقين: فريق يرفض هذين المطلبين، في المبدأ، ويدعو إلى ترك الحرية لكل صاحب عمل في تعاطيه معهما؛ وفريق ثانٍ يشترط إقرار مشروع ضمان الشيخوخة (مع الإلغاء الضمني لحسابات التسوية) كمدخل للبحث في ملف بدلات النقل والمنح المدرسية. أما في القطاع العام، فقد سبق أن أقرت بدلات النقل، فيما تفاوت حجم المنح التعليمية من مؤسسة عامة إلى أخرى.

لا بد من إعادة تحديد الحد

الأدنى للأجور انطلاقاً من

الحاجات المعيشية الأساسية

التي توفر مستوى عيش مقبولاً بشرياً

ج - ما كاد تطبيق الشق الأول من اتفاق تصحيح الأجور يبدأ، حتى بدأت تظهر مفاعيل الزيادات الملحوظة في طائفة واسعة من أنواع الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تصيب المواطنين، على حدّ سواء، وكذلك مفاعيل «تصحيح» أسعار بعض الخدمات العامة، ولا سيما الكهرباء^(٦)، التي باتت تستأثر بنسبة غير بسيطة من إجمالي إنفاق الأسر، ولا سيما أسر الاجراء.

٤ - باختصار، لقد نجحت الحكومة، من جهة أولى، في إدارة ملف تصحيح الأجور على النحو الذي لا يسيء في نظرها إلى شروط الإقلاع الاقتصادي. وتمكنت عن طريق تحديد الشطور من تقليص النسبة الفعلية للتصحيح، بحيث لم تتجاوز هذه النسبة وسطياً ٤٠ أو ٤٥ في المئة، وهذه النسبة هي الدنيا (خلال سنوات الحرب) إذا ما قوبلت بمعدل التضخم المسجل. كما تمكنت، عن طريق رفض أي مفعول رجعي للتصحيح، من توفير نحو ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مليون دولار على القطاع العام (هي الزيادة المقدرة في فاتورة الأجور السنوية في هذا القطاع خلال عام ١٩٩٣)، ثم إنها وفّرت الفرصة للمالكين الأبنية كي يستفيدوا من نسبة ارتفاع مقبولة في بدلات الإيجار (٣٥ في المئة، تمثل نصف نسبة الزيادة على الشطر الأول من الأجر). كما أنها أوجدت

(٦) زيدت أسعار الكهرباء بدءاً من شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢ بأكثر من ١٠٠ في المئة بالنسبة إلى إستهلاك أسرة وسطية.

تقليداً جديداً - ربما استمر لفترة طويلة لاحقة - يتمثل باستحداثها حدين أدنيين للأجور. إضافة إلى ذلك، نجحت الحكومة في تمرير «قطوع» تصحيح الأجور، دون أن يترك ذلك أثراً في الاستقرار النقدي. ولكن الحكومة لم تنجح، من جهة ثانية، في تبديد مشاعر القلق إزاء استمرار المستوى المتفاقم للأزمة المعيشية، وقد تركت الأبواب مشرعة أمام إمكان إعادة فتح ملفات شائكة لم يجر حلها (مثل بدلات النقل والمنح المدرسية والحد الأدنى الثنائي للأجور). ومن خلال إعادة استقطابها جزءاً مهماً من زيادة الأجور - عبر رفع الضرائب والرسوم غير المباشرة وتعديل أسعار الخدمات العامة - حالت الحكومة دون تدفق طلب استهلاكي اضافي كامن، كان من شأنه لو

تحقق أن يعزز فرص الانعقاد من حالة الركود النسبي الذي يعيشه الاقتصاد الوطني. بكلام آخر، إن الحكومة أجّلت تفجر الأزمة المطالبة بدلاً من أن ترسي القواعد الراسخة لحلها.

إن المشكلات المرتبطة بسياسة
الأجور والداخل لا يمكن
حلها بوصفات جاهزة، فهي
مرتبطة بحجم الموارد
وبمستوى تأهيل القوى العاملة،
وبالتوازنات الاجتماعية
والسياسية السائدة في المجتمع

وفي الحصيلة العامة، إن تقويم نسق إدارة الدولة لهذا الملف - ملف الأجور تحديداً - يظهر مزيداً من التشدد في ضبط كتلة الأجور، وخصوصاً في القطاع العام. وفي حين تعد الحكومة هذا التشدد جزءاً من خطة للسيطرة على العجز - مع العلم أن الأجور لم تعد تمثل إلا نحو ٣٥ في المئة من أرقام

الموازنة فقط - ترى أوساط أخرى فيه استمراراً لتعاطي الدولة مع مسألة الأجور كمسألة ثانوية ملحقّة بالاعتبارات الاقتصادية (Résidu)، فلم يبرز إلى الآن أن الموقف من الأجور يؤلف جزءاً من سياسة اقتصادية - اجتماعية محددة المعالم والأهداف، بل هو ظل محكوماً بمنطق «توازنات القوى». والسؤال الملح الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو الآتي: كيف يمكن إدارة عامة، هي مطالبة بالإشراف على عملية إنماء وإعمار طويلة ومعقدة تشمل القطاعات كافة، أن تقوم بمهامها المتشعبة بصورة فعّالة، وإن تجتذب الخبرات والكفاءات اللازمة، في ظل مستويات للأجور (في القطاع العام) لا تكاد تسمح بتغطية متطلبات العيش عند خط الفقر؟ وهل يكون هذا الوضع مقدمة لقيام إدارة عامة بسرعتين (Administration à 2 vitesses) الأولى تقليدية ومتخلفة ونتاج منطق المزرعة التي تنتظمها: علاقات الانتفاع والاستزلام، والثانية نواة إدارية حديثة ومتطورة تستوفي شروط المؤسسات الدولية والدول المانحة وتنحصر في المجالات الأساسية التي ستوظف فيها القروض الأجنبية؟

إن المشكلة - بل المشكلات - المرتبطة بـ «سياسة الأجور والداخل»، ليست من النوع الذي يمكن حله من خلال وصفات جاهزة. فهذا الموضوع شديد التعقيد، إذ هو

مرتبط بحجم الموارد وبمستوى تأهيل وإعداد القوى العاملة، وبالعوامل البعيدة المدى الفاعلة في سوق العمل، إضافة إلى التوازنات الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع. ولا يتسع المجال هنا للخوض في الحلول التفصيلية لهذه المشكلة، بل سوف نكتفي بتأكيد عدد من المبادئ والتوجهات وأهمها:

(أ) العمل على مضاعفة الإنتاج، مع الإشارة إلى أن الأجور، في مستوياتها الراهنة، ليست هي التي تعيق هذا الإنتاج. فقد سبق للبنان أن عرف مستويات أجور فعلية تزيد بمعدل ثلاثة أضعاف على مستويات الأجور الراهنة، ومع ذلك سجل الناتج المحلي آنذاك معدلات نمو قياسية (نحو ٦ في المئة في الستينات والنصف الأول من السبعينات). وينبغي البحث بالتالي عن العوامل التي تعترض ارتفاع الإنتاج في مجال آخر غير مجال الأجر، وبالتحديد في نسق العلاقة القائمة بين المتغيرات الماكرو - اقتصادية الأساسية، وفي أعناق الاختناق ذات الطابع السياسي والإداري والمؤسسي.

(ب) إعادة تحديد العلاقة بين أهل السياسة والإدارة العامة، على نحو يحرر هذه الأخيرة من التدخلات السياسية التي كانت في أساس انتشار المحسوبية والانتفاع والفساد، والشروع من ثم في إصلاح حقيقي وصارم للجهاز الإداري. وبالطبع إن هذا يطرح مسألة العلاقة بين الدولة الطائفية من جهة والدولة العصرية (الدولة الراعية) من جهة أخرى.

(ج) إعادة النظر في السياسة المالية للدولة، تحت عناوين رئيسية أهمها التالية: تخفيف الهدر، زيادة بُعد «إعادة التوزيع» في سياسة الإنفاق، توزيع العبء الضريبي بشكل أكثر عدالة يأخذ في الحسبان إتساع ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي، وإعادة الاعتبار إلى الخدمة العامة في مجالات العلم والصحة والإسكان والثقافة والنقل...

(د) استحداث آليات لحماية ما تبقى من الأجر، كمقدمة لتحسين هذا الأجر في المدى الأبعد، مع إمكان اللجوء إلى أشكال من «الإسناد» الجزئي (Indexation Partielle) التي سبق اعتمادها بصيغ مختلفة في جميع البلدان الصناعية حين تفاقمت ظاهرة التضخم في تلك البلدان (وما تراجع «الإسناد» فيها عائداً اليوم إلا لتراجع ظاهرة التضخم نفسها).

(هـ) إعادة تحديد الحد الأدنى للأجور انطلاقاً من الحاجات المعيشية الأساسية التي توفر مستوى عيش «مقبولاً بشرياً»، مع مراعاة ألا يقل هذا الحد الأدنى عن ثلثي أو ثلاثة أرباع مستوى «خط الفقر» بالنسبة إلى أسرة وسطية، بحيث تتمكن هذه

الأسرة من تغطية حاجاتها إذا ما افترضنا أن معدل النشاط الاقتصادي الوسطي فيها يبلغ ١.٥ ناشط.

(و) اعتماد سياسة نقدية لا تقاوم تحسّن سعر صرف الليرة الخارجي، بل أن يكون هذا التحسن أداة للحد من تكاليف المعيشة، بصورة عملية، ولزيادة القوة الشرائية للأجور... لا أن يكون عاملاً إضافياً من عوامل الركود الاقتصادي والنقص في السيولة لدى المواطنين والمؤسسات.

(ز) تطوير آليات حماية المستهلك والرقابة على الأسعار، من ضمن منطق الاقتصاد الحر، على غرار ما قامت الدول الصناعية به في هذا المضمار. مع التشديد على تطوير وتفصيل التشريعات المانعة لتكوّن الاحتكارات (Anti- Trust Laws) وعدم الإكتفاء بما هو صادر من كلام عام حول هذا الموضوع في القوانين والمراسيم اللبنانية، التي ظلت من دون أي مراسيم أو آليات وأطر تنفيذية ومؤسسية.

(ح) العمل على إيجاد نظام منمّط للمهن والوظائف وتحديد أسس تراتبها وتثبيت هوامش الأجور عند كل مستوى من مستوياتها، تسهياً لحركية القوى العاملة وزيادة الشفافية في علاقات العمل، وتحرير سوق العمل من ضغط الإعتبارات غير الاقتصادية (الطائفية والمذهبية والمناطقية والمحسوبة).

(ط) وضع وتطوير التشريعات الآيلة إلى الحد من تعاظم وزن الربح العقاري في تكوين المداخيل ومن التشويهات التي يلحقها هذا الربح في مجال توزيع الدخل، ناهيك عن آثاره التضخمية الإضافية ودوره في زيادة تكاليف المعيشة.

سياسة الأجور والمداخيل تتقريب

منذ عام ١٩٧٥ أخذ الدخل الوطني في لبنان بالتهافت بفعل انعكاسات العمليات الحربية التدميرية على بُنى الاقتصاد اللبناني. ولئن برزت فئات جديدة ارتفعت مداخيلها فإن قطاعات كثيرة وجدت نفسها من دون مداخيل، أو بالأحرى من دون قدرات شرائية لمداخيلها. ونذكر على سبيل المثال ثلاث فئات مهمة شهدت مداخيلها تطورات مهمة صعوداً أو هبوطاً هي: أصحاب الأجور بالليرة اللبنانية وأرباب العمل والدولة.

لقد آن للدولة أن تتطلع إلى سلم موحد للرواتب متواصل وغير متقطع، يأخذ في الحسبان كل العوامل ويكون تابعاً لها أما الدولة التي وجدت مداخيلها تنعدم بفعل التعدي على حقوقها وجدت نفسها بالتالي مطالبة بتقديم جميع الخدمات وبدفع أجور موظفيها وأجرائها، لا بل هي أرغمت على توسيع دائرة التوظيف، الأمر الذي زاد، بما لا يطاق، الأعباء على كاهلها، في غياب أي مصدر لتمويل نفقاتها. أما الملاكون المؤجرون وأصحاب الأجور بالليرة اللبنانية، وحتى أصحاب الودائع بالليرة اللبنانية، فقد شاهدوا انهيار مداخيلهم وانتقالهم من الطبقة الوسطى إلى الطبقات المعوزة ولسان حالهم يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

١ - تطور بعض المتغيرات الاقتصادية

يظهر الجدول التالي تفاصيل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية بين عامي ١٩٧٤ و١٩٩٢. ففي حين انخفض الناتج المحلي القائم بمقدار ٤٥ في المئة انخفضت كتلة الأجور الحقيقية بمقدار ٨٢ في المئة وارتفعت حصة أرباب العمل الحقيقية من الناتج

المحلي القائم بمقدار ٦ في المئة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٣.

وفي حين ارتفع أجر العامل الزراعي الحقيقي بمقدار ١٠ في المئة انخفض الحد الأدنى للأجر الحقيقي بمقدار ٧٣ في المئة وانخفضت نهاية الراتب الحقيقية للأستاذ في الجامعة اللبنانية بمقدار ٧٩ في المئة، في الفترة نفسها.

بعض المتغيرات الاقتصادية في لبنان (١٩٧٥ - ١٩٩٣)

	١٩٧٥	١٩٩٣	نسبة التغير بين العامين (%)	نسبة التغير بالقيمة الحقيقية (%)	نسبة التغير بالدولار الأميركي (%)
الناتج المحلي القائم (مليار ل.ل.)	٨,٢٠	٦٣٩٢	٧٧٩٠٠	٤٥	٢٤
كتلة الأجور (مليار ل.ل.)	٤,٧٥	١٥٠٠	٣١٦٠٠	٧٨	٥٠
حصة أرباب العمل (مليار ل.ل.)	٣,٤٥	٥١٩٢	١٥٠٤٠٠	٦	١٣٩
حصة الاجراء من الناتج المحلي القائم (في المئة)	٥٨,٠	١٨,٨	٦٨,٠٠		
الحد الأدنى للأجور (ل.ل.)	٣١٠	١١٨٠٠٠	٣٨٠٠٠	٧٣	٣٩
بداية راتب الأستاذ في الجامعة اللبنانية	٥٥٠	٢٦٨٥٠٠	٤٨٧٠٠	٦٦	٢٢
نهاية راتب الأستاذ في الجامعة اللبنانية	١٦٨٠	٤٩٣٥٠٠	٢٩٣٠٠	٧٩	٥٣
عامل زراعي (ل.ل.)	٧	١١٠٠٠	١٥٧١٠٠	١٠	١٥٠
حرفي					
مستوى الأسعار	١,١٥	١٦٣٨,٥٠	١٤٢٤٠٠		
متوسط سعر صرف الدولار الأميركي - بالليرة اللبنانية	٢,٧٧	١٧٤٢,٠٠	٦٢٨٠٠	٥٦	١٢٧

ويمكننا أن نطرح السؤال التالي: كيف واجه أصحاب الأجور بالليرة اللبنانية والدولة والحرفيون وأرباب العمل الزلزال الذي أصاب الدخل الوطني والتغير الكبير في توزيع هذا الدخل على أفرقاء الإنتاج.

٢ - مواقف أفرقاء الإنتاج

أ - موقف الدولة

عمدت الدولة من أجل تمويل عجزها إلى الإستدانة الداخلية، وتحديدًا إلى خفض الدوري لسعر صرف الليرة اللبنانية. أي، بعبارة أخرى، وضعت يدها على مدخرات اللبنانيين بالليرة اللبنانية. وأفاد من هذه العمليات بعض المضاربين. وقد أطلقت في الوقت نفسه العنان للتضخم الجامح، وخصوصاً في النصف الثاني من الثمانينات وفي بداية التسعينات.

لكن الدولة عمدت مؤخراً إلى زيادة بعض الضرائب والرسوم دفعة واحدة وبطريقة انقطاعية، الأمر الذي جعل وقع هذه الزيادات مؤلماً على القطاعات المعوزة، وخصوصاً لأن الزيادات كانت على الضرائب والرسوم العائدة لسلع وخدمات ضرورية. في حين لحق بضريبة الدخل وضريبة شركات الأموال تخفيضات كبيرة.

وقد بلغت واردات الدولة عام ١٩٩٢ نحو ١٧٠٠ مليار ليرة لبنانية، إلا أنها لم تغط سوى نصف النفقات العامة، لأن الدولة في فترة الحرب وظفت في كل القطاعات أناساً كثيرين ليس لحاجتها إليهم بل استجابة لمصالح بعض السياسيين. ونحن نقدر بأن عدد الموظفين الجدد يساوي ضعفي عدد موظفي ما قبل الحرب على الأقل.

ب - موقف أرباب العمل والحرفيين

قام أرباب العمل والحرفيون بزيادة أسعار سلعهم والخدمات. وكانوا يستبقون بذلك انخفاض سعر الليرة بالدولار بحجة أنهم يريدون الحفاظ على رأس مالهم ليتمكنوا من متابعة أعمالهم. ولم يخسر هؤلاء في الحرب شيئاً، لا بل ارتفعت حصتهم الحقيقية من الناتج المحلي القائم بمقدار ٦ في المئة، في الوقت الذي انخفض هذا الناتج بمقدار ٤٥ في المئة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٣، فقد اغتنوا على الرغم من الانهيار.

ج - موقف أصحاب الأجور

اعتمد أصحاب الأجور على مطالبات عامة، قادها الإتحاد العمالي العام، بتصحيح قيمة الأجر التي فقدت من جراء زيادة الأسعار. وأخذت الدولة والأفرقاء الآخرون يساومون على هذا التصحيح، مستأخريه دائماً قراراً واستحقاقاً. وكان التصحيح دوماً يقل عن قيمة ارتفاع الأسعار في الفترة السابقة، إضافة إلى استخدام طريقة شطوط الراتب وإلحاق زيادات متفاوتة على الشطوط تجعل الزيادة الإجمالية تقل عن الزيادة اللاحقة بالشرط الأول من الأجر وبالحد الأدنى للأجر.

كل هذه التصحيحات لم تسمن ولم تغن. لا بل تسببت في انهيار سلالم الرواتب في القطاع العام، وأدخلت أصحاب الأجور في دائرة وهم النقد القاتلة. كما أن تابع التحويل في هذه التصحيحات كان دائماً مقلصاً للراتب، بحيث إن الراتب، سواء أقيس بالقيمة الحقيقية أم قيس بالحد الأدنى للأجر، كان أصغر بعد خضوعه للتحويل منه قبل التحويل. في حين كان هذا التحويل بالشكل يوهم أصحاب الأجور بأن أجرهم قد زاد. لقد طبقت هذه الطريقة سبع عشرة مرة منذ عام ١٩٧٥ حتى تقلص سلم الرواتب، وكنا توقعنا، ان لم يُصَر إلى إعادة نظر جذرية، أن يقبض كل أصحاب الأجور الحد الأدنى للأجر عام ١٩٩٧.

٣ - دائرة وهم النقد

ندخل دائرة وهم النقد حين يرفع أصحاب الأجور عرضهم للعمل إذا ارتفع معدل الأجر الإسمي (W) أي حين تقوم بين العمل (N) والمعدل الإسمي للأجر (W) علاقة تابعة متصاعدة:

$$^{(1)} g'(N) = W \text{ مع } g'(N) < 0^{(*)}$$

وبما أن الطلب على العمل هو تابع متناقص مع معدل الأجر الحقيقي W/P أي أن:

$$^{(2)} f(N) = (W/P) \text{ مع } f'(N) > 0$$

وبما أن

$$W/P = (W/P)^{(3)}$$

حيث إن P هو المستوى العام للأسعار و W/P هو معدل الأجر الحقيقي و W هو معدل الأجر الإسمي و N هو كمية العمل.

فإننا نستطيع البرهنة على أن W و P مرتبطان بعلاقة تصاعدية، أي أن معدل الأجر الإسمي ومستوى الأسعار العام يرتفعان معاً وينخفضان معاً، ولكن بمقادير مختلفة. وهذه هي الحلقة المفرغة التي طالما ذكرت في الكتابات الاقتصادية المتعلقة بتلك الفترة.

$$P = \frac{W}{(W/P)} = \frac{W}{f(N)} = \frac{W}{f[(g-1)(w)]} \text{ et } P' > 0$$

إن P هو تابع متصاعد لـ W

(*) $g'(N)$ هي مشتق (dérivée) التابع g نسبة إلى المتغير N.

٤ - سلالم الرواتب في القطاع العام وبعض القطاع الخاص

لكل فئة من فئات الموظفين في القطاعين العام والخاص سلسلة رتب ورواتب. وتعكس السلسلة الجيدة الكفاءة والأقدمية والخبرة والإختصاص والتفوق والإنتاجية. وتؤلف سلماً يتدرج عليه الموظفون بحسب هذه المتغيرات. وتعكس قمة السلم بخاصة مرحلة نهاية الخدمة والتقاعد. ويجب أن تضمن هذه السلسلة لصاحب الأجر عيشاً لائقاً خلال الخدمة الفعلية وبعد التقاعد. وهذه السلسلة ليست موضوعاً للارتجال ولا التعديل فيها موضوع ارتجال أيضاً، لئلا يطاح بالتوازنات القائمة وتكون لها حينئذ انعكاسات سلبية كثيرة على القطاع المعني وعلى الاقتصاد بعامه.

وقد اعترت سلاسل الرواتب في لبنان معالجات كثيرة بسبب ارتفاع الأسعار وتصحيحات الأجور، فضممت هذه الأخيرة وتقلصت سلالم الرواتب وكادت تتلاشى.

أضف إلى ذلك أن سلاسل الرواتب في الأساس لم تكن نتيجة عمل خلاق. ففي القطاع العام وحده عشرات السلاسل للرواتب نتجت من ترقيعات متتالية أجريت لها بحسب الظروف. وغالباً ما تجد أنه لا فرق كبيراً بين السلم ونهايته (أقل من الضعفين عادة)، وتجد فيها درجة لها قيمة ثابتة في كل المراحل وصغيرة على أية حال (أنظر الجدول السابق).

إن خفض ضريبة الدخل على الشركات والأفراد بحجة تشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال قد زاد الغني غنىً والفقر فقراً

وتبقى الضحالة فلسفة هذه السلاسل في كل الأحوال، فإن دخل أحدهم إلى وظيفة ما سرعان ما يشعر بالملل وبغياب الحوافز، فنهاية الراتب هي ضعفا بدايته والدرجة صغيرة وثابتة. وماذا ينتج من هكذا سلاسل إلا الملل وقلة الإنتاج والتذمر. إن الذي أنتج هذه السلاسل وتشبث بهذا النموذج هو عقل جامد ومقلد. وقد آن للدولة أن تتطلع إلى سلم موحد للرواتب متواصل وغير متقطع ويأخذ في الحسبان كل العوامل ويكون تابعاً لها. إن هكذا سلماً موجود لحسن الحظ ولكنه غير مستعمل، لأنه موضوع بصيغة تابع رياضي لمتغيرات عدة يمكن التحكم بها كلها في آن معاً، وليس موضوعاً على درجات متقطعة كي يسهل استيعابه على ماسكي حسابات السلالم.

خلاصة

نستنتج مما تقدم ما يلي:

١ - حدث انخفاض كبير في الناتج المحلي الحقيقي بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٣.

٢ - فُرض توزيع جديد للدخل على أفرقاء الإنتاج لمصلحة أرباب العمل والحرفيين على حساب أصحاب الأجور بالليرة اللبنانية، وهذا التوزيع الجديد شديد الإجحاف بحق هؤلاء.

٣ - أصابت زيادات الرسوم والضرائب عامة الناس لأنها على الغالب ضرائب ورسوم تشمل سلعاً وخدمات ضرورية.

٤ - ارتفعت حصة أرباب العمل والحرفيين من الناتج المحلي القائم الحقيقي، على الرغم من انخفاض هذا الأخير بمقدار النصف.

٥ - إن خفض ضريبة الدخل على الشركات والأفراد بحجة تشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال زاد الغني غنى والفقير فقراً. وفي إحصاء حديث حول توزيع الأموال والودائع في البنوك اللبنانية ظهر أن ٣ في المئة من المودعين يملكون ٧٥ في المئة من الأموال المودعة و ٧٦ في المئة من المودعين يملكون ٦ في المئة من الأموال المودعة و ٢١ في المئة من المودعين يملكون ١٨ في المئة من الأموال المودعة.

يدل هذا المؤشر على التمرکز الشديد للأموال بيد قلة من الأشخاص كأنه تطبيق للآية: ﴿من ليس معه يؤخذ منه ومن معه يعطى ويزاد﴾.

لكن هذا نذير أزمة إجتماعية كبرى.

وإن كان لنا أخيراً أن نوصي فهذه وصية تقضي بالكف عن استعمال ما هو بدائي وبال من أدوات صنع سلالم الرواتب واعتماد وسائل الرياضيات المتاحة في هذا السبيل، وكذلك الكف عن اعتماد التغييرات الإنقطاعية وفرضها، فلإنقطاع في أي توازن وقع أشد وأدهى. أما التواصل فإنه يسمح للتغيير بأن يأخذ مجراه دون ألم يسببه ودون عناء يذكر.

التخصّصية

بتاريخ ١٤ شباط / فبراير ١٩٩٤ أحال مجلس الوزراء إلى مجلس النواب مشروع قانون معجل طلب فيه الإجازة للحكومة إنشاء شركات مغفلة مختلطة لإدارة بعض المرافق العامة. وفي ما يلي النص الكامل لهذا المشروع المؤلف من سبع مواد، الذي يبين لنا بشكل عام طرح الحكومة ونظرتها إلى عملية إعادة تأهيل بعض المرافق العامة واستثمارها وإداراتها:

يجب إدخال عملية التخصّصية ضمن سياسة اقتصادية شاملة هدفها الاستقرار الإقتصادي وإعادة التوازنات إلى الإقتصاد الوطني

المادة الأولى: أجاز للحكومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، بناء على اقتراح الوزراء المختصين، إنشاء شركات مغفلة مختلطة لإدارة المرافق العامة التالية: البريد، النقل المشترك، السكك الحديدية، استثمار محطات توليد الطاقة، مصافي النفط.

يحدد في مرسوم إنشاء الشركة رأس مالها والأحكام المتعلقة بها، ولا سيما لجهة تأسيسها والإكتتاب بأسهمها وإدارتها ونطاق عملها.

المادة الثانية: يمكن تحديد رأس مال الشركة بالعملة الأجنبية ويجب ألا تقل مساهمة الدولة عن عشرين في المئة من رأس المال المحدد.

المادة الثالثة: يجاز للدولة الإكتتاب عيناً كلياً أو جزئياً في رأس مال كل شركة، وفي مطلق الأحوال لا يجوز أن تزيد المساهمة النقدية للدولة عما يعادل ٢٠٠ مليون دولار أميركي بالليرات اللبنانية.

توزع الاعتمادات المخصصة لكل شركة من الشركات الملحوظة في المادة الأولى أعلاه بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص.

المادة الرابعة: يمكن عند الاقتضاء تغطية الاعتمادات اللازمة لمساهمة الدولة النقدية في رأس مال الشركات المنشأة عن طريق:

١ - المساعدات

٢ - القروض

٣ - الواردات الاستثنائية التي يصير تحديدها في قوانين ويجاز للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية، وذلك وفقاً لما يلي:

أ - يجب أن لا تقل مدة استحقاق أي من السندات المصدرة عن السنتين من تاريخ إصدارها.

ب - يجب أن تسند هذه السندات المصدرة في موعد لا يتعدى خمس عشرة سنة من تاريخ بدء إصدارها.

ج - تحدد نسب الفوائد على السندات وفقاً للمعدلات الرائجة في السوق العالمية على ما يماثلها في الخارج، ويتم ذلك بقرار مشترك يصدر عن وزير المال وحاكمة مصرف لبنان.

المادة الخامسة: يحدد عند الاقتضاء بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزراء المختصين:

١ - مصير الحقوق والواجبات والأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى الإدارات العامة والمؤسسات العامة التي كانت تتولى إدارة المرافق العامة المذكورة في المادة الأولى أعلاه واستثمارها.

٢ - أصول العلاقة ومواضيعها بين الوزارات المختصة والشركات المنشأة.

٣ - أصول أشغال الشركات المنشأة للأموال العمومية اللازمة لتحقيق نشاطها.

المادة السادسة: تحدد عند الاقتضاء دقائق تطبيق هذا القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

المادة السابعة: يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

بادئ ذي بدء يتبين لنا من قراءة هذا المشروع أن الحكومة تبنت صيغة جديدة يمكن وصفها بالتخصصية الجزئية أو بنصف تخصصية، إذ إن الطريق الذي تريد الحكومة سلوكه هو من خلال المشاريع المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص تحت ما يسمى المؤسسات المختلطة. فقد حسمت الحكومة المناقشات التي تدور منذ سنوات عدة حول هذا الموضوع. ولكن هنالك أسئلة عديدة تطرح نفسها على غير صعيد وهي:

١ - لجهة الإكتتاب في الأسهم:

أ - هل ستطرح الأسهم على مؤسسات استثمارية أم على شركات خاصة أم على أفراد؟

ب - ما هي حدود الإستثمار الأجنبي؟

ج - هل ستصل الأسهم إلى جمهور كبير أم إلى جمهور قليل؟

في هذا الإطار ما هي الوسائل (وسائل الرقابة) للتحقق من وجود شركات وهمية أو أشخاص مستعارين؟

بعبارة أخرى، ما هي الوسائل الآيلة إلى منع الاحتكار وتشجيع المنافسة؟

الموضوع هنا يحتاج إلى تشريعات عدة وتعديلات جذرية في القوانين المعمول بها. وهذه التشريعات يجب أن تهدف إلى منع الاستغلال، وحماية المصلحة العامة، وحماية المستهلك.

٢ - لجهة العلاقة بين الدولة والمشروع:

أ - ما هي طبيعة هذه العلاقة؟ إذ إن المشروع ترك للوزير المختص تحديدها عند الإقتضاء.

ب - ما مدى استقلال المؤسسة؟

ج - أين تكمن سلطة القرار حين تكون حصة الدولة ٢٠ في المئة؟

د - ما هي نوعية الرقابة على هذه المؤسسات، وما مدى سلطتها؟

٣ - لجهة الإطار القانوني:

أ - كيف سيكون الشكل القانوني الذي سيعتمد؟

ب - هل ستلجأ الدولة إلى التقييد العام أم الجزئي أم إلى إنتقائهما؟

ج - ما هو التشريع المطلوب؟

٤ - لجهة التركيب الإداري للمؤسسة:

أ - كيف سيكون الشكل الإداري لهذه المؤسسات؟

ب - كيف يؤلف مجلس الإدارة (تعيين أم انتخاب) وما هو دوره بالتحديد؟

٥ - لجهة التركيب المالي للمؤسسة:

تبين من مشروع القانون، في مادته الثالثة، أن الحكومة حددت المساهمة النقدية بما يعادل الـ ٢٠٠ مليون دولار أميركي بالليرات اللبنانية، وأن مساهمة الدولة في رأس مال الشركة يجب ألا تقل عن ٢٠ في المئة من رأس المال المحدد، إذ يمكن أن تكون ٢٠ في المئة وهنا تطرح أسئلة عديدة ومخاوف كبيرة حول مساهمة كهذه إذا ما حصلت.

أما في ما يخص قيمة المؤسسة فقد جاء في المادة الثالثة للمشروع أنه بناء على اقتراح الوزير المختص يحدد عند الإقتضاء مصير الحقوق والواجبات والأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى الإدارات العامة والمؤسسات العامة التي كانت تتولى إدارة المرافق العامة واستثمارها.

إن وجود لعبة السوق
التي تركز على المنافسة وعلى
دينامية القطاع الخاص لا يعني
تركها دون ضوابط تقوم بها دولة
قادرة علمياً وتقنياً وأخلاقياً

وهنا كان من الأجدى لحظ قيام لجنة عليا مؤلفة من أعضاء في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يشاركون فيها اختصاصيون وخبراء في التقييم والمحاسبة، وبالتحديد في العمليات الحسابية للتخصصية للإشراف على هذه العملية.

٦ - لجهة الموارد البشرية:

لم يأت المشروع على تحديد العناصر البشرية الضرورية وكيف سيتم التوظيف والإستغناء عن الموظفين. وفي النهاية لم يأت المشروع على ذكر الأنظمة المحاسبية التي ستعتمد.

فبعد هذه التساؤلات التي على الحكومة أن تعطي أجوبة عنها لكي تبديد المخاوف والتكهنات، لا بد من استخلاص بعض الإيجابيات، وإيجابيات هذا الطرح إذا ما حصل ضمن اعتبارات معينة يمكن تلخيصها على صعيدين كالآتي:

أ - الإشراف المباشر للمستهلك في إعادة الخدمات العامة التي يستفيد منها ومن

مردودية إكتتابه في السندات التي ستصدرها هذه المؤسسات، إذ حين تصبح هذه الشركات قادرة على العمل بطريقة سليمة وطبيعية منتجة للخدمة العامة دون نقص وانقطاع، وبحسب المواصفات الدولية، من كلفة ونوعية، وضمن سياسة أسعار تعطي نظرة علمية عن كلفة الإنتاج ونسبة الأرباح، نكون قد حققنا ما نصبو إليه من عقلانية بالتعاطي في الشأن الاقتصادي بوجه عام وفي الشأن الخدماتي بوجه خاص.

ب - إعفاء الدولة من الإستعانة بوارداتها المالية الزهيدة لتغطية نفقات هذه المصالح والإدارات التي تمثل عبئاً على الاقتصاد الوطني، إذ إن ضعف الأداء الإداري وتعثّر القطاع العام في هذه المرحلة (مرحلة النهوض) وتراكم الدين الداخلي وارتفاع حجم الدين الخارجي المرتقب، مع العجز في المالية العامة - ولو بدأ يتقلص تدريجاً إذ تبقى نسبته بحدود ٤٥ في المئة لسنة ١٩٩٤ وهو من الصعب، كي لا نقول من المستحيل، تقليصه كلياً في نهاية عام ١٩٩٥ ولا حتى في نهاية عام ١٩٩٦ - كل ذلك أصبح يكون عبئاً لا يستهان به ولا يمكن التغاضي عنه.

فهذه العملية إذا ما حصلت ضمن الأطر السليمة العلمية والموضوعية فهي بإمكانها إعادة التوازن للموازنة العامة، ومن ثم العدول عن ضخ السيولة في الاقتصاد الوطني دون أي مقابل، وبالتالي تخفيف وإزالة الضغوطات التضخمية. الأمر الذي ينعكس إيجاباً على آلية الأسعار وعلى أسعار الصرف، فيتحسن صرف العملة الوطنية، فتزداد القوة الشرائية للأجر، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تخفيف الفقر ورفع مستوى معيشة المواطن.

هذه الحلقة هي في نظرنا الأساس في الإنعكاسات الإيجابية لهذه العملية.

نأمل في أن تكون هذه الأسباب هي التي جعلت الحكومة تلجأ إلى اتباع هذه السياسة وليس لأسباب أخرى. لكن ثمة محاذير عديدة وشروطاً ينبغي التوقف عندها.

(١) يجب إدخال عملية التخصيصية ضمن سياسة اقتصادية شاملة هدفها الاستقرار الاقتصادي وإعادة التوازنات إلى الاقتصاد الوطني، وهذا ما تحدث عنه صندوق النقد الدولي مراراً حين تطرق إلى إعادة تصحيح هيكلية الاقتصاد الوطني.

(٢) إذا ما حصلت عملية التخصيصية بعيداً من خطة عام ٢٠٠٠، التي يجب تصحيح بعض عناصرها ومساراتها، وبعيداً من السياسة الاقتصادية الشاملة، فهي بإمكانها أن تصبح عملية صفقات تجارية... وبالتالي بإمكانها أن تعمق الهوة بين اللبنانيين الميسورين واللبنانيين المعوزين.

(٣) إن التخصّصية تتطلب وجود دولة لها سلطة اقتصادية وجهاز تقني إداري منظم للمراقبة. إن وجود السوق ولعبة السوق، التي تركز على المنافسة وعلى دينامية القطاع الخاص، لا يعني مطلقاً تركها دون ضوابط، وهذه الضوابط يجب أن تأتي من دولة قادرة علمياً وتقنياً وأخلاقياً.

(٤) إن المحافظة على المصلحة العامة تركز على قواعد تسعير الخدمات وشروط توفيرها، وهذه تبقى خاضعة لقرارات الهيئات العامة، فالمطلوب التيقن من عدم ممارسة الاحتكار والحرص على توفير الخدمات المتعلقة بالصيانة والمحافظة على نوعية الخدمات.

(٥) على الدولة أن تأخذ احتياطاتها كي لا تؤدي التخصّصية إلى إنشاء شركات لديها من القدرات المالية والثروات ما يكون خطراً عليها.

فعلى التخصّصية أن تدعم الملكية الفردية التي هي الركن الأساسي في الاقتصاد اللبناني. والخوف لدى البعض أن تفتح التخصّصية الباب للسيطرة على الإرث الوطني من قبل مجموعة أو مجموعات مالية لبنانية أو أجنبية، يمكن تبديده ضمن وجود رأي عام مؤثر ودولة قادرة، كما ذكرت، تمارس صلاحياتها على أكمل وجه لحماية المصلحة العامة.

التخصّصية تعقيب

إن الأفكار التي قدّمها إليّ عساف عن مسألة التخصيص في لبنان، والتي تناولت مختلف جوانب التخصيص وانعكاساته على كل الصعد القانونية والإدارية والمالية والاقتصادية والبشرية، جعلت من الصعوبة بمكان التعقيب على كل هذه المسائل. لأن مناقشة كل ما طرحه عساف تتطلب وقتاً كبيراً وجهداً ربما لا يمكن توافرها في هذا التعقيب المختصر. لذلك سأتوقف عند الشق الإقتصادي لمسألة التخصيص في لبنان.

منذ فترة طويلة، حتى ما قبل الحرب، كانت مناقشات واسعة تدور حول دور القطاع العام في الاقتصاد اللبناني: هل يجب أن يتخطى القطاع العام أطر البنية التحتية إلى الأطر الانتاجية، أم أن دوره يجب أن يبقى في هذا الإطار؟ هل يجب أن يخلي مكانه للقطاع الخاص لأنه نجح في دفع عجلة الإقتصاد اللبناني نحو الإزدهار والنمو؟ وهل يستطيع القطاع العام أن يستقطب الكفاءات العلمية والتقنية العالية كما استطاع القطاع الخاص ذلك؟

هل يمكن أن يؤدي التخصيص إلى مبتغاه قبل أن تسود سلطة الدولة والقانون جميع الأراضي اللبنانية؟ أي قبل قيام الدولة القادرة، حيث يمثل وجودها العنصر الرئيسي الضروري لعملية التخصيص؟

إن آفاق الاضطلاع بالتحويل إلى القطاع الخاص سيئة جداً في بيئة تتسم بتضخم مرتفع وغير مستقر

إذا كان من أهداف التخصيص تأمين موارد مالية للدولة، فكيف نفسر الإستغناء عن مؤسسات استثمارية مربحة يمكن أن تدر على الدولة إيرباحاً طائلة في حال تنظيمها وتحديث إدارتها؟

وهنا أوافق كلياً مع عساف حين يقول «إن التخصيصية تتطلب وجود دولة لها سلطة اقتصادية وجهاز تقني إداري منظم للمراقبة. إن وجود السوق ولعبة السوق، التي

ترتكز على المنافسة وعلى دينامية القطاع الخاص، لا يعني مطلقاً تركها دون ضوابط، وهذه الضوابط يجب أن تأتي من دولة قادرة علمياً وتقنياً وأخلاقياً.

وإذا كان القطاع الخاص يستطيع ضبط السرقات والرشوة وانتظام العمل وتأمين الخدمات، وهذا صحيح إلى حد كبير، فإن ذلك لا ينفي إطلاقاً حاجة القطاع العام إلى إدارة حديثة ومتطورة. فالقطاع العام بحاجة إلى مثل تلك الإدارة، وتكوينها واقع حتمي لا غنى عنه. وإذا كان ذلك حتمياً وضرورياً فلماذا التخلي، ولو مؤقتاً، عن مؤسسات استثمارية مربحة.

وإذا كانت عملية التحويل إلى القطاع الخاص لم تنظم بصورة جيدة، كما يريد ويفترض عساف، بحيث تباع المنشآت للمشتريين دون الخبرة الإدارية ولا رأس المال المالي اللازمين لإدارتها بنجاح، فإن ذلك يؤدي، فضلاً عن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلى إفلاسات ونكسات كبيرة.

المطلوب أن تتوافر الظروف
الموضوعية الضرورية
للتخصيص، حتى يأتي ويحقق
الوفرة في الخدمات التي يقدمها
من حيث الكمية والنوعية
لجميع اللبنانيين

لقد أبرز عساف ناحية مهمة جداً تثير قلق جميع اللبنانيين وخوفهم حين قال: «إذا ما حصلت عملية التخصيص بعيداً من خطة عام ٢٠٠٠، التي يجب تصحيح بعض عناصرها ومساراتها، وبعيداً من السياسة الاقتصادية الشاملة، فهي بإمكانها أن تصبح عملية صفقات تجارية... وبالتالي بإمكانها أن تعمق الهوة بين اللبنانيين الميسورين واللبنانيين المعوزين».

وهنا نود أن نؤكد مقولة عساف فنقول: إن آفاق الاضطلاع بالتحويل إلى القطاع الخاص سيئة جداً في بيئة تتسم بتضخم مرتفع وغير مستقر، للسبب نفسه الذي يجعل استثمار القطاع الخاص يميل، في ظل هذه الظروف، إلى الخمول، إذ إن الأسعار تفقد قدرتها على نقل الإشارات التي تحسن تخصيص الموارد.

وهنا نلتقي مع عساف حين يقول إنه «يجب إدخال عملية التخصيص ضمن سياسة اقتصادية شاملة هدفها الاستقرار الاقتصادي وإعادة التوازنات إلى الاقتصاد الوطني». ونضيف أن أهم هذه التوازنات في المرحلة الراهنة هو لجم التضخم المرعب وعودة التوازن إلى سعر صرف الليرة اللبنانية.

هل يمكن أن يؤدي التخصيص في ظل هذه الأوضاع التضخمية الهائلة وتقهر القدرة الشرائية للبنانيين إلى انعكاسات اقتصادية واجتماعية ضاغطة ويدخلنا في مجهول خطير، وبالتالي يصبح مشكلة بحد ذاته؟

إن إلقاء نظرة سريعة وموضوعية على تطور القطاع العام في لبنان تجعلنا نؤكد أن هذا القطاع في فترة ما قبل الأحداث، وعلى الرغم من الشوائب والسلبيات التي كانت تميزه، لم يفشل على الإطلاق في تكوين بنية تحتية جيدة رافقت تطور الإقتصاد اللبناني وكانت تؤمن متطلباته الإنتاجية والخدماتية الأساسية. فقد كان القطاع العام قبل الأحداث في أوج عزه، سواء من حيث تأمين الخدمات وتقديمها بشكل جيد أم من حيث الربحية التي يجنيها ويغذي بها خزانة الدولة.

أما اليوم، وبعد هذا الدمار الهائل الذي شمل كل مؤسسات القطاع العام، فإن المسألة يجب أن تعالج من منظور متطلبات المرحلة الراهنة وخصائصها، وخصوصاً من الناحية التمويلية، أي المسألة في حركتها الإنمائية وفي حركتها التمويلية. إن الدور الإنمائي المطلوب أن تؤديه الدولة في فترة ما بعد الحرب يتطلب بإلحاح تأمين الموارد المالية الضرورية، إذ لا غنى عن دور نشيط للدولة في الإقتصاد اللبناني كي يجني المجتمع ثمار الحرية الإقتصادية بكل إيجابياتها من غير التعرض أكثر مما يجب لأشواق سلبياتها أو التعثر على ثغراتها.

وهذا ما يفرض على الدولة عدم التحويل إلى القطاع الخاص، بل على العكس، أمامها، في رأينا، حتمية تحسين أوضاعه الإدارية والإنتاجية في السرعة القصوى لكي يساهم في التمويل الوطني العام.

وهنا في رأينا يجب العمل على ثلاثة خطوط أساسية: الأول: خط العمل على تأمين المساعدات الخارجية إذا أمكن ذلك، ويبدو هذا الأمر صعباً جداً في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة؛ والثاني: العمل على تنشيط وتفعيل الموارد الداخلية؛ والثالث: إعادة بناء الهيكلية الإدارية للقطاع العام وخصوصاً في الإدارات الخدماتية، بما يضمن استقطاب الكفاءات العلمية والتقنية المطلوبة، لا كما جرى أخيراً من تعيينات وتطهير غير مكتمل وغير مجد.

لذلك نرى أنه لا يجوز إطلاقاً الإقدام على التخصيص في هذه المرحلة من إعادة بناء البلد، على الأقل في هذه المرحلة. نقول ذلك لأننا لسنا ضد التخصيص في المطلق، إنما المطلوب أن تتوافر الظروف الموضوعية الضرورية للتخصيص، حتى يأتي ويحقق الوفرة في الخدمات التي يقدمها من حيث الكمية والنوعية لجميع اللبنانيين، لا أن يسبب بذاته معضلات إجتماعية واقتصادية جديدة، كما ذكرنا آنفاً. وعلى هذا الأساس نعتقد أن طرح مقولة التخصيص من أجل سد العجز المالي للدولة وتأمين التمويل للقيام بمشاريع التنمية وإعادة الإعمار في الوقت الراهن هو طرح خاطئ.

وإذا كنا لسنا ضد التخصيص في المطلق، فإننا نرى أنه يجب أن يسبق أية عملية للتخصيص، حتى ولو كانت جزئية، انتشار سلطة الدولة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، وأن تعم سيادة القانون دون اجتزاء أو نقصان وأن تعود موارد الدولة بانتظام كما سبق وأشرنا، وأن يجري إصلاح الإدارة على أسس علمية وحديثة تحددها مصلحة تطور الإقتصاد اللبناني، وأن تعود إلى اللبنانيين بشكل أو بآخر القدرة الشرائية التي فقدوها من جراء أزمة التضخم.

وعلى هذا الأساس فقد طرحنا منذ أكثر من سنتين، ونعود ونطرح اليوم، فكرة القطاع المختلط من القطاع العام والقطاع الخاص، إذ إن تحويل جزء من القطاع العام إلى القطاع الخاص ممكن شرط أن يكون للقطاع العام أحقية القرار، وخصوصاً في ما يتعلق بمسألة الأسعار. وهذا يتطلب أن تكون نسبة تملك الدولة أكثر من ٥٠ في المئة.

بالطبع إن اقتراح القطاع المختلط لا يكفي لحل مسألة العجز في الموازنة ومسألة الدين العام الداخلي والخارجي. ومشاركة الدولة الفعالة في العملية الإنمائية، وبالتالي فهو لا يمكن أن يكون البديل من تفعيل جباية الضرائب وتحديث أجهزتها وعقلنة الإنفاق العام وغيرها من المسائل التي تناولناها سابقاً. وعلى الرغم من ذلك تبقى هذه المسألة، أي تكوين القطاع المختلط، موضوعاً للدراسة الدقيقة التي يجب أن تدرس كل حالة بمفردها، ارتكازاً على معطيات دقيقة في ما يتعلق بربحية الدولة من الاقدام على تخصيص جزء من القطاع العام واحتمال انعكاساته الإقتصادية والإجتماعية.

الأدلوجيات السياسية: مقاربة نظرية ومنهجية

جماعات ضغط، في الوقت الذي استُبدِل ذلك الجدل بالتأملات العلمية والتقنية.

وقد أمكن دعم أطروحة نهاية الأدلوجات بجملة حجج مقنعة في الظاهر، منها ما يؤكد أبدية الرأسمالية (وخصوصاً في ظل سقوط التجربة الاشتراكية) التي تفترض أن كل الأمم يخضع للمشاكل نفسها (النمو الصناعي والتقني)، وللأهداف نفسها: النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة اللذان يؤديان إلى وفاق عام حول الأهداف، وبالتالي إلى حصر المناقشات حول الوسائل وحسب، وحول تأمين إدارة أفضل للاقتصاد.

لكن ألا تؤلف هذه الطروحات خطاباً أدلوجياً حول الأدلوجة، يتجاهل حقيقتها من خلال طمس دور الخطاب السياسي في الحملات الانتخابية مثلاً، وفي الصراعات بين الأمم، وفي نضالات الحركات السياسية في الدول النامية على الأقل... الخ؟

إن هذا التساؤل يلفت النظر إلى خطورة مفهوم الأدلوجة كمرجع في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة. لذا، يطمح هذا البحث إلى المساهمة في

لا يخلو استعمال كلمة أدلوجة^(١) من التباس، نظراً إلى تعدد دلالاتها ضمن السياق الذي تُدرج فيه. وما يزيد من هذا الالتباس ليس عدم تحديد الكاتب مدلول الكلمة فحسب، بل بوصفها أيضاً إحدى أدوات التحليل المتداخلة التي أنتجها تطور أشكال تمثل العالم الاجتماعي، والتي لا يزال التمييز الدقيق في ما بينها موضع جدل بين العديد من المنظرين والباحثين. ومن هذه الأشكال: الثقافة، الفكر، المعرفة، النظرية، الفلسفة، العلم، العقل، الوعي... الخ.

ولعل هذا التداخل يكمن في خلفية الزعم القديم - الجديد بنهاية الأدلوجات. ذلك أن انهيار الكتلة الاشتراكية، وإعلان البيريسترويكا «الغورباتشيفية» عن تحرير السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية من الأدلجة، يمثلان آخر علامات تلك النهاية. أما العلامات الأخرى فتجلت في انحسار الجدل حول التنظيم الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الرأسمالية الغربية، حيث ضعفت اللهجة الاندفاعية التي ميزت القرن التاسع عشر، وتحولت الأحزاب الثورية السابقة إلى مواقع إصلاحية، والنقابات إلى

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

(١) عمدنا في هذه الدراسة إلى توحيد استعمال كلمة أدلوجة، بحسب تعريب عبد الله العروي لكلمة Ideology أو Idéologie، فنقول: أدلوجة ج أدلوجات وأدلج إدلاجاً ودلج تدليجاً ومؤدلج ج مؤدلجون... وقد طبقنا هذا الاستعمال على النصوص العربية التي اقتبسناها من مراجع هذه الدراسة، التي استعملت كلمة أيديولوجيا بدلاً من أدلوجة. انظر: عبد الله العروي، مفهوم الإيديولوجيا (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٨)، ص ٩.

إعادة تحديد المفهوم، وتحديداً إلى توجيه الاهتمام نحو إرساء أساس منهجي لدراسة الأدلوجات السياسية.

أولاً: حول الأدلوجة

لغويًا، إن مصطلح الأدلوجة مشتق من كلمة Idée (فكرة)، وكذلك من Idéo (عنصر). والفكرة هي «المثال» وجمعها «المثّل». وقد بين غرامشي أن هذا المصطلح يعني في الأصل «علم الأفكار». وبما أن التحليل كان الطريقة التي اعترف بها العلم وطبقها، فقد كانت الكلمة تعني «تحليل الأفكار»، أي «البحث في أصل الأفكار» التي كان عليها أن تتفكك إلى عناصرها الأصلية الدالة على الانطباعات. ثم اتخذت كلمة أدلوجة معنى «نسق الأفكار»^(٢).

وللدخول في مناخ الأدلوجة عبر أهم استعمالاتها، من المفيد أن نذكر بعض تعريفاتها التي اعتمدها متخصصون في شؤون الاجتماع والثقافة والأدلوجات. من هؤلاء روشيه الذي رأى أن الأدلوجة مصطلح يستعمله علماء الاجتماع المعاصرون لتحديد «منظومة أفكار وأحكام، واضحة ومنظمة وعامة، تُستخدم في وصف وتوضيح وتفسير أو تبرير وضع مجموعة أو جماعة، وتستوحي بشدة قيماً وتُقترح توجيهاً دقيقاً نحو فعل تاريخي على هذه المجموعة أو تلك الجماعة». ويذكر المؤلف ثلاثة عناصر يتضمنها تعريفه: الأول، أن الأدلوجة تتخذ صفة «العقيدة» (لكونها متماسكة على نحو كافٍ)؛ والثاني أنها تستوحي قيماً تؤلف مراجع لها؛ والثالث أن لها وظيفة تحريضية^(٣).

أما ثربورن فيذهب إلى أعماق من ذلك، إذ يضمّن مفهوم الأدلوجة «الأفكار والخبرة اليومية و [...] المذاهب الفكرية المنضجة سواء بسواء»، إضافة إلى «وعي الممثلين الاجتماعيين» و«منظومات الفكر والخطاب المتأسسة لاجتماع من المجتمعات». هذا يعني أن ننظر إلى الأدلوجة «ليس كأجسام فكر أو بنى خطاب بذاتها، بل كمنظومات لكينونة [في] العالم خاصة بممثلين واعين، بذوات بشرية. بمفردات أخرى، أن نتصور نصاً أو تعبيراً كأدلوجة، هذا معناه أن نركز النظر على طريقة عمله في تكوين وتحويل الذات الإنسانية»^(٤). هكذا تبدو الأدلوجة «الوسيط الذي عبره يصنع البشر تاريخهم كممثلين واعين»^(٥).

إذا استخلصنا من التعريفين السابقين أن الأدلوجة تُختصر بالأفكار المنظمة والفاعلة اجتماعياً، فإن ذلك يبقى قاصراً عن التعبير عن المفهوم بالنسبة إلى باحثين آخرين. من هؤلاء مانهايم الذي حاول أن يميز بين مفهومي اليوتوبيا والأدلوجة، وإن حدد معنى كلمة يوتوبيا «بهذا النموذج من الاتجاه الذي يتجاوز الواقع ويحطم، في الوقت نفسه، روابط النظام القائم»، فهو ميز «بين العقلية اليوتوبية والعقلية الأدلوجية. فمن الممكن التوجه نحو موضوعات غريبة عن الواقع وتتجاوز الوجود الفعلي، ولكنها تبقى فاعلة أيضاً في تحقيق الأوضاع القائمة وصيانتها. وقد اهتم الإنسان عبر التاريخ بالموضوعات التي تتجاوز خريطة وجوده أكثر من تلك الملزمة لوجوده. وعلى الرغم من ذلك، فقد شُيّدت أشكال ملموسة وواقعية من الحياة الاجتماعية على قاعدة العقلية الأدلوجية التي كانت متضاربة مع الواقع. وهكذا لم تصبح هذه العقلية يوتوبية إلا حينما كانت تميل، فوق ذلك، إلى تحطيم روابط النظام القائم»^(٦). من هذا

Plusieurs Auteurs, *Analyse de l'idéologie*, T 2 (Paris: Galilée 1983), p. 35.

Guy Rocher, *Introduction à la sociologie générale, l'action sociale*, T 1 (Paris: HMH, 1968), p. 127.

(٤) جوران ثربورن، *أيديولوجية السلطة وسلطة الإيديولوجيا*، تعريب الياس مرقص (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ١٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

Auteurs, *Analyse de l'idéologie*, p. 74.

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

النص الذي يظهر أن دائرة اهتمام كاتبه لم تتجاوز الأدلوجات المحافظة والمندرجة في اليوتوبيا، نفهم أن الأدلوجة تحمل معنى تخيلياً، فهي تمثل قفراً فوق الواقع، على الرغم من فاعليتها، الأمر الذي يقود إلى صفة «الوهم» أو «القناع» و«الوعي الخاطيء» التي نسبتها أدبيات ماركسوية إلى الأدلوجة.

فقد بينَ التوسير أن الأدلوجة تمثل العلاقة الخيالية بين الأفراد وظروف وجودهم: «إن ما هو ممثل في الأدلوجة ليس إذاً نظام العلاقات التي تحكم وجود الأفراد، بل هو

العلاقة الخيالية بين الأفراد وعلاقات الإنتاج التي يعيش هؤلاء في ظلها»^(٧). أضف أن أي ممارسة اجتماعية لا يمكنها أن توجد «إلا بوساطة أدلوجة معينة وتحتها»، لكن الأدلوجة لا توجد «إلا بوساطة ذات معينة ومن أجلها»^(٨)، ووظيفتها تقوم على «تكوين الأفراد الملموسين

كمرووسين»^(٩) بالنسبة إلى ذات مركزية يتأملون صورتهم ضمنها. ومن هنا موقع الأدلوجة خارج العلم والواقع^(١٠). وهكذا تتميز الأدلوجة بالذاتية واللاواقعية مقابل العلم والموضوعية.

لكن العروى الذي عرض أهم الأدبيات حول مفهوم الأدلوجة، قدّم معنى مزدوجاً للمفهوم إياه:

المطابقة واللامطابقة مع الواقع. فالمفهوم «يستلزم دائماً مستويين: وصفي ونقدي»، أما الظاهرة النقدية فهي «التي تميز مفهوم الأدلوجة عن المفاهيم الأخرى مثل: فكر، ذهنية، عقيدة، دين، فلسفة»، ولكننا لا نحكم على الأدلوجة أنها أدلوجة إلا بالنسبة إلى الواقع والحقيقة^(١١). لذا، دعا الكاتب إلى التمييز بين ثلاثة

استعمالات لمفهوم الأدلوجة: الأدلوجة / قناع (تشويه الواقع) في مجال المناظرة السياسية؛ والأدلوجة / رؤية كونية في مجال اجتماعيات الثقافة، والأدلوجة / علم الظواهر الذي يوظف

في نظرية المعرفة ونظرية الكائن ويقود «حتماً إلى النظرية الجدلية»^(١٢).

وبين الكاتب أيضاً أن معنى «القناع» و«الرؤية إلى الكون» يستعملان في ميدان الاجتماعيات، لا في ميدان الفلسفة «حيث توضع مسائل المعرفة والكائن وحيث تُدرس الأدلوجياء، أي أصل

الأدلوجة، وبالتالي أصل العلم الحق المطابق لباطن الأشياء، في الآن والمآل»^(١٣). ولكن أليست الأدلوجة حاضرة في الفلسفات على تنوعها أيضاً؟

نستعين هنا بغولدمان الذي رأى أن الفلسفة تحاول أن تقدم إجابة مفهومية عن المشاكل الإنسانية الأساسية المطروحة في زمن محدد، داخل مجتمع

**ان الادلوجة خطاب تنعكس فيه
أجزاء من الحياة الاجتماعية
ويتضمن مجموعة أحكام إزاءها
تطلق استناداً إلى قيم
عليها تمثل صورة المستقبل الأفضل
للعلاقات الاجتماعية، ومن
هنا الفعالية الاجتماعية للأدلوجة**

(٧) Louis Althusser, "Idéologie et appareils idéologiques d'état," *La pensée*, no. 151 (Juin 1970), pp. 3 - 38.

والترجمة العربية: لوي التوسير، «الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية»، تعريب جوزيف سكاف، دراسات عربية، العدد ١٠ (آب / أغسطس ١٩٧٢)، ص ١٠٨ - ١٤٨.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) العروى، مفهوم الأيديولوجيا، ص ١١.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

معطى، وأنه يوجد في هذا المجال «بين طرائق النظر إلى الأمور المختلفة وبين الإجابات التي يعطيها المؤلف عن المسائل المنعزلة، رابطٌ يجعل من جملة هذه الإجابات وطرائق النظر كلية»^(١٤). إلا أن مهمة مؤرخ الفلسفة لا تتغاضى عن كشف «عدم مطابقة الفيلسوف العائدة إما إلى حضور مخلفات الأشكال الفكرية السابقة عليه في بعض النقاط الثانوية»^(١٥)، أو إلى التزامات أمام السلطات القائمة (الكنيسة، الدولة)، أو إلى الرغبة في إزالة المفارقات والخلافات الواضحة مع الواقع (قوى اجتماعية، أفكار سائدة)^(١٦). علماً أن الفيلسوف يعتمد إلى تناول مسائل وتجاهل مسائل أخرى، فتغدو كليته ادعاءً أكثر منها واقعاً.

وهكذا، مع أن الفلسفة سامية بفعل تخصصها بالمفهومية والكلية، فهي لا تقلت من شبك الأدلوجة ما دام مجال تخصصها هذا يشمل الاجتماعيات وينحرف عن الواقع نحو التخيل (تصور النظام الاجتماعي الأفضل) وإطلاق الأحكام القيمية عليه أيضاً^(١٧). من هنا صح ما بيّنه ناصيف نصار من علاقة «تداخل جدلي» بين الأدلوجة والفلسفة، مؤكداً

أن الفلسفة هي «المستوى النظري الأعلى» في الأدلوجة^(١٨). أما في ميدان الاجتماعيات فلا ينفك الاتجاه الماركسي عن استعمال مصطلح الأدلوجة / قناع. مثلاً على ذلك، نذكر أطروحة سمير أمين حول الأدلوجة التي اقترنت بتكون العالم الرأسمالي، والتي «تفقد قدرتها على المشروعية إذا بلغت هذه الدرجة من الوعي الناضج بالطبيعة الحقيقية للنظام الذي تخدمه»^(١٩)؛ هذا مع العلم أن الكاتب كان تحدث في معرض تناوله مراحل «هياكل نظم الفكر» في منطقة أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، عن «الفكر الأدلوجي العام» الذي «يشمل كلاً من مناهج الفكر العلمي وهياكل الفكر الفلسفي والديني وعلاقاتها المتبادلة»^(٢٠).

إن معارضة الأدلوجة البرجوازية بالماركسية التي تكشف تناقضات المجتمع الرأسمالي والاستغلال الطبقي السائد فيه، تعجز في الواقع عن تجنب وصف الماركسية بالأدلوجية ما دامت تقدم نفسها كعلم وفلسفة للتغيير في خدمة أهداف الطبقة العاملة المتمثلة بالثورة الاشتراكية. لكن ألم تستخدم الماركسية كـ «قناع» في الأنظمة الاشتراكية لسيطرة

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(١٤)

(١٥)

(١٦)

Lucien Goldmann, *Recherches dialectiques* (Paris: Gallimard, 1959), p. 129.

Ibid., p. 35.

Ibid., p. 37.

(١٧) وهذا ما نريد تأكيدُه هنا وفي مكان آخر. إن مختلف أشكال تمثيل العالم الاجتماعي، بما في ذلك الفلسفة، تقدم نفسها كإفكار صالحة، إن لم يكن لخير البشرية، فلخير كل مجتمعي ما، أو، على الأقل، لخير جماعة ما من هذا الكُل. لكن، ينبغي عدم الاكتفاء بدراسة الأفكار كما تقدم نفسها، كما في حالة ناصيف نصار الذي سلّم بأنه «على مستوى الفكر الفلسفي، لا يوجد تقيّد محصور بجماعة تاريخية محددة بعينها، إذ إن الفيلسوف الاجتماعي التاريخي يفكر، أو على الأقل يحاول أن يفكر، في الوجود الإنساني على الإطلاق» (انظر: ناصيف نصار، طريق الاستقلال الفلسفي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ٢٥٩، ٢٦١). وأكد أن الفيلسوف «يكتب في الحقيقة لكل الناس». مشيراً إلى أن المشكلة تكمن في أن الكتابة الفلسفية «لا يمكن أن تكون في متناول كل إنسان يحسن القراءة والكتابة. من هنا الحاجة إلى نخبة يتوجه إليها الفيلسوف، وبواسطتها يتوصل إلى عامة الناس» (المصدر نفسه، ص ٢٢٦).

نعتقد أن الأفكار تصل بطريقة ما إلى نسبة ما من عامة الناس، لكن جملة أسئلة تطرح نفسها هنا: من ينتج هذه الأفكار، ومن هي الفئة الاجتماعية التي تتبناها وتعمل على تحقيقها؟ ما هو موقع هذه الفئة من الانقسامات الاجتماعية السائدة، وما المسافة التي تفصلها عن السلطة؛ كيف تفسر انشطار فلسفة ما إلى اتجاهات مختلفة... الخ؟ إن مثل هذه الأسئلة التي يطرحها علم اجتماع الأدلوجات تهدف إلى كشف مدى زيف أو مطابقة الإنكار المنتجة في مرحلة ما من تاريخ الإنسان أو المجتمع، والأهداف الفعلية للفئة الاجتماعية التي تنتجها.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٦٢، ٤٩.

(١٩) سمير أمين، نحو نظرية للثقافة: نقد التمرکز الأوروبي والتمرکز الأوروبي المعكوس (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٩)، ص ٧٨.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٨، ١٥.

الحزب الشيوعي فيها، الحزب الذي كان بدوره تحت سيطرة فئة بيروقراطية احتكرت مجموعة من الامتيازات التي فصلت مصالحها عن مصالح مجموع الأمة (أو الأمم) وناقضتها، الأمر الذي ساهم مثلاً في تفجير التناقضات داخل المنظومة الاشتراكية^(٢١)؟

مهما أفادت الأدلوجة من العلوم والفلسفات، فهي وعي نقدي، والأصح تقويمي، يبرز حسناتها مقابل سيئات الأدلوجات المغايرة. وهذا ما ينطبق على الماركسية التي تسلحت بالعلم والفلسفة من أجل خدمة مصالح ذات معينة (العمال)، وربطتهما بإرادة التغيير وبتصور مشروع نظام اجتماعي بديل (القفز فوق الواقع) يصفى آليات الاستغلال الطبقي. أكثر من ذلك، لقد انشطرت الماركسية إلى أدلوجات، لقابليتها للتأويل (شأنها في ذلك شأن كل أدلوجة) في ضوء الأزمات المعرفية والاجتماعية والسياسية المتجددة والمتغايرة هنا وهناك، ولتضارب مصالح الفئات الاجتماعية التي تتبناها، سواء على مستوى الدول (الشيوعية الأوروبية، الصينية، السوفييتية الستالينية)، أو على المستوى المحلي داخل كل دولة.

وهكذا، إذا كانت الغائية (المشروع) تميز الأدلوجة، فهي لا تقطع مع الواقع بما أنها تؤوله بكيفية معينة. بالأحرى، إن الأدلوجة خطاب تنعكس فيه أجزاء من الحياة الاجتماعية ويتضمن مجموعة أحكام إزاءها تُطلق استناداً إلى قيم عليا تمثل صورة المستقبل الأفضل للعلاقات الاجتماعية، ومن هنا الفعالية

الاجتماعية للأدلوجة سواء أكانت عقيدة منظمة أم كانت مجموعة مواقف تفتقر إلى إطار نظري ما، وبغض النظر عن الاتجاه الذي تسلكه (محافظ، معارض، وسطي، أو غير ذلك).

ثانياً: الأدلوجة، الثقافة، المعرفة والعلم

لعل التداخل الذي سبق أن أشرنا إليه بين الأدلوجة ومفاهيم أخرى، مثل الثقافة والمعرفة والفلسفة، لا يعود إلى حضور ميزات الأدلوجة في أكثر أشكال تمثل العالم الاجتماعي فحسب، بل إلى الخلط بين هذه المفاهيم كذلك، على الرغم من كل محاولات التمييز بين فروع العلوم الاجتماعية والمسائل التي يتخصص كل منها في معالجتها.

إن ما يدل على حضور الأدلوجة في الثقافة مثلاً، هو تأكيد روشيه أن الأدلوجة جزء من الثقافة حيث تتخذ مظهراً «أكثر عقلية وأكثر وضوحاً وأكثر نضالية من النماذج والقيم»، ولكونها مصدراً للانقسام والخلاف داخل جماعة ما أو بين الجماعات^(٢٢)، في حين بيّن غورفيتش أن «المعرفة السياسية غير مسكونة بالأدلوجة فقط، بل باليوتوبيات والأساطير»^(٢٣).

إلا أن التنافس بين مفهومي الثقافة والمعرفة يبدو

(٢١) راجع مساهمتنا في معالجة هذه المسألة في: «أيدولوجية البيريسترويكا: الديمقراطية والسلام»، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٢٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠) و«مازق البيريسترويكا»، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٢٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢).

(٢٢) Rocher, *Introduction à la sociologie générale, l'action sociale*, p. 129.

(٢٣) جورج غورفيتش، الأطر الاجتماعية للمعرفة، تعريب خليل أحمد خليل (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر [مجد]، ١٩٨١)، ص ٤٢. ويقيم محمد عابد الجابري علاقة بين المعرفة والأدلوجة (كمحددتين للمجال التاريخي للفكر)، مؤكداً «أن الاشكالية النظرية التي تؤسس وحدة الفكر هي أساساً إشكالية معرفية، بمعنى أنها نتيجة تناقضات حقل معرفي معين، وبالتالي فهي تظل قائمة ما دامت الشروط المادية والابستمولوجية التي تؤسس ذلك الحقل المعرفي قائمة. أما المضامين الأدلوجية التي توخف فيها المادة المعرفية التي يقدمها نفس الحقل المعرفي وداخل نفس الاشكالية، فهي لا تخضع للتناقضات المعرفية، بل لتناقضات وصراعات أخرى (أدلوجية) تجد أصلها ومنبعها في درجة تطور المعرفة وجهازها، بل في المرحلة التي يجتازها المجتمع من التطور... إن الانتماء إلى نفس الاشكالية وإلى نفس الحقل المعرفي لا يعني بالضرورة الانخراط في نفس الأدلوجة... إن المطامع السياسية والاجتماعية التي تبهر عنها أدلوجة معينة كثيراً ما تكون متقدمة أو متخلفة ليس فقط عن المادة المعرفية التي توخفها بل أيضاً عن لحظة التطور الاجتماعي التي تظهر فيها». انظر: محمد عابد الجابري، نحن والقرآن (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٠.

شديداً، نظراً إلى التشابه الكبير بين عناصرهما. ذلك أن «أنواع» المعرفة التي اقترحها غورفيتش ضمن «منظومة هرمية» تتفق و«الأنماط الاجتماعية»، تتحدد كما يلي: المعرفة الإدراكية للعالم الخارجي، ومعرفة النحن والأغيار، ومعرفة الحس السليم (الحياة اليومية) والمعرفة التقنية والمعرفة السياسية والمعرفة العلمية والمعرفة الفلسفية^(٢٤). وبهذا يكون المؤلف قد أدرج كل عمل فكري في مفهوم المعرفة، وربما باستثناء الأعمال الأدبية والفنية، علماً أن الدين يجد

نفسه داخل بعض هذه الأنواع المعرفية، وخصوصاً المعرفة اللاهوتية - الفلسفية.

في المقابل، تبدو الثقافة في نظر الثقافويين، الذين يستوحدون تايلور الشهير، «مجموعة مترابطة [منظومة] من طرائق

التفكير والشعور والفعل، التي، إذ يتلقونها ويتقاسمها أشخاص عديدون، تساهم بطريقة موضوعية ورمزية على حد سواء، في تكوين هؤلاء الأشخاص ضمن جماعة خاصة ومتميزة»^(٢٥). هذه المنظومة من النماذج والقيم والرموز «تشتمل على المعارف والمثل

والفكر، وتمتد إلى أشكال التعبير عن الشعور والقواعد التي تحكم الأفعال الملاحظة موضوعياً، والمعارف العلمية والتقانة والميثولوجيا والفنون وقواعد السلوك»^(٢٦).

كما يتشابه مفهوم الحضارة مع الثقافة حيناً، ويتميز عنها حيناً آخر. فهو إما يشتمل على ما هو مشترك بين الثقافات، حيث ترتبط كل ثقافة بـ «مجتمع معين ومحدد الهوية»^(٢٧)؛ أو أنه يستعمل للدلالة على درجة عالية من التقدم الذي بلغته المجتمعات الحديثة، حيث

إن كلمة Civilisation تأتي أصلاً بمعنى «تمدن» أو «تحضر»، لكن تأتي بمعنى «تهذيب» وصقل كذلك، وهي ظهرت مع نمو المدينة كمركز اقتصادي - تجاري (مثل مجتمع

الوعي كل يتضمن ما هو قائم وما يجب أن يقوم، فهو إذا مزيج من واقعية ولا واقعية. وبهذا المعنى تصبح الأدلوجة ضرورية للوجود الإنساني وملزمة له

الحضر المبني على التجارة والانتاج الحرفي عند ابن خلدون)، ثم كمركز سياسي وثقافي حيث انبثقت فكرة المواطن الذي يحترم قيم المدينة وأنظمتها وقوانينها. لذا، كان ظهور المدينة بمثابة ظهور لنمط من الكينونة الاجتماعية «الذي يجب على البشرية

(٢٤) غورفيتش، المصدر نفسه، ص ٢٠ - ٥١.

(٢٥)

(٢٦)

Rocher. Introduction à la sociologie générale, l'action sociale, p. 111

Ibid. p. 112.

إن القيمة هي الكيفية التي يكون عليها الإنسان والسلوك، والتي يرغبها أو يعترف بها فرد أو جماعة بوصفها مثالية. أما الرموز فهي إشارات تنكّر بالغائب، لا تفصح عنه إلا جزئياً، وتستخدم كوسائط بين المضامين الواقعية أو اللاواقعية التي تتخطى الوعي الجماعي والفردى على السواء.

يعرف العروى الثقافة (أو التراث) بـ «مجموع الأعمال الإنسانية: تقنية، علمية، فنية، اجتماعية، شكلية، سلوكية، أدبية، أكانت تبدو لنا متناظمة أو متناثرة»، لكنه يضيف «أن أفق كل ثقافة غير محدود مبدئياً»، مؤكداً أن الثقافات وجدت عالمية، ومبرزاً مسألة التقدم الثقافي. انظر: عبد الله العروى، العرب والفكر التاريخي (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٢)، ص ١٥٢. كما يعالج هذه المسألة في كتابه: ثقافتنا في ضوء التاريخ (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٢).

أما الجابري، فيدرس «العقل» بغض النظر عن الاختلاف حول مضمون الثقافة، مع أن ما يهم بالنسبة إليه هو «التفكير بواسطة الثقافة»، أي «التفكير من خلال منظومة مرجعية تتشكل إحدائياتها الأساسية من محددات هذه الثقافة ومكوناتها، وفي مقدماتها الموروث الثقافي والمحيط الاجتماعي والنظرة إلى المستقبل، بل والنظرة إلى العالم، إلى الكون، والإنسان، كما تحددها مكونات تلك الثقافة». وهكذا، فالعقل هو «الفكر بوصفه أداة للإنتاج النظري صنعتها ثقافة معينة لها خصوصيتها»، أو بالأحرى هو «جملة المبادئ والقواعد التي تقدمها الثقافة العربية للمنتمين إليها كأساس لاكتساب المعرفة، أو لنقل: تفرضها عليها كنظام معرفي». انظر: محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٢ - ١٥.

(٢٧)

Rocher. Ibid. p. 110.

كافة أن تنضم إليه بشكل متساوٍ»^(٢٨).

وبغض النظر عن خلفيات التنافس بين الثقافية والمعرفية الذي يؤدي إلى خلط بين المفاهيم، نتابع البحث في تأثير الأدلوجة في موضوع كل من علمي الثقافة والمعرفة المقترحين، بل في العلوم الاجتماعية الأخرى أيضاً. فالواقع أن الأدلوجة تغمر الحياة الفكرية ووعي الأفراد إلى درجة أنها تلازم الوجود الإنساني. من هنا ميّز غرامشي بين الأدلوجات «العضوية تاريخياً» الضرورية لبنية معينة من جهة، وبين الأدلوجات «الكيفية»، «العقلانية»، «المنشودة» من جهة أخرى. للأولى مفعول «نفسي»، فهي تنظم الكتل البشرية وتكوّن المجال الذي يتحرك فيه البشر، حيث يتلقون الوعي بوجودهم، وحيث يناضلون؛ أما الثانية فلا تخلق أكثر من «حركات» فردية وجدالات... الخ^(٢٩).

والحال هذه، كيف يمكن أن يكون وعي الفرد بوجوده مفصلاً عن الجدالات أو عن الوعي بوجوده المنشود؟ فالوعي كل يتضمن ما هو قائم وما هو غير قائم وما يجب أن يقوم، إنه إذا مزيج من واقعية ولا واقعية. وبهذا المعنى تصبح الأدلوجة ضرورية للوجود الإنساني وملازمة له. لذا فإن التمييز بين أدلوجة مطابقة وأخرى غير مطابقة للواقع، هو ضرب من حكم قيمة لا يعطي الأدلوجة مضمونها الفعلي. يبقى أن مهمة الباحث السوسيولوجي في شؤون الأدلوجات تكمن في كشف مدى حضور الواقع فيها، مع الخلفيات والأبعاد وما إلى ذلك، علماً أن المطابقة جهد لا يتوقف للامساك بعناصر ونواضع الواقع المتحرك على الدوام؛ الأمر الذي يبطل الإدعاء بالقبض على الواقع والحقيقة الواقعية بكليتهما.

حين نقول إن الأدلوجة تلازم وجود الأفراد، فإن ذلك يعني أن تصورهم للمستقبل مبني على وعي ما بوجودهم الواقعي الذي هو سيئ أو جيد قياساً على مجموعة القيم التي يعدونها سامية، والتي إما توارثوها عبر الأجيال أو اكتسبوها من خبرة وجودهم وخبرة غيرهم، أو انهم استنبطوها كمزيج من مصادر عدة، بحيث تتفق وضرورة الوصول إلى مستقبل أفضل. ومن هذه الضرورة بالذات ينبثق النقد والشك، وينطلق الإبداع والتجديد والتغيير في العلم والأدب والفن والأنظمة... الخ، كما قد تتجه أهداف النقد نحو إصلاح الاعوجاج والانحراف لإعادة الاستقرار غير القائم، وذلك بحسب النموذج الأدلوجي المعني (تغييري، محافظ). أما الوعي بالوجود فهو يتضمن ولا شك صورة عن الذات، كما يوحي بذلك قول التوسير إنه «لا توجد أدلوجة، إلا بوساطة الذات ومن أجل الذات، وذلك يعني أنه لا وجود لأدلوجة إلا بالنسبة إلى ذات ملموسة»^(٣٠). ولكن كيف يمكن أن توجد ذات دون مقابقتها بذات أو بذوات أخرى في الحياة الاجتماعية، وهل يعي فرد أو جماعة ذاتهما دون وعيهما لعلاقاتهما بالذوات الأخرى، وليس من العسير أن نجد في خطاب كل فرد صفات للأننا وللآخر تظهر فيه الأنا متميزة عن/ومفضلة على الآخر: هذا ما يعكسه وعي معين لتمايز المرأة والرجل، والاختلاف بين فرد وآخر، وبين جماعة وأخرى (عشيرة، طائفة، طبقة، أمة، حزب، ناد، نقابة... الخ). الأمر لا يتعلق إذاً، على سبيل المثال، بالنظر إلى الأدلوجة البرجوازية بوصفها في آن «أدلوجة - أنا» (في حد ذاتها) و«أدلوجة - آخر» (بالنسبة إلى الطبقات الأخرى)^(٣١)، بل بواقع أن كل أدلوجة تبني نموذجاً لأننا معينة ذات علاقة بأننا (أو

(٢٨) انطوان بلتيه وجان جاك غوبلو، المادية التاريخية وتاريخ الحضارات، تعريب الياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، ص ١٢.

Auteurs. *Analyse de l'idéologie*, p. 36.

Atlbusser, "Idéologie et appareils idéologiques d'état,".

(٣١) ثريورن، أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجيا، ص ٤٩.

أنوات) أخرى، في الماضي و/أو في الحاضر، وتكون صفاتها أقل قيمة (حتى ولو كانت حليفة)، سواء عبرت عن ذلك في خطاب صريح أو في خطاب ضمني (ملطّف). من هنا لا بد، من وجهة النظر السوسيولوجية، لكل أدلوجة من أن تحجب العديد من عناصر الذوات الأخرى المجاورة للذات التي تبنيها، بل تحجب كذلك عناصر من هذه الذات المضخمة عادة، فضلاً عن العلاقات الفعلية بينها وبين الذوات الأخرى. وهكذا ترسم الأدلوجة حدوداً واضحة بين الجماعة المعنية والجماعة الأخرى، الأمر الذي يمثل

شرطاً ضرورياً لتبرير شرعية الذات الجماعية ووعي أعضائها بانتمائهم المشترك. هذه الحدود هي مجموعة القيم غير القابلة للشك، التي تعين السلوك الشرعي في مقابل السلوك

غير المطابق لها، أي دائرة الشرعي والمنوع. الأدلوجة تخاطب الفرد والجماعة لجعل وعيهما ضمن هذه الدائرة، وتحثهما على تحقيق ما هو مقترح كقيمة بوصفه «وكيلاً للكلام الصحيح والبديهي، وحاملاً أدوات العقاب الرمزية»^(٣٢).

غير أن ديمومة الجماعة وتوسعها وضرورة مواجهتها التهديدات الخارجية، ناهيك عن تهدة توتراتها الداخلية الضمنية أو الظاهرة، تتطلب بناءً أدلوجياً يسمح بتقديم شبكة من التفسيرات للرد على أي مسألة طارئة أو تساؤل محتمل. لذا، يتميز هذا البناء بأنه منظومة تعابير ومبادئ عامة، مرنة، تسمح بتعدد التأويلات وبإعادة التكيف مع الأوضاع المحيطة المستجدة. وبهذا تمتلك الأدلوجة القدرة على التواصل مع الحياة اليومية للأفراد، في الزمان والمكان، لمحاورة الفرد وتزويده المواقف إزاء الأوضاع القائمة، في محاولة للحؤول دون انجذابه

نحو الأدلوجات الأخرى، في الوقت الذي تحاول التأثير في وعي أعضاء الجماعات الأخرى.

من ناحية أخرى، يبدو، في ضوء ما تقدم، أن المنطق الأدلوجي يتعارض مبدئياً مع المنطق العلمي الذي يتحدد بالمعرفة المتتابة التي يضع قواعدها. وفي حين أن الحقيقة العلمية قابلة للفحص والتفنيد والشك، أي أنها خاضعة للرقابة حتى حينما يتعلق الأمر بالاستنتاجات، تبني الأدلوجة أقاليم تخدم كمراجع للحكم على مدى شرعية العلاقات الاجتماعية القائمة. مع ذلك، لا تخلو

الوعي يتضمن كل ما هو قائم وما يجب أن يقوم، فهو إذا مزيج من واقعية ولا واقعية. وبهذا المعنى تصبح الأدلوجة ضرورية للوجود الانساني وملازمة له

العلوم الإنسانية من التأثير بالأدلوجات، إن لم نقل إنها تتورط في الصراعات الأدلوجية - السياسية، على الرغم من كل التقنيات والمناهج العلمية التي تستخدمها.

وفي هذا المجال، كشف بورديو أن الحركات المناطوقية التي انتشرت في فرنسا خلال الستينات، كانت تفرض على الباحث «دور رفيق الشارع الذي يحلل الحركة من داخل الحركة»، ذلك أنه كان من غير الممكن «تجنب التأثير الرمزي الذي يمارسه الخطاب العلمي بتكريسه حالة من الانقسامات ورؤية الانقسامات، من أجل المعرفة والاعتراف بالانقسامات». أكثر من ذلك، كان للصراعات حول تعيين حدود المنطقة أثر مهم في التنافس بين العلوم (الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والإثنولوجيا والاجتماع... الخ) حول معايير تحديد مفهوم المنطقة، وحول العلم الأكثر أهلية لذلك: «إن العلم الذي يزعم اقتراح المعايير الأكثر تأسيساً في الواقع، مجبر على أن يحترس من النسيان بأنه لا يقوم إلا بتسجيل حالة من صراع التصنيفات، أي حالة علاقة قوى مادية أو رمزية بين هؤلاء الذين يرتبطون بهذا النمط

التصنيفي أو ذاك، وبين الذين يتذرعون مثله بالسلطة العلمية»^(٣٣).

وهكذا تبرز فرضية قابلة لمزيد من الفحص والتدقيق في إطار علم اجتماع الأدلوجات، مع أنها تستند إلى العديد من الأبحاث والملاحظات، وهي أن التنافس بين العلوم الإنسانية، بما في ذلك الفلسفة، حول المسائل التي يجب أن يطرقها هذا العلم دون سواه، بل حتى حول المقدرة على الإحاطة بالكلية الاجتماعية، هذا التنافس يرتبط بالانقسامات الأدلوجية القائمة ويساهم فيها، ويتأثر بمثلث المنطق الأدلوجي: قيم ← وصف نقدي ← مشروع.

هل هذه الفرضية تحط من قدر العلوم؟ لا بالتأكيد، فالأمر يتعلق هنا بالاعتراف بأهمية العلوم والفلسفة وضرورتها لكونها مستويات أرقى للأدلوجات الملزمة

للكينونة الإنسانية، لكن في الوقت نفسه هذه الفرضية لا تطلق أحكاماً قيمية على الأدلوجات (كاثامها بتخريب الاستقرار وما شابه)، بل تسجل واقع أنها ضرورية للإجتماع البشري.

ثالثاً: ثقافة أم أدلوجات سياسية؟

يبدو أن التداخل والاختلاف بين مفهومي الثقافة والأدلوجة قائم في الميدان السياسي أيضاً. فقد استند مفهوم «الثقافة السياسية» (أو المدنية) إلى «استبطان

المنظومة السياسية من خلال معرفة مشاعر وأحكام أعضائها»، ويقصد به «سبل توزع نماذج الاتجاهات إزاء الموضوعات السياسية بين السكان». وتنقسم هذه النماذج كما يلي:

١ - الاتجاه الإدراكي، أي معرفة المنظومة السياسية وأدوارها والقائمين بهذه الأدوار، ومواردها ومنجزاتها والمعتقدات المتعلقة بها.

٢ - الاتجاه العاطفي، وهو يتضمن المشاعر إزاء المنظومة السياسية ومختلف أجزائها.

٣ - الاتجاه التقويمي، أي الأحكام والآراء المتعلقة

بالموضوعات السياسية، التي تشمل مزيجاً من معايير قيمية ومعلومات ومشاعر.

أما الموضوعات السياسية التي ينبغي التمييز بينها لدى دراسة العناصر المكونة للمنظومة

السياسية (ديمقراطية، دستورية، اشتراكية... الخ)، فتتقسم إلى ثلاث «فئات كبرى» بدورها:

أ - الأدوار أو البنى المتخصصة (التشريعية، التنفيذية، الإدارات).

ب - القائمون بهذه الأدوار (الحكام، المشرعون، الموظفون).

ج - البرامج السياسية (قرارات وأفعال)^(٣٤).

وهكذا، فإن الثقافة السياسية تقدم نفسها، وخصوصاً حين تنسب نفسها إلى «أمة» أو «شعب»، ككل غير منقسم، بغض النظر عن الانقسامات

إن ديمومة الجماعة وتوسعها
وضرورة مواجهتها التهديدات
الخارجية وتهدة توتراتها الداخلية
تتطلب بناءً ادلوجياً يسمح بتقديم
شبكة من التفسيرات للرد على أي
مسألة طارئة أو تساؤل محتمل

(٣٣) Pierre Bourdieu, "L'identité et la représentation," Actes de la recherche en sciences sociales, no. 35 (Novembre 1980), pp. 63 - 72.

(٣٤) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, *The Civic Culture, Political System and Democracy in Five Nations* (New Jersey: Princeton University Press, 1963), pp. 12 - 20.

وهناك تحديد آخر متناقض لمصطلح الثقافة السياسية: إنها، إذ تعد «ادلوجة مهيمنة» في فرنسا «تدل على مجموع مختلف (نظريات، ممارسات،

الاجتماعية والتفاوت الثقافي (المستوى التعليمي) الذي يرافقها. فضلاً عن ذلك، ينظر إلى الثقافة السياسية بوصفها مجردة عن البنى الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، بحيث تكاد تختفي مساهمتها في صيانة وتكييف النظام الاجتماعي والسياسي، ناهيك عن عزلها عن الفئة (أو الفئات) الاجتماعية التي تنتج هذه الثقافة أو تعيد إنتاجها^(٣٥). ومن هنا تبرز الأهمية الخاصة لمفهوم الأدلوجات السياسية، نظراً إلى العلاقة التي يقيمها هذا المفهوم بين التمثيلات السياسية والعالم الاجتماعي المعني.

ونقصد بالأدلوجة السياسية طريقة نظر جماعة معينة إلى العلاقات الاجتماعية - السياسية السائدة وفقاً لقيم سياسية محددة، وتتضمن وصفاً أو تفسيراً وأحكاماً وخطط عمل ترمي إلى تخطي توترات هذه العلاقات عبر نموذج محدد من البناء السياسي. ولهذا التعريف بُعدان: الأول رمزي، يتعلق بمضمون الخطاب السياسي، والثاني اجتماعي - سياسي يلفت الانتباه إلى ما يقدمه هذا المضمون من مؤشرات حول علاقاته بالحياة الاجتماعية - السياسية السائدة، الأمر الذي يستلزم البحث في الخطوات المنهجية الضرورية في آن لوصف الخطاب (المضمون والشكل) ولكشف

علاقاته بخارجيه (وهذا ما سنعالجه في موضع آخر). بوجه عام، كل أدلوجة سياسية تقدم نفسها في خطاب يتضمن جملة تأكيدات حول وقائع بديهية، وتظهر فيه جماعة ما في موقع محدد مقابلة بمواقع الجماعات الأخرى في سياق الصراعات الاجتماعية (الكامنة أو الظاهرة) وتوزيع مراكز السلطة، كما تظهر الجماعة نفسها في تراتبية معينة. وفي عملية تصوير الحاضر هذه تستعين الأدلوجة السياسية بأحداث ووقائع تاريخية على نحو انتقائي يبدو بعضها، إضافة إلى إبطال محدين، قدوة ومثالاً على السيرة والسلوك والصفات الحسنة والتميزة^(٣٦) التي على الجماعة المعنية أن تتمثلها في حاضر ومستقبل علاقاتها الداخلية والخارجية.

في ضوء هذه النظرة إلى الواقعي، كما في سياقها، تطلق الأحكام القيمية عبر عملية قياسية (الوقائع بالنسبة إلى القيم)، وبلهجة نقدية وتحريضية ضد اللامساواة في العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة (ضد اللاشعري) أو ضد الجماعة أو الجماعات التي تشكل في الشرعية القائمة وتهدها، وما إلى ذلك. وفي هذه العملية أيضاً، تتحدد الأهداف (النكتيكية = الممكنة، الاستراتيجية = ذروة الشرعية التي تناسب القيم) التي على الجماعة أن

اساطير، أحداث مرجعية...) (انظر: ب. روزا نقالون وب. فيفري، نحو ثقافة سياسية جديدة، تعريب خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ١٢) لكنه ياتلف ويتسق حول تمثّل سائد للتغيير الاجتماعي والعلاقات بين الدولة والمجتمع (المصدر نفسه، ص ٢٧). إن «اشتراكية الدولة» تجسد هذه الثقافة «السائدة يساراً» التي «ربما هي ثقافة المجتمع في مجمله» (ص ٤٠)، وتدعم مركزية الدولة (ص ٢٧). وبوصفها «ظاهرة اجتماعية»، تتطور الثقافة السياسية «مع المجتمع وتتحول معه خلافاً للأدلوجة التي تبدو كأنها بدون تاريخ» (ص ٢٨). ذلك أن الأدلوجة هي سمة «الخطاب اليميني» الذي «ينزع إلى إخفاء واقع العلاقات الاجتماعية وعلاقات الإنتاج، أي ان غايته تضليلية» (ص ١٢).

وهناك دراسات حول الثقافة السياسية في العالم العربي، نذكر منها:

- Yves Schemel, *Sociologie du systeme politique Libanais*, these d'Etat (Grenoble: Dir Chatelus, Universite de sciences sociales, 1976).

- كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠).

(٢٥) راجع نقد منظور «الثقافة السياسية» في: Jean Pierre Cot et Jean Pierre Maunier, *Pour une sociologie politique*, T 2, (Paris: Ed. du Seuil, 1974), pp. 51 - 56.

(٣٦) نرى أن هذا يدخل في إطار ما عبّر عنه الجابري بـ «المخيال الاجتماعي» أو «المرجعية العامة» للعقل السياسي «كممارسة وأدلوجة»، موضحاً أن هذا المخيال «هو الصرح الخيالي المليء براس مالتاً من التأثير والبطولات وأنواع المعاناة، الصرح الذي يسكنه عدد كبير من رموز الماضي [...] وهو مجال لاكتساب القناعات، مجال تسود فيه حالة الإيمان والاعتقاد...» انظر: محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٤ - ١٥.

تعمل لبلوغها، بما في ذلك الفئة الأكثر أهلية لحيازة السلطة والوسائل المناسبة لبلوغ الشرعية المنشودة.

هذه الخطوط العامة لمضمون الخطاب السياسي تبقى خاضعة للفحص والتدقيق لدى دراسة خاصة بكل أدلوجة سياسية ترمي، من جملة ما ترمي، إلى كشف مدى تماسك الخطاب ومرونته، ومنطقه ودرجة استخدامه للعلوم أو الأساطير... الخ. أضف أن دراسة كهذه تبقى قاصرة من وجهة النظر السوسيولوجية ما لم تدرج الأدلوجة السياسية في السياق الاجتماعي - السياسي، أي ما لم تبين علاقة بين الخطاب ومنتجه والجماعة التي تنتظم حوله، لكن هل تنفصل هذه العلاقة عن العلاقات الاجتماعية العامة بين مختلف الجماعات وأدلوجاتها في كل مجتمع كلي أو أمة، وفي كل مرحلة زمنية محددة؟

خلافاً للمنظور الثقافي الذي يظهر الثقافة كـ«إرث»^(٣٧) يعاد إنتاجه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وبالتالي، حيث تنفصل «الثقافة المدنية» عن الفاعل الاجتماعي بوصفه منتجاً لها، يرتبط مفهوم الأدلوجات السياسية بمسألة الإنتاج (المنتج) و«الاستهلاك» ووسائل الإكراه المستخدمة في هذا المجال. وقد قام بمثل هذا الربط كل من دوركايم والتراث الماركسي وماكس فيبر على الرغم من الفروقات^(٣٨).

إلا أن التراث الماركسي خلّف طروحات لم تغلت من شبك التيار الثقافي، وذلك انطلاقاً من واقع سيطرة الطبقة على الدولة واستخدامها الأجهزة الرسمية لتثبيت سيطرتها على المجتمع (الطبقات

الأخرى). فقد ميز غرامشي داخل «البنية الفوقية» (الدولة البرجوازية) بين مجتمعين: المجتمع السياسي، الذي هو جهاز إكراه يؤمن انضباط الكتل ضمن نمط الانتاج القائم، ويتألف من قوى الأمن والقانون والبيروقراطية التي تمارس سلطة القمع؛ والمجتمع المدني المكرس لتأمين استمرارية الهيمنة الأدلوجية للطبقة الحاكمة، عبر ثلاث مؤسسات رئيسية تقوم بنشر الأدلوجة (الكنيسة والنظام التعليمي والصحافة)، إضافة إلى وسائل نشر أخرى (الجيش والأحزاب والنقابات والفنون... الخ). والمجتمع المدني هو مجال الصراع السياسي الأساسي ضد هيمنة الفئة المسيطرة. أما الدولة الدكتاتورية فتتمثل سيطرة جماعة على المجتمع بوساطة القمع لا الهيمنة الأدلوجية^(٣٩).

الاطروحة الألتوسيرية، في ما يتعلق بهذه المسألة، تبدو أكثر بنائية. فإلى جانب الجهاز القمعي (الحكومة والإدارة وقوى الأمن... الخ)، هناك الأجهزة الأدلوجية (الدينية والتربوية والعائلية والقضائية والحزبية والنقابية والسياسية والثقافية) التي توحيها أدلوجة الطبقة المهيمنة، وتعمل بوساطة الأدلوجة بهدف (الوظيفة) تأمين، ليس استمرار سيطرتها على الدولة فقط، بل إنتاج وسائل الانتاج وقوى الانتاج وعلاقات الانتاج أيضاً تحت «درع» جهاز الدولة القمعي. وبذلك تكون هذه الأجهزة (الأدلوجية) الحقل الذي يدور صراع الطبقات فيه، وهدفاً لهذا الصراع، ما دامت الطبقة المهيمنة عاجزة عن الهيمنة التامة على هذه الأجهزة كما تسيطر على جهاز القمع^(٤٠).

Rocher. *Introduction a la sociologie generale, l'action sociale*, p. 112.

وقد استدعى مفهوم الحضارة أيضاً «ضرباً» من تراث جماعي أساسي بقدر ما هو تميز ودلالة، واتسم بـ«الدوام» و«الخصوصية» مهما كانت درجة تخلي هذه الخصوصية، وبالتالي شملت الحضارة من الماضي كل ما «يكون على ما يكفي من الثقل لكي يشكل الحاضر». انظر: بلتيه وغربلو، المادية التاريخية وتاريخ الحضارات، ص ٢٨.

Bertraud Badie et Pierre Birnbaum. *sociologie de l'etat* (Grasset: Pasquelle, 1979), Chapitre premier.

Cot et Maunier. *Pour une sociologie politique*, pp. 58 - 61.

Althusser. "Ideologie et appareils ideologiques d'Etat".

(٣٧)

(٣٨)

(٣٩)

(٤٠)

هكذا ارتكزت آلية الهيمنة والإكراه في المجتمعات الرأسمالية الغربية، وفق المنظور الغرامشي - الألتوسيري، على مبدأ شمولية الدولة، حيث تندرج الأجهزة والمؤسسات (الثقافية والاجتماعية والسياسية) في تنظيم الدولة الرسمي. حتى في حال إفلات فئات إجتماعية أو أجهزة (أحزاب ونقابات) من سلطة الدولة، فإن نضالها الأدلوجي - السياسي لا يتم خارج أطر التنظيم الذي أقامته الطبقة المسيطرة، الأمر الذي يصادف المنظور الثقافي الذي يزعم أن «ثقافة سياسية» واحدة تسود المجتمع، متجاهلاً معارضات هذه «الثقافة».

والواقع أن هذه الأطروحة تحصر النظر عن عنصر مهم يدخل في آلية الهيمنة والإخضاع الرأسمالية: إن الفوائد التي تجنيها المراكز الرأسمالية من علاقاتها الاقتصادية غير المتكافئة مع البلدان النامية (أطراف الرأسمالية)، تساهم في تقديم تنازلات إلى الطبقات الدنيا (تقديمات اجتماعية، ضمان صحي واجتماعي، تعويضات بطالة وإقامة... الخ). أكثر من ذلك، يبين سمير أمين أن التنمية المتمحورة على الذات في تلك المراكز أدت إلى «تجانس اجتماعي» (انخفاض درجة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية)، وذلك بفعل تحالفات طبقية داخلية ناجمة، ليس عن الدينامية الداخلية لصراع الطبقات فحسب، بل عن أوضاع التقسيم العالمي للرأسمالية أيضاً (مراكز - أطراف) والموقع المهيمن للمراكز فيه^(٤١). لكن، بموازاة هذه الأوضاع، تعمل برجوازيات المراكز الرأسمالية أيضاً على نشر أدلوجاتها الديمقراطية (بما في ذلك نقد الدكتاتورية الاشتراكية وغير الاشتراكية) خارج حدودها القومية وداخلها: إنها تسعى لمزيد من التوافق القومي داخل بلدانها من خلال العمل على إسقاط الأنظمة

الاشتراكية والاستبدادية والتدخلات العسكرية في البلدان النامية المتأزمة و/أو التي تظهر فيها مقاومات لسياسات وتدخلات المراكز، لكون هذه الأنظمة والبلدان والمقاومات أعداء قوميين خطرين على الديمقراطية والمصلحة القومية؛ وبالتالي فهي تشجع على قيام أشكال ديمقراطية^(٤٢) تسمح بتدخلاتها السياسية وبتوسيع واستمرار الأطر الرأسمالية العالمية. وقد توافقت التحولات في الاتحاد السوفياتي نحو إرساء الديمقراطية والاتجاه نحو اقتصاد السوق لمصلحة الأدلوجة البرجوازية، بوصفها إثباتات من خارج الحدود القومية للمراكز الرأسمالية على أهمية وفعالية وضرورة تعميم وتأبيد النظام الرأسمالي والقوى والأجهزة التي تحميه.

إذاً، تقوم آلية الهيمنة البرجوازية على عمل مثلث: تثبيت تبعية البلدان التي لا تنتمي إلى نادي المراكز الرأسمالية؛ خفض درجة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية داخل هذه المراكز، تعميم الأدلوجة البرجوازية (وقد ابتكرت وسائل الاتصال العالمية لهذه الغاية). مع ذلك يجب أن نسجل المقاومات التي تواجه هذه الآلية مهما كانت حدود تأثيرها، والتي لا تعبر عن نفسها خارج الحدود القومية للمراكز الرأسمالية، بل داخلها أيضاً حيث تنعقد أدلوجات سياسية وغير سياسية عديدة من هيمنة الأدلوجة البرجوازية: الأحزاب والشخصيات السياسية الاشتراكية، والحركات العنصرية، واللوبيات، وتجمعات البدع الدينية وجمعيات المهاجرين والعمال الأجانب، والحركات النسائية، والمدافعون عن البيئة، وزمر الشباب المنعزلة عن العمل السياسي... الخ.

ولا يطعن هذه الحقيقة واقع أن الحروب الخارجية تضعف هكذا مقاومات وتغلب أدلوجة قومية تساند الحكومة المركزية (هذا على الأقل ما تبينه استطلاعات

(٤١) سمير أمين، ما بعد الرأسمالية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، الفصلان الأول والثالث.

(٤٢) لا نقصد هنا تبرير النزوع الاستبدادي، بل إن برجوازيات المراكز تسمح بأشكال ديمقراطية في الدول غير الديمقراطية بقدر ما تخدم هذه الأشكال تثبيت نفوذها، في حين أن للشروع الديمقراطي في هذه الدول يتخذ أبعاداً أعمق ويعارض تنامي هذا النفوذ.

الرأي في الدول الرأسمالية في فترات الحروب).

ولا شك في أن ولادة هذه الجماعات ترتبط بتطور العلاقات الاجتماعية - السياسية أكثر منها بإرادة أجهزة الدولة والطبقة المسيطرة وأدلوغاتها. ولا تقتصر هذه الحقيقة على المجتمعات الرأسمالية، حيث تعددية الجماعات المذكورة شفافة، بل على الدولة الرأسمالية التابعة غير الديمقراطية أيضاً، حيث التعددية محظورة رسمياً. هنا لا تقاس فعالية الجماعات السياسية غير الرسمية إلا في المراحل الثورية أو الانقلابية، وهناك تقاس فعالية مثل هذه الجماعات عبر وسائل استقصاء الرأي العام (وسنرى أن عملها لا يتم وفق القوانين الرسمية بقدر ما يتم بحسب قانون ضمني يتصل بحركة الصراع في ما بينها). وفي هذا المجال كشفت التحولات في الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية) من جملة ما كشفت، التيارات الأدلوجية - السياسية التي كانت قائمة في ظل النظام الستاليني، في الوقت الذي لم تكن الهتلرية، على الرغم من الفروقات، حائلاً دون ولادة ونمو الأدلوجيات السياسية الديمقراطية والاشتراكية، والكلام نفسه يقال على الدول غير الديمقراطية الأخرى كالبلدان النامية.

رابعاً: الحقل السياسي - الأدلوجي

إن تعددية الجماعات السياسية التي تفرزها دينامية كل مجتمع وعلاقاته بالسلطة السياسية، وبغض النظر عن الشرعية القانونية التي تجيز هذه التعددية أو لا ترخص لها، تنتظم في حقل سياسي مركب من القوى السياسية (أحزاب، حركات، شخصيات) ويحكمه منطق الصراع بين هذه القوى التي ينبغي على كل منها أن يعين خطوط التمايز الدقيقة عن الآخر، حتى في حالات التحالف. أما

تقارن
٢٨١

موضوع هذا الصراع فهو تحويل ميزان القوى داخل الحقل بما يسمح بالوصول إلى السلطة (سواء في الدولة أو خارجها) على المجتمع أو فئات منه.

في الديمقراطيات الغربية حيث يمكن مفهوم الحقل السياسي أن يتخذ صورته المثالية، إن المنتوجات السياسية (مشاكل وأحداث وقرارات وخطابات) التي تتوالد في هذا الحقل، هي من صنع المحترفين الذين يحتكرون وسائل الانتاج السياسية (الوقت الحر ورأس المال الثقافي) وشروط الدخول إلى الحقل والمشاركة في لعبة التنافس في ما بينهم على السلطة، وهذا الاحتكار هو الذي يتيح للمحترفين «فرض» تمثيلهم على العالم الاجتماعي (فئات، طبقات، أمة) الذي يدعون ممارسة اللعبة باسمه. لكن لا يمكن المحترف أن يخوض التنافس مع شيء من حظ النجاح ما لم تتوافر له جدارة معينة من خلال عملية التدريب الضروري لاكتساب مجموعة المعارف التي أنتجها وراكمها المحترفون السابقون أو الحاضرون، بما في ذلك امتلاك بلاغة سياسية معينة لا غنى عنها في الجدالات مع المحترفين الآخرين وفي العلاقات بالجمهور، فضلاً عن معرفة أصول التنافس مع هؤلاء وبينهم. وفي هذا المجال، تقوم الأحزاب بدور رئيسي، ناهيك عن دور الجامعات حيث تثار المسائل السياسية التي هي من شأن الاختصاصيين، فالإيهم يعود «البت بها باسم المعرفة والعلم وليس باسم الطبقة أو العامة»^(٤٣).

من ناحية أخرى، إن للمحترف السياسي رأسمالاً سياسياً معيناً، فهو يستمد نفوذه من الثقة التي تضعها الجماعة فيه، والتي يسعى للحصول عليها عبر خطاب يلتمس فيه من هذه الجماعة الاعتراف به (وبالمؤسسة السياسية التي ينطق باسمها) ويعبر عن إرادة تجنب فقدان الثقة الموضوعة فيه والتي يستهدف الخصوم نزاعها.

رأس المال السياسي نوعان: الشخصي الذي يمكن أن يتفرع منه رأسمالان: الأول، الشعبية التي تتأسس «على واقع المعروف والمعترف به في شخصه...» وعلى ملكية عدد معين من المواصفات النوعية أيضاً التي تمثل شرط اقتناء سمعة جيدة والمحافظة عليها. وفي الغالب، ينتج رأس المال الشعبي هذا من «تكييف رأسمال شهرة متراكمة في ميادين أخرى وخصوصاً في مهن تؤمن، كما المهن الحرة، وقتاً حراً، وتفترض رأسمالاً ثقافياً معيناً». أما رأس المال الشخصي الثاني فهو الوجهة التي تعد حصيلة «تراكم بطيء ومستمر في حياة الشخص، في حين ينبثق رأس المال «البطولي» أو «النبوي» من «فعل احتفالي منجز في وضع أزمة، في الفراغ والصمت اللذين تخلفهما المؤسسات والأجهزة»^(٤٤).

في المقابل، يتوقف النوع الثاني من رأس المال السياسي، رأس المال المفوض، على تراكم «رأسمال رمزي من الاعتراف والإخلاص»، تحققه «منظمة دائمة من الدائمين القادرين على تحريك المناضلين، المنتسبين والمتعاطفين، وعلى تنظيم عمل الدعاية الضروري للحصول على الأصوات، وبالتالي على المراكز التي تسمح بإمساك الدائمين والحفاظ عليهم باستمرار». لكن كسب رأسمال مفوض يستجيب «لمنطق خاص جداً»: التنصيب لقاء استثمار الوقت والعمل والوفاء والتفاني للمؤسسة الحزبية، الذي هو موضوع تنافس داخل هذه المؤسسة بين المحترفين نظراً إلى المنافع التي يعرضها، سواء أكان «التنصيب» يتعلق بمراكز المؤسسة أو كان يتعلق بمراكز الدولة. من هنا، فالأحزاب السياسية هي مكان مجابهات

(حقل سياسي فرعي) بين الميول والمصالح المتباعدة، وهي «مكرسة بخاصة للعمل بحسب منطق الجهاز القادر على الاستجابة فوراً للإلزامات الاستراتيجية التي يفرضها منطق الحقل السياسي، بحيث يكون موكلو الأحزاب مجردين ثقافياً وأكثر تمسكاً بقيم الإخلاص، إذاً أكثر ميلاً إلى التفويض الدائم وغير المشروط»^(٤٥).

والواقع أن هذه الهوية التي تفصل بين موكلي الأحزاب (الأعضاء غير القياديين) وبين المحترفين الحزبيين، تتسع حين يتعلق الأمر بالعلاقة بين المحترفين بعامة والمواطنين، فهؤلاء مختزلون إلى وضع «مستهلكين»، وهم مجبرون على الاختيار بين ما يعرضه الحقل السياسي من منتوجات (بما في ذلك الخيارات) لم يساهموا في صنعها، وذلك تبعاً للمستويات التعليمية والتجارب التي توجه عملية الاختيار بين المعروض في عالم الأدلوجات السياسية الذي يحدده المحترفون. وتزداد حظوظ سوء الفهم لدى المواطن بخاصة في حالة المشاكل الناشئة داخل الحقل السياسي، والغريبة أو غير القابلة للبلوغ بالنسبة إلى الأكثرية، فضلاً عن المفاهيم والخطابات التي ليس لها مرجع في تجربة المواطن العادي (المساحكة، حدة الذهن، الدهاء) والتي تمر غير منظورة بعيون غير المطلعين وتنشأ من علاقات النزاع أو التنافس بين المحترفين أو داخل الأحزاب^(٤٦). وبالتالي تبقى للمواطن فرصة تجنب الزامات الحقل السياسي والخيارات المعروضة فيه، وهي فرصة تتمثل إن لم يكن بالميل الاستقلالية^(٤٧) فبالخلاص الفردي والعزوف عن السياسة وهمومها، الأمر الذي

(٤٤)

Ibid.

(٤٥)

Ibid.

(٤٦)

Ibid.

(٤٧) هذه الميول تعبر عن نفسها داخل الصف الاشتراكي الفرنسي، حيث «الثقافة السياسية» الاشتراكية تعاني «أزمة» و«تخلي مكانها وهي لم تعد فاعلة، عاملة، بينما لم تتكون بعد ثقافة جديدة» (روزا نقالون وفيفري، نحو ثقافة سياسية جديدة، ص ٩٨). بالتالي، فإن اقتراح تخطي هذه الأزمة يقوم على «ثقافة سياسية تسييرية ذاتية»، أي على تبني «مجموع من النظريات والتمثيلات والممارسات الجديدة التي يخترقها بشكل أساسي مشروع استقلالية متصاعدة للفعاليات الاجتماعية، ومشروع تنظيم ذاتي للأنظمة البشرية يذهب إلى أبعد الحدود الممكنة» (المصدر نفسه، ص ٢٨ - ٣٩). لكن هذا «

يفسر، في حدود معينة، تكون فرق الشباب والبدع الدينية وانتشار الإدمان على المخدرات وما شابه من التشكيلات والظواهر الاجتماعية التي تعكس العجز عن تدخل شعبي فاعل في بنية الحقل السياسي الذي يسيج المجتمع. إلا أن مثل هذا التدخل، وبعبارة من فرصة تجنب الزامات الحقل السياسي، يفرضه نفوذ الأدلوجة التي يبثها المحترفون للرد على حالة الاضطراب والتمزق المجتمعي. فالادلوجة السياسية تحمل إلى الذات (الفردية و/أو الجماعية) الاطمئنان

الفردية والتفاهم الجماعي والرد على المشاكل الاجتماعية بطرائق معينة، وتجنبها أزمة الهوية بترسيخها قيم التضامن الجماعي الذي يكفل اجتماعية أعضاء الجماعة وحمايتهم من التهديدات الخارجية. وبالتالي، فالادلوجة، سواء المحافظة

أو النقدية، توجه وتنمي الطاقات والاستعدادات الفردية والجماعية على هذا النحو الذي يخدم، دون الإعلان عن ذلك، في تثبيت وممارسة سلطة الذين ينتجونها، وخصوصاً أن الأدلوجة قادرة على صنع تماثل في الأفراد والجماعات مع منتجها، الأمر الذي

يهيئهم لتنفيذ الدعوات إلى الفعل^(٤٨).

ولا شك في أن مفهوم «الحقل السياسي» المستقل بمنطقة، لكن غير المنفصل عن الحيزات الاجتماعية الأخرى (الاقتصادية والتربوية) ما دام حقل تنافس حول السلطة على المجتمع والمصالح المرتبطة بها، قابل للتطبيق في المجتمعات غير الديمقراطية (مهما كانت إرادة القوى السياسية التي يتألف منها): إن الفوارق تكمن أولاً في احتكار فئة اجتماعية ما العمل في الحقل السياسي لاستئثارها بالسلطة وأجهزتها، الأمر الذي يحدث خللاً

في دينامية الحياة السياسية ويؤلف عنصراً مهماً في تآزيم العلاقات بين هذه الفئة ومعارضيه. وتكمن الفوارق ثانياً، في نوعية رأس المال السياسي للمحترفين الذي يرتبط بخصوصية المجتمع

المعني (الادلوجات السائدة فيه، والتشكيلات الاجتماعية التي يتكون منها... الخ)^(٤٩).

تبقى مسألة مهمة يجب أن تعالج ضمن مفهوم الحقل السياسي، وهي المسألة الأدلوجية. ففي السياسة يتزاوج الخطاب والفعل (الممارسة) بغض

كل ادلوجة سياسية تقدم نفسها في خطاب يتضمن جملة تأكيدات حول وقائع بديهية وتظهر فيه جماعة ما في موقع محدد مقابلة بمواقع جماعات أخرى في سياق الصراعات الاجتماعية

يهدف إلى «توطيد ميزان قوى (اليسار) بالنسبة إلى يمين يواصل امتلاكه لنقاط مساندة حاسمة في جهاز الدولة، في الإنتاج، وفي كل قطاع المجتمع الأهلي» (المصدر نفسه، ص ١٧٩).

(٤٨)

Pierre Ansart, *Ideologies, conflits et pouvoir* (Paris: P.U.F., 1977), chap. VIII.

لكن هذا لا يقود بالضرورة إلى الاستنتاج مع المؤلف بأن «الحلم، الوهم الخالص، يحول التاريخ» ما دامت الأدلوجة - الحلم تحجب الأهداف الفعلية لمنتجها (ص ٢٢٧)، وهو استنتاج اعتمد أيضاً على تحليل ماركس لانتخاب الفلاحين الفرنسيين لويس بونابارت رئيساً في العام ١٨٥١ (ص ٦٠). نعم، إن في الأدلوجة وهماً وحلماً من وجهة النظر العلمية أو الفلسفية، التي فيها وهم وحلم أيضاً، وهي (الادلوجة) تساهم في تنظيم وتحريك الجماعات، بل، أكثر من ذلك، إنها ضرورية للتنظيم والتحريك وإطلاق دينامية المجتمع. إلا أن الأدلوجة لا تختصر بالوهم أو الحلم، فهي أيضاً خطاب يعبر جزئياً عن الواقع، وعن حركته؛ ولكن هذا الحلم لا يتحقق بالكامل في الواقع لأسباب مختلفة: عدم التطابق التام بين الكلام والفعل؛ دور ميزان القوى بين الجماعات في إعمال العديد من عناصر الوهم؛ التنازل عن عدد من عناصر الحلم بعد استلام السلطة، أو مواقع فيها، وفي أثناء ممارستها. ثم كيف نفسّر، مثلاً، أن انقسام جماعة سياسية ما يترافق مع خلاقات أدلوجية أو اتهامات بالانحراف عن «الخط الأساسي»؟

(٤٩) راجع حول بعض جوانب هذه المسألة: أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، ١١٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ورشيد شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، دراسة في أيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢)، الفصول الخامس والسادس والسابع.

النظر عن المسافة التي تفصلهما. والواقع أن لا سياسة من دون خطاب سياسي، وأن لا قيمة لوجود القوى السياسية إذا ما تم تجاهل أدلوجاتها السياسية، وبالتالي فإن الحقل السياسي ليس حقل القوى السياسية وصراعاتها فقط، بل إنه، وبالنسبة نفسها، حقل الأدلوجات السياسية أيضاً. ففي صراعات هذه القوى وتنافساتها فهي تنتج خطابات تحدد فيها هويتها والحدود التي تفصل بعضها عن البعض: تبرر تورطها في الصراعات الجارية، حيث تحدد العدو والصديق، الشرعي وغير الشرعي؛ وتحلل وتفسر الأوضاع القائمة وتصدر الأحكام عليها، وتدافع عن/أو تدين هذه الأوضاع والمسؤولين عنها؛ وتعين الأهداف التي ينبغي تحقيقها وتحث الجماهير على التضامن والتدخل للتأثير في ميزان القوى... الخ.

مع هذا الانتاج الأدلوجي الكثيف والمستمر في الحقل السياسي، تتمسرح السياسة، وخصوصاً في ظل نظام سياسي تعددي، وتصنيع الثقافة، وتوسع وسائل النشر، الأمر الذي يسمح بتحول الخلافات السياسية إلى «عروض مسرحية» (كما في الإذاعة والتلفزيون)، وبتضخم منتجي الأدلوجات السياسية (الصحافيون السياسيون، مراكز الأبحاث والنشر)، بما يدفع إلى تكون «طبقة أدلوجية» تتجاوز عددياً «الطبقة السياسية» وتشملها. من هنا بات من الممكن، بالنسبة إلى السوسيولوجي، أن يتأسس «حقل أدلوجي» مستقل عن العلاقات الاجتماعية المنتظمة خارج حدوده. ومما يعزز فكرة هذا الاستقلال واقع أن الأدلوجات السياسية لا تنتظم وفق توزيع العلاقات الاجتماعية السائدة، وأن الأفراد لا ينتسبون إلى الأدلوجة المسيطرة، إذ إن إمكان مشاركة أهداف طبقة مرجعية ما، الذي يتحقق بخاصة في المراحل الثورية، يشير إلى أن الحقل الأدلوجي يقدم نفسه كمروحة خيارات إلى المواطن،

ولا يختزل تماماً إلى علاقات طبقية^(٥٠). ففي حين أن التجدد الدائم للصراعات الاجتماعية يخلق شروطاً باعثة ومجددة (امكانات) للتمثيلات والانتماءات الطبقية، وأن المشاركة في شروط الوجود الاجتماعي نفسها تولد عناصر هوية عريضة، فإن الأحزاب والنقابات تتدخل في محاولة للتعبير عن الانتماءات والميول والأهداف الطبقية، لكنها تغرق في صوغ أدلوجات سياسية مؤسسية تعبر عن مصالح المحترفين، أي أدلوجات ومصالح فئوية تحدها قبل أي شيء آخر علاقة القوى داخل الحقل السياسي.

وهكذا، فإن منطق العلانية، أي لعبة التعارضات والتميزات بين القوى السياسية من جهة، وعلاقات هذه القوى بالعلاقات الاجتماعية السائدة من جهة أخرى، هو الذي يكون مصدر انحراف الأدلوجات السياسية عن التعبير المباشر والفعل عن الانقسامات الاجتماعية السائدة، وتعبيرها عن مصالح محترفي الجهاز السياسي مهما كانت المزايم والمبررات. من هنا، يندرج الأدلوجي في السياسي، لكون الأول وسيلة تعبير وتحريض وتواصل لا بد من أن يستخدمها الثاني للوصول إلى الغايات المنشودة. وفي هذا السياق يبقى استقلال الصحفي السياسي سورياً، حتى في الديمقراطيات البرلمانية، فهو، وإن كان يمارس دور الناقد السياسي الحر الذي يصنع أو يلطخ السمعة السياسية لهذا الإطار السياسي أو ذاك، في أوضاع سياسية معينة، فإنه لا يخرج عن تأثير التيارات الأدلوجية السائدة في الحقل السياسي، بل يكون مساهماً في اللعبة السياسية الجارية ومظهراً من مظاهرها. وفي حين يتخذ النقاد السياسيون مواقع وسطية أو متارجحة أو موزعة بين التيارات السياسية السائدة، يلتزم الصحفي السياسي في المجتمعات غير الديمقراطية موقع السلطة الرسمية التي تحتكر ملكية وسائل النشر والاتصال الجماهيري، أو موقع الناقد الحذر الذي لا يتجرأ على

التحريض المباشر ضد المواقف الحكومية، وذلك بحسب هامش الحرية الذي تسمح به السلطة.

مع ذلك، إن لمنظور «الحقل الأدلوجي» طروحات في غاية الأهمية، منها ممارسة السلطة «تحت شكل خاص من السلطة الرمزية»^(٥١)، فالأمر يتعلق بالحصول على الاعتراف بحيازة من ينشد الاعتراف الخطاب الصحيح، وعلى الولاء للمؤسسة التي ينطق باسمها. لكن امتداد أو تقلص التأثيرات في هذا المجال لا يتحققا إلا عبر أجهزة نشر واتصال، مهمتها نقل الرسائل السياسية و«نماذج مؤثرات عنيفة وتماه ونفور، وأحاسيس وأهواء، لا تتفصل صفتها وكثافتها عن المحتويات الفكرية»^(٥٢). إذا، تتدخل أجهزة النشر في الصراع السياسي - الأدلوجي، وتقوم بجهد واحد للوصول إلى الجماهير وحثها على استهلاك «خيرات الدلالة الأدلوجية»: في حالة الصراع الضمني يظهر هذا التدخل في مجموعة من «المشاريع الدلالية» (نداءات، دعايات، إيعازات أخلاقية، تبرعات مالية)؛ وفي حال الصراع المفتوح تتدخل الأجهزة عبر نقلها النشاط للمواقف، وذلك للمحافظة على الروابط بين المنتسبين إلى المؤسسة الحزبية، وبين تطويع أعضاء جدد وتوسيع حلقة الأنصار والمؤيدين. ولا بد لهذا التدخل أن يؤدي إلى التنافس بين أجهزة النشر، وداخل كل جهاز (الحزب هو جهاز نشر أيضاً) من أجل تعديل أو قلب أو للحفاظ على هرمية الأدوار والوظائف والسلطة والنفوذ، في ضوء الرقابة على تطبيق المعايير المعلنة.

وهكذا، يجب النظر إلى المؤسسة (حزب، نقابة، جيش... الخ) بوصفها منتجة لنموذج من الخطاب تدعو فيه كل عضو إلى «استبطان وظائفه ليس

كإجبار آلي بسيط، لكن كمثال يجب التماهي معه». من هنا يخفي الخطاب السياسي مسألة السلطة داخل المؤسسة: «المؤسسة تخضع أعضائها، والقادة يتخذون القرارات، ضمن التراتبية، ويبلغونها إلى الخاضعين؛ لكن خطاب المثالية بالتحديد يحجب علاقة الطاعة في علاقة الحب والعقل. فالخاضع يجب ألا يخضع، بل أن يحب من هم أعلى منه، وحسب القانون من خلالهم نافع لكل ولا يناقش. المؤسسة تقيم الخضوع ومتعة الخضوع في آن»^(٥٣).

لكن، بما أن المؤسسة كيان سياسي - اجتماعي هرمي التنظيم، وذات عقيدة أو خطاب قابلين للاستبطان والتمثل لدى الأعضاء والجمهور المستهدف، لذا فإن الحقل الذي يشمل القوى السياسية المختلفة هو حقل سياسي - أدلوجي تتمحور الصراعات أو التنافسات فيه حول السلطة. وعلى الرغم من الاستقلالية التي تميز هذا الحقل، بفعل المشاكل والأزمات التي تنشأ فيه وتعالج كمسائل خاصة بمحترفين ذوي رأسمال ثقافي متفوق على امكانات الجمهور (الحزبي أو العادي)، فإن الحقل لا يفلت من التأثيرات التي تعد خارجية بالنسبة إليه: إن المؤسسة السياسية تنظم العلاقات داخل فئة أو تحالف فئات متحدرة من أصول اجتماعية ترتبط بالانقسامات الاجتماعية السائدة في إطار المجتمع الكلي، من جهة؛ ومن جهة أخرى لا بد للخطاب السياسي الذي تنتجه المؤسسة (أو الشخصية السياسية) من أن يأخذ في الحسبان، ليس ضغط ميزان القوى داخل الحقل الأدلوجي - السياسي فقط، بل مواقف وميول الجماهير المرافقة للانقسامات الاجتماعية أيضاً أو للتوترات والأحداث الجارية، ما دامت المؤسسة تسعى لاشراك هذه

Ansart. *Ideologies, conflits et pouvoir*, p. 83.

Ibid., p. 85.

Ibid., p. 91.

(٥١)

(٥٢)

(٥٣)

الجماهير في الصراعات السياسية الناشئة في مناسبات مختلفة (انتخابات، استفتاء، ثورة، انقلاب... الخ).

إذاً، إن ازدواجية العلاقة التي تربط الجهاز السياسي (داخل الحقل وخارجه)، هي التي تحكم خطابه السياسي، مع أن جهد المحترفين يقوم على ترجيح أهداف الجهاز، وبالتالي، على انتاج أدلوجة سياسية تحول وتكيف الآراء والميول الشعبية، عبر مختلف أجهزة النشر المتوافرة، بما يخدم تلك الأهداف. ومهما كانت المكاسب التي قد يحصل عليها الجمهور الداعم للوصول المؤسسة إلى شكل من أشكال السلطة، فهي لن تقاس بمكاسب المؤسسة وروادها الذين سيمارسون السلطة على من كان لهم الفضل في هذه المكاسب، السلطة التي لا تكف بطبيعة الحال عن صيانة التمايزات بين الفئة الاجتماعية الحائزة لمراكزها وبين من تمارس عليهم السلطة^(٥٤).

خامساً: في المسألة المنهجية

يبدو مفهوم الحقل السياسي - الأدلوجي متناغماً مع المنهج البنوي الذي يُعنى بإظهار المنطق أو القوانين الخاصة بنسق ما (ثقافي، سياسي، اقتصادي... الخ)، بحيث إن هذا المنطق أو هذه القوانين تفسر الأدلوجات، بل تفرض ألياً معايير السلوك على الأفراد. من هنا ينصب الاهتمام البنوي

على تحليل «استراتيجيات إعادة الانتاج»، أي الممارسات (الوظائف) التي تعيد انتاج نفسها، الأمر الذي يتطلب اختزال معطيات مهمة (تاريخية، اقتصادية) كخطوة أولى في حركة البحث التي تتناول مرحلتين تاليتين: وضع المعالم والتوسع^(٥٥).

أضف أن البنيوية، في الميدان الأدبي مثلاً، لا تقود إلى فهم عمليات الإبداع والتجديد والتنافس، ذلك أن «الجماعة لا تبعد رؤية العالم، بل تعدّ عناصرها المقومة والطاقة التي تسمح بتجميعها، في حين الكاتب الكبير هو الفرد الاستثنائي الذي ينجح في أن يبدع عالماً خيالياً متماسكاً أو شبه متماسك بدقة تطابق بنيته البنية التي ينزع إليها مجموع الجماعة»^(٥٦). هذا يوحي بأن الجماعة هي «الفاعل الحقيقي» للتمثيلات التي ينتجها المحترفون، والتي لا تعكس وعي الجماعة بل «تتجانس» معه.

لا شك في المساهمات الكبرى التي حققتها البنيوية في دراسة المجتمعات التي شهدت قدراً متواضعاً من التوترات والتبدلات، حيث أدت الأدلوجات دوراً مهماً في إعادة انتاج استقرار النظام الاجتماعي. إلا أن المنهج البنوي يخاطر في نفي إمكانات التغيير التي تحدثها التوترات الاجتماعية والأدلوجات، وخصوصاً تلك التي تولد في سياق البنية القائمة وتؤلف معارضة وتهديداً لها. إنه يخاطر أيضاً في أن يؤدي إلى استبعاد شروط إعادة انتاج البنية (أو المنظومة،

(٥٤) يؤكد الجابري «أن الأدلوجة السياسية والاجتماعية في المجتمعات السابقة على الرأسمالية لا ترتبط دوماً بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه الجماعة في حاضرها بل ترتبط، في الأعم الأغلب، بواقع آخر مضى، يمكن أن يكون مختلفاً تماماً. إن الأدلوجة في مثل هذه الحال لا تعكس دائماً الواقع الراهن بل هي في الغالب منقولة إلى الحاضر من الماضي. وكثيراً ما يكون أساسها الاجتماعي الذي انبثقت منه في الماضي وليس في الحاضر، ولذلك فهي بوصفها محرضة ومحركة ليست جزءاً من بنية فوقية، ليست شكلاً من أشكال الوعي، بل هي عنصر في بنية كلية يتداخل فيها الاقتصادي والديني والأدلوجي» (انظر: الجابري، العقل السياسي العربي، ص ٢٩). لكن ما هي الأدلوجة؟ وبوصفها عنصراً في بنية كلية، ما الذي يمنع أن تكون شكلاً من أشكال الوعي؟ وتبقى المسألة من دون حل: من هي الفئة الاجتماعية التي تنتج أو تعيد إنتاج هذه الأدلوجة للماضوية في الحاضر، وفي مواجهة أي أدلوجة، وما هو موقعها ضمن التراتبية الاجتماعية - الاقتصادية السائدة في الحاضر مقابلة بالفئة الاجتماعية التي أنتجت الأدلوجة نفسها في الماضي؟

(٥٥) بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، تعريب نخلة فريفر (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤)، ص ٢٥ - ٦٠.

(٥٦) لوسيان غولدمان: «المنهج البنوي التكويني في تاريخ الأدب»، تعريب بدر الدين عروديكي، الفكر العربي المعاصر، العدد الأول (أيار/ مايو

١٩٨٠)، ص ٤٢ - ٤٨.

النسق، النظام... الخ)، فضلاً عن السمات الأساسية للأدلوجيات السياسية كأداة بيد الجماعات^(٥٧)، ووسيلة لإعاقة التغيير (أو تحقيقه) وتحريك الجماهير بهذا الاتجاه وذلك. ولعل تفكك بنى سياسية وتكون بنى سياسية أخرى في العصر الحديث، شاهد على ذلك: الامبراطورية العثمانية، الامبراطورية الروسية، الهتلرية، الشاهنشاهية، المنظومة الاشتراكية، الاستعمار... الخ. أضف أن إعادة انتاج البنى الرأسمالية اشترطت دائماً الاستعمار وقيام، ثم تدعيم، الرأسماليات التابعة

وانتاج المزيد من التقنية المتطورة والحروب، وأن في كل من حالتي التغيير وإعادة الانتاج كانت الأدلوجيات حاضرة. مع ذلك، لا يزال صحافيون وباحثون يروجون ويبشرون، أو يتوقعون

ولادة «نظام عالمي جديد» ثابت القدمين والمقومات، على أنقاض النظام العالمي الثنائي (الرأسمالي-الاشتراكي)، فلا يجدون سوى مقوم بارز هو هيمنة الولايات المتحدة دون إغارة الاهتمام اللازم لمكانات

مقاومتها: النمو الاقتصادي الياباني المنافس، الوحدة الأوروبية المنشودة، حركات المعارضة في بلدان نامية عديدة، حيث تهيمن الرأسماليات التابعة المتحالفة مع السياسات الغربية وأدلوجاتها الاستبدادية... الخ.

لكن هذا النقد للبنىوية الذي يبرز أهمية الأدلوجيات في صيانة أو تهديد البنية الاجتماعية السائدة، لا يرمي إلى الدعوة إلى تبني المنهج الوظيفي، على الرغم من مساهماته الجلية هو الآخر في الدراسات الاجتماعية^(٥٨). فالوظائفية تبحث

حصراً في مسببات

الأدلوجات ومساهماتها في الوظيفة الاجتماعية، أو في أداء العناصر المكونة «للسق» بحيث تؤمن له توازنه الداخلي، الأمر الذي يؤدي إلى إهمال الأدلوجات الأخرى (المعارضة) التي

ليس لها وظيفة بالنسبة إلى الوضع الاجتماعي القائم، والتي لا تؤمن أفضل عمل لهذا الوضع بل تمثل امكاناً لتدميره. وكما سبقت الإشارة، تتسم المجتمعات المعاصرة عموماً بالدينامية والتعددية (الاجتماعية

إن المحترف السياسي يستمد نفوذه من الثقة التي تضعها الجماعة فيه، والتي يسعى للحصول عليها عبر خطاب يلتبس فيه من هذه الجماعة الاعتراف به

(٥٧) لعل أبرز تعبير عن الدراسات البنىوية في العالم العربي-الإسلامي هي مؤلفات محمد عابد الجابري، التي تبحث في «العقل» و«العقل السياسي» كوحدة تحكمها مقولة «الثوابت» التاريخية: «إذا قلنا إن العقل العربي هو ما خلفته وتخلفه الثقافة العربية في الإنسان العربي، بعد أن ينسى ما تعلمه في هذه الثقافة، لم نبعد عن الصواب. إن ما يبقى هو الثابت وما ينسى هو «المتغير»... إن ما يبقى هو ثوابت الثقافة العربية، هو العقل العربي ذاته (= بنيتها)» (انظر: الجابري، تكوين العقل العربي، ص ٢٨). من هنا، فإن «الثقافة العربية الإسلامية قد ظلت تعيد إنتاج نفسها منذ عصر التدوين (بين منتصف القرن الثاني ومنتصف القرن الثالث للهجرة)» (المصدر نفسه، ص ٢٢٤). وهذا الاستنتاج تطلب إهمال دراسة دور معارضة «الثوابت»: «وغني عن البيان القول إننا نتحدث هنا عن المسار العام الذي بقي سائداً، والذي طبع التاريخ العربي بطابعه. أما المحاولات المعارضة والمضادة، سواء منها العملية كثورة الزنج وحركة القرامطة أو بعض الحركات التي كانت من وراء [ثورات العامة]، سواء في المشرق أو في المغرب والأندلس، أو النظرية الفلسفية والفقهية، التي أعلنت بصورة أو بأخرى عن رأي سياسي مضاد للأمر الواقع الذي يجسمه المسار العام ذلك. أما مثل هذه المحاولات العملية منها والنظرية فقد سكتنا عنها لأنها بقيت مغموعة معزولة أو هامشية، وبالتالي لم يكن لها أي حضور حقيقي في عملية تكوين العقل السياسي العربي، العقل الذي ساد الممارسة السياسية التي عرفت الحضارة العربية الإسلامية» (الجابري: العقل السياسي العربي، ص ٢٦٥).

نعتقد أن الأمر يتعلق بالأحرى، بتيار «ثقافي» وسياسي محدد وبجذوره التاريخية أكثر مما يتعلق بوحدة ثقافية أو سياسية منسجمة. ونلخص تعليقنا هنا بالتساؤل: هل وجدت أو توجد في التاريخ «الثوابت» دون «المتغيرات»، وكيف يمكن مثلاً أن نطلق صفة القمع على «العقل السياسي» السائد دون تحليل دور المعارض كموضوع قمع في تكوين هذا العقل؟

(٥٨) أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ص ٦١ - ٧٤.

والأدلوجية) بهذا القدر أو ذاك، مع الأخذ في الحسبان الاختلافات بين مجتمع وآخر. وفي كل مجتمع غير متجانس، تشترك أدلوجة الفئة المسيطرة في عمل السلطة، لكنها تمارس تأثيراً كراهياً على الفئات الاجتماعية الأخرى، وإن «الاعتبار الوحيد للوظائف يقود إلى تجاهل هذا البعد الأساسي، وإلى جعل المقاومات ضد الهيمنة الأدلوجية والإبتكارات المتميزة المرتبطة بهذه المقاومات، أموراً غير مفهومة»^(٥٩).

وفي الواقع، يمكن البحث في الأدلوجات السياسية أن يمر في مرحلتين تقيدان من طرق «تحليل المضمون»، بوصفه «مجموعة تقنيات تستخدم لتحليل الاتصالات»^(٦٠).

المرحلة الأولى: تتمثل بوصف تحليلي للخطاب

السياسي، وبالأحرى لعينة منه مختارة بحسب معايير (الموضوع المدروس، الفترة الزمنية المحددة التي أنتج فيها الخطاب، المصدر أي ناطق الخطاب). ومن أجل هذا الوصف، يمكن استخدام تقنيات علم الألسنية أو تحليل «حقول الدلالة» (Analyse sé-mantique)، وحتى التحليل «الفرضي» (Thématique)، بحيث يمكن الباحث أن يستخرج فئات من النصوص تتسم بالتجانس والشمولية والحصرية (عنصر من المستوى لا ينتمي إلى فئتين مختلفتين)، ومكيفة مع موضوع البحث.

إن الهدف من هذه الفئات هو استدلال معارف تتعلق بمنطق الخطاب وبشروط انتاجه، وذلك بمساعدة مؤشرات قد تكون كمية (التكرارات) أو غير كمية.

المرحلة الثانية تعتمد على جهد الباحث أساساً لغياب التقنيات التي يمكن استعمالها في عملية كشف شروط انتاج الخطاب المدروس. إلا أن نقطة البدء في هذا المجال تتمثل غالباً بالإجابة عن الأسئلة التالية: من يتكلم؟ (الصفات المميزة للمؤسسة أو الفئة التي يعلن

الخطاب المدروس باسمها)؛ إلى من؟ (الجمهور أو الجماعة المقصود أن تصل إليها الرسالة السياسية)؛ عبر أي وسيلة؟ (وسائل نقل الخطاب)؛ أي تأثير أو فعالية للخطاب على الجمهور المعني؟ (رصد

إن المؤسسة السياسية تنظم العلاقات داخل فئة أو تحالف فئات متحدرة من أصول اجتماعية ترتبط بالانقسامات الاجتماعية السائدة في إطار المجتمع المحلي

ردود الفعل: موافقة، رفض أو غير ذلك).

كما يمكن إدراج الإجابات عن هذه الأسئلة في البنية الاجتماعية - السياسية السائدة (ضمن منظور الحقل الأدلوجي - السياسي)، لكن بوصفها نتاج تطور تاريخي للمجتمع الكلي الذي قد تنتمي الدراسة إلى ظاهرة سياسية فيه، ولآلية الصراع والتنافس على السلطة داخله وإمكانات تدمير البنية نفسها. إن تحليلاً كهذا يساهم إلى حد كبير في توضيح المسافة التي تفصل بين ادعاءات الخطاب السياسي وأفعال الفئة التي تنتجها، وبينها وبين الأهداف الفعلية التي

Ansart, *Ideologies, conflits et pouvoir*, p. 210.

Laurence Bardin, *L'analyse de contenu* (Paris: P.U.F, 1980), p. 31.

(٦١) الـ thème وحدة معنى تستخلص من نص محال بحسب معايير تتصل بالنظرية التي ترشد القارئ. والنص هنا يتقسم إلى أفكار، إلى منطوقات وجمل تحمل دلالات (معان) قابلة للعزل. هذا التحليل ينطوي على تعيين «نواة معان» (أو محاور معنى) تؤلف الخطاب ويكون حضورها أو تواتر ظهورها دلالة على شيء بالنسبة إلى الهدف التحليلي المختار. انظر:

Ibid, pp. 104 - 105.

تسعى لها هذه الفئة، فضلاً عن توضيح حقيقة التمثيل الذي تدّعيه الفئة نفسها. فالمسألة هنا تتجاوز اعتبار الخطاب السياسي مجرد انعكاس لبنية أو وضع اجتماعي ما، حيث تتعلق بمدى هذا الانعكاس

وبفعالية الخطاب في السيرة الاجتماعية - السياسية بعامة، وفي تكوين الجماعات وتوجيه سلوكها الداخلي (بين المنتمين إليها) والخارجي (مع الجماعات والمؤسسات الأخرى).

المراجعة بين التربية والاعلام في « مجتمع الاتصال »

مقدمة

ترافقت التطورات التقنية التي شهدتها النصف الثاني من القرن العشرين والتحويلات المتسارعة التي طرأت على صعيد الاتصال مع ظهور مفاهيم جديدة مستوحاة من المدرسة الكندية القائلة بمبدأ « الحتمية التقنية »^(١). وقد عملت وسائل الاعلام على تعميمها في جميع أنحاء العالم، فاستعاد تعبير « القرية الكونية » مثلاً، أو « القرية الشاملة »، الذي أطلقه ماك لوهان في الستينات مجده من جديد، وتم من خلاله إيهام الشعوب، وخصوصاً في بلدان الجنوب، بأن الأخذ في هذه التقنيات سوف يوفر لها فرصة العيش في هذه القرية والدخول في هذا العصر، وسوف يتسنى لها المشاركة في الإعلام والاستعلام عن كل ما يحصل وبسرعة فائقة. وهذا ما سيساهم في حل الكثير من مشاكلها!

ظهر كذلك مفهوم جديد آخر هو « مفهوم

الاتصال » الذي تجاوز مفهوم الإعلام وكاد يلغيه، وأخذت تتبلور حوله ايدولوجيا جديدة هي « ايدولوجيا الاتصال »^(٢) قُدمت على أنها بديل للايدولوجيات السياسية التي فشلت في حل مشاكل الإنسانية وتسببت في كثير من الحروب. وقيل عنها إنها ايدولوجيا من دون ضحايا، إنما ليست من دون أعداء. فأعداؤها يتجسدون في الفوضى وعدم التنظيم وفي القصور الحراري (Entropie)^(٣).

هذه الايدولوجيا تروج لمشروع بناء مجتمع طوباوي جديد متمركز حول وسائل الاتصال، وتؤدي الآلات فيه، ولا سيما آلات الاتصال، دوراً حاسماً، وتعمل على إيجاد تعريف جديد للإنسان الحديث (إنسان Weiner)^(٤) الذي طرأت على عملية تكوين مداركه متغيرات جوهرية:

فبعدما كانت المجموعات العضوية (العائلة مثلاً) تؤدي دوراً أساسياً في عملية تكوين مدارك الفرد في

(*) أستاذة مساعدة في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية.

(١) Marshall McLuhan, *Pour comprendre les médias*, traduit de l'anglais par Jean Paré (Paris: Seuil, 1968).

(٢) Jean Marie Charon, *L'état des médias* (Paris: la decouverte, 1991), pp. 243 - 247.

(٣) القصور الحراري هو حالة من الفوضى القصوى وهو في الوقت نفسه نوع من التشابه البعيد، حين تكون الأجزاء متشابهة لا يوجد تبادل بينها، أي يوجد قصور، انظر.

(٤) Jacques Ellul, *L'illusion politique* (Paris: Laffont, 1965), p. 293

(٤) في كل نظام منعزل يزداد القصور الحراري تلقائياً ويتناقص الإعلام. القصور مقياس للفوضى والإعلام مقياس للنظام. انظر:

Ibid, p. 292.

المرحلة الأولى، أضيف إليها في المرحلة الثانية مجموعات العمل ومجموعة النظراء الذين يحكمهم هاجس التشابه في ما بينهم، الذي عززته وسائل الإعلام، لنصل في المرحلة الثالثة إلى «الفرد المتصل» الذي يستمد قوته ليس من ذاته فقط إنما من قدرته كذلك على معالجة وتحليل وجمع المعلومات التي هو بحاجة إليها لكي يتأقلم مع هذا المجتمع.

وبهذا، فإن الاعتقاد بوجود اللاوعي الذي يحكم بجزء منه عملية تكوين مدارك الفرد، أخذ يميل لمصلحة الاعتقاد بثقافة «الفرد المتصل». واقتربت الفردانية بوسائل الإعلام بشكل لا مثيل له، إلى درجة أن الناس أصبحوا يرون العالم من خلال وسائل الاعلام. وما دعم هذا الاعتقاد ظهور نظرية «حلقة السكوت الحلزونية» (Spirale du Silence) التي تكلمت عليها نويل نيومان (Noëlle Neumann)^(٥) والتي يخاف الناس بموجبها العزلة الاجتماعية ويتجنبونها قدر الإمكان، لذلك تراهم يعبرون عن الآراء المجمع عليها من قبل الأكثرية، ويتحاشون الآراء التي يشعرون أنها غير مألوفة. وهذا ما يؤدي إلى تعزيز رأي الأكثرية وتهميش رأي الأقلية، وبالتالي إلى حلقة السكوت هذه، المسؤولة عن وجودها وسائل الاعلام التي تضع تحت الأضواء ما تحسبه مهماً في نظرها.

إن المناقشات النظرية التي أثارها هذه المفاهيم الجديدة المستوحاة من رؤى ماك لوهان قادت الباحثين في الإتصال إلى الأخذ في الحسبان الآثار الثقافية على المدى الطويل للابتكارات التقنية في مادة الاتصال، وكذلك إلى اعتبار أن المتغيرات التقنية والثقافية لا يمكن شرحها دون العودة إلى العلاقة التي تربطها بالإطار الاجتماعي الذي تندرج فيه.

لكن مهما قيل عن الاتصال وأهمية الاتصال، ومهما أعطيت هذه الوسائل من قوة ومن هالة، فهي لا يمكنها، في أي مجتمع كان، أن تحتكر عملية تكوين مدارك الفرد وحدها، فهي تتقاسمها مع شركاء كثير، بدءاً بالعائلة وأماكن العبادة، مروراً بالمدارس والجمعيات والأحزاب والمؤسسات، وانتهاء بالرفاق ومجموعات الغمل... الخ. والشركاء جميعاً يتنافسون على القيام بهذه العملية. إنما هذا لا يعني أنهم يقفون جميعاً على قدم المساواة. بل هناك، لظروف معينة وفي فترات معينة، من يتفوق على الآخرين، كتقدم التلفزيون على العائلة مثلاً في المجتمعات الصناعية حيث كان جاهزاً للماء الفراغ الحاصل نتيجة تفكك معين في بنيتها. وها هو الآن يتأهب للماء الفراغ الناجم عن إخفاق المدرسة في القيام بدورها كاملاً. والدليل على ذلك أن العلاقات بين العائلة ووسائل الاعلام، وخصوصاً التلفزيون، يشوبها الكثير من الشكوك المتبادلة. وقد رأى بلسون (Belson)^(٦) أن الاتصالات الجماهيرية أخذت قسماً كبيراً من الدور الذي كانت تقوم العائلة به، والسؤال المطروح بالحاح الآن: ما هو أثر التلفزيون في العلاقة بين الأهل والأولاد؟

في الواقع، لم تتمكن الأبحاث التجريبية من إعطاء إجابة واحدة عن هذا التساؤل، نظراً إلى تعقيدات الموضوع وتشعباته وإلى الاختلافات الكبيرة بين خصائص العائلات داخل المجتمع الواحد.

فمن الباحثين^(٧) من أظهرت تحقيقاته أن ظهور التلفزيون في العائلة أدى إلى إضعاف عملية التبادل بين أعضائها، ومنهم من أظهر أن التلفزيون قوى التبادل داخل العائلة المنسجمة في الأصل وقوى

Judith Lazar, *Sociologie de la communication de masse* (Paris: Armand Colin, 1992), p. 148.

François Balle, *Médias et société* (Paris: Mont Chrestin, 1980), p. 637.

Jean Cazeneuve, *Les communications de Masse* (Paris: De Noel, 1976), p. 160.

(٥)

(٦)

(٧)

التباعد ضمن العائلات التي هي متباعدة ومضطربة أساساً.

أما على صعيد العلاقة بين التلفزيون والمدرسة فهي علاقة تنافس ومواجهة، وكل منهما يحلم في إزالة الآخر، والاتهامات متبادلة بينهما: فالمدرسة تتهم التلفزيون بأنه يوهم الناس بالمعرفة، علماً أنه يقدم إليهم نتقاً من المعرفة، أو معرفة الفتات، بحسب تعبير بورشر (Porcher)^(٨)، ويعزز لديهم المفاهيم الجاهزة والأفكار الخاطئة والأحكام المسبقة عن الكثير من القضايا والكثير

من الشعوب، ويمدهم بثقافة فسيفسائية ناقلة لحضارة الاستهلاك. ويجيب التلفزيون متهماً المدرسة بالانغلاق والتحجر

والعيش خارج الحياة وعرقلة عملية التطور.

لكن هذه الاتهامات والشكوك المتبادلة لا تنفي أن لكل من هذه المؤسسات الاجتماعية مزايا خاصة، وأن كل واحدة منها تستجيب لأهداف محددة من قبل المجتمع، إذ إن توزيع الأدوار والمهام في ما بينها يبدو أمراً ضرورياً في المجتمعات المتوازنة، لأن السياسة التربوية والسياسة الإعلامية في نهاية المطاف تُعدّان من مقومات سياسة البلد العامة.

نخلص من هذا الاستنتاج إلى طرح الإشكالية التالية:

أين موقع الطفل بين وسائل الإعلام، وبخاصة التلفزيون، وبين التربية في ظل الأوضاع التربوية والإعلامية الراهنة؟ وما هو انعكاس هذه المواجهة بين الإعلام والتربية على مجتمعنا الذي هو جزء من المجتمعات التي لا تملك سياسة تربوية واضحة المعالم

والأهداف وليس في إمكانها وضع سياسة إعلامية محددة في ظل المتغيرات المتسارعة على صعيد الإعلام في العالم، إذ لا يمكننا أن نحلل العلاقة بين التربية والإعلام في أي بلد بمعزل عن الإطار العالمي الذي تعمل وسائل الإعلام فيه؟

إن معالجة هذه الإشكالية تستدعي توصيفاً للواقع التربوي من جهة، وللواقع الإعلامي من جهة ثانية، لنتم في ما بعد محاولة تلمس موقع الطفل بين هاتين العمليتين، مع الإشارة إلى أن الدراسات

الميدانية، وخصوصاً في ما يتعلق بالشق الثاني، أي بالعلاقة بين الإعلام والطفل، هي شبه غائبة. والموجود النادر منها نجده غارقاً في

العموميات معزولاً عن الإطار الذي يعيش فيه الطفل والإطار الذي يعمل فيه الإعلام. فضلاً عن غياب الدراسات التي تتناول حدود التلاقي بين الإعلام والتربية، وحدود التباعد، وموقع الطفل بينهما وموقف الأهل من ذلك كله... الخ.

أولاً: مظاهر الأزمة التربوية

شهد القرن العشرون ثلاثة نماذج تربوية اختلفت في ما بينها حول أمور عدة منها: لمن يجب أن تُعطى الأهمية أولاً: لعملية الاتصال أم للرسالة التربوية؟ كيف يجب أن تُحدّد العلاقة بين طرفي العملية: المربي والتلميذ؟ ومن سيرعى هذه العلاقة؟

ظهر النموذج الأول خلال الحرب العالمية الثانية في إثر تدهور الوظيفة التعليمية وعدم مقدرتها على

تلبية الحاجات المتزايدة. وقد بُني هذا النموذج من خلال القانون وتم تقديم المعلم على أنه تجسيد له، وتحولت عملية إعطاء المعرفة إلى سلطة وامتياز تمتع بهما المعلم، وشعر التلميذ بأنه غير معني بهذه العملية القائمة على إعطاء المعرفة الشكلية، واستحالت العلاقة بينهما علاقة يسودها الخوف.

وقد ظهر النموذج الثاني، الذي بُني من خلال العقد، نتيجة الاقتناع بضرورة أخذ العملية التربوية خصوصيات الأفراد في الحسبان، وبضرورة التركيز على حصول عملية الإتصال التي يجب أن تتم بشكل متكافئ ودون أي تراتبية. وهنا على المعلم أن يتخلى عن سلطته ويعد نفسه مجرد فرد من أفراد المجموعة. وقد أسفر ذلك عن ظهور التيار التربوي غير التوجيهي (non directif) الذي كان من رواده لاباساد (Lapassade)، ولوبروت (Labrot)، وباجه (Pages)، وروجرز (Rogers)^(٩).

إنما ترك الإنسان حراً في أن يتعلم ما يريد ومتى يريد انطلاقاً من خياراته الشخصية، ثم إدخاله المجتمع فجأة دونما تهيئة؛ يؤدي إلى إيجاد أناس رافضين وسلبيين. لهذا السبب رأى الكثير من التربويين أن التربية لا يمكن أن تُبنى من خلال عقد إنما يجب العمل على بنائها من خلال مؤسسة، وأوضح لاباساد، أن المؤسسة هي نمط من المعايير التي تكوّن هيكلية المجموعة الاجتماعية وتنظم لها حياتها وتحدد لها وظيفتها.

ظهر النموذج الثالث إنذاً، الذي بُني من خلال المؤسسة، بعدما اقتنع التربويون بعدم جدوى العملية التربوية ذات الطابع التعاقدي. إنما هذا لا يعني أن

المؤسسة التي نظمت العملية التربوية كانت خالية من الأخطاء، بل حملت الكثير منها بسبب التراتبية والبيروقراطية. وهذا ما حدّ من عمليات التبادل والاتصال. لذلك وجه علماء الاجتماع التربويون انتقادات كثيرة إلى هذه الأنظمة التربوية محاولين نزع الهالة التي أعطيت لمسألة ديمقراطية التعليم. وذلك من خلال إيضاحهم أن المعلم، لأنه موجود داخل بنية مؤسساتية (برامج، دروس، امتحانات... الخ) بوعي أو لا وعي، يعمل دائماً لتلميذ مثالي، أي كيف يجب أن يكون وليس ما هو كائن.

ورداً على سؤال لماذا لا يستجيب الطلاب لاساتذتهم أجاب بورديو (Bourdieu) وباسرون (Passeron)^(١٠): لأنه لا يتم النظر إليهم على أنهم كائنات حسية آتية من وسط اجتماعي معين. إضافة إلى أن المعلم يرى أن الرسالة التي يوجهها للتلامذة شاملة ويأخذ فيها الجميع ويستوعبونها على المستوى نفسه، بغض النظر عن الاختلافات الفردية والفروقات الاجتماعية في ما بينهم.

إن التربية على اختلاف النماذج التي عرفت هي عملية اتصال بين طرفين تتوسطهما الرغبة في تلقي المعرفة لتسهيل الانخراط في الحياة الاجتماعية من جهة، وفي إعطائها ضبطاً لهذه الحياة من جهة ثانية. هذه العملية التي تبدو ظاهرياً أنها مكونة من طرفين، المربي والتلميذ، يخترقها في الواقع الكثير من الحقول التي إما أن تشوش عليها وتعرقل مهمتها أو أن تسهّل عملها وتسرع.

وكل طرف من طرفي العملية الاتصالية هو مُرسِل ومُتلقي في آن معاً، إذ إن كلاً منهما يتصرف

(٩) انظر: Gilbert Dumas. "Modèles socio - historiques de la communication pédagogique," in: *Systèmes partiels de la communication*. Pub-lication de la maison des sciences de l'homme Bordeaux sous la direction de Robert Escarpit et Charles Bovazis (Paris: Mouton. 1972). pp. 105 -

بما يقول ليس على الصعيد الواعي فقط، إنما على الصعيد اللاواعي كذلك، وتبعاً لدرجة النضج العاطفي والفكري ودرجة الإنفعال والسيطرة على النفس، وتبعاً للأنماط الفكرية الجاهزة التي يحملها والموقع الاجتماعي الذي ينتهي إليه... الخ.

إذاً هي ليست حقلاً مقفلاً معزولاً عن المجتمع، بل إنها بنية قانونية سياسية تعكس البنى الاجتماعية الموجودة، وهي التي تحدد للمربي دوره ووظيفته وتعطيه الحق في القيام بهذه العملية. أي أن العملية التربوية تتطلب توسطاً من قبل مؤسسة تصد لها شكلها ووظيفتها وموقعها وتشرعها في الوقت نفسه.

نخلص من هذا العرض السريع إلى أن التربية هي عملية اتصالية غير مجانية، أبعادها متعددة ومتداخلة مع جميع قطاعات المجتمع. وأي تغيير يصيب هذه القطاعات لا بد من أن يشملها، وأي أزمة لا بد من أن تنعكس عليها. والدليل على ذلك أن أزمات البطالة التي تصيب معظم البلدان نجد تفسيراً لها، في أكثر الأحيان، في الانفصال بين التعليم وسوق العمل. والشكوى في البلدان المتطورة تتلخص في أن التربية أصابها الجمود ولم تتوصل إلى ترسيخ مهارات في الممارسات الثقافية لدى الطلاب. فمعظمهم لا يقرأ أو يقرأ بطريقة سيئة ولا يفيد مما يقرأ. ويكون الرد بطرح السؤال بشكل آخر: كيف يمكن المدرسة أن تشجع القراءة في مجتمع فقد الكتاب جاذبيته ولم يعد الناس يقرأون كما في السابق، مجتمع حيث ٧٥ في المئة من الأولاد بين السابعة والثالثة عشرة يمضون نحو ١٠٠٠ ساعة أمام الشاشة سنوياً مقابل تمضية ٨٠٠ ساعة في الصف، وحيث إن ٢٥ في المئة من الفرنسيين لا يقرأون أي كتاب في السنة^(١١).

والسبب كما يحدده رامونيه (Ramonet)^(١٢) أنه في المجتمع الحديث، مجتمع الاتصال والإعلام، تميل التقنيات والمعلوماتية والمصانع الثقافية إلى السيطرة على البنى الاجتماعية والاقتصادية. وبما أن الاتصال والنشر الثقافي يتمان بوساطة آلات لا تستدعي القراءة (التلفون، الديسك، الفيديو، التلفزيون، الراديو... الخ) فإن المنتصر هو الصوت والصورة اللذان يشجعان لدى الفرد عملية التسجيل الساهي، ومن أجل ذلك تسود لدى المنتمين إلى وسط عائلي غير متيقظ الأمية التي هي الخطوة الأولى نحو الهامشية المدرسية الثقافية ثم نحو الازمات الاجتماعية.

فمع وفرة الوسائل السمعية والبصرية ظهر جيل جديد من المبعدين جانباً، المنتشين من التسلية، المجردين من الأدوات الثقافية الأساسية، الذين يتأملون من بعيد المجتمع الذي قام بتسليتهم وتركهم لجهلهم وعدم كفاءتهم.

إذاً تواجه التربية حالياً مخاطر عديدة ناجمة عن كونها يُنظر إليها على أنها مؤسسة مترهلة ثقيلة، بطيئة الخطى غير قادرة على الحركة السريعة، وعلى مواكبة المتغيرات التقنية الحاصلة على صعيد الاتصال والإعلام والمعلوماتية. هذه المؤسسة التي أوكلت مهمة إدارتها إلى القطاع العام في معظم الدول أصبحت الآن لا تلبي متطلبات شركات الإعلام والإعلان والاتصال والمعلوماتية والأعمال الخاصة، فأصبحت تُرمى بالاختفاق، وأصبح الأولاد يعدّون أنفسهم غير معنيين بالمعلومات التي تمدهم إياها المدرسة، وينظرون إلى أهلهم على أنهم من مخلفات العصر السالف. باختصار، إنها مخاطر ناجمة عما يسمى «التربية الموازية» الآتية من وسائل الإعلام،

Ignacio Ramonet, "La communication victime des marchands," *Le Monde diplomatique* (Paris: La découverte, 1989), pp. 217 - 218.

Ibid.

(١١)

(١٢)

وبخاصة الراديو والتلفزيون، التي تكاد تحل محل التربية الفعلية التي تواجه مأزقاً تحاول الخروج منه من خلال البحث عن الإجابة عن التساؤلات التالية: كيف يجب أن تُعد نفسها للإجابة عن التحدي الآتي من وسائل الإعلام؟ كيف تتأقلم مع المتغيرات؟ كيف يجب إعداد المعلم ليحسن التعامل مع أناس متحولين ساهم الصوت والصورة في تعويدهم الراحة في أخذ المعلومات وأغراهم التلفزيون بتسليتهم وجذبهم نحوه؟ كيف يجب تطوير البرامج والمناهج لتستجيب لحاجات المجتمع كي لا يصبح التلفزيون مدرستهم الفعلية؟ هل يجب العمل على رفع مستوى الأولاد أم الانجراف مع أهوائهم وميولهم ورغباتهم؟

هذه المخاطر سوف تزداد وضوحاً لدى تناولنا الواقع الاعلامي الراهن وكشف محاولاته الجادة لوضع التربية في خدمة أهدافه وبالتالي في خدمة أهداف من يقف وراءه من أهداف اقتصادية إلى أهداف ايديولوجية وثقافية.

ثانياً: الإعلام والمتغيرات العالمية

الإعلام هو عملية اتصالية غير مجانية، مكونة ظاهرياً من طرفين: مُرسل ومتلقٍ. إنما في الواقع كل طرف هو مرسل ومتلقٍ في آن معاً، لأن الاتصال لا يعني إرسال الكلمات والصور ولا يتوقف عند حدود التقنية فقط، فالأساس والمهم هو في داخلنا وفي ذاكرتنا وذكائنا. أي في سكوت كل واحد منا تكتمل عملية الاتصال^(١٣). وهذه العملية لا يمكن أن تكون آنية لأن إعطاء شكل للرسالة من قبل المرسل وتفكيكها من قبل المتلقي يتطلبان وقتاً. وعمليات

الترميز والتفكيك هذه لا تحصل بشكل آلي ولا تتم في فراغ، إنما داخل بنية اجتماعية، تطبعها بطابعها الخاص وتضفي عليها ميزات الخاصة. ومن هنا تدخل فيها عمليات التمايز والتباعد في المعرفة التي تكلم عليها تكنور (Tichenor)^(١٤) والتي بموجبها تكتسب الفئات المنتمية إلى أوساط اجتماعية واقتصادية عالية إعلماً أوسع وأسرع من الفئات المنتمية إلى أوساط اجتماعية متواضعة.

فعملية الاختيار الفائق (Hyperchoix) التي تكلم عليها توفلر (Toffler)^(١٥) ليست في متناول كل الناس، وحدها الفئة التي لديها إمكانيات مادية عالية يمكنها أن تنتسب إلى دائرة الإعلام المدفوع ثمنه (Payer pour voir) ويمكنها أن تختار ما تشعر هي أنها بحاجة إليه. في حين أن بقية الفئات سيسكنها وهم الاختيار، أي يمكنها أن تختار من ضمن كمية هائلة اختيرت لها مسبقاً.

وكما ساهمت الأحداث التاريخية المهمة في دفع تقنيات الاتصال والاعلام إلى الأمام فإن الاعلام استجاب بدينامية ومرونة كبرى للمتغيرات الكبرى التي شهدتها العالم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وعمل على تسريع عمليات التغيير في قطاعات كثيرة. والأمثلة على ذلك عديدة، فقد عمل الاعلام في البداية على الحد من سلطة العائلة تسهيلاً للمرور إلى المرحلة الصناعية. ثم عمل على الحد من سلطة المدرسة وصولاً إلى المرحلة ما بعد الصناعية. والآن فهو يعمل على الحد من سلطة الدولة والقطاع العام وصولاً إلى الخصخصة التي تسعى لها الشركات العابرة للقارات في كل الدول، وخصوصاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وزوال مقولة دول

Henri Pigeat, *Le nouveau désordre mondial de l'information* (Paris: Hachette, 1987), p. 187.

Lazar, *Sociologie de la communication de masse*, p. 148.

Balle, *Médias et société*.

(١٣)

(١٤)

(١٥) انظر:

عدم الانحياز. إنها تسعى لإنشاء نظام إعلامي جديد خالٍ من الواجبات الدولية ومن الضغوطات الحكومية، فلا أحد يعارض مردوخ (Murdoch)^(١٦) شراء محطات تلفزة آسيوية ولا هرسان (Hersant) شراء الصحافة البولونية ولا برتلسمان (Bertelsman) شراء الصحافة الهنغارية... الخ.

ويرى انزنسبرغر (Enzensberger)^(١٧) أن الجدل حول هذا النظام وحول مدى توازنه وعدالته عقيم في عالم تزدهر فيه «الأمية الثانوية» (Analphabète secondaire) التي تتلخص في ما يلي: فقدان الذاكرة يخفف الألم، قلة العناد تسهل الأمور... عدم التركيز والجهل وعدم الفهم هي حسنات... هذه الأمية هي نتاج مرحلة جديدة من التصنيع، مرحلة لم تعد الأولوية فيها هي مسألة تدريب العمال وتأهيلهم للعمل في القطاعات الإنتاجية المختلفة... إنما الأولوية هي لسبل بيع المنتوجات الفائضة... إنها مسألة الحصول على مستهلكين مميزين، فالعمال الذين تدربوا وتثقفوا سابقاً أصبحوا قيوداً يجب العمل على التخلص من وعيهم بسرعة وقدر الإمكان. والتلفزيون هو الوسيلة المناسبة لإشاعة هذا النوع من الأمية، وهو لكي يتمكن من القيام بمهمته يجب على التقنيات الجديدة أن تعمل على تحويل الكثير من الأنشطة التربوية واستغلالها لمصلحته. وهذا لا يتم إلا بالعمل على إضعاف سلطة الدولة، أي سلطة القطاع العام والأخذ في الخصخصة وجعلها كلمة السر العالمية.

تقع على عاتق الإعلام الحديث إذاً مهمة توضيب

ثقافية للناس كي يلتصقوا أكثر فأكثر بقيم المجتمع الاستهلاكي، لأن زيادة الرواتب وخفض ساعات العمل أحدثا تغييراً نوعياً في حياة الناس، إذ أصبح لديهم الوقت الكافي الذي يمكن استغلاله لمصلحة الاستهلاك. وهذا الوقت تضاهي أهميته أهمية وقت الإنتاج بالنسبة إلى المصانع. لذلك عمل اختصاصيو الإعلان على استغلال الطرائق والحيل النفسية لتحويل فكر المستهلك النقدي نحو شخصه هو وأبعدوه من السلعة التي تم تصويرها على أنها يمكنها أن تحل مشاكله، وحولوا خصائصها إلى خصائص إنسانية، إلى درجة إيهام الناس أنهم بشراء سلعة معينة يشتررون الاحترام والصحة والجمال والأمل... الخ^(١٨).

وبرعت الإعلانات في أداء المهمة، إلى درجة أنها التفت على ما سُمّي «ثقافة الانشقاق»^(١٩)، فأصبح أسلوب الحياة الجديد للشباب مدراً للربح، ومهرجانات الروك والاسطوانات والبدع الجديدة في اللبس والغذاء جميعها أصبحت مجالاً خصباً للمشاريع، وبات التحرر بحد ذاته سلعة تباع.

والإعلانات لم توجه إلى الأسواق المحلية فقط إنما توسعت نحو الخارج من خلال الشركات العابرة للقارات التي عملت على تمرير إعلانات موحدة منمطة وضع القاعدة النظرية لها ليفيت (Levitt)^(٢٠)، إنطلاقاً من مبدأ أن حاجات الإنسان ورغباته متشابهة في كل الأمكنة.

(١٦) مردوخ استرالي أميركي وبرتلسمان ألماني وهرسان فرنسي وجميعهم يملكون مجموعات إعلامية كبرى. انظر:

Bernard Guillo, *Les Strategies multimédias de groupes de communication* (Paris: La documentation Française, 1985).

(١٧) Jaques Decornay, "Aux ordres du nord," *Le Monde Diplomatique* (Mai 1991), pp. 12 - 13.

(١٨) Martin Michèle, *Communications et médias de masse, culture domination et opposition* (Quebec: Presse de l'université de Quebec, 1991), p. 315.

(١٩) Herbert Shiller, *The Mind Managers* (Boston: Beacon press, 1974).

وشيلر، المتلاعبون بالعقول، تعريب عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ١٩٨.

(٢٠) Alvin Toffler, *Les nouveaux pouvoirs*, (Paris: Ed. Fayard, 1991), p. 396.

لكن سرعان ما كشفت الأزمات الاقتصادية مواطن الخلل في نظرية لفيت وخصوصاً بعد ظهور منافسين أقوياء للمنتوجات الأميركية، وأصبحت الحاجة ملحة إلى أخذ خصوصيات الأسواق العالمية في الحسبان. ولم يعد من الجائز النظر إليها جميعاً على المستوى نفسه بوصفها أسواقاً جماهيرية، إنما يجب التسليم بوجود أسواق سابقة على المرحلة الجماهيرية وثانية جماهيرية وثالثة تخطت هذه المرحلة لتصبح قطاعية، أي متخصصة في قطاعات

محددة وإن تكن ذات مستويات عالمية.

هذه المنافسة جعلت هامش الربح لدى التلفزيون التجاري الجماهيري ضئيلاً بسبب التنافس المحموم على الإعلانات وارتفاع كلفة البرامج^(٢١)، الأمر الذي

جعله يعيد النظر في تركيبته من جديد، فراح يتحول من مصنع أحلام إلى استديو للأفلام المرعبة أو إلى تلفزيون مختص في ناحية معينة (موسيقى، رياضة... الخ).

إن إعادة النظر في هذه التركيبة أملت لها ظروف انتقال الإعلام من الموجة الثانية المقتترنة بالمرحلة الصناعية إلى الموجة الثالثة المقتترنة بالمرحلة ما بعد الصناعية. وقد عملت هذه التركيبة الجديدة على تقطيع الأسواق الجماهيرية لتسهّل عملية دخولها العولمة بسرعة أكثر، وإلضفاء طابع الشمولية عليها بشكل أكبر.

وعلى عكس إعلام الموجة الثانية التي كانت وسائل الإعلام فيها تعمل كل واحدة بمعزل عن الأخرى، أصبحت في الموجة الثالثة مترابطة في ما بينها، تتبادل المعطيات والمعلومات والصور والرموز. هذا الترابط والتداخل حول الوسائل الإعلامية، في نظر توفلر^(٢٢)، إلى منظومة متحدة مع العالمية تقلل من أثر الوسيلة الواحدة المنفردة، إنما تعطي مجموع النظام سلطة متزايدة تنعكس على الكرة الأرضية ككل.

إن تحول أنظمة الاتصال إلى أنظمة عالمية سرّع الدفع التجاري للمنتوجات الثقافية بين مختلف دول العالم، فكان ذلك صدمة للمجتمعات غير المهية لهذه الثورة في عالم الاتصالات

وبسبب التداخل الحاصل بين وسائل الإعلام والتطورات التقنية على صعيد المعلوماتية والاتصالات البعيدة، أصبحت السياسة الإعلامية لبلد ما تعني جميع البلدان،

لأنه للوصول إلى العولمة وتحقيق الشمولية يجب القيام بتفكيك البنى القديمة وإعادة تركيب أخرى جديدة تتناسب مع المرحلة الراهنة. بمعنى آخر، على الدولة كدولة أن تضعف لتتمكن من الحركة، ولتضعف يجب التخلص من القطاع العام والبدء بالخصخصة.

والشمولية بمفهومها الجديد وكما توقعها توفلر^(٢٣) تختلف عن نظرية لفيت، فهي لا تعني أبداً التجانس ولا تعني حرفياً «القرية الكونية» إنما توقع توفلر تكاثراً وتنوعاً من القرى التي سوف تسعى للحفاظ على هويتها الثقافية والعرقية والإثنية.

(٢١) مثلاً كلفة الحلقة الواحدة من البرنامج الأميركي «كوسبي شو» تبلغ نحو ٢٠٠ ألف دولار.

انظر:

(٢٢)

(٢٣)

Ibid., p. 396.

Ibid., p. 376 - 396.

Ibid.

ثالثاً: محاولة تغيير النظام التربوي من الداخل

إن المرحلة ما بعد الصناعية التي وصفها توفلر بالاقتصاد «السوبر رمزي»^(٢٦) القائم على القوة والغنى والمعرفة، هذا الاقتصاد في رأيه لا يمكن أن يعمل دون بنية تحتية إلكترونية (حاسوب، اتصالات بعيدة، وسائل إعلام متطورة)، ومن هنا تنبع أهمية التحالف بين المفكرين والعلماء والمولين حيث تقتضي مصلحتهم تغيير النظام التربوي من الداخل لتسريع

عملية إيصال مجموع الناس إلى الحواسيب والوسائل الإعلامية الجديدة، لذلك لا يمكن تجاهل العلاقة بين

كيف يمكن المدرسة أن تشجع القراءة في مجتمع فقد الكتاب جاذبيته ولم يعد الناس يقرأون كما في السابق

النظام التربوي والنظام الإعلامي، فالتربية أولوية ليس على صعيد الأهل والمعلمين فقط إنما هي أولوية كذلك لكثير من القطاعات الاقتصادية في المجتمع والكثير من الشركات العابرة للقارات. والأمثلة على ذلك كثيرة منها مشروع «أديسون» لكريستوفر ويتل^(٢٧) الذي يقول بضرورة إعادة صنع المدرسة والذي يفرض نفسه نموذجاً للمدرسة الأميركية. وهو يلحظ بناء ٢٠٠ مدرسة في السنوات الأربع المقبلة بكلفة مليارين ونصف المليار دولار، ووسائل التعليم الأساسية فيها هي الحاسوب والتلفزيون؛ والأهل مدعوون إلى المشاركة فيها تطوعاً ساعتين في الأسبوع.

لقد أثار هذا المشروع جدلاً واسعاً وأتهم ويتل بالسعي للكسب المادي تحت ستار التربية. وتتساءل

باختصار، إن الآلية التي كانت تحكم اقتصاديات إعلام الموجة الثانية تغيرت. فبعدما كانت وسائل الإعلام مرتبطة إما بالسلطات السياسية وإما بالمعلنين الذين كانت تبيعهم الجمهور بالجملة، تم الانتقال مع إعلام الموجة الثالثة إلى تجارة المفرق أو إلى تجارة القطاعات (séries) مباشرة، وذلك حين بدأ الكابل بتجزئة الجمهور وتبعه الفيديو ثم البرامج المباشرة من الأقمار الصناعية. وانعكس ذلك على محتوى هذه الوسائل، فأزيلت الحدود القديمة التي كانت قائمة بين صناعة المشهد والسياسة،

وبين الفراغ والعمل، وبين الأخبار والمنوعات وبين الإعلام والدعاية. أي أن المفاهيم والأخلاقيات

الإعلامية التي رافقت إعلام الموجة الثانية لم تعد تنسجم مع إعلام الموجة الثالثة، وأصبحت التقنيات تعمل في فراغ أخلاقي. من أجل ذلك فاقَت الإثارة المبتذلة الإعلام الجدي، والجزئي تفوق على المترابط، ونتج من ذلك فقدان الحس التاريخي والإنسلاخ عن البيئة، وتحول الإعلام إلى عبارة عن (Videoclip) عالمي لا داعي إلى أن نبذل جهداً لكي نفهم ونرى.

في هذه المرحلة نجحت الإعلانات في امتصاص وظيفة الدعاية^(٢٤) وفي الوصول إلى القضايا الإنسانية^(٢٥). وأصبحت برامج الأطفال أحد أشكال الثقافة المعدة للتصدير. وللالتفاف على التربية وعلى الثقافة جرت محاولات لتغيير الأنظمة التربوية من الداخل. وحصل صراع بين الدول حول ما سمي سياسة «الفضاء المفتوح».

Ph. Breton et S. Proulx, *L'explosion de la communication* (Boreal, Paris, Montréal: la Découverte, 1989), pp. 117 - 118.

(٢٤) أهم مثال على ذلك إعلانات شركة بنتون الشهيرة حول السيدا وحرب البوسنة والراهبة وغيرها...

Toffler, *Les nouveaux pouvoirs*.

(٢٦)

(٢٧) النهار، ٢٥/١١/١٩٩٢ (ملحق خاص بالتربية).

مجلة *The Nation* الأميركية: إذا نجح ويتل في تنفيذ مشروعه كيف سيكون مستقبل التربية في الولايات المتحدة... فهي لن تعود حقاً مكتسباً بل سلعة استهلاكية أو حتى مجموعة من السلع.

إضافة إلى أن بعض اختصاصيي التربية لا يحبذون أفكار ويتل ويتهمونهم بإفساد ملايين الأطفال الأبرياء بمحطته التلفزيونية «شائل وان». فمنذ بضع سنوات عقد ويتل صفقة مع مدارس عدة في مقابل تزويدها تجهيزات الكترونية على تلامذتها مشاهدة ١٢ دقيقة من برامج «شائل وان» يومياً إضافة إلى دقيقتين من الإعلانات.

ومن الأمثلة الأخرى الأعمال التطبيقية التي تقدمها شركة «انتريت»^(٢٨) في التعليم والتي يمكنها حقاً أن تهز عالم التربية، إذ إن الاتصال بوساطة الـ «انتريت» كان بمثابة ثورة بالنسبة إلى الأساتذة أكثر منه بالنسبة إلى التلامذة. فهم يتبادلون الحيل التربوية لإيصال الموضوعات البالغة الصعوبة إلى التلامذة ويماشون تطور المعلومات وتغيرها يومياً، ويوثقون علاقاتهم بزملائهم في كل مكان من العالم تقريباً.

ولا ننسى مبادرة نائب الرئيس الأميركي آل غور التي تهدف إلى تحديث منظومة الشبكات المعلوماتية القائمة في الولايات المتحدة، والتي تمثل شبكة «انتريت» عمودها الفقري، وذلك لتمكين جميع المواطنين من الاستفادة من جملة الخدمات، بدءاً بالدراسة دون الحاجة إلى الانتقال من المنزل وصولاً إلى التطبيب من بعد والترفيه والاستعلام الآنيين. إن اتجاهات التطوير التقنية تسير نحو دمج ٢ أجهزة هي اليوم في متناول المواطن: الهاتف والتلفزيون

والحاسوب. وذلك للوصول إلى واقع يتخطى فيه هذا المواطن دوره كمشاهد لتدفق البرامج والمعلومات ويرتقي إلى آخر متفاعل معها ومشارك فيها.

إنما لا بد من الإشارة إلى أن شبكة «انتريت» اليوم لا تشمل إلا فئة ضئيلة جداً من الجمهور الأميركي ويغلب عليها القطاع الجامعي وملحقاته من مؤسسات الأبحاث. غير أن أوجه الاستفادة السياسية من الشبكات المعلوماتية قد تحققت على الصعيد المحلي، إذ لجأ إليها بعض الجهات السياسية ليضعاف وزنه الانتخابي، وكذلك انضم البيت الأبيض إلى هذا الميدان، فضلاً عن القطاع الخاص، كشركتي «بل اتلانتيك» و«تي سي أي».

أما على الصعيد الدولي، فوحدها الدول المقتدرة مادياً ستشارك في هذه الشبكة (الكويت مثلاً هي البلد العربي الوحيد المتصل بهذه الشبكة)^(٢٩).

في الواقع إن شركة «انتريت»، على الرغم من نشأتها المرتبطة بالأجهزة العسكرية الأميركية، استحال محفلاً لا للحركات السياسية وحسب، بل لجمهرة من الأنشطة التي لم يحسم بعد أمر مشروعيتها، والتي تتجاوز القوانين الصريحة، منها مثلاً التجوال غير المصرح عنه عبر الشبكة واقتحام الحواسيب الخاصة فيها وبث البرامج الطفيلية التي تنهك هذه الحواسيب وتكبلها.

لذلك، على الرغم من الترحيب الذي لاقتته مبادرة آل غور فإن بعض الأصوات بدأ يُسمع داعياً إلى التروي ويرأوح في تعليقه بين النظري والعملي.

فعلى الصعيد النظري علق مايكم هايم، الذي يحظى بلقب فيلسوف الميدان المعلوماتي، على التركيز على المعلومات بدلاً من العلم، الذي يصاحب تبني

(٢٨) إيزابيل غورل، ملحق النهار، ٢٥/١١/١٩٩٣.

(٢٩) الحياة، ٦/٤/١٩٩٣.

ختاماً، بعدما كانت التحليلات الأولى لعمليات الاتصال تشدد على البعد الأيديولوجي، فقد وجدت الآن تحليلات أخرى تفصل البعد الاقتصادي، وتحدد أنظمة وسائل الاتصال كأنظمة إنتاج صناعية. وهذا ما شدد عليه هورخيمر وأدورنو (Horkheimer et Adorno)^(٣٣) وغيرهما من مفكري مدرسة فرانكفورت الذين أشاروا إلى أن الثقافة الجماهيرية في القرن العشرين يتم إنتاجها في ظروف تشبه إنتاج مصانع سيارات فورد. وبهذا تصبح عملية الإبداع الثقافي محكومة بمنطق المنفعة. وفي تحليل هؤلاء الباحثين لعلاقة إنتاج الأشكال الثقافية بالظروف الاقتصادية، أشاروا إلى الثقل النهائي لمنطق الرأسمالية، وللعقلية التقنية في أنظمة إنتاج المنتجات الثقافية ونقلها، سواء أكانت منقولة بوسائل الإعلام التقليدية أم منقولة بالتقنيات الجديدة.

رابعاً: انعكاس المواجهة بين الإعلام والتربية على البلدان المتخلفة

إن التزاوج الذي حصل في الفترة الأخيرة بين المعلوماتية ووسائل الاتصال البعيدة الكابلية ووسائل الإعلام، زعزع بنية المؤسسات التقليدية في المجتمعات الصناعية وسبب لها الكثير من الأزمات، إلى درجة أنها وجدت نفسها أمام خيارين، إما الإفلاس، وإما اللحاق بالركب التقني. ولم تكن المؤسسات الثقافية والتربوية بمنأى عن هذه

التقنيات الحاسوبية قائلًا: «إن الرغبة الجامحة في جمع المعلومات تستأصل مقدرتنا على تيقن المعنى، فيبدو الذهن منشغلاً بالبيانات، فيما الانتباه يتقلص وتجمع التفاصيل وتغيب عنا الهيئة الكاملة، ونعتاد التمسك بفتات العلم وتنساب الحكمة من أيدينا»^(٣٠).

أما على الصعيد العملي، فقد لاحظ غيره أن قدرات الحواسيب قد تضاعفت مرات عدة خلال السنوات الماضية دون أن يتزامن ذلك مع تقدم مناسب في مختلف القطاعات الاجتماعية التي تستعملها كقطاعي الأعمال والتربية.

ويشير المعارضون في هذا الخصوص إلى تردي الأوضاع المادية في المدارس العامة في الولايات المتحدة، وافتقارها المنهج المتناسك، وحاجتها بالتالي إلى تذليل هذه الصعوبات الأساسية قبل الشروع بتزويدها ما يعده هؤلاء المعارضون من الكماليات^(٣١).

كما يذهب البعض إلى أن الهدف الحقيقي من هذه المبادرة ربما لا يكون البنى أو الشبكات المعلوماتية نفسها، بل عملية إنشائها وحسب، لما قد تضخه من الزخم والأموال في الاقتصاد الأميركي، ولا سيما في القطاع التقني الذي يلقي منافسة حادة في الشرق الأقصى. ويجد هذا البعض في ذلك دليلاً على ارتباط حكومة كلينتون بمصالح كبار رجال الأعمال؛ ويذكر في هذا القبيل التأييد الذي خصته به أهم الشركات في منطقة «سيليكون فالي» عاصمة التقنية المعلوماتية في الولايات المتحدة، خلال حملته الانتخابية^(٣٢).

(٣٠) الحياة، «أمريكا الغد المعلوماتية»، ١١/١٢/١٩٩٢.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣)

إن أولى علامات الانفجار التلفزيوني بدأت تهز مؤسسات التلفزيون العربية الحكومية والخاصة على حد سواء، فهناك ٢٧ قناة فضائية^(٣٦) سوف تزاحم محطات التلفزة المحلية في كل بلد عربي. وخطورة هذا الانفجار لا تقتصر على المنافسة إنما تتجسد في صعوبة السيطرة عليها. فبلدان المغرب العربي التي أبحاث الاطباء الهوائية تشهد بث برامج تلفزيونية عابرة تنتهك القيم الاجتماعية المحلية.

أمام هذا الواقع، وأمام دخول البلدان العربية في دائرة صراع جبابرة الإعلام على أسواقها، فإن المواجهة الحاصلة في البلدان الصناعية بين التربية والإعلام ووقوع الطفل ضحية لها ستصبح مضاعفة، بل أكثر من مضاعفة، في مجتمعاتنا، لأنه لا مجال للمقابلة بين السياسات التربوية في البلدان الصناعية وبين تلك في البلدان الفقيرة. يكفي أن نأخذ عامل الامكانيات المادية والعلمية والتقنية، فضلاً عن العوامل الأخرى، السياسية والثقافية وغيرها، لنعرف مقدار الهوة بين هذه البلدان. كذلك لا مجال للمقابلة بين وسائل الإعلام في هذه الدول وبين تلك في الدول الفقيرة، لا من حيث هذه الوسائل وإمكاناتها التقنية والمادية ولا من حيث محتواها ولا من حيث من يقف وراءها ولا من حيث الجمهور وسبل تعامله معها وما ينتظر منها... الخ، علماً أن هذه الوسائل هي أداة استراتيجية للدول الصناعية سواء من الناحية الأيديولوجية أم من الناحية الثقافية أم الاقتصادية. لذلك يكفي أن نتبين موقف الجمهور من التلفزيون وأوجه استعماله له لنرى عمق الأزمة التي تضرب العملية التربوية في البلدان الفقيرة وتجعلها غير قادرة على مواجهة الإعلام، وبالأخص الإعلام المتدفق من الخارج.

المتغيرات. ومن هنا رأينا كيف أن المؤسسة التربوية منيت بالإخفاق إلى درجة أنها استحوطت كبش محرقة لإخفاق المجتمع في حل أزوماته. وأصبحت تتجاذبها التيارات التقليدية والتيارات الحديثة. وبالتالي أصبح الطفل حقل تجاذب بين الأهل والمدرسة من ناحية وبين وسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية من ناحية أخرى.

وبمجرد ظهور علامات عنف معين في سلوك الأطفال يهب أصحاب التيار التقليدي للبرهنة على أن التلفزيون هو المسؤول. ويجيبهم تيار الحديثة بالقول إن الأطفال أصبحوا عنيفين لأنهم فقدوا الاتصال بالواقع، ولأن أهلهم لا يقومون بدورهم كما يجب وأن الأسباب تعود إلى الخلافات داخل العائلة وإلى أزومات المعيشة وأزومات البطالة... الخ^(٣٤).

لكن هذا الأمر لم يبق مقتصرًا على البلدان الصناعية، لأن تحول أنظمة الاتصال، كما سبق وأشرنا، إلى أنظمة عالمية سرّع الدفع التجاري للمنتجات الثقافية بين مختلف دول العالم. وكان هذا الدفع صدمة للمجتمعات غير المهية لهذه الثورة في عالم الاتصالات. فقد جاء في الإحصاءات^(٣٥) أن البلدان العربية سوف تستهلك في العام الجاري نحو ٤٠٠ ألف ساعة من البرامج التلفزيونية، ٧٠ في المئة منها أميركية ويابانية و ٢٠ في المئة فرنسية و ٨ في المئة من أصول مختلفة (إيطالية وبرازيلية والمانية...). وستستهلك ٢ في المئة فقط برامج من إنتاج عربي غالباً ما يكون مصرياً. وأمام هذه الإحصاءات لا بد لنا من التساؤل: في هذا القدر الضئيل من الإنتاج المحلي، كيف يمكن مجتمعاً أن يحافظ على خصوصياته ويواجه تحديات العصر؟

"Violence à la télé, l'impact sur les enfants," *Science et Vie*, no. 917 (Février 1994).

(٣٤) انظر:

(٣٥) الحياة، ١٩٩٣/٥/٢٢.

(٣٦) الحياة، ١٩٩٤/١/٢٥.

١ - موقف الجمهور من التلفزيون

إذا كانت المجتمعات الصناعية التي انتجت الوسائل الإعلامية المتطورة قد مرت ردود فعل جمهورها على هذه الوسائل بمراحل ثلاث هي مرحلة الانبهار ومرحلة التعقل والرشد ثم مرحلة الاشباع^(٢٧)، فإن مجتمعاتنا، التي تأخذ بوسائل ليست من إنتاجها وطائفة عليها أو وافدة إليها من الخارج، لا تملك المقدرة على التحكم بها لا تقنياً ولا محتوى. وهي لا تزال إلى غاية الآن في مرحلة الانبهار.

ومن يكون منبهرًا لا يتمكن من بلورة سياسة إعلامية واضحة المعالم لأنه يكون إما خائفًا هذه الوسائل مُمسكًا بها إلى آخر الحدود، أو مأخوذًا بها إلى درجة الذوبان الكلي الذي يجعلها هي تمسك به. وفي كلتا الحالتين ليس في إمكانه أخذ المسافة الضروري أخذها من هذه الوسائل. وعدم التمكن من أخذ المسافة يجعل الفوضى تدب على هذا الصعيد من كل جانب، فتستحيل العملية الإعلامية كتلة من التناقضات تضيق فيها الحدود والفواصل وحينها يصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين الإعلام والإعلان والاتصال، بين المسموح والممنوع، وبين المشهد والسياسة، وبين المهم والثانوي، وبين الجدي والمبتذل، وبين الأصل والحديث... الخ.

ولعل هذا هو السبب الفعلي وراء الفوضى في

تعميم المفاهيم الجاهزة والأحكام الثنائية التي لا تمت إلى الواقع بصلّة، وبث محتوى غريب عن الناس وعاداتهم وتقاليدهم. أي، بمعنى آخر، تتعامل مجتمعاتنا مع وسائل لا تمتلك المقدرة على التحكم فيها، فتصبح أسيرة نظام إعلامي لا تملكه.

وهذا الأمر لا يقتصر على القيميين على الإعلام والعاملين في هذه الوسائل ولا على الجمهور فقط إنما يتعداهم إلى المثقفين والنخبة وأصحاب القرار^(٢٨).

هذا الانبهار المخيف بالوسائل الإعلامية الذي يلف مجتمعنا في جميع قطاعاته يجعل الإنسان يتنازل أو يتغاضى عن كثير من الأمور من أجل أن يظهر على شاشة التلفزة. إنها حمى الاتصال من خلال الشاشة تصيب الناس الذين يرون في هذه الوسائل هالة كبرى تشرّع ما يقولونه أو ما يفعلونه، أو تسلط الضوء على كثير من القضايا فتدرجها في سلم أولوياتها. وهم بالتالي يظنونها قادرة على صنع الأحداث وعلى صنع الزعماء والقادة. لذلك جهدت جميع الجهات المتصارعة خلال الحرب اللبنانية لامتلاك وسيلة إعلامية تمارس نفوذًا معينًا من خلالها بعدما توقف نفوذها العسكري. والكثير أقدم على هذه الخطوة وهو يعلم مدى إمكاناته المادية الضئيلة واستحالة استمراريتها^(٢٩).

وينسحب هذا الانبهار لدى الكبار على الصغار كذلك، فيولد لديهم انبهارًا بكل ما يعرض أمامهم،

(٢٧)

Balle, Médias et société, p. 548.

(٢٨) وإلا كيف يمكن مثلاً تفسير مشاركة الدولة اللبنانية بمرورها في الحفل الذي قامت به شركات الإعلان بمناسبة اليوبيل الذهبي للاستقلال، الذي تم نقله على شاشة التلفزة اللبنانية في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢ وفيه بدأ الوزراء يتقدمون إلى المنصة لتوزيع الجوائز على المعلنين على موسيقى وأنغام فخر الصناعة الأميركية؟ وكيف يمكن أن نفسر مشاركة بعض رجال الدين الذين لا يكونون عن التنديد بالإعلانات عن المشروبات الروحية، من حيث لا يدرون في برنامج تلفزيوني برعاية «سكوتش ويسكي» (برنامج «الحكي بيناتنا» الذي تديره ماغي فرح على محطة MTV في لبنان) أو كيف نفسر أن يهنئ وزير لبناني في إحدى كلماته محطة تلفزيونية معينة لأنها بثت برنامجاً عن السيدا وقدمت من خلاله سيدة لبنانية تحدثت فيه عن إصابتها بالمرض وعن ظروف الإصابة. وهو لا يدري كم استغلت المحطة هذه الناحية الإنسانية لتستقطب إعلانات، وبالتالي لغاية ربحية بحث لا علاقة لها بمحاربة السيدا.

(٢٩) قصة التلفزيون الجديد (NTV) الذي بيع الجزء الأكبر من أسهمه للأسر المال الخاصة بعدما كان ملكاً للحزب الشيوعي اللبناني. انظر في هذا الصدد: السفير، ١٩٩٢/٧/٢٠.

وخصوصاً إذا كانوا لا يعون مسألة التراتبية التي تعمل من خلالها وسائل الإعلام ولا بإمكانهم التمييز بين الإعلام والدعاية، وخصوصاً بعدما انسحبت على الإعلان والتسليّة والافلام... ولا بين الحدث والتعليق عليه؛ ولا مسألة أن وسائل الإعلام هي أقل قوة وكماًلاً وأضعف وأكثر هشاشة مما يتصورون؛ ولا مسألة أنها انعكاس للمجتمعات المنتجة لها ولأزماتها وللфوضى الحاصلة فيها وأنها صورة عن العالم الذي يتغير.

باختصار، إن الانبهار لدى الصغار إذا ما حصل يؤدي بهم إلى الأخذ بنجومية الوجه الصحافي كمثال، فيصبح الهاجس لديهم الاهتمام بالمظهر الخارجي والتركيز على الشكل الحسن، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة

بأنفسهم إذا لم يكن مظهرهم لائقاً وشكلهم حسناً. وقد ألفت الدراسات التي أجراها مركز أبحاث النساء في كلية ولترلي الأميركية^(٤٠) - التي تبين من خلالها أن ٥٦ في المئة من طالبات السنة الأولى يشعرن بالخوف من اقتتراف الأخطاء في أثناء التحدث في قاعة المحاضرات - اللوم على الإعلانات والعادات الاجتماعية التي تجبر الفتيات على التركيز على مظهرهن أكثر منه على قدراتهن. لذلك دعت شركات في نيويورك موظفيها إلى اصطحاب بناتهم للعمل لأنهن يعانين مشكلة فقدان الثقة بالنفس.

ومن العوامل التي ساهمت في تعزيز عملية

الانبهار بوسائل الإعلام في مجتمعنا أن التخبّة التي كانت تقف حائلاً بين وسائل الإعلام والجمهور، أو التي كان متوقعاً منها أن تشوش على الرسالة الإعلامية، أصبحت اليوم في عصر الاتصال منبهرة بهذه الوسائل تتملقها وترى فيها سلطة لا حدود لها من خلال وظيفة جدول الأعمال التي تقوم بها (Agenda Setting)^(٤١) والتي يكفي حتى وإن لم تتمكن من تغيير رأي الناس في موضوعات وقضايا معينة، أن تلفت انتباههم نحوها من خلال تناولها لها وتسليط الضوء عليها.

أمام دخول البلدان العربية في دائرة صراع جبايرة الإعلام على أسواقها، فإن المواجهة الحاصلة في البلدان الصناعية بين التربية والإعلام ووقوع الطفل ضحية لها ستصبح مضاعفة في مجتمعاتنا

كذلك المدرسة لم تلحظ في برامجها التعليمية حتى الآن جانباً لوسائل الإعلام، ليس من باب تقليد هذه الوسائل أو من باب الانبهار بها،

إنما من أجل تعويد التلامذة منذ الصغر الإحاطة بهذه الوسائل والتعامل معها، ومعرفتها على حقيقتها بعيداً من الأفكار الجاهزة حولها. ومعرفة آلية عملها لكي تخف الهالة ويزول الانبهار ويتمكن التلامذة من أخذ مسافة من هذه الوسائل ليتمكنوا من مناقشة ما يقدم إليهم، ومن نقده والتشكيك في صحته، فتخف بذلك عملية امتصاص المعلومات بالكامل. وقد وعت الدول الغربية مبكراً هذا الموضوع وراحت تلحظ في برامجها التربوية تدريس مواد تتعلق بوسائل الإعلام والإعلان. فالسويد مثلاً، أخذت منذ عام ١٩٦٥ في تدريس مادة النقد الإعلاني^(٤٢). وفي فرنسا حصلت

(٤٠) الحياة، ٢٩/٤/١٩٩٣.

(٤١)

(٤٢)

مواد تعليمية تتعلق بوسائل الإعلام.

٢ - أوجه استعمال التلفزيون

تختلف أوجه استعمال التلفزيون باختلاف الجمهور من حيث موقفه من هذه الوسيلة وما ينتظر منها. وقد أمكن تصنيف ثلاثة أوجه لهذه المسألة:

١ - الاستعمال الناجم عن سابق تصور، حيث يتم مسبقاً اختيار برامج معينة لاعتبارات واضحة في ذهن المتلقي.

٢ - الاستعمال المترافق مع أنشطة أخرى كأن يترافق مع وجبات الطعام أو مع جلسات عائلية أو جلسات أصدقاء أو أعمال منزلية أخرى.

٣ - الاستعمال الذي يأتي تحت عنوان سد أوقات الفراغ بحجة أن مشاهدة التلفزيون هي أفضل الوسائل المتاحة ملء الفراغ.

ربما أننا نفتقد في مجتمعنا الدراسات التي تصنف أنواع استعمال التلفزيون السائدة فإنه لا يمكن النظر إلى جميع الاستعمالات من زاوية واحدة، حيث تختلف استعمالات الأطفال للتلفزيون باختلاف عقلياتهم وآرائهم وإمكاناتهم المادية ومستوى تحصيلهم المدرسي وعلاقاتهم بأهلهم ورفقائهم ودرجة اندماجهم بالمجتمع... الخ. وقد بينت الدراسات التي أجريت في فرنسا مثلاً أن مشاهدة التلفزيون لدى الأطفال على علاقة مباشرة بإيقاع المدرسة. فكلما خف إيقاع المدرسة ازدادت مشاهدة التلفزيون والعكس صحيح^(٤٧)؛ وكذلك هي على علاقة بالأنشطة اللاصفية... وبدرجة الاندماج

منذ عام ١٩٨٢ عمليات إدماج وسائل الإعلام في العملية التربوية، كأدوات تعليمية في البداية، على أن يُبحث إمكان جعلها موضوعاً للدراسة في المدارس^(٤٣). والبرهان على ذلك أن بعض الدراسات في فرنسا أثبت أن الشبان الذين يملكون مسافة نقدية إزاء الإعلانات كانوا بنسبة ٦٧,٥ في المئة، إذ رأوا أنهم لا يثقون بهذه الرسائل، وأنهم واعون أهدافها وآثارها^(٤٤). ولو حاولنا البحث عن مصدر هذا الوعي لوجدناه إما في العائلة أو في المدرسة... وقد بينت دراسة أخرى أجريت في الولايات المتحدة أن الطفل يرى متوسط ٢٢٠٠ إعلان في السنة نصفها يتعلق بالسكاكر والحلويات والمشروبات. وأراد الباحثون معرفة مدى تنمية هذه الإعلانات أفكاراً خاطئة عن القيمة الغذائية لهذه المواد لدى الطفل، فوجدوا أن الأمر على العكس من ذلك، إذ لدى الطفل الوعي الغذائي الصحيح على الرغم من هذه الكمية الهائلة في الإعلانات التي يراها خلال السنة والتي لم تتمكن من تشويه أفكاره الغذائية الصحيحة التي عملت المدرسة على تكوينها^(٤٥).

إضافة إلى جهوزية المدرسة في تصحيح ما تقوم وسائل الإعلام بتشويهه عمداً أو عن غير قصد، هناك حرص في البلدان المتطورة على تخصيص البرامج التربوية وتمويلها وفرضها على وسائل الإعلام. فاليابان مثلاً خصصت سنة ١٩٨٩ قيمة ٩ مليارات ين لتمويل التلفزيون التربوي. وفي بريطانيا تم تخصيص ٢٠ في المئة من البرامج للبرامج التربوية^(٤٦)، في حين لم تعط الدولة اللبنانية مثلاً لغاية الآن أي أهمية تذكر لبرامج الأطفال، ولا لإدخال

Ibid.

INA. et Diapason, *Médiamétrie les jeunes et leur télévision* (Paris : La Documentation Française, 1991), p. 110.

Lazar, *Sociologie de la communication de masse*, p. 190.

Charon, *L'état des médias*, pp. 72 - 73.

INA et Diapason, *Médiamétrie Les jeunes et leur télévision*, p. 37.

(٤٣)

(٤٤)

(٤٥)

(٤٦)

(٤٧)

الاجتماعي، ولأننا نعيش في مجتمع أخفق في تأمين حد أدنى من وسائل التسلية لأطفاله... الخ، حيث لا وجود للحدائق ولا للملاعب ولا للمسارح... فلا بد من أن يلجأ هؤلاء إلى شاشة التلفزة للتعويض من النقص الحاصل على صعيد الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية، التي من المفترض أن تؤمن للمواطنين في حين أنها لا تتوافر حالياً إلا للمقتدرين مادياً. إذًا، حلّ التلفزيون محل هذه الأنشطة وراح المواطنون يشاركون ولو بالخيال بثروات المجتمع.

٣ - الأبعاد الفعلية لمحتوى برامج التلفزيون

لقد وعت شركات الإعلان منذ البداية أن الطفل هو الرهان، فهو مستهلك المستقبل. لذلك تم العمل على الإفادة من عفويته وبراءته، بحيث راحت الإعلانات في التلفزيون تتكاثر دون تحفظ أو احتباس^(٤٨) وهي أخذت تنسحب على البرامج الموجهة إلى الأطفال، إلى حد بات يصعب التمييز في ما بينها. وما يحصل على الصعيد العالمي في هذا الموضوع لا يمكن الإعلام المحلي أن ينفلت منه. فلقد اشترت شركات الإعلان ما قيمته نصف مليار دولار سنوياً من المدة المخصصة لبرامج الأطفال في الولايات المتحدة، وذلك لتشمل مستهلكي المستقبل. لذا شعرت لجنة الاتصالات الفدرالية بالقلق من جراء تحول الفترات المخصصة لبرامج الأطفال إلى الناحية التجارية، فحددت الحد الأقصى للإعلانات بنحو ١٠,٥ دقائق في الساعة خلال عطلة الأسبوع و١٢,٥ دقيقة في سائر أيام الأسبوع^(٤٩)، علماً أنه في بلد كلبنان مثلاً لم تحدد لغاية الآن الأوقات المخصصة للإعلانات.

لو تناولنا مثلاً برنامجين بثهما تلفزيون لبنان أسبوعياً سنة ١٩٩٣ وهما «سفينة نوح» و«مواهب

صغيرة» لوجدنا أن الأول عبارة عن لقاء أسبوعي يتم بين مجموعة من الأطفال يتولون قيادة السفينة التي تحوي فقرات متنوعة من الحوارات المكررة بين مقدمي البرنامج إلى الرسم والغناء والرقص والمسابقات. تلك السفينة القائمة على أطنان من الشوكولا والحلوى والحليب التي تنتجها شركة نستلة العالمية. هذا البرنامج أقرب إلى إعلان مطوّل منه إلى برنامج للأطفال. فما إن يبدأ البرنامج حتى تنهال كميات الحلوى على رؤوس الأطفال قادة السفينة، فيتحولون شيئاً فشيئاً إلى مروجين لمنتجات هذه الشركة. فبعد كل خطوة يقوم بها الأطفال يحين الوقت لتناول قطعة من الشوكولا، حتى فقرة الرسم يُطلب من المتبارين أن يرسموا أكبر عدد ممكن من ألواح الشوكولا.

والبرنامج الثاني «مواهب صغيرة» تقليد لبرنامج «استديو الفن» المعد للكبار، وفيه يصبح من مواصفات الطفل الناجح «أن يحزم نفسه ببدة وربطة عنق» وأن يغني أغاني الكبار. والبنت الناجحة التي تملك قدماً جميلاً وتعرف كيف تتمايل خلال عرضها لأزياء المحال التجارية التي تموّل البرنامج^(٥٠).

هذا على صعيد البرامج المنتجة محلياً، أما البرامج التي يعاد بثها على شاشاتنا المحلية وبشكل مكثف ومتكرر، نظراً إلى قلة الانتاج المحلي وكلفته الباهظة، فهي برامج عالمية عابرة للقارات، كأفلام الكرتون وأفلام ديزني وأفلام أخرى مثل Sesame Street. وهذه الأفلام التي بفضل المرور الحر للإعلام، دخلت معظم الدول تحت شعار «التسلية المحايدة» إنما هي فعلاً تجيب عن المتطلبات الاقتصادية والسياسية والصراعات الأيديولوجية، إنها أحد الأشكال الثقافية

المعدة للتصدير. فمثلاً ولد برنامج Sesame Street في إرادة تجمع مؤسسات الحكومة الأميركية لوضع برامج تعكس القيم الأميركية، وساهم الكثير من الشركات في إعداده، منها Mobil Oil وGeneral Foods R. CA وYerox^(٥١).

إن دخول هذه الشركات في تمويل برامج للأطفال ليس عملاً خيرياً، بل هو عمل يساهم في تلميع صورتها تحت غطاء المشاركة

في الأعمال الثقافية، وبالتالي تصبح الأعمال الثقافية أدوات تسويق أو قطاعاً للتميز كبقية القطاعات.

وبالنسبة إلى أفلام

«ديزني» مثلاً كل الصور التي يقدمها يرى أنها تمثل الطفولة الحقيقية التي يجب منعها من التسييس، فالتسلية تُنظر إليها على أنها دائرة مستقلة يُقدم فيها الطفل على أنه رفيق لطيف بعيد من الأحقاد. «إن الطفولة مساحة مقدسة استغلتها أفلام «ديزني» جيداً إلى درجة أنه إذا هاجمنا ديزني نهجم هذه المساحة أي الطفولة»^(٥٢).

ولدى تحليل هذه الأفلام يتبين مثلاً أن المتوحشين يمثلون البلدان المتخلفة، وهم سذج يتخلون عما يملكون من أجل لقمة العيش. وتقدم الإمبريالية في إطار هذه القصص على أنها ملاك محرر أو حكم غير منحاز يحرص على مصالح الشعوب المظلومة. وفي هذه القصص، لا نحصل على معيشتنا أبداً كعاملين في مؤسسة فيها عمال وأرباب عمل. المال يأتي من لا مكان، من أعمال مربحة كمن يطارد الكنوز.

لقد أبعد ديزني من خيال الأطفال أي عودة إلى الحقيقة الاجتماعية، فهو يقدم عالماً من دون صراع، بلا تناقض، الانتاج فيه غائب والاستهلاك سيد الموقف، وهناك تمجيد للاستهلاك الفائق. في عالم ديزني هذا يوجد كل شيء دون الحاجة إلى العمل، حيث كل شيء يمكن الحصول عليه بسهولة؛ فيه تمرير لأسطورة أن كل شيء ممكن لمن يريد ومن يستحق^(٥٣).

باختصار إن لثقافة ديزني أبعاداً أخرى وطموحات أخرى: فقبل أي شيء هي تسعى لتحفظ بأكبر عدد ممكن من الناس لتحافظ على صفتها

إن الاعتماد المتزايد على التلفزيون يجعل الفرد العادي سهل التأثر بما يشاهد ويجعله في الوقت نفسه عاجزاً عن نقل موقفه إلى فعل جماعي

الإنسانية والتربوية الشاملة. ولتكون بمنأى عن أي صراع. وقد تبني القيمون على هذه البرامج سياسة واضحة فيها ثلاث لاءات: لا جنس، لا سياسة، لا دين^(٥٤). وما إيجاد يورو ديزني (Euro Disney) في فرنسا إلا مؤشر على بداية مرحلة جديدة من الثقافة الكونية التي نجهل عنها الكثير. إنما الشيء المؤكد أن مجموعة ديزني أعلنت رسمياً على طريقته أن إقامة يورو ديزني هي نقطة انطلاق لتحول سوق الثقافة الأوروبية في العمق^(٥٥).

وإذا كانت برامج الأطفال غير بريئة، فهناك الكثير من البرامج التي تعرض تحت شعار التسلية المحايدة، والترويح عن النفس وهي تخفي حقائق أخرى أبعد من مجرد التسلية. لأنه «بقدر ما خلقت تقانة الإعلام لدى الفرد في مجتمعاتنا من وهم اقترابه زمانياً

(٥١) Martin Michèle, *Communications et médias de masse, culture, domination et opposition* (Quebec : Presse de l'université de Quebec, 1991), p. 315 - 127.

Ibid, p. 287.

Ibid., p. 297 - 299.

Preface de Claude Julien, "La communication victime des marchands," *Le Monde Diplomatique* (Paris: La Découverte, 1989), p. 264 , 272.

Ibid.

(٥٢)

(٥٣)

(٥٤)

(٥٥)

ومكانياً من العالم الخارجي فهي أضعفت لديه غريزة الميل للتواصل الحي مع الآخرين»^(٥٦).

فالاعتماد المتزايد على التلفزيون يجعل الفرد العادي سهل التأثر بما يشاهد ويجعله في الوقت نفسه عاجزاً عن نقل موقفه إلى فعل جماعي، لذلك تصبح البرامج الرياضية ملاذاً وحيداً يحرره من ثقل الأخبار والأحداث السياسية، وفي الوقت نفسه هروباً من شعوره بالعجز التام عن الفعل وشعوره بالفرح لعدم وقوع ما يراه من كوارث عليه وإنما على الآخرين.

كذلك فإن إثارة حماسة الجمهور للألعاب الرياضية ليست بريئة كما تصورها محطات التلفزة التي تعمل على إشاعة هذا المناخ الذي يصل في مجتمعاتنا إلى حد المرض، لأنه تحت شعار التسلية تخفي وسائل الإعلام ما تخطط له الشركات للوصول إلى شمولية السوق التي تبحث عنها.

إن البحث عن نقاط استدلال مشتركة لمختلف المجتمعات الوطنية هو مطلوب من قبل آلية تكوين ما سُمي «ساحة السوق العالمية» والبحث عن اللغة الشاملة التي تتناسب مع عملية تقطيع السوق العالمية. لذلك تحركت الدراسات التي تلاحق التشابه بين المستهلكين الذين ينتمون إلى بيئات مختلفة من أجل تسوية أوضاع الأسواق الخاصة وإيجاد عقلية استهلاكية عابرة للقارات تتلاءم مع عملية تكوين المؤسسات الشاملة للاتصال، والشركات الكبرى لوكالات الإعلان ومجموعات الـ Multimédias الكبيرة على نمط مجموعات مردوخ وتيرنر

برتلسمان (Bertelsman) وبيرلسكوني وغيرهم... والتي تساهم في تعزيز الأسطورة التي تجعل الناس يعتقدون أن نماذج التطور التي تحملها هذه الأنماط من الاستهلاك يمكن أن تحصل في أي وقت وفي أي مكان ولكل الناس، وهي آخذة في التنوع في أساليب العيش والأنواق والميراث. والدليل على ذلك مثلاً أن الرياضة نجحت في أن تكون جزءاً مهماً من اللغة الشاملة. ونجحت في فرض نفسها في كل العالم وساعدها على ذلك أنها أصبحت، وخصوصاً في المجتمعات المختلة بنيتها، رمزاً أو وسيلة للعيش سوية. وأصبحت «الثروة الرياضية بديلاً للخطاب السياسي، تخفف الشكوك. وتعطي نوعاً من الوعي المزيف كما قال بقسوة انبرتو إكو (Unberto Eco)»^(٥٧).

هذه اللغة الشاملة تدر أرباحاً طائلة على الشركات المصدرة، وشركات الإعلان ومحطات التلفزة؛ فالألعاب الأولمبية في برشلونة عام ١٩٩٢ حركت ما بين ٣ مليارات إلى ٥ مليارات من المشاهدين خلال مائتي ساعة^(٥٨). وفي تاريخ التلفزيون الأميركي هناك ٨ برامج من أصل ١٠ ذات جمهور كبير هي برامج رياضية. ومثلاً باعت محطة الـ CBS ٤٨ دقيقة من الإعلانات بثتها خلال لقاء Sup Bewl بتعرفة ٩,٦ ملايين فرنك فرنسي للدقيقة بمردود إجمالي قدره ٤٦١ مليون فرنك فرنسي دفعته الكوكا كولا والبيبيسي والنايك^(٥٩).

باختصار، إنها العلاقة بين موازين القوى، بين أخلاقية العمل الرياضي وبين النظام الاقتصادي. وهذه العلاقة تدرج في منطق رأسمالي جديد يرتكز

(٥٦) لؤي عبد الإله، «الاعلام الحديث وهم التواصل»، الحياة، ٨/٥/١٩٩٤.

(٥٧)

(٥٨)

(٥٩)

Pigeat . Le nouveau désordre mondial de l'information, p. 84.

Charon. L'état des médias, p. 67 - 70.

Ibid., p. 67 - 70.

ليس على الانتاج والاستهلاك فقط إنما على الاتصال كذلك.

ومن اللغات الشاملة أيضاً التي تم العمل على استغلالها هي الموسيقى. فقد كتب هايفار (Hayvard) في مجال الفيديو والتلفزيون والموسيقى يقول: «تقنيات المؤثرات الخاصة (Effets speciaux) تثير الجمهور وتجعله يتخلى عن التعمق في النص لمصلحة السحر التقني»^(٦٠). ورأى مراقب آخر في أحد أوجه

استعمالها انتصاراً لفكرة السوق. لكن البارز في الموضوع هو أن التزاوج بين موسيقى البوب والفيديو غير التوازن بين الأغنية والصورة التي تفسرها. «فحين كانت

الصورة في السابق تضاف إلى الموسيقى، أصبحت الموسيقى اليوم في خدمة الصورة التي وضعت بدورها في خدمة الإعلان»^(٦١).

وبفضل التقنيات الجديدة شهد الإعلان نقلة نوعية، فلم يعد المهم تشجيع الاستهلاك بفضل رسالة إعلانية معدة جيداً، إنما تم بناء الشكل من الآن فصاعداً لهدف تجاري.

إذا بعدما رأينا كيف تمت عملية تقطيع السوق الجماهيرية إلى مجموعات عالمية تتبادل اللغة الشاملة في ما بينها من خلال أجهزة الإعلام والاتصال، يمكننا القول إن أجهزة الميديا، إضافة إلى كونها أجهزة اقتصادية، فهي كذلك أجهزة أيديولوجية تميل إلى أخذ أهمية أكثر من الأنظمة المدرسية في إعادة

إنتاج المجتمع. وما لنا إلا أن نقابل عدد الساعات التي يقضيها الأولاد أمام الشاشة والتي بلغ متوسطها في فرنسا مثلاً ١٠٠٠ ساعة سنوياً بعدد الساعات التي يقضيها في المدرسة التي هي بحدود ٨٠٠ ساعة^(٦٢). وإذا صح تعميم دراسة قام بها طلاب السنة الأولى في كلية التربية في الجامعة اللبنانية على مدارس بيروت الرسمية، حيث تبين من خلالها أن متوسط الوقت الذي يقضيه الأولاد في عمر ٨ - ١٢ سنة أمام شاشة التلفزة هو نحو ٤

ساعات يومياً، فهذا يعني أن متوسط عدد الساعات التي يقضيها هؤلاء الأولاد أمام التلفزيون ١٤٤٨ ساعة سنوياً مقابل ٩٠٠ ساعة يقضونها في المدرسة.

من يكون منبهرأ بوسائل الاعلام لا يتمكن من بلورة سياسة إعلامية واضحة لأنه يكون إما خائفاً هذه الوسائل أو مأخوذاً بها إلى درجة الذوبان الكلي الذي يجعلها تمسك به

وفعالية هذه الأجهزة تكمن في شرعنة النظام القائم: فلو تناولنا بالتحليل الدلالات اللفظية التي تستعملها أجهزة الإعلام لتصف موقف المعارضين من النظام المتبع لتبين لنا أنها تتبع آلية أيديولوجية دقيقة، بحيث تصف المعارضين بالمتطرفين وتشبه المحتجين بشلة من المنحرفين، وتضع المعارضة في إطار معين من خلال تعابير مثل: مؤامرة، عصيان، عنف، أقلية، اضطراب، هياج شعبي... الخ. وهذا ما يجعل الأفراد يقرنون المعارضة بوعي أو لا وعي باللاشرعية وبالإزعاج، في حين يُقرن النظام^(٦٣) المتبع بالشرعية والاطمئنان. وهكذا يبنى الإعلام تبعاً لـ ستيوارت هول (Stuart Hall) انطلاقاً من الثنائية (شرعي - لا شرعي).

Shiller. "La culture américaine aux services de marchands," *Le Monde Diplomatique* (Octobre 1992).

Ibid.

Ramonet, "La communication victime des marchands," *Le Monde Diplomatique*, p. 217.

Breton et Proulx, *L'explosion de la communication*, p. 183.

(٦٠)

(٦١)

(٦٢)

(٦٣)

إن وسائل الإعلام تحدد المسائل إذاً بشكل مبسط ومنمط وثنائي خارج عن التاريخ، في داخلها الأفراد المتلقون للرسالة مدعوون إلى تحديد أنفسهم وإلى تصور آليات القرار السياسي في مجتمعهم. إنها تقدم دليلاً لقراءة العلاقات الاجتماعية التي تعمل لخدمة الأنظمة القائمة والتي تصب أغليبيتها في خدمة النظام العالمي.

خاتمة

تبين لنا مما سبق أن أسباب الأزمة التربوية في عصرنا الحالي، وخصوصاً في مجتمعاتنا، تترجم انطلاقاً من الانفصال شبه التام بين التعليم وسوق العمل، إضافة إلى الحواجز

التي سببتها الفلسفة التربوية بين المعارف النظرية والمهارات العلمية، إلى عدم تكافؤ الفرص في التعليم (الفوارق بين الأرياف والمدن، الأغنياء والفقراء، الذكور والإناث)، إلى تولد قناعة لدى معظم الناس بعدم تقدير المجتمع للعلم، إلى الأساليب التربوية القائمة على التلقين والحفظ والطاعة وخلق المواهب... الخ^(٦٤)، فضلاً عن عدم ترابط المعلومات وقدمها، وغياب عمليات النقد والمقابلة والتصنيف والنقاش. الأمر الذي يجعل العملية التربوية عملية سلبية مملّة لا تقي بالأغراض المطلوبة، إلى جانب التباعد الآخذ في الاتساع بين الأهل والأولاد بسبب ضغوطات الهم المعيشي وممارسة أكثر من عمل في وقت واحد واللجوء إلى التلفزيون، سعياً وراء التسلية والهروب

من مشاكل الحياة اليومية مقابل إعلام يضج بالحركة والتحول وعوامل الجذب والاغراء، والسرعة والحركة وكثرة المعلومات، تنسحب فيه الدعاية على الإعلام والإعلام يختلط بالإعلان والمنفعة تنتكر بالتسلية المحايدة.

وهاتان المؤسستان تعملان في مجتمع أخفق في تأمين تربية ملائمة لأبنائه، وفي تأمين الوسائل الكفيلة بملء أوقات فراغهم، وفي بلورة سياسة إعلامية وطنية واضحة تنسجم مع السياسة التربوية وتتناغم معها، في مجتمع استعمل مواطنيه

تحت شعار التسلية تخفي وسائل الإعلام ما تخطط له الشركات للوصول الى شمولية السوق التي تبحث عنها

للتلفزيون يأتي تحت عنوان ملء أوقات الفراغ أو سد الثغرات، وهو بالنسبة إلى معظم الناس أفضل من لا شيء... وفي مجتمع تخلت النخبة عن دورها وانبهرت هي أيضاً بوسائل الإعلام التي تأخذ بمحتوى يصب في مصلحة

من أنتجه على جميع الصعد الثقافية والسياسية والاقتصادية، وفي مجتمع تسوده الأفكار الجاهزة والأحكام المسبقة وعمليات التعميم وإطلاق التهم جذافاً، كل قطاع يبرر إخفاقه بالصاق التهمة بالآخر، وبالتالي تستحيل التربية كما الإعلام كبش محرقة لاخفاق المجتمع، وتكون النتيجة بالتالي مساهمة التلوث الإعلامي في تحديد قسم كبير من ملامح الإنسان التي يجد الجميع صعوبة في تحديدها. هذا الإنسان الذي قيل^(٦٥) إن وسائل الإعلام جعلته Uni-dimensionnel (التعبير للفيلسوف Marcuse)، فاقده الهوية، صاحب نزعة استهلاكية، قليل الحساسية تجاه الغير، يشكو الجذب الروحي والعزلة والضياع، أسير المرحلة الراهنة، فاقده الذاكرة، سلبياً في تفكيره،

(٦٤) انظر في هذا الصدد: نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، ١٨٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤)، ص ٣٨٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٤.

منبهراً بالآلة، أسير الأمر الواقع، والتوقيت الخفيف والسرعة الفائقة، والوقائع السريعة المباشرة التي هي كفيلة في أن تنسيه ما قبلها وتتركه يعيش في دوامة من النسيان والانبهار بالآنية.

وذلك بعدما كسرت تقانة المعلومات احتكار المدرسة مهمة نقل المعرفة وبعدها أصبحت «المعرفة إعلاماً يتراكم والإعلام معرفة تتحول»^(٦٦). ولم يعد التعليم مرادفاً للتدريس، بل أصبح ناتج ثانوي: التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي في مراكز التدريب وأماكن العمل، والتعليم العفوي من خلال وسائل الإعلام والاحتكاك المباشر بواقع الحياة خارج المدرسة.

وبعدما كسرت الوسائل السمعية البصرية احتكار الأهل لمهمة تربية الأطفال حيث أصبح التلفزيون مشاركاً للآم وللأب وللأخوة في المنزل. من جراء ذلك أصبح كل طرف من أطراف العملية التربوية يشعر أن العملية تفلت من يده، ويتساءل بالتالي عن مبرر وجوده، وأصبحت المواجهة تزداد حدة وانعكاساتها تزداد سوءاً على الطفل الذي اختلطت الأمور أمامه وحار في مرجعيته. ولا عجب إذا وجدنا تلميذاً يتعلم في مدرسة دينية ويستمتع^(٦٧) إلى إذاعة دينية ويصرح في الوقت نفسه أن مثله الأعلى هو «مايكل جاكسون».

ومن هنا نتساءل كيف يمكن حل إشكالية هذه المواجهة؟ أو على الأقل، التخفيف من حدتها أو تصحيح مسارها؟

في الواقع إنها مشكلة ذات أبعاد متعددة ومتشابكة، وحلها يكمن على صعيد المجتمع ككل من خلال وضع حلول لمعضلة الإعلام: سبل ضبطه، وحدود المسموح والمنوع، وسبل مواجهة الإعلام المتدفق من الخارج، وسبل تقوية الإنتاج المحلي، وتجيش العملية التربوية للإجابة عن التحديات الآتية من الخارج، وكذلك من خلال وضع سياسة تربوية قائمة على تحديث العملية التربوية لتتلاءم مع طموحات الأجيال الصاعدة حتماً، دون الانجراف بالتقنية والانبهار بها. وكذلك من خلال الالتفات إلى المشاريع التي تسمح للأطفال بتمضية أوقات فراغهم بشكل ملائم. إضافة إلى ضرورة استنفار التربويين والباحثين وعلماء النفس والاجتماع للعمل ميدانياً على هذه المشكلة ذات الأبعاد العديدة التي يستحق كل بعد منها دراسات مطوّلة، لكي نتخلص قدر الإمكان من الأحكام المسبقة التي تعقد المشكلة أكثر مما تحلها. فالحاصل في مجتمعنا أنه ما إن تُعقد ندوة مثلاً عن التلفزيون والطفل حتى تعلو الصرخة: التلفزيون يساهم في تعزيز العنف لدى الطفل دون تبيان طريقة حصول ذلك، ولماذا حصل ذلك؟ وهل يحصل بالحدة نفسها لدى جميع الأطفال؟ وما هو تأثير البيئة... علماً أن النظريات السائدة عالمياً حول هذا الموضوع عديدة^(٦٨).

باختصار، إن ما يمكن التربية فعله يبقى مرهوناً بالسياسة العامة للدولة وبالإمكانات المتاحة. مع أن هناك بعض المسلمات التي يجب على العملية التربوية أن تنطلق منها:

Voir Jacques Durand, *Les formes de la communication* (Paris: Dumod, 1981).

(٦٦)

(٦٧) خلال دراسة ميدانية قام بها طلاب السنة الأولى في كلية التربية الفرع الأول في الجامعة اللبنانية، على عينة من ٢٠٠ طالب في مدارس بيروت الرسمية، تبين أن متوسط عدد الساعات التي يقضيها الأولاد بين عمر ٨ - ١٢ سنة هو ٤ ساعات يومياً.

(٦٨) هناك النظريات التالية: نظرية التنقيص (Catharsis) ونظرية المؤشرات العدوانية - نظرية التلقيم - ونظرية التجربة من خلال الملاحظة.

انظر في هذا الصدد: مدخل إلى الاتصال الجماهيري، تعريب عمر الخطيب (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)، ص ٥٠٢ وما بعدها.

- ألا تقع في البداية أسيرة مجتمع المعلومات ومجتمع الإتصال وغيرها من التسميات الجاهزة. وبالتالي ألا تكون أسيرة أهواء الناس وكسلهم الذي شجعتهم وسائل الإعلام عليه دون أن يدروا. وأن يكون هاجسها التساؤل هل

الوصول إلى هذا المجتمع يحمل بذوراً لحل مشاكل الإنسان أم بذور الإخفاق؟

- ألا تُهمل دور الأهل، وخصوصاً الأم التي لكي ترتاح من طفلها، تشجعه منذ الأشهر الأولى على مشاهدة التلفزيون ولساعات مطوّلة، بدلاً من

أن تحادثه هي أو حتى تتشاجر معه، وبخاصة بعدما أجمع معظم الدراسات على الدور الذي تؤديه البيئة في عملية تلقي الرسالة.

- أن تعي في هذا المجال أهمية دور المدرسة التي أصبح من الملح أن تفرّد جانباً لا بأس به من برامجها لوسائل الإعلام، لا لأنها موضوعة العصر، بل لتتصدى لهذه الوسائل، ولتبدأ بتحليل العملية الإعلامية بتفكيكها ومعرفة خلفياتها وأبعادها ونقاط ضعفها وقوتها وفصل الوجه المثالي لها عن الوجه الحقيقي.

- أن تبدأ بدراسة هذه الظاهرة لتبرزها على حقيقتها وتزيل الكثير من الأوهام المعلقة في رؤوس الصغار وحتى الكبار عنها. أي أن تعمل على إزالة حال الانبهار السائدة في المجتمع، وهذا لا يتم إلا بالتسلط على هذه الوسائل والإحاطة بها وقراءتها قراءة نقدية منهجية موثقة. ومعرفة طرائق إجراء عمليات الترميز وفك الرموز. وإبراز الوجه الحقيقي المخفي لهذا العمل الذي يعاني نقصاناً في التدريب ويعاني قلة الثقافة الامتثالية والارتهان للمنفعة والكسب المادي والضغطات المهنية والضغطات

الذاتية الناتجة من حياة الراحة والرخاء والاقتراب الشديد من أصحاب القرار.

- أن تشرك جميع الهيئات الأهلية والقطاعات المعنية في الشأن التربوي بإيجاد عقلية اتصالية لدى

المواطن، وذلك بتعويده سبل رصد الدعاية وسبل اكتشاف الكثير من الحقائق المضادة لما تنشره هذه الوسائل باسم الوطنية والإنسانية وغيرها من التسميات، وسبل مقابلة الأخبار بعضها ببعض لمعرفة كيف أن الحقيقة في الشهر الأول تصبح أكذوبة في الشهر التالي، وكيف أن موضوعاً يملأ الأعمدة وتضج به الشاشات فجأة يختفي.

- أن تحت الباحثين والمثقفين والتربويين على إيجاد برامج تربوية تساعد الطفل على قراءة الإعلان قراءة نقدية وحذرة، لكي يعي خلفيات ما يعرض أمامه وأبعاده، ولكي يعتاد أن يعي هو نفسه، لا أن يعي الكبار عنه، خطورة ما يعرض عليه تحت عناوين التسلية والإفادة.

باختصار، كأهل وكمرّبين وكمعنيين في الشأن التربوي نتساءل عن الثمن الذي سوف ندفعه نتيجة سكوتنا عن هذه المشكلة؟ هل أصبحنا غير قادرين على بناء مجتمع آخر غير مجتمع الإعلام والإعلان والاتصال؟

من أجل ذلك إن نقد وتحليل ومعارضة ما يحصل هو واجب وطني ملح. فحين يعي المجتمع دوره الفعلي ويضع الخطط لما يجب أن يقوم به الإعلام وما يجب أن تقوم به التربية ويضع الجميع أمام واجباتهم يوفّر كل هذا اللغز الحاصل ويساهم بحل أزماته بدل البحث عن حلول وهمية لا تجدي نفعاً.

إقتصاد السلام في الشرق الأوسط (**)

إن مأساة التاريخ غالباً ما كانت تمثل الأسوأ في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن التفاؤل العقلاني الذي ظهر غداة حرب الخليج ثم مع مؤتمر مدريد وما أعقبه، يبدو مبرراً، انطلاقاً من تحليل هادئ، للضغوط التي فرضت نفسها على مختلف اللاعبين، وانطلاقاً من استراتيجيتهم للتفاوض. ولا شك في أنه تحقق أسرع مما كان يمكن تصوره مع توقيع اتفاق ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣.

مهما تكن مخاطر وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ، ومهما تكن الحلول المعتمدة في المستقبل بالنسبة إلى المسائل المعلقة (الوضع القانوني لمدينة القدس واندماج باقي الضفة الغربية... الخ) فما من حاجة إلى التركيز على الأهمية التاريخية لهذا الحدث أو على الطريق الذي سلكه كل من الطرفين الموقعين أو على الصدمة التي لن يفوته أن يحدثها في الشرقين الأدنى والأوسط.

ومن المؤكد أن الاهتزازات والتوترات التي تحرك بلدان الهلال الخصيب، وتحديدًا منذ إقامة دولة

إسرائيل، ليست العوامل الوحيدة التي تزعزع استقرار منطقة تبدو جلية فيها بصمات إرث التاريخ وتعقيد المشاكل السياسية وتنوع عناصرها الإثنية والدينية؛ إلا أنها تمثل عاملاً أساسياً منها لأن الصراع العربي - الإسرائيلي، وإن لم يكن، في الحصلة، الأكثر دموية، يمثل بالتأكيد منذ أكثر من ٤٥ عاماً الاداة الأساسية الناقلة للتشنج ولولادة الأحقاد والضغائن والأوهام في الشرق الأوسط، وكذلك في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، إذ إن «قضية الشرق»، من دون العودة إلى الحملات الصليبية - الأكثر أهمية مما يُعتقد في مخيلة الشعوب العربية - هي أيضاً «قضية الغرب» ما دامت هذه المنطقة متأثرة بالسياسة الأوروبية، من وعد بلفور إلى عملية إبادة الشعب اليهودي، مروراً بحماية الأقليات في السلطنة العثمانية إلى التقاسم المناطقي الناجم عن الحرب العالمية الأولى.

ومن دون الادعاء بفك رموز جميع عناصر التاريخ المتحركة، ومن دون معرفة المضمون الدقيق

(*) نائب عن دائرة «سافوا»، ملحق مالي سابق للشرقين الأوسط والأدنى في السفارة الفرنسية في القاهرة.

(**) في الأصل دراسة نشرت في مجلة *Politique Étrangère*، شتاء ١٩٩٣ - ١٩٩٤، نقلها إلى العربية علي جوني. وهذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز اللبناني للدراسات، غير أن نشرها يأتي في سياق عرض إحدى وجهات النظر السائدة في الغرب تجاه قضية التسوية التي يشهدها الصراع العربي - الإسرائيلي.

الإحساس بخطر اندلاع مواجهة مع مجمل العالم العربي يختفي تدريجاً بلا أدنى شك. كما أن إرادة الشروع في العمل لبناء بلد، وإن يكن أصغر حجماً من ذاك الذي تنص عليه خطة التقسيم، فرضت نفسها على كثير من الفلسطينيين، وخصوصاً بين الجيل الأكثر شباباً - على الأقل بالنسبة إلى أولئك الذين لا ينتمون إلى حركة حماس.

ثمة عامل ثالث غالباً ما يجري تجاهله لأن دراسته أصعب؛ وهو ذو أهمية رئيسية في التطورات الحالية، أعني الاعتبارات الاقتصادية والمالية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وزن العوامل الاقتصادية والمالية في استراتيجيات التفاوض لمختلف اللاعبين، وإحصاء عناصر «ثمن» سلام كان يبدو وهمياً.

لدراسة السياق الاقتصادي والمالي لعملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ينبغي الإجابة عن أسئلة ثلاث:

- هل أدت الاعتبارات الاقتصادية دوراً في تحديد السياسة الإسرائيلية؟

- هل للكيان الفلسطيني مستقبل إقتصادي؟

- ما هو ثمن السلام؟

أولاً: العوامل الاقتصادية في

السياسة الإسرائيلية

من الصعب جداً، تقليدياً، تحديد مقدار العوامل الاقتصادية في التوجهات السياسية التي تنتهجها دولة ما. وهذا الأمر صحيح على نحو خاص في ما يتعلق بإسرائيل في سياستها إزاء الأراضي المحتلة، المتأثرة باعتبارات عسكرية قوية جداً (يتعلق الأمر من الناحية العسكرية بالأراضي المحتلة التي تُعد

للمفاوضات الموازية التي أفضت إلى «اختراق» الثالث عشر من أيلول/سبتمبر، يمكن طرح التساؤل حول الأسباب التي أتاحت إحراز تقدم على طريق السلام. فالسنوات الست الأخيرة كانت مليئة بالأحداث التي أوجدت توليفتها شروط اتفاق ١٢ أيلول/سبتمبر. ففي عام ١٩٨٧، أعادت الانتفاضة، التي انطلقت من غزة وعمت مجمل الأراضي المحتلة، القضية الفلسطينية إلى دائرة الاهتمام؛ وفي عام ١٩٨٩، عدل قرار الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيف، بالسماح بهجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، الآفاق المستقبلية للدولة العبرية؛ وفي عام ١٩٩٠ مهدت حرب الخليج الثانية الطريق أمام مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وعدلت السياسة الأميركية إزاء إسرائيل، وأخيراً في عام ١٩٩٢، حمل الانتصار العمالي في انتخابات حزيران/يونيو التشريعية في إسرائيل «تطوراً جديداً».

في هذه «اللعبة الكبيرة» المعقدة التي جرت أمام أعيننا، والتي نادراً ما استطاع المراقبون الأكثر خبرة كشف أحد خيوطها، من المؤكد أنه ليس هناك عامل وحيد لحدوثها، على غرار كل العمليات المعقدة. فالعامل السياسي أدنى، بالطبع، دوراً حاسماً؛ فقد أتاح الانتصار العمالي في إسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٩٢ الخروج من الطريق المسدود الذي كانت الحكومة الإسرائيلية تسلكه؛ واستطاعت القيادة الفلسطينية، على الرغم من هيمنة «التصلب» خلال حرب الخليج، أن تُجري تغييراً من دون أن تفقد ماء الوجه، من خلال الوقوف وراء فلسطينيي الداخل في عملية مدريد، حيث غير الوفد الفلسطيني، في العمق، صورة القضية الفلسطينية أمام الرأي العام العالمي.

من ناحية أخرى، من المناسب عدم إساءة تقدير العامل الاجتماعي الرئيسي الذي يمثله تعاقب الأجيال. فالمجتمع الإسرائيلي تغير كثيراً قياساً على الأعوام التأسيسية للدولة العبرية، إضافة إلى أن

ضرورية كرواق أمني لحماية الدولة العبرية) وايدولوجية (بالنسبة إلى أنصار اسرائيل الكبرى التي تضم يهودا والسامرة الإسم الرسمي الذي تطلقه السلطات الاسرائيلية على الضفة الغربية). إلا أن كثيراً من المراقبين وبعض الشخصيات الاسرائيلية ذكروا في السنوات الأخيرة، في المجالس الخاصة، أن السياسة المتشددة لحكومة شامير التي انهزمت في انتخابات ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٢ لن يسعها لفترة طويلة أن تخفي «الحاجة إلى السلام» لدى الدولة الاسرائيلية. ولم يمضِ بعدُ

وقت كافٍ ليقدر مدى قدرة التغيير التي يبدو أنها تميز سياسة الحكومة الجديدة برئاسة اسحق رابين، لكن التوجهات الأولى تبدو جلية بما فيه الكفاية لكي تُدرس

ثلاثة أسئلة على التوالي، في إطار تطور عملية السلام في الشرق الأوسط:

- هل حققت اسرائيل أرباحاً من جرّاء احتلال الأراضي؟

- إلى أي حد دفعت العوامل الاقتصادية اسرائيل إلى تليين موقفها؟

- هل يسع اسرائيل أن تتوقع «مكاسب اقتصادية» من السلام؟

١ - إن احتلالاً اقتصادياً منهجياً للأراضي المحتلة كان لفترة طويلة مربحاً للاقتصاد الاسرائيلي^(١).

في إثر انتصار حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ترددت اسرائيل طويلاً في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي القانوني الذي ينبغي منحه للأراضي المحتلة. فقبل هذا

التاريخ، ومنذ عامي ١٩٤٨ - ١٩٤٩، كانت الضفة الغربية، الملحق رسمياً بالملكة الهاشمية منذ عام ١٩٥٠، جزءاً من المجال الاقتصادي الأردني. أما قطاع غزة الذي كان خاضعاً للإدارة المصرية من دون أن يُضم إليها، فهو لم يكن يقيم أي علاقة اقتصادية بالضفة الغربية، وكان يمثل نافذة صغيرة مفتوحة على الخارج بالنسبة إلى الاقتصاد المصري الاشتراكي. وبعد فترة من التردد استمرت أكثر من سنة، وضعت الدولة العبرية، ابتداءً من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨،

سياستها المسماة «الباب المفتوح» إزاء المجال الاقتصادي الفلسطيني موضع التنفيذ، لكن مع مراعاة شرطين أساسيين: يمكن إغلاقه في أي لحظة

في وجه اليد العاملة الفلسطينية؛ لا يفتح إلا في اتجاه واحد بالنسبة إلى المعاملات التجارية، حيث إن المنتجات الاسرائيلية تتمتع بمنفذ حر إلى السوق الفلسطينية، في حين أن بيع المنتجات الفلسطينية في اسرائيل كان يخضع لقوانين قاسية لكي لا تتنافس المنتجات الاسرائيلية.

على الصعيد الاقتصادي، تأثرت سنوات الاحتلال الخمس والعشرين بثلاث مراحل متتالية:

١ - في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٥، مثل العمل الفلسطيني في اسرائيل عامل التكامل الاقتصادي الرئيسي بين اسرائيل والأراضي المحتلة.

٢ - انطلاقاً من عام ١٩٧٥، أدى التزايد الكبير في الاغتراب الفلسطيني في بلدان الخليج في إثر الطفرة النفطية، وفي الأردن بعد تراجع المكانة المالية لمدينة بيروت التي أدت عمان دورها جزئياً، إلى تشجيع

إن الصراع العربي - الإسرائيلي يمثل
الاداة الأساسية الناقلة للتشنج
ولولادة الأحقاد والضغائن والأوهام
الوجدانية في الشرق الأوسط

(١) ثمة دراسة حول التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة طُلب من البنك الدولي إعدادها.

تصدير المنتوجات الاسرائيلية نتيجة القدرة الشرائية الإضافية الناجمة عن تحويلات العمال المغتربين.

٢ - منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧، أدت الانتفاضة الفلسطينية، ثم أزمة الخليج، على العكس، إلى توجيه العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والأراضي المحتلة في اتجاه ليس غريباً عن التطورات الحالية. إلا أننا إذا استثنينا الفترة الأخيرة، فلا شك في أن اسرائيل جنت عموماً مكاسب اقتصادية من جراء احتلالها:

١ - فقد أفاد الاقتصاد الاسرائيلي من يد عاملة وافرة ورخيصة. فمنذ عام ١٩٢٦، كانت اليد العاملة العربية تمثل، وفق المفوضية العليا البريطانية، سدس العمل الاجمالي في التجمعات اليهودية في فلسطين المنتدبة. وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨، سمحت الحكومة الاسرائيلية للفلسطينيين بالعمل في اسرائيل شريطة حيازة ترخيص من وزارة العمل، على أن يجري اقتطاع المساهمات الاجتماعية، وكذلك الضريبة على الدخل. وقد ارتفع عدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل إلى حد كبير. فبعد ما كان هؤلاء ٤ آلاف عامل عام ١٩٦٨، بلغ عددهم ٧٥ ألفاً عام ١٩٨٠ ونحو ١٢٠ ألفاً عشية حرب الخليج، ثلاثة أرباعهم أيدٍ عاملة غير متخصصة، في حين أن ٤٠ في المئة منهم كانوا يعملون أول مرة، الأمر الذي لا يكفي لتبرير مقاضاتهم أجراً يعادل متوسطه نصف الأجر المدفوع للإسرائيليين تقريباً. وهناك الكثير من المناقشات حول هذا الموضوع الحساس، لكن الدراسات الأكثر جدية التي أعدها جامعيون إسرائيليون، تبين أن اليد العاملة الفلسطينية تتقاضى في أفضل الحالات ٢٥ في المئة أقل مما تتقاضاه اليد العاملة الاسرائيلية، حيث إن الاقتطاعات المتنوعة من الأجر، وتحديداً الاجتماعية منها، لا تتيح الحصول على تعويضات بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين الذين لا يفيدون من تقديرات صندوق الضمان الاجتماعي

الاسرائيلي. وفي ما يتعلق بالعمل في السوق السوداء، الذي بات يعاقب عليه بشدة منذ نهاية حرب الخليج والذي كان يمثل سابقاً نحو اجمالي اليد العاملة الفلسطينية في اسرائيل، فقد كانت الرواتب المدفوعة فيه أقل كثيراً من رواتب الاسرائيليين.

ب - كانت الأراضي المحتلة بمثابة سوق لا يستهان بها بالنسبة إلى المنتوجات الاسرائيلية. فبعد عام ١٩٦٧، ظهرت سريعاً آثار الاتحاد الجمركي الذي فرضته اسرائيل. ومنذ عام ١٩٧٠، بات ٨٣,٦ في المئة من واردات الأراضي المحتلة تأتي من الدولة العبرية، ثم ناهزت هذه الواردات الـ ٩٠ في المئة في الثمانينات، إذ إن غياب الرسوم الجمركية والتكاليف المتدنية للنقل شجعت تصدير المواد الاسرائيلية التي حلت على الأرجح محل الواردات من سائر بلدان العالم التي تزايدت نتيجة التغيير الذي شهدته الرسوم الجمركية المعتمدة. وفي الواقع، كانت التعرفة الأردنية المعتمدة حتى عام ١٩٦٧ تصل في المتوسط إلى ١٧ في المئة، في حين أن التعرفة الاسرائيلية التي حلت محلها عام ١٩٦٨ كانت تمثل أكثر من أربعة أضعافها، أي ٨٠ في المئة في المتوسط. كما أن السوق الفلسطينية مهمة بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي، وهي كانت تمثل ١٠,٣ في المئة من صادرات عام ١٩٨٧ عشية الانتفاضة، ثم انخفضت النسبة إلى ٦ في المئة عام ١٩٩٠ بعدما وصلت إلى ٤,٦ في المئة عام ١٩٨٩؛ وهو أدنى مستوى لها. أما في ما يتعلق بالدفق المالي، فمن المحال، احصائياً، التمييز بين الصادرات الاسرائيلية وبين الواردات التي يعاد تصديرها. لكن هذه الأخيرة لم تكن ذات أهمية مع الأخذ في الحسبان ضعف الاستثمار المالي في الأراضي المحتلة وعدم توافر السلع من التجهيزات في السوق الاسرائيلية.

ج - أتاح احتلال الأراضي لدولة اسرائيل الحصول على فائض مالي. وليس هناك موضوع أكثر

الاقتطاعات التي لم تحصى يقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار. ويفترض أن يكون هذا الرقم حالياً أكبر كثيراً بسبب ارتفاع الضرائب وتضاعف الرسوم، وتحديدًا منذ بداية الانتفاضة.

يقدر ميرون بنفنيستي الأستاذ الجامعي الاسرائيلي، ومساعدوه في مشروع قاعدة المعلومات المتعلق بالضفة الغربية (West Bank Data Project) الذين تعد أبحاثهم الرائدة مرجعاً في هذا الخصوص، أن الفائض المالي السنوي الذي تحصل اسرائيل عليه من فلسطين المحتلة [عام ١٩٦٧] يصل إلى ما بين ٨٠ و ١٠٠ مليون دولار.

وما وراء موازنة النفقات للأراضي المحتلة، من المناسب التذكير أن إدارة قضايا الضرائب تمثل جزءاً من صميم استراتيجية الاحتلال الاسرائيلي الذي استطاع اللعب على تعقيد القوانين المطبقة: ترسب القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية (بالنسبة إلى الضفة الغربية)، والمصرية (بالنسبة إلى غزة) التي يضاف إليها نحو ٢٠٠ مرسوم عسكري أملتتها السلطات المحتلة. ونجم عن ذلك أن حجم الضرائب الموجودة تزايد إلى حد كبير، وأن اقتطاعات جديدة أدخلت (الضريبة على القيمة المضافة عام ١٩٦٧، رسم إضافي «السلام في الجليل» عام ١٩٨٢، «ضريبة الانتفاضة» في آب/ أغسطس عام ١٩٨٨)، الأمر الذي زاد العبء الضريبي. كما أن المسألة الضريبية كانت وسيلة سياسية مميزة: أداة تنظيم عام، وتحديدًا ابتداءً من اندلاع الانتفاضة؛ ولم يطبق مبدأ مناطقية الضريبة لأن الأنظمة الضريبية التي تمليها الإدارة العسكرية تنطبق على الفلسطينيين وليس على الاسرائيليين المقيمين في الأراضي المحتلة الذين يتبعون القانون الاسرائيلي الأكثر تساهلاً؛ وأخيراً تمثل المسألة الضريبية عنصراً في

غموضاً من الأموال العامة المخصصة للأراضي المحتلة، لأنه لم يُعد أي موازنة متجردة وشاملة. فموازنة «الإدارة المدنية»^(٢) ليست معروفة. أما المصادر الوحيدة المتوافرة للإيرادات والنفقات، فقد تم الحصول عليها انطلاقاً من التقدير الاستقرائي وتأويل معطيات الموازنة الوطنية المتعلقة بالأراضي المحتلة، التي نشرها المكتب المركزي لموازنة الأراضي المحتلة، على الرغم من أنها تصدر بعد مرور فترة طويلة جداً على موعدها. وينجم عن ذلك أن موازنة الأراضي المحتلة ربما سجلت عجزاً بلغ ٢٠ مليون دولار في المتوسط بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٩، وهو ما يتناقض مع إعلان اسرائيل رسمي عام ١٩٨٧ يشير إلى توازن موازنة الأراضي المحتلة في تلك السنة.

إلا أن دلائل عدة تدفع إلى الاعتقاد بأن اسرائيل جنت فائضاً مالياً من الأراضي المحتلة:

(١) إن قسماً كبيراً من النفقات التي جرى إحصاؤها لم يخصص لمصلحة الفلسطينيين، إذ إن ثلثي النفقات المخصصة للإدارة المدنية وللإنفاق على الاحتلال والمصاريف الأخرى، وتحديدًا في مجال الصحة، غير كافية لتلبية حاجات السكان. فضلاً عن أن مصاريف الاستثمار (البنى التحتية) تعود بالفائدة، في الدرجة الأولى، على المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، وعلى الإدارة العسكرية، وعرضياً على الفلسطينيين.

(٢) إن التقارير الوطنية الاسرائيلية لا تشير إلى كل الضرائب والاقتطاعات التي تقع على عاتق الفلسطينيين. وعلى هذا النحو، فإن الضرائب على رواتب الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل والرسوم الجمركية على الواردات ورسوم المرور على الجسور التي تربط الضفة الغربية بالأردن، ليست مدرجة في الموازنات. وكان اجمالي هذه

(٢) الإدارة المدنية في الأراضي المحتلة تُمارس في الواقع من قبل الجيش الاسرائيلي.

الاستراتيجية المكانية لأنها معدة لتكون عائقاً أمام تطوير النشاط الاقتصادي، وعائقاً أمام حرية التنقل، وتحديدًا منذ بداية الانتفاضة، وخصوصاً أن أي انتقال مرتبط بدفع الضرائب والرسوم أو مستحقات الخدمات العامة (مياه، كهرباء، هاتف).

د - سياسة مراقبة للأرض والمياه جرى اتباعها بلا انقطاع منذ عام ١٩٦٧، إذ استملك الاسرائيليون، عبر أطر قانونية متنوعة، نحو ٥٠ في المئة من مساحة الضفة الغربية و ٤٥ في المئة من مساحة قطاع غزة، وذلك بطرائق عدة، كتوسيع أملاك الدولة من خلال تملك أراضٍ غير مزروعة وغير مسجلة (٦٩ ألف هكتار عام ١٩٦٧ و ١٨٠ ألف هكتار عام ١٩٨٤)؛ أو الاستملاك بدعوى المنفعة العامة؛ أو من خلال «إعلان المنطقة المغلقة» الذي يتيح للسلطات العسكرية تجميد منطقة ما تمهيداً لإقامة مستوطنة؛ أو مصادرة الأرض لأسباب عسكرية. كما أن مراقبة المياه ليست أقل أهمية، إذ إن دولة إسرائيل مرتبهة للمياه الجوفية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إن ٤٠ في المئة على الأقل من المياه العذبة المستهلكة في إسرائيل مصدرها تلك المياه. ونظراً إلى أن الحسابات المائية التقديرية لإسرائيل في السنوات المقبلة مقلقة، حتى مع الأخذ في الحسبان المستوى الجيد لهواطل الأمطار عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، فإن مياه الأراضي المحتلة [عام ١٩٦٧] تبقى رهاناً من الدرجة الأولى. لكن المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة تقطع أيضاً حصة نسبية أساسية من الموارد المائية، إذ إن حصة المستوطن اليهودي الواحد تعادل خمسة أضعاف حصة الفرد الفلسطيني الذي يدفع سعراً للمياه المستخدمة لري المزروعات يتعدى ضعف ما يدفعه المستوطن.

٢ - هل أثرت العوامل الاقتصادية في سياسة إسرائيل الخارجية؟

اتسمت الثمانينات في إسرائيل بتراجع نسبة النمو

التي لم تتجاوز ٣ في المئة كمتوسط سنوي مقابل الضعفين في العقود الثلاثة السابقة. إلا أن نجاحاً كبيراً تحقق على جبهة التضخم عقب خطة التثبيت عام ١٩٨٥ التي قلصت النسبة إلى أقل من ٢٠ في المئة سنوياً بدءاً من عام ١٩٨٦، مقابل ٢٠٠ في المئة في المتوسط بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ٤٤٥ في المئة كحد أقصى عام ١٩٨٤. أما المؤشرات الأخرى، فقد تطورت على نحو غير مؤاتٍ، فبدءاً من عام ١٩٨٩، أي قبل هجرة اليهود السوفيات، تجدد ارتفاع البطالة لتبلغ ١٢,٣ في المئة عام ١٩٩٢، أي ضعف ما كانت عليه عام ١٩٨٧؛ وبعد تقشف في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨، تفاقم العجز العام مجدداً بدءاً من عام ١٩٨٩ ليبلغ حالياً نحو ٦,٥ في المئة من إجمالي الناتج القومي. وتزايد عجز ميزان السلع والخدمات (٧- مليارات دولار عام ١٩٩١ لقاء ٤,٥- مليارات دولار في المتوسط بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٩) لا يتيح الإبقاء على رصيد من المدفوعات الجارية الثابتة (٨٥٦- مليون دولار عام ١٩٩١) على الرغم من تزايد التحويلات من دون مقابل (٥,٧ مليارات دولار عام ١٩٩٠ و ٦,٢ مليارات دولار عام ١٩٩١ لقاء ٤,٢ مليارات دولار في المتوسط بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٩).

إن ثلاثة عوامل ذات أهمية متفاوتة أثرت في الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات الخمس الأخيرة: الانتفاضة الفلسطينية بدءاً من كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧، وبداية هجرة اليهود السوفيات انطلاقاً من كانون الثاني / يناير ١٩٩٠، وحرب الخليج في بداية عام ١٩٩١. الحدثان الأولان، المستقلان تماماً، كانا في الواقع مرتبطين، لأنه يمكن القول إن تدهور صورة إسرائيل الخارجية، في إثر قمع الانتفاضة، كان له تأثير في الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة في قضية الضمانات المصرفية الضرورية بالنسبة إلى الدولة العبرية لتمويل استيعاب المهاجرين. وهذا الاتجاه سيعزز نتيجة التأثير الرئيسي لحرب الخليج

في المحيط الاقليمي لإسرائيل: الحاجة إلى إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط التي تداخلت في الجدل السياسي - المالي.

١ - لقد أثرت الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي على أربع مستويات: انخفاض متوسط بلغ ٤٠ في المئة في الصادرات إلى الأراضي المحتلة، وانخفاض طفيف في عامل الانتاج الفلسطيني في اسرائيل (٣,٦- في المئة عام ١٩٨٩ نسبة إلى عام ١٩٨٧)؛ وخسارة في الإيرادات السياحية؛ وزيادة المصاريف العسكرية والأمنية. وكانت مختلف الدراسات التي أجريت بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ قد قدرت الكلفة الإجمالية للانتفاضة الفلسطينية بين ١ و ١,٧ في المئة من إجمالي الناتج القومي الاسرائيلي. إلا أن الاقتصاد الاسرائيلي تكيف مع هذا الوضع. ويعد الخبراء الاقتصاديون الاسرائيليون الذين درسوا المسألة أن وقفاً تاماً للانتفاضة حالياً سيكون له أثر ايجابي بنسبة ١ في المئة من إجمالي الناتج القومي الاسرائيلي؛ وهي نسبة قد يبدو أنها مبالغ فيها.

٢ - زاد تدفق المهاجرين اليهود السوفيات شعور اسرائيل بالتبعية للخارج، إذ إن قراءة ميزان مدفوعات اسرائيل تظهر التبعية الهيكلية للدولة العبرية. فمن عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩١، سجل ميزان السلع والخدمات عجزاً كبيراً (٤٦٥٥ مليون دولار في المتوسط). ولولا توفير دخل مرتفع جداً من التحويلات الأحادية الجانب^(٣) (٤٧١٧ مليون دولار في المتوسط) لما أمكن ميزان المدفوعات الجارية أن يتوازن أو أن يسجل فائضاً لسنة واحدة كل سنتين.

في بادئ الأمر، باغت توافد المهاجرين اليهود السوفيات منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ السلطات

الاسرائيلية، إذ إنها لم تكن مهيأة لتغيير في هذا المستوى. فقد كان عدد المهاجرين اليهود السوفيات عام ١٩٨٩ نحو ٢٤ ألفاً^(٤)، ثم تزايد نحو عشرة أضعاف تقريباً ليبلغ ٢٠٠ ألف عام ١٩٩٠، في حين كانت التوقعات الأولية لا تتعدى ٤٠ ألفاً. وعلى وجه السرعة الفائقة، طُرح رقم مليون مهاجر خلال خمس سنوات، الأمر الذي يُفترض به أن يزيد عدد السكان بنسبة ٢٥ في المئة.

إن استيعاب هذه الموجة من المهاجرين على مستوى إقامة دولة اسرائيل يتطلب ٥٠ مليار دولار، أي ما يعادل سنة من إجمالي الناتج المحلي الاسرائيلي. على أن يتم تغطية نصف هذه الحاجة إلى التمويل عبر زيادة في تحويلات الشتات، والبقية، أي ٢٠ مليار دولار، عبر تعبئة القروض، نصفها في الولايات المتحدة والنصف الآخر في أوروبا واليابان. لذا، قُدم منذ نهاية ربيع ١٩٩١ رقم وهمي قدر بـ ١٠ مليارات دولار من الضمانات الأميركية، وهو ما أثار جدلاً سياسياً - مالياً بين الولايات المتحدة واسرائيل استمر لأكثر من سنة. وفي تحليل أخير، يتعلق هذا الأمر بـ «تحرك» بالمعنى الكلاوزفيتزي [نسبة إلى كلاوزفيتز] للمصطلح أكثر مما يتعلق بالتحليل الاقتصادي الجدي.

ما الذي يمكن استنتاجه إذا ما نُظر إلى الأمور بواقعية؟

أ - في السنوات الثلاث ١٩٩٠-١٩٩٢ لم تمثل الهجرة سوى ثلاثة أرباع متوسط التوافد السنوي المقدر بـ ٢٠٠ ألف مهاجر. وبدى التراجع واضحاً عام ١٩٩٢ (٦٥ ألفاً لقاء ١٧٦ ألفاً عام ١٩٩١)، ويمكن هذا التوافد أن يستمر في التراجع. وفي أي

(٣) متوسط سنوي بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩١: تعويض من ألمانيا (٤٨٦ مليون دولار)، تحويلات خاصة (٤٩٦ مليون دولار)، هبات من مؤسسات الشتات (٧٩٥ مليون دولار)، مساعدة أميركية (٢٩٤٠ مليون دولار).

(٤) هذا الرقم أعلى من متوسط عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٩ البالغ ١٨٠٠٠ مهاجر.

حال فإن التقديرات الأولية لم تكن في محلها.

ب - ما من شيء يشير، في هذه الظروف، إلى أن إسرائيل بحاجة إلى تعبئة مجمل التمويل المذكور، ولا سيما أن التقدير باطل لكونه يركز على مبلغ الـ ٥٠ ألف دولار الذي حدد في ربيع ١٩٩١، على أن يضرب بمليون مهاجر يتوقع وصولهم ليصل المبلغ إلى ٥٠ مليار دولار بصورة غير دقيقة أو جادة.

ج - في الوقت الراهن، استوعب الاقتصاد الاسرائيلي هذه الصدمة التي أتاحت طفرة في النمو الاقتصادي من دون أن يتجدد التضخم. ومن المؤكد أن البطالة ارتفعت

كثيراً: ١٢,٣ في المئة عام ١٩٩٢ مقابل ٨,٩ في المئة عام ١٩٨٩ وهي تشير اضطرابات في المجتمع الاسرائيلي، وتحديدًا بين المهاجرين، حيث بلغت نسبة البطالة في صفوفهم ٤٠ في المئة. إلا أنه يجب الأخذ في الحسبان واقع أن الاقتصاد الاسرائيلي يؤمن ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً، أي ثلاثة أضعاف متوسط الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠، الأمر الذي يمثل نتيجة باهرة.

د - يبقى أن مبلغاً مرتفعاً جداً من القروض الخارجية، إن لناحية مالية الدولة التي لا يدعو تراجعها إلى القلق، أو لناحية تراجع رصيد المدفوعات الجارية، سيضرب النتائج المحققة منذ عام ١٩٨٧ لناحية تراجع احتياطي الدين وخدمته، وسيعرض للخطر عملية اصلاح الاقتصاد الاسرائيلي الضرورية.

في الإجمال، إن الدروس التي ينبغي استخلاصها من الهجرة في علاقتها بعملية السلام، هي على مستويين:

(١) إن فجائية وحجم الهجرة عمقا شعور الدولة العبرية بالتبعية للخارج، الأمر الذي عرضها لضغوط خارجية أكثر فاعلية، وتحديدًا الأميركية منها.

(٢) إن التحدي الذي ينبغي مواجهته لاستيعاب

مليون مهاجر دفع بلا شك قسماً من الرأي العام وأصحاب القرار الاسرائيلي إلى اعتبار أن إسرائيل لا يمكنها متابعة هدفين في آن معاً: استيعاب المهاجرين

**لقد ساهمت السياسة الإسرائيلية في
إفراغ الأراضي المحتلة من جواهرها
الاقتصادي المحدود بسبب تدابير
عدة حالت دون استثمار جديد**

والاستيطان في الأراضي المحتلة. وهذا هو الشعور الذي كان العديد من مسؤولي الوكالة اليهودية يعبرون عنه في المجالس الخاصة ابتداء من شتاء عام ١٩٩١. وفي الإجمال، لم يدافع عن فكرة تكثيف عملية الاستيطان في الأراضي المحتلة إلا أقلية متطرفة من السكان الاسرائيليين.

٣ - عززت حرب الخليج هذه التساؤلات. ومن دون إثارة الجوانب الاستراتيجية للمسألة^(٥)، كان لحرب الخليج الثانية أثران رئيسيان من الزاوية الاقتصادية:

أ - ابتداءً من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، منعت إسرائيل العمال الفلسطينيين من دخول أراضيها في إطار حظر للتجول قاسٍ جداً استمر حتى نهاية العمليات العسكرية. وحين عادت الأمور إلى طبيعتها، لم تسمح إسرائيل إلا لـ ٦٠ ألف عامل فلسطيني

(٥) رأى بعض المراقبين أن تعرض إسرائيل لصواريخ «سكود» العراقية كان دليلاً على أن الأراضي المحتلة لم تعد تمثل «العازل الأمين» كما كان يعتقد سابقاً، بل على العكس، باتت تمثل عقبة أمام تماسك المجتمع الإسرائيلي من جراء التدابير الأمنية التي ينبغي اتخاذها لـ «ضبط» سكان يافسين.

بالقدوم للعمل، أي نحو النصف، نسبة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل حرب الخليج. إذًا، اعتاد الاقتصاد الاسرائيلي الاستغناء عن قسم كبير من الفلسطينيين الذي جرى غالباً استبداله بالمهاجرين الجدد الذين تفوق اختصاصاتهم عموماً الأعمال التنفيذية.

ب - غداة حرب الخليج، ونتيجة تدابير التقنين والمراقبة الاقتصادية التي وضعت موضع التنفيذ منذ سنوات عدة، والتي جرى تعزيزها منذ بدء الانتفاضة، إضافة إلى أربعة أشهر من حظر التجول الكلي أو الجزئي، كانت الأراضي المحتلة على حافة الانفجار. وقد شعرت السلطات الاسرائيلية بذلك، ف اتخذت ابتداء من حزيران / يونيو ١٩٩١ تدابير عدة كانت ترفضها حتى ذلك الوقت من أجل تخفيف الضغط الداخلي والدولي في آن معاً. وانطلاقاً من هذه اللحظة، بدأ ينتشر بلا شك شعور بأن مسألة التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلة لم يعد يمكن التملص منها لفترة طويلة.

٣ - هل يسع اسرائيل أن تجني مكاسب السلام؟

في الوقت الراهن، ليس السلام سوى هدف وطموح من دون أن نعرف بعد الشكل الاقليمي والمؤسساتي لتطبيع العلاقات بين اسرائيل وكيان فلسطيني^١، وإن تكن المقترحات كثيرة. وهذا يعني أنه من الصعب جداً في الظروف الحالية، أن تُقدر بدقة «المكاسب» التي ينطوي عليها تطبيع الوضع في الشرق الأوسط. لكن يبدو أن الاستمرار في العملية الجارية يصب في مصلحة اسرائيل على الصعيد الاقتصادي، حيث إن المكاسب تفوق التكاليف إلى حد كبير.

- إن المكاسب تتوزع على مستويات عدة، إذ إن هناك بلا شك طاقة تجارية لتطويرها مع البلدان العربية، وإن تكن الأحقاد القديمة لن تختفي سريعاً،

كما يُظهر ذلك ضعف التبادلات مع مصر بعد مرور أربع عشرة سنة على اتفاقي كامب دايفيد. أما مع سائر دول العالم، فمن المفترض أن يتيح وضع حد للمقاطعة العربية، التي لم تقدر كلفتها بجديّ أبداً بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي، تزايد الصادرات واستقرار المحيط الإقليمي وتزايد الاستثمارات التي لا تزال محدودة جداً (١٥٠ مليار دولار في المتوسط سنوياً) والتي يحتاج إليها الاقتصاد الاسرائيلي كثيراً. فإسرائيل الموقعة اتفاق التبادل الحر مع الجماعة الأوروبية منذ عام ١٩٧٥، ومع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٥ تأمل بلا شك في تحقيق «المرسى الأوروبي» الذي تحدث عنه ميكاليس سابقاً في صورة وضع شبهي مثلاً بوضع تجمع دول التبادل الحر (AELE) في إطار إقامة سوق أوروبية موحدة. وفي ما يتعلق بالأراضي المحتلة، فإن اسرائيل، ومن دون الخوض في مختلف السيناريوهات المتصورة، ستجني فوراً مكسباً من وقف الانتفاضة يقدر، كما رأينا، بـ ١ في المئة من اجمالي الناتج القومي.

- وفي مجال النفقات العسكرية، ينبغي عدم المبالغة في تقدير المكاسب، خلافاً لرأي عام شائع إلى حد كبير. فتبعاً لقياس النفقات العسكرية، تراوح التقديرات في شأن حجمها بين ٩,٥ في المئة و ١٠ في المئة من اجمالي الناتج القومي. إن تحقيق خطوة أولى نحو السلام قد يدفع إلى الاعتقاد أن النفقات العسكرية قد تنخفض على نحو ظاهر بسبب توقف نفقات حماية المستوطنين وعمليات الحفاظ على الأمن في الأراضي المحتلة، وكذلك بسبب استقرار المحيط الإقليمي. إلا أن الأمور ليست على هذا النحو. وما دامت اسرائيل وفق التعبير التقليدي، «غير مسموح لها أن تخسر معركة واحدة» فهي ستستمر في تحديث تجهيزاتها وتدريب جنودها الاحتياطيين، وهذا ما دام العراق وإيران، من وجهة نظر اسرائيلية، عدوين خطرين في السنوات المقبلة. وفي أفضل

الحالات، يفترض أن يؤدي وضع حد لعبء الأراضي المحتلة إلى تجنب زيادة النفقات من دون أن يتيح خفضها. كما أن المساعدة العسكرية الأميركية سيتم الحفاظ عليها في السنوات المقبلة وبمستواها الحالي (١٨٠٠ مليون دولار).

- في الواقع، إن الكلفة الوحيدة التي يمكن تحديدها هي إعادة إسكان ١٠٠ ألف مستوطن يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة،

إذا ما اتخذ تدبير كهذا. أما على صعيد العلاقات الاقتصادية بالأراضي المحتلة، فإن خسارة الأسواق، إذا ما تحققت فرضية القطيعة التامة، لن تكون مؤذية بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي. كما

أن التخلي عن فائض الإيرادات الضريبية لن يؤثر إلا هامشياً في القرار الذي قد تتخذه الدولة العبرية في خصوص الانسحاب من الأراضي، الذي سيخضع في التحليل الأخير لاعتبارات سياسية.

ثانياً: أي مستقبل اقتصادي للكيان الفلسطيني؟

إن مواقف الأطراف المشاركين في عملية السلام معروفة. فالاسرائيليون يتصورون استقلالاً ذاتياً داخلياً لفترة خمس سنوات، في حين يريد الوفد الفلسطيني انسحاباً فوراً للإسرائيليين من الأراضي المحتلة، الأمر الذي يتيح التوصل فوراً إلى الاستقلال والسيادة الاقتصادية. ومن دون استباق نتائج العملية الجارية أو تصور سبل ووسائل إقامة الكيان السياسي الفلسطيني، يمكن طرح التساؤل حول قاعدته الاقتصادية. والمعينة ليست مشجعة.

١٩٨٦
٢٠٠٠
٢٠٠٠

فالاقتصاد الفلسطيني اقتصاد تابع ومحاصر ولم يواكب التطور بعد ٢٥ سنة من الاحتلال، ومستقبله السياسي وأوراقه الراححة مرهونة بالإبقاء على الروابط الوثيقة بمحيطه الإقليمي، وتحديد إسرائيل. ولن يمكن تعويض أربعين عاماً من التأخير إلا من خلال حشد إمكانيات تمويل مهمة.

١ - اقتصاد بين فكي كماشة

منذ نهاية الانتداب البريطاني وثبات خطوط وقف

إطلاق النار، حوُصر الاقتصاد الفلسطيني بين فكي كماشة نتيجة السياسة الاسرائيلية، وكذلك الأردنية.

إن دولة إسرائيل مرتتهنة للمياه الجوفية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إن ٤٠ في المئة من المياه العذبة المستهلكة في إسرائيل مصدرها تلك المياه

فقد ساهمت السياسة الاسرائيلية في إفراغ

الأراضي المحتلة من جواهرها الاقتصادي المحدود بسبب تدابير عدة حالت دون استثمار جديد أو أحبطت عزمه على الأقل. ولا شك في أن غياب الوسيط المالي هو الذي شل، أكثر من أي شيء آخر، التنمية الاقتصادية: عام ١٩٦٧ أقفلت المصارف التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تحل المصارف الاسرائيلية محلها لأنها لم تكن تتعامل بالدينار الأردني الذي ظل العملة الأساسية للمعاملات التجارية في الضفة الغربية. كما أن إعادة فتح «مصرف فلسطين» في غزة عام ١٩٨١، ومصرف القاهرة - عمان في الضفة الغربية عام ١٩٨٦ (عقب ضغوط أميركية) لم تغير الوضع جوهرياً، إذ أدت القيود الصارمة جداً التي فرضها المصرف المركزي الاسرائيلي على ممارسة نشاطهما إلى الحؤول دون اضطلاعهما بدور الوسيط المالي في خدمة التنمية الاقتصادية. لذا، لم يعد هناك منذ عام ١٩٦٧ وسيط مالي جدير بهذا الاسم في الأراضي المحتلة، ويمكن تالياً تصور نتائج قصور كهذا.

إلى هذا السياق العام يُضاف ضغط ما ينبغي تسميته «الارهاب الضريبي» الذي أصاب على حد سواء الأشخاص الحقيقيين والمعنويين، والذي تفاقم خصوصاً نتيجة الانتفاضة، إذ كانت عملية اقتلاع الأشجار التي تجري بسبب الامتناع عن دفع الضرائب أو عقب العمليات ضد وحدات الجيش الاسرائيلي، أحد ظواهره الأكثر تجلياً. فمُنذ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨، اقتُطعت ١٢٢٥٠٠ شجرة، على أن القسم الأكبر اقتلع بهدف إفساح المجال أمام توسيع المستوطنات. ونتج من ذلك خسارة كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد الفلسطيني. فكل شجرة زيتون تنتج دخلاً سنوياً يقدر نحو ٨٠ دولاراً، وبالتالي فإن اقتلاع ١٠ أشجار زيتون يكفي لخسارة ما يساوي معدل دخل فرد واحد في الأراضي المحتلة. إلا أن السياسة الاسرائيلية شهدت منذ حزيران / يونيو مجرى جديداً يختلف عن التوجهات السابقة: فالمؤسسات الجديدة باتت تستفيد من إعفاء ضريبي؛ وأصبحت تصاريح الاستثمار تمنح بسرعة كبيرة وزاد عددها عشرة أضعاف؛ وجرى خفض قيمة الضريبة على الدخل؛ كما خفضت القيود على دخول العملات الأجنبية إلى حد كبير؛ وأخيراً سمح المصرف المركزي الاسرائيلي بإقامة «مصرف وطني عربي» كان ثمرة مبادرة محلية، لكن المشروع لم يُنفذ بعد بسبب معارضة السلطات الأردنية.

في الواقع، لم يشجع الأردن بدوره تنمية الاقتصاد الفلسطيني. فبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٧، أهملت سلطات عمان الضفة الغربية لنهر الأردن وعملت على تنمية الضفة الشرقية، التي تعد أكثر أماناً، في ظل احتمال حدوث هجوم اسرائيلي. وبعد عام ١٩٦٧، وإن يكن الأردن قد طالب قانونياً بالسيادة على الضفة الغربية حتى تاريخ قطع الروابط القانونية والإدارية في ٢١ تموز / يوليو ١٩٨٨، ساهمت تدابير عدة أملت بها عمان في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي في تشجيع اندماجه

بالاقتصاد الاسرائيلي. وعلى هذا النحو، لم تكن المؤسسات التي أنشئت بعد عام ١٩٦٧ قادرة على تصدير منتوجاتها إلى الأردن أو عبر أراضيه، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى السلع المصنعة من المواد الأولية القادمة من اسرائيل. ولم يكن ممكناً تصدير سلعة ما إلى الأردن أو عبر أراضيه إلا إذا اجتازت المواد الأولية التي تدخل في تصنيع هذه السلعة نهر الأردن، وكحد أقصى بنسبة ٥٠ في المئة من الانتاج المحدد. بالطبع، إن هذه القوانين الصارمة التي تفاقت مدتها نتيجة الضرائب الاسرائيلية المحصلة لدى عبور معابر نهر الأردن (نحو ٧٢٠ دولاراً للشاحنة الواحدة) لم تزل آثارها عقب الاعلان عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦، التي ولدت ميتة.

٢ - اقتصاد تابع

مع اجمالي ناتج قومي للفرد الواحد يراوح بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ دولار، يمكن تصنيف الأراضي المحتلة في خانة البلدان المتوسطة في الطبقات الدنيا. وهذا الدخل شبيه بالدخل في الأردن (١٢٠٠ دولار) ويمثل سدس الدخل في اسرائيل. وتظهر دراسة إجمالي الناتج القومي بمعطيات ثابتة أن مستوى المعيشة ارتفع إلى ٣,٥ أضعاف بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٠، وتحديداً نتيجة تزايد العمل الفلسطيني في اسرائيل. لكنه تراجع مذاك بحيث لم يعد يمثل عام ١٩٨٩ سوى ٨٦ في المئة من المستوى الذي كان عليه عام ١٩٨٠. وقد استمر التدهور عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بسبب الانتفاضة وأزمة الخليج.

في الواقع، إن الاقتصاد الفلسطيني يتسم بأفق غير ثابت وبتقلبات ذات تفاوتات كبيرة. فوفق المصادر الاسرائيلية، تقلب إجمالي الناتج الداخلي في الأراضي المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) منذ عام ١٩٨٠ بين ٩,٧- و ١٩,٢+ في المئة سنوياً. فبعد تزايد قياسي عام ١٩٨٦ (١٩,٢+ في المئة) نتيجة

للحصول الوافر من الزيتون وانتعاش الاقتصاد الاسرائيلي، تراجع اجمالي الناتج الداخلي بانتظام منذ ذلك الوقت. من ناحية ثانية، يبدو أن الاحصاءات الاسرائيلية الموقّعة التي نشرت للعامين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ نقصت بعض الشيء انخفاض اجمالي الناتج الداخلي منذ الانتفاضة (كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧) وخصوصاً أن المراقبين الرئيسيين يقدرّون أن التراجع تجاوز ٠,٥ - و ٠,٧٤ - في المئة، وهما الرقمان المعلنان للعامين ١٩٨٨ و ١٩٨٩. باختصار، لم يتجاوز النمو في المتوسط ٢ في المئة سنوياً منذ عام ١٩٨٢ في مقابل تزايد سكاني تعدى ٣ في المئة. ويبدو أن سبب عدم الاستقرار هذا يكمن في التضخم الذي أصاب الاقتصاد الاسرائيلي قبل خطة الاصلاح لعام ١٩٨٥ والذي امتد إلى الأراضي المحتلة من طريق الرواتب والواردات القادمة من اسرائيل. وكان قد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار الداخلية وتآكل القيمة الحقيقية للمداخيل والانتاج. وقد تعمقت هذه السمة المتواترة نتيجة ثلاثة أحداث أثرت تبعاً في الاقتصاد الاسرائيلي منذ خمس سنوات.

١ - من الصعب تحديد الأثر الاقتصادي للانتفاضة لأنه لا يمكن عزله عن سياقه السياسي. فالانتفاضة هي بمثابة رد فعل يائس في ظل غياب آفاق تسوية القضية الفلسطينية. وإن تكن الأسباب الاقتصادية أحد العناصر التي ساعدت على الانفجار، وإن تكن المقاطعة الضريبية - إضافة إلى «ثورة الحجارة» - إحدى تجلياتها الرئيسية، فإن الانتفاضة لم تتحرك في إطار هذه الانعكاسات الاقتصادية التي لا يجد أي من الأطراف مصلحة له في تسليط الضوء عليها.

فالإسرائيليون مترددون بين الرغبة في تضخيم الكلفة لتبرير تدابير القمع الاقتصادي، وبين خفضها إلى الحد الأدنى لكي لا يؤكدوا صوابية دعاة التخلي عن الأراضي المحتلة بدعوى أنها باتت عبئاً لا يطاق، أو

صوابية موقف الفلسطينيين الذين سيرون آنذاك أن انتفاضتهم مبررة.

أما الفلسطينيون فهم يركزون طوعاً على كلفة الانتفاضة بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي، لكنهم أكثر تكتماً بالطبع حول انعكاسات الانتفاضة السلبية على الاقتصاد الفلسطيني. وفي التحليل الأخير، تبقى المسألة الأساسية هي معرفة كم من الوقت يمكن اقتصاداً ما أن يستمر في حال حصار. لذا، يجب التحلي ببعض الشجاعة لمواجهة، كما تظهر ذلك مسألة المقاطعة الضريبية التي يمكن أن تكشف مع الوقت فجوة بين الأوامر الجماعية والمواقف الفردية. وعلى المدى القصير، سببت الانتفاضة انخفاضاً في واردات اسرائيل (من ٢٠ إلى ٣٠ في المئة حتى عام ١٩٨٩) وأعادت طرح القضية الفلسطينية بقوة. لكن، على المدى المتوسط، لا بد لعمليات الاضراب المتكررة ولأثر تدابير القمع الاسرائيلية، وتحديداً في تفكيك النظام التربوي وانخفاض الاستثمار الانتاجي، من أن تعود بالخسارة. فبعد ثلاث سنوات انتعشت الحركة لأن الواردات التي انخفضت كثيراً بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠، عادت إلى المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٨٧.

كان لقطع الروابط مع الأردن في ٣١ تموز / يوليو ١٩٨٨ انعكاسات على الأراضي المحتلة، إذ إن إلغاء الرواتب التي كانت تدفع لـ ٢١ ألف موظف، ساهم في ارتفاع البطالة. كما أن نضوب التمويل الأردني لبعض المؤسسات (مستشفيات ومدارس) إضافة إلى قصور السلطات الاسرائيلية، زاد عدم ثبات الخدمات العامة. لكن لا شك في أن الانعكاسات الأخطر كانت على صعيد التجارة الخارجية. فحتى عام ١٩٨٨، كان الأردن يقبل بـ «ضمانة تصدير دنيا» تساوي ٥٠ في المئة من الفائض القابل للتصدير من الإنتاج الزراعي للضفة الغربية. ومنذ عام ١٩٨٨، ألغي هذا المنفذ التفضيلي، وبات التفاوض يجري

حول «كوتا» سنوية لكل منتج. هكذا ومنذ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨، منع تصدير زيت الزيتون نحو الأردن، الأمر الذي وجه ضربة قاسية إلى اقتصاد الضفة الغربية. فتدنت قيمة الصادرات نحو الأردن من ١٠٠ مليون دولار إلى ٣٠ مليون دولار بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠. من ناحية أخرى، أدى تعويم الدينار الأردني وتدهور قيمته ابتداء من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨، بحيث فقد ٤٠ في المئة من قيمته قياساً على الشيكل الاسرائيلي خلال سنة واحدة، إلى تآكل المدخرات الفلسطينية بالدينار الأردني، وتدني القوة الشرائية للفلسطينيين.

في هذا السياق الكئيب، كانت انعكاسات حرب الخليج مأساوية، إذ إن حظر تجول شاملاً خلال ٤٢ يوماً، أعقبه إغلاق الأراضي المحتلة حتى نهاية حزيران / يونيو ١٩٩١ وانخفاض عدد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل إلى النصف (٦٠ ألفاً مقابل ١٢٠ ألفاً قبل الحرب) وانهيار الموارد الخارجية (العمال الفلسطينيون في الكويت والمساعدات العربية) أدت جميعها إلى تراجع اجمالي الناتج القومي نحو ٢٠ في المئة على أقل تقدير نظراً إلى عدم توافر احصاءات.

وفي الواقع، أظهرت حرب الخليج تبعية الاقتصاد الفلسطيني لمحيطه الخارجي، إذ لا يمثل اجمالي الناتج الداخلي سوى ٧٢ في المئة من اجمالي الناتج القومي (١٩٨٩)، حتى إنه بلغ في بعض السنوات مستوى أدنى على غرار ما حدث عام ١٩٨٣ (٦٦ في المئة). وهذا الأمر يمثل إحدى السمات الرئيسية للتطور الهيكلي لاقتصاد الأراضي المحتلة منذ ٢٥ سنة، لأن إجمالي الناتج الداخلي عام ١٩٦٨ كان يمثل ١٨ في المئة من اجمالي الناتج القومي. لذا لا شك في أن رفع مستوى المعيشة، على الأقل حتى عام ١٩٨٠، أمكن التوصل إليه نتيجة زيادة العائدات الخارجية وليس نتيجة النمو الداخلي للطاقة الاقتصادية.

وتظهر هذه التبعية للخارج على ثلاثة مستويات:

- شمول العمل الفلسطيني في اسرائيل عشية حرب الخليج، ٣٥ في المئة من السكان الفلسطينيين العاملين (٥٠ في المئة بالنسبة إلى قطاع غزة). وقد كانت الرواتب الموازية تمثل ٣٩ في المئة من إجمالي الناتج الداخلي أو ٢٨ في المئة من اجمالي الناتج القومي. وعام ١٩٧٠ كان ١٢,٧ في المئة اليد العاملة في الأراضي المحتلة تعمل في اسرائيل. وقد أتاح هذا التزايد الكبير للعمل الفلسطيني في اسرائيل انخفاض نسبة البطالة (٣٣ في المئة في الضفة الغربية و ٤٢ في المئة في قطاع غزة عام ١٩٧٠)، وتراجع البطالة المقنعة في القطاع الزراعي. وبعد حرب الخليج، ارتفعت البطالة مجدداً إلى حد كبير. فالرقم الرسمي الاسرائيلي لا يزال ١٢ في المئة، في حين يقدره الخبراء الاقتصاديون الفلسطينيون بـ ٤٠ في المئة. ومن المرجح أن يكون الرقم الحقيقي بين هذين التقديرين.

- صعوبة تقدير التحويلات المالية أحادية الجانب نظراً إلى تضارب المعلومات. فالتحويلات الرسمية للعمال المهاجرين كانت تبلغ، عشية حرب الخليج، نحو ١٢٥ مليون دولار سنوياً. وفي الواقع، تقارب هذه التحويلات ٢٠٠ مليون دولار، مع الأخذ في الحسبان التحويلات السرية. وقد انخفض هذا المبلغ في إثر طرد الفلسطينيين من الكويت. كما أن المساعدة الخارجية تزايدت كثيراً في ظل أزمة الخليج (٢٠٠ مليون دولار في المتوسط عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ مقابل نحو ٢٠٠ مليون دولار سابقاً. ومنذ ذلك الوقت أصبحت المساعدة العربية رمزية، حيث إن الأمم المتحدة والبلدان الغربية، وتحديداً الجماعة الأوروبية، باتت تتقاسم المساهمات مناصفة.

- ارتباط التجارة الخارجية بإسرائيل ليس بسبب قدوم ٩٠ في المئة من الواردات من اسرائيل فحسب، لكن لأن الأسواق العربية باتت مقفلة أكثر أمام

المنتوجات الفلسطينية. ففي عام ١٩٧٠ كانت الأسواق العربية تستوعب ٥٤ في المئة من صادرات الأراضي المحتلة مقابل ٣٥ في المئة عام ١٩٨٠ و ٢١ في المئة عام ١٩٨٧. ومنذ ذلك الوقت، ارتفعت وتيرة هذا الاتجاه بسبب التدابير المقيدة التي اتخذها الأردن وبسبب الخلاف السياسي مع الكويت والإمارات العربية المتحدة والسعودية في إثر حرب الخليج. حينئذ باتت إسرائيل تمثل بلا جدل ٨٥ - ٩٠ في المئة من الأسواق بالنسبة إلى الصادرات الفلسطينية، وإن لم يكن مستواها يمثل، بالقيمة المطلقة، سوى ثلثي المستوى الذي كان قائماً

عام ١٩٨٧ (١٩٠ مليوناً مقابل ٣٠٤ ملايين دولار).

٣ - سبل ووسائل إعادة الإعمار

بعد عقود من النقص، إن لم نقل من الغياب التام للاستثمارات، سواء في الانتاج أم في البنى التحتية، في الأراضي المحتلة، التي لم تتمتع بالسيادة الاقتصادية أو السياسية أبداً، يبدو التحدي كبيراً جداً لبناء بلد، وفي الوقت الراهن، تعيش القضية الفلسطينية تضخماً في جانبها السياسي، إلا أن شخصيات فلسطينية، وخصوصاً في الداخل، بدأت منذ بضع سنوات فقط تدرك أهمية المسائل الاقتصادية على غرار السلطات الإسرائيلية التي أقلقها غليان الأراضي المحتلة في ظل الانتفاضة وحرب الخليج. ومن دون أن يكون في الإمكان استباق الحكم على السياق السياسي الذي يمكن فيه تنفيذ إعادة البناء الاقتصادي - من المؤكد أنه أساسي - من المناسب التذكير بالمعطيات الأساسية.

إن الاقتصاد الفلسطيني ينطلق حاملاً معه عوائق ثقيلة، فالكيان الفلسطيني المستقبلي سيكون له وضع

فريد في نوعه على مستويات عدة. فأراضيه ستكون مقطعة بين الضفة الغربية (٥٥٧٢ كلم^٢) وقطاع غزة (٣٦٧ كلم^٢) اللذين يمكن الربط في ما بينهما بوساطة ممر أو عبر «حق مرور» في الأراضي الاسرائيلية، والقدس الشرقية (٧٢ كلم^٢) التي من الصعب حالياً تصور وضعها القانوني. علاوة على ذلك، يفترض هذا الشكل أن تسوى مسألة «المستوطنات الاستراتيجية» و «المناطق الأمنية» التي يبدو أن الدولة العبرية تريد الاحتفاظ بها. في أي حال، ستكون الدولة الجديدة متسمة بعدم تماسك جغرافي. وتكمن الخصوصية

ما دامت إسرائيل «غير مسموح لها أن تخسر معركة واحدة» فهي ستستمر في تحديث تجهيزاتها وتدريب جنودها الاحتياطيين، وهذا ما دام العراق وإيران، من وجهة نظرها، عدوين خطيرين في السنوات المقبلة

الأخرى في السكان، إذ إن عدد سكان الأراضي المحتلة (القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة) يصل إلى نحو مليوني نسمة من بينهم ٩٥٠ ألف لاجيء (٤٠٠ ألف يعيشون في المخيمات و ٥٥٠ ألفاً خارج المخيمات). وهذا العدد لا يمثل سوى ثلثي مجمل عدد الفلسطينيين الذين يعيش ٣٠ في المئة منهم في الأردن، و ٢٠ في المئة في سائر البلدان العربية، ونحو ١٠ في المئة في إسرائيل.

وفي عام ١٩٥٨، لم يكن عدد الفلسطينيين يتجاوز المليون نسمة. وقد تضاعف هذا العدد نتيجة نمو سكاني عوض من موجة هجرة سلبية تقدر بأكثر من ٣٠٠ ألف خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٩٠. إذ أن الدولة الجديدة ستكون مقراً لاستقبال قسم من الشتات الفلسطيني، وتحديداً من الأردن الذي كان من الصعب عليه مؤخراً استيعاب ٣٠٠ ألف لاجيء قادمين من الكويت. وأخيراً يجدر التوضيح أن الفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود إسرائيل يبلغ عددهم ٧٣٠ ألفاً (٩٠٧٠٠٠) إذا أضفنا سكان القدس الشرقية والـ ١٥ ألف درزي في الجولان).

وهم لا يمثلون بذلك سوى ١٨ في المئة من السكان الاسرائيليين. لكنهم يمثلون أغلبية منذ الآن في الجليل (٥٢ في المئة)، وعددهم يتزايد في النقب.

في ظل هذه الظروف، إن «القابلية للحياة» لدى الدولة الجديدة تطرح نفسها بقوة. إلا أن هذا الموضوع الذي جرت مناقشته، كثيراً، فهو تقتصر مناقشته، غالباً، لسوء الحظ، على المستوى الأكاديمي. وتحسباً للتشكيك في بعض الأفكار المعتمدة بالاجماع، يبدو تقدير مسألة «القابلية للحياة»، من الزاوية الاقتصادية البحتة، نوعاً من المجازفة، إذ إن العامل السياسي، في الواقع، مهيم، الأمر الذي ينطوي بالتأكيد على انعكاسات في الدائرة الاقتصادية والمالية. فالدولة المتاخمة لاسرائيل [الكيان الفلسطيني] لم تكن قابلة للحياة اقتصادياً منذ استقلالها إلا لأن مساعدات مالية خارجية عوضت عجزها التجاري لأسباب سياسية (الولايات المتحدة والمانيا) أو عرقية (تحويلات الشتات). وبسبب حجم سوقها وانعدام الموارد أو الدخل المحلي لديها، من الواضح أن القضاء الاقتصادي لهذه الدولة الفلسطينية في وضع غير ثابت. ولكن من المؤكد كذلك أن قوة رصيدها البشري وتأثير شتاتها وأهميته، وربما دعم المجتمع الدولي كذلك الراغب في رفع الظلم، قد يمكنها من تغيير هذه الأفاق المظلمة.

في أي حال، ينبغي أن يكون الاقتصاد الفلسطيني منفثاً على الخارج. فمع احتمال الحصول على السيادة السياسية والاقتصادية، الجزئية أو التامة، سيطفو على السطح نقاش كامن بين المسؤولين الفلسطينيين، بحيث يبدو أن الاختيار يراوح بين الخيار «الألباني» ذي الصبغة الأصولية وبين الخيار الليبرالي. إن إحدى الظواهر الأهم للانتفاضة كانت مقاطعة المنتوجات الاسرائيلية وعمليات الاضراب المنتظمة في الأراضي المحتلة، الأمر الذي عزز لدى قسم لا يستهان به من السكان الفلسطينيين (ذوي

المستوى التعليمي المتدني والمتأثرين بحركة حماس الأصولية أو الياثسين بعد سنوات الاحتلال الطويلة) فكرة أن «الاكتفاء الذاتي» هو الطريق الوحيد الذي ينبغي سلوكه. فمن المؤكد بالنسبة إلى بلد ذي موارد ضعيفة وليس لديه تجربة صناعية وينقصه رؤوس أموال منتجة، أن ينتهج سياسة بدائل الواردات في ظل رسوم جمركية مرتفعة جداً. لكن خياراً كهذا، وهو خيار لا يمكن استبعاده في ضوء الأحقاد والضغائن المتراكمة منذ ٤٥ عاماً، فضلاً عن انتشار الأصولية الدينية، سيكون بلا شك طريقه مسدوداً. فالدولة الفلسطينية الجديدة لا يسعها أن تسلك طريقاً آخر غير طريق اقتصاد السوق المنفتح على الخارج الذي يعتمد على قسم كبير من الشتات الفلسطيني حالياً بكثير من الكفاءة في الخارج. وتنطوي هذه الخطوة على نتيجتين أساسيتين:

- الإبقاء على روابط مع اسرائيل، لجهة سوق العمل على الأقل، إذ إنه بسبب التزايد الطبيعي للسكان، ينبغي حالياً استحداث ١٠ آلاف فرصة عمل إضافية سنوياً. لهذا السبب، أدى خفض عدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل ووصول اللاجئين من الكويت، إلى ارتفاع نسبة البطالة بوضوح. فإذا توقف العمل الفلسطيني في اسرائيل بين ليلة وضحاها، ينبغي زيادة عدد فرص العمل بنسبة ٥٠ في المئة في الضفة الغربية وبنسبة الثلثين في غزة، وهو أمر غير ممكن ويؤدي إلى إقامة منطقة مزعزعة الاستقرار لا يمكن الكيان الجديد الاستمرار في ظلها.

اسرائيل من ناحيتها لها مصلحة في الإبقاء على يد عاملة فلسطينية أساسية، على الرغم من الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي السابق، لكن من الواضح أن استمرار هذه العلاقة، في سياق سياسي جديد، لن يمكن تحقيقه إلا بثلاثة شروط: أن يتم تنظيم دخول العمال الفلسطينيين ويوضع حد للتعسف السائد حالياً؛ وأن يُعترف بحقوقهم؛ وكذلك

إيجاد حل عادل لمسألة الاقتطاعات الاجتماعية والاقتطاع الضريبي على الدخل^(٦).

كما أن المنافسة التجارية مهمة أيضاً. ففي الوقت الراهن، تستقبل السوق الاسرائيلية أكثر من ٨٠ في المئة من المنتوجات الفلسطينية. وعلى المدى المتوسط، يفترض أن تظل السوق الاسرائيلية، في إطار فرضية تنمية الاقتصاد الفلسطيني، سوقاً مهمة بسبب قربها وقوتها الشرائية المرتفعة لأن احتمالات التصدير إلى سائر العالم ستكون محدودة، لكون البلدان العربية المجاورة لديها اقتصادات منافسة، ولكون نوعية الانتاج غير كافية لاختراق الأسواق الغربية على نحو ظاهر. أما الأسواق الأخرى الوحيدة الممكنة فهي بلدان أوروبا الشرقية (بلا شك شريطة القبول بعمليات موازنة)، والبلدان العربية الغنية (شريطة أن تغفر للموقف الذي اتخذته الفلسطينيون خلال حرب الخليج). لذا، فإن الإبقاء على روابط تجارية مع اسرائيل، على قاعدة المساواة هذه المرة، أمر حيوي. وأخيراً، إن المشاريع ذات المصلحة المشتركة، التي يفرض الحس السليم أن تُقرر وتُدار معاً، ستكون متوافرة: إدارة المياه، استغلال البحر الأحمر، تحلية المياه، الكهرباء. فمنذ فترة طويلة، يُعد جامعيون واختصاصيون اسراييليون مشاريع عدة من المفترض أن تكون الحكومة الاسرائيلية قد اقترحتها في المفاوضات الحالية.

- ينبغي أن تُدار المرحلة الانتقالية بدقة على الصعيد الاقتصادي، إذ يتعلق الأمر بإنشاء مؤسسات «دنيا» تسهل سير العمل الطبيعي للاقتصاد. ويبدو أن أولى الأولويات في هذا الصدد تكمن في إقامة وسط مالي حقيقي يمكنه أن ينفذ من خلال إنشاء مصرف تجاري ليس هناك أي عوائق أمام نشاطه، علاوة عن القواعد الاحترازية للحق المشترك،

ومصرف تنمية يمكنه المساعدة على تنمية بعض المشاريع الصناعية.

ثم تطرح مسألة العملة نفسها. فالأراضي المحتلة تعيش حالياً في ظل نظام متعدد العملات: الشاقل الاسرائيلي في غزة وفي القدس الشرقية، والشاقل الاسرائيلي والدينار الأردني في الضفة الغربية، والدولار في كل مكان، فأبي عملة سيختار الكيان الجديد؟ حتى تاريخ التدهور الكبير في سعر صرف الدينار الأردني عام ١٩٨٨، لم تكن المسألة تُطرح كثيراً، لكن عقب ذلك وبسبب قطع الروابط القانونية والسياسية، بات اعتماد الدينار الأردني بعيد الاحتمال. ومع الأخذ في الحسبان الهيكلية الحالية للتجارة الفلسطينية الخارجية، فإن الحس السليم يفرض أن تكون العملة الاسرائيلية بمثابة المرجعية، لكن هذا الأمر لا يبدو ممكناً لأسباب سياسية. فهل ستُصك عملة خاصة مرتبطة بالدولار الأميركي. يبدو أن الأفكار حول هذا الموضوع لا تزال جنينية^(٧).

لكن السياسة الاقتصادية ينبغي أن تكون محط اهتمام يقط أيضاً، لأن هذا الاقتصاد الذي قُوضت هيكلته يجازف في أن يكون غير ثابت في إطار تغير جذري في السياق، إذ إنه في الإمكان، بل من المحتمل، إذا ما تقدمت المفاوضات في اتجاه الحكم الذاتي أو الاستقلال، أن يفيد الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة أولى من التحويلات المالية أحادية الجانب التي ستكون أهم مما كانت عليه سابقاً، سواء أكانت خاصة (تحويلات الشتات) أم كانت عامة (مساعدات دولية)، وذلك من أجل تأمين ظروف معيشية لائقة لـ ٤٠٠ ألف لاجئ يعيشون حالياً في المخيمات. كما أن تزايد الاستهلاك الداخلي الذي سينجم عن ذلك سيؤثر في توازن ميزان المدفوعات إلى حد كبير، ولن يعود بالنفع على الاقتصاد الحقيقي، نظراً إلى غياب

(٦) كذلك، تطرح مشكلة التعويضات السكنية نفسها، إذ يفترض، منطقياً أن تبدأ تسوية هذه المشكلة في السنوات القادمة.

(٧) مشروع صك عملة (الجنين الذي يعادل دولارين) طُرح من دون تقديم أي إيضاحات إضافية.

الانتاج المحلي. لذا، من المناسب أن يُسارع، في إطار برنامج معتمد للتنمية، إلى إعداد بعض الاستثمارات الصناعية الذكية، فضلاً عن الإسراع في وضعها موضع التنفيذ وتمويلها من خلال المساعدة الدولية.

لأجل مسمى تبدو الصناعة الصغيرة والخدمات هي الأوراق الراحبة الوحيدة ذات القيمة العالية. ويجب بالتأكيد عدم الاستخفاف بالقطاع الزراعي، لأنه يمثل نحو ٢٥ في المئة من إجمالي الناتج الداخلي.

فبعد نمو كبير خلال الستينات التي شهدت تضاعف الانتاج ثلاث مرات نتيجة ارتفاع المداخيل والتخلي عن بعض الزراعات القوتية لاعتماد زراعات يسهل تصريفها في البلدان العربية، اتسمت

الثمانينات بركود شامل. فإنتاج الزيتون، إحدى ثروات البلد النادرة، هو انتاج متواتر، لأنه، كما رأينا، راوح بين ١ و ٢٠ من سنة إلى أخرى. أما العمل في القطاع الزراعي فقد انخفض إلى حد كبير، على الرغم من ارتفاع الانتاج، الأمر الذي أبرز البطالة المقنعة التي يتسم بها هذا القطاع. كما أن انجازات أخرى يجب إحرازها لتحسين المداخيل التي سيكون من آثارها تراجع العمل في القطاع الزراعي، لكنها ستصطدم حتماً بمشكلة نقص المياه التي بدأت تؤثر كثيراً في إنتاج الحمضيات في غزة.

لا تمثل الصناعة حالياً سوى ٨ في المئة من إجمالي الناتج الداخلي في الضفة الغربية و ١٤ في المئة في غزة، مستخدمة ١٨ في المئة من القوى العاملة، الأمر الذي يشير إلى نتائجها الهزيلة. وباستثناء بعض النجاحات المنعزلة (أنسجة وأحذية على سبيل المثال) يتعلق الأمر غالباً بمعامل مُهملة تعمل بنصف قدرتها. لذا، فإن تعزيز الصناعات

الصغيرة والمتوسطة يمر عبر جهد تحديثي كبير لتلبية الطلب الداخلي (لا يغطي الانتاج المحلي في هذا الطلب إلا أقل من ٤٠ في المئة) والأسواق الخارجية. وتحديد السوق الاسرائيلية، إذا ما أتاح السياق السياسي ذلك.

والخدمات التجارية يمكنها كذلك أن تمثل ورقة رابحة بالنسبة إلى الاقتصاد الفلسطيني. كما أن السياحة يمكن تعزيزها أكثر لكون الأرض المقدسة

تجذب كثيراً من الزوار. وهناك مشاريع أخرى على غرار إنشاء مرفأ ومنطقة حرة، يقدر بعض الدراسات الاسرائيلية أنها ستكون ذات مردود كبير، شريطة أن يستخدمها الأردن الذي يجري ٦٠ في المئة من تجارته الخارجية مع الغرب عبر قناة السويس، وهو ما

يصب لمصلحة الأردن. إلا أنه يجب ألا يخفى أن هذه المشاريع تبدو متناقضة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي المحزن الذي تعيشه الأراضي المحتلة حالياً. لكن ليس من المحذور تصور وتقدير الوسائل ومستقبلها الاقتصادي.

إن الدولة الفلسطينية الجديدة لا يسعها أن تسلك طريقاً آخر غير طريق اقتصاد السوق المنفتح على الخارج الذي يعتمد على قسم كبير من الشتات الفلسطيني بكثيير من الكفاءة

ثالثاً: أموال السلام

إذا ما استمرت عملية السلام، يبدو حتماً أن تبرز، عاجلاً أم آجلاً، الرهانات المالية التي يلتزم الجميع حالياً التكتّم حولها. فضلاً عن ذلك، ليس كل الرهانات بالأهمية نفسها، ويمكن التصور أن يُستخدم بعض المطالب المقدمة على طاولة المفاوضات كوسائل ضغط أكثر مما هو محاور متشدة يعبر عنها مختلف الأطراف.

في هذه المرحلة، إن الرهانات المالية لعملية السلام التي قد يتمسك بها مختلف الأطراف، على الرغم من

عدم اثارها رسمياً بعد، هي التالية:

١ - إذا وافقت الحكومة الاسرائيلية على إجراء انسحاب شامل أو جزئي لنحو ١٠٠ ألف مستوطن مقيمين في الأراضي المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) فهي ستكون مiale بالتأكيد إلى المطالبة بتعويضات مالية. وللتذكير، فإن المساعدات المالية للمستوطنات كانت تمثل سنوياً نحو ٣٥٠ مليون دولار في عهد الحكومة السابقة، وكان إجمالي المبلغ المتراكم يقدر بأكثر من ٣,٤ مليارات دولار. وقد تزايدت هذه المساعدات كثيراً في نهاية عهد حكومة شامير لتبلغ ١٠٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٢، وتحديدًا بسبب ضخامة برنامج الانشاءات في المستوطنات. وعام ١٩٩٣، تراجع الاتفاق على المستوطنات إلى ٢٢٠ مليون دولار؛ ويعود هذا التراجع إلى إلغاء المساعدات الخاصة بقروض الحصول على الملكية وإلغاء التقديمات للمؤسسات. ومن المؤكد أن انسحاباً اسرائيلياً يولد مخدرات نتيجة الحد من النفقات الأمنية والزيادة في المداخل الضريبية (الضريبة على الدخل لا تتعدى ٧ في المئة في المستوطنات). من ناحية ثانية، تستطيع الحكومة الاسرائيلية أن تطرح مسألة النفقات المستخدمة لمصلحة الأراضي المحتلة، لكن هذا الموقف لن يكون سهلاً الدفاع عنه كثيراً لأن قسماً كبيراً من هذه النفقات كان يصرف لمصلحة المستوطنين أكثر مما كان يصرف لمصلحة الفلسطينيين. إلا أن الملف الضريبي الذي سيفتح سيقدم إلى الطرف الفلسطيني الكثير من الحجج.

٢ - يستطيع الفلسطينيون أن يقدموا ثلاثة أنواع من المطالب:

أ - «حق العودة»: إن حق العودة مسألة معقدة وتمثل إحدى نقاط الخلاف الرئيسية في الحوار الاسرائيلي - الفلسطيني. وحين طرح هذا الموضوع مجدداً في آذار/ مارس ١٩٩٢، ردت الحكومة

الاسرائيلية بقوة، لكون وزارة الخارجية الأميركية أعلنت رسمياً أن هذه المسألة لا تندرج في برنامج المفاوضات المتعددة الأطراف المنبثقة من مؤتمر مدريد. وفي الواقع، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٩١٤ (III) في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨. وتنص الفقرة II: «تقرر أن هناك ضرورة إلى السماح للاجئين الذين يرغبون في ذلك، بالعودة إلى ديارهم في أسرع وقت ممكن والعيش بسلام مع جيرانهم، وينبغي أن تدفع بدلات كتعويض من ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم ومن كل مال فقد أو خسر.

تعطى تعليمات للجنة المصالحة بتسهيل إعادة اللاجئين وإنعاش وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع البدلات...».

منذ ذلك الوقت، أعيد تأكيد هذا القرار خمسين مرة من قبل الجمعية العامة وظل حبراً على ورق. إلا أن المنظمات الفلسطينية جعلت منه، في مرحلة أولى، إحدى أوراقها الرئيسية في المعركة، معتبرة أنه يعطيها حق العودة الجماعية إلى أراضيها التي باتت أراضي اسرائيل حالياً. لكن، منذ أربعين عاماً، تغير هذا الموقف المتشدد، وتحديدًا منذ اتفاقات عمان بين ياسر عرفات والملك حسين في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥. ويُستنتج من تصريحات عدة لمسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية أن القيادة الفلسطينية تنظر حالياً إلى حق العودة كحق فردي، وليس كحق جماعي، وهو لا يشمل اسرائيل بحدودها السابقة لعام ١٩٦٧.

ب - إعادة اسكان لاجئي الضفة الغربية وغزة: ويمكن أن تمثل هذه المسألة بلا شك، في مرحلة انتقالية، إحدى المهام الأولى للكيان الفلسطيني. فعلى الرغم من فاعلية تحركها المعترف به عمومًا، لا تستطيع وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين

الفلسطينيين وتشغيلهم (الأونروا)^(٨) بوساطة مساعداتها السنوية أن تؤمن ظروف حياة مؤاتية (٧١ دولاراً للفرد الواحد سنوياً في المتوسط بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١). وفي مرحلة أولى، يبدو ضرورياً تأمين ظروف معيشية لائقة لـ ٩٦٠ ألف لاجئ في الأراضي المحتلة يعيش ٤٠٠ ألف منهم في المخيمات.

ج - إعادة إعمار البلد: ليس هناك في الوقت الراهن

دراسة جدية وعميقة

تتعلق بإعادة بناء

الاقتصاد الفلسطيني،

لكن لا شك في أن

الحاجات ضخمة، سواء

لجهة البنى التحتية

الأساسية الجماعية أو لجهة بناء الاقتصاد الفلسطيني أو الاستثمارات الصناعية، التي قدرتها منظمة التحرير الفلسطينية في وثيقة صدرت عام ١٩٩١ بـ ١٣ مليار دولار توزع على خمس سنوات، لكن من دون أن تقدم الوثيقة مزيداً من التفاصيل، في حين قدرتها وثيقة أخرى صادرة عن الفلسطينيين، ومتمحورة حول الحاجات القصيرة الأجل، بنحو ٢,٦ مليار دولار لبناء المساكن. وفي هذا الصدد لا بد أن تكون الدراسة التي طلب من البنك الدولي إعدادها مفيدة جداً.

- لن يتوانى الأردن أيضاً عن عرض مصالحه الحالية، إذ إنه استوعب على ثلاث مراحل في الأعوام ١٩٤٨ - ١٩٥٠ و عام ١٩٦٧ توافداً مرتفعاً من اللاجئين الفلسطينيين، وهذا ما حصل إبان أزمة الخليج. لكن الأمر لم يأت هذه المرة بسبب عمليات

عسكرية مع إسرائيل كما كانت الحال في السابق. وفي الاجمال، فإن هؤلاء اللاجئين كانوا بمثابة فرصة أكثر منها عبئاً بالنسبة إلى الاقتصاد الأردني. لأن الذكاء والمستوى العلمي الراقى الذي يتمتع بهما الفلسطينيون ساعداً بلا شك هذا البلد، الذي أنشئ بطريقة مصطنعة والذي لا يمتلك موارد طبيعية وبشرية، على احتلال موقع مشرف في الشرق الأوسط المعاصر، على الرغم من هشاشته السياسية الجلية. ومع أن حكومة

إن فكرة أن الممالك والإمارات العربية الغنية يمكنها المساهمة إلى حد كبير في إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني تبدو فكرة وهمية حالياً

عمان تظهر تحفظاً في هذا المجال، فقد سبق أن أثارت في إعلان رسمي في ١١ أيار/ مايو ١٩٩٢ أنها أنفقت ٤ مليارات دولار منذ عام ١٩٧٢

على اللاجئين الفلسطينيين. ويمكن عمان في الأشهر القادمة أن تركز أكثر على كلفة استيعاب ٢٠٠ ألف لاجئ فلسطيني من الكويت لتحصل على دعم مالي خارجي أكثر في مرحلة إصلاح الاقتصاد الأردني.

لذا، مهما تكن المكاسب، سيكون للسلام كلفة يستحيل تقديرها حالياً، وسيرتبط حجمها على الأرجح بتحقيق الحل الشامل، إذا ما تم، وبصمود المرحلة الانتقالية. لكن من سيمول؟

في ما يتعلق بالتكاليف التي قد تثيرها إسرائيل، يبدو من المحتمل أن تدخل في إطار الجدل السياسي - المالي الذي تجريه الدولة العبرية مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من قرار الولايات المتحدة مؤخراً بتقديم الضمانات المصرفية لعشرة مليارات دولار التي يفترض أن تكون حاجة تمويل الاقتصاد الإسرائيلي،

(٨) وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم التي أنشئت بموجب القرار ٢٠٢ (IV) الصادر عن الأمم المتحدة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، منوط بها تأمين مساعدة مادية للاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم حالياً ٢,٥ مليون نسمة يعيش ٢٨ في المئة منهم في الأردن، و ٢١ في المئة في غزة، و ١٧ في المئة في الضفة الغربية، و ١٢,٥ في المئة في لبنان، و ١١,٥ في المئة في سوريا. وتجدر الإشارة إلى أن ٣٥ في المئة من الفلسطينيين يعيشون في المخيمات في ظل ظروف معيشية يصعب تصورها.

سيبرز الجدل مجدداً في السنوات المقبلة، مضمناً أيضاً مستوى المساعدة المالية، المدنية والعسكرية الأميركية للدولة العبرية على غرار ما حدث في مفاوضات كامب دافيد منذ ١٥ سنة. فضلاً عن ذلك فإن الحكومة الأميركية تعهدت كتابة بالإبقاء على المساعدة العسكرية بمستواها الحالي.

أما في ما يتعلق بالمساعدات المخصصة لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، فمن المؤكد أن من المجازفة الخوض في التقديرات. وفي أحسن الحالات، يمكن تسجيل الاتجاهات الأساسية للمساعدات المخصصة للأراضي المحتلة في السنوات الأخيرة. فالمساعدة العربية التي أمكنها أن تمثل أكثر من ٩٠ في المئة من إجمالي المساعدات (١٩٨٢)، انخفضت تدريجاً وباتت رمزية حالياً. لذا، فإن الزيادة الكبيرة جداً في المساعدات المسجلة منذ عام ١٩٨٨ تعود إلى تزايد مساعدات الأمم المتحدة ذات التمويل الغربي كلياً تقريباً (موازنة الأونروا تضاعفت ٥ مرات في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٩١) وإلى المانحين الغربيين لمشاريع ثنائية (وخصوصاً الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة). إن المساعدة التي تتلقاها الأراضي المحتلة هي غربية أساساً. أما في ما

يتعلق بالوعود التي قطعها «الأشقاء» العرب، سواء في أثناء قمة بغداد عام ١٩٧٨ (١٥٠ مليون دولار سنوياً من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩)، أو في أثناء قمة الجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٨٨ (٥١٦ مليون دولار سنوياً للصندوق الوطني الفلسطيني و ١٢٨ مليوناً كمساعدة طارئة للأراضي المحتلة) فهي لم تنفذ إلا بنسبة ٤٠ في المئة بالنسبة إلى الأولى، وظلت حبراً على ورق في ما يتعلق بالثانية. لذا، فإن فكرة أن الممالك والامارات العربية الغنية يمكنها المساهمة إلى حد كبير في إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني تبدو وهمية حالياً، لأن السعودية والكويت تعانيان مصاعب مالية من ناحية، ولأن الموقف المؤيد للعراق الذي وقفته منظمة التحرير الفلسطينية خلال أزمة الخليج لا يزال حاضراً في الأذهان، من ناحية أخرى.

إن الأنظار ستتجه على الأرجح نحو البلدان الغربية ومؤسسات بريتون وودز حين يتعلق الأمر بتسوية الجوانب المالية لتعزيز عملية السلام. فهل هذا هو الثمن الذي ينبغي دفعه للتعويض، جزئياً، على الأقل، من آثار القرارات المتلازمة والمتناقضة التي اتخذت في غمرة الحرب العالمية الأولى.

إدوارد سعيد الثقافة والامبريالية

يغيب عن كثير من أدوات التحليل في الخطاب السياسي والثقافي العربي، وخصوصاً بعدما راحت الامبريالية تقدم نفسها، مقنعة بأوجه وتسميات مختلفة، على أنها النموذج الأنجح في التاريخ.

وقد تعاطى إدوارد سعيد في كتابه الأخير «الثقافة والامبريالية» مع هذه المسألة من الزاوية الثقافية والأدبية وطرحها انطلاقاً من نماذج عدة من الأدب الغربي، فولد عمله ردود فعل حامية راوحت بين التأييد الكلي والتحفظ القاطع.

من هنا، كانت مبادرة المركز اللبناني للدراسات في تنظيم ندوة حول هذا الكتاب، ونحن فيما يلي نقدمها مساهمة في اغناء البحث العقلاني حول موضوع من أهم الموضوعات وأوثقها ارتباطاً بتاريخ منطقتنا.

انطلاقاً من قناعة إبعاد بأهمية العمل على تعزيز الحركة الثقافية والانتاج العلمي والمعرفي في لبنان والعالم العربي، تفتح المجلة باباً جديداً تقدم فيه الى قرائها ندوات ولقاءات فكرية تعالج الملفات والقضايا المهمة الراهنة في زمن تكثر فيه التحديات على المستويات كافة، من ثقافية واقتصادية...

ولما كان موضوع علاقة الغرب بالشرق من أكثر الموضوعات حضوراً في رسم المسار التاريخي لشعوب المنطقة وتحديد العديد من سياساتها، فإن القضايا التي تتولد من جدلية هذه العلاقة تكوّن محاور متشابكة للبحث يبرز فيها مفهوم الامبريالية كقاعدة تعامل وعلاقة ينظر الغرب من خلالها الى الشرق، بانياً عليها استراتيجياته الاقتصادية والثقافية والسياسية، في الوقت الذي نجد هذا المصطلح

المشاركون : أحمد بيضون - جورج ديب - غالب أبو مصلح

أدوار وسعيّ والبحث في الامبريالية : عودة الروح

أول ما يمدح به هذا الكتاب أنه يخالف نزوعاً إلى التسليم وإلقاء الحبال على الغوارب بات أخذاً بخناق المثقفين في بلاد كثيرة، على ما يظهر، بينها بلادنا هذه. فقد كنا تعلمنا، قبل عقود، أننا ضعفاء في السلم وعلينا، إذن، أن نقاتل. وكنا عولنا في القتال على الانقسام في العالم، فأخذنا نستميل إلينا جهة من العالم - أو نميل نحن إليها - لنواجه بها الجهة الأخرى. وقبل أعوام قليلة أنبئنا أن العالم بات جهة واحدة وأن من لا يجعلها قبلة له لا يخطئ الوجهة وحسب بل يخرج من العالم. بل سمعنا حديثاً آخر ترددت فيه بشيء من الحياء كلمتا «الشمال» و«الجنوب» وكأنما كنا نبشر بقسمة جديدة نواصل القتال على إحدى ضفتيها. على أن الحياء عاد فغلب أو هو أخذ في الغلبة اليوم، إذ يقال لنا اليوم إن ما كان يسمى الاتحاد السوفياتي، وهو كان، على حد علمنا، من الشمال، بل كان نصف الشمال إن لم يكن أكثر، قد باشر الانضمام إلى الجنوب انضماماً لا انفصام بعده، وهو كان مجرد حليف، في ما مضى، لبعض هذا الجنوب. هذا الانضمام مؤذن باختلاط الجهات، مرة أخرى، اختلاطاً يزيد من حظوظ التصديق بنظرية الجهة الواحدة.

أخبرنا إذن أننا عدنا بعد توحيد العالم على هذه الشاكلة، غير قادرين على القتال ما لم يكن نهشاً ذاتياً أو ظلاً لذوي القربى، فهذان يحتمل التسامح في بعض حالاتهما. ولما كان قد ثبت، بوجوه شرعية وأخرى غير شرعية، أن الاتحاد السوفياتي وتوابعه وشرابات خرجه لم تكن كلها معسكر الحرية، فإنه قد ثبت، على ما يظهر، بوجوه معظمها غير شرعية، أن الولايات المتحدة ومن لف لفها وشد أزره بها ليست معسكر الامبريالية. بل إن وشوشة أخذت تشيع، قبل وقت قصير (وربما لا يطول أمر تحولها إلى صياح مجلجل) مؤداها أنه لما كانت الحرية لم توجد قط فإن الامبريالية لم توجد قط هي أيضاً. وأول المبتغى من هذا الكشف النوراني تغيير صورة الامبريالية الأميركية في عيون الناظرين. فهذه الأخيرة حية ترزق،

وادخالها حال الستر مهمة مستعجلة. ولكن شدة الرغبة في استئصال شأفة الشك الذي لا يخلو أن يثيره هذا النوع من السعي، تنحو بأصحاب السعي المذكور نحو إسبال الستر على ما كان من امبرياليات في حديث الزمان وقديمه. وقد وصلت أطراف هذا الحرص إلى حالتي بريطانيا وفرنسا، وهما محط اهتمام ادوارد سعيد. وقد يطول بنا العمر فنشهد إنكار مؤرخي آخر الزمان وجود امبراطورية لروما القديمة ولبيزنطة أو وجود امبراطورية الوسط الصينية، في ما مضى، وامبراطوريات ما قبل كولومبوس في ما وراء الأطلسي.

ويقتصر مسعى التمويه هذا على جهود إنشائية، فيقلب أصحاب بعض الألفاظ (التي باتت جذابة) ظهراً لبطن ولا يتجشمون إلا في النادر مشقة التحليل العلمي أو عناء الاستقصاء التاريخي. والمبدأ لديهم أن ما لم يكن خالصاً لم يكن موجوداً، أو أن ما لا يُدرك كله فلا بد من أن يترك جله. ومثال ذلك (وهذا مثال الأمثلة) أنه ما دام الاستعمار قد كان كثير الوجوه متخالف الأنحاء مشوب الألوان، فإنه كان غير موجود. وهذا مغنٍ - بين ما هو مغنٍ عنه - عن افتراض مبنى عميق تعرف به الإمبريالية، في ما يلي الظواهر المترتبة عليها. فلا يظهر بالتالي داعٍ إلى التأمل ملياً في موضوع «إعادة الإنتاج الموسعة» التي شغلت منظري الاقتصاد السياسي بضع عشرات من السنين، وما عادت توجد حاجة إلى فتح تلك الكتب التي حشرها بعضاً إلى بعض على رف من رفوف مكتباتنا، أمثال هوبسون وهلفر دنغ وروزا لوكسمبورغ ولينين وشارل بتلهام وغوندر فرانك وأرغيري أمانويل وسمير أمين وهاري ماغدوف وكريستيان بالوا... الخ. هذا كله ثقافة «ماركسية» سقطت تحت أنظارنا فلا بد إذن من أن تكون قد سقطت في الكتب، فاختلطت حروف هذه الأخيرة ومقاطع كلماتها في عجمة لا يرجى منها شفاء. لذا بات مستبعداً أن يحاول أحد من أهل الخير أن ينظر فيها لئلا يقال له إن العتب على النظر.

لا يخشى ادوارد سعيد عتب أحد من الناس على نظره، فينشر كتاباً عن الإمبريالية. وهو كتاب بحث عن هذه الأخيرة في الكتب، على وجه التحديد، ما دام أنه يتتبع مقاعيلها في الثقافة الامبريالية التي كانت موجودة في ما مضى، بدليل أن بطل رواية لجين أوستن كان محتاجاً إلى مزارعه في ما وراء البحار ليحفظ السكنية والنظام والجمال في منزله الانكليزي في مانسفيلد بارك. هذا في الفصل الثاني، والإمبريالية لا تزال موجودة، في تجليها الأميركي، ما دام صدام حسين محتاجاً ليعرف أخبار نفسه إلى نشرات لـ (CNN)، هذا في الفصل الأخير.

ومن فصل إلى فصل يصرف المؤلف همه إلى ما يسميه «القراءة الطباقية» (Contrapuntal Reading) لأعمال بعض من ذوي الأسماء الطائفة الشهرة في فضاء العالم الثقافي. وتقوتني الألفة لأعمال الإنكليز من هؤلاء، من أمثال كيبلنج وكونراد ومؤلفة مانسفيلد بارك. فلا يسعني أن أجاري المؤلف أو أعارضه في تقديره المكانة التي يتبوأها العامل الإمبريالي في أدبهم. على أنني أوفر حظاً - بحكم النشأة اللغوية - المدرسية - من المعرفة بأعمال الفرنسيين منهم، أمثال جيد ومارلو وكامو، أو الناطقين الفرنسية من

المقاومين، أمثال سيزر وفانون. ولا ريب أن نص ادوارد سعيد تنبعث منه ومضات بديعة يستضيء بها القارئ، جاهلاً كان أم عارفاً، بما بني عليه الكتاب من أعمال هي قاعدته النصية، وهي شاسعة. بعض هذه الومضات واسع المدى أو عام ينتهي إلى القول إن الإمبراطورية كانت مفترضة ومقبولة بما هي مصدر لأطر مكانية أو لإمكانات عملية أو لمواقف ولبنى شعورية من جانب كُتّاب اتكأوا عليها في ترسيمهم شخوص رواياتهم أو الصور في قصائدهم. يستوي من كان هذا منتظراً منهم أمثال كيبلنغ ومن كان ينتظر منهم موقف مخالف من أمثال جيد ومالرو. على أن ومضات أخرى تنبعث من قلم سعيد تكشف لنا ملامح أبلغ تأثيراً وأدق رسماً مما تكشفه سابقاتها. من ذلك أن موت العرب في روايتي كامو الغريب والطاعون يختصر إلى عامل صامت مهمته إبراز القلق في وجدان شخوص الروايتين من الفرنسيين وفي تأملهم.

ولا يخلو الكتاب، في ما يتعدى الومضات، العريض منها والدقيق، من جهد تأليف محكم وشديد الأسر يتيح للمؤلف أن يجمل في مقطع، مثلاً، ما يراه خلاصة التوجيهات الكبرى لفكر الإمبريالية. وهي تنتهي عنده إلى نقاط قليلة: أولاً أنه لا خلاف بين أهل هذا الفكر على التمييز الجوهرى ما بين الغرب وسائر العالم؛ وثانيها أن الاثنوغرافيا تولت تقنين الفوارق ووضعت ترسيمات للتطور من البدائي أو الأدنى إلى المتفوق أو الأعلى؛ وثالثتها أن الطموح الإمبريالي شامل لا ينفصل فيه اخضاع الأقطار عن اخضاع الثقافات والمجتمعات، وهذا ما سمي رسالة التمدن الغربية؛ وأخراها أن السيطرة لا تلبث راكدة بل ثبت أن أشكالها في الثقافة الأم على أنحاء مختلفة.

ومن الأمثلة على موهبة التأليف هذه إجمال المؤلف خصائص ثقافة الحداثة بأربع: الشعور بالذات والتقطع ومرجعية الأنا والسخرية القارصة، وربطه إياها جميعاً ربطاً معجباً بديناميات السيطرة الإمبريالية لا بديناميات المجتمعات الحديثة على وجه الحصر. ومن الأمثلة أيضاً جهده في حصر مواضيع المقاومة الثقافية وفي وصف تطورها وجهده في التعريفات، وهي تظهر أحياناً في جملة واحدة أو على منعطف بين مقطعين، شأن تعداده سمات القومية في المجتمعات المستعمرة: ترميم الجماعة، توكيد الهوية، تجديد الممارسة الثقافية...

على أن بغيتي ها هنا ليست حصر مزايا هذا الكتاب ولا استنفاد مضمونه في عجالة. وإنما أجد الفائدة أوفر في ملاحظات تسلك سبيل النقد أوجزها في ما تبقى من هذه الوريقات.

ينكر المؤلف أولاً موقف من يفصلون الأدب أو الثقافة بعامة عن مسافات التاريخ. ولكنه ينكر أيضاً رد العمل الأدبي إلى مضامينه الاجتماعية واستغراقه فيها، مقرأً له باستقلال ما. أي أنه يأخذ بجماع موقفين متعارضين في مسألة مركزية من مسائل نظرية الثقافة (ونظرية الفردية أيضاً) ويزعم قبولهما معاً. وهو يصرح بعزوفه عن الإتيان بنظرية تامة في هذا الموضع. ولكن المشكلة المتصلة بجواز الجمع بين الموقفين تبقى قائمة على حالها في وجه القارئ ولا يحلها العزوف المذكور. هذه المشكلة لا تخلو من صلة بما يظهر في الكتاب من تكرار للمحوظة المركزية يجاور الإفراط أحياناً، ومن تسبب في التصميم يتيح للمؤلف

الانتقال، في أي وقت، من حديث الثقافة إلى حديث السياسة البحتة دون ظهور حد أو شفع النقلة بمسوغ. على سعيد آخر، يواصل المؤلف اعتماد موقف جدلي كان قد اعتمده في كتابه الاستشراق حين عدَّ الشرق، بما هو صورة، صنعة للغرب. وأصل هذا الموقف، على الأرجح، في هيغل. ومن الأمثلة عليه، في عصرنا، رأي سارتر أن اليهودي صنعة للاسامي. ولا يخلو القارئ من شعور بإفراط ادوارد سعيد أيضاً، من بعد قانون، في تنصيب المستعمر أصلاً لصورة المستعمر عن نفسه. وليس هذا، في ما نرى، مقابلاً صحيحاً للموقف العنصري وإنما هو المقلوب البسيط لهذا الموقف وهو شبيهه في سهولته. وأول مفاعيله تبرئة ثقافات المغلوبين (بما فيها تقاليدهم الدينية)، في كل الظروف والحالات، من تبعة الخل الفادح في علاقاتهم بالعالم المعاصر. ولا جرم أن الموقع القتالي مرجح قوي لهذا الموقف. فحين تكون مهمتك الدفاع عن قوم مقهورين، لا تصرف همك إلى انتقادهم. ويزيد من رجحان هذا الميل أن تكون مقيماً - شأن ادوارد سعيد - في معسكر الغالبين. فإن مؤلف الثقافة والامبريالية يبدو دقيق التلمس لعنصرية الغربيين في تعابيرها المختلفة. هذا بينما تخونه الدقة حين يقيس فداحة ما يلقاه المغلوبون بأيدي حكامهم ونظرائهم. فهو بمنجاة من هذا وهو غير مسوق، على التحديد، إلى تبين شبكة الصلات ما بين هذا وثقافة المغلوبين، بأعم معاني الثقافة. وذلك أن هذا التبين - الذي عمد إليه غربيون كثيراً ما فاتهم الإنصاف والتواضع، وشرقيون اتبعوا هؤلاء اتباعاً ذليلاً - قلما خلا من شبهة العنصرية، «ذاتية» كانت العنصرية أم غير ذلك. ولكن اطراح التبين المذكور يفضي إلى فواجع نظرية في إدراك الفواجع التاريخية. من ذلك «وجه مقز» لا أكثر. وهذا إدراك لا يخلو الكتاب من أدلة على أنه «أم الكوارث» المسكة بتلابيب الكتاب نفسه.

هذا كله يحمل، في اعتبارنا، على شمول المسألة ما يحل بالعناصر التي تميز كلاً من الطرفين. القاهرة والمقهور، أصلاً، وهو يحملها إلى بنية العلاقة. فلا يمكن التسليم - لا مبدئياً ولا عملياً - للمقهور بأنه «حر» في استبقاء ثقافته على ما هي عليه أو على ما يوافق مشيئته وحده، بغض النظر عن كل تحول في العالم، إذ كيف يسوغ لمن يسلم بهذا - أو بما يقاربه - أن لا يسلم للمسيطرين بالحق في السيطرة ما دامت مبررات السيطرة تملأ ثقافة المسيطرين (وهذا ما يظهره كتاب ادوارد سعيد) من بابها إلى محرابها؟

هكذا تؤول المسألة إلى سؤال حيوي هو التالي: ألا يوجد نقد ممكن لمسالك المستعمرين أو المضطهدين (العرب واليهود مثلاً) تكون مراجعته في ثقافتهم أساساً (مع اجتباب «الجوهرة» (Essentialization) التي يشدد ادوارد سعيد في التحذير منها مصيباً) لا في أفعال المسيطرين عليهم أو مضطهديهم، ثم لا ينعت بالعنصرية مثلاً (في حالة العرب) ولا باللاسامية في حالة اليهود، ولا يضطر إلى أن يسمى اليهود «صهاينة» على سبيل الثورية السخيفة، ولو لم يكونوا «صهاينة» فعلاً، ولا العرب «رجعية» أو المسلمون «أصولية» وما شابه ذلك وجرى مجراه من ضروب طمأنة النفس وإغراء المردة بالقماقم.

وما دام الحديث حديث حب السيطرة وتسويغها، أفلا يرى صاحب الثقافة والامبريالية أنهما قسما بين الأمم قسمة غير خالية من العدل؟ فهل ان ديكنز الامبريالي مثلاً وحيد في وضعه البحار والقارات في

تصرف دومبي، وهل أن جين أوستن وحيدة في ضم الأقطار والشعوب إلى ما يعادل مانسفيلد بارك؟ ألم
يسمع ادوارد سعيد فيروز وهي تصدح بعد سعيد عقل:

أَهْلُكَ التَّارِيخُ مِنْ فَضْلَتِهِمْ
ذَكَرَهُمْ فِي عُرْوَةِ الدَّهْرِ وَسَامُ
أَمْـوِيونَ فَإِنْ ضِيقَتْ بِهِمْ
أَلْحَقُوا الدُّنْيَا بِبِسْتَانِ هِشَامُ

هذا - في نظري الضعيف - طراز الأسئلة التي يثيرها كتاب ادوارد سعيد ولا يقدم لبعض من أهمها
أجوبة شافية، وله، في أي حال، فضل إثارتها (أو فضل استبقائها حية) وهو فضل جليل.

الثقافة الغربية : إنسانية للغرب واستبداديه استعمارية لكل ما هو خارج الغرب

بعد قراءة لكتاب ادوارد سعيد وجدت أنني كنت سأكتب الشيء نفسه لو أنني اتخذت المنحى القانوني والسياسي الذي تخصصت به موضوعاً لكتابتي. وربما كان ذلك لكون الظروف التي نشأ إدوارد سعيد فيها هي الظروف نفسها التي نشأت أنا أيضاً فيها. فأنا ولدت سنة ١٩٣٢، وهو ربما ولد في تاريخ قريب من ذلك التاريخ، وأنا أيضاً مررت في مرحلة كان الانتداب يحكم لبنان. كما مرّ هو في مرحلة كان الانتداب يحكم في خلالها فلسطين أو مصر. وأنا أيضاً درست في الغرب وعشت فيه فترة إلا أنني رجعت إلى لبنان بينما هو سافر إلى الغرب وعاش فيه وبقي هناك يتنقل من مكان إلى آخر. وفي الواقع أنا لست اختصاصياً في الأدب أو في الثقافة، إنما قرأت كثيراً من الكتب التي قرأها إدوارد سعيد، ولكنني لم آخذ الفكرة التي أخذها هو، ربما لأنه غاص في أعماق هذه الكتب وحاول أن يجد فيها شياً أو مبرراً لما هو موجود عنده في وقت سابق. أعطي بعض الأمثلة: قرأت «جوزيف كونراد» وقرأت «تشارلز ديكنز» إلا أنه لم يخطر في بالي إطلاقاً الإستعمار والإمبريالية... ولقد وجدت من الكتب التي قرأتها أن أفضل ما كتب في الغرب هو هاملت ودون كيشوت ودون جوان وفاوست لغوته. وهذا بالطبع رأيي الخاص، وربما لأنني كنت أقرأ نفسي في تلك الكتب. وأعطي مثلاً عن هاملت ودون كيشوت.

هاملت "To Be or Not to Be"، وهاملت هو أمير حاكم جاءه طيف أبيه لحظة من القبر ليطلب منه أن يقتل قاتله. وهكذا تحكم المجتمعات من قبل موتاهما. بمعنى أن التقاليد ظهرت لتقول له أقتل قاتل أبيك. ولما كان أميراً حاكماً فعليه أن يطيع التقاليد. إلا أن هاملت إنسان، وهو يحب ويكره ويضحك ويبكي، ولا يريد أن يقتل أحداً حتى ولو كان قاتل أبيه. ومن هنا جاءت كلمة "To Be or Not to Be" لتعطي الأهمية. أأكون ملكاً فأعيش بحسب التقاليد وأقتل الآخرين أم أكون أنا هاملت في شخصيتي التي تحب وتكره. هذا هو الصراع في الواقع بين نفس خلقت حرة ولكن كان عليها أن تعيش في مجتمع بحسب ما تتطلبه التقاليد. وهذا واضح في أورفيليا التي طلبت منه الزواج الذي هو بمثابة قيد يفرضه المجتمع. فماذا قال لها؟ قال لها: إنذهبي إلى

(*) أستاذ القانون والعلاقات الدولية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

الدير، أي بعيداً من المجتمع، لأنه كان يعاند قيود المجتمع. دون كيشوت من جانب آخر، وُلِد اجتماعياً ولكنه فرض عليه أن يعيش في مجتمع لا بشر فيه، فراح يخترع المجتمعات. وهو أيضاً يمثل النفس المعذبة التي خلقت اجتماعية، إنما فرض عليها أن تعيش في مجتمع غير موجود. فهاتان القطعتان الأدبيتان تمثلان في رأيي، ناحية إنسانية عميقة، وهي الصراع بين نفسية الفرد كفرد وبين نفسيته الاجتماعية. وهو صراع موجود في المجتمع منذ أن وجد الإنسان. لذلك كان مبعث سعادة للذين قرأوه منذ خمسمائة سنة، وهو مبعث سعادة للذين يقرأونه الآن، لأنه يمثل مشكلة هي فوق الزمان والمكان لأنها موجودة مع الإنسان في ذاته.

أردت أن أقول ذلك لأبين أن الثقافة الغربية تحتوي على نواح إنسانية عميقة، وادوارد سعيد لا ينكر ذلك. فهو يشير إلى ذلك بين الفينة والأخرى، إنما لم يشدد عليها، فأردت أن أقولها لأنه ليست كل ثقافة الغرب هي امبريالية. فهناك جانب إنساني عميق وددت أن أعطي مثلاً عنه لأنني تأثرت به شخصياً في الواقع. ثم لم أتمالك نفسي من أن أشعر في أن الفترة التي عاش فيها كنا نعاني الصهيونية. وكم هو قريب فكر الصهيونية من فكر الامبريالية كما يعرضه ادوارد سعيد في كتابه.

الصهيونية هي حركة ابتزاز واستغلال للصعوبات والتناقضات الموجودة في مجتمع واحد. أليست هي هذه الإمبريالية التي يتكلم عليها ادوارد سعيد في كتابه؟ نحن، ادوارد سعيد وأنا وكثيرون منكم، مسيحيون عشنا في مجتمع إسلامي. ربما أهم ما فعلناه، أي أهم ما فعله المسيحيون، في هذه المنطقة من العالم هو أنهم لم يحذوا حذو الصهاينة، الذين قالوا لليهود الصهاينة إن عليهم ألا يعيشوا في مجتمع بولوني أو أن يفتحوا على البولونيين، وبالتالي فوتوا على أنفسهم وعلى البولونيين فرصة الاحتكاك والخلق للتغلب على الصعوبات الموجودة. المسيحيون تغلبوا على هذه الصعوبات بانفتاحهم الكلي. وقد كانوا في الواقع رواد النهضة في منطقة يسود المسلمون فيها.

الإمبريالية كما يراها ادوارد سعيد لديها هذه الصفات نفسها، نحن (أي US - وهي بالمناسبة الأحرف الأولى لإسم الولايات المتحدة "United States"). ولقد كنت أعتقد دائماً أن اسم الولايات المتحدة ليس اسماً بل صفة. فعندما نتحدث عن الولايات المتحدة فكأنما نتحدث عن الشقراء التي تسكن في الطابق الثالث)، نحن كل شيء وما هو مختلف لا شيء أو هو شيء. وبالتالي علينا أن نصلحه، إما بوساطة الدين أو بوساطة القانون... إلخ، كي يصبح مثلاً.

لذلك أرى أن الفترة التي عاش فيها ادوارد سعيد في المنطقة التي عشت أنا فيها أيضاً ربما أثرت فيه كثيراً. فذهب إلى أقصى الحدود ليفتش عما يخدم فكرته القائلة إن السيطرة و«النحن» هي كل شيء والآخرين هم لا شيء. وبالطبع هو على حق في ذلك. ولذلك سأعطي مثلاً في مجال اهتمامي، أي القانون والسياسة. وهما مأخوذان من الكتاب الذي قدّمه ادوارد سعيد: عام ١٩٤٥ أسست منظمة الأمم المتحدة ووقعت ميثاقها ٥٢ دولة مستقلة في العالم، وبقي عدد قليل من الدول خارج إطار هذه المنظمة إما لأنها دول محورية أو لأنها دول متعاطفة مع دول المحور، كإسبانيا، أو لأن دستورها لا يسمح لها بتنفيذ الواجبات

الملقاة عليها في ميثاق الأمم المتحدة، كسويسرا الدولة الحيادية. أما الآن فكم عدد الدول في العالم؟ هناك أكثر من ١٩٠ دولة. الكتلة الساحقة منها كانت دولاً مستعمرة، ثم استقلت ودخلت الأمم المتحدة وأصبحت دولاً كاملة السيادة. وهذه الدول تشعر أن القانون الدولي الذي ينظم سلوك الدول، هو قانون وضعته دول إستعمارية. لذلك فإن إحدى الحركات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية هي تقديم المدرسة القائلة بتغيير الأحكام وبتغيير الظروف والأزمان، على المدرسة الكلاسيكية القائمة على سيادة القانون: فمثلاً قدمت مصر عام ١٩٤٧ شكوى إلى مجلس الأمن لإنهاء معاهدة ١٩٣٦ مستعملة حجة بأن مصر عام ١٩٣٦ ليست مصر عام ١٩٤٧، وأن مصر في الواقع ساهمت في انجاح الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فهي تطلب إنهاء المعاهدة، إلا أن مجلس الأمن لم يأخذ بالطبع في رأي مصر. وبالتالي فإن كل الدول التي كانت مستعمرة كانت ترى أن حقوقها مغبونة وهي تريد قانوناً أكثر عدلاً. فلجأت إلى المدرسة الأخرى التي أعطيت عنها هذا المثل. كيف أنهى المصريون المعاهدة؟ أنهوها بحرب مع البريطانيين. ثم تبع ذلك تأميم قناة السويس. فنحن اليوم أمام ما يسمى النظام العالمي الجديد أو أمام متغيرات دولية، وأخطر ما في الإمبريالية، وهو ما يصر عليه إدوارد سعيد عن حق، هو أنه في القرن العشرين أصبحت السيطرة مغطاة بالقانون، أي أنها أصبحت سيطرة شرعية كلياً. والمثال الأول على ذلك هو الانتداب، وهو شكل من أشكال الاستعمار الشرعي، إذ أتوا بعصبة الأمم لتشريع الاستعمار وتسميه انتداباً. كلنا محور اهتمامنا الحالي هو النظام العالمي الجديد الذي يركز إدوارد سعيد عليه وعلى أنه لم تعد هناك دول كبرى إلا دولة واحدة، وهي تحاول أن تسيطر على العالم. ومثاله على ذلك هو حرب الخليج التي لم يقدر أحد أن يعارضها حتى في وسائل الإعلام. ولم يسأل أحد نفسه بعد حرب الخليج كم عدد الضحايا الذين سقطوا في هذه الحرب، وما هو تأثيرها في مستقبل المنطقة ككل، لذا دعوني أتحدث عن الأمم المتحدة مرة أخرى: يسألني طلابي في معظم الأحيان، ما هو هدف القانون الدولي؟ هل هدفه إقامة عالم عادل أم عالم قادر على العمل (Workable) وأقول لهم دائماً إنه لا يجوز لنا أن نفكر إلا في أن هدف القانون الدولي هو إقامة عالم عادل. والواقع هذا هو الهدف الأساسي للقانون، أن يكون هناك عالم عادل، إلا أنه مع الأسف وبعد محاولات استمرت مئات السنين، لم نتوصل إلى ما هو أكثر من إقامة محكمة عدل دولية تملك الدول الحرية في أن تذهب إليها أو لا تذهب.

لذلك أعتقد أننا نكون أكثر واقعية إن نحن قلنا إن القانون كما هو قائم يهدف بالدرجة الأولى إلى خلق عالم قادر على العمل (Workable). في الأمم المتحدة اتخذ مجلس الأمن قراراً بإعلان حرب. فالذي أعلن الحرب على العراق هو مجلس الأمن، إلا أن حرباً معلنة من قبل الأمم المتحدة يجب أن تمر بإجراءات منصوص عليها في ميثاقها، وخصوصاً المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩، وتقضي بإعطاء صلاحيات لهيئة عسكرية مؤلفة من رؤساء أركان الدول الخمس الكبرى تكون مكلفة وضع استراتيجية للحرب. وعلى الرغم من ذلك كله ضغطت الولايات المتحدة وفرضت على الأمم المتحدة أن تعلن الحرب، أي أن الحرب باتت حرباً شرعية، ثم نفذتها خارج ميثاق الأمم المتحدة وخارج مجلس الأمن بشكل كلي. فمجلس الأمن لم يجتمع ولو مرة واحدة، لا في كانون الثاني / يناير ولا في شباط / فبراير... فهو لا يجتمع على الإطلاق، أليس هذا

سيطرة وامبريالية جديدة مجلبة بالشرعية الدولية؟ ادوارد سعيد على حق عندما يقول ذلك. بل أكثر من ذلك فقد استُخدم حق النقض في مجلس الأمن ٢٧٤ مرة، وذلك منذ عام ١٩٤٥ وحتى أيار/ مايو ١٩٩١. وكان معظم استعمال حق النقض في السنوات العشرين الأولى من قبل الاتحاد السوفياتي، في حين كان معظم استخدامه في السنوات العشرين الأخيرة من قبل الولايات المتحدة الأميركية. ومنذ أيار/ مايو ١٩٩١، أي منذ نحو أربع سنوات، لم يستخدم حق النقض ولو مرة واحدة. وأكثر ما يمكن أن تفعله دولة ما، كالصين مثلاً، هو أن تمتنع عن التصويت حين لا يكون من المحبذ أن تتخذ من المشكلة موقفاً سلبياً علنياً، لذا أرى أن ادوارد سعيد حاول أن يبين هذا المنحى، منحنى السيطرة على الآخرين عن طريق ملاحقة الإنتاج الثقافي في مئات السنين الأخيرة من تاريخ البشرية. وأنا أرى أن هذا صحيح.

لنأخذ مثلاً آخر: حقوق الإنسان، وهي يمكن النظر إليها إنطلاقاً من شقين:

الأول: حقوق الإنسان كمبدأ وكإعلان عالمي هي بالطبع ملزمة للدول لا لسبب إلا لأن هذه الدول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وميثاق هذه المنظمة يفرض على الأعضاء الالتزام بحقوق الإنسان في خمس أو ست من مواده على الأقل. لكن حين أرادوا ترجمة هذه القواعد العامة في نصوص إجرائية وتفصيلية، أي حين وضعوا اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، رفضت الدول أن توقع الاتفاقية، إلا إذا وضعت قيوداً على التطبيق أهمها اثنان هما: الأمن القومي والانتظام العام. من الذي يقرر الأمن القومي أو الانتظام العام؟ الدولة طبعاً هي التي تقرر، وبالتالي تُبقي تنفيذ حقوق الإنسان مسألة داخلية محضة. فالدول التزمت بالمبادئ إنما التنفيذ فهو مسألة داخلية محضة. نحن نشاهد في السنتين الأخيرتين دفعاً أميركياً جاداً ومكثفاً لخراج حقوق الإنسان في الممارسة من الشأن الداخلي ووضعه في إطار الحماية الدولية، الأمر الذي يعطي الصلاحية القانونية للولايات المتحدة كي تتجاوز السيادة.

وتدخل إلى قلب كل دولة وتطلب، ويا للغرابة، أن يصدر عن مجلس الأمن قرار بتسليم المتهمين الليبيين في قضية لوكربي إليها. وعلى الرغم من أنني من الذين يطالبون بالطبع بضرورة تسليم من يقوم بعمل من هذا النوع، إنما أن تأتي مؤسسة خارجية وتقفز فوق السيادة لتطلب تسليمها فلان وفلان! علماً أن معظم الدول على الأقل، تلك التي أعرفها، ومنها لبنان، تضع قوانين ونصوصاً واضحة تقول إنه لا يجوز للحكومة أن تسلم مواطنيها للمحاكمة في دولة أخرى، وبالتالي فإن مثل هذا الطلب يمثل في الحقيقة سيطرة أميركية تامة مغطاة شرعياً. أضف إلى ذلك قيام المحكمة الأميركية العليا بعد صدور القرار ٧٣١ الخاص بلوكربي، بإصدار حكم بتشريع الخطف للأشخاص المتهمين بجرائم مخدرات، وهو حكم صدر في ربيع ١٩٩٣، أي منذ وقت ليس ببعيد. وهكذا فإن الاستعمار أو الإمبريالية بدلاً من أن يحاول إزالة الخلافات الموجودة في المجتمعات الموجود فيها، نجده، على العكس تماماً، يحاول أن يجعل الآخرين مماثلين له، أي أن يسيطر عليهم سيطرة كلية.

وما أود أن أقوله في النهاية هو أن كتاب إدوارد سعيد لمس صدى في قلبي لأنني لو كنت مكانه ولو كنت سأكتب عن الناحية القانونية أو الناحية السياسية لما كتبت شيئاً يختلف عما كتبه هو في مسألة الثقافة.

إشكاليّتا «الثقافة» و«الامبريالية» لدى إدوارد سعيد

إدوارد سعيد فلسطيني عربي، أستاذ في اللغة الانكليزية والأدب المقارن في جامعة كولومبيا. عاش الحضارتين المتصادمتين، الحضارة العربية الإسلامية من ناحية، والحضارة الغربية في مراكزها الأساسية من ناحية أخرى. لذلك هو قادر على رؤية هذا الصدام دون انحياز وربما من موقع توفيق في كثير من الأحيان.

فالكتاب يستهدف العقل الغربي، ولا بد بالتالي من مراعاة نسبية للمناخ السائد في الغرب. وذلك لا يهمل كتابه، كما حصل لكتاب يقظة العرب لجورج انطونيوس الذي نظر إليه ككتاب غير علمي ومتحيز على سبيل المثال.

لن أتكلم على غنى الكتاب في بحثه الواسع وتتبعه التاريخي لرؤية الغرب الإمبريالي لأبناء الحضارات والشعوب الأخرى، كما تظهر في فن الرواية بشكل خاص، إذ إن القارئ غير المتخصص في الأدب الغربي يلهث وراء الكاتب الذي يسير بثقة شديدة على أرض يعرفها بدقة وقادر بالتالي على نقدها وتحليلها، وعلى رؤيتها من وجهة نظر محايدة أو بالأحرى من وجهة نظر العالم الثالث الذي نشأ الكاتب فوق أرضه.

ولكنني سأدخل مباشرة في موضوع عنوان الكتاب الثقافة والإمبريالية.

ماذا يقصد الكاتب بكلمة "Culture"؟ إنه يقصد شيئين بالتحديد:

١ - كل الممارسات والأعمال، مثل فن الوصف والتخاطب والإيضاح والتفسير "Representation"، التي لها استقلال نسبي عن المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢ - إن الثقافة هي المفهوم الذي يشمل العناصر الأسمى والأفضل في مخزون مجتمع ما من المعرفة والفكر.

إن هذا التعريف للثقافة يبقى غير محدد أو واضح المعالم ولا يتفق مع تحديدات أخرى لمعنى "Culture".

فالتحديد الذي يعد كلاسيكياً للثقافة، والذي وضعه إدوارد برونيل (Edward Burnell) سنة ١٨٧١

يعرف الثقافة (Culture) انها تشمل كل القدرات والعادات المكتسبة للإنسان كفرد في مجتمع ما. وفي دائرة المعارف (Encyclopedia Britanica) تعرف الثقافة بمعناها الواسع (Culture) على أنها النماذج المتداخلة للمعرفة والعقائد والسلوك الإنساني.

فالثقافة بمعناها الواسع تشمل اللغة والآراء والمعتقدات والعادات والمحرمات (Taboos) والأنظمة والمؤسسات والأدوات والأعمال الفنية، والشعائر والاحتفالات والمكونات الأخرى المتصلة بها. وتطوير الثقافة بمفهومها الواسع يعتمد على قدرة الإنسان على التعلم ونقل المعلومات إلى الأجيال المتعاقبة. إن تتبع تأثيرات الإمبريالية في ثقافة بلدان المركز، كما في ثقافة الشعوب المقهورة، بهذا المعنى الواسع للثقافة، أمر يتعدى قدرة أي كتاب على استيعابه، والإحاطة به، وذلك خلال ما يقارب ثلاثة قرون من العلاقات الإمبريالية. لذلك اختار الكاتب على ما أعتقد تعريفاً أقل طموحاً، وفضفاضاً جداً، وغير واضح المعالم، ليتكلم على الثقافة وعلاقاتها بالإمبريالية.

ولكن كيف يفهم الكاتب كلمة الإمبريالية. إنه يعطي هذه الكلمة مفهوماً مبسطاً وجامداً فيقول: «في استعمال كلمة الإمبريالية، إنني أعني، الممارسة والنظرية والموقف العام للمركز الاستعماري في حكمه أرضاً بعيدة. والاستعمار، الذي هو غالباً نتاج للإمبريالية، هو زرع المستعمرات في بلاد بعيدة» (ص ٨). ويضيف: «إن السيطرة الجغرافية الفعلية على الأرض هي كل ما تعنيه الإمبريالية في التحليل النهائي» (ص ٩٣). ثم يقول: «الإمبريالية والثقافة المرتبطة بها تؤكد أولوية الجغرافيا والأيدولوجيا الخاصة بامتلاك الأرض».

ولنقابل هذا الفهم أو التعريف الخاص للإمبريالية بمفاهيم أخرى أكثر شمولية ووضوحاً. ولا شك في أن مفهوم «الإمبريالية» قد تطور مع تطور المجتمعات البشرية. ولذلك نجد أكثر من تعريف له، كوصف لعلاقة ما بين مجتمعين غير متكافئين. فالتعريف الذي ينطبق على علاقات إمبريالية سابقة لعصر الثورة الصناعية يتفق إلى حد بعيد مع تعريف الكاتب. ويمكن القول إن «الإمبريالية هي سياسة دولة هادفة إلى السيطرة خارج حدودها على شعوب ترفض هذه السيطرة». ولكن شكل السيطرة ووسائلها وأهدافها وآثارها تختلف من عصر إلى عصر.

إن أهم من بحث في الإمبريالية وأعطاها تحديداً علمياً في أوائل هذا العصر هو هوبسن (Hobson) في كتاب *Imperialism a Study* الذي صدر سنة ١٩٠٢. يرى هوبسن أن مصالح الطبقة الرأسمالية هي المنظم للماكنة الإمبريالية. ويرى أن السياسة الإمبريالية غير منطقية وغير مريحة من وجهة نظر الأمة، ولكنها منطقية ومريحة بالنسبة إلى التكتلات الرأسمالية المالية. والسبب في ذلك هو التشبع أو الاختناق الرأسمالي في الصناعة. إن ضغوط الرساميل للحصول على منافذ وفرص توظيف لها يعود إلى عاملين: أولاً، التفاوت الكبير في المداخل الذي يضعف استهلاك السلع المنتجة؛ وثانياً، نمو الاحتكارات الصناعية التي تحدد كمية الإنتاج. وهذان العاملان يدفعان إلى خلق فرص جديدة للرساميل في بلاد أجنبية. ويرى الكاتب أن هذا

الاتجاه يخلق النزعات العنصرية والتغيير السياسي والحماسة القومية.

أما الطروحات الماركسية عن الإمبريالية، فتبنى على أساس ما طرحه هوبسن، ولكنها، وخصوصاً كتاب لينين حول تطور مفهوم الإمبريالية كآخر مرحلة من مراحل الرأسمالية، تضعها في سياق حتمية تاريخية وضمن رؤية شاملة لطبيعة النظام الرأسمالي.

إن مفهوم ادوارد سعيد للإمبريالية بشكلها البدائي والمبسط جعله يفرق في مناقشة طويلة حول أسبقية الثقافة على الإمبريالية (كما حددها) أو العكس. فيقول: «هنا أيضاً فالثقافة تسبق السياسة والتاريخ العسكري والتغيرات الاقتصادية. وهذا التداخل ليس قضية صغيرة وغير ذات قيمة. فكما أن الثقافة تحرض وتهيء مجتمعاتاً للسيطرة على أراضي ما وراء البحار، فإنها يمكن أيضاً أن تهيء المجتمع إلى ترك أو تبديل رأيه للسيطرة على هذه الأراضي. ولكن ذلك لا يحدث دون تصميم الرجال والنساء على مقاومة الحكم الاستعماري فيحملون السلاح...» (ص ٢٤١).

والسؤال الآن هو: هل إن أسبقية الثقافة أم أسبقية السلاح في يد الرجال والنساء هي التي أقنعت الإمبريالية بالرحيل؟

وفي مكان آخر يقول: «أنا لا أحاول القول إن الرواية أو الثقافة سببت الإمبريالية، ولكن لكون الرواية نتاجاً ثقافياً في المجتمع البرجوازي والامبريالي، لذا لا يمكن التفكير فيها إلا سوياً». (ص ٨٤).

إن حركية وتطور اقتصاديات الدول الصناعية كسبب ودافع للتوسع الإمبريالي يبقين مغيبين لدى الكاتب، وبالتالي فإن فهمه لطبيعة العلاقات بين المستعمر والمستعمر يبقى دون المستوى المطلوب كثيراً، على الرغم من أنه يستشهد بأقوال مغيرة مورداً وجهة نظر الإدارة البريطانية: «البريطانيون سيتوسعون بالتجارة والنفوذ إذا استطاعوا، ولكن بالحكم الامبراطوري إذا كان لا بد من ذلك» (ص ٨٦) دون أن يستنتج شيئاً من هذا الاستشهاد.

وبما أن الثقافة والإمبريالية متلازمتان، فإن التحرر من الإمبريالية يعني بالنسبة إلى شعوب العالم الثالث التحرر من الثقافة الإمبريالية. وهذا ما سعت له حركات التحرر. يقول سعيد: «كيف تستطيع ثقافة تسعى للاستقلال عن الإمبريالية أن تتخيل ماضيها؟ أحد الخيارات أن يُسقط (الشعب) ثوب عبوديته وتشوهاتة في عملية اكتشاف خصوصياته ونفسه السابقة للاستعمار. هذا الذي خلق القومية والوطنية الراديكالية التي أفرزت بدورها الأصولية الإسلامية والعروبة وما شابه» (ص ٢٥٨). ويضيف «إن إيلي قدوري يرى مثلاً أن القومية غير الغربية مدانة بالضرورة، وهي رد فعل سلبي لدونية ثقافية وتقليد للسلوكية السياسية الغربية، التي أتت بالقليل من الخير (لدول العالم الثالث)» (ص ٢٦١).

ثم يقول: «وعلى الرغم من كل نجاحات القومية، وفي الحقيقة بسبب نجاحاتها بتخليص بلدان عديدة من أسيادها المستعمرين، فهي بقيت مشكلة عويصة. فحين أخرجت القومية إلى الشارع لمواجهة السيد الأبيض كانت تقاد غالباً من قبل المحامين والأطباء والكتاب. هؤلاء الذين انتجتهم القوى الاستعمارية. هذه

البرجوازية الوطنية ونخبها المتخصصة التي يتكلم عليها قانون جنحت إلى احتلال مكان القوة الاستعمارية، فأعادت إنتاج البنية الاستعمارية بشكل جديد، (ص ٢٦٩).

صحيح أن الفكر القومي أدى دوراً أساسياً في حركة التحرر الوطني من الاستعمار، وكان هذا الفكر القومي من نتاج المركزية الأوروبية، أو من نتاج حركة التاريخ الأوروبي إبّان الثورة الصناعية، التي خلقت بدورها الإمبريالية والتعصب القومي، والتي كانت الفاشية والنازية وتجلياتهما في بلدان أخرى، مثل اليابان، من أبشع حركات التوسع الاستعماري وأكثرها وحشية ودموية.

وصحيح أيضاً أن الفكر القومي في وطننا العربي، من القومية اللبنانية (حزب الكتائب) إلى القومية السورية (الحزب السوري القومي الاجتماعي) إلى القومية العربية (حزب البعث وحركة القوميين العرب) قد عرفت كثيراً من الفكر القومي الأوروبي بتجلياته الفاشية، وكذلك الفكر القومي الطوراني والفارسي. فالضحية كثيراً ما تحاول التماثل والتماهي مع الجلاء، إذ يصبح الجلاء المثل الأعلى للضحية.

وفي اقتباس الفكر القومي الأوروبي من قبل دول العالم الثالث، هناك الكثير من التغيير والتشويه لهذا الفكر. فالفكر، دينياً كان أم غير ديني، يأخذ محتوى آخر حين نقله. فكما القارئ يتدخل في النص كذلك الشعوب تتدخل في الفكر أو في الأيديولوجيا لدى تبنيها. والفكر مهما كان ثورياً ومدعياً التغيير الشامل فهو لا يمكن أن يحدث انقطاعاً مع التراث المعاش لشعب ما، بل إن التراث المعاش أو الثقافة بمفهومها الواسع تتدخل في إعادة صوغ الفكر حتى يمكن استيعابه وتوظيفه، وإلا سقط هذا الفكر أو استحال إشكالاً يبحث عن حل.

هذا ما حصل للفكر القومي الأوروبي، ولل فكر الاشتراكي العلمي لدى محاولة استيعابهما من قبل الشعوب العربية. فأي فكر هو نتاج حركة التاريخ في مرحلة ما وهو انعكاس وحاجة أفرزتها جدلية التاريخ لشعب أو لشعوب في مرحلة محددة، وهو في الوقت نفسه تجديد وبناء في إطار الثقافة المعاشة. هكذا كان الإسلام بالنسبة إلى العرب على سبيل المثال.

وفكر حركات التحرر من الاستعمار والإمبريالية كان فكراً أوروبياً بشقيه القومي والاشتراكي العلمي. وربما أمكن القول أن هذا الفكر القومي لم يستطع أن يتصالح مع التراث المعاش لأكثرية شعوب العالم الثالث. هكذا سقط حكم الشاه في إيران، كما أن تجربة القومية الطورانية في تركيا بقيادة أتاتورك لم تستطع فصل الجماهير عن تراثها، وهي تجربة غير مستقرة على الرغم من الدعم الإمبريالي الشامل لها. والتجارب الاشتراكية في معظم بلدان العالم الثالث لم يكتب لها النجاح، وهي أخفقت في حل إشكالية علاقة الجماهير بالنخب أو في حل مشكلة اللحاق بالعصر والخروج من التخلف والتبعية.

إن هذه الاخفاقات، مضافاً إليها ثقل العلاقات الإمبريالية وتدخلاتها الكثيفة عبر الساحة العربية والإسلامية، على جميع المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية، هي التي أفرزت الأصولية الإسلامية.

ولنعد إلى إشكالية الثقافة والامبريالية عند إدوارد سعيد، فالتشوه الثقافي بالنسبة إلى نخب العالم الثالث تم على غير سعيد، وهو لم يكن عفويًا وغير مقصود في أكثر الأحيان. يقول سعيد: «الامبريالية في النهاية كانت مغامرة تعاونية. وأحد اختراقات أشكالها الحديثة أنها كانت أو تدعي أنها كانت حركة ثقافية، وقد صممت بوعي لتحديث وتطور وتوجه وتحضر» (ص ٢٦٩).

وفي محاولة الإمبريالية للسيطرة الشاملة على الشعوب فهي عملت على اختراق البنى الاجتماعية وإثارة التناقضات فيها بغية تفتيتها. وهذا الدور قامت به الإرساليات الدينية، كما في الكثير من الأحيان المعاهد والجامعات، التي كانت تدرس بلغة المراكز الأوروبية لا باللغات الوطنية. فمن كاثوليك الرز في فيتنام إلى اقتسام الكنيسة الشرقية مع البابوية إلى إنشاء كنائس بروتستانتية يتم التخلي عنها في الوقت الراهن، بحسب ما يقول إدوارد سعيد، بعدما فقدت دورها السياسي، إلى إنشاء نخب «مغربنة»، كل ذلك أدى إلى تفتت المجتمعات وتسعير الصراع فيها. ولا يمكن فهم ما جرى في لبنان مثلاً إلا في هذا الإطار.

فالفكر الفاشي الكتائبي الذي قاد الحرب الأهلية اللبنانية هو وليد هذا التشوه الثقافي المقصود. فبعض النخب المسيحية رحل ثقافياً نحو المركز الأوروبي وعاد إلى المشرق بفكر المركز الإمبريالي، وبأسوأ تجلياته: الإستعلاء العنصري والثقافي، والكلام المتعالي حول التعدد الحضاري، وحتماً تفوق المسيحيين حضارياً، إلى آخر هذه المعزوفة الفاشية التفتيتية، التي خلقت بدورها فاشيات لا تقل عنها دموية ووحشية لدى الطوائف الأخرى.

ولنعد إلى حيرة الكاتب في رؤيته للإمبريالية، فهو كثير الاستشهاد بـ «فرانس فانون»، ويقول إن فانون يعكس مقولة إن أوروبا أعطت المستعمرات حداثتها، ولا يقول فقط إن رفاه أوروبا وتقدمها مبني بعرق وجثث الزنوج والعرب والهنود والشعوب الصفر، بل إن أوروبا هي من صنع العالم الثالث، وإن والتر رودني وتشن ويزو وسارتر لهم آراء مشابهة.

وسرعان ما يعود الكاتب إلى موقف الوسيط الهادف إلى إتمام المصالحة بين الإمبريالية والعالم الثالث، فيورد نظرية لـ «توماس هودكن» حيث يقول: «أي نظرية جديدة للإمبريالية يجب أن تعترف بأن الإمبريالية هي نتاج المتعاونين أو غير المتعاونين من أصحاب السلطات المحلية، كما هي نتاج التوسع الأوروبي. لولا تعاون السكان المحليين لما استطاع الأوروبيون قهر وحكم غير الأوروبيين. منذ البداية لقي هذا الحكم مقاومة كما أنه لقي وساطة من قبل بعض السكان المحليين لتهدة المقاومة أو لتجنبها» (ص ٣١٦).

وفي مقدمة الكتاب يقول إدوارد سعيد في مشروع مصالحته التاريخية مع الإمبريالية: «أحد إنجازات الإمبريالية هو أنها قرّبت بين أنحاء العالم، على الرغم من أن الفصل بين الأوروبيين والسكان المحليين كان مديراً وغير عادل. فمعظمنا عليه أن ينظر إلى هذه التجربة التاريخية للإمبريالية كتجربة مشتركة».

وبما أن الإمبريالية أصبحت في ذمة التاريخ، يضع إدوارد سعيد عنواناً للفصل الرابع في كتابه «التحرر

من السيطرة في المستقبل» بدلاً من «نمو العلاقات الإمبريالية في المستقبل» مثلاً.

تأخذ الإمبريالية في نهاية هذا القرن صفة أكثر شمولية، وتتمتع بقيادة أكثر تركيزاً، وتواجه عالماً ثالثاً يائساً ومفككاً، وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وفقدان حركة التحرر هويتها الفكرية القومية والاشتراكية.

إن تهميش العالم الثالث، أو قسماً كبيراً منه، يزداد تسارعاً، كما ينزلق قسم كبير من دول الاتحاد السوفياتي السابق نحو هذا العالم الثالث. ومع هذه المتغيرات فإن فكرة «حوار الشمال والجنوب» بهتت وبرزت مكانها فكرة الحوار بين أقطاب العالم الأول: اليابان وأوروبا وأميركا.

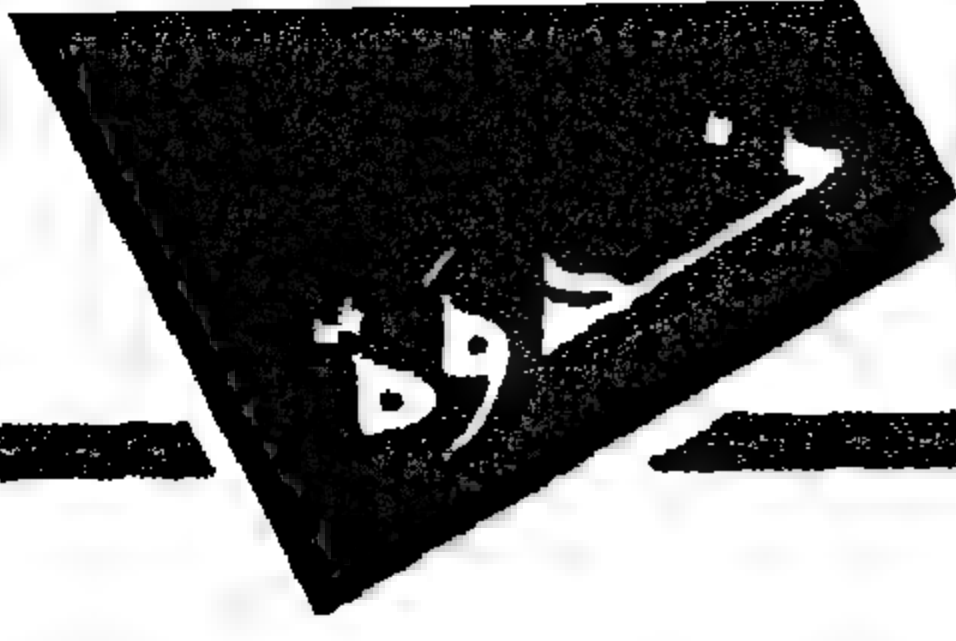
إن اتساع الهوة بين عالمين، وانفراد الولايات المتحدة حتى الآن بقيادة المعسكر الإمبريالي، يعطي للقوة الأميركية - والقوة مفهوم نسبي - يداً مطلقة في العالم الثالث، وقد سارعت الإمبريالية الأميركية إلى استخدامها.

في ظل هذه الأوضاع تبدو الفكرة التي يتبناها ادوارد سعيد، أي اقتراح تقرير برانت لحل مشكلة العلاقات بين الشمال والجنوب في بداية الثمانينات، المتمثلة بالمشاركة في «السلطة» (Power) عن طريق المشاركة الجدية في القرار في المؤسسات النقدية والمالية، اقتراحاً يدعو إلى السخرية.

فالإمبريالية ليست قراراً سياسياً، بل هي واقع اقتصادي اجتماعي سياسي ثقافي ناتج من التفاوت في القدرات، ومن طبيعة تطور النظام الرأسمالي الذي أثبت قدرته حتى الآن على تجديد نفسه، وخصوصاً في غياب النظام البديل.

إن قراءة سريعة لطبيعة تطور الأسواق المالية، كبضائع وأدوات، وتطور أجهزة الاتصال وعالم المعلوماتية الحديث، ذات التأثير الكبير في تطور أسواق الأموال وتوحيدها، تظهر أن ذلك يتم على حساب العالم الثالث غير القادر على اللحاق بالعصر. وكذلك التطورات التقنية والعلمية في حقول شتى، منها التقنية الإحيائية (Biotechnology) وعالم الالكترونيات وعلوم الفضاء الخارجي، إن كل ذلك يعمل على تنمية الفروقات بين عالمين، وعلى اتساع الهوة، وبالتالي على تزايد القوة النسبية في المركز الإمبريالي. لا عجب إذاً، إذا كان هذا التفاوت يعيد إنتاج محتوى الثقافة الإمبريالية الذي كان سائداً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكن بأشكال جديدة.

حتى إن قراءة سمير أمين المهمة جداً في هذا الإطار ربما أصبحت قديمة في فهم عملية التراكم على الصعيد العالمي، وكذلك في وصف علاقة المركز بالأطراف كتحليل لطبيعة العلاقات الإمبريالية.



المناقشات

بول سالم : لدي بعض الملاحظات السريعة حول الكتاب:

- انطلاقاً مما قاله أحمد بيضون الذي يصور إدوارد سعيد وكأنه يقف في وجه تيار أميركي شعبي، أنا أرى أن إدوارد سعيد في كتابه هذا ينتمي إلى تيار أميركي ليبرالي بدأ في أواخر الستينات ثم قوي كثيراً في إثر حرب فيتنام. وهذا تحديداً ما لا ارتاح إليه في الكتاب، إذ أجده كتاباً أميركياً ينطلق من منظور أميركي. لا شك في أنه ينطلق من الكثير من الجذور العربية والفلسطينية وغيرها. والكتاب قادر على تحقيق النجاح في أميركا لأنه ينضوي تحت لواء تيار أميركي ينتمي إليه ملايين الأميركيين. فهناك في أميركا مجموعتان رئيسيتان، على الرغم من أن تمايزهما لا يظهر بشكل واضح تماماً: المجموعة الكبرى هي التي برزت في حرب الخليج مثلاً والتي يمكن أن نسميها مجموعة امبريالية أو نحو ذلك، والتي تدعم القوة الأميركية والدولة الأميركية. ثم هناك مجموعة صغرى وهي تضم النخبة المفكرة (الانثليجنسيا) الموجودة بشكل خاص في الشمال الشرقي، في نيويورك وبوسطن وغيرها. وهي مجموعة ليبرالية تقف نوعاً ما ضد موقف الأكثرية وموقف الحكومة. ولكنني أرى أن هذه المجموعة تحاول التنصل من تحمل المسؤولية الكبرى المتمثلة بالوقوف فعلاً في وجه التيار السياسي الغالب، وذلك من خلال الكتابات التي تبرئ موقفهم وتبرئ الموقف الأميركي في آن معاً. لذلك أجد أن هناك في الكتاب الكثير من الأمور التي لا ارتاح لها على الإطلاق. وأرى أنها تبرئ أو أنها تحاول التنصل من بعض المسؤوليات التي تتحمل أميركا تبعاتها أو الغرب أو الإمبريالية أو غيرها.

- هناك أيضاً بعض الملاحظات التي تتعلق بالكتاب نفسه. ومنها ملاحظة ذكرها أحمد بيضون. فأنا أجد أن إدوارد سعيد لم يدرس بما فيه الكفاية الصلة بين السياسة الإمبريالية والاقتصاد وغيرها من القضايا الشائكة والمتداخلة من ناحية وبين الثقافة من ناحية أخرى، بحيث يمكن هذا الكتاب، الذي يدرس بدوره مجموعة من الكتب، أن يوضح الصلة بين هذه المجموعة من الكتب وبين ظاهرة شديدة التعقيد مثل ظاهرة الإمبريالية السياسية والاقتصادية والعسكرية. فأنا لم أجد في الكتاب إظهاراً أو شرحاً كافياً لهذه الصلة،

على الرغم من أنني وجدت الكتاب مميزاً جداً، فهو ذو أسلوب شيق وجميل ويدرس الكتب بشكل معمق جداً، ولكن غياب الرابط الواضح بين هذه الكتب التي اختارها وبين السياسة العالمية يجعلني غير قادر على إيجاد نتيجة للكتاب من هذه الناحية.

الملاحظة الأخرى، يتعامل إدوارد سعيد مع موضوع الثقافة من خلال الثقافة العليا فقط، فيختار بعض الكتب التي تمثل قمة الحضارة الغربية أو قسماً من هذه القمة. أما الثقافة في معناها السوسيولوجي الواسع، الذي يضم اليوم وسائل الإعلام والتلفزيون ومايكل جاكسون وغيرهم، فأعتقد أنها أكثر تأثيراً في النفوس من القمة التي يتحدث سعيد عنها. فهو حتى حين يتحدث عن الثقافة (Culture) في حد ذاتها فلا يحدد ماذا يشمل هذا التعريف.

ولكن ما يخيفني في هذا الكتاب هو أن التيار الليبرالي الموجود في أميركا، الذي أعتقد أن هذا الكتاب ينتمي إليه، يقول بتعدد الحضارات، وهو مفهوم يحتوي على نواح إيجابية منفتحة وليبرالية، ولكنه يشتمل في الوقت نفسه على انعزال وتكبر وتمييز حضاري وثقافي بين حضارة وأخرى، وأجد فيها، إلى حد ما، دفاعاً من قبل هذه المجموعات الأميركية والغربية عن مواقعها في العالم. فبدلاً من أن يقولوا إن البشر في العالم هم جميعاً متشابهون، وإن الغرب يتمتع بالحريات السياسية وبمستوى معيشي يزيد على حصتنا، نجدهم يقولون بعد قلب الحقائق بطريقة مهيبة: نحن في الغرب لنا حضارتنا التي تحتوي في ما تحتويه على مستوى معيشي وعلى ثقافة معينة، في حين أنكم أنتم أيضاً لديكم حضارتكم التي تملك الشرعية نفسها وتقف على قدم المساواة مع حضارتنا. وكل ما في الأمر أن حضارتنا تمتاز بنواح معينة في حين تمتاز حضارتكم بميزات أخرى. وأشعر بأن مثل هذا الرأي ينجم عن «أبارتيد» حضاري. وما دام كل منا له حضارته فإن لكل منا مستواه السياسي ومستواه الاقتصادي. كذلك أرى أن الأمر يخفي نوعاً من الهروب من المسؤولية السياسية والمسؤولية الاقتصادية. فالكثير من الليبراليين الأميركيين بعامة والمثقفين منهم بخاصة يلجأون إلى هذه الحجة لكي يبرروا عدم تدخلهم في العالم الثالث لمصلحة شعوبه وضد حكوماتهم. فيقولون «أنتم أبناء حضارة مختلفة ومجتمع مختلف ونمط عيش مختلف ينبغي ألا نتدخل لتغييره». وأنا أرى في ذلك هروباً من المسؤولية. وأجد في الوقت نفسه، أن هناك قبولاً لدى بعض مثقفي دول العالم الثالث وحكوماته لمثل هذا الطرح، ففي حين أنه من الطبيعي أن ترحب بلدان العالم الثالث بمثل هذا الطرح لأنه يتيح لها أن تتذرع بالقول إن حضارتها مختلفة عن الحضارة الغربية وأنه يجب ألا نطالب بالأنظمة السياسية الغربية فهي نتاج حضارة مختلفة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأساليب الاقتصادية، ففي حين يبدو مفهوماً قبول المسؤولين في العالم الثالث لمثل هذا الطرح، الذي يسهل مهمتهم، فإن قبول بعض المثقفين به يبدو متسرعاً، إذ إنه يغفل ضرورة الاعتراف بتأخرنا في العالم الثالث عن اللحاق ببعض الخطوات التي حققها الغرب في ميادين الاقتصاد والسياسة وحتى في الحضارة والثقافة، ويتيح بالتالي القول إننا لسنا متخلفين بل مختلفين، بحيث لا يعود هناك بذلك ضرورة إلى التغيير وإلى بذل الجهود الكبيرة، كما فعل مثقفو الغرب على مدى مئات السنين لكي يصلوا إلى المستوى الحضاري والثقافي الذي هم عليه اليوم.

ثمة ناحية أخرى ترتبط بالتعدد الثقافي، وقد لمستها من خلال إحتكاكي بالمتقنين الأميركيين، إذ تراهم يشددون على الصعوبات والمشاكل التي تعانيها حضارتهم، ويقابلون بينها وبين حضارات دول العالم الثالث التي تعاني بدورها مشاكل وصعوبات. فالطريقة التي يطرحون من خلالها مقولتهم هذه تذكرني بخطاب الغني عندما يتحدث عن مشاكله السياسية (الأغنياء أيضاً يكون)، ويخلصون من ذلك إلى الدعوة إلى عدم حسدهم على ما هم فيه، فهم ليسوا مرتاحين بل يعانون مشاكل كبيرة. ويخلص هؤلاء المثقفون الغربيون إلى الدعوة إلى التطلع إلى الحصول على ما حصل الغرب عليه لأن الغرب نفسه غير راضٍ عن وضعه، وهذا كله نوع من الدفاع عن النفس عبر التذرع بأنهم هم أيضاً يعانون مشاكل وأن وضعهم يدعو إلى الشفقة.

والملاحظة الأخيرة في ما يتعلق بموضوع تعدد الحضارات: يتحدث الكثيرون عن تعدد الحضارات بطريقة متشابهة لحديث الكثيرين في الغرب عن ضرورة المحافظة على الباندا (الدب الصيني) أو عن إتفاقية التنوع الحيوي التي تدعو إلى الحفاظ على كل المخلوقات، فكأننا نتحدث عن مشكلة تتصل بالبيئة، إذ يجب أن نحافظ على هذه الحضارة وعلى تلك الحضارة لأسباب بيئية وترفيهية. فجميل أن يسافر الأميركي إلى الصين ويجدها مختلفة جداً عن أميركا، أو أن يستمتع بمجيئه إلى أسواق الشام لأنها مختلفة عما يجده في بلاده.

أعتقد أن ثمة خطراً في التماذي في هذه النظرة يتمثل بعدم القدرة على رؤية الترابط والتشابك في ما بين الحضارات، إذ ليس هناك انفصال تام بين حضارة وأخرى، وخصوصاً بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية. فتاريخ هاتين الحضارتين وجذورهما متشابكة، إلى حد يصبح معه من الخطأ الحديث عن تعدد الحضارات بالمعنى العميق لكلمة التعدد. هذا إضافة إلى أن الحضارة نفسها ليست جامدة، بل ينبغي أن تتغير وأن تتطور. وحضارة الغرب اليوم مختلفة عما كانت عليه قبل مئة عام، وبالتالي لا يمكن التحدث عن تعدد الحضارات بوصفها ظواهر ثابتة وجامدة ينبغي الحفاظ عليها... بل على العكس يجب على هذه الحضارات أن تتغير وأن تتطور وأن يتعلم بعضها من البعض الآخر، وبالتالي فإنني أجد في كتاب إدوارد سعيد خطراً من حيث إنه يبرئ إلى حد ما الليبراليين الغربيين ويسهل على المثقفين في العالم الثالث القول إن هناك بالفعل حضارات مختلفة، وإن الحضارة الغربية هي حضارة إمبريالية وبالتالي يجب ألا نستفيد منها أو نتمثل بها وأن نتوقع على ذواتنا ولا ننتفع على تراث مختلف أو حضارة مختلفة.

بول طبر: ينتقد أحمد بيضون كتاب إدوارد سعيد على عدم توضيحه مسألة العلاقة بين الثقافة والتاريخ. فهو، أي إدوارد سعيد، يرفض الموقف الإختزالي الذي يحيل الثقافة إلى ما هو خارج عنها، وفي المقابل يستمر في الكلام بين الحين والآخر على أوجه العلاقة بين المجتمع - ولا سيما الإمبريالية كقوة تاريخية - والإنتاج الثقافي.

في الحقيقة إن هذا النقد المنهجي لا يشمل موقف إدوارد سعيد الكامل من هذه المسألة المهمة. فالكتاب يتعاطى مع هذه المسألة من وجهة نظر بنيوية حيث لا يطرح الكاتب، البنيوي أساساً، العلاقة بين البنى الاجتماعية المختلفة بل يركز جهده على دراسة «جوانية» لكل بنية على حدة.

هذا يعني أن الأساس في فهم المجتمع يتعلق بتحديد بُناه وإحالة ما يحدث على سعيد كل بنية إلى عناصر البنية نفسها وآلية علاقاتها.

في هذه الحال إن النقد الذي يمكن توجيهه إلى كتاب إدوارد سعيد لا يجوز أن يشمل المسائل التي لا يطرحها الكتاب على نفسه وحسب، بل المسائل الناتجة من منهج وطروحات الكتاب أساساً. إن الدراسة البنيوية للبنى الاجتماعية وكشف آليتها الداخلية يقومان على افتراض الوجود الدائم والمسبق لهذه البنى دون الحديث عن الأسباب التي أدت إلى نشوئها. كما أن الإنغماس في كشف الآلية الداخلية لكل بنية ورسم حدودها الخاصة يعطلان قدرة الباحث على تفسير التغييرات التي تشمل البنية وتفككها أحياناً لمصلحة بروز بنية جديدة.

هذه مسائل أساسية يسكت عنها الخطاب البنيوي وما بعد البنيوي، وهذا ينطبق على كتاب إدوارد سعيد موضوع الندوة. ولا يجد القارئ لها تفسيراً كافياً بمجرد الحديث عن علاقة البنى بعضها ببعض، بوصفها علاقة «شروط إمكان» لا غير.

وفي مجال نقد أحمد بيضون لأطروحة إنتاج الغرب لصورة الشرق، أود أن أضيف أنه في الوقت نفسه الذي يجب أن نخضع فيه «ذاتنا» للنقد بصورة مستمرة، وهذه ضرورة ملحة عند جميع الشعوب المستعمرة، فإن هذا النقد لا يمكن أن ينفصل عن عملية نقد «الآخر». فبقدر ما نحن نتيجة لهيمنة «الآخر» المتسلط، فإن نظرتنا إلى «الآخر» تشتمل على عناصر لتكوّن هذا «الآخر» بصورة يمكن وصفها، جرياً مع صادق جلال العظم، بالاستشراق المعكوس.

والأمر الذي يهمني أكثر في هذا المجال هو تأكيد ضرورة الخروج من ثنائية الأنا والآخر - وهي ثنائية متحكمة بمنطق كتاب إدوارد سعيد - والبحث عما هو مشترك وعام في تجارب الشعوب، وليس صحيحاً القول إن الاستبداد بمعناه الشامل ومعناه السياسي الخاص لازمة لكل فكر ومنظومة قيم عامين. فمن الممكن تفادي الإنزلاق نحو قيام أنظمة استبدادية عبر الإبقاء على الديمقراطية الفعلية في طريقة توصلنا إلى القنوات العامة وطريقة الاحتفاظ بها أيضاً.

نواف كباره : نظراً إلى أنني لم أقرأ الكتاب فسأقصر تعليقي على ما سمعته وعلى كتاب إدوارد سعيد الآخر: الاستشراق. فقد لفتت نظري الملاحظة التي أعطاها أحمد بيضون حول الصورة - المرآة (Mirror Image) فهل نحن نأخذ ثقافة الامبريالية ونستوعبها كما هي، أم أن لدينا ما نقاومها به؟ لكنني أشعر أن هذا يصح بالنسبة إلينا فقط ولا يصح بالنسبة إليهم. فنحن نتأثر بهم في حين أنهم لا يتأثرون بنا. وهو مرض

أُسْمِيَه المنفى المزدوج (The Double Exile). فكل الذين يعيشون فترة في الخارج ويعودون إلى هذه البلاد يجدون أنفسهم لا ينتمون إلى هنا. وهكذا أصبح هائمين لا نعرف ما هي هويتنا. فإذا كانت هذه هي المعضلة، فهي محصورة فينا والإمبريالية لا تعاني أي مشكلة على هذا الصعيد.

والنقطة الثانية التي لفتت نظري، هي النقطة التي تتعلق بالفرق بين إنتاج الثقافة واستعمال الثقافة. وأتصور أن إدوارد سعيد متأثر جداً بالنظريات الجديدة المتعلقة بتحليل الخطاب (Discourse Analysis) وبأصحاب النظريات الفلسفية الجديدة. لذلك فهو يركز على الخطاب (Articulation) لصنع الواقع، الأمر الذي يمثل النقد الأهم للماركسية والجدلية والمادية التاريخية. وبالتالي، نحن الذين نعيش هنا نتعرض للهجمة الإعلامية الرهيبة ونتأثر بالفكر الذي تسمونه إمبريالياً. أود أن أسأل سؤالاً: كيف يمكننا أن نحل هذه المعضلة، فنحن نحتاج من جهة إلى معرفة كيف صنعت المجتمعات الغربية الثقافة ومن ثم ما الذي يجعل ثقافتها متقدمة على ثقافتنا؟ ونحن من جهة أخرى بحاجة إلى تحديد ما يمكننا من مقاومة استعمالهم هذه الثقافة ضدنا. وهذه هي المعضلة الكبرى التي تشغل المنطقة حالياً. فهناك من هو ضد الثقافة الغربية بشكل كلي، كالأصوليين، وهناك من يتماهى كلياً مع الغرب فضاء وفقد تمايزه، وهناك أيضاً فئة ثالثة مثلاً، نحن الذين لا ندري كيف نصنع ثقافة متقدمة يمكننا من بناء وطن وحضارة ونتمكن في الوقت نفسه من مقاومة هذه الهجمة الرهيبة. أنا شخصياً لا أملك جواباً عن هذا التساؤل.

جورج ديب : الحقيقة أن الانطباع الذي خرجتُ به لدى قراءتي الكتاب هو أن إدوارد سعيد يحاول في النهاية أن يجد طريقاً هو طريق تعميق إنسانية الإنسان، وهو في رأيي يطالب بالإنفتاح، فهو يريد أن يقول إن الإمبريالية ترفض المشاركة وهي ترفض المحبة، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ردود فعل متطرفة. والمطلوب في النهاية أن نحاول فهم الآخر والتفاعل معه. والطريقة الفضلى لذلك تتمثل بتعميق إنسانية الإنسان. وهذا ما يفضي إلى التطرق إلى حقوق الإنسان، فهي باتت محتكرة. ففي حين نسمع من جهة أن حقوق الإنسان ضرورية، وأن مقياس مدى تقدم وتمدن الدول يتمثل بإجرائها للانتخابات، نجد أنه حين تجري انتخابات، كما في الجزائر، وتأتي النتائج مخالفة لما نريد، تلغى هذه الانتخابات وكأن حقوق الإنسان تنقسم إلى مراحل، وما دامت كل مرحلة تسير وفق ما نشتهي فإننا نسمح باستمرارها ونثني عليها. ولكن إذا لم يحدث ما نريد نحكم عليها بالفشل ولا نعود نطالب بحقوق الإنسان. إذاً الانطباع الذي كونته لدى قراءتي الكتاب يتمثل بأن إدوارد سعيد يدعو إلى تعميق إنسانية الإنسان ويدعو إلى الإنفتاح، أي إلى ما هو مختلف تماماً عما تمثله الإمبريالية. ولكنني خرجت أيضاً بالكثير من الأسئلة، ومنها سؤال أود أن أطرحه عليكم: لماذا فشل الألمان في أن يكونوا قوة إمبريالية؟

انطوان حداد : لعل ذلك يعود لأنهم اصطدموا بإمبرياليات أخرى وخسروا الحرب، فلم تتسن لهم الفرصة التي سنحت لغيرهم.

جورج ديب : لعل ذلك يعود إلى أسباب أعمق من ذلك، فالشعب الألماني قادر على استعمال المادة، إلا أنه غير قادر على التعامل مع الناس. ولعل ذلك هو سبب فشله. وهناك أيضاً سؤال آخر متصل بالموضوع نفسه ويتعلق بالإمبراطورية العثمانية فهل نجحت الإمبراطورية العثمانية في استعمارها؟ وفي هذا الإطار قد يكون من المهم أن نعرف ماهية العلاقات التي حكمت الإمبراطورية العثمانية في ضوء ما يتحدث عنه إدوارد سعيد في كتابه.

مهى أبو عز الدين : الإمبراطورية العثمانية استخدمت سلاح القوة والثقافة، وهي نجحت في أن تحكم مدة طويلة من الزمن في أوروبا وفي الشرق. في حين أن الألمان لم يستخدموا الثقافة، وبالتالي فإنهم لم يتمكنوا من النجاح. ولكي تنجح الإمبريالية ينبغي استخدام السلاحين: السلاح الثقافي وسلاح القوة العسكرية.

جورج ديب : من الممكن أن يكون الألمان لم يستخدموا سلاح الثقافة. وهذا يطرح السؤال التالي: لماذا نفصل الثقافة عن التاريخ؟ فهل يمكن فصلهما؟ وخصوصاً إذ عدنا التاريخ جزءاً من المخزون الثقافي يكمله الواقع الذي يمدّه بمعطيات القوة وبمعطيات جديدة، لذا ينبغي أن يكون للثقافة تاريخها، وحاضرها وماضيها ومستقبلها، ومن دون ذلك فهي ليست ثقافة. وإذا حصرناها بحقبة معينة فهي تبطل أن تكون ثقافة.

غالب أبو مصلح : في رأيي أن الإشكالية القائمة، ليس على صعيد المنطقة فقط وإنما في العالم الثالث ككل، لا تنحصر بالمصير المادي - الاقتصادي فقط، أي نوعية العلاقات والاقتصادات التي سترسم في المستقبل. إن السؤال عن موقع العالم الثالث في القرن المقبل سؤال أساسي ومطروح بشكل ملح. إلا أن الجانب الأساسي منه هو الجانب الفكري المتعلق بالأيديولوجيا، بمعناها الإيجابي وليس بالمعنى السلبي المدان، وفي هذا الإطار أجدني أشعر أن العالم الثالث وكل حركات التحرر في هذا العالم فقدت أيديولوجيتها ولبات تعاني الضياع. وإذا كان هناك من رد فعل نحو العشائرية والأصولية وغيرها، فإن ذلك يعود إلى فقدان الرؤية الشاملة، التي تضبط إيقاع الناس نحو المستقبل. وأنا أرى أن كل الحركات الفكرية المهمة في التاريخ هي الحركات التي ناشدت إنسانية الإنسان، كما يقول إدوارد سعيد، الذي يحاول أن يتخطى قضية القومية الضيقة التي تستوعب كل طموحات الإنسان إلى دوائر أوسع وأوسع حيث الدائرة الكبرى تشتمل كل الإنسانية. هذه النظرة أساسية جداً ومهمة لكنها تبقى مثالية، فالنظرة الماركسية للإنسان كانت مثالية ولم تنجح. فالدوافع الاقتصادية والأطماع هي أمر أساسي حتى في تكون الآراء والثقافات. فالعنصرية واستعلائية الثقافة الغربية جاءت نتيجة موقع أكثر تقدماً وأكثر قوة من دول العالم الثالث. وبالتالي فهذه

الثقافة، أو هذا الاستعلاء، كانت تفسر واقعاً معاشاً وتحاول أن تبرره، وأعتقد أن الأيديولوجيا هي إلى حد بعيد عملية تفسير وتبرير، أكثر منها طموحاً نحو المثل الأعلى. فالمثل الأعلى يخضع لتغير دائم ويشمل ذلك حتى صورة الإله التي نغيرها دائماً كي تتلاءم مع حاجتنا. والمهم هو أي أيديولوجيا وأي منظومة فكرية تستطيع أن تسد هذا الفراغ الهائل الذي يعانيه العالم الثالث؟ فالقومية بالتأكيد ليست هي هذه المنظومة، فربما الاشتراكية بشكل ما تكون هذه المنظومة، أي الاشتراكية بشكل أكثر تطوراً وأكثر إنسانية، الاشتراكية التي تضع الإنسان كمركز ومحور لتفكيرها، بدلاً من أن يكون هذا المحور هو الطبقة أو القومية أو الله. طبعاً مثل هذه الأيديولوجيا لا ينتجها شخص واحد بل تنتجها تجارب الشعوب من خلال آلامها ومعاناتها.

بول سالم : لدي ملاحظة صغيرة حول ما ذكره أبو مصلح. أوافق تماماً أن هناك مشكلة أيديولوجيا بمعناها الإيجابي في العالم الثالث. فالأيديولوجيا التي استعملها العالم الثالث للتحرر من الإمبريالية جاء بها من الغرب، كالفكر القومي والفكر الاشتراكي والفكر الماركسي وغيرها. وبالتالي فإن قسماً كبيراً من الفكر الذي استوردناه من الغرب لمحاربة الغرب كان فكر المعارضة اليسارية الغربية لبعض الأمور في عالم الغرب نفسه. فالماركسية هي رد فعل على النظام الرأسمالي. ومن ناحية أخرى فإن الحركات القومية هي حركات ظهرت في أواخر مراحل تطور الغرب، أي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكن سر نمو الغرب يكمن في الفترة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر حيث تأسس مستقبله، فقد كان هناك في هذه الفترة اتجاه معين نحو العلم، لست أدري إذا كان يصح أن نطلق عليه صفة الأيديولوجيا، إلا أنه نما وترسخ عبر مئتي عام من الثورات ووضع العلماء في السجون وحرقهم حتى تثبت موقع العلم، بدءاً بديكارت، في المجتمع الغربي. وهو صراع اقتصادي في معظمه ورأسمالي أساساً. أي ان الثورة الرأسمالية والثورة الصناعية هي التي وضعت، قبل مجيء الماركسية، أسس الاقتصاد الغربي والحياة الغربية الاقتصادية.

هذا من الناحية الفكرية المتعلقة بالعلم والأيديولوجيا والعلاقات الاقتصادية، أما في ما يتعلق بالسياسة، فقد قامت ثورات فكرية أيضاً في بريطانيا وفرنسا، من جون لوك إلى جان جاك روسو، إذ قامت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ثورات فكرية وفلسفات سياسية بطل الحديث عنها اليوم، لأنها أصبحت جزءاً من التاريخ ولكنها كانت من أسرار نمو الغرب.

ومشكلتنا اليوم في العالم الثالث، أننا نواجه الغرب في آخر القرن العشرين، في حين أن ما نحتاج إليه معظمه مطمور في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. ولكي نستطيع أن نخطو الخطوات التي تمكنا من التحرر من النفوذ الحضاري وغير الحضاري للغرب بعدما تحررنا منه كاحتلال، فيجب أن نؤكد ذواتنا ويصبح لنا الكيان الخاص والمستقل والقادر على تحمل أعباء نهوضنا، بحيث لا نعود نستورد

الغرب كحضارة ومنتوجات، وبالتالي فإن مهمتنا شاقة جداً، إذ لا يكفي أن نتحرر من الغرب كإستعمار مباشر، فهذا حققناه، إلا أننا لا نزال نعتمد على الغرب.

إذا نحن مضطرون إلى الرجوع إلى جذور الحضارة الغربية وأسسها لكي نختار ما هو مفيد منها ونتجنبه ونترك ما هو غير مناسب لنا. وذلك على جميع الصعد الاقتصادية والثقافية والسياسية، إذ ليس هناك في العالم العربي أو في العالم الثالث فعلاً أي فكر فلسفي جدي عميق اللهم إلا في ما يتعلق بانتقاد الغرب. ولكن المطلوب أن نتخطى الانتقاد باتجاه إرساء أسس ثقافتنا الخاصة وكياننا الخاص.

أحمد بيضون: في تقديري الشخصي، أن أهمية الكتاب تكمن في أنه يغير المركز، الذي يشيع اعتباره مركزاً للمناقشة. فهناك مشاكل لا تزال قائمة بات من الممنوع تقريباً مناقشتها. فمشاكل السيطرة لم تعد مسألة مطروحة بحدّة بحيث تؤلف حولها الكتب التي تملأ المكتبات يومياً وتتصدر الاعلام. وبات الحديث عن السيطرة في العلاقات الدولية أمراً شاذاً. وهناك أيضاً تهميش يتم بوتيرة سريعة للكلام على الجوع والفقر، حتى ولو كان هذا الجوع يسبب أحياناً أزمات دولية ويسبب تدخلاً من قبل الأمم المتحدة، فإن كل مشكلة من مشاكل الجوع تبدو مشكلة منفصلة وقائمة بذاتها ومنفصلة عن المشاكل الأخرى، وهي تبدو مشكلة موضوعية محددة لهذا النظام الذي يتم تركيبه حالياً، في حين أن النظام بشكل عام لا يشكو شيئاً، والحديث عن قضايا من نوع الامبريالية لم يعد شائعاً، وحتى كلمة «الامبريالية» نفسها لم تعد مستعملة.

وعلى الرغم من أن إدوارد سعيد يستعملها في الغالب لوصف الحالة التاريخية التي كانت تسمى «الامبريالية» لغاية الحرب العالمية الثانية، وهو لا يتحدث عن أميركا وعن وضعيتها وعن علاقتها بهذه الحالة إلا في الفصل الأخير، فإنني أرى أن مجرد اختيار هذا الموضوع لكتاب ضخم من هذا النوع، يمثل خرقاً للجو السائد والموضة السائدة، ويخلق جواً يعيد المناقشة إلى أحد المحاور التي ينبغي أن تبقى خاضعة للمناقشة. فمن غير المعقول أن تقتصر المناقشة حول مدى انضواء عملية التنظيم في إطار الشرعية الدولية القائمة، كما يراد لها أن تبنى، وإذا وجدنا مشكلة تعترض هذه العملية فإننا نتحدث عنها، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال تسطيح مشاكل العالم واختصارها والحد من أهميتها إلى هذا الحد. وأنا أرى أن هذا

الكتاب ينتمي، كما قال بول سالم، إلى تيار أميركي، ولكنه يعبر أيضاً عن المشكلة التي يعانيها إدوارد سعيد كعربي أميركي. وهذا هو سبب عدم توازن الكتاب، فإدوارد سعيد رجل عربي مقيم في أميركا، ومشاكله كعربي مقيم في أميركا واضحة جداً في الكتاب، والموقف العنصري الأميركي تجاه غير الأميركيين مسألة واضحة جداً وتضغط بقوة على كل النقاط التي أبرزها في الكتاب، كما هي واضحة أيضاً في عدم التوازن في اظهار الوجه الآخر المتعلق بمشاكلنا نحن. فعندما يقول إدوارد سعيد إن صدام حسين شخص منقر، فأنا لا أعرف ماذا يقدم مثل هذا الوصف. والمفروض أن أطلب منه ما دام قد تطرق إلى هذا الموضوع وإلى مواضيع أخرى مماثلة، أن يوضح لي سبل وصولنا إلى صدام حسين وكيف انتجنا صدام حسين، وأن

يحدد كيف يمكننا أن نتخطى صدام حسين، فلقد كان من المفروض أن يعطي الجانب المتعلق بنا - وهو جانب موجود في الكتاب، ألا أنه موجود بصورة مخففة ومبسطة وخجولة - وزناً آخر، حتى ولو كان سعيد يريد الاقتصار على الصعيد الثقافي ويتجنب الغوص في الصعيد السياسي، على الرغم من أنه لا يتحاشى أبداً الدخول في المشاكل السياسية، فالكتاب حافل بالإشارات إلى حرب الخليج وحقوق الإنسان... الخ.

أعتقد أن هذه هي مشكلة الكتاب الرئيسية، وهناك بضع مشاكلات متفرعة من هذه المشكلة، كالمثل الذي ضربته حول الحالات أو النصوص التي يستخدمها أدلة على حضور الامبريالية في الأدب، مثلاً كقصة ديكنز دومبي وابنه "Domby and Son" أو قصة جاين أوستن حديقة مانسفيلد "The Mansfield Park" فهو يحاول أن يجعلنا نتلمس من خلال هذه النصوص أن وضع السيطرة الامبريالية هو شرط لإمكان وجود هذه النصوص. فحتى عندما يقوم ديكنز بوصف دومبي بغروره ومبالغته وادعائه وخلقه وثقته بنفسه، إلا أن مثل هذا الغرور ومثل هذه الثقة بالنفس مشروط وجودهما بوجود الامبريالية المسبق. فما كان من الممكن أن يتحدث دومبي عن تسخير البحار والرياح له ولابنه لو لم تكن البحار والرياح مسخرة بالفعل لبريطانيا. وهذا ما يدفع المرء إلى أن يلتفت إلى ظواهر المبالغة والادعاء الموجودة عندنا. فلماذا نملك نحن، الذين لا نسيطر على أحد، بل نحن ضحايا السيطرة، القدرة على أن نغني قصيدة كقصيدة سعيد عقل. ولماذا يقول الشعراء القوميون العرب مثلاً أبياتاً من نوع:

عشنا أعزاء ملء الأرض ما وطئت

جباهنا تربها إلا مصلينا

لا ينزل النصر الا فوق رايتنا

ولا تمس الظبي إلا نواصينا

فمن أي مصدر يأتي مثل هذا الكلام الفارغ؟ هذا الذي يطرح المشكلة التي لا يقوم إدوارد سعيد بحلها والتي لا أملك بدوري حلاً لها، وهي مشكلة علاقة الثقافة بالتاريخ. فإدوارد سعيد لا يعالج الثقافة كدائرة مستقلة مكتفياً بالبحث في منطقتها الداخلي ولا يحيل الأمور إلى ما يحدث خارجها، بل هو يحيل دائماً على الخارج، وهو يقول في الوقت نفسه انه لا يقوم بعملية اختزال للثقافة إلى مضمونها الاجتماعي، فهو لا يرى مثلاً أن الأعمال الثقافية مسؤولة عن الوضع الامبريالي، ولا يرى أن مسؤوليتها هذه، في حال وجودها، أو أن ارتباطها بهذا الوضع ينتقص من قيمتها الجمالية، أو من وضعها كأعمال أساسية فنياً.

كنت أتمنى أن أرى لدى إدوارد سعيد ولدى غيره حلاً لهذه المشكلة، التي جاءت حلولها على وجه الإجمال غير مرضية. فعندما كان الماركسيون يقولون ان الفن بحسب عبارة أوردها لوي التوسير، في نهاية التحليل مرتبط بالمجتمع، وأنه قبل نهاية التحليل هناك مستوى يمكن أن نعالج فيه العمل الفني بصورة مستقلة عن الوضع الاجتماعي، أعتقد أن مثل هذا الحل هو حل لفظي، والمطلوب أن يقوم أحد بشق

طريق لتحليل شامل يظهر الصلة ويظهر الاستقلال مطبقاً ذلك على نصوص محددة، وذلك دون أن يحل المشكلة لفظياً مرة أخرى وبالقول مثلاً: هنا ينتهي المستوى الجمالي ونبدأ الآن بالمستوى التاريخي. هذه المشكلة كنت أتمنى من ادوارد سعيد بوصفه ناقد أن يساهم في حلها. فعلى الرغم من كتابي الاستشراق والثقافة والامبريالية قد طغيا على أعمال سعيد كناقد وأستاذ للغة الانكليزية وكقارئ ممتاز لنصوص جميلة شعرية ونثرية، فقد كنت أتأمل أن يوظف هذه الموهبة وهذه الخبرة لحل هذه المشكلة إلا أنه لم يفعل. إلى ذلك وفي ما عدا موافقتي على ملاحظة نواف كباره المتعلقة بأن التأثير أساساً، وليس كلياً، هو من طرف واحد. لأن هناك في الحقيقة تأثير من الناحية الأخرى وكل جدلية السيد - العبد والمشكلة التي طرحتها حول سبل ايجاد الطريق لنقد اليهودي بما هو يهودي، دون أن نتعرض للاتهام باللاسامية أو كيف يمكن أن نجد مراجع تتيح لنا أن ننتقد أنفسنا كعرب في ثقافتنا وفي ديننا دون أن نتعرض للاتهام بأننا نمارس عنصرية ذاتية. أو إذا انتقد أحد من الخارج ظواهر تتعلق بالإسلام مثلاً أو بالتقاليد العربية فهو نعهده بالضرورة عنصرياً أو كافراً لا لسبب إلا لأنه يحمل جواز سفر أميركياً أو فرنسائياً. فكيف يمكن أن نصل إلى هذا التوازن الذي لا يضع معطيات رئيسية من ثقافتنا، التي تحدد كل سلوكنا، خارج إطار النقد وهي حالياً خارج هذا النقد، فهناك ارهاب كامل على كل هذه الأمور. القوميون يمارسون ارهاباً عليك من جهة، والأصوليون من جهة أخرى. وهذا لا يقتصر على المسلمين بل يشمل المسيحيين أيضاً. فانت لا تقدر أن تنتقد أموراً تعتبر مقدسة. حتى لو بت واثقاً من أنها تنتج انعكاسات اجتماعية ينبغي أن يجادل في أصلها وفي ضررها. فمثل هذا الجدل غير مسموح به.

انطوان حداد: بما أنني لم أقرأ الكتاب بل قرأت عنه، لذا انتظرت حتى يتسنى لي أن اسمع الخلاصات، إضافة إلى أن ما قرأته حول الموضوع يجعلني أعتقد أن الفكرة الرئيسية التي حاول ادوارد سعيد أن يعبر عنها في هذا الكتاب تكمن في أن الثقافة هي بشكل ما امتداد لأشكال السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية، وهي في الوقت نفسه أحد أشكال هذه السيطرة وإحدى أدواتها. إذا كانت هذه هي الفكرة الجوهرية للكتاب، وهو ما ذكرت الكثير من المراجعات، لعل أهمها مراجعة مجلة "Foreign Affairs"، فأنا أرى أنها لا تتضمن فتحاً جديداً في عالم المعرفة على الرغم من تضامني وتضامن جميع الزملاء معها. ولكنني أشعر أن لهذا الموضوع جانباً سلبياً. فبعدما بين لنا أحمد بيضون مدى الجراءة، وليس مدى الفتح العلمي، فالرجل يكتب في موضوع لم يعد قيد التداول ولم يعد رائجاً. وهو يعيد تذكيرنا بحقائق ثمة موازين قوى تحاول القضاء عليها. ولكن هناك جانب سلبي آخر: فجميعنا يشاهد أن هناك محاولة في إحدى مدارس الفكر الغربي نحو تصوير المسألة بعد انهيار الشيوعية وكأنه حان الأوان أن يتصدر العالم حروب الحضارات، فتصبح المواجهة بين حضارة وأخرى وليس بين نظام سياسي ونظام آخر. وهذا بدوره ليس اكتشافاً سياسياً، فالتاريخ في جزء كبير منه تطور من خلال حروب حضارات، ولكن عندما نُصرّ على

التركيز على وجود امبريالية، أي قوة مهيمنة لها ثقافتها المميزة، وهذه الثقافة هي وسيلة سيطرة وهي امتداد لأحد أشكال السيطرة، أخشى أن نكون بذلك قد منحنا شركاء مروجي هذه الفكرة في بلادنا دفقاً جديداً. فهذا إدوارد سعيد المثقف العربي الليبرالي الذي يعيش في الغرب على الخط الفاصل بين ثقافة الإسلام وثقافة الغرب، يؤكد أن الصراع الحضاري يملك أساساً صلباً في هذه المرحلة وأن هناك ثقافتين: ثقافة المهيمنين وثقافة المهيمن عليهم. ولا بد من أن نخوض الصراع ضد الثقافة المهيمنة، تماماً كما ينبغي هنتنغتون وغيره في الغرب.

محمد جابر الانصاري

تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية

الذات أو إلى إجراء مصالحة مع الواقع بهدف الخروج من حلقة «مأزومية» هذا الواقع العربي، حين يلجأ إلى طرح «واقع» تاريخي بديل لكي يبني عليه قاعدة المصالحة هذه.

يقع الكتاب في ثمانية فصول، يمهّد لها الكاتب بتقديم حول «ضرورة نقد الواقع العربي»، محدداً فيه بعض المنطلقات المنهجية التي يبني عليها معالجته موضوع الكتاب.

يتناول الفصل الأول «أعراض الأزمة: امتداد الماضي في الحاضر»، فيعرض فيه الانصاري الواقع السياسي العربي عبر التاريخ، منطلقاً فيه من إشكالية أساسية هي أن الأزمات السياسية التي يعانيها المجتمع العربي اليوم ليست وليدة مرحلة حديثة، في التاريخ العربي أو مرحلة الدولة الحديثة، بل هناك ترابط في ما بينها يعود إلى عمق التاريخ العربي - الاسلامي بحيث ما زالت هذه الأزمات تكرر نفسها عبر هذا السياق التاريخي للمنطقة العربية - الإسلامية محكومة بمنطق يصفه الكاتب بـ«منطق الأزمة» (ص ١٧) مستعيناً بإبن خلدون أساساً ليعرض أدوات المنهجية التي بها يقرأ ويحلل حركة المجتمع والتاريخ العربيين الاسلاميين.

لا شك ان الصدمات القوية التي يتعرض لها فرد ما، أو حتى مجتمع، تدفع به أحياناً إلى إجراء وقفة مع الذات، وخصوصاً إذا كانت هذه الصدمات بحجم «سقوط» المشروع القومي العربي، أو «سقوط» قضية تحرير فلسطين، على المدى المنظور على الأقل، أو إذا كانت بحجم حرب الخليج وما سبقها وتبعها من تحولات دولية وإقليمية، بلغ الخطاب السياسي العربي في معظم اتجاهاته معها طريقاً مسدوداً.

ومن أهم المسائل التي كان الخطاب السياسي العربي يتخبط بها دون أن يستطيع إيجاد حل لها هي مسألة الدولة الحديثة التي وجد فيها الخطاب القومي عاملاً معيقاً لنشوء الدولة القومية، في الوقت الذي كانت تتهدد الدولة الحديثة هذه أشكال عدة من الولاءات الضيقة ذات الجذور القبلية أو الطائفية أو الدينية أو الإثنية، التي عادة ما كانت تقنّع نفسها بخطاب سياسي أو بايديولوجيا «حدثية».

هذه الوقفة مع الذات تبدو جلية في كتاب محمد جابر الانصاري الذي يعمل على نقض الكثير من المسلمات التي قام عليها الحلم العربي، لكن دون أن يحول ذلك دون تعرضه هو للوقوع في أسلوب اختلاق توليفات تهدف إلى إيجاد تسوية مع هذه

صنعها الاسلام للسياسة، قد حالت دون نمو الفكر السياسي الاجتهادي في النظرية، وفي التطبيق خصوصاً (ص ٢٥). ويلاحظ الكاتب غياباً للمؤسسات السياسية في مؤسسات الدولة العربية، بحيث إن المعارضة السياسية لم تكتسب أية صفة شرعية في الواقع السياسي الاسلامي، إذ على الرغم من السيادة النظرية لمفاهيم الشورى والبيعة وأهل الحل والعقد فلم يكن هناك في الواقع تطبيق حقيقي «للسورى الاسلامية حتى بين الأطراف الإسلامية المتقاربة» (ص ٢٦).

ولا يكتفي الانصاري بارجاع الازمة السياسية العربية إلى صدر الاسلام بل يرجعها إلى ما قبل الاسلام، الذي جاء بدوره ليبدأ في إقامة دولته من نقطة البداية أو من حالة اللادولة.

ويبرر الانصاري هذا التأزم بتجربة قيام الدولة في الحياة السياسية العربية - الاسلامية، بأن الدولة لا يمكن أن تقوم فجأة أياً كانت قوة المبادئ التي تقف وراءها، فهي في نظره «تحتاج إلى وقت تاريخي طويل لتتأسس وتنمو وتترسخ» (ص ٢٨). وهكذا يبدو الانصاري انه لا ينظر إلى الاسلام كتعبير عن عملية تحول اجتماعي يمكن أن تقود بذاتها إلى مشروع دولة على الرغم من أن الاسلام لم يطرح نفسه عقيدة دينية فحسب بل طرح نفسه ديناً ودولة.

وهنا يظهر أحد مناهج التحليل الذي يعتمد عليه الباحث في قراءته تلك المرحلة من التاريخ العربي - الاسلامي، وهو منهج يقوم على حتمية تاريخية خاصة بالمجتمع العربي، حيث يشير إلى أن «الدولة الاسلامية لم تجد في الواقع العربي الذي انطلقت منه أسساً تدعمها في هذا الجانب العملي الفني التنظيمي المؤسسي في بناء الدولة. وذلك ما ظل مصدر إعاقة تاريخية» (ص ٢٨). ولا يتردد الانصاري هنا في اطلاق بعض الأحكام بأسلوب حتمي باستمرار وجود «افتراق خفي، أو ظاهر، بين الإسلام كدين ورسالة عالمية عابرة الحدود والقارات بلا حواجز،

ولا يتردد الباحث في اسقاط المقولات الخلدونية على السياق التاريخي للمجتمع العربي - الاسلامي برمته، مستنتجاً أن «للتبعية جذوراً في التاريخ أقدم من ظاهرة الامبريالية والاستعمار» (ص ٢٠) مسقطاً بذلك الحدود بين المراحل التاريخية التي سادت تعريفاتها وتحدياتها في الفكر الحديث. وهكذا ينطلق الباحث في قراءته الواقع العربي الحالي من بعض السمات البنيوية التي يراها مستمرة منذ صدر الإسلام.

أولى هذه السمات التي لا تزال في يومنا هذا والتي يحاول الانصاري مقاربتها بالمقولات الخلدونية هي تلك «الفجوة بين المثال والواقع في الحياة العربية - الاسلامية التي من أبرز اشكالاتها عدم إدراك دعاة التغيير قوانين التغيير وآلياته الفاعلة في الواقع الاجتماعي» (ص ٢٠).

أما السمة الثانية فهي سمة الاستبداد التي رافقت تجارب السلطة المركزية في المجتمع العربي، إذ إن «السلطة المركزية تركز للاستبداد المطلق وتتذرع به لأن البديل منها هو الفوضى المطلقة أو حالة اللادولة» (ص ٢٠). وهكذا يكون الانصاري قد وجد تفسيراً لظاهرة «تطابق السلطة والدولة» في المجتمع العربي (ص ٢١).

ويلقي هذا السياق التاريخي لدى الانصاري بظله على ذلك الصراع القائم بين الحضارة والسياسة لدى العرب، مشيراً إلى قطيعة كانت قائمة «بين الأمة ومفكرها من ناحية وبين السياسة وعالمها من ناحية ثانية» (ص ١٨)، إذ إن «تاريخ العرب والاسلام كان عبارة عن تسابق تراجيدي خطير بين بناء حضاري في الدين والعلم والعمران والفكر، والثقافة والفنون، وصراع انتحاري في السياسة والسلطة والدولة» (ص ٢٢).

ويتحدث الانصاري عن عدم تطابق الدائرة الحضارية العربية - الإسلامية الواحدة مع الدائرة السياسية المتعددة والمتصارعة، كما أن «غلبة سلطة الأمر الواقع من دون اعتبار للضوابط المبدئية التي

وبين دولة أو دول الاسلام ككيانات واقعية تنظيمية على أراضٍ وأقاليم محددة في عالم تتزايد فيه أهمية الحدود بين الدول» (ص ٢٩).

في هذا السياق يستمر الباحث في إسقاط الماضي على الحاضر وحتى المستقبل، إلى حد يجعله ينفي التحولات التاريخية التي عرفها المجتمع العربي ويقطع الطريق أمام قوى التغيير في المجتمع، مشيراً إلى وجود تركيبة مجتمعية عامة لها آليات ما زالت تتحكم بالأداء السياسي العربي حتى يومنا هذا. مستخلصاً في نهاية هذا الفصل نتيجة هي أننا نحن العرب لن نتوصل إلى «معالجة مجدية لجذور معضلتنا السياسية من دون النظر في عمق التكوين السياسي الذي يحكم الجميع والذي سيتحكم في أية معارضة تأتي إلى السلطة» (ص ٣٢).

واللافت للنظر أن الانصاري يلجأ في كتابه إلى استخدام لغة جغرافية في وصف ظاهرة اجتماعية - سياسية ما حين يشير إلى «إغفال خطير للطبقات الجيولوجية المجتمعية المشتركة والواحدة التي تفرز، في كل أزمة، جميع هذه التضاريس والمعسكرات التي تبدو متعارضة في الظاهر، والتي تتماثل بنيوياً في التحليل النهائي».

وفي الفصل الثاني «مكونات الأزمة: دور العوامل الموضوعية في السياسة» ينطلق الانصاري في تحديد هذه العوامل من العامل الجغرافي المعيق لمشروع الدولة العربية الموحدة، أي عامل المكان، منبهاً إلى خطورة هذا العامل «وسط هذا العالم الذي عاشت فيه أمتنا منذ بدء تاريخها، وكان له أعماق الأثر في صياغة المشهد السياسي» (ص ٣٧).

ويتسم العامل الجغرافي هذا بوجود «قطيعة مكانية داخلية» تتمثل بدور «الفراغات والفواصل والحواجز الصحراوية الشاسعة الممتدة بين معظم الأقطار العربية في تقطيع وتجزئة المنطقة العربية عمرانياً وسكانياً» (ص ٣٨). ويرى المؤلف أن هذه الفراغات الصحراوية حالت دون تكون نسيج حياتي عضوي «بدورة تفاعل واحدة ومتكاملة» في المنطقة

العربية لمجتمع موحد لدولة موحدة ثابتة، منذ القدم وإلى اليوم.

وهذه العوامل الجغرافية التي يتحدث عنها الباحث لا تتوقف عند حدود «القطيعة المكانية» بل يسقطها كذلك على «قطيعة أخرى في الزمان» بحيث يحمل العوامل الجغرافية المتمثلة بالتصحر المسؤولية «بتقطيع مجرى التراكم والتطور الحضاري والسياسي في التاريخ العربي بموجات التصحر والجفاف المتعاقبة التي دفنت مدناً وحضارات ودولاً بأكملها تحت الرمال عصاراً بعد آخر» (ص ٣٨)، الأمر الذي أدى في نظره إلى إعاقعة سرعة التطور الحضاري والسياسي العربي.

وهنا أيضاً يستخدم الانصاري مرة أخرى اللغة الجغرافية للتعبير عن ظاهرة اجتماعية، واصفاً موجات الهجرة البشرية بالظاهرة التصحرية، وهي الظاهرة التي لم تتوقف لديه عند الحدود الطبيعية والاجتماعية، بل شملت كيان الدولة نفسه، التي ظلت بدورها «تتأرجح بين النشوء والتوحد، ثم التجزؤ والانحلال على التوالي» (ص ٣٩)، في عملية تأرجح بين «حالة الدولة واللدولة» على امتداد الوطن العربي (ص ٣٩). وهذا ما يفسر في نظر الكاتب تدني مستوى الأداء العربي في إدارة السياسة وممارستها.

غير أن عوامل القطيعة هذه، بين المناطق العربية المختلفة، كانت تخفف من حدتها حركة القوافل والتجارة والقبائل والسكان التي كانت تتم بين مختلف المناطق بوساطة الجمال، حيث كانت «دورة التفاعل البشري والاجتماعي والاقتصادي والفكري والمعنوي تتم بحيوية واستمرارية» إلى أن جاءت الدولة القطرية فساهمت «بتوقف هذه الحركة مع مطلع العصر الحديث» (ص ٤١) عقب التخلي عن حركة النقل بالقوافل عبر البلدان العربية واستقرار السكان في مناطق ثابتة، فتوقفت «حركة التفاعل التاريخية»، كما يرى الانصاري، الذي لن يتأخر كثيراً ليشير في مكان آخر من الكتاب إلى أن الدولة

القطرية الحديثة هذه تمثل أولى مراحل التوحيد القومي على الصعيد العربي (ص ٩١).

ومن الخصوصيات الأخرى التي تميز المنطقة العربية والتي يشدد المؤلف على خطورتها هي ذلك التصارع بين الحضارة والبداءة، حيث يمثل هذا التصارع في نظره «الديالكتيك الأساسي في تاريخ المنطقة العربية» (ص ٤٤).

وفي الوقت الذي يذكر الانصاري أن لكل فضاء مجتمعي وحضاري دياكتيكه الخاص به، فهو لا يلبث أن يذكر أن البداءة في الفضاء العربي ليس المقصود فيها البادية فحسب بل هي تشمل «البداءة الآسيوية، وموجاتها المتعاقبة على المنطقة العربية من صحاري آسيا الوسطى» (ص ٤٤). وهو بذلك يدخل في دائرة الديالكتيك هذه عناصر من خارج دائرة التضاد العربية، أي أنه يدخل البداءة الآسيوية في هذه الدائرة، وهذا ما يجعل تحديد دائرة التضاد في حدود الفضاء العربي أمراً غير دقيق، بل كان يفترض بالباحث وضع دياكتيك البداءة - الحضارة في دائرة أو فضاء أوسع من الفضاء العربي بحيث يشمل في حدوده كل العناصر المكونة لهذا الديالكتيك.

وعلى الرغم من أن الديالكتيك يفترض أن ننظر إلى الأشياء لا من زاوية علاقاتها المتبادلة واعتماد بعضها على البعض الآخر فحسب، بل من زاوية حركتها وتغيرها وتطورها وميلاتها وفنائها... على الرغم من ذلك، نرى الانصاري يقوم بتأييد هذا التضاد الحضاري - البداوي، مرتكزاً بذلك على المنهج الجغرافي، مشيراً إلى أن «طبيعة المنطقة الجغرافية تقتضي تاريخياً تعايش الخطين معاً» (ص ٤٨).

وضمن هذا الفضاء البداوي - الحضاري يرى الأنصاري أن «أخطر نقاط الضعف الأساسية في الحاضرة [...] هي أنها بنية لا تمتلك ولا تولد قوة التماسك والتضامن الاجتماعي الفعال [...] للدفاع عن نفسها وعن مقوماتها الحضارية وإقامة سلطتها السياسية» (ص ٤٩) الأمر الذي مثل «أساس

الاشكالية كلها، ومدخل الانقلاب الخطير الذي استطاعت القوى الرجعية إحداثه في قلب المدينة العربية ومحيطها الحضري على مر العصور» (ص ٥١).

وينتقل الانصاري من ثم ليحدد في الفصل الثالث «مشروع مخطط أولي لإعادة كتابة التاريخ العربي: سياسياً وحضارياً». ومن أهم المسائل التي يتناولها في هذا الفصل هي «خصوصية المكان العربي»، محاولاً كما في الفصلين السابقين إخضاع التاريخ للعوامل الجغرافية، مشيراً إلى أن «التعرف إلى طبيعة المكان (الجغرافيا) هو المدخل الضروري إلى فهم مجريات الزمان (التاريخ) في حياة كل أمة» (ص ٥٩)، وبالتالي فإن «درس الجغرافيا في حالة العرب، يجب أن يسبق درس التاريخ» (ص ٥٩). وكأن الكاتب يريد أن يقول إن هناك حتمية تاريخية تحكم العرب مرتبطة بحتمية جغرافيتهم.

ثم يطرح الانصاري خصوصية أخرى للمنطقة العربية هي خصوصية الجدلية العربية التاريخية والتكوين المزدوج للشخصية الجمعية، حيث يقوم بتفسير الخصوصية المثقلة للتاريخ وللحاضر العربيين، مستخدماً منهجاً يقوم على «قانون الجدلية المتعددة الأوجه والتجليات» وهي جدلية يرى الانصاري أنها خاصة بالخصوصية الجغرافية العربية.

وبعدما يربط المؤلف هذه الظاهرة بالخصوصية الجغرافية، فهو لا يلبث أن يدعو إلى وضعها «في إطارها التاريخي والمجتمعي الواسع»، لكن دون أن يضيف على هذه «الجدلية التاريخية» التي يتحدث عنها منحنى تصاعدياً في عملية تطورها بل منحى دائرياً يعيد انتاج الظاهرة نفسها وفق «الدورة الخلدونية» المتكررة.

والخصوصية الثالثة التي يحددها هي ذلك التقطع المكاني - الزماني الناتجة من عوامل جغرافية هي امتداد الفراغات الصحراوية، وتعاقب موجات التصحر، ومن عامل سياسي هو تتابع موجات

الاجتياحات الرعوية فضلاً عن عامل التصحر الاجتماعي.

وقد أدت هذه الجدلية وفق المؤلف إلى خلق قطيعتين خطيرتين في تاريخ المنطقة العربية، هي القطيعة في استمرارية التاريخ الحضاري، والقطيعة من استمرارية التاريخ السياسي.

في هذا السياق التاريخي جاء الاسلام ليمثل ثورة ومواجهة لهذه القطيعة السياسية من خلال انحيازه إلى جانب الحاضرة في مواجهة البادية.

غير أن عوامل الانقطاع في المنطقة كما يشير الكاتب كانت أقوى، بحيث جاءت «الفتنة الكبرى» في صدر الاسلام لتتدل على «أن جذور الانقطاع السياسي في مجتمعات المنطقة ما زالت قوية التأثير» (ص ٧٢). وفي هذا السياق من التحليل، نجد الانصاري يخضع التناقضات الاجتماعية التي كانت سائدة في صدر الاسلام لمنهج التحليل الخلدوني في عملية لا تخلو من محاولة تطويع الواقع على قياس الفرضية التي ينطلق منها الباحث، وهي فرضية استمرار الولاء القبلي والتمتع بانفلات «اللدولة»، إذ يستبعد من تحليله أي بعد طبقي للتناقضات الاجتماعية - وهو البعد الذي يفقد أي تحليل تاريخي اجتماعي علميته بتجاهله - فتغدو ايدولوجيا الخوارج بالنسبة إليه في الظاهر تعبيراً عن مبادئ مساواتية نظرية، نقضاً لارستقراطية قريش، في حين «ان واقع ممارساتهم وعصبياتهم القبلية يشي بطبيعة منزعهم الحقيقي».

ويشير الباحث إلى أن هذه الفتنة أسفرت عن قيام «عقد اجتماعي سياسي» «استقرت عليه الدولة العربية الاسلامية في واقع التاريخ» (ص ٧٤). وهذا العقد هو الذي يفسر من خلاله الانصاري ظاهرة الاستبداد في المجتمع العربي، بعدما وقعت الدولة العربية كما يذكر بين خيارين: إما اللادولة والفتنة أو الدولة المستبدة (سلطان غشوم ولا فتنة تدوم). ويسقط الانصاري هذه التجربة التاريخية، على الدولة العربية الحديثة، إذ يذكر أنه «على غرار الخيار

المر الذي تعرضت له الدولة في صدر الإسلام بين حرية شوراها وحتمية بقائها بالاستبداد، فإن الدولة العربية المعاصرة ما زالت تواجه الخيار الصعب بين أولوية ترسيخها ككيان بالسلطة المطلقة، وأولوية تطعيمها بالديمقراطية الدستورية في الوقت ذاته» (ص ٧٤).

هذا المنهج الذي استخدمه الباحث في معظم الظواهر التي يعالجها والذي يقوم على إسقاط الماضي على الحاضر أو محاولة تفسير الحاضر بأدوات وظروف الماضي، أدى إلى تغييب الفوارق الموضوعية في ظروف نشوء ظاهرة الاستبداد بين أشكال السلطة في صدر الإسلام وأشكال السلطة اليوم، إذ إن العوامل التاريخية التي أدت إلى نشوء المركزية والاستبداد في صدر الاسلام، والمتمثلة بضعف الاندماج الاجتماعي، ليست هي نفسها التي تقف وراء ظاهرة الاستبداد في الدولة العربية الحديثة، بل إن هذه الظاهرة تقوم هنا في سياق ظهور هذا الاندماج الوطني. لذا لا يمكن أن نحمل مصطلح «الاستبداد» الذي نستخدمه اليوم ما كان يعنيه في الماضي. وهنا يبدو أن الأنصاري يعتمد المنهج التاريخي في الجغرافيا السياسية الذي يهتم بدراسة الجغرافيا السياسية التاريخية بغية فهم مشاكل الماضي والافادة منها في دراسة الحاضر من خلال إسقاط أحداث الماضي وتفسيراته على ماجريات الحاضر.

أما القطيعة الكبرى التي يتحدث عنها الكاتب فهي المتمثلة بالقوة البدوية الرعوية الآسيوية التي «احتلت قمة السلطة واخترقت كيانها عسكرياً وسياسياً وإدارياً» حيث مثل ذلك «اجتياحاً رعويًا ضد الدولة العربية وضد الحضارة الاسلامية في ظل عجز المدينة العربية والمجتمع الأهلي الحضري عن توطيد القوة العصبية الحضرية القادرة على الدفاع الذاتي، وهكذا بات منطق القوة المجردة هو المنطق السائد في التعامل السياسي المجتمعي العام. وهذا ما أسفر عن مجموعة نتائج سياسية وعسكرية

هذه الاستنتاجات هو تغيبه البعد الاقتصادي الشمولي عن أدوات التحليل التي يستخدمها في الكتاب.

ويتناول الانصاري في هذا الفصل مفهوم الدولة في الواقع العربي، حيث لم يعرف العرب في رأيه المفهوم المؤسسي الثابت للدولة بقدر ما كانت الدولة تعني السلطة بالنسبة إليهم. مشيراً إلى أن جذور حالة اللادولة هذه هي «جذور مجتمعية عميقة تستند إلى تناقض البداوة الطليقة أولاً مع نظام الدولة وضبطها» فضلاً عن أن «العصبية» القبلية وتعددية كياناتها، وانشقاقات العشائرية المتتابعة، تبقى وتستمر في الحاضرة نقيضاً للدولة». وهنا يقع الكاتب أيضاً وأيضاً في لا تاريخية التحليل حيث يعمل على تأييد الظاهرة الاجتماعية وكأن التاريخ يدور في حلقات تعيد نفسها، بحيث تبقى «الدولة - القبيلة» في هذه الحالة «خاضعة لآليات العصبية القبلية تقوى بقوتها، وتضمحل باضمحلالها، حتى تقوم قبيلة أخرى بإنشاء «دولة قبلية» أخرى» (ص ٨٤). وهذا ما يتنافى أصلاً مع المنهج الجدلي للتطور الاجتماعي الذي ينظر إلى المجتمع بوصفه مجموعة معقدة من العمليات، تشهد فيها الأشياء، التي تبدو في الظاهر ثابتة، حركة تغير مستمر من الصيرورة والفناء بحيث لا يكون ممكناً وفقها تفسير ظاهرة ما وفق ظاهرة أخرى شبيهة لها في الظاهر لكنها تنتمي إلى مرحلة تاريخية سابقة.

وفي الفصل الرابع «الوعي الملتبس بالدولة القطرية: جذور في الفصام السياسي بين الواقع والمثال في التاريخ العربي - الاسلامي» يتناول الباحث الالتباس المفهومي بين مفهوم «وحدة» الحضارة العربية - الاسلامية من حيث هي وحدة عقيدية وقيمية وثقافية قائمة على أسس تاريخية ومعنوية وبين مفهوم «وحدة» الدولة العربية الاسلامية من حيث هي تصور مثالي للوحدة السياسية قارب التحقق في فترات قصيرة من التاريخ العربي الاسلامي، الأمر الذي جعل الوعي

واقتصادي وفكرية، كان أبرزها القضاء على «البرجوازية المدينية التجارية» وقيام نظام «اقطاع شكلي» غير إنمائي وغير تعاقدى معاكس وظيفة الاقطاع التاريخية. فضلاً عن أنه ساهم «في تدمير الأرض الزراعية والثروة الزراعية التي صاحبت الإزدهار التجاري الأول» (ص ٨١). إضافة إلى أن غياب الجانب التعاقدى في حيازة الأرض قد أدى، كما يذكر الباحث، إلى تغيب أي فرص تاريخية لنمو جذور المفهوم القانوني أو الدستوري التعاقدى الذي تأسست عليه الديمقراطيات الحديثة.

وهكذا فإن هذا النظام «الاقطاعي الشكلي» لم يتمكن بحسب المؤلف من «تأدية الوظيفة التاريخية التي أداها كل من الاقطاع الفيودالي الأوروبي بعد تفكك الامبراطورية الرومانية والاقطاع الياباني بعد تفكك الامبراطورية اليابانية» (ص ٨٢).

وبهذا المعنى، يرى الانصاري أن مجتمعاتنا العربية «لم تدخل فعلياً في مرحلة اقطاعية حقيقية» (ص ٨٢) إلا بعد انهيار الدولة العثمانية وتكون الكيانات القطرية الحديثة. وعلى الرغم من إشارة الكاتب إلى أنه ينظر إلى هذه المسألة «بمنظور تاريخي تجريدي» فيبدو أنه بتجريده هذا قد وضع نفسه أمام اشكالية نظرية عبر حكمه على الدولة القطرية الحديثة على أنها تعيش مرحلة اقطاعية متأخرة. وفي الوقت الذي يدعي الباحث ان هناك خصوصية لكل مجتمع تحول دون اسقاط نماذج الدول أو المجتمعات الأخرى عليه نراه يقع في عملية الاسقاط هذه معتمداً بعض التحليلات التي شاعت في الفكر الرأسمالي الغربي والتي تشير إلى أن الغرب قد سبق تاريخياً البلدان المتخلفة التي يفترض بها حذو حذوه في تبني الخيار الرأسمالي من أجل اللحاق به.

وعلى الرغم من عدم دقة هذا التحليل يرى الانصاري أن المسألة التي ما زالت تفصلنا عن «العالم الحديث» هي مسألة «الفارق التاريخي الزمني» (ص ٨٢). وربما ما جعل الكاتب يصل إلى

العربي بعيداً من إدراك الواقع التاريخي والمجتمع بقوانينه وآلياته التي أدت بحد ذاتها إلى «تعددية الكيانات السياسية في واقع التاريخ العربي الإسلامي، وجعلته يسير في منحى مختلف عن المنحى المثالي لتصور الوحدة السياسية الشاملة» (ص ٨٩)، فالدولة القطرية إنأ، هي في نظر الانصاري وليدة ظروف موضوعية وعوامل بنيوية محكومة بالقوانين والآليات الخاصة بالمجتمع العربي، مستبعداً بذلك العوامل الخارجية ودور الاستعمار في رسم الحدود بين مختلف الأقطار العربية التي لا يلبث الانصاري أن يستدرك ذلك في مكان آخر من الكتاب، ليشير إلى أن الاستعمار ساهم في تقسيم بعض المناطق العربية وتحديد المشرق العربي، بعدما يكون قد عمم استنتاجاته حول «موضوعية الواقع التاريخي التعددي» الذي ظل «قائماً وممتداً ومتكرراً عبر مختلف العصور» (ص ٩٠). ويرى الانصاري انه حان الوقت «لتأسيس وعي معرفي علمي يستوعب واقع ووقائع حركة التاريخ والمجتمع، والقوانين الفاعلة والمؤثرة فيها، بما يؤدي إلى حركة تنوير حقيقي لتصحيح مسار النهضة العربية» (ص ٩١). مع العلم أن إحدى أزمات الفكر العربي المعاصر تكمن في طرائق ومناهج التفكير العربي وليس في موضوعات التفكير و«الحقائق» التاريخية الخاطئة المسلم بها فحسب. وإذا كان الانصاري يسعى لنسف هذه المسلمات التاريخية، وهو محق به إلى حد ما، فإن مناهج وأدوات التحليل الاجتماعي والتاريخي التي يستخدمها، وخصوصاً تلك التي تقوم على التفسير الجغرافي للتاريخ أو تلك التي ترى أن التطور التاريخي ذو اتجاه دائري يعيد نفسه، فهي مناهج لا يمكن التسليم بها في أي مشروع تنويري، وخصوصاً أن هذه المناهج لا تعطي البعد الاقتصادي والبعد الشمولي العالمي الدور المفترض في قراءة المجتمع والتاريخ.

الالتباس الآخر الذي يتحدث عنه الكاتب هو الطابع «الثلاثي المركب والمزدوج لأبعاد الإنتماء

والولاء» (ص ٩١)، حيث هناك البعد الثقافي - الحضاري الذي يعبر عن انتماء إلى «دار الاسلام» وهناك البعد المجتمعي المعيشي العصبوي الذي يعبر عن «الانتماء والعصبية للجماعة»، وهناك البعد السياسي السلطوي الذي يعبر عن «الانتماء السياسي للكيانات والسلطات والإمارات» (ص ٩٢ - ٩٣).

والجدير بالملاحظة أن الباحث يسترسل في تطبيق المنهج العصبوي إلى الحد الذي يجعله يعد أن المذاهب والأيديولوجيات التي ظهرت في الإسلام «تعبّر عن تلك العصبويات المجتمعية المتشترقة المنقسمة» نافياً البعد الاجتماعي - الاقتصادي الذي لم يخلُ من التناقضات التطبيقية في تطور المجتمع العربي الذي كان له دور في ظهور بعض هذه المذاهب والفرق الإسلامية المختلفة.

وما تجدر ملاحظته أيضاً هو اعتبار المؤلف أن الدولة القطرية الحديثة هي الكفيلة بتجاوز الولاء العصبوي، على الرغم من أن تجربة السلطة المركزية في الدولة القطرية حتى الآن تظهر أنها هي التي تساهم في إعادة انتاج تلك الولاءات الطائفية أو العصبية الضيقة من خلال غياب الديمقراطية وحكم «الحزب الواحد» الذي يقوم على هيمنة الأقلية الواحدة، أو من خلال حكم الطائفة الواحدة أو العائلة الواحدة أو على الأقل امتيازاتها الخاصة في الحكم...

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه هنا على الرغم من عدم طرحه من قبل الكاتب: من هو الأنا ومن هو الآخر بالنسبة إلى المواطن العربي المتعدد الولاءات، وكيف تتحدد أولويات هذه «الأناوات» الحاضرة في شخصيته: هل هو المجتمع الحديث الذي تتجاذبه إرادة وحدة التاريخ والثقافة والمصير والذي تأخذ تعبيراته أكثر من منحى ومن اتجاه اجتماعي وسياسي وثقافي... على أيقاعات مشتركة من جهة، أو إرادة الوطنية القطرية التي لم تستكمل بعد على الرغم من عشرات السنين على قيام الدولة الحديثة؟ أم ذلك اللاوعي الجماعي الذي ما زالت تتجاذبه

وحدة التاريخ والثقافة أيضاً من جهة، والانقسامات العصبية والطائفية والقبلية من جهة أخرى؟

أما بالنسبة إلى البعد السياسي السلطوي الذي يعبر عن الانتماء السياسي إلى الدولة القطرية، فيرى الكاتب أن هذه الدولة هي أول دولة «محددة» في تاريخ العرب بعدما ظلت الدولة في المنطقة العربية «في تكوّن وانحلال دائمين» إلى أن جاءت الدولة القطرية الحديثة لتمثل نواة «الدولة بمعناها «العضوي» والمتكامل» (ص ٩٨). ويفسر الكاتب عدم قيام دولة «عضوية» سابقة على الدولة القطرية في المنطقة العربية بأسباب جغرافية، إذ إن «التفاعل الحياتي بين أفراد الجماعة البشرية المعنية لا يمكن أن يتحقق إلا على قاعدة الامتداد السكاني - العمراني المتصل الحلقات فوق بقعة محددة من الأرض لا يقطعها الجذب والجفاف والتصحر» (ص ٩٨). مع العلم أن الكاتب كان قد ذكر سابقاً أن «دورة التفاعل البشري والاجتماعي والاقتصادي والفكري [كانت] تتم بحيوية واستمرارية» إلى أن جاءت الدولة القطرية فساهمت «بتوقف هذه الحركة مع مطلع العصر الحديث» (ص ٤١).

وفي الفصل الخامس «بمنظور الواقع الفعلي للتاريخ والمجتمع: الدولة القطرية: تجزئة... أم... توحيد؟» نرى الباحث يعطي استنتاجاته منذ البدء طابعاً جازماً، بوصفه المنظور الذي ينظر هو منه إلى التاريخ والمجتمع منظور «الواقع الفعلي». ويعرض على هذه القاعدة البعد التوحيدي لتجارب الدولة العربية الحديثة في معظم الأقطار العربية، مشيراً إلى أن هذه الأقطار كانت تعيش حالة «التجزؤ الذري» «القابل للتشظي والتبعثر لدى انهيار السلطة القائمة» (ص ١٠٥) مبيناً بذلك الخيار الاستبدادي للمجتمعات العربية الذي لا بديل منه سوى «الفتنة» وسقوط الدولة. لذلك يرى الأنصاري، في ظل هذا الواقع المهدد بالتشظي، أن «قيام «كيان أكبر» تحت حكم مركزي على صعيد «وطني» قطري، يبدو بأي مقياس خطوة هامة باتجاه «التوحيد» الحقيقي

بمفهومه المجتمعي الحديث لتلك الساحة القطرية من المنطقة العربية» (ص ١٠٨).

وينتقد الباحث هنا تجاهل الفكر القومي الوحدوي العربي «قانون الجدلية المزمّنة بين البادية والحاضرة» بحيث فقد هذا الفكر من جراء ذلك إمكان «الفهم والتشخيص الدقيق للواقع المجتمعي العربي» (ص ١٠٩)، وخصوصاً أن هذه الجدلية هي من أبرز العوامل المعيقة لتطوير الدولة القطرية ونضجها. وإذا كان المرء يوافق الكاتب في مدى تأثير الظاهرة العصبية في تطور الدولة القطرية الحديثة فهو يخالفه الرأي في تحديد أسباب استمرارية حضور هذه الظاهرة في الدولة القطرية الحديثة. فهل أن استمرار جدلية البادية - الحاضرة هي السبب على الرغم من تجاوز التاريخ عملياً لتلك الجدلية في غير مجتمع عربي أم أن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المشوهة المتولدة في أحضان النظام الرأسمالي الطرقي هي المسؤولة عن إعادة انتاج أو استحضر الظاهرة العصبية؟

وهنا نجد أنه لا بد لنا من العودة إلى تحديد بعض المنطلقات النظرية في قراءتنا للمجتمع والتاريخ، على الرغم من تغييبها من قبل الكاتب. ونبدأ ذلك بالسؤال التالي: من يحدد الآخر: الفكر أم الواقع؟ وإذا كان منهج التحليل المادي ينطلق من أن الواقع هو الذي يحدد الفكر فبذلك تكون الولاءات القبلية والعشائرية هي وليدة علاقات اجتماعية - اقتصادية محددة، ويفترض أن تبدأ هذه الولاءات بالاضمحلال (ولا أقول تضمحل مباشرة) أو التراجع ليحل مكانها رويداً رويداً ولاءات أخرى هي وليدة علاقات اجتماعية - اقتصادية أخرى سادت المجتمع. لذلك كان يفترض بالكاتب ألا يتجاهل التحولات الاجتماعية - الاقتصادية التي شهدتها المجتمع العربي، وخصوصاً بعد ما بات هذا المجتمع جزءاً من أطراف المنظومة الرأسمالية العالمية التي باتت تخضعه لكثير من قوانينها التي كانت كفيلة بنسج علاقات اجتماعية جديدة لم يعد دور الولاءات

العصبية هو المحدّد معها مقابل بروز تشكيلات اجتماعية أخرى، اللهم إلا إذا كان الباحث يقوم بقلب منهج التحليل هذا، بحيث يعد أن الفكر هو الذي يحدد الواقع وليس العكس.

وفي الفصل السادس «تصحيح لا بد منه: نحو نقض نهائي لمقولة الاقطاع في التاريخ الاسلامي» ينطلق الباحث من أن «مجتمعات الوطن العربي - الاسلامي لم تعرف النظام الاقطاعي الفيودالي من حيث خصائصه الأساسية وسماته الوظيفية التاريخية» (ص ١٢٩)، مشيراً إلى أن مرور المجتمع بهذه المرحلة الاقطاعية الفيودالية هي شرط ضروري لتحقيق قيام الدولة القومية الموحدة في أي مجتمع. ويرى الانصاري أن المجتمعات العربية «المجزأة طبيعياً وتاريخياً بحكم الفراغات والفواصل الصحراوية المجذبة والشاسعة» كانت بحاجة «إلى مثل هذا التواصل والنسيج الاقطاعي الانمائي لتعمير وتنمية تلك الفراغات ووصلها ببعضها وبالمراكز العمرانية المتباعدة» لإيجاد «اللحمة المطلوبة» في ما بينها (ص ١٣٠)، واصفاً الدولة القطرية بأنها جاءت «لتسد هذا الفراغ التاريخي، ولتملأ الفراغ العمراني والسكاني للمناطق والأقاليم والمساحات العربية كافة ويؤدي إلى تواصلها وتوحيدها» مع العلم أن هذا المشهد الذي يرسمه المؤلف لدور الدولة القطرية لم تتضح ملامحه بعد على الرغم من أهميته وضرورته وفق المقاييس الاقتصادية كحد أدنى وهي المقاييس التي يتجاهلها الباحث بشكل ملحوظ في كل فصول الكتاب تقريباً.

من هنا يجد الباحث أن المرحلة التي تسم الدولة القطرية هي «مرحلة اقطاعية متأخرة» «لا بد منها في سياق تطور المجتمعات العربية لنقلها تاريخياً من التجزئة الطبيعية [...] إلى وحدة المجتمع القومي» (ص ١٢٠ - ١٢١). وهنا يبدو أن الباحث يرى أن أزمة المجتمع العربي تكمن في «تخلفه» أو «تأخره» التاريخي، بمعنى أن الفارق أو المسافة بينه وبين المجتمعات المتقدمة هي مسافة زمنية كما سبق أن أشرنا. وهذا يناقض طبعاً الرؤية الشمولية

للتناقضات التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي التي تظهر أن الشروط التاريخية التي يشهدها المجتمع العربي اليوم هي ليست نفسها تلك الشروط التي شهدتها المجتمعات الأوروبية في عصرها الاقطاعي الفيودالي. كما أن العوامل الخارجية والداخلية التي توافرت للاقطاعات الأوروبية من أجل تأمين تراكم أدى بدوره إلى انتقال تلك المجتمعات إلى المرحلة الرأسمالية وبالتالي إلى مرحلة قيام الدولة القومية أو الدولة - الأمة هي ليست نفسها الآن في المجتمع العربي.

إضافة إلى ذلك فإن ما يلفت النظر في هذا الفصل من الكتاب فضلاً عن تكراره بعض المسائل التي عولجت في فصول أخرى، هو خلوه من العمق التحليلي الذي تميز به معظم الفصول السابقة، حيث يركز هذا الفصل على عرض آراء بعض المفكرين والمؤرخين حول طبيعة نمط الانتاج الذي كان سائداً في المنطقة، وهو عرض لا يخلو من الانتقائية، بحيث نجد مثلاً أن الكاتب قد تجاهل مقولة «نمط الانتاج الخراجي» التي تحدث عنها سمير أمين بالتفصيل، وخصوصاً في كتاب الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية، على الرغم من أهمية هذه المقولة التي مثلت نقضاً علمياً لمختلف القراءات التاريخية الاقتصادية والاجتماعية عن المجتمع العربي ما قبل الرأسمالي التي كانت سائدة في معظم أدبيات الفكر العربي المعاصر بمختلف خلفياته المنهجية والنظرية.

أما الفصل السابع «الدولة القطرية مرحلة إقطاعية مؤجلة في عصر الرأسمالية العالمية والسيادة الدولة»، فهو يأتي ليتوسع في بعض الموضوعات التي سبق أن ناقشها الباحث في فصول سابقة، وتحديداً موضوع السمة الاقطاعية المؤجلة للدولة القطرية الحديثة، مشيراً إلى أنه يحاول في هذا الفصل تقديم «مشروع نظرية في ظاهرة الدولة القطرية باختلاف نظمها وأشكالها مع ربطها جدلياً بالامكانات المستقبلية لحركة الوحدة».

وفي هذا السياق يبدو أن الهم الأساسي للباحث من وراء ذلك هو إجراء مصالحة مع الدولة القطرية التي طالما عانى المثقف العربي في إيجاد حالة توفيقية مع هذه الدولة بما لا يتناقض مع مشروعه القومي وخصوصاً في ظل التداخل الحاصل بين الدولة القطرية ككيان سياسي وبين الدولة - الأمة وفق المفهوم الغربي للدولة الحديثة، فالدولة - الأمة - التي لم يتطرق إليها الباحث أصلاً - في منظار المثقف العربي هي الدولة العربية القومية. وهذا يعني بالتالي أن الدولة القطرية هي دون الدولة - الأمة. وهنا تبدو أزمة التعاطي مع الدولة القطرية بحيث لم تتخذ في ذهن الكثير من المثقفين العرب الشكل النهائي للدولة - الأمة المرجوة. ومن هنا ظل موضوع تبلور مواطنة على قياس الدولة - وهو أمر لم يشر إليه الباحث كذلك - موضوعاً مؤجلاً يتمايع بين مستويين لهذه المواطنة هما مستوى الدولة القطرية القائمة، ومستوى الدولة القومية المتصورة.

ونعود للأنصاري الذي يحاول أن يقيم بعض المقاربات بين عوامل الوحدة التي ساهمت بها الاقطاعية الأوروبية، وبين عوامل الوحدة التي تعمل على تقديمها الدولة القطرية العربية لكونها تمثل مرحلة تاريخية مؤجلة، وهو يربط من خلال ذلك بين «الاستقرار الحضري الدائم» الذي وفره الاقطاع الأوروبي وبين الدور الذي تقدمه على هذا الصعيد الدولة العربية القطرية التي «وإن كانت تمثل «تجزئة» على الصعيد القومي فهي تمثل عملية «توحيد» تدريجي على الصعيد المحلي والمقاطعي» (ص ٥٨). وهو يحدد «مجموعة الوظائف التاريخية - المجتمعية - السياسية الحيوية» التي كان يؤديها الاقطاع الأوروبي، المتمثلة بتثبيت الاستقرار الحضري - العمراني - الزراعي! وبتذويب الانتماءات العائلية والقبلية! وبتنمية مقومات «مجتمع مدني»! ومؤسسات حكومة! وبالتفاعل والتواصل والتكامل مع الوحدات الأخرى المجاورة في نسيج متقارب مشترك مع العلاقات العضوية المؤدية إلى خلق مجتمع موحد أوسع! ليستخلص الأنصاري بعد ذلك

أن الدولة القطرية العربية هي الوحدة المرشحة للقيام «بهذا الدور التحولي، وهي تقوم به فعلاً» (ص ١٥٩).

ثم يختتم الباحث هذا الفصل بإجراء مقارنة بين الاقطاع الأوروبي وبين الدولة القطرية، وهي مقارنة لا تخلو من المغالطات المنهجية، إذ يجرد الباحث أوجه الشبه بين بعض الظواهر التي شهدتها كل من المجتمعين الاقطاعي الأوروبي والقطري العربي من حيث ظروفها وعوامل تطورها التاريخية. ومن هذه المقاربات مثلاً العمالة المهاجرة من الأرض الزراعية إلى المدن الجديدة في الاقطاعات «من الأقطار الزراعية الكثيفة السكان إلى الأقطار الحديثة التصنيع والتحضر، مما وقر أيضاً قوة اليد العاملة في سوق قومية متوسعة يتحدى وجودها المتنامي والمترسخ جميع أشكال الخلافات والصراعات السياسية بين الكيانات القطرية وأنظمتها» (ص ١٦٩).

وهنا يفوت الكاتب حقيقة أن هروب الأتقان من الأرض لم يكن عاملاً مستقرراً للمجتمع الاقطاعي الأوروبي. من جهة أخرى فإن هجرة الأيدي العاملة العربية باتجاه الأقطار الحديثة التصنيع لا تمثل بالضرورة عنصر توحيد كما يرى الباحث، بل هي خاضعة لعوامل السوق الرأسمالية العالمية من ناحية العرض والطلب والجدوى الاقتصادية. فبمجرد انفتاح أسواق العمل في الأقطار العربية الحديثة التصنيع على العمالة الآسيوية ذات القدرة على منافسة الأيدي العاملة العربية، لكونها تقدم الخدمات المهنية نفسها بأجور أقل، تحولت هذه الأسواق إلى تلك العمالة على حساب العمالة العربية، فضلاً عن أن معظم حركة التصنيع الحديثة في هذه الأقطار هو بأيدي شركات أجنبية غالباً ما تحدد هي هوية الأيدي العاملة التي تستخدمها. دع عنك أن الخلافات السياسية بين الأنظمة العربية كثيراً ما كانت تنعكس على العمال العرب في تلك الأقطار، وهذا ما حصل عقب أزمة الخليج حيث طرد العمال اليمنيون من السعودية بسبب موقف اتخذته السلطات اليمنية

تجاه أزمة الخليج. وهكذا حصل أيضاً تجاه العمال الفلسطينيين...

والمقاربة الأخرى التي يجريها الانصاري هي مساهمة المرحلة الاقطاعية بتحويل «الولاء من القبيلة والطائفة والمحلة إلى الكيان السياسي العام»، وهذا لا يبدو أكيداً أنه يحصل في ظل الدولة القطرية.

يبقى أن الباحث يغيب أهم السمات الاقتصادية للمرحلة الاقطاعية، وأبرزها أن الانتاج في ظل الاقطاع يجري بهدف الاستعمال وليس بهدف التبادل، وهي من أهم السمات التي لا تنطبق اليوم على نموذج الدولة القطرية. فضلاً عن الطابع الفردي لعمليات الانتاج، إضافة إلى أن التنافس بين السادة في المرحلة الاقطاعية كان يحدث بهدف الاستحواذ على الأرض بوصفها أساس السلطة والمكانة الاجتماعية في حين أن التنافس الذي نشهده في الدولة القطرية هو من أجل الربح في غالب الأحيان.

ثم إن التداول السعلي في الدولة القطرية هو مؤشر أساسي أيضاً ويدل على السمة الرأسمالية لهذه الدولة.

أما الفصل الثامن والأخير فيطرح سؤالاً رئيسياً هو «هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو؟». ويحاول الانصاري في هذا الفصل تقديم خلاصات للموضوعات الأساسية التي جرت معالجتها في الكتاب. وأبرزها أن الدولة القطرية القائمة على «التقارب المكاني والتماثل البيئي والسكاني» [١] والامكانات الأولية للتكامل الاقتصادي والاندماج السياسي [٢] جاءت لتمثل الإطار «السياسي العملي الممكن» لاعادة تكوين «الوحدات والبنى المجتمعية العربية الصغيرة» [التي] خرجت من الإطار الامبراطوري الواسع للسلطنة العثمانية [...] دون أن تكون لها في مناطقها وأقاليمها مؤسسات دولة وطنية أو قومية» (ص ١٨٤ - ١٨٥).

غير أن الدولة القطرية هذه في نظر الكاتب لا تزال تمثل في كثير من الأحيان مشروع دولة ولم تصل بعد إلى مرحلة الدولة المكتملة التكوين. وهي تتطلب

مراحل تاريخية لا يمكن حرقها.

ويشترط الانصاري لأي عملية تغيير سياسي نحو الديمقراطية استكمال بناء الدولة، إذ يجب أن يكون هناك دولة لكي تقوم الثورة في إطارها. وهو بذلك يبرر الاستبداد لهذه الدولة السائرة في طريق الاكتمال، إذ أن «كيان الدولة العربية - من حيث وجودها كدولة - ما زال لا يحتمل التعددية الديمقراطية لأن التعدديات العنصرية المترسبة لم تصهر بعد في بوتقة الدولة الحديثة والمجتمع الحديث» (ص ١٩٠). وكان بالكاتب ينتظر مرحلة تاريخية يصبح المجتمع العربي فيها مؤهلاً للديمقراطية وهي المرحلة نفسها التي بلغها المجتمع الأوروبي، الذي يعتقد الكاتب أننا لا يميزنا عنه سوى أننا تأخرنا عنه تاريخياً ويفترض أن تأتي المرحلة التاريخية التي نبلغ فيها النمط الذي بلغه المجتمع الأوروبي.

ثم يسقط الباحث تلك الاشكالية التي طرحها على المجتمع العربي في صدر الإسلام، وهي الدولة المستبدة أو الفتنة، مشيراً إلى أن المجتمع العربي المعاصر يواجه بدوره اشكالية الوقوع بين ضرورتين: ضرورة بناء الدولة أساساً وضرورة توفير الحرية داخل الدولة، وكان الحرية وبناء الدولة تضادان لا يمكن أن يلتقيا!

وهكذا يختتم الانصاري كتابه بتبرير الاستبداد. وليس هذا وحده ما يستأهل المناقشة، بل كثيرة هي الأمور التي يثيرها الباحث في هذا الكتاب والتي تستحق التوقف عندها ومناقشتها، سواء على المستوى المنهجي والنظري أم على مستوى المظاهر التي يحددها الكاتب كحقائق ومسلمات، بحيث أن مراجعة كهذه تعجز عن الإحاطة بكل ما يستحق المناقشة والتعليق. لكن أهم ما في الكتاب هو أنه أعاد إلى دائرة المناقشة والدراسة أحد الموضوعات الرئيسية في مجتمعنا العربي المعاصر وخصوصاً بعدما بلغت المسلمات السائدة حول هذا الموضوع طريقاً مسدوداً، بات لا بد معه من تحطيم صنمياتها.

نويل جيانديه

خليج واحد لأحلام ثلاث مثلث الأزمة : إيران، العراق، السعودية

الأحداث التاريخية القديمة الكبرى التي تفسر في معظم الأحيان السياسات المتبعة حالياً، مروراً بالمياه (العراق بلاد ما بين النهرين) والديمقراطية والخصوصية العرقية أو الدينية، وأخيراً الثروة في مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي).

العراق

يشير الكاتب إلى أن بلاد الشام كانت في القرن السادس قبل الميلاد مركزاً حضارياً فريداً في نوعه اعتمد على مصدرين من مصادر الثروة (بلاد ما بين النهرين) على مساحة ٣٧٠٠٠٠ كلم^٢، الأمر الذي سمح بإقامة مدن - دول حيث ازدهرت الزراعة بفضل الأبنية العديدة التي تمّ بناؤها وبفضل الاعتماد العقلاني على اليد العاملة شبه المجانية والتنظيم المتطور للعلاقات الاجتماعية - الاقتصادية.

ويعرض الكاتب أطروحة كارل فيتفوجل (Karl Wittfogel) عن «الاستبداد الآسيوي»^(١) القائلة إنه في بابل وسومر قام مجتمع مائي (Société Hydraulique) حيث مورست «سلطة كلية وإرهاب كلي»

مؤلف هذا الكتاب دبلوماسي فرنسي عاش متنقلاً بين دول عديدة في مشرق الوطن العربي ومغربه، وخصوصاً في بلدان الخليج. وقد تبين له كما يقول انه في ظلّ أيديولوجيات متباعدة في غالب الأحيان وفي ظلّ زعماء كاريزميين تسعى دول مثلث الأزمة (إيران والعراق والسعودية) وراء أهداف قديمة بأسلحة جديدة: فمنذ أكثر من ربع قرن تمثل هذه الدول مسرحاً لتغييرات سلطوية وانقلابات في التحالفات ومناورات زعزعة استقرار من كل نوع (بما في ذلك إرهاب الدولة) الأمر الذي يدعو إلى تفكير جيوسراتيجي شامل. فهناك خليط من الإنقطاع والإستمرار يميّز السلوك السياسي للزعماء الثلاثة الذين يحاولون الإمتداد في المجال الخارجي البعيد والقريب.

يتبع الكتاب منهج تحليل المدارس الجيوبوليتيكية أو الجيوسراتيجية الحديثة، بلداً ببلد عبر عرض المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها، معتمداً بشكل أساسي على مفاهيم عالم الجغرافيا الألماني فريدريك راتزل. ويعود الكاتب إلى

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

Noel Jeandet, *Un Golfe pour trois rêves: Le triangle de crise Iran, Irak, Arabie*, Coll. Comprendre le Moyen - Orient (Paris: L'Harmattan, 1993).

(١) دراسة مقارنة حول السلطة التوتاليتارية صادرة عن منشورات جامعة أوكسفورد عام ١٩٥٧.

مع «خضوع كلّي وعزلة كليّة» للمواطن بالنسبة إلى النظام الذي يعيش في ظلّه. والواضح أنّه في تلك الفترة أدّى التنظيم العقلاني للمجتمع إلى خلق بيروقراطية رأسمالية اعتمدت على اليد العاملة المستعبدة وعلى صورة مخيفة للسلطة القائمة والدور المتعاطف المعطى للثيوقراطية (الحكومة الدينية) وكهنتها.

ويضيف جانديه أن بلاد الشام كانت في تلك الحقبة صلة وصل بين الهند والبحر المتوسط، إذ أصبحت مركزاً مهماً للتبادل التجاري والحضاري. وقام شط العرب بدور العرق النابض للنقل البحري خلال قرنين من الزمن. وهو يرى أنه إذا أضفنا الفترة العباسية في ما بعد (٧٥٠ - ١٢٥٨ م) حين اتخذ العالم العربي - الإسلامي من بغداد مركزاً وعاصمة، قبل أن يغزوها مغول هولاكو، نفهم لماذا يلجأ جهاز السلطة البعثية في بلد عمل على تعظيم القائد إلى التذكير بالعصور الذهبية المنصرمة والوعد بعصر ثالث. فالعراق يتمتع بثروات مهمة نفطية ومائية وبثروة بشرية مناسبة وبالقدرة على التزود بالسلاح في عصر يتنافس منتجو الأسلحة فيه على الزبائن. فقد وجد صدام حسين في نفسه خلال الثمانينات قائداً كاريزمياً يتمتع بجميع العناصر التي تجعل منه صلاح الدين القرن العشرين. لكنه، كما يقول تشاوشيسكو، أغفل حقائق تكلم عليها كارل فيتفوجل: كما حصل إبان حضارة بلاد الشام فقد دفع النظام البعثي نفسه على رأس دولة عربية «قوية» عبر إقامة نظام الحزب الواحد المعتمد على أجهزة الاستخبارات وعلى العنف.

ايران

أما في إيران فيقابل الكاتب ذلك بـ «التوابل» الخطيرة نفسها المعتمدة على مفاهيم «تاريخية» يطلقها رجال البلاط في عهد الشاه الذي أعلن مراراً وتكراراً عن عزمه التربع على رأس القوة العالمية الرابعة وأن امبراطوريته سوف تعيش عصراً ذهبياً

ثالثاً، بعدما عاشت الأول بين القرنين السابع والرابع قبل الميلاد على مساحة واسعة ممتدة من الدانوب حتى الإندوس (Indus)، وعاشت الثاني في القرن السادس عشر في عصر الشاه اسماعيل الذي بسط سيطرته على ما يسمى إيران والعراق اليوم وعلى شمال الإندوس، حيث فرض المذهب الشيعي الإثني عشري المستمر حتى اليوم. ثم أصبحت شيراز وأصفهان في ظل المملكة الفارسية مدينتي الإشعاع الثقافي والهندسي ومركزي السلطة الامبراطورية. وحكم الشاه عباس «الكبير» على طريقة لويس الرابع عشر في فرنسا متخذاً من أصفهان مركزاً أساسياً وحولها إلى إحدى أهم مدن التاريخ قبل أن يأتي نادر شاه ويوسّع الامبراطورية ويعمم اللغة الفارسية على كل البقاع الواقعة تحت سلطته.

ويرى جانديه أن هذا الماضي الحافل سوف يساهم في عبادة الشخص: خلق روزنامة ملكية ولقب الشاهنشاه (ملك الملوك) وشمس الآرين، إلى الثلاثية الرسمية: الله - الشاه - الوطن المرددة يومياً خلال الحفلات وفي المدارس والسينما والمسارح والمساجد أيام الجمعة والأعياد.

غير أن هذه العودة إلى الوراء ثار عليها الإمام الخميني الذي كان منفيّاً في النجف منذ عام ١٩٦٤ وقام مؤيدوه ضد هذه الهوة الفاصلة بين البلاط والبؤس المسيطر على «الجماهير الإسلامية» التي وصفها بـ «المحرومين».

السعودية

يروى الكاتب باختصار قصة نشوء المملكة العربية السعودية عبر التحالف بين محمد ابن عبد الوهاب وشيخ قبيلة آل سعود منذ عام ١٧٤٥ والمعنى الرمزي للعلم السعودي. موحد المملكة وحامي الأماكن المقدسة هو عبد العزيز الثالث ابن سعود (الرياض ١٨٨٠ - ١٩٥٣) الذي دخل مكة عام ١٩٢٤ والمدينة عام ١٩٢٥ واضعاً بذلك حداً لحكم العائلة الهاشمية التي استمرت على الرغم من

ذلك حتى تموز / يوليو ١٩٥٨ في بغداد وحتى اليوم في عمان. والحج السنوي للأماكن المقدسة حيث يرى ملك السعودية أن حضور مليون ونصف المليون من الحجاج لمدة أسبوعين، هو مناسبة ليظن الملك نفسه أنه على رأس أمة إسلامية تجمع أكثر من ٩٠٠ مليون مسلم في العالم. وهكذا يرى الكاتب أن عائلة سعود تجد جذورها في الطريق الذي سلكه الرسول محمد وفي الوحي القرآني برمته وفي حراسة الأماكن المقدسة. ف رؤية المخاطر المضمرة التي تهيم على السعودية تمر عبر المنظور الديني ثم السياسي.

نظرة دول المثلث إلى التهديدات الداخلية

- يشير الكاتب إلى أن الأكراد يمثلون الخطر الأول بالنسبة إلى طهران، وهذه النظرة إلى الأكراد مستمرة منذ رضا خان حتى اليوم. وهناك أيضاً مخاطر أخرى ذات طبيعة إثنية (الأذريون والبالوتش والتركمان) أو أيديولوجية مع الحزب الشيوعي (توده) ومجاهدي الشعب وفدائيي إسلام وفدائيي خلق، وأخيراً مع البهائيين. فيشرح الكاتب نشوء هذه الخلافات وتطور مسارها التاريخي.

- وفي العراق يعد الأكراد أربعة ملايين نسمة مقابل ١٨ مليوناً، وهم في نضال مستمر ضد السلطة المركزية منذ أكثر من نصف قرن، وتحديداً منذ استقلال العراق الملكي عن بريطانيا عام ١٩٣٠، إذ إنهم مع الأرمن من كبار منسبي معاهدة فرساي (ثم سان ريمو وسافر ولوزان). فالمشكلة الكردية ينظر إليها في العراق كخطر يهدد ليس وحدة الأراضي العراقية فقط بل هوية البلد العربية أيضاً.

وفي العراق الحالي ولدت الشيوعية الإثنية عشريّة - العربية وليس الفارسية، كما يقول بعض المؤرخين خطأ - وهي على صراع مع السلطة المركزية السنية منذ نصف قرن.

وبعد تحليل مسهب لمشكلة شيعة الجنوب يطرح الكاتب السؤال: لماذا أوقف جورج بوش الزحف نحو العراق في ٢٨ شباط / فبراير الساعة الخامسة بتوقيت غرينتش في حين أكد الجنرال نورمان شوارزكوف أن استمرار المعركة لأيام عدة فقط يمكن أن يسبب انهيار نظام صدام حسين؟ ويرى الكاتب أن الجواب يجده المحللون لدى أصحاب القرار في مصر وتركيا والسعودية والكويت. فتركيا، التي تتجاهل وجود الأكراد منذ كمال أتاتورك، لا تتمنى أن تجد على حدودها كردستان عراقياً منفصلاً، والسعودية والكويت، وبشكل عام دول مجلس التعاون الخليجي، تخشى قيام دولة شيعية في البصرة تصبح رأس جسر للجمهورية الشيعية - الإيرانية. في العالم الإسلامي السني.

- أما السعودية فهي منذ ربع قرن تأخذ في الحسبان عدداً من المخاطر الداخلية الواضحة والمخيفة. وعشية «عاصفة الصحراء» كان هناك نحو أربعة ملايين أجنبي من أصل تسعة ملايين نسمة في السعودية. وحول عدد الأجانب في الجيش فليس هناك أي إحصاء رسمي منشور. إن هذه الفسيفساء الثقافية - الاجتماعية تمثل مصدر خطر داخلياً للزعماء السعوديين، على الرغم من القوانين المجحفة بحق الأجانب وحاجتهم إلى كفيل سعودي يضمن سلوكهم ويراقبه ويملك حق الإستغناء عنهم واستبدالهم.

هناك أيضاً ٣٠٠ ألف شيعي في الاحساء - المنطقة الشرقية حيث حصلت اضطرابات تم قمعها عشية الصراع العراقي - الإيراني. وبرزت «جبهة تحرير الخليج العربي» الماركسية - اللينينية المدعومة من الصين والتي وجدت أرضاً خصبة في سلطنة عمان وتحديداً في ظفار.

أمر ثالث يذكره المؤلف وهو أمر الأصوليين الإسلاميين السعوديين الذين يوجهون الإنتقادات العنيفة للعائلة الحاكمة بسبب تحالفها مع الولايات

المتحدة، وطريقة عيشها المنافية لأحكام الدين، وهي التي من المفترض بها أن تحمي الأماكن المقدسة وتعطي المثل عن العفة والتقوى. إن أحد أبرز تعابير هذه الأصولية المتطرفة كانت حادثة مسجد مكة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩، والتحقيق الذي جرى حولها أكد أن وراءها سعوديين متطرفين من البدو أو من خريجي المعاهد القرآنية.

نظرة دول المثلث إلى التهديدات الخارجية

طهران

١ - الاتحاد السوفياتي (ثم روسيا): كانت إيران تهاب دوماً سلطة القياصرة الروس ثم الشيوعيين لاحقاً. وحتى بريجنيف فقد كان ينظر نظرة جيوبوليتيكية إلى إيران شبيهة بنظرة القياصرة، لكن الشاه فرض علاقات حسن جوار وتبادل إقتصادي على الرغم من قمعه حزب الثورة. وفي إثر الغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ تعرضت علاقات السوفيات بإيران لتوتر ملحوظ، إذ قامت هذه الأخيرة بمساعدة المجاهدين الأفغان.

٢ - العراق البعثي: حاول العراق الاعتماد على السوفيات ليصبح قوة عظمى إقليمية علمانية واشتراكية عربية، في حين حاول شاه إيران بتحالفه مع أميركا أن يصبح «شرطي» الخليج وقوة عظمى عالمية وليس إقليمية فحسب. وقد ساعدت إيران أكراد العراق في نضالهم ضد السلطة المركزية بهدف تقليص دور هذه الأخيرة وعرقلة تطلعاتها الإقليمية وإجبارها على تنازلات في شأن الخلاف القائم حول شط العرب. عدا ذلك تشعرا إيران الشاه ثم الخميني بمخاطر دينية في العراق الذي يضم كربلاء والنجف، وهما بالنسبة إلى القادة الإيرانيين عامل قوة وضعف في آنٍ معاً.

٣ - السعودية، النفط والأماكن المقدسة: خلال عقود ثلاثة شعرت إيران بمخاطر من الرياض متأتية من مجالين مختلفين: الطاقة (نفط وغاز) والسيطرة على العالم الإسلامي (حماية الأماكن المقدسة مكة والمدينة). وغالباً ما كان الخلاف السعودي - الإيراني يحتدم داخل الأوبك حول سياسة الأسعار والإنتاج. وخارجها أيضاً كانت إيران تحتج دوماً على تفرّد آل سعود بحراسة الأماكن المقدسة التي تهمّ المسلمين جميعاً وليس العائلة الحاكمة في الرياض فقط.

بغداد

يرى المؤلف أن الأنظمة العسكرية العراقية (قاسم وعارف) ثم البعثية (بكر وصدام حسين) تواجه منذ تموز / يوليو ١٩٥٨ مخاطر خارجية عدة:

١ - تركيا: منذ نحو عقد أقرت الحكومة التركية برنامجاً واسعاً للتنمية في أراضيها الجنوبية تضمن مشروع بناء سد «أتاتورك» على الفرات. لذلك تمثل المياه نقطة خلاف بين تركيا والعراق وسوريا لم تستطع حلها حتى الآن اللجنة الثلاثية التي تألّفت عام ١٩٨٢. وبعد «عاصفة الصحراء» باتت إعادة توزيع الثروة المائية في المنطقة إحدى نقاط التفاوض العربي - الإسرائيلي الذي يعد بإدخال تركيا كبلد أساسي في المنطقة مستقبلاً.

٢ - سوريا: عدا الخلاف التاريخي حول مركز الخلافة، دمشق أو بغداد، تتسم العلاقات بين العاصمتين بالتأزم منذ عقدين من الزمن على الأقل. ويعرض الكاتب جذور الخلاف منذ تسلّم البعثيين السلطة في دمشق (٨ شباط / فبراير ١٩٦٢) وبغداد (٨ آذار / مارس من السنة نفسها) مروراً بالحرب العراقية - الإيرانية ثم الحرب الأهلية اللبنانية و«عاصفة الصحراء» ليلاحظ أنه مع كل ذلك لم تساعد سوريا يوماً أكراد العراق ولم تقم بتحركات على الجبهة العراقية خلال حربي الخليج الأولى أو الثانية أو بأي تحرشات عسكرية ضد العراق. وعلى

الرغم من ذلك فإن العداوة بين البلدين قائمة.

٣ - إسرائيل: منذ قصفت إسرائيل المفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٨١، فإن العراق يرى نفسه مهدداً مباشرة من قبل إسرائيل. وقد سعى العراق لتحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل على صعيد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وفي ربيع ١٩٩٠ قبل احتلال الكويت بأشهر، تبادلت بغداد وتل أبيب التهديدات باللجوء إلى استخدام الصواريخ الباليستية التقليدية أو الكيميائية في حال نشوب نزاع بينهما. ثم قصف العراق إسرائيل بصواريخ سكود خلال حرب الخليج الثانية، وعلى الرغم من ذلك لم تحدث بين البلدين أي حرب غير تقليدية إلى أن فقد العراق قوته العسكرية نتيجة حرب الخليج الثانية.

٤ - إيران: يعرض الكاتب جذور الخلاف العراقي - الإيراني أيام الشاه، ثم يقول إن رحيل هذا الأخير، ومجيء الخميني الذي أراد تصدير الثورة الإسلامية، أَمَن الفرصة المناسبة للعراق لينقضّ على إيران.

ويفشي الكاتب أن مجموعة من كبار الضباط الإيرانيين الذين هربوا من الإعدام، ومنهم الجنرال علي غلامي، أتوا إلى العراق ومعهم وثائق عسكرية مهمة ليقنعوا صدام حسين بأن حرباً وقائية سريعة يمكنها أن تقضي على الثورة الإيرانية في المهد وتؤدي إلى تسوية الخلافات التاريخية بين العراق وإيران. لكن الحرب لم تتوقف بسرعة بل حصدت مئات الآلاف من الطرفين ودامت ثماني سنوات لتنتهي كما بدأت من دون تسوية أي خلافات.

٥ - الكويت: يعدّ العراق نفسه مهدداً من قبل الكويت، وتحديدًا بسبب سياستها النفطية. وقد رفض الأمير جابر في زيارته لبغداد عام ١٩٨٩ تأجير جزيرتي بوبيان ووربة للعراق، الذي يعاني عدم وجود منفذ له على البحر، ما دامت الحدود بين

البلدين لم يتم تعريفها بشكل واضح. واتهم العراق الكويت بتخطي الحصة المحددة للإنتاج في الأوبك ثم رفضت الكويت مناقشة مسألة الديون العراقية. وأخذت هذه المسائل منحى تصادمية في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٩٠ في جدّة، الأمر الذي سبب ذريعة للحرب وغزو العراق للكويت في اليوم التالي.

٦ - السعودية: منذ أن استولى حزب البعث «الجمهوري العلماني الاشتراكي» على السلطة في العراق وسوريا فإن الخصام المضرر على الأقل مع السعودية «الملكية الإسلامية الرأسمالية» قد بات مفتوحاً. وقد برز التنازع على الزعامة داخل الأوبك، حيث أخذ العراق يتّهم السعودية بأنها عميلة للولايات المتحدة لأنها كانت تضغط باتجاه زيادة الإنتاج وخفض الأسعار. عدا ذلك فالخلاف على زعامة «الخليج العربي» بين البلدين ظل حاضراً على الرغم من دعم السعودية للعراق في وجه إيران خلال الحرب. وحرب «عاصفة الصحراء»، أراحت الرياض من «الأخ - العدو الخطير» حتى لو أن الملك فهد كان قد رفض، كما فعل بوش، احتلال الحلفاء للبصرة ثم بغداد، فأَمَن بذلك الإستمرار السياسي لصدام حسين.

الرياض

عدا إيران والعراق تمثل اليمن - بعد التوحيد - خطراً خارجياً من وجهة نظر الرياض. فشعب اليمن (٥٣٠ ألف كلم ٢ مع ١٣ مليون نسمة دخل الفرد لديهم لا يتعدى ٥٠٠ دولار سنوياً) فخور بهويته الوطنية ذات آلاف السنين من العمر، ويريد أن يقوم بدور على البحر الأحمر والمحيط الهندي، ولا يسمع كثيراً «نصائح» الرياض. فقد أيد اليمن العراق خلال «عاصفة الصحراء» فطردت السعودية ٧٠٠ ألف عامل يمني. وإذا أضفنا النزاع الحدودي واكتشاف النفط والغاز على الحدود الشمالية لليمن وأزمة الثقة الناشئة بعد «عاصفة الصحراء» نفهم لماذا تنظر السعودية بعين الحذر إلى جاريتها اليمن.

إمكانات التوسع خارجياً: نظرية راتزل

يحاول الكاتب اجراء مقارنة لدول المثلث على قاعدة نظرية راتزل. ويتحدث المؤلف هنا عن راتزل الذي نشر عام ١٨٩٧ كتاباً عنوانه **جغرافيا سياسية** جعل منه أحد مؤسسي الجغرافيا السياسية (Geopolitique) المعاصرة. وقد تأثر فكره بسياسة المستشار الألماني بسمارك الذي أسس الامبراطورية الألمانية على قاعدة احتلال أراضٍ باسم مبدأ بروسي قديم يقول إن «القوة تخلق الحق». وبالنسبة إلى راتزل كل دولة هي بالضرورة في صراع مع عالم خارجي مجاور للدفاع عن المجال الذي تحتله، وبالتالي فكل دولة «منظمة بشكل محكم» تبحث عن زيادة مجالها وإعطائه مصادر أكثر غزارة وتوفير أمن أكبر له. من هنا المفهوم الذي طوره هذا الكاتب عن «وعي المجال» (conscience de l'espace) والدولة التي شبهها بـ «المخلوق الحي الذي يكبر».

عام ١٩٢٤ طبق قائد الأركان الألماني كارل هوشوفر (Karl Haushofer) نظرية راتزل على الرايخ المهزوم، الذي كان يريد استعادة قوته وإعادة بنائها. وقد لجأ في تعاليمه إلى مفهومي «مطاطية الحدود» و«المجال الحيوي» بإعطائهما معنى سياسياً - اقتصادياً أوسع.

ومنذ ربع قرن تشرح الجغرافيا السياسية لراتزل الأعمال التسلطية التي يقوم بها كل من العراق وإيران والسعودية. فتخلق هذه الدول بذلك مثلث أزمة توجد في وسطه إمارة الكويت التي سيجتاحها مسار بسماركي أطلقه صدام حسين الذي أراد أن يتوسع في المجال الخارجي نحو جازره الغني بالنفط وبالعائدات المتأتية من استثماراته الخارجية.

١ - إيران

يشير جانديه هنا إلى الأولوية التي أعطاها الشاه

لعسكرة مضيق هرمز، وخصوصاً بعد «الصدمة» النفطية الأولى، بسبب أهميته الحيوية، إذ إنه يمر النفط نحو الدول الصناعية كلها، والسيطرة عليه تعطي لإيران مركز «حارس» الخليج. لكن حرب الخليج أيام الخميني بينت أن إيران لم تغلق مضيق هرمز على الرغم من التهديدات المتكررة، لأن ذلك يضر بمصالحها الاقتصادية، إذ إنها تصدر نفطها أيضاً انطلاقاً من هذا المضيق. ويروي الكاتب بشيء من التفصيل تطور مسألة شط العرب منذ أن أعلن رئيس الوزراء الإيراني حافظ أغاسي في ١٥ آذار/ مارس ١٨٤٤ أن «الخليج الفارسي، من شط العرب إلى مسقط، ينتمي إلى فارس مع كل الجزر من دون أي استثناء»، ليخلص إلى أن إيران الشاه، ثم الخميني من بعده، كانت دوماً تتطلع إلى هذه المنطقة كمجال حيوي. ثم رفعت إيران الخميني شعارات «تصدير الثورة الإسلامية» و«تحرير القدس» معتمدة على مساحتين خارجيتين أساسيتين: لبنان الغارق في الحرب الأهلية، ومكة المكرمة والمدينة أيام الحج التي تمت إيران تحويلها إلى فترة حوار سياسي حول «أحوال الأمة» وحول شرعية استئثار العائلة السعودية المالكة بدور «حارس الأماكن المقدسة».

فالحرب الأهلية اللبنانية ثم الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، سمحا لإيران بالدخول في صلب الحياة السياسية اللبنانية، والقيام بدور مهم عبرها، وخصوصاً عبر التحالف مع سوريا. والصراع مع السعودية سمح لإيران باستقطاب جزء من العالم الإسلامي المناهض للسلوك السياسي للعائلة الحاكمة في الرياض وبالقيام بدور ممثل الشيعة في العالم.

٢ - العراق

بحسب نظرية راتزل العراق هو أكثر البلدان التي حاولت في المنطقة أن تجد امتداداً خارجياً حيوياً لدى الجيران وأحياناً أبعد كثيراً؛ وبسبب سيطرة تركيا على منابع دجلة والفرات وعلى جزء من المسألة الكردية ليس من مصلحة العراق معاداتها. ولا يجرؤ

نهر السنغال، لاحظ المراقبون أن العراق أرسل سريعاً بأسلحة خفيفة للميليشيات القروية القاطنة على طول الضفة الموريتانية لنهر السنغال.

٣ - السعودية

في ٢١ آب / أغسطس ١٩٦٩ شبّ حريق في المسجد الأقصى في القدس افتعله يهود متعصبون، الأمر الذي أثار موجة احتجاج عارمة في العالم الإسلامي. وبمبادرة من الملك فيصل انعقد في الرباط في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ مؤتمر طارئ لزعماء الدول الإسلامية، وتقرر إنشاء «منظمة المؤتمر الإسلامي» التي تضم اليوم أربعين دولة ومقرها جدة. وبين عامي ١٩٦٩ (الرباط) و١٩٩١ (داكار) انعقدت ستة مؤتمرات قمة قامت السعودية بدور مهم فيها. وتقوم السعودية بدور حيث يوجد مسلمون سنة في العالم، من الفيليبين إلى تركيا وقبرص وبلغاريا والباكستان وجنوب شرق آسيا، فتدعم الجمعيات على الأقل وتساعد على بناء المؤسسات والجوامع حتى في أوروبا وأميركا. ودور السعودية مالي ودعوي وسياسي. ومعظم الحركات الأصولية السنية يستمد من الرياض دعماً مالياً وهيكلية وسياسياً مباشراً.

عرفت بداية الثمانينات صعوداً للحركات الدينية في الجزائر وتونس ومصر والأردن وسوريا ولبنان واليمن الموحد والباكستان وأفغانستان وتركيا والهند والجمهوريات السوفياتية السابقة وفي آسيا الوسطى... الخ. ويهدف مواجهة الأصولية الشيعية تدعم الرياض (بدعم من واشنطن) الأصوليات السنية حتى حين لا تتفق معها.

وعلى صعيد آخر تتوسع السعودية في المجال الخارجي عبر «النظام المصرفي الإسلامي»، وقد عرفت مؤسساتها المالية مثل «دار فيصل الإسلامي» وجماعة البركة ودار المال... الخ، ازدهاراً مع رأسمال يناهز الـ ١٥ مليار دولار، وفتحت فروعاً لها في لوكسمبورغ وباناما وسويسرا لتحقيق أرباح على

صدام حسين على التعبير عن أطماعه في الأردن، لأن إسرائيل يمكن أن تعد ذلك سبباً للحرب، ولأن طريق بغداد - عمان - العقبة هي العصب الحيوي الأساسي لحركة الاستيراد والتصدير العراقية. كما أنه على الرغم من الخلاف الشديد مع سوريا فإنّ الصدام المباشر بين البلدين يبقى بعيد الاحتمال. أما بالنسبة إلى الكويت فإن المطالب العراقية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى والمعاهدات المنبثقة منها التي سلخت الإمارة عن العراق قبل أن تمنحها بريطانيا الإستقلال في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦١. وحين هددها عبد الكريم قاسم بالإجتياح أرسلت بريطانيا قوات عسكرية لحماية الإمارات التي انضمت إلى الأمم المتحدة في العام نفسه. ويشرح الكاتب تفاصيل الخلاف العراقي - الكويتي الذي أوصل إلى إجتياح العراق للكويت. ثم يذكر بالخلاف مع إيران الذي أوصل إلى الحرب العراقية - الإيرانية.

عدا إيران والكويت فقد حاول العراق دوماً التوجّه نحو المجال اليمني والإفريقي والعربي بشكل عام عبر فروع حزب البعث الموالية له. فمُنذ مجيء علي عبد الله صالح عام ١٩٧٨ تقرّب العراق من اليمن، حيث لوحظ تأييد لحزب البعث العراقي في الأوساط العسكرية والسياسية في صنعاء، على الرغم من حظر الأحزاب السياسية. وقد انضم اليمن الشمالي في ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٩ إلى «مجلس التعاون العربي» الموقع في بغداد بين العراق والأردن ومصر في مواجهة «مجلس التعاون الخليجي». وعدت السعودية هذا الحلف محاولة لتطويقها من قبل العراق. وقد وقفت اليمن إلى جانب العراق في حربي الخليج الأولى والثانية.

ثم يعرض الكاتب تدخلات العراق في كل من جيبوتي والسودان والنيجر والسنغال وموريتانيا. ففي نواكشوط يوجد حزب موالٍ للبعث العراقي. وفي نيسان / أبريل ١٩٨٩ خلال المواجهات الدامية بين السنغاليين والموريتانيين والسود القاطنين حول

الطريقة التقليدية، على الرغم من رفض الربا والفائدة وطريقة عمل البنوك الغربية. وهذا الأمر يؤمن للسعودية (البترو دولار) نفوذاً سرياً وفعالاً.

الكويت في قلب مثلث الأزمة

١ - التهديدات الخارجية

وجدت الكويت رغماً منها، بسبب الحرب العراقية - الإيرانية، في موقع نزاعي مع إيران. وقد بلغ الأمر حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب اتهام إيران بالقيام بأعمال إرهابية عديدة في الكويت. وبعد توقف الحرب العراقية - الإيرانية في تموز/ يوليو ١٩٨٨ عادت العلاقات الدبلوماسية، لكن مع بعض التحفظ بسبب دعم إيران لشيعة الكويت. وبعد اجتياح العراق للكويت دانت إيران عمل العراق ودعته إلى الانسحاب إلى الحدود المعترف بها دولياً، كما دانت طهران التدخل الأميركي في الخليج الذي مهد له العدوان العراقي على الكويت.

وبين السعودية والكويت خلاف قديم يعود إلى الإستقلال حين تبنت الكويت دستوراً منقولاً عن النموذج البلجيكي. ومنذ ذلك الوقت تخشى الرياض العدوى الكويتية حيث تسود حياة برلمانية نسبية وأجواء أكثر ديمقراطية وانفتاحاً مع حرية صحافة وتعبير عن الرأي. وقد لاقى تعليق العمل بالدستور عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٥ في الكويت ترحيباً حاراً في الرياض. ولم يعجب السعودية ما فعله أمير الكويت جابر الثاني حين نظم في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ إنتخابات تشريعية أدت إلى خلق «المجلس الوطني الموقت»، الأمر الذي أضعف العائلة المالكة وجعل صدام حسين يفكر في الحصول على تأييد أنصار الجمهورية إذا غزا الكويت.

ويروي الكاتب تفاصيل الحوادث التي جرت عشية الاحتلال العراقي للكويت وإبان التعبئة الأميركية والطلبات المتكررة من العالم أجمع

لانسحاب العراق. ويشير إلى أن العراق راهن على تأليف حكومة كويتية موالية له، لكنه لم يجد متعاونين فأعلن ضم الكويت. والخطأ الجيوسراتيجي الذي ارتكبه صدام حسين هو اعتقاده أن مناخ الحرب الباردة لم ينته بعد وأن الولايات المتحدة كانت منشغلة كلياً بعملية الوحدة الألمانية وأن موسكو ملتزمة مساعدة العراق بموجب معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة عام ١٩٧٢، وأن اجتياح العراق سوف يؤدي إلى بعض التنديدات العربية والعالمية وإلى تبني الأمم المتحدة قرارات تبقى دون تطبيق كما هو حاصل في إسرائيل. وأخيراً لم يستطع صدام حسين التراجع بسبب عقليته البدوية ولأن تراجعته بعد الحملة الإعلامية العالمية ربما ينقص من مكانته كزعيم وقائد عربي وقبلي، الأمر الذي ربما يؤدي إلى سقوط نظامه. لذلك فضل الاستمرار في الطريق الذي بدأه.

٢ - التهديدات الداخلية

كانت المقاومة الكويتية شبه منعدمة في مواجهة الاحتلال العراقي، والمخاطر الداخلية التي تعرضت لها الإمارة بدت واضحة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ مع انفجار شاحنة مفخخة عند مدخل السفارة الأميركية في الكويت العاصمة. ثم توالى سلسلة الانفجارات والأعمال الإرهابية التي يعدها الكاتب في الأعوام التالية حتى عام ١٩٨٨.

وفي داخل المجتمع الكويتي هناك فاصل إجتماعي كبير بين «الجيل الأول» والجيل الثاني وجماعة البدو الذين حصلوا على الجنسية الكويتية اعتباراً وبطريقة غير مدروسة لأسباب انتخابية. والمجتمع الكويتي مؤلف من جماعات متفرقة منعزلة الواحدة عن الأخرى، وكذلك الجيش، فهو مؤلف من وحدات مسلحة تنقصها الروح الوطنية ولا تعرف بشكل محدد ما هي مهماتها ومسؤولياتها.

لقد دلت انتخابات عام ١٩٩٠ على أن العائلة الحاكمة لا تملك تأييد الأغلبية العظمى من الكويتيين

كما تدعى. وعلى الرغم من ذلك فإن النظام البرلماني الكويتي هو الوحيد المتمتع بشيء من الديمقراطية في منطقة الخليج.

٣ - المجال الحيوي

أفادت الكويت من ارتفاع أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ ومارست سياسة ناجحة جداً على صعيد استثماراتها النقدية الخارجية وساعدت دولاً أخرى عدة وقد بدأت الدبلوماسية المالية بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي أصبح نافذاً في دول المغرب العربي ودول المشرق، حيث أقرض دولاً عديدة لآمد طويلة وبفوائد منخفضة جداً. ثم أسست الكويت صندوقاً خاصاً بعد الصدمة النفطية الأولى يؤمن تسهيلات مالية لدول أفريقية وآسيوية. عدا ذلك تساهم الكويت في صناديق عديدة في أفريقيا والأوبك والبنك الإسلامي وصندوق النقد العربي، وهي تستثمر عائداتها في بريطانيا وكندا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا وحتى روسيا والصين. وأول مرة في التاريخ نجد دولة قد اجتاحت أراضيها كاملة تمول عملية تحريرها من الخارج، وقد قدرت نفقات ذلك بنحو ٢٥ مليار دولار تحملتها الخزينة الكويتية.

الخصيلة: المشهد السياسي الحالي

مثلث الأزمة

يرى الكاتب أن المشهد السياسي الحالي لمثلث الأزمة يعطي انطباعين متناقضين، فإما أننا على عتبة أزمة جديدة أو أننا على عتبة حل نهائي لأزمة هذه المنطقة.

بالنسبة إلى الكويت فقد عادت هذه الدولة إلى سابق عهدها على الصعيدين الحكومي والاجتماعي - الإقتصادي، بعدما خسرت نصف ثروتها النقدية في الخارج، كما أن المشاكل التي كانت تعرفها الإمارة

قبل الإحتلال العراقي وتلك التي عرفت نتيجة ذلك لا يبدو أنها على طريق الحل. وإعادة الإعمار تجري على القواعد الهشة نفسها التي كانت قبل الأزمة.

وبالنسبة إلى إيران فهي الرابع الكبير من حرب الخليج الثانية؛ أولاً لأن خصمها اللدود صدام حسين ينحني أرضاً، ولأن العراق انسحب من أراضيها في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩١ من دون مقابل. وأصبحت إيران القوة الخليجية الأولى، وهي تتمتع بعائدات نفطية مهمة وبكادرات جديدة أنتجت التجربة الإسلامية، الأمر الذي يؤمن لها الحضور الدبلوماسي والنفوذ في مناطق كآذربيجان وأرمينيا وكازاخستان وتركمانستان وطاجكستان وأوزبكستان وأفغانستان... الخ. وتمارس إيران سلطة على شيعة لبنان والعراق والأقليات الشيعية في إمارات الخليج وفي العربية السعودية أيضاً. ويتطلع رجال الأعمال الغربيون إلى الجمهورية الإسلامية التي يرئسها علي أكبر هاشمي رفسنجاني بكثير من الإهتمام، لكونها تملك ثروات طبيعية ونفطية مهمة وبسبب موقعها الإستراتيجي الذي يشرف على المجال الأوروبي الشرقي والآسيوي مع نافذة واسعة على الخليج وبحر عُمان تحكم المدخل إلى المحيط الهندي.

أما في العراق البعثي فلا تزال «أم المعارك» مصدر اعتزاز للرئيس العراقي، على الرغم من هزيمته النكراء. والخوف من انفجار المشكلتين الكردية والشيعية وتبعثر العراق إلى دويلات إثنية طائفية هو الذي حدا بدول الائتلاف إلى الإبقاء على صدام حسين في السلطة، وعلى الرغم من ذلك فإن المطالب العراقية في الكويت وجزيرتي وربة وبوبيان ستبقى مصدر عدم استقرار في المنطقة للأجيال المقبلة.

أما السعودية، فيرى جانيه أنها خرجت بدورها منتصرة من حرب الخليج الثانية، ولا تزال تمثل قوة سياسية ومالية، لكنها من الناحية

العسكرية تحتاج إلى الحماية الأميركية لأسباب داخلية وخارجية على السواء، الأمر الذي يضعفها ويخرج موقفها كـ «حامٍ» للأماكن الإسلامية المقدسة.

المشهد السياسي في ضواحي

مثلث الأزمة

يرى جاندييه أن تركيا أفادت بدورها من حرب الخليج الثانية وانهار الاتحاد السوفياتي، فأصبحت قوة إقليمية كبرى تتوسط النزاعات الناشئة بين دول البحر الأسود والجمهوريات المنبثقة من تبعثر الاتحاد السوفياتي بدعم من الولايات المتحدة الأميركية.

تقع تركيا على المفترق بين دول المجموعة الأوروبية ودول العالم العربي، وهي قوة سنية (على الرغم من علمانياتها) مواجهة لإيران الشيعية وتتمتع بثروة مائية مهمة وتتحكم بينابيع المياه التي تحكم سوريا والعراق وممالك الخليج النفطية، إلى درجة أن مشكلة المياه تمثل أحد المشاكل التي يعالجها مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط.

أما سوريا فقد اشتركت في الائتلاف المعادي للعراق وبسطة سيطرتها على لبنان بمباركة أميركية، وهي تؤدي دوراً محورياً في مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية وتستعد عبورها لاستعادة الجولان المحتل من قبل إسرائيل عام ١٩٦٧.

وقد أفادت إسرائيل بدورها من كسر القوة العسكرية العراقية التي كانت مصدر تهديد جدي لها، وقد كافأتها أميركا لعدم اشتراكها في الحرب بوضعها صواريخ باتريوت في أراضيها وبتوثيق التحالف معها.

أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد كان

خيارها سيئاً خلال الحرب فدفع فلسطينيو الكويت الثمن، ثم تلقت هيبة عرفات الخارجية ضربة موجعة وتم اختيار فيصل الحسيني (من القدس الشرقية) في المفاوضات وقطعت دول الخليج مساعداتها للمنظمة، الأمر الذي أثر كثيراً في وضعها.

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب جاندييه هذا صدر قبل أيام قليلة من الإعلان عن اتفاق أوسلو للحكم الذاتي الفلسطيني وعودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحلبة الدولية.

أما الأردن فقد مثل رثة العراق الوحيدة (العقبة). ومنذ مؤتمر مدريد عادت العلاقات الأردنية - الأميركية إلى طبيعتها، فالأردن يشترك في تطبيق قرارات الأمم المتحدة المقاطعة للعراق.

و مصر أفادت كذلك من إعفاءات ديون غربية تثقل كاهلها منذ عقدين من الزمن فشاركت بعشرين ألف عسكري في الحرب. وعادت مصر إلى الحظيرة العربية وتقربت من سوريا بمناسبة المفاوضات مع إسرائيل.

في النهاية يدعو الكاتب إلى وقف الإستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة وإلى إيجاد حلّ يعيد للبنان سيادته في إطار الطائف، عبر انسحاب إسرائيل من «الحزام الأمني» وعودة حراس الثورة الإيرانية، الذين دخلوا لبنان عقب الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، إلى بلادهم. كما يعتقد الكاتب أن التقدم في المجال السياسي يجب أن يرافقه تقدم في المجال الاقتصادي عبر توزيع أكثر عدالة للثروة النفطية في المنطقة لتضييق الهوة بين البلدان الفقيرة التي تعاني انفجاراً سكانياً وبين البلدان الغنية ذات النسبة السكانية المتدنية، إضافة إلى معالجة المشكلة الغذائية العامة التي تعانيها المنطقة. كل ذلك يمر بمشروع نزع سلاح عام يمهّد لإقامة منطقة تضامن وازدهار يحلّان محل الصراعات والحروب.

لقد أثبتت العقود الطويلة أن سباق التسلح لا يؤدي إلى الإستقرار والسلم، بل على العكس. ويتألف مثلث الأزمة (إيران - العراق - السعودية) من اضلاع ثلاثة «تسلح - نفط - إسلام سياسي»، الأمر الذي ينذر بحروب وصراعات مستقبلية، لأن الولايات المتحدة باعت دول الخليج أسلحة متطورة بقيمة عشرة مليارات دولار.

ويردّ الكاتب على أطروحة فرنسيس فوكوياما حول «نهاية التاريخ» بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار أميركا في حرب الخليج الثانية، بأن التاريخ لم ينته بل يسير بوتيرة متسارعة: فالأزمة الاقتصادية التي يعانيها العالم الغربي تجد حلاً لها بين ضفاف نهر الأردن وشط العرب، فيجب أن نفهم ذلك.

الكتاب مكثف وغني وليس فيه حشو ولا زوائد. وتقترب أطروحاته من تلك السائدة في أوروبا الغربية وفرنسا تحديداً، فمؤلفه دبلوماسي فرنسي

سابق يعبر عن وجهة نظر دافع عنها بالقول وبالممارسة خلال سنين طويلة. لكن هذا الأمر لا يبعده كثيراً من الحياد الذي تَوخّاه باللجوء إلى نظرية علمية في الجيوبوليتيك.

يبدأ الكتاب بمقطع لبول فاليري (Paul Valery) يقول فيه «التاريخ يبرّر كلّ ما نريد ولا يعلم شيئاً لأنه يحتوي على كلّ شيء ويعطي أمثلة عن كلّ شيء». ويقول الكاتب إن تاريخ إيران والعراق والسعودية ينطبق على فكرة بول فاليري هذه. لكن الكتاب يقوم بشكل أساسي على سرد تاريخي وأمثلة تاريخية تهدف إلى تعلّم الحاضر، إذ يقوم الكاتب باستخراج تحليلاته من دروس وعبر التاريخ. ليس في ذلك تناقض منهجي صارخ؟ عدا ذلك يبقى تطبيق الكاتب لنظرية راتزل سطحياً، ضعيفاً، وإن كان اختياره لها موفّقاً، وخصوصاً وسط الجدل الدائر حالياً حول قدرة الجيوبوليتيك على شرح العلاقات الدولية الجديدة.

ميشال أبو جودة

- ١- الوطن الصغير والدور الكبير
- ٢- العربي التائه والسنوات اليتيمة (**)

تجربة معلق كبير في الصحافة العربية هل التعليق السياسي ... كتابة؟

في الاناقة وسط الزي الجماعي، كما هي الحال في
الزي العسكري أو الديني؟

تتدخل اذاً في صناعة هذا التميز عوامل شخصية
أكيدة، حتى لو كان التعليق على الصفحة الأولى من
صحيفة منتشرة. فالصحيفة الناجحة - كالمنصب
الكبير - تصنع اسماً معروفاً، ولكنها لا تصنع
«ظاهرة» صحافية يجسدها شخص أكان معلقاً أم
مراسلاً أم محرراً.

وكان ميشال أبو جودة بالتأكيد من الذين
استحقوا نجاحهم، إذا ميزنا الناجحين بين فئتين: فئة
تستحق ما نالت، وفئة لا تستحق، تبعاً لمعايير الموهبة
والكفاءة والشجاعة والحظ أو عدمها.

غير أن ما نحن في صدد هنا ليس النجاح بمعناه
العام، بل ما هو أصعب، من موقع التقويم الثقافي:

هل التعليق الصحافي هو «كتابة»؟ أي هل المعلق
كاتب كما الروائي أو الشاعر أو المؤرخ أو المفكر؟

هل يسمى التعليق السياسي «كتابة»، حين يأتيك
الموضوع من خارج، حتى لو اخترته، ويأتيك «خطه
السياسي» من خارج، حتى لو آمنت به؟

هذا هو السؤال الرئيسي الذي راودني حين
تسلمت جزأي كتاب ميشال أبو جودة الذي أصدرته
دار النهار للنشر وأعدته مهى ياسمين نعمة. ولعلها
في نظري النقطة الثقافية الأخطر التي ينطلق منها أي
تقويم إجمالي لتجربة معلق سياسي بالحجم
الاستثنائي الذي كان لميشال أبو جودة كصاحب
توقيع نجح في أن يصبح جزءاً من المزاج اليومي
لبירות، في أكثر عهودها ازدهاراً وتأثيراً عربياً.

لئن كان شرط الكتابة - بالمطلق - هو اختيار
الكاتب موضوع كتابته، فماذا يبقى من التعليق
السياسي، بل من التعليق الصحافي عموماً، المشروط
سلفاً بالحدث والموقع... إذا لم نقل، النمط؟

ألا يكون النجاح في التعليق السياسي تميزاً فردياً

(*) كاتب سياسي ومدير تحرير صحيفة «السفير» - بيروت.

(**) ميشال أبو جودة: من حقبة النهار (إعداد مهى ياسمين نعمة) جزءان:

١ - الوطن الصغير والدور الكبير (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٣)، ٤٤٦ ص.

٢ - العربي التائه والسنوات اليتيمة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٣)، ٥٠٥ ص.

المعلق. اسم هذه الجائزة: «جوائز تقدير ماذا تقول الصحف» "What the Papers Say Awards".

إن كنت لا أعرف حتى اللحظة هل المصادفة هنا لغوية في التسمية أم يعنيتها أصحابها بطريقة ما، فإنني أجد فيها قدراً من الميل إلى تبني أن الصحافة تقول أكثر مما تكتب! وقد عرّف عضو لجنة التحكيم الذي أعلن اسم أفضل معلق في هذه الجائزة يوم ١٨ شباط / فبراير ١٩٩٤، المعلقين في مختلف الموضوعات بالتالي:

«المعلقون هم أناس تقع أمامهم حوادث ذات دلالة... ومع أي نوع من أنواع الحظ، يعيدون تأويلها بدعابة كما باهتمام. الفائزة اليوم [كان يقصد سوزان مور، المعلقة في الشؤون الاجتماعية المعروفة بميولها السحاقية وانخراطها النشط في الحركة النسائية] تقوم بكل ذلك، بذكاء وجوانية، وبراعة لاذعة».

* * * * *

... لنواصل البحث عن معايير في تقويم تجربة میثال أبو جودة:

ما يمكن أن نضيفه هنا هو الإشارة إلى «المدرسة المصرية» في الصحافة العربية التي ترى أنه ليس مهماً ماذا يكتب المعلق يومياً. المهم أن يكتب. لأنه يتكرس ككاتب معروف في المزاج اليومي للقارئ، وكان أبو جودة من دون شك، من هذه الزاوية المهنية، التعبير الناجح عن فكرة هذه «المدرسة» في لبنان. بهذا فهو يقف في صف واحد مع مصطفى أمين، الرمز الرئيسي للمدرسة المشار إليها الذي لا يزال يمارسها في زاويته «فكرة» في الأخبار المصرية التي لم ينقطع عنها إلا حين كان في السجن لسنوات طويلة أو ممنوعاً من الكتابة، وأنيس منصور، وسابقاً أحمد بهاء الدين وغيرهم.

اختفى كاتب العمود اليومي من الصحف الأميركية الكبرى بل اختفت الافتتاحيات! في

بكلام آخر: ماذا يبقى من المعلق الكبير؟ وفي الحالة التي هي أمامنا، من معلق تربيع على عرش التعليق السياسي في لبنان نحو ثلاثين عاماً وكانت دائرة انتشاره عربية منذ الستينات، عبر اتصاله ومواكبته تطورات مهمة كان يدور حولها حاضرون المنطقة ومستقبلها: عبد الناصر، البعث، سوريا، العراق، الفلسطينيون، وعلاقة لبنان وصيغته بكل ذلك، كما علاقة السياسات الدولية به وبكل المنطقة.

لم يغب هذا الهاجس في تقديم غسان تويني للجزء الأول من الكتاب. وكيف يغيب هذا الهاجس المساوي بين «العابر والدائم»؟ فالمعلق الكبير كميثال أبو جودة هو مادة نموذجية للسؤال الأكبر عن ماذا يبقى؟ المعلق الذي يدخل في العادة اليومية للناس، هل هو أقرب إلى السياسي، عبر التأثير الفعلي في ماجريات الحاضر، أم إلى الكاتب الذي يصمد نصه بذاته؟

في «معضلة» المعلق، هذا التجاذب الدائم بين الفعالية الراهنة التي تشده نحو السياسة، إذا لم أقل الحكام، بل إذا لم أقل السلطة، وهي في النتيجة موضوعه الأول كمعلق سياسي، وبين المهنة التي تحمل إليه عوارض الكتاب، وهو زميلهم في علاقة باللغة، مصطلحاً ودلالات، ولعباً متاحاً بين المصطلح والدلالة.

هذا السؤال القاسي - هل التعليق هو «كتابة»؟ - قد تخف وطأته على المعلق، بتوسيع إطار المعضلة التي يطرحها، وليس بالاجابة عنه التي أراها مؤجلة. أما توسيع الاطار الاشكالي فهو في أن نضع الصحيفة كلها تحت مجهر السؤال الذي سيصبح حينها كالتالي:

هل ان الصحف «تكتب» فعلاً أم انها «تقول»؟ مع ما في ذلك من مسافة مأساوية بين الكتابة والقول. لفتني أخيراً ان واحدة من الجوائز التقديرية الرئيسية في القطاع الصحفي في بريطانيا، واحدة توزع على سبعة أشخاص من سبع فئات في المهنة بينها فئة

الكريستيان سيانيس مونيتور، وهي صحيفة نخبة في الولايات المتحدة، يخبرونك، بل إنهم يحبون أن يخبروك أن آخر افتتاحية على الصفحة الأولى ظهرت يوم توقيع الاتفاق الأميركي - الفيتنامي لإنهاء الحرب بعد مفاوضات طويلة في النصف الأول من السبعينات. غير أن المعلق الأميركي لا يزال يحمل اسمه المهني من العمود (Columnist). لم تختف الأعمدة من الصحف الفرنسية، حتى على الصفحات الأولى، لكن لم يعد الواحد منها محصوراً باسم واحد (الفيغارو) أو هو من دون توقيع (اللوموند).

هذا هو الاتجاه العام الذي يفرضه في الواقع عالمياً تطور الصحافة الانغلو سكسونية وبالتحديد «المدرسة الأميركية» التي يحتل فيها المعلق (في الصحافة المكتوبة وفي السمعية البصرية) مرتبة رئيسية، لكن على أساس غير يومي وغير شكلي، أي ليس ضمن شكل اخراجي واحد.

ميشال أبو جودة، في أحد مقالاته عن «عموده» يتحدث عن صحافي أميركي زنجي زاره ليقول له «كرموني بميدالية، بعد مرور عشرين سنة على كتابة عمود خمسة أيام، فتفاخر أحد الحاضرين، وهو لبناني، إن عندنا من يكتب العمود ستة أيام... فجئت لأعرفك» (١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨).

لكن في مجال البحث عن معايير، لن يكفي التوقف عند قوة الانتشار والاستمرارية. فثمة معيار أساسي يتعلق بالتأثير الذي يمارسه المعلق.

التأثير في أي وسط أو أوساط؟ وبأي معنى؟ وما الفارق بين الدعاية والتأثير؟ ربما كان هذا المستوى من التقويم مناسبة للطرح مرة أخرى، لا تجربة المعلق السياسي فحسب، بل الصحافة بكاملها. فهل في بلداننا العالمة، تأثير الصحافة والمعلق، هو من الجمهور أم من النخبة؟ ونميل هنا إلى الجواب الثاني، مع ما يستتبعه ذلك من التحفظات الضرورية على مقولة سائدة عن صناعة الصحافة للرأي العام... في بلداننا، وهو ما ليس أكيداً خصوصاً في المسائل

التي تمثل مفاصل في اتجاهات الجمهور الأساسية. إلا إذا عدنا، في مجتمعات كمجتمعاتنا، الرأي العام شيئاً والجمهور شيئاً آخر. أي الرأي العام الذي يتكوّن من تفاعل الأفكار والمعلومات حول مسائل كبيرة وصغيرة محددة في أوقات محددة. فلا رأي عام في بلداننا، خارج النخبة، يتسع باتساعها ويضيق بضيق قاعدتها الاجتماعية تبعاً لمقاييس عديدة منها نسبة التعليم والاهتمام بالشأن العام والحريات.

وتجربة ميشال أبو جودة - المعروف شعبياً ولكن لست متأكداً من أنه مفهوم شعبياً - هذه التجربة كانت مهمة في المواكبة المعلوماتية والسجالية للنخب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية حيال تطورات متعلقة بالأوضاع اللبنانية، وتحديداً العربية في سوريا والعراق بدءاً من أواخر الخمسينات، وهي تعليقات أعدتُ اكتشفها من هذا الكتاب لأن سني لم تكن قد سمحت لي بعد بالإدماج على قراءته، كما فعلت لاحقاً في أواخر الستينات مع تفتح الوعي السياسي للجيل الذي أنتمي إليه.

وهنا يلفت لديه مستوى رائد من المواكبة، وأحياناً من السجالية حتى لو ظهر لاحقاً خطأ في بعض تقديراته، فالمعلق السياسي ليس منجماً ليحاسب فقط على توقعاته، بل المعيار هنا مدى توجهه في قلب السجال السياسي، أفكاراً ومعلومات لزمته، ولموضوعات زمنه التي يتناولها.

في التفاتاته المبكرة جداً رصد أهمية العنصر المدني (الحزبي) في العراق مقابل أهمية العنصر العسكري (الحزبي) في سوريا (١٣ آذار/مارس ١٩٦٣) إلى سؤاله في ٤ أيار/مايو ١٩٦٣ عما إذا كان البعث سيتمكن من النجاح في حكم سوريا إلى «زلته» حين اعترض في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٣ على إطلاق محمد حسنين هيكل تسمية «البعث العراقي» و«البعث السوري»، إلى معادلته المهمة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ حين يقول إن

«الاستقلالات العربية لا تزال استقلالات تجاه بعضها البعض» تحت عنوان (البعث العراقي العائد) وقد بدا انه قبل بالتسمية التي أطلقها هيكل إلى ايراده في ٢٥ شباط / فبراير ١٩٦٤ أسماء أهم الضباط المؤثرين في سوريا، وكلها الأسماء التي أدت لاحقاً أدواراً كبيرة إلى أن استقرت الأمور بيد الفريق حافظ الأسد الذي كان اسمه بينها في مقالة أبو جودة...

كلها مقالات راصدة، متوقدة، تبدو الآن كم كانت في قلب الأحداث، إن لم يكن أجوبة دائماً، فأسئلة محورية.

تركز «النهار» دائماً على شهرة مقالات محلية لميشال أبو جودة، كانت في أساس افتراقها عن العهد الشهابي، مثل «في حمى الأمير» (٢٨ تموز/ يوليو ١٩٥٩) و«وداعاً أيها اللواء» (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩)، وتصلح من وجهة نظري أساساً للإعلان عن بدء افتراق جاذ لقطاعات مهمة من البيئة المسيحية عن نظرة فؤاد شهاب إلى الدولة بعد الحرب الأهلية عام ١٩٥٨.

لقد افتتحت «النهار» عبر أبو جودة، ما يبدو انه كان آنذاك، منعطفاً جديداً في مسار طويل يمتد منذ السنوات الأولى لتأسيس الكيان اللبناني عام ١٩٢٠، وغالباً ما يغفله مؤرخو الاضطرابات والتدخلات الداخلية التكوينية لهذا الكيان. أعني هنا، مظاهر التملل في البيئة المسيحية من الصيغة اللبنانية. فالمألوف هو أن نقرأ عن تطور اعتراضات المسلمين على هذه الصيغة بتقلباتها المختلفة حتى عام ١٩٧٥. لكن الوجه الآخر الملازم منذ البداية، هو وجه الاعتراضات المسيحية، التي كانت تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة، ولقد بات ممكناً الآن استعادة مقالات لكتاب وأعيان مسيحيين في أوائل العشرينات، كانت تتحدث عن الظلم اللاحق بالمسيحيين في إدارات الدولة بسبب اعتبارات التوازن الطائفي مع المسلمين، أو في بعض المداخلات التي شهدتها المجالس النيابية الأولى، رداً تارة على

اعتراضات سنية وتارة أخرى شيعية وثالثة درزية، ومنها مداخلة لرئيس الحكومة إميل إده في أثناء مناقشة البيان الوزاري لحكومته في إحدى الجلسات يبدي فيها إده أيضاً تبرمه من مبالغيات النواب المسلمين، متحدثاً عن «حقوق طائفته»، إذا لم تلغ «قاعدة التوزيع الطائفي» (البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشتها في مجلس النواب - المجلد الأول، ص ٧).

تمثل مقالات أبو جودة، كما سياسة «النهار» المعارضة آنذاك عناوين مرحلة جديدة في هذا المسار التبرمي نفسه، لكن الذي اختلفت طبعاً محتويات خطابه السياسي، مع تغير ثقافة الزمن بين العشرينات ومشارف الستينات.

وما يلفت في مقالاته حول الشؤون اللبنانية تحذيره المبكر جداً في ١١ تموز/ يوليو ١٩٨٥ من الرهان «اللبناني» على السياسة الأميركية وحدها حين يقول: «اليوم بينما يأكل أجسامنا رصاص الفئاض القديم من أسلحة الجيشين السوري والمصري، تسارع ثلاث شركات أميركية إلى عقد اتفاق مع الهيئة المصرية للسويس بمبلغ ستة ملايين و ٥٠٠ ألف جنيه مصري لتوسيع القناة... والدكتور شارل مالك لا يزال مصرأ في واشنطن على محاولة إقناع المستر دالاس بأن قضية لبنان هي قضية العالم الحر...».

أتصلح هذه الكلمات أن تكون تاريخاً لظهور الصدمة المارونية الأولى حيال السياسة الأميركية في لبنان؟ كمشروع احتضنته وساهمت في ولادته طليعة مسيحية تحديثية متقدمة في العشرينات من هذا القرن.

في السبعينات والثمانينات كنت ألاحظ بعض التعابير المفاتيح التي ترد في مقالاته حين يقول: «لبنان يريد» أو «لبنان يرفض». وكنت أسأل نفسي، خصوصاً أن جيلي هو من قرائه منذ أواخر الستينات، من هو هذا «اللبناني» المختلف عن «اللبنانيين»؟ حتى لو كان مضمون التعبير مفهوماً...

من حيث هو لبنان السياسي الذي كان آنذاك تلك المسافة بين قصر بعبدا وبكركي بما فيها من القيادات المسلمة المؤتمنة والشريكة في تلك المعادلة أيام عصرها الذهبي.

كثيرة هي التفاتاته المحلية كمعلق نبه ومهموم... بالبلد ككل. مثلاً من أطرفها وأعمقها في رأيي، عتبه في أحد مقالاته على خالد بكداش عام ١٩٥٩ حين غادر لاجئاً إلى موسكو بعدما اعترض على قيام الوحدة السورية - المصرية. أبو جودة يبدي أسفه من أن بكداش ذهب إلى موسكو ولم يلجأ إلى لبنان... كوطن للحريات! («خالد بكداش سامحه الله» ٧ شباط / فبراير ١٩٥٨ - الجزء الأول).

أو، على صعيد آخر، في ٢٨ أيار/مايو ١٩٦١، بعد وفاة أحمد الأسعد وتولي ابنه كامل مكانه، حين يدعو الوريث إلى تحديث هذه الزعامة الكبيرة في جبل عامل، مذكراً إياه بما فعل كمال جنبلاط من تحديث في وراثته، ومحذراً كامل الأسعد معاً، من الأخطار التي تهدد هذه الزعامة إذا لم يلجأ إلى ذلك.

تجربة ميشال أبو جودة كما قدّمها جزءا الكتاب، تتيح الفرصة لتقويم تطور - ونصر على تعبير تطور - المصطلح السياسي في الصحافة العربية، وقراءة هذا المصطلح لدى ميشال أبو جودة ضمن سياق يمتد من أواخر القرن التاسع عشر، إلى الزمن المدهش الذي نقف عنده اليوم على قمة القرن العشرين.

من يعقوب صروف والأب لويس شيخو ورشيد رضا، وبينهم الشيخ أحمد عارف الزين، إلى جبران تويني ولطفي حيدر وبشارة الخوري ومحيي الدين النصولي، ثم إلى جيل ثالث من كامل مروة وحنّا غصن وغسان تويني، كان هذا التعبير في الصحافة اللبنانية، بالتوازي مع تطور عام في الصحافتين المصرية والسورية، يتخذ منحىً سياسياً، كلما انتقلت الصحافة من العام إلى الخاص، من الشمول إلى التخصص. إنه التطور أصلاً الذي أدى إلى ظهور «المعلق السياسي» كدور قائم بذاته داخل الصحيفة.

والأرجح أن ميشال أبو جودة أدى دوراً في بلورة هذا الصنف من الكتابة في الصحافة.

لمع أبو جودة في فترة كانت تسيطر فيها على السجال السياسي العربي اللغة العقائدية اليسارية، ولئن كان جزء مهم من شهرته، كما يشير منح الصلح في مقدمة الجزء الثاني، ناتجاً من مواكبته المعلوماتية لتطور الصراعات السياسية والعقائدية البارزة منذ ما بعد الوحدة السورية المصرية، فقد احتفظت تعابيريه بحيادية ليبرالية، كانت جزءاً من مصطلحات الليبرالية اللبنانية.

ولئن كانت لغة أبو جودة في هذا السياق العام قد جاءت في مناخ اليمين الذي يعالج قضايا اليسار، واقفة عند منطقة وسطية، هي يمين الوسط، فإن تجربة الجيل اللاحق في السبعينات، كما عبرت عنه «البلاغ» ثم «السفير»، كانت تأتي من مناخ المصطلح القومي اليساري لتستقر عند وسطية ما، مما يمكن وصفه بلغة يسار الوسط.

السؤال الآخر الذي يفرض علينا احترام تجربة ميشال أبو جودة، المميّزة فعلاً، أن نطرحه من دون تردد، ولن تكون روحه إلا مرتاحة إليه: ولا أخالها إلا مشتتة في برودة قبره العميقة... هذا السؤال هو: أي «معلق سياسي» وأي «تعليق سياسي» في لبنان بعد ميشال أبو جودة؟

لئن كانت التجربة تجعل بإمكاننا الكلام على التعليق السياسي اللبناني والعربي مع ميشال أبو جودة، لكونه أحدث نقلة تحديثية في محتوى ومستوى التناول السياسي - فمنطق الأمور، أن نسأل عن أي تعليق سياسي يجب أن نطمح إليه بعد ميشال أبو جودة، لأنه حينذاك نكون منسجمين - إذا استطعنا لأن فراغه لا يزال قائماً - مع وتيرة التقدم العصري المتسارعة، في كل المجالات التي لا تطرح كما تعلمون، أسئلة حول وظيفة التعليق السياسي فقط بل حول وظيفة الصحافة المكتوبة بكاملها... (إذا

لم نتجاهل الأسئلة الفلسفية والاجتماعية لفكرة الكتابة نفسها).

في الزمن الذي نشأ وصعد فيه ميشال أبو جودة، كانت للصحافة المصرية، مرجعية متعددة الجوانب بالنسبة إلى الصحافة العربية الأخرى وتحديدًا اللبنانية.

لكنه أيضاً الزمن الذي كانت الصحافة اللبنانية تتحول فيه، بحكم ظروف عربية عامة عديدة، سياسية واقتصادية وذاتية، إلى الصف الأول للصحافة العربية بل إلى الصحافة العربية الأولى.

وكان لبنان في أوج انغماسه في تجربة سياسية فكرية اجتماعية تحديثية، كانت الصحافة أحد تعبيراتها الرئيسية، ومعها، داخل هذه الصحافة بروز دور «المعلق السياسي» الصنف بالمعنى الغربي.

لم يأت التطور طبعاً، على مستوى الكتابة السياسية، من فراغ، بل من حصيلة جهود أجيال سبقته. لن أقسر الماء بالماء. بعضكم يعرف ذلك أكثر مني. وجاء الجزءان المختاران لكتابات أبو جودة، ليتيحاً حداً من التأمل في مسألة أساسية من دون فهمها لن يكون ممكناً الوصول إلى «التعليق السياسي» كما نشتهي في القرن الحادي والعشرين.

إنها مسألة «المكون الثقافي» لنص المعلق السياسي. ولعل التعبير الأفضل «المكون الثقافي» للمعلق نفسه، لأن الأمر يتعلق بعناصر ربما لا تكون مرئية في ظاهر النص نفسه.

في نصوص أبو جودة، خلفية واضحة لمعلق على بيئة من التيارات الرئيسية السياسية لعصره، وعلى قدر من الاطلاع على التيارات الثقافية. هذه الشمولية الضمنية في النص، هي بالتأكيد أحد عناصر نجاحه، بل تميز نجاحه الأكيد (على الهامش لفتني رسالة له من باريس، إلى أنسي الحاج حول الجو الثقافي

الفرنسي وهي الوحيدة في نوعها في الجزأين - موجودة في الجزء اللبناني - ٥ شباط / فبراير ١٩٦٠).

يغادرنا أبو جودة في زمن تنتقل فيه السياسة، بحسب التعبير الأميركي المتداول في السنوات الأخيرة، من «الجغرافيا السياسية» إلى «الجغرافيا الاقتصادية». ألا يعني ذلك تحدياً فعلياً يفرض تغييراً في «المكون الثقافي» للمعلق السياسي مستقبلاً، يجعل ثقافته الاقتصادية أكثر تمركزاً وتخمرًا ومنهجية في تكوينه العلمي ومتابعته اليومية؟ فلم تعد الثقافة الثقافية وحدها كافية لتمنح متابعته وتحليلاته مقدرتها على الرصد المفيد لمسار السياسات في وقت تستحيل «التجارة» فيه (بمعناها البنيوي أي بما وراءها من بنية تصنيعية ومعلوماتية وبشرية) هي الموضوع الرئيسي لسياسات الدول الخارجية ويتحول «الاقتصاد» إلى مكون القوة والدينامية الرئيسيين للدول، فتشهد نهايات القرن العشرين بروزاً لتحول عميق في مفهوم «الوطنية» نفسها، بما يمكن تسميته «نشوء الوطنيات الاقتصادية».

بل هل يكفي ذلك لصحافة المستقبل - إذا كان لها أن تتحول من مهنة الذين لا مهنة لهم (بيناتنا) - إلى مهنة كاملة... أي إلى علم؟

وفي مجال الخط المتواصل للتخصص في الصحافة - وهو مسار مضى عليه زمن غير يسير، حتى التخصص في موضوعات التعليق بين سياسية وغير سياسية على أنواعها - هل سيكون التكوين الأكاديمي المنهجي في علم السياسة، شرطاً قاعدياً لاختيار المعلق السياسي في المستقبل؟ أي لاختياره بين علماء السياسة؟ في وقت أكمل الأميركيون والبريطانيون الفصل بين الناشر (الذي لا يكاد يكتب) وبين رئيس التحرير وبين المعلق السياسي، وفي حين تستمر هذه الأدوار متداخلة في الصحافة الفرنسية كما تبرز مع جان دانيال في النوفيل

اوبسرفاتور وسرج جولي في الليبراسيون ومع
اندرية فونتين رئيس التحرير الأسبق في اللوموند
وجان ماري كولومباني رئيس تحريرها الحالي.

* * * * *

ساهم أبو جودة - حتماً - في تدقيق وتهذيب
«المصطلح» أو «المفردة» في التعليق السياسي
العربي. وله في المساهمة التي قدمتها الصحافة
اللبنانية في تطور هذا المصطلح، عبر تشذيبه من
الانشائيات، دور محفور، في سياق مناخ من تطور
الكتابة السياسية العربية، أدى فيه محمد حسنين
هيكل دوراً ليس عبر كتاباته فقط التي ارتفعت من
مستوى إلى آخر أرفع جعلته الصحافي العربي
الوحيد، ربما المكرس على نحو واسع في الغرب،
ولكن أيضاً عبر جيل قدمته صحيفة الاهرام تحت
قيادته ما زال بعض رموزه أمثال محمد سيد أحمد
والسيد يسين وفهمي هويدي ولطفي الخولي
يمارسون مهامهم حتى اليوم مع مفارقة لا يمكن
تلافي تسجيلها، هي مفارقة محمد حسنين هيكل
نفسه، من حيث إن هذا التطور الذاتي، حدث وسط
تراجع عام في مستوى الصحافة المصرية.

فتحديث صحيفة الاهرام مع محمد حسنين هيكل
عبر عن مفارقة كبيرة في نظام تغيب فيه
الديموقراطية السياسية. وهذا يوصلنا إلى فارق مهم
في التجربة بين الصحافتين اللبنانية والمصرية (مع
تلاشي السورية منذ أوائل الستينات) هو أن تطور

مستوى التعليق السياسي كما عبرت عنه تجربة
ميشال أبو جودة، تراكبت مع تطور عام للصحافة
اللبنانية، في حين أن بروز صحافيين سياسيين
مصريين كبار كان استثناء في مسار من تدهور عام
في مستوى الصحافة المصرية، وهو ما لا يفوت أبو
جودة أن يسجله تعليقاً على قرار عبد الناصر تأميم
الصحف في مقال في ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٠ (الجزء
الثاني، ص ٤٨) تحت عنوان «العرش الآخر»:
«بالنسبة للبنان كل اتجاه عملي نحو الاشتراكية
التعاونية في الجمهورية العربية المتحدة يباعد بينها
وبيننا بشكل غير ملحوظ ظاهرياً ولكنه سيكون
عميقاً يوماً بعد يوم، وستصبح هي المانيا الشرقية
ونصبح نحن المانيا الغربية. عالمان وطريقتان
ونظامان وصحافتان».

لم التقه سوى مرات قلائل. تأكدت لي في هذه
اللقاءات عصبية مرهفة كنت أقرأها بين سطوره. كان
يكتب بجهازه العصبي، في لعبة ألقنها هي قول كل
شيء ولا شيء. كان كاتب التملص الجارح... في
مهنة يحترق فيها أي نجاح لحظة ولادته، كما يقال
عن العقارب التي تموت في ذروة وصولها الجنسي.

ولعل الكتابة السياسية، بل أي كتابة، محكومة
بتواطؤ مسبق ما، بسوء نية ما، تجعل فضيلتها التي
ينطق باسمها صحافي كميشال أبو جودة واحدة من
الفضائل الأكثر وحشية.

ألم يقل خطيب بريطاني: «إن الصحافي هو
شخص يخلق الفانتازيا ويجذب الحقيقة نحوها»؟

الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية

اتفاق القاهرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية

المعابر

يتفق الجانبان على ضم الوثيقة التالية نصها إلى اتفاق غزة / أريحا.

منطقة أريحا

١ - تحدد مساحة منطقة أريحا وفق الخريطة المتفق عليها المرفقة بهذا الاتفاق.

٢ - بالإضافة إلى ذلك ومع اعتبارها خارج نطاق منطقة أريحا:

أ - يوضع مقام النبي موسى تحت الاشراف الفلسطيني للغايات الدينية إلى حين البدء بتنفيذ الاتفاق المرحلي.

ب - يحق للفلسطينيين زيارة المغطس تحت العلم الفلسطيني لمناسبة الاحتفالات الدينية التي تجري ثلاث مرات في السنة ولمناسبات خاصة أخرى يتم التنسيق بشأنها مع السلطات الاسرائيلية.

ج - تحدد مواقع اقامة المشاريع الفلسطينية الخاصة والمشاريع المشتركة المنصوص عليها في اعلان المبادئ على ضفة البحر الميت كما ينص اعلان المبادئ.

د - تؤمن سلامة العبور للأسباب المذكورة أعلاه من منطقة أريحا إلى النبي موسى والمغطس ومواقع المشاريع والشركات المشتركة المحددة مواقعها على ضفة البحر الميت وفق ما ورد في الفقرة السابقة (ج). وستشكل تفاصيل التدابير الامنية المتعلقة بسلامة العبور جزءاً من اتفاق غزة - أريحا.

٣ - توضع الطرق الداخلية في مدينة أريحا تحت الاشراف الفلسطيني. ويمكن تسيير دوريات مشتركة بقيادة مركبات فلسطينية على الطرق الرئيسية. وسيجري التفاوض في طابا حول موضوع العوجة وطرقاتها في القريب العاجل.

٤ - توضع الشؤون الدينية في كنيس شالوم إلى إسرائيل في أريحا تحت اشراف السلطات الاسرائيلية.

قطاع غزة

١ - توضع تحت اشراف السلطات الاسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية ووفق ما نص عليه اعلان المبادئ مستوطنات غوش قطيف واريتز والمستوطنات الأخرى في قطاع غزة بالإضافة إلى المنشآت العسكرية الاسرائيلية على طول حدود قطاع غزة مع مصر المشار إليها في الخريطة المرفقة، ويتم توزيع المسؤوليات في المناطق المشار إليها باللون الأصفر في الخريطة المرفقة ومن

دون المساس بالسلطة الفلسطينية على الشكل الآتي:

تتولى السلطات الاسرائيلية المسؤولية الرئيسية والسلطة في الشؤون الأمنية وتتولى السلطات الفلسطينية المسؤولية والسلطة في الشؤون المدنية المنصوص عنها في اتفاق غزة أريحا. ويقوم في هذه المناطق المحددة باللون الأصفر في الخريطة المرفقة تعاون وتنسيق في الشؤون الأمنية بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة كما ورد سابقاً. ويتم بحث أي تعديل محتمل للمناطق المشار إليها باللون الأصفر في جنوب المنطقة الأمنية في إطار مفاوضات طابا.

٢ - وفقاً لإعلان المبادئ ومن دون المساس بالسلطة الفلسطينية :

أ - تتولى إسرائيل المسؤوليات الضرورية والسلطة لتنفيذ تدابير أمنية منفصلة بما في ذلك تسيير دوريات اسرائيلية على الطرق الجانبية الثلاث التي تربط بين المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة وبين إسرائيل أي طريق كيسوفيم / غوش قطيف وطريق سوكا / غوش قطيف وطريق ناحال عوز / نيزاريم كما على الأقسام التي يرتبط بها الأمن على هذه الطرق.

ب - تسيير دوريات مشتركة فلسطينية - اسرائيلية على طول الطرق وعلى جوانب هذه الطرق المرتبطة بها سلامة العبور وتقوم هذه الدوريات المركبات الاسرائيلية.

ج - تعمل السلطات الاسرائيلية لدى تنفيذ عمليات التدخل المنفصلة في منظور تسليم الشرطة الفلسطينية في أسرع وقت مهمة متابعة معالجة الحوادث الواقعة ضمن مسؤوليات الفلسطينيين.

د - تقام جسور على تقاطعات الطرق الجانبية والطريق الرئيسي الذي يربط الشمال بالجنوب.

هـ - تقوم اللجنة المشتركة للتعاون والتنسيق الأمني بعد عام من تاريخ إتمام انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة بمراجعة هذه التدابير.

٣ - تبحث في مفاوضات طابا المسائل المتعلقة بتحديد المناطق.

- يتم بحث اتفاق نقل السلطات بعد تنفيذ اتفاق غزة أريحا. ويتم التفاوض في العاصمة الاميركية واشنطن على المرحلة الانتقالية بما في ذلك التدابير المتعلقة بالانتخابات وإعادة انتشار القوات في الضفة الغربية.

٩ شباط / فبراير ١٩٩٤

وثيقة الترتيبات الأمنية على المعابر

١ - أحكام عامة

أ - تنظم هذه الوثيقة أحكام العبور على الحدود مع احتفاظ إسرائيل خلال المرحلة الانتقالية بمسؤولية الأمن الخارجي بما في ذلك الأمن على طول الحدود مع مصر ومع الأردن. وتهدف هذه الترتيبات إلى إيجاد آلية تسهل عمليات دخول وخروج الأشخاص والسلع بما يعكس الواقع الجديد الناشئ عن إعلان المبادئ المشترك الفلسطيني - الاسرائيلي مع ضمان الأمن للطرفين.

ب - يعمل بالترتيبات المنصوص عليها في هذه الوثيقة على المعابر التالية.

(١) معبر جسر النبي.

(٢) معبر رفح.

ج - تعتمد الترتيبات ذاتها مع ادخال التعديلات اللازمة في المرافق المتفق عليها كالمرافىء والمطارات ونقاط العبور الدولية الأخرى مثل جسر الملك عبدالله وجسر دامية.

د - يتعهد الطرفان ببذل كافة الجهود للحفاظ على كرامة الأشخاص الذين يجتازون هذه المعابر. وتستند الآلية التي ستعتمد إلى اجراءات سريعة وحديثة تحقق هذا الغرض.

هـ - يقام على كل معبر مركز حدودي واحد يتألف من جناحين. يسلك الفلسطينيون المقيمون في قطاع غزة والضفة الغربية وزوار هاتين المنطقتين الجناح الأول (ويطلق عليه اسم الجناح الفلسطيني). ويسلك الاسرائيليون وغيرهم الجناح الثاني (ويطلق عليه اسم الجناح الاسرائيلي). وتقام منطقة تفتيش اسرائيلية مغلقة ومنطقة تفتيش فلسطينية مغلقة أيضاً كما سيرد لاحقاً.

و - تطبق تدابير خاصة بالشخصيات المهمة التي تسلك الجناح الفلسطيني وسيحدد مكتب الارتباط الذي سيتم إنشاؤه وفقاً للفقرة الخامسة طبيعة ونطاق هذه الترتيبات الخاصة.

٢ - مراقبة المعابر وادارتها

أولاً : تستخدم في هذه الوثيقة عبارة «المر» للدلالة على المنطقة الممتدة من حاجز العبور عند الحدود المصرية أو عند جسر اللنبي إلى نقطة العبور والمركز الحدودي المقام فيها، أي:

(١) المنطقة الممتدة من المركز الحدودي إلى منطقة أريحا في ما يتعلق بجسر اللنبي.

(٢) المنطقة الممتدة من المركز الحدودي إلى أقصى حدود التواجد العسكري الاسرائيلي على طول الحدود المصرية في ما يتعلق بمعبر رفح.

ثانياً:

(١) تتولى اسرائيل مسؤولية الأمن على المر بما في ذلك المركز الحدودي.

(٢) يتولى مدير عام اسرائيلي مسؤولية ادارة المركز الحدودي وأمنه.

(٣) يساعد المدير العام نائبان يرفعان إليه التقارير.

أ - نائب اسرائيلي لإدارة الجناح الاسرائيلي. وتكون اسرائيل وحدها مسؤولة عن ادارة هذا الجناح.

ب - نائب فلسطيني لإدارة الجناح الفلسطيني تعينه السلطة الفلسطينية.

(٤) يعاون كل من نائب المدير العام، مساعد للشؤون الأمنية وآخر للشؤون الادارية. وتحدد مهام كل من النائبين الفلسطينيين للشؤون الأمنية والشؤون الادارية في مفاوضات بين الطرفين في طابا.

(٥) يعتمد الطرفان أقصى درجات التنسيق بينهما، ويحافظان على التعاون والتنسيق بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

(٦) يواصل المدير العام التعامل مع متعهدين فلسطينيين لتأمين خدمات النقل بالباصات وخدمات ادارية ولوجستية أخرى.

(٧) يحمل رجال الشرطة الفلسطينيون في المركز الحدودي أسلحة فردية ويتم تحديد مواقع انتشارهم في مفاوضات طابا. ولن يحمل الرسميون الفلسطينيون الآخرون الموجودون في المركز الحدودي أي سلاح.

(٨) يتم في مفاوضات طابا تحديد التفاصيل المتعلقة بالإدارة والأمن ومكتب الارتباط.

(٩) يعمل الطرفان في مفاوضات طابا على ايجاد ترتيبات اضافية بالنسبة إلى المركز الحدودي في رفح.

(١٠) يقوم الطرفان بمراجعة هذه التدابير بعد عام.

ثالثاً: تظل الترتيبات والتدابير المعمول بها حالياً خارج المركز الحدودي سارية المفعول على طول المر باستثناء الترتيبات المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

أ- ما أن يعبر المسافرون الوافدون المركز الحدودي يمكنهم مواصلة طريقهم باتجاه قطاع غزة وأريحا من دون تدخل من جانب السلطات الاسرائيلية (معتبر آمن).

ب- يمكن للمسافرين الخارجين التوجه إلى المركز الحدودي من دون أي تدخل من جانب السلطات الاسرائيلية وبعد عملية تدقيق مشتركة يتم خلالها التثبت من حيازته الوثائق اللازمة للخروج من المنطقة إلى الأردن أو مصر وفق ما تنص عليه هذه الوثيقة.

٣- ترتيبات الدخول من مصر والأردن عبر الجناح الفلسطيني

أ- يرفع العلم الفلسطيني ويتواجد شرطي فلسطيني على مدخل الجناح الفلسطيني.

ب- يحدد المسافرون قبل دخول الجناح الفلسطيني أمتعتهم الخاصة ثم توضع هذه الأمتعة على سكة نقل خاصة. ويمكن لكل طرف تفتيش هذه الأمتعة في نقاط تفتيش خاصة به مستخدماً طاقمه الخاص كما يمكن له عند الاقتضاء تفتيش هذه الأمتعة بحضور صاحبها وشرطي فلسطيني.

ج- يمر المسافرون عبر الجناح الفلسطيني على بوابة الكترونية. ويتخذ شرطيان فلسطيني وإسرائيلي مراكز لهما على جانبي البوابة. ويحق لكل منهما في حال الاشتباه طلب إجراء تفتيش جسدي في غرفة تفتيش محاذية للبوابة. ويقوم شرطي فلسطيني بتفتيش المسافرين بحضور شرطي إسرائيلي. ويمكن أيضاً تفتيش أمتعة المسافر في الغرفة المشار إليها سابقاً.

د- يسلك المسافرون عبر الجناح الفلسطيني بعد استكمال المراحل المذكورة أعلاه واحداً من ثلاثة خطوط للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم وتعتمد على هذا الصعيد التدابير التالية.

(١) يستخدم الفلسطينيون سكان قطاع غزة ومنطقة أريحا الخط الأول. يمر هؤلاء المسافرون عبر مركز مراقبة فلسطيني للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم. ويجري ضابط إسرائيلي بصورة غير مباشرة عملية تدقيق لوثائقهم بصورة غير ظاهرة.

(٢) يستخدم الفلسطينيون سكان الضفة الغربية الآخرون الخط الثاني. ويمر هؤلاء المسافرون أولاً عبر مركز مراقبة فلسطيني للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم. ثم يمرون عبر مركز مراقبة إسرائيلي للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم. يفصل بين مركزي المراقبة الإسرائيلي والفلسطيني حائط زجاجي وباب دوار.

(٣) يستخدم زائرو قطاع غزة والضفة الغربية الخط الثالث. وتعتمد على هذا الخط التدابير المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه. ولكن يتوجب عليهم المرور أولاً عبر مركز المراقبة الإسرائيلي قبل المرور عبر مركز المراقبة الفلسطيني.

هـ- يمكن لكل طرف في حالة الاشتباه بأحد المسافرين الذين يعبرون أي خط من الخطوط الثلاثة أعلاه استجواب هذا المسافر في غرفة التفتيش الخاصة به. وحالات الاشتباه التي تستدعي الاستجواب في غرفة التفتيش هي التالية:

(١) أن يكون المسافر المعني متورطاً بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط إجرامي أو بالتخطيط لنشاط إجرامي، أو متورطاً بنشاط إرهابي أو بالتخطيط لنشاط إرهابي. ولا تنطبق عليه أحكام فقرات العفو المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

(٢) أن يكون المسافر حاملاً سلاحاً ومتفجرات أو أدوات مشابهة.

(٣) أن يكون حاملاً ورائق مزيفة أو غير صالحة أو أن تكون المعلومات الواردة في هذه الوثائق غير متطابقة مع تلك التي تتضمنها سجلات الأحوال الشخصية (للمقيمين) أو في المستندات الخاصة بالزائرين. ويتم استجواب المسافر في غرفة التفتيش إذا تعذر رفع الشبهات المتعلقة بعدم تطابق الوثائق خلال التدقيق في مركز المراقبة.

(٤) أن يبدر عن المسافر تصرفات تثير الشكوك خلال عبور المركز الحدودي وفي حال تعذر رفع الشبهات في نهاية الاستجواب يمكن توقيف المسافر بعد إبلاغ الطرف الآخر بالامر. وإذا عمد الجانب الإسرائيلي إلى توقيف فلسطيني مشتبه فيه يطلب من شرطي فلسطيني مقابلة الموقوف. ويتم التعامل مع الموقوف بعد إبلاغ مكتب الارتباط بالمسألة وفق أحكام الوثيقة المرفقة الثالثة (بروتوكول الترتيبات القانونية بشأن القضايا الاجرامية).

- و - يحق لكل طرف داخل الجناح الفلسطيني أن يمنع دخول أشخاص غير مقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية.
- وتشمل عبارة «مقيمون في قطاع غزة والضفة الغربية» في هذا الاتفاق الأشخاص الذين كانوا مسجلين، لدى دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كمقيمين في هاتين المنطقتين في سجلات الأحوال الشخصية التي تشرف عليها الادارة العسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية. كما تشمل الأشخاص الذين حصلوا على إجازات إقامة دائمة في هاتين المنطقتين في وقت لاحق بموافقة إسرائيل وفق ما ورد في الاتفاق.
- ز - بعد إتمام المعاملات المشار إليها أعلاه، يجمع المسافرون أمتعتهم ويتوجهون إلى قسم الجمارك (يتم الاتفاق على الاجراءات الخاصة بذلك خلال مفاوضات في باريس).
- ح - يمنح الجانب الفلسطيني المسافرين الذين تمت الموافقة على دخولهم أذونات بالدخول ممهورة بختم الجانب الفلسطيني ومرفقة بوثائقهم.
- وبنهاية عملية التدقيق المباشرة وغير المباشرة بوثائق وهوية المسافر عبر الخط الأول، يمنحه المسؤول الفلسطيني بعد ختم اذن الدخول الخاص به بطاقة بيضاء صادرة عن المسؤول الإسرائيلي. ويقوم مسؤول فلسطيني يتخذ مركزاً له عند مخرج الجناح الفلسطيني بالتأكد من أن المسافر يحمل هذه البطاقة البيضاء. ويقوم المسؤول بجمع هذه البطاقات تحت مراقبة إسرائيلية غير مباشرة وغير ظاهرة.
- يمنح المسؤول الإسرائيلي المسافرين الذين يمرون عبر الخطين الثاني والثالث بطاقات زرق بعد التدقيق بوثائق سفرهم وهوياتهم والتأكد من أذونات دخولهم. ويعمد مسؤولان إسرائيلي وفلسطيني يتخذان لهما مراكز عند مخرج الجناح الفلسطيني إلى التدقيق بهذه البطاقات الزرق وجمعها. ويدقق مسؤولون إسرائيليون وفلسطينيون بالبطاقات البيض والزرق التي تم جمعها.
- وفي حال منع أحد الطرفين دخول مسافر لا يحمل اجازة إقامة تتم مرافقة المسافر إلى خارج نقطة مركز العبور وإعادةه إلى الأردن أو مصر بعد ابلاغ الطرف الآخر.

٤ - ترتيبات الخروج من الجناح الفلسطيني إلى مصر والأردن

يدخل المسافرون المتوجهون إلى مصر والأردن مركز الحدود من دون أمتعتهم. وتعتمد بعد ذلك الترتيبات ذاتها المشار إليها في الفقرة (٣) أعلاه ولكن مع عكس أولوية المرور على مركزي التفتيش الإسرائيلي والفلسطيني.

٥ - مكتب الارتباط

أ - ينشأ مكتب ارتباط على كل معبر للبت بالمسائل المتعلقة بالمسافرين الذين يعبرون الجناح الفلسطيني، وللمعالجة المسائل التي تتطلب تنسيقاً والخلافات حول تطبيق هذه الترتيبات. يعالج المكتب أيضاً الحوادث من دون المساس بمسؤولية إسرائيل عن الأمن.

ب - يتألف هذا المكتب من العدد ذاته من الممثلين لكل جانب ويتخذ مقراً له في مكان محدد داخل كل مركز حدودي.

ج - يلحق هذا المكتب بلجنة الشؤون المدنية وبمكتب التعاون والتنسيق الاقليمي المرتبط بها.

٦ - أحكام متفرقة

أ - يتفق الطرفان على ترتيبات خاصة في ما يتعلق بنقل السلع وعبور الباصات والشاحنات والسيارات الخاصة. ويستمر العمل بالترتيبات المطبقة حالياً إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الخاصة.

ب - تسعى إسرائيل إلى إنهاء التغييرات الهيكلية على المركزين الحدوديين عند معبري رفح وجسر اللنبي في موعد أقصاه اتمام انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

وفي حال عدم اتمام هذه التغييرات الهيكلية مع حلول هذا الموعد تطبق الترتيبات المنصوص عليها في هذه الوثيقة باستثناء الترتيبات التي لا يمكن تطبيقها من دون التغييرات الهيكلية المطلوبة.

ج - يتطلب مرور سكان قطاع غزة ومنطقة أريحا عبر المراكز الحدودية المؤدية إلى داخل المنطقتين وخارجهما إبراز الوثائق المفصلة في (النص المرفق الذي وضعت اللجنة المدنية). وبانتظار تطبيق اتفاق المرحلة الانتقالية يستمر سكان الضفة الغربية الآخرون في استعمال الوثائق الحالية الصادرة عن الإدارة العسكرية والإدارة المدنية المرتبطة بها.

د - يسمح للزوار الوافدين إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا الإقامة في هاتين المنطقتين لمدة أقصاها ثلاثة أشهر بعد الحصول على إذن من السلطة الفلسطينية وبموافقة إسرائيل. ويمكن للسلطة الفلسطينية بعد انقضاء مهلة الثلاثة أشهر، تمديد هذه الإقامة لمدة ثلاثة أشهر أخرى على أن تحيط إسرائيل علماً بهذا التمديد. يجب أن يحظى أي تمديد آخر بموافقة إسرائيل. ويمكن بحث الطلب الفلسطيني بجعل مدة الإقامة لمدة أربعة أشهر قابلة للتمديد لأربعة أشهر أخرى في المستقبل القريب في إطار مفاوضات طابا.

هـ - تسهر السلطة الفلسطينية على ألا تتجاوز مدة إقامة الزوار المشار إليهم في الفقرة (د) المدة المحددة أو التمديد الموافق عليه.

الاتفاق الأمني الفلسطيني - الإسرائيلي فيما يتعلق بمدينة الخليل والاتفاق السياسي بشأن معاودة مفاوضات الحكم الذاتي

بعد مجزرة الخليل المروعة، واستجابة إلى حاجة الفلسطينيين الملحة للأمن في قطاع غزة والضفة الغربية، وخاصة في مدينة الخليل، واستناداً إلى قرار مجلس الأمن الرقم ٩٠٤، اتفق الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

بمجرد التوقيع على هذا الاتفاق، يبدأ تطبيق بنوده، فوراً، وتُستأنف مفاوضات غزة وأريحا، كالتالي:

أ - وجود دولي مؤقت في مدينة الخليل

١ - بعد الوضع الاستثنائي الذي ساد مدينة الخليل، إثر المجزرة، سيتم نشر قوة دولية مؤقتة في مدينة الخليل، كما تنص الفقرة (١-٣) الواردة أدناه. وستساهم هذه القوة في إرساء الاستقرار في المدينة، وتعبئة الجهود لإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي في مدينة الخليل، وبالتالي بخلق شعور بالأمان لدى الفلسطينيين في هذه المدينة.

٢ - سيطلب الطرفان من الدول المانحة مشاركة ١٦٠ عنصراً، من النرويج والدانمارك وإيطاليا، في تشكيل هذه القوة. وستكون مؤلفة من مراقبين ميدانيين، وموظفين، وعاملين، كما تم الاتفاق عليه. ويجوز إدخال تعديلات على تشكيل هذه القوة من قبل الدول المشاركة بموافقة الطرفين المعنيين. ولن تقوم هذه القوة بأي مهام عسكرية، أو بمهام الشرطة.

٣ - وستقتصر مهام القوة الدولية المؤقتة في الخليل، على ما يلي:

أ - منح الفلسطينيين، عبر انتشارهم، شعوراً بالأمن في الخليل.

ب - المساهمة في إرساء الاستقرار والمناخ الملائم لتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين، وتنميتهم الاقتصادية.

ج - تعبئة الجهود لضمان أمن الفلسطينيين، ومعالجة الأحداث المتعلقة بذلك وعودة الحياة إلى مجراها الطبيعي في مدينة الخليل.

د - رفع التقارير كما تنص عليه الفقرة (١-٥).

٤ - بغية تسهيل مهام القوة الدولية الموقتة في الخليل، سيتم اختيار مبنى في مدينة الخليل، لاتخاذ مقر لهذه القوة.

٥ - إن القوة الدولية الموقتة في الخليل سترفع تقاريرها إلى:

أ - في الحالات الناشئة عن أحداث محددة، إلى: لجنة مشتركة في الخليل، ومؤلفة من ممثلين عن كل جانب. سيكون كبير ممثلي الفلسطينيين رئيس بلدية الخليل: وكبير الممثلين الإسرائيليين رئيس الإدارة المدنية في منطقة الخليل. وسيطلب من ممثل القوة الدولية الموقتة في الخليل المشتركة في اجتماعات تعقدها اللجنة المشتركة في الخليل، مرتين كل اسبوع، رفع التقارير المتعلقة بنشاطات هذه القوة.

ب - في شكل دوري: إلى لجنة الارتباط الفلسطينية - الإسرائيلية، التي نص إعلان المبادئ على تشكيلها.

علاوة على ذلك، سترفع القوة الدولية الموقتة في الخليل، بانتظام، تقارير إلى رئيس لجنة الارتباط للدول المانحة التي شكلت لهذا الغرض.

٦ - وسترتدي عناصر هذه القوة بزات خاصة، تحمل شعاراً خاصاً، اتفق عليه الطرفان، وستحمل سياراتهم الشعار ذاته. ويجوز أن تحمل عناصر هذه القوة مسدسات بهدف الدفاع عن النفس.

٧ - يتمتع المراقبون والموظفون الدوليون في الخليل بحرية الحركة، بهدف تنفيذ مهامهم داخل مدينة الخليل. ولا تخضع هذه الحرية لأي قيود.. إلا لدواع عسكرية قاهرة وذلك كتدبير استثنائي وموقت.

٨ - يضع المراقبون والموظفون الدوليون في الخليل ترتيبات وجودهم ونشاطهم بالاتفاق بين الطرفين، مع مراعاة المهام المنصوص عليها آنفاً.

٩ - تتحمل البلاد المانحة تكاليف المراقبين الدوليين في الخليل.

١٠ - للمراقبين والموظفين الدوليين البدء في العمل فور توقيع هذا الاتفاق ويستمرّون في العمل لمدة ثلاثة أشهر. ولهم تمديد هذه الفترة، أو تغيير نطاق عمليتهم على النحو الذي يتفق عليه وبموافقة الطرفين.

ب - مفاوضات غزة وأريحا

١ - تستأنف مفاوضات غزة وأريحا في القاهرة يوم الخميس ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤. ويتم دفع عجلة هذه المفاوضات بهدف تعويض الوقت الضائع.

٢ - توافق إسرائيل على اختصار الجدول الزمني للانسحاب، والتعجيل بالانسحاب على ضوء المواعيد المنصوص عليها في إعلان المبادئ.

٣ - تبدأ مفاوضات نقل السلطة المدنية بمجرد إبرام اتفاق غزة وأريحا. وسيستكشف الجانبان إمكان توسيع نطاق هذه المفاوضات إلى ما هو أوسع من المجالات الخمسة المحددة حتى الآن.

٤ - يكتف الطرفان بالمفاوضات بشأن الترتيبات الانتقالية بما ينسجم مع إعلان المبادئ، في ضوء الموعد المنصوص عليه.

٥ - يكرر الطرفان تعهدهما بالبدء في المفاوضات بشأن الوضع الدائم في أقرب وقت ممكن، بحيث لا يجاوز بدء السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية، حسبما تنص المادة الخامسة من إعلان المبادئ.

٦ - يبدأ الانتشار التدريجي لرجال الشرطة الفلسطينيين في غزة وأريحا بعد أسبوع من استئناف مفاوضات غزة وأريحا، بهدف البدء في الاستعدادات لممارسة السلطة والمسؤوليات على النحو الذي يتفق عليه الطرفان.

الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي

مقدمة

ينظر الطرفان إلى الميدان الاقتصادي باعتباره أحد الأركان الأساسية في علاقاتهما المشتركة بقصد تعزيز اهتمامهما بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وسيتعاون الطرفان في هذا المجال لإقامة قاعدة اقتصادية سليمة لهذه العلاقات، التي ستخضع في الميادين الاقتصادية المختلفة لمبادئ الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية لكل منهما وتبادل الامتيازات التجارية (Reciprocity) والعدالة والإنصاف.

يرسي هذا البروتوكول الأساس لتعزيز القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني وممارسته لحقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً ل خطة التنمية الخاصة به وأولوياته. ويقر الطرفان بالروابط الاقتصادية لكل منهما مع أسواق أخرى وبالحاجة لإقامة بيئة اقتصادية أفضل لشعبيهما ومواطنيهما.

المادة الأولى : إطار ومدى هذا البروتوكول

١ - يثبت هذا البروتوكول الاتفاق التعاقد الذي سينظم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وسيشمل الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء الفترة الموقته. وسيجري التنفيذ طبقاً للمراحل التي تضمنها «إعلان المبادئ» في شأن ترتيبات الحكم الذاتي الموقت الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ و«المحاضر الرسمية التي أقرت» (Agreed Minutes) لذا سيبدأ في قطاع غزة ومنطقة أريحا وفي مرحلة لاحقة سيطبق أيضاً على بقية الضفة الغربية، وفقاً لشروط «الاتفاق الموقت» (Interim Agreement) ولاي ترتيبات أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

٢ - سيدمج هذا البروتوكول، بما في ذلك ملاحقه، ضمن «الاتفاق على قطاع غزة ومنطقة أريحا» (المشار إليه في هذا البروتوكول بـ «الاتفاق»)، وسيصبح جزءاً منه ويتم تفسيره تبعاً لذلك. وتشير هذه الفقرة فقط إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٣ - سيصبح هذا البروتوكول نافذ المفعول عند التوقيع على «الاتفاق».

٤ - لأغراض هذا البروتوكول يعني مصطلح «مناطق» المناطق التي تقع في نطاق السلطة القضائية لـ «الإدارة الفلسطينية» (Palestinian Authority) طبقاً لشروط «الاتفاق» المتعلقة بالسلطة القضائية المحلية (Territorial jurisdiction).

ويمكن للسلطة القضائية الفلسطينية في الاتفاقات اللاحقة أن تشمل مناطق أو مجالات أو وظائف وفقاً لـ «الاتفاق الموقت». لذا، لأغراض هذا البروتوكول، وحيثما ينطبق، سيفسر مصطلح «مناطق» بكونه يعني الوظائف والمجالات، تبعاً للحالة المعينة، مع التعديلات اللازمة.

المادة الثانية : اللجنة الاقتصادية المشتركة

١ - سيؤسس كلا الطرفين «لجنة اقتصادية مشتركة فلسطينية - إسرائيلية» (سيطلق عليها في ما يأتي الـ «جي. اي. سي») لتابعة تنفيذ هذا البروتوكول ولاتخاذ قرار في شأن المشاكل المرتبطة به التي يمكن أن تنشأ من حين لآخر، ويمكن لكل طرف أن يطلب مراجعة أي قضية متعلقة بهذا «الاتفاق» من قبل الـ «جي. اي. سي».

٢ - ستؤدي الـ «جي. اي. سي» مهام اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي المشار إليها في «الملحق الثالث» لـ «إعلان المبادئ».

٣ - ستتألف الـ «جي. اي. سي» من عدد متساو من الأعضاء عن كل طرف ويمكن أن تؤسس لجناً فرعية حسب ما تراه ضرورياً، إضافة إلى اللجان الفرعية المحددة في هذا البروتوكول.

يمكن للجنة الفرعية أن تضم خبراء حسب الحاجة.

٤ - ستتوصل الـ «جي. اي. سي» ولجانها الفرعية إلى قراراتها بالاتفاق وستضع قواعدها الإجرائية والإدارية، بما في ذلك وتيرة ومكان أو أماكن اجتماعاتها.

المادة الثالثة : ضرائب الاستيراد وسياسة الاستيراد

١ - ستكون سياسات الاستيراد والجمارك لكلا الطرفين متوافقة مع المبادئ والترتيبات المفصلة في هذه المادة.
٢ - أ - ستملك «الإدارة الفلسطينية» كل الصلاحيات والمسؤوليات في مجال سياسة وإجراءات الاستيراد والجمارك المتعلقة بما يأتي:

(١) السلع المدرجة في القائمة «اي ١» (A1) المرفقة بهذه الوثيقة باسم «الملحق ١» (Appendix 1) المنتجة محلياً في الأردن وفي مصر خصوصاً وفي بلدان عربية أخرى، التي سيتمكن الفلسطينيون من استيرادها بكميات متفق عليها من قبل الطرفين بما يلبي حاجات السوق الفلسطينية وفق التقديرات الواردة في الفقرة (٣) أدناه.

(٢) السلع المدرجة في القائمة «اي ٢» المرفقة بهذه الوثيقة باسم «الملحق ٢» من البلدان العربية والإسلامية وبلدان أخرى، التي سيتمكن الفلسطينيون من استيرادها بكميات متفق عليها من قبل الطرفين بما يلبي حاجات السوق الفلسطينية وفق التقديرات الواردة في الفقرة (٣) أدناه.

ب - ستتضمن سياسة الاستيراد التي تتبعها «الإدارة الفلسطينية» بالنسبة للقائمتين «اي ١» و«اي ٢» أن تقرر في صورة مستقلة وتغير من حين لآخر رسوم الجمارك والضرائب الشرائية (Purchase Taxes) والضرائب التي تجبى (Levies) والرسوم (Excises) والرسوم (Charges) الأخرى. وتنظيم شروط منح الأذونات والإجراءات المتعلقة بها وتنظيم الشروط الأساسية العامة. وسيستند تقدير القيمة (Valuation) لأغراض الجمارك إلى اتفاق الـ «غات» ١٩٩٤ اعتباراً من تاريخ العمل بها في إسرائيل، وإلى ذلك الحين تبعاً لنظام «بروكسيل لتحديد القيمة التقديرية» (بي. دي. في) (Brussels Definition of Valuation) وسيقوم تصنيف السلع على مبادئ «النظام المتوافق لتوصيف وتشفير البضائع» (The Harmonized Comodity Description and Coding System) بالنسبة للواردات المشار إليها في المادة السابعة من هذا البروتوكول (الزراعة) ستطبق شروط هذه المادة.

٣ - لأغراض الفقرة (٢ - أ) أعلاه ستقدر حاجات السوق الفلسطينية من قبل لجنة فرعية مؤلفة من خبراء وستستند هذه التقديرات على أفضل معلومات متوافرة على صعيد المعدلات السابقة للاستهلاك والانتاج والاستثمار والتجارة الخارجية لـ «المناطق». وستقدم اللجنة الفرعية تقريرها في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على «الاتفاق». وستخضع هذه التقديرات للمراجعة (and updated) كل ستة أشهر من قبل اللجنة الفرعية، على أساس حسن معلومات متوافرة بالنسبة لآخر فترة تتوافر فيها المعلومات المطلوبة، ويؤخذ في الاعتبار كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

وإلى حين التوصل إلى اتفاق في شأن حاجات السوق الفلسطينية ستعتمد كتقديرات أولية تقديرات الفترة السابقة التي أدخلت عليها تعديلات تأخذ بالاعتبار النمو السكاني والزيادة في صافي الدخل القومي للفرد في الفترة السابقة.

٤ - ستملك «الإدارة الفلسطينية» كل الصلاحيات والمسؤوليات كي تقرر في صورة مستقلة وتغير من حين لآخر رسوم الجمارك والضرائب الشرائية (Purchase Taxes) والضرائب التي تجبى (Levies) والرسوم (Excises) والرسوم (Charges) الأخرى على السلع المدرجة في القائمة «ب»، المرفقة بهذه الوثيقة تحت اسم «الملحق ٣» التي تشمل مواد غذائية أساسية وبيعاً أخرى لبرنامج التنمية الاقتصادية الفلسطيني، يستوردها الفلسطينيون لـ «المناطق».

٥ - أ - بالنسبة لكل السلع غير المحددة في القوائم «١ أ» و«٢ أ» و«ب» وبالنسبة للكميات التي تزيد على المستوى المحدد وفقاً للفقرتين (٢ - أ) و(٣) أعلاه (التي يطلق عليها في ما يأتي - «الكميات» (Quantities)) ستعتبر رسوم الجمارك والضرائب الشرائية (Purchase Taxes) والضرائب التي تجبى (Levies) والرسوم (Excises) والرسوم (Charges) الأخرى السائدة في إسرائيل عند تاريخ توقيع «الاتفاق» بمثابة الحد الأدنى بالنسبة لـ «الإدارة الفلسطينية»، ويمكن لـ «الإدارة الفلسطينية» أن

تقرر أي زيادات في الرسوم المفروضة على هذه السلع والكميات التي تزيد عن المستوى المحدد التي يستوردها فلسطينيون لـ «المناطق».

ب - بالنسبة لكل السلع غير المحددة في القائمتين «أ ١» و«أ ٢» وبالنسبة للكميات التي تزيد عن «الكميات» ستستخدم إسرائيل و«الإدارة الفلسطينية» لكل الواردات نظام الاستيراد نفسه، كما تنص عليه الفقرة ١٠ أدناه، بما في ذلك (Inter Alia Standards) ومنح الأذونات وبلد المنشأ وتقدير القيمة لأغراض الجمارك، وغيرها.

٦ - سيقوم كل طرف بإشعار الطرف الآخر فوراً بشأن التغييرات التي يجريها في الرسوم وفي أمور أخرى متعلقة بسياسة وضوابط وإجراءات الاستيراد، التي يقررها ضمن صلاحياته ومسؤولياته كما هو مفصل في هذه المادة. بالنسبة للتغييرات التي لا تستوجب التطبيق حال اتخاذ القرار، ستكون هناك عملية من الإشعار المسبق والمشاورات المتبادلة التي ستأخذ في الاعتبار كل الجوانب والمضامين الاقتصادية.

٧ - ستفرض «الإدارة الفلسطينية» ضريبة القيمة المضافة بنسبة واحدة على السلع المنتجة محلياً والخدمات وعلى الواردات من قبل الفلسطينيين على السواء (بغض النظر عما إذا كانت مشمولة بالقوائم الثلاث المذكورة سابقاً)، ويمكن أن تثبت بنسبة تراوح من ١٥ في المئة إلى ١٦ في المئة.

٨ - ستخضع السلع المستوردة من الأردن ومصر وبلدان عربية أخرى وفق الفقرة (٢ - ١) أعلاه (القائمة ١ أ) لقواعد المنشأ المتفق عليها من قبل لجنة فرعية مشتركة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على «الاتفاق»، وإلى حين التوصل إلى اتفاق ستعتبر السلع «منتجة محلياً» في أي من تلك البلدان إذا كانت متوافقة مع كل النقاط التالية:

أ - (١) ان تكون قد نشأت أو انتجت أو صنعت كلياً في ذلك البلد، أو تم تحويلها فعلياً هناك إلى سلع جديدة أو مختلفة، ليكون لها اسم وهوية أو استعمال جديد متميز عن السلع أو المواد التي حولت منها.

(٢) ان تكون استوردت مباشرة من البلد المذكور.

(٣) لا تقل قيمة أو كلفة المواد المنتجة في ذلك البلد، زائد تكاليف التصنيع المباشر فيه، عن ٣٠ في المئة من القيمة التصديرية للسلع. يمكن مراجعة هذه النسبة من قبل اللجنة المشتركة المشار إليها في الفقرة ١٦ بعد مرور سنة على توقيع «الاتفاق».

(٤) ان ترفق السلع بشهادة منشأ معترف بها دولياً.

(٥) لن تعتبر أي سلع سلعاً جديدة أو مختلفة فعلياً، ولن تعتبر أي مادة ذات محتوى محلي، بمجرد خضوعها لعملية تجميع أو رزم بسيطة، أو بتخفيفها بالماء أو بمواد أخرى، مما لا يغير في صورة أساسية خواص السلع المذكورة.

٩ - سيمنح كل طرف المستوردين التابعين له أذونات استيراد طبقاً لمبادئ هذه المادة، وسيكون مسؤولاً عن تطبيق متطلبات وإجراءات منح الأذونات السائدة في وقت إصدار الأذونات. وسيتم التوصل إلى ترتيبات مشتركة لتبادل المعلومات المتعلقة بقضايا منح الأذونات.

١٠ - باستثناء المواد المدرجة في القائمتين «أ ١» و«أ ٢»، و«الكميات» المحددة لها، التي تملك «الإدارة الفلسطينية» كل الصلاحيات والمسؤوليات بشأنها، سيحافظ كلا الطرفين على سياسة الاستيراد نفسها (باستثناء رسوم ضرائب الاستيراد والرسوم الأخرى بالنسبة للسلع المدرجة في القائمة «ب») والضوابط بما في ذلك التصنيف وتقدير القيمة وإجراءات الجمارك الأخرى، المستندة إلى المبادئ التي تحدد القواعد العالمية، وكذلك سياسات منح الأذونات والمقاييس للسلع المستوردة نفسها، كما هي مطبقة من جانب إسرائيل على صعيد استيرادها. ويمكن لإسرائيل من حين إلى آخر أن تجري تغييرات في أي من المسائل المذكورة، على ألا تشكل التغييرات في الشروط العامة حاجزاً لا يخضع للتعرفة وأن تكون مستندة إلى اعتبارات الصحة والسلامة وحماية البيئة بالتوافق مع المادة ٢٢ من «اتفاق الحواجز الفنية» (Agreement on Technical Barriers) أمام التجارة في «القانون النهائي» لـ «دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية»، (Uruguay Round of Trade Negotiations).

ستعطي إسرائيل «الإدارة الفلسطينية» إشعاراً مسبقاً بإجراء أي تغييرات من هذا القبيل، وستنطبق شروط الفقرة ٦ أعلاه.

١١ - أ - ستحدد «الإدارة الفلسطينية» رسوم الجمارك والضريبة الشرائية على السيارات المستوردة التي يتم تسجيلها لدى «الإدارة الفلسطينية». وستكون المقاييس المطلوب توافرها في السيارات هي تلك المطبقة يوم التوقيع على «الاتفاق» التي يتم تغييرها وفق الفقرة (١٠ - أ) أعلاه.

لكن يمكن أن تطلب «الإدارة الفلسطينية» عبر اللجنة الفرعية الخاصة بالنقل، تطبيق مقاييس مختلفة في حالات خاصة. وسيتم استيراد السيارات المستعملة فقط إذا كانت سيارات للركاب أو سيارات ركاب ذات استخدام مزدوج من طراز لا يزيد عمره على ثلاث سنوات قبل سنة الاستيراد. وستحدد اللجنة الفرعية الخاصة بالنقل الإجراءات اللازمة لفحص مثل هذه السيارات المستعملة والتأكد من أنها تستوفي شروط المقاييس المطبقة في سنة انتاج السيارة.

وستناقش قضية استيراد سيارات تجارية من طراز يسبق سنة الاستيراد في اللجنة الفرعية المشتركة المذكورة في الفقرة ١٦ أدناه.

ب - يمكن لكل طرف أن يحدد شروط نقل ملكية السيارات المسجلة لدى الطرف الآخر إلى ملكية أو استعمال شخص مقيم لديه، بما في ذلك دفع الفرق بين ضرائب الاستيراد، إن وجد، واختبار السيارة والتأكد من توافرها مع المقاييس المطلوبة في حينه من قبل إدارة التسجيل الخاصة به، ويمكنه منع نقل ملكية السيارات.

١٢ - أ - ستكون المقاييس الأردنية، المثبتة في «الملحق ١» المرفق بهذه الوثيقة مقبولة بشأن استيراد المنتجات النفطية إلى «المناطق»، حالما تستوفي معدل المقاييس الموجودة في بلدان الاتحاد الأوروبي، أو مقاييس الولايات المتحدة، التي تحدد مؤشراتها بما يتلاءم مع الظروف الجغرافية لإسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية.

وستحال الحالات المتعلقة بمنتجات نفطية لا تستجيب لهذه المواصفات إلى لجنة خبراء مشتركة للتوصل إلى حل مناسب. ويمكن للجنة أن تقرر في صورة مشتركة أن تقبل مقاييس مختلفة لاستيراد البنزين الذي يستوفي المقاييس الأردنية على رغم أن بعض مؤشراتها لا تستوفي المقاييس الأردنية على رغم أن بعض مؤشراتها لا تستوفي مقاييس المجرعة الأوروبية أو الولايات المتحدة. وستعطي اللجنة قرارها في غضون ستة أشهر.

وإلى حين صدور قرار اللجنة، ولمدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ التوقيع على «الاتفاق» يمكن لـ «الإدارة الفلسطينية» أن تستورد إلى «المناطق» البنزين للسوق الفلسطينية في «المناطق» وفق حاجات هذه السوق، على أن:

(١) يعلم هذا البنزين بلون متميز لتفريقه عن البنزين المسوق في إسرائيل.

(٢) تتخذ «الإدارة الفلسطينية» كل الخطوات الضرورية لضمان عدم تسويق هذا البنزين في إسرائيل.

ب - لا يزيد الفرق بين السعر النهائي للبنزين المسوق للمستهلكين في إسرائيل والمستهلكين في «المناطق» على ١٥ في المئة من سعر الاستهلاك النهائي الرسمي في إسرائيل، وتملك «الإدارة الفلسطينية» الحق في أن تحدد أسعار المنتجات النفطية، عدا البنزين، للاستهلاك في «المناطق».

ج - إذا استوفت مقاييس البنزين المصري شروط الفقرة الفرعية (١) أعلاه يمكن السماح باستيراد البنزين المصري.

١٣ - إضافة إلى نقاط الخروج والدخول المعينة وفق المادة المتعلقة بـ «المرور» في «الملحق ١» من «الاتفاق» لأغراض تصدير واستيراد السلع، يملك الجانب الفلسطيني الحق في استخدام كل نقاط الخروج والدخول في إسرائيل المعينة لهذا الغرض. وسيعطى للاستيراد والتصدير من قبل الفلسطينيين عبر نقاط الخروج والدخول في إسرائيل معاملة تجارية واقتصادية متساوية.

١٤ - في نقاط الدخول عبر نهر الأردن وفي قطاع غزة:

(١) شحن البضائع:

ستتمتع «الإدارة الفلسطينية» بمسؤولية وصلاحيات كاملة في نقاط الجمارك الفلسطينية (منطقة الشحن) لتطبيق سياسة الجمارك والاستيراد المتفق عليها كما هو محدد في هذا البروتوكول، بما في ذلك التفتيش وجمع الضرائب والرسوم الأخرى عندما تكون مستحقة الدفع.

سيكون مسؤولو الجمارك الإسرائيليون موجودين وسيتسلمون من مسؤولي الجمارك الفلسطينيين نسخة من الوثائق اللازمة التي تتعلق بالشحنة المعنية وسيحق لهم أن يطلبوا إجراء تفتيش بحضورهم على السلع وجباية الضريبة على السواء.

سيكون مسؤولو الضرائب الفلسطينيين مسؤولين عن متابعة الإجراءات الجمركية بما في ذلك التفتيش وجباية الضرائب المستحقة.

في حال الاختلاف في شأن منح ترخيص لإخلاء أي شحنة طبقاً لهذه المادة، ستعطل اللجنة لغرض تفتيشها لمدة أقصاها ٤٨ ساعة تتولى خلالها لجنة فرعية مشتركة حل القضية على أساس الشروط المعنية في هذه المادة. وستطلق الشحنة فقط بناء على قرار اللجنة الفرعية.

(ب) ممر الجمارك المخصص للمسافرين:

سيتولى كل طرف إدارة الإجراءات الجمركية الخاصة به للمسافرين، بما في ذلك التفتيش وجباية الضرائب. سينفذ التفتيش وجباية الضرائب المستحقة في ممر الجمارك الفلسطيني مسؤولو جمارك تابعون لـ «الإدارة الفلسطينية».

سيتواجد مسؤولو الجمارك الإسرائيليون في صورة غير منظورة في ممر الجمارك الفلسطيني وسيحق لهم أن يطلبوا إجراء تفتيش للسلع وجباية الضرائب المستحقة. في حال الاشتباه، سيجري التفتيش من قبل المسؤول الفلسطيني في غرفة منفصلة بحضور مسؤول الجمارك الإسرائيلي.

١٥ - سيستند إعفاء العائدات من كل ضرائب ورسوم الواردات، بين إسرائيل و«الإدارة الفلسطينية»، إلى مبدأ مكان التسليم النهائي. إضافة لذلك، ستخصص هذه العائدات الضريبية لـ «الإدارة الفلسطينية» حتى إذا تم الاستيراد من قبل مستوردين إسرائيليين وذلك عندما يكون مكان التسليم النهائي المثبت بوضوح في وثائق الاستيراد هو شركة مسجلة من قبل «الإدارة الفلسطينية» وتنشط تجارياً في «المناطق». ستنجز هذه العملية المتعلقة بإعفاء العائدات في غضون ستة أيام عمل من تاريخ جباية الضرائب والرسوم المذكورة.

١٦ - اللجنة الاقتصادية المشتركة، أو لجنة فرعية تقوم بتشكيلها لأغراض هذه المادة ستتعامل، ضمن اختصاصاتها الأخرى، مع ما يأتي:

(١) اقتراحات فلسطينية لإضافة مواد إلى القوائم «أ ١» و«أ ٢» و«ب»، اقتراحات لإجراء تغييرات في الرسوم وفي إجراءات وتصنيف ومقاييس الاستيراد ومتطلبات منح الأذونات لكل الاستيرادات الأخرى.

(٢) تقدير حاجات السوق الفلسطينية، كما ورد في الفقرة ٣ أعلاه.

(٣) استلام إشعار بالتغييرات وأرجاء مشاورات، كما ورد في الفقرة ٦ أعلاه.

(٤) الموافقة على قواعد المنشأ، كما ورد في الفقرة ٨ أعلاه، ومراجعة تطبيقها.

(٥) تنسيق تبادل المعلومات ذات الصلة بأمور منح الأذونات، كما ورد في الفقرة ٩ أعلاه.

(٦) مناقشة ومراجعة أي قضايا أخرى تتعلق بتنفيذ هذه المادة وحل المشاكل التي تنشأ منها.

١٧ - سيكون لـ «الإدارة الفلسطينية» الحق في إعفاء العائدين الفلسطينيين الذين سيمنحون إقامة دائمة في «المناطق» من ضرائب الاستيراد على الأمتعة الشخصية بما في ذلك الأدوات المنزلية وسيارات الركاب ما دامت للاستعمال الشخصي.

١٨ - ستطور «الإدارة الفلسطينية» نظامها للإدخال الموقت للمكائن والآليات الضرورية التي تستخدم من قبل «الإدارة الفلسطينية» وفي خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

في ما يتعلق بمكائن وآليات أخرى، غير مدرجة في قوائم «أ ١» و«أ ٢» و«ب» سيكون الإدخال الموقت جزءاً من سياسة الاستيراد كما تم الاتفاق عليه في الفقرة ١٠ أعلاه، إلى أن تتخذ اللجنة الفرعية المشتركة المذكورة في الفقرة ١٦ قراراً في شأن نظام جديد تقترحه «الإدارة الفلسطينية». سيتم تنسيق الإدخال الموقت عبر اللجنة الفرعية المشتركة.

١٩ - ستعفى التبرعات العينية بـ «الإدارة الفلسطينية» من الجمارك وضرائب الاستيراد الأخرى إذا كانت موجهة ومستعملة لمشاريع تنمية محددة أو لأغراض إنسانية غير تجارية.

ستكون «الإدارة الفلسطينية» مسؤولة على وجه الحصر عن التخطيط والإدارة لمساعدات الجهات المانحة للشعب الفلسطيني. ستناقش «اللجنة الاقتصادية المشتركة»، القضايا المتعلقة بالعلاقات بين الشروط في هذه المادة وتطبيق المبادئ المذكورة في الفقرة أعلاه.

المادة الرابعة : القضايا النقدية والمالية

١ - ستنشئ السلطة الفلسطينية سلطة مالية في المناطق. وسيكون للسلطة المالية صلاحيات ومسؤوليات عن تنظيم وتطبيق السياسات المالية ضمن الوظائف المذكورة في هذه المادة.

٢ - ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بمهام المستشار الاقتصادي والمالي الرسمي للسلطة الفلسطينية.

٣ - ستكون السلطة المالية الفلسطينية الوكيل المالي الوحيد للسلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام، على المستويين المحلي والدولي.

٤ - سيودع احتياط النقد الأجنبي (من ضمنه الذهب) للسلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام فقط لدى السلطة المالية الفلسطينية ويخضع لإدارتها.

٥ - ستكون السلطة المالية الفلسطينية الملجأ الأخير للاقراض للنظام المصرفي في المناطق.

٦ - ستكون للسلطة المالية صلاحية ترخيص المتعاملين بالعملة الأجنبية وتسيطر (تنظيم ومراقبة) على المعاملات بالنقد الأجنبي في المناطق ومع بقية العالم.

٧ - أ - سيكون للسلطة المالية دائرة لمراقبة المصارف مسؤولة عن صحة عمل واستقرار والقدرة الإيفائية وسيولة البنوك العاملة في المناطق.

ب - ستؤسس دائرة مراقبة المصارف مراقبتها على أساس من المبادئ والمقاييس التي تنعكس في الاتفاقيات الدولية، خصوصاً مبادئ «لجنة بازل».

ج - ستكون دائرة المراقبة بمراقبة أعمال كل مصرف من هذا القبيل، ومن ضمن ذلك:

١ - تنظيم كل أنواع النشاط المصرفي، من ضمن ذلك النشاط الخارجي.

٢ - الترخيص للمصارف المؤسسة محلياً وللفروع والمصارف التابعة والمشاريع المشتركة ومكاتب تمثيل المصارف الأجنبية ومنح الموافقة على فئة أصحاب الأسهم ذوي الغالبية المسيطرة.

٣ - المراقبة والتفتيش على البنوك.

٨ - ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بإعادة ترخيص كل من الفروع الخمسة للمصارف الإسرائيلية التي تعمل حالياً في قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك حالما تخضع مناطق تواجدها أو مواضعها في تلك المناطق لسيطرة السلطة الفلسطينية. وسيتمتع على هذه الفروع أن تخضع لقواعد وأنظمة السلطة المالية الفلسطينية الخاصة بالمصارف الأجنبية. وذلك بناء على «اتفاق بازل» وستطبق المواد «د» و«هـ» و«و» من المادة العاشرة أدناه على تلك الفروع.

٩ - أ - سيكون على أي مصرف إسرائيلي آخر يريد فتح فرع أو مصرف تابع في المناطق أن يتقدم بطلب ترخيص من السلطة المالية الفلسطينية وسيعامل على قدم المساواة مع المصارف الأجنبية الأخرى، وذلك في حال انطباق ذلك على المصارف الفلسطينية الراغبة في فتح فرع أو مصرف تابع في إسرائيل.

ب - منح الرخص من قبل السلطتين سيخضع للترتيبات اللاحقة المستندة إلى «اتفاق بازل» والتي سيسري مفعولها ابتداء من تاريخ التوقيع على الاتفاق، ويخضع أيضاً إلى القواعد العامة والتنظيمات السائدة لدى السلطة المضيفة بخصوص فتح فروع ومصارف تابعة للمصارف الأجنبية.

في هذا المجال فإن التعبيرين في المقطع «١٠» «السلطة المضيفة» و«السلطة الأصلية» ينحصران فقط بينك إسرائيل والسلطة المالية الفلسطينية.

ج - على المصرف الراغب في فتح أو إنشاء مصرف تابع، التقدم بطلب إلى السلطة المضيفة، بعد أن يحصل أولاً على موافقة سلطته الأصلية، وعلى السلطة المضيفة إخطار السلطة الأصلية بشروط الرخصة وتعطي موافقتها النهائية ما لم تعترض السلطة الأصلية.

د - ستكون السلطة الأصلية مسؤولة عن المراقبة الموحدة والشاملة للمصارف، من ضمنها الفروع والمصارف التابعة في المنطقة الواقعة تحت سيطرة السلطة المضيفة، لكن توزيع مسؤوليات المراقبة بين السلطتين المضيفة والأصلية فيما يخص المصارف التابعة سيخضع لـ «اتفاق بازل».

هـ - ستقوم السلطة المضيفة بانتظام بالكشف على نشاطات الفروع والمصارف التابعة في المنطقة الخاضعة لها. والسلطة الأصلية الحق في القيام بكشوف على الأرض في الفروع والمصارف التابعة في المنطقة المضيفة. إلا أن مسؤولية المراقبة من قبل السلطة الأصلية للمصارف التابعة ستكون حسب «اتفاق بازل».

على ذلك فإن كل من السلطتين ستقوم بإعطاء الأخرى نسخاً عن تقارير الكشف وأي معلومات ذات علاقة بالقدرة الإيفائية واستقرار وسلام المصارف والفروع والمصارف التابعة.

و - بنك إسرائيل والسلطة المالية الفلسطينية سينشآن آلية للتعاون وتبادل المعلومات عن القضايا التي تمس المصالح المشتركة.

١٠ - أ - «الشاقلي الإسرائيلي الجديد» سيكون إحدى وحدات التداول في المناطق وسيكون وسيلة شرعية للدفع للأغراض كافة من ضمنها المعاملات الرسمية. وستقبل السلطة المالية الفلسطينية وكل الهيئات التابعة لها والسلطات المحلية والبنوك التعامل بأي من عملات التداول ومن ضمنها الشاقلي الجديد عندما تعرض وسيلة للدفع في أي معاملة.

ب - سيستمر الطرفان في التحادث ضمن اللجنة الاقتصادية المشتركة على إمكان استحداث عملة فلسطينية متفق عليها بينهما أو ترتيبات مؤقتة للعملة للسلطة الفلسطينية.

١١ - أ - متطلبات السيولة على كل الإيداعات في البنوك العاملة في المناطق ستحدد وتعلن من قبل السلطة المالية الفلسطينية. ب - ستقبل البنوك في المناطق الإيداعات بالشاقلي الإسرائيلي الجديد. ولن تكون متطلبات السيولة على الأنواع المختلفة من الإيداعات بالشاقلي الجديد (أو الإيداع المرتبط بالشاقلي الجديد) أقل من ٤ في المئة إلى ٨ في المئة وذلك حسب نوع الإيداع. وستستدعي التغييرات في إسرائيل في متطلبات السيولة التي تتجاوز الواحد في المئة للإيداعات بالشاقلي الإسرائيلي الجديد (أو الإيداعات المرتبطة به) تغييرات موازية في النسب المذكورة أعلاه.

ج - المراقبة والتفتيش على تنفيذ متطلبات السيولة كافة ستقوم بها السلطة المالية الفلسطينية.

د - الاحتياطات والموجودات السائلة المطلوبة حسب هذا البند ستودع لدى السلطة المالية الفلسطينية حسب قواعد ونظم تحددها هي، أما العقوبات على مخالفة متطلبات السيولة فستحددها السلطة المالية الفلسطينية.

١٢ - ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بتنظيم وإدارة نظام شبكات الحسوم وتوفير التمويل المؤقت للبنوك العاملة في المناطق.

١٣ - أ - ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بالمقاصة، أو الترخيص بها، لمقاصة التحويلات المالية بين البنوك العاملة في المنطقة وكذلك مع دول المقاصة الأخرى.

ب - مقاصة التحويلات والمعاملات المالية بين البنوك العاملة في المناطق والبنوك العاملة في إسرائيل ستجري من قبل بيتي المقاصة الإسرائيلي والفلسطيني على أساس يوم العمل نفسه، وحسب الترتيبات المتفق عليها.

١٤ - سيسمح الطرفان بعلاقات مراسلة بين بنوك كل منهما.

١٥ - للسلطة المالية الفلسطينية الحق في تحويل فائض الشاقل الإسرائيلي الجديد المستلم من البنوك العاملة في المناطق إلى عملة أجنبية لدى بنك إسرائيل، التي يتعامل بها بنك إسرائيل ما بين البنوك في السوق الداخلية، وذلك ضمن حدود عليا للمبالغ يتم تحديدها على فترات زمنية وحسب الترتيبات المفصلة في مقطع «١٦» أدناه.

١٦ - أ - المبلغ الفائض من الشاقل الإسرائيلي الجديد، بسبب متغيرات ميزان الدفع، الذي سيكون للسلطة المالية الفلسطينية حق تحويله إلى عملة أجنبية، سيساوي:

أولاً: تقديرات كل «الواردات» الإسرائيلية من البضائع والخدمات من المناطق، التي يجري تسعيرها على أساس سعر السوق (الذي يشمل الضرائب) التي تم دفعها بالشاقل الإسرائيلي الجديد، ناقصاً:

١ - الضرائب المستحصلة من قبل السلطة الفلسطينية على كل «الواردات» الإسرائيلية من المناطق والتي تم خصمها إلى إسرائيل، بالشاقل الإسرائيلي الجديد، و:

٢ - الضرائب المستحصلة من قبل إسرائيل على كل «الواردات» الإسرائيلية من المناطق والمدرجة في سعرها في السوق، التي لم يتم خصمها لصالح السلطة الفلسطينية، ناقصاً:

١ - تقديرات كل «الصادرات» الإسرائيلية من البضائع والخدمات إلى المناطق، المسعرة حسب سعر السوق (ومن ضمنه الضرائب) التي تم دفع ثمنها بالشاقل الإسرائيلي الجديد، ناقصاً:

(١) الضرائب المستحصلة من قبل السلطة الفلسطينية على هذه «الصادرات» والداخلة في سعرها في السوق.

(٢) الضرائب المستحصلة من قبل السلطة الفلسطينية على تلك «الصادرات» والداخلة في سعرها في السوق، والتي لم يتم خصمها لصالح إسرائيل.

١ - زائداً:

متراكم المبالغ الصافية من العملة الأجنبية التي حولت سابقاً إلى الشاقل الإسرائيلي الجديد، كما هي مسجلة في غرفة التعامل في بنك إسرائيل.

ب - التبادلات والمبالغ المذكورة سيجري احتسابها اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاق.

ملاحظات على البند ١٦:

أولاً: تقديرات «الصادرات والواردات» للبضائع والخدمات المذكورة ستشمل ضمن ما تشمل خدمات العمل والاتفاق بالشاقل الإسرائيلي الجديد من قبل السياح والإسرائيليين في المناطق والإنفاق بالشاقل الإسرائيلي الجديد من قبل فلسطينيي المناطق في إسرائيل.

ثانياً: الضرائب والاستقطاعات المعاشية على «الواردات» من خدمات العمل، التي تعطي إلى الجانب «المستورد» وتخصم لصالح الجانب «المصدر» لن تشملها في تقديرات المبالغ التي سيتم تحويلها، لأن عائدات «الصادرات» من خدمات العمل ستسجل في إحصاءات تشملها، بالرغم من أنها تحتسب للأفراد الذين يقدمون تلك الخدمات.

١٧ - ستعقد السلطة المالية الفلسطينية وبنك إسرائيل اجتماعاً سنوياً لبحث وتحديد المبلغ السنوي من الشاقل الإسرائيلي الجديد القابل للتحويل خلال السنة التقويمية المقبلة ويجتمعان مرتين في السنة لتعديل المبلغ المذكور. المبالغ التي تحدد سنوياً وتعديل مرتين في السنة ستكون على أساس المعلومات والتقديرات التي تتناول الماضي وعلى التقديرات للفترة التالية، حسب

- الصيغة المذكورة في البند «١٦». سيعقد الاجتماع الأول حالما يمكن ضمن ثلاثة أشهر بعد تاريخ توقيع الاتفاق.
- ١٨ - أ - تحويل العملات الأجنبية بالشاقل الإسرائيلي الجديد وبالعكس من قبل السلطة المالية الفلسطينية سيجري من خلال غرفة التحويلات في بنك إسرائيل، وذلك حسب أسعار السوق لنسب التحويل.
- ب - لن يضطر بنك إسرائيل خلال أي شهر واحد إلى تحويل أكثر من خمس المبلغ نصف السنوي المذكور في البند «١٧».
- ١٩ - لن يجري تحديد سقف للتحويلات السنوية إلى الشاقل الإسرائيلي الجديد من قبل السلطة المالية الفلسطينية. لكن، وبهدف تجنب تقلبات غير مرغوب فيها في سوق التحويل الخارجي، سيتم الاتفاق خلال الاجتماعات السنوية ونصف السنوية المذكورة في البند «١٧» على سقف شهرية لهذه التحويلات.
- ٢٠ - البنوك في المناطق سيكون لها تحويل الشاقل الإسرائيلي الجديد إلى عملات التداول الأخرى والعكس بالعكس.
- ٢١ - سيكون للسلطة الفلسطينية السلطات والصلاحيات والمسؤوليات تجاه تنظيم ومراقبة نشاطات رأس المال في المناطق، ومن ضمنها الترخيص لمؤسسات سوق رأس المال والشركات المالية وصناديق التوظيف.

المادة الخامسة : الضرائب المباشرة

- ١ - تقرر إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتنظمان في صورة مستقلة كل على حدة السياسة الضريبية المتصلة بالضرائب المباشرة الخاصة بكل منهما بما يشمل ضريبة الدخل على الافراد والمؤسسات وضريبة العقار والضرائب والرسوم البلدية.
- ٢ - لكل من مصلحتي الضرائب الحق في فرض الضرائب المباشرة المستحقة على النشاطات الاقتصادية ضمن منطقتيهما.
- ٣ - يمكن لأي من السلطتين فرض ضرائب إضافية على المقيمين في دائرتيهما (الافراد والمؤسسات) الذين يقومون بنشاطات اقتصادية في المنطقة التابعة للطرف الآخر.
- ٤ - ستنقل إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية مبلغاً يساوي:
- أ - ٧٥ في المئة (٧٥٪) من الدخل الضريبي الذي يجمع من فلسطيني قطاع غزة ومنطقة أريحا العاملين في إسرائيل.
- ب - المبلغ الكامل من الدخل الضريبي المجموع من فلسطيني قطاع غزة ومنطقة أريحا العاملين في المستوطنات.
- ٥ - يوافق الطرفان على مجموعة من الإجراءات الخاصة بكل المسائل المتعلقة بالازدواج الضريبي.

المادة السادسة : الضرائب غير المباشرة على المنتج المحلي

- ١ - تفرض مصلحتا الضرائب الإسرائيلية والفلسطينية وتجمعان في كل من المنطقتين التابعتين لهما ضريبة القيمة المضافة وضرائب المشتريات على المنتج المحلي وكذا أي ضرائب أخرى غير مباشرة.
- ٢ - سيكون معدل ضريبة المشتريات ضمن المنطقة الواقعة تحت نفوذ أي من سلطتي الضرائب متماثلة في ما يتصل بالمنتج المحلي والبضائع المستوردة.
- ٣ - معدل ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل حالياً هو ١٧ في المئة وسيكون المعدل الفلسطيني ١٥ في المئة أو ١٦ في المئة.
- ٤ - تقرر السلطة الفلسطينية مستوى العائدات السنوية القصوى للشركات الواقعة تحت سلطتها المعفى من الضرائب على أن يكون السقف الأعلى ١٢ ألف دولار أميركي.
- ٥ - تعود ضريبة القيمة المضافة على الشركات المسجلة لأغراض القيمة المضافة إلى سلطة الضرائب في المنطقة المسجلة فيها الشركة المعنية.

تسجل الشركات نفسها لأغراض ضريبة القيمة المضافة لدى سلطة الضرائب في المنطقة التي يقع فيها مقرها أو في المنطقة التي تعمل فيها.

يجري ترتيب تخليص عائدات ضريبة القيمة المضافة بين السلطتين الإسرائيلية والفلسطينية المكلفتين بتحصيل ضريبة القيمة المضافة وفق الشروط الآتية:

أ - ينطبق تخليص ضريبة القيمة المضافة على العمليات المالية بين الشركات (الأعمال) المسجلة لدى مصلحة ضريبة القيمة المضافة في المنطقة التي تقيم فيها تلك الشركات.

ب - تنطبق الإجراءات الآتية على تخليص عائدات ضريبة القيمة المضافة المحصلة من العمليات المالية للشركات المسجلة لأغراض ضريبة القيمة المضافة:

(١) لكي تكون الإجراءات مقبولة لغرض التخليص سيجري استخدام فواتير خاصة ذات علامات واضحة لهذا الغرض للعمليات المالية بين الشركات المسجلة لدى الجانب الآخر.

(٢) يمكن أن يكون نص الفواتير بالعبرية أو العربية أو الانكليزية وتجرى أرشفتها في أي من اللغات الثلاث المذكورة شريطة أن تكون الأرقام بالعربية وليس بالهندية.

(٣) ستكون مدة صلاحية هذه الفواتير لغرض الحسم الضريبي ستة أشهر اعتباراً من تاريخ الإصدار.

(٤) يجتمع ممثلون عن الجانبين مرة في الشهر في اليوم العشرين منه لكي يقدم الطرف إلى الآخر لائحة بالفواتير المقدمة إليه لإجراء الحسم الضريبي وذلك بغية اتمام عملية تخليص ضريبة القيمة المضافة تتضمن اللائحة التفاصيل الآتية المتعلقة بكل فاتورة:

(أ) رقم الشركة المسجلة التي أصدرتها.

(ب) اسم الشركة المسجلة التي أصدرتها.

(ج) رقم الفاتورة.

(د) تاريخ الإصدار.

(هـ) قيمة الفاتورة.

(و) اسم مستلم الفاتورة.

(٥) تُسدد قيمة طلبات التخليص خلال ستة أيام من الاجتماع عن طريق دفع جانب إلى الجانب الآخر قيمة الميزان الصافي للطلبات المقدمة إليه.

(٦) يقدم كل طرف إلى الآخر عند الطلب الفواتير بهدف التدقيق، كل مصلحة ضرائب مسؤولة عن تقديم الفواتير لأغراض التدقيق لمدة ستة أشهر بعد تسلمها.

(٧) يتخذ كل طرف الخطوات الضرورية للتأكد من صحة الفواتير المقدمة له من الطرف الآخر بهدف التخليص.

(٨) يجري حسم قيمة طلبات ضريبة القيمة المضافة المقدمة للتخليص التي يكتشف أنها غير صالحة من دفعة التخليص التالية.

(٩) عندما يبدأ تشغيل النظام الكومبيوتر المتداخل (بين الجهتين) الخاص بعمليات الحسم الضريبي للشركات المتصلة بتخليص ضريبة القيمة المضافة سيحل ذلك محل إجراءات التخليص المحددة في الفقرات الفرعية من (٤) إلى (٨).

(١٠) تتبادل مصلحة الضرائب لوائح الشركات والأعمال المسجلة لدى كل منهما، كما يقدم الطرف إلى الآخر عند الطلب الوثائق الضرورية للتأكد من العمليات المالية.

(١١) يؤسس الجانبان لجنة فرعية تناط بها مهمة تطبيق الترتيبات المتعلقة بتخليص عائدات ضريبة القيمة المضافة المدرجة أعلاه.

٦ - يجري تسليم سلطة الضرائب الفلسطينية ضريبة القيمة المضافة التي تحصلها السلطات الإسرائيلية من المؤسسات والمنظمات الفلسطينية التي لا تبتغي الربح المسجلة لدى السلطة الفلسطينية، وذلك لقاء عمليات مالية تقوم بها في إسرائيل. وينطبق على هذه المؤسسات والمنظمات نظام التخليص المبين في الفقرة ٥ أعلاه.

المادة السابعة : العمل

١ - سيحاول كلا الجانبين الحفاظ على اعتيادية حركة العمل بينهما. بما يخضع لحق كل جانب في تحديد حجم وشروط حركة العمل إلى منطقتيه من وقت لآخر. فإذا علق أحد الجانبين الحركة العادية مؤقتاً، فإنه سيعطي الجانب الآخر إشعاراً فورياً، وللجانب الآخر أن يطالب بمناقشة ذلك الأمر في اللجنة الاقتصادية المشتركة.

وسيكون إحلال وتوظيف العمال من أحد الجانبين في منطقة الجانب الآخر من خلال جهاز توظيف العمل في إسرائيل من خلال جهاز التوظيف الفلسطيني، وسيتعاون جهاز التوظيف الإسرائيلي وينسق في هذا الصدد.

٢ - أ - سيؤمن على الفلسطينيين الموظفين في إسرائيل في نظام التأمين الاجتماعي الإسرائيلي حسب قانون التأمين القومي لإصابات العمل التي تحدث في إسرائيل، وإفلاس أصحاب العمل وإجازات الأمومة.

ب - سوف تحسم رسوم التأمين القومي التي حسمت من الأجور لتأمين الأمومة حسب حجم تأمين الأمومة المحسوم، وسوف تتزايد معادلة الحسومات التي حولت إلى السلطة الفلسطينية، إن فرضت، وفقاً لذلك.

ج - سيتفق على إجراءات التنفيذ المتعلقة بهذا بين معهد التأمين القومي الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية أو مؤسسة التأمين الاجتماعي الفلسطينية المناسبة.

٣ - أ - ستحول إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، وعلى أساس شهري، معادلة الحسومات كما حددها القانون الإسرائيلي إذا ما فرضت وبالحجم الذي فرضته إسرائيل. وسوف تستخدم المبالغ التي حولت للمكاسب الاجتماعية والخدمات الصحية التي قررتتها السلطة الفلسطينية للفلسطينيين العاملين في إسرائيل وأسرهم.

وستكون معادلة الحسومات التي حولت، تلك التي حصلت بعد تاريخ توقيع الاتفاقية من أجور الفلسطينيين العاملين في إسرائيل ومن أصحاب العمل الذين وظفهم.

ولن تشمل هذه المبالغ:

(١) المدفوعات للخدمات الصحية في أماكن التوظيف.

(٢) ثلثي التكاليف الإدارية الفعلية لمعالجة الأمور المتعلقة بالفلسطينيين العاملين في إسرائيل من قبل قسم المدفوعات بجهاز التوظيف الإسرائيلي.

٤ - تحول إسرائيل على أساس شهري، إلى مؤسسة تأمين المعاشات ذات العلاقة التي ستقيمها السلطة الفلسطينية، حسومات تأمين المعاشات التي حصلت بعد إنشاء المؤسسة أعلاه واكتمال المستندات المذكورة في الفقرة ٦.

وستحصل هذه الحسومات من أجور الفلسطينيين العاملين في إسرائيل ومن أصحاب العمل حسب المعدلات ذات العلاقة الواردة في الاتفاقيات الجماعية الإسرائيلية المطبقة. وسوف يحسم من المبالغ المحولة ثلثا التكاليف الإدارية الفعلية لمعالجة هذه الحسومات من جانب جهاز التوظيف الإسرائيلي. وسوف تستخدم المبالغ المحولة بهذا في تقديم تأمين المعاشات لهؤلاء العمال. وستظل إسرائيل ملتزمة بحقوق المعاشات للموظفين الفلسطينيين في إسرائيل إلى الحد الذي تراكم لدى إسرائيل قبل دخول هذه الفقرة ٤ حيز التنفيذ.

٥ - عند استلام الحسومات، ستتولى السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الاجتماعية ذات العلاقة المسؤولية كاملة حسب القانون والترتيبات الفلسطينية، عن حقوق المعاشات والمزايا الاجتماعية الأخرى للفلسطينيين العاملين في إسرائيل التي تحققت من الحسومات المحولة المتعلقة بهذه الحقوق والمزايا. وبالتالي، فإن إسرائيل والمؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة وأصحاب العمل الإسرائيليين سوف يتحررون من المسؤولية ولن يتحملوا أي التزامات أو مسؤوليات تتعلق بالدعاوى الشخصية والحقوق والمزايا الناجمة عن هذه الحسومات المحولة أو من أحكام الفقرات ٢ - ٤ أعلاه.

٦ - قبل التحويلات المذكورة، ستزود السلطة الفلسطينية أو مؤسساتها ذات العلاقة، حسب الحالة، إسرائيل بالوثائق المطلوبة لاعطاء الصفة القانونية لالتزاماتهم المذكورة سابقاً، بما في ذلك اجراءات التنفيذ المتفق عليها ثنائياً للمبادئ المتفق عليها في الفقرات ٣ - ٥ أعلاه.

٧ - يمكن للترتيبات أعلاه المتعلقة بمعادلة الحسومات أو/حسومات المعاشات أن تراجع أو تغير من قبل إسرائيل إذا قررت محكمة مخولة في إسرائيل أن الحسومات أو أي جزء منها يجب أن تدفع لأفراد أو يجب أن تستخدم لمزايا اجتماعية فردية أو تأمين في إسرائيل، أو أنها لن تكون قانونية. وفي هذه الحالة، لن تتجاوز مسؤولية الجانب الفلسطيني الحسومات المحولة فعلياً المتعلقة بالحالة.

٨ - سوف تحترم إسرائيل أي اتفاقية يتم التوصل إليها بين السلطة الفلسطينية أو منظمة أو نقابة تمثل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، ومنظمة تمثل العاملين أو أصحاب العمل في إسرائيل، بشأن المساهمات لتلك المنظمة حسب أي اتفاقية جماعية.

٩ - أ - للسلطة الفلسطينية أن تدمج مشروع التأمين الصحي الحالي للفلسطينيين العاملين في إسرائيل وأسرهم في أجهزتها للتأمين الصحي. وطالما استمر هذا المشروع، أكان مندمجاً أم منفصلاً، فإن إسرائيل ستحسم من أجورهم رسوم التأمين الصحي («طابع الصحة») وستحولها إلى السلطة الفلسطينية لهذا الغرض.

ب - للسلطة الفلسطينية أن تدمج مشروع التأمين الصحي الحالي للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل ويتحصلون على مدفوعات المعاش من خلال جهاز التوظيف الإسرائيلي، فإن أجهزتها للتأمين الصحي وطالما استمر هذا المشروع، أكان مندمجاً أم منفصلاً، فإن إسرائيل ستحسم المبالغ الضرورية من رسوم التأمين الصحي («طابع الصحة») من معادلة المدفوعات وستحولها إلى السلطة الفلسطينية لهذا الغرض.

١٠ - ستلتقي اللجنة الاقتصادية المشتركة عند طلب أي من الجانبين وتراجع تطبيق هذه المادة والقضايا الأخرى المتعلقة بالعمل والتأمين الاجتماعي والحقوق الاجتماعية.

١١ - ستراجع الحسومات الأخرى التي لم تذكر أعلاه، إن وجدت، بشكل مشترك من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة. ستكون أي اتفاقية بين الجانبين بشأن هذه الحسومات إضافياً، أو إضافة إلى الأحكام التي سبق إدراجها أعلاه.

١٢ - سيكون للفلسطينيين العاملين في إسرائيل الحق في طرح النزاعات الناجمة عن علاقات العمال - أصحاب العمل والقضايا الأخرى، أمام محاكم العمل الإسرائيلية، ضمن ولاية هذه المحاكم.

١٣ - تحكم هذه المادة علاقات العمل المستقبلية بين الجانبين ولن تضر بأي من حقوق العمل قبل تاريخ توقيع الاتفاقية.

المادة الثامنة : الزراعة

١ - ستكون هناك حركة حرة للانتاج الزراعي وبدون جمارك وضرائب استيراد، بين الجانبين، وفقاً للاستثناءات والترتيبات التالية:

٢ - ستكون أجهزة البيطرة وحماية النبات الرسمية لكل جانب مسؤولة، ضمن حدود ولايتها، عن مراقبة صحة الحيوان والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية والنباتات وأجزائها، وعن استيرادها وتصديرها أيضاً.

٣ - ستكون العلاقات بين أجهزة البيطرة وحماية النبات الرسمية لكلا الجانبين قائمة على المعاملة بالمثل وفقاً للمبادئ التالية التي ستطبق في كل المناطق تحت ولايتهما.

أ - ستبذل إسرائيل والسلطة الفلسطينية أقصى جهودها للحفاظ على المستويات البيطرية وتحسينها.

ب - ستتخذ إسرائيل والسلطة الفلسطينية كل الإجراءات للوصول إلى مستويات متساوية ومتوافقة بشأن السيطرة على أمراض الحيوان، بما في ذلك التطعيم الجماعي للحيوانات والطيور والكرنتينات وإجراءات «الاختام» ومستويات مراقبة المخلفات.

ج - ستوضع ترتيبات تبادلية لمنع إدخال أو انتشار الحشرات الزراعية والأمراض، ولاستئصالها والمستويات ضبط المخلفات في المنتجات النباتية.

د - سوف تتعاون أجهزة البيطرة وحماية النبات الرسمية لإسرائيل والسلطة الفلسطينية وتتبادل المعلومات بانتظام بشأن الأمراض الحيوانية، وكذلك الأوقات وأمراض النبات، وستنشئ آلية للإبلاغ الفوري عن ظهور هذه الأمراض.

٤ - ستكون التجارة بين الجانبين في الحيوانات والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية وفقاً للمبادئ والتحديدات الواردة في الطبعة الحالية من OIE قانون الصحة الحيوانية القومي كما يحدد من وقت إلى آخر (يشار إليه I.A.H.C).

٥ - يجب أن يكون مرور الماشية والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية من أحد الجانبين عبر منطقة تحت ولاية الجانب الآخر، بطريقة تستهدف منع انتشار الأمراض إلى أو من الشحنة أثناء تحركها. ولكي يسمح بهذا المرور، يجب الاستجابة للشروط البيطرية التي اتفق عليها الجانبان بشأن استيراد الحيوانات ومنتجاتها والمنتجات البيولوجية من الأسواق الخارجية. ولذلك، يوافق الطرفان على الترتيبات التالية:

٦ - لأجهزة البيطرة الرسمية لكل جانب سلطة إصدار رخص الاستيراد البيطرية لاستيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية إلى المناطق تحت ولايتهما. ولتجنب إدخال الأمراض الحيوانية من أطراف ثالثة، ستفرض الإجراءات التالية:

أ - ستلتزم رخص الاستيراد بدقة بالشروط البيطرية المهنية للواردات المماثلة إلى إسرائيل السارية في وقت إصدارها. وستحدد الرخص بلد المنشأ والشروط المطلوبة التي ستشملها الشهادات البيطرية الرسمية التي يجب أن تصدرها السلطات البيطرية في بلدان المنشأ والتي يجب أن ترافق كل شحنة.

ولكل جانب أن يقترح تغييراً في هذه الشروط. وسيدخل التغيير حيز التنفيذ بعد عشرة أيام من إشعار الجانب الآخر، ما لم يطالب الجانب الآخر بطرح الأمر أمام اللجنة البيطرية الفرعية المذكورة في الفقرة ١٤ (يشار إليها VSC) وإذا كانت أكثر صرامة من الشروط السائدة - فإنها ستدخل حيز التنفيذ بعد عشرين يوماً من الطلب، ما لم يقرر الجانبان خلال ذلك من خلال VSC وإذا كانت أكثر ليونة - فإنها ستدخل حيز التنفيذ فقط إذا وافق عليها الجانبان من خلال VSC.

ومع ذلك فإذا كان التغيير عاجلاً ومطلوباً لحماية الحيوان والصحة العامة، فإنه سيدخل حيز التنفيذ فوراً بعد إشعار من قبل الجانب الآخر وسيظل سارياً حتى يوافق الجانبان على خلافه من خلال VSC.

ب - ستشمل الشهادات البيطرية الرسمية الأحكام بشأن قوائم A و B من لوائح OIE للأمراض كما حددت في IAHC وعندما تسمم IAHC بمتطلبات بديلة بشأن هذه الأمراض، فإن الأكثر صرامة منها هي التي ستطبق ما لم يتفق على خلاف ذلك من قبل VSC.

ج - عندما تكون أمراض معدية لم ترد في القائمتين A و B موجودة أو يشك بوجودها وعلى أسس علمية، في البلد المصدر، فإن شروط الاستيراد البيطرية الضرورية التي ستكون مطلوبة واردة في الشهادات البيطرية الرسمية سوف تناقش في VSC، وفي حالة اختلاف الآراء المهنية، فإن الآراء الأكثر صرامة هي التي ستطبق.

د - سوف يسمح باستيراد اللقاحات الحية فقط إذا تقرر ذلك من قبل V.S.C.

هـ - سيتبادل الجانبان من خلال V.S.C المعلومات المتعلقة بترخيص الاستيراد، بما في ذلك تقييم الوضع المرضي وقدرات الصحة الحيوانية للبلدان المصدرة التي ستكون قائمة على معلومات رسمية وعلى المعلومات الأخرى المتاحة أيضاً.

- و - لن يسمح للشحنات التي لا تتوافق مع المتطلبات المذكورة أعلاه أن تدخل المناطق تحت ولاية أي من الجانبين.
- ٧ - سيكون نقل الماشية والدواجن والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية بين المناطق تحت ولاية أحد الجانبين من خلال مناطق تحت ولاية الجانب الآخر، وفقاً للقواعد الفنية التالية:
- ١ - سيكون النقل بواسطة عربات مختومة بخاتم الأجهزة البيطرية الرسمية لمكان المنشأ، ومعلمة بإشارة مرئية «نقل حيوانات» أو «منتجات حيوانية الأصل» بالعربية والعبرية، وبأحرف ملونة مرئية بوضوح على خلفية بيضاء.
- ب - يجب أن تكون كل شحنة مرفوقة بشهادات بطريفة صادرة من الأجهزة البيطرية الرسمية لمكان المنشأ، تشهد بأن الحيوانات أو منتجاتها قد اختبرت وكانت خالية من الأمراض المعدية وانها من منشأ لم يكن تحت الحجر الصحي أو تحت قيود على حركة الحيوانات.
- ٨ - سيكون نقل الماشية والدواجن والمنشآت الحيوانية البيولوجية المتجهة إلى إسرائيل من المناطق وبالعكس، خاضعاً لتصاريح بيطرية صادرة من الأجهزة البيطرية الرسمية للجانب المستقبل وفقاً لمستويات O.I.E المستخدمة في المرور الدولي في هذا الميدان.
- وستنقل كل هذه الشحنات بواسطة سيارة مناسبة ومعلمة، مرفوقة بشهادة بيطرية بالصيغة المتفق عليها بين الأجهزة البيطرية الرسمية للجانبين. وسوف تصدر هذه الشهادات فقط إذا قدمت رخص الجانب المستقبل.
- ٩ - ولمنع إدخال الحشرات النباتية والأمراض إلى المنطقة، يجب تطبيق الإجراءات التالية:
- أ - يفتش نقل النباتات وأجزائها (بما في ذلك الفواكه والخضروات) بين المناطق وإسرائيل، ومراقبة مخلفات المبيدات فيها ونقل مواد توالد النبات وعلف الحيوانات، بدون تأخير أو ضرر من قبل أجهزة حماية النباتات للجانب المستقبل.
- ب - سيطالب نقل النباتات وأجزائها (بما في ذلك الفواكه والخضروات) وكذلك المبيدات بين المناطق عبر إسرائيل، باجتياز تفتيش صحي بدون تأخير أو ضرر.
- ج - لأجهزة حماية النباتات الفلسطينية الرسمية سلطة إصدار رخص لاستيراد النباتات وأجزائها وكذلك المبيدات من الأسواق الخارجية، وستكون الرخص قائمة على المستويات والمتطلبات السائدة.
- وستحدد الرخص الشروط المطلوبة التي يجب أن تدخل الشهادات الصحية الرسمية (P.C) القائمة على مستويات ومتطلبات اتفاقية حماية النباتات الدولية (I.P.P.C) ومستويات ومتطلبات منظمة حماية النباتات الأوروبية والمتوسطة (E.P.P.O) التي يجب أن ترافق كل شحنة.
- وسوف تصدر P.C من قبل أجهزة حماية النباتات في بلدان المنشأ. وستطرح الحالات المشكوك فيها أو المثيرة للجدل أمام اللجنة الفرعية لحماية النباتات.
- ١٠ - سيكون للانتاج الزراعي مدخل حر وبلا قيود إلى أسواق بعضهما بعضاً، مع استثناء موقت لمبيعات أحد الجانبين إلى الجانب الآخر للبند التسالي فقط: الدواجن والبيض والبطاطس والخيار والبندورة والبطيخ. وستزال القيود الموقته على هذه البنود بالتدرج بمعدل متزايد إلى أن تستأصل نهائياً بحلول ١٩٩٨، كما وردت أدناه.
- ملاحظة: تشير الأرقام أعلاه إلى الكميات المسوقة معاً من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل وبالعكس. وستشعر السلطة الفلسطينية إسرائيل بتحصيل هذه الكميات في هذه المناطق بشأن الكميات المتعلقة بالانتاج الفلسطيني.
- ١١ - سيكون للفلسطينيين الحق في تصدير انتاجهم الزراعي إلى الأسواق الخارجية بدون قيود، على أساس شهادات المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية.
- ١٢ - وبدون الأضرار بالالتزامات الناجمة عن الاتفاقية الدولية القائمة، سيمتنع الجانبان عن استيراد المنتجات الزراعية من أطراف ثالثة التي قد تؤثر سلباً على مصالح مزارعي بعضهم بعضاً.
- ١٣ - وسيتخذ كل جانب الاجراءات الضرورية في المنطقة تحت ولايته لمنع الضرر الذي قد تتسبب به زراعته في بيئة الجانب الآخر.

١٤ - سينشئ الجانبان لجاناً فرعية لأجهزتهما البيطرية ولحماية النبات الرسمية، لتجديد المعلومات وتراجع القضايا والسياسات والاعراضات في هذه الميادين، وسيتفق الجانبان على أي تغييرات في أحكام هذه المادة.

١٥ - سينشئ الجانبان لجنة فرعية من الخبراء في قطاع الألبان من أجل تبادل المعلومات ومناقشة وتنسيق انتاجهما في هذا القطاع لحماية مصالح الجانبين. ومن حيث المبدأ، سينتج كل جانب حسب استهلاكه المحلي.

المادة التاسعة : الصناعة

١ - ستكون هناك حركة حرة للسلع الصناعية بدون أي قيود، بما في ذلك الجمارك وضرائب الاستيراد بين الجانبين، وفقاً لتشريع كل جانب.

٢ - أ - للجانب الفلسطيني الحق في تطبيق طرق مختلفة لتشجيع وتعزيز تنمية الصناعة الفلسطينية عن طريق تقديم المنح والقروض ومساعدة البحث والتطوير والمزايا الضريبية المباشرة، والجانب الفلسطيني الحق أيضاً في تطبيق طرق أخرى لتشجيع الصناعة يلجأ إليها في إسرائيل.

ب - سيتبادل الجانبان المعلومات حول الطرق التي يطبقونها لتشجيع صناعتهما.

ج - لن يسمح بحسومات الضريبة غير المباشرة أو المزايا والإعانات الأخرى للمبيعات في التجارة بين الجانبين.

٣ - سيبذل كل جانب قصارى جهده ليجنب الاضرار بصناعة الجانب الآخر، وسيأخذ في الاعتبار اهتمامات الجانب الآخر في سياسته الصناعية.

٤ - سيتعاون الجانبان في منع الممارسات المضللة والتجارة في السلع التي قد تعرض الصحة والسلامة والبيئة للخطر وفي السلع التي انتهت صلاحيتها.

٥ - سيتخذ كل جانب الاجراءات الضرورية في المنطقة الخاضعة لولايته لمنع الضرر الذي قد تتسبب به صناعته في بيئة الجانب الآخر.

٦ - سيكون للفلسطينيين الحق في تصدير انتاجهم الصناعي إلى الأسواق الخارجية بدون قيود، على أساس شهادات المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية.

٧ - ستلتقي JEC وتراجع القضايا المتعلقة بهذه المادة.

المادة العاشرة : السياحة

١ - ستنشئ السلطة الفلسطينية سلطة سياحة فلسطينية وستمارس، ضمن أشياء أخرى، السلطات التالية في المناطق:

أ - التنظيم والترخيص والتصنيف والإشراف على الخدمات السياحية والأماكن والصناعات السياحية.

ب - تعزيز السياحة الأجنبية والمحلية وتنمية المصادر والأماكن السياحية الفلسطينية.

ج - الإشراف على التسويق وتعزيزه وعلى الخدمات الإعلامية المتعلقة بالسياحة الأجنبية والمحلية.

٢ - سيحمي كل جانب، تحت ولايته، ويحرص ويؤمن صيانة وحسن الأماكن التاريخية والأثرية والثقافية والدينية والأماكن السياحية الأخرى لتلائم وضعها وغرضها أيضاً كمقصد للزوار.

٣ - سيحدد كل جانب ساعات وأياماً معقولة لزيارات لكل الأماكن السياحية من أجل تسهيل الزيارات متعددة الأنواع للأيام والساعات مع الأخذ في الاعتبار العطل الدينية والقومية. وسيعلن كل جانب هذه الأوقات المفتوحة. وستأخذ التغييرات ذات

المعنى في الأوقات المفتوحة في الاعتبار البرامج السياحية الملتمزم بها حالياً.

٤ - سوف يسمح للحافلات السياحية وأي شكل آخر من النقل السياحي المخول من أي من الجانبين، وللشركات التي تشغلها والمسجلة والمرخصة من قبل أحد الجانبين بالدخول ومواصلة رحلاتها ضمن المنطقة تحت ولاية الجانب الآخر، على أن تكون هذه الحافلات والسيارات الأخرى متوافقة مع المواصفات الفنية للمجموعة الأوروبية (P المطبقة حالياً)، وستكون كل هذه السيارات معلّمة بوضوح كسيارات سياحية.

٥ - سيحمي كل جانب البيئة والنظام البيئي حول الأماكن السياحية الخاضعة لولايته. ونظراً لأهمية الشواطئ والنشاطات البحرية للسياحة، سييذل كل جانب قصارى جهده لتأمين أن تكون التنمية والبنى على ساحل المتوسط وخاصة في الموانئ (مثل اسدود أو غزة) قد خططت ونفذت بطريقة لا تؤثر سلباً في البيئة أو وظائف الساحل والشواطئ للجانب الآخر.

٦ - ستتمتع شركات ووكالات السياحة المرخص بها من قبل كل جانب، بمدخل متساو إلى المنشآت والأماكن المتعلقة بالسياحة في نقط الخروج والدخول الحدودية وفقاً لنظم السلطة التي تديرها.

٧ - أ - سيرخص كل جانب حسب قواعده ونظمه، لوكلاء السفر وشركات السفر والأدلاء السياحيين وأعمال السياحة الأخرى (يشار إليها - كيانات السياحة) ضمن ولايته.

ب - سيسمح لكيانات السياحة المخولة من قبل أي من الجانبين، بتنفيذ جولات تشمل المنطقة تحت ولاية الجانب الآخر، على أن يكون تفويضها وكذلك عملياتها وفقاً للقواعد والمتطلبات والمستويات المهنية المتفق عليها من الجانبين في اللجنة الفرعية المذكورة في الفقرة ٩.

وانتظاراً لتلك الاتفاقية، سيسمح للهيئات السياحية الحالية في المناطق المسموح بها حالياً بالقيام بجولات تشمل إسرائيل، بأن تواصل عملها، وسيظل مسموحاً للهيئات السياحية الإسرائيلية المخولة أن تقوم بجولات تشمل المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، سوف يسمح لأي هيئة سياحية لأحد الجانبين تشهد لها سلطات السياحة للجانب الآخر باستجابتها لكل قواعدها والمتطلبات والمستويات المهنية، أن تقوم بجولات تشمل ذلك الجانب الآخر.

٨ - سيضع كل جانب ترتيبه لتعويض السياحة عن الإصابات الجسدية والأضرار في الممتلكات التي تسبب بها العنف السياسي في المناطق الخاضعة لولايته.

٩ - ستلتقي JEC ولجنة السياحة الفرعية التي أنشأتها عند طلب أي من الجانبين من أجل مناقشة تطبيق أحكام هذه المادة وحل المشكلات التي قد تبرز.

وستناقش اللجنة الفرعية أيضاً وتدرس القضايا السياحية لصالح الجانبين، وستعزز البرامج التعليمية للهيئات السياحية للجانبين من أجل تعزيز مستوياتها المهنية وأخلاقياتها. وستحول شكاوي أحد الجانبين ضد سلوك الهيئات السياحية للجانب الآخر من خلال اللجنة.

ملاحظة: اتفق على أن تكون الصياغة النهائية للجملة الأخيرة في الفقرة (٤) وفقاً للصياغة النهائية لأحكام الاتفاقية ذات العلاقة.

المادة الحادية عشرة : قضايا التأمين

١ - ستحول السلطات والصلاحيات والمسؤوليات في مجال التأمين في المناطق، بما فيها وضمن أشياء أخرى، الترخيص للمؤمنين ولوكلاء التأمين وأحكام نشاطاتهم، إلى السلطة الفلسطينية.

٢ - أ - ستبقي السلطة الفلسطينية على نظام الالتزام المطلق الإلزامي لضحايا حوادث الطرقات بسقف لمبلغ التأمين يقوم على المبادئ التالية:

(١) الالتزام المطلق للموت أو الإصابة الجسدية لضحايا حوادث الطرقات، إن كانت غير مادية سواء كان هناك خطأ أم لا من جانب السائق وسواء كان هناك خطأ أو خطأ غير مباشر من جانب الآخرين، وكان كل سائق مسؤولاً عن الأشخاص المسافرين في سيارته وعن المشاة الذين صدمتهم سيارته.

(٢) التأمين الإجباري لكل السيارات، يغطي الموت أو الإصابة الجسدية لكل ضحايا حوادث الطرقات ويشمل السائقين.

(٣) ليس هناك سبب لعمل ضرر عند الموت أو الإصابة الجسدية الناجمة عن حوادث الطرق.

(٤) الحفاظ على صندوق قانوني (الصندوق) لتعويض ضحايا حوادث الطرق الذين لا يستطيعون المطالبة بتعويض من المؤمن للأسباب التالية:

(I) مسؤولية السائق عن التعويض غير معروفة.

(II) ليس السائق مؤمناً أو لا يغطي تأمينه المسؤولية المعنية.

(III) لم يستطع المؤمن تلبية التزاماته.

ب - سيكون للمصطلحات في هذه المادة نفس المعنى كما في التشريع السائد في تاريخ توقيع الاتفاقية المتعلقة بتأمين السيارات الإجباري والتعويض لضحايا حوادث الطرقات.

ج - أي تغيير من قبل أحد الجانبين في القواعد والنظم المتعلقة بتطبيق المبادئ المذكورة أعلاه، سيتطلب إشعاراً مسبقاً للجانب الآخر. وسيتطلب التغيير الذي قد يؤثر جوهرياً في الجانب الآخر، إشعاراً مسبقاً قبل ثلاثة أشهر على الأقل.

٣ - أ - عند توقيع الاتفاقية، ستنشئ السلطة الفلسطينية صندوقاً للمناطق (الصندوق الفلسطيني) للأغراض التي فصلت في الفقرة ٢ - أ (٤) أعلاه وللأغراض المفصلة أدناه وسيتولى الصندوق الفلسطيني مسؤوليات الصندوق القانوني لتعويض ضحايا حوادث الطرقات في الضفة الغربية وقطاع غزة (يشار إليه - الصندوق الحالي) بشأن المناطق، وفقاً للقانون السائد في ذلك الوقت.

وعليه، ستنتهي مسؤولية الصندوق الحالي عن أي التزام بشأن الحوادث التي تقع في المناطق من تاريخ توقيع الاتفاقية.

ب - سيحول الصندوق الحالي إلى الصندوق الفلسطيني بعد تولي المسؤوليات المذكورة أعلاه من قبله، الأقساط المدفوعة إلى الصندوق الحالي من جانب المؤمن على السيارات المسجلة في المناطق عن الفترة غير المنقضية لكل بوليصة تأمين.

٤ - أ - ستكون بوالص تأمين السيارات الإجباري الصادرة من قبل مؤمنين مرخص لهم من قبل أي من الجانبين، صالحة في مناطق الجانبين. وعليه، فإن السيارات المسجلة لدى أحد الجانبين التي تغطيها هذه البوالص، لن تطالب بتغطية تأمين إضافية للسفر في المناطق الخاضعة لولاية الطرف الآخر. وستغطي بوالص التأمين هذه، كل الالتزامات حسب التشريع في مكان الحادث.

ب - من أجل تغطية جزء من الالتزامات التي قد تحدث بسبب حوادث الطرقات في إسرائيل من قبل سيارات غير مؤمنة مسجلة لدى السلطة الفلسطينية، سيحول الصندوق الفلسطيني إلى الصندوق الإسرائيلي شهرياً، عن كل سيارة مؤمنة، مبلغاً يساوي ٣٠ في المئة من المبلغ المدفوع للصندوق الإسرائيلي من جانب المؤمن المسجل في إسرائيل، لنفس نوع السيارة ولنفس فترة التأمين (التي لن تقل عن ٩٠ يوماً).

٥ - في الحالات التي يرغب فيها ضحية حوادث الطرقات بالمطالبة بتعويض من مؤمن مسجل لدى الجانب الآخر أو من صندوق للجانب الآخر، أو في الحالات التي قاضى فيها الضحية السائق أو مالك السيارة أو قاضاه المؤمن أو صندوق الجانب الآخر، فله أن يسمى صندوق جانبه كوكيل له لهذا الغرض وللصندوق المسمى أن يخاطب أي طرف ذا علاقة من الجانب الآخر مباشرة أو من خلال صندوق الجانب الآخر.

٦ - في حالة حادث الطريق الذي لا يكون فيه رقم تسجيل السيارة ولا هوية السائق معروفين، فإن صندوق الجانب الذي تغطي ولايته مكان الحادث، سيعوض الضحية حسب تشريعه.

٧ - سيكون صندوق كل جانب مسؤولاً تجاه ضحايا الجانب الآخر عن أي التزام لمؤمني جانبه بشأن التأمين الاجباري وسيضمن التزاماتهم.

٨ - سيضمن كل جانب التزامات صندوقه طبقاً لهذه المادة.

٩ - سيفاوض الجانبان في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية على إبرام اتفاقية فصل بين الصندوق الحالي والصندوق الفلسطيني، بشأن الحوادث التي وقعت في المناطق قبل تاريخ توقيع الاتفاقية، سواء سجلت المطالب أم لا.

ولن تشمل إتفاقية الفصل تعويض الضحايا الإسرائيليين الذين شملتهم الحوادث التي وقعت في المناطق قبل تاريخ توقيع الاتفاقية.

١٠ - أ - سينشئ الجانبان فوراً عند توقيع الاتفاقية، لجنة فرعية من الخبراء (يشار إليها اللجنة الفرعية) لتتعامل مع القضايا المتعلقة بتطبيق هذه المادة، بما في ذلك:

(١) الإجراءات المتعلقة بمعالجة مطالب ضحايا أحد الجانبين من المؤمنين أو من صندوق الجانب الآخر.

(٢) الإجراءات المتعلقة بتمويل المبالغ بين صندوقي الجانبين كما ذكرت في الفقرة ٤ - ب أعلاه.

(٣) تفاصيل الإتفاقية المبرمة بين الصندوق الحالي والصندوق الفلسطيني، كما وردت في الفقرة ٩ أعلاه.

(٤) أي قضية أخرى ذات علاقة يثيرها أحد الجانبين.

ب - ستعمل اللجنة الفرعية كلجنة دائمة للقضايا المتعلقة بهذه المادة.

ج - سيتبادل الجانبان من خلال اللجنة الفرعية، المعلومات ذات العلاقة بشأن تطبيق هذه المادة، بما في ذلك تقارير السياسة والمعلومات الطبية والإحصاءات ذات العلاقة والأقساط... الخ.

١١ - لكل جانب أن يطالب بإعادة تقييم الترتيبات الواردة في هذه المادة بعد سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية.

١٢ - للمؤمنين من الجانبين أن يتقدموا بطلبات رخص إلى السلطات ذات العلاقة لدى الجانب الآخر، حسب القواعد والنظم المتعلقة بالمؤمنين الأجانب في الجانب الآخر: ويوافق الجانبان على عدم التمييز ضد هذه الطلبات.

وضعت في باريس، في اليوم التاسع والعشرين من نيسان / ابريل ١٩٩٤

عن حكومة إسرائيل: وزير المال إبراهيم شوحاط

عن منظمة التحرير الفلسطينية: أحمد قريع (أبو علاء)

السنة	الدواجن (بالطن)	البيض (بالمليون)	البطاطس (بالمليون)	البطيخ (بالطن)	الخيار (بالطن)	البطيخ (بالطن)
١٩٩٤	٥٠٠٠	٣٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٣٠٠٠	١٠٠٠٠
١٩٩٥	٦٠٠٠	٤٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	١٦٠٠٠	١٣٠٠٠
١٩٩٦	٧٠٠٠	٥٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٩٠٠٠	١٥٠٠٠
١٩٩٧	٨٠٠٠	٦٠	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٧٠٠٠
١٩٩٨	غير محدودة	غير محدودة	غير محدودة	غير محدودة	غير محدودة	غير محدودة

اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا

اتفاق في شأن قطاع غزة ومنطقة أريحا

الطرفان: حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني.

الديباجة

يؤكد الطرفان في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ما يأتي:
عزمهما على التعايش السلمي والعيش في ظل الكرامة والأمن المتبادلين مع الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة.

ويؤكدان رغبتهما في تحقيق سلام عادل وشامل من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

ويؤكدان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والتعهدات الواردة في الرسائل التي تبادلها ووقعها رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ويؤكدان أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي بما في ذلك الترتيبات التي ستسري على قطاع غزة ومنطقة أريحا الواردة في هذا الاتفاق هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام برمتها وأن المفاوضات في شأن الوضع النهائي ستفضي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

ويرغبان في تجسيد إعلان المبادئ في شأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الذي وقع في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وأيضاً محاضر الجلسات (المسماة في ما بعد جميعاً «إعلان المبادئ») وبوجه خاص البروتوكول الذي يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا:

يتفق الطرفان على الترتيبات الواردة أدناه في ما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا.

المادة الأولى: تنفيذاً لهذا الاتفاق

أ- تم رسم حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا في الخريطين ١ و ٢ المرفقتين بهذا الاتفاق.

ب- «المستوطنات» تعني غوش قطيف ومناطق مستوطنات إريتز وكذلك بقية المستوطنات في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة الرقم ١.

ج- «منطقة المنشآت العسكرية» تعني منطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية على طول الحدود المصرية في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة الرقم ١.

د- تعبير «الإسرائيليون» يتضمن أيضاً الوكالات الإسرائيلية القانونية والمؤسسات المسجلة في إسرائيل.

المادة الثانية: الجدول الزمني لانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية

١- تبدأ إسرائيل تنفيذ جدول زمني سريع لانسحاب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور توقيع هذا الاتفاق. وتنتهي إسرائيل هذا الانسحاب في غضون ثلاثة أسابيع اعتباراً من تاريخ التوقيع.

٢- يتضمن انسحاب إسرائيل إخلاء كل القواعد العسكرية وأية منشآت عسكرية ثابتة تسلم إلى الشرطة الفلسطينية التي ستشكل طبقاً للمادة التاسعة (والمسماة في ما بعد «الشرطة الفلسطينية») في إطار الترتيبات الواردة في البروتوكول الذي

- يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية العسكرية والمرفقة بهذا الاتفاق في الملحق الرقم ١.
- ٣ - يتزامن انسحاب إسرائيل مع إعادة انتشار بقية قواتها العسكرية عند المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق تنفيذاً لمسؤولية إسرائيل عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات والإسرائيليين. ويتعين أن تكون إعادة الانتشار هذه تنفيذاً كاملاً للمادة الثالثة عشرة من إعلان المبادئ في ما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا فقط.
- ٤ - وتنفيذاً لهذا الاتفاق يمكن أن تتضمن «القوات العسكرية الإسرائيلية» الشرطة الإسرائيلية وقوى الأمن الإسرائيلية الأخرى.
- ٥ - للإسرائيليين بما في ذلك القوات الإسرائيلية العسكرية أن يستخدموا بحرية الطرق الواقعة داخل حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا، وللفلسطينيين أن يستخدموا بحرية الطرق العامة التي تجتاز المستوطنات كما ينص على ذلك الملحق الرقم ١.
- ٦ - تنتشر الشرطة الفلسطينية وتنهض بمسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين طبقاً لهذا الاتفاق وللملحق الرقم ١.

المادة الثالثة :

- ١ - تقوم إسرائيل بنقل السلطات حسبها ينص هذا الاتفاق من القيادة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية التي ينص الاتفاق على إقامتها طبقاً للمادة الخامسة من هذا الاتفاق باستثناء السلطة التي ستستمر إسرائيل في ممارستها حسبها ينص هذا الاتفاق.
- ٢ - في ما يتعلق بنقل السلطات وممارستها في المجالات المدنية يتم نقل الصلاحيات والمسؤوليات والنهوض بها على النحو الذي يحدده البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون المدنية والمرفق بهذا الاتفاق في الملحق الرقم ٢.
- ٣ - يحدد الملحق الرقم ٢ الترتيبات الرامية إلى نقل الصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها في هدوء وسلام.
- ٤ - عند إتمام الانسحاب الإسرائيلي ونقل الصلاحيات والمسؤوليات على النحو المفصل في الفقرتين ١ و ٢ أعلاه وفي الملحق الرقم ٢ يتم حل الإدارة الإسرائيلية المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية. ولا يحول انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية دون استمرار هذه الإدارة المدنية في ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي ينص عليها هذا الاتفاق.
- ٥ - يتم تشكيل لجنة مدنية مشتركة للتنسيق والتعاون ولجنتين فرعيتين إقليميتين للشؤون المدنية في غزة ومنطقة أريحا على التوالي للنهوض بالتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على النحو المفصل في الملحق الرقم ٢.
- ٦ - تقع مقرات مكاتب السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى حين بدء عمل المجلس الذي سينتخب طبقاً لإعلان المبادئ.

المادة الرابعة : بنية السلطة الفلسطينية وتشكيلها

- ١ - تتألف السلطة الفلسطينية من هيئة تضم ٢٤ عضواً تمارس جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وتنهض بالمسؤوليات التي تنقل إليها بموجب هذا الاتفاق طبقاً لهذه المادة وستكون مسؤولة عن ممارسة الوظائف القضائية طبقاً للفقرة (١ - ب) من المادة السادسة من هذا الاتفاق.
- ٢ - تتولى السلطة الفلسطينية إدارة المصالح التي تنقل إليها ولها أن تنشئ في حدود اختصاصها إدارات أخرى وتلحق بها وحدات إدارية على النحو الذي يقتضيه تنفيذ مسؤولياتها. وعليها أن تحدد الإجراءات الداخلية الخاصة بها.

- ٣ - على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبلغ إلى حكومة إسرائيل أسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وأي تغيير في أعضائها. ويسري أي تغيير في عضوية السلطة الفلسطينية بموجب رسائل متبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.
- ٤ - بمجرد تنفيذ الخطوات المنصوص عليها في الفقرة السابقة يبدأ كل عضو في السلطة الفلسطينية ممارسة مهمات وظيفته.

المادة الخامسة : الولاية القانونية

- ١ - تشمل صلاحيات السلطة الفلسطينية كل الشؤون التي تدخل في نطاق اختصاصها الإقليمي والوظيفي والشخصي كما يأتي:
- أ - يشمل نطاق الاختصاص الإقليمي قطاع غزة ومنطقة أريحا على النحو المحدد في المادة الأولى باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية.
- ويدخل في نطاق الاختصاص الإقليمي الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق.
- ب - يشمل الاختصاص الوظيفي جميع السلطات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا الاتفاق. ولا تتضمن هذه الولاية العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي.
- ج - تمتد الولاية على الأشخاص إلى جميع الأفراد الكائنين في نطاق الاختصاص الإقليمي المشار إليه أعلاه باستثناء الإسرائيليين ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا الاتفاق.
- ٢ - تخول السلطة الفلسطينية في حدود صلاحياتها سلطات ومسؤوليات قانونية واشتراعية وتنفيذية وقضائية حسبما ينص هذا الاتفاق.
- ٣ - ١ - تملك إسرائيل سلطة على المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والصلاحيات والمسؤوليات الأخرى المتفق عليها والمنصوص عليها في هذا الاتفاق.
- ب - تمارس إسرائيل سلطتها من خلال قيادتها العسكرية التي ستظل في هذا السبيل تحتفظ بالصلاحيات الاشتراعية والقضائية والتنفيذية والمسؤوليات الضرورية طبقاً للقانون الداخلي. ولا يحد هذا النص من تطبيق القانون الإسرائيلي على أي شخص من الإسرائيليين.
- ٤ - تمارس السلطات التي تتعلق بالمجال الكهربائي المغناطيسي والمجال الجوي طبقاً لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه.
- ٥ - تخضع أحكام هذه المادة للترتيبات القانونية المحددة والمفصلة في البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون القانونية والوارد في الملحق الرقم ٣ المرفق بهذا الاتفاق. ولإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تتفاوضا في شأن أية ترتيبات قانونية أخرى.
- ٦ - تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الأمور التي تتعلق بالاستشارات القانونية في المجالين الجنائي والمدني من خلال اللجنة الفرعية المختصة المشتركة.

المادة السادسة : صلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها

- ١ - للسلطة الفلسطينية الصلاحيات الآتية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه:
- أ - الصلاحيات القانونية المحددة في المادة السابعة من هذا الاتفاق وأيضاً الصلاحيات التنفيذية.
- ب - تتولى مسؤولية القضاء من خلال سلطة قضائية مستقلة.

ج - تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سياسات والإشراف على تنفيذها واستخدام موظفين وإنشاء إدارات ومصالح وهيئات ومؤسسات وإقامة دعاوى على الغير والتقاضي في مواجهة الغير وإبرام العقود.

د - تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سجلات وملفات للسكان وإصدار شهادات وتراخيص ومستندات.

٢ - أ - طبقاً لإعلان المبادئ لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية الذي يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج أو السماح بإقامتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا أو تعيين موظفين دبلوماسيين أو قنصلين وممارسة وظائف دبلوماسية.

ب - مع عدم الإخلال بأحكام هذه الفقرة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري مفاوضات وتوقع اتفاقات مع حكومات أو منظمات دولية لمصلحة السلطة الفلسطينية في الحالات الآتية فقط:

(١) اتفاقات اقتصادية على النحو المحدد في الملحق الرقم ٤ لهذا الاتفاق.

(٢) اتفاقات مع بلدان مانحة للمعونات بغرض تنفيذ الترتيبات الرامية إلى تقديم العون إلى السلطة الفلسطينية.

(٣) الاتفاقات الرامية إلى تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المفصلة في الملحق الرقم ٤ لإعلان المبادئ أو الاتفاقات التي تسري في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف.

(٤) الاتفاقات الثقافية والعلمية والتعليمية.

ج - لا تعد من العلاقات الخارجية المعاملات بين السلطة الفلسطينية وممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية وأيضاً إنشاء مكاتب تمثيلية خلاف تلك المنصوص عليها في الفقرة ٢ - أ أعلاه بغرض تنفيذ الاتفاقات المشار إليها في الفقرة ٢ - ب أعلاه.

المادة السابعة : الصلاحيات القانونية للسلطة الفلسطينية

١ - للسلطة الفلسطينية ضمن حدود ولايتها سلطة إصدار قوانين بما في ذلك القوانين الأساسية والعادية واللوائح وأية قوانين أخرى.

٢ - يجب أن تكون القوانين التي تصدرها السلطة الفلسطينية مطابقة لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه.

٣ - يتم إبلاغ لجنة فرعية قانونية تنشئها اللجنة المشتركة المختصة أية قوانين تصدرها السلطة الفلسطينية. ولإسرائيل أن تطلب في مهلة ثلاثين يوماً من إبلاغ اللجنة المذكورة أن تقرر ما إذا كانت هذه القوانين تجاوز اختصاص السلطة الفلسطينية أو تخالف أحكام هذا الاتفاق.

٤ - وعند تسلم الطلب الإسرائيلي تفصل اللجنة الفرعية الاشتراعية مبدئياً في دخول هذه القوانين حيز التنفيذ إلى حين صدور قرار منها في شأن الموضوع.

٥ - في حال عجز اللجنة الفرعية القانونية عن التوصل في غضون ١٥ يوماً إلى قرار في شأن دخول أي قانون حيز التنفيذ يحال الموضوع على هيئة لإعادة النظر تتألف من قاضيين سواء من القضاة المتقاعدين أو كبار القانونيين (يسميان في ما بعد «القاضيين») بحيث يكون هناك قاض عن كل طرف يتم تعيينه من قائمة من ثلاثة قضاة يقترحها كل من الطرفين.

يتولى القاضيان وضع قواعد وإجراءات خطية غير رسمية تسهياً للإجراءات في هيئة إعادة النظر.

٦ - تسري القوانين المحالة على هيئة إعادة النظر إذا ما قررت الهيئة أنها لا تتناول مسألة أمنية تدخل في إطار مسؤولية إسرائيل وأنها لا تهدد بصورة خطيرة مصالح إسرائيلية كبرى يحميها هذا الاتفاق وأن سريان هذه القوانين لا يسبب أضراراً لا يمكن إصلاحها.

٧ - على اللجنة الفرعية القانونية أن تسعى إلى التوصل إلى قرار في شأن موضوع القانون المعروض عليها في مهلة ٣٠

يوماً من تقديم الطلب الإسرائيلي. فإذا عجزت عن التوصل إلى قرار في هذه الفترة يحال الموضوع على لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة المشار إليها في المادة ١٥ أدناه (المسماة في ما بعد «لجنة الارتباط»). وتبحث لجنة الارتباط في الموضوع على الفور وتعمل على بته في غضون ٣٠ يوماً.

٨ - في حال عدم سريان أي قانون بموجب الفقرة ٥ أو ٧ أعلاه يبقى الوضع على ما هو إلى حين صدور قرار عن لجنة الارتباط في شأن الموضوع ما لم تقرر خلاف ذلك.

٩ - تبقى القوانين والأوامر العسكرية السابقة لتوقيع هذا الاتفاق سارية في قطاع غزة ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها طبقاً لهذا الاتفاق.

المادة الثامنة : ترتيبات الأمن والنظام العام

١ - تنشئ السلطة الفلسطينية شرطة فلسطينية قوية حسبما تنص المادة التاسعة أدناه وذلك لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية بما في ذلك المسؤولية عن حماية الحدود المصرية وخط الهدنة الأردني والدفاع في مواجهة التهديدات الخارجية من البحر والجو وأيضاً المسؤولية عن أمن الإسرائيليين والمستوطنات بصفة عامة حفاظاً على أمنهم الداخلي والنظام العام وتكون لها الصلاحية الكاملة لاتخاذ الخطوات اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤولية.

٢ - ينص الملحق الرقم ١ على الترتيبات الأمنية المتفق عليها وسبل التنسيق.

٣ - ينص الملحق الرقم ١ على إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون بغرض الحماية الأمنية المتبادلة وأيضاً ثلاثة مكاتب مشتركة للتنسيق الإداري في دائرة غزة ودائرة خان يونس ودائرة أريحا.

٤ - يجوز إعادة النظر في الترتيبات الأمنية التي ينص عليها هذا الاتفاق والملحق الرقم ١ بناء على طلب أي من الطرفين ويجوز تعديلها باتفاق بين الطرفين. ويتضمن الملحق الرقم ١ ترتيبات إعادة النظر.

المادة التاسعة : المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة

١ - تنشئ السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية هي المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة (المسماة في ما بعد «الشرطة الفلسطينية»). وتنص المادة الثالثة من الملحق الرقم ١ على واجبات الشرطة الفلسطينية ووظائفها وبنيتها وانتشارها وتشكيلها والأحكام التي تتعلق بعتادها وعملياتها. وتنص المادة الثامنة من الملحق الرقم ١ على القواعد السلوكية التي تحكم نشاطات الشرطة الفلسطينية.

٢ - باستثناء الشرطة الفلسطينية المشار إليها في هذه المادة والقوات العسكرية الإسرائيلية لا يجوز إنشاء أو استخدام أية قوات مسلحة أخرى في قطاع غزة أو منطقة أريحا.

٣ - وباستثناء الأسلحة والذخيرة وعتاد الشرطة الفلسطينية على النحو المبين في المادة الثالثة من الملحق الرقم ١ وأيضاً أسلحة القوات العسكرية الإسرائيلية وذخيرتها وعتادها لا يجوز لأية منظمة أو لأفراد في قطاع غزة ومنطقة أريحا تصنيع أو بيع أو شراء أو حيازة أو استيراد أو إدخال أية أسلحة نارية أو ذخيرة أو أسلحة أخرى أو متفجرات أو بارود أو أي عتاد آخر إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا ما لم ينص على خلاف ذلك في الملحق الرقم ١.

المادة العاشرة : الممرات

ترتيبات التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المعابر بين قطاع غزة ومصر وبين أريحا والأردن إلى أي معابر تعتبر دولية، مدرجة في الملحق الرقم ٨، المادة العاشرة.

المادة الحادية عشرة : العبور بين قطاع غزة ومنطقة أريحا

ترتيبات العبور الآمن للأشخاص والنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا مدرجة في الملحق الرقم ١، المادة التاسعة.

المادة الثانية عشرة : العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

١ - تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح وفي ضوء ذلك عليهما الامتناع عن أي تحريض بما فيه الحملات الدعائية إحداهما ضد الأخرى وتتخذان من دون الانحراف عن مبدأ حرية التعبير الإجراءات القانونية اللازمة لمنع مثل هذا التحريض من جانب أي منظمات أو مجموعات أو أشخاص خاضعين لولايتهما القانونية.

٢ - من دون الانحراف عن الموجبات الواردة في هذا الاتفاق تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية على محاربة النشاطات الإجرامية التي قد تؤثر على الجانبين بما فيها التهديدات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والمنشطات والتهريب والاعتداءات على الأملاك بما فيها الاعتداء على السيارات.

المادة الثالثة عشرة : العلاقات الاقتصادية

إن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين مدرجة في البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وقد جمعت النسخ الموقعة في الملحق الرقم ٤ وهي خاضعة لبنود هذا الاتفاق وملحقاته.

المادة الرابعة عشرة : حقوق الإنسان وحكم القانون

تمارس إسرائيل والسلطة الفلسطينية صلاحياتهما ومسؤولياتهما بموجب هذا الاتفاق آخذتين في الاعتبار الأعراف الدولية المتفق عليها وحقوق الإنسان وحكم القانون.

المادة الخامسة عشرة : لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة

١ - على لجنة الارتباط التي أنشئت بموجب المادة العاشرة من إعلان المبادئ أن تعمل على تطبيق هذا الاتفاق بمرونة. وتتعامل مع قضايا تحتاج إلى تنسيق ومع قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ومع النزاعات.

٢ - تتألف لجنة الارتباط من عدد متساو من الأعضاء من كلا الجانبين. وفي استطاعتها أن تضيف فنيين آخرين وخبراء إذا دعت الحاجة.

٣ - تقرر لجنة الارتباط أسلوب عملها بما فيه وتيرة اجتماعاتها ومكانها أو أماكنها.

٤ - تتخذ لجنة الارتباط قراراتها بالتوافق.

المادة السادسة عشرة : العلاقات والتعاون مع الأردن ومصر

١ - بموجب المادة ١٢ من إعلان المبادئ يدعو الطرفان حكومتا الأردن ومصر إلى المشاركة في إقامة علاقة وثيقة وترتيبات تعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وكل من حكومتا مصر والأردن من جهة أخرى وذلك من أجل تطوير التعاون بينهم. وتتضمن هذه الإجراءات إنشاء لجنة متابعة.

٢ - تقرر لجنة المتابعة بالاتفاق إجراءات قبول الأشخاص المهجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وذلك مع اتخاذ التدابير الضرورية لمنع الإخلال بالأمن وشيوع الفوضى.

٣ - تعالج لجنة المتابعة قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

المادة السابعة عشرة : تسوية الخلافات والنزاعات

أي خلاف يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق يحال على هيئات التنسيق والتعاون المختصة التي أنشئت بموجب هذا الاتفاق. وتطبق أحكام المادة ١٥ من إعلان المبادئ على أي خلاف لا تتم تسويته من هيئة التنسيق والتعاون المختصة، أي:

١ - الخلافات الناجمة عن تطبيق أو تفسير هذا الاتفاق أو أي اتفاقات فرعية تتعلق بالمرحلة الانتقالية تسوى بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط.

٢ - الخلافات التي لا تسوى بالتفاوض يمكن تسويتها من خلال آلية للمصالحة يتفق عليها الجانبان.

٣ - يستطيع الجانبان أن يخضعا للتحكيم الخلافات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها بالتوافق. لهذه الغاية، وباتفاق الجانبين، ينشئ الطرفان لجنة تحكيم.

المادة الثامنة عشرة : منع الأعمال العدائية

يتخذ الجانبان الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات أحدهما ضد الآخر وضد الأفراد الموجودين تحت سلطة الطرف الآخر وضد أملاكهم ويتخذان الإجراءات القانونية الضرورية ضد المعتدين. إلى ذلك يتخذ الجانب الفلسطيني جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدوانية ضد المستوطنات، وضد المنشآت التابعة لها وللمنطقة العسكرية ويتخذ الجانب الإسرائيلي جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدائية الصادرة عن المستوطنين والموجهة ضد الفلسطينيين.

المادة التاسعة عشرة : الأشخاص المفقودون

على السلطة الفلسطينية أن تتعاون مع إسرائيل عبر تقديم كل المساعدة اللازمة للبحث عن إسرائيليين مفقودين في قطاع غزة ومنطقة أريحا وكذلك عبر تقديم المعلومات عن إسرائيليين مفقودين. على إسرائيل أن تتعاون مع السلطة الفلسطينية في البحث عن مفقودين فلسطينيين وأن تقدم المعلومات اللازمة في هذا الصدد.

المادة العشرون : تدابير تعزيز الثقة

بهدف إيجاد مناخ إيجابي ومؤات لتطبيق هذا الاتفاق، وبهدف إقامة قاعدة صلبة للثقة المتبادلة والإرادة الطيبة يوافق الطرفان على اتخاذ تدابير لتعزيز الثقة كما يأتي:

١ - لدى توقيع هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بالإفراج عن، أو تسليم السلطة الفلسطينية في مهلة خمسة أسابيع، نحو خمسة آلاف معتقل وسجين فلسطيني، من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. والأشخاص الذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أو قطاع غزة. والسجناء الذين يتم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية سيكونون ملزمين البقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا طوال المدة المتبقية من مدة عقوبتهم.

٢ - بعد تطبيق هذا الاتفاق يواصل الجانبان التفاوض للإفراج عن عدد إضافي من السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، على أسس متفق عليها.

٣ - تطبق هذه التدابير المدرجة أعلاه يتم بموجب الإجراءات التي ينص عليها القانون الإسرائيلي للإفراج عن السجناء والمعتقلين ونقلهم.

٤ - يتعهد الطرف الفلسطيني حل مشكلة الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال مع السلطات الإسرائيلية. وإلى حين التوصل

إلى حل متفق عليه يتعهد الطرف الفلسطيني عدم ملاحقة هؤلاء الفلسطينيين قضائياً أو إيدائهم في أي شكل.

٥ - فلسطينيو الخارج الذين تمت الموافقة على دخولهم قطاع غزة ومنطقة أريحا طبقاً لهذه الاتفاق، والذين تنطبق عليهم أحكام هذه المادة، لن يتعرضوا للملاحقة القضائية لمخالفات ارتكبت قبل ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣.

المادة الحادية والعشرون : الوجود الدولي الموقت

١ - يوافق الجانبان على وجود دولي أو أجنبي موقت في قطاع غزة ومنطقة أريحا (وجود دولي موقت لاحقاً) طبقاً لأحكام هذه المادة.

٢ - يتألف الوجود الدولي الموقت من ٤٠٠ شخص مؤهل بمن فيهم مراقبون وموجهون وخبراء آخرون من خمس أو ست دول مانحة.

٣ - على الطرفين أن يطلبوا من الدول المانحة إنشاء صندوق خاص لتمويل «الوجود الدولي الموقت».

٤ - يمارس «الوجود الدولي الموقت» مهمته مدة ستة أشهر ويمكن أن يمدد هذه الفترة أو يغير هدف العملية التي يقوم بها بموافقة الطرفين.

٥ - يتمركز «الوجود الدولي الموقت» ويعمل بين المدن والقرى الآتية: غزة وخان يونس ورفح ودير البلح وجباليا وعبسان وبيت حانون وأريحا.

٦ - تتفق إسرائيل والسلطة الفلسطينية على بروتوكول خاص لتطبيق هذه المادة بهدف إنجاز المفاوضات مع الدول المانحة المساهمة في عناصر (الوجود الدولي الموقت) في غضون شهرين.

المادة الثانية والعشرون : الحقوق والمسؤوليات والالتزامات

١ - ١ - إن نقل جميع السلطات والمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية، كما هو مبين في الملحق الرقم ٢، يتضمن جميع ما يتصل بها من حقوق ومسؤوليات والتزامات تنشأ عن عمل أو امتناع عن عمل قبل (عملية) نقل السلطات. تكف إسرائيل عن تحمل أي مسؤولية مالية تتعلق بمثل هذه الأعمال أو الامتناع عن أعمال وتحمل السلطة الفلسطينية كل المسؤولية المالية عن ذلك وعن سير عملها.

ب - أي دعوى مالية تقام في هذا الصدد ضد إسرائيل ستحال على السلطة الفلسطينية.

ج - تزود إسرائيل السلطة الفلسطينية ما لديها من معلومات عن شكاوى عالقة أو سابقة أحييت على إحدى المحاكم ضد إسرائيل في هذا الإطار.

د - في حال وجود دعوى قضائية متعلقة بهذه الشكاوى تبلغ إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية وتمكنها من المشاركة في الدفاع عن القضية وتقديم أي حجج لمصلحتها.

هـ - إذا قررت أي محكمة أو جهة قضائية تقديم تعويض من إسرائيل في إطار مثل هذه القضية يتعين على السلطة الفلسطينية أن تسدد هذا التعويض كاملاً لإسرائيل.

و - مع عدم الإخلال بما ورد أعلاه وفي حال استخلاص المحكمة المعنية بهذه القضية أن المسؤولية تقع فقط على عاتق موظف أو وكيل تجاوز نطاق صلاحياته أو تعمد الإساءة، لا تتحمل السلطة الفلسطينية أي مسؤولية مالية.

٢ - إن نقل السلطة في ذاته ينبغي ألا يؤثر على الحقوق والواجبات والمسؤوليات لأي شخص أو هيئة اعتبارية موجودة حتى تاريخ توقيع الاتفاق.

المادة الثالثة والعشرون : البنود النهائية

١ - يصير هذا الاتفاق نافذاً بمجرد توقيعه.

٢ - الأحكام التي نص عليها هذا الاتفاق تبقى سارية حتى يحل محلها الاتفاق الانتقالي الذي ورد في اتفاق إعلان المبادئ أو أي اتفاق آخر بين الطرفين.

٣ - تبدأ المرحلة الانتقالية التي تمتد خمس سنوات والتي نص عليها اتفاق إعلان المبادئ اعتباراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

٤ - يتفق الطرفان على أنه ما دام هذا الاتفاق نافذاً، فإن الحاجز الأمني الذي أقامته إسرائيل حول قطاع غزة يبقى قائماً، كما أن الخط الذي يحدده هذا الحاجز، كما هو مبين في الخريطة الرقم ٨، لا يكون له أي معنى خارج إطار هذا الاتفاق.

٥ - ينبغي ألا يسيء أي بند في هذا الاتفاق في أي شكل أو يؤثر على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الانتقالي أو الوضع النهائي الذي سيتم تحديده كما ينص عليه إعلان المبادئ. في ضوء هذا الاتفاق لا يمكن اعتبار أي من الطرفين تراجع أو تخلى عن أي من حقوقه أو مطالبه أو مواقفه.

٦ - يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، يجب المحافظة على سلامتها ووحدتها في الفترة الانتقالية.

٧ - يبقى قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولا يتغير وضعهما أثناء فترة تطبيق هذا الاتفاق. ولا شيء من هذا الاتفاق يمكن أن يغير هذا الوضع.

٨ - إن ديباجة الاتفاق وكل ملاحقه وإضافاته والخرائط الملحقه به تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

وُضع في القاهرة اليوم الرابع من أيار/ مايو ١٩٩٤.

وتلى توقيع رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات، وبصفة شهود الرئيس المصري حسني مبارك ووزير الخارجية للولايات المتحدة وروسيا راعيتي مؤتمر السلام السيدين وارن كريستوفر وأندريه كوزيريف.

اتفاق النقل المبكر للصلاحيات في الضفة الغربية

المادة ١: تعريفات محددة لعدد من المصطلحات والتعبيرات كي لا تنشأ خلافات عليها من الجانبين:

- «السلطة الفلسطينية»: وتعني السلطة الفلسطينية التي تأسست بناء على اتفاق غزة - أريحا.

- «لجنة الاتصال المشتركة»: وتعني لجنة الاتصال الإسرائيلية - الفلسطينية المقررة طبقاً للمادة العاشرة في إعلان المبادئ.

- «اتفاق مرحلي»: ويعني ما أشير إليه في المادة السابعة من إعلان المبادئ.

- مصطلح «الإسرائيليون» وهو يمتد ليشمل جميع الوكالات ذات الوضعية الإسرائيلية والمؤسسات المسجلة في إسرائيل.

المادة ٢: عن المرحلة التحضيرية لنقل السلطات المدنية:

١ - تسلم إسرائيل السلطات المتفق عليها للسلطة الفلسطينية من خلال الإدارة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية في الضفة الغربية في المجالات الخمسة المذكورة بما في ذلك سلطة فرض ضرائب مباشرة وضريبة التنمية المضافة على المنتجات المحلية.

٢ - ومن أجل تحقيق الهدف السابق فإن السلطة الفلسطينية سوف تقوم بتشكيل جهة الاختصاص الفلسطينية المشار لها في المادة السادسة من اعلان المبادئ.

٣ - ستقوم الأطراف المعنية باستكشاف إمكانية توسيع نطاق نقل السلطات في مجالات أخرى غير الخمسة المتفق عليها.
المادة ٣: عن نقل السلطات:

أولاً: مجال التعليم والثقافة: ويشمل جميع القوانين المنظمة للعملية التعليمية الصادرة عام ١٩٦٤ وحتى الآن والمسؤولية عن التعليم العالي والخاص والتدريب والتعليم الثقافي والمعاهد والبرامج الثقافية والتعليمية والمعاهد الثقافية والتعليمية الحكومية وغير الحكومية.

ثانياً: مجال الصحة ويشمل:

١ - نقل السلطات الصحية من الادارة العسكرية الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية.

٢ - يتضمن مجال الصحة جميع القوانين واللوائح المنظمة لهذا المجال بدءاً من عام ١٩٥٤ وحتى الآن والاشراف على جميع المؤسسات الطبية سواء كانت خاصة أو حكومية.

٣ - الادارة العسكرية الإسرائيلية ومن خلال أدائها لمهامها الأمنية ستبذل قصارى جهدها كي تحترم وتحفظ كرامة المرضى وتمتنع عن إحداث أي تلفيات في المعدات الطبية.

٤ - ما تقدم لن يمنع اسرئيل وادارتها العسكرية في الضفة من مباشرة مسؤولياتها في المسائل الجنائية مثل إجراء التشريح الطبي والتحقيق وإجراء فحوصات بشأن جرائم المخدرات.

٥ - ستقوم السلطة الفلسطينية - كإجراء روتيني - بإبلاغ الادارة المدنية الإسرائيلية في الضفة بأي حالات ولادة أو وفاة داخل المؤسسات الطبية.

٦ - ستطبق السلطة الفلسطينية المعايير الدولية في التطعيم.

٧ - تتخذ السلطة الفلسطينية الاجراءات الضرورية لضمان الإبلاغ عن دخول أي مريض أو مريضة من الإسرائيليين مؤسسة طبية فلسطينية فوراً.

٨ - تتخذ السلطة الفلسطينية جميع الاجراءات الضرورية لإبلاغ الشرطة الإسرائيلية في الضفة بوصول حالات مصابة بأي نوع من الأسلحة أو المتفجرات أو بأي وفاة لأسباب غير طبيعية.

٩ - ستقوم السلطة الفلسطينية بتسليم أي جثة لوفاة غير طبيعية لإجراء التشريح اللازم في معهد الطب الشرعي الإسرائيلي وذلك بمجرد تقديم القائد العسكري الإسرائيلي طلباً بهذا، ومن حق ممثل فلسطيني حضور التشريح بشرط ألا يؤخر ذلك العمل كما يجب أن تتضمن السلطة الفلسطينية عدم إجراء أي صفة تشريحية على الجثة قبل تسليمها للجانب الإسرائيلي.

١٠ - يتبادل الجانبان المعلومات بشأن الأوبئة والأمراض المعدية والتعاون في مكافحتها وتبادل الملفات والوثائق الطبية.

١١ - ستقوم لجنة خبراء مشتركة بمناقشة قضايا الصحة التي تتطلب تعاوناً وتنسيقاً.

١٢ - سيتم تأسيس لجنة مشتركة لتسهيل التنسيق والتعاون.

ثالثاً: مجال الشؤون الاجتماعية ويشمل:

١ - السيطرة على جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال بما في ذلك المؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات التي لا تستهدف الربح والطوعية.

٢ - السلطة الفلسطينية ستشرف على المنظمات والمؤسسات الأجنبية، من النوع ذاته العاملة حالياً في الضفة الغربية وسوف توافق على الجديد منها في حالة عدم تعارض أهدافه مع عملية السلام.

٣ - نقل السلطة في هذا المجال لن يؤثر على استمرار ممارسة السلطة العسكرية والمدنية الإسرائيلية كامل سلطاتها لحفظ الأمن والنظام العام.

٤ - وبالنسبة إلى الأحداث المرتكبين جرائم فإن الجانبين سيقرران الاجراءات الواجبة بالنسبة إلى تنفيذ هؤلاء (من المقيمين في الضفة الغربية) فترات العقوبة الصادرة من محاكم اسرائيلية في الضفة وتوفير المعلومات المطلوبة لضباط المراقبة للأحداث المفرج عنهم تحت المراقبة.

٥ - حماية حقوق الأفراد في التمتع بالخصوصية في حالة تبادل الجانبين معلومات في هذا المجال.

رابعاً: في مجال السياحة:

١ - مجال نقل السلطة في السياحة يشتمل على جميع القوانين واللوائح والأوامر العسكرية الإسرائيلية بما في ذلك مسؤولية تنظيم وإصدار التراخيص وتحديد المستويات السياحية للفنادق والإشراف على وتنمية صناعة السياحة وخدماتها بما في ذلك المنشآت السياحية الخاصة والحكومية والأجنبية.

٢ - خلال أدائها مهامها الأمنية فإن السلطة العسكرية الإسرائيلية ستأخذ في اعتبارها تلك الأهداف السياحية كما ان الادارة الإسرائيلية العسكرية والمدنية ستساعد السلطة الفلسطينية في تطوير السياحة وتوسيع نطاقها من فنادق ومطاعم وركالات سياحية وفي الوقت نفسه فإن ذلك لن يؤثر على قيام السلطة الإسرائيلية بمهامها الأمنية.

٣ - سيسمح لوكلاء السياحة والشركات السياحية والمرشدين السياحيين وجميع الكيانات السياحية المرخصة بواسطة السلطة الفلسطينية باستمرار نشاطها داخل اسرائيل بشرط توافر الشروط المهنية المناسبة لها وينسحب ذلك على جميع وسائل المواصلات السياحية المرخصة بواسطة السلطة الفلسطينية بشرط وضع اشارات واضحة عليها كما لها حق المساواة في التمتع بالخدمات والوصول إلى المنشآت السياحية في حدود القوانين الإسرائيلية.

٤ - يتم تأسيس لجنة مشتركة لتسهيل التعاون والتنسيق بين الجانبين في هذا المجال.

خامساً: مجال الضرائب المباشرة:

١ - سيتم نقل سلطة فرض وتحصيل الضريبة المباشرة على الدخل للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، أما الضريبة على الممتلكات فستظل تحت سيطرة الادارة المدنية الإسرائيلية التي ستحولها للسلطة بعد خصم مستحقات البلديات.

٢ - السلطة الفلسطينية ستقوم بجباية ضرائب الدخل من الفلسطينيين في الضفة الغربية فيما عدا المستوطنات والمواقع العسكرية الإسرائيلية وذلك على أي مشاريع يزيد دخلها على سبعة آلاف دولار سنوياً وستتم الجباية طبقاً للقانون الفلسطيني المعمول به في الضفة الغربية.

٣ - في حالة أي خلاف بين الجانبين يمكن الاحتكام للجنة مشتركة في هذا الشأن.

٤ - بالنسبة إلى تحصيل ضريبة الدخل من الأجانب المقيمين في الضفة الغربية خارج المستوطنات والمواقع العسكرية سيعهد بذلك للسلطة الفلسطينية.

٥ - جميع أنواع الخصومات من متحصلات الضرائب ستقوم بها الادارة المدنية الإسرائيلية أو جهة اسرائيلية وسيتم سداد هذه الخصومات للسلطة الفلسطينية فيما بعد، بشكل سيتفق عليه وستتم العملية كلها تحت إشراف لجنة مشتركة منصوص عليها في اتفاق غزة - أريحا.

٦ - حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ سيتم خصم ضريبة الدخل من المنبع بواقع ٥ في المئة من أجور الفلسطينيين الموظفين واعتباراً من الأول من كانون الثاني / يناير سيتم الخصم من المنبع طبقاً لاجراءات سيتم الاتفاق عليها.

٧ - عندما يقوم فلسطيني بسداد ضريبة لإسرائيل لن يتم الخصم من المنبع وسيقوم الجانبان بتبادل المعلومات عن تحصيل الضرائب من الجانبين على أساس نصف شهري.

٨ - إلى أن يدخل الاتفاق المرحلي حيز التنفيذ ستقوم اسرائيل بتحويل ٧٥ في المئة من ضرائب الدخل المحصلة من العاملين الفلسطينيين داخل المستوطنات والمواقع العسكرية.

سادساً: سبل تنفيذ جباية الضرائب المباشرة على الدخل:

١ - بالنسبة إلى جمع المعلومات في هذا الصدد سيخول للسلطة الفلسطينية طلب التحفظ على الوثائق والسجلات المالية من الممول أو أي طرف ثالث وطلب مثول أي شخص أمام سلطات الضرائب في الضفة وطلب احضار أي وثائق في هذا الشأن وحق دخول أي مكان عمل ثابت للممول.

٢ - بالنسبة إلى جمع الضرائب سيكون للسلطة الفلسطينية الحق في:

أ - الحجز على الأموال والممتلكات بما في ذلك الماشية الموجودة في مكان الإقامة الدائم للممول المدين.

ب - طرح ما جاء عليه في مزادات عامة.

ج - تقديم طلبات للمحاكم المحلية في الضفة لاصدار قرارات حظر سفر الممول المدين للخارج وطلبات القبض على المتهربين من الضرائب.

د - يحق للسلطة إنشاء محكمة ضرائب في الضفة للنظر في طلبات الاستئناف من الممولين كما يمكن للمحاكم المحلية النظر في طلبات الاستئناف.

سابعاً: مجال التنفيذ:

١ - لا يحق للسلطة الفلسطينية اتخاذ أي من اجراءات التنفيذ السابقة ضد الإسرائيليين أو الادارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

٢ - استخدام القوة لتنفيذ اجراءات أعمال قوانين الضرائب سيتم فقط بموافقة ومساعدة اسرائيل للسلطة الفلسطينية.

ثامناً: مجال ضريبة القيمة المضافة على الإنتاج المحلي:

١ - يستمر النظام المعمول به حالياً بالنسبة إلى ضريبة القيمة المضافة في الضفة في حين تلتزم السلطة الفلسطينية بالأقل الضريبة عن ١٥ في المئة - ١٦ في المئة، وألا يتجاوز الحد الأقصى للاعفاء منها ١٢ ألف دولار سنوياً.

٢ - بالنسبة إلى من تسري عليهم هذه الضريبة عن أعمال اسرائيلية في الضفة خارج المستوطنات والمواقع العسكرية سيقومون بتسجيل أنفسهم لدى الادارة المدنية الإسرائيلية وان كانت ستطبق عليهم التشريعات الفلسطينية وستقوم الادارة الإسرائيلية بسداد المستحقات منهم للسلطة الفلسطينية.

٣ - سيتم اعتبار الاعمال المشتركة بين اسرائيليين وفلسطينيين أعمالاً تخضع للجباية من أي الطرفين بناء على حصة كل طرف في الشركة.

٤ - بالنسبة إلى الموزعين التجاريين الأجانب سيتم تسجيلهم حسب مكان نشاطهم.

٥ - تأسيس نظام مقاصة خاص بين الجانبين بالنسبة إلى ضريبة القيمة المضافة التي يقوم كل طرف بجبايتها.

المادة ٤:

١ - نقل السلطة في مجال التعليم والثقافة سيتم اعتباراً من الاثنين ٢٩ آب/أغسطس.

٢ - بمجرد التوقيع على الاتفاق سيسمح الجانب الإسرائيلي للجانب الفلسطيني بالحصول على كل المعلومات الخاصة في المجالات المنقولة بشكل يؤمن انتقالاً هادئاً وسليماً.

المادة ٥: بشأن ادارة المكاتب المنقولة:

١ - السلطة الفلسطينية ستكون مسؤولة بشكل كامل عن التشغيل السليم للمكاتب والمباني المسلمة من الجانب الإسرائيلي بما في ذلك توظيف العمالة ودفع أجورها، بالإضافة إلى استمرارها في الحفاظ على العمالة الفلسطينية التي كانت تعمل لدى الادارة الإسرائيلية.

٢ - ستكون المكاتب الرئيسية لجميع مجالات السلطة في غزة وأريحا.

المادة ٦: عن العلاقات بين الجانبين:

١ - يتم التنسيق بين الجانبين بالنسبة إلى جميع ما يتعلق بالمجالات التي لم يتم نقلها حتى الآن.

٢ - الجانب الإسرائيلي سيدعم ويساعد الجانب الفلسطيني في الاضطلاع بمهامه ورفع العراقيل من أمامه، وفي المقابل ستعمل السلطة الفلسطينية على عدم تحويل أي نشاط في حدود المجالات المنقولة إلى طابع عسكري، كما ستبلغ الجانب الإسرائيلي مسبقاً بأي توسعات كبيرة أو أي تجمعات بالنسبة إلى أي من المجالات الخمسة إذ إن السلطة الإسرائيلية ستواصل حفظ الأمن.

المادة ٧: السلطات التشريعية للسلطة الفلسطينية:

١ - سيكون للجانب الفلسطيني الحق في الاضطلاع بسلطات تشريعية ثانوية بالنسبة إلى المجالات المنقولة وبشكل يتسق مع أحكام وبنود الاتفاق الموقع.

٢ - سيتم إخطار الجانب الإسرائيلي بأي تعديلات تشريعية وللطرف الأول معارضتها في غضون مدة لا تزيد على ٣٠ يوماً من إبلاغه للأسباب التالية:

أ - أنها توسع من صلاحيات وسلطات الفلسطيني بشكل يتجاوز المجالات المنقولة.

ب - أنها لا تكون متسقة مع أحكام الاتفاق.

٣ - في حالة معارضة السلطة الإسرائيلية يجب أن تحدد سبب المعارضة.

٤ - في حالة الموافقة سيبلغ الجانب الإسرائيلي موافقته في أسرع وقت، وإذا لم يتم ذلك في غضون ٣٠ يوماً يصبح التشريع الفلسطيني سارياً.

٥ - من حق السلطة الفلسطينية في حالة معارضة إسرائيل للتشريع، تقديم طلب جديد لإعادة النظر أمام اللجنة الفرعية المختصة والمقررة في اتفاق غزة - أريحا، والتي ستحاول التوصل إلى قرار في هذا الشأن في غضون ٣٠ يوماً من تقديم طلب إعادة النظر في الرفض، وفي حالة عجز اللجنة الفرعية خلال تلك الفترة عن الوصول إلى قرار، من حق السلطة الفلسطينية إحالة المسألة على لجنة الاتصال المشتركة التي ستنظر في الأمر حال تقديمه وستحاول الوصول إلى قرار فيه في غضون ٣٠ يوماً.

٦ - أي تشريع فلسطيني جديد في الضفة يجب نشره في أي منشور خاص بالتشريعات الجديدة بشرط صدوره في أريحا أو غزة فقط.

المادة ٨: تطبيق القانون:

١ - يمكن للسلطة الفلسطينية اتخاذ إجراءات تأديبية لموظفيها في الضفة أمام محاكم تأديبية تعمل في غزة وأريحا فقط.

٢ - يمكن للسلطة الفلسطينية في المجالات الخمسة المنقولة تحويل موظفيها للعمل كمفتشين مدنيين لمراقبة مدى الالتزام بالقوانين والاجراءات في هذه المجالات على ألا يعمل هؤلاء المفتشون كوحدة واحدة وإنما متفرقين وألا يرتدوا زياً موحداً ولا يحملون أسلحة نارية وأن يتم إبلاغ أسمائهم لإسرائيل ويتحدد عددهم بناء على تفاهم مشترك، كما سيحملون أوراق اثبات هوية فلسطينية تحدد اداراتهم.

٣ - في ما عدا ما تحدد سابقاً فإن مسؤولية تنفيذ القانون بما في ذلك اجراء التحقيقات والاجراءات القضائية والحبس ستستمر تحت السلطة الإسرائيلية.

المادة ٩: الحقوق والواجبات والمسؤوليات:

- ١ - سوف تتحمل السلطة الفلسطينية كل الأعباء المالية الخاصة بالمجالات الخمسة المنقولة بدلاً من السلطة الإسرائيلية، كما أن أي دعاوى تعويض مالية في هذه المجالات ضد إسرائيل سوف تحول للسلطة الفلسطينية، في حين تزود إسرائيل الجانب الفلسطيني بجميع المعلومات الخاصة بدعوى التعويض قبل النظر فيها في المحكمة.
- ٢ - في حالة قبول دعوى التعويض وقيام إسرائيل بدفعها سيكون على السلطة الفلسطينية دفع قيمة التعويض كاملة لإسرائيل.

المادة ١٠: الاتصال والتنسيق:

ستتطلع لجنة التعاون والتنسيق المدنية المشتركة المؤسسة طبقاً لاتفاق غزة - أريحا بجميع المسائل ذات الاهتمام المشترك الخاصة بهذا الاتفاق.

المادة ١١: قضايا الموازنة:

- ١ - الإدارتان العسكرية والمدنية الإسرائيليتان ستزودان السلطة الفلسطينية بمعلومات كاملة بالنسبة إلى المجالات الخمسة المنقولة.
- ٢ - ستبدأ السلطة الفلسطينية على الفور في توظيف موظفين متخصصين في شؤون الموازنات، في الوقت الذي ستستمر إسرائيل في توفير خدمات خبرائها العاملين حالياً بالفعل في مجالي الضرائب المباشرة والقيمة المضافة.
- ٣ - يقوم الجانبان بتقديم طلبات مشتركة للدول المانحة خلال اجتماعها القادم في باريس أيام ٨ و ٩ و ١٠ أيلول / سبتمبر المقبل وذلك بهدف تمويل العجز الصغير الذي يمكن أن يحصل في جباية الضرائب خلال المرحلة الأولى من نقل السلطة، وسوف يجتمع الجانبان - الفلسطيني والإسرائيلي - بعد اجتماعات باريس بثلاثة أيام لتحديد تواريخ البدء في نقل السلطات في المجالات الأربعة الأخرى بناءً على رد الدول المانحة.

المادة ١٢: المساهمة المشتركة في السلام والمصالحة:

سيعمل الجانبان على أن يساهم نقل مجالات السلطة الخمسة في تعزيز وتأمين السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني والسلام في المنطقة بأسرها.

المادة ١٣: بنود نهائية:

- ١ - يدخل هذا الاتفاق في حيز التنفيذ منذ تاريخ توقيعه.
- ٢ - الترتيبات المتضمنة في هذا الاتفاق هي ترتيبات تحضيرية وستبقى موضع تنفيذ حتى يحل محل اتفاق آخر بين الجانبين.
- ٣ - لن يؤدي أي تفصيل في هذا الاتفاق إلى تحديد مسار أو إجهاض نتيجة المفاوضات على الاتفاق المرحلي أو أن يؤثر على الوضع الناشئ عن اعلان المبادئ.
- ٤ - يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة اقليمية واحدة يتم الحفاظ على وحدتها خلال المرحلة الانتقالية.
- ٥ - ستستمر أريحا وقطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن وضع الضفة الغربية لن يتغير خلال فترة هذا الاتفاق ولا شيء في هذا الاتفاق سيغير من وضعها.

القاهرة : ٢٤ / ٨ / ١٩٩٤

الدكتور نبيل شعت

الجنرال داني روتشيلد منسق الشؤون المدنية الاسرائيلية

الاتفاقات الإسرائيلية - الأردنية

الاتفاق الأردني - الإسرائيلي التمهيدي

جدول الأعمال الفرعي في مجال المياه والطاقة والبيئة

«في إطار سعيهما لتحقيق أهداف المسار الإسرائيلي - الأردني في المفاوضات حددت إسرائيل والأردن مواضيع محادثاتهما الثنائية وأدرجاها في الجزء «ب» من جدول أعمالهما المشترك. وينص البند «ب - ٧» على مراحل مناقشة بنود جدول الأعمال المشترك والاتفاق عليها وتطبيقها، بما في ذلك الآليات الملائمة لإجراء مفاوضات حول مسائل محددة. وسيتعاون الطرفان بهدف التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف. وسيسمح التوصل إلى حل مسائل النزاع بالحد من الآثار السلبية والأضرار الناجمة عنه.

إن بنود جدول الأعمال الفرعي المذكورة لاحقاً ترمي إلى إجراء مفاوضات مفصلة حول مختلف المسائل المتعلقة بالمياه والطاقة والبيئة وبغور الأردن، وتنص على تدابير عملية لتحقيق أهداف البنود «ب - ٣» و«ب - ٦ - ١» و«ب - ٧» من جدول الأعمال المشترك.

١ - أحواض المياه السطحية:

أ - إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى اعتراف متبادل بالحصة المشروعة لكل من الطرفين في مياه نهري الأردن واليرموك بنوعية يرضى بها الطرفان.

ضمان التدفق من دون انقطاع للحصة المشروعة والمعترف بها من قبل الأردن وإسرائيل في مياه نهري الأردن واليرموك وبالنوعية المتفق عليها عبر استخدام جر مياه متفق عليه أيضاً.

ب - تحسين نوعية مياه نهري الأردن في المنطقة التي تقع أسفل بحيرة طبرية وجعلها قابلة للاستعمال.

ج - المحافظة على نوعية المياه.

٢ - المياه الجوفية المشتركة.

أ - الطبقة الجوفية من المياه العذبة القابلة للتجدد - المنطقة الجنوبية الواقعة بين البحر الميت والبحر الأحمر.

ب - الطبقة المائية الإحفورية - المنطقة الواقعة بين البحر الميت والبحر الأحمر.

ج - المحافظة على نوعية الطبقتين.

٢ - التخفيف من النقص في المياه:

أ - تنمية الموارد المائية.

ب - النقص في المياه البلدية.

ج - النقص في مياه الري.

٤ - إمكانات التعاون المشترك في المستقبل في إطار إقليمي محتمل:

أ - مبادئ عامة.

١ - حماية الطبيعة والموارد الطبيعية والتنوع البيئي.

٢ - مراقبة نوعية الهواء بما في ذلك المستويات والمقاييس العامة وكل أنواع الإشعاعات والبخار والغازات الخطرة الناجمة عن الإنسان.

٣ - البيئة البحرية وإدارة الموارد الساحلية.

٤ - إدارة النفايات بما في ذلك النفايات الخطرة.

٥ - مراقبة الطاعون.

٦ - مراقبة الأضرار البيئية والحد منها.

٧ - التصحر.

٨ - التوعية العامة والتربية في مجال البيئة.

٩ - آليات إدارة البيئة.

١٠ - الكوارث الطبيعية.

١١ - تنمية المصادر المحلية للطاقة.

١٢ - تحويل الطاقة التقليدية وغير التقليدية، حاجات المياه والاعتبارات البيئية.

١٣ - إقامة شبكات الكهرباء وأنابيب النفط.

١٤ - موثيق إقليمية.

ب - غور الأردن.

١ - قناة من البحر الأحمر إلى البحر الميت.

٢ - الصناعات الكيميائية للبحر الميت.

٣ - إدارة أحواض المياه.

٤ - تنمية الموارد الحرارية الجوفية.

٥ - استثمار الموارد المنجمية والمعدنية.

٦ - مناطق معالجة الصادرات الصناعية.

٧ - بنى تحتية وتجهيزات النقل.

٨ - تنمية وعمليات الزراعة.

٩ - الآثار والسياحة.

١٠ - الأنشطة المشتركة في مجالات المياه والبيئة والطاقة.

جدول الأعمال الفرعي المشترك في مجال «الأمن»

- في سعيهما لتحقيق سلام عادل، دائم وشامل، واستناداً إلى مبدأ احترام سيادة وسلامة أراضي دول المنطقة، حدد الأردن وإسرائيل في مفاوضاتهما الرامية إلى إبرام معاهدة سلام وفق بند رقم «ج» من جدول الأعمال المشترك، مواضيع المفاوضات، وأورداها ضمن قسم الأمن، المستند إلى بند «ب - ٢» من جدول الأعمال المشترك.

١ - البند، الذي يتحدث عن «امتناع أي من الجانبين عن القيام بأي أنشطة قد تؤثر سلباً في أمن الطرف الآخر، أو الحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات»، يشير إلى الفترة على امتداد المفاوضات، التي ترمي إلى إبرام معاهدة سلام، إضافة إلى العلاقات الثنائية في ظل المعاهدة. تم الاتفاق على أن تحوي المفاوضات حزمة شاملة من القضايا الأمنية، كما تطور مبادئ وأساليب التعامل مع تلك القضايا.

٢ - الترتيبات الأمنية المتفق عليها من كلا الطرفين:

أ - مناقشة ترتيبات أمنية يمكن تطبيقها بين البلدين، بما في ذلك على طول الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، وذلك على أساس بند «ب - ٥» من جدول الأعمال المشترك.

ب - سيتم الاتفاق على تحديد آليات التطبيق في إطار جدول زمني محدد.

٣ - التهديدات الأمنية الناجمة عن كافة أنواع الإرهاب.

استناداً إلى مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية»، ومن أجل الحفاظ على استقرار العلاقات السلمية، والترتيبات الأمنية على امتداد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، فقد اتخذت الخطوات التالية:

أ - تحديد كافة التهديدات الإرهابية المحتملة، بما في ذلك الإرهاب عبر الحدود: «التسلل» والتخريب.

ب - مناقشة مبادئ وأساليب معالجة هكذا تهديدات.

٤ - إجراءات بناء الثقة أمنياً استناداً إلى احترام والتقييد بالحدود الدولية المتفق عليها بين الأردن وإسرائيل، كما حددت في بند ب (٥) تم الاتفاق على البنود التالية:

أ - دراسة الأمور العسكرية وإجراءات بناء ثقة أخرى من شأنها تعزيز الترتيبات الأمنية المتفق عليها وتطوير العلاقات السلمية.

ب - دراسة متعددة الأطراف حول قضايا الحد من التسلح وإجراءات بناء الثقة والأمن في مجالات تبادل معلومات عسكرية وأنشطة لها تطبيقات ثنائية.

ج - دراسة وضع آليات تطبيق محتملة ضمن جدول زمني.

٥ - الاتفاق على إجراءات مرضية لكلا الجانبين سيشكل جزءاً من معاهدة السلام.

٦ - مراقبة التسلح والأمن الإقليمي.

إضافة إلى الاتفاقات التي أبرمت حول الترتيبات الأمنية وإجراءات بناء الثقة في المناطق الواقعة حول الحدود الدولية المشتركة بين الأردن وإسرائيل، فإن الطرفين يطوران آليات عمل للتنسيق حول قضايا تتعلق بالحد من التسلح والأمن الإقليمي، بالتوافق مع الاتفاقات المشابهة في إطار مجموعة العمل المتعددة الأطراف حول الحد من التسلح والأمن الإقليمي.

جدول الأعمال الفرعي المشترك في مجال «الحدود والأراضي»

«في إطار سعيهما لتحقيق سلام عادل، دائم وشامل، واستناداً إلى مبدأ احترام سيادة وسلامة أراضي دول المنطقة، حدد الأردن وإسرائيل - في مفاوضاتهما الرامية إلى إبرام معاهدة سلام وفق البند رقم (ج) من جدول الأعمال المشترك - مواضيع مفاوضاتهما حول الحدود والمسائل المتعلقة بالأرض، استناداً إلى البند «ب - ٥» من جدول الأعمال المشترك على الشكل الآتي:

- سيقوم الطرفان بتسوية المسائل المتعلقة بالأرض وترسيم ووضع علامات الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، استناداً إلى ترسيم الحدود على عهد الانتداب، وذلك دون الإساءة إلى وضع أي من المناطق التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧. سيحترم الجانبان الحدود الدولية الواردة أعلاه ويلتزمان بها، وسيحافظان على التعايش السلمي على امتدادها عبر خلق واقع يخدم مصالح شعبي البلدين.

- تم الاتفاق على خطوات العمل المذكورة لاحقاً، وستعتمد في المفاوضات التي ستعقد في المنطقة.

أ - الاتفاق على تشكيل آلية عمل مشتركة «لجنة فرعية حول الحدود منبثقة عن لجنة الأمن والحدود والمياه والبيئة والقضايا الأخرى ذات الصلة» تكون أهدافها المساعدة في التوصل إلى تسوية حول الحدود والمسائل المتعلقة بالأرض.

ب - ستقوم اللجنة الفرعية أولاً بصياغة أساليب تحضير خرائط مشتركة للمنطقة وترسيم الحدود ومسائل إضافية أخرى، بما في ذلك القيام بمسح مشترك لهذا الغرض بحسب ما تتطلب الحاجة.

وسيتم صياغة الخرائط المشتركة بالانكليزية وستظهر فيها الملامح الجغرافية للمناطق الواقعة على امتداد الحدود المشتركة بين البلدين.

ج - ستقوم اللجنة الفرعية بتقديم النصح إلى كل من الطرفين حول طرق التوصل إلى اتفاق في ما يتعلق بالعملية التي نص عليها البند «ب - ٥» من جدول الأعمال المشترك.

د - في حال التوصل إلى اتفاق ستكون اللجنة الفرعية مسؤولة عن تحضير وتنفيذ خطوات العمل الهادفة إلى ترسيم الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل ووضع العلامات.

هـ - ستعمل آلية العمل المقترحة بالتنسيق التام مع لجنة الأمن الفرعية مما سيسهل المناقشات الموازية الأكثر تفصيلاً حول كافة المواضيع المتعلقة بترتيبات الأمن الثنائي في المناطق المتاخمة للحدود الدولية التي تم ترسيمها استناداً إلى البند «ب - ٥» من جدول الأعمال المشترك.

و - ستنتهي المفاوضات حول إيجاد حلول مرضية للطرفين في شأن قضايا الحدود، بإبرام معاهدة سلام بموجب ما نص عليه البند «ج» من جدول الأعمال المشترك.

٧ حزيران / يونيو ١٩٩٤

إعلان واشنطن

- بعد عدة أجيال من العداء والدم والدموع، وفي أعقاب ما خلفته سنوات الألم والحروب، فقد عقد جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء [اسحق] رابين العزم على وضع حد لاراقة الدماء والأحزان. فبهذه الروح عقد اجتماع اليوم في واشنطن بين جلالة الملك الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ورئيس الوزراء وزير الدفاع الإسرائيلي السيد اسحق رابين بناء على دعوة الرئيس بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأميركية. وتشكل مبادرة الرئيس كلينتون هذه منعطفاً تاريخياً في محاولات الولايات المتحدة الدؤوبة لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ولقد كان لمشاركة الرئيس كلينتون الشخصية الفضل في الاتفاق على مضمون هذا الاعلان التاريخي وما التوقيع عليه الا شاهد على رؤياه البعيدة وتقانيه من أجل قضية السلام.

- لقد أكد جلالته الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين من جديد أثناء اجتماعهما على المبادئ الخمسة التي تحكم فهمهما المشترك لجدول الأعمال المتفق عليه والذي يهدف إلى التوصل إلى إقامة سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل.

١ - تسعى اسرائيل والأردن إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين اسرائيل وجيرانها مثلما تسعيان إلى التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين.

٢ - سيواصل البلدان بشكل حثيث مفاوضاتهما للوصول إلى حالة سلام تقوم على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ في سائر جوانبهما مثلما تقوم على الحرية والمساواة والعدالة.

٣ - تحترم اسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها فإن اسرائيل ستولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات، وبالإضافة لذلك فقد اتفق الطرفان على العمل معاً لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث.

٤ - يعترف البلدان بحقوقهما والتزامهما بسلام مع بعضهما البعض وكذلك مع باقي الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها كما يؤكدان على احترامهما واعترافهما بسيادة كل دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

٥ - يرغب البلدان بتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وصولاً لتحقيق الأمن الدائم ولتفادي التهديدات واستخدام القوة بينهما.

- ان الصراع الطويل بين الدولتين يقترب من نهايته، وعليه فإن حالة الحرب بين الأردن واسرائيل قد طويت صفحتها.

- وبناء على هذا الاعلان، وعملاً بجدول الأعمال المشترك المتفق عليه فإن كلا البلدين سيمتنع عن القيام بأعمال أو نشاطات من شأنها أن تؤثر سلباً على أمن الطرف الآخر، أو أن تحكم مسبقاً على الوضع النهائي للمفاوضات. وسيمتنع أي طرف عن تهديد الطرف الآخر باستخدام القوة والسلاح أو أي وسيلة أخرى ضده. وسيحول الطرفان دون وقوع أي تهديدات تخل بالأمن نتيجة لأي عمل إرهابي مهما كان نوعه.

- لقد أحاط جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين علماً بالتقدم الذي تحقق في المفاوضات الثنائية على المسار الأردني - الإسرائيلي في الأسبوع الماضي في ما يتصل بالخطوات التي اتفق عليها لتنفيذ جداول الأعمال الفرعية المتعلقة بالحدود وقضايا الأراضي والأمن والمياه والطاقة والبيئة ووادي الأردن.

وإن يدركان بنود جدول الأعمال المشترك المتفق عليه، الحدود ومسألة الأراضي، فقد أحاطا علماً بأن اللجنة الفرعية للحدود قد توصلت إلى اتفاق في تموز/يوليو ١٩٩٤ محققة بذلك جزءاً من الدور المناط بها في جدول الأعمال الفرعي. كما أحاطا علماً بأن اللجنة الفرعية للمياه والبيئة والطاقة، وانسجاماً مع ما تستهدفه مفاوضاتها، قد وافقت على الاعتراف المتبادل بالحصص المحقة لكل من الطرفين في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك، كما واتفقا على أن يحترم ويمثل الطرفان بشكل كامل لما تتمخض عنه المفاوضات من حقوق في التخصيصات وفقاً للمبادئ المقبولة والمتفق عليها وبالنوعية التي يوافق عليها الطرفان.

كما عبر جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين عن ارتياحهما العميق واعتزازهما بعمل اللجنة الثلاثية في اجتماعها الذي عقد في الأردن يوم الأربعاء الموافق ٢٠ تموز ١٩٩٤ والتي استضافت رئيس الوزراء الأردني الدكتور عبد السلام المجالي بحضور وزير الخارجية وارن كريستوفر ووزير الخارجية شيمون بيريز. وعبرا كذلك عن سعادتهما لمشاركة الولايات المتحدة والتزامها في هذا المسعى. ويعتقد جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين بأنه لا بد من اتخاذ خطوات من أجل تجاوز الحواجز النفسية والانعتاق من تركة الحرب. ان الأردن واسرائيل وهما يسعيان بتفأؤل نحو تعميم مكاسب السلام على الجميع في المنطقة لعازمان على النهوض بمسؤولياتهما تجاه البعد الإنساني في مجال صنع السلام ويدركان أن الاختلالات والتفاوتات الاقتصادية هي السبب الرئيس للتطرف الناجم عن الفقر والبطالة وانحطاط كرامة الإنسان، وبهذه الروح فقد أقر جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين مجموعة من الخطوات لترمز إلى المرحلة الجديدة:

١ - الربط الهاتفي المباشر بين الأردن واسرائيل.

٢ - ربط الشبكات الكهربائية بين الأردن واسرائيل كجزء من تصور إقليمي.

٣ - فتح نقطتي عبور جديدتين بين اسرائيل والأردن واحدة في الطرف الجنوبي للعقبة ايلات والثانية في نقطة في الشمال يتفق عليها.

٤ - ستعطى من حيث المبدأ حرية المرور بين الأردن واسرائيل للسواح من رعايا الدول الثالثة.

٢٢٢

٥ - تسريع المفاوضات لفتح ممر جوي دولي بين البلدين.

٦ - ستتعاون قوات الأمن العام في الأردن واسرائيل على مكافحة الجريمة مركزين على التهريب وبخاصة تهريب المخدرات وستدعى الولايات المتحدة الأميركية للاشتراك في هذا المجهود.

٧ - تستمر المفاوضات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية تمهيداً للتعاون الثنائي المستقبلي بما في ذلك الغاء سائر أنواع المقاطعة الاقتصادية.

يجري تنفيذ كل هذه الخطوات في إطار خطط التنمية المتعلقة بالبنية التحتية على صعيد المنطقة ككل، وبالترايط مع المفاوضات الثنائية بين الأردن واسرائيل في مواضيع الحدود والأمن والمياه، والقضايا ذات الصلة دون المس بالنتيجة النهائية للمفاوضات المتعلقة بالبنود المدرجة على جدول الأعمال الأردني - الإسرائيلي المشترك المتفق عليه.

- واتفق جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين على عقد اجتماعات دورية أو عندما تدعو الحاجة للنظر في التقدم الذي تحرزه المفاوضات وقد أعربا عن عزمهما على رعاية وتوجيه عملية السلام بكل جوانبها.

- وفي الختام فإن جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين يرغبان بالتعبير عن جزيل شكرهما وتقديرهما للرئيس بيل كلينتون وإدارته على جهودهم الدؤوبة في دفع قضية السلام والعدالة والرخاء لجميع شعوب المنطقة ويرغبان بتوجيه الشكر للرئيس شخصياً على ترحيبه الحار بهما وعلى حسن ضيافته واعترافاً بتقديرهما فإن جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين قد طلبا من الرئيس كلينتون توقيع هذه الوثيقة كشاهد وكضيف لاجتماعهما.

رئيس الوزراء رابين جلالة الملك الحسين
الرئيس وليام ج. كلينتون
٢٥ تموز / يوليو ١٩٩٤

معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة إسرائيل.

إذ تأخذان في الاعتبار اعلان واشنطن الذي وقعته في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٤ والذي تتعهدان الوفاء به.

وإذ تهدفان إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ بكل جوانبهما.

وإذ تأخذان في الاعتبار أهمية المحافظة على السلام وتعزيزه على أسس من الحرية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان الأساسية متخطيتين بذلك الحواجز النفسية ومعززين الكرامة الإنسانية.

وإذ تؤكدان إيمانهما بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتعترفان بحقوقهما وواجبهما في العيش بسلام بينهما ومع كل الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وإذ ترغبان في تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما بموجب مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية زمن السلم.

وإذ تأخذان في الاعتبار انهما أعلنتا انتهاء حال العداء بينهما بموجب إعلان واشنطن الموقع في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

فقد اتفقتا على ما يأتي:

المادة ١: إقامة السلام

يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل (الطرفان) اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ٢: المبادئ العامة

سيطبق الطرفان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول زمن السلم وخصوصاً:

- ١ - يعترفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ويحترمانها.
- ٢ - يعترفان بحق كل منهما في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ويحترمانه.
- ٣ - سينميان علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان أمن دائم وسيمتنعان عن التهديد بالقوة وعن استعمالها وسيحلان كل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية.
- ٤ - يحترمان سيادة كل دولة في المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ويعترفان بها.
- ٥ - يحترمان الدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية والدولية ويعترفان به.
- ٦ - ويعتقدان أيضاً أنه يجب ضمن نفوذهما عدم السماح بالتحركات القسرية للسكان التي من شأنها أن تؤثر سلباً على الطرف الآخر.

المادة ٣: الحدود الدولية

- ١ - تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب كما هو مبين في الملحق ١ (أ) المشار إليه في المواد الخرائطية المضافة إليه والإحداثيات.
- ٢ - تعتبر الحدود كما هي محددة في الملحق ١ (أ) الحدود الدولية الدائمة والأمنة والمعترف بها دولياً بين الأردن وإسرائيل من دون المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم الذاتي الإسرائيلي عام ١٩٦٧.
- ٣ - يعتبر الطرفان أن الحدود الدولية بما فيها المياه الإقليمية والمجال الجوي حدود لا يجوز اختراقها وسوف يحترمانها.
- ٤ - سيكون ترسيم الحدود حسبما هو منصوص عليه في المرفق ١ من الملحق ١ (أ) وسيتم الانتهاء منه في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر بعد توقيع المعاهدة.
- ٥ - من المتفق عليه أنه حيثما تبعت الحدود مجرى نهر فإنه إذا تغير مسيل مجرى النهر تغيراً طبيعياً كما هو موضح في الملحق ١ (أ) فإن الحدود تتبع المجرى الجديد للمسيل. وأنه في حال حصول أي تغييرات أخرى فإن الحدود لن تتأثر إلا إذا اتفق على خلاف ذلك.
- ٦ - عند تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة مباشرة سيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية حسبما هو معرف في الملحق ١ (أ).
- ٧ - عند تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة مباشرة سيدخل الطرفان في مفاوضات للوصول إلى اتفاق في غضون تسعة أشهر في شأن تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة.
- ٨ - آخذين في الاعتبار الأوضاع الخاصة في منطقة الباقورة / نهاريهم التي هي تحت السيادة الأردنية وفيها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق ١ (ب).
- ٩ - في ما يتعلق بمنطقة تسوفار تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق ١ (ج).

المادة ٤: الأمن

١ - (أ) إذ يتقبل الطرفان أن التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالأمن سيكون جزءاً مهماً من علاقاتهما وسيؤدي أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة فإنهما يأخذان على عاتقهما أن يؤسسا علاقاتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة والتعاون، وأن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام.

(ب) نحو ذلك الهدف يعترف الطرفان بانجازات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط.

ويعني هذا الالتزام تبني أطر إقليمية بالشكل الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية (على الخطوط نفسها التي سار عليها مؤتمر هلسنكي) بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار.

٢ - لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٣ - يتعهد الطرفان بموجب هذه المادة ما يأتي:

(أ) الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو من أي نوع بعضهما ضد بعض وعن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

(ب) الامتناع عن تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية أو المعادية أو ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة وعن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

(ج) اتخاذ الاجراءات الضرورية والفعالة للتأكد من أن الأعمال أو التهديدات بالعداء أو المعادة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيها (وحيثما وردت كلمة أراض بعد هذه الفقرة فإنها تشمل المجال الجوي والمياه الإقليمية) أو غير أراضيها أو فوقها.

٤ - بما يتماشى مع حقبة السلام ومع الجهود لبناء أمن إقليمي وما يمنع العدوان والعنف ويحول دونهما يتفق الطرفان أيضاً على الامتناع عما يلي:

(أ) الدخول إلى أي تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان أو أي أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة.

(ب) السماح بدخول قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود إلى طرف ثالث أو إقامتهم أو عملهم على أراضيها في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر.

٥ - يتخذ الطرفان اجراءات ضرورية فعالة وسيتعاونان في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، ويتعهد الطرفان:

(أ) اتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضيها أو عبر أراضيها واتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها.

(ب) من دون المساس بالحريات الأساسية كالتعبير عن الرأي والتنظيم، اتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول أي منظمة أو مجموعة أو بنيتها الأساسية ووجودها وعملها في أراضيها إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله.

(ج) التعاون في منع التسلل عبر الحدود ومكافحته.

٦ - تتم معالجة أي مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة ضمن آلية للتشاور ستضم جهاز ارتباط وتحقيق وإشراف حيثما كان ذلك ضرورياً مشاورات على مستوى أعلى. وسيضم اتفاق، سيتم الانتهاء منه في غضون ثلاثة أشهر من تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة، التفاصيل المتعلقة بآلية المشاورات.

٧ - العمل على أساس الأولوية وبالسريعة الممكنة ضمن المجموعة المتعددة الأطراف المتعلقة بضبط التسلح والأمن الإقليمي

وبشكل مشترك بتحقيق ما يأتي:

- (أ) إيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط.
- (ب) إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدي وغير التقليدي في الشرق الأوسط ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع عن استعمال القوة والتفريق والنيات الحسنة.

المادة ٥: الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى

- ١ - يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين في مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.
- ٢ - يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضاً العلاقات الاقتصادية والثقافية.

المادة ٦: المياه

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكل مشاكل المياه القائمة بين الطرفين.

- ١ - يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي العربة بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق ٢ والتي يصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم.
- ٢ - انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي وعادل ومتفق عليه لمشاكلهما المائية إذ يشكل موضوع المياه أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان بالتعاون والعمل على ضمان عدم تسبب إدارة الموارد المائية وتنميتها لأحدهما، بأي شكل من الأشكال، في الإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر.
- ٣ - يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية لإبقاء حاجاتهما الأمر الذي يوجب تخصيص كميات إضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٤ - في ضوء أحكام الفقرة ٣ أعلاه وعلى أساس أن التعاون في المواضيع المتعلقة بالمياه يكون لمنفعة الطرفين ويساعد على تخفيف حدة شح المياه لديهما وعلى أساس أن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد أن تعالج بصفتها وحدة كاملة، بما في ذلك إمكان نقل كميات من المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها تخفيف حدة شح المياه وعلى العمل ضمن المجالات الآتية:
- (أ) تنمية الموارد المائية الموجودة منها والجديدة والعمل على زيادة وفرة كميات المياه بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي كما هو ملائم وتخفيف هدر الموارد المائية عبر مراحل استخدامها.
- (ب) منع تلوث الموارد المائية.
- (ج) التعاون المتبادل في مجال تخفيف حدة النقص في كميات المياه.
- (د) نقل المعلومات ونشاطات البحوث والتنمية المشتركة في المواضيع المتعلقة بالمياه فضلاً عن عرض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.
- ٥ - يضم الملحق ٢ كل التفاصيل المتعلقة بتنفيذ التزامات كلتا الدولتين بموجب أحكام هذه المادة.

المادة ٧: العلاقات الاقتصادية

- ١ - انطلاقاً من اعتبار التنمية الاقتصادية والرفاهية دعائميتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة في ما بين الدول

والشعوب والافراد، فإن الطرفين، تقويماً لأوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان رغبتهما المتبادلة في تشجيع التعاون الاقتصادي ليس فقط بينهما بل أيضاً ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

٢ - لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يأتي:

(أ) إزالة كل أوجه التمييز التي تعتبر حواجز في وجه تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة أحدهما ضد الآخر من أطراف ثالثة.

(ب) إذ يعترف الطرفان بأن العلاقات بينهما يجب أن تسير على مبادئ انتقال السلع والخدمات بحرية تامة سيجريان مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقات تتعلق بالتعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة وذلك لأغراض تشجيع علاقات اقتصادية ذات منفعة تقوم على مبادئ يتم الاتفاق عليها وعلى اعتبارات إقليمية خاصة بالتنمية البشرية. وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على المعاهدة.

(ج) التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بهدف تشجيع اقتصاداتهما وتعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليميين آخرين.

المادة ٨: اللاجئين والنازحون

١ - اعترافاً من الطرفين بالمشاكل الإنسانية الكبيرة التي خلفها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة إليهما وبما لهما من مساهمة في تخفيف شدة المعاناة الإنسانية فإنهما يسعيان إلى الاستمرار في تخفيف حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.

٢ - اعترافاً من الطرفين أن المشاكل الإنسانية المشار إليها أعلاه التي خلفها النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، سيسعى الطرفان إلى تسوية في المحافل والمنابر المناسبة وبموجب أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يأتي:

(أ) في ما يتعلق بالنازحين: في إطار لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

(ب) في ما يتعلق باللاجئين:

(١) في إطار عمل المجموعة المتعددة الأطراف حول اللاجئين.

(٢) عبر اجراء حوار ثنائي أو غير ذلك يتم في إطار يتفق عليه ويأتي مقترناً بالمفاوضات الخاصة بالوضع القانوني الدائم أو متزامناً معها وذلك في ما يتعلق بالمناطق المشار إليها في المادة الثالثة من هذه المعاهدة.

٣ - عبر تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة في مجال العمل على توطينهم.

المادة ٩: الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية

١ - سيمنح كل طرف الطرف الآخر حرية الدخول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

٢ - وفي هذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل الدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن أولوية كبرى.

٣ - سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز الحوار بين الأديان التوحيدية الثلاثة بهدف العمل في اتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.

المادة ١٠: أوجه التبادل الثقافي والعلمي

انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة كل حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بكون أوجه التبادل الثقافي والعلمي في كل الحقول مرغوباً فيها. ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما. وعليه فإنهما يقومان في أسرع وقت ممكن على ألا يتجاوز ذلك فترة تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة باختتام المفاوضات في شأن الاتفاقات الثقافية والعلمية.

المادة ١١: التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار

١ - يسعى الطرفان إلى تعزيز التفاهم المتبادل في ما بينهما والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة، وبموجب ذلك فإنهما يتعهدان ما يأتي:

(أ) الامتناع عن بث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز واتخاذ كل الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات وذلك من أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما.

(ب) القيام في أسرع وقت ممكن وفي فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة بإلغاء كل ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية وتلك التي تعكس التعصب والتمييز والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما.

(ج) الامتناع عن مثل هذه الإشارات أو التعابير في كل المطبوعات الحكومية.

(د) تأكيد تمتع مواطني كل طرف بالمعاملة القانونية المناسبة في الأنظمة القانونية للطرف الآخر وأمام محاكم ذلك الطرف.

٢ - تطبيق الفقرة ١ (أ) بما لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير المنصوص عليها في المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

٣ - تأليف لجنة مشتركة لدرس الحوادث التي يدعي فيها أحد الطرفين حصول انتهاك لهذه المادة.

المادة ١٢: مكافحة الجريمة والمخدرات

سيتعاون الطرفان في مكافحة الجريمة وخصوصاً التهريب وسيتخذان كل الاجراءات الضرورية لمكافحة انتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها ومنع نشاطاتهما وسيقدمان مرتكبي هذه النشاطات إلى المحاكمة. وفي هذا الخصوص سيأخذان في الاعتبار مجالات التفاهم التي توصلتا إليها في هذه المجالات مثل الملحق ٣ من هذه المعاهدة. كما يلتزم الطرفان اتمام الاتفاقات المرتبطة بهذا المجال في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ١٣: النقل والطرق

يأخذ الطرفان في الاعتبار التقدم المحرز في مجال النقل، ولهذا يعترف الطرفان بالاهتمام المتبادل بإقامة علاقات جوار طبيعية في مجال النقل ولتعزيز العلاقات في هذا المجال يتفق الطرفان على ما يأتي:

١ - سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقله بحرية الحركة في أراضيه وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدول الأخرى ووسائل نقلها ولن يفرض أي طرف ضرائب تمييزية أو قيوداً على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضي الطرف الآخر.

٢ - سيقوم الطرفان بفتح طرق ونقاط عبور وإقامتها بين بلديهما وسيدرسان احتمال إقامة اتصالات برية واتصالات في السكك الحديدية إضافية بينهما.

- ٣ - سيستمر الطرفان في التفاوض في شأن اتفاقات النقل المتبادل في المجالات السابقة والآخرى مثل المشاريع المشتركة والأمان على الطرق (المروري) ومعايير النقل وترخيص المركبات والممرات البرية وشحن البضائع والقضايا المتعلقة بالأرصاء الجوية على أن تتم هذه الاتفاقات في فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ تبادل الطرفين وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.
- ٤ - سيستمر الطرفان في التفاوض لإقامة طريق سريع يربط الأردن ومصر وإسرائيل قرب إيلات.

المادة ١٤ : حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ

- ١ - يعترف كل طرف، بما لا يتعارض مع الفقرة ٢، بحق سفن الطرف الآخر في المرور البحري في مياهه الإقليمية وفقاً لقواعد القانون الدولي.
- ٢ - يمنح كل طرف سفن الطرف الآخر وحمولاتها منفذاً عادياً إلى موانئه وكذلك السفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو التي تأتي منه، ويمنح هذا المنفذ وفقاً للشروط نفسها المطبقة عادة على السفن وبضائع الدول الأخرى.
- ٣ - يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرين مائيين دوليين مفتوحين لكل الدول للملاحة فيهما والطيران فوقهما من دون إعاقة أو توقف، ويحترم كل طرف حق الطرف الآخر في الملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة ١٥ : الطيران المدني

- ١ - يعترف الطرفان بتطبيق الحقوق والامتيازات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات المتعددة الطرف التي يكونان طرفين فيها ولا سيما منها اتفاق الطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤ (اتفاق شيكاغو) واتفاق خدمات المرور الجوي الدولي (ترانزيت) لعام ١٩٤٤.
- ٢ - في حال إعلان حال الطوارئ الوطنية في أي طرف وفقاً للمادة ٨٩ من اتفاق شيكاغو فلن يطبق هذا الإعلان على الطرف الآخر على أساس تمييزي.
- ٣ - يأخذ الطرفان في الاعتبار المفاوضات بينهما في شأن افتتاح ممر جوي بين بلديهما وفقاً لإعلان واشنطن، إضافة إلى ذلك وبعد المصادقة على هذه المعاهدة سيدخل الطرفان في مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق للنقل المدني بينهما وسيجري اتمام هذه المفاوضات في فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ١٦ : البريد والاتصالات

يأخذ الطرفان في الاعتبار افتتاح خطوط الهاتف والفاكس بينهما طبقاً لإعلان واشنطن. أما في ما يتعلق بالربط البريدي الذي اختتمت جولة المفاوضات في شأنه فسيجري تشغيله عند توقيع هذه المعاهدة. كما يتفق الطرفان على إنشاء اتصالات سلكية ولاسلكية عادية وعلى إنشاء خدمات الربط التلفزيوني بالأسلاك والراديو والأطباق اللاقطة (ساتلايت) وفقاً للمعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال. وسيجري اتمام المفاوضات في هذه المواضيع في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ١٧ : السياحة

يؤكد الطرفان رغبتهما المتبادلة في تعزيز التعاون بينهما في حقل السياحة وبغية تحقيق هذا الهدف - ويأخذ الطرفان هنا في الاعتبار التفاهم المشترك الذي توصلوا إليه في مجال السياحة - يتفق الطرفان على التفاوض في أسرع وقت ممكن

والتوصل إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة وذلك بغية تسهيل السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الأخرى وتشجيعهما.

المادة ١٨ : البيئة

يتعاون الطرفان في المواضيع المرتبطة بالبيئة - وهو مجال يوليه الطرفان أهمية كبرى - وفي مواضيع منها المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث كما هي واردة في الملحق ٤. وسيدخل الطرفان في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي في هذا الشأن في فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق مصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ١٩ : الطاقة

- ١ - يتعاون الطرفان في تنمية موارد الطاقة بما في ذلك تنمية المشاريع المتعلقة بالطاقة كاستخدام الطاقة الشمسية.
- ٢ - نظراً إلى اتمام الطرفين التفاوض في شأن الربط المشترك لشبكات الكهرباء في منطقة ايلات - العقبة سيقومان بتنفيذ هذا الربط عند توقيع هذه المعاهدة. ويعتبر الطرفان هذه الخطوة جزءاً من مفهوم ثنائي واقليمي أوسع. ويتفق الطرفان على استئناف المفاوضات بينهما في أسرع وقت ممكن لتوسيع مجال الربط المشترك للشبكات الكهربائية.
- ٣ - يتوصل الطرفان إلى اتفاقات مشتركة في مجال الطاقة في غضون ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ٢٠ : تنمية أخدود وادي الأردن

يولي الطرفان التنمية المتكاملة لمنطقة أخدود وادي الأردن أهمية كبرى، ويشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والمشاريع المتعلقة بالطاقة والسياحة. آخذين في الاعتبار الإطار المرجعي الذي وضع ضمن اللجنة الاقتصادية الثلاثية الأردنية - الإسرائيلية - الأميركية بهدف التوصل إلى خطة رئيسية لتنمية أخدود وادي الأردن سيبدل الطرفان قصارى جهدهما لاتمام التخطيط والسير في التطبيق.

المادة ٢١ : الصحة

يتعاون الطرفان في مجال الصحة ويقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ٢٢ : الزراعة

يتعاون الطرفان في مجال الزراعة بما في ذلك الخدمات البيطرية وحماية النباتات والتقنية الحيوية والتسويق. ويقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ٢٣ : العقبة وايلات

يتفق الطرفان على الدخول في المفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة على الترتيبات التي ستمكنهما من تحقيق التنمية المشتركة في مدينتي العقبة وايلات في مجالات

تتعلق بتنمية السياحة المشتركة والرسوم الجمركية المشتركة ومنطقة تجارة حرة والتعاون في الطيران ومكافحة التلوث والأمور البحرية والشرطة والرسوم الجمركية. ويقوم الطرفان باتمام هذه الاتفاقيات في غضون تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

المادة ٢٤: التعويضات

يتفق الطرفان على إقامة لجنة تعويضات لحل كل المشاكل المتعلقة بالتعويضات المالية على أساس متبادل.

المادة ٢٥: الحقوق والواجبات

١ - لا تؤثر هذه المعاهدة ويجب ألا تفسر على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق الطرفين وواجباتهما المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - يتعهد الطرفان بتنفيذ التزاماتهما بموجب هذه المعاهدة بحسن نية ومن دون الالتفات إلى الأفعال أو الامتناع عن الأفعال من أي طرف آخر وبشكل مستقل عن أي وثيقة لا تتماشى مع هذه المعاهدة. ولأغراض هذه الفقرة يبين كل طرف للآخر أنه حسب رأيه وتفسيره لا وجود لأي تعارض بين التزاماته التعاقدية القائمة وهذه المعاهدة.

٣ - يتعهد الطرفان أيضاً اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتطبيق مواد المعاهدة المتعددة الطرف التي هما طرفان فيها في إطار علاقاتهما بما في ذلك تقديم اشعارات مناسبة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وغيره ممن يمارسون مهمات ادعاء على المعاهدات الدولية.

٤ - يتخذ الطرفان كل الاجراءات اللازمة لإزالة الإشارات السيئة إلى الطرف الآخر في المعاهدات الدولية التي هما طرفان فيها في حال وجود هذه الإشارات.

٥ - يتعهد الطرفان عدم الدخول في أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

٦ - مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة في حال التعارض بين التزامات الطرفين بموجب هذه المعاهدة أو أي من التزاماتها الأخرى فإن الالتزامات الواردة بموجب هذه المعاهدة ستكون ملزمة ويتم تنفيذها.

المادة ٢٦: تشريعات

يتعهد الطرفان في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة اعتماد التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة وإنهاء أي التزامات دولية وإلغاء أي تشريعات تتنافى مع هذه المعاهدة.

المادة ٢٦: تشريعات

يتعهد الطرفان في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة اعتماد التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة وإنهاء أي التزامات دولية أو أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة.

المادة ٢٧: المصادقة

١ - تتم المصادقة على هذه المعاهدة من الطرفين كل حسب اجراءاته الوطنية وتدخل حيز التنفيذ بتبادل وثائق المصادقة.

٢ - تعتبر الملاحق والمرفقات والخرائط والإضافات لهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة ٢٨ : الإجراءات المؤقتة

يطبق الطرفان في بعض المجالات التي يتم الاتفاق عليها اجراءات مؤقتة تنفذ عند عقد الاتفاقات ذات العلاقة المنصوص عليها في هذه المعاهدة بموجب الملحق.

المادة ٢٩ : حل النزاعات

- ١ - تحل النزاعات الناتجة من تطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها بالتفاوض.
- ٢ - تحل النزاعات التي لا يمكن حلها بواسطة التفاوض عبر التوفيق أو تحال على التحكيم.

المادة ٣٠ : التسجيل

ترسل هذه المعاهدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بموجب المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

١٩٩٤ / ١٠ / ٢٦

رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي

رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين

الرئيس الاميركي بيل كلينتون (بصفة شاهد)

برنامج الخلاص الوطني

مقدمة

بتوقيعها على اتفاقيات القاهرة، في الرابع من أيار / مايو ١٩٩٤ تكون القيادة البيروقراطية اليمينية المتسلطة على القرار في منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) قد استكملت مسارها الاستسلامي حتى نهاياته الكارثية. لقد كان واضحاً أن هذا المسار، الذي دشن بقبول الشروط الأميركية - الاسرائيلية المذلة للمشاركة في مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن، ومرّ بالتوقيع على اتفاق أوسلو الذي يسلم بالعناصر الرئيسية للحل التصفوي الأميركي - الإسرائيلي، كان لا بد أن يقود إلى الخضوع الكامل للاملاءات الاسرائيلية، كما تجسدت في اتفاقيات القاهرة.

إن اتفاق أوسلو - القاهرة يسلم بفصل قضية القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران / يونيو ١٩٦٧، ويطلق يد اسرائيل لتعجيل عملية تهويدها. وهو يضفي شرعية زائفة على وجود المستوطنات، ويكرس بقاءها، ويعترف ضمناً بالسيادة الاسرائيلية عليها، ويتجاهل الاتفاق قضية اللاجئين، الذين يشكلون ٦٠ في المئة من شعبنا الفلسطيني ويترك مصيرهم مرهوناً لمخططات التوطين والتهجير. وهو يجيز استمرار الوجود العسكري والاستيطاني الاسرائيلي في سائر مناطق الضفة والقطاع، ويتجاهل صفته كقوة احتلال، وينطوي، بالتالي، ضمناً، على تحويل الأرض المحتلة إلى «أراض متنازع عليها». وإذا كان الاتفاق، نظرياً، يؤجل البت بهذه القضايا (القدس، اللاجئين، المستوطنات، المصير النهائي للضفة والقطاع) إلى مفاوضات لاحقة، تبدأ بعد سنتين من موعد تطبيقه، فهو، في الواقع العملي، يقرر، سلفاً، نتيجة هذه المفاوضات، ويجعلها رهناً بإرادة العدو الإسرائيلي وقراره. فهو يخلو من أي تعهد ملزم لاسرائيل بالامتناع عن خلق وقائع جديدة على الأرض خلال الفترة الانتقالية المزعومة، بينما هو يلزم، بالمقابل، الطرف الفلسطيني الموقع عليه بتعهدات تسري منذ لحظة توقيع الاتفاق، وتتضمن وقف المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، ونبذ العنف، والدعوة إلى وقف الانتفاضة وإعادة الحياة إلى طبيعتها في الأرض المحتلة، والبدء بالتطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل والتعاون معها لتطبيع علاقاتها مع العالم العربي. إن الاتفاق يمنح اسرائيل فرصة استثمار الفترة الانتقالية للإمعان في خلق الوقائع الجديدة على الأرض، وفتح الطريق لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية وتعزيز موقعها الدولي تحت مظلة «السلام» المزعوم وتمييع الالتزام الدولي بإزاء الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني. وإذا نجح الاتفاق في شق طريقه واستقرار تطبيقاته على الأرض، فإن الواقع الذي سوف يتولد سيقرر نتائج مفاوضات الوضع النهائي دون مستوى السقف الاسرائيلي الذي يصير، في الحد الأدنى، على ضم القدس ومناطق الاستيطان وإحاقها بدولة العدو، ورفض حق اللاجئين في العودة وتوطينهم خارج أرض الوطن، ورفض الاعتراف بحق شعبنا في تقرير المصير ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة. إن رسائل ما يسمى بالاعتراف المتبادل، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق، فضلاً عن وصمها نضال شعبنا المشروع بتهمة الارهاب، تنطوي على تنازل خطير باعترافها بما يسمى «حق اسرائيل في الوجود»، وهو المبدأ الذي يشكل الركيزة الأساس للايديولوجية الصهيونية ومشروعها الاستيطاني الغاصب على أرض فلسطين، وبتعهداتها تعديل ميثاق م. ت. ف. بما ينسجم مع هذا الاعتراف، مما يعني التخلي النهائي عن حقوق شعبنا التاريخية في وطنه.

في المقابل، يقضي الاتفاق، وملاحقه التطبيقية الموقعة في القاهرة، بإقامة نظام للإدارة الذاتية للسكان في بعض مناطق غزة وأريحا، قابل للامتداد، بعد فترة اختبار، إلى بعض المناطق الكثيفة بالسكان في الضفة (باستثناء القدس)، وهو نظام خاضع للهيمنة والوصاية الاسرائيلية في كافة القضايا الحيوية المتعلقة بالسيادة. فالاتفاق لا يضمن انسحاب قوات الاحتلال من غزة وأريحا، بل فقط اخلاء مواقعها في المناطق كثيفة السكان مع احتفاظها بحرية التحرك على الطرق والمحاور داخل هذه المناطق وحققها في العودة للتدخل فيها متى رأت ذلك ضروريا، على أن تعيد انتشارها في مناطق المستوطنات وأحزمة الأمن المحيطة بها والطرق التي تربطها بإسرائيل وفي شريط الحدود والساحل. والاتفاق يسلم لسلطات الاحتلال بالمسؤولية الكاملة عن الأمن الخارجي، بما في ذلك السيطرة على المعابر والحدود والمجالين الجوي والبحري، وصلاحيات المصادقة على أدونات الزيارة والإقامة في معازل الإدارة الذاتية. ويضمن الاتفاق للمستوطنين وسائر المدنيين الاسرائيليين، فضلاً عن جنود الاحتلال، حرية التحرك والتجول داخل هذه المعازل، دون أن تكون لأجهزة الإدارة الذاتية، من شرطة أو قضاء، أية سلطة عليهم، ان تعيين أعضاء السلطة الفلسطينية، التي ستتولى إدارة شؤون السكان في هذه المعازل، أو إجراء أية تغييرات عليهم، سيخضع لموافقة حكومة العدو، وكذلك انتقاء أفراد وضباط الشرطة الفلسطينية، التي يحدد الاتفاق عتادها وسلاحها وقواعد سلوكها ويخضعها لإمرة لجان الارتباط الأمنية المشتركة، ويلزمها بقمع أية مقاومة ضد الاحتلال وتسليم المطلوبين. والاتفاق يلزم سلطة الإدارة الذاتية، فوق ذلك، بفرض الحظر على أية دعاية معادية للاحتلال، وبتعديل مناهج التعليم وإفراغها من أي مضمون وطني مناهض للصهيونية. ويخلو الاتفاق من أي تعهد اسرائيلي بالإفراج الكامل عن المعتقلين، بل هو يربط قضيتهم بحل مشكلة العملاء المتعاونين مع العدو، وبالتوقيع على تعهد بتأييد اتفاق أوسلو والامتناع عن مقاومة الاحتلال. وهو لا يلزم إسرائيل بإعادة المبعدين، ويحيل قضية نازحي ١٩٦٧ إلى لجنة رباعية (اسرائيلية - فلسطينية - أردنية - مصرية) للبت في أمرهم، على أساس فردي، وعلى قاعدة الإقرار بحق إسرائيل في الاعتراض على عودة أي منهم، خلافاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ للعام ١٩٦٧ الذي ينص على عودتهم فوراً دون قيد أو شرط. إن الاتفاق يجعل من كيان الإدارة الذاتية الهزيل جسراً للتطبيع الاقتصادي وللعبرور الاسرائيلي إلى عمق السوق العربية. إن عملية الدمج واللاحاق الاقتصادي، التي كانت مفروضة على المناطق المحتلة بفعل الأمر الواقع وسلطة الاحتلال، باتت مرسمة بموجب الاتفاق، الذي يعطي إسرائيل سيطرة كاملة على السوق المحلية، عبر ابقائها مفتوحة للسلع والرساميل الاسرائيلية دون قيود، وعبر تحكم إسرائيل بالنظم والسياسات الجمركية، وبالشؤون المالية والنقدية والمصرفية، وبالعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وكذلك بالضرائب غير المباشرة على المشتريات والقيمة المضافة. إن الاتفاق يحيل إلى سلطة الإدارة الذاتية صلاحيات إدارة الشؤون المدنية للسكان في معازل غزة وأريحا وأمنهم الداخلي، ولكنه يقيد سلطتها التشريعية، حتى في هذه المجالات، بالسقف المحدد في الاتفاق نفسه، ويخضعها لحق السلطة المحتلة في نقض أية تشريعات ووقف تنفيذها إذا وجدت فيها ما يتعارض مع المصالح الاسرائيلية التي يحميها الاتفاق، وهو ينص على استمرار سريان مفعول القوانين والأوامر العسكرية النافذة عند توقيعه، ما لم يتم تعديلها بموافقة السلطة المحتلة.

إن اتفاق أوسلو - القاهرة يمزق وحدة شعبنا الفلسطيني، وينطوي على تجزئة قضيته الوطنية وتبديدها، والتفريط بحقوقه الوطنية المشروعة التي تكفلها قرارات الشرعية الدولية. إن الاتفاق يعزل قضية فلسطين عن عمقها القومي العربي، ويعفي الدول العربية من مسؤوليتها إزاء نضال شعبنا وحقوقه، ويفتح الطريق لتطبيع علاقاتها مع العدو الإسرائيلي، مع استمرار هيمنتها على أرضنا المحتلة وتنكره لحقوق شعبنا. إن الولايات المتحدة وإسرائيل تريدان لهذا الاتفاق أن يكون مدخلاً لفرض نظام إقليمي شرق أوسطي جديد تتسمتع فيه إسرائيل بدور القوة الإقليمية المهيمنة، استراتيجياً واقتصادياً، وتخضع شعوبنا العربية في ظله لمزيد من النهب والتبعية والامتهان والتجزئة والتفتيت. إن إبرام الاتفاق يضعف الالتزام الدولي إزاء حقوق شعبنا، ويعرض مستقبله ومصيره الوطني لأفدح الأخطار، ويتناقض بحدّة مع المصالح الأساسية والطموحات الوطنية للأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا داخل الوطن، وللمجموع شعبنا اللاجئ في الشتات. وهو، بذلك، ينطوي، في داخله، على عوامل فشله وعناصر انهياره، كونه لا يصلح مدخلاً لاحتلال السلام ولا يشكل ممراً نحو الاستقلال. وإلى جانب مواصلة النضال ضد الاحتلال من أجل دحره وانتزاع حق شعبنا في الاستقلال والعودة، فإن مقاومة اتفاق أوسلو - القاهرة، ودرء مخاطره وانعكاساته المدمرة على قضية شعبنا ومصيره، والتصدي لتطبيقاته العملية ومنع استقرارها، والعمل على إسقاطه، تبرز باعتبارها المهمة الملحة أمام شعبنا ونضاله الوطني في المرحلة الراهنة. إن البدء بعملية تطبيق الاتفاق لا يعني نهاية المعركة

الهادفة إلى إسقاطه، بقدر ما يعني دخولها مرحلة جديدة تتطلب تطويراً في مهمات النضال وبرامجه وأساليبه. إن درء المخاطر الكبرى التي يحملها الاتفاق على مصير شعبنا وقضيته الوطنية يتطلب وحدة كل القوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية، على أساس برنامج للخلاص الوطني يعبئ طاقات الشعب، في الوطن والشتات، ويستنهضها لمقاومة الاتفاق ومواصلة النضال من أجل طرد الاحتلال وانتزاع حق العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني.

إن الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وهما تواصلان التقدم نحو انجاز اتحادهما الجبهوي كخطوة على طريق وحدة القوى الديمقراطية الفلسطينية، تتوجهان إلى جماهير شعبنا داخل الوطن وخارجه بهذا البرنامج، وتدعوان جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية المناهضة للاحتلال ولاتفاق الاستسلام إلى الحوار على أساسه، وإلى توحيد صفوفها وطاقاتها للنهوض بمهماته:

أولاً : مواصلة النضال من أجل التحرر الوطني

- من أجل حق شعبنا في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.

- من أجل إعادة بناء مؤسسات م. ت. ف. على أسس ديمقراطية واستعادة مكانتها كممثل شرعي وحيد لشعبنا.

إن اتفاق أوسلو - القاهرة لا يشكل حلاً لقضيتنا الوطنية، ولا يفتح أفقاً أمام شعبنا لتحرير وطنه المحتل ونيل حقوقه، بل هو يكرس الاحتلال على أرضنا ويعيد تنظيمه بعملية تجميلية مفضوحة، ويقطع الطريق على طموح شعبنا إلى الاستقلال، ويسعى لترسيم وتثبيت نتائج عملية التبريد والتشريد التي تعرض لها على أيدي الغزوة الصهيونية منذ عام ١٩٤٨. إن إبرام الاتفاق لا يغير، في الجوهر، من طبيعة المرحلة التي يمر بها نضال شعبنا، بصفتها مرحلة تحرر وطني، ولكنه يفرض تغييرات نوعية على سمات هذه المرحلة وقوانينها، ويزيد شروطها النضالية صعوبة وتعقيداً.

منذ انطلاق ثورتنا الفلسطينية المعاصرة، ناضل شعبنا من أجل بناء وحدته وإبراز هويته الوطنية المستقلة في مجابهة المشروع الصهيوني، وحقق إنجازات هامة على هذا الصعيد، تمثلت بالاعتراف العربي والدولي بحقوقه الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً له، وإطاراً لوحدة كيانه وعنواناً لهويته المستقلة. لقد قامت هذه المنجزات على التضحيات الجسام التي قدمتها جماهير شعبنا في جميع أماكن تواجده، وارتكزت إلى الوحدة الوطنية لكافة طبقات الشعب وفئاته في سياق النضال المشترك ضد الاحتلال والعدوان الصهيوني، الوحدة التي وجدت تجسيدها السياسي في الائتلاف الوطني القائم في إطار م. ت. ف. على أساس برنامج الاجماع الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.

إن إبرام اتفاق أوسلو - القاهرة يهدد هذه المنجزات بالتبريد والضياع. إن الاتفاق هو صفقة مع العدو أبرمتها شريحة اجتماعية ضيقة من البيروقراطية الطفيلية والكمبرادورية بهدف تأمين مصالحها الطبقية الانانية على حساب مصالح الشعب وحقوقه الوطنية، في سياق مراهناتها على دور السمسرة الذي تأمل القيام به، من موقع الارتهان والتبعية، في إطار النظام الاقليمي شرق الأوسطي، الجديد، الذي يسعى الحلف الاميركي - الاسرائيلي لفرضه على المنطقة. إن توقيع الاتفاق والانخراط في تنفيذه يستكمل انسلاخ هذه الشريحة عن مسار النضال الوطني المناهض للاحتلال، وانتقالها إلى موقع التبعية والارتهان والتواطؤ مع العدو. إن هذه الشريحة لا تمثل سوى أقلية محدودة بين صفوف الشعب، ولكنها تستغل دورها القيادي المتسلط على القرار في مؤسسات م. ت. ف.، وتغتصب عنوانها وتوظفه في محاولة تمرير اتفاقاتها الاستسلامية مع العدو. وهي، بذلك، مسؤولة عن تدمير الأساس السياسي للائتلاف الوطني القائم في إطار م. ت. ف.، وتمزيق هذا الائتلاف، الذي منه تستمد مؤسسات المنظمة شرعيتها ومكانتها التمثيلية، مما يقود إلى تدمير هذه المؤسسات، ويقضي على دورها في تمثيل شعبنا والتعبير عن إرادته.

إن شعبنا لم يظفر بعد بأي من حقوقه الوطنية، بل لقد باتت هذه الحقوق في مهب الريح بفعل مخاطر اتفاق أوسلو -

القاهرة. إن نضاله من أجل درء هذه المخاطر ونيل تلك الحقوق سوف يتواصل تحت رايات برنامج التحرر الوطني. ولكن انسلاخ القيادة البيروقراطية - الكومبرادورية عن مسيرة هذا النضال يملي إعادة بناء التحالف الوطني والأطر الموحدة للحركة الوطنية الفلسطينية على أسس جديدة. إن م. ت. ف. تبقى هي العنوان للهوية الوطنية المستقلة لشعبنا والإطار المجسد لوحده وحركته الوطنية. ولكن الدمار الذي أصاب مؤسساتها، بفعل خروج القيادة المتسلطة عن الصف الوطني، يطرح مهمات جديدة للنضال من أجل إنقاذ المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية، تضمن تمثيلاً شعبياً حقاً، باعتبار ذلك شرطاً لاستعادة مكانتها كممثل شرعي وحيد لشعبنا الفلسطيني.

وفي ضوء ذلك، فإن الجبهتين تؤكدان على:

(١) التمسك ببرنامج الاجماع الوطني ومواصلة النضال تحت راياته من أجل حق شعبنا في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

(٢) التمسك بحق شعبنا في مواصلة نضاله ضد الاحتلال بكافة الوسائل، والعمل على تصعيد المقاومة المسلحة ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، حيثما تواجدوا على أرض الوطن.

(٣) التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية إطاراً مجسداً لوحدة شعبنا وعنواناً لهويته، والنضال من أجل انقاذها وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية واستعادة مكانتها كممثل شرعي وحيد لشعبنا. وهذا يتطلب:

أ - الدعوة إلى إقالة قيادة عرفات ونزع الشرعية عنها باعتبارها لا تمثل شعبنا ولا تعبر عن إرادته، ولا تملك حق النطق بلسان م. ت. ف.

ب - الدعوة إلى انتخابات ديمقراطية عامة يشارك فيها أبناء شعبنا الفلسطيني، داخل الوطن وفي الشتات، تحت إشراف دولي مناسب، لاختيار مجلس وطني فلسطيني جديد تنبثق عنه قيادة وطنية مؤتمنة تمثل الشعب تمثيلاً حقاً.

(٤) اعتبار التعهدات التي التزمتها قيادة عرفات، بموجب اتفاق أوسلو - القاهرة، باطلة ولاغية ولا تلزم شعبنا الفلسطيني.

(٥) الدعوة إلى إخضاع اتفاق أوسلو - القاهرة، وأية اتفاقات تمس المصير الوطني لشعبنا، لاستفتاء شعبي شامل في الوطن والشتات تحت إشراف دولي.

(٦) إن نضال شعبنا من أجل إسقاط اتفاق أوسلو - القاهرة يستهدف فتح الطريق نحو سلام حقيقي شامل، يقوم على تطبيق قرارات الشرعية الدولية، التي تضمن الجلاء الاسرائيلي التام عن جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس، وتفكيك المستوطنات، وممارسة شعبنا لحقه في تقرير مصيره بحرية وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وحق النازحين واللاجئين من ابنائه في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرارين ١٩٤ و ٢٣٧.

ثانياً: التمسك بخيار الانتفاضة واستنهاضها وتجديد برنامجها النضالي

مهمات النضال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧:

إن تطبيق اتفاق أوسلو - القاهرة هو عملية إعادة تنظيم للاحتلال تستهدف تجميل وجهه دون المساس بوجوده وسيطرته على أرضنا المحتلة في الضفة والقطاع. إن التناقض الموضوعي بين مصالح الشعب وحقوقه وبين وجود الاحتلال وممارساته القمعية والاستيطانية واللاحاقية، هذا التناقض الذي قاد إلى اندلاع الانتفاضات المتوالية على مدى ربع قرن، وتتوابعها بالانتفاضة الشعبية الكبرى المستمرة منذ ١٩٨٧، لن يجد حلاً له عبر تطبيق الاتفاق، وسوف يبقى يدفع باتجاه تجديد الانتفاضة وتواصلها، حيث ما تزال عواملها ومبررات اندلاعها قائمة وستبقى ما بقي الاحتلال. إن تعهدات فريق أوسلو الفلسطيني بوقف الانتفاضة تحت ستار إعادة الحياة إلى طبيعتها لا تلزم سوى أصحابها. إن استمرار التصدي للاحتلال لاجباره على الرحيل، ومقاومة اتفاق أوسلو - القاهرة على طريق إسقاطه، يتطلبان التمسك بخيار الانتفاضة والعمل على

استنهاضها وتجديدها. ولكن الواقع الجديد المترتب على بدء تطبيق الاتفاق يملي تطويراً لبرنامجها النضالي وتجديداً لأساليبها ووسائلها الكفاحية. إن الجبهتين الديمقراطية والشعبية تدعوان جميع القوى المتمسكة بخيار الانتفاضة إلى التصدي لهذه المهمة وفق الاتجاهات التالية:

(١) أن تجديد الانتفاضة واستنهاضها يتطلبان، في ظل الوضع الجديد، وأكثر من أي وقت مضى، حلاً ديمقراطياً وتوحيداً للمعضلات القيادية والتنظيمية الجماهيرية التي كانت تضعف من زخمها، وتضفي عليها سمات من العفوية والفوضى، وتنتقص من طابعها الشعبي الشامل والديمقراطي المنظم.

إن حل هذه المعضلات يتطلب:

أ - إعادة بناء المركز القيادي الموحد للانتفاضة بصفته شرطاً ضرورياً لاستمرارها وتصاعدها في ظل الوضع الجديد. إن الجبهتين توجّهان الدعوة إلى سائر القوى الفاعلة المتمسكة بخيار الانتفاضة، للالتقاء فوراً لتشكيل القيادة الوطنية والإسلامية المشتركة للانتفاضة الشعبية، لمواصلة طريقها حتى طرد الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال.

ب - تشكيل القيادات الميدانية، على المستويين اللوائي والمحلي، من جميع الفصائل الفاعلة من أجل تنسيق الفعاليات الانتفاضية وتوحيد عمل الفرق الضاربة، وتعزيز العلاقات بينها وبين الجماهير على أساس احترام حقوق المواطن وأمنه وكرامته.

ج - الدعوة إلى مؤتمرات شعبية، في المدينة والحي والمخيم والقرية، تنبثق عنها لجان منتخبة تشكل مرجعيات وطنية لحل معضلات المجتمع المحلي وتسيير شؤونه، تعزيزاً لسلطة الشعب في مواجهة السلطة المحتلة والإدارة الذاتية التابعة لها، والعمل على بلورة مرجعية وطنية مركزية لعموم الضفة والقطاع، بديلاً عن سلطة الإدارة الذاتية التابعة.

د - صوغ مهمات العمل الانتفاضي وفعالياته، بالتفاعل بين المركز القيادي الموحد للانتفاضة وبين القيادات الميدانية واللجان الشعبية في المواقع، بما ينسجم مع درجة الاستعداد الكفاحي للجماهير على طريق محاصرة وشل السلطة المحتلة ومقاطعتها، وإجبارها على الانكفاء والجلأ عن أرضنا الفلسطينية.

(٢) إن تجديد الانتفاضة واستنهاضها يتطلبان إعادة صوغ برنامجها النضالي الشامل، الذي ينطلق من المصالح المباشرة لمختلف قطاعات الشعب وطبقاته ويعمل على تعبئتها للإنخراط في النضال الوطني العام من أجل الحرية والاستقلال. إن عناصر هذا البرنامج يجب أن تبرز مهمات التصدي لمخاطر اتفاق أوسلو - القاهرة والتنازلات التفريطية التي انطوى عليها، وتقض التناقض بينها وبين مصالح الشعب وحقوقه الأساسية. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، كذلك، الخصوصية التي سوف يتميز بها الوضع في المناطق الخاضعة لنظام الحكم الذاتي الإداري المحدود وما تمليه من تمايز في المهمات وأساليب النضال، وهو ما سوف نعالجه في النقاط اللاحقة. إن الجبهتين تقترحان العناصر التالية لبرنامج نضالي وطني شامل يوحد جماهير شعبنا في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع، ويؤطرها في النضال ضد الاحتلال وضد تطبيقات الاتفاق التصفوي وصولاً إلى إسقاطه وتحقيق هدف الانتفاضة المركزي في جلاء المحتلين والظفر بالحرية والاستقلال.

أ - الدفاع عن عروبة القدس: إدانة بنود الاتفاق التي تسلم بفصل القدس عن سائر الأرض الفلسطينية المحتلة، بعدوان حزيران / يونيو ١٩٦٧، وتطلق يد إسرائيل لتعجيل عملية تهويدها، والدعوة إلى مؤتمر وطني للدفاع عن عروبة القدس تحت شعار «لا سلام بدون تحرير القدس عاصمة دولة فلسطين»، وتنظيم مؤتمرات وطنية نوعية تعبئ جماهير القدس في مواجهة مخططات التهويد وسياسة الإغلاق، وتعالج القضايا الأساسية التي تعاني منها أوسع القطاعات من أبناء المدينة، كالدفاع عن ملكية الأرض وحقوق البناء والسكان، والتصدي لمخططات زرع الأحياء اليهودية في المدينة، ومواجهة سياسة النهب الضريبية التي تثقل كاهل المواطنين، وحماية المؤسسات الوطنية في المدينة وتعزيز صمودها. وتنبتق عن هذه المؤتمرات لجان متابعة دائمة لاستنهاض وتنظيم الحالة الشعبية دفاعاً عن عروبة المدينة.

ب - الدفاع عن الأرض والنضال ضد الإستيطان: التصدي لوجود المستوطنين وتجاوزاتهم، والعمل على تنظيم أوسع الجماهير في لجان التصدي للاستيطان، لقيادة النضال من أجل تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين، تحت شعار: لا سلام

دون إزالة المستوطنات ورحيل المستوطنين، وتشكيل لجان دفاع عن الأرض من الفلاحين والمزارعين وأصحاب الأراضي المصادرة أو المهددة بالاستيلاء عليها، لقيادة النضال ضد سياسة مصادرة ونهب الأرض وسرقة المياه، وضد اتفاقات تقاسم المياه الملحقة باتفاقية القاهرة، من أجل إعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها الشرعيين، ومن أجل حق الشعب في السيادة على أرضه ومياهه.

ج - الدفاع عن حق الأسرى والمعتقلين في الحرية دون أي قيد أو شرط: إدانة سلوك الوفد المفاوض برضوخه للابتزاز الاسرائيلي وتنازله عن حق المعتقلين بالحرية دون أي قيد أو شرط، وقبوله بسياسة التمييز بين المعتقلين، وربط الافراج عنهم بقضية العملاء المتعاونين مع العدو وبتوقيع وثيقة التعهد المذلة، أو بتحديد أماكن إقامتهم بعيداً عن أهلهم وديارهم، والعمل على إطلاق حملة جماهيرية شاملة ودائمة، يشكل نواة هذه المنظمة الأسرى المحررون وعائلات المعتقلين وجميع المعنيين بحقوق الإنسان، من أجل الافراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين دون تمييز ودون قيد أو شرط، وإغلاق كافة معسكرات الاعتقال.

د - النضال ضد سياسة الدمج واللاحاق الاقتصادي، من أجل اقتصاد وطني منتج ومتحرر: في مواجهة الهيمنة الاسرائيلية المباشرة على اقتصادنا الوطني، وسياسة الدمج الاقتصادي التي تدمر الانتاج الوطني وتحتجز نموه وتقوض مقومات استقلاله، ينبغي تنظيم النضال الجماهيري من أجل انهاء الهيمنة الاسرائيلية على السوق الوطنية، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية، وإلغاء الضرائب اللصوصية الباهظة التي تكبل نمو الانتاج الوطني، والتصدي للإجراءات الهادفة إلى ربط اقتصادنا الوطني وتعميق تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي.

وفي مواجهة سلطة الإدارة الذاتية المقيدة ببند اتفاق أوسلو - القاهرة، ينبغي تصعيد المطالبة بإلغاء اتفاق باريس، الذي يرسم اللاحاق الاقتصادي ويكرسه، والنضال من أجل إلغاء النظم والضرائب الجمركية التي يملها الاتفاق، واستبدالها بسياسة جمركية تحمي الانتاج الوطني وتغلق السوق المحلية بوجه البضائع والرساميل الاسرائيلية، وتؤمن الانفتاح والتكامل مع محيطنا العربي، من أجل إلغاء الضرائب غير المباشرة التي ترفع كلفة الانتاج الوطني وتثقل كاهل المواطنين، من أجل سياسة ضريبية عادلة موجهة في خدمة التنمية وتوزيع العبء الضريبي على نحو عادل بين طبقات المجتمع، من أجل انهاء تحكم اسرائيل بالسياسات النقدية والمالية والمصرفية، من أجل رفض سياسة الوصاية التي يمارسها البنك الدولي وتوجيه العون الخارجي نحو بناء مقومات الاستقلال الاقتصادي وتنمية الانتاج وامتصاص البطالة بمعزل عن ترتيبات السوق الشرق أوسطية، ومن أجل فضح ومكافحة الفساد وامتيازات المسؤولين واخضاع الشأن المالي والاقتصادي للمساءلة والعلانية الكاملة والرقابة الشعبية الفاعلة.

هـ - الدفاع عن حق العمل وحقوق العمال: في مجابهة سلطات الحكم العسكري المباشر واجراءاتها التعسفية، وفي مواجهة سلطة الإدارة الذاتية المكبلة باتفاقات القاهرة وباريس، التي تتجاهل قضايا العمال وتفرض بحقوقهم، ينبغي تعبئة وتوحيد النضال العمالي من أجل التصدي لاجراءات الاغلاق وحصار الجوع وضمان حق العمل والتنقل بحرية لجميع العمال، من أجل استعادة حق العاملين داخل «الخط الأخضر» في الاستقطاعات اللصوصية التي حسمت من أجورهم على مدى سني الاحتلال، أو التي ستحسم في المستقبل، وتحويلها إلى صندوق للتضامن العمالي تنتخب إدارته مباشرة من قبل العمال، من أجل الالغاء الفوري للقوانين المتخلفة والأوامر العسكرية المتعلقة بشؤون العمل، والدعوة إلى مؤتمر وطني لممثلي مختلف الطبقات الاجتماعية بهدف صياغة قانون عمل فلسطيني عصري وديمقراطي متطور، يحمي الحقوق الأساسية للعمال ويؤمن نظاماً شاملاً للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ويصون الحريات النقابية، من أجل وحدة الحركة النقابية العمالية في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع في اتحاد عام موحد قائم على أسس نقابية كفاحية وديمقراطية، من أجل الدفاع عن استقلالية الحركة النقابية وكف يد السلطة المحتلة أو سلطة الإدارة الذاتية عن التدخل في شؤونها.

و - الدفاع عن الثقافة الوطنية وصون المناهج الوطنية واستقلالية مؤسسات التعليم:

النهوض بحملة تعبوية شاملة في صفوف الطلبة والشبان والمعلمين والمتقنين والكفاءات العلمية من أجل حماية الثقافة الوطنية والتصدي لخطر التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني، من أجل حماية مناهج التعليم من التدخلات الاسرائيلية المباشرة

أو من الاملاءات المفروضة عبر اتفاق أوسلو - القاهرة والدعوة إلى مؤتمر وطني لإعادة صوغ المناهج التعليمية بروح وطنية وديمقراطية تحافظ على تراث شعبنا ومقدساته وقيمه وهويته الوطنية، ومن أجل الدفاع عن استقلالية مؤسسات التعليم العالي ضد تدخلات سلطات الاحتلال وسلطة الحكم الإداري الذاتي والضغط لتقديم العون اللامشروط لها بهدف تعميم العلم وتخفيض أكلافه، بحيث يصبح في متناول الجميع.

ز - التصدي لممارسات القمع والاستبداد البوليسي ومن أجل الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان:

تتواصل معاناة شعبنا من الممارسات القمعية الفظة لسلطات الاحتلال وانتهاكاتها البشعة لحريات المواطنين وحقوقهم الوطنية. ويسود القلق أوساط الجماهير إزاء القيود المذلة التي يفرضها الاتفاق على سلطة الإدارة الذاتية وطبيعتها البيروقراطية الفردية والاستبدادية المتسلطة. وفي مواجهة هذا القمع المزدوج، يحتل النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان مكانة بارزة في سياق نضال شعبنا ضد الاحتلال، وضد تطبيقات اتفاق أوسلو - القاهرة التصفوي، وذلك وفق المحاور التالية:

- النضال من أجل فرض اعتراف السلطة المحتلة باتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقها، وإلغاء قوانين الطوارئ والأوامر العسكرية التي تنتهك حقوق الإنسان، ووقف سياسات الاعتقال الإداري والإبعاد، وتحريم العقوبات الجماعية، والتصدي لممارسات الإغلاق والحصار ومنع التجول والتدمير وهدم المنازل.

- تصعيد الضغط الجماهيري على سلطة الحكم الإداري الذاتي من أجل الإلغاء الفوري لكافة القوانين والأوامر العسكرية التي تحد من حريات المواطنين وحقوقهم المدنية، ومن أجل ضمان حرية الصحافة والنشر والتعبير والاجتماع والتظاهر دون قيود، بما في ذلك حرية ممارسة الدعاية المناهضة للاحتلال والدفاع عن الحقوق الوطنية، ومن أجل ضمان التعددية السياسية والحزبية، واحترام حق جميع القوى الوطنية في التنظيم والنشاط السياسي دون قيد أو شرط، من أجل الدفاع عن استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من نقابات عمالية ومهنية وجمعيات نسائية ومجالس طلابية ومؤسسات اجتماعية وثقافية وخيرية والتصدي لمحاولات التدخل السلطوية في شؤونها وضمان حقها في ممارسة نشاطها بحرية.

- النضال من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية حرة للمجالس البلدية والقروية، ورفض سياسة التعيينات، ومقاومة أية محاولات لحرف هذه المجالس عن وظائفها كمؤسسات للحكم المحلي أو لربطها بترتيبات تنفيذ اتفاق أوسلو - القاهرة.

- الدفاع عن حق المرأة في المساواة وإلغاء جميع القوانين والتشريعات التي تنطوي على التمييز ضدها في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية، والمطالبة باستبدالها بتشريعات مدنية عصرية وديمقراطية بمعزل عن تدخل سلطات الاحتلال في هذا الشأن.

(٣) ان الموقف من السلطة الذاتية الفلسطينية المشكلة بموجب اتفاق أوسلو - القاهرة لا يتقرر وفقاً لادعاءاتها أو دورها السابق في الحركة الوطنية، بل وفقاً لواقعها الفعلي الراهن بصفتها سلطة تشكلت بموافقة الاحتلال وتستمد صلاحياتها من الوظائف المحالة إليها من قبل الحكم العسكري بموجب الاتفاق، وهي مكبلة بالقيود التي يملئها عليها الاتفاق وخاضعة للهيمنة الاسرائيلية في كافة القضايا الحيوية. إن الاتفاق يجعل من هذه السلطة رهينة تابعة وأداة تنفيذية بيد الاحتلال. وفي ضوء ذلك، فإن الجبهتين الشعبية والديمقراطية تدعوان جماهير شعبنا وقواه وشخصياته الوطنية والديمقراطية والاسلامية إلى:

أ - مقاطعة سلطة الإدارة الذاتية وأجهزتها التي تتولى المسؤولية السياسية عن تنفيذ اتفاق أوسلو - القاهرة، ومقاطعة انتخابات المجلس التنفيذي الذي ستوكل إليه إدارة الحكم الذاتي في المرحلة اللاحقة من عملية تنفيذ الاتفاق، والمطالبة بانتخابات سياسية عامة تجري تحت إشراف دولي لاختيار ممثلي الداخل في مجلس وطني فلسطيني جديد في إطار عملية انتخابية شاملة لشعبنا في الوطن والشتات.

ب - النضال بالوسائل السياسية والجماهيرية الديمقراطية للضغط على هذه السلطة ومواجهتها بالمطالب التي تعبر عن المصالح المعيشية والديمقراطية والوطنية لمختلف قطاعات الشعب، بهدف فضح سياساتها المتناقضة مع مصالح الشعب وكشف تبعيتها وخضوعها وتواطؤها مع العدو وتعرية استبدادها وفسادها، وصولاً إلى عزلها جماهيرياً وتفكيك قاعدتها الاجتماعية.

ج - التمسك بحق شعبنا في مواصلة المقاومة المسلحة والنضال الانتفاضي ضد الوجود العسكري والاستيطاني الاسرائيلي حيثما تواجد على أرضنا المحتلة، وإدانة أي تواطؤ فلسطيني في محاولة طمس هذا الحق أو وضع حد لهذا النضال.

د - تعبئة الرأي العام الشعبي الضاغظ من أجل درء محاولات إثارة الفتنة وواد بذور الحرب الأهلية، وتوليد اجماع شعبي شامل على تحريم الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني. لقد أعلنت قوى المعارضة الوطنية كافة عن التزامها بتفادي الفتنة والاقتتال مع تمسكها بحقها المقدس في مواصلة النضال ضد العدو المحتل. وبذلك، فإن درء مخاطر الفتنة يتطلب تصعيد الضغط الجماهيري على سلطة الإدارة الذاتية بهدف شل قدرتها على تنفيذ التزاماتها بقمع المقاومة ومعاقبة المناضلين ضد الاحتلال.

هـ - تعبئة الرأي العام الجماهيري الضاغظ على أفراد وضباط الشرطة لدعوتهم إلى رفض التعاون مع قوات الاحتلال في مواجهة شعبهم، والامتناع عن ملاحقة المناضلين أو قمع التحركات الشعبية، ورفض التطاول على حريات المواطنين، ومطالبتهم بالانضمام إلى صفوف الشعب في نضاله من أجل جلاء المحتلين ورحيل المستوطنين.

ثالثاً : صون وحدة الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية، ومقاومة مخططات التوطين والتهجير

مهمات النضال في أراضي ١٩٤٨ وبلدان اللجوء والشتات:

إن اتفاق أوسلو - القاهرة يجرى القضية الوطنية لشعبنا الفلسطيني، ويهدد بتمزيق وحدته وبتكريس عملية تبديده وتذويبه وطمس هويته الوطنية المستقلة في مختلف أماكن تواجده في أراضي ١٩٤٨ وبلدان اللجوء والشتات، فضلاً عن تفريطه بحق اللاجئين من أبنائه في العودة. إن درء المخاطر الكارثية التي ينطوي عليها اتفاق أوسلو - القاهرة يتطلب مقاومة انعكاساته السلبية على وحدة الشعب وعلى مصالحه وحقوقه في مختلف تجمعاته:

(١) إن الاتفاق يعرض شعبنا في أراضي ١٩٤٨ لمخاطر تصعيد المحاولات الصهيونية الهادفة إلى طمس هويته الوطنية وفصله عن انتمائه القومي واضعاف صموده في مواجهة مخططات الأسرلة وممارسات التمييز العنصري. إن التصدي لهذه المخاطر يتطلب تأكيد الهوية القومية لجماهيرنا الفلسطينية في أراضي ١٩٤٨ بصفتها جزءاً لا يتجزأ من شعبنا الفلسطيني الموحد في جميع أماكن تواجده، وتصعيد نضالها في مواجهة سياسة الهضم والاستيعاب القومي وممارسات التمييز والتفرقة العنصرية، من أجل حقها في المساواة الكاملة في جميع الميادين، ومن أجل وقف مخططات نهب وتهويد الأرض وتدمير القرى العربية وإجلاء سكانها، وإعادة المهجرين إلى قراهم، ومن أجل الاعتراف بهويتها القومية وانتمائها الفلسطيني وحقها في التعبير عنها وضمان مكانتها وحقوقها كمجموعة قومية متميزة.

(٢) يهدد اتفاق أوسلو - القاهرة بتصفية حقوق اللاجئين وطمس حقهم في العودة. ورغم أنه يؤجل، نظرياً، البحث في هذه القضية إلى مفاوضات الوضع النهائي، فهو، في الواقع العملي، يفتح الطريق لفرض أمر واقع يقود إلى تصفية القضية على قاعدة التوطين والتهجير. ففي إطار المفاوضات متعددة الأطراف يتم تجاوز البعد السياسي لمسألة اللاجئين، وصرف النظر عن القرار ١٩٤ الذي يكفل حقهم بالعودة، ويجري البحث العملي في نطاق جمع شمل العائلات وإعادة التاهيل ومشاريع الاسكان وتحسين الأحوال المعيشية وغيرها من الجوانب الإنسانية للقضية بعد طمس جوهرها السياسي. إن تعبئة جماهير شعبنا في بلدان اللجوء والشتات للدفاع عن حقها في العودة ومقاومة مخططات التوطين والتهجير تشكل محوراً رئيسياً من محاور برنامج النضال للتصدي لاتفاق أوسلو ودرء مخاطره، على طريق إسقاطه.

وفي ضوء ذلك، فإن الجبهتين الديمقراطية والشعبية تؤكدان على:

أ - ضرورة صون الهوية الوطنية المستقلة لشعبنا في الأردن والدفاع عن حقه في المشاركة في صوغ مصيره الوطني عبر مقاومة اتفاقات أوسلو - القاهرة، وحماية حق جميع النازحين واللاجئين في العودة إلى أرض الوطن، والتصدي لمخططات التوطين، ومشاركة جماهير الشعب الأردني الشقيق في النضال ضد سياسات التطبيع والانخراط في مسيرة التسوية

التصفوية، ومطالبة الحكومة الأردنية بشطب مسألة اللاجئين من جدول أعمال مفاوضاتها مع إسرائيل، باعتبارها مسألة تتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ويجب أن تجد حلاً لها في إطار الحل الشامل للمسألة الفلسطينية، وعلى قاعدة الاعتراف بحق العودة الذي تكفله قرارات الشرعية الدولية.

ب - التصدي لمخاطر التبديد التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني في لبنان باعتبارها يشكل العنوان الأبرز لقضية اللاجئين، وتعبئة جماهيرنا الفلسطينية في لبنان، وتأمين الدعم الفعال لها من سائر تجمعات شعبنا، للنضال من أجل احباط مخططات التهجير والتوطين، ومقاومة سياسة قضم وتبديد المخيمات، والضغط على الحكومة اللبنانية للسماح بإعادة اعمارها وتوفير الخدمات الأساسية لها، وحل مشكلات المهجرين الفلسطينيين من خلال إعادة اسكانهم في المخيمات، ومن أجل اقرار الحقوق المدنية والاجتماعية لفلسطينيي لبنان ودعم نضالهم من أجل حقهم في العودة.

رابعاً : على الصعيدين العربي والدولي

في الإطار العربي، وباعتبار الشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، تعمل الجبهتان الشعبية والديمقراطية من أجل:

أ - تعزيز وتعميق العلاقات والروابط الكفاحية بين الحركة الوطنية لشعبنا الفلسطيني وقوى وفصائل حركة التحرر الوطني العربية بكافة تياراتها القومية والديمقراطية والاسلامية المجاهدة، ومع جماهير الشعوب العربية الشقيقة من أجل مناهضة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني.

ب - مقاومة المشروع الامبريالي - الصهيوني الذي يستهدف إقامة نظام اقليمي شرق أوسطي لا يحمل للشعب الفلسطيني وشعوب الأمة العربية غير تكريس الهيمنة والنهب والاستغلال وتعميق التجزئة القطرية والتفتيت وضرب المشروع القومي العربي الموحدوي الديمقراطي النهضوي، واخضاع المنطقة للحلف الاميركي - الصهيوني.

ج - مقاومة كافة أشكال التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي مع العدو الصهيوني.

د - مواصلة النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن أجل حق شعوب الأمة العربية في السيادة على أراضيها واستعادة السيطرة على ثرواتها الوطنية، وتوظيفها في خدمة التنمية والتكامل الاقتصادي لصالح شعوبها.

وعلى الصعيد الدولي، تدعو الجبهتان إلى تعميق وتطوير العلاقات مع قوى الديمقراطية والتقدم والتحرر الوطني في جميع أرجاء العالم، لتنسيق وتوحيد الجهود في مواجهة مشاريع السيطرة الامبريالية، وخاصة الأميركية، على عالمنا، وتعمل الجبهتان، بالتعاون مع هذه القوى الصديقة، من أجل فضح اتفاق أوسلو - القاهرة على الصعيد الدولي، وكشف تعارضه مع قرارات الشرعية الدولية ومتطلبات السلام الشامل، ومن أجل تعزيز الالتزام الدولي بالحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه، ومن أجل مواصلة وتعزيز دعم شعوب وحكومات العالم لنضال شعبنا من أجل نيل هذه الحقوق باعتبارها السبيل إلى احلال سلام وطيد في منطقتنا.

خامساً : نحو جبهة عريضة للقوى والشخصيات الوطنية والاسلامية

تصون وحدة الشعب وتقود نضاله في المرحلة الجديدة

إن الجبهتين الشعبية والديمقراطية تتقدمان بهذا البرنامج كقاعدة لحوار شامل مع جميع القوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية والاسلامية، داخل الوطن وفي الشتات، وتدعوان إلى الاتحاد على أساسه، لبناء جبهة وطنية عريضة تصون وحدة شعبنا وتقود نضاله الوطني ضد الاحتلال، وضد اتفاق أوسلو - القاهرة بهدف اسقاطه، وفتح الطريق لانتزاع حقوق

شعبنا في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة. وترى الجبهتان الديمقراطية والشعبية ان هذه الجبهة العريضة يجب أن تنبثق من أعماق الشعب، وترتبط بصلة ديمقراطية وثيقة مع جماهيره، في الوطن والشتات، وان السبيل الأمثل لبنائها هو تجاوز الصيغ الفرعية والحساسيات الفصائلية، والتوجه نحو الشعب ليفرز بنفسه القيادات الجديدة بحمل أعباء المرحلة الجديدة. ولذلك، تدعو الجبهتان إلى عقد مؤتمرات شعبية، على المستويات المحلية والقطرية، مفتوحة لجميع القوى والشخصيات المناهضة لاتفاق الانعاز والمتمسكة بخيار الانتفاضة والبرنامج الوطني، بهدف اختيار قياداتها المحلية وفرز مندوبيها إلى مؤتمر وطني فلسطيني عام، يبلور برنامج الجبهة وتنبثق عنه هيكله القيادية. وترى الجبهتان أن هذا النهج الديمقراطي لبناء الجبهة العريضة هو الذي يشكل مدخلاً سليماً لعملية تصحيح شاملة لبنية الحركة الوطنية الفلسطينية، ويمهد الطريق لإعادة بناء مؤسسات م. ت. ف. على أسس ديمقراطية.

إن الجبهتين تعاهدان الشعب، في هذه المرحلة الدقيقة في مسيرة نضاله الوطني، على تعجيل اتحادهما الجبهوي وتوحيد قواهما للعمل المشترك على هدى هذا البرنامج، وتمدان يد الأخوة والرفقة النضالية إلى جميع الحريصين على مستقبل الشعب ومصيره الوطني، لضم الصفوف، وتوحيد الجهود لانقاذ قضيتنا الوطنية من مخاطر الضياع والتبديد، ومواصلة طريق النضال من أجل حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس.

حزيران/ يونيو ١٩٩٤

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

يَوْمِيَّاتُ لُبْنَانِ

شباط / فبراير - أيار / مايو ١٩٩٤

شباط / فبراير ١٩٩٤

- وُضع الجيش الإسرائيلي في شمال إسرائيل في حالة تأهب، وهدد قاداته «حزب الله» بالرد، ودعوا سوريا إلى «ضبط» نشاط هذا الحزب.

- تراجعت السفينة نسبيًا على محاور الجنوب، واقتصر الوضع على تراشق صاروخي ومدفعي متقطع مع تعزيزات إسرائيلية في منطقة الشريط.

٩٤/٢/٩: رفضت سوريا الدعوة الإسرائيلية إلى العمل على وقف عمليات المقاومة في جنوب لبنان. وأكدت أن «مقاومة الاحتلال واجب وطني» وأنها «لن تعمل شرطياً لهذا الاحتلال».

- هاجم رجال المقاومة موقعين ودورية للإسرائيليين و«جيش لبنان الجنوبي» فيما استمر التراشق المدفعي بين الطرفين وسط مخاوف لبنانية من عدوان إسرائيلي جديد.

- أكد رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني أن إسرائيل «ستستمر في توجيه ضرباتها في كل مناسبة وبكل الوسائل إلى حزب الله والمنظمات التخريبية الأخرى». ورأى أن الرئيس السوري حافظ الأسد «يستخدم ورقة حزب الله» للضغط على إسرائيل في المفاوضات، وأنه «يريد بذلك أن يفرض علينا ثمناً كي يرفع هذا التهديد».

بين إسرائيل وسوريا.

- بدأ رئيس الجمهورية الياس الهراوي زيارة لساحل العاج.

- ندد البطريك الماروني نصرالله بطرس صفير بقرار وزير الإعلام ميشال سماعة حذف مقاطع من عظته قبل أيام.

٩٤/٢/٧: قتل أربعة جنود إسرائيليين وجرح خمسة آخرون في كمين للمقاومة قرب موقع سجد في الشريط الحدودي المحتل. وقام الطيران الحربي الإسرائيلي بشن سبع غارات متلاحقة على مواقع المقاومة في إقليم التفاح، في حين ردت المقاومة بقصف المواقع الإسرائيلية في عمق الشريط. وقد لوحث إسرائيل بـ «عملية جديدة مماثلة لحرب الأيام السبعة» في الصيف الماضي.

٩٤/٢/٨: رأت وزارة الخارجية الأميركية أن التصعيد العسكري الأخير في جنوب لبنان «جزء من حملة معلنة تهدف إلى تخريب عملية السلام في الشرق الأوسط». واتهمت سوريا بأنها تواصل «نوعاً ما تأمين مأوى لجماعات مرتبطة بحملات تخريب عملية السلام».

٩٤/٢/١: علّق اتحاد المصالح المستقلة والنقل البحري اللذان يرؤسهما انطوان بشارة ومحمد الأسير، عضويتيهم في الاتحاد العمالي العام بعدما انتقدا بشدة سياسة هذا الاتحاد.

٩٤/٢/٢: اجتمع مجلس الأمن المركزي برئاسة رئيس الجمهورية الياس الهراوي وحضور رئيس الوزراء رفيق الحريري، وتداول المجلس بالوضع الأمني في البلاد في ضوء التطورات الأمنية الأخيرة، وخصوصاً اغتيال الدبلوماسي الأردني نائب عمران المعاينة. وأقر المجلس سلسلة من الإجراءات والتدابير.

٩٤/٢/٤: جرح ثلاثة عناصر من «جيش لبنان الجنوبي» في ست هجمات لرجال المقاومة على مواقعه في منطقة الشريط الحدودي المحتل.

٩٤/٢/٥: نفذ «حزب الله» حكم الإعدام بشخص قام بارتكاب جريمة قتل في إحدى قرى البقاع.

٩٤/٢/٦: قال قائد المنطقة العسكرية في شمال إسرائيل الجنرال إسحق مورديخاي إن «جنوب لبنان سيبقى منطقة ساخنة ما لم يوقع اتفاق

- شن قائد حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع حملة مزدوجة على السلطة اللبنانية والوزير وليد جنبلاط. قاتهم الأولى باستحضار «أجواء الحرب وتشنجاتها» وبـ «تخطيم الأرقام القياسية في ضرب الحريات السياسية»، فيما وصف جنبلاط بـ «وزير الإدارة المدنية».

٩٤/٢/١٠: أعلن رسمياً عن القاء القبض على أربعة فلسطينيين متهمين باغتيال السكرتير الأول في السفارة الأردنية في بيروت نائب عمران المعاينة.

٩٤/٢/١١: أكد وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبيه، عشية جولة له في الشرق الأوسط، «أن القرار ٤٢٥ يجب أن يطبق بكل أجزائه». وأوضح «أن فرنسا ترى أن السلام الشامل يجب ألا يتم على حساب لبنان الذي ينبغي ألا يكون وضعه جزءاً من الملف السوري». وشدد جوبيه على «ضرورة استعادة لبنان سيادته الناجزة وسلامة أراضيه كاملة عبر جلاء كل القوات غير اللبنانية من أراضيه».

٩٤/٢/١٣: عقد رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ندوة مفتوحة مع المواطنين في المدرسة المركزية في جونيه. وأكد الحريري في الندوة «أن توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم مع لبنان وسوريا» و«أن لا انتخابات نيابية في المدى المنظور، ولا تغيير حكومياً، وأننا نحاول توسيع المشاركة في الحكم».

٩٤/٢/١٤: أكد رئيس الجمهورية إلياس الهراوي «أن كل محاولة للمساس بالعيش المشترك سيضر بها كل لبنان». وأضاف «أن دولة السلام منعت من الاستمرار عبر استعمال لبنان ساحة لتصفية الأزمات ولتمرير حلول الآخرين».

٩٤/٢/١٥: تصاعد التوتر في جنوب لبنان، بعدما شن الطيران

الإسرائيلي غارات على مواقع المقاومة الإسلامية في إقليم التفاح. كما صعدت إسرائيل تهديداتها للبنان داعية إياه إلى فرض قيود على نشاط المقاومة. ونقلت وزارة الخارجية الأميركية هذه التهديدات إلى الجانب اللبناني.

- أبدت الإدارة الأميركية قلقها من تصاعد العنف في جنوب لبنان، وأشارت إلى أنها «أثارت مع سوريا مؤخراً موضوع دعم سوريا للمنظمات التي تعارض السلام».

٩٤/٢/١٦: جرى تبادل للقصف المدفعي والصاروخي بين مواقع المقاومة والمواقع الإسرائيلية في الشريط الحدودي المحتل، وقد سقط صاروخ كاتيوشا في شمال إسرائيل هو الأول منذ تموز/ يوليو الماضي.

- حذرت الإدارة الأميركية من استمرار التصعيد في الجنوب «لأن من شأنه أن ينسف عملية السلام». وأكدت أنها مستمرة في بذل جهدها «للحوار دون تطورات عسكرية واسعة».

- نشطت الاتصالات على خط واشنطن - بيروت - دمشق لمنع تفاقم الوضع العسكري في الجنوب.

- أكد مجلس الوزراء اللبناني أن إسرائيل «هي التي تصعد دائماً وما دام الاحتلال قائماً فلا تستطيع الحكومة أن تمنع أي فريق من المواطنين من مواجهة هذا الاحتلال بأي وسيلة متاحة لديه».

- دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري «المغتربين السياسيين» إلى «وقف التقليل من شأن عملية صنع السلام الأهلي والتشكيك بالشرعية والعودة إلى لبنان الذي يتسع للجميع».

٩٤/٢/١٦: نقلت وسائل الإعلام نص رسالة من وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر إلى السلطات اللبنانية، ووصفتها بأنها نوع من الانذار «من تجدد العنف في جنوب لبنان والبقاع الغربي».

مشددة على «ضرورة ضبط النفس لأن العنف لا يتجانس أبداً مع الأجواء الإيجابية التي سادت مؤتمر قمة جنيف» و«لأن استمرار التصعيد العسكري من شأنه أن ينسف عملية السلام».

- أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي «سيواصل شن الهجمات والقيام بعمليات سرية لضرب حزب الله سواء في منطقة الحزام الأمني أو ما وراءها».

٩٤/٢/١٧: ساد الحذر الشديد محاور الجنوب والبقاع الغربي، فيما شن رجال المقاومة عدداً من الهجمات على مواقع الإسرائيليين وجيش لبنان الجنوبي.

- قلل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين من شأن صاروخ الكاتيوشا الذي سقط قبل يومين شمال إسرائيل. والقى رابين تبعة ذلك على «منظمة فلسطينية هامشية» نافياً علاقة حزب الله بذلك. وأعلن أن «الترتيبات التي اتفق عليها بعد عملية تقديم الحساب لا تزال قائمة».

- توجه رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري إلى العاصمة السورية دمشق والتقى الرئيس السوري حافظ الأسد لبحث الوضع المتفجر في جنوب لبنان.

٩٤/٢/١٨: انحسر التوتر في الجنوب، وخصوصاً بعد اتصال هاتفي بين وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر ونظيره السوري فاروق الشرع.

- جددت الإدارة الأميركية دعوتها الأطراف إلى «ضبط النفس» والعمل للحد من التوتر في الجنوب.

- زار قائد القوات اللبنانية سمير جعجع السفير البابوي في لبنان بابلو بوانتي، كما زار البطريرك الماروني بطرس صفير في مقره في بكركي.

٩٤/٢/٢١: طرح رئيس

الجمهورية الياس الهراوي وجوب تحصين الوضع الأمني الداخلي وسد أي ثغرات أمنية محتملة لمواجهة الإستحقاقات وعدم إعطاء صورة عن لبنان «أنه الحلقة الأضعف في خضم ما يجري في المنطقة».

- زار وفد من الاتحاد العمالي العام ووزير العمل والشؤون الاجتماعية عبد الله الأمين سوريا واجتمعاً بنائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. وتم التوافق على «قيام علاقة موضوعية وإيجابية يسودها التعاون بين الوزارة والاتحاد».

٩٤/٢/٢٢: عُقد إجتماع أمني موسع في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية الياس الهراوي وحضور رئيس الوزراء رفيق الحريري ووزير الدفاع والداخلية وقادة الأجهزة الأمنية. وفتح الاجتماع ملف الأجهزة الأمنية وطريقة عملها. وقد أقر اللقاء سلسلة من الاجراءات.

- أصدر قاضي التحقيق العسكري الأول قراراً ظنياً طلب فيه عقوبة الإعدام بحق رقيب من الجيش وأربعة عناصر من القوات اللبنانية بتهمة «شل الدفاع الوطني والاضرار بمنشآت الجيش والقيام بتفجيرات داخل المراكز العسكرية».

- هاجم رجال المقاومة ثلاثة أهداف للإسرائيليين في الشريط الحدودي المحتل.

٩٤/٢/٢٣: أكد مجلس الوزراء قراره السابق بتكليف الجيش مساعدة قوى الأمن ومساندتها في المهمات الأمنية. - اتهمت القوات اللبنانية الدولة «بضرب اتفاق الوفاق الوطني ومنطق الدولة والعدالة عرض الحائط، وبالتعدي على حرية الانسان وإكمال حرب الإلغاء على القوات».

٩٤/٢/٢٤: مددت وزارة الخارجية الأميركية الحظر المفروض على سفر

الأميركيين إلى لبنان ستة أشهر عوضاً من سنة كما كان يجري سابقاً.

٩٤/٢/٢٥: رأت القوات اللبنانية أن القرار الظني الصادر ضد عناصر لها «بمثابة سعي رسمي لإحداث مجزرة جماعية ضدها».

٩٤/٢/٢٧: سقط عشرة قتلى و٤٨ جريحاً في انفجار عبوة ناسفة في أثناء قداس في كنيسة سيدة النجاة في زوق مكاييل شمال بيروت. وقد أثار الحادث موجة استنكار عارمة، أجمعت في معظمها على اتهام إسرائيل بتدبير الحادث لتغطية مجزرة الخليل في الأراضي المحتلة.

- انعقد مجلس الوزراء استثنائياً برئاسة رئيس الجمهورية الياس الهراوي، وناقش جريمة كنيسة سيدة النجاة وأبعادها، وقرر إحالتها على المجلس العدلي، ودعا إلى حداد وطني وإقفال عام.

- وجّه رئيس الجمهورية كلمة إلى اللبنانيين أكد فيها «ثبات مسيرة السلام والانقاذ» وأنه «لن تنجح المحاولات الرامية لإعادتنا إلى الوراء».

- دان البابا يوحنا بولس الثاني «الاعتداء الخطير جداً» على كنيسة سيدة النجاة، أما الرئيس الأميركي بيل كلينتون فوصفها بأنها «جريمة تستهدف بكل وضوح عملية المصالحة في لبنان» وحمل «قوى التطرف» المسؤولية.

- جرت انتخابات فرعية في الشمال لملء المقعد الأورثوذكسي الشاغر بوفاته النائب عبدالله الراسي، وقد فاز فيها نجله كريم الراسي وسط إقبال ضعيف إجمالاً. - تعرض عدد من البلدات الجنوبية لقصف مدفعي من «جيش لبنان الجنوبي» بعد سقوط قتيل وجريح من عناصره في إثر هجوم للمقاومة.

٩٤/٢/٢٩: لف الحداد والاقفال المناطق اللبنانية، استنكاراً لجريمة زوق

مكاييل، في الوقت الذي جرى تشييع الضحايا في مأتم جماعي بحضور البطريرك الماروني بطرس صفير ورئيس الجمهورية الياس الهراوي. وقد ألقى البطريرك في التشييع كلمة عنيفة أكد فيها أنه «لن تقتلع جذورنا وهي عميقة تضرب في أعماق التربة والتاريخ». ودعا إلى «إصلاح الأخطاء وتصحيح المعادلة» بـ «دولة قادرة تحمي الأعناق والأرزاق يشارك في تسيير شؤونها، في قاعدة العدالة، جميع ابنائها». وانتقد ضمناً سلوك الدولة. وقد ألقى الرئيس الهراوي كذلك كلمة أكد فيها «أن الأيدي التي امتدت لتعكر سلام لبنان ستقطع بإذن الله» مؤكداً أن «الجريمة لا تغطي بجريمة» مردداً كلمة السيد المسيح «أطردوا اللصوص من الهيكل».

- زار مقر البطريركية المارونية في بكركي قائمقام مفتي الجمهورية محمد رشيد قباني ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى محمد مهدي شمس الدين معزيين بضحايا مجزرة كنيسة الزوق. وأكد شمس الدين «أننا جننا شركاء في هذه المصيبة».

٩٤/٢/٣٠: حمل قائد القوات اللبنانية سمير جعجع، في مؤتمر صحافي، السلطة اللبنانية «المسؤولية الكاملة» عن حادث تفجير الكنيسة «لوجود ثغرات أمنية بأحجام كبيرة في مناطق عدة من لبنان» و«لانشغال الأجهزة الأمنية عن متابعة ما يحاك ضد لبنان واللبنانيين من مؤامرات» وطالب جعجع بسلسلة من الإجراءات منها تحصين السلم الأهلي «بإطلاق حياة سياسية جدية وإطلاق الديمقراطية».

- انتقد الوزير وليد جنبلاط «تصريحات التباكي والتنظير السياسي». واقترح «إجراءات حادة وصارمة لردع المجرمين» متخوفاً من «عودة بعض أرباب التقسيم والفدرالية».

ليست مسألة حرية وديمقراطية وليست مسألة خوف وغبن، إنها قضية مصالح خارجية، وقضية نزاع على السلطة».

٩٤/٣/١١: نفذ الجيش اللبناني حملة مدامات بحثاً عن مطلوبين. فيما أعلنت «القوات اللبنانية» عن توقيف ٢٤ عنصراً لها في الساعات الماضية.

«أحيا «حزب الله» مهرجانات واحتفالات في مناسبة يوم القدس في الضاحية الجنوبية لبيروت وفي بعلبك. وتميزت هذه الاحتفالات بظهور مسلح كثيف للحزب في بعلبك خلال عرض عسكري رمزي شهدته المدينة. وقد حذر الحزب من «عودة المشروع الإسرائيلي» إلى الساحة اللبنانية «لأحياء الفتنة». ودعا إلى الحفاظ على السلم الأهلي لكونه «الإنجاز الوحيد».

«سقط ١٠ جرحى، بينهم جندي فيجي، من القوات الدولية في الجنوب، في قصف مدفعي إسرائيلي شمل ٦ بلدات في القطاع الأوسط. ورافق ذلك هجمات بصواريخ الكاتيوشا أطلقتها المقاومة على مواقع في الشريط الحدودي المحتل».

٩٤/٣/١٥: استمرت الاجراءات الأمنية للجيش اللبناني في محيط مقر قيادة «القوات اللبنانية» وفي غدراس لليوم السادس على التوالي.

«وضعت النيابة العامة استنابات قضائية للبحث والتحري عن حملة السلاح في بعلبك في أثناء احتفالات «حزب الله».

«أوضح رئيس الحكومة رفيق الحريري «أن قانون العفو العام يعفي المجرم السابق من العقوبة لكنه لا يمنع الأجهزة الأمنية من التحقيق في أي جريمة سابقة أو لاحقة حفاظاً على أمن البلاد».

«سقط مقاتلان فلسطينيان ينتميان

«صادق مجلس النواب على مشروع قانون يعتبر الإمام موسى الصدر رئيساً مؤسساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى مدى الحياة. ٩٤/٣/٩: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين لساعات منطقة الشريط الحدودي المحتل بهدف تقويم الوضع في ضوء عمليات المقاومة الأخيرة. وأكد رابين تضامن إسرائيل مع «جيش لبنان الجنوبي»، ودعا إلى «التخلص من التنظيمات التخريبية ولا سيما منها حزب الله».

«تم العثور على عبوة لم تنفجر قرب المركز الثقافي الفرنسي في غدير، واعتقل عدد من المشبوهين بوضعها.

٩٤/٣/١٠: سيطر هاجس المتفجرات على المواطنين في أكثر من منطقة، وخصوصاً في كسروان حيث تردد العثور على أكثر من متفجرة.

«طوقت قوة من الجيش اللبناني مقر قائد «القوات اللبنانية» في غدراس (كسروان). وقد أوضح الجيش أن تحركاته «تندرج في إطار خطة عملانية لتعزيز الوضع الأمني».

«قال الرئيس الياس الهراوي، أمام حشد كبير من السياسيين والفاعليات، أن متفجرة كنيسة سيدة النجاة «أتت ضد الدولة والمواطن ولبنان كله». ورأى «أننا كلما تقدمنا خطوة في اتجاه السلام سنعرض للمزيد من الضغوط»، ورفع شعار «لا لتحطيم الدولة نعم للتصويب والانتقاد» مؤكداً «عدم التهاون في التصدي لكل اخلال بالأمن». ورأى «أن تهديم الدولة يجر إلى كوارث أفظع كثيراً من أمر التعرض لحريات المشبوهين». وأكد الهراوي «أن المسألة في حقيقتها

٩٤/٣/١: انعقد لقاء سوري - لبناني في عنجر في البقاع، ضم من الجانب اللبناني الرؤساء الياس الهراوي ورفيق الحريري ونبيه بري وعن الجانب السوري نائب الرئيس عبد الحليم خدام. وتناول اللقاء الوضع الأمني في البلاد وسبل تفعيل الأجهزة الأمنية.

«تدهور الوضع الأمني على محاور الجنوب حيث تم تبادل القصف المدفعي بين الجيش الإسرائيلي ورجال المقاومة. ٩٤/٣/٢: أعرب مجلس المطارنة الموارنة عن خشيته «سقوط هيبة الحكم إذا كان مصير التحقيق مماثلاً لما سبقه من تحقيقات». ورأى المجلس أن الاشتباكات التي تكررت في ملاعب كرة القدم «ليست دليل عافية».

٩٤/٣/٤: تقدم ١١ نائباً بطعن لدى المجلس الدستوري في دستورية قانون موازنة السنة المالية الذي أقره مجلس النواب في كانون الثاني / يناير الفائت.

٩٤/٣/٧: تآزم الوضع العسكري في الجنوب مجدداً في إثر سلسلة هجمات ومكامن نفذتها المقاومة ضد أهداف لـ «جيش لبنان الجنوبي»، وأسفرت عن مقتل أحد مسؤوليه وستة آخرين من عناصره وجرح ثمانية. وقد أعقب ذلك قصف مدفعي واسع على مرتفعات اقليم التفاح.

«قرر مجلس الوزراء احياء قانون إعدام القاتل عمداً، وتعديل المادة ١٩٨ من قانون العقوبات لتشمل إعدام القاتل لدوافع سياسية.

٩٤/٣/٨: أغار الطيران الإسرائيلي على مواقع للمقاومة في اقليم التفاح. وقد نفذت المقاومة سلسلة هجمات أدت إلى مقتل خمسة عناصر من «الجنوبي» وجرح ثمانية آخرين وأسر عنصر.

إلى «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» في أثناء قيامهما بمحاولة تسلل إلى شمال فلسطين عبر جنوب لبنان.

١٦/٣/٩٤: أصدر قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع بياناً أكد فيه «وقوفه إلى جانب الدولة في العمل على كشف المخططين والمنفذين لأعمال التفجير والجرائم». ودعا «إلى عدم استغلال الاجراءات الأمنية للتضييق على الحريات السياسية».

١٧/٣/٩٤: دهم الجيش اللبناني المركز الرئيسي لـ «القوات اللبنانية» في زوق مكاييل، في إطار البحث عن مطلوبين في تفجير كنيسة سيدة النجاة. - أعلنت قوى الأمن عن اعتقال ثلاثة أشخاص اعتدوا على رجل دين مسيحي، بينهم عنصران ينتميان إلى «القوات اللبنانية».

- شدد السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي على أهمية الأمن والاستقرار في لبنان متمنياً أن يرى «الخطوات الضرورية الآيلة إلى ضمان أمن أفضل في المستقبل».

١٨/٣/٩٤: أصدر المحقق العدلي في جريمة كنيسة الزوق مذكرات توقيف وجاهية في حق شبكة معظم أفرادها من «القوات اللبنانية».

- انتُخب الشيخ محمد مهدي شمس الدين رئيساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى والمفتي عبد الأمير قبلان نائباً له بالإجماع في أول انتخاب يجري في هيئتي المجلس منذ عام ١٩٧٤.

٢٠/٣/٩٤: دهم الجيش اللبناني بعض المراكز التابعة لـ «القوات اللبنانية» في الزوق وطبرجا. وقد رفض قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع اتهام القوات كمؤسسة بارتكاب أعمال التفجير. كما ندد بـ «القمع السياسي» الذي تمارسه السلطة ضد حزبه.

٢١/٣/٩٤: انفجر الوضع

العسكري في الجنوب. فقد شنت المقاومة هجمات عدة داخل الشريط الحدودي أسفرت عن مقتل جنديين إسرائيليين وجرح آخر، وعن مقتل ضابطين من «الجنوبي» وإصابة أربعة آخرين. وردت المدفعية الإسرائيلية بقصف عنيف للاماكن الأهلة في صيدا و١٠ بلدات في منطقتي النبطية واقليم التفاح. وأصاب القذائف حافلة تقل طلاباً فأوقعت قتيلاً و٢٥ جريحاً معظمهم من القاصرين.

- اتهم قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع السلطة اللبنانية باستغلال «حادث أمني للانقضاض على الحريات». وأشار إلى أن ما يجري هو بمثابة محاكمة سياسية للقوات اللبنانية بسبب موقفها المعارض.

٢٢/٣/٩٤: اشتملت محاور الجنوب لليوم الثاني. وشهد الوضع العسكري تطوراً لافتاً بسقوط عشرات صواريخ الكاتيوشا في منطقتي الشريط الحدودي والجليل. ورأى قائد المنطقة الشمالية لإسرائيل اسحق مورديخي، في هذا التطور، أنه «قد يكون خرقاً للتعهدات التي قطعت في تموز/يوليو ١٩٩٣».

- كشف النقاب أن وزير الداخلية بشارة مرهج رفض طلباً لحزب «القوات اللبنانية» لتعديل أحد بنود نظام الأساسي لجهة اعتبار لبنان ذا «نظام ديمقراطي اتحادي».

٢٣/٣/٩٤: استمر القصف الصاروخي على منطقة الشريط الحدودي، كما هاجم رجال المقاومة عدداً من المواقع الإسرائيلية في القطاعين الأوسط والغربي.

- اتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين «الجبهة الشعبية - القيادة العامة» بنصب الكمين الذي قتل فيه عسكريان إسرائيليان، وليس حزب الله. كما تنصل رابين من قصف النبطية متهماً «الجنوبي» بقصف المدينة التي

أصيبت فيها حافلة مدرسية ورأى أن صواريخ الكاتيوشا على الجليل «جاءت رداً على ذلك على ما يبدو».

- أصدر المحقق العدلي في متفجرة كنيسة الزوق تسع مذكرات توقيف في حق متهمين ينتمون إلى جهاز الأمن التابع لـ «القوات اللبنانية». كما ألقي القبض على رئيس الهيئة الإدارية في «القوات» فؤاد مالك.

- أصدر مجلس الوزراء، بعد ساعات من صدور مذكرات التوقيف، مجموعة من القرارات وصفت بأنها «انقلاب مضاد للانقلاب السياسي الذي كان سيعلم عن نفسه لو نجح مخطط الفتنة» و«أن بعض المتضررين من عودة السلم الأهلي لم يتردد في الإنخراط في مشروع يستهدف وحدة البلاد تنفيذاً لمآرب العدو». وكانت القرارات هي الآتية: حل حزب «القوات اللبنانية»، إسقاط منحة العفو العام عن مرتكبي الجرائم المتمادية والمتابعة، وقف النشرات الإخبارية والبرامج السياسية في الإذاعات والتلفزيونات الخاصة إلى حين صدور قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع، تكليف الجيش الانتشار في كل الأراضي اللبنانية وضبط الأمن ومصادرة أي سلاح غير شرعي.

٢٤/٣/٩٤: دهمت وحدات من الجيش اللبناني مراكز «القوات اللبنانية» في جبيل والنبعة والمعاملتين والأشرفية، وصادرت السلاح من بعضها.

- دعا وزير الخارجية الفرنسي الآن جوييه إلى «عدم التضحية بسيادة لبنان والتنازل عنها لسوريا ثمناً لإقناعها بالمشاركة في المسيرة السلمية في الشرق الأوسط».

٢٥/٣/٩٤: التهمت محاور منطقتي جزين واقليم التفاح طوال ١٢ ساعة من الاشتباكات والتراشق المدفعي والصاروخي بين مواقع «الجنوبي»

والجيش الإسرائيلي من جهة، وبين مواقع المقاومة من جهة أخرى، وتزامن ذلك مع هجوم واسع شنه رجال المقاومة على بلدة ميدون في قضاء جزين وأسفر ذلك عن سقوط ثلاثة قتلى بينهم جندي لبناني وستة جرحى بينهم خمسة عسكريين لبنانيين إضافة إلى أربعة عناصر من «الجنوبي».

- قام رئيس الوزراء رفيق الحريري بزيارة لفرنسا التقى خلالها رئيس وزرائها جاك شيراك الذي توجه للمسيحيين «أنه يمكنهم اليوم من جديد أن يتقوا ببلدهم».

٢٧/٣/٩٤: صادر الجيش اللبناني كميات من السلاح في جرود تنورين.

- قال البطريرك الماروني بطرس صفير «لا يؤثم كل المسيحيين إذا ثبت أن بعضهم فعل الفعلة الشنعاء».

- أعلن عن ملاحقة قضائية لصحيفتي الديار والسفير لتشرهما

معلومات عن مسار التحقيق مع المتهمين في تفجير كنيسة الزوق.

٢٩/٣/٩٤: أعاد مجلس الوزراء تكليف اللجنة الوزارية المختصة صوغ مشروع قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع من جديد. كما كلفها وضع صيغة جديدة لمشروع تعديل المرسوم رقم ١٠٤ الخاص بالصحافة.

٣٠/٣/٩٤: اتهم رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني سوريا بأنها وراء الحوادث الأمنية الأخيرة في لبنان لأنها «تريد تركيع هذا المجتمع لينسجم معها».

٣١/٣/٩٤: صادر الجيش اللبناني أسلحة من مستودعات في كسروان والبترون وغسطة.

- سلمت القوات السورية في البقاع ١١ موقوفاً من «حزب الله» مطلوبين بتهمة الظهور المسلح في تظاهرة يوم القدس في بعلبك.

نيسان / أبريل ١٩٩٤

١/٤/٩٤: صعد البطريرك الماروني نصر الله صفير لهجته حيال الدولة، فدعا في رسالة الفصح إلى «تدارك الأمور وإزالة الخلل»، مشيراً إلى «فقدان التوازن في توزيع الأدوار بعد وفاة التسوية. الأمر الذي جعل معظم المسيحيين ينكفئ عن المشاركة في مسيرة الدولة». ورأى «أن الدولة لم تعامل جميع الناس على قدم المساواة. وهي تتعقبهم دون سواهم، سواء في إسناد الوظائف بطريقة غير عادلة أم في إبعاد زعمائهم ورؤساء أحزابهم».

٢/٤/٩٤: زار وزير الدولة جان عبيد البطريركية المارونية في بركي، وقال بعد لقائه البطريرك «إن مجلس النواب الذي أقر قانون الانتخاب الذي جرت على أساسه انتخابات صيف

١٩٩٢ هو المجلس الذي انتخب خمسة رؤساء جمهورية». ورأى «أن المشاركة في الماضي لم تكن على أفضل ما يرام». وأشار إلى «أن لكل من القيايين المسيحيين الموجودين في الخارج سبباً لهذا الوجود». ولفت عبيد إلى أن الرؤساء منذ الاستقلال «حموا المسيحيين بحنكتهم وليس بالتهذيب وبأخذهم إلى الحروب الخاسرة سلفاً كما يحصل الآن».

٣/٤/٩٤: جرح ستة عناصر من «جيش لبنان الجنوبي» في انفجار عبوة ناسفة بدورية له في منطقة مرجعيون. وأعقب ذلك تبادل القصف المدفعي والصاروخي بين المواقع الإسرائيلية في الشريط الحدودي ومواقع المقاومة شمال الشريط.

٤/٤/٩٤: لم يحضر أي من الرسميين قداس الفصح في البطريركية المارونية في بركي. وقال السفير الأميركي مارك هامبلي الذي حضر القداس «إننا نؤيد كل جهد يرمي إلى المصالحة وإلى تحقيق الأهداف السلمية».

- قال وزير الخارجية اللبناني فارس بوز إن «لبنان مقبل على مرحلة حساسة على مستوى المفاوضات. وأعتقد أن الساحة اللبنانية يجب أن تحصن في شكل يمكن لبنان من التعاطي وهذه المرحلة».

٦/٤/٩٤: تدهور الوضع العسكري في الجنوب بعد هجوم للمقاومة في القطاع الأوسط. وجرى تراشق مدفعي وصاروخي أوقع خمسة جرحى في بنت جبيل.

- عدل مجلس الوزراء مشروع المرسوم ١٠٤ الخاص بقانون المطبوعات بإلغاء بعض نصوصه وإضافة نصوص أخرى قاسية في حق الصحافة.

- حمل مجلس المطارنة الموارنة على «التعتيم» الإعلامي عبر استمرار منع أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة من نشر الأخبار السياسية. ودعا المجلس إلى الإسراع في نشر القرار الظني في ما يخص متفجرة كنيسة الذوق وإلى وضع حد للمداهمات والتعقبات.

٧/٤/٩٤: تم في شتورا توقيع ثلاثة بروتوكولات لبنانية - سورية للتعاون بين البلدين في المجالات الزراعية.

- رفضت نقابتا الصحافة والمحررين بعنف التعديلات التي أدخلها مجلس الوزراء على المرسوم ١٠٤، ودعتا إلى إعادة النظر في ذلك.

٨/٤/٩٤: بدأت نقابتا الصحافة والمحررين تحركاً واسعاً على الرؤساء بهدف شرح وجهة نظرهما من المرسوم ١٠٤.

- رأى السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي أن رسالة الفصح للبطريك الماروني «تهدف إلى المصالحة وتوحد الرؤية لدى الجميع».

١٠/٤/٩٤: زار الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد بيروت والتقى رئيس الوزراء رفيق الحريري.

- دارت اشتباكات عنيفة في منطقة النبطية بين المواقع الإسرائيلية ومواقع المقاومة، وأسفرت عن مصرع ثلاثة مقاومين وإصابة ثلاثة آخرين من أنصار «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في أثناء محاولة تسلل إلى الشريط الحدودي.

- توصل رئيس الوزراء رفيق الحريري ونقابتا الصحافة والمحربين إلى اتفاق على تعديل المرسوم ١٠٤ بشكل يتفق ورؤية النقابتين.

١١/٤/٩٤: أقر مجلس الوزراء التعديلات المقترحة على المرسوم ١٠٤ وأبرزها إلغاء عقوبات التوقيف الاحتياطي للصحف والصحافيين قبل صدور الأحكام القضائية والتعطيل الإداري وسحب الترخيص وخفض الغرامات.

- أعلن في بيروت والفاتيكان عن إرجاء زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للبنان «إلى فترة أكثر ملاءمة».

- أكد مجلس الأمن الداخلي المركزي، بعد اجتماع له، «وجوب متابعة التدابير الأمنية المتخذة بحزم وتطبيقها على الجميع من دون تمييز».

- وقّع الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد ووزير الخارجية فارس بوز «اتفاق المقر» للمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع للجامعة في بيروت.

١٢/٤/٩٤: أعلن وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط عن إقفال إذاعة «صوت الجبل» بسبب «زوال الأسباب

التي دعت إلى فتحها».

١٣/٤/٩٤: اغتيل المعارض العراقي طالب السهيل في منزله في بيروت. وقد أوقفت الأجهزة الأمنية دبلوماسيين عراقيين في السفارة العراقية في بيروت بتهمة اغتيال السهيل، وأعلنت عن فرار ثالث ولجؤته إلى مقر السفارة في الحازمية شمال بيروت. وبناءً لذلك استندعت السلطات اللبنانية القائم بأعمال السفارة في لبنان.

١٤/٤/٩٤: اشتعلت محاور الجنوب قصفاً متبادلاً بعد انفجار عبوة في بلدة عرمتي قرب جزين أوقعت ٧ قتلى و٩ جرحى. وقد شمل القصف مدينة صيدا موقعاً ثلاثة قتلى و١١ جريحاً. وسقط بعض صواريخ «الكاتيوشا» في الجليل شمال إسرائيل. وقد وصف قائد المنطقة الشمالية في إسرائيل إسحاق مورديخي القصف على صيدا بأنه «تم عن طريق الخطأ من الجنوبي».

- طلبت السلطات اللبنانية رسمياً رفع الحصانة عن الموقوفين العراقيين بتهمة اغتيال المعارض العراقي، وفي المقابل رفضت السفارة العراقية «الاجراءات بشدة لانتهاكها الاعراف الدبلوماسية».

١٥/٤/٩٤: حمل السفير الأميركي مارك هامبلي طلباً أميركياً من لبنان لـ «تثبيت الأمن والهدوء على الحدود». وقال هامبلي: «نحن نعلق أهمية كبرى على هذا الموضوع لتوفير المناخ المؤاتي من أجل التوصل إلى إتجاح مفاوضات السلام».

١٦/٤/٩٤: دعا وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط إلى الإكتفاء بالعمليات المحددة على عناصر «الجنوبي» والإسرائيليين في جنوب لبنان معتبراً أن القصف على مستوطنات الجليل «غير مجد سياسياً» ومهدراً من

الوقوع «في خطأ ١٩٨٢ وما قبل ١٩٨٢».

١٧/٤/٩٤: تجدد التراشق المدفعي والصاروخي على محاور الجنوب موقعاً قتيلاً وخمسة جرحى في جزين وثلاثة في النبطية. فيما شن رجال المقاومة ثلاثة هجمات على أهداف لـ «الجنوبي» في منطقة جزين موقعة قتيلين في صفوفه.

- رفض العراق طلب لبنان رفع الحصانة عن الموظفين في سفارته في بيروت والمتهمين بقتل معارض عراقي.

- أوقف شخصان جديدان في التحقيق في متفجرة كنيسة الزوق. كما صادر الجيش أسلحة ومتفجرات في قضاء جبيل وكسروان لدى مجموعات تابعة لـ «القوات اللبنانية».

١٨/٤/٩٤: قطع لبنان علاقاته الدبلوماسية بالعراق وأهل أعضاء السفارة العراقية ٧٢ ساعة لمغادرة لبنان. - جدد مجلس البطاركة الموارنة والكاثوليك في لبنان تمسكه بالحرية ولا سيما حرية الإعلام.

١٩/٤/٩٤: قال رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني إن «سوريا تستخدم حزب الله ورقة لابتزاز تنازلات منا والضغط علينا في المفاوضات»، مؤكداً أن «الجنوبي سيبقى رأس الحربة للدفاع عن حدودنا».

٢٠/٤/٩٤: أصيب عنصر لـ «جيش لبنان الجنوبي» في هجوم نفذته المقاومة على أحد مواقعه في الشريط. كما سقط ثلاثة قتلى وعدد من الجرحى في قصف مدفعي إسرائيلي على بلدة فرون.

٢١/٤/٩٤: اقتادت قوة من الجيش اللبناني قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع لاستجوابه بناءً على استنابات قضائية أصدرها المدعي العام للتحقيق معه في جريمة اغتيال داني شمعون عام ١٩٩٠. أما جعجع فقد رأى «أن وراء الاتهام ضغطاً سياسياً». كما نفذت

الأجهزة الأمنية حملة مدامات في عدد من المناطق لعدد من المطلوبين.

٢٥ - صادر الجيش اللبناني حمولة ٢٥ شاحنة من الأسلحة من منطقة عيتا الفخار في البقاع من قاعدة تابعة لحركة «فتح - المجلس الثوري»، واعتقل العناصر الموجودة في القاعدة.

٢٦ - تم ترحيل أعضاء البعثة الدبلوماسية العراقية من بيروت، وجرى اعتقال مطلوبين عراقيين للسلطات اللبنانية من أعضاء البعثة في أثناء عملية الترحيل.

٢٧ - وقع الرئيسان الياس الهراوي ورفيق الحريري مرسوماً يجيز اعدام القاتل.

٢٨ - ٩٤/٤/٢٢: باشرت الأجهزة القضائية التحقيق مع قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع و١٥٧ موقوفاً جميعهم من «القوات اللبنانية».

٢٩ - أضربت بلدة بشري احتجاجاً على اعتقال سمير جعجع. كما قامت مجموعات مؤيدة لـ «القوات» بالاعتصام في مقر البطريركية المارونية في بكركي، للغرض نفسه. وأبدى البطريرك نصر الله صفير استيائه أمام المعتصمين من بعض «الممارسات» ومن «طريقة التعامل» مع الأمور «لأن ما يحصل يصور أن كل الجرائم يرتكبها المسيحيون، وتظل الجرائم الأخرى مطوية». ودعا صفير إلى «فتح كل الملفات المماثلة».

٣٠ - ٩٤/٤/٢٣: نفذ في صيدا حكم الإعدام بقاتل طفلة، وهو أمر يحدث أول مرة منذ سنوات طويلة.

٣١ - ٩٤/٤/٢٤: أصدر المحقق العدلي في جريمة اغتيال داني شمعون وعائلته مذكرة توقيف وجاهية في حق سمير جعجع.

٣٢ - نشط أنصار «القوات اللبنانية» في التظاهر والاعتصام أمام مدخل بكركي.

٣٣ - تساءل وزير شؤون المهجرين

وليد جنبلاط «هل من منحى جديد يرتسم ليحول البلاد إلى دكتاتورية مالية وأمنية وعسكرية؟ وهل المطلوب أن يتحول البلد إلى جمهورية موز؟». وحمل جنبلاط على وزير العمل عبد الله الأمين متهماً إياه بأنه «يمعن في ضرب الانجازات العمالية وتقسيم الاتحاد العمالي».

٣٤ - ٩٤/٤/٢٥: علق الاتحاد العمالي العام التظاهرة التي كان دعا إليها احتجاجاً على الوضع الاقتصادي وعلى موقف الحكومة حياله، وسبق ذلك يوم طويل من الاتصالات والوساطات بين الطرفين حيث هدئت الحكومة بمنع التظاهرة متذرة بالوضع الأمني في البلاد.

٣٥ - أصيب عنصران تابعان لـ «جيش لبنان الجنوبي» في هجوم لرجال المقاومة في الشريط الحدودي.

٣٦ - ٩٤/٤/٢٦: قال السفير الأميركي في لبنان مارك هامبلي «إن أي قضية فردية تخضع حاضراً للتحقيق هي شأن داخلي لبناني. وأن اهتمامنا في لبنان يتركز في الأساس على أهمية أن يأخذ القضاء مجراه تماماً مع التشديد على الحقوق الإنسانية والمدنية».

٣٧ - ٩٤/٤/٢٧: أغار الطيران الإسرائيلي على مواقع للمقاومة في إقليم التفاح.

٣٨ - ٩٤/٥/٣: أوقفت الأجهزة الأمنية ١٢ عنصراً من حزب «القوات اللبنانية» بتهمة أمنية مختلفة.

٣٩ - ٩٤/٥/٤: رأى مجلس المطارنة الموارنة أن الانتسقال من ملف جريمة كنيسة سيدة النجاة في الزوق إلى سواه

٤٠ - تحدى قائد الجيش السابق ميشال عون، من متفاه في فرنسا، الدولة «في أن تفتح كل الملفات ومنها ملفا اغتيال الرئيسين بشير الجميل ورينيه معوض».

٤١ - ٩٤/٤/٢٨: قال الرئيس الياس الهراوي أن «القانون فوق الجميع، وأن أحداً لن يستثنى إذا ثبت ارتكابه جرمًا، وأن العدالة ستأخذ مجراها».

٤٢ - دعا العميد ريمون إدو المسيحيين إلى «الصمود» وعدم بيع ممتلكاتهم والهجرة «فلا خطر يهددكم وحدكم».

٤٣ - دعا وزير الإعلام ميشال سماحة إلى «إعادة النظر في ما اعتري اتفاق الطائف من عدم تطبيق صحيح له خلال المرحلة الماضية» و«تصحيح تطبيقه في المرحلة المقبلة». وشدد على دور البطريرك الماروني «شريكاً أساسياً» في هذا الاتفاق.

٤٤ - ٩٤/٤/٣٠: تمّ في بعبدا إعدام مجندين سوريين أدينا باغتيال صائغين في المنطقة نفسها في شتاء ١٩٩٢.

٤٥ - قال قائد الجيش السابق ميشال عون «إن المسلمات التي لا حوار عليها هي السيادة والاستقلال واحترام الشخصية اللبنانية. أما ما تبقى فقابل للبحث على قاعدة الواجب والأخوة وحسن الجوار مع سوريا».

ايار / مايو ١٩٩٤

٤٦ - من الملفات «حمل على الظن أن هذه الجريمة باتت تحتل الدرجة الثانية من الاهتمام الرسمي، وأنها سبيل إلى محاكمات سياسية أكثر منها جزائية».

٤٧ - ٩٤/٥/٥: أكد وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط أنه «لا بد من

قيادة مسيحية، وستخرج قيادة مسيحية جديدة فوق كل الاعتبارات وفوق الميليشيات».

٩٤/٥/٨: اعتكف رئيس الوزراء رفيق الحريري عن مزاولة مهماته، مفجراً بذلك أزمة وزارية نتيجة خلاف على توسيع وتعديل الحقائق الوزارية بينه وبين رئيس الجمهورية الياس الهراوي، وقد أثار ذلك موجة واسعة من الجدل السياسي في البلاد.

٩٤/٥/١٠: شنّ الطيــــران الإسرائيلي سلسلة من الغارات على مراكز تابعة لـ «الجهة الشعبية» القيادة العامة» في تلال الناعمة جنوب بيروت. وأسفر ذلك عن سقوط قتيلين وستة جرحى.

٩٤/٥/١١: قال رئيس الوزراء رفيق الحريري «إن اعتكافي ليس امتناعاً عن ممارسة السلطة بل ينطوي على رغبتني في معالجة مشكلة لم تعد قابلة للتأجيل».

٩٤/٥/١٣: تكتفت الوساطات لانتهاء أزمة اعتكاف رئيس الوزراء، حيث تركزت على تأمين لقاء بين الرئاسة الثلاث.

دعا رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون إلى العمل على إعادة النظر في «المسائل الجوهرية» التي تقرر في ظروف الأحداث وتأثيراتها «بما يحزر صيغة النظام من أي عامل خارجي وبعيد من إرادة الشعب اللبناني». وأكد شمعون أن ذلك «لن يتم إلا من خلال انتخابات نيابية حرة».

سقط قتيل وجريح لـ «جيش لبنان الجنوبي» في انفجار عبوة ناسفة بدورية على طريق الريحان داخل الشريط الحدودي.

٩٤/٥/١٥: أنهى رئيس الوزراء

رفيق الحريري اعتكافه بعد لقائه الرئيس السوري حافظ الأسد في دمشق. وقد شجع الرئيس الأسد كل المؤسسات الدستورية في لبنان على ممارسة صلاحياتها من غير أن يتداخل بعضها ببعض. كما زار الحريري وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط في دارته في المختارة مؤكداً التعاون بينهما.

٩٤/٥/١٦: عقد مجلس الوزراء جلسة تقويمية في القصر الحكومي برئاسة الرئيس رفيق الحريري، وناقش أزمة الاعتكاف، وقرر إجراء «جلسات دورية للمناقشة السياسية».

٩٤/٥/١٧: زار وفد من رؤساء الطوائف الإسلامية رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الوزراء رفيق الحريري، وطالب الوفد بإبعاد البلاد من الهزات السياسية.

زار رئيس الوزراء رفيق الحريري رئيس الجمهورية الياس الهراوي في بعبدا وناقش إزالة آثار الأزمة الأخيرة. وأوضح الحريري أن نتائج الاجتماع «كانت جيدة وإيجابية وهي تؤسس لمرحلة جديدة» مؤكداً «أن لا تعديل أو تغيير حكومياً في الوقت الحاضر».

تعرض عدد من البلدات الجنوبية للقصف المدفعي الإسرائيلي مترافقاً مع طلعات جوية مكثفة للطيران الإسرائيلي فوق الجنوب.

٩٤/٥/٢٠: أدعت النيابة العامة التمييزية على قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع في قضية تفجير كنيسة سيدة النجاة في الزوق.

رأى قائد الجيش الأسبق العماد ميشال عون أن «الحكم فيه أقلية ساحقة» ورأى أن ما تتعرض له «القوات اللبنانية» هو عملية «تصفية سياسية».

٩٤/٥/٢١: توغلت وحيدة كومانندوس إسرائيلي في قرية قصر نبا قرب بعلبك في عمق سهل البقاع وخطفت أحد قادة «حركة أمل» المقاومة المؤمنة» مصطفى الديراني من منزله بحجة امتلاك هذا الأخير معلومات عن مصير إلتيار الإسرائيلي رون أراد المفقود في لبنان منذ الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. وقد أثارت العملية موجة احتجاج واسعة.

٩٤/٥/٢٣: زار الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمان الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان مطمئناً سكان الشريط «أن إسرائيل مهتمة بمصيرهم وأنها لا يمكن أن تتخلى عنهم قبل أن تكون على يقين من مستقبل منطقتهم».

٩٤/٥/٢٤: قرر «حزب الله» إعلان التعبئة العامة في صفوفه عقب عملية قصر نبا. وأعلنت قيادة الحزب «أن المواجهة مع إسرائيل لم تعد محصورة في بقعة جغرافية محددة وإنما أصبحت كل المناطق اللبنانية عرضة للانتهاكات الأمنية والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية».

٩٤/٥/٢٥: شن رجال المقاومة عدداً من الهجمات على مواقع الميليشيات الحدودية في الشريط الحدودي المحتل. كما قصفت القوات الإسرائيلية بعض القرى شمال الشريط، فيما قصفت الطائرات الإسرائيلية مواقع للمقاومة في مرتفعات اقليم التفاح.

وصفت سوريا العملية الإسرائيلية في قصر نبا بأنها «عمل إرهابي يعرقل الجهود التي تبذل من أجل تسوية تفاوضية في الشرق الأوسط». ودعت الولايات المتحدة وروسيا إلى إعلان استنكارهما للعملية.

- رفض قائد الجيش اللبناني العماد اميل لحود «أن يقتنص أحد الاعتداء الإسرائيلي الأخير بخطط مصطفى الديراني للثيل من معنويات الجيش والمواطنين».

- رفض الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي إدانة العملية الإسرائيلية في البقاع مبدياً استعدادة للقيام بدور الوسيط بين لبنان وإسرائيل.

٩٤/٥/٢٦: قرر مجلس الوزراء اللبناني دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد لبحث الاعتداء الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية. كما انتقد المجلس موقف الأمين

العام للأمم المتحدة من الاعتداء.

- سلم الحزب التقدمي الاشتراكي إلى الجيش اللبناني حمولة ٢٠ شاحنة من الأسلحة كانت لا تزال بحوزة الحزب. وأكد رئيس الحزب الوزير وليد جنبلاط أن «التشكيك في الجيش في هذه المرحلة هو خدمة للعدو الإسرائيلي».

- طلب الادعاء العام الإعدام لقائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع في قضية اغتيال رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون عام ١٩٩٠.

٩٤/٥/٢٧: التقى الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورقيق

الحريري في منزل بري لتهنئة الأخير بعودته من الحج. وأكدوا المصالحة بينهم.

٩٤/٥/٢٨: تم اعدام قاتل ثلاثة عناصر من الدرك قبل أشهر، رمياً بالرصاص في باحة مخفر شتورا في البقاع.

٩٤/٥/٣٠: قررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لجنوب غرب آسيا (اسكوا) في مؤتمرها المنعقد في الأردن عودة المنظمة إلى مقرها السابق في بيروت.

يَوْمِيَّاتُ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ

شباط / فبراير - أيار / مايو ١٩٩٤

شباط / فبراير ١٩٩٤

الأردن

٩٤/٢/١: جُرح شخصان في انفجار عبوة في قاعة سينما قرب عمان، وهو الانفجار الثالث الذي يحدث خلال أسبوع.

٩٤/٢/٢: اعتقلت السلطات الأردنية عدداً من المشتبه بهم بضلوعهم في زرع متفجرات في دور السينما في العاصمة الأردنية. وأشارت وسائل الإعلام إلى أنهم من «أفغان» الأردن.

٩٤/٢/٩: أعلنت وزارة الداخلية الأردنية عن اعتقال مجموعات عدة «كانت تخطط لتفجير عدد من الأماكن العامة ومنها مجلس الأمة الأردني».

٩٤/٢/١٣: اتهم العامل الأردني الملك حسين «مجموعة متطرفة تلقت أوامرها من دولة عربية» بقتل الدبلوماسي الأردني نائب عمران المعاينة في بيروت.

٩٤/٢/١٤: نفت ليبيا الاتهامات بأنها دبّرت قتل الدبلوماسي الأردني المعاينة في بيروت.

٩٤/٢/٢٢: شنت أجهزة الأمن الأردنية حملة دهم على مراكز تابعة

لحركة «فتح - المجلس الثوري» واعتقلت ١٥ عنصراً من هذه المجموعة (جماعة «أبو نضال»).

إسرائيل

٩٤/٢/١٠: كشف مسؤول روسي أن إسرائيل تملك حالياً نحو ٢٠٠ رأس نووي، وتستخدم مفاعلاً نووياً يعمل بالماء الثقيل.

٩٤/٢/١٥: أنهى وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبيه زيارة لإسرائيل استغرقت يومين. وشدد جوبيه في أثناء الزيارة على عودة العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية «حميمة وقوية» وعلى «تنميتها أكثر في مجالات عدة» وخصوصاً في المجالين السياسي والعسكري، مشيراً إلى «أن إسرائيل تستطيع الاعتماد على فرنسا، وأن فرنسا ستساعد إسرائيل بكل ما تملك من وسائل لأنها تؤمن بما تقوم به، ولأن ذلك في مصلحتها أيضاً». وقد تفقد جوبيه خلال زيارته مدينة غزة ملتقياً وفداً فلسطينياً برئاسة فيصل الحسيني.

٩٤/٢/٢١: قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بجولة في

إسبانيا والبرتغال بهدف كسب دعمهما في المفاوضات التي تجريها إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات الثنائية.

٩٤/٢/٢٨: إفتتح وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، في تل أبيب، مؤتمراً دولياً حول الفرص الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد إحلال السلام، شارك فيه عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسية. ودعا الوزير الإسرائيلي إلى إقامة «السوق المشتركة» في الشرق الأوسط.

أفغانستان

٩٤/٢/١: سقط مئات القتلى والجرحى، إضافة إلى عدد كبير من النازحين، نتيجة استمرار القتال الضاري في العاصمة الأفغانية كابول بين قوات الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني من جهة وبين قوات «الحزب الإسلامي» بزعامة قلب الدين حكمتيار المتحالفة مع الميليشيات الأوزبكية بقيادة الجنرال عبد الرشيد دوستم من جهة أخرى.

٩٤/٢/٤: اتهم الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني جمهورية أوزبكستان بالتواطؤ مع التحالف المعارض له ومدّه بالسلاح.

١٤/٢/٩٤: تم الاتفاق على وقف النار لمدة أربعة أيام بين الفصائل الأفغانية المتحاربة في كابول.

١٧/٢/٩٤: تجدد القتال بعنف في كابول.

٢٣/٢/٩٤: تم الاتفاق مرة أخرى على وقف للنار لإفساح المجال أمام وساطة باكستانية، إلا أن هذه الوساطة فشلت وتجدد القتال.

إيران

١/٢/٩٤: تعرض الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني لاطلاق نار مسدس من قبل رجل كان بين الحشود في أثناء اللقاء رفسنجاني كلمته داخل حرم مزار الإمام الخميني جنوب طهران، وقد نجا الرئيس من هذا الحادث واعتقلت الشرطة مطلق النار.

٤/٢/٩٤: حمل الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني الولايات المتحدة مسؤولية محاولة اغتياله.

٦/٢/٩٤: منح مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي وزير الداخلية الإيراني علي محمد بشارتي صلاحيات أمنية واسعة «من أجل ضمان الأمن وسلامة المواطنين»، عقب أحداث شغب شهدتها مدينة زاهدان قرب الحدود مع باكستان.

٧/٢/٩٤: أعلنت السلطات الإيرانية عن اعتقال مجموعة من المتورطين في محاولة اغتيال الرئيس الإيراني، إضافة إلى مجموعات أخرى «على اتصال بالعراق» و«من واضعي المتفجرات» في الأشهر الأخيرة في البلاد.

١١/٢/٩٤: جرى إحياء الذكرى الخامسة عشرة لانتصار الثورة الإسلامية في إيران في احتفالات جماهيرية في شوارع طهران رافقتها إجراءات أمنية مشددة.

٢٢/٢/٩٤: هبطت طائرة مروحية إيرانية في شمال العراق وطلب ملاحوها اللجوء السياسي من السلطات الكردية في تلك المنطقة.

البحرين - قطر

٢٨/٢/٩٤: تصاعد التوتر بين البحرين وقطر بعد اتهام الأولى للثانية بتعزيز قواتها المسلحة في إحدى الجزر المتنازع عليها بين الطرفين.

البلقان

١/٢/٩٤: لوحت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على جمهورية كرواتيا بسبب إرسالها قوات نظامية تابعة لها إلى البوسنة لمساعدة الكروات هناك في قتالهم ضد المسلمين.

٢/٢/٩٤: قامت رئيسة وزراء باكستان بنازير بوتو وتركيا تانسو تشيلر بزيارة مشتركة للعاصمة البوسنية ساراييفو اظهراً لدعمهما لمسلمي البوسنة. والتقتا الرئيس البوسني علي عزت بيجوفيتش، وحضتا على «وقف تدمير البوسنة». كما أصدرتا بياناً مشتركاً دعتا الأمم المتحدة فيه إلى رفع حظر إرسال السلاح المفروض على البوسنة، وانتقدتا أوروبا بسبب عجزها عن إنهاء الحرب.

٤/٢/٩٤: ندد مجلس الأمن بـ «العمل العدواني» الذي أقدمت عليه كرواتيا بإرسالها قوات إلى البوسنة والهرسك، وحذرهما باتخاذ «إجراءات أخرى أشد خطورة» إذا لم تسحب هذه القوات «فوراً» من البوسنة.

- تعرضت كرواتيا لانتقادات عدد من الدول الأوروبية بسبب تدخلها العسكري في البوسنة.

- زار وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي اليونان التي طلبت منه

استخدام نفوذ بلاده لدى المسلمين البوسنيين كي يوافقوا على خطة السلام الأوروبية المقترحة لإنهاء الحرب في تلك المنطقة.

٥/٢/٩٤: أسفر سقوط قذيفة صربية على سوق مكتظة بالناس في العاصمة ساراييفو عن مقتل ٦٨ شخصاً وجرح أكثر من ٢٠٠ آخرين. وأدى ذلك إلى إثارة الرأي العام العالمي وإلى المطالبة برفع الحصار عن المدينة.

٦/٢/٩٤: طلب الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي من حلف شمال الأطلسي الموافقة على توجيه ضربات جوية إلى المواقع الصربية حول ساراييفو.

٧/٢/٩٤: أيدت كل من الولايات المتحدة وفرنسا مبدأ قصف المواقع الصربية في البوسنة من الجو، ودعنا إلى جمع الأسلحة الثقيلة من المتنازعين بإشراف قوات الأمم المتحدة.

٨/٢/٩٤: أبدت روسيا معارضتها للقصف الجوي للمواقع الصربية في البوسنة ملوحة باستخدام حق النقض ضد أي قرار في هذا الشأن في مجلس الأمن.

- أكدت الولايات المتحدة أنها قررت اعتماد خطوات دبلوماسية جديدة لإنهاء الحرب في البوسنة منها الحضر على تنشيط عملية السلام واقتراح ضربات جوية أو خطوات أخرى لردع الصرب عن قصف ساراييفو.

٩/٢/٩٤: وجّه حلف شمال الأطلسي إنذاراً إلى صرب البوسنة أمهلهم فيه عشرة أيام كي يسحبوا مدفعيتهم الثقيلة من محيط ساراييفو وإلا تعرضوا لضربات جوية.

- أعلنت قيادة القوات الدولية في البوسنة أنها توصلت إلى عقد إتفاق بين الصرب والمسلمين يقضي بسحب

المدفعية الثقيلة من محيط ساراييفو.

- اعترفت الولايات المتحدة بجمهورية مقدونيا.

٩٤/٢/١٢: تم في جنيف تعليق محادثات السلام الخاصة بالبوسنة بين الأطراف المتحاربين. ورأى زعيم صرب البوسنة أن «تهديدات حلف شمال الأطلسي أثرت سلباً في محادثات السلام».

٩٤/٢/١٦: فرضت اليونان حظراً تجارياً على مقدونيا التي كانت تتزود بالبضائع عبر مرفأ سالونيك اليوناني. وطالبت السلطات اليونانية هذه الجمهورية بتعديل اسمها وتغيير دستورها، مشيرة إلى أن الاعتراف الأميركي بها كان له دور كبير في إصدار هذا القرار.

٩٤/٢/١٧: أعلنت روسيا أن صرب البوسنة وافقوا على «سحب أسلحتهم الثقيلة من محيط ساراييفو إلى مسافة ٢٠ كلم، بناء على تدخل شخصي من الرئيس الروسي بورييس يلتسين». وبدأ تنفيذ ذلك بإشراف قوات الأمم المتحدة في البوسنة.

٩٤/٢/٢٠: أنهى صرب البوسنة سحب أسلحتهم الثقيلة من محيط ساراييفو قبل انتهاء مهلة الإنذار الأطلسي لهم.

٩٤/٢/٢١: رأت روسيا أنها «حققت انتصاراً بالغ الأهمية في الأزمة البوسنية بالنسبة إلى موقعها العالمي». وأكدت أنها «عادت إلى جذور سياستها التاريخية وإلى دورها في البلقان».

- تعهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون صوغ «سلام دائم وناجح» في البوسنة محذراً الصرب من «أن أي قصف لساراييفو أو ظهور لأسلحة ثقيلة في المنطقة المحظورة سيؤدي إلى رد حازم وسريع من قبل الولايات المتحدة

وحلف شمال الأطلسي».

٩٤/٢/٢٢: حضر ممثلو الولايات المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي الأطراف البوسنيين على تسوية سلمية عبر تقسيم الجمهورية إلى دويلات إثنية، وذلك عقب اجتماع لهؤلاء في المانيا بحثوا خلاله الوضع في البوسنة. وقد اختلفت هذه الدول على توسيع نطاق إنذار حلف شمال الأطلسي إلى الصرب ليشمل مناطق أخرى في البوسنة غير ساراييفو.

- دعا الرئيس الروسي بورييس يلتسين إلى عقد اجتماع خماسي بين الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والمانيا لمناقشة تسوية سياسية في البوسنة. وقد تحفظ الغرب على هذه الدعوة.

- رعت الأمم المتحدة توقيع اتفاق بين مسلمي البوسنة وكرواتيا ينص على وقف نار شامل بين الطرفين، وعلى وضع الجانبين أسلحتهم الثقيلة تحت إشراف قوات الأمم المتحدة أو سحبها مسافة ١٠ كلم من خطوط القتال بينهما.

٩٤/٢/٢٤: حث وزير الخارجية الأميركي وارين كريستوفر على إجراء محادثات بين الكروات والمسلمين البوسنيين لإقامة دولة واحدة، لأن ذلك «سيسهل إقامة دولة بوسنية قادرة على الاستمرار وذات حدود متماسكة ويمكنها الوصول إلى البحر».

٩٤/٢/٢٧: بدأ كروات ومسلمو البوسنة في واشنطن، برعاية وزارة الخارجية الأميركية، مفاوضات ثنائية هدفها التوصل إلى إقامة اتحاد فدرالي بينهما.

- شدد وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف على أن يوغسلافيا «هي ضمن دائرة المصلحة السياسية لروسيا».

٩٤/٢/٢٨: أسقطت طائرات

أميركية تابعة لحلف شمال الأطلسي أربع طائرات عسكرية صربية جنوب شرق بانيفالوكا في البوسنة «لانتهاكها منطقة الحظر الجوي» المفروضة من قبل مجلس الأمن فوق البوسنة.

تركيا

٩٤/٢/١: قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة خاطفة لتركيا حيث اجتمع بالرئيس التركي سليمان ديميريل، وبحثا دور البلدين في عملية السلام في الشرق الأوسط. ورأى ديميريل أن البلدين يؤلفان «عنصري توازن واستقرار في منطقة حيوية». واجمع الرئيسان على تأييد «وحدة أراضي العراق».

- وقع عدد من الاشتباكات المتفرقة في جنوب شرق الأناضول بين قوات الأمن التركية من جهة، وبين مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» من جهة أخرى، أسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من الطرفين.

٩٤/٢/٥: ناقش وزراء خارجية تركيا وإيران وسوريا الذين اجتمعوا في اسطنبول، عدداً من القضايا المشتركة بين هذه البلدان، كمسألتي المياه والاكتراد وأزمة البوسنة والهرسك. واصلوا بياناً مشتركاً أكدوا فيه التزامهم وحدة العراق وسلامة أراضيهم ورفض دولهم «لأي عمل يهدف إلى تفتيته».

٩٤/٢/٥: زار وفد من النواب الاكراد في البرلمان التركي الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران لمناسدته التدخل لدى الحكومة التركية لمنعها من رفع الحصانة النيابية عنهم تمهيداً لمحاكمتهم.

٩٤/٢/٦: أغارت الطائرات الحربية

التركية على قواعد للمقاتلين الأكراد على طول الحدود مع العراق.

٩٤/٢/٧: انفجرت قنابل عدة في عدد من المدن التركية استهدفت في معظمها محطات القطارات وخصوصاً في اسطنبول وضواحيها. وبلغ عدد هذه التفجيرات خلال الشهر ٢٢ انفجاراً أوقعت ستة قتلى و ٥٠ جريحاً من المدنيين. وأعلن «حزب العمال الكردستاني» مسؤوليته عنها.

٩٤/٢/١٤: انفجرت عبوة ناسفة في مقر الحزب الديمقراطي التركي الموالي للأكراد في العاصمة أنقرة. ٩٤/٢/٢٤: فجر مقاتلو «حزب العمال الكردستاني» خط أنابيب النفط العراقي الممتد في جنوب شرق الأناضول.

الجزائر

٩٤/٢/١: حثت الولايات المتحدة الرئيس الجزائري الجديد الأمين زروال على بدء عملية إصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد لمواجهة الأزمة التي تواجه الجزائر.

- ازدادت حدة العنف في البلاد التي شهدت مزيداً من المواجهات بين أجهزة الأمن الجزائرية والإسلاميين والتي أسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى.

- قتل صحفي فرنسي وأصيب أوسترالي بجروح في إثر تعرضهما لهجوم مسلح في العاصمة الجزائرية.

٩٤/٢/٢: اغتيل أحد قادة حركة «التحدي» الجزائرية (الشيوعي سابقاً) بعد خطفه في مدينة قسنطينة شرق الجزائر، وهو العضو الثاني من الحركة الذي يقتل خلال أسبوع.

- دعت قيادات «الجبهة الإسلامية للانقاذ» في الخارج إلى وقف الهجمات

في الجزائر على المدنيين والعسكريين «غير المتورطين في عمليات أمنية».

- نفت فرنسا وجود أي اتصالات بينها وبين «الجبهة الإسلامية للانقاذ».

٩٤/٢/٧: حدد الرئيس الجزائري الأمين زروال، في أول خطاب له، أن «الأولوية للحوار» معلناً أنه سيقاقل «أنصار العنف» تمهيداً للتوصل إلى «تسوية سياسية» للأزمة القائمة في البلاد.

٩٤/٢/١٧: حذرت السلطات الجزائرية المانيا من أن تصبح ممراً لتهرب الأسلحة من باكستان وإيران إلى «المتطرفين» الإسلاميين في الجزائر، وقد جاء ذلك عقب ضبط كميات من الأسلحة على متن باخرة قادمة من المانيا.

٩٤/٢/٢١: قتل مواطن فرنسي في هجوم مسلح في العاصمة الجزائر.

٩٤/٢/٢٣: أفرجت السلطات الجزائرية عن اثنين من قيادات «الجبهة الإسلامية للانقاذ» كانا معتقلين لديها.

- جدد الرئيس الجزائري الأمين زروال تأكيد العزم على «فتح باب الحوار مع المعارضة دون استبعاد أي طرف».

٩٤/٢/٢٨: أعرب وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبييه عن «القلق البالغ من الوضع في الجزائر» داعياً إلى حوار سياسي بين السلطة الجزائرية و«الجبهة الإسلامية للانقاذ».

السعودية

٩٤/٢/١: وقعت السعودية وفرنسا ثلاثة اتفاقات بقيمة مليار ونصف المليار دولار لتطوير السفن العسكرية السعودية وصيانة الصواريخ والرادارات في المملكة.

٩٤/٢/١٦: أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن السعودية وافقت على

إبدال أسطول طائراتها التجارية بطائرات جديدة أميركية الصنع. ورأى كلينتون أن هذه الصفقة ستوجد عشرات الآلاف من الوظائف أمام الأميركيين.

السودان

٩٤/٢/٤: سقط ١٢ قتيلاً و ١٦ جريحاً في هجوم مسلح على مصلين في مسجد «أنصار السنة» في أم درمان، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن العملية. وقد تمكنت الشرطة السودانية من قتل اثنين من المهاجمين بعد مطاردتهما.

٩٤/٢/٦: بدأت القوات الحكومية السودانية حملة عسكرية جديدة على معقل المتمردين في جنوب السودان. وتركزت المعارك على الحدود مع أوغندا، حيث شهدت هذه المناطق نزوحاً كثيفاً للمدنيين في اتجاه مناطق آمنة.

٩٤/٢/٨: اتهمت السلطات السودانية الولايات المتحدة بتشجيع «الانفصاليين» في جنوب السودان على «رفض السلام» معها.

٩٤/٢/١٣: احتجت الولايات المتحدة وفرنسا لدى السودان على الهجمات الجديدة التي تشنها قواته المسلحة في الجنوب.

٩٤/٢/١٥: أجرى الرئيس السوداني عمر حسن البشير سلسلة تعيينات إدارية شملت حكام الولايات الـ ٢٦ في السودان. كما عين الجنرال جورج كونفور أروب (المسيحي الجنوبي) نائباً ثانياً له.

٩٤/٢/٢٠: دعا السفير الأميركي في السودان دونالد بيترسون إلى وقف «فسوري» للحرب الدائرة في جنوب السودان. وذلك عقب جولة للسفير في الجنوب. وقد نددت الحكومة السودانية بهذه الجولة ورأت فيها «انتهاكاً للسيادة».

٩٤/٢/٢٣: وافقت السلطات السودانية على انزال إمدادات إغاثة عاجلة جواً للمدنيين في جنوب السودان.

سوريا

٩٤/٢/٢٤: قال نائب رئيس الطائفة اليهودية في سوريا يوسف جاجاتي إن جميع يهود سوريا قد حصلوا على تأشيرات خروج من قبل السلطات السورية.

سوريا - لبنان

٩٤/٢/٢٠: انعقدت في دمشق قمة لبنانية - سورية بين الرئيسين اللبناني إلياس الهراوي والسوري حافظ الأسد. وتناولت القمة الوضع المتفجر في جنوب لبنان والوضع الداخلي اللبناني بشكل عام وتطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط / الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي

٩٤/٢/٤: طلب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يهود باراك من حكومته إدخال تعديلات على مسودة اتفاق دافوس (الذي توصل إليه وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الشهر الفائت في سويسرا). ورأى باراك أن يتحمل الجيش الإسرائيلي «المسؤولية الكاملة» على الطرق الرئيسية في قطاع غزة ورفع المؤدية إلى المستوطنات اليهودية.

٩٤/٢/٦: انتقدت السياسة الإسرائيلية في تدخل القيادات العسكرية الإسرائيلية في المفاوضات مع الفلسطينيين عبر وضع شروط على الحكومة.

٩٤/٢/٧: التقى الزعيم الفلسطيني

ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في القاهرة للاتفاق على تسوية النقاط المعلقة في المفاوضات. وقد انهما محادثتهما بتوقيع اتفاق حول بعض المسائل الأمنية الرئيسية، وأكد أنهما احرضا تقدماً مهماً.

٩٤/٢/١٣: رأى وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبيه «ضرورة التزام إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية» المواعيد المحددة لتنفيذ الحكم الذاتي. كما أشار إلى ضرورة بحث وضع مدينة القدس في المرحلة الانتقالية.

٩٤/٢/١٤: عاودت منظمة التحرير وإسرائيل مفاوضاتهما في المنتجع المصري في طابا، وتركزت على سبل تأليف الشرطة الفلسطينية وآليات عملها وصلاحياتها وهيكلتها وتسليحها.

- رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، بعد «اتفاق القاهرة الأمني»، أنه «ليس لدى الفلسطينيين شيء كبير يقدمونه إلى إسرائيل، فإننا بطريقة ما نتفاوض مع أنفسنا».

٩٤/٢/١٧: انتقد الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الإدارة الأميركية «لأنها تواصل النأي بنفسها عن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية» على الرغم من دعواته المتكررة «إلى تدخل أميركي». وأكد عرفات «أننا بحاجة إلى دور إيجابي من الولايات المتحدة وإلى عدم تركنا وحدنا مع الإسرائيليين».

٩٤/٢/٢١: انتقلت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية إلى القاهرة وباريس بهدف إنجاز ما تبقى من نقاط تعرق الوصول إلى اتفاق شامل. وتحديث الطرفان في ختام هذه الجولة عن «تحقيق تقدم» في المفاوضات.

٩٤/٢/٢٥: طلب الرئيس الأميركي بيل كلينتون، عقب مجزرة الخليل، من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني الحضور إلى واشنطن «في

أسرع ما يمكن والبقاء في حال انعقاد مستمرة للمفاوضات إلى أن ينهيا عملهما». وأشار كلينتون إلى أن الطرفين وافقا على ذلك.

٩٤/٢/٢٦: رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن مجزرة الخليل قد «أضرت بمركز إسرائيل التفاوضي مع الفلسطينيين».

٩٤/٢/٢٨: رفضت منظمة التحرير الفلسطينية استئناف المفاوضات مع الإسرائيليين بعد مجزرة الخليل قبل تنفيذ عدد من الشروط، منها تأمين الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فيما رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أنه «ليس أمام الفلسطينيين خيار آخر غير العودة إلى طاولة المفاوضات».

الشرق الأوسط - المفاوضات الثنائية

٩٤/٢/٣-١: واصل رؤساء الوفود العربية والإسرائيلية جولة مفاوضاتهم الثنائية المنعقدة في واشنطن.

٩٤/٢/٢: أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين أنه يثق بالرئيس السوري حافظ الأسد أكثر مما يثق بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، لأن الأسد «يتولى رئاسة دولة وأنه قد احترم دائماً الاتفاقات التي وقعت مع إسرائيل عبر وسيط ثالث. في حين أننا لم نستطع إطلاقاً أن نتأكد من أن ياسر عرفات سيفي بالتزاماته». وربط رابين ذلك بأن «عرفات يتعرض لضغوط من كل الجهات، وأكثر من ذلك فهو لا يمثل جميع الفلسطينيين». وامتدح رابين «استقرار» النظام السوري وأهميته في عملية السلام.

٩٤/٢/٨: اعتبر المنسق الأميركي

للمفاوضات الثنائية دنيس روس «أن الولايات المتحدة لا تعتقد ان انطلاقة حدثت في القمة الأميركية - السورية في جنيف الشهر الماضي». وأضاف: «إننا سمعنا من الرئيس السوري أشياء لم نكن نسمعها من قبل، إلا أن الانطلاقة لم تحدث».

٩٤/٢/٩: طالب الرئيس الأميركي بيل كلينتون سوريا «أن تظهر أنها تريد سلاماً كاملاً وذا معنى لإحراز ثقة شعب إسرائيل التي تجعل مثل هذا السلام ممكناً».

٩٤/٢/١٢: جدد وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز المطالبة بعقد لقاء سوري إسرائيلي على مستوى القمة داعياً إلى توسيع نطاق المفاوضات مع سوريا «كي لا تتعثر».

٩٤/٢/١٤: أصر رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين أنه «يجب على سوريا أن تقنع الإسرائيليين أنها تريد السلام حقاً». وجدد موقفه من السلام مع لبنان مؤكداً أن «الحل في هذا المسار هو عبر اتفاق سلام عندما تكون الحكومة اللبنانية، وبمساعدة سوريا، قادرة على إثبات أنها ستحافظ تماماً على كل مناطق السيادة اللبنانية».

أكد العاهل الأردني الملك حسين أن هناك قضايا كثيرة ينبغي تسويتها قبل «أن يستطيع الأردن التوصل إلى اتفاق للسلام مع إسرائيل». وأشار الملك إلى تعرض الأردن لضغوط لدفعه إلى توقيع معاهدة مع إسرائيل أولاً، ثم التفاوض بعد ذلك على القضايا المتبقية.

٩٤/٢/١٥: عاودت المفاوضات العربية - الإسرائيلية اجتماعاتها في واشنطن بعد توقف بسبب الأعياد وسط أجواء سادتها الاتهامات المتبادلة بين سوريا وإسرائيل.

٩٤/٢/٢٥: أعلنت الوفود العربية

في واشنطن تعليق المفاوضات مع إسرائيل قبل ثلاثة أيام من نهايتها «تضامناً» مع الفلسطينيين عقب مجزرة الخليل.

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

٩٤/٢/٣-١: انعقدت لجنة الأمن والحد من انتشار الأسلحة، المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف، في القاهرة بمقاطعة من لبنان وسوريا. وقد وضعت الوفود المشاركة مسودة «وثيقة مشتركة» حول حظر انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط.

٩٤/٢/٧: التقت في القاهرة مجموعة العمل للتعاون الاقليمي في مجال السياحة، المنبثقة من لجنة التنمية الاقتصادية في المفاوضات المتعددة، على مستوى الخبراء. وقررت عقد جولة مقبلة لها في المغرب.

الصومال

٩٤/٢/٤: أعاد مجلس الأمن تحديد مهمة عملية الأمم المتحدة في الصومال بالتشديد على العملية السياسية في هذا البلد وليس على النزاع الالزامي لسلاح الفصائل الصومالية.

٩٤/٢/١١: وقعت معارك عنيفة بين فصائل صومالية متنافسة في مرفأ كيسمايو جنوب الصومال.

٩٤/٢/٢٨: وصلت مجموعة من القيادات الصومالية إلى القاهرة بدعوة من الرئيس المصري حسني مبارك بهدف البدء في محادثات سلام في ما بينها.

العراق

٩٤/٢/٦: قال رئيس بعثة التفتيش الدولية رولف إيكوس إنه «غير مقتنع» أن العراق قدم إليه جميع المعلومات في

شأن تدمير أسلحته الكيميائية. ٩٤/٢/١٨: رفضت الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق حتى تتأكد من التزام العراق بجميع قرارات مجلس الأمن.

شؤون فلسطينية

٩٤/٢/١: تصاعدت حدة المواجهات في الأراضي العربية المحتلة بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية التي كثفت عمليات المطاردة لاعتقال نشاط الانتفاضة. وتركزت هذه المواجهات في قطاع غزة ومدينة الخليل في الضفة الغربية.

٩٤/٢/١٣: قتل عنصر من جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شين بيت) وأصيب اثنان آخرون بجروح في كمين قرب القدس نصبه مسلحون فلسطينيون. وقد تبنت «حركة المقاومة الإسلامية - حماس» هذه العملية.

٩٤/٢/١٧: حذر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من انتشار السلاح «بكثافة» بين أيدي الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. واتهم مجموعات في الجيش الإسرائيلي بتهرب الأسلحة إلى الفلسطينيين بهدف «التشجيع على الاقتتال الداخلي» بين الفلسطينيين وتحويل مناطق الحكم الذاتي «أفغانستان جديدة».

٩٤/٢/١٩: تكررت الهجمات الفلسطينية على المستوطنين الإسرائيليين في عدد من مدن الضفة الغربية.

٩٤/٢/٢٥: سقط ٥٣ فلسطينياً قتلى وجرح نحو ٢٨٠ آخرون في إطلاق نار على المصلين فجرًا داخل مسجد الحرم الإبراهيمي في الخليل. ومع انتشار النبا في المدينة عمت التظاهرات الغاضبة شوارع المدينة وعدداً من المدن

الأخرى، واشتبكت مع القوات الإسرائيلية التي ردت بإطلاق نار أسفر عن سقوط ٢١ قتيلاً وعشرات الجرحى بين الفلسطينيين. وقد أعلنت إسرائيل أن المجزرة ارتكبها طبيب يهودي من أصل أميركي. فيما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية ذلك وأكدت أن الجريمة ارتكبتها مجموعة، وحملت إسرائيل المسؤولية عن ذلك.

— دانت الحكومة الإسرائيلية مجزرة الخليل ومرتكبيها. واتصل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات معزياً ومؤكداً «أن التصرف الجنوني لن يمنع المصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين». كما اتصل رابين بالرئيس المصري حسني مبارك طالباً تدخله.

— دعت منظمة التحرير الفلسطينية مجلس الأمن إلى الانعقاد للنظر في مجزرة الخليل ودعته إلى «توفير الإجراءات اللازمة لحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عبر وجود دولي مباشر».

— دان الرئيس الأميركي بيل كلينتون «الجريمة» في الخليل مشدداً على أن مرتكبها «مستوطن إسرائيلي تصرف بمفرده».

— أثارت مجزرة الخليل ردود فعل شاذية ومستنكرة من جميع دول العالم. — أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن عن اتفاقهما على «خطوات عملية» للتعاون المستقبلي بينهما.

٩٤/٢/٢٦: عممت التظاهرات الفلسطينية مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة احتجاجاً على مجزرة الخليل. ووقعت صدامات عنيفة مع الجنود الإسرائيليين الذين حاولوا قمع هذه التظاهرات التي امتدت أيضاً إلى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨.

٩٤/٢/٢٧: أغلقت السلطات الإسرائيلية الأراضي العربية المحتلة في محاولة لتخفيف حدة الاحتجاجات على مجزرة الخليل. كما أعلنت عن تأليف لجنة للتحقيق في المجزرة، وعن أنها قررت نزع سلاح بعض المتطرفين اليهود وتقييد حرية حركتهم. وأبدت استعدادها لإطلاق سراح عدد من المعتقلين الفلسطينيين لديها.

— قلّل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من شأن الإجراءات التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية وعدّها «جولاء وخالية من المحتوى». وأكد ضرورة الحماية الدولية للفلسطينيين ونزع سلاح المستوطنين.

— رحبت الإدارة الأميركية بقرارات الحكومة الإسرائيلية وعدتها «خطوة مهمة نحو ضمان أمن الفلسطينيين».

٩٤/٢/٢٨: اعتقلت السلطات الإسرائيلية خمسة من المستوطنين اليهود إضافة إلى أنها قيدت حركة ١٥ آخرين ينتمي معظمهم إلى حركة «كاخ» اليهودية العنصرية.

— أبدى رئيس الوزراء إسحق رابين موافقته على وجود دولي مدني محدود في منطقتي الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا.

— أعلنت الولايات المتحدة معارضتها مبدأ الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة التي تطالب به منظمة التحرير الفلسطينية. وانتقدت بشدة اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي المحتلة.

— كررت منظمة التحرير الفلسطينية مطالبتها بالحماية الدولية ونزع سلاح المستوطنين اليهود وإزالة بعض المستوطنات في الضفة الغربية بوصفها مصدراً دائماً للتوتر.

القوقاز

٩٤/٢/١٩: وافق ممثلون عن أرمينيا وأذربيجان، بضغط روسي، على اتفاق مبدئي لوقف تام على إطلاق نار في إقليم قره باغ المتنازع عليه بين البلدين.

ليبيا

٩٤/٢/٣: أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي حكماً لمصلحة تشاد في نزاعها الحدودي مع ليبيا على شريط أوزو.

مصر

٩٤/٢/٢: دعت «الجماعة الإسلامية»، في بيان لها، المستثمرين والسياح الأجانب إلى مغادرة مصر حرصاً على سلامتهم. وبررت ذلك في أن عملياتها المقبلة «ستكون بالغة الشراسة والقوة».

— ارتفعت حدة المواجهات العنيفة بين الأجهزة الأمنية المصرية وبين عناصر الجماعات الإسلامية المتشددة.

٩٤/٢/٨: تعهدت الحكومة المصرية حماية الأجانب والمستثمرين الموجودين في مصر.

٩٤/٢/١٠: أطلقت النار على عدد من وسائل نقل مخصصة للسياح الأجانب.

— طالبت النقابات المهنية المصرية بفتح الباب أمام جميع الاتجاهات السياسية في مصر للمشاركة في الحوار الوطني الذي اقترحت السلطة المصرية عقده في آذار/ مارس المقبل.

٩٤/٢/٢٢: شنت السلطات المصرية عمليات دهم واعتقال واسعة في صعيد مصر مستهدفة أنصار الجماعات الإسلامية.

اليمن

٩٤/٢/١: حذر رئيس لجنة

المصالحة اليمنية العميد مجاهد أبو شوارب من «عدم القبول بالحلول المطروحة لأنه سيعني الكارثة».

٩٤/٢/٢: تبادل حزب المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني الاتهامات في شأن عدم رغبة كل منهما في توقيع اتفاق المصالحة وبحشد قوات على الحدود السابقة بين شطري اليمن والتحضير لحرب أهلية في البلاد.

٩٤/٢/١٥: رأى نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض أن «الفيدرالية هي أفضل صيغة» لدولة واحدة في اليمن.

٩٤/٢/٢٠: وقع زعماء الأحزاب اليمنية في العاصمة الأردنية عمان «وثيقة العهد والاتفاق» برعاية الملك حسين وبحضور الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات والأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد. وتولى توقيع الوثيقة كل من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ورئيس مجلس النواب عبدالله الأحمر. وقد تعهدت جميع الأطراف اليمنية العمل على تنفيذ الوثيقة.

٩٤/٢/٢١: انتقل نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض من الأردن مباشرة إلى السعودية حيث التقى العاهل السعودي الملك فهد.

اندلعت اشتباكات عنيفة بين لواء «العمالة» الشمالي ولواء «الوحدة» الجنوبي في محافظة أبين جنوب عدن.

٩٤/٢/٢٣: توسعت الاشتباكات بين القوات العسكرية اليمنية إلى مدينتي لورد وزنجبار وذمار ورفض بعض الوحدات العسكرية الانصياع لمساعي التهدئة.

وصل نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض إلى عمان، فيما قام عدد من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني بزيارات للكويت ودولة الإمارات العربية

المتحدة، وقد انتقد وزير الخارجية اليمني محمد باسندوه هذه التحركات «التي تتم بشكل إفرادي، الأمر الذي ينم عن توجه حاد نحو الانفصال».

٩٤/٢/٢٥: نجحت اللجنة العسكرية التي أفتتها الحكومة اليمنية في تهدئة الوضع العسكري المتوتر في

آذار / مارس ١٩٩٤

المناطق التي شهدت اشتباكات بين ألوية جنوبية وأخرى شمالية.

٩٤/٢/٢٨: تجددت الاشتباكات في مدينة مودية في محافظة أبين. ولم تفلح لجنة الوساطة الأردنية - العمانية المشتركة في التوصل إلى إجراءات لإزالة التوتر بين الطرفين المتقاتلين.

الأردن

٩٤/٣/٣: اتفق الأردن والفاتيكان على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين.

٩٤/٣/٢٢: احتج الأردن على تشدد القوات البحرية الأميركية في حصارها لميناء العقبة الأردني، المفروض منذ حرب الخليج الثانية، لما يسببه ذلك من خسائر للاقتصاد الأردني.

إسرائيل

٩٤/٣/٣: أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين مفاوضات مع حزب «تسوميت» اليمني بهدف ضمه إلى الائتلاف الحكومي «لأن مجزرة الخليل تزيد أهمية الاعتماد على أوسع ائتلاف في البرلمان».

٩٤/٣/١١-٩: قام وزير الدفاع الفرنسي فرنسوا ليوتار بزيارة لإسرائيل هي الأولى لوزير دفاع فرنسي. وأكد ليوتار «أن على فرنسا استعادة مكانتها». وقد أسفرت الزيارة عن توقيع اتفاق للتعاون العسكري بين البلدين وعن إنهاء حظر عسكري فرنسي على إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، على أمل «أن تستحيل فرنسا في المستقبل شريكاً لإسرائيل».

إيران

٩٤/٣/٣٠: وقّعت إيران مع الكويت إتفاقاً للتعاون في مجال النقل البحري بهدف تطوير التبادل التجاري بين البلدين.

البلقان

٩٤/٣/١: توصل ممثلو الحكومة البوسنية المسلمة والحكومة الكرواتية في واشنطن إلى «اتفاق تمهيدي» حول إقامة اتحاد فيدرالي في البوسنة والهرسك. وأوضحت وزارة الخارجية الأميركية أن هذا الاتفاق يتضمن أيضاً «الخطوط العريضة لاتفاق تمهيدي» آخر لإقامة نظام كونفيدرالي بين جمهورية

كرواتيا والاتحاد الفيدرالي الجديد في البوسنة.

- أعلن زعيم صرب البوسنة رادوفان كارادزيتش، من موسكو، عن فتح مطار توزلا في شمال البوسنة بإشراف الأمم المتحدة، وأشار وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف إلى إرسال مراقبين روس إلى المطار «للتأكد من أنه لن يستخدم لأغراض عسكرية».

٩٤/٣/٢: رحب المبعوث الروسي الخاص إلى يوغسلافيا فيتالي تشوركين بالاتفاق بين المسلمين والكروات، واصفاً إياه أنه «نقطة تحول جديدة» نحو تسوية سلمية للنزاع في البوسنة.

رأى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن الاتفاق الكرواتي مع مسلمي البوسنة «يولد توازناً جديداً للقوى يمكن أن يجعل الصرب يفاضون بجد لإنهاء الحرب». كما أوفدت الإدارة الأميركية مبعوثاً لها لإقناع صرب البوسنة وجمهورية صربيا بالموافقة على الفيدرالية بين المسلمين والكروات.

- قال الوسيط الدولي دافيد اوين إنه «يتعين على أوروبا ألا تشعر بالاحباط أو بأنها أقصيت عن عملية السلام في البوسنة» عقب الاتفاق بين الكروات والمسلمين برعاية الولايات المتحدة. وأكد أن هذا الاتفاق «هو امتداد منطقي لخطة العمل الأوروبية وتطور معقول جداً في مسار المفاوضات».

٩٤/٣/٣: رأت الأمم المتحدة أنه يتعين على دول العالم إرسال نحو ١١ ألف جندي إضافي إلى البوسنة في أسرع وقت للمساعدة على تثبيت وقف النار هناك، ولا سيما في ساراييفو.

٩٤/٣/٥: أصدر مجلس الأمن قراراً بالإجماع يدعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة لإعادة الخدمات الأساسية في مدينة ساراييفو. كما طلب القرار من

أمينه العام إعداد اقتراحات في شأن تعزيز الحماية في «المناطق الآمنة» المعلنة سابقاً من جانبه في البوسنة.

٩٤/٣/٨: أعلن الرئيس الصربي سلوبودان ميلو سيفيتش أن الاتفاق بين المسلمين والكروات في البوسنة «هو شأنهم الداخلي»، وأن الصرب «ليسوا ملزمين الاشتراك فيه».

٩٤/٣/٩: أكدت الحكومة البوسنية المسلمة أن مشروع الفيدرالية مع الكروات «لا يستثني أحداً». كما سعت لكسب تأييد روسيا لهذا المشروع.

٩٤/٣/١٥: وقّع الكروات والمسلمون برعاية أميركية اتفاقاً لدمج قواتهما العسكرية.

- قام رئيس الوزراء الفرنسي إدوار بالادور بزيارة منطقة بيهاتش المسلمة في شمال البوسنة. وانتقد بالادور ببطء عملية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة بسبب تعرض مواقع الوحدة الفرنسية العاملة في المدينة للقصف دون أن يقابل ذلك تحرك فاعل من الأمم المتحدة.

٩٤/٣/١٦: لوجت الإدارة الأميركية بإمكان رفع العقوبات الدولية عن صربيا تدريجاً في حال موافقة الصرب على الانضمام إلى الاتفاق الكرواتي مع المسلمين في البوسنة.

٩٤/٣/١٧: وقّع الصرب والمسلمون اتفاقاً على فتح الطرق التي تربط العاصمة البوسنية ساراييفو بالخارج، أمام حركة تنقل المدنيين.

٩٤/٣/١٨: رعى الرئيس الأميركي بيل كلينتون في واشنطن حفل توقيع اتفاق الاتحاد الفيدرالي في البوسنة بين المسلمين والكروات، واتفاق آخر لربط الفيدرالية الناشئة في البوسنة بكونفيدرالية مع كرواتيا.

٩٤/٣/٢٢: استبعد الرئيس الكرواتي فرانيو توديمان انضمام صرب

البوسنة إلى الاتفاق الموقع بين الكروات والمسلمين.

- وافقت الأمم المتحدة على انضمام تركيا إلى الدول المشاركة في قوة الحماية الدولية العاملة في البوسنة. وقد اعترضت اليونان ويوغسلافيا (صربيا ومونتينيغرو) على ذلك.

- بدأت في السفارة الروسية في زغرب مفاوضات بين صرب جيب كرايينا الكرواتي وبين الحكومة الكرواتية.

٩٤/٣/٢٤: رفض زعيم صرب البوسنة رادوفان كارادزيتش الانضمام إلى الفيدرالية الكرواتية - المسلمة في البوسنة، معتبراً أن «الأولوية هي للإتحاد الكامل مع صربيا أو مع أراضٍ صربية أخرى».

٩٤/٣/٢٧: شهدت منطقة غوراجدي في شمال وسط البوسنة معارك عنيفة بين الصرب والمسلمين.

٩٤/٣/٣٠: اجتمعت الجمعية التأسيسية للإتحاد الفيدرالي في البوسنة في أول جلسة لها في العاصمة ساراييفو، وأقرت بأغلبية كبيرة الدستور الجديد للبلاد.

- أعلن في زغرب عن توقيع اتفاق بين الحكومة الكرواتية وصرب كرايينا لوقف نار شامل وسحب الأسلحة الثقيلة من خطوط القتال بينهما.

تركيا

٩٤/٣/١: تواصلت الاشتباكات العنيفة والمتفرقة بين قوات الأمن التركية ومقاتلي «حزب العمال الكردستاني» في جنوب شرق البلاد، في وقت كثف الجيش التركي عملياته ضد عناصر هذا الحزب.

٩٤/٣/٣: رفع البرلمان التركي الحصانة عن ستة من أعضائه من أصل كردي بسبب «نزعهم الانفصالية». وقد استسلم هؤلاء النواب بعد اعتصامهم في

مبنى البرلمان احتجاجاً على القرار المذكور.

٩٤/٣/١١: قال مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون أوروبا الغربية ستيف أوكسمان إن بلاده «تؤيد حلاً سياسياً للمشكلة الكردية في إطار وحدة تركيا».

- دان البرلمان الأوروبي قرار البرلمان التركي رفع الحصانة عن عدد من نوابه من أصل كردي.

٩٤/٣/١٧: أمرت محكمة أمن الدولة في تركيا بسجن النواب الستة بعد رفع الحصانة عنهم من جانب البرلمان التركي.

٩٤/٣/٢٠: سلمت إيران عدداً من الثوار الأكراد إلى السلطات التركية، بعد فرار هؤلاء إلى الأراضي الإيرانية في أثناء اشتباكات مع الجيش التركي في المنطقة المتاخمة للحدود الإيرانية.

٩٤/٣/٢٧: جرت انتخابات المجالس البلدية في تركيا وتخللتها أعمال عنف أوقعت نحو مئة قتيل. وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز مرشحي حزب «الطريق القويم»، إلا أن حزب «الرفاه» الإسلامي سجل انتصارات كبيرة في شرق البلاد وجنوب شرقها، وخصوصاً في المدن الكبرى والعاصمة أنقرة.

تونس

٩٤/٣/٢٠: حقق الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وحزبه (التجمع الدستوري الديمقراطي) فوزاً كاسحاً في أول انتخابات برلمانية ورئاسية تعددية، لم تشارك فيها الأحزاب الإسلامية بسبب الحظر المفروض عليها.

جامعة الدول العربية

٢٦-٩٤/٣/٢٧: انعقدت الدورة الـ ١٠١ لمجلس وزراء خارجية جامعة

الدول العربية في القاهرة، وكان موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل هو الأبرز على جدول الأعمال. وأصدر المجلس بياناً حض فيه الولايات المتحدة وروسيا على «منع التراجع» في عملية السلام في الشرق الأوسط بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، كما طالب البيان بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في شأن المجزرة. وأرجأ الوزراء مناقشة كل القرارات المتعلقة بالتضامن العربي والأمن ومقاطعة إسرائيل وتعديل ميثاق الجامعة بسبب الخلاف الشديد حولها.

الجزائر

٩٤/٣/١: استمرت أعمال العنف في الشارع الجزائري. فقد واصلت قوى الأمن الجزائرية مطاردة الجماعات الإسلامية المسلحة التي كثفت عملياتها في عدد من المدن الجزائرية.

- أضرب المعلمون في العاصمة الجزائر احتجاجاً على اغتيال مدرسة في ضاحية المدينة. فيما تم اغتيال صحفي يعمل في التلفزيون الجزائري.

٩٤/٣/٦: عيّن الرئيس الجزائري الأمين زروال هيئة من المستشارين من أنصار الحوار مع الإسلاميين.

٩٤/٣/٧: استبعد رئيس الوزراء رضا مالك إجراء حوار مع «القوى التي تستخدم العنف وسيلة للعمل السياسي». كما أكد أن حكومته لا تعترف بـ «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

٩٤/٣/٨: سارت تظاهرة نسائية في العاصمة تحت شعار «لا حجاب ولا جلباب»، ونددن بجهد الحكومة لفتح حوار مع الإسلاميين.

٩٤/٣/١١: هاجمت مجموعة مسلحة معتقل تازولت في جنوب شرق الجزائر وأخلت سبيل ١٠٠٠ سجين من الإسلاميين بعد تصفية حراس السجن.

٩٤/٣/١٢: بدأت السلطات الجزائرية حملة تمشيط ومطاردة واسعة للسجناء الفارين من معتقل تازولت. فيما تبادلت وزارتا العدل والداخلية الاتهامات عن مسؤولية ما جرى.

٩٤/٣/١٨: أعلن الرئيس الجزائري الأمين زروال أنه سيقوم قريباً «بحوار صادق ومن دون استثناء» مع الأحزاب السياسية والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية للنهوض مجدداً بالبلاد.

٩٤/٣/٢٠: قتل ٦٤ إسلامياً في عمليات عدة في أنحاء متفرقة في البلاد. كما اغتيل قاضي وصحافي هو الثالث منذ بداية الشهر.

- نفى رئيس الوزراء رضا مالك، وكذلك قيادة أركان القوات المسلحة، وجود تناقض في التوجه بينهما وبين الرئيس الجزائري الأمين زروال حول أسلوب مواجهة العنف السياسي في البلاد.

٩٤/٣/٢١: اقتحم مسلحون مكاتب مجلة أسبوعية في العاصمة وقتلوا شخصين من العاملين وجرحوا ثلاثة آخرين.

٩٤/٣/٢٢: تظاهر عشرات الآلاف من الجزائريين في العاصمة بدعوة من المنظمات النسائية تحت شعار «إدانة الإرهاب ورفض أي حوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

٩٤/٣/٢٣: قتل فرنسيان طعنًا في منزلهما في العاصمة.

٩٤/٣/٢٤: التقى الرئيس الجزائري الأمين زروال وفدين: الأول من «الحركة من أجل الديمقراطية» بزعامة الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، والثاني من «حركة المجتمع الإسلامي - حماس» بزعامة الشيخ محفوظ نحاح الذي أكد أن «الحوار السياسي سيشمل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

٢٧/٣/٩٤: امتنعت الصحف الجزائرية عن الصدور احتجاجاً على الاعتداءات التي تستهدف وسائل الإعلام والصحافيين.

٢٩/٣/٩٤: أكد الرئيس الأمين زروال رسمياً أن السلطات الجزائرية تجري «اتصالات» مع قادة «الجهة الإسلامية للانقاذ». كما استقبل زروال وفداً من حزب «التحدي» (الشيوعي سابقاً).

٣٠/٣/٩٤: دعا الأمين العام لـ «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» سعيد سعدي إلى «المقاومة المسلحة ضد العنف الإسلامي»، وأعلن عن تأليف «مجموعات مسلحة وخلايا للدفاع الذاتي» لهذه الغاية.

٣١/٣/٩٤: أعلنت الرئاسة الجزائرية حصولها على تعهد من القادة الإسلاميين في السجن بإنهاء حملة العنف، بعد اجتماع بين الرئيس الجزائري وبينهم.

السعودية

٣١/٣/٩٤: تقدمت السلطات المالية السعودية بطلبات قروض إلى مصارف محلية لتغطية مدفوعات متأخرة من صفقة أسلحة أميركية.

السودان

٨/٣/٩٤: فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على توريد السلاح إلى السودان.

٢١-٢٣/٣/٩٤: جرت في العاصمة الكينية نيروبي جولة من محادثات السلام في جنوب السودان بين الحكومة السودانية وممثلين عن فصيلي «الجيش الشعبي لتحرير السودان» برعاية من كينيا وأوغندا وأثيوبيا وأريتريا. ولكن هذه المحادثات لم تسفر إلا عن الاتفاق على السماح بوصول

امدادات الإغاثة إلى سكان جنوب السودان.

٢٤/٣/٩٤: أعلن الرئيس السوداني عمر حسن البشير أن «التمرد في جنوب السودان تلقوا أسلحة إسرائيلية عبر أوغندا».

سوريا

٧-٩/٣/٩٤: قام وفد من الشخصيات العربية في إسرائيل برئاسة عضو الكنيست الإسرائيلي عبد الوهاب الدرواشة بأول زيارة لسوريا منذ عام ١٩٤٨، وذلك لتقديم التعازي للرئيس السوري حافظ الأسد بوفاة نجله. وأكد الدرواشة «أننا لا نحمل أي رسالة»، و«لا تمثل أي موقف رسمي داخل إسرائيل».

٢٣/٣/٩٤: أجرى مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليتر وجولة من المحادثات في سوريا مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع تركزت على «العلاقات الثنائية بين سوريا والولايات المتحدة وسبل تحسينها في ضوء ما اتفق عليه في قمة جنيف».

٢٤/٣/٩٤: قام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بزيارة سوريا، وعقد جولتين من المحادثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد تركزت حول الازمة التي يشهدها اليمن. كما التقى صالح الرئيس اليمني الجنوبي سابقاً علي ناصر محمد المقيم في دمشق.

٣١/٣/٩٤: أقيمت الولايات المتحدة اسم سوريا على اللائحة الأميركية للدول «المتورطة في تجارة المخدرات» عالمياً.

الشرق الأوسط / الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي

٢/٣/٩٤: دعت الولايات المتحدة الفلسطينيين إلى العودة إلى المفاوضات

مع الإسرائيليين «لأن رفض ذلك سيكون انتصاراً للمجنون» الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل.

٣/٣/٩٤: أوقدت روسيا مبعوثاً خاصاً إلى الشرق الأوسط للقاء الفلسطينيين والإسرائيليين بهدف التوصل إلى استئناف المفاوضات المعلقة بين الجانبين.

- قال الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات أن «عملية السلام فقدت مصداقيتها، ونحن بحاجة إلى خطوات ملموسة لإقناع شعبنا».

٧/٣/٩٤: بدأت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتصالات مباشرة في القاهرة للبحث في شروط معاودة مفاوضاتهما.

٩/٣/٩٤: دعا الوفد الروسي الخاص إلى الشرق الأوسط أيفور ايفانوف مجلس الأمن إلى إصدار قرار في أسرع وقت ممكن لضمان أمن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتحديد شروط إقرار حماية دولية على الأرض.

١٥/٣/٩٤: فشلت الاتصالات الدبلوماسية المكثفة التي شهدتها تونس بين منظمة التحرير الفلسطينية ودبلوماسيين أميركيين وروس ونرويجيين وإسرائيليين، في اقناع المنظمة في معاودة مفاوضاتها مع إسرائيل. وأصرت المنظمة على أن لا مفاوضات قبل صدور قرار من مجلس الأمن يدين مجزرة الخليل ويؤمن حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

١٨/٣/٩٤: تبنى مجلس الأمن قراراً يدين بشدة مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، ويدعو إلى وجود دولي مؤقت لضمان حماية سكان الأراضي المحتلة. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على فقرتين في مقدمة القرار، تتحدث الأولى عن «الأراضي العربية المحتلة»، وتدرج الثانية

القدس ضمن الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧.

٩٤/٣/٢٤: اجتمع في القاهرة مندوبو الدول الممولة للشرطة الفلسطينية لبحث تمويل هذه الشرطة وحضوا الأسرة الدولية على المساعدة في ذلك.

- أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون، أمام ممثلي المنظمات اليهودية الأميركية، أنه «يؤمن بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل»، مخالفاً بذلك الموقف الأميركي الرسمي من هذه المدينة.

٩٤/٣/٢٩: اتهم الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات «منظمة سرية» داخل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين بأنها «تريد تخريب الحل السلمي».

٩٤/٣/٣١: توصلت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بعد جولات من المفاوضات المكوكية في القاهرة وتونس، إلى توقيع اتفاق لتنفيذ قرار مجلس الأمن حول المراقبين الدوليين في مدينة الخليل. ونص الاتفاق على انتشار ١٦٠ مراقباً من النروج والدانمارك وإيطاليا في المدينة، وتم التوصل إلى الاتفاق بجهود أميركية ومصرية وروسية ونروجية. وفور انتهاء مراسم التوقيع، بدأت المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية في شأن تطبيق الحكم الذاتي.

الشرق الأوسط - المفاوضات الثنائية

٩٤/٣/٩: قال نائب وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف، بعد عودته من الشرق الأوسط، أن مجزرة الخليل «نسفت تماماً عملية التفاوض العربية - الإسرائيلية» التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١. وطرح في المقابل، فكرة عقد مؤتمر دولي ثانٍ، مؤكداً أنها «تلقى دعم أطراف النزاع والولايات المتحدة».

- أعلنت الحكومة الإسرائيلية معارضتها فكرة عقد «مؤتمر ثانٍ على غرار مؤتمر مدريد».

- أوضحت الولايات المتحدة أنها «تركز حالياً على معاودة المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية للتوصل إلى تطبيق سريع لإعلان المبادئ بينهما» معتبرة أن «الأولوية الآن هي لمعاودة المفاوضات على المستوى الثنائي وليس بالضرورة التقدم على طريق متعدد الأطراف».

٩٤/٣/١٦: دعا الرئيس الأميركي بيل كلينتون مجدداً إلى استئناف عملية السلام في المسار الفلسطيني والمسارات العربية الأخرى. وأوضح أنه بحث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في الوسائل الكفيلة بذلك. وأضاف أن رابين أبلغه أن السلام مع سوريا «هو التزام استراتيجي» بالنسبة إلى إسرائيل. كما أكد رابين، من جهته، أنه مستعد لاتخاذ «إجراءات مؤلمة» لتحقيق السلام مع سوريا.

٩٤/٣/١٨: أعلنت الولايات المتحدة، مباشرة بعد صدور قرار مجلس الأمن حول مجزرة الخليل، عن موافقة الأطراف العربية على استئناف المفاوضات الثنائية مع إسرائيل في نيسان/أبريل المقبل.

٩٤/٣/٢٣: زار المنسق الأميركي لعملية السلام دنيس روس سوريا، والتقى الرئيس السوري حافظ الأسد، مؤكداً التزام واشنطن العمل على تحقيق تقدم على المسار السوري - الإسرائيلي.

٩٤/٣/٢٧: أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن المفاوضات مع سوريا «ستتمحور على مراحل الانسحاب من الجولان والترتيبات الأمنية والطريقة التي تستطيع الولايات المتحدة أن تساهم فيها في هذه المفاوضات».

- وصف وزير الخارجية اللبناني فارس بوز المفوضات العربية مع إسرائيل بـ «العقم». ورأى أن إسرائيل «غير مستعدة» لتحقيق أي تقدم على أي من المسارات العربية إلا بعد إتمام اتفاقها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن إسرائيل أرادت «أن تثبت أن قمة جنيف السورية - الأميركية كانت فاشلة وأن الحوار يجب أن يتم مع إسرائيل مباشرة».

٩٤/٣/٢٨: رهن العاهل الأردني الملك حسين استئناف الأردن دوره في عملية السلام بمعالجة الحصار المفروض على ميناء العقبة الأردني.

الصومال

٩٤/٣/١١-١: استضافت القاهرة سلسلة من اللقاءات بين زعماء الفصائل الصومالية، باستثناء زعيم «التحالف الوطني الصومالي» الجنرال محمد فارح عيديد الذي لم يحضرها، واتفق المجتمعون على تأليف مجلس انقاذ وطني وحكومة مركزية. وقد انتقد عيديد هذه للحادثات، واتهم مصر بالانحياز إلى التكتل الصومالي المتناوي له.

٩٤/٣/٤: اندلعت اشتباكات عنيفة بين قبائل متناحرة في كيسمايو جنوب الصومال، ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى.

٩٤/٣/٨: رأى المبعوث الأميركي الخاص إلى الصومال روبرت أوكلي أن الصومال «ينزلق للتحول إلى أفغانستان أخرى». كما أوضح أوكلي أن زعيم «التحالف الوطني الصومالي» الجنرال محمد فارح عيديد يسعى لبذل جهوده لإقناع الصوماليين بأنه يحظى بتأييد زعماء شرق أفريقيا بهدف «تعزيز موقعه التفاوضي مع الفصائل الصومالية الأخرى التي توجهت بدورها نحو

القاهرة لإعطاء الانطباع بأنها تحظى بتأييد قوي من مصر». ورأى أوكلتي أن التنافس الأثيوبي - المصري في شأن الصومال «هو عامل سلبي ويعقد الموقف».

٩٤/٣/١١: أعلنت إيطاليا عن سحب كتبيتها العاملة في إطار القوات الدولية في الصومال.

٩٤/٣/١٦: دعا الجنرال محمد فارح عيديد خصومه الصوماليين إلى التعاون معه في صوغ دستور جديد للصومال وتأييد حكومة انتقالية.

٩٤/٣/١٨: أعلنت كل القوات العربية المشاركة في القوات الدولية العاملة في الصومال، باستثناء مصر، تعليق مشاركتها.

٩٤/٣/٢٤: وقع الجنرال محمد فارح عيديد ومناقسه الرئيس الوقت علي مهدي محمد اتفاقاً للسلام، في العاصمة الكينية نيروبي، برعاية الأمم المتحدة.

٩٤/٣/٢٥: أنهت القوات الأميركية انسحابها من الصومال، تاركة قوة لحفظ السلام مؤلفة من قوات تابعة لدول من العالم الثالث.

العراق

٩٤/٣/٧: ناشد البطاركة الكاثوليك، بعد زيارة قاموا بها للعراق، الأمم المتحدة والبابا يوحنا بولس الثاني العمل على «رفع الحصار عن الشعب العراقي».

٩٤/٣/١٨: مدّد مجلس الأمن العمل بالعقوبات الدولية المفروضة على العراق، على الرغم من بروز خلاف بين أعضائه في هذا الشأن.

شؤون فلسطينية

٩٤/٣/١: أطلقت إسرائيل نحو ٥٠٠ معتقل فلسطيني في سجونها معتبرة ذلك «خطوة لتهدئة الوضع في

المناطق وإقناع الفلسطينيين والعالمين العربي والإسلامي أنه لا شأن لنا، سواء للحكومة أم للجيش، في ما حدث في الخليل، بل إننا محبطون ومشمئزون من وقوع المجزرة في الخليل».

٩٤/٣/٢: تواصلت المواجهات في الأراضي العربية المحتلة بين السكان الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين وأدت إلى سقوط قتيلين و٧٤ جريحاً.

- فرضت الحكومة الإسرائيلية قيوداً على تنقل بعض المستوطنين اليهود المتطرفين في مستوطنة كريات أربع ومدينة الخليل.

٩٤/٣/٣: أفرجت إسرائيل عن ٢٢٨ معتقلاً فلسطينياً.

٩٤/٣/٤: قتل أربعة فلسطينيين في أثناء محاولتهم اقتحام مستوطنة في الضفة الغربية. كما استمرت الصدامات في الأراضي المحتلة وخصوصاً في مخيم بلاطة.

٩٤/٣/٦: استمرت المواجهات في الأراضي المحتلة ليرتفع عدد الجرحى بين الفلسطينيين إلى ٣٠ جريحاً في خلال يومين.

- تظاهر عشرات الآلاف من العرب واليهود داخل إسرائيل احتجاجاً على مجزرة الخليل والمطالبة بنزع سلاح المستوطنين.

٩٤/٣/٧: سقط المزيد من القتلى والجرحى برصاص الجنود الإسرائيليين في صدامات وقعت في مدينة الخليل.

٩٤/٣/١٣: أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن الحكومة الإسرائيلية حظرت نشاط منظمين يهوديين متطرفين هما «كاخ» و«كاماناحي».

٩٤/٣/١٥: رحّبت الإدارة الأميركية بقرارات الحكومة الإسرائيلية بحظر نشاط اليهود المتطرفين.

٩٤/٣/١٦: جرح نحو ٦٠

فلسطينياً في مواجهات عنيفة شهدتها الأراضي المحتلة.

٩٤/٣/١٧: قتل فلسطينيان اثنان وجرح ٢٢ آخرون في مواجهات عنيفة بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي.

٩٤/٣/٢١: جرح خمسة مستوطنين يهود بالرصاص في هجوم على حافلة كانت تقلهم قرب رام الله في الضفة الغربية. وأعلنت «حماس» مسؤوليتها عن العملية.

٩٤/٣/٢٣: قتل ستة نشطاء فلسطينيين من «حماس» في اشتباك مع القوات الإسرائيلية في الخليل دام أكثر من ٢٢ ساعة.

٩٤/٣/٢٤: جرح نحو ٢٥ فلسطينياً في صدام مسلح بين «صقور فتح» وحركة «حماس» في قطاع غزة.

٩٤/٣/٢٨: قتل الجيش الإسرائيلي ستة من نشطاء «صقور فتح» في مخيم جباليا في قطاع غزة.

٩٤/٣/٢٩: عمت تظاهرات الغضب والاستنكار الأراضي المحتلة مسفرة عن سقوط قتيل فلسطيني ونحو ٧٨ جريحاً.

٩٤/٣/٣٠: عم الإضراب الأراضي المحتلة والقرى العربية في إسرائيل في الذكرى الثامنة عشرة ليوم الأرض. كما سقط نحو ٢٠ جريحاً في صدامات مع الجيش الإسرائيلي في بعض المناطق.

مصر

٩٤/٣/١: اقتحم ثلاثة مسلحين مصرفاً في مدينة أبو تيج في صعيد مصر، وأطلقوا النار على الموظفين.

٩٤/٣/٢: قتل ثلاثة أقباط مصريين في حوادث متفرقة في صعيد مصر.

٩٤/٣/٣: فرقت الشرطة المصرية بالقوة تظاهرة طلابية في جامعة القاهرة احتجاجاً على مجزرة الخليل في الأراضي المحتلة.

٩٤/٣/٤: أطلق مسلحون النار على باخرة سياحية في أثناء رحلة في النيل، أسفر عن إصابة سائحة أجنبية.

- اصطدمت الشرطة بمتظاهرين في الجامع الأزهر تجمعوا للاحتجاج على مجزرة الخليل.

٩٤/٣/٧: هاجم مسلحون ثلاثة قطارات في صعيد مصر، فأصيب أكثر من ستة ركاب بجروح. كما انفجرت قنبلة في وسط أسبوط في الصعيد.

٩٤/٣/١١: سقط أربعة قتلى في هجوم مسلح على دير قبطي في صعيد مصر.

٩٤/٣/١٧: نفذت السلطات المصرية في الاسكندرية حكم الاعدام في عسكريين مصريين أدينا بالتآمر لاغتيال الرئيس المصري حسني مبارك.

٩٤/٣/٢٠: قتل خمسة من رجال الشرطة وجرح أربعة آخرون في اشتباك مع مجموعة من الإسلاميين المتطرفين.

٩٤/٣/٢١: شنت الشرطة المصرية حملة دهم ومطاردة واسعة في صعيد مصر، قتل خلالها ستة متطرفين إسلاميين.

٩٤/٣/٣١: انفجرت عبوة ناسفة أمام مصرف في القاهرة، أدت إلى إصابة شخصين وتدمير عدد من السيارات.

اليمن

٩٤/٣/١: أبدى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح استعداده «لمغادرة الحكم» إذا كان ذلك «يسمح بوضع حد للأزمة في البلاد».

٩٤/٣/٢: فشلت المساعي لعقد جلسة لمجلس الوزراء اليمني.

٩٤/٣/٣: أعلن نائب رئيس الوزراء العميد مجاهد أبو شوارب والزعيم القبلي اسنان أبو لحوم انسحابهما من لجنة الحوار الوطني «لأن البلاد تسير نحو الانفصال» ولعدم قدرتهما على منع ذلك.

٩٤/٣/٦: حذر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح خصومه السياسيين أنهم «سيدفعون الثمن إذا أصرروا على إبقاء التوتر العسكري» مؤكداً «أن لا رجعة عن وحدة اليمن».

٩٤/٣/١١: قام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف شرح موقفه من الأزمة في البلاد. كما اتهم «الحزب الاشتراكي اليمني» بأنه «اتخذ قرار الانفصال».

٩٤/٣/١٧: حذر نائب الرئيس علي سالم البيض من مخاطر استمرار الأزمة السياسية في البلاد، وأبدى تخوفه «أن يؤدي عدم تطبيق وثيقة العهد والاتفاق إلى انهيار الوحدة» محملاً «زعماء الشمال» تبعة ذلك.

٩٤/٣/١٨: اندلعت اشتباكات مسلحة بين وحدات عسكرية شمالية وأخرى جنوبية في محافظة شبوة. وقد تمكنت اللجنة العسكرية المشتركة من وقفها.

٩٤/٣/٢٠: تبادل طرفا الأزمة اليمنية الاتهامات والمطالبات بتنحية مسؤولين من الطرفين من السلطة.

٩٤/٣/٢٢: أعلن حزب «المؤتمر الشعبي العام» الحاكم أنه يفضل توسط مصر في الأزمة اليمنية بدل الأردن «لأن

الوساطة المصرية ستحظى بدعم دول الخليج».

٩٤/٣/٢٣: بدأ مبعوث مصري خاص إلى اليمن مهمة في تقريب وجهات النظر بين طرفي الأزمة اليمنية.

- عقد مجلس الوزراء اليمني أول جلسة له منذ ثلاث سنوات بحضور جميع أعضائه. واتفق على إتخاذ إجراءات للحد من تفاقم الأزمة السياسية في البلاد.

٩٤/٣/٢٧: أعلنت الحكومة اليمنية عن سلسلة من الاجراءات الصارمة حيال المشتبه بتورطهم في أعمال العنف السياسي في البلاد.

- دعا مجلس النواب اليمني الذي انعقد أول مرة منذ شهرين، إلى تطبيق «وثيقة العهد والاتفاق».

٩٤/٣/٢٨: رفض «الحزب الاشتراكي اليمني» حضور اجتماع لمجلس الرئاسة، وأصر على القبض على منفذي الاغتيالات بحق كوادره.

- وصل وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي إلى صنعاء في مهمة وساطة بين أطراف الأزمة.

٩٤/٣/٣٠: تجددت الاشتباكات في محافظة شبوة.

نيسان / ابريل ١٩٩٤

اتحاد المغرب العربي

٣-٩٤/٤/٤: انعقدت في تونس قمة دول اتحاد المغرب العربي بغياب العاهل المغربي الحسن الثاني والزعيم الليبي معمر القذافي. وتضمن البيان الختامي للقمة رفض هذه الدول «كل مظاهر الارهاب والعنف والتطرف». ووقع المجتمعون عدداً من اتفاقات

آسيا الوسطى

٢٤-٩٤/٤/٢٥: قام الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران بزيارة أوزبكستان على رأس وفد ضم كبار ممثلي الشركات الفرنسية بهدف دفع المساهمة الفرنسية في تطوير اقتصاد هذه الجمهورية.

التعاون أبرزها مشروع إقامة منطقة للتبادل الحرّ.

الأردن

٩٤/٤/١١: حذر الملك حسين من استمرار الحصار البحري المفروض على ميناء العقبة الأردني منذ حرب الخليج. ووصف ذلك بأنه «وضع غير قابل للاحتمال» بسبب ما يلحقه من خسائر بالاقتصاد الأردني. وربط حسين بين استئناف دور الأردن في عملية السلام في الشرق الأوسط وبين «إيجاد حل لهذه المشكلة».

٩٤/٤/١٥: عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريز مؤتمراً صحافياً طالباً فيه الأردن بوضع حد لنشاط «حركة المقاومة الإسلامية - حماس» على أراضيها.

٩٤/٤/١٦: أعلن الملك حسين حظر نشاط حركة «حماس» في الأردن، وشدد على أن بلاده «لا تعترف أو تتعامل» مع أي تنظيم فلسطيني غير منظمة التحرير الفلسطينية، وأن أي تنظيم غير المنظمة «سيعامل على أساس أنه غير قانوني». ونفى حسين تهمة دعم نشاط «حماس».

٩٤/٤/٢٨: قام الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة للأردن هي الأولى منذ عام ١٩٨٧، والتقى خلالها بالملك حسين معزياً بوفاة والدته.

إسرائيل

٩٤/٤/٤: اعتقلت الشرطة الإسرائيلية زعيم حركة «كاخ» اليهودية العنصرية باروخ مارزيل في إطار الاجراءات للحد من ذيول مجزرة الخليل ضد الفلسطينيين.

٩٤/٤/١٥: نظم عشرات الجنرالات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي تظاهرة في تل أبيب تأييداً للحوار بين إسرائيل

ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٢٤ - ٩٤/٤/٢٧: قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بزيارة رسمية لروسيا وهي الأولى لمسؤول إسرائيلي رفيع المستوى منذ قيام دولة إسرائيل. وتركزت محادثاته مع المسؤولين الروس على تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وزيادة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. ورأى رابين أن «إمكان نمو السكان في إسرائيل يعتمد على الهجرة من روسيا وبلدان مجموعة الدول المستقلة». وأثار رابين مع الرئيس الروسي بوريس يلتسين مسألة وجوب امتناع روسيا عن تزويد سوريا وإيران بالسلاح. كما وقّع رابين عدداً من اتفاقات التعاون الثنائي.

أفغانستان

٩٤/٤/٣: تجدد القتال بين الفصائل الأفغانية في تاغوب شرق العاصمة كابول.

- وصلت إلى أفغانستان بعثة الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى وقف القتال في البلاد.

٩٤/٤/٤: عاد التراسق الصاروخي والمدفعي إلى كابول بين قوات «الحزب الإسلامي» بزعامة قلب الدين حكمتيار وقوات «الجمعية الإسلامية» بزعامة أحمد شاه مسعود.

إيران

٩٤/٤/٢٨: توترت العلاقات الإيرانية - البريطانية بعد تحذير بريطاني لإيران من الاتصال بـ «الجيش الجمهوري الإيرلندي».

البلقان

٩٤/٤/١: قرر مجلس الأمن تعزيز قوة الحماية الدولية في البوسنة

والهرسك بإرسال ٢٥٠٠ جندي إضافي. -توصل المسلمون وصرب البوسنة إلى مشروع اتفاق لوقف المعارك في جيب بيهاتش شمال غرب البوسنة. فيما تعرضت مدينة غوراجدي المسلمة في شرق البوسنة لقصف عنيف من الميليشيات الصربية.

٩٤/٤/٤: بدأ الصرب سحب مدفعيّتهم الثقيلة ودباباتهم من خطوط جبهة القتال مع الجيش الكرواتي في جيب كرايينا داخل كرواتيا.

-أعلنت الولايات المتحدة انها لن تقدم على عمل جوي في البوسنة والهرسك على الرغم من الهجمات الصربية على مدينة غوراجدي.

٩٤/٤/٥: اخترق الصرب دفاعات غوراجدي وسيطروا على ١٢ قرية في ضواحيها.

٩٤/٤/٨: فشلت هدنة بين الصرب والمسلمين في غوراجدي، قامت الأمم المتحدة بترتيبها.

- نفذت طائرات حلف شمال الأطلسي غارة على مواقع صربية في محيط غوراجدي بناء على طلب ممثل الأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة ياسوشا أكاشي. وأوضح الحلف أن الغارة جاءت لدعم جنود الأمم المتحدة، فيما رأى فيها الصرب «عدواناً واضحاً على الشعب الصربي».

٩٤/٤/١٠: أغارت الطائرات الأميركية التابعة لحلف شمال الأطلسي مرة ثانية على مواقع للصرب قرب غوراجدي. وفي الوقت نفسه دعا الرئيس الأميركي بيل كلينتون الصرب إلى العودة إلى طاولة المفاوضات مؤكداً «أننا سنقتصر إذا ما طلب منا ذلك. لقد فعلنا الآن وسنفعل ذلك مرة ثانية».

٩٤/٤/١١: طلب الرئيس الروسي بوريس يلتسين عقد جلسة عاجلة لمجلس

الأمن لبحث الوضع في البوسنة، وأبدى احتجاجه على الغارات الأميركية على المواقع الصربية في البوسنة. كما وجه وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف تحذيراً رسمياً إلى الحلف الأطلسي من مغبة قصف الأهداف الصربية دون استشارة روسيا.

٩٤/٤/١٢: واصلت القوات الصربية تقدمها في اتجاه مدينة غوراجدي.

- نبه الرئيس الروسي بوريس يلتسين إلى أن أي محاولة لحل الأزمة البوسنية بالقوة «ستؤدي إلى حرب إلى الأبد».

- حذر الرئيس الأميركي بيل كلينتون مسلمي البوسنة من استغلال الوضع الناشئ عقب الغارتين الأمريكيتين.

٩٤/٤/١٣: كررت روسيا تحذيراتها من أنها ستعارض أي إنذار أطلسي إلى صرب البوسنة إذا «لم تستشر سلفاً».

٩٤/٤/١٤: احتجزت القوات الصربية ١٥٥ جندياً من قوة الحماية الدولية في أنحاء متفرقة من البوسنة. فيما هدد الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي بطلب «دعم جوي إذا كان أمن قوات الأمم المتحدة في خطر».

٩٤/٤/١٥: شهد الوضع العسكري مزيداً من التدهور في غوراجدي التي باتت على وشك السقوط في أيدي الصرب.

- أوضح الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن دور حلف شمال الأطلسي في الحرب في البوسنة «هو أن يكون حازماً ولكن ليس استفزازياً أو أن يحاول تغيير الميزان العسكري».

٩٤/٤/١٦: أسقطت القوات الصربية طائرة بريطانية في أثناء

تحليقها في أجواء غوراجدي.

٩٤/٤/١٧: اندفعت القوات الصربية داخل مدينة غوراجدي على الرغم من توصل قيادتها إلى اتفاق مع قيادة قوات الأمم المتحدة لوقف النار في هذه المدينة.

- شددت الولايات المتحدة على دورها الدبلوماسي في البوسنة، وطلبت إلى روسيا ممارسة نفوذها على الصرب لوقف هجومهم في غوراجدي.

٩٤/٤/١٨: انتقد الوفد الروسي الخاص إلى يوغسلافيا السابقة فيتالي تشوركين بشدة صرب البوسنة لخرقهم اتفاقات وقف النار وتعهدهم لروسيا. وأعلن «أن على الصرب أن يدركوا أنهم يتعاملون مع قوة عظيمة وليس مع جمهورية موز».

- أكد الرئيس الروسي بوريس يلتسين، في بيان رسمي، أن «على قيادة صرب البوسنة أن تلتزم وعودها التي قطعتها لروسيا وتوقف هجماتها وتنسحب من غوراجدي». ودعا إلى عقد قمة دولية لبحث الوضع في يوغسلافيا السابقة.

- دعا الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران إلى «المبادرة بلا إبطاء» إلى دفع المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية في البوسنة.

٩٤/٤/٢٠: واصل الصرب قصفهم لمدينة غوراجدي.

- حضّ الرئيس الأميركي بيل كلينتون حلف شمال الأطلسي على اللجوء إلى مزيد من العمل العسكري لوقف هجمات الصرب على «المناطق الآمنة» في البوسنة. وأشار إلى أن الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي تخطط «لمبادرة دبلوماسية رئيسية» لإنهاء الصراع.

٩٤/٤/٢٢: وجه حلف شمال

الأطلسي إنذاراً إلى صرب البوسنة بوقف قصفها لـ «المناطق الآمنة» الست في البوسنة وإلى الانسحاب من مدينة غوراجدي في خلال يومين. وقد دعمت روسيا هذا الإنذار معتبرة إياه «رداً ملائماً على طلب الأمم المتحدة للتدخل، وإن الخيار الوحيد أمام الصرب هو احترام تعهدهم».

٩٤/٤/٢٣: أبرم صرب البوسنة والأمم المتحدة اتفاقاً لوقف النار حول غوراجدي وعلى سحب الأسلحة الثقيلة مسافة ٢٠ كلم من خطوط المواجهة حول المدينة.

٩٤/٤/٢٦: عقد ممثلون عن الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي اجتماعاً أول في لندن لما يدعى «مجموعة الاتصال الدولية»، للبحث عن حل للصراع في البوسنة والهرسك.

٩٤/٤/٢٧: وافق مجلس الأمن على إرسال ٢٥٠٠ جندي إضافي لتعزيز قوات الأمم المتحدة في البوسنة.

٩٤/٤/٢٩: عقدت «مجموعة الاتصال الدولية» أول اتصالاتها مع زعيم صرب البوسنة رادوفان كارادزيتش مقترحة وقفاً للنار لمدة شهرين.

تركيا

٩٤/٤/٥: دعت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر إلى اتباع برنامج اقتصادي تقشفي بهدف إصلاح الاقتصاد التركي.

٩٤/٤/٨: أعلنت ألمانيا أنها أوقفت تزويد تركيا بالسلاح بسبب تقارير عن استخدام هذا السلاح في محاربة الأكراد.

٩٤/٤/١٢-١١: دعا وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في أثناء زيارته لتركيا، إلى إنشاء صيغة اتفاسق أمني في الشرق الأوسط «على

نسق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وحضّ بيريز على «جعل التقارب الجغرافي ميزة اقتصادية» مشيداً بدور تركيا «في صوغ السلام في الشرق الأوسط».

٩٤/٤/١٢: أعلنت السلطات التركية أن قواتها العسكرية بدأت حملة واسعة النطاق على قواعد الاكراد في شمال العراق.

الجزائر

٩٤/٤/١: كثفت قوات الأمن الجزائرية عمليات مطاردة العناصر الإسلامية المتشددة في أنحاء البلاد في سبيل استعادة المبادرة.

٩٤/٤/٥: أكدت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» أنها لم تلتزم توجيه دعوة إلى وقف أعمال العنف في الجزائر.

٩٤/٤/٦: شنت قوات الجيش سلسلة عمليات أمنية واسعة أسفرت عن قتل عشرات المطلوبين من العناصر الإسلامية، وعن مصادرة كميات من الأسلحة والذخائر.

- أعلنت الشرطة الفرنسية عن كشف شبكة أصولية جزائرية تعمل في فرنسا على امداد «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» وتموينها بالسلاح.

٩٤/٤/٧: دعا زعيم «حركة المجتمع الإسلامي - حماس» الشيخ محفوظ نحاح قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» إلى المشاركة في الحوار الوطني «حقناً للدماء وحفاظاً على الوحدة الوطنية».

٩٤/٤/١٠: توصلت الجزائر وصندوق النقد الدولي إلى اتفاق أولي ينص على منح الجزائر مبلغ مليار دولار كقروض مقابل التزامها برنامجاً للإصلاحات الاقتصادية. وكان أول قرارات الحكومة الجزائرية في هذا السياق خفض قيمة العملة الوطنية.

٩٤/٤/١١: قدم رئيس الحكومة رضا مالك استقالة حكومته إلى الرئيس الجزائري الأمين زروال الذي قبلها وكلف وزير التجهيز (وهو من التكنوقراط) مقداد سيفي تأليف حكومة جديدة.

٩٤/٤/١٣: رأى أحد قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» رابع كبير في تعيين رئيس وزراء جديد «ببادرة إيجابية في إطار البحث عن تسوية» في الجزائر.

٩٤/٤/١٥: أعلن رئيس الوزراء الجزائري الجديد مقداد سيفي حكومته التي جاءت بمعظمها من التكنوقراط.

السودان

٩٤/٤/١: أنهت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة مادلين أولبريت زيارة لها للسودان، أجرت خلالها عدداً من اللقاءات مع المسؤولين السودانيين الكبار. وأعلنت أولبريت أنها نقلت إلى السلطات السودانية «قلق الولايات المتحدة والمجتمع الدولي» حيال السياسة السودانية الراهنة، ورأت «أن أمام السودان أحد خيارين: إما تغيير سلوكه وكسب فوائد العضوية الكاملة في المجتمع الدولي أو الاستمرار في نهجه الحالي، الأمر الذي سيزيد من عزله الدولية».

٩٤/٤/١٩: أنهى الفصيل الرئيسي من «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بزعامة جون غارانغ مؤتمره الأول معلناً ولادة «السودان الجديد» على «مناطق جنوب كردفان وأقاليم الجنوب الثلاثة وجنوب النيل الأزرق».

٩٤/٤/٢٠: سقط عشرات القتلى والجرحى في مواجهات عنيفة اندلعت في واد مدني بين قوات الأمن السودانية ومواطنين خرجوا متظاهرين احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية.

٩٤/٤/٢٤: احتدم القتال بين القوات الحكومية وقوات «الجيش

الشعبي لتحرير السودان»، في المناطق الجنوبية المتاخمة لاوغندا.

سوريا

٩٤/٤/١١: قام وزير الداخلية التركي ناهد منقشة بزيارة سوريا أجرى خلالها محادثات مع نظيره السوري محمد حرب تناولت مسائل أمنية بين البلدين. وأكد الوزير السوري حرص بلاده على تمتين العلاقات بتركيا والحفاظ على أمنها واستقرارها. وأعرب الوزير التركي، عقب لقائه الرئيس السوري حافظ الأسد، عن رضا بلاده عن «الجهود السورية لوقف أنشطة المتمردين الاكراد، سواء على أراضيها أو في المناطق الواقعة تحت سيطرتها في لبنان». وطمأن أن يشترك لبنان في المستقبل في أي محادثات تتعلق بمسألة الاكراد.

٩٤/٤/٢٧: وقّع النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي أوليغ سوسكوفتس، في دمشق، اتفاقاً للتعاون الفني والعسكري، وذلك في أثناء زيارة للوزير الروسي لسوريا استمرت يومين، وتناولت التعاون في شتى المجالات وسبل حل مسألة الديون السورية المتوجبة لروسيا. كما دافع المسؤول الروسي عن حق سوريا في امتلاك الأسلحة الدفاعية وعن حقها في الحصول على قطع غيار لترسانتها العسكرية.

سوريا - لبنان

٩٤/٤/٢٠: عقدت قمة لبنانية - سورية في دمشق بين الرئيسين السوري حافظ الأسد واللبناني إلياس الهراوي تناولت آخر المستجدات في عملية السلام في الشرق الأوسط والوضع اللبناني الداخلي.

الشرق الأوسط / الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي

٩٤/٤/١: واصلت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل مفاوضاتهما في كل من القاهرة وباريس بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي على بدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا.

٩٤/٤/١٠: اتهمت منظمة التحرير الفلسطينية إسرائيل بالمماطلة وإضاعة الوقت، فيما أصر الإسرائيليون على أن المواعيد «ليست مقدسة».

٩٤/٤/١٣: أخفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في التزام استحقاق موعد الشروع في تطبيق الحكم الذاتي الذي نص عليه اتفاق أوسلو.

٩٤/٤/٢١-٢٠: عقد الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز خمسة اجتماعات متلاحقة في بوخارست، أعلنوا في ختامها أن الطرفين شارفا على التوصل إلى «نهاية ناجحة».

٩٤/٤/٢٨: عقد في القاهرة اجتماع رباعي ضم الرئيس المصري حسني مبارك والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ووزيري الخارجية الأميركي وارن كريستوفر والإسرائيلي شيمون بيريز. وأعلن في ختام الاجتماع عن اتفاق منظمة التحرير وإسرائيل على تحديد ٤ أيار/مايو المقبل موعداً لتوقيع الاتفاق النهائي لبدء تطبيق الحكم الذاتي.

٩٤/٤/٢٩: اختتمت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل مفاوضاتهما الاقتصادية في باريس بتوقيع اتفاق يحدد الإطار العام لعلاقاتهما الاقتصادية في المستقبل. وقد جرى التوقيع في احتفال رعته وزارة الخارجية الفرنسية.

الشرق الأوسط / المفاوضات الثنائية

٩٤/٤/٤: رحب الرئيس السوري حافظ الأسد بدور نشط لروسيا لدفع المفاوضات العربية - الإسرائيلية «نحو تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة». وجاء ذلك بعد لقائه المبعوث الروسي الخاص إيغور ايفانوف الذي حمل إليه رسالة من الرئيس الروسي بوريس يلتسين.

«حذر مسؤولون سوريون من «تزعزع» الثقة بمصادقية الإدارة الأميركية ودورها الوسيط في المفاوضات مع إسرائيل، بسبب إبقاء واشنطن اسم سوريا على لائحة الدول التي لا تتعاون في مكافحة المخدرات، ورأى هؤلاء المسؤولين أن اللوبي الصهيوني داخل الإدارة الأميركية يسعى لتخريب العلاقات الأميركية - السورية».

٩٤/٤/٥: أنهى الرئيس السوري حافظ الأسد زيارة لمصر عقد خلالها جولتين من المحادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك تناولت تنسيق الموقف العربي في عملية السلام وانتقادات الأسد على الموقف الأميركي إزاء سوريا. ورأى مبارك أن «على الجانب الإسرائيلي أن يكون أكثر مرونة كي تتقدم عملية السلام».

٩٤/٤/١١: أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين عدم وجود مفاوضات سرية بين بلاده وسوريا خارج إطار المفاوضات الثنائية. ولكنه أمل في أن تنتقل هذه المفاوضات إلى «مستوى أفضل من الذي جرى حتى الآن».

٩٤/٤/١٢: رفضت سوريا الدعوة الإسرائيلية إلى تغيير إطار المفاوضات متهمة إسرائيل بتفريغ العملية السلمية من محتواها.

٩٤/٤/١٧: كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين أن فريقاً من خبراءه العسكريين يعدون خطط انسحاب وإعادة انتشار للقوات الإسرائيلية في الجولان، مؤكداً «أن هذه الخطط لا تقتض انسحاباً شاملاً من هناك».

٩٤/٤/٢٠: اعتبر وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن زيارته للشرق الأوسط «روتينية إلى حد كبير»، واستبعد تحقيق «أي انفراج درامي أو اختراقات مهمة». كما نفى وجود طروحات إسرائيلية لوقف حرب «الكاتيوشا» في جنوب لبنان، داعياً إلى التمسك بتفاهم تموز/يوليو ١٩٩٢. ووصف العلاقات الأميركية - الأردنية بأنها «ممتازة». ورحب بمشاركة «حماس» في عملية السلام «إذا كانت على استعداد لتغيير أداؤها والاضطلاع بدور مختلف».

٩٤/٤/٢١: أبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين استعداده لإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الجولان «من أجل السلام» مع سوريا معتبراً أن «السلام قيمة أكبر لأمن إسرائيل مستقبلاً من مجموعة من المستوطنات».

٩٤/٤/٢٣: حدد وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر ثلاثة أهداف لجولته المقبلة في الشرق الأوسط: «تشجيع الأطراف على اتمام المفاوضات على المسار الفلسطيني، والبدء في تطبيق اتفاق غزة - أريحا، وبذل الجهد لوضع أسس للتقدم على المسارات الأخرى، إذ عندما تستأنف المفاوضات تكون الأطراف في موقع أفضل لاحتراز تقدم في حوارها، وإظهار تصميم الولايات المتحدة على المضي في سياستها المعتمدة إزاء العراق».

٩٤/٤/٣٠-٢٥: قسام وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر

بجولة جديدة في الشرق الأوسط، استهلها بقاء العاهل الأردني الملك حسين في العاصمة البريطانية لندن. وقد تجاوب كريستوفر مع طلب الأردن رفع الحصار البحري عن خليج العقبة الأردني، وأشار إلى إبدال الحصار بنظام مراقبة بري. ومن ثم انتقل كريستوفر إلى السعودية حيث اجتمع إلى وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً لهم ثبات الموقف الأميركي من إبقاء الحظر الدولي المفروض على العراق. وفي مصر، عقد كريستوفر لقاءً موسعاً ضم الرئيس المصري حسني مبارك والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، وحثهم على التوصل إلى اتفاق نهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لبدء تطبيق الحكم الذاتي. وزار كريستوفر إسرائيل ملتقياً رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين مرتين، ونقل إلى سوريا «خطة للسلام الشامل» تتضمن انسحاباً على مراحل من مرتفعات الجولان.

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

١٧ - ٩٤/٤/١٩: انعقدت في سلطنة عمان الجولة الخامسة للجنة الموارد المائية المتصلة بالمفاوضات المتعددة الأطراف. وكان البارز وجود الوفد الإسرائيلي رسمياً لأول مرة في دولة خليجية. وحضر المحادثات، وفود من ٤٣ دولة ومنظمة دولية في ظل مقاطعة لبنان وسوريا كالمعتاد. وقد حققت المحادثات «تقدماً جوهرياً» بالاتفاق على «عدد من الاقتراحات الملموسة» للتعاون في مجال حفظ المياه وتحليتها وإدخال تقنيات وأنظمة جديدة لمعالجة هدر المياه.

الصومال

٩٤/٤/١١: شهدت مدينة كيسمايو جنوب الصومال اشتباكات عنيفة أدت إلى تعليق منظمات الإغاثة الدولية أعمالها في هذه المنطقة. كما شهدت مدينة مركا جنوب مقديشو اشتباكات مماثلة.

٩٤/٤/١٧: تجدد القتال القبلي في جنوب الصومال وفي العاصمة مسفرًا عن سقوط عشرات القتلى والجرحى.

العراق

٩٤/٤/١٤: قامت مقاتلتان أميركيتان بإسقاط طائرتي هليكوبتر أميركيتين ظناً إنهما طائرتان عراقيتان تنتهكان المنطقة الجوية المحظورة. وأدى هذا الحادث إلى مقتل ٢٦ ضابطاً من جنسيات مختلفة، وقد أثار ذلك انتقادات شديدة للأداء الأميركي. كما أعلنت القيادة العسكرية الأميركية عن تعليق تحليل المقاتلات فوق شمال العراق ليوم واحد بهدف تحسين إجراءات الأمان.

عمان

٩٤/٤/١٠: قسام وزير الدفاع الفرنسي فرنسوا ليوتار بزيارة لسلطنة عمان، أجرى خلالها لقاءات مكثفة مع المسؤولين العمانيين بهدف تطوير التعاون العسكري بين البلدين وانهاش سوق السلاح الفرنسي في الخليج.

٩٤/٤/١٨: أجرى الوفد الإسرائيلي (برئاسة نائب وزير الخارجية يوسي بيلين) المشارك في محادثات لجنة المياه المتفرعة من المفاوضات المتعددة، سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين خليجيين على هامش اجتماعات اللجنة. وكان أبرزها اللقاء مع وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي. ورأى بيلين أن الدول العربية عموماً ودول الخليج خصوصاً

باتت أكثر ميلاً إلى إنهاء حال العداء مع إسرائيل.

شؤون فلسطينية

٩٤/٤/٤: وقعت صدامات عنيفة في أنحاء الأراضي المحتلة، وخصوصاً في مدينة الخليل بين نشاط فلسطينيين والجنود الإسرائيليين حيث سقط ٢٧ جريحاً بين الفلسطينيين.

٩٤/٤/٥: وصل إلى الأراضي المحتلة ٤٩ فلسطينياً مبعدين منذ العام ١٩٦٧، بعدما سمحت لهم إسرائيل بالعودة.

- أخلى الجيش الإسرائيلي بعض مواقع في قطاع غزة استعداداً لتطبيق الحكم الذاتي.

٩٤/٤/٦: انفجرت سيارة مفخخة قرب حافلة إسرائيلية تنقل طلاباً في مدينة العفولة شمال إسرائيل. وأسفر الحادث عن مقتل سبعة إسرائيليين وجرح أكثر من ٥٢ آخرين. وقد تبنت «حركة المقاومة الإسلامية - حماس» العملية متوعدة بالمزيد «إلى حين انسحاب آخر جندي ومستوطن يهودي من الضفة الغربية وقطاع غزة»، فيما ردت السلطات الإسرائيلية بإغلاق الأراضي المحتلة.

٩٤/٤/٧: حذرت إسرائيل والولايات المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية على إدانة «قتل الإسرائيليين» بطريقة لا لبس فيها.

- أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً من تونس أسفت فيه لعملية العفولة الأخيرة «التي أودت بحياة عدد من المدنيين».

٩٤/٤/١٠: طعنت امرأة إسرائيلية في مدينة القدس، كما شهد قطاع غزة مواجهات، بين نشاط الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين.

- قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي الاستعانة بالعمالة الآسيوية والأوروبية

الشرقية بهدف الاستغناء عن اليد العاملة الفلسطينية للحد من الهجمات الفلسطينية داخل إسرائيل.

٩٤/٤/١١: وصل ١٦ مراقباً دولياً إلى مدينة الخليل هم الدفعة الأولى من المراقبين الذين تم الاتفاق على وجودهم في المدينة عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي.

٩٤/٤/١٢: قتل مستوطن يهودي امرأة فلسطينية حامل في الضفة الغربية. الأمر الذي أثار موجة من الاحتجاجات الفلسطينية.

٩٤/٤/١٣: نفذ عنصر من «حماس» هجوماً انتحارياً جديداً مفجراً عبوة داخل حافلة إسرائيلية في الخضيرة شمال تل أبيب. وأسفر الهجوم عن مقتل ستة أشخاص وجرح ٣٠ آخرين.

— اتصل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات برئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين مبدياً أسفه لحادث الخضيرة كما بعث عرفات إلى الإدارة الأميركية مديناً «أعمال العنف ضد أشخاص أبرياء».

٩٤/٤/١٤: توعدت «حماس» إسرائيل بمزيد من الهجمات لارغامها على وضع حد لتجاوزات المستوطنين اليهود.

٩٤/٤/١٥: نفذت السلطات الإسرائيلية حملة اعتقالات واسعة في الأراضي المحتلة في حق أنصار حركة «حماس».

٩٤/٤/١٨: قام الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة لروسيا هي الأولى له منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. وطلب عرفات من الرئيس الروسي بوريس يلتسين المساعدة على دفع عملية السلام وإرساء الحكم الذاتي الفلسطيني.

— نفذت «حماس» هجوماً آخر في شمال القدس أسفر عن جرح أربعة إسرائيليين.

٩٤/٤/١٩: عاد ستة مبعدين ينتمون إلى حركة «فتح» إلى الأراضي المحتلة.

— أوضح رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» موسى أبو مرزوق أنه «إذا أرادوا أن تتوقف المقارمة للمطلوب انسحاب القوات الصهيونية من الضفة والقطاع والقدس وتفكيك المستوطنات وتعويض الخسائر وإجراء انتخابات حرة».

٩٤/٤/٢١: سمحت إسرائيل بعودة عشرة آخرين من المبعدين الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة.

٩٤/٤/٢٢: وقع الجناحان العسكريان لحركتي «فتح» و«حماس» في قطاع غزة اتفاقاً يقضي بمنع الاقتتال بين الطرفين.

٩٤/٤/٢٤: عاد ستة مبعدين جدد إلى الأراضي المحتلة.

٩٤/٤/٢٥: منحت السلطات الإسرائيلية بعض الفلسطينيين الذين تعاونوا معها، إبان احتلالها للضفة الغربية والقطاع، الجنسية الإسرائيلية.

٩٤/٤/٢٧: وصلت دفعة جديدة من المبعدين (١١ مبعداً) إلى الأراضي المحتلة.

— قال الزعيم الروحي لحركة «حماس» الشيخ أحمد ياسين، من معتقله الإسرائيلي، أن «مواصلة حماس لعملياتها العسكرية ضد الأهداف الإسرائيلية بعد تطبيق الحكم الذاتي ستتوقف على مدى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة». وأكد أن الحركة ستخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية، إلا أنه أكد أيضاً معارضة الحكم الذاتي بموجب الاتفاق الحالي.

القوقاز

٩٤/٤/١٣: احتدم القتال حول إقليم قره باغ بين القوات الأرمنية والجيش الأذري. في الوقت الذي دعا

الرئيس الأذري حيدر علييف مواطنيه إلى «التوحد للدفاع عن أذربيجان».

٩٤/٤/١٨: شنت القوات الأرمنية هجوماً واسعاً على غياندجا، ثاني كبرى المدن الأذرية.

٩٤/٤/٢٢: استطاعت القوات الأذرية استعادة أراضٍ في ضواحي مدينة فضولي الاستراتيجية، فيما ضغط الأرمن في الشطر الشمالي من قره باغ.

الكويت

٩٤/٤/١٥: ألف ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح حكومة جديدة من ١٥ وزيراً، وتميزت بخروج خمسة وزراء أبرزهم وزير النفط السابق علي أحمد البغلي، كما فقد الإسلاميون اثنين من وزرائهم.

مجلس التعاون الخليجي

٩٤/٤/٤: أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، في ختام دورتهم الـ ٥٠ في الرياض، بياناً أكدوا فيه أن العراق «لا يزال يشكل تهديداً لآمن دول المنطقة واستقرارها». وعبروا عن «استنكارهم» للحملة الإيرانية ضد السعودية.

٩٤/٤/٢٧: اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إلى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في اثناء زيارته للسعودية. وصدر عن الاجتماع بيان شديد اللهجة ضد العراق، دعا إلى «إبقاء اليقظة حياله». وناقش المجتمعون تطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط، والرؤية الأميركية للمساهمة الخليجية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف.

مصر

٩٤/٤/٤: قتل ثلاثة عناصر من الإسلاميين في محافظة أسيوط وآخر في

القاهرة في اشتباكات متفرقة بين هذه العناصر والشرطة المصرية.

٩٤/٤/٩: اغتيل لواء في الشرطة مكلف ملف الأنشطة الإرهابية، قرب منزله في القاهرة. وأعلنت «الجماعة الإسلامية» مسؤوليتها عن العملية.

٩٤/٤/١٧: اعتقلت الشرطة ٥٥٠ شخصاً في عمليات مدهامة شنتها في محافظتي القاهرة وأسيوط.

٩٤/٤/٢٠: اغتيل قائد قوى الأمن في محافظة أسيوط في عملية تبنتها «الجماعة الإسلامية».

٩٤/٤/٢٨: جدد الرئيس المصري حسني مبارك تأكيده مكافحة التطرف الديني في مصر.

المغرب

٩٤/٤/١٤: التقى نائب الرئيس الأميركي آل غور في مراكش العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، على هامش مفاوضات «الغات» التي انعقدت في المغرب. وشدد نائب الرئيس على «سبل تعزيز الدعم الأميركي للمغرب في وجه المدّ الأصولي الإسلامي وكحلقة وصل بين العرب وإسرائيل».

اليمن

٩٤/٤/١: سيطر التصعيد على مواقف القادة اليمنيين، فيما تراجعت أسهم التوصل إلى حل سياسي للأزمة التي تعصف بالبلاد.

٩٤/٤/٥: تبادل الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) الاتهامات بتصعيد الأزمة وتهديد وحدة اليمن.

٩٤/٤/٦: اغتيل أحد كوادر «الحزب الاشتراكي» في محافظة تعز.

٩٤/٤/٧: وقعت اشتباكات بين وحدات عسكرية شمالية وأخرى جنوبية

في مدينة ذمار جنوب العاصمة صنعاء.

- تابعت «لجنة الحوار الوطني» اجتماعاتها دون التوصل إلى حل يرضي الطرفين.

٩٤/٤/١٠: أجرى وزيراً خارجية مصر صفوت الشريف ودولة الإمارات العربية المتحدة راشد عبد الله النعيمي محادثات مع المسؤولين اليمنيين في مهمة وساطة لتسوية الأزمة في اليمن.

- أكد الرئيس السوري حافظ الأسد ضرورة تسوية الأزمة اليمنية «عبر الحوار».

- أبدى الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني استعداد بلاده «للمساهمة في المحافظة على وحدة اليمن»، لدى استقباله وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه.

٩٤/٤/١٦: قرر الأردن سحب بعثته العسكرية من اليمن التي كانت تعمل على فض الاشتباك بين قوات الطرفين العسكرية. كذلك فعلت البعثة العمانية.

٩٤/٤/٢١: أكد نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض أن «لا تراجع عن الوحدة لأنها قدر الشعب ومصيره». ورأى أن حل الأزمة لن يتم إلا بـ«التراضي والحوار»، ودعا إلى عدم توريط الجيش «في الصراعات السياسية».

٩٤/٤/٢٢: تبادل الطرفان اليمنيان المتنافسان اتهامات بارسال تعزيزات عسكرية إلى عدد من المناطق.

٩٤/٤/٢٣: اجتمعت الحكومة اليمنية في صنعاء، أول مرة منذ أشهر، ولكنها فشلت في التوصل إلى اتفاق.

٩٤/٤/٢٧: اندلعت اشتباكات عنيفة بين وحدتين مدرعتين متنافستين في الجيش اليمني قرب مدينة عمران شمال صنعاء. وأسفر ذلك عن وقوع مئات الإصابات لدى الجهتين. واستمرت هذه الاشتباكات لمدة ثلاثة أيام، فيما لف التوتر مناطق أخرى في الشمال والجنوب.

ايار / مايو ١٩٩٤

الأردن

٩٤/٥/٢٦: أعلنت بريطانيا رفع الحظر على توريد الأسلحة إلى إسرائيل الذي فرضته منذ اجتياح لبنان عام ١٩٨٢.

٩٤/٥/٥: عقدت اللجنة الأردنية - المصرية العليا المشتركة أول اجتماع لها في العاصمة الأردنية عمان، أول مرة منذ حرب الخليج عام ١٩٩٠.

إيران

٩٤/٥/١٢: توترت العلاقات الإيرانية - البريطانية بشدة عقب اكتشاف أجهزة تنصت في مقر السفارة الإيرانية في لندن.

إسرائيل

٩٤/٥/٢٥: كشف النقيب عن أعداد وثيقة تهديدية بين الفاتيكاني وإسرائيل تقر فيها الكنيسة الكاثوليكية، أول مرة بمسؤوليتها عن ظاهرة اللاسامية واضطهاد اليهود عبر التاريخ حتى المحرقة النازية.

إيران - السعودية

٩٤/٥/١٦: تصاعدت حدة التوتر

في العلاقات بين إيران والسعودية في
أثناء موسم الحج.

٩٤/٥/١٧: ألغت السلطات
الإيرانية تظاهرة في مكة كان الحجاج
الإيرانيون يعتزمون القيام بها. فيما
اتخذت السلطات السعودية إجراءات أمن
مشددة حول مقر بعثة الحج الإيرانية.

٩٤/٥/٣١: انتقد الرئيس الإيراني
هاشمي رفسنجاني «الضغوط غير
المقبولة» التي تمارسها السعودية على
دول الخليج.

البلقان

٩٤/٥/١: شهدت جبهات شمال
البوسنة معارك متفرقة بين الجيش
البوسني المسلم والمليشيات الصربية.
وشاركت القوات الكرواتية هذه المرة في
القتال إلى جانب المسلمين.

٩٤/٥/٣: توترت الأجواء بين
المليشيات الصربية وقوات الأمم المتحدة
العاملة في البوسنة. ومنع الصرب هذه
القوات من إيصال امدادات إلى مدينة
غوراجدي المسلمة.

٩٤/٥/٥: طالبت الحكومة
البوسنية باستقالة ممثل الأمم المتحدة في
البوسنة ياسوشي أكاشي بسبب سماحه
للصرب بتحريك قطعهم العسكرية في
المنطقة المحظورة حول العاصمة ساراييفو
ومدينة غوراجدي.

٩٤/٥/٧: بدأت في السفارة
الأميركية في فيينا جولة محادثات بين
الكروات ومسلمي البوسنة ليبحث
تفاصيل الاتفاق الذي توصلوا إليه الشهر
الفات.

٩٤/٥/٨: اقترح وزير الخارجية
الإيراني علي أكبر ولايتي سفارة بلاده
في ساراييفو مؤكداً دعم إيران «قضية
المسلمين في البوسنة».

٩٤/٥/١١: أعلن المبعوث الأميركي

الخاص إلى يوغسلافيا السابقة تشارلز
ريدمان أن المفاوضين من كروات
البوسنة ومسلميها قد توصلوا في فيينا
إلى اتفاق حول «المسائل الشائكة» المتعلقة
بتوزيع المناصب الرئيسية في الفيدرالية
الكرواتية - المسلمة المزمع انشاؤها. كما
اتفقوا على الحدود والكانتونات.

٩٤/٥/١٢: أقر مجلس الشيوخ
الأميركي اقتراحاً يطلب من الإدارة
الأميركية السعي للتوصل إلى اتفاق
دولي لرفع الحظر على تصدير الأسلحة
إلى مسلمي البوسنة.

٩٤/٥/١٣: اتفق وزراء خارجية
الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا
وبريطانيا وبلجيكا والمانيا واليونان، بعد
اجتماعهم في جنيف، على استراتيجية
مشتركة جديدة تهدف إلى معاودة
مفاوضات السلام في البوسنة خلال
فترة مقترحة لوقف النار مدتها أربعة
أشهر. كما أقر الوزراء خطة لتقسيم
البوسنة تعطي الصرب ٤٩ في المئة من
الأراضي في حين يحصل المسلمون
والكروات على البقية.

- صوت مجلس النواب الروسي
على قرار يدعو الحكومة الروسية إلى
الانسحاب من المشاركة في العقوبات
المفروضة على الاتحاد اليوغسلافي
المؤلف من صربيا ومونتينيغرو.

٩٤/٥/١٥: حقق الجيش البوسني
المسلم عدداً من النجاحات في توزلا
شمال البوسنة ضد القوات الصربية.

٩٤/٥/١٧: لوحث فرنسا بسحب
جنودها من قوة الحماية الدولية العاملة
في يوغسلافيا السابقة ما لم يتحقق
اختراق في مفاوضات السلام.

٩٤/٥/٢٣: انهار اتفاق عقده
صرب البوسنة مع قوات الأمم المتحدة
لتخفيف حدة التوتر في محيط مدينة
غوراجدي بعدما رفض الصرب سحب

مسلحيهم من المنطقة المحظورة حول
المدينة.

٩٤/٥/٢٤: أعلن الرئيس البوسني
علي عزت بيغوفيتش رفضه خطة
الدولية لتقسيم البوسنة.

- واصل الجيش البوسني هجماته
في شمال البوسنة.

٩٤/٥/٢٥: اجتمعت «مجموعة
الاتصال الدولية» بممثلين عن الاطراف
البوسنية في مدينة تالوار في جنوب
شرق فرنسا بهدف اقناعهم بالخطة التي
اعتمدتها هذه المجموعة للسلام في
البوسنة.

- رأى الرئيس الأميركي بيل كلينتون
أن رفع بلاده وحدها حظر إرسال
الأسلحة المفروضة على البوسنة «يقضي
على فرص إحلال السلام» في البوسنة،
ويضر بعلاقات واشنطن بأوروبا.

- أكدت فرنسا أنها لن تدعم فكرة
رفع الحظر على إرسال الأسلحة إلى
البوسنة، لأن ذلك سيؤدي إلى إطالة أمد
الحرب. وأعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا
ميتران ربط بلاده بين استمرار وجود
قواتها في البوسنة وبين عقد مؤتمر
للسلام وبالاتفاق على خطة سلام
مشتركة.

- طالب وزير الخارجية الإيطالي
انطونيو مارتينو بإشتراك بلاده في
«مجموعة الاتصال الدولية» الخاصة
بالبوسنة، مبدئياً استعداد حكومته
لإرسال جنود إيطاليين «بشروط» إلى
البوسنة في إطار القوة الدولية العاملة
هناك.

٩٤/٥/٢٦: أنهت «مجموعة
الاتصال الدولية» مفاوضاتها مع
الاطراف البوسنيين في جنوب فرنسا
دون أن تحرز أي تقدم سوى الإعلان عن
انها ستعاود المفاوضات في الشهر المقبل.

٩٤/٥/٢٨: رأى القائد العام

للجيش البوسني راسم ديليتش أن قواته «أصبحت الآن مستعدة لتحرير الأراضي التي كانت تسكنها أغلبية مسلمة قبل الحرب واحتلها الصرب».

٩٤/٥/٣١: اجتمع برلمان الفيدرالية الكرواتية المسلمة في ساراييفو في جلسة خاصة، وانتخب زعيم كروات البوسنة كريسيمير زومباك رئيساً للفيدرالية والمسلم أيوب غانيتش نائباً للرئيس.

تركيا

٩٤/٥/١: واصل الجيش التركي عملياته العسكرية في مطاردة مجموعات «حزب العمال الكردستاني» في جنوب شرق البلاد.

٩٤/٥/١٠: أدت المواجهات العنيفة في جنوب شرق الأناضول إلى موجة نزوح كبيرة بين أكراد تركيا في اتجاه شمال العراق.

٩٤/٥/١٨: قصفت الطائرات التركية معسكراً رئيسياً للمقاتلين الأكراد في شمال العراق.

- أعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل عن وجود «تعاون وثيق مع إيران في شأن حزب العمال الكردستاني والوضع في شمال العراق».

٩٤/٥/٢٥: اتهمت تركيا اليونان بتدريب مقاتلين أكراد على تنفيذ هجمات ضد أهداف مختلفة في تركيا.

الجزائر

٩٤/٥/٥: أجرى الرئيس الجزائري الأمين زروال تعديلات واسعة في قيادة القوات المسلحة وقيادات المناطق العسكرية.

٩٤/٥/٨: اغتال مسلحون كاهناً وراهبة من التابعة الفرنسية في العاصمة الجزائر. وقد تبنت «الجماعة الإسلامية المسلحة» العملية.

- تظاهر مئات الجزائريين في العاصمة وعدد من المدن تأييداً للسياسة التي تنتهجها الحكومة.

٩٤/٥/١٠: نفذت قوى الأمن الجزائرية حملة مطاردة واسعة على الجماعات الإسلامية المتشددة. وأعلنت عن مقتل ٦٦ إسلامياً منذ أول الشهر الجاري.

٩٤/٥/١٢: وصف وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبيه الوضع في الجزائر بأنه «خطير جداً» واصفاً «الجبهة الإسلامية للانقاذ منظمة إرهابية معادية لأوروبا والغرب»، مشيراً إلى أنها «إذا وصلت إلى السلطة لا يمكن تصور النتائج». وأوضح أن فرنسا تنفق نحو مليار دولار في السنة لمساعدة الجزائر. كما نبه الوزير الفرنسي الولايات المتحدة إلى أخطار سيناريو وصول الإسلاميين إلى السلطة في الجزائر.

٩٤/٥/١٣: رأى مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية أنه ليس لدى الإدارة الأميركية أي دليل يظهر أن «الجبهة الإسلامية للانقاذ» متورطة في أعمال العنف في الجزائر، وبالتالي فإن الإدارة لا تعدها «منظمة إرهابية». وأضاف المسؤول أن معظم أعمال العنف في الجزائر يقوم بها «منظمة الجماعة الإسلامية المسلحة».

٩٤/٥/١٥: رحبت «الجبهة الإسلامية للانقاذ» بالموقف الأميركي منها، فيما حملت بعنف على الموقف الفرنسي.

- عينت الحكومة الجزائرية ١٧٨ عضواً في «المجلس الوطني الانتقالي»، تم اختيارهم من ٣٠ حزباً ونقابة واتحاد مهني. وأهم الأحزاب التي قبلت المشاركة في المجلس كانت «حركة المجتمع الإسلامي - حماس».

٩٤/٥/١٨: افتتح الرئيس الجزائري الأمين زروال أعمال «المجلس

الوطني الانتقالي» مؤكداً الخيار المزدوج لحكومته في «مكافحة الإرهاب والعنف» من جهة، و«إطلاق الحوار» مع المعارضة من جهة أخرى.

٩٤/٥/١٩: قتل ثلاثة رعايا روس وجرح خمسة آخرون في هجوم مسلح على حافلة كانت تقلهم إلى مطار الجزائر. كما قتل في الهجوم ١١ جندياً جزائرياً من حراس الحافلة.

- أمر الرئيس الجزائري الأمين زروال بالافراج عن ١٠٠٠ سجين، وخفض عقوبة عدد آخر.

٩٤/٥/٢٦: قتل نحو ٧٠ جندياً في هجوم مسلح على ثكنة للجيش الجزائري في ولاية سيدي بلعباس غرب العاصمة.

- أبدت الولايات المتحدة قلقها العميق من تدهور الأوضاع في الجزائر مجددة الدعوة إلى إجراء «تغييرات سياسية جادة».

٩٤/٥/٢٩: اغتيل قاضٍ في ولاية تيزي أوزو جنوب الجزائر.

- وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر قرضين قيمتهما ١,٠٤ مليار دولار لدعم الإصلاحات الاقتصادية فيها.

حركة عدم الانحياز

٩٤/٥/٣١: بدأت في القاهرة أعمال المؤتمر الحادي عشر لوزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز تحت شعار البحث عن صيغة جديدة للحركة بعد نهاية الحرب الباردة. وشارك في المؤتمر ممثلون عن ١٠٩ دول كان أبرزهم وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي. وقد وافق المؤتمر على طلب انضمام جنوب أفريقيا إلى الحركة.

السودان

٩٤/٥/١٧: بدأت في العاصمة

الكينية نيروبي جولة جديدة من مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية وفصلي «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، ولكنها لم تسفر عن أي تقدم إلا عن اتفاق على نقل المساعدات الإنسانية إلى سكان جنوب السودان.

٩٤/٥/٢٩: رعى الرئيس النمساوي توماس كليستك لقاءً في فيينا بين الرئيسين السوداني عمر حسن البشير والأوغندي يويري موسيفيني. وتناول اللقاء سبل إنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان ومعالجة مشكلة اللاجئين السودانيين في أوغندا.

سوريا

٩٤/٥/١٠: أبت الإدارة الأميركية على اسم سوريا على لائحة الدول الراعية للإرهاب، إلى جانب دول أخرى، لأنها «لا تزال تقدم الدعم والملاجأ الأمن لجماعات عدة متورطة في الإرهاب الدولي».

سوريا - لبنان

٩٤/٥/٥: عقدت في العاصمة السورية دمشق قمة لبنانية - سورية موسعة تركّز البحث فيها حول المرحلة الجديدة على الصعيدين الإقليمي والداخلي اللبناني. وتم الاتفاق بين الجانبين على مضي السلطات اللبنانية في ضبط الوضع الأمني وتحسين الوضع السياسي. كما اتفق أيضاً على مزيد من التنسيق بين لبنان وسوريا في ضوء توقيع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي.

الشرق الأوسط / الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي

٩٤/٥/٣: عقد اجتماع في القاهرة بين الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بحضور الرئيس المصري حسني مبارك

وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر. وكرس الاجتماع لتسوية النقاط المتعلقة في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وخصوصاً «حق إسرائيل في التدخل العسكري في مناطق الحكم الذاتي في حال تعرض أمنها للخطر». وقد حث كريستوفر الجانبين على الإسراع في التوصل إلى اتفاق. وقد أعلن عن التوصل إلى اتفاق على بدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا وتاجيل البحث في بعض النقاط الشائكة إلى مرحلة مقبلة.

٩٤/٥/٤: رعى الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة حفل توقيع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين اتفاقاً حول بدء تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا. وحضر الاحتفال وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر ونظيره الروسي أندريه كوزيريف اللذان وقعا الاتفاق بصفة شاهدين. ولم يخل الاحتفال من المفاجآت بسبب إشكال في توقيع بعض الخرائط الملحقة بالاتفاق، التي كادت تطيح بالعملية. وقد أشادت الولايات المتحدة وأوروبا بالخطوة ودعتا إلى الإسراع في تطبيق الاتفاق. فيما قاطع لبنان وسوريا الاحتفال، ورأت الأخيرة أن هذا الاتفاق يعيق «عملية السلام» في الشرق الأوسط. كما استقبل سكان الأراضي المحتلة الاتفاق بفتور.

الشرق الأوسط / المفاوضات الثنائية

٩٤/٥/٥-١: واصل وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في جولته في الشرق الأوسط التي كان بدأها أواخر الشهر الماضي. فانتقل إلى إسرائيل، بعد سوريا، حيث عقد عدداً من اللقاءات مع المسؤولين الإسرائيليين معترفاً بأن «فجوات كبيرة جداً» لا تزال

تفصل بين وجهتي النظر السورية والإسرائيلية. لكنه أشار إلى أنه لمس «أول مرة» جدية لدى كل طرف في درس مقترحات الآخر. بعدها وصل كريستوفر إلى القاهرة ليشترك في رعاية الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي.

٩٤/٥/٤: أوضح الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن أي اتفاق سلام في الشرق الأوسط يجب أن يتضمن اتفاقاً «يعترف بسيادة لبنان ووحدة أراضيه ويقضي على الإرهاب في هذا البلد». ورأى أن ثمة فرصة حقيقية لتحقيق انفراج على المسار السوري - الإسرائيلي هذه السنة.

٩٤/٥/١١: استبعدت وزارة الخارجية الأميركية «تحقيق نجاح كبير» في جولة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في الشرق الأوسط. وذكرت أن «جولات كثيرة» ستحصل قبل الوصول إلى نتيجة، ورأت أن المحادثات على المسار السوري دخلت «مرحلة جديدة».

٩٤/٥/١٢: شككت سوريا في احتمالات نجاح جولة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في المنطقة. ونددت بإبقاء الإدارة الأميركية اسمها على اللائحة الأميركية «للدول الراعية للإرهاب» واصفة ذلك أنه «رسالة في غير محلها». ودعت كريستوفر، إلى أن يمارس «ضغطاً حقيقية» على إسرائيل «إذا ما أراد أن يتوصل إلى نتيجة ما في جولته».

٩٤/٥/١٩-١٥: بدأ وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر المرحلة الثانية من جولته في الشرق الأوسط بزيارة سوريا، حيث التقى الرئيس السوري حافظ الأسد ووزير خارجيته فاروق الشرع. وحذر كريستوفر من توقع حصول «تقدم سريع» في عملية السلام بين سوريا

واسرائيل، فيما رحبت سوريا بجهوده مشيرة إلى انها تقبل جدولاً زمنياً سريعاً للانسحاب الإسرائيلي من الجولان. ثم انتقل كريستوفر إلى إسرائيل وعقد جولة محادثات مع المسؤولين فيها واصفاً «مسيرة السلام بين سوريا وإسرائيل» بأنها «طويلة وشاقة». ثم عاد كريستوفر مرة ثانية إلى سوريا، ومنها إلى مصر، حيث أنهى جولته، واصفاً الرئيس الأسد بأنه «جاد جداً في هذه العملية ومصمم جداً».

٩٤/٥/١٩: أوضح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع «أن المقترحات التي نقلها الوزير وادن كريستوفر خلال زيارته لسوريا لم تساعد على تحقيق تقدم لأنها تنطلق من نيات إسرائيلية مسببة لعدم الانسحاب الكامل من كل الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧».

٩٤/٥/٢٠: قام العاهل الأردني الملك حسين بزيارة سريعة لسوريا، التقى خلالها الرئيس السوري حافظ الأسد، وناقشاً آخر المستجدات في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأكد، بعد لقائهما، مواصلة العمل من أجل تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي وضرورة التنسيق العربي بين الأطراف المعنية بالعملية السلمية.

٩٤/٥/٢٣: بدأ المبعوث الشخصي للرئيس الروسي فيكتور بوسافاليوك جولة في الشرق الأوسط استهلها بزيارة سوريا. وأعلن بوسافاليوك أن بلاده «لن تدخر جهداً بوصفها قوة عظمى في سبيل احلال سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط».

٩٤/٥/٢٥: طلب وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن يبدأ «تطبيع» العلاقات بين سوريا وإسرائيل في أثناء المفاوضات الجارية بينهما.

٩٤/٥/٣١: رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن المفاوضات

السورية - الإسرائيلية «مجمدة» لأن السوريين «يريدون تعهداً بالانسحاب الكامل من الجولان ولست مستعداً لاعطائهم ذلك».

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

٩٤/٥/٥-٣: عقدت لجنة الحد من التسلح، المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف، اجتماعاتها في قطر بحضور وفد إسرائيلي رسمي. وشارك في الاجتماعات ٤٢ وفداً وقاطعها لبنان وسوريا كالمعتاد. وبرز في مناقشات اللجنة محاولة من الوفد الأميركي لحث الدول الخليجية إلى إنهاء مقاطعتها لإسرائيل وإلى إقامة علاقات طبيعية معها. وانتهت أعمال اللجنة وسط خلاف بين الوفود العربية والوفد الإسرائيلي على مدى الحد من الأسلحة في المنطقة، ولا سيما موضوع الأسلحة النووية منها.

٩٤/٥/١١-١٠: انعقدت اللجنة الخاصة باللاجئين، المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف، في القاهرة بمشاركة ٤٠ وفداً قاطعها لبنان وسوريا. وأقر المشاركون تقديم مساعدات مالية بهدف تحسين فرص العمل وظروف المعيشة في المخيمات الفلسطينية في الأراضي المحتلة وسوريا ولبنان والأردن. ورأى الوفد الأميركي أن ذلك بمثابة «رسالة» إلى اللاجئين الفلسطينيين تشعرهم بأنهم «مستفيدون من السلام».

العراق

٩٤/٥/٣: اندلعت معارك عنيفة في شمال العراق بين قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» من جهة، وأخرى تابعة لـ«الاتحاد الوطني الكردستاني». وأسفر ذلك عن سقوط

عشرات القتلى والجرحى من الطرفين، وأدى إلى انقسام المنطقة الكردية إلى منطقتين متنازعتين.

٩٤/٥/١٢: تم الاتفاق على وقف للنار في شمال العراق بين الفصيلين الكرديين المتناقصين برعاية من «المؤتمر الوطني العراقي». إلا أن هذا الاتفاق لم يعمر طويلاً.

٩٤/٥/١٨: قرر مجلس الأمن الاستمرار في فرض العقوبات الاقتصادية على العراق. وبرز في المناقشات التي سبقت اتخاذ القرار، خلاف بين أعضاء المجلس حول هذه المسألة.

٩٤/٥/١٩: اتهم زعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال الطالباني «حراس الثورة» الإيرانيين بدعم المقاتلين الأكراد الإسلاميين المتحالفين مع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» ضده.

٩٤/٥/٢٣: كشف الرئيس التركي سليمان ديميريل عن وساطة تركية لانتهاء الاقتتال بين أكراد شمال العراق.

٩٤/٥/٢٩: أقال الرئيس العراقي صدام حسين رئيس الوزراء أحمد حسين الخضير، وتولى بنفسه هذا المنصب. وألف حكومة جديدة تحت شعار مكافحة الغلاء ومعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد.

٩٤/٥/٣٠: هددت الأمم المتحدة بوقف برامج الإغاثة المخصصة لشمال العراق، وبسحب الحرس الدولي من هذه المنطقة، في حال استمرار القتال بين الأحزاب الكردية هناك.

٩٤/٥/٣١: توصلت الأحزاب الكردية المتصارعة إلى اتفاق لوقف القتال في ما بينها بعد وساطة تركية وجهود سورية.

شؤون فلسطينية

٩٤/٥/٣: وقع ممثلون عن

إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والدانمارك وإيطاليا والترويج اتفاقاً على إرسال ١٦٠ مراقباً دولياً إلى مدينة الخليل في الضفة الغربية عملاً بقرار مجلس الأمن الصادر عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي.

٩٤/٥/٨: بدأ المراقبون الدوليون انتشارهم في مدينة الخليل. وشهد هؤلاء في أثناء انتشارهم اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين.

٩٤/٥/١٠: وقع هجوم مسلح على حافلة إسرائيلية في منطقة رام الله في الضفة الغربية أسفر عن إصابة اثنين من الركاب.

٩٤/٥/١٦: وقعت مواجهات عنيفة في مدينة الخليل بين نشطاء فلسطينيين والقوات الإسرائيلية والمستوطنين اليهود بعدما دخلوا المدينة بأسلحتهم وحاولوا دخول مسجد عنوة. وقد أسفرت هذه المواجهات عن جرح ١٨ فلسطينياً وفرض الجيش الإسرائيلي حظر التجول على المدينة.

٩٤/٥/١٧: هوجم مستوطن يهودي وامرأة قرب مدينة الخليل من جانب عناصر من حركة «حماس» التي تبنت العملية، ودعت السلطات الإسرائيلية «إلى وقف عمليات إطلاق النار على الفلسطينيين وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية وسحب أسلحة المستوطنين».

٩٤/٥/٣١: توتر الوضع الأمني في الضفة الغربية المحتلة عقب قتل الجيش الإسرائيلي عمداً لنشطاء من حركة «حماس» كان يطاردانها عند المدخل الشمالي لمدينة القدس.

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٩٤/٥/٤: أفرجت السلطات

الإسرائيلية عن نحو ألف سجين فلسطيني من سجونها على دفعات تنفيذاً لاتفاق الحكم الذاتي مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٩٤/٥/٥: قام الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة الأردن لإطلاع العاهل الأردني الملك حسين على تفاصيل اتفاق الحكم الذاتي ولحسب تأييده له.

٩٤/٥/١٠: دخلت طليعة الشرطة الفلسطينية قطاع غزة. فيما شرعت القوات الإسرائيلية بإخلاء مواقعها.

٩٤/٥/١٢: سمى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ١٥ شخصية فلسطينية كأعضاء في السلطة الوطنية التي ستتولى إدارة الحكم الذاتي برئاسة.

٩٤/٥/١٣: تسلمت الشرطة الفلسطينية مدينة أريحا بعد ٢٧ سنة من الاحتلال الإسرائيلي وسط ابتهاج السكان بانسحاب القوات الإسرائيلية. كما وصلت دفعة جديدة من الشرطة إلى غزة.

- رأى رئيس الاستخبارات الإسرائيلي الجنرال أوري ساغي أن تقوية منظمة التحرير الفلسطينية «شرط ضروري» لنجاح عملية السلام. لكنه حذر، في الوقت نفسه، من هذا الأمر «لأنه قد يفتح شهية المنظمة للمطالبة بإقامة دولة فلسطينية».

٩٤/٥/١٥: شرعت الشرطة الفلسطينية في ممارسة مهامها التنظيمية في أريحا. فيما تحدى المستوطنون الإسرائيليون الشرطة بدخولهم إلى أريحا بسلاحهم للصلاة في كنيس يهودي في المدينة.

- فشلت المحادثات الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في التوصل إلى اتفاق مستقبلي للتعاون بين سلطات الجانبين.

٩٤/٥/١٦: أكد قائد الشرطة الفلسطينية في أريحا اللواء اسماعيل جبر أن دخول المستوطنين اليهود للصلاة في أريحا بسلاحهم «أمر لن يتكرر».

٩٤/٥/١٧: قام وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بزيارة أريحا، واجتمع بوفد من سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني برئاسة فيصل الحسيني. وأوضح كريستوفر أن الزيارة ترمي إلى التأكيد للفلسطينيين «أنهم ليسوا وحدهم في هذه المهمة، وأن المجتمع الدولي مستعد لمساندتهم في تحقيق الانتقال التاريخي».

- وقعت مواجهات عنيفة في غزة بين القوات الإسرائيلية وهي تخلي مواقعها، مع متظاهرين فلسطينيين.

- ثارت ثائرة السلطات الإسرائيلية بسبب كلمة للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات القاها في مسجد في جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا، ودعا فيها إلى «الجهاد من أجل تحرير القدس». ورأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في ذلك «انتهاكاً خطيراً لتعهدات عرفات الخطية وتهديداً لعملية السلام».

٩٤/٥/١٨: تسلمت الشرطة الفلسطينية مسؤولية الأمن في كامل قطاع غزة وسط مظاهر الابتهاج والفرح من جانب الفلسطينيين الذين لاحقوا الجنود الإسرائيليين بالحجارة في أثناء انسحابهم من القطاع.

- أعلنت قيادة الشرطة الفلسطينية أنها تنوي تنظيم حمل الأسلحة في مناطق الحكم الذاتي. وردت «حركة المقاومة الإسلامية - حماس» بأنها «لن تسمح لأحد بأن ينتزع منها سلاحها ما دام الاحتلال الصهيوني جاثماً على الأرض الفلسطينية»، ودعت إلى تفادي حرب أهلية «على النمط الجزائري».

٩٤/٥/١٩: أوضح الزعيم

الفلسطيني ياسر عرفات لوزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، في أثناء لقائهما في النروج، أنه عنى بكلمة الجهاد «الجهاد السلمي وليس العنفي». فيما أشار بيريز إلى أن عرفات «تعهد مرة أخرى التزام المبادئ الأساسية لاتفاق الحكم الذاتي».

٢٠/٥/٩٤: قُتل جنديان إسرائيليان على معبر إيريتز عند المدخل الجنوبي لقطاع غزة، في هجوم مسلح تبنته «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين». وردت إسرائيل بإغلاق الطرق المفضية إلى القطاع لتسعة أيام، فيما وعدت الشرطة الفلسطينية باتخاذ «الاجراءات الضرورية» للحوّل دون تكرار مثل هذه العمليات التي «تضر بالأمن الوطني الفلسطيني».

٢٤/٥/٩٤: أصدر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات قراراً بوصفه رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، ألغى بموجبه العمل بالأوامر العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة وأريحا «باستثناء بعض الأوامر المتعلقة باتفاق الحكم الذاتي» أي الأمن الخارجي. وقد احتجت إسرائيل على ذلك مشيرة إلى أن «لا حق لعرفات» في ذلك.

٢٥/٥/٩٤: دعا وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى أن يؤكد مجدداً التزامه اتفاق الحكم الذاتي، وذلك بعد لقاء كريستوفر نظيره الإسرائيلي شيمون بيريز في واشنطن. ورأى كريستوفر أن «عملية السلام لا يمكن أن تستمر إلا في مناخ الثقة»، وأنه «من المهم جداً الوفاء بالالتزامات».

- كشف قائد المنطقة العسكرية الجنوبية في إسرائيل الجنرال مائتان فيلنای أن لدى قيادة الأركان في الجيش الإسرائيلي «خططاً لعودة قواتنا إلى غزة

إذا لاحظنا في الأشهر المقبلة أن الفلسطينيين يخرقون اتفاق الحكم الذاتي وأن هذا الاتفاق لا يطبق».

٢٦/٥/٩٤: عقد مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية اجتماعه الرسمي الأول برئاسة ياسر عرفات في تونس. واستمر الاجتماع ثلاثة أيام حيث أقر البرنامج السياسي لإدارة الحكم الذاتي، كما تم توزيع الحقائق على أعضاء المجلس. وتعهد المجلس تطبيق الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل وأكد العزم على «إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس في المستقبل». فيما رفضت حركة «حماس» عرضاً من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في هذا المجلس.

- تبنت «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين» هجوماً بالأسلحة النارية على سيارة عسكرية إسرائيلية قرب معبر رفح في قطاع غزة.

٢٧/٥/٩٤: شدد المسؤولون الإسرائيليون على أنهم سيتصدون لإقامة أي مؤسسات فلسطينية في مدينة القدس، مؤكدين أن المدينة «ستبقى عاصمة موحدة لإسرائيل» وأنها لن تقسم.

٣٠/٥/٩٤: أطلقت إسرائيل سراح مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين لديها الذين وصلوا إلى قطاع غزة حيث لقوا ترحيباً حاراً.

- أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية تمسكها بمراكزها في القدس. واتهمت إسرائيل بأنها «تحاول حسم موضوع المدينة قبل موعد المفاوضات الخاصة في هذا الشأن والمحددة بعد ثلاث سنوات».

٣١/٥/٩٤: أكد الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات أنه سيذهب «إلى النهاية في عملية السلام» مشدداً على «عدم التهاون أمام أي عرقلة». ودعا إلى «الجهاد من أجل التنمية» في مناطق الحكم الذاتي.

وحضّ رجال الأعمال الفلسطينيين على المشاركة في هذه العملية.

القوقاز

١٣/٥/٩٤: وقّعت أرمينيا وأذربيجان وممثلون عن أرمن إقليم قره باخ في موسكو اتفاقاً لوقف النار رعته روسيا، ينص على نشر قوات من روسيا ودول المجموعة المستقلة للفصل بين المتحاربين.

١٧/٥/٩٤: رفضت المجالس النيابية في أرمينيا وأذربيجان المصادقة على اتفاق موسكو الذي تم التوصل إليه بين الأطراف المتحاربين لوقف القتال في قره باخ.

مصر

٣/٥/٩٤: تم تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بخمسة إسلاميين دينوا في محاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري عاطف صدقي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٩/٥/٩٤: احتجت نقابة المحامين المصريين بشدة بعد الإعلان عن وفاة محام معتقل، ورات النقابة أن المحامي توفي بسبب التعذيب، فيما نفت السلطات المصرية ذلك.

١٥/٥/٩٤: أكد وزير الداخلية المصري حسن الألفي أن أجهزة الأمن حققت السيطرة الأمنية على محافظة أسيوط في صعيد مصر بعدما «تمكنت من ضرب أوكار الإرهاب».

١٧/٥/٩٤: منعت الشرطة المصرية بالقوة مئات المحامين المصريين من التظاهر احتجاجاً على وفاة زميل لهم في معتقله. وقد ألقت الشرطة القبض على نحو ١٥ محامياً.

٢٩/٥/٩٤: أعلن الرئيس المصري حسني مبارك عن تأليف لجنة خاصة للإعداد لـ «المؤتمر العام للحوار الوطني»

الذي سيعقد قريباً. ورأى مبارك أن هدف هذا المؤتمر هو «توحيد البلاد ضد الإسلاميين المتطرفين».

المغرب

٩٤/٥/٢٥: قدّم رئيس الوزراء المغربي محمد كريم العمراني استقالة حكومته إلى الملك الحسن الثاني الذي قبلها وكلف عبد اللطيف الفيلالي تأليف حكومة جديدة.

اليمن

٩٤/٥/٤: انفجرت الحرب في اليمن بين القوات الشمالية والقوات الجنوبية حيث استخدم الطرفان في المعارك مختلف أنواع الأسلحة بما فيها الطيران. وشملت المعارك سبع محافظات تقع كلها عند خط التقسيم القديم بين شطري اليمن.

- أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تجريد نائبه علي سالم البيض وعدد من المسؤولين الآخرين من صلاحياتهم.

- وصل مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو إلى العاصمة اليمنية صنعاء، وباشر سلسلة من الاتصالات داعياً إلى احتواء الأزمة في اليمن مؤكداً دعم بلاده «للوحدة والديمقراطية في اليمن»، وقدّم «مقترحات» أميركية لحل النزاع منها «فصل الوحدات الشمالية والجنوبية والاتفاق على إعادة توزيع القوات العسكرية».

٩٤/٥/٥: احتدمت المعارك في لحج وأبين وتعز وذمار وشنت الطائرات الجنوبية غارات على مطار صنعاء ومحيط القصر الرئاسي في العاصمة. - عقد مجلس النواب اليمني جلسة

طارئة تغيب عنها عدد كبير من نواب «الحزب الاشتراكي اليمني». وأقر المجلس إعلان حال الطوارئ في البلاد. ٩٤/٥/٧: تساقطت الصواريخ على العاصمة صنعاء محدثة دماراً كبيراً في عدد من الأحياء.

- دعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح «العناصر الانفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى الاستسلام فوراً». وأعلن رفضه أي وساطة أو دعوة تستهدف استقدام قوات عربية أو دولية إلى اليمن للفصل بين القوات باعتبار أن «ما يجري هو تمرد على الشرعية».

- اعتبر مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو أن «الحرب الدائرة في اليمن تنطوي على أخطار هائلة على الاستقرار الإقليمي في شبه الجزيرة العربية وعلى المصالح الأميركية في اليمن والمنطقة». وحدد بيلليترو هذه الأخطار في «استمرار سقوط الضحايا البريئة بسبب استمرار القتال مما قد يقود إلى تدفق سيل من اللاجئين إلى الدول المجاورة لليمن. ثم في بروز خطر بحث الطرفين المتحاربين عن مزيد من الأسلحة، مما قد يوفر فرصة للحكومات التي تسعى إلى خلق الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة». وتوقع المسؤول الأميركي أن تكون الحرب «طويلة» مؤكداً تفضيله «أن يأتي الحل من المنطقة».

٩٤/٥/٨: أعلنت حكومة صنعاء أن قواتها تزحف باتجاه الجنوب نحو مدينة عدن من أربعة اتجاهات، فيما وقعت أشرس المعارك في محافظة أبين وسط تضارب الأنباء والبيانات حول مصير المعارك. وقد أشارت المعلومات إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى

بين الطرفين.

٩٤/٥/١٠: أرسل طرفا النزاع في اليمن موفدين لهما إلى الدول العربية في محاولة لكسب تأييد هذه الدول كل إلى جانبه.

٩٤/٥/١١: اتهمت حكومة صنعاء «أطرافاً خارجيين بمساعدة التمرد في جنوب البلاد».

- رأى مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو أن «لا حل عسكرياً للأزمة في اليمن»، وذلك أثناء قيامه بجولة خليجية شملت سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت.

٩٤/٥/١٢: تركزت المعارك بين اليمنيين في مدينة الضالع الجنوبية الاستراتيجية فيما تضاربت بيانات الطرفين حول نتائج هذه المعارك، بينما استمر سقوط الصواريخ على صنعاء.

٩٤/٥/١٣: تقدّم الحزب الاشتراكي اليمني بمبادرة تضمنت: وقف الحرب فوراً وتشكيل حكومة انتقاذ وطني وإعادة تنظيم القوات المسلحة وتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق». وقد رفضت صنعاء هذه المبادرة.

- وصل وفد من جامعة الدول العربية إلى صنعاء في مهمة وساطة لانتهاء القتال في اليمن.

٩٤/٥/١٥: حققت القوات اليمنية الشمالية عدداً من الاختراقات لمواقع القوات الجنوبية فيما احتدمت الهجمات والهجمات المضادة بين الطرفين.

- شنّ رئيس مجلس النواب عبد الله الأحمر هجوماً عنيفاً على الحزب الاشتراكي اليمني وقيادته، ورأى «أن الحسم العسكري سيمثل قريباً المخرج الذي تتجاوز به البلاد الأزمة».

٩٤/٥/١٦: اشتدت المعارك وبلغت منطقة شبوة النفطية في جنوب شرق البلاد، وسط تأكيد القوات الجنوبية صدها كل محاولات التقدم الشمالية.

- اجتمع وفد جامعة الدول العربية بالرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي اعتبر «ما يجري شأناً داخلياً» رافضاً وقف النار «إلا إذا استسلم» القادة الجنوبيون أو «غادروا البلاد».

٩٤/٥/١٧: خاضت القوات الشمالية معارك عنيفة مع القوات الجنوبية المدافعة عن قاعدة العند الجوية الاستراتيجية والواقعة على الطريق إلى مدينة عدن، فيما كثف الطيران الجنوبي غاراته على القوات الشمالية.

- أعلن الحزب الاشتراكي اليمني من عدن وخمسة من أحزاب المعارضة اليمنية عن تأليف مجلس للانقاذ الوطني من أجل «تولي قيادة شؤون البلاد في كل أنحاء اليمن».

- دعت الإدارة الأميركية القادة اليمنيين إلى «وضع نهاية سلمية للنزاع القائم في إطار الوحدة والديمقراطية والشرعية الدستورية».

٩٤/٥/١٨: دعا رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى وقف القتال «فوراً» في اليمن محملاً الرئيس اليمني علي عبد

الله صالح مسؤولية استمرار القتال «بسبب عدم استجابته لنداءات وقف النار».

- تخوف الرئيس المصري حسني مبارك من تحول الحرب في اليمن «إلى حرب استنزاف» ورأى أنها «لن تحل المشكلة أبداً». وكشف أنه نصح الرئيس اليمني بعدم اقحام الجيش في القتال «إلا أنه لم يوافق». كما ناشد مبارك الرئيس اليمني وقف القتال.

٩٤/٥/٢٠: انتقل الزعيم الجنوبي علي سالم البيض من عدن إلى حضرموت وسط تحقيق القوات الشمالية مزيداً من التقدم نحو عدن.

٩٤/٥/٢١: أعلن الزعيم الجنوبي علي سالم البيض «قيام جمهورية اليمن الديمقراطية دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها عدن ودينها الإسلام وتشكل جزءاً من الأمة العربية والإسلامية». وأعلن البيض أيضاً عن تأليف مجلس رئاسي يضمه وشخصيات يمنية أخرى يتولى السلطة في «الجمهورية». وقد وصف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح هذا القرار بأنه «باطل ولا يستند إلى أي صفة قانونية» وتعهد مواصلة القتال ودخول عدن.

- قال العاهل السعودي الملك فهد «إن الواقعية في التفكير والتفاهم بين

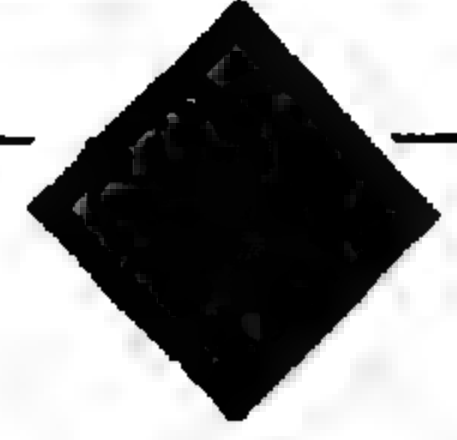
الأطراف كفيلان بجلب دواعي الأمن والاستقرار إلى اليمن».

- نددت وزارة الخارجية الأميركية بإعلان «استقلال اليمن الجنوبي» ودعت إلى وقف النار وإلى الحوار السياسي معتبرة أن «إعلان الاستقلال سيؤدي إلى إطالة أمد المعارك».

٩٤/٥/٢٥: نشطت الاتصالات الأميركية بمصر والسعودية والدول الخليجية الأخرى للتوصل إلى حل للأزمة في اليمن.

٩٤/٥/٢٨: تقدمت الدول الخليجية بطلب عقد جلسة لمجلس الأمن للبحث في الوضع في اليمن. وقد احتجت حكومة صنعاء على ذلك بشدة معتبرة ذلك «تدخلاً في الشؤون اليمنية الداخلية»، ومحذرة من استغلال أي قرار دولي «لتصفية حسابات اقليمية».

٩٤/٥/٣١: بدأ أن مشاورات مجلس الأمن توصلت إلى الاتفاق على مشروع سعودي - عماني (رفضته قطر) يدعو إلى وقف النار وحظر إرسال الأسلحة إلى اليمن وإلى إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى اليمن. وقد وافقت الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا على هذا المشروع فيما اعترضت فرنسا عليه وأصررت على إيراد بند ينص على إبقاء اليمن موحداً.



المصادر العربية

اجتماع

كتب

- ابراهيم، سعد الدين، الملل والنحل والاعراف: هموم الاقليات في الوطن العربي. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٤.
- الانصاري، محمد جابر. تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل الى إعادة فهم الواقع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ص ٢٠٣.
- برنامج الامم المتحدة الانمائي. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ص ٢٢٧.
- جميط، هشام. الكوفة: نشأة المدينة العربية الاسلامية. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣. ص ٣٥١.
- الجمل، مایسة. النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ص ٢٣٤.
- زناتي، محمود سلام. نظام الجوار او

حق اللجوء في الاعراف القبلية العربية المعاصرة. الرياض: آجا، ١٩٩٤.

- زهر الدين، صالح. الارمن والعرب بين الطورانية والصهيونية. بيروت: الحلقة الادبية الارمنية اللبنانية، ١٩٩٤. ٩٢ ص.

- ضاهر، مسعود. مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي. دمشق: دار كتعان للدراسات والنشر، ١٩٩٤. ٣٩٤ ص.

- ظاهر، فضل. الدفاع الاجتماعي ومكافحة الجريمة. بيروت: مؤسسة بحسون، ١٩٩٤. ٢٩٤ ص.

- العمري، اكرم ضياء. قيم المجتمع الاسلامي من منظور تاريخي. قطر: وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، ١٩٩٤.

- محمود، نجوى ابراهيم. السياسات العامة والتغير السياسي في مصر، سياسة الاسكان: دراسة حالة ١٩٧٤-١٩٨٦. القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٢.

- منظمة العفو الدولية. السودان ويلات

الحرب: القتل لاسباب سياسية والكارثة الانسانية. لندن: المنظمة، ١٩٩٣. ٢٨ ص.

— . العراق: اختفاء رجال دين وطلاب شيعة. تعريب عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٩٣. ١٦٧ ص.

دوريات

- الاتاسي، سيف الدين. «بدو الصحراء العربية». شؤون اجتماعية: العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤. ص ١١٧-١٢٤.

- الامين، محمد السيد. «نسق القيم في لبنان: مقارنة اولية». المستقبل العربي: العدد ١٨٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٨٧-٨٩.

- برغوثي، اياد. «الديمقراطية والتعددية في فكر وسلوك الاسلاميين الفلسطينيين». السياسة الدولية: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٧٨-٨٥.

- بعلبكي، احمد. «تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في لبنان». الطريق: العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ١١٣-١١٩.

- الجباعي، يوسف. «الاحكام الخاصة بمنظمات العمل واصحاب الاعمال في لبنان والبلاد العربية». الشؤون

الاقتصادية: نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٤-٣١.

- الخازن، فريد. «النخب السياسية في لبنان». أبعاد: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٩٠-١٠٦.

- زكريا، فؤاد (وآخرون). «الفيلسوف... والمرأة». المجلة العربية للعلوم: العدد ٤٦، شتاء ١٩٩٤. ص ١٤٦-١٧٤.

- الزين، جهاد. «لبنان على أطلال أنماط قضت من الولاء والاعتراض». أبعاد: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١١١-١١٦.

- الزين، عبد الفتاح. «الاطر المرجعية للتمثل المتبادل بين العرب والاوروبيين». المستقبل العربي: العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٢-٣١.

- خليل، فؤاد. «دولة الخلافة: التاريخ والمجتمع والمعرفة». الطريق: العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١١٤-١٢٠.

- سلام، نواف. «الغاء طائفية الغاء الطائفية». أبعاد: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٧٧-٨٢.

- الشوربجي، منار. «حقوق الانسان: دعوة للخوض في التفاصيل». السياسة الدولية: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٧٤-٧٨.

- صافي، لؤي. «نموذج التحديث الغربي: الخصوصية التاريخية واشكالية التعميم». المستقبل العربي: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٢٨-٥٩.

- الضاحي، ارجوان سعد الدين. «تنظيم الاسرة في الوطن العربي بين هموم الحاضر وآمال المستقبل». دراسات عربية: العددان ٨٧، أيار/مايو-حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١١٤-١٠٥.

- الطلائحة، حسين. «عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الاردن». ابحاث اليرموك: العدد ٤، ١٩٩٢. ص ٢٧١-٣٠٧.

- كيوان، فاديا. «حدود المجتمع المدني في لبنان». أبعاد: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٨٢-٩٠.

- نظمي، وميض. «المثقف العربي بين السلطة والجماهير: اشكالية العلاقة الصعبة». المستقبل العربي: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٥٩-٧٧.

- النيفر، احميدة. «النخب والاصلاح واشكالية الحوار». مستقبل العالم الاسلامي: العددان ١٠-١١، ربيع-صيف ١٩٩٢. ص ٢٥٧-٢٧٥.

مراجعة كتب

- ابراهيم، سعد الدين. «مشكلة الاقليات في الوطن العربي». شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢١٦-٢٢٠. (مازن عكلي)

- برنامج الامم المتحدة الانمائي. «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣». المستقبل العربي: العدد ١٨٤، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٢٨-١٤٨. (ماجد هادي مسعود)

- السائح، عبد الحميد. «فلسطين: لا صلاة تحت الحراب». شؤون الاوسط: العدد ٣٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٢١-١٢٤. (مأمون كيوان)

- صبور، احمد. «المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الاكاديميون العرب والسلطة». المستقبل العربي: العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٤٨-١٥٤. (رسول محمد رسول)

- فرجاني، نادر. «عن نوعية الحياة في الوطن العربي». المستقبل العربي: العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٤٠-١٤٨. (ابراهيم العيسوي)

اعلام

كتب

- جامعة تونس ١. الاعلام الاقتصادي. تونس: مؤسسة فريدريش نومان، المركز

الثقافي الفرنسي، ١٩٩٢. ١٣١ ص.

- حمادة، بسيوني ابراهيم. دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٣٦٨ ص.

- عواد، علي. الدعاية والرأي العام: مضمون ونماذج من الحرب في لبنان والخليج. بيروت: المؤلف، ١٩٩٣.

دوريات

- ابو عامود، محمد سعد. «الاعلام العربي والسياسة الخارجية العربية». المستقبل العربي: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٨٧-١٠٢.

- البياتي، ياس خضير. «الاعلام العربي: الوظيفة الحضارية واشكالية التوصيل». آفاق عربية: العدد ٥، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٢٢-٢٧.

- رحال، حسين. «المضمون المعرفي للاعلام الغربي في حرب الخليج». الفكر العربي: العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤. ص ١٥٢-١٧٤.

- عبد الرحمن، عزي. «الواقع والخيال في الثنائية الاعلامية: نحو تأسيس فكر اعلامي متميز». المستقبل العربي: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٧٥-٨٧.

- ——. «الاعلام والتسيير في تجربة الجزائر». الدراسات الاعلامية: العدد ٧٤، كانون الثاني/يناير-آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٥٠-٥٧.

- عبد المنعم، احمد فارس. «التعاون الاعلامي العربي بين الانجاز والقصور». المستقبل العربي: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٠٢-١١٧.

- غندور، صبحي. «ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية». الحوار: العدد ٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٢٨-٣١.

- نوفل، ميشال. «الاعلام العربي والتغيرات الدولية». شؤون دولية: العدد ٤، شتاء ١٩٩٤. ص ٢١-١٨.

- الياسري، قيس. «الاعلام العربي والوظيفة المفقودة». آفاق عربية: العدد ٥، ايار/مايو ١٩٩٤. ص ٢٨-٢١.

مراجعة كتب

- ابو عرقوب، ابراهيم. «الاتصال الانساني ودوره في التفاعل الاجتماعي». الدراسات الاعلامية: العدد ٧٤، كانون الثاني/يناير- آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١١٠-١١٢. (محمد عثمان)

اقتصاد

كتب

- اتحاد غرف التجارة السورية. التقرير السنوي ١٩٩٣. دمشق: الاتحاد، ١٩٩٤. ص ١٠٣.

- باترا، رافي. الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينات في ظل كليتون والنظام العالمي الجديد. تعريب عدنان شومان. دمشق: مؤسسة الصالحاني للطباعة والنشر، ١٩٩٣. ص ١٧٤.

- بريجز، دنيس. السياسة العالمية للطاقة: رؤية مستقبلية. بيروت: المعهد العربي للدراسات الدولية، ١٩٩٤. ص ٤٦.

- حمودة، عمرو كمال. منظمة الاوبك... الى اين؟ دور منظمة الدول العربية المصدرة للنقط في حماية المصالح العربية. مالطا: مركز دراسات العالم الاسلامي، ١٩٩٣. ص ١٤٧.

- السيد حسين، عدنان. الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٤. ص ٢١٢.

- قرم، جورج. العلاقات الاقتصادية والمالية العربية - الأوروبية: ١٩٦٠-١٩٨٧. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ابرز القضايا الاقتصادية والتحديات التي يواجهها اليمن الموحد. اللجنة: ١٩٩٣. ص ١٠١.

- المؤتمر الدائم للحوار اللبناني. الثروة المالية في لبنان بين الاطماع والمفاوضات. بيروت: المؤتمر، ١٩٩٣.

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. معلومات اساسية عن صناعة النفط. الكويت: المنظمة، ١٩٩٣. ص ٤٩.

- منظمة التحرير الفلسطينية. البرنامج العام لانماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٠. تونس: المنظمة، ١٩٩٣.

- منظمة العمل العربية. التصنيف الدولي المعياري للمهن والتصنيف المهني العربي: دراسة مقارنة. بغداد: المنظمة، ١٩٩٣. ص ٩٥.

- النجفي، سالم. اشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ص ١١٥.

- الهرماسي، عبد اللطيف. الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس نموذجاً. تونس: سراس للنشر، ١٩٩٣. ص ٢٦٨.

- اليماني، احمد. جمعية العمال العربية الفلسطينية بـحيفا. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٣. ص ٢٢١.

دوريات

- ابن غربية، سالم محمد. «المعلومات واهميتها للاسواق المالية». المصارف

العربية: العدد ١٩٥، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٤٤-٤٩.

- البابا، طلال. «التخصيص والاقتصاد الوطني في البلدان المتخلفة». دراسات عربية: العددان ٩ - ١٠، تموز/يوليو - آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٥٠-٣٦.

- جودة، شاكر. «السياسات الزراعية الفلسطينية». شؤون الاوسط: العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٧-٦٤.

- حسن، سعيد فاضل. «دور الامن في التكامل الاقتصادي العربي». الموقف: العدد ١٠٣، ايار/مايو ١٩٩٤. ص ٤٢-٤٥.

- حماد، خليل. «تقدير دوال الطلب والانتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالامن الغذائي الاردني». ابحاث اليرموك: العدد ٤، ١٩٩٣. ص ٢٣٣-٢٦٩.

- حمادي، سعدون. «الاقتصاد والسياسة: آراء في العلاقات الاقتصادية العربية». دراسات عربية: العدد ٩ - ١٠، تموز/يوليو - آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٣-١٧.

- حمدان، كمال. «هواجس ما بعد التسوية: هل يفقد لبنان دوره الاقتصادي في محيطه العربي؟». الطريق: العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٣٧-٤٨.

- حمود، سمير. «مفهوم إدارة الاموال وانعكاساتها على استقرار وربحية المصارف: الحالة اللبنانية». المصارف العربية: العدد ١٦٠، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٢٦-٣٣.

- خليل، انور عبد الرحمن. «النشاط الاحصائي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية». مجلة الوحدة الاقتصادية العربية: العدد ١١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ١٦٣-٢٠٢.

- خيري، مجد الدين. «الازمة التنموية

الراهنة في الاقطار العربية. شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص ١٠٦-١٢٢.

- خشيم، مصطفى عبد الله. «دراسة حالة التجارة الليبية مع الاقطار العربية». شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص ١٤١-١٥٣.

- الطرابلسي، عبد القادر. «التنمية في الوطن العربي بين التقليد والتبعية وهدر الامكانات». شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص ٧-٢٤.

- عبد اللطيف، عادل محمد. «استيعاب العمالة العائدة: حالة الاردن والسودان ومصر ولبنان واليمن». المستقبل العربي: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤، ص ٤٨-٧٥.

- عبد الله، عبد الخالق. «النفط والنظام الاقليمي الخليجي». المستقبل العربي: العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤، ص ٣٩-٤٤.

- العزي، غسان. «إشكالية النظام التجاري العالمي الجديد». شؤون الاوسط: العدد ٢٧، آذار/مارس ١٩٩٤، ص ٥٠-٧٠.

- عيسى، نجيب. «الابعاد التنموية لمسألة المياه في الشرق الاوسط». الشؤون الاقتصادية: نيسان/ابريل ١٩٩٤، ص ٤٥-٥٦.

- فقيه، اسامة جعفر. «التكتلات الاقتصادية الدولية: معالمها، دورها ومستقبلها». المجلة العربية للدراسات الدولية: العدد ١، شتاء ١٩٩٤، ص ٣٩-٥٦.

- لبكي، بطرس. «السياسة الانمائية في لبنان بين الماضي والمستقبل». ابعاد: العدد ١، ايار/مايو ١٩٩٤، ص ١١٦-١٣٦.

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. «التطورات النفطية في العالم والاقطار الاعضاء». النشرة الشهرية

للمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول: العدد ٣، آذار/مارس ١٩٩٤، ص ٢-١٥.

- النجار، خالد السبع. «الزراعة والتكامل الاقتصادي العربي: الواقع وآفاق المستقبل». شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص ٢٤-٤٢.

- نهرا، فؤاد. «حول مفهوم التنمية المتمركزة على الذات في فكر سمير أمين». اصول: العدد ١، شباط/فبراير ١٩٩٤، ص ٨١-٨٧.

- هيلان، رزق الله. «نظام عالمي جديد ام حالة عابرة». الطريق: العدد ٣، ايار/مايو ١٩٩٤، ص ٣٩-٦٠.

مراجعة كتب

- سلوم، عبد الامير. «السياسات المالية والنقدية والمصرفية في لبنان: أزمات وحلول». الشؤون الاقتصادية: نيسان/ابريل ١٩٩٤، ص ٤٠-٤١.

- السيد حسين، عدنان. «الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر». شؤون الاوسط: العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤، ص ١١٢-١١٤.

بيئة

كتب

- نصار، علي. «التفاعلات البيئية الاقتصادية وتخطيط التنمية في الاقطار العربية». الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣، ص ١٥٩.

دوريات

- جمعة، حازم حسن. «الامم المتحدة والنظام الدولي لحماية البيئة». السياسة الدولية: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤، ص ١٢٣-١٢٧.

- حمدان، هشام. «الضوابط البيئية واثرها في التنمية الوطنية في الوطن

العربي». المستقبل العربي: العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤، ص ٤٩-٦٦.

- خضور، رسلان. «الاقتصاديات العربية والبيئة». شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص ١٦٤-١٧٦.

تاريخ وجغرافيا

كتب

- بدوي، جمال. نظرات في تاريخ مصر. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤، ص ٢٤٣.

- بوتشيش، ابراهيم القادري. المغرب والاندلس في عصر المرابطين: المجتمع - الذهنيات - الاولياء. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٢، ص ١٢٧.

- البعيني، حسن أمين. دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي: ١٩٢٠-١٩٣٤. بيروت: المركز اللبناني للبحوث والتوثيق، ١٩٩٣.

- الجمالي، محمد فاضل. صفحات من تاريخنا المعاصر. الصفاة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣، ص ٤٧٠.

- الدجاني، برهان وهادية الدجاني (محرران). الصراع الاسلامي - الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤، ص ٦٦٨.

- الدجاني، هادية. انظر: برهان الدجاني. - سرحان، محمد. النظام العثماني والهجرة اليهودية الى فلسطين: ١٤٩٢-١٩٥٢. دمشق: دار دمشق، ١٩٩٤.

- عطالله، سمير. قافلة الحبر: الرحالة الغربيون الى الجزيرة والخليج ١٨٦٢-١٩٥٠. لندن: دار الساق، ١٩٩٤، ص ٣٤٥.

- القمني، سيد. اسرائيل: التوراة، التاريخ، التضليل. قبرص: مؤسسة

عبداللہ للدراسات والنشر، ١٩٩٤. ٢٢٠ ص.

- الكعبي، المنجي (محقق). تاريخ العباسيين لابن وادان. بيروت: دار الغرب الاسلامي، ١٩٩٢. ٨٥٢ ص.

- موراني، انطوان حميد. في هوية لبنان التاريخية. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤.

- يزيك، يوسف ابراهيم. الجذور التاريخية للحرب اللبنانية من الفتح العثماني الى بروز القضية اللبنانية. بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩٣. ٣٠٠ ص.

دوريات

- ابو شقرا، سناء. «الشهابية: نهج لم يكتمل». الطريق: العدد ٤، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣. ص ٢٢-٣٠.

- اسماعيل، منير. «مجلس الادارة الكبير في عهد المتصرفية ومواقفه الوطنية». الفكر العربي: العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤. ص ١٩٣-٢٠٦.

- التميمي، عبد الجليل. «اهمية الموروث التاريخي - العثماني وتأثيره في العلاقات العربية - التركية». المستقبل العربي: العدد ١٨٥، تموز / يوليو ١٩٩٤. ص ٨٢-٩٣.

- الجميل، سيار. «التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى». المستقبل العربي: العدد ١٨١، آذار / مارس ١٩٩٤. ص ٢٩-٥٩.

- حميش، سالم. «الاستشراق والعقد الاستعماري». الاجتهاد: العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٤. ص ١٩٧-٢١١.

- الشلق، احمد زكريا. «مشروع الاتحاد التساعي في الخليج: ١٩٦٨-١٩٧١». شؤون اجتماعية: العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤. ص ٥-٤٢.

- فودة، محمد رضا. «المتغيرات الحديثة

في الساحة الاقليمية: اريتريا». شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران / يونيو ١٩٩٤. ص ٢٠٥-٢١٠.

- كامل، سليم مطر. «الديانة المنبوذة: المانوية حلقة مفقودة من التاريخ العربي». الناقد: العدد ٧٠، نيسان / ابريل ١٩٩٤. ص ٤٤-٥٢.

- كوثراني، وجيه. «صورة الدولة السلطانية في الوعي التاريخي العربي: جدلية الوحدة والتعدد». الاجتهاد: العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٤. ص ١٧٧-١٩٦.

- النابودة، حسن محمد عبد الله. «مقدمة في تاريخ الخليج العربي منذ مطلع المسيحية وحتى قدوم البرتغاليين». شؤون اجتماعية: العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤. ص ٢٥-٤٢.

مراجعة كتب

- «بحوث ودراسات في التاريخ العربي». المجلة العربية للعلوم الانسانية: العدد ٤٦، شتاء ١٩٩٤. ص ٢٣٦-٢٤٧. (قاسم عبده قاسم)

- حزين، سليمان. «ارض العروبة: رؤية حضارية في المكان والزمان». شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران / يونيو ١٩٩٤. ص ٢١٠-٢١٦. (محسن خضر)

- راشد، محمد علي. «الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين امارات ساحل عمان وبريطانيا: ١٨٠٦-١٩٧١». شؤون اجتماعية: العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤. ص ١٤٥-١٤٧.

(عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم)

- فرومكين، دافيد. «سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الاوسط، ١٩١٤-١٩٢٢». العربي: العدد ٤٢٥، نيسان / ابريل ١٩٩٤. ص ١٩٧-١٠٠. (محمد حسين غلوم)

تربية ولغة

كتب

- الجمالي، محمد قاضل. خبرات وآراء في الدراسة الجامعية. الصفاة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢. ٢٤٥ ص.

- داية، جان. جبران تويني وعصر النهضة. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤.

- رضا، محمد جواد. العرب و التربية والحضارة: الاختيار الصعب. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٢٦٦ ص.

- «ازمات الحقيقة والحرية في التربية العربية المعاصرة. الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ١٩٩٤. ٢٦٧ ص.

- الرئيس، نجيب. الاعمال المختارة: مئوية نجيب الرئيس، ١٨٩٨-١٩٥٢. بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، ١٩٩٤.

- زيتوني، لطيف. حركة الترجمة في عصر النهضة. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤. ١٩٠ ص.

- شوقي، احمد. العلم... ثقافة المستقبل. القاهرة: المكتبة الاكاديمية، ١٩٩٣. ٢٣٤ ص.

- الصيادي، محمد المنجي. التعريب وتنسيقه في الوطن العربي. ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٦٢١ ص.

- طعيمة، صابر. منهج الاسلام في تربية النشء وحمايته. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٤.

- العاصي، محمد مطر. مسيرة التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة. [دم]، المؤلف، ١٩٩٣. ٢٢٠ ص.

- عاصي، ميشال. من أيام الضوء والظلمة: سيرة ذاتية. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤.

- علوش، ناجي. ابو الطيب المتنبي: دراسة في هويته وشعره والمختارات. بيروت: الرواد للتوزيع والنشر، ١٩٩٢. ٤٩٥ ص.

- الكعبي، ربيعة. التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم: دراسة نحوية بلاغية. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣. ١٩٩٣ ص.

- مجموعة من الباحثين. المواطن والتربية المدنية في لبنان. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٤. ١١٢ ص.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. مؤسسات التعليم العالي في السودان: الجامعات الحكومية والكليات الاهلية والاجنبية. الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٣. ١٠٥ ص.

دوريات

- بافضل، صباح عبد الله محمد. «القراءات واللهجات والعلاقة بينهما»، عالم الكتب: العدد ٢، آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٢٣-١٤٦.

- بورايو، عبد الحميد. «الرواية الشعبية الاحترافية وتحولات المجتمع الجزائري ابان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر». دراسات عربية: العددان ٩-١٠، تموز/يوليو - آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١١٧-١٢٥.

- ثاني، احمد راشد. «ملاحظات حول القصيدة الشعبية في الامارات». الرافد: العدد ٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٩٩-١٠٣.

- حمادي، صبري مسلم. «المأثورات الشعبية في شعر شاذل طاقة». دراسات عربية: العددان ٩-١٠، تموز/يوليو - آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٢٥-١٣٧.

- الخطيب، حسام. «الشعر العربي: هل انصرف عنه القراء؟» العربي: العدد

٤٣٦، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٣٣-١٣٧.

- رضا، محمد جواد. «الجامعات العربية المعاصرة: من الغرب الى الاغتراب». المستقبل العربي: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤-٢٧.

- «دراسة مسحية حول الاوضاع التربوية والتعليمية في فترة ما بعد التحرير في دولة الكويت». الطفولة العربية: العدد ٢٧، شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٦-٢٠.

- طه، مصطفى يوسف. «بواكير التعليم الحديث في الامارات». الرافد: العدد ٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٢٠-٢٧.

- عبد الملك، بدر. «السرد النثري في الخليج: شيء عن الملامح والهوية». الرافد: العدد ٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١١٤-١٢٧.

- الفيصل، سمر روجي. «نحو أدب موحد للأطفال العرب». شؤون عربية: العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٧٢-١٨٤.

- «متقفون اماراتيون يتحدثون عن دور التعليم في صياغة الهوية الوطنية». الرافد: العدد ٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٩-٦٢.

- منصور، فاطمة. «رياض الأطفال في الكويت: من اللعب الى النشاط الذاتي التلقائي». العربي: العدد ٤٢٥، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٦٢-١٦٧.

- المهيري، سعيد عبد الله حرب. «التعليم من اجل التنمية». الرافد: العدد ٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٦٣-٧٠.

- يفوت، سالم. «الكتابة الابداعية العربية وشروط تحديثها». شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٩٤-٩٨.

مراجعة كتب

- محسن، مصطفى. «المعرفة والمؤسسة:

مساهمة في التحليل السوسولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب». دراسات عربية: العددان ٧-٨، أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٢٩-١٣٤. (فاويار محمد)

ثقافة وفكر

كتب

- آل ياسين، جعفر. الفكر الفلسفي عند العرب. بيروت: دار المناهل، ١٩٩٤. ١٨٢ ص.

- اومليل، علي. في شرعية الاختلاف. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣. ١١٢ ص.

- بازامه، محمد مصطفى. اثر الدين والقومية في تاريخ الامة الاسلامية: النشأة والازدهار. دار الحوار الثقافي والاوروبي، ١٩٩٤.

- الجابري، محمد عابد. الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية. ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٢١٨ ص.

— مدخل الى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٤٧٧ ص.

- الجمعية الدولية لابعاث السلام ومنظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. التربية على حل النزاعات بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان بلوغاً الى السلام. بيروت: الجمعية والمنظمة، ١٩٩٤. ٨٧ ص.

- حوراني، البرت. الاسلام في الفكر الاوروبي. بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع ومؤسسة نوفل، ١٩٩٤.

- خوري، رثيف. الفكر العربي الحديث: اثر الثورة الفلسطينية في التوجيه السياسي والاجتماعي. دمشق: وزارة

الثقافة، ١٩٩٢.

- الخوري، مارون عيسى. في اليقظة العربية: الخطاب السوسيوسياسي عند فرح انطون. بيروت: جروس برس، ١٩٩٤. ١٨٤ ص.

- الدينوري، ابن قطيبة. عيون الاخبار. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٤.

- السايح، احمد عبد الرحيم. في الغزو الفكري. قطر: وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، ١٩٩٢. ١٥٨ ص.

- صعب، أديب. المقدمة في فلسفة الدين. بيروت: دار النهار، ١٩٩٤. ٢٤٥ ص.

- الصيادي، مخلص. دعوة الى المستقبل. (دم): المؤلف، ١٩٩٤. ١٨٤ ص.

- ضاهر، محمد كامل. الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر. بيروت: دار البيروني، ١٩٩٤.

- الكيلاني، عبد الرزاق اشرف. من مواقف عظماء المسلمين. بيروت: دار النفائس، ١٩٩٤.

- المجمع العلمي العراقي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ١٧٧ ص.

- المركز الثقافي العربي. المسرح اللبناني: مشاكل وآفاق. بيروت: المركز، ١٩٩٣.

- ميكشيلي، اليكس. الهوية. تعريب علي وطفة. دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، ١٩٩٣. ١٩٠ ص.

- نصار، ناصيف. تصورات الامة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الامة في الفكر العربي الحديث

والمعاصر. ط ٢. بيروت: دار امواج، ١٩٩٤. ٥٦٠ ص.

دوريات

- آل جميع، حبيب. «الثقافة والمثقفون: الواقع والطموح». الكلمة: العدد ٢، شتاء ١٩٩٤. ص ١٤٦-١٥١.

- ابراهيم، عبد الله. «تأملات في رصيد الحركة الوطنية المغربية». المستقبل العربي: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٧٧-٩٢.

- ابو زيد، نصر حامد. «الاستقطاب الفكري بين الاسلام العصري واسلمة العصر في مصر». الطريق: العدد ٣، ايار/مايو ١٩٩٤. ص ٨-١٢.

- امين، سمير «الطوباوية في المجتمع وفي الفكر». المستقبل العربي: العدد ١٨٤، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٤٢-٥٣.

- باروت، محمد جمال. «المثقف التقليدي والمثقف الحديث: صراعات حلقة حلب التنويرية في العشرينات». الطريق: العدد ٣، ايار/مايو ١٩٩٤. ص ١٦٨-١٧٨.

- البزري، دلال. «الاسلاميون في لبنان: ورثة مريكون لإرث ثقيل». ابعاد: العدد ١، ايار/مايو ١٩٩٤. ص ١٠٦-١١٠.

- بن شرقي، بن مزيان. «تجديد الوعي التاريخي العربي مهمة الجيل القادم: قراءة في فكر قسطنطين زريق». المستقبل العربي: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٩٣-١٠٧.

- بيضون، احمد. «طوائف لبنان والطريق الصعب الى هوية جامعة». ابعاد: العدد ١، ايار/مايو ١٩٩٤. ص ٤٠-٤٦.

- جواد، حسن فاضل. «نقد العقل العربي في فكر الاستاذ ميشال عفلق». آفاق عربية: العدد ٥، ايار/مايو ١٩٩٤. ص ٤-١٠.

- حتر، ناهض. «الماركسية العربية والحركة الشيوعية العربية: عود على بدء». الطريق: العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٦٤-٨٨.

- حيدر، عزيز. «الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين الفلسطينيين في اسرائيل». المستقبل العربي: العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٥٩-٨٦.

- خليل، خليل احمد. «حول بقاء اللغة واختفاء الامة». الفكر العربي: العدد ٧٥، شتاء ١٩٩٤. ص ٣-٥.

- دحماني، مصطفى. «فضح الزمن الاصولي: قراءة تحليلية نقدية لبعض مفاهيم الحركات الاسلامية المعاصرة». دراسات عربية: العددان ٩-١٠، تموز/يوليو-آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٨٥-٩٧.

- الرفاعي، حصة. «الفولكلور والعلوم الانسانية». المجلة العربية للعلوم الانسانية: العدد ٤٦، شتاء ١٩٩٤. ص ٨-٥٥.

- سجاديور، محمد كاظم. «الدين والسلطة في روسيا في مرحلة ما بعد الشيوعية». شؤون الأوسط: العدد ٢٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٦٣-٧٣.

- سيدا، عبد الباسط. «واقع البحث العلمي عربياً». الطريق: العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ١١٢-١١٧.

- طحان، محمد جمال. «ماهية الاستبداد: مقاربات اولية لتحديد المصطلح». الاجتهاد: العدد ٢٣، ربيع ١٩٩٤. ص ١٥١-١٧٥.

- الغالي، أحرشاو. «مظاهر الثقافة العربية وشروط تحديثها». شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٨٧-٩٤.

- غليون، برهان. «سمير أمين محارباً او الايديولوجية في نجدة العلم». اصول: العدد ١، شباط/فبراير ١٩٩٤. ص

١١٤-٨٨

- قاسم، رياض. «القومية، الفصحى والمجتمع: تحديات الحاضر والمستقبل». **المستقبل العربي**: العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٤٨-٢٢.

- النفيسي، عبد الله فهد. «الفكر الحركي للتيارات الإسلامية: محاولة تقويمية». **المستقبل العربي**: العدد ١٨٦، آب/أغسطس ١٩٩٤. ص ١٠٧-١٢٧.

مراجعة كتب

- أبو غربية، بهجت. «في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات». شؤون الأوسط: العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١١٧-١٢١. (فايز سارة)

- بوقربة، عبد المجيد. «الحدائق والتراث: الحدائق بوصفها إعادة تأسيس للتراث». **دراسات عربية**: العددان ٧-٨، أيار/مايو-حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٢٤-١٢٨. (رسول محمد رسول)

- الجابري، محمد عابد. «الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية». **السياسة الدولية**: العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٢٩٤-٢٩٦. (صلاح سالم)

- خليل، خليل أحمد. «العقل في الإسلام: بحث فلسفي في حدود الشراكة بين العقل العلمي والعقل الديني». **الفكر العربي**: العدد ٧٥، شتاء ١٩٩٤، ص ١٦١-١٦٤. (عصام نور الدين)

- غصيب، هشام. «هل هناك عقل عربي؟». **الطريق**: العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٨٥-١٩٠. (محمد سعيد مضية)

سياسة

كتب

- أبو غزالة، عبد الحليم (المشير). **الحرب العراقية-الiranية**، ١٩٨٠-١٩٨٨. القاهرة: المؤلف، ١٩٩٤.

- بيريز، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**. تعريب محمد حلمي عبد الحافظ. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤. ص ١٨٦.

- جامعة الكويت. **موسوعة العلوم السياسية**، ١٩٩٣/١٩٩٤. الكويت: الجامعة، ١٩٩٤.

- جميل، أمين. **رؤيا المستقبل**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣.

- الحاج، عزيز. **القضية الكردية في العراق: التاريخ والأفاق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤.

- الحوت، شفيق. **اتفاقية غزة-أريحا أولاً: الحل المرفوض**. بيروت: دار الاستقلال، ١٩٩٤.

- الخازن، فريد وبول سالم. **الانتخابات الأولى في لبنان مابعد الحرب: الأرقام والوقائع والدلالات**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤. ص ٤٩٢.

- الدجاني، برهان. **مفاوضات السلام: المسار والخيارات والاحتمالات**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤. ص ١٨٧.

- زهر الدين، صالح. **مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية**. بيروت: المؤلف، ١٩٩٣. ص ١٠٢.

- سالم، بول. **انظر: فريد الخازن**.

- سماحة، يوسف. **سلام عابر: نحو حل عربي للمسألة اليهودية**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤. ص ١٤٥.

- السلطان، عبد الله عبد المحسن. **البحر الأحمر والصراع العربي-الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ص ٣٦٠.

- السيد حسين، عدنان. **العلاقات الدولية: الحرب والسلام، مفاهيم**

أساسية. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

- السيد، محمود وهيب. **أزمة الخليج الثانية وانعكاساتها المحلية والعالمية**. مصر: جامعة قناة السويس، ١٩٩٤.

- صيام، شحاتة. **العنف والخطاب الديني في مصر**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤. ص ١٦٥.

- العايدى، زكي (وآخرون). **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**. ترجمة سوزان خليل. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤. ص ٢٩٥.

- عثمان، السيد عوض محمد. **دور منظمة التحرير الفلسطينية في تنمية الشعب الفلسطيني**. (أطروحة دكتوراه)، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

- عوني، درية. **عرب واكراد: خصام أم وئام؟** القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣. ص ٢٢٧.

- فلاح، غازي. **الجليل ومخططات التهويد**. ترجمة زايد محمود. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣. ص ١٤٥.

- مركز الأبحاث الاستراتيجية الإسرائيلي (بافا). **حرب الخليج**. تعريب بدر عقيلي. عمان: دار الجليل، ١٩٩٣. ص ٤١٩.

- مجموعة من المؤلفين. **جزر الخليج العربي: أسباب النزاع... ومتطلبات الحل**. باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، ١٩٩٤. ص ٢٨٢.

- مششق، حازم طالب. **من الوعي الأيديولوجي الى الوعي الاستراتيجي**. بغداد: [د.ن.]، ١٩٩٣. ص ١٣٠.

- مصالحة، عمر. **السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع الى التسوية**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤. ص ٤٢٨.

- المصري، جورج. الامن المائي العربي في عالم متغير. قبرص: دار الملتقى للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

— . الايديولوجية على المحك. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٤. ١٧٥ ص.

- النعيمي، عبد الرحمن محمد. الصراع على الخليج العربي. بيروت: دار الكنوز الادبية، ١٩٩٤. ٧٩ ص.

- منسى، بشارة. بين الطوائف والطوائف. بيروت: شركة المشرق للنشر، ١٩٩٢. ٢٢١ ص.

- النيرب، محمد. اصول العلاقات السعودية - الامريكية. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٤.

- الهاجري، يوسف. سراب الوحدة في الخليج: دراسة في الاشكالية الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي. لندن: دار الصفا، ١٩٩٢. ٢٢٧ ص.

- هانف، تيودور. لبنان: تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة الى انبعاث الامة. تعريب مورييس صليبيا. بيروت: دار لحد خاطر، ١٩٩٤. ٨٣٢ ص.

- الهيئة اللبنانية للسلام. سلام واستشراف: لبنان آفاق ٢٠٠٢، وقائع المؤتمر الاول، ١٨-١٩-٢٠ كانون الاول ١٩٩٣. بيروت: المطبعة البولسية، ١٩٩٤.

دوريات

- ابرش، ابراهيم. «حدود النظام: أزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد». المستقبل العربي: العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢١-٤.

- احمدي، هوشنك امير. «سياسة ايران الاقليمية». شؤون الاوسط: العدد ٢٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٦-٣١.

- الأعرج، عبد العزيز. «المستوطنون ضد

اتفاق اوسلو». شؤون الاوسط: العدد ٢٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٣١-٣٦.

— . «مناهات مفاوضات السلام من مدريد الى اوسلو». شؤون الاوسط: العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٤٢-٧٤.

- أمين، سمير. «المشكلة الفلسطينية والشرق اوسطية بعد غزة - أريحا». أبعاد: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٣٦-١٤١.

- بن جدو، غسان. «العلاقات العربية- العربية ... في منتصف الطريق». شؤون دولية: العدد ٤، شتاء ١٩٩٤. ص ٢-٤.

- التميمي، عبد المالك. «مسمى الخليج: دراسة في العلاقات العربية - الايرانية». شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٤٢-٥٨.

- تويني، غسان. «أزمة الديمقراطية في لبنان». أبعاد: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٦٩-٧٦.

- جاد، عماد. «البوسنة: أوهام المراهنة على الحسم العسكري». السياسة الدولية: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٣١-٢٣٥.

- الجرباوي، علي. «الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي: تحليل وتقويم». قراءات سياسية: العدد ١، شتاء ١٩٩٤. ص ٢١-٥١.

- جلال، محمد نعمان. «تعامل الامم المتحدة مع القضايا العربية». شؤون عربية: العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٢٢-١٣٥.

- جوني، علي. «الاختراق الاسرائيلي في الخليج». شؤون الاوسط: العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٠٥-١٠٧.

— . «التطبيع الاردني - الاسرائيلي». شؤون الاوسط: العدد ٢٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٩-٢٥.

- حاتم، صفوت. «شبح الحرب الاهلية

في اسرائيل». الموقف: العدد ١٠٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٢٥-٢٨.

- حداد، معين. «حدود الجيوبوليتيكا الصهيونية». شؤون الاوسط: العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٢٣-٤٧.

- خميسي، راسم. «الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي وانعكاساته على الفلسطينيين داخل الخط الاخضر». قراءات سياسية: العدد ١، شتاء ١٩٩٤. ص ٧٢-٨٣.

- الدجاني، احمد صدقي. «السياسة الاميركية تجاه فلسطين لم تتغير منذ عام ١٩٤٨». شؤون دولية: العدد ٤، شتاء ١٩٩٤. ص ٢٢-٢٦.

- درويش، منير. «الصراع العربي - الاسرائيلي: من التحرير والعودة الى غزة واريحا أولاً». دراسات عربية: العددان ٧-٨، أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٣-٩.

- دكروب، عبد الامير. «مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الاوسط». الفكر العربي: العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤. ص ٢٠٧-٢٤١.

- الرز، محمد سعيد. «استمرار الحرب يندر اليمن بالموت». الموقف: ١٠٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٦-١٢.

- الرشدي، احمد. «مبدأ السيادة في ميثاق جامعة الدول العربية وامكانيات تعزيز العمل العربي المشترك». شؤون عربية: العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٠٩-١٢١.

- الرفاعي، غسان. «الدولة - الديمقراطية - الطائفية: أفكار للنقاش». الطريق: العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٣٢-٤٣.

- ساسين، فارس. «الفكرة اللبنانية في أطوارها». أبعاد: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٦٢-٦٨.

- سالم، بول. «أفكار حول القومية اللبنانية». أبعاد: العدد ١، أيار/مايو

دولة الامارات العربية وايران حول
الجزر الثلاث. شؤون عربية: العدد
٧٨، حزيران/يونيسو ١٩٩٤، ص
٢٢١-٢٢٥. (عبد الله الاشعل)
- جلال، محمد نعمان. «مصر وحقوق
الانسان، بين الحقيقة والافتراء: دراسة
وثائقية». السياسة الدولية: العدد ١١٥،
كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ص
٢٩٦-٢٩٧. (اسلام عفيفي)
- الدجاني، احمد صدقي. «الحوار
العربي - الاوروبي، الفكرة والمسار
والمستقبل: وجهة نظر عربية». شؤون
عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو
١٩٩٤، ص ٢٢٥-٢٢٨. (اسامة فاروق
مخير)
- سليم، محمد السيد. «النظام العالمي
الجديد». السياسة الدولية: العدد ١١٧،
تموز/يوليو ١٩٩٤، ص ٢٤٢-٢٤٤.
(اسامة فاروق مخير)
- السيد، محمود وهيب. «ازمة الخليج
الثانية وانعكاساتها المحلية والعالمية».
السياسة الدولية: العدد ١١٧،
تموز/يوليو ١٩٩٤، ص ٣٣٧-٣٣٩.
(السيد عليوه)
- صالح، ناهد. «قياس الرأي العام:
الماضي والحاضر والمستقبل». السياسة
الدولية: العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير
١٩٩٤، ص ٢٩٧-٢٩٩. (الفت حسن
آغا)
- صلاح، هدى عبد العزيز. «السلوك
التصويتي للمجموعة العربية في الجمعية
العامة للأمم المتحدة». شؤون عربية:
العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤، ص
١٨٥-١٩٠. (محمد سعيد مضية)

عسكري

كتب

- البوسعيد، نزار. الحرب العراقية
الايرانية: دراسة سياسية عسكرية.

- مرهون، عبد الجليل. «تحديات الوحدة
اليمنية». شؤون الأوسط: العدد ٢٨،
نيسان/ابريل ١٩٩٤، ص ١٧-٢٢.
- مصالح القوي العظمى في الخليج
العربي: التطلعات الاميركية نحو
الخليج. آفاق عربية: العدد ٥،
ايار/مايو ١٩٩٤، ص ١٠-١٥.
- مسرة، انطوان. «كيف نكون مستقلين».
أبعاد: العدد ١، ايار/مايو ١٩٩٤،
ص ٢٢-٢٩.
- المصري، جورج. «قضية المياه في
المباحثات متعددة الاطراف». شؤون
عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو
١٩٩٤، ص ٩٨-١٠٦.
- مقلد، محمد علي. «أصوليات دينية أم
تطرف سياسي؟» الطريق: العدد ٢،
ايار/مايو ١٩٩٤، ص ١٠٧-١٣٠.
- نافعة، حسن. «تجربة التكامل والوحدة
الاوروبية: هل هي قابلة للتطبيق في
الواقع العربي؟» مستقبل العالم
الاسلامي: العددان ١٠-١١، ربيع -
صيف ١٩٩٢، ص ١٩٧-٢١٢.
- نعمه، عصماء. «تقرير عن مؤتمر
مشكلة المياه في الشرق الأوسط». الفكر
العربي: العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤، ص
٢٤٢-٢٥٨.
- نور الدين، محمد. «الانتخابات البلدية
التركية». شؤون الأوسط: العدد ٢٨،
نيسان/ابريل ١٩٩٤، ص ٨-٧١١.
- مسرة، انطوان. «كيف نكون مستقلين».
أبعاد: العدد ١، ايار/مايو ١٩٩٤،
ص ٢٢-٢٩.
- نويهض، وليد. «التيار السياسي
الطائفي والقومي في لبنان».
قراءات سياسية: العدد ١، شتاء
١٩٩٤، ص ١٢٤-١٤٠.

مراجعة كتب

- الاعظمي، وليد حمدي. «النزاع بين

١٩٩٤، ص ٤٧-٦١.
- سلامة، غسان. «مدى وطنية الاستقلال
اللبناني». أبعاد: العدد ١، ايار/مايو
١٩٩٤، ص ٢٨-٣٢.
- سويد، ياسين. «دور لبنان ووظيفته:
آفاق تحديات المفاوضات العربية -
الاسرائيلية». مجلة الدراسات
الفلسطينية: العدد ١٥، صيف ١٩٩٢،
ص ٩٠-١٠١.
- شولر، هنري. «ليبيا بعد القذافي:
التوقعات والوعود». شؤون دولية:
العدد ٤، شتاء ١٩٩٤، ص ٥٠-٥٣.
- الصلح، منج. «الوحدة العربية...
والليبرالية». العربي: العدد ٤٢٦،
ايار/مايو ١٩٩٤، ص ٦٢-٦٨.
- عبد الناصر، وليد محمود. «ايران: نحو
الحسم والتصعيد أم الاستمرار؟»
السياسة الدولية: العدد ١١٧،
تموز/يوليو ١٩٩٤، ص ٢٤-٢٨.
- عزمي، محمود. «ميزان القوى
الاستراتيجي العربي - الاسرائيلي:
مدخل إلى المفهوم والواقع التاريخي».
أبعاد: العدد ١، ايار/مايو ١٩٩٤، ص
١٤١-١٦١.
- القرعي، احمد يوسف. «اليابان
والعضوية الدائمة في مجلس الامن».
السياسة الدولية: العدد ١١٧،
تموز/يوليو ١٩٩٤، ص ٢١٢-٢١٥.
- الكيلاني، هيثم. «مفهوم الأمن القومي
العربي مع جواره». شؤون عربية: العدد
٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤، ص ٦٧-٤٦.
- مراد، هشام احمد. «السياسة الخارجية
المصرية وتعبئة الموارد الاقتصادية».
السياسة الدولية: العدد ١١٧،
تموز/يوليو ١٩٩٤، ص ٣٨-٧٤.
- مرتضى، احسان. «استراتيجية
اسرائيل للعلاقات الدولية». شؤون
الأوسط: العدد ٣٢، آب/اغسطس
١٩٩٤، ص ٥٤-٦٣.

[د.م.]. [د.ن.]. ١٩٩٤.

- مجموعة من الباحثين العرب. أسرار التسليح العسكري في العراق منذ ١٩٦٨: القضايا والاحتيالات. لندن: منشورات دار الأبحاث والدراسات العربية، ١٩٩٢.

- مسلم، طلعت أحمد. الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

- منظمة العفو الدولية. تقرير موجز لمنظمة العفو الدولية: تواطؤ على الارهاب. لندن: منظمة العفو الدولية، ١٩٩٢.

دوريات

- الدسوقي، مراد ابراهيم. «التجارب العالمية في مجال تحويل الصناعات الدفاعية الى الصناعات المدنية». السياسة الدولية: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٦٦-٢٧٠.

- محمود، احمد ابراهيم. «الابعاد العسكرية للصراع في اليمن». السياسة الدولية: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٤٥-٢٦٦.

- نصار، علي. «البرنامج النووي الكوري والجيوسراتيجية الاميركية». شؤون الأوسط: العدد ٣٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٧٣-٨٥.

مراجعة كتب

- الفارس، عبد الرزاق. «السلاح والخبز: الانفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠-١٩٩٠». السياسة الدولية: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٣٦-٢٣٧. (داليا محمود ثابت)

علم نفس

كتب

- ابراهيم، عبد الستار. العلاج النفسي

السلوكي المعرفي الحديث: أساليبه ومبادئ تطبيقه. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤. ٤٩٥ ص.

- شرابي، هشام. النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي. تعريب محمود شريح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ١٨٢ ص.

- عيسوي، عبد الرحمن. علم النفس الاسري. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٣. ٣٢١ ص.

- محسن، مصطفى. المعرفة والمؤسسة: مساهمة في التحليل السوسيولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣. ٢٢٣ ص.

دوريات

- سميسم، حميدة. «مدخل في مفهوم الخطاب الدعائي: تحديد فعاليته في اطار التعامل النفسي». آفاق عربية: العدد ٥، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٦-٢١.

- المنوفي، كمال. «العروبة وفلسطين في مخيال الطفل المصري: دراسة امبريقية». شؤون عربية: العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٥٣-١٧١.

علوم وتقانة

كتب

- أبو النصر، غسان. معادلة فيثاغوراس بين (٠-٠) و (X-٠): كيف فهم فيرما هذه المعادلة؟ بيروت: معهد إنماء الذكاء، ١٩٩٣.

- أبو النصر، غسان. العدد ٢ كيف حدس فيرما به؟ علاقة ابتكاراته الارقامية بفرضيته. بيروت: معهد إنماء الذكاء، ١٩٩٣.

- حلمي، احمد زكي. تكنولوجيا الخراطة: نظري وعملي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤. ٢٥٢ ص.

- زيتون، غايش. علم حياة الانسان: موسوعة علمية للجسم البشري. عمان: دار الشروق للتوزيع والنشر، ١٩٩٤. ٥٧٦ ص.

- علي، نبيل. العرب وعصر المعلومات. سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤. ١٨٤ ص.

دوريات

- زحـلان، انطوان. «أدوات العلم والتقانة». المستقبل العربي: العدد ١٨٢، نيسان/أبريل ١٩٩٤. ص ١١٧-١٣١.

— «العرب والتحدي التقاني: البعد الدولي». المستقبل العربي: العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٨٦-١٠١.

— «العرب والتحدي التقاني: قاعدة البحث». المستقبل العربي: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٢٧-١٤٤.

- سلمان، رشيد سلمان. «الاتجاهات العلمية الحديثة والبحث العلمي العربي: نظرة اولية». شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٧٨-٨٧.

- «من تقرير اليونسكو: حالة العلم في العالم، العلم والتكنولوجيا... ملف المستقبل». الدراسات الاعلامية: العدد ٧٤، كانون الثاني/يناير-آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٢٣-١٤٦.

قانون وادارة

كتب

- الأشعل، عبد الله. النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي. القاهرة: كتاب الامرام الاقتصادي، ١٩٩٣.

- الغنوشي، راشد. الحريات العامة في الدولة الاسلامية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٢٨٢ ص.

مراجعة كتب

- الاشعل، عبد الله. «النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي». السياسة الدولية: العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٣٠٨-٣٠٩. (محمود طه شيحة).

- النص القرآني. دراسات عربية: العددان ٩-١٠، تموز/يوليو-آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٧-٤١.
- كتعان، نواف. «قرارات الاستملاك في التشريع والقضاء الاردني». ابحاث اليرموك: العدد ٤، ١٩٩٣. ص ١٨٢-٢٣١.

- مالكي، محمد. القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. مراكش: تينمل للطباعة والنشر، ١٩٩٣. ٢٢٦ ص.
- مجموعة من الباحثين. نظرة في الادارة في الاسلام: بحوث المؤتمر الدولي الرابع للادارة. بيروت: دار الحق، ١٩٩٤.
- محفوظ، لعشب. المبادئ العامة للقانون المدني في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤. ٢٠٥ ص.

- المرزوقي، منصف. حقوق الانسان: الرؤيا الجديدة. تونس: دار اقواس للنشر، ١٩٩٤. ٨١١ ص.

- الهداوي، حسن. الجنسية واحكامها في القانون الاردني. عمان: دار مجدلاوي للنشر، ١٩٩٤. ٢٤٨ ص.

دوريات

- الديني، خليل اسماعيل. «تصور عربي للوضع القانوني لضيق هرمز». شؤون عربية: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٥٨-٧٨.
- الرشدي، احمد. «محكمة العدل الدولية: بين اهمية التحديث ومخاطر التسييس». السياسة الدولية: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٤٦-١٥٠.
- السيد حسين، عدنان. «منظمة الوحدة الافريقية: بين الحرب الباردة والمتغيرات الاقليمية والدولية». ابعاد: العدد ٨، ايار/مايو ١٩٩٤. ص ١٦٢-١٧٧.
- شحاته، ابراهيم. «الاصلاح الاداري في البلدان العربية: ملاحظات عامة وحلول مقارنة». المستقبل العربي: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٢٧-٤٨.
- غالي، بطرس بطرس. «الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة». السياسة الدولية: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٨٨-٩٤.
- فضل الله، مهدي. «الزواج المتعدد في

المصادر الأجنبية

CULTURE and THOUGHT

Books

- Abul Fadl, Mona. *Islam and the Middle East: The Aesthetics of a Political Inquiry*. Islamic Publications International, 1993.
- Corbin, Henry. *L'imagination créatrice dans le soufisme d'Ibn Arabi*. Paris: Ed. Aubier, 1993. 328 p.
- Kalpan, Robert. *The Arabists: The Romance of an American Elite*. New York: Free Press, 1993. 317 p.
- Landau, David. *Piety and Power: The World of Jewish Fundamentalism*. London: Secker Warburg, 1993.
- Laurens, Henry. *L'Orient arabe*. Paris: Armand Colin, 1993.

Articles

- Bulliet, Richard. «The Future of the Islamic Movement.» *Foreign Affairs*: vol. 72, no. 5, November - December 1993, pp. 38 - 44.
- Hasnawi, Ahmad. «Alexandre D'Aphrodise vs Jean Philopon: Notes sur quelques traités d'Alexandre perdus en Grec, conservés en Arabe.» *Arabic Sciences and Philosophy*: vol. 4, no. 1, March 1994, pp. 53 - 109.
- Huntington, Samuel. «The

- Clash of Civilizations?» *Foreign Affairs*: vol. 72, no. 3, Summer 1993, pp. 22 - 49.

- Jihad, Kadhim. «Mahmoud Darwich: Une traversée poétique.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 49, Automne 1993, pp. 93 - 199.
- Al-Qatam, Abdulla. «Political Religious Poetry of the Shi'ites During the Umayyad Period.» *Arab Journal for the Humanities*: vol. 11, no. 44, Summer 1993, pp. 328 - 346.
- Weismann, Itzhak. «Sa'id Hawwa: The Making of a Radical Muslim Thinker in Modern Syria.» *Middle Eastern Studies*: vol. 29, no. 4, October 1993, pp. 601 - 623.

Book Reviews

- Ajami, Fouad. «The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 25, no. 4, November 1993, pp. 709 - 710. (Tareq Ismael)
- Berque, Jacques. «Relire le Coran.» *Etudes*: no. 379/1, Octobre 1993, p. 428. (H. Loucel)
- Carré, Olivier. «Le nationalisme arabe.» *Prologues*: no. 2, Automne 1993, pp. 35 - 37. (Ab-

delouhab Maalmi)

- Duignan, Peter. «The Rebirth of the West: Culture, Politics and Society.» *Domes*: vol. 3, no. 1, Winter 1994. pp. 30 - 38. (Paul John Rich)
- Kalpan, Robert. «The Arabists: The Romance of an American Elite.» *Foreign Affairs*: vol. 72, no. 5, November - December 1993. pp. 175 - 177. (William Quandt)
- Liauzu, C. [et. al.]. «Pratiques et résistances culturelles au Maghreb.» *Prologues*: no. 2, Automne 1993. pp. 19 - 23. (Guizlaine Laghzaoui)
- Makiya, Kanan. «Cruelty and Silence.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 127 - 129. (Hala Maksoud)
- Zarcone, Thierry. «Mystiques, philosophes et francs-maçons en Islam.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 50, Winter 1994. pp. 154 - 156. (Rudolf El-Kareh)

ECONOMY

Books

- Awartani, Hisham. *The Agriculture Sector of the West Bank and the Gaza Strip*. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 1993.
- Ayoub, Antoine. *Rente pétrolière et développement économique dans les pays arabes producteurs de pétrole*. Québec, Canada: Université Laval, 1993. 19 p.
- , *L'Economie mondiale*, 94. Paris: La Découverte, 1993.
- Fischer, Stanley [et. al.]. *The Economics of Middle East Peace: Views From the Region*. Cambridge, MA: MIT, 1993. 370 p.
- Institut de Recherche sur le Monde Arabe Contemporain. *Travail, travailleurs et espace urbain*. L'Institut, 1994. 69 p.
- Jabr, Hisham. *The Financial and Banking Policies in the Occupied West Bank*. Nablus: An-

Najah University, Documentation Manuscripts and Publishing Center, 1993. 126 p.

- Kliot, Nurit. *Water Resources and Conflict in the Middle East*. London, New York: Routledge, 1994. 309 p.
- Le Roy, Pierre. *La faim dans le monde*. Paris: Editions le Monde, Marabout, 1994. 214 p.
- Valmont, André. *Economie et stratégie dans le monde arabe et musulman*. Paris: EMAM, 1993.
- World Bank. *Global Economic Prospects and the Developing Countries, 1993*. Washington D.C.: The Bank, 1993. 93 p.
- World Bank. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace*. Washington, D.C.: The Bank, 6 vols. 1993.

Articles

- Abdel-Fadil, Ahmad. «Les projets économiques pour le Moyen-Orient.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 50, Hiver 1994. pp. 35 - 67.
- Béraud, Philippe. «Maghreb: Vers une intégration trans-méditerranéenne.» *Les Cahiers de l'Orient*: no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 137 - 146.
- Fischer, Stanley. «Building Palestinian Prosperity.» *Foreign Policy*: no. 93, Winter 93 - 94. pp. 60 - 76.
- Gaymard, Hervé. «Pax Economica? L'économie de la paix au Moyen-Orient.» *Politique Etrangère*: Hiver 93 - 94. pp. 1023 - 1045.
- Ghanem, Shihab. «Industrial Development in the United Arab Emirates.» *Economic Horizons*: vol. 14, no. 56, October 1993. pp. 1 - 35.
- Hinnebusch, Raymond. «The Politics of Economic Reform in Egypt.» *Third World Quarterly*: vol. 14, no. 1, 1993. pp. 159 - 171.
- «Les Pays du CCG à la recherche de l'équilibre budgétaire.» *Dossier Euro-Golfe*: no.

18, Juin 1994. pp. 6 - 9.

- Owen, Roger. «The Transformation of Systems of Economic and Political Management in the Middle East and North Africa: The Lessons So Far.» *Review of Middle East Studies*: no. 6, 1993. pp. 15 - 34.
- Roy, Sara. «Separation or Integration: Closure and the Economic Future of the Gaza Strip Revisited.» *Middle East Journal*: vol. 48, no. 1, Winter 1994. pp. 11 - 30.
- Youssef, Samir. «The Egyptian Private Sector and the Bureaucracy.» *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 2, April 1994. pp. 369 - 377.

Book Reviews

- Ayari, Chedly. «Enjeux méditerranéens pour une coopération euro-arabe.» *Prologues*: no. 2, Automne 1993. pp. 41. (Seddik Mouaffak)
- Hansen, Brent. «The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Egypt and Turkey.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 738 - 739. (Manochehr Dorveaj)
- Harik, Iliya and Denis Sullivan. «Privatization and Liberalization in the Middle East.» *Middle East Policy*: vol. 2, no. 1, 1993. pp. 140 - 143. (Sheldon Richman)
- Lavy, Victor and Eliezer Sheffer. «Foreign Aid and Economic Development in the Middle East: Egypt, Syria and Jordan.» *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 27, no. 1, July 1993. pp. 74 - 75. (Hadi Saleh Esfahani)
- «Masterplanning the State of Palestine: Suggested Guidelines for Comprehensive Development. Preliminary Presentation.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 40, Hiver 1994. pp. 151 - 153. (George Abed)
- Shalev, Michael. «Labor and Political Economy in Palestine.» *International Journal of Middle*

13
2

East Studies: vol. 26, no. 1, February 1994. pp. 135 - 137. (Michael Keren)
- Zahran, M.D. and A.J. Willis. «The Vegetation of Egypt.» *Domes*: vol. 3, no. 1, Winter 1994, pp. 59 - 62. (Eltigani Shabhour)

EDUCATION and LANGUAGE

Books

- Society for Austro-Arab Relations. *Needs for Training and Continuing Education in Health, Engineering and Agriculture in the occupied Palestinian Territories*. Jerusalem: The Society, 1993. 29 p.

Articles

- Harde, E. «Education, Islam and the Challenge to Contemporary Muslim Societies.» *Islamic Thought and Scientific Creativity*: no. 2, 1993. pp. 7 - 28.
- Jarbawi, Tafida. «Le sexisme dans les manuels scolaires.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 50, Printemps 1994. pp. 81 - 95.
- Philipp, Thomas. «The Autobiography in Modern Arabic Literature and Culture.» *Poetics Today*: vol. 14, no. 3, Autumn 1993. pp. 573 - 604.
- Soysal, Ismail. «A Report on the Observations Relating to the Passages Concerning the Turks in Egyptian History School Books.» *Turkish Review of Middle East Studies*: no. 7, 1993. pp. 261 - 266.
- Versteeghs, Kees. «The Arabic Linguistic Tradition in a Comparative Perspective.» *Arab Journal for the Humanities*: vol. 12, no. 46, Winter 1994. pp. 280 - 297.

Book Reviews

- Abu-Lughod, Leila. «Writing Women's Worlds: Bedouin Stories.» *MESA Bulletin*: vol. 27, no. 2, December 1993. pp. 183 - 184. (P. Dresch)
- Berkey, Jonathan. «The Trans-

mission of Knowledge in Medieval Cairo: A Social History of Islamic Education.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 1, February 1994. pp. 124 - 127. (Michael Chamberlain)
- Matt - Douglas, Fedwa. «Woman's Body, Woman's Word: Gender and Discourse in Arab-Islamic Writing.» *Middle East Journal*: vol. 48, no. 1, Winter 1994. pp. 143 - 144. (M. Fayad)
- Menashri, David. «Education and the Making of Modern Iraq.» *Middle Eastern Studies*: Vol. 29, no. 3, July 1993. p. 592. (Parvin Amini)
- Rouchdy, Aleya. «The Arabic Language in America.» *International journal of middle East Studies*: Vol. 25, no. 3, August 1993. pp. 534 - 537. (Carolyn Killian)

ENVIRONMENT

Books

- International Research Center for Energy and Economic Development. *Energy, Economics, and Environment: Imperatives, Realities and Balance and Pacific Basin Demand and Downstream Activities: Is Middle East Supply the Answer?* Boulder, Co: The Center, 1993. 188 p.
- Roland - Host, David. *International Trade and the Transfer of Environmental Costs and Benefits*. Paris: OECDD, 1993. 56 p.

Articles

- Bin Ammar, Samira. «Protection of the Environment Through the Management and Exploitation of Solid Waste: The Tunisian Experience.» *Al-Raida*: vol. 10, no. 46, Winter 1994. pp. 28 - 29.

HISTORY and GEOGRAPHY

Books

- Benjelloun, Abdelmajid. *Pages d'histoire du Maroc: Le pa-*

triotisme marocain face au protectorat espagnol. Rabat: A. Benjelloun, 1993. 299 p.

- Bertotti, Ruggero. *Un soldat italien en Afrique du Nord, une guerre méconnue: La Tunisie 1942 - 1943*. Paris: L'Harmattan, 1993. 128 p.
- Burman, Thomas. *Spain's Arab-Christians and Islam: 1050 - 1200*. Leiden: E.J. Brill, 1994. 360 p.
- Cairo University. *The Second International Conference on Geology of the Arab World*. Cairo: The University, 1994. 226 p.
- Centre d'Etudes et de Recherches (URBAMA). *Recherches urbaines dans le monde arabo-musulman: Approches comparées des géographes allemands, britanniques et français*. Tours: URBAMA, 1993. 207 p.
- Cole, Juan. *Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's Urabi Movement*. Princeton: Princeton University Press, 1993. 341 p.
- Guillaume, Jean-Francois. *Les mythes fondateurs de l'Algérie française*. Paris: L'Harmattan, 1993. 331 p.
- Kelly, J.B. *Persian Gulf, 1795 - 1880*. Oxford: Oxford University Press, 1993. 911 p.
- Martin, Jean-Francois. *Histoire de la Tunisie contemporaine*. Paris: L'Harmattan, 1993.
- Niebuhr, M. *Travels Through Arabia and Other Countries in the East*. London: Garnet Publishing, 2 vols, 1994.
- Petry, Carl. *Twilight of Majesty: The Reigns of the Mamluk Sultans Al-Ashraf Qaytbay and Qansuh Al-Ghawri in Egypt*. University of Washington Press, 1994. 261 p.
- Rice, Michael. *The Archeology of the Arabian Gulf*. London: Routledge, 1994. 330 p.

Articles

- Abi-Ayad, Ahmed. «Le siège d'Oran et de Mers-El-Kebir en 1563 et ses répercussions littéraires.» *Turkish Review of Mid-*

dle East Studies: no. 7, 1993. pp. 23 - 34.

- Doumani, Beshara. «The Political Economy of Population Counts in Ottoman Palestine: Nablus, Circa 1850.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 1, February 1994. pp. 1 - 17.

- Haley, Charles. «The Desperate Ottoman: Enver Pasa and the German Empire-II.» *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 2, April 1994. pp. 224 - 252.

- Hawwari, Mahmoud. «Jérusalem: L'archéologie dévoyée.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 51, Printemps 1994. pp. 116 - 132.

- Laurens, Henry. «1917 - 1920: Les alliés et la question de la Palestine.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 50, Hiver 1994. pp. 125 - 137.

- Moaddel, Mansour. «The Egyptian and Iranian Ulama at the Threshold of Modern Social Change: What Does and What Does not Account for the Difference?» *Arab Studies Quarterly*: vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 21 - 46.

Book Reviews

- Botman, Selma. «Egypt From Independence to Revolution, 1919 - 1952.» *Middle East Studies*: vol. 27, no. 1, July 1993. pp. 61 - 62. (Joel Gordon)

- Cummins, David Dean. «Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 1, February 1994. pp. 113 - 115. (Rashid Khalidi)

- Cuno, Kenneth. «The Pasha's Peasants: Land, Society and Economy in Lower Egypt, 1740 - 1858.» *Domes*: vol. 3, no. 1, Winter 1994. pp. 63 - 66. (Khaled Fahmy)

- Daly, M. W. «Imperial Sudan: The Anglo - Egyptian Condominium 1934 - 56.» *Middle Eastern Studies*: vol. 29, no. 3, July 1993. (William Kontos)

- Korn, David. «Stalemate: The War of Attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1970.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 22, no. 4, Summer 1993. pp. 104 - 105. (Richard Parker)

- Martel, André. «La Libye, 1835-1990.» *Etudes Internationales*: vol. 24, no. 2, Juin 1993. pp. 445 - 446. (Adnan Moussaly)

- Pipes, Daniel. «Greater Syria: The History of an Ambition.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 739-741. (Malcolm Russel)

- Ruedy, John. «Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation.» *Middle East Journal*: vol. 47, no. 3, Summer 1993. pp. 517 - 518. (Allan Christellaw)

- Salibi, Kamal. «The Modern History of Jordan.» *International Affairs*: vol. 70, no. 1, January 1994. pp. 180. (Philip Robins)

- Sellier, Jean and André Sellier. «Atlas des peuples d'Orient: Moyen Orient, Caucase, Asie Centrale.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 49, Automne 1993. pp. 132 - 135. (Alain Chenal)

- Shapir, Anita. «Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 111 - 126. (Norman Finklestein)

LAW and PUBLIC ADMINISTRATION

Books

- Ahnish, Faraj Abdullah. *The International Law of Maritime Boundaries and the Practice of States in Mediterranean States*. Oxford: Clarendon Press, 1993.

- Arab Organisation for Human Rights. *The Human Rights Situation in the Arab World*. Cairo: The Organisation, 1993. 29 p.

- Botiveau, Bernard. *Loi islamique et droit dans les sociétés*

arabes. Paris: Karthala, 1994. 360 p.

- Yahav, David (ed.). *Israel, the Intifada and the Rule of Law*. Tel Aviv: Ministry of Defense, 1993. 249 p.

Articles

- «La question du droit au retour.» *Pour la Palestine*: no. 41, Juillet - Septembre 1993. pp. 16-17.

- Bruschi, Christian. «Immigration: Les jeunes... Et la loi.» *Les Cahiers de l'Orient*: no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 117-128.

- Gaff, Angela. «An Illusion of Legality: A Legal Analysis of Israel's Mass Deportation of Palestinians on 17 December 1992.» *Al-Haq, Occasional Paper*: no. 9, 1993. pp. 1 - 112.

- Hamzeh, Nizar. «Qatar: The Dualism of the Legal System.» *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 1, January 1994. pp. 79 - 91.

- Neff, Donald. «L'administration Clinton et la résolution 242 de l'ONU.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 50, Hiver 1994. pp. 67 - 79.

- Shehadeh, Raja. «Questions of Jurisdiction: A Legal Analysis of the Gaza - Jericho Agreement.» *Journal of Palestine Studies*: vol. XXIII, no. 4, Summer 1994. pp. 26 - 41.

- Ziadeh, F. «Property Rights in the Middle East: From Traditional Law to Modern Codes.» *Arab Law Quarterly*: no. 1, 1993. pp. 3 - 12.

- Zoller, Elisabeth. «La définition des crimes contre l'humanité.» *Journal du Droit International*: vol. 120, no. 3, Juillet-Septembre 1993. pp. 549-568.

MEDIA

Books

- Elias, Hanna Elias. *La presse arabe*. Paris: Maisonneuve et Larose, 1993.

- Gall, Sandy. *News From the*

5

Front: A Television Reporter's Life. London: Heinemann, 1994. 344 p.

Articles

- Al-Munayes, Jamal. «The Effects of Causal Reasoning on Understanding: Media Presentations of the News.» *Arab Journal for the Humanities*: vol. 12, no. 45, Autumn 1993. pp. 326 - 361.
- Smith, John. «From the Front Lines to the Front Page: Media Access to War in The Persian Gulf and Beyond.» *Columbia Journal of Law and Social Problems*: no. 2, Winter 1993. pp. 291 - 340.
- Telhami, Shibley. «Arab Public Opinion and the Gulf War.» *Political Science Quarterly*: vol. 108, no. 3, Fall 1993. pp. 437 - 452.

Book Reviews

- «Gulf Crisis Chronology: Day-to-Day Coverage of Events in the Gulf Conflict from 2 August 1990 to the 3 March 1991 Cease-fire.» Compiled by the BBC World Service. *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 20, no. 3, 1993. pp. 134. (Gred Nonneman)

MILITARY

Books

- Aspin, Les and William Dickinson. *Defense for a New Era: Lessons of the Persian Gulf War.* New Jersey: Brassey's 1993. 93 p.
- Cordesman, Anthony. *After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East.* Boulder, CO: Westview Press, 1993.
- Dickinson, William. See Les Aspin.
- Dufour, Jean-Louis. *La guerre au XXème siècle.* Paris: Hachette, 1993.
- International Institute for Strategic Studies. *The Military Balance 1993 - 1994.* Brassey's for the IISS, 1993.

- Legault, Albert and John Sigler [dir] *Les conflits dans le monde 1992 - 1993: Rapport annuel sur les conflits internationaux.* Québec: Centre Québécois de Relations Internationales, 1993.
- Moller, Bjorn. *Non-Offensive Defence and the Arab - Israeli Conflict.* Copenhagen: Center for Peace and Conflict Research, 1994. 54 p.
- Rabah, Jamil and Natasha Fairweather. *Israeli Military Orders in the Occupied Palestinian West Bank, 1967 - 1992.* Jerusalem: Jerusalem Media and Communication Center, 214 p.
- El - Sayegh, Selim. *La crise du Golfe: De l'interdiction à l'autorisation du recours à la force.* Paris: LGDJ, 1993.
- Winnefeld, James A. *A League of Airmen: U.S. Air Power in the Gulf War.* Washington, D.C.: Rand, 1994. 400 p.

Articles

- Allsop, Dee. «Group Differences in Early Support for Military Action in the Gulf: The Effect of Gender, Generation and Ethnicity.» *American Politics Quarterly*: no. 3, July 1993. pp. 343 - 360.
- Barnea, Nahum and Simon Schiffer. «L'armée israélienne recherche une crise avec Arafat.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 51, Printemps 1994. pp. 23 - 31.
- Clawson, Patrick and A. Volpin. «The Economics of Soviet Arms Transfers to the Middle East Governments.» *Iranian Journal of International Affairs*: no. 1, 1993. pp. 70 - 91.
- Cohen, Eliot. «Mystique of U.S. Power.» *Foreign Affairs*: vol. 73, no. 1, January - February 1994. pp. 109 - 124.
- Khalidi, Ahmad. «Après l'accord: Les questions de sécurité.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 50, Winter 1994. pp. 27 - 35.
- Steinberg, Gerald. «Israeli Re-

- sponses to the Threat of Chemical Warfare.» *Armed Forces and Society*: no. 1, Autumn 1993. pp. 85 - 101.
- Schiffer Simon : See Nahum Barnea.
- Volpin, A. See Patrick Clawson.
- Yates, Mark. «Coalition Warfare in Desert Storm.» *Military Review*: vol. 73, no. 10, October 1993. pp. 4.

Book Reviews

- Hammel, Eric. «Six Days in June: How Israel Won the 1967 Arab-Israeli War.» *Naval War College Review*: vol. 48, no. 1, Winter 1994. pp. 127 - 128. (C.C. Kingseed)
- Klieman, Aharon and Reuven Pedatzur. «Rearming Israel: Defense Procurement Through the 1990's.» *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 27, no.1, July 1993. pp. 59 - 60. (Henri Barkey)
- Sadowski, Yahya. «Scuds or Butter? The Political Economy of Arms Control in the Middle East.» *IJMES*: vol. 27, no. 1, February 1994. pp. 127 - 129. (R. Mainuddin)

POLITICS

Books

- Abdelnasser, Walid. *The Islamic Movement in Egypt: Perceptions of International Relations, 1967 - 1981.* London: Kegan Paul International, 1994.
- Ahrens, Matt and Yehuda Mirsky. *Democracy in the Middle East: Defining the Challenge.* Washington, D.C.: Washington Institute Monograph, 1993. 138 p.
- Arab - Israeli Security Agreements: *Negotiating Asymmetric Reciprocity.* Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1993. 150 p.
- Arab Thought Forum. *Arab-German Relations in the Nineties: Acts of the Arab-German Dialogue.* Amman: Arab Thought Forum, 1993. 80 p.

- Badeeb, Saeed. *Saudi-Iranian Relations, 1932-1982*. London: Center for Arab and Iranian Studies, 1993. 164 p.

- Bahout, Joseph. *Les entrepreneurs syriens: Economie, affaires, politique*. Beyrouth: CERMOC, 1994. 154 p.

- Barzilai, Gad [et. al.]. *The Gulf Crisis and its Global Aftermath*. London: Routledge, 1993. 304 p.

- Bulloch, John and Adel Darwish. *Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East*. London: Victor Gollancz, 1993. 224 p.

- Chesnot, Christian. *La bataille de l'eau au proche-orient*. Paris: L'Harmattan, 1994. 222 p.

- Corbin, Jane. *Gaza First: The Secret Norway Channel to Peace Between Israel and the PLO*. London: Bloomsbury, 1994.

- Clawson, Patrick. *How Has Saddam Hussein Survived Economic Sanctions? 1990 - 1993*. National Defense University, 1993.

- Commission on Peace Building in the Middle East. *Peace and Justice for the People of the Middle East*. Boulder, CO: University of Colorado. International Peace Research Association. 1993. 58 p.

- Darwish, Adel. See John Bulloch.

- Faour, Muhammad. *The Arab World After Desert Storm*. Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1993. 129 p.

- Frémeaux, Jacques. *Les bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête*. Paris: Denoel, 1993. 310 p.

- Gross, Janice and Richard Ned Lebow. *We All Lost the Cold War*. Princeton: Princeton University Press, 1994. 521 p.

- Hazelton, Frans. *Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy*. London: Zed Books, 1994. 260 p.

- Joffé, E. G. H. (ed.). *North Africa: Nation, State and Religion*. New York: Routledge, 1993. 288 p.

- Khader, Bichara. *L'Europe et*

les pays arabes du Golfe: Des partenaires distants. Paris: Publisud, Quorum, 1994. 244 p.

- King, John. *Handshake in Washington: The Beginning of Middle East Peace?* London: Ithaca Press, 1994. 234 p.

- Korany, Bahgat. *The Many Faces of National Security in the Arab World*. New York: St. Martin's Press, 1993. 332 p.

- Lavenue, Jean-Jacques. *Algérie: La démocratie interdite*. Paris: L'Harmattan, 1993. 279 p.

- Lebow, Richard Ned. See Janice Gross.

- Massalha, Omar. *Towards the Long - Promised Peace*. London: Sagi Books, 1994. 346 p.

- Miquel, Pierre. *La Guerre d'Algérie*. Paris: Fayard, 1993.

- Mirsky, Yehuda. See Matt Ahrens.

- Pérès, Shimon. *Le temps de la paix*. Paris: Editions Odile Jacob, 1993. 262 p.

- Pipes, Daniel (ed.). *Sand Storm: Middle East Conflicts and America*. London: University Press of America, 1994.

- Rajaei, Farhang (ed.). *The Iran-Iraq War: The Politics of Aggression*. Gainesville: University Press of Florida, 1993. 245 p.

- Rubin, Barry. *Revolution until Victory? The Politics and History of the PLO*. Cambridge, M.A: Harvard University Press, 1994. 288 p.

- Salamé, Ghassan [ed.]. *Démocraties sans démocrates: Politiques d'ouverture dans le monde arabe et islamique*. Paris: Fayard, 1994. 125 p.

- Vallet, Odon. *L'Etat et le Politique*. Paris: Fayard, 1994. 125 p.

- Al-Yahya, Mohammed Abdulrahman. *Kuwait: Fall and Rebirth*. London: Kegan Paul International, 1993. 130 p.

Articles

- Abdullah, Abdurahman. «Political Islam in Somalia.» *Middle East Affairs Journal*: vol.

1, no. 3. Spring - Summer 1993. pp. 44 - 55.

- Alpher, Joseph. «Israel's Security Concerns in the Peace Process.» *International Affairs*: vol. 70, no. 1. April 1994. pp. 229 - 241.

- «The Arabs and the Turks: A Dialogue on the Future. Seminar held in Beirut on 15 - 18 November 1993.» *Turkish Review of Middle East Studies*: no. 7. 1993. pp. 269 - 273.

- Ashrawi, Hanan. «The Accord Incorporated Key Concessions We Couldn't Get in the Negotiations.» *Middle East Report*: vol. 24, no. 186 (1). January - February 1994. pp. 21.

- Barkey, Henry. «Reluctant Neighbors: Reflections on Turkish-Arab Relations.» *The Beirut Review*: no. 7. Spring 1994. pp. 3 - 23.

- Berdal, Mats. «Fateful Encounter: The United States and UN Peacekeeping.» *Survival*: vol. 36, no. 1. Spring 1994. pp. 30 - 50.

- Bolton, John. «Wrong Turn in Somalia.» *Foreign Affairs*: vol. 73, no. 1. January - February 1994. pp. 109 - 124.

- Bowker, Bob. «Israel, Syria and Hezbollah.» *Centre for Middle Eastern and Central Asian Studies Bulletin*: vol. 1, no. 1. 1994. pp. 4 - 6.

- Chehadé, Mehdi. «Négotiations multilatérales: le rôle du CCG et le souci de renforcer le rang arabe.» *Dossier Euro-Golfe*: no. 18. Juin 1994. pp. 2 - 7.

- Daguzan, Jean-François. «Les rapports franco-algériens. 1962 - 1992. Réconciliation ou conciliation permanente?» *Politique Etrangère*: Hiver 93 - 94. pp. 885 - 897.

- Destremeau, Blandine. «Deux camps de réfugiés à Amman.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 52. Ete 1994. pp. 21 - 69.

- Doumani, Beshara and Joe Stork. «After Oslo.» *Middle East*

Report: vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 2 - 4, 26.

- Dunn, Michael Collins. «Things Fall Apart: Yemeni Union in Danger.» *Washington Report on Middle East Affairs*: vol. 12, no. 7, April - May 1994. pp. 20 and 29.

- Fandy, Mamoun. «The Tensions Behind the Violence in Egypt.» *Middle East Policy*: vol. 2, no. 1, 1993. pp. 25 - 34.

- Halevi, Ilan. «Glossaire de la Négotiation palestinienne.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 50, Hiver 1994. pp. 3 - 26.

- Hooglund, Eric. «Iran and the Arab Countries.» *The Beirut Review*: no. 7, Spring 1994. pp. 23 - 39.

- Hyman, Anthony. «Arab Involvement in the Afghan War.» *The Beirut Review*: no. 7, Spring 1994. pp. 74 - 91.

- Juster, Kenneth. «The Myth of Iraqgate.» *Foreign Policy*: no. 94, Spring 1994. pp. 105 - 119.

- Khurshid, Ahmad. «Islam and the New World Order.» *Middle East Affairs Journal*: vol. 1, no. 3, Spring - Summer 1993. pp. 2 - 13.

- Kodmani - Darwish Bassma and Dominique Moisi. «Arabes et Israéliens: La paix avant la réconciliation.» *Politique Etrangère*: Hiver 93 - 94. pp. 941 - 957.

- Lagarde, Dominique. «Proche - Orient: Les années Mitterrand I-II.» *Les Cahiers de l'Orient*: no. 32 - 33, 1994. pp. 11 - 31.

- Al-Malki, Majdi. «Clans et partis politiques dans trois villages palestiniens.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 52, Ete 1994. pp. 101 - 127.

- Moisi, Dominique. See Bassma Kodmani - Darwish.

- Naumkin, Vitaly and Irina Zviagelskaya. «Central Asia and the Islamic States After the Collapse of the USSR.» *The Beirut Review*: no. 7, spring 1994. pp. 39 - 57.

- Neff, Donald. «Les Etats - Unis et Jérusalem.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 52, Ete 1994. pp. 69 - 101.

—, «Israel - Syria: Conflict at the Jordan River, 1949 - 1967.» *Journal of Palestine Studies*: vol. XXIII, no. 4, Summer 1994. pp. 26 - 41.

- Paris, Jonathan. «When to Worry in the Middle East.» *Orbis*: vol. 37, no. 4, Fall 1993. pp. 553 - 565.

- Pons, Jean - Claude. «Colonisation et confiscations de terres en Cisjordanie d'Aout à Décembre 1993.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 51, Printemps 1994. pp. 5 - 23.

- Rais, Rasol Bakhsh. «Faith and Realpolitik: The Dynamics of Pakistan's Relations with the Arab World.» *The Beirut Review*: no. 7, Spring 1994. pp. 57 - 73.

- Robins, Philip. «The Overload State: Turkish Policy and the Kurdish Issue.» *International Affairs*: vol. 69, no. 4, October 1993. pp. 657 - 676.

- Sharon, Moshe. «The Islamic Factor in Middle East Politics.» *Midstream*: vol. 40, no. 1, January 1994. pp. 7 - 10.

- Stork, Joe. See Beshara Doumani.

- Talhami, Ghada. «The Ubiquitous Partner: The Jordanian Option Resurrected.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 47 - 61.

- Zviagelskaya, Irina. See Vitaly Naumkin.

Book Reviews

- Abir, Mordechai. «Saudi Arabia: Government, Society and the Gulf Crisis.» *International Affairs*: vol. 70, no. 1, April 1994. pp. 381 - 382. (Gerd Nonneman)

- Aftandilian, Gregory. «Egypt's Bid for Arab Leadership: Implications for U.S. Policy.» *International Affairs*: vol. 70, no. 1, January 1994. pp. 179. (Ritchie Ovendale)

- Amirhamadi, Hooshang and Entessar Nader. «Iran and the Arab World.» *International Affairs*: vol. 80, no. 1, January 1994. pp. 180 - 181. (Stephen Vickers)

- Arnett, Peter. «Live from the Battlefield: From Vietnam to Baghdad, 35 Years in the World's War Zones.» *Foreign Affairs*: vol. 73, no. 3, May - June 1994. pp. 141 - 47. (Elliot Cohen)

- Ayubi, Nazih. «The State and Public Policies in Egypt since Sadat.» *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 27, no. 1, July 1993. pp. 62 - 63 (Clement Henry Moore)

—, «The State and Public Policies in Egypt since Sadat.» *Middle East Journal*: vol. 47, no. 3, Summer 1993. pp. 518 - 519. (Robert Vitalis)

- Brand, Laurie. «Palestinians in the Arab World.» *SAIS Review*: vol. 13, no. 2, Summer - Fall 1993. pp. 144 - 146. (Houeida Saad)

- Bulliet, Richard. «Islam: The View From the Edge.» *Foreign Affairs*: vol. 73, no. 3, May - June 1994. pp. 169. (William Quandt)

- Esposito, John. «The Islamic Threat: Myth or Reality?» *Arab Studies Quarterly*: vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 130 - 133. (Anthony Sullivan)

—, «The Islamic Threat: Myth or Reality?» *The Beirut Review*: no. 7, Spring 1994. pp. 153 - 157. (Dennis Sullivan)

- Israeli, Raphael. «Muslim Fundamentalism in Israel.» *International Affairs*: vol. 70, no. 1, January 1994. pp. 177 - 178. (B. A. Roberson)

- Jeandet, Noel. «Un Golfe pour trois rêves: Le triangle de crise Iran, Iraq, Arabie.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 50, Hiver 1994. pp. 156 - 157. (Rudolf El - Kareh)

- Lenczowski, George. «American Presidents and the Middle East.» *Middle East Policy*: vol. 2, no. 1, 1993. pp. 128 -

132. (Thomas Mattair)

- Lesch, Ann Mosley. «Transition to Palestinian Self - Government: Practical Steps Towards Israeli - Palestinian Peace.» *Orbis*: vol. 47, no. 4, Fall 1993. pp. 685 - 686. (Darian Unger)

- Makiya, Kanan. «Cruelty and Silence: War and Tyranny, Uprising and the Arab World.» *Middle East Report*: vol. 24, no. 187 - 188, March - June 1994. pp. 61 - 63. (Fawwaz Traboulsi)

- Owen, Roger. «State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East.» *The Beirut Review*: no. 7, Spring 1994. pp. 135 - 145. (Fawaz Gerges)

- Picard, Elizabeth. «La nouvelle dynamique au Moyen - Orient: Les relations entre l'Orient Arabe et la Turquie.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 51, Printemps 1994. pp. 133 - 135. (Alain Chenal)

- Quandt, William. «Peace Process: American Diplomacy and the Arab - Israeli Conflict Since 1967.» *International Affairs*: vol. 69, no. 4, October 1993. p. 810. (A. William)

SOCIOLOGY

Books

- Abdeen, Ziad and Hassan Abu - Libdeh. *Palestinian Population Handbook. Part I: The West Bank and the Gaza Strip*. Jerusalem: Jerusalem Planning and Research Center, 1993. 154 p.

- Abu - Libdeh, Hassan. See Ziad Abdeen.

- Afshar, Haleh (ed.). *Women in the Middle East: Perceptions, Realities and Struggles for Liberalization*. New York: St. Martin's Press, 1993. 250 p.

- Belarchi, Aicha. *Le salaire de madame*. Casablanca: Editions Le Fennec, 1993. 109 p.

- Curmi, Brigitte and Sylvia Chiffolleau. *Médecins et protection sociale dans le monde arabe*. Beyrouth, Amman: CERMOC; Paris:

Institut Français de Recherche Scientifique en Coopération pour le Développement, 1993. 283 p.

- Chiffolleau, Sylvia. See Brigitte Curmi.

- Graeff - Wassink, Maria. *Women at Arms: Is Ghadafi a Feminist?* London: Darf Publishing, 1993.

- Hajjar, George. *Transformation or Truncation for the Arab Homeland?* The Lebanese Arab Forum Publishers, 1994.

- Joris, Lieve. *Les portes de Damas*. Actes Sud, 1994. 324 p.

- Krystall, Nathan. *Urgent Issues of Palestinian Residency in Jerusalem*. Jerusalem: Alternative Information Centre, 1993.

- Lechevry, Christian and Philippe Ryfman. *Action humanitaire et solidarité internationale: Les ONG*. Paris: Hatier, 1993.

- Naff, Alixa. *Becoming American: The Early Arab Immigrant Experience*. Illinois: Southern Illinois University Press, 1993.

- National Academy of Sciences. *Scientists and Human Rights in Syria*. Washington, D.C.: National Academy Press, 1993. 65 p.

- Oerum, Arne (ed.). *Refugees in the Middle East with Special Focus on the Palestinian Refugee Situation*. Oslo: Norwegian Refugee Council, 1993. 59 p.

- Salman, Hind Kattan. *Palestinian Women and Economic and Social Development in the West Bank and Gaza Strip*. Geneva: United Nations, 1993.

- Wieviorka, Michel. *Racisme et xénophobie en Europe*. Paris: La Découverte, 1994. 306 p.

- World Bank. *Social Indicators of Development, 1994*. Washington, D.C.: The Bank, 1994. 409 p.

Articles

- Criss, Nur Bilge. «A Face of Muslim Womanhood: The Turkish Case.» *Turkish Review of Middle East Studies*: no. 7, 1993. pp. 237 - 259.

- Giacaman, Rita. «Le sexisme et les conditions de santé dans les territoires occupés.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 51, Printemps 1994. pp. 73 - 81.

- Giacaman, Rita and Penny Johnson. «Searching for Strategies: The Palestinian Women's Movement in the New Era.» *Middle East Report*: vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 22 - 25.

- Hammami, Rema. «L'intifada a-t-elle émancipé les femmes?» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 51, Printemps 1994. pp. 59 - 67.

- Al - Isa, Abdulwahab. «Perception of Social Norms Related to Obesity among Kuwaiti Women.» *Arab Journal for the Humanities*: vol. 12, no. 45, Autumn 1993. pp. 310 - 325.

- Johnson, Penny. See Rita Giacaman.

- Kerrou, Mohamed and Mostapha Kharoufi. «Maghreb: Familles, valeurs et changements sociaux.» *Maghreb - Machrek*: no. 144, Avril - Juin 1994. pp. 26 - 40.

- Kharoufi, Mostapha. See Mohamed Kerrou.

- Kuttub, Eileen. «Libération des femmes, libération nationale.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 51, Printemps 1994. pp. 67 - 73.

- Kharoufi, Mostapha. See Mohamed Kerrou.

- Lustick, Ian. «Reinventing Jerusalem.» *Foreign Policy*: no. 93, Winter 93 - 94. pp. 41 - 60.

- Schnell, Itzhak. «Urban Restructuring in Israeli Arab Settlements.» *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 2, April 1994. pp. 30 - 351.

Book Reviews

- Barakat, Halim. «The Arab World: Society, Culture and State.» *International Affairs*: vol. 69, no. 4, October 1993. p. 806. (Maria Holt)

- Bernstein, Deborah (ed.). «Pioneers and Homemakers: Jew-

19
3

- ish Women in Pre - State Israel.» *Middle East Report*: vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 29 - 30. (Purnima Bose)
- Entessar, Nader. «Kurdish Ethnonationalism.» *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 27, no. 1, July 1993. pp. 51 - 52. (Robert Oslen)
- Kandiyoti, Deniz. «Women, Islam and the State.» *Signs*: vol. 19, no. 2, Winter 1994. pp. 535 - 539. (M. Hatem)
- Kazemi, Farhad and John Waterbury. «Peasants and Politics in the Modern Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 27, no. 1, July 1993. p. 86 (Eric Hooglund)
- Melman, Billie. «Women's Orient: English Women and the Middle East, 1718 - 1918: Sexuality, Religion and Work.» *Middle Eastern Studies*: vol. 29, no. 3, July 1993. pp. 595 - 596. (M. E. Yapp)
- Najjar, Orayeb Aref and Kitty Warnock. «Portraits of Palestinian Women.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 50, Hiver 1994. pp. 145 - 151. (Suha Sabbagh)
- Strum, Philippa. «The Women

- are Marching: The Second Sex and the Palestinian Revolution.» *Middle East Report*: vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 29 - 30. (Purnima Bose)
- Thornhill, Theresa. «Making Women Talk: The Interrogation of Palestinian Women Detainees by Israel.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 50, Hiver 1994. pp. 145 - 151. (Suha Sabbagh)
- Young, Elise S. «Keepers of the History: Women and the Israeli - Palestinian Conflict.» *Middle East Report*: vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 29 - 30 (Purnima Bose)
- . «Keepers of the History: Women and the Israeli - Palestinian Conflict.» *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 50, Winter 1994. pp. 145 - 151. (Suha Sabbagh)

SCIENCE

Books

- ESCWA. *Biogas Technology and the Development of Rural Women in Yemen*. New York: UN, 1994. 93 p.
- UNCTAD. *Information Tech-*

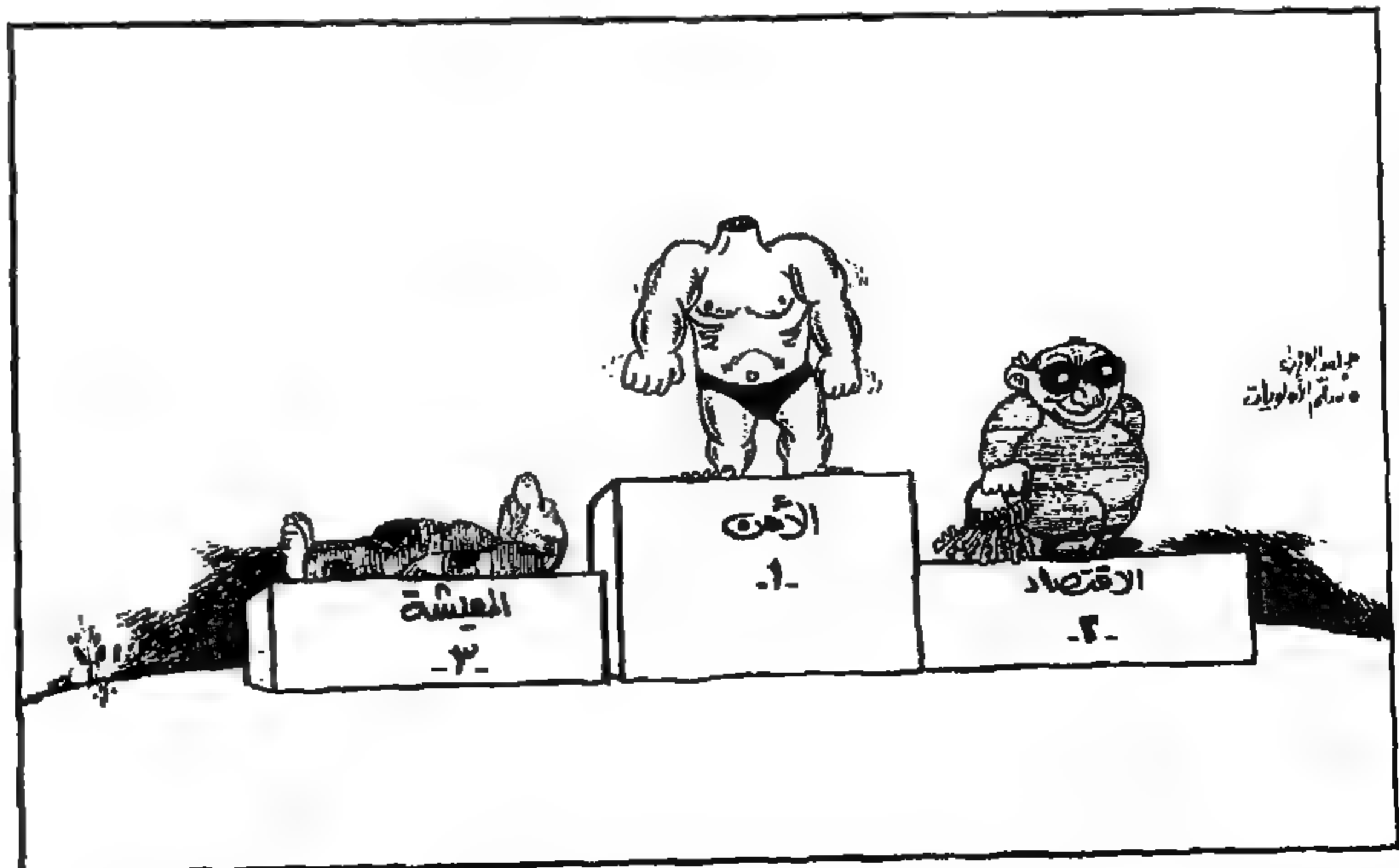
nology and International Competitiveness: The Case of the Construction Services Industry. New York: UN, 1993. 182 p.

Articles

- Crozet, Pascal. «L'idée de dimension chez Al - Sijzi.» *Arabic Sciences and Philosophy*: vol. 3, no. 2, September 1993. pp. 251 - 286.
- Morelon, Régis. «Tabit B. Qurra and Arab Astronomy in the 9th. Century.» *Arabic Sciences and Philosophy*: vol. 4, no. 1, March 1994. pp. 111 - 139.
- Strousma, Sarah. «Al - Farabi and Maimonides on Medicine as a Science.» *Arabic Sciences and Philosophy*: vol. 3, no.2, September 1993. pp. 235 - 249.
- Thompson, Chris. «Planned International Technology Transfer: The Economic Offset.» *Domes*: vol. 3, no. 1, Winter 1994. pp. 1 - 28.
- Vahabzadeh, Bijan. «Two Commentaries on Euclid's Definition of Proportional Magnitudes.» *Arabic Sciences and Philosophy*: vol. 4, no. 1, March 1994. pp. 181 - 198.



ياسين الخليل
السفير، ٢١ / ٦ / ١٩٩٤



بيار صادق
النهار، ٢٧ / ٥ / ١٩٩٤



ياسين الخليل
السفير، ٤ / ٥ / ١٩٩٤



بيار صادق
النهار، ١٩ / ٥ / ١٩٩٤



ياسين الخليل
السفير، ٢٥ / ٦ / ١٩٩٤



حبيب

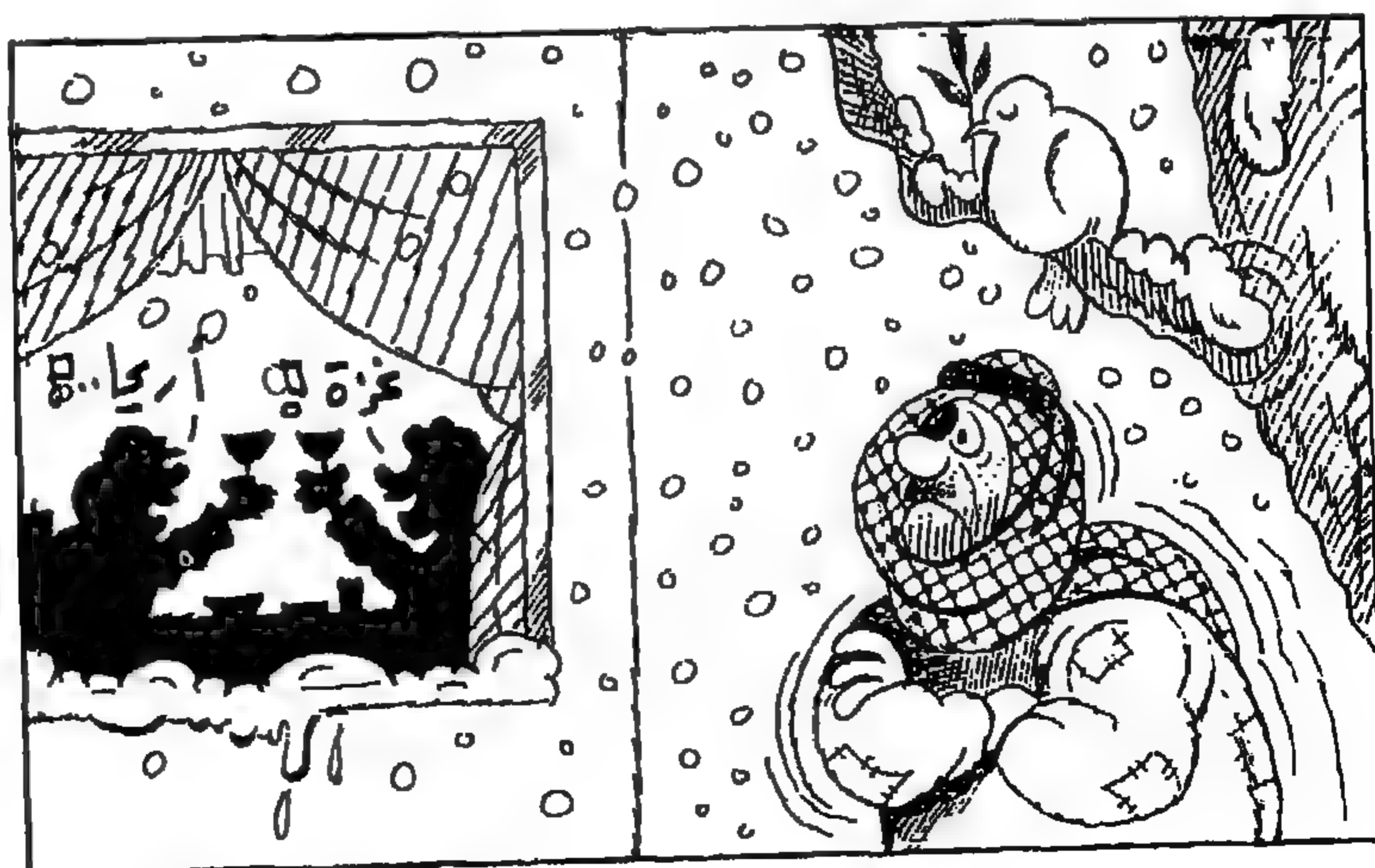
الحياة، ٤ / ٥ / ١٩٩٤



أحمد حسن

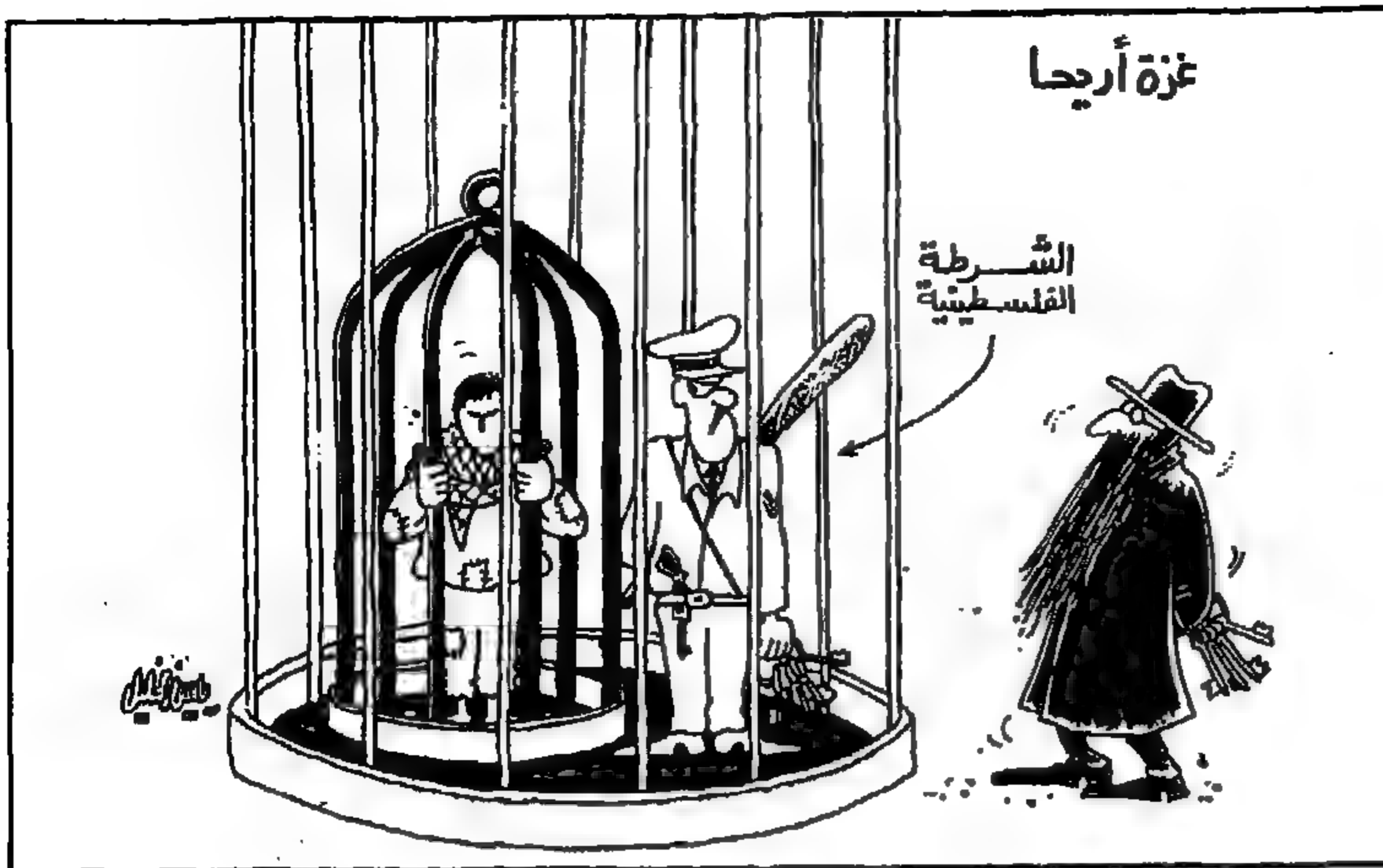
الشعب (القاهرة)،

١٠ / ٥ / ١٩٩٤



عبد السلام مقبول

القبس، ٨ / ١ / ١٩٩٤



ياسين خليل
السفير، ٢ / ٦ / ١٩٩٤



علي فرزات
الوطن (الكويت)،
١٣ / ١٢ / ١٩٩٤ (٣ رمضان)



ياسين خليل
السفير، ١٦ / ٦ / ١٩٩٤



ياسين خليل
السفير، ١٧ / ٦ / ١٩٩٤



ياسين خليل
السفير، ١٣ / ٦ / ١٩٩٤



ياسين خليل
السفير، ٢٧ / ٥ / ١٩٩٤

صدر العدد ١٩ من

مجلة

الدراسات الفلسطينية

فصلية تعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني
تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت

اقرأ في هذا العدد

- إسرائيل: الفرد والمجتمع والنظام السياسي والاتفاقات مع الفلسطينيين
 - بين العودة والتوطين: أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان؟
 - التوق إلى الديمقراطية
 - اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة
 - قضايا السلطة القانونية: تحليل قانوني لاتفاق غزة
 - قبلة الأردن السكانية
 - مقابلة مع أبا إيبين
 - إسرائيل تبني القدس الكبرى في موقع المدينة الخالدة
 - في معركة التطبيع ومقاومته: المثقفون في الأردن
 - بين الرفض المطلق والقبول المتهاافت
 - ماذا يقول الفلسطينيون في لبنان؟
- عزیز حیدر
نواف سلام
ولیم کوانت
ایلیا زریق
رجا شحادة
زئیف شیف
نعومی لیفتسکی
جیفری أرونسون
عمر شبانه
حسین شعبان

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي)

دول عربية	دول أخرى
أفراد ٢٥ دولاراً مؤسسات ٤٠ دولاراً	أفراد ٤٠ دولاراً مؤسسات ٦٠ دولاراً

Institute for Palestine Studies
P.O.Box 5658 - Telex 5241
Fax 456324 - Tel. 456165
Nicosia - Cyprus

أو

ترسل الطلبات إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١ - بيروت - لبنان
برقياً: دراسات - تليكس: ٢٢٣١٧
تلفون وفاكس: ٨٦٨٢٨٧
خليوي: تلفون وفاكس: ٠٠١ ٢١٢ ٤ ٧٨٢٨٠٩

General Supervisor : *Paul Salem*

Editor : *Fares Abi Saab*

Responsible Director : *Habbouba Isshaq*

Abaad

A Quarterly Journal of Lebanese and Arab Studies



Abaad - No.2, November 1994

CONTENTS

■ **Editorial : Abaad.. and the Prerequisites of Development** *Paul Salem* 4

■ **Theme : The Lebanese Economy**

Reconstruction Policy	<i>Georges Corm</i>	18
Commentary	<i>Samir Makdessi</i>	30
Agricultural Policy	<i>Yousuf al-Khalil</i>	35
Industrial Policy	<i>Elie Yashoui</i>	42
Banking Policy	<i>Ghaleb Abou Mosleh</i>	54
Financial Markets	<i>Antoine Choueiri</i>	69
Commentary	<i>Albert Nasr</i>	77
Monetary Policy	<i>Fadi Usayran</i>	80
Commentary	<i>Talal al-Baba</i>	88
Expenditure Policy	<i>Marwan Iskandar</i>	93
Commentary	<i>Ghazi Yousuf</i>	106
Fiscal Policy	<i>Saad al-Andari</i>	108
Commentary	<i>Siham Bawwab</i>	119
Labor Policy	<i>Najib Issa</i>	122
Commentary	<i>Pierre Abou-Izzi</i>	141
Wages and Income Policy	<i>Kamal Hamdan</i>	144
Commentary	<i>Anis Abi Farah</i>	154
Privatization	<i>Elie Assaf</i>	160
Commentary	<i>Talal al-Baba</i>	166

■ **Studies**

Political Ideologies: A Theoretical and Methodological Approach	<i>Rachid Chucair</i>	170
The Confrontation Between Education and the Media in the "Communications Society"	<i>Nahawand K. Issa</i>	191
The Economy of Peace in the Middle East	<i>Hervey Gaymar</i>	213

■ **Roundtable: Edward Said's Culture and Imperialism**

Research on Imperialism	<i>Ahmad beydoun</i>	234
Imperialism and Western Culture	<i>Georges Deeb</i>	239
The Dilemmas of "Culture" and "Imperialism"	<i>Ghaleb Abou Mosleh</i>	243
Commentary		249

■ **Book Reviews**

The Political Formation of the Arabs and the Sense of the Geographical State (Mohammad Jaber al-Ansary)	<i>Fares Abi Saab</i>	260
One Gulf and Three Dreams (Noel Jeandet)	<i>Ghassan al- Izze</i>	271
"Min Hakibat Annahar" (Michel Abou Jawdeh)	<i>Jihad al- Zein</i>	282

■ **Documents** 289

■ **Chronology** 353

■ **Bibliography** 392

■ **Cartoons** 412

«إبعار» مجلة فصلية تُعنى بالشؤون اللبنانية والعربية، وهي تصدر عن المركز اللبناني للدراسات، وهو مؤسسة خاصة لا تبغي الربح، ويهتم بقضايا الإنماء السياسي والإقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم «إبعار» بالشؤون السياسية والإقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتفرع من العلوم الإنسانية، المتعلقة بلبنان والعالم العربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديها الإقليمي والعالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستويين اللبناني والعربي، على أن تركز المقالات والدراسات المعدة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والاشكاليات المطروحة.

تجري المساهمة في المجلة عبر أبواب رئيسية ثلاثة :

- باب «المحور» الذي يعالج موضوعه من خلال عدد من المقالات والأبحاث المتناسقة، التي تتناول الموضوع من زوايا متعددة ومن وجهات نظر مختلفة. على أن يلتزم المقال أسلوب البحث العلمي المرتكز على الأرقام والوقائع والتجارب والتحليل. ويرأوح حجم المقال بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلمة.

- باب «دراسة»، الذي تنشر المجلة فيه عدداً من الدراسات يكون موضوعها مستقلاً عن موضوع المحور. ويجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج. ويرأوح حجم الدراسة بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ كلمة.

- باب «مراجعة كتاب» حيث يفترض أن تقوم المراجعة بعرض مضمون الكتاب ومناقشته ونقده، مع محاولة تحديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. ويمكن أن تراوح المراجعة بين ٢٤٠٠ و ٤٠٠٠ كلمة.

ترحب المجلة بمساهمات جميع الكُتّاب والباحثين والمفكرين العرب، على أن يقع الموضوع المعد للنشر ضمن اهتماماتها، وشرط ألا يكون قد سبق نشره، أو هو معدٌ للنشر، في مكان آخر، مستقلاً أو في دورية أو كفصل في أحد الكتب.

يجري إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان

التالي :

المركز اللبناني للدراسات

بناية الطيار

ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل

ببيروت - لبنان

ل.ل.ف.ل.

Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box : 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel : (01) 490561 / 6
Fax : 961 - 1 - 601787

Subscription & Distribution (Outside Lebanon)

AL-FALAH Publisher and Distributor
P.O.Box : 113 / 6590 Beirut Lebanon
Fax : 001 - 212 - 4781491
Individuals : Lebanon \$ 24 Outside Lebanon \$ 54
Institutions : Lebanon \$ 48 Outside Lebanon \$ 90

العنوان

المركز اللبناني للدراسات - بناية الطيار
ص.ب : ٥٥٢١٥ - سن الفيل، بيروت - لبنان
تلفون : ٦ / ٤٩٠٥٦١ (٠١)
فاكس : ٦٠١٧٨٧ - ١ - ٩٦١

الإشتراك والتوزيع (خارج لبنان)

الفلاح للنشر والتوزيع
ص.ب : ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت - لبنان
فاكس : ٤٧٨١٤٩١ - ٢١٢ - ٠٠١
اشتراك الأفراد : لبنان ٢٤ دولاراً
اشتراك المؤسسات : لبنان ٤٨ دولاراً
خارج لبنان ٥٤ دولاراً
خارج لبنان ٩٠ دولاراً

سعر العدد

لبنان ٥٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ٧٥ ل.س. ■ الأردن ٢,٢٥ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً ■ الكويت ديناران ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٥ درهماً ■ البحرين ٢,٥ دينار. ■ قطر ٢٥ ريالاً
السعودية ٣٠ ريالاً ■ عمان ٣ ريالات ■ اليمن ٧٥ ريالاً ■ مصر ٥ جنيهات ■ السودان ١٥٠ جنيهاً ■ الصومال ٥٠٠٠ شلن ■ ليبيا ٥ دنانير ■ الجزائر ٧٥ ديناراً ■ تونس ٣ دنانير
المغرب ٣٠ درهماً ■ موريتانيا ٢٥٠ أوقى ■ فرنسا ٥٠ فرنكاً ■ ألمانيا ١٥ ماركاً ■ بريطانيا ٥,٥٠ جنيهات ■ الولايات المتحدة الأميركية ١٢ دولاراً

أبعاد

مجلة
أدبية
فكرية
وإعلامية

العدد ١٠٠ - ١٠٠٠ - ٢٠٠٧



نحو نهضة إبنانية جديدة: التحديات والفرص

عبدالله بن جعفر
طبيب أنف وأذن وحنجرة
مستشفى الملك سعود

■ تحديات الزعماء في عصر الثورة ٢٠٠٦
د. محمد بن جعفر

■ عهدة يمني في عهد محمد بن جعفر ٢٠٠٦
د. محمد بن جعفر

■ الأزمات السياسية في عهد محمد بن جعفر
د. محمد بن جعفر

لماذا نحتاج إلى

عبدالله بن جعفر

اشكالية تحالف مجتمع العربي

عبدالله بن جعفر

تحديات الإصلاح من إعادة الإعمار إلى النهضة

لم يتوقف لبنان في بداية صيف عام ٢٠٠٦ مع انتهاء التسوية وجمهورية
وسياسية كلفني يعاني معها اليوم نتيجة مزق عملاقة ومترامية شح الجزء الكبير
معها من المصالح يعرف الآن بحرب تحرير الإسرائيلية على لبنان وكان لبنان
عاصمة هذه الحرب يعيش حواراً سياسياً بين أمركلة السيفيين بجهت مستحيل
بينما السياسي والاقتصادي وعلاقته بالجوار وأمر مصيريه تدعى كالمسكة
ذات الطابع الدولي لصاحبه مركبي عملية الفتح والربح الحكومة الاسير رفيع
للحرب. وهي الرفعة التي بدأ معها مسلسل النهضة الاستقر في البلد وقد
بدأ البره في بداية صيف ٢٠٠٦ أن ليس على طريق استعادة قذرة البحر كاملاً
ويستعيد سيادته من خلال اتصالات على سياسات بلطية محمد رؤيه يظهر بناء
الدولة في لبنان. إلا أن هذه الجلسات الحوارية سرعان ما انتهت نتيجة تصورات
الشعبيين التبادلة والتناحس حول مستقبل لبنان حيث انقسمت إلى ربي
تعتقد تعريفها لهوية لبنان مستقداً إلى وإفقه للعاش منذ عام ١٩٩٠ أي تاريخ
انتهاء الحرب الأهلية والتي تعرف البلد على أنه مركزاً سياسياً لخدمة إسرائيل
والمدارة سبيحاً لبركات نصرية إقليمية ومقدمة معلنة وغير معلنة من العراق
والفلسطين وغيرها من البلدان ويقتل ذلك تعريفاً متغيراً نابعاً لهوية لبنان مركزة
إلى كونه دوماً مهدية للمنطقة والعالم ومثالاً للنمو الاقتصادي العر والبنو
الاقتصادي الجبرالي في ظل نظام يحكم ويحافظ على الصراعات الخاصة كصمود
أساسي لبقاء هذا النظام

إفئدة

وكان هذا التناقض الحيد في التلميح المستقبلية لبنان والذي يمر إلى العن
عداة الانسحاب السوري من لبنان والعرق الذي أحدثه هذا الانسحاب وفي الر
مستقبل التعديرات والأعمال التي بدأ أو حر عام ٢٠٢٠ والذي مناهم في
توضيح الفروقات السياسية ورمز محالها والذي حاولت جنسيات الثوار عشتا
تسيطر عليه وكبح جماحه وكانت التوقعات باستقرار لبنان وبعده الاقتصادي
مختلفة جد في مطلع صيف ٢٠١٦ حيث تراجع التوقعات الاقتصادية وعدم
الاستقرار السياسي الذي مناه معظم عام ٢٠١٤ كمن بد بالانكفاء وكانت
للتطورات موسم سياسي مزدهر ونمو اقتصادي مصطفي قد بدأت تكمسار.
لأنه كل هذا التناقض مع بداية حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦ وما استتبعها من دمار
شمل لبني فنيقية وقد تدين موسم السياسة بوقد الإنتاج الاقتصادي في لبنان
بمسافة إلى فقدان الثقة من قبل المستثمرين والسياح والجهات خلفه يقدره لبنان
على فرض الاستقرار والهدوء بقوامه واستتباب الوضع الاقتصادي ككل وقبلة
وجد لبنان نفسه مصطفي في (عاشه البناء والإعمار للمرة الثانية في عشرين سنة
عشر عام فقط مع كل ما يفرضه هذا الواقع من إشاعة القنار في سمن النظام
السياسي الاقتصادي اللبناني الذي أرسى في مطلع التمهيدات وما راق منه
الطبع من إصلاحات أو مشاريع إصلاحية بقيت في حثتها حيرا على ورق وفي
التنقي الأصغر منها غير منقذة أو مبهمة، وبعد انقضاء حيد سأنس واستتباب
نوع من الهدوء السياسية للحلالية، مثل لبنان في مواجهة مؤنة بين تعمره
وتختلف الفواقي للسلطة ومنى كناية هذه الأسطر كان لا يزال الاعصام الذي
قامت به الأيدي مسيطرا على حركة العكره ومتمبياً يتلوه شبه نام لصنها وكان

سبق هذا الانحسار هزال دور الصناعة والمال التمدد غير الجميل الأمر الذي أدى إلى ظهور حركة التورن والابواب توفيق للسلطة وبالتالي إلى بصفاء حضورهم وحضورهم

ومع بداية علم ٢٠ صرحت الحكومة بمسألة مسألة إصلاحية شاملة هدف بمسألة بديهي ٢٠ انضداد إلى مؤلزم المادى قتال الذي عقد في العاصمة الفرنسية في سنة ١٩٠٠ والهدف للمطرح المسألة الإصلاحية بمصعب إصلاحات شاملة في قطاعات حساسة ومنها تشكيل الاقتصاد الأجنبي ٢٠ لتسبب مثلاً أي اهتمام بإصلاح نظام الحكم (Gouvernement) في بلد ولا تغيير أهمية لقطاعات اقتصادية كالصناعة ومع ر عهد السلطة قد حدث في الصين تكلفة حرب يعود إليها لم تصرف الاهتمام الكافي من حيث طرح المدائل لتطوية لإعاده المجهود في خطة تطوير أي خطة ممكنة لإعطاء الإعمار وتطويع الجند السياسي والاقتصادي في البلد بله الأسباب هذا لا مجال للمحور فيها منذ وقد طرح تصاريح الأحداث بهذا حصر. تعود تناقضات جوهرية حول طبيعة النظام السياسي في بلد ودعوى على التوصل إلى وحاشية على الإجماع السياسي وهو المركزية الاقتصادية الليبرالية ومرونتها القادرة للخروج من الأزمة للسلطة وكذلك فبرتها على التعامل مع القوى الحرة التي يحد ٢٠ مئة دولار أميركي مصادرة مع خفض في معدل النمو الاقتصادي من ٢٠ في المئة قبل الحرب إلى ٢٠ بضعف وفي ظل هذا المراجع ظهره أيضاً بتناقل حول الدروس المستفادة من أعوام الإعمار بعد الحرب الأهلية وكيفية تداري الأخطار التي ترتكز في ومنها والتمتع مع السلطة محورية بفتح علاقة ولم يتم معالجة ومنها إصلاح النظام السياسي غير قانوني اقتصادي بضمير عدالة الناس وبصحيح المثالي مع مقبرة على ما جحد سياسية جديدة قد وقد خلص مجموع معالجة آثار الجور من خلال انصرافه فكانت لمجتمع المختلفة وبمفصلة اجتماع الذي كمال به حيزاً واسعاً في إنشاء تكاملاً واستفادة في الأمور الإنسانية خلال الحرب.

في ظل هذه التناقضات والتكهنات حول مرحلة ما بعد الحرب وفي وقد تطلّب فيه قدرة الدولة على القيام بمهامها إلى حد كبير بظني هذا العهد الصوري على بعض الجوانب الضرورية من مرحلة خاصة الإعمار ينمى هذا العهد من سبنا

اعتماد سركرهه على التصفيات التي نواجه لبنان في يومه من بعده، وذلك على المدى القصير والمتوسط، ومعالجة معضلة جدا. الدولة في لبنان من روبا التنبؤ به ونجمانية وسورية وسهاسية وكذلك، اسمها. دفاعية فطري ألومهم من ظهور الطيف من الانجبات بعد الحرب. معالجة من لثة نهاية الإحصاء قلة في التي حاولت للنظر في وجود مشكلة من خلال مادة النظر مثلاً بتركيبه المتسمم القياسي وكذلك مركبيه النظام نفسه وتغيرته على السحور او تعانه. علاج السعد السيمسية بانها ولقد اصعبا في هذا الحدود احسا السطور في مسلة مرهه نفسها بعد حرر شور/روبر ٦٠٠٠ ولكنها لم معالجة على الإطلاق وهي السيفسة الدفاعية في لبنان. فهد كثر المسال حول سلاح لظنومه سيمم سألوه في نفس النظم او السعد على بعد حدي بدأ كيف يمكن الجيش او يوسع سياسته الدفاعية وبه هي النصوص المستفادة من ارض معركة بعد حرر شور. ولله اعلم. إلى مربعة شاملة فلا تفسر اللباني وفروحات خلافة للبروج من الأزمة الصلة

وفي محور الدراسات سيمم الطرق العلاقات غيرة تتناول اضكالية اعمدة الإحصاء للصرة الشبيهة هي أقل من عشرين عام والهج السبع من لعل الجهاد الرسمي ومعالجة لمراسة الجديدة اثار الحور. الكارثية على هو وشواطي لبنان ومورده الطبعه. وهو أيضاً موصرح لم يمد التطور إليه حوجه كتاب او برامته. حتى ربحته من قبل الجبهة. الرسمي أم نحر دراسة لمعاول. هذا اهم لقصورات الساحة في المسال الإصلاحية الذي في لبنان حول قانون الاتصاف وهو مسلة الكون السانية كيمد إصلاحية ضروري في ي قانون جديد.

بموجب مركز اللبناني للدراسات من خلال هذا السعد تقديم بالقه من النوصيات والامكا. التي تساعد في إعادة يوهس لبنان من حرب كثرية والصفي قعاً في بد. دولة مصرية طامد يصر فليتها. كما يلمر للوكرا. تلقى هذه الاثر حاد ادماً صاعية وأصدا. إحصائية السد من تقايم الأزمات في هذا السد

نحو نهضة لبسائية جديدة: التحديات والفرص

ملكت حقبة

العصر الذهبي في الستينات مرحلة

مهمة من تاريخ لبنان المعاصر على المستويات

الاقتصادية والإدارية و المؤسساتية دون ان نتوصل إلى

معالجة جذور المشكلات السنخية بمرنة اما نتاح تلك الحظية

فيعود في ولعد من اسبابه الداهية إلى تجنب القوض في الاسباب

الجوهرية التي تؤكد في لبنان أزمة تلو الأخرى: الدولة الطائفية والفسادية

والريالية والاقتصاد الريعي والخلال على التوجهات السياسية حول

السياسات العامة للمارحة والبطاعة وتجاهل العامل العلمي للعقلاي في رسم

سياسات الدولة عموماً . هنالك لطائف تعودت الأزمات ومازالت حتى الآن تتطور إلى

حدود دلعضلات الوجودية حال لتغير موربين القوى للتحلية والإقليمية.

الآن و إحد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ الدمرة لم يعد يوسعنا التكلم عن عامة إحد

فقط إذ إن القومى بحاجة إلى إعادة إنتاج لمس الدولة من العقد الإجماعي إلى

النظام فالإستراتيجية والخطط والقوانين وصولاً إلى التحول من الذهنية

الخاضعة إلى حالة انماط السيطرة إلى ثقافة عقلانية ومستقلة.

في هذا العدد من أمرك وفي قسم المحور لتحديد، يسلم الباحثون الأعضاء

على الأزمة للعدالة و سن الإشارة من التحديات و خلق الفرص من أجل

الشروع في الطريق التي ستنتج نهضة لمنامة جديدة . قد تمتد

إذا نشأت إلى جميع الأقطار العربية

مقدمة

كبدان مموصرة التنوير، هجولة طلال استخدمها تاريخا للضربة الكور. أم لوري
تتعهد لهنال في حقبة الستينات والسبعينات، عنان ياد حمامات، وسوري يمتد في المقام
الأول على قطاعي السباحة والمصارف ويملأ من صبورين، لتشرق والفرح وقد عرف
الفرح يعرف كغيره من الناس على أنه جمهوره التجديف^{٤٧}

في الواقع، تميز ميشال شبيح وهو حراك الديمقراطي اللبناني بوزيفة الخاصة للفن
والثقافة، بكونه بلداً مغلوباً وصحائياً ضد راس بضرورة تعزيز دوره كصلة بين
الشرق والغرب⁽¹⁾ أو بالأحرى بين الشرق العربي والغرب. وقد عرف شبيح اللبنانيون
بهم بحاج والقياد طائفة⁽²⁾، وقد ساء هذا التصور خلال خمسة عشر عاماً من الحرب
الداخلية وأعيد حيواه بشفقة قدر التهاون خلال مرحلة إعادة إعمار البلاد حتى توسط
القيادات إلى حين هت واضعاً من الإزهاو الاقتصادي الفخوة في يميني موعى إلى درجة
التصديعة لا محالة.

في الوقت نفسه حرص اللبناني دائم على الوفاء بعجالي والالتزام بتخصير نظامه الاقتصادي والسياسي عن يلقى سلطة قبلدس العربية المجاورة فلبان تمنع سد الاستقلال حتى عام ١٩٧٣، بالتعديلات المالية الجوية والبراميات وناسية وبنال سلمي التسطاط وبان نظام الاتحاد اللبناني مركزاً عن نظام اقتصادي حر في الوقت الذي كانت التحليلات السياسية والقوانين الطورية والأنظمة الاقتصادية للركزة والموجهة تنظم على الحياة السياسية والاقتصادية في البلد العربية وبخاصة منذ عام ١٩٩٤ غير اعتقاد مفاده أن

(١٤) جند طهين، اسدال معاهد في قسم الفقه في الجامعة الشريعة بيروت (A14)، خليل جند في سحر التلاوة
مفاتيح الوعظ، طبع في مطبعة التحرير الطبعة ١٤٢٠ هـ (J74)، الفقيهان بما في مؤسسي الجمعية اللبنانية للفقه
الاسلامي (J75)، جند طهين، اسدال معاهد في قسم الفقه في الجامعة الشريعة بيروت (A14)، خليل جند في سحر التلاوة
مفاتيح الوعظ، طبع في مطبعة التحرير الطبعة ١٤٢٠ هـ (J74).

¹⁹ Ibid. 191, 192. See also the discussion of the "Two Faces of Japan: Post War Economic and Social Reconstruction," *Asiatic East Rev.* 407, 408, 409, 410, 411.

التنمية في إطار التنمية على معانيها المختلفة وبرؤية شاملة فهي برامج متكاملة مستمرة والمخطط إلى النظام السياسي على أساس أنه نظام طائفي ريعي كما يرى ر. الموسسات التي تتحدث تاريخياً السيد النجدة هناك مداخل ليدعو هي الأخرى لا ينبغي أن تكون سرية خاصة للملك. أو هو سوء إدارة أو هو جهل الحكم لصالح طائفة ريعية ترتبطاً رليقاً بطبيعة النظام الطائفي الريعي

كما هو الحال في البلدان العربية الأخرى، يهيمن نموذج التنمية على نهج التنمية الأولية والتنمية الداخلية ويساهم في نقد النمو الكور في التنمية موقف إداري المعرفي في منطقة ر. وسيتم مناقشة التنمية ضمن عناصر برقي هيكل التنمية التنموية أو التنمية من قوائم الطريقة التي تتكاتف مع نموذج النمو أو النمو وهذه النتيجة غير التي حد أكبر على مختلف أبعادها لم تنمية والاقتصادية والاجتماعية التي تتدفق التنمية الحاشية والتنمية ويقال في هذا صيغة لتعريف الإصلاح بعد ر. بدأ بمعالجة عدم التنمية التنموية في مصر الأ. ر. التبرأ ر. ينظر هذه الحالة في طرح معاد. منذ خمسينيات القرن في إطار النمو كمروري للحد من التنمية التنموية والتنمية التنمية تنمية تنمية خاصة باستحقاق الأخرى وهي بعد التي هذا الطرح في ظل نمو إداري، أنه لم يشهد يوماً تغيير في التنمية التنموية، وخاصة في ظل نمو اجتماعي جديد على حد سلمي بل حالياً ما زالت هذه الجوانب بعد حروب أهلية يستلزم اهتماماً فورياً

أولاً: الاستقطاب السياسي والاقتصادي

خلفية الملاحظات المكتوبة

ما الت حروب شديدة في ١٩٦٠ وما طفلة من حركات سياسية حركت حركات الجبهة في بعد. ونعتمد الإحصاء السياسي والاقتصادي في ١٩٦٠. الاستقطاب السياسي فصلت الجوانب السياسية لمصر في ١٩٦٠ الذي يقدم للحد يوضح إلى أنماطه السياسية السياسية، بنمو وضع التنمية للتنموية كما يفهمه من هو عليه بالاستقطاب التنموية والاستقطاب التنموية، أما يوجد. إلى حد ما ١٩٦٠ هو من حركات التنمية في القطر. في مختلف مناطق الأخرى القائمة خارج إطار التنمية من التنمية، تنمية التنمية التنمية والتنمية في طلبة سياسية حاشية وخاصة من هذا تنجلي ضرورة تنمية طرائق نظام الإسلام الاقتصادي والسياسي التنموية في بعد

١. الطوائف التنموية بين الأطراف والمراكز

نقد إداري نظرياً يشير في النموذج الاجتماعي والاقتصادي هي منهج التنموية والطائفة الريعية إنكبة على الرغم من بيئة النموذج الريعي حركت التنمية بطاير

البحرية والدور العائلي في الاقتصاد والمجتمعات الأجنبية - جمودت يومها عولم بالغة
الاقتصاد لأنها كانت في تلك الفترة البنية للوزن بكثرة على طين الأزمة الاقتصادية
والاقتصادية الاجتماعية^{١١}

هكذا معطيات مرحلة ما بعد الحرب بديلاً مهماً في مستوى فقر والحرمان بين مختلف
الناطق اللبنانية فالقوانين الخمسة لا يمكن أن تكون الأخيرة وحسب بل بعد مزيداً على عدم
فاعلية سياسة الإنماء، التي تبعتها الطبقة الحاكمة منذ اتفاق الطائف. عام ١٩٩٥ بلغت نسبة
البطالة في بيروت العاجزة عن تلبية حاجاتها الاقتصادية ٩ ٣ في المئة مقابل ٦ ٢ في المئة عام
٢٠٠٤. ولكن الإنجاز الذي سجلته هذه النسبة على المستوى الوطني يظهر بوضوح نهاية مهملاً بين
مختلف المناطق شهدت بيروت الانحدار الأكبر في نسبة الفقر في ٩ ٥ في المئة عام ١٩٩٥ إلى
٣ ٩ في المئة عام ٢٠٠٤. فقد لازمت محافظة النبطية نسبة فقر تصل إلى ٢٠ ٢ في المئة في
حصة اضعاف للنسبة المسجلة في بيروت. أما المحافظات الأخرى بمحافظات البقاع والشمال
والجنوبية، فهي لا تزال تحتل معدي حرمان منسوبة ٣ في المئة من الأسر عام ٢٠٠٢ وهو
ولاحظ مع يفرأ عليه للتخفيف من التغيير منذ عام ١٩٩٥ وتظهر في بن مختلف الفقر القائم حيث
يعد في معدل الفقر نسبة ٦ في المئة. ما زالت الأزمة في لبنان وبخاصة في شوارع بيروت
الجزرية ومجتمعات القسطنطينية التي تقسم هذه ١٠ آلاف يعيش في ظروف بائسة وغير
مستقرة

جدول رقم ١: نسبة معدلات الفقر القومية حسب المنطقة والمحافظة

المنطقة/المحافظة	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	٢٠٠٤
بيروت	٩ ٣	٦ ٢		
جبل لبنان	١٦ ٥	١٣ ٦		
القتال	٣٩ ٣	٤٣ ٨		
البقاع	٢٧ ٧	٢٩ ٩		
الجنوب	٣٧ ٣	٣٦ ٢		
النبطية	٢٦ ٤	٥ ٣		
لبنان	٧٤ ٦	٧ ٩	٧٧	٣٣

المصدر: بنك الأمم المتحدة الثاني (1998) Mapping of living conditions (UNDP) ومطابق
تقرير الفقر الاجتماعي لعام ٩ في المئة غير الصغرة استخرج برينغ اسم الامم المتحدة الثاني حول الفقر
مستند بمطابق من ١٩٩٥ وم ٦ في منهجية Standard Basic Methodology للمعيار لبنان الفقر
فيما يتركز عمليات التفرقة المسجلة على التغيرات معدلات الفقر

من يمكن القول بأن المصور الحاصل في المناطق اللبنانية الثانية منذ الحرب العالمية

Sethi Kap. Approach to Civil War: the Crisis of Lebanese Capitalism. MERRIP Reports (1978), 44
p. 6-10-7)

المراد به في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" أي الذين آمنوا وعملوا الصالحات. والمراد به في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" أي الذين آمنوا وعملوا الصالحات. والمراد به في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" أي الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

المراد به في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" أي الذين آمنوا وعملوا الصالحات. والمراد به في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" أي الذين آمنوا وعملوا الصالحات. والمراد به في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" أي الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

المراد به في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" أي الذين آمنوا وعملوا الصالحات. والمراد به في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" أي الذين آمنوا وعملوا الصالحات. والمراد به في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" أي الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

جسمه، فيه المساومة المزدوجة والرامية إلى التأثير وحشد الانطلاقات الاجتماعية عبر الرسمية والتي تخرج عن نطاق القنوت الرسمية والمؤسسات ضرورية لتأمين الاستقرار وتجنب الاضطراب الداخلي وعليه يدعو دور أي استراتيجي إيجابي إيجابي وفيه دوراً بغير شكالات الرأسمالية ويؤكد على أهمية للعبة السياسية والتمويلية على تحقيق عطاياها من الحظ الاجتماعي من حد للمناطق يتجه أن الامور السياسية الاجتماعية التي تتولد من الخطى الثلاثة وربما لها حصة بتقليص عماد نواحي في هذه المناطق على اللعبة السياسية لسطحها بوعي في حقيقة الأمر فعلاً عكسياً لأنها ورد من قدرة السياسية على السيطرة ومن ضمن مشاكل هذه المناطق عليهم بعضي حذر بجلد المزاولة السياسية التي تعدد ان حركاتها لبعض الحاجة والإنسانية مرجع إلى نظام الحكم لأنها لم نعد هي المصنوع بضمها الدولة القيدانية للطنش الوعية والمزاولة شكل عمالوان الإصلاحية التي جرت على نحو أساسي في عهد الرئيس فرزد شهاب لم تميز العلاقة القائمة والمستمرة بين الدولة والخدمة السياسية من جهة، وبين هذه الأخيرة ورأسمالية من جهة أخرى لقد شكلت هذه محاولات الإصلاحية إلى تتجسد نظام الحكم في ما يبطو بالبرسبات نسبة ولكنها لمهاضت معالجة طبيعة الدولة بعد ذاتها في العلاقة القائمة بين الاقتصاد ونظام الحكم.

ثالثاً الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد في لبنان

بمكس حريق قصور وادع الحيرة والاحداث التي سمكت بها سويدا مدى فطنته النظام
اللياني يسويها انوار صوت الداخلية لعد محمد بيباز الوطني عام ٩٤٢ ووجه لثقل
الطائفه على من الصلة السبعسة (الهيبي

فهمنا حولاً لنظام الجبائي إلى نظام مصدري يعتمد على سلوكه الفني السيماسي وأكثراً على أن يستلزمه مستلزمات دأماً مع توافق هذه الميعة والتغور في - بيما الأمر الذي جعله عرضة للتجافيات الزبنة من لفتته بغيرها الزايع الذي لا يحسم نضال باعنا نظير أي استراتيجيه إنمائية خاصة باعنا الفني الكامن من الأثر ومستطبات توليد المثل، كما

مما لا يخفى على سلطة المحكمة هذه هي الحال بعدئذ عند الاستئناف لا بل يمكن القول
منع هذه التفسيرية

ما يصلح له لبس أكثر من أي قوم مضى هو عقد جماعي جديد يهدف لوضع البنية
مختصرة من الاتحاد والروابط الاجتماعية يستطوع العثور هناك الفلافية لبقية غير
لثقلها بين الجمعية السياسية والجامعة وهذا هو الصيار قد ينبر حيالي مطراً إلى جمعية
للجنة السياسية ويؤثر منكم الزعماء غير الرسمية تعني أي محاولة إصلاحية منظمة
للطعام المحلية ومطوية انتماء ريثا لا يستطيع التلذذ للأناس الملغى الرئيس كما
أشرنا منحت لهم شيد الدولة ويحاط من أي محاولة إصلاحية مهمة صعب للغاية كذا
أنها أفلتت أي محاولة إصلاحية نصري نهج إلى وهم قديمي خاصه جنون في ما

بعض عناصر الائتلاف بين المشروع واليمين اليميني إلى التطرعات، فضلاً عن أنها حالت دون إمكانية اعتماد استراتيجية سياسية فلسطينية جديدة، وكذلك إضعاف التحيز المكافئة كل فوج مركزية وتعزيز منطقتي البلديات واللامركزية الإدارية.

وإن العمل على تعزيز التمهيدية الأبرز لتحقيق عقد مجتمعي معاصر من شأنه اختراق شتى شبكات نظام الرعاية غير الرسمي والمؤسسي، وحسن الانسجام السياسية من يروجها، من انطلاقة للقاءات، كالتجاني في وضع قانون انتخابي إصلاحي معاصر للحد من المساهمة في تأسيس ركاز جديد من الانقسام، وفي تمويل القضية الفلسطينية الرعية التي وصفتها أطراف السياسة الاقتصادية اللبنانية.

في القضية، أدت الطبيعة الانتخابية الرعية الخاصة بالنظام اللبناني وسلوك القضية السياسية، مباشرة إلى عجز الدولة عن توفير المنح الممنوعة، وبذلك السبيل لها، حيث أنه من تحالف في المناطق الفلسطينية النائية، يمكن لثلاثين أصحابي، بيمطراطي، جميع على قاعدة نهائية، صهيونية، أن يطرح صلاً قصير، وبموسط الأمد لهذه الأزمة الحالية¹⁴ فهو يسمح بتداول موازين القوى بين الأجزاء والهيئات السياسية، ويمنح نخب المذهب السياسية دوراً وديمقراطياً، وسلباً وصولاً، وربما إلى الصمغ، بمرور، سلباً لنخبة سياسية جديدة، وهي إمكانية لم يشهدوها يوماً من قبل.

Index

[illegible][illegible]

لقد حضر الاجتماع الفلسفي على صفة إقليمية، حيث أقيمت الندوة الفلسفية في الكويت الفلسفية وما هي التغيرات السياسية التي أقرتها الجمعية الفلسفية لجامعة الكويت والجامعة الكويتية على مدى سنوات عدة كما أقيم الاجتماعات العلمية المتخصصة في الكويت، بالإضافة إلى استخدام بعض المصطلحات الفلسفية التي أصبحت الآن جزءاً من بعض النظم الفلسفية.

هذا التوضيح قد أعده مخرج هذا من ركن القيد في السجل وعدم بعض القيديات من
في الإجابة بـ "نعم" على السؤال المطروح في الاستبيان.

نور: إحصائيات مياه الملوحة في ليبيا

كثير ما صدر القول القوي بالحدس القوي فظهر بالحدس وهو الحدس والحدس
يظهر في القول للحدس في القول للحدس^٢ والحدس هو الحدس في الحدس^٣ ما
يظهر القول القوي في القول القوي بالحدس بالحدس إلى الحدس من الحدس
الحدس بالحدس بالحدس^٤

١- الجمعية الخيرية الإسلامية العامة الدولية في لندن

فيل: هذا في عهد ناصر الفيلاني من اسان بنطليقيا ٧٤٠ م من التهجري ١٣٢٥ م
المنطقة والسند منقوش في اسان بنطليقيا ٧٤٠ م من التهجري ١٣٢٥ م
المنطقة والسند منقوش في اسان بنطليقيا ٧٤٠ م من التهجري ١٣٢٥ م
المنطقة والسند منقوش في اسان بنطليقيا ٧٤٠ م من التهجري ١٣٢٥ م

[illegible]

المركب كية أو حوسبة أو فريدة أو جديدة أو سلامية ضربه على الحساسى نظارة روح الفلكية
وذلك اني آخذ اليه جديدها الخاصة بكبير الفكرة الأولى آخذة حواسي قد كسبه
المركب اعظمي دمع به الفكرة في الفهم ليس من ابرز الفهم حدود نظره الفلكية

© 2004 Blackwell Publishing Ltd *Journal of Internal Medicine* 255: 105–112

Bibliothek Pöschel: 1. Über die Bewegung des Pendels mit einem veränderlichen Punkt. Pöschel, Hermann.

يصبح رجاء الموالاة والأحزاب الوترية وأحدهم كطسبا هم حذوهم القدر السوفسي يفسر
الخطر من توليد مراكز قوى داخل المؤسسة حتى لو: في الحقيقة الخطية والخطا على حدة

**إلى المنطقة القطنية والقدرة على خدمة
المواضع وتكملة حاجاته غير معصومة
مؤسسات الدولة الأمر الذي ساهم في
بناء الدولة وجعلها شديدة وأدى إلى
تحرير المنطقة الاستراتيجية بين القادح
الاستراتيجي وانصارهم أكان ما يجمعهم
المعاصر الطائفي أو العنصري أو المائلي
أو جبال بساطة مصالح متضاربة**

ولم يزل يفسر في الدولة كليس الأمر فوجبه في تلك
السياسة بل في عناصرها أولاً هو مقومات المجتمع السياسي نفسه من غير حتى المقاييس
والأحق لا يصحح تلك المقصود هو ما لا يفتقر في نشاطه الاجتماعي في النماذج في الطيف
الأسود.

١- على مستوى عملية فرض القانون

بعد إبراز تباين الطائف ويتر إلى حال الفوضىنة التمييزية المتعمدة فيها، وكانت الدولة
من القانون على حالها إلى جهة من حارة من مؤسساتها (أي جزء) الله بجهة معاشتها
في معارضة الأحكام الدستورية تعود إصدار مصر الديار. القوي لأن حكومة هي الجمعية
القائمة في عهد الرئيس البشير الذي طرأ: "الحكومة" من نواحيه دار تصدر وصفاً في
المصل على منحهم الأرض من الأحكام الدستورية في الحق والديمقراطية في كل الوسائل
للتأكد والتمسكهم بظواهر المسألة^{٢٢} عظمي عد أنهم واقتنعوا من حكومة الدولة وحولها
وإمعانها الأصل والمقاومة الإسلامية شرافة خارج دائرة الدولة على حال. سياسي وم في غاية
الطائف لتعريف جليل قبل أن في ٢٥ يناير/يناير ٢٠٠٢

٢- على مستوى الشرعية الانتخابية

يظل عهد الدولة من بطون إنشاء الديمقراطية ليعطي بطون في التنازل بقدر شرائح ولعدة
من الشعب القانوني معروفة من حولها لعمليّة الترميم نظام الحكم من الهيئات والمؤسسات
الجمعية معاصرينهم توجهه تلك الظروف فاصفة فتكونت ترويضه على كل ملأها. وحتى أدى
تتبارك الديمقراطية: لتأخره شيعة حينئذ توافر حد أدنى من الحكم والقوانين التي اصحابها
من يصدر مواضع من يهاجم ما حتى يوجه إلى تركيز ملاحظته بحثاً عن عمل بديل أو تلك لتسمية

^{٢٢} الملاحظ من قبل القوي لتسمية الحكم الذي كان يجرى الترميم والديمقراطية في ٢٥ يناير/يناير ٢٠٠٢

[illegible][illegible]

در این کشور علاوه بر مسجدهای بسیار، مراکز مذهبی دیگری نیز وجود دارد که در میان مردم شهرت و احترام فراوانی دارند.

[illegible]

Figure 4 with data Source and Date: 2000, p. 1

Adrian Mironescu, fostul șef al Serviciului de Informații și Securitate (SIS), a fost condamnat la 15 ani de închisoare pentru că a fost implicat în acțiunile de cucerire a puterii de către liderii revoluționari. Mironescu a fost condamnat la 15 ani de închisoare pentru că a fost implicat în acțiunile de cucerire a puterii de către liderii revoluționari. Mironescu a fost condamnat la 15 ani de închisoare pentru că a fost implicat în acțiunile de cucerire a puterii de către liderii revoluționari.

مستشاري، لكل في مجال معينة في سلطة نتيجة أن المجال كان وما يزال على شدة الزوال لتعني
الإنجليز السري^{٢١} ومجد عند الطرف الآخر تعبيراً لهذه الجوريس أيضاً عند طرف وبند جيلاند
من حقيقة 'الغالب' ١٩١٢ من قبل قوى المعارضة، كما يرى وبعض الهوية الاقتصادية للقوات القبلانية
سمير جيهجج أن المعارضة ليست معركة مفتوحة وزفري^{٢٢} بفرانس أو يلدانس بل هي معركة حية
أو حية^{٢٣}

وفي هذا المجال نظري صلبة بلاد الدولة صلبة بسبب رغبة كل للصنوبرية فوري كل واحد
منها القوم على العرف المصمم فيهم لثابت وبند جيلاند حزب الله بأنه يريد أزمة النظر في
الكتاب الطائف والإستقلال على مقومات الدولة كافة، مفسراً موقفاً حزب الله وكنها لتفرض
الأمي كعضو أنا كدولة كعضو منافق شروعي واتصموا إلى حوالي ١٩١٢ كما يذهب سمير
جيهجج فلبناني يرى 'الدولة' في ليس لا يعني بل وجود مواليد صغيرة داخل الدولة^{٢٤} والكلام
موجه ضد أركان شريف الناس من آخر ونصف في مناصرة فداي حريصا في أحصاء وتصرفات
هؤلاء بالذات لمرآة تمام دولة فيهم ويكرر المرآة نفسه كعهد يمكن في القوم دولة وهناك دولة
إلى حوالي ١٩٢٢ موقفاً إستراتيجية يحتمل منها القليل سحر القوم الشروعي من قبل فريق المعارضة
هي موقفاً لصحة الدولة لصحة كذا رفيل الصوري^{٢٥}

في الوقت نفسه تبرز حقيقة التماسك متبادلة من قبل للصنوبرية الأخر فوري صمد نصر الله في
خفاه من قبله مشروخ حرب مع سورية^{٢٦} وإلى هناك على ما يبدو قرار جلوس اسماء^{٢٧} أو شؤلا
(أي الطائفة العلوية) جماعة لا توجد، فريد أن تفتح معهم حراً مبيضة وبعدها^{٢٨} وإلى
هناك بصمراة من فريق ما على فرض جهارها على كل نماء بل يريد شركاء^{٢٩} الأمر الذي
يجعل فهم الدولة من نظري حزب الله وحلفائه

٢ رؤى مختلفة لدولة واحدة

ليس المطلوب حسم وإقروم هذه القضايا، بل إظهار مستوى التفصيل والتباين عند
الصنوبريين والمثاليين بشأن الاتهامات حول أمور تعد حصرياً وجمهورياً فكيفها وليس وجدانهم
وطاقتهم.

سنطرح جانباً جد القضايا السياسية ونعرض مواقف كلا للصنوبريين أولاً، مهمة
ورقها دولة تيمان الخو^{٣٠} بالنسبة إلى سعد الدين الصوري 'الدولة هي الجماعة القبلية
الضخمة القبلية' () وما يجب أن يصور هو منطل الدولة و إدارة الدولة و شاعرية

^{٢١} سمير فوري

^{٢٢} ١٩١٢/١٠ ٩ ١٩١٢/١٠ ٢

^{٢٣} سمير فوري ١٩١٢/١٠ ٩

^{٢٤} سمير فوري ١٩١٢/١٠ ٩

^{٢٥} سمير فوري ١٩١٢/١٠ ٩

^{٢٦} في فوري ٩ في فوري فوري في ١٩١٢/١٠ ٩

^{٢٧} في فوري ٩ في فوري فوري في ١٩١٢/١٠ ٩

^{٢٨} سمير فوري ١٩١٢/١٠ ٩

^{٢٩} فوري ١٩١٢/١٠ ٩

^{٣٠} سمير فوري ١٩١٢/١٠ ٩

2345

يبدأ من علماء أصول الفقه أو النحويين في بناء دولة في ميادين العلوم الاجتماعية والسياسية، وينتهي إلى تكميل وتنشيط التفكير الاقتصادي والاجتماعي، التي غالباً ما تنجح في حسم العلاقات وتثبيت المصداق كما عرّفناه، تبدأ عملية بناء الدولة الجديدة في قبس يستلزم إلى قطاعات المجتمع وتخرجها وتؤثر فيها، هي منسوبة إلى التطلعات والإنسانية، مع محاولة للتقريب، ولا سيما إذا تكرر منه من التقلبات السياسية كونه هو المصالح من الناحية

تتم، عملية بناء الدولة الجامعة في لبنان

استعداداً على طاقات البحث والتجريب

و انشودانها هم، استوارتسخت انشاكنم

والإبراهيم ثم محمد القضاء ولا سيما

الذي يروي هذه الحوادث التحقيقات الجديسة كما

هو الحال مع الخبثات النخاعية، من أجل

الإعتماد عليه في حل الخلافات من مختلف

الطاعات المستحقة ومكونات الدية

الليبناني من أجل الاعتماد عليه في حل الخلافات بين مختلف قطاعات المجتمع ومكونات قوتها فهيرك الفساد بجهة تنمية حدود الدولة وفي الوقت نفسه حدود المواطن في التعهيد مع الشؤون الإدارية حفاظاً على الصلابة العامة فلا يبقى لتفسير مفهوم الصلابة إمكانية بيد الزعماء السياسيين وتعتمد صلابة بل يهدأ إلى جانبهم وأولئك غرقهم - تلياً اسماء بعداً هو القاضي حد اكثروا، محروين، على استنهاض نية السعي في قبلي ولكن بواة قانون لا تلغي البنية الانضمامية اللبنانية ولا تمنع صنف ولا ضد الطوائف التي تمسك السوراة الفارسية الخلية.

ويستلشوه للكتاب في امتحاناتها ومعهها. ولشجع قدراتها، الإلهامية يتنظم مكتبها عبر إشرافها، ببعضها هي: الإنجليز للتربية والثقافية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وحيث العلاقات تتركز كلية الفصل الخامس

خريطة الطريق الاقتصادية :
نظرة تشدّية وأفق الإصلاح

مقدمة

هناك خلل منهجي في وصف الأزمة التي يمر بها لبنان، فالتوصيف لاضلخ أنها أزمة مالية يمكن معالجتها عبر منقصة مالية تعمي من متوسط كلفة الدين، ونحن سنتفاد هذه الهنسات اذ ارضها، يجري الاستعانة بالدين للامنة والتمهات ائذلية للخصوم على ثلثات مالية كبرى بشرط مسرة. نحن نشهد الى ان معاملة نمو الدين لا مكونة من جزئه، جزء مالي نقدي هو عبارة عن معدل الفائد ومعدل الفاتر الاولي وجزء التضامني مغير عنه بعدد ان السو الحقيقية ونظر. صرنا التعامل مع تجني المعانة على عدم المساواة، فمعقد انفسد اهام جهات الإصلاح الشامل بمحيطه للتزات، وعلى كرم من التجهت الإسامي الذي يتطهه ذلك، في من شأنه نعيم البولة بها اننا اجماعية والتضامنية والمالية في بي مما هو النخفيف من قابلية التمدد القليل لكثرة الزمن فضلاً عن التاج.

وبناء عليه، يمكن تقسيم العوامل التي تخلق الأزمة الراهنة التي يعانيها اليمن منذ أواسط التسعينيات إلى فئتين: العوامل الهيكلية التي تقوم بدور القوة دافعة والتأخيرة للزوال والعوامل المتأخرة التي تعيقها نحو مزيد من التدهور.

أولاً: مصروعات نازعة وتلوي الرقم

على الرغم من القدر الكبير التي توقفت بالانقضاء الثنائي مطلع التسعينات فقد صاعدت الأوبة بنسارح مخالف للزوائد فالبيئة السلية والإلهية كانت مستقرة نسبياً والتخلول كان فعالاً بعيداً اليائين وكذا الإدارية السياسية مما وبس فوائق الكامنة التي طاحت بجرس ذلك الخرافة هي نفسها التي منعت نهال في الصناديق من الإفانة من مجرد الصرعة

(٦) طلب الجميع لأرجو الاستشارة في الدراسات والمؤتمرات.

(4) معادلة بحر الفين العام للمرجح \mathcal{M} هي $\mathcal{M} = \{ \mathcal{M}_1, \mathcal{M}_2, \dots, \mathcal{M}_n \}$

[illegible]

خلال الفترة الألفية التي مر بها بستان جي عاصي ١٩٧٥ و ١٩٩٠، وقع الانقراض التام من (مؤلف السياسات المالية والتفعية من جهة، وبنابات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى) بل لم يكن هناك من ١٩٩٠ الذي راجعته سوى الجسد في وأردت استنقاذ المعرفة العامة بعد أن طويت الحكومة تسمى مضمناً المنطقة الكلية لتتبعها، والى العالم

قبل عام ١٩٧٥ لم يكن الاحتياط قوياً بما فيه الكفاية للعملة والتمويل الائتماني، لكن السياسات المالية ربما تمتص الجوانب ولا سيما التوزيع الخاضع للقرابة الإنفاق فيه. النفقات الجارية والتشغيلية ونفقات السكن والاستثمار (٧)

[illegible]

المعلومات الشخصية خلال فترة الخدمة

الإيمان، رسالة عربية للوحيين

المجلة ١٤٣٤ هـ

والإحتكام لقرآنكم

تخويف الطلبة (الإحباط) من المصائب

الإنشعابي، وهو ناحية أخرى

تم توفير العدد الأقصى من

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

توجدت عدم فهم القراءة

الجمعية العامة للأمم المتحدة

قائمة المحتويات

● **المسألة الخامسة:**

والتي هي في بعض الأحيان اقتصادية غير مرئية في

أول يوم الاثنين ١٠ تموز ١٩٦٦

طبعی در کتب الدائم، ثمرة مدنية المحاسبين، و بهادر مر

عنده العرب إلى ١٩٠٠ في الحارة - مكة -

^a The number of subjects who were included in each group.

٤١٩ سنة ١٣٢٠ هـ الموافق ١٩٠١ م

این آزمایش جهت سنجش عملکرد کبوتر در طی فصل بهار و تابستان در دو فصل انجام شد. در فصل بهار در ۱۵ اردیبهشت و در فصل تابستان در ۱۵ خرداد ماه سال ۱۳۸۷ در دو فصل بهار و تابستان در دو فصل انجام شد. در فصل بهار در ۱۵ اردیبهشت و در فصل تابستان در ۱۵ خرداد ماه سال ۱۳۸۷ در دو فصل بهار و تابستان در دو فصل انجام شد.

م. هذا الموضع في نسخة لا بها نص آخر

هذه التغيرات في حقل النسخة هي معدلة في النموذج النسخة

البريد الإلكتروني: info@alukah.net

المعمل القديم

and the \mathcal{L}_2 norm of the difference between the two functions is

بمؤامرة غشوى مناجبة المناهل الصخامي من ٢٦٦ ر هام ١٦ قس ١٢٤ ب ر هام

٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠ ١١٠ ١٢٠ ١٣٠ ١٤٠ ١٥٠ ١٦٠ ١٧٠ ١٨٠ ١٩٠ ٢٠٠ ٢١٠ ٢٢٠ ٢٣٠ ٢٤٠ ٢٥٠ ٢٦٠ ٢٧٠ ٢٨٠ ٢٩٠ ٣٠٠ ٣١٠ ٣٢٠ ٣٣٠ ٣٤٠ ٣٥٠ ٣٦٠ ٣٧٠ ٣٨٠ ٣٩٠ ٤٠٠ ٤١٠ ٤٢٠ ٤٣٠ ٤٤٠ ٤٥٠ ٤٦٠ ٤٧٠ ٤٨٠ ٤٩٠ ٥٠٠ ٥١٠ ٥٢٠ ٥٣٠ ٥٤٠ ٥٥٠ ٥٦٠ ٥٧٠ ٥٨٠ ٥٩٠ ٦٠٠ ٦١٠ ٦٢٠ ٦٣٠ ٦٤٠ ٦٥٠ ٦٦٠ ٦٧٠ ٦٨٠ ٦٩٠ ٧٠٠ ٧١٠ ٧٢٠ ٧٣٠ ٧٤٠ ٧٥٠ ٧٦٠ ٧٧٠ ٧٨٠ ٧٩٠ ٨٠٠ ٨١٠ ٨٢٠ ٨٣٠ ٨٤٠ ٨٥٠ ٨٦٠ ٨٧٠ ٨٨٠ ٨٩٠ ٩٠٠ ٩١٠ ٩٢٠ ٩٣٠ ٩٤٠ ٩٥٠ ٩٦٠ ٩٧٠ ٩٨٠ ٩٩٠ ١٠٠٠

Library of Congress and Texas, Columbia University, University of Chicago, 1997-2000. Reprint: The Authors, 2001. ¹⁰

From *Reviews & Notes*: *Exploring Gender Aspects of British Migration to China 1850-1910* (1998) p. 217-248

العام، لكن الأمور جرت بخلاف ذلك إذ اتخذت الخطى التطويرات الاقتصادية في إطار حربي وغير دستوري، وبمصادره في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ والتي يذكر عنها فترة مرجعية. وس في هذه التطورات التي كاد لها ثراً كبيراً على مسار التطورات الاقتصادية وأجرت من دون مشاورة.

مركزية الوسط التجاري في مشروع إعادة البناء الذي نفذ أجبر كبره منه من دون أن تكون له صفة رسمية ولغايتها هي ر الإدارة الاقتصادية حالياً ما يحدو الخطط غير نضنة خطة الخمس الاقتصادي ١٩٩٢ وأعمال التخطيط الوطني (البرنامج) الحالي ١٩٩٨ السنة الخمسية ٢٠٠٢)

المعاصرة الأولى هي أن محاسن ما بعد الحرب عصبه إلى التنبؤ بالمشاكل المطولة التي نمتها
المعاصرة الثانية الدولة في ما بعد
على النمو عقل التنمية وعلى
ليس هذه القاعدة حري رغم
التنوع الاقتصادي للدولة على نحو
بمعرفة أي من القوى الخارجية
من العرف

لم تكن هذه المركزية عابرة بل تسببت من فروم خصاصة الجماعية التنموية للمركز على حساب التفوق التنموية الآخرين، وألقت بالمال على لسانه مصصه لوزر، وذلك من خلال إشغال فترة بعض القطاعات على الانتعاش في جميع أسطر كمد من حال القطاع السياحي الذي بار أكثر تكتلاً حرياً والصحة التأثير على الهيكل العام بالانقضاء غير وانه القصور بالتكلفة الجديدة تتركز في الاستثمارات العامة مع أنه يحدو صيطمه في انتاجية قطاعات معدلة. ويظهر في مركبة الإنعاش لداخلي

سياسيات جديدة وتسهيلات مريبية أدت إلى توجيه الاستثمارات نحو التوظفات الزمنية، وممنوعاً في القطاع، الطائري، والصرفي، إجمالاً، كالم، الشركات العقارية، من الصيغة دفع الفوائد ما بين، لشدها، وء استعاضة معدلات ليسر على نحو يندرج كلاً من العناصر التنموية طوال التسعينات.

الاعتماد على القروض وليس على المخرجات في مدولة خطة تطوير قسم التنموية الاقتصادية وإعادة الإعمار وفي خطة هـ كبر من لقطات المعاصرة في مرحلة ما بعد الحرب وقد ظهر هذا خصوصاً في التفتت التنموي للسررتب قبلة على الناتج على لوزر التسعينات (المعاصرة) خصوصاً الاقتصاد الحربي ٦ في لغا من الناتج ولكنه حتى عام ٢٠٠٢)

عدم التوجه إلى السررتب، الجاشوة وغير المباشرة صعبة ر الأخيرة مثلاً الجمع وهذا يدل على عدم توجه عقل الدولة إلى رمد عدم فندها في إصلاح قطاع العام، غير جهة كانه خضوعها لذكر القوى التنموية ذات خصائص المباشرة التنموية وسياسياً ومالياً محاسبها الاقتصادية وهذا كلاً الأمر إلى تفصيل سررتب، التمهلات على سررتب لفتل في حين أن هذه الأخيرة ذات وظائفه فعلاً ليست وسيلة للتنمية مثلاً

التركيز على التفتتات المالية، توسعة السياسات ادبي والتنموية لا على التفتتات الرقابة والإنتاج بحيث أصبح الاقتصاد اللبناني معمد أكثر فأكثر على قواي التي يعرفها السياسات التنموية ٧ على عرفا، الصيغة الفرنسية بالفرز للناحة

عدم استعاضة مستعاضة ما بعد الحربي. الأهمية المتمثلة في دعمه دور الجماعية

وسياسية لم تكن ذات حضور يذكر في المرحبة ومحوّل اختكارات جديدة أكثر حداثة ورياسة بالمولة الليبرالية لتطرح إلى اتصال مكان الطبقة الاحتكارية التنظيمية وقد لهم التواضع الصلة الحرة الاقتصادية على أي وجه لتدريسي لفترة الدولة على التمثل والتمساح فيها معور لا يهتاج تقديم الصناديق بالاستثمارات الكبيرة والاستثمارات العابرة وصيانة فرضها الخط الذي نلّك إلى جملة عمارات استبداد السياسات الاجتماعية بتجكّلات ضخمة لإغاية التوزيع الوحي مناهة استبداد الأمانات بما غره بدلاً من الإصراف إلى تطوير وتعديل أنظمة الحماية الاجتماعية المراض بين خطط الانتداح على الصانع والانتظام في اتفاقات الشركة من جهة ورواية الانغلاق الداخلي من جهة أخرى مناهة سياسات محسنة نكر من نور تفعليل نهائسة الفصل بين عاملين ينتمي إلى تكتلًا مقررًا مناهة صلة الإحصاء والتمهيد للتجارة والفرقة الأكبر في أن سياسات ما بعد الحرب جعلت إلى النهي انكر الموقلة التي نسمو الليبرالية الدولية في ما بعد (البك الدولي وصندوق النقد الدولي) إلى النمو يطلق الخصية وعلى أساس هذه الفاضلة جرى رسم الدور المبادي للدولة على نحو لم نعرفه في من القرون المخرجة من المرحبة

إلى الإنطاد من دورس الأربعة منح إلى اتصال القرارات الأهم (التنظيمية ومحاكاة القوى الملم والملائمة بالذات معصات الدولية وقواعد السياسة الدولية) في بطر نوازع بسماعي وسيفسي حوضر لا يمتدّ إلا بوجهه نهائس كبير بين مصالح الثلاث القومية مختلفة وعلى يتكو منكتاً تفعليل الآليات الديمقراطية في اتصال القرارات الاقتصادية لا بد من بطل هذه دورس المصدا على التمييز والتمهيد الذي ينفذ براء القضاة الموجهة في أهداف ومصالح المئات المختلفة

٤- تكتل القواي السياسية

هناك ثلاثة اتجاهات مقبنة في شغل مناهة دور بطر ومروية التنظيمية

١- الاتجاه التلقائي

يضايف الاتجاه بين المروية للتنظيمية 'الاربية' المرتبطة بالمرور المصاصة دورس المروية التفاضلية لتدور النقطة عن طبيعة النظام الاقتصادي والمعيود الليبرالي الاحتكاري لمقوم التفاضل باب عن حد الصلار يصعب التوجرة اربع دولار للإنتاج على مستوى كميديات القواي

(١) قطاعات خمسة المصاصة الدولية ولا تعطى بالمرغية أو صمالية مكلّنة كالصنع الزراعية والصناعية وبعض الخدمات كالسياحة ومعيود مرفهين بالسلالها موزية تناقصية سطية

(٢) قطاعات معور حاصصة للمصاصة أو الوهاية المكلفة نكها غير مخرصة للمصاصة الممارسية القوية والتكمير امواقي البراية بالظهور والانتقال لتسبي لبعض الخدمات المسمية والقروية وهو عدد لتوجات مرفهين بالقوى على التكمير مع القسروط المصاصة الطب

(٣) قطاعات تتم بسمالية وبعده غير مخلصر من بطلان تدرجات مؤاينة وامنيارات غير صامدة للمرافلة أو من خلال السياسات المؤاينة والنقدية وطريقة توزيع الاستثمارات المصاصة

(٢) قطاعات تعطي حسبة تجارية مثالية، وهذه تشمل بدرجة متوسطة من السلع والضعف والمسيبة الأخص للصحة للتقني إلى ارتفاع القطاعات الاحتكارية والقطاعات للوجهة المساعدة لتطبيق الطلب المحلي، إضافة إلى عدد قليل سببه من القطاعات التي على بدرجة من الخواص التجارية مع تولى الجوار بعدد أصبحت عولمة إنتاجها على من الحساسات المنتجة عن نفس فعاله الاقتصاد بصحة إنتاجه

ويأتي التصويب من العوامل، مؤانته مرحلة ما قبل الحرب والتي ساعدت على نجاح هذا التحويل وحققا عويدة م تعد مبرهنة، مع تهرز ليرات التجارة الإقليمية والدولية والتهافت التي حلتها هذه من الذوب لتجارية

ج- الاتجاهات التخطيطية للقطاعات

وهو ما قامت عليه إلى حد غير مبرهنة ما بعد الحرب. سعت هذه التجربة إلى استعادة دورها السابق كقطب إقليمي، إذ، مع إدخال نهجيات مبرهنة وهي اعتمادا على تحقيق قاعدة التخصص حد في الميادين حوالا، منطقة لتخرج من المنافسة الإقليمية بمنتجات التفرست والتقل والتعدي والاستشفاء. ويتم توجيه القطاع منسرفي حوالا الداه في صو تنامي أدبي لعدم باقي التبادل جوي التوكيد على توفير مرابا على صحت مبرهنة المساهمة واجتماع الاستهلاك. إلى القطاع العلوي يتحول لبقار إلى مقر إقليمي للشركات: الدوبة الفكرية ومركزا للموارد، وتلزم تروان تكني يحوال نصيب لاجده التسمي مرابا مع فائز في التجهيز لأسبابها علاقة عدم وضوح الرؤية وصاحب التروانات المستقبلية والآلية المبرهنة التي تضمنت في انتظار التروانات الإنسانية

يتم من هذه السياسات مثال لرابا التفصيلية. الذي عده على نحو واضح العجز المتراكم في حيز القطاعات التجارية رئيس فقط في التمرز التمارية ورواده الاعتماد على التغطيات للقيمة فهو الخريطة الإنتاج أو التسل، بصرف موارد كبيرة على القطاعات الموجهة لتطبيق الطلب الداخلي، لتحويل بتطبيقه من التروانا العامة أو لتحويل بهذا الجهة تروان م مبر الحكمة (التطبيق المصنعة المصارف)

ج- قطاع الخدمات القطاعي والإنتاجي

يبدو هذا الخيار الذي تم إتخاذه في التطبيق حتى الآن، إلى تراجع قاعدة الإنتاج لتسليم الزيادة والمساهمة والحدود على قسم للتجارة إلى المنافسة في إطار هذه الضباب من منظور خدمت مثلا بحدود الدور ١٩٩٠، مع تحي للدار قيدا على أداء قطاعات مبرهنة بحسب بل يتوافر ميكولة وأتمتة تسمى وجود اقتصاد فعال يتأخر على التكيف مع الظروف المتغيرة

تتمثل هذا لتسليم بطي

(١) التأكيد على أهمية تروان النوعية للمثلة خصوصا بالموارد البشرية والتدريب الاقتصادي للتعامل الذي تروان الدولة، تروان الترة مثل الترس والتطوير والتسامين معرفة

(٢) توسيع الميادين اعتمادا للتكيف مع التماريات والتسويات طيلة الأمر الأمر للتدري يستلزم وجود تسمى متينة وأتمتة لتسليم كل القطاعات

(٣) استبدال الخواص على نحو يكفل بيمونة الأثر والتميز ويضمن في أولت تسمى

[illegible][illegible]

هذه هي الطريقة التي يتم بها اختيار المرشحين للعضوية في المجلس. يتم اختيار المرشحين من قبل أعضاء المجلس الحاليين، الذين يترشحون أنفسهم أو يترشحون الآخرين. يتم اختيار المرشحين من قبل أعضاء المجلس الحاليين، الذين يترشحون أنفسهم أو يترشحون الآخرين.

[illegible][illegible]

ثالثاً: مصادر الأساسية لتجارب الأزمة

تظهر البرنامج الاقتصادي المقدم إلى مؤتمر باريس^٢ إصراراً على نظرية التكنولوجيا كإجابة معاً في اتجاه التكنولوجيا الحديثة، جرى تناولها من خلال إيجادها، الخشب، القطن، واللبان، مع استخدام التكنولوجيا حول النظرية، الإجمالية، كما سيطر على حد كبير لسهولة الاستخدام السياسي والإستراتيجي، وأيضاً، جزء من السياسة التي يسمح فيها بالاستقطاب السياسي، خصوصاً حول حجم، حجم الأول في رسم مشروع، لتتلاقى الأوصاف المختلفة من جهة، رغم عودة إلى إصلاح النظام السياسي ونهضة الدولة، اجتماعية، أمور الدولة من جهة ثانية، بينما يملك الثاني طويلاً يربط بين المثالية للبيئة بالعرب، والتأثير التي تفرقة.

ولم يأت تركيز الصورة الأساسية للبيئة الحكومية، واستند على بعد، حالة، المشاركة، للتنفيذ، والسياسات، الخاصة، لتوصيلها، اقتصادياً، لوجدنا أنها

تعيد النظر على نمو مستلزم، منسب الأزمة، لفرصة، لمجتمعات، عرسل، لتلبية، ومنعقدة، كسر، شروق، وبغلاً، استجابة، من جهة، سياسة، مؤند، غير، مستعدة، والهد، الاستراتيجي، وبمستوى، في، قطاعي، الكهرباء، والنفط، وقد، ظهرت، محبات، تعبئة، ما، بعض، المصنوع، التي، ترمزها، الصور، كلمة، غريبة، في، التمهيد، السياسي، من ٤ إلى ٦، عنطاب، لكافة، الدولية.

التمهيد، للاستقبال، من، اجتماع، يقدم، على، التخلي، عن، الآلية، من، الطابع، إلى، اقتصاد، حيث، على، الإطارات، والمصاحبات، ويحتاج، إلى، تسليط، بؤني، مستمر.

الإصرار، على، إدراج، التقدير، الذاتي، العلمية، التي، ألبت، فبقينا، وعلمنا، في، التعامل، مع، الأزمة، بدلاً، من، النظرة، الاقتصادية، الكلية، التي، تقوم، على، برفعة، بعيدة، للأهداف، لتلبي، في، البرنامج، ضمن، تحت، دعوى، الإصلاح، مستوية، وأصحة، للمخرج، من، التنبؤ، الضمنية، التي، سادت، عند، العرب، والتي، عكست، الحد، الأدنى، من، الانتعاش، الاجتماعي، من، دور، .، يترام، للمصالح، تعزيز، لمزاج، عامة، لتعريف، وهذا، مرحلة، مفهوم، التي، وضع، فيه، المحسن، بالأمم، العربية، من، النظرة، لتأمن، على، القدرات، السياسية، والاقتصادية، في، البيئة، نجده، في، ما، أعرض، عليه، هو، الانتقال، إلى، مرحلة، شاملة، وعلى، جميع، المستويات.

وأخيراً: عن التشخيص إلى الحل

استناداً، إلى، التوجه، عبر، هذه، الفكر، مركزية، الأزمة، وأسماء، حرم، لتفسير، الأساسية، التي، تسود، على، خطي، الأزمة.

١. إضافة، تمهيد، دور، الدولة، في، إطار، رؤية، لتطوير، النظام، وتوسيع، المشاركة، الجسد، من، ذلك، غير، أن، يصبح، من، الدولة، أكثر، كفاءة، وإنتاجية، وهذا، وفي، يتم، نصير، حيارات،

[illegible]

بمصر في البداية - على ما قدم أن نكي سيو حاضرا دولة لانتخابات على مستوى القضاة
في الوقت نفسه - دولة سوفيه يوسيا - لعدة على بعض - جيد الصافي في فير في الدول
التي دولة على من في القلوب في على من - الاقتصادي والاجتماعي

[illegible][illegible][illegible]

ج. حسن تظليفي الميموني الذي قام بعد الألفية بترك الدولة مع أهله الصغار
والتعليم والمهر من خير الصغار ليعودوا إلى أرضهم بأكملها مع ما كان على
الأفراد من سداد "خرب" (بشر صعب) وأرادت من الصناديق في مجموعهم أن يراود
المسرفية ج. في ذلك في الفترة بين ١٩٩٢ - ١٩٩٧ [٧]

٤ إمام سيدي محمد طه الأدهم الحنفي القسطنطيني من أجل جوارحه تيسير سبيلهم للمو

٧٩
 هذه النسخة... (The text is partially obscured and difficult to read, but appears to be a continuation of the manuscript's content.)

[illegible]

والتكلمية بتكلفة مقبولة مالياً واقتصادياً

٢ رؤية معدلة للرأيا الاقتصادية لطبنا

١- عماد رؤية معدلة للرأيا الاقتصادية للبنى يوجد من كلاً من الخصائص الثابتة والدينامية
التي تؤثر انتقالاً يتم خلال التركيز على السياسات والتوجهات التالية

١. المتغيرة على تكاليف الإنتاج: وهذا الاقتصاد الأساسي لأسباب ثابتة معروفة من
ارتفاع في التكاليف وانخفاضات في الأسعار المسببة وبمستوى
في التقدم التكنولوجي، وذلك على سحر خط الرأيا الاقتصادية لتلك
والتي سلباً على استخدام الثروات المائية والبشرية

٢. خط الرأيا وذلك من خلال الترخّص لنظم ونظم لتسمية
مقومات اقتصادية في مجالات مختلفة. معتمداً على
ومستنداً يساعد على خلق الرأيا مثلاً من الإجراء والمداير
المتكاملة التي تتضمن مشروعات وعملات وبعثاً مؤلفاً مشتركاً
وبعض ماضى ماضى عن الاستثمارات العامة والمالية التي يقدم
تلكها في قطاع معين في تخصص موضوعه الاقتصادي مضمناً
بالطاعات الأخرى

٣. تصميم الرأيا يتبع بحثاً بعضاً من مبادئ استخدام في
التكلمية الاقتصادية لكي تيسر لها بمصر معدلة بمناطق معدلة
والتي في منطقة مركزية بتوزيع طاقى استثمار الرأيا يستفيد

من اقتصاد مطوّرات منها

- إعادة توزيع التجهيزات العامة والوظائف

- زيادة الإنتاج على البحث والتطوير

شبكة مواصلات ذات مردود انتاجي

كما يساعد على تصميم الرأيا لتوزيع التجهيزات في القطاعات القائمة على المنافسة
الاقتصادية ضمن الخدمات السياسية على السياسة الضريبية والقرائية والبيعية سيجعل مناطق
جديدة إلى الخريطة السياسية مثلاً الذي في الرأيا التوزيع للسياسة التنموية مع وجود
وجديد للسياسة الرأيا والقرائية ١. وتظهر الخدمات الاقتصادية لنظمي أنوعاً جديدة من
الاستثمارات تصميم الإنتاج من جهة توفر دائري من الرأيا في قطاع مصرفي

٤. إن نموذج الرأيا الاقتصادية على نحو مثالي للتصميم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
يستلزم

تحت الخصائص الاقتصادية على نفس مردود بخفي وحارجي معتمد وكثير الطر انطوي
معدن جديد للطرق الاقتصادية وحديثاً بتصميم بالإمطار حولي الرأيا لتفانض في القطاعات التي
تتضمن جزءاً من الرأيا الاستثمار وهو لتبني الطر الحارجي (مثلاً الصحة والتعليم)، وبالمثل
تصوير الطر الذي على سحرها لمعلومات تتولّد بها مقومات المنافسة عبر الزمن، الخوجه
(الرأيا الاقتصادية)

= إعادة تقويم الموارد الفعلية المتاحة من أجل تحديد الأولويات ومسؤولية جهات الخطة الاستراتيجية
للإدارة والتحكم على أنشطة العمل تعريفاً بشروط الأزمات

ويمكن تصنيف الحالات التي يمكن للخطر المنافسة فيها على العصر التالي

(١) حالات تمت مزاولة لوم في المدى القصير ولا تتطلب استثمارات كبيرة وهي
توظيف الأموال وتمويل الأزمات مثلاً إلى فوائد تقصفت تقدمه فيه فائده، والنجرة
التي. النجدة في تسويق إصدارات التي العام الكبيره في الأسواق الخارجية
الاستثمارات حيث يمكن استثمار الفيزوت الوطنية لزيادة على المستوى الاقتصادي

= المساحة الثقافية والدينية لدى لبنان مصدر غير مستقر من المواجهات الدينية التاريخية

(٢) حالات تعليمية محزنة تربط خصوصاً بقره ملقني لغات جنبيه عند هذا يرشح
لبنان أن يكون مركزاً إقليمياً للمجاهات والمعاد العافية التي نود الفتح إلى العالم العربي

(٣) مجالات ذات مزاولة الاقتصادي يظهر في الأسد المتوسط والطويل يتطلب بمساحة
استثمارات كبيرة ومضاهة بقوات مستقرة، وهي أهمها

الزروعات التي تلي الطلب الواسع المحلي والإقليمي

المساحات للوجبة الاستهلاك المحلي

= الصناعة والتطبيقات

تكنولوجيا معلومات التي تتطلب استثمارات حكومية للسياسة واستثمارات ضخمة
لإكسابها بيرة تنافسية

٤- اقتصاد سياسات اجتماعية شاملة

عناصر سياسات اجتماعية فعالة لا تعمل مع جيل الفكر كما هو الحال في البرنامج الذي
أبهرته مزاولة وزارة الشؤون الاجتماعية بل تسعى لتفدية برامج شاملة تقوم على

تجديد بطلان شبكات الحماية الاجتماعية لتضمن التمرات كافة مع العلم أن نمو ٥٨ في
لغة من اللبنانيين اللقيمين غير مضمون بيرة للميلات

إصلاح وتطوير أنظمة للتقاعد والحماية الاجتماعية انظر في أن حلاً على الرصد وإعادة
التدريج،

= حماية للبررات للتقاعدية وغير التقاعدية من الفكر بالتلك الأزمة الحالية تقدير هذا إلى أن
أجره الأكبر من أموال فرع تلبية الخدمة لكن المستحق الوطني لضمان الاجتماعي وما يريد

على ذلك الواقع الحضري، هي موزعة في سندات الضريبة ٥١٥ لمعظم العقلة

إعادة النظر بتجميع الأجور الذي أدى إلى تفتيش خمسة الأجور في القيمة المضافة في
القطاع العام والقطاع الخاصية مملعة فلولك والأرباح

مزاولة قانوني المزدحم وإدارة إمكانية تطبيق نظام نشين البهولة

نوعية رعاية خاصة للمعاقين الذين في سدة التنمية الثانية والاجتماعية والبشرية والتي
جرى تحديثها في خريطة أوضاع المدينة

أمر القنصل بها على شروط البيع الإلكتروني الجديد، يست.

التمثيل مع مملكة المتحدة من منظور قطاعي وليس في إطار سلطة شاملة، وبعض
دوائجها الشروط الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن التحدث عن توافق تطبيقها

ليس على شطآنه حقوق القضاء Valenciennes وتظهر بجرأت البنية والرقابة اللائحة على
القضاة بعد مثل منكمها أو إدواتها وقد قد يقرض وجود دائرة عامة سريعة وإصلاح
تصوير القضاء قبل بنية بدون لا يمكن الاستمرار العام إلى بشكل خاص

سخط الجنود المالية المتخصصة بحيث تنال البرقية مبرور مجزوا بريد على الإجراءات
التيهت ويراقب القيمة انقذرة للتمثيل الفرد خصيصته وعلى حد الأساس ينبغي أن لا يقل
سواء بهج خصيصتي القضي من « ملواري بولار (أشراً هي المعميات أو الإجراءات السنوية
القضائية التي تفتتد البرقية عام ٦ ٧ بلف: سحر ٩٨ ملواري بولار في ما يتفرع حولها بوج
القضاة الأخرى ومن بينها الجديد ليست بي ٧ ٧ ملواري بولار
لقد استدار جهاز التخصص بالجمهورية ما أمكن.

٦- لمطبخات (زوجة لثانية للخاصة

لا يمكن معنوا لرمه المالية موجهات تقنية - محسوبة فقط بل بإصلاحات جريئة مستمرة
توافق ميسي، فتكر، إجراءات التصحيح التي جرداً من برامج شاملة للمؤسسات

١. ومن للتدريس أو تطلب سياسات التصحيح المالي بالحدود القليلة

لتوزيع عادل لأحب: الخروج من الأزمة، بحيث يقتضي القيم مع
أبرز التدرج المعنية على حصته وضع مقدر استراتيجيتها أو خصوصية من
إعادة للتوزيع للأشئ من نموذج جديدة

مشاركة جميع الأفراد والقطاعات في إنتاج التصريح باللائحة
والاستعداد لتصور تكيفه ومحمياً الأفراد الدائرة الفرنسية

الانضمام والتكامل بين أهداف سياسات النمو وبرامج التنمية من
منصة وأهداف السياسات المالية والتنمية من تنمية ثانية، لا تطرح
بعضها بالآخر

للمسة للبركات انشطة الأفراد الأفراد الفردي نمو سوية من
الاحداث على كثرية المبرجى للاقتصاد ككل

٢- ومن الإجراءات المالية والتجارية التي ينبغي اهتمامها لتطبيقات
كثيرة الدرس العام

إصلاح النظام الضريبي بحيث تتوزع خصيصتي الضرائب بالتشوية وغير التباينة الأمر
التي يمح البرقية ولزودت إحصائية ويرافق الإنتاج للضريبي إلى معدلات المسجلة في الدول
منظمة الممثل، وذلك من بين إرمات المطبات الضريبية

التوافق مع القطاع المصرفي للخصوس ومزاد أو دهمي التوالد على السندات، تساهل
تريباً معدلات المالية، ويصح بتطبيق هذه الفوصية بوجز فائض سيولة تروق القطاع، وإرفاق

وعرضه وزيادة معظم المصارف، رسماً له ثلثه لعمارة، بالزل ٧، فإن يفتي غروب أوروبا غشيم إلى أن الإنجليزية بيمت صعد، فالرابط بين نقل الجوانح ويستوى الخالدة

إدارة مصفحة مندوات خرجة مصوب، نمان على سحر ومبجح وبما يفيض تكلفها نترجما وتصرفها لأشأ

" = استرداد مصفحة سموات المرونة لدى المصنفين الوطني للضممان الأجسامي وتختلف مسائل فرع دولي المضممة في معالط دولية مكتوبة

بعماد سياسة نقدية لا تهدف إلى امتصاص السيولة واجم للتمضمم فقط بل إلى تمكين الأهداف الدولية وحصول للمؤيد والامتقرار أيضاً

معالجة مشكلة للديفقات للتندية من المخرج التي حلتهم على نحو رئيسي في تدويل الاستهلاك الأمر الذي يؤثر على الأسعار المسببة لغواش الإنتاج، ويرفع الطلب على تسعير الأجهبة والامتصاص أثر للديفقات ينبغي تعزيز قروض الاستثمار وزيادة حصص قطاعات الإنتاج وضخموها الإنتاج السلمي من التسليحة وتطبيق تعمم أكبر من موجودات المصارف في الأسواق المالية الدولية

إن رزمة الإجراء على أنها المذكور وبمعرفة مدة تكرار التفرجة في أكثر من برنامج، ستؤدي إلى خفض تدريجي في حصة الفين العام على أن يتم ذلك في إطار توافق وطني ووعيداً عن التفضلات غير ملائمة للمؤيد المالية الدولية

لبنية التصويبات الدائمة

بعد النظر الفيلسوفي لبعثي هوبز Hobbes على مسألة ما إذا كانت التصويبات السياسية مستقرة، نجد أنه قد ذهب إلى أن هيكل المجتمع السياسي ليس ثابتاً وإنما يتغير وفقاً لظروفه. هوبز يرى أن المجتمع ليس كياناً مقدساً بل هو نتيجة لقرارات بشرية. وهو يعتقد أن الأفراد يوافقون على الخضوع لسلطة مركزية معينة في مقابل الحصول على الأمن والاستقرار. هوبز يرى أن المجتمع ليس كياناً مقدساً بل هو نتيجة لقرارات بشرية. وهو يعتقد أن الأفراد يوافقون على الخضوع لسلطة مركزية معينة في مقابل الحصول على الأمن والاستقرار.

وبمجرد حيا المشكلة نسوية إتيها. مشروع جديد يبدأ من الأفكار على نظام اجتماعي وإثبات ما يمكن التوصل إليه من خلال النظر في كل من الفكر الفلسفي والفكر الاجتماعي. الفكر الفلسفي يتناول القضايا الأساسية مثل الحرية والعدالة والمساواة. الفكر الاجتماعي يتناول القضايا المتعلقة بالسلطة والعدالة والمساواة. الفكر الفلسفي يتناول القضايا الأساسية مثل الحرية والعدالة والمساواة. الفكر الاجتماعي يتناول القضايا المتعلقة بالسلطة والعدالة والمساواة.

يظهر منهج في القضايا الأساسية في الفلسفة السياسية. في الفلسفة السياسية، نجد أن القضايا الأساسية هي الحرية والعدالة والمساواة. في الفلسفة الاجتماعية، نجد أن القضايا الأساسية هي السلطة والعدالة والمساواة. في الفلسفة السياسية، نجد أن القضايا الأساسية هي الحرية والعدالة والمساواة. في الفلسفة الاجتماعية، نجد أن القضايا الأساسية هي السلطة والعدالة والمساواة.

منهجه الإثباتي وإلى إلهاء. سائر نظرية الفيلسوف من هذا القبيل. ويجوز أن يقال في هذه الفرضية. هناك الفيلسوف التنقيضي. منه أهم الفلاسفة الذين أخذوا هذه المسألة. في الفرضية، نجد أن القضايا الأساسية هي الحرية والعدالة والمساواة. في الفلسفة الاجتماعية، نجد أن القضايا الأساسية هي السلطة والعدالة والمساواة. في الفلسفة السياسية، نجد أن القضايا الأساسية هي الحرية والعدالة والمساواة. في الفلسفة الاجتماعية، نجد أن القضايا الأساسية هي السلطة والعدالة والمساواة.

هناك من يذهب إلى أن الفلسفة السياسية يجب أن تكون أكثر تركيزاً على القضايا الأساسية مثل الحرية والعدالة والمساواة. هناك من يذهب إلى أن الفلسفة الاجتماعية يجب أن تكون أكثر تركيزاً على القضايا الأساسية مثل السلطة والعدالة والمساواة. هناك من يذهب إلى أن الفلسفة السياسية يجب أن تكون أكثر تركيزاً على القضايا الأساسية مثل الحرية والعدالة والمساواة. هناك من يذهب إلى أن الفلسفة الاجتماعية يجب أن تكون أكثر تركيزاً على القضايا الأساسية مثل السلطة والعدالة والمساواة.

Fleming, John. "Women's History after the Second World War: A Review of the Literature." *Journal of American Studies* 30 (1996): 1-10.
 and Susan M. Grant. "The Women's Movement and the American Revolution." *Journal of American Studies* 30 (1996): 1-10.

الوصول إلى وجهه تام واستتبعه في سلام بارد حيث للوقت الأحزاب عن استخدام معظمه دون
أرد يعلبه جنوداً للمصالحه ويظهر الإحباط والتصادم للثوارات وينتهي فريق أو أكثر عن الانتماء

وبك حكمة يؤتي لشرك السلطة إلى جميعه سياسي أي عدم
القدرة على وضع أو تنفيذ سياسة سبب عدم عقد اتفاق طويل
المدد يفسد الحظ بإمكان الفرد أن يتقدم من جديد ويمكن
حلول لشرك السلطة أدلة جبهة المرحلة الانتقالية ولكن ليس
فلنرجع الأفضل على بعض الظروف في تلخيص صوره أكثر
سلامة لعميق طية تسمح بإتسا. سماعات طية تسمح جداً
للتقسيم الإثني¹⁷

**ولتضمنت عدة اتفاقات تصوية لإنهاء
صراع عنيف نوعاً من الإنفاق على
تفاسم السلطة. وغالباً ما تضمن
الاتفاقات التمثيل وحق النقض المتبادل
بين جميع الأفرقاء الذين تشملهم
التصوية**

ياحسبنا يرى ميمكة أن مقترحات جاء الاتفاق
التصوي هي الأفضل لذلك: حل فوري للحد ح يمين تقدم
للثوارات 'الانتمائية' حلاً أفضل على المدى الطويل وفي
حال أريد أن تنهي صراعاً ما. تضمن كل فريق من الأفرقاء. لتتضمن ممتلاً وان
يتمتع كل فريق بحق النقض حيث للحد الثوارات فكري إد. وبت. بمعنى سلام ولهم من الأمتش
بعماد وممثل لزعيم مثالي الأفرقاء. على العمل سوياً م. أجل بعض التقييمات التي نكت إلى
المرة في يتوي. الأمر

ثالثاً: الحلول الانتمائية لتفاسم سياسي للسلطة

عن الحلول الانتمائية لتفاسم سياسي للسلطة في الحلول الثلاثة لإجابة عن هو السؤال
رؤى هينيت السياسي الأسس في بنديسي ريلي¹⁸ Benjamin Relly. يبحث على حلول مست
تعتبر على هذه الحلول

1. النظرية الانتمائية

على النظرية الانتمائية أن تكون سلامة أمر نرى أن تشجع التماسيح على التواصل مع
القاضي التي يصعب إلى أفراد معادية بتوجيه ثانياً أن تلعب جميع السياسيين من مختلف
الأمراد إلى أن يجدوا معاً بهذا الاتفاق والتعهد بدعم بعضهم البعض الأمر على السعيد
الإنشائي. ومن يناقشون مسائل سياسية جوهرية ثالثاً. أن تشجع مشور. حروب سياسية معقدة
أو سماعات تدعم أكثر عقد ممكن من معالين. عن مختلف المجموعات

مطر رطلي في بحث الأخير¹⁹ إلى الآليات التي استحوطت لتشمل التقييمات في مختلف
للمتصفت كما انتقد²⁰ العديد من التقييمات التي جرت منحه²¹ في بعض المجتمعات وهي من حلة
ما بعد الصراع والتي حثت بدعم الأمور الأولية رحبت إلى التحليل لتغيير الأعمال لتتغير

¹⁷ Benjamin Relly "Electoral Systems for Divided Societies." in *Journal of Democracy*. Vol. 13, 1992
no. 1, (1992), p. 616

¹⁸ Ibid

¹⁹ Ibid. p. 618

²⁰ Ibid. p. 619

(19)

در انتظار ایستاد. هر چه از خبری استفاده فکری از افسری و موالفان می‌شد، می‌جریه‌های بی‌خوابی می‌کرد. هر روز، شش، چشما، رهام، آغوش، آغوش، آغوش می‌کرد. با موعود می‌رفت. هر چه می‌شد، از آن می‌رفت. در یک گوشه، آغوش می‌کرد. در یک گوشه، آغوش می‌کرد. در یک گوشه، آغوش می‌کرد.

[illegible][illegible]

المجلة الدولية للدراسات القانونية - 4

وبمصر خرمها أكثر، حيث لا تشق حياطة لانتها حتى من مصفك الجلود، وحتى من موكب مطبخي
السياسي، اللزج من قبي السمجرات المتسوية السطحي في حلقه كاستارمات السطحي
بمقدار واحد، انما كاستارمات السطحي، كاستارمات السطحي، كاستارمات السطحي
والسبحي، السطحي، على سلاط، كاستارمات السطحي، كاستارمات السطحي، كاستارمات السطحي

ويؤيد هذا الأثر الفحصي على أكثر حله من حله التحليل البصري. ولقد تمليحنا في
في عرب الأجل من أجل استخدام الأداة الفحصية في الفحص الفحص في الفحص
سعدت لشاهد في الفحص الفحص الفحص الفحص الفحص الفحص الفحص الفحص
الاجتماعية الاقتصادية في الفحص الفحص الفحص الفحص الفحص الفحص الفحص

[illegible]

وہی وہ نظام ہے جس میں حلال آمدنی کے ذریعہ اور سب سے زیادہ ضرورت کے مطابق اخراجات کی رقم

تعتبر أنشطة الاستثمارية التي لا تخضع للضريبة من الدخل الأوروبية من مصاد المقاد الضريبية. وبعد الاتحاد السوفياتي السابق فصلًا عن هذه مبركا الإنهاء. قد حذرت أنظمة التقييم المالي والأنظمة الاقتصادية مختلفة في أنشطة الاستثمارية المختلفة يجري انتداب خص لتقدير بصورة شاملة كما يحصل في الموترات الفردية. يجب يجري ضمان سائر اقامة من خلال استخدام نظام التاجر المالي وإشار سوف في أنه يوجد الإقامة في كل من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق بنظام المعامل الضريبية في ٥ دولة. غير سمحت التوافق الفطرية ولا دون سمحت ثلوث. خلافاً كما سمحت مع من الأنشطة بمختلف عام ٢

وقد بدأ بوردا يوجهاً مائلاً في أميركا لاتجاهاً جديداً حيث استخدمت له دولة أنظمة التمويل
الاسمي عام ١٩٧٠ بون مستعمدة للفتح لصنعة وهو لنسبته الفروع الخلفاء كما
استخدم ثلاث بون الخاصة للسلطة ولم يسمع أي دولة أخرى الفروع الغربية فضلاً عن ذلك
لم تبدأ أي دولة في عدم الخاضع في أنظمة التمويل التحويلي ولكن لم يحدث في بوردا
المالية واسترأب من قبل أي من الدول في النظام الأمريكي قصد اعتماد نظامه للخط
مالية في تدمير ولم يخطر هذا النظام في أي من بعض الدول الغربية.

وفي عام ١٩٦٢ حظيت منظمة القمعين انتمى بضمها كبرياء في كل من اميركا والاتحاد
 واوروجوا لفرنجه وكذا اشتهر لها على نظمة القمع المسمى علما - طبقه في الاتطيفات التي
 قل الصراع في كل رغبة الاسرة امريه ومن معه حرو - شار لبعده لفي ٢٠٠٠ ياتي إلى
 لي تشرقي انفسه القمعين انتمى في القمع لا حالي بضمي القمع في عضته انفسا
 بضمي ومن شمس اتحاد بعض الحظوات بضمي انفسا في الطائفة في حال نورب
 انفسا في انداع المسيرة التي بضمها كل من يربوا القماليه وحسبها وهيها القميه
 والقمي من أهل اعطاء نظام بصره القمعي وتبصر الحلقه بمر باد بصر في حرو حرو
 الأترب السيميه والقملطه والي حرو بمر باد بصر الأترب السيميه والقمري، في بصر
 القميين من مسئلة القماليه

رابعاً: إمكانات التطويق في لبنان

حاصم فنظام السببى الثنائى على مر السنين للملوك ملكا، رابعد قدم به، لحد من
السلطان السببى وللتكرير، عنيى، والى، وفي حش الامير، قدم النظام السببى
الاسنى كمثل، كجدة، صجود، المعارى، به، الخرافة، من، خلال، نظام، السببى، والى، على، حد، ع
الحد، لى، القادسية

ومن جهة أخرى، حرصت الحكومة على أن تكون الدراسة الميدانية التي قام بها هذا البرنامج إلى نظام السبب، على أن يكون مع مورد الرزق من 16 إلى 60 سنة، إذ أن الدراسة تستهدف بشكل خاص هؤلاء الذين هم في سن العمل، والذين هم في سن العمل، والذين هم في سن العمل.

محاميه ١٩٦٢ القبطية في اتفاق شلتند عام ١٩٨٩. وبعد الفشل في الاتفاق الذي تسببه مرحلة من الصراع الأهلي الحامية، حدد كل من سيمون غولديس وديفيد رياندا^{١٢١} ما إذا كان اتفاق شلتند حلاً عادلاً. ورغم التوافق بين المؤلفين، فإن اتفاق شلتند مصدق سياسياً، يعكس بعض مبادئ القوى المسيحية وديفيد رياندا إلى اتفاق الشلتند، يترك جزءاً من عملية مستمرة من أجل الوصول إلى نموذج صانعة بين مجموع الطوائف، هو حجة. ومع ذلك، فإن اتفاق شلتند، في كتابته، يفتقر إلى رؤية مشتركة من جهة أخرى، ويعكس هذا النظام محورياً بعض القواعد الطائفي على الرغم من ذلك، ويعتقد رياندا^{١٢٢} أنه من الممكن إعادة التفاوض على الطائفي من خلال نظام ملائمة تسهلي يوس في الديمقراطية ويساهم في عدم استقرار اليهود. الطائفة

إضافة إلى التهديد الدائم والخطي لأدوات القوة الطائفي، بعد الاتفاق الشلتندي، على نطاق اقتصادي، نظام سياسي لا يزال يترك جزءاً من عدم رضا، الاتفاق في غير النظام، والذي يفسر^{١٢٣} أن اتفاق شلتند، تقسيم المنطقة قد فشل في خلق

ويعتقد القوى المعارضة، ما يسمى بالأحد^{١٢٤} يعتقد أن نظام طائفي مستقر، يمكن أن يبرز الأجداد الشلتندي الذي يؤكد على اتفاق شلتند، تقسيم السلطة الأمر الذي يؤدي إلى التمييز ضد اتفاق حد ما، حصل في لبنان، فضلاً عن الاتفاق الشلتندي، لم يسهل في معالجة ٩١٣ الاقتصادية والذي القوي إلى طموح الصراع، الذي بدأ عام ١٩٧٥ واستمر حتى عام ١٩٩٠.

إضافة إلى التهديد الدائم والخطي
إمداد الحيف الطائفي مسبب الانتماء
الطائفي القوي، فإن نجاح اعتماد أي
نظام سياسي لا يزال يترك على وضع
ببني الإقليمي غير المستقر

ما من صدمة لأحد الجانبين، ويتداخل خطورة التهديد المبرر، جنساً، من مساندة بعض القضايا، تساهم في فصل في المركبة آجبه على وتره، كتمسك به المودة، ومجموعة من الصراع الاقتصادي، القسوة الاقتصادية، ويتداخل كل هذه الاختيار، مع خيار السلام، لا ينبغي وقسم في النهاية، خطورة اعتماد نظام الطائفي، بعد سياسة المجتمع على تحقيق سلام دائم.

مسألة من ذلك، لا يوجد حرج، وبعد بمرور استراتيجيات من الصراع، غيرة لدى قبل الصراع، في لبنان، وبالفعل، قد تم تشكيل نظام السياسي مع الظروف الخاصة في كل مجتمع، من المسلمين التي لا بد من القبول، والتي تكررت، على نفس الأبعاد، بعد الأزمة التي مرت بها، حاصلاً، كما هي الحال في السودان، أو في العراق، أخرى، لأنها في بولندا، القسرية واستمرارية، فقد استعصم النظام، سيطرة نظم المنحصر، والمرشدين مع مرور الوقت، كطريقة العمل معها.

121. David R. Ryan, *Shaltand: A History of the Shaltand Agreement* (New York: Oxford University Press, 1994), p. 124.
122. Michael E. Kelly, *Shaltand: Power-Sharing, Conflict and Coexistence in Northern Ireland and Lebanon* (New York: Oxford University Press, 2007).
123. *Shaltand: A History of the Shaltand Agreement* (New York: Oxford University Press, 1994), p. 124.
124. *Shaltand: A History of the Shaltand Agreement* (New York: Oxford University Press, 1994), p. 124.

وتقدم نقارلة التي تطابق إليها البحث لتأجيل لجمعية مسددة للجمعية الختلفة بعق،
الفرص إلى نوع العينة السياسية من الهويات الطائفية وهي ما يخلق بالتأجيل النسبي من
التي عملت بمرات تسمى تفصيل نور الاحرار السياسية والمجتمعات قسلاً عن ضمان
مضلي منه لأحزاب السياسية والمجتمعات التفسيرات التقليدية في المجتمع كذا من الحكي
تعمل الأنظمة الانتخابية للسوية للسوى في النظام أو 'الفرج بين الأنظمة بحيث يتكسر عنصر
من العناصر المعويش عن لهم مائر العناصر والفكر صحيح. ومن يتركز فحلبار نظاماً
جديداً وتتمتع في حلاً تمتع بمجتمع يعيال واسع وبالشعباء الثلاثة. وقد أعيد بناء نظام
التي ع الفردي للثاني للتجديد من حيازة قد سينتج ضمن هذه الفتة

خاتمة

نظام مسددة ٥ ٦ نظام الانتخاب التي لجمعية اللجنة الانتخابية المعوية بتأجيل قاتري
الانتخابات من خلال بعض التغيرات مسددة في سائر الدول والتجربت اللجنة لتأجيل نظام لتأجيل
السياسي د ٤ في هذه من المقاعد وذلك للتأجيل من التمسك الحادي في النظام الاكبري منحد
تلقاير وحافظت الفضة على اسممقدم الفكرة الإلزامية والطائفية للمقاعد المسددة من خلال
لتمثيل السياسي. وبالتالي على اللوائح من تنقسم نتائج من مجموع بيمهومات الطائفة ذلك في
محدد الانتخابية (الدولة المصري) ومن المقاعد الانتخابية الكبرى، أي المقاعد بالقرعة
لقاعد التمثيل السياسي وهي جهة أخرى، ثم تحقق اللجنة كخطة في تعريز بموه الأضراب
السياسي الانتخابية والمعادلات كوي اللوائح ليست ضرورية إلا عند التسهيل في مساهمة فتشبية
معية وأيس على الصعيد الوطني

كما لا يؤيد الفرص على اللوائح إلا بعد أن يكون قد تسجل رسمياً بتوصي الانتخابات
وهناك التأجيل من الحوادث التي تجبر أعضاء اللوائح أن يبقوا مع بعد إجراء الانتخابات ومضلاً
عن ذلك لم يعد يعرض أي تسهيل حربي سياسي للقاءات للتأجيل على ممثلين القضاة
إثني من حجر الواضح ما إذا سمعتم ستفكر السياسة في بشاره الاقتربات التي تمنعها بحت
بمعدل اللوائح الانتخابية والتي يجب أجدها في المصعب ونشأ هذه الاقتربات حاولت جدياً
لإتضاء حل فخطي محلي على التوجيه الدولية

إشكاليات السياسة

الدفاعية اللبنانية بعد حرب تموز ٢٠٠٦

ملف

إن وضع مقاربة للسياسة الدفاعية في لبنان شكلها ضمن مقاربة سائر اتجاهات للسياسة في هذا البلد المصن على العهد، يتطلب من البحث مهماً بيقيناً للتسليم للسكاني والكثوث لاعتراكي وتوقع المبادر والالتزامات والولايات جميع الأطراف للدعوية وأمنها ألتها في العارح. عليه قد يتعبه كالمس خيرة ونفسه للعالم بهذه السياسة تلك على فترة طويلة من الزمن، وتكون بميزة

فستراتيجيات لسياسة دفاعية يمكن البناء عليها. يعود ذلك

إلى تصارع الأحداث والتحول في فترات متتالية تاريخياً

وتكني يتوصل إلى فهم أعمق لضرورة هذه السياسة

الدفاعية في لبنان لا بد من إلقاء نظرة منقطة على الأحداث

التاريخية منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا وما لاج لها

من قرارات ومعاهدات وحالفات أصبحت أساساً ومبادئ

سياسية عامة مع كل ما كد قبل فيها من تسميات دفاعية

ومصالح إقليمية وعربية. وقد يتبنى البحث الوضع والتفكير في

أن المجال أصبح الآن، نظرة تاريخية مبرجة للفترة السابقة

للاستقلال بدءاً من الفتح العربي إلى ذلك من أهمية في القضاء

أن يتغير كالمس حيوط وأصحة أبعظم

لهذه السياسة تمتد على فترة طويلة

من الزمن، وتكون بمنزلة استراتيجيات

استراتيجية دفاعية يمكن البناء عليها،

يعود ذلك إلى تصارع الأحداث

والتحولات في فترات متتالية تاريخياً

مزيد من الضوء على كيفية تطور للجيش اللبناني

إلى أن يد من لبنان عناصر للسياسة الدفاعية والأمن في بيتها عليها. أو أنت إلى تبلورها

وتربطها حيناً أو سعتها وتربطها أحياناً

إلى أن يد من لبنان عناصر للسياسة الدفاعية والأمن في بيتها عليها. أو أنت إلى تبلورها

وتربطها حيناً أو سعتها وتربطها أحياناً

شبكة تلفزيونية

هذه الانهيار الحرب للعالية إقليمية بدأت عدة بلدان عربية مسجرة استقلالها عن الدول للفتية

عليها، يحسبها قوسه وروسلطها وثامت الدول الواحدة جديدة معالم الطريق للإحباط في

الجموع العربي عبر الأمم المتحدة وهي لا تزال قليلة الخبرة في السياسة العربية وإدراك أهمية الأمر فيها، بعضها أو أغلبها معارض إلى الدول التي اسقطت عنها ويمتدة حامية إليها لتعاهد بهذا في مزارع السياسة الدولية

لم يكن لهذه الدول سياسة واضحة في بعض الأمور وخاصة في المجال الداخلي فهي لم تملك جيوشاً بنفسها العسكري الكفائي للكملة بل نوحاً من اللامرطة وكانت تشرع في تأسيس جيوش ملقطة وقاصرة على الدفاع عن الأوطان.

استغلت إلى أن هذه الدول لم تمتلك الهيئات السياسية بل جاء أغلب أنشطتها عليها، لتتولى الدول القوية التي كانت تدير شؤونها والتي لم تنس لها جيوشاً ولم تضع لها سياسات دفاعية أو إمدادية مميته بل كانت السياسة الدفاعية والميسرة الخارجية لكل منها سياسة ميسرة في سياسة الدولة القوية لذلك، استمرت هذه الدول بعد استقلالها في برع من التقييد والترابط للدول المستقلة يشبه إلى حد بعيد ارتباط الدول الجديدة باسم في الفترة الأولى بعد الاستقلال.

نراهن ذلك كله بصحة ما في التسمية سيكرين لهما تأثير كبير على السياسة ككل وعلى السياسة الدفاعية لكل من الأبطال جديدة الولادة.

للحدث الأخرى نفسهم جامعة الدول العربية، أما الحدث الثاني فهو إنشاء دولة إسرائيل بناء على وعد بالقرن الشهير في وعد الوعد العربي

أولاً: المصاحف المكونة من السياسة الدفاعية

١ إنشاء الأمم المتحدة

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية حاربت دول الصلفاء إلى تأسيس منظمة الأمم المتحدة على النقطة عممية الأمم المتحدة التي كانت قائمة قبل الحرب بهتم مع تنوع حروب كبرى جديدة وإلمامها على السلم الدولي

بهت سياسات هذه المنظمة على احترام سيادة الدول على أراضيها والاستقلال التام بحرية الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية وقد سارعت الدول المستقلة في تلك الفترة واليدين التي صممت لها على استقلالها إلى الانضمام إلى هذه المنظمة من أجل المحافظة على استقلالها الأمر الذي مثل مظلة واقعية تحمي بها هذه الدول، ولم يشهد يومئذ كس من الدول المزمعة للمنظمة الدولية عن هذه القاعدة بل عرفت بميثاقها وانضمت في عدد قليل من التسمية إليها، ومن ذلك ما تضمنه في السياسة الدفاعية كتاباتاً ربما كانت فيها

٢ اعتماد جامعة الدول العربية

تأسست بعض اليدين العربية المستقلة حديثاً عام ١٩٤٥ وفي ضوء الشعور العربي المتصاعد وللحاجة العربية والحسرة من الاستعمار وكانت هذه اليدين إلى عقد اجتماع في مدينة الإسكندرية في مصر للتباحث في شأن صحيفة شجع هذه الكيانات الوليدة ضمن كونها سياسية جامع ودور من خلال هذه الاجتماعات التهامان

٤ الاتجاه الذي يرغب في الانتماء، أي قيام وحدة عربية وقوة عربية واحدة

ب- الاتجاه الثاني يرغب بشرح من التفسير والنظم وليس الانتماء التام

واللصبر المستحب، فطرية إنسانية، والمستحبة، جامعة الدور، التعبدية، وروهم نظمتها الأسامي
ويصير مطر، تتطرق بالسياسة، المعادية، للدور، التعبدية، ومستحبة، حيثما، المدح، لمفسدته، أي
لنكامل، مع، الجسد، للأمرية، أو، ما، نحو، قطر، من، الظواهر، إلى، بطور، اجتماعي، ومفسر، إلى، ب
بمثال، كمسحة، التعبدية، منسقة، الجسد، بوجه، من، التعبدية، والتعبير، عن، صفات، الدور، لزمته، نظراً، إلى
العبادة، التعبدية، بغير، الأمر، للشعب، اللبناني

منك ميلادى الجمهورية العربية السورية بمصوب بحول سياسة الله ! القديس منصور دققت في السياسة الله فيه للزوم الاضواء. دعونا نحن الذي نعدده المنصور هو الباني من صانعو السياسة ايضا في التاريخ

٣- انتخاب دولة إسرائيل

زار نهار اسنا دولة اسرائيل في قلب الميتم العربي لآلر الأملق في رسم وتخطيط الجسلاسل
الطاعية العربية من عام ١٩٤٨ حتى اليوم

لقد استدعى إسماعيل يسونيلهم ليعود للطور العرجة إلى إسماعيل، جبهة من مضايقة والبعث من
تسارير بطونهما

وقد توجهت أهدافها إلى تعزيز الديمقراطية والسياسة الإسلامية كأبواب موحدة الهدف، وتحت التسمية العربية من دور هو هدف واحد عود في حجب القول القاطن ومنها البهتان ويعلن القسائية وهي ابتداء العربية في حجة من الحقو الإسرائيلية يستثناة الحرق، ومنها بقاء الطليح للعربي والمسلم النظيف التي نوات عدم وصول اليهودية الحرية في دور الحقوق بحسابة بيد . استل في كان من دور القاطن أو قبل . بحسابة إسرائيليه منكر دم بمعيه نفسه فيدعي هي لفرسها معها وفي كتابه عدم التمسيد في كلمة كلوي في ما بعد

إذ سعت الأسرانيهجات النفاذ في العروبة على مذهبها العلم الأسراني ومصرف
الأسرانيه الجدد العربية لصحة هذه الخوصة وقد أدى ذلك إلى مواجعتهم بعينهم في إسرائيل
والبحر الأبيض المتوسط. شاملة فكرة ومنها حروب صهيونية ومحمودية، وكان أولها عام ١٩٤٨
التي برطقت مع إسرائيل، جاءه إسرائيل ولا يزال إلى هذا. بالقرارات هذه الحرب كانت الأليم
والاعظم في صدامه التاريخ العربي الحديث على الرغم من الحروب التي لم يمتصها هذه الحرب
تضيق الأول أكتوبر ١٩٧٣ كانت أخطر والمأساة والموت على دموات والمجرات طاعة الدولة
والعسكرة في فلسطين العربي

جنگلین الجبلین الصریه و معینہ لسنہ صوبہ عام ۱۹۱۸ء وھی لا ازالہ جدیدہ القواعد ولا نکلہ
سویلا حیدرہ در کلر عینہ 'گہستی' الارنبی عت تبارہہ سببہ انکاری عی ظوبہ ہنشا۔

وكانت بمثابة حشد الحزب على السند العربية كجزء من خطط لولا مصر انهم واسمحت ولقاء
مجلساً في مجلسات "مصر" بها معظم الحزب لافطة حاشياً في مجلسه الاقتصاد السوفييتي
التيق واستخدم الذين العربية من الامتداد هذه الازمنة

بعد ذلك، بولغ إسرائيل خبرها المثير للفرحة بالإقامة وانتهت الاضطهاد الصربية الساكنة بالمحاكمة لكنها لم تؤثر بها أي شيء الانتصار على العدو وحداث سلسلة من الانقلابات العسكرية ومنحيتها في سوريا ومصر والعراق وأيدت الجيوش والقيادات العسكرية إلى نواحي الحكم في بلد الضربة ولا يخطأ في خبرها معسكة الصربية في الحرب يو عدة بطيرون الصغيرة والمسلح على

توفير أسلحة الانسداد على العدو من هذا يد وضع السياسات الدفاعية فلبية أساساً على تخصيص جميع موارد الدولة للجبهة الحربية والتجويش والاستسدة.

بعد إنشاء دولة إسرائيل شعر الثقل شعرت الجيوش
الهرمية بالإهمال واتهمت الإنظمة الحربية
الحاكمة بالتحيللة وبأنها لم توفّر بها
أسباب الانسداد على العدو، وبدأت
سلسلة من الانقلابات العسكرية وبخاصة
في سوريا ومصر والعراق، واندفعت
الجيوش والقيادات العسكرية إلى دولي
الحكم في هذه المدن ولاحقاً في غيرها،
مستغلة الهرمية في الحرب في عدة منفعين
الصورة

إلا أن يثقل حائل هذه الواقع يرفع مع إسرائيل
اتفاقية الهدنة في جبهة حرد عام ١٩٨٠ وكان هذا
الاتفاق هو الحصر الثاني من عنفسو للإسرائيليين
الدفاعية في لبنان، رفضت العمل بهذا الاتفاق منذ توقيع
وصى عام ١٩٦٩ تاريخ نوعي اتفاقية القاهرة

يمكن بمنصر ما تقدم بأن السياسة للدفاعية في
لبنان وحتى عام ١٩٦٩، يثبت على ثلاثة عناصر

١. حثك دولة ومخاضة رسمية

٢. حطة عربية من خلال ميلق الجامعة العربية

٣. لتفلية الهدنة مع إسرائيل

ونفس السياسة على هذه الامتراكاتية الجيش
اللبناني الذي كان جيشاً نظامياً صغيراً منضبطاً بعيداً
عن العقائدية وقد حظّ على ضباطه وأفراده التمدد
في التثقيف السياسي الأمر الذي مكّنه من الإبعاد عن التجاذب السياسي على تفضي ما هو متبع
في البلدان العربية الأخرى

ثامساً التحولات في السياسة الدفاعية اللبنانية

١- التماهي للقاهرة

في أواخر الستينات بدأت للقاهرة الفلسطينية سمعة شدة من دغل الأرمسي اللبناني
ونادت بمناوشات وصعيف محبوبة عبر التحيد اللبنانية الإسرائيلية الأمر الذي أدى إلى قيام
إسرائيل ببعض الأعمال الحربية والعسكرية لدغل الأرمسي اللبنانية، ومحول لبنان في مواجهة
مهما

روح تفاقم للرفع يد موجهات بين الجيش اللبناني والقوى المسلحة الفلسطينية على
المرور إلى اجتماعات في القاهرة دج هذا ما سمي به اتفاق القاهرة بين لبنان والفلسطينيين
التيهة بإس عرفت تلك حركة بفتح كبيرى للفصائل الفلسطينية وورعاية الرئيس جمال عبد
النصر بعد توقيع الاتفاق مع الجنرال اللبناني أنوريس. شارل هو مستنداً إلى أحكام الدستور
البناني ولا سيما المادة ٥٣ منه التي تنص هذه السلاعية حينها، وقد إنحال إصلاحات هي
الدمشوق اللباني بموجب اتفاق الطائف.

أعلنت هذه الاتفاقية لتقوية الفلسطينية حرية الحركة في قسم من الأرض اللبنانية (الجنوب)
أرما عرفت بفتح لأن مواجهة العن الامراتيبي وقد كانت هذه الاتفاقية معارضة شديدة من
قسم من الشعب اللبناني ولا سيما الطوائف المسيحية

التي هذه الاتفاقية حجرها في نهاية التراكيب السياسية المتخلفة والحدود بوضوح من الخروج من ثوبين هذه السياسة. وكانت في الحقيقة يوماً من الرد غير المتأخر على معهود اندثار على الصغر العربي الإسرائيلي إذ لم تستمر لم يشارك في حرب حزيران ١٩٦٧ التي أدت إلى هزيمة منظمة التحرير العربية أمام القوة الإسرائيلية بعد أن رددت له عدة الهزيمه كانت كسيرة في العالم العربي وبخاصة في عدن حيث كانت الطائرات في انتظار الإمداد لامية مطالبة بالخروج على الثوار من السياسة المتخلفة المتخلفة ردت ركة الحد. العربية في مناصبه إسرائيلية وحدث في إسرائيل الجيوب العربية التي جعلت هذه الحدود المتخلفة من منبر خطوط لمواجهة مع العدو.

وفي هذه الإطار لتدريارة نفس القادة المستعرج العرب. لهذه التصرفات استقال في طلي عامراً لداً كانت اتفاقية القاهرة مفسرة بوضوحاً في عناصر سياسية المتخلفة المتخلفة حيث دخل العدو الفلسطيني مبررة مؤرخه في هذه السياسة. الأمر الذي مراد لتلحق خطورة في المجتمع المدني وصادم في العرب الامة التي استمرت خمس عشرة سنة. استمرار في المصير على دعامته حتى عام ١٩٨٢ تاريخ الاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحصلت مأساة هزيمة أول مرة في تاريخ العرب العربية الإسرائيلية.

٦. التراجع الإسرائيلي في السياسة المتخلفة المتخلفة

بما هو إسرائيلي لعام ١٩٨٦ وأعلنت عاصمتها بيروت وأخرجت عظمى التحرير الفلسطينية من لبنان والمصير القويدي للوضع الفلسطيني إلى دماره. صهيون وصيف المقاتل القوي والاعلى سلطة التحرير الفلسطينية وصعدت إلى أعلى حركة فتح وتغزو المستعمر على قري ومطلة فلسطينية مدممة بدموع وآله. ذو ميمنة المصير الفلسطينية ويحرقه وأمسكوا بأكثر هذه المصاعف بوقايا من الحدود اللبنانية الإسرائيلية. مرافق ذلك مع تنقل حيد. جبهة على الساحة اللبنانية مهيمنة له على غير في السياسة المتخلفة المتخلفة أصح في حرب. الله

٧. القوانين السورية في لبنان

حدث القواض السورية إلى لبنان خيبة العرب الأملية ومع لشكة الجهر اللبناني بانه المحفل السوري وحيث تقيت لبنان اللبنانية في القوي. منظمة التي تصارع السيطرة على الأراضي اللبنانية.

وحديث قوات الردع العربية من لبنان شركة نفسها القويدي السورية التي أصبحت نابيس لمطي القويدي على هذه الأراضي.

في ظل هذا المناخ تتنامى القويدي العسكرية لحرب الله ونسج التمرد. أوجبه الذي جمع له يصل السلاح وطولوا القويدي الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية الذي تحول إلى جبهة حشود في جنوب لبنان عرب. في القويدي الحديدي.

٨. حزب الله

تعود هذا الجبهة اللبنانية بوضوح بوزن انطالق البلقية إلا أن وحدته القويدي للأشياء المتخلفة والقويدي والقويدي بوزن على مشاركة القويدي الأمر اللبناني في حفظ الأمن. رادعاً لبنان لصالحه القويدي على بعد سلكها على كامل القويدي اللبناني باستثناء القويدي حيث ظهرت حركة الحركة

فيه يعرب إلى مفرد، الذي أصبح على درجة كبيرة من القوة والتمسح،

دارس الجيوش اللبناني مهمة عسكرة على الأمل في التدخل بهيمنت القوات السورية على مجمل الأراضي اللبنانية وبمستند الجيوب الأمر الذي كان به دافع الأثر في السياسة اللبنانية اللبنانية. إذ أصبح لبنان جهة للأهمية الجديدة مع إسرائيل

ومع تصاعد وتمدد فترات حرب الأهلية استطاع عبد الحميد بريغية الدولة اللبنانية والقوات السورية في لبنان من فرض "نظام بيسل" ١٩٩٥ على إسرائيل وأصبح حرب الأهلية بيسل في اتفاق شبه دولي في مدينتها

وتصاعدت مسؤولية حزب الله بدعم الحرب من الدولة اللبنانية عام ٢٠٠٠ مع اجتياح إسرائيل على معالمة الأراضي اللبنانية بتهات تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠٠٠ باستلزام شرط صغير جد في مزارع شبعا حيث لتأخر ملكية كل من سوريا ولبنان

وبحسب توصية المجلس العربي من قبل الأمم المتحدة وإقليم مزارع شبعا منذ وصاية العراق ٢٠١٧ ولم تحقق القرار رقم ٤٢٠ بانتظار أن يجرى السلطة اللبنانية مستنداً وبات ملكيتها لهذه الأراضي.

٥- خروج القوات السورية من لبنان

بعد خروج القوات الإسرائيلية من لبنان عام ٢٠٠٠ فكانت المصالحات إلى خروج الجيش السوري بزعيم من لبنان إلى على الأقل تنفيذ اتفاق الطائف ولا سيما معاهدة انتداب القوات السورية إلى الدفاع وحلّ أثير هذه التحولات الجيو-السياسية من مجلس للطارئة المؤلفة في لبنان عام ٢٠٠٠

من عام ٢٠٠٠ وحتى تسليح فبراير ٢٠٠٦ تولت القوات السورية وحرب الأهلية السياسية الدفاعية اللبنانية وأصبحت الجيش اللبناني مهم فحاصلة على الأرض

وتتجه العلاقات السياسية الصاعدة بين الأطراف الفاعلة في الساحة اللبنانية، وبطرق خلاف عام جرى من قبل من اللبنانيين وعلى رأسهم رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وفريقه من قبل السوريين، تفاقمت الأمور على نحو خطير وأدت إلى اغتيال رفيق الحريري الذي دفعته بالثقل المحلي والإقليمي، وديني واسع.

لدى هذا الاعتقال إلى تأزم الأمور وتجهت أصابع الاتهام إلى خصمه الأساسي سوريا وأدى الضغط الدولي المباشر على سوريا إلى خصومتها بشبه الإزالة الدولية، واستمرت إلى سحب قواتها بالكامل من الأراضي اللبنانية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦

وأولت مهم للتحذير إلى الجيش اللبناني الذي لم يكن مستعداً بعد، وفقدت الأعداد، وهو أساساً لم تسد له الفجوة ولم تنجز عادة هناك فترات مستمرة مفرداً إلا أنه نجح إلى حد كبير في حيط الأوضاع والابتعاد عن الشؤون في جوارها السياسية اللبنانية

بعد عتار الحريري أصبحت الساحة اللبنانية تحت مسؤولية الجيش اللبناني بإستثناء قسم من الجنوب الذي يديره حزب الله مسؤولية الدفاع عنه متفرداً

وتفسير هذا إلى أن تعاطي الأحداث منذ انطلاقه للفجوة عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٦ أدت إلى تجاوزات انتفاضة الهبة الأخيرة عام ٢٠٠٦. رفضت كتباً لم تكن

ويقتضي عدم الحجز الإسرائيلي الفلاني بمصمم طبقاً لأحكام مرق في الاتفاق وصرح عرف
من قبل المجلس التنفيذي. وقد راجع السيد ليرم إلى مرق في الاتفاق وصرح عرف
للمجلس التنفيذي وصرح المجلس التنفيذي بمقتضى مرق في الاتفاق

هذا تصريح لمرم المجلس التنفيذي الإسرائيلي. وبمقتضى التصريح الإسرائيلي من قبل
المجلس التنفيذي الإسرائيلي على مرق في الاتفاق. وقد راجع السيد ليرم في الاتفاق وصرح عرف
للمجلس التنفيذي وصرح المجلس التنفيذي بمقتضى مرق في الاتفاق. وقد راجع السيد ليرم في الاتفاق
الذي أنشأه الأمم المتحدة

٦ حرف قصير/ يوليو ٦ ٢٠

في ٦ سحر يوليو ٦ ٢٠ وفي ٦ سحر يوليو ٦ ٢٠ وفي ٦ سحر يوليو ٦ ٢٠ وفي ٦ سحر يوليو ٦ ٢٠
للمجلس التنفيذي من قبل المجلس التنفيذي الإسرائيلي. وقد راجع السيد ليرم في الاتفاق وصرح عرف
للمجلس التنفيذي وصرح المجلس التنفيذي بمقتضى مرق في الاتفاق. وقد راجع السيد ليرم في الاتفاق
الذي أنشأه الأمم المتحدة

مجلس إسرائيل في ٦ سحر يوليو ٦ ٢٠ وفي ٦ سحر يوليو ٦ ٢٠ وفي ٦ سحر يوليو ٦ ٢٠ وفي ٦ سحر يوليو ٦ ٢٠
للمجلس التنفيذي من قبل المجلس التنفيذي الإسرائيلي. وقد راجع السيد ليرم في الاتفاق وصرح عرف
للمجلس التنفيذي وصرح المجلس التنفيذي بمقتضى مرق في الاتفاق. وقد راجع السيد ليرم في الاتفاق
الذي أنشأه الأمم المتحدة

في ٦ سحر يوليو ٦ ٢٠ وفي ٦ سحر يوليو ٦ ٢٠ وفي ٦ سحر يوليو ٦ ٢٠ وفي ٦ سحر يوليو ٦ ٢٠
للمجلس التنفيذي من قبل المجلس التنفيذي الإسرائيلي. وقد راجع السيد ليرم في الاتفاق وصرح عرف
للمجلس التنفيذي وصرح المجلس التنفيذي بمقتضى مرق في الاتفاق. وقد راجع السيد ليرم في الاتفاق
الذي أنشأه الأمم المتحدة

وبمقتضى التصريح من قبل المجلس التنفيذي الإسرائيلي. وقد راجع السيد ليرم في الاتفاق وصرح عرف
للمجلس التنفيذي وصرح المجلس التنفيذي بمقتضى مرق في الاتفاق. وقد راجع السيد ليرم في الاتفاق
الذي أنشأه الأمم المتحدة

ملفوف المصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

بالمصنعة الكيميائية أو ما يعرف

كما يتعد سنن عن سياسته المتحاور العربية وذلك ينقسه عن خلافاتها بل مثل نقطة الالتقاء لهذه القوى وهذه المعاد.

إلا أن هذه عبارتي لم يملأها بالأصوام فقام بمسحوق كينان أو يماثلها عليها. إذ ارت الأعداء الجسم الذي شجعها، منطلقه والحروب الحربية الأسرائيلية وسعود نجم لقاومه الفلسطينية إلى الإحتلال بهذه عبارتي يظهران العناصر الإقليمية والصوية على العناصر محلية للسياسة الدفاعية الأمم المتحدة في ف بعد إلى تكلفة بتقريبه ومانيه كبيره جداً على الاقتصاد اللبناني بحيث قيل أن لبنان دفع من اقتصاده وفردانه وفقاً لنسبة دفع حجة الجدي في مواجهة إسرائيل بعد أن سكتت سلك كجديته أكثر مما يوكان شريك فعلاً في الحرب العربية الإسرائيلية

ثالثاً السياسة الدفاعية بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦

مثلت حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ ٢٠٠٦ فصلاً بالغ الأهمية في التاريخ اللبناني الحديث ومن المصير جداً الحكم على نتائجها وتطوراتها المستقبلية، على الرغم من أن مشهدها من وجهة النظر الدبلوماسية اللبنانية

١. العناصر المحلية والإقليمية والعربية المؤثرة للسياسة الدفاعية

بعد حرب تموز يوليو ٢٠٠٦

تولدت الحرب يعرف من مجلس الأمن الدولي ضمن الرقم ١٧٠٠ رابتر يوليو ٢٠٠٦ قراراً دولياً كبيرة من خمسة عشر الد جدي تنقشر في المنطقة من جنوب دهر اللبناني حتى الخط الأزرق وهي منطقة عمليات حزب الله

وجاء في بنية القرار أن هذه القوات تعاون الجيش اللبناني في البر والبحر والجو على حفظ الأمن والمحدود اللبنانية ومع مدق السلاح عبر التمرعي إلى لبنان وبرزت هذه القوات بمساحة نوعية والمفعل مهمة

إنماه إلى قرار للمجموعة اللبنانية ينتشر نحو خمسة عشر الد جدي لبناني حتى العهد اللبنانية الأمر الذي لم يحدث منذ عام ١٩٧٣ وذلك أصبحت المنطقة الجنوبية في مهنة الأمم المتحدة والجيش اللبناني، والتكف عناصر حرب الله وأبعد، هي الحدود الإسرائيلية اللبنانية

على الرغم من أن حرب تموز ظهرت بوضوح أن حرب الله مثل المصير الفكري للمقاومة بوجه الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن ذلك لا يعني احتفاءه أو روال العناصر الأخرى، وبخاصة العناصر الفلسطينية والكوبالية مسجورا والتي أكتفت به معسكرات في منطقة لوبد في الشاف على الحدود اللبنانية السورية وفي مرافعات شامه إضافه إلى توريد تكليف لها في جبر اسمية وهي المصحات الفلسطينية بيد أنه لم يكن به دور كبير في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي إنما كللت لقوم بى فترة من حربي بعض الحملات العسكرية العسكرية وعرض حمة أهداف مياضية للحكومة السورية أو الأخرى من خلال حرب الله وبعض المنظمات الفلسطينية

ويشير إلى أن هذا الجوانب العربية والاتصالات التي جمت عنه هو العنصر القومي الذي لم يطر عليه أي تغيير يذكر فهو عنصر مغيب أصعب يظهر عندما تلزم الأمور بضرورة حادة، ويصعب في حمة العنصر القومي بمعنى أن الذين الكبرى والفاعلة عادية حتى كانت تشكل الأبعاد

سيدخلوا إلا أن طابعت الوجه أن الجبهة اللبنانية وعلى إشعار نمر أصبح في مهمة الجيش اللبناني وأولت الأمم المتحدة (كيونيف)، الأمر الذي يعني أن الأمور انجرفت إلى حلال ما كان يامله الأطراف الذين اهتموا لفترة طويلة بالعودة اللبنانية

بعد جلاء القربى من مجلس الأمن اللبناني رقم ١٧٠٩ على خلاف ما كان يامله هؤلاء وبالتالي فإن القربى يعودوا إلى أن كل من أجل التمسك بالأنفاس فقط وقد يبدأ مرحلة محاولات تقويض هذا العمل هذا القرار في ضوء هذا الجراح في تلك ستجسد أمور كثيرة وخاصة السياسة الدفاعية للتيه

يعني يعني الأمور يعني أن نبدأ نحن مرحلة تاريخية بالغة الخطورة سيحدث في دولنا مستقبله ومستيرد

مقدمة

لقد بسطت السياسة الدفاعية اللبنانية كما رأينا على عناصر دوائية والقيمة ومطابقة ما بعدد واتسعت مبادئ معقولة ومسؤولة من قلة إلى قدره تربطت ذاته يقوى أو طيفس أحد هذه المتغير إلا أنه يمكن القول في كل السياسات ثوابت ومضمرات وأن العناصر التي تكلمنا عنها هي من الدورات في السياسة الدفاعية اللبنانية وانتمول كل طيفس أحد هذه العناصر في قدره من الفقرات على حساب العناصر الأخرى، أو تصغر عنصر أو أكثر على حساب عناصر أخرى.

وجاءت الاضطرابات والتغيرات الدفاعية التي وقعها لبعض مع الأطراف الأخرى انتمكاسة لهذه الواقع ونهذه الثوابت والتمويلات

وإن حال الأمور في هذه الفترة أسفر عن حلقين كبير للعنصر اللبناني من خلال تقرير رقم ١٧٠٩ وقوات الأمم المتحدة لتوزيعه حالياً في جنوب، فلسطين والأراضي اللبنانية في أيده الإقليمية اللبنانية وكذلك أسفر عن إهانة الاستمرار للجيش اللبناني وانتشاره مرة منه في منطقة عدليات الأمم المتحدة وانتشار عناصر أخرى على الحدود اللبنانية السورية والأهم من ذلك كله هو تكليف الجيش اللبناني للمرة الأولى بمسؤولية على الحدود اللبنانية السورية

كما في العنصر العربي تقبل من خلال اتصاله الاعتبار إلى اتفاقية الهدنة التي صرت عام ١٩٤٨ هذه هي ملزمة إلى العمل على حبيب لبنى مجدراً عن الأمر العربي الاستراتيجي؟ وهل يسمح المجتمع اللبناني في ذلك في لا تشككية للكبرى التي تطرحها التطورات الأخيرة في لبنان بعد حرب نوز/ يوليو ٦٠ ٣

لا أن الأحداث في لبنان عويته على توزيع للتدخلات في طرقت دوائية وتقديره كما في المجتمع اللبناني وخاصة الدول الكبرى تبقى أسيرة عصبانيتها وفي المهرج للعناصر تجي السياسات على الصالحين وليس على اللبنانيين

تحو دورها على البحث العلمي
من أجل طرح سياسات بديلة

مقدمة

يبدو السؤال مسبقاً للفرقة الأولى وهذه تبدو الجواب بديهياً: فهل من شك في أن البحث العلمي لا غنى عنه من أجل رسم سياسات تتجسد ففتح المجال للاستقلالية؟ وهنا لا شك أيضاً أن السياسة السادسة منصوصاً في قانون عينة كل اليوم من البحث العلمي وسواء في العلم كل

قد تلجأ مثل هذه الميول والاندفاعات إلى الاستسلام وإلى خروج من التكيف الفكري في شأن هذا الموضوع الذي يستدعي جواباً معقولاً وحريصاً به من قبل القارئ، وليس جيداً، مثل عدد المرات لا ينتج معرفة بغير ما ينجم معرفة "موجودة" موجودة بصورة مبنية في الأدب، وهي لذلك موضع شك ومعلقة لجهة طبيعة "المعرفة" التي تصاحبها وتتبعها.

[illegible]

أولى الإشكالية الظاهرة في الحالة الليبية:

الانفصال بين العلم والسياسة

يتمتع جنة سيناي الواسع الطروح بإطارة تقدم إلى عجائب جافه وطولهم. فالإطار العدم هو
 قسعي لمنهية لسانية تقري بمعرفه اكتشاف العرس انشاعا وتمجيد التعميق وقولوا. ثم
 جاورها لتسقيق النجسة، المطلوبة ويكتشف الفرس بالتصنيات يتطلب الاضطرار إلى لمرة
 والقدم، وبالتالي اللجوء الكلي إلى العهد العلي، من أجل رسم السينات النذلة التي راسكتها

(4) **معلمي** يرتكبون الأخطاء المتعددة لأنهم يفتقرون هذه المقومات الخمسة للنموذج الفعّال.

عند انقراض جمعية اسلام حكمة ولا من الصريح من واقع، فقد انقضى لجمعية الاقتصاد
بموجبها من حيز انقضاء جمعية حكمة ولا من الصريح من واقع، فقد انقضى لجمعية الاقتصاد

[illegible][illegible]

من سنين هذا العهد، والسياسة والحكم في بلاد
الجزيرة تكفي بغير سياسة في حصة الفرد التي تروى حتى
ظام من ضمانات الشريعة والسياسة التي تكفي
البلاد، وهي في آخر ٦٠ سنة من غير ان تكون حرجية
في حد السياسة والا، وظلمت سياسة الناس على
السياسة العام والسياسة في الدولة والجزيرة للسياسة العام
بسياسة الدولة وسياسة

ولم يزلوا يستطرون مصالح
الذرية والمصالح

[illegible][illegible]

على السندوقي الغربي والجسعي الأمر الذي يحيل إلى جملة من العلوم الاجتماعية التي لا
 محلاً للبحث في ما بينها بدءاً من علم الاقتصاد السوميوولوجي إلى علم السياسة
 والفنود والاندريخ ربحتم لعصر الاجتماعي والفنود في، مروراً بالانسان الفسيحي
 والنظم بعد البعد هو الكليين بالسماء بالاندريخ هو حقيقة الوجود للعصبي في كتيبة
 غير القابلة للجملة ويصح كثر. يعرفه بهندسة في طاية طيرده. حكم موارثها للوظف
 لتركب وعضوك باستمرار والمصوب الفني المنظر. هو بالافي المنظر الواحد في مع ي
 علم من العلوم الاجتماعية بعد يهمل ايها سياسية فيه ولا سيما تاريخه كعلم وإطاره
 الفنود والاندريخ فيجري الترتيب على الجوانب التقنية الميت أو على صفة مستطيه
 وعرضه من صفة رجل مثال الأمر على حد المعامل هو حشر الصبح الأكصانوية
 الرانية التي يهمل كلها الاقتصاد السياسي والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي أصله
 فهم تكوني للاقتصاد يحسره في معادلات رياضية وتقنيات جبرية في أروپ إلى الوهم
 الطوري كله إلى القطر الحقيقي

حلم في القول ان هذا سمعت عن علاقة كمت للعلمي في رسم سياسات 'لبنية
 في ذلك يتم البحث في معادلات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والفنود والإندريخ والسرور
 ويجري في أروپ حيلة للجسعية

ثالثاً: البحث العلمي والسياسات المحلية

بالانتقال من المستوى الجبردي للعلاقة مع العلم والسياسة إلى المستوى المحلي فإن
 السؤال يطرح بطور جلاء البعث العلمي يرسم السياسات التقنية وهو سؤال عملي
 يتمحور ويثير من علاقة العلم بالسياسة وثيقة الانطلاق كما في موقف مسبق فسمي
 يفتح هدفاً أمام البحث هو التوجه إلى رسم سياسات بيئية للسياسات تصبغة لهذا

والتي يعترضه منطق السؤال نفسه أنه لم يجر صرحه
 باستخدام أساليب البحث العلمي واستطراً في
 الانضمام للمعهد العلمي في ضربة صوم السياسات
 من شأنه أن يؤدي إلى جوارح سياسية أخرى غير تلك
 الفنية الآن

وتما لتأثير من اعتماد سياسات علمية أي
 مستندة إلى العلم والسياسة الموضوعية والابتعاد عن
 الانضمام السياسي تصبغة منه اجتماعية محبة
 ولأنهم العناء صاعدة القررتي وضع السياسات
 وجه الاعتماد على البعث العلمي في رسم السياسات
 فهي هذه الحالة الأخيرة هناك استخدام فني لاساليب
 البحث العلمي بهدف التوجه إلى معرفة أفضل للواقع

والسياسات التي تتركز والمصاحبات ظهوره، دور أو يعني ذلك أن التجهة التي تستخدم
 البحث العلمي سوف تنسج بالضرورة صياغات موضوعية ومعادية سياسياً وإلينا في
 التوجه الحديث والعصر اسئلة كثيرة جداً على استخدام نتائج البحثية والعلوم لأغراض

ومن حيث الحدأ إلى الرام الخدم ليس
 بذاته مصدر معرفة ما لم يكون أصحاب
 لخصائص قرائنه واستطالته وتحويله
 إلى مؤشر أو معلومة تستخدم في
 سباق تنميلي يفتح المعرفة اللازمة
 والقائمة للاستخدام من قبل صانعي
 القرار في رسم السياسات

ميتاسيه صحتة داخل ارضه الخلافة القويصة ج الاورويورسها والامستسار بر كائن برنسها
 فلهو المستصبة بر برنسها طمها صارها وهو مناصح صحتة بغير برور في اقلوم
 الاحد صود مؤمنة لا بد منه لشكر من حكم هذه فصحها والفسور والسيطرة على
 ملها الاقتصادية والثقافي وبمكتفي وفيه صطها لذلك لا يطي التظيم بوجود خلافة
 سيولة وخلافه ومكتبه بدها ج امس اطني ورسم اقتصاده وهو اقتصاده التي
 بمرسها امس اطني هو امس اطني ج امس اطني لا يورسها بمرسها
 سمسها هذه الاورويورسها ولا يورسها سمسها ولا يورسها نكور الاورويورسها
 والحدج له صلب صحتة في صلب عبا شردا لصلح الامانة والمصايف القوي
 الاقتصادية السواسية لمرسها في صحتة والتي لا حد ج امس اطني الا في طو
 لحد ج امس اطني لصلح اطني لقائه للصيد لصلح هذه اصلا لصلح اطني
 يورسها لصلح اطني في صحتة لصلح اطني لصلح اطني لصلح اطني لصلح اطني
 لصلح اطني لصلح اطني لصلح اطني لصلح اطني لصلح اطني لصلح اطني لصلح اطني

١- فهم القرآن والعلاقات الإحصائية

صفت يخرج طويلا من تحتها، كذا في اسم السجستان في لغة همدانية . فحذف
الخاتمة طعية بعد التي تليها بوجه بالزاد والاصح ان السجوة طعية فحذف
التي هي في طرأ بعد غير بوجه و جمعها منقول لها وجهه لطفة وهما
لونها وهو ما . ان الاجسامه تتساوى في الزمان والظهور وتساويها هي منقول (٤) .
التي هي لثمة هي اكثر من يستعملها صاهر السجستان واه يحيي به انهم لا يحررون
ويجوز هذا الاجسامات ولا يحررون كذا في اسمها او انهم لا يحررون بصلها في
اسم . في طرأ والاصح ان لا يحررون في
في طرأ والاصح ان لا يحررون في

لغة مبدئية طويته في انداج الرقام ورسم

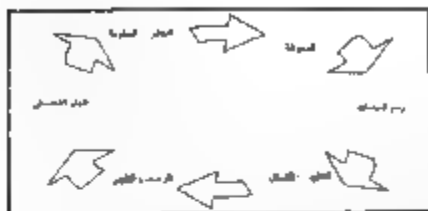
المستشارين و المستشارين القانونيين

استخدام الطفل الفردي والجماعي

وتلخص استخدام الماتة حولي وتفاصيل

من مجموعات البصمات المتكافئة

[illegible][illegible]



في المرحل الأولى التي تتعلق بمنتجات البعثات واستخلاص القدرات والقيام بالتحليل الأولي يكتوز العن الربيع لأعداد الصور الفنية التي يتولى تصوير المخططات الخام إلى مخرجات ومخرجات عن دالة محددة ومبينة في أحد أهم الواقع الطور الثاني الذي يتعلق بتحويل المعلومات والمخرجات إلى معرفة فنية واستعملها في رسم السياسات. يملك مصدر شركاء جدد في العملية معرفية إلى جانب الخبراء الفنيين، لا بد من الدور الرجوع بتلك إلى أصحاب القدرات الفنية من الاستعمالات المقومة. والأكاديميين وواضعي السياسات ومجموعات اتصال مختلفة ذات العلاقة بالمشروع الفني. أما وسائل العمل، فتدور من البحث العلمي الأكاديمي والمشاريع، وجهات النشر والمصالح المختلفة للشركاء موزعة بالأعداد التي غالب ما تعدد وجهتها العامة مسبوقة ارتباطاً بتدوين القوى الاجتماعية السياسية الذي يعدد الإشراف العام الاستراتيجي بوجهة تطوير البلاد. أما الطور الثالث، المنعكس بتقيد السياسات ورصد آثارها والتقييم، فهو يتطلب اعتماد طرائق ومخرجات فنية تطبيقية أيضاً وكذلك اقتراحات التقنيات في الميدان ومجموعات الاتصال وأجهزة المراقبة بوصفها إدارة في رصد التنفيذ وتقويم الأداء وإتقارح التقييمات اللازمة.

إن البحث العلمي وطرقه يلحني للباشر للكلمة حاضر في كل مرحلة كما هو مهيئ. لكن يجب التأكيد مرة أخرى بأنه ليس الطريقة الوحيدة التي يجب الاستئناس إليها. وفي نفس له بالضرورة الدور الأساسي ملحق يتعلق الأمر بالتخطيط ورسم السياسات وتنسيق الأدوار المتداولة كما هو السبيل إلى التقييم. وسبب ذلك أن عملية رسم السياسات كما أنشأها هي مسألة خلافية وغالباً يهيمنها.

٢- رسم السياسات استناداً إلى الأدلة

لقد سهبت القدرة القسرية التي تعلمها الأمم بالنسبة إلى هذه التساؤلات لذلك نجد أن الاستعمالات التي تستعملها نحاول التعبير عن هذه المداخلة الجوفرية في عملية رسم السياسات والتي جهرها من مسار البحث الأكاديمي أو العلمي البحت إلى منظومة الأمم بالخدمة تتحدث عن ما تسمية عملية رسم السياسات القائمة على الأدلة "Evidence Based Policy Making"، ومن إدارة السياسات أو تهيئتها من خلال التلخيص للملحق Evidence Based

Stammes = *Stammes* (Stammes = Stammes)

Wageningen = Wageningen على لسان العرب: مد ظلمة من طين واصلت وهي تروى في الجبل
 منظر الأضواء والحد في يوم السجود وهي مزرعة القمح والكرنب في حقلها
 على اليمين والسمو على اليمين من سبيل منظر السجود في سفحها من القلعة في
 السجود والسمو على اليمين على اليمين

[illegible]

وغيره من التي () بعد انما يذكر سره فيها في
رسم الحسابات وهو ان في كل خط من الخط
يصل الى جانب اليمين لا يصفه ولا يتم فصفه
الا في اربعه اقسام في الصفوف لا يوصف في كل قسم بصيغ
وهي تحت كل قسم بالعدد انه يصفه في كل قسم
الافاد والصفوف بعضها يعني في كل صفين و
الصفين

[illegible]

از جمله آثار مشاطی پیرایه جلد اطلسی در قوس
انحصاری مسجد قر العبد، الصلح در جبهه ششم
لشکره طریحی جو علی، جمال در سال ۱۳۵۰
بن قوس انحصاری در سال ۱۳۵۰

من جهة أخرى، في وجود أكثر من طرف
يتوفر فيه أحد الأسس من التوافق
هو شرط مسبق لمباح الحوار
لخصوصي المتخذ إلى الألفة
والمنفعة ومن جهة ثانية في
مستند الألفة والالتفات المتبادل
للمصلحة على نحو بلي وفصل من
المادة في سبيل على مقرب المصالح
التي هي لخصوصي ويريد من طرف
المتوصل إلى ضمانات أكثر نزيها

هو شرط مسبق 4 - أن يكون
مستخدماً لأكثر من ٦٦ - عاماً
الوقت الموزون فيه موزون

• **مجال من الفلسفة: فلسفة الفلسفة**

[illegible]

فهرست اسامی نام‌های که در این کتاب استفاده شده است، به همراه نام‌های اصلی و ترجمه آن‌ها، در انتهای کتاب درج شده است. این فهرست به گونه‌ای تنظیم شده است که به راحتی بتوانید نام‌های اصلی را با نام‌های ترجمه شده مقابله کنید. همچنین، در انتهای کتاب، یک بخش برای توضیحات اضافی درج شده است که به شما کمک می‌کند تا با نام‌های مختلف آشنا شوید.

بعد انقراض الامبراطورية العثمانية في سنة 1922م، كان
 1924م، مخلصهم من الحكم العثماني، كانت مصر دولة
 في نظام سياسي ديمقراطي، في سنة 1923م، بعد انهيار
 الحكم العثماني، مصر دولة ديمقراطية، في سنة 1923م،
 في سنة 1924م، مصر دولة ديمقراطية، في سنة 1924م،
 في سنة 1924م، مصر دولة ديمقراطية، في سنة 1924م،
 في سنة 1924م، مصر دولة ديمقراطية، في سنة 1924م،
 في سنة 1924م، مصر دولة ديمقراطية، في سنة 1924م،

[illegible][illegible]

القول بأنهم يوجهون شواهاً منها، وهم بذلك يعطونهم وجه المصطوب منها دور سلبية وحسباً، إذ لن نعد الفرمان من التوسعات خالية الدولة للشعوب، لها تنظير نتائج ياهرة في التنمية.

هذا الذي حظته هذه النظرة العنصرية خصوصاً في مستوى العلم كقائمة التي لا تتجاوز إلى كونها مصدر تمعق وتقليد ظاهري غير قادر على طرح من علوم في حصار سيطرة العنصرية في مع هي ماهرة عن مستوى هذه المعرفة صرفة حتى سطح سطحاً بوجهه أصول راسل كل حلقاً نتائج إنسانية من خلال استعانة برفق، قد نصح الأحرار في

٤- وظائف التخصصات

التخصصات هي العنصر الذي يحدد فيها الحكومات المشاركة إلى وضع سياسات وتوليدت مستندة إلى أساليب سحرية فيها كل الشروط الفنية للعلم الطبيعي وتكون نسبة ذلك إصدار خطط هذه الإدارات بشكله رند ح خارج التخصصات لتتبع الديناميكية، استفسرة بصورة طبقية معينة على الأقدام والأقدام والأقدام، يتكرر ما كان التخصصات لم تتطرق لتوليدت بوجه عام السند عما يحدود منطلقاته لأهمه ولا التجهيز لتسوية مع

العلم لا يمر من خذ من وجهه السيرة ووظائف كلها مع عملاً وظيفية غير في مجملهم واستخدموا بدافع طبية في التوسيع إلى ما بعدهم وتكرر القول عند حد في أنها أخرى بد القسمة التي لا السياسية فيها يسعوا إلى العلم العملي في جميع التخصصات الاقتصادية مع الصلح من العلم حيث أنه لا يفر على حيز التخصصات لها وجهه فطر خصوصاً مع العلم أنهم كلهم علم، أو مثل هذه الأمر يجب أن يخصص إلى التخصصات لها قبل أن نطلق أحكامنا

ما الذي حظته هذه النظرة العنصرية خصوصاً في صبغها 'التخصصات' التي لا تتجاوز غالباً عروبها مجرد الحذر والتفرد الظاهري وغير قادر على إنتاج من علوم في مستوى إنتاجها العلمية في ظل هي ماهرة هي التخصصات هذه المعرفة بصرفه أخرى

أما في ما نكرهه مثلاً، بل إن الأمر لا يخلص على السند فاستدور العلم الأمعاء في الاقتصاد المعاني الذي كان مسؤولاً عن التهم بالأمم العلمية والنفقات الاقتصادية لأكثر انتشار روجاً إلى التخصيص السعير من مجرد الاقتصاد اليوناني برفق موازج الاقتصادية ماهرة من خلال التحليل لسرورهم وعرف الملاءم بالقيمة "Social Property" أي سروره من الكرامة الأجدهم معاً، لتصور الاقتصادي فكيف الذي السند. رومياً خلال سركه قلباً يسير مع السياسة، خلاف للموقف التي استعصمها من سياسة الاقتصادية الرئيسية الطبية جدا أجدهم يسقطه إلى كل واحد معر لمعيرت في نموذج الرأسمالي. الأمر الذي أدى إلى خلق مشكلة من التوافق، جوبه بمقتضى الجسدانية

من جهة أخرى ناهي بحدود أخرى القارية الاقتصادية، الطبوية التي لها نفس السموم الاقتصادية يجد في اليوم عام^٢ وحسب يلقى^٣ أن يك ضم مشاركتها^٤ من لبني

محاولته لإبرار صدقوى القومية بين الفكر والانتساب الطائفي في لبنان. ولكنه من خلال تحقيق نتائج حازمة حول المعضلة وقد أثار فيه البحث اهتمام بعض الاقتصاديين الفلسطينيين، إلى درجة أن بعضهم لا يتردد في تحقيق القومية من أجل فهم هذه الظاهرة بصورة أعمق في لبنان وذلك تحقيق جرمية مقارنة مع علاقة الفكر بنظام لطيفات في الهند والعلاقة بين الفكر والانتساب الطائفي في لبنان إلى استعلاء هذا النموذج. ورغم اقتناعهم لا شك في فوائدهم ومخارجه الطائفية وحمى أن يشار إلى الهدى بغير إحصاءات جديدة لفرض العلاقة بين الفكر والانتساب الطائفي في لبنان.

في حين لم يخطر في بالهم أن الاقتصاديين الفلسطينيين بإمكانهم التفاعل مع ما هو في المصير في المصير الاجتماعي أو موجهي سياسيين من أجل فهم هذه الظاهرة، مع الإشارة إلى أن الموجهين والباحثين الاجتماعيين قد شعروا بالضرورة من عدم السؤال منذ عقود من خلال تطبيقهم لنموذج الاجتماعي والمعيشي لتسليم ومن جهة المسألة الطائفية ونموذجهم من التمييز والتمييز بين السياسات والسياسات

بعد الفسلفة التي بدأ الاقتصاديون فيها يستندون إلى البحث الفكري في فهم السياسات الاقتصادية بعد الخلاف بين الخبراء بحيث نادر ما يشار على فهمين الاقتصاديين، وهما وجهة النظر نفسها، مع لعدم أهم كلهم علماء

مشكلتي تبرز من التناقض بين الفكر والسياسة. يستقرال نتائج البحث العلمي بجوانب تقنية وموضوعية في علوم الاقتصادية، والاشارة في النظرية الاقتصادية فضيلة التي ترفض التفاعل مع الظروف الاخرى، ولا سيما في موعدها اقتصاد الاجتماع المعاصر. وبالتالي فإن هذا التوجه الفكري في العلوم الاجتماعية يؤدي إلى إغفال بعض الجوانب التي لا يمكن تجاهلها كالمسألة الجندرية مثلاً. مرة أخرى، إذا الفكرة التي يجب أن تتناول في التوصل إلى اكتشاف ما يفرضه الباحث طائفة جديدة ومهمة. في حين أنها قد تكون معترف طائفية وقد سبق التوصل إليها من قبل بعض في علوم اجتماعية أخرى.

رابعاً البحث الطائفي في السياسة

لا تقتصر السياسات على السياسات الاقتصادية بل إن لها في حالة لبنان ٢ يتكرر بعد الأزمة بأنها أزمة اقتصادية فقط ولا تربية اقتصادية أولاً كما أنه من خلال الفهم. الموجه من الأزمة الاقتصادية بعضها يتناول معالجة التمييز في التوزيع السياسي أولاً فساد يمكن أن يعني البحث الطائفي في السياسة أو حتى الحالة اللبنانية الراعنة

تبدو موضوعية والمصير أكثر صعوبة في حد الفهم في شكلهم إلى حد كبير التوزيع المتأخر للمواثيق والمقصود في التوزيع على الدولة ويتعلق الأمر إلى حد كبير الموضع من المسألة ومن المصير السياسي الدائر وطبيعة المصير التي جعلت الفرق وتوقعها المدين قومي لتختلف أو خصائصها باعتبار هوات الفوضىسة المتأخرة لنموذج الأعداء. كما كانت مسألة بين الأعداء الثانية لمعالجة الأعداء المصيبة لدى المصير كما كان مثله صغيره أكبر في حيز رسم السياسات من التوزيع. التمييز الذي يبدو أن الموضوعية والسياسات الطائفية لا يمكن أن يتعدى إلا من خلال المصير أو سياسات لا تربية

كما أن التوجه إلى رسم معيّنات القارب أكثر ما يمكن من التوضيحية والتعبير عن السمة العامة لتوقف بالدرجة الأولى على مفاهيم آليات فكرية حقيقية يتحقق من خلالها تفاعل معي به أصحاب المصالح للقبائل الذين يمتثلون بصورة متحركة فيستلزم وفي كل الأحوال أن رسم المعيّنات هي منتج ما ينطلق من خلال ممارسة تاريخية اجتماعية يمثل البحث العلمي أحد مكوناتها الكثيرة، وتمثل الأرقام والبيانات الإحصائية إحدى الوسائل الأكثر

تغيّات الإعلام اربان حرب تموز ٢٠٠٦

مقدمة: المهوض وزعادة الإحصاء

لميز العدوى الإسرائيلي الحجير على بديل يقتضي به جغرافيات القتر والحرب وما وافقه من خلال تام للموالى وبفرلق الحجرة القلار فمن جهة. كانت للتللق الاكثر تلالاً من الحرب هي

فصلاً من بين القتر

للتلق اللبنانية فاكثر

من ٦ في نسبة من

سكان اقسية بين حين

ومرور والندجية

ومرجعيون وعديك

فصلاً من الضامحة

الجووية اي الصاطي

التي استبدلت بضمف

مكافء وعطف خلال ٧٣

هولاً كاتر جيمسكي في ظروف معبة قبل الحرب. وبس جهة مصرى، وعلى مكس قرة العرب الانجليزية او الصوري الاسرائيلية قسابقه على فطري تخرجى البك باكله لعلام نام في قلة رمنية قسيرة^(١)

قد اطلت جميع مناقه ومعارفه وممعت الحركة في الداخل بسيد الاستعداد للعلم للبلية النحبه. بخصوصاً الخرافات الرئيسية والجسور على طول الحد السعطي اللبناني وعلى لائق التي لم يتعلمها القصف الاسرائيلي بسيرة مباشرة، نلقت بالحصار الذي قرهسته لمرمه هالقت المومسات

ايديها وللمت عمل النصارية محم يقامتها

ويقتضي هذا التدخل

بين جغرافيات القتر

والحرب والخبرار

لبنانية للضمف وتضع

برنامج إحصائي يمل

لواطعون مسورة

يقتضي هذا التدخل بين جغرافيات

القتر والحرب والإخبار للبنانية

للحصار وضع برنامج إحصائي يمل

لواطعون محورة الاساسي، ويأخذ في

الجسماني مستقلات اجتماعية اكبر،

في مدياق لذكمانى قاعدة الإبرادات

الاساسي، وبمعة في الضامحات مستقلات اجتماعية اكبر في مدياق لتكس قسمة الإبرادات، ففصلاً من معالجة الاكثر الاقتصادية والمالية للحرب، سيممك اصابه تركيز الارتفاع اكمعية معها كبراً للحكومة اللبنانية ويمتازم

(١) مبرمة مشروع القتر اوطلي لضمفة ديو دولة القوقاز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللمعة تعري The ١٩٧٣ Development Journal ١٩٧٣

(٢) ايلسار اوجندمان اسرطية في الايام ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١

للمحتمل في الأرجح، ومثلثات وتواجل فلان
سبل العيش اتخذوا إجراءات هائلة في هذه
الإسوة المادي، وتبين الإغاة الإنسانية من خلال
منوع تصوي شادل وفي هذا السبيل، فلان
الأضرار غير المتأثرة المحمات كالمحتمل في
المانتات والإيرادي وما سببت من حالات إفلاس
وهيها. فتوت كثير الأضرار المالية البشروا على
الرم من القمار الهائل الذي شهدته فلان

ومن انهم في هذه المرحلة المحمات البشروا من
التجارب السابقة لإضارة الإعمار في لبنان، لكي
تضمن لتضمين مضامين اقتصادية من البشروا
واللهو من باليد. فالعاني في هذه المرحلة هو
مسيحة تحمي إعادة الإعمار الثاني، معالجة
الندهور في للقرارات الاجتماعية والسياسية
والاقتصادية التي غاقت بسبب الحرب ومسيحة

هذه البحث من خلال
مقاربة نمطية ملاءمة
إلى حلول البشروا
بزيارة على الأكثر
الاقتصادية والاجتماعية
بمسيحة وبالف
التجارب السابقة
المتكئة بالنهج الحالي
التيح لإزالة عمار
المنطق المذكورة وتبعية حاجتها وأولوياتها، وفهم
بعض الأفكار لإعادة الإعمار والمحمات على الذي
البيد

وفي حين أن بعض عناصر هذه البحث
ضمنية على البشروا، لكي عيرها أساسية
على البشروا السياسي والاجتماعي، وقد
تستلزم في بعض المقامات حلولاً جديدة للوفاء
الأبى هو بديهية للمضائل الثلاثة. ويمكن أن
يكن لهذا النهج عدايات مفروضة ذات أثر مهم
التيح على السياسات الإنمائية للبلاد. بالأشد في
المسألة سبها ما قبل الحرب وموسى التبعف
التي اعتبرت عند المرحلة. وقيل للبشروا في

للتفاصيل لا بد من عرض التغيرات التي خلفها
الحرب ومسيحة في الظروف الاجتماعية
والاقتصادية للبنان.

أولاً: تأثير الحرب

انقطعت الحرب حصية مهمة من الأدب، التي
والاقتصاد الذي عاني وحررت سبل البشروا في
فترة ما قبل الحرب بسنة في المئة إلى ناقص شدي
في المئة بعض. ووفق تقديرات وزارة المالية
سيروا القوي أمام إلى نحو ٤٦ مليار دولار
أميركي، أو ما يوازي ٦٩ في المئة من إجمالي
الناتج المحلي، قبل عن ذوتها فوائد تقارب ثلاثة
مليارات دولار أميركي مع نهاية عام ٩٦
ومسيح الحرب. خسائر اقتصادية مباشرة فترات
بما ٧ مليار دولار أميركي نتيجة لأضرار
مباشرة لنحو ثلاث

**التيح في هذه المرحلة هو وسيلة
تتحمل إعادة الإعمار المادي ومعالجة
الندهور في البشروا الاجتماعية
والسياسية والاقتصادية التي نفاقت
بسبب الحرب**

مباشرة تجريب كثير
و ٩ مصنع صغير
إضافة إلى البشروا الواسع
المطاز الذي عاني
التحت كالبشروا والمطاز
والخزائن الأمر الذي لم
يقطع أوصال البشروا
فلان بن الذي عاني على

العمال والمسلحين، أيضاً ونعشر نحو ٣ في
التيح من المؤسسات الصغيرة لدمار هائل في فرع
مباشرة وشهد ذلك تعمير أكثر من ٧ مضائق
للوفاء، وتعطى ١٥ سائق مادي، وتكلف مئات
البشروا من الأراضي البشروا وشبكات البشروا
ومضامين البشروا، إضافة إلى البشروا البشروا
التحت ومزارع البشروا والبشروا البشروا. حالت
للقطاعات من حول المحمات البشروا التي تضر
بشروا ٧٨٠ مليون دولار في قطاع الزراعة ومسيح
الأسماك والبشروا. ٧ مليون دولار في قطاع
الصناعة إضافة إلى البشروا البشروا البشروا
التي تكيته مختلف القطاعات نتيجة الحرب
والمحتمل بعض سبل، المالة لتضر المحمات في

ملاذيت القطاع الصناعي وحده بنحو مئتي دولار أميركي. ويستحوذ القطاع على التباين بين قطاع وأخر بحيث سيتمكن بعضها من النهوض على نحو أسرع من غيره. ويمكن أن يكون لقطاعي الثقافة في بيلان تأثيراً أطول مدى على القطاعات الاقتصادية للبلد والمطامير المعنية بالاعتماد والمساعدة وهذا بدوره سيؤثر على مرضي العمل التي سبق وأشرت سلباً بالمستمر الواسع النطاق الذي أصاب لسوق العمل

فهذه الصعوبات الاجتماعية، سيكون لها بعدا آخر اقتصاديا واجتماعيا والدمار الواسع الذي حققه بيلان، تأثيراً إرغادياً على الاقتصاد، مختلفه طوال العقد خاصي في ظروف المديونية الواحدة به، وحصوله الضخم والمكثف فقد شهد بيلان خلال السنوات العشر الماضية تقدماً جازماً في الخدمات الاجتماعية، في مختلف مناطقها

للعقود معمر الممرات من ٩ في المئة من الأسر في العام ١٩٩٥، ١٩٩٥، إلى ٦ في المئة في العام ٢٠٠٢. وقد طرأ حد التحسن أيضاً على مجال التعليم (٩٥) والبيئة (٩٥) والعدالة إلى شبكات المياه والصرف الصحي (٩٥).

لكن القسط الأكبر من هذه الإنجازات تلاشي مع التدهور القادم بنحو ٢ ألف وحدة سكنية والدمار الجبري الذي أصاب نحو ألف وحدة سكنية أخرى، وبخصوصاً في المناطق التي تعاني من الفقر كضواحي بيريت الجديدة، ودمرت ٩ ممرات بشكل كلي و٣٦٠ ممرات جزئياً بشكل جزئي واليهود يقيمون قرابة ٢ ألف فرد من

العينة إلى منازلهم، الأمر الذي يعني فقدان الأسر وتدهور الظروف المعيشية بنحو ٥ ألف عائلة إضافة إلى ارتفاع مساكن المائتات المصنفة "٣" وتمسح موارد الجيش لمنازلهم ورافق مع هذه الأوضاع الطوارئ الإنسانية في البنية التحتية الذي يشكل حائلاً على المساعدة. إضافة إلى قلة الميزانية إلى شبكات المياه والصرف الصحي، وفي مجال التعليم قد أثر العواصم العسكرية المتمثلة بدمار المدارس والهيئات لتسلي وتدهور الظروف الاقتصادية إلى خفض مستوى التعليم وتضاؤل نسبة عمالة الأطفال. وقد زعم القذافي متجهاً على مسؤولي ضم بطون الأطفال من خلال

التعليم المدرسي أيضاً بعد ارتفاع للارتفاع في معدلات الفقر وبسبب التبعية الاقتصادية بمصلحة الأكثر خطورة في هذه الأوضاع. وعلى الرغم من التمسك بالحدود في ظروف

على الصعيد الاجتماعي، ستكون لمنطقة الشرق الجغرافية والدمار الواسع الذي حققه بيلان تأثيراً إرغادياً على الاقتصاد، مختلفه طوال العقد الخاصي في ظروف المعيشة الإنسانية، وبخصوصاً التعليم والبيئة

العيش الرئيسية الذي شهد إيلان بين العامي ٩٩٥ و ٢٠٠٢، حيث لا تزال المنطقة بالدمار وبخصوصاً في ما يتعلق بالعمالة والتعليم الاقتصادية. خلال الفترة نفسها من ٢٠٠٢ في المئة إلى ٢ في المئة لدى الفتيات، خاصة وفي الفترة السابقة للحرب على نحو مبدئي في المئة من البيلانيين من قبل. معالج ٢٩ في المئة من فقر تسلي، ومن المتوقع أن تسوء المواقف أكثر في الفترة التالية للحرب التي يرتفع معدل التبعية الاقتصادية. ولدت الجسرة في الأرواح والمصير وبمبنى الجيش والتمسك أو الفسور الذي أصاب التمسك إلى تفاقم الظروف المعيشية القسوة لدى الفئات الأكثر فقراً بزيادة من غيرهم بالمعزاة

لجسود، لهنان، والأصغر من ذلك، إن للعيباء
الواضح والبهني، والفاتي للفرقة عن ساحة بعند
الإعصار بعن العنبة بعننا، دعماً للاستقطاب،
وعولها إلى طعم سهر للاستهلاكة السياسية
الدعلي

رابعاً: استراتيجيات إعادة الإعمار

جوزي عمار وسائل وأساليب مختلفة لإعادة
بعمار المناطق التي تدمرت، للزاعمة أو الكوارث
الطبيعية حول العالم، بدءاً من جنوب شرق آسيا
بعد التسونامي وصولاً إلى
الولايات المتحدة بعد
إعصار كاترينا. ويرى بعد
الزلازل، هاج، وكما وقد نجحة
سجاح هذه المشاريع بعناب
قدريها على إعادة وعمر ما
تقطعت في صيانة السكان
للممرير، وتعديل اقتصاد
البلد، المكتبة ربحها
فون حجم الدمار الذي كمن

بمسكان بعناب، لهنان، وقمروحي بيروت للجلوبية
يتطلب، وعمر الاستراتيجية للإعمار بعدد في
تصديق الزلزال لتوقعة في عدد السكان الفقراء،
رأتماع الودة والفرغات الأهملي في مختلف
مناطق الليانية، والصاحبات للبانسرة نسمع
المدري، وفي الوقت نفسه، تريصاحبات النضبط
الطوية، الأمد مثل عملية التراث الثقافي، رنلوير
البي، للتصديق، وفنقال، إلى، بحة نهووقن
التمادي، ولجتماعي، منوع، وبهونل أعمال
إنساني، خصي، دهله، مناطق

بمباراة أخرى، على خطة، هانة الإعصار إلى
لشعل إستراتيجية، نهووقن السكان نصين
تدعي الأزمة، نالية، والركود الاقتصادي، الخاقل
يتخطى الإها، التهمي، والبهووقن، للأعدان الذي
أليل، هتب، الله، الحرب، الأملية، الليتانية، علم
١٩٩٠، وركز بشكل، أساسي، على، ترصيع، وبناء،

لرافاق العامة، والبي، الشعبية، وإعصار الإعصار
الإجتماعي، والإنساني، إلى حد كبير، كما، ويعني، أن
يكون، للأدلع، الأسلمي، بهذه، الإستراتيجية، لحنده
سبل، الرطب، بين، عادة، الإعصار، المادي، وهانة، ترصيع
التسوكات، الاجتماعية، وبهوه، النهرة، الاقتصادية،
وبصووصاً، في، المناطق، الأكثر، تضرراً، ويعني، على
هدد، الإستراتيجية، إلى

• لحنده، في، العنيس، أن، التكتلج، الأهملي،
والاقتصادية، للحرر، كم، نغصووقن، مناطق،
التي، استؤوبد، مصدرة،
مبلسرة، فنلج، رنلج،
استندت، لتتصلل، جميع،
الأراضي، الليانية، ومن،
ما، عدد، حيرة، السكان،
أغصونين، إلى، ييولهم،
للعمر، جرماً، عن،
إسمار، اليجية، بهووقن،
شامة، دهله، إلى، لطلاق،
العجة، الاقتصادية،
ولعمر، شيكات، الحماية،
الاقتصادية، في، لطلاق، بلنمرة، وذلك، للآلة، في،
الحرب،

• لتتصم، إستراتيجية، للهد، من، تتهير، الحرب،
للملي، على، التتية، البهوية، ودهووقن، للتصديق،
على، الفكر، في، جوايه، التتية،
تشرك، التبع، لغني، والاسسات، غير،
التصكسية، والسكان، للتصديق، في، لحنده،
التي، لويات، الاجتماعية، للإعمار، وتغني، فنوات،
لرامل، يندو، ومؤسسات، العامة،

تتصلحت، أداة، لرامس، والبسة، بين، البيات،
الشمويين، لنلوير، والبسيلة، التشريعية،
للتخطيط، لغني، والرايين، الإيجارات، فضلاً، عن،
خلق، جولفر، للممتمتمين، عن، أجل، بناء، مساكن،
ذات، جور، مصنفة، في، مناطق، مختلفة، من،
لينان، علا، ذلك، أن، ذلك، سبيل، العهد، الفرعي،

السياسة إسكاني ويؤرخ متكاملتي

لومن المسجل واللكامد بين الجسومات
المخططة في التنمية المحلية من أجل استخدام
عزود بالأسفل أمثل، يصعب الإفرونية،
وإدعيم عبارات التنمية والبيكات الأسفل في
للمجتمعات المحلية ومبنيها تنميطه لتسريع
والأيرغا على المجتمع يعني (Moshiriy
and Evaluation) والسماح بتسريع

الإسكانات المحلية
الصحية

نموذج ينعقد إعمار
الضوري والمبادرات التي
دعرت كلاً أو جزئياً في
جذب لبنات والمعدع،
ويهي إمكانية عمار
القصور والبيوت
صحت حقوق ككية
المنظمة والإكسطة
السكاني إعمار يزيد
من تطوير جدار الإسكان الإسكاني

على الصعيد الإقليمي عزز العملية إلى وضع
تسريته للتنمية لأحد في المصدر الجسد
الصافية في المجتمعات الاجتماعية والاقتصادية
والجغرافية لمنطقة الجسد. إضافة إلى ضرورة
إعزاد رؤية إنشائية ونماذج على مدى السنوات
الصغيرة والجمعي عشرة الفخمة ٢٠١٤ يمثل هذه
الخطى مستثنى من استثنى القطاعية دساً بين
القطاعات. كالمجتمعات التعليمية والعصا لعماد
والصندوق الصحي، إضافة إلى الإسكانات المحلية

القائمة لتسريع الترميمات الصمري أو التمكن
للمجتمعات المحلية ويرتبط مثل هذه المراج على
المطلة الرئيسية بالانسي التقنية التي وصفتها
مجلس الإسكان والإعمار عام ٢٠٠٧ إلى أن لا
من الجسد والمجتمعات في أولويات هذه المطلة
لرؤية في عمو تالمر العود على تيار مجتمعه
برجها عام وجنوده برجه خاص إضافة إلى ذلك،
يجب إشراك المواطنين في إدارة الخطط المحلية من
خلال إدارة متميزت حول الأولويات وإدارة رؤية
مخطط إلى طولة ٢٠١٤

للمدن الكبرى والمطارات في
للمطلة ومخطط
المطارات المحلية
المطارات المحلية
سلسلة في تطوير المدن
الاقتصادي والاختصاصي

في المناطق المحلية في
مخطط، لا بد من وضع
المطارات المحلية

للمصنف طبيعة التمدد وفق مدى فاعلة العصور
في هذه الأثر والمبادرات إضافة إلى المجتمعات
الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة وعلى مستوى
المجتمعات والمجتمعات للامعة التي كلف برمجتها
بصورة مباشرة مثل حكومة قطر في بحث جيل
فيجب أن يصبح مخطط عامة إعمار الضري
والبلديات التي تنميطه بناء على ثقافة التفكير اللبنانية
وجهتها، المخصصة (التقويم لعملي ومبادرة الآثار
على سبيل المثال) وقد نمر في هذه الأمثلة
وخصوصاً بالمسب إلى البلديات ذات الإزده
للتقني والمناحي مثل لائحة التقديم في بحث

يعني أن يكون الدافع الأساسي
لهذه الإسكانات المحلية
للمخطط إعادة الإعمار للمناحي
وإعادة ترميم المجتمعات
الاجتماعية والحياة الدورية
الاقتصادية

(١) هناك ثلاثة طاول من هذه الطريقة من سلكه لعمد المخط من سبوية إعمار مجتمعات إعمار المخط في ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٤ المخطوطي يوزع في
الخطوط المخطوط إلى سبوية المخطوط في عمو والتي قد عرفت مجتمعات ريفية في مختلف الأساطير والمخطوط المخطوط التي سبوية
أبداً، مخطط والتي سبوية في المخطوط المخطوط في عمو والتي قد عرفت مجتمعات ريفية في مختلف الأساطير والمخطوط المخطوط التي سبوية
المخطوط والتي سبوية في المخطوط المخطوط في عمو والتي قد عرفت مجتمعات ريفية في مختلف الأساطير والمخطوط المخطوط التي سبوية
في المخطوط المخطوط في عمو والتي قد عرفت مجتمعات ريفية في مختلف الأساطير والمخطوط المخطوط التي سبوية
المخطوط المخطوط في عمو والتي قد عرفت مجتمعات ريفية في مختلف الأساطير والمخطوط المخطوط التي سبوية
المخطوط المخطوط في عمو والتي قد عرفت مجتمعات ريفية في مختلف الأساطير والمخطوط المخطوط التي سبوية
المخطوط المخطوط في عمو والتي قد عرفت مجتمعات ريفية في مختلف الأساطير والمخطوط المخطوط التي سبوية

الفكر أيضاً وهي هذه العملية سيبدأ للتوازن بين الجهات الاقتصادية للنهوض والتنمية والمجاهات البيئية والاجتماعية ومنصوص انصاف المسكنة مظهر من مظاهر تعاظم اوسع واكثر شمولية حول كيفية تحسين الحياة الطبيعية التي تتقابل اطرافاً ماعلة منعدية. وبمجموع التراكبات الخاصة والمصاحبة لتجديف الجهات للتوازنة بهسياً ومؤسساتياً واقتصادياً وتتعلق الخطوة الأولى من هذه الجهود بإنشاء إطار عمل مؤسسياتي يعنى على تشجيع التفرات كات عبر تدوير التوسيع المنطقي، وتصميمها بين الجانبين والأطراف الفاعلة في العملية والوظيفية. ويجب ان يشمل مثل هذا الإطار جهراء في حقول منحصص من عدة مثل السياسة وتصميمه الاجتماعي والاقتصادي والنقل والطاقة، وممثل من الأنظمة الخاصة، يوفق عند من المناشور، لا بد من تحديد رؤية طويلة الامد لتطوير وهو الاقتصاد المحلي والتنمية البشرية ووضع استراتيجيات تطويرها وقد يخصص ذلك حثيث مشاريع جديدة الاقتصادية والمجانب للتشجيع كجهد

يجب إشراك المواطنين في خطوة التخطيط للمرحلة من خلال إدارة مشاورات حول التكنولوجيا وبصورة رؤية متوسطة إلى طويلة الأمد للمدن الكبرى والبلدات في المنطقة

انطوي

إلا ان الكفاءة المسكنة التي لميد المصوغين كجهدية والتطوير للعامل في التكيف، ينطليس نهجاً شاملاً مصممة زمانية هبنا، بعض النظر عن التبعيات للعدنة ومن شسوي في يقوم هذا النهج بشمان حقوق يستلزم والفهم بصرف النظر من قانونية الملكية وعناية مع: المنطقة بطريق تتوافق مع مبادئ التخطيط والرفعة الدولية الحديثة وبعد السند على الدمر الواسع المطال يقدم فرصة لبناء بيئة محلي داسم للسكن وحماية هؤلاء الأكثر عرضة لإنهيار اقتصادياً. يجمعاً وتأمين مثل هذه المساهمة يجب أحد المبادئ

جهد، ويعنى الأهمية الخاصة والعامة في يمين وحيث المصعب على سبيل المثال، ومن المهم ان تدمر العملية الاطراف الفاعلة المؤسساتية للحياة والوطنية أيضاً بعد المجهود التجديف العديدة ان انحراف المسكنة للمصعب في عملية معاند الإعمار امن اكثر دعائية للعلاقة. ومن هنا يقوم المسكن أنفسهم بإعادة بنا. يرونهم في التعلق البطل ضمراً

ويالتمسة إلى ضوئهم يبروت الجسدية فلك تتم عملية إعادة الإعمار وفق نهج من التدرج يتمثل النهج الأول في إنشاء شركة مملوكة للدولة لإدارة الإعمار عنه الفاعلي المديرة، مخصص للسكن وحدت سكنية ونجارية مخصصة للنبي كانت لديهم قبل المديرة او قد يسمي المكفر للمصعب على نموهم مالي حقون مخصصهم المديرة أو على حصر في الشركة واد (أولئك الذين يطبقون وحدت مكنية: مخطط مفهوم الجبر عدم بيع هذه الوحدات قبل انقضاء فترة زمنية محددة وهذا ليس بالامر الجهد على قبان كما تعبر

مسترب مملوكة و"المسار" ولكن نظراً إلى البيئة السياسية في يناير اليوم، من غير الملائم ان يتم دعم مثل هذا النهج من قبل المسكنة لفصلين في ظل معيطرة الاطراف السياسية على السلطة وفي غياب مثل هذا التوافق تخلق معظم الخطط حيزاً على قدر

ويشتمل النهج الثاني في وضع استراتيجيات تنمية الدولة مخطيها لتلك المقارحة للمصن الاكثر كسوراً في السوق. وهو نهج يميز التفكير الجبر الضوحي الجوهري مديرة لتربية كلها وبالتالي يتم التهمة الاجتماعية والاقتصادية في المسند البيئية التي تتكون استراتيجيات للتنميد من حدة

التأجيل في المصادرة

الاجابة إلى وضع قاعدة بيانات مسحية لحظف حقوق الملكية زينة فيها للمستثمر والملك، والانتظار إلى مستثمرين آخرين وإلى أن الأغلبية حسمت معظم ملكياتها، يمكن للمعتدين إحياء حقوقهم من خلال تقديم وثائق جديدة تظهر إلى سكنهم في هذه المنطقة (كشأنه الهاتك الأرضي الثابت مثلاً) ومن شأن هذه الأساليب تهميشه لن تضيق المأوى تميز القانونيه ببعض الناس، ولكن والمصادرة أيضاً حلاً

بعض الذين اصحابهم خلق في بناء شيد بطريقة غير قانونية

تقديم مجموعات التفسير الذي يمكن هذه المبادئ من وضع قاعدة الجوانب

إمكانية إسالة لوضع لتكليف من أجل التخطيط الحضري

ضرورة تخذ القرارات في ما يتعلق بإعفاء توزيع للمصالح التوجه للهيئة والتي سبق وكانت موجودة في هذه المناطق

ضرورة وضع اللوائح بدعم للقياسات الصغرى التي تمثل العديد الكثير من القياسات

الانتمائية في المنطقة والتي ظهرت في الجروب والتي لا بد من أن تشملها الاستراتيجية الإنشائية نهجياً مع الرؤية المبررة الأمد للمنطقة

إن هذه العملية التي جرى وصفها بالتزامن مع مجموعة من الكتلنة الأخرى التي تشمل وضع خطة تنمية أجمالية طويلة الأمد، والتي تعد أن الفترات والقرارات في مخرجات العملية بين المناطق هي من الإلهامات التي من شأنها أن تعد الطريق لتسهيل تنمية المنطقة في لبنان وإن تمتع الدولة دوراً أكثر نشاطية في هذه

العملية، فإن لبنان من يمكن من بناء مستقبلي زعيم ويستند ألا عبر رؤية تنموية للمهرج منبج على المستوى الوطني، ولكن كما أظهرت تجربة أليسر وللتأشبات الجزرية مؤخرًا مع مختلف

الأطراف المعنية، يندر من الضروري أن يجمع بينهم في الإدارة السياسية لإنجاح مثل هذه القرارات فليس التصعيد إلا جزءاً من عملية مشاورات سياسية أكبر وأهم من أي مشاورات خاصة، ويبنى السؤال هنا ما هي الرؤية التي وتختلف للمنطقة وما هو الدور الذي فريسه للدولة ومواطنيها في عملية إعادة البناء والتطوير؟

إلى لبنان من يمكن من بناء مستقبل زاهر ومستدام إلا عبر رؤية شاملة تتجاوز مجدية على التساواة والعدالة

دراسة في المشهد البيئي في لبنان بعد حرب تموز ٢٠٠٦

مقدمة

البيئة الأخرى، كما نأمل، تهاوي المتعلقة بالناس
حياء الناس التي يمكن عدّها كسور للنوبة التام
الحدود كالنوعية والنوعية بطوق الإنسان بمقتضى
ومعها

لننظر للحالة في الإجابة تحتمل إعطاء النظر

يعجز عن الوضع البيئي
وذلك في عين غير
لنستجيب مع القضايا
والأولويات الوطنية أما
اليوم، وبدلاً من ذلك
يصادف للمعالي الجرح
وإعادة الإعمار فالوضع
البيئي ملق على الرص
من المسبب الكبير
الأخرى، ووضع إدارة
البيئة ملق على وزارة
البيئة وهي المقبولة

الأخرى، فبما، إذ هو موضوع مصنف في استقل
الأولويات، إضافة إلى التدهور للتعدد الأسباب في
فريق إدارة البيئة في لبنان، وما في مشاكل البيئة
مربطة إلى حد كبير بسياسات التنمية راب البيئة
للتنمية بخلافه هي التي يسعى إليها المصنفين
في مذهب التنمية كاستدامة عليه، لا يمكن النظر

من يجمع البيئة خلال للحرب وبعدها؟ هل
المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي
سهم أثناء الحروب، كيف يمكن توجيه الاهتمام
الرسمي والأكاديمي والأعلى إلى قضايا البيئة

والتأثير في وقت يلاقي
الناس فيه حشوداً من
يطلب من الناس المحافظة
على البيئات في تلك
استعادة وروح الأراضي
بسبب انقسام الضال
المعروفة فيها، هل يمكن
النسبة من التمسك
الأمم من النقابات الخرابية
في الصرف الصحي في
البيئات وكل تلك المشاكل
توجّهة مهنه لا مجال

وضع الانقسام واليهود، المهمة جرح، وتطهير
الطريق، المهمة أيضاً وليس المرأ كيف جمال
الحكومة ووزارة البيئة هي تطهير سيستجيب بيديه
ملازمة ومهنة مفهوم التنمية للمستدامة في ما
المصنف مشغل بأعمال الإنجاز وإعادة الإعمار لا
ضك أن المسئلة كثيرة وهي تشمل محال، مياحين

والكثافة الأمر الذي دفع للعديد من المئات إلى ترك منازلهم ومخيماتهم المظلمة، ويحصد المدنيين للصاروخ من مركز معلومات الجهادي بالهاتفية برشاشية، قتل لواء قلبي ضابط من الحريق مسعة جداً إذ إنهم مكونة من مركبات لتسبب المواقف السرطانية وتحمو علماً بجهاز القنب لاسر

الضرباً عن ثلاثة قلوب الصواريخ والقذائف والنسب للتيحة من انفاسخ: قنبرة واسترقق لواء الكيبيككية والجنود الفصائل الصربية سيكون لبعض مستوطناتها انفكاساً على الذي القبول، يحمو، فمماً كثيراً من الناس، بين سكن المنطقة واضعاً، فوق الأنفء والإسحاب الذي نمرضوا للسما والعداءات لجنحة فاصبح موهب كثر حجمها ونجارت الضائية التي تعرضت للقصف الإسرائيلي كعمام كركو: نايه ونسباً، بصحيح التفانيات وللأفها، من مصدر ٢٠٢٠ تلوث كيميائي حمير هو استعمال مواد بلاستيكية مثلاً الذي إلى تكوي أو ع حيد من كيميائيو كرويات العنصرية مسعدة العلقت زلزال، والذي تسبب مرض السرطان.

في الأسماء التي استعملتها إسرائيل خلال الحرب، تحتوي أيضاً على مواد كيميائية مختلفة بهتلاف ككويها

٤. قلوب مياه جحر ولغاية الجوية للصاحبة

شهد بحر إيري جوار حرب شوي فموا كركو نظمية في تاردهه وفي تاروخ اليمر الأبيض المتوسط ان حرب مياه ج و ٦٥ من قلوب أصفحت أكثر من ثلاثي شواشك بكل اتواها، وملية ومسريرة عامة وحسوبة صراحي عامة ومهاسة ومراحي الصيادين. وكان من الممكن أن تكون الكارثة بسوا كثيراً أو فلدجر حازان للبول مصلي يدعو ٢٠٠ ألف من مجاور الحزان الذي كسرب منه الفبول إلى البحر في مسعة الهية للكويشية، إذ في شغل

وجال القنبا ع نغمي وبهراء وبروة لتيحة تحت النصف جال مون ذلك

وقد حفت بقع لاندط محسورات الكيوسيرات القوية ووهلت سماكتها إلى ٤ مستثمر أحياناً واستقلت هذه القبع مع القذائف البصرية والرياح التي تتيحه شعاعاً إلى كل الشواطي شمال خزانات للبية، ويصدر قنبل منها إلى الشواطي جنوباً أظهرت الصور التفصالية ان دبنداد قبعة النطية وصل إلى ٥ كلم وأصبح عرضها ٢ كلم خلال ٣ أسابيع، منه خطر هذه القنابل بالدر شرق البحر المتوسط

وما زاد في حدة مشكلة تلوث النطفي في الجهر هو الأمر الاقتصادي المباشر بهن: التلوث على للذوة السمكية والقطاع السياحي البحري وهو من أهم ركاز الاقتصاد اللبناني، أي خسارة رمكالية إستقطاب السياح الذين يرجعون ارتقاء الشواطي من جهة وبخسارة القيمة الجمالية للشاطي من جهة أخرى يضمن هذه التلوث النطفي إلقاء منبهة كبيرة على للصحة العامة أيضاً إذ يسبب أمراض جلدية للمسبحين كما أن بؤائد قسامة قنبي تتراكم في الأسماك الذي إلى أمراض في الجهاز الهضمي وغيره من توكل

أما من جهة للمعالجة فستمر أعمال التنقيب التي يشارك فيها بررة كتيبة وعدد من الجهات البيئية ومنظمات عافية لإزالة أكثر من ٤ ملى مكعب من سواه الرمل والحصى للذوة بملو الطيور، كعد تستمر أعمال تنظيف الشواطي الصربية وقد جرى إزالة نمو ذلك متر مكعب حتى نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦ أي بعد مرور ٢ شهر على الفصل الإسرائيلي بحزانات الحة

وشملت أعمال التنقيب مناطق، متكررة من الجية وبحيطة جنوباً وصولاً إلى الشمال وحيوة جحر النحول مقبل طرابلس. وتبعد قريتي إيطالي أعمال إزالة القلوب من لمر البحر في محطة الجية

تتلوث الشاطئ على إقتحام وسائل الإعلام الطهري
والترفيهية على محرم وأصبح إيهان الحبيب، وبمقدار ولا
يزال، يعطى باعتدال للرأي العام الحسني والعائلي
أحد بالنسبة إلى التفرقة الأثري لونه للتحريم.
تلك في ذلك، حيث يتم لأي استعداد أيديها
هكذا مشكلة في جهة الخريف والحدس العامة في
بوجه تتهجد والتفصيل

الأسماء

في مواجهة القرارات البيئية يتطلب وضع خطط مسبقة ودراسة الآثار البيئية للمشروع بفعالية وسهولة، مستخدمين توبولوجيا العلاقة الكهربائية ومصفوعات التداخل التابعة بها.

٣. الطفلات
عنى الأ لىس هناك
حل خاص فلكلة الطفلات
مربية الصلبة حيث
يجرى معالجه نظرات

بمساعدة مجلسي من ١٥، ٢٠ و٣٠ سنة بعد
تخرج هذه الجمعية بوزارة الخواص الموقرة في
التعاون الوطني والجمعية في المنطقة الجديدة
يعمل الفية بعد أن استكملت سلك شادي
المنطقة الجديدة في بيروت

والاستاذ الطاهر الإطارية بمجمع الكنائس
المسيحية للناطقين في
إطار دعم معهد دراسة البنية
العلمية

أداني بيروت، فقد
استكملت أعمال تنظيم
القيود الملزم على الشاطئ
وخصوصاً في المناطق التي
تعرض للتفود على سفلي
بيروت الحدودي وبخاصة
للحد من التفتيش في الجبال
السليط. إزالة البض في
الحدود وفتح الترميز
للزوار، وبالتالي، لا بأس

يطلق مستند الأوبسكو
ووزارة التجارة بتطويق قلعة
هسبيل الإبرية ونظيره

الساحل لتمتد بين أنطاكية وحمص حيث تم جعل
للتنوت حصصاً، أعيدت عالية السقف وخصوصاً
في المناطق الصحراوية
أما على الشاطئ الشمالي فتمتازت أعمال
التطهير لإزالة التنوت بمساحات الوكالة
السورية للتنمية الحضرية والإتحاد الدولي للتنمية
الطبيعية (IUCN) في طاب: ألبيريو كول أخوه في
المكونين السوريين واللبنانيين بسبب القضاة
عند من منطقة أنطاكية في طرابلس وجزيرة النسيب
من البقعة النائية

وتنضم إلى ١٠ للعدد من الدول الأعضاء
المنظمة للناس والتزامات. قدره البيئية قدمت
مبادئ ذات أهمية عالمية وإقليمية، وقد استحوذ

الصحي للنفائيات يبرزون الكبرى قد يبرهن
لذلك من عدة نتيجة هذه الاموال تكسبت
الكنائس النفائيات عدة قيام في اسكن تشجيع
فاحة المجال لانتقش الترتيب والاضرابات وهاهنا
مع ارتطاع الضرر، إضافة إلى في لود العندة
في قطاع جميع النفائيات مكرمة يأنفيتها من
الأجانب قد مكرت لجنس مع هذه العنصر، فقد
وتجهد مهمة جمع

النفائيات مصاعب جمة

لطي خلال فترة لصحة
من بداية الصيرب اسطاعت
شوارع العاصمة بيروت
والناظر انصبة ماكسيم
النفائيات وجرت مساكنات
عجله بجمعها مطبخ عبر
البنيات والمطبخ، وقد
اصطرت شركة جمع
واردرة النفائيات، الملحمة
خططة يبرزون الكبرى
اعملوا امارات ميدانية في
بماضي من لجنس لجنس
جميع النفائيات وذلك في

طريق صرحة جنداً إذ نصب النفائيات في
انصوبات من نظير حركة شاطئ نال النفائيات
في معظم المناطق ويمكن انصبة النفائيات
لنتاجة عن الوجدات المنكبة والسجدة غير
المصوبة على النقص لاذلي
مراكز للتشيد.

■ البعث الإلكترونية لاضرة

■ البعث البلاستيكية لاضرة لاد

■ الكيمائية

■ البطاريا

■ بجاج الموالد

■ الاكاد

في البعث من البعثات الكبرائية نموني على
مواد مثل الكولور واليورانيوم مضرة بالصحة

والفد لجنس بريرة وفيه وأجريت دراسات تركيز
على النفائيات التي يمكن انصبة واماكن
انصبة والية انصبة ولكن يبي أن انصبة في
إدارة النفائيات هي في لجنس مكان انصبة
النفائيات وفيه في كنفية لفعالية إضافة إلى
انصبة انصبة انصبة انصبة انصبة انصبة
الانصبة والنصبة انصبة انصبة انصبة انصبة
يعمل لجنس انصبة النفائيات

من منطقة ذات لجنس طائفي او
سياسي صيرب إلى منطقة
ذات لون لجنس طائفي او
سياسي صيرب في لجنس
نفائيات مدينة صيرب "السيرة"
إلى جوارها "السيحي" كما
هناك صيرب موازية لجنس
نفائيات لجنس المسيحية إلى
مركز معالجة في مدينة
سيرة ونظير إلى أن مدينة
صيرب المقارية ليس لجنس
انصبة منطية في طائفي
الانصبة لجنس انصبة
لفعالية نفائيات لجنس

مثل مدينة صيرب وجوارها على البعث من
النفائيات كمنكر ويصير ويصير. وهناك نفائيات
انصبة لجنس بالواقع لجنس انصبة لجنس
الانصبة لجنس منطقة وانصبة لجنس النفائيات
من لجنس إلى لجنس (من صيرب الكبرى إلى
المطبخ مثل)

أما البعث انصبة لجنس على طائفي لجنس
لجنس لجنس لجنس

أ- مع لجنس الصيرب لجنس لجنس
النفائيات التي لجنس لجنس لجنس لجنس
لجنس لجنس لجنس لجنس لجنس لجنس
منطقة إلى لجنس لجنس لجنس لجنس لجنس
لجنس لجنس لجنس لجنس لجنس لجنس
لجنس لجنس لجنس لجنس لجنس لجنس
لجنس لجنس لجنس لجنس لجنس لجنس

٤- حركات الشباب

تعد حركات الشباب من المشاكل اليتيمة الكبيرة التي صير أمثالاً من وضع حقل فاصحة بها وأمثال من معيشة كثر في الأقطار في فصول الشتاء والربيع مما يصيب من خطا، حتى كسبه وخصوصاً في محافظتي من ريد، والتمتع إضافة إلى بعض مناطق الجنوب اليمني، وبسبب طول فترة الجفاف التي تمتد إلى أكثر من سبعة أشهر في معظم للمحافظات يتسبب هذا الظلمة في اختلال الحياة في ريف، خطر لاتزال يبرر في حق، أنه كالي يصعب في السابق ممارسات ريفية تم هجرها من قبل فمكاني للطريق، متدججة بظلمة يبدأ موسم الحرائق السنوي خلال شهر أيار من، في بداية موسم الجفاف، ويصل إلى شهر تشرين الثاني / نوفمبر، ويوصل شهرياً إلى شهر ديسمبر وأيار / سبتمبر، لعمدة الأكبر انتشار الحرائق في ما يسمى بشهرين تشرين الثاني / أكتوبر / نوفمبر، يسمى موسم لحداد الحرائق الأكثر خطورة والتي تغطي عادة على أوسع المساحات الصحوية يقوم القضاء للذي يضمن سائر الأقطار، ويصر لمانجر الضرر في ما يخص الجيش غير وحدته للتطهير في المناطق المعاصرة للشوة للاربع للمشاركة بالحداد الحرائق ويولي في بعض الأحيان مراكز الأبحاث الفنية لوزارة الزراعة وتربية الحرائق من أن يكون لهذه الحرائق القدرة على مواجهة المشكلة في ما يتعلق بالآلات والآلات من، وأبديت بعض الفصل للناشر في مكافحة الحرائق وهناك بعض التجارب للتطهير بالفرقة جمعوت أهلية في المنطقة، بالحداد أما خلال الحرب، فقد استعملت النصف الإدارات اليمنية الفاتحة الجوية بوجه خاص بعمة أنها قد علما للطائرة وأن من الصواريخ والبال إلى أن شهري تموز راب وسبتمبر عا على حد من الحرائق من الطبيعي أن يتسبب القضاء على شجيرات التوت، بالحداد وسمح الحرائق، وأشارت لتقرير اليومية من الجوف

والتي، فضلاً عن ذلك، فقد نتج عن تدمير للتراث الصناعية والبنية التحتية والصحية كميات كبيرة من الخلفيات المسماة التي يحتاج إلى معالجة خاصة، مثل الرعد الناتج عن تدمير من قبلاتك في صبر

وقد أظهرت مسودة نولسا د برنلج الأمم المتحدة الإنمائي أنواع الضرر من الشجيرات الصادرة عن الرعدة خلال فترة الحرب وفي

- أنواع الرعدة الناتجة عن
- اختلال الرعدة
- التدمير والاسلاف
- التدمير الشجيرات للتربية أو الهيا
- للحداد للتربية
- نيلون وحيد التيرت البلاستيكية
- شجيرات الرعي
- قارب الصناديق الخاصة

كما أن تدمير الشجيرات من محطة الجوف ربح المشكلة سوءاً فمكاني الطريق التي استقرت من الطريق وتضمن في المكن غير مسطر طوبها وفي مستوحات مسطحة مؤثرة غير مسنة تود المواد إلى يمزج من سمحها لإزاحتها إلى حقل (٩٠٪) يود نسبة التيرت (٣٣) في ذلك

ب- الآثار البعيدة المدى للحرب على الحرائق الناتجة للحرب والفترة السبعينية الصعبة التي تلتها وما زالت مستمرة هي في تضرر اعتماد سياسات عامة وتنظيمها لتتخلص من الحرائق للزراعة السنية وكال لاداد الحرائق الأخرى وتتطلب اعتماد هذه السياسات تعالين مستمر ولجاني بين وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار ووزارة الداخلية والمندوبات بالذكية لحاين نيلامي ومساندي يصالح في سمحها، الضهار للحرائق لتعملها أية كانت التغيرات المستعملة وهذا امر لديه مستعمل في ظل الظروف الأمنية خلال فترة الحرب وبدا للاحاد من الرعدة، سياسية مستتاتية في تاريخ نهاية المصير

تأثير الحرب على النوع البيولوجي

التأثير	حجم للتأثير	المدة	الخطورة
جور مبيكات والانتكاسة الإيكولوجية بسبب الرزم	Considerable	متوسط المدى (من سنة إلى سنوات)	Critical Significant
تأثير قصارات الجو الحرة الطبيعية	Considerable	طويل المدى (من سنة إلى سنوات)	Severe Significant
تأثير نسوب الطيور من صفة الطبيعة على التنوع البيولوجي البحري	Serious	طويل المدى (من سنة إلى سنوات)	Severe Significant
تلوث النباتات والمخلوقات الإيكولوجية جراء اختلال الدور في السلسلة الغذائية	Limited	قصير المدى	Marginal Non-Significant
خسائر في تنوعية المحيطات والبرانية وسفود الانتكاسة الإيكولوجية جراء اختلال	Considerable	طويل المدى (من سنة إلى سنوات)	Severe Significant
تأثير المراكبات البحرية على الأنظمة الإيكولوجية والثروة السمكية والميراثية	Serious	طويل المدى (من سنة إلى سنوات)	Severe Significant
تأثير غير مباشر على المحيطات	Considerable	متوسط المدى (من سنة إلى سنوات)	Critical Significant
تأثير الاستيطان بالقرارات	Considerable	متوسط المدى (من سنة إلى سنوات)	Critical Significant
تأثير مباشر وقوي مباشر على مصداق المخلوقات	Limited	طويل المدى (من سنة إلى سنوات)	Critical Significant

المصدر: مبداء برنارد - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير حول التأثير البيولوجي - ١٩٩٠



كذلك أن اختفاء الغنائل المائية في البحار
والأراضي الصحراوية يُسبب القصور والعديد من
الحيوانات بجوعها أو قتلها فضلاً عن القضاء
على الكثير من الكائنات البحرية. فمع هذه الكائنات
إلى ذلك مسكنها والهروب إلى أماكن أكثر أمناً
بحرية. تلوث البحر بالمواد السامة يسبب دمار البيئة
البحرية السطحية. إنه مدمر لأنه داخل البحر
يسود إلى الضواري. إن العديد من الحيوانات

والعلاقات الحيوانية في البحر. حيث توجد في البحر مناطق مختلفة من حيث التنوع البيولوجي، وتختلف في درجة غنى المخلوقات البحرية التي تعيش فيها. ففي المياه الضحلة، حيث توجد الكثافة العالية من الكائنات الحية، توجد نسبة عالية من التنوع البيولوجي. أما في المياه العميقة، حيث توجد الكثافة المنخفضة من الكائنات الحية، فتوجد نسبة منخفضة من التنوع البيولوجي. وتختلف أيضًا في درجة غنى المخلوقات البحرية التي تعيش فيها. ففي المياه الضحلة، حيث توجد الكثافة العالية من الكائنات الحية، توجد نسبة عالية من التنوع البيولوجي. أما في المياه العميقة، حيث توجد الكثافة المنخفضة من الكائنات الحية، فتوجد نسبة منخفضة من التنوع البيولوجي.



٦ التوزيع الجغرافي

وتختلف توزيع الكائنات الحية في البحر باختلاف المناطق الجغرافية.

توزيع الكائنات الحية في البحر

١	المياه الضحلة
٢	المياه العميقة
٣	المياه السطحية
٤	المياه العميقة
٥	المياه السطحية
٦	المياه العميقة
٧	المياه السطحية
٨	المياه العميقة
٩	المياه السطحية
١٠	المياه العميقة
١١	المياه السطحية
١٢	المياه العميقة
١٣	المياه السطحية
١٤	المياه العميقة
١٥	المياه السطحية
١٦	المياه العميقة
١٧	المياه السطحية
١٨	المياه العميقة
١٩	المياه السطحية
٢٠	المياه العميقة



المصدر: المكتب الوطني لبحر المحيطات

تختلف توزيع الكائنات الحية في البحر باختلاف المناطق الجغرافية. وتختلف أيضًا في درجة غنى المخلوقات البحرية التي تعيش فيها. ففي المياه الضحلة، حيث توجد الكثافة العالية من الكائنات الحية، توجد نسبة عالية من التنوع البيولوجي. أما في المياه العميقة، حيث توجد الكثافة المنخفضة من الكائنات الحية، فتوجد نسبة منخفضة من التنوع البيولوجي. وتختلف أيضًا في درجة غنى المخلوقات البحرية التي تعيش فيها. ففي المياه الضحلة، حيث توجد الكثافة العالية من الكائنات الحية، توجد نسبة عالية من التنوع البيولوجي. أما في المياه العميقة، حيث توجد الكثافة المنخفضة من الكائنات الحية، فتوجد نسبة منخفضة من التنوع البيولوجي.

توزيع الكائنات الحية في البحر

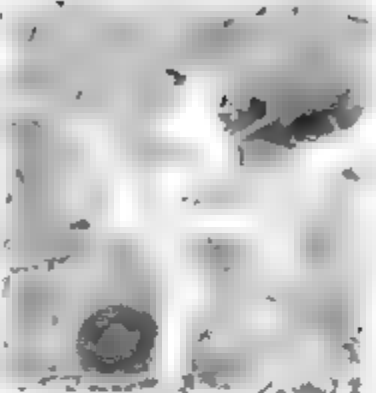


المصدر: المكتب الوطني لبحر المحيطات

المرافقة هو الاسم الرسمي للمنطقة في المناطق المستوطنة يوجد فيه الأجسام الخطيرة، وأن حجم هذه المنطقة سيستمر على ما هو عليه خلال ٢٤ إلى ٤ سنة وتعد هذه المنطقة كدورية في مناطق الجنوب حيث تقدم وزارة الزراعة اللبنانية ومنظمة الأقطاب والزراعة (العدوي) اعتباراً ٧ في المئة من السكان على المنطقة وتكون الأراضي الزراعية والمجتمعات إلى مياه التي من ناحية أخرى في هذه الأجسام قابلة للاستغلال من مواقع إلى آخر نتيجة لتساقط مياهها كالمجتمعات النوية وتعد مياهها الأمطار الأمر الذي يسبب في تعرض مناطق أخرى مثل حاله في السابق من وجود القنبر العنقودية

٦ مصادر التلوث الإشعاعي

سببت بعض المعلومات عن إمكان استخدام إسرائيل فاعلية التي لتلوث على اللبنانيين، بعضهم في آثار هذه الأمطار كما حصل في العراق منذ فترة وجيزة طويلة وهي تؤثر على التركيبة الجينية للإنسان وتنتقل لذلك من جيل إلى آخر لم تتسبب الفاساد حتى الآن إلى وجود آثار جينية مشددة على الرغم من حدوث بعض التلوث الصنعي وقد أحدثت هذات من الشدة في مناطق جنوبية وجنوبية تلك التي بكونها المصنع كمصنعة الحديد مثلاً وأصبحت هذه العينات إلى محطرات خارج لبنان ولم يبلغ عن وجود أي أثر لأي مواد مشعة وقد لمي مجلس الوطني للبيوت الجينية وجود مثل هذه القواعد أو على الأقل لتتوزع عليها حتى الآن ووجد في العديد من المناطق جسيمات تعمل على أضرار عينات من التربة ومياهها للمجلس في ما تحفظ مجلس الوطني للبيوت الجينية على ذلك كما قد يتصل هذه الجسيمات من بقعة عميقة بحسب طبيعة المصنوع الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة



كانون الثاني: ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ١٨٠٠ جسيمات بين ٣٠ قتلاً و ٦٤٨ جرحاً معظمهم من المدنيين والاطفال

إضافة إلى التلوث المباشر تهدد القنابر هناك آثار اقتصادية واجتماعية تؤثر على حياة الناس بسبب منعهم من إنتاج الأغذية الزراعية وإزالة الطبيعة حيث تحدث في العديد من مناطق جسي الحاصيل الزراعية وحسبها الريتين وبعض مخاطر المصنوع الملصق في منطقة جرين والمناطق يعتمدون الأرقام المثلثة الفكر والصادرة عن الفلكلور الوطني لتزعم الأقدام قبل ٨ قتلى من بين ١٨ قتلاً كانوا يرددون أو يرددون معاً منهم (أي) يسمي ٤ ٤ في سنة من الفلكلور هي (٤) أن ٤٩ جرحاً من بين ٦٤٨ جرحاً مقتلاً وهم يقرون بضعفها بها علامة يوارج الأراضي الزراعية والموتيرة الطبيعية (أي) يسمي ٢٨ في السنة من الجرحى. وتظهر هذه النسب العالية مدى تآكل

لبنانية التي عيه والريعية

١. تأثير إرهابه الإقليمي على الدولة

بموجب الدراسات الصادرة عن الحكومة اللبنانية إثر حرب تموز حين أن اكسبر من وهذه بكتبة مصرية أو مصرية على مصر جزئي أم كافي إلى اكسبر من ٢ شخصي جداً أن اكسبر من من فوق منزل إضافة إلى الضرر فقد أصاب البصر، والدمار ٢ مدرسة مصرية ٨ مدرسة مصرية ٧٣ مركز عام للدراسات ٦ مدمر ٩٧ حصر ٥٦ طريق مخصصاً في المصادر التي بقي حطار ربيعاً في جزيري اللبناني، وتظهر مصولة دراسة كيريمج لأهم فلسفة الإنساني بين مصالحة الطريق للدراسة نص إلى ٢٤٤٥ كلفها ٨٤٥ ٩ دولار أمريكي أما بالمحب إلى الجمنو يشير التطوير إلى ٩١ حصر مدرج بالكامل، ١٦ حصر نص مدرج ٣ حصر مدمر بنسبة ٢ في المئة وحصر واحد حصر بنسبة ٦ في المئة إلى كلفة إعدة ربحان الوحدة المتكاملة نص إلى ٧ مليون دولار أمريكي بحصر دراسات الحكومة اللبنانية

إلى مستند في مصر وحدة مكتبة

مستند ١٥٠ ٩ في كالتالي

حصر ٢٣ ٢

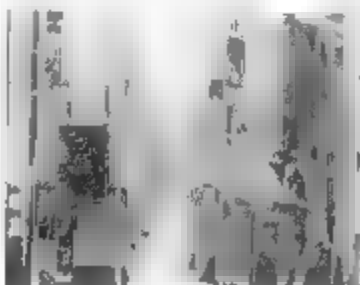
حصر ٦٥ ٢

وغيره إلى المكتبات الجديدة المطابع استخرجها لإعانة الإعانة بعد الحرب الأخيرة يمكن عد الرصيف والمنشآت العائنة من حصر اللبناني والمطارات كالتالي: أصابعي حيث ومن حصرها إلى ٢ مليون ٢ في بيروت والجنوب، والبالغ عدد المكتبات المدمر بحسره عشوائية على الشاطئ وعلى جدرانها الطريق وأدت إلى انحراف على البنية وتحصلت مسودة

الإندالي في ٧ تشرين الثاني ونوفمبر ٢٠٩ يؤكد معصمان اسر نيل القدس الموسيقية ولكن لا إنباتات جلي الآن هي وجود اليهوديهم وطلال الدراسة التي أجريت من ٢٠٩ إلى ٢٠٩ منجم ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٩ أضافت هيلك من شمال يجلو: نور الليطاني لخصه في سوريس

بما التمييز الأسيركي بمادة اليهوديهم الحكوم بوركي قيقهم إسرائيل باسمعالم أسسها اليهوديهم هند الليطاني: ويؤن أنه من المستحيل إقامة عنه عادة المساحة من البحر بعد لتشرها

لما الآن لتشار الأجبار عن هذا، فكله فقد تأثرت نواصم الزراعة وخصوصية إنتاج الزيت والبقول بسبب خوف المستهلك من وجود مواد مدمرة قد تؤثر على صمته، الأمر الذي أدى إلى كساد في عدد القواسم وانتقال المستهلك إلى منتجات مضافة من مناطق لبنانية أخرى كما أن هذا الضرب إلى تردد في حصول الأراضي الزراعية والصحية في العديد من المناطق الجنوبية وإلى بنكي الهونجس علة للزبدات الخاصة والتخصصات التي تعمل كشاح: استعدت إلى الجنوب وخصوصاً في مجال



دراسة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي الآثار حرب
شود (تشرين الثاني / نوفمبر ٦ ٢٠٠٦) النهار الذي
مع بالأبوية السكنية والتجارية وبالمبنى السكنية
العامة.

لائحة الأضرار التي أصابت قطاع المياه

وصف	تقييم
الأبنية السكنية	
منزل / شقق خاصة مدمرة	٧
منزل / شقق خاصة متضررة كثيراً	٢
منزل / شقق خاصة متضررة قليلاً	٧
المبنى التحتية الخاصة بالإنفاق	
طارات	٣
مولد	٢
موتورات (٢٠٠٥ م٢)	٥
جمنزير	١٨
المبنى التحتية التجارية	
للقطاع التجاري: معاصر، محلات، مزروع، شركات متوسطة الحجم	٩
شركات صغيرة الحجم	٣٨
المبنى التحتية العامة	
لغومسات الحكومة	٦٦
مدارس (مدمرة أو متضررة)	٣٥
مستشفيات (أضرار كبيرة)	٢
مباني غفائية بالصحة	٥
محطات توليد	٤
شبكات توزيع مياه (رئيسية وفرعية)	٤٢
خسائر	
مساحة تزيين	
منظمة محلية للبيئة المثقلة	٥٨

المصدر: دراسة برنامج الامم المتحدة الإنمائي الآثار حرب شود (تشرين الثاني / نوفمبر ٦ ٢٠٠٦).

الأيام مع الميسرة قراءة

ثالثاً: سياسات ما بعد الحرب

بعد كسر نتائج المعركة وما تلاها من شرود
ميسرة ضاعفة وستثنائية بمثابة في تعطيل
قوة الدولة بوجه كامن على وضع المصير
المعقبات اليدوية الكثيرة التي كانت تعد من
الأولويات الأساسية قبل تفكك الأبرار في بيوت
مع نهاية عام ١٩٤٠. فتمثلت مثل معالجة ثورت
الهناء، أو وضع جدول جدي لإثارة الثغرات
بدراسة، أو تنظيم لجان والكسارات تسفلت
المكرمة ومجلس الأمن، ومساند الإعلام
والجبهات والمؤسسات

للحاسة خلال العهد
القاضي بعد حلال
للرحلة الصيرة التي
بدأت مع نهاية عام ١٩٤٠
وتجرت بالحدود الأخيرة
بما عتبه من تطورات
سياسية في نفس
تمثلت مجلس ميادوت
صنع السياسات العامة

البيئية في تتجلى هذه السياسات من نظام وأسلوب
حكم تحاسوبي بين المسطات والإثارات الخاصة
والخاصة وتواصل مع الرأي العام واليهود
المصري

وفي الظروف العادية ترتدي وزارة المالية دور
الخطاب والحد، ويعمل لأعداد هذه السياسات
وتتعاون مع الوزارات الأخرى ومجلس النواب
والعالمين بهذه القطاع من المؤسسات، حيث
المسعى إلى القيام بقرور البيئة مستقبلاً والوزراء
الذين سيتولى فيس والذين العلم مناهل بالفرقة
لإدارة العامة للتعليم المدني، إضافة إلى مهنته
في وزارة البيئة والمعامل في الوزارة على عند
منهم إلى العمل في القطاع الخاص أي إلى خارج
قيد

والزخم وإثارة ما تقدم يستمر المسعى مع هذه
التيارات من الطبيعة، الأثر الذي يسبب بزيادة
حركة الكسارات والمفاتيح والرائد، إلى استمر
على من الأثر من أي تعظيم يؤدي إلى
تعطيل نظام ليداء فئاته من الفكر والبراف
التربية ويزيد من الفلاح والكسارات غير
الخطم في بيان إلى مفاصل حديثة على ليداء
الجموية لاستخدام ما يسمى بطريقة التعجير
الأفقية وهي متنوعة بوجه الفائق، والتعجير
الأفقي يعتمد على حذر استل الجبل ووضع
منهجية في يديه ليعمل على أكبر كمية من

المسحور للحدود إلى
بعض أو التعجير
الصنوبري يعتمد في
كسار أو مفاتيح الدود
لنظمة بوزة الفلاح فيعلم
على صلبه من الأعني
بالجاء الاستل الأثر الذي
يمكن من إزالة المسحور
باعتبار كسارات من
المطبرات التي يظهر من
ذلك للمنظمة في التطوير

الأفقي ولكن هذا، غير مضمّن في إينال نتيجة
الموسم الكثيرة في ملف الفلاح والكسارات
حين بدأت وما زال ملف الفلاح والكسارات من
بور أي تنظيم يمشي يعمل في لبنان بعد ١٩٤٠
مفاد ومردلة وكسارات معطلة شهر مصري
والأفريقي منها هو ما يعتمد برخصة غالباً ما
حالف شروطها من جهة كساعة أو كسالب
الاستخراج أو زيادة التخليق بعد الفلاح

كما في الملفات البيئية الأخرى، يتطلب
الاصحاب سياسة وطنية لتنظيم ملف الفلاح
والكسارات وأثره في بلفة عصبها بعد
الملف بالخطط التوجيهية للفلاح والكسارات
تعاونية بين وبرت وادرات مستعدة وبرتة
سياسية حديثة غير متوافقة غالباً في ظل

معظم إدارات الدولة يمكنها لو حق وحسرت
 حينئذ ذلك الذي يعيشه اليوم أن تمشي في
 ظروف صعبة في إدارة الشؤون البيئية لا يمكنها
 تلك والأضرار الدالة عنها سيكون لها آثار
 بعيدة المدى من دون شك إلى أخطر ما نتج عن
 الحروب الأخيرة هو فصل الإنسان السوري عن
 وطنه وأخطر ما نتج عن مرحلة ما بعد الحرب هو
 تمكين فئرة خناتة السياسات الهيمية ووضع فيه
 الخلف في أسفل الأولويات

الوزارات والإدارات الأخرى للوزارة في تنمية
 إدارة الشؤون البيئية متخصصة في شؤون
 وإصلاحها بحيث يمكن من تلك البيئة برزيرة
 البيئة أما مجلس النواب فهو معطل حالياً بحيث
 لا يمكن اعتماد أية سياسة خاصة خاصة مع مواكبة
 المجلس لها
 من إدارة الشؤون البيئية لا يمكن أن تكفي بالحد
 الأمثل للقيام دور وجود نظام حكم يعمل وهذا ما
 سمي بالبعد الرابع للتنمية المستدامة وإد كائن

المراجع

الفهرسة

- ١- أريط جرجة الدهان
- ٢- تقارير صادرة من المكتب الوطني لترع الخلفان
- ٣- تقارير مختلفة صادرة عن جمعية لترع الخلفان والتقنية AFDC
- ٤- مجلة البيئة والتنمية، مج ٦ العدد ٢ (أيار/سبتمبر ٢٠٠٦)

الإحصائية

- ١- BBC News, Environmental "Crises" in Lebanon by Richard Black
- 2- FAO "Special Emergency Programmes Services: Damage and Early Recovery Needs Assessment of Agriculture, Fisheries and Forestry." November 2006
- 3- Heinrich Bell Stiftung, "Environmental Impact of 2006 Lebanon War." October 2006
- 4- Lebanese Government Report "Rebuilding Lebanon together. 100 days after 21 November 2006"
- 5- Ministry of Environment website (Frequently Accessed in November and December 2006)
- 6- UNDP "Draft Lebanon Rapid Environmental Assessment for Greening Recovery, Reconstruction and Reform, November 2006.

١٩٩٦/٧/٧٤ على إمكانية اتخاذ تدابير مؤقتة من قبل الدول الأعضاء. من أجل التعجيل في المساواة بين الرجل والمرأة كما تمارس أيضاً مؤقداً، اختصر مع القوسيات العامة للمساواة عن مؤتمر ييجون عام ١٩٩٨ التي أصبحت تطبيق المساواة الحقيقية في مجالين للتساوية بنسبة ٣ في ثلاثة مبادئ لتطبيق حقوق المرأة

بعد كون لاظهار لشي مشروع القانون الذي أعدته الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الأنصديات الجديدة المنشأة بقانون من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣ ليتمتع بمبدأ المساواة النسبية عند تمتع المرأة من قبل على أنه وتدريب على كل أنشطة في أنشطة للخدمة

النظام النسبي أن تضم بين العاملين نسبة لا تقل عن ٣ في المئة من النساء على أن تكون المكسور التي تمثل أو تتجاوز المصد كـ اضحك جدول زمني لتبنيها وضعت وطرق هذا للنسب في صورة مؤجلة وبشكل ثلاث سنوات اختيارية فقط كما جاء في المادة عينها

في إحلال نظام المساواة إلى الحكام قانون الانتقالات وهو على صعيد المخرج بشكل لائحة (التي) انتصاراً لتطبيق حقوق المرأة في لبنان ونظراً أساسياً في مبادئ تعزيز مفارقتها، في المجال التنموي إلا أن هذه المؤسسة القانونية (التي) مخططاً بتكاليف عدة على الصعيدين النظري والتطبيقي

في جهة أخرى يطرح مبدأ المساواة الفعلية بدلاً قانونياً على مساهمة مدى تطبيقه واحترامه مبدأ المساواة مكرراً بموجب الدستور اللبناني (١) وفي ما يتعلق مبادئ المساواة للمناقشة في حال مرتحت مسألة المساواة أمام المجلس الدستوري ومن أجل تطبيق هذه المساواة من مختلف جوانبها لا بد من فتح الطريق إلى مبادئ المساواة وهي أحد شروط التنمية الإجتماعي الذي تزامن وأكثف مع تصور ديموقراطي

معموس في مفهوم المساواة بحيث تم الانتقال من المساواة المباشرة إلى المساواة الهبط أما من جهة ثانية، فن حقيق المساواة وضمان نتائجها يطبق على حد بعيد مبدأ بديهية النظام

الاجتماعي وحصلته الذي تنطرح به إضافة إلى أن تحقيق النتيجة التي وضعت المساواة من أجلها. وفي تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في التطبيق، هو مستحسن من النظام الاجتماعي الذي يضمن وبالأحرار ذات التي سيطر أيضاً

أولاً الإطار النظري لمبدأ المساواة وانعكاساتها على مبدأ المساواة

من أجل التمييز بين العديد من النظريات والمبادئ وعلى الرغم من أهميتها ليس

(١) مبدأ المساواة مكرراً في المادتين الثانية والثالثة من الدستور اللبناني والتي تنص على أن جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات

The Negro Family: the Case for National

Action صواب سمع اسم تقرير مؤلفيهان
The Moynihan Report فلم اسم حد
التقرير صراحة إلى ضرورة العمل بمراتب
بهاية من قبل الحكومة لهذا في التخص

لنرو العنصر مع
مبدأ المساواة النظرية
التي يسمح به كل
نواظر الأميركيين
(تكاليف صميمها) من
جانب وحالة الناس
والحرمان التي تعيقها
بعض من العنصر ولا
مبدأ الاتيات
العنصرية والاثنية
والجنسية هو محل
التصوير الذي يستجدها
من جهة أخرى

ذلكها وحسب لهذا
الاجتهاد التي خطاها

الرئيس الأميركي جونسون في العام نفسه
في جامعة هارفرد الأميركية والتي تضم
أطوية من الطلاب السود، تؤكد على ضرورة
استهداف كل سياسة عامة ليس فقط تصاعد
العمالقة في الفئات المساواة النظرية بل
أيضاً لتحقيق المساواة في الواقع على صعيد
النتائج التي يحصل عليها كل من العنصرين
العنصريين ١٢ هكذا كنت لوى خطرة معينة
فلنؤيد من خلال الإجراءات الإنجابية
للمعهد هذا الاتية عام ١٩٦٦ بعد أن
شهدت الولايات المتحدة الأميركية مبدت
عنصرية شمة في معظم ولاياتها، وذلك هذه
الإجراءات المعالجة نفس تسجل المود في
التبركات للمعالجة مع النوبة في مجال

الأشكال العامة في إطارها هذه ي حلة
فيالاندسيا le Plan de Philadelphie الذي
انطلقته الحكومة الأميركية بتاريخ ٢٢ كانون
الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، وهكذا نرى مع صفة
التصوير الإيجابي في الولايات المتحدة
الأميركية كوسيلة من

وسائل لمح الفئات
للمنطقة ضمن أروا
القوة حيث تستطاع
صحة التمثيل

فلسي الرسم من
والأشياء في إطار
للمنطقة خاص
ويجوز للتكامل
الانحلال العنصري
العميق الذي طبع
للمنطقة الأميركية
بمر الحيلولة من دول
العلم سياسات
التصوير الإيجابي

تتمثل مشكلة وهي مبادئ ومبادئ عامة
حيث طبق بوجه خاص في حقن العنصر
والوظيفة العامة والحرية والتكامل

بعد التصور الإيجابي التي تتلوه الفص
في التمثيل كل لا حد لهذه الاستراتيجيات من
يربط برنامجاً وثمة أرواخر العنصر
الاستراتيجية ومعالجة بما ينطبق بتمثيل الأروا،
التي لم تكن لتتمكن من مؤازرة الرجل في
السياسة لأسباب متعددة للتصليب والتفاني أو
باجتماعية وقد تمسكت بسياسة التمييز
الإيجابي في المجال الانتخابي في نظام الكوتا
الذي يفرضي بخصيص نسبة الأسد الأدنى
للقنصل على المعتمد الثانية أو على نوانع
الترشيح، إلا أن هذه المؤسسة الانتخابية

۴۰۰

المؤسسين الذكور بحيث أضفرت إلى كل العوامل الدافعة في تمويل حياض الاقتراح (المراة) في نفسها التي تتحكم بالسيطرة على مجمل نفوسهم (١٩٧٠). بناءً على ذلك، أصبح القبول بغية في كلتا الفئتين (الاعتقاد مبدأ الكونية أي حصة) يهيمن على الفكرة (المصحية) أي من عظمى إلى أخرى لتدرك سموميات النظم والاعتماد على الذات والمخاطبة

ولقد انضمت هذه الجمعيّة بطابعها العلمي إلى خصائص النظام اللبناني لتكفل عرساً كسبة آتية تسع بموجزها دياً علاقة بديمقراطية الكوّن السلمي والاجتماعي لوجود النظام. من اعتماد مبدأ الكثرة السليمة في لبنان، من شأنه إنزال حيدر الناخب بإضافة تبه جديد على القبول لغيره. حكمه خيراته الإيجابية إلى

في حال اعتماد الكون على صعد
النيوترينو الكهربي مع المسند
(الفرع الهيكلي القوي) كعضف
لثقلنا عبري (الامتداد الطائفي
واللهي المسح، أجمال امام
صاهر اهرى تربط أكثر
مالم يامح السياسي للآلة
والرشي التي تضمهم

من سلسلة حوارات تطاولت وحده من حيوته أما
في حال اعتماد الكوتا على سعيد القواطر
الكبرى مع التسمية (الفرج الحيلة الوطنية)
فيضطر لثانياً خصمري الانتماء الطائفي
والدعوى بفتح لجمال اسم هاشمو أخرى
مربط اسم بالمراتب السياسية بلاتعة
والرديئة التي تنعمهم
يولي أن الاندثار الكبرى التي نخرهم

أولاً: القضاة: يجب أن يكونوا من ذوي الكفاءة العالية، وأن يكونوا مستقلين، وأن يكونوا خاضعين للمساءلة.

(١٤) م. أرواح من الفرق والتصانف تكثير طلب أو مطهر لغيره في الابتكارات الدينية في لبنان ؟ حجج الزعماء
والفقهاء استندت لتأكيد القرآن الكريم المراجع ٢٠٠٧ ص ٢٨

موسرغ الكتلة السياسية. في الثقافة اللبنانية اللبنانية على اتساعها مع مفهوم الكتلة وبهذه عدم (الكتلة الطائفية والمناطقية)، كما أنها على تطارب مع مبدأ الكتلة التمسكية التي بطلت، وهي بصورة جهر مباشرة مع غياب الأليات الخزمية بالنظام القانوني اللبناني من ناحية الاتفاقات النهائية للوضع عليها لبنان

إذا جمع القول بين الحزبين نكتي لكي تمكس ولحمي مشطيات وصاهايات المجتمع، في الواقع للمجتمع اللبناني يتطلب لهذا صيغة لقيام بمكانية نو-ميدالية تطبق العديد من الإصلاحات ومفاسدة صيغة الكتلة فسقية

إن مبدأ الكتلة ليس مبدأ عن الثقافة القانونية في لبنان وهو في صلب الثقافة السياسية. فالنظام الوطني هو نظام تواطئي محي على التفتت في السلطة بالتشريعي بين المبررات (Power-sharing) وإن النظام الانتخابي اللبناني يتميز منذ أول قانون انتخابي وضع في لبنان عام ١٩١٢ بتوزيع للأصوات على أساسين كونية طائفية وكونية مناطقية. وقد تكبر هذا التوجه في جميع الفترات السياسية منذ عام ١٩٩٠

لعلنا نلوحه يتسلة إلى التحويلات الدستورية التي جرت عام ١٩٩٠ فإذ نصت المادة ٢٤ للسلطة من الدستور على أنه ينتقل إلى جميع فئات الانتخاب خارج القيد الطائفي "كثير" فلهذا صيغة التحويلات الدستورية مع التمسك والتعميق، نممها بين طوائف كل من الفئتين سياسياً بين المناطق إلى تكريس مبدأ الكتلة كطائفة بموجب الدستور أنه يمكن له التكاملات السياسية على ثقل الكتلة السياسية

سائية التي يدعو بين أعضاء الجسم الانتخابي على أساس الجنس، يكون مخالفاً للدستور. إن في حال يتصلق بالسلطة التي التي تلمح جسداً تحت الملقب الدستوري، إن ذلك الذكر لقد اعطى لجهاد لجنس الدستوري الفرنسي أمثالاً منها ١٩٧٤، محسن مير المدة (القرار رقم ١١٧)، استمراره لفرق العام (القرار رقم ٢٢٩)، فتسود الاتحادية وطني فرنسي من (القرار رقم ١٠٤)، على لتجميع المرأة للمشاركة في السياسة ليس من قبل نفسه لأجل من هو من هو "الحس الدستوري" عند استضافات مبدأ المساواة

استضافاً مع ما أشرنا إليه أنما يصعب التحول الدستوري شرطاً أساسياً من أجل تبني الكتلة السياسية في القانون الانتخابي. في الواقع، لا يمكن من تمديد من صيغة مبدأ في الدستور، وتصنعاً في المادة السابعة منه، على قرار ما حصل في فرنسا عام ١٩٩٩ بوجوب التوزيع المتكافئ على تمديد مشاركة المرأة في المجلس النيابي

على الرغم من توتر التناقض القانوني بين كونية التمثيلية من جهة ومبدأ المساواة الفكري في الدستور من جهة أخرى، فإن الدستور القانوني اللبناني العام يتتبع من خلال من شفهياً أن تحقيق من جهة هذا التوزيع ينبغي

١٠ الكتلة بين المصوح والمكس

بعض الظاهر من أن الدستور يضع في أعني صرح للقيام القانوني (Principle de consensus) إلا أنه يوجز فتخلق إلى جوارب القانونية (أخرى لأحطة

من قبل (جسٹیشنری) ہو جسے عوام وس قیاس
الفاظ لیبی، بیچہ خاص، کس دم مستلیم علی
سید کلکوت

وفي هذا الإطار، سي انضمت جامعة
حمص في الفيزياء، حيث للجمعية مركب
والنظام ذاته على تشتمل جميع الفئات
الاجتماعية على حد سواء، ولا سيما على
امسبب اللغة (بحسب للعلماء الفيزيائيين الكون)

على أساس الجود
عبر قريش ضد أبي
مقداد، فلقد بكل
جند امر الحسمي
على اللواتم الانتصبة
بمحمد الصلي تاريخ
٩٩٤/٥٣٤
السد لم يطمع بهد
القنوي أمام محكمة
الحكيم العليا
للصحة بمراقبه
ممنوعة القواني على

أرغم من ضرورة إنشاء الصناديق الخاصة بالمرور في
المستودع، ويلاحظ، فقد تم إقرار الفاتح
لكل بائع، بحيث، يتم تحديد
الطريقة وقد عمل عند المؤسسة (أي
الكونا) إلى نظام قانوني، ليس في الوظيفة
التي كانت على مدى تنظيم الممتلكات
المستودع (أي)

هذا، في ما يتعلق بالتطور العلمي أما في
التطور الديني فهي للتمد الثاني من القرن
العشرين أخرج موضوع تعريب الشريعة، ولا
سيهما الشريعة من الجسد، على حد
القول، منظمة الأمم المتحدة عرفت اقتضا
بمناسبة فاعلة ترمي في تحقيقها وإثباتها هو

الانتقال من المساواة الشكلية إلى المساواة
الطبيعية. ومن أهم ما نتج عن هذه المفاهيم،
إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٤
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز
ضد المرأة (CEDAW) التي تضم إليها بنوداً
مهمّة. ١٩٩٦. ١٩٩٧. ١٩٩٨. ١٩٩٩. ٢٠٠٠. ٢٠٠١. ٢٠٠٢. ٢٠٠٣. ٢٠٠٤. ٢٠٠٥. ٢٠٠٦. ٢٠٠٧. ٢٠٠٨. ٢٠٠٩. ٢٠١٠. ٢٠١١. ٢٠١٢. ٢٠١٣. ٢٠١٤. ٢٠١٥. ٢٠١٦. ٢٠١٧. ٢٠١٨. ٢٠١٩. ٢٠٢٠. ٢٠٢١. ٢٠٢٢. ٢٠٢٣. ٢٠٢٤. ٢٠٢٥. ٢٠٢٦. ٢٠٢٧. ٢٠٢٨. ٢٠٢٩. ٢٠٣٠. ٢٠٣١. ٢٠٣٢. ٢٠٣٣. ٢٠٣٤. ٢٠٣٥. ٢٠٣٦. ٢٠٣٧. ٢٠٣٨. ٢٠٣٩. ٢٠٤٠. ٢٠٤١. ٢٠٤٢. ٢٠٤٣. ٢٠٤٤. ٢٠٤٥. ٢٠٤٦. ٢٠٤٧. ٢٠٤٨. ٢٠٤٩. ٢٠٥٠. ٢٠٥١. ٢٠٥٢. ٢٠٥٣. ٢٠٥٤. ٢٠٥٥. ٢٠٥٦. ٢٠٥٧. ٢٠٥٨. ٢٠٥٩. ٢٠٦٠. ٢٠٦١. ٢٠٦٢. ٢٠٦٣. ٢٠٦٤. ٢٠٦٥. ٢٠٦٦. ٢٠٦٧. ٢٠٦٨. ٢٠٦٩. ٢٠٧٠. ٢٠٧١. ٢٠٧٢. ٢٠٧٣. ٢٠٧٤. ٢٠٧٥. ٢٠٧٦. ٢٠٧٧. ٢٠٧٨. ٢٠٧٩. ٢٠٨٠. ٢٠٨١. ٢٠٨٢. ٢٠٨٣. ٢٠٨٤. ٢٠٨٥. ٢٠٨٦. ٢٠٨٧. ٢٠٨٨. ٢٠٨٩. ٢٠٩٠. ٢٠٩١. ٢٠٩٢. ٢٠٩٣. ٢٠٩٤. ٢٠٩٥. ٢٠٩٦. ٢٠٩٧. ٢٠٩٨. ٢٠٩٩. ٢١٠٠. ٢١٠١. ٢١٠٢. ٢١٠٣. ٢١٠٤. ٢١٠٥. ٢١٠٦. ٢١٠٧. ٢١٠٨. ٢١٠٩. ٢١١٠. ٢١١١. ٢١١٢. ٢١١٣. ٢١١٤. ٢١١٥. ٢١١٦. ٢١١٧. ٢١١٨. ٢١١٩. ٢١٢٠. ٢١٢١. ٢١٢٢. ٢١٢٣. ٢١٢٤. ٢١٢٥. ٢١٢٦. ٢١٢٧. ٢١٢٨. ٢١٢٩. ٢١٣٠. ٢١٣١. ٢١٣٢. ٢١٣٣. ٢١٣٤. ٢١٣٥. ٢١٣٦. ٢١٣٧. ٢١٣٨. ٢١٣٩. ٢١٤٠. ٢١٤١. ٢١٤٢. ٢١٤٣. ٢١٤٤. ٢١٤٥. ٢١٤٦. ٢١٤٧. ٢١٤٨. ٢١٤٩. ٢١٥٠. ٢١٥١. ٢١٥٢. ٢١٥٣. ٢١٥٤. ٢١٥٥. ٢١٥٦. ٢١٥٧. ٢١٥٨. ٢١٥٩. ٢١٦٠. ٢١٦١. ٢١٦٢. ٢١٦٣. ٢١٦٤. ٢١٦٥. ٢١٦٦. ٢١٦٧. ٢١٦٨. ٢١٦٩. ٢١٧٠. ٢١٧١. ٢١٧٢. ٢١٧٣. ٢١٧٤. ٢١٧٥. ٢١٧٦. ٢١٧٧. ٢١٧٨. ٢١٧٩. ٢١٨٠. ٢١٨١. ٢١٨٢. ٢١٨٣. ٢١٨٤. ٢١٨٥. ٢١٨٦. ٢١٨٧. ٢١٨٨. ٢١٨٩. ٢١٩٠. ٢١٩١. ٢١٩٢. ٢١٩٣. ٢١٩٤. ٢١٩٥. ٢١٩٦. ٢١٩٧. ٢١٩٨. ٢١٩٩. ٢٢٠٠. ٢٢٠١. ٢٢٠٢. ٢٢٠٣. ٢٢٠٤. ٢٢٠٥. ٢٢٠٦. ٢٢٠٧. ٢٢٠٨. ٢٢٠٩. ٢٢١٠. ٢٢١١. ٢٢١٢. ٢٢١٣. ٢٢١٤. ٢٢١٥. ٢٢١٦. ٢٢١٧. ٢٢١٨. ٢٢١٩. ٢٢٢٠. ٢٢٢١. ٢٢٢٢. ٢٢٢٣. ٢٢٢٤. ٢٢٢٥. ٢٢٢٦. ٢٢٢٧. ٢٢٢٨. ٢٢٢٩. ٢٢٣٠. ٢٢٣١. ٢٢٣٢. ٢٢٣٣. ٢٢٣٤. ٢٢٣٥. ٢٢٣٦. ٢٢٣٧. ٢٢٣٨. ٢٢٣٩. ٢٢٤٠. ٢٢٤١. ٢٢٤٢. ٢٢٤٣. ٢٢٤٤. ٢٢٤٥. ٢٢٤٦. ٢٢٤٧. ٢٢٤٨. ٢٢٤٩. ٢٢٥٠. ٢٢٥١. ٢٢٥٢. ٢٢٥٣. ٢٢٥٤. ٢٢٥٥. ٢٢٥٦. ٢٢٥٧. ٢٢٥٨. ٢٢٥٩. ٢٢٦٠. ٢٢٦١. ٢٢٦٢. ٢٢٦٣. ٢٢٦٤. ٢٢٦٥. ٢٢٦٦. ٢٢٦٧. ٢٢٦٨. ٢٢٦٩. ٢٢٧٠. ٢٢٧١. ٢٢٧٢. ٢٢٧٣. ٢٢٧٤. ٢٢٧٥. ٢٢٧٦. ٢٢٧٧. ٢٢٧٨. ٢٢٧٩. ٢٢٨٠. ٢٢٨١. ٢٢٨٢. ٢٢٨٣. ٢٢٨٤. ٢٢٨٥. ٢٢٨٦. ٢٢٨٧. ٢٢٨٨. ٢٢٨٩. ٢٢٩٠. ٢٢٩١. ٢٢٩٢. ٢٢٩٣. ٢٢٩٤. ٢٢٩٥. ٢٢٩٦. ٢٢٩٧. ٢٢٩٨. ٢٢٩٩. ٢٣٠٠. ٢٣٠١. ٢٣٠٢. ٢٣٠٣. ٢٣٠٤. ٢٣٠٥. ٢٣٠٦. ٢٣٠٧. ٢٣٠٨. ٢٣٠٩. ٢٣١٠. ٢٣١١. ٢٣١٢. ٢٣١٣. ٢٣١٤. ٢٣١٥. ٢٣١٦. ٢٣١٧. ٢٣١٨. ٢٣١٩. ٢٣٢٠. ٢٣٢١. ٢٣٢٢. ٢٣٢٣. ٢٣٢٤. ٢٣٢٥. ٢٣٢٦. ٢٣٢٧. ٢٣٢٨. ٢٣٢٩. ٢٣٣٠. ٢٣٣١. ٢٣٣٢. ٢٣٣٣. ٢٣٣٤. ٢٣٣٥. ٢٣٣٦. ٢٣٣٧. ٢٣٣٨. ٢٣٣٩. ٢٣٤٠. ٢٣٤١. ٢٣٤٢. ٢٣٤٣. ٢٣٤٤. ٢٣٤٥. ٢٣٤٦. ٢٣٤٧. ٢٣٤٨. ٢٣٤٩. ٢٣٥٠. ٢٣٥١. ٢٣٥٢. ٢٣٥٣. ٢٣٥٤. ٢٣٥٥. ٢٣٥٦. ٢٣٥٧. ٢٣٥٨. ٢٣٥٩. ٢٣٦٠. ٢٣٦١. ٢٣٦٢. ٢٣٦٣. ٢٣٦٤. ٢٣٦٥. ٢٣٦٦. ٢٣٦٧. ٢٣٦٨. ٢٣٦٩. ٢٣٧٠. ٢٣٧١. ٢٣٧٢. ٢٣٧٣. ٢٣٧٤. ٢٣٧٥. ٢٣٧٦. ٢٣٧٧. ٢٣٧٨. ٢٣٧٩. ٢٣٨٠. ٢٣٨١. ٢٣٨٢. ٢٣٨٣. ٢٣٨٤. ٢٣٨٥. ٢٣٨٦. ٢٣٨٧. ٢٣٨٨. ٢٣٨٩. ٢٣٩٠. ٢٣٩١. ٢٣٩٢. ٢٣٩٣. ٢٣٩٤. ٢٣٩٥. ٢٣٩٦. ٢٣

مثل مبدأ التمييز، الإيجابي، كحل السبل
الرئيسية إلى التصدي
مساواة مع لرجن
ونوات محمد قبا
أساسيا في التغطية
بعد جنت العصور
الأولى من السنة
الرابعة من التغطية
على الإيديز انحل
النوع الأخرى ذاتي
خاصة مؤقتة سموت
التمويل في السوا
العملية ع. ل. ح.

ونزلت تسبوا كما نحببه هذه التلافية ولكن يجب الا يستعمل في حال كالتجربة نه اليف، على معيار غير متكافئة او مضطربة كما يجد. وقد حصل بهذه المدير عندما تكرر احوال التكافؤ في الفرض والمضمة قد تطلعت الى ذلك في ذلك حيث غاب القسامة من التكافؤية جميع البوز الاعضاء على لقاحه لتدوير التسمية للقباء على التمييز بين الرجل والمرأة في عملية التسمية وبالصورة في المبدأ. قد شملت قضاير التلافية (٢٤) التي شملت ابناء طبيبا اعطاهم ثلاثة ١٨ مرة التلافية حتى، استوى التمني بشاركة لقاح او اجلاس التلافية ولا ينفذ في المجلس

إلى تكريس مبدأ الكوتا للطائفة
 بموجب الدستور لم يكن له
 انعكاسات إيجابية على تطور
 الكوتا السياسية من قبل النشطاء
 بوجه عام ومن قبل القاموسيين
 بوجه خاص كونهم معانوا
 على مبدأ الكوتا

اتهامي، فقد اتسار التطوير التكنولوجي للخدمة
بمرصد ٧/٧/٧٠. وهو الأخير إلى حد ما
حدا. ثم ساءت أوضاعه في ١٩٧٠م
لنموذج قانوني تشريعي. وأشار التقرير إلى أن
١٩٧٠ في ذلك من مجموع التشريعات التي
وصلت إلى الهيئة ومنها ٧٦. الخراج من
مصر في سنة ١٩٧٠م
التي في سنة ١٩٧٠م
التي تقسم بالبرامج والمشاريع
التي يصورها في ٤٦ في السنة
يؤيدون إنشائها بوجه عام، ولخصت الأراء
في جدول ٥٠ مع أنه ليس بحسب
الهيئة

وما لبار التفتيد على هذا الأثر الم من قبل
١٩٧٠م في سنة ١٩٧٠م
للإعلام، مؤخر بيجون الذي عقد عام ١٩٧٠
وشاره فيه لبنان على مصر فاعل والفرع العمل
على تحقيق معظم موجهاته. فقد جاء في البند
١٩ من الفقرة ١٩ من توجيهية على بوجه
أنه على الحكومات إعمال إيمائته ولا سيما
عند الانضمام في أنشطة الاتحادية من
سنة ١٩٧٠م
تسعى لتعديل الفراء في الوثائق الاقتصادية
وتغير لامتياز بالهند نفسها وإستوى نفسه
الذي يمثل الرجل، عسرت الدولة للذهنية عن
الفرامها تطبق عند الهدف في التوزيع للوجوه
في مشاريع عمل بوسيون المسائل عن الدولة
١٩٧٠م
مستديكة للهيئة في مراكز صنع القرار
والقيادة السياسية في لبنان بنسبة لا تقل عن
١٩٧٠م في سنة ١٩٧٠م

العمل على تحقيقه^{٢١} بعد أن أكد التقرير
على أن الدولة اللبنانية هي تماماً مشكلة
تتمثل تارة في الميضية وفي مراكز صنع
التقرير فصرحت هذا الفحص كذا جاء في
التقرير بأنه نتيجة المصنوعة التقليدية. وأكد أنه
يهدد العمل على تعديل قانون الاتحادية
ورفع المستوى القانوني والسياسي للمراكز
توجيهية للنساء على أهمية دورهن في مراكز
صنع القرار للطلبة يحقرون ذلك. الخاتمة
وتحيز نسبة النسبة لـ ٢٢

ثانياً: الإطار العملي لنوع الفكرات والبيانات تنظيمها

إن التطبيع العام يشير إلى أن المجتمع
الفكرات التنظيمية في بعض الدول، بل إنجذراً
زمنياً، لم يله إلى تعزيز حشيرة الفراء في
السياسة وفي مجال التخطيط. ولم يحفل
الهدف الذي تنشأه الفكرت من أجله. ففي
بوتانيا واليونان في سناً بقيت نسبة تمثيل
الفراء في البرلمان محدودة بعد انتقال الفكرت إلى
النظام التبرعي، وفي بلدان أخرى كالهند
ولس في سنة ١٩٧٠م
إدخال الفكرت إلى النظام التبرعي في
بلدان أخرى لم تمتد الفكرت إلا تغيير بسيط
في منهجية العمل في مصر
مصر، الفكرت وجودها تقي حكمة يعامل
عند تعلق بعضا من النظام الانتخابي الذي
يحق في ذلك والمفهوم لمصوبة
والإستراتيجية الجديدة التي توافرها من هذه
المفهوم وليس على النظام لاسمعي

٢١ - في سنة ١٩٧٠م في سنة ١٩٧٠م
٢٢ - في سنة ١٩٧٠م في سنة ١٩٧٠م
٢٣ - في سنة ١٩٧٠م في سنة ١٩٧٠م
٢٤ - في سنة ١٩٧٠م في سنة ١٩٧٠م
٢٥ - في سنة ١٩٧٠م في سنة ١٩٧٠م
٢٦ - في سنة ١٩٧٠م في سنة ١٩٧٠م
٢٧ - في سنة ١٩٧٠م في سنة ١٩٧٠م
٢٨ - في سنة ١٩٧٠م في سنة ١٩٧٠م
٢٩ - في سنة ١٩٧٠م في سنة ١٩٧٠م
٣٠ - في سنة ١٩٧٠م في سنة ١٩٧٠م

ظهره مرتجلاً بالحواسل السياسية والفكرية
 كون العلاقة بين القنصل والشيخ تقدر أكثر
 فالتأثير القنصلي والطابع الضعيف. هذا وقد
 أثبتت التجارب العملية أن جمعية النساء
 القرائي يمكن أن يكون عبر النظام الانتخابي
 الذي يعتمد على النسبية تكون بمقادير نسبة
 المشاركة النسائية في حال النظام الانتخابي
 للتركيز على الأكثرية^{٣٨}، وبعبارة أخرى عند
 النسبية في النظام الكسري^{٣٩}، في نسبة
 مقابل ١٩.٦ في ذات في النظام النسبي^{٤٠}
 ٣. جاء نظام الكوتا المقترح تطبيقاً لأحد
 هذه الجدات^{٤١}، وهو قد شهد نجاحاً
 في الجمهورية الإيطالية، وبعبارة أخرى حيث جعلها
 مرحلة أي أن تفرض خلال فترة محددة من
 الزمن، في ثلاث دورات انتخابية وفي السنة
 ١٤ خضع الذكر إلى حق منطوق للوجود النسبي
 وضعت من أجله يمثل هذا القنصل ضمانات
 لعدم تحويل الكوتا إلى قاعدة تمييز تامة
 ولإيجابية

٤. فرض صانعو مشروع القانون النسبي
 قاسية على اللوائح التي لا تحترم الكوتا تكون
 في عدم الاعتراف بصلاحية على نحو مطلق
 من قبل البرلمان قرصية للجمعية وفي أحكام
 المادة ١٦ من المشروع، الأمر الذي لا شك فيه
 بأن هذه العقوبة هي من الأكثر لاسانحة إلا
 أنها قد تؤدي في العديد إلى وضع أسماء
 نساء على القائمة إيماناً للفرح فقط ولكنهم
 إنهم ليس إلا أي على حساب الكفاءة
 والموارد. يهتم قبول القائمة من قبل ابراهيم
 الرعية الله، فإنه قبله من المستحسن أعضاء
 نسوية مستقلة، ثم ينطبق عليها مشروع
 القانون بأكمله، إذ لا هناك أكثر من

في هذا النظام النسبي من عدمه كـ
 رخصت على صيغة صيغة أخرى
 قاسية في حال عدم التقيد بهذه تيرة في ما
 يلي ملاحظاته على كل من هذه النقط الأربع:

١. إقصاء اعتماد مشروع القانون
 الكوتا على صيغة، والاعتماد على
 صيغة القائمة، تكفي في العلاقة على حرية
 جهاز الناخب وتدخل بالتمتع بفرصته إلى
 قبل اقصاء الجوانب التي يمكن جفافة في
 البرلمان في المقابل، إن نظام الكوتا النسبي
 من جهة قد يجد نجاحاً في حال
 خطراً كعدم المساواة كما يحصل للنساء أقل
 حصةً وانتخاباً في معاركة الانتخابية لأن
 مقدرة النساء ستكون محدودة كون
 مهناً حصل إلا أن اعتماد اللوائح القائمة
 في نظر النسبية كفي الحال في مشروع
 قد سر الجمعية من عدمه
 فلهذا لدى الناخب، بيد أنه يبقى ذلك رصاً
 الجمعية هي مفرح في حال عدم
 بالكوتا

٢. يشير مشروع القانون بالاعتماد على
 بين اعتماد الكوتا النسائية على اللوائح في
 النظام النسبي من جهة وفي التواتر الكسري
 (القائمة) من جهة ثانية. فالنسبية جعل
 الضغوط مرتبطة بصورة أساسية بمراحل
 سياسية وفكرية وعملانية يصوت بموجب
 البرنامج الانتخابي والاعتماد النسبي
 شخص المراجع أي وعلى سبيل المثال
 ابتداء إلى حالة نسبية أو إلى قائمة معينة
 له في ما يتعلق بالبرلمان فبقدر ما كانت
 كديراً بقدر ما يولمخ للناخب من شخص
 للربح ويقرر ما يقرر من قديمه للناطقة
 والفرصة لقطعة والرجعية للناطقة ليس

³⁸ Peter Hain, 'The Impact of Minority Rights in Women's Representation: Case Studies', 2000.
³⁹ Ibid.
⁴⁰ Peter Hoffmann, 'Gender', 1999, 2000, 2001.

٥- الفترات وسبل إصلاحها

على الرغم من المصمتات الإيجابية التي تميز النظام للامرح من قبل الهيئة، فإن هذا الطرح ضل من بعض العناصر الأساسية التي تكمن في التمييز التي تؤمن فعالية الكيان وجدواها، ولخصم عدم انزلاتها إلى مؤسسة قانونية وهوية مدنية من أي فعالية

من نلاحظ في هذا

السيال أن مشروع

القانوني يتصحي

محضاً من المقاصد

الضاربة يوم من

معالجته لكي نتقن

فيه التوسعة

الاعداد التي

وقسمت من أجلها

تكمن هذه التغيرات

في ترتيب القوانين على الدلائل وفي توافق الكوتا مع نظام التصويت التمثيلي

٦ في ما ينطو براتجوية الرتبين على اللائحة فكان يمكن الهيئة أو نعتد ما يسمى بـ "الكوتا" المرحية Double Quota التي نظرت حضورها ضمن النظام التمثيلي يخصي هذا النظام بوضع النساء المرشحات في مراكز مقدمة على اللائحة وفق وتيرة معينة (كن بوضع اسم امرأة بعد ٢٠ اسم رجس) لتفكر مثلاً) ففي حال بركت المرأة كاملة لأصحاب القرار في اللائحة كما في الحال في مشروع القانون الجديد قد يحدد عزلاء إلى وضع اسماء النساء المرشحات في اسفل اللائحة على نحو يضمن حضورهم في الدور دور التمثيل نطفي من الاسم الأعلى إلى الاسم الأدنى ذلك على اروع من تصديرا لتسوية لقروضة قانوناً ٧٢٠٠ هذا النظام يعارض مع مقام التصويت التمثيلي الذي كرمه مشروع القانون

٧ الصمد مشروع القانون نظام

٦- التصويت التمثيلي (Proportional Representation)

يعطى الناظر الحق في استيفاء صوتين لتصديقين يصدره هيئة إقليمية الأمر الذي يؤدي إلى إضاهة مرتبة أسماء المرشحين على اللائحة وفق إرادة الناخب أي خلافاً لحقيقة إصدار الصوت في اللائحة بر عد النظام يعارض تماماً مع نظام الكوتا للبرجوة

للذكور منهم ومن

يصادف بطريقة

مباشرة من محالب

لكوتا وجدولها مر

لك إلى أن نظام

التصويت التمثيلي

يضم مكاتبه لصول

المرأة إلى البرلمان

وجاء بإعادة المنصب

الصوتية في أنه

يقل نظام التمثيل الإيجابي للفرق من خلال التوزيع المتبالي ومن أجل ضمان مصالح الكوتا ضمن الإحصاء العام نظام التصويت التمثيلي ط ١٠٠٠ هذا النظام ينطو بصحبات سياسية واجتماعية متباينة نطاق الكوتا النسائية هو يرتبط باللائحة فكرية وهوية لا يمكن المسور فيها في إطار ليحت المعاصر

٦- التوزيع والاختلافات المرافقة لنمو

إلى جانب المرونة القانونية والمؤسساتية الصورية التي تحكم فصلية تكون التمثيلية وجدواها والتي تحولك إليها، لأن تطريق الكوتا مذكوم يبرهن أخرى أيضاً تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ضمان التسمية التي وصفت الكوتا من أجلها أهم هذه المرونة هي الطريقة التي تقضى في حال عدم التمثيل بالكوتا، التكون الإثنية التي قد تعرضها الأديان السياسية على نفسها وأخر مجتمع الذي من مرافقة لتبنيها

١- العنويات في حال عدم التقييد

لا شك أن عنصري التكرار والتشويق هما من سمات تصميغ جدي في مشاركتها للتراث المكتسب بوجهة إنسانية في العنصرية ولا يقتصر الكلام للكونا تنكبية بدينية، فباعتبار ما تكون العنصرية

بذاتها وبصيغة قدر ما تكون الكون بلا جدوى. إلا أن تطبيق العنصرية في بديار حشدت عر العنصرية للظلمة السياسية التي أصبحت أقوى إلى تنزيهاتها الإنسانية وذلك عند التكوين له عروبي للظلمة السياسية فيها فهي أكثر التعميم من العنصرية السياسية من وراء منطقة وبالمعنى للمفاهيم عن الحكم يصيغ تنكبية في

فوندا مدلاً أن العنصرية عند التقييد بجماعة (Pacifist Homage/Principle) بين الجنسين التي اضطر إلى التنظيم الاجتماعي بموجب التفسيرات تاريخ ١٩٧٠ في حرمها الأحزاب من المساعدات للاندماج التي تمسها به الدولة وربما يصعب تطويع هذا الطرح في نفس ادب الأحرار السياسية تنكبية للطابع العنصري وهي تنحصر دور طائفة أو منطقة أو شخص كما هي سمعة التنظيم. لذلك، وبانتظار تطور الحياة الحزبية في اليمن، يقتضي فرض حقول خارج الإطار العنصري يمكن أن تكون عنة النشاط متنوعة

فدعمها المهيمنة مقوية عدم الاعتراف بالانتماءية بصورة مطلقة يحصل في طائفة صناديق عديدة ويستلزم استبدالها بطروحات

جدي منها مثلاً عدم السماح لعضو، للانتماء التي تم تمكن من إيمانها إلى الانتماء النسبية نعززه قانون إعطى للقاعد انحصاراً أملاً أصغر بالترشيح المذكور بعيد نبغى ذلك انحصار شعاعه وبالمعنى يتم حضور للبعد الشعاع من أحد

الرسم. طي اللوائح للنسبة الأصغر فبعد الثالثة التي عادت عن النسبة الأعلى من الأصوات حقت و أكثر به هذه العنصرية لندم إلا من استجاباً مع إنساني الديمقراطية كونهما يتقارب بمجال النما إلى اللوائح لإعلاء قدر ٢ كما قد يحسم في ظل لعنصرية عند الانتماء بالانتماء، وقد لقي العنصرية أيضاً هي

محو حرم الانتماء التي لا تنكبية بالكونا من الساعات للندوة التي قد تمنع من قبول الدولة للوائح التي تنكبية بالكونا كالمقولة حال عفاء أعضاء الانتماء من رسم الترشيح أو لتقديم مساعدات مالية معينة لهم مع أنهم أن شكلاً يسيراً، يلقح شعاعها في مثل حياة سياسية طلي طليها هائل لقال وبلغت تكاليف العملية الإنسانية فيها برنامج مرتفعة جد

ب- الكون الإقليمية

في الأحزاب السياسية

إلى جانب الكون الإقليمية، الكون الإقليمية كنوع لتي للكون الإقليمية التي تنكبية الأحزاب السياسية هي نفسها تنكبية بموجب قوليتها الدنكية (ميكال

الحرب، مستورة نظمه الدفني على هذا
الجمود عد لتجاوز الكون مجرده الرابع.
في القرنين من معي أمضاء الحرب
نفسهم الذين ينجح منهم عدد معي من
لقرصهم. كما قد تتأوى الكون لقرصهم
مباشرة بحيث يعرض الحرب معية معية
من النساء من نفس ندرتهم الذين يقوم
بترشيحهم. وقد
اعتمد هذا النوع من
لكون ١٦٠ حراً في
٧٢ دولة في فرنسا
مثلاً أمجد الحرب
الانتماء في عام
٩٩. كوناً بنسبة
٥ في سنة لكل من
النسب على التوالف
الانتماء في
الانتماء كن حرب
لتنص الانتماء
أن حرب معياني
في العالم يعتمد
الكون معيد نسل
عام ١٩٧٧ كوناً
بنسبة ٤ في سنة

جاء في الفوق عام ١٩٩٦ كما تعتمد الحرب
نفسه كوناً بنسبة ٤ في سنة على
الترشيح للعمليات البرنات الأوربي
أثبت عام ١٩٩٩ أما في العالم العربي
فقد أصبحت الكون الإيرانية في الجزائر
حيث فرضت جبهة التحرير الوطني سمه
أورثين من ضمن الترحيلات الخمس الأول
في كل من المناطق اللباني والأربعين، في
ما أصبحت حركة المجتمع من أجل السلام
بنسبة ٢ في سنة على صعيد مرشحي
نظامي و٢ في السنة بين مرشحي للفرار

المصري ركنك اعتمد الاتحاد الاشتراكي
للطريق الشعبية في الحرب كوناً بنسبة ٢
في سنة على التوالف و عياد الحرب
الانتماء في لبنان في تونس كوناً
بنسبة ٢٥ في سنة على التوالف (٢٥)

إما في لبنان فلم يعتمد أي من الأحزاب
للسياسية لتفقد هذا الكون الصبغة إن كان
على صعيد الرأى
للقبلة داخل الحرب
أو على صعيد
لقرصهم هذه التفرقة
لقد إلى ضيقة ضيقة
العربية في لبنان التي
ما زالت تتصور حول
الانتماء والأطر
النفسية كالمثلية
والعائلة والنسب
إلا أن الأنظمة الداخلية
ولسانيات الأفراد
السياسية في يوم
سعر من الأحكام
للمعقبة بالمرأى
ومستأركمها في
السنة

فقد جاء في ميثاق "التحرير الوطني
لحرب جوي الجديد مثلاً ٧٠ لقتلها من
للقوة والرجل منساور في كسوف
والجوانية إذ إن القوة تتروك لملهي في بناء
تجمع يصعد لقرص السياسي وفي
الأحداث ينطق بالتحرير إلى ٧ إزالة للمواقف
السياسية والأنظمة بين الرجل والمرأة
ولتحرير للسواة بالمرأة، على قاعدة الكفاءة
والجارية إن هذا لابد يشير بوضوح إلى أن
والسعي نظام هذا الأخير معي، من قصد أن
بين قصد إلى تعيد مبدأ الكون الصبغة

موجودة عنده مبدأ الكفاية والجدارة كمعيار
وسيد للمشاركة، وذلك، أي دون تكرر إمكانية
تدوير هذه للمشاركة في جوارح معدلة قد
تتأصل في نطاق المشاركة في القرار

مرجعة أصغر لم يفرغ من حقوق الشعب
الإنساني لصالح القوانين الأخرى للعدل عام
١٩٩٨ (المادة ١٩/٢/١٩٩٨) إلى مشروع
١٩٩٧/٢/١٩٩٨، و١٩٩٨/٢/١٩٩٨) إلى مشروع
شديد إثارة مكنه، بل التفكير بهذه المشاركة
على مر حلق

ج- المجتمع المدني: حالة إسبانيا لا تمنح عليها القانون

في نظام الكوتا المفروض من قبل الهيئة
وحتى الرغم من التغييرات التي تشهدها
عندما استلزم على صيغة تدوير مشاركة
للزارة في السياسة إلا أنه، وإضافة إلى
ضرورة إكمال الصداقة التي أثمرت إليها
على التمرار القانوني، لا بد أن يراعى هذا
النظام مع دعم المجتمع المدني الذي يقع على
عاتق مجهول يدير هذا، كوتا مشروع من
قبل الهيئة الوطنية وحدها لكثير من الحالات
والتي هي، التنبؤ الفكرة من خلاله
المجتمع المدني ولا وحده استناداً على
صيغة من الترخيص على صيغة الصمد
ويشعر للوسائل، والسياسة كصمد المساعدة لهن
جاءت صلاحيات الامتصاص وتضمن دعم
الوطني، والنسبي عند الاقتضاء، بما ر
مور للمجتمع المدني منهم في صيغة مبرورة
فكرة نهائية، صمد في مجلس النواب
إلى وصول لائحة إلى المجلس النهائي لا يكفي
بعد ذلك التفكير في مشاركة، بل في ثلثة
ومناخية، ولكن على تلك الصدا أن ينجح في
ولا ينجح في النهاية وأن يمكن مواءمة بمالي
الصدا لتطويعها على المشاركة من جهة.

وتتجسد حالة المجتمع والرأي العام بأن لائحة
القرار على لائحة دور منهم كمشروع ومالي
الطبيب من جهة أخرى، وفي المبررة لللائحة
وإحليها ككوتا، جبال من مبرورة المجتمع
المدني لهذه الهيئة أسراً طارئة ومبرورة
ومضروباً في التوراة الاقتصادية الإنقاذ
الأولى التي على اعتماد اللذين للسوداء
الاقتصاد.

١٠ على صمد لمر والمجتمع المدني بعد
كثير في نظري ثقافة الكوتا وتطويع مشاركة
للزارة في السياسة وفي المجلس التتبعي من
تخلل وضع للطوريات المتخلفة ككوتا
والمشاركة السياسية بمصرف الزاري لعدم من
حلال الإحصائيات والتفاوتات يورث العمل
ومن حلال مصداقية الأخرى ومبرورة على
إكمال كوتا في اقتصادها الدينامي

خلاصة

وهذه التوجهات السياسية والاقتصادية
السياسية الحديثة في لبنان، يبقى أن تشير
إلى أنه من المبرور أن لفصل التكاليف
الصحية عن ذكر مشروع القانون الذي من
قد الهيئة الوطنية للصحة عام
الاقتصاد التبعي في هذا الاقتراح
يتضمن صلاحيات جديدة من شأنها أن تتأصل
في تدوير الصلاحيات والكشفانية، وأن
تضمن صحة التشكيل بعض النظر في بعض
المنظمات على بعض الحالات، فبذلك يقع
على عاتق المجتمع المدني بوجه أساسي
ويرجع الفكر والسياسة إعادة التفكير للرأي
العام والمجتمع في إشراك الفاعلين لعدم من
قبل الهيئة الوطنية، وإعادة طرحة هذه
المناقشة في لبنان والعمل على دعم التراسي
الإيجابية - وهي مبرورة في السبل
التي يريها شعب

يعوم تشومسكي

ادول المارقة :

استغلال السلطة والانتقاض على الديمقراطية

مقدمة

لك على المكمل بين الولايات المتحدة الأميركية وفي القرن العشرين في العالم انصهر إلى الحرية والانساقية منها التي فرضتها على العالم منذ عهد ريجان حتى يومنا هذا الكيل بمكيالين. معاً أميركية عامية وأصبحت للغير للزوجة وطبقة اللغز الدارة من المصور صفه غير فلا أدركت الأميركية لنعاقبة التي ندعي المنالي والأعالي وقد ليل بها الكس ديوكيز أنها بدأت للشرق الهندي هو بكره أليه من برد ان تخلص من واحد من القضايا الأخلاقية لتسمية التي قد هي وتصبح بها

القول الماركة والذي صبر عام ٦ ٢ هو كتاب جريج ومولود نهاية ينضم بالنظر الماقلب، يطل بهما الذي الكسري الصائبه والتي صدر على عاتقها منه عامة نكرين العالم والنزل والمكيمات ومهاجمة بعصم. ومناقبة مصنها الأهر على أنها تدل نهله بلأس الذي العدي ييسا موي عدم اللقوى للعظمي نظمها لعادي من ارمه حقيقيه في مصد فيقاضيها بدأ وبطيقاً كما ن ميستها الخرواء تضع العالم يلكنه على حافة التهديد الفوقوي والسبسي رهدا يصرى الولايات المتحدة الأميركية من الانعاه بلتها لستم الديمقراطية في العالم.

أولا فسر ومخيف ولا مهره منه

في فصله الأول تحد غنوا من وصف ولا مهر منه ييدا مفهوم تشومسكي من غور. انشمامين دراسي أن العالم يجد ان يصح خلافته جانباً ويساوي المورب لان الإنسد هو للعادل البيولوجي الوحيد الذي يلك ليريد وثاقا ومصارة والمور نهله إلى القضاء على الجنس البشري هذا فقط

في سهاق هرويه الاستمالية يكر للكلاب حريها الزغائية طر الخفيف في يشارطو عام ٦٩٨٠ هيث برزها أهد القابة ي'لهور الديمقراطية في العصر اتمو دقي هي سبال العالم حروء الكسرم عمنيم الإرهابيه رسمت في تسليم قروولا الإرهابي يوهي نوساد كسارلا لتهم لصير طاروة كوياد ان أميركا السعدله لتسلح ثوار الكومر

بجعة حمية أهدا وادر الطلف. نصر أميركا على النسلج الفوقوي الذي يهدله روبرت ملكنار سكرتير الدفاع في إدارة كندي يه أنه غير اضلاكي

لحمياً: الدول المدرجة على القائمة وتستقرها بالديمقراطية

التنبيه بالديمقراطية انتقد لسياسة مثل عهد
شعوب موزيلا بديوي ولجهرال، باكسون النقي عن
شوربه الأسبانية وحشها حبة ليد ٢٠٠٠
عن ١٩٦٨ تم كسوها هدم ١٩٩٨ وصدرت إلى شرق
البحر الهندي، وقد نال روبرت جيفس ولشرب
كوكبير من الأكاديمية لخرافية ترجمها على وسائل
بينكيز حسن مقابلة مع ما فعلته اميركا في يادف
والمرافق بعد حصار طويل، ومضرات من العصور
وصفها بعض الدينوماسيون امثال فليتي، فون
سبرك عمو معركة اميد جماعية حشد الفداه
سندف جسي التي بسجته في حاكم عمر لفرانز
سبجسد، والامد عسكريا وحط لفرانز
للصنشرين والطفل والمزمن، واليتعن بمضمون
اكثر ملكير عليه استمريهم على حد التزاع بين
العيلة والوحد، تأهيك من القصاص والرفساق التي
نطعت سمعة الامم للفصله واميركا وكل الحفظه في
عنى الفخر عن قسمايح نهوب الامم لفرانز
والنوب، يتايحون تاريخ الطوبى على يمين يتكرين
ايضاً في الإصلاح، الإيراني مشعل حصارين كن
هذه العصورين لفسر الإصلاحيين والديمقراطية
الإيرانية، سياسة الممكرين، والتمسدين ولا هوية
في تلك فهي التي أختبت عام ١٩٥٢ بالديمقراطية
في إيران ورفضت طائفة مكات يده شوج كيمسور
الفداه على شيوخ، أخلصت قلوبية، وجات الجاهل
الأميركية تنزيح للتمسدين الإيرانيين على ذلك

الإعلاء من أجل الاعتداء هذا هو شعار الإيرانيين
الأميركية، كمد دير القيصرف، فانيكدر مطامير ملك
لدارية، وجمون سسوارت سبل، احتلالات، ومضرات
بريطانيا للديمقراطية، وعلى هذا التناول قد ندم سبوت
ان 'فصله' تميركا الديمقراطية الزخلة على خلق
الاشتراك والجمش، يندأ بالصدر اليابرة مع الامم
المدوية، مع الحرب على العفونات والحرب على
قنول الداركة، وهدن، ورجع، والحرب على الإرهاب

ويغير شرعي ويغير من اعلمها واس العالم للحظر
سديم التنوير والانفعاغ الأماني في شن العرب
وايزة سواربع كبريا عام ١٩٦٢، حيدر شاهد على
نقله

وسنلج الفصح الفصاني الذي نال به
كارير بهر رنم، هجوماً من حاد مرمرة
من الزمن في أي منطقة على سطح الأرض من نوب
برافه حد

وحريها على الصراق على خلمية الإرهاف
وفصلته أمة تمار شعل، والتي بسجته، نتائج
لصر، وحط به حد، حد ر'أرعد، حمر
برعمر طرة سلاو الإرهاف، وكل الحركت
الجهادية والسطوة، وكان هذا أكبر حصة له من لانت
وحريها التكري بين الخير والشر، وفي يمشرك
فيها هورج براف، أهداه الحرب الجهادية حديها
برعمر سكي شجياً، راه هورج كلتن مصلح السياسة
الأميركية بعد الحرب التكونية الثانية، السيطرة على
لظ الشرق الأوسط، على اميركا سيطرة مهادنة
واقتصادية على أوروبا، وولى شعل تنو اسيا ومن
مع العالم

تم رفض اميركا واستغفلها بكل دولتين
قدسية بعد ح' اتفاقه حيد صداد، ح' مرور
بشرعة محكمة نورمبرج إلى التفاقية لتقانون الدولي
عام ١٩٥٠، وصورة إلى رفض التوقيع على محكمة
القصد الدولية والفص، به رفض السراج على
بروتوكول كوتو، حود القيد البيني والانعيس
للحريين

على الرغم من المرافعات مغلطات بوية عجيبة
وعاد، سطة الفداه الجورة ر سطة حمر
التمسك على لنته، كات الامم الأميركية نكل
، ولشوق والاولاء، فقد نال كيمسور، حيق لأميركا
حصر، سلف حصر به المير، ونسجم القوا
جسد من ثابة، وسطبة لشد، وهاد، ما نقده قسد
كيمسور، حصر من تمسود، الفصل اي لشي، يظهر
وهي اي شري، يتحرف^{١١}

الدولة للشعب الأحمر بشرى، القدام الكومميين والكتاب وتقول أجهزة من الصحافة الإسرائيلية أن سوريك خلّد روح الامنيطي في المجتمع الإسرائيلي. هناك روح مستهين في شعبيته كل سوريكي يمشي - وفي كل سوريكي - في إسرائيل الذي إلى انعطافه إلى معنوي جمهورية مور مثلاً سبقتها وتصفها وصفها حينئذ الحرب على شفت لوقت ملاها يصر عليه. لغة مستهينة فاعاد مكتب تسمي به صحت. هر حوسرة لفرج. سوريكي وعمره والحد من بعد في العبد على ١٣ والسلم وإلى المصير قفماً في بناء جدار غمريل والصلب المستعدي، انتهى. وتقتل معارضيها لها في جامعة غارنار، عند القضاة التي تستخدم وتفيد. عزة أكبر سجون في العالم داخل من الجدار يوجد لها في الضفة الدوية لرفهم تدعى وسنك على يد المستوطنين الإسرائيليين وسيدعزون جرافيا وسيموتون خلف ربي اليهودي والمؤيد يوصف جدهم في رجة اليهود الفلسطيني في طريق القبر والنزل والكهنة للحداب النفسي والظن ليهودي الكهنة. وكل ذلك تفتيناً لما قاله يونا سوشي ليهان للفلسطينيين ٣ حل مستعجلين ككتاب وروضاء الرجل طيريل

رأى المستوطنات في القتل الإسرائيلي

يصر ١٩٨٨ صر فرجاء المستوطنين القتل الإسرائيلي وصفه في ذلك إلى كشاف يشكره وكثيرين وحسن كل من سوريكي فوريير جال وروبرت ساكيري يهايم كارهه ومائل وغيره الذين كثر. ونفس وكرراً على العهد مرة لقاء في سوريكي صغر الإصلا والمصير مصر ١٩٨٨ عند مستوطنة القدر بعد في أصبح المال رؤا للكل، الممثل الوحيد لسمية لربي وجره القامة. قال في ذلك القليلة جين تدعى شركات العمل الكبرى ومناياتها غير سير الذين والمتميز على عهده يونس القيسية

وسوريكيين وقيل ليايد الأثني فورييرين لسوريكا اليوم بالقايا الأس التي انتقلت من حكم لرهين إلى قناريه انصهرة شالاً آن طاق يشال لولايات لخدمة الدولة التي حصلت للاجلين القطن عام ١٩٨٢، وأما بعد منهم مستعزلاً لصريها صدر منقته الإلية وهذا الذي الكرى نكاس العالم تحت راية السمية للخدمة والبروتستانتية القيسية يصفه به جشام به. عهده بعد عهد ريلان بالمتقال الثلاثة الدنية من أجل نظمة القدر لسيسي. سوريكي ١٩٨٨ القيسية يصر على حل وبأ على الشعب الأمريكي وعلى مسئلة اليهودي وانصاره التي التي الذي إلى غشي القبطه وإزياد القدر والمربع معامير للشمالين الاجتماعية والسمية من مشرق البيهي في عهده متوحشة إلى الفكر علم ١٩٨٠ الإسرائيلي حصل الضوة وانسى كل شيء إلا القيسية على تلميزه نك ١٩٨٢ جاني ١٩٨٢ في هر حوسرة لفرجاء سوريكي تفت في تيرج لامتطاط نظام حيا للأزواج السوسية ويجهول للكل والله في سديد إنباج للفرش. حتى برافى نك إلى القيسية الاشياكي كما حصل في كشاف يصر ٢

ويركز تلميزيكي وروسيان والمي يصر على حال الاقتصاد والاقتصاد القيس في الآيات للامعة بين لراي العلم والسوسية كعامة إن في الاشتراكية واليهان القيسية لربي ليوهنت السوسية الصناعية وتلشد إلى الدور السحلي كروس عيج وكل في كز الأشوية السوسية تسيطر الآن على معظم اسوات العرب اليهودي القدر يهودي للظني الصهيوني فلم إسرائيل إسرائيل وتوسعها وفي عند خاص ليهوديم يونس تلميز ليه باليهين طيسكي الإسرائيلي الذي يصر القامة القيسية الإهم للخدمة إسرائيل. يصر على سرامند حدوده تدعى إلى تدنيل لراي العلم القديريكي يصر القامة القيسية على معظم وسائل الإسلام لربي والصبر والمروء بعد تلميزين مثوله القيسية السوسية

٨- استمرام الإنسان بهما كائن وسفوف
وخصوميه

الخصومة

لا يستطيع إلا أن نلاحظ ويوضح أن الخصم
الأميركي يتدخل مباشرة أو غير مباشرة في
مقايير الطبقة الليبرالية واسعة النطاق على أن
تتخذ الحامية جماعة من الليبراليين الذين
وعدها، إذا ما جرى حليل يلاحظ في الطبقة
وخصمها، نراهم الأميركي قبل الوصفة ستتم على
كل الجهات في المنطقة و هناك فرق بين أن
جاء مستقار، إلى الحطرات والوفاة والنفذ
الجندي والعرضه نضرب الممارس من الأوراق التي
أكلها الإفعال نشاهد في الزواج الرعين.. لذلك
نستغرب إذ نسمع اسم لينان يكرر على السنة
للمسؤولين الأميركيين مشات للرد في اليوم
الوحد

يضع تشيسكي بعض الملوك أهمها للشعب
الأميركي بحسب مذكر استطلاعات الرأي للوهة
و عتوق

١- شهر محكمة العدل الدولية والمنظمة الدولية

٢- توليف برنوكور كيتو

٣- لحزام استقلالية الأمم المتحدة والتجني عن
حق الفيش

٤- لعماد غيلومسية والمراثل الانحصار
في حماريه الإرهف

٥- نصف الإنفاق العسكري والمروحة إلى
الخصومات المسيحية والنزوية والاجتماعية

٦- للعائلة على موانيق الأمم المتحدة ضيقاً
وتعيد

٧- وضع مهمة جال مشاكل والزعماء الدولية
في كذب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
شراستها ومرايتها

حشام شرابي

النظام الأبوي وإشكاليته تختلف لمجتمع عربي^١

ملحة

صدر كتاب النظام الأبوي وإشكاليته لحشام شرابي في سنة ١٩٨٨ بالغة الإنكليزية تحت عنوان *Hegemony & Theory of Disputed Change in Arab Society*

يعد محور عظمي على يدنار ما زال من النقاب مائة يصح حيلها والفتن على أنه نفس مرجحاً لسانها للعلم في قضايا الإصلاح بالعلم العربي، مائة مناقشة إسمية مع بداية القرن المدهي والمشرق، إلا أن الأصعب القصوى تكمن في إضاهة بصيرة غير مباشرة بالواقع التكريسي لغير السمية في بعض (كثير من الوطن العربي الذي حله الكتاب).

فما منهوليان في الفكر من ٥ ٢ وهي يومنا هذا من ظاهرات "سلفية" حتى علم طبع "الاستقلالية و"الحرية" لزوم يمكن في نظر الكتاب سوى موزة شبيهة لا أن يأت بها بالفتن البيدي سوى بالتمعارات، فالمطيفة تظهر بأن التوجه السوسيولوجي التكريسي لهذه الحالات "الجماعية" يتكون أولاً وأخيراً من صيغيات طائفة ومنهجية أو حتمية

من هذا ضرورة عند نقرة شرابي مطلقاً

إسماً من أجل دراسة "النقطة الانعكاسات اللبنانية وانعكاسها في الواقع العربي"

يطلب قومه الكتاب وحيله من جميع بواحي معرفة معاملة العالم العربي والاضواء لكن أيضاً بطريقه عدة - كما ذكره على سبيل المثال - الله ميكلير ط. تحليل في جوانب خاصة لربطها بالأسرة بمفاهيم حالية تدور حول مفاهيم الإصلاح النصرية في المنطقة

بناء على ذلك، لا بد من تقديم ثلاث ملاحظات منهجية من شأنها تغيير للدراسة ضمن السياق لكذلك

١ - من الكتاب الواقع المصري "العلم من خلال قومه نظرية تاريخية للأصوات Descriptions ليس بالتركيز على البنى الكبرى (البنية الانعكاسية) فقط وإنما من خلال قوائم مجتمعية لبنى المصري (شمالاً - غرباً) أيضاً

٢ - طرح الكتاب يهدف لذكر جسر من الظروف التي تتألف قضايا العالم العربي، إذ لا والضرورة إلى عنوان الكتاب، بالإنكليزية، سلكتي في شرابي يحاول بحلي تحليل إسميات فشل عمليات الإصلاح التي يهدى إلى يافرة نظرية بعض العالم

(١) يلمح ويظهر بوضوح في تاريخ اللبناني للبرلمان (٢٠٠٠) نظام شرابي النظام الأبوي والفتن لحشام شرابي في سنة ١٩٨٨ بالغة الإنكليزية تحت عنوان *Hegemony & Theory of Disputed Change in Arab Society*

هذا المصطلح كما يلاحظ عدم إكتماله بتدريج وتحرير
العلماء الغربيين للتدريج بل يتوجه على نحو خاص
إلى التفكير الغربي نفسه من خلال مشاركتها
للتفكير الحديثة حول الإصلاح في العالم العربي

٣- إن الكتاب لا يقتضي دراسة معمقة للواقع
العربي ونقد غلط فكتة يقدم مقدمات وديوم
الوسائل المتاحة من حل إسلامي جوهلي أيضاً

تتلون منه المراجعة ككتاب النظام الأبوي من
حلل الأسباب الثقافية والفكرية والإصلاحية التي أدت إلى
تطويع النظام البيروقراطي وعدم انعكاسها على
الواقع السياسي الذي يشكل أنظمة قسرية من ثم،
تؤكد على أن جهود المذهب والمثقف ودراسته المعهزة
لنفس الحقيقة بقدم جبراً للقول المطروحة من
لحل مشاكل شرعية وإثبات الأسباب التي أدت إلى
عدم انعطاف صيغة الإصلاح في العالم العربي

أولاً النظام الأبوي من العائلة إلى الدولة

من خلال دراسة تفصيلية للأحداث التاريخية،
يقدم خضراء دراسة في النظام الأبوي على أنه ثورة
التفويض ابتداءً من الفترة العثمانية من مرحلة ما قبل
الإسلام "العائلة" إلى التحول القوي في صيغتها
في "الدولة" الحديثة (Mousavizadeh)

من أجل مصرحة أسس النظام الأبوي طرح
شرعي في أول الأمر في صياغة لشؤون
الاجتماعي الأبوي التي ترمضت ورفضت باستعزاف
نظمها البدوية الأولية البدوية (١٧)

على هذا السؤال يتسهر الكتاب إلى صياغة
للمصطلح التي إلى تعريض بدراسة من النظام
والمصطلحات عبر التاريخ الحضارية العائلة

والنظام النظام العائلي لكل تعبير سياسي من جهة
لنواي واستمداد النظام العائلي في التفكير في
الناظر على ترسيخ العلاقات الأبوية والعائلة
البيروقراطية من جهة ثانية

للفرضية تشير بحسب عصبية تنظر للطريقة بين
"الأب والدولة" وبالتالي التفرقة بين العائلي
مستطفي كالأب والدولة على سبيل المثال

وهذا ما يشير بمحاولة التواء التام ، لتأخر الروابط
العائلية والدينية للمجتمع الأمر الذي يقع بالتفريق من
دون إدراكه إلى تدوير شخصيته الفردية وتعريف
نفسه من خلال المسؤولية أو الصداقة

إلى حد يصعب تدوينه بعد سبباً غفراً في النظام
الأبوي صيغته من الإسلام التي هي أساسية بهذه
النظرة إلى الوجود فكرياً على أنه على أنه ثورة
تطويعاً لثقافة عربية مثلاً وهكذا بهذا الموضوع وهو
للعائلة الأسبعية في الأدب القديمة القوي يصور
عائلي (١٨)

كما ارتكز ضمني لتدعيم أفكاره إلى سبب
مستطفي على محمد البني الكبيرين يونس شرابي
العائلي لمصايفي، أما على صعيد اليمن للصقري
فقد يطور مفهوم البني مكنه إلى تدوين عدل
العائليين جملاً من الفرد العربي خضراء مع دخوله
إلى سبب الدولة دوماً لتكثفها العائلي ولديها
الدائم (١٩) بعد أن فشل في إيجاد عللاً وديناً من
التيقن القديمة بعد ما كثر الصقري منفتح في
التيقن سبباً من التفتت والفتح قديماً فيصير
العربي مرةً حثفت نواً من العائلي، والعائلي (٢٠)
بالصفا إلى الدولة القوية دوماً في النظام الأبوي
المتفتت ليست سوى "التيقن للفتح من التفتت
الأبوية العائلي (٢١)

(١٧) خضراء، الدولة العائلي، ص ٦٤

(١٨) خضراء، ص ٦٤

(١٩) خضراء، ص ٦٤

(٢٠) خضراء، ص ٦٤

(٢١) خضراء، ص ٦٤

في توجه النظام الدولي

يحمل النظام الدولي النظام الزلزالي، حيث يقول بأن الرابطة العالمية خفرت. دور العلاقة تمتد فيه ويجبره على التبع والتبع بالملكية والسلطة. في أية لحظة من جهة هذا الكون الاجتماعي. حوله الأساسي إلى ضعف الدولة وإمكانيات الضعفاء، التي لا يمكن أن تفسر صفاته وفعالة للأفراد فيه العربي في هذه الحالة يسود منطق مبدئي. وهذا ما يوضح حقيقة غير متوازنة بين الموضوع السطحي، الشعور والفكر الشعور بالضعف، أولاً - الاستقلال^{٢٢}

كل هذه العوامل مستخدمة وبصورة تجعل من المجتمع العربي مجتمعاً لا يتم مريح تحت الظلم والهيبة

الضية: النظام الدولي المستحدث، والتغيير

على منظومة السياسة

نداء لا بد من الإشارة إلى أن نظام عربي يتعامل مع بلدان نظام العربي على أن هيئته في الأورقة وتحت القنصل من اختلافات في الظهور تتلهم ليس الصيغة نفسها^{٢٣}

بالنسبة إلى الكاتب تيلي إحدى أمراض العالم العربي بالمقاومة لدى الجانب Pasadani وتلعب الحرب العالمية وهذا ما يزال يتنوع أي شيء علاقة الإصلاح التي من شأنها أن تخلص من قبل حسب رأيي إن دعوات الديمقراطية التي تنطبع للعالم العربي بالخروج والتقليد وبغير الاستقلالية، شرب مع سحر بعض السموم Habsburg من التعامل الذي نعود إلى ممارسة "ديمقراطية" ونسبها "ببساطة" هي في أن ديمقراطية ومجربة من أي حس خفي

من خلال هذه الطريقة يقدم عربي جاد

استلزاماً من هذا المنظور يبرز شرابي الإسلامية كقرون وهي والتي في العالم العربي، وهذه تلك هو لتناقض بين "الديمقراطية" Democracy Promotion و"الديمقراطية" Democracy Promotion في الواقع، لا ينظر إلى الطبيعة (الاجتماعية) ككلية أساسية ويحل مكانها "الجمهورية" Habsburg ها، كبرى عام يفسد كياتة صغر في كالملاذات والقدرة والسلف

يرى شرابي أو مسريبات تلك تكمن في العلاقة لصغر الأساسي في تركيبة الأورقة للستيملة وهي حجر زاوية واستمرارية الأساسي هذا يعود إلى العلاقات القومية معن العلاقة بعيداً عنها وفي النظام الأول علاقات سيطرة. وبينما ينبغي، وهذه كلها تكمن بنية العلاقات الاجتماعية وتنعكس فيها^{٢٤}

في دراسة مصححة لهذه الحالة يقدم شرابي القارئ مفهومه الأساسي: "الاستقلال والديمقراطية" Habsburgism at Arabism الأولى مسببة على الدولة والاحترام المتبادل. أما القنصل فتتركز إلى الشعب والصراع

في أوروبا على سبيل المثال وبس خلال "التمسك" Habsburgism ضمر العلاقة يشار لعدم دور على سعيد الذرية فقط لكن على صعيد تنمية شرابة على رؤية المستقبل واستحضارته أيضاً بناء على الخبرات والقدرات الاستراتيجية. بمعنى هو لتعني القوية في أوروبا إلى تفتت فيه سمات

ولا صبح القبول بأنه تحت الظهور التفتت يتنازل البصر من تعبيرية لوجية الأمن في التمسك بالاستقلالية العربية إلا ر من الوقت لا ينجح على للصالح العربي البطريركي فسد من هذا المجتمع، كالمز الأثرية والديمقراطية ينتشر بالهجرة على جملة الهوية الديمقراطية. إلى جانب العلاقة، تمثل الروابط الدولية وبمكثها، فلسف الأساسي

(٢٢) نظام شرابي المبدئي نفسه، ص ٢٢

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٤

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٦

أساسي لظهور النظام الأبوي المستحدث إذ في نظره يدان هذا النظام بطريقة مبالغة أو عجز مشترك، والتجربة العربية وخصوصة من حلال الفتح القريني والإرساليات المذهبية (١)، بناءً على ذلك وحيث الاستقلالية تمت لتأثير التحديث لم تتحول مجاميع المجتمع القريني إلى شعوب معادية مع طبقات معارضة وولعية في هذا الإطار الاجتماعي ظهر دور الطبقة البرجوازية الصغيرة، وتطور تدريجاً لكي يستلزم على التوسيع وبعض النظر عن اسماءهم الإمبريوجينية القديمة (٢ رينكالية) وصلت المصدر الجديدة إلى الحكم من خلال القضاء والفرع. فضلاً عن هذا التوسيع يلاحظ شرابي الأنظمة العربية من جمهوريات رينكالية أو ملكيات محافظة مذكراً على طليعتها الأولى. مرد تلك الطبيعة التوسعية والمتعلقة لكل العلاقات القائمة في العالم العربي على الصعيد المخطط (الانحصارية) لتفخيم الاحتمال، ليس لأن يسهل على الأبناء، الرجال على النساء، الحكام على المحكومين. تمت لتأثير العرب لم تغير طبيعة هذه العلاقات إذ إنها لم تتحول إلى علاقات معارضة محدث ومحدد طبع من عدم أصبحت هذه المجتمعات بالحدود بتجريبها *bourgeois* وبالحدود بعد جبراد المكون.

في ما يتعلق لا بد من الإشارة إلى طيف مركبات الذي أظهر عن لعائلة شكل حوسمة بولنية يسمو صوب، مجموع H تنص تصلاً عضويًا بالانتماء الاجتماعية وتبعاً لذلك يتغير شرابي إلى أن العلاقات الماتية بر القد اكم والمكون بين الأب والأب في علاقات مرموقة معي كتابة السالين تنقل براءة الأب على أبناء الإراثة المطلقة والتجسد في المجتمع والعائلة إجماعاً مفروضاً يؤكد على العادة والإثبات (٣)

مبارك الحري، سلاح بين نظام الرعاية *Paternalistic* على صعيد الميادنة، ليس سوى انكسار لنظام معاصر الذي يتنقل بالعائلة المؤلفة من أب وأم وأولاد، ويؤدى بركات بان المجتمع معوية مكسرة للعائلة والعائلة معوية معسرة للمجتمع، فكذلك مرة الأخر، وفيه من فروق كبيرى بين الثقافة والعلاقات والابور الذي يفسد في كل منها (٤)

هذا التعليل الذي يعتمد على دراسة هوان بلطية في العالم العربي ويقتل مع شرابي مع حلل خارجي أساسي ألا وهو "الإمبريالية" ظهر يرى بأنه تمت لتأثير التوسيع الأبوي، تتولد طليعات قمرية الأبوية إلى مجتمعات أبوية = مستحدث

لم تلحق للمبات يفرس في بعض، وهذا الفصل وضع التريكةبة الشقة على الترابط والرجعية والتوسع الاقتصادي

بناءً على ما تقدم، يستخلص شرابي الفقرة بين الأبوية والأبوية المصنعة فيقول: "إن الأبوية التقليدية تشكلت للحض لا يمكن أن نجى في العالم الحديث ليس بهن كتي تقليدية. بل لاتب لم نجد كذلك ولقد بين الأبوية كالمصنعة هي عملية الانتماءية ون كل محاولة يقوم بها المجتمع الأبوي لإبقاء الصلات بعد (٥)

من هذا الحقل نستنتج بأن الكاتب يعتمد على تناقض تام وواضح بين الحداد والنظام الأبوي من أحد الزوايا يتلقى شرابي إلى تحليل جنود ومهرو الصداقة في العالم العربي

ثالثاً: النظام الأبوي المستحدث

على صعيد من الحداد

يؤكد شرابي في عروبه للنظام الأبوي المستحدث بأنه مبني على مركبهات معينة، تقليدية وقبيلة صلتها. حيث تتلقى الصداقة والأبوية في وحدة

(١) قسم طبعه ٩ ٢٠٠٠
 (٢) هذا المصطلح القريني في طليق التفسيره صفا في تفسير الأبوي والمعتقدات ليعتد برار بر اساس البسطة العربية
 (٣) نظام شرابي للمعاصر طبعه من ٩٤

أهدافها

تمسكنا من ما سبق ذكره في الأهمية
نصت على توثيق دور القصة كـ"مستند" من
النظام التربوي التنفيذي الذي نجح في تصانيف
الهيكلية وتكوين الاستمرار الأدبي
في هذا السياق يوصي السراي بـ"مهمة" لا
تقتضي مشاركة الإصلاح في العالم العربي

رابعة: الأهمية للمنظمة وحفظت الإصلاح

في مقدمتي المستندات والمنهجيات، هجر
منهجين مختلفين تطالب بالإصلاح الاجتماعي
والسياسي في العالم العربي: الأول راديكالية
والثاني محافظة. فالثاني لا يري في الإصلاح
من الرأسمالية وتطور نظام اقتصادي من أجل
التنمية، بينما ترى في القبول للسلطة الرأسمالية
نمطاً لا يري في فشل الثورات الراديكالية في
السياسات ويعم تلافيفاً للهيمنة الغربية، صارع
من وجهة المصالح الذاتية فيها قوة بالمره
إلى الرأسمالية مترافقة دائماً مع القمع السياسي

أما محاولة انتظام الأدبي المستندت فكانت من
جهتين أصليتين: الأصيلة الإسلامية والتربية
العلمية

على عكس القومية العلمانية، تتجه الأصيلة
الإسلامية إلى كنهية وتسلية. لكنها ظهرت على
لها رد طبيعي على الخط في الراديكالية العقلية من
جهة ومقاومة للتسلط الغربي من جهة أخرى. لكن
عربي يؤكد بأن الأصيلة الإسلامية مجردة عن
أبعاد الطوائف الكلاسيكية لصالح المثل في التركيبة
للصناعة للعالم العربي

في نظرية العنصرية العلمانية راديكالية أو
قومية، النظام الأدبي، يقتضيه إلى عربي هي فكرة

تألفتها وهي المودة إلى الجاهل عز وجل يرمي
Bermann، مستخلص شرابي بأن للهيمنة
المنهجية للناج أوروبا أيام الإصلاح والتهنية هي
محملة التهج الطعنة والطمع ويؤكد بأن المداينة
هي مشروع التزاوج بين الفكر (La Douce de la
Vie) والثورة (La Révolution de la Vie) بمعنى
نشر هي جدلية على المستوى الفكري ونوعية على
مستوى عام ١٩٢٤

وشرابي في ترجمته لا يذكر أبداً بأن العالم
عربي حديث لكن منه السادة تقتصر على حرام
مادية خارجية للحياة اليومية فقط هذه المداينة
الغربية تتجه بوجود منسمات حديث (المدرس)
لكن في هذه الحالة، مكنته التصلت من مجتمع
صغير. فقط وليس من أفراد حقيقيين هذا ما يتركه
شرابي حين يصرح بأن المجتمع الأدبي للسمعة
يمثل كافة مظاهر الحالة الخارجية إلا أنه ينظر
إلى القوة والتعليم والرعي الداخلي وهذه هي
الحرص التي تضمن بها التكتلات السطحية حاشاً ١٩٧٤

ما يجرده شرابي في هذا السياق يرمك للفترة
مع أوروبا في ما ما يتطابق بالمنظمة مؤيد لصالح
محرمات العالم العربي، فالكاتب يجرى بأن
أوروبا وحدها من خلال مسار التجهيز لمكان من
سطح المداينة التي يمثلها "الأصيلة" والاستقلالية
بالمستثناء لا يبرز في الجدول المنهجية تطور
"المداينة" في مناخ توليد الفكر الذي يجهز منها
حالة خبر لصناعة وعلمية العلم الإسلامي وهذه
الإمبريالية لم يكن لديه الرغبة بالانتماء إلى
المداينة هذه الرغبة التي مكنت المصير الأساسي
في توليد

بالعودة إلى تاريخ المجتمع العربي يؤكد شرابي
بأن محاولات التمهيد قد نصل إلى نتيجة من أجل
إصلاح حقيقي، فكذلك فشرابي للنظام الأدبي
المنصت كخاتمة تختل هذه المحاولات في تحقيق

تسمية هجوتة وتسلط البطركية، يعتمد بصورة اساسية على تكديت روابط القبائل العشائرية بصبغة العنصرية العنصرية، والتي يرافقتها استغلال لثرائة ووعود الكاتبة بين "الحركة الشعبية في الفتن التي سيعمل على استكمال لمجتمع الابوي لتستحدث من الداخل" (١٧٢)

على الرغم من ان خطاب كسارابي لا يقدم تفسيرات نظرية كافية بالنسبة الى مستقبل وخرائق وأساليب حكمي النظام الابوي لتستحدث لا يحل بل ان كاتبة للنظام الابوي من مرجع اممسي يهودي من اجل فهم حصار الانشغال الى الديمقراطية في الواقع العربي

يبدو انه من منكر موضوعية بعض الفلاسفة الاسامية ليعرضوا لفرافقة في الواقع، ان نظرية تكوين الطبقات ودرجة وعيهم لا عبء كاملة دقيقة بل لهذه تحليل النظم عن التسميات الاسامية التي يشهدون العالم العربي على هذا صعد (التعبير) ديمغرافيا سياسيا (١٧٣)

هذا مع العلم بان الديمقراطية الهنوية التي تحصل من الاسلام مفيد هوية في المجتمع العربي يوجه عند سجد من نظرية التولد بين الطوائف في الحل للواقع العربي، تبدو شبيهة بالنسبة والخطاب بحث مكثف

كما ان الكاتبة لم يشترك الى مسالة الصراع العربي - الاسرائيلي والتي يحدد صميمه صميم من التسويات الاسامية التي اده الى ص.د.د. الجاهل العربي (١٧٤)

هناك، نستطيع ان نجزم بان النظام الابوي يمثل منجها اساسيا لهم الولاء العربي ومع ما يشبه من تحليل، نؤكد بان جند التفسير الميكاني (PAR) منسوبة الى Platon وAristotle وAristotle منسوبة من قبله العربي ويستوفى نقد العربي إضافة إلى الصياغات

ومتعددة وبصورة نكر هنا لتوجه العربي، نظير التوجه الديني عز على طلاق تام مع التمسك به وتسمية التمسك واقتضاد تام من قبل الاسامية الإسلامية والانتظمة المعبية في لن، وعلى الرغم من ان هذه التوجه بالنسبة إلى شرابي هو الفاسد الاسامي لتجسود الابوية المستجدة، إلا ان الحل لسلم الخلاف، يستند الى التوجه النعم والطمع لا يمر من حال الجاهل الديمقراطية في الواقع ويشر إلى أهمية الحكم العربي على الصعيد العالمي فهو لموسد العنصرية بخاصة توجهات كثرية كثيرة باتجاه العالم الثالث يوجه عام والعالم العربي يوجه حتم في التي يحدد بنور أي ذلك صميم هذا

يؤكد شرابي بان العالم العربي يوجه كتم فيه ثلاث محتملات "الحرية والتاريخ والغرب" (١٧٥) في نظره لا الاسامية الإسلامية ولا الطائفية تستطيع تحقيق حلول مستعدة لهذه المشكلات في الواقع، انصارهون يصنعون من الحرية التي حريت الأمة العربية وهي تاهت في السلطة من خلال قمع والفرج (الاستبداد) في الحقل، كذا انصرت الاسامية لتتجهد الاسامي امام من هم في السلطة ويصنعها شرابي بصلوية كبريوية الصنعة لوضعت نفسها على انها الحل الوحيد أمام الانتفاة الذي تزعم بانها حتمية حتمية وعلى الرغم من صحتا لهما ان تكون هذه الفئات الاسوية من نصير الفاعل العربي من تطور الابوية

اشيرة الى الفصل

في تحليل اصير يستند شرابي، بان للجموع انشغالية وصعد حج صير صاير في ضلطة (Unstable) في كاتبة في نساءة في كاتبة النظام الابوي الجملة نقيض وإصلاح طائفي

١٧٢ المصدر ص ٦٩

١٧٣ المصدر ص ٦٩

١٧٤ ص ٦٩، المصدر، كاتبة في هذه الفئات الصمد - ص ٦٩

للممارجة والولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي . ن
تطرح ومنها هي نظم الديمقراطية.

ومن أجل إيجاد الحل بهم، بالنسبة يستعمل
الدخل البيوتي للمجتمع العربي، كما طرأ يستعمل
عقود شرايطي بممارات أخرى، من السكس
تعتبر للواقع التي تطبق فيه السياسات بولاً من
تتعلق هذه الأخيرة على حتى

يصبح عند حد دور الفنى شك نظرية كشمسية
Developmentalis، من قبل مفكر عربي على

ارتباط وثيق بالمجتمع على قيد الحياة وتكون أهمية
هذه النظرية بأنها غير مسبوقة من القرب إشارة
إلى النظريات القديمة الأخرى كما تكس لميت
يتلهم تطوّر مجرّه للحياة في العالم الثالث بعامة
والعالم العربي بخاصة

ومن أجل أن يثبت صحة أمر للآخرى بعد أن جمع
في سرد الألفاظ المقدم للحالة العربية يستعمل
شرايطي - عربى خلتاً بالتي "إن تشاؤم العقل
لا يماره، إلا تناقل الإبداع"^{١١٦}

برای

برای

برای

و

و

III.

برای

و

و

و

أبعاد

مجلة
الدراسات
اللبَنانية
والعربية

Abaad - No. 5, June 1996 العدد الخامس : حزيران / يونيو ١٩٩٦



المُخَوَّر

القطائعُ في لبنان الواقِعُ والتحدّيات

طارق زيادة إبراهيم طرابلسي كميل زيادة
إدمون نعيم سامية الشعار أنطوان خير
سليمان تقي الدين ميشال خطّار بطرس حرب
وأيّل خير ندى نصّار شاوّل عصام نعمان
نواف سلام

■ **المنهج النقابيّة في لبنان**
محمد عبد الهادي

■ **تطرُّر وضع المرأة اللبنانية**
فهميّة شرف الدين وفاديا كيوان

■ **الفقر في لبنان**
أنطوان حدّاد

■ **الإسلاميّة الراديكاليّة والمجتمع الأهلي**
نزيه الأيوبي

■ **السياسة والثقافة في العالم العربي**

عبد الرحمن منيف

■ **المخيمات الفلسطينية**

حسين شعبان



المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

اللَّحْنُ الْمَشْتَرِكُ

حَسَنٌ آفَا
سَعْدُ الدِّينِ الْبَرْهِيْمُ
دَلَالُ الْبَيْتِزِي
عَبْدُ الْإِلَهِ بَلْقَازِي
أَحْمَدُ بِيضُونُ
فَرِيدُ الْخَنَازِنِ
عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّوْرِي
نَوَافُ السَّلامِ
عَزِيزُ الْعِظَمَةِ
نَجِيبُ عَيْسَى
شَفِيقُ الْغَبَرِ
جَوْجُ قُتْرَمِ
نَوَافُ كِبَارَةِ
فَادِيَا كِبْوَانِ
الطَّاهِرُ لَبِيبِ
أَنْطَوَانُ مَسِيرَةِ
خَلْدُونُ الْنَقِيبِ
السَّيِّدُ تَسْبِيْنِ

■ الأراءُ الواردة في المجلة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

أبجد

مجلة الدراسات اللبنانية والعربية

المشرف العام : بول سالم

مدير التحرير : فارس أبو صعب

المدير المسؤول : جبّوبة اسحق

ISSN : 1023 - 9626



المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

الفريق الإداري

بول سالم : مدير عام
مايكل يونغ : مدير تحرير
كمال شحادة : مدير أبحاث
زياد ماجد : منسق برامج
فارس أبي صعب : مدير تحرير
روزني ناصر : مديرة برامج

العدد الخامس : حزيران / يونيو ١٩٩٦

المحتويات

الافتتاحية

- قدر القضاء: نحو تفعيل السلطة القضائية بول سالم ٤
هل نحن دولة حديثة؟ فارس أبي صعب ٨

المحور: القضاء في لبنان: الواقع والتحديات

- التطور التاريخي للسلطة القضائية طارق زيادة ٢٨
التطور التاريخي للسلطة القضائية (تعقيب) اسمن نعم ٣٧
التطور التاريخي لمصادر القانون اللبناني طارق زيادة ٣٩
التنظيم القضائي والمحاكم الاستثنائية سليمان تقي الدين ٥٠
التنظيم القضائي والمحاكم الاستثنائية (تعقيب) وائل خير ٦٥
المحاكم الاستثنائية ودورها في التنظيم القضائي ابراهيم طرابلسي ٦٩
المحاكم الاستثنائية ودورها في التنظيم القضائي (تعقيب) سامية لشعار ٧٦
القضاء المدني ودوره في الحقوق والحريات ميشال خمار ٨٠
القضاء المدني ودوره في الحقوق والحريات (تعقيب) ندى نصار شاورل ٨٦
استقلالية القضاء بين النص والواقع نواف سلام ٩٠
استقلالية القضاء بين النص والواقع (تعقيب) كميل زيادة ٩٥
المجلس الدستوري ودوره في الرقابة على دستورية القوانين انطوان خير ٩٧
المجلس الدستوري ودوره في الرقابة على دستورية القوانين (تعقيب) بطرس حرب ١٠٤
القضاء اللبناني: من وظيفة إلى سلطة عصام نعمان ١٠٨

دراسة

- المناهج التعليمية في لبنان: الواقع والمرتجى محمد عبد الهادي ١١٨

وجهة نظر

- واقع النظرية التربوية العربية علي ضاهر ١٩٣

تقرير

- الخيمات الفلسطينية في لبنان حسين شعبان ١٩٩

مقابلة

- السياسة والثقافة في العالم العربي (عبد الرحمن منيف) مارلين ديك ٢٢٦

مراجعة كتاب

- التراكم والعودة (سمير أمين) سناء أبو شقرا ٢٤٢

- الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية (احمد شعبان) خالد الليشاري ٢٤٨

وثائق

- تقرير الأمم المتحدة عن مجزرة قانا ٢٥١

كاريكاتور

- ٢٥٦

قَدْرُ الْقِضَاءِ : نَحْوُ تَفْغِيلِ السُّلْطَةِ الثَّالِثَةِ

من البديهي أن القضاء المستقل والفاعل هو أحد العناصر الأساسية للدولة الديمقراطية والمجتمع المدني الحر المستقر. فلا ديمقراطية ولا جمهورية ولا نظام دستورياً بمعزل عن دولة القانون ولا مجتمع آمناً من التسلط والتعسف من دون حكم القانون حكماً قوياً عادلاً منصفاً يشمل الصغير والكبير والحاكم والمحكوم معاً.

يسلّط هذا العدد من مجلة أبعاد الاضواء على أوضاع السلطة القضائية في لبنان بالتعاون مع عدد من كبار اختصاصيي القانون والقضاء في لبنان. ولا يمثل هذا العدد مساهمة في دراسة مشكلات هذا القطاع المهم في لبنان وحسب إنما هو مساهمة في فتح ملف السلطة القضائية في العالم العربي بوجه عام.

وفي الوقت الذي تنال السلطتان التشريعية والتنفيذية حيّزاً كبيراً من الاهتمام في الدستور اللبناني، يلحظ الدستور القطاع القضائي في مواد قليلة، وبخاصة المادة ٢٠ منه التي تنوط السلطة القضائية بالحاكم، ويؤكد ضرورة استقلالية القضاة في عملهم. ولكن قبل اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ لم تُعطَ أية صلاحية للقضاء للنظر في دستورية القوانين، ولكي يقوم بدور المراقب في حماية الدستور من الخروقات وخلق توازن بينه كسلطة وبين السلطتين التشريعية والتنفيذية. أما المادة ٨٠ من الدستور المتعلقة بالمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء فعلى الرغم من ورودها بدستور عام ١٩٢٦ فهي لم تعمل بها ولم ينشأ هذا المجلس خلال فترة الاستقلال.

إِفْتِنَاحِيَّةُ

أما بعد اتفاق الطائف، فقد عُدِّل الدستور بالمادة ١٩ منه لمصلحة إنشاء مجلس دستوري للنظر في دستورية القوانين وللنظر في الطعون المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والنيابية. مع العلم أن إنشاء المجلس الدستوري استغرق أربع سنوات وهو لا يزال يفتقد الحد الأدنى من التجهيز المادي والبشري. لقد باشر هذا المجلس حياته وشرع في مهمة إعادة بعض التوازن بين السلطات. حتى بعد الطائف أيضاً أخذ بالمادة ٨٠ وألّف المجلس الأعلى، مع العلم أنه لم يتلقَ أي دعاوى، إنما المشكلة، ربما، في كلا هذين المجلسين، أنه يحق لهما أن يتحركاً فقط بناءً على طلب أطراف في السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية (أو من المقامات الروحية). بكلام آخر لا يملك هذان المجلسان استقلالية المبادرة في إثارة القضايا التي تنطرح أمامهما. فلا يستطيع المجلس الدستوري مثلاً، بمبادرة ذاتية أو بطلب من أي جهة في السلطة القضائية، أن يراجع دستورية أي قانون، فالمجلس يحق له أن يتحرك فقط بطلب من جهات في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو من المراجع الدينية. أما بالنسبة إلى المجلس الأعلى فهو يتحرك فقط بطلب من ثلثي المجلس. وهكذا تبقى السلطة القضائية حتى في أعلى مجالسها، محدودة الاستقلال.

وإذا نظرنا إلى شؤون إدارة القطاع القضائي وبالمسألة الحيوية المتعلقة بالتعيينات والترقيات ونقل القضاة وجدنا أيضاً نفوذاً قوياً للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية. فالتعيينات والترقيات تتم من خلال توصيات بين مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل وترفع إلى مجلس الوزراء لإصدار المراسيم فيها. هذا مع العلم أن أعضاء مجلس القضاء الأعلى هم أصلاً معينون من قبل السلطة

التنفيذية. في الواقع والروح، إذاً، تخضع الهيكلية القضائية لنفوذ السلطة التنفيذية وتتأثر معنوياً وفعلياً بمصالح النخبة السياسية الحاكمة في كل عهد.

ولا تُحصر مشاكل القطاع القضائي في لبنان بمسألة الاستقلالية وقوتها كسلطة ثالثة، إنما هناك مشاكل بنيوية وإدارية مهمة لا علاقة لها بما سبق، منها مشاكل تتعلق بتعدد المحاكم الاستثنائية التي ينقصها التنظيم مقابل المحاكم المدنية والجزائية، ومنها مشاكل تتعلق بالأزمة الإدارية والعملائية حيث يُنتظر من ما يقارب الثلاثمئة قاضٍ أن يعالجوا عشرات آلاف الملفات المتراكمة عبر السنين وآلاف غيرها تودع في المحاكم كل أسبوع، وذلك من دون مكننة حديثة ومن دون البنى الإدارية التحتية اللازمة من مكاتب متابعة ومساعدين قضائيين.

لهذه القضايا الإدارية اليومية أيضاً أهمية بالغة إذا أردنا مجتمعنا مجتمعاً تنظم علاقاته بحسب القانون والعدل وليس بحسب العلاقات الشخصية والوساطات والنفوذ المالي وغيره؛ وتكتسب هذه القضايا أهمية أيضاً حيال الهدف التنموي لحكومة لبنان الحالية، إذ إن لا توظيف لأموال ولا إنشاء لشركات ومؤسسات دولية في لبنان في غياب سلطة قضائية نافذة وسريعة تعطي الثقة للمؤسسات وتبث الخلافات على نحو عملي وسريع.

يجب إذاً أن يحظى القطاع هذا بالدعم المادي والمعنوي اللازم لتفعيل نشاطه وعمله، كما أنه يجدر النظر في سبل تدعيم استقلال السلطة القضائية لتتمكن فعلاً من أن تكون هي السلطة الثالثة في الدولة وتقوم بدور المراقب والموازن للسلطتين الاشتراعية والتنفيذية.

ومن المؤسف اليوم أن نرى دولاً أخرى، كإيطاليا مثلاً، تقوم فيها السلطة القضائية بدور رائد وشجاع في الدفاع عن المصلحة العامة ومكافحة الفساد والمافيات، في حين هنا في لبنان، حيث الفساد والمافيات تستنزف طاقات الوطن، نجد السلطة القضائية إما غير قادرة أو غير راغبة في التحرك.

هذا العدد من مجلة أبعاد إذاً يتعاطى بالشؤون الإدارية اليومية العادية في عمل القضاء اللبناني كما يلتمس قضايا سياسية أكبر وأوسع، وذلك في ما

يتعلق بقطاع قلما يفهم الرأي العام مشاكله ويقدرها وكذلك حتى النخبة المثقفة من خارج مجموعة القضاة والمحامين الذين يعيشون واقع هذا القطاع. وهذا هو القطاع الأكثر اتصالاً بحقوق الناس وحمايتهم وبوضع حدود دستورية وقانونية لمن يتصرف عشوائياً بالسلطة. ونأمل أن يقدم هذا العدد ما يثمر في تقدم البحث حول هذا القطاع المهم في لبنان وفي العالم العربي بعامة

هل نحن دولة حديثة؟

ما كادت الحرب العالمية الأولى تنطفئ ناراها، حتى أخذت الدول الأوروبية الكبرى تنفض رماد السلطنة العثمانية عن منطقة المشرق العربي. وأقامت في هذه المنطقة نماذج من الدولة الحديثة. فقام لهذه الدولة دستور وجيش، وقامت مؤسسات تشريعية وإجرائية، وقام قضاء. وأريد لهذه الدولة أحياناً أن تكون جمهورية، واستوحي دستورها من دستور الدولة المنتدبة كي يظهر فيها وجه الحداثة، فتحدث دستورها عن الحريات وعن مبدأ الفصل بين السلطات، وتحدث - كما في لبنان - عن «جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل». ووضعت هذه الدول في النهاية في عداد الدولة الحديثة. فهل هي بالفعل كذلك؟

يبدو أن الباحثين في علم الدلالة وفي الأيبستيمولوجيا محقون في ملاحظاتهم على طرائق استخدام المصطلحات اللغوية والمعرفية ونقلها من فضاء معرفي ولغوي إلى آخر عبر تجريدها من دلالاتها المعرفية ومن الشروط المكانية والزمانية لانتاجها. بحيث تتعرض تلك المصطلحات، وبالتالي النصوص، لعملية مسخ تفقدها الكثير من مضمونها المعرفي ومن دلالاتها المفاهيمية وتخرجها من إطارها التاريخي.

ولعل ذلك ينطبق على مفهوم «الدولة الحديثة» التي بلغها الكثير من مناطق العالم الثالث، بغض النظر عن السياق التاريخي، بمختلف متغيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الذي أسفر عن ولادة هذا النموذج من الدولة في تلك المناطق. وهو سياق يحمل الكثير من الاختلاف عن ذلك الذي حدث في الغرب

إِفْتِخَانِيَّةُ

وانتج نموذج الدولة الحديثة فيه. دون أن يعني ذلك بالطبع، كما حاول أن يزعم بعض المدارس الفكرية في كلا الشرق والغرب، أن الدولة الحديثة هي من طبيعة الغرب نفسه وبالتالي يتعذر على الشرق إنتاجها، وهو زعم يفتقد الرؤية التاريخية لتطور المجتمع البشري وبالتالي فهو لا يتلمس العلاقات والظروف التي أدت إلى بروز تجارب مختلفة بين دولة وأخرى أو بين منطقة من العالم وأخرى، أو بين طرف ومركز ضمن المنظومة العالمية الواحدة.

نشأت الدولة الحديثة إذاً في الغرب والشرق في مناخين مختلفين وفي ظروف ومواقع تاريخية مختلفة على الرغم من خضوعهما لمنظومة عالمية واحدة. ففي الغرب جاءت الدولة ترجمة لتحولات تاريخية شهد المجتمع خلالها نشوء الطبقة البرجوازية وتَحُلُّ نمط الانتاج الاقطاعي فجاء عصر التنوير ليعبر عن هذه التحولات في جملة مبادئ وضعية تضع حداً للحكم الملكي المطلق المستند إلى الحق الالهي وتؤسس لقيام الدولة الحديثة المستندة إلى الارادة العامة. أما في الشرق العربي فهي لم تكن ترجمة لعصر النهضة العربي الذي عبر رواده عن نماذج للدولة المنشودة لم تكن بعيدة من روحية النموذج الغربي لها، على الرغم من أن عصر النهضة هذا لم يكن تعبيراً عن تحولات تاريخية مجتمعية مساعدة بقدر ما كان تعبيراً عن بدايات تكون نظام التبعية للغرب وعن محاولات ترميم الدولة العثمانية وظهور نخبة من الموظفين والضباط فيها تدعو إلى ضرورة الاصلاح عبر تبني نماذج التنظيم الموجودة في أوروبا؛ فضلاً عن تأثير نخبة مثقفة تلقت علومها في أوروبا وفتنها سحر نموذجها الحداثي ... في الوقت الذي كانت بلادها تشهد بدايات الاختراق الاستعماري وخضوعها لعلاقات رأسمالية طرفية تابعة

للدولة الحديثة في الغرب ولدورها الاقتصادي الجديد في الخارج الذي كان يجري تكييفه لمصلحة الداخل. كل ذلك في ظل دولة عثمانية متداعية ومجتمع يسير أكثر فأكثر نحو التخصص بانتاج سلع تلبي حاجات الثورة الصناعية، أو يستحيل سوقاً لتصريف انتاج تلك الثورة، وطبقة «برجوازية» صاعدة تؤدي دور الوساطة التجارية بين الداخل والخارج فضلاً عن دور تكييف الداخل الطرف لحساب الخارج المركز.

كان عصر التنوير وما انتجه من أفكار وضعية وعقلانية ملهماً لعدد من الثورات الاجتماعية والسياسية شهدتها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أسفرت عن قيام الدولة الحديثة. وقد ارتكز قيام هذه الدولة على وجود بيروقراطية، وقيام جيش كمؤسسة قوية ومتمتعة باستقلال نسبي، وسيادة جو من العقلنة في التنظيم. وقد سادت في هذه الدولة أنظمة سياسية بديلة من أنظمة القرون الوسطى، بحيث قامت هذه الأنظمة بانتزاع الصفة الإلهية عن سلطة الملوك فاصلة الدين عن الدولة.

* * * * *

هناك جملة مبادئ إنسانية عبر عنها فلاسفة عصر التنوير مثلت منطلقاً لقيام الدولة الحديثة. وأبرز هذه المبادئ الحرية والعدالة والمساواة والقانون والديمقراطية. وقد كرسست هذه المبادئ في جملة تشريعات كانت بمثابة عقد اجتماعي يمثل ارادة عامة يلتزمها الجميع. وقد تساوى الناس جميعاً أمام هذا العقد في الحقوق والواجبات، ولم تعد السلطة معه منوطة بملك يمثل العدالة الالهية والحق الإلهي، بل بات مصدر العدالة والمساواة قانون الطبيعة.

وهكذا فعل توماس هوبز إذ ربط بعض مبادئ الفلسفة الوضعية بقانون الطبيعة هذا، الذي يقضي أن يعامل الانسان الآخرين على النحو الذي يحب أن يعاملوه به، لذلك فإن العدالة والمساواة والاعتدال والرحمة مصدرها قوانين الطبيعة نفسها، وليست السلطة الإلهية. وهذه القوانين يعود الفضل للعقل في اكتشافها، وهي «بموجبها يحرم على البشر ان يفعلوا ما من شأنه أن يؤدي إلى

تدمير حياتهم أو ينزع عنهم الوسيلة إلى رعايتها وحفظها». وهذه القوانين هي التي تؤسس لدى هوبز للنظام السياسي الذي يفترض لكي ينجح في وضع حد للصراع المميت أن يوافق أفراد الجماعة على الاعتراف بالسيادة المطلقة بـ «شخص معنوي» هو الدولة، يمارس سلطانه بواسطة قرارات يكون وحده صاحبها، وبواسطة قوانين يمثل فرضها شرطاً لانتظام الجمهورية. بإنشاء الدولة إذاً يفترض توافق المواطنين جميعاً على التخلي الكلي عن قوتهم الفردية ونقلها إلى السلطة العامة.

وهذه القوة الفردية يعبر عنها جون لوك بالسلطة التي يتمتع بها كل فرد في «التطور الطبيعي»، وهو يرى أن الدولة تقوم على تخلي الأفراد عن هذه السلطة لمصلحة الجماعة ومن خلالها للحكام الذين نصبهم المجتمع أولياء عليه مشروطاً عليهم صراحة أو ضمناً استخدام هذه السلطة من أجل خيرهم وحماية أملاكهم. وهنا يكمن مغزى العقد الاجتماعي لدى لوك، الذي عاصرت أعماله الثورة الانكليزية الثانية ومهدت لسقوط نظام الحق الإلهي وقيام نوع من الملكية الدستورية.

وربما يكون العمل الأكبر على طريق التأسيس للدولة الحديثة وللنظام الجمهوري قد أتى به جان جاك روسو في عقده الاجتماعي الذي كان ملهماً للثورة الفرنسية، وواضحاً أسس العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه الدولة الحديثة. فجاء عقده ليحدد مفاهيم حديثة للحكم والقانون والتشريع والارادة العامة والحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية ... وغيرها من المبادئ الوضعية. وظهرت الدولة في عقده بوصفها شخصاً معنوياً متجسداً بمجموعة أنظمة ومؤسسات تعبر عن الارادة العامة. وهذا الشخص العام، الذي يؤلف من اتحاد جميع الآخرين، يسمى «جمهورية» أو «هيئة سياسية» أو «دولة». ويتساوى جميع المواطنين المشتركين في هذا العقد فيه، و«ما يجب أن يصنعه الجميع يمكن الجميع أن يأمر به، ولكن ليس لأحد حق أن يطالب بأن يصنع ما لا يصنعه بنفسه». والتعهدات التي تربط المواطنين بالهيئة الاجتماعية ليست إلزامية إلا لأنها متقابلة، فالشعب الذي يكون خاضعاً للقوانين يجب أن يكون هو واضعها.

ويتحدث روسو عن السيادة، وهو لا يفصلها عن الارادة العامة. فالعقد الاجتماعي يمنح الهيئة السياسية، أي الدولة، سلطاناً مطلقاً على جميع أعضائها،

وهذه السلطة نفسها، الموجهة بدورها من قبل الارادة العامة، تسمى سيادة. وهكذا تكون الارادة العامة لدى روسو هي التي تمارس السيادة: و«الارادة العامة وحدها هي التي يمكنها أن توجه الدولة وفق هدف نظامها الذي هو الخير العام»، وهو يمثل المصالح المختلفة التي تتألف الرابطة الاجتماعية منها ويدار المجتمع على أساسها. وبما أن السيادة ليست سوى الارادة العامة فهي «لا يمكن ارتهانها أبداً». والسيادة لدى روسو لا يمكن أن تكون موضع تفويت، إذ «يمكن أن ينتقل الحكم من جهة إلى أخرى لكن الارادة نفسها لا يمكن أن تنقل». والسيادة لا تقبل التجزئة كذلك. فالارادة إما أن تكون عامة فتكون ارادة الشعب برمته، وتكون بالتالي تعبيراً عن السيادة، وهي بذلك تفعل فعل القانون، أو تكون إرادة جزء من الشعب وهي بذلك لا تكون سوى إرادة خاصة.

ويحذر روسو من مخاطر مصادرة الدولة من قبل الحاكم، الأمر الذي يؤدي إلى الاستبداد وإلى انفراط العقد الاجتماعي: و«إذا ما انتهى الأمير إلى حياة ارادة خاصة أكثر فعالية من إرادة السيد واستعمل القوة العامة التي هي قبضته اتباعاً لهذه الارادة الخاصة فإنه يكون هناك سيدان: سيد حق وسيد واقع، وهناك يتلاشى الاتحاد الاجتماعي من فوره وتنحل الهيئة السياسية».

وقد وعى روسو تأثير الاستبداد ومصادرة الدولة من قبل الحكام في الوحدة الوطنية وفي الولاء للوطن، فحين «ينقطع الأمير عن ادارة الدولة وفق القوانين ويغتصب السلطة ذات السيادة [...] يقع تغيير عجيب، وذلك أن الدولة، لا الحكومة، تنقلص، وبهذا أعني أن الدولة الكبيرة تنحل وتتألف منها دولة أخرى مركبة من أعضاء فقط تكون تجاه بقية الشعب سيدته وطاغيته، حتى إذا ما اغتصبت الحكومة السيادة نُقض الميثاق الاجتماعي وحُمِلَ المواطنون [...] على الطاعة من غير ارتباط». كما تنبه روسو إلى مخاطر استخدام القوة، فهي «لا تخلق الحق، وإنما غير ملزمين بغير طاعة السلطات الشرعية». وهو يشدد على ضرورة صون العقد للحرية الفردية، فحرية الفرد ملازمة لانسانيته: «وتنزل الانسان عن حريته يعني تنزلاً عن صفة الانسان فيه وتنزلاً عن الحقوق الانسانية وعن واجباتها أيضاً». والحرية هذه لا تكون تجاه السلطة الملكية - أو السياسية - فحسب بل تجاه السلطة الأبوية - أي الاجتماعية - كذلك، و«إذا ما استطاع كل واحد أن يبيع نفسه فانه لا يقدر على بيع أولاده. فهؤلاء الأولاد يولدون أحراراً

وتكون حريتهم خاصة بهم». ولا تقل المساواة أهمية عن الحرية لديه، وهما أمران يجب أن يصونهما التشريع. فإذا «بحث عن الشيء الذي يقوم عليه أعظم خير للجميع، والذي يجب أن يكون عليه كل طريق اشتراعي، وجد أنه يرد إلى أمرين أصليين: الحرية والمساواة».

وحدد روسو في عقده دور الحكومة، فهي «هيئة متوسطة قائمة بين الرعايا والسيد ليتواصل، موكولٌ إليها تنفيذ القوانين وصيانة الحرية المدنية والسياسية». وهو يرى أن نظام الحكومة «ليس عقداً، بل قانونٌ، وحَفْظُ السلطة التنفيذية ليسوا أولياء الشعب بل موظفوه، وهو يستطيع نصبهم وعزلهم عندما يود [...] وهم لا يفعلون غير القيام بواجبهم كمواطنين عند تقلدهم الوظائف التي تلزمهم الدولة بها». أما النواب فهم ليسوا ممثلي الشعب «ولا يمكن أن يكونوا ممثليه، وهم ليسوا غير وكلائه، وهم لا يستطيعون تقرير شيء نهائياً. وكل قانون لا يوافق الشعب عليه شخصياً باطل، وهو ليس قانوناً مطلقاً». وهو يشدد على مخاطر تأثير المصالح الخاصة في المصلحة العامة، مشيراً إلى أن فساد المشتري أكثر شراً من سوء استعمال الحكومة القوانين. «فالدولة إذ تكون قد فسدت في جوهرها فإن كل إصلاح يصير متعذراً». والسبيل إلى تلافي ذلك يكمن عند روسو في الديمقراطية، فهي «المثل السياسي الأعلى الذي يستطيع أن يجمع، في فعل واحد، بين الحرية وبين الخضوع للقوانين [...] النمط القادر على جعل السلطة والقيادة في أيدي من يكون «الجمع العام» عنهم راضياً وعلى فعلهم موافقاً».

* * * *

هكذا إنأ تبلورت فكرة الدولة الحديثة دولة أنظمة ومؤسسات تعلو سلطة الأمير وتخضع كل أفراد المجتمع لسلطانها، دولة تقوم على الفصل بين السلطات وعلى الفصل بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. وكان على العالم العربي أن ينتظر عقوداً عدة على حدوث الثورة الفرنسية وغيرها من الثورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها أوروبا، لكي يأخذ دوي هذه الأفكار يتراعى في أجوائه. وكان للبعثات التعليمية التي أرسلت إلى أوروبا دور في تفجير هذا الوعي، وجرى

نقل صورة عن تجربة التحديث الأوروبية باعجاب، وأطلقت الدعوة إلى التمثيل بهذه التجربة، فأخذت أفكار الثورة الفرنسية تتسرب إلى الدولة العثمانية بما في ذلك مفاهيم الحرية والمساواة والوطنية والديمقراطية وتحديد السلطة المطلقة.

غير أن هذه الحركة ظلت دون خطوة تستحق التوقف عندها، وهي أن حركة النهضة العربية تبنت الأفكار الأوروبية الحديثة مع الحفاظ على الأصالة الثقافية للمجتمع دون إحداث قطع مع الماضي كما فعل عصر التنوير ومبادئ الدولة الحديثة في أوروبا. دون أن ينفي هذا بحد ذاته النزعة التحديثية لرواد النهضة العربية، والعمل على إعادة تفسير التراث الاسلامي وتكييفه لاستيعاب منجزات عصر التحديث وتبني منطلقاته. ويبدو البعد التراثي الاسلامي في طروحات بعض رواد النهضة مجرد أسلوب في التعبير أو وسيلة لا يصال أفكارهم التحديثية في ظل مجتمع لم يكن يشهد بعد الشروط الموضوعية لاجراء قطع مع ماضيه كما فعل عصر التنوير في أوروبا تجاه الكنيسة.

وقد احتل البعد الدستوري حيزاً مهماً من أفكار رواد النهضة العربية. وجعل بعضهم الأمة مصدر السلطات ودعا إلى إقامة حكم على أسس دستورية ترتضيها الأمة ويتقيد بها الحكم. ورأى أصحاب النزعة الدستورية في عصر النهضة أن الحل الوحيد لمشكلة الدولة المقترحة هو التنظيمات والمؤسسات الدستورية الأوروبية، التي مثلت في نظرهم سبب تقدم أوروبا وقوتها.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أخذت الدعوات إلى تحديث الدولة تتكرر مع مجموعة من رواد عصر النهضة. فقد دعا أحمد فارس الشدياق إلى تحقيق الشورى عبر مجالس نواب للأمة يجري انتخابها شرعياً وليس عبر مجالس يكون فيها وزراء صاحب الملك ووكلاؤه. أما بطرس البستاني فقد اشترط للتمدن قوانين عادلة متساوية تتفق مع روح العصر وتركز على الموضوع لا على الأشخاص، داعياً إلى الفصل بين الدين والدنيا، وإلى ضرورة فهم العلوم الحديثة وتغيير عقول الناطقين بالضاد وقرائها ليواكبوا العلم والتقنيات الحديثة.

ويعد الطهطاوي من أبرز المفكرين العرب في عصر النهضة الذين نظروا للدولة الحديثة. وقد وضع الطهطاوي رؤية سياسية مستلهماً مبادئها من الأفكار الأوروبية الحديثة حول الدولة والقانون ومحاولاً تكييفها مع الواقع الثقافي الاسلامي في مجتمعه، مبرراً مشروعية الأخذ في النظام السياسي والقانوني

للدولة الحديثة الأوروبية. وكان تأثر الطهطاوي واضحاً بأفكار روسو وبعقده الاجتماعي. فهو يتحدث عن الحقوق المدنية بوصفها «حقوق أهالي المملكة الواحدة بعضهم على بعض»، وهي ليست هبة من الدولة بل هي تضامنية بين المواطنين، وهي ثمرة التعاهد بينهم «لحفظ أموالهم ومنافعهم ونفوسهم وأعراضهم وما لهم وما عليهم محافظة ومدافعة»، حتى إنه أكثر ما يقترب من روسو حين يحدد أن أهم الحقوق المدنية للمجتمع هي الحرية والمساواة؛ فالحرية من شأنها وحدها أن تخلق مجتمعاً حقيقياً وحباً للوطن قوياً.

وتحدث الطهطاوي عن الحقوق والواجبات لكل من السلطة والمواطنين، مشيراً إلى الجانب الإيجابي في واجبات المواطن التي تكمن ليس في خضوعه للسلطة بل في دوره الإيجابي في بناء مجتمع مثمن حقاً. أما حقوق السلطة الحاكمة وواجباتها فهي يجب أن تتحدد بقانون كي تتحصن تجاه الرغبات والمصالح الشخصية للجماعة الحاكمة. وقد أكد الطهطاوي في نظريته إلى الدولة أن الأمة هي مصدر السلطات، مشدداً على ضرورة وجود دستور يحدد الإطار القانوني لممارسة هذه السلطات. وهو دعا إلى ضرورة وجود ميثاق دستوري يقوم الحكم عليه، على أن يرتضيه المواطنون ويلتزمه الحاكم. ورأى الطهطاوي أن مصدر الميثاق الدستوري يكون الفكر السياسي الحديث لا مصادر التشريع الإسلامي. من هنا كانت دعوته إلى تقليد الفرنسيين في نظمهم الدستورية والبرلمانية حيث يخضع الحاكم فيها للقوانين تطبيقاً لسيادتها. ولم ينظر الطهطاوي نظرة جامدة إلى الشرائع بل نظرة تاريخية، مشيراً إلى ضرورة تغييرها بتغير الظروف. كما كان للولاء الوطني موقع في أفكار الطهطاوي، إذ جعل الوطنية رابطة أساسية ودافعاً للتضحية، رابطاً المواطنة بالحقوق العامة. فانتفاء الفرد للوطن يعني «أن يتمتع بحقوق بلده»، داعياً إلى انقياد الفرد لقانون الوطن والعمل على تنفيذه.

كما احتلت الدولة الحديثة المؤسسة على القانون والعدل حيزاً مهماً من أفكار خير الدين التونسي. فهو دعا إلى ضرورة تجاوز الدولة الدينية وتأسيس الدولة المدنية القائمة على العقل، مشدداً على دستورية الدولة وعلى ضرورة إلغاء الحكم المطلق القائم على الاستبداد، مشيراً إلى أن الانفراد في السلطة لا بد من أن يؤدي إلى سيادة الظلم وخراب العمران. وتقييد سلطة الحاكم في نظره هو الشرط الضروري لتحقيق العدل الذي هو الأساس السليم الوحيد للدولة. ولا يجوز في

رأيه التخلي عن القوانين المنظمة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم بحجة أن الحاكم له من الكمالات ما لا يحتاج معها الى قوانين. وهذا التقييد يجري على مستويين: الشريعة والمشورة.

كما شدد التونسي على مسألتَي الحرية والعدل، مركزاً على الحرية الشخصية عبر «اطلاق تصرف الانسان في ذاته وكسبه ... ومساواته لأبناء جنسه ...»، وعلى الحرية السياسية عبر مشاركة المواطنين في الدولة وإبداء الرأي في ما هو أصلح لها، مشدداً على ملازمة الحرية لسيادة القانون في هذه الدولة، فأسباب العمران والتمدن في رأيه تتأسس على دعائمي الحرية والعدل. ودعا التونسي إلى تأليف المجالس النيابية المنتخبة تحقيقاً للديمقراطية التمثيلية.

هذه الحياة النيابية هي الشرط للقضاء على الاستبداد لدى الأفغاني كذلك. والحياة الدستورية بالنسبة إليه لا تقوم إلا إذا كان للشعب دور أساسي فيها، لأن سلطة الأمراء والملوك منافية للحكم الدستوري النيابي بمعناه الصحيح. فالقوة النيابية لأي أمة لا تحقق مغزاها الحقيقي إلا إذا كانت من الأمة نفسها.

ولم يختلف مفهوم الدولة عن ذلك لدى الكواكبي. وهو كان من دعاة حكم الشعب والسيادة الشعبية، ومن دعاة حكومة دستورية يكون المواطن فيها أميناً على سلامة الجسم والحرية والنفوذ والعدل والمال والملك والشرف، خاضعة لسيطرة الأمة، المسؤولون فيها وكلاء ينوبون عن الأمة بإدارتها ويقومون بحفظ الحقوق الأساسية المقررة للأمة على الحكومة.

هذا الاتجاه إلى تعزيز المفاهيم العصرية للدولة ساد مختلف رواد عصر النهضة، فطغت هواجس الاستبداد والدعوات الى الحرية والقانون والديمقراطية والعدل وغيرها من مبادئ الدولة الحديثة على كثير من أدبيات رواد ذلك العصر الآخرين، سواء في ما يخص دولة القانون التي دعا محمد عبده إليها وإلى سيادة القانون الوضعي في الدولة، مشيراً إلى أن «القانون هو سر الحياة وعماد سعادة الأمم، وأن القوة لا تأتي بثمرتها الحقيقية إلا إذا أعضدت باتباع الشرع والقانون الذي أقر العقلاء بوجوب اتباعه» على الرغم من أنه كان يرى ضرورة بلوغ البلاد مرحلة من الاستعداد تسبق تطبيق القوانين الوضعية ونماذج الدولة الحديثة؛ أو في ما يخص الحرية حيث لا وطن من دون حرية لانعدام الحقوق كما رأى عبده، أو كما رأى أديب اسحق الذي كانت الحرية بالنسبة إليه الضمانة الوحيدة للتقدم

السياسي بينما الاستبداد هو أحد أهم أسباب الانحطاط لدى الشرقيين؛ أو في ما يخص الديمقراطية التي شدد عليها رفيق العظم مبشراً بأنها قادمة لا محالة.

* * * * *

هل ترجمت أفكار عصر النهضة العربية هذه بدولة حديثة؟ تتوقف الإجابة عن هذا التساؤل على تحديد المعنى الدلالي والمفاهيمي لمصطلح الدولة. فالدولة الحديثة وفق تبلورها في التجربة التاريخية الأوروبية هي تلك الشخصية المعنوية المتجسدة في مجموعة أنظمة ومؤسسات، مختصرة الإرادة العامة أي إرادة الشعب. وهذه الأنظمة والمؤسسات يجري تحديدها بعقد اجتماعي تسهر السلطات عبر أجهزتها البيروقراطية على صونها صوناً للدولة نفسها؛ فتغدو الأجهزة البيروقراطية مجرد مندوبين للشعب في السلطة يمارسون اختصاصات محددة سلفاً وليسوا مالكين لسلطات الدولة هذه. وهكذا وفق هذا التحديد العام للدولة ينتفي دور الشخص بحد ذاته كسلطة.

والسلطات في هذه الدولة تتمتع كل منها باستقلالها عن الأخرى، وهي يجري الفصل بينها بقوة الدستور. وهو يشترط فيه أن يكون وضعياً، بحيث يكون الشعب مصدر السلطات فيه بدلاً من المصدر الإلهي أو الديني أو الطائفي أو الملكي. وهو ما يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وإلى سيادة الديمقراطية السياسية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خلق مواطنة على قياس الدولة أو الوطن بدلاً من استمرار تهمش هذه المواطنة أمام الولاءات الطائفية أو العشائرية أو المناطقية.

وتقوم الدولة هذه على أركان سلطات ثلاث: الاجرائية والتشريعية والقضائية، أما الجيش فهو ليس سلطة بحد ذاته، بل هو أداة لضمان دور تلك السلطات ولحماية الدولة، أي المصلحة العامة، من أي تهديد داخلي أو خارجي؛ ومتى خرج دور الجيش عن ذلك انتفى العقد الذي تقوم عليه الدولة وغابت المصلحة العامة عن وجه الدولة.

والسلطة الاجرائية في هذه الدولة هي الحكومة، وهي لا تعدو كونها جهازاً

تنفيذياً من بين أجهزة الدولة المتعددة الاجرائية والتشريعية والقضائية والعسكرية، وهي الموكلة على مقدرات البلد العامة بقطاعاتها المختلفة الاقتصادية والخدماتية والثقافية ... وهي عليها ادارتها وتطويرها بما يتلاءم مع المصلحة العامة وليس مصلحة الأفراد الموجودين في الحكم. من هنا ضرورة انفصال الحاكم عن مصالحه الشخصية خلال فترة حكمه. أما السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب فهي يقوم عليها دور التشريع انطلاقاً من تحقيق المصلحة العامة المعبر عنها بالدستور أو بالعقد الاجتماعي. وهذا لا ينفي دور هذه السلطة في تطوير التشريعات وفقاً للتطورات التاريخية والاجتماعية التي تشهدها أحوال الوطن. ويفترض بالسلطة التشريعية كي تشرع انطلاقاً من المصلحة العامة أن تمثل الشعب خير تمثيل، وهذا يفترض أن تكون منتخبة من الشعب انتخاباً مباشراً، الأمر الذي يتطلب بدوره نظاماً انتخابياً ديمقراطياً سليماً غير مفصل على قياس أشخاص. أما السلطة القضائية فهي تقوم بدور الحكم الساهر على تطبيق القانون وعلى حماية العقد من أي نقض صوناً للعدل. ويفترض بهذه السلطة أن تكون مستقلة عن سائر السلطات تحقيقاً للعدل وللإرادة العامة. والدولة الحديثة تعني أن الدولة هي المسؤولة عن مصير الجماعة ومستقبل كل فرد فيها. ولا بد أن يكون القانون الوضعي الموحد هو مصدر الأمن الاجتماعي وليس الطائفة أو العشيرة، وهو ما يضمن وحدة الدولة وتعزيز المواطنة فيها. وهكذا، لا يكتمل معنى الدولة الحديثة إلا بقبول أغلبية الناس بها، ولا تكتمل شرعية السلطة فيها إلا بقبول الشعب بحق فرد أو مجموعة أفراد بممارسة السلطة عليه تنفيذاً لإرادته هو وتحقيقاً لمصلحته هو.

كما لا يكتمل معنى الدولة الحديثة إلا إذا وعى الشعب نفسه أنه هو الإرادة العامة التي تسير الدولة في هديها. فعدم وعي الشعب لذاته كإرادة عامة يسهل انقلاب الحكام على الدولة ومصادرتها، الأمر الذي يهملش العقد الاجتماعي وينفي بالتالي وجه الحداثة عن هذه الدولة.

الدولة الحديثة إذاً لا يمكن اقتصارها على مجموعة أنظمة ومؤسسات لها طابع حديث مفصولة وعي الشعب بها. وربما هذه هي إحدى سمات الدولة الحديثة لدينا، التي تفقدها معنى الحداثة. وهل أن الشعب يعي ذلك بفطرته أم بتجربة يخوضها وبمرحلة تاريخية يبلغها وبدور تقوم به الدولة نفسها؟ وما الذي يجعل

الدولة تقوم بهذا الدور إذا كان الشعب لا يعي دوره فيها؟

* * * * *

أين هو موقع الدولة العربية إذا في هذا المفهوم للدولة الحديثة؟

يحتل تمثيل الدولة للإرادة العامة موقعاً أساسياً في مفهوم الدولة الحديثة. وهذا الأمر لم يكن ليحصل في الغرب لو لم تشارك تلك الإرادة في تكوين الدولة الحديثة هناك. فقد شهدت المجتمعات الأوروبية سلسلة من الثورات الشعبية هي التي أسفرت عن قيام دولة تعبر عن المصلحة العامة. أما الدولة الحديثة في العالم العربي فلم تأتِ عقب انتفاضات شعبية تعبيراً عن بلوغ المجتمع حدوداً تاريخية توافرت معها شروط قيام تلك الدولة. فكان على هذه المنطقة أن تنتظر نهاية الحرب العالمية الأولى - أو الثانية - وما أسفرت عنه من توازنات دولية، لكي تشهد ولادة هذه الأنماط من الدولة الحديثة بعيداً من الإرادة العامة التي كانت شرطاً لقيام الدولة في أوروبا. وعلى الرغم من قيام الدول الاستعمارية، التي أشرفت على تأسيس هذه الدولة، بتوفير الأطر العامة للهيكلية الحديثة لهذه الدول التي خلقتها في المنطقة، من دستور ومؤسسات وأجهزة بيروقراطية وجيش، فإن هذه الأطر لم تجرِ قطعاً مع الماضي بل ارتكزت في أغلبيتها على قواعد ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية موروثة حالت يومها دون اكتمال شروط تأسيس تلك الدول كدول حديثة. فالجماعة التي تكونت منها هذه الدول ارتكزت أحياناً على خلفية قبلية وقامت أحياناً أخرى على خلفية طائفية، في الوقت الذي رُسمت لها الحدود دون أي ارتكاز تاريخي على أمة متصورة أو موعاة، فكانت عملية التنافر بين هوية تتغذى من بعض الموروثات وبين حدود تتنكر لذلك الموروث، فلا تلبث أن تصطدم بتلك الهوية التي تبحث عن حدودها في ذلك الموروث.

على هذه الخلفية قامت الدولة الحديثة العربية، وشهدت في بداياتها لمحات من الحياة الدستورية ذات النفحة الليبرالية، تحت تأثير التجربة الأوروبية الليبرالية من جهة وبفعل دور النخبة السياسية التي قادت النضال من أجل الاستقلال

والتححرر من الاستعمار. لكن دون أن تتوافر لهذه التجربة الشروط الموضوعية التي تجعلها تتجذر مجتمعياً ومؤسسياً، فظلت هذه التجارب دون تعميق الوعي بأفكارها ونشره على نحو واسع، وظلت أفكار التحديث الثقافي والسياسي مقتصرة على بعض أجواء النخبات الثقافية. فضلاً عن أن طبيعة القوى التي سادت في البرلمانات الأولى في هذه الدولة، والتي تمثلت بتحالف كبار ملاك الأراضي وكبار التجار، ينتمي بعضها إلى طبقات اجتماعية يعود تكوينها إلى مرحلة قبل رأسمالية، وهي ساهمت بالتالي في إجهاض تلك النفحة الليبرالية وذلك المناخ الديمقراطي للانتخابات في مراحلها الأولى، إلى جانب تأثر المرحلة المرتدة عن ذلك المناخ الليبرالي بالحركات الفاشية التي سادت أوروبا بين الحربين العالميتين.

هذه الدولة إذن، التي تكمن «حداثتها» في قياسها على تاريخ المنطقة وليس على التجربة الأوروبية، هي شيء آخر غير تلك الدولة التي عرفها الغرب. وهي تستمد خصوصيتها من الظروف التاريخية لنشأتها في المنطقة وتداخلها بموقع هذه المنطقة الطرفي ودورها التابع في النظام العالمي. وهذا التداخل وسمها بسمات امتزج فيها الموروث المتركد تحت مع الحديث المفروض من فوق، فاقترض ذلك أن يتضمن دور جديد لكلا الموروث والحديث معاً، فجاءت الدولة مفتقدة مواطنة على قياسها وظل الولاء موزعاً ولاءات طائفية أو عشائرية أو دينية دون حدود الدولة أو ولاءات قومية فوق تلك الحدود. وغاب عنها الاستبداد الشرقي التقليدي الذي يتسم بتركيز السلطة ليحل محله دكتاتورية تخنق الحريات الفردية وتتدخل في الانتماءات السياسية للأفراد وتجبرهم على إعلان ولائهم للسلطة، فحل الولاء للسلطة عندها محل الولاء الوطني. وتداخل مفهوم السلطة ودورها بمفهوم الدولة ودورها، وغابت الحدود بين السلطات وغابت المصلحة العامة والحريات والديمقراطية واستخدم الجيش لحماية الحكام واختلطت الأموال العامة بالأموال الخاصة وغابت الحدود بين الحاكم والدولة، فاختصر هذا الدولة في شخصه.

* * * * *

ولم لا نتوقف قليلاً مع التجربة اللبنانية في هذا الخصوص؟
يوم أعلن لبنان دولة «حديثّة» عام ١٩٢٠ تحت إسم «دولة لبنان الكبير» جاء

ليكرس توازنات سياسية إقليمية ودولية وعلاقات اجتماعية - اقتصادية كانت المنطقة قد بدأت تشهدها منذ القرن التاسع عشر، وجرى تتويجها في نهاية الحرب العالمية الأولى وما تمخض عنها من انهيار للدولة العثمانية ومن عقد اتفاقات أخرجت دولة لبنان الكبير الى الوجود كما أخرجت غيرها من نماذج الدولة الحديثة في المنطقة. فكانت هذه الدولة إذاً تتويجاً لتطورات مرحلة تاريخية سابقة اتسمت بتعايش أنماط انتاج وبتشكيلات اجتماعية متعددة ومتناقضة فيها، فكانت هذه الدولة عملياً استمراراً لتلك المرحلة أكثر مما كانت تأسيساً لمرحلة تاريخية جديدة، على الرغم من اتخاذها شكلاً حداثياً عبر الأنظمة والمؤسسات التي قامت عليها.

وإذا ما اتخذنا مجموعة من السمات التي تميزت بها الدولة الحديثة في الغرب وكيف جرت ترجمتها في التجربة اللبنانية نجدها تحمل الكثير من التشوهات البنيوية والخصائص الوظيفية المختلفة عما هي في تلك التجربة. وقد برزت هذه التشوهات في مختلف السمات التي تأسست الدولة الحديثة عليها. منها الإرادة العامة، فالدولة اللبنانية منذ تأسيسها لم تكن تعبر عن ارادة عامة بل تأسست على قاعدة تناقض بين مجموعة ارادات طائفية وسياسية، محلية وخارجية، أسفرت عن قيام هذه الدولة على ما قامت عليه. وهذه الارادات ما زالت قائمة حتى اليوم ولم تستطع تجربة الدولة الحديثة هذه تذويبها وصهرها في ارادة عامة، بل كانت دوماً تساهم في اعادة انتاجها، سواء بالقانون أو بالسياق الذي تجرى ترجمة القانون فيه. من هنا يبدو لبنان أنه سيبقى عرضة للانفجار ما دامت الدولة فيه تقوم على مجموعة إرادات، كما ستبقى المصلحة العامة فيه مهمشة لمصلحة وجود مجموعة مصالح.

وهذا التغيب للإرادة العامة ساهم بدوره في عدم تبلور مواطنة على قياس الوطن، فبقي الشعب متوزعاً على مجموعة مواطنات لا تنفصل عن تلك الارادات المتعددة التي قامت الدولة عليها. ولا يزال المواطن تتجاذبه مجموعة ولاءات يحتل أحدها الأولوية على حساب الولاء الوطني، سواء أكان ذلك ولاءً طائفيّاً أو كان عشائريّاً أو عائليّاً أو دينياً أو قومياً متخطياً حدود الوطنية اللبنانية. وقد عزز النظام الطائفي في لبنان هذه التعددية المواطنة، وخصوصاً الجانب الطائفي منها. ففي ظل هذا النظام تقوم الطائفة بدور الوسيط بين المواطن والدولة فتغدو هي

مصدر أمنه الاجتماعي، وهو لا يجري الاعتراف به من قبل هذه الدولة إلا من خلال موقعه في إحدى هذه الطوائف. لذا يجد المواطن نفسه مجبراً على التعامل مع دولته من خلال طائفته بوصفها وسيطاً. ودور الوساطة هذا يشمل مختلف أوجه العلاقة بين المواطن والدولة. فلا يغدو المرء قادراً على الالتحاق بأجهزة الدولة، وخصوصاً في مراتبها العليا، إلا من خلال قناة طائفته، فهو لا يمكن أن يكون رئيساً أو وزيراً أو نائباً، ولا يمكن أن يكون أستاذاً في الجامعة اللبنانية أو طالباً في المدرسة الحربية أو مديراً في مؤسسة عامة أو حتى عنصراً عادياً في الجيش أو في أي جهاز أمن آخر، إلا من خلال ارادة الطائفة. وهي ارادة كثيراً ما تختصر في ارادة الزعيم. وهكذا تغدو الدولة أو الارادة العامة مجرد ارادات أفراد استطاعوا مصادرة الدولة عبر مصادرتهم ارادات طوائفهم بوصفها مجموعة الارادات التي قامت عليها الدولة.

وبما أن الدولة تقوم على ارادة أفراد وليس على الارادة العامة فهي يغدو فيها الأفراد فوق القانون، فيغدو هذا القانون مطواعاً على قياس هؤلاء الأفراد، يعملون دون الخضوع لسلطته ويعدلونه وفقاً لمصلحتهم. هذا ما حصل في قانون التجديد أو التمديد لرئيس الجمهورية أو في قانون الانتخاب الذي جرى تفصيله على قياس ارادات الطوائف وبالتالي ارادات الأفراد المصادرة لهذه الطوائف. حتى إن صفة «الاستثنائية» و«لمرة واحدة» التي يجري تطويع القوانين على أساسها تكاد تصبح قاعدة ترافق الحكام المتعاقبين على السلطة. وهذا ما يفقد القانون قوته ودوره كسلطة معنوية يفترض أن تختصر الارادة العامة.

وما يساعد على تفوق سلطة الأفراد على سلطة القانون هو غياب مبدأ الفصل بين السلطات، وبالتالي اخضاع السلطة القضائية لغيرها من السلطات وتحديد الاجرائية منها. الأمر الذي يفلت تلك السلطات من رقابة سلطة القانون، وبالتالي يترك قرارات السلطة القضائية وأحكامها عرضة للنقض أو للتعديل أو لمنع التنفيذ من قبل إحدى السلطتين التنفيذية أو التشريعية.

وهكذا تغيب حدود الدولة في مفهومها الحديث من التجربة اللبنانية وتتداخل بمفهوم الحكم، ويتداخل مفهوم السلطة المعنوية بمفهوم سلطة الأفراد، فتغدو الدولة مصادرة من قبل الحكام، فتبتعد من هذه الدولة الإرادة العامة ويغيب عنها وجه العدالة عبر مصادرة سلطة الدولة من قبل أفراد، فيجري استخدام هذه

السلطة، وبالتالي القانون، بعيداً من المصلحة العامة ووفق مصالح الأفراد، فينتفي بدورهم وجه المساواة أمام القانون وينتفي مبدأ تكافؤ الفرص، وهذا ما يعرض العقد الاجتماعي بوصفه ميثاقاً يعبر عن الإرادة العامة، للخلل، الأمر الذي يهدد حال الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي وفره التوافق العام المعبر عنه في ذلك العقد. وهذا الاخلال بمبادئ العقد، من قبل من هم في السلطة في حال مصادرة، يدفع الفئات الشعبية المتضررة من هذا الخلل إلى الاعتراض عليه. وحين تقفل منافذ السلطات التشريعية والدستورية أمام هذا الاعتراض يمارس الشعب حقه في الاعتراض المباشر، الأمر الذي يهدد استمرار أمر مصادرة السلطة من قبل الحكام. وهذا ما يدفع هؤلاء الحكام إلى استخدام أجهزة الدولة الأمنية، بما فيها الجيش، لمنع الشعب من ممارسة حق اعتراضه على الاخلال الحادث في العقد الاجتماعي الذي وضع ليحبر عن إرادة هذا الشعب أصلاً. وهنا ينتفي عن هذه الدولة وجه الحرية ليظهر فيها وجه الاستبداد. وكل ذلك يجري في غياب سلطة القانون فيبقى الكثير من القوانين المتعلقة بشرعة حقوق الإنسان التي نصت عليها التشريعات اللبنانية أو التي وقعها لبنان والتزمها في صيغتها الدولية، جامداً من دون تطبيق.

كل ذلك يعود بدوره ليقف حائلاً دون بلورة مواطنة على قياس الدولة الحديثة في لبنان، بحيث إن هذه الآلية المتخلفة أو المشوّهة للدولة الحديثة لدينا تعيد إنتاج نفسها، في الوقت الذي يساهم غياب الوعي الشعبي بمعنى الدولة الحديثة بكونها تعبيراً عن إرادته العامة وعدم تعاطيه معها على هذا الأساس وعدم تعاطيه مع أجهزة السلطة بوصفهم مندوبين له في هذه الدولة لإدارة شؤونها، كل ذلك يساهم بدوره في إعادة إنتاج هذه البنية المشوّهة للدولة الحديثة ويساهم في استمرار مصادرة هذه الدولة من قبل الحكام.

* * * * *

هل هناك أمل في الخروج من هذا الواقع، وهل هناك أفق لبناء دولة حديثة أو لتحديث الدولة القائمة على الأقل؟

على الرغم من التزامات المتتالية التي كان يشهدها لبنان في غير مرحلة من تاريخه، التي كان آخرها حرب استمرت خمسة عشر عاماً، فإن التسوية الأخيرة

التي وضعت مخرجاً لتلك الحرب، والتي تمثلت باتفاق الطائف، لم تحدث خطوات اصلاحية أو تحديثية جذرية تؤسس لمستقبل أكثر استقراراً على طريق تعزيز بناء الدولة الحديثة في لبنان. وربما من أبرز النقاط التي يجب تعزيزها في هذا السياق، التي تطرق اتفاق الطائف نصاً إلى بعضها، هي التالية:

- تعزيز سلطة القانون ليكون فوق الشخص، بمن في ذلك الأفراد الموجودون في رأس الحكم. وربما يكون تأسيس المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء إحدى الخطوات في هذا المجال التي تعيد رسم الحدود بين سلطة الأفراد وسلطة الدولة المعبر عنها بالقانون.

- وهذا يتطلب بدوره تعزيز السلطة القضائية، الأمر الذي يعزز دولة القانون ويحد من سلطة الأفراد ومصادرتهم للدولة ويصون العقد الاجتماعي بوصفه تعبيراً توافقياً عن الإرادة العامة، كما يمنح القضاء قوة الحكم والبت، الأمر الذي يعزز سيادة العدل ويعزز دور الدولة بالتالي كمصدر أمان للشعب ويعزز الولاء الوطني على حساب الولاءات الضيقة.

- ولتعزيز السلطة القضائية لا بد من تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، الأمر الذي يضع حداً لهيمنة السلطتين التشريعية والتنفيذية على القضاء ويحد من عمل هاتين السلطتين على خرق القانون أو إلغائه أو على الأقل تطويعه على قياسهما.

- ولا يكتمل فعل هذا الاجراء إلا بتعزيز دور المؤسسات وبالتحديد الاداري ومنح المؤسسة قوة معنوية كمؤسسة وليس كمجموعة أفراد يديرونها.

- تعزيز القانون المدني الوضعي والغاء قوانين الأحوال الشخصية الطائفية وجعل المواطنين متساوين أمام الدولة وخاضعين للقانون نفسه في مختلف الشؤون الحياتية، الأمر الذي يعزز المواطنة الموحدة على حساب الولاءات الأخرى.

- وهذا ما يرتبط بدوره بالغاء دور الطائفة كوسيط بين المواطن والدولة. ولا يقتصر ذلك على إلغاء الجانب التشريعي لهذا الدور الوسيط، أي قانون الأحوال الشخصية، بل الجانب الخدماتي المتعدد كذلك، فضلاً عن دور الطائفة كمصدر للأمن الاجتماعي وكملاجأ للاحتماء من سلطة القانون.

- على أن تكون الدولة هي مصدر الأمن الاجتماعي، وهذا يتطلب تعزيز دور الدولة في قضايا التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية والحياتية عبر شبكة

مؤسسات حديثة وعبر إلغاء دبلوماسية الوساطة المستوعبة من قبل الطوائف.
- وهل يمكن تحقيق ذلك في ظل نظام طائفي يعيد انتاج الولاءات والمواطنات المتعددة داخل الدولة نفسها ويكرس بالتالي موقع الطائفة كوسيط بين المواطن والدولة؟ لذا تبقى عملية تحديث الدولة في كثير من جوانبها مرهونة بإلغاء الطائفية وبتعزيز الوجه العلماني للدولة.

- تعزيز الحرية. وهذا يتطلب بدوره إعادة تحديد معنى الحرية وحدودها في لبنان، الذي طالما جرى التغني به كوطن حر. فالحرية لا يمكن اقتصرها على الحرية الاقتصادية دون الحرية السياسية والفكرية. وهذا ما يجري اليوم في لبنان، الأمر الذي يلغي أحد عناصر توازن العقد الاجتماعي. فإطلاق عنان الحرية الاقتصادية وكبح الحريات السياسية يفقد المجتمع فرص إعادة تصويب خياراته الاقتصادية على النحو الذي يحافظ على المصلحة العامة وبالتالي على التوازن الاجتماعي فيه.

* * * * *

وهل يتوقف بناء الدولة الحديثة، أو تحديث الدولة القائمة، على بناء تصور لهذه الدولة لا يلبث أن يأخذ طريقه إلى التطبيق؟ ألم يضع رواد عصر النهضة العرب تصوراتهم للدولة الحديثة دون أن تجري ترجمتها على الأرض؟ المسألة إذاً ليست مجرد تصور نظري تسهل ترجمته عملياً. كما أن المسألة ليست مسألة حتمية تاريخية يبقى المجتمع أسيراً لها ينتظر دوره في جدول أعمالها. فهي من دون شك، عملية سياق تاريخي تتراكم فيه شروط التغيير، والانسان له دور أساسي في تحقيق عملية التراكم هذه. وهذا التغيير لا يكون بالضرورة فجائياً ودفعة واحدة بل يمكن أن يكون تراكمياً كمياً. ولبنان الذي بدأ يشهد وعياً متزايداً بأهمية تحديث الدولة فيه لا بد من أن يتوافر له بعض الشروط لتحقيق عملية التحديث هذه. ومنها إعادة تجديد النخبة السياسية فيه وبلوغ جيل من ذوي النزعة الاصلاحية العقلانية مراكز القرار مقابل تجديد الدورة السياسية والحركة الثقافية في البلاد اللتين يعول عليهما تطوير الوعي الشعبي بموقع الشعب في

الدولة بوصفها تعبيراً عن الارادة العامة، وبالتالي وعيه بضرورة تعاطيه مع البيروقراطية الموجودة في أجهزة السلطة كمجرد مندوبين له في ادارة شؤون الدولة وصون العقد الإجتماعي الذي يعبر عن ارادته. فوعي الشعب بحدود سلطة الأفراد في الدولة هو الذي يؤدي إلى كبح جماح هؤلاء الأفراد في السلطة ويعزز في المقابل سلطة القانون. وتطور الوعي الشعبي لا يتحقق فحسب من خلال اعادة تجديد الدورة السياسية والحركة الثقافية والفكرية في البلاد، بل يتطلب في الوقت نفسه نظاماً تربوياً حديثاً يخضع له الفرد في كل من البيت والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني في آن معاً. هناك إذاً علاقة جدلية بين تطور الوعي الشعبي وتطور الوضع القانوني والمؤسسي للدولة في سياق عملية تحديث هذه الدولة.

وعلى أمل أن نبلغ هذا المستوى من النضوج والتحديث فلننتريث في تصنيف أنفسنا كدولة حديثة ◇

القضاء في لبنان الواقع والتحديات

شأت

الظروف التاريخية أن يتأسس لبنان،
وغيره من بلدان المشرق العربي، عقب الحرب العالمية
الأولى، على قاعدة الدولة الحديثة وفق النموذج الغربي، فقام له
دستور وجيش وقامت له إدارة ومؤسسات وقام قضاء.
وإذا كان مفهوم الدولة الحديثة قام أصلاً على قاعدة سلطات ثلاث، تشريعية
وتنفيذية وقضائية، تستقل الواحدة منها عن الأخرى، فإن هذه القاعدة ظلت منقوصة
في تجربة الدولة لدينا. وظلت السلطة القضائية خاضعة للسلطتين التشريعية
والتنفيذية، الأمر الذي أفقد هذه الدولة أبرز شروط توازنها وبالتالي حداتها، سواء من
حيث هي دولة القانون الذي يخضع الجميع له فيها، أو من حيث هي شخصية معنوية
تختصر الإرادة العامة المعبر عنها بالدستور، بحيث تضمن سلطة القانون سيادة تلك الإرادة
بدلاً من سيادة سلطة الأفراد. وهما أمران يشترط تحقيقهما وجود سلطة قضائية مستقلة
غير خاضعة لغيرها من السلطات، فتقوم بدور الحكم الساهر على تطبيق القانون وعلى
حماية الدستور من أي نقض صوناً للعدل.

يسعى هذا المحور من أبعاد لدراسة القضاء في لبنان، ملقياً الضوء على واقع هذا
القطاع من مختلف جوانبه. التقنية والتاريخية والقانونية، وعلى
التحديات التي يواجهها في سبيل تطويره وتعزيز دوره كسلطة

مستقلة

التطور التاريخي للأنظمة القضائية

ان المقصود في الموضوع المطروح للبحث في هذه المقالة هو: كيف نظرت الأنظمة القضائية المختلفة على مر التاريخ إلى تكوين السلطة القضائية ومن يكونها وكيف تتكون ومن تكون؟ أو بتعبير أخرى: من اختار القضاة وكيف اختارهم ومن اختارهم؟ أو ما يطلق عليه: اختيار الهيئة القضائية (Recrutement des magistrats) مع بيان ما آل إليه التطور التاريخي للتنظيم القضائي بالمعنى العام من مبادئ، ومع بيان ما آل إليه التطور التاريخي للتنظيم القضائي بالمعنى الخاص من أحكام على الصعيد اللبناني.

هكذا نجد أنفسنا أمام أقسام ثلاثة يتعلق أولها بالتطور التاريخي لاختيار القضاة، وثانيها بالتطور التاريخي الذي آل إلى المبادئ التي تحكم التنظيم القضائي بالمعنى العام، وثالثها بالتطور التاريخي الذي آل إلى الأحكام التي يطبقها التنظيم القضائي بالمعنى الخاص على الصعيد اللبناني.

أولاً: التطور التاريخي لاختيار القضاة

ان التاريخ الانساني هو حصيلة صراع مصالح وقوى يؤدي إلى نزاعات وخصومات إن على صعيد الافراد أو على صعيد المجتمعات، الأمر الذي أشعر الإنسان بالحاجة منذ فجر التاريخ إلى أشخاص أو هيئات تفصل في تلك النزاعات والخصومات، بعدما سادت طويلاً العدالة الشخصية القائمة على تحصيل الحقوق بالقوة الذاتية وعلى الانتقام والثأر، الأمر الذي أدّى إلى سيادة مبدأ القوة، الذي لم يختف، وخصوصاً على صعيد القانون الدولي. فإذا ما توازنت القوى أو قامت سلطة في الدولة والمجتمع تحكم الصراعات، تراجعت العدالة الشخصية ليحل محلها التحكيم. ثم مع تعقد المجتمعات وتشابك المصالح مست الحاجة إلى قيام جهاز متخصص، دون أن تمحي العدالة الشخصية التي ما زالت بقايا من آثارها قائمة في الدفاع المشروع عن النفس الذي تكرسه

إن التاريخ الانساني هو حصيلة
صراع مصالح وقوى يؤدي إلى
نزاعات وخصومات إن على صعيد
الأفراد أو على صعيد المجتمعات،
الأمر الذي أشعر الإنسان بالحاجة
منذ فجر التاريخ إلى أشخاص
أو هيئات تفصل في تلك النزاعات
والخصومات

(*) قاضٍ وأستاذ جامعي - طرابلس.

قوانين العقوبات المعاصرة، أو في حق حبس الأشياء الذي تكرسه القوانين المدنية على صعيد الحقوق الخاصة.

ولما ارتقت المجتمعات الى قبائل وعشائر، تولى شيخ القبيلة مهام فض الخلافات والنزاعات وتوزيع العدل بين المتقاضين أمامه. وهكذا كان شيخ القبيلة العربية في الجاهلية يتولى، بكثير من الحكمة، وهو المتقدم بين متساوين مفطورين على الأنفة والحرية، بت المنازعات بين أبناء قبيلته متقيداً بالاعراف والعادات والتقاليد العشائرية السائدة وسط قبول عام من أفراد القبيلة. وبقيت من آثار هذا الطور مظاهر حتى أيامنا هذه، إذ تلجأ العشائر والقبائل إلى شيوخها لحل النزاعات بين أبنائها وفقاً للاعراف القبلية والعشائرية، ليس في البلدان العربية الصحراوية فقط وإنما في لبنان نفسه.

وكان أول من تولى القضاء في الاسلام النبي نفسه، ثم أرسل عاملاً وقاضياً على اليمن معاذ بن جبل. وبعد ذلك أخذ الخلفاء الراشدون يتصدون للقضاء بين الناس، ثم ما لبثوا، لما توسعت الدولة، أن عينوا القضاة في الامصار. وعلى نهجهم سار الأمويون والعباسيون ومن خلفهم. وفي عهد الرشيد نشأ لقب جديد هو «قاضي القضاة»، وأول من لُقّب به «أبو يوسف»، وقد أعطاه الرشيد حق تولية القضاة واختيارهم.

وفي عهد السلطنة العثمانية كان التعيين يصدر بمقتضى إرادة سنية بناء على اقتراح ناظر العدلية بعد التحقق من حسن سيرة الطالب، وبلوغه الخامسة والعشرين من العمر، ونجاحه في امتحان خاص، وقضائه مدة أربع سنوات في بعض الوظائف.

وكانت السلطة القضائية في جبل لبنان متروكة في البدء لرجال الدين، إلى أن استولى الأمراء الاقطاعيون على الحكم وقويت شوكتهم واستقل كل منهم في منطقته ومارس القضاء بنفسه أو بواسطة من ينتدبه لهذه الغاية من علمانيين أو رجال دين. وكان الأمير يعين القاضي من رجال الدين، ويمنحه أحياناً سلطة على سائر الطوائف، كما جرى عند تعيين المطران جرمانوس آدم الحلبي. وبقيت القضايا الجزائية خارجة عن ولاية السلطة الروحية وداخلة في صلاحية الأمير نفسه أو صاحب الاقطاع لغاية سنة ١٧٤٥ حيث فقد أصحاب الاقطاع امتيازاتهم.

وكان القضاة في الجبل يطبقون التقاليد والاعراف السائدة، وبعضها يمتد بصلة الى بقايا الشرع الروماني، وبعضها الآخر إلى أحكام الفقه الاسلامي. وبتأثر من الولاة العثمانيين عدل الأمير بشير الثاني النظام القضائي في الامارة واعتمد الفقه الاسلامي. وقد وافق البطريرك الماروني يوسف التيان عام ١٨٠٣ على هذا النهج، إلا أن التمسك بالعادات كان قوياً، الأمر الذي دفع أعيان الموارنة في كسروان إلى الاحتجاج عام ١٨١٦ لدى الأمير على تطبيق الفقه الاسلامي المتعارض مع بعض الاعراف في الجبل ومنها حرمان البنت الإرث لقاء حصر حقها بالباطنة أو الدوطة.

وبعد تقسيم جبل لبنان إلى قائممقاميتين خلال عام ١٨٤٢ عيّن الأمير قاضياً للنصارى وقاضياً للدروز، ثم وضع نظاماً صادقاً عليه الدول عام ١٨٤٦ يوجب انشاء مجلس للدروز ومجلس للموارنة في كل قائممقامية لرؤية الدعاوى وفقاً للعادات المحلية، على ان تنتظر مصالح ودعاوى كل طائفة بمعرفة القاضي أو المستشار الذي ينتمي إلى هذه الطائفة، ويكون أعضاء

المجلس الباكون مستمعين فقط. ولم يعدل بروتوكول عام ١٨٦١ هذا النظام، وفي عام ١٨٨٥ أدخل المتصرف واصفاً باشا إلى جبل لبنان نظام الشرائع العثمانية وقضى على النظام القديم، وبذلك أنشئت محكمة استئناف في بعبداء لتصرفية جبل لبنان، أسوة بمحاكم الاستئناف في مراكز الولايات العثمانية، وأنشئت محكمة بدائية في كل قضاء وأقيم حكام للصلح في الأقضية والنواحي، كل ذلك كان مرجعه محكمة التمييز في استانبول، إلى جانب المحاكم الشرعية والمذهبية للأحوال الشخصية. وظل هذا النظام مرعياً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ودخول لبنان عهد الانتداب الفرنسي، وكان متصرف الجبل هو الذي يعين القضاة.

أما في الغرب، وفي الامبراطورية الرومانية تحديداً، فكانت المحاكمة تجري أمام القاضي، وهو رجل عادي (Juder privatus) أو مجرد حَكَمٍ تنحصر مهمته بإصدار الحكم في الدعوى بالحالة التي أحالها البريتور عليه، بعدما يكون اتفق الفريقان على اسمه ويأمر البريتور بتعيينه. وإذا تعذر الاتفاق بين الفريقين على اسم القاضي كان للمدعي أن يختاره من جدول أعضاء مجلس الشيوخ، وكان له أن يعرض الأسماء تباعاً حتى يقترن اقتراحه بقبول المدعى عليه، وإلا اعتبر متعسفاً. يتم انتقاء القاضي إذاً من بين أعضاء مجلس الشيوخ، إلا أنه في عام ١٢٣ قبل الميلاد صدر قانون يتضمن جدولاً بالقضاة المنفردين ومنهم ٣٠٠ عضو في مجلس الشيوخ و ٦٠٠ ينتمون إلى طائفة الخيالة. وفي العام ١٠٨ قبل الميلاد صدر قانون بتأليف جدول القضاة من ٤٥٠ قاضياً يختارهم حاكم الأجانب من غير أعضاء مجلس الشيوخ أو أولادهم ولكن من الخيالة الرومان. ويرأى أن سن القاضي بين ٣٠ عاماً و ٦٠ عاماً، ويجب ألا تكون له أية مصلحة وراء البحار. ثم أعيد إدراج أسماء أعضاء مجلس الشيوخ على جدول القضاة في عهد سيللا، ثم أعيد تأليفه على نحو مختلط من قضاة شيوخ وخيالة وأشراف، وأصبح الجدول بدءاً من عهد كاليكولا (٣٧ - ٤١ ميلادية) يحتوي على أسماء ٥٠٠٠ قاضٍ مرتبين بحسب ثروتهم دون أن يكونوا من ذوي الاختصاص أو من المتعمقين في مسائل القانون، على الرغم من أن أحكامهم تصدر بالدرجة الأخيرة دون أي وجه طعن. أما البريتور، الذي كنا أشرنا إليه، فهو الحاكم القاضي (Magistrat-Gouverneur) يجمع بين يديه السلطات التشريعية والقضائية والإدارية، وهو لاحكامه قوة القانون. ولدى تنصيبه في وظيفته يصدر منشوراً بتجديد أصول فصل المنازعات، وهي التي أطلق على مجموعها القوانين البريتورية. وهكذا يضحي القاضي حاكماً أو الحاكم قاضياً ويسود نوع من نظام حكم القضاة (Les gouvernements des Juges).

إلى جانب القضاة التقليديين عرفت روما محكمة الحكام العشرة تنتخبهم مجالس الوحدات. وهذه المحكمة لجنة قضائية تبحث في دعاوى «الحرية». ثم ما لبثت أن أدمجت في محكمة الحكام المئة التي رأى عدد أعضائها بين ١٠٥ حكام و ١٨٠ حاكماً مع رئيس أول وغرف، وكان للأفراد أن يختاروا المثل أمامها عوضاً من اللجوء إلى القاضي المنفرد.

ثم ما لبث أن نشأ نظام الأصول غير العادية في أواخر القرن الثاني للميلاد، إذ راح الامبراطور نفسه يتولى الفصل في الدعاوى على غير الأصول العادية، أو يفوض إلى بعض الموظفين مهمة النظر في الدعاوى إذا كانت تمس السلطة العامة، من مثل تفويض مدير التموين ومدير الحراسة الليلية ومحافظ المدينة ورئيس الديوان. وقد ازداد تدخل الأباطرة في فصل الدعاوى بناء على طلب أصحاب المصالح، ثم قام حكام المقاطعات بفصل المنازعات دون حق التنازل لقضاة مفوضين، إلا في حالات تكاثر الدعاوى على نحو غير مألوف. وهكذا تطور الأمر

الى ان يصبح محافظ المدينة هو القاضي العادي أو حاكم المقاطعة بدلاً من القضاة المحليين الذين حل محلهم، حتى في الدعاوى الصغيرة، موظف مختص يعينه الامبراطور، وأخذت صلاحيات هذا الموظف تتسع باستمرار.

في عهد الملكية المطلقة تولت القضاء في فرنسا محاكم تعرف بالبرلمانات موزعة على المقاطعات، وكان لقراراتها الصفة التنظيمية. ولم يجر التحول الكبير في فرنسا إلا مع اعلان حقوق الإنسان والمواطن في أثناء ثورة ١٧٨٩ التي ألغت الاقطاع وأطاحت بالبرلمانات وأقامت نظاماً دستورياً على أساس فصل السلطات، وتبعت منهج ازدواجية القضاء بين العدلي والاداري.

وتصدر مراسيم تعيين القضاة في فرنسا حالياً من رئيس الجمهورية. وهم يتخرجون في معهد القضاة. ولن نتوقف طويلاً عند التنظيم القضائي الفرنسي المعروف جيداً في لبنان، منوهين بان المحلفين يختارون في القضايا الجنائية من قوائم مواطنين عاديين معدة بحسب أصول معينة. وعن فرنسا أخذ لبنان طريقة تعيين القضاة.

أما بريطانيا فان قانونها العام (Common Law) منبثق من التقاليد والعادات المتراكمة عبر التاريخ والمثبتة في قرارات المحاكم. وهي اصبحت في مرتبة التشريع ذات قوة إلزامية إلى جانب القانون الدستوري أو المدون (Statute Law) الذي يسنّه البرلمان ويتقيد القاضي به. وتتمتع السلطة القضائية في بريطانيا باستقلال تام وحماية كاملة، ولا يرتبط القضاء بوزير

العدل بل يعتبرون قضاة التاج الذي يعينهم بناء على توصية رئيس الوزراء بالنسبة إلى القضاة من الدرجات العليا، أو بناء على توصية رئيس مجلس اللوردات، أو توصية وزير الدولة لشؤون اسكتلندا أو ترشيح المدعي العام، في حين يعين رئيس مجلس اللوردات قضاة الصلح. ولا يخرج القاضي من وظيفته حتى يتقاعد إلا بناء على كتاب يوجه الى التاج من مجلس البرلمان. وهو لا يُرقى بل يخصص له راتب منذ تعيينه لا يغريه عنه أي منصب آخر. ولا يعين في سلك القضاء إلا من كان من خيرة رجال القانون بعد تحقيق دقيق من الناحيتين العلمية والخلقية. ولا يعتبر الجهاز القضائي في بريطانيا ضخماً، إذ إن عدد أفرادها يقارب المئة، منهم

هناك طريقتان أساسيتان

تاريخياً لاختيار القضاة :

تعيين القضاة من قبل السلطة

التنفيذية... وهو عنوان على قوة

السلطة السياسية وسيطرتها..

وانتخاب القضاة بالاقتراع العام..

تدليلاً على اختيار الشعب لقضاة

٤٩ قاضياً في المراكز العليا وعلى رأسهم قاضي القضاة والمستشار الملكي. وهم يختارون من بين ألمع المحامين، ويعد تعيينهم تكريساً لقيمتهم المعنوية والعلمية. وتؤلف المحاكم المدنية من محاكم المقاطعات (Country Courts) ومن محكمة العدل العليا (وهي محكمة درجة أولى) ومن محكمة الاستئناف. أما المحاكم الجنائية فتؤلف من محاكم الصلح ومن محاكم الجلسات الربعية. وتُعقد الجلسات في المقاطعات أربع مرات عادة في السنة، وتضم هيئة محلفين، ومحاكم الجنايات العليا، وهي فروع للمحكمة العليا تنظر في القضايا الخطيرة، وتُعقد جلساتها في مدن المقاطعات ثلاث مرات في السنة، ومنها محكمة الجنايات المركزية التي تنظر في قضايا لندن والمناطق المجاورة. وتنظر محكمة الاستئناف الجزائية في استئناف القضايا المرفوعة من محكمة الجنايات المركزية أو محاكم التاج أو محاكم الجنايات العليا أو الجلسات الربعية.

ويُعد مجلس اللوردات أعلى هيئة للنظر في استئناف القضايا المدنية والجنائية المفصولة من محكمة الاستئناف ومن جميع المحاكم، ما عدا المحكمة العليا في اسكتلندا. ويؤلف هذا المجلس

عادة من اللورد المستشار الملكي (Chancellor) وستة لوردات. الى جانب ذلك توجد محاكم أحداث ومحاكم عسكرية ومحاكم إدارية. ويقوم نظام المحلفين بعرض القضايا الجنائية لدى المحكمة العليا على هيئة من المحلفين يبلغ عددها ١٢ شخصاً من عامة الناس، دون كفاءة أو ميزة خاصة، ويكفي أن يكونوا مالكين ويدفعون ضرائب وهم مستقلون عن السلطات ويحلفون اليمين قبل مباشرة المحاكمة ويمكن ردهم بسبب التحيز بناء على طلب النائب العام، ويجيبون عن سؤال القاضي إذا ما كان المتهم مذنباً أم لا، ويصدر القاضي الحكم، ويتوجب صدور قرار المحلفين بالاجماع والآن تُدعى هيئة محلفين جديدة.

أما في الولايات المتحدة، ونتيجة التطور التاريخي والوضع الفدرالي والتأثير البريطاني، فإن نظام القانون العام (Common Law) وما يتصل به من قانون العدالة يطبقان فيها، ما عدا ولاية لويزيانا. وعلى الرغم من ذلك فإن التنظيم القضائي في الولايات المتحدة يختلف نوعاً عن النظام البريطاني. ففي الولايات المتحدة تستقل كل ولاية بنظامها القضائي عن نظام الولايات الأخرى، وعن النظام القائم في الهيئة الاتحادية. ولهذا فانه في كل ولاية تنظر محاكم الدرجة الأولى ثم محكمة عليا (Court supreme) في استئناف القضايا المفصلة من المحاكم الأولى. وقد تكون الهيئة القضائية واحدة، ولكنها تؤلف من قضاة للنظر في القضايا بالدرجة الأولى ومن قضاة آخرين للنظر في استئناف تلك القضايا. ولا يؤخذ في الولايات المتحدة بقاعدة القوة الإلزامية للسابقات القضائية كما في بريطانيا.

وعلى الصعيد الفدرالي فإن قضاة المحكمة العليا يعينون من قبل رئيس الولايات المتحدة، مع موافقة مجلس الشيوخ، ويتمتع هؤلاء القضاة بحس سياسي فضلاً عن الخبرة القضائية، وبمنزلة عليا في الدولة والمجتمع. كما أن قضاة محاكم (United States District Courts) الفدراليين يعينون من قبل الرئيس مع موافقة مجلس الشيوخ. وعلى الرغم من أنه ينبغي على الرئيس أن يحفظ التوازن بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، فهو يعين هؤلاء القضاة غالباً من حزبه. أما المدعي العام الفدرالي فهو ينتمي الى السلطة التنفيذية وليس الى السلطة القضائية. أما قضاة المحاكم الاستئنافية (United States Courts of Appeal) فإن تعيينهم يجري كسابقهم من قبل الرئيس دون مباراة أو تصنيف قانوني، وإن كانوا يختارون من بين الرجال ذوي القيمة في المجتمع.

المراد من تقييد انتخاب القضاة بمدة محدودة ألا يصبحوا موظفين دائمين تؤثر فيهم فكرة الترقية فتزعزع من ثباتهم وتنقص من استقلالهم

أما على صعيد الولايات فإن أكثريتها تعتمد نظام انتخاب القاضي. وحين يتوفى القاضي أو يستقيل يعطى لبعض حكام الولايات تعيين بديل منه بانتظار انتخابه. وينتخب قضاة الصلح في معظم الولايات على أساس حزبي. وهناك ميل في المدن الكبرى إلى إنشاء محاكم بلدية (Municipal Courts) سواء من قبل البلدية أو من قبل الولاية. وإلى جانب هذه المحاكم توجد محاكم أخرى للنزاعات العائلية والأحداث والقضايا الصغيرة. أما المحاكم البدائية الحقيقية فهي District Court أو County Court ويمكن أن يجلس فيها قاض واحد. كما توجد في بعض الولايات محاكم استئنافية متوسطة. وفي كل الولايات توجد محاكم عليا مؤلفة من خمسة أو سبعة أو تسعة قضاة، وقد يعينون لدى الحياة. ولا تنظر هذه المحاكم العليا للولايات إلا في نقاط القانون دون الوقائع.

لقد تبين لنا مما سبق أن هناك طريقتين أساسيتين تاريخياً لاختيار القضاة:

الأولى: تعيين القضاة من قبل السلطة التنفيذية بخاصة، وهذا ما اتبعه معظم الأنظمة القضائية كما رأينا، وهو عنوان على قوة السلطة السياسية وسيطرتها، ولو أن وجه الاعتراض عليه بين وواضح، مخافة الاخلال بقاعدة استقلال القاضي وحياده، ولأنه لا يضمن بحد ذاته حسن الاختيار، إذ إن ميزان القوة السياسي يخضع للمصالح، إن لم نقل لاعتبارات أخرى ربما لا تمت إلى المصلحة العامة بصلة. من هنا يلجأ العديد من الأنظمة القضائية إلى تقييد حق السلطة بقيود، منها: المباراة وموافقة مجلس القضاء أو أية هيئة مشابهة ممثلة للقضاء، على التعيين.

الثانية: انتخاب القضاة بالاقتراع العام على درجة أو درجتين ولمدة محدودة، تدليلاً على اختيار الشعب لقضاته، وعلى اعتبار أن ترك اختيار القضاة للتعين من قبل السلطة التنفيذية ينافي فكرة فصل السلطات وقد يؤدي إلى العبث باستقلال القضاء. والمراد من تقييد انتخاب القضاة بمدة محدودة ألا يصبحوا موظفين دائمين تؤثر فيهم فكرة الترقية فتزعزع من ثباتهم وتنقص من استقلالهم، ولأن في طمأنينتهم على مراكزهم بصفة دائمة ما قد يضعف فيهم الرغبة في العمل ويحملهم على التواكل.

ولكن هذه الحجج، على وجاهتها وقوة نزوعها النظري وإغرائها الديمقراطي، تتعرض لانتقادات شديدة منصفة بخاصة على الناحية العملية، إذ إن انتخاب القضاة بالاقتراع العام، إن كان يحقق استقلالهم عن سلطة الحكومة، فهو يخضعهم لسلطة الناخبين، بل لسلطة الأحزاب التي ترشحهم، وخصوصاً إذا كان الانتخاب لمدة قصيرة، لأن رغبة القاضي في إعادة انتخابه تسوقه إلى إرضاء ناخبيه وتملقهم، وبهذا يفقد استقلاله. ولا تؤمن هذه الطريقة من ناحية ثانية، انتخاب قضاة أكفاء بالضرورة، بل انتخاب الذين أحسنوا «لعبة» الانتخاب، وبذلك تسود الاعتبارات المحلية والسياسية والحزبية ويصبح هؤلاء القضاة أسرى ميول معينة أو اتجاهات غير علمية أو خلقية. وقد جرّبت فرنسا هذا النظام، إبان الثورة الكبرى، فساءت الحال ورأت أن تعدل عنه بعد وقت قصير.

إن انتخاب القضاة بالاقتراع العام،
إن كان يحقق استقلالهم عن سلطة
الحكومة، فهو يخضعهم لسلطة
الناخبين... وخصوصاً إذا كان
الانتخاب لمدة قصيرة، لأن رغبة
القاضي في إعادة انتخابه تسوقه
إلى إرضاء ناخبهم وتملقهم

على أنه لم يتبين لنا من السرد التاريخي وجود نظام قضائي ترك اختيار القضاة للسلطة القضائية نفسها حصراً، الأمر الذي يعني أن تجارب الأمم التاريخية تخوفت بحق «حكومة القضاة».

ولا بد من الإشارة إلى أن نظام المحلفين معروف ومطبق في بعض الولايات المتحدة الأميركية وكذلك في المملكة المتحدة، سواء في الأمور المدنية أو في الأمور الجزائية، ولم تأخذ فرنسا في هذا النظام إلا في القضايا الجنائية. ويقتصر دور القاضي في نظام المحلفين على الإشراف على الأصول وسير المحاكمة وعلى إصدار الحكم استناداً إلى النتيجة التي توصل إليها المحلفون، للختارون من عامة الناس بحسب أصول خاصة. وهؤلاء المحلفون يتأثرون بالعدالة وباعتبارات الانسانية أكثر من القضاة المتهنين الذين يتأثرون بالمنطق ووسائل التفسير والنصوص القانونية.

ولم يعرف لبنان، ولا العالم العربي، عبر تاريخه نظاماً قضائياً للمحلفين، ومثل هذا النظام غير قريب من الذهنية السائدة في بلادنا التي ترى إعطاء القضاء لرجل مختص. وعلى كل فإن مثل هذا النظام يستتبع التبديل الكلي في وسائل الإثبات المعتمدة وفي وظيفة القاضي وفي قواعد الأصول، عدا أنه يفترض في المحلفين حسن النية المطلق وعدم التأثير بالوساطات والتدخلات والاعتبارات المحلية والعائلية والطائفية.

وهكذا يتحصل أن نظام القضاة في لبنان وسائر البلدان العربية حالياً هو نظام قضاة متخصصين معينين من قبل الحكومة، وتنظم القوانين سبل تعيينهم وطريقة امتحان كفاءتهم وامكاناتهم الشخصية والخلقية، بناء على اقتراح أو موافقة مجالس القضاء. ولم يعرف لبنان، ولا العالم العربي، نظام القضاة المنتخبين من قبل الشعب. ويحصل أن تلجأ الحكومات، مستندة الى تفويضها بسلطة التشريع، الى تعيين القضاة بمراسيم عادية دون الرجوع الى مجالس القضاء ودون مبارأة، وتذهب أحياناً، مع رفع الحصانة القضائية بتشريعات خاصة، إلى صرف قضاة بمراسيم عادية ودون أخذ موافقة مجالس القضاء، غير آبهة بالسلطة المفوضة إليهم بأحكام الدستور وبالحصانة التي يجب أن تتوافر لهم باستمرار، ضماناً لممارسة تلك السلطة ولا انتظام سير الأعمال التي تقتضيها، وذلك إلى أن يقرر فصلهم من القضاء، لدى إخلالهم بواجباتهم، بالطرائق العادية ذات الضمانات المعروفة مع تأمين حقوق الدفاع ولا سيما أمام مجالس التأديب.

ثانياً: التطور التاريخي الذي آل الى المبادئ التي تحكم التنظيم القضائي بالمعنى العام

إن هذا يقودنا فوراً إلى تعداد المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي بالمعنى العام، كما آل إليه التطور التاريخي، وعلى الأخص في الدولة الديمقراطية الحديثة، ولو بصورة جد وجيزة ودون الدخول في التفاصيل، التي ستجري معالجتها في أبحاث أخرى في هذا المحور.

إن هذه المبادئ هي بخاصة: مبدأ استقلال السلطة القضائية، ومبدأ المساواة أمام القضاء المتضمن قاعدة مجانية القضاء، والتفريق بين المحاكم ذات الولاية العامة والمحاكم ذات الولاية الاستثنائية، ومبدأ المحاكمة على درجتين، ومبدأ تعدد قضاة المحكمة وسرية المذاكرة، وقضاء المحاكم في مراكزها، واستمرار العمل القضائي، وواجب القاضي في إصدار الحكم وفي تعليقه ومعاونة المحامي وعلانية المحاكمة وكفاءة القاضي ونزاهته.

ثالثاً: أحكام التنظيم القضائي بالمعنى الخاص

لقد مرّ نظام القضاة في لبنان، منذ إنشاء دولة لبنان الكبير في أول أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، بمراحل وتطورات وقوانين وقرارات ومراسيم اشتراعية عديدة حتى انتهى الأمر في قانون القضاء العدلي الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠ تاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. وبموجبه يجري تعيين القضاة المرشحين لمعهد الدروس القضائية بعد نجاحهم في المباراة وسنداً للمادة ٦٤ من قانون القضاء العدلي: «بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل، وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، ويلتحقون بمعهد القضاة لمدة ثلاث سنوات». كما يمكن، سنداً

للمادة ٦٨ من القانون نفسه، تعيين القضاة المتدرجين دون مباراة من بين حملة شهادة دكتوراه دولة في الحقوق، وذلك بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل، وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، ويعين القضاة المتدرجون المعلقة أهليتهم من قبل مجلس القضاء الأعلى قضاة أصيلين بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل.

ويمكن تعيين قضاة أصيلين بموجب المادة ٧٧ من قانون القضاء العدلي بالمباراة من بين المحامين أو المساعدين القضائيين أو الموظفين الحائزين إجازة في الحقوق وبعد ست سنوات من عملهم بعد نيلها. ويجري تعيينهم بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى.

وهكذا يتبين الدور البارز والأساسي المعطى لوزير العدل في اقتراح تعيين القضاة المتدرجين والأصيلين، والدور المعطى للسلطة التنفيذية بتعيينهم بمرسوم.

وإذا كان تعيين القضاة يجري بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، فإن هذا المجلس نفسه يتألف بحسب المادة الثانية من قانون القضاء العدلي من عشرة أعضاء، هم: الرئيس الأول لمحكمة التمييز رئيساً، النائب العام لدى محكمة التمييز نائباً للرئيس، رئيس هيئة التفتيش القضائي عضواً، وثلاثة قضاة من رؤساء الغرف من محكمة التمييز وقاضيان من رؤساء الغرف في محاكم الاستئناف، وقاضٍ من رؤساء غرف محاكم الدرجة الأولى، وقاضٍ عدلي يختاره وزير العدل من رؤساء المحاكم أو من رؤساء الوحدات في وزارة العدل، أعضاء. ويعين الثلاثة الأول بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، وهم دائمون في مجلس القضاء تبعاً لمهامهم، أما سائر الأعضاء السبعة فيعينون بمرسوم يتخذ بناءً على اقتراح وزير العدل لمدة ثلاث سنوات، ولا يمكن التجديد إلا لنصف هؤلاء الأعضاء ولمدة واحدة.

وهكذا يتضح أن السلطة التنفيذية تؤلف مجلس القضاء الأعلى وتعين أعضائه، إما بمراسيم في مجلس الوزراء أو بمراسيم عادية، وهو المولج، بحسب المادة الرابعة، القيام بالمهمة الكبيرة التالية: «يسهر مجلس القضاء الأعلى على حسن سير القضاء وعلى كرامته واستقلاله وحسن سير العمل في المحاكم ويتخذ القرارات اللازمة بهذا الشأن».

كما حددت المادة الخامسة من القانون مهمات هذا المجلس إضافة إلى المقررات التي يتخذها والآراء التي يبديها في الحالات المنصوص عليها في القانون والأنظمة بما يلي:

أ - وضع مشروع المناقلات واللاحقات والانتدابات القضائية الفردية أو الجماعية وعرضها على وزير العدل للموافقة عليها.

ب - الموافقة على مشاريع وزير العدل بأجراء المناقلات واللاحقات الفردية والجماعية والانتدابات القضائية ما لم يرد نص خلاف ذلك.

لا تصبح التشكيلات نافذة إلا بعد موافقة وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى، سواء ورد المشروع من وزير العدل أو ورد من المجلس.

عند حصول اختلاف في وجهات النظر بين وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى، تعقد جلسة مشتركة بينهما للنظر في النقاط المختلف عليها.

إذا استمر الخلاف يعرض الأمر على مجلس الوزراء خلال مهلة شهر واحد على الأكثر لبيته. ويبت مجلس الوزراء بعد الاستماع إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى الذي يعرض وجهة نظر المجلس.

تصدر التشكيلات القضائية وفقاً للبنود السابقة بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل.
وتصدر التشكيلات القضائية مبدئياً قبل بدء السنة القضائية.

ج - تأليف المجلس التأديبي للقضاة.

د - دراسة ملف أي قاض والطلب إلى هيئة التفتيش القضائي إجراء التحقيقات اللازمة
واتخاذ التدابير والقرارات المناسبة.

هـ - النظر في طلبات العفو الخاص المقدمة من المحكومين بعقوبة الإعدام أو المحالة إليه من
المراجع المختصة.

و - تعيين لجنة مؤلفة من ثلاثة من أعضائه للنظر في سائر طلبات العفو الخاص .

ز - إبداء الرأي في مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالقضاء العدلي واقتراح المشاريع
والنصوص التي يراها مناسبة في هذا الشأن على وزير العدل.

ان هذه النصوص واضحة ومعبرة كفاية عن الدور المعطى للسلطة التنفيذية ممثلة بوزير العدل
ومجلس الوزراء في شأن النظام القضائي في لبنان، التي يؤازرها فيها مجلس القضاء الأعلى
على الصورة المبينة آنفاً ◇

المراجع

العربية

- أبو الوفاء، أحمد. أصول المحاكمات المدنية. بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧١.
ارسلان، محمد شهير. القضاء والقضاة. بيروت: دار الارشاد، ١٩٦٩.
أسود، نقولا. القانون المدني: المدخل والأحوال. بيروت: الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، ١٩٨٥ - ١٩٨٦.
جريج، خليل. أصول المحاكمات المدنية. بيروت: مطبعة صادر، ١٩٦٠.
الحجار، حلمي محمد. القانون القضائي الخاص. ط ٢. [د.م.] : [د.ن.]، ١٩٨٧.
فرج، توفيق حسن. المدخل للعلوم القانونية. بيروت: مكتبة مكابي، ١٩٧٥.
زيادة، طارق. «استقلال السلطة القضائية». في: انطون مسره [إشراف]. البناء الديمقراطي. بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم
الاهلي الدائم، ١٩٩٤.
— دراسات في الفقه والقانون. طرابلس، لبنان: دار الشمال للطباعة، ١٩٩٠.
العشماوي، محمد، وعبد الوهاب العشماوي. قواعد المرافعات. ج ١. [د.ن.]، ١٩٥٧.
عيد، إدوار. موسوعة أصول المحاكمات والاثبات والتنفيذ. [د.ن.]، ١٩٨٥.
فرحات، البير. المدخل للعلوم القانونية. [د.م.] : [د.ن.]، ١٩٨٧.
كبره، حسن. المدخل إلى القانون. بيروت: دار النهضة، ١٩٦٧.
محمصاني، صبحي. الأوضاع التشريعية في الدول العربية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥.
— المبادئ الشرعية والقانونية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩.

الأجنبية

- Catala, Pierre et Andre Gervois. *Le Droit Libanais*, Tome II. Paris: Librairie General Droit et Jurisprudence, 1963 .
David, René. *Le Droit Anglais*. Paris: Presse Universitaire de France, Que Sais-je? no. 1162, 1965.
Encyclopedie Dalloz, *Repertoire de Procedure Civile et Commerciale*, Tome II. Paris: Jurisprudence Generale Dalloz, 1956.
Salus, Henry et Roger Perrot. *Droit Jurisprudence Privé*. Paris: Sirey, 1961.
Stefari, Gaston et Georges Levasseur. *Droit Pénal General et Procedure Penale*, Tome II, 3ème edition. Paris: Precis Dallog, 1968.
Tune, André. *Le Droit des Etats - Unis*. Paris: Presse Universitaire de France, Que Sais-je? no. 1159, 1965.
Vincent, Jean. *Procedure Civile*, 14ème édition. Paris: Librairie Dalloz, 1969.

التطور التاريخي للأنظمة القضائية بتعقيب

أعتقد أن موضوع الورقة التي قدمها طارق زيادة لا يمكن أن يفيد مباشرة في تصحيح مسيرة القضاء في لبنان حاضراً، إنما يمكن من دون شك أن نستأنس بمضمون هذا التاريخ من أجل الوصول إلى تلك الغاية.

كنت أتمنى على زيادة أن يبين لنا ما كان القضاء حقيقة في عهد السلطنة العثمانية، حين كان لبنان بمقتضى القانون الدولي العام جزءاً من الامبراطورية العثمانية، فقد كان بالإمكان، ويعذرني حضرة الصديق الكريم والقاضي الكبير، أن نتكلم على الامتيازات في العهد العثماني، وكان بالإمكان أن نتكلم على القضاء الطائفي، وبصورة ما على قضاء الأحوال الشخصية،

للتمييز بين بعض الموضوعات التي كانت من اختصاص القضاء الطائفي وبين الموضوعات الأخرى التي كانت من اختصاص القضاء العادي. وكان بالإمكان أيضاً أن نتكلم على القوانين الأجنبية التي تبنتها السلطنة العثمانية في القرن الغابر من أجل تطبيقها أمام المحاكم العثمانية: فقانون أصول المحاكمات الجزائية تبنته السلطنة العثمانية عن الدولة الفرنسية، وهو بقي مطبقاً في لبنان. كما أن أصول المحاكمات المدنية لم يكن منسوخاً عن قانون المحاكمات المدنية الفرنسي إنما كان مستوص إلى حد بعيد من ذلك القانون، وكانت توجد محاكم بدائية واستئنافية ومحكمة تمييز في الآستانة. ثم

نتكلم على القضاء في عهد الانتداب الذي بقي إلى مدة طويلة من الزمن يتقيد بالقوانين العثمانية وإن كانت القرارات الانتدابية التي صدرت تتبنى بنصوص جديدة المحاكم البدائية والمحاكم الاستئنافية ومحكمة التمييز. وكان بالإمكان أيضاً أن نتكلم على القضاء المذهبي، أو القضاء الطائفي، وهذا أمر مهم جداً، لأننا، وعلى الأقل في ما يتعلق بي، نرغب في تطوير هذا المجال. وحتى الآن لا تزال الطوائف، بل المذاهب في كل الطوائف، تتمتع باستقلالية شبه مطلقة في ما يتعلق ليس بالتنظيم القضائي فقط بل بقوانين العائلة كذلك، أو قوانين الأحوال الشخصية.

يجب، في دولة لبنان... أن يكون
تعيين القضاة صادراً عن سلطة
مستقلة تماماً عن السياسيين...
بتعيين مجلس النواب هيئة
مستقلة... خارج رجالات السياسة
وخارج الهيئة القضائية العامة

طبعاً هناك في ما يتعلق بالطوائف المسيحية استقلال تام شكلي وأساسي، أما في ما يتعلق بالطوائف الإسلامية فهناك فرق بين الشكل والاساس، ولا يمكن المجلس النيابي أن يقر قانوناً طائفيّاً إسلامياً إلا إذا وافقت الطائفة المعنية (المذهب المعني) خارج المجلس النيابي على هذا النص، فيدخل المشروع إلى المجلس النيابي ويناقش، وفي نهاية المطاف يقرر أعضاء المذهب الذين يكونون في المجلس النيابي مصير هذا القانون، على الأقل واقعياً، بينما في الأساس يقره المجلس النيابي بكامله.

تكم زيادة عن أصول تعيين القضاة. شخصياً أنا أرى أن الجسم القضائي هو الجسم الأهم في الدولة، لأنه داخل هذا الجسم تحل المنازعات، كل المنازعات دون استثناء، اللهم إلا ما يتعلق بالعمل الحكومي. ويجب بعد حين أن نصل إلى إلغاء هذا العمل المسمى العمل الحكومي. وهناك أيضاً وبخاصة في ما يتعلق بتعيين القضاة، نص أعتقد أنه يتعارض مع حقوق الانسان، وأن المحاكم الإدارية بخاصة يمكنها أن تداول هذا النص الذي يتعارض مع حقوق الانسان، وهو القائل إن قرار التأميل الصادر عن مجلس القضاء الأعلى، الذي لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة، لا يقبل الطعن إطلاقاً، حتى إن مجلس القضاء الأعلى يرفض تبليغ أصحاب الشأن مضمون قرارات عدم التأهيل. هذا المسلك، أو هذا النص في القانون اللبناني، يتعارض مع حقوق الانسان، إذ إن قرار عدم التأهيل يصدر دون مواجهة صاحب الشأن وبغيابه ولا يبلغ إليه لمعرفة ما هي الأسباب التي أدت إلى إصدار هذا القرار. إن نقد زيادة، وأنا أؤيده كل التأييد، أصول تعيين القضاة حاضراً، إذ إنه يجب، وبخاصة في دولة كلبان حاضراً، أن يكون التعيين صادراً عن هيئة مستقلة تماماً عن السياسيين. كيف يكون ذلك؟ الأمر سهل وسهل جداً: بتعيين مجلس النواب هيئة واسعة لا يقل عدد أعضائها عن ١٠ أشخاص خارج رجالات السياسة، خارج الهيئة القضائية العاملة، ويمكن أن يكونوا من القضاة السابقين أو من رجالات القانون السابقين، ويكون تعيينهم مدى الحياة، لا يمكن أن يخرجوا من هذه الهيئة إلا بإرادتهم أو إلا إذا أصابتهم مصيبة تطعن في أهليتهم للقرار. هذا هو رأيي الحسير في الموضوع.

علينا أن نحمل مشعل القضاء
المستقل تماماً ونعتبر أن القضاء
لا يمكن أن يستقل، إلا إذا كان
مرتبطاً بهيئة مستقلة هي بذاتها
عن الجسم السياسي

أما في ما يتعلق بالمبالغ التي يتقاضاها القاضي، ذلك كان في الماضي أما في الحاضر، فقد سمع بعضنا إن لم يكن كلنا أنه منذ ٤ سنوات أو ٥ سنوات أو أكثر قليلاً، نوى القضاة الإنكليز أن يضربوا عن ممارسة وظيفتهم لأن رواتبهم كما قالوا لم تكن كافية لحياتهم الكريمة. وفي ما يتعلق بالقضاء الإيطالي، يعلم بعضنا إن لم يكن كلنا، ما جرى للقاضي الشهير دي بياترو، الذي حقق معه في نهاية المطاف وكاد يحال إلى المحاكمة. فعلياً، نحن في لبنان، على ما أعتقد، أن نحمل مشعل القضاء المستقل تماماً ونعتبر أن القضاء لا يمكن أن يستقل إلا إذا كان مرتبطاً بهيئة مستقلة هي بذاتها عن الجسم السياسي



التطور التاريخي لمصادر القانون اللبناني

تمهيد

تطرح دراسة التطور التاريخي لمصادر القانون اللبناني إشكالية وجود قانون لبناني على مرّ التاريخ. ونميل الى الاعتقاد ان الذي وضع هذا الموضوع لم يغيب عن ذهنه ان لبنان ككيان سياسي بحدوده الراهنة يرقى إلى خمسة وسبعين عاماً، إذ أعلن الجنرال غورو «دولة لبنان الكبير» في الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٢٠. على أن هذا لا يمنع القول إن لبنان الراهن، ولا سيما بعد الاستقلال عام ١٩٤٣، هو وليد صيغة اتفاقية كانت نتيجة تطور تاريخي عميق أدى إلى نشوء كيانية لبنانية. فيكون الكلام على التطور التاريخي لمصادر القانون اللبناني حديثاً عن تاريخ القوانين في البقعة التي تكون لبنان الراهن والمنطقة التي ينتمي إليها.

إن لبنان الراهن، ولا سيما بعد
الاستقلال عام ١٩٤٣، هو وليد
صيغة اتفاقية كانت نتيجة لتطور
تاريخي عميق، أدى إلى نشوء
كيانية لبنانية

بهذا المفهوم يمكن الحديث عن ان القانون اللبناني الراهن يمزج بصورة طبيعية وأصلية (Originale) مصادر إلهام متعددة، عربية^(١) إسلامية وبيزنطية رومانية غربية ولكن في الطور الأخير مصادر محض لبنانية.

ان هذا ينبع من كون لبنان منتماً بصورة عفوية الى العالم العربي، ولكنه في الوقت نفسه منفتح على الغرب، عدا عن تنوع في طوائفه يجعل من قوانينه الوضعية خلاصة توازن بين أربعة عناصر أساسية هي: الدينامية الخاصة للشعب اللبناني عبر الطوائف اللبنانية، والتطلع نحو التقدم التقني القانوني الغربي، مع ليبرالية سياسية واقتصادية حتمها الموقع الجيو - السياسي الطائفي للبنان، ومع انتماء أصيل لعالم الحضارة العربية والإسلامية أوجب على مدى العصور الأخذ من معين الشرائع العربية الإسلامية الشرقية، بحيث أدى الأمر إلى تكون قانون للبنان وضعي معاصر مماثل في أصلته للصيغة اللبنانية الغنية التي تعكس الوحدة في التنوع أو التنوع في الوحدة.

هكذا يبدو لنا القانون اللبناني بالنتيجة توافقية أصيلة موفقة، كما يبدو في التطبيق وفي القبول العام من اللبنانيين، وثمره ناضجة للقاء التراث والمعاصرة. كما سندلل على ذلك في أثناء هذه الدراسة الوجيزة، وهذه هي وجهة النظر التي تبنت لنا خلال دراستنا للتطور التاريخي لمصادر القانون اللبناني، والتي سنجعلها مدار بحثنا.

التطور التاريخي

حين دخل الخليفة عمر بن الخطاب مدينة القدس بعد الفتح أمر بترك الحرية للسكان المسيحيين في تطبيق ما يريدون في ما يتعلق بأمورهم العائلية وأوقافهم، في حين بدأ تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية على الناس كافة ولا سيما في ما يتعلق بالأحوال والحقوق العينية والمسؤولية والعقود وطرائق المحاكمة؛ دون أن يعني ذلك أن هذه الشريعة، وبخاصة في أطوارها اللاحقة، لم تتأثر بالتشريعات الموجودة. إلا أن بعض الأقوام غير الإسلامية في المنطقة، وبينها جماعات مسيحية، لم يكن له قواعد تشريعية تتعلق بالأمور العائلية. والبعض الآخر كان يطبق قواعد غامضة مختصة به. بعبارة أخرى فإن قواعد الأحوال الشخصية لم تكن موحدة لدى جميع الطوائف المسيحية^(٢).

أ- النوع الأول من هذه القواعد يتألف من قواعد الشريعة الإسلامية، لأن الأحوال الشخصية لم تكن كلها في نظر تلك الطوائف من الأمور الدينية التي تحول دون اتباع الفقه الإسلامي، ولأن هذه الطوائف كانت مختلطة ومتعايشة مع الأهالي المسلمين أو الذين أسلموا وبخاصة في المدن، ولأنه كان يتوجب لحل الخلافات الناشئة في قضايا الأحوال الشخصية اللجوء إلى القاضي المسلم - الذي كان هو القاضي العادي - فيطبق قواعده، أي قواعد الفقه الإسلامي، على الجميع، وفيهم غير المسلمين، إما لعدم وجود قواعد خاصة بهم أو لجهله بتلك القواعد إن وجدت - أو لغموضها أو لمعرفته بالقواعد والأحكام الشرعية.

هكذا يبدو لنا القانون اللبناني بالنتيجة توافقية أصيلة موفقة، كما يبدو في التطبيق وفي القبول العام من اللبنانيين، وثمره ناضجة للقاء التراث والمعاصرة

من أجل ذلك سارت الطوائف المسيحية في الشرق تدريجاً نحو تطبيق قواعد الشرع الإسلامي في ما يتعلق بسن الرشد والارث والوصية مثلاً، ولما أنشئت محاكم مذهبية لتلك الطوائف، استمرت في تطبيق الاعراف السائدة، وكذلك الأمر بعد إقامة المحاكم المدنية^(٣).

ب- أما النوع الثاني فكان يتألف من قواعد خاصة بكل طائفة في الأمور المحسوبة دينية، كعدم إباحة تعدد الزوجات أو الطلاق، أو باتباع عرف خاص في شأن «الدوطة» التي تقدمها العروس عند الزواج دون الأخذ في قواعد المهر الإسلامية، من مثل ذلك القواعد التي جمعها المطران عبد الله قره في كتاب مختصر القانون^(٤).

(٢) نقول أسود، القانون المدني، المدخل والأحوال (بيروت: الجامعة اللبنانية، كلية العلوم السياسية والإدارية، ١٩٨٥)، ص ٨٤.

(٣) المصدر نفسه، والبير قرحات، المدخل للعلوم القانونية ([دم]: [دن]، ١٩٨٧)، ص ١٨٣.

(٤) وهو مستمد من نصوص قديمة تعود إلى سنة ١٠٥٨ ميلادية وردت في كتاب الهدى وأطلق عليها اسم كتاب الناموس، كذلك مستوحى من الكتب الدينية ومن بقايا الشريعة الرومانية المعروفة بـ «القانون السوري - الروماني».

في هذه الحقبة التاريخية كانت قواعد الفقه الاسلامي تتابع تطورها متأثرة بطبيعة الاحوال بظروف الزمان والمكان، الأمر الذي أفضى بالنتيجة الى نشوء المذاهب الفقهية الاسلامية المتعددة، حتى عدّ الفقه الاسلامي العطاء الاساسي للحضارة العربية الاسلامية. الا ان الفقهاء كانوا يتورعون (بالمعنى الديني للكلمة) عن صياغة الاحكام الشرعية في نظريات عامة، نظراً الى الطابع الديني (المقدس) لمصدر التشريع في الاسلام. وأثر الفقهاء اتباع المنهج الاستقرائي في المسائل التي نص عليها من قرآن وسنة، مع انهم كانوا لا يألون جهداً في ذم التقليد، معارضين أي تدوين لقواعد الفقه الاسلامي في صيغة احكام نهائية، ربما لأن حرية الاجتهاد مبدأ أصيل في الاسلام منذ أن كرسه حديث الرسول لقاضيه معاذ بن جبل. آل هذا إلى تعثر محاولات تدوين الاحكام الفقهية طوال ربح طويل من الزمن وبالتالي عدم اتباع مذهب رسمي واحد ملزم^(٥).

ولكن في مقابل هذه المعارضة، ظلت السلطة، سواء كانت عباسية أم كانت فاطمية أم أيوبية أم مملوكية أم صفوية عثمانية، تعمل بدأب على تكريس مذهب واحد، لأن جوهر السلطة هو القهر والتغلب والهيمنة على المجتمع الأهلي واعرافه وإحكام القبضة عليه واستقرار التعامل بينها وبين المحكومين، بحيث تتحدد الاحكام الفقهية الملزمة التي يطبقها القاضي والمفتي ويخضع لها الناس. وبذلك يتوحد الرأي والاجتهاد ويسهل فصل المنازعات القضائية والشؤون الادارية الجارية - وكلها أمور تضمن سيطرة السلطة.

على انه منذ منتصف القرن الرابع للهجرة، الحادي عشر للميلاد، ضعفت همّة الفقهاء وقصّروا وعجزوا عن اللحاق بالمجتهدين السابقين، ونادوا باغلاق باب الاجتهاد لأسباب عديدة، لا مجال لتعدادها، ولكن قد يكون في طليعتها جمود الحضارة العربية الاسلامية نتيجة معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، في وقت كان التطور مستمراً في ميدان الأموال والأعمال، الأمر الذي كان يوجب تطور الاحكام الفقهية في هذا الباب، فكانت النتيجة ان حصل ذلك التطور القانوني خارج اطار القواعد الفقهية ومصادرها. وما ساعد على ذلك كون أكثر المبادئ الفقهية المعمول بها في باب الأموال لم ترد في «الأدلة النقلية» من قرآن وسنة وهي ذات طابع ديني مقدس، بل في «الأدلة العقلية» وبخاصة القياس والمصالح المرسلّة.

هكذا شرعت السلطنة العثمانية، التي كانت أراضي لبنان الراهن واقعة ضمنها، في حركة تقنين بدأت في القرن السادس عشر للميلاد بلغت شأواً بعيداً في منتصف القرن التاسع عشر، حين اضطرت الدولة العثمانية، لأسباب عديدة ومختلفة، منها الاحتكاك بالغرب الذي كان بدأ حركة تقنين تقنية واسعة، من أشهرها قانون نابليون المدني الفرنسي (١٨٠٤)، أن تعد بإجراء إصلاح في أنظمتها على أسس جديدة شبيهة بأسس الأنظمة الغربية الأوروبية^(٦).

وبالفعل فإن حركة التدوين قد نشطت منذ صدور خط كلخانة شريف عن السلطان عبد المجيد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٩، وبلغت أوجاً بعيداً بعد عام ١٨٥٦، ونشأت عنها

(٥) طارق زيادة، دراسات في الفقه والقانون (طرابلس، لبنان: دار الشمال، ١٩٩٠)، ص ١٩١ وما بعدها.

(٦) انطوان عيد، «دروس في قانون الموجبات والعقود» (بيروت: جامعة القديس يوسف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٩٧٦)،

سلسلة من القوانين المقتبسة عن القوانين الغربية. لقد اطلق على هذه «المدونات» الجديدة الصادرة بموجب مراسيم أو إرادات سلطانية اسم «القانون» لتفريقها عن احكام الفقه الاسلامي تطبيقاً لسوابق قديمة، إذ كان الفقهاء قد أفتوا بأنه لئن كان الخليفة أو السلطان لا يملك سلطة «التشريع»، فإن له في أدنى الاحوال، عملاً بمبدأ السياسة الشرعية، صلاحية «تنظيم» المسائل التي لا نص عليها، ومن تلك المسائل تنظيم الضرائب والدواوين والوزارات والحسبة والسجون، تحت اسم «التنظيمات»، وليس تحت اسم «الشرعية». وفي الواقع فإن مدونات الدولة الاسلامية كانت في البدء مجرد تدوين عادات واعراف ثم اصبحت مصدراً أصلياً للحق، فبدأت بتعديل وإكمال القواعد التي رسمها الاجتهاد بخصوص بعض القضايا، ثم كرس مبادئ جديدة، وبعد ذلك أخذ الواقع يمنع تدخل القوانين بفعل تزايد المعاملات والمبادلات في إطار احترام خارجي شكلي للشرعية، وتحت ستار تسمية هذه التدوينات قوانين أو تنظيمات ليس من شأنها ان تحل محل الشرعية.

هكذا أصدرت السلطنة العثمانية سنة ١٨٥٠ قانون التجارة المقتبس من قانون التجارة الفرنسي الصادر سنة ١٨٠٧، وفي سنة ١٨٥٨ أصدرت قانون الأراضي وقانون الجزاء المنقول بدوره عن القانون الفرنسي، مع ادخال تعديلات عليه مأخوذة من القانون الايطالي، وأصدرت قانون اصول المحاكمات التجارية عام ١٨٦١، الذي ألغي سنة ١٨٨١ بقانون اصول المحاكمات الحقوقية؛ ثم صدر قانون التجارة البحرية عام ١٨٦٣ وقانون اصول المحاكمات الجزائية سنة ١٨٧٩ المقتبس عن القانون الفرنسي أيضاً؛ وصدر قانون الاجراء عام ١٩٠٦، فقوانين أخرى عديدة، كنظام احوال الايتام وقانون حكام الصلح وقانون اصول المحاكمات الشرعية وسواها (٧).

إن الحدث القانوني الأهم في تاريخ السلطنة العثمانية... كان إصدار مجلة «الاحكام العدلية» القانون المدني العثماني عام ١٨٧٦، وهو القانون الذي ظل مطبقاً في لبنان حتى عام ١٩٣٤

كانت هذه المدونات متأثرة بالقوانين الغربية (ولا سيما القانون الفرنسي) من حيث التقنية الشكلية (التبويب، النصوص) والمضمون الداخلي (روح القانون)، فجاء بعضها متوافقاً مع الفقه الاسلامي، وبعضها مغايراً له. وكانت السلطنة العثمانية تراعي ما أمكن في كل ذلك الضرورات الاجتماعية المستجدة والضرورات التجارية المستحدثة. فلم يكرس قانون الجزاء العثماني العقوبات الشرعية، بما فيها الحدود من مثل قطع يد السارق وجلد الزاني وما إليها، ولم تحرم هذه القوانين الفائدة بل أجازتها في قانون اصول المحاكمات الحقوقية، كما أجازت الفائدة الرضائية في الديون المدنية والتجارية بمقتضى نظام المراجعة العثمانية الصادر عام ١٨٨٧ (٨).

على ان الحدث القانوني الأهم في تاريخ السلطنة العثمانية، بعد اعتماد مذهب فقهي رسمي وحيد هو المذهب الحنفي، كان إصدار مجلة الأحكام العدلية القانون المدني العثماني عام ١٨٧٦، وهو القانون الذي ظل مطبقاً في لبنان حتى عام ١٩٣٤ تاريخ وضع قانون الموجبات والعقود اللبناني موضع التنفيذ. وكانت قد تألفت لجنة معينة من سبعة علماء أو فقهاء برئاسة

(٧) صبحي الحمصاني، الاوضاع التشريعية في الدول العربية، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥)، ص ١٩١ وما بعدها.

(٨) صبحي الحمصاني، فلسفة التشريع في الاسلام، ط ٥ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠)، ص ٩١-٩٢.

ناظر ديوان الاحكام العدلية، بغية «تدوين احكام المعاملات حسب الأقوال المختارة في المذهب الحنفي مع اعتبار تبدل المسائل المبنية على العرف والعادة».

وقد استندت لجنة المجلة، لتبرير عملها شرعاً، باتباع المذهب الرسمي الواحد وبتقنيته على هذه الصورة، الى وجوب طاعة أمر الخليفة، إمام المسلمين، إذ اختتمت اللجنة تقريرها بما يلي: «فإذا أمر إمام المسلمين بتخصيص العمل بقول من المسائل المجتهد فيها تعين ووجب العمل بقوله إذا صارت هذه المعروضات المبسوطة لدى حضرتكم العلية قرينة التصويب يجري توشيح اعلى المجلة الملفوفة بالخط الشريف الهمايوني والأمر لولي الأمر»^(٩).

ولقد كرست المادة ١٨٠١ من المجلة هذا المبرر الشرعي، حين نصت على انه: «لو صدر أمر سلطاني بالعمل برأي مجتهد في مسألة لانه رأيه بالناس ارفق ولمصلحة العصر اوفق فليس للحاكم ان يعمل برأي مجتهد آخر يخالف رأي ذلك المجتهد وإذا عمل لا ينفذ حكمه».

مثل صدور مجلة الاحكام العدلية «انقلاباً قانونياً خطيراً لأنها وضعت مبدأ التقنين المدني» على حد تعبير المذكرة الايضاحية للقانون المدني السوري الصادر سنة ١٩٤٩، وكانت خطوة مهمة في تاريخ التدوين العثماني والاسلامي بعامة، ثم العربي واللبناني بخاصة، وكانت المواد المئة الأولى منها عبارة عن تعريف علم الفقه وتقسيمه وبيان القواعد الفقهية، بحيث ان رجال القانون من قضاة ومحامين في لبنان والبلدان العربية، ما زالوا حتى اليوم يستعملون هذه المواد في احكامهم ولوائحهم ومرافعاتهم، وخصوصاً ان محكمة النقض اللبنانية (محكمة التمييز) تستند اليها دون نص، على اساس انها من الحكم والمبادئ القانونية العامة التي لا تزال معمولاً بها لعدم تعارضها مع القوانين الحالية، ولا سيما قانون الموجبات والعقود اللبناني^(١٠).

إلا ان المجلة إذا كانت قد اتبعت اسلوب القوانين الغربية الحديثة من حيث تقسيم الأبواب والفصول الى مواد متسلسلة، فهي اختلفت عنها من حيث ذكر التفاصيل والأمثلة في نصوص المواد ومتونها. ولعل أهم ما وجه إليها من انتقادات هو: خلوها من نظرية عامة للموجبات والعقود وخلوها من احكام الاحوال الشخصية، واختلاف التقنية المعتمدة في المجلة عن التقنية المعتمدة في القوانين الغربية الاوروبية المعاصرة لها ذات المصدر الديني العقلاني، في حين كانت المجلة عرفت الفقه على انه: «علم بالمسائل الشرعية العملية»، واتبع واضعوها اسلوب النهج الاستقرائي القائم على توقع اكبر عدد من الحالات الخاصة الممكن حدوثها ووضع حلول لها، مع انه لم يكن من المستحيل استخلاص نظرية عامة للموجبات والعقود في الفقه الاسلامي.

أدى اقتباس السلطنة العثمانية لقوانين عديدة من الغرب، من مثل قانون التجارة، الى صعوبة المواءمة والملاءمة بين هذه القوانين والمجلة وهي القانون العام (Droit Commun) لأنهما صادران عن نهجين حضاريين مختلفين، أو على حد تعبير المذكرة الايضاحية للقانون المدني السوري: «زاد الأمر صعوبة وتعقيداً. ان اصول هذه القوانين متعددة ترجع الى مصادر متباينة فليس بين المجلة والقانون العقاري أو القانون التجاري أية صلة في المبادئ الحقوقية لاختلاف المصدر الذي يستمد كل قانون من هذه القوانين اصوله منه».

(٩) التقرير المثلث في مقدمة مجلة الاحكام العدلية.

(١٠) زيادة، دراسات في الفقه والقانون، ص ٩٩.

ان كون المجلة هي القانون المدني العثماني مقنناً على المذهب الحنفي، جعل من الصعوبة في مكان كبير إدخال التعديلات عليها لمواكبة مقتضيات التطور، الأمر الذي جعلها «بعيدة جداً عن معاملات الناس وكان هذا البعد يتسع يوماً بعد يوم باتساع هذه المعاملات، فلم تترك الدولة بداً من إلغاء أحكامها والاستعاضة عنها بأحكام جديدة توافق ما يتعامل به الناس ولكنها بدلاً من ان تعتمد الى الالغاء الصريح عمدت الى الالغاء الضمني بالقوانين الخاصة»، على حد تعبير المذكرة الايضاحية للقانون المدني السوري.

كانت التعديلات تدخل في صلب تشريعات خاصة، من مثل ما تضمنته المادة ٦٤ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية العثماني المعدلة بقانون ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٢ هجرية (٢٨ نيسان/ابريل ١٩١٤) التي وضعت مبدأ حرية التعاقد في القانون العثماني، مبيحة كل العقود التي لا تخل بالنظام العام والآداب العامة والأنظمة المخصصة والمسائل المتعلقة بالارث ونظام العقارات واهلية المتعاقدين ونظام النقد، مكتفية باتفاق المتعاقدين على النقاط الاصلية ليحصل التعاقد بينهما ولو لم يصر الى ذكر النقاط الفرعية، مجيزة التعاقد على الاشياء المستقبلية، معتبرة في حكم المال كل الاعيان والمنافع والحقوق التي جرت العادة على تداولها^(١١).

إن الظروف والعوامل التي أشرنا إلى طروئها عهد السلطنة العثمانية وتأثيرها في القوانين

العثمانية، أدت في ما بعد، عهد الانتداب الفرنسي على لبنان، عقب الحرب الكونية الأولى وقيام لبنان الحديث، إلى إعادة النظر في القوانين السائدة لاحلال قوانين أخرى تساير التطورات الجديدة. ومن طبيعة الأمور ان تكون هذه القوانين متأثرة مباشرة بقانون المنتدب الفرنسي وبموازين القوى القائمة، إذ ابتدأت الحركة منذ سنة ١٩٢٦ بوضع الدستور اللبناني وهو متأثر بالدستور الملكي البلجيكي وبالقوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة وبالدستور الملكي المصري، الأمر الذي يفسر إعطاء صلاحيات كبرى فيه، قبل تعديل ١٩٩٠، لرئيس الجمهورية وكان هذا يتابع الحاكم الشرقي القديم أو الأمير الاقطاعي عهد الامارة في الجبل أو المتصرف عهد المتصرفية، مع استيحاء للنظام البرلماني والنص فيه على الحقوق والحريات الاساسية على الطريقة الليبرالية الغربية، ودون النص، كما فعلت سائر الدساتير العربية، على دين للدولة أو لرئيسها.

ابتدأت القوانين الجديدة بالصدور منذ اعلان الدستور اللبناني، وظلت مطردة موصولة إلى ما بعد انتهاء الانتداب الفرنسي على لبنان، وابتداء عهد الاستقلال عام ١٩٤٣.

صدرت القرارات ١٨٦ و ١٨٨ و ١٨٩ بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٢٦ المتعلقة بالتحديد والتحرير (المساحة) وبالسجل العقاري. وكانت انجازاً كبيراً على طريق إعطاء قيمة اقتصادية مهمة للثروة العقارية وسهلت انتقالها وإجراء تسليفات واعتمادات عليها. وأعقب ذلك صدور «قانون الملكية العقارية» بالقرار ٣٣٣٩ تاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٠. وقد جمع هذا القانون الى الحقوق العينية الاصلية والفرعية المعروفة في القانون الروماني والقوانين الغربية،

أدى اقتباس السلطنة العثمانية
لقوانين عديدة من الغرب... إلى
صعوبة المواءمة والملاءمة بين هذه
القوانين وبين المجلة وهي القانون
العام، لانهما صادران عن نهجين
حضاريين مختلفين

حقوقاً عينية أصلية وفرعية معروفة منذ القدم في هذا الشرق وفي الشرع الاسلامي، ومنها: حق السطحية والرهن العقاري والبيع بالوفاء والوقف وحق الاجارتين والاجارة الطويلة، وتضمن احكاماً تنظم الشفعة، وحقق بذلك مزجاً موفقاً بين تلك الحقوق جميعاً.

على ان الحدث الأهم في هذه الحقبة كان صدور «قانون الموجبات والعقود اللبناني» بتاريخ ٩ آذار/ مارس ١٩٣٢، وهو يضارع في الأهمية هذه صدور مجلة الاحكام العدلية في وقتها، التي الغاها، لأن صدور هذا القانون مثل مفرقاً أساسياً في التطور التاريخي للتشريع اللبناني، الأمر الذي يحدونا على التوقف عنده لدلالاته التاريخية البالغة المتوافقة مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي آل إليها لبنان والمنطقة العربية.

لقد كان هذا القانون البديل المغربي عن مجلة الأحكام العدلية، لأنه اعتمد التقنية السائدة في الأنظمة القانونية الرومانية الجرمانية، وجعل مصدر القانون عقلانياً وليس دينياً، الأمر الذي يجعله خاضعاً بصورة مرنة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية؛ وهو وضع بنياناً مترابطاً من القواعد العامة المتصلة بعضها ببعض بصورة منطقية بحيث ألف جمعاً منهجياً منظماً لأحكام عامة مجردة تستخلص منها الحلول الخاصة بكل قضية بطريق الاستنتاج.

**ان قانون الموجبات والعقود
اللبناني أدخل لبنان في الأسرة**

**العالمية الأخذ في المبادئ
القانونية الحديثة، دون ان يصد
الذهنية اللبنانية أو يتعارض على
نحو فج مع الفقه الاسلامي**

لقد اقتبس قانون الموجبات والعقود من الغرب، وتحديداً من القانون المدني الفرنسي كما بلوره العلم والاجتهاد الفرنسيان، محققاً بذلك الانسجام مع سائر القوانين الجديدة المستقاة من المصدر نفسه، مستفيداً من التقنيات المشابهة في البلدان العربية الخاضعة للحماية الفرنسية ولا سيما تونس والمغرب، وقد استفاد قانون الموجبات والعقود اللبناني فعلاً من القانون المغربي، وعلى الأخص

في قسمه الثاني، وكان العلامة جوسران، واضع المشروع، واقفاً على المذهب المالكي المنتشر في المغرب. يضاف إلى ما سبق ان قانون الموجبات والعقود اللبناني أدخل لبنان في الأسرة العالمية الأخذ في المبادئ القانونية الحديثة، دون ان يصد المذهبية اللبنانية أو يتعارض على نحو فج مع الفقه الاسلامي، إذ كرس القوة الإلزامية للعقود وأوجد توازناً عادلاً بين موجبات فريقي العقد عملاً بقواعد الانصاف وعدم الإستغلال وعدم التعسف التي يعرفها الشرع الاسلامي جيداً. كما أنه على صعيد احكام المسؤولية المدنية رتب التبعية على كل من يضر بالغير عن طريق تعسفه في استعمال حقه، الأمر الذي كان يلاقي تطبيقاً واسعاً في الشرع الاسلامي.

إلى ذلك فان قانون الموجبات والعقود قد لبى على الصعيد الاقتصادي ما آلت اليه التطورات في هذا الميدان مع توسع الليبرالية الاقتصادية الرأسمالية وتطور التجارة والصناعة، بحيث مثلت الموجبات والعقود المظاهر القانونية للمبادلات الاقتصادية وللمبادرة الفردية.

ولم يغفل هذا القانون التشريعات التي صدرت، بل جاء متوافقاً معها ولا سيما في ما يتعلق باكتساب الحقوق العينية وانتقالها، كما انه اخذ في الحسبان عادات واعراف لبنان في ما يتعلق بالعقود المعروفة فيه منذ القدم، من مثل عقد البيع المسمى السلم، والعقود الزراعية كالزراعة

والمساقاة والمغارسة التي بقيت خاضعة لأحكام النصوص المرعية الاجراء والعرف المحلي.

لقد كان قانون الموجبات والعقود اداة وفاق واتحاد بين العناصر التي يتألف منها الشعب اللبناني، بحيث اختصرت القواعد المتعلقة بالهبات، «ذلك ان الهبات بين الاحياء، كما يقول تقرير اللجنة الواضحة للقانون، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقواعد التي ترعى الوصايا. ولم تنشأ اللجنة ان تبقى في هذه المادة سوى الاحكام التي تأتلف مع قواعد الاحوال الشخصية».

لقد كيّفت اللجنة التي اعدت المشروع صيغة القانون مع اوضاع لبنان، واعتمدت صياغة المشروع الفرنسي الايطالي المتميزة بلغة قانونية دقيقة وموجزة وحسنة السبك، وكان المشروع الفرنسي الايطالي معداً في نظر واضعيه كمثال نموذجي للدول الصديقة والحليفة، واستعارت اللجنة في حالات نادرة بعض احكام قانون الموجبات السويسري.

الى ذلك تميّز قانون الموجبات والعقود اللبناني بصيغة علمية وتعليمية، إذ كثرت فيه التعاريف وضربت الأمثلة على الحالات. وليس ذلك ببعيد من منهجية العلامة جوسران كأستاذ وعميد في كلية الحقوق.

وحين عرض مشروع القانون على المجلس النيابي، أقرّه بعدما ارتأى ان يعمل به بعد ثلاثين شهراً من نشره في الجريدة الرسمية، ليتسنى لرجال القانون، من قضاة ومحامين وسواهم، دراسته وفهمه تمهيداً لتطبيقه، بحيث أصبح نافذاً في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤. ولقد دلّ نجاحه خلال تطبيقه المديد وعدم تعديل مواده إلا نادراً على واقعيته وعلى تقبل اللبنانيين له.

وفي السياق نفسه، لا بد من تسجيل صدور قانون اصول المحاكمات المدنية بالمرسوم الاشتراعي ٧٧٢ تاريخ ١ شباط/فبراير ١٩٣٢، الذي بدأ نفاذه من تاريخ نفاذ قانون الموجبات والعقود، وظلّ قائماً حتى صدور قانون اصول المحاكمات المدنية الجديد بالمرسوم الاشتراعي رقم ٩٠ تاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣.

وخلال الحرب صدر قانون التجارة بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣٠٤ تاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢. ثم صدر قانون العقوبات بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣٤٠ تاريخ ١ شباط/فبراير ١٩٤٣، أخذاً في الحسبان الذهنية السائدة في كثير من النصوص وبخاصة ما يتعلق منها مثلاً بجرائم الشرف.

وقد استمرت حركة إصدار القوانين ناشطة في عهد الاستقلال، فصدر قانون العمل بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦، وقانون التجارة البحرية بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٤٧، وقانون اصول المحاكمات الجزائية بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، وصدر قانون الطيريات بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. وأصدرت العهود الاستقلالية قوانين عديدة استوحت الواقع اللبناني، منها قانون الضمان الاجتماعي بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣.

لقد أخذت القوانين اللبنانية المعاصرة بأحدث الاتجاهات القانونية السليمة، التي توافق

ان ما دعا إلى الازدواجية في المصدر الأصلي للقانون اللبناني، ما ثبت في لبنان والمنطقة العربية منذ الفتح الاسلامي من اعتبار مسائل الأحوال الشخصية وثيقة الصلة بالدين

متطلبات العصر، دون أن تغفل الذهنية والسلوكية اللبنانيتين. وكان أغلب هذه القوانين قد وضع بالأصل باللغة الفرنسية ثم ترجم ترجمة رسمية إلى العربية، الأمر الذي يلزم أحياناً العودة إلى الأصل الفرنسي لتوخي الدقة في تفسير القانون^(١٢).

والكلام على هذه الأصل الفرنسي يوضح بحد ذاته المصدر الغربي لكثير من القوانين اللبنانية الحديثة، وهي المصدر الأصلي العام للتشريع اللبناني. والمقصود من عد القانون مصدراً أصلياً عاماً، الدلالة على ما له من اختصاص عام في إلزام القاعدة القانونية. فاختصاص القانون لا يقتصر على مسائل معينة، وإنما يمتد ويعم كل المسائل التي يتعرض لها التشريع، بحيث تكون قواعده هي المرجع الأول في كل المسائل عموماً، إلا ما يستثنى منها استثناءً واضحاً بالاحالة إلى مصدر رسمي آخر، كمثال الاحالة إلى قوانين الطوائف بوصف الدين مصدراً أصلياً خاصاً، لكون الأديان السائدة في لبنان هي المرجع الأول في حدود مسائل معينة محددة لا تعدوها، هي مسائل الأحوال الشخصية أو بعضها.

إن ما دعا إلى هذه الازدواجية في المصدر الأصلي للقانون اللبناني، ما ثبت في لبنان والمنطقة العربية منذ الفتح الإسلامي من اعتبار مسائل الأحوال الشخصية وثيقة الصلة بالدين، وترك غير المسلمين على قوانينهم في شأنها، يطرحون منازعاتهم حولها أمام محاكمهم الروحية. وقد أدّى اعتبار الدين مصدراً أصلياً خاصاً في لبنان في النظام المحدد له إلى فقدان الشريعة الإسلامية مركز الصدارة بالنسبة إلى سائر الشرائع الدينية الأخرى، وبخاصة مع صدور القرار ٦٠ ل.ر المتعلق بنظام الطوائف الدينية الصادر في ١٠ آذار/مارس ١٩٣٦؛ وإلى الغاء تقدم الشريعة الإسلامية على سائر الشرائع الدينية وإمكان تغيير الدين، وتثبيت اختصاص المحاكم المذهبية والروحية، وخصوصاً في قانون ٢ نيسان/أبريل ١٩٥١ بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والاسرائيلية، وإلغاء ما كان قائماً من اعتبار المحاكم الشرعية هي المحاكم ذات الولاية العامة في مسائل الأحوال الشخصية ومسائل الوقف، واستخلاص بعض مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين من نطاق تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وإخضاعها لتشريعات مدنية جديدة، في طليعتها أحكام الوصية الصادر في ٧ آذار/مارس ١٩٢٩، ثم قانون الارث لغير قانون المحمدين الصادر سنة ١٩٥٩^(١٣)، المتأثر تأثراً واضحاً بقوانين الارث الغربية، ولا سيما في المساواة بين الذكور والاناث وفي حق الخلفية والتنزيل والحصة المحفوظة.

ويترتب على اعتبار الدين مصدراً أصلياً خاصاً للقانون، اعتماد كل طائفة من الطوائف اللبنانية قانون أحوال شخصية مستقلاً ومحاكم خاصة بها في هذه الشؤون. وتستوي الطوائف الإسلامية والمسيحية في استقلاليتها في هذه الأمور، مع منح بعض هذه الطوائف، بقوانين، إمكان التشريع في هذه الميادين.

إن قوانين الطوائف اللبنانية، إذ تعكس أهمية الدين كمصدر خاص رسمي للتشريع، فهي يجب ألا تخفي طابع علمنة القانون في لبنان، بمعنى صدوره عن مجلس النواب وتطبيقه على

(١٢) حسن كيره، المدخل إلى القانون (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٧)، ص ٢٠٠ وما بعدها.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢١٦ وما بعدها.

جميع اللبنانيين، وحتى بروز اتجاه لعلمة القانون في بعض الأحوال الشخصية لغير المسلمين، وخصوصاً في القواعد القانونية التي تحكم الوصية والارث، وبانكماش ولاية الدين كمصدر رسمي أصلي خاص نسبياً تبعاً لاتساع نشاط حركة التشريع^(١٤).

ويبقى العرف مصدراً احتياطياً في القانون اللبناني يسد ما قد يوجد في الأخير من نقص. والعرف هو اطراد التقليد على اتباع سنة معينة في العمل، مع الاعتقاد في الزام هذه السنة كقاعدة قانونية، أو هو تواتر العمل بقاعدة معينة تواتراً يمليه الاعتقاد في ضرورة اتباع هذه القاعدة.

يتضح مما سبق انه لا يمكن العرف مخالفة النصوص القانونية الأمرة أو إلغاؤها، ولكن يمكن العرف ان يخالف النصوص القانونية المكملة دون ان يلغيها، كأن توضع رسوم البيع ونفقاته على البائع دون المشتري مثلاً.

والعرف أكثر ما يكون إخصاباً في نطاق القانون التجاري البري والبحري، إذ هناك أعراف تجارية قديمة معمول بها، ويرجع العرف الخاص أو العرف المحلي على العرف العام. على انه ليس للعرف نصيب وافر في القانون المدني، وقد عد بعض الفقهاء ان إضافة اسم الزوج الى اسم الزوجة هو من قبل العرف في لبنان، كما ان البائنة (الدوطة) هي من الاعراف في الاسر المسيحية.

كما انه في نطاق العرف لا بد من الإشارة الى الاعراف الدستورية غير المكتوبة، النابعة من الميثاق الوطني، والتي لا بد من احترامها واستيحائها في العمل الدستوري في بلد، مثل لبنان، قائم على الميثاق والتوافق والوفاق الوطني

أشير إشارة عابرة الى العلم (Doctrine) والاجتهاد (Jurisprudent) كمصدرين تفسيريين من مصادر القاعدة القانونية في لبنان دون توسيع.

خلاصة

يطرح هذا الموضوع عن القضاء في وقت يتم فيه اكتشاف آثار في غاية الأهمية في وسط بيروت التجاري. ولا غرو، ففي بيروت الرومانية اقيمت مدرسة الحقوق الشهيرة وأضحت بيروت أمّاً للشرائع ومرضعة لها. وكثيراً ما كان الاباطرة الرومان أنفسهم، الذاهبون الى الشرق في حروبهم أو في أمورهم الأخرى، يمرون في بيروت ويقيمون فيها وكانت ظروف المنطقة وأوضاعها قد اضفت على بيروت هذه أهمية بارزة وشأناً كبيراً. فكثر فيها المعاملات وازدهرت التجارة، وزاد عدد السكان وعدد القادمين اليها، وازدادت فيها المنازعات والمشكلات، وراح حكماء بيروت (Prudents) يعطون الأجوبة والمشورة ويضعون الحلول ويسدون النصائح الى سكان المدينة أصحاب الباع الطويل في حقل التجارة والمبادلة. كل ذلك جعل من بيروت تربة خصبة لقيام مدرسة للحقوق يتعاطى الاساتذة والطلاب فيها شؤون القضاء والقانون، بعد ان عدت بيروت أرضاً رومانية ومُنحت رعاية «الحق الايطالي»^(١٥).

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٤ وما بعدها.

(١٥) إميل بجاني، القانون الروماني، معهد بيروت للحقوق (بيروت: المكتبة الشرقية، ١٩٨٤)، ص ٢٢٨ وما بعدها.

وفي بيروت هذه أيضاً كان «ههنا رجل صالح ينزل عليه النور» هو الامام عبد الرحمن الاوزاعي، صاحب المذهب الفقهي وكاتب الرسالة الشهيرة الى الوالي صالح بن علي، يقرعه فيها لظلمه اهل جبل لبنان قائلاً له على الأخص: «فكيف تؤخذ عامة بذنوب خاصة، حتى يخرجوا من ديارهم واموالهم، وحكم الله تعالى: «ان لا تزر وزر أخرى»^(١٦).

لا نذكر ذلك من باب الفولكلور اللبناني، وإنما لنؤكد ان أرض لبنان كانت ولا تزال أرض لقاء وحوار حضارتين وأرض وفاق وتلاق انسانيين. ولا يخرج أمر القانون ومصادره وتطوره التاريخي فيه عن ذلك، فإذا عمّقنا النظر في الأمور خلصنا الى هذه البوتقة القانونية الجامعة المنسجمة، التي هي حصيلة تيارات تاريخية متنوعة، صقلها الواقع وارتضاها اللبنانيون بحرية، وبالحرية نفسها يطورونها إذا ارادوا ويغيرون، ولبنان والحرية توأمان، ولبنان والعدل صنوان

(١٦) صبحي المحمصاني، الاوزاعي، وتعاليمه الانسانية والقانونية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨)، ص ٧٢.

النظم القضائي والمحاكم الاستثنائية ودورها

القضاء سلطة من السلطات العامة التي ينص عليها الدستور وينظم وجودها واختصاصاتها وأصول المحاكمة لديها بموجب القوانين. وتنشأ المحاكم والمجالس والهيئات واللجان والأجهزة القضائية لتطبيق القواعد النافذة والمعمول بها والتي تتميز بصفة أساسية وجوهرية بالعمومية والمساواة^(١).

فالدولة القائمة على الشرعية الدستورية تجعل من التشريع مصدراً واحداً موحداً لتحديد وإعلان حقوق المواطنين وواجباتهم بصورة عامة، دون أي تفرقة أو تمييز. والقضاء هو السلطة المولجة تطبيق القانون باستقلال تجاه السلطات الأخرى إلا بحدود ما يقيد به الدستور بوجه صريح^(٢).

والمحاكم من حيث المبدأ يجب أن تكون عادية، بحيث يتقاضى الأفراد لديها ويعرفون مسبقاً وسلفاً بوجودها ونظاميتها وأصول التقاضي لديها^(٣)، وهي المرجع «الطبيعي» بحسب الدستور المصري لعام ١٩٧١، أو «النظامي» بحسب الدستور الأردني، لبت حقوقهم. وهي تتمتع بالولاية العامة والشاملة لتطبيق القوانين، وتستقل بكيانها - في تحقيق الدعاوى والحكم - عن السلطتين التشريعية والتنفيذية دون أن يعني هذا الإستقلال انعدام الصلة والتعاون والتأثير المتبادل بين السلطات.

وليس يمنع أن ينظم القانون محاكم خاصة ويوليها اختصاص النظر بمسائل معينة ومحددة

(*) محام في الاستئناف والتمييز - بيروت.

(١) ينص الدستور اللبناني في المادة (٢٠) منه على السلطة القضائية التي تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام يضعه القانون. وينص قانون القضاء العدلي (المرسوم الاشتراعي رقم ٨٢/١٥٠ معدلاً بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٥/٢٢) على وجود المحاكم (مادة ١٢) والمجالس والهيئات القضائية (مادة ٤٣) واللجان (المادة ٥٢) وكذلك (المادة ٩٧) وتخضع المحاكم والمجالس والهيئات واللجان للقوانين التي تنظم وجودها واختصاصاتها وأصول المحاكمة لديها.

(٢) ينص قانون أصول المحاكمات المدنية الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٢/٩٠ معدلاً على مبادئ عامة منها: «لا يجوز للمحاكم أن تعلن بطلان أعمال السلطة التشريعية لعدم انطباق القوانين العادية على الدستور أو المعاهدات الدولية، كما لا يجوز للقاضي أن يضع أحكامه في صيغة الأنظمة. ولا يجوز له أن يتنصع عن الحكم بحجة غموض النص أو انتقائه بل عليه أن يفسره بما يحدث أثراً متوافقاً مع الغرض منه مؤمناً بالتناسق بينه وبين النصوص الأخرى. وإذا انتفى النص يعمد إلى المبادئ العامة والعرف والانصاف».

(٣) من المبادئ العامة التي يعرض عليها المشرع عادة أعمال قاعدة عدم رجعية القوانين، وبالتالي عدم تأليف محاكم تختص بقضايا سابقة عليها أو هي من اختصاص مرجع آخر لكننا نلاحظ في التشريع اللبناني أحياناً أنه يحيل الدعاوى المعلقة أمام بعض المحاكم إلى محاكم تنشأ حديثاً.

بصورة حصرية، نظراً إلى طبيعة الحق أو الأشخاص أو الجرم أو إلى طائفة معينة من المسائل، ولا اعتبارات وطنية أو تقنية.

فالدستور اللبناني نفسه كفل للطوائف الدينية مثلاً الاستقلال بتنظيم أحوالها الشخصية، ما يعني حقها في إنشاء محاكمها الخاصة^(٤). كما أن الدستور نص صراحة على وجوب تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، ما يعني إنشاء محكمة خاصة^(٥). وحديثاً نص على إنشاء مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين^(٦).

ومن حيث المبدأ لا ضير في وجود محاكم خاصة إذا كانت تؤمن من حيث تأليفها واختصاصاتها وأصول التقاضي أو المحاكمة لديها، الحقوق التي كفلها الدستور، وفي مقدمها حق الدفاع والحق في المساواة، لذا يجب التمييز دائماً بين هذا النوع من المحاكم وبين ذاك الذي له طابع استثنائي، بمعنى أنه يفتقر إلى الضمانات الأساسية التي يكفلها الدستور وتسعى لحمايتها المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

**الدولة القائمة على الشرعية
الدستورية تجعل من التشريع مصدراً
واحداً موحداً لتحديد وإعلان حقوق
المواطنين وواجباتهم بصورة عامة،
دون أي تفرقة أو تمييز. والقضاء هو
السلطة المولجة تطبيق القانون
باستقلال تجاه السلطات الأخرى**

وفي لبنان هناك طائفة كبيرة من المحاكم الخاصة (محاكم مجالس، هيئات، لجان) بل نكاد نقول، دون تردد، إن التنظيم القضائي في لبنان هو عبارة عن مجموعة كبيرة جداً من المحاكم الخاصة. كما أنه يوجد محاكم استثنائية، نموذجها البارز المجلس العدلي، نظراً إلى المعايير التي سنعالجها. ولا يوجد في لبنان حتى الآن تنظيم قضائي واحد، أو بالأحرى قانون للتنظيم القضائي، بل هناك قوانين عدة، أهمها وأشملها قانون القضاء العدلي^(٧). ويقوم النظام القضائي في لبنان بوجه عام على أربع مجموعات كبرى وأساسية، ومنها تتفرع المحاكم الخاصة والاستثنائية.

أولاً: القضاء العدلي

يقوم القضاء العدلي على فرعين رئيسيين هما القضاء المدني والقضاء الجزائي.

١ - القضاء المدني

يتفرع القضاء المدني بدوره إلى عادي وعام وذي ولاية شاملة؛ ومن صلبه قضاء التنفيذ والقضاء المستعجل. ويميل البعض إلى اعتبار قاضي الأمور المستعجلة بمثابة قضاء خاص،

(٤) المادة التاسعة من الدستور.

(٥) المادة ٨٥ من الدستور.

(٦) المادة ١٩ معدلة من الدستور.

(٧) صدر قانون القضاء العدلي بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/١٥٠ وعُدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٥/٢٢. ويعد المرجع الأساسي للتنظيم القضائي، لكنه أحدث فصلاً نهائياً عن القضاء الإداري خلافاً للتنظيم القضائي السابق، أي المرسوم (٦١/٧٨٥٥) وأن يحيل عليه في بعض العناوين، منها التعديلات السابقة الجارية على المرسوم (٦١/٧٨٥٥) والمتعلقة باستبدال قاضي الصلح بالقاضي المنفرد، وإعطاء القاضي المنفرد اختصاص محكمة الدرجة الأولى في الجزاء بصورة شاملة.

نظراً إلى ما أولاه القانون من صلاحيات خاصة في الأمور المستعجلة المدنية والتجارية دون المسائل الجزائية والإدارية والشرعية والمذهبية^(٨). ومن هذا الرأي إدوار عبيد في موسوعة أصول المحاكمات المدنية، إلا أننا لا نميل إلى اعتبار قاضي الأمور المستعجلة محكمة خاصة نظراً إلى اختصاصه في اتخاذ التدابير الوقتية التي لا تمس أصل الحق. إلا أن القضاء الخاص يتضح أكثر في صفة القاضي العقاري والقاضي العقاري الإضافي، إذ يكون محكمة استثنائية في القضاء المدني. فقد أنشأ هذه المحكمة القرار رقم ١٨٦ تاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٢٦ مع تعديلاته، المتعلق بتحديد العقارات والأموال المنقولة وتحريرها، ويعين بمرسوم من رئيس الدولة ويعد ممثلاً للقضاة التابعين للملاك العدلي ويحل محل حكام الصلح في التنظيم القضائي القديم ويحكم بصورة قاطعة وغير قابلة للمراجعة في كل دعوى ضمن صلاحية حاكم الصلح (القاضي المنفرد) حتى لو كان الحكم قابلاً للاستئناف، وتشمل صلاحياته دعاوى الحدود والحقوق الارتفاقية^(٩).

أما قضاء العمل فهو أيضاً محكمة خاصة^(١٠)، إذ ينشأ مجلس عمل تحكيمي في كل محافظة برئاسة قاض يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل وموافقة

مجلس القضاء الأعلى، وتؤلف هذه المحكمة باشتراك ممثل عن أرباب العمل وممثل عن الأجراء عضوين. ويعين لديه مفوض حكومة بمرسوم. وهو يختص بالخلافات الناشئة عن تحديد الحد الأدنى للأجور وطوارئ العمل (المرسوم الاشتراعي رقم ٢٥ تاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٤٣) والصرف من الخدمة وترك العمل وفرض الغرامات وبجميع الخلافات بين أرباب العمل والأجراء^(١١). وهو يتبع الأصول المستعجلة ولا تقبل قراراته من طرق المراجعة، سوى الاعتراض واعتراض الغير والتمييز. أما اللجنة التحكيمية^(١٢) فهي

تختص بعقود العمل الجماعية والوساطة والتحكيم في النزاعات الناشئة عن عقود العمل الجماعية. وقراراتها مبرمة نافذة من تاريخ صدورها وغير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة. إضافة إلى محكمة البداية التي تتولى النظر في الدعاوى التجارية، والإفلاس، هناك محكمة خاصة هي:

- لجنة تقسيط الديون التجارية للتجار المتضررين في الأحداث^(١٣): وهي تتبع أصولاً سريعة ولا تقبل قراراتها إلا الاستئناف أمام محكمة الاستئناف المدنية، وتطبق لدى محكمة

لا يوجد في لبنان حتى الآن تنظيم قضائي واحد، أو بالأحرى قانون للتنظيم القضائي، بل هناك قوانين عدة، أهمها وأشملها قانون القضاء العدلي

(٨) قانون أصول المحاكمات المدنية (المرسوم رقم ٨٢/٩٠).

(٩) القرار رقم ١٨٦ تاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٢٦.

وفي قرار حديث جاء: إن مهمة القاضي العقاري الإضافي لا تدخل ضمن المناوبة القضائية لأنه يستمد ولايته من مرسوم جمهوري يصدر بتعيينه...

القاضي العقاري الإضافي في الشمال تاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤.

(١٠) قانون العمل اللبناني الصادر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ تعديلاً للقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٨٠/٣٥٧٢.

(١١) صدر المرسوم رقم ٦٢/٩٩٢١ يحدد شروط تعيين أعضاء مجلس العمل التحكيمي.

(١٢) ينظمها القانون الصادر بمرسوم رقم ١٧٢٨٦ تاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

(١٣) القانون رقم ٨ الصادر في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨١ وتعين في المحافظات بناء لمرسوم يصدر باقتراح وزير العدل، وتؤلف من قاضيين وتاجر.

الاستئناف الأصول المستعجلة ويكون قرارها معجل التنفيذ ونافذاً على أصله وغير قابل لأي من طرق المراجعة العادية أو الاستثنائية.

- المحكمة النافذة في شؤون تصفية المصارف الموضوعة اليد عليها^(١٤): وتؤلف من قضاة ويمكن اشتراك خبراء مصرفيين لمعالجة شؤون المصارف الموضوعة عليها اليد باستثناء الدعاوى الإدارية أو المعلقة أمام محكمة التمييز أو التي صدرت فيها أحكام استئنافية، وهي تحدد مهل المحاكمة وشكلها ولا يقبل قرارها أي طريق من طرق المراجعة سوى الاستئناف أمام محكمة الاستئناف المدنية في بيروت، ولا يكون القرار الاستئنافي قابلاً لأي طريق من طرق المراجعة ويمكن إلغاء هذه المحكمة بمرسوم^(١٥).

- الهيئة المصرفية العليا^(١٦): وتؤلف من حاكم مصرف لبنان وأحد نوابه ومدير المالية العام وقاض وعضو من جمعية المصارف، وتختص بفرض عقوبات على المصرف المخالف لأحكام نظامه الأساسي وأحكام قانون النقد والتسليف أو تدابير المصرف المركزي، ولا تقبل قراراتها أي طريق من طرق المراجعة العادية وغير العادية الإدارية والقضائية. وهناك هيئات ولجان أخرى عديدة منها نذكر لجنة القيد في القوائم الانتخابية (قانون ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠) ولجنة فصل الخلافات بين الحكومة والمدارس الخاصة (قانون ١٥ حزيران/يونيو ١٩٥٦) ولجنة التعويض عن نزع الحقوق الفردية عن الأملاك العمومية (القرار ١٤٤ تاريخ ١٠ حزيران/يونيو ١٩٢٥) ولجنة تخمين مصادرات الجيش ولجنة الاثراء غير المشروع (المرسوم الاشتراعي رقم ٣٨ تاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٣) وهي لم تؤلف أبداً... الخ. وأهم هذه اللجان ذات الصلة القضائية الخاصة والاستثنائية هي اللجنة الجمركية^(١٧).

- اللجنة الجمركية: هي إحدى وحدات الإدارة المركزية، وهي محكمة إدارية استثنائية تفصل بالدرجة الأولى بالقضايا المختصة بالجمارك، وهي ذات طابع مختلط يجمع الصفة الإدارية والقضائية وتؤلف من موظفين وقراراتها تقبل الاعتراض أمام المحاكم العادية ولها طابع مدني وجرائي. ويتم الاعتراض على قراراتها أمام القاضي المنفرد المدني (دون عشرين مليون ليرة) والغرفة الابتدائية (إذا تجاوزت العشرين مليوناً) وإذا تناقضت القرارات بين اللجنة والمحكمة تقبل الاستئناف والتمييز.

- قضاء الاستملاك^(١٨): ينتمي قضاء الاستملاك مبدئياً إلى القضاء المدني بوصفه حامي الملكية الفردية، وكان هناك قوانين استملاك عدة سابقاً كانت تختص باستملاكات البلديات أو لمصلحة الدفاع الوطني أو وزارة الأشغال أو مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت أو لمصلحة الوطنية للتعمير (الغي) أو المشروع الأخضر.

(١٤) أوجدها القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٦٦٣ تاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ مركزها بيروت. تتألف من قضاة ويمكن اشتراك أصل الخبرة المصرفية.

(١٥) أنظر المادة (١٣٥) من قانون القضاء العدلي.

(١٦) القانون رقم ٢٨ تاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٦٧. معدلاً بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٧٠.

(١٧) القرار رقم ٤٢٢ تاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٥٤. والمرسوم التنظيمي رقم ٢٨٦٨ تاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩.

وقانون الجمارك الصادر في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٤ وتعديلاته.

(١٨) قانون الاستملاك رقم ٥٨/٩١.

وقد صدر قانون الاستملاك الجديد (رقم ٥٨ / ٩١) فنص على قواعد عامة للاستملاك تشمل جميع الإدارات والهيئات والمؤسسات. وأنشأ القانون لجان استملاك بدائية واستئنافية يرئسها قاض وعضوية مهندس وخبير. وتمثل فيها الإدارة بموظف وتستعين بهيئة القضايا في وزارة العدل. وتطبق اللجان الأصول المستعجلة وأصول المحاكمات المدنية وتقبل قراراتها الطعن بالاعتراض واعتراض الغير وإعادة المحاكمة. وقد أعطاهما القانون صلاحيات شاملة لتقدير التعويض، ولبت جميع أشكال الاستملاك والإشغال الموقت، والاستملاك لمصلحة الدفاع الوطني وضريبة التحسين وحقوق الانتفاع، وهي تطبق أصولها على استملاكات الدولة والمؤسسات والبلديات والأشخاص. ويتابع مجلس شورى الدولة بت الطعون ضد قرارات لجان الاستملاك الاستئنافية المعلقة.

- شكل خاص من الاستملاك ومحاكم خاصة: أنشأ قانون مجلس الإنماء والإعمار (المرسوم الإشتراعي رقم ٥ تاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧) وتعديلاته، ولا سيما المرسوم رقم ١٦ تاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٥، وأولاه مهمة إنشاء شركات عقارية لتنفيذ مهام المجلس، وذلك بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء. ثم صدر القانون ٩١/١١٧ الذي عدل قانون مجلس الإنماء والإعمار وأنشأ الشركة العقارية لإعمار وإنماء وسط بيروت التجاري. وأعطى القانون الشركة حق استملاك العقارات والحقوق في الوسط التجاري حيث تقوم بتخمينها لجان بدائية ومن ثم استئنافية برئاسة قاض وعضوية مهندسين وخبراء اقتصاديين، وتكون قرارات اللجان خاضعة لطرق المراجعة وفقاً لقانون الاستملاك (٩١/٥٨). ولحظ القانون إمكان استحداث محاكم إضافية متفرغة للنظر في النزاعات المتوجبة لأصحاب الحقوق أو في ما بينهم من مالكن ومستأجرين. وبهذا يكون القانون قد أنشأ قضاء خاصاً بهذا النوع من الاستملاك^(١٩).

٢ - القضاء الجزائي: المحاكم العادية والاستئنافية

يتفرع القضاء الجزائي إلى قضاء عام عادي (قاض منفرد، محكمة استئناف، محكمة تمييز) وقضاء خاص، عسكري، ومحاكم للأحداث وللمطبوعات ولجرائم الاحتكار، وإلى المحكمة الأمنية الخاصة والمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

ثانياً: القضاء الإداري

القضاء الإداري هو قضاء مستقل (القانون المنفذ بمرسوم رقم ١٠٤٣٤ تاريخ ١٤ حزيران/يونيو ١٩٧٥) وهو أقدم أشكال التقسيم القضائي ويختص بالدرجة الأولى بالعلاقات التي تقوم بين الأفراد والإدارة والتي يكون فيها للإدارة مركز متميز. ورمز هذا القضاء مجلس شورى الدولة بهيكليته المستقلة. كما أن هناك قضاء مالياً إدارياً يتمثل بديوان المحاسبة (المرسوم الإشتراعي رقم ٨٢/٨٣ معدلاً بالمرسوم الإشتراعي رقم ٨٥/٥ والقانون ٩٢/١٣٢)

(١٩) قانون الشركة العقارية رقم ٩١/١١٧.

وهناك هيئات ومجالس ولجان تأديبية. وفي ميدان التأديب هناك محاكم عدّة، كتأديب الموظفين المدنيين، الذي توحد بعدما كان مجالس عدة، والعسكريين والقضاة ونقابات المهن الحرة والمعلمين ... الخ. ويظل قانون الموظفين هو القانون العام والمرجع الأساسي للمدنيين على الرغم من وجود هيئات تأديب مستقلة.

ثالثاً: قضاء الأحوال الشخصية

ان قضاء الأحوال الشخصية هو قضاء خاص واستثنائي، ويتعلق اختصاصه المحدد في قوانين الطوائف والمذاهب بالانتظام العام ويتفرع أصلاً من القانون المدني العام، إلا أنه في لبنان قضاء خاص. وهو يتألف من القضاء الشرعي للطوائف الإسلامية الذي هو جزء من تنظيمات الدولة القضائية، ومن قضاء مذهبي روعي للطوائف المسيحية وللطائفة العيسوية، وهو مستقل تمام الاستقلال قانوناً وتنظيماً. وهناك قضاء خاص بالأوقاف الذرية (المحكمة الذرية قانون ١٠ آذار/مارس ١٩٤٧) وهناك مجالس أوقاف أو لجان منبثقة من المجالس المالية. ويبقى القضاء المدني العادي صاحب اختصاص بموضوعات الجنسية ووقوعات قيد الأحوال الشخصية وبعقود الزواج ومفاعيلها المنظمة وفقاً للحق المدني، وبقضايا الإرث للمسيحيين عدا إرث رجال الدين المسيحيين.

رابعاً: القضاء السياسي

نشأ في لبنان حديثاً نوع من القضاء السياسي الخاص (وهو قضاء جزائي في الوقت نفسه) مع وضع المادة الثمانين من الدستور موضع التطبيق بإنشاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء وقرار قانون أصول المحاكمات أمام هذا المجلس بموجب قانون خاص. كما أن تأليف المجلس الدستوري لمراقبة دستورية القوانين بموجب المادة ١٩ معدلة من الدستور هو الآخر قضاء سياسي من طبيعة خاصة. إن الاتجاه الحديث في الفقه يدعم فكرة التخصص في فروع القضاء، ووجود قضاء إداري مستقل عن القضاء العدلي اتجاه قديم في الدول اللاتينية منذ زمن بعيد ويجد تبريره الواسع في العديد من التنظيمات القضائية، كذلك هي الحال في لبنان منذ عهد الدولة العثمانية. كما أن القضاء الجزائي يتجه أكثر فأكثر نحو التخصص، وهناك نظريات حديثة تدعو إلى تخصص القاضي نفسه بالجزاء وبالعلم الجنائي والعقوبات، ويرى البعض أن للقضاء الجزائي مميزات في ضوء التجربة والعلوم الإنسانية الحديثة يجب الإفادة منها. ويرى هؤلاء أن من المفيد لقاضي الجزاء أن يتعمق في دراسة علم النفس وعلم نفس الجريمة والنظريات الجرمية والعقابية وأن يتخصص بها. ولكن الغالب على النظم القضائية، ومنها في لبنان، عدم وجود مثل هذا التقسيم للعمل ويبقى إعداد القاضي لولاية القضاء الشاملة في جميع المحاكم.

خامساً: قضاء المحاكم الاستثنائية

إن ذلك كله شأن يختلف عما يمكن وصفه وتسميته القضاء الاستثنائي. لأن الطابع الاستثنائي ينبع من شروط مختلفة ويمس عادة القواعد العامة والأصول الموحدة لتطبيق

القانون. فالقضاء الإستثنائي كما يعرفه فاروق الكيلاني في محاضراته عن أصول المحاكمات الجزائية^(٢٠) هو الذي ينقل المواطن، نظراً إلى حقوقه المعلنة في قانون، من أمام محكمة العادية ليحاكم أمام محكمة خاصة، وغالباً ما يتسم القضاء الإستثنائي بطابع سياسي كما هي الحال مع المحاكم الشورية أو العرفية أو محاكم الحرب الاستثنائية، والحالات السياسية الطارئة والمحاكم العسكرية الموقته وكما هي الحال مع محاكم أمن الدولة الموجودة في العديد من البلدان العربية (مصر والأردن وسوريا...).

١- المعيار الدولي أو شرعة حقوق الانسان

نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ على مبادئ تتعلق بالقضاء، ويمكن عدّها معيار التمييز بين الأنظمة القضائية وبين المحاكم نفسها داخل التنظيم القضائي. يقول الإعلان العالمي، إن كل الناس سواسية أمام القانون (المادة ٧) ولكل إنسان الحق على قدم المساواة أن تنظر قضيته محكمة مستقلة نزيهة (المادة ٩). ونص الملحق (ب) المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية على المساواة أمام القضاء والمحاكمة العادلة والعلنية، وبواسطة محكمة مختصة ومستقلة وحيادية قائمة استناداً إلى القانون (المادة ١٤ فقرة ١). ولكل محكوم الحق في إعادة النظر بالحكم والعقوبة بواسطة محكمة أعلى بموجب القانون (المادة ١٤ فقرة ٥).

وإذا أخذنا بهذه المقاييس أو المعايير فإن القوانين اللبنانية المنظمة للقضاء والمحاكم لا تخرج عنها وتوفر الضمانات بوجه عام، باستثناء المجلس العدلي لجهة كونه لا يوفر ضمانات المراجعة والطعن بقراراته أمام محكمة أعلى. وهو يتمتع بطابع استثنائي واضح لأن اختصاصه مأخوذ عن قوانين عامة كالتنظيم القضائي وأصول المحاكمات المدنية وأصول المحاكمات الجزائية، وقانون العقوبات العام والعقوبات العسكرية. والأهم من ذلك أن اختصاصه للنظر في الدعوى يتوقف على القرار السياسي الصادر عن مجلس الوزراء بمرسوم. وقد درج المجلس العدلي من خلال اجتهادات متكررة، على اعتبار نفسه مختصاً للنظر بالدعوى وذا ولاية شاملة بمجرد الاحالة عليه، دون أن ينظر في صحة اختصاصه، وذلك خلافاً لبعض الآراء الفقهية^(٢١).

لقد نص الاعلان العالمي

لحقوق الانسان أن كل الناس

سواسية أمام القانون، ولكل إنسان

الحق على قدم المساواة أن تنظر في

قضيته محكمة مستقلة نزيهة...

ولكل محكوم الحق في إعادة النظر

بالحكم والعقوبة بواسطة محكمة

أعلى بموجب القانون

٢- المجلس العدلي

إن المجلس العدلي هو محكمة عليا استئنافية، تأسّس في عهد الإنتداب الفرنسي بموجب القرار رقم ١٩٠٥ تاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٢٣، وأعطى الاختصاص بجنايات القتل العمد وبلا تعمد،

(٢٠) فاروق الكيلاني، محاضرات في قانون أصول المحاكمات الأردني والمقارن، ط ٢، ج ١ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥)، ص ١٥٨.

(٢١) سمير عالية، اجتهادات المجلس العدلي ١٩٤٩-١٩٧٧، ط ٢ (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)، ص ٢٢-٤١ (عكس ذلك اجتهاد ص ٤).

وبالقضايا الناشئة عن إغارات بعض المتطرفين، أي لمواجهة عمليات مقاومة الإنتداب وحركات العصيان والتمرد. وتعديل القرار مرات عدة أهمها عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٨ (قانون أصول المحاكمات الجزائية) وقانون التنظيم القضائي (٦١/٧٨٥٥) وتعديل ١٩٧٢.

يتألف المجلس العدلي من هيئة للحكم من كبار القضاة العدليين، أي من الرئيس الأول لمحكمة التمييز وأربعة أعضاء من محكمة التمييز. ويمثل الادعاء العام أمامه المدعي العام التمييزي أو من يعاونه. ويتولى هيئة التحقيق محقق عدلي يعين بقرار من وزير العدل ويختص المجلس العدلي طبقاً للمواد ٣٦٣ إلى ٣٧١ من أصول المحاكمات الجزائية في العقوبات المذكورة في المواد ٢٧٠ إلى ٣٣٦ من قانون العقوبات. وبالتالي ينظر في الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي (خيانة، تجسس، صلات غير مشروعة بالعدو، جرائم ماسة بالقانون الدولي، النيل من هيبة الدولة والشعور القومي)، وجرائم المتعهدين ولا سيما في زمن الحرب والطوارئ، والجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي (الجنايات الواقعة على الدستور، اغتصاب سلطة سياسية أو مدنية أو قيادة عسكرية، الارهاب، الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية أو تعكر الصفاء بين عناصر الأمة، أو النيل من مكانة الدولة المالية) والجرائم الواقعة على السلامة العامة (حمل الأسلحة والذخائر وحيازتها والتعدي على الحقوق والواجبات المدنية، وجمعيات الأشرار). كذلك الجرائم الناتجة من صفقات الأسلحة والأعتدة للقوى الأمنية. إذاً ان المجلس العدلي هو محكمة استثنائية لأنه يختص بالنظر في جرائم معينة نص عليها قانون العقوبات العام وأولى القضاء الجزائي العادي صلاحية بها.

ينظر المجلس العدلي في القضايا التي تحال إليه بناء على مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء يقرر إحالة القضية على المجلس العدلي. ومن ثم يصدر قرار عن وزير العدل يسمي ويعين المحقق العدلي الذي يتمتع بصلاحيات واسعة للتحقيق والظن، ثم يتم رفع مضبطة الاتهام الى المجلس العدلي بناء على القرار الظني للمحقق العدلي ومطالبة النائب العام التمييزي الذي يمثل الحق العام والادعاء. وقرارات المحقق العدلي لا تقبل المراجعة، وهو له الصلاحية لكون القضية خارج اختصاص المجلس العدلي. أما قرارات المجلس العدلي فهي مبرمة ولا تقبل أي طريق من طرق المراجعة العادية وغير العادية. وهو هيئة محكمة يجري التقاضي أمامها على درجة واحدة (محكمة عليا).

لقد أكدت اجتهادات المجلس العدلي أنه ليس للمجلس أن ينظر في اختصاصه، أي مجرد الادعاء أمامه، فهو له ولاية شاملة للنظر بالقضايا الأصلية والمتفرعة ولو كانت من اختصاص محكمة أخرى، كأن تكون مثلاً من اختصاص المحكمة العسكرية أو محكمة جنابات عادية أو محكمة جنح (القاضي المنفرد الجزائي) ^(٢٢). في حين أن هناك آراء فقهية تعارض هذا الاجتهاد وترى أن المجلس العدلي أسوة بمحكمة الجنابات يمكنه أن ينظر باختصاصه ويقرر هذا الاختصاص أو عدمه، ومن هذا الرأي الرئيس الأول عاطف النقيب ^(٢٣).

لقد كرست محكمة النقض المصرية اجتهاداً على هذا الصعيد يعد القضاء العادي صاحب الولاية الشاملة والأساسية. وقررت المحكمة تلك في ما خص صلاحية المحاكم الاستثنائية

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) عاطف النقيب، أصول المحاكمات الجزائية (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٦)، ص ٢٦١.

(محاكم أمن الدولة) ما يلي: «ولما كان وفق ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة [محكمة النقض] أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى منها بنص خاص [...] في حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية، وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة - كمحاكم أمن الدولة - فإن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها في تلك الجرائم ما دام أن القانون الخاص لم يرد فيه أي نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص دون غيرها، ويستوي في ذلك أن تكون الجريمة معاقباً عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص...»^(٢٤).

كما قررت محكمة النقض أن القاعدة العامة الأصلية من تنظيم الاختصاص هي أنه إذا ارتبطت جريمة من الجرائم العادية بجريمة من اختصاص محكمة استثنائية - كجريمة عسكرية - اختصت بنظرهما والفصل فيهما المحاكم الجنائية العادية وذلك تظليلاً لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة...^(٢٥).

أما في لبنان فإن اجتهادات المجلس قررت اتجاهاً مغايراً وأعطت الصلاحية للمجلس العدلي في حال قيام التلازم بين جرائم من اختصاص محكمتين استثنائية وعادية لكون المجلس العدلي محكمة عليا^(٢٦).

وفي أي حال، إن من مميزات، أو مشكلات، التقاضي أمام المجلس العدلي، ما يلي:

١ - إن مجلس الوزراء، أو السلطة التنفيذية (السياسية)، هو الذي يقرر بمرسوم إحالة أي قضية على المجلس العدلي. وبالتالي له حق تقدير استثنائي وعمله هذا من أعمال الحكم غير الخاضعة للرقابة القضائية. فلا يمكن الطعن بهذا القرار مثلاً أمام مجلس شورى الدولة بمراجعة إبطال لعله تجاوز حد السلطة.

٢ - إن المحقق العدلي يعين هو الآخر بقرار سياسي يصدر عن وزير العدل، وهو ليس قاضي التحقيق العادي. وقراره لا يخضع لمراجعة أي هيئة. وهو الذي يؤكد بقراره ما إذا كانت الجريمة من اختصاص المجلس العدلي أم لا.

٣ - ليس هناك مرجع أعلى يمكن الطعن أمامه بقرار المجلس العدلي. فهو يحرم المواطن حق التقاضي أمام محكمته العادية ويحرمه حق التقاضي على درجتين كما هي الحال في محكمة الجنايات (محكمة استئناف) التي تخضع للمراجعة أمام محكمة التمييز.

وهناك جدل حول اختصاص المجلس العدلي للنظر بدعوى الحق الشخصي (الدعوى المدنية - التعويض - تبعاً للحق العام) لقد درج المجلس العدلي أسوة بمحكمة الجنايات العادية على النظر بدعوى الحق الشخصي تبعاً للدعوى العامة أو دعوى الحق العام^(٢٧).

(٢٤) نقض ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ - الطعن ١٤٩٠ لسنة ٥١ ق. انظر: عبد الحميد الشوارني، الدفوع الجنائية (القاهرة [د.ن.]، ١٩٧٧)، ص ١٧٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٢٦) سمير عالية، اجتهادات المجلس العدلي ١٩٤٩ - ١٩٧٧، ص ٤٥.

(٢٧) المصدر نفسه.

وجاء قانون العفو رقم ٨٤/٩١ الصادر بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١ (فقرة ٣ المادة ٩) ينص على: أن المجلس العدلي يستمر بالنظر في دعوى الحق الشخصي في الدعاوى المحالة عليه ولو صدر فيها عفو خاص يسقط دعوى الحق العام.

ويرى عاطف النقيب أن الدعوى الشخصية يمكن التقدم بها أمام المجلس العدلي تبعاً للدعوى العامة، في حين أن دعوى الحق الشخصي غير مقبولة مثلاً أمام المحاكم العسكرية كمحاكم استثنائية، ولكن ذلك يعود إلى النص الصريح في أصول المحاكمات الجزائية على ذلك (المادة ٢٥) (٢٨).

٣- المحاكم العسكرية

نظم القانون اللبناني المحاكم العسكرية وأولاهما اختصاصاً محدداً في قضايا معينة وأدخل في تأليفها فئة المتقاضين، أي فئة العسكريين إضافة إلى القضاة العدليين (قانون رقم ٦٨/٢٤ صادر بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٦٨ ومعدل بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٤٦٠ الصادر بتاريخ ٨ تموز/يوليو ١٩٧١ القضاء العسكري والعقوبات العسكرية، والمرسوم الاشتراعي رقم ١١٠ تاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٧ والمرسوم ٨٣/١٤٢). ويتألف القضاء العسكري من:

- محكمة تمييز ومركزها بيروت.
- محكمة عسكرية دائمة (بيروت).
- قضاة منفردون في المحافظات.
- مفوض حكومة ومعاونوه (نيابة عامة - إدعاء عام).
- قضاة تحقيق.

وينص القانون على مكان تأليف محاكم عسكرية موقفة في زمن الحرب بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدفاع وأخذ رأي السلطة العسكرية العليا. وتؤلف محكمة التمييز العسكرية في دعاوى الجنايات من قاضٍ من الملاك العدلي من الدرجة الخامسة وما فوق، وفي دعاوى الجنح تؤلف من قاضٍ من الدرجة السابعة وما فوق ويقوم بوظيفة مفوض الحكومة المدعي العام التمييزي أو من ينتدبه.

أما المحكمة العسكرية الدائمة فتؤلف في الجناية برئاسة ضابط من رتبة مقدم وما فوق وفي الجنحة من رتبة مقدم وما فوق ومن عضوين أحدهما قاضٍ من الدرجة الثانية عشرة وما فوق. أما القضاة المنفرد فيختار من الملاك العدلي كما يمكن أن يختار من الضباط المجازين في الحقوق من رتبة ملازم أول وما فوق ويكون الضابط من السلك التابع له المتقاضي (جيش، قوى أمن داخلي، أمن عام). ويشترك كل من وزير العدل والدفاع في توقيع مرسوم التشكيلات والمناقلات.

تختص المحاكم العسكرية للفصل في الجرائم التي يرتكبها عسكريون أو من هم في حكمهم من رجال قوى أمن داخلي وأمن عام ومدنيين موظفين تابعين لهذه الأجهزة. كما يحال على

المحاكم العسكرية الأسرى ورجال الجيوش الأجنبية والموظفون المدنيون لدى وزارة الدفاع الوطني وكل فاعل أصلي أو شريك أو متدخل أو محرض في الجرائم التي يختص بها القضاء العسكري. وهذه الجرائم نص عليها قانون العقوبات العسكري: جرائم التملص من الواجبات العسكرية والتخلف عن الخدمة والفرار والجرائم المخلة بالشرف والواجب والخيانة والمؤامرة والتجسس والاتلاف والتدمير والتزوير والغش... الخ، والجرائم المخلة بالانضباط والتجسس والصلوات غير المشروعة بالعدو، وتلك المتعلقة بالأسلحة والذخائر، وتلك الواقعة على أشخاص قوى الأمن، والتي تمس مصلحة الجيش وقوى الأمن وجرائم الإرهاب، ومخالفة أحكام خدمة العلم. والجرائم الواقعة على مراكز قوى الأمن. إلا أن صلاحية المحاكم العسكرية تنحصر بموجب القانون (المادة ٢٥ من ق.ع.ع. ٦٨/٤٤) بدعوى الحق العام دون الحق الشخصي. والمحاكم العسكرية محاكم استثنائية، ان لجهة تأليفها أو لجهة اختصاصها، للنظر في جرائم ينص عليها قانون العقوبات العام. ونحن ندعو إلى حصر اختصاص المحاكم العسكرية بالجرائم العسكرية الصرف.

المحكمة الأمنية الخاصة

أنشئت بالقانون رقم ٧٨/٢ تاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٨ في إثر الصدمات الدامية بين قطاعات من الجيش اللبناني وبين قوات الردع العربية، وتم إنهاء مهامها بالمرسوم رقم ٦٠٣ تاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٨٣. وهي تؤلف من ضباط في الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وصلاحياتها محصورة بمصالح وسلامة قوات الردع العربية والجنايات والجنح الواقعة على أفرادها في لبنان.

٤ - محاكم الأحداث

ينظم هذه المحاكم قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقد تعدل بالمرسوم رقم ١١٩ تاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. وهي محاكم خاصة واستثنائية نظراً إلى فئة المتقاضين أمامها وهي تؤكد أهمية تدابير الرعاية والاحتراز والحماية للقاصرين أكثر مما هي عقابية بالمعنى الواسع للجزاء.

ويحاكم الأحداث المنحرفون أمام هذه المحاكم التي تؤلف من قاض منفرد في حال المخالفات والجنح ومن الغرفة المدنية الابتدائية في حال الجنايات. وقد تردد القانون في هذا التأليف للمحكمة واستقر على هيئة المحكمة البدائية كضمانة للتقاضي بدلاً من القاضي المنفرد في الجنايات.

تختص هذه المحاكم في النظر والفصل بكل جرم يرتكبه الحدث، أو بأوضاع التشرد والتسول والانحراف للأحداث، ولها صلاحية مطلقة وشاملة. والحدث هو الذي اتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة وتصدر المحكمة حكمها بالدرجة الأخيرة إلا في الجنايات فتخضع لمراجعة محكمة التمييز في حالتها مخالفة القانون والخطأ في تفسيره. وتنظر محكمة الأحداث بالتعويضات الشخصية وتكون أحكامها قابلة للاستئناف أمام محكمة الاستئناف العادية.

وعلى المحكمة أن تعين للحدث محامياً عند محاكمته في الجناية ما لم يوكل ذوهه محامياً. وتخضع المحاكمات أمامها للسرية ويمنع نشر التحقيقات والأحكام بداعي الحرص على الطابع الرعائي للمحكمة.

٥ - المحاكم المختصة للنظر في جرائم الاحتكار

نظم القانون محاكم خاصة للنظر في جرائم الاحتكار بالمرسوم الاشتراعي رقم ٤٢/١٦٠. والغي هذا المرسوم بالمرسوم رقم ٧٣ تاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ وجعل محاكم الاستئناف في المحافظات نفسها محاكم مختصة للنظر بجرائم الاحتكار. وأدخل في اختصاص هذه المحاكم فرض العقوبات المذكورة في المرسوم رقم ٨٣/٧٣ وهي المخالفات المتعلقة بعدم التصريح عن العمل التجاري ومخالفة نسب الأرباح والأسعار والسلع وأجور الخدمات والفاتورة والاحتكار والمضاربة ... الخ. وتكون أحكامها غير قابلة للمراجعة إلا لتصحيح الخطأ المادي. وبتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٨ صدر القانون رقم ٨٨/٦٤ المتعلق بحماية البيئة ونص على تأليف مجلس أعلى للبيئة وشدّد من عقوبة مخالفة قوانين البيئة وصولاً للإعدام. وأبقى عملياً جرائم البيئة من صلاحية القضاء الجزائي العادي، إلا إذا عدها مجلس الوزراء ماسة بأمن الدولة الداخلي والسلامة العامة للمجتمع ... الخ، فيمكنه أن يحيلها إلى المجلس العدلي كما حصل أخيراً في موضوع النفايات السامة.

٦ - محاكم المطبوعات

نظم المشتري اللبناني أمور الصحافة بقانون المطبوعات تاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ معدلاً بالمرسوم ٧٧/١٠٤ وبالقانون ٩١/٨٩.

وتنظر محاكم المطبوعات بالجرائم التي ترتكب بواسطة المطبوعات مهما كان نوعها. تعدل القانون بالقانون ٩٤/٣٣٠ وصدر القانون رقم ٩٤/٣٨٢ المتعلق بالبث التلفزيوني والاذاعي.

تتألف محكمة المطبوعات من الغرفة الأولى لمحكمة الاستئناف في كل محافظة وتنظر بالدرجة الأولى بجرائم المطبوعات وتخضع أحكامها للمراجعة أمام محكمة التمييز بوصفها مرجعاً استئنافياً.

تحال قضايا المطبوعات مباشرة من النيابة العامة أو بقرار من المحقق، وتلزم المطبوعة في مطلق الأحوال بالرد ونشر التصحيح أو التكذيب. للمحكمة أن تقرر نشر الحكم والتعويضات الشخصية وتعطيل المطبوعة. والفت المادة ١١ من القانون ٩٤/٣٣٠ الحبس من عقوبات بعض المواد. كما يمكن المدعي الشخصي أن يتقدم بشكواه مباشرة إلى محكمة المطبوعات. ومن الملاحظ أن المحاكم كانت تعتبر أن الحصانة النيابية لا تشمل المطبوعة إذا كان في حديث النائب ما يوجب الملاحقة (قرار ٥١٧/٥٥) في حين اتجه الاجتهاد الحديث، إلى اعتبار حصانة النائب شاملة لما يصدر عنه في أثناء ممارسته عمله النيابي داخل المجلس وخارجه وبصرف النظر عن مكان وقوعها (قرار رقم ٧٣/٩ و٧٤/٩٧) ويستفيد الناشر من الحصانة

النيابية (قرار رقم ٧٤/٤٣). وعندما لا تجوز ملاحقة النائب يتعذر ملاحقة الناشر (قرار ٧٤/١١٠) (٢٩).

ويلاحظ أن المحاكم في لبنان لا تؤلف بالطريقة نفسها، وليس هناك أصول موحدة للتقاضي أمامها. فمرة تكون المحكمة قاضياً منفرداً وأخرى محكمة بداية ومرة تكون محكمة استئناف. ومرة يمكن الطعن بالقرار استئنافاً وتميزاً ومرة يكون هناك اقفال لطرق المراجعة العادية وغير العادية.

إن الاضطراب في التنظيم القضائي وفي التشريع (القوانين المطبقة وهي قوانين خاصة) مصدره هذا الاجتزاء في التعاطي مع التشريع اللبناني وانعدام النظرة الواحدة. فالقانون يصدر وفقاً لميزان سياسي وظروف سياسية، وليس هناك نظرة واحدة موحدة ترعى القوانين.

في النيابة العامة

تستقل النيابة العامة استقلالاً كاملاً عن هيئة الحكم. وهناك اختلاف في نظرة الفقه إلى وظيفتها ودورها ووصف طبيعتها. وسواء أكانت هذه النيابة منظمة تنفيذية أم جهازاً تنفيذياً سياسياً، أم جهازاً من أجهزة السلطة القضائية متصلاً بحق الدولة في الادعاء العام باسم المجتمع، فهي تبقى عنصراً أساسياً من عناصر النظام القضائي. ويرى الفقه أن سلطة النيابة العامة في لبنان استثنائية في تحريك الدعوى العامة. ومن دون التوسع في هذا الموضوع تجب الملاحظة أن النيابة العامة تتخذ في لبنان أسماء عدة: نيابة عامة، نائب عام، مدع عام، محام عام (معاون مدع عام) مفوض حكومة لدى المحكمة العسكرية، ونائب عام لدى المحاكم المدنية والمذهبية. مع فوارق في صلاحية النيابة العامة حين تكون فريقاً أصلياً أو حين تكون فريقاً منظماً. وقد استحدث المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/١٥٠ معدلاً بالمرسوم الاشتراعي رقم ٢٢ تاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٥ نيابة عامة مالية لدى النيابة العامة التمييزية وعدد اختصاصها بالمرسوم رقم ١٩٣٧ تاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

وفي اختصاص النيابة العامة المالية يرد:

المخالفات المتعلقة بالقوانين الضريبية والأميرية والبلدية والرسوم الجمركية ورسوم المخابرات السلوكية والرسوم العائدة للمؤسسات العامة والبلديات. والجرائم المتعلقة بالقوانين المصرفية والمؤسسات المالية والبورصة ولا سيما قانون النقد والتسليف. والجرائم المتعلقة بقوانين الشركات المساهمة وجرائم الافلاس اضراراً بالدائنين والجرائم التي تنال من مكانة الدولة المالية وجرائم تزيف العملات والأسناد العامة والطوابع وأوراق التمغة واختلاس الأموال العمومية.

وما يعنينا هنا أن النيابة العامة (كسلطة ادعاء عام باسم المجتمع) هي الأخرى سائرة باتجاه مزيد من التوزيع والتباين في القوانين لجهة اختصاصها وعملها، وهذا يحتاج إلى معالجة مستقلة (٣٠).

(٢٩) سمير عالية، قضايا المطبوعات والصحافة ١٩٥٠-١٩٧٨ (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٧).
(٣٠) حول موضوع النيابة العامة أنظر: عبد الفتاح الصيفي، حق الدولة في العقاب (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧١).

المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء

استلهم الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ الدستور الفرنسي للجمهورية الثالثة والدستور البلجيكي (القرن التاسع عشر) والدستور الملكي المصري (١٩٢٣ - ١٩٢٦). ونص الدستور في المادة (٨٠) منه (معدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٧) على أنه: «يتألف المجلس الأعلى من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب، وثمانية قضاة من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة بحسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار الأقدمية إذا تساوت درجاتهم. ويجتمعون تحت رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة أصوات، ويصدر قانون خاص يعين بموجبه أصول المحاكمات التي يجري عليها هذا المجلس».

وقد جاءت هذه المادة لتحدد أصول التعاطي مع التبعات والمسؤوليات المترتبة على ممارسة رئيس الجمهورية لسلطته كما ورد في المادة (٦٠) من الدستور (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٧) والتي تنص: «لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حالة الخيانة العظمى».

«أما التبعية فيما يختص بالجرائم العادية فهي خاضعة للقوانين العامة. ولا يمكن اتهامه سبب هذه الجرائم أو لعلتي خرق الدستور والخيانة العظمى إلا من قبل النواب بموجب قرار يصدره مجلس النواب بغالبية ثلثي أعضائه ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة (٨٠) ويعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى إلى قاضٍ تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها».

أما الوزراء فقد نص الدستور في المادة (٧٠) على محاسبتهم أيضاً أمام المجلس الأعلى: «لمجلس النواب أن يتهم الوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو باخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس وسيصدر قانون خاص تحدد بموجبه شروط مسؤولية الوزراء الحقوقية».

ويبدو أن المقصود بمسؤولية الوزراء عن الاخلال بواجبات وظائفهم الواجبات العادية (غير جريمة الخيانة العظمى السياسية) وأن القانون سيحدد الجرائم والعقوبات بصورة محددة ولكن هذا القانون لم يصدر حتى الآن. أما النواب فقد منحهم الدستور حصانة في أثناء قيامهم بمهامهم النيابية ونص في المادة (٣٩) (معدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٧): «لا تجوز إقامة دعوى جزائية على أي عضو من أعضاء المجلس بسبب الآراء والأفكار التي يبديها مدة نيابته».

واتجه الاجتهاد اللبناني إلى اعتبار أفكار وآراء النواب مشمولة بهذه الحصانة داخل جلسات المجلس وقاعته وخارجه، كما شملت هذه الحصانة في بعض الاجتهادات الصحافة التي تنقل وقائع الجلسات العلنية^(٣١). إلا أن هذه الحصانة لا تشمل جرائم تحقيق الغير طبعاً.

(٣١) سمير عالية، قضايا المطبوعات والصحافة ١٩٥٠ - ١٩٧١.

لم يؤلف المجلس الأعلى إلا بموجب القانون رقم ١٣/ تاريخ ١٨ آب/ أغسطس ١٩٩٠. إن سلطة الاتهام في هذا القانون منوطة بالمجلس النيابي بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وباستثناء جريمتي خرق الدستور والخيانة العظمى والاخلال بالموجبات المترتبة على رئيس الحكومة والوزير يكون المجلس الأعلى مقيداً بالقانون في وصف الجنايات والجنح في العقوبات التي يفرضها. ويحق للمجلس الأعلى أن يعدل الوصف القانوني في قرار الاتهام. ولا تقبل قرارات المجلس الأعلى الاستئناف ولا التمييز بل فقط تقبل إعادة المحاكمة وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية. ولا يقبل أمامه اتخاذ صفة الادعاء الشخصي، بل أمام المحاكم العادية.

في ضوء ما تقدم يتضح أن المجلس النيابي هو سيد نفسه في ما خص تحديد جريمتي الخيانة العظمى وخرق الدستور. والمجلس الأعلى هو قضاء سياسي يشبه القضاء الإداري، وقراراته تنشئ القاعدة القانونية، وبالتالي، إن المجلس الأعلى هو الذي يضع التكييف القانوني لهاتين الجريمتين.

أما الاخلال بالموجبات الوظيفية فيجب أن تخضع للقانون العام أي لقانون العقوبات. وبذلك يكون قانون أصول المحاكمة أمام المجلس الأعلى قد اعتبر أن قانون العقوبات العام هو القانون الواجب التطبيق المذكور في المادة (٧٠) من الدستور.

وهكذا لم يرد في قانون إنشاء المجلس الدستوري رقم ٩٣/٢٥٠ ما يتعلق بتفسير الدستور (كما ورد في اتفاق الطائف) كما أن المادة (١٩) من الدستور المعدلة (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠) لم تذكر تفسير الدستور. وبذلك يظل المجلس النيابي سيد نفسه لجهة تفسير الدستور، وهو بالتالي الجهة التي تحدد طبيعة وتعريف جريمة خرق الدستور.

وأخيراً إن المجلس الأعلى هو من فئة القضاء الاستثنائي بامتياز، محكمة خاصة وأصول محاكمة خاصة (اتهام وتحقيق وإصدار حكم) وإحالة على قانون عقوبات خاص وهيئة تقاضي درجة واحدة لا تقبل أي طريق من طرق المراجعة ◇

النظم القضائي والمحاكم الاستثنائية ودورها تعقيب

ان اختيار موضوع جدي كالقضاء وتناوله بصورة جدية من قبل باحثين ومعقبين جديين، في جو من الحرية وتعدد الآراء وربما تضاربها، ولم لا، يقطع بأن الحقوق والحريات في لبنان، على انحسارها، لا تزال منيعة الجانب لن تقوى أبواب الجحيم عليها.

ليس من السهل التعقيب على بحث غزير المحتوى، حسن السبك، قاطع الشواهد، وهي شهادة مني خالصة. كان من الممكن ان ينتهي تعقبتي عند هذا الحد ما لم أر متسعاً لبعض إضافة تتناول تقويم المحاكم الاستثنائية إلى جانب الغرف من ملفات مؤسستنا لإظهار ثلمات لا يمكن السكوت عنها في لوزين من المحاكم الاستثنائية: القضاء الأمني / السياسي، وقضاء الأحوال الشخصية.

١ - تقويم المحاكم الاستثنائية

بتأثير من مفكري عصر الأنوار أطلقت الثورتان على ضفتي المحيط الأطلسي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر نموذجاً للمحاكم بات مع الوقت معتمداً في معظم دول العالم. وحسبي دليلاً أن مواد سبعة من المواد الـ ٢٨، أي ربع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادتان ٢٩ و ٣٠ منه هي مادتان إجرائيتان) نصت على حقوق تتعلق بالمحاكم والتقاضى والعقوبات مستمدة مباشرة من

ذاك النموذج (المواد ٣ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١). أما سائر مجموعات الحقوق والحريات التي يتضمنها الاعلان، من حريات سياسية ودينية واجتماعية وحقوق اقتصادية، فلم تحشد أي منها عدداً مساوياً أو حتى قريباً من مجموعة الحقوق القضائية، الأمر الذي يثبت صدارة القضاء ومركزيته في بناء مجتمع حديث يقوم على الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

إلا أن تقدير المحاكم الاستثنائية والخاصة يختلف باختلاف الأنظمة القضائية. ففيما المبدأ القانوني اللاتيني يميل إلى اعتماد القضاء الاستثنائي كجزء بارز من الهيكلية القانونية، وإن لم يكن أساساً لها، نجد الأنظمة الأوروبية الجرمانية تأخذ فيه بحذر وبمقدار. أما النظام الانكلو

ما يؤخذ على نظامنا أن
التخصص في المحاكم لا يصاحبه
تخصص في من يدلي الأحكام،
فما الجدوى من محاكم مختصة
لا يرئسها قضاة مختصون

(*) محاضر في الاسلاميات والقانون الدولي في جامعة الكسليك، المدير التنفيذي لمؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني - بيروت.

سكسوني فيقوم على الاختصاص المكاني وقلما يعتمد الاختصاص الوظيفي في حين يخلو خلواً تاماً أو شبه تام من قضاء استثنائي أو خاص في الأحوال العادية غير الاستثنائية.

ان الحجة الأبرز التي يدلي بها القائلون بالتنظيم اللاتيني في الدعوة إلى القضاء الاستثنائي هي أن الطبيعة المعقدة والمركبة للمجتمع الصناعي وما بعد الصناعي تستدعي تنظيماً قضائياً يرقى إلى مستوى الحياة المعاصرة، ذلك أن نظاماً قضائياً أعد في الأصل لمواجهة حاجات بسيطة ورتيبة، لأعجز من أن يفي بالغرض. ثم إن تخصيص محاكم لكل لون يسهل مهمة الفصل في الدعاوى واحقاق قسط من العدل أوفى.

أخذ المشتري اللبناني في المبدأ اللاتيني في اقرار المحاكم الاستثنائية يستوجب تخصصاً من قبل القضاة كي يكون التطبيق أمثل. لكن ما يؤخذ على نظامنا أن التخصص في المحاكم لا يصاحبه تخصص في من يدلي الأحكام، فما الجدوى من محاكم مختصة لا يرئسها قضاة مختصون؟

ثم على مستوى الواقع قلما نجد دليلاً يقطع بأن الأنظمة القضائية التي تعتمد المحاكم الاستثنائية هي أنصف من الأنظمة الأخرى وأكثر احقاقاً للعدالة منها. على العكس، فإن ما يستوقفنا أن الأنظمة السلطوية شغوفة بالقضاء الاستثنائي إلى جانب أن الإقبال عليه «شديد» في أنظمة القضاء في العالم الثالث.

اكتفي بهذه الملاحظات العابرة لأصل إلى خلاصة تتمسك بها مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني: بحسب النظام الديمقراطي المحاكم العادية للفصل في جميع النزاعات

دون الحاجة البتة إلى قضاء استثنائي وخاص.

ما زال القضاء في بعض الطوائف حتى اليوم يقومون بالفصل في النزاعات بين المتخاصمين وإصدار الأحكام دون أي إعداد قانوني أو ثقافة قانونية. وفي كثير من الأحوال لا يحمل هؤلاء إجازة قانونية

٢ - ما هو واقع قضاء الأحوال الشخصية والقضاء الأمني /

السياسي في لبنان؟

أ - قضاء الأحوال الشخصية

يتسع وصف تقي الدين لقضاء الأحوال الشخصية لبعض الإضافة ذات الطابع الواقعي.

ليس في قضاء الأحوال الشخصية ما يحتم انحداره إلى الحضيض الذي سقط فيه في لبنان. لا بل على العكس، يختزن هذا التنظيم القضائي الاستثنائي امتيازاً له على القضاء المدني العادي. فهو أولاً، الأقدم بين القوانين الذي قلما دخلت تعديلات بلغت صلبه؛ وهو ثانياً، معد أكثر من القضاء المدني العادي للعناية بجانب اجتماعي مهم يرافق نزاعات العائلة، وهو التفاته إلى ضرورة العمل الرعائي في الاصطلاح المسيحي والتحكيم في اصطلاح المسلمين. وهي أعمال لا تأتلف مع وصف القانون لطبيعة عمل القاضي وحصرها بالعلاقة بها ضمن إطار الدعوى. وأخيراً يمتاز القضاء المذهبي بسهولة إصلاحه. بحسب المرجع الديني الذي أسند إليه القانون تعيين هيئة المحكمة أن يحسن اختيار أعضائها ويتشدد في رقابته عليهم كي تستقيم أعمال المحاكم الشرعية والروحية.

لكن ما هو الوصف الحالي للقضاء المذهبي في لبنان؟

أخشى أن يكون هذا اللون من القضاء الاستثنائي الأكثر فساداً في لبنان. أما الفساد فيرد إلى العناصر التالية: ما زال القضاء في بعض الطوائف حتى اليوم يقومون بالفصل في النزاعات بين المتخاصمين وإصدار الأحكام دون أي إعداد قانوني أو ثقافة قانونية. وفي كثير من الأحوال لا يحمل هؤلاء إجازة قانونية، ولم يمارسوا قبل رئاستهم المحكمة الدينية أي عمل قضائي، وفجأة يسند إليهم الفصل في نزاعات تتصف بطبيعتها بالدقة والخطورة، الأمر الذي يفسد الأحكام ويضعف عدالتها.

ثم إن فقدان الثقافة القانونية والاعداد القضائي يجعل هؤلاء في خشية دائمة في حضور المحامين الذي يضيف طرافة يشوبها أسى لكل من أتبع له حضور هذه المشاهد. ويؤدي بعض المحامين ممن اختص بدعوى العائلة دوراً كبيراً في تشجيع الفساد الذي شاع عن هذه المحاكم، فهم أدوات إتمام الصفقات وتنفيذها.

غير أن السبب الرئيسي لفساد المحاكم المذهبية يعود إلى عدم نشر الأحكام التي تصدر عنها. عدم نشر الأحكام، وأسبابه لا تقنعنا، يتأتى عنه أمران خطيران: فهو من جهة يحول دون تطوير المعرفة القانونية لدى ذوي العلاقة من قضاة ومحامين. الثقافة القانونية لا تقوم فقط، ولا حتى أساساً، على معرفة القانون بقدر مرافقتها التطور الدائم في تفسيره وتطبيقه ويكون ذلك عن طريق نشر الأحكام والتعليق عليها في النشرات القضائية.

وعدم النشر، من جهة أخرى، يشجع الفساد، إذ بتراضي الفريقين وموافقة المحكمة يتم إصدار الحكم، ولا ضير من فساد وعدم تأسيسه على القانون إذا لم يعلم به إلا أصحاب العلاقة ذوي المصلحة في طمس عوراته. على أنه، في رأيي، لو ألزم نشر هذه الأحكام لحسن من دون شك أداء هذه المحاكم. أرى أن إصلاح المحاكم الدينية يبدأ بنشر الأحكام الصادرة عنها.

من المآخذ على المحاكم الدينية أيضاً
أخذها في ناصية الرجل دون
المرأة، ليس على مستوى القانون
والاجراءات فقط، بل على مستوى
استعداد القضاة النفسي أيضاً

من المآخذ على المحاكم الدينية أيضاً أخذها في ناصية الرجل دون المرأة، ليس على مستوى القانون والاجراءات فقط، بل على مستوى استعداد القضاة النفسي أيضاً. فهم يميلون غالباً، وبصورة عفوية، إلى اعتبار المرأة مذنبة حتى إثبات براءتها وبالمنطق نفسه يعتبرون الرجل بريئاً حتى اثبات مسؤوليته.

ينعكس هذا الموقف المعادي للمرأة على الجوانب المالية أيضاً من نفقة وتعويض. فالمبالغ التي حكم بها حتى فترة وجيزة كانت دون حد الإنصاف بمراحل وتلك التي تتضمن أرقاماً عالية تكون عادة بالتراضي الذي تشجعه المحكمة، إذ يثبت استعداد المحكوم عليه للبدل.

ب - القضاء الأمني/ السياسي

مرة أخرى لا أرى موجباً لأي إضافة إلى ما ورد في بحث تقي الدين لجهة وصف المحكمة العسكرية والمجلس العدلي. ساقطر على إيراد ما يتضمنه تقرير مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني لعام ١٩٩٤ حول المحكمة العسكرية:

«... لكن ما يثير قلق مؤسستنا هو وضع النيابات العامة والمحكمة العسكرية خاصة. التطور الذي اثبتت الأيام سوءه كان قيام نظام قضائي مواز للقضاء العدلي يتلقى تعليماته من وزير الدفاع. ففي ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٦٨ صدر القانون رقم ٢٤/٦٨ القاضي بتشكيل المحكمة العسكرية. ومع الوقت ابتدأت صلاحية المحكمة العسكرية بالتوسع بحيث بات من اختصاصها النظر في جميع القضايا التي يكون أحد أطراف الخصومة عسكرياً مهما كان دوره في الخصومة ثانوياً، كما توسعت المحكمة في تفسير الجرائم المخلة بالواجب والخيانة والمؤامرة والتجسس والاتلاف... والصلوات غير المشروعة بالعدو. كان موقفنا وما زال يناهز بضرورة إلغاء المحكمة العسكرية. لا نجد في النظام الديمقراطي ما يبرر قيام محاكم استثنائية، إذ من شأن النظام القضائي العادي فيه أن يحيط بجميع أحوال التقاضي. فكم بالحري وان المحكمة العسكرية تكاد تغطي على سائر المحاكم؟ تقرير للفدرالية الدولية لحقوق الانسان عن أوضاع لبنان عام ١٩٩٤ ينسب إلى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية قوله: «في ٧ آذار ١٩٩٤ نظرت في ٣٥٠ ملفاً». وقدّر مفوض الحكومة، يضيف التقرير، ان المحكمة العسكرية قد نظرت طوال العام ١٩٩٣ بـ ١١٠٠٠ دعوى.

هذه أرقام مذهلة إذا اعتبرنا أن المحكمة العسكرية الدائمة مؤلفة من خمسة قضاة، أربعة منهم عسكريون. لا بد والحالة هذه من أن تكون أحكامها على قدر من السرعة تشكك في درجة انصافها. ثم إن العدد الضخم من الدعاوى الذي تنظر فيه المحكمة العسكرية يجعل القضاء اللبناني من حيث الواقع قضاءً عسكرياً، بسبب توسيع صلاحيات المحكمة وبتّها بدعاوى تفوق مجموع ما بتت به المحاكم العادية» ◇

قضاء الأحوال الشخصية : الواقع والنظير

١ - المشكل: الإطار القانوني العام الذي يرعى عمل المحاكم المذهبية المسيحية في لبنان

ليس نظام الأحوال الشخصية في لبنان مجرد جزء من «النظام المدني»، بل هو إطار دستوري مميز، وذلك على عكس ما رسخ في أذهاننا ومن خلال ثقافتنا القانونية. فهذا النظام هو عبارة عن فئة دستورية تجد إطارها في نص المادة التاسعة من الدستور اللبناني حيث جاء: «حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الاجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك اخلال في النظام العام، وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية».

هذه المادة المهمة من الدستور درج المؤلفون في لبنان، وخصوصاً في مجال القانون

الدستوري، على اعتبارها هامشية في إطار الشعار العام حول الطائفية، في حين هي تشمل الجزء الأساسي من النظام السياسي اللبناني. فكل التعديلات التي طرأت على الدستور لم تتناول هذه المادة التي لا يعود تاريخها إلى سنة ١٩٢٦ وحسب بل ترجع جذورها إلى الأنظمة الدستورية العثمانية، حيث كان يسمى نظام الملة. وقد كانت في هذا النظام نصوص تتشابه مع نص المادة التاسعة، وكانت وسيلة للتعامل مع الأقليات أمنت لها إدارة ذاتية حصرية شملت في الأنظمة الدستورية العثمانية الأحوال الشخصية وبعض قضايا التعليم والأمور القضائية. وقد تناول انطوان فتال موضوع نظام الملة بالتفصيل^(١).

كرست المادة التاسعة من الدستور انتماء اللبنانيين إلى عائلات روحية واعترفت لكل من هذه

ليس نظام الأحوال الشخصية
في لبنان مجرد جزء من «النظام
المدني» بل هو إطار دستوري مميز،
وذلك على عكس ما رسخ في أذهاننا
ومن خلال ثقافتنا القانونية

(*) محام في الاستئناف، أستاذ محاضر في كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف - بيروت.

Antoine Fattal, Le statut légal des non musulmans en pays d'islam.

(١)

العائلات بإدارة ذاتية وبحق التشريع والقضاء حصرياً في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية. وقد كفلت هذه المادة أيضاً الحريات الدينية وممارسة الشعائر.

ومن أهم التشريعات التي تضمنت تفويضاً للعائلات الروحية اللبنانية في حقلي التشريع والقضاء، القرار ٦٠ ل.ر. الصادر بتاريخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٣٦ في عهد المفوض السامي دي مارتيل. ويعد القرار المذكور من أهم القرارات والقوانين في سلسلة التشريعات العائدة للأحوال الشخصية في لبنان، من حيث اعترافه بالعائلات الروحية اللبنانية وجعلها تتمتع بالشخصية المعنوية وبحقها في التشريع والقضاء حصرياً، ومن ثم إقراره بإمكان وجود طوائف أخرى تابعة للقانون العادي تنظم شؤونها وتديرها بحرية.

أثار بعض أحكام القرار ٦٠ ل.ر. اعتراض الطوائف الإسلامية في حينه، فكان القرار ٥٣ ل.ر. الصادر سنة ١٩٣٩ الذي استثنى الطوائف المذكورة من الخضوع لأحكام القرار ٦٠ ل.ر.

ويعد قانون ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥١ مكملاً للقرار ٦٠ ل.ر. بالنسبة إلى الطوائف المسيحية. وقد حدد القانون المذكور صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطائفة الإسماعيلية، فأثار في حينه ضجة واعتراضات كثيرة لأنه كرس صلاحيات رجال الدين في ميدان التشريع والقضاء العائدة للأحوال الشخصية.

من مراجعة المحاضر الرسمية لجلسات مجلس النواب اللبناني، ومن خلال التدقيق في مضمون تقرير لجنة الإدارة والعدل التي تولت دراسة المشروع المعد من قبل الحكومة اللبنانية والمتعلق بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والإسماعيلية، يتبين لنا أن واضعي المشروع استوحوا لتحديد صلاحيات هذه المراجع مما هو جارٍ لدى الطوائف الإسلامية. جاء في مقدمة تقرير لجنة الإدارة والعدل:

«في الساعة الحادية عشرة من نهار الأربعاء الواقع في ٧ شباط/ فبراير سنة ١٩٥١ عقدت لجنة الإدارة والعدل جلسة برئاسة الأستاذ وديع نعيم لدرس مشروع القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الإسماعيلية، فاطلعت على المشروع المقدم من الحكومة وعلى التعديلات التي ادخلتها عليه اللجنة الفرعية.

إن هذا المشروع يعطي المحاكم المذهبية الصلاحيات التي يعطيها المرسوم الاشتراعي رقم ٢٤١ الصادر بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٤٢ المعدل بقانون ٤ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٤٦ للمحاكم الشرعية السنية والجعفرية فيما يتعلق بالزواج وصحته وفسخه وبالبثنة وشرعية الأولاد والتبني وفرض النفقة والوصاية على القاصر وما إلى ذلك من الأمور الداخلة في نطاق الأحوال الشخصية».

عادت المادة ٢٣ من قانون ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥١ لتكفل الطوائف المعنية بتقديم النصوص التشريعية العائدة لأحوالها الشخصية. ونص هذه المادة يتشابه مع نص المادة الرابعة من القرار ٦٠ ل.ر. الذي ألزم في حينه الطوائف المعترف بها بتقديم نصوصها التشريعية. ومن المفيد سرد مضمون المادة ٢٣ من قانون ٢ نيسان/ ابريل نظراً إلى أهميته:

«المادة ٢٣ - على الطوائف التي يشملها هذا القانون أن تقدم للحكومة قانون أحوالها

أن التفويض المعطى للمحاكم المذهبية في الحقل القضائي ليس مطلقاً بل يخضع لـ «رقابة مدنية» من حيث إتاحة المجال للمواطن المتضرر لمراجعة القضاء المدني إذا ما وجد نفسه متضرراً من الحكم المذهبي أو الشرعي

الشخصية وقانون أصول المحاكمات لدى محاكمها الروحية في مدة سنة من تاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ للاعتراف بها خلال ستة أشهر، على أن تكون متوافقة مع المبادئ المختصة بالنظام العام والقوانين الأساسية للدولة والطوائف. ويتوقف تطبيق القانون الحاضر بشأن كل طائفة تتخلف أو تتأخر عن التقيد بأحكام هذه المادة».

قدم معظم الطوائف المسيحية مشاريع قوانين تتعلق بأحوالها الشخصية وبأصول المحاكمات المتبعة في محاكمها، لكن هذه المشاريع لم تصدق من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبالتالي لم تنشر وفقاً للأصول المتبعة في نشر القوانين، وهي لا تزال حتى اليوم ترتدي صفة مشاريع قوانين.

إزاء عدم تصديق مشاريع القوانين العائدة للطوائف المسيحية وجد القضاء اللبناني نفسه ملزماً بالتدخل. وقد حسمت الهيئة العامة لمحكمة التمييز اللبنانية الأمر واعتبرت، استناداً إلى قرارات عدة صادرة عنها، أهمها تلك الصادرة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٥ و ١٣ شباط / فبراير ١٩٦٢، أن مشاريع الأنظمة تلك سارية المفعول بكل أحكامها ما دامت لا تخالف النظام العام اللبناني والقوانين الأساسية للدولة والطوائف، واعتبرت أن هذه القوانين ليست إلا تدويناً للعادات والأحكام التقليدية المعتمدة لدى الطوائف.

السؤال المطروح بإلحاح، الذي بقي دون جواب حتى اليوم، هو: لماذا لم تصدق هذه القوانين من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية ولم تنشر وفقاً للأصول؟ على صعيد الواقع إن الطوائف المعنية بقانون ٢ نيسان / أبريل قدمت النصوص التشريعية العائدة إليها وتولت لجنة من كبار القضاة مهمة دراسة هذه النصوص والتدقيق فيها، واتمت عملها وقدمت تقريرها منذ

مدة طويلة. وعلى الرغم من ذلك لم تصدق هذه النصوص ولم تنشر. واستمرار ارتدائها صفة مشاريع قوانين يخلق تردداً ويطرح علامات استفهام كثيرة ويفتح الأبواب مشرعة أمام سائر التفسيرات والاجتهادات القانونية المختلفة. فالمطلوب إذاً إيجاد حل لهذا الوضع، والحل الوحيد يكمن في تصديق على هذه المشاريع بصورة نهائية ونشرها وفقاً للأصول.

**ان أنظمة الأحوال الشخصية
والمحاكم المذهبية في لبنان ليست
مؤسسات أو أنظمة جامدة بل هي
قابلة للتطوير والتحديث أسوة
بسائر الأنظمة والمؤسسات**

الطوائف المشمولة في قانون ٢ نيسان / أبريل ١٩٥١ ملزمة بتقديم نصوص قوانين أحوالها الشخصية والتعديلات التي تطرأ عليها، وذلك استناداً إلى أحكام المادة ٢٣ من هذا القانون، بهدف المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية، حتى لو لم يحصل هذا التصديق والنشر سابقاً. تقديم القوانين إلى المراجع المختصة واجب حتى لا يكون سبباً للطعن بها أو عدم الاعتراف بمضمونها. قدمت الكنيسة الكاثوليكية في لبنان إلى وزير العدل نسخة مترجمة عن مجموعة قوانين الكنائس الشرقية النافذة ابتداء من ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١. وفي رأينا انه يجب تقديمها إلى السلطة التشريعية حتى تعتبر واردة وفقاً للأصول.

كذلك يقتضي تقديم القرارات الصادرة عن المجامع المقدسة إذا تناولت أموراً تشريعية من باب الوقاية واعطاء العلم، حتى لو بقيت في أدراج الدوائر المختصة كما هي الحال منذ صدور قانون ٢ نيسان / أبريل ١٩٥١.

وفي رأينا أن العائلات الروحية المسيحية فوضت صلاحيات مهمة في حقل التشريع

والقضاء، ويطلق على هذا التفويض تسمية Délégation de pouvoirs.

وبما أن بحثنا يدور حول عمل القضاء المذهبي المسيحي في لبنان سنتناول في هذه المداخلة تنظيم هذه المحاكم وعملها والصلاحيات المناطة بها وننهي بالحديث عن بعض التطلعات.

٢ - الواقع: تنظيم القضاء المذهبي المسيحي

بموازاة التفويض في حقل التشريع كانت الإدارة الذاتية في القضاء. فلكل طائفة محاكمها على اختلاف درجاتها وأصول محاكمات خاصة بها، إلا تلك التي تحيل إلى قوانين أخرى كأصول المحاكمات المدنية، فيما يعد التنظيم القضائي لكل الطوائف الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من تنظيمات الدولة القضائية بحسب منطوق القانون الصادر في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٢ والعائد إلى تنظيم القضاء السني والجعفري في الجمهورية اللبنانية والذي تعد مادته الأولى أن هذا القضاء هو جزء من تنظيمات الدولة القضائية. ولا يكون القضاء الكنسي للطوائف المسيحية حتى اليوم جزءاً من تنظيمات الدولة.

يجري تأليف المحاكم المذهبية للطوائف المسيحية بموجب قرارات صادرة عن السلطات والمرجعيات في كل طائفة التي تمارس رقابتها مباشرة على هذه المحاكم وتعد بالتالي جزءاً من تنظيمات كل طائفة مسيحية في لبنان.

والمحاكم المذهبية على درجتين أو أكثر:

بدائية: مؤلفة من ثلاثة قضاة يضاف إليها محام عن الوثائق وآخر عن العدل، فيما يعود للطوائف الكاثوليكية، وفي كل أبرشية يمارس الأسقف مهامه كقاض منفرد في القضايا المحفوظة له (إصدار قرارات الوصاية على القاصر - والتبني مثلاً) إلى ما هنالك من تدابير وقرارات تستوجب تدخل مطران الأبرشية بصفته القضائية.

استئنافية بطريركية بدرجةها الأولى والثانية: مؤلفة من ثلاثة قضاة أيضاً يضاف إليها دائماً محام عن العدل والوثائق (الطوائف الكاثوليكية).

وتعد محكمة الروتا ومركزها الفاتيكان، المرجع القضائي الأعلى بالنسبة إلى الطوائف الكاثوليكية، ويمكن اللجوء إليها بالدرجة الأخيرة أو ما قبل، لأسباب يقتضي توافرها حتى تقبل الدعوى شكلاً، وهي قريبة إلى حد ما من تلك المعتمدة لقبول التمييز المدني شكلاً.

- لكل محكمة مذهبية نظام داخلي يحدد سبل سير العمل: مواعيد انعقاد الجلسات ومقر خاص بها، وقد شيدت الكنيسة المارونية أخيراً مقراً لمحاكمها يعد نموذجاً يحتذى به.

وتستوفي المحاكم المذهبية رسوماً على الدعاوى المرفوعة أمامها، تحدد في جميع درجات المحاكمة، عادة في بداية كل سنة قضائية، من المسؤول المباشر عن المحكمة، المطران المشرف على المحاكم لدى الطوائف الكاثوليكية أو المطران بوصفه رئيس محكمة الأبرشية للطوائف الأورثوذكسية، وتمنح المعونة القضائية لفقراء الحال لكي يصبح اللجوء إلى المحاكم المذهبية متاحاً للجميع.

- تمارس هذه المحاكم صلاحياتها استناداً إلى التفويض المعطى لها والمحدد حصراً في قانون ٢ نيسان/ أبريل ١٩٥١، وفي كل مرة تتجاوز اختصاصها يكون قرارها أو حكمها معرضاً

للإبطال من خلال مراجعة يتقدم بها الفريق المتضرر أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز استناداً إلى أحكام المادتين ٩٥ و ٧٣٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

لا يتدخل القضاء المدني في حيثيات القرار، أي في أساس النزاع، بل يدقق في ما إذا كان الحكم قد خالف النظام العام أو مس بحقوق الدفاع أو تجاوز القاضي الصلاحية المحفوظة له استناداً إلى أحكام قانون ٢ نيسان/ أيار ١٩٥١.

من هنا نرى أن التفويض المعطى للمحاكم المذهبية في الحقل القضائي ليس مطلقاً بل يخضع لـ «رقابة مدنية» من حيث إتاحة المجال للمواطن المتضرر لمراجعة القضاء المدني إذا ما وجد نفسه متضرراً من الحكم المذهبي أو الشرعي.

وما أوردناه لجهة إمكان مراجعة الهيئة العامة لمحكمة التمييز ينطبق أيضاً على الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم الشرعية الإسلامية.

يلجأ المواطن اللبناني إلى المحاكم المذهبية من أجل استصدار حكم أو قرار عائد لأحواله الشخصية: وصاية على قاصر، حكم بالنفقة، إعلان الهجر، بطلان أو فسخ زواج.

أهمية هذه المحاكم تتمحور حول كونها تبت النزاعات التي لها تأثير مباشر في حياة المواطن الخاصة.

٣ - الصعوبات والمشاكل التي تواجه العمل في المحاكم المذهبية

علمتني تجربتي أن المحاكم الروحية تعاني الكثير من الصعوبات والمشاكل أعدد أهمها:

- الافتقار إلى التنظيم المعتمد في المحاكم العدلية.

- عدم وجود قضاة متفرغين للعمل القضائي.

- ضآلة الرواتب التي يتقاضاها قضاة المحاكم المذهبية.

- عدم الإقبال على التخصص في القضاء الكنسي.

- الأفكار المسبقة الراسخة لدى البعض بأن القضاء الكنسي وجد للمماثلة وأن أصحاب

الحق لا يناولون حقوقهم دائماً وأن «الوساطات والرشوات» هي السائدة. وهذه الأفكار المغلوطة تحدث تشويشاً وبلبلة لدى المواطن. وهذا ناتج من جهل تركيبة هذه المحاكم وطريقة سير العمل فيها.

- الافتقار إلى محامين متخصصين فعلاً في الحق القانوني لتوجيه المواطن إلى حقوقه

وتقديم الدعوى استناداً إلى الأصول الواجب اتباعها.

٤ - التطلعات: التطوير والتحديث

إن الانتقاد وإطلاق النظريات عمل سهل. لكن الأصعب هو إيجاد الحلول والمساعدة على

تنفيذها.

في رأيي، ومن خلال تجربتي، أن المحاكم المذهبية في لبنان بحاجة إلى التطوير والتحديث

وإدخال التعديلات والإصلاحات الجذرية، وهذه أمور ممكنة.

فالمحاكم الروحية لا تزال حتى اليوم مؤسسات مجهولة بالنسبة إلى كثير من اللبنانيين وهي

معتبرة بمثابة امتياز منح لرجال الدين من الصعب التنازل عنها أو التفريط بها.

فالمطلوب ليس التنازل عن حق أو امتياز، بل اعتبار المحاكم الروحية مؤسسات دينية وجدت لخدمة الإنسان ولحل مشاكله، والحل يبدأ بالتسليم بأن أنظمة الأحوال الشخصية والمحاكم المذهبية في لبنان ليست مؤسسات أو أنظمة جامدة بل هي قابلة للتطوير والتحديث أسوة بسائر الأنظمة والمؤسسات الأخرى. المطلوب عمل تطويري يخرج عن نطاق الأعمال الكلاسيكية التي ما برحت تجمد المفاهيم العامة العائدة للمجتمع والسياسة في لبنان.

ولعل بداية الحل أطلت بإعداد مشروع تنظيم المحاكم الروحية الذي أعدته لجنة مؤلفة من رجال دين واختصاصيين في الحق القانوني وقضاة روجيين وعدليين. وكان لي شرف الاشتراك في هذه اللجنة وإعداد المشروع المذكور.

فبعد اجتماعات طويلة ودراسات مستفيضة انتهينا إلى وضع المشروع المسمى «تنظيم الأجهزة الإدارية والقضائية للطوائف الكاثوليكية في لبنان». وأسمح لنفسي بإلقاء بعض الأضواء على هذا المشروع وسرد خطوطه العريضة.

جاء في الأسباب الموجبة لهذا المشروع:

لما كان «مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك في لبنان» يعنى بالإشراف على أنشطة الطوائف الكاثوليكية والسهر على مؤسساتها، ولا سيما في المجالات الخيرية والتربوية والاجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخدمات، كما تشهد سجلات أعمالها، لا تقتصر على أبناء الطوائف التي تقوم بها بل تشمل جميع الفئات.

ولما كان البطاركة والأساقفة يقومون في أبرشياتهم بأنشطة في المجالات الخيرية والتربوية والاجتماعية، وبأعمال قانونية وقضائية في ما يتعلق بالأحوال الشخصية وفقاً للصلاحيات المعترف بها للسلطة الدينية في القوانين المرعية الإجراء ولا سيما في القرار ٦٠ ل.ر. تاريخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٣٦ وقانون ٢ نيسان/ أبريل ١٩٥١ بالنسبة إلى عقد الزواج، ورعاية القاصرين، والتبني، والسلطة الوالدية، وتربية الأولاد، والوصاية، والنفقة للوالدين والأولاد، وإنشاء الأوقاف الخيرية، وإنشاء معاهد التربية والتعليم، والمدافن، وأهلية رجال الإكليروس والرهبان للإرث والتوريث، والحكم بإعلان وفاتهم وسبل توزيع تركاتهم...

ولما كان بعض العلمانيين والكهنة والرهبان والراهبات متطوعين للقيام بالأعمال المذكورة، إلا أن التطور الحاصل بالنسبة إلى تزايد واتساع هذه الأنشطة يفرض وجود متفرغين.

ولما كان يوجد للطوائف الكاثوليكية قانون موحد للزواج وللأصول المتبعة أمام المحاكم.

ولما كان توحيد المحاكم الروحية للطوائف الكاثوليكية الست يساعد على تنسيق أعمالها والتعاون بين القيمين عليها لتحسين إنتاجها وتطوير اجتهاداتها.

ولما كان لا بد من إدماج هذه الأجهزة الإدارية والقضائية في ملاك موظفي وقضاة الدولة، مساهمة منها في رعاية هذه الخدمة العامة التي تضطلع بها الطوائف الكاثوليكية، وانسجاماً مع واقع تشريعي يجب أن يشمل الطوائف كافة.

- لحظ المشروع مجلساً أعلى للقضاء الكاثوليكي يتألف من رئيس وستة أعضاء يعينهم

مجلس البطارقة والمطارنة في لبنان، وتكون للمجلس المذكور صلاحية النظر في سير الأعمال القضائية ومراقبة الموظفين التابعين للمحاكم المذهبية، ويقوم بمهام التفتيش قاض ينتدب من الملاك العدلي ينتمي إلى إحدى المذاهب الكاثوليكية.

يشترط في من يعين قاضياً مذهبياً:

١ - أن يكون لبنانياً منذ عشر سنوات على الأقل.

٢ - أن يكون منتمياً إلى الطوائف الكاثوليكية.

٣ - أن يكون مجازاً في الحقوق الكنسية أو المدنية.

يصار إلى اختيار القضاة المذهبيين من قبل مجلس القضاء الكاثوليكي الأعلى بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير العدل.

- أهمية هذا المشروع تكمن في تسليم السلطات الدينية الكاثوليكية بأن عملاً تطويرياً أصبح ملحاً وضرورياً على صعيد المحاكم الروحية. من هنا القبول بعد رفض وتردد باعتبار القضاء المذهبي للطوائف الكاثوليكية جزءاً من تنظيمات الدولة القضائية. واعتماد تنظيم مواز للتنظيم المعتمد في القضاء العدلي من حيث شروط التعيين في المحاكم وسلسلة الرتب والرواتب للقضاة وحفظ الحق بالترقية والتدرج.

- إن قبول هذا المشروع لا يزال يواجه بعض الصعوبات والتعقيدات، لكنه بالنتيجة يمثل حالة متقدمة على صعيد التفكير بوجوب القيام بعمل جذري لجهة اعتماد التنظيم في المحاكم المذهبية واللجوء إلى التحديث، ويجب عدم المغالاة في انتقاد أنظمة الأحوال الشخصية في لبنان وطريقة عمل محاكمها لأن التنظيمات الموازية تواجه الكثير من الصعوبات وتفتقر بدورها إلى التحديث واعتماد أبسط الأساليب لخدمة المواطن



قضاء الأحوال الشخصية : الواقع والنظير تعقيب

تميزت ورقة ابراهيم طرابلسي بالايجاز والدقة، في موضوع صعب وشيق في آن. ونثني على تجنبه الغوص في متاهات المقابلة بين نظم مختلف الطوائف، على الرغم من أن الورقة تحمل عنوان «قضاء الأحوال الشخصية» ونرى أنه أصاب في طرحه هذا على النحو المذكور، لأنه من الصعوبة لأي كان عرض جميع نواحي الاختلاف في ما بين المحاكم الدينية والطائفية على الرغم من أن القانون الوضعي يعدها محاكم استثنائية تخضع أحكامها للانتظام العام من جهة وتقتصر صلاحياتها على رعايا أبناء طائفتها من جهة أخرى (المادة ٣١ من قانون ٢ نيسان/ابريل ١٩٥١ والمادة ٦ من قانون ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٢ والمادة ٩ من قانون تنظيم القضاء المذهبي الدرزي تاريخ ٥ آذار/ مارس ١٩٦٠).

إن الثابت في موضوع المحاكم الدينية هو الاختلاف والتباين الجذري في أطرها الإدارية ومدى اندراجها في تسلسلات مؤسسات الدولة، سواء على الصعيد الإداري أم على الصعيد القضائي

إلا أن الثابت في موضوع هذه المحاكم هو الاختلاف والتباين الجذري في أطرها الإدارية ومدى اندراجها في تسلسلات مؤسسات الدولة، سواء على الصعيد الإداري أم على الصعيد القضائي. والملاحظ أنه لا يوجد لدى الطوائف الإسلامية أي نص مماثل لنص المادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان/ ابريل ١٩٥١ الذي يولي الطوائف غير الإسلامية «حق التشريع في قضايا الأحوال الشخصية»، فالمبدأ المعتمد لدى الطوائف الإسلامية يحظر مثل هذا التدخل على الصعيد التشريعي، في حين يستفاد من المادة ٢٤٢ من قانون تنظيم المحاكم الشرعية للمذاهب السني والجعفرى، ومن قانون ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٨ العائد للأحوال الشخصية للمذهب الدرزي، بأن تشريعات هذه الطوائف يجري تعديلها بموجب قوانين تصدر عن المجلس النيابي، وتالياً فإن الطوائف الإسلامية لا تمارس على رعاياها أية سلطة تشريعية بمعزل عن المجلس النيابي، فضلاً عن كون المحاكم التشريعية، من الناحية الشكلية، هي منشأة ومنظمة بموجب قوانين صادرة عن المجلس النيابي، وهي تعد عملاً بأحكام القوانين المشار إليها آنفاً جزءاً من تنظيمات الدولة القضائية، بما يعني أن نفقات هذه المحاكم تقع على عاتق الموازنة العامة، وأن قضائياتها والموظفين التابعين لها يخضعون لاجراءات مماثلة، وذلك الوضع لا يطرح

(*) أستاذة مادة الأحوال الشخصية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية - بيروت.

أي إشكال، لأن الطائفة الإسلامية اعتادت منذ أيام الحكم العثماني - وحتى من قبل - أن ترى الأحكام التي ترعى شؤونها تصدر عن السلطة التشريعية في الدولة، وأكثر من ذلك، فقد كانت صلاحيات المحاكم الشرعية تشمل جميع المجالات التي تقلصت تدريجاً حتى اقتصررت في أواخر القرن التاسع عشر على مواد الأحوال الشخصية.

وإذا كانت الدولة اللبنانية تحتفظ في الوقت الحاضر، من الناحية القانونية، وعلى الأقل نظرياً، بحق اتخاذ المبادرة بتعديل أي قانون من قوانين الأحوال الشخصية للطوائف الإسلامية لكونها صادرة عن السلطة التشريعية اللبنانية، فإنها لا تملك هذا الحق - ولو نظرياً - بالنسبة إلى الطوائف غير الإسلامية استناداً إلى نص المادة التاسعة من الدستور اللبناني التي ضمنت للطوائف احترام أنظمة أحوالها الشخصية ومصالحها الدينية. وبالتالي فإن الحل بالنسبة إلى الطوائف غير الإسلامية يكمن في إلغاء هذه المادة أو تخلي الطوائف المسيحية طوعاً عن هذا الامتياز. على هذا الأساس يمكن اعتبار المشروع المقترح للحل الوارد في ورقة إبراهيم طرابلسي بعنوان «تنظيم الأجهزة الإدارية والقضائية للطوائف الكاثوليكية في لبنان»، مدخلاً معقولاً يسهل التفاعل بين المؤسسات القضائية المسيحية من جهة وبين مؤسسات وتنظيمات الدولة القضائية من جهة أخرى، في حين أن هذه المشكلة غير مطروحة على مستوى الطوائف الإسلامية.

إن أي تشريع لا يمكن أن يوضع
موضع التطبيق الفعلي إلا بتوافر
شروط موضوعية محددة، منها ما
يتعلق بالأوضاع التاريخية
والاجتماعية والثقافية والحضارية
للمجموعة البشرية المستهدفة

وقبل إبداء رأينا الشخصي في مسألة امكانات التطور والتحديث لمشكلة جمود التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية الإسلامية، وهي المشكلة الأساسية التي تشمل بعض مواد الأحوال الشخصية لدى الطوائف الإسلامية، يجدر بنا التوقف عند مسألة «تكريس النظام الطائفي» في لبنان. ولو سلمنا جديلاً أن جذوره مستمدة من «نظام الملة» الذي كان معتمداً في الأنظمة الدستورية العثمانية فإن التشريع اللبناني أقر هذا النظام بصورته الحالية أول مرة بموجب القرار التشريعي رقم ٦٠ تاريخ ٣٠ آذار/ مارس

١٩٣٦ المعدل في ما بعد ١٩٣٨ و ١٩٣٩، بحيث يتضمن اعترافاً صريحاً باعتبار «الطائفة شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام مقرأ لها بحق إدارة شؤونها وحق التشريع والقضاء في قضايا أحوال رعاياها الشخصية في حدود الدستور والقوانين المرعية الاجراء». ويمكن رد ذلك لاعتبارات تاريخية سياسية لم تعد خافية على أحد ولا علاقة لها بنظام «ملة العثماني» الذي كان قائماً منذ الفتوحات الإسلامية لاعتبارات تختلف تماماً عما كانت الظروف التي تلازمت وتزامنت مع وضع مندرجات القرار ٦٠ ورعت أحكامه.

أما بالنسبة إلى المسائل المطروحة على صعيد الأحوال الشخصية لدى الطوائف الإسلامية والصعوبات التي تثيرها على الصعيد التنظيمي فإن الحل المقترح لهذا الموضوع يندرج في الإصلاحات الإدارية المتوخاة لجميع مؤسسات الدولة وعلى جميع مستويات الإدارة.

أما للاحية مضمون التشريع الإسلامي، وبخاصة بعض جوانب مواده التي تتعلق بمادة الأحوال الشخصية ومدى تطويره وتحديثه، فإنه يمكن رصد ثلاثة تيارات مختلفة تتجاذب الاقتراحات والحلول على هذا الصعيد.

- التيار الأول، وهو التيار التقليدي الذي يرى أن هذا التشريع «مقدس» بوضعه الحالي، وبالتالي فهو تشريع نهائي لا يمكن مسه أو إدخال أي تعديل عليه، وأي إشكال حوله يعتبر شذوذاً بالمجتمع وليس بالتشريع.

- التيار الثاني، وهو الذي يرى أن هذا التشريع قابل للتطوير. استناداً إلى بعض الأحاديث التي تفيد بالاجتهاد مع ما يتوافق مع الظروف والأزمان والمعطيات الواقعية... إلا أن الملاحظ في هذا التيار أنه يقبل بمناقشة الجزئيات بمعزل عن أية نظرية شاملة ومتكاملة أو منهجية فاعلة وواضحة.

- التيار الثالث، وهو التيار الذي يدعو إلى الاستعانة بقانون مدني يتواءم مرحلياً مع استمرار أحكام الشريعة على أمل الحل مكانها تدريجاً.

ما هو موقفنا من التيارات الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها؟

في رأينا أن أي تشريع لا يمكن أن يوضع موضع التطبيق الفعلي إلا بتوافر شروط موضوعية محددة، منها ما يتعلق بالأوضاع التاريخية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجموعة البشرية المستهدفة من هذا التشريع، ومنها ما يتناول الأوضاع المعنوية والعقائدية لهذه المجموعة.

ومن ثم، لا يمكن تطبيق تشريعات مستوردة أو معلبة من خارج تجربة مجموعة بشرية معينة. ما دام القانون (أو التشريع) يوضع في الأصل لتنظيم علاقات البشر في مجتمع معين وعلى أرض معينة، ويقتضي بالتالي أن يأتي ملبياً حاجات هذه المجموعة لا متناقضاً مع مصالحها وأهدافها ومعتقداتها.

وما دام التشريع الإسلامي لا يمكن بأية صورة عزله عن المبادئ القرآنية الأساسية مهما اتخذ الوضع الفقهي أو الاجتهادي من منحى، فإنه يمكن الجزم بأن أي تعديل يتناول المبادئ الأساسية المذكورة، وتالياً النصوص الإلزامية الواردة في القرآن، لا يمكن أن يجري تطبيقه على الطوائف الإسلامية في لبنان، التي توارثت هذه الأحكام جيلاً بعد جيل منذ أن قام الإسلام.

لا يمكن تطبيق تشريعات مستوردة أو معلبة من خارج تجربة مجموعة بشرية معينة ما دام القانون يوضع في الأصل لتنظيم علاقات البشر في مجتمع معين وعلى أرض معينة

وبالتالي، كي لا يفهم هذا الطرح على أنه من قبيل التعجيز أو أنه ينتمي إلى الأفكار السلفية المتعصبة أو المتحجرة، فإننا نوضح، بأن النص القرآني أتى في كثير من المجالات مبادئ قابلة للتطوير في نواحيها التطبيقية، الأمر الذي يفسح في المجال لإدخال المفاهيم المتطورة والتفسيرات الملائمة للظرف والمكان.

وعليه، فليس ما يمنع، في نظرنا، أن يجري العمل على إيجاد هيئات متخصصة بالفقه والقانون الوضعي، من الطوائف الإسلامية، لمحاولة وضع إطار واضح وصريح لحدود التعديل في إطار المبادئ ونصوصها الثابتة، لتوضيح مدى نقاط الخلاف أو التباين بين الأحكام الشرعية من جهة، وبين أحكام القانون الوضعي من جهة ثانية.

وفي مطلق الأحوال، ومع تحفظنا لجهة وضع تشريع مدني مواز ومواكب للتشريعات الإسلامية، ليس ما يمنع، وبصورة مرحلية، من القيام بمحاولة من هذا القبيل، بوضع قانون

مدني، يتناول حلولاً للإشكالات والصعوبات الناجمة عن الأوضاع المجتمعية في لبنان، وبصورة خاصة لجهة مواد الأحوال الشخصية. ومن السابق لأوانه الحكم على النتائج التي يمكن أن تترتب على مثل هذه الوضعية المزدوجة، لأن التجربة والممارسة ستحكما حتماً على مثل هذه المحاولة، بحيث ستمسي الساحة التشريعية في لبنان مسرحاً غنياً بالتجارب، يقتضي معه اختيار أوجه النجاح واستبعاد أوجه الفشل من خلال النتائج التي ستظهر في ما بعد ◇

القضاء المدني ودوره في حماية الحقوق والحريات

ان البحث عن دور القضاء المدني في حماية الحقوق والحريات، يربّث علينا بداهة طرح السؤال التالي:

ما هو القضاء المدني؟

القضاء المدني هو، أولاً، مجموعة المحاكم التي تطبّق القانون المدني بوصفه مجموعة قواعد قانونية ترعى العلاقات المدنية بين المواطنين وتكون بمثابة وسيلة لاحقاق الحق ولارساء الحلول العادلة، كلّما نشأ نزاع حول حق من هذه الحقوق.

والقضاء المدني هو، ثانياً، مجموعة المحاكم التي، على اختلاف درجاتها واختصاصاتها، تصدر الأحكام التي - وإن لم تكن لها في الأصل القواعد القانونية وثباتها - يرتقي بعضها إلى مرتبة القاعدة المتممة والمكملة أو الحالة محل القاعدة القانونية في حال غموضها أو عموميتها، وذلك عن طريق التفسير والتوسع اللذين يؤديان إلى إيجاد قواعد قانونية جديدة، ولا سيما إذا التزمته المحكمة العليا فأسبغت عليها من الرسوخ والثبات ما يرفعها إلى مصاف القاعدة القانونية الثابتة.

وقد أجمع الفقهاء على الأخذ في هذه الوجهة، كلّما كان دور القاضي خلاقاً في إيجاد القاعدة القانونية المناسبة بمواجهة نص غامض أو ناقص أو غائب، وبالتالي يتحول قراره من التفسير البحث ليرتقي إلى مستوى المبدأ العام والقاعدة القانونية العامة في النظام القانوني السائد بمختلف أبعادها، أي في بعدها الإنساني الذي ينظم علاقة الناس بعضهم ببعض لكونها وضعت في الأساس من أجلهم ولمصلحتهم. وفي إطار هذا البعد الإنساني للقاعدة القانونية يأتي دور القضاء كبيراً ومميّزاً كلّما اقتضت الضرورة تدخل القاضي للحدّ من موضوعية القاعدة المجردة المطلقة، آخذاً في الحسبان

في إطار البعد الإنساني للقاعدة القانونية يأتي دور القضاء للحد من موضوعية القاعدة المجردة المطلقة آخذاً في الحسبان ما يمكن تطبيقه من صراحة القاعدة واطلاقها على القضية المطروحة بين يديه ببعديها الواقعي والإنساني

(*) نقيب المحامين سابقاً - بيروت

ما يمكن تطبيقه من صراحة القاعدة وإطلاقها على القضية المطروحة بين يديه ببعدها الواقعي والإنساني. ومن ثم ببعدها الاجتماعي، ما دامت القاعدة القانونية تهدف إلى تنظيم الحياة الاجتماعية في نطاق اقليمي معين.

وهذا البعد الاجتماعي يعبر عنه بالنظام العام وبالأخلاق العامة. وفي هذا الإطار يكتسب النظام العام القوة الإلزامية على الرغم من إرادة الأفراد للمحافظة على السلامة والأخلاق العامة. وهذا النظام العام هو من أهم المبادئ القانونية العامة للحؤول دون حدوث أي خلل في البنية الاجتماعية لأي بيئة في أي زمان ومكان.

ودور القاضي هو دور مهم وجليل في أخذه البعد الاجتماعي للقاعدة القانونية في الحسبان، لأنه بذلك يؤمن حسن سير الوظيفة الاجتماعية للقاعدة القانونية، فتتأمن من جراء ذلك العدالة والرضى والبعد من العيب في علاقة الأفراد بعضهم ببعض وفي تعاقدهم بعضهم مع بعض. وأي خلل يحصل في هذا الصعيد يخلف خللاً اجتماعياً ينسف قواعد العدالة.

ودور القاضي في تعاطيه مع القواعد القانونية لا يقتصر على هذين البعدين بل يشمل بعدها الثالث أيضاً، وهو البعد الأخلاقي.

وقد اكتسبت القاعدة القانونية بعدها الأخلاقي بفعل الأجيال التي تعاقبت على تطبيقها فاكسبتها من تقاليد الناس وأخلاقهم ومعتقداتهم وثقافتهم ما جعل هذا البعد الأخلاقي جزءاً من حياتهم وطابعاً من طابعهم.

وبتعبير أوضح وأكثر تبسيطاً، نقول إن العلاقات التي تتكون بين الأفراد المنتسبين إلى جماعة واحدة أو أكثر في تبادلاتهم المالية والالتزامية بشتى صورها وأشكالها، إنما تكون ضمن أطر أخلاقية معينة يتعذر على المشتري لدى وضعه النصوص القانونية، تجاهلها أو عدم مراعاتها. ومن ثم يتعذر على القاضي تطبيقها بمنأى عن القواعد الأخلاقية التي أسست لها واتحدت بها منذ انطلاقتها الأولى.

بل نقول أكثر، إذ نؤكد أن القاعدة القانونية انطلقت من القاعدة الأخلاقية، التي أرست لها أسسها. وإلا، وفي حال تحول القاعدة القانونية، وبالأخص في تطبيقها، عن القاعدة الأخلاقية، إنما تتحول في الوقت نفسه إلى قاعدة جائرة ومتعسفة وتفقد بعدها الأخلاقي.

وهذا ما حدا بعض المؤلفين المستنيرين إلى القول: «العلاقة القانونية بين الأفراد ليست فقط علاقة بين ذمتين ماليتين، كما يعتقد البعض، يقتضي دوماً مراعاة التوازن بينهما بحيث لا تغتني ذمة على حساب أخرى أو لا ينقص من ذمة مالية دون سبب مشروع، بل إن العلاقة هي قبل كل شيء بين شخصين لا تشكل الذمة المالية بالنسبة إليهما إلا صفة ملازمة لشخصيهما وليست محوراً لعلاقتهم». ثم يضيف: «من هنا نرى آثار القاعدة الأخلاقية في القواعد التي ترعى المسؤولية المدنية التي قامت أصلاً على الخطأ، والخطأ مفهوم أخلاقي تحول إلى مفهوم قانوني. كما نرى علاماتها في القواعد التي ترعى تكوين العقود وتنفيذها والالتزام بحسن النية في استعمال الحقوق الشخصية وجوب عدم الإثراء على حساب الغير أو إغناء الذمة المالية دون سبب أو بفعل سبب غير مباح أو غير أخلاقي».

والسؤال الذي يطرح نفسه هو:

هل أن آثار البعد الأخلاقي الظاهرة في قرارات المحاكم التي تستخرج بداهة من منطق العدالة ومقومات التسامح، تعني بأي شكل وحال تغليب القاعدة الأخلاقية، أم أنها تعني إبقاء الصفة القانونية للقاعدة القانونية مهيمنة، بحيث يبقى الطابع الأخلاقي مستوجب الخضوع وبصورة حتمية لها؟

بالطبع، هذا هو الجواب السليم. لأن النظام القانوني يفرض احترام القاعدة القانونية بغض النظر عن أسباب هذين الإحترام والخضوع، وإلا بطلت الزامية الخضوع للقرار القضائي المؤسس على قاعدة قانونية محللة ببعد أخلاقي يبعث الاطمئنان إلى عدالة القضاء.

وهذه الأبعاد الثلاثة الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية للقاعدة القانونية، ترفدها أبعاد أخرى، كالبعد المثالي والبعد السلوكي والبعد الاقتصادي، وهي أبعاد يلتزمها الأفراد في تكوين أوضاعهم المدنية وأنشطتهم المتعددة، ومنها ما هو أمر ومنها ما هو اختياري في كل ما لا يشملها الجزاء أو ما لا يمس الانتظام العام.

ونتيجة هذا التحديد للقاعدة القانونية ولتطبيقها من قبل القضاء المدني بأبعادها كافة، التي سبق عرضها وبسط أسبابها ومبرراتها، يتحصل أن القاعدة القانونية ينبغي ألا تغيب عن ذهن القضاء الذي يطبقها، ويجعل منها أحياناً رديفاً أو متمماً ومكملاً وأحياناً بديلاً من قاعدة قانونية ثابتة، بحيث يصبح القضاء المدني بهذا المعنى أحد المراجع التي تستنبط القواعد التي، على الرغم من استنباطها لتطبق على قضية معينة، تتحول في ما بعد، وبفعل تبني المشرع لمبادئها، إلى قاعدة قانونية ثابتة، وبالتالي تحول القضاء إلى مصدر من مصادر القانون الوضعي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الكلام على القضاء المدني ودوره في حماية الحقوق والحريات لا يستقيم ويكتمل إلا إذا تطرقنا، ولو بسرعة وإيجاز، إلى القضاء الجزائي ودوره في حماية الحقوق والحريات من خلال الدعويين العامة والشخصية لارتباط الأولى بمصلحة المجتمع وسلامة أفراده ولارتباط الثانية بالحقوق والتعويضات الشخصية.

ولا نرى في القضاءين سوى وجهين لعملة واحدة.

حتى إن القضاء الجزائي هو الأقدم في الزمن. فالقوانين في البدء كانت جزائية لأن الجريمة ظاهرة قديمة. وهو القانون الأكثر التصاقاً بشخص الإنسان، والأكثر قرباً منه، لأنه يتناول طبيعته وشخصيته

بصورة اضطرارية كي يتمكن من إعطاء الحلول المقنعة للجرم الذي بين يديه. وبالتالي فهو القانون الأكثر تأثيراً بحياة المجتمع وتطوره. وقد وضع في الأساس، كما سبقت الإشارة، للمحافظة على النظام العام ولعاقبة من يرتكب أفعالاً مخالفة للشرائع والأنظمة أو من يمتنع عن القيام بعمل يلتزمه أو يؤمر به.

والقضاء الجزائي بحكم تطبيقه للقانون الجزائي مرتبط عمله واختصاصه بفروع القوانين الأخرى، كالقانون العام من جهة، وفي طبيعته القانون الدستوري والقانون الإداري والقانون

ان العلاقات التي تتكون بين الأفراد
المنقسمين إلى جماعة واحدة أو أكثر
من تبادلاتهم المالية والالتزامية
بشتى صورها وأشكالها، إنما
تتكون ضمن أطر أخلاقية معينة
يتعذر على المشرع، لدى وضعه
النصوص القانونية، تجاهلها أو
عدم مراعاتها

الدولي العام، وبالقانون الخاص من جهة ثانية، كالقانون المدني والقانون التجاري وقانون الأحوال الشخصية، فضلاً عن علاقته بعلم الأخلاق والعلوم الاجتماعية.

وإن ما يجمع بين القانونين والقضائيين إنما هو الغاية الأساسية من وجودهما وتفصيلهما، وهي في الدرجة الأولى مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد، إضافة إلى أصول المحاكمة ومراحل الدعوى ونتائج الأحكام وسبل تنفيذها عند إبرامها وطرق المراجعة وقوة القضية المقضي بها.

والقضاءان المدني والجزائي هما مكمّان بعضهما لبعض إلى حدّ أن القضاة في القضاء المدني والجزائي في لبنان لا يفرّق بينهم فارق، إذ في إمكانهم أن ينظروا بهذه أو تلك من القضايا. وهذا ما يجد أمثلة حسية عليه في تكوين واختصاصات بعض الغرف المدنية أو الجزائية في بيروت وجبل لبنان.

إلا أنه لا يسعنا الاستطراد أكثر من ذلك في المقابلة بين القضاءين، لأن موضوعنا الرئيسي يتركز على القضاء المدني ودوره في حماية الحقوق والحريات.

فإلى موضوعنا الأساسي نعود لنتطرّق إلى النقطة الثانية من البحث، وهي تسليط الضوء على أهمية الهيكلية التي أعطيت للمحاكم من حيث تقسيمها إلى درجات وطرق مراجعة: من عادية واستثنائية، وفلسفة هذا التقسيم من أجل حماية الحقوق والحريات بإعطائها الضمان الأكبر والأشمل في سبيل إحقاق الحق وإقامة العدالة.

إن حسن تطبيق القوانين يستدعي..
مواصفات... يجب أن تكون مجتمعة
في القاضي واختصرها بثلاث:
أخلاق وعلم ونتاجية

ومن المعروف والمسلّم به بداهة في الأنظمة الديمقراطية أن القضاء هو المرجع الأخير والأهم في حماية الحقوق والحريات. إذ إن كل عمل حكومي أو فردي ينال من هذه الحقوق أو تلك الحريات إنما يخضع حكماً وبالضرورة لمراقبة القضاء. لأن القضاء هو الساهر الأكبر على تطبيق القوانين والمبادئ القانونية المستخلصة من مجمل القواعد القانونية، ذلك أن دور المحاكم إنما هو إظهار هذه المبادئ القانونية في معرض حلّها للمسائل المعروضة أمامها.

ومعروف أن المحكمة العليا تجري رقابتها على احترام المبادئ والقواعد القانونية العامة من قبل المحاكم. وهذه الرقابة تستهدف تصحيح الخطأ في تفسير القانون أو تطبيقه أو تشويه مضمونه. كل ذلك من أجل أن تبقى القواعد القانونية هي القواعد الصالحة لرعاية موضوعات تهم الدولة والجماعة والأفراد.

وزيادة في الرقابة القضائية وتعزيزاً وتحصيناً لها، أنشئ، في إثر تطبيق الدستور الجديد المنبثق من اتفاق الطائف، المجلس الدستوري، الذي من وظائفه الأساسية تفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين وبت النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

وقد أدرج في متن البند الثامن من نص إنشاء المجلس الدستوري أن حق مراجعة هذا المجلس الدستوري محصور برئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، أو عشرة نواب على الأقل، وبرؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً إذا كان الأمر يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

ومن الملاحظات التي سبقت حول تأليف المجلس الدستوري، بل في طبيعة تلك الملاحظات، ما ركّز منها على ضرورة توسيع حلقة من لهم حق المراجعة بحيث تشمل مجلس القضاء الأعلى

ومجلس نقابة المحامين ومجلس القضاة في مجلس الشورى وهيئة ديوان المحاسبة.

هذا مع التنويه، وبصورة لا تقبل الجدل، بأهمية إنشاء هذا المجلس الذي يجسد أعلى السلطات في مجال اختصاصه، لأن بإنشائه وبحسن ممارسته مهماته، يفتح عهداً جديداً في النظام الديمقراطي اللبناني، مبنياً على ممارسته المبادئ الأساسية التي ينص عليها الدستور وشرعة حقوق الإنسان.

بقي أن نعرف ماذا يجب أن نعمل للقضاء، إذ كيف يجب أن يكون القضاء في لبنان كي يتمكن من حماية هذه الحقوق وتلك الحريات؟

إن الجواب عن هذا السؤال هو من الأهمية بمكان إلى درجة أنه في نظري يحكم على مدى دور القضاء المدني في حماية الحقوق والحريات.

وبالفعل، قيل في زمن الرومان إن قيمة القوانين هي من قيمة الأشخاص الذين يطبقونها:

Les lois valent ce que valent les personnes qui les mènent en exécution.

إن هذه القاعدة هي صحيحة وتصلح أساساً لتقويم كل قضاء، لأن القاضي هو الذي يعطي القانون قيمته وسيادته بحسن تطبيقه، في حين أن القانون، مهما تسامت نصوصه، فهي تبقى حروفاً جامدة لا تؤدي غايات ما تضمنه إذا لم يحسن القاضي تطبيقها على القضايا المعروضة عليه.

وإن حسن تطبيق القوانين يستدعي من القاضي الجالس على قوس العدالة مواصفات، أقولها من دون تردد، يجب أن تكون مجتمعة في القاضي واختصرها بثلاث: أخلاق وعلم وإنتاجية.

فالأخلاق نفتش عنها في محيط القاضي ونشأته وتربيته وجوهر العائلي الذي ولد وترعرع فيه.

والعلم نطلبه منه في جميع مراحل عمله، بمعنى أن القاضي، وهو المجتهد في القانون، يجب أن يواكب تطور العلم من يوم إلى يوم لا أن يكتفي بما اكتسبه في أثناء التحصيل مضيفاً إليه بعض القراءات التي لا تطور إنساناً.

إن دور القضاء المدني في حماية الحقوق والحريات يتوقف عند شخص القاضي الذي يدعى إلى تطبيق القانون في سبيل المحافظة على القيم

أما الانتاجية فهي في نظري نتيجة أكيدة للصفتين المذكورتين لأن القاضي العالم المتمتع بأخلاق عالية لا بدّ أنه يجهد لإعطاء الإنتاج المطلوب منه.

إن هذا القاضي الذي وصفناه كيف السبيل إلى المحافظة عليه وتطعيم القضاء به كلما استدعت الحاجة ذلك؟


إنني أجيب مستنداً إلى خبرتي، كمحام مارس المهنة رديحاً طويلاً من الزمن وكنقيب للمحامين استمر قرابة السنتين باتصال دائم مع المحامين ومع القضاء، أن العناصر الممتازة والمتفوقة علماً وأخلاقاً في القضاء هي متوافرة، لأنه في الواقع والحقيقة، وأقولها شهادة مجردة، إنه يوجد لدينا قضاة نحسد عليهم من أرقى دول العالم تقدماً في التقاليد القضائية الدقيقة.

ولكي يستمر هؤلاء ونفوز بمثلهم عند الحاجة يجب أن يتوافر للقضاء، الذي هو واحدة من

السلطات الثلاث التي تحكم البلد، عنيت بها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، أولاً وآخرًا:

الاستقلالية: إنه وإن كان استقلال القاضي مستمداً من النصوص القانونية، فلا يسهو عن بالنا أنه إنسان له ما لدى كل إنسان من مناعة وضعف في آن، وبالتالي، ولكي يقاوم هذا الضعف وتقوى تلك المناعة يجب أن يبتعد القاضي، كما يجب أن نبعده، من شتى إغراءات هذه الدنيا. فحياة القاضي يجب أن تكون شبه رهبانية، لأن سلطة النطق بالحق التي أعطيت له وليس لسواه هي من وحي السماء.

والخلاصة هي أن دور القضاء المدني في حماية الحقوق والحريات تتوقف عند شخص القاضي الذي يدعى إلى تطبيق القانون في سبيل المحافظة على هذه القيم. لا شك في أن النصوص القانونية لها تأثيرها البالغ، ولكن هذا التأثير يزول حين يوكل إلى من ليس هو أهلاً لفهمها وتطبيقها.

وأختم بقول ماثور لكارل ماركس الذي دونه في مطلق مؤلفه المشهور رأس المال فقال: «أكبر رأسمال هو الإنسان» 

القضاء المدني ودوره في حماية الحقوق والحريات تَعْقِيب

بعدما أعطى خطّار في ورقته فكرة واضحة وشاملة عن ماهية القضاء المدني ودوره الاجتماعي والأخلاقي والإنساني وعن هيكلية تنظيمه وعن أهمية إنشاء المجلس الدستوري، وبعدما شدد على ضرورة استقلالية القضاء لكي يقوم بمهمته كاملة، ساكتفي بمعالجة بعض المسائل التقنية، ذلك استكمالاً لموضوعنا وهو ملاحظة تمهيدية حول تعريف القضاء المدني وعنوانه «دور القضاء المدني في حماية الحقوق والحريات».

يعرّف القضاء المدني في النظم القانونية الغربية، سلباً، بأنه غير القضاء الإداري والقضاء الجزائي. فإذا كان القضاء الإداري ينظر في الدعاوى التي تُقام بين المواطنين والدولة أو بين الإدارات والدولة، وإذا كان القضاء الجزائي ينظر في الجرائم التي تُرتكب ويصدر أحكاماً بالعقوبات إذا اقتضى الأمر، فإن القضاء المدني، في هذه النظم، هو الذي يملك أن يقضي بين الناس في جميع ما تبقى من دعاوى. غير أن وضع لبنان يختلف، إذ إن الأحوال الشخصية هي من اختصاص المحاكم المذهبية، فلا ينظر القضاء المدني بالتالي مثلاً في مسائل الزواج ورعاية الأطفال والنفقة والطلاق التي تخضع لمحكمة الطائفة التي ينتمي إليها الفرد حكماً. وتكون بالتالي

الانصاف هو العدالة التي تنشد
أعلى مراتب العدل بحيث يقوم
الحق على أساس المساواة واحترام
حقوق الأفراد القانونية

صلاحية القضاء المدني في لبنان أضيق كثيراً منها في فرنسا مثلاً. فمن الناحية السوسيولوجية نلاحظ أن المحاكم المدنية صالحة لحلّ المسائل المتعلقة بحياة الفرد العامة، وبعمله وسكنه، وبالعقود التي يعقدها والعلاقات الاقتصادية التي يقوم بها. أما حياته الخاضعة وعلاقاته العاطفية والزوجية والعائلية فهي لا تزال من اختصاص المحاكم المذهبية ويغمرها بعض الغموض والسرية لتعدد المذاهب وعدم معرفة قواعدها إلا من بعض الاختصاصيين. بعد هذا التوضيح سأطرح على نحو موجز ثلاث مسائل على التوالي:

١ - طبيعة الحقوق والحريات التي يقوم القضاء المدني بحمايتها: إن عبارة حقوق وحريات أصبحت غامضة ومبتذلة وتعني كل شيء ولا شيء، أضف إلى ذلك أن الحقوق والحريات لا تعني الشيء نفسه.

٢ - الطرق العملية لتأمين حماية هذه الحقوق والحريات من قبل القضاء المدني تطرح موضوعات تتعلق بدور الإنصاف في الحكم، وابتكار مفاهيم جديدة من قبل القاضي حين يكون هناك نقص في النص أو غموض.

٣ - العوائق التي تعرقل مهمة القاضي في حماية الحقوق والحريات وبعض الاقتراحات لتعزيز هذا الدور.

١ - طبيعة الحقوق والحريات التي يحميها القضاء المدني

ونعني بالحريات، هنا، الحريات العامة (libertés publiques) التي تعود لكل إنسان بصرف النظر عن العرق والجنس واللون والمعتقد والجنسية. منها حرية المعتقد وحرية الرأي وحرية التنقل وحرية الزواج وحرية طريقة العيش واختيار المهنة... إلخ. والحريات العامة ليست حقوقاً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، لأنها عبارة عن رخصة أو إمكانية (faculté) تقرها القوانين للناس كافة في حين أن الحقوق هي موضوع اختصاص واستثناء.

أما الحقوق فهي تشمل الحقوق المالية التي يُقدَّر موضوعها بمال (droits patrimoniaux) والحقوق غير المالية التي لا يُقدَّر موضوعها بمال (droits extra-patrimoniaux). ومن أهم

الحقوق المالية التي يحميها القضاء المدني حق الملكية، وهو حق عيني، والحقوق الشخصية، أي حق الدائن بمطالبة المدين بقيمة الدين وإقامة الحجز لاستيفاء حقوقه منه إذا اقتضى الأمر، والحقوق المتعلقة بالعمل الذهني (droits intellectuels) في جانبها المالي ومنها حقوق المؤلف باستغلال النتاج المالي لمؤلفه.

أما الحقوق غير المالية فهي أيضاً مبدئياً موضوع حماية من قبل القضاء المدني، نذكر منها الحق في الاسم، والحق في السرية، وحق السمعة والشرف، وحقوق الإنسان في جسده. وهي وإن كانت معنوية، يمكن إذا انتهكت من قبل أحد أن تكون موضوع

دعوى مدنية وتُرتب على المسؤول عن الانتهاك أعباء مالية للتعويض من الضرر الحاصل. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الانتهاكات إذا كان خطيراً يمكن أن يكون موضوع دعوى جزائية أمام القضاء المختص.

٢ - الطرق العملية لتأمين حماية الحقوق والحريات من قبل القضاء المدني

قبل أن ندخل في الموضوع تجدر الإشارة إلى أنه في كل يوم يتمتع المواطن بحقوقه في إدارة ذمته المالية وعمله وعلاقاته وتعاqude مع الآخرين دون حاجة إلى القضاء. يكفي أن يكون القانون قد كرس الحقوق الذاتية (les droits subjectifs) لكل فرد، (la loi est au commence-ment avertissement ou alliance, le jugement est à la fin rétribution ou grâce). ويسمى السكوت هذه العمليات لأنها عادية ورتيبة ولا يصل الحق أمام القاضي إلا في حالة المرض (le droit pathologique) أي حين يكون هناك خلاف حول الحق. ولا يمكن للقانون أن يستغني عن

الحكم كما يقول Cornu: "La loi ne peut se passer du jugement car elle serait déjà con- damnation. Entre la loi et le jugement s'intercale la liberté" الواسع طريقة يكرس بموجبها صاحب حق حقّه عن طريق حكم قضائي. وبالتالي فإن الدعوى تهدف إلى ضمان العدالة وهي طريق حق. لذلك كل حق مزود مبدئياً بدعوى (tout droit est munie d'une action).

أما تأمين الحقوق والحريات أمام القضاء المدني فهو يتم بطرائق مختلفة نذكر منها:

أ - لا يُسمح للقضاء بالتقاعس لعلّة فقدان النص أو غموضه. عليه إعطاء كل ذي حق حقه مهما كانت المهمة صعبة، وهذا الواجب وحده يؤمن للمواطن حيزاً مهماً من الحماية.

ب - عند انتفاء النص يعتمد القاضي المبادئ العامة والإنصاف. الإنصاف هو العدالة التي تنشأ أعلى مراتب العدل بحيث يقوم الحق على أساس المساواة القانونية واحترام حقوق الأفراد مع الإشارة إلى صعوبات ومخاوف يثيرها الإنصاف. القاضي ليس ملزماً بالقرارات الصادرة من قبل محاكم أخرى من قبله، فهو يدرس كل حالة على حدة ويعطيها الحل المناسب.

ج - إن المشرع مهما بلغ من نمو في التفكير ومن بعد نظر في الرؤية لا يمكن أن يتناول في بضع عبارات جميع الحالات والمشاكل التي تزخر بها مخيلة الإنسان، ولا سيما أن حركة تطور المجتمع تسبق القوانين. وما دام القاضي ملزماً بإصدار حكمه فهو يذهب أبعد من النص ويكمّله بمفاهيم جديدة لا تتعارض معه.

من الأمثلة عن ذلك نذكر مسؤولية حارس الجوامد التي طورها الاجتهاد مع تطور المكننة والأضرار التي تنتج من استعمالها. فابتكر فكرة المسؤولية دون خطأ (responsabilité sans faute) وأيضاً مفهوم التعسف في استعمال الحق (abus de droit) التي تُطبق كثيراً في مجال عقود العمل مع فكرة الصرف الكيفي، حيث يُفتح المجال أمام دفع تعويضات إضافية خاصة ويتدخل القاضي أحياناً في العقد فيبطله إذا وجد أن إرادة أحد المتعاقدين يشوبها أحد عيوب الرضى، ولم تكن بالتالي إرادته حرة مثل حالات الإكراه والغلط والغبن والخداع. في هذه الحالات يحكم القاضي المدني بالاعطال والضرر في حال سوء النية، كما يلاحق القاضي المدني المدين الذي يهرب أمواله في ما يُسمى الدعوى البوليانية (action paulienne) فيحافظ على أموال الدائن. ويستطيع القاضي المدني أن يتشدد في الشروط الشكلية حين يكون أحد أطراف العقد فاقداً الأهلية أو قاصراً، كما أنه يتشدد في الشروط الشكلية في الأعمال القانونية التي تكون دون عوض كالهبة، وذلك لحماية إرادة الواهب.

٣ - العوائق التي تعرقل مهمة القاضي في حماية الحقوق والحريات

وبعض الاقتراحات لتعزيز هذا الدور

لن أتناول موضوع استقلال القضاء لأنه سيكون بحث مستقل في إطار هذا المحور. فمن الناحية التقنية الصرف أهم العوائق التي تفقد المواطن حقوقه أو تؤخر حصوله عليها ضغط عدد الدعاوى على المحاكم، وخصوصاً بعد الحرب في لبنان واستعادة الدولة هيبتها ودورها. هذه الظاهرة عملية، لكنها تؤدي إلى تأخر دراماتيكي أحياناً في إصدار الأحكام وبخاصة في قضايا

كالإيجارات حالياً، الأمر الذي يؤثر سلباً في المجتمع والاقتصاد. ولا سبيل إلى حل هذه المسألة سوى زيادة عدد القضاة كما يتم الآن.

كما نرى أن لا مانع من تقسيم القضاء المدني نفسه إلى اختصاصات: محكمة مصرفية، محكمة للتأمين، محكمة تجارية، محكمة إيجارات... إلخ.

من خلال هذا نكون قد وضعنا بعض الحلول العملية البسيطة لجهة تأمين حقوق وحرية المواطنين من خلال القضاء المدني ◇

إستقلالية القضاء اللبناني بين الشخص والواقع

أدى تعاظم الشكوى في البلاد من التشابك في عمل السلطات، والخلط بين العام والخاص وتفتشي الفساد والافساد، ومن طريقة تعامل المسؤولين مع قضايا بخطورة موضوعي المخدرات والنفائات السامة، إلى تزايد الاهتمام في الأشهر الأخيرة بموقع القضاء في بنية الدولة وبمسألة استقلاليته وبالدور الذي يمكن أن يضطلع به في التصدي لهذه الحال.

والأرجح أن ما أظهره عدد من القضاة في الخارج، ولا سيما في إيطاليا وفرنسا، إن من تصميم في التحقيق في ملفات الفساد أو من جرأة في معاقبة مرتكبيه من السياسيين، قد عزز هذا التوجه في أوساط قسم كبير من الرأي العام اللبناني بعدما بات يشكك في مصداقية الكثير من رجال السياسة ومن أهل الحكم وفي جدّ أراذتهم لمواجهة هذه القضايا ومعالجة أسبابها.

ومع قصور أجهزة الرقابة الادارية في وضعها الراهن عن القيام بمهامها كاملة (إن نتيجة نزع الحصانة عن أعضائها أو بسبب ضعف امكاناتها) إضافة إلى الثغرات الموجودة في قوانيننا المرعية الإجراء (بالنسبة إلى تحديد الموانع والضوابط الضرورية بين تولي المناصب العامة ومزاولة الأعمال الخاصة مثلاً) أو التقاعس عن وضع الآليات الضرورية لتطبيق الموجود منها (كتأليف الهيئات القضائية المنصوص عليها في القانونين المتعلقين بالتصاريح عن الثروة المطلوبة من الموظفين وكل القائمين بخدمة عامة وبالاثراء غير المشروع مثلاً)، اضحى القضاء هنا أيضاً كانه مطالب بمهام لا تتعدى إمكاناته فحسب، بل تتجاوز وظيفته أساساً، وإن كان له دور أكيد في عملية بناء دولة القانون.

وأمام هذا الخلط في المفاهيم قد يفيد التذكير أولاً ببعض المبادئ العامة، بهدف التأكيد أنه وإن كانت سيادة القانون لا تتحقق إلا عن طريق حسن سير القضاء، فإن مبدأ فصل السلطات لا يسمح للقضاء بإنشاء القواعد القانونية لتغطية قصور التشريعات الحالية في ضبط العلاقة بين الخدمة العامة والأعمال الخاصة، أو للحد من الصلاحيات الاستثنائية للإدارة في عقد

إن أهم متطلبات اصلاح الحياة العامة في لبنان اليوم هو تعزيز القضاء ليصير سلطة فعلية موازية للسلطتين التشريعية والتنفيذية... من خلال توفير شروط استقلاله وحمايته من امكان التدخل في شؤونه

الصفقات ومنح التلزمات مثلاً، وهي كلها من أسباب الفساد والهدر التي لا جدال فيها. وعملاً بالمبدأ نفسه، لا يجوز كذلك أن يحل القضاء محل أجهزة الرقابة الإدارية من تفتيش مركزي ومجلس تأديبي عام، وإن كان دورها بات يحتاج إلى تفعيل أكيد. ولا يمكن القضاء أيضاً أن يقوم بدور المحاسبة السياسية للمسؤولين، وإن كانت أصول المحاسبة البرلمانية معطلة اليوم في العديد من أوجهها من جرّاء ما نشهده من تشابك بين صلاحيات السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو حتى إن كانت شروط المحاسبة الشعبية مشكوكاً في توافرها أصلاً، بسبب كل ما عرفته الانتخابات النيابية الأخيرة من شوائب.

وبمقتضى مبدأ فصل السلطات فإن عدم صلاحية السلطتين التشريعية والتنفيذية بالفصل في الدعاوى وعدم جواز امتناع السلطة التنفيذية عن تنفيذ الأحكام القضائية أو قيام السلطة التشريعية بإصدار قوانين تفسيرية (Lois interpretatives) بغية تقرير الحلول للنزاعات المتعلقة أمام المحاكم، يقابله عدم جواز امتناع المحاكم عن تطبيق القانون أو إصدار أحكامها في صيغة «الأنظمة» (règlements) أو «القرارات» الإدارية (Actes d'administration) ^(١).

وتأكيد حدود دور القضاء من ضمن نظرية فصل السلطات يجب ألا يعني أنه ليس لعمل القضاء أبعاد سياسية أكيدة. ففي توافر شروط حياد المحاكم المدنية تجسيد لمبدأ المساواة بين المواطنين، وفي وجود أصول للمحاكمات الجزائية حماية للحريات، كما أن في الرقابة القضائية على قرارات الإدارة ضماناً لعدم تجاوز المسؤولين فيها حد السلطة.

أما النتائج السياسية لحسن عمل القضاء فتتمثل بما لسيادة القانون وحماية الحريات وضمنان الحقوق العامة والخاصة من تأثير مباشر في الاستقرار الاجتماعي والنشاط الاقتصادي في البلاد وفي مصداقية الدولة في الداخل كما في الخارج.

والواقع أن من أهم متطلبات اصلاح الحياة العامة في لبنان اليوم هو تعزيز القضاء ليصير سلطة فعلية موازية للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك من خلال توفير شروط استقلاله

وحمايته من امكان التدخل في شؤونه أو ممارسة الضغوط على أعضائه. فالخطر اليوم لا يكمن في ما يسقطه بعض فئات الرأي العام من رغبات على القضاء تتجاوز وظيفته - وإن كانت رغبات مشروعة - ولا هو في إمكان جنوح القضاء إلى ما قد يتعدى دوره، بل إن الخطر الأكبر يكمن في استمرار اختلال التوازن القائم بين القضاء وكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية وما يعنيه ذلك من تأثير في نتائج عمله والثقة به.

فلجهة السلطة التشريعية، نرى أن الدستور، وإن نص في مادته العشرين على أن «السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصها» فإن ذلك أتى من ضمن الفصل الأول حول «الأحكام العامة» للباب المتعلق بالسلطات. فلا فصل يحدد قواعد عمل «السلطة

القضائية» أو ينظم كيائها على غرار ما يخص به الدستور كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل إن هذه المادة الوحيدة المتعلقة بالقضاء في الدستور إنما نصت على ترك كل هذه الأمور إلى القوانين العادية. وهذا يعني أن الدستور اللبناني لم يجعل من السلطة القضائية سلطة قائمة ومحصنة بضمانات دستورية مثل السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل إن السلطة التشريعية احتفظت لنفسها بحرية أكبر في تحديد شروط تولية القضاة وإدارة شؤونهم حين تركت ذلك للقانون العادي بدل النص على قواعده في الدستور.

صحيح أن الدستور ينص أيضاً، وفي المادة نفسها، على أن «القضاة مستقلون في اجراء وظيفتهم»، لكن الصحيح أيضاً أن الفرق مهم بين استقلالية القاضي في أثناء قيامه بـ «وظيفته» وبين استقلالية القضاء كـ «سلطة». فاستقلالية القاضي في مجال اصدار أحكامه تعني أن أي مسؤول، مهما علا مركزه، لا يمكن أن يملّي عليه قراره. فالقاضي يبقى في هذا المجال مستقلاً بينه وبين نفسه، الأمر الذي يمنحه حرية الإحتكام الى علمه والى ضميره، ولكن في غياب استقلال القضاء كسلطة ليس هنالك ما يحمي القاضي من رجال السياسة لو أرادوا معاقبته على ممارسته استقلاله - «الذاتي» طبعاً - وذلك عن طريق ما يعود للحكومة من صلاحية في اجراء التشكيلات القضائية.

الاختلال في السلطات على حساب السلطة القضائية هو الذي يسمح للمسؤولين السياسيين بالتدخل في شؤون القضاء وعمله

أما السلطة التنفيذية، فإن المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/١٥٠ المعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٥/٢٢ المتعلق بتنظيم القضاء العدلي، يعطيها في مادته الثانية صلاحية تعيين كامل أعضاء مجلس القضاء الأعلى. وهو المجلس المناطة به، بحسب المادة الخامسة من المرسوم نفسه، الصلاحيات التالية:

- «أ - وضع مشروع المناقلات والإلحاقيات والانتدابات القضائية الفردية أو الجماعية وعرضها على وزير العدل للموافقة عليه».
- «ب - الموافقة على مشاريع وزير العدل بإجراء المناقلات والالحاقيات الفردية أو الجماعية والانتدابات القضائية ما لم يرد نص خلاف ذلك».
- كما تنص المادة نفسها على انه:
- «لا تصبح التشكيلات نافذة إلا بعد موافقة وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى سواء ورد المشروع من وزير العدل أو من المجلس».
- غير أنه في حال الاختلاف في وجهات النظر بين وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى، فالحل الذي تضعه هذه المادة هو بأن:
- «يعرض الأمر على مجلس الوزراء خلال مهلة شهر واحد على الأكثر للبت به. ويبت به مجلس الوزراء بعد الاستماع الى رئيس مجلس القضاء الأعلى الذي يعرض وجهة نظر المجلس».

السلطة التنفيذية هي إذاً التي تعين مجلس القضاء الأعلى بكامل أعضائه، وفي حال الخلاف بينه وبين وزير العدل على التشكيلات، فيعود إليها بت الأمر. والقضاة العدليون، المتدرجون منهم كما الأصليون، والناجحون منهم في المبارات لدخول معهد الدروس القضائية كما المعفيون من اجرائها، والمتخرجون من المعهد المذكور كما الآتون من خارجه، يتطلب تعيينهم جميعاً

مرسوماً «يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى» (المواد ٦٤ و٦٨ و٧٧ من قانون القضاء العدلي).

ويظهر جلياً من كل ذلك أن التوازن بين السلطتين التنفيذية والقضائية مفقود، وإن «الأرجحية» - بحسب تعبير القاضي طارق زيادة^(٢) - في العلاقة بينهما هي لمصلحة الأولى. وربما لا يكون مبالغاً القول أن هذه الأولى (أي السلطة التنفيذية) تمارس «وصاية» على الثانية (أي السلطة القضائية).

والاختلال في السلطات على حساب السلطة القضائية هو الذي يسمح للمسؤولين السياسيين بالتدخل في شؤون القضاء وعمله، غير عابئين أمام مصالحهم بما يجب أن يتمتع به من استقلال. ولنا على ذلك شهادتان نادرتان:

الأولى: يقول الرئيس الأسبق سليمان فرنجية، في كتابه المفتوح إلى الرئيس شارل حلو، تاريخ ١٩٦٨/١١/٢٤:

«في بلد صغير كلبنان، حيث جرت العادة أن تقوم الحياة السياسية على خدمة الأفراد أكثر من تعلقها بالمؤسسات، كان الاعتقاد السائد أنه من الصعب إبقاء السلطة القضائية في معزل تام عن التدخل السياسي بمختلف وجوهه.

وأود أن اعترف، وفي الاعتراف بالخطأ فضيلة، بأنني كرجل سياسة حاولت في مناسبة ماضية، كنت أنت شخصياً شاهداً عليها، أن يكون لي تدخل في مساعدة قاض عين لمنصب أعلى، وقفّت في وجهه اعتبارات عدة منها كفاءته وحقه في الترقية»^(٣).

الثانية: بعدما صرح الوزير وليد جنبلاط في ١٩٩٥/٣/١ أن «القاضي في النهاية، في لبنان، هو موظف عند السلطة السياسية»^(٤) قال في حديث إذاعي بتاريخ ١٩٩٥/٧/١ إن القضاء يتعرض لضغوط سياسية، مضيفاً ما حرفيته: «أنا سياسي وأمارسها، والسياسي الذي يقول غير ذلك يكون كاذباً»^(٥).

ويستنتج من كل ما تقدم أن «رسالة القضاء» في تأمين سيادة القانون والحكم بالعدل بين الناس لا تتحقق عملياً إلا بالقدر الذي تكون عليه السلطة القضائية مستقلة، فعلاً لا قولاً. والمطلوب أيضاً في لبنان اليوم هو أن يصبح القضاء سلطة من سلطات الدولة، لا أن يبقى وظيفة من وظائفها.

والمدخل الممكن إلى ذلك اليوم هو تطبيق ما نص عليه اتفاق الطائف لجهة انتخاب «عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي». وقيمة هذه الصيغة أنها لا تزال

(٢) طارق زيادة، «استقلال السلطة القضائية»، في: المؤسسة اللبنانية للسلام الأهلي الدائم، البناء الديمقراطي، الإشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب (بيروت: المؤسسة، ١٩٩٤)، ص ١٥٥.

(٣) راجع: الياس الديري، «سليمان فرنجية»، ملف النهار (١٩٧٠)، ص ٢٥.

(٤) النهار، ١٩٩٥/٣/٢.

(٥) النهار، ١٩٩٥/٧/٣.

تمثل موضع توافق بين اللبنانيين وإن لم تحدد فيها آليتها التنفيذية. وفي رأينا أن عدد القضاة المنتخبين يجب أن يمثل نصف أعضاء مجلس القضاء الأعلى، وأن تقوم الحكومة بتعيين النصف الآخر بمن فيهم المدعي العام لدى محكمة التمييز ورئيس هيئة التفتيش القضائي، وذلك تأميناً للتعاون المطلوب بين السلطتين القضائية والتنفيذية. أما انتخاب القضاة، فمن الأفضل أن يتم على أساس اختيار كل من محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز لممثليهم على حدى، تجنباً لإمكان حدوث استقطابات سياسية، حزبية أو طائفية، داخل الجسم القضائي، الأمر الذي قد يقود عند الاقتراع إلى تغليب هكذا اعتبارات على متطلبات العلم والنزاهة. وبديهي أن غاية تعزيز استقلالية القضاء لن تتحقق بمجرد إعادة تأليف مجلس القضاء الأعلى على هكذا نحو إن لم يتلازم ذلك مع العمل على حصر كل ما يتعلق بالتعيينات والتشكيلات بهذا المجلس دون سواه.

ما تقدم من إصلاح ممكن على صعيد تكوين مجلس القضاء الأعلى وصلاحياته يساهم دون شك في تحصين القضاة ضد امكانات الترغيب والترهيب، كما أنه يعزز من استقلالية القضاء.

إلا أنه يبقى أن تحويل القضاء اللبناني إلى سلطة على قدم المساواة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية يتطلب إنشاء مجلس موحد للسلطة القضائية تتمثل به كل الهيئات القضائية، من عدلية وإدارية ومالية، كما أنه يتطلب أن يجري النص في الدستور على الحصانات والصلاحيات العائدة لهذه السلطة أسوة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. فهذا هو الإصلاح المنشود، ومن دونه لا توازن بين السلطات، إذ إنه «لا يحد السلطة إلا السلطة» كما جاء في القول الشهير لمونتسكيو ◇

إِسْتِقْلَالِيَّة الْقَضَاءِ اللَّيْنَانِي بَيْنَ النَّصِّ وَالْوَقْعِ

تَعْقِيبٌ

من غير المقبول أن يستعمل القضاء والحديث عن استقلاله كمادة للجدل والسجال في المنتدى السياسي: فنحن من جهتنا، حريصون على عدم زج السلطة القضائية في عالم يجب أن تبقى بعيدة منه، إذ لا صحة للقول إن الاهتمام بالقضاء تنامي في ضوء سلبيات الحياة العامة اليوم وبعد الاطلاع على التجربتين الإيطالية والفرنسية في مجالات التحقيق مع بعض رجال السياسة.

فمن عاش في لبنان وشاطر اللبنانيين همومهم وأحلامهم يملك المقدرة للوقوف على حقيقة ما هو متاصل لدى هذا الشعب. فالقضاة الكبار هم تقليد في هذا البلد، كانوا في الماضي ونراهم اليوم في حرم المحاكم، لم يسألوا عن نص يحميهم ولم يفتشوا في الدستور عما إذا كان عدد الأسطر المخصص لهم يساوي الأسطر العائدة إلى السلطة التنفيذية أو إلى السلطة التشريعية. ولكن الحصانة تكمن في حجم النصوص. ألا يعرف الزميل سلام قضاة، وهم أكثر، يعيشون استقلالهم ويمارسونه كل يوم؟

أما النفس الضعيفة فيمكن أن نجدها في شتى المجالات، في عالم السياسة كما في مجال الاقتصاد، في القطاع العام وخارجه، ولا يوجد دواء في دستور أو قانون يعطي الشجاعة لمن يرتجف.

وفي هذا المجال، من لا يذكر مثل قضاة مجلس الشورى الفرنسي الذين لا يحميهم الدستور الفرنسي ولا يعترف بالحصانة، أفهل صغر حجمهم وخافوا الحكومة حتى في أيام الجنرال ديغول؟


ومن يعتقد أن الحل الذي اقترحه سلام، أي انتخاب أعضاء مجلس القضاء الأعلى من القضاة، سيجعل القضاة يتعقبون السياسيين كما في إيطاليا وفرنسا؟ ألا توجد لدينا قواعد دستورية وتشريعية خاصة في هذه الموضوعات؟

الحل الموضوعي هو أن يكون في لبنان عدد محدد من الدوائر القضائية الكبيرة، قد تكون حدودها هي حدود المحافظات، فيعين فيها القضاة مدورة بوجه إلزامي وبمعدل جزء متساوٍ من سنوات الحياة الوظيفية

أنا لا أنكر إمكان التفكير بنصوص تساعد على حماية الشرفاء وهم كثر، نقولها تكراراً والتكرار هنا فضيلة. إلا أننا لا نحتاج إليها في مرحلة دخول القضاء.

فالقضاة يعينون من خريجي معهد الدروس القضائية، أي من قضاة متدرجين دخلوا المعهد بمباراة وخرجوا منه بمباراة. ولا يحق لأحد أن يمنع تعيينهم، وذلك أياً كان تأليف مجلس القضاء الأعلى، طبعاً باستثناء التعيين من خارج المعهد، وهذا استثنائي.

الحاجة إلى الحماية وتأهيل المساواة بين الجميع تكون على مستوى التشكيلات. فعلى هذا المستوى الحل الموضوعي هو في أن يكون في لبنان عدد محدد من الدوائر القضائية الكبيرة، قد تكون حدودها هي حدود المحافظات، فيعين فيها القضاة مداورة بوجه الزامي وبمعدل جزء متساو من سنوات الحياة الوظيفية. إن هذه العدالة في توزيع المناصب تغني عن سائر الاقتراحات.

وأخيراً، إن ثمة قراراً يجب أن يتخذ على كل المستويات، ولا أقبل بأن يكون موضوع مئة أو جدل، وهو يتعلق بالجزء المخصص للرواتب في ميزانية وزارة العدل، وأتوقف عند هذا الحد احتراماً لمناقبية القضاة 

المجلس الدستوري ودوره في الرقابة على دستورية القوانين

في إثر الاتفاق الذي جرى في الطائف سنة ١٩٨٩ على إنشاء مجلس دستوري يتولى الرقابة على دستورية القوانين وتفسير الدستور والفصل في الطعون الانتخابية، كما ورد في ما سمي «وثيقة الوفاق الوطني»، جاء القانون الدستوري الصادر بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، الذي يعد تجسيداً لذلك الاتفاق، يعدل المادة ١٩ من الدستور اللبناني منشئاً بالفعل مجلساً دستورياً مهمته الرقابة على دستورية القوانين والنظر في الطعون الانتخابية بالنسبة إلى انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وأعضاء هذا المجلس.

كما جاء في نص المادة نفسها أن من حق رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس الوزراء، أو عشرة نواب على الأقل، أن يراجعوا المجلس المذكور لإجراء رقابته على دستورية القوانين، إضافة إلى رؤساء الطوائف في ما خص القوانين التي تتعلق بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وحرية إقامة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

وترك النص الدستوري للقانون أن ينظم قواعد العمل الباقية لهذا المجلس، فلم يتحدث عن طريقة تأليفه ولا عن أصول المراجعة أمامه، بما فيها المهل التي يمكن أن يراجع خلالها أو الطرائق التي يعتمد عليها مثلاً في المحاكمة وإصدار القرار.

وبالفعل دعا وزير العدل في حكومة الرئيس عمر كرامي خاتشيك بابيكيان لجنة ألفها برئاسته في نيسان/أبريل ١٩٩١ إلى وضع مشروع القانون الذي أشارت إليه المادة ١٩، فانكبت تلك اللجنة على وضعه وعقدت لذلك اجتماعات متلاحقة دامت حتى شهر تموز/يوليو من تلك السنة أودعت بعدها وزير العدل نص المشروع المطلوب بناء على إلحاح من الحكومة نقله إليها بموجب الفراغ من العمل في أسرع وقت ممكن.

إلا أن الحكومة لم ترسل المشروع المذكور إلى مجلس النواب إلا بعد أشهر عدة، حين دعا

يمكن اعتبار الرقابة
الدستورية أمام المجلس
الدستوري اللبناني... رقابة
بواسطة الدعوى تحتم بالتالي
أن تكون القرارات الصادرة
عنه ملزمة للجميع وذات آثار
كاملة تجعل الإبطال الناشئ
عنها إبطالاً شاملاً

(*) أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف وعضو المجلس الدستوري - بيروت.

رئيس المجلس لجنة من النواب الحقوقيين وبعض الاختصاصيين الى جلسة عَقدت بتاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ اجتماعاً يتيماً أرجى الى وقت لاحق لم يحد في ما بعد.

واستقالت حكومة عمر كرامي في أيار/ مايو ١٩٩٢ كما نعلم، وتألّفت حكومة جديدة برئاسة الرئيس الصلح صرفها هم اجراء الانتخابات، على ما يظهر، عن كل هم آخر، فلم تتعرض لمشروع قانون تنظيم المجلس الدستوري من قريب أو من بعيد.

وأقر المجلس النيابي في إثر ذلك قانوناً أنهى بموجبه ولايته بتاريخ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ وعدل قانون الانتخاب لتجري على أساسه الانتخابات النيابية في صيف تلك السنة.

وجاء مجلس نيابي جديد وتألّفت حكومة جديدة برئاسة رفيق الحريري في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. وكان من بواكير أعمالها أن استردّت من المجلس مشروع قانون تنظيم المجلس الدستوري فدعا وزير العدل الجديد بهيج طبارة لجنة جديدة إلى إعادة صوغ المشروع، وهي كانت لجنة مختصرة ضمت إلى الوزير رئيس مجلس شوري الدولة وأحد رؤساء الغرف فيه (وهو كاتب هذه السطور) ورئيس معهد الدروس القضائية آنذاك.

وطرحت تلك اللجنة على مجلس الوزراء مشروعاً جديداً ردّه هذا الأخير مبدئياً ملاحظات أساسية عليه، طالباً الأخذ فيها عند صوغ مشروع بديل ما لبث أن وافق عليه في ربيع سنة ١٩٩٣ وأحاله على مجلس النواب، فأنتهى به المطاف ليصدر قانوناً بتاريخ ١٤ تموز/ يوليو ١٩٩٤، بعد ادخال بعض التعديلات عليه في اللجان النيابية وفي الهيئة العامة.

وبعدما أصبح ذلك المشروع قانوناً ينص على طريقة تأليف المجلس وأصول المحاكمة لديه انتظر ليبدأ تنفيذ مواده نحو ستة أشهر حين دعا رئيس مجلس النواب الى جلسة نيابية تعقد في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ لانتخاب خمسة أعضاء في المجلس الدستوري نص القانون رقم ٢٥٠ تاريخ ١٤ تموز/ يوليو ١٩٩٣ على وجوب انتخابهم من قبل المجلس بالأكثرية المطلقة من عدد أعضائه. وقد تمّ ذلك بالفعل في تلك الجلسة التي انعقدت ظهر اليوم المشار إليه، وعمد مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين الى اختيار الأعضاء الخمسة الباقيين تنفيذاً لنص القانون آنف الذكر مساء اليوم نفسه.

إلا أن المراسيم التي تجسّد الاختيار الذي تولّاه مجلس الوزراء لم تصدر إلا بتاريخ السابع من نيسان/ ابريل ١٩٩٤، ودعي أعضاء المجلس الدستوري الى أداء القسم امام رئيس الجمهورية بتاريخ الرابع عشر منه، فحضرُوا وأدوا القسم المفروض، ما عدا واحداً منهم أقعده المرض فلم يتمكن من أداء قسمه إلا بعد نحو ثلاثة أشهر، وهو أكبر أعضاء المجلس سناً، امدّ الله بعمره، وهو الذي له بحسب القانون أن يدعو الأعضاء إلى انتخاب رئيس ونائب للرئيس.

وقد دعا كبير السن بالفعل أعضاء المجلس إلى انتخاب رئيس ونائب للرئيس بتاريخ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٤ فتألف المجلس بالتالي رسمياً في هذا التاريخ.

هكذا تكون رحلة المجلس الدستوري قد استغرقت نحو أربع سنوات... الأمر الذي يصح

هكذا يكون المجلس الدستوري...
قد قرر الحدود التي لا يمكن لأية
سلطة تجاوزها تحقيقاً لاستقلال
القضاء، كما كرس حق الدفاع
دستورياً، الأمر الذي يجعله
يؤسس لنظرية متكاملة في
المستقبل... حول الحقوق
والحريات العامة

التوقف عنده ولو قليلاً لاستخلاص يعطي العبر دون الاغراق في سوء الظن الذي حمل بعضهم إلى القول إن انشاء هذا المجلس بعد مخاض عسير يدعو إلى الاعتقاد بأن الحماسة في ايجاده لم تكن شديدة الإلحاح.

جاء القانون إذا يؤلف المجلس من عشرة أعضاء متفرغين، يختار المجلس النيابي نصفهم ومجلس الوزراء نصفهم الآخر ويتولون هم انتخاب رئيس لهم ونائب رئيس.

وحصر القانون اختيار الأعضاء بالحقوقيين، فاشترط أن يكون عضو المجلس الدستوري قاضياً أو محامياً أو أستاذاً في كليات الحقوق منذ مدة من الزمن لا تقل عن عشرين عاماً.

وجعل ولايتهم تمتد إلى ست سنوات غير قابلة للتجديد، على أن تجري القرعة بعد ثلاث سنوات من تعيين أعضاء الهيئة الأولى للمجلس، وذلك على نصفهم ليحدد نصف الأعضاء آلياً بعد ذلك كل ثلاث سنوات.

اختصاصات المجلس الدستوري وطريقة تأليفه تجعله يشابه إلى حد بعيد نظيره الفرنسي من حيث اختيار الأعضاء من قبل السلطات السياسية (تعييناً هناك وانتخاباً هنا) ماعدا الرئيس الذي يعينه رئيس الجمهورية في فرنسا وينتخبه عندنا أعضاء المجلس بالأكثرية المطلقة.

كذلك يمكن اعتبار الرقابة الدستورية أمام المجلس الدستوري اللبناني، كما هي الحال في فرنسا، رقابة بواسطة الدعوى (Control par action) تحتم بالتالي أن تكون القرارات الصادرة عنه ملزمة للجميع وذات آثار كاملة تجعل الإبطال الناشئ عنها إبطالاً شاملاً متمتعاً بقوة القضية المحكمة تجاه جميع المراجع الإدارية والقضائية.

إن مجرد إنشاء المجلس
الدستوري هو خطوة أكيدة
على طريق ترسيخ دولة
القانون وإكمال المراحل التي
تؤدي إليها

وبالنسبة إلى المراجع التي من حقها أن تطلب إجراء الرقابة راعى المشرع اللبناني الحالة الراهنة للتشريع الفرنسي عقب تطورها بعد تعديل سنة ١٩٧٤، فقصر المراجعة على الرؤساء وعلى عدد من النواب، وأضاف رؤساء الطوائف في بعض الحالات، مراعيًا الأوضاع الطائفية في لبنان على الرغم من كون التعديلات الصادرة بعد الطائف قد رمت إلى إلغاء الطائفية السياسية.

أمّا بالنسبة إلى زمان المراجعة وتقديراً، لربما، لبعض الإشكالات التي عرفت في فرنسا بسبب حق رئيس الجمهورية في إصدار القانون حينما يريد، وفي إقفاله بالتالي مهلة المراجعة، فقد جعلت هذه المهلة عندنا خمسة عشر يوماً تلي نشر القانون في الجريدة الرسمية، الأمر الذي أثار أيضاً تحفظات قد يكون بعضها في محله.

فكيف يطعن رئيس الجمهورية مثلاً في قانون يكون قد أصدره هو وكأنه بذلك يعود عن توقيعه؟

أمّا بالنسبة إلى مراحل المحاكمة وإصدار القرار، فلقد حرص المشرع على أن تكون مختصرة لكي لا يطول اللغط حول الموضوع، وذلك أمر أكثر من طبيعي.

فلقد نصّ القانون رقم ٢٥٠، الذي أشرنا إليه، على أن يدعو رئيس المجلس الدستوري أعضاء المجلس فور تقديم المراجعة إلى جلسة ينظرون فيها بموضوع تعليق مفعول القانون قبل النظر في إبطاله، ويعين الرئيس بعدها مقررًا من بين الأعضاء عليه أن يضع تقريره خلال عشرة أيام من تبلغه مهمته، على أن تبقى للمجلس مهلة خمسة عشر يوماً لإصدار قراره.

أما إذا انقضت تلك المهل ولم يصدر قرار من المجلس يُعد القانون المطعون فيه ساري المفعول. وقد أثارت هذه الناحية الأخيرة أكثر من سؤال واستفهام، وفسرها المفسرون تبعاً لحسن ظنهم أو سوءه وهو حقهم على أي حال.

كذلك اوجب القانون ألا ينعقد المجلس بوجه قانوني إلا بحضور ثمانية من أعضائه العشرة، وألا تصدر القرارات إلا بأكثرية سبعة منهم على الأقل، وهو أمر يضيق لربما سبل المراقبة في بعض الأحيان، وإن كان يتقاضي بعض الإشكالات التي لا بد من حصولها في مجتمع تعددي مثل المجتمع الذي نعيش فيه.

ونصّ قانون تنظيم المجلس الدستوري كذلك على أن يضع هذا المجلس نظامه الداخلي ويحيله إلى مجلس الوزراء للموافقة، على أن يصدر عن مجلس النواب بقانون.

وبالفعل، فلقد أودع المجلس الدستوري نظامه الداخلي مقام رئاسة مجلس الوزراء في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وهو ينتظر حتى الآن إقراره وإحالة إلى المجلس النيابي ليصدر بقانون.

لقائل أن يقول أن ذلك يدخل في تقليد التأخير الذي تعودّه المجلس الدستوري منذ بدأ الكلام عليه حتى انشئ وألف واستأنف العمل.

إلا أنه قد يكون من المفيد لفت النظر إلى أن قانون تنظيم المجلس الدستوري لم ينص على نظام هذا المجلس الإداري والمالي بعد شطب إحدى المواد التي كانت تتحدث عن تعويضات الأعضاء في مرحلة من مراحل التشريع دون استبدالها بنص آخر، وهذا ما جعل أعضاء المجلس محرجين جداً عند وضعهم نظامهم الداخلي، فإن تطرقوا إلى هذه الناحية بدوا وكأنهم يستجدون تعويضاً وإذا لم يتطرقوا تعرضوا للعمل دون مقابل، بعد ما فرض عليهم التفرغ لعملهم ومنعوا من الترشح لرئاسة الجمهورية وللنيابة، ومن تولّى الوزارة أو الوظيفة العامة طوال مدة ولايتهم وفي السنتين اللتين تليان انتهاء تلك الولاية.

وفي الواقع يحز في نفسي أن أصرّح، وأنا من أعضاء هذا المجلس، أنني وزملائي بعد سنتين من العمل لا نعرف ما هو التعويض الذي يمكن أن نتقاضاه، وأننا نعمل دون أن يكون لنا مكتب أو هاتف أو حاجب، كما أننا نكتفي بموظف واحد لمعاونتنا في الشؤون الإدارية والقضائية وهو غير متفرغ، ونتوسّل بعض المكاتب الخاصة لطبع القرارات واستنساخها وإيداعها المراجع المختصة التي يفرض علينا القانون إبلاغها وتوزيعها على وسائل الاعلام عند الاقتضاء.

على الرغم من كل ذلك، واكتفاء بما ورد في القانون رقم ٢٥٠ تاريخ ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٣، بادر المجلس الدستوري إلى العمل معتبراً أن النصوص الواردة في القانون المذكور تسمح له بذلك وتسمح بتقبل المراجعات وإصدار القرارات بانتظار ما سيأتي في النظام الداخلي من تفصيل لمواد القانون المشار إليه.

وقد صدر عن المجلس حتى الآن قراران في الأساس مؤرخان في ٢٥ شباط/فبراير و١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وقرار واحد علّق فيه مفعول أحد القوانين المطعون فيها أمامه.

ومن غريب الصدف أن تكون كل هذه القرارات تتعلق بضمان حقوق القضاة والمتقاضين وإعلان الحدود التي على السلطات التزامها حيال مبدأ استقلال السلطة القضائية.

في حين جاء القرار المتضمن تعليق مفعول أحد القوانين يضع حداً لموضوع جواز الانسحاب من المراجعة بعد تقديمها بالنسبة إلى الموقعين.

من المعلوم أن عشرة نواب على الأقل في إمكانهم مراجعة المجلس الدستوري استناداً إلى أحكام المادة ١٩ من الدستور. وعلى هذا الأساس تقدّم إثنا عشر نائباً بمراجعة إلى المجلس بتاريخ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، إلا أن ثلاثة منهم حاولوا الانسحاب لاحقاً، وأن نائباً جديداً حاول الانضمام في ما بعد إلى زملائه النواب المراجعين في الأصل، الأمر الذي أحدث بلبلة في الموضوع حسمها المجلس الدستوري بالقرار رقم ٩٥/١ تاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥، ومن ثم أوضح الأمر بالقرار الأساسي اللاحق قائلاً:

«حيث إن أصحاب الحق في المراجعة أمام المجلس الدستوري المذكورين حصراً في المادة ١٩ من الدستور، عندما يستدعون إبطال أحد القوانين بسبب عدم دستوريته، يقومون بممارسة حق دستوري ممنوح لهم بصفته العامة.

وحيث أنه ليس لمثل هذه المراجعة طبيعة الخصومة الشخصية.

وحيث إن هذه المدعاة الناشئة عن تكليف دستوري غير قابلة للرجوع عنها بعد تسجيلها القانوني لدى المجلس الدستوري».

الأمر الذي وضع حداً نهائياً لكل تردد في الموضوع ووفر لربما على النواب الذين سيجعون في المستقبل عناء الإحراج والضغط لتبديل مواقف تكون منطلقة في الأصل من قناعاتهم.

إن مجرد إنشاء المجلس
الدستوري هو خطوة أكيدة
على طريق ترسيخ دولة
القانون وإكمال المراحل التي
تؤدي إليها

أمّا بالنسبة إلى استقلال السلطة القضائية ووجوب توفير الضمانات اللازمة للقضاة والمتقاضين، فقد جاء القرار رقم ٩٥/٢ تاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٥ يقول:

«حيث إنه يستفاد من نص (المادة ٢٠ من الدستور) إن ثمة ضمانات يجب حفظها للقضاة والمتقاضين من أجل تأمين متطلبات استقلال القضاء وصون حقوق الدفاع.

وحيث إن الانتقاص من هذه الضمانات يؤدي إلى مخالفة المادة الدستورية التي نصّت صراحة على وجوب توافرها...

... وحيث إن القانون موضوع هذه المراجعة قد أعطى رئيس مجلس الوزراء منفرداً حق نقل رئيس المحكمة الشرعية الجعفرية العليا من مركزه أو وضعه بالتصرف دون موافقة مجلس القضاء الشرعي الأعلى خلافاً لأحكام الدستور ...

وحيث أن نصّ هذا القانون ينطوي على انتقاص من استقلال القضاء ومن الضمانات التي اعطاها الدستور في مادته العشرين للقضاة وللمتقاضين...

... وحيث أن القانون موضوع المراجعة يكون، والحالة هذه، قد خالف أحكام المادة ٢٠ من

الدستور والمبادئ الدستورية العامة المقررة بالنسبة الى استقلال القضاء وتوفير الضمانات للقضاة والمتقاضين...».

الأمر الذي يعني أن المجلس الدستوري اعتبر ان الضمانات التي توفرها القوانين المتخذة تنفيذاً لأحكام المادة ٢٠ من الدستور (التي تقول في فقرتها الثانية: «أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون») ... أن هذه الضمانات لا يمكن الانتقاص منها بأي حال وإلا تضمن القانون الذي ينص على مثل ذلك مخالفة دستورية تعرضه للإبطال.

وقد أكد المجلس الدستوري موقفه هذا في قراره الأخير رقم ٩٥/٣ الصادر بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ الذي جاء في إحدى حيثياته: «وحيث أن النظام الدستوري المقرر للسلطة القضائية والمشار إليه في البند «هـ» من مقدمة الدستور يتكامل مع نص المادة ٢٠ من الدستور التي تدعو المشرع إلى سن التشريع الذي يحفظ بموجبه للقضاة وللمتقاضين الضمانات اللازمة».

كما خلاص القرار المذكور إلى إلغاء فقرة في المادة ٢ من القانون المطلوب إبطاله لإخلاله بحق الدفاع.

وهكذا يكون المجلس الدستوري، وهو لا يزال يخطو خطواته الأولى في هذا الميدان، قد قرّر الحدود التي لا يمكن لأية سلطة تجاوزها تحقيقاً لاستقلال القضاء، كما كرّس حق الدفاع دستورياً، الأمر الذي يجعله يؤسس لنظرية متكاملة في المستقبل، إن شاء الله، حول الحقوق والحريات العامة.

كما انه في تأكيد ما ورد في مقدمة الدستور، يمهد لإعطاء هذه المقدمة قيمة قانونية موازية لقيمة النصوص الوضعية التي تكرسها مواد الدستور صراحة.

كذلك إشارته الى المبادئ العامة في قراره رقم ٩٥/٢ تاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٥، تجعله ينظر الى تكريس نظرية مفادها أن مراقبة دستورية القوانين تتجاوز النصوص الوضعية إلى المبادئ العامة للحقوق، وأن لم ينص عليها، كحق الدفاع مثلاً أو نظرية المساواة أمام القانون أو أمام الأعباء العامة أو غيرها مما حفل به اجتهاد القضاء الإداري في لبنان وفرنسا منذ زمن بعيد وتطور إلى مراحل متقدمة يشعر معها المواطنون الى أقصى حد بأنهم في دولة قانون.

وقد سبقنا في هذا المضمار المجلس الدستوري الفرنسي في قراره الشهير الصادر في ١٦ تموز/يوليو ١٩٧١، الذي كرّس مبدأ قانونياً عاماً هو مبدأ حرية تأليف الجمعيات وفتح الباب على مصراعيه لتطبيق أحكام مقدمة الدستور الفرنسي، التي تحيل إلى إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة ١٧٨٩، وهو من النصوص التاريخية المعروفة المكرسة للحريات الشخصية على ما نعلم؛ وكذلك الى مقدمة الدستور الفرنسي للجمهورية الرابعة الصادر سنة ١٩٤٦، التي جاءت تكرر الحريات العامة التي انبثقت من تطور المجتمع الصناعي وبرزت الطبقات العمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين متحدة، على سبيل المثال، عن المساواة بين الرجل والمرأة وعن حق الاضراب وعن الحقوق النقابية.

وإزاء المقدمة الطويلة التي أضيفت إلى الدستور اللبناني بعد تعديلات سنة ١٩٦٠ يفتح المجال فسيحاً أمام المجلس الدستوري اللبناني، إذا أراد، للسير على طريق التطور الشجاع، محققاً احترام نصوص الدستور، وهو اضعف الايمان، وممهداً للعودة الى تلك المقدمة والى

نظرية يستنبطها من المبادئ العامة تؤمن صيانة الحقوق والحريات على أكمل وجه، إن شاء الله. وبالنتيجة، ان مجرد إنشاء المجلس الدستوري هو خطوة أكيدة على طريق ترسيخ دولة القانون واكمال المراحل التي تؤدي اليها.

فبعدما كان الأمر مقتصرأ في السابق على مراقبة الأعمال الادارية من قبل القضاء الإداري توخياً لإبطال ما يتنافى منها مع القوانين والمبادئ الحقوقية العامة، لم يعد القانون نفسه اليوم بمنأى عن الإبطال إذا ما جاء مجافياً لأحكام الدستور ولقدمته وللمبادئ الدستورية العامة التي يتولى المجلس الدستوري تحديدها.

طبعاً تبقى هنالك هنات وشوائب ...

فمن منتقدٍ لحصر حق المراجعة بالجهات التي نصّت عليها المادة ١٩.

إلى مريدٍ أن يؤلف المجلس الدستوري بطريقة مختلفة ...

إلى ناعٍ عليه تفرغهُ ... (كما كان يسر إلي أحياناً المعقب الصديق بطرس حرب وهو أمر لا أقره عليه حفاظاً على استقلالية هذا المجلس ومكانته وحصانته).

إلى غير ذلك ... ◇

المجلس الدستوري ودوره في الرقابة على دستورية القوانين

تعقيب

تُختصر ورقه خير بعناوين عدة أهمها:

- عرض تاريخي لمرحلة إنشاء المجلس الدستوري .
- عرض لوضع المجلس الدستوري.
- عرض لاختصاصاته وحتى المراجعة أمامه ومفاعيل التوازن الصادرة عنه.
- غمز لطيف حول سبل تعاطي السلطة السياسية معه لجهة نظامه الداخلي وتعويضات أعضائه.

- عرض للقرارين اللذين اصدرهما المجلس الدستوري في ممارسة صلاحياته.

قد يكون إنشاء المجلس
الدستوري الخطوة الأولى
الجديّة على طريق بناء دولة
القانون والمؤسسات وضمن
الحريات العامة والمبادئ
الديمقراطية

- طرح لبعض الاشكاليات حول دور المجلس وصلاحياته .

وبذلك تكون هذه الورقة القيّمة قد حققت الهدف العام المطلوب، وذلك من منظور الكاتب ومن موقعه الاكاديمي عضواً فاعلاً في المجلس الدستوري.

إن هذا الالتزام شبه الطوباوي يدفعني إلى تعقيب تكميلي لورقة خير الذي قصد طرح حل الاشكالات المواقبة لإنشاء المجلس الدستوري والنتائج المترتبة على ذلك.

قد يكون انشاء المجلس الدستوري الخطوة الأولى الجديّة على طريق بناء دولة القانون والمؤسسات وضمن الحريات العامة والمبادئ الديمقراطية التي ترعى نظامنا السياسي .

فالمجلس الدستوري يكون في نظري الرقيب الساهر على احترام الدستور اللبناني والمبادئ القانونية التي يستند إليها، وهو القادر بالتالي، إذا أطلقت صلاحياته، على حماية الدستور من عبث أي سلطة به.

ومن أجل ذلك أرى في المادة التاسعة عشرة أهم تعديل طرأ على الدستور اللبناني.

(*) محام، وعضو في البرلمان اللبناني.

فالدستور هو القانون الأساسي للدولة وهو رأس الهرم في الانتظام الحقوقي ويمثل مصدر شرعية كل السلطات والمؤسسات وما يصدر عنها من أعمال وقرارات. وبسبب ذلك، وبغية صيانة البنيان، يكون للدستور صفة الالتزام للهيئات الحاكمة ونشاطها القانوني، وتكون هذه الهيئات خاضعة لاحكامه في ممارسة صلاحياتها. فالسلطة التي لا تخضع لاحكام الدستور تهدم السند القانوني لوجودها وأساس شرعية تصرفاتها. ومن هنا سيادة مبدأ وجوب اتفاق القوانين العادية مع احكام الدستور تحت طائلة اعتبار القانون المخالف غير دستوري وغير ممكن التطبيق.

لقد توجه الفقه الدستوري منذ زمن نحو وجوب اخضاع القوانين لرقابة تضمن عدم تناقضه مع الدساتير التي تصدر في ظلها، إلا أن أنواع هذه الرقابة وأشكالها تعددت. فمن الرقابة المبدئية التي تلتزمها السلطة في عدم مخالفة الدستور والتي ثبت عدم فاعليتها بسبب انحياسها للسلطة، الى الرقابة السياسية التي تجري عبر إنشاء هيئة سياسية بتكوينها ذات صلاحيات قضائية مستقلة عن الجسم القضائي، وهو ما يشبه المجلس الدستوري الفرنسي المنشأ عام ١٩٥٨ والمستوحى منه المجلس الدستوري اللبناني، الى الرقابة القضائية اما بواسطة الدعوى الأصلية التي يتقدم بها أي مواطن له مصلحة ببطالان قانون لمخالفته الدستور، وهو النظام المعتمد في المانيا وايطاليا، أو بواسطة الدفع حيث تنحصر إثارة عدم دستورية قانون ما

بمناسبة قضية معروضة أمام القضاء، بحيث يمتنع القاضي عن تطبيق النص القانوني في الموضوع إذا عده مخالفاً لاحكام الدستور دون أن يؤدي ذلك إلى إعلان بطلانه، وبحيث يبقى هذا النص ساري المفعول على الغير. ويعتمد هذا النظام في الولايات المتحدة الأميركية.

فنظرية أن القانون الصادر عن المجلس النيابي هو تعبير عن الارادة الشعبية، ولا يجوز أن تعلوها أي سلطة، هي نظرية قد تعداها الزمن، واصبحت الرقابة على انطباق القوانين على احكام الدستور حاجة لا بد من تلبيتها.

وفي لبنان، وبعدما ثبت عدم فاعلية الرقابة التي منحها الدستور لرئيس الجمهورية عبر طلب اعادة النظر في أحد القوانين من قبل مجلس النواب، باتت القوانين اللبنانية دون أي رقابة سياسية أو قضائية.

وعلى الرغم من أن المادة الثانية من قانون اصول المحاكمات المدنية المعدلة عام ١٩٨٢ قد سمحت بإمكان اجراء هذه الرقابة بواسطة الدفع، قصر معظم المحاكم عن هذه الرقابة واقتصر دور القضاء على مراقبة اكتمال شكليات النص القانوني وانطباق النص المنشور في الجريدة الرسمية على النص الذي أقره المجلس.

فلقد جاء إقرار المجلس الدستوري يمثل حدثاً سياسياً ودستورياً كبيراً ومنعطفاً في مسار الحياة الديمقراطية في لبنان ، وجاء ليسد ثغرة كبيرة في حياتنا التشريعية بحيث يستطيع، إذا ما أطلقت صلاحياته، تأمين انطباق القوانين على احكام الدستور وضمانة الديمقراطية والحرية التي يكرسها الدستور اللبناني.

المجلس الدستوري يكون... الرقيب
الساھر على احترام الدستور
اللبناني والمبادئ القانونية التي
يستند إليها، وهو القادر بالتالي، إذا
أطلقت صلاحياته، على حماية
الدستور من عبث أي سلطة

وقد يتساءل البعض حول سبب تحفظي الدائم حول إطلاق صلاحياته. وهم على حق في التساؤل، الأمر الذي يضطرنني إلى إيضاح سبب هذا التحفظ الذي سبقني إليه بلطف طوباوي (كما سبق واسلفت) الصديق أنطوان خير ساعة تساءل عن سبب التأخير في إقرار النظام الداخلي للمجلس من قبل السلطة التنفيذية وحرمان هذا المجلس نظامه، إضافة إلى حرمان أعضائه تعويضاتهم.

خوفي أن يكون هذا الموقف ترجمةً لغضب السلطة على تجاسر المجلس الدستوري على إبطال قانون ما ومعاقبة لأعضائه. وهذا ما يدفعني إلى تبني قول البعض إن الحماسة إلى إنشاء المجلس الدستوري ليست شديدة، نظراً إلى القيود التي قد يفرضها على نزوع السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى مخالفة الدستور في ظل ظروف معينة.

من هنا طرحي لأهمية هذا المجلس وخطورة إنشائه في الوقت عينه، إذ إن ورود نصوص مخالفة لأحكام الدستور قبل إنشائه له ما يبرره، أما إقرار نص قانوني مخالف للدستور بعد إقراره وعدم إبطاله يحدث صدمة للمراهنين على دور هذا المجلس وتعطيلاً لنظامه الديمقراطي وضرباً لحرياتنا، ولا سيما متى راجعنا صلاحيات هذا المجلس التي تتعدى رقابة دستورية القوانين إلى رقابة صحة انتخابات رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ومجلس النواب، لما لهذه الانتخابات من أهمية في نظامنا الديمقراطي.

من هذه الزاوية أرى أهمية المجلس الدستوري وخطورة المهمة الموكولة إليه التي تضعه أمام تحدي إثبات الوجود والتجرد ومدى مناعته أمام إغراءات السلطة أو أمام تهويلها. ولنا والحمد لله، في باكورة قراراته ما يدفعني إلى الاطمئنان إلى مستقبل المجلس الدستوري وإلى حسن أداء دوره.

إلا أن أمانة البحث تدعوني إلى طرح بعض الإشكالات الخارجة عن إرادة المجلس وأعضائه، وهي:

– إن تقليد الرقابة على دستورية القوانين حديث العهد في لبنان، ولا بد من العمل على تطور هذه الرقابة على نحو تتحول معه إلى ضمانة جدية ثابتة لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم ولتحصين نظامنا الديمقراطي. والعمل يبدأ بتحسين أعضاء المجلس في وجه السلطتين التنفيذية والتشريعية.

– فالملاحظات التي لنا على قانون إنشائه وطريقة تأليفه (الانتخاب من المجلس، إقصاء دور رئيس الجمهورية عن تأليفه، طريقة مراجعته، نصابه، كون كل أعضائه من الحقوقيين، مراعاة الطائفية وحتى المحسوبية السياسية في تأليفه)، إن هذه الملاحظات، لا يمكن أن تدفعنا إلى إهمال حدث إنشائه، بل، على العكس من ذلك، يجب أن تدفعنا إلى المطالبة بتحسينه من خلال تعزيز وجوده وإخراج اختيار أعضائه من دائرة التجاذبات السياسية والنظامية، ليصبح المؤسسة الساهرة الدائمة على حسن سير نظامنا السياسي ومؤسساتنا الدستورية.

– إن حصر مهام المجلس الدستوري في القوانين التي تتم فيها المراجعة أو الطعن لن يحقق الأهداف التي نتمناها، إذ في بلد كلبنان يمكن أن تلتقي القوى السياسية على مخالفة الدستور ولا

نظرية أن القانون الصادر عن المجلس النيابي هو تعبير عن الإرادة الشعبية، هي نظرية قد تعداها الزمن، وأصبحت الرقابة على انطباق القوانين على أحكام الدستور حاجة لا بد من تليبيتها

تتوافر الأكثرية المطلوبة للطعن بنص قانوني ويصبح قانوناً مخالفاً للدستور ساري المفعول.
- إن نشر القوانين قبل عرضها على المجلس الدستوري يخلق اشكالات يمكن تفاديها عبر منح حق الطعن قبل النشر وعدم جواز النشر قبل انقضاء المهل.
- إن الصلاحية الخطيرة الممنوحة للمجلس الدستوري في مراقبته صحة الانتخابات تضع هذا المجلس أمام الاختيار العسير الذي تتوقف عليه مصداقيته، ولا سيما أن البلاد مشرفة على استحقاقات مهمة على هذا الصعيد من انتخابات نيابية وغيرها.

فاللبنانيون قد يكونون غير مدركين، حتى الآن، جد دور المجلس وأهمية صلاحياته في ضمان إقرار قانون انتخابي لا تتعارض أحكامه مع الدستور، وفي إبطال كل انتخاب يشوبه التزوير أو الضغط . وفي هذا الاستحقاق المحطة التاريخية لمسار المجلس الدستوري، فإما أن ينجح المجلس في أداء رقابته في حماية حقوق المواطنين الديمقراطية وحياتهم أو أنه يفشل، لا سمح الله، ونكون بذلك خلقنا مجلساً ليكمل ديكور نظام أريد ديمقراطياً برلمانياً فأصبح فاسداً مفسداً قائماً على حساب حقوق المواطنين وحياتهم.

ان تقليد الرقابة على دستورية
القوانين حديث العهد في لبنان، ولا
بد من العمل على تطور هذه الرقابة
على نحو تتحول معه إلى ضمانة
جدية ثابتة لحماية حقوق المواطنين
وحياتهم ولتحسين نظامنا
الديمقراطي

وإني انتهز مناسبة هذا المحور الذي يساهم فيه نخبة من رجال العلم والثقافة لأتوجه إلى الحكومة مطالباً إياها باقرار النظام الداخلي للمجلس الدستوري وإحالة الى مجلس النواب لإقراره أيضاً، محملاً إياها مسؤولية هذا التأخير بما يتضمن من معانٍ وأبعاد، أقلها إسقاط دور المجلس الدستوري في رقابة أعمال السلطات من خلال ترويض أعضاء المجلس ومحاولة اخضاعهم لرغبتها، ولا سيما ان البلاد على مشارف استحقاقات خطيرة.

وإلى أعضاء المجلس الدستوري نتوجه مطالبين إياهم بالصمود في وجه الضغوط لأن تضحياتهم وتعويضاتهم سترفع من ثقة المواطنين وآمالهم وطموحاتهم في بناء دولة المؤسسات والقانون ◇

القضاء اللبناني : من وظيفة إلى سلطة

السلطات، في الدستور اللبناني، ثلاث: مشرعة وإجرائية وقضائية، أفرد لها باب خاص هو الباب الثاني، وجرى تعدادها وتوصيفها، في صورة عامة، في الفصل الأول من الباب نفسه.

وفي حين حظيت السلطة التشريعية بتفصيل لمؤسساتها وصلاحياتها ومهامها وتأليفها في الفصل الثاني، وبإجراءات التتامة وانفصاضها وطريقة عملها في الفصل الثالث، وحظيت السلطة الإجرائية بتفصيل لصلاحيات رئيس الجمهورية ومهامه، وتفصيل لصلاحيات مجلس الوزراء ومهامه، في الفصل الرابع، وبقواعد انتخاب رئيس الجمهورية في الباب الثالث، لا يتعدى نصيب السلطة القضائية من أحكام الدستور مادة وحيدة هي المادة ٢٠ من الفصل الأول من الباب الثاني.

ومع ذلك فإن المادة ٢٠، على إيجازها، تعوّض الحضور المحدود للقضاء في الدستور بتوضيح مقبول لفهمه. فهو سلطة قضائية، وليس وظيفة، «ينص عليها الدستور وتتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة».

على الرغم من وضوح النص الدستوري، فإن القضاء، عندنا، ظل وظيفة ولم يرتق بعد إلى مستوى سلطة. إنه وظيفة من حيث المكانة والنص والممارسة

أكثر من ذلك: ثمة تأكيد في نص المادة ٢٠ أن «القضاة مستقلون في اجراء وظيفتهم»، وأن القرارات والأحكام تصدر عن المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

على الرغم من وضوح النص الدستوري، فإن القضاء، عندنا، ظل وظيفة ولم يرتق بعد إلى مستوى سلطة. إنه وظيفة من حيث المكانة والنص والممارسة.

ليس من إقرار، أولاً، بمكان ومكانة لسلطة قضائية في الهرمية المتعارف عليها للسلطات العامة. ففي المراسم والتقاليد الاحتفالية (البروتوكول)، ثمة رئيس جمهورية يتربع، بوصفه رئيس السلطة الإجرائية ثم - بعد تعديل الدستور عام ١٩٩٠ - رأساً احتفالياً لها، على قمة

هرمية السلطات؛ بعده يأتي رئيس مجلس النواب بوصفه رئيس السلطة التشريعة؛ ثم رئيس مجلس الوزراء، يليه نائب رئيس مجلس النواب ونائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء، فلا يقع المرء على مكانة لرئيس مجلس القضاء الأعلى إلا في مرتبة أدنى من تلك التي لوزير العدل، وعلى وجه التحديد بين كبار موظفي الفئة الأولى.

وليس من إقرار، ثانياً، بالقضاء كسلطة مستقلة في النصوص. ففي الموازنة العامة لا باب مخصوصاً بالقضاء كسلطة قائمة بذاتها. فهو مجرد وظيفة تلحظ اعتماداتها في سياق الاعتمادات المخصصة لوزارة العدل، وكأنه أحد المرافق العامة التابعة للسلطة التنفيذية. وفي التشريعات المتعلقة بتنظيم القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء المالي ليس ثمة ما يشير إلى وجود سلطة قضائية مستقلة. فقانون القضاء العدلي، شأنه شأن نظام مجلس شوري الدولة، مبني على اقتراح وزير العدل. وقانون ديوان المحاسبة مبني على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. معنى ذلك أن السلطة التنفيذية هي التي تتولى اقتراح تنظيم القضاء بوصفه مرفقاً أو مؤسسة تابعة فحسب.

وليس من إقرار، ثالثاً، بوجود سلطة قضائية مستقلة على صعيد الممارسة. ففي قانون القضاء العدلي، تصدر التشكيلات القضائية بمرسوم يتخذ بناءً على اقتراح وزير العدل. ولئن كان لمجلس القضاء الأعلى دور في وضع مشروع المناقلات والإلحاقات والانتدابات فإنه يبقى مشروطاً بموافقة وزير العدل وبقرار مجلس الوزراء إذا ما حدث خلاف في وجهات النظر بين المجلس والوزير. ثم إن تعيين القضاة، أصليين ومتدرجين، يتم بناءً على اقتراح وزير العدل. حتى شكل ثوب القضاة يعين بقرار من وزير العدل بعد استشارة -

وليس موافقة - مجلس القضاء الأعلى. كذلك الأمر في ما يتعلق بتعيين رئيس هيئة التفتيش القضائي والمفتش العام وتعيين المساعدين القضائيين والكتاب العدل.

ثمة تابع، إذاً، هو القضاء. وثمة متبوع هو السلطة التنفيذية التي تتصرف في أغلب الأحيان وكأنها صاحبة القضاء ومدبرة شؤونه وربما أيضاً مالكة زمام أمره.

وغني عن البيان أن حال التبعية تفرز مساوئ متعددة ليس أقلها تسلل فساد السياسة والإدارة إلى الجسم القضائي. وليس المقام اليوم مقام تفصيل وقائع الفساد الذي أصاب القضاء بسبب تبعية السلطة التنفيذية، إذ يكفي التذكير بهذه الحقيقة التاريخية التي لا تقبل الجدل لتأكيد حقيقة أخرى ساطعة في وضوحها. إنها حقيقة وجود قضاة في لبنان وليس قضاء.

أجل، ليس لدينا قضاء بمعنى سلطة قضائية مستقلة يمارسها جسم قضائي منزله عن الشبهة والمحاباة والفساد، بل لدينا قضاة من ذوي الكرامة والنزاهة والكفاية يمارسون واجباتهم بقدر عالٍ من الاستقلال والترف والفاعلية. إنهم جزر صغيرة ناصعة وسط أرخبيل من الأجسام المتفاوتة الأوزان والألوان والانتماءات والمطامح.

لماذا القضاء وظيفة وليس سلطة؟

مرد ذلك، في ظني، إلى سببين:

الأول، سيطرة طاغية عبر التاريخ للسلطة الإجرائية على ما عداها. ولعل التاريخ السياسي، عندنا كما عند غيرنا، هو سجل صراع حاد وطويل لسلطة تشريعية، ثم لسلطة قضائية، تحاولان تأكيد وجودهما واستقلالهما في مواجهة سلطة تنفيذية تريد أن تقود المجتمع بمفردها أو أن تحتفظ لنفسها، على الأقل، بالكلمة الأخيرة في كل شأن من شؤون الحياة العامة.

الثاني، ندرة ملموسة في القضاة الافذاذ من طراز الأبطال الرسولين الذين يتوخون تغيير قواعد اللعبة وبناء تقاليد تاريخية جديدة ومتقدمة لسلطات ومؤسسات. أجل، ليس لدينا قضاة أبطال يتصدون للاستبداد والاستكبار والفساد بلا هوادة حتى حدود الشهادة، فيرسموا بدمايهم وتجاربهم الفذة نماذج رائدة في السلوك وفي بناء المؤسسات.

ونعود إلى السؤال: ما العمل للارتقاء بالقضاء من واقعه كوظيفة إلى مرتجاه كسلطة؟

لعلني كنت من أوائل الذين دعوا إلى تطوير مؤسسات القضاء وتأكيد استقلاله بجعل مجلس القضاء الأعلى منتخباً من طرف القضاة أنفسهم ليصبح وحده السلطة المسؤولة عن تعيين القضاة وترفيعهم وتأديبهم وتحديد اختصاصاتهم ورواتبهم وتعويضاتهم وصرفهم من الخدمة أو إحالتهم على التقاعد. وقد وجد هذا الاقتراح الاصلاحى طريقه إلى الاعتراف والتبني باعتماده في برنامج الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في منتصف السبعينات. ثم حقق قفزة لافتة باعتماده في وثيقة الوفاق الوطني في الطائف عام ١٩٨٩

وإن كان جاء مجزئاً ومحدوداً. فقد ورد في الفقرة (ج) من البند الثالث المتعلق بالاصلاحيات ما نصه: «تدعياً لاستقلال القضاء ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي».

ان تبعية القضاء للسلطة الاجرائية
أدت إلى افراز مساوئ عدة ليس
أقلها تسلسل فساد السياسة والادارة
إلى الجسم القضائي

وعلى الرغم من أن وثيقة الوفاق الوطني لم تأت على ذكر صلاحيات مجلس القضاء الأعلى المراد توسيعها وتأكيد لها لضمان

استقلالية القضاء، فإن التسليم بمبدأ انتخاب عدد من أعضاء المجلس المذكور من قبل القضاة أنفسهم يعد خطوة متقدمة في هذا السبيل.

من هنا يستبين لنا الطريق الصحيح للارتقاء بالقضاء إلى مستوى سلطة. إنه طريق جعل القضاء سيد نفسه بتمكين القضاة أنفسهم من انتخاب المجلس الأعلى، وإنشطة جميع الصلاحيات والمهام المتعلقة بالإشراف على القضاء وتسييره به وذلك باستقلال تام عن أي سلطة أخرى.

في ضوء هذين المبدأين قمت بوضع اقتراح قانون لتنظيم السلطة القضائية. وقد استعنت، في هذا السبيل، باقتراح كان وضعه الفقيه والقاضي الجليل جوزف شاوول رئيس مجلس شورى الدولة. ولئن أفتخر باقتباس بعض من المفاهيم والصيغ التي وضعها شاوول، فإنني خالفته الرأي في أمور عدة، معتمداً آراء ومفاهيم مغايرة نابعة من خصوصية تجربتنا القضائية ومستنيراً بتجارب أخرى من عالمنا الأوسع، إضافة إلى اجتهادات خاصة كونتها في هذا المجال.

اقترح قانون تنظيم السلطة القضائية

الأسباب الموجبة

كرس الدستور اللبناني في المادة ٢٠ وجود سلطة قضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة، مؤكداً أن القضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم، وأن القرارات والأحكام تصدر من قبل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

ولئن بدا من منطوق المادة ٢٠ أنفة الذكر أن القضاء سلطة مستقلة فإن الممارسة، مذكور في الدستور موضع التنفيذ، دلّت على واقع مغاير هو بقاء القضاء وظيفة تضطلع بها جملة مؤسسات جرى ربطها بالسلطة التنفيذية، فبدت وكأنها مرافق تابعة لها.

ورافق هذا الإلحاق غير الدستوري للقضاء بالسلطة التنفيذية ظاهرة أخرى لها دلالتها هي تكريس ممارسته من قبل هيئات قضائية ثلاث، هي القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء المالي.

وقد تجد تعددية الهيئات القضائية تفسيرها وتبريرها في تنوع القضايا والمتقاضين، كما في دول عدة، لكنها لا تجد تبريراً مقنعاً لتجزئة القضاء من حيث هو مؤسسة بل سلطة واحدة تضطلع بمهام متطابقة في جوهرها.

إن تنوع القضايا والمتقاضين ممكن في إطار وحدة القضاء. فالوحدة لا تنفي التنوع، بل هي تغتني به. والتنوع لا يجافي الوحدة من حيث هي مناخ وأداة للتنسيق والتطوير والارتقاء.

وكانت تجزئة القضاء لتهون لولا أنها اقترنت، كما أسلفنا القول، بظاهرة الحرص على إبقائه ملحقاً بالسلطة التنفيذية وتابعا لها. فليس ثمة باب في الموازنة العامة للدولة ملحوظ للقضاء أو لمجلسه الأعلى، بل إن الاعتمادات المتعلقة بنفقاته كافة تلحظ في سياق الاعتمادات المخصصة لوزارة العدل.

وليس في قانون التنظيم العدلي أو نظام مجلس شوري الدولة أو قانون ديوان المحاسبة ما يشير إلى أن القضاء سلطة مستقلة بمنطوق المادة ٢٠ من الدستور، ذلك لأن ما نقع عليه هو انفراد السلطة التنفيذية، بشخص وزير العدل غالباً ورئيس مجلس الوزراء أحياناً، في ممارسة سلطة تنظيم الهيئات القضائية الثلاث وأنشطتها من خلال اقتراحات تبني عليها مشاريع القوانين المتعلقة بها والمحاللة إلى المجلس النيابي لمناقشتها وإقرارها.

ففي نطاق القضاء العدلي، على سبيل المثال، تصدر التشكيلات القضائية بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل. وإذا ما وقع خلاف في وجهات النظر بين مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل حول مشروع المناقلات والإلحاقات والانتدابات فإن مجلس الوزراء يبت الخلاف بقرار منه، وغالباً ما يكون مؤيداً لوجهة نظر وزير العدل.

وتعيين القضاة، أصيلين ومتدرجين، يتم أيضاً بناء على اقتراح وزير العدل. كذلك تعيين رئيس هيئة التفتيش القضائي والمفتش العام والمساعدين القضائيين والكتاب العدل - كل ذلك يتم بناء على اقتراح وزير العدل دونما دور مؤثر لمجلس القضاء الأعلى.

اي استقلال يبقى للقضاء حين يكون للسلطة الاجرائية كل هذه الصلاحية والفاعلية في تعيين القضاة ونقلهم وانتدابهم والحاكم وفي تأليف مجلس القضاء الأعلى الذي يباشر مهام استشارية في معظمها على صعيد إدارة شؤون القضاة؟

إن تبعية القضاء للسلطة الاجرائية أدت إلى إفراز مساوئ عدة ليس أقلها تسلل فساد السياسة والإدارة إلى الجسم القضائي، حتى يمكن القول، دونما مغالاة، إن تجربتنا اللبنانية تنطوي على حقيقة صارخة هي وجود قضاة وليس قضاء. أجل، ليس لدينا قضاء بمعنى سلطة قضائية مستقلة يمارسها جسم قضائي منزّه عن الشبهة والمحابة والفساد بل لدينا قضاة يتصفون بعزة النفس والنزاهة والكفاية ويمارسون واجباتهم بقدر عال من الاستقلال والترفع والفاعلية.

كل ذلك جعل القضاء في لبنان وظيفة وليس سلطة. وإذا كان السبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو سيطرة تاريخية غالبية للسلطة الاجرائية على غيرها من السلطات اتصف بها معظم الدول التي اختبرت مبدأ تعدد السلطات وتنازعها والفصل بينها، فإن تطور النظام الديمقراطي البرلماني في لبنان بات يسمح بتصحيح هذا الأمر غير الدستوري.

وليس أدل على وعي اللبنانيين بعامة والمسؤولين بخاصة بضرورة الارتقاء بالقضاء من واقع الوظيفة التابعة إلى مستوى السلطة المستقلة الفاعلة، من أن ميثاق الوفاق الوطني (الطائف) للعام ١٩٨٩ نص في الفقرة (ج) من البند الثالث المتعلق بالاصلاحيات ما نصه بالحرف: «تدعيماً لاستقلال القضاء ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي».

إن تحقيق هذه الخطوة الإصلاحية الكبرى يتمثل بجعل القضاء سيد نفسه عن طريق تمكين القضاة أنفسهم من انتخاب مجلسه الأعلى، وإناطة جميع المهام والصلاحيات المتعلقة بالإشراف على شؤون الهيئات القضائية الثلاث به (محاكم القضاء العدلي، ومجلس شورى الدولة وديوان المحاسبة) من خلال مجلس أعلى يتولى تسييرها في إطار سلطة قضائية واحدة ومستقلة.

وقد جرى وضع اقتراح القانون هذا من أجل تحقيق تلك الخطوة الإصلاحية المطلوبة.

يتضمن اقتراح القانون تعريفاً بالقضاء بما هو سلطة مستقلة يتولى الإشراف على هيئاته الثلاث وتسييرها مجلس أعلى يدعى «المجلس الأعلى للقضاء»، وقد روعي في تأليف هذا المجلس أن يكون مؤلفاً من خمسة عشر عضواً، خمسة منهم أعضاء حكميون دائمون، والآخرين أعضاء منتخبون موقتون.

الأعضاء الحكميون هم رؤساء الهيئات القضائية الثلاث إضافة إلى النائب العام لمحكمة التمييز ورئيس هيئة التفتيش القضائي. أما الأعضاء المنتخبون فقد جرى توزيعهم على مختلف فئات القضاة في الهيئات الثلاث (رؤساء الغرف والمدعون العامون والمستشارون وقضاة التحقيق في القضاء العدلي ومجلس شورى الدولة وديوان المحاسبة) على نحو يؤمن التوازن والتناسب في آن.

وإن عدّ الاقتراح المجلس الأعلى للقضاء ممثلاً لإحدى السلطات العامة وأحد أشخاص القانون العام، فقد أعطاه الشخصية القانونية والاستقلال المالي والإداري ومكّنه من ممارسة

الصلاحيات المالية والإدارية التي تنيطها القوانين والأنظمة بالوزير، على أن تكون لقراراته القوة التنفيذية للمراسيم، وتبقى قابلة للطعن أمام مجلس شورى الدولة لعلّة مخالفة القانون.

وأخضع الاقتراح قضاة النيابة العامة لسلطة وزير العدل إضافة إلى خضوعهم لإدارة رؤسائهم ومراقبتهم. كما أعطى وزير العدل الحق في أن يصدر إليهم أوامر بالملاحقة الجزائية وبتوجيههم في تحريك دعوى الحق العام.

ومع أن الاقتراح حرر المجلس الأعلى من سلطة وزارة العدل فهو أعطاه حق تكليفها تسيير المرافق والمصالح والخدمات الخاصة بالقضاء، كما جعلها صلة الوصل بين السلطة القضائية وكل من السلطة التشريعية والسلطة الإجرائية.

وحدد الاقتراح سبل الدعوة إلى اجتماعات المجلس الأعلى للقضاء ونصابها وسريّة المداولة والأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات.

وحرص الاقتراح على إعطاء المجلس الأعلى للقضاء صلاحية وضع نظامه الداخلي الذي يقتضي أن يتضمن دقائق تنظيم عمله، ومهام لجانه وأجهزته، وحفظ سجلاته ووثائقه.

كذلك حرص الاقتراح على تحديد طريقة تأليف المجلس التأسيسي للقضاة مؤكداً ضرورة تمثيل الهيئات القضائية الثلاث وأن يكون أحد رؤساء هذه الهيئات من بين أعضائه الخمسة، مع إبقائه على النصوص المعتمدة حالياً، إن لجهة تطبيق الأحكام أو لجهة الإجراءات.

وألزم الاقتراح المجلس الأعلى للقضاء أن يضع في مطلع كل سنة قضائية تقريراً حول أداء الجسم القضائي وتقويماً لأعماله في السنة المنصرمة وبياناً بالإقتراحات التي من شأنها تطوير أدائه، على أن يبلغ إلى كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية.

ونص الاقتراح أخيراً على إلغاء جميع الأحكام القانونية المخالفة أو غير المتوافقة مع أحكام القانون المقترح، على أن تبقى النصوص التنظيمية المتعلقة بالهيئات القضائية الثلاث سارية المفعول إلى أن تصدر القوانين والأنظمة التي تحدد دقائق تطبيق هذا القانون.

تتكامل، على هذا النحو، أحكام اقتراح القانون المرفق الذي نتطلع إلى أن يقوم المجلس النيابي بدراسته ومناقشته وإقراره بالسرعة الممكنة، بغية تكريس استقلال السلطة القضائية وضمان فاعليتها.

اقتراح قانون تنظيم السلطة القضائية

المادة ١: القضاء سلطة مستقلة عن أي سلطة أخرى، تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها وفق أنظمة وضمانات للقضاة والمتقاضين ينص عليها القانون. ويباشر القضاء باسم الشعب اللبناني، ولا يخضع القضاة إلا للقانون.

المادة ٢: ينشأ، بموجب هذا القانون، مجلس أعلى للسلطة القضائية يدعى «المجلس الأعلى للقضاء» يتولى بصورة عامة الإشراف على تسيير الهيئات القضائية القائمة (محاكم القضاء العدلي، مجلس شورى الدولة، ديوان المحاسبة) وأي مؤسسات قضائية أخرى تنشأ بقانون.

وهو يمارس جميع الاختصاصات المناطة، بموجب النصوص النافذة، بكل من مجلس القضاء الأعلى ومكتب مجلس شورى الدولة ومجلس ديوان المحاسبة.

ويتولى المجلس الأعلى للقضاء، بصورة خاصة، المهام والصلاحيات الآتية:

- (أ) التنسيق بين مختلف الهيئات القضائية واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها كافة.
- (ب) تعيين القضاة ونقلهم وانتدابهم وترفيعهم وتأديبهم وتحديد اختصاصاتهم ورواتبهم وتعويضاتهم وأثوابهم وصرفهم من الخدمة أو إحالتهم على التقاعد وفق أحكام القانون.
- (ج) السهر على حسن سير العمل في المحاكم على اختلاف أنواعها.
- (د) تأليف المجلس التأديبي للقضاة.
- (هـ) دراسة ملف أي قاضٍ والطلب إلى هيئة التفتيش القضائي إجراء التحقيقات اللازمة واتخاذ التدابير المناسبة.

(و) النظر في طلبات العفو الخاص بمختلف أنواعها.

(ز) إبداء الرأي في مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالهيئات القضائية وتطويرها واقتراح المشاريع والنصوص التي يراها مناسبة وإحالتها على مجلس الوزراء.

(ح) تعيين المساعدين القضائيين ونقلهم وانتدابهم وترفيعهم وتأديبهم وتحديد اختصاصاتهم ورواتبهم وتعويضاتهم وأثوابهم وصرفهم من الخدمة أو إحالتهم على التقاعد وفق أحكام القانون.

(ط) تعيين موعد العطلة القضائية ومدتها.

(ي) قبول القضاة في منصب الشرف وفق أحكام القانون.

المادة ٣ : يتمتع المجلس الأعلى للقضاء بوصفه ممثل إحدى السلطات العامة وأحد أشخاص القانون العام، بالشخصية القانونية والإستقلال المالي والإداري، ويمارس الصلاحيات المالية والإدارية التي تنيطها القوانين والأنظمة بالوزير، وتكون لقراراته القوة التنفيذية للمراسيم.

ويقدر للمجلس الباب الرابع من الجزء الأول (قسم النفقات) من قانون الموازنة العامة، ويعطى في سائر معاملات الدولة ومناسباتها الرسمية الإعتبار والمرتبة والإمتيازات الممنوحة لأشخاص السلطات العامة.

المادة ٤ : تكون قرارات المجلس الأعلى للقضاء قابلة للطعن أمام مجلس شورى الدولة لعدة مخالفات القانون.

المادة ٥ : مع مراعاة أحكام المادة الأولى من المرسوم الإشتراعي الرقم ١٥١ تاريخ ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ غير المخالفة لأحكام هذا القانون، يخضع جميع قضاة النيابة العامة لسلطة وزير العدل، كما يخضعون لإدارة رؤسائهم ومراقبتهم.

ولوزير العدل الحق في إعطاء قضاة النيابة العامة أوامر بالملاحقة وتوجيههم في تحريك دعوى الحق العام بموجب تعليمات خطية عند الإقتضاء.

المادة ٦ : باستثناء المهام والصلاحيات المناطة بموجب هذا القانون بالمجلس الأعلى للقضاء، تتولى وزارة العدل، بتكليف من المجلس، تسيير المرافق والمصالح والخدمات الخاصة بالقضاء.

كما تكون صلة الوصل بين السلطة القضائية من جهة وكل من السلطة التشريعية والسلطة الإجرائية من جهة أخرى.

المادة ٧: يؤلف المجلس الأعلى للقضاء من خمسة عشر عضواً، عضوية خمسة منهم حكومية دائمة، وعضوية الباقيين اختيارية بالانتخاب وموقته لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وذلك على الوجه الآتي:

(أ) الأعضاء الحكيمون الدائمون

- الرئيس الأول لمحكمة التمييز.

- رئيس مجلس شوري الدولة.

- رئيس ديوان المحاسبة.

- النائب العام لدى محكمة التمييز.

- رئيس هيئة التفتيش القضائي.

(ب) الأعضاء المنتخبون الموقتون

- رئيس غرفة في محكمة التمييز ينتخبه القضاة لدى محكمة التمييز والنيابة العامة التمييزية.

- مفوض حكومة أو رئيس غرفة ينتخبه قضاة مجلس شوري الدولة.

- قاضي مستشار ينتخبه قضاة مجلس شوري الدولة.

- مدع عام أو رئيس غرفة ينتخبه قضاة ديوان المحاسبة.

- قاضي مستشار ينتخبه قضاة ديوان المحاسبة.

- رئيس غرفة ينتخبه القضاة لدى محاكم الاستئناف والقضاة لدى وزارة العدل والقضاة لدى المحكمة العسكرية.

- مدع عام ينتخبه القضاة لدى النيابة العامة الاستئنافية.

- رئيس هيئة ينتخبه القضاة لدى هيئة القضايا وهيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل والقضاة المنتدبون للتدريس في معهد الدروس القضائية.

- رئيس غرفة ابتدائية ينتخبه القضاة لدى المحاكم الابتدائية والقضاة المنفردون.

- قاضي تحقيق أول ينتخبه قضاة التحقيق.

المادة ٨: يتناوب دورياً ولمدة سنة على رئاسة المجلس الأعلى للقضاء كل من الرئيس الأول لمحكمة التمييز ورئيس مجلس شوري الدولة ورئيس ديوان المحاسبة، ويكون دورياً نائباً للرئيس أحد الرؤساء الثلاثة المنوه بهم. وإذا تساوت الدرجة يسمى الأقدم في الوظيفة، وإذا تساوت الأقدمية فالأكبر سناً.

المادة ٩: يكون للمجلس الأعلى للقضاء أمانة عامة يرئسها حكماً رئيس هيئة التفتيش القضائي ويلحق بها، بقرار من المجلس، عدد من المساعدين القضائيين وفق ما تقتضيه الحاجة.

المادة ١٠: عند خلو مركز الرئيس أو تعذر حضوره يحل محله نائب الرئيس.

المادة ١١: يجري انتخاب الأعضاء الموقتين للمجلس الأعلى للقضاء قبل شهر على الأكثر من تاريخ انتهاء ولايتهم، وذلك في جلسة عامة يدعو إليها ويديرها رئيس المجلس، أو نائبه عند الإقتضاء، بحضور سائر الأعضاء والقضاة الذي يؤلفون الجسم القضائي.

المادة ١٢: ينظم محضر بنتيجة الانتخاب يحفظ لدى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للقضاء، وتبلغ نسخ عنه إلى كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء ووزارة العدل، وينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ١٣: يقسم أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، بالثوب القضائي، اليمين أمام رئيس الجمهورية بالصيغة الآتية:

«أقسم بالله العظيم بأن أقوم بمهامي في المجلس الأعلى للقضاء بكل أمانة وإخلاص ونزاهة، وأن أحفظ سر المداولة، وأن أتوخى في جميع أعمالي صون استقلال القضاء والمحافظة على كرامته وحسن سير العمل في هيئاته ومحاكمه».

المادة ١٤: يجتمع المجلس الأعلى للقضاء بناء على دعوة من رئيسه أو من نائبه عند غيابه، أو بناء على طلب يقدمه خمسة من أعضائه.

المادة ١٥: لوزير العدل أن يطلب بكتاب معلل انعقاد المجلس الأعلى للقضاء حين تدعو الحاجة. وإذا استجيب طلبه، فله الحق بأن يحضر الاجتماع ويعرض وجهة نظره من دون أن يشترك في التقرير.

المادة ١٦: تبلغ الدعوة إلى اجتماعات المجلس الأعلى للقضاء كما يوضع جدول الأعمال بتصرف الأعضاء لدى الأمانة العامة للمجلس قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل من موعد الانعقاد.

المادة ١٧: لا يكون اجتماع المجلس الأعلى للقضاء صحيحاً إلا بحضور ثمانية من أعضائه على الأقل، بينهم الرئيس أو نائبه.

المادة ١٨: المداولة بين أعضاء المجلس الأعلى للقضاء سرية، ويلتزم الأعضاء الحفاظ على سريتها التزامهم سرية المذاكرة في الأحكام القضائية.

المادة ١٩: يتخذ المجلس الأعلى للقضاء قراراته وتوصياته بأغلبية ثمانية أصوات على الأقل من مجموع عدد أعضائه.

المادة ٢٠: تنظم محاضر باجتماعات المجلس الأعلى للقضاء والقرارات المتخذة فيها وتدون تباعاً في سجل خاص مرقم وممهور بخاتم المجلس، يوقعها الرئيس والأعضاء وتحفظ لدى الأمانة العامة للمجلس.

المادة ٢١: يضع المجلس الأعلى للقضاء نظامه الداخلي الذي يتضمن تنظيم عمله ومهام لجانه وأجهزته وحفظ سجلاته ووثائقه وغيرها من الأمور الإجرائية.

المادة ٢٢: يؤلف المجلس الأعلى للقضاء مجلساً تأديبياً للقضاة مؤلفاً من خمسة أعضاء يكون من بينهم أحد الرؤساء المذكورين في الفقرة (أ) من المادة الخامسة في هذا القانون، وتتمثل فيه الهيئات القضائية الثلاث المحددة في المادة الثانية السابقة الذكر.

يطبق المجلس التأديبي الأحكام ويعتمد الاجراءات المنصوص عليها في قانون القضاء العدلي (المرسوم الإشتراعي الرقم ١٥٠ تاريخ ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ وتعديلاته).

المادة ٢٣: يضع المجلس الأعلى للقضاء، في مطلع كل سنة قضائية، تقريراً يتضمن عرضاً لأوضاع مختلف الهيئات القضائية ومحاكمها ولجانها وأجهزتها وتقويماً لأعمالها وإنجازاتها في السنة المنصرمة، وبياناً بالإقتراحات التشريعية والتنظيمية والإدارية التي يراها موافقة لمصلحة السلطة القضائية، ويقوم بإبلاغه إلى كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ٢٤: تلغى جميع الأحكام القانونية المخالفة أو غير المتوافقة مع أحكام هذا القانون، على أن تبقى النصوص التنظيمية المتعلقة بالهيئات القضائية الثلاث المحددة في المادة الثانية السابقة الذكر سارية المفعول، إلى أن تصدر القوانين والأنظمة التي تحدد دقائق تطبيق هذا القانون.

المادة ٢٥: يعمل بهذا القانون بعد شهر من نشره في الجريدة الرسمية ◇

المناهج التعليمية في لبنان بين الواقع والمرئج

مقدمة

مما ننتج، ولا نزال من دون مؤسسات فعلية ترمي
التقدم الثقافي وتوصله في بُنى مجتمعنا، وهذا
ينعكس سلباً على طبيعة العملية التربوية بوجه عام
وعلى المناهج وطرائق التدريس بوجه خاص.

تتكون هذه الدراسة من جزئين. يقدم الجزء
الأول مسحاً للمفاهيم النظرية المرتبطة بالمناهج
التعليمية بوجه عام. أما الجزء الثاني فيبحث في
المناهج التعليمية في لبنان في جميع مراحل التعليم،
واقعها والمشكلات التي تعترضها، ومن ثم يقدم بعض
الانتقادات المهمة لواقع المناهج، في محاولة للوصول
إلى تصور منظم لما يجب أن تكون عليه المناهج، وذلك
من خلال طرح جملة مبادئ وأسس ومفاهيم تساهم
في بناء مناهج تعليمية حديثة متطورة تواكب التطور
العلمي والتقني وتلبي حاجات المجتمع اللبناني.

وتؤكد هذه الدراسة ضرورة تبني سياسة
تربوية واضحة تتناسب وحاجات المجتمع اللبناني،
التربوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ إنه
لم يعد لدينا الوقت ولا المناهج التربوية اللازمة
لهضم وإدماج مراحل السبق العلمي والتقني، ومن
ثم اتساع الفجوة بين التقدم العلمي والتقني وبين
تطبيق نتائج هذا التقدم على نحو توافقي اجتماعياً
وثقافياً. وهذا يتطلب، دون أدنى شك، بناء سياسة
تربوية سليمة ومناهج تعليمية ملائمة. فكيف يمكن
اقتحام القرن الحادي والعشرين في غياب السياسة
التربوية الهادفة وفي ظل مناهج تعليمية عفا عليها
الزمن؟ إننا لا نزال نستهلك في المجال الثقافي أكثر

أولاً: في المفاهيم النظرية

١ - مفهوم المنهج

المنهج هو لفظ لكلمة فرنسية (méthode)، إذ
تتألف في أصلها اليوناني من كلمتين: méta (اتجاه)
و odos (طريق)^(١). أما في اللغة العربية فإن التحديد
اللغوي لهذا اللفظ هو: نهج الأمر: أبانه وأوضحه؛
نهج الطريق: سلكه^(٢). المنهج مصدر ميمي (غلب عليه
المعنى الاسمي) وهو اسم مكان. والمعاني الثلاثة في
الصيغة الفعلية وفي المصدرية والاسمية متلازمة
ومتكاملة: سلك طريقاً واضحاً للوصول إلى غاية -
السلوك الواضح - المسلك الموصل.

وعلى الرغم من وضوح الاشتقاق ووضوح
المعنى الحقيقي، فإن الدلالة تتسع وتغنى، وقد تخفى
بالانتقال إلى المعنى المجازي، حيث يستعمل «المنهج»،
في شتى مجالات السلوك العملي والفكري
والأخلاقي. ويتحول المعنى إلى حقل دلالي واسع،

(*) باحث وأستاذ جامعي - بيروت.

(١)

Petit Robert, Dictionnaire de la langue française, I (Paris: 1986), p. 1191.

(٢) محي الدين الفيروزي آبادي، القاموس المحيط، ط ٢، ج ١ (القاهرة: ١٩٢٥)، ص ٢١٠.

فنقول: المنهج في الكلام وفي فنون التعبير ومختلف مجالات الفن، كما نقول: المنهج في الاخلاق وأساليب الفكر والسياسة والاجتماع.

هكذا يمكننا القول إن المنهج هو تنظيم معين لوسائل (تختلف باختلاف المجالات) في سبيل الاتجاه الصحيح نحو غاية معينة^(٣).

ومن الجدير ذكره أن هذه الكلمة (منهج) استعملت بطرائق عديدة ومختلفة، وذلك من أجل وضع برنامج معين لموضوع كتاب معين ومستوى صفي معين، أو من أجل وضع برنامج لموضوع كتاب معين ومستوى مرحلي بكامله (مرحلة التعليم الابتدائي مثلاً)، أو من أجل وضع برنامج شامل لجميع الكتب لمرحلة تعليمية بكاملها. وفي معظم الحالات فإن المنهج لم يحتو على أكثر من لائحة بالأهداف التعليمية، إضافة إلى أهداف المحتوى. وهكذا فإن المعنى العام للمنهج قد أصبح من السعة بحيث استوعب الخطط

التفصيلية لأنشطة التلامذة والمواد الدراسية، والاقتراحات التربوية، والترتيبات والتنظيمات من أجل وضع برنامج معين في حيز الاستعمال. لذلك فإننا سنستخدم مفهوم المنهج بمعناه الحديث الواسع، الذي يشمل جميع الخبرات التعليمية التي تنظمها المدرسة وتشرف عليها، ويمارسها التلاميذ داخل المدرسة

وخارجها، بغرض إحداث تغييرات معينة في سلوكهم تحددها الأهداف التربوية المرسومة^(٤). والمنهج بهذا المعنى، ليس مجموعة حوادث أو تراكم معلومات، أو مجموعة معارف، بل هو بمثابة خط متكامل للعملية

التعليمية، إضافة إلى كونه مصمماً ومنسقاً حول مبادئ معينة مثل «التعاون بين الجماعة» أو «حل المشكلات بالأسلوب العلمي». ويتّصف هذا التنظيم التخطيطي بأنه:

١ - ينظّم المواقف التعليمية في سياق تتابعي، بحيث يبنى كل موقف على ما قبله ويهيئ لما بعده.

٢ - يقدّر سرعة تقدّم التعليم بما يتناسب مع الفروقات الفردية للتلاميذ.

٣ - يستخدم ما ثبتت صلاحيته من مبادئ التعلم وطرائق التعليم وأساليب التقويم^(٥).

وحرصاً على الدقة وعدم الالتباس، من الأفضل، ما أمكن ذلك، التمييز بين «المنهج»، بمعناه المنطقي - الفلسفي، وبين «الطريقة» وهي الوجه التطبيقي له في جميع عناصره وملابساته، وبين «البرنامج» (Pro-gramme)، وهو مجمل الموضوعات المعالجة أو

المطلوب معالجتها في مادة ما. فبين «البرنامج» و «المنهج» فرق ما بين الاصطلاحي أو شبه الاصطلاحي، وبين ما يرتبط بطبيعة البنية الفكرية ويتصف إلى حد كبير بصفتي الضرورة والشمول. فـ «البرنامج» قابل في أي ظرف ولأسباب مختلفة تحددها الأهداف، للتبديل، والتطوير، أو

للمحافظة والجمود؛ هذه الأسباب قد تكون اجتماعية وعقائدية وسياسية، أو فوائد عملية ونوازع شعورية ومزاجية، أو مما يتداخل في ما بينها جميعاً... في حين أن «المنهج» لا يتبدل أو ينقّض أو يتجدد، إلا من

كيف يمكن اقتحام القرن الحادي والعشرين في غياب السياسة التربوية الهادفة وفي ظل مناهج تعليمية عفى عليها الزمن؟ إننا لا نزال نستهلك في المجال الثقافي أكثر مما ننتج، ولا نزال من دون مؤسسات فعلية ترعى التقدم الثقافي وتوصله في بُنى مجتمعنا

(٣) سليم نكد، «من المنهج المفلق إلى المنهجية المفتوحة»، المجلة التربوية، العدد ٢ (١٩٨٢)، ص ١٧.

(٤) أنظر: توما جورج الخوري، المناهج التربوية: مركاتها، تطويرها، وتطبيقاتها (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٥) فؤاد حيدر، التخطيط التربوي والمدرسي: حاجات الطفل العربي (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩١)، ص ١٩٩.

داخل العملية الفكرية ومستلزماتها الذاتية وفي ارتباط دائم بالموضوع، في فعل نقدي^(٦)...

هكذا فإن درجة الصرامة (rigueur) لمنهج ما، تختلف من مجال إلى آخر. فهي تبلغ أعلى درجاتها في العلوم البحتة (sciences pures) ومثالها الأعلى، بالطبع، الرياضيات، وتصبح أقل صرامة كلما دخلنا في المجال الإنساني، أو مجال العلوم الإنسانية بوجه عام، حيث تتصل أو تتداخل الذات بالموضوع، أو تكون في الآن نفسه ذاتاً وموضوعاً، حتى يفقد «المنهج» الكثير من مقوماته الحتمية ويصبح أقرب إلى تلمّسات ومقاربات دائمة التحرك والترهّف، ودائمة الوعي لحدودها والشك في ذاتها... ومن الطبيعي أن تكثر النظريات وتتعدّد المناهج، من دون أن يلغي أي منها الآخر. فمنذ أن نشر فرانكلين بوبيت (F. Bobbit) كتابه المنهج عام ١٩١٨، الذي اعتبر إعلاناً لميلاد مجال جديد من مجالات التربية، وهو مجال المنهج المدرسي، منذ ذلك التاريخ إلى يومنا الحاضر، وربما إلى غدنا المقبل، يعاني العاملون في هذا الحقل مشكلة الاتصال في ما بينهم، المتمثلة باختلاف وجهات النظر حول المنهج المدرسي وعدم الاتفاق والفهم المشترك لقضاياها ومشروعاته. وقد عزا بيوشامب (Beauchamp)^(٧) هذه المشكلة إلى الاختلاف في التفكير بين المنهجين (Curriculists) والغموض في اللغة المستعملة، وكثرة ما يحصل من الخلط في مجال المنهج. وعلى الرغم من تعدد وجهات النظر فإن المفهوم المعاصر للمنهج لا يعبر عن محتوى تربوي - تعليمي فقط، بقدر ما يعبر عن أهداف وغايات تربوية مترجمة إلى مواد تعليمية قابلة بالتالي للترجمة إلى أنماط سلوكية عند المتعلمين، إنه يعني بقدر ما نريد أن نعطيه من معنى ويأخذ المجرى أو الاتجاه الذي نريد نحن له أن يتخذه. فالمنهج، من هذا المنطلق، وبالنسبة إلى الأهداف التربوية التي تسعى المدرسة لتحقيقها ضمن مدة معينة، ما هو في الواقع إلا ترجمة لتلك الأهداف على نحو مواد

دراسية مفصّلة ومنظمة، ونظام امتحانات واختبارات، الغرض منها ضمان وصول هذه المواد إلى ذهن التلميذ. واستناداً إلى هذا المنطق، لا يقتصر المنهج على المواد الدراسية فحسب، بل يتعدّى ذلك ليشمل طرائق التعليم وعمليات التقويم التربوي وشرح العلاقات القائمة بين الطلاب أنفسهم من جهة وبينهم وبين معلمهم من جهة ثانية، وخصوصاً في ما يختص بنتائج أو بحصيلة العملية التربوية في نهاية العام الدراسي وما يترتب عليها من نجاح ورسوب غالباً ما تنعكس في تقويم واقع المدرسة والمعلم أكثر من تقويمها لعمل التلميذ^(٨).

٢ - علاقة المنهج بأهداف التربية

إنطلاقاً مما سبق، نرى أن هناك صلة وثيقة بين المنهج وأهداف التربية، لكون الأهداف والغايات العامة للتربية هي الموجّه الأكبر للمناهج ومحتواها ومختلف وظائفها. فالمنهج ما هو في الواقع إلا جزء من فلسفة تربوية معينة ومن فلسفة اجتماعية كذلك، حيث يترتب على تحديد الأهداف تحديد الوسائل الممكنة، أو المنفذة لها. لأن الهدف من دون الوسيلة الموصلة إليه أو المترجمة له إلى حيّز الوجود يبقى معنى فارغاً، إن لم يكن مفهوماً مطلقاً. فالهدف من التعليم النظري مثلاً إكساب التلميذ جملة معارف نظرية بغية إعدادة للتعليم العام والتعليم العالي. ويصحّ هذا المنطق في الخط المقابل من التعليم المهني والتقني إزاء التعليم العام.

وهكذا نجد أن الأهداف التربوية تتمثل بمناهج التعليم من خلال أكثر من موقف نورد في ما يلي بعضها على سبيل المثال:

«إنها تساعد على تحديد فروع الدراسة والمواد الخاصة بكل فرع.

— تساعد على بيان قيمة العلاقات المختلفة لفروع

(٦) نكد، «من المنهج المطلق إلى المنهجية المفتوحة»، ص ١٨.

(٧) أنظر: موفق فواز الرويلي، «دراسة تحليلية لكيفية معالجة نظريات المنهج المدرسي لعناصره»، مجلة جامعة الملك سعود، مج ٢، سلسلة العلوم التربوية (١٩٩٠)، ص ٥٥٦ - ٥٥٧.

(٨) أنظر: جورج المر، «نظرة مستقبلية إلى مناهج التعليم الثانوي في لبنان وكيفية إعدادها»، المجلة التربوية، العدد ١ (١٩٨٣)، ص ٥.

الدراسة وموادها.

- توضح طريقة معاملة فروع الدراسة ومصادرهما.

- تساعد الطالب على اختيار فرع التخصص الذي يتلاءم مع إمكانياته وميوله ورغباته.

- تجعل هدف الدراسة واضحاً أمام الطالب، إذ تعطي هذا الهدف معنى وظيفياً.

- تساعد على التخطيط المشترك بين المعلم والطالب.

- تساعد على تنمية المهارات والخبرات والمعارف عند الطالب ضمن حقل اختصاصه.

- تساعد على تكثيف شخصية الطالب من حيث الغنى الفكري والشمول الثقافي والنضج الاجتماعي^(٩).

هكذا نجد أن المناهج تجيب عن السؤال: ماذا نعلم؟

أي أنها ليست محتوية وحسب، أو كمية من المعلومات، بقدر ما هي نوعية، حيث تتناول المحتوى والأسلوب. إنها تتناول معرفة المادة الدراسية وسبل نقلها إلى المتعلمين مع ضمان معرفة تلك المادة، عن طريق تقويمها أو اختبارها للتأكد من معرفتها واستيعابها. أي أنها تعني ترجمة الأهداف التربوية إلى عناصر سلوكية لدى المتعلمين. فلا يكفي أن نعلم التلميذ كيف يسبح نظرياً بقدر ما نتأكد من أنه أصبح يتقن السباحة عملياً عن طريق الممارسة.

من هنا كانت أهمية المناهج في تطوير العملية التربوية من حيث رسم أبعاد تلك العملية، أو تحديد بُنياتها، عن طريق تنظيم المحتوى وفق مبادئ أساسية أبرزها^(١٠):

أ - مبدأ الاستمرار: ضمن هذا المبدأ يقع التنسيق العمودي لعناصر المنهج وتكرار الأساسي منها لإعطاء الطالب الفرصة لمزاولة بعض المهارات الأساسية، وتطويرها من خلال تكرارها، وبالتالي تركيزها لتصبح منطلقاً يبني الطالب عليه فهم المهارات والعناصر المنهجية واستيعابها، متدرجاً إلى استيعاب المفاهيم الأكثر صعوبة وتعقيداً.

ب - مبدأ التتابع: هنا يمكن تنسيق المواد منطقياً حيث تُبنى الخبرات اللاحقة على خبرات سابقة، متميزة عنها بالاتساع والعمق لجهة المفهوم ونوعيته.

ج - مبدأ التكامل: ويهدف إلى تلك العلاقة، أو الارتباط بين الخبرات المختلفة والمتنوعة بهدف مساعدة المتعلم على تنظيم خبراته السابقة، حيث يتمكن معها من تكوين نظرة موحدة إلى المواد المختلفة التي يدرسها، والتي تتناول عناصر مشابهة ربما يواجهها في حياته اليومية.

عبر هذه المبادئ يصبح تنظيم المناهج بالذات وسيلة فعّالة في احتواء أهداف التربية وفي تطوير العملية التربوية، حيث تُترجم الأهداف إلى معارف وخبرات ومهارات وميول ومواقف لتحث بدورها تغييرات سلوكية في المتعلمين. وهذا التغيير السلوكي بالذات هو الخطوة الأولى والمهمّة في عملية التعلم والمدخل الصحيح عبر «ماذا نعلم؟» وصولاً إلى «من نعلم؟». هذا فضلاً عن ارتباط التربية مباشرة بسوق العمل، الأمر الذي يحثّ التعرف إلى طبيعة هذه السوق، وحاجاتها إلى مختلف المهارات والخبرات. فلا يمكن المدرسة أن تواكب هذه الاتجاهات من دون أن تتكيف معها وتدرّك أبعادها، فالتعليم النظري لا يمكن أن ينسجم ومفهوم الآلة التي تحتاج إلى

هناك صلة وثيقة بين المنهج وأهداف التربية، لكون الأهداف والغايات العامة للتربية هي الموجّه الأكبر للمناهج ومحتواها ومختلف وظائفها. فالمنهج ما هو في الواقع الأجزاء من فلسفة تربوية معينة ومن فلسفة اجتماعية كذلك

(٩) المصدر نفسه، ص ٥ - ٦.

(١٠) أنظر: سبيرز هارولد، تعريب أحمد أبو العباس وسعد دياب، المعلم والمنهج (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٢).

خبرات عملية. من هنا، كانت الضرورة إلى خلق التوازن المطلوب بين التعليم النظري والتعليم العملي (المهني والتقني) لضرورات اقتصادية واجتماعية.

٣ - خطوات وضع المنهج

هناك خطوات عدة يستدعيها تخطيط المنهج، وفي ما يلي أهمها^(١١):

أ - تحديد فلسفة المدرسة ووظائفها، فكل عمل، سواء كان فردياً أم كان جماعياً، هدف وفلسفة معينان؛ وهذا القول يصح أيضاً على كل نظام تعليمي. فكل منهج لا بد له من أن ينطلق من فلسفة محدّدة، وهناك طرائق عدة لتحديد فلسفة المدرسة، من أهمها:

- تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤثرة في العملية التربوية.

- دراسة واقع الطلاب وحاجاتهم والكشف عن مشكلاتهم.

- استفتاء رأي المعلمين والأولياء حول أهداف المدرسة ووظيفتها.

ب - وضع خطة كاملة للعمل المدرسي: تشمل هذه الخطة جميع جوانب الحياة المدرسية وتتناول المقررات الدراسية من حيث محتواها وطريقتها، وأنواع أنشطة الطلاب، والتوجيه وعلاقة المدرسة بالبيئة المحيطة، والعلاقات الإنسانية بين المدير والمدرّسين، وبين المدرّسين والطلاب، والخدمات المدرسية.

ج - تخطيط المنهج: يدور النقاش بين المربين حول المستوى الذي يوضع المنهج فيه من حيث كونه قومياً

أو محلياً، مركزياً أو لامركزياً. فالاتجاه المؤيد لجعل تخطيط المنهج أو المناهج مركزياً، يبرّر موقفه هذا بمسؤولية الدولة عن تحقيق الأهداف القومية وتعميم التعليم على الجميع ومدّه إلى أوسع قاعدة جماهيرية؛ في حين يدافع الاتجاه الآخر المناهض للامركزية وضع المناهج، عن موقفه قائلاً إن تخطيط المناهج ينبغي أن يساير الظروف البيئية ومشكلاتها المحلية الخاصة، كما يجب مراعاة حاجات الطلاب وميولهم التي تتغيّر من بيئة إلى أخرى وحتى في البلد الواحد.

الافتقار الى الصلة بين القائمين على تطوير المناهج وبين مدربي المعلمين كان معناه في الغالب أن ما يُدرس في كليات تدريب المعلمين غير ذي صلة أو علاقة بمحتويات الكتب المدرسية التي يجري استعمالها

د - من يضع المنهج؟ هناك رأي يدعو إلى قيام الخبراء وحدهم بتخطيط المنهج، ورأي آخر يناهض بتبوء الطلاب مركزاً ممتازاً في التخطيط للمنهج باختيارهم ما يناسبهم من موضوعات. وبعضهم يرى مشاركة المواطنين في التخطيط للمنهج. يعكس

المنهج الواقع بكل مقوماته ومشكلاته. فلا بد للمواطنين إذاً من أن يكونوا من المسؤولين عن المدرسة وتحقيق أهدافها، وبالتالي عن المنهج والتخطيط له. لذا نرى أنه لا بد من قيام أبحاث تربوية تشمل المدرّسين والأولياء والطلاب والمهتمين بالعملية التربوية لاستقصاء آرائهم حول المنهج المدرسي وما يحيط به، والإفادة من ذلك في التخطيط له.

٤ - مراحل تخطيط المناهج

يستلزم تخطيط المناهج مجموعة كبيرة من الأنشطة هي:

أ - تحضير مجمل المنهج.

ب - إنتاج المواد التعليمية.

(١١) سليمان الخطيب وكمال بلان، «مفهوم البحث في العلوم التربوية ومجالاته»، التربية الجديدة، السنة ١١، العدد ٢٢ (أيلول / سبتمبر - كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤)، ص ٤٢.

ج - وضع المنهج واستعماله في النظام التعليمي.
لقد درجت العادة على اعتبار هذه المجموعة من الأنشطة مسؤولية توكل إلى مجموعة من الأشخاص كي يقوموا بإنجازها ضمن قواعد النظام التربوي المعمول به. فتحضير مجمل المنهج يحتوي على لائحة بالعناوين التي يجب أن تدرس في المدارس، كما يحتوي على بعض الأهداف التربوية الخاصة وهي عادة تُقدّم من قبل المراجع التربوية المختلفة (السلطة التربوية) ومن الأجهزة التي يعود لها وضع القرارات التربوية. أما إنتاج المواد التعليمية فيجري

من قبل المختصين التربويين في حقل المادة التعليمية وفي بعض الأحيان توضع البنود المختلفة من قبل أشخاص عدة دون أن يكون بينهم أي تعاون مباشر. فالفريق الأول مثلاً يحضّر الكتاب ليعطي تحديداً لمجمل المنهج، في حين يحضّر الفريق الثاني مجموعة من الأفلام للاستعمال في الصف، وذلك بغرض دعم الكتاب بالشواهد الحية. وفي هذه

الحال يؤدي المعلم والتلميذ دور المتعاون والمنسّق بين تلك البنود المنتجة والمنفصلة لبرنامج مدرسي واحد. أما وضع المنهج واستعماله والإشراف عليه فهو من مسؤولية جهاز خاص من المشرّفين.

كل هذا يعكس لنا صورة تخطيط المنهج في الماضي. أما التفكير المعاصر في هذا الصدد فيمكن في النظر إلى المواد التعليمية كأنها مرتبطة ببعضها ببعض. وهي بذلك تؤلف مسؤولية فريق واحد متماسك. فلا يمكن تحضير مجمل المنهج على نحو نهائي ما لم يجر اعتماد المواد التعليمية المناسبة التي يجب أن تسير يداً بيد لتتناسب مع ذلك المجمل، حتى يصار إلى استعمالها بنجاح في النظام التربوي. هذا يعني أننا لا نستطيع أن نتحقق من أن مجمل المنهج مناسب دون أن نتفحص المواد التعليمية المناسبة لذلك المجمل.

والجدير بالملاحظة أنه إذا أخفقت اللجنة المشرفة على تطوير المناهج في إنتاج المواد التعليمية فإن مجمل المنهج يعدّ غير مناسب، وبالتالي يلزم تغييره مهما كانت الأسباب الداعية إلى ذلك الإخفاق والفشل، سواء أكان ذلك السبب يعود إلى ارتفاع في ثمن الأجهزة والوسائل التعليمية، أم كان يعود إلى نقص في عدد الصفوف اللازمة للتطبيق والتدريس، أم إلى عدم توافر المعرفة اللازمة عند التلامذة من أجل تعلّم مهارة ما.

أما في ما يختص بوضع المنهج الجديد قيد

الاستعمال فلقد كان النشاط

يتمّ تحت إشراف المسؤولين والمشرّفين دون أن يكون للأشخاص المهتمين بعملية التطوير أية علاقة. أما في الوقت الحاضر فإن هذا الإشراف أعطي بكامله للجنة المختصة المشرفة على عملية تطوير المناهج. وهذا يعني أن اللجنة المذكورة تأخذ على عاتقها مسؤولية تدريب المعلمين لاستعمال المنهج الجديد بصورة

إن عملية التقويم هي عملية تعاونية يشترك فيها كل من يؤثر في العملية التربوية ويتأثر بها، فلا يقتصر على المعلم وحده، أو المشرّف التربوي وحده، أو إدارة المدرسة وحدها، بل توضع خطة التقويم وتنفذ بحيث يتعاون هؤلاء جميعاً على تنفيذها

تضمن نجاح استعماله. بعد هذا كله نستنتج أن عملية تطوير المناهج هي مجموعة عمليات وأهداف متداخلة بعضها ببعض متضمنة الأنشطة الثلاثة آنفة الذكر.

وعلى الرغم من تداخل هذه الأنشطة تداخلاً متيناً فإنه بإمكاننا فصلها بعضها عن بعض على النحو التالي:

١ - تخطيط ملخّص البرنامج بما فيه تحضير مجمل المنهج.

٢ - إنتاج المواد التعليمية بما فيها تفاصيل الأنشطة التعليمية.

٣ - تطبيق البرنامج واستعماله.

ويمكن توضيح هذه المراحل من خلال الجدول التالي:

أعلاه فهو ملخص البرنامج. فالتفاصيل المحددة للأهداف والمحتوى، الموضوعة لحقل دراسي معين، هي عادة ما تسمى مجمل المنهج. لذلك فإن ملخص البرنامج هو أوسع وأشمل من مجمل المنهج، لأنه يحتوي على مجمل المنهج مضافاً إليه الخطوات

- إن أولى الخطوات الرئيسية في عملية تطوير المناهج هي اختيار الأهداف العامة والخاصة للبرنامج المدرسي، ثم اختيار مادة المحتوى المقرر تدريسها، ثم اختيار الطرائق الفنية المناسبة للتعليم الصحيح. أما الإنتاج النهائي لهذه الأنشطة المذكورة

المرحلة	النشاط
تخطيط الملخص	<ul style="list-style-type: none"> - اختيار الأهداف - اختيار المحتوى - اختيار طرائق فن التعلم والتعليم
تحضير المواد التعليمية	<ul style="list-style-type: none"> - معيار اختيار المواد التعليمية - تنظيم المواد في كتب مدرسية - تجربة هذه المواد المنظمة - تغييرات في ضوء نتائج التجربة
استعمال المنهج	<ul style="list-style-type: none"> - البث أو النشر - وضع أساسيات نظام منطقي - تدريب المعلمين - التكيف مع نظام الامتحانات المعمول به - التعاون مع الأجهزة الإدارية - ضبط النوعية - الإعادة

في اختيار وصياغة الأغراض التربوية العامة، سواء كانت تلك الأغراض موضوعة بوضوح أم لم تكن. وهكذا فإن حاجات التلاميذ والحياة خارج المدرسة تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في الأهداف المقررة من خلال التوفيق بين الأغراض العامة والتنظيم المدرسي كما بيّناه في الشكل أعلاه. أما

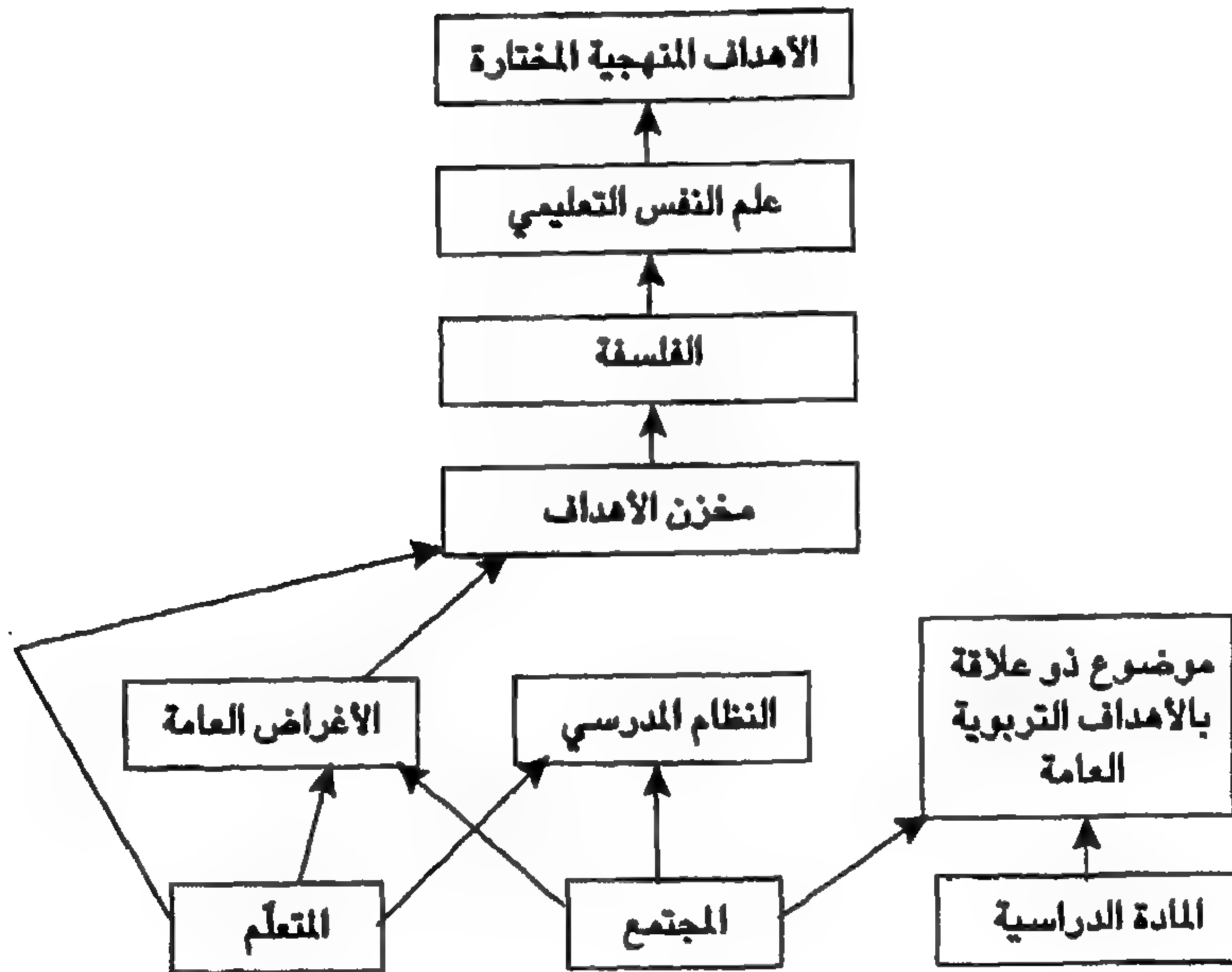
العريضة ذات العلاقة بطرائق التعلم والأنشطة التعليمية التي تستعمل في ذلك المنهج^(١٢). وإن ندخل في تفاصيل كل هذه الخطوات^(١٣)، إلا أننا سنذكر القوى المؤثرة في اختيار الأهداف من خلال الشكل رقم (١): لا شك في أن الحياة خارج المدرسة وحاجات التلاميذ تؤثر في تركيب النظام المدرسي وبالتالي

(١٢) الخوري، المناهج التربوية: مركاتها، تطويرها، وتطبيقاتها، ص ١١٤-١١٧.

مادة الدراسة فهي تؤثر بوجه عام في منشأ الأهداف، وذلك بواسطة التوفيق بين بنود الجدول

شكل رقم (١)

تفاصيل الأهداف المنهجية



للمساعدة الدراسية. بالطبع يجب أن تؤخذ القسيم الاجتماعية في الحسبان حين يُقدم واضع المنهج على طرح أي اقتراح في ما يختص بالأهداف. ولو تم اختيار الأهداف تحت ظروف معينة فمن المفضل أن تراعى الأولويات في وضعها وأن تكون الأحكام منبثقة من الفلسفة الاجتماعية للمجتمع، إضافة إلى دراسة نفسية المتعلم، وذلك حرصاً على الفائدة

التالي، في ما يختص بالأهداف التعليمية الرئيسية لمادة التاريخ مثلاً:

يمكن تبين مادة الدراسة في منشأ الأهداف التعليمية بوضوح من خلال تحليل بنود الجدول المذكور أعلاه، حيث إن عدداً كبيراً من هذه البنود يعكس الاهتمام الاجتماعي بدلاً من البناء المنطقي

الأهداف التعليمية الرئيسية لمادة التاريخ

<p>١ - الأهداف المُدرَكة</p> <p>- معرفة الحوادث التاريخية المهمة</p> <p>- تملك المهارات اللازمة للدراسة المستقلة</p> <p>- الإدراك والتبصر للظواهر التاريخية في سياق القيم وطرائق الحياة الماضية (القديمة)</p> <p>- تنمية التفكير التاريخي، التحليلي والتصوري والتركيب</p>	<p>٢ - القيم</p> <p>- الحكم على الوقائع التاريخية تبعاً لمعيار أخلاقي عالمي</p> <p>- تنمية الشعور بالعطف والتساهل تجاه بعض طرائق الحياة للشعوب والبلدان الأخرى</p> <p>- تنمية مفهوم تحديد الانتماء إلى الدولة والشعب</p>
---	--

يتجاوزها ليصبح مرشداً للمُنهج (واضع المنهج) نفسه في عملية معالجة قضايا المنهج، سواء كان هذا في مجال التخطيط أو كان في مجال التطبيق. ولا يمكننا بالتالي تحديد العناصر الأساسية للمنهج دون التعرف إلى النماذج المختلفة له. ولعل البداية تكون بعرض النموذج الخطي، الذي حدّد تايلر (Tyler) عناصره في كتابه أساسيات المنهج والتدريس، حيث أورد عناصر المنهج على صيغة التساؤلات التالية:

- ١ - ما هي الأهداف التربوية التي ينبغي على المدرسة أن تسعى لتحقيقها؟
- ٢ - ما هي الخبرات التربوية التي يمكن توفيرها والتي يحتمل أن تحقق هذه الأهداف؟
- ٣ - كيف يمكن أن تنظّم هذه الخبرات التربوية تنظيماً فعالاً؟

٤ - كيف يمكن تحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحقّقت أم لا^(١٩).

إن هذه الأسئلة حدّدت الإطار الفعلي لنموذج المنهج، وهي تشمل: الأهداف، والخبرات التربوية، وتنظيم المحتوى، والتقويم.

أما النموذج التفاعلي الذي حدّدت عناصره تابا

المتوخاة من عملية التعليم. هذه الفائدة يجب أن تتناسب مع الأوضاع المتلازمة لعملية التعليم. وهكذا نجد أن المعرفة الواسعة في حقل علم النفس بعامة وعلم النفس التربوي بخاصة يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة للاسترشاد، من أجل تقرير الأهداف التي يمكن وضعها للمدرسة، ومن أجل اختيار سلسلة الأهداف التي يجب أن تؤخذ في الحسبان من حيث أهميتها وفائدتها. وبإمكان علم النفس التربوي أن يدلنا على التصرفات التي تحدث نتيجة عملية التعليم وعلى التصرفات التي لا تحدث. وخير مثال على ذلك، تعلّم الأطفال سبل وضع تصرفاتهم الجسدية في إطار اجتماعي مقبول، إذ لا يمكنهم تعلّم سبل كبح تصرفاتهم الجسدية والسيطرة عليها.

٥ - العناصر الأساسية للمنهج

يتأثر نموذج المنهج عادة بوجهة نظر واضعيه، ويعكس تصوراتهم، كما يؤثر النموذج في معالجة واضعه للأمور المتعلقة به، ويخدم أغراضه التي من أجل تحقيقها بُني النموذج.

ولا يقف دور النموذج عند هذه الأمور فحسب، بل

(Taba) فيحتوي الأهداف والطريقة والمحتوى والتقويم. وترى تابا أن العلاقة بين هذه العناصر علاقة ديناميكية. أما العناصر المكوّنة للنموذج الدائري كما بيّنه ويلر (Wheeler) فيشتمل على الأهداف واختيار الخبرات التعليمية واختيار المحتوى وتنظيمه وتكامل الخبرات التعليمية مع المحتوى والتقويم. والطريقة التي يعمل فيها هذا النموذج كما يراها ويلر هي عملية دائرية. والعناصر المكوّنة لنموذج المنهج كنظام كما أوردها كل من سيلور (Saylor) وألكسندر (Alexander) وما أورده هونكنز (Hunkins) وغيرهم^(١٥)، فهي عبارة عن مُدخلات وخطة ومُخرجات. ولا تخرج العناصر المكوّنة لهذا النموذج كنظام عن مكونات عناصره في النماذج الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن العناصر المكوّنة لهذا النموذج يتركب معظم أجزائها من عناصر المنهج التي وردت في النماذج السابقة، وتتم عملية التفاعل بين عناصر المنهج كنظام عن طريق التغذية الراجعة.

من خلال ما تقدّم يمكننا القول إن نماذج المنهج للختلفة تحتوي على أربعة عناصر أساسية هي: الأهداف والمحتوى والخبرات التعليمية والتقويم. وهذه العناصر الأربعة لا بد من وجودها جميعاً ليكون هناك منهج مدرسي. ولكن لا بد من وجود متعلّم مقصود بهذا المنهج حتى يكون هناك داعٍ لوضع المنهج ووظيفة يراد له تحقيقها. وهكذا يمكن اعتبار المتعلّم عنصراً من عناصر المنهج. ومن هنا نستطيع تحديد عناصر المنهج الأساسية بخمسة هي:

١ - المتعلّم: وهو المقصود بالمنهج أساساً، ومن أجل تعليمه وضعت بقية العناصر الأخرى.

٢ - الهدف: لا بد من أن يكون للمنهج هدف أو أهداف محدّدة يراد منه تحقيقها.

٣ - المحتوى: وهو الشيء أو الأشياء التي يدرسها المتعلّم سواء أكانت حقائق أم كانت معلومات أم اتجاهات أم قدرات أم مهارات.

٤ - الخبرات التعليمية: وهي الطرائق التي يستعملها المتعلّم لتحقيق الغاية من دراسة محتوى الموضوع.

٥ - التقويم: وهو الطريقة التي نعرف من خلالها مدى تحقيق الأهداف، ونستطيع بواسطتها التوصل إلى معرفة مدى تحصيل المتعلّم.

وأخيراً، لا بد من القول إنه على الرغم من الاتفاق بين المنهجين على العناصر الأساسية للمنهج المدرسي، فإن نظريات المنهج^(١٦) تعالج هذه العناصر بوجهات نظر مختلفة تؤدي إلى وضع أو تبني مناهج مدرسية متغيرة في مضامين هذه العناصر.

إن المناهج [في لبنان] في واقعها ليست إلا صيغاً وفاقية تسعى كل فريق من خلالها وما زال يسعى لتحقيق أهدافه الفئوية، فكان بذلك، عن قصد أو عن غير قصد، يمعن في إثارة التناقضات ويعيق عملية الانصهار الوطني

٦ - خطوات عملية تصميم المناهج وتطويرها

يواجه كل من يتعرض لدراسة المناهج التعليمية السؤال التالي: ما هي الخطوات والأسس التي يمكن اعتمادها كمدخل إلى تطوير مناهجنا لتأتي أكثر فاعلية وإنتاجاً؟

دون أدنى شك هناك خطوات أساسية لعملية تصميم المناهج وتطويرها، ابتداء من تحديد الأهداف مروراً باختيار الخبرات التعليمية والمحتوى وتنظيمها وانتهاءً

(١٤) ر. تايلور، تعريب أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد، أساسيات المناهج (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٠.

(١٥) الرويلي، «دراسة تحليلية لكيفية معالجة نظريات المنهج المدرسي لعناصره»، ص ٥٦٠.

(١٦) حول هذا الموضوع، أنظر: علي أحمد مدكور، نظريات المناهج العامة (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٤)، وإبراهيم فلاتة وسمير فلمبان،

الاتجاهات المعاصرة في بناء المناهج (الرياض: [د.ن.]، ١٩٨٥).

بالتقويم، وذلك كما يبدو في الشكل التالي^(١٧):

أ- خطوات تصميم المناهج

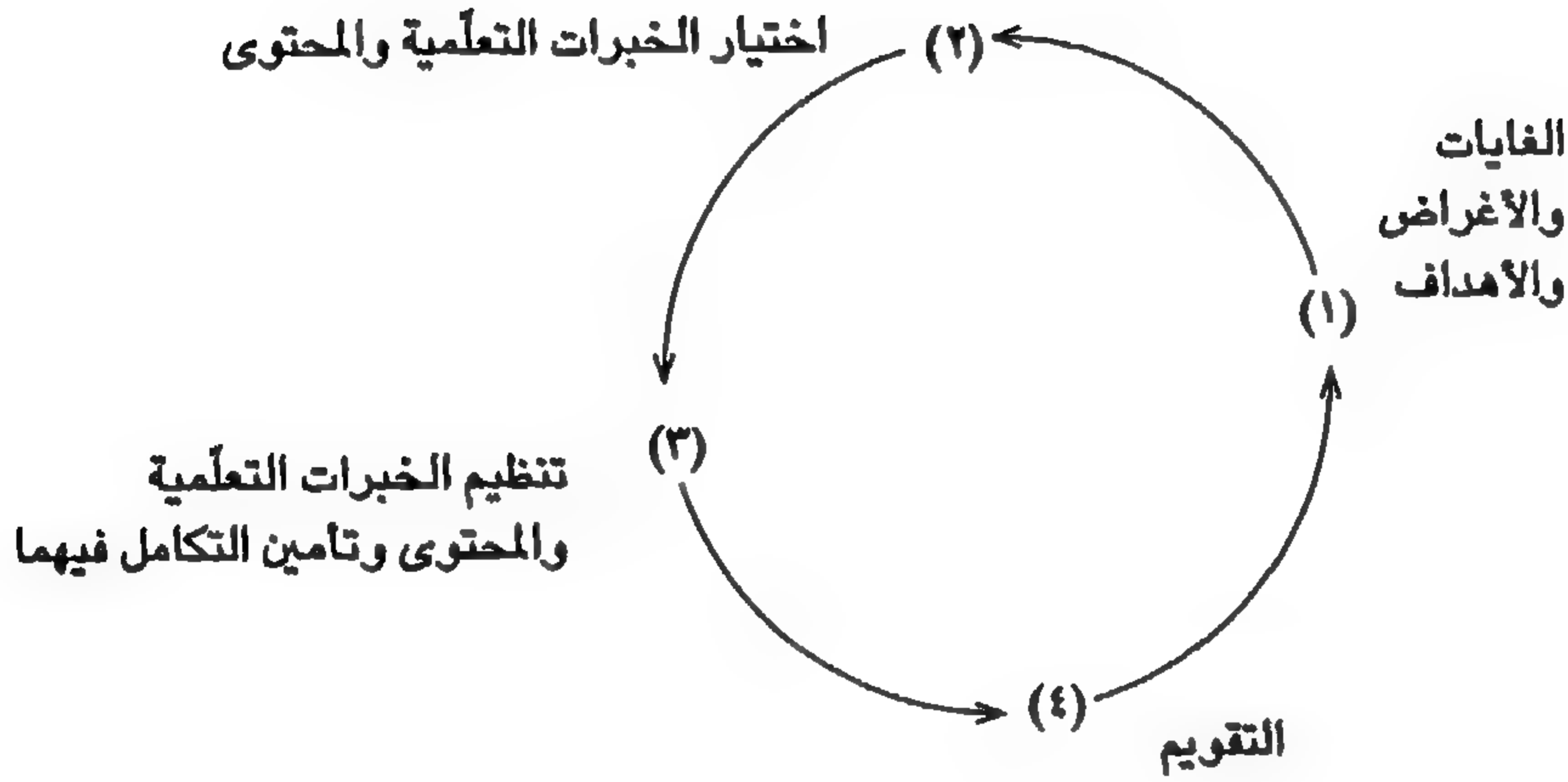
كما يبدو في الشكل رقم (٢) فإن هذه الخطوات مترابطة كحلقات سلسلة واحدة. ولتوضيح هذه الخطوات وتبيان علاقة كل منها بعملية تصميم

المناهج، سنتناولها خطوة خطوة، وبايجاز، مضيفين إلى الخطوات التي وردت في الرسم خطوة أخرى تتعلق بتشخيص الحاجات.

١ - تشخيص الحاجات لجهة:

أ - تحديد متطلبات المجتمع ومشكلاته، وخصوصاً في ضوء التغير الاجتماعي المستمر

شكل رقم (٢)



والتسارع.

ب - تحديد حاجات المتعلم ورغباته وخصائص نموه.

٢ - تحديد الفلسفة التربوية ومجموعة القيم والمبادئ النابعة منها. ويمكن القول هنا إن وضع وتبني فلسفة تربوية واضحة يجب أن يتم قبل البدء بالتخطيط للمناهج.

٣ - تحديد الأهداف التعليمية السلوكية، ويشمل ذلك تحديد النتائج المتوخاة وأنماط السلوك المرغوب فيها والمتوقع حصولها عند المتعلم.

ولا شك في أن اختيار الأهداف وصياغتها يجب

أن يخضع لمعايير معينة أهمها:

أ - يجب تحديد هدف السلوك المتوخى اكتسابه والمحتوى الذي من خلاله سيتم السلوك.

ب - يجب أن تكون الأهداف شاملة وتؤمن التوازن بين ميادين السلوك الأساسية وتصنيفاتها المختلفة.

ج - يجب أن توضع الأهداف بصيغة مكتوبة وواضحة.

د - أخيراً، بالإمكان قياس خصائص الأهداف التعليمية.

٤ - الخبرات التعليمية والمحتوى، التي يمكن من

(١٧) جوزف منصور، «المناهج العالية: واقعها وكيفية تطويرها»، المجلة التربوية، العدد ١ (١٩٨٢)، ص ١٤.

خلالها تحقيق الأهداف. وهناك مبادئ ومعايير متعددة يجب مراعاتها لدى اختيار الخبرات التعليمية والمحتوى، تتلخص بما يلي:

أ - يجب أن تكون هناك خبرات تعليمية موازية لكل الأهداف التعليمية. لأن الأهداف من دون خبرات لا تساهم في تغيير السلوك.

ب - يجب مراعاة مبدأ ترابط الخبرات أفقياً في مختلف الميادين. فكل خبرة تتأثر بالخبرات الأخرى وتؤثر فيها.

ج - يجب أن تكون الخبرات مشابهة للأوضاع الحياتية.

د - إن قيمة الخبرة التعليمية تكون بمقدار درجة التغيير الذي تحدثه في المتعلم.

هـ - عند انتقاء المحتوى يجب ألا نعتمد المعلومات فقط، بل نتعداها إلى مستويات أخرى مثل المفاهيم والمبادئ العريضة والأنساق الفكرية وطرائق الاستقصاء، والعلاقات بين الأفكار والوصول إلى تعميمات.

و - تنظيم الخبرات التعليمية والمحتوى بناءً على معايير محددة في هذا الصدد^(١٨). ولا شك في أنه عند تنظيم هذه الخبرات والمحتوى يجب مراعاة أمور أساسية ثلاثة هي:

أ - الاستمرارية (استمرار الخبرات).

ب - التسايع (كل خبرة تُبنى على الخبرة السابقة).

ج - التكامل (أو صلات الترابط بين هذه الخبرات في مختلف الميادين).

٦ - تقويم فاعلية المنهج في ضوء الأهداف والتغيير الحاصل في سلوك المتعلم.

ولكي يأتي التقويم صحيحاً وفعّالاً يجب أن يخضع أيضاً لمبادئ ومعايير معينة، أهمها:

أ - الشمولية: يجب أن يغطي التقويم جميع أنواع الأهداف الموضوعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم برامج التقويم الحالية تغطي ميدان المعرفة فقط لسهولة قياسه، وهذا يكون منزلقاً خطيراً له انعكاساته السلبية على التربية.

ب - التجانس: يجب أن يكون التقويم متجانساً مع أهداف المنهج.

ج - الاستمرارية: التقويم عملية مستمرة وملازمة

لجميع خطوات تصميم المنهج وتطويره ويجب ألا ينظر إليها كعملية تأتي في النهاية، بل تبدأ مع تحديد الأهداف وصولاً إلى تقدير المردود التربوي ومقابلته بالمردود المتوقع لجهة تغيير سلوك المتعلم^(١٩).

أخيراً، لا بد من التأكيد أن عملية تحديث المناهج وتطويرها تستوجب اعتماد أسس علمية بعيدة من الآراء

والأحكام الشخصية والارتجال. وإذا كان المنهج في مجال العلوم البحتة «تفجير المنهج»، لأن فيه سبيل الإبداع، فهل يتحول في مجال العلوم الإنسانية إلى سجن خانق؟ لا شك في أن أزمناً في صميمها أزمة مناهج، إنها في الآن نفسه، ضرورة وتهديد دائم بالانقلاب إلى عكس ما وضعت من أجله. إن لم ترافقها منهجية نقدية أوقعتنا في قيودها. والمنهج أصلاً درب يوصل، لا درياً مسدوداً. ومبرر المنهج وفاعليته وقيمه في كونه بحثاً مستمراً لا يقف عند حد. إنه لذة التقدم الدائم، لا وجود له بذاته، بل في هذه العلاقة الوثيقة والدائمة التحرك بين ذات الباحث وبين الموضوع. والحقيقة أن المنهج لا يتخذ قيمته الفعلية إلا في التطبيق. من هنا الطابع الذاتي لكل

إن الأمم الناهضة والمتطورة لا تترك مناهجها التربوية جامدة مدة طويلة من دون أن تدخل عليها من خبراتها وقيمها لتتلاءم مع روح العصر وتعبر عن أماني النشء الطالع وتلبي حاجات المجتمع المستجدة

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٦.

منهج مهما صبا إلى الموضوعية حتى في صميم الموضوعات العلمية.

ب - تطوير المناهج وبحوثها

غالباً ما لا يكون ثمة اتصال بين القائمين على تطوير المناهج وبين مؤلفي الكتب المدرسية. ولقد كان من الصعب على المحررين / المراجعين أن يقوموا بعملية تعريف مؤلفي الكتب المدرسية بمهمتهم، لأن المناهج لم تكن مفصلة التفصيل الكافي. وحدث في بعض الأحيان أن أخفق المنهج في أن يأخذ في حسبانته مختلف الأمور المتصلة بنمو الطفل^(٢٠)، أو أنه - أي المنهج - كان في غاية التفصيل، وفي بعض الحالات، جاءت الكتب لتكون مجرد توسع غير حافظ للمنهج المفصل. إضافة إلى هذا، فإن الافتقار إلى الصلة بين القائمين على تطوير المناهج وبين مدربي المعلمين كان معناه في الغالب أن ما يُدرس في كليات تدريب المعلمين غير ذي صلة أو علاقة بمحتويات الكتب المدرسية التي يجري استعمالها. وفي بعض البلدان الأقل تقدماً، لم تجر بحوث كافية حول استخدام الكتب الدراسية في المدارس، وحتى في حال إجراء مثل هذه البحوث فإنه لم تبذل أية محاولة لربط النتائج بعمليات مراجعة الكتب حين جاء الوقت لإنتاج طبعات جديدة منها. وفي بعض البلدان، حيث تعد الدراسة المتعمقة لتطور الطفل ونموه قاعدة أساسية، أقيمت مراكز متفرغة (لكامل الوقت)، كُرسَت سنوات كثيرة لإعداد المناهج الجديدة، واختبارها ونشرها. من ذلك مثلاً أن مرحلة الإعداد في الفيليبين وتايلاند استغرقت ثماني سنوات بالنسبة إلى المرحلة الابتدائية^(٢١).

٧ - بنية التعليم

يختلف السلم التعليمي من بلد إلى آخر، وتختلف

معه فترة كل مرحلة من مراحله. ولا بُدَّ عند وضعه من مراعاة اعتبارات عديدة ذات طابع علمي ونفسي واجتماعي، من أهمها:

١ - يطلب التفجّر المعرفي، في عصرنا هذا، مدّ الإلزام التعليمي لفترة طويلة من الزمن.

٢ - حماية النشء من الانخراط بصورة مبكرة في سوق العمالة^(٢٢).

وهناك مرحلتان أساسيتان من التعليم هما:

- مرحلة التعليم الأساسي.

- مرحلة التعليم الثانوي.

إن مدة المرحلة الأولى (التعليم الأساسي) هي تسع سنوات وتتناول مرحلتَي التعليم: الابتدائي والمتوسط أو الإعدادي. وتتميز هذه المرحلة أنها تراعي نمو الأطفال (النشء) بما يكفل تكامل شخصياتهم.

أما مرحلة التعليم الثانوي، فهي مرحلة تستجيب بنوعها وبتفرّعها لحاجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ونميّز في هذه المرحلة بين نوعين من التعليم:

أ - التعليم الثانوي العام (مدته ثلاث سنوات، يعدّ الطلاب للدراسة الجامعية المتخصصة).

ب - التعليم الثانوي المهني يعدّ الطلاب إما لاختصاص محدّد وفق ما تتطلبه سوق العمل (صناعة، زراعة، تجارة، إدارة... الخ) أو إلى الجامعة والمعاهد المهنية العليا، ومدته ثلاث سنوات أيضاً.

٨ - تقويم المنهج

إن عناصر المنهج التعليمي، دون شك، لها تأثير في التلاميذ والطلاب: فكيف نحكم على هذا التأثير؟ وما هي الوسائل التي تستخدم في إجراء عملية هذا الحكم؟ بعبارة أخرى، كيف نقوم بتأثير المنهج في المتعلّم؟

(٢٠) حول هذا المفهوم، انظر: عبد اللطيف فؤاد إبراهيم، *للمناهج: أسسها وتنظيمها وتقويم أثرها*، ط ٥ (القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٨٢)، ص ١١٦ وما بعدها.

(٢١) انظر: محمد أحمد الفخّام، *المدرسة المنتجة: رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع*، القربية الجديدة، السنة ١٠، العدد ٢٩ (أيار/ مايو - آب/ أغسطس ١٩٨٢)، ص ٨٧.

(٢٢) الخطيب وبلان، *مفهوم البحث في العلوم التربوية ومجالاته*، ص ٤٥.

إذا كان التقويم هو إصدار حكم أو أحكام على القيمة، وهو عملية تحدث باستمرار في حياة الأفراد وتتخذ صوراً مختلفة وأساليب متنوعة، فهو يحدث على نحو مستمر، لأن كل فرد يقوم في حياته بعمليات اختيار مستمرة، سواء أدرك ذلك أم لم يدرك. إنه يختار نمطاً من أنماط السلوك ويفضله على غيره، أو يختار موقفاً معيناً ويفضله على موقف آخر. وخلال ذلك يحاول أن يعرف مواطن القوة ومواطن الضعف في كل موقف، ويلجأ بالتالي إلى وسائل يراها مناسبة لحكمه هذا ولعرفة مواطن القوة ومواطن الضعف في هذا النشاط. والنشاط التعليمي، كأى نشاط آخر، يتطلب أن نفرض عليه من حيث نجاحه أو فشله بالنسبة إلى أهدافه، وإظهار مواطن القوة لدعمها والزيادة منها، وإظهار مواطن الضعف لعلاجها وتداركها. ومعنى ذلك، أن عملية هذا الحكم أو التقويم تعدّ جزءاً مهماً في أية عملية تعليمية. والمدارس، منذ نشأتها، عملت على الحكم على تعلم تلاميذها أو مدى إفادتهم من جهود معلمهم في تعليمهم ومدى إفادتهم من قراءاتهم وأعمالهم التحريرية. واستمر الأمر في هذا مقتصرًا على لجوء المعلمين إلى الامتحانات للتعرف إلى مقدار تحصيل التلاميذ في المادة الدراسية، أو في برنامج معين بوضع درجات خاصة أو تقديرات تدل على مقدار هذا التحصيل. لكن، مع تطور علم النفس بخاصة، وتطور علم التربية في ضوئه؛ تغيرت النظرة إلى وظيفة المدرسة، واتسع بالتالي المنهج المدرسي، بحيث أصبح يهتم بحياة التلاميذ التي توجهها المدرسة وتشرف عليها، سواء في داخل

أبنية المدرسة أو في خارجها. وأدى هذا بالطبع إلى اتساع مفهوم التقويم، فلم يعد يقتصر على قياس مدى التحصيل الذهني، بل أصبح يشمل ما يلي^(٢٣):

١ - تتبع نمو التلميذ من جميع نواحيه للوقوف على مواطن القوة ومواطن الضعف فيه.

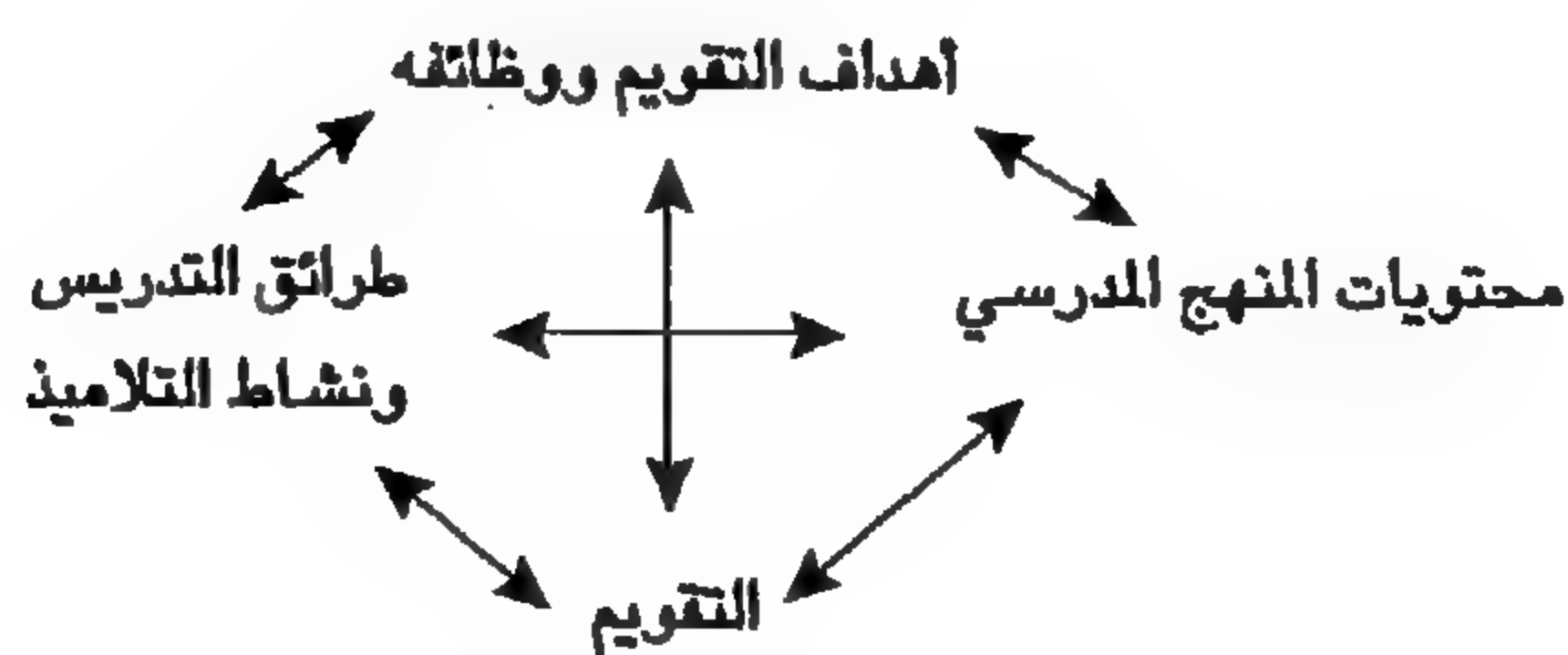
٢ - تتبع أساليب المعلم أو ما يستخدمه منها ومن الأدوات، وما يقوم به من توجيه وإرشاد، لمعرفة مدى إفادة التلاميذ من ذلك في نموهم المنشود، ولعرفة ما يتوجب على المعلم أن يعدله ليصبح أكثر إفادة للتلاميذ.

٣ - تتبع أوجه نشاط المدرسة بعامه، ومدى استغلالها لإمكاناتها وإمكانات البيئة المحلية، وإلى أي مدى يساعد ذلك على نمو التلميذ النمو المنشود.

فالتقويم بهذا المعنى هو عملية مستمرة ولا يمكن فصله عن العملية التربوية، ويصبح ناحية أساسية في كل منهج مدرسي ناجح، ويعنى بكل مظهر في المنهج وبمدى تأثيره في التلميذ. وبهذا المعنى أيضاً يتأثر التقويم بكل جوانب المنهج المدرسي ويؤثر فيها. ويوضح الشكل رقم (٣) العلاقات المتبادلة بين أجزاء المنهج المدرسي وبينها وبين التقويم.

هكذا نرى أن عملية التقويم هي عملية تعاونية يشترك فيها كل من يؤثر في العملية التربوية ويتأثر بها، فلا يقتصر على المعلم وحده، أو المشرف التربوي وحده، أو إدارة المدرسة وحدها، بل توضع خطة التقويم وتنفذ بحيث يتعاون هؤلاء جميعاً على تنفيذها. ويكون للمعلم دور مهم فيها، لأنه هو المعنى الأول بتطبيق المنهج، كما تكون هناك فرص للتقويم

شكل رقم (٣)



(٢٣) إبراهيم، المناهج: أسسها وتنظيمها وتقويم أثرها، ص ٦٠٥.

ثانياً: المناهج التعليمية في لبنان

١ - واقعها

في غياب السياسة التربوية أو التربوية الهادفة، صارت المناهج قوالب جامدة وبات الحديث عن تطويرها أو تغييرها مساساً بالأركان الثابت للنظام. ولا يخفى على أحد أن المناهج في واقعها ليست إلا صيغاً وفاقية تسعى كل فريق من خلالها وما زال يسعى لتحقيق أهدافه الفئوية، فكان بذلك، عن قصد أو عن غير قصد، يمعن في إثارة التناقضات ويعيق عملية الانصهار الوطني، وصارت حالنا مع المناهج الحالية كالعربة التي تجرّها خيول متعددة الأهواء والنزعات، وهي لا تدري بأي اتجاه تسير... والمناهج علب من مطاط تستطيع أن تستوعب لمرونتها جميع الرغبات. ويمكن الاعتراض الأساسي على المفهوم الوفاقي الذي يحكم كل تصرفات الحكم وعلى مختلف الصعد وكان لبنان «شركة مساهمة أو شركة محاصة»^(٢٥).

ويمكننا تحديد أهم الأهداف التربوية في لبنان وانعكاساتها على المضامين التربوية، وذلك من خلال النصوص القانونية

والتشريعات التربوية، وبصفة خاصة من خلال المرسومين رقم ٧٠٠١ تاريخ ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٦ ورقم ٩٠٩٩ تاريخ ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٦٨، حيث لا يزال المرسوم الأخير، مع تعديلاته، معمولاً به حتى اليوم، وربما إلى غدنا المقبل.

فالمرسوم رقم ٧٠٠١ حدّد الغاية من مرحلة

الذاتي من جانب التلاميذ والمعلم معاً. ولن يكون التقويم سليماً إلا إذا شمل جميع جوانب شخصية التلاميذ والتغيرات التي تطرأ عليها، من ثقافية واجتماعية وانفعالية وجسمية. ولا شك في أن هناك عوامل معينة تؤثر في عملية تقويم المنهج المدرسي، أهمها^(٢٤):

أ - النظرة الشاملة إلى وظيفة المدرسة، وبناءً على هذه النظرة يتجه التقويم إما إلى قياس التحصيل الذهني وحده، أو إلى الحكم على مدى نمو التلميذ من جميع نواحيه في ضوء أهداف واضحة مفهومة.

ب - الفلسفة التربوية السائدة، ومدى تأثيرها في أهداف المدرسة وما تقوم به لتعليم التلميذ وتربيته. فالتقويم يتم في إطار هذه الفلسفة. ويتصل هذا العامل بالعامل السابق الخاص بالنظرة الشائعة إلى وظيفة المدرسة.

ج - ظروف المجتمع ومشكلاته وحاجاته، وما يتطلبه من النشء، وانعكاسها على المنهج المدرسي، إذ تتأثر أهداف التقويم بهذه النواحي.

د - نتائج البحوث النفسية والتربوية الخاصة بنمو الطفل وحاجاته، وميوله، وقدراته، واستعداداته، ومهاراته، وكذلك خصائص عملية التعلم، إذ لا يمكن إغفال هذه النتائج والخصائص في عملية التقويم.

هـ - مفهوم الأسلوب الديمقراطي عند من يقوم بعملية التقويم، ومدى تطبيق هذا الأسلوب.

و - مدى فهم طبيعة وسائل التقويم، ومدى التدريب على استخدامها على نحو سليم.

ز - مدى القدرة على استخدام الأسلوب العلمي في استخلاص نتائج التقويم.

ح - إصدار الأحكام الخاصة بهذه النتائج.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦١٤.

(٢٥) عباس قاسم، «المناهج ومدى موافقتها للواقع الجديد»، المجلة التربوية، العدد الثاني (١٩٨٢)، ص ٦٤.

التعليم الثانوي بأنها تكمن في إعداد النخبة الموهوبة من أبناء الأمة إعداداً ثقافياً عميقاً للاضطلاع بمهام التوجيه الصحيح في شؤون العقل وتحمل المسؤوليات الكبرى في الحياة العامة والأخذ في الاختصاص البصير في فروع التعليم العالي.

وعلى هذا، كان للتعليم الثانوي، وله وحده، أن يقود النخبة الموهوبة من النشء اللبناني إلى عمق النظر وقوة البرهان وسداد الحكم في اتباعها الفرع العلمي - الرياضي، وإلى دقة الحس وضبط الخيال وسلامة الذوق وشمول الإنسان في اتباعها الفرع الأدبي - الفلسفي.

ثم جاء المرسوم رقم ٩٠٩٩ مرتكزاً على المبادئ السابقة كنقطة انطلاق، محدداً مراحل التعليم العام بأربع، هي: الروضة ومدتها سنتان، الابتدائية ومدتها خمس سنوات، المتوسطة ومدتها أربع سنوات، والثانوية ومدتها ثلاث سنوات، راسماً أهداف كل مرحلة على الوجه الآتي:

١ - الهدف الرئيسي من مرحلة الروضة:

- تنمية الوظائف الحركية عند الطفل وتربية الحواس بوجه عام.

- تعويد الطفل النشاط العفوي من تقليد ألعاب ورسم وأشغال يدوية حرة.

- تعويد الطفل النطق الصحيح واستعمال الألفاظ والتعابير التي تتصل مباشرة بحياته اليومية.

- العمل على تقوية روح المبادرة فيه والتمرس بالتبعبات مع تنمية روح التعاون والانتظام وتنشئة الأخلاق الحميدة والعادات الحسنة.

٢ - الهدف الرئيسي من المرحلة الابتدائية:

- تأمين الثقافة الخلقية والعقلية والبدنية وخصوصاً عن طريق المحادثة والكتابة والحساب والملاحظة ودراسة البيئتين الطبيعية والإنسانية.

٣ - الهدف الرئيسي من المرحلة المتوسطة:

- مساعدة التلميذ على اكتشاف كفاءاته وميوله الشخصية وتوجيهه نحو الدراسة التي تتلاءم مع هذه الكفاءات وهذه الميول.

٤ - الهدف الرئيسي من المرحلة الثانوية:

- مساعدة التلميذ على بلوغ النضج الفكري واكتساب المعرفة الأساسية اللازمة لاختيار الدراسة العليا التي تتلاءم مع مؤهلاته، وإعداده لتلقي هذه الدراسة.

من هذه النصوص نستخلص أن الأهداف التربوية التي تتضمنها مناهج التعليم بوجه عام والتعليم الثانوي بوجه خاص تركز على مبادئ أساسية أهمها^(٢٦):

١ - تعزيز الشخصية الإنسانية في النشء اللبناني.

٢ - جعل اللبناني مواطناً بصيراً وعضواً عاملاً في المجتمع عارفاً حقوقه وواجباته.

٣ - المحافظة على الأمانة للتراث اللبناني في عمق ثقافته وإشعاع رسالته.

٤ - تنمية الروح العلمية وتقوية إحالة المنهج والبحث العلمي ودقة الذوق.

٥ - إعداد الطالب للمرحلة التي تلي المرحلة التي هو فيها وصولاً إلى التعليم العالي فالتخصص.

بالطبع، ليس المطلوب أكثر من هذه الأهداف. لكن السؤال هو: ما مدى تحقيق هذه المناهج للأهداف الموضوع لها؟

إن أقل ما يقال في هذه المناهج، وقد مضى عليها ما مضى من وقت، إنها أصبحت بحاجة إلى التطوير والتعديل. فنحن ندرك تمام الإدراك أن الأمم الناهضة والمتطورة لا تترك مناهجها التربوية جامدة مدة طويلة من دون أن تدخل عليها من خبراتها وقيمتها لتتلاءم مع روح العصر وتعبر عن أمانتي النشء الطالع وتلبي حاجات المجتمع المستجدة.

٢ - نقد المناهج

في نقد سريع لهذه المناهج، نستطيع اكتشاف الحقائق التالية:

أ - تركز المناهج اللبنانية، في مجال التعليم، على قدر مكثف من المعلومات المتنوعة في اللغات والآداب والرياضيات والعلوم وغيرها، تمتد من الإطار اللبناني إلى العربي والعالمي، بحيث يعد الطالب اللبناني من أغزر الطلاب معرفة وأوسعهم ثقافة في العالم، ويتضح ذلك من خلال متابعة طلابنا في الخارج واتصالهم بسائر زملائهم في أوروبا وأميركا.

ب - تهدف المناهج اللبنانية، في مجال التربية، إلى تكوين الإنسان الناضج والمواطن الصالح وفقاً لمبادئ نفسية ومقاييس خلقية تحددها دروس التربية الوطنية، لكن الواقع هنا لا يتفق أبداً مع الطموحات التي وضعها المنهج اللبناني، لأسباب كثيرة ومتنوعة، أهمها:

- عدم جدّ المدرّسين في تحقيق هذا الهدف وتأثرهم بالعقائد والأفكار الحزبية والطائفية السائدة في مناطقهم، إضافة إلى عدم الإعداد الكافي للمعلم.

- تأثر الطالب بمحيطة ومنزله أكثر من تأثره بتوجيهات المدرسة.

- طغيان حسّ المصلحة الفردية في لبنان على المصلحة العامة والنظام العام.

- فقدان التوجيه العام وضعف هيبة الحكم اللازمة لتحقيقه.

وفي محاولة نقدية لمناهج العلوم الاجتماعية

والآداب، على سبيل المثال، نورد بعض الملاحظات النقدية التالية^(٢٧):

(١) هذه المناهج لا أهداف واضحة لها، فهي تترك المجال لكل طائفة أو مدرسة أن تذهب فيها مذهباً، فتلغي منها ما تشاء أو تضيف إليها ما تشاء (باستثناء صفوف البكالوريا، أو حتى تستبدلها بمناهج أجنبية وتستورد من أجل ذلك الكتب المدرسية من الخارج، كما تترك المجال لكل معلم أن يجتهد لنفسه ويبتكر ويستنتج حقائق تاريخية في غاية الخطورة وبخاصة في موضوع التاريخ أو التربية المدنية أو الاجتماع أو الأدب، حتى ليبلغ المتعلم مرحلة الدراسة الجامعية وقد يتجاوزها أحياناً، دون أن يتمكن من

تحديد هويته الوطنية أو يكون بمقدوره اتخاذ موقف واضح تجاه قضايا التراث القومي. ومن البديهي القول إن هذا الضياع تعود أسبابه إلى غياب السياسة التربوية الوطنية والمناهج الهادفة.

(٢) مناهجنا ذات تقسيم شكلي: جغرافيا، تاريخ، تربية، علم اجتماع... وقد جعل هذا التقسيم للعلوم الاجتماعية محاور عدة، وقطع كلّ ما بينها من ترابط أو تكامل.

(٣) يغلب على المناهج الطابع النظري التلقيني وتفتقر إلى الفاعليات المصاحبة والأنشطة العلمية والجوانب التطبيقية، وقد يكون ذلك استجابة لنظام الامتحانات الذي يمثل بدوره إحدى السمات السلبية للنظام التربوي في لبنان.

(٤) هذه المناهج لا تواكب التطورات العلمية والاتجاهات الحديثة، ولا تزال مشدودة إلى النزعات الفردية وتعظيم الأبطال والأعلام أو إلى النزعات

هناك ضرورة الى جعل منهج التعليم الجامعي صيغة تعليمية، تكسب الطالب الجامعي نموذجاً فاعلاً، ومنهجية في التفكير العلمي المنظم، وامتلاك تقنيات وأساليب فنية تمكنه من القدرة على العمل والقيام بدوره الوظيفي داخل المجتمع

الطائفية والعشائرية - العائلية، وكأنها مناهج تعمل على تشويه التاريخ وإخضاعه للتوازنات الطائفية ضاربة عرض الحائط بدور الشعوب في صنع الأحداث التاريخية.

(٥) مناهجنا ضعيفة الصلة بواقع الحياة، فهي تتهرب من طرح القضايا الأساسية بحجة أن التلميذ عاجز عن استيعاب هذه القضايا إلا في مرحلة التعليم العالي. ومن هذه القضايا على سبيل المثال: قانون العرض والطلب وتقسيم العمل وسلم الأجور والكادرات الفنية وغيرها... علماً أن هذه القضايا يمكن أن تُعرض بمبادئها العامة وبأسلوب علمي وتطرح على تلاميذ الصفوف الدنيا وتستمر معهم في الصفوف العليا مع شيء من الاتساع والتعمق والتدرج من الأسلوب العلمي إلى الإدراك النظري الأكاديمي.

(٦) التأخير الدراسي في تطبيق مناهج العلوم الاجتماعية، بحجة أن هذه العلوم لا قيمة لها توازي العلوم الأخرى، فيمكن أن تُلقى في معظم المرحلة الابتدائية أو تعد مناهج جانبية يكف بتدريسها أي معلم لم يكتمل نصاب حصصه الأسبوعي.

هذا على صعيد التعليم العام، أما في ما يخص التعليم العالي الذي يشمل التعليم الجامعي الذي يؤدي إلى الحصول على إجازة (Licence)، ومرحلة ما بعد التعليم الجامعي وتشمل تحضير شهادة الماجستير أو الدبلوم والدكتوراه والقيام بأبحاث علمية، فإن نظرة سريعة إلى مناهج التعليم الجامعي تعطينا فكرة واضحة عن تعدد المناهج إلى حد تضاربها، بين الجامعات الخاصة والجامعة الوطنية. ومن المعروف أن الجامعتين الأميركية واليسوعية قد أنشئتا قبل الجامعة اللبنانية، فكانتا وما زالتا تمدان لبنان والمنطقة العربية بالكادرات الإدارية والمهنية والتقنية. ولعل هذا الدور الذي احتلته هذه الجامعات في الإعداد والتعليم والبحث أيضاً، هو الذي ساهم في تأخير نشوء الجامعة الوطنية وفي عدم بروز سياسة للدولة اللبنانية في التعليم العالي. وهكذا استمرت الجامعات الخاصة (الأجنبية والمحلية)،

كمؤسسات مستقلة للتعليم العالي، تدرس المناهج التي تراثتها وتتمتع باستقلالية تامة أكاديمياً ومالياً وإدارياً ولا يربطها بالدولة سوى مجلس التعليم العالي الذي يمارس دوراً محدوداً يكاد ينحصر في اجتماعات دورية شكلية وفي إعطاء تراخيص لفروع أو جامعات ومعاهد جديدة. وبما أن مناهج هذه الجامعات بعيدة من التناسق والانسجام مع مناهج الجامعة الوطنية، وحتى يكون التعليم الجامعي في سياق الأهداف والطموحات الوطنية، ينبغي أن يعاد النظر في فلسفته وأهدافه ومحتواه وطرائقه وأنظمتها ليصب في إطار حاجات التنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويمكن القول إن هناك ضرورة إلى جعل منهج التعليم الجامعي صيغة تعليمية، تكسب الطالب الجامعي، نموذجاً فاعلاً، ومنهجية من التفكير العلمي المنظم، وامتلاك تقنيات وأساليب فنية تمكنه من القدرة على العمل والقيام بدوره الوظيفي داخل المجتمع. وهذا يتطلب تحديد مفهوم المنهج التعليمي الجامعي بكل عناصره المكونة، وضرورة تمثيله في نظام تعليمي متكامل يتكوّن من عناصر عدة هي: الأهداف التربوية، والمحتوى (الخبرات التعليمية)، وطرائق التدريس، وطرائق التقويم وما يترتب عليها من تغذية راجعة، وأن يعمل هذا النظام في مناخ تعليمي، تتبادل فيه العلاقات الشبكية بين مكونات نظام المنهج التعليمي، لكي نؤمن سلامة الكفاية الداخلية لمناهج التعليم الجامعي، أن يتم تخطيط هذه المناهج في ضوء الحاجات الحقيقية للتنمية الاجتماعية الشاملة.

من هنا، نرى ضرورة التنسيق الدقيق بين الجامعات القائمة على الأراضي اللبنانية من نواح عدة ولأهداف عدة^(٢٨):

(أ) إن تحديد المناهج والبرامج في هذه المؤسسات، وخصوصاً في أقسامها الإنسانية، لهو ضرورة وطنية واجتماعية حتى تساهم في تدعيم الوحدة الوطنية وتوجه الشبان والشابات نحو تعميق روح الالتزام الوطني والقومي.

(٢٨) محمد خنفر، دور الدولة في تطوير التعليم العالي في لبنان، أوراق جامعية، السنة الثانية، العددان ٦ و ٧ (١٩٩٤)، ص ٤١٨.

(ب) التنسيق والتكامل بين هذه المؤسسات، وبحسب حاجات سوق العمل اللبنانية والعربية، فيصبح عدد الخريجين والخريجات في الكليات التطبيقية خاضعاً لحاجات سوق العمل ولا يؤدي إلى التضخم في عددهم، ومن ثم إلى البطالة.

(ج) ضرورة التكامل، كأن تدرّس الجامعات القوية مادياً بعض الاختصاصات المكلفة التي تتردد الدولة اللبنانية في القيام بها. مثل الصناعات الكيماوية والنفطية.

(د) الانسجام في الأنظمة الداخلية للجامعات الموجودة في لبنان وشروط الانتساب والبرامج والمناهج، الأمر الذي يسهّل عملية معادلة هذه الشهادات متعددة المصادر،

فتكون كلها معدّة في ضوء أنظمة الجامعة الوطنية ومقرراتها وشروطها.

ولما كانت الجامعة هي ما يجمع الكل الفكري والتعليمي والتربوي والتخطيطي، فهي مؤسسة المعرفة وعليها إنتاج أجيال بالمستوى الحضاري الذي يتطلع إليه المجتمع. فهي تنتج من بين أساتذتها وباحثيها العلماء الذين

يطورون المعرفة ويدفعون بالعلوم إلى الأمام.

ولقد أدّى التطور الهائل في الحياة الاجتماعية، وبالتالي في المؤسسات الجامعية، إلى إعادة طرح دور الجامعة في بناء الحياة الكريمة والمتألّفة والمنفتحة والمبدعة، لأن جوهر الجامعة ورسالتها هما في أن تسعى لتكون صورة للمجتمع المثالي الفاضل ضمن وطنها ومجتمعها. من هنا تعدد وظائفها التي يمكن حصرها باثنتين^(٢٩): الأولى: التعليم والتربية والبحث عن الحقيقة؛ والثانية: تزويد المجتمع بالعناصر البشرية المدربة المثقفة التي يحتاج إليها والمساهمة في شتى أساليب تطوره الأخرى...

فالجامعة ليست مصنّعة للشهادات، كما يخيّل للبعض أحياناً. ولا مركزاً للامتحانات، ولا مركزاً لتخريج الموظفين، بل هي صورة للمجتمع المثالي المطلوب إحداثه. ومن الواضح أن الجامعة اليوم ما عادت كجامعات القرون الوسطى، إذ إن التغيّر في أنماط المعيشة وتعدد الحياة والنمو السكاني الهائل واتساع سوق الطلب على خريجين حملة شهادات واقتتران الوظيفة بالشهادة، وغيرها من الأمور التي لا يتسع المجال لذكرها، قد ألقت على عاتق الجامعة الحديثة مهام جديدة يمكن تلخيصها بما يلي^(٣٠):

١ - حتى تستطيع الجامعة أن تؤمن حاجات هذه الأعداد الكبيرة من الطلبة، وجدت نفسها تتجه نحو تبسيط البرامج. وبهذا لم يعد هنالك من فارق جوهري يميّزها عن المدرسة الثانوية.

٢ - إضافة إلى مسؤولياتها الأساسية، أصبحت الجامعة، أو هكذا فُرض عليها، شبيهة بالمدارس المهنية، مع أن هذه المسؤولية يجب أن تناط بالمعاهد التأهيلية المتخصصة.

٣ - أخذت مجتمعات كثيرة تعتقد أن على الجامعة أن تكون مركز تأهيل للأساتذة بمدارس بحاجاتها، وفي هذه الحالة يجب ألا يكون ثمة تعارض بين هذا المطلب وبين مهمة الجامعة الأساسية.

٤ - أصبحت الجامعة، في بعض الحالات، كأنها إحدى شركات الاستثمار التي تمتلك مصادر تمويل خاصة (أراض، رؤوس أموال... الخ) فأخذت تبحث عن وسائل لتوظيف أموالها وبيع خدماتها لكي تحافظ على استمرار رأس مالها وتؤمن توازناً في موازنتها.

إن تحسين نوعية التعليم ورفع كفاءته يتطلبان الاهتمام بكل التغييرات والعوامل التي تحدّد هذه النوعية لتحسين البرامج وإعداد المعلمين وتطوير القيادات الإدارية الكفوءة وتوفير الأبنية المدرسية والجامعية الصالحة

(٢٩) شكري نجار، «الجامعة ووظيفتها الاجتماعية والعلمية»، الفكر العربي، السنة ٢، العدد ٢٠ (آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٨١)، ص ١٤٧.

(٣٠) مروان بحيري، «تطور مؤسسة الجامعة في المغرب»، الفكر العربي، السنة ٢، العدد ٢٠ (آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٨١)، ص ١٢٣ - ١٢٤.

٥ - أخذت الجامعة على عاتقها مسؤولية توفير الخدمات التربوية على نطاق أفقي واسع، وإن كان هذا التوسع في بعض الحالات، نتيجة شعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه البالغين في المجتمع الذين قد يستفيدون من العودة إلى الدراسة، فإنه غالباً ما تحدوه الرغبة في الكسب المالي والإفادة القصوى من إمكانات الجامعة المادية (مبانٍ، معدات، جهاز إداري).

٦ - إضافة إلى ما تقدّم، بدأت الجامعة تؤكد أهمية «مراكز البحث العلمي»، غير أنه كثيراً ما تحدو هذه المراكز الرغبة في بيع خدماتها، وبهذا تكون أبحاثها محكومة من قبل سوق العرض والطلب.

٧ - ولا ننس الكليات التي تتوجه نحو تنمية القدرات العقلية والتفكير الحر، ككلية الآداب وكلية العلوم، اللتين يمكن أن نضيف إليهما بعض الكليات العلمية المتخصصة. هذه الكليات التي تؤلف الجزء المركزي الصلب في هيكلية الجامعة، والتي ترتبط تقليدياً برسالتها، ولم يعد يحظى هذا الجزء باهتمام «أولويات الموازنة».

ولما كانت الجامعة تحتل قمة الهرم في السلم التعليمي والمعرفي، وهي تمثل مؤسسة اجتماعية، ذات أغراض تعليمية أدبية أو فنية أو مهنية، يلتحق بها النخبة الممتازة من خريجي مرحلة التعليم الثانوي، ولما كان التعليم الجامعي خلال الأربعينات والخمسينات وحتى بداية الستينات فرصة ذهبية لا تتاح إلا للقلّة من الشبان، لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، ولقد توسّعت هذه الفرص في الستينات والسبعينات والثمانينات وصولاً إلى يومنا هذا، حيث نجد أعداداً هائلة من الطلاب، فإن هذه الحقيقة تفرض علينا أن نفكر بإدخال تعديلات على النظام الجامعي من حيث فلسفته وأهدافه ومضمونه وبنيته وطرائقه.

من هنا، يجب أن ننظر إلى المناهج التعليمية في الجامعة على أنها أهم العناصر المكونة للنظام

التعليمي وأنها ليست المقررات الدراسية والكتب التعليمية بل يجب أن تفهم على أنها نظام متكامل يتكوّن من نظام معرفي، له فلسفته وأهدافه ومضمونه وطرائقه، ويمكن تحويله إلى صيغة إجرائية هي: مجموعة من المعلومات والحقائق والمفاهيم والمبادئ والتعميمات والنظريات والقوانين وغير ذلك من اتجاهات وقيم ومهارات وأنشطة تعليمية أخرى مخططة ومنظمة، يتم تعليمها تحت إشراف الجامعة لغاية تحقيق الأهداف التربوية المقصودة. فمضمون المنهج مسألة تربوية مهمة يجب ألاّ يحدّد بصورة عشوائية، بل ينبغي أن يحدّد في إطار طبيعة النظام المعرفي الذي يتلاءم مع الحقل التخصصي للمنهج، لأن الطبيعة المنهجية للنظام المعرفي لأي حقل، حتى وإن كان في حقل التخصص المعرفي، تفرض تنظيماً معرفياً خاصاً به.

فمنهج الرياضيات له نظامه المعرفي الذي يتكون من المعلومات والحقائق والمفاهيم والمبادئ والتعميمات والفرضيات والنظريات والمهارات والصراحة المنطقية وما تحمله الرموز الرياضية من دلالات. ومنهج الدراسات الاجتماعية له نظام معرفي خاص به، يختلف عن النظام المعرفي للرياضيات، حتى يتميز بهذه الخصوصية، وهو يتكوّن من معلومات وحقائق ومفاهيم ومبادئ وتعميمات وفرضيات ونظريات. أضف إلى ذلك الاتجاهات والقيم والمهارات. وحتى تتمكن الجامعة من تصميم منهج تعليمي فاعل يجب أن تراعي ما يلي^(٣١):

أ - طبيعة المتغيرات الحضارية في واقع الحياة، وهي تتمثل ببعد البيئة الطبيعية والنظام الديمغرافي للسكان، والنظام الاجتماعي والقيمي والمعرفي والتقني.

ب - طبيعة وأهداف ووظائف التعليم الجامعي المتمثل بتحسين البيئة الطبيعية وخدمة البيئة والبحث العلمي وتطوير المعرفة والتقانة، وصهر المجموعات السكانية في إطار موحد، وتربية الإنسان القائد، وتطوير التواصل الاجتماعي وإرادة الأفراد

(٣١) محمد الخوالدة ومحمد أبو صالح، «تطوير مناهج التعليم الجامعي في الوطن العربي»، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية

والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٢ (١٩٩١)، ص ٢١-٢٢.

وتوجيه محاور الولاء، وتطوير نظام القيم بهدف التغيير والمسايرة الحضارية.

ج - محددات أسس بناء المناهج، وما تنطوي عليه من مفاهيم، لكي تأتي هذه المناهج في سياق الفكر الفلسفي للأمة، وخصائصه الاجتماعية ونظرية المعرفة وسوسيولوجيتها والمكتشفات السيكلوجية في عملية التعلم والتعليم، وأخيراً البعد الإنساني في تربية الإنسان.

د - بيئة نظام المنهج وعناصره، أي النظر إلى المنهج على أنه نظام يتكوّن من عناصر هي الأهداف، والمحتوى وطرائق التدريس والتقويم، وما بين هذه العناصر من علاقات شبكية متبادلة، لضمان كفاية داخلية عالية بين أجزاء المنهج، واتساق في العمل لتحقيق الأهداف المنشودة من المنهج. فإلى أي مدى يُنظر إلى المنهج التعليمي في الجامعة وفقاً لما سبق عرضه من مفاهيم وأسس ومتغيرات؟

لا شك في أن المنهج التعليمي في الجامعة غير واضح كما هي الحال في مراحل التعليم السابقة (الابتدائي والمتوسط والثانوي) وينظر إلى المنهج التعليمي الجامعي وفق صور مختلفة المستويات: ففي الصورة الأولى يمثل قائمة الموضوعات التي ستدرّس إلى الطلبة في موضوع معين. وحينما نجده في صورة ثانية هي أحسن من الأولى، فهو يمثل قائمة الموضوعات مضافاً إليها بعض المراجع الأساسية، حتى يتمكن الطلبة من إيجاد الموضوعات العلمية المطلوبة. وحين نجده في صورة ثالثة هي أفضل من الصورتين السابقتين، فهو يتكوّن من صيغة تشتمل على: الأهداف والمحتوى وأساليب التدريس، والتقويم ثم يذيل بقائمة من المراجع ذات العلاقة بموضوعات المنهج.

هذه الصورة للمنهج هي مقبولة من الناحية الشكلية، ولكنها في الواقع لم تصمّم في ضوء الأسس والمتغيرات التي تحددها النظرية المنهجية لتطوير المنهج التعليمي في أية مؤسسة تعليمية، وبخاصة الجامعة. والمنهج التعليمي الجامعي مسألة

مضمون وأهداف تتصل بأهداف أخرى داخل الكيان الاجتماعي، إذ ينبغي أن ينظر إليه على أنه نظام يعمل في إطار نظام تربوي أكبر، والنظام التربوي يعمل ضمن نظام اجتماعي يتطلع إلى تنمية اجتماعية شاملة لتحسين الحياة فيه. وهذا يعني أن يُنظر إلى المنهج التعليمي في الجامعة نظرة علمية منهجية متشابكة العلاقات، يوجد في سياق سلسلة من الأسئلة هي: أي منهج؟ لاية تربوية؟ لأي مجتمع؟ لاية تنمية؟ وهذه النظرة بحد ذاتها هي نظرة نظامية تقوم على نظام يتكوّن من مكونات بينها علاقات متشابكة تؤثر فيها عوامل خارجية ترتبط بنظام آخرى تعمل في منظومة أكبر تشمل الحياة كلها داخل المجتمع. وهكذا يمكن القول إن منهج التعليم الجامعي يمثل نظام التربية والتعليم كله حتى يتمكن من تطوير المجتمع في اتجاه هادف نابع من فلسفة واضحة للحياة، تشمل في مضامينها الخالق والإنسان والمجتمع والبيئة والكون والحياة، وآليات التطوير.

٢ - ما يجب أن تكون عليه المناهج: المرتجى

التربية عنصر أساسي من عناصر الحضارة، والمناهج تجسيد حي لأهداف التربية وأداة تنفيذ السياسة التربوية، وبالتالي لا يمكن الحديث مسبقاً عن وضع مناهج جديدة أو تعديل المناهج الحالية إلا من خلال سياسة تربوية جديدة واضحة الأهداف، تأخذ بعين الجدّ مناحي خمسة، هي^(٣٢):

أ - المنحى الوطني

إن الدولة اللبنانية، منذ عهد الاستقلال وحتى اليوم، لم تتحمل مسؤوليتها في وضع مناهج وطنية تتصدى لقضايا الوطن الكبرى، إن على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي. ففي المجال الداخلي كان على الدولة أن تبادر إلى وضع سياسة تربوية واضحة الأهداف لمواجهة واقع التعدد الطائفي والتفاوت الاجتماعي وضعف الولاء الوطني،

(٣٢) قاسم، «المناهج ومدى موافقتها للواقع الجديد»، ص ٦٥ - ٦٦.

النظري والتقني. وقد رافق هذا التطور تغييرات في أسلوب الحياة ووسائل الإنتاج وطرائق العمل وحتى في عقلية الناس. لذا كان على المناهج أن تستوعب هذه الإنجازات العلمية وأن تواكب عملية التطور، وإلا فقدت المدرسة دورها في المجتمع بوصفها مؤسسة علمية.

هـ- المنحى الحياتي - الاقتصادي

من المسلّم به اليوم أن التعليم يخدم الحياة بكل ميادينها، وبخاصة الميدان الاقتصادي، لكون التعليم قوة إنتاجية وأداة استثمار، لهذا يجب توجيه التعليم وفق حاجات البلد وظروفه الخاصة. وفي غياب هذا التوجيه فإن التعليم يصبح سلعة استهلاكية وهدرًا للمال كما هي الحال في لبنان. من هنا كان على المناهج المنشودة أن تأخذ في الحسبان واقع الحياة اللبنانية وموقع لبنان في محيطه، وتعمل على إنتاج قوى بشرية عاملة تتمتع بكفاءة عالية وبأقل كلفة مالية. ويمكن تحقيق ذلك مثلاً عن طريق اختصار سنوات التعليم العام إلى ثماني أو تسع سنوات والانتقال بعد ذلك إلى المبالغة في التخصص والتنوع والتركيز على العلوم التطبيقية والمهنية، وإغناء الدراسات النظرية نوعاً لا كمّاً، والاهتمام بالفاعليات المصاحبة والأنشطة العملية والتدريب على البحث العلمي.

وفي اعتقادنا أن الحل يكمن في «سياسة تربوية موحدة تجمع كل القوى والطاقات نحو هدف مشترك»^(٣٣).

لو كان تعليمنا صحيحاً في محتواه وأساليبه وطرائقه، لكان حبب إلينا تراثنا وأظهر الدور الرائد الذي قام به اللبنانيون والعرب في مجالات الآداب والعلوم، منذ القديم حتى يومنا الحاضر، ولكانت هذه المعرفة الصحيحة والموضوعية إحدى المفاخر التي تُذكّي الروح الوطنية، وأحد الحوافز على الاستمرار في ميدان العطاء والإبداع. ولو كانت مناهجنا سليمة، وضعت وتطبيقاً، لكانت مدارسنا وجامعاتنا خرّجت أجيالاً من المتخصصين المبدعين، الذين يجدون ميدان

وتقرر بالتالي أيّاً من المناهج تستطيع بواسطتها تحقيق الأهداف الوطنية، أي المناهج التي تقول بالتعددية الحضارية مثلاً أم التي تقول بالاندماج الكلي؟ وعلى الصعيد الخارجي كان يقتضي مواجهة قضايا العلاقات الإقليمية والدولية وتحديد موقف لبنان منها بوضوح، وذلك انطلاقاً من مبادئ دستورية ومسلّمات أجمع عليها اللبنانيون بأكثرية الساحقة.

ب- المنحى الإنساني

يجب أن يكون هدف التربية والمناهج الموضوعة الإنسان بالدرجة الأولى، وعلى المناهج أن تتعامل مع موضوع الإنسان في كل مراحل التعليم وتنظر إليه بوصفه طاقة كامنة قادرة على العطاء إلى حدّ الإبداع. وإلى جانب تيسير العلم هناك قيم إنسانية، على المناهج أن تراعيها، وفي مقدمها: قيم الحرية ونمو الشخصية.

ج- المنحى الاجتماعي

إن وظيفة التربية أن تجعل الفرد ينسجم مع مجتمعه، وهذا الانسجام لا يكون بالإكراه، ولا بالقبول الأعمى أو بما يسميه علماء التربية الهيمنة الاجتماعية، وإنما بالتكيف التدريجي مع بيئة يتوافر لها الحد الأدنى من الوفاق الاجتماعي، وهنا تبرز العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع... إن ارتطام الفرد بالمجتمع احتمال كثير الوقوع على صعيد الأسرة والمدرسة والمجتمع الكبير، وإن أبرز عقبات هذا الارتطام هو التفاوت الاجتماعي والبطالة والهجرة والطغيان الطائفي والعشائري والعائلي. من هنا بات على المناهج أن تقتحم مع الفرد مثل هذه الحواجز الاجتماعية وتعمل على تكوين رأي عام قادر على اقتلاع هذه الآفات من جذورها، وإلا كانت المناهج معادية للمجتمع وليست وسيلة لتحقيق الانسجام الاجتماعي.

د- المنحى العلمي

إن العلوم في تطور سريع على الصعيدين

الحياة امتداداً لميدان المدرسة والجامعة، فيبدعون في الحياة كما أبدعوا فيهما، لا أجيالاً من المثقفين النظريين المترددين وغير الفاعلين، ولكان مجتمعنا يتمتع بكادرات كاملة، في مرافق الحياة العلمية والصناعية والتقنية.

إن الثقافة كتurf وهواية لم يعد لها مجال عندنا، والرؤوس المملأ بالمعلومات النظرية المجردة التي لا تتحول تحقيقاً وإنتاجاً في الحياة لا فائدة لها. المجال الوحيد هو مجال التطبيق والإنتاج، وحلّ المصاعب التي تعترضنا بأنفسنا، فننتحرر من التبعية الخارجية، وننشئ أجيالاً واعية حرة منتجة، تبني مستقبلها ومستقبل وطنها^(٣٤). وهكذا فإننا بحاجة إلى منهج ذي أهداف واضحة محدّدة سلوكية، إلى منهج يتمحور حول متطلبات المجتمع، وحاجات المتعلم ومشكلاته. وبات من الأهمية بمكان التخطيط لعملية التربية بما يتناسب مع الطموحات التربوية الكبيرة جداً ومع موارد المجتمع المحدودة، الأمر الذي يستدعي الاهتمام جدياً بحساب كلفة التعليم. فكلفة التعليم تعني مجموع القيم المادية والمالية التي تُنفق أو ينبغي إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من الموارد البشرية اللازمة لتحقيق التنمية.

فالتربية - كما الاقتصاد - عبارة عن إنتاج واستهلاك^(٣٥). هي إنتاج بالنسبة إلى المؤسسات التربوية وما تحوي من وسائل وأدوات وأساليب تعليمية، ومعلمين وإداريين. إنها تنتج مهارات أو صفات جديدة في شخصية المتعلم. ولهذا الناتج قيمة اقتصادية، لما لها من أثر مستقبلي في الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري والخدمات. وهي استهلاك بالنسبة إلى المتعلمين الذين يحصلون على إشباع حاجاتهم التعليمية، من الخبرات والمعارف، والمؤهلات التي تساعدهم على تكيف أفضل في المجتمع.

والسؤال الآن: هل يمكن تقدير كلفة التعليم في ميدان التربية؟

إن بحث كلفة التعليم في التربية أصبح ضرورياً لمواجهة المشكلات التعليمية، كتوزيع الإنفاق على التعليم، وتنظيم الخطط التعليمية، وتوجيه التعليم وفق حاجات المجتمع. ولا بد من أجل حساب كلفة التعليم من إجراء دراسات وبحوث تعتمد على الواقع، وتنطلق نحو التجديد والتطوير والترشيد لمعرفة سبل الإنفاق على كل مجال من مجالات التعليم:

ما هي كلفة الطالب في التعليم الثانوي العام مثلاً؟

ما هي كلفة الطالب في التعليم المهني؟

ما هي كلفة الطالب في التعليم الجامعي؟

ماذا نحتاج من الوسائل التعليمية وهل نحن بحاجة إلى بناء مركز لإنتاج الوسائل التعليمية لخدم المناهج المدرسية؟

ماذا نحتاج من البناء المدرسي وكيف نوزعه؟

هل نستطيع أن نرسّخ مبدأ إنتاجية التعليم بدلاً من استهلاكه؟

هذه المشكلات وغيرها لا نستطيع الإجابة عنها إلا من خلال البحث العلمي.

وإننا نرى في هذا المجال أن البحث التربوي هو من أسبقيات التجديد التربوي أو تطوير النظام التعليمي، أو تطوير المناهج... الخ.

ولا شك في أن من يضطلع بهذا الدور هو الجامعة من خلال مراكز البحوث، لكن أين هي هذه المراكز؟ وهل نحن مهيوّن للقيام بهذا العمل؟

وتأتي الإجابة بالنفي، لأنه في ظل غياب مراكز البحوث في الجامعة لا يمكن تطوير عملية التربية والتعليم بجزئياتها، كذلك تعترضنا مشكلة ثانوية أساسية، وهي أننا لم نكون باحثين، ووضعنا التربوي لم يأخذ بعد مساره العلمي. وهذا يقودنا دون شك إلى بحث مسألة مآزق التعليم الجامعي، الذي يعاني خللاً واضحاً يتمثل بسوء ارتباطاته الخارجية بعالم العمل والاجتماع... فلم يعد بالإمكان

(٣٤) أسعد يونس، «إصلاح المناهج: إصلاح الوطن»، المجلة التربوية، العدد ٢ (١٩٨٢)، ص ٩.

P. Coombs, *La crise mondiale de l'éducation* (Paris: P.U.F., 1968).

(٣٥) حول هذا الموضوع أنظر:

اليوم التحدّث عن أزمة الجامعات على أنها أزمة توسّع في استيعاب الطلاب الجامعيين، بل على أنها أزمة تتعلق بنوعية الجامعة المنشودة كمؤسسة تنتج المعرفة وتعلّمها وتطبّقها وتؤمن من خلال تلك العمليات نوعاً من التكامل الاجتماعي، وتيسّر السبل، في الوقت نفسه، لتحقيق قدر مقبول من تكافؤ الفرص التعليمية^(٣٥). فالتعليم الجامعي هو القيادة الفكرية للمجتمع، وهو بذلك القيم على تراثه الثقافي، المسؤول عن تطوره وإنمائه، وينمي الانتماء الوطني، ويرسخ الوجدان القومي. ويعدّ التعليم الجامعي للمجتمع أطره الإدارية والفنية والعسكرية والمهنية، ويعالج قضايا ومشكلاته، ويطوّر إمكاناته، ويكشف خاماته وثرواته. والتعليم الجامعي مسؤول عن توسيع آفاق المعرفة الإنسانية، وقد أصبحت مؤسساته مراكز أساسية لخدمة المجتمع المحلي وإثراء حياته^(٣٦).

بالطبع، لا ينحصر دور الجامعة بمنح الشهادات ولا بتخريج الموظفين فقط، بل للجامعة دور أشمل من ذلك كثيراً، دور متغير بحسب مفهومي الزمان والمكان. انطلاقاً من هذه المعطيات نحدّد أن دور الجامعة هو دراسة مشكلات التنمية والتخطيط مساهمة في ربط الدراسة الأكاديمية النظرية بالواقع الموضوعي ومشكلاته من أجل تسريع التطور الاقتصادي وتدعيم الاقتصاد القومي، إضافة إلى ربط العلم بالمجتمع والإفادة من المعطيات العلمية في التنمية، لأن العلم قوة حقيقية لتثبيت الاستقلال ونقل المجتمع من حال التخلف إلى حال التقدم، وفي استغلال الموارد الاقتصادية وتصنيع المنتجات في سبيل تحقيق رفاه المواطن وعزة الدولة^(٣٧). لذلك علينا أن ندرك أهمية الجامعة، والجامعة الوطنية تحديداً، التي تعدّ أحد المراكز الأساسية في لبنان، حيث تعنى بتنمية الموارد الإنسانية وإعدادها، فهي تؤمن للطلاب اللبنانيين مجالات واسعة للحصول

المعرفي. وهكذا أصبح للجامعة طبيعة مزدوجة: فهي مؤسسة تترجم الخبرات النظرية إلى عمل وتطبيق لتساهم بدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي مؤسسة تساهم في تطوير المعرفة العلمية والاختصاصات العلمية^(٣٨). وبهدف تحقيق ذلك لا بد من تأكيد أهمية المناهج التعليمية وطرائق إعدادها، وفي سبيل تطوير آليات لإعداد مناهج التعليم الجامعي، نورد بعض الأفكار^(٣٩):

(١) تصميم المناهج التعليمية للجامعات بدلالة وظائفها التربوية للنهوض بالمجتمع والعمل على إنمائه إنسانياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وتقنياً، ويمكن تحقيق هذا التوجه باتباع الاجراءات التالية:

أ- تحليل الواقع الاجتماعي ورصد المتغيرات الحضارية في أبعادها البيئية والسكانية والاجتماعية والقيمية والتقنية.

ب- تحديد معالم التغيرات الحضارية وتصنيفها في مجالات معرفية، أو خبرات تعليمية لتحديد مسارات البرامج التعليمية وأنواعها العملية أو الفنية أو المهنية.

ج- تأليف لجان فنية متكاملة في خبراتها الأكاديمية والتربوية، لتحديد المعالم الأساسية لبنية الخطة الدراسية للبرامج التعليمية في كل مجال، ثم تحديد مكونات المناهج التعليمية لكل مقرر دراسي أو مساق يدخل في الخطة، بصورة نظام متكامل العناصر، مكونة من: الأهداف، المستوى، طرائق التدريس، وأساليب التقويم.

د- اخراج خطط مناهج المقررات الدراسية في نشرات خاصة، وطرحها للمناقشة والنقد من ذوي الاهتمام والاختصاص، وفقاً لنمط معين مثل: عقد ندوات خاصة لمناقشة ونقد مشروعات المناهج التعليمية وتحديد التغذية الراجعة من هذه الندوات لوضع المناهج التعليمية في صيغتها النهائية تمهيداً لإقرارها وتطبيقها في الجامعة.

(٣٦) أحمد صيداوي، «البرامج الخاصة الجامعية»، الفكر العربي، السنة ٢، العدد ٢٠ (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ١٩٨١)، ص ٢٠٩.

(٣٧) علي عبد فتوني، «العلاقة بين التربية والتنمية وصلتهما بالقضية الوطنية»، أوراق جامعية، السنة ٢، العددان ٦ و٧ (١٩٩٤)، ص ٢٢٩.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(٣٩) ياسين خليل، «دور الجامعة في الدول النامية»، آفاق عربية، العدد ١ (١٩٧٥)، ص ٣٠ - ٣١.

(٢) اللجان الأكاديمية: وتصورها المناهج التعليم الجامعي، استناداً إلى تخصصات أعضائها العلمية وخبراتهم في مجال التعليم الجامعي، ومعرفتهم في تشخيص وتحديد طبيعة المناهج التعليمية وأساليب تنظيمها، وتحديد بنيتها من حيث: الأهداف والمضامين المعرفية وطرائق التدريس وعمليات التقويم.

(٣) مجالس التعليم العالي أو مراكز التعليم العالي: وهي هيئات تعنى بتطوير أبعاد التعليم العالي، وذلك عن طريق تبني أساليب إجرائية مختلفة، كاستدعاء الخبراء أو تأليف اللجان، أو عقد الندوات أو المؤتمرات الخاصة، أو إجراء الدراسات الخاصة بوضع المناهج التعليمية.

(٤) استراتيجية تبني نماذج المناهج التعليمية القائمة: وقد تتبنى الجامعة عملية مسح مناهج التعليم القائمة في الجامعات المماثلة، على المستوى الوطني أو القومي أو العالمي، والعمل على تكيف المناهج المستخدمة في هذه الجامعات لاعتبارات اقتصادية.

(٥) استراتيجية استشعار الحاجات: وهي وضع المناهج التعليمية في الجامعات عن طريق إجراءات استشعارية للمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة وكذلك الأفراد من مواطنين وطلاب، مفكرين ومهنيين، وتنظيم ما تتوصل إليه هذه الاستراتيجية في مجالات مختلفة، تمهيداً لاستخلاص الحاجات الأساسية التي تكون بنية المنهج التعليمي لأي برنامج تعليمي جامعي.

(٦) استراتيجية البحث العلمي والتجريب، وفيها يقوم الخبراء بعرض البحوث العلمية، وتحديد مدخلات المناهج التعليمية من حيث: الأهداف والمحتوى والطرائق والأنشطة والتقويم؛ ثم إخضاع هذه المناهج التعليمية للتجريب على الطلبة، أو فحص هذه المناهج من قبل ذوي الاختصاص. ولا شك في أن تطوير المناهج التعليمية على أي مستوى تعليمي مسألة خطيرة ومعقدة. لأنها (المناهج) تعبّر عن

السياسة التي تسير عليها البلاد، كما أنها إحدى الدعائم الأساسية للتربية والتعليم، وهي فوق ذلك ميدان تتصارع فيه الأفكار والاتجاهات، ومجال يتعارض فيه العرف والتقاليد والتراث الثقافي مع متطلبات ومستلزمات الحياة الحاضرة بل ومتطلبات المستقبل.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن واقع التربية في لبنان بوجه عام عشوائي وغير مبني على تخطيط شامل للواقع اللبناني وطموحاته وأهدافه، فزيادة عدد المدارس وعدد المتعلمين لم تكن مبنية على تخطيط تربوي صحيح، لأنها لم تؤد إلى تحسين نوعية التعليم، ولم تلب حاجات الفرد والمجتمع، ولم تحقق الغايات والأهداف من تربية المواطن اللبناني، المدرك لحقوقه وواجباته، المخلص لوطنه وأرضه، المنسجم مع نظام دولته والمتألف مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به^(٤٠).

لقد ترافق ذلك مع المناهج المعتمدة قليلة الجدوى التي لا تفي بحاجات لبنان الاجتماعية والاقتصادية، ولا بحاجات التلاميذ والطلاب ومشكلاتهم^(٤١)، إذ إنها تعتمد المادة والمقررات والمحتوى والمعارف أساساً لها بغض النظر عن علاقة هذه المواد بعضها ببعض. فضلاً عن أن هذه المناهج لا أهداف واضحة لها، فهي تترك المجال لكل طائفة أو مدرسة أن تذهب فيها مذهبها... كما تترك المجال لكل معلم أن يجتهد لنفسه. وهكذا نرى أن كل مدرسة في لبنان أصبحت وزارة تربية تقرّر ما تشاء وترفض ما تشاء وتحدّد سياستها التربوية الملائمة قياساً على اعتبارات طائفية لا اعتبارات علمية وتربوية. وهذا يرجع بالطبع إلى غياب السياسة التربوية الوطنية الواضحة التي تتحمل الدولة مسؤوليتها الأساسية^(٤٢).

باختصار، إن تحديث المناهج يساهم في الحصول على مجتمع سوي موحّد، لا يفقد بذرة التطور الدائم، ولا ينقطع عن المسار الحضاري العام. وإننا نرى في الجامعة الوطنية المؤسسة المؤهلة

(٤٠) أماني شعراني، تطوير التعليم الجامعي: تربية جديدة في سبيل إنماء لبنان (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦)، ص ٢٨٦.

De Landsheere V. et G., Définir les objectifs de l'éducation (Paris: P.U.F., 1979).

(٤١) انظر:

الطلاب لتمكينهم من التكيف مع المتغيرات المعرفية الثقافية.

- فك ارتباط محاور التعليم الجامعي عن نموذج مناهج التعليم الأكاديمي الذي لا يؤدي إلى تحقيق الإصلاح المرتجى. وتحويل هذه المحاور إلى نموذج مناهج الإنماء المنتج القائم على العمل والإنتاج لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة إدخال إطار ثقافي شامل في هذا النموذج الإنتاجي لكي يتوجه إلى إنماء مجالات الحياة.

فالمدرسة والجامعة، لم تعودا الموزع (الشرعي) للمعرفة إذ أصبحت الثقافة تعني في بعض معانيها الاتصال الجماهيري بوسائله الأساسية المعروفة: الإذاعة المسموعة والمرئية والصحف والكتب وما وقع في إطارها. وأصبح هناك تنافس مكشوف تشهده المجتمعات العالمية اليوم بين النظامين التربوي والإعلامي، ولبنان ليس استثناء. فوسائل الإعلام الحديثة لا تقوم بإنعاش الثقافة التقليدية ونشرها فقط ولكنها تحمل أيضاً بذوراً ثقافية خاصة بها، فهي تساعد على إشاعة الثقافة الشفهية في بعض وسائلها (الإذاعة والتلفزيون) وهي ثقافة شفهية في إطار جديد. ولأن الإذاعة المرئية قد أصبحت عالمياً هي الوسيلة الثانية - خارج المدرسة - للتطور الثقافي، ووسيلة أساسية لتوزيع الثقافة والتغير الثقافي^(٤٤)، فإن التطور الثقافي في بعض معانيه قد يعني تطوراً في التربية والتعليم. ومن المتفق عليه أن التعليم هو وسيلة مهمة لنقل القيم الثقافية الوطنية والعالمية، إلا أن التعليم في لبنان ما زالت تحوطه وجهات نظر بالغة الاختلاف، ووجهات النظر المختلفة هذه ليست جديدة، ولكننا الآن لم نصل إلى حصيلة تركيبية تحدد موقفنا من هذه الوسيلة المهمة والأساسية في نقل الثقافة. ونتبنى في هذا السياق، ما قاله طه حسين في أن: «معاهد التعليم ليست مدارس فقط ولكنها قبل كل شيء وبعد كل شيء بيئات للثقافة

لتأدية هذا الدور، من خلال مناهج تعليمية متطورة، وأهليتها في أداء وظيفتها التربوية والثقافية والوطنية إضافة إلى دورها التوحيدي على مستوى الوطن ككل. وفي هذا السياق نتبنى بعض الأفكار لتحديث مناهج التعليم الجامعي^(٤٥):

- التكامل المتبادل بين أهداف حلقات التعليم الجامعي والتعليم ما قبل الجامعي، حتى يتمكن النظام التعليمي، بمستوياته المختلفة، من خدمة النظام الاجتماعي العام داخل المجتمع.

- استمرار الجامعة في المحافظة على مستوى معين من التفكير التجريدي في مناهجها وبرامجها التعليمية، حتى تبقى قادرة على مواصلة العطاء الأكاديمي الذي يكشف عن الخطأ في الواقع التطبيقي، لأن استغراق الجامعة في الوجه العملي المباشر دون تنظير يفقدها القدرة على التغيير.

- تجاوز فكرة أن حلقة التعليم الجامعي هي للنخبة أو القلة في المجتمع، وتبني مبدأ أن التعليم بكل حلقاته، هو حق إنساني عام تتطلبه عملية النهوض بالمجتمعات وضرورة التخلي عن فكرة أن مستوى التعليم الجامعي لا يلزم لممارسة الوظائف الاجتماعية والمهنية الأخرى، وجعل التعليم الشعبي يمتد إلى السلم الجامعي، بحسب إمكانات المواطنين، لأن تعميم التعليم الجامعي هو المدخل الحقيقي لتطوير البنية التحتية لأي مجتمع إنساني.

- توجيه المادة التعليمية في المناهج الدراسية توجيهاً ذاتياً لتأكيد دور التعليم الذاتي في التعليم الجامعي، لأنها مرحلة تعلم الاستقلال في التفكير وتحمل المسؤولية واتخاذ القرار.

- تبني الأفكار الحديثة في المعرفة، وإدخال نتائج البحث العلمي والمكتشفات العلمية في مضمون مناهج التعليم الجامعي، بهدف التبشير بالاتجاهات الجديدة، وتقديم أفضل نموذج معرفي فعال إلى

(٤٢) انظر: E.J.P. Valin, "Etude pour une réforme de structure de l'enseignement," *Recherches Pédagogiques*, no. 1, p. 11.

(٤٣) الخوالدة وأبو صالح، «تطوير مناهج التعليم الجامعي في الوطن العربي»، ص ٤٠.

(٤٤) انظر: محمد الرميحي، «واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي»، في: الثقافة والمثقف في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل

العربي، ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٨١.

بأوسع معانيها وللحضارة بأوسع معانيها... من هنا قلت إن الجامعة بيئة لا يتكوّن فيها العالم وحده وإنما يتكوّن فيها الرجل المثقف المتحضر... وإن قصرت الجامعة في ذلك فهي مدرسة متواضعة^(٤٥). وما زال التعليم بكل مراحله، وبخاصة في التعليم العالي، يبحث عن حل لهذه المعادلة الصعبة. ما زال التعليم العالي في لبنان مشروعا غير مكتمل.

والسؤال هو كيف نوائم بين الحقيقة التي مؤداها أنه بغير الثورة العقلية والصناعية التي شهدناها ويشهدها الغرب - بكل اجتهداته السياسية إن صح التعبير - والتي زادت فكر الإنسان انضباطاً وزودته نظاماً ومناهج وأدوات بحث واستقصاء أكثر دقة في سبيل خدمة الإنسان، وبين واقع التخلف والتبعية الذي نعيشه؟ وسؤال آخر هو كيف نتمكّن من استيعاب العلوم والتقانة مع مواءمتها لمعتقداتنا وقيمنا؟ ويقع اللوم في عدم حل هذه المعضلة على نظام التعليم ومخرجاته^(٤٦). ولن نتمكن، بالتالي، من إيجاد حلول مناسبة لهذه المعضلة إلا عن طريق بناء سياسة تربوية واضحة ومناهج تعليمية واقعية حيّة وحديثة تركز على مجموعة من المبادئ والأسس، تساعد على تطوير مناهج التعليم، منها^(٤٧):

١ - وجود فلسفة تربوية واضحة لتوجيه التربية والتعليم بمحتوياتها المختلفة داخل النظام الاجتماعي، وتحديد مضامينها التربوية القيمية واتجاهاتها نحو المعرفة والإنسان والمجتمع والثقافة والغايات النهائية في عملية التربية والتعليم.

٢ - تحديد المعالم الأساسية للمتغيرات الحضارية في الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسكانية والقيمية والتقانية في الكيان الاجتماعي. وتحديد الخصائص والمشكلات والحاجات المختلفة لإشباع حاجات النمو لأبعاد المتغيرات الحضارية في المجتمع.

٣ - مراعاة خصائص المتعلم العقلية والنفسية والانفعالية وما يتصل بها من حاجات واهتمامات

عند اختيار عناصر المنهج التعليمي، حتى يكون للخبرات التعليمية معنى عند المتعلم.

٤ - الأخذ في مبدأ التجديد في اختيار مكونات المنهج التعليمي، والتوازن بين الجوانب النظرية والجوانب العملية فيه والمواءمة بين حالتها الأصالة والمعاصرة للهوية الثقافية داخل المجتمع.

٥ - العمل على فك الارتباط بين الإنسان وعناصر التغريب الثقافي والاجتماعي للأمة، والعمل على جعل الإنسان في السياق الوطني والولاء لنظامه الاجتماعي والهوية الثقافية لامته.

٦ - تبني المكتشفات السيكولوجية الحديثة في بناء المنهج وتنظيمه واختيار أهدافه ومحتوياته ومضمونه وطرائق تدريسه وتقويمه.

٧ - مراعاة خصائص النظام المعرفي لطبيعة المناهج التعليمية وطرائق اكتسابها، بغية تنظيم هذه المناهج بما يتلاءم مع طبيعة منهجية المادة التعليمية وبنيتها المنطقية.

٨ - مراعاة القيمة المنهجية للمواد التعليمية أو الأولويات الاجتماعية التي تحتلها هذه الموضوعات الدراسية لمواجهة متطلبات النمو للمجتمع.

٩ - مراعاة مبدأ التوازن بين الكم والنوع في الخبرات التعليمية، والتوازن بين المستوى النظري والمستوى التطبيقي لموضوعات المواد المعرفية الداخلة في المناهج التعليمية.

١٠ - الانفتاح على الخبرات العالمية في المعرفة والمكتشفات العلمية، والعمل على الاستفادة منها في تطوير المناهج التعليمية.

١١ - تأكيد مبدأ الوظيفية لمناهج التعليم، والتعليم الجامعي بخاصة، لربط هذه المناهج بمتطلبات الحياة اليومية داخل الكيان الاجتماعي، لتأمين عملية الاستمرار في التعليم.

١٢ - مراعاة تطبيق مبدأ الديمقراطية، والتعاون

(٤٥) طه حسين، «مستقبل الثقافة في مصر»، في: المجموعة الكاملة لأعمال طه حسين، ج ٩ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٢ - ١٩٨١)، ص ٤١٢.

(٤٦) الرميحي، المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٤٧) انظر: الخوالدة وأبو صالح، «تطوير مناهج التعليم الجامعي في الوطن العربي»، ص ٣٩.

والمشاركة لأكثر عدد ممكن من الأفراد والهيئات في عملية تطوير المناهج التعليمية في مختلف المراحل، حتى تكون نتاج إرادة جماعية وليس قرار عمل فردي.

هذه المبادئ والأسس تهدف بوجه أساسي إلى: التكامل بين أهداف حلقات التعليم الجامعي والتعليم ما قبل الجامعي، حتى يتمكن النظام التعليمي بمستوياته المختلفة من خدمة النظام الاجتماعي العام داخل المجتمع. ولا شك في أن عملية تطوير المناهج التعليمية معقدة وتحتاج إلى وقت طويل، وهي عملية مستمرة، لا تتوقف عند حد معين، لذلك يجب أن تكون الاستراتيجية منهجية وشاملة للإجراءات التي تتضمن مناهج تعليمية منتمية إلى الهوية الثقافية وفاعلة للنهوض بالإنسان والمجتمع والوطن، وفي هذا السياق نقترح الخطوط العريضة التالية^(٤٨):

المرحلة الأولى: وفيها تصدّد الثوابت في الهوية الثقافية والمجتمع، وما ينبغي المحافظة عليه لصيانة المجتمع من الغربة ولحفز تقدمه في إطار الثقافة والهوية الذاتية. ويتم ذلك عن طريق آليات عمل منظم للقيام بهذه المهمة.

المرحلة الثانية: وفيها يتم تحديد المتغيرات الحضارية للمجتمع العربي، المتمثلة بالبيئة الطبيعية والنظام الاجتماعي، والنظام الثقافي والقيمي والنظام السكاني والمعرفي والتقاني، وما تتطلبه الخصائص القائمة من حاجات نمو.

المرحلة الثالثة: وفيها يتم تصنيف حاجات النمو المختلفة، لمواجهة المتغيرات الحضارية التي تتطلبها الظروف الراهنة، ثم تحديد المجالات المعرفية لهذه المتطلبات تمهيداً لوضع الأهداف والطموحات التي نقصدها عن طريق المناهج التعليمية للنهوض بالإنسان والمجتمع، ويتم ذلك عن طريق لجان متكاملة الخبرة علمياً وتربوياً.

المرحلة الرابعة: وفيها يتم اختيار المعارف والمعلومات والخبرات التعليمية، والاتجاهات والقيم والمهارات وغير ذلك من أجناس المعرفة، التي تعين

الطلبة على تطوير كفاياتهم المعرفية وإنماء نظامهم القيمي ومنهجية تفكيرهم وإكسابهم تقنيات تمكنهم من العمل المتقن، في المجال الأدبي والفني والمهني. ويتم ذلك عن طريق آليات من العمل المنظم الذي تقوم به لجان فنية وتربوية وبأسلوب ديمقراطي منفتح على الخبرة المحلية والقومية والعالمية.

المرحلة الخامسة: وفيها يتم اختيار تنظيم الخبرات المعرفية، ومناحي عرضها وأساليب إخراجها، ثم اختيار استراتيجيات تعليمها والأنشطة المرافقة لها، بما يتلاءم مع الأهداف وخصائص المتعلمين بهدف إتقان التعلم وامتلاك الأهداف المنشودة. ويتم ذلك عن طريق لجان فنية وتربوية ذات خبرة عالية ومشهورة.

المرحلة السادسة: وفيها يتم تطبيق المناهج التعليمية المطوّرة، من خلال التفاعل المتبادل بين الطلبة الأساتذة، والخبرات التعليمية، وأساليب التدريس والأنشطة التعليمية وغير ذلك من مواقف وإجراءات لتعليم المنهج داخل المؤسسة التربوية وخارجها، ويتم ذلك عن طريق إحكام العلاقة بين أساليب التدريس ومادة المنهج التعليمي.

المرحلة السابعة: وفيها تتم عملية تقويم هذه المناهج التعليمية، بصورة شاملة، وبأساليب ملائمة وصادقة، وتحديد التغذية الراجعة بصورة منظمّة، والعمل على إدخالها في المناهج التعليمية لغرض تحسينها وتجويد كفاياتها الداخلية والخارجية، لتكون أداة تعليمية منتمية وفاعلة في النهوض بالواقع الاجتماعي.

إن تحسين نوعية التعليم ورفع كفايته يتطلبان الاهتمام بكل المتغيرات والعوامل التي تصدّد هذه النوعية لتحسين البرامج وإعداد المعلمين وتطوير القيادات الإدارية الكفوءة وتوفير الأبنية المدرسية والجامعية الصالحة وتزويدها بالمكتبات والمختبرات، وإعادة النظر في المناهج وتطويرها وفقاً للأهداف، وتوفير الكتب المدرسية الجيدة والمجسّدة للمناهج، وتطوير طرائق التدريس ونظم الامتحانات والتقويم،

وتقوية العلاقة بين البيت والمدرسة^(٤٩). إن تهيئة الإنسان للعطاء العلمي في مجتمعنا لا تتم إلا في إطار عملية إصلاح تشمل مناهجنا وبرامجنا التعليمية والتربوية على المستويات الدراسية المختلفة كافة، حيث لا تزال معاهدنا وجامعاتنا تخرج أكثر من ٧٥ في المئة من أجيالنا من الكليات النظرية، الأمر الذي يحدث إرباكاً لسوق العمل.

وبخلاف هذا الوضع السائد، نرى دولاً كالمانيا وفرنسا مثلاً قطعت شوطاً كبيراً، ومنذ أكثر من ربع قرن، في تركيزها على العلوم التطبيقية، وتحويل التعليم العالي من الميدان النظري إلى الميدان العملي.

لهذه الأسباب، نقول إن أنظمتنا التربوية لا تزال تستخدم مناهج وبرامج عفا عليها الزمن، ولا تواكب التطورات الحاصلة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية كافة. وعلى الرغم من إدخال التقنيات الحديثة فهي لم تساهم مساهمة فاعلة في تطوير التعليم، لأن دخولها كان على نحو بطيء وجزئي غير شامل. وهذه التقنيات (كالتلفزيون والكمبيوتر) والوسائل السمعية والبصرية الحديثة (كوسائل الإيضاح في العملية التربوية) إضافة إلى بعض مراكز البحوث في العلوم التطبيقية والإنسانية، بقيت في حدود بعض المؤسسات التربوية الخاصة.

غير أن المتتبع لأمور التربية والتعليم يؤكد أن التقنيات الحديثة، على الرغم من أهميتها، لا يمكن أن تختزل العملية التربوية، التي تركز على عناصر ثلاثة هي: البرنامج والمعلم والمتعلم. وهذه العناصر مجتمعة في علاقة ثابتة ومستمرة بالنظم السياسية القائمة، وبالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بل هي أساليب وطرائق تنظيم تتجاوز المدرسة والجامعة والاستاذ والصف إلى بنية التربية ومراحلها وإدارتها ومناهجها؛ لذلك فإن إدخال الوسائل السمعية والبصرية وغيرها إلى ميدان التعليم والتربية فتح الباب واسعاً أمام الأفراد والطلاب للدخول في مرحلة

التعليم الذاتي المبرمج عن طريق الحاسبات الالكترونية. إن استعمال هذا الأخير في العملية التربوية فتح المجال أمام المتعلم لممارسة تلك العملية اللاصفية^(٥٠). ويتم الآن التعليم التلفزيوني حيث يستطيع معلم واحد تدريس أعداد كبيرة من الطلاب في أماكن مختلفة من العالم عن طريق ما تبثه شبكة من الأقمار الصناعية، تلتقط صورها محطات أرضية توصلها مباشرة إلى المشتركين على شاشات التلفزيون.

كما يمكن، عن طريق الشبكات الفضائية، أن يقوم التلفزيون بتقديم خدمات تعليمية تربوية، وإنتاج برامج في مجال محو الأمية مثلاً. ولا ريب أن ذلك يساعد على تعميم التعليم عن طريق الاستخدام المنظم لوسائل الإعلام بصورة عامة والتلفزيون بصورة خاصة، لأن هذه الوسائل هي وسائل ثقافية، تنشر الثقافة، لكن أية ثقافة؟ بالطبع، إن ما نراه ونسمعه في وسائل الإعلام بعيد من الثقافة، والثقافة الأصلية تحديداً. فإين هو دور وسائل الإعلام في تثقيف الرأي العام والشباب اللبنانيين وفي إقامة البرامج والأفلام الوثائقية عن أعلام العلم والفكر والأدب؟

ماذا تبث هذه الوسائل غير البرامج الدعائية والإعلانية الإباحية والمثيرة؟ وهل على هذا النحو تساهم في تغذية مخيلة شباننا وأجيالنا الصاعدة «حلم لبنان المستقبل» عبر الأفلام الإباحية وأفلام الرعب والعنف التي تفتقر إلى التوجيه والتوعية؟

بالطبع، ليس المطلوب أن تخصص وسائل الإعلام للعمل التربوي، لكن يجب أن تساعد على ذلك، كتخصيص أيام العطلة الأسبوعية لبث برامج تربوية - تعليمية^(٥١) وهذا بدوره يساعد إلى حد كبير على نشر المعرفة والعلم والثقافة، وهو عامل مساعد أيضاً للمؤسسة التعليمية، فضلاً عن أنه يكون قاعدة لتربية مستمرة (éducation permanente). وهكذا يجب ألا تكون المدرسة المكان الوحيد للعلم. وعملية نقل المعرفة لا يمكن أن تكون محصورة بمؤسسة

(٤٩) فتوني، «العلاقة بين التربية والتنمية وصلتها بالقضية الوطنية»، ص ٢٢٧.

(٥٠) أنظر: عبد الله عبد الدائم، التربية والتعليم في البلاد العربية، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٤)، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٥١) حول هذا الموضوع انظر: Pierre Bourdieu, "Propositions pour: L'enseignement de l'avenir," Rapport du Collège de France, in: Recherches Pédagogiques, no. 16 (1986), pp. 22-23.

واحدة، بل يجب الأخذ في الحسبان شبكة من أماكن (مؤسسات) المعلومات المكّلة (Réseau de lieux de formation complémentaire) وفي داخل هذه الأماكن يجب أن تتحدد الوظيفة الرئيسية للمدرسة^(٥٢).

من هنا، لا بد من تأكيد ضرورة إيجاد المؤسسة التربوية المفتوحة (المدرسة والجامعة)، التي هي بوجه من الوجوه بيت مشترك، مكان للقاءات بين الأجيال وبين البيئة تحديداً، بين «المقيمين القدامى والمهاجرين الجدد»^(٥٣).

وهكذا يمكن القول إن التربية يجب أن تستمر مدى الحياة، ولا يمكن أن تستمر إلا عن طريق المؤسسة التربوية المفتوحة والمنتجة، بحيث إن مفهوم المدرسة المنتجة أوسع وأعمق وأبعد نظراً من كل الرؤى التعليمية السابقة. فهو يذهب إلى ما وراء جدران المدرسة وحدود التعليم ليبصر «مخرجاتها» - وهو المتعلم بعد تخرجه - ماذا أفاد واستفاد من مجتمعه نتيجة ما حصله من التعليم من قبل؛ وينفذ إلى ما حققه هذا التعليم بالفعل من هدف وما حققه المجتمع بالفعل من هدفه في التعليم؛ ويوازن بين عائدات هذا التعليم وما أنفق عليه من وقت وجهد ومال. بعبارة أخرى تهتم المدرسة المنتجة بـ «مصادقية» و «جدوى» تعليمها في الحياة، اهتمامها بالجهود والنتائج التنظيمية المتعلقة بالمدخلات والوسائل والمنتوجات والنتائج النهائي داخل جدرانها^(٥٤).

هكذا نجد أنفسنا، من خلال المدرسة المنتجة أمام رؤية «شمولية»، «إنسانية»، «علمية» للتعليم. ويجب أن تهتم المدرسة من دون شك، بالتعليم العقلاني^(٥٥). وهدفه ليس اكتساب العلوم، بل تعلم اكتسابها. إنه لا يريد أن يجعل الطالب عالماً، ولكنه يريد إعطاءه

الفرصة ليصبح كذلك. والتعليم العقلاني يركز على مفهوم تراتب القدرات: الذاكرة، الذكاء، الإرادة، التي تمثل بمجموعها الطبيعة العقلية للإنسان. لكل قسم منها يجب أن نوجه اهتمامنا ورعايتنا. ولكن للإرادة والذكاء المقام الأول والأهمية الأولى. ولهما تقديرنا البالغ. أما الذاكرة فيجب أن تحتل موقعها في الأخير.

أما إذا انتقلنا إلى الجامعة المنتجة، فإلى ما أوردناه يجب إضافة أن يقتصر الإعداد على الاختصاصات التي تتطلبها سوق العمل ودواعي المهن القائمة والمحتملة. أما الاختصاصات النظرية التي يصب خريجوها في دهاليز البطالة، كاختصاصات الفنون والآداب والعلوم الإنسانية والحقوق، فيقتصر الإعداد على الذين ثبتت موهبتهم وحسن استعدادهم لتلك الاختصاصات.

وفي الجامعة المنتجة يبنى الإعداد على أساسين اثنين^(٥٦):

أ - إمكانات الطلاب في استيعاب مجموعة أرصدة اختصاص معينة: معرفة وممارسة وإنتاج وخبرة، وبناء تلك المجموعة من الأرصدة على متطلبات المهن القائمة والمحتملة. يضاف إليها أرصدة ثقافية تتناسب مع قدرات الطالب، ومع درجة تعقيد أرصدة الاختصاص التي اختارها كل منهم.

ب - إنشاء مؤسسات إنتاج في الجامعة تكون محلاً للتطبيق وتستوعب أعداداً وافرة من الطلاب يعملون فيها، وتؤسس هكذا لنهضة صناعية وتقدم نموذجاً صالحاً للاقتصاد. وتشتمل المؤسسات على الصيانة والإنتاج الصناعي والفكري والأدبي والفني ومختلف الاختصاصات التطبيقية. ويترك لكلية التربية إعداد أساتذة التعليم في المدارس.

وفي هذه الجامعة (المنتجة) نتلافى هدر الطاقات الإنسانية ونساهم في التنمية الشاملة ونخفف من

Ibid., p. 25.

Ibid., p. 26.

(٥٤) الغنام، «المدرسة المنتجة: رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع»، ص ١١.

Antoine Léon, *Introduction à l'histoire des faits éducatifs* (Paris: P.U.F., 1980), p. 90 et ss.

(٥٥) حول هذا الموضوع أنظر:

(٥٦) نزار الزين، «بطالة خريجي التعليم العالي»، أوراق جامعية، السنة ٢، العدد ٦ و٧ (١٩٩٤).

وطاة البطالة على نحو كبير، كما نسمح للإنسان أن يعبر عن امكاناته وأن يتمتع بقدر وافر من السعادة.

وهذه هي مسؤولية المناهج التعليمية، وقبل ذلك مسؤولية السياسة التربوية الهادفة، التي تحول التعليم التقليدي إلى تعليم منتج حقاً.

وهذا يخضع لاعتبارات ومساائل خارج التعليم نفسه وخارج المسؤوليات المباشرة للإدارة التربوية، سواء على المستوى المركزي أم على المستوى الإجمالي في المؤسسة التربوية (المدرسة والجامعة)، ألا وهو وجود سياسة تربوية عامة وخطة شاملة وإرادة سياسية حقيقية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية على أساس من العدل والكفاية وتطويراً لسوق العمل والعمالة من حول التعليم بما يتفق وطموحات المؤسسة التربوية والتعليم المتقدم.

خاتمة

ليس المقصود من وراء بحثنا هذا اقتراح منهج مثالي، لأنه في الحقيقة يصعب عمل مثل هذا المنهج في مجتمع تتعدد فيه الأفكار والاتجاهات والآراء، فضلاً عن التغيير الحاصل بمرور الزمن، الذي يقف بدوره حائلاً دون اقتراح منهج دائم ومستمر. ولكننا سلطنا الضوء على أهم المشكلات التي يعانيها المنهج التعليمي في جميع المراحل التعليمية من جهة، إضافة إلى وضع بعض الأسس والمرتكزات والتصورات التي تساهم في إنجاز منهج جديد، من جهة ثانية.

هذه المبادئ والأسس المقترحة، تؤلف، باعتقادنا، نقطة انطلاق صالحة وأساساً سليماً لبناء المناهج التعليمية المنشودة.

ونؤكد أن عمل المناهج التعليمية وإنجازها يجب أن يكونا عملاً جماعياً عن طريق تأليف لجان متخصصة لكل مرحلة تعليمية، بهدف وضع منهج يأخذ في الحسبان نمو المتعلم وحاجاته وميوله واتجاهاته وقدراته ومهاراته واستعداداته من جهة، ونمو المجتمع وحاجاته إضافة إلى التطور العلمي والتقني من جهة ثانية. ولا شك في أن ذلك يتطلب إنشاء مراكز أبحاث وكادر متخصص. وفي غياب هذه المراكز لا يمكن التطوير ولا التعديل ولا التحسين. كما نؤكد أن هذا العمل تتحمل مسؤوليته الدولة وحدها، لأن المنهج هو موقف سياسي قبل أي شيء. وبالنتيجة فإن تغيير المناهج وتطويرها لا يعدو كونه إحدى الوسائل لإصلاح التربية في لبنان. وهناك أمور كثيرة يجب أن تسلط عليها الأضواء، وفي مقدمتها: إعداد المعلمين وتأهيل الإدارات، وجغرافية المؤسسات التعليمية لجهة توزيعها وتنوعها ومستواها، إلى جانب الوسائل التعليمية والكتب المدرسية وغيرها. وفي هذا السياق ندعو إلى إنشاء مجلس عالٍ للتربية، يهتم بالسياسة التربوية والتخطيط والبحوث والتدريب والإعداد، وتنتج منه مناهج تعليمية حيّة، متحركة، وتكون صورة لحياة الإنسان التي تسعى دائماً نحو الأسمى والأفضل والأكمل. بالمنهج، أخيراً، يمكن أن نبني الإنسان الذي نريد ◇

تطور وضع المرأة في السلطة (***) واتخاذ القرار في لبنان ١٩٨٠-١٩٩٤

الذي أنتجته التحولات المعرفية الراهنة.

والمشاركة بهذا المعنى نقيض للاستفراد، سواء أكان استفراداً بالسلطة على اختلاف درجاتها ومستوياتها، أم كان استفراداً بالثروة، أم استفراداً باتخاذ القرارات الدنيا، كالقرار داخل الأسرة على سبيل المثال.

ويتسع مفهوم المشاركة في المستوى الدولي ليشمل حدود الشراكة الدولية، كـ «الشراكة من أجل السلام»، متكافئة كانت أم غير متكافئة. ويتسع في المستوى المحلي ليشمل الشراكة بين المجموعات البشرية المتعددة الانتماءات العرقية والثقافية والدينية. ويضيق في المستوى الاجتماعي حتى حدود الشراكة بين المرأة والرجل، كل ذلك في شبكة من الاعتماد المتبادل تدعى العدالة، وتطمح ربما إلى أن تكون متكافئة.

ولا يسع الباحث في العلوم الاجتماعية أو العلوم السياسية اليوم إلا أن يلاحظ أن درجة غياب المرأة عن المشاركة في الحياة العامة متلازمة مع درجة تطور المجتمع وتقدمه، وربما أمكن القول إن غياب الصراع بين المرأة والرجل هو مؤشر على غياب الصراع بين التجمعات المختلفة في المجتمع. وبهذا المعنى تصبح المشاركة كآلية من آليات الممارسة

تتخذ قضية المرأة اليوم أبعاداً جديدة فرضتها التغيرات في الرؤى النظرية لقضية التنمية. ولعل المراجعة النقدية للمفاهيم التي كانت تقيس النتيجة بدرجة النمو الاقتصادي والدخل الفردي، مضافة إلى فشل التجارب التنموية المختلفة في العالم الثالث، اشتراكية كانت أم رأسمالية، أدت إلى إضفاء أهمية خاصة على موضوع التنمية البشرية، وبالتالي جعلت موضوع ادماج المرأة في عملية التنمية موضوعاً أساسياً من موضوعات التنمية المستدامة. لكن هذا الادماج في عمليات التنمية لن يكون موضوعاً أساسياً وفاعلاً، إلا إذا استطاعت المرأة الوصول إلى مواقع السلطة واتخاذ القرار في جميع المستويات.

هذا التصور لقضية التنمية البشرية يجعل من مفهوم المشاركة مفهوماً أساسياً في تعديل المفاهيم الناظمة لحياة البشر وعلاقاتهم الاجتماعية. وربما تتأسس الأهمية المركزية لهذا المفهوم على استبعاد مفهوم الصراع من حلبة العلاقات، محلية/اجتماعية كانت أم دولية، وهي تقوم في مجال السياسة والاجتماع على مفهوم القبول بالآخر، والقبول بالمشاركة معه، هذا القبول الذي يرفع العلاقات الديمقراطية؛ وفي مجالات الاقتصاد، يستند مفهوم المشاركة إلى مفهوم «الاعتماد المتبادل» كإحدى الآليات المتقدمة لعمليات العولمة وبناء النظام العالمي الجديد

(*) استاذة العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية - بيروت.

(**) استاذة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية - بيروت.

(***) قدمت هذه الدراسة في الأصل إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) - بيروت.

الديمقراطية «صمام أمان» للحياة السياسية والاجتماعية. ولا بد من أن تكون هدفاً للمعنيين بشؤون المجتمع واستقراره وتقدمه.

في المنهج المتبع

من هذه الفرضية، أي اعتبار مشاركة المرأة في الحياة الوطنية مقياساً لدرجة تقدم المجتمع وتطوره، انبثق التصور النظري الذي تم على أساسه اختيار مؤشرات البحث والعينات التي يجب معاينتها. فالمشاركة تتطلب حضوراً كثيفاً للمرأة في أماكن العمل على المستويات كافة، وتتطلب كذلك انعكاساً تمثيلاً لهذا الحضور في مراكز القرار.

من هنا، فقد انطلق البحث عن حضور المرأة في صناعة القرار في دوائر ثلاث: دائرة القرار البدني، أي الفئة الثالثة في الدولة، التي تعادل مستوى رئيس قسم في القطاع الخاص؛ ثم دائرة القرار الوسيط، التي تعادل الفئة الثانية في الدولة، ووظيفة نائب مدير في القطاع الخاص؛ ثم دائرة صياغة القرار، أي الفئة الأولى في الدولة، التي تعادل وظيفة المدير في القطاع الخاص. هذه الدوائر الثلاث هي المعنية بصياغة القرار في النظم الديمقراطية. أما اختيار العينات فقد خضع لاعتبارات تقسيم القرار الى مستويات ثلاثة:

- القرار السياسي: وفي هذا المستوى، اعتبر وجود النساء في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفي السلطات المحلية، مؤشراً على إمكان مساهمة المرأة في القرار.

- القرار الإداري: وفي هذا المستوى تم البحث عن وجود المرأة في الفئات الإدارية الثلاث، لكون هذه الفئات الأولى والثانية والثالثة تشارك في صنع القرار الإداري.

- القرار الاقتصادي: وقد انطلقنا في البحث عن مشاركة المرأة في القرار الاقتصادي من فرضية محددة، تعد أن القرار الاقتصادي في نظامنا الاقتصادي الحر هو قرار المالكين في الدرجة الأولى ونقابات المهن الحرة في الدرجة الثانية، لذلك كان علينا أن نبحث عن مشاركة المرأة في الملاكيات الاقتصادية، وعن مشاركتها في مجالس النقابات في المهن الحرة.

صعوبات العمل

لم نكن نتوقع، ونحن نفكر في صياغة الفرضية واختيار العينات، أننا سنواجه بهذا الكم الهائل من الصعوبات والعوائق، التي تنتمي في رأينا الى مجالين مختلفين:

- الأول متعلق بما نعرفه جميعاً عن غياب القاعدة الاحصائية في لبنان. إلا أن ذلك لم يكن العائق الوحيد، بل أن نتائج الحرب قد تجلت في إدارات الدولة. وقد تبين لنا أن الكثير من أرشيفات الوزارات قد فقد، وإن وجد بعضها فهو غير كامل وتنقصه الدقة، وغير مصنف بحسب الجنس، (Gender) وكذلك لا يلحظ التطورات الكاملة لحال الموظفين، ولا يشير بالتالي إلى حالات الانتقال والترقي بين الفئات. والصعوبة الأخرى المضافة هي كثرة التكاليفات بين الفئات، كأن يكلف موظف فئة ثالثة بمهام فئة ثانية، وفي بعض الأحيان بمهام الفئة الأولى دون أن يشار إلى ذلك. هذه الصعوبات دفعت بنا إلى معاينة الارشيفات بصورة فردية ونعد باليد صفحة صفحة إجمالي عدد الموظفين، ثم عدد الإناث، مع ما يحتمل ذلك من خطأ نظراً إلى تشابه بعض أسماء النساء مع أسماء الرجال، وفي مثل هذه الحال، احتسب الاسم مع الذكور أينما وقع.

- الثاني: هو عدم تجاوب المسؤولين مع طلباتنا في الحصول على المعلومات، الأمر الذي كان يؤخر العمل، ويتطلب بالتالي وقتاً إضافياً للتدخل مع المسؤولين للسماح لمساعدتي الباحثين بالدخول إلى الارشيف.

وقد تبين لنا في المرحلة الثانية، أي عند تدقيق المعطيات، أن المسؤولين قد استفادوا من مبادرتنا. ولحسن الحظ وجدنا لديهم لوائح كاملة للعام ١٩٩٤. وجمعت هذه اللوائح وتمت إضافتها إلى المعلومات التي لدينا. ولكن هذه اللوائح ظلت تشكو عدم وجود تصنيف على أساس الجنس (Gender)، الأمر الذي اضطرنا مرة أخرى إلى الدخول إلى الارشيف للحصول على عدد الإناث ومقابلتها وتدقيقها بالأرقام السابقة التي حصلنا عليها في آب/ أغسطس ١٩٩٤، والتي كانت تشمل معلومات حتى العام ١٩٩٢ فقط.

ولا بد هنا من تسجيل ملاحظة مهمة، وهي أن الأرقام تترك القطاع العام والإدارة. وربما يعود ذلك إلى غياب الضبط الإداري، ولكنه عائد بالدرجة الأولى

تبين تطابقاً شبه كامل في الملفات ما بين الوزارات ومجلس الخدمة المدنية.

ما هو مقدار صحة هذه الفرضية في ظروف لبنان، وهل المعطيات التي جمعت أكدت هذه الفرضية؟

عودة إلى الوقائع والأرقام

العودة إلى الوقائع في ظروف لبنان تفرض علينا رؤيتها في إطارها الزمني الذي يجعل من فترة الحرب اللبنانية فترة توقف آليات التقدم والتطور في المجتمع، بل فترة تراجع في مستويات هذا التقدم أيضاً، وبخاصة إذا ما قيست سنوات الستينات وبداية السبعينات التي شهدت تطوراً ملحوظاً في جميع مستويات البنية الاجتماعية وخصوصاً في مستويات التعليم، كما يظهر الجدول رقم (١).

إلى تخلف الإدارة اللبنانية، حيث لا تزال وسائل التسجيل والضبط تجري باليد، وهذا ما يجعل من مكننة الإدارة ضرورة ملحة، لكن يجعل من الضروري كذلك التدخل في هذه المكننة لتتضمن ما نسميه «الجندر - داتا» وهي مسألة في غاية الأهمية، وربما كانت هذه النقطة أساسية من أجل بناء استراتيجية واضحة المعالم لتقدم المرأة وإدماجها في عملية التنمية.

ونظراً إلى أن العمل شمل وزارات عديدة، فقد وجدنا أن المقابلة بملفات مجلس الخدمة المدنية أمر ضروري، فتمت المقابلة والتدقيق على ملفات ٢٧ وزارة ومديرية عامة. وقد أظهرت أرقام مجلس الخدمة بعض الاختلافات عن أرقام ملفات الوزارات. لكن المسؤولين برروا ذلك بأنهم لا يلحظون المكلفين من الفئات الدنيا ولا المتعاقدين، وفي التدقيق الأخير

جدول رقم (١)

نسب تسجيل النساء من مجموع المسجلين
في مختلف مراحل التعليم (نسبة مئوية)

المرحلة التعليمية	السنة الدراسية	١٩٨٢-١٩٨١	١٩٨٩-١٩٨٨	١٩٩٣-١٩٩٢
المرحلة ما قبل الابتدائية		٤٧,٧٤	٤٨,٢٣	٤٨,٢٥
المرحلة الابتدائية		٤٧,٦٠	٤٨,٤٢	٤٨,٥٧
المرحلة المتوسطة		٥٠,٩٨	٥١,٦٨	٥٢,٩٥
مرحلة التعليم المهني القصير المرتبط بمهن		٦٦,٨٦	-	٤١,٧٤
المرحلة الثانوية		٥٢,١٦	٥٢,٢٩	٥٣,٦٩
المرحلة الجامعية (١٩٨٣-١٩٨٢)		٤٧,٢٨	-	٥٠,١٩

المصدر: دراسة ميدانية أجريت في العام ١٩٩٤ للأعداد للتقرير الوطني إلى بكن.

أما في مستويات تطور القوى المنتجة والقوى العاملة فتشير الأرقام الى أن نسبة القوى العاملة النسائية قد زادت نحو ١٩ في المئة على ما كانت عليه سنة ١٩٧٠. وهذا رقم مهم اذا ما قيس بأرقام نسبة القوى العاملة النسائية في بلدان العالم الثالث بما فيها بلدان العالم العربي. ولكن هذه النسبة لم تتطور على النحو المطلوب. فلقد أدت الحرب، كما نعلم، إلى تدمير البنى التحتية وتراجع مستوى القوى المنتجة

الزراعية والصناعية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تباطؤ الحركة الانتاجية بوجه عام وتراجع قوة العمل. ولقد انعكس ذلك بالطبع على تطور نسبة مشاركة المرأة، حيث بلغت نسبة انخراطها في العمل سنة ١٩٩٠ ٢٧,٨ في المئة بحسب جدول السكان النشّاط اقتصادياً (انظر الجدول رقم (٢)).

وهذه الأرقام ذات دلالة سلبية اذا أخذنا في الحسبان المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للعائلات

جدول رقم (٢) السكان النشّاط اقتصادياً (١٩٧٠ - ١٩٩٠)

السنة الجنس	١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٩٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
ذكور	٥٣٣٠٠٠	٨٠,٩٦	٥٧١٠٠٠	٧٦,٩٦	٦٦٠٠٠٠	٧٢,٢٠
إناث	١٢٥٠٠٠	١٩,٠٤	١٧١٠٠٠	٢٣,٠٤	٢٥٤٠٠٠	٢٧,٨٠
المجموع	٦٥٨٠٠٠	١٠٠	٧٤٢٠٠٠	١٠٠	٩١٤٠٠٠	١٠٠

United Nations, *World Demographic Estimates and Projections 1950-2025* (New York, United Nations, 1988), p.288.

المصدر:

الأسري، ولا تزال التربية الأسرية تعيد انتاج صورة التمييز بين الذكور والإناث.

ما هو حجم هذه المشاركة؟ وما هي دلالتها؟ لنعد إلى الأرقام.

قبل الحصول على المعطيات الرقمية كانت الملاحظة التجريبية هي الأساس في صياغة الفرضية. ولكن الأرقام التي جمعت أكدت الإنطباع السائد في أن مشاركة المرأة في القرار على جميع المستويات ليست دون المستوى المطلوب فحسب بل هي غائبة غياباً شبه كلي. وإذا كانت المعطيات المحصلة لا تقدم جديداً في صياغة تصوراتنا عن المرأة ولا تعدل الإنطباع السائد،

اللبنانية إبان الحرب، التي دفعت المرأة إلى العمل، كفقدان المعيل للأسرة أو هجرته إلى الخارج بسبب الحرب وتفاعلاتها الطائفية والمذهبية كما يشير علي فاعور في كتابه البحث عن وطن وفي مطلق الأحوال فإن هذه النسبة في قوة العمل المنتج لم تنعكس كما سنرى على حالة المرأة بعامة، فبقيت مشاركة المرأة محصورة في الأعمال الأقل كفاءة والأقل قدرة في المشاركة في صنع القرار. ونستطيع القول ان المرأة غائبة غياباً شبه كامل عن هذه المشاركة في جميع المستويات الإدارية والاقتصادية والسياسية، وحتى الإجتماعية، إذ لا تزال بعيدة من المشاركة في القرار

أولاً: حضور المرأة ومشاركتها في القرار السياسي

ربما كانت المشاركة السياسية هي الدليل الأبرز على وصول المساواة بين الرجل والمرأة إلى الحدود المبتغاة، لأن القرار السياسي، من جهة، يتغلغل في جميع مستويات القرارات الأخرى ويؤثر فيها، وهو تتجلى فيه من جهة أخرى، أنظمة السلوك والقيم الاجتماعية التي تساهم في صياغته وأساليب تنفيذه.

وإذا كانت مشاركة المرأة

السياسية في مستوياتها الرسمية الحكومية أو غير الحكومية المتمثلة بانخراطها في الأحزاب والنقابات والقوى الاجتماعية الأخرى، لا تزال دون المستوى المطلوب في جميع أنحاء العالم، كما تشير إلى

إن درجة غياب المرأة عن المشاركة في الحياة العامة متلازمة مع درجة تطور المجتمع وتقدمه وربما أمكن القول، إن غياب الصراع بين المرأة والرجل هو مؤشر على غياب الصراع بين التجمعات المختلفة في المجتمع

ذلك معطيات وأبحاث كثيرة، فهي في لبنان لا تزال ضعيفة جداً، الأمر الذي يتطلب في رأينا تدخلاً إرادياً من أجل تشجيع مشاركة المرأة السياسية وتدعيمها: وسنرى في ما تمكنا من الحصول عليه من معطيات في القطاع العام وفي مستويات السلطة التنفيذية والتشريعية، ضعف هذه المشاركة أن لم نقل غيابها (انظر الجدول رقم (٣)).

فهي تساعد على تثبيت ادعاءات المرأة حول التمييز في مجال المشاركة، وبخاصة إذا تتبعنا مسار هذه المشاركة في الإطار الزمني، أي منذ ما قبل الثمانينات، لكون سنوات الثمانينات هي سنوات الحرب الأهلية بامتياز، نجد أن تطور نسبة هذه المشاركة ضعيف جداً، حتى عام ١٩٩٤. وفي بعض الأحيان، هناك تأخر واضح في نسب المشاركة على الرغم من الانفجار الحاصل في مستوى تقدم التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص^(١). ومع ذلك فقد عدنا أن الحرب مسؤولة عن الكثير من هذا الغبن اللاحق بالمرأة

وأن البحث في السنوات التي تلت دخول لبنان مرحلة السلام ومرحلة إعادة بناء الإدارة والدولة سيقدم إلينا معطيات أخرى أكثر إيجابية. لكن المفاجأة هي أن ذلك لم يحصل، وأن السلام لم يؤدي إلى رفع الغبن عن المرأة، فالنسبة لا تزال كما هي، وإذا زادت قليلاً فهذه الزيادة لا تتناسب أبداً مع تزايد مهارات المرأة وقدراتها ونسبة مشاركتها في قوى العمل.

من هذا المنطلق سنورد تباعاً حضور المرأة ومشاركتها في السلطة والقرار، مقسمين ذلك كما جاء في مشروع البحث إلى ثلاثة أقسام:

- حضور المرأة ومشاركتها في القرار السياسي.
- حضورها ومشاركتها في القرار الإداري.
- حضورها ومشاركتها في القرار الاقتصادي.

(٢) انظر الجدول رقم (١) المتعلق بتطور التعليم عند الاناث.

جدول رقم (٣)
مشاركة المرأة في القرار السياسي

المتغير		١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٠			١٩٩٢			١٩٩٤		
		النسبة المئوية	التراتب	التراتب الإجمالي	النسبة المئوية	التراتب	التراتب الإجمالي	النسبة المئوية	التراتب	التراتب الإجمالي	النسبة المئوية	التراتب	التراتب الإجمالي	النسبة المئوية	التراتب	التراتب الإجمالي
السلطة السياسية	الوزراء	٢٢	٠	٠	١٠ (٥)	٣٠	٠	٠	٠	٢٤	٠	٠	٢٠	٠	٠	٠
	النواب	—	—	—	٩٢ (٥٥)	٦٧	٠	٠	٠	١٢٨	٢,٣	٣	١٢٨	٢,٣	٣	٢,٣
السلطات المحلية	المحافظون	٥	٠	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٠	٠	٦	٠	٠	٠
	الناطقون	٢٤	٠	٢٤	٠	٠	٠	٠	٠	٢٤	٤,١	١	٢٤	٤,١	١	٤
	رؤساء البلديات	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٩٠	٠,٧	٣	٢٩٠	٠,٧	٣	٠,٧
	المختار	—	—	—	—	—	—	—	—	١٨٠٠	٠,٠٥	١	١٨٠٠	٠,٠٥	١	٠,٠٥

(٥) عام ١٩٨٤.
(٥٥) عام ١٩٨٢.
المصدر: - مجلس الوزراء، مؤسسة للتحقيقات الوطنية، الشؤون القانونية.
- مصلحة الشؤون الإدارية.
- وزارة الداخلية، ديوان الوزارة.
- وزارة الشؤون الاجتماعية، ديوان الوزارة.
ملاحظة: المعلومات الخاصة بعدد رؤساء البلديات والمختار تحتمل الخطأ (+) ١٠ إلى - (١٠).

لقد تم جمع المعطيات كما سبق أن قدمنا في ثلاث دوائر تمثل دوائر السلطة السياسية، وهي مجلس الوزراء ومجلس النواب والسلطات المحلية.

لم نفاجأ بالطبع في غياب المرأة عن السلطة التنفيذية، فذلك معروف من العامة والخاصة، فلم يحصل في تاريخ لبنان أن كان هناك امرأة وزيرة. وعلى الرغم من تراوح عدد الوزراء بين الأربعة وزراء والثلاثين وزيراً، فإن ذلك لم يؤد إلى توزيع أية امرأة. وهنا لا مجال للحديث عن النسبة، فهي كانت ولا تزال حتى إشعار آخر تساوي صفراً.

أما مجلس النواب الذي مُدّد له منذ سنة ١٩٧٢ مرات عدة وفقد الكثيرين من أعضائه خلال الفترة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٩٠ تاريخ أول تجديد للمجلس بعد الحرب، فإن نسبة النساء في لوائح الترشيح للتجديد الأول للمجلس بعد الحرب فاقت كثيراً نسبتهن في الترشيح للانتخابات الأخرى سنة ١٩٩٢. أما نسبتهن في نتائج الانتخابات الأخيرة، أي

انتخابات عام ١٩٩٢، فقد بلغت ٢,٣ في المئة، أي ثلاث نساء من أصل ١٢٨ نائباً. وفي رؤساء اللجان في البرلمان بلغت النسبة ٧,٦ في المئة، أي امرأة واحدة من أصل ١٣ شخصاً. وهذه نسبة ضئيلة كما نرى ولا تعكس بصورة صحيحة قدرات النساء وانخراطهن في الحياة العامة على جميع المستويات.

وإذا كان هذا هو وضع السلطة التشريعية فكيف هو في السلطات المحلية؟

تشير الأرقام التي توافرت بصعوبة بالغة من وزارة الشؤون البلدية والقروية، نظراً إلى حداثة نشوء هذه الوزارة وإلى استمرار السجال بينها وبين وزارة الداخلية حول الصلاحيات والتبعية الإدارية، إلى غياب شبه كلي للمرأة عن هذه السلطات. ومع أن المعطيات التي أمكن تحصيلها من هذه الوزارة تحتمل الخطأ، نظراً إلى طول المدة التي غابت عنها انتخابات السلطات المحلية، فإنها تنبئنا بأسباب مضافة لهذا الغياب تتعلق بالعوائق الموضوعية المرتبطة بالقيم الاجتماعية. فعلى مستوى البلديات هناك

إن المرأة غائبة غياباً شبه كامل عن المشاركة في جميع المستويات الإدارية والاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، إذ لا تزال بعيدة من المشاركة في القرار الأسري، ولا تزال التربية الأسرية تعيد إنتاج صورة التمييز بين الذكور والإناث

ثلاث نساء رؤساء بلديات من أصل ٣٦٠ بلدية، أي بنسبة هي ٠,٣ في المئة. أما المخاتير فهناك واحدة فقط نعرفها شخصياً لكنها لم تظهر في سجلات وزارة الشؤون البلدية والقروية، وهي واحدة من أصل ١٨٠٠ مختار سنة ١٩٩٤. وفي

المجالس البلدية كانت المرأة تمثل ٠,٩٣ في المئة سنة ١٩٨٤، مقابل ٠,٢٨ في المئة سنة ١٩٩٤. ويعود هذا التدهور بالطبع ليس إلى عدم وجود المرأة وإلى عدم اقتحامها هذا المجال فحسب بل إلى وفاة الكثيرين خلال هذا الوقت الطويل الذي لم يشهد انتخابات بلدية واختيارية. أما في المجالس الاختيارية فلم يظهر أي أثر لوجود النساء. على الرغم من أن عدد المجالس الاختيارية قد بلغ ٥٤٠٠ عضو سنة ١٩٨٠ (انظر الجدول رقم (٤)).

جدول رقم (٤)
مشاركة المرأة في السلطات المحلية (مجالس بلدية، مجالس اختيارية)

الفترة	١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٠			١٩٩٢			١٩٩٤		
	المعد	الانث	النسبة للثوية	المعد الإجمالي	الانث	النسبة للثوية	المعد الإجمالي	الانث	النسبة للثوية	المعد الإجمالي	الانث	النسبة للثوية	المعد الإجمالي	الانث	النسبة للثوية
رؤساء البلديات	—	—	—	—	—	—	٢٩٠	٣	٠,٧٦	٣٩٠	٣	٠,٧٦	٣٩٠	٣	٠,٧٦
أعضاء المجالس البلدية	١٦٠٠	١٥	٠,٩٣	١٤٠٠	١٥	١,٠٧	١٣٠٠	١٠	٠,٧٦	١٣٠٠	٥	٠,٣٨	١٣٠٠	٥	٠,٣٨
المخاتير	١٨٠٠	—	—	١٨٠٠	—	—	١٨٠٠	١	٠,٠٥	١٨٠٠	١	٠,٠٥	١٨٠٠	١	٠,٠٥
أعضاء المجالس الاختيارية	٥٤٠٠	—	—	٣٠٠٠	—	—	٢٥٠٠	—	—	٢٥٠٠	—	—	٢٥٠٠	—	—

المصدر: - ديوان وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- إجمالي عدد البلديات في لبنان ٦٩٠ بلدية، منها ٣٠٠ بلدية متخلة بسبب موت الأعضاء، وهي قدار بالتكليف من قبل اللاتمعاتين.
- آخر انتخابات بلدية أجريت في لبنان ١٩٦٣.
- هناك رقمستان أصليتان من بين النساء الثلاث، أما النتائج فهي اللاتمعات التي تدير عدد من البلديات المتخلة.
- الأرقام المتخلة بالمخاتير والمخسوة في البلديات تحتل الخط (١٠٪ + أو -).

وكما هو متوقع في وظيفة المحافظ، فإن المرأة غائبة كلياً عن هذا الموقع المهم الذي يجمع بين الإدارة والسياسة، وهي توجد بنسبة ضعيفة في وظيفة القائمقام، أي الوظيفة الإدارية العليا على مستوى القضاء، وهي تمثل ١ من ٢٤ أي ٤,١٦ في المئة (أنظر الجدول رقم (٤)).

هكذا نرى أن المرأة غائبة غياباً شبه كلي عن دوائر القرار السياسي تشريعياً وتنفيذياً. وهذا في رأينا ذو دلالة قوية على آليات التمييز الضمنية التي تنتجها وتعيد انتاجها القيم الاجتماعية، وهو بالتالي مؤشر على درجة تطور المجتمع وتقدمه.

وإذا كان الأمر كذلك في القرار السياسي الداخلي فما هو مقدار مشاركة المرأة في القرار السياسي الخارجي؟

إن غياب المرأة عن مواقع السلطة ينعكس على

المشاركة في اتخاذ القرار في جميع المستويات. وإذا كان وجود المرأة في السلك الخارجي وفي دوائر وزارة الخارجية قد بدأ يتطور على نحو إيجابي، إذ إن وجود المرأة قد تعدى الـ ١٠ في المئة من مجمل العاملين، فهو لا يزال على مستوى اتخاذ القرار ضعيفاً جداً في حدود ١,٥ في المئة على مستوى السفراء، أي هناك سفيرة واحدة من أصل ٦٦ سفيراً. وحتى في مستوى المستشارين لا تزال هذه النسبة ضعيفة وهي في حدود ٩,٤ في المئة مقابل ٢١ في المئة في رتبة الملحق. ومع ذلك فإن تزايد وجود النساء في ملاك هذه الوزارة حيث تبلغ النسبة ١٢,٤١ في المئة، يعد مؤشراً إيجابياً، وبخاصة إذا علمنا أن متطلبات العمل في السلك الخارجي تتطلب كفاءات عالية ومهارات خاصة. إلا أن ذلك لا يزال بالطبع دون المستوى المرغوب فيه، كما يدل على ذلك الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)
وضع النساء في وزارة الخارجية (١٩٩٥)

النسبة المئوية	عدد الإناث	العدد الإجمالي		
١,٥	١	٦٦	سفراء	السلك الدبلوماسي
٩,٤	٥	٥٣	مستشارون	
١٧,٤	٨	٤٦	سكرتير	
٢١	٤	١٩	ملحق	
٩,٧	١٨	١٨٤	المجموع	
-	-	-	الفئة الأولى	الملاك الإداري
صفر	صفر	١	الفئة الثانية	
٣٣,٣	٥	١٥	الفئة الثالثة	
١٠,٤٥	٢٣	٢٢٠	الفئات الثلاث الأولى	دبلوماسي / إداري
١٢,٤١	٣٥	٢٨٢	مجموع موظفي ملاك الوزارة	

المصدر: وزارة الخارجية.

ثانياً: حضور المرأة ومشاركتها في القرار الإداري

في هذا المجال حاولنا البحث عن معطيات وأرقام حول وجود المرأة في مستويين:

١ - الهياكل الإدارية للدولة: وفي هذا المجال تم البحث في الفئات الثلاث التي تساهم ولو نظرياً في صياغة القرار في ظل الأنظمة الديمقراطية، وهي الفئات الأولى والثانية والثالثة.

٢ - عينات من المصالح المشتركة ومن المصالح المستقلة.

١ - حضور المرأة في الهياكل الإدارية

من أجل الحصول على صورة واضحة لوجود المرأة في الهياكل الإدارية للدولة تم جمع معطيات وأرقام من الوزارات التالية: مجلس الوزراء، وزارة

الاقتصاد، وزارة العمل، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، وزارة الشؤون الاجتماعية. فضلاً عن مجلس النواب وإدارات أخرى في الدولة. وبعد ذلك تمت مقابلة المعطيات التي جمعت محلياً في أماكن الوزارات بملفات مجلس الخدمة المدنية، فجمعت معلومات أو دقت لـ ٢٧ وزارة ومديرية عامة من مجلس الخدمة المدنية لغاية عام ١٩٩٢. ثم في المرحلة الثانية، أي في التدقيق الأخير، أعيد تدقيق الأرقام، وأضيفت أرقام جديدة لسنة ١٩٩٤.

وإذا كنا نعرف غياب المرأة عن الفئة الأولى، حيث النسبة كانت صفراً قبل سنة ١٩٩٠، كما تظهر ملفات مجلس الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٢، فإن هؤلاء النسوة اللواتي ظهرن في السجلات لسنة ١٩٩٤ هن مدير عام واحد والاثنتان الباقيتان هما سفراء بحيث تصبح النسبة ٣,٨ في المئة في الفئة الأولى. أما في الفئة الثانية فالأمر لا يختلف كثيراً.

ونستطيع القول إن المرأة في هذه الفئة لم تسجل تقدماً ملحوظاً، بل سجلت تقهقراً في بعض الحالات كما هي الحال في الشؤون الاجتماعية، بعدما تم الفصل بينها وبين وزارة العمل. وقد تقهقرت من ٣٠ في المئة سنة ١٩٨٠ إلى ٢٨,٥ في المئة سنة ١٩٩٢ ثم إلى ١٤,٢ في المئة بعد فصل الوزارتين. وتشير أرقام مجلس الخدمة المدنية إلى تقدم طفيف في الفئة الثانية مقابلة بسنة ١٩٨٣، فقد تغيرت هذه النسبة من ٢,٦ في المئة سنة ١٩٧٧ إلى ٣,٥ في المئة سنة ١٩٨٤ ثم إلى ٦,٦ في المئة سنة ١٩٩٤. ومع ذلك تظل هذه النسبة ضعيفة جداً وبخاصة إذا علمنا أن الفئة الثانية تأتي

إن المرأة غائبة غياباً شبه كلي عن دوائر القرار السياسي تشريعياً وتنفيذياً. وهذا في رأينا ذو دلالة قوية على آليات التمييز الضمنية التي تنتجها وتعيد إنتاجها القيم الاجتماعية، وهو بالتالي مؤشر على درجة تطور المجتمع وتقدمه

بالتقدم من الفئة الثالثة بواسطة الامتحان وليس بالتعيين. وإذا عدنا إلى الفئة الثالثة فإننا نرى أن الهيكل الإداري للدولة كان سنة ١٩٩٢ يتضمن ١١٤ امرأة من إجمالي الفئة الثالثة البالغ عددها ١٤١٤ موظفاً بنسبة ٨ في المئة. أما سنة ١٩٩٤

فالنسبة كانت ٧,٣ في المئة بتقهقر يقارب ١ في المئة عن سنة ١٩٩٢. وهكذا يطرح تساؤل حاد حول العوائق الذاتية والموضوعية التي تحول دون عبور المرأة من الفئة الثالثة نحو الثانية، إذ إن ١٦ امرأة قد عبرت إلى الفئة الثانية من عدد إجمالي هو ٢٤٢ للذكور والإناث. وهذه نسبة ضئيلة إذا كانت تتطور ضمن التدرج الوظيفي من ١١٤ امرأة هن النساء الموجودات في الفئة الثالثة، وتصبح نسبة العبور بين الفئتين أقل من ٨ في المئة. والتساؤلات حول العوائق الذاتية تحيل مرة أخرى إلى تطور العلاقات الاجتماعية في مجتمع تتجاوز فيه قيم الحداثة مع قيم التقليد على نحو معقد.

ومع ذلك يجب تسجيل التطور الحاصل في حضور المرأة في الفئة الثالثة وتطورها ما بين سنة ١٩٧٧ حيث كانت ٥,١ في المئة وما بين سنة ١٩٩٢ حيث أصبحت ٨ في المئة سنة ١٩٩٢. (انظر الجدول رقم (٦)).

جدول رقم (٦)
النساء العاملات في الفئات الأولى والثانية والثالثة
في كل إدارات الدولة

الفئة	السنة			
	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٨٤	١٩٧٧
الفئة الأولى	العدد الإجمالي فئة أولى نساء النسبة المئوية	٨٣ ١٣٥ ١,٤	٧٢ ٩٠ ٣,٣	١٣٥ ١٣٥ ١,٤
الفئة الثانية	العدد الإجمالي فئة ثانية نساء النسبة المئوية	٢٣١ ١٦ ٢,٦	٢٤٢ ١٦ ٦,٦	١٦٨ ٦ ٣,٥
الفئة الثالثة	العدد الإجمالي فئة ثالثة نساء النسبة المئوية	١١٥٣ ٩١ ٥,١	٨٧٩ ١١٤ ٦,٧	١٢٣١ ٩١ ٧,٣

المصدر: مجلس الخدمة المدنية، دائرة الملفات.

لحالي الضمان الاجتماعي وشركة كهرباء لبنان، أن حضور المرأة في الفئة الأولى في الضمان الاجتماعي سنة ١٩٩٤ لم يتعد ٠,٩ في المئة. أي بمعدل امرأة واحدة لإجمالي عدد العاملين في الفئة الأولى الذين يبلغ عددهم أحد عشر عاملاً. في حين هي في شركة كهرباء لبنان صفر في السنة نفسها (أنظر الجدول رقم (٧)) وفي الفئة الثانية، هي ١١ في المئة في الضمان الاجتماعي (أنظر الجدول رقم (٨)).

ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب لحضور المرأة في القرار الإداري الوسطي، وبخاصة إذا قوبلت هذه النسبة بنسبة تطور التعليم الجامعي^(٣).

٢ - حضور المرأة في المصالح المستقلة والمؤسسات المستقلة^(٤)

لم يتغير حضور المرأة في هذه المؤسسات عنها في القطاع العام للدولة. ونتبين من دراسة عينات

(٣) قابل، الجدول رقم (١).

(٤) المصالح المستقلة هي التي تخضع لإشراف مجلس إدارة وتكون تحت وصاية وزير مختص. وغالباً ما تختلف النصوص التنظيمية التي ترعى الموظفين فيها عن تلك التي يخضع لها موظفو القطاع العام.

(جدول رقم (٧))
مؤسسة كهرباء لبنان

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
١	١	١	١	١	١	إجمالي عدد العاملين فئة أولى
						النساء
٥	٧	٦	٦			إجمالي عدد العاملين فئة ثانية
١	١	١	١			النساء
١٣٤	١٥٥	١٥٩	١٥١			إجمالي عدد العاملين فئة ثالثة
٢	٢	٢	٢	٤	٤	النساء
٤٨٨	٥٣٤	٥٤٤	٥٤٤			إجمالي عدد العاملين فئة رابعة
٢٣	٢٣	٢٥	٢٨	٣١	٣٢	النساء

المصدر: سجلات المؤسسة

(جدول رقم (٨))
العاملون في الضمان الاجتماعي

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
١١	٢	٥	٦	٦	٥	٧	إجمالي عدد العاملين في الجهاز الإداري
١							الفئة الأولى النساء
٩	١٤	١٤	١٤	١٤	١٥	١٦	الفئة الثانية
١	١	١	١	١	١	١	نساء
١٥٠	١٥٦	١٠١	٩٦	٨٥	٨٦	٨٣	الفئة الثالثة
٢٦	٢٧	١٥	١٥	١٤	١٥	١٥	النساء
٣١٧		١٥٥					إجمالي المتبارين لامتحانات الفئة الثالثة
١٣٠		٣١					النساء
٦٥		٥٦					إجمالي عدد الفائزين في امتحانات الفئة الثالثة
٣١		١١					النساء

المصدر: الضمان الاجتماعي، قسم شؤون الموظفين.

والمصارف، والسجل التجاري في بيروت والمحافظات. لم تكن غرفة التجارة والصناعة ذات فائدة كبيرة بالنسبة إلينا، واللوائح التي تملكها غرفة التجارة والصناعة هي عديدة واسمية فقط من دون إشارة إلى المالكين أو جنسهم. أما جمعية الصناعيين فهي الأخرى تسجل أسماء الشركات أو المؤسسات الصناعية، لكننا عثرنا لديها على لائحة معبرة جداً، وتحمل عنوان «نساء لامعات في حقل الصناعة» تشير إلى وجود إحدى عشرة امرأة لامعة في حقل الصناعة. ومع أن هؤلاء النسوة يتعاطين صناعة اللبوسات فإن ذلك يشير إلى دخول المرأة حقل المنافسة في الصناعة، وهذا مؤشر جيد على مساهمة المرأة في القطاع الاقتصادي. أما في السجل التجاري فقد كانت النتائج أفضل كثيراً مما توقعنا، على الرغم من أن ملكية النساء للأصول التجارية والصناعية ربما كانت غايتها تهريب الأموال أو كانت نتيجة الميراث. ومع ذلك فإننا ننظر إلى تطور هذه النسب بإيجابية كبيرة وبخاصة أنها تتلاءم مع الانطباع الذي يتكون في مجرى الحياة العادية عن تقدم المرأة في التملك. وإذا تبعنا وجود المرأة في الشركات والمؤسسات نجد أن تطوراً طرأ على نسبة النساء المالكات للشركات في بيروت منذ عام ١٩٨٥. لقد كانت النسبة ١٨,٩ في المئة سنة ١٩٨٥ وهي باتت ٢٢,٦ في المئة سنة ١٩٩٤. أما في المؤسسات فهي ارتفعت بصورة أكبر، من ١١ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ١٩ في المئة سنة ١٩٩٤، لكنها ارتفعت في المؤسسات من ٦,٣ في المئة إلى ٩,٣ في المئة، وهي نسبة متدنية بالنسبة إلى بيروت. أما في جبل لبنان فقد حصل تطور ملحوظ في المؤسسات، إذ ارتفعت نسبة المالكين من ٩,٧ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ١٤,٢ في المئة سنة ١٩٩٤. لكنها تدنت قليلاً في الشركات من ٢٠,٥ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ١٨,٥ في المئة سنة ١٩٩٤. ولكن المثير للدهشة هو وضع البقاع، إذ ارتفعت النسبة في ملكية الشركات من ٥ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ١٨ في المئة سنة ١٩٩٤، أي ما يفوق ٣٠ في المئة. أما في الشركات فقد راوحت مكانها تقريباً، مع تفهقر طفيف، إذ إن النسبة تراجعت من ٧,٧ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ٥,٧ في المئة سنة ١٩٩٥ (انظر الجدولين رقم (٩) و(١٠)).

في المقابل بقيت هذه النسبة في شركة كهرباء لبنان دون الـ ١ في المئة. أما الفئة الثالثة فقد سجلت تقدماً ملحوظاً في الضمان الاجتماعي بين سنتي ١٩٨٠ و ١٩٩٤، حيث تطورت من ١٥ في المئة إلى ٢٦ في المئة، في حين بقيت في شركة كهرباء لبنان في أدنى مستوياتها أي ١,٤ في المئة. ولكن هذا الحضور في الفئة الثالثة في شركة كهرباء لبنان يفهم مقابلة بتدني حضور النساء في نقابة المهندسين، إذ إن الفئة الثالثة في الشركة هي على الأغلب فئة المهندسين.

هكذا نرى أن حضور المرأة في القرار الإداري لا يزال في أدنى درجاته، وهي ليست حاضرة في الفئة الرابعة، حيث تبين جداول مجلس الخدمة المدنية أن نسبتها في هذه الفئة لا تتعدى ١١,٧ في المئة سنة ١٩٩٢. هذا بالطبع دون التعليم، حيث توجد المرأة بكثرة في هذا القطاع. ولكن وجودها لا ينعكس على قدرتها في اتخاذ القرار، كما يتبين ذلك في الدراسة التي أجريت على التعليم في إطار التحضير لمؤتمر بكين^(٥).

ثالثاً: حضور المرأة ومشاركتها في القرار الاقتصادي

في البحث عن حضور المرأة ومشاركتها في القرار الاقتصادي، وانطلاقاً من الفرضية القائلة إن القرار الاقتصادي هو قرار المالكين في الدرجة الأولى، ثم قرار نقابات المهن الحرة في الدرجة الثانية، تم جمع المعلومات في اتجاهين: اتجاه الملكية، أي ملكية رؤوس الأموال أو ملكية الشركات أو المؤسسات من جهة، والقرار النقابي من جهة أخرى. ونظراً إلى اتساع دائرة النقابات المنتسبة إلى الاتحاد العمالي العام، فقد تم أخذ بعض العينات التي تعبر عن الإشكالية ما بين حضورها في العمل وعدم حضورها في مجالس النقابات.

١ - في قرار الملكية جمعت المعلومات في أربع دوائر: جمعية الصناعيين، وغرفة التجارة والصناعة

(٥) التقرير الوطني إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، ١٩٩٥

جدول رقم (٩)

مشاركة المرأة في ملكية الشركات

السنة	١٩٨٥				١٩٩٤			
	عددتها	اجمالي اصحابها	الاناث	النسبة المئوية	عددتها	اجمالي اصحابها	الاناث	النسبة المئوية
بيروت	٤٦٠	١٣٧٨	٢٤٢	١٨,٩	٤٤٨	١٨٣٦	٤٢٠	٢٢,٦
جبل لبنان	٧١٩	٢٠٦٨	٤٢٦	٢٠,٥	٧٦٩	٢٥٧١	٤٧٦	١٨,٥
الجنوب	٨٠	٢٦٥	١٧	٦,٤	—	—	—	—
الشمال	١١٩	٤٢٤	٦٩	١٦,٢	٧٩	٢٦٣	٢٨	١٠,٦
البقاع	٧٥	٢٣١	١٨	٧,٧	٣٣	١٠٦	٨	٦,٥

المصدر: ملفات السجل التجاري، رئاسة القلم

جدول رقم (١٠)

مشاركة المرأة في ملكية المؤسسات

السنة	١٩٨٥				١٩٩٤			
	عددتها	اجمالي اصحابها	الاناث	النسبة المئوية	عددتها	اجمالي اصحابها	الاناث	النسبة المئوية
بيروت	٢٣٦	٣٣٦	٣٧	١١	٢٤٢	٢٤٢	٤٦	١٩
جبل لبنان	١٤٢٠	١٤٢٠	١٣٩	٩,٧	٧٩٥	٧٩٥	١١٣	١٤,٢
الجنوب	٢٩٤	٢٩٤	١٥	٥,١	—	—	—	—
الشمال	٧٢٧	٧٢٧	٤٦	٦,٣	١٤٩	١٤٩	١٤	٩,٣
البقاع	٢٤٢	٢٤٢	١٣	٥	١١	١١	٢	١٨

المصدر: ملفات السجل التجاري، رئاسة القلم

ولمهاراتها ثانياً. كما أنه يشير إلى ثورة القطاعات الخاصة والمبادرة الفردية على الإفادة من هذا التطور، وتقلت هذه القطاعات من القواعد المحافظة التي تتحكم بتطور الإدارة العامة بوجه خاص.

٢ - ولكن هذه الملاحظة الإيجابية تتغير بتأثير المعلومات المتحصلة من المصارف، حيث يبلغ إجمالي عدد أصحاب المصارف نحو ٦٢٣ شخصاً ما بين ذكور وإناث تمثل الإناث نحو ٧ في المئة من إجمالي عدد المساهمين، إذ يبلغ عددهم نحو ٤٤ مساهماً، علماً أن عبارات مثل «ورثة فلان» أو غيرها قد احتسبناها مذكراً. كذلك عدديناهم ذكوراً، جميع المساهمين الذين لم يتم تصنيفهم بحسب الجنس، كما ورد في بعض المصارف. أما بالنسبة إلى رؤساء مجالس إدارة البنوك فقد بلغت نسبة النساء ٤,٧ في المئة من إجمالي عدد المدراء (انظر الجدول رقم (١١)).

في الجنوب أيضاً لم نستطع الحصول على مشاركة المرأة في ملكية الشركات لسنة ١٩٩٤ لكننا حصلنا على معلومات حول مشاركتها سنة ١٩٨٥ وكانت نسبة مشاركتها ٦,٤ في المئة مقابل ٥,١ في المئة في ملكية المؤسسات في السنة نفسها. ومن الممكن أن نفهم الفروقات بين بيروت والمناطق لاعتبارات تتعلق بالعلاقة بين المركز والأطراف، كما أن الاتجاه نحو التملك في المؤسسات أكثر منه في الشركات يمكن تفسيره بالاتجاه نحو الملكية الفردية عند المرأة. نظراً إلى أن المؤسسات بحسب تصنيف السجل التجاري يملكها شخص واحد، في حين تتميز الشركة بمساهمين عديدين ووجود مجلس إدارة لها. وهكذا نرى أن نسبة مشاركة المرأة في المجال التجاري أكبر منها في المجال السياسي والإداري. وذلك عائد في رأينا إلى التطور الموضوعي الذي أنجزته المرأة على مستوى وعيها لقدراتها أولاً

جدول رقم (١١)

وضع المرأة في إدارة المصارف

المتغير	السنة		
	١٩٩٥ - ١٩٩٤		
المتغير	العدد	إناث	النسبة المئوية
مدير مصرف	٣٨٦	١٨	٤,٧
مدير فرع رئيسي	٧٤	٢	٢,٧
مدير فرع	٦١٧	٢٩	٥,٤
مدير فرع عام	٦٢١	٣١	٥
مساهم	٦٢٣	٤٤	٧

وكما هو مبين في الملاحظات فإن فرعين رئيسيين المدراء فيهما إناث، والنسبة هي ٢,٧ في المئة. ونستطيع القول إن نسبة النساء في إدارة

البنوك بعامة لم تتعد الـ ٥ في المئة في حين أن عدد العاملين في المصارف بلغ سنة ١٩٩٢ نحو ٥٢١٥ امرأة أي نسبة ٣٧,١ في المئة. ويلاحظ هنا أن وضع

وجودها الفعلي كقوة عمل في هذا القطاع ولا يستناسب أيضاً مع مؤهلاتها وقدراتها العلمية.

النساء قد حقق في هذا القطاع تطوراً لا بأس به بين سنتي ١٩٨٠ و ١٩٩٢ (أنظر الجدول رقم (١٢)) لكن هذا التطور يبقى دون مستوى

جدول رقم (١٢) النساء العاملات في القطاع المصرفي

المتغير	السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
إجمالي عدد العاملين في المصارف		٨٥٢٢	١٠٥١٠	١٣٩٩٣	١٥٠٦٢	١٥١٩٤	١٤٠٧٥
النساء		٢١٩٧	٣١٩٨	٤٧٨٥	٥٤٧٣	٥٥٦٩	٥٢١٥
النسبة المئوية		٢٦	٣٠	٣٤	٣٦,٣	٣٦,٧	٣٧,١

المصدر: Almanach des Banques au Liban, Association des Banques au Liban 1994 - 1995

المصدر:

٣ - كما نلاحظ في الحياة الواقعية، ان تطوراً ملحوظاً قد حدث في نسبة مشاركة المرأة في العمل في المهن الحرة. هذه الملاحظة قد تأكدت عند جمع الأرقام من نقابات المحامين والمهندسين والأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة في بيروت والشمال^(٦). وتشير الأرقام التي جمعت إلى أن نسبة حضور المرأة قد سجلت تقدماً محسوساً في جميع المهن الحرة، ففي مهنة الطب انتقلت نسبة حضور المرأة من ٧,٧ في المئة سنة ١٩٨٠ إلى ٨,٦ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ١١ في المئة سنة ١٩٩٠ ثم إلى ١٥ في المئة سنة ١٩٩٤. وهي نسبة تنمو باضطراد كما نرى، وتشير إلى تطور وضع المرأة ووعيها المضطرد. ولكن المفاجأة كانت في الصيدلة حيث تبين أنها تطورت من ٣٦ في المئة سنة ١٩٨٠ لتتجاوز النصف سنة ١٩٩٤، أي ٥١ في المئة من إجمالي الصيدلة في لبنان. وهذا أمر ذو دلالة على قدرة المرأة وطاقاتها التي لم تستثمر جيداً في القطاع العام.

أما في نقابة المحامين فقط تطورت من ٥,٩ في المئة سنة ١٩٨٠ إلى ١٠ في المئة سنة ١٩٨٥ ثم إلى ٢٤ في المئة سنة ١٩٩٤. لكن نسبة حضور النساء بقيت متدنية في نقابة المهندسين، فهي كانت ٦,٨ في المئة فقط سنة ١٩٩٤. وفي النقابات المهنية حيث تتفرع النقابات بين بيروت والشمال، فإن هناك بعض الفروقات في نسبة حضور المرأة بين بيروت والشمال. ففي حين بلغت ٢٧ في المئة في نقابة أطباء الأسنان في الشمال سنة ١٩٩٤ مسجلة قفزة نوعية كبيرة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٤ هي بين ٥ في المئة و ٢٦,٢ في المئة فإن تطوراً لافتاً للنظر أيضاً قد طرأ على حضور المرأة في نقابة المحامين في الشمال، إذ إن القفزة نفسها قد حدثت تقريباً وارتفع عدد المنتسبين إلى نقابة محامي الشمال من ٤ في المئة سنة ١٩٨٠ إلى ٢٦,٢ في المئة سنة ١٩٩٤، في حين تساوت النسبة تقريباً في نقابة المهندسين سنة ١٩٩٤، إذ أنها بلغت في الشمال ٦,٥ في المئة (أنظر الجدول رقم (١٣)).

(٦) يوجد في لبنان نقابتان لكل من المهن الحرة، نقابة في بيروت ونقابة في الشمال.

جدول رقم (١٣)
مشاركة المرأة في القرار السياسي

السنة	١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٠			١٩٩٤		
	النسبة المئوية	المرات	العدد الإجمالي	النسبة المئوية	المرات	العدد الإجمالي	النسبة المئوية	المرات	العدد الإجمالي	النسبة المئوية	المرات	العدد الإجمالي
نقابة المحامين	٥,٩	٢١٠	٥٤٩	٤٥٧	٤٤٥١	١٠	٨١٠	٥٢٩٥	١٥,٧	٤٥٣٧	١٠٩٣	٤٥٣٧
الشمال	٤	٨	٢٠٠	٢٦	٢٧١	٩,٥	٧٠	٣٩٢	١٧,٨	٧٠٩	١٨٦	٧٠٩
نقابة الأطباء	٧,٧	١٥٣	٩٨٧	٢٤٧	٢٨٦٣	٨,٦	٣٩٨	٣٦٠٧	١١	٥١٠٠	٧٧٤	٥١٠٠
الشمال	٣	١٢	٣٩٤	٢٥	٥٦٧	٤,٤	٥٣	٧٢٦	٧,٢	٩٠٥	٨٨	٩٠٥
نقابة المصارف	٣٦	٣٦٥	٩٩٧	٥١٥	١٢٣٤	٤١	٧٢٨	١٥٤٦	٤٧	٢٢٧٩	١١٨١	٢٢٧٩
الشمال												
نقابة أطباء الأسنان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣٨٠	٢٦٧٢
الشمال	٥	٥	١٠٠	١٣	١٤٠	٩,٢	٤٧	٢٣٠	٢٠,٧	٣٤٨	٩٤	٣٤٨
نقابة المهندسين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١١٣٣	١٦٦٠٤
الشمال	١	١١	٠٠١	٤٤	١٥٧٣	٢,٧	١٠٦	٢١٨٦	٥,٣	٢٩٦٠	١٩٤	٢٩٦٠
الجميع	٩,٢	٧٦٤	٣٢٢٨	١٣٢٧	١١٠٩٩	١١,٩	٢٢١٢	١٣٩٨٢	١٥,٨	٣٣١٥٤	٥١٢٣	٣٣١٥٤

المصدر: سجلات النقابات المذكورة أعلاه.

الكامل للمرأة عن وظيفة نقيب. وفي ما عدا نقابة الصيادلة ونقابة الناشرين في لبنان سنة ١٩٩٤، فإن الوجود الرمزي لامرأة واحدة في مجلس نقابة المهندسين ولامرأة واحدة في مجلس نقابة المحامين ولائنتين في مجلس نقابة الصيادلة، لا يعبر تعبيراً كافياً عن حضورها الفعلي في هذا القطاع كما يبين الجدول رقم (١٤).

ولعلنا نستطيع أن نقرأ هذه الأرقام بالتوازي مع تقدم التعليم بوجه عام وتعليم الفتيات بوجه خاص. وعلى وجه الخصوص نقرأه بالعلاقة بدخول المرأة بكثافة ميدان التعليم الجامعي، ولكننا نستطيع أن نقرأ أيضاً إمكانات المرأة الحقيقية حين لا توضع أمامها عوائق قانونية وإدارية.

٤ - أما بالنسبة إلى حضور المرأة ومشاركتها في القرار النقابي فلا بد من الإشارة إلى الغياب شبه

جدول رقم (١٤) مشاركة المرأة في مجالس نقابات المهن الحرة

النسبة المئوية	عدد النساء	عدد الأعضاء	
٨,٣	١	١٢	مجلس نقابة المهندسين
.	—	١٢	مجلس نقابة أطباء الأسنان
.	—	١٢	مجلس نقابة الأطباء
٨,٣	١	١٢	مجلس نقابة المحامين
.	—	٦	مجلس نقابة المحامين - الشمال
٢٢,٢	٢	٩	مجلس نقابة الصيادلة

والخياطين الملتزمين بالقطعة، وهي قطاعات نسائية بالكامل تقريباً، كما نعلم، ولكن هذا الوجود لا ينعكس عملياً في مجالس النقابات.

استنتاجات

لا لزوم إلى التكرار أن غياب المرأة عن الاشتراك في الحياة الوطنية، هو غياب شبه كلي يطرح تساؤلاً حقيقياً حول الدينامية الذاتية لتطور المجتمع، وهذا التساؤل لا يشمل فقط المساحة الموضوعية للمرأة بما هي مجال العلاقات الاجتماعية ومجال القانون، بل يشمل كذلك المساحة الذاتية في بعدها التاريخي وعلى مستوى الوعي الذاتي. ولعل المعطيات التي جمعت على الرغم من جزئيتها ومن احتمالات الخطأ فيها (كونها

أما الحضور النسائي في النقابات التي تنتسب إلى الاتحاد العمالي العام، وفي القطاعات التي تعد من حيث قاعدتها العمالية شبه نسائية، فهو لم ينتج من تمثيل نقابي للمرأة. ونستطيع أن نورد بعض الأمثلة من عينات مختلفة تظهر مدى الخلل الواضح في تركيب القرار النقابي: ففي مجلس نقابة عمال وموظفي الريجي مثلاً، بلغ عدد أعضاء مجلس النقابة اثني عشر عضواً، وليس هناك سوى امرأة واحدة، تمثل نسبة ٨ في المئة، علماً أن هذا القطاع يتمتع بقاعدة نسائية عالية تفوق ٨٠ في المئة من عدد عماله. أما في مجلس نقابة موظفي تلفزيون لبنان، فالنسبة هي صفر، على الرغم من وجود الكثير من النساء في العمل في هذا القطاع. ويتكرر الأمر في عمال ومستخدمي مصانع الغزل وصناعة التريكو،

جمعت باليد) وكنا قد أشرنا إلى ذلك في المقدمة، فإن هذه المعطيات تؤكد حقيقة لا لبس فيها، وهي أن إدماج المرأة في عمليات التنمية لا بد من أن يتأسس على مفهوم المشاركة، ليس في ميدان قوة العمل فقط بل في ميدان التخطيط الاقتصادي كذلك، وميدان صنع القرار الاقتصادي، كما في جميع المجالات الأخرى. كما أن ذلك يتطلب وعياً ذاتياً للمرأة على حقيقة إمكاناتها وقدراتها، وترجمة لهذا الوعي في المساحة الاجتماعية بواسطة القانون.

وإذا كانت الحرب مسؤولة إلى حد كبير عن هذا الضعف الذي ينتاب وضع المرأة في لبنان فإننا نرى أن الممارسة الفعلية، الإدارية والسياسية، الراهنة التي تستند إلى معايير اعتباطية تتأسس على التقسيمات الطائفية والجهوية لا تقدم أي إمكان لتطور وضع المرأة. ونستطيع القول إن ارتباط الإدارة بالسياسة كما هو حاصل اليوم، وسيادة المفاهيم الطائفية والمذهبية وتقاسم الحصص لا يمثلان مدخلاً جيداً لإعادة النظر بهذا الوضع. لذلك فإن الإجراءات العملية التي تتلخص في تعديل القوانين المعيقة لمشاركة المرأة لا بد من أن تسير بموازاتها ومعها الإجراءات الاجتماعية التي تهدف إلى إعادة الاعتبار لمفهوم الكفاءة والتعليم وتكافؤ الفرص بوجه عام، والإجراءات الإرادية التي ترتبط بالإرادة السياسية لتحويل موضوع مشاركة المرأة وإدماجها في عمليات التنمية إلى موضوع وطني يحظى بإجماع الناس جميعاً.

ويبقى السؤال الأهم هو حول سبل إزالة العوائق التي منعت المرأة وتمنعها من المشاركة في السلطة واتخاذ القرار. ونستطيع أن نوجز هذه السبل على النحو التالي:

١ - اعتبار الإطار النظري لهذا الموضوع هو مشاركة المرأة في التنمية، أي اعتبار المشاركة مسألة ضرورية وأساسية من أجل دفع عملية التنمية في المجتمع.

٢ - الإجراءات العملية الواجب اتخاذها من أجل تحقيق هذا الهدف.

أ - بناء دولة القانون وتحقيق المساواة التامة بين المرأة والرجل في جميع القوانين عن طريق:

- تشجيع المرأة على دخول العمل السياسي عبر الأحزاب أولاً والعمليات الانتخابية في مختلف دوائر القرار السياسي، بدءاً من السلطة المحلية وحتى السلطة التنفيذية.

- العمل على ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص للجميع في المجالات كافة، دون تمييز على أساس الجنس.

- التنسيق المتوازن لعناصر المجتمع ولأدوار جميع الشرائح الاجتماعية أخذاً في الحسبان مبدأ المساواة بين الجنسين.

ب - تغيير البنى الذهنية وتعديل صورة المرأة في المجتمع ولدى المرأة نفسها عن طريق:

- تعديل صورة المرأة في المناهج التربوية، أي تعديل مضمون المناهج وأساليب التربية في آن.

- تعديل صورة المرأة في الإعلام، أي المشاركة في تخطيط السياسة الإعلامية من جهة وتعديل صورة المرأة في الإعلام من جهة أخرى.

- تعديل صورة المرأة في الثقافة السائدة عبر تعديلات أساسية على اللغة المستخدمة للتعبير عن صفات المرأة وأفعالها وتعديل في شبكة العلاقات الاجتماعية وبخاصة بين الإناث والذكور ◇

الفقر في لبنان

١ - قياس الفقر

بلغ خط الفقر المدقع (الخط الأدنى الذي لا يشمل سوى تغطية حاجات الغذاء) في نهاية عام ١٩٩٣ لأسرة لبنانية متوسطة الحجم مؤلفة من خمسة أفراد، ٣٠٦ دولارات. أما خط الفقر المطلق (الخط الأعلى الذي يشمل نفقات الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى من صحة وتعليم وسكن وملابس) فقد بلغ ٦١٨ دولاراً للأسرة نفسها وفي الفترة نفسها^(١).

ويقدر عدد الأسر اللبنانية التي تعيش تحت خط الفقر المطلق بنسبة ٢٨ في المئة، ومن ضمنها ٧ في المئة يعيشون تحت خط الفقر المدقع. ويعني هذا أن عدد الفقراء في لبنان هو نحو مليون شخص منهم نحو ٢٥٠٠٠٠ فرد من الفقراء المعدمين^(٢).

في الأرياف تعد نسبة ٧٥ في المئة من الأسر التي يعمل معيّلها الأول في الزراعة من الفقراء، ومن ضمنها ٤٠ في المئة من الفقراء المعدمين (دخلهم تحت خط الفقر الأدنى). ويعيش ثلثا الفقراء المعدمين (نحو ١٨٠٠٠٠ نسمة) في المناطق الريفية ويمثلون أكثر

من ربع سكان هذه المناطق.

وفي البيئة المدينية (بيروت وطرابلس وصيدا وصور وزحلة وضواحيها) يعيش نحو ٧٥٠٠٠٠ من الفقراء منهم نحو ١٠٠٠٠٠ من الفقراء المعدمين. وينتمي فقراء البيئة المدينية إلى أسر يعمل معيّلها الأول في الإدارة الحكومية (٣١ في المئة من هذه الأسر تعيش تحت خط الفقر المطلق) أو في الصناعة (٢٦ في المئة). حتى إن عدداً من هذه الأسر يعيش تحت خط الفقر المدقع (٥ في المئة من مجموع الأسر التي يعمل معيّلها في الإدارة و٣ في المئة من الأسر التي يعمل معيّلها في الصناعة).

٢ - خصائص الفقراء

في تقدير أولي يستند إلى استطلاع ميداني غير إحصائي قمنا به وتضمن مقابلات معمقة مع نحو ٣٠ أسرة فقيرة تقيم في ستة أحياء مختلفة من بيروت وضواحيها، يمكن الاستنتاج أن حجم الأسرة الفقيرة في لبنان يراوح بين ٥ و٧ أفراد، وهو أعلى

(*) باحث في شؤون التنمية - بيروت.

(**) الموجز التنفيذي لدراسة: أنطوان حدّاد، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، ٢ (عمان: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - اسكوا، ١٩٩٦).

(١) احتسب الباحث هذه الأرقام استناداً إلى دراسة غير منشورة: مؤسسة البحوث والاستشارات، «تطور الأسعار والاجور في لبنان: ١٩٨٤ - ١٩٩٢»، بيروت، أيلول / سبتمبر ١٩٩٢. انظر: (Commerce du Levant, 21/10/1993).

(٢) احتسب الباحث هذه الأرقام استناداً إلى معطيات حول المداخل مستمدة من تحقيق شمل عينة من ١٠٠٠ أسرة أجري في حزيران / يونيو ١٩٩٤. انظر:

Centre d'Information Stratégique et Economique, "Enquête Exclusive sur les Revenus des Libanais," Commerce du Levant, 11/8/1994.

من المعدل الوطني الذي يُعتقد أنه يبلغ اليوم ٥ أفراد^(٣). ومعدل الإعالة لدى هذه الأسر (عدد أفراد الأسرة / عدد العاملين في الأسرة) مرتفع هو أيضاً، وقد يصل إلى ٤ فيما هو ٢,٢ على المستوى الوطني.

لكن يلاحظ أيضاً أن حجم الأسرة الفقيرة أخذ في الانخفاض تمشياً مع الاتجاه الوطني العام، وأن الأسرة الفقيرة الريفية أو الأسر المدينية ذات الأصول الريفية هي أكبر حجماً من الأسر المدينية.

ويلقي الفقراء أعباء إضافية على النساء ويضاعف التمييز ضدهن، حيث إن أجور دخول النساء الفقيرات هي أدنى من أجور الرجال الفقراء، كذلك نوعية الوظائف ورتبتها. والنساء اللواتي يرثن أسراً فقيرة يتعرضن للإرهاق المتواصل بسبب تراكم العمل الخارجي على الأعباء المنزلية. وتعرض النساء والفتيات الفقيرات للتمييز ضدهن في فرص الحصول على العناية الصحية وفي التغذية.

وينخفض مستوى التعليم لدى الفقراء، دون تمييز بين النساء والرجال، حيث إن قلة من أرباب الأسر الفقيرة قد تلقت تعليماً ثانوياً وما فوق (باستثناء موظفي الإدارة العامة) أو تعليماً مهنيّاً مناسباً. وعلى صعيد أولاد

الأسر الفقيرة، يلاحظ أن نسبة الالتحاق بالمدرسة مرتفعة ويقابلها ارتفاع في نسبة التسرب، لأسباب عدة، منها: (أ) عدم وجود عدد كاف من المدارس الحكومية في الأحياء الفقيرة؛ (ب) تدني مستوى المدارس الحكومية والخاصة على السواء؛ (ج) تدني العائد العملي والمهني والاقتصادي للتعليم؛ (د) ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة إلى موازنة الأسرة الفقيرة.

وتنخفض قدرة الفقراء على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية لارتفاع تكلفتها، إذ إن معظم الأسر الفقيرة لا يتمتع بالتغطية الصحية الفاعلة. وتكثر الأمراض المزمنة أو المتكررة لدى الفقراء، ويرتفع معدل حالات الإعاقة الجسدية والتخلف العقلي وحالات الوفاة بسبب المرض بينهم عن المعدل الوطني، وذلك بسبب العجز عن تحمل أعباء العلاج من ناحية والإهمال والجهل من ناحية أخرى.

وتعاني الأحياء التي يقطنها الفقراء، بخاصة في المدينة، من الإكتظاظ والعمران العشوائيين وندرة المساحات الخضراء وغياب أنظمة الصرف الصحي أو تداخلها مع شبكة توزيع المياه التي، إن وجدت، لا تصل على نحو كاف إلى المنازل. وتعاني كذلك غياب الكهرباء أو انقطاعها، وتراكم النفايات وسط الشوارع وبين الأبنية. أما المساكن في هذه الأحياء، فقسم منها مدمر جزئياً نتيجة الحرب أو بسبب الإهمال. والمساحة المخصصة للفرد تقل عن ١٠م^٢ وهي ما دون ١٤م^٢ المقبولة عالمياً لصحة الفرد وتوازنه الجسدي والنفسي.

لا توجد في لبنان سياسة خاصة بمكافحة الفقر أو سياسة اجتماعية عامة تتضمن الحد من الفقر. وتقتصر مقاربة الحكومة على اعتبار علاج المشاكل الاجتماعية نتاجاً فرعياً وحصيلة آلية للتدابير المتخذة لمعالجة المشاكل الاقتصادية

٣ - محددات الفقر ومسبباته

تظهر التجربة اللبنانية في العقود الثلاثة الأخيرة أن هناك علاقة تناسب طردي بين النمو الاقتصادي من جهة وبين تحسن مستوى المعيشة وتقلص نسبة الفقر من جهة أخرى. لكن النمو، وإن كان ضرورياً، فهو وحده ليس شرطاً كافياً لتقلص الفقر. ويظهر ذلك بوضوح في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ والفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤، اللتين تميزتا بمعدلات نمو مرتفعة، ولكن لم

(٣) أظهرت دراسة غير منشورة أن متوسط حجم العائلة في منطقة بيروت الكبرى يبلغ ٤,٤ أفراد. وإذا توخينا التعميم لكل لبنان، يصل هذا الرقم إلى ٥ أفراد. أنظر:

Institut d'Aménagement et d'Urbanisme de la Région d'Ile de France, "Plan de Transport du Grand Beyrouth: Enquête Ménages Premières Résultats et Commentaire," 27/9/1994.

يرافق ارتفاع معدلات النمو انحسار لرقعة الفقر، الأمر الذي يدعو إلى دراسة التوزيع المتفاوت لعائد النمو في ما بين المناطق والقطاعات.

كذلك يمكن ملاحظة وجود علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة التي تعني فقدان مورد المعيشة الأساسي، وأحياناً كثيرة، الوحيد، في بلد يمثل العاملون بأجر فيه نحو ثلثي إجمالي القوة العاملة^(٤) ولا وجود فيه لتعويض البطالة. ويرافق توسع الفقر تغير في بنية

سوق العمل، مثل تزايد حجم الأعمال الهامشية، وتغلب البطالة المقنعة على البطالة السافرة، وتغلب تبديل الوظائف على العمل المستقر والتطور المهني. وتراوح نسبة البطالة السافرة وفقاً للتقديرات بين ١٢ و ١٦ في المئة^(٥). ويمكن النظر إلى الفقر كمولد للبطالة وليس كنتيجة لها فقط: فغياب الأصول الانتاجية لدى الفقراء يحول غالباً دون تمكنهم من إطلاق

المشاريع الصغيرة والمتوسطة المولدة للدخل والتي هي اليوم المجال الوحيد القادر على خلق فرص عمل جديدة بعد حالة التشبع التي تعيشها القطاعات التقليدية.

فالغثات المحرومة الأصول المالية السائلة ووسائل الانتاج (الأرض الزراعية والآلات وما إلى ذلك...) تجد صعوبة فائقة لا بل استحالة في الحصول على تسهيلات مصرفية أو مالية. حتى إن الحيازات الزراعية ليست بالضرورة مخرجاً من الفقر، ما لم يكن حجم الأرض وانتاجية التربة وأسواق التصريف جميعها كافية لتكوين قيمة مضافة. ويقدر عدد

الحيازات الزراعية في لبنان بنحو مليون حيازة، فيما لا يعمل في الزراعة فعلياً سوى ٩٠٠٠٠ شخص. حتى إن الحيازات العقارية فقد معظمها من مردوده بعدما استهلك التضخم قيمة ايجاراته التي أخضعت للتجميد طوال فترة الحرب. وقد أدى تقلص ريع العقارات القديمة نسبياً إلى وضع أغلبية صغار المالكين ومتوسطيهم ما دون خط الفقر المطلق.

وتعد الحرب في لبنان من أهم الأسباب المولدة

للفقر في السنوات العشرين الأخيرة. فقد أدت أعمال العنف وما رافقها من أعمال أخرى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٠ في المئة مما كان يجب أن يكون عليه لولا الحرب^(٦)، وإلى خسائر مادية في البنى التحتية ووسائل الانتاج تزيد على ٢٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأميركية^(٧)، ودمار مئات الوحدات الانتاجية،

وتدني الانتاجية والتخلف عن مواكبة التطورات الادارية والنقابية، وتعطل الوظائف الاقليمية للاقتصاد اللبناني. والأهم من ذلك كله، أدت الحرب إلى مقتل أكثر من ٦٥٠٠٠ شخص وإصابة ٨٤٠٠٠ وإعاقة بضعة آلاف وتفاقم حركة الهجرة إلى الخارج والتهجير القسري لنحو ٨٠٠٠٠٠ مواطن، أي نحو ثلث اللبنانيين المقيمين في لبنان^(٨). والعلاقة واضحة بين كل هذه النتائج وبين توسع رقعة الفقر.

والتضخم الجامح هو من أهم نتائج الحرب المتصلة بتوسع الفقر. فقد عرف التضخم معدلات قياسية في مرحلة ما بعد الاجتياح الاسرائيلي عام

تعطي سياسة الحكومة الأولوية للقضايا الاقتصادية على القضايا الاجتماعية، بحيث إن التعامل مع الفقر لا يتم على قاعدة كبح الأسباب والآليات المولدة له، بل على قاعدة خفض الفقر بوصفه حالة قائمة ينبغي التخفيف من سلبياتها

(٤) الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، «التقرير الوطني إلى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية»، بيروت، شباط / فبراير ١٩٩٥.

(٥) المصدر نفسه، وتجب عيسى، «التعطل وإعادة الإعمار في لبنان»، في: «التعطل في دول الاسكوا: وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل (عمان: الاسكوا، ١٩٩٣).

(٦) الجمهورية اللبنانية، مجلس الانماء والاعمار، الخطة ٢٠٠٠ للانماء والاعمار: التقرير التنفيذي (بيروت: المجلس، ١٩٩٤).

World Bank: "Lebanon: Stabilization and Reconstruction," March 1993 (unpublished).

B. Labaki et Kh. Abou Rjeily, *Bilan des Guerres du Liban 1975-1990*, (Paris: L' Harmattan, 1993), p. 36.

(٧) أنظر:

(٨) أنظر

١٩٨٢، وبخاصة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٢، حيث بقي عموماً فوق ١٠٠ في المئة سنوياً مع تخطيه عتبة ٥٠٠ في المئة عام ١٩٨٧^(٩). وإن كانت عوامل أخرى تكمن وراء التضخم، فقد كانت الحرب العنصر الحاسم في تفاقمه مع ما رافقها من تجزئة للسوق الداخلية وصعوبة في التصدير وتشتت لسوق العمل وهجرة للكفاءات وتبديد لموارد الدولة وتقليص في دورها الرقابي.

ولعل التهجير هو أخطر نتائج الحرب، فقد رافقه

تدمير، أو تضرر، عدد هائل من الوحدات السكنية (نحو ١٠٠٠٠٠ وحدة)، وتدمير المؤسسات الانتاجية، وفقدان فرص العمل، والانتقال إلى الإقامة في أماكن غير مخصصة أصلاً للسكن، وتشتت العائلات وتباعدا أفرادها، ووقاة أو فقدان (اختفاء أو اختطاف) بعضهم ومعظمهم من الذكور العاملين، وتدهور المستوى التعليمي، وتدهور التأهيل المهني وتدهور العناية

الصحية الأولية والثانوية. لذلك يمكن اعتبار جمهور المهجرين مكوناً من نسبة عالية جداً من الفقراء قد تزيد على ٧٥ في المئة من الفقراء تحت خط الفقر المطلق، ونحو ٥٠ في المئة من الفقراء تحت خط الفقر المدقع، وفقاً للتقديرات المتوافرة^(١٠).

٤ - تحليل السياسات المتعلقة بالفقر

لا توجد في لبنان سياسة خاصة بمكافحة الفقر أو سياسة اجتماعية عامة تتضمن الحد من الفقر. وتقتصر مقاربة الحكومة على اعتبار علاج المشاكل

الاجتماعية نتاجاً فرعياً وحصيله كلية للتدابير المتخذة لمعالجة المشاكل الاقتصادية، والقائمة حالياً بوجه أساسي على التثبيت النقدي وإعادة اعمار البنية التحتية المادية. وتعطي سياسة الحكومة الأولوية للقضايا الاقتصادية على القضايا الاجتماعية، بحيث إن التعامل مع الفقر لا يتم على قاعدة كبح الأسباب والآليات المولدة له، بل على قاعدة معالجة النتائج أو خفض الفقر بوصفه حالة قائمة ينبغي التخفيف من سلبياتها.

لا بد من إعادة التوازن بين القطاعات لمصلحة دعم المؤسسات الصغيرة القائمة وتشجيع قيام أخرى جديدة، لكونها أكثر قدرة على خلق وظائف جديدة على المدينين المباشر والمتوسط، وإعادة الاعتبار إلى الأعمال التي تنعت بالهامشية والمتروكة اليوم للعمالة الأجنبية

ويتجلى هذا الأمر أولاً

في غياب أي نص مرجعي للسياسة الاجتماعية وفي غياب إطار مرجعي واحد للسياسة الاقتصادية. وذلك في ظل تجاذب الخطاب الرسمي بين التقاليد السياسية اللبنانية التي ترفض فكرة التخطيط والالتزام المسبق، والمعززة اليوم بالاتجاه النيوليبرالي السائد عالمياً من جهة، وبين رغبتها في الظهور بمظهر مختلف عما سبق، يستند

إلى الفاعلية والعلم والدراسة من جهة أخرى. لذلك، فإن تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية - الحكومية يعتمد على إعادة تركيب المنطق الضمني من خلال بعض الوثائق الرسمية وشبه الرسمية ومن خلال المواقف والتصريحات والتدابير.

وتمثل سياسة الأجور عنصراً رئيسياً في مكافحة الفقر بحيث إن العاملين بأجر يمثلون بين ٥٥ و ٦٠ في المئة من اجمالي القوى العاملة في لبنان، وحيث إن الأجور تعرضت للتآكل بفعل التضخم الجامح خلال العقدين الأخيرين بلغ معدله السنوي

(٩) إيكو شيفر ١٩٩٢، بيروت ١٩٩٤، ص ٢٥.

(١٠) استناداً إلى: كمال فغالي، «قضية التهجير في لبنان، ١٩٧٥ - ١٩٩٠: النتائج الأولية الميدانية»، حزيران / يونيو ١٩٩٢، ص ١١٠، Robert Kas- parian (et. al.), *La Population Déplacée par la Guerre au Liban* (Paris: L'Harmattan; 1995).

١١٠ في المئة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٢^(١١). وتحدد أجور القطاع الخاص عموماً بالتراضي وفقاً للعرض والطلب، باستثناء الحد الأدنى للأجور ونسبة التصحيح السنوية اللذين تحددهما الحكومة. والتدابير والقرارات الحكومية لا تشير إلى اتباع سياسة للحد من الفقر يكون أحد عناصرها رفع مستوى الأجور، بل ان النظرية الاقتصادية المتبعة حالياً تعطي الأولوية لضبط الكتلة النقدية لكونها مسؤولة عن التضخم، وتقوم على أن تحسين مستوى المعيشة ينبغي أن يتم من خلال وسائل غير مباشرة لا تشمل رفع الأجور، وخصوصاً في قطاع الادارة العامة حيث عدد الموظفين كبير والانتاجية منخفضة.

وقد تكون هذه السياسة ملائمة من حيث خفض العجز في الميزانية وخفض الدين العام، ولكنها تلقي بثقل الأزمة بطريقة غير عادلة على كاهل العاملين بأجر. فخلال السنوات العشرين الماضية، تناقصت حصتهم من الناتج المحلي من ٥٨ في المئة إلى أقل من ٤٠ في المئة^(١٢). وفي الفترة نفسها تقريباً فقد الحد الأدنى للأجور بالليرة الثابتة ٧٠ في المئة من قيمته^(١٣). وزاد معدل انهيار الأجر المتوسط عن معدل انهيار الحد الأدنى للأجر بسبب نسبة تصحيح الأجور التي تنخفض مع ارتفاع الأجر. وقد أدى تراكم ذلك إلى انتشار الفقر على نطاق واسع بين العاملين بأجر، وبوجه خاص في الادارة العامة بكل فئاتها.

أما إذا نظرنا إلى سياسة العمالة (خلق فرص عمل ووضع برامج للتأهيل المهني وزيادة الانتاجية) كإحدى أوجه سياسة مكافحة الفقر، لوجدنا أنها عفوية وخاضعة لآليات السوق إلى حد كبير. فالنصوص الرسمية (ولا سيما خطة النهوض العشرية بصيغها المختلفة) لا تتضمن أي إشارة إلى سياسة معينة للعمالة تعتمد عليها الحكومة. وسوق العمل اللبنانية مفتوحة ودون ضوابط فعلية، أمام العمال غير اللبنانيين، وبخاصة في قطاعات البناء

والخدمات الفندقية والخدمات الهامشية. وفي الوقت نفسه، نما حجم القوى العاملة في لبنان من نحو ٩٠٠٠٠٠ عامل عام ١٩٨٧ إلى نحو ١,١ مليون عام ١٩٩٤. وهذا النمو مستمر بوتيرة أكبر بسبب توقف الهجرة إلى الخارج وتزايد عدد طالبي العمل بمعدل ٧٥٠٠٠ عامل سنوياً^(١٤). وتضاعف هذه العوامل الضغط على سوق العمل وترفع معدلات البطالة السافرة والبطالة المقنعة والبطالة الجزئية، وجميعها مظاهر مرافقة للفقر. ويتطلب ذلك مقاربة أكثر منهجية وأقل عفوية لموضوع العمالة، ووضع البرامج وإيجاد الحوافز لحماية سوق العمل ولخلق فرص عمل جديدة لاعادة توظيف العاطلين من العمل واستيعاب الوافدين الجدد من الشبان وإعادة تأهيل العاملين حالياً لرفع انتاجيتهم. لذلك لا بد من إعادة التوازن بين القطاعات لمصلحة دعم المؤسسات الصغيرة القائمة وتشجيع قيام أخرى جديدة، لكونها أكثر قدرة على خلق وظائف جديدة على المديين المباشر والمتوسط، وإعادة الاعتبار إلى الأعمال التي تنعت بالهامشية والمتروكة اليوم للعمالة الأجنبية.

وتشير المعطيات المتوافرة حول الزراعة إلى إمكانات حقيقية للتوسع الأفقي والرأسي القادر على خلق فرص عمل جديدة، وبخاصة في المناطق الريفية التي تعاني انتشار الفقر المطلق والمدقع، والهجرة إلى المدينة أو إلى الخارج. كما أن «صمود» الصناعة اللبنانية على الرغم من الخسائر الفادحة التي لحقت بها خلال الحرب مؤشر على المزايا النسبية العديدة التي ما زالت تحافظ عليها والتي تجعل من تعزيز القطاع الصناعي خياراً ذا جدوى مرتفعة من حيث تحقيق النمو الاقتصادي وما يتواكب معه من زيادة في فرص العمل. هذا في حين سجلت حصة العاملين في قطاع الخدمات وحصة هذا القطاع من الناتج المحلي استقراراً منذ عشرينات الحرب، الأمر الذي يشير إلى تشبعه النسبي وإلى محدودية فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يضيفها.

(١١) كمال حمدان، «سياسة الأجور والمداخيل»، إبعاده العدد ٢ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤).

(١٢) أنيس أبي فرح، «سياسة الأجور والمداخيل (تعقيب)»، إبعاده العدد ٢ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤).

(١٣) حمدان، المصدر نفسه.

(١٤) الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، «التقرير الوطني إلى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية».

ازاء هذه الحاجات، لم تخصص الخطة العشرية سوى ٤,٨ في المئة للزراعة والري، و٣,٤ في المئة للصناعة من إجمالي الانفاق الاستثماري البالغ ١١,٧ مليار دولار، مقابل ٢٥,٥ في المئة للنقل مثلاً^(١٥). ويعود ذلك إلى المنطق الضمني للسياسة الحكومية التي ترى أن دور الدولة يقتصر على تأهيل البنى التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي، الذي يفترض أن يتحقق بدوره من خلال توظيفات القطاع الخاص. وقد تبدو هذه السياسة محايدة ظاهراً بين القطاعات، إلا أنها في الحقيقة لا تساعد على تحقيق نمو زراعي ونمو صناعي يتطلبان حداً معيناً من

التخطيط والتدخل والدعم من قبل الدولة. كما أن سياسة التثبيت النقدي المعتمدة أساساً على امتصاص الفوائض المالية من السوق عبر رفع سعر الفائدة، قد أدت إلى حرمان القطاعات الإنتاجية التسهيلات المصرفية الضرورية للنمو والتوسع.

أما في ما يتعلق بتشجيع قيام المؤسسات الصغيرة بهدف توسيع سوق العمل، فيمكن

تلمس بعض الخطوات المتعلقة بالدرجة الأولى بالاقتراض، إلا أنه لا يمكن القول إن هناك عناصر مترابطة لخطة عمل في هذا الميدان. ولا تزال التسليقات للمؤسسات الصغيرة هامشية وصادرة إما عن هيئات دولية أو عن منظمات غير حكومية أو عن وزارة الشؤون الاجتماعية، فيما يفتقر القطاع المصرفي إلى الضمانات والحوافز لإتباع سياسة تسليف لمصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى صعيد التأهيل المهني (التعليم والتدريب)، كوجه من وجوه التمكين في مواجهة الفقر وزيادة قدرة الفقراء على شغل وظائف منتجة تزيد من مواردهم، تقر الحكومة بوجود حاجات سوق العمل وسبل ربطها بالنظام التعليمي. وأبرز مظاهر

القصور هو انخفاض نسبة التلاميذ المسجلين في التعليم المهني إلى ١٣ في المئة من إجمالي التلاميذ، فيما ينبغي ألا تقل هذه النسبة نموذجياً عن ٢٠ في المئة؛ وغلبة التعليم الخاص على التعليم الحكومي في هذا المجال؛ وتخلف الاختصاصات الموجودة في التعليم الحكومي عن اللحاق بالحاجات المستجدة في سوق العمل؛ وغياب البرامج الموجهة لإعادة تأهيل العمال والمهنيين العاملين حالياً وللتعرف إلى أوجه النقص في خبراتهم والتعويض منها.

وتقليص تكاليف المعيشة هو أحد خيارات سياسة مكافحة الفقر. ويلاحظ أن الفجوة قد اتسعت كثيراً

بين الدخل والأسعار خلال فترة الحرب. فقد ارتفعت الأسعار بأربعة أمثال الارتفاع في الدخل في غياب شبه كامل للدولة. وبعد عام ١٩٩٢، تمكنت الحكومة من تثبيت النقد، لا بل من تحسين سعر صرف الليرة قياساً على العملات الأجنبية، ومن تقليص معدل التضخم إلى نحو ١٢ في المئة سنوياً. ولكن الآثار

إن سياسة التثبيت النقدي المعتمدة أساساً على امتصاص الفوائض المالية من السوق عبر رفع سعر الفائدة، قد أدت إلى حرمان القطاعات الإنتاجية التسهيلات المصرفية الضرورية للنمو والتوسع

الاجتماعية لهذه الانجازات لا تزال غير محسوسة، وبخاصة أنها لم تؤد إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية والاستهلاكية. علاوة على ذلك، فإن التدابير المحدودة التي اتخذتها الحكومة، ومن بينها فرض الرقابة على الأسعار من حين إلى آخر، في ظل خلاف بين الوزراء حول مدى تعارض ذلك مع مبدأ حرية الإقتصاد، في ظل الاحتكار وانعدام التنافس في العديد من الأحيان، انشاء مؤسسة عامة للأسواق الشعبية؛ والتدخل لدى أصحاب الأفران المنتجة للخبز لمنعهم من زيادة أسعارهم، جميعها تدابير لم تحل دون بقاء الأسعار عند مستويات عالية تعود إلى مرحلة التضخم الجامح التي سبقت عام ١٩٩٢.

وفي ما يتعلق بسياسات الضرائب والرسوم

(١٥) الجمهورية اللبنانية، مجلس الانماء والاعمار، الخطة ٢٠٠٠ للانماء والاعمار.

وتسعير الخدمات، من الواضح أن الحكومة لا تسعى لتضمين السياسة الضريبية أي بُعد اجتماعي^(١٦)، فقد صرفت النظر عن مبدأ تصاعدية الضريبة وعن ضريبة الأملاك، وقامت بتوحيد ضريبة الدخل وضريبة الأرباح وخفضها إلى ما دون ١٠ في المئة وزيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة والرسوم التي ارتفعت بمعدلات كبيرة جداً في بعض الحالات. فتسعير بعض الخدمات يتجاوز كثيراً تكلفة انتاجها (الكهرباء مثلاً) ويهدف إلى تحقيق فائض تمويلي هناك خلاف حول صحته.

ويبدو مما سبق أن السياسة الضريبية تسعى لزيادة حصة عموم المواطنين، دون تمييز، في تمويل خطة الإعمار وتمويل الخزينة، وخفض الأعباء عن أصحاب الأرباح والدخول المرتفعة، ومنح إعفاءات ضريبية كبيرة جداً للشركات العملاقة ولقطاع التجهيز السياحي. الأمر الذي سيؤدي عملياً إلى اتساع الفجوة بين الدخل والانفاق بالنسبة إلى أغلبية المواطنين.

وتؤدي شبكات الأمان دوراً مهماً في الحد من انتشار الفقر وفي معالجة نتائجه. ويلاحظ أن أداء الحكومة في هذا المجال ينحو إلى التخلي عن مفهوم دولة الرعاية وتفضيل اللجوء إلى التحويلات الفورية والموضعية والموقته، النقدية أو العينية، على إقامة آليات دائمة تؤدي دوراً «تمكينياً» و«تنموياً حقيقياً». فقد انخفض عدد المؤسسات المسجلة في الضمان الاجتماعي من ٣٢٠٠٠ مؤسسة عام ١٩٧٤ إلى

٢٦٠٠٠ مؤسسة عام ١٩٩٢^(١٧)، وبقي عدد العاملين بأجر المسجلين في الضمان الاجتماعي دون تغيير، على الرغم من تضاعف حجم القوى العاملة تقريباً في الفترة نفسها. أما التعويضات الإضافية على الراتب، فقد انخفضت قيمتها الفعلية بنسبة ٥٠ في المئة بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٢^(١٨)، وتآكلت ودائع نهاية الخدمة وانخفضت قيمتها في المتوسط من ١٧٠٠٠ دولار إلى ٤٧٠٠ دولار بالأسعار الحالية^(١٩). وارتفعت تكاليف الخدمات الطبية الأساسية المشمولة بشبكات الأمان بنسبة تعادل مرتين الزيادة التي طرأت على المؤشر العام للأسعار بين ١٩٨٨ و١٩٩٢^(٢٠). وانخفضت

الطاقة الفعلية للمستشفيات الحكومية إلى أقل من ٢٠ في المئة من طاقتها الاسمية^(٢١).

ونجد اتجاهات مشابهة في التعليم الحكومي الذي تقلصت حصته وتدنّت نوعيته وتزايدت فيه نسب الرسوب والتسرب وانخفضت نسبة الالتحاق به^(٢٢).

يستنتج من ذلك كله نزعة إلى تقليص دور الدولة

في تأمين العناية الصحية الأولية والتربية الأساسية والتحويلات والضمانات الضرورية لتوفير الحد الأدنى من الرعاية للمواطنين. وتستند هذه النزعة إلى أن تعزيز النمو الاقتصادي يؤدي تلقائياً إلى تحسين مستوى المعيشة دون حاجة إلى تحويلات وتعويضات وضمانات وتدخلات. وهذه فكرة لم تثبت صحتها حتى الآن في أي من البلدان التي اتبعت سياسات مشابهة. ◆

أن السياسة الضريبية تسعى لزيادة حصة عموم المواطنين، دون تمييز، من تمويل خطة الإعمار وتمويل الخزينة، وخفض الأعباء عن أصحاب الأرباح والدخول المرتفعة، ومنح إعفاءات ضريبية كبيرة جداً للشركات العملاقة ولقطاع التجهيز السياحي

(١٦) سعد العناري، «السياسة الضريبية»، إبعاد، العدد ٢ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤).

(١٧) ايكو شيفر ١٩٩٣.

(١٨) الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، «التقرير الوطني إلى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية».

(١٩) أنظر مؤشرات الخدمات الصحية في: مصرف لبنان، التقرير السنوي ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢ (بيروت: المصرف، ١٩٩٣)، ص ١٣٢، جدول رقم ٨.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) ايكو شيفر ١٩٩٣، ص ٥٤.

(٢٢) مصرف لبنان، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

الإسلامية الراديكالية (**) والمجتمع الأهلي في الشرق الأوسط

التنظير السياسي أن ينتظر إلى مراحل لاحقة؛ فمعظم الأدبيات السياسية المتوافرة لنا يعود إلى مرحلة القرون الوسطى، أي إلى المرحلة التي باتت الحقائق السياسية التي تناقشها هذه الأدبيات غير ذات شأن.

ومع مرور الوقت، وجدت الأجيال المتعاقبة أنه من الصعوبة بمكان التمييز بين ما هو وصفي في هذه الأدبيات وبين ما يقدم بوصفه علاجاً. بل أنهم رفعوا الكتابات الفقهية إلى مصاف الشريعة نفسها. واليوم حين يطالب معظم السلفيين وبعض الأصوليين بتطبيق الشريعة، فإن ما يرمون إليه هو تطبيق ما صاغه الفقهاء الأوائل من أحكام فقهية. وقد نزعنا هذه الأحكام من سياقها السياسي والتاريخي وأعطيت صفتي الخلود والجوهرية. وبالتالي فقد تناسى هؤلاء أنها كانت في الأساس اجتهاداً إنسانياً يهدف إلى معالجة بعض القضايا السياسية والاجتماعية في إطارها التاريخي والجغرافي والاجتماعي. كذلك غالباً ما يتم التغاضي عن أن الجسم الرئيسي من البحوث الفقهية كان ذا وظيفة سياسية محددة، فهو كان يهدف إلى إضفاء الشرعية

يمثل صعود الإسلامية، بمعنى ما، تنافساً على الجمهور العام بين بعض قطاعات المجتمع المدني من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى^(١). وفي حين تقود الدولة حملتها باسم العقلانية والتحديث يبني الإسلاميون حملتهم على قاعدة التقوى والأخلاقية الجماعية. ويمتاز الإسلاميون في هذه المعركة بقدرتهم على النهل من رصيد أخلاقي وتراث تاريخي (الإسلام) يتمتع، على الرغم من أنه غير سياسي بصورة مباشرة، بغنى في الصور والتعبير تملك القدرة على الحظ على العمل الجماعي بسهولة.

وعلى الرغم من أن المصادر الإسلامية الأصلية (القرآن والحديث) لا تتطرق إلى موضوع الدولة والحكم إلا لماماً، فإن القضية الأولى التي واجهت الجماعة الإسلامية مباشرة، بعد وفاة النبي محمد، كانت مشكلة الحكم. وهكذا، فقد كان على المسلمين أن يبتكروا وأن يرتجلوا. والحقيقة أن الخلاف الأول الذي دب في أوساط المجتمع (الذي أدى في النهاية إلى انقسامهم إلى سنة وشيعة وخوارج وطوائف أخرى) إنما كان خلافاً سياسياً. ولكن كان على

(*) مدير سابق لبرنامج السياسات الشرق الأوسطية في جامعة أكستر - بريطانيا.

(**) نقلاً عن مجلة Contention، العدد ١٢ (ربيع ١٩٩٥)، ص ٧٩ - ١٠٥.

(١) يعتمد الجزء الأول من هذه المقالة على كتابي Political Islam: Religion and Politics in the Arab World (London and New York: Routledge, 1991 and 1993).

ويعتمد الجزء الثاني على التحليل الذي تضمنته كتابي Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East (London: I. B. Tauris, 1995).

على الحكم القائم، الذي كان قد وصل إلى السلطة في الغالب من طريق القوة أو التآمر، والذي لم يكن في ممارسته اليومية ليتبع المثل الإسلامية.

أولاً: الطبيعة الجماعية للأخلاقية الإسلامية

يعكس الرأي المنتشر على نحو واسع في أوساط المسلمين، القائل إن الإسلام دين ودولة، النفوذ الفكري الهائل للأطروحة الأصولية الحديثة على الرأي العام الإسلامي، ذلك أن هذه الأطروحة ليست حكمة بديهية، بل هي أطروحة حديثة جداً تعود إلى العقد الثالث من القرن الحالي (حتى ولو كانت العبارة نفسها قد صيغت في وقت سابق).

الإسلام هو في الحقيقة دين الأخلاقية الجماعية، إلا أنه لا يحمل الكثير مما هو سياسي بوجه خاص، أي أن المصادر الإسلامية الأصلية لا تحدد سبل بناء الدول وتسيير الحكومات وإدارة المؤسسات. وإذا كان حكام الدول الإسلامية هم في الوقت نفسه، أقله نظرياً كما كانت الحال في الغالب، زعماءها الروحيون، فذلك ليس لأن الإسلام يتطلب أن يكون الزعيم الديني (الإمام) هو

نفسه الحاكم السياسي. والحقيقة أن الإسلام انتشر في البداية في مناطق كان الحكام والدول يقومون بدور اقتصادي واجتماعي حاسم. إن «احتكار» ديانة ما كان، منذ قيام الدولتين الفرعونية والآشورية، إحدى الأدوات المألوفة للدولة لضمان هيمنتها الأيديولوجية. وقد ورثت الدولة «الإسلامية» التاريخية هذا التقليد.

إلا أن القول إن الإسلام ليس ديناً سياسياً لأن القرآن والسنة لم يحددا شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم لا يعني أن الإسلام هو دين فردي «خاص»، بل على العكس، فالإسلام يشدد، قبل أي شيء، على ضرورة الفرض الجماعي للأخلاق العامة. وهذا الفهم للطبيعة «الجماعية» و«العامة» هو الذي دفع الكثير من الناس، وخصوصاً في أوساط المستشرقين والأصوليين، إلى أن يعزوا خطأ طبيعة سياسية خاصة للإسلام. ولكن التمييز بين الأمرين مسألة أساسية لفهم طبيعة الإسلام كمنظومة معتقدات.

ولعله من الممكن القول إن تمييزنا بين الأخلاق الاجتماعية والمسائل السياسية مبني على تعريف ضيق، وربما مصطنع، للسياسة ومتأثر كثيراً

بالتحليل الفردي (و/أو الطبقي) الذي يسيطر على علم السياسة المعاصر. ولقد لفت دايفيد آبتنر قبل خمسة وعشرين عاماً الانتباه إلى ما سماه النمط السياسي القائم على «الجماعية المقدسة» (Sa-Cred-Collectivity) (٢).

ولعل المفهوم الإسلامي للنظام العام يقع ضمن هذه الفئة التي كان نصيبها الإهمال من قبل العلماء السياسيين في الفترة الأخيرة. ويذكرنا آبتنر عن حق، بأن القيم السياسية

ليست جميعاً أدوات، وأن الشرعية ليست كناية عن «فاعلية صنع القرار»، بل إن شرعية بعض القيم السياسية ربما كانت تتصل أكثر بقضايا من نوع الهوية والتضامن.

ولعل الوقت قد حان لكي يعيد علماء السياسة إدخال الثقافة والأخلاق في دائرة اهتماماتهم، ولكن من دون الوقوع في الفخ «الفاشي» الذي يمجّد

حين يطالب معظم السلفيين وبعض الأصوليين بتطبيق الشريعة، فإن ما يرمون إليه هو تطبيق ما صاغه الفقهاء الأوائل من أحكام فقهية.. وبالتالي فقد تناسى هؤلاء أنها كانت في الأساس اجتهاداً إنسانياً يهدف إلى معالجة بعض القضايا السياسية والاجتماعية في إطارها التاريخي والجغرافي والاجتماعي

مجموعة محددة من القيم القومية / الثقافية أو الفخ السلوكي و/ أو الوظيفي القائم على المغالاة في النسبية، وعلى التحليل التطوري الأحادي الجانب. وتمثل مساهمة أنطونيو غرامشي نقطة انطلاق جيدة في هذا المجال. وفي غضون ذلك لا بد لنا من الاستناد إلى التعريف الضيق للسياسة. أما في ما يتعلق بالمجتمعات الإسلامية، فلعل أبرز ملامح الخطاب الإسلامي يكمن في تشديده المغالي على القضايا المتصلة بالجنس والأسرة والأخلاق الاجتماعية إلى الحد الذي غالباً ما يستثني الاهتمامات السياسية المباشرة (الضيقة) كتأليف الحكومات وإدارتها، وتمثيل المصالح وحقوق المواطنين.

الإسلام هو دين اجتماعي يسعى لتنظيم ممارسات الحياة الاجتماعية، وخصوصاً ما يتصل منها بدقائق الحياة العائلية التي لا تعد شأنًا فردياً بل شأنًا اجتماعياً. وإذا كان الحكم يعد أمراً مهماً، فإن ذلك

لا يعود إلى أهمية «السياسي» في حد ذاته (أي تمثيل المصالح وعمل المؤسسات... الخ) بل إلى الدور الجوهري المناط بالحاكم في الحفاظ على الأحكام الأخلاقية والسهر على تطبيقها. فإذا أدرك المرء ذلك يصبح أكثر قدرة على فهم أسباب تركيز الدعوات إلى إقامة دولة إسلامية على العائلة كوحدة اجتماعية، وعلى قضايا من نوع الحجاب والفصل بين الجنسين وفرض العقوبات الشديدة على الجرائم الأخلاقية كالزنى والسكر.

ويدعم ريتشارد أنطون نظرية يوجين سميث القائلة إن المجتمعات «العضوية» كالمجتمع الإسلامي تتسم بنظم دينية عضوية يكون التعبير الديني الأولي

فيها متمظهراً بالنصاب «المجتمعي» وليس بذلك الفردي (أي الديني الصرف). ويرى سميث أن للنظم الدينية العضوية ثلاث خصائص محددة: أيديولوجيا دينية «تكاملية»، وآليات ضبط دينية داخلية ومجتمعية، وسلطة سياسية مهيمنة. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة تبدو صحيحة إلى حد ما، فإنني، لا أوافق على ما ذهب إليه أنطون من استنتاج حاسم يقول إن الفصل بين الدين والسياسة والدين والحكم لم يكن، ولن يكون، لديه أي مكان في المجتمع الإسلامي^(٣).

**الإسلام هو في الحقيقة دين
الأخلاقية الجماعية، إلا أنه
لا يحمل الكثير مما هو سياسي
بوجه خاص، أي أن المصادر
الإسلامية الأصلية لا تحدد
سبل بناء الدول وتسيير
الحكومات وإدارة المؤسسات**

يمكن رد أصول المعتقدات والممارسات الإسلامية المتصلة بالجنس والمرأة والأسرة إلى الحقائق البدوية للجزيرة العربية التي كانت سائدة قبل ظهور الإسلام وفي أثنائه. ويمكن اعتبار «نمط الإنتاج النسبي» الذي يمتاز به المجتمع البدوي كـ «أسلوب خاص لتحديد الحقوق للناس، وبالتالي أسس

المطالبة بحصص من العمل الاجتماعي»^(٤). وفي مثل هكذا نمط تتفاوت الحصص الممنوحة للناس بحسب موقعهم من السلطة الذي يتحدد بناء على مقاييس معينة بما في ذلك جنس الشخص. وقد كان للمرأة في المجتمعات الشرق الأوسطية البدوية مكانة مهمة دائماً، نظراً إلى دورها في الإنتاج وفي زيادة النسل، في ظل ارتفاع نسبة الوفيات إن بسبب عوامل البيئة أو بسبب الحروب القبلية المتواترة.

كذلك أدت الحروب القبلية المتواترة إلى نقص في عدد الرجال، الأمر الذي يفسر على الأرجح تعددية الزوجات غير المقيدة في الجاهلية، قبل أن يحدد الإسلام عدد الزوجات بأربع.

Cf. Richard Antoun, *Muslim Preacher in the Modern World* (Princeton: Princeton University Press, 1989), p. 187.

Eric Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley: University of California Press, 1982), p. 91.

(٣)

(٤)

ولعل وفرة عدد النساء، وخصوصاً بعد أخذ النساء كسبائاً في الفتوحات الإسلامية الأولى، ربما كانت قد جعلت بعض النساء يمتاز بالحيوية الجنسية بدلاً من الخمود الجنسي. تقول نوال السعداوي إنه كان على النساء أن يتنافسن على خطب ود الرجل وعلى إغرائه لجذبه إلى الزواج والحب والجنس^(٥). لكن أنماط السلوك المقبولة أو المتوقعة من الجوّاري المختارات لممارسة الجنس هي ليست نفسها المتوقعة أو المقبولة من النساء «الحرات». بل إن هناك من يرجع الحجاب إلى ضرورة التفريق بين النساء «الحرات» وبين تلك «الجوّاري».

وينبغي أن نتذكر أن الثقافة العربية - الإسلامية، بخلاف الثقافات الأخرى، عدّت الجنس كواحدة من لذات الحياة الدنيا (بل والآخرة)

المرغوب فيها والمشروعة. وليس هناك شعور بالذنب أو دعوة إلى تعذيب الجسد أو قمع رغباته (كما في المسيحية والهندوسية على سبيل المثال). بل هناك فقط حرص على «الطهارة» (ومن هنا جاء الاهتمام بطقوس الغسل والنظافة)، وعلى تنظيم هذه الحاجة «وفقاً لبعض المعايير التي تضمن تكاملها داخل المجتمع»^(٦). إلا أن المشكلة تكمن في أنه يسود في الثقافة الإسلامية أيضاً الإيمان بأن النساء حيويات جنسية؛ أي أن هناك مفهوم الغريزة الأنثوية الذي يجعل الرجال يفقدون سيطرتهم على أنفسهم ويقعون في براثن الفتنة. أضف إلى ذلك، أن الثقافة العربية - الإسلامية تشدد على العوامل البرّانية في الحفاظ على الأخلاق أكثر من تشديدها على العوامل الجوّانية، وتشدد على الموانع الإحترازية بدلاً من

الروائع الذاتية «الداخلية». وبالتالي فإنه بدلاً من أن يطلب من الرجل أن يصير اجتماعياً وأن يتدرب على الإنضباط الذاتي، فإن الحل يقضي بأن تخبئ المرأة جسدها وأن يتم فصلها عن الرجل إلى الحد الأقصى الممكن، وذلك باستثناء العلاقة الزوجية^(٧).

وقد وجد منذ البداية أن الأسيرة البطيركية المضبوطة بإحكام أكثر ملاءمة كوحدة اجتماع من القبيلة، على سبيل المثال، لخلق أمة إسلامية متكاملة^(٨). فالأطروحات الإسلامية، الكلاسيكية

منها والحديثة، تحض الرجال على الزواج، ليس لدواعي الإنجاب فحسب، بل للمتعة الجنسية أيضاً. ذلك أن عدم إشباع الحاجة الجنسية الذكورية قد عدّ دائماً، وفي الثقافتين الإسلامية والشعبية مصدراً للخطر الاجتماعي.

والمني الذي لا يُقذف يعدّ مضرّاً صحياً. وعلى الرغم من أن بعض الفقهاء تفاضوا عن الإستمناء في بعض الحالات فهو ظلّ محتقراً بوجه عام (وذلك باستثناء - وفقاً للمذهب الشافعي - قيام الزوجة بممارسته لزوجها)^(٩). كذلك أدين اللواط والشذوذ الجنسي. أضف إلى ذلك، أنه بسبب التمييز بين الخاصيتين الإنجابية والإمتاعية للجنس وعدّهما مشروعيتين بالقدر نفسه، فإن منع الحمل وتنظيم النسل قد كانا معروفين في الفقه الإسلامي الرسمي وفي الأدبيات الجنسية العربية على حد سواء^(١٠). وبالتالي إذا كان الجنس حافزاً قوياً لدى الرجل والمرأة إلى الحد الذي يجعلهما لا يستطيعان مقاومة إغواء «الشيطان» إذا اختليا (فهو، أي الشيطان، الثالث في أي اجتماع من هذا النوع وفقاً للقول العربي المأثور). وإذا كان

الإسلام هو دين اجتماعي يسعى لتنظيم ممارسات الحياة الاجتماعية، وخصوصاً ما يتصل منها بدقائق الحياة العائلية التي لا تعدّ شأنًا فردياً بل شأنًا اجتماعياً

(٥) Nawal El Saadawi, trans. Sherif Hetata, *The Hidden Face of Eve: Women in the Arab World* (Boston: Beacon Press, 1982), p. 135 ff.

(٦) علي زيعور، «نحو نظرية عربية في الجسد والانسان»، *الفكر العربي المعاصر*، العددان ٥٠ - ٥١ (آذار / مارس - نيسان / أبريل ١٩٨٨)، ص ٨٠ - ٨٥.

(٧) فؤاد زكريا، *الصحة الإسلامية في ميزان العقل* (القاهرة: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٧)، ص ١٨٠-١٨١.

(٨) Fatima Mernissi, *Beyond the Veil: Male-Female Dynamics in Muslim Society* (London: Al-Saqi Books, 1985), pp. 80-85.

(٩) Basim F. Musallam, *Sex and Society in Islam* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), pp. 31-34.

(١٠) Ibid., p. 89 ff.

المجتمع الذي يعيشان فيه هو، كالمجتمع المسلم، مجتمع ذكوري النسب فإن «هناك حلاً وحيداً ممكناً: الفصل بين الجنسين والتشديد على عزل النساء»^(١١). وبالطبع إن النساء العربيات، وخصوصاً الفلاحات، لم يكن دائماً محجبات ومعزولات، ولم يفتقدن السلطة الاجتماعية بل حتى السياسية^(١٢). ولكن من شبه المؤكد، من المنظار التاريخي، أن الطبقات المتأسسة في المراكز المدينية كانت تعتمد بصورة عامة إلى حجب النساء، ولم يكن في وسع المرأة أن تختلط بالرجال اجتماعياً إلا حين تبلغ من العمر سنًا «لا تعد معه نشطة جنسياً»^(١٣). وبالتالي فإن السبب الحقيقي لعزل المرأة في المجتمعات المسلمة لا يعود إلى كونها أدنى مستوى، بل لأنها تعد مصدراً للغواية الجنسية والفتنة الاجتماعية.

وهكذا فإن القاعدة المقبولة تقليدياً تفترض أنه من المرغوب فيه، بل ومن الضروري، إشباع الرجل حاجته الجنسية كما تفترض أن للمرأة حاجة جنسية مماثلة لحاجة الرجل إن لم تكن تفوقها. ولكن بما أن المرأة تعد بمعنى ما أدنى مستوى من الرجل أخلاقياً وعقلياً، فإن حاجتها الجنسية يجب ضبطها وتنظيمها من قبل الزوج، وذلك لمنفعته هو ولمنفعة المجتمع في آن معاً، لكون ذلك يحول دون انهيار القاعدة الأخلاقية والإقتصادية للمجتمع البطريكي (فالمرأة غير العفيفة قد تنجب أطفالاً من غير زوجها).

وعلى الرغم من تغير العديد من مناحي الحياة الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية عبر القرون، فإن طبيعة العائلة كانت الأقل تغيراً. وذلك ينطبق حتى على الناحية القانونية، إذ إن قانون الأسرة هو القانون الوحيد الذي ظل إسلامياً في معظم المجتمعات الإسلامية، في حين أن القوانين والتنظيمات التي تحكم الحياة الإقتصادية والسياسية وحتى التربوية خضعت لـ «التحديث» و«العلمنة». وثمة نقطة مهمة (تساعد على فهم هذه

الظاهرة) تتمثل بارتباطها بمفهوم الأصالة كإحدى آليات النمو الثقافي الذاتي. تقول دينيز كانديوتي: «يجمع الأكاديميون على أن العداء القديم بين المسيحية والإسلام الذي هو بمعظمه كناية عن تاريخ السيطرة الكولونيالية وعلاقات التبعية المستمرة مع الغرب ولد مناخاً من المقاومة الثقافية في ما يتعلق بالمرأة والأسرة، بحيث أصبحا يمثلان الحرمة الأخيرة التي لم تنتهك للهوية الإسلامية. وقد حاول الحكام الكولونياليون والبعثات التبشيرية المسيحية أن يغيروا من الأعراف الجنسية والتقاليد الأسرية للمسلمين، كجزء من «مهمتهم التحضيرية». وقد أدى الإهتمام بتحرير المرأة المقموعة إلى نشوء علاقة ارتباط في أذهان الكثير من المسلمين بين النسوية وبين الإمبريالية الثقافية. حتى باتت أي محاولة لتغيير وضع المرأة تنسب إلى المخططات الإمبريالية أو النيو إمبريالية. ويوسم أصحابها المحليون بالتخلي عن الأصالة إن لم يكن بالعمالة المباشرة»^(١٤).

إلا أن الأسرة الإسلامية تعرضت لتغييرات وضغوط متنامية في العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة. ولكن ذلك لم يترافق مع تحليل كاف للقلق النفسي والجنسي الذي نتج من هذه الضغوط والتغيرات أو ميل هذا القلق إلى التحول إلى المستوى الديني والسياسي.

ثانياً: من الجنس إلى السياسة عبر المدينة

إن الهجرة الكثيفة والسريعة من الريف إلى المدينة التي شهدتها الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة قد أسفرت عن تأثيرات نفسية عميقة في المجتمعات المتمدنة حديثاً، وخصوصاً في الأحياء غير التقليدية والأكثر جدة التي نشأت في سرعة هائلة. ولقد اكتشف الكثيرون نمواً لاحقاً في العنف اللفظي

Magida Salman (et. al.), *Women in the Middle East* (London: Zed Books, 1987), p. 11.

Cf. James A. Bill and Carl Leiden, *Politics in the Middle East*, 2nd ed. (Boston: Little, Brown & Co. 1984), pp. 98 - 119.

Salman, *ibid.*, p. 11.

Deniz Kandiyoti (ed.), in *Women, Islam and the State* (London: Macmillan, 1991), introduction.

(١١)

(١٢)

(١٣)

(١٤) انظر:

معهم. وبالتالي، فإن التعرض اللفظي شبه الجنسي («التلطيش») الذي قد تتعرض النساء له على الطريق من العمل وإليه، أو الاحتكاك الجسدي في وسائل المواصلات وغيرها من الأمكنة المزدحمة، يجعلان الرجل يشعر بجرح في كرامته الرجولية، حتى يكاد يشعر بأنه تحول إلى ديوث أو قواد^(١٥).

والتجربة الدينية ليست بالضرورة أكثر جاذبية للمرأة التي ستضطر إلى الخضوع لكل هذه الحوادث المذلة، وإلى التنافس مع النساء العاملات الأخريات في الظهور بمظهر لائق (الأمر الذي يعني المزيد من الانفاق على الملابس وعلى وسائل التبرج في ظل ظروف اقتصادية ضاغطة).

كما أن عليها أن تسلم ما تكسبه إلى زوجها الذي يعد في أغلب الأحيان أن هذا من حقه لقاء السماح لها بالعمل أصلاً.

ومن النتائج المألوفة للتمدين تأخر سن الزواج لدى معظم الشبان (والشابات أيضاً). فطول فترة الدراسة وتضاؤل فرص العمل، إضافة إلى أزمة السكن الخائفة

المتفشية في معظم المدن، قد دفعت عمر الزواج لدى معظم الشبان العرب المدينين إلى أواخر العشرينات أو إلى ما هو أبعد من ذلك. وكما لاحظت فاطمة المرينسي، فإن معدل سن الزواج في مصر وتونس حالياً هو ٢٧ سنة للرجال و٢٢ سنة للنساء. أما في ليبيا والمغرب والسودان فإن الرجال يتزوجون في سن الـ ٢٥ والنساء في سن الـ ١٩. حتى أن بلدان الخليج المعروفة بتحفظها شهدت زيادة ملحوظة في عدد الشبان غير المتزوجين، إذ بلغ معدل سن الزواج هناك ٢٧ سنة للرجال و٢٠ سنة للنساء. وأنساق الزواج تتأثر بدورها بعملية التمدين، فالذكور المدينيون يتزوجون في وقت متأخر. وقد بلغ متوسط سن الزواج في المناطق المدينية في مصر عام

والمادي، إضافة إلى تزايد الحساسية الجنسية التي عادة ما تتبع الانتقال إلى المدينة. وقد مثل التحجب تقليدياً إحدى الاستجابات النمطية لمثل هذا الوضع الجديد المثير للقلق. كما أن التحجب في أوساط الفلاحين (مستقرون خلافاً للبدو) قد مال تاريخياً إلى التزايد لدى الانتقال إلى المدينة. أما المهاجرون المعاصرون من الريف إلى المدينة فلا يتعاطون مع الحجاب وفقاً للطريقة التقليدية نفسها، وذلك على الرغم من أن حساسيتهم الجنسية مساوية لحساسية الأجيال السابقة إن لم تكن تفوقها. فالمهاجرون الريفيون الحديثون (والطبقات المدينية

الدنيا التي يعيشون معها) يبدون في أحاديثهم اليومية منشغلين في الجنس وحساسين إزاءه إلى الحد الذي يجعل أي كلمة أو حركة تحمل إيحاء جنسياً تتطلب اعتذاراً مسبقاً.

فالهجرة من القرية إلى المدينة ترغم العائلة في العادة على تغيير ظروف حياتها، فتنتقل من الحياة الحميمة المغلقة في الريف، التي تتمتع بها العائلات الموسعة في

القرية وفي البلدة الريفية التقليدية، إلى محيط الشقق أو الغرف المكشوفة في البنايات الكبيرة، حيث يتم تشارك المرافق الرئيسية وحيث يطلب من المرأة الاتصال بالعالم الخارجي للقيام بالتسوق وغيره من الأنشطة الضرورية الأخرى. وفي النهاية، يذهب البنات إلى المدرسة، الأمر الذي يعني اضطرابهن إلى المشي أو استخدام وسائل المواصلات العامة، بل إن الزوجة أو البنات قد يضطررن إلى العمل لتمكين العائلة من تحمل أعباء الحياة المدينية التي تمتاز بزيادة الاستهلاك. وهكذا يشعر أرباب الأسر البطريكية بطعن في كرامتهم لأنهم لم يقدرُوا على توفير كل مقومات الحياة لأسرهم ولأنهم مرغمون على السماح للنساء بالعمل لدى رجال آخرين أو

إن الموجة الحالية المحافظة والمعادية للمرأة في العالم الإسلامي ليست مجرد اتجاه نكوصي ولكنها «آلية دفاعية في وجه التغييرات العميقة في دور الجنسين والموضوع الحساس المتعلق بالهوية الجنسية» الذي أثارته التحولات الاجتماعية المتسارعة

١٩٨٠، ٢٩،٧ سنة لدى الذكور و٢٣،٦ سنة للإناث. أما في المناطق الريفية في مصر العليا، وهي المناطق التي تقوى فيها الحركة الأصولية، بلغ متوسط الزواج لدى الذكور في العام نفسه ٢٨،٣ سنة ولدى الإناث ٢٢،٨ سنة^(١٦).

إلا أن الممارسات الجنسية لم تتغير بصورة متوازنة، إذ لا يزال الجنس مرغوباً فيه إلى حد كبير (وربما ساهمت وسائل الإعلام بتشديدها على الجنس في تقوية ذلك) من دون أن يكون متوافراً خارج مؤسسة الزواج الذي بات يجري الآن في وقت متأخر، وبالتالي، فإن الإحباط والقلق الجنسيين باتا يمثلان مشكلة جدية في أوساط الشبان. ولا توجد عقدة ذنب مرتبطة بالجنس كجنس كما هي حال المسيحية التقليدية على سبيل المثال، ولكن العلاقات الجنسية قبل الزواج لم تتحرر كما هي الحال في المجتمعات الصناعية الغربية المعاصرة. والإحباط الجنسي للشبان في المجتمعات الإسلامية بسبب التأخر في الزواج مؤلم على نحو مضاعف نظراً إلى القيمة الكبيرة التي تعطى للعفة. فكما يوضح هشام جعيط يمكن الرجل الحصول على الإشباع الجنسي عبر الشذوذ الجنسي^(١٧). ولكن بما أن ذلك غير متوافر دائماً وهو مدان غالباً فالإحباط الجنسي يبقى قائماً.

والإحباط الذي يصادفه الرجل في العمل، وعدم تحقيق إنجاز اجتماعي أو أكاديمي، إضافة إلى ما قد يفاقم ذلك من قلق و/أو كبت جنسي، قد يسقط نفسه عدائية تنصب على جميع قريباته الإناث بما في ذلك الأم (على الرغم من تعقد هذا المجال، نظراً إلى قوة الارتباط في العادة بين الأب والأم) والأطفال الذين يتعرضون بدورهم لسخط الأم

المقموعة والفاضية^(١٨). وهناك من يرى أيضاً أن شعور الرجل العربي بالذل القومي نتيجة الهزيمة على يد إسرائيل وشعوره بالذل الاجتماعي الذي تسبب به سقوط بعض الطبقات الذي كان انعكاساً لبعض السياسات الاجتماعية الاقتصادية في عدد من الدول العربية، إن هذا الشعور الذي يؤدي إلى الإحساس بفقدان الكرامة، ربما كان قد ساهم في تحول المرأة إلى «هدف سهل لـ»استعادة» الكرامة المفقودة»^(١٩).

وتؤكد المرنيسي، كما يؤكد بو علي ياسين، نظرية فلهايم راينغ القائلة إن الرجل المحبط جنسياً لا يوجه هذه المشاعر في العادة نحو الخارج في صورة تمرد على كل مظاهر القمع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، بل يوجه معاناته إلى الداخل على مستوى الدفاع الأخلاقي والديني^(٢٠). فالرجل المكبوت جنسياً مشغول برموز تتصل بـ «الطهارة» لأن ما يتوافر له من ممارسة جنسية عضوية (كاللواط والاستمناء على سبيل المثال) تعد «قذرة» وفق مقاييس مجتمعه، وبالتالي فهو يشعر بأنها كذلك وفقاً لمعاييره الخاصة أيضاً. والحل «الإسلامي» الوحيد الذي ينصح به دائماً هو الزواج المبكر. لكن ذلك أمر صعب المنال في الظروف السائدة حالياً. كما أن قلة من الإسلاميين قد فقدت صلتها بالواقع إلى الحد الذي يجعلها تتحدث عن حق الرجل في الممارسة الجنسية مع أماته^(٢١). وحتى الكاتب الإسلامي سعيد حوا يتبنى هذه المقولة الخيالية (الفانتازيا) وهو يقول: «ماذا يفعل الرجل حين تستثار رغبته الجنسية؟ إن عليه إما أن يتزوج أو أن يمتلك أمة»^(٢٢).

(١٦) Fatima Mernissi, "Muslim Women and Fundamentalism," *Middle East Report*, 18, no. 4 (July-August 1988), p. 11.

(١٧) هشام جعيط، الشخصية العربية - الإسلامية والمصير العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤)، ص ١٦١ - ١٦٥.

(١٨) Salman, *Women in the Middle East*, p. 8-9.

وبو علي ياسين، الثالث المحرم: دراسة في الدين والجنس والصراع الطبقي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ٦١ - ٦٦.

(١٩) Hani Shukrallah, "Political Crisis/Conflict in post-1967 Egypt," in: C. Tripp and R. Owen (eds.) *Egypt Under Mubarak* (London & NY: Routledge, 1989), pp. 92-93.

(٢٠) بو علي ياسين، المصدر نفسه، ص ٥٥ - ٧٠، و Mernissi, *Beyond the Veil: Male-Female Dynamics in Muslim Society*, pp. 160-164.

(٢١) خليل علي حيدر، تيارات الصحوة الإسلامية (الكويت: كاظمة، ١٩٨٧)، ص ٢٨ - ٣٠.

(٢٢) سعيد حوا، جند الله (القاهرة، ١٩٨٠)، ص ٢٢٤.

كما أنه من المرجح أن ينمو القلق المرتبط بالجنس في ظل الأوضاع الحديثة، نظراً إلى استمرار المفهوم القديم للشرف. لقد كان من الأسهل والأمن كثيراً أن «يرتبط شرف الرجل بالسلوك الجنسي لقربياته» حين كانت «حركة المرأة محصورة في نطاق فناء الدار والزيارات الطقوسية للحمام أو لمزار ولي المحلة». أما في المجال المدني المعاصر فإن النساء أكثر انكشافاً (بمعنى أنهن غير محجبات من جهة وبمعنى أن حركتهن غير مضبوطة دائماً على نحو مباشر من جهة أخرى)، وبالتالي فإن شرف الرجل معرض للمزيد من المخاطر. فكما تقول المرينسي: «ليس من الغريب أن تصبح النساء اللواتي يملكن هذه القوة الجبارة على الحفاظ على موقع الرجل في المجتمع أو تحطيمه مركز إحباط الرجل أو عدوانيته»^(٢٣). وقد أدت الهجرة المتزايدة إلى الخليج وإلى أوروبا إلى تغيرات مزعزعة للاستقرار. ذلك أن الرجل في الغالب هو الذي يسافر تاركاً وراءه العائلة منكشفة وغير مضبوطة. وفي بعض الحالات القليلة كانت المرأة وحدها هي التي تتمكن من الحصول على عقد عمل في الخارج، تاركة للرجل مهمة القيام بالعمل «النسائي» (المحتقر غالباً) المتمثل بشؤون المنزل. إن الموجة الحالية المحافظة والمعادية للمرأة في العالم الإسلامي ليست مجرد اتجاه نكوصي ولكنها «آلية دفاعية في وجه التغييرات العميقة في دور الجنسين والموضوع الحساس المتعلق بالهوية الجنسية» الذي أثارته التحولات الاجتماعية المتسارعة. إن مثل هذا الارتداد إلى أنماط السلوك «القديمة» يجب أن يعد «أولايات للتخفيف من القلق في عالم من الهوية الجنسية المتحركة والمتحولة»^(٢٤).

فالانتقال من القرية إلى المدينة يجعل الفرد يواجه على نحو مفاجئ الرأس مالية الطرفية المشوهة والأثر التغريبي لنزعة التحديث التي هي بأوجه متعددة أكثر قليلاً من عملية فرض للغربة. ومثل هذه

المعاناة تصبح أكثر تأثيراً في الفرد حين تمس أسرته. فالأسرة هي في النهاية المعقل الأخير للأمان والهوية بالنسبة إليه. وهي، كمؤسسة، قد حافظت بصورة أو بأخرى على تماسكها في ظل تعاقب أنماط مختلفة من الإنتاج وفي معظم المجتمعات. وهي نجحت بوجه خاص في المجتمعات الإسلامية حيث امتازت بقدرتها على الثبات، فهي لا تزال تمثل المخزن الرئيسي للأعراف الاجتماعية - الدينية، وتمثل أيضاً، على الصعيد القانوني، الحصن الأخير للقيم الإسلامية والفقه الإسلامي. والأسرة العربية متداخلة كثيراً بالدوائر الاجتماعية الأخرى، كالسياسة والاقتصاد وغيرهما، إلى الحد الذي يجعل من المستحيل تقريباً دراسة أي منها من دون الرجوع إلى الأسرة. وهذه الأسرة بدورها تخضع - أقله من الناحية القانونية - لتنظيم صارم من قبل الشريعة الإسلامية التي تتحكم بثروة الأسرة كذلك (فهي، على سبيل المثال، تحصر الميراث في الأسرة وتنظم سبل توزيعه عليها)^(٢٥). وقد علّمن معظم النواحي القانونية في معظم البلدان الإسلامية، باستثناء القوانين المتعلقة بالأسرة، التي بقيت الأقل تأثراً بالتوجه العلماني. فهذا المجال هو المجال الأخير الذي تغزوه القوانين العلمانية المتأثرة بالغرب، ولكنه وفي الوقت نفسه خط الهجوم الأمامي لأي مطالبة بإقامة «النظام الإسلامي».

فالبحث عن الوصف التفصيلي لما ينبغي أن تكون الدولة الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي عليه في خطاب الإخوان المسلمين أو رجال الدين الإيرانيين، هو بحث من دون طائل. فالبعض يقول إن الدولة الإسلامية تقوم على الشورى في حين يقول آخرون إن الشورى أمر مرغوب فيه ولكنه غير مطلوب. وحتى أولئك الذين يعدون الشورى جزءاً أساسياً من الحكم الإسلامي يختلفون في ما بينهم حول تعريفها، وإن كانت تختص بالقيادة السياسية أو برجال الدين أو بالامة ككل. ويقال للمرء إن

Mernissi, *Beyond the Veil: Male- Female Dynamics in Muslim Society*, pp.160-161.

Fatima Mernissi, *Doing Daily Battle: Interviews with Moroccan Women*, (London: The Women's Press, 1988), p. 11.

(٢٥) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢١٩.

الاقتصاد الإسلامي ضد الربا، ولكن ذلك هو ضرب من تعريف الشيء بما ليس هو، وذلك على الرغم من أن أي برنامج إسلامي يتضمن كأولوية سردياً تفصيلاً للمبادئ الأخلاقية التي ينبغي أن تخضع الجماعة لها وأن تحرص السلطة على تطبيقها، وخصوصاً في مجالات الجنس والمرأة والأسرة.

لاحظ مكسيم رودنسون، بذكاء، أنه في حين يختلف المسلمون في تفسير المضامين الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية للإسلام فإن فهمهم للخصائص الأخلاقية لدينهم يكاد يكون هو نفسه^(٢٦). فكون الأخلاق في المجتمع الإسلامي أمراً

عاماً لا خاصاً، وأمرًا جماعياً لا فردياً، يرتبط جزئياً بكون القيم المرتبطة بالعار أكثر أهمية في المجتمع العربي «الأصلي» القائم على التضامن من القيم المرتبطة بالشعور بالذنب. وعلى الرغم من أنه ينبغي عدم تضخيم هذه النقطة فإنني أعتقد أنها تبقى صحيحة بوجه عام. ذلك أن العربي عموماً لا يزال أكثر اهتماماً بالسلوك والأعراف الجماعية

الظاهرة والخوف من احتمال الفضيحة من الأمور السرية الخاصة التي لا يمكن أحداً رؤيتها^(٢٧).

والحقيقة، أن أحد الأسباب الرئيسية للمعاناة (والفساد) في الكثير من المجتمعات العربية المعاصرة يكمن في رأيي في التحول السريع - المرتبط بالتحديث أو بالغربنة على وجه التحديد - من مفهوم العار ذي القاعدة الجماعية إلى مفهوم الذنب الفردي الطابع (و/أو المصاغ قانونياً) من دون أن يكون ذلك قد بات جوائياً في داخل الفرد على نحو كاف. وعلى الرغم من أن تعريفات علي المزروي قد

تختلف إلى حد ما عن تعريفاتي فهو يرى أن القانونيين التقليديين الأفريقي والإسلامي يتميزان في الفترة الراهنة بأنهما أكثر تحسناً من القانون الغربي بدواعي العار في مقابل الذنب. وهو يرى أن التحول «الحديث» في التشديد من العار إلى الذنب «لم يحظ بالنجاح»^(٢٨). فهناك بالتالي قدر كبير من التنافر والتعارض بين القيم التقليدية التي نشأ عليها الفرد، وخصوصاً في المجتمع القروي الريفي أو الصحراوي، وبين القيم الحديثة التي يفترض أن تحكم المؤسسات الإدارية والاقتصادية والقانونية، وخصوصاً في المحيط المدني شبه الصناعي وغير الشخصي.

وبالنسبة إلى المواطن العادي في بلد إسلامي، وهو الذي حرم على مدى قرون الوسائل (والمهارات) التي تمكنه من التعبير عن نفسه سياسياً ومن الدفاع عن مصالحه بواسطة العمل السياسي، فإن الآلام والأزمات التي تصاحب التمدين والتصنيع والتحديث قد تظهر كمشكلة أخلاقية أساساً - مشكلة

سبب ارتداء الحجاب يعود جزئياً إلى كونه احتجاجاً سياسياً وأخلاقياً على نظام اجتماعي باتت المرأة تمقته. ولكنها لجأت في احتجاجها هذا إلى أداة يعدها المجتمع رمزاً للمحافظة والخضوع ويستعملها الرجال كآلية للضبط الجنسي والاجتماعي

الزمن السيئ الجديد الذي يجعل الزوج يضطر إلى الاعتماد على مرتب زوجته والذي يغري بنته عبر الإعلانات لشراء الثياب الباهظة الثمن والإعجاب بالرجال الأثرياء في سياراتهم الزاهية ... الخ. وبالتالي فإن المشاكل الاقتصادية والطبقية قد تتحول في ذهن الشخص الحديث العهد في المدينة بخيباته وقلقه الجنسي إلى قضايا أخلاقية تتصل بالقيم التي في طريقها إلى الزوال، كالطاعة والقناعة والتواضع والتقوى. وهو قد يقوم آنذاك بالإنضمام إلى آخرين في المطالبة باسم الإسلام لاصلاح الوضع. وهم

Maxime Rodinson, trans. Michael Pallis, *Marxism and the Muslim World* (London: Zed Books, 1979), p. 8.

(٢٦)

(٢٧) قابل: بركات، المجتمع العربي المعاصر، ص ٢٥٠ - ٢٥٢.

Ali Mazrui, "Is Modernization Reversible? An African Perspective," (paper at 13th World Congress of the International Political Science Association, Paris, July 1985), pp.9-10.

(٢٨)

يتصرفون بهذه الطريقة، ليس لأن الإسلام دين سياسي - كما يقول الكثيرون - ولكن لأنه يقوم على الفرض الجماعي للأخلاق العامة.

وينجم عما سبق أمور عدة. فـ «الحكمة العملية» العربية الإسلامية التقليدية قد نقلت المسؤولية عن الخطيئة والخطأ إلى خارج الإنسان وألقت بها على الظروف والقدر والعالم الخارجي^(٢٩). وهكذا يكفي لتجنب الزنى أن نعهد ببساطة إلى إخفاء الجسد المغربي للمرأة، ولتجنب السرقة يكفي أن نقطع يد السارق. أضف إلى ذلك أن الأخلاق شأن اجتماعي لا فردي. ويكفي أن يكون المرء شريفاً وصالحاً

وتقياً - والجميع بإمكانهم أن يكونوا كذلك. والإسلام يعنى بـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». ويجب أن يتخذ المرء موقفاً إيجابياً فاعلاً من إصلاح المنكر «بيده» إذا أمكن وأن لم يمكن «فلسانه»؛ وإن بدا أن هذا أيضاً غير ممكن «فبقلبه وهو أضعف الإيمان». ولعل هذا قد يفسر جزئياً مفاجأة الرأي العام الغربي بموقف الإسلاميين في

بريطانيا الذين واصلوا مسيراتهم وحرقهم وأدانتهم لكتاب سلمان رشدي آيات شيطانية، الصادر عام ١٩٨٩، على الرغم من أنه حظّر في الهند وباكستان (وهما البلدان اللذان ينتمي إليهما معظم المتظاهرين) وعلى الرغم من أن السياسيين البريطانيين رأوا أنه يتضمن تهجماً. ولكن الإسلام يدعو إلى الفرض الجماعي للأخلاق العامة - والمسلمون يريدون أن يروا إدانة عامة ورسمية للكتاب ومؤلفه.

إن مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» قد يساعد أيضاً على تفسير سبب إتيان الشؤون المتعلقة بالجنس والأخلاق العائلية في مقدم برامج كل الحركات الإسلامية تقريباً. بل إن هوس بعض

الجماعات المتطرفة بالجنس والمرأة والجسد من القوة بحيث يكاد يكون على حافة المرضي. فكما يتساءل هشام شرابي، إلى متى يظل «موضوع الجنس المقموع، الذي هو ليس أكثر من حاجة بيولوجية طبيعية، الموضوع المسيطر في هذا المجتمع «العربي» وفي علاقاته الاجتماعية وأنشطته السياسية والثقافية؟»^(٣٠). وحتى الكاتب الإسلامي حسن حنفي، يعترف بأن «فهماً جنسياً للعالم» هو أحد المميزات البارزة للمقاربة الإسلامية: «أنهم يبدأون بالحجاب والفصل (بين الجنسين) وغض الطرف وخفض الصوت. ولكن كلما كبر الحجاب ازدادت

الرغبة في رؤية ما يخفيه: إن هناك في الحياة الاجتماعية والسياسية ما هو أكثر من هكذا فهم جنسي للعلاقات الاجتماعية التي تقسم المواطن (فقط) إلى رجل وامرأة أو ذكر وأنثى ... ولعل مثل هذا التصنيف لا يعكس فضيلة، ولكنه يدل على رغبة جنسية مكبوتة وحرمان جنسي متسام»^(٣١).

وتؤكد الأدلة العملية من مصر ومن بلدان أخرى أن النسبة العليا من أعضاء الحركات الإسلامية النضالية إنما تأتي من ضواحي المدن، وخصوصاً القاهرة التي تشهد نمواً سريعاً، حيث تصل المشاكل الاجتماعية والقضايا الأخلاقية إلى مستويات حرجية. وقد ينجذب الشبان الذكور إلى ضرورة فرض الأخلاق الإسلامية لأنها تضمن ستر نساءهم وسيطرتهم عليهن. وقد تنجذب الطالبات والنساء العاملات إلى فرض هذه الأخلاق، فيندفعن تلقائياً إلى ستر أنفسهن. ذلك أنه فضلاً عن كون ذلك نوعاً من الاحتجاج الاجتماعي (وخصوصاً في أشكاله المغالية ما فوق الإسلامية)، فإنه يخلصهن من

حين تداعى التحديث وفشل في تحقيق ما وعد به من نمو اقتصادي، وعمق بدلاً من ذلك من الاغتراب ومن تبعية المجتمع، تقدمت المجموعات التي استثنيت سياسياً، أو التي قُطعت لها وعود لم تتحقق، بنظام تصوري بديل: الإسلام

(٢٩) علي زيمور، نحو نظرية عربية في الجسد والانسان، ص ٣٧.

(٣٠) هشام شرابي، البنية البطريركية: دراسة في المجتمع العربي المعاصر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)، ص ١٠.

(٣١) حسن حنفي، التراث والتجديد (القاهرة: المركز العربي، ١٩٨٠)، ص ٤٢ - ٤٣.

تحرشات الرجال وتطفلهم، ويحررهن من المنافسة الصعبة على الرجال التي تقوم على جمال الشكل والملابس الباهظة الثمن. و«على النساء اللواتي يسعين لمتابعة دراستهن أو للذهاب إلى مراكز أعمالهن أن يعبرن الشوارع. والشوارع هي أماكن للخطيئة والإغواء، فهي أماكن عامة ومختلطة. وهذا هو تعريف الفتنة: الفوضى»^(٣٢). ففي الإزدحام الذي تشهده شوارع الأسواق ووسائل النقل في مدينة القاهرة، على سبيل المثال، تصبح النساء أكثر تعرضاً، كما تلاحظ فدوى الجنيدى: «بما أن الرجال يعدون الأماكن العامة (باستثناء مراكز العمل) أماكن خاصة بهم، لذا فهم يعاملون النساء على أنهن دخيلات. ومع أن النساء يتعرضن للمضايقات الجسدية فهن يعدن المسؤوليات عما يحدث لهن، وهن اللواتي جنين على أنفسهن بارتياحهن تلك الأمكنة. لذلك فإن النساء يملكن حرية الاختيار بين أن يكن علمانيات وحديثات وأنثويات وسلبيات على نحو محبط (وبالتالي معرضات) وبين أن يكن متدينيات وبالتالي مهيبات ولا يمكن مسهن وذوات صمت متوعد»^(٣٣).

إن ظاهرة الحجاب المعاصرة هي ظاهرة شديدة التعقيد، وأي إصرار على تفسير أحادي الجانب هو أمر خاطئ بالضرورة. ذلك أن هذه الظاهرة هي تعبير مصغر عن الظاهرة الإسلامية الأوسع والمتعددة الأبعاد، ولقد زاد في تعقيدها تدخل عوامل أخرى، كالجنس والذكورة والأنوثة. لذلك من غير المستغرب أن يكون بعض الدراسات التي حاولت أن تفسر هذه الظاهرة، إنما اكتفى بتقديم «قائمة» بالأسباب المحتملة وانتهى إلى طرح المزيد من الأسئلة بدل توفير الأجوبة^(٣٤). وعلى الرغم من أن الحجاب يجد تبريره دائماً بـ «التقوى» والأخلاق فإنه من الممكن جداً أن يكون هناك دور ما للتأثيرات الثقافية

والضغوط الاقتصادية و/أو الاعتراضات السياسية بحيث تختلف حدة أثر كل من هذه العوامل من امرأة إلى أخرى. كذلك يمكن القول إن التحجب يمثل مزيجاً متكافئاً بين الإحتجاج والتوفيق وبين المقاومة والخضوع^(٣٥). وسبب ارتداء الحجاب يعود جزئياً إلى كونه إحتجاجاً سياسياً وأخلاقياً على نظام اجتماعي باتت المرأة تمقتة. ولكنها لجأت في إحتجاجها هذا إلى أداة يعدها المجتمع رمزاً للمحافظة والخضوع ويستعملها الرجال كألية للضبط الجنسي والاجتماعي. فالعودة إلى التحجب نوع من «الثورة» لا يمكن أن تكون إلا حدثاً خامداً لا يمكن تصعيده أو تطويره.

وعلى مستوى أوسع، فإن الدعوة إلى «نظام إسلامي» غالباً تكون بمعنى ما مجرد سعي الجماعات المقهورة والحديثة التمدين لتطبيق جماعي للأخلاق العامة المألوفة في وقت يتسم بالتفكك الاجتماعي الهائل. غير أن الأمر لا يقتصر على ذلك كما سنرى أدناه.

لقد كان محتوماً أن يؤدي التمدين السريع والسيولة في تكون الطبقات، المتضافران مع الاتساع النسبي لـ «شرائح الطبقات الوسطى» في الشرق الأوسط، إلى تشويش الرؤية الطبقيّة والإحساس بالهوية الطبقيّة. وكان من المرجح أن يعزى التغير في أوضاع الناس المادية إلى أسباب ميتافيزيقية، كالحظ والقدر وحتى البركة. بل إنه كان من الممكن أن يستحيل العديد من الحقائق السياسية - الاقتصادية في أذهان الناس قضايا أخلاقية. وهكذا فإن علاقات الإنتاج والتبادل الرأسمالية فهمت على أنها نوع من الظلم وإيثار النفس بمتع الحياة. وفهمت التبعية الاقتصادية والتقنية على أنها اغتراب ثقافي، وكذلك فهم الحكم الاستبدادي على أنه فساد ورغبة في الاستضعاف.

Mernissi, "Muslim Women and Fundamentalism," p. 11.

Fadwa El Guindi, "Veiling Infitah with Muslim Ethic: Egypt's Contemporary Islamic Movement," *Social Problems*, 28, no. 4

(April 1981), p. 481.

Cf., e.g., Sherifa Zuhur, *Revealing: Islamist Gender Ideology in Contemporary Egypt* (Albany, NY: SUNY Press, 1992), esp. 104-

108, and 128-134.

Cf. Ariene E. Macleod, *Accommodating Protest: Working Woman, the New Veiling and Change in Cairo* (New York: Columbia University

Press, 1991).

(٣٢)

(٣٣)

(٣٤)

(٣٥)

ثالثاً: إعادة النظر في ثنائية العام / الخاص

إن دخول الرأسمالية إلى البلدان الإسلامية «الأطراف» أدى إلى بروز «برجوازية إدارية» ارتبط مصيرها بالدولة. وتحدث القسم البيروقراطي من هذه الطبقة بلغة العقلانية في حين تحدث مثقفوها بلغة العلمانية وتحدث مسؤولو شركاتها بلغة التقنية. وهكذا، فهم تحدثوا جميعاً لغة واحدة هي لغة «التحديث». حين تداعى التحديث وفشل في تحقيق ما وعد به من نمو اقتصادي، وعمق بدلاً من ذلك من الاغتراب ومن تبعية المجتمع، تقدمت المجموعات التي استئنيت سياسياً، أو التي قُطعت لها وعود لم تتحقق، بنظام تصوري بديل: الإسلام. فهم وقفوا ضد الرأسمالية والتحديث اللذين لم يستطيعوا أن يجنوا منهما أي منافع، واعتنقوا الإسلامية كـ «حركة بناء للمجتمع تسعى لابقاء الآثار المخرصة للسوق التي عدوها مهادية للعلمانية اللاأخلاقية خارج جماعة المؤمنين»^(٣٦).

وبما أن الدولة العلمانية قد قامت أيضاً بتفكيك الاقتصاد جزئياً والسيطرة عليه جزئياً أيضاً، فإن «الثقافة» أصبحت الساحة الأولى التي يمكن المجتمع الأهلي فيها أن يعبر عن نفسه ويحافظ على تماسكه^(٣٧). ومع تحول الدولة إلى آلة للمصالح الخاصة المتضافرة مع نمو السلطة الاستبدادية الشاملة، ومع تورط الدولة بالعملية «التابعة» القائمة على فتح المجتمع على أنماط جديدة من الانخراط في النظام الرأسمالي العالمي، «ليس من المستغرب أن يقوم المجتمع الأهلي المنهك بنيوياً في مثل هذه الظروف بمحاولة إعادة إنتاج نفسه عبر الأيديولوجيا والأسطورة والثقافة وعلى نحو معزول عن الدولة»^(٣٨).

ومشكلة الدولة الحديثة، التابعة أيضاً، أنها وعدت بـ «الكرامة الوطنية» وبـ «السلع والخدمات» ولكنها

(بعد فترة أولية ومضلة من النجاح) فشلت في تحقيق أي منهما. ولذلك، حين فشلت الأنظمة في تحقيق وعودها وحين تداعت تجاربها التنموية، كان من الطبيعي إلى حد ما أن يضع الإسلاميون، الذين لم يسمح لهم بالاشتراك في تنفيذها، اللوم على الطبيعة غير الإلهية (العلمانية) لهذه التجارب، وأن يتجاهلوا أو يتغاضوا عن كون أطروحاتهم الاقتصادية - الاجتماعية ربما مشابهة كثيراً. وقد يفسر هذا جزئياً لماذا تكاد بيانات الإسلاميين وبرامج عملهم تخلو، بخلاف الأربعينات والخمسينات، من أي رؤى أو صفات اقتصادية - اجتماعية. وقد عدّ الطابع العلماني لتجارب التحديث الاقتصادي الناصرية والبعثية والبورقيلية وغيرها السبب الرئيسي لفشلها، وتدرجاً أخذت الإدانة لعلمانياتها تستحيل إدانة للتحديثية بعامة: إنسانياتها وعقلانياتها وتقدميتها وعلمانياتها. وهكذا فإن التحديث مرفوض، سواء جاء من طريق الرأسمالية الخاصة أو جاء من طريق رأسمالية الدولة أو اشتراكية الدولة. وتبدو الحداثة حالياً الاسم المذهب لسلطة تحمي مشروعاً أجنبياً، في حين تبدو الدعوة إلى الأصالة وسيلة لمعارضة هذه السلطة وحرمانها الشرعية، فضلاً عن كونها مقدمة لمحاولات المجموعات المهمشة والمستثناة الاستيلاء على السلطة^(٣٩).

وبالتالي، فإن ظهور إسلامية يعبر عن صراع على السلطة ضد الدولة، الدولة ذات السلطة المطلقة من ناحية، والعاجزة والتابعة من ناحية أخرى. ولكن لماذا يتعين على المقاومة والصراع على السلطة أن يتخذ شكلاً دينياً؟ لقد حاجت بأن النمط التاريخي كان يقوم على مصادرة الدولة للإسلام بالمعنى العام (Generic) وعلى إلقائها على المعارضة المهمة الأصعب، المتمثلة بمقاومتها عبر صوغ أسلامات أخرى كالإسلام «الحقيقي» والإسلام «الصحيح» ... الخ. ورأينا أيضاً أن الدولة الإقليمية الحديثة قد تبنت

Caglar Keyder, "The Rise and Decline of National Economies in the Periphery," mimeo, (1986), p.13.

(٣٦)

(٣٧) برهان غليون، اغتيال العقل (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٧)، ص ١١٢-١١٣.

(٣٨) عزيز العظمة، التراث بين السلطان والتاريخ (الدار البيضاء: عيون، ١٩٨٧)، ص ٢٤.

(٣٩) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٩٧-١٠٠.

العلمانية واستخدمت لغة العقلانية والتحديث، الأمر الذي أسفر، سواء عن قصد أو عن غير قصد، عن استبعاد بعض الفئات الشعبية. وبالتالي، فقد كان من الطبيعي أن يعتمد المستبعدون والخائبون إلى تبني أيديولوجيا مناهضة بحدّة للأيديولوجيا الرسمية. وهكذا تبنت المعارضة الإسلام «العام» ووضعت الدولة في موقع الدفاع المتمثل بالحاجة إلى الدفاع عن إسلام «صحيح» و«حقيقي»... الخ. إن تبني القوى الاجتماعية الساخطة أو الطامحة تعبيراً دينياً عن حركتها ليس، بأي حال من الأحوال، ظاهرة إسلامية محضة؛ فتاريخياً كان هذا هو ما فعله البروتستانت الأوائل، وهو ما تفعله حالياً كذلك حركة التحرير اللاهوتية في أميركا الجنوبية^(٤٠).

فهل «المجتمع الأهلي» قد بادر أخيراً إلى الهجوم المضاد؟ وهل القطاع «الثقافي» الخاص الناشئ قادر، بأي شكل من الأشكال، على الوقوف في وجه القطاع الدولاتي المسيطر. إن هذه الأسئلة ومثيلاتها تقف وراء عدد من المناظرات الجارية حالياً في العالم العربي، بما في ذلك، على سبيل المثال، التساؤل حول الطاقة الديمقراطية للحركات الإسلامية.

كما أن الطبيعة الخاصة للثقافة والمجتمع في العالم الإسلامي تضيف بعداً تعقيدياً إضافياً إلى هذا الطرح، الذي بات معقداً أصلاً. فهناك أولاً، كون «الخاص» في المجتمع العربي - الإسلامي لا يُفهم وحسب على أنه ما يتعارض مع ما هو عام بالمعنى الحديث، أي الدولاتي، ولكنه قد يدخل أيضاً في ثنائية المنزلي والاجتماعي (أي بين ما هو مخبأ ومفتوح ومستتر وبين ما هو مفتوح ومكشوف ومعبّر عنه). فالحياة في المجتمعات الإسلامية، كما

في بعض المجتمعات الشرق الأوسطية الأخرى، «تعاش في العن»، وتكتسب كل الأشياء في الحياة شكلاً علنياً قاسياً. فكما ذكرنا أعلاه، تعد المسائل المتعلقة بالسلوك الشخصي والجنس والعائلة مسائل أخلاقية عامة يجب تطبيق [قواعدها] على نحو جماعي^(٤١). والعائلة لم تتطور (حتى الآن) إلى الحد الذي تصبح معه إحدى جزر الخصوصية والحميمية، كما شهدت عموماً في مجتمعات شمال أوروبا وشمال أميركا. إن حيز «العام» هنا هو حيز الاجتماعي كما تحدده الأعراف التي تسمح بالحفاظ على المسافة الاجتماعية، على الرغم من القرب المادي، إن هذا العالم هو عالم أقل حميمية ولكنه أيضاً عالم أكثر ذاتية. فالخاص هنا هو تلك الدائرة السلوكية الضيقة الخاضعة للضبط الشخصي، والعام هو تلك الدائرة السلوكية (الأوسع) الخاضعة للضبط الاجتماعي أو الجماعي^(٤٢).

ففي الشرق الأوسط لم يترافق انهيار الحيز الأقدم للاجتماع «العام» المتعدد الأشكال (السوق والحمام العمومي، وإلى حد ما المقهى) مع استقطاب حاد في الحياة الاجتماعية بين حيز «عام» متنام (الدولة والسوق) وبين حيز «خاص» شديد الحميمية والعاطفية (العائلة «الحديثة» والحب... الخ). فكلمة خصوصية (Privacy) غير موجودة في اللغة العربية ومن الصعب شرحها للعربي العادي (على الرغم من أن مفهوم المنطقة المحرمة على الغرباء (الحرام) مألوف لديه). والبيت العربي التقليدي، المتجه نحو الداخل والمتحور حول فناء الدار، كان المقصود به حماية البيت من تقلبات الطقس القاسية ومن العيون المحذقة لل العامة في آن معاً^(٤٣). والحيز العام هنا هو حيز عرض رمزي وطقوس متفاعلة وروابط

Evelina Dagnino, "Cultural and Ideological Dependence: Building a Theoretical Framework," in: Krishna Kumar (ed.), *Transnational Enterprises: Their Impact on Third World Societies and Cultures* (Boulder, CO: Westview Press, 1980), pp.311-317. (٤٠)

Nazih N. Ayubi, *Political Islam: Religion and Politics in the Arab World* (London and NY: Routledge, 1991), Ch. 2. (٤١)

Jeff Weintraub, "The Theory and Politics of the Public/Private Distinction," (paper for Annual Meeting of the American Political Science Association. August 1990). (٤٢) قابل:

Antoni Z. Kaminiski (ed.), "The Public and the Private: Introduction," *International Political Science Review*, 12, no. 4 (October 1991), special issue on The Public and the Private, pp. 263, 337ff. وقابل أيضاً:

Cf. Hassan Fathy, *Architecture for the Poor: An Experiment in Rural Egypt* (Chicago and London: University of Chicago Press, 1973); Masahiro Ezaki, *The Ideal Nation and Its Embodiment: the Courtyard House of the Arab-Islamic World*, Institute of Middle Eastern Studies, International University of Japan, Working Papers Series No. 26, June 1991. (٤٣)

شخصية وقرب مادي متعايش مع مسافة اجتماعية. وهو ليس حيزاً تقليدياً للعمل السياسي الجماعي ولا يتيح إلا نادراً بروز خطاب يعالج الهموم المشتركة. وهذا النوع الأخير هو ما اسميه الحيز المدني الذي يتيح المجال للمناقشة العامة والعمل الجماعي الواعي، أو، بكلمة واحدة، للمواطنة.

وكما أوضح جوليان فرويند وجرجن هيرماس وآخرون، إن الثقافة المدنية لا يمكن تصورها في غياب الدولة^(٤٤). وعلى الرغم من كونها الدائرة العامة الأقرب إلى الدولة فهي تظل أساساً جزءاً من المجتمع الأهلي. وتقوم بوظيفة التوسط بين الدولة والمجتمع جمعيات المصالح الخاصة والإتحادات (الدائرة الخاصة) والأحزاب السياسية (الدائرة العامة) التي تكون جميعاً الحقل المدني. بكلمات أخرى، فإن الحيز المدني هو ذلك الجزء من الدائرة العامة الذي لم تحتله بيروقراطية الدولة ونظام الإدارة العامة. باختصار، فإن المجتمع المدني هو الطرف الأكثر تسييساً والأكثر تماسكاً في المجتمع الأهلي. وفي هذا المجال يقول أرناند سايلز إن المجتمع الأهلي هو مكان للترابط والتكامل الاجتماعي حيث يتم التوسط بين الأفراد والمجموعات والمجموعات والمؤسسات الاجتماعية، والمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والسياسية، وهو المكان الذي تتكون فيه الهويات وأنماط الحياة الجديدة، التي تأخذ بالتنوع دون أن تنقسم. والطرف الأكثر «تمدناً» في المجتمع الأهلي هو المكان الذي يتكون فيه الرأي العام وتحدث فيه الصراعات الناجمة عن ذلك. إنه حقل متصل بالدولة أساساً، وهو الحقل الذي يملك الروابط الأساسية مع النظم الديمقراطية كشرط لوجودها ونموها^(٤٥). وينبغي اعتبار العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة صراعية وتكاملية في آن معاً: «الديمقراطية ليست العدو المباشر ولا الصديق الذي لا يضع شروطاً لسلطة الدولة.

فهي تتطلب من الدولة أن تحكم المجتمع الأهلي ليس أكثر مما يجب ولا أقل مما يجب. لأنه إذا كان من غير الممكن أن يبنى نظام أكثر ديمقراطية من خلال سلطة الدولة فإنه لا يمكن أن يبنى من دونها»^(٤٦).

في ضوء هذا كله، ما هي جذور المجتمع الأهلي والثقافة المدنية في العالم العربي؟ وإلى أي مدى يمكن المرء أن يعد صعود الحركات الإسلامية مؤشراً إلى نهوض المجتمع الأهلي؟ وما هي دلالات هذا النهوض من حيث النمو المحتمل لثقافة مدنية في العالم العربي؟

لنبدأ أولاً بالأخذ في الحسبان أن الإسلاميين يمثلون المعارضة الرئيسية في معظم المجتمعات العربية والمجموعات المعارضة الكبرى في البرلمانات التي تسمح بتمثيل المعارضة^(٤٧). وبما أن الديمقراطية لا تعني التمثيل والمشاركة فحسب، بل المعارضة والتنافس الرسمي كذلك^(٤٨) فإن الإسلاميين قد أصبحوا عملياً وبوجه موضوعي جزءاً من عملية الديمقراطية في الكثير من البلدان العربية. ويمكن مراجعة سريعة أن تؤكد ذلك:

في مصر أحرز الإخوان المسلمون المتخالفون مع حزب الوفد ١٢ مقعداً عام ١٩٨٤ و ٣٦ مقعداً حين تحالفوا مع حزب العمل عام ١٩٨٧، ولكنهم قاطعوا انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ احتجاجاً على القيود الحكومية. أما في الأردن، فقد أحرز الإخوان المسلمون ٢٢ مقعداً في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وذهب ١٢ مقعداً إضافياً إلى إسلاميين آخرين. وهم فازوا لاحقاً في عدد من الانتخابات المحلية. وقد كان رئيس البرلمان عضواً في حركة الإخوان المسلمين. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩١ منح الإخوان خمس حقائب وزارية (على الرغم من عزل بعضهم لاحقاً). أما في تونس، فقد شاركت حركة الاتجاه الإسلامي (التي عرفت لاحقاً

Cf. Arnaud Sales, "The Public and Civil Society: Social Realms and Power Structures," in: Kaminski the (ed.), *Public and the Private*. (٤٤)

Ibid., pp. 208-209. (٤٥)

John Keane, *Democracy and Civil Society* (London: Verso, 1988), p. 23. (٤٦)

Cf. John L. Esposito and James P. Piscatori, "Democratization and Islam," *Middle East Journal*, 45, no. 3 (summer 1991). (٤٧)

Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven & London: Yale University Press, 1971). (٤٨)

باسم حركة النهضة) في الانتخابات البرلمانية في نيسان/أبريل ١٩٨٩، وأحرز المرشحون الإسلاميون ١٤,٤ في المئة من أصوات الناخبين ونحو ٣٠ في المئة في المدن الرئيسية، كتونس وسوسة وقابس. إلا أنهم فشلوا في الوصول إلى البرلمان. وفي الكويت أحرز الإسلاميون في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ١٩ أو ٢٠ مقعداً (مقابل ٤ مقاعد في مجلس عام ١٩٨١) أي أنهم تقدموا خطوات كبيرة حتى في هذه الإمارة «التقليدية» الحديثة البرلة.

أما في الجزائر فقد اتخذت الأحداث طابعاً درامياً. ففي الانتخابات البلدية في حزيران/يونيو ١٩٩٠ أحرزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتصاراً حاسماً، إذ نالت ٥٤ في المئة من أصوات الناخبين (مقابل ٣٤ في المئة لجبهة التحرير الحاكمة) وسيطرت على ٣٢ محافظة من أصل ٤٨ محافظة وعلى ٨٣٥ مجلساً محلياً من أصل ١٥٣٩ مجلساً (مقابل ٤٨٧ مجلساً فقط لجبهة التحرير). ولقد أثملهم هذا النصر غير المتوقع الذي ربما كان

تصويماً ضد جبهة التحرير أكثر منه تأييداً لجبهة الإنقاذ. فطالبوا بتقديم موعد الانتخابات البرلمانية العامة وبتعديل قوانين الانتخابات. وبنزولهم إلى الشارع بدا غير مرة أن شعاراتهم غير ديمقراطية على نحو مكشوف. وقد دخلوا مع الشرطة في اشتباكات عنيفة. ويبدو أن النظام رأى أن لجوء الإسلاميين إلى العنف والتدمير قد أظهر للناس ميولهم غير الديمقراطية وأن جماهيريتهم قد انخفضت. وهكذا جرت الانتخابات النيابية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وكان الشعور باللامبالاة طاغياً، إذ لم يصوت معظم المؤيدين

المحتملين لجبهة التحرير أو المعارضين لجبهة الإنقاذ. فجاءت النتائج المذهلة لتمنح جبهة الإنقاذ ١٨٨ مقعداً من أصل ٢٣١ مقعداً؛ وبقي ٢٨ مقعداً للدورة الثانية التي كان من المفترض أن تجري في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ولكنها لم تحصل بسبب الانقلاب الذي قام به القصر وحظي بدعم الجيش.

ومن الممكن بوجه عام أن تفسر صعود الإسلاميين بالتنافس مع الدولة على المجال الشعبي. ولقد أسبغت دولة ما بعد الاستقلال العربية على هذا المجال بعداً اقتصادياً واضحاً (ومن هنا جاءت قرارات التأميم والتوطين للشركات وإنشاء العديد من شركات القطاع العام).

ولقد حولت السياسة إلى اقتصاد وأخذت تتجاوز المجتمع الأهلي من خلال القطاع الاقتصادي العام. ونجم عن فشل أو استنزاف هذا النموذج وإقصاء وتهميش بعض فئات المجتمع الصاعدة اللذين استتبعا ذلك، صعود الحركات الإسلامية الراديكالية في العديد من المجتمعات العربية^(٤٩). ورد الإسلاميون على الدولة

**ان تبني القوى الاجتماعية
الساخطة أو الطامحة تعبيراً دينياً
عن حركتها ليس، بأي حال من
الأحوال، ظاهرة إسلامية محضة؛
فتاريخياً كان هذا ما فعله
البروتستانت الأوائل، وهو ما
تفعله حالياً كذلك حركة التحرير
اللاهوتية في أميركا الجنوبية**

بإعطائهم المجال الشعبي لونا أخلاقياً واضحاً. فهم رأوا في الأخلاق جوهر السياسة وعمدوا إلى جلد الدولة بسوط الأخلاق العامة. وبالتالي لم تكن الدولة ولا الإسلاميون يريدون مواجهة السياسة بصورة مباشرة بوصفها المجال الرئيسي للاهتمام الشعبي: فالدولة شددت على الاقتصاد والإسلاميون شددوا على الأخلاق، في حين لا يزال المجال المدني السياسي ضعيفاً وفقيراً.

ونظراً إلى كون الأنظمة العربية قد قاومت «شفافية» العام/الخاص من جهة، ونظراً إلى أن القطاع الخاص الاقتصادي لا يزال تابعاً للدولة، فإن

القطاع الخاص «الثقافي»، إذا جاز التعبير، هو الذي يمثل حالياً التحدي الرئيسي للدولة في شكل المنظمات الإسلامية. وبما أن بعض هذه المنظمات رسمي وعلني وبعضها الآخر محظور وسري فإن هذا يزيد من تعقيد مسألة ما إذا كان في وسع الاتجاه الإسلامي أن يساعد على بناء ثقافة مدنية حقيقية وعملية ديمقراطية قابلة للحياة.

ولعل مراجعة الخطاب العربي المعاصر حول الموضوع قد تساعد على الوصول إلى بعض الأجوبة. يقول الطاهر لببيب إنه على الرغم من أن التاريخ الإسلامي قد عرف حركات وأصول مختلفة،

فهي لم يكن لديها تأثير تراكمي ينتج منه مجتمع أهلي يمكن التعرف إليه. فالمطالب والمفاهيم التي نتجت من هذه الحركات «قد وصلت إلينا كانهراف أو قلاقل مرفوضة فقط، ولم تصل إلينا كاهتمامات «ليبرالية» أو ثورية. ولكننا أكسبناها مثل هذا اللون في محاولة لتعريب أو أسلمة قضاياها الحالية». وهو يتفق مع عبد الرحمن الكواكبي في ما ذهب إليه من أنه ربما كان الإنسان قد ثار في الشرق إلا أنه ثار ضد

الطاغية وليس ضد الطغيان في حد ذاته^(٥٠). إن المفهوم السياسي، الحرية، قد استورد من أوروبا، وقد أرغم العرب في معظم الأحيان على تبنيه لأهداف تتصل بالمصالح الكولونيالية والرأسمالية للقوى العظمى. وغالباً ما كان ذلك مدخلاً لاحتلال هذه البلدان أو جاء مترافقاً مع احتلالها^(٥١). إن

العودة الحالية إلى الاهتمام بالمجتمع، أو على وجه التحديد بالمجتمع الأهلي، وهو المفهوم الذي لا يزال غامضاً وخلاقياً، هو أمر مهم. إلا أنه لا يزال محصوراً، ولأسباب مفهومة، بالمؤسسات الخيرية والانتفاضات الشعبية. ولعله نوع من التحول ما بعد التوتاليتاري أكثر منه تحولاً ديمقراطياً مؤكداً^(٥٢).

ولكن أين موقع الحركات الإسلامية في هذا التحول ما بعد التوتاليتاري؟ على الرغم من أن مصطلح «المجتمع الأهلي» يستخدم كثيراً في المناقشات العربية الدائرة، إلا أن مدلولاته لا تحدد دائماً. فالعلمانيون بوجه خاص يستخدمون هذا

المصطلح بمعنى المجتمع المدني ويميلون إلى إخراج الإسلاميين من دائرته. وبالتالي فإنه يقال للمرء إن مفهوم المجتمع الأهلي يستخدم في المغرب العربي، وخصوصاً في تونس، كسلاح في وجه الإسلاميين^(٥٣).

وقد لاحظ برهان غليون وجود محاولة واضحة لمعارضة مفهوم المجتمع المدني بمفهوم المجتمع الأهلي. وهو يرى أنها ناتجة من التوظيف

السياسي للمفهوم كوسيلة لمواجهة الاتجاهات والحركات التي يرى التحديثيون أنها «تحمل أفكاراً تقليدية». وفي هذه الحال فإن المجتمع المدني مساو للتنظيمات والبنى الحديثة، كالأحزاب والنقابات والجمعيات النسائية، وبالتالي فإن هكذا مفهوم يستخدم كأداة في الحرب ضد البنى القديمة في

من الممكن بوجه عام أن تفسر صعود الإسلاميين بالتنافس مع الدولة على المجال الشعبي. ولقد أسبغت دولة ما بعد الاستقلال العربية على هذا المجال بعداً اقتصادياً واضحاً... لقد حولت السياسة إلى اقتصاد وأخذت تتجاوز المجتمع الأهلي من خلال القطاع الاقتصادي العام

(٥٠) الطاهر لببيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي»، في: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٣٢٩-٣٤٩. انظر أيضاً: عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد، طبعة جديدة (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٤)، ص ١٠٧-١٠٨.

(٥١) لببيب، المصدر نفسه، ص ٣٥١-٣٥٦.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٦١-٣٦٦.

(٥٣) عبد القادر الزغل، «المجتمع المدني والصراع على الهيمنة الأيديولوجية»، في: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي، ص ٤٣٨.

المجتمع ذات الطابع القبلي أو الديني أو الإقليمي. ويرى غليون أن هذا التقسيم في الخطاب الحالي للفكر السياسي العربي يمثل محاولة حديثة لإعادة إحياء فكر الحداثة بعد خسوفها في إثر فشل المشاريع اليسارية والإشتراكية. وتجري هذه المحاولة باسم الديمقراطية هذه المرة، وعبر تحالف جديد بين النخب الحديثة التي تخشى الهبوط الاجتماعي، وبين الدولة الاحتكارية التي تعد الضامن الوحيد لاستمرار الحداثة والعقلنة.

فالدولة في العالم العربي، التي لم تنم عضوياً وبنوياً من داخل مجتمعها، طمحت إلى «تطوير» هذا المجتمع عبر إحلال «السياسي» مكان الاجتماعي والإقتصادي والثقافي، وعبر مد البيروقراطية لتشمل كل شيء. إلا أن هذه الدولة لم تنجح في معالجة مشاكل مجتمعها، بل هي هدت أركان البناء بأسره: «فالدولة المتغربة اجتماعياً كانت تخشى مجتمعها نفسه، وتعد كل حركة أو إشارة أو همسة تصدر عن المجتمع الأهلي معارضة سياسية ورفضاً لسلطة الدولة وتهديداً مباشراً لوجود المجتمع والأمة والثورة. وقد دفعها ذلك إلى أن التوجه نحو الداخل، إلى قواتها القمعية الخاصة، التي كلف بناؤها مبالغ طائلة - ليس لتوفير حاجات المجتمع ولكن لزيادة القدرة على سحقه»^(٥٤).

وبما أن الدولة قد تمكنت من تطوير المجتمع إلى هذا الحد فإن الوسيلة الوحيدة لتفادي التطويق تتمثل بإعادة إحياء توظيف كل البنى ما دون السياسية للمجتمع الأهلي عبر ضخ دم جديد وإعادة إحياء كل القوى الاجتماعية التي يمكن أن تساهم لاحقاً في عملية التغيير السياسي. وتشمل هذه القوى المساجد والزوايا والطرق الدينية وأشكال التضامن الأخوي التي عادت القوى الشعبية إلى تبنيها، في وقت لا تزال النخب اليسارية والقومية تجد صعوبة كبيرة (ويعود ذلك جزئياً إلى عدم قدرتها على التخلي عن رهانها على الدولة) في تحويل جمعياتها ومجتمعاتها المدنية (بما فيها

منظمات حقوق الإنسان) إلى بنى تملك القدرة على تجديد شباب المجتمع الأهلي. ولن يكون استثناء القوى الاجتماعية الإسلامية الجديدة من أي فهم للمجتمع الأهلي بأكثر من محاولة للنخبة المسيطرة لإعادة إضفاء الشرعية على تسلطها باسم حماية سلامة المجتمع ووحدة الدولة. ذلك أنه لم يعد ممكناً إعادة بناء المجتمع الأهلي بإنشاء بضع جمعيات صغيرة هنا وهناك. فلقد بات من الضروري أن يعمد إلى التفكير الاستراتيجي وعلى المستوى السياسي - ولكن ليس بالضرورة عبر التركيز على الدولة وعلى سياساتها. يجب أن تفهم السياسة على أنها أبعد من الدولة وأعلى منها، ومن المفضل أن يتم ذلك في إطار الدوائر الحضارية^(٥٥).

وهنا نعود إلى السؤال السابق: هل يمكن عد الحركات الإسلامية جزءاً، ليس من المجتمع الأهلي الناهض فحسب، بل من الثقافة المدنية الناشئة كذلك، وهل يمكن أن يصبح الإسلام الراديكالي في النهاية قوة تعمل من أجل التعددية الأبعد مدى؟

في المدى المباشر يؤدي معظم التجمعات الأصولية دور القوة المناهضة للديمقراطية: فهي تخيف الأنظمة من اتخاذ المزيد من الخطوات الليبرالية وتدفعها في الوقت نفسه إلى تبني جزء من برنامج الإسلاميين. ولكن هل من المستحيل تماماً أن يصبح الإسلام السياسي في النهاية قوة تعمل من أجل الديمقراطية في المدى البعيد^(٥٦)، نظراً إلى أنه يؤلف حالياً إحدى القوى القليلة الفاعلة المناهضة للدولة في المجتمعات العربية؟

إذا بحث المرء عن أمثلة تاريخية موازية، فلربما كان من الممكن أن يجد أن البروتستانتية، وخصوصاً في شكلها الكاليفيني، كانت ذات خطاب موجه ضد سلطة الدولة المطلقة في المجتمع بالقدر نفسه الذي كانت فيه قوة للنمو الرأسمالي؛ فهل يمكن الحركات الإسلامية الراديكالية أن تكون في النهاية قاعدة نظام ما بعد السلطة المطلقة في بلد كمصر على سبيل

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٧٤٤ - ٧٤٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٧٤٥ - ٧٥٥.

(٥٦) قابل: Leonard Binder, *Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies* (Chicago and London: Chicago University Press, 1988).

المثال؟ وحتى إذا بقيت المجموعات الإسلامية أقرب إلى أن تكون تسلطية ومعادية للديمقراطية، فهل يمكن أن تكون العملية ككل تسير في اتجاه ديمقراطي؟ يرى اليس غولديبرغ، إستناداً إلى آراء غلنر ومور والأيوبي،

أن هذا هو احتمال ممكن، ولكنه، على أي حال، ليس الاحتمال الوحيد^(٥٧)، والكثيرون يرونه بعيداً جداً. وفي النهاية فإن الزمن وحده هو الكفيل بتوفير الجواب عن مثل هذا السؤال المهم والمعقد ◆

Ellis Goldberg, "Smashing Idols and the State: The Protestant Ethic and Egyptian Sunni Radicalism," *Comparative Studies in Society and History*, 33, (1991), pp. 3-4.

رأي في النظرية التربوية العربية

مدخل

إن مشكلة المشكلات التي تعترض معظم الباحثين هي محاولة التاصيل النظري لمجهوداتهم العلمية التي يبذلونها في المجالات المعرفية المختلفة، إذ إن محاولة التاصيل هذه تمثل التخطيط النظري الدقيق لمجموع معانيات الواقع من جهة، كما تبرز القدرة المعرفية لدى الباحث نتيجة اختزاله حركية الواقع من جهة أخرى.

تنحصر المشكلة إذاً في هاتين النقطتين، فيما لو كانت المعطيات المتبقية الأخرى متوافرة وقامة، والأدوات البحثية جاهزة وموجودة. أما لو كان هناك نواقص في المعطيات والأدوات فإن صعوبات جسيمة ستنشأ عن ذلك، وفي مقدمها غموض الحقل المعرفي المبحوث، وعدم استقرار الطروحات والأفكار والمفاهيم، وصولاً إلى انعدام حرية البحث العلمي. أحببت، قبل أن أعالج موضوع التربية العربية، أن أستهلها بتصويب نظري متواضع، أراه ضرورياً فيما لو أردنا أن نرقى بها إلى مستوى النظرية. إن بحثنا ينطلق من فرضين اثنين، هما على الرغم من تباعدهما مترابطان: أولهما، استحالة تحقيق نظرية تربوية عربية رسمية موحدة، فضلاً عن صياغتها،

وذلك لأن الواقع العربي، تفرز تفاعلاته - راهناً - مظاهر مختلفة تتسم جميعها بعرقلة تبلور وتحقيق مثل هذه النظرية، وثانيهما، هو أن خيار التربية الوجدوية خيار سياسي قبل أن يكون تربوياً. فما التربية، وغيرها من القطاعات، سوى حقل تمظهري للسياسة، التي هي بمثابة جذر للقطاعات الأخرى.

إن خيار التربية الوجدوية خيار سياسي قبل أن يكون تربوياً. فما التربية، وغيرها من القطاعات، سوى حقل تمظهري للسياسة، التي هي بمثابة جذر للقطاعات الأخرى

ولما كان قادة البلاد العربية اليوم لا يشغلهم في الدرجة الأولى هم خلق جيل ذي فكر تربوي موحد، فإن المشكلة تزداد تعقيداً لترطم من جديد بتوجهات الحكام. في ضوء ما تقدم سأبدأ بعرض العوائق الرئيسة التي تقف حائلاً دون تلك النظرية المنشودة.

أولاً: في العوائق

تتحرك تربيتنا العربية على أرض لم تستقم إلى الآن اتجاهاتها الفكرية ولا انتماءاتها العقيدية ولا منظومة المفاهيم فيها. فلكل بلد عربي تنشئة مدرسية خاصة به، ومن ثم تنشئة قومية مختلفة. فلو نظرنا إلى مناهج التعليم وإلى الأهداف التربوية في غير بلد

عربي لوجدنا مدى الفروقات بين هذه البلدان في فهمها لعملية التربية وأهدافها. ولكي لا تطيل كثيراً، ونبقى في دائرة العموميات، فإننا سنعرض للتو هذه الاختلافات.

١ - الاختلاف حول المفاهيم

تداول المفاهيم التربوية في بلادنا العربية وكأنها تعني شيئاً واحداً أو معنى واحداً، ولكن عند التبصر الفاحص يتضح لنا مدى تضارب واختلاف هذه المفاهيم بين بلد وآخر.

ففي هذا المضمار ينبهنا الياس زين في إحدى مقالاته، إلى حجم الصعوبات الناجمة عن هذه الاختلافات فيقول: «لعل أبرز صعوبة تكمن في اختلاف المعاني للمفهوم الواحد حسب الدولة. لناخذ مثلاً مفهوم الوطنية أو مفهوم القومية، فكل منهما يختلف عن المفهوم الآخر

في بعض البلدان العربية.

إن مفهوم الوطنية يعني القومية في بعض الأقطار،

كما أن مفهوم القومية يعني الوطنية في البعض الآخر.

ففي لبنان وتونس ومصر مثلاً، يعني مفهوم

القومية في أهداف التعليم،

الوطنية، والوطنية تعني القومية. إلا أن القومية في أغلبية الأقطار الأخرى تعني الساحة العربية أو الوطن

العربي أو القومية العربية. وبالمثل فإن مفهوم الأمة في أهداف التعليم الرسمية يشير إلى معانٍ ثلاثة مختلفة.

فالأمة في أهداف سوريا والعراق مثلاً تعني الأمة العربية بكامل أقطارها، في حين أن الأمة في أهداف كل

من لبنان وتونس تعني لبنان وتونس بالذات. أما مفهوم الأمة في أهداف التعليم في السعودية فيعني بلا شك

الأمة الإسلامية.

هذا ويختلف مفهوم الديمقراطية أيضاً باختلاف الدول العربية ونظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي»^(١).

ولا يقل اختلاف هذه المفاهيم في البلدان العربية عنه في البلد العربي الواحد، وخصوصاً إذا كان أبنائه متعددي الولاءات متنوعي الارتباطات. ولعل أصدق مثال على هذه الحال هو ما نجده في لبنان من مفاهيم لا تتخذ المعنى نفسه في كل تجمع سكاني أو اقتصادي أو اجتماعي أو ديني معين.

إن المفاهيم التي تساهم في تكوين هوية أمة ما لا تتخذ صفة الثبات والتوافقية والالتزام الطوعي بمضامينها ما لم يكن هناك فلسفة اجتماعية سياسية يتبناها المجتمع بأسره. فمثل هذه الفلسفة ترسي حكماً قواعد مشتركة لا تقبل الطعن من الأفراد ويتمثلها العقل الجمعي كأطر تنظيمية واضحة المعالم.

٢ - الاختلاف حول الأهداف

مثلاً وجدنا أن هناك اختلافاً واضحاً في المفاهيم

سنجد الأمر نفسه في ما

يتعلق بالأهداف. ولن

نتمكن من خلال هذا

العرض الموجز من

احصاء جميع الفروقات

المتعلقة بالأهداف بين بلد

عربي وسواه، لذلك فإننا

سننبه إلى بعضها.

يسعفنا الياس زين

في هذا المجال قائلاً: «... وهناك صعوبة أخرى تتعلق بحجم الهدف وتعدد الأهداف الفرعية في الهدف

الرئيسي الواحد. ففي أهداف تونس مثلاً، ثمة هدف صغير جداً، يتألف من ثلاث كلمات فقط وهي تحقيق

ديمقراطية التعليم بينما هدف النمو الكامل عند الفرد في أهداف السودان يشتمل على صفحتين على الآلة

الكاتبة [...] ويتضمن هذا الهدف مقدمة وسبعة أهداف فرعية كبيرة الحجم، في جوانب مختلفة،

وبالإضافة إلى ذلك ثمة صعوبة تكمن في طريقة تصنيف الأهداف التربوية غير الموحد أو المنسق، إذ إن

كل دولة تصنف أهدافها بطريقتها الخاصة، فالأردن [...] والسعودية مثلاً، تصنفان أهداف التعليم بحسب

إن المفاهيم التي تساهم في تكوين هوية أمة ما لا تتخذ صيغة الثبات والتوافقية والالتزام الطوعي بمضامينها ما لم يكن هناك فلسفة اجتماعية سياسية يتبناها المجتمع بأسره

مراحل التعليم، بينما الكويت تصنف أهدافها وفق الأهداف التربوية وعواملها، أما العراق فيصنفها أولاً وفق موضوع أو أكثر، عريض، فنجد مثلاً أن أهداف التعليم تدرج تحت موضوعين في العراق: الأول يضم الثقافة القومية والاشتراكية، والثاني يضم المجال التربوي والعلمي^(٢).

وما يهمنا من عرض هذه الفقرة هو الإشارة إلى أن التنوع في الأهداف التربوية للبلدان العربية لا يعود لمجرد فهم أكاديمي لمسألة التربية بقدر ما هو فهم أيديولوجي سياسي يتعلق بالتركيبية السياسية لأنظمة الحكم القائمة في هذه البلدان.

ومهما تكن الأسباب فما يمكن أن نجزم به في هذا المجال، هو أن التربية العربية في معظمها محكومة بأفكار قبلية واستباقية يضعها النظام السياسي القائم، فتصبح التربية بهذا المعنى حقلاً تطبيقياً لتوجهات الحكام ومشروعاتهم السياسية. ولما كانت الحكومات غير متجانسة ولا متفقة حول فلسفة سياسية ما، فمن البديهي أن تتباين في أهدافها التربوية.

وما يجب التنبيه إليه هو فداحة الخطأ الذي يترتب على التخطيط التربوي في ضوء الرؤية السياسية للحكام وحدهم. فمثل هذه الرؤية، بتفرد لها، تقصي ذوي الاختصاص والكفاءات وقوى المجتمع التقدمية عن المساهمة في صوغ نظرية تربوية متكاملة.

٣ - الاختلاف حول مصادر التربية

من أين نستقي موادنا التربوية لنعلم أبناءنا؟ لنعترف مسبقاً، بأن الإجابة عن مثل هذا التساؤل ليس بالأمر اليسير، فنحن مضطرون إلى الإجابة لا عن ظاهر السؤال بل عن مكبوتة. فالسؤال يختصر في الواقع هوية المجتمع بأسره، وأفق تطوره ومكونات ثقافته. فضلاً عن ذلك نحن مدفوعون جبراً إلى مناقشة ما ينتج منه من مشكلات فرعية عديدة. ماذا سنعلم؟ كيف سنعلم؟ ما هي الأهداف المتوخاة من عملية التعليم هذه؟ وهل أن التربية هي بمنأى عن تأثيرات الايديولوجيا السائدة حين تبحث عن مصادر

لها؟ وهل تستوي المصادر قيمة حين نستقي منها موضوعاتنا التربوية؟

سيل من الأسئلة يتدفق، وسيل من الإشكالات يتولد. وذلك بسبب انقسام المفكرين حول مصادر التربية. فالبعض يرى في التراث المصدر الوحيد أو الأهم لبناء معرفة وتربية معاصرة، والبعض الآخر يرى في وافدات الغرب التربوية المعين الأساسي في عملية التربية والتعليم. وآخرون يرون في الدين حصراً، وبخاصة الاسلام، المنهل الكافي لتطوير المجتمع تربوياً وتعليمياً. وقلة هم الذين يرون في انجازات مواطنيهم التربوية المعاصرة ما يصلح لقيادة عمليتي التربية والتعليم.

إن هذه الآراء المتضاربة، تدفعنا إلى إثارة التساؤلات التالية: هل نربي أبناءنا وفق الأصول الدينية مع ما يترتب على ذلك من حرمانهم من مصادر المعرفة الأخرى، فيصبح العقل أسير نص ديني مهما سما؟ أم ندفعهم بالتالي إلى لوي أعناقهم إلى التراث فيستقوا منه غثه وثمينه؟ أم أننا نتلمذهم على يد حضارات وافدة تغربهم عن عالمهم وعن مشكلاتهم الفعلية؟ أم ندع أخيراً التربية القومية تحسم الموقف فتصم آذانهم عن كل شيء خارجها؟

ليس الاختيار بهذه البساطة، ولا هو بالأمر الهين، هذا إذا كنا في حال تسمح لنا بالاختيار. ولو بقي الاختلاف في النظرة إلى مصادر التربية منحصراً في أطره الديمقراطية لظل الأمر مقبولاً لكنه يتعدى أحياناً أشكاله المشروعة إلى أن يبلغ ذروته في اللجوء إلى العنف المسلح وبعض أشكال الاضطهاد الأخرى.

إن عالمنا العربي ساحة صراع فكري واسع بسبب انقسام مفكره بين مؤيد لهذا التيار التربوي ومعارض له. فهناك مثلاً من يدافع بامتياز عن الفكر الليبرالي معتبراً تغربنا عنه سبباً جوهرياً من أسباب تخلفنا، وزعيم هذه الدعوى هو عبد الله العروي الذي يرى أن «نقد التراث الليبرالي باعتباره مواكباً وحليفاً ومبرراً للاستعمار يقوي جانب التقليد، أي كل ما هو عتيق، ميت، ومميت في ذهننا وسلوكنا ومجتمعنا»^(٣). كما يعد من جهة أخرى أن الماركسية العربية قد

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٣) عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، ط ٢ (بيروت: ١٩٨٠)، ص ٤٢.

أخفقت في زعزعة البناء الايديولوجي للإسلام. يقول في ذلك: «... من هنا نرى أن الماركسية العربية المنفصلة عن الهيئة الاجتماعية تتحول إلى علاقة تمييزية فقط، وبذلك لا تشكل خطراً على الايديولوجيا الإسلامية لأنها لا تعكر عليها بديهيّة وعيها بذاتها - إن الصراع السياسي يتحمل إذاً التساكن الايديولوجي - الماركسية والاسلام يتماسان بدون أدنى تداخل لكن في مثل هذا التعايش تحتفظ الايديولوجيا الإسلامية بتفوق كبير، انها تؤكد ضرورة التمييز عن الغير وتهدف إلى أخذ الثار من قدر جائر، في حين أن الماركسية تخضع لأنسية فارغة وتعلل بذلك التأخر المستمر، والتقهقر المخزي»^(٤).

في حين أن العروي يرى في الماركسية أنسية فارغة، فإن معتنقيها يرونها طريقاً لخلاص مجتمعاتهم من التخلف والتبعية، فهي بامتلاكها منهج النقد التاريخي وحيازتها للوظيفة النقدية تستطيع أن تفسر معظم أو قل بعض مظاهر التعثر الدائم في مجتمعاتنا العربية.

في المقابل، هناك رأي آخر يرى في التربية

القومية وسيلة فضلى لنهوضنا. ويمثل قسطنطين زريق أكبر دعاة هذا الفريق. فهو يعرض لنا مضامينها، وأهدافها، وصولاً إلى عرضه السبل لبلوغها. ففي مناقشته للأنظمة التربوية الحاضرة يبين لنا مقدار فشلها «في توضيح المسائل والمخاطر القومية للنشء، والتوفيق بين قيم التراث والحضارة الحديثة، وبلورة العقيدة القومية أو تخريج طبقات قيادية جديدة»^(٥).

ولكي تكتسب التربية صفتها القومية، يشترط زريق «أن تكون مستمدة من فلسفة قومية من جهة، ومن الحياة الواقعية من جهة أخرى»^(٦).

ويعد زريق من أصحاب التفكير النخبوي، إذ يولي النخبة دوراً مهماً في عملية بلورة مثل هذه التربية القومية، فالنخبة «تجسد أقصى درجات الوعي في مجتمعاتها، وهي المؤهلة للإبداع لأنها لا تحجم عن تخطي ما هو قائم وارتداد المجهول، وهي الطاقة التي تمد المجتمع بالحياة والتجديد، وهي أخيراً مصدر التقدم والرقى»^(٧).

ومن دون الاكثار من عرض النصوص المخالفة لتفكير زريق، فإن جمهرة من الباحثين لا يوافقونه في استنتاجاته، ولا سيما في الدور الذي أوكله للنخبة في عملية التغيير. إننا لن ندخل في تفصيلات

النصوص ولا في مواقف الباحثين، فإن مثل هذا العرض يحتاج إلى مقالات طوال وبحوث معمقة لا يتسع المجال هنا للقيام بها.

فإذا كنا قد قررنا كل ذلك، فما الذي نبتغيه؟

ما نريد تأكيده هو أن مصادر التربية المختلفة، بل المتناقضة أحياناً،

فضلاً عن أسباب سياسية أخرى، تقف حائلاً أمام صوغ النظرية التربوية العربية. ولنفترض أن مصدرنا التربوي الرئيس هو التراث، فهل يا ترى هناك اتفاق حول طبيعته؟ هل هو إسلامي خالص أم أنه إسلامي عربي؟ وهل سنحيي التراث بكليته، بخيره وشره، أم بعضاً منه نجيب فيه عن تحديات الحاضر؟ أم يكون الدين هو مصدرنا الاصيل على الرغم من تعدده وتنوعه؟ هل سنأخذ من الاسلام

إن التربية العربية في معظمها محكومة بأفكار قبلية واستباقية يضعها النظام السياسي القائم، فتصبح التربية بهذا المعنى حقلاً تطبيقياً لتوجهات الحكام ومشروعاتهم السياسية

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٥) شؤون عربية، العدد ١٤ (١٩٨٤)، ص ٥١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٣.

الحضاري، على حد تعبير البعض، أم من الاسلام النصي الشرعي أم من الإسلام العلماني أم من الإسلام الطبقي، إسلام الطبقة المسيطرة والطبقات المضطهدة؟ أم ترانا نستمد تربيتنا من طروحاتنا القومية، وإلى الآن، لا فلسفة قومية موحدة تحاول أن تشرح الواقع العربي على نحو تتبناه الأكثرية الساحقة؟

تلك هي بعض المشكلات في إطارها العربي العام، وليس الأمر بأحسن حال في كل قطر عربي على حدة. والسؤال الذي يواجهنا دائماً هو: كيف ننظر إلى العام ونحن لا نزال مختلفين على الخاص؟

فلو أخذنا لبنان كنموذج لمثل هذه الاختلافات، لوجدنا قضايا جوهرية عدة ما برحت موضع افتراق. فمن هذه القضايا ما يتعلق بعلاقة الفرد بالسلطة، والنظر إلى مفهومي الثقافة والحضارة، ومسألة اللغة، ومسألة الانتماء والهوية... إلخ. وعليه، فإنه من الصواب القول إن لبنان هو وطن في طور التأسيس.

ففي حين أن هناك أصواتاً تقول بالتمايز الحضاري والثقافي بين فئات الشعب اللبناني وأديانه، نجد في المقابل آخرين يرفضون هذه المقولة معتبرين أن لبنان يكون حضارة واحدة^(٨) في كل مستويات عيشه وإبداعه.

فعلى صعيد اللغة نجد من يطالب صراحة بإحلال العامية مكان الفصحى، وحجتهم في ذلك أن الازدواج اللغوي سمة خاصة بالعربية. أما البعض الآخر فيعد الموقف آنف الذكر هذا دعوة سياسية تهدف إلى تصغير شأن لغتنا من جهة وإلى جعلنا فاقدين أسلوب التخاطب الواضح مع محيطنا العربي من جهة أخرى. الأمر الذي يسهل للغات الأجنبية أمر تسلسلها إلى عمق مجتمعاتنا مكونة إياها وفق ثقافتها وقيمها وأفقها الحضاري العام.

فالذين يذهبون إلى أن الازدواج اللغوي هو خاص بالعربية وحدها يعترض عليهم البعض بقوله إنه: «ما من أمة إلا ويعاني أهلها مثل هذه الازدواجية التي شأوا [أي أصحاب دعوة الازدواج] إقناعنا

بانعدامها في اللغات المعروفة كالفرنسية، متغاض عما يعترف به أهل هاتين اللغتين من وجود لهجات خاصة بكل منطقة ولغة شعبية ولغة مألوفة ولغة رعاى إلى آخر المنظومة»^(٩).

إذا كيف تستقيم الدعوة إلى قيام نظرية تربوية واحدة في بلد يُنظر فيه إلى انقسام لغوي؟ وكيف نتحدث عن نظرية عربية في التربية وبعض البلدان لم يقرر إلى الآن طبيعة انتمائه إلى محيطه؟

لقد قال واضعو صيغة استقلال لبنان عام ١٩٤٣: لا تغريب ولا تعريب وهو شعار رجراج ومثلون. وهو شعار لا يصنع شعباً. ولكم أصاب جورج نقاش حين قال: «إن نفيين لا يصنعان أمة»^(١٠).

خاتمة

لم تكن نرمي من خلال وجهة نظرنا هذه، إحلال جو تشاؤمي قائم، تظل فيه مسعى الداعين إلى قيام نظرية تربوية عربية، وإلا كنا ممن يرون الأمور من زاوية العوائق فحسب، فنتعالمى بذلك عن الايجابيات الكثيرة التي تكون أرهاصات لا بأس بها في مسيرة صوغ هذه النظرية، ومنها: الدور الوجداني، الحاجة المسيسة إلى المساهمة في بناء الحضارة المعاصرة، المشكلات العربية المتشابهة: تخلف، تجزئة، تبعية، أمية، فقر، حرية، أنظمة حكم... إلخ، بل كان مرادنا هو التقليل من غلواء النزعة الإرادية عند معتنقي هذه النظرية، كي يتنبهوا إلى مخاطر الانقياد خلف أحلام وردية صعبة المنال.

فنحن ما زلنا إلى الآن لا نمتلك فهماً موحداً ومشاركاً لكثير من المفردات التي نرددها في حياتنا العامة، مثل: الأمة، التراث، الديمقراطية، العروبة، القومية، الهوية...


ولكن هل يعني ذلك استحالة التوصل إلى حد أدنى من التفاهم حول هذه الموضوعات؟ وتأسيساً على ذلك أنسقط الدعوة إلى قيام نظرية موحدة، لكونها وهماً؟

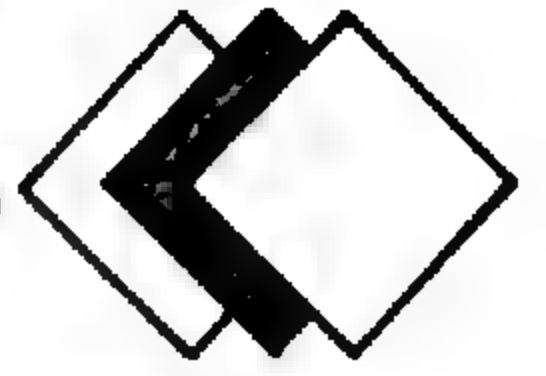
(٨) للمزيد من التفاصيل أنظر: شؤون عربية، العدد ٧ (١٩٨١)، ص ٥٥ - ٥٦.

(٩) مجموعة مؤلفين، لبنان: الحضارة الواحدة (بيروت: النادي الثقافي العربي، ١٩٧٧)، ص ٥٥.

(١٠) شؤون عربية، العدد ١٤ (١٩٨٤)، ص ١٩٩.

في الحقيقة، لا هذا ولا ذاك. التفاهم ممكن والرؤية النظرية الموحدة هي المبتغى، ولكن ما نحتاج إليه مقدماً في ظرفنا العربي الراهن هو عملية تدقيق واسعة للمفاهيم المستعملة بغية توحيدها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بد من خلق ولاء وطني موحد في كل قطر عربي. وبعدها تصبح النظرية التربوية العربية مشروعاً نضالياً أو قل مهمة نضالية.

ومن هم أدوات هذا المشروع؟ وما هي خطوطه العامة؟ ما هي آلياته؟ ما الوسائل المختلفة المتاحة لإنجازه عربياً وتحويله إلى واقع؟
أسئلة مشروعة بمجملها، أتركها معلقة بلا أجوبة آملاً أن تلقى الاهتمام عند أصحاب الخبرة والباحثين المهتمين بشؤوننا القومية 



واقع المخيمات الفلسطينية (**) في لبنان

مقدمة

مأساة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، التي اقترب عمرها من نصف قرن، ما زالت تتكرر فصولها دون أن تعرف طريقها إلى الحل. فتغليب العوامل والمواقف السياسية الذاتية على تلك الإنسانية هو سيد الموقف، ولا عجب في أن يعبر بعض رجال السياسة والدولة عن هذا الموقف وعلى نحو صريح من خلال دعوة الفلسطينيين إلى الحفاظ على نمط حياتهم البائس كوسيلة للحفاظ على شخصيتهم وحقوقهم الوطنية، في حين أن البعض الآخر يدعو إلى ترحيل الفلسطينيين من لبنان بغض النظر عن المكان الذي يذهبون إليه. وإذا كان بعض هذه المواقف ينطلق من سياسات حزبية ضيقة مبعثها خوف التوطين والحفاظ على وحدة لبنان وسيادته واستقلاله، فإن البعض الآخر طالما كان له موقف معاد تجاه الفلسطينيين مقابل مواقف غير عدائية تجاه إسرائيل.

لكن ما لا يمكن فهمه هو السياسة الرسمية للحكومة اللبنانية، وبخاصة بعد اتفاق الطائف، حيث شهدت المرحلة التي تلتها المزيد من التضييق على الفلسطينيين، وبخاصة في الجوانب الإنسانية، التي كان آخرها وليس أخيراً تلك الإجراءات والقرارات التي اتخذها نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية اللبنانية وبمباركة رئيس الوزراء والحكومة في ما

يتعلق بعودة الفلسطينيين حاملي وثائق السفر اللبنانية من ليبيا، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن القرارات تلك شملت الفلسطينيين المقيمين في لبنان ومنعتهم من حق السفر إلى الخارج والعودة إلى لبنان بحرية.

الخلط بين ما هو إنساني متمثلاً بالحقوق المدنية والاجتماعية وبين ما هو سياسي متمثلاً بعودة اللاجئين إلى وطنهم المعترف به دولياً، لن يؤدي إلا إلى نتائج سلبية، وبخاصة في العلاقة اللبنانية - الفلسطينية. وهنا لا بد من التذكير أن مغاناة الفلسطينيين واضطهادهم خلال الفترة الممتدة من منتصف الخمسينات وحتى العام ١٩٦٨ ساهما إلى حد بعيد في تضمين تلك المأساة في اتفاقية القاهرة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية التي تناولت في الكثير من موادها الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان.

هذا الخلط بدوره، بما حمله من مأساة حياتية للفلسطينيين، قدم ورقة مهمة إلى جميع الدول المعادية للحقوق السياسية للفلسطينيين، وعلى أساس ذلك عملوا على معالجة الجوانب الإنسانية للاجئين الفلسطينيين من خلال تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) التي تتجه الآن، وفي

(*) باحث في الشؤون الفلسطينية - بيروت.

(**) الإحصاءات والأرقام عن السكان والمؤسسات والأوضاع الحياتية تعود إلى شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤. وهذه المعلومات جمعت من مصادر مختلفة غير منشورة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (الأنروا).

مجموعة من الأرقام والحقائق التي تعبر عن أوجه تلك
المأساة الإنسانية على طريق وضع الحلول
المرتجاة.

أولاً: ظروف نشأة المخيمات

أنشئت المخيمات الفلسطينية على أراضي
المحافظات الخمس اللبنانية تحت تأثير العوامل
الرئيسية التالية:

١ - سعي اللاجئين الفلسطينيين للمحافظة

على كتلهم البشرية استناداً إلى علاقات القرى
وعلاقتهم بمدنهم وقراهم في فلسطين من خلال
تجمعات سكنية تبقيهم على صلة في ما بينهم كما
كانت الحال قبل اللجوء. وقد جرى التعبير عن هذا
الأمر من خلال إقامة الأحياء المنفصلة داخل المخيم
الواحد التي حملت أسماء قراهم في فلسطين.

٢ - حاجة الصليب الأحمر الدولي ومن بعده

وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين - الأنروا إلى
تجميع اللاجئين في بقع جغرافية تسهل عملية
تقديم خدمات الإغاثة إليهم.

٣ - عدم قدرة المنطقة التي لجأوا إليها على

استيعابهم، الأمر الذي دفع السلطات اللبنانية
المختصة إلى توزيع هؤلاء على مختلف المناطق
اللبنانية.

يلاحظ أن إنشاء المخيمات لم يتم في وقت

متزامن، بل إن هذه العملية امتدت من العام ١٩٤٩
وحتى العام ١٩٥٥. ويلاحظ أن هناك جهات عدة
عملت على إنشاء المخيمات، وهي الصليب الأحمر
الدولي، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين - الأنروا، والحكومة الفرنسية،
وبعض المرجعيات الروحية والحكومة اللبنانية.

بقيت المخيمات الفلسطينية تعيش ضمن

حدودها الجغرافية من الناحية الاجتماعية، ونادراً
ما تم تجاوز تلك الحدود لأسباب كانت ولا تزال
خارجة عن إرادة الفلسطينيين وجيرانهم اللبنانيين

ظل المعطيات السياسية الجديدة، إلى التوقف عن
دورها، ممهدة الطريق لإلغاء القرارات الدولية المتعلقة
بحق العودة. وأبعد من ذلك فإن لجنة اللاجئين التي
انبثقت من مفاوضات مدريد وفي اجتماعها الأول في
العاصمة الكندية أوتاوا أعلنت أن مهمتها هي إعادة
«تأهيل اللاجئين الفلسطينيين» وفي اجتماعها الأخير
في انطاكية (تركيا) وضعت مهمة تحسين الأوضاع
السكنية وغيرها من الجوانب الإنسانية على جدول
أعمالها.

إذا كانت أهداف المجتمع الدولي الذي تقوده
الولايات المتحدة الأميركية واضحة من خلال الخطط
الطويلة المدى التي تضعها والتي ستصل إذا ما قدر
لها النجاح إلى التوطين بعينه، فإن سياسة الدولة
اللبنانية تخدم هذا الاتجاه وتسرع نجاحه إذا ما
استمرت في سياستها اللا إنسانية تجاه اللاجئين
الفلسطينيين في لبنان. وإذا كان الفقر هو عدو
الإنسان الأول على مر التاريخ، فإن حرمان
الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية سيزيد من يؤسهم
وفقرهم، وهذا ما سيجعلهم يقبلون بأية حلول في
المستقبل بهدف التخلص من هذا الوضع، مع التأكيد
أن الفلسطينيين ما زالوا يتمسكون بحقوقهم
التاريخية ويرفضون أية توجهات أو قرارات
تنتقص من هذه السقوق، على الرغم من المعاناة
والفقر، لكن هذا ليس قانوناً، وخصوصاً أن أعداء
لبنان والشعب الفلسطيني يراهنون على العامل
الزمني.

الأرقام والمعطيات لا تعبر عن المأساة الحية لكنها
تقدم تصوراً أو صورة عن تلك المأساة وحجمها. وفي
الحالة اللبنانية ساهمت هذه المعطيات وتساهم في
حشد أكبر عدد من المؤيدين والداعين إلى الفصل بين
ما هو إنساني وما هو سياسي والدعوة إلى وضع
الحلول لكل ما هو إنساني على طريق تماسك
السياسي الذي هو في خدمة ومصصلحة لبنان
والسياسيين على السواء. فعودة الفلسطينيين إلى
وطنهم هو الحل الأمثل والأنسب لكل المدافعين عن
الحق والقرارات الدولية المعبرة عنه.

ولأن المأساة أكبر من أن تصور في وجهها
الحقيقي فإننا سنسعى من خلال هذا العرض لوضع

على السواء. إلى جانب ذلك عاش سكان المخيمات مرحلة من عدم الاستقرار كان سببها الوضع القانوني غير المحسوم للأرض التي أقيمت عليها. وعلى العكس من جميع البلدان العربية المضيفة أو التقليد الدولي الذي تلتزم بموجبه الدولة المضيفة تقديم الأرض أو المسكن إلى اللاجئين، فإن الأمر لم يكن كذلك في الحالة اللبنانية، وهو ما عبّر عنه التقرير السنوي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عام ١٩٥٩، حيث جاء في الفقرة رقم ٣٠ منه أن: «المشكلات المرتبطة بالأراضي المخصصة لمخيمات اللاجئين أصبحت أكثر جدية أيضاً. ففي جميع البلدان المضيفة أنشئت المخيمات على أراضٍ منحتها الحكومة، لكن ترتيبات الدولة [اللبنانية] مع مالكي الأراضي لم يجر تنظيمها، فبعض الملاكين الأفراد تقدم بشكاوى لدى المحاكم وبصورة مباشرة ضد عائلات لاجئة، بهدف إجبارها على إخلاء قطع الأرض التي تقيم عليها والتي تقع ضمن حدود مخيمات الوكالة (الأنروا). فالحكومة اللبنانية فشلت في اتخاذ الإجراءات الضرورية لحل هذه الصعوبات على الرغم من الطلبات المتكررة من جانب الوكالة. وبقيت هذه المسألة تمثل أسباباً جدية للصعوبات والاستقرار. والحكومة [اللبنانية] نفسها طالبت بإعادة تموضع بعض المخيمات من خلال نقل تلك المخيمات إلى أماكن أخرى، لأن موقعها جاء مخالفاً للمحيط الاجتماعي، وبخاصة تلك الواقعة في محيط مدينة بيروت. لكن الحكومة لم تقدم الأرض والتسهيلات الضرورية لإقامة مثل هذه المخيمات^(١).

على مدى أربعة عقود ونصف العقد تعرضت المخيمات الفلسطينية لمختلف أشكال المعاناة والحرمان التي اختلفت بين مرحلة وأخرى. فإلى جانب الهم

الاقتصادي والمعيشي الذي لازم حياة أبناء المخيمات جاءت الحروب بأوجهها المختلفة لتزيد من تلك المعاناة ولتجعلها نمط حياة يومياً يلزم حياة أبنائها. وأخيراً جاءت عملية «السلام» التي انطلقت في مدريد خريف العام ١٩٩١، لتدخل مصير اللاجئين الفلسطينيين في نفق مظلم ليس من خلال تأجيل موضوع هؤلاء فقط إلى مفاوضات المرحلة النهائية خلال العام ١٩٩٦ بل من خلال ما انبثق منها من لجنة اللاجئين التي أفصحت عن نياتها وأهدافها خلال اجتماعها الأول في العاصمة الكندية أوتاوا منتصف شهر أيار/ مايو من العام ١٩٩٢، والذي تحدث عن «إعادة تاهيل اللاجئين» في حين أن حق العودة رفض مطلقاً من الجانب الإسرائيلي وفسر من قبلهم بطريقة مقلوقة، في الوقت الذي اتسم الموقف الأميركي بالازدواجية.

ثانياً: واقع المخيمات

خلال العام ١٩٩٥ بلغ عدد المخيمات الفلسطينية اثني عشر مخيماً بعدما كان عددها عام ١٩٧٥ خمسة عشر^(٢). خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ بلغ عدد سكان المخيمات الفلسطينية ١٣٠٥٤٥ نسمة.

١ - نهر البارد

يقع على جانبي الطريق الدولي القديم طرابلس - الحدود السورية، على مسافة ١٦ كلم من هذه المدينة. أنشئ عام ١٩٤٩ من قبل لجنة الصليب الأحمر الدولي، وتبلغ مساحته التي لم تتغير منذ ذلك الحين ١٩٨١٢٩ م^٢. ويبلغ عدد سكانه المسجلين لدى الأنروا ٢٤٥١٨ نسمة يمثلون ٤٩٦١ عائلة. أما المقيمون في المخيم فإن عددهم ٢٥٠٥١ نسمة يمثلون ٤٢٤٠ عائلة. وينحدر سكان المخيم من المدن الفلسطينية التالية: صفد ٢٣٤١٠ نسمة، حيفا ٤٦٦ نسمة، الرملة ٢٦ نسمة وجنين ١١ نسمة. يقيم في المخيم ٢٥٢ نسمة أو ٤٢ عائلة غير فلسطينية.

UNRWA, Annual Report 1958 (Beirut: UNRWA, 1959), p. 37.

(٢) هناك ثلاثة مخيمات هي الدكوانة (تل الزعتر) وجسر الباشا في بيروت، والنبطية في الجنوب، جرى تدميرها وتهجير أهلها، وبخاصة النساء والأطفال والشيوخ، بعد اعتقال الشبان وقتلهم في المخيمين الأولين، أما مخيم النبطية فقد دمرته الطائرات العسكرية الإسرائيلية على رؤوس سكانه.

أ- المؤسسات الخدمائية

(١) الأنروا:

- سبع مدارس، خمس منها ابتدائية واثنان متوسطتان، يعمل فيها ١٤٢ مدرساً. عدد التلامذة ٤٤٧٠ (صبيان ٢٢٨٥، بنات ٢١٨٥).

- وهناك مركز صحي واحد يحتوي على عيادة طب عام وعيادة طب أسنان ومختبر وقسم أشعة. يبلغ عدد الأمهات الحوامل ٢٥٨ والأطفال من سنة إلى ثلاث سنوات ١٢٠٨ مسجلين لدى المركز ويستفيدون من خدماته. معدل الزيارات اليومية لعيادة الطب العام ١٤٩ حالة، ولعيادة طب الأسنان ٣١ حالة، ويقوم المختبر بإجراء ١٠٢ تحليل مخبري يومياً.

- مركز للبرامج النسائية ويقدم التدريب الحرفي (الخيطة، الأعمال اليدوية، السيراميك، الرسم وغير ذلك) إلى ١٨٠ فتاة.

- مركز المعاقين: يقدم الخدمات إلى ٤٢ حالة (١١ أصم و ٢١ مختلاً (Locomotor)).

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- جمعية التنمية المهنية: وتقدم برامج تدريب مهني مختلفة^(٣).

- النجدة الاجتماعية، وهي تقدم برامج تدريب مهني ورياض أطفال ومساعدات مالية إلى بعض العائلات المحتاجة.

- بيت أطفال الصمود، وهي تعنى بالآيتام حيث تقدم إليهم مختلف أشكال المساعدة.

- وهناك مؤسسات غسان كنفاني ودلال المغربي وخالدية دياب والشؤون الاجتماعية وغيرها.

ب- الظروف الحياتية

(١) السكن: يتميز المخيم بالاكتظاظ السكاني وتلاصق البيوت التي ارتفعت لعدة طبقات، الأمر

الذي جعل الكثير من المنازل الأرضية غير صحية بسبب عدم دخول الشمس إليها وسوء التهوية.

(٢) البنية التحتية: الممرات الضيقة والمتعرجة هي الطابع الغالب على طرقات المخيم وهي غير مؤهلة وتحتاج إلى الترميم وإعادة التأهيل. المياه: يزود المخيم بالمياه من سبعة آبار جرى حفرها من قبل الأنروا أو بالتعاون معها. أما شبكة المياه فهي بدائية وجرى إنشاؤها بطريقة عفوية وبحسب الحاجات الآنية والفردية لكل بيت أو أسرة. شبكات التصريف أنشئت فوق الأرض وعلى جانبي الممرات والطرقات. وهي تعدّ مصدراً لمرض الأطفال. الكهرباء من خلال شركة كهرباء لبنان بحسب إمكاناتها. شبكة الاتصالات الهاتفية لا تصل إلى المخيم منذ إنشائها.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: في المخيم ٣٨٧ حانوتاً صغيراً، تؤمن المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية. ويبلغ متوسط رأسمال الحانوت الواحد ٤٠٠ دولار أميركي. وبسبب بعد المخيم من المدينة فإن اليد العاملة تتركز في الأعمال الزراعية الموسمية وفي أعمال البناء كإجراء. ويرأوح الأجر اليومي للعامل فيها بين ١١ و ١٣ ألف ليرة لبنانية. متوسط أيام العمل هي ٢ أيام أسبوعياً، ومتوسط دخل الفرد أقل من ١٠٠ ألف ل.ل. شهرياً. عدد حالات العسر الشديد (S.H.C) المسجلة لدى الأنروا ٦٠٠٧ نسيمات أي أكثر من ١٠٧٠ عائلة. بوجه عام كان هذا المخيم أقلّ تعرّضاً وتأثراً بالحروب التي عاشها لبنان. وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة مرتفعة من العائلات غادرت لبنان لتستقر في البلدان الأوروبية، وفي الدانمارك والسويد على وجه الخصوص.

٢- البداوي

يقع إلى الشمال من مدينة طرابلس وعلى بعد ٥ كلم منها. تأسس عام ١٩٥٥ من قبل الأنروا على أرض مساحتها ٢٠٠٠٠ م^٢ دون أن يطرأ أي تغيير على مساحته. يبلغ عدد سكانه المسجلين لدى الأنروا

(٣) المؤسسات الشعبية التي يجري الحديث عنها في الدراسة، باستثناء الأنروا والهلال الأحمر الفلسطيني، هي عبارة عن مؤسسات صغيرة تستند في دعمها أغلب الأحيان إلى المؤسسات الدولية. وبالتالي كان عدد موظفيها لا يتجاوز عشرات عدة من الموظفين في أحسن الأحوال. كما أن ميزانياتها السنوية خاضعة للمد والجزر بحسب اهتمامات الممولين، الأمر الذي يعكس نفسه على طبيعة وحجم الخدمات المقدمة التي لها طابع إغاثي في كثير من الحالات.

١٢٧٦٠ نسمة يمثلون ٢٧٥٥ عائلة. المقيمون فعلياً في المخيم يبلغ عددهم ٨٩١٥ نسمة أو ٢٢٠٠ عائلة. يتوزع سكانه بحسب مدنها في فلسطين على النحو التالي: صفد ٨٤٨٧ نسمة، حيفا ٢٧٥٢ نسمة، الرملة ٩٨٠ نسمة، بئر السبع ٢٢ نسمة والخليل ١٤ نسمة. وتقيم في المخيم ٨٢٨ نسمة أو ١٢٨ عائلة غير فلسطينية.

أ- المؤسسات الخدمية

(١) الأنروا:

- أربع مدارس، اثنتان ابتدائيتان والأخريان متوسطتان، يعمل فيها ٨٤ مدرّساً، أما التلاميذ فيبلغ عددهم ٢٣٢٢ (صبيان ١١٢٠ وبنات ١٢٠٢).

- مركز صحي يتألف من عيادة طب عام تستقبل ٧٩ حالة يومياً، وعيادة طب أسنان تستقبل ٢٠ حالة يومياً، ومختبر طبي يجري ٩٢ تحليلاً في اليوم. أما الأمهات والأطفال المسجلون في المركز ويستفيدون من خدماته فهم ١٣٠ أما حاملاً و٧٦٧ طفلاً تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات.

- مركز نسائي واحد يضم ٨٨ متدربة على الأعمال اليدوية والحرفية المختلفة.

- مركز للمعاقين يقدم البرامج والخدمات إلى ٣٠ معاقاً.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- النجدة الاجتماعية.
- بيت أطفال الصمود.
- غسان كنفاني.
- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وغيرها.

ب- الظروف الحياتية:

(١) السكن: يتألف المخيم من ٢٧٥٠ وحدة سكنية، ١٧ في المئة منها ذات أسطح من المعدن الخفيف (الزنك). بسبب التكاثر الطبيعي والهجرة لجأ السكان إلى التمدد العمودي. هناك نحو ٣٥ عائلة مهجرة تقيم في محيط مدارس الأنروا وعلى نحو ملاصق لها في وضع بائس ويائس في بيوت ضيقة وغير صحية ذات أسطح معدنية.

(٢) البنية التحتية: الطرقات: في الغالب ضيقة وهي أقرب إلى ممرات متعرجة (زواريب)، وبحاجة إلى إعادة تأهيل. المياه: يزود المخيم بالمياه من سبع آبار تشرف عليها الأنروا وتصل المياه شحيحة إلى البيوت بسبب قدم شبكة المياه التي تحتاج إلى تطوير وتحديث. أما قنوات التصريف فشبكاتها قديمة ويتسرب منها إلى الطرقات نحو ٥٠ في المئة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: جميع أبناء المخيم، باستثناء نسبة قليلة ليست بذات أهمية أو وزن، يعملون في الأعمال الموسمية الزراعية والبناء بأجر يومي يراوح بين ١١ و١٣ ألف ل. ل. ويوجد في المخيم ١٢٩ حائوتاً صغيراً يقل رأس مال الكثير منها عن مئتي دولار. هناك ٢٢٥٩ حالة عسر شديد (قضايا) مسجلين لدى الأنروا ويحصلون على مساعدات غذائية شهرية ومساعدات مالية من حين إلى آخر لتأمين بعض الحاجات المنزلية الضرورية. متوسط دخل الفرد الشهري ٧٥ ألف ل. ل.

٣- ويفل

يقع على مسافة ٩٠ كلم إلى الشرق من العاصمة اللبنانية بيروت بالقرب من مدينة بعلبك، أنشئ عام ١٩٤٨ بمبادرة من لجنة الصليب الأحمر الدولي، مساحته التي لم يطرأ عليها أي تغير حالياً ٢٣٠٠ م^٢. عدد سكانه المسجلين لدى الأنروا ٦٥٥٠ نسمة، أي ١٣٧٧ عائلة. المقيمون في المخيم ٦٨١١ نسمة يمثلون ١٥٩٧ عائلة. ينحدر سكان المخيم من المدن الفلسطينية التالية: صفد ٤٦٩٩ نسمة، حيفا ١٦٠٦ نسمة، بئر السبع ٥ أشخاص، الرملة ٦ أشخاص.

أ- المؤسسات الخدمية

(١) الأنروا:

- المدارس: ثلاث مدارس، ابتدائيتان، وواحدة متوسطة، عدد المدرسين ٣٦. أما الطلاب فيبلغ عددهم ٧٩٨ (صبيان ٣٨١ وبنات ٤١٧).

٤ - ضبية

يقع على مسافة ١٢ كلم إلى الشمال الشرقي من مدينة بيروت، على تلة صخرية تطلّ على الطريق الدولي بيروت - طرابلس. أنشئ المخيم عام ١٩٤٨ على أرض مساحتها ٨٣٥٧٦ م^٢ تبرعت بها إحدى المرجعيات الروحية. عدد السكان المسجلين فيه ٣٥٩٤ نسمة يؤلفون ٩١٣ عائلة. المقيمون في المخيم ٢٠٠٠ نسمة أي ٣٣٣ عائلة. ويبلغ عدد العائلات غير الفلسطينية المقيمة في المخيم ١٤٠ عائلة تساوي ٨٤٠ نسمة. المدن الفلسطينية التي ينحدر منها سكان المخيم على النحو التالي: صفد ٢٥٠٦ نسمة، حيفا ٩٢٢ نسمة، الرملة ٨٥ نسمة والخليل ٢٤ نسمة.

أ - المؤسسات الخدمائية

(١) الأنروا:

- المدارس: لا يوجد للوكالة أية مدارس في المخيم.
- هناك مركز صحي واحد يعمل يومين في الأسبوع بدوام وطاقم كاملين، وبقية الأيام تديره ممرضة. ويقتصر نشاط المركز على الطب العام فقط حيث يستقبل يومياً ٦٦ حالة. الحالات المسجلة والمستفيدة من نشاط المركز ٦ نساء حوامل و ٥٧ طفلاً تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى: جمعية مار منصور، وهي تقدم خدمات صحية إلى جانب روضة الأطفال.

ب - الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ٥٦٠ وحدة سكنية بعضها ما زال مسقوفاً بالمعدن الرقيق (الزنك)، ٢٥ في المئة من المنازل يتسرب الماء من أسطحها خلال فصل الشتاء. وهناك ١٠٠ عائلة منازلها محتلة بعدما هجرت خلال السبعينات.

(٢) البنية التحتية: الطرق تراوح بين الجيدة والسيئة وهي بحاجة إلى الترميم. شبكة المياه غير كافية ولا يحصل السكان على حاجاتهم من المياه. أما شبكة التصريف فهي غير متوافرة. تقوم شركة كهرباء لبنان بتزويد المخيم بالكهرباء. أما الاتصالات الهاتفية فهي غير متوافرة كذلك.

- المركز الصحي: يضم عيادة طب عام وعيادة طب أسنان ومختبراً. عدد الأمهات الحوامل اللواتي يستفدن من الخدمات ٣٠ امرأة؛ أما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات ويستفيدون من الخدمات ٢١٦ طفلاً. متوسط الذين يتلقون العلاج يومياً على النحو التالي: الطب العام ٥٠ حالة، طب الأسنان ٣١ حالة و ٤٨ حالة تحليل مخبري.

- وهناك مركز نسائي واحد يضم ٩٥ فتاة يتدربن على الأعمال اليدوية والحرفية.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- بيت أطفال الصمود: حيث يقدم مساعدات مادية للأيتام.

- مؤسسة الخالصة: روضة أطفال ومشروع خياطة.

ب - الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ٣٠٨ وحدات سكنية في مبنيين ضخمين كانا سابقاً ثكنة عسكرية فرنسية. ويتميز وضع المخيم بالكثافة السكانية العالية.

(٢) البنية التحتية: الطرق وضعت مقبول، يزود المخيم بالمياه من خزانين للماء يتصلان بشبكة توزيع المياه إلى المخيم. أما شبكة التصريف فهي موصولة بجدول صغير حيث يتم تصريفها. الكهرباء تؤمنها شركة كهرباء لبنان، الاتصالات الهاتفية غير متوافرة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: يتميز هذا المخيم عن سواه بالارتفاع غير المعقول لنسبة البطالة في أوساط اليد العاملة، ويعود ذلك إلى قسوة فصل الشتاء وتوقف جميع الأعمال الزراعية التي تختلف من حيث حاجتها إلى العمل والرعاية عن الزراعة على الساحل، الأمر الذي عكس نفسه على مغادرة الكثير من الأفراد والعائلات هذا المخيم إما باتجاه المخيمات الأخرى، أو باتجاه الخارج. متوسط دخل الفرد الشهري ٥٠ ألف ليرة لبنانية. وحالات العسر الشديد (القضايا) المسجلة لدى الأنروا ٩٤٤ حالة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: أغلبية أبناء

المخيم يعملون بأجر يومي في البناء وهناك ٢١ حائزاً صغيراً لا يزيد رأسمال الواحد منها على ٤٠٠ دولار. متوسط دخل الفرد يراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية. خلال السنوات الأخيرة شهدت اليد العاملة حركة هجرة واسعة إلى البلدان الأجنبية، وبخاصة القارة الأميركية. حالات العسر الشديد المسجلة لدى الأنروا (القضايا) ٢١٨ حالة.

٥ - مار الياس

أصغر المخيمات الفلسطينية على الإطلاق وأقربها إلى العاصمة بيروت، تبلغ مساحته ٥٤٠٠ م^٢ وأنشئ عام ١٩٥٢ بمساعدة إحدى المرجعيات الروحية. بلغ عدد سكانه عند الإنشاء ٥٠٠ نسمة. عدد المسجلين حالياً ٥٥٤ نسمة يؤلفون ١٥٣ عائلة. عدد المقيمين فيه حالياً ١٨٤٢ نسمة، أي ٣٠٧ عائلات، ويقوم فيه ١١٥ نسمة يؤلفون ٢٠ عائلة من غير الفلسطينيين. ينحدر سكان المخيم من المدن الفلسطينية التالية: الرملة ٣٤٨ نسمة، حيفا ١٦٩ نسمة، الخليل ١٩ نسمة وصفد ١٢ نسمة.

١ - المؤسسات الخدمية

(١) الأنروا:

- المدارس: مدرسة ابتدائية وأخرى متوسطة تعملان بنظام الدوامين. عدد المدرسين ٣٦، وعدد التلاميذ ٨٠١ (الصبيان ٤٣٨ والبنات ٣٦٣).

- هناك مركز صحي واحد يتألف من عيادة طب عام وعيادة طب أسنان وصيدلية. عدد النساء الحوامل والأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات ويستفيدون من خدمات المركز ٥١ امرأة حوامل و ٣٠٥ أطفال. يستقبل المركز يومياً ٥٤ حالة طب عام و ٢١ حالة طب أسنان.

- هناك مركز نسائي واحد لا يقدم أية أنشطة مهمة أو ذات فاعلية.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- جمعية المساعدات النرويجية: المكتب الرئيسي لهذه الجمعية فضلاً عن مدرسة تأهيل مهني وعيادة طبية.
- غسان كنفاني: مدرسة لتدريب مدرسات أطفال وروضة.
- بيت أطفال الصمود: حديقة أطفال وأعمال حرفية، كما تقدم مساعدات مالية إلى الأيتام.
- جمعية إنعاش المخيم الفلسطيني: روضة أطفال ونادٍ للأطفال.
- مركز تدريب مهني للمعاقين.
- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: عيادات متخصصة ومستشفى يقدم خدمات الإسعاف الأولى^(٤).

ب - الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ١٢٥ وحدة سكنية، وبفعل التهجير أصبح المخيم مكتظاً، الأمر الذي دفع العائلات إلى التوسع عمودياً، كما جرت تغييرات واسعة في تركيبة المخيم الأساسية بسبب المغادرين والوافدين. نحو نصف العائلات الأصلية تركت المخيم في حين أخذت أماكنها عائلات أخرى.

(٢) البنية التحتية: الطرقات عبارة عن ممرات (زوارب ضيقة) ويوجد صعوبة كبيرة لبلوغ وسط المخيم بالسيارة، كما أن هذه الممرات بحاجة إلى إعادة تأهيل. المياه تؤمن إلى داخل المنازل من خلال الشبكة الرئيسية، إضافة إلى بئرين ارتوازيين أنشأتهما اللجنة الشعبية للمخيم. شبكات التصريف للمخيم موصولة بالشبكة الرئيسية لمدينة بيروت. الكهرباء متوافرة من شركة كهرباء لبنان. والاتصالات الهاتفية غير متوافرة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: اليد العاملة في المخيم تمارس العمل بالأجر اليومي في مجال البناء

(٤) يعد الهلال الأحمر الفلسطيني واحداً من أهم المؤسسات الصحية التي تقدم خدمات إلى فلسطينيي المخيمات، حيث يمتلك خمسة مستشفيات داخل المخيمات التي تحوي نحو ١٦٠ سريراً وتقوم بإجراء الكثير من العمليات الجراحية.

وغيره من الأعمال التي تحتاج إلى كفاءة عالية، كما أنها غير ثابتة أو دائمة. وتعتمد نحو ٢٤ عائلة على حوانيت صغيرة، يبلغ متوسط رأسمال الواحد منها ٢٠٠ دولار أميركي. متوسط دخل الفرد ٩٠ - ١١٥ ألف ليرة لبنانية. حالات العسر الشديد المسجلة لدى الأنروا (القضايا) ٨٩ حالة.

٦ - برج البراجنة

يقع المخيم على مسافة ٦ كلم إلى الجنوب من العاصمة بيروت بالقرب من مطار بيروت الدولي. أنشئ عام ١٩٤٨ بمبادرة من لجنة الصليب الأحمر الدولي. بلغت مساحته عند الإنشاء ١٠٤٢٠٠ م^٢ لم يطرأ عليها أية زيادة منذ ذلك الحين.

إلى جانب ذلك فإن عيادات الهلال، التي تعمل في كثير من الأحيان على مدار الساعة، تقدم خدمات طبية لا يستهان بها إلى المحتاجين من اللاجئين وغيرهم، ويبلغ عدد موظفي هذه الجمعية نحو الألف بين طبيب وممرض وإداري.

يبلغ عدد المسجلين في المخيم ١٣٢٠٦ نسمة يؤلفون ٣٠٢٢ عائلة. عدد المقيمين في المخيم ٩٦٥٠ نسمة، أي ١٩٣٠ عائلة. يقيم في المخيم من غير الفلسطينيين ٢٤٦ نسمة أو ٤١ عائلة. ينحدر سكان المخيم من المدن الفلسطينية التالية: صفد ١٢٢٨٨ نسمة، حيفا ٣٨٧ نسمة، الرملة ١٣١ نسمة، بئر السبع ٢١ نسمة، جنين ٦ نسمة، والخليل ٥ نسمة.

١ - المؤسسات الخدمائية

(١) الأنروا:

- المدارس: جميع مدارس الأنروا تقع خارج حدود المخيم.

- هناك مركز صحي واحد يتألف من عيادة طب عام، وعيادة طب أسنان وصيدلية ومختبر. عدد الأمهات والأطفال المسجلين لدى المركز ٧٢ حاملاً و ٦٨٧ طفلاً تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات. متوسط عدد الحالات التي تزور المركز يومياً على النحو الآتي: طب عام ٨٥ حالة، طب أسنان ٣٢ حالة، تحليلات مخبرية ٦٩ تحليلاً.

- هناك مركز نسائي واحد يؤمن التدريب الحرفي لـ ٢٤ فتاة في مجموعة من الحرف والمهن المختلفة.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- جمعية التنمية الاجتماعية، وهي تقدم التدريب المهني عبر مركزها إلى الشبان والشابات في عدد من المهن.

- المساعدات النرويجية: مركز لإعادة تأهيل المعاقين.

- النجدة الاجتماعية: روضة أطفال ومركز للتأهيل المهني، إضافة إلى مساعدات مالية لبعض العائلات المحتاجة.

- غسان كنفاني، روضة أطفال.

- انعاش المخيم: روضة أطفال.

- أبناء الصمود وغيرها.

- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: مستشفى حيفا وعيادات مختصة.

ب - الظروف الحياتية

(١) السكن: ٨٠ في المئة من منازل المخيم تعرضت للإصابات المباشرة ودمر منها نحو ٦٥ في المئة بصورة تامة. يعدّ المخيم واحداً من أكثر المخيمات اكتظاظاً بالسكان، الأمر الذي اضطر أبناء المخيم إلى التمدد العمودي. معظم المنازل الأرضية غير صحي بسبب الرطوبة وسوء التهوية وفقدان أشعة الشمس التي لا تدخلها.

(٢) البنية التحتية: طرق المخيم عبارة عن

ممرات ضيقة (زواريب) بحيث تنعدم الطرقات الواسعة في داخله. شبكة المياه غير صالحة للاستخدام وهي قديمة جداً. وقد قامت اليونيسيف بعمد شبكة مياه غير صالحة للشرب مرتبطة بست خزانات بهدف المساهمة في حل مشكلة المياه للسكان. شبكة التصريف قديمة جداً وهي بحاجة إلى ترميم، الكثير من قنوات التصريف أقيم بمحاذاة الممرات الداخلية للمخيم. الكهرباء توفرها شركة كهرباء لبنان ضمن برنامجها الحالي. شبكة الهاتف غير متوفرة.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- اليونيسيف: من خلال اشتراكها في إنجاز بعض المشاريع الخدمائية الضرورية: آبار مياه وخزان ماء وتمديدات لشبكة المياه.

- المساعدات النرويجية: تقدم خدمات صحية.

- النجدة الاجتماعية: روضة أطفال ومركز تدريب مهني ومساعدات مادية.

- بيت أطفال الصمود: روضة أطفال ومساعدات مادية.

- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: مستشفى يؤمن الاسعافات الأولية الضرورية وعيادة.

ب - الظروف الحياتية

(١) السكن: ٩٠ في المئة من منازل المخيم دمرت خلال منتصف الثمانينات، وقد جرى إعادة إعمار المخيم على نحو منظم من جانب الأنروا، وعلى نحو فردي عفوي، وخلال العام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ جرى بناء عدة مئات من الوحدات السكنية التي ارتفعت في بعض الحالات إلى ست أو سبع طبقات وفي كثير من الحالات إلى أربع طبقات.

(٢) البنية التحتية: الطرقات: معظم طرقات المخيم عبارة عن ممرات ضيقة غير مؤهلة، وقد أدت عملية إعادة الإعمار إلى تحول الكثير من الطرقات الواسعة إلى زوارب ضيقة. شبكة التصريف ترتبط بشبكة مدينة بيروت لكنها بحاجة إلى إعادة تأهيل وتطوير، وخصوصاً أن بعض البيوت قد بنى فوق هذه الشبكة، الأمر الذي يعني صعوبة صيانتها. يتم تزويد المخيم من شبكة المياه الرئيسية لمدينة بيروت، وهناك خزانات للمياه التي يجري إيصالها إلى البيوت بشبكة بدائية، ويوجد في المخيم ٢١ بئراً ارتوازية حفرت خلال مراحل مختلفة وبالتعاون بين جهات مختلفة أيضاً. الكهرباء غير متوافرة نهائياً في المخيم على الرغم من أن شركة كهرباء لبنان قد حصلت على اشتراكات نحو ٥٠٠ عائلة من أجل إعادة وصل التيار

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: بصورة عامة

يمارس أبناء المخيم الأعمال اليومية في قطاعات البناء ومحطات الوقود وكباعة متجولين. هناك ١٢٠ عائلة تعيش بالاعتماد على حوانيت صغيرة لا يزيد متوسط رأسمال الواحد منها على ٥٠٠ دولار. متوسط دخل الفرد ١٢٥ - ١٥٠ ألف ليرة شهرياً. حالات العسر الشديد (القضايا) المسجلة لدى الأنروا ١١٢٥ حالة.

٧ - شاقيلاً

يقع على الطرف الشرقي لمدينة بيروت الرياضية. أنشئ عام ١٩٤٩ على قطعة أرض مساحتها ٣٩٥٦٩ م^٢ ولم يطرأ أي تغيير على مساحته. يبلغ عدد المسجلين في المخيم ٦٨٢٥ نسمة، أي ١٤٥٥ عائلة، عدد المقيمين فيه حالياً ٣٢٣٦ نسمة يؤلفون ٥٥٣ عائلة^(٥). ولا يقيم في المخيم أية عائلة غير فلسطينية. يتوزع سكان المخيم بحسب مدتهم في فلسطين على النحو الآتي: صفد ٤٥٢٥ نسمة، حيفا ١٢٩١ نسمة، الرملة ٧٢٢ نسمة، بئر السبع ٢٥ نسمة وجنين ٩ نسمات.

أ - المؤسسات الخدمائية:

(١) الأنروا:

- المدارس: مدرسة ابتدائية واحدة وأخرى تكميلية. عدد المدرسين ٣٠، عدد التلاميذ ٨٢٦ (صبيان ٥٧٧ وبنات ٢٤٩).

- هناك مركز صحي واحد، وهو يضم عيادة طب عام وعيادة طب أسنان وصيدلية ومختبراً. عدد الأمهات الحوامل المسجلات لدى المركز ٥٢، أما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات فعددهم ٢٦٦ طفلاً. متوسط عدد الحالات التي تزور العيادة يومياً: طب عام ٥٧ حالة، وطب أسنان ٤٥ حالة والمختبر ٩٨ تحليلاً.

- هناك مركز نسائي واحد يقدم التأهيل المهني إلى ٨٢ فتاة.

(٥) ارتفع هذا العدد إلى ٣٦٩٢ نسمة يؤلفون ٧٢٢ عائلة خلال الربع الأول من العام ١٩٩٥. كما ارتفع عدد العائلات غير الفلسطينية إلى ٧٠ عائلة، أي ٤٠٠ نسمة.

الكهربائي منذ نهاية العام ١٩٩٣. لكن ذلك لم يحدث حتى الآن وهناك عدة مولدات خاصة تتولى توزيع الكهرباء على المخيم. شبكة الاتصالات الهاتفية غير متوافرة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: الأغلبية الساحقة من أبناء المخيم تمارس العمل بالأجر اليومي في قطاعات البناء وبيع الخضار والفواكه^(١) وغيرها من الأعمال اليومية التي تبلغ حد جمع النفايات القابلة للبيع. متوسط دخل الفرد ٧٥ ألف ليرة. حالات العسر الشديد المسجلة لدى الأنروا (القضايا) ٧٥٠ حالة.

٨ - عين الحلوة

أكبر المخيمات الفلسطينية على الإطلاق، كما من ناحية المساحة كذلك من حيث عدد السكان. يبعد المخيم ٣ كلم إلى الجنوب الغربي لمدينة صيدا، وقد أنشئ عام ١٩٤٩ بمبادرة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتبلغ مساحته التي لم يطرأ عليها أي زيادة ٢٩٠٠٠٠ م^٢. يبلغ عدد الفلسطينيين المسجلين في المخيم ٣٦٠٧٢ نسمة أي ٧٩١٣ عائلة، يقيم فيه حالياً ٤٢٠٠٠ نسمة. ويقيم في المخيم ١٢٠٠ شخص، يؤلفون ٢٠٠ عائلة، من غير الفلسطينيين. يتوزع أبناء المخيم بحسب مدنهم في فلسطين على النحو الآتي: صفد ٣٢٦١١ نسمة، حيفا ٢١٢٢ نسمة، الرملة ٣٥٧ نسمة، جنين ٦٢ نسمة، ويثر السبع ٣٣ نسمة.

أ- المؤسسات الخدمية

(١) الأنروا:

- المدارس: هناك سبع مدارس، خمس منها ابتدائية واثنان متوسطتان، عدد المدرسين ١٧٢ مدرساً، وعدد التلاميذ ٥٥٥٥ (الصبيان ٢٧٦٩ والبنات ٢٧٨٦).

- المراكز الصحية: إثنان يوجد في كل منهما عيادة طب عام وعيادة طب أسنان وصيدلية ومختبر وقسم

تصوير. يبلغ عدد النساء الحوامل المستفيدات من المركزين ٣٦٠ امرأة فضلاً عن إفادة ٢٠٧٤ طفلاً تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات. متوسط عدد المرضى الذين يقصدون عيادة الطب العام يومياً ٤٠١ حالة، وطب الأسنان ٣٩ حالة، و١٥١ حالة تحليل مخبري. - هناك مركز نسائي واحد يقدم التدريب المهني إلى ٩٨ فتاة.

- كذلك هناك مركز تأهيل معاقين واحد ويقدم خدمات وبرامج ومساعدات إلى ٢٥ معاقاً.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- اتحاد المرأة الفلسطينية

- غسان كنفاني

- النجدة الاجتماعية

- جمعية الجذور

- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

ب- الظروف الحياتية:

(١) السكن: تتميز بيوت المخيم بصغر حجمها وتلاصقها بحيث بلغت حداً من الاكتظاظ دفع الأسر الفلسطينية إلى التمدد العمودي. وهناك ٥ في المئة من المنازل ما زالت أسطحها من المعدن الرقيق (الزنك). وخلال العام ١٩٩٤ قامت الأنروا ببناء مجمع سكني للعائلات المهجرة يتألف من ١١٨ وحدة سكنية تراوح مساحة الواحدة بين ٢٧ م^٢ و ٥٥ م^٢. وقد جرى توزيعها على العائلات المهجرة بحسب حجمها.

(٢) البنية التحتية: الطرقات وضعها أفضل من بقية المخيمات على الرغم من حاجتها إلى إعادة التأهيل والترميم، هناك شوارع رئيسية عدة يمكن السيارات عبورها دون صعوبة. شبكة التصريف موصولة بالشبكة المركزية لمدينة صيدا وجوارها. لكن هذه الشبكة بحاجة إلى تطوير بما يتلاءم والتكاثر الطبيعي والمهجرين الوافدين إلى المخيم. شبكة المياه موصولة إلى الشبكة المركزية وتصل إلى جميع منازل المخيم، لكن وضع الشبكة أصبح بحاجة إلى

(٦) هناك رجل مسن يتجاوز عمره ٩٠ عاماً يعمل في بيع الغرييفروت في موسم الشتاء والملفوف في موسم الصيف. ولدى الاستفسار عن سبب هذا التخصص قال إنه من مدينة يافا.

تطوير أيضاً. الكهرباء تؤمنها شركة كهرباء لبنان، أما الاتصالات الهاتفية فهي غير متوفرة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: مجالات العمل

الرئيسية لأبناء المخيم هي الأعمال الموسمية، ويعمل معظمهم بنظام المياومة في الزراعة والبناء أو باعة خضار وفواكه، إضافة إلى الحوانيت التجارية الصغيرة والمتوسطة، التي تتعاطى بيع المواد الاستهلاكية بمختلف أنواعها الغذائية، والألبسة والأدوات المنزلية وغير ذلك. ويوجد أشكال مختلفة من الحوانيت التي تؤمن خدمات مختلفة للسيارات وما إلى ذلك. عدد حالات العسر الشديد المسجلة لدى الأنروا (القضايا) ٥٢٨٨ حالة. متوسط دخل الفرد الشهري ١٠٠ - ١٢٥ ألف ليرة.

٩ - المية ومية

يقع على تلة مشرفة على مدينة صيدا وتبعد عنها ٥ كلم. أنشئ المخيم عام ١٩٥٦ من قبل البعثة الأميركية، وبلغت مساحته ٥٤٠٤٠ م^٢، الجزء القديم من المخيم جرى تدميره خلال العام ١٩٨٢ وتهجير سكانه الذين بقوا على مقربة منه حيث يقيمون في أملاك وعلى أرض الغير. منذ مطلع العقد الحالي تعمل الأنروا على استعادة المخيم الذي أقيمت عليه منشآت عدة تعود للفلسطينيين. يبلغ عدد المسجلين في المخيم ٣٦٩٨ نسمة يؤلفون ٨٨٦ عائلة ويتوزعون على المدن الفلسطينية التالية: صفد ١٩٧٨ نسمة، حيفا ١٣٩٩ نسمة والرملة ٢٢٧ نسمة.

أ - المؤسسات الخدمائية

(١) الأنروا:

- مدرسة واحدة بدوامين واحد للابتدائي وآخر للمتوسط، عدد المدرسين ٢٤ وعدد التلاميذ ٥٢٠ (صبيان ٢٧٣ وبنات ٢٤٧).

- هناك مركز صحي واحد يتألف من عيادة طب عام وعيادة طب أسنان وصيدلية ومختبر. يبلغ عدد المستفيدين من المركز ٢٧ امرأة حاملاً و٢٢٢ طفلاً تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات. معدل الحالات المرضية التي تقصد عيادة الطب العام يومياً ٨٨ حالة، وطب الأسنان ١٤ حالة والمختبر ٣١ حالة.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى: النجدة الاجتماعية، ولديها روضة أطفال ومركز تدريب حرفي.

ب - الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ٥٦٠ وحدة سكنية، قسم منها أسطحه من المعدن الرقيق (الزنك). يعاني المخيم الاكتظاظ السكاني ولا يمكن إجراء أية تصليحات أو أي بناء داخل المخيم بسبب عدد من المشكلات القانونية.

(٢) البنية التحتية: الطرقات تختلف من مكان إلى آخر، فهي جيدة حيناً من حيث مساحتها لكنها ضيقة حيناً آخر، إذ تتحول إلى ممرات (زواريب) ضيقة. جميع الطرقات بحاجة إلى ترميم وإعادة تأهيل وبخاصة الطريق الرئيسي المؤدي إلى المخيم. شبكة المياه أقامتها الأنروا، وهي توصل المياه إلى جميع المنازل. أما شبكة الصرف فهي بحاجة إلى إعادة تأهيل، وخصوصاً من ناحية إلغاء تلك القائمة فوق سطح الأرض وبمحاذاة الطرقات والممرات. الكهرباء يزود بها المخيم من شركة كهرباء لبنان. أما الاتصالات الهاتفية فهي غير متوفرة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: تتوزع اليد العاملة على قطاعات العمل الموسمي، والعمل بالاجر اليومي هو السائد والمسيطر باستثناء قلة من الموظفين في بعض المؤسسات وبخاصة الأنروا. يوجد في المخيم ٢٠ حانوتاً صغيراً يقل رأس مال الكثير منها عن ١٥٠ دولاراً أميركياً. وتعمل الفتيات والنساء في بعض الأعمال الحرفية المنزلية، متوسط دخل الفرد الشهري ١٠٠ ألف ليرة. أما عدد القضايا أو حالات العسر الشديد المسجلة لدى الأنروا (S.H.C) فتبلغ ٣٧٢ حالة.

١٠ - البص

يقع على مثلث طرق رئيسية عند المدخل الشرقي لمدينة صور وعلى مسافة ١,٥ كلم من المدينة. أنشئ المخيم بمبادرة من الحكومة الفرنسية عام ١٩٣٩ لاستيعاب اللاجئين الأرمن. وفي عام ١٩٤٨ بدأ يستقبل اللاجئين الفلسطينيين. بلغت مساحته عند

الإنشاء ٨٠٠٠٠ م^٢، لم يطرأ عليها أي تعديل. عدد الفلسطينيين المسجلين في المخيم ٧٥٨٨ نسمة يؤلفون ١٧٧٦ عائلة. المقيمون في المخيم ٧٥٥٠ نسمة، أي ١٤٩٢ عائلة. أما سكان المخيم من غير الفلسطينيين فيبلغ عددهم ٢٢٨ نسمة أو ٤٨ عائلة. يتوزع سكان المخيم على المدن الفلسطينية التالية: صفد ٥٣٧٤ نسمة، حيفا ١٥٧٥ نسمة، والرملة ٦٥ نسمة.

أ- المؤسسات الخدمائية

(١) الأتروا:

- المدارس: هناك أربع مدارس: ابتدائيتان ومتوسطتان. عدد المدرسين ٦٠ وعدد التلاميذ ١٥٨١ (صبيان ٧٨٤ وبنات ٧٩٧).

- هناك مركز صحي واحد ويتألف من عيادة طب عام وعيادة طب أسنان وصيدلية ومختبر وقسم أشعة. يبلغ عدد المستفيدين منه ١٧٥ امرأة حاملاً و ٩١٢ طفلاً تقل أعمارهم عن ثلاثة أعوام. متوسط عدد الحالات المرضية التي تزور المركز يومياً كالاتي: الطب العام ١٢٧ حالة وطب الأسنان ٢٧ والتحليل المخبري ١٢٣ حالة.

- هناك مركز نسائي واحد يقدم التدريب المهني إلى ٨٧ فتاة على مختلف الأعمال والحرف النسائية المختلفة.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- جمعية إنقاذ الطفولة، وهي مؤسسة بريطانية تدير نادياً ثقافياً وروضة أطفال كما تقدم مساعدات مادية إلى الأيتام.

- النجدة الاجتماعية: روضة أطفال وتدريب مهني، وهي تقدم مساعدات مالية إلى بعض العائلات والحالات الفقيرة.

- اتحاد المرأة الفلسطينية، وتدير روضة للأطفال.

- جمعية الشهيد الفلسطيني، وتقدم بعض الخدمات كالمساعدات المادية إلى أسر الشهداء.

- جمعية التنمية المهنية: وتؤمن التدريب المهني إلى نحو ٥٠ طالباً سنوياً في مختلف المهن والمجالات.

ب- الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ١٥٠٠ وحدة

سكنية تتألف في الكثير من الحالات من عدة طبقات (من اثنتين إلى ثلاث)، ١٢ في المئة من منازل المخيم ما زالت أسطحها من المعدن الرقيق (الزنك). يعاني المخيم الاكتظاظ السكاني.

(٢) البنية التحتية: المياه تصل إلى جميع المنازل

من شبكة المياه الرئيسية لمدينة صور. الطرقات وضعها لا بأس به، لكن المخيم يعاني مشكلة القيود على حركة الدخول والخروج منه، إذ إنه يوجد للمخيم مدخل ومخرج واحد للسيارات. شبكة التصريف بحاجة إلى توسيع، إذ إن أجزاء من الشبكة ما زالت فوق الأرض وبمحاذاة الطرقات. الكهرباء تؤمنها شركة كهرباء لبنان.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: تشتغل اليد

العاملة بدرجة رئيسية في الأعمال الموسمية ذات الأجر اليومي وبخاصة الزراعة والبناء. البطالة مرتفعة في أوساط الشبان وخصوصاً أصحاب التأهيل المتوسط والعالي. حالات العسر الشديد لدى الأنروا بلغ عددها ١٥٤١ حالة. متوسط دخل الفرد ٦٥ ألف ليرة لبنانية شهرياً.

١١ - برج الشمالي

يقع على مرتفع يبعد ٣ كلم إلى الشرق من مدينة صور، على الطريق الدولي الذي يصل مدينة صور بالداخل اللبناني. تأسس المخيم عام ١٩٥٥ وبلغت مساحته عند الإنشاء ١٣٤٦٠٠ م^٢ عدد سكان المخيم المسجلين لدى الأنروا ١٥٨٤٦ نسمة يؤلفون ٣٣٧٩ عائلة. المقيمون في المخيم ١٢١٥٠ نسمة أو ٢٢٥٠ عائلة. يتوزع مصدر سكان المخيم على المدن الفلسطينية التالية: صفد ١٤١٢٢ نسمة، حيفا ١٣٣٧ نسمة والرملة ٤ نسمات.

أ- المؤسسات الخدمائية

(١) الأنروا:

- المدارس: واحدة متوسطة واثنتان ابتدائيتان.

عدد المدرسين ٦٣ وعدد التلاميذ ١٨٠٠ (الصبيان ٩٣٧ والبنات ٨٦٣).

- هناك مركز صحي يتألف من عيادة طب عام

وعيادة طب أسنان وصيدلية ومختبر. متوسط عدد

الشديد (القضايا) المسجلة لدى الأنروا ٢١٦٢ حالة. ومتوسط دخل الفرد الشهري ٥٠ ألف ليرة.

١٢ - الرشيدية

يقع الجزء القديم منه على تلة صغيرة على شاطئ البحر. وهو يبعد ٧ كلم إلى الجنوب من مدينة صور. أنشئ عام ١٩٣٩ من قبل الحكومة الفرنسية من أجل استيعاب اللاجئين الأرمن. وفي العام ١٩٤٨ بدأ يستقبل الفلسطينيين. مساحته عند الإنشاء كانت ١٠٠٢٠٠ م^٢ ومساحته الحالية ٢٧٦٢٠٠ م^٢، وذلك بعدما جرى توسيع المخيم عام ١٩٦٤ بهدف استيعاب اللاجئين الفلسطينيين الذين جرى نقلهم من منطقة البقاع (مخيم الغوارنة). عدد سكان المخيم المسجلين لدى الأنروا ٢١٩٠٦ نسمة يؤلفون ٤٧٤٨ عائلة. المقيمون في المخيم حالياً ١١٣٤٠ نسمة يؤلفون ٢١٠٠ عائلة. يتوزع السكان بحسب مدتهم في فلسطين على النحو الآتي: صفد ٢٠٩٣٣ نسمة، حيفا ٤٥٤ نسمة، جنين ٣٦ نسمة والرملة تسمتان.

١ - المؤسسات الخدمية

(١) الأنروا:

- المدارس: وعددها ثلاث: ابتدائيتان وواحدة متوسطة، عدد المدرسين ٥٧ وعدد التلاميذ ١٥٨٦ (الصبيان ٨٢٥، البنات ٧٦١).

- مركز صحي واحد يتألف من عيادة طب عام وعيادة طب أسنان ومختبر وصيدلية. عدد النساء الحوامل والأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات ١١٩ امرأة و ٥٩٠ طفلاً. متوسط عدد الحالات التي تزور المركز يومياً على النحو التالي: طب عام ٨١ حالة وطب أسنان ٢٨ حالة وتحليل مخبري ٥٣ حالة.

- مركز نسائي واحد يقدم التدريب الحرفي إلى ٤٤ فتاة.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- جمعية رعاية الطفولة (S.C.F) وتدير روضة أطفال كما تقدم بعض المساعدات المالية إلى الأيتام.

الحالات التي تقصد المركز يومياً وتتلقى العلاج على النحو الآتي: الطب العام ٨٠ حالة، طب الأسنان ٢٥ حالة، التحاليل المخبرية ٧٢ حالة. عدد الحالات التي يحق لها الاستفادة أو المسجلة من النساء والأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات هو ٨٢ امرأة حاملاً و ٦٠٢ طفل.

- هناك مركز نسائي واحد يقدم التدريب المهني إلى ٧٢ فتاة.

(٢) جمعيات ومؤسسات أخرى:

- اتحاد المرأة الفلسطينية.
- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.
- النجدة الاجتماعية.
- بيت أطفال الصمود.
- جمعية الشهيد: وتدير روضة أطفال كما تقدم خدمات مادية ومساعدات مالية إلى الأيتام.

(ب) الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ١٢٠٠ وحدة سكنية، ٨٠ في المئة منها ما زالت أسطحها من المعدن الرقيق (الزنك)، و ٢٠ في المئة من الزنك بصورة كاملة. ويعاني المخيم الاكتظاظ السكاني.

(٢) البنية التحتية: يزود المخيم بالمياه من بئرين ارتوازيين. أما شبكة التصريف فهي غير متوفرة وتتم عملية التصريف بطريقة بدائية فوق الأرض وبمحاذاة الطرقات. الطرقات ضيقة كثيراً، وهي عبارة عن أزقة ضيقة، ولا يوجد في المخيم أية طرقات واسعة تيسر حركة السيارات. وتلك الموجودة منها على قلتها ضيقة ولا تسمح بمرور أكثر من سيارة واحدة. الكهرباء يزود بها المخيم من شركة كهرباء لبنان. أما الاتصالات الهاتفية فمعدومة.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: يعد سكان هذا المخيم من أفقر سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان على الإطلاق. إن ٩٨ في المئة من اليد العاملة تزاوّل الأعمال الزراعية. وهناك نسبة عالية من نساء وفتيات المخيم يعملن في الأعمال الزراعية وغيرها من الأعمال اليومية. يراوح الأجر اليومي للعامل من ١١ إلى ١٣ ألف ليرة، في حين أن أجر المرأة، وفي النوع نفسه من العمل ينخفض إلى النصف تقريباً. عدد حالات العسر

- اتحاد المرأة الفلسطينية.

- اللجنة الإسلامية.

- غسان كنفاني.

- بيت أطفال الصمود.

- جمعية الشهيد الفلسطيني.

- الهلال الأحمر الفلسطيني.

ب - الظروف الحياتية

(١) السكن: يتألف المخيم من ٣٨٠٠ وحدة سكنية، ٥٨٨ منها دمرت أو تضررت بفعل الحروب المختلفة. بعض المنازل ما زال أسطحه من الزنك.

(٢) البنية التحتية: طرق المخيم بحاجة إلى إعادة تأهيل وترميم، ويعد وضعها مقبولاً من حيث اتساعها وسهولة الحركة عليها. يزود المخيم بالمياه من خزان محلي عبر شبكة مياه قديمة تحتاج إلى تطوير وتحديث لتصبح قادرة على تلبية حاجات المجتمع. شبكات التصريف غير متوافرة وقد أقيمت بطريقة عفوية بمحاذاة المنازل وعلى الطرقات. ويزود المخيم بالكهرباء من شركة كهرباء لبنان. أما الاتصالات الهاتفية فهي غير متوافرة، كما يعاني سكان المخيم وزائروه صعوبة الدخول والخروج منه، إذ إن للمخيم مدخلاً ومخرجاً واحداً، في حين أن المداخل الأخرى يحظر استخدامها.

(٣) العمل ومتوسط دخل الفرد: يشتغل أبناء المخيم في الأعمال الزراعية كعمال مياومين بأجر يومي، إضافة إلى بعض الحوانيت الصغيرة التي تؤمن المواد الغذائية الضرورية. يبلغ عدد حالات العسر الشديد المسجلة لدى الأنروا ٢٩٣٦ حالة. متوسط دخل الفرد من أبناء المخيم ٥٠ ألف ليرة لبنانية شهرياً.

ثالثاً: نظرة تحليلية

لواقع المخيمات

قبل الانتقال إلى عملية تحليل المعلومات

والإحصاءات المقدمة، التي تستند إلى وثائق وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (الأنروا) والتي لا يسمح بنشرها أو تقديمها إلى المختصين، لا بد من

أخذ الملاحظات الرئيسية التالية في الحسبان:

- نقص المعلومات: إن جميع المعلومات المتعلقة

بمساحة المخيمات كما أعداد الفلسطينيين المسجلين وغير المسجلين لدى الأنروا وعدد المدارس والتلاميذ والمدرسين والعيادات الصحية والعاملين فيها والذين يتلقون العلاج، هي معلومات وأرقام دقيقة يمكن الاستناد إليها. بكلمات أخرى إن المعلومات التي لها علاقة بأولئك الفلسطينيين الذين يدخلون ضمن اهتمامات أنشطة الوكالة وخدماتها يمكن الاستناد إليها كمرجع دقيق، لكنها في الوقت نفسه ناقصة وتمثل جزءاً من الحقيقة.

- تقريبية الإحصاءات والأرقام: إن الإحصاءات

المقدمة عن عدد سكان المخيمات المقيمين فعلياً داخلها لا يمكن اعتبارها دقيقة أو الاستناد إليها بالكامل، ذلك لأن الأنروا، كما المؤسسات المختصة الأخرى، لم تقم منذ زمن طويل بإحصاء سكاني فعلي. وتستند الأرقام المقدمة إلى المعلومات التي تقدم من مديري المخيمات ومساعدتهم من حين إلى آخر، والتي لا تستند بدورها إلى أساليب أو طرائق علمية. وفي هذا المجال فإن المعلومات المقدمة عن الوضع السكاني والبنية التحتية تعتمد على التقديرات المعتمدة على المشاهدات الحية، وهي بالتالي بعيدة من الدراسات العلمية.

- عدم دقة الإحصاءات والمعلومات: إن

المعلومات والأرقام المقدمة عن البطالة والعمالة كما عن حجم الفقر ومتوسط دخل الفرد، تعد غير دقيقة ولا يمكن الاستناد إليها. الأمر الذي دفعنا إلى الاستناد إلى المعلومات المتوافرة لدينا، التي تم التوصل إليها بنتيجة الدراسات الميدانية. وإذا ما تجرّدنا من جميع الملاحظات المقدمة أعلاه ولجأنا إلى تحليل المعلومات والمعطيات المقدمة فإننا يمكن أن نصل إلى النتائج التالية:

١ - الفلسطينيون المسجلون

في المخيمات

تتطرق الإحصاءات المقدمة إلى أعداد الفلسطينيين المسجلين والمقيمين فعلياً في المخيمات المسجلة رسمياً لدى الأنروا. لكن يلزم أن تلك المعلومات

والاحصاءات ناقصة، وبخاصة أن عدد المخيمات الرسمية هو خمسة عشر مخيماً، وبالتالي فإن سكان ثلاثة مخيمات هي النبطية والدكوانة (تل الزعتر) وجسر الباشا^(٧) قد جرى تجاهلهم، وبالتالي لم يدخلوا في عداد سكان المخيمات، على الرغم من أن الجزء الأكبر من هؤلاء ما زال مهجراً في محيط المخيمات أو في مبانٍ تتوزع في المدن اللبنانية. وكمثال لا للحصر هناك نحو ٢٠٠ عائلة فلسطينية تعيش مهجرة في مستشفى غزة التابع للهِلال الأحمر الفلسطيني ونحو مئة عائلة تقيم في محيط مخيم نهر البارد على أرض تملكها جهات رسمية فلسطينية وضعفاً هذا العدد تقريباً في محيط مخيم البداوي. وبوجه عام يبلغ عدد العائلات الفلسطينية من أبناء المخيمات الثلاثة نحو ٣٢٥٠ عائلة يبلغ عددهم نحو ١٨٢٠٠ نسمة مسجلين رسمياً لدى الأنروا بكونهم من سكان المخيمات. وإذا كان هؤلاء لا يدخلون ضمن الإحصاءات المقدمة فهم يحصلون على الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من مراكز الأنروا الواقعة ضمن منطقتهم. ولو تجرّدنا من هذا الواقع وعدنا إلى الأرقام المقدمة لتبين لنا التالي:

٢ - مساحة المخيمات والأوضاع السكنية

يتبين من الجدولين رقم (١) و (٢) أن عدد سكان المخيمات هو ١٣٠٥٤٥ نسمة يعيشون على مساحة جغرافية إجمالية تبلغ ١٣٣٢١٠٤ م^٢، أي بما معدله ١٢,٨ م^٢ للفرد الواحد و ٦٨,٣ م^٢ للعائلة. وإذا ما أخذنا في الحسبان أن مخيم ضبية معظم سكانه ما زالوا مهجرين وأن بيوتهم محتلة، مضافاً إليها المرافق والمراكز العامة مثل تلك المساحات التي تقوم عليها مكاتب ومدارس الأنروا كما الطرقات، لتراجع هذا الرقم على نحو ملحوظ إلى نحو النصف تقريباً. وبحسب المقاييس الرسمية التي تتبعها الأنروا في بناء المساكن لبعض الحالات الفلسطينية فإن نصيب الفرد الواحد لا يزيد على ٨ م^٢. من جهة ثانية فإن المنازل التي يقيم فيها أبناء المخيمات تنعدم في أغليبيتها شروط الحياة الصحية. فإلى جانب وجود نسبة لا

تقل عن ١٥ في المئة في المتوسط من المنازل ما زالت أسطحها من المعدن، فإن هذه النسبة سترتفع إذا ما أخذنا في الحسبان تلك المنازل التي لا تدخل ضمن إحصاءات الأنروا لكونها خارج المخيمات. أما البنية التحتية والطرق فهي تكشف الوجه الآخر من المأساة وخصوصاً أنه لا يمكن الحديث عن بنية تحتية وطرقات بالمفهوم العلمي للكلمة، وهو الأمر الذي تؤكد الإحصاءات المقدمة، على الرغم من تواضعها وإخفائها الأجزاء الحقيقية من الواقع.

٣ - الوقاية الصحية ومتوسط عدد الحالات المرضية التي تزور الطبيب

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن الأنروا تهتم بالطب الوقائي، أما ذلك العلاجي فلا علاقة لها به، وليس أدل على ذلك سوى انعدام المستشفيات التي تديرها الأنروا، وتكتفي هذه بالتعاقد مع بعض المستشفيات لقبول أعداد معينة شهرياً لإجراء عمليات جراحية ضرورية، وقد شهدت الأعوام الأخيرة وفاة الكثير من الفلسطينيين بسبب عدم توافر أسرة لهم في المستشفيات لإجراء عمليات جراحية ضرورية. ولو عدنا إلى الخدمات التي تقدمها الأنروا في هذا المجال لتبين لنا أن هناك عيادة طب عام واحدة يشرف عليها طبيب واحد في معظم المخيمات، ويظهر الجدول رقم (٥) أن عدد الحالات التي تزور عيادات الأنروا يومياً تبلغ في المتوسط ١١٣ حالة. ولو افترضنا أن نصف هؤلاء يزورون الطبيب للمعاينة لتبين لنا أن العدد والنسبة يبقيان مرتفعين. أما في مجال طب الأسنان، الذي يقتصر على الكشف على الأسنان وخلع الأسنان المتضررة بغض النظر عن إمكان علاجها أو ترميمها، يتبين لدينا أن متوسط عدد الحالات التي يعالجها الطبيب يومياً هو ٢٨,٤ يومياً. وإذا ما أخذنا في الحسبان أن العدد الإجمالي للأطباء العاملين على نحو دائم في عيادات المخيمات لا يزيد على ٣٠ طبيباً هكذا يتبين لنا أن لكل ٤٣٠٠ شخص طبيباً واحداً. لكن هذا العدد سيزيد على ٥٠٠٠ شخص إذا ما أخذنا في الحسبان أولئك الذين يحصلون على الخدمات الصحية من خارج أبناء المخيمات.

(٧) تشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان المخيمات الثلاثة قد بلغ ١١٦٢٤ نسمة عام ١٩٧١.

٤ - التعليم

يبلغ عدد مدارس الأنروا في المخيمات ٣٦ مدرسة (انظر الجدول رقم (٧)) يعمل فيها ٧٠٤ مدرسين، ويبلغ معدل الطلاب لكل مدرس ٢٦,٧ من الطلاب. وما تجدر الإشارة إليه هو أن الأنروا ومدارسها تؤمن التعليم للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة. ويبلغ متوسط عدد الطلاب في الصف الواحد نحو ٣٥ - ٤٠ طالباً، الأمر الذي يعني أن متوسط عدد الطلاب للمدرس الواحد سيرتفع إذا ما أخذنا في الحسبان أن المدرء ومساعديه أو نوابهم لا يمارسون التدريس من الناحية الفعلية. خلال السنوات الأخيرة قامت الأنروا بافتتاح مدرسة ثانوية واحدة في منطقة بيروت يبلغ عدد طلابها نحو ٢٠٠ طالب خلال العام الدراسي ١٩٩٥ - ١٩٩٦. وعلى الرغم من أنه كان لدى الأنروا توجه لفتح مدارس ثانوية أخرى في المناطق فإن هذه العملية توقفت أخيراً.

وبالحصيلة العامة، وعلى الرغم من الثغرات والعيوب في مجال التعليم، فإن نسبة النجاح في مدارس الأنروا كانت مرتفعة خلال العام الدراسي ١٩٩٤ - ١٩٩٥، وبخاصة في الامتحانات الرسمية المتوسطة، إذ بلغت نسبة النجاح ٦٤,٥ في المئة، في حين أن هذه النسبة بقيت أقل من ٥٥ في المئة بالنسبة إلى العدد الإجمالي من المتقدمين لهذه الامتحانات في لبنان. وإذا ما توافرت مجموعة من الشروط، وبخاصة تحسين أوضاع المدارس والصفوف، وتحسين أوضاع المدرسين ورواتبهم، إضافة إلى تحسين أدائهم من حيث الالتزام والانضباط بأوقات التدريس ورفع قدراتهم التعليمية من خلال التأهيل واختيار المدرسين الجدد ذوي الكفاءة، فإن الأوضاع التعليمية ستصبح أفضل كثيراً.

٥ - متوسط دخل الفرد والبطالة

يبدو واضحاً أن معطيات الأنروا لا تعاني النقص في هذا المجال وحسب بل إنها تقدم أرقاماً بعيدة من الدقة في ما يتعلق بمتوسط دخل الفرد كما البطالة (انظر الجدول رقم (٩)). ففي حين تؤكد إحصاءات

الأنروا أن نسبة البطالة في صفوف الفلسطينيين هي ٤٠ في المئة فإن هذا الرقم بعيد من الحقيقة ولا يستند إلى مقاييس أو معطيات علمية. ويمكن التأكيد أن معدل البطالة يقترب كثيراً من ٩٥ في المئة، هذا بحسب دراسة علمية أعدها الباحث. ولعله صحيح أن عدد الفلسطينيين الذين يمتلكون حق العمل في لبنان (إجازة عمل) لم يزد خلال العام ١٩٩٤ على ٣٥٠ شخصاً. أما الباقون فيعملون في مؤسسات دولية مثل الأنروا (٢٤٠٠ موظف) والهلال الأحمر الفلسطيني (١٠٠٠ موظف) والمؤسسات الخيرية والإنسانية التي تُعنى بالشأن الفلسطيني، الأمر الذي يعني أن نسبة هؤلاء جميعاً تقل عن ٥ في المئة من إجمالي اليد العاملة الفلسطينية. أما بقية الفلسطينيين فيعملون في أعمال موسمية ويومية. وبسبب انعدام فرص العمل خلال السنوات الأخيرة اتجه بعض هؤلاء (نسبة لا بأس بها) إلى العمل كسائقي سيارات أجرة. هناك نحو ٥٠٠ شخص من مخيم عين الحلوة، على سبيل المثال لا الحصر يعملون على سيارات أجرة لإعالة أسرهم. أما متوسط دخل الفرد فهو أقل كثيراً من تلك الأرقام التي تقدمها الأنروا، وتعكسه حقيقة الواقع الذي تحدثنا عنه.

٦ - تركيبة المجتمع الفلسطيني ومتوسط حجم الأسرة

يقسم المجتمع الفلسطيني في المخيمات مناصفة تقريباً بين الذكور والإناث. وتميل الكفة قليلاً لمصلحة الذكور إذ يمثلون ٥١ في المئة تقريباً، في حين أن الإناث يمثلن ٤٩ في المئة. ويبلغ متوسط حجم الأسرة ٥,٦ أفراد. أما معدل التكاثر السنوي فهو ٢,٢ في ألف. والتركيب الهرمية للسكان على النحو التالي: من سنة إلى ٥ سنوات ١١,٩١ في المئة؛ من ٦ إلى ١١ سنة ١٢,٧٩ في المئة؛ من ١٢ إلى ١٤ سنة ٦,٤١ في المئة؛ من ١٥ إلى ١٧ سنة ٥,٥٢ في المئة؛ من ١٨ إلى ٢٠ سنة ٥,٧٦ في المئة؛ من ٢١ إلى ٣٠ سنة ١٩,٢٣ في المئة؛ من ٣١ إلى ٤٠ سنة ١٢,٨٩ في المئة؛ من ٤١ إلى ٥٠ سنة ٩,٥١ في المئة؛ من ٥١ سنة وما فوق ١٥,٩٤ في المئة، الأمر

الذي يعني أن المجتمع الفلسطيني في المخيمات شاب وفاعل اقتصادياً وتمثل نسبة هؤلاء ٤٧,٩ في المئة؛ في حين أن من عمرهم دون الرابعة عشرة يمثلون ٣١,١١ في المئة من العدد الإجمالي للسكان^(٨).

ملاحظات ختامية

إن تناول المعلومات المقدمة في هذا العرض لا بد من أن يأخذ في الحسبان العوامل الرئيسية التالية:

- ١ - المعلومات والإحصاءات المقدمة في هذا العرض تستند في معظمها إلى إحصاءات ومعطيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (الأنروا)، وتمثل هذه نزرأ ضئيلاً من ذلك الكم الهائل من المعطيات التي تحتفظ بها في أدراجها، ولا تسمح للباحثين المختصين بالإطلاع عليها دون تقديم أي مبرر موضوعي لذلك، وفي حين تخفي الأنروا هذه المعطيات عن الباحثين المحليين فهي تقدم تلك المعلومات لبعض المختصين الأجانب وبقرارات فردية ومزاجية. ولا بد من التأكيد هنا أن الأنروا، تتخذ جميع الإجراءات التي من شأنها منع تسرب أية وثائق أو معلومات عن الأنروا إلا بإذن خاص من مديرها العام.
- ٢ - ولأن الأنروا هي مصدر المعلومات الأكثر غنى والوحيد تقريباً عن الفلسطينيين، فلا بد من التوجه إلى المفوض العام للأنروا للتدخل في هذا الموضوع ومساعدة المختصين والمعنيين بالشأن الفلسطيني من خلال السماح لهم بالإطلاع على البيانات والمعطيات عن أوضاع الفلسطينيين كما في لبنان كذلك في الأقطار الأخرى، وبخاصة عندما تعنى بالموضوعات الاجتماعية والإنسانية للفلسطينيين.

- ٣ - الحاجة إلى المطلب أعلاه تبررها مجموعة من القضايا ذات الحساسية المهمة في ظل المعطيات التي تقدمها الأنروا على نحو رسمي من خلال نشراتها الدورية التي لا تفي بالغرض بالنسبة إلى الباحث المختص لكونها تقدم معطيات عامة وأحياناً كثيرة مخالفة للواقع، إلى جانب ذلك فإن إطلاع المختصين على ذلك النوع من المعطيات يساهم في الرقابة

العلمية على طريقة صرف ميزانية الأنروا وكشف العيوب كما المخالفات فيها، بعدما أصبح الهدر صفة عضوية وملازمة لعمل الكثير من المدراء الذين يستغلون مناصبهم للإثراء الفردي دون حسيب أو رقيب.

وبالعودة إلى الاستخلاصات التي يمكن الاستفادة منها في هذه الدراسة نسجل الآتي:

- ١ - أوضاع المخيمات الفلسطينية تسير باتجاه الأزمة الشاملة والعامة وعلى جميع الصعد: فعلى صعيد السكن، وبسبب التكاثر البشري الذي يقابله موقف حازم يتمثل برفض توسيع المخيمات، فإن هذه الأخيرة معرضة للانفجار السكاني. أما في مجالات الصحة والعمل والتعليم فالأرقام تتحدث عن نفسها كاشفة حجم المأساة التي تعيشها المخيمات.
- ب - المخيمات الفلسطينية معرضة للزوال، للأسباب المذكورة أعلاه، مضافاً إليها أن الأنروا عازمة على إنهاء خدماتها مطلع العام ٢٠٠٠، أو تحويل تلك المؤسسات للدولة المضيفة في أحسن الحالات، الأمر الذي يعني في كل الأحوال أن هذه الخدمات ليست في طريقها إلى النهاية المأساوية، بل إن مصير القرارات الدولية التي أنشئت الأنروا على أساسها تسير باتجاه الالغاء والاندثار. ومن الخطوات التمهيدية التي تتخذها الأنروا في هذا المجال الادعاء القائل إن نحو ٥٢ في المئة فقط من الفلسطينيين يعيشون في المخيمات دون الإشارة طبعاً إلى أن نسبة لا تقل عن ٤٠ في المئة من الفلسطينيين تعيش حول المخيمات في أوضاع أسوأ كثيراً من أوضاع المخيمات نفسها.
- إن مأساة الفلسطينيين، كما في لبنان كذلك في البلدان الأخرى، مردها إلى سياسة الأنروا التي بدأت تتعامل مع موضوع اللاجئين انطلاقاً من الوضع السياسي الإقليمي والدولي، مجافية ومبتعدة بذلك من أهدافها الإنسانية التي قامت من أجلها.
- ج - إن هذا الأمر وهذه المأساة يتطلبان من جميع القائمين والمسؤولين عن أوضاع الفلسطينيين في

(٨) استنتجت النسب من الأرقام المقدمة في كتاب الإحصاء السنوي:

لبنان، وفي مقدمهم الحكومة اللبنانية، ليس تسهيل عمل الأنروا كمؤسسة دولية فقط بل الضغط عليها للإيفاء بالتزاماتها تجاه الفلسطينيين كما في المخيمات كذلك خارجها. وإن التمسك بالأنروا هو تمسك بالقرارات الدولية المتعلقة باللاجئين وحقوقهم في

العودة. نقول هذا الكلام لأن الأنروا ومنذ العام ١٩٩٤ بدأت التخلي عن جزء من مسؤولياتها متذرعة بقرارات صادرة عن الحكومة اللبنانية وبخاصة في ما يتعلق بإسكان المهجرين الفلسطينيين الذين زاد عددهم خلال العام ١٩٩٤ على ٢٥ ألف نسمة.

جدول رقم (١)

العدد الفعلي لسكان المخيمات بحسب

المخيم (ويشمل المسجلين وغير المسجلين من الفلسطينيين)

المخيم	عدد الأفراد	عدد العائلات
نهر البارد	٢٥٠٥١	٤٢٤٠
البدوي	٨٩١٥	٢٢٠٠
ضبية	٢٠٠٠	٣٣٣
مار الياس	١٨٤٢	٣٠٧
برج البراجنة	٩٦٥٠	١٩٣٠
شاتيلا	٣٢٣٦	٥٥٣
ويقل	٦٨١١	١٥٩٧
عين الحلوة	٤٢٠٠٠	—
المية ومية ^(*)	—	—
البص	٧٥٥٠	١٤٩٣
الرشيدية	١١٣٤٠	٢١٠٠
البرج الشمالي	١٢١٥٠	٢٢٥٠

(*) لا يقيم أي فلسطيني على بقعة المخيم الرسمي، وذلك بعدما جرى تهجيرهم منها خلال العام ١٩٨٢ وانتقل هؤلاء إلى منطقة مجاورة للمخيم بانتظار عودتهم.

جدول رقم (٢)
مساحة المخيمات الفلسطينية ونصيب
الفرد من الأمتار المربعة بحسب المخيم

المخيم	مساحته بالأمتار المربعة	نصيب الفرد (م ^٢)	نصيب العائلة (م ^٢)
نهر البارد	١٩٨١٢٩	٧,٩	٤٦,٧
البدواوي	٢٠٠٠٠٠	٢٢,٤	٩٠,٩٠
ويقل	٤٢٣٠٠	٦,٢	٢٦,٤
ضبية(*)	٨٣٥٧٦	٤١,٧	٢٥٠,٩
مار الياس	٥٤٠٠	٢,٩	١٧,٥
برج البراجنة	١٠٤٢٠٠	١٠,٧	٥٣,٩
شاتيلا	٣٩٥٦٩	١٢,٢	٧١,٥
عين الحلوة	٢٩٠٠٠٠	٦,٩	٣٣
المية ومية	٥٤٠٤٠	—	—
البص	٨٠٠٠٠	١٠,٥	٥٣,٥
برج الشمالي	١٣٤٦٠٠	١١,٠	٥٩,٨
الرشيدية	١٠٠٢٠٠	٨,٨	٤٧,٧
الاجمالي	١٣٣٢٠١٤	١٢,٨	٦٨,٣

(*) الإحصاءات عن هذا المخيم غير دقيقة وبخاصة أن معظم سكانه قد غابوه ولاسيباب اضطرارية خلال فترة الحرب ولم يعودوا إليه حتى يومنا هذا. أما منازلهم فما زالت محتلة.

جدول رقم (٣)

عدد الفلسطينيين المسجلين^(*) وغير المسجلين

بحسب المخيمات (أي الأماكن التي جرى إحصاؤهم فيها بحسب آخر إحصاء رسمي للأنروا)

المخيم	المسجلون	غير المسجلين	الاجمالي
نهر البارد	٢٤٥١٨	٤٢٥	٢٤٩٤٣
البدواوي	١٢٧٦٠	٣١٢	١٣٠٧٢
ضبية	٣٥٩٤	١٢	٣٦٠٦
مار الياس	٥٥٤	١٢	٥٦٦
برج البراجنة	١٣٢٠٦	٣٢٥	١٣٥٣١
شاتيلا	٦٨٢٥	١٥٦	٦٩٨١
ويقل	٦٥٥٠	١١٠	٦٦٦٠
عين الحلوة	٣٦٠٧٢	٢١٠٠	٣٨١٧٢
المية ومية	٣٦٩٨	١٢٠	٣٨١٨
البص	٧٥٨٨	٨٦	٧٦٧٤
الرشيدية	٢١٩٠٦	١٢٨	٢٢٠٣٤
برج الشمالي	١٥٨٤٦	٢٢٠	١٦٠٦٦
الاجمالي	١٥٣١١٧	٤٠٠٦	١٥٧١٢٣

(*) تعتمد الأنروا لتسجيل الفلسطينيين أرقاماً لكل منطقة ومخيم تمثل الأرقام الأولى من رقم التسجيل للاجئين الفلسطينيين. الأمر الذي يجعل المسجلين في المنطقة أو المخيم ليس شرطاً أن يوجدوا أو يعيشوا في المخيم أو المنطقة إلا في حال إقدامهم على تقديم المعلومات إلى الأنروا لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وهذا نادراً ما يحصل، الأمر الذي يجعل أرقام المسجلين في المخيمات لا تتطابق وعدد السكان الفعليين المقيمين في المخيم أو المنطقة، وبخاصة أن الحروب تركت أثرها كما التكاثر السكاني، كما في العدد الفعلي لسكان المخيم كذلك في المقيمين فيه من مخيمات ومناطق أخرى.

جدول رقم (٤) (*)
عدد الفلسطينيين في المخيمات بحسب
مدنهم في فلسطين (**)

المخيم	صفد	حيفا	الرملة	جنين	بئر السبع	الخليل
نهر البارد	٢٣٤١٠	٤٦٦	٢٦	١١	—	—
البدواوي	٨٤٨٧	٢٧٥٢	٩٨٠	—	٢٢	١٤
ويقل	٤٦٩٩	١٦٠٦	٦	—	٥	—
ضبية	٢٥٠٦	٩٢٢	٨٥	—	—	٢٤
مار الياس	١٣	١٦٩	٣٤٨	—	—	١٩
شاتيلا	٤٥٢٥	١٢٩١	٧٢٢	٩	٢٥	—
برج البراجنة	١٢٢٨٨	٣٨٧	١٣١	٦	٢١	٥
عين الحلوة	٣٢٦١١	٢١٢٢	٣٥٧	٦٢	٣٣	—
المية ومية	١٩٧٨	١٣٩٩	٢٢٧	—	—	—
البص	٥٣٧٤	١٥٧٥	٦٥	—	—	—
برج الشمالي	١٤١٢٢	١٣٣٧	٤	—	—	—
الرشيدية	٢٠٩٣٣	٤٥٤	٢	٣٦	—	—
الاجمالي	١٣٠٩٤٦	١٤٤٨٠	٢٩٥٣	١٢٤	١٠٦	١٦٨
الاجمالي العام	١٤٨٧٧٧					

(*) لا تشمل الإحصائية الفلسطينيين غير المسجلين.

(**) يلاحظ عدم وجود تطابق بين الأرقام المقدمة عن كل مدينة مع العدد الإجمالي لسكان المخيم. ومرد ذلك إلى أن الأعداد الباقية هي من مدن لم يرد ذكرها في الجدول أو في المعطيات المقدمة بوجه عام ولأسباب غير معروفة.

جدول رقم (٥)
متوسط عدد الحالات اليومية
لزوار عيادات الأنروا بحسب المخيم(*)

المخيم	عدد الحالات الزائرة لعيادات الطب العام	عدد الحالات اليومية لطب الأسنان	عدد الفحوصات المخبرية	عدد المراكز الطبية(**)
نهر البارد	١٤٩	٣١	١٠٢	١
البدوي	٧٩	٢٠	٩٢	١
ويقل	٥٠	٣١	٤٨	١
ضبية(***)	—	—	—	١
مار الياس	٥٤	٢١	—	١
برج البراجنة	٨٥	٣٢	٦٩	١
شاقبلا	٥٧	٤٥	٩٨	١
عين الحلوة	٤٠١	٣٩	١٥١	٢
المية ومية	٨٨	١٤	٣١	١
البص	١٢٧	٢٧	١٢٣	١
برج الشمالي	٨٠	٢٥	٧٢	١
الرشيدية	٨١	٢٨	٥٣	١
الاجمالي	١٢٥١	٣١٣	٨٣٩	١٣
المتوسط اليومي العام (في المئة)	١١٣	٢٨,٤	٨٣,٩	

(*) تقدم عيادات الأنروا خدماتها إلى سكان المخيم وإلى المقيمين في جواره من اللاجئين، لأن توزع عيادات الأنروا خارج المخيمات لا يأخذ في الحسبان التجمعات الفلسطينية التي طرأ عليها الكثير من التغيرات خلال الأعوام الماضية.

(**) يتفرغ لكل عيادة طبيب طب عام، إضافة إلى طبيب أسنان، حيث توجد عيادة لهذا الغرض. أما الأطباء المختصون فيعين لهم أيام محددة خلال الأسبوع، وكثيراً ما يتسم طابع عملهم بالشكلية وبخاصة في المخيمات البعيدة، إذ إن الوقت يستهلك في التنقلات من بيروت وإليها.

(***) عيادة مخيم ضبية تعمل فيها ممرضة واحدة فقط بدوام كامل، في حين أن زيارات الطبيب تقتصر على الزيارات نصف الأسبوعية تقريباً.

جدول رقم (٦)

عدد الحالات التي تزور عيادات الأنروا يومياً
ونسبتها إلى عدد السكان ونصيب الطبيب الواحد
من عدد المرضى يومياً

المخيم	عدد المرضى الاجمالي	نسبتهم إلى عدد السكان	عدد النساء الحوامل	نسبة الحوامل إلى عدد الإناث ^(*)	نسبة الحوامل إلى عدد العائلات
نهر البارد	١٨٠	٠,٧	٢٥٨	٢,٠	٦,٠
البدوي	٩٩	١,١	١٣٠	٢,٩	٥,٩
ويفل	٨١	١,١	٣٠	٠,٨	١,٨
ضبية	٦٦	٣,٣	٦,٠	٠,٦	١,٨
مار الياس	٧٥	٤,٠	٥١	٥,٥	١٥,٦
برج البراجنة	١١٧	١,٢	٧٢	١,٤	٣,٧
شاتيلا	١٠٢	٣,١	٥٢	١,٤	٩,٤
عين الحلوة	٤٤٠	١,٠	٣٦٠	١,٧	٤,٨
المية ومية	١٠٢	—	٢٧	—	—
البص	١٥٧	٢,٠	١٧٥	٤,٦	١١,٧
البرج الشمالي	١٠٥	٠,٨	٨٢	١,٣	٣,٦
الرشيدية	١٠٩	٠,٩	١١٩	٢,٠	٥,٦
الاجمالي	١٦٣٣ ^(**)	١,٧	١٣٦٢	٢,٢	

(*) أخذت هذه النسبة على أساس التقدير القائل إن نسبة الإناث تمثل نحو ٥٠ في المئة من المجتمع الفلسطيني.

(**) تشمل الأرقام الطب العام وطب الأسنان.

جدول رقم (٧)
عدد المدارس والطلاب
في مدارس الأنروا داخل المخيمات

المخيم	عدد المدارس (*)	عدد التلاميذ	عدد المدرسين (**)	نصيب المدرس الواحد من الطلاب
نهر البارد	٧	٤٤٧٠	١٤٢	٣١,٤
البدوي	٤	٢٣٢٢	٨٤	٢٧,٦
ويقل	٣	٧٩٨	٣٦	٢٢,١
ضبية	—	—	—	—
مار الياس	٢	٨٠١	٣٦	٢٢,٢
برج البراجنة	—	—	—	—
شاتيلا	٢	٨٢٦	٣٠	٢٧,٥
عين الحلوة	٧	٥٥٥٥	١٧٢	٣٢,٢
المية ومية	١	٥٢٠	٢٤	٢١,٦
البص	٤	١٥٨١	٦٠	٢٦,٣
البرج الشمالي	٣	١٨٠٠	٦٣	٢٨,٥
الرشيدية	٣	١٥٨٦	٥٧	٢٧,٨
الإجمالي	٣٦	٢٠٢٥٩	٧٠٤	٢٦,٧

(*) العديد من مدارس الأنروا تعمل بنظام الدوامين، الأمر الذي يعني أن عدد المدارس يجب ألا يتطابق مع عدد الأبنية المخصصة لهذا الغرض.

(**) يشمل العدد المديرين ومساعدتهم أو نوابهم، الأمر الذي يعني أن عدد المدرسين الفعلي هو أقل من ذلك. والذي يعكس نفسه سلباً على نصيب المدرس الواحد من الطلاب.

جدول رقم (٨)

عدد تلاميذ المدارس التابعة لوكالة الغوث في المخيمات
ونسبتهم إلى عدد السكان ونصيب المدرس الواحد من التلاميذ

المخيم	عدد التلاميذ	نسبتهم إلى عدد السكان (*)
نهر البارد	٤٤٧٠	١٧,٨
البدوي	٢٣٢٢	٢٦,٠
ويقل	٧٩٨	١١,٧
ضبية	—	—
مار الياس	٨٠١	٤٣,٤
برج البراجنة	—	—
شاتيلا	٨٢٦	٢٥,٥
عين الحلوة	٥٥٥٥	١٣,٢
مئة ومئة	٥٢٠	—
البص	١٨٠٠	٢٣,٨
برج الشمالي	١٨٠٠	١٤,٨
الرشيدية	١٥٨٦	١٣,٩
الإجمالي	٢٠٤٧٨	٢١,١

(*) يجب الأخذ في الحسبان أن هناك أعداداً لا بأس بها من التلاميذ تتعلم في المدارس الموجودة داخل المخيمات لكنها لا تقيم فيها. كما يجب الإشارة إلى أن هذه المدارس تستوعب أبناء العائلات الفلسطينية التي تقيم في محيط المخيمات وهي من الناحية الفعلية غير مسجلة ضمن المخيم أو المقيمين فيه.

جدول رقم (٩) (*)

متوسط دخل الفرد الواحد من أبناء المخيمات
بحسب المخيم وبحسب إحصاءات الأنروا
(بآلاف الليرات اللبنانية)

المخيم	متوسط دخل الفرد شهرياً	متوسط دخل العائلة
نهر البارد	—	—
البدوي	—	—
ويفل	—	—
ضبية	٢٥٠	١,٣٧٥
مار الياس	٢٠٠	١,١٠٠
برج البراجنة	٢٨٠	١,٥٤٠
شاتيلا	٢٠٥	١,١٢٧
عين الحلوة	٢٢٥	١,٢٣٧
المية ومية	٢٢٥	١,٢٣٧
البص	—	—
البرج الشمالي	—	—
الرشيدية	—	—

(*) إحصاءات ومعطيات الأنروا عن متوسط دخل الفرد الشهري للاجئين الفلسطينيين عدا كونها ناقصة فهي مغايرة للحقيقة، إذ إن الأرقام المقدمة لا تستند إلى دراسة علمية وهي تحاول تقديم صورة ايجابية عن متوسط دخل الفرد، الأمر الذي دفعنا إلى تصحيح تلك الأرقام بالاستناد إلى معطيات فعلية وميدانية (التصحيح جرى داخل الدراسة وعند الحديث عن كل مخيم على حدة). وما يؤكد صحة إدعائنا هو حديث الأنروا عن نسبة البطالة المرتفعة في أوساط لاجئي المخيمات والتي تقدرها بـ ٤٠ في المئة من اليد العاملة.

جدول رقم (١٠)
عدد حالات العسر الشديد المسجلة لدى
الأنثروا بحسب المخيم

المخيم	عدد الحالات	نسبتها إلى عدد المقيمين (في المئة)
نهر البارد	٦٠٠٧	٢٣,٩
البدواوي	٢٢٥٩	٢٥,٣
ويقل	٩٤٤	١٣,٨
ضبية	٢١٨	١٠,٩
مار الياس	٨٩	٤,٨
برج البراجنة	١١٢٥	١١,٦
شاتيلا	٧٥٠	٢٣,١
عين الحلوة	٥٢٨٨	١٢,٥
المية ومية ^(*)	٣٧٢	—
البص	١٥٤١	٢٠,٤
برج الشمالي	٢١٦٢	١٧,٧
الرشيدية	٢٩٣٦	٢٥,٨
الإجمالي	٢٣٦٩١	١٧,٢

(*) الاحصاءات عن عدد السكان المقيمين إلى جوار المخيم لا توردها الأنثروا.



السِّيَاسَة وَالثَّقَافَة فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ

مُقَابَلَة مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَنِيْفٍ

رَأَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَنِيْفُ النُّورِ فِي عَمَانَ عَامَ ١٩٣٣. اسْتَهْلَ دَرَاْسَاتِهِ الْجَامِعِيَّةَ فِي بَغْدَادَ وَحَازَ شَهَادَةَ الْمَحَامَاةِ فِي جَامِعَةِ الْقَاهِرَةِ. وَعَامَ ١٩٦١ حَصَلَ عَلَى دَرَجَةِ دَكْتَوْرَاهِ فِي الْعِلْمِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ النَّفْطِيَّةِ مِنْ جَامِعَةِ بَلْغَرَادَ. ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْعَمَلِ لِعِشْرِينَ عَاماً فِي صِنَاعَةِ النَّفْطِ، فِي سُوْرِيَا لَدَى شَرِكَةِ النَّفْطِ ثُمَّ فِي تَسْوِيْقِ النَّفْطِ الْخَامِ، وَفِي الْعِرَاقِ رَئِيسَ تَحْرِيرِ لَصَحِيْفَةِ النَّفْطِ وَالتَّنْمِيَّةِ. وَاعْتَبَاراً مِنْ الْعَامِ ١٩٨١، كَرَّسَ نَفْسَهُ لِلْكِتَابَةِ الَّتِي اسْتَحْوَذَتْ عَلَى كَامِلِ وَقْتِهِ.

عَامَ ١٩٧٣ نُشِرَتْ أَوَّلَى رَوَايَاتِهِ وَهِيَ بِعَنْوَانِ الْأَشْجَارِ وَاغْتِيَالِ مَرْزُوقٍ، تَلَتْهَا مَجْمُوعَةٌ مِنْ الرِّوَايَاتِ هِيَ : قِصَّةُ حُبِّ مَجُوسِيَّةِ (١٩٧٤) وَشَرْقِ الْمَتَوَسِّطِ (١٩٧٥) وَحِينَ تَرَكْنَا الْجِسْرَ (١٩٧٦)، الْنَهَايَاتِ (١٩٧٧) وَسَبَاقِ الْمَسَافَاتِ الطَّوِيلَةِ (١٩٧٩) وَعَالَمِ بِلَا خَرَائِطٍ (١٩٨٢). وَاشْتَرَكَ مَعَ جَبْرَا اِبْرَاهِيمَ جَبْرَا فِي تَأْلِيْفِهَا، إِضَافَةً إِلَى مَدَنِ الْمَلْحِ (١٩٨٤ - ١٩٨٩). أَمَّا آخَرُ مَوْْلَفَاتِهِ فَهِيَ سِيْرَةُ مَدِيْنَةِ (١٩٩٤) وَتَرْوِي سِيْرَةَ عَمَانَ فِي الْأَرْبَعِيْنَاتِ. وَسَيَصْدُرُ لِمَنِيْفٍ قَرِيباً دَرَاْسَةٌ عَنْ حَيَاةِ الرَّسَّامِ السُّوْرِيِّ الْمَقِيْمِ فِي الْمَانِيَا مَرْوَانَ قِصَابَ بَاشِي.

أُجْرِيتْ هَذِهِ الْمُقَابَلَةُ فِي مَنْزِلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَنِيْفِ الْقَائِمِ فِي دَمَشَقَ فِي شَهْرِ تَشْرِينِ الثَّانِي / نَوْفَمْبَرِ ١٩٩٤.

م.د.

اللُّغَةُ وَالْأَدَبُ

أَبْعَادُ: لَطَالَمَا أَوَّلِيْتُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ الْفَصْحَى وَالْعَامِيَّةَ عَلَى السَّوَاءِ اِهْتِمَاماً كَبِيراً. وَفِي حِينَ جَاءَ الْحَوَارُ فِي رَوَايَتِكَ الْأَوَّلَى الْأَشْجَارَ وَاغْتِيَالِ مَرْزُوقٍ مَكْتُوباً بِنَوْعٍ مِنَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْفَصْحَى بِوَجْهِ رَئِيسِي، نَرَى أَنَّ الْحَوَارَ الْوَارِدَ فِي آخَرِ مَوْْلَفَاتِكَ سِيْرَةُ مَدِيْنَةِ مَكْتُوبٌ بِكَامِلِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ الْعَامِيَّةِ. هَلْ يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّكَ بَدَّلْتَ مَوْقِفَكَ السَّابِقَ الَّذِي عَبَّرَ عَنْ حَاجَةٍ إِلَى وَضْعِ لُغَةٍ «عَرَبِيَّةٍ وَسَطَى» تَقَعُ بَيْنَ الْفَصْحَى وَالْعَامِيَّةِ؟

(*) صَحَافِي امِيرِكِي مَقِيْمٌ فِي لُبْنَانَ.

منيف: لا ريب أن مسألة اللغة تحظى بأهمية خاصة بالنسبة إلى الروائي. وليس في وسعي النظر في هذا الأمر إلا من خلال جهودي الذاتية وعن طريق تقويم اللغة والتجربة المتعلقة بها. حينما بدأت بكتابة الأشجار واغتيال مرزوق اعتمدت نوعاً من العربية الوسطى في الحوار فرضه نوع الشخصيات والموضوعات التي عالجتها. أما في أعمال أخرى لي، فاستدعت طبيعة الشخصيات كما جاءت في خلفيتها الثقافية أو غيرها لغةً تتناغم معها. لذا، وجدت نفسي مضطراً - في مدن الملح أولاً وفي سيرة مدينة بعد ذلك - إلى استعمال لغة عربية تغلب عليها العامية، مع أنني حاولت أن أوسع من آفاقها. واني أرى أن اللهجة البدوية التي وردت في رواية مدن الملح هي الأقرب إلى العربية الفصحى. كما اني لم أذكر وسعاً لأجلو نسبياً كل غموض قد يصطدم به القارئ. أما سيرة مدينة فتلقي الاضواء على حقبة تاريخية معينة؛ وقد فرضت على الشخصيات التي اخترتها اللجوء إلى العامية أيضاً، مع التنبيه أن كل ذلك في الحوار فقط. وأرى أن الخبرة تساهم في تطوير اللغة للتوصل إلى الشكل التعبيري المناسب.

يتطلب الحوار في الروايات والكتابات المسرحية جهداً متواصلاً وجاداً، وهو خير وسيلة للارتفاع بالعامية إلى مراتب أعلى شأنًا مع الافادة مما فيها من الظلال والغنى اللذين تنطوي عليهما. وفي هذا المجال، برزت محاولات عديدة مثمرة. الآن ونحن نطوي اليوم الصفحة الأخيرة من هذا القرن الذي استخدمنا خلاله لغةً لربما اختلفت عن تلك التي درج الكتاب وسواهم على استخدامها في مطلعته نجد ان تقدماً قد حصل. لقد أدت فترة الركود الطويلة التي شهدتها اللغة العربية، مع ما واكبها من مشاكل مختلفة - مثل الإسراف في استخدام الصور البيانية - إلى نشوء لغتين هما الفصحى والعامية. أما

اليوم، مع انتشار الصحف ووسائل الاعلام، نجد أنفسنا نقترّب ممّا يصح تسميته «العربية الوسطى». وما لا يرقى إليه الشك أن ذلك يمثل بداية مهمة، غير أنها تقتضي الوقت والجهد اللازمين للوصول إلى لغة بمقدار ما تقترب من الفصحى تعبر عن طبيعة الواقع الموجود. واني لا أحبذ بتاتاً استعمال العامية المطلق ولا اللجوء إلى الفصحى «القاموسية»، فبيت القصيد هو التوصل إلى لغة تزخر بالحياة وتنقل ما ينبغي تبليغه مسكوباً في قالب جميل وجلي. لعل كثافة المحاولات الابداعية في الروايات وسائر وسائل التعبير تمكّننا يوماً من بلوغ الهدف المنشود.

لا أحبذ بتاتاً استعمال العامية المطلق ولا اللجوء إلى الفصحى «القاموسية»، فبيت القصيد هو التوصل إلى لغة تزخر بالحياة وتنقل ما ينبغي تبليغه مسكوباً في قالب جميل وجلي

أبعداد: لو سلّمنا أن اللغة العربية تخضع للتغيرات، أي الحقول أو الميادين تعكس جلياً هذا التغير؟ وهل أن هذا التغير يتجه بوجه أساسي نحو العامية أم نحو الفصحى؟

منيف: لا ريب أن اللغة كائن حي، وهي بقدر ما تزخر بالحياة وتواجه التحديات يزداد غناها. ليس خافياً أن التربية والصحافة وسواها من وسائل الاعلام قد ساهمت في التوصل إلى لغة عربية «وسطى». وفي هذا المجال، أعتقد أن الجهود الحثيثة التي تبذل ضمن المجامع اللغوية لم تنجز ما كان مطلوباً، كما أنها لم تحصل في اطار ملائم. فهناك فرق شاسع بين مجمل الجهود المبذولة وبين حاجة اللغة إلى التطور، كما انني أعتقد أن الأدباء المبدعين يؤدون دوراً في مجال تطوير اللغة يفوق أهمية دور المؤسسات الرسمية، ذلك أنهم يحاولون الحفاظ على اتصال مباشر مع الحياة والبشر وتقديمهم في لغة قادرة على الأداء في بلاغة وتضوع.

ومن الطبيعي، والحال هذه، أن تزداد اللغة تطوراً وترسخاً على مر الأزمنة كلما توطدت علاقة ذلك الشكل اللغوي بالعربية الفصحى وخضع لقواعد لغوية تنظمه. وفي فترات سابقة جرت محاولات - في

مصر ولبنان على سبيل المثال - لاستخدام العامية كصيغة خطاب، غير أنني اعتقد ان هذه المحاولات بآءت بالفشل نظراً إلى عجزها عن نقل ما ينبغي تبليغه وإيصاله. ومن جهة أخرى لا توفر اللغة «المتحجرة» حلاً لمشكلة وضع لغة حية. أعتقد أن «اللغة الوسطى» تتيح أفضل الفرص لتغيير اللغة وتطويرها وتعزيزها. وما لا شك فيه اليوم أن جهوداً جبارة تبذل في مجال كتابة الروايات العربية المعاصرة لهذا الغرض نفسه، ولا سيما في ما يتعلق بالحوار.

أبعداء: هل تعد تلك الجهود إيجابية أم ترى أن معظم الروائيين لا يلقي كثير بال إلى هذه الناحية؟

منيف: اللغة أهم أداة في يد الروائي؛ ويتعين عليه / عليها ألا يضمن بجهوده في هذا المضمار. غير أن اللغة تختلف باختلاف الكتاب والجماعات والأزمنة. وعلى وجه العموم، أعتقد أن هناك فئة من العاملين على تطوير اللغة، إلى جانب مثل هذه المحاولات والجهود المبذولة للتوصل إلى لغة «عربية وسطى»، هناك من يرغب في الكتابة كلياً باللغة العامية. وعلى هذا المستوى تبرز عوائق عدة، منها وجود مسافات شاسعة تفصل بين مناطق العالم العربي، فيتعذر إذذاك فهم لغة بعض الكتاب في عدد من الأقطار، فيقعون أسرى شرقة (تضييق عليهم الخناق). لا تزال اللغة ميداناً تتوافر فيه الامكانيات ويتعين بذل الجهود المتواصلة فيه، فالكتاب وحده لا يستطيع أن يغير اللغة، غير أن تضافر الجهود قد يأتي ثماره.

التاريخ العربي، ولا سيما منذ
الفترة العثمانية، يضحج بالأحداث
المضلة، إن لم نقل الزائفة، إذ لم
يدونه إلا المنتصرون والحكام،
فهناك أحداث شارك فيها الشعب أو
ضحى بنفسه في سبيلها، غير أن
التاريخ أغفل ذكرها

أبعداء: كيف السبيل إلى تقويم وجهة اللغة العربية في المجتمع العربي؟ نحن نعلم أن الأطفال يتعلمون في الأصل العامية، التي تخولهم الاتصال بالغير، ثم لا يلبثون أن يتعرفوا إلى اللغة الفصحى لدى دخولهم إلى المدرسة أو مشاهدة الرسوم المتحركة المدبلجة. أما البالغون فيشاهدون برامج ناطقة باللغة العربية العامية و«الوسطى» والفصحى. فهل تعتقد أن «العربية الوسطى» لن تقوم أبداً مقام العامية والفصحى؟

منيف: لقد أفضت التطورات المختلفة في مجال الاتصال والثقافة وانتشار التعليم إلى تغيرات مهمة طرأت على اللغة العربية. وليس خافياً أنه خلال السنوات الخمسين الأخيرة أخذت «الخشونة» التي دمغت العامية تنقلص وتتضاءل، في حين تجاوزت العربية الفصحى استخدام التعابير التي راجت في الماضي. وبذلت جهود كثيرة لتطويع الفصحى بقدر المستطاع. لذا، قد يتوقع المرء أن تكون العربية «الوسطى» اللغة التي تستجيب لمتطلبات المستقبل، إذ تجمع إلى خصائص العامية مميزات الفصحى. فاللغة «الوسطى» هي اليوم لغة الاتصال المتداولة. ومن شأن مقابلة لغة اليوم بتلك التي شاعت قبل خمسين عاماً أن تسلط الأضواء على تطور العربية «الوسطى». وأنتي لا أتبين في هذه المسألة أي نزاع، بل أرى لغة معينة تستفيد من حسنات أخرى. وكما أسلفت الذكر، لعل الابتكار في مجال اللغة، ولا سيما القصص القصيرة والروايات والمسرح، يساهم مساهمة بناءة في وضع أشكال تعبيرية واتصالية ما عهدتها اللغة من قبل.

الأدب والتاريخ

أبعداد: تشير الشخصية الرئيسية في روايتك الأولى الأشجار واغتيال مرزوق إلى التاريخ وكتابة التاريخ التي يشوبها التشاؤم. فهل تشاطرها ذلك الموقف؟

منيف: بطبيعة الحال. فالتاريخ العربي، ولا سيما منذ الفترة العثمانية، يضحج بالأحداث المضللة، إن لم نقل الزائفة، إذ لم يدونه إلا المنتصرون والحكام، فهناك أحداث شارك فيها الشعب أو ضحى بنفسه في سبيلها، غير أن التاريخ أغفل ذكرها، وإذا ما اتفق أن سجل لها تاريخ كان هامشاً عابراً. وقد أودعت الأشجار ومدن الملح وحتى سيرة مدينة رغبتي في إعادة قراءة للتاريخ كي القي الأضواء على المجري الحقيقي للأحداث. وما الرواية إلا إحدى الوسائل التي تخولنا «قراءة» المجتمع وتمكننا أيضاً من إعادة كتابة تاريخه. وليست المسألة مسألة نظرة تشاؤمية أو تفاؤلية إلى التاريخ، بل هي نظرة شديدة اللصوق بالواقع. أما مهمة التفسير أو التصنيف التي تلي ذلك فيضطلع بها آخرون. علماً أنه يتعين على التاريخ أن يتسم بالنزاهة والدقة والأمانة.

حين كتبت مدن الملح لم ينصب اهتمامي على كتابة التاريخ كوقائع وأحداث كما هي، لكنني أردت أن أسبر أغوار الأحداث الخفية، أو المسار الفعلي واستنبط حقيقة مجراها من خلال الحياة اليومية ورد الفعل الذي يبديه الناس تجاهها من خلال تسجيل وقائع الحياة الفعلية. وفي وسع الأدب وعلم الاجتماع على غرار العلوم الأخرى، أن يساهم في قراءة التاريخ والتوصل إلى واقع يختلف عن التاريخ الرسمي الذي يفرضه عادة الحكام والمنتصرون.

أبعداد: هل تعد روايتك سيرة مدينة نوعاً من السيرة الذاتية أم عملاً تاريخياً؟

منيف: تكمن المشكلة هنا في أن العديد من الأحداث التاريخية قد تطوى ويكتنفها النسيان من دون أن تخلق بصمات على صفحات التاريخ. فالدول العربية لا تزال تفتقر إلى الوسائل الملائمة لتسجيل تلك الأحداث. وتعكس مدن الملح وسيرة مدينة الرغبة التي كانت تلج بي لرسم معالم العديد من الشخصيات وتسجيل الأحداث، فأنقل إلى الناس صورة عن حياة طواها الماضي. في الدول المتطورة، تكثر وسائل تسجيل التاريخ، مثل الفن بمختلف مظاهره إلى جانب الدراسات الاقتصادية والتاريخية... الخ. غير أننا نحن العرب لا نملك تلك الوسائل حتى الآن، وبالتالي اعتقد أن الروائي يستطيع أن يأخذ على عاتقه جزءاً من هذه المهمة بإزاحته الستار عن ملامح ومعالم الحياة التي كانت لتراها الأجيال اللاحقة جلية، ومن خلال التجربة والمعاشية المباشرة، مما تقربها من السيرة الذاتية.

أبعداد: ما رأيك في وسائل الاعلام المرئية كطريقة لتسجيل التاريخ؟ وهل أن السينما العربية مثلاً أخفقت في تقديم صورة دقيقة عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه العالم العربي؟

منيف: لعل كلمة «أخفقت» لم ترد هنا في موضعها الصحيح، فالسينما لم تتناول حتى الآن إلا جزءاً يسيراً من الموضوعات الأساسية في مجتمعنا. وكما تعلم، فالدولة تسيطر على جزء كبير من صناعة الافلام، فتأتي معالجة الموضوعات المختلفة متطابقة مع سياسة الحكومة والمصلحة الذاتية. ذلك أن

اهتمام القطاع الخاص في صناعة الأفلام ينصب على جني المكاسب السريعة. لكن ذلك لم يحل دون ظهور أفلام عديدة، في مصر وتونس وسوريا على سبيل المثال، عالجت موضوعات اجتماعية من الأهمية بمكان وقدمت صورة معقولة - يمكننا عدّها انطلاقة أولى - عن الواقع الاجتماعي.

تتطلب صناعة الأفلام التمويل والوسائل الفنية، وهي بلا شك مشروع ضخم. وفي بعض الأحيان، يضحي صانعو الأفلام بفرصة حياتهم بسبب اعتبارات سياسية. غير أن هناك مخرجين جادين أمثال توفيق صالح ويوسف شاهين ومحمد ملص وأسامة محمد، كما برز عدد من الأفلام التي نجحت في تصوير الواقع السياسي والاجتماعي بأدق تفاصيله.

أبعاد: إن رواية سيرة مدينة التي تعود بنا إلى عمان في الأربعينات ربما لا تعني الكثير لتلميذ في المرحلة الابتدائية؛ كما أنها ربما لا توقظ فيه حنين الماضي، وبالتحديد العادات والتقاليد الغابرة. فما هي نظرتك إلى المحاولات الأدبية أو الثقافية والفنية التي ترمي إلى تصوير العادات والطرائق التقليدية بحيث تزكي الحنين إليها؟

منيف: لقد وضعت سيرة مدينة بهدف تسجيل الأحداث منطلقاً من مبدأ محدد هو أن الماضي قد حصل وولّى، لذا فكل محاولة لاستعادة هذا الماضي محكوم عليها بالفشل. وأنا لا أكن أي حنين أو ولع خاص للماضي. أضف إلى ذلك أن بعض الأمور يتعذر التحكم به، فسيل الأحداث يجري قدماً شأنه شأن النهر المتدفق. وأنا أمعن النظر في البدايات الأولى لما لها من تأثير في الحاضر والمستقبل. فالشوق إلى الماضي البعيد مرفوض بالنسبة إلي لأنه لا يوفر إلا مجرد صيغة من الصيغ التي كانت.

كما اعتقد أن هناك نماذج كتابية عدة تفيض حنيناً وتزخر رغبة ببعث الماضي حياً من جديد. غير أن ذلك لا يجدي نفعا لكثرة ما يشغل بالنا عن قضايا حالية ومستقبلية. لعلّ خيبات الأمل والمشاكل هي التي تحث الكثيرين على الارتقاء في أحضان الماضي. وإنه لمن المضلل الاعتقاد أن الماضي وحده كان يحفل بالأمجاد أو يتسم بالأهمية. لا يمكننا الإنكار أن الماضي يتضمن بعض العناصر الإيجابية التي تمدني بالدفع اللازم للمضي قدماً أو توقظ فيّ رغبة التغيير والتحسين. في ما عدا ذلك، لا أحبذ بتاتاً وجهة النظر تلك.

لم يعد النفط وسيلة تطور وتنمية بل أداة تستخدم لتحديد مسار التنمية ضمن وجهة معينة وملاذاً تفرع إليه الأنظمة الجائرة وغير الشرعية لزيادة غناها وتشويه المسار الطبيعي للتنمية

نهاية عصر النفط؟

أبعاد: لقد عالجت رواية مدن الملح نمو صناعة النفط ومضاعفاتها في شبه الجزيرة العربية والعالم العربي بعامة. ولطالما أدنت مراراً وتكراراً استغلال موارد النفط والطابع الاستبدادي الذي طغى على «عصر النفط»، ألا تنحصر مشكلة النفط في سوء التخطيط الاقتصادي؟ أليس النفط قاسماً مشتركاً أكثر منه استبداداً مطلقاً؟

منيف: لسوء الحظ لم تنجح دول العالم العربي في تعاملها مع تلك الموارد، فجاءت النتائج سلبية عموماً. وقد انتهزت مناسبات عديدة لأعلن أن النفط مادة حيادية، مثلها مثل أي مادة أخرى. غير أن

خصائصه تحددها طريقة استعماله والسياسات والقرارات التي تنجم عنه. أما في شبه الجزيرة العربية والجزائر ولربما في سائر المناطق، لم يعد النفط وسيلة تطور وتنمية بل أداة تستخدم لتحديد مسار التنمية ضمن وجهة معينة وملأذاً تفزع إليه الأنظمة الجائرة وغير الشرعية لزيادة غناها وتشويه المسار الطبيعي للتنمية. لقد ذكرت من قبل أن آثار النفط لا تقتصر على دولة واحدة بل تمتد لتشمل الدول الأخرى أيضاً، وبخاصة في المحيط.

يظهر تقوُّض أسس اقتصاداتنا أن النفط لم يستخدم في أغلب الأحيان بطريقة إيجابية. لذا نعاني اليوم مشاكل جمة بسبب سوء استغلال الموارد النفطية بعدما ضاعت الفرص التي وفرها وجوده، مخلفة آثاراً سلبية شتى في الحاضر والمستقبل. في دول أخرى، استخدم النفط لإنشاء البنى التحتية أو وجه لإرساء دعائم مؤسسات اجتماعية اقتصادية تجلب الحلول للمشاكل التي تقف عقبة في وجه تلك الدول. لعل ظهور النفط المفاجئ في العالم العربي، من دون أن ندرك تمام الإدراك سبل استغلاله، أفضى إلى الاضطراب الاقتصادي. لذا، وجدنا أنفسنا في مواجهة عواقبه الوخيمة المدمرة.

ليست الموارد الطبيعية المتوافرة في دولة من الدول ملكاً لجيل واحد دون سواه، إذ ينبغي أن تستخدم بما يعود بالخير على أجيال عدة. ول سوء الحظ فإن موارد النفط تستنفد وتهدر هدرًا. وتلك هي أيضاً حال غيره من الموارد التي يتم استغلالها استغلالاً خاطئاً في شبه الجزيرة العربية. فمواردنا المائية مثلاً تستنزف سريعاً، الأمر الذي يصعب أكثر فأكثر القدرة على العيش في المنطقة مستقبلاً. أما العربية السعودية فحوّلت نفسها إلى دولة منتجة للقمح وهي تبذل المساعي اليوم لتوسيع حدود المناطق المزروعة، الأمر الذي يؤدي إلى استنفاد مواردها المائية الجوفية بسرعة. فما هي الحاجة إلى ذلك المشروع؟ واقع الحال أن المسألة تتعلق فقط بدولة تولي اهتماماً مفرطاً لصورتها الخارجية إلى حد التفاخر والتباهي.

ليست الموارد الطبيعية المتوافرة في دولة من الدول ملكاً لجيل واحد دون سواه، إذ ينبغي أن تستخدم بما يعود بالخير على أجيال عدة. ول سوء الحظ فإن موارد النفط تستنفد وتهدر هدرًا

أبعد: هل تعتقد أننا نقرب من نهاية عصر النفط؟

منيف: نحن على وشك ولوج تلك الحقبة، فالعد العكسي قد بدأ أخيراً. نحن نعلم بالطبع أن النفط مورد قابل للنفاذ، وما يسرع في استنزافه نسبة الانتاج المرتفعة حالياً والأسلوب المعتمد لاستخراجه. وفي دول أخرى، يتم استثمار الموارد وفق تخطيط محدد، سواء بالنسبة إلى الكمية أم بالنسبة إلى الأسلوب. أما في دولنا فتحرق أحياناً كميات هائلة من الغاز، من دون أن يستفاد منها، بغية استخراج كمية كبيرة من النفط لا حاجة إليها. وفي بعض الأحيان يستخرج النفط على نحو فائق السرعة. وتدل تلك العوامل مجتمعة على أننا نقرب من المرحلة الأخيرة من عصر النفط، علماً أنها قد تطول بعض الشيء. وكان بالإمكان إطالة الإفادة من الموارد النفطية أو استثمارها على مدى فترة زمنية طويلة أو تركها على حالها لكي تستفيد منها الأجيال المقبلة. لقد قال شاه إيران ذات مرة إن النفط مادة نبيلة وأنه لمن العار استخدامه فقط كمولد للطاقة أو بالطريقة الشائعة اليوم. والنفط مورد يدخل في العديد من الصناعات، فإذا ما أحجم المرء عن استغلاله في فترة تتاح خلالها للتقانة فرصة التقدم والتطور، يصبح من الممكن استخدامه على نحو أجدى وبطرائق أكثر أهمية في المستقبل. أما استخدامه كمولد للطاقة فقط فهو أسوأ الخيارات.

أبعد: إذا كنت تعتقد أن عصر النفط قد أحدث تحولاً في القيم وعلاقات القوى في العالم العربي فهل تعد هذا التحول أكثر أهمية على المستوى الحكومي في ما يختص بالعلاقات بين مختلف الأنظمة العربية

أم على مستوى أكثر عموماً مثل العلاقات بين الأشخاص والجماعات في المجتمع العربي وفي الحقوق الاجتماعية والثقافية؟

مضيف: ما لا ريب فيه أن الأوضاع في البلدان النفطية أقل تطوراً مما ينبغي أن تكون عليه، فهي لا تزال في طور إنشاء الدولة. أضف إلى ذلك أن البنى التحتية لتلك الدول تأسست بكاملها على أيدي أشخاص ينتمون إلى دول أخرى. ولو فرضنا أن التطور مسألة نسبية لكان من المتوقع لبعض الأشكال الديمقراطية التي تمخض عنها عصر النفط أن ينمو ويضرب جذوره عميقاً. لكنّه من المؤسف أن العكس هو الوضع السائد، إذ لم تؤثر الثروة النفطية والقدرات المالية تأثيراً إيجابياً في الأنظمة السياسية التي تتولى زمام العالم العربي. لقد سبق أن ذكرت أن الثقافة السياسية التي انشأتها البرجوازية والتي طغت في الماضي كانت على جانب أوسع من الديمقراطية مما هو الآن، وأن مفهوم العمل كان محاطاً بهالة من الإحترام والتقدير، كما حظي عدد من الأفكار بقسط من الجِد، مثل تحرير المرأة وإنشاء «دولة القانون».

وقد انعكس النفط سلباً على تلك القيم، فالصحافة ووسائل الاعلام الأخرى تزرع اليوم تحت سلطان الدول المنتجة للنفط. وشهدت الدول غير المنتجة للنفط تراجعاً ملحوظاً حتى على مستوى الفكر فيها، الأمر الذي أدّى إلى تراجع وضع المنطقة بأسرها.

أبعداد: هل أنت من القائلين إن تأثير الدولة - ولاسيماً دول الخليج - في حرية التعبير في الأدب أقل مما هو عليه في الصحافة أو السينما أو غيرها من وسائل الإعلام البصرية؟

مضيف: يعد معظم الدول التلفزيون واحدًا من أمضى أسلحته التي تساعد على خلق واقع معين وتقبله. أما القيود المفروضة في هذا المجال فشدّيدة القساوة، ليس بالنسبة إلى هذه الدول فحسب بل بالنسبة إلى المنطقة برمتها. ويرى أغلبية المنتجين التلفزيونيين أن إحدى الأولويات التي ينظرون فيها عند تخطيطهم لتصوير مسلسل هي إمكان عرض الفيلم في بلدان الخليج. ومن الطبيعي أن الرقابة على التلفزيون وعلى وسائل التعبير المرئية بعامة تفرض العديد من القيود وتخضع للكثير من الاعتبارات السياسية.

وكذلك الحال في ما يتعلق بسائر وسائل الاعلام. أما بالنسبة إلى الأدب، فنرى ان الرقابة أكثر تسامحاً، إذ تفسح بعض المجال للتعبير. وقد تؤثر دول الخليج في الإعلان ووسائل الاعلام والتعبير البصري، غير أن تأثيرها في الأدب أضيق نطاقاً. وعلى الرغم من أن بعض الدول المتقدمة يحيط الكتاب برعايته، تبقى المسافة التي تفصل الكاتب عن الدولة شاسعة نسبياً. ومع ان الكتاب يواجهون في أغلب الأحيان ظروفًا صعبة ويلجأون إلى وسائل التعبير غير المباشرة، مثل الرموز أو المعاني الخفية، إلا أنهم يحاولون إيصال افكارهم وبعض احلامهم الى الآخرين.

أبعداد: هل يمكننا القول إن الدولة باتت تخشى اليوم «الصورة» أكثر من «الكلمة»؟

مضيف: ملايين من أجهزة التلفزيون تتوافر في العالم العربي. فمعظم الأسر يملك اليوم واحدًا منها. غير أن انتشار الكتب وما لها من تأثير في القراء محدود نسبياً. وتحرص الدول أشد الحرص على عدم السماح لأي هامش في ما يتعلق بالتلفزيون لئلا يحدث تأثيراً سلبياً في سياساتها الداخلية والاقليمية.

أبعداد: هل يمكنك ان تتنبأ بما سيحصل حين تتلاشى سيطرة دول الخليج على الصحافة والتعبير الثقافي في العالم العربي؟

منيف: يتمشى هذا التأثير تمشياً مباشراً مع قوة الدولة. وقد بدأ العد العكسي هنا كما أشرت سابقاً. وتمر دول الخليج اليوم في صعوبات جمة، حتى في مجال لم يسبق لها أن عانتها ألا وهو التمويل. لعلّ تلك الدول تفتقر إلى العديد من العناصر التي كانت لتسمح لها بالانضواء تحت لواء الدول القوية. غير أنها عمدت إلى سد ذلك النقص بما لها من احتياطي مالي. وبعدها استنفدت تلك الأموال، تعترف هذه الدول اليوم علناً بأنها تواجه أزمات مالية. وسوف تتفاقم تلك المشاكل لتؤثر في وسائل الاعلام بما فيها الصحافة التي أمست أقل مصداقية وقدرة على التأثير. لقد بلغنا فعلاً نهاية العصر الذهبي للصحافة النفطية، ولذلك أتوقع أن يكون للأدب فرصة أكبر للنمو والازدهار، وأن يؤدي الفكر دوراً أوسع تأثيراً.

الثقافة والسياسة والمجتمع العربي

أبعداد: هل يراودك شعور بأن العالم العربي يمر بأزمة ثقافية؟ وهل يمكنك تقويم مدى اهتمام الشبان مثلاً بقراءة الأدب العربي المعاصر؟

منيف: لا ريب أننا في خضم أزمة تتجلى بأوجه متعددة، ويطغى اليوم نوع من الاضطراب العام والغموض على الأهداف المتوخاة. لعلّ أبرز التحولات التي حصلت في العالم مؤخراً تعد سبباً آخر، سواء في تسليط الانضواء على هذه الأزمة أو في إبراز عمق مظهرها الحالي. أما العرب، على غرار سائر الشعوب في العالم الثالث، فيقفون على مفترق طرق ويواجهون ظروفاً يلفها الغموض في ما يتعلق بتحديد أولويات المستقبل. ومنزّه عن الشك أن العديد من الأفكار التي كانت سائدة دولياً اضمحل واختفى وبات متعزراً اللجوء إليه لمواجهة المرحلة الحالية أو المقبلة. ويدور نقاش واسع النطاق حول هذا الشأن، لكنّه لا يزال مشوباً بالاضطراب والالتباس. غير أن الإحساس العام بالازمة والرغبة في تقصي حقيقتها قد أتاحا الفرصة للحوار والبحث في سبل محاربتها.

والأدب من جهته يتولى التعبير عن هذه الأزمة. وأنا لا اعتقد أنه ينبغي على الأدب أو الرواية أن يأتي بالأجوبة، بل عليه أن يصوغ الأسئلة ويغني الحوار بحيث تتوسع وجهة نظرنا فننتطرق إلى مسائل بالغة الأهمية. وتساهم الثقافة السائدة، التقليدية، إضافة إلى القمع، في عملية «خلط الأوراق» التي يتم معظمها وفق تخطيط معين - في زيادة اضطراب الشبان، وحتى في تناقص الميل إلى النظر جدياً في مختلف المسائل. فإذا لم يسبق أن حصل بحث جدي، من الطبيعي أن تعاني البحوث الفردية النقص إن لم تكن معدومة أساساً. علينا ان نتقبل بشجاعة وجود الأزمة، كما يجدر بنا طرح أسئلة حقيقية تكون المفاتيح المناسبة أو البداية لحوار يبحث في حقيقة الأزمة بغية التوصل الى الحلول المنشودة.

أبعداد: يتذمّر الكتاب العرب أمثال نزار قباني من الطابع الأميركي الذي دمج الثقافة ومن سوقية الفنون التي أصبحت مصبوغة بالصبغة التجارية. هل تعتقد أن ذلك يمثل حالياً ميلاً جديداً أو مجرد تكملة لاتجاه قديم؟

منيف: غير خفي أن الغموض ينحسر عن المشكلة اليوم، ولعلها تتفاقم أكثر فأكثر. فالسيطرة الأميركية من حيث القيم والمقاييس تشمل أنحاء العالم قاطبة. وقد أصبح تأثير تلك القيم أخيراً أكثر وضوحاً في العالم العربي، في السينما والموسيقى وحتى في المسائل الثقافية. ومعظم هذه القيم استهلاكي وموقت يرمي إلى إنشاء نظام يتمشى مع هذه المرحلة التاريخية. وهناك جزء لا يستهان به من هذه الثقافة مستورد من الولايات المتحدة ويتمثل على سبيل المثال بأفلام الرعب والثقافة الاستهلاكية السريعة - الكوكا كولا والوجبات السريعة. وينهض ذلك دليلاً على أن الهدف هو وضع معايير عالمية.

أعتقد أن قدرة شعب من الشعوب على المقاومة وامكاناته الثقافية يمكنه من صد ذلك الغزو أو من التفاعل مع ثقافة أخرى بحيث يستفيد من الأوجه الإيجابية ويعترض سبيل السلبي منها. وما يبعث على الأسف أننا نشهد اليوم نشوء نوع جديد من الثقافة التي تخدم بعض الأهداف والأغراض السياسية لإلغاء القيم الأساسية. والأفراد اليوم مرغمون أكثر من السابق على الخضوع للمتطلبات، في حين أخذت فسحة الاختيار المتاحة لكل منهم تتضاءل وتتقلص. فالآثار الإقليمية أعظم اليوم من الماضي ولا سيما أن تدفق الأخبار المطبوعة والتلفزيونية والقيم والأفكار السائدة تسمح للقوة المهيمنة بفرض ثقافتها واسلوب عيشها ووجهات نظرها. إنها حقاً لحقبة قاتمة من التاريخ البشري من جراء سيطرة هذا النوع الثقافي ووجهات النظر. غير أنني أعتقد أن تلك الحقبة ستنتهي إلى الزوال. لأنها إضافة إلى العجز عن حل مشاكلنا لا تزال سلسلة تلك المشاكل تطول وتطول ومن المتوقع أن تزداد في المستقبل.

إن العالم الثالث قد استحال في السنوات الأخيرة وعاءً وعالمًا لا يقوى على التفاعل على أساس المساواة مع المجتمعات المسيطرة ويفتقر إلى الخيارات أو القدرة على التأثير في المعادلة

أبعاد: هل تعتقد أن هذا الغزو ترك أي آثار إيجابية؟ وماذا عن وسائل الإعلام أو الأخبار أو رغبة الناس في الاطلاع على المعلومات؟

منيف: ليس خافياً أن تدفق المعلومات السريع في العالم المعاصر قد ترك آثاراً إيجابية وسلبية على السواء. غير أن المشكلة تكمن فعلياً في البنية الضعيفة لمجتمعات العالم الثالث وعجزها عن إدراك كنه تلك الظاهرة والافادة من جوانبها الإيجابية.

ونحن نرى أن العالم الثالث قد استحال في السنوات الأخيرة وعاءً وعالمًا لا يقوى على التفاعل على أساس المساواة مع المجتمعات المسيطرة ويفتقر إلى الخيارات أو القدرة على التأثير في المعادلة. في وسعنا الإفادة من ثقافتنا المحلية وإغنائها بالأوجه الإيجابية للثقافة الأجنبية. غير أن المتوافر هو ثقافة مهيمنة تفرض أفكارها علينا فرضاً. أما المجتمعات المتخلفة فتشهد تراجعاً وتقهقراً، ولأول مرة في تاريخ العالم، قد تطالعنا ثقافة عالمية موحدة، في حين يأفل نجم ثقافات سائر المناطق أو تهمش. من المؤكد أن هذا الوضع غير طبيعي وغير سليم. وعلى وجه العموم يتعين علينا أن نعترف بأنه لا بد من تشاطر الثقافة والتفاعل والتعددية لخير البشرية جمعاء ولضرورة التطور الثقافي من خلال التعدد والتنوع. لا يجدر بإحدى الثقافات أن تسيطر على سواها لئلا تقضي على الثقافات الأخرى. أضف إلى ذلك أن وضعاً كهذا يؤدي إلى خسارة الثقافة بعامة وإلى فقدان التفاعل بين الثقافات والمناخات المتعددة التي نشأت فيها تلك الثقافات.

أبعاد: غير أن المرء يلاحظ اهتماماً متعاضماً بثقافة العالم الثالث في أوروبا والولايات المتحدة. من الصعب التصور أن ترجمة كتاب مثل مدن الملح كانت لتستقطب أي اهتمام في الستينات مثلاً.

منيف: هناك جانبان لهذه المسألة:

أولاً، لم تحظ ثقافة العالم الثالث في الماضي بأي اهتمام، كما كان سبر أغوارها الدفينة معدوماً. وأخيراً حققت مجتمعات العالم الثالث، التي سعت جاهدة لتأخذ سبيلها نحو التفتح، الكثير من الإنجازات المهمة في مجال التعبير الثقافي. ولا ريب في أن ذلك التعبير الثقافي يستحق الاهتمام والاكتشاف على الرغم من أن الانتاج الثقافي في العالم الصناعي قد يكون أكثر تطوراً. والواقع أن الاهتمام الذي أولي لثقافة مجتمعات العالم الثالث يتسع ويزداد، إذ حظيت ثقافة وآداب أميركا اللاتينية وجنوب آسيا واليابان والهند وأفريقيا وكذلك العالم العربي بأهمية أكبر. وتُظهر ترجمة مؤلفات نجيب محفوظ وسائر الكتاب العرب، بما فيها رواية مدن الملح، هذا الاهتمام جلياً.

ولما كان النفط عاملاً مهماً في العلاقات الدولية سياسياً واقتصادياً، فلا بد أن تنعكس آثاره على الثقافة. ومن مصلحة القراء الغربيين أن يستشفوا من مدن الملح تأثير اكتشاف النفط وإنتاجه على المنطقة وانعكاسات ذلك في جميع المجالات. كما أن توقيت إصدار الرواية كان أيضاً من جملة العوامل المساعدة.

ثانياً، علينا أن نعترف بأن العالم الصناعي الذي حقق منجزات مذهشة في بعض الميادين قد بلغ مفترق طرق ثقافياً. ولم يعد لديه رسالة عظيمة ينقلها، فالبحث قائم اليوم على عنصر ينشط تلك الثقافات ويسمح بولوج مجالات اكتشافية جديدة. فالرواية الأميركية التي صدرت قبل ثلاثين عاماً على سبيل المثال كانت تستأثر بأهمية أعظم من اليوم. وينطبق هذا القول نفسه على الرواية الفرنسية. غير أن اكتشاف الغرب لسائر الثقافات قد يؤدي إلى اكتشاف مناهج أو أساليب تعبيرية جديدة.

**إن الغرب يود أن يقرأ الآخر من
خلال الفولكلور، وأن يكتشف ما
في الآخر من خصائص «الغربة
والغرائبية». ولا يزال الغرب ينظر
إلى العالم العربي على أنه امتداد
لـ «ألف ليلة وليلة»**

أبعد: سأل محمود درويش أخيراً المفكرين العرب الدعوة إلى عقد مؤتمر للبحث في العلاقات بإسرائيل. هل لديك أي تعليق على الحاجات أو الاحتمالات الناجمة عن مشروع كهذا؟

منيف: ليس لدي فكرة مفصلة عما قاله درويش. وفي أي حال، المسألة تندرج في إطار متطلبات وهموم هذه المرحلة وما ينبغي التحضير للمرحلة المقبلة. ليس لدي أي اعتراض محدد على تعليقات درويش. أما في ما يتعلق بالعلاقات الثقافية بإسرائيل فمصر تعطي مثلاً بارزاً لما تتمتع به من خبرة في هذا المجال. لقد بذلت جهود عديدة، سواء على الصعيد الرسمي أو سواء، لتحسين العلاقات الثقافية ولكن حتى الآن توقفت أمام الرفض الثقافي. وتنطوي تلك المسألة على نزاع بين الحضارات وعلى تأكيد للهوية أكثر منها على حوار سياسي. إن الوضع السياسي الذي يجد العرب أنفسهم فيه سلبي كثيراً، في الوقت الراهن. لكن ذلك ينبغي ألا يدفعنا إلى التزام الصمت، فهدفنا يجب أن يكون حواراً بين أطراف ينتمون إلى المستوى نفسه: أولاً حوار بين العرب أنفسهم للتوصل إلى اتفاق حول طبيعة الفترة المقبلة ومتطلباتها؛ وثانياً طريقة للنظر إلى المسألة وأولوياتها. علينا النظر إلى ما هو أبعد من التقارب الثقافي، لأن وضع الأمة العربية على المحك، كما علينا أن نناقش المسألة من وجهات نظر متعددة ومختلفة عن السياسات الرائجة اليوم. ويبدو أن الطرف الآخر يريد الهيمنة والاختضاع واللاحاق أكثر من مسألة الحوار والتعدد.

الاستشراق والغرب والشرق الأوسط

أبعباد: لقد جاءت معالجتك للعلاقة بين الغرب و«الشرق» في مختلف رواياتك سياسية الطابع بوجه رئيسي. هل أنت معني بالبعد الثقافي لهذه العلاقة وهل تعتقد أن رواياتك قد عالجت ذلك معالجة ملائمة؟

متيف: لقد نظرت في طبيعة هذه العلاقة مثلي مثل سائر الكتاب. وعالجت المسألة من خلال عدد من الموضوعات، وخصوصاً في ما يختص بالعلاقة الاقتصادية كما تمثلها السيطرة النفطية الغربية. وإنني أؤيد التفاعل الثقافي والعلاقة القائمة على المساواة مع الغير بحيث يُستفاد من هذا التبادل. وفي عالم اليوم يستحيل العيش بمعزل عن الآخرين. ولا بد من وجود ذلك التبادل بغية الإخصاب والإغناء. ولسوء الحظ هناك العديد من عوامل الهيمنة السائدة التي تفرضها جهة على أخرى، كما أننا نرى البعض يقرأ «الآخر» على نحو خاطئ. إذ هناك مجموعة هائلة من الأعمال الاستشراقية التي ترسم صورة غير عادلة عن الآخر، فيأتي سلبياً تأثير ذلك في النظرة والعلاقة بين العالم العربي والغرب وفي مستقبل الحوار الجدي بين الثقافتين والشعوب.

إن تصحيح العلاقة يعني أن يستفيد مختلف الأطراف والجهات.

لقد لاحظت أخيراً، ولاسيماً في مجال الأدب، أن الغرب يود أن يقرأ الآخر من خلال الفولكلور، وأن يكتشف ما في الآخر من خصائص «الغرابية والغرائبية». ولا يزال الغرب ينظر إلى العالم العربي على أنه امتداد لـ «ألف ليلة وليلة»، ويعتبر علاقاتنا وعقليتنا متدنية المستوى. لعلّه من الممكن وضع معالجتني لهذه الظاهرة في خانة السياسة على سبيل المجاز. غير أنني عالجت تلك الظاهرة في بعد أوسع نطاقاً. لقد اقترب الغرب والعرب على السواء العديد من الأخطاء والرواسب عبر التاريخ، كما هناك كثير من الآثار المتبقية. لقد شهدنا الامبريالية العسكرية والهيمنة الاقتصادية وما نحن نقف اليوم شاهدين على الغزو الثقافي الذي يهدف إلى فرض بعض القيم أكثر مما يسعى إلى اكتشاف «الآخر» أو تحقيق التفاعل الثقافي معه. كما أنني حاولت التركيز على عدم التوازن في هذه العلاقة أكثر من مجرد الوقوف عند بعدها السياسي، ذلك أنني أرى أن البعد السياسي نتيجة عدم التوازن هذا. وخلف ذلك تكمن الحوافز والأسباب الأكثر عمقاً. وبالتالي ينبغي تصحيح مسار هذه العلاقة، ويتعين علينا إقامة حوار جدي وقراءة مشتركة للمستقبل. فكلنا نسكن الكوكب نفسه. لذا إذا ما عدت سائر الثقافات مجرد وسائل ترفيهية بالنسبة إلى الغرب أو مغايرة التوجه ومختلفة الدوافع، أو إذا عدّ الغرب المنبع الوحيد للثقافة، فإن العلاقة بهذا الغرب لن تكون إيجابية.

أبعباد: لقد ترجمت رواية هدن الملح إلى الإنكليزية. هل لاحظت أي تناقضات مثيرة للاهتمام في الطريقة التي استقبلها بها الغرب كنقيض للعالم العربي؟

متيف: من البديهي أنني اعجز عن الرد عن هذا السؤال بصورة دقيقة أو كاملة. إلا أنني أعرف جزءاً من جواب الغرب عن الترجمة الإنكليزية. فبالنسبة إلى القراء الغربيين، يبقى السؤال المطروح كيف سيتعاملون مع الرواية وما هي الاستنتاجات التي سيخلصون إليها في ما يختص بالمنطقة والناس أو الفترة التاريخية المعنية أو نوع الصورة التي ستنطبع في أذهانهم. وعلى وجه العموم، التقيت خلال زيارتي الأخيرة للولايات المتحدة بالعديد من الأشخاص في مختلف المدن ممن قرأوا الرواية، وبدأ لي أن

جزءاً مهماً من الكتاب - أعني بذلك مغزاه العام - نقل وفهم. ولاحت علامات وأسئلة معينة حول طبيعة العلاقة بين العرب والغرب ووضع المجتمع العربي ومشاغله وقدراته بطريقة أو بأخرى.

أما من جهة القراء العرب فأعتقد أن عامل النفط يمثل أحد أكثر المشاكل حدة في هذا العصر. لذا، تبرز رغبة تتوق إلى إدراك نتائج وجود النفط لسكان المنطقة. فحياة كل من يعيش في العالم العربي تتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالنفط. ولعل تأثير هيمنة النفط اليوم تحت وطأة الحصار والتراجع بعدما فقد الكثير من سلطانه الذي تمتع به في السبعينات وفي جزء من الثمانينات، لذا تنعكس علينا اليوم نتائج ذلك. ونحن نرى مدى أهميته ودوره، وبخاصة في ظل فساد الأنظمة السياسية العربية وقيام العنف والتحديات في وجه المجتمعات... الخ. وأنا أعتقد أن الحركة الأصولية كانت إحدى المخلفات الثانوية لعصر النفط. فالدول المنتجة للنفط هي التي أحاطت تلك الحركة برعايتها ومدتها بالقوة حين أرسلت أعداداً هائلة من الشبان إلى أفغانستان. وحينما قفل هؤلاء عائدين إلى مجتمعاتهم المختلفة أخذت الحركة تنمو وتتسع. كذلك قل بالنسبة إلى أنور السادات الذي حاول كبح جماح المعارضة الديمقراطية والعلمانية التي قامت في وجه سياسته ومواجهة أعدائه بعدما شجع الأصوليين ووفر لهم الفرص - إلى جانب إمكاناتهم وطرائق التنظيم التي كانوا يتمتعون بها في الأصل - لكي ينضموا إلى النشاط السياسي ويعززوا قدراتهم المالية... ولعل بعض النتائج التي تطالعنا اليوم على الأرض هو وليد عقلية النفط والشكل المتخلف والرجعي الذي يطبع الأنظمة السائدة في الدول المنتجة للنفط، وطريقة تعاملها مع الأفكار والتنظيمات.

الاختراقات التي حققها المجتمع المدني العربي خلال الفترة التي تلت الاستقلال قد تحطمت على صخرة السلطات السياسية الجائرة والموجة الأصولية التي تأتي على كل أنواع البنى المدنية التي لا توافق عليها

أبعاد: هل يمكن ملاحظة الفروق بين الدول المنتجة للنفط التي مولت موجة الأصولية هذه وبين المنظمات الأصولية نفسها؟

منيف: عند النظر بإمعان في هذه الظاهرة، يلحظ المرء أنها تتمتع بحركة داخلية ومنطق ذاتيين، وأنها تتجلى بأوجه متعددة. ويمكن أحد الأسباب الرئيسية للتمويل الذي تؤمنه الدول المنتجة للنفط ذات الميول الأصولية في الإعاقة أو الحماية؛ أما اليوم فقد تبدلت الأحوال. وفي الوقت نفسه، نرى أن جزءاً من الحركة الأصولية تحركها المشاعر المريرة التي ولدتها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى جانب البحث عن القدرة

الكافية للقيام بالتغيير. غير أن بعض القادة العرب ممن دعموا تلك الموجة تحركه دوافع مختلفة. ويجدر بنا أن نميز هنا بين المعتقد الديني العام الذي يعتنقه الشعب وبين الحركة السياسية الأصولية، إذ يمكن أن يؤلف الشعور الديني الشعبي معتقداً يلتزمه الكثيرون خلال مراحل تاريخية مختلفة بوصفه ملاذاً يفرع إليه المظلومون وتطلعاً نحو خيار أفضل. وتلك النزعة الدينية يسهل إدراكها. أما ما لا يجوز تقبله فهو الحركة السياسية الأصولية التي تستغل هذا المعتقد والمشاكل التي ينوء تحت نيرها الشعب بغية إعادة هيكلة المجتمع بما يتناسب مع نموذج معين ينحو نحوه. وكما ذكرت سابقاً، يمكن السيطرة على هذه الظاهرة في بداياتها الأولى، غير أنه يستحيل السيطرة على نتائجها في النهاية. تلك هي حال الحرب، إذ يسهل إشعال فتيلها لكن ما من أحد يستطيع التكهن بما ستؤول إليه. وهذا ما يحصل حالياً في المنطقة، سواء في الجزائر أو في السودان أو في مصر.

أبعاد: هل تعتقد أن ذلك قد يؤثر في المجتمع المدني في العالم العربي؟

منيف: بالطبع... وبكل تأكيد.

أبعاد: وهل المضامين إيجابية أم سلبية بوجه أساسي؟

مضيف: إنها سلبية في معظمها. فالاختراقات التي حققها المجتمع المدني العربي خلال الفترة التي تلت الاستقلال قد تحطمت على صخرة السلطات السياسية الجائرة والموجة الأصولية التي تأتي على كل أنواع البنى المدنية التي لا توافق عليها. لقد شهدنا تراجعاً جلياً لربما زادت من حدته الطريقة التي تعاملت بها مختلف الأنظمة مع المسألة. أنا أرى شخصياً أن الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن الركون إليها لمعالجة هذه القضية. ونظراً إلى المناخ السياسي السائد وانتشار القمع والتفاوتات الطبقية والاعتماد الكلي على الغرب، يتعذر علينا استئصال جذور الأصولية، فواقع الحال أن هذه العوامل تخلق جواً يمكن الأصولية أن تنمو فيه وتنتشر. عندما يُمنح الناس حرية الرأي والتنظيم والتعبير، وحين يتسنى لهم إمكان العمل في تلك المجالات والاشتراك في صنع القرارات، سوف تنحسر لا محالة موجة الأصولية هذه. أنا لا اعتقد أنها ستزول نهائياً، لكنها ستتراجع بلا شك. لطالما اخترنا هذا الجدل في المنطقة، فقوة الحركة الأصولية تتناسب عكساً مع الطريقة التي تتعامل بها الأنظمة معها. أضف إلى ذلك أن قوة الحركة الوطنية في الدول العربية تؤدي دوراً مهماً أيضاً، وحين تغيب هذه الحركة أو حين يسود الفراغ تنمو الحركة الأصولية ويتسع نطاقها.

أبعاد: كيف تقوم دخول الأصوليين الإسلاميين أخيراً إلى البرلمان في كل من الأردن والكويت ولبنان ومصر مثلاً وإلى الحياة البرلمانية في العالم العربي بعمامة؟

مضيف: كما ذكرت في كتاب يحمل عنوان الديمقراطية أولاً؛ الديمقراطية دائماً، تحظى مسألة البرلمان والانتخابات والمشاركة بأهمية أساسية بالنسبة إلى العالم العربي اليوم. فالتجربة الديمقراطية بةيت تاريخياً كثيرة النواقص، على الرغم من وجود بعض العلامات والظواهر الإيجابية الملموسة. فمع انتشار المظاهر الديمقراطية في مصر والأردن وسوريا والكويت والمطالبة بذلك في الدول الأخرى، يبقى التمثيل مسألة تعوزها الدقة والمصادقية. يتعين علينا أن نشدد على وجود المؤسسات التمثيلية، غير أن النواقص البارزة لا تسوّغ بتاتاً إلغاء تلك الآليات. حين تسلم العسكريون دفة القيادة في العالم العربي، لجأوا إلى تلك المظاهر عوضاً من سد ومعالجة نواقصها.

أبعاد: هل هناك من قطاع معين في المجتمع العربي يمكنك أن تلاحظ فيه أي تقدم باتجاه المعايير الديمقراطية؟

مضيف: بصراحة يتعذر علي ذلك في الوقت الراهن، إن معظم المعايير الحالية مشوّه أو زائف. ونحن نحتاج إلى المزيد من الوقت لإحداث تغيير جذري تنتج منه أشكال ومظاهر سليمة.

أبعداد: قام إدوارد سعيد أخيراً بزيارة بيروت وألقى العديد من المحاضرات تتناول إحداها المفكرين العرب اليوم. كيف تنظر إلى هذه المسألة؟

منيف: لا ريب في أن المفكرين اليوم يتخبطون في مهب العاصفة. والمطلوب بالطبع هو صوت واضح وجدي، غير أنه لا يمكننا التوقع بأن يحل المفكرون وحدهم المشاكل التي تواجهنا، علماً أنه في وسعهم التعبير عن تطلعات الأغلبية التي تقبع في الصمت والعاجزة عن التعبير، ودعوة إدوارد سعيد في هذا الاتجاه.

أبعداد: لقد أثار سعيد مشكلة العزلة التي يفرق فيها مفكرو اليوم. أفلا يصعب ذلك تمثيل المجتمع؟

منيف: لا شك في أن المفكرين اليوم أكثر عزلة من السابق، كما يفرض عليهم المزيد من العزلة أيضاً. قد يكون صوتهم خافتاً اليوم غير أنه يتوجب عليهم مواصلة النضال حتى يتناهى صوتهم إلى مسامع الجميع، لأن لهم تأثيراً بطريقة أو بأخرى. وعلى الرغم من أن تلك العزلة مفروضة فرضاً وأن المفكرين يعانون صعوبات في التفاعل مع المجتمع، فإنه يتعين عليهم تقويم دورهم الذي يقضي، على الرغم من العزلة، بمد جسور التواصل أو الترابط. أما شعور العجز عن القيام بهذه المهمة الذي يخالج كيان المفكرين فيؤدي إلى توطيد عرى العزلة. وعلى وجه العموم لا يمكننا الإنكار أن الفترة الحالية تحفل بالمشقات والصعوبات.

الاهتمامات المستقبلية

أبعداد: لقد عالجت رواياتك عصر النفط والحرية السياسية في العالم العربي والعلاقة بين الغرب والشرق. فهل هناك من نوع أدبي أو موضوع عام تود التطرق إليه في المستقبل؟

منيف: في الواقع يراود ذهني العديد من الموضوعات.

أبعداد: هل يخالجك شعور أن ثمة موضوعاً مهماً لم تعالجه بعد؟ أم تود متابعة مسيرتك على خطى رواية سيرة مدينة أو، بتعبير آخر، «تسجيل التاريخ»؟

منيف: في بادئ الأمر تكثر اهتماماتي وتتنوع، فهناك العديد من الموضوعات التي يمكن معالجتها في إطار روائي. غير أنه قد يكون سابقاً لأوانه تصور أي أعمال مستقبلية يمكن الحديث عنها الآن، علماً أن بعض الموضوعات يستأثر بالأولوية وأرغب في معالجته. بما في ذلك كتابة عمل يقدم العرب على وجه منصف وعادل ويلقي الضوء على امكاناتهم ونواقصهم. ذلك يمثل موضوعاً يغوي بمعالجته. هذا إلى جانب موضوع آخر أود معالجته وهو موضوع المهجرين أو اللاجئين الذين يزدادون عدداً. وليس خافياً أن التهجير موضوع متعدد الجوانب، فالنظر في الموجات الهائلة المتحركة من الناس التي تندفق من كل حذب وصوب أمر لا بد من التمعن فيه. ففي الماضي هاجر البدو على نطاق واسع من مكان إلى آخر في المنطقة، ونشهد اليوم موجات ضخمة من الهجرة السياسية وإلى أماكن أبعد كما هي حال آلاف

العراقيين مثلاً الذين يعيشون خارج بلادهم. ويواجه معظم مناطق الشرق الأوسط هذه المشكلة بطريقة أو بأخرى، وهو أمر أود التطرق إليه في المستقبل لأنه يمثل موضوعاً واقعياً يتعلق بنقص الحرية والشروط الانسانية، ليس في السجون فقط إنما في الحياة اليومية أيضاً. كما أن انعدام التوازن ضمن العائلة الواحدة والمجتمع مسألة تغري بالتطرق إليها. جل ما تبقى هو إيجاد الفرص أو الظروف الملائمة لتلك الموضوعات المتعددة.

أبعاد: إذا ما قررت معالجة موضوع العلاقة بين الشرق والغرب هل ترسم في ذهنك صورة مستمعين معينين في الغرب؟

منيف: لست على يقين من ذلك. غير أنني اعتقد أن المهاجرين قد ذاقوا مرارة العديد من الصعوبات. ولم يتسن لي اختبار تلك الظاهرة إلا بصورة جزئية خلال إقامتي في باريس. هناك الكثير من المغاربة والأفارقة الشماليين يعيشون في فرنسا معزولين. والفرق واضح في الثقافة وطريقة النظر إلى الأمور، وفي انشغال هؤلاء في ما يدور في بلادهم التي غادروها من مشاكل. هذا موضوع يمكن أن يزيل الغموض عن الكثير من الأمور أمام جماعة واسعة من القراء إذا ما عولج. فإذا ما عكست مشاغل شعب تشاركه العيش، وهو لك بالجار القريب، قد تأتي بالحلول حالما تبرز المشاكل. كما افترض أن التوجه إلى أناس محايدين، ومخاطبة ضمائرهم، وعرض الهموم بصدق ونزاهة، لا بد أن يحرك لديهم الفضول والرغبة في المعرفة والمتابعة، وهذا هو القارئ الذي أبحث عنه.

أبعاد: لقد عالج الأدب العربي موضوع المنفيين السياسيين، مثل المفكرين (والنشاط سياسياً) وأفواج اللاجئين مثل الفلسطينيين. هل تعد المثال الذي أوردته عن الأفارقة الشماليين في فرنسا نوعاً آخر من المبعدين، وتحديدًا «المهجرين الاقتصاديين» الذين يواجهون بدورهم معضلة الاندماج في الثقافة الجديدة؟ هل يمثل ذلك موضوعاً ترغب في معالجته؟

منيف: إنها حقاً مشكلة مهمة. فحتى الآن، ولسوء الحظ، لم يعالجها أدبنا على النحو الملائم. قبل سنوات عدة قرأت كتاباً لطاهر بن جلون تحت عنوان أقصى درجات العزلة، وهو يلقي الضوء بصورة واقعية على وضع المهاجرين الذين غادروا إفريقيا الشمالية نحو فرنسا، العثرات التي تعترض سبيلهم وعجزهم عن الاندماج في المجتمع وما يواجهونه من تهميش. أما اليوم وبفضل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر فيها إفريقيا الشمالية، فأتوقع أن تزداد الهجرة حدة وتولد مشكلات تزداد تفاقمًا. عندما بدأت موجات الهجرة خلال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية، كانت فرنسا في أمس الحاجة إلى القوة العاملة. ومع تطور الاقتصاد وتقدمه تقلصت حاجات فرنسا واقتضى الوضع إجراء عدد كبير من الدراسات التي تهدف إلى تحديد الطريقة الملائمة لفهم المشكلة. أود أن أستفيد من فترة فرصة إقامتي في فرنسا لأعالج هذه المشكلة الأساسية. لعله يوجد اليوم عدد من الكتاب وسواهم ممن تسمح لهم ظروفهم بالكتابة والمعالجة التطرق إلى هذا الموضوع المعقد. ولا بد من الإشارة إلى أن الموضوع قد عولج سابقاً في بعض من الأفلام.

أبعاد: لقد عقدت العزم على تكريس نفسك تكريساً كاملاً للكتابة الأدبية. فهل أنت تنحدر من عائلة لها تقاليد أدبية أم أن خيارك أمله عليك كتاباتك؟

منيف: لا خلفية أدبية في العائلة، فالظروف التي طرأت على مر الزمان أوقدت في الرغبة في التعبير عن نفسي حول ما يجول في خاطري في شأن المجتمع وموضوعات الساعة وإعلامي وتطلعاتي.

أبعداد: هل ساهمت تجاربك في مجال النفط في أعمالك الأدبية بوجه أساسي؟ وهل ينتابك شعور بأن لا رابط يربط اليوم بينك وبين هذا المجال أم ثمة روابط لا تزال قائمة؟

منيف: صحيح أنني تركتُ عملياً قطاع النفط، لكن تجربتي في هذا الميدان تعد قاعدة مهمة ومنهلاً أساسياً زودني التفصيل والمعرفة، وإدراكاً أبعد غوراً عن ماهية المشكلة النفطية وعواقبها. لا ريب في أن للميدان الذي يعمل المرء فيه يومياً تأثيراً، وينعقد بين الاثنين عقد حميم يسمح باكتشاف العديد من الأمور التي تخفى على الغير. لقد أكسبتني دراساتي الأكاديمية في حقل الهندسة النفطية وخبرتي الطويلة نسبياً في المجال نفسه، عنصراً بالغ الأهمية، وساعدتني جليل المساعدة على وضع بعض رواياتي ولاسيماً سباق المسافات الطويلة، الذي يتمحور حول استغلال النفط. صريح العبارة أنني استفدت من ذلك عظيم الفائدة. وما زلت أتابع هذا الميدان من خلال القراءة والمراقبة، ومعرفة ما يجري في هذا المجال، لأن الإنسان لا يستطيع أن يتخلى فجأة، أو دفعة واحدة، عن القضايا والأفكار والهموم التي كوّنته، هذا مع الإشارة إلى أنني اليوم كاتب روائي ولست عاملاً في مجال النفط، كما كانت الحال خلال عشرين سنة متتابة ◇

سمير أمين العولمة والتراكم (**)

الباحثون الإجابة عنها، من خلال نصوصهم، مع تحليل نقدي للمقدمة المهمة التي صاغها الباحث المعروف سمير أمين.

الأسئلة: بداية أم ختام؟

نبدأ من النهاية: في العرض الختامي لنتائج الأبحاث والمناقشات يمكن استخلاص عدد من الأسئلة الجوهرية قدم سمير أمين، في مقدمته، تحليلاً وافياً لبعضها، كما حاول الباحثون الآخرون أن يظهروا خصوصيات تجليها في المناطق أو البلدان التي عاينوها:

- ١ - كيف نعرّف «العولمة» والاستقطاب الملازم لها؟ بالسوق العالمية، أم بشمولية التقنيات، أم بالتقدم على طريق بناء نظام انتاجي عالمي؟ وبالسياسة أم بالثقافة، وكلاهما تتخذان سمات أكثر فأكثر كونية؟
- ٢ - هل تنتج العولمة استقراراً أم أنها تفاقم تخلخل النظام؟ وهل هي الآن في طور جديد نوعياً أم مجرد درجة عليا في سلم تاريخي؟
- ٣ - هل نعيش مرحلة أزمة عامة في الرأسمالية والاشتراكية معاً؟ وكيف تتمفصل أزمة كل منهما على الآخر؟
- ٤ - هل يمثل التآزم بين مراكز النظام وأطرافه الآن عقدة الأسئلة المتعلقة بمستقبل النظام؟

هذا الكتاب هو الأول من جزئين، ثانيهما بعنوان الدولة والديمقراطية في العالم الثالث. وهو يؤلف حلقة في سلسلة أبحاث ومناقشات ينظمها منتدى العالم الثالث (دكار) بالتعاون مع جامعات، أو هيئات ثقافية مختلفة.

نصوص الكتاب هي حصيلة لما أنجزته مجموعات عمل خاصة أنشئت لهذه الغاية، وهي تضم، إضافة إلى سمير أمين وبابلو كازانوف، اللذين قاما بدور المنسقين، عدداً من الباحثين الأميركيين اللاتين، والآسيويين، والأفارقة، والعرب. وهذه النصوص هي عبارة عن: مقدمة نظرية عامة عن الأشكال والمضامين الجديدة لتناقضات النظام العالمي الراهن، والبعد التاريخي لهذه التناقضات، وأبحاث متخصصة تتناول الصيغ الملموسة لاشكاليات العولمة والتراكم في مناطق مختلفة من العالم: أميركا اللاتينية، العالم العربي، أفريقيا جنوب الصحراء، بلدان يمكن عدّها نموذجية في التعبير عن خصوصيات معينة، سياسية أو اقتصادية، مثل كوريا والهند وجنوب أفريقيا.

ان تحليل ومناقشة كل من هذه النصوص يستوجب معرفة علمية بموضوعاتها، ومجالاً يتسع لمثل هذه المهمة. وأنا لا أدعي المعرفة الكافية للانخراط في هكذا مشروع، كما أن المقالة هذه لا تطرح على نفسها هذا الهدف.

نكتفي إذا بعرض الأسئلة الكبرى التي يحاول

(*) كاتب وأستاذ جامعي - بيروت.

(**)

٥ - هل تستوجب استراتيجيات التنمية المستقلة في الاطراف، بالضرورة، عملية «فك ارتباط» مع النظام؟ وهل يمكن بناء استراتيجيات وطنية وشعبية كمرحلة انتقالية نحو اشتراكية عالمية؟ وما هو موقع الديمقراطية في هذا السؤال؟

٦ - أول مرة في التاريخ تطرح العولمة مشاكل تشمل الأرض بأسرها والإنسان والثقافة، فكيف تعالج قضايا البيئة وفق منظور إنساني شامل، وكيف يمكن التعامل مع التعددية الثقافية في إطار عالمية إنسانية؟

٧ - وأخيراً هل تعطى الأولوية للميدان المحلي أم للمدى العالمي في تحليل هذه التحولات؟

إن صيغة التساؤل، هنا، هي المدخل الايجابي للبحث. بمعنى أنها تتضمن توافقاً عاماً على مشروعية السؤال وجدواه، وتفتح للإجابة كل أبواب الاجتهاد. ويبقى أن نلاحظ أن الاختلافات لم تبلغ في أي نص من النصوص حد التناقض مع المجرى الفكري العام الذي يربطها جميعاً في وحدة تحليل متعددة الزوايا. والواقع ان المنهجية العامة للأبحاث تنطلق من اعتبار العولمة مرحلة جديدة، نوعياً، في النظام، وأنها تتم على خلفية الاستقطاب بين مراكز النظام وأطرافه، مفاضة هذا الاستقطاب وفق معايير جديدة للتبعية والتخلف، وبالتالي وفق صيغ جديدة للمبادئ التي حكمت مفاهيم: التنمية، الاستقلالية، الأطراف، أشباه الأطراف، الهامشية، الخروج من التاريخ... إلخ.

ولا شك في أن أسس هذه المنهجية هي نتاج أبحاث وجهود استغرقت عشرات السنين وقام بها عدد من المفكرين المعاصرين، أمثال سمير أمين وفرانك وسويزي وباران وفالرشتاين وماغدوف وغيرهم. وهي تلتقي في جوانب منها مع استنتاجات باحثين آخرين أمثال تشومسكي وبريبيش وسانتوش وأريغي ومهدي عامل وغيرهم ممن درس قضايا التنمية والتبعية، ونظم الانتاج ومفاهيم السلطة، والنظام - العالم، والديمقراطية والاشتراكية... إلخ.

أشرنا في البداية إلى أن المقدمة التي وضعها

سمير أمين للكتاب تعد الأساس النظري والمنهجي الذي تقوم الدراسات البحثية الملموسة عليه. فهذه المقدمة هي رابط عضوي يشد الأجزاء «الاقليمية» إلى رؤية عالمية، ويسمح لها بالتالي أن تحدد نفسها كـ «خاص في عام»، تستمد من هذا العام، تحديداً، خصوصيتها الاقليمية أو الوطنية. لهذا السبب سنتوقف عند هذه المقدمة بشيء من التفصيل.

ستار يسدل

يعتقد سمير أمين أن النظام العالمي الذي نتج من الحرب العالمية الثانية كان يستند إلى أعمدة ثلاثة: الفوردية في الغرب الرأسمالي، والسوفيياتية في بلدان شرق أوروبا، والتنمية في العالم الثالث^(١). وهو يقسم مرحلة ما بعد الحرب إلى حقبة ثلاث: ١٩٤٥ - ١٩٥٥ حقبة تأسيس النظام في كل من أبعاده الثلاثة المذكورة، حيث تبلورت صيغة الائتلاف الغربي متمحوراً حول القدرة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة، مع ثقة عالية (في أوروبا واليابان) بعدم تكرار حالة التجذر الثوري التي نهضت بعد الحرب الأولى.

أما في الشرق، فكانت السوفيياتية تحسم خياراتها، على قاعدة الستالينية، في اتجاه سياسة «الحاق» بالغرب، وتعويض النواقص التاريخية، بدل بناء سياسات بديلة تتجه إلى «إقامة شيء آخر». ونشأت مذ ذاك ثنائية عززتها الحرب الباردة التي فرضتها الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيياتي، علماً أن هذا الأخير ظل، طوال تلك الحقبة، في موقع الدفاع، عسكرياً وسياسياً.

الركيزة الثالثة للنظام، التي بدأت تتأسس عشية الحرب، هي الإطار الشامل الذي سيضم البلدان الطرفية في صيغ سياسية وايدولوجية فضفاضة. فالمجتمعات الآسيوية والافريقية، التي كانت لا تزال خاضعة للنظام الاستعماري، ستتحوّل مع بداية الستينات إلى دول قومية مستقلة وستبحث عن كليات تضامن في ما بينها، كانت محطة باندونغ (١٩٥٥) اللحظة الأبرز في تكونها. وهكذا نشأت خلايا التفاعل

(١) سمير أمين، سيرة ذاتية فكرية (بيروت: دار الآداب، ١٩٩٢).

بين شعارات: الاستقلال، التحديث، التصنيع، في آسيا وأفريقيا، وبين النظرية التنموية في أميركا اللاتينية الرامية، أيضاً، إلى التحديث والتصنيع.

الحقبة الثانية، ١٩٥٥ - ١٩٧٥، هي حقبة باندونغ، في نظر سمير أمين، ذلك لأن توسع النظام سينتظم تحديداً حول العالم الثالث. فعمليات التصنيع والتحديث غيرت جذرياً القارات الطرفية، وأخذت عملية التراكم، بالتالي، بعداً عالمياً جديداً.

إن انتصار الايديولوجيا «التنموية»، الذي يكون مضمون هذه الحقبة، هو انتصار قائم على وهم اللحاق بالغرب، وعلى فكرة الكينزية، التي تبين أن لا مكان لها فعلياً في الواقع الاجتماعي لبلدان الأطراف. وهو الوهم نفسه الذي داعب على الدوام القيادة السوفياتية وأسس، من ضمن عوامل أخرى، للقاء الاتحاد السوفياتي مع حركة التحرر الوطني الصاعدة، وبالتالي كسر طوق العزلة عنه ودخوله إلى المسرح العالمي^(٢).

في الوقت نفسه كان الاتحاد السوفياتي ينهك تدريجاً بسباق التسليح المفروض عليه من جانب الغرب، الذي تضامن، لا مخافة تدخل عسكري سوفياتي أو انفجار ثورات شيوعية مصدرة، وإنما لأسباب أعمق كثيراً تتعلق بتنامي عمليات الاختراق المتبادل الملزمة للتراكم الرأسمالي العالمي.

الحقبة الثالثة، ١٩٧٥ - ١٩٩٢، هي حقبة أزمة النظام وانهياره. وهذه الأزمة شملت مكونات النظام الثلاثة: الفوردية والسوفياتية والتنموية. وهنا تتناول المقدمة بالتحليل السريع تآكل كل من هذه الركائز في دائرتها: ففي الغرب، انفتحت أزمة الفوردية على سقوط حلم التقدم الشامل، حيث كانت سنة ١٩٦٨ نقطة تحول بارزة. ولكن انفتحت معها أيضاً أزمة اليسار الذي عجز عن تقديم بديل يتجاوز طروحاته التقليدية. وفي بلدان الأطراف انتهت مبادئ باندونغ إلى قيام سلطات تسعى للانفتاح على الغرب وفق سياسات كمبرادورية تابعة. أما في الشرق، فكان السقوط المدوي للاتحاد السوفياتي، مخلفاً وراء هذه «التوتاليتارية التي لا تقهر» حالة من الفوضى العارمة. وجاء هذا السقوط نتيجة عامل داخلي، هو

السعي لبناء رأسمالية «طبيعية»، كما في الغرب، ولعامل خارجي، هو سباق التسليح.

حملت الرأسمالية خلال فترة ما بعد الحرب، وبفعل تكونها التاريخي، ميزتين أساسيتين: الأولى، أنها انبنت على قاعدة «الدولة القومية» (أو الوطنية)؛ والثانية، أنها قامت على استقطاب عالمي بين مراكز مصنعة وأطراف غير صناعية. هاتان الميزتان استهلكتا بدورهما خلال هذه الحقبة المنصرمة.

فعمليات الاختراق المتبادل للرسميل والسلع على مستوى أسواق المراكز أخذت تفجر حدود هذه الأسواق وتعيد تكوينها، بحيث إن نظم الإنتاج الوطنية تصبح اليوم أكثر فأكثر مكونات وأجزاء من نظام إنتاجي واحد معولم. أما تناقض المراكز المصنعة / الأطراف غير الصناعية فبات يأخذ سمات أكثر تعقيداً. بسبب تكون أطراف شبه مصنعة، وتدهور بلدان إلى مصاف «العالم الرابع» المهمش، والمدفوع خارج حدود الإنسانية والحضارة، من جهة، وبسبب المضامين الجديدة للتبعية التي يفرضها التقدم التقني والعلمي، ومستويات التراكم، وحاجات الأمن، والعالمية الثقافية، والاستهلاك... إلخ.

نستطيع من موقعنا الراهن أن ننظر إلى مرحلة ما بعد الحرب على أنها مرحلة انتقالية من صيغة معينة للنظام العالمي إلى صيغة جديدة. ويفرض علينا استكشاف ملامح الصيغة الجديدة أن نجيب عن مجموعتين من الأسئلة:

- هل سيؤدي تصنيع العالم الثالث إلى توسع جغرافي للرأسمالية يوقف تدريجاً الاستقطاب بين المراكز والأطراف أم سيرتدي هذا الاستقطاب أشكالاً جديدة؟ ما هي هذه الأشكال؟ وما هو مصير العالم الرابع العاجز عن اقتحام مرحلة التصنيع؟

- هل سيفرض تآكل فاعلية الدولة الوطنية نظام إدارة سياسية جديد للرأسمالية على المستويين الوطني والعالمي؟ هل نحن على طريق بناء هذا النظام؟ وما ستكون مميزات وقوانينه؟ يجيب سمير أمين عن المجموعة الأولى من الأسئلة بالقول إن التصنيع في بعض البلدان الطرفية لن يزيل الاستقطاب، بل يغير في أشكاله وعناصره. والسبب هو أن جيش العمل

(٢) سمير أمين، امبراطورية الفوضى (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١).

١ - منذ الثورة الصناعية حتى سنة ١٩٢٠ تقريباً امتدت مرحلة الصناعات الآلية الكبرى، التي درسها ماركس في رأس المال. وهي مرحلة بناء نظم الانتاج الوطنية، والأسواق الداخلية المثلثة الأبعاد، والتنافس الحر، وهيمنة العائلات الصناعية والمالية والملاكين العقاريين. خلال هذه المرحلة الطويلة نسبياً كانت وسائل التضبيب تقتصر، أو تكاد، على الإطار الوطني، أي السوق ونظام الانتاج والقوى الاجتماعية، على المستوى الداخلي. وهنا كانت التحالفات السياسية الهادفة إلى عزل الطبقة العاملة أداة الضبط الاجتماعي، وكانت السياسة المركزية في إدارة النقد والقروض أداة الضبط الاقتصادي.

وفي مواجهة الخطاب «السائد» اليوم، الذي يدعي أن الضوابط العالمية للنظام كانت تقوم على مبدأ هيمنة إحدى قوى النظام^(٤)، يرى سمير أمين أن حالات الهيمنة لم تكن إلا استثناءات قصيرة الأجل (بما في ذلك حالة بريطانيا، التي كانت الأقوى في العصور الأخيرة)، وأن أحداً من أجزاء النظام لم يكن قادراً على فرض «قواعد اللعبة» على الجميع.

أما الإدارة الاقتصادية لعلاقات المراكز بالأطراف فكانت سهلة على العموم، إذ استمرت الأطراف مصدراً للمواد الخام والمنتجات الزراعية الرخيصة، ودُمرت البرجوازية الجينية في المنافسة غير المتكافئة من خلال فرض التدابير السياسية والتشريعات الاستعمارية، وبالتالي عطل ضعف التراكم وخراب البرجوازيات المحلية إمكان تحول الأطراف إلى مناطق صناعية متطورة.

في تعليق أولي على آليات التضبيب في هذه المرحلة لا بد من التوقف عند الدور الخاص للدولة. فهي تؤدي مهمة مزدوجة تبدو متناقضة للتحليل السطحي. لأن وسائل «التضبيب» في المراكز تقيد حرية تراكم رأس المال ولكنها تقوم بوظيفة أشمل هي ضمان استمرار علاقات الانتاج الرأسمالية عبر توازن اجتماعي وسياسي - سيف ذو حدين في ما بعد أساس «دولة الرفاه» الاشتراكية الديمقراطية. ولم تؤد الدولة هذا الدور إلا لأنها استطاعت أن تحقق لنفسها

الاحتياطي سيظل هنا ضخماً قياساً على جيش العمل الفاعل، الأمر الذي يستبعد احتمال قيام تسوية اجتماعية بين العمل ورأس المال على النمط الكينزي، كما حصل في الغرب، لأن مجتمعات الأطراف لم تنجز ثورة زراعية، ولا تهيأ التوازن الاجتماعي فيها عبر سلسلة طويلة من التحضيرات في الإنتاج نفسه، وفي السلطة، وفي العلاقات الاجتماعية. أما العالم الرابع، غير المصنع، فسيعيش مزيداً من التهميش لكونه جيش الاحتياطي العالمي للعمل. وعجز أقليته الحاكمة، الكومبرادورية، عن بناء أية مشروعية لحكمها. ويؤدي ضعف الصراع الاجتماعي في ميدان الإنتاج إلى تحويل التناقض في اتجاهات ثقافية، ماضوية، هي جزء من الازمة وليست جواباً عنها^(٣).

في الرد على المجموعة الثانية من الأسئلة تستنتج المقدمة أن التناقض بين التداخل الهائل للاقتصادات وبين الإدارات السياسية الوطنية لن يجد حلاً قبل وقت طويل: لا الهيمنة الأميركية، ولا التقارب الأوروبي، يقدمان جواباً، كما لا نجد الجواب في توسع النظام شرقاً، أو في استتباع مناطق محددة من العالم إلى هذه الكتلة أو تلك. وما دام الفكر الاشتراكي لم يقدم إجابات ملموسة، وعلى مستوى التحدي الذي يفرضه التطور الجديد، وما دامت القوى الاجتماعية لم تستقطب على أساس هذه الاجابات، فإن التناقضات التي تحملها الرأسمالية في صلب وجودها لن تنتج «نظاماً جديداً»، بل فوضى معمة، عالمية.

أزمة الضوابط

من أجل فهم الازمة الراهنة للنظام، وآفاق حلها، يعود كاتب المقدمة إلى عرض العناوين الكبرى التي ضببت في إطارها تناقضات الرأسمالية، منذ الثورة الصناعية. فالرأسمالية، ككل نظام حي، تقوم على جملة تناقضات وتتجاوزها باستمرار. أشكال ومضامين هذا التجاوز في الزمان والمكان المحددين هي النمط الملموس لما يسمى «التضبيب».

(٣) سمير أمين، نحو نظرية للثقافة: نقد التمرکز الاوروبي والتمرکز الاوروبي المعكوس (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٩)

Robert Keohane, *The Theory of Hegemonic Stability* (Boulder, Co.: Westview Press, 1980).

(٤)

استقلالية ما إزاء القوى الاجتماعية المتصارعة، وأن تتجاوز الاقتصادى لـ «تتسامى» إلى مفهوم المصالح الوطنية العليا.

٢ - المرحلة الثانية، ١٩٢٠ - ١٩٧٠ تقريباً، هي مرحلة الفوردية. وهنا تحتل مؤلفات هاري برافرمان^(٥) موقعاً مميزاً في كشفها التحولات الطارئة على طبيعة العمل، والطبقة العاملة. وفي طليعة التحولات الدور البارز للمدراء والمنظمين والمهندسين في الإنتاج، وحلول «العامل الجماهيري» محل الطبقة العاملة المؤهلة القديمة. هذه التحولات العميقة في البنية الاجتماعية أفسحت المجال لسلسلة من عمليات التضبيب، أبرزها:

- تكون النقابات ذات الشعارات المطلوبة وتحولها إلى أدوات نضالية للدفاع عن الأجر ومستوى حياة الطبقة العاملة.

- نضج الظروف لكي يصبح أرباب العمل والنقابات «شركاء اجتماعيين» يناقشون سياسة واحدة للدخل يقبلها جميع الفرقاء، وذلك بديلاً من المضمون التناحري الطبقي لعلاقتهم، المفترضة نظرياً.

- دخول الدول عبر مؤسسات التخطيط القصير الأجل، إلى ميدان الإنتاج، من أجل ضبط ردود الأفعال التلقائية الناتجة من حركة العرض والطلب وعدم توازنهما.

- بناء القطاع الثالث - وهو اقتراح كينزي بهدف امتصاص الفائض - من قبل الدولة، وتحوله سريعاً إلى ميدان بالغ التأثير في التوازن الاقتصادي^(٦). وهنا أدت الصناعة العسكرية دور الرافعة لهذا القطاع، وبخاصة قبيل الحرب العالمية الثانية، ومع الحرب الباردة.

وجاء ما يتم ذلك على المستويين الأيديولوجي والاجتماعي. فالمساومة الاجتماعية، وتعبيرها السياسي الحريات والتمثيل والتعددية الحزبية، اقتضت تعديلاً جذرياً في مشروع الطبقة العاملة

ومواقفها الجوهرية. فهي تخلت عن بناء مجتمع اشتراكي قائم على رفض الملكية الخاصة لتلتحق بايديولوجية جديدة هي أيديولوجية «الاستهلاك الجماهيري». هكذا غدت الأيديولوجيا البرجوازية، أول مرة، الأيديولوجيا المسيطرة على المجتمع. وهكذا برز نموذج «المواطن الوسط» كملمهم لأنماط الاستهلاك، وعماد لفكرة «الدولة الحديثة».

ولكن على الرغم من كل هذه التبدلات ظلت علاقات المراكز بالأطراف على حالها من عدم التكافؤ. لا بل كان هذا اللاتكافؤ ضرورياً لبناء التسوية الاجتماعية في بلدان المركز. لذلك، إذا كانت الفوردية تحظى بصفة «الاشتراكية الديمقراطية» المحببة، في داخل المراكز، فهي تستحق فعلاً صفة «الامبريالية الاجتماعية»، إذا ما نظر إليها من أطراف النظام.

التحديات الجديدة

تعيش الفوردية، اليوم، أزمة قاتلة، فالثورة التقانية الجديدة تعجل في تطور أشكال الانتاج الجديدة، من جهة، وتعمق الاختلالات بين العرض الناجم عن التوفير، وبين الطلب في الاستثمار المنتج. ويتفاقم هذا الاختلال بالعودة المالية التي تنتهي غالباً بتصدير كثيف للرساميل من الأطراف إلى المراكز^(٧). وعلى مستوى أوسع تزداد الهوة بين اقتصاد أصبح، بكل معنى الكلمة، عالمياً، وبين السياسات الوطنية التي يفترض بها أن تدير هذا الاقتصاد. ويتضاعف فعل هذا التناقض إذا ما أخذنا في الحسبان ان السياسات الوطنية تسعى، مجدداً، لأن تفرض نفسها، بعضها ضد بعض، ومتعاكسة، بالجملة، مع المنطق العام للمسارات الاقتصادية^(٨).

إن بناء نظام بديل من الضوابط في الظروف العالمية الراهنة يصطدم بعقبة أساسية، هي أشكال الاستقطاب الجديدة. وعلى عكس ما يعتقد بعض الباحثين^(٩)، أمثال جوفاني أريغي، أن توسع عملية تصنيع الأطراف سيسندرج في إطار نظام شامل

Harry Braverman, *Labor and Monopoly Capital* (NY.: MR Press, 1974).

Paul Sweezy and Harry Magdoff, *Production and Finance*, vol. 35 no. 1 (NY.: MR. Press, 1984).

Paul Baccara, *Theories de la Regulation*, Issue no. 32 (Paris: 1988).

Michel Beaud, *L'economie Mondiale dans les Années 80* (Paris: LP Decouverte, 1988).

(٩) جوفاني أريغي [وآخرون] الاضطراب الكبير (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١).

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

(٩)

يرضى بقواعد اللعبة الجديدة، يرى سمير أمين أن الاستقطاب الجديد سيقوم على القاعدة نفسها، أي السوق العالمية المبتورة، حيث تنفتح حرية الحركة للرسميل والسلع، وتبقى مغلقة أمام العمل. وما دام جيش العمل الاحتياطي متمركزاً في الجغرافية إياها، أي الأطراف، سيستمر التهميش، وستظل هذه المناطق مصدر ردود فعل عنيفة ضد النظام العالمي.

ما العمل إذا؟

يرى الكاتب أن العولمة فعل تقدم في حركة التاريخ. وعجزها عن الاكتمال في ظل النظام الراهن هو كشف عن الحدود التاريخية للرأسمالية. لذلك تصبح مهمة بناء العالمية الحقيقية، الإنسانية والديمقراطية، هي مهمة تجاوز هذا الحد التاريخي. فالاستقطاب الملازم للرأسمالية يمنع قيام تكيف متبادل ويفرض على الضعفاء أن يتكيفوا وفق حاجات الأقوياء.

في هذا المستوى الذي وصلنا إليه من العالمية يقع تحدي بناء البديل على عائق الفكر الاشتراكي، في الدرجة الأولى. وهذا الأخير مطالب أن يتجاوز صيغتي الاشتراكية الديمقراطية، والدولتية اللينينية، ومهمتي الثورة البرجوازية والثورة الاشتراكية. لأن الأولى مستحيلة التحقيق في ظل علاقات الاستقطاب القائمة، والثانية بعيدة من الاندراج في جدول أعمال

التاريخ خلال المدى المنظور.

الفكر الاشتراكي مطالب بأن يكون أممياً في العمق أكثر من أي مرة في التاريخ. وأن يضع أمام نفسه مهمة تجاوز الاستقطاب عن طريق المساهمة في بناء مساحات سياسية متعددة القوميات، تدير شؤونها بصورة ديمقراطية، وفي تكون تجمعات إقليمية قادرة على مواجهة خلل العلاقات الخارجية وضغط الخارج، وبالتالي المساهمة في بناء عالم متعدد الأقطاب. أما الأدوات المحلية التي يمكنها إنجاز هذه العملية فهي تحالفات شعبية تضم كل الفئات المتضررة من السياسات الكومبرادورية، كل ضحايا التكيف الهيكلي الذي تفرضه المراكز الرأسمالية.

هل يمكن الذهاب أبعد من ذلك؟ هل تطرح آليات العولمة، ومشكلات البيئة، والانفجارات السكانية، والتناقضات المتفاقمة بين مكونات النظام، ضرورة قيام دولة عالمية تدير شؤون الكوكب بما ينسجم مع حاجات الشعوب كلها؟

هذه الضرورة النظرية حتى الآن - تستوجب تغييراً عميقاً في طبيعة النظام العالمي القائم، تغييراً تتكون مقدماته في خلال عملية بناء عالم متعدد الأقطاب، وتكامل ديمقراطي بين مجموعات الإقليمية والوطنية، وفي خلال عمليات «فك الارتباط» المتزايدة

الامتداد

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية (**)

فوق التقليدية، فلا أقل من أن نتابع الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، بينما نأمل في السلام العادل والشامل.

١ - بدائل العدو الشيوعي

وكالعادة، يبدأ المؤلف كتابه بالحديث عن التغيرات الدولية، وانفراد الولايات المتحدة الأميركية بقيادة العالم، ليخلص إلى أن النظام العالمي الذي تهيمن فيه الولايات المتحدة على مقاليد الشؤون الدولية، سيعهد إلى إسرائيل الكبرى بمهمة ضبط دول المنطقة. من أجل هذا، فهي تدعم قواها العسكرية ومجتمعها العسكري، كما يتسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والأمني الإسرائيلي ليشمل - على حد قول شارون - دولاً مثل تركيا وإيران وباكستان والخليج وأفريقيا.

ويدعم هذا الدور التوجهات الجديدة لبعض الدوائر الأميركية بخلق بدائل عدائية تحل محل الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي تبرر نمو وازدهار المؤسسات العسكرية الأميركية وتجارة السلاح الدولية...

وبناء عليه، يرى المؤلف أن دور إسرائيل في «النظام العالمي الجديد» أدى إلى دعم الترسنة

قد تتغير السياسات الإسرائيلية، وقد تتبدل الوجوه والأقنعة، لكن الملامح الأساسية للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية والمستهدفات الرئيسية للمشروع الصهيوني، تبقى ثابتة الملامح، دائمة الوضوح، بارزة القسمة...

فعلى الرغم من مفاوضات السلام، والاتفاقات الموقعة، والتي قد توقع، هنا وهناك، والآمال والوعود التي تسود أجواء المنطقة والعالم حول السلام الوشيك بين العرب وإسرائيل، يقول زئيف شيف - المحلل الاستراتيجي الإسرائيلي: «إن حرب المستقبل واقعة لا محالة، ولا بد لإسرائيل من استثمار المهلة الكامنة في تراجع خطر شن دول عربية حرباً ضدها، بحيث تبني جيشاً قوياً بمفاهيم سنة ٢٠٠٠».

ولأن حرب المستقبل، على حد قول أكبر المحللين العسكريين الإسرائيليين، قادمة لا محالة، فإن هذا الكتاب يجيء كصيحة تحذير لأبناء الأمة، حتى لا تؤخذ على غرة، مثلما حدث مرات عديدة...

وعلى الرغم من أن الكتاب يأتي كنغمة «نشان» وسط دقات أجراس السلام... فهو يستحق الاهتمام. فما دامت إسرائيل توقع المعاهدات وتطلق الآمال حول مستقبل السلام العربي - الإسرائيلي، في الوقت الذي تشيد المؤسسات والصناعات العسكرية الضخمة، وتدخل المنطقة في سباق التسلح النووي والأسلحة

(*) باحث في الشؤون السياسية - القاهرة.

(**) أحمد بهاء الدين شعبان، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠ (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٢)، ص ٥٢٠.

العسكرية الاسرائيلية، وهو دور لم يتراجع ولم يتقلص بل سيزداد أهمية، حيث يتميز النظام العالمي الآن بسيادة مبدأ «القوة فوق القانون»...

٢ - العسكرية والتطرف

تساعد الانفاق العسكري الاسرائيلي مجدداً مع بداية التسعينات، وتدعم دور المجمع الصناعي العسكري، وتعاضمت معدلات عسكرة المجتمع والاقتصاد لتصبح مؤسسة الحرب أساس ومصدر حياة المجتمع الاسرائيلي، وصناعة الحرب هي محور وجوده. وتزايدت معدلات تطور الصناعة كماً وكيفاً على حساب الصناعات المدنية أو العسكرية المحدودة التقنية والعائد، وازداد معدل تصدير السلاح نظراً إلى قصور السوق المحلية عن استيعاب كم الإنتاج العسكري الكبير، فالآن تبيع إسرائيل السلاح لأكثر من ٦٠ دولة في كل قارات العالم، وتغطي الصناعات العسكرية ٥٠ في المئة من حاجات إسرائيل التسليحية، وقفزت قيمة الصادرات الإسرائيلية من المعدات العسكرية إلى ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠، بعدما كانت ١,٤٧ مليار دولار عام ١٩٨٨.

وتؤدي كل هذه العناصر - كما يشرح المؤلف بصورة مفصلة - إلى تدعيم قوة ومركز ونفوذ المجمع الصناعي العسكري الإسرائيلي، وإلى تصعيد وتيرة عسكرة المجتمع ورفع معدلات التطرف والعنصرية داخله، وإلى استمرار دق طبول الحرب، مهما تغيرت لغة الخطاب الاسرائيلي أو تبدلت طرائق وأساليب التعامل مع المستجدات والمتغيرات في الوضع.

٣ - الشبح الاسرائيلي

ويتابع المؤلف في الفصول اللاحقة أحدث التطورات في الصناعات العسكرية الإسرائيلية، ومنها إنتاج إسرائيل طائرة عسكرية أميركية من طراز مصغر عن الطائرة (F - 22) المسماة «الشبح»، كما وقعت اتفاقاً مع دول الكومنولث في نيسان/ أبريل ١٩٩٢ على مشروع إنتاج قمر صناعي مشترك كان من المقرر إرساله إلى الفضاء عام ١٩٩٥ من موقع

للسواريخ في جمهورية كازاخستان، إضافة إلى إنتاج الصاروخ القاذف للقمر الصناعي، ومن المقرر أن يمكث هذا القمر في الفضاء خمس سنوات.

هذا بعد أن أطلقت إسرائيل قمري «أوفيك ١» و«أوفيك ٢» عام ١٩٨٨ لتتنقل سباق التسليح في الشرق الأوسط إلى الفضاء.

كما تشترك الولايات المتحدة الأميركية بالدعم العلمي والمالي لمشروع إنتاج الصاروخ الاسرائيلي (Arrow - السهم)، كما اعتمدت وزارة الدفاع الأميركية ٦٠٠ مليون دولار في ميزانية ١٩٩٢ ومثلها عام ١٩٩٣ لتطوير نظام صاروخي جديد متحرك ضد الصواريخ في إسرائيل.

وفي بداية شهر أيار/ مايو ١٩٩٢، أعلنت أميركا واسرائيل عن إنتاج طائرة صغيرة من دون طيار مزودة بصواريخ جو - جو من طراز «بيتون» التي تنتجها إسرائيل يمكنها أن تدمر صاروخ «سكود» بعد عشر ثوان من إطلاقه.

كذلك وقعت إسرائيل اتفاقاً مع الصين لإنتاج صواريخ بالستية حاملة للرؤوس النووية من طراز (CSS - 2) مداها يصل إلى ٢٤٠٠ كلم.

٤ - الأسلحة فوق التقليدية

خلال السنوات الأخيرة طورت إسرائيل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في ترسانتها، فشيدت مصانع للغازات الحربية والسموم قرب الناصرة وفي بتاح تكفا، وطورت مصنع مخنثيم قرب تل أبيب، وتقوم بتخزين الذخائر الكيميائية في بئر السبع.

كما أعدت رؤوساً حاملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية يتم حملها بواسطة صواريخ «أريحا»، وجهزت قنابل للطائرات زنة ٧٥٠ رطلاً معبأة بغاز «الزارين» وقنابل الخردل زنة ١٠٠٠ رطل.

ومنذ بداية التسعينات، تتجه إسرائيل إلى التركيز على إنتاج غازات الأعصاب، وإنتاج جيل جديد من الذخائر الثنائية لغازات الأعصاب المستمرة المفعول، وخلط أكثر من نوع من الغاز حتى تعجز الاسعافات الأولية عن مقاومتها...

٥ - الأسلحة النووية وقنبلة النيوترون

بعد أن تمكنت إسرائيل من إنتاج ونشر القنبلة النووية بمساعدات فرنسية والمانية وأميركية، بدأت المعلومات تتسرب منذ أوائل الثمانينات عن المساعي الاسرائيلية لإنتاج القنبلة الهيدروجينية.

ففي عام ١٩٧٧، بنى الإسرائيليون وحدة تخصيب «الليثيوم ٦» في مفاعل «ديمونا»، وبحلول عام ١٩٨٤ أصبحت تعمل بكامل طاقتها، وفي عام ١٩٨٧ حصلت إسرائيل على كل حاجاتها من (الليثيوم ٦) اللازم لإنتاج القنبلة الهيدروجينية.

وواكب هذا الأمر حصول إسرائيل على طائرات (F - 15, C)، وهي بإمكانها نقل حمولة إستراتيجية ثقيلة نووية أو هيدروجينية أو تقليدية إلى مسافات بعيدة.

وفي أوائل عام ١٩٨٤، أكدت صحيفة واشنطن بوست أن إسرائيل تجري التجارب لإنتاج قنبلة النيوترون التي تقتل البشر دون تدمير المنشآت. وفي عام ١٩٨٦ أفاد العالم النووي الاسرائيلي مردخاي فانونو أن إسرائيل تمتلك القنابل الذرية والهيدروجينية والنيوترونية، وقدم الى صحيفة الصنداي تايمز البريطانية صوراً لقنبلة نيوترونية إسرائيلية.

٦ - استيراد العلماء السوفيات

وفي هذا الاطار، لم تتوان إسرائيل عن استغلال

التطورات الحادثة في دول الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية لتدعيم برنامجها النووي، فاشترت من الكومنولث الجديد مفاعلاً لإنتاج الطاقة النووية مقابل ٢ مليار جنيه استرليني، كما باعت رومانيا ١٢,٥ طناً من الماء الثقيل لإسرائيل، هذا فضلاً عن استقبال العديد من علماء تلك البلدان للإقامة في إسرائيل.

وهناك معلومات تتردد أخيراً عن تشييد إسرائيل مفاعلاً جديداً في منطقة شغفا على بعد ٢٠٠ كلم من الحدود المصرية في صحراء النقب.

وعلى الرغم من الخطر المائل من احتكار إسرائيل للأسلحة النووية في المنطقة، لا نجد برنامجاً عربياً لمواجهة هذا الخطر، بل نجد العالم العربي يكتفي منذ سنوات بمناشدة الدول الكبرى والضمير العالمي إجبار إسرائيل على الامتنثال لقواعد الحظر الدولي على النشاط النووي العسكري.

ويختتم المؤلف كتابه بدراسة حول العلاقات العسكرية الاسرائيلية - الأميركية، وإفساح المجال أمام إسرائيل للاشتراك في مبادرة الدفاع الاستراتيجي المعروفة باسم «حرب النجوم» الذي يعد اعترافاً بما وصلت إليه من تقدم علمي وتقني مرموق، وإشراك إسرائيل في الاستراتيجية الكونية الأميركية، وإعلان عن عمق العلاقات التحالفية بين أميركا وإسرائيل، تعزز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي



تقرير الأمم المتحدة عن مجزرة قانا

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن:

أتشرف بأن أحيل على أعضاء مجلس الأمن التقرير الذي قدمه إلي مستشاري العسكري، الميجر - فرانكلين فان كابين، عقب المهمة التي قام بها في لبنان وإسرائيل وكنت قد اتخذت قراراً بإيفاد البعثة في ضوء الأحداث المأسوية التي وقعت في قانا في ١٨ نيسان / أبريل ١٩٩٦، والتي قتل خلالها ما يربو على ١٠٠ مدني لبناني في مقر الكتبية الفيجية التابعة لقوة الأمم المتحدة الموقفة في لبنان.

وسيلاحظ أعضاء المجلس أن البعثة قد سعت إلى أن تثبت قدر الإمكان، من الوقائع المحيطة بهذه الأحداث. وقد أجرى الجنرال فان كابين مناقشات مستفيضة مع قادة قوة الأمم المتحدة الموقفة في لبنان، ومع السلطات اللبنانية والإسرائيلية، ومع شهود العيان. وكما يتبين من التقرير، فإن نسق سقوط القذائف في منطقة قانا يجعل من غير المرجح أن يكون قصف مجمع الأمم المتحدة نتيجة أخطاء تقنية، و/أو إجرائية، وإن كان لا يمكن استبعاد هذا الإمكان تماماً. ويقول جيش الدفاع الإسرائيلي، من ناحيته، إن الحادثة قد نجمت عن سلسلة من أخطاء العمليات وجوانب القصور التقنية، التي اقترنت بالمصادفة.

وإنني لأنظر بأشد القلق إلى قصف موقع القوات الفيجية بالشكل نفسه الذي أنظر به إلى أي أعمال عدائية موجهة إلى أي موقع من مواقع الأمم المتحدة لحفظ السلام، غير أن هذه الحادثة هي أخطر شأناً من كل الحوادث، لأن مدنيين، فيهم نساء وأطفال، قد لجأوا إلى مجمع الأمم المتحدة في قانا.

وإنني أرحب باتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن في ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٩٦، وآمل بشدة أن تؤدي استعادة الهدوء في المنطقة إلى تعزيز احتمالات المفاوضات المفضية إلى تسوية سلمية شاملة تحول دون وقوع مزيد من الأحداث المأسوية. وفي غضون ذلك، أصدرت تعليماتي إلى قائد قوة الأمم المتحدة الموقفة في لبنان الميجر - جنرال ستانيسلاف فوزنياك بتعزيز التعاون مع حكومة لبنان والقوات المسلحة اللبنانية من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة الموقفة في لبنان. كما أصدرت تعليمات بوضع ترتيبات مع السلطات الإسرائيلية لضمان عدم إطلاق النار مستقبلاً على مواقع الأمم المتحدة في لبنان.

ويظل من الأهمية القصوى أن يكفل أطراف هذا النزاع ألا يصبح المدنيون الأبرياء ضحايا للأعمال العدائية.

ونظراً إلى خطورة الأحداث التي وقعت في قانا، قررت إحالة التقرير على مجلس الأمن.

بطرس بطرس غالي

٧ أيار / مايو ١٩٩٦

نص التقرير

مقدمة

١ - في ١٨ نيسان / أبريل ١٩٩٦، بعد الساعة ١٤:٠٠ بالتوقيت المحلي بقليل، أطلقت المدفعية الإسرائيلية نيرانها على مجمع مقر الكتبية الفيجية التابعة لقوة الأمم المتحدة الموقفة في لبنان. وفي ذلك الوقت، كان ما يربو على ٨٠٠ لبناني قد لجأوا إلى داخل المجمع في قرية قانا. ويقدر أن ١٠٠ شخص قد قتلوا وأصيب عدد أكبر بجروح. وأصيب أربعة من جنود الأمم المتحدة بجروح. وحدثت أضرار واسعة النطاق.

٢ - وفي اليوم ذاته، تلقت توجيهاتكم بأن أسافر إلى المنطقة للتحقيق في الحادثة وتحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها للحؤول دون تكرارها.

٣ - وغادرت نيويورك مساء ١٨ نيسان/ أبريل ووصلت في ٢٠ نيسان/ أبريل إلى مقر قوة الأمم المتحدة الموقّعة في لبنان في الناقورة. حيث أحاطني الميجور جنرال ستانيسلاف فوزنيك، قائد القوة، ومعاونوه علماء بالأوضاع. وكان بصحبتني اللفتنانت كولونيل جينري دودس من معاوني، وساعدني في الميدان اثنان من ضباط قوة الأمم المتحدة على دراية فنية بالمدفعية والعتاد الحربي.

٤ - وقمت مع المرافق لي بزيارات عدة لمجمع الأمم المتحدة في قانا، واجتمعت مع قائد الكتيبة الفيجية، وأفراد الاحتياط المتنقل التابع للقوة وضباط الجيش اللبناني وغيرهم. وتم إجراء عملية مسح مفصلة للمنطقة، وفي بيروت، اجتمعت مع وزير الدفاع اللبناني، السيد محسن دلول، ومع قائد الجيش العماد إميل لحود (كلاهما يوم ٢٢ نيسان/ أبريل).

٥ - وعقدت ثلاثة اجتماعات مع ممثلي جيش الدفاع الاسرائيلي: أولاً: مع نائب رئيس هيئة الأركان العامة، الميجور جنرال ماتان فيلناتي (٢١ نيسان/ أبريل) ثم مع رئيس هيئة الأركان العامة، اللفتنانت - جنرال أمنون شاحاك (٢٥ نيسان/ أبريل) ومع قائد القيادة الشمالية، الميجور - جنرال عميرام ليفين (٢٥ نيسان/ أبريل) وإضافة إلى ذلك، قمت بزيارة كتيبة المدفعية الإسرائيلية التي نفذت القصف (٢١ نيسان/ أبريل).

الرواية الإسرائيلية للأحداث

٦ - في ٢١ نيسان/ أبريل التقيت الميجور جنرال فيلناتي في تل أبيب، وزرت كتيبة المدفعية، وكان حاضراً في هاتين المناسبتين مدير سلاح المدفعية الإسرائيلية، البريفادير جنرال دان هاريل، الذي قيل لي إنه أجرى تحقيقاً في حادثة القصف. وأورد الضباط الإسرائيليون الرواية الآتية للأحداث:

(أ) في وقت مبكر من بعد ظهر يوم ١٨ نيسان/ أبريل تعرضت دورية إسرائيلية لإطلاق النار عليها من قانا. ولم يحدد موقع الدورية بالضبط، باستثناء القول إنها كانت قريبة من «الخط الأحمر» وهو خط يرد في الخرائط الإسرائيلية لتعيين الحافة الشمالية للمنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في جنوب لبنان. وسقطت قذائف هاون على مسافة تصل إلى ٤٠ متراً من الدورية، التي طلبت العون. وشرعت القوات الإسرائيلية في إجراءات إطلاق النار للإنقاذ.

(ب) في الساعة ١٣:٥٢ والساعة ١٣:٥٨ على التوالي، حدد رادار تعيين المواقع الإسرائيلي هدفين منفصلين في قانا، أطلقت منهما النار أصلاً. وحدد مكان الهدف الأول على مسافة نحو ٢٠٠ متر جنوب غرب مجمع الأمم المتحدة. وحدد مكان الهدف الثاني على مسافة نحو ٣٥٠ متراً جنوب شرق المجمع، وأرسلت البيانات بصورة آلية إلى القيادة الشمالية، وإلى كتيبة مدفعية ترابط على الحدود الإسرائيلية - اللبنانية، على نحو مسافة ١٢ كيلومتراً من البحر. وتتألف الكتيبة من ثلاث بطاريات تضم الواحدة منها أربعة مدافع. وهي مجهزة بمدافع من طراز M.109A2 (عيار ١٥٥ ملم). وعندما تلقت الكتيبة البيانات تأكدت من موقعي الهدفين على إحدى الخرائط. ووجدت أن أحد الموقعين هو على مسافة تراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ متر من موقع الأمم المتحدة في قانا. وبناء عليه طلب قائد الكتيبة تعليمات من القيادة الشمالية، التي أعادت التأكد من البيانات وأعطت الإذن بإطلاق النار، وهذا القرار لم يتخذ بخفة بل شارك فيه ضباط من رتب عليا.

(ج) وعندما وصل الأمر بإطلاق النار اشتبكت إحدى البطاريات مع الهدف الأول، مستخدمة مدافعها الأربعة كلها. وأطلقت ٣٨ قذيفة (شديدة الانفجار) ثلثها تقريباً مجهزان بمصاهر من النوع الذي ينفجر عند الاصطدام بالأرض. والثالث الآخر مزود بمصاهر اقتراب (مصاهر الاقتراب تجعل الطلقة تنفجر في الهواء فوق الهدف. وهي كثيراً ما تستخدم ضد الأفراد). واستخدم نوعا المصاهر بترتيب عشوائي. واستخدم أسلوب تجميع النيران بحيث يتركز سقوط القذائف في المنطقة المستهدفة وللأسف، طاشت بضع قذائف وأصاب مجمع الأمم المتحدة.

(د) ولم يكن لدى قائد كتيبة المدفعية أي تفسير مرض لسقوط هذا العدد الكبير من القذائف على مسافة نحو ٢٠٠ متر شمال الهدف المقصود ورداً على سؤال عما إذا كان قد غير اتجاه إطلاق النار في أثناء القصف، قال إنه لم يفعل ذلك، وأضاف أن المهمة لم تستغرق سوى ثلاث أو أربع دقائق (كان التوقيت الذي أوردته القوات الإسرائيلية هو من الساعة ١٤:٠٧ إلى الساعة ١٤:١٢) وأنه لم يكن ثمة وقت كاف لتغيير بيانات الهدف.

(هـ) وسألنا قائد الكتيبة عن الإجراءات المستخدمة في إطلاق النار. وبينت ردوده توافر مستوى عال من الاقتدار.

(و) واشتبكت بطارية أخرى في الموقع ذاته مع الهدف الثاني وأطلقت ٤٠ قذيفة من الساعة ١٤:١١ إلى ١٤:١٧.

(ز) ورداً على الأسئلة المتكررة ذكر المحادثون الإسرائيليون أنه لم تكن هناك طائرات أو طائرات هليكوبتر أو طائرات

موجهة من بعد تابعة لإسرائيل في الجو فوق قانا قبل القصف أو خلاله أو بعده (ولو كانت هذه موجودة لمكنت القوات الإسرائيلية من مراقبة منطقة الهدف وضبط نيرانها). غير أن الجنرال فيلناتي وعد في ٢١ نيسان/ أبريل، بناء على طلبي أن يبحث في هذه المسألة من جديد. وأكد البريغادير جنرال دايفيد تسور رئيس مكتب الاتصال الإسرائيلي بالقوات الأجنبية خطياً أنه «لم يكن هناك طائرات هليكوبتر أو طائرات صغيرة موجهة من بعد تحلق فوق منطقة قانا في ١٨ نيسان/ أبريل، قبل الحادث أو خلاله».

٧ - وذكر الضباط الإسرائيليون أن القوات الإسرائيلية لم تكن على علم وقت القصف أن عدداً كبيراً من المدنيين اللبنانيين لجأوا إلى مجمع قانا، ولم أتابع هذه المسألة لأنني اعتبرتها غير ذات صلة نظراً إلى أن مجمع الأمم المتحدة ليس هدفاً مشروعاً سواء أكان فيه مدنيون أم لم يكن.

٨ - وأكد الضباط الإسرائيليون أنه ليس من سياسة إسرائيل أن تستهدف المدنيين أو الأمم المتحدة، بل على العكس من ذلك، بذلت القوات الإسرائيلية قصارى جهدها لتجنب وقوع خسائر في الأرواح البريئة. ولذلك فإن حادثة قانا تدعو إلى أشد الأسف.

الأحداث التي وقعت قبل القصف

٩ - استجوبت أنا وفريقي عدداً من الشهود في شأن أنشطة مقاتلي حزب الله في قانا قبل الحادث وتبين ما يأتي:

(أ) ما بين الساعة ١٢:٠٠ والساعة ١٤:٠٠ من يوم ١٨ نيسان/ أبريل، أطلق مقاتلو حزب الله صاروخين أو ثلاثة من مكان يقع على بعد ٣٥٠ متراً جنوب شرق مجمع الأمم المتحدة. وقد تم تحديد المكان على الأرض.

(ب) ما بين الساعة ١٢:٣٠ والساعة ١٣:٠٠ أطلقوا أربعة أو خمسة صواريخ من مكان يقع على بعد ٦٠٠ متر جنوب شرق المجمع. وقد تم تحديد الموقع على الأرض.

(ج) قبل نحو ١٥ دقيقة من القصف، أطلقوا ما بين خمس وثمان طلقات هاون عيار ١٢٠ ميليمتراً من مكان يقع على بعد ٢٢٠ متراً جنوب غرب مركز المجمع. وقد تم تحديد المكان على الأرض. ووفقاً لما ذكره الشهود وضع مدفع الهاون هناك بين الساعة ١١:٠٠ والساعة ١٢:٠٠ من ذلك اليوم. غير أن أفراد قوة الأمم المتحدة الموقفة في لبنان لم يتخذوا أي إجراء لإزالته (في ١٥ نيسان/ أبريل، أطلقت النار على أحد الفيجيين فأصيب في صدره وهو يحاول منع مقاتلي حزب الله من إطلاق الصواريخ).

(د) أدخل مجمع الأمم المتحدة في قانا إليه عدداً كبيراً من اللبنانيين الذين كانوا يبحثون عن ملجأ يحميهم من القصف الإسرائيلي. وبحلول يوم الأحد ١٤ نيسان/ أبريل كان في المجمع ٧٤٥ شخصاً، وفي ١٨ نيسان/ أبريل، وهو يوم القصف، قدر أن عددهم كان يزيد على ٨٠٠ شخص. وعندما سمع الجنود الفيجيون طلقات الهاون وأدركوا أنها تطلق من مكان ليس بعيداً من المجمع بدأوا على الفور نقل أكبر عدد ممكن من المدنيين إلى المخابئ لحمايتهم من أي عمل انتقامي إسرائيلي.

(هـ) حدث في وقت ما (ليس من الواضح تماماً ما إذا كان ذلك قبل القصف أو بعده) أن دخل مقاتلان أو ثلاثة من حزب الله إلى مجمع الأمم المتحدة حيث كانت أسرهم.

مسح منطقة سقوط القذائف

١٠ - أسفر المسح التقني لمواقع سقوط القذائف الإسرائيلية عن المعلومات الآتية:

(أ) تبين سقوط ست وثلاثين قذيفة في منطقة قانا وعثر على شظايا قذائف عيار ١٥٥ ملليمتراً في كل أنحاء مجمع الأمم المتحدة. وكان توزيع مرامي القذائف غير متساو، فقد كانت هناك منطقتان متميزتان تركزت فيهما القذائف وكانت هناك طائفتان «طائشتان».

(ب) كانت المنطقة الأولى التي تركز فيها سقوط القذائف على بعد نحو ١٠٠ متر جنوب مجمع الأمم المتحدة. وهي مجموعة من المنازل التي تقع على بعد نحو ٧٥ متراً شمال غرب موقع إطلاق قذائف الهاون. وسقط جنوب مجمع الأمم المتحدة ما مجموعه ١٧ قذيفة (١٦ ذات مصهر ينفجر عند الارتطام بالهدف، وواحدة ذات مصهر اقترابي).

(ج) وكانت المنطقة الثانية التي تركز فيها سقوط القذائف في وسط مجمع الأمم المتحدة. ونظراً إلى عدد الضحايا وحالتها والدمار الناجم عن القصف، كان يتعين القيام فوراً بعملية تنظيف رئيسية بعد انتهاء القصف. وأدى ذلك إلى ضياع أدلة مهمة: غير أنه كانت هناك أدلة لا بأس بها على ذخائر مدفعية متعددة ذات مصاهر اقترابية انفجرت فوق المجمع مباشرة فغطت جزءاً

كبيراً من مساحته. وعلى رغم أنه لا يتسنى تحديد العدد المضبوط، تشير الأدلة المتاحة إلى انفجار ثمانية مقذوفات من هذا النوع فوق المجمع وانفجار مقذوف خارجة مباشرة. وهناك أيضاً أدلة على أن خمسة مقذوفات شديدة الانفجار من النوع الذي يتفجر لدى اصطدامه بالهدف انفجرت في المجمع وثلاثة منها بالقرب منه. وخلاصة القول إنه عثر على أدلة على حدوث ١٤ انفجاراً داخل المجمع أو فوقه مباشرة و٤ انفجارات قريباً جداً منه:

(د) استخدمت تقريباً جميع القذائف ذات المصاهر الاقترابية في منطقة مجمع الأمم المتحدة.

(هـ) على رغم القيام بتفتيش جوي وأرضي كبير، لم يعثر على آثار لسقوط قذائف في منطقة الهدف الثاني الذي حددته القوات الإسرائيلية (٣٥٠ متراً جنوب - جنوب شرق مجمع الأمم المتحدة) على رغم أنه عثر على أدلة تفيد أنه تم إطلاق صواريخ من موقع قريب منه.

١١ - أفاد شهود عدة أنه حدث تحول ملحوظ في أثناء القصف في كثافة النيران من منطقة تقع جنوب غرب المجمع (موقع الهاون) إلى المجمع ذاته.

١٢ - ذكر شهود عدة أنهم رأوا طائرة موجهة عن بعد فوق منطقة قانا قبل القصف وخلال وبعده. وشهدت طائرتا هليكوبتر على بعد كيلومتريين جنوب شرق مجمع الأمم المتحدة في أثناء القصف، وشهدت طائرة هليكوبتر واحدة بالقرب من المجمع بعد انتهاء القصف. وقد سجل وجود طائرة هليكوبتر واحدة وطائرة موجهة عن بعد على شريط فيديو صور الجزء الأخير من القصف. وقد قام بتصوير الفيديو فرد من الاحتياط المتنقل التابع للقوة من مكان يطل على مجمع الأمم المتحدة في قانا على بعد نحو ١,٥ كيلومتر. والطائرة الموجهة عن بعد التي تم تصويرها هي من النوع القادر على نقل البيانات آنياً.

النتائج

١٣ - وفي ما يأتي النتائج التي خلصت إليها:

(أ) يتبين من توزيع مواضع سقوط القذائف في قانا أن هناك منطقتين متميزتين للتركيز. والنقطتان الرئيسيتان لسقوط القذائف فيهما تبعد إحداهما من الأخرى نحو ١٤٠ متراً، ولو كانت المدافع مصوبة على أساس تجميع النيران في اتجاه واحد، كما قالت القوات الإسرائيلية، لكانت هناك نقطة رئيسية واحدة فقط لسقوط القذائف.

(ب) نمط مواضع سقوط القذائف لا يتفق مع تجاوز الضرب العادي للهدف المعلن (موقع مدفعية الهاون) بطلقات قليلة، كما ذكرت القوات الإسرائيلية.

(ج) في أثناء عملية القصف، كان هناك تغيير ملموس في تركيز النيران من موقع مدفعية الهاون إلى مجمع الأمم المتحدة.

(د) توزيع مواضع سقوط القذائف التي تنفجر عند الاصطدام والانفجارات التي حدثت في الجو يجعل من غير المحتمل حدوث استخدام عشوائي للقذائف ذات المصاهر التي تنفجر عند الاصطدام والقذائف ذات المصاهر التي تنفجر عند الاقتراب من الهدف، كما قالت القوات الإسرائيلية.

(هـ) لم تكن هناك صدمات في المنطقة المستهدفة الثانية التي زعمت إسرائيل أنها قد قامت بقصفها.

(و) وعلى النقيض من الإنكارات المتكررة، كانت طائرتا هيلوكبتر إسرائيليتان وطائرة موجهة عن بعد في منطقة قانا عند القصف. وعلى رغم عدم إمكان استبعاد هذا الاحتمال استبعاداً تاماً، فإن من غير المحتمل أن يكون قصف مجمع الأمم المتحدة نتيجة أخطاء تقنية و/أو إجرائية جسيمة.

منع التكرار

١٤ - في ١٩ نيسان/أبريل، أبلغ الجنرال لوفين الجنرال فوزنياك اتخاذ القوات الإسرائيلية احتياطات جديدة في ما يتصل بإطلاق النار على أهداف مجاورة لمواقع الأمم المتحدة، وأوصى بمراجعة هذه التدابير وتأكيداها على الصعيد السياسي.

فرانكلين فان كابن

المستشار العسكري

للأمين العام للأمم المتحدة

١ أيار/مايو ١٩٩٦

إضافة إلى تقرير المستشار العسكري

للأمين العام في شأن قصف قانا

١ - في ضوء النتائج المجلّة في تقرير المؤرخ ١ أيار/ مايو دعي سعادة السفير دايفيد بيلغ القائم بأعمال البعثة الدائمة لإسرائيل للحضور إلى المقر في ٢ أيار/ مايو وعلى مسمع من السيد كوفي أنان، طلبت منه مزيداً من التعليق على مسألتين: عدم وجود أي آثار لسقوط قذائف من بطارية المدفعية الثانية في المنطقة المستهدفة المحلية، ووجود طائرتي هليكوبتر وطائرة موجهة عن بعد في منطقة قانا عند القصف، وعرض على السيد بيلغ شريط الفيديو المذكور في الفقرة ١٢ من تقرير.

٢ - في ٦ أيار/ مايو زار السفير بيلغ المقر، وكان معه البريغادير جنرال دان هارل مدير سلاح المدفعية في جيش الدفاع الإسرائيلي ومسؤولون آخرون أيضاً. وكرر الجنرال هارل نتائج التحقيق الإسرائيلي الذي قال عنه إنه قد انتهى بالأمس فقط. وبين أن القوات الإسرائيلية كانت متلهفة للتعاون مع الأمم المتحدة، ومن ثم فقد أعطتني معلومات في أثناء زيارتي قبل انتهاء التحقيقات لديها، وبعض هذه المعلومات قد ثبت أنه غير صحيح. وقدم الجنرال هارل الإضافات والتصويبات الآتية:

(أ) اكتشف خطأ في مراجعة القيادة الشمالية لبعث الأهداف عن مجمع الأمم المتحدة (أنظر الفقرة ٦ (ب) من تقرير). أولهما أن المجمع قد تحدد بدبوس على خريطة (بمقياس رسم ١/٢٠٠٠) على بعد نحو ١٠٠ متر من شمال موقعه الفعلي. وثانيهما أن المساحة التي يغطيها المجمع لم تؤخذ في الحسبان عند قياس المسافة. ومن ثم فقد قدرت المسافة بين الهدف والمجمع، أو حافة المجمع، كما أرى بما يناهز ٣٥٠ متراً، لا ١٨٠ متراً كما هو الواقع.

(ب) إن نسبة خليط القذائف بين النوعين المشار إليهما للمصاهر كان على عكس ما قيل لي حيث كان ثلثاه من القذائف ذات المصاهر الاقترابية والثلث من القذائف ذات المصاهر التي تنفجر عند الاصطدام بالهدف وليس العكس.

(ج) أخطأت البطارية الثانية الهدف الثاني بالمرّة. وأراني الجنرال هارل صورة فوتوغرافية جوية توضح وجود مجموعة من سبعة مواضع لسقوط القذائف على بعد ١٥٠ متراً تقريباً غرب موقع الصاروخ (١٨٠ متراً جنوب موقع المدفعية الهاون). ولم يفسر الجنرال هارل سبب أخطاء الهجوم، عدم إصابة البطارية الثانية لهدفها، فالبينات المقدمة للبطارية كانت صحيحة.

(د) لم يستطع الجنرال هارل أن يفسر سبب وجود تركيزين واضحين لسقوط القذائف في قانا مع تباعد النقطتين الرئيسيتين لسقوط القذائف إحداهما من الأخرى مسافة ١٤٠ متراً.

(هـ) من المعروف الآن أنه قد جرى في الواقع استخدام طائرة موجهة عن بعد فوق جنوب لبنان، ومع هذا، فقد انتقلت إلى منطقة كفرا/ ياطر والساحل. وكانت في منطقة ياطر عند القصف، وهي لم ترسل إلى قانا إلا في الساعة ١٨:١٤، أي عقب انتهاء القصف، ووصلت إلى مقصدها في الساعة ١٤:٣١. وأشار إلى أن مجال الرؤية بالنسبة إلى هذه الطائرات مجال ضيق، وإلى أن وجود طائرة من هذا القبيل بالقرب من قانا لا يعني أنها كانت داخلية في مجال الرؤية.

(و) أرسلت طائرتا هليكوبتر شمال «الخط الأحمر» (أنظر الفقرة ٦ (أ)) عقب تعرض الدورية الإسرائيلية للهجوم من أجل تحديد موقع مصدر النيران ومهاجمته، ومع هذا فإنهما لم تعثرا على الهدف وبارحتا المنطقة. وذكر الجنرال هارل أنه لا يعرف الطريق الذي سلكته الطائرتان، كما أنه لا يدري ما إذا كانتا قد حلقتا فوق قانا، وقال إنه سينظر في هذا الأمر.

(ز) وأكد الجنرال هارل أن القوات الإسرائيلية كانت لديها تعليمات مشددة ألا تجعل الأمم المتحدة هدفاً لها، ومن ثم فإن قصف مجمع قانا لم يكن إلا اقتران مجموعة من الأخطاء التقنية والإجرائية مع المصادفة.

٣ - وسلاحظ أن التفسيرات الإضافية المقدمة من الجنرال هارل تتناول سبب ضرب القوات الإسرائيلية لهدف مجاور لمجمع الأمم المتحدة. وهي لا تتناول النتائج الأربع الأولى التي خلصت إليها. والاحظ أيضاً أن القوات الإسرائيلية لم تقدم أي تفاصيل بعد عن وجود طائرات هليكوبتر في منطقة قانا، وهذه نقطة كنت قد أثرتها أول مرة في ٢١ نيسان/ أبريل. وكما سبق لي أن ذكرت في تقرير لا يحتمل أن يكون قصف مجمع الأمم المتحدة نتيجة أخطاء تقنية و/أو إجرائية جسيمة ومع هذا فإن هذا الاحتمال لا يمكن استبعاده كلياً.

فرانكلين فان كابن

المستشار العسكري

للأمين العام للأمم المتحدة

٧ أيار/ مايو ١٩٩٦



ياسين خليل
السفير، ٢٠/٢/١٩٩٦

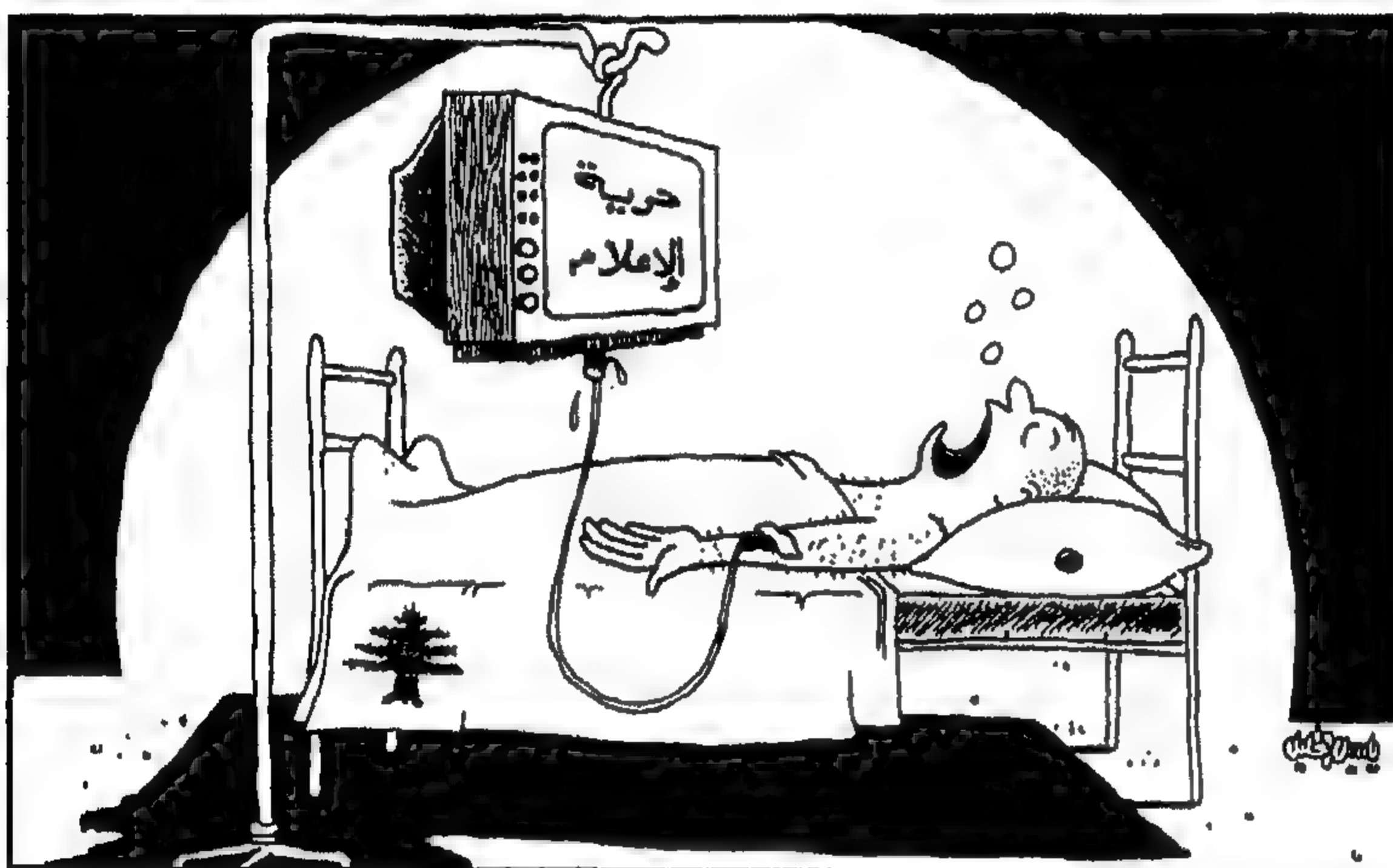


ياسين خليل
السفير، ٢٨/٢/١٩٩٦



سعد حاجو

السفير، ٢٢/٣/١٩٩٦



ياسين خليل

السفير، ٨/٢/١٩٩٦



سعد حاجو

السفير، ٣/٤/١٩٩٦



بيار صادق
النهار، ١٩٩٦/٢/٧



ياسين الخليل
السفير، ١٩٩٦/٤/٩



حبيب
الحياة، ١٩٩٦/٤/١٦



إيلي صليبا

الديار، ٢٦/٥/١٩٩٦



بشار صادق

النهار، ١/٥/١٩٩٦

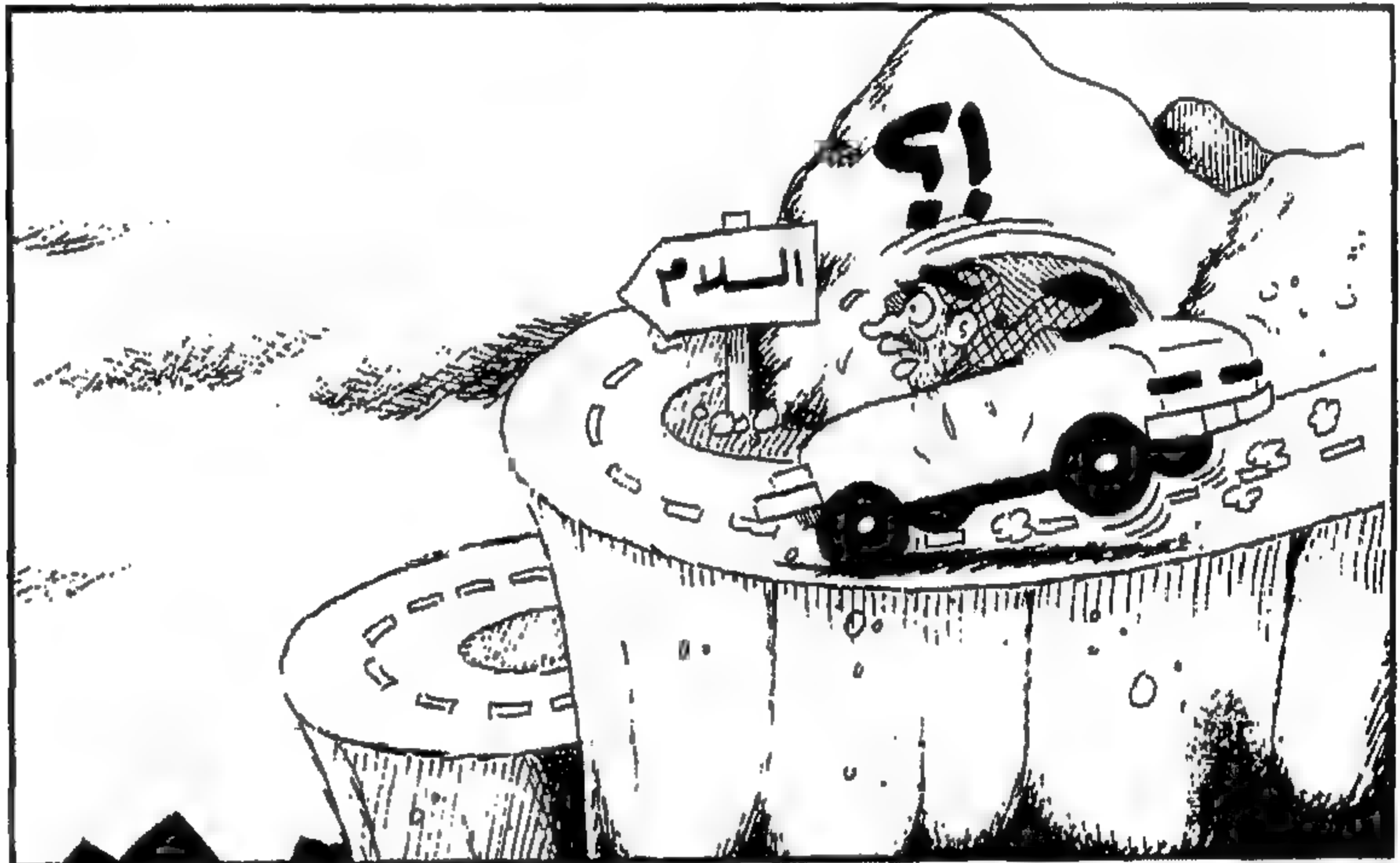


حبيب

الحياة، ٢٣/٢/١٩٩٦



ياسين الخليل
السفير، ١٩٩٦/٤/٥



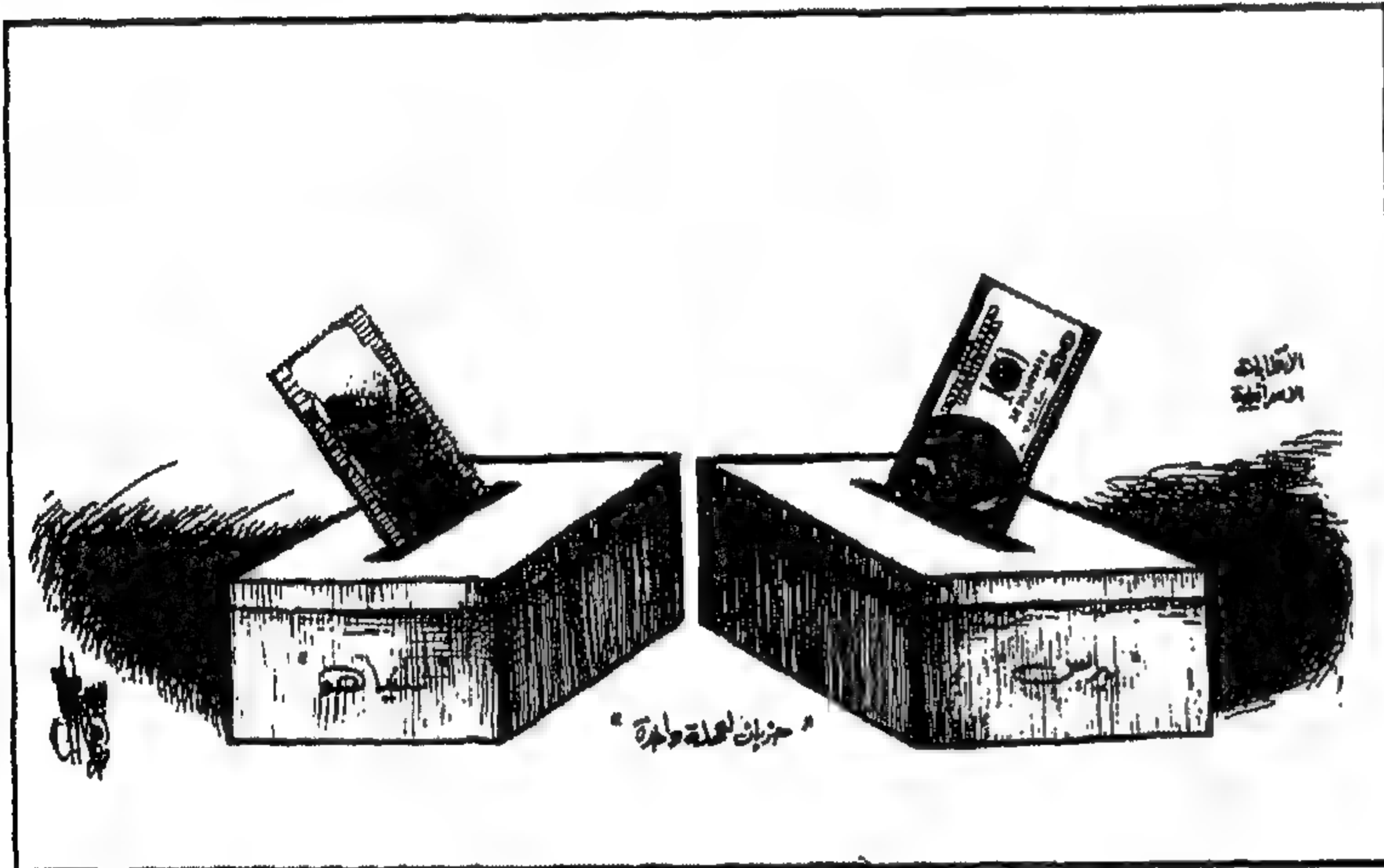
عبد السلام مقبول
القبس (الكويت)، ١٩٩٦/٢/١



أغيف الشرقاوي
الشعب (القاهرة)، ١٩٩٦/١/١٦



عبد السلام مقبول
القبس، ١٩٩٦/١/٢٥

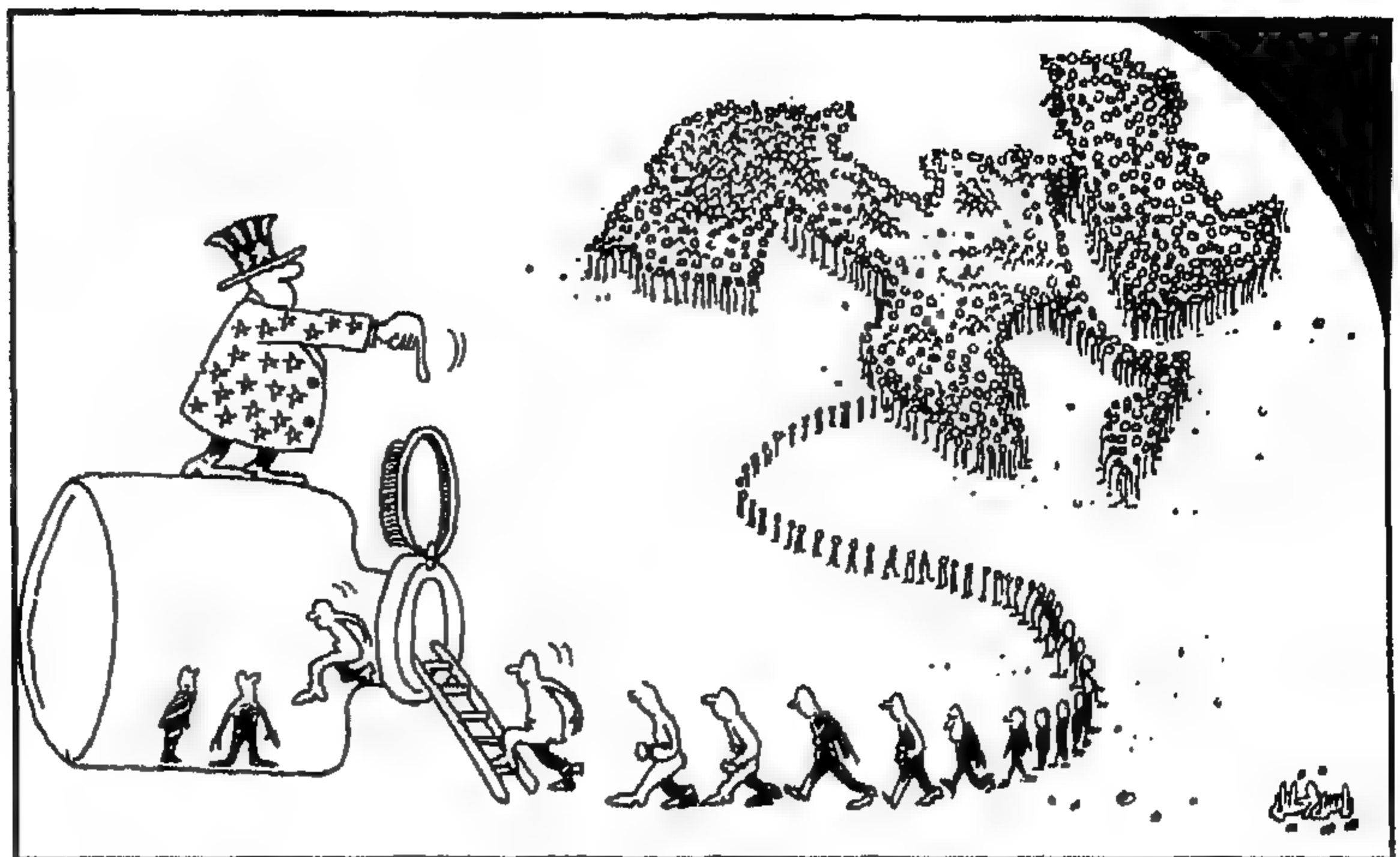


بشار صادق
النهار، ١٩٩٦/٥/٢٩

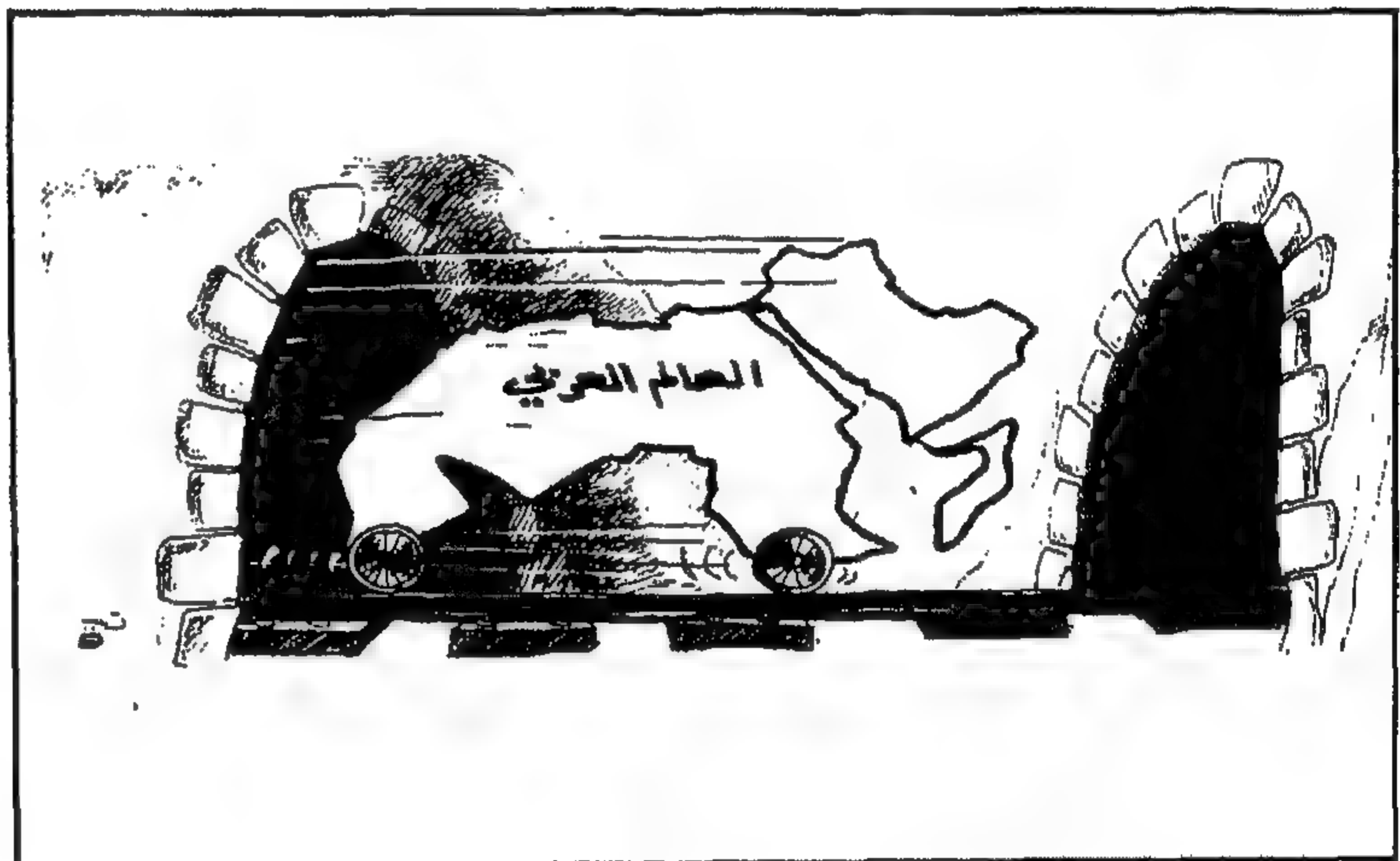


عبد السلام مقبول
القبس، ١٩٩٦/٢/١٥

ياسين الخليل
السفير، ١٩٩٦/٢/٩



حبيب
الحياة، ١٩٩٦/٢/٢٤



ياسين الخليل
السفير، ١٩٩٦/٥/١٠





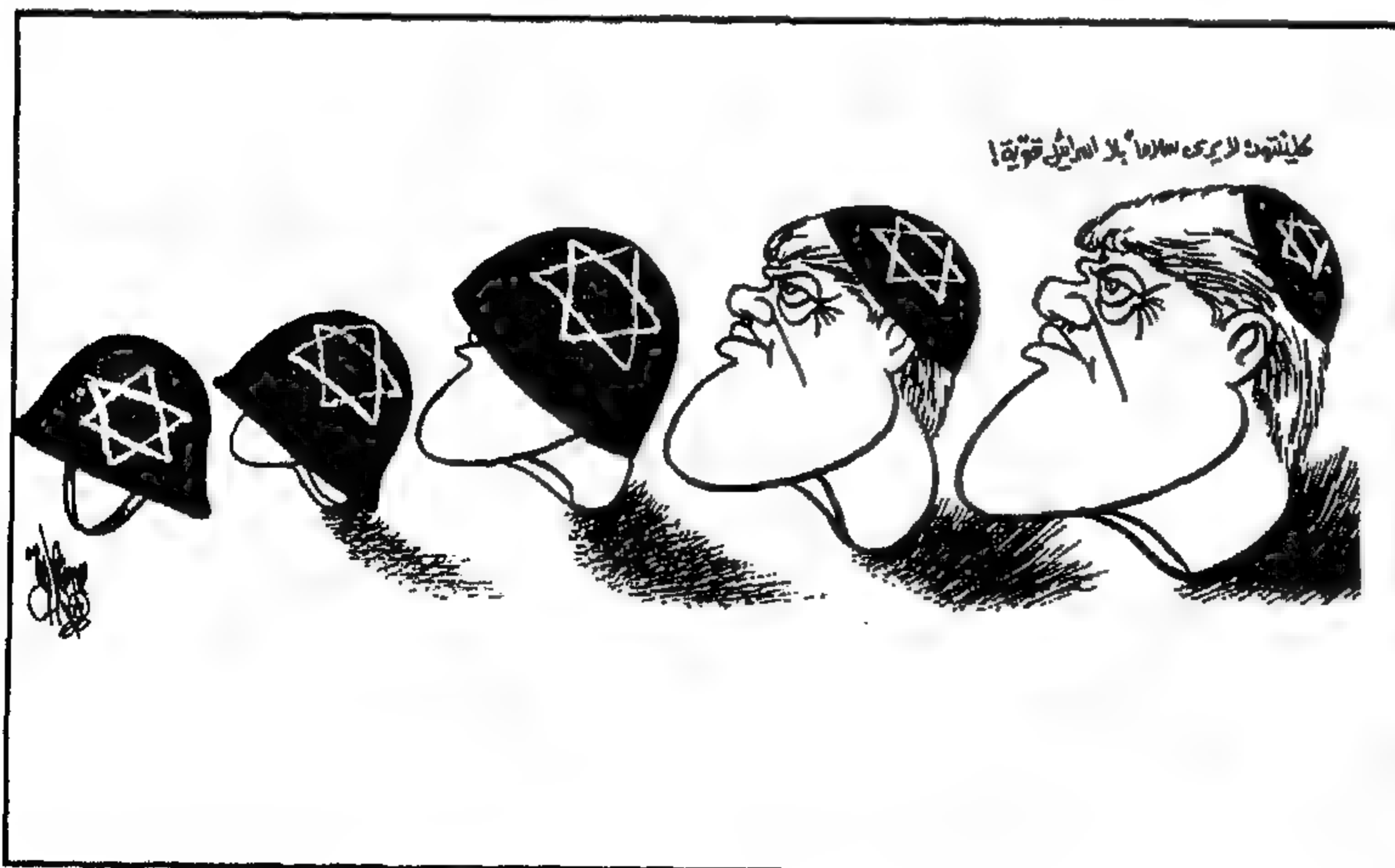
بيار صادق

النهار، ١٣/٣/١٩٩٦



بيار صادق

النهار، ٣١/٥/١٩٩٦



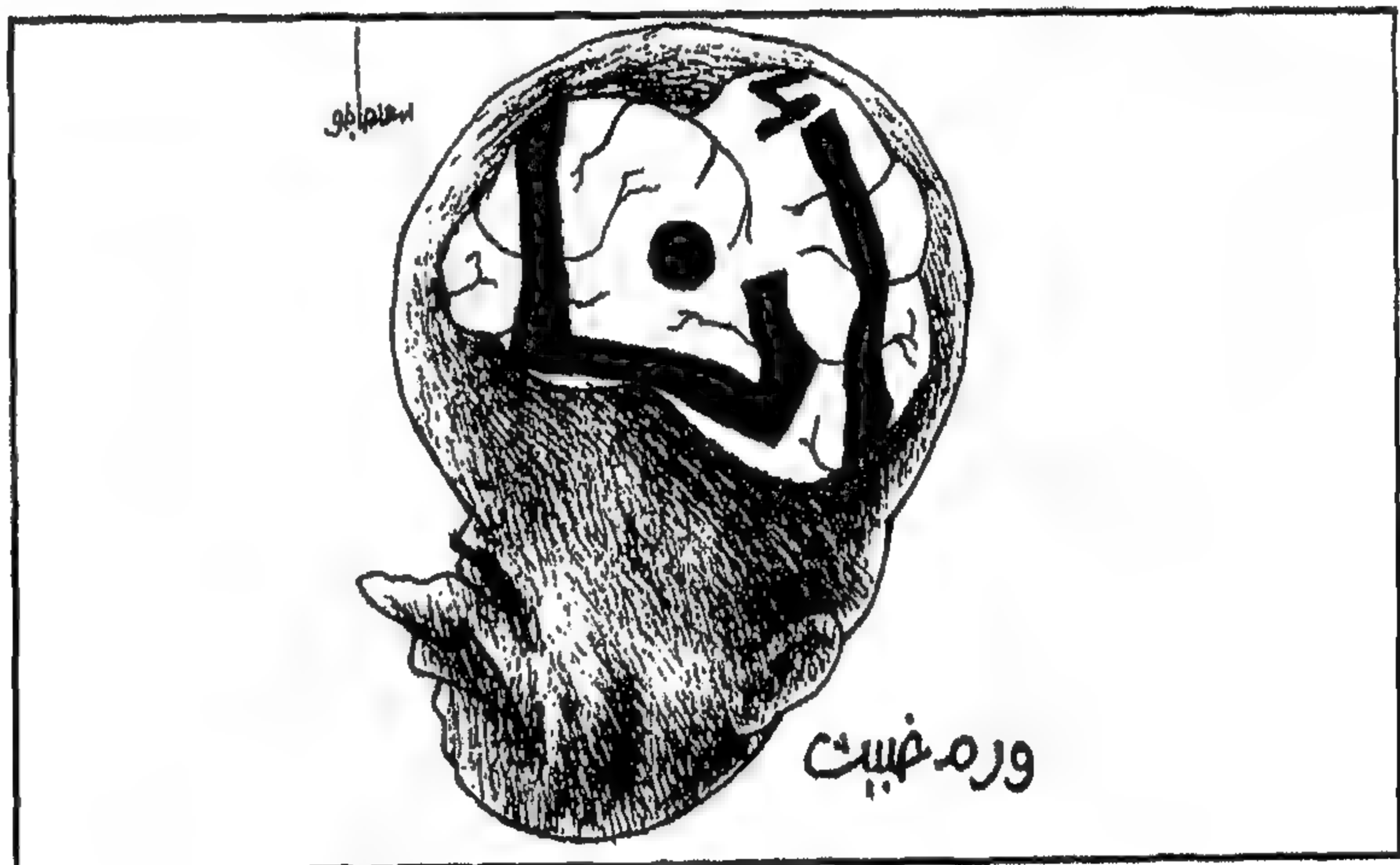
بيار صادق

النهار، ٢٠/٣/١٩٩٦

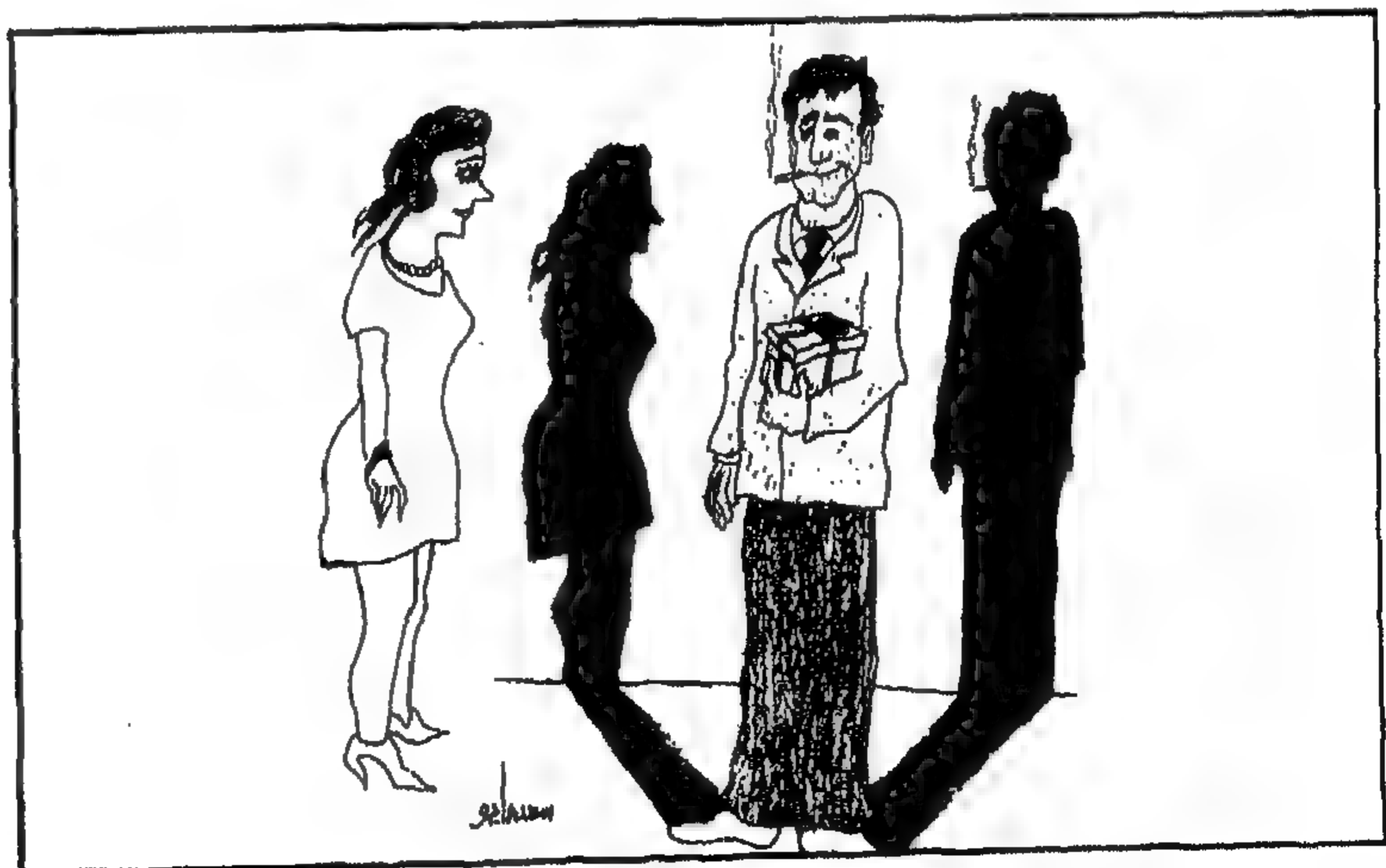
عبد السلام مقبول
القبس، ١٩٩٦/٢/٢٤



سعد حاجو
السفير، ١٩٩٦/٢/٢٦



سعد حاجو
السفير، ١٩٩٦/٣/٨





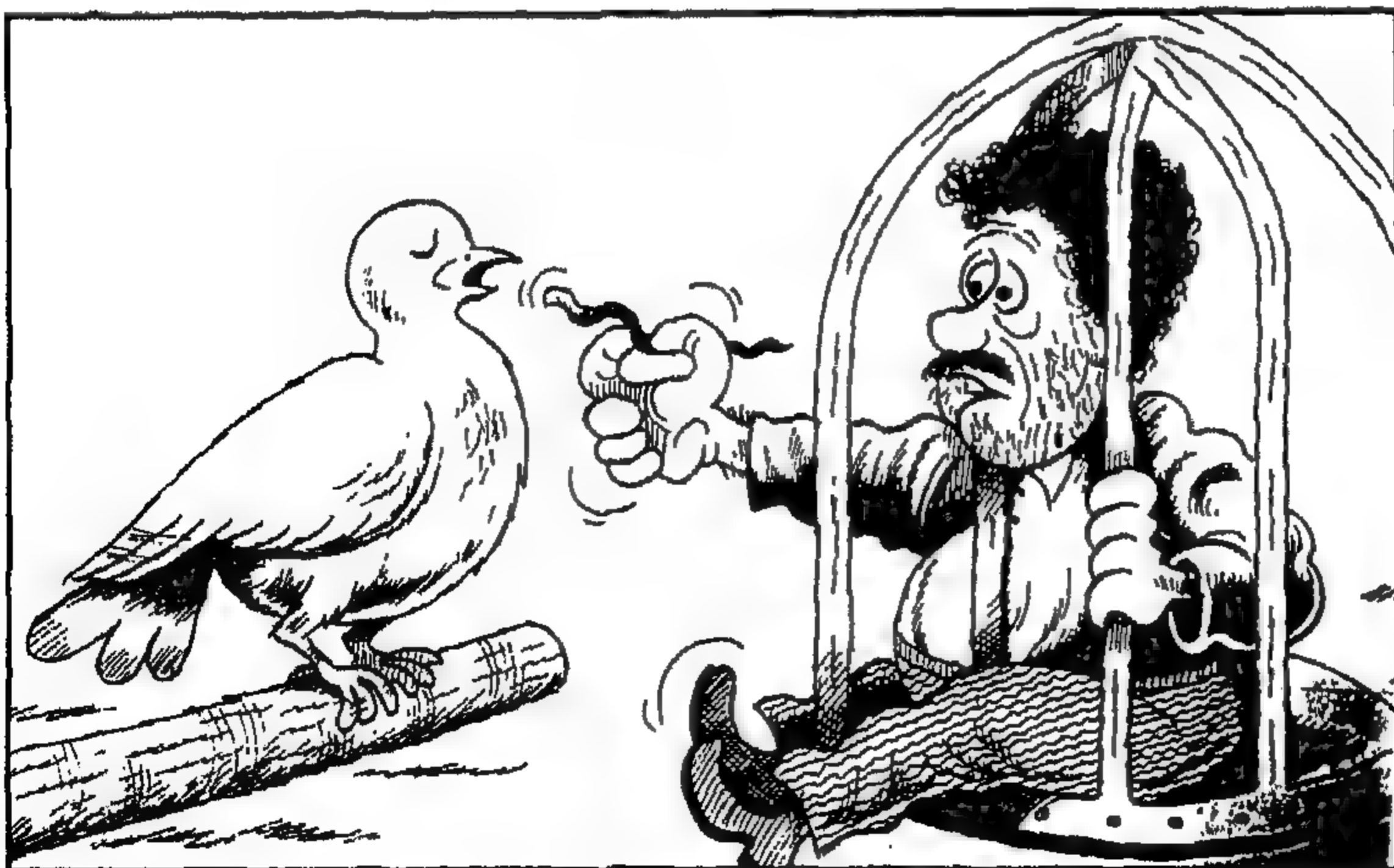
سعد حاجو

السفير، ۱۶/۲/۱۹۹۶



عبد السلام مقبول

القبس، ۲۴/۲/۱۹۹۶



عبد السلام مقبول

القبس، ۴/۴/۱۹۹۶

General Supervisor : *Paul Salem*

Editor : *Fares Abi Saab*

Responsible Director : *Habbouba Isshaq*

Abaad

A Quarterly Journal of Lebanese and Arab Studies

Abaad- No. 5, June 1996

CONTENTS

Editorial

Fate of the Judiciary: Towards Activation of the Judicial Branch	<i>Paul Salem</i>	4
Are We a Modern State?	<i>Fares Abi Saab</i>	8

Theme

The Evolution of the Judicial System	<i>Tarek Ziadeh</i>	28
The Evolution of the Judicial System (Commentary)	<i>Edmon Naim</i>	37
The Historical Development of the Foundations of Lebanese Law	<i>Tarek Ziadeh</i>	39
The Judicial System and the Role of Appellate courts	<i>Sleiman Takei al-Dine</i>	50
Appellate Courts: its Role and its Position in the Judicial System (Commentary)	<i>Wael Kheir</i>	65
Personal Status Courts: Reality and Development	<i>Ibrahim Traboulsi</i>	69
Personal Status Courts: Reality and Development (Commentary)	<i>Samia al-Chaar</i>	76
Civic Courts and its Role in the Protection of Rights and Freedom	<i>Micheal Khattar</i>	80
Civic Courts and its Role in the Protection of Rights and Freedom (Commentary)	<i>Nada Nassar Chaoul</i>	86
The Independance of the Judiciary	<i>Nawaf Salam</i>	90
The Independance of the Judiciary (Commentary)	<i>Kameel Ziadeh</i>	95
The Constitutional Council and the Supervision of the Constitutionality of Laws	<i>Antoine Kheir</i>	97
The Constitutional Council and the Supervision of the Constitutionality of Laws (Commentary)	<i>Boutrous Harb</i>	104
The Lebanese Judiciary: From Function to Authority	<i>Issam Naaman</i>	108

Studies

The Lebanese Curriculum between Reality and Expectations	<i>Mhamed Abd al-Hadi</i>	118
The Status of Lebanese Women in Power and Decision - making	<i>Fahmiah Sharaf al-Dine & Fadia Kiwan</i>	149
Poverty in Lebanon	<i>Antoine Haddad</i>	168
Islamic Radicalism and Civil Society in the Middel - East	<i>Nazih al-Ayoubi</i>	175

Opinion

A Theory of Arab Education: Reality and Expectations	<i>Ali Daher</i>	193
--	------------------	-----

Report

Facts about Palestinian Camps in Lebanon	<i>Hussein Chaaban</i>	199
--	------------------------	-----

Interview

Politics and Culture in the Arab World (Abd al - Rahman Munif)	<i>Marlen Deck</i>	226
--	--------------------	-----

Book Review

Mondialization and Accumulation (Samir Amine)	<i>Sana'a Abou Chaqra</i>	242
Israeli Military Strategy (Ahmad Shaaban)	<i>Khaled al-Fishawi</i>	248

Document

U.N Report on the Qana Bombing		251
--------------------------------------	--	-----

 Cartoons		256
--	--	-----

«إبعلال» مجلة فصلية تُعنى بالشؤون اللبنانية والعربية، وهي تصدر عن المركز اللبناني للدراسات، وهو مؤسسة خاصة لا تبغي الربح، ويهتم بقضايا الإنماء السياسي والإقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم «إبعلال» بالشؤون السياسية والإقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتفرع من العلوم الإنسانية، المتعلقة بلبنان والعالم العربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديها الإقليمي والعالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستويين اللبناني والعربي، على أن تركز المقالات والدراسات المعدة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والاشكاليات المطروحة.

تجري المساهمة في المجلة عبر أبواب رئيسية ثلاثة :

- باب «المحور» الذي يعالج موضوعه من خلال عدد من المقالات والأبحاث المتناسقة، التي تتناول الموضوع من زوايا متعددة ومن وجهات نظر مختلفة. على أن يلتزم المقال أسلوب البحث العلمي المرتكز على الأرقام والوقائع والتجارب والتحليل. ويرأوح حجم المقال بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلمة.

- باب «دراسة»، الذي تنشر المجلة فيه عدداً من الدراسات يكون موضوعها مستقلاً عن موضوع المحور. ويجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج. ويرأوح حجم الدراسة بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ كلمة.

- باب «مراجعة كتاب» حيث يفترض أن تقوم المراجعة بعرض مضمون الكتاب ومناقشته ونقده، مع محاولة تحديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. ويمكن أن تراوح المراجعة بين ٢٤٠٠ و ٤٠٠٠ كلمة.

ترحب المجلة بمساهمات جميع الكُتاب والباحثين والمفكرين العرب، على أن يقع الموضوع المعد للنشر ضمن اهتماماتها، وشرط ألا يكون قد سبق نشره، أو هو معدٌ للنشر، في مكان آخر، مستقلاً أو في دورية أو كفصل في أحد الكتب.

يجري إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان

التالي :

المركز اللبناني للدراسات

بناية الطيار

ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل

بيروت - لبنان



Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box : 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel : (01) 490561 / 6
Fax : 961 - 1 - 601787

Subscription & Distribution (Outside Lebanon)

AL-FALAH Publisher and Distributor
P.O.Box : 113 / 6590 Beirut - Lebanon
Fax : 00 - 961 - 1 - 365754
Individuals : Lebanon 50 000 L.L. Outside Lebanon \$ 60
Institutions : Lebanon 100 000 L.L. Outside Lebanon \$ 100

العنوان

المركز اللبناني للدراسات - سنتر الطيار
ص.ب : ٥٥٢١٥ - سن الفيل، بيروت - لبنان
تلفون : ٦ / ٤٩٠٥٦١ (٠١)
فاكس : ٩٦١ - ١ - ٦٠١٧٨٧

الإشتراك والتوزيع (خارج لبنان)

الفلاح للنشر والتوزيع
ص.ب : ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت - لبنان
فاكس : ٣٦٥٧٥٤ - ١ - ٩٦١ - ٠٠
اشترك الأفراد : لبنان ٥٠ ٠٠٠ ل.ل. خارج لبنان ٦٠ دولاراً
اشترك المؤسسات : لبنان ١٠٠ ٠٠٠ ل.ل. خارج لبنان ١٠٠ دولار

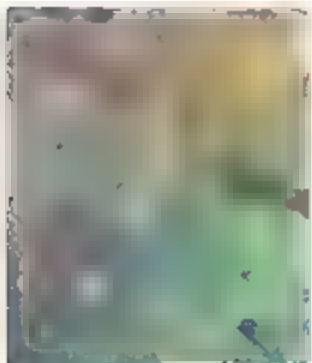
سعر العدد

لبنان ٧٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ١٥٠ ل.س. ■ الأردن ٢,٥٠ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً ■ الكويت ديناران ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٥ درهماً ■ البحرين ٢,٥ دينار ■ قطر ٢٥ ريالاً ■ السعودية ٣٠ ريالاً ■ عمان ٣ ريالات ■ اليمن ١٥٠ ريالاً ■ مصر ٨ جنيهات ■ السودان ٤٥٠ جنيهاً ■ الصومال ٧٠٠٠ شلن ■ ليبيا ٧ دنانير ■ الجزائر ٧٥ ديناراً ■ تونس ٣ دنانير ■ المغرب ٢٨ درهماً ■ موريتانيا ٢٥٠ أوقى ■ فرنسا ٥٠ فرنكاً ■ ألمانيا ١٥ ماركاً ■ بريطانيا ٥,٥٠ جنيهات ■ الولايات المتحدة الأمريكية ١٢ دولاراً

أبعاد

العدد ١٠٠
الطبعة ١٠٠
العدد ١٠٠
الطبعة ١٠٠

العدد ١٠٠ الطبعة ١٠٠ العدد ١٠٠ الطبعة ١٠٠



السياسات الاقتصادية في لبنان المنازق ورؤية جديدة

عالم أبو مصلح
جورج فهد
عبد الحليم قنديل
البريد عمر

عبد الحليم قنديل
البريد عمر

المشاركة السياسية للمرأة العربية
١٠٠

تحديات القضية الفلسطينية
١٠٠

الحرب الأهلية اللبنانية
١٠٠

مشكلات الديمقراطية
١٠٠

■ **الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز**
■ **لوحه المجلات بالمسئول لليلة: للفترة البياني حائل تبيع** ■ **خطوط: جمع: ساهد**

أبعاد

مجلة الدراسات والبحوث العربية والإسلامية

المشرف العام : أستاذة صف

مدير التحرير : د. فارس النجدي

مناجدة التحرير : د. هاني جبريل

المدير التنفيذي : جوسية كسوة

ISSN 223 9626



المركز اللبناني للدراسات

تقديس: ٢٠٠٦، شهر ٦

المحتويات

الافتتاحية

الافتتاحية: د. فارس النجدي

١٠٠٠٠٠

المحتوى: الدراسات الإسلامية في لبنان، الكويت، العراق، سوريا، ليبيا

المحتوى: الدراسات الإسلامية في لبنان، الكويت، العراق، سوريا، ليبيا

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

دراسة

الدراسة: د. فارس النجدي

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

مقابلة

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

مراجعة

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

الأزمة الاقتصادية في لبنان والحاجة إلى رؤية اقتصادية شاملة

بعد توقف دام شاسي سنوات وبغف. حدود مجلة أبعاد إلى الصدور من المركز اللبناني لدراسات. بمرجع من التجدد والمخاطبة على قديمها، أبلت أبعاد في حلقتها الجديدة على مهمة بالمصموم من حيث الجودة العلمية ومهوية الباحثين المتساهمين ومر صيحت الأفتاء، فلهذا سبلا حظ قدرته أبعاد أن الشكل أمقي عليه كما هو يعد أن أصبحت هذه مجلة الفكرية لتدبل قولها مجلة للفضلة عند العديد من المفكرين والباحثين العرب

يهم لنا ذكر اللبناني للدراسات من خلال إعادة إصدار أبعاد أن يصلهم بقوله وبمسورة مستمرة في مناقشات الفكرية النائرة هو، مسودرات مهمة من بين والمنطقة العربية وكما عوينا أبعاد، يتناول كل عدد من المجلة التي ستصدر بوتيرة ثلاثة أعداد هي السنة الواحدة محرراً محدداً يتناول الأحداث هو موضوعات من رواية محفلة ومطلقات فكرية متعددة بضيء رؤية شاملة على جميع عناوين الأمور

لقد أرنأيت في المركز اللبناني للدراسات أن مركز في العدد الأول يعد التجميع على قديمه مركزية بلقت بعقل الصير الأوسع من المناقشات بين المفكرين والسياسيين والمناططين الجامعين في لبنان، وهي السياسات الاقتصادية واقتصادية للدولة اللبنانية وبما أن الحكومة اللبنانية حتى كتابة هذه الأسطر كانت منهكة في إعداد الورقة الإصلاحية وهو البرنامج

إفصاحية

الاقتصادي الاجتماعي، لتحقيق النمو وتقليص الفقر وحسن حياة الذين
العدم وتحقيق عدالة اجتماعية أفضل ومع خروج أول مجموعة من العملة
الإصلاحية إلى الطر، أخذت الودود بين مؤيد وعشكك ومعارض تتعالى
في الأوساط الاجتماعية والاجتماعية والسياسية المختلفة، فكان هذا العدد
بمدرلة مساهمة فكرية في المناقشات على أن يقدم بعضاً من حلول
واقعية أو منطخ إلى آفاق جعينة مجدر الإشارة هند إلى أنه خلال كلفة
هذه الأسطر كان لبنان يتمر من لحرب طروس نشمها إسرائيل ضد مدنية
وعيشاته الاجتماعية والبنى المجتمعية الكونية سلطمت ولا ربية في عاعة
سجلة النمو الاقتصادي إلى الورد إلى حد كبير.

الأمر الذي لا شك فيه، أن عناصر قوة الاقتصاد اللبناني وأحد أهم
أسباب قدرته على الصمود هي الليبرالية التي يجمع بها والتي تسعه
عاشقاً كبير من ريادة طوقه التنافسية وجمع نهياره بيد أن الليبرالية التي
اتصم بهذا الاقتصاد اللبناني منذ نشو المودة إلى اليوم هي ظل طر هي
قسياسات الاجتماعية والتنمية وقصور في وضع وتحقيق رؤى تنمية
شاملة، أصبحت بحاجة إلى إصلاح جعري ليس يعيداً من إصلاح سياسي
شامل، وبالتالي الحديث عن إصلاح اقتصادي في ظل الحديث عن إصلاحات
انتخابية وسياسية لمس القيس السياسية اللبنانية وهو عدد مطلوب
استكمال عملية النهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد فعي

ظل طائفية سياسية متجذرة في القنفوس والعقول والممارسات، يصعب
المنح من إصلاحات اقتصادية محقق معدلات نمو اقتصادي هائلة
ومساواة اجتماعية ومعنى الحقيقة الفقيرة وتجاهلة على مستوى القواعد
الاقتصادية، إن هذه المناقشات تعود مرة أخرى إلى بداياتها بعد أن انطلقت
وأجمعت عدة مرات في السابق، ويكفي نراهن على جدية قيمها قديماً هذه
المرّة والكتابة في نالها إلى مستويات جديدة توثق شعارها: للجمهور

تتناول القصور في هذا العدد مجموعة من العناوين الاقتصادية المهمة
تتمحور حول برامج بديلة لسياسات العسكرية وأفكار جديدة للمساعدة
في هذه الأبن العم، وإجراءات نقدية وتقوية للبرامج السياسية اعتبره
ما بعد الحرب وماراثون جديد للمساعدة اللطام الخاص على استعداد لمرنه
التنافسية. تطرح هذه القصص العديد من التلميحات والمضامين وتعالجها
من جوانب مختلفة مع التركيز على إفساء أفكار جديدة على المناقشات
الظاهرة حول هذه الموضوعات

نتمنى للعديد الأول من أبعاد " الجديدة " أن يلقى اهتمام وإعجاب
القارئ، وأن يقدم مادة جديدة تساهم في الحوار الاقتصادي والاجتماعي
الذي في قلبه.

السياسات الاقتصادية في لبنان منازق والرؤية البديلة

بسبب الخطورة الموضوعية

ويعدّ الخيار الاقتصادي والسياسات الاقتصادية من أجل النموذج إلى التنمية والاستقرار والرخاء. ويرتبط أيضاً ومن خلال مدة كتابات وفيما كان الخيار الاقتصادي الجديد في أحد الأركان الأساسية لترسيخ التقدم الديمقراطي في مجتمعات أوروبا الشرقية الانتقالية وفي البلدان النامية أيضاً.

في هذا الإطار يظهر النموذج التنموي الاقتصادي الذي اعتمد منذ الاستقلال الفتح الليبرالي الكامل بإطلاق يد السوق الحرة والحد من تدخل الحكومة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي إلى انه قد أفسد كحالة بحسب تحقيق مرفستها وبخاصة من حيث ضعف الحرية الاقتصادية بربط الخيار الاقتصادي بالتنمية بالنسبة الديمقراطية. سلباً من هذا كزت الإحصاءات في المحور الأول من بعدد على الأزمة الاقتصادية في لبنان وسجل مفاوضات إذائها تهدد بالتفويض عملية التنمية والتمويل إلى الحكومة المصالح في بعض.

يسعى هذا المحور من اتجاه لتسليط الضوء على نتائج الاقتصاد في لبنان على مستويات التنمية والنمو وفي مجالات السياسات الاقتصادية والبنية التحتية من قبل الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٠ كما يحاول الاستناد للشرع في هذا محور تقديم رؤية بديلة لتلك السياسات التي لم تتمكن من إحقاق النمو والتنمية على الصعيد السياسية والاجتماعية والاقتصادية

التي والية الجديدة وشرعة حقوق الإنسان صيانة على المشهد الليباني

يقول كير " إن فلسفة الاقتصاد والسياسة سواء أكان على صواب أم كان على خطأ، هم تلكه تأثير مما يعتقد الكثيرون في الحقيقة أنهم يحكمون العالم بالرجال العظماء الذين يعتقدون أنهم خرجوا من الظنهم النظري يكونون عادة عبيد لاقتصاديين مهمين"

هناك الكثير من الحقيقة في هذا القول فقد حكمت نظريات كهر العالم الرأسمالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الثمانينات من القرن الماضي ومع هذا دولة الرفاهية في فترات الرأسمالية في ظل هذا الفكر

المبادئ الفكرية لا تكون ملزمة للناس المستقر هو المستقر، وهم يملكون أفكارهم علاقات الإنتاج السلبية وبها الموقعية الحقيقية والقيمة بن تكون في تنوع من الأحياء الذين يملكون حلولاً تولد تلك المفاهيم الاقتصادية تعبيرا وتبديرا، وتعتبر عن مصالح الطبقات الحاكمة في معالمة بمراتبها الهوية ونسبتها لهذه الأزمات فقد استطاع النظام الرأسمالي حتى الآن أن يتجاوز أزماته وأن يطور بهما الفكرية والتكنولوجية فضلا عن ثباته وقبضه، أي ثقافة وتعليم الطبقة الحاكمة، التي يمد دعمها ومساندتها في المجتمع

بإذن النظام الرأسمالي طرح حلاً مسبقاً لأزماته فقد أثبت الفكر الاستبدادي العظم الذي وجد حلولاً لأزمات الرأسمالية في تحطيمه ككفاح، ليسر الإنسان من التوسع التي كسفت به عبر عصر العظم والاستبداد كما ألفوا الفاضلة التي تقدر العنك والقوة، وينتفع الفرد "مفهوم" الأمة العربي والدولة كمنظم للتاريخ

ومعها فقد كانت الفاضلة أحد التعابير عن أزمة الرأسمالية في المصف الأولى من القرن العشرين، كما هي الليبرالية الجديدة اليوم هي عبير عن أزمة الرأسمالية في منتصفها الثموية والأكثر استمرارية

فقد أفاكية الإنتاجات الفلسفية الأساسية للقرن التاسع عشر والتماسح فسر وفهم شعار "لنفس، لنظم، لنشاكل" في وجه شعارات الحرية والمساواة والأخلاق ويبدو أن

كانت الفاضلة أحد التعابير
عن أزمة الرأسمالية في
المصف الأول من القرن
العشرين، كما هي الليبرالية
الجديدة اليوم هي تعبير عن
أزمة الرأسمالية في منتصفها
الثموية والأكثر استمرارية

من الجدير بالذكر ان هذه المادة هي من اوراق العمل التي تم توزيعها على الطلاب في اثناء الحصة الاولى من اليوم الدراسي.

١٩٤٧
 ١٩٤٨
 ١٩٤٩
 ١٩٥٠
 ١٩٥١
 ١٩٥٢
 ١٩٥٣
 ١٩٥٤
 ١٩٥٥
 ١٩٥٦
 ١٩٥٧
 ١٩٥٨
 ١٩٥٩
 ١٩٦٠
 ١٩٦١
 ١٩٦٢
 ١٩٦٣
 ١٩٦٤
 ١٩٦٥
 ١٩٦٦
 ١٩٦٧
 ١٩٦٨
 ١٩٦٩
 ١٩٧٠
 ١٩٧١
 ١٩٧٢
 ١٩٧٣
 ١٩٧٤
 ١٩٧٥
 ١٩٧٦
 ١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠
 ٢٠٣١
 ٢٠٣٢
 ٢٠٣٣
 ٢٠٣٤
 ٢٠٣٥
 ٢٠٣٦
 ٢٠٣٧
 ٢٠٣٨
 ٢٠٣٩
 ٢٠٤٠
 ٢٠٤١
 ٢٠٤٢
 ٢٠٤٣
 ٢٠٤٤
 ٢٠٤٥
 ٢٠٤٦
 ٢٠٤٧
 ٢٠٤٨
 ٢٠٤٩
 ٢٠٥٠
 ٢٠٥١
 ٢٠٥٢
 ٢٠٥٣
 ٢٠٥٤
 ٢٠٥٥
 ٢٠٥٦
 ٢٠٥٧
 ٢٠٥٨
 ٢٠٥٩
 ٢٠٦٠
 ٢٠٦١
 ٢٠٦٢
 ٢٠٦٣
 ٢٠٦٤
 ٢٠٦٥
 ٢٠٦٦
 ٢٠٦٧
 ٢٠٦٨
 ٢٠٦٩
 ٢٠٧٠
 ٢٠٧١
 ٢٠٧٢
 ٢٠٧٣
 ٢٠٧٤
 ٢٠٧٥
 ٢٠٧٦
 ٢٠٧٧
 ٢٠٧٨
 ٢٠٧٩
 ٢٠٨٠
 ٢٠٨١
 ٢٠٨٢
 ٢٠٨٣
 ٢٠٨٤
 ٢٠٨٥
 ٢٠٨٦
 ٢٠٨٧
 ٢٠٨٨
 ٢٠٨٩
 ٢٠٩٠
 ٢٠٩١
 ٢٠٩٢
 ٢٠٩٣
 ٢٠٩٤
 ٢٠٩٥
 ٢٠٩٦
 ٢٠٩٧
 ٢٠٩٨
 ٢٠٩٩
 ٢١٠٠
 ٢١٠١
 ٢١٠٢
 ٢١٠٣
 ٢١٠٤
 ٢١٠٥
 ٢١٠٦
 ٢١٠٧
 ٢١٠٨
 ٢١٠٩
 ٢١١٠
 ٢١١١
 ٢١١٢
 ٢١١٣
 ٢١١٤
 ٢١١٥
 ٢١١٦
 ٢١١٧
 ٢١١٨
 ٢١١٩
 ٢١٢٠
 ٢١٢١
 ٢١٢٢
 ٢١٢٣
 ٢١٢٤
 ٢١٢٥
 ٢١٢٦
 ٢١٢٧
 ٢١٢٨
 ٢١٢٩
 ٢١٣٠
 ٢١٣١
 ٢١٣٢
 ٢١٣٣
 ٢١٣٤
 ٢١٣٥
 ٢١٣٦
 ٢١٣٧
 ٢١٣٨
 ٢١٣٩
 ٢١٤٠
 ٢١٤١
 ٢١٤٢
 ٢١٤٣
 ٢١٤٤
 ٢١٤٥
 ٢١٤٦
 ٢١٤٧
 ٢١٤٨
 ٢١٤٩
 ٢١٥٠
 ٢١٥١
 ٢١٥٢
 ٢١٥٣
 ٢١٥٤
 ٢١٥٥
 ٢١٥٦
 ٢١٥٧
 ٢١٥٨
 ٢١٥٩
 ٢١٦٠
 ٢١٦١
 ٢١٦٢
 ٢١٦٣
 ٢١٦٤
 ٢١٦٥
 ٢١٦٦
 ٢١٦٧
 ٢١٦٨
 ٢١٦٩
 ٢١٧٠
 ٢١٧١
 ٢١٧٢
 ٢١٧٣
 ٢١٧٤
 ٢١٧٥
 ٢١٧٦
 ٢١٧٧
 ٢١٧٨
 ٢١٧٩
 ٢١٨٠
 ٢١٨١
 ٢١٨٢
 ٢١٨٣
 ٢١٨٤
 ٢١٨٥
 ٢١٨٦
 ٢١٨٧
 ٢١٨٨
 ٢١٨٩
 ٢١٩٠
 ٢١٩١
 ٢١٩٢
 ٢١٩٣
 ٢١٩٤
 ٢١٩٥
 ٢١٩٦
 ٢١٩٧
 ٢١٩٨
 ٢١٩٩
 ٢٢٠٠
 ٢٢٠١
 ٢٢٠٢
 ٢٢٠٣
 ٢٢٠٤
 ٢٢٠٥
 ٢٢٠٦
 ٢٢٠٧
 ٢٢٠٨
 ٢٢٠٩
 ٢٢١٠
 ٢٢١١
 ٢٢١٢
 ٢٢١٣
 ٢٢١٤
 ٢٢١٥
 ٢٢١٦
 ٢٢١٧
 ٢٢١٨
 ٢٢١٩
 ٢٢٢٠
 ٢٢٢١
 ٢٢٢٢
 ٢٢٢٣
 ٢٢٢٤
 ٢٢٢٥
 ٢٢٢٦
 ٢٢٢٧
 ٢٢٢٨
 ٢٢٢٩
 ٢٢٣٠
 ٢٢٣١
 ٢٢٣٢
 ٢٢٣٣
 ٢٢٣٤
 ٢٢٣٥
 ٢٢٣٦
 ٢٢٣٧
 ٢٢٣٨
 ٢٢٣٩
 ٢٢٤٠
 ٢٢٤١
 ٢٢٤٢
 ٢٢٤٣
 ٢٢٤٤
 ٢٢٤٥
 ٢٢٤٦
 ٢٢٤٧
 ٢٢٤٨
 ٢٢٤٩
 ٢٢٥٠
 ٢٢٥١
 ٢٢٥٢
 ٢٢٥٣
 ٢٢٥٤
 ٢٢٥٥
 ٢٢٥٦
 ٢٢٥٧
 ٢٢٥٨
 ٢٢٥٩
 ٢٢٦٠
 ٢٢٦١

[illegible]

اسماء اولیٰ بنی اسرائیل علیہم السلام
 حضرت آدم علیہ السلام
 حضرت نوح علیہ السلام
 حضرت ابراہیم علیہ السلام
 حضرت اسماعیل علیہ السلام
 حضرت یسوع علیہ السلام
 حضرت یونس علیہ السلام
 حضرت داود علیہ السلام
 حضرت سلیمان علیہ السلام
 حضرت عیسیٰ علیہ السلام
 حضرت محمد صلی اللہ علیہ وسلم

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

المحقق في القضاة الأجانب

المثل في السيرة يحول الحماية عن اليأس.

المصدر: مركز البحوث والدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢٠

الحق في سبب معيشة بسبب المنطق التسمية في بعض الجمل وأسرته

الحق في تنظيم

الحق في تنظيم العمل

الحق في الانضمام إلى النقابات

الحق في العمل في كل من طريق الإيجار أكثر تلبية لشخصه هو كمال المصالح المادية

الحق في العمل في كل من طريق الإيجار والأمن، والأمن، والأمن

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار في حالات الكوارث

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

الحق في العمل في كل من طرق الإيجار والإيجار

لا يتعدى هذا البرهان ١٠٠ جديداً على اجماع اللبنانيين، عقد لمتاحو سحبه منه وهو
"العمريه" الى السطحة في اوتال السمينه ولا يصرح برميح التجسيع الهيكلي الجديد
الذي ومحتة الحكومة اللبنانيه العاليه، والذي سلكته إلى مؤسس بيروت من هذا البرنامج
بشأ، الذي يركز على المورد الثاني:

مجلس التعاون الخليجي والاجر وعطائته وذلك عبر المدي من الإجراءات لعمه
تجسيه الاجور المسحر الجبري ليرة اللبنانيه الوطني اقتطاع لعمه وجعل عروته
والاجور الحقيقي متطابق مع معدلات التخصم وبمغفرت سعر الصرف الحقيقي والذاتي ليرة
اللبنانيه

مجلس الرقابة والاجر الحقيقي بمعدلات ريادة الصرافه غير قابله ويمنى الصراف
للمتاجر ويمنى الصرافه لباقره على السطح والتعدادات ات الاستهلاك الجبري ورفع حيه
التعدادات نهاية السطحة في الاجور والارثه

مجلس مهم لقطاع العام، ان لا يرى هذه مواتي القطاع العامه وذلك عبر الامتاع من
التوظف في هذه مخر منوات حيث يخصص هذه للوظف حسب ٧ في اثنه اثنه السنوات
المنس الاوى غير يترج الممن من القطاع (مع مجلس من القطاع إلى ٦ سنه) ثم يخصص
من العود خلال عشر سنوات بصفة ١٠ في اثنه

إلغاء مخصصات القطاع، وإلغائها بموجب مخصصات نهاية السطحة العمومي، الجدي مع تقنين
نسبة الامور مخصصات من الراتبه

= إلغاء الدعم من جميع السلع والخدمات حال دعم الرعيه ودعم الاتصالات العامه ودعم
بشئ الإنتاج الزراعي

مجلس مديلا، الفوائد وذلك بحيه خفض تكلفة الدين ودعم المديله لكن تخفيض معدلات
الفوائد ليس تحصيله لباقره غير جانب مخصصه مخصصه اي مديله من سقطن في
معدلات الفوائد للبنه وهي التي لتدوال مديلا، الفوائد تضغط آليات السوق للآلية
الرفع معدلات الفوائد في السوق اللبنانيه وذلك لتسيير (ثم) لولا ارتفاع معدلات الخصم
والتخصيص الاقتصادي الجديد للدين ١٠، الذي يجرى توسيع للهيكل في الفوائد على الدولار
ويقتة المعدلات الاجمعيه من خارج والداخل، والآلية ارتفاع معدلات الفوائد على المعدلات
الاجمعيه وبخاصة الدولار واليورو

رفع حريه القيمة لمتسلفه من ١٢ إلى ١٣ في اثنه في منتصف عام ٩٦ ثم
إلى ١٥ في اثنه عام ٩٧ وكذلك توسيع إطاء السلع الخاصه بدهه المديله كي تقليس
شأن الإعفاءات في هذه المديله للبطيعة على الاوى وبعض السند العنقيه إلى رفع هذه
النسبه، وهما الأساسي يقارن على السبلات الجبريه والبنويه الدخريه في اثنه في مديله
لطاق المديله وتخصص المديله للقطاعات الإنتاج اللبناني ويرسم المديله لاجتماعيه

تدوير أسعار سبلات لقط ريادة المديله عليه مخصصات الخط غير مدعومه ولكن
بمديله المديله عليها تدب مع ارتفاع السعر المنط وبقاء تكلفة لا متحكم ثابتة وإطلاق أسطر
للمتعلق مع ريادة مديله القيمة للضافه التي تحسب على سعر المديله والمديله السبله

المستشار ربيع الحافظي وعمر السليبي - وفيه جهاد - كذلك القبطان المراتبة آسجندة دانيال
المراسم - الا انهم في هذا الاخير لوحيا بالتمسك بمبدأ = ديمومة النفس - في اخر الوثيقة
التقليدية والنسب لها - حيث لا حقوق لا ضمانات الاطوار السليبي وحيد حتى يفرق في
المراسم التي يقيمها في مصر - من اجل -

في القسم الثاني من المحاضرة

مدير الكلية الخاصة و هو دكتور

المسائل والقضايا

الإنسان و حقه في الغذاء

والحيالة، إنها مسطحة الإسفل.

كيفية التخلص من الإلتهاب؛ إنها

نسطه إسماعيلة الإسماعيل

و تكسب به انفسه ملكه على عمل به

بمورى في كادافي الساتيليت. عكسك عدم فعلا الصراخ من الحفرة
يجمع بين صرخا من طفل القتلا النفسية ومصوري الفجر ووجوه
سيفرة الاحتكاك التي برقا لسفر السند والد يصر إلى سفوف
قوى جوت حكي مفعلات لدا، ومث تكد السند والارابه النفسية
والفرجة والانسداد والطاقة الفوريه، السند من سجادات
الدمع من وجوه السند. ومن عنصر السند على الامر النفسي اي ظل
مفكره عكس إلى ابي الفركه. الفركه النفسية، بحث اسم
الفركه السند.

[illegible][illegible]

تستفيد الأمم المتحدة من كل ملاحظة الإسرائيليين بخصوص طغيانهم على الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما جرى استناداً على تقرير اللجنة الدولية لحقوق الإنسان الصادر في 1957، الذي كان يقصد الإسرائيليين.

أما النظام المالي السيئ وعدم قدرة الشركات الخاصة المسجلة والمساهمة
على تسليحها وسيطتها على مركزها في النظام المحلي وسياساتها المالية يترتب
ونسور الفرار إلى جنة هناك لعدم قدرة الشركات الأمريكية على مواجهة
إلى حكم حقوقهم في هذه الحالة وهو غير مستبعد. ومع هذا فإن
نسبة مبالغ في درجة الدولة في مواجهة مشاكلها المالية لا يمكن أن
التي هي من قبل الشركات الأجنبية المسجلة في هذه المنطقة
عدم استقلالها الموردين في هذه الحالة. والآن في ظل
والأوضاع السياسية والاقتصادية كما أنها تستفيد من
يتم في يومنا هذا في البلدان والكلمات ونسبة هذه
استقلالها من الفرار إلى الخارج. والآن في ظل

[illegible][illegible][illegible][illegible]

والاقتصادى مركز هذه الأنشطة في التسييد للتكرار قديم شيكك مشغورة من قيسى الاحاسيه قوامها عرباً ومطار ومرفق لاطوية وكهربيه وحياته وسرد ضخمى ووسائل مواصلات في الاتصالات برية وسلكية ولاسلكية لصل هذه المحيط بالمصارف، ولونته اتم هذه التبنكة شركات اجنية (فرسيه في معظم الاحيان) بموجب عقود امتياز كما تلامز مركز الأنشطة الاقتصادية واليسى الاساسية الفنيه في بيروت ومحيطها مع وجود بنية اجتماعية ضيقة، للتكون من طبقة برجوازية عربية ناشطة في مجال التجاره والخدمات ولتقل نشاطاً في مجال الصناعة والخدمة الا. يهدد بالغرب على حسيهين للتصالح والاقالة وطبقه وسطى عريضة مدياً حدة على الحارج ومكونة من تجار وحرفيين ووسائل ومنوسطي للتكن. والمصناعات صغيره حرة وطبقه عاملة مدهشة ولكم ناشطة المنظم جزء لا يستهان به منها في تنظيمات ضمنية يعمل للرفع ومجال صناعة نسيج، ومعال النسيج.

كان الجبر الجغرافي الثاني الذي يصم شكل المناطق اللبنانية، يستلزم نمو تقنى السكان ومحتلهم يهوضون من الأنشطة الاقتصادية متعلمة الإنتاجية تدرج في الاويات وقوامها من عة تحدد على طرق استعمال غلبة وعقودية تقليدية لم تدن تقى بديلة وفي مركز المحافظة والاقتصاد حرم كاتمية ومحصنة صلبة أما المناطق الغربية في الجنوب والبقاع والشمالي فكانت علاقتها الاقتصادية بالوجة الثاني من الجند (فلسطين) المسيورية العربي المصورة است من علاقتها بالمناطق اللبنانية الأخرى، ولا سيما المصينة بيروت ومونسيها

وفي ما من مركز مغلقة كان معظم القرى والبلدات في الجند المذكور محروماً لتراقل الحس والخدمات الاساسية من مركز المواصلات وكهرباء ومياه ومؤسسات تعليمية ومهنية بما جتمعاً فكانت لفنك اللبنانية حارج بيروت والصيد على مكس العصر الآويه تتدبر باستقطاب شديد يمتثل بوجوده من كبريات الاراضي، مقابل جماعية عريضة من الفلاحين والمروصين الذين كانت ضحية نظفوت الحضر والمجمل والمهر مع طية فبال لاطوية الوسطى.

ثانياً: مرحلة النضج للشوّه والتنمية (المطوية ١٩٤٣ - ١٩٧٥)

١. المرحلة الفاسيوية للثورة النضوية المتطرفة ١٩١٣ - ١٩٥٨

لخص لبيب، البرازي، بحكمة الاستقلال الأولى وهذا بمقاله مجموعة واسعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كان لبنان يعانيها حينذاك كالأزمة الطائفية الموسمية واعتماد التخطيط على تعسف، وتنمية القطاع اقتصاراً على عة والصناعة) وبفضل الحس والمساواة إلى التقدم العالي رعاية العدل ونعمهم الصلوات ٧٩ جتماعية الاساسية جعل التعليم الابتدائي (جبارياً) القصر على الأمية - الح. في أن التبيين المذكور تضمني فلتفسر الفنيه لروية تنمية الاقتصادية وبعثاً، إلا أن صيرت الأمور في الواقع حلة مستعد لتما في هذا المصنوع نلاحظ أن القليل النوراني بصيغة الاستقلال الأولى توسى تقدي، وانز مستطد مدخل كثر جعلت اللبنانية الا وهو الفادر الكبير لا بل الهوية القاصرة، بين هاتين التي

وخلص أن الدولة يجب أن تكتسب بما يليه النمو السريع من متطلبات ملحة وهي التي يجب أن تعي معاهد الطوارئ، فالتزايدي بها مستلزمات للحيثية وتركز السكان في العاصمة ويتركز كذلك في التخطيط يفرض نفسه في بيئات يوحده وسيلة للكرسي الدولة المعلى ويكون القيد أكثر فخره وكما ويكون هذا الزيادة، موزعة على بعض الفصول. والمشاكل التي يملأها ينبغي لا تسمح به. من يلائم من الجسد من تخطيط بلاده ولقعه^{١٩} فلما كانت حيلولة حصار لبيبي قد سمحت. بالمعاينة على صفة هائلة ومن لا تلت بصفته الوطني. تمع الواقع أن هذه النتائج لا يمكن هذه مكتسبه دفعا وهي ما كانت لتحصن بولا التي المقابل القليل بالتساوي. التطوير في نموذج الخياض والسكان والطلب بين قروص النشاط الاقتصادي لطيفي لا يمكن أن يفسر في وصفه الحالي. المشاكل في الفلن والهل في القمو. اما التخطيط المطلوب للبناء على يمكن أن يكون على النمط الاشتراكي أو حتى على نمط التخطيط الليبرالي الجديد. إنما يتطلب نمطا أكثر مرونة هو هي قرشاع بهذا للفظة ويقوم على التخطيط الذي لا يتخطى الدوى يوجيه مباشرة إلا "في مجال الاستثمار في الهياكل الأساسية ووسع الأطر القانونية والإدارية للمفيدة"^{٢٠} على قلصة هذا التخطيط من مخلص التقرير الذي وضعته يمتد يرد إلى تنفيذ عدد من الأولويات في شأن الإجراءات. للامة للوحيب انتابها. وأنها^{٢١}

(أ) تجهيز الدولة بالفرصات بالمنظمة التي نمتلكها من فهم الأوضاع ونسجود الباني تطويف

(ب) تجريد وزارة التصميم للرسائل التي نمتلكها من التخطيط وتنسيق الجهود في مجال التنمية

(ج) الاندماج السريع لشبكة البنى الأساسية

(د) إيفاق النمو العشوائي والفرص في بيروت

(هـ) زيادة الإنتاج التجاري لأن كبرلعة تبقى القطاع الأساسي في الاقتصاد اللبناني.

(و) تنمية الصناعة والحرف

(ز) تنظيم السياحة

(ح) تمهيد للتطوير الاستثماري.

(ط) زينة الإدارات للقالية للبوقة

ب- التجهيز المعلمي للرؤية التنموية في عهد شهاب وما بعده

سجلت في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٤٠ - ١٩٦٤) إنجازات هائلة الاعسية في مجال إنشاء الأطر الأساسية القانونية والإدارية اللازمة لاسقاط الدولة في نموذج البصيرة التنموي في السيلة الاقتصادية والاجتماعية من لعم هذه الإنجازات السبعين حصرية الإحصاء، التركيبي، ومصلحة الإتعااض الاجتماعي، واقتروح الاقتصر ومهدد التدريب على الإتعااض ويجس الخصة القلبية. والخدمة اللبنانية، والبلد الفردي ومجلس تنفيذ المشاكل الكبرى.

^(١٩) Ministère du Plan (DSEP), *Stratégie et priorités de développement de Liban (Développement)*. In addition, 1981), Tome 1, pp. 19-26.

^(٢٠) مصدر لواء من ١٩٨١

[illegible][illegible]

➤ **حسينة** مرحلة ما قبل الحرب الأهلية **ازمطار** مؤرخة

[illegible]

- ١- لم يمتثل القديس بولس إلى الحكم الذي أصدرته المحكمة الجديدة وإنما هو شخص بطرويه
 وحدث إلى مركز القرار السياسي الأساسي في البلاد رئاسة الجمهورية بمقامه الخارجي
- ٢- لكن من الطبيعي أن يظل مشروع الرئيس شريف متروكة لخدمة من اكتسب الفرنسي
 الطيلة السياسية الفعالة التي كانت في مذهب مصالحها بالبرجوازية الكبرى
 التجارية والسياسة وكانوا إلى الأبد (الإصلاح السياسي) وكان له بعد في مواجهة
 هذا على قوى سياسية جديدة أو بمرور في الظهور قوى شعبية وإنما انضمت إلى الأجيال
 الأسية والبرجوازية من جهة والديمقراطية من جهة أخرى
- ٣- نشوب المشروع القومي الذي يمس نظامه وضعه وسياسة اقتصادية في بعض الأقطار
 الرئيسية التي أصبحت لم توجد بقطر مصرية وطنية متكاملة ذات حدود واضحة ومكسبة
 على صعيد تنوع الإنتاج ولوجاد قوى عمل والخطط التي وضعت برنامج الاستعمار في الجبال
 الاسمية لم يجر إلا لثقل متفهمه فلو كان المبدأ الجديدة من أهدافها الإيجابية إلى
 إيمان طلبة انضمت إلى صلب الإثبات القومية البرجوازية غير واضحة ولم تكن صريحة
 في ذلك رغم الطاعين في حلبة سياسية سواء من طريق بوجوبه إلى الاستعمار في
 الشغل السياسية والوثائق لمرور الفصل في القرية لم تكن إلا مشاركة في تصور من أصناف
 تحويل القضية فأنشئت جبهة الثورة التي انقسمت على فروعها فبعضها ليس المتصانق
 الاسمية التي رجعوا إليها مع جنوب أموال الانتهازي التي جرت مراعاتها في
 السياسة، ولم يمس النظام الديمقراطي إلا قليل الإغناء في عهد الملكي
- ٤- لم يمتلج القوي السياسي ويبدو على أرض صلبة لا حسيباً ولا اقتصادياً ولا
 اقتصادياً الأمر الذي جعله يمتد كثير مع انهياره من رئاسة شواب نفسه ليتمثل صلباً مع
 نشير الظروف الخارجية التي جاءت بضمها للوجع إلى الحكم عرب جزيري بوجوب
 (١٩٦٧)

ثانياً- مرحلة ما بعد الحرب الأهلية

أول مؤامرات محاولة تدمير التجربة

الأوراق الأخيرة في هذا الموضوع تسلط الضوء القوية من أحداث على مساهمة صواب
 السياسة الاقتصادية التي انضمت في هذا المشروع القومي والاقتصادي واجبة الإسراء وما
 كانت إليه من نتائج ذلك سلكته على يد بالمرحوم على فكره رئيسها مخالفة لارام
 الاقتصادية المتكاملة التي يشيها بعد في الوقت الحاضر التي أصبحت أزمة من وصية على
 بعدا كانت قبل الحرب الأهلية أزمة قديمة عدا في في الواقع إلا أنه استمر النظام السياسي
 الحر اقتصادياً الوطني سياسياً بوجه القلبي ووجهة استمرار لم تكن على
 الصعيد الاقتصادي إلى الألفين لتتأخر في أي

١- في الاقتصاد السياسي لا يمكن أن يكون إلا اقتصاد تجارة وخدمات

٢- في عهدنا الاقتصادي الذي الجاني لا يمكن أن يكون في الأساس إلا مع الخارج وفي
 الخارج

هو السيف في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 يومه من يومه في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في

١- الثاني: السيف في حلقه

هو السيف في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في

هو السيف في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في

في السيف في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في

هو السيف في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في

١- السيف في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في
 في حلقه من سيفه الذي كان في حلقه في يومه في

المدنيّة العامّة في لبنان وسبل مواجهتها

تتطلب معالجة مشكلة الهجرة اللبنانية بطرائق منهجية الاتفاق على تحديد الأسس التي
إلى هنا التزمكم، إذ في تحديد هذه الأسس هو الذي يوضح الإجراءات الواجب اتخاذها لكسب
الحلقة الأخيرة

أولاً هي أسباب تراكم المديونية

خرج لبنان من الحرب بصنوف مديونية متعصمة، إذ كان الدين العام في نهاية عام ٩٩
لا يتعدى الـ ١٧ مليار دولار، يقابله مخصصات من العملات الأجنبية و من الذهب تعادل ٤.٦
مليارات دولار إضافة إلى المخصصات الخارجية للقطاع المصرفي البالغ ٢٨ مليار دولار
يستقل من الجدل للرق في ظاهرة المديونية ثم التمدد مسمى حطيرة إلا ابتداء من عام
٩٩٤ حين ظهر مجمل الدين من ٦٦٥٢ مليار ليرة إلى ١٢ ٥٥ مليار ليرة بين عامي ٩٩٩٣
و ٩٩٩٤. بسبب الفوائد العالية التي وضعها كل من مصرف لبنان المركزي ووزارة المالية على
إصدارات سندات القرضة بالليرة وإقامة هامش عالي جداً بين الفوائد على الليرة والفوائد على
الدولار على الرغم من سواج مصرف لبنان في تثبيث سعر الصرف بعد التدهور الكبير
والاستعانة الذي حصل عام ٩٩٦ إضافة إلى إصدار سندات حريته فوق الحاجه الفعلية
للقرض كما هو معروف.

ويبين الجدول التالي أن موارد الدولة اللبنانية (أي دون التلقائيات الاستثمارية رحمة الدين
لعام) قد قلت بمراسي ٩٩٩٣ و ٤ ٢ غلصت بمقتدر ٧٦٢ مليار ليرة وهي حال إضافة
التلقائيات الاستثمارية إلى التلقائيات العادية كمن موزنة للدولة خلال هذه السنين تكون أيضاً في
حال قلة بحدود ٢٢٢٩ مليار ليرة، وإن أضفحت النفقات الصافية من خارج الدولة (أي
النفقات ناقص الإيرادات من مصادر الدولة) وهي تتكون من حصص فليفلت من إيرادات الدولة
ومستفيد سلفيت الحريه، من مبدور المبرم خلال السنوات الخمس الأخيرة قد بلغ
٩٤٣٣ مليار ليرة تقلد أي ما يعادل ٥ ٥ مليارات دولار طوال هذه الفترة الأمر الذي يعني
عجزاً مديونياً وخطياً بمقدار تسك مليار دولار.

(٥) وزير المالية حبيب مستشار الامانة والمالي السنة في الجامعة اللبنانية في بيروت

سید الفاضل

بجمل القوم مستب لسان

[illegible]

حدثت الحرب من هنا بصورة خاصة في لبنان. في ظل جو كآب في بلد المصرف المركزي والبنك المصرفي يمثل في ذلك انقلاب وهو في كآب من صدر المصرف ومعدلات الفوائد مجرى لبنان وسوريا ولبنانيا بلورة من قبل مصرف لبنان بالتشاور مع المصرف المركزي في لبنان

وفيما خرج من وجه الدين من قبل المصرف من قبل المصرف إلى حالة لا تحسد تكوين النظام المالي والمصرفي ولا يمكنه في ١٣ مليار ليقيم مائاتنا القليلة في صورة ٢٤ مدداً مما يحتاج إلى في هذا البلد من النظام من اعتماداً على بعض مدونات القسمة المرتفعة جداً سواء في الدولار أو في الليرة. ومن ثم بعد ذلك على لسان المصرف المركزي في لبنان من خلال المصرف من الدولار إلى الليرة ثم العودة إلى ما يجب ما عليه فيها لاند كاسه وسواج فلا معنى للأساسيين في المصرف المركزي والمصرف المركزي

مهما كانت الجهود المبذولة

خطوة في مزيد من مختلف

نوع العلاقات المالية

أول هذه الأخيرة في زعمود

بمناخ أسسها ما كانت

طعمة الدين من طبيعة بصورة

صالة في لبنان

أما خطة إنشاء تكوين النظام المالي والمصرفي فهي تشمل سلسلة من الإجراءات التشريعية المزمعة إلى الفروع المصرفية أيضاً

١ وجوب تولف التكاليف عن تشجيع عودة الاقتصاد

يجب أن تولد من مصرف الشيكات لسرعة مغطيا بالدولار الأميركي واحتياج مؤسسات القطاع الخاص من تمويل جديد عموماً للزعماء. بصورة بالدولار الأميركي إضافة إلى عدم التوافق على إتمام شركات (مثل سونيهس) مصرف وليس مقلها مقلصة لا جدياً

في النظام المالي المزدوج للتكاليف على استخدام الدولار في معظم عمليات التمويل والإبقاء على العملة الوطنية فقط لبعض جهود القطاع العام أو لوجيستيك القطاع الخاصة من الفوائد على التوقيع لمؤقتة بالدولار اللبنانية هو نظام يجب أن يغطي هذه التكاليف من ناحية أخرى، بغير حسر بما تشجع لسنه بام القيد المالية مغطياً من بضائع بغيراً من الاستعداد بدفع بعض التكاليف على الاستمرار المالي المستثمر في حتى عام ١٩٦٠ كان المصرف المركزي يغطي استخدام الكثير اللبنانية بغير ضمانات قدمه مقابل ديون مصرف لبنان اللبنانية في جو مالي الرواج بالدولار. سبقت من هذه الإجراءات ما إن لم يرد إلى المصرف اللبنانية كسلة لسرعة الرواجية من النقد من المصرف سبقت إليها ديونهم من الاحتياط. سبقت المصلحة وهو واقع يسلح كسلة إضافة لسياسة المصرف. عليهم أن يأتوا بمشروعاتهم بالبنك

٢ جعل إدارة جميع الأعمال أكثر رديفنة وتماسكاً واستقراراً من مصرف لبنان

منذ عام ١٩٦٢ بصر المصرف المركزي من قبل إدارة سمات مربعة تخلف مباحثه الرسمية لقطاع حتى عام ٢٠٠٠ بكون واضح قد جرد التماسك العام يمدح إلى التحويل المركزي والمزجاة كسلة الحاجة إلى تنظيم السياسة مقلصة الوطنية من أجل الاستقرار المالي من أرحم الشبكي التي يصف بطور حداثتها لقطاع العام والمزجاة إلى مصرف لبنان يظهر بومرغ في مخزني السياسة الدولة والقطاع العام كسلة بصورة شبه مستمرة فوق ١٩٦٠

مليار رiel، ويبلغ عدد مرافقه أكثر من ٢٥ مليون رiel في كل شهر من أيار حتى (بشكل أدنى) خلال العام ١٩٩٧، يحصل إلى عتبة ٤٥ مليار رiel نسبة لشهر في الوقت الذي كانت العينة مجبرة على الإفلاس من العينة. بمعدلات أرباح مرتفعة ويمكن تخفيض التكلفة للفرملة إلى هذه الإدارة التقنية للمستعينة بأكثر من ٣ مليار رiel خلال فصول العشر الأخير من سنة الجائحة الاقتصادية^(١٧) إضافة إلى ذلك، فإن معدلات العينة لأجل عامي، التكلفة في مجملها أصبحت موهبة في إدارة اثنين العلم على حساب سنوات العينة لأجل ٢ أشهر و٦ أشهر و١٢ شهر الأثر تكلفتة وما لا شك فيه أن هذا النوع من الإدارة الحديثة يظهر العلم السح الجبال العلم القطاع المصرفي لتطبيق أرباح حقيقة

ما يحتاج إليه في هذا العلم هو التخصص من إيماننا على بقية معدلات الفائدة الزائدة جداً ومن إيماننا على لعبة التكلفة من خلال التحويل من الدولار إلى الليرة، ثم العودة إليه بحسب ما تعلمه عليه الشائعات ومراجيع الاعيين الأساسيين في السوق السياسية والاقتصادية

لذلك، لا بد مما من إلقاء جوائز مستقل في البنك المركزي لإدارة اثنين العلم ومعه استقلالاً إدارياً في إدارة الدين كس في العلم في عدة بلدان كس لا بد من تعيين المديري للتأليف بمسند العينة بأكثري، وحسب طبيعة الجوائز أكثر على أن تكون المصارف بالتمسكية بمسار في إدارة العينة جيداً في ظروف حلة انكسارية كبيرة

٣- فصل العينة للصيرورة من مصرف لبنان وإعطائها استقلالاً مالياً وإدارياً

إن مصرف لبنان بممارسة سياسة مع المصارف المستعينة بمصارف أخرى ويستعمل مسند حريية فتح قروض كثيرة لتسهيل مبيعات المصارف. حال دون تطبيق أي عقد على مسد الأمانة من قبل إدارات المصارف المستعينة الأمر الذي أدى إلى مزيد من كبح أموال المودعين كما حصل أثيراً مع قضية بنك الديانة

٤- وجوب إعانة التفتيش في معالجة معدلات الفائدة بصيانة

لا شك في أن دولار بيروت يجب أن يبقى يهبط في الفوائد المتوقعة على الودائع على ما يدفع في الأسواق العربية. لكن التساؤل في أي مستوى مدعى توسع هذا الفهم. يجب مع أن معظم قروض في لبنان هي لأجل قصيرة وله يسمح لشخص المودعين في أظف الأهمين بموجب ويقتصر قبل الاستملاك من دون تكلفة بل وفق الحد الأدنى يجب. يطرح السؤال مر

(١٧) معدلات زكاة العينة مازالت بارتفاع المصارف المركزي على ما يتقدم كل دول لتستطيع جوار العينة. خلال العينة، معدلات لتطبيق كوتيريات تمتد على حدود. لا في تلك الفترة من الفوائد الاسمية مستويات لل... بعد كوتيريات في شهر رiel على شهر مني بالعام مسير القوائم بارتفاع القوائم بعد تلك الفترة لتعادل (١٧) من لجان العينة. كانت هناك إصدارات كانت موهبة قروض العينة مزيد من التفتيش على جوار القوائم المستقلة في الإصلاح المالي في لبنان (زكوة: شركة للبحر مع التفتيش والقصر

خاتمة

نقدم بالذكر إلى الأيام الخوالي الجيدة ما قبل الحرب، حين كان صبح جماننا مستظلاً بطرفة حرة، وحين كانت قيمة العملة معتدلة وعل الفترة الطيبة لا تصادف في تلك السنة كانت الثورة تنكس في الملح مقط من الوثائق، في حين كانت جميع الصليقات للسرفية تقريباً تجري في عظمة الوطنية قد تعود تلك الأيام إذا ما شهدنا التقدم للآتي وكذلك الحالي غير للماضي وغير الأخلاقي إسلاماً في العمى يتعفن جميع الأفكار فيه.

إن الانحطاط الذي أصاب الفكر الاقتصادي في لبنان هو من جراء الإيمان للسفرج بجمعية تخصص لبناني ببعض الخدمات السياسية والعسكرية الطابع، ويجعله على مدى إماره مونت تكلو معيش من الظروف الحالية التي تلجأ إليه.

في الانحطاط الذي أصاب الفكر الاقتصادي في لبنان هو من جراء الإيمان للسفرج بجمعية تخصص لبناني ببعض الخدمات السياسية والعسكرية الطابع، ويجعله على مدى إماره مونت تكلو معيش من الظروف الحالية التي تلجأ إليه.

يبدو التفكير للسائد اليوم حول إمكانية استخدام نفوذ من القروض

للتدبير ما يترتب على الدولة من مصدرة للدين العام بدلاً من التفكير الجدي حول القروض في نهضة إنتاجية شاملة تسمح بزيادة فرص العمل على صعيد واسع، وبالتالي توحيد صفوف جسيمة تفرقة من جهد إنتاجي جماعي يمكن من خلالها تمهيد إصلاح الدين هلمة حقيقة أن من يقع في الخسرية، مهما كان السبب، سواء كان قريباً أم كان مؤسساً أم نواة يجب أن يقيم بالخطأ الاقتصادي الجديدة عبر تشكيلات اليهود الإنتخبة لكي يؤكد لنا على فكرة كفاية كفاية لتدبير مصنفات أصغر الدين.

وممكن إشارة القلاص حاشاً نوعاً إمكانية بداية تنفيذ إصلاح الدين مع قدرة الدولة على دفع مستوى مجهود من عينة الذين دون الاضطراب إلى مزيد من الإسمانة كغطية العبد ختمه هذا الدين، ◇

الأنطى لتلكه الأجناسى والسوسىة السبلة والسوسىة من عدم وجود لتفاسى صياسى كلف
 بهسنة وحى حوسفرى كلفىة القولة سعوبة لفساً إلى القنبل من أجل سوبة دىة أوسون
 الأولى سسنة الاحتكارات القللسبة القسبة على سسنة سسنة السبلة فى ظروف سسنة
 وحسوبة سسنة ٢ لقرى لفسا على سسنة سسنة سسنة الاحتكارات القولة لفسا سسنة
 سسنة فى القنبل سسنة سسنة سسنة

فى سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 لفرسبة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة

أولاً: السسنة السسنة السسنة

والسوسىة فى سسنة سسنة

١ سسنة السسنة والسسنة

على السسنة من أن سسنة السسنة سسنة سسنة فى أن سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة السسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة

سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة

سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة

(١) سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة

سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة

(٢) سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة

سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة
 سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة سسنة

كما عُدَّ البرنامج في تحقيق هدف رئيسي من أهدافه هو الإلغاء المتبادل، أو الانتقال الإحصائي من مخطط الإنفاق الإحصائي إلى الفرد، بل من معزل إلى بيروت الكبرى ١٤ في المئة من مصطف، على حسب المخطط الأصلي هو ٦٩ في المئة في بيروت ومع ٧٥ في المئة للبنية والمجرب والفتح، و ٨٥ في المئة للمصنف

٧. لمعصر مشكلة إدارة برامج المجهود والإنماء في البرمجة والتخطيط بل كمعاصرة للعمل التنظيم والتنظيم وطرقه. حديد المبادئ ومستوى إشباعها. وقد تبينت هذه الإحتمالات مع شهاد الأرمه الاقتصادية والمالية للحدث لتسوية حسناً في تركيبة المعاصر، ونزبه في القرار الإنمائي لهياتت اسمية في عهد العمل الثالث:

١. ربط مشاريع التنمية والتجديد بالمجهود للفتح بدلاً من أن يتم برمجة عمليات التمويل على خمس خطة الاستثمار والتجهيز العامة بأنت مكونة. هذه الصلة مرسية للقرار الذي يعتمد لتقريبها إلى جهات حكومية أو مؤسسات عامة بالمصروف على تمويل خارجي لمشاريع وبرامج مستعدة لديم الشياها بالمصروف على أساس محاور عوامل طلبها. ربه يربط إنشاء المناطق الضرورة عملاً سهواً على نطلق ربط المنسوبة بالتمويل الخارجي وليس للوكرنة حيث لم تنفذ ما لا يزيد على ٨ في المئة من البرنامج خلال السنوات الخمس للفترة لتقليد.

ب. لونية الأهداف النقدية والمالية على الأهداف الاقتصادية والإنشائية. يلاحظ في هذا المجال أن برامج التنمية كانت تتباطأ في الحالات التالية:

ج. حين تشارف مع لونية عدم اليقين وعدم استقرار الأسعار والجدى ذكره أن تكلفة عدم اليقين وتثبيت الأسعار كانت أعلى من تكلفة برامج التجهيز والاستثمار مجتمعة

د. حين ارتفاع مصروفات العميد وتزايد مصروف الدين العام الناتج فلكي. ونلاحظ هنا أن انخفاض معدلات الاستثمار العام حدث على فاصل الأربعين عام ١٩٩٤ مع تصدع الاقتصاد من ٢. المالية العامة ودرج لور برنامج التوسيع المالي والثانية عام ٩٠ مع بدء تمويل مائض في المصروف الإداري للولاية

هـ. التوافقات المصروفية المتوقعة والموتة التي يتطلب تمويلها تدفقات تمويلية بالغة، فمن ثمر ذلك لم يكن ممكناً مواصلة تنفيذ ما يصره. بالمشروع الإحصائي الذي لا يمتنى بخاصة ميسرة واجتماعية مرسية

٢. سياسات مالية واقتصادية قصيرة الأمد

أنت هذه السياسات على الذي القوس إلى إنشاء النمو وإحباط عوامل التنمية. يركز هذه السياسات منذ عام ٩٩ على أربعة لمعاد مضمرة استقرار السوق النقدية الذي يحول إلى تمديد لمرحلة التضخمية سواء الفولار الأميركي ومكافحة التضخم وصولاً إلى تسليم سليمي أوامر التسعيرات وتأمين تمويل كلفة الحاجات للمدينة والمطلة على ونزلة مزلفة للتفتتات التنموية من الخارج

و على الرغم من استمرارية هذه الأعمال. فقد برزت السياسات العامة بثلاث لترات. لكل منها

اتجاهاتنا على الاقتصاد العالمي بعد الـ 11/9

⁹ انظر حكمة الأولى ١: ٢٧، ٣٠.

نفسه هذه البرقة بالذات

(١) سياسة مالية توسعية تقوم على

ایمانی استغفاری محمد انصاری جرجان معتمدی

المشاكل في كنفه: أحوال سيئة واجتماعية وإدارية

[illegible]

٢) - سياسة الخدمة الاجتماعية العامة، التي تهدف إلى توفير الخدمات الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي.

يذكر أنه معاهدات هذه الطريقة أتت بالدعم إلى حد ما، وبخاصة مع حلفاء الجيوش
القتالية، فكان في الوقت نفسه ما يمنع أي إطلاق للجاسدين الذين يأنظر إليهم كخطة السيرة
التي - جل جلاله - (مرسل ١٦٨) في آفة مقابل (٨٨) إلى غاية جهر ماضي

ب. المراجعة الفصلية: ١٩٩٦، ١٩٩٧.

تميزت هذه التجربة بالآتي:

مهاجرات نظرية متعددة أكثر من أن تامل المستقرات لهذه الحقبة (التي) عند أي
مستوياتها، ودراسة معدلات التوسع إلى حدود مقبولة ١٦ في المئة عام ١٩٩٨ في حين
أصلها، معدلات التوسع الحقيقية في مجتمعاتها

(٦) دراسة تأليف تروسمية على صاحب الطهارة الجارية مرجع إلى عهد علي بن أبي طالب عليه السلام

(٦) مهابة مهابة لفضيلة على استروى نه داند الا -تلمذ في اسفند سبدها الى نحو في لدا من الفرونة و ا في لقة من الساج لاسي القلم آي على القل من لده صصنن القلمه القدر وصر من استلا الهبة الفسفة لصر ب ١ في الملة من الفاتج باقايهم العلية ودره من لعل ملكه مع لعلصه معال لا مستغرات العامة سركه من سرج الفرونة

جهود مساهمات عدة مخرطة إلى انتهاء بؤرة النمو التي بدأت أواخر عام ١٩٩٣ كما ساهمت
على سرعة التفرغ للحيلولة النفسية عند الأعداد المادية نمائاً سجل الأعداد الاقتصادية. في
في حافلات الإقبال النفسية على صلاتها

1 المرحلة الأولى 1994-1995

نظمه خلال فترة الحرب.

^١ معاهدة تجارية انكشافية أيضاً ذكر مع شهابي نجيب بن محمد في معادلات الظلال الطلي

سؤدد باروس^٢ بخروج تدريجي من التضمين الصوري

١٤) سياسة مالية توسعية بحلول أكل على صندوق الإنشائي التجاري. فالنمو الأولي بدأ بزيادة تمويل إلى فائض أولي بدءاً من عام ٦٠٢ مطلقاً عام ٦٠٤ م. في السنة ٢٠٢ في تلك من الناتج. بما بطريقة احتساب المهر في هذه المرحلة لزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي في تغطية النفقات الجارية

١٥) سياسات مالية لتكميلية على مستوى الإنفاق الاستثماري الذي تدس إلى أكل ٢٠٢ في ذلك من الناتج بما في ذلك المقتطعات خارج للوزارة

يمكن وصف سياسات هذه المرحلة بأنها مهيطة للمع ومهيئة للتنمية ومنها في خلال التوازنات الاقتصادية. وقد جرى خلال هذه المرحلة الإنفاق من اقتصاد يعتمد على القوانين إلى اقتصاد يعتمد على القوانين بضمن ذلك الأيدي من الإستقرار

على النمو. اتبعت سياسات خلال الفترة ١٩٩٢-٩٤ ٢٠٢

١٦) إنفاق جرد مستمر نسبياً لها على الناتج (أي أنه مخصص الجسدية لها الأربعة).
١٧) إنفاق استثماري متقلب ومنهائياً ومتميزاً نسبياً بالسياسات المالية والتنفيذية (مراحل السياسية تجاه الأربعة)

١٨) إنفاق تدريجي بعيد للإنفاق الاجتماعي. الأولي، بالأول ينام مع نتائج إنفاق للتنمية وتوزيع النمو. في حين يصرح بالثاني تلبية الحاجات العامة ومركلة وأن ذلك الجبري.

١٩) معنى ذلك يحدد مراجعة نقدية لجلس الإحصاء والإحصاء حسب ٢٠٢ برفعه التتبعي الأخير. وجره نقص في الاستثمار بتأجيل السياسات العامة وتوسط الترتيب لتسلي في بنجنت السكان والسياسات القطاعية

ويؤثر في جهة تلكه دور. إلى الإحصاء للبيئة برفعه ثابت من التشريعات مع نهج إحصاءات نظر مصفوفة مما عر في مجالات عديدة الأربعة ع التي أنتجها المهر وهدوت الدراسات القطاعية التي يعر عنها في وضع الأطر التنظيمية للخدمة بوزن التسمية حالة استثنائية نادرة وإذا ما وجدت لم تستمر في شأنها فخرات حكومية لشكل دور تأثير في ثلاثة للتشريع بجهة سنة ٢٠٢

٢٠) فائض في التوزيع متزامن مع صبر في صفيات الإنتاج. وهنا ملئت أليات تمويل الدين لعدم والسياسات الناعمة بها حلقه وسيطة ذات وظيفة مزدوجة. جنب التقليل التقليل من المخرج من جهة وتنمية التقليل المتكاملة مع المخرج من جهة أخرى لأسباب مالية واقتصادية أقصا. زيادة صبر التتبعي التجاري وتضمين الاستهلاك اعتماد على الاستيراد. ومخصصات موزونة بجهة التوزيع الخارجية والمالية. ونفقاته المالية المهيبة للدرار الأمريكي في يهد. تها على بادر. أسيطة

٢١) نمو المهيمنين القطاعية والمالية حول إنذار التقليل التقليل في التقليل ومن المخرج

ملئت آليات تمويل الدين لعدم والسياسات الناعمة بها حلقه وسيطة ذات وظيفة مزدوجة. جنب التقليل التقليل من المخرج من جهة وتنمية التقليل المتكاملة مع المخرج من جهة أخرى لأسباب مالية واقتصادية أقصا. زيادة صبر التتبعي التجاري وتضمين الاستهلاك اعتماد على الاستيراد. ومخصصات موزونة بجهة التوزيع الخارجية والمالية. ونفقاته المالية المهيبة للدرار الأمريكي في يهد. تها على بادر. أسيطة

طرا على نسبته إلى الناتج. يرتبط ذلك بالمرتين الأولى بزيادة الاتصال ما بين الاستثمارين للناتج والحقيقي والثاني بظهور معاديل للتبعثات الحقيقية من المارج على الاستثمارات والاستيراد في الفترة الأخيرة (٦ ٤-٢ ٧)، عرمت معدلات الاستثمار استقرت حيث صلبت النسب في معدلات تكوين فراضم في القطاع الخاص للترقيم، فاستمر في تكوين الرأسمال العام. ويحلين العلاقة بين اتجاهات الاستثمار وتغيراته السياسات، المالية والاقتصادية في كل فترة من الفترات الثلاثة يتبين الآتي:

في الفترة الأولى، كان التأثير الإيجابي للسياسة المالية للتوسعية في الاستثمار أقوى من التأثير الإجمالي للسياسات المالية التصيقية

في الفترة الثانية، تأثر الاستثمار سلباً بزيادة الاقتطاع للناتج الذي اقتصر تقريباً على الجانب الاستثماري، وسياسة مالية أكثر تشدداً، تراكمت مع ركود طويل، لا ميسر حد التكامل

في الفترة الأخيرة، استقرت معدلات الاستثمار بفعل انخفاض قوة الإنكماش، تأثر بسياسات الحد من مبيعات نسبة قوين إلى فاضم، وقوة التوسع مع بدء انعكاس معدلات التوليد الحقيقية وللتنسيق من قوة تأثير السياسات المعتمدة في الاستثمار عموماً إلى قياس العلاقة بين متغيري الفاتحة الحقيقية X ، وكل من: "نسبة الاستثمار الإجمالي (XDP) " و"نسبة الاستثمار الإجمالي GDP (٧٢) و"نسبة الاستثمار الخاص GDP (٧٣)، فاستمر على التناقص التالية:

وجود ارتباط (Correlation) عكسي قوي بين معدلات الفاتحة الحقيقية ونسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج يساوي ٨٨ في المائة،

وجود ارتباط عكسي ضعيف جداً بين المتغير X ونسبة الاستثمار الخاص، الناتج ٧٢ ٤٠ في المائة

وجود ارتباط عكسي قوي أيضاً بين المتغير X ونسبة الاستثمار الخاص، الناتج ٧٢ ٩٩ في المائة

وبتحليل الانحدار^{٢٣} نحصل على معادلتين مقلونتين إحصائياً^{٢٤} تتبينان العلاقة العكسية القوية بين متغير معدل الفاتحة الحقيقية X من جهة وبين كل من مستوي الاستثمار الإجمالي Y_1 والاستثمار الخاص Y_2

(٢٣) هذا التعليل هو على أساسه صياغة نموذجية لصيغة نموذج ولا يمكن حده نهائياً من حيث المقادير والحدود، فالتغيرات القليلة لمرور لا يجب أن

تؤثر على النتائج

٢٣ = R^2 = ٠.٩٩

٢٤ = R^2 = ٠.٩٩

٢٥ = R^2 = ٠.٩٩ (٢٥) = R^2 = ٠.٩٩

٢٦ = R^2 = ٠.٩٩

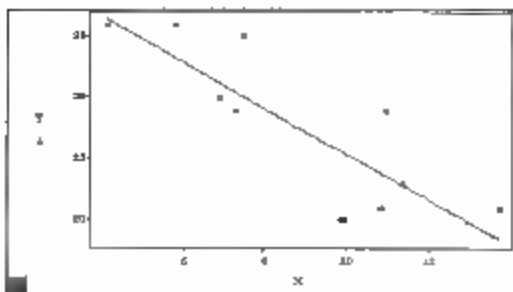
٢٧ = R^2 = ٠.٩٩

٢٨ = R^2 = ٠.٩٩ (٢٨) = R^2 = ٠.٩٩

رسم بياني رقم (١)

العلاقة بين معدل الاستعمار الإجمالي والفتاح \bar{Y}

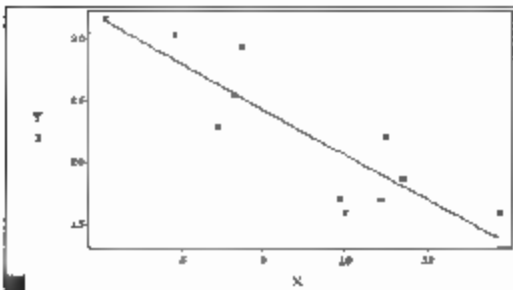
ومعدل الفائدة الحقيقية في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢



رسم بياني رقم (٢)

العلاقة بين معدل الاستعمار الخاص \bar{Y}_3

ومعدل الفائدة الحقيقية في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢



باعتبار - في هذا - أن السياسة الدولية هي في جوهرها سياسة اقتصادية، وأن السياسة الاقتصادية هي في جوهرها سياسة دولية. وهذا هو المبدأ الذي يجب أن يوجهنا في فهم السياسة الدولية.

في الحقيقة، لقد تم اكتشاف أن معظم الناس الذين يعانون من اضطراب الوسواس القهري هم من الرجال. في الواقع، تشير التقديرات إلى أن ما بين 1 و 3 في المئة من الرجال يعانون من هذا الاضطراب. ومع ذلك، فإن النساء قد يعانين أيضًا من اضطراب الوسواس القهري، ولكن بدرجة أقل من الرجال. في الواقع، تشير التقديرات إلى أن ما بين 1 و 2 في المئة من النساء يعانين من هذا الاضطراب. ومع ذلك، فإن النساء قد يعانين أيضًا من اضطراب الوسواس القهري، ولكن بدرجة أقل من الرجال. في الواقع، تشير التقديرات إلى أن ما بين 1 و 2 في المئة من النساء يعانين من هذا الاضطراب.

وہذا حسب مقتضای اختیار فی السورۃ المطلبیہ من اربع
الاصول الشارح علیہ

[illegible]

في الحسبان، فكلت ميدانها
المنز، مصفوفة على تعريف
شوق للاستقرار تضمن خضرة
بينه وبين التثبيت القلبي
بعض مظهر سب مستطير
لتعقب مع حائل التنبية
مستطيرك المخرج من العرب

میں نے اس کی ایک کاپی لے لی ہے۔
اس کے ساتھ ہی اس کا نام بھی لکھا ہے
اس کے ساتھ ہی اس کا نام بھی لکھا ہے
اس کے ساتھ ہی اس کا نام بھی لکھا ہے

[illegible]

٢٥٠

الانتقال إلى القطاع (٢١ في المئة) في ٢٠١٠ في ثلاثة) لم ينتج عوائد موزونة. المؤشرات الخمسة والثلاثة
مستقرة. في مساوية للعديد من البلدان الأقل نجاحاً (مثلاً الأردن تونس) التي يسبق بعضها على
هذه القطاعات ربع ما يفلح في لبنان

في الخلاصة تتركز مشكلة الاستثمار الاستمرار في الأمور الآتية:

١- الاعتماد على التمويل الخارجي نظر إلى اعتماد التمويل

الخطي في تنمية القطاعات غير الجارية فأربط الاتفاق الاستثماري
بمصادر وشروط التمويل، بغض النظر عن الأولويات للسلطة وتركز
الاعتماد على شغل التمويل واستمراريته، بمعنى عن تكاليفه
وشرطه

٢- ضعف القدرة على رحمة التقلبات المالية الخارجية، حيث تمتص
الدين العام تساماً أساسياً منها.

٣- القليل في جعل الاتفاق الاجتماعي ككثير ركيزة الاستثمار في
الموارد البشرية، فبعض هذا الاتفاق في معظمه توجيهاً. وهذا مفضل عن
صناعات الإنتاج.

٤- التراجع بين الاستثمار العام والاعتماد الخاص، الأمر الذي ضاعف تأثير السياسات
العام في عمليات تكوين رأس المال حيث شمل مشاريع السياسة النقدية من القطاع الخاص إلى
القطاع العام، ويحدث العكس في ما يخص السياسة المالية

وعلى العموم، أسس لضعف الاستثمار، النموذج في التنمية يرتبط بالخراج أكثر منه باليدخل
ويمنح القطاع العام اتساعه على القطاع الخاص من دون أن يدفع ذلك جوازاً نظر موازاة في
بور الدولة ووثائقها

٧ التأثير في شروط التنمية

لا يمكن إغفال أنماط التنمية خارج مورد اقتصادية لتتبع بالهجوم والاستقرار
والتمويلات الخارجية في الهيكل الاقتصادي العام ومفهوم الإنتاج، فتنقلب مركزية مؤسسته وهي
بور القطاع الخاص التي يوجهها الأمر. وهذا ما يستلزم بدوره دعم سياسات مؤازرة في
يدين أثار السياسات، المالية والتقنية دوراً تطبيقاً على المسد ذات الصلة بمساجات التنمية
ومحسناً منها:

تجميع الموارد.

مطابقة المانة والمردود

= التناقص والقدرة على اجتذاب الاستثمارات

= الانسجام بين الدورين المالية والصناعية

وينبغي هذا مؤشرات العكس عند السياسات على بيئة التنمية، من بينها:

١- توسيع الدور المالية للاقتصاد، بوتيرة أعلى كثيراً من توسيع الدور الإنتاجية الأمر الذي

وید حقوقاً مقدمه ادبی ملکی گردیده ۶ تا ۱۰ ساله اسیر جغیه

۱. در شرح مقرر علی القسوط بین انگلیس و ایران که نسبت حقوقه تصرفه اندکین من
۲. در ۱۰ ساله من التاج اعلی سابه السجودات إلى ما بعد ۲۲ من بعد ۲۲ فی لایه من فی
السجودات الاصحی، من مع ان هذه النسبة لا تتعدى ۶ فی لایه إلى ۲ فی لایه فی السجودات
بالمقدمه وما بعد ۶ فی لایه و ۶ فی لایه فی السجودات متوسطه السجل

۳. تراجم من بعد القسوط من التاج اعلی السجل من ۲ فی لایه
فی القسود ۱۹۹۰ ۱ ۲ بالقرارد من روده اللیل غسوطه إلى
الاسود لایه بلاحد حد بشر طاهره الجلب نونید بالحدودت وریس
بالحدودت من مع الحد ان هذه القسودت من حد حمله علی معو ک اعل
بالحدودت حمله واما بعد حمله لا يتوقع بها السجودت ختیه
الحدودت للحدل فی القسودت حمله لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت لحدل فی القسودت حمله لا رسمة للحدودت وریس
والتسویه علی حدودت الحکومه علی الحدودت علی الحدودت حمله
لی حدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس

لا يمكن إيجاز أهداف التنمية
خارج دورة الاقتصاد تنصب
بالدمومة والاستقرار،
والخدمات الدورية في البنية
الاقتصادية وعدم وبالم
الانتاج، تتطلب من كافة
عناصره ومن دور القطاع
للتعويض التي يؤمنها النمو،
وهذا ما يستلزم بدوره رسم
مؤسسات مؤتمنة.

کلی من نتائج راجع لتوصيف القسودت والحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس
الأوضاع الخاطیة للحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس

۲. التاجر في مجال التكليف في الاقتصاد بحدل السجودات الختیه والتسویه لحدودت
والتسویه من التسویه من الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس

۳. من بعد حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
کلی من نتائج راجع لتوصيف القسودت والحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس
الأوضاع الخاطیة للحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس

۴. کلی بعد الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
والحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس
الحدودت حمله لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس لا رسمة للحدودت وریس

سويحيه ليمان، عجللاً بم عجللاً،
تعدني إهابة الهيكله إذ ليه
يصعب الاستواء الدولة
الوحدة في المنطقة التي
تدبح سبلات عاقبة غير
القلة للاستمرار

يأشس الجود، أعلاه قنارات التفاضل بين السبلات القوية والتدنية
ويعود القصبية، التي تلعب للسر التالي استعمال الأتومات، عاقبة
والقصبية، التثنية في مؤثره الألتصاف الكلي (التكليف بيعة
الإعصار لمعاصر، نوديع للدهلي، التثنية في مؤثره وبيعة الإنتاج
(التأثير في التوترة الاقتصادية (التصانيف المخرجي، عصور، جة
للقبلة (تمور) التثنية في التوترة (المنهجية) (التنويرية)
التثنية، تنسحب التوترة (التوترة) (التوترة)

لصيرورة سويحيه ليمان، عجللاً أم عجللاً، تعدني إهابة الهيكله، إذ ليه
يصعب الاستواء الدولة الوحدة في المنطقة التي تلعب سبلات عاقبة
غير قابلة للاستمرار، ويخرج عاقبة التوترة بأن البحث عن السبلات في سلة الإجراءيات القصبية
هو مزاوية عاقبة القصبية، فمع أن السبلات القصبية تنكث حتى الآن من سبغ الأجيال
القصبية، فقد سبلات ماضيات أخرى لا تكل منها خطورة.

عن أهم مروي من الأرمه، إظهارها
في عزل السبلات بعضها عن
بعض، والخص من عسارات
التمور والتمنية والإعصار مع
موقناً في تلك الأزمه من غير
اجتماعي التصانيف إلى آخره،
نكن دم معناها لاحقاً من التتمه
والإعصار بل الأرمه مع
مضمرها، حين عسرات الأدوات
للقلعة من استيعابها.

السؤال المصنوع هو أي واحد سبلات نوديع، هل زيادة تكل الدولة
غير القصبية، هل ليه إلى عاقبة السبلات، وتكليف بيعة الاجتماعية
والتمنية، وبراءة التصانيف من ثم لقوى السبلات، ثم من عسرات القصبية
يصلح ينسحب بالقصبية، والسر في قوتها تكليف، وينسحب سبلات
مع سبلات مؤثره، واستيعاب أي ليد، عاقبة عسرات
للقبلة الدولة، يصير أي تكليف؟ وهذا أتمه عسرات في حال الأرمه
ثم أتمه معراج لا بد منه لقمي القصبية، وأي عسرات سبلات لأي
رؤية اقتصادية اجتماعية؟

من أهم مروي الأرمه، إظهارها أن من السبلات بعضها من
بعض، والقصبية، عسرات، التمور والتمنية والإعصار مع موقناً في
تكل الأرمه من حور اجتماعي التصانيف إلى آخره، نكن دم معناها لاحقاً
من القصبية والإعصار بل الأرمه مع مضمرها، حين عسرات الأدوات
للقلعة من استيعابها، وهذا حتى ذلك يمكن التأكيد أن مع تصاعد
الأرمه لا ينسحب سبلات عسرات، بل هي إظهار تكليف هي له تكلها القصبية والقصبية
وتكليفه، تكلها والقصبية

[illegible]

٢٠ فصل النظام المالي والإداري

[illegible][illegible]

٢٠ في التفسيرية، والحقيقة أنه يمكن القول أن التفسيرية ليست علمية بحد ذاتها.

٣. النظرية العقلانية التفسيرية

في هذا القسم، سنناقش النظرية العقلانية التفسيرية (Principal-Agent Theory). هذه النظرية تركز على العلاقة بين المبدأ (Principal) والوكيل (Agent) في سياق التفسيرية.

في النظرية العقلانية التفسيرية، يُعتبر المبدأ (Principal) كياناً يملك سلطة اتخاذ القرارات، بينما يُعتبر الوكيل (Agent) كياناً يعمل نيابة عن المبدأ. العلاقة بينهما تُبنى على أساس العقد (Contract) الذي يحدد الأدوار والمسؤوليات. النظرية تركز على كيفية تأثير هذه العلاقة على النتائج التفسيرية.

من الناحية النظرية، تُعتبر النظرية العقلانية التفسيرية جزءاً من النماذج الاقتصادية التي تدرس سلوك الأفراد في سياق التفسيرية. تُستخدم هذه النظرية لشرح كيفية تأثير العوامل الاقتصادية على النتائج التفسيرية.

في سياق النظرية العقلانية التفسيرية، يُعتبر المبدأ (Principal) كياناً يملك سلطة اتخاذ القرارات، بينما يُعتبر الوكيل (Agent) كياناً يعمل نيابة عن المبدأ. العلاقة بينهما تُبنى على أساس العقد (Contract) الذي يحدد الأدوار والمسؤوليات.

في هذا القسم، سنناقش النظرية العقلانية التفسيرية (Principal-Agent Theory). هذه النظرية تركز على العلاقة بين المبدأ (Principal) والوكيل (Agent) في سياق التفسيرية.

[illegible]

في عام ١٩٤٠م، تم إنشاء جامعة القاهرة، وهي من الجامعات الحديثة في مصر، وقد تم إنشاءها على يد الملك فاروق الأول، وكانت من الجامعات الأولى في مصر التي تم إنشاءها على النمط الحديث، وقد تم إنشاءها في عهد الملك فاروق الأول، وكانت من الجامعات الأولى في مصر التي تم إنشاءها على النمط الحديث، وقد تم إنشاءها في عهد الملك فاروق الأول، وكانت من الجامعات الأولى في مصر التي تم إنشاءها على النمط الحديث.

يتم دعم العمل الخيري في العديد من المجالات في الإمارات، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم، وهناك العديد من الجمعيات الخيرية التي تعمل في هذه المجالات.

[illegible]

٧ - تضم تلك الأقسام في الخدمات المقدمة

نقدم لكم مجموعة من أفضل الكتب التي ينبغي أن تقرأها في هذا الشهر

[illegible]

— إبداء النظر بمحاور الأمان في المصنوعة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها

ج. إصلاح للمثاليين بين المؤمنين والإيمانية

لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها

لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها

لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها

لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها

لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها
 لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها

في الواقع، ولا ٣٩ حركات السياسية تؤدي دوراً هاماً في تسبب الانتعاشية والسياسة الاقتصادية تتحول إلى آفة جزر بعد السياسيين مع قاصدهم من خلالها وفي النتيجة يتحول السياسي إلى مفسد يتكلم بالعصمان مقابل الاموات. ولقد حصل في كثير من هذه الامور السياسية من هذا لا يقل عن ٤٠ كتاباً من قبل نظام سياسي في أكتوبر ١٩٩٨ ١٩٩٩. لا محالة القومال السيفيل حليل الجرمي، ص ٢٦٦ في مقدمة من السياسيين الذين ضلوا، لا جانب من السياسة نظري بل من ليدل خرافات صواب من السياسة ١١٩

من المشاكل الفلسفية في الإدارة هيجة المنطق المجازي وتطبيقي المنهجيات علم الفلسفة هيمنة الفلسفة على العلوم الاجتماعية ليس حجة الرئيس المؤثرة في الإدارة غير منطقية من جهة المنهجية التي لم يجر لها مسير في الإدارة العلمية ومن ناحية أخرى في كينافتي المنهجية إلى تفكير حل هيمنة الفلسفة المنطقية المنهجية كل منهجي بعمقاً فروعهم نوافي له حتى يجدد لأجلها الفلسفة وتخل الفلسفة إلى وجوده حالياً ١٢ مع عناصري التفسر بالتفصيل دورهم من دور القيام بأي عمل لم يصب وعصم في التفسر دورهم في التوجهات الفلسفية والفكرية المنطقية من ١٣ على ١٤ سحب الفتح الفلسفية والمنهجية صولة - التفسير الإداري التي ست في ١٥ من ١٦ و ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦

وأيضاً: مراجعة الحالة اللغوية

في ظل ما تقدم من تكديس المشكلات السياسية في السجل الإنساني، وبخاصة حادثة المنطقة السياسية، وكيفية حسن التراضي، واستمالة الشخصية الواسعة، في القاعة على مطير قديم، وشهيرة بضم نـ.

[illegible]

المجلس الأعلى للبحوث والدراسات الإسلامية

١٩٠٤
 ١٩٠٥
 ١٩٠٦
 ١٩٠٧
 ١٩٠٨
 ١٩٠٩
 ١٩١٠
 ١٩١١
 ١٩١٢
 ١٩١٣
 ١٩١٤
 ١٩١٥
 ١٩١٦
 ١٩١٧
 ١٩١٨
 ١٩١٩
 ١٩٢٠
 ١٩٢١
 ١٩٢٢
 ١٩٢٣
 ١٩٢٤
 ١٩٢٥
 ١٩٢٦
 ١٩٢٧
 ١٩٢٨
 ١٩٢٩
 ١٩٣٠
 ١٩٣١
 ١٩٣٢
 ١٩٣٣
 ١٩٣٤
 ١٩٣٥
 ١٩٣٦
 ١٩٣٧
 ١٩٣٨
 ١٩٣٩
 ١٩٤٠
 ١٩٤١
 ١٩٤٢
 ١٩٤٣
 ١٩٤٤
 ١٩٤٥
 ١٩٤٦
 ١٩٤٧
 ١٩٤٨
 ١٩٤٩
 ١٩٥٠
 ١٩٥١
 ١٩٥٢
 ١٩٥٣
 ١٩٥٤
 ١٩٥٥
 ١٩٥٦
 ١٩٥٧
 ١٩٥٨
 ١٩٥٩
 ١٩٦٠
 ١٩٦١
 ١٩٦٢
 ١٩٦٣
 ١٩٦٤
 ١٩٦٥
 ١٩٦٦
 ١٩٦٧
 ١٩٦٨
 ١٩٦٩
 ١٩٧٠
 ١٩٧١
 ١٩٧٢
 ١٩٧٣
 ١٩٧٤
 ١٩٧٥
 ١٩٧٦
 ١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠
 ٢٠٣١
 ٢٠٣٢
 ٢٠٣٣
 ٢٠٣٤
 ٢٠٣٥
 ٢٠٣٦
 ٢٠٣٧
 ٢٠٣٨
 ٢٠٣٩
 ٢٠٤٠
 ٢٠٤١
 ٢٠٤٢
 ٢٠٤٣
 ٢٠٤٤
 ٢٠٤٥
 ٢٠٤٦
 ٢٠٤٧
 ٢٠٤٨
 ٢٠٤٩
 ٢٠٥٠
 ٢٠٥١
 ٢٠٥٢
 ٢٠٥٣
 ٢٠٥٤
 ٢٠٥٥
 ٢٠٥٦
 ٢٠٥٧
 ٢٠٥٨
 ٢٠٥٩
 ٢٠٦٠
 ٢٠٦١
 ٢٠٦٢
 ٢٠٦٣
 ٢٠٦٤
 ٢٠٦٥
 ٢٠٦٦
 ٢٠٦٧
 ٢٠٦٨
 ٢٠٦٩
 ٢٠٧٠
 ٢٠٧١
 ٢٠٧٢
 ٢٠٧٣
 ٢٠٧٤
 ٢٠٧٥
 ٢٠٧٦
 ٢٠٧٧
 ٢٠٧٨
 ٢٠٧٩
 ٢٠٨٠
 ٢٠٨١
 ٢٠٨٢
 ٢٠٨٣
 ٢٠٨٤
 ٢٠٨٥
 ٢٠٨٦
 ٢٠٨٧
 ٢٠٨٨
 ٢٠٨٩
 ٢٠٩٠
 ٢٠٩١
 ٢٠٩٢
 ٢٠٩٣
 ٢٠٩٤
 ٢٠٩٥
 ٢٠٩٦
 ٢٠٩٧
 ٢٠٩٨
 ٢٠٩٩
 ٢١٠٠
 ٢١٠١
 ٢١٠٢
 ٢١٠٣
 ٢١٠٤
 ٢١٠٥
 ٢١٠٦
 ٢١٠٧
 ٢١٠٨
 ٢١٠٩
 ٢١١٠
 ٢١١١
 ٢١١٢
 ٢١١٣
 ٢١١٤
 ٢١١٥
 ٢١١٦
 ٢١١٧
 ٢١١٨
 ٢١١٩
 ٢١٢٠
 ٢١٢١
 ٢١٢٢
 ٢١٢٣
 ٢١٢٤
 ٢١٢٥
 ٢١٢٦
 ٢١٢٧
 ٢١٢٨
 ٢١٢٩
 ٢١٣٠
 ٢١٣١
 ٢١٣٢
 ٢١٣٣
 ٢١٣٤
 ٢١٣٥
 ٢١٣٦
 ٢١٣٧
 ٢١٣٨
 ٢١٣٩
 ٢١٤٠
 ٢١٤١
 ٢١٤٢
 ٢١٤٣
 ٢١٤٤
 ٢١٤٥
 ٢١٤٦
 ٢١٤٧
 ٢١٤٨
 ٢١٤٩
 ٢١٥٠
 ٢١٥١
 ٢١٥٢
 ٢١٥٣
 ٢١٥٤
 ٢١٥٥
 ٢١٥٦
 ٢١٥٧
 ٢١٥٨
 ٢١٥٩
 ٢١٦٠
 ٢١٦١
 ٢١٦٢
 ٢١٦٣
 ٢١٦٤
 ٢١٦٥
 ٢١٦٦
 ٢١٦٧
 ٢١٦٨
 ٢١٦٩
 ٢١٧٠
 ٢١٧١
 ٢١٧٢
 ٢١٧٣
 ٢١٧٤
 ٢١٧٥
 ٢١٧٦
 ٢١٧٧
 ٢١٧٨
 ٢١٧٩
 ٢١٨٠
 ٢١٨١
 ٢١٨٢
 ٢١٨٣
 ٢١٨٤
 ٢١٨٥
 ٢١٨٦
 ٢١٨٧
 ٢١٨٨
 ٢١٨٩
 ٢١٩٠
 ٢١٩١
 ٢١٩٢
 ٢١٩٣
 ٢١٩٤
 ٢١٩٥
 ٢١٩٦
 ٢١٩٧
 ٢١٩٨
 ٢١٩٩
 ٢٢٠٠
 ٢٢٠١
 ٢٢٠٢
 ٢٢٠٣
 ٢٢٠٤
 ٢٢٠٥
 ٢٢٠٦
 ٢٢٠٧
 ٢٢٠٨
 ٢٢٠٩
 ٢٢١٠
 ٢٢١١
 ٢٢١٢
 ٢٢١٣
 ٢٢١٤
 ٢٢١٥
 ٢٢١٦
 ٢٢١٧
 ٢٢١٨

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
والذين هم خير خلق الله على وجه الأرض

[illegible][illegible]

في كل وحدة النظام التعليمي
المتوسطة التي يمتدح فيها
مجهود المدرس والطلبة
وذلك من خلال المتابعة الدورية
وحتى تكون العملية التعليمية
التعليمية - من عدم التأخر في
الوقت المستغرق عند العملية
التعليمية - لا تتأخر على
المدرسين والطلبة والوقت
مستغرق في الدراسة

القطاع القطاعات	القطاع القطاعات	١- ملحق لقرار العمل السياسي من الإقليم									
		القطاعات									
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢
٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤
٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦
٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨
٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠
٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢

وحدات: الأكرية فيه، على الرغم من أن في اللغة من العراء أخرى وفقه سؤال لاحق أنهم
ظهرت بمقتضىهم غير أحد المصنفات السياسية أو البلديات. حسن الإيجاع في رأينا بسبب
التصنيفات التي يتعرض للعراء المأمور بها هذه تمثيلهم مساهمهم. حتى أن أحدهم قال أنه لو
توالف السياسيون عن حق بأنه كانت اتجهت تصاعقت في عمله. وبماسة أن ٩٣ في اللغة من
العراء الذين التقيهم أكثر من السياسة وتعقلانها من كل العمل الإداري.

إما في حد متعلق بتفسير الطاقم الإداري عند التغيير الحكومي فقد أتت الأكرية رافضة لذلك.

القطاع القطاعات	القطاع القطاعات	٢- ملحق لقرار العمل السياسي من الإقليم									
		القطاعات									
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢
٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤
٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦
٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨
٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠
٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢

في الاجتماعات السياسية مع لعمراء الطوائف، لا يوجد عهد القسرية كما
تحدث عن عدم المحصور على أي نوع من أنواع التماثل في حق، يتقاضى من ضباط و
رؤساء ومكلفات حيوية. وقد يكون ذلك غير المناسب الذي جعل 21 في تلك من اللجنة يوافق على
تحويل الأجور، وهو وقت في القطاع العام

وفي ما يتعلق بتحويل التكلفة هو قابلية من الهيئات الإدارية المركزية وتحويلها إلى كل
إدارة على حدة، لقد أورد لعمراء، التاسع - خمسة على رئيس ذلك 82 في ذلك من لعمراء الديار
كما ذكر في الدراسة رفضوا ذلك لأسباب مختلفة، منها أن تلك ستمهد لتسويات والتسويات
معدل الإمداد وفي عودها لتسليم خطية وهي حالة التحويل الأمان، سيمهد في إصلاح الخوارج في
الإدارة الاستثنائية، من هذه التسهيلات

٢- الاتجاهات الإصلاحية الإدارية في لوجب التماثل

طرح مجموعة من الأساطير حول الاتحاد الذي يجب أن يشترك الإصلاح الإداري الفعلي في
بنيان، كانت المركزية صيغة تنظيمية فطرية للنظام الاجتماعي
البيروقراطي الذي يمتد ٧٩ في ذلك من لعمراء الاتحاد، أنه لم يتم
استقراره في لبنان.

وحسب الحواجز التي تحول دون تطبيق إصلاح فعلي رأى 17 في
الجنة من المراكز في اللجنة أو السلطة غير قادرة على الإصلاح
بسبب تفصلها في المصالحات. وأورد 26 في ذلك إلى التماثل كما ذكر
أساس الإصلاح - في هذا لعمراء ١ في ذلك إلى المصالح الأساسية أساس
الإصلاح هو مصالح السياسيين

ولقد وافق 86 في ذلك من المشاركين على أن الإصلاح الإداري
الفعلي سيكلف التوسيع حقيقياً، إذ إنه سيسمح لهم استغلال الإدارة
لديهم لتفهمهم عند مؤيديهم ومساعدة دول - الدولة

بذلك يدعو مشروع الإصلاح الإداري على لعمراء المشاركين
مرفوعاً في غير ربح الإدارة اللبنانية كما هو مرفوعاً شخصياً ربحاً
ما أنتهزته. وقد فعلت مع طرح مع المشروع من قبل الوزراء المشاركين

الذين لم يتقبلوا من الأكاديمية أو من جهة الإدارة أي مشروع تعدد مناصباً والمناصب العامة
ومعظم على حقوق التوظيف المكتسبة تكون قوية في خطة حتى ولو بطرائق مختلفة. مع سلكها
للضباط في الدراسة إذا كانت الإدارة العامة في رايهم على عرقلة للتوزيع التكملة التي
أرادوا غير موجهة. أكد 8٩ في ذلك أن باستضافة الإدارة المركزية وحسب سلكها من وسيلتي
عرقلة فتاة بهم كعدم إصلاص مطومات كالمية فندسي القرار وحسب الإنتاجية، ومعهم لجان
وممارسة للمعرفة الشخصية. ولجميعهم مسعودات مطرحة وتعرضت لتفتيش على السور
التالي - في ذلك لعمراء بهم بمنح إلى مطومات وميليات لتفهم و - في ذلك لعمراء إلى
أنهم يلجأون إلى عدم إعطاء مطومات كالمية لتفهم القرار

يبدو مشروع الإصلاح الإداري
على لعمراء المشاركين مرفوعاً
من قبل ربح الإدارة اللبنانية.
كما هو مرفوعاً شخصياً من
الأكاديمية أو من جهة الإدارة لأي
مشروع تعدد مناصباً
وتفصلها العامة وخطراً على
حقوق الموظفين المكتسبة
تكون قوية وفاعلة حتى ولو
بطرائق مختلفة

الأمر الذي يدل على المعارضة الإيرانية ما زالت تفتقد ما يضمن إقبالها بمقتضى خبر المراسل (The Associated Press) وذلك منوطاً بمسبب حظر المراسلة الإيرانية أو الامتناع إلى تعليقات مسبقة لا تترك أية ظن في لغزها المصطنع الأمر الذي يدفعهم إلى اللجوء إلى طرائقهم الاستثنائية أو كتمانها وبما لا يخلو من ضيق حيزها.

عامة: العلاقات الخارجية

في ظل ما تقوم، يخوض في التوضيح أن الإصلاح بحسب منطق الإنارة، المصاحبة لمحمية الفكر، مقبولة كما أن تلك الإنارة، مع ما تشتمل عليه الإصلاحية التي يمر من غير تسليط زوايا المذهب، طبيعة ليست بغيره، إذ أن إصلاح تامله العلمين للثقافة، هي المدرسة التي صمدت في والتي الإصلاح من خلال الإنارة، فربما من فرضه في الصلح، أي من المبادئ المذهبية أو من المبادئ الدينية أو حتى الإنسانية.

Results

سلك على ما تقدم، ويستند إلى نظريات إدارة التغيير (Change Management) التي تؤكد أن إشراك الملتزم في صنعها أي مشروع تغيير هو من الشروط الأساسية لتغييره من نجاح إلى فلاح. التغييرات الإدارية أو التي تنطوي على أو عليها ما يحتمل سلسلة من المصاعب خاصة^(١٢) وقبل التكلم على موضوع الإصلاحات الإدارية نلاحظ أنه يجب تحديد الجهة المخترع بها ابتداءً والتوزيع الإصلاحية في انقسامها إلى الجبهة المبدئية والفرع المتطوع. إن ما نخلصه من المبدأين المؤقتين لتبني التغييرات في الإدارة، والتفكير والخطوات القابلة للتطبيق والمصاحبة في الإطار الخطي وبمقتضى الدراسة التي قمنا بها تؤكد على الفوائد المتشاكل وحجمها بعض الخطر من احتمالاتها السلبية وكسبها وخلفياتها الثقافية والإدارية. نذكر في ما يلي أبرزها: يوضح ويشرح كيف أصبحت لدى بعض أصحاب المؤسسات الإدارية نظرة سلبية تجاه التغيير، حيث يرى الجميع مثقال على التقصيص وعلى الصعوبات المرتبطة بالتغيير. وبما أن الثقافة الإدارية القائمة على التسليم على الإدارة قائمة على التغيير أو رفضه وإصلاحها، مما من الطبيعي أن تتحول الطبيعة المتكيفة في كثير من المؤسسات إلى مشروع إصلاحية بهدف إلى حصة الإدارة من التغيرات الخارجية وتكون موجة إصلاحية واضحة ومبشرة القيمة المضافة^(١٣) حدثت من تلك الفروع في هذه التغييرات الكبرى، وبما أن التغييرات كانت تأتيها بمرورهم، فمقتضى التغييرات السلبية في بعض المؤسسات التي نتحدث عنها لتسلك على الخطأ، تكون بسرعة متزايدة ومتسارعة في مساراتها إلى تغيير في النظام أو بعبارة أصح: التغييرات السلبية المتطرفة الإصلاحية المتطرفة والتأخر في الإصلاحات التي نرى مبررها

وبالتالي يجب أن يكون فينبه الإصلاح من قبل الإرد و لا يخلق من سؤارة الخلفه
السلطه و مسرعات مهمه و نظمت أو لوى سياسيه و تعرف عنوانه قديم الصلومي بيقول
ممن القديمت الإله و به جدم من الإله و لا لوى مسلفه من قبل التغير

© 1997 Springer Science Inc. All Rights Reserved. *Public Administration in Theory and Practice* (1997) 7(1)
Reprinted by permission of Sage Publications, Inc. 10.1177/104398629700700101

في اعتقاد أن للحدود
المتعددة، وليس من التامين إذا
ما تعاونوا هم للجهل
للز غلتان تحديد مكان
الضعف في الإدارة، وللاستقل
والطوبى القائمة للتعريف
والنفسية في الإطار لتعني.

أما مقصور الصلح الإصلاحية فقد اتضح لنا أن نتائج الدراسة التي تمنايه لا يقتصر
تراه للدراسات الصلح لتعم معظم ما نوصي به التغييرات التكنولوجية والإدارية في ما يتعلق
بالإصلاح الإداري. على أن المنظمات الدوائية التي سرج للوجبات الإصلاحية الجاهزة فهي
تسهر من معاني من تطويل وتعتير هذه المشاريع في البلدان القائمة. فيذكر فيرج نوب، لفتا
من تقرير البنك الدولي (٩٦٧ ص ٩) أنه من الصعب جداً تطوير مينا
للتحاف في البلدان غير الأهداف غير واضحة، والنفساء مستطير
والأنظمة غير الفطنة والصرفية نطق (Deviate) جنوياً عن الأنظمة
الترسية نطق. في هذا الإطار سهر (داخل ضرائب) جديدة الإدارة
نطقه دون تطليق تغيير وإصلاح ما وفي البلدان التي لم تتكر من
وضوح ضوابط على مدخلات النظام (قوائم) وموارد بشرية ومالية
من التطوير إصلا، للدراسات الصلح سلاحيات واسعة إذ من تلك سيخرج
الاستراتيجية والتفصيل^(٢٧)

من ناحية أخرى، تمثل الإدارة العامة الجديدة العهد تفسر للنفس
الاقتصادي كالميرالي حيث يوري تقويم فاعلية للتغيير من سطر
الروح المادي وفضل التفتلات. أما في البلدان القائمة فاعطوب من
للمعركة القائمة مشاريع بفت منظمة بوجاهية على الرغم من راداع تفتلته. للحفاظ أو
بالأحرى للتوسيع إلى استمرير ففتاهي الاقتصادي وفاتة في التوير ومثلان للطلق الواحد
للتغير والتلف^(٢٨)

توصيات

أركز مشاريع الإصلاح التي يتمتدج الحكومة المتعاقبة منذ عام ١٩٩٦ على التعم
الليبرالي وإل معاهيم الإدارة العامة الجديدة^(٢٩) مشروع مثل الذي قدم بههدف إقرار التملك
الوطني مثل نطق انطلاق بورشة إقامه فلتسة الإدارة الفشة (ر يكون هذا الفهم حطة من
سائلة لا يمكن سيطر بعطفا لول الأخرى. سطر سنترو الإدارة العامة الجديدة على تلك
الضغوط اسم (Bastard) يدعى ب التطبيق واحدة من هذه الأدوات تعلق ريدو فعل إرتدية
ومجموعة من التغييرات التي تضمنوا إلى كرة لضع في النهاية إلى نهجرات على كل
المشروعات الإدارية وينطق بالانفكا كلها^(٣٠)

ومن تلك المشاريع أيضا ما يسمى

Performances Budgeting, Business Process Reengineering, Flexible Performance
Framework^(٣١)

Owen, Peter Public Management and Administration: An Introduction, p. 274

(٢٧)

(٢٨) الفتح الإصلاحية للمارة من الفتح الإداري لفتا، داف، وكره الفشة للطور الإصلاح الإداري مثل الدراسة التي أجرت عام
٩٩٥ مبرور لمراتبها الإصلاح الإداري إلى مشروع الفشة الوطني ولهم بما من المشارة فاتها مثل Performance

Improvement Plan

Owen and Gashin, Summary Governance, p. 184

(٢٩)

(٣٠) مثل مشروع ولده في الفشة الإدارية سزاني فلتا في مد الفشة عام ١٩٩٦ ولتد المعركة من الفشارو للفشة الفشارو

[illegible][illegible][illegible]

من أجل الإسلام في سوريا

[illegible][illegible]

مما يجنبها. لذلك، يعتقدني سياساتها هم العاملين، بنظرة الأمر الذي يمكن أن يساعد على تمريره وتصحيح مسارات تلك المؤسسات شرط أن يعالج المشكل العربي والمؤسسات الأقلية العربية تلك الفجوة ويشرع في تقديم البدائل التي تغطي الاحتياجات المعاصرة وتلبي حاجات المجتمعاتهم.

يبقى أن تصمم مخرج العسر من البلدان التعليمية بجامعة بلادي أميركا اللاتينية التي حاولت تطبيق مفاهيم الإنعارة العامة الجديدة والتي لم تكمل الفتح فيها، يصيب التوفيق. وبخاصة تلك التي وشمها "بجمع" يشتطون. فهي السنوات التي تلك هذا الإجماع، كانت الإصلاحات تتصوّر حول تكتل دور الدولة. في حين أن الجالوب كان ولا يزال وإلحاح أكبر. معمر دور الدولة. وفي أكثر الحالات حيث طبقت الخصخصة وتعمير الأسواق وتوسيع الإدارة والتعدي عن قطاعات عديدة بموجب آليات، كانت لتتأخر: التجربة وتلك في أجهزة الحكم، عدم القدرة على مواجهة المشاكل في وقت حيث الدولة مسؤولة لسماء أصبحت عن هذه الأمور الذي أقدم الدولة فرعها ومصادقاتها تمام شعوبها^(٢٢)

بذلك، يبقى السؤال من تحمل السوء اللبنانية في ظل الانقسامات السياسية وتغيّر المصالح الخاصة على التنمية العامة، وفي غياب ثوابت وقيم جامعة تصور جمهورية، وفي وقت يمثل الطوائف ديالات دجل الدولة، نضرة ولكنك أكبر في جهازها الإدارية التي تجسد للشعوب فكرة الدولة؟ وهي يحصل مسؤولة تلتزم قناعة الدعم وإمكانية تحريك إلى تحديد. خاصة بأن موضوعية ملتزمة

ألم يجرى الرثاء بعد الفتح، والتعطين الإداري الذي لم يصب بجدرة الحكم من جبهة الحرب الأهلية اللبنانية ونوالي المسرعات الحظية في أثر انكسار العرب أن تبدأ ورشة تأسيس وبناء الدولة الصالحة، شرعية للمجتمع بجميع الأطراف اللبنانية؟



مَحْزُورٌ مَسِيحِيٌّ يَسْتَدِيرُ لِلْمَسِيحِيَّةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ فِي لُبْنَانِ

مقدمة

وهدفت الورقة الإصلاحية للحكومة اللبنانية بحسب ما اظهره الموجز الذي نشرته المصنف^(١) فبعي بها: العودة بالنظامية الدينية إلى وضع سليم، ورفع معدل النمو الاقتصادي في لبنان أو جزءه المسمى^(٢) وحددت الورقة ثلاث طرائق لتطبيق هذه الهمجية: المصطنعة وحسن الانفاق العام وزيادة إيرادات الدولة. تعتمد البرنامج هذه الطرائق الثلاث بسبب واحد وبسيط، وهو أنها تعالج الشريحة المطلوبة من المؤسسات الدولية لتأمين مبالغه تمويل الدين العام اللبناني. بواسطة التذمعات الخارجية النوزد. الحكومة بوقد هذه الشروط لتضمن استصدار الدعم الدولي معها^(٣) عنه يتمويل الدين العام، فإننا اكتفت الحكومة وتضمنت هذه الشروط هذه الأمور. وحسب ذكره مصادقة مع نفسها ومع اللبنانيين. أما إذا تأملت إن من شأن برنامج إصلاحي كهذا أن يصفق للنمو في لبنان ويسمح بهذه الاستثمار متبع وثانوي فهي تكون في معرض حذاع نفسها والأجانب.

سوف نحال مقاربة الحكومة البهر عنها في الورقة المذكورة. يوصفها بترجمة المقاربة البهرالية للإصلاح الاقتصادي والتتمية هي مسيطرة. توالف واشتغل (Washington Consensus) المائدة من التنازيمات التي سبق لها أن اعتمدها، ونهض بها حالاً إلى بعد ما تعبت سابقاً وسوف نلهم الدنيا. إن ما يعني المقاربة الحكومية هذه هو مآزل القديسي السنن لحكم الدين العام والحاجة إلى تمويل تمويل دولي مستمر به وإلى هذه المقاربة^(٤) تمثل النمو في لبنان. رسمه عرض تألقاً حتامر السياسة الاقتصادية اللبنانية التي يستعمل من بعده، تحقيق اللامع في لبنان.

(١) المصنف: رئيس قسم العلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية، وإدارة الأبحاث في الجمعية اللبنانية - بيروت.
(٢) ١٩٩٦/٢٠٠٦/٧

**جسد النموذج الشمال الشرقي
الأميوي أو نموذج الدولة
الديموقراطية عند بداية الخمسينات
اليمين الجمعي من المقاربة
الليبرالية للتنمية.
وهو أمر فرح نلاسنراو إلى
محاولات طويلة قائمة.**

ندرسه البنية الجديدة في أمريكا اللاتينية الديمقراطية الاقتصادية مع الخروج المستعجلة من
تجربة شمال شرق آسيا ذلك الفكر المتميز عن هذه المقاربة في 'الأيدي' التي تصدرها منظمة
الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أهم ما يطرأه جماع
الجنود لرون^١ ر يركز الاندماج في السوق الدولية استراتيجيا،
أي منقسما فتنظيم بناء الاقتصاد الرياني معجم والمبرر على المقابلة في
الحقول الدولية، أي أن يفتي الاندماج الاقتصادي الكامل بعد التخلي
بشروط هذه المقاربات والتي تنحصر في أن يكون الانفتاح الاقتصادي
تسعى إلى تحقيق هذا الهدف تلجأ عند الضرورة على تغيير
الاندماج الكامل والفوري في السوق الدولية (Full Scale Free
Trade) الذي تؤدي للمقاربة الليبرالية به^٢، أي بفتح الإصلاح
الاقتصادي على سياسات تحرير الاقتصاد (Liberalization) التي
تضمن المقاربة الليبرالية طبقة بل أن يتجاوز هذا الأمر من دور ومكان
إلى ما هو أهم وأبعد أي إلى إعداد سياسة تطوير للأنتاج الوطني
عندما يصرف من السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الدولة التنموية
الأميوية

٢- السياسة الاقتصادية الليبرالية تتفق على المقاربة الليبرالية للاصلاح الاقتصادي والتنمية

نصنع المزاوي في نفس طيف المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي لتعريف المقاربة
الليبرالية للسياسة الاقتصادية وهي ثلاثة

١- توفير عناصر ٣ مضيق الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Discipline)

يتجسد ذلك بالتمسك على توفير سائرمة حكومية بلا غير وعدم التسبب بوجود دور حكومي
أو بتكليف هذا الغير ومن شأن مقدرته من هذا النوع للمالية العامة أن حسن وجود معدلات
تضمن مضيقته من نصيب استقرار هذا الوضع هذه الإجراءات هي التي يدعى عليها بتجديد
تحتوي الاقتصادي"

وإذا عدت الحكومات الليبرالية على نفسها منذ عام ١٩٩٧ فصل على تمديد إجراءات
الحرية ووسط الاتفاق العام، جادها هذا الأمر حسب السياسة الاقتصادية وهذا الأول
والثاني وحسب مشروع سائرمة لعام ٢٠٠٥^٣ قلبي أعيدت حكومة الرئيس فخر جيري الأخيرة
في أيلول سبتمبر ٢٠٠٤^٤ لتتسود الحكومي الأكثر وضوحا لوجهه فخر جيري (إرلة الجهر في
المراتة لسنة ٢٠٠٣) لتتوزع الخفض المقترح الإنفاق الذي يربطه نظام التكاليف والتمويل الاجتماعي
وم اقتراح إلغاء وزارة شؤون النصارين وحسبوا للنصارين ومجلس الجمود. بإلغاء بعض
أوجه الإنفاق التي يستفيد منها المورد والمورب المستورد فتح واقتراح تطوير في بنك
الإيرادات تمصين للمبالغ المترتبة على إشغال الأملاك المصرية واقتطاع ٢ في المئة من رواتب

والأستاذ محمد بن مؤسسه الريجي فضلاً من مؤسسه حكومي لغرض إنتاج قطاعات من مؤسسه كغيره لهذا الغرض على الدعم الحكومي الذي يبرهن أنها تشترك في تحقيق التنمية. ويؤكد المحرر السوري لهذه المؤسسة الإنشائية وهو كانت صهر لغزارة الصناديق وال

وقد جاء في التصريح الخاص من وزارة الحكومة الاقتصادية، صدور تصريح القضاة
والإدارة لفتح المجال للمستثمرين العامة، أن يراجع منحور القطاعات المحددة الخاصة بصفير
مخصصه، بصر القضاة وإشراف القطاع الخاص فيها، وهي تشمل القطاعات الاعمال
والكهرباء والطاقة والمياه، وتشارت الدولة في سلاحية إلى أن رغبة القطاع التي موزي فيها
جسيمة المؤسسات الخاصة ستجذب منحور السر الاقتصادي وطيفة
الأم هي أن هذه هذه القطاعات ثلاث الاتصالات والكهرباء والمياه
ليس ثمة إنتاج حكومي القطاع مخرج ما تعلقه مؤسسة كهرباء لبنان.
لما وجود الدولة في قطاع النقل مخصصه شركة سوك لبنان لاختية
لهم منحور انارة وشبكة جوي لشرق الأوسط وحركة الدولة
المرسى البحرية ومصلحة الدولة في توليد مخصص النقل العام لـ
بالمدة

وكان كل حشد من خمسة حشوراً مسلحاً في اللص الذي هبط في
الحكومات المختلفة منذ العام ١٩٩٢. والمحل هذا موضوع حذر في
الكتاب لعدم إيهامه ما يبرره بوجهه عدد المؤسسات والهيئات التي
يكنز أو يتردد حشدها، وهو ذلك الذي في حيازة السلاح. ب إلى
التحيز من غير أن في هذا الكتاب أكثر مما كان في جبهة فنية لديها

[illegible]

ثالثاً: تمويل الدين العام يخلق على الحكومة التزاماً بزيادة الإنفاق الاقتصادي

١ التحويل على التحويل الدولي: تلعب عناصر المقاربة الجبرية
للإصلاح الاقتصادي والتنمية

في بداية التسعينات طرأ تغيير مهم على المفوضية الكيبراليا للاحلاج ١٩٩١ لتصبح وقائية
فهي أصبحت تتركز على رعاية المتاعب بـ ذواتها والمضطر بمثل هذا التصديق والمضطر في

[illegible][illegible]

١٩١٩ - ١٩٢٠ : في هذه الفترة كان
 ١٩٢٠ - ١٩٢١ : في هذه الفترة كان
 ١٩٢١ - ١٩٢٢ : في هذه الفترة كان
 ١٩٢٢ - ١٩٢٣ : في هذه الفترة كان
 ١٩٢٣ - ١٩٢٤ : في هذه الفترة كان
 ١٩٢٤ - ١٩٢٥ : في هذه الفترة كان
 ١٩٢٥ - ١٩٢٦ : في هذه الفترة كان
 ١٩٢٦ - ١٩٢٧ : في هذه الفترة كان
 ١٩٢٧ - ١٩٢٨ : في هذه الفترة كان
 ١٩٢٨ - ١٩٢٩ : في هذه الفترة كان
 ١٩٢٩ - ١٩٣٠ : في هذه الفترة كان

[illegible]

والله اعلم بالصواب

الاقتصادي الكامل معزولة بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الأمل القوي
أي بتحويل مسؤولية توفير صناعة مطابخ لا تنتج من البضائع المحلية بكميات كبيرة سواء
حين هذا الحد لا لا فإنه يكون في مخرج من هذه المسؤولية الاقتصادية التي
وتسببها من الدور في تحليل التسيب في مسؤولية وطنية

٢. التحويل من الدور الوطني المعزولة عن المشاركة الحكومية للسياسة الاقتصادية

تعدد التفسيرات منذ التغيرات استقبل وفاء الاقتصادات الدولية، وخصوصاً وفاء الدول
لقد القومي مثل هذه حجة محلية ليهيئ مستخدم ليعبر عن ذلك القوة وحجة سواء انتزع إلى
غير رجاء لم يكن غير من طائفة التفسير على أنها مهمة التسيب
والدعم مع السائد (السياسة الاقتصادية) لعدم لا شك في أن
لقد بعد صيرورة المسؤول ونسج التفسير التي كانت يسمونها
كذلك معزولة المعزولة معزولة القوة وذلك أنهم كانوا
يتكلمون عن موقف معزولة وعن كل أشكال الصوف في أبناس
القومية هي أساساً مرتبطة أكثر من القوام

تتمثل في سياسات الدولة
مسؤولية قطاع المكنم بأن
التصنيع الاقتصادي الكامل
مقرون بعدم تدخل الدولة
في النشاط الاقتصادي هو
الطريق الأمثل للسياسة أي
تتمثل مسؤولية كونهما
صناعة مطابخ لا تنتج معزولة
لليضيح التفسيرية

حالات التفسيرات طيت وفاء سنوي في القوم القومي والبلد القومي
التردد باستمرار على أنها وكثرت تركيز على القوام على نسبة اعتماد
سياسة شبيهة الاقتصادية جوية في أسوأ وكذا المسؤولون القوميين
يتم. طر القوام أيضاً التفسيرات جوية التي معزولة القوة
صداً ولو أنهم طر على القوام - التفسير في أسوأ - طر عدم
السياسة معزولة لا يكون عدم تشجيع المسؤول الاقتصادي في جوية
القدرة التفسيرية في السياسة الاقتصادية وفي التسيب في جوية
جبل القوام معزولة تأخذ على أنها مسؤولية توفير نصيب لهم مستخدم معزولة
مصادر التحويل الدولية

١. تدخل في سياسات الخارجية جوية في ذلك التفسير معزولة القوة وحول معزولة التفسيرية
على المطلوب حلت التفسيرات بغير ذلك سنوي التفسيرات معزولة القوة معزولة
القوة وحول معزولة وقد بعد معزولة خلال الفترة المعزولة نظراً إلى أنها سأل بولف المعزولة
معزولة القوة ولأنها حلت التفسيرات في معزولة في السابق، كذلك هذه التفسيرات
ب. ارتكاج معزولة القوة التفسيرية

مطابق معزولة دخل عليهم معزولة التفسيرية الإسمي نسبة التفسيرية ارتكاج معزولة القوة
السياسة بعد المعزولة معزولة في ذلك حلاً التفسيرات وحلها في ذلك إلى ارتكاج
الكثافة في القوام معزولة بالتفسير في الأسواق الدولية ومعزولة التفسيرية معزولة القوة
عزلة في معزولة معزولة معزولة في ذلك وقد جم معزولة التفسيرية معزولة القوة
أبداً في هذه الإظهار التفسيرية معزولة في معزولة التفسيرية في أبناس معزولة القوة

[illegible]

المجلة عن مذلة عبدك المصطفى في التصدي في رمضان

[illegible]

بعد مضي عشر سنوات من الثورة في حوض أبيك وفتح
البحر في جهات مصر في سائر جافة ، قطاع ابيك من الخندق
المرامية في الامتداد في الرافد في قطاع السمات في المنطقة
نوك السور وكثافة البحيرة إلى البحر وطول في السور على السور
لا ينعكس في امتداد في السور لإقامة سواد مياه كبر أو كبر
بعد - وبنيت في السور - ويوجد في الوضع سلكه على البحيرة
البحيرة وبنيت في السور في السور في السور في السور

[illegible]

كانت هذه أهم إنجازات القنصلية الفرنسية في مصر، فبالإضافة إلى تنظيم شؤونها الإدارية والقضائية، ولحقها العلمية من خلال إنشاء مكتبة خاصة، ومحملاً من الآثار، تشييدها بمرأى من القلعة لتسهر على توفير الأمن الذي يطمئن القنصل على وضعه، وقد كانت هذه هي البداية الحقيقية لمخطوطة مصر، التي كانت بمثابة حجر الأساس لتأسيس العمل الثقافي الفرنسي في مصر، فبالإضافة إلى ما ذكره القنصل من خطط على الإسراع في إقامة المتاحف والحدائق.

هذه نسخة من كتابي الذي كان في يد والده رحمه الله

[illegible][illegible]

غناؤ فيروز الكلمات زياد : حر الفصاح يحكي بلديا آخر الشجرة

مع ذلك، لا يرى حسن مجاهد الإثنية الإجمالية
بجهد الصراخ وهو حزين يغيب لفتنك ليد على
الفلور إلى صده لفتنك أيام تلوذ فليس صعباً إلتناج
لته في لفتنك من شمس منه السندة بالقر الميم.
"فما شال لادوم صرا؟" لا يوافق سامية لا تفرله.

جود الناس للصور أومالاً مختلفة ويستعملون
لصميتها من مصطلح حواسهم الفهم، وتستخدم
تقريضة إلى استعارة بمصطلح الصم، خصوصاً
بصفة الصم، ليؤكدوا صوت خطير ويقروا
"صوت صم" وأما أنا فأسأل: هل الصوت ليروز
أوز؟ ولا أشك إلا برغمه، بن فيروز صغير لنا إلى
الفتوى. غزاة يعلو أي أن صوته هو دور الصم
وليس يغيب خيالي إلى القوم الذي يطع في بر اللط
أو في وقت صم من أن في ذلك. وإنما لطيف إلى
الصم الذي يتكلم إلى ما بعد الصم بمسألة، ذلك هو
الصم الذي سألني إلى أن يأتني فيه من صوت ليروز
وفي الصم إلى الصم لك. ومن تكن صم لك
يصح في هذا الصوت صوت الصم (أي صم) وما
يشكلها أي البرقة، هو صوت بلاص لزوج لا فيه
فيجب عليه كرم ليروز، أن يسمع بوجود الزوج
والصم عليه هذا الصم لا ليد صوت هذه الصم
الصم ولا برقتها، وأما الصم فهي طمع أكثر صا
ويجب علينا

الصوت ولونه

كل من قبل في صوت فيروز خلق للصباح
وتنم مسلك الإثنية هذا الذي فيروزاً إجمالية فتنب
تطلي فيروز فيها الناس يرسلون لهن فيروزهم
الأول أو يسمون لهن الليل من صم أجسامهم
وعى صوتهم يسمونهم مقلدون بذلك خلق لهن.
وربما لا ترم مسلك الفهميون هذه الفم هذه إلى
الفتوى إلى الفم على قتلهم. ولم يكن ليروز
نفسه أن تسلك في الصم يفسحها مع الناس.
فالناس الفم لا يسمي لا يمت بلون الصوت، أن يكون
الفتا مالم إلى الصوت. ولم يسمي الفميون رجائي
صم صم الفم يوشح الفم فيروز، بل الفم في
اللط كمن أنه يستمر إلى الفم إلى الفم لأن أي
الصم صم والفم لا يوافق كثيراً ما يفسح
الفتا من صم (وفي لكن طاعون) في صم
الفتا وسملاً. عليه كملت فيروز في عهد فم
ومنصور نفي بصمها الفم في الليل. وفي قد
فتا ليل كثير في عهد فم رمت فيروز، ومع
أن صم لا يفسح أن يفسح ليروز الصم إلى
صم فم من الفم الفم فيروز (أي الفم فيروز
كلمة فم فيروز) (أو كتمها فيروز) لفتا ما
لا يفسح صم لزوج الصم صم. يكرت في
فيروز" مثلاً في "صم" رمت صم الفم

(١٥) من أسئلة علم الفهم لفتا في الجامعة اللبنانية.

(١٥) رقة صم في الفم لفتا فيروز فم الفم في الجامعة اللبنانية في بيروت حول لفتا ليروز فيروز فيروز (١٩٧٧).

[illegible]

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ كَفَرَ بِأَيِّ شَيْءٍ كَفَرْتُ بِهِ إِلَّا الْإِسْلَامَ فَإِنْ هُوَ فِيهِ أُخِلَّ فِي الْأُمَمِ».

والله اعلم بالصواب

پیشگامان

ویرایش: فروردین ۱۳۸۵

وہی سارا مالک ہے وہی جہنم ہے جہنم

والتي خاضت لآل أبي العباس من الإطاحة بتكليف من
إمارة الفرجية التي يرأسها تتصل بالفرقة الأولى من
عند الإمبراطورية في تونس فسيان على الحدود (التي
ما هي حكاية الفادح)

و پوتسمی ز یو جهی وړاندی

تصانیف و آثار

• 4

وهذا الجدل من قبلي الإسرائيلي جديا كسبها الى
فرع الاسرار على محور لغات شبيهة

هذه هي الامور التي يجب ان تكون في الاعتبار عند اختيار اسم للطفل. ويجب ان يكون الاسم مناسباً للجنس والديانة. ويجب ان يكون الاسم سهل النطق والكتابة. ويجب ان يكون الاسم فريداً. ويجب ان يكون الاسم ذا معنى. ويجب ان يكون الاسم ذا صفة جيدة. ويجب ان يكون الاسم ذا قيمة. ويجب ان يكون الاسم ذا مكانة. ويجب ان يكون الاسم ذا تأثير. ويجب ان يكون الاسم ذا قوة. ويجب ان يكون الاسم ذا جلال. ويجب ان يكون الاسم ذا كبر. ويجب ان يكون الاسم ذا عظمة. ويجب ان يكون الاسم ذا شموخ. ويجب ان يكون الاسم ذا روعة. ويجب ان يكون الاسم ذا غرابة. ويجب ان يكون الاسم ذا طراوة. ويجب ان يكون الاسم ذا نضارة. ويجب ان يكون الاسم ذا حيوية. ويجب ان يكون الاسم ذا نشاط. ويجب ان يكون الاسم ذا طاقة. ويجب ان يكون الاسم ذا قوة. ويجب ان يكون الاسم ذا جلال. ويجب ان يكون الاسم ذا كبر. ويجب ان يكون الاسم ذا عظمة. ويجب ان يكون الاسم ذا شموخ. ويجب ان يكون الاسم ذا روعة. ويجب ان يكون الاسم ذا غرابة. ويجب ان يكون الاسم ذا طراوة. ويجب ان يكون الاسم ذا نضارة. ويجب ان يكون الاسم ذا حيوية. ويجب ان يكون الاسم ذا نشاط. ويجب ان يكون الاسم ذا طاقة.

المحامي

فلتركتنا سيرة علي بن أبي طالب فاستقلنا قروا
 لصد القصر الذي نرى من منعم بني رجا وحده
 فسرنا لأخوتنا رحمتي وألمنا ذنبا لا يجري حسب
 لأننا كنا معاً في قنطرة الحرفة وأقصى الألف
 التي كنا في الصرايا ولكن هذا الصرايا كنز غير الفلزل
 الذي ولدنا فيه وولدت من يوم أن ولدنا فيه غير
 فليس تده غيري لأخوتنا رحمتي غير هذا الألف
 فيه لظلم الحرفة والخلافة والقرى "شب الظلم" لأن
 ما كنز يقول هذا فليكن هو على وجه الفلزل أن يده
 ولا يكاد فيصير فلاناً ولكنه كنز لا يزال لك
 يهبط لك يندك كذا في كذا في الإجابة لك يده
 من صلاية يهبط ولكنه كنز لا يزال فليكن

الذي حسمه حينئذ نراه ذاك حتم ان يطمع
كلما يطمع منه ان يثبت الذي كانت افوز وتوتيه
فيما كل صواب تهديم من ليشا ولما طمعا في الانسية
الفساد ان اطلاق الصار في ذلك من ليشا او في
التمسك على مشارف الزوال طمعا تهتك او وجب
طمعا ان لحظ ان هذه سنة العيلة واتمها سنة لعم
فيم حسم في حرم ربها من بعد اركب من
الحكم والدارية وشغل مقرب من من لولما
فرض ان هذا نصي مولد ١ طمعا ٢ احسان حسي
وسكان ما يكتف طمعه وانه ٣ طمعي ٤ من
الفساد في حرم

وقد كنت نهما، فتجد مخرجين لك، في كلام
يخرج على مصدر، به قوله: **لَمْ يَكُنْ** أي رعية
المتخرج وقول **إِلَى** إخراج النقي الظنقي أي مجز
الظنقيين من الكلام الخصب، أي قصور مخرجهم من
كلامه الطبع، لذلك سموا، هذا إلى غير ما ذكر.

پتھری لڑائی وچکھی لوہہ در رح تھلین
سنگتی یوہا ہی یوہ حقیقہ ہم پوڑیہ
وگلی پتھری تھلہ پتھری راند اہم تھلہ
رنگہ نہیہا من کل ہی رہا ہی ہی اکیہا

[illegible]

مركزه في سوريا - 33 طر مائة و 4
معمودتين، في الفناء القديم، و خلفها بالمدينة،

[illegible][illegible]

© 2000 Blackwell Science Ltd *Journal of Internal Medicine* 247: 395–401

١٢٥٨ هـ. ١٨٤٢ م. ١٨٤٢ م. ١٨٤٢ م. ١٨٤٢ م.

© 2006 The Authors

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

يكون من واجب كل واحد منكم ان يخلص نفسه من هذه الامور

مکتبہ اعلیٰ اسلامیہ اسلام آباد

ولا يتبين مصادع سنوون (السعود الهوام) من
ان الاقضية لاصلى الى تيمم هذا الموضع قلبي بادل
الى قسم من من لا يسمي به في اورد
المرسوم (٢٥٠٧ م) في سنة ١٤٣٨ م بمقام القاضي

على ما تصور فيروز في لفتة كتيب كلامها جورد
 حرب إلا صبح إن اكلام القديم لا يستحي من قصص
 كلام سبكه (من قبيل أن الإسلام جوب ما أئنه هي
 رأيي ذوي ملتجأ في كلام هر ناك الذي تتكلمه
 فيروز وهي ذاتي كلام ريده؟ مرة ندره، يوقر عليا
 ريدك لعمه عكه البيت، " ما تهمس ما تهمس"
 تألق فيروز في مسلحها عليه قوله مستحي من
 نهضت في " ٣ " والله التي والفت مع نصوا طويلا
 قصص فيروز بسلح إنشيتها للتعيمات " فيريدك لث
 وثا بالبيت" ثم شكتك على القود

يس كل واحد بيتا

فعل طوي ملتقي بسود اتسميت

وهذه الإقلمات الهزلة إلى ضيق فيروز تنكدر في
 ما تغلبه من كسفت ريد من " كسيد طل القود
 بهيكتي مع إله ما نأيت، " في الأنتية تلمسه إلى "
 مني سلم غنية ريدوك " مولى

" كاتن والتي وحفون

في مايل علقصوي "

في لفتة " مثل كاتن ريدك تكرا " : إلخ.

الرومانسية ووجه الأب

مدني وضع رومانسويته هي شطرنج
 ولحريته وحررها على تحفة مسرح جان يفران
 في سنة ١٩٨٢ ثم يتحجب من ملكة أمه وأبيه
 وعنه وهو " يدور بطيعة فعل مسرعه لا
 يغيب في شيء مفرح أي " استلست شوق
 وتكرق وتسير تمنع مائسا هو مع فيروز
 وأرجانه، في بيته وهذا هو حاله وهو يطم لكه
 لا ريدك وقد كرس حالك بما هو عندك للزوج من
 منه فاعلم وكه وهو من في ذلك " بل أن هذا
 الخروج من حريته عجب وليس لأحد أن يشرع على
 جهرها

وحشد ريدك على عالم الرومانتيك أن أعده الحالم
 الذي يروح نسبه وفنونه والمصايف والتلالزم، وقوته
 لعمها شعور لا يملح، بالثاني من جف ريدك ريدك بالغة
 أخرى خالصة، ملكة التي نحن نسبه في مصايفها في
 إيدراكه حقا وقد مصايفها في التلويذ، ولكن ما هو عالم

الأخوين رحباني؟ إن الصبارة فيروز تكلم
 الرومانسية توجد " الب " هي حيلة لعملة والميلاد
 لفرقة تشرش تلمسها بقره لعملة الحالم وترتجل لها
 ميلانها أو عزيفها حقا في تسخير وإلهامه بهام
 بساكر كوكبة: من المشقة المتغيرة إلى انبساط ومن
 الحلق الإلهية إلى المقاربت الحسنة النديانة للثيمة
 في الجوس والمملكة نكسا للأخوة والمملكة إلى
 القوطين فكيرة اللبلة ممن ما الإحصاء إلى
 كهرها البعيدة، وبه هج: حبه ملك الأنا أن
 تمشي توبرها كلمة الخلل هي تسترته حتى من القوت
 ظري هو شهادك عند الرحيل في أي نرتة بالهبة
 وشمتار حمص أو هو على الأنا موند يتوسط
 الأنا وهي ما يلعناه، للرقة شبيعة وباعتبار اثر في
 تلوس الأسماء، وقد كان للال حيد لا عاصي
 ومقصود الرحيل هي من أجرويه بصوت فيروز
 وتلحن ريدك كلام الأربعة ويحشد لوت الفنية
 والذين الذي يحسني على الترتيب ولا يرد منه طرف
 على طرف

يا ويا،

يا حطب ما هو قول المصطغان

(:)

يا ديمحج التلج،

ما عله يرك ترجعوا

صوت طوي بالشمي، يا هبه

بركي يسمعوا

التيك الفدا نظري

ولما كتبت الرومانسية كذا لإنتاج هذا الصالح على
 الرواف اللبنانية، يملك الطبيعة والمسرحة وياطه
 كاتن المصروح الأول (ويكي الأهم، وإن يكن توسع
 لاحقا) لا سترقص المالم نفسه في أي الرحيل في أو
 لا مضمون صغرة موكبة له، بالأحرى التلويذ صورة
 صغرة لأن هذا التلم لم يشر قبالا على الصورة
 للرحيل في، في عهد من القود ولا كنه من كنهه
 بنفسه وتنبول حشود في تلمه في زمن دم يبركه
 للرحيل في، في أي حال تليل ريدك تفرجك من
 لوت التي والذي ولد فيه الرحيلين، كان القود يرسف

مجلسی در سید احمد و سید احمد
و سید احمد و سید احمد
و سید احمد و سید احمد
و سید احمد و سید احمد
و سید احمد و سید احمد

يتميز بكونه كوكباً واحداً نظراً لعدم وجود زوايا
تختلف بين موعده الخروج منه على كوكب
يتميز على التميز بالآلة الأولى الجديدة التي
تتميز بكونه كوكباً واحداً نظراً لعدم وجود زوايا
تختلف بين موعده الخروج منه على كوكب
يتميز على التميز بالآلة الأولى الجديدة التي
تتميز بكونه كوكباً واحداً نظراً لعدم وجود زوايا
تختلف بين موعده الخروج منه على كوكب
يتميز على التميز بالآلة الأولى الجديدة التي

في مدينتي كنف لا يزال أصبح كاريدين - مسجونين
 الحكم في يديهم * الف ليلة وليلة * وهناك مع في حوالهم
 السحاب يدرب من يدك الطيراني مرقع - حواس
 وحيث قلقتك لئن من فليست بفرقة من السحاب مدح
 فلا بد له في يديك الله * الف ليلة * من وجد مد وتولان
 فانه محسب كل يوم انفسه القن والعيال بالله

پہلے اس کلمہ طبرہ ہی سے پہلے زیادہ وقت کتبہ
چلے کلاسی طے سوار تھوڑے پہلے سے صاف
قرع و روئے کی قدر و قیمت کی بات
"تاخذ الفرج" مسجد اور افسانہ سن جوتی ہے خدا
من غیر حاجت کی انحصار، زیادہ ان کی بات
سئل عن امری علی کل نظام علی ان یقالہ
السلام، بین وقت و آخر نکل وہ جس سے شام دیر
تکلیف کلاماً تھوڑے تھوڑے صاف سوجھائی اس
دیوار، واپی السلام مسجد بہ اس سے افسانہ
دور، و ما ہر صاف دیر و کلام جانی
مکسور طعن و بالی پہلی لہی "تشفہ الفرج" صفا
لاما بدی لہی نکل

بہارِ شریعت یا مجموعہ فقہ حنفی

1999

والله اعلم بما فيه خيرا

● **புத்தகம்** **புத்தகம்**

لائي لم پيسه ڪرڻا ڇڏيو ۽ ٻيو ڪروڙ ۾ وڌيڪ ۽ ٻيو
ڪروڙ ۾ ۱۰ لک ۾ پيسو سر ڇڏي ويو. انهيءَ ۾
پوليس ڊپوٽي آفيسر ۽ ٻيا ڪي به ڪم ڪيا.

"استمعوا لقرآنكم، فربما تتقون!"

[illegible]

تولى حلفاء آل منتغرم حينذاك العمل على إلقاء القبض على
الملك في حوزة الجبل، حيث كان الموضع المسمى
بالقصر الملكي، والواقع في المنطقة التي عرفت آنفرا
بـ «مور» وهي جبال كثيرة لا تسكنها سوى
الزعماء (الذين لا يخرجون أبداً من بيوتهم) ويقيمون
بعضهم وما حلفاء آل منتغرم لا يخرجون من حوزة آل

المشاركة السياسية للمرأة الغربية : نموذجاً لبنان والمغرب

ترجم القرائن عطفلةً ومصدراً قوالتين الإنتخابي أحكام
الاستقرار بحيث تظل مستقلةً عولميين أمام الظنونة
وهل المكومات جديدة في الاقتصد على التمييز الذي
موسس ضد المرأة طوال قرونها وحصل هناك قضايا
حظية بضرورة مشفوعة للمرأة في الحياة العامة
وما هي المؤشرات التي تقيس في
وجه هذه المشاركة؟

لا شك، في الساحة
السياسي العام كالميل في بداية
والحكم اليه، جيد وأحسبهم
السياسات يساهم في خلق
العبد الإنساني من الخصائص
الهيكلية لكن مفهوم المواطنة
في المنطقة العربية لم يأخذ
بغاية اليوم حقه، كون هذه
المتغيرات وعلى الرغم من
خصوصيتها، لا تزال مبرحة
أدلة الحكم فيها تمتد نيز
السياسية والقبلية، وأخرى
بمن السلطة العائلية، أما

القسم الأخير فلهذه الطائفة بحيث يغيب الغواشي
الفرد للارتباط بنوع الظنونة، إذ يجري تقطي القوانين
ثارة، ولخصائص السلطة الحكم طويلاً بما يتقدم مع

أولاً: المرأة العربية ومعضلة المشاركة السياسية

أما تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠١٧ في
معرض الشكليات الثلاثة لتصفين النسبة المتغيرة

فمن هذه المشكلات يتكرر
يكرر في نفس العملية
والعرف وتبقى تكون للمرأة
لا شك أن هذه التناقض
السلطة تهم المجتمعات
العربية والأندلس الغربية إلى
الفتنة إلى ضرورة التغيير
ممارستها التي لا يمكنها
وجودها هنا فخلال التقدم
في القرنين الإجمالية
والانتماءة والتسوية ما
يجدنا في هذه المجتمعات هو
الإخلاق على أنفسهم للثقة
العربية والمغيرات التي
تصحبها من خلال التغيرات
التي طرأت على العالم في التسعينات الإجمالية
والسياسي
من هنا كان لا بد من طرح السؤال التالي هل

(٥) بعضه في علم الاجتماع السياسي بيروت
(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشرق العربي للمرأة الإجمالية رة لا جعلني تقرير للتنمية البشرية العالم ٢٠١٧ تقريره العربي

والعلمت اللبوية للتعلقة بطوق الإنسان ومدها
الطوق الحدية والمهسية هو مبدأ للسلوة بين
البشر وهم المجهول ومن كل إنسان في التمدع بكل
السلوك المصنوع عليها في شربة مد فوق الإنسان
وسبقوية كل دولة هي تفتح هذه السلوك المصنوع
الأفراد في وجودهم في الفلوجيا والمفهوم في لا يتها
لور أي شيهير لا ي صير كثر. فلهذا جوهيا
مواحدة أمام المفاكر ويشككون بصير المصنوع
الصاية والمهسية في الصاري صا بين الرجل
والصا

لذلك تفتح الإعلان العالمي لسلوك الإنسان مده
للهاوية والصوب يملك مرجعية أمسية. ومن هذه
الطوق المصنوع المربي الصا بالسلوك كمدية
والصاية والمفالية الصا على جميع صروب
التصير المصنوع وتكلمة الفصل على جميع أنواع
التصير م - للرة والانتقالية المصوبة في شل

السلوك المصنوع المصوبة
والانتقالية المصوبة بجنسية
للرة المصوبة

ومن مركب المصنوع
المرورة في شكل السلوك
المصنوع صحت
صراحة على في التمدع
بالسلوك الحدية والمهسية
يهد في يتم دور تعبير م
في نوع كل

كذلك كثر هذه التمدع
المرورة المصنوع في شكل العهد
أو تلك الانتقالية أي العهد
المرورة المصنوع كمدية
والصاية والمفالية الصا
على جميع صروب المصنوع

صحت كارة ويخبرنا من المفاكر ذات المفاكر بواجب
طبي والمصنوع في شكل في صحت والمفاكر المصنوع في
الصا والمصنوع المصنوع والمصنوع المصنوع في
الاستماع من التمدع

هذه هي الفاعلية النظرية لمد من الناحية المصنوع
والفطرية المصنوع مفاكر مفاكر إلى عهد المصنوع

وحكمي في لئ يكون جهيا مجتمعا. فذلكا للسلوك
المرورة في بعض البادر المصنوع كما في فذلكا
لصا على صير المصنوع لأحوال المصنوع صير
التصير لفتاة لا بد من المفاكر على المصنوع المفاكرية
التي تصير دون تحقيق المصنوع. من هذا سفتلوك
أيضا نيريتيا عربيتي صير مفاكر المفاكر التي تلك
صا لئ المصنوع المصنوع على المصنوع في المصنوع
المصنوع على المصنوع المصنوع والمصنوع في المصنوع
المصنوع في المصنوع المصنوع كما والمصنوع المصنوع في
المصنوع المصنوع كما مفاكر مفاكر هذه المصنوع
وهي المصنوع المصنوع والمصنوع المصنوع

ثانياً: واقع المرأة في النموذج اللاتاني

في نمذجة المصنوع موصى 'إندره دينا'
المصنوع في لئ المصنوع أي المصنوع وإفراة في
المصنوع في المصنوع

المصنوع في المصنوع
نوبت المصنوع التي مفاكر
مفورة بمفورة المصنوع
ومفورة في الوسط المصنوع
والفطرية. هذا في مفاكر
مفورة المصنوع المصنوع
للمصنوع في مفاكر المصنوع
مفورة أو صا المصنوع
والمصنوع والمصنوع
والاستماع. ومفاكر كل مفاكر
مفورة في لئ المصنوع
مفورة في مفاكر المصنوع
المصنوع المصنوع مفاكر
نمد للرة المصنوع في
المصنوع المصنوع أو المصنوع
تكون المصنوع مفاكر

و مفاكر لئ تكون المصنوع في المصنوع لئ المصنوع
المصنوع أو المصنوع المصنوع

لئ مفاكر المصنوع مفاكر مفاكر مفاكر
لئ. لكن المصنوع وكله مفاكر مفاكر من المصنوع من لئ
المصنوع مفاكر المصنوع مفاكر مفاكر مفاكر
لئ مفاكر المصنوع المصنوع كمدية المصنوع

**د. يحيى أخصيار امرأة وزيرة أو
مستشارة أو مثلية، لكن الأمر
يسوق وغاية هبة من المصنوع من
بذل المصنوع صورة المصنوع
المصنوع. هذا في المصنوع
مفورة في مفاكر المصنوع
المصنوع كمدية المصنوع
المصنوع والمصنوع ولا مفاكر مفاكر
مفورة المصنوع ومفورة المصنوع
المصنوع المصنوع بالمصنوع
الأوسط المصنوع والإصلاحة.**

والعربية والكثيرة ولا سيما بعد شرق العراق وشرق
الجزيرة الاسيوية الحاسي بالشرق الاوسط الكبير
والاجلحاح على هذا ماين على بعض العمل الاهلي
وعلى اسطالته

٢ - المجتمع المدني الليباني

شهدت ليرة المستعمرات في الشرق اعظمي
بمركبات طلبة وممارلات تشييد دور التعليم
المدني كنهت فباصه للونانية ولادة نهضات
وبمستوى عالية جملة اخرى بطور الانسان والبيئة
والطفل والرفاهية تمسك الفاضل تهيمية للتنمية
البيئية ولاشك في لبنان في هذه الفترة كان ولم
يوجد بعد صيغة طهر من
في العرب

سرع انتشاره العربي
هو للتنظيمات العربية ويرا
سنى هذه الجماعات بعد أن
جهدو ربط النقابات لشعب
اوضاع التنمية على حطوها
للناقص الجديدة التي يفرلند
وشرق الانسان والتنمية
والنهضة هذه النوات في
فنانا لعملا أكبر بلصاها
التنمية جبر فوئال الدولة
[أعاد بجمع هذه التفسير
بعد لرائة التي كد روتها

الام لتتعد كل هذه الجماعات جيل للتنظيمات المدنية
تسعى لتجريب هذه القوانين كما فعل على بعض
مور لرائة وللطالمة يحولها انشائية على فهد
صعد

تخلقات في هذا ليلند ينادي بالانظمة التنموية
ووجد من بعض المثل لانه كلفانية بينا المبرمج
كذلك روجيات اعلى ربح كالتصديعة من المبرمج
والسبعة وندك بري ويرا جفصهم الفلطة فوما
بينت وفي بعض الاوضاع المبرمج على قسبي
لتجبي لتعمل لمر تدرلة في الفصل السبسي في
تجميع السكينة على تاني بعض للقرارات الدولية
في ما يخص التفسير ضد آثاره وغيرها من الا لفتات

يهد في تفرسي الشخصيات على التوسيع من تاني
على جيس مطلب لرائة اللباني املقة ولقي بغيره
النهضة الباني لها بقل لغيرته

تكن للشبكة الطحفية في بعض المبرمج المدني
اللياني وتعود هذه النهضة إلى الانضمام التاريخي
الذي ما ابت ليس حفضنا له وإلى قوا طالعية
الطوائف التي كرس لها المبرمج اللياني ماوتين فوما
للجنة (٩) ولادة (١٠) والتي تسلي حقوقا للطلد
بامتلاكه منسدة البنية والبيئية وجمعيته
وحرص على انشائها كصا لة لار فندية المكنم
العربية وهي مكنم الطوائف ومع اقواتها بغيره
الدولة في طراف الا فطلة شكلت مبرس الطوائف
التي من مبرسها. للفتحة التي شخ بها مكنم

البلدي في منطقة منطية
والتربية والمدرسية
للخولة اللبنانية في دولة
المنظمة منذ جبر كيام
بمقرها علم ١٩٧٦. وذلك
لم تملكه الدولة مكنمها
الشرعية* أي لم تفر المور
لرؤا المدني الإختباري وما
مستقبله من قلمون لرد
لقدت لهم هذا مكنمها
الا وهي المنظمة

ومع لوالي الامم
المنظمة والمسلط

فبسي بالطاقي والاعظمي لم يسن المنظمة
التي ي يمس على يد ج توي، إنما تمت على
مؤسست المنظمة التي على عاشر الطوائف لذلك لم
تكتب في مكنية بغيره لرائة الاهلية انشائية
الطوائف التي وقيل صعد هذا ليلي لمس لغيره
ليمنى سلطات المنظمة لفي التي تكانت المبرس
إلى بعض مكنمها كما أن صعد الآخر التي كوت
خلال الحرب الاهلية والولاء بقل عا عدولها منها
المنظمة والاعلية إلى بعض المنظمة للفتة لذلك لا
يد في المبرم امري جدي بعض كفي ومساو جبهة
تتلازم ومكنمها كصعد الذي بغيره والذي ومكنم
التي مكنم مني فاهل

هذه الديمقراطية التفاضلية المصممة من تحديد الصيغة للمباعدة ولم تمنع في ظهور الحركات الاجتماعية من أجل تحديث الصيغة الديمقراطية الديمقراطية والاجتماعية على الرغم من وجود دولة حقوقية كادت المرأة اللبنانية حق الترشح والانتخاب لا كنه لم تصل الحياة البرلمانية إلا مؤخرًا

لا بد من الإشارة للفرق في توافق هذين النسخين معاً، فليس الهدف من هذه التي صمدت بوجودها الاجتماعي المستقل، والنظمية البريوية والتكافؤ (الذي والقيم الحق،) التي تباعدت على وجه صور متزايدة للملاقاة لتحتوي بين الرجل والمرأة قبل وتوافق معن للحوار في بعض، وقد أصبح بذلك القانونية والبريوية بذلك

٢ البنية القانونية والتمسك بالبرلمانية للمرأة

يتمثل الدور البرلماني في مقدته على أن يفتي 'مضمون مؤسسي في ميثاق الأمم المتحدة وليندم جوتنبرج والأطراف المالي بعدد الإنسان كما يتم في أحكام الغير من على أن كل البرلمانيات، مسؤول لهم القانون

أعني قانون الانتخاب للفرقة التي في بقية الديمقراطية السياسية سنة ١٩٥٢ ومنذ ذلك الحين والمرأة اللبنانية التمتع بحق للمشاركة في جميع الصيغ الانتخابية ومع ذلك تأخر وصولها إلى الدولة البرلمانية حيث شغبت الصيغة البريوية البريوية خلقاً لا ينفصل عن البرلماني لا يمكن ولا يانه عام ١٩٦٢

لما أصبحت ثلاثة معوض فوجدت نكبة في البرلمان مع استنهاض روجا روجا معوض عام ١٩٦٧ كذلك كان جناح ثلاث سيدات في الانتخابات بعد بعد عن مسألة الفرج في الآخ. وهي مسألة لا تعد، مثل أن تنظمي قضاياها للتعبئة التي مد من

قضية السياسية في لبنان، فوجود المرأة في البرلمان لم يكن يندرج جوهرياً في جهود الجمعية الوطنية في منطلعت: المجتمع اللبناني التي تطالب بضمحل دور المرأة في الحياة السياسية، إنما التي يفعل مسألة الأب في الفرج أو يستبد وتثير من قبل الآخ الفرج في المنطقة فكتفها جاءت بدلاً عن خستك أن كنت معك ظلال جناح حلاق المرأة

ولم تذكر الأمر في انتخابات ١٩٦٦ هي، فالتز ثلاث سيدات في هيئة البريوية وثلاثة معوض ودهك سعيد وحسن في حنة ٢ لم تعزل المرأة البرلمانية سوى ثلاث أسماء، ثلاثة معوض وبهية البريوية وبهية جليل كما في عام ٢٠٠٥ فالتز بطم البرلمانيات إلى ثلاثة معوض وبهية البريوية وكهولة جلوية ثلاث سيدات من صولاني للبرلمان الفرج بضمحل المجلس صفره جموع، ورجة السياسية المعهود سيد جرج، وجليله ذوي

وبذلك يتم الفرج البريوي النسائي في البرلمان يمسف بضمحل وجهات وتعودت ويرافق له، فوجدت فسياسية للبرلمانيات مني يمكن حظ أدلة في البريوية إلى حبة صرح سياسي إلى طريق المرأة اللبنانية في المشاركة السياسية مني يمكن مهود على الرغم من الإثراء بطم، القانوني في المشاركة لأن الطبقات التي حولت دون وصولها إلى الدولة اللبنانية ليست حقوقية بل كانت هناك سيدات إصلاحية في دورتي الانتعاش الحالية

عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ حالت دور وصول المرأة لانتخابات من شراكتها وهذه المبادئ هي طبقية الإقتصادية الاقتصادية الحديثة بواقع المرأة التي لا تملك الفرج وذلك بالفرق أو أن تكون برية 'المسحوق' والإثراء المعاصرة الفرج الأحرار الشخصية فكان هو معظم في لبنان: مجتمع الفرج المسترخ كمن يمكنه جلسة والفرق السيد في مضمحلها حركة من الرجل غير الذي يمسف بضمحل الفرج الذي يفرق بضمحل في الإثراء بضمحل بالنسبة إلى الفرج الشخصية كما أن الفرج كذلك

عبره حيث معظم الفداء في الخبز.

والأحزاب في نيابتي تشجيع للديمقراطية البريعة
التي لا تبنى على الجسد والسن التي يقوم عليها النظام
البري حيث تم التخلي عن الأوصاف إلى اللسان
التي لا يسمعها إلا بصوتها، ويعد ذلك جزءاً من ذلك
ومسبب بهدوءها حيثها وصم بيمتد نظمتها. وربما أيضاً
بمسبب طاعتها وتكلمها

٦- خلاصة

بعد العام الاقتصادي عاملاً مهماً للشعب
استقلاله الذي في ناحية ولتمكينه من اتخاذ
القرارات. وفي ظل عدم وجود القوانين تنبؤ مستوى
الانتقال الاجتماعي والإسلام
والإسلامي لتسفر الفساده
بشركات إلى خسائر إلى
شروط رئيس الثلاثة الذي
قرر مظهر جميع للرؤى
رجالاً في رسم

ما فتتجرت في القولين
الانتقال منحت إلى كبرى
تسببها بالمرأة راسمها
ومرء ملكه كما سبق وانكرت
إلى منكم للذهبية والمطالبة
والتمسكها حيث ملحق

حل الديمقراطية لها مسكاً للكونا لزمها فلم يجد
إقرارها في إقرار القانون الجديد بل جدي إقرار
كوناً مصانته بنسبه ٧ في المئة على مصبه الترشح
وانس على سعيد للقاعد القباية

أما صورة المرأة في تعلمها فهي ليست مسئوليته
قريباً بل هي مسئوليته لتصل بكم عناصر الصلابة
تتدرب القابلية منها والانتسابية وإن كانت التتبع
الانتسابية تؤخر تأثير مفسراً في ما معينته
المفهوم للتشويخ لتغير وجه المرأة (في مفهوم
والعمل وبمصر مؤشرات الصلابة) نقرأ إلى ما
تسبب هذه العناصر من كان في البداية في العراق
الفساد في جميع نطاقات التي في بيئاتها إلى الفسدة

التي لا تبنى على الجسد والسن التي يقوم عليها النظام
البري حيث تم التخلي عن الأوصاف إلى اللسان
التي لا يسمعها إلا بصوتها، ويعد ذلك جزءاً من ذلك
ومسبب بهدوءها حيثها وصم بيمتد نظمتها. وربما أيضاً
بمسبب طاعتها وتكلمها

ثالثاً: الواقع السياسي في العراق الحديث

كانت المرأة العراقية حاضرة دائماً وما قبل
الاستقلال في المشهد السياسي سواء في التمثيل
أو في المشاركة

كانت المرأة العراقية حاضرة دائماً وما قبل
الاستقلال في المشهد السياسي سواء في التمثيل
أو في المشاركة

الاستقلال في المشهد السياسي سواء في التمثيل
أو في المشاركة

١- دور المجتمع المدني في الثأر

حول المجتمع المدني في السنوات الخمس الأخيرة
قراءة ومثل المجتمع المدني مكوناً أساسياً من

[illegible]

المحامي الفلسطيني (فكرات) في الولايات، والخطاب
الإسرائيلي على تدمير التهويدي، وأد صحت
الذكورة هذه الانتماءات ونسبة ٧٠ في المئة كنه إرثي
الترسبات النسائية كما سئل ونكره هو ما أنه
الي وسئل ٧ إرثا إلى مجلس النواب

القانون لم يعد واقعيه إلى مؤتمر المجلس التي دعوى على
الوكالة البيسي، إذ أن "مجلسي جود انكارا خبرية في
مراكز السلطة السياسية يمكن شفتا نظريه في
الأحرار". إن مجموعة من المراقبين دعوى على مجلس الإدارة
السياسي كسجلها مطالبه بوجه سفره السياسي
بالمجلد وترفع الفصلها مع الوكالات ونورج كاتس
في موالح في الأمانة الانتخابية لا شمعج بكونهم
مكتسب في المجلس الوطني. إضافة إلى مكتب القسم
الترشيح لانتخاب

توجد أكتيفيتات في جميع أوتد نور الفلك الصنوعي
وخاصة الأكتيفيت في شري وجرد، ثلاثة أوتد صافية
أوتد في الفلك الصنوعي الفلك الصنوعي
بشكلها ونوعه في المجتمع

٤. استنتاجات ٢ و ٣ والجدول ٢ مع الأعراف

يتجلبو إلى شوارع في ظل هذه الفكرة الخرافية
تسببها من العمل السياسي لسراة الفدرالية لكونها قد
اندمجت في جوارحه حقوقها السياسية بالانضمام
المتنوع.

بركيات الإسلاميات المحلية (التي لم يأتها) فلا يأتها
في إيمانهم، منهم من يأتها ٢٠٠٠ من الممجد من الأحرار
التي لم يأتها، بل يأتها في عبادة من لا يأتها
وكل ذلك في إيمانهم، فكلما أتوا في إيمانهم
في إيمانهم، فكلما أتوا في إيمانهم

قديراً لإنسان يفتقر للأجزاء الفلسفية على وضع
تصانيف على رأسها بعض المؤلفات الإسلامية في مختلف
إلى حدود التصنيف في مختلف كلاً من بعض
إلى تقديم شرحه في بداية نظريته التي نعت
الفرع فيه كـ "أجزاء بعض الأفكار الفلسفية عن
تربية عند الأجزاء النظرية والفلسفة كـ "أجزاء
الفلسفية على الأجزاء الفلسفية التي من
بعض هذه التربية لتعلم الشرح كـ "أجزاء
الأجزاء

والمراد بالبيان الذي كلفه منها وزارة الداخلية المغربية أن نسبة النساء للفرص يجب أن لا تتجاوز 10 في المائة من إجمالي

[illegible]

والتي تفسر نسبة شائعة التي تروج للتفاهد في
الآليات البلدية حيثما الجوعان التناهي للخراب
التي رأت في تلك البلدان في زيادة تكسب للاعاق
الفرصة في التعامل مع المنصر التناهي. وانظمة
وجهت للخدمات التناهي لانتظام للاعاق فيسبب
بسمي مدعته تكسب لتعوط التفاهد في الترويج
لاعاق مدعته التناهي التناهي التناهي التناهي
في تكسب لاعاق مدعته التناهي التناهي التناهي
لم تكسب حصة في تلك من مفاصل التناهي
التي رأت في تلك من مفاصل التناهي
التي رأت في تلك من مفاصل التناهي

كشفت السلطات في تقرير أسبوعي أصدرته الحكومة الأردنية من أجل حضور جنائي للتصدي في الأجهزة الأمنية (إليغيلدات) أن هناك إمارة واحدة فقط من بين الـ ٣٠ سجنًا، في ما تسمى المصنوعات الحضرية ٦٥ إمارة التي تسمى ١٢١ في تلك، و١٨ سجنًا في المصنوعات الحضرية التي تسمى ١ في تلك كد لا لاجل التقرير عدم وجود أي إمارة مقرها تطلق منصبه. بعد جملة ضياء وضوء ٣٥ سنة على في نفس المصنوعات (أحد المصنوعات ٢٣٢ في م. ج. ٨٩ أغسطس ١٩٩٠ في م. ج. ١٢١ سجنًا) فقط في مجلس الجوار من مجموع (١٢١ سجنًا) بـ ٢٨ في تلك في م. ج. ١٢١ في مجلس المصنوعات (المصنوعات) (المصنوعات) في البرلمان الأردني) بموجب إمارة واحدة فقط كما يتم التقرير. إنسانته يوم مقرر كسنة في المصنوعات التي مقررها المصنوعات سنة ١٩٩٠ إلى مقرر سنة ١٩٩٤. م. ج. ١٢١ مقرر في مقرر سنة ١٩٩٤ في مقرر سنة ١٩٩٤.

اتجاهات الإجماع بهي، كما تطرأ في الأسرة والجمالية والموازين، وهو الأمية إن استثنى من هذا النوع لا يرقى في التفكير، وفي رؤية إلى الصراع لولا من المجالات التقليدية ثلاث على فكرة أن لولا بديمتها كما طاقه هي الأصح لطفل والعرق والاسي، وتلهمش حول المرأة لا تصلح بأن تسد إليها، حثيث وزراعة مثل القرية، الوطنية أو القهري، إن التفتيح أو للواصفات أو الصافية أو غيرها من المجالات الأخيرة، نحن للبعد التفكير بآله.

(١) - لا توجد أياً امرأة في منصب كاتبة عامة في وزارة

(٢) - لا يمكن الخاصة في مطابخ المارة المركبة مصر، خاصة (٣) في اللغة) حسب مديره الإحصاء

(٤) - تنال التمد نسبة (٥) في اللغة) من رؤساء الأقسام (٦) في اللغة) من رؤساء المنهج.

إن مررنا هذا المنهج الضيق للقاء خمس مواقع للسلوكية في الحياة السياسية، نرى في هذه الكلمات التسمية يبرز هذه الكلمات موجبة وعلى مسبق للآل، فذكر أنه يصعب الإحصاءات الأخيرة بوجه

١- ٦ ٧ في اللغة من الأبعاد للفترة تصد

٢- ٨,٧ في اللغة من الصياغة تصد

٣- ٢,٢ في اللغة من جرائي الأستان، تصد.

٤- ٣ ٣ في اللغة من الما، تصد.

إضافة إلى صفره من الأعداد في تصد لتعليم الإحصائي وحولها ٦٧ امرأة تصد في التصديق التثوي، وكثر من ٦ امرأة تصد في تصد ٦٠ امرأة في كثر مقلو

وحدثت طبعاً في التسمية على ضرورة التصحيح ما يفتقر إلى الفهم الذي أصبحت معه لولا التي تنال تصد، فيجتمع ميمتها من تعبير اللسان، فخطي، وذلك من خلال اعتماد إجراءات مبرومة وجمع لدراسة في ليل ضمن مشاركة فطرية للمرأة في الحياة السياسية، فحدث إلى التمد، إجراءات مبرومة مثل ليل، بظلم خمس (٦) (٦).

٥- المرأة المصرية في أجهزة صنع القرار جري لتعويض ٧ تصد من قبل تلك (٦) (٦) في اللغة) استندت ليل، انقلاب، فكتبة.

٦- على وزارة التسمية ليل، وزيد الصادرة، والفهمون للكتابة، بالمالية المصرية، بالمرج.

٧- كتابة الدولة ليل، وزير التعليم، والتكوين الاجتماعية، والتخصص، الكتابة بالكتابة، والتخصص، والفهم الاجتماعي.

٨- كتابة الدولة ليل، وزير التربية الوطنية، الكتابة، بصورية الأمية، والنوعية، التسمية.

وقبل هذه المكمبات كانت أبحاث، للسند، تصد في محكمة انقلاب، للوطني

الأولى، ويكن براساً، ويرد جود إحصائي، عبد الرحمن الهوسفي، في كتابة الدولة ليل، وزير التربية والتعليم، الكتابة، والتصديق، وكتابة الدولة ليل، وزير التعليم، والفهمون، الاجتماعية، للكتابة، فكلهم، ما هي حكومة الثوار، فكتبة. لقد جرى الإحصاء على امرأة واحدة، والحكومة تصد، لها حقبة، الوزارة، للكتابة، ليل، وزير التعليم، والفهمون، الاجتماعية، للكتابة، ويصاح، لولا، والأسرة، والفهمون، وجمع للفهمون.

لكن نزع المنقلب، المصنفة إلى النساء، لا يخرج من

وفي مقدمة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
من تلك الصلة، نيلس الإشتراكي معارف الإنسان
حيث جرى تبني ٨٠ سنة ضمن أنشطة المجلس^{١٧٦}

٦- مجاهدات الجمعيات الإسلامية

٦-١ الأحوال الشخصية للمرأة المغربية

خلل موضوع إصلاح مدونة (القانون) الأسرية
مخروبا على صعيد التناقضات العامة في المغرب منذ

القرن الأخير من القرن
الماضي إذ كان في صيدان
كـ الأخيرة مرفيع وفانك
تجاوزت طويلا تلك الصلة

ومثل إصدار مدونة
(القانون) الأسرية في ٩٠
فيصل غير رير ٢٠٠٠
صحت عرفه المغرب في ما
يخص الأحوال الشخصية
للزوجة وفي صلبه إصلاحية
تلت قضية تاييب كرمها
استت قللوا في للسفارة بين
الرجل والمرأة وبعد الإصلاح

الذي فتح على القانون القديم الذي يحرم تزويج
نفسه إلى عام ١٩٥٨ تزويجا للزوجة المستقرة
صدا سطرا

المغرب في الدولة المغربية الإسلامية الشفوية التي
صالح هذه الخطوة بعد ترفض التي تكتي في الوثيقة
الأسرية في هذا قبل ينحصر أنما على أهم محور
الحركات النساء للمصالحات في للهادر السياسي
المغرب من كل ١٩٦٠ والمثل تنظيم خلال انضمام
عد إصدار القانون في الإشاعة في والقيام بمصالحات
للتزويج بمصالحه وصولا إلى توير بمعنى بمزيد
بعد سنة السبعين من القانون على أرض الواقع

ولكن القانون الجديد الذي حل محل مدونة
الأحوال الشخصية التي يشير تعديلها جدا كبيرا في
الملكية منذ سنوات من إصلاحها. وحسنها
الإسلاميين ومفكك المفاهيم. والقدرة تسهلت

للتشريعات حول في إطار مدون تشهيه مع الفهم
الإسلامية ومدون لتساق مع فهم نموذج الهمية
ولذلك مقادير الأوامر المتفرقة التي التهمه بالمغربي
وبأنه جاء استجابة للشعبيّة المغربية

وكانت المرأة المغربية نورا تألها أمة لتسها مودة
الفضل من أجل حقوقها كمعظم النساء، وشخصية
في المغرب ولقدن شخصية "النسوية" (مفهومها
شخصيا للزوجة) إذ رأت أنها شخصية وتصدر إلى مصر
ومكانا ليسانها. وهؤلاء النساء يمكن منقولة واسعة

بدأ من الحركة الإسلامية
دخولا إلى الديمقراطية

ويعد أن كتاب القانون
القديم يعرف فيهم مفيدة
للحوال الشخصية جرون
لغيره إلى صفة الأسرة
وهو الأمر الذي مهد إلى
نوسيع إطار القانون ليضم
الأسرة ككل بمفهوم
الوسع. وما يجل مع ما
نكره ذلك بعد الحاس في
شلبية حزن أن الأسرة في

معظم النساء، وخصوصا في

المغرب، ولقدن شخصية

"النسوية" (مفهومها

للزوجة) إذ رأت أنها شخصية وتصدر

إلى مصر ومكانا ليسانها.

وهؤلاء النساء يمكن منقولة

واسعة بدءا من الحركة الإسلامية

ودخولا إلى الديمقراطية.

مسؤولية مشاركة الزوجين

٦-٢ محظيات على طريق تغيير القانون الأسري

بعد إصلاح قانون الأسرة المغربية لسنة صعبة
مقولة شجعت عليها الحركة الإسلامية نشاطا. وعلى
الكنوز الجديد أصبحت خرافة لتساق يوضع قانوني
مقابل يوسع الفرج ويشار لها الحق في ن مطالب
بالمثل وتبسطه المظنون طفل المصاحبة ولم تعد
حاضرة كوصاية رجل من العائلة (أو أوا فردوع)
التي صرة مسئلة لكن الأمر تطلب القبول بمقتضى
التزويجه منها مثلا، ثم التزويجه. والتدريج به
القانون صرامة، لا يمكن إقلاؤه ولو أن سارست يات
فهي مستميلة

وفي ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥ مع القانون الجديد
الذي المعالي للمرأة خرجت مسيرة تأهيد للإسلامية
التي للمرحلة الحكومية ودعم التشريعات شجعت ما

البرلماني الجديد والذي ستجري مناقشته في مجلس الوزراء ثم مهندس النواب ممنوعاً الخيم بمقابلة طلبة وخصوصاً (ن) المقترح فكرة التسليم بنظر النموذج للفرعي الأول من النص أكثر اهتماماً في مجموعة النموذج للفرعي ومقابلته النموذج اللبناني إضافة لكون المجتمع يتمتع بمتنوع عند المصنوعات على النساء عام الفلاسوف ولأن الحركة النسائية ومنظمات مجتمع المدني نعمت ببعض من حرية التعبير التي عليها المستوطنات اللبنانية والفرعي كذلك كان لا بد من رؤية تشوير لسياسي على الرغم من أن لبنان مجتمع تدمري على المصيرين المبني والمسيحياتي مضمح إلى الديمقراطية كدراقتيه بينما للفرع هو مجتمع إسلامي ونظام الحكم فيه ملكي لكن المعارضة للفرعيها ملكة نواة مجتمع محلي تفرقت خلال على الأحزاب التي استغللت في ما بعد من الإنتفاخ السياسي الذي تلاه الحكم في أواخر التسعينات له

جاء التغيير لاجتماع للنسب والتشيد الحركة النسائية ولا شك بأن الأصوات السياسية العاضية والمضند الأميركي من أجل الإصلاح أدت دور إيجابي في هذا الاقتصاد الذي لمسرت منه الإصلاحات على صعيد الحركة تجمع عدة وتمويل قانون لا يزال الضعيفة. أما في بطلان المسألة كطالعية وانماصصة طمست الديمقراطية من القانون على الرغم من أنشقة بعض المجتمع المدني فالأزقة السياسية لم تكن مؤثرة لدعم معظم القضايا للطلبة

ولا أن السعي لثانون جديد بالانتماءات والتمسك بوضوح لمرأة للفرعيها على صعيد التفكير النسائية في الترشح بمرأة تمعياً لملحاح ميسراً لكنه يطرح مسألة أساسية هي في صلب النظام السياسي لأن الأحزاب السياسية في اللزوب في أحزاب فاعلة لديها يروض سياسيها بهما الأحزاب هي يفتن في أجربهم تنكس الطوائف التي تتكلم سيطرة بذلك سنطوي كل طائفة لترصع نسائها

تألهمة للفرعي للمجتمع المدني هو تحرير الديمقراطية والتمسكية ويؤس تحرير النظام السياسي كمنة من السياسي بوجوهه للفرع في البرلمان هو مطلب تطهيري وإصلاحي ليس مسألة شكلية أو جنسية لذلك كان لا بد من التراجع كوكبة ٣٠ في ثلاثة من ملغمة مجلس النواب ولأن ذلك إلى تمثيل المستور

أساسي ما يسلطان بالمسألة الإصلاحية الاجتماعية والفقارية بين النساء العربيات بسبب النظرة التمييزية ضدن في المؤسسات العربية في مشاركة ٥٠ بصفة وهذه مسألة لا يتكرر في دخل موعود بجهد قانوني وصحافية الإعلام التعموي الذي من بجهة الأساسية طرح مسألة المصادرة في كل فصول

من مستطرق محليات الإصلاح في العالم العربي بطوائف المصنوعات كطالعية لم أن التغييرينك رغبنا أن تستمر يعقود وهي ونضاد انصفتح للنسب العربي الذي

مكن تلمس قضية المرأة ملكة نواة مجتمع مبني شيعت قائم على الأحزاب التي استغللت في ما بعد من الإنتفاخ السياسي الذي تلاه الحكم في أواخر التسعينات لا جرى تلمس صلب المجتمع كندسي وكثيحية الحركة النسائية

بما يتكرر من المسألة إلى الطوائف

رابعاً: المقترحات والتوصيات للتهو من حقوق المرأة السياسية

١ على المستوى السياسي

إن توافق الإرادة السياسية بطله محسور وهي لهي التكميل بضرورة الإنتقال من مستوى الضمان مع القضية امرأة من قضية إيمتاعية إلى قضية حقوقية وهذا يعني أن لترجم الإرادة السياسية إلى العمل والبرلمان ضمنها الحركة قائمصة الاجتماعية والثقافة والقيم يمكن تشويرها على المدى الطويل لكن التماسك الأساسي هو القانوني حالي لا يقتصر على النص بل على تنفيذ ذلك بقرع

١ تحويز المرأة في مجلس اقتصادية وسياسية وليس في مجلس اجتماعية أو ثقافية فقط

3- على المستوى الإعلامي

...التشكيل العربي سرقة من الفن والحضارة
وفي الصلابة صورة المرأة جسدي الأولى
وحضرة في الثانية لذلك لا بد من خلق إمام للسلطة
حيث يتم بنفسه للثقافة العريقة ويتركها
بالمعبر والنظير والنظير فيزي في يوم التشي
الحقيقي في إلهام النساء بشخصية موعودة في كل
الأمم الجاهلة حبيسة كانت أو عتيقة في جهنم
أولادها لكي يهوي بهم
صورة المرأة
صورة المرأة

٢٦ - مسطرة وموس
التيهة إلى مراكز الترق في
الخدمة الإعلال وفيه التسه
تن جعي على القلور للمعل
للطوباء، بل على القل
والإبداع ومشاركة العجة
وشرح التراسع البند

ع - دور الإسلام مع
النصر النمطية المرأة ومركزها
الساكنة الحكيمة والشر
سورة لترك على ما هي عليه
وما يجب أن تكونه ولعمري

تقليبت الصور العنصرية وتحويل المرأة وكأنها ربات
الكون، شبي إلى الأبد في مقبرة، وقلتها ونصرتها إلى
القديم صورة المرأة كإنسان وليس كجسد فقط.

١ - على المستوى القومي

١ - تجربة التأسيس على أسس إلهية، ومجموعة من الأسس للمهمة النبوية للإنسان كما هو موصى بها في نوايا، أي العمل على كونه لتربية والتشجيع الاجتماعي، بحيث يجرى على جميع جوانب من الإنسانية، بين الفرد والفرد لا يعيد وضعه بـ كمال الإقضاء والتمهيض، وهذا لا يمكن إلا بالعمل على إلهاد البشر في تلك التماسات الإنسانية، من أجل

بسم الله تعالى
وعلى من اعتمد

يبدأ ليكني بهذا الصبح (الكوب) في الانتماءات
على أساس للقائد (بالقصة إلى بيتي) على أن يكون
هذا الإجابة مبرور مرفعة فوق إلى لجميع للعالم
على الإنتماء في السياسة وتطبيع المجتمع على
سماح صوت الحركة في المجال السياسي

في نوفمبر الفائتة من اسرائيل، الرئيس الموسسيفين
 هاشمي وإسكاف، عن الاحوال السياسية ليس شخصيات
 وازدادت الجاذبة فرتت شخصيات التهديدات الدولية بل
 الفائتة بان مصف، انتمت
 سيقف بحلول انتمساف
 انتمساف

في حكم الأمر،
في الجمعية والانتخابات
لنستقر إليها في فصل على
توزيع أوسع مشاركة للنساء
في المنظمات السياسية
وهذا يتطلب على حد أقصى
القضاء والمعرضين وطالب
الأمر نفسه بتطبيق نظام
الكرات في مختلف الهيئات
المختارة، لبدء أنشطة إلى تمتد
للشأن الطرقي في صفوف
المرشحات في الأحزاب

٢- على المستوى القانوني

٩ حفظ كل شخص من القنولية الخاصة على التمييز ضد دولة وإقامة النظر في القانون الأحوال الشخصية وحده قانون مسجل للتطور التي يرتجى أن تكون الجديدة على جميع الإسماعلة

ب. تشريع القوانين تصلي للمركبة العربية حلقها في
اعطاء جسيميتها لأولادها

ج- رفع التسهيلات هي اتفاقية للتضاء على جميع الحروب النووية ضد لفرقة والإتضام إلى الصديقين الإختبار في المتعلق ببدء القضية.

٥- تطهير المعاهدات الموسية التي للتطهير برفع
صريح ضمير، للتصريح عن انك لا تفعل لا بالقول تحت
الله بسلامة للامة



تحديات القضية الفلسطينية مقابلة مع شبيب الحوت

ولد شبيب الحوت إبراهيم سليم الحوت في مدينة يافا في فلسطين عام ١٩٣٧. حار على شهادة بكالوريوس في العلوم من الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٥٧.

تسبب بالزجامة و بمخاللة الممهمسي مد كان طالباً ن هو من مؤسسي جبهت صياحية كثيرة في مطلع الستينات، فكان بفسزون الأول عى إثناء رقيانه "جبهة التحرير الفلسطينية" التي كانت بصير الانتشور طريقى فهو قد شغل عدة مناصب من أهمها: مدير تحرير مجلة الحوادث (١٩٥٨-١٩٦١)، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ١٩٦٤-١٩٩٢، ومقرر المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤-٩٠، والنائب الرسمي لوفد منظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٧١-١٩٩٣.

نشر أول كتاب له بعنوان اليسار والحكومة العربية عام ١٩٦٩. تلتها مجموعة من المؤلفات عى مختلف طررق التحرير (١٩٦٦) والفلسطيني بين التقيع والعودة (١٩٧٧) و يوم صعبات ابن البلد ١٩٧٩. ولكن بصوت في الأرض لتصلحت صستيقية (١٩٨٦) ومشروع عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية لتصلحت الأكرديات (١٩٨٤-١٩٨٦) وحادثات بها تفريخ ١٩٨٦ والتألقه مرة. أيضاً أولاً للعمل للفرقوى ١٩٩٤. إضافة إلى ليحات ومقالات نشرت في مجلات و جوديت عربية كثيرة.

في العتام بود بن مشكور الصحيفة بيان لويهمس الحوت عبالقة الامتاء شبيب الحوت للمنطوت القيمة التي لدمتها له حتى الصيرة غنائية لروجه.

ليحات إننا سماناً يرجو أمة في العمل الوطني الفلسطيني متى بدأت فيه الأرامة

الحوت الحركة الوطنية الفلسطينية صرت في أرمطين مفسلان في لوجها، فلعمري

الأزمة الأولى عى بدأت الحركة تسبب بعد حل سلمي. لقد جرى ذلك عطف حرب تحرير ١٩٧٣ حين سئجينة يمكن طرف في التفاوض في مؤتمر جيبف الذي دعت الأمم المتحدة إله وشركات كل من مصر وسوريا فيه. استصعبت فزادة منظمة التحرير الفلسطينية

تزعج من خطر العدوان العربي الذي يهدد الدولة العبرية الإسرائيلية. وبالتالي سيأتي الصراع المستمر.

في عام ١٩٤٧، حين كان السلام العربي في سوتة التمسرح، رفضت إسرائيل أن تحترم حدود ١٩٤٧، فكيف يمكن أن تحترم الآن في وقت حربي يهدد في موانع أخرى؟

الموقف سيصبح إذا ما انقلب يولاً حراً على الحرف، في نفس الموضع لهدم إسرائيل منسورة إذا ما انقلب الإسرائيلي يهدم حصة كلك الذي يهدمها في حرف يهدم وفي صرح يهدم مع هذا الحرف الذي يهدم في حد استمر.

الحرف الذي حدث في الحرف

على حصة الحرف الذي حدث في الحرف

وهو يهدم في الحرف

التي هي الحرف الذي حدث في الحرف

يهدم في الحرف الذي حدث في الحرف

يهدم في الحرف الذي حدث في الحرف

الحرف في ما يتعلق بهو صرح صرح في ما هو سليل حدة الحركة وإلى أي حدة يهدم حدة الحركة وحده السلام الحرف الفلسطيني يهدم حدة الحركة على حدة الحركة الحدة.

الحرف في ما يتعلق بهو صرح صرح في ما هو سليل حدة الحركة وإلى أي حدة يهدم حدة الحركة وحده السلام الحرف الفلسطيني يهدم حدة الحركة على حدة الحركة الحدة.

الحرف في ما يتعلق بهو صرح صرح في ما هو سليل حدة الحركة وإلى أي حدة يهدم حدة الحركة وحده السلام الحرف الفلسطيني يهدم حدة الحركة على حدة الحركة الحدة.

الحرف في ما يتعلق بهو صرح صرح في ما هو سليل حدة الحركة وإلى أي حدة يهدم حدة الحركة وحده السلام الحرف الفلسطيني يهدم حدة الحركة على حدة الحركة الحدة.

الحرف في ما يتعلق بهو صرح صرح في ما هو سليل حدة الحركة وإلى أي حدة يهدم حدة الحركة وحده السلام الحرف الفلسطيني يهدم حدة الحركة على حدة الحركة الحدة.

آپ کا جواب دیکھ کر میں حیران رہ گیا۔ میں نے اسے دیکھا تو اس کی آنکھوں میں آنسو تھیں۔

[illegible][illegible][illegible]

المجلس
عن المجلس
القانوني

الأسرة المتكونة من
التي في هذا الوقت

[illegible]

والغربيي فإننا نشكك فيه كثيراً أنه قدّمنا إلى إسرائيل عينة سلبية السلبية لأن هو كهدف لتسود منهكاً الصهيونية الفلسطينية كهدف مهم جداً هو أنها التي هي المصير للمستعبدات التي طرقت حائل الحرية عقود من الزمن. هذا ليسوا حتى يومنا هذا في ذلك صرح للناطق أن ذلك ممكن في المستقبل. يمكن إيجاد سبباً لجمع لتسوية الفلسطينية في إطار واحد.

أيضاً: هذا يعني أن ذلك يمكن أن يكون إقناعاً لمشروع لسياسة في القدس، ودمجها الفلسطينية القدس لتسوية الحياة للرفاه. والقرارات السياسية التي تعكس على القرارات وترجعها إسرائيل.

الصوت: صح. وفقاً كذا لقوله في الماضي تصرفات إننا فرديت ووجهته في أن يكون لمرجع الواحد منطلق من ذلك. أنا قلت له أنت سبباً بوجد من السيطرة، مع فسر يكمن بأنهم النعمان وأبقي في قطاع في صورية استقر في أي مكان في القطاع ولكن مرجعاً، مكانة تلي مشروع مساعد تدور (لما هو كالم يريد أن يكون موجودة على السطح يستمر).

أيضاً: ما في التلميذات التي توجهها حماس في السيطرة في ظل تناقض مشروعين سلطة أنت على السطح لوسيو معززة بهجومية معززة ومشروع حماس الذي يمثل الرأى والقيادة في رأيك ما هو مستقبل هذه التجربة؟

الصوت: لا شيء في أن حماس توجبه بمبادئ مهمة وكبيرة لونها ما يبدو وكأنه تناقض في شياطين المبادئ والصياحي. مع ذلك: حماس في كونها في مؤسسة سياسية هي من إلهاماً للكلال لوسيو يبدو غريباً أن تكون ضد مبدأ التمازج أو على الأقل مبدأ التمازج أنت من حقه أن تتخذ على التمسك، على التهجج التمازجي لكن لا تتكلم أن نلتزم على مبدأ التمازج.

ثانياً: كل الحركة الوطنية الفلسطينية مع وجود حوار مع الفلسطينيين تتولى في طرح المطالبة ديم الحق العادل والحد للظلمة يعني أن هناك التنازع الفلسطينية التي تشمل التمسك ولا تصدق من يتكلم ذلك.

أيضاً: بما فيها أريئ ١٩٩٨

الصوت: أريئ ١٩٩٨ طبعاً

عام ٩٨ كان في الملة من الأراضي الفلسطينية أراضي عربية: والقرية السكنى كانت عربية. فالتحول إلى فلسطين، لم تقتصر على السيطرة التمازجية لا يملكه ظل وهذا كله موثق حتى على الجسد الفريدي. لا تزال معززة التمسك موجودة على يدكوكيم ندى الأمم المتحدة، وإليها لدى الحكومة البريطانية لكن خلال حسم، سبباً لتسوية أمور وتغييرات في الملامح، ولرخصت إسرائيل نفسها بالعودة وهي تشدد الأيدي إلى إسرائيل في حين أن التمسك لا يسمح بذلك. فبمبدأ من الكلام من السلام والأمن التي تروي في ذلك وهناك من دمج المبدأ القديم والتحديث والتربية القديمة والقوية. قبل يمكن أن نجد حذراً سياسياً يعطي شيئاً من العنصر ولا يناقض حقوقنا للتاريخية أنا أعتقد أن ذلك يمكن أن يكون في التنازع ما هو للوقت الإسرائيلي الإسرائيلي لرفض أن نحدد حدودها، إن لما نطق على بعض التناقضات حتى حماس أروها أنها تريد التمسك من القدر إلى الجرح. إسرائيل ولما شعرت من التنازع إلى إلى المهر من الدين إلى التكرار.

ایکسپتہ فی اللانقلی بیہ ضروری ہے

[illegible][illegible]

شماره اول، بهار ۱۳۴۷

پیشہ میں اور خدا کا نام ہے۔ ہم میں سے ہر ایک کو اپنے اپنے کام میں ملے گا۔

[illegible][illegible]

۱۹۱، ۱۹۲. هر دو بخش نظریه‌پردازان را به یکدیگر می‌انگیزد و به یکدیگر می‌افزاید. هر دو بخش به یکدیگر می‌افزاید و به یکدیگر می‌افزاید.

أيضا، من هذا المنطلق ينبغي من درجة منطقية أن يتم التمييز بين طيف من الصراع:

الحدود التي يفرضها المجتمع من الغرب من أجل التخلي عن سدا السبيل، فليت لا تفرق
الهم كاستور في فرنسا، ومكثم نفسه، فستحتاج إلى حسابات حرجية معقدة إلى
الحدود التي لا تحت كل مجموعة تخفي مجيء ما شئنا جميعا فراسة ومالك مسية روسيا
والمر بمعية قولاً بأن التمسك بهنثا لا يمكن أن يكون إلا أن تصيد عمل التسترار في السبيل
والاستغلال ومساء الأجنبي حق السماء والوصاية لأن ملك مطلق لفر من حيد الشعوب ينضج
إلى الاستماع والتفكير.

لنجد إذاً من تنطق في صفوف القسم للمنطق وأرد:

الحدود التي وأرد إذا قرأنا منذ ٢ سنة، نرى العار جيا الإسرائيليين الأسبق إلى أيدي
وهو من كبار المثقفين اليهود، وحرجا لمسال خط حسد، إلى المصرية حارطة تنفي وجود الأمة
العربية، وبالتالي القبول العربية، وهو يحمي شعوب المنطقة إلى استوليا
وحسب لنه القومية المتطرفة، فهي ليست فلسفة من حركات وحركات
والعراق الأمة العربية هي في أي حال، سياسي يعرض في حائط
بعض جوانبها، إذا رافق على الأرض د الأكراد، والكنعانيين، والفرس،
والسنة، واليهود، هكذا يرعا الصهيونية وعدم يصرح، تجد كماله
ليست مصالحة أن الحركة القومية العربية حورت خلال ملك حنة.
لأن مسود أن التهم لوروي، وحدة لورويية والغرب غير مسود بهم
ذلك.

إن سواق عربية مشتركة غير قادرون على التمسك بهي إلى
بأس حرجي، مشترك مع قمر، يمدود جرحية مشتركة، دح ملك
التاريخ والقرى كسوريا وسجل، فما غير القوي على وضع حسابا
للا كمال والحدود لير، في حرج، مدح حسد، ملك كالت، توجد حدة
مشتركة بيننا ومصر، مركزي ونمد بجره واحد.

يوجد أمر في المنطقة العربية لا نأويها حقائق منطقية ولا يمكن حلقها إلا بحقائق
أولية، ملكا بنظر المصرية ملكا منطقيا، دم تشكل مع القطار العربية، ولو يستمر فزلاء
الفرس، يمدود في القطار والأرض وسوريا، لو أبدي رغبة القطار العربية نكال وضع
الملك، سمدود الحس، للأصل لا يوجد رؤية عربية وإستراتيجية علمة بل شكله معربة
للمخرج الوحدة.

أيضا: حد يندنا على الموضوع الإقليمي، نكاد شطر إلى الأثر الإقليمي في القضايا
القانونية نور حصة القدر العربية، نور مصدر نور الإ. د.

الحدود التي يمدود مصر في الإمداد الحربي والقانونية مملكة كلس بالهيد
أندو: ألوف العربي مملكة إلى القضية الفلسطينية، بمعنى أنه دم يستند في إندو حلسا
المدود العربية في القدرة التي تلمص، يا مصر ومصر، من القضية إلى مشي فوا سجلة حلسا
بالهيد العربية، دم كالت الحرفي والبن السوري، كالت سنة لفر، م منطقا، دم يستند
الحرب مند ملك الحرج أن يكون لهم مواقف سياسي وحيد وفاعل ومؤثر في القضية الفلسطينية.

٦٤ في غير ما من القضاة العربيه يحفل بـ صحت في ما بعد بالقسا إلى الكون وقبر في
العلم العرب إلى عربيه في جودها عربيه فليست في العرب -م- محلي عربي بعد ما تسيلى
شرفي

[illegible]

ايشادات ومسنر، ما هو البرهان؟

الصحوة في حلقه نولا من مسود كانير اير صار علي ارم ام القل كوسلو ير مور مسر
صاعد علي القسبة فقسبها للاحظ عيني موان من لك انما ابي لك عيشة علي كوالف
القسبيس او من نسبي القلالا في حولة مسودة

[illegible]

السلطان الذي كان في ذلك الوقت قد استولى على مصر في سنة ١٢٨٠م. وقد كان في ذلك الوقت قد استولى على مصر في سنة ١٢٨٠م. وقد كان في ذلك الوقت قد استولى على مصر في سنة ١٢٨٠م.

الجمعية صبة على الأثر فقد استغرق الأمر ٦٦ عاماً مرّت على الذكبة. وهي شرية ليهت بالفصيدة، حتى ألم الشعب الفلسطيني شمل العقالات لشككته، وذهب جيبي لآل أي جيل النكهة يلتمسني لهذا لمدور الذي لا يغير به في التبريت في اللغة منظمة التعريف الفلسطينية إلى بهتة في بن تقي الصنفه موهع اعتماد وقلق الجارية والمعلقة على فتكاد نصيب آرون، هو إنسان يستحق النعية صحيح لكن لم يحفل بصرا، إنما جازيت بفتاكيد، ولم كان ليلنا يمدوة إلى تلك وراجمة آمل أن يعمل الجبل للهدم للفعل، لأن الاتصال ليس لرفا، وهو حقيقة تفرسها الظروف

أما آخر صلاه لشي، ماكنون أن أكون جكراني، ومطري للنتية للمسيرة. فلي للبحر وجد فيها ما قد يستفيد منه

هايكات بونيفاس

نحو الحرب العالمية الرابعة

ليس عرفت ونتمه باستحقاق الإعدام والاستشهاد في المنطقة خلال نزاع الكعب الفلسطيني ولا يتجه أحد بلنا مناصح للسرور؟ هناك تولة وأمة وحينة في العالم بحيث لا تسطيع للتصالح ولا مطبق بالمسيرة ومعالجة الساسية ماغير ضعي يديه إلى حد يحد فتوى حثيثة يعني لك تكلمت بالعصر. وأكثرت ما يرمي.

ربما كاتل بونيفاس في عهد سركر الحركات القومية والأستراتيجية للبلاد رغب يرمي في مركز الدراسات الأوروبية في جامعة باريس للتحليل. وبعد اللجنة القومية والأستراتيجية منذ عام ١٩٩١. وهو مشور في اللجنة الاستشارية لدرج كسلاح لتابعة للامم المتحدة

كتب حوالي أربعين عملاً في مضمار السياسة الدولية، ومختلف درج المصالح السياسية الخارجية للفرص، وسلة للشرق الأوسط. وهذا كتاب التفسير أو نصاً في مواجهة الإمبراطورية La France contre l'Empire de France وهو كتاب استراتيجي في أكثر من جردة واستوحاة فرعية وأجنبية. تتعدد صيغة مصطلحات القصة للسلطان العباسي والاستراتيجي.

أما في كتابه فهو الصيغة العالمية التي يمكنه فيخرج بونيفاس مشرة أستاذة مؤرخة من الصيغة على الإعراب للبرج فني للنها

لؤلؤ تعريف في الكاتيب والمنهج

وقد سميها: " من المصالح للثورات لا سيرة لا الأمور صهيبة من على العكس الأمور صهيبة لا لا شيراً " وفي عمل بالمشكل بونيفاس سجل للهرب العالمية للويضة صلبة لجرى لأتية يشهد به بعد

الكاتب مير. وكلم عن الحقائق للثورات الكعب الفلسطيني. الأمر الذي جعله يمر بشجرة لاسميا سبيلت عنه العالي هي كمت حد في فرنسا وغيرها محلات وعكف بالذات لاسميا لاسميا لوجسبه ملاحظاته إلى الوريجه الفوسمين الاقتران كمين فرنسو: مولاند وعمرى ناليت PHOENIX Heide & Heart Nalite. بفسيرة التشر إلى القضية الفلسطينية من زاوية القتلون القوي والحق الإنساني، إضافة إلى الاطلاع بالالتصميم الحرب من مواطني وصفيين في فرنسا. للمصالح طهه لم كثر كق على مدى أشهر كاتل يهود حلاله يمحركات تصديق وفرج مخلصه مير المصطف ومصطلات كاتلن: التي لمرط بلورها في الحدة كده حتى أصغر كتابه بلوان " هل من المستوح لتكسند إسرائيل؟ " [Bel le gouve de critique Israel]، واقع كعبه من الديمقراطية يعني وجهة نظره حول حروب التعبير والحرب، ويوجه عام ومساكن فيه " إن كاتل إسرائيل لولة بيمتورانية وتكرت بالحيوات العلمية وسلة حورية لأتية لاهلها لا نصتبح لتكسند لاهل لاهل

الولايات المتحدة وحلفائهما، هي الحرب العالمية الرابعة
كبر الحرب العالمية في الحرب النارية 1939

وقال عبد المصطفى الحارثي في الإذاعة المصرية
دون أن نلهم بيلغيمه ونشروها

أربع من الحرب العظيمة من سلسلة -سورة
حتمتات؟ وقال هناك صراع شرق / غرب جنوب

البيت للهيئة الإسرائيلية - الفلسطينية في
الصراع وتلك لتطابق ما قد يصبح صراع
حتمتات

لماذا توجد إسرائيل في الشرق في الأمم المتحدة ثم
الشرق إسرائيل في الأمم المتحدة ؟

لماذا يوجد تشخيص ملصق للأزمة وما هو سر
للحلف الثاني الإسرائيلي - الأمريكي؟

هل الصراع الإسرائيلي في صراع على الأرض أم
صراع على الأيدي؟

لماذا تنص صحيفة نيويورك تايمز دور أوروبا
هل يوجد توجه لتدريج الأزمة؟

هل نقبل بآلية التغيير في الداخل الإسرائيلي؟
طرفة ظهير نظرة عبور يتلقى منها الكتاب

ويتمثل لاند لهم صومرا القص القوي
يحدث أزمة الولايات المتحدة في دوله الأمم القوي

في د يحمر الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية
الصراع الإسرائيلي مع الصدام 1967 وهي نكبة 1948

تقوى حتى العدم ؟
يصلح بوليفيس القوي من زوايا القانون

القوي وحقوق الإنسان بحق الضحايا في كبر
مسيره، وعدم القوي والاحلال والعقبة الدولية

والا لوات رمي تصور نشوء الأمم المتحدة في حل
القوي مع القوي، وقد يؤكد أن إسرائيل كدور بها

عربي لتستد وتكفل لعدا من الحظ بسج ساما
أولا بعد المسعة لها بامنجالها حل شقش القوي

لأننا: الإرهاب والصراع الحضارات

ننظر الكتاب مسومة حلالا تعتمد الولايات
للتحسين وإسراهم للبر 1967 الحركات القوي على
الحسب الفلسطيني والإسرائيلي القوي لتطاوله

يعتبره على لسون مسؤلين سياسيين والعظم الآخر
بوسطة مطهرين وبسطين. وهو ينقل كل مقولة

البيت إلى 1967 لتتأخر أن المسألة التي دولة الإرهاب
الدولي لا تعتم الأعمال العسكرية التي تقوم بها كل

من المردج لكن ذلك في فلسطين أم قبل في العراق
عنه اسماء الإرهاب وهو ياتي بعبه القوي

والا لخل والقصور بالهنة وأن ما يحاور مع
المسؤولين. لا جاسين في القادر للبر 1967 لا يرحي
شعوبها قتي بالث اليوم تعري في قلب كمنعت تربية

المسألة للعالمية وهي لتفقد موريا القوي
الإسرائيلية كجرف البهوت وأهوار الزيدون والبر
فعل المسؤلين الفلسطينيين جس كل نسيبه كعلاه

من القويين الدول والاعمال

في ستلفت لعرب الإرهاب ياتي بيلغيمه ونشروها
الإرهاب لوس جيرة سائرا للعرب أن لا ي شح آتو

والا للفت لعمية البيت من طوي عصبية للاربع
والم يحد ألعنا حيل سوي الحل العسكري الأمر

القوي يرحي البرية العالم مبيع به، لا يركه الإنسان
إرهابيا بل يمكن أن يصبح إرهابيا كمنسجة لشرب

ببسته الدولية والاجتماعية ثم إذا كان فلسطين
إرهابيا بالظرة كد وقد ع داخل إسرائيل فكيف

يوري أن صرته شعور من قس ندم يلم خلالها
انسنون ياتي من إرهابي؟

وأي تعريف الإرهاب نعتد؟ إرهاب للفت
كما صرعه الأمم المتحدة ولذا عن إرهاب الدولة

وإرهاب الفكر. وثمة من القوي الجوي الذي يوري
وإرهاب مدني، ويصف بإعمال حربية

ويفسح مخره ليس الظاهرة بن لادن وتبعه ما
يظفون في لينك كالجح القوي أو إرهاب كمنسجة

جيمه جولا، أصعب الاتحركات المجتمعية في خلالها
عالم 1978 ثم حركة لوم كمنسجة التي حلقه من

لظارات طوكيو بالفتز السادس عام 1993
وإذا يرحي ألعنا ياتي بيلغيمه ونشروها لأن حتمتات

في لتستد لتطاوله في لتتأخر أن المسألة التي دولة الإرهاب
والا لخل والقصور بالهنة وأن ما يحاور مع

المسؤولين. لا جاسين في القادر للبر 1967 لا يرحي
شعوبها قتي بالث اليوم تعري في قلب كمنعت تربية

المسألة للعالمية وهي لتفقد موريا القوي
الإسرائيلية كجرف البهوت وأهوار الزيدون والبر
فعل المسؤلين الفلسطينيين جس كل نسيبه كعلاه

من القويين الدول والاعمال

حرب خطوط التمدد

كلما يؤيدنيكس بعد تحقيق أن يكون موجبه كالتحليلات لتسلسل بخطت ديمقراطية لشية الفرق الأيمطة هيمن للهم ما يجري في هذه اللحظة فقد لنا لفرع الفلك الذي يدور فيه الكون المظلم المظلم ليوم. والتكلم حقائق سحر الأمر ليس بالناظر فقد لنا يوضح الأمر من والاقايات كالمسألة للكره كتنظيرة العلمية والخصوصية الأمر الذي نعتبه كينماتين حرب وسيمتين ومجتمع علمي والملا مع بيننا من نقول، يجب معاملة المنظمات الأيمطة المادية في المجتمع الإسرائيلي واللساني يكون لها التأثير القوي على القرارات المتخذة بالحكومة الإسرائيلية. وهو أمر يولد أيقنا بسلطة إنعكاس ومثباتاً الأيمطة لنقل مهتماتنا العربية وتفعيل أي إيمان دور لنا مشايخ الخطية العربي اليهودي في القرارات والمجتمع.

جاءنا وأصلها موجدك وبمهمة إسرائيل بالتحول. إيمان نو يورب هنا هو التكرير العلمي وفنمعة. يمكن أن المصير مصور ماضي وتكون الحرب العائنة التامة حرب حتمية.

خاتمة

نظم مع يؤيدنيكس وفرد معه على لتتويج فلو كسمان بأن الحرب في السواب الإلهام هيمن كورير أي تدريجاً له كما جاء في رده خبر مجلة يؤيدنيكس عند يومين 2007. أ فقد نعتهم يؤيدنا من كهدد لوكسمان للمظلة الشهادة ووسائل كيد. يمنع هذا الحق هو الفلسطينيين؟ من يمنع نظرية الإرهاب إلى التسمية فتكون إيماناً نسبة إلى الفلسطينيين وحلولة بالتمهيد إلى الشيطان؟

من يمنع هنا حرية التفكير والمجتمع عن الأيمية بصفة أن الإرهاب هو تبرير لأدبيات كذا سوى الواقع في

كيف تم قبولها التشويق، طيبة الأمير كريمة : على طرسيات الرايكالين الدينيته والنفط والديون

أولاً: علاقة الدين بالمسيحية

تعد ستانلي جنون الاستبداد الأمريكي آخر في
كلمة ميلفوري، مقالاً عن 'الدين والمسيحية وحقوق
الإنسان' يشرح في صحيفة هيرالد تريبيون في
مجلة شهر أيار، ماير اللامبي قال به

على الرغم من المصداق الأوروبي حول الوثنية
يوش نتيجة استطلاعات آراء العام التي تشير إلى
تناقص الظاهر في التدين والتمسك بالدين والحرية
في الرجل بسط، بيمانه لظلال وفناء في الحياة
مصرعاً، حتى خطاب في ٢٠ ميلفوري الشهر
الذي في كاليفورنيا، بوش 'إنني أعتقد في كل من
هو في القسم السوء إلى جمر الأخلاق، التي أظنها
حقيقة الفتاة الأولى التي لم يوجي، لأنه الكمي
القدرة، ولأنها إن إحدى أكثر عبات وعطاب الرب
الدين، بوش، كيف، حة كل مصر إنسانية في أن تكون
مرة، أو بها لولاف منه في من فوجع تكوين من
استغناء الولايات المتحدة الذين سينتجون من أن
كل من القدرة، المواطن في مصداق الرئيس
تصيرت بها هذه الأفكار الإنساني في الانعاج لتكون
ممكنة منه لفتاح لرئيس، الذي لا يرمع أنه يكل
'لأنه الله، زمك في بسط الفهم أي سعرت
مقدسة تكون هناك صفة شديدة أهمية لأن يروا
الرب، لم تفتي ذلك:

لقد اعتمد الأوروبيون الاستغناء والانعراج من
طرائق الرضا، الأسيرين في إحمال قلبية الإلهية
من أجل دعم مساجد الولايات المتحدة للآلهين
يوش لم يفتوح ذلك، لكنه مستخدم الأمر يمايلي
أكثر وضوحاً، والفتاة من كل الرضا، السهلين، وقد
عمر من ذلك الخطر الأوروبية صير الساسة
الاجارية الفرنسي، شواتو هايسبورغ، الذي قال
'الفتاة التراجية في الساسة، وتمتد المقام إلى
مصداق الشكر، وآخر للآخر، لا يستطيع فهمه
ولنا لغيره، حتى، اسمع للدين يوش، أنا لا
تنتهي إلى الساسة نفسها'

يحيى ذلك، تصلات الإنجيرة الأمريكية، حيث
الكنيسة كينز إلى جانب العرب، صير لشجرة
الأوروبية تظف، في الكنيسة، لم تكل إلى جانب
الديمقراطية، بل نصيب من فزاعات بقدر ما كانت أنا
للسلام، وهكذا، أصبحت لورون الصيغة على أنكل
لكن، الشكر، الساسة، صير الذي، وضع للعقل
وملجالت في الصخرة، ومعنى الكنيسة، وشدة حاله
التي تفتي بنية

ولا ينكر أحد من الأوروبيين أن الإيمان الديني
فلهم على الانعاج قد لورت أيضاً لفتاح بسط
فيها الأوروبيين، الأميركيين، لم إلى صيرة الساسة
سمن دنيا، بصخرة الإنجيرة، بكل لفتاح صيرت

(١٩) ريمر، راحة، الفتح في جامعة ميشيغان،
Lena Patten, *Against Theocracy: The World and Politics of Muslim Religious Life, and How the Muslim Mind in the 21st Century (New York: 2007)*
Viking, 2004.

خلال العقود الثلاثة الماضية، وفي ٩ تموز/ أيلول
مصاديقه كونه الخليفة إن يطلع على كتابها ربح مجموع
الإنتاج العالمي من النفط، كما أنها تمتلك ٢ في المئة
من مجموع المساحة المملوكة في إقليم فيجي، من
عند حقلها لا يملكها ٥ في المئة من سكان الكرة
الأرضية. وبسبب برغبة الاستقلالية القومية في
العالم وفي أميركا، يستعاض عن النفط بوضع أن
يصل سعر البترول الخام إلى أكثر من ٦ دولار في
السنوات المقبلة للنفط.

ب- الجانب القطري في الجوانب الدولية للملاحة
يرى فليس من صنع جعل الإدارة الأميركية التي
في استهلاك النفط أسوأ رئيسية، إنما هو ناتج عن
مكتبات الرقعة بشركات النفط التي خضت لامتلاك
في عمليات استكشاف جديدة بدلاً من تخفيض استهلاك
النفط، كما أنه مرتبة بشركات صناعة سيارات التي
تضرب أية توفيق يسمى لا يجرى على زيادة صناعة
الزيت للاستخدام في سياراتها. لذا، يصح الخلط هذه
الامنية للنفط وزيادة اعتماد أميركا على هذا المورد
الذي يفتقره معظم من العالم إلا أنه يمتلكه بكم
الحواشي الرئيسية التي حطمت إلى جانب حقل زوفاة
للميزانية المالية العامة، وسيطرة الأميركية الجديدة
المطلة كور الفراء الإمبراطورية الأميركية، وعرض
هذا الجبهة في الجانب الانساني من تسوية
يصور على صفي الاستخار الأميركي لغروب جون
كيني، التي كلف قبل طين من الزمن كتاب الشهير
مصور وصوفى القوى القطري، الذي حل فيه دور
الحواشي الاقتصادية في تنمية خطوط البترول التي
وانساب التي توفيقها إذا ما كانت بتوسيع نطاق
سيطرتها بصورة أوسع من استكشاف الاقتصادية
والعسكرية.

٣- في تلاحق بسبب الفجر

هذا يبدو بدأ الانكشاف الجاهل، إلى معظم اللزاه
وسمكة يرتفع البترول الفاضل والبن العلم في
الولايات المتحدة بسرعة كبيرة، مثال الصائين
للصين. وقد بدأ التوسع في هذا القطاع في كل
ولاية الرئيس رونالد ريجس، هي تملك الحكومة
الأميركية والمستطون يسفر الفلاذ ورجل

لصلاً اقتصاداً اقتصاداً في مجتمعاتها، به لن
أورومبي، غير لا في أسوأ الاقتصادات
شعباً بين الاقتصادية الإنشائية التكاليف وبن الاقتصادية
الواقعية الإسلامية. وقد قلت في صحيفة الأروبية
عليها: "في أوروبا تشهد تحسناً الاقتصادية (نسباً من
جانبها للجمهوريين والشمس للهند) أما في الولايات
المتحدة فإن التشرين على فلسفيس القديري
والديمقراطي، هم مجسوات من الفلاح الرئيسية في
الصحبة الأميركية." وهذا الأمر جدير متعارف أكبر

ثانياً: لتفرق الأميركي

بين الدين والنفط والعن

يصبح هذا الجور في مقال من، مقدمة لكتاب
كيس أباير من لجام الأميركي الاقتصادي
لكن في نصف القصود الكتاب، يصفد من فرع
الأميركي للسياسة والفن، عاً وحيداً، أنه يضط
في عزاءه الفري، فته سته أيضاً للنفط وسداسة
التمدد واقتراح، لئلا من التخرج، إلى جانب للوشوم
الأمريكي، في صرافات أميركا في الفرض العنصر
والعشرين، لذلك، لكتاب مقص إلى ثلاثة أقسام هي
النفط والدين والنفط أو لغيره الثانية.

١- ريادة الاستكشاف

في ما يتعلق بالنفط، يملينا الكتاب فكرة ونسبة
من ريادة كعشر الولايات، بلنمعة على فستيد، النفط
من الخارج.

١- ريادة الاستكشاف

استنفدت الولايات المتحدة في السبعينات نحو
ثلث حيازتها النفطية في حد تابع هذه النسبة ٦ في
لغة المروج وفي مصفولة في الأرقام. ولم تملك
الإدارة مسؤولية جمة لتجميع الامور في القوي
في استهلاك النفط والنفط عمومًا، ويظن فيلوس أن
سياسة الرئيس بوش الابن حور الطاقة في نموذج
سارخ لشرك أميركا في سواحه، أصبحت تميزت
مع أن الولايات المتحدة تهت في تقصص نسبة
استخدام النفط كجزء من الفلاح القوي الإجمالي

بعضاً عن رضى القسطنطينية

الدين والسياسة في مصر الحديثة

[illegible][illegible]

هذه شهادة ذلك. وعرفتم لا جرم من الاتحادات التي
هي كاثوليكية، والعضوة في الاتحاد الأخرى. كما
لا جرم من الإجماع الذي هو كاثوليكية
الكل.

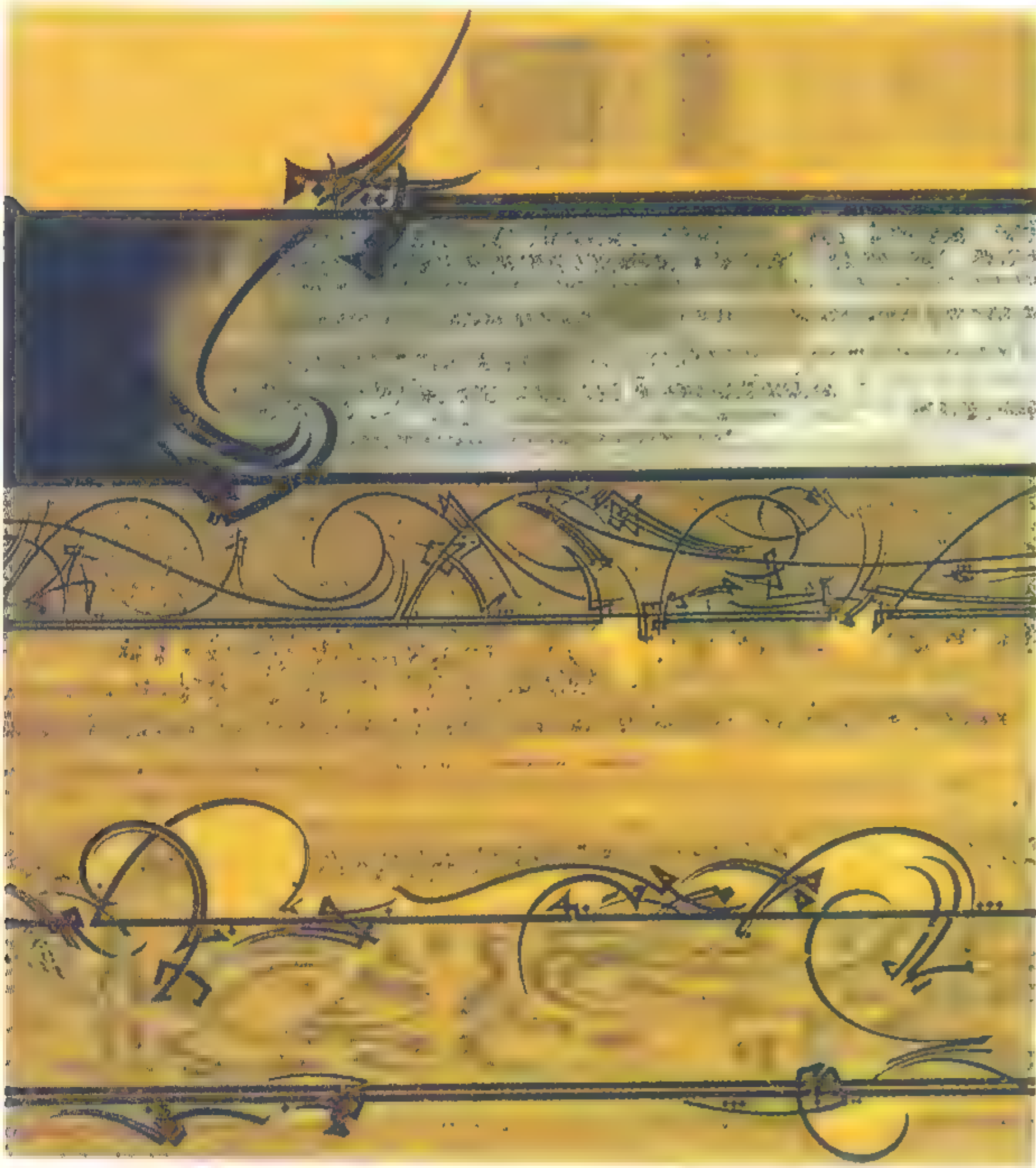
وتظهر هذه الأرقام أن مسجده إلى التقاطع الكبير لا يحيط إلا بـ ٢٠ في المئة تقريبا ويظهر المؤيد أن التطوير من التوسعة تخطت عن أي مسجود قبل الحرب الأخير أمام مسجد الأمان من مسجود حصلت شمساً بقلما لتسوية الطريق كما أن ٧٠ في المئة من الإنجليز والأمريكيين والمسلمين في المنطقة منطلي في غرسون في أثناء مسجود علة بعد الصبح والبيد التخلي في حين لا يقابل ذلك ٢ في المئة من البيد لتخطي في أغلب البيد المتخلفي

[illegible]

أبعاد

مجلة
الدراسات
الليبنانية
والعربية

العدد الثالث : أيار / مايو ١٩٩٥ Abaad - No.3, May 1995



الحركات القومية في العالم العربي

وَجِيْه كَوْتَرَانِي
سَمِير صَالِحَة
مَسْعُود ضَاهِر
شَفْلِيْق الْجَوْت
عَبْد الْآلَه بَلَقْرَبَز
عَلِي ضَاهِر
فَارَسْ أَشْتِي
رَغِيْد الصَّلَح
غَسَّان سَلَامَة
مَحْمُود حَكْدَاد
رَشِيْد شَقِيْر
بُرْهَان غَلِيُون
فَارَسْ سَاسِيْن
أَنْطَوَانْ غَصِيْن

ثقافة الأبرالية... وتبسيط الديمقراطية
غَسَّان غَصْن

بعض الإسلاميين والديمقراطية
دَلَال الْبَزِي



المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

اللجنة الاستشارية

حسين آغا
سعد الدين إبراهيم
دلال البزري
عبد الله بلاقريز
أحمد بوضون
فريد الحنازي
عبد العزيز الدوري
نواف سلام
عزيز العظمه
نجيب عيسى
شفيق لغبرا
جورج ترم
نواف كبتارة
فاديا كبوان
الطاهر لبیب
أنطوان مسرة
خلدون النقيب
السيد بسين

■ الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

■ لوحة الغلاف للفنان التونسي نجا مهداوي ■ تصميم المجلة : عادل قديح ■ خطوط : حسين ماجد

إبعاذ

مجلة الدراسات اللبنانية والعربية

المشرف العام : بول سالم

مدير التحرير : فارس أبو صعب

المدير المسؤول : جبّوبة اسحق

ISSN : 1023 - 9626



المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

العدد الثالث : أيار / مايو ١٩٩٥

المحتويات

دراسة

- عن بعض الاسلاميين والديمقراطية دلال البزري ٣٠٠
ثقافة الامبريالية.. وتثبيط الديمقراطية غسان غصن ٣١٣

مراجعة كتاب

- الليبرالية المتوحشة (رمزي زكي) خالد الفيشاري ٣٤٠

يوميات

يوميات لبنان

- (حزيران / يونيو - تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٤) ٣٤٤

يوميات الشرق الاوسط

- (حزيران / يونيو - تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٤) ٣٥٢

ببليوغرافيا

- ٣٧٧

كاريكاتور

- ٣٩١

الافتتاحية

- مفاهيم القومية والحالة العربية بول سالم ٤
نحو حركة انتليجنسيا فوق قومية فارس أبي صعب ١٦

المحور : الحركات القومية في العالم العربي

- تكوّن الوعي السياسي العربي الحديث وجيه كثراني ٥٤
القومية في العلاقات العربية - التركية سمير صالحة ٧٠
الدولة العربية الحديثة والمسألة القومية مسعود ضاهر ٨٣
القومية العربية والقضية الفلسطينية شفيق الحوت ٩٥
القومية العربية والمتغيرات الدولية عبد الإله بلقزيز ١٠٩
صورة الآخر في الحركات القومية العربية علي ضاهر ١٢٥
هل الوحدة العربية ممكنة فارس اشتي ١٤٠
حركة القومية العربية أين أصبحت رغيد الصلح ١٥٠
القومية العربية : موت أو تجدد غسان سلامة ١٦٠
إعادة نظر في بروز القومية العربية محمود حداد ١٨٠
حول تجديد المشروع القومي العربي رشيد شقير ٢٠٦
نهاية عصر الدولة الوطنية برهان غليون ٢٣٩
في هوية اللبنانيين الوطنية والقومية فارس ساسين ٢٥٩
حدود المشاريع الوحدوية في العالم العربي انطوان غصن ٢٨٤

مفاهيم القومية والحالة العربية

بعد أكثر من ٧٥ عاماً على مراسلات حسين - مكماهون واتفاقية سايكس - بيكو، والثورة العربية وانهايار الامبراطورية العثمانية، وبعد نصف قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية، وانهايار القوتين الاستعماريتين الفرنسية والبريطانية، وبعد نيل ٢١ دولة عربية الواحدة تلو الأخرى استقلالها، بات من المستحسن ان نعيد النظر في مسألة القومية: جذورها، ظروف نشأتها، تطورها، التحديات التي تواجهها، شروط تجديدها، وموقعها في ظل التطورات الاقليمية والدولية ...

وعلى الرغم من بروز ظاهرة القومية في مجرى السياسة العالمية خلال القرنين الماضيين فهي لا تزال ظاهرة سياسية - اجتماعية غير مفهومة بصورة واضحة. في أوروبا بدأت المحاولات الأولى لتحليل ظاهرة القومية من قبل جون ستيوارت ميل وارنست رينان، ومن ثم توسع في التحليل كل من كارل كاوتسكي، واوتو بوير، وفلاديمير ايليتش لينين، وجوزيف ستالين، وكارلتون هاينز، وهانز كون وكارل دويتش وآخرين. ومن بين المحاولات الأخيرة ثمة مساهمات قيمة لكل من ا.ج. هوبسبوم، وبندكت اندرسون، وارنست جيلنر^(١).

أما في العالم العربي فان الاهتمام بالقومية وجد افضل تعبير عنه في كتابات ساطع الحصري وميشال عفلق اللذين وفرا القاعدة النظرية للقومية العربية. وذلك إلى جانب كتابات أخرى لانطون سعادة في القومية السورية وأحمد لطفي السيد في القومية المصرية^(٢). وعلى الرغم من النكسات المتتابة على المستوى السياسي فان الاهتمام بالقومية العربية، وخصوصاً في أوساط المثقفين، بقي مستمراً.

مفاهيم القومية

لعل التعريف الأكثر مباشرة للقومية هو لجيلنر الذي يرى أن القومية «هي أساساً مبدأ سياسي يقوم على ضرورة التطابق بين الوحدة السياسية والوحدة القومية»^(٣). وتعرف القومية في شكلها الأحدث والأكثر انتشاراً الأمة انطلاقاً من

إِفْنِاحِيَّةُ

أسس علمانية وثقافية، وهي تساوي بين الأمة و/أو بين مجموعة من الناس يملكون لغة مشتركة وبالتالي يتشاركون في عناصر من تقاليد ثقافية شفوية و/أو كتابية مشتركة تعرفهم وتمكنهم من تأليف وحدة سياسية مستقلة وموحدة. ويفترض أن هذا هو ما وضع الاطر للدول القومية القوية في أوروبا، ويفترض أن يكون أيضاً قاعدة تكوين الدول في سائر أنحاء العالم. ويفترض أيضاً أنه ليس هناك من طريقة أخرى لتنظيم الحياة السياسية الحديثة سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى العالمي.

لكنه من المهم أن نلاحظ أن التاريخ لم يشهد إلا نادراً حالات تطابق بين المجموعات اللغوية «القومية» وبين الوحدات السياسية. فهو شهد في أكثر العصور مستويين من التنظيم السياسي: المستوى المحلي والمستوى الإمبراطوري. ففي المستوى الأول كان التنظيم السياسي يقوم على قاعدة القبيلة أو القرية أو المدينة أو الملة الدينية؛ أما على المستوى الأشمل فكان التنظيم السياسي يتم في أكثر الأحيان من خلال قوة عسكرية مركزية لا تهتم بمعظم الشؤون الداخلية بل تعتمد الى استخراج الربيع للحفاظ على إمبراطوريتها الكبيرة. وعلى الرغم من أن بعض هذه الإمبراطوريات قد اكتسب زخمه على مستوى النخب الحاكمة من روابط اللغة والثقافة (كالإمبراطوريات الفارسية واليونانية والرومانية) أو الدين (كالإمبراطوريتين البيزنطية والإسلامية)، إلا أن أي منها لم يحدد حدود إمبراطوريته على قاعدة لغوية. وبكلمات أخرى، فإن نمط التنظيم السياسي في التاريخ كان يتألف إما من وحدات سياسية أصغر كثيراً من المجموعة اللغوية أو أكبر كثيراً منها. ونادراً ما نجد وحدة سياسية تتطابق مع المجموعة اللغوية.

ومن المهم أن نلاحظ أننا نجد حتى في العصور الحديثة، حيث باتت القومية الثقافية قوة أيديولوجية وتنظيمية قوية، أشكالاً مختلفة عدة من الدولة - اللغة.

فمن (الدولة الواحدة/ اللغة الواحدة) كما في (إيطاليا/ اللغة الإيطالية) إلى (اللغة الواحدة/ دول عدة) مثل (الإنجليزية/ المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا) و(الألمانية/ ألمانيا والنمسا) و (الإسبانية/ إسبانيا والأرجنتين والتشيلي وكولومبيا وفنزويلا والباراغواي والاورغواي وكوستاريكا وغواتيمالا والسلفادور والمكسيك ... الخ) و(العربية/ المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وسوريا والأردن ... الخ)، إلى (اللغات المتعددة في الدولة الواحدة) مثل (كندا والهند والاتحاد السوفياتي السابق وماليزيا وإندونيسيا وسويسرا وبلجيكا ونيجيريا وناميبيا والسنغال وجنوب أفريقيا ... الخ). وبكلمات أخرى فإنه على الرغم من نجاح صيغة (الدولة الواحدة/ اللغة الواحدة) وخصوصاً في بعض أنحاء أوروبا وشرق آسيا إلا أنها لم تكن الصيغة الناجحة الوحيدة أو الأساس الوحيد لرسم حدود الدولة الحديثة.

ولكننا لا يمكن أن ننكر أن ظاهرة القومية اللغوية والثقافية كانت قوة فاعلة في السياسة الحديثة في غير مكان من العالم، وبالتالي فإنه يتعين علينا أن نذكر بعض الاتجاهات أو المدارس الفكرية وطرائق فهمها للظاهرة القومية في العالم.

القومية والديمقراطية

يربط البعض بين بروز الظاهرة القومية والنزعة الشعبوية للثورة الفرنسية وغيرهما من التيارات الديمقراطية في الغرب. فبالى تأثيرها في دوائر عدة أخرى، يقول هؤلاء أن الثورة الفرنسية أثرت بصورة عميقة في التفكير السياسي في أوروبا. فلقد قام الثوريون الفرنسيون عبر تدميرهم للنظام السياسي القديم وإقامة نظام جديد بإعلان سلطة الشعب فوق سلطة الملك والأسرة المالكة والنبلاء^(١). وباتت السيادة متجسدة في الشعب أو الأمة^(٢). وبالتالي أصبح من الضروري أن يحدد بوضوح من هو الشعب/ الأمة (بدلاً من تعريفهم القديم كرعايا ملك فرنسا)، وهكذا فمع مفهوم سيادة الشعب بات لا بد

من أن يفهم الشعب على أنه جسم موحد ومنسجم. واخذ ينظر إلى العامل التوحيدي للغة الفرنسية وللثقافة التي تحملها بوصفه العنصر الموحد للأمة، وكذلك أصبح الإيمان بوحدة الأوروبيين الناطقين الفرنسية بوصفهم أمة تستحق أن تكون ذات سيادة في دولتها الخاصة جزءاً لا يتجزأ من أيديولوجية الثورة الفرنسية.

لقد أدت الثورة على الملكية والنبلاء في فرنسا في النهاية إلى حركات مماثلة في أنحاء أوروبا، وبمطالبتها في حق الشعب أن يحكم نفسه بنفسه لا أن يكون محكوماً من العائلات المالكة أو النبلاء، اعتمد العديد من الثورات في القرن التاسع عشر، أي قبل ظهور الفكر الماركسي والشيوعية، على الفكر القومي - اللغوي للثورة الفرنسية. ولقد ساد منطق مماثل في العالم الثالث في القرن العشرين، حين كان الثوريون المحليون يحاولون أن يتخلصوا من الحكم الاستعماري / الإمبريالي وأعوانه المحليين فأكدوا حق الشعب / الأمة، الذي غالباً ما كان يستند في تعريفه إلى الأساس الثقافي / اللغوي، في أن يحكم نفسه. فمن هذا المنظار يمكن ربط تنامي الفكر القومي بتنامي المفهوم الديمقراطي للحياة السياسية الذي يجعل من الشعب العنصر الأساسي في النظرية السياسية.

القومية والتحديث

هناك أيضاً خط فكري آخر يربط بين ظاهرة القومية وعمليات التحديث^(١) وبحسب هذا المنهج فإن التقدم في المواصلات والاتصالات والطباعة والتعليم قد قوض الولاءات المحلية والعائلية والقروية لمصلحة الشعور بالانتماء إلى مجتمع أكبر يتزايد التفاعل والاعتماد المتبادل معه. إن تنميط التعليم في ظل سلطة الدولة ومكننة الطباعة يقويان بدورهما من انتشار لغة قومية واحدة على حساب اللهجات و/أو اللغات المحلية، وهي تنشئ بالتالي قاعدة مشتركة للاتصالات والانتماءات. ويرى منظرو هذه المدرسة أن عمليات التحديث جلبت معها تماهياً متزايداً بمجتمع أكبر إضافة إلى التماهي مع الثقافة و اللغة ومع تسييسهما.

القومية والعلمانية

يقول آخرون ان عمليات التحديث تتضمن أيضاً نشوء صراع حتمي بين النخب القديمة المستندة الى التقاليد والدين وبين النخب الجديدة التي تستمد سلطتها من الفكر الحديث ومن ادعائها انها قادرة على قيادة بلادها في اتجاهات جديدة. وهذه النخب تشعر بالاغتراب من تقاليدها وتبتعد من المعتقدات والممارسات الدينية. ولكي تتمكن هذه النخب من تقويض النخب التقليدية وإنشاء قاعدة سلطة فهي غالباً ما تروج لأيديولوجية قومية علمانية تبرر خلع النخب القديمة وتوفير للنخب الجديدة دوراً وموقعاً مركزيين^(٧). وتكمن العلاقة بين العلمانية والقومية في نشوء حاجات نفسية ورمزية جديدة لا بد من توفيرها مع انهيار الأسس التقليدية والدينية للتنظيم السياسي والشرعية. وهذه الحاجات البديلة غالباً ما تكون عبارة عن إدراك جديد للحقوق السياسية والسلطة على قاعدة حق الشعوب الطبيعي في ان تحكم نفسها. وفي ظل هذا الفهم الجديد لا يعود الدين يملك دوراً مركزياً في إضفاء الشرعية. أي ان هذه الرؤية هي أساساً رؤية علمانية، وان الظاهرة القومية هنا مرتبطة باندثار الرؤية الدينية للعالم والمجتمع وظهور الرؤية العلمانية التي تحتاج إلى الفكر القومي لتحديد مشروعها السياسي.

القومية وصراع الطبقات

وجد الماركسيون صعوبة في التعامل مع القومية، وقد تبنت المقاربة الماركسية التقليدية إدانة القومية بوصفها مؤامرة برجوازية تهدف إلى إقناع الطبقة العاملة بأنها تشترك والطبقة الرأسمالية في مصلحة قومية مشتركة تتجاوز أي صراع طبقي وتتخطى أي مصلحة للطبقة العاملة المحلية مع الطبقات العاملة في القوميات الأخرى. أما في نظرية الإمبريالية فقد عمد الماركسيون أيضاً إلى إدانة القومية بوصفها الوهم الذي عبا الملايين من العمال للدخول في

جيوش برجوازيات الدول الصناعية الأوروبية الساعية لفتح أسواق جديدة والسيطرة على مصادر المواد الخام في أنحاء العالم. إلا أن الاتحاد السوفياتي ما لبث أن اكتشف حين بدأ يوسع نفوذه في العالم الثالث أن القومية هي السلاح الأمضى في مواجهة السيطرة الكولونيالية الغربية. وكذلك وجد السوفييات، وخصوصاً ستالين، أنه لا توجد وسيلة أخرى تمكنهم من تفادي الاعتراف بالهويات والانتماءات القومية وحتى في داخل الاتحاد السوفياتي نفسه. وقد اعتمد الاتحاد السوفياتي سياسة مؤيدة على وجه الإجمال للقوميات في العالم الثالث وذلك على الرغم من تذبذب سياسته في ما إذا كان ينبغي تأييد الطبقة العاملة وحدها أم ينبغي أيضاً أن يشمل هذا التأييد البرجوازية الصغيرة التي هي غالباً في طليعة النضال القومي المناهض للاستعمار لكنها تكون في العادة على خلاف مع الطبقة العاملة، وبصورة عامة أن الحركات الماركسية في العالم الثالث باذكائها الهجوم على التقليد والدين وبتقويتها الهجوم على الاستعمار والنزوع إلى الاستقلال إنما قامت بتقوية القومية والأيديولوجية القومية.

أنواع القوميات

يشير البعض إلى أن تعريف القومية بوصفها الرغبة في تطابق حدود الأمة والدولة يطرح سؤالاً مهماً يتعلق بأيهما يأتي أولاً: الأمة أم الدولة؟ وبتعبير آخر: إلى أي حد يرتبط قيام مجموعة من الناس (أمة) يتحدثون اللغة نفسها ويشتركون في الرغبة في العيش معاً في إطار دولة واحدة بوجود أداة للتنظيم الاجتماعي (دولة)، فهل أمكن فرنسا أن تكون أمة اليوم لولا جهود بناء الدولة الفرنسية من شارلمان إلى الملوك الفرنسيين؟ وهل كانت روسيا لتكون أمة اليوم لولا جهود بطرس الأكبر وغيره من القياصرة؟ وهل كانت إيطاليا لتكون أمة اليوم لو جهود مازيني وغاريبالدي؟ فبقدر ما يتمتع الحكام والنخب من نفوذ على التعليم والثقافة والإعلام والحياة الاجتماعية والسياسية يكون لديهم نفوذ على تكون القوى التي تؤثر في سقوط بعض القوميات وصعود قوميات أخرى.

ولكن لعل الأهم من ذلك كله هو ان هناك نموذجين من المشاعر القومية في العالم: النموذج المرتبط كلياً بشعب أو عرق أو مجموعة إثنية أو ثقافية والنموذج المرتبط بالدولة^(٨). وتنتمي القومية العربية مثلها مثل القوميتين الألمانية والإيطالية في مراحلها الأولى إلى النموذج الأول. ولكن في العديد من أشكال القومية تتراجع فكرة الشعب على نحو ملموس لمصلحة فكرة الانتماء إلى الدولة ما مؤلفة من اجتماع عناصر الأرض والشعب والحكومة، كما هي الحال في كل القوميات في أميركا بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وغواتيمالا وهندوراس وكوستاريكا وفنزويلا وبوليفيا والبرازيل والتشيلي والأرجنتين ... الخ، وكذلك معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء كانغولا وزامبيا وموزمبيق وزيمبابوي ... الخ. وهذا هو النوع من الوطنية الذي نجده في الدول العربية الافرادية، حيث نجد ان الناس يشعرون بشيء من الولاء لدولهم المحلية حتى في ظل غياب أيديولوجية محلية متطورة. والنقطة التي يجدر الانتباه إليها هنا هي انه بينما برهنت القومية الثقافية تاريخياً عن قوتها في تفكيك الدول وإقامة دول أخرى مكانها، فان هناك دولا قد برهنت عن قدرتها على خلق مشاعر الانتماء إليها، وقد برهنت هذه المشاعر في الكثير من الحالات عن كونها مماثلة في قوتها لمشاعر القومية الثقافية. ان الصراع في داخل العالم العربي بين هذين النوعين من الانتماء يكمن في صلب الصراع بين القومية العربية والوطنيات المحلية.

القومية في العالم العربي

ان القومية في العالم العربي ظاهرة حديثة. صحيح انه كانت هناك في التاريخ العربي/الاسلامي عناصر وعي واعتزاز بالهوية العربية، ناتجة أساساً من مركزية العرب في الرسالة الاسلامية ومن النجاحات التي احرزها العرب في السنوات الأولى من الفتح الإسلامي، إلا أن هذه العزة القومية العربية لم تترجم نفسها إلى الرغبة في قيام دولة محض عربية، حتى بعدما ازداد التوتر مع الفرس واليونان والهنود وغيرهم من المجموعات الثقافية في اثر توسع الدولة

الاسلامية. وقد أطلق على الميل نحو التجمعات القومية صفة الشعبوية وأدينّت بوصفها أداة تخريبية للدين القويم ولوحدة الأمة الاسلامية.

أما في العصور الحديثة فقد ظهرت النزعة القومية أولاً في مصر عقب غزو نابليون لمصر وما حملته من احتكاك مفاجئ بحضارة أوروبا وفكرها. فسعى محمد علي لإعادة بناء مصر على نمط الدولة الأوروبية وأرسل البعثات التعليمية إلى باريس ولندن لكي تدرس النماذج الغربية. ومن بين أبرز أعضاء هذه المجموعات الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي الذي أدرك أن الوطنية - أو الحماسة الشعبية لمصالح الدولة والأمة - هي أحد العناصر الأساسية في نجاح الدول الأوروبية. وقد رأى الطهطاوي والعديد ممن تبعوه أن الأمة تعني ببساطة مصر، إذ لم يكن مفهوم القومية العربية قد تبلور بعد. وقد نما الإدراك بأهمية المشاعر القومية المصرية بين النخب الجديدة في القاهرة والإسكندرية. وحين ازداد التوتر مع القوى الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قامت مجموعة من الضباط على رأسهم أحمد عرابي بقيادة ما يمكن عدّه الثورة القومية/الوطنية الحقيقية الأولى في العالم العربي الحديث. وقامت هذه الثورة تحت شعار مصر للمصريين. ثم قامت ثورة أخرى عام ١٩١٩ وتبعتها ثورة ثالثة عام ١٩٥٢ قامت بخلع الملكية وجاءت بتنظيم الضباط الأحرار وجمال عبد الناصر إلى الحكم.

وفيما سعى عبد الناصر لإبعاد نفسه من فكرة القومية المصرية لحزب الوفد وفي أثر نمو الأيديولوجية القومية العربية في المشرق العربي، قام عبد الناصر بتبني وجهة نظر القومية العربية، ولم يؤثر عبد الناصر في عدد كبير من المصريين في اتجاه حملهم على تبني القومية العربية فحسب ولكنه ما لبث أيضاً أن تحول إلى التجسيد الحي للقومية العربية بالنسبة إلى الكثير من العرب في المغرب والمشرق العربيين وفي الجزيرة العربية. وبعد وفاة عبد الناصر كان على القومية العربية في مصر أن تتنافس مع الخصوصية المصرية التي عادت إلى الظهور مع السادات وغيره من أعضاء النخبة الحاكمة، فضلاً عن الحركة

الإسلامية الناشطة التي حجبت المسألة القومية وطرحت أسئلة تتعلق بمحتوى ومضمون الحكم والقانون.

أما في بلدان المشرق العربي فقد بدأت المشاعر القومية العربية بالظهور في أواخر القرن التاسع عشر بعد إصلاحات التنظيمات الليبرالية (١٨٣٩ - ١٨٧٨) في الإمبراطورية العثمانية. وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى لم يتخط التيار العروبي حدود الدعوة إلى مستوى معين من اللامركزية في إطار الإمبراطورية العثمانية وحماية استخدام اللغة العربية في المدارس في وجه تزايد ضغط استانبول لاستخدام اللغة التركية. وفي ذلك الوقت لم يكن أحد يفكر جدياً في قيام دولة عربية مستقلة عن العثمانيين بصورة كاملة.

إلا أن ذلك تغير مع بداية الحرب العالمية الأولى حين أصبح واضحاً أن الإمبراطورية العثمانية سوف تنهزم وتتفكك، فقام الشريف حسين بقيادة التمرد الذي دعمه الإنكليز ضد العثمانيين وجمع حوله ضباطاً عرباً عثمانيين في أراضي العراق وسوريا وفلسطين، وألّف حكومة عربية بزعامة ابنه الملك فيصل في دمشق. وأدى رفض الفرنسيين القبول بالمملكة العربية الجديدة، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية سايكس - بيكو، إلى قيام الفرنسيين بهجوم مسلح على قوات الملك فيصل في ميسلون، فهزم فيصل ودخلت القوات الفرنسية دمشق مفتوحة عهد الانتداب الفرنسي في المنطقة.

وجاءت الهزيمة في ميسلون والتقسيم البريطاني والفرنسي للولايات العثمانية السابقة في المشرق العربي إلى دولتين منفصلتين ليمثلا في فترة ما بين الحربين ثورة المشاعر العروبية المناهضة للاستعمار ولتوافر القاعدة لنمو مشاعر قومية عربية قوية في دول المشرق ما لبثت أن اكتسبت زخماً هائلاً بعد خسارة فلسطين وقيام دولة إسرائيل عقب الحرب العالمية الثانية. وقد كان حزب البعث أكثر من نجاح في الاستفادة من هذه المشاعر، وما لبث أن استولى على السلطة في سوريا والعراق. ولكن الحدود التي رسمها الإنكليز والفرنسيون للدول العربية لا تزال قائمة، والدول التي ظهرت داخل هذه الحدود استطاعت في معظم

الحالات ان تصبح دولاً قوية وقادرة على البقاء والاستمرار. وكما هي الحال في مصر فان هناك مشاعر مختلطة في المشرق ما بين القومية العربية والخصوصية الوطنية والإسلام الناهض.

وكان هناك تحديان أيديولوجيان للقومية العربية في المشرق يتمثلان بالقومية السورية لانطون سعادة والقومية اللبنانية لميشال شيحا. وقد تجسدت القومية السورية في الحزب السوري القومي الاجتماعي، الا أنها لم تستطع الوصول إلى السلطة في حين ان بعض أفكار قومية ميشال شيحا عرف طريقه الى الدستور اللبناني وبعض اعضاء النخب الاقتصادية والسياسية. الا ان التوتر بين القومية العربية والقومية اللبنانية ما لبث ان تحول في النهاية الى أحد عناصر التناحر في لبنان وساعد على استقطاب المجتمع اللبناني عشية اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

أما في الجزيرة العربية فان الهويات والاهتمامات القبلية والدينية قد طغت بوجه عام على مسألة القومية، ففي دولة ابن سعود الوهابية كانت السلطة ولا تزال محكومة بالعصبية العائلية ويقوم نظامها الاجتماعي - القانوني على قاعدة الدين، وهي في كلا الحالين معادية للصيغ القومية العلمانية. وكذلك الأمر في سلطنة عمان التي لها أسرتها الحاكمة ومنطقها العبادي. وينطبق الأمر نفسه على مشيخات الخليج الصغيرة التي، إضافة الى بنية حكمها الأسرية، تنشغل بمصالحها النفطية والتجارية إلى حد لا يسمح لها بأخذ المشاريع القومية الكبرى على نحو جدي. وفي الواقع فان الكثير من البلدان العربية الصغيرة الغنية بالنفط تنظر الى القومية العربية نظرة ارتياب بوصفها تمثل غطاء ترمي من خلاله الدول العربية الكبيرة والفقيرة الى مشاركتها الأرباح في ما تعده الدول الغنية الصغيرة «نفطها» الخاص.

أما في اليمن فان الوضع مختلف إلى حد ما. فمعاناة عدن الاستعمار، فضلاً عن الانقسامات الداخلية والضغط السعودي، أدى إلى نشوء حركة علمانية يسارية قوية أنشأت علاقات وثيقة مع عبد الناصر والاتحاد السوفياتي، ونما

فيها تيار قومي عربي قوي تولى عدد من قادته مناصب حكومية في البلاد.
وفي بلدان المغرب العربي فإن النضال في سبيل الاستقلال والتحرر من
الاحتلالين الفرنسي والإيطالي ولد حركات وطنية قوية. ولكن على الرغم من
وجود مكون عربي في هذه الحركات، وخصوصاً في الجزائر وليبيا، فهو لم يكن
بقوة نظيره في بلدان المشرق العربي وذلك لأسباب عدة منها:

أولاً: مسألة الحدود في بلدان الغرب العربي، هي بخلاف الحدود في بلدان
المشرق لم تكن بذات أهمية، إذ إن كل من الغرب والجزائر وتونس كانت عبارة
عن وحدات اجتماعية - سياسية شبه منفصلة رسمت حدودها بصورة واضحة
منذ قرون. أما في ليبيا فالمسألة كانت عبارة عن توحيد محافظات منفصلة أكثر
منما هي سلخ ليبيا من وحدة سياسية أكبر.

ثانياً: كانت بلدان المغرب بعيدة نوعاً ما جغرافياً واجتماعياً من بلدان المشرق،
واللهجات المحكية في المغرب غير مفهومة في معظمها من قبل بلدان المشرق
والعكس صحيح. كما أن تجربة المغرب مع الحكم العثماني كانت مختلفة تماماً
عن التجربة المشرقية، فهي، أي دول المغرب، لم تشترك في الثورة العربية وفي
الدولة العربية المقترحة خلال الحرب العالمية الأولى، كما أنها كانت بعيدة جداً من
تهديد إسرائيل وتحديدها.

يتضح مما سبق هو أن مفاهيم الظاهرة القومية في العالم متعددة ومختلفة
وان للظاهرة القومية في العالم العربي أشكالاً متنوعة.

فنأمل من خلال هذا العدد من أبعاد ان نعيد دراسة مفهوم القومية وان
نراجع التجربة القومية في العالم العربي. فما هي اسسها وجذورها؟ وما هي
معالمها الرئيسية، وعلاقاتها بالوطنيات المحلية، ومستقبلها في ظل نظام الدول
القائم وفي ظل ما يسمى النظام العالمي الجديد

الحواشي

(١) على سبيل المثال أنظر: Ernest Renan, *Qu'est ce que C'est une nation* (Paris, 1882); John Stuart Mill, *Considerations on Representative Government* (London, 1861); Joseph Stalin, *Marxism and the National and Colonial Question* (London, 1936; original written in 1912) ; Carleton Hayes, *The Historical Evolution of Modern Nationalism* (New York, 1931) ; Hans Kohn, *The Idea of Nationalism* (New York, 1944), and Karl Deutsch, *Nationalism and Social Communication* (Cambridge, Mass., 1953).

وحول الدراسات الأحدث أنظر :

Benedict Anderson, *Imagined Communities, Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (New York, 1983); Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Ithaca, New York, 1983); E.J. Hobsbaum, *Nations and Nationalism since 1780* (Cambridge, U.K. , 1990) ; Elie Kedourie, *Nationalism in Asia and Africa* (London, 1971); Anthony Smith, *Theories of Nationalism* (New York, 1983); John Breuilly, *Nationalism and the State* (Chicago, 1993), and Liah Greenfeld, *Nationalism : Five Roads to Modernity* (Cambridge, Mass., 1992).

(٢) أنظر مجموعة كتب ساطع الحصري التي أعيد طبعها ونشرها في مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) منها مثلاً : آراء وأحاديث في القومية العربية؛ محاضرات في نشوء القومية العربية، والعروبة أولاً. أنظر أيضاً : ميشال عفلق، في سبيل البعث (بيروت، ١٩٥٩)؛ معركة المصير الواحد (بيروت، ١٩٥٨)، نقطة البداية (بيروت، ١٩٧١). أنظر أيضاً: انطون سعادة، نشوء الأمم (بيروت، ١٩٣٨)، والمحاضرات العشر (بيروت، ١٩٥٩)؛ كذلك أنظر : أحمد لطفي السيد المنتخبات (القاهرة، ١٩٣٧)؛ صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر (القاهرة، ١٩٤٦)، وتأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع (القاهرة، ١٩٦٥).

Gellner, *ibid.*, p.1.

(٣) أنظر:

Smith, *ibid.*, p.X.

(٤)

Greenfeld, *ibid.*, p.3.

(٥)

Deutsch, *ibid.*

(٦)

Kedourie, *ibid.*

(٧) أنظر:

Smith, *ibid.*, p. XII.

(٨) أنظر :

نحو حركة أنثي جنسياً فوق قومية

يستقبل الإنسان القرن الحادي والعشرين في ظل تراكم جملة من التطورات، بات يفترض معها إعادة النظر في كثير من المسلمات والمفاهيم والأيديولوجيات والنماذج والتجارب والخيارات، على مختلف الصعد الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن هناك الكثير من الأهداف التي مثلت محور اهتمام الإنسان من مختلف انتماءاته الفكرية، بات من المفترض إعادة النظر فيها كذلك، وهي أهداف تمحورت حول سبل تحقيق التنمية، وامتلاك العلم والتقانة، وبلوغ الديمقراطية، والتحديث ومواكبة العصر، واللاحق بالآخر «المتقدم»؛ ونادت بها أغلبية الشعوب، ووضعها قبلة له معظم تجارب حكم الدولة الحديثة في العالم الثالث، في جميع نماذجها القومية، الاشتراكية والليبرالية. أما الانجازات فهي، على الرغم من تفاوتها، لم تكن بحجم الآمال، بل دونها كثيراً.

وعلى الرغم من فشل معظم هذه التجارب، نجد أن هناك الكثير من الأدبيات الفكرية والحركات السياسية في العالم الثالث ما زالت تراهن على أحد هذه النماذج السائدة، مع إضفاء بعض التلميحات عليها وتحديداً في ما يتعلق بالجوانب التي كان لها سبب مباشر في وقوع الفشل خلال التجارب السابقة، وهي تستخدم شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة والتنمية وعوامل السوق ... وغيرها كمحاولة لإعادة تجديد هذه النماذج؛ لكن دون أن يطرح أي من هذه الأدبيات الأسئلة الجوهرية التي يفترض أن تطرح في هذه المرحلة.

وإذا كان طموح أي شعب في حدود الدولة الحديثة، الوطنية أو القومية، في العالم الثالث، أن يتغلب على الجهل والفقر والمرض والجوع والتخلف الاقتصادي والاجتماعي ... وأن يحقق مجتمعا أفضل وفق الكثير من المؤشرات المستخدمة لقياس مدى «تقدم» مجتمع ما أو تخلفه، فهل أن تلك الشعارات المرفوعة والأهداف المنشودة كفيلة بتحقيق هذه القفزة في المجتمع؟

وهل أن المشروع القومي، المتصادم أحياناً كثيرة مع الدولة الوطنية، كما في المنطقة العربية مثلاً، الذي يفسر التناقض والصراع على أنه صراع بين قوميات وأمم، لاغياً بذلك أبعاداً كثيرة أخرى من التناقضات سواء داخل الأمة نفسها أم في ما يتعدى الأمم،

إِفْتِتَاحِيَّةُ

هل أن هذا المشروع قادر على تحقيق نموذج تنمية مستقلة متمحورة حول ذاتها القومية متحصنة خلف أسوار أمتها؟

وهل أن المشروع الإشتراكي، الذي يزعم أنه يقدم نموذجاً نقيضاً للنموذج السائد عالمياً، قادر على تحقيق نموده التنموي انطلاقاً من بلد واحد أو من بقعة واحدة في هذا العالم؟ وهل أنه تجاوز حقا، في ما حقق من تجارب، الكثير من المنطقات التي تمخضت عن المرحلة الرأسمالية والتي قامت على كثير من الخيارات الخاطئة في عملية التنمية والتحديث؟

وهل أن المشروع الليبرالي الذي يرى أن الفارق بين الدول المتخلفة والدول «المتقدمة» هو فارق زمني وأن مجرد الأخذ بنموذج التنمية السائد في المراكز الرأسمالية «المتقدمة»، القائم على الاقتصاد الحر والخصخصة والمنافسة، بل الاحتكار، كفيل بنقل الدول المتخلفة إلى مصاف تلك الدول؟

لم يكن فشل تجارب تلك المشاريع الثلاثة في أنها عجزت عن اللحاق بالآخر «المتقدم»، بل يكمن الفشل، وهذا هو الأهم، في اعتماد كل من هذه المشاريع مبدأ القياس على الغرب الرأسمالي كمبتغى لأهدافه التنموية.

والفرضية التي تنطلق منها هذه الافتتاحية هي أن المسألة لم تعد مسألة انتقال الجنوب من حالة التخلف إلى مصاف البلدان «المتقدمة»، التي يقصد بها عادة بلدان أميركا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان، على الرغم من أن هذا الانتقال بات شبه مستحيل؛ بل إن المسألة هي كيف يمكن تحقيق نموذج عالمي بديل يتجاوز الأزمة الحضارية التي بلغت تجارب الدول «المتقدمة» نفسها، وهي تجارب قامت على مفهوم للسيطرة ذي حدين: سيطرة الإنسان على الإنسان، وسيطرة الإنسان على الطبيعة، وهو مفهوم كانت نتيجته تفاوتاً في المشهد بين بلدان - أو طبقات - غنية تتمتع بمستوى معيشي واستهلاكي مرتفع وبين بلدان أو طبقات ما زالت تشكو الجوع والحرمان والفقر والجهل والبؤس والتخلف ... من جهة، وإخلالاً رهيباً في النظام الطبيعي إلى حد بات يهدد مستقبل الحياة على الأرض من جهة أخرى. وعلى الرغم من ذلك يبدو أن أي نموذج بديل يحاول الإفلات من هذا المفهوم هو مستحيل التحقق في إطار مشروع

وطني أو قومي أو محوري، بل بات لا بد من مشروع فوق قومي يعيد النظر في كثير من المنطلقات والقوانين الوضعية التي قامت عليها الدولة الحديثة ويحدد رؤية جديدة تتجاوز مفهوم السيطرة المزدوجة وتحقق المصالحة بين الانسان والانسان من جهة وبين الانسان والطبيعة من جهة أخرى. فالمنظومة الكونية بدأت تتخذ منحى تطورياً عالمي الطابع، بحيث لم يعد ممكناً تحديد عوامل تطور أي مجتمع، أو أمة، بمعزل عن عملية التطور العامة السائدة عالمياً، على الرغم مما نشهد من إمكان حدوث تطورات كمية، لكن في حدود وشروط المنظومة الكونية نفسها.

وهذه المنظومة تتطلب منهجاً شمولياً في التحليل قائماً على أبعاد عدة ومتجاوزاً كلا المنهجين اللذين سادا معظم الأدبيات الاقتصادية السياسية والاجتماعية في العالم الثالث، اللذين يقول أحدهما إن أسباب التقدم أو التخلف تكمن في داخل المجتمع، الذي يعد هو المسؤول عن تخلفه أو عن تطوره ونجاح التنمية فيه؛ ويقول أحدهما الآخر إن الخارج «المستعمر» أو «الامبريالي» هو المسؤول عن تخلف المجتمع حيث إن عوامل الداخل باتت مكشوفة على الخارج ومسلوبة منه، غير قادرة على تحديد مصيرها. ويبدو أن كلا المنهجين بالغ في التركيز على بعض عوامل تطور المجتمع دون البعض الآخر. فعملية التطور التي تشهدها وحدة سياسية أو مجتمعية في ظل عصر تعمقت فيه عناصر التداخل بين وحداته، لم يعد ممكناً فهمها وتحليلها في حدود هذه الوحدة فحسب، على الرغم من صوابية المبدأ القائل إن أي عملية تطور إنما تحمل عوامل تطورها في داخلها، عبر تفاعل العلاقة بين العناصر المكونة لهذه العملية.

لكن تحديد الداخل والخارج هو عملية نسبية تتغير مع تغير الحالة أو الظاهرة موضوع الدراسة أو تغير الزاوية أو البعد النظري الذي يجري تحديد وحدة الدراسة من خلاله. وفي هذا السياق تصبح عملية تحديد الداخل والخارج، وبالتالي حدود الوحدة السياسية أو المجتمعية المدروسة، عملية معقدة تحتاج إلى نظرة أكثر شمولاً، بحيث إن الوحدات التي يمكن النظر إليها كخارج بالنسبة إلى غيرها من الوحدات، فهي تنتفي عنها صفة الخارج هذه لدى دخولها مع الوحدات الأخرى في علاقة يحكمها قانون حركي واحد.

من هذا المنطلق نرى أن العالم بات ينبغي دراسة مشكلاته وحركة تطوره بوصفه وحدة واحدة، على الرغم من التناقضات التي تحكم علاقة عناصره، ومن الهوة الأخذة في الاتساع بين شماله وجنوبه. وهذه الوحدة تركز على مجموعة علاقات وآليات

تتجاوز بطبيعتها حدود الدولة القومية، وهي باتت تحكم إلى حد بعيد التطور على الصعيد العالمي، منطلقة بذلك من مراكز النظام الرأسمالي العالمي. حتى إن الكثير من الأزمات التي تواجه الحضارة الانسانية لها طابع كوني ولم يعد ممكناً مواجهتها في حدود الدولة القومية.

لذلك بات أي مشروع قومي أو محوري على الصعيد العالمي عاجزاً عن مواجهة هذا المستوى من الأزمات، وبالتالي يفترض بأي مشروع تغيير أن يكون فوق قومي بطبيعته.

وما يعزز أهمية هذا المنهج الشمولي في قراءة المجتمع والتاريخ هو تعمق ظاهرة العولمة التي تحكم العلاقات الدولية، وخصوصاً على المستويات الاقتصادية والثقافية والاعلامية والعلمية ... وهي ظاهرة تمهد لمرحلة تاريخية جديدة يسودها عالم أشد ارتباطاً ببعضه ببعض هو الآن في سبيل التكون، وهو يحو بالتدريج خصوصيات مختلف الشعوب والأمم واستقلاليتها، على الرغم من الاختلاف في المواقع والأدوار. وقد باتت اتجاهات هذه الظاهرة خارجة إلى حد بعيد عن سيطرة سلطات الدولة القومية. وفي الحقيقة أن ظاهرة العولمة هذه ليست حديثة التكون بل إنها ظاهرة قديمة مثلت إحدى سمات ظهور الرأسمالية على صعيد عالمي التي أخرجت عملية الانتاج من حدودها القومية في إطار البلد الواحد. غير أن هذه الظاهرة شهدت كمّاً من التراكمات والتطورات التي توافرت معها شروط حدوث تحولات تاريخية أخذت في تهميش الدولة القومية في وجه هذه العولمة الزاحفة.

أولاً: على الصعيد الاقتصادي

يتطور النظام الاقتصادي العالمي على نحو بات يهتمش معه اقتصاد الدولة القومية. وأي دولة قومية باتت عرضة للتأثر من جراء استخدام دولة قومية أخرى تقانات حديثة في اقتصادها. والمنظومة العالمية للأسعار باتت تفرض نفسها بالتدريج في جميع أقطار العالم، ودورة الانتاج وإعادة الانتاج صارت تجري على مستوى عالمي وليس على مستوى قومي، وبات يجري توزيع العمليات الانتاجية جغرافياً على نطاق عالمي على أساس ميزات الموقع البشرية والجغرافية والطبيعية... وبذلك تعمل هذه العمليات على تحقيق قدر عالٍ من اللامركزية في الإنتاج مقابل قدر عالٍ من المركزية في التخطيط والتمويل والتسويق والتجديد التقني.

وهكذا بات هناك مزايا نسبية مختلفة لبلدان متعددة لانتاج سلعة واحدة. ولم يعد هناك تخصيص لكل بلد واحد في انتاج سلعة معينة، متخذاً الانتاج طابعاً قومياً، مقلصاً من قدرة الدول على التحكم بشؤونها الخاصة. وعولة الانتاج هذه مهدت لعولة رأس المال، الذي يمهّد بدوره لتعميق عولة الانتاج نفسه، ويقود بالتالي إلى عولة مجموع العلاقات الاقتصادية الحديثة. وباتت الثورة المالية العالمية تفرض تحدياتها الخاصة على السيادة المفترضة للدولة القومية. ووجود عالم بلا حدود يقوم على تنازل الدولة عن سيطرتها على كل من عملتها الخاصة وسياساتها المالية.

١ - الشركات فوق القومية

تؤدي الشركات فوق القومية الدور القيادي في عملية العولة. وتزداد هذه الشركات استقلالاً وانفصاماً عن مصالح دول المنشأ التي تنتمي إليها. وفي ظل السوق العالمية للسلع والخدمات التي أوجدتها قطاعات المال والاتصالات باتت الشركات فوق القومية ترتقي بحيث تتحطم معها الحواجز التجارية ويزداد الاقتصاد العالمي تكاملاً، حتى إن الحكومات والهيئات في الدول القومية أخذت تفقد سيطرتها على مصيرها الاقتصادي. ويعبر بول كنيدى عن ذلك فيقول إن المنطق الحقيقي لعالم لا تحده حدود هو أنه لا سلطة لأي كان، ربما باستثناء سلطة مدراء الشركات فوق القومية الذين يعدون مسؤولين أمام المساهمين في تلك الشركات، حتى إن هذه الشركات صارت تبدو أهم «اللاعبين» المؤثرين في الشؤون العالمية.

وتسيطر الشركات فوق القومية على التجارة العالمية في المنتجات التامة الصنع، من معدات وآلات ووسائل نقل، ويتحكم عدد محدود منها بالتجارة العالمية في السلع الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم ومشتقات الحليب. وتسيطر ٥٠ شركة منها على نحو ثلثي الأصول الثابتة في العالم وتقوم بانتاج أكثر من نصف الانتاج العالمي. وتتولى ٦ شركات عالمية تصدير نحو ٩٥ في المئة من القمح الأميركي و٩٥ في المئة من الطحين و٩٠ في المئة من الشعير الكندي و٨٠ في المئة من الطحين الأرجنتيني. وفي أوائل الثمانينات كان هناك نحو ٩٠ في المئة من تجارة الشاي والقهوة والكاكاو والقطن ومنتجات الاحراج والتبغ والقنب والنحاس وخام الحديد والبوكسايت في أيدي نحو ٣ - ٦ أكبر شركات فوق قومية مختصة. كما أن إجمالي مبيعات عشر شركات

فوق قومية يوازي الناتج القومي لجميع الدول الافريقية، وتساوي الأرباح السنوية لهذه الشركات العشر إجمالي الناتج القومي لـ ٢٠ دولة افريقية. وقد بلغ إجمالي مبيعات شركة جنرال موتورز وحدها عام ١٩٨٦ نحو ثلاثة أضعاف إجمالي الإيرادات النفطية للعربية السعودية.

٢ - إعادة التقسيم العالمي للعمل

تمثل إعادة التقسيم العالمي للعمل إحدى سمات هذه العولة الاقتصادية، إذ تعمل الشركات فوق القومية على تجديد رأس المال في الشمال على قاعدة احتكار عملية التجديد التقني وجعل العلم قاعدة إنتاج، مقابل نقل عمليات الإنتاج نفسها إلى الجنوب، ساعية من جهة للاستفادة من بعض المزايا المتوافرة في الجنوب كاليد العاملة الرخيصة والخامات الطبيعية والموقع الجغرافي، ولكي تتفادى هذه الشركات من جهة أخرى، تطبيق تدابير السلامة والصحة الباهظة الكلفة المطبقة في دول الشمال ولتفادي بعض الضغوطات الاجتماعية عليها. وهكذا أخذت تتكون ملامح تقسيم جديد للعمل عالمياً يؤدي إلى تغيير العلاقات الاقتصادية ويعيد نشر الصناعة والزراعة عالمياً، بحيث يجري نقل الكثير من الصناعات الملوثة باتجاه الجنوب مقابل إعادة إنتاج الكثير من السلع الزراعية في الشمال بفضل الثورة العلمية التي شهدتها الهندسة الوراثية والتقانة الاحيائية التي وفرت لدول الشمال شروط الإنتاج الكثيف من السلع الزراعية الخام التي كانت تعتمد فيها على إنتاج الجنوب، الأمر الذي أدى بدوره إلى تأثير اقتصادات بلدان الجنوب التي تعتمد على إنتاج هذه السلع بصورة رئيسية. وهذا ما أدى إلى حدوث تغير في نمط التجارة العالمية بالمواد الغذائية وبت العديد من بلدان الجنوب مستورداً بالكامل للحبوب الغذائية بعدما كان مصدراً لها.

وهذا التقسيم العالمي الجديد للعمل لا يقتصر على التقسيم بين السلع المختلفة بل إنه يجري في إطار السلعة نفسها، حيث تحرص الشركات فوق القومية على الاحتفاظ بالجوانب الدقيقة من عملية الإنتاج كالتقانة والتمويل والتسويق، في بلدان الشمال، مقابل نقل المراحل الأخرى إلى الجنوب.

٣ - شروط تجارة غير متكافئة

تفرض هذه العولة الاقتصادية شروطاً غير متكافئة في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب. ويقدر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ أن الأسواق العالمية تجعل

البلدان النامية تخسر فرصاً اقتصادية تبلغ قيمتها نحو ٥٠٠ مليار دولار سنوياً. وتواجه المنتوجات ذات القيمة المضافة للجنوب عوائق تحول دون وصولها إلى أسواق الشمال بسبب «النزعة الحمائية» الأخذة في التصاعد على شكل حواجز غير جمركية يمكن من خلالها التحايل على اتفاقات الغات للتعريفات الجمركية والتجارة. وقد قدرت الخسائر التي تكبدتها بلدان الجنوب عام ١٩٨٠ من جراء النزعة الحمائية هذه نحو ٥٥ مليار دولار. حتى إن تجارة السلع الزراعية الأولية فهي ليست أحسن حالا، فالثورة العلمية في مجالي الهندسة الوراثية والتقانة الاحيائية انعكست على القطاع الزراعي في الشمال، وهو قطاع مدعوم أصلاً إلى الحد الذي يوفر له قدرات تنافسية هائلة تجاه المنتوجات الزراعية في الجنوب، إذ تقدر قيمة دعم المنتوجات الزراعية في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً.

وقد أدت زيادة إنتاجية الصنوف عالية الغلة إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية لدى بلدان الجنوب بسبب عدم قدرة هذه البلدان على توطيد تلك الثورة العلمية والتقانية الحاصلة في مجال الزراعة، بسبب ارتفاع تكاليف هذه العملية من جهة وبسبب سياسات الاحتكار العلمي التي تتبع في بلدان الشمال من جهة أخرى، وتحديداً في الولايات المتحدة التي تضع قوانين تكفل براءة الاختراع في هذا المجال وحقوق تملك السلالات الحيوية الجديدة، على الرغم من أن معظم السلالات المحسنة يعود مصدرها إلى مناطق الجنوب. وبسبب عدم قدرة بلدان الجنوب على منافسة الانتاج الأميركي لبعض الزراعات الأساسية، المدعومة وعالية الجودة، لجأ بعض هذه البلدان التي يقوم اقتصاد معظمها أصلاً على اقتصاد أحادي الجانب فرضه التقسيم العالمي للعمل في مراحل سابقة، إلى اجراء تحويلات في السلع الأساسية المنتجة. وقد قدرت الخسائر التي تكبدتها بلدان الجنوب من موارد الصادرات بسبب انخفاض أسعار السلع، عشرات المليارات من الدولارات في الثمانينات.

فضلاً عن ذلك باتت التجارة العالمية حكراً على الشركات فوق القومية وفروعها الدولية، وهي تتركز أساساً على التجارة البينية داخل هذه الشركات وتتكتف حركتها بين بلدان الشمال نفسها، وخصوصاً بعدما جرى تهميش الكثير من اقتصادات بلدان الجنوب التي تقوم على انتاج سلع أولية جرى الاستغناء عنها عبر إيجاد بدائل لها في الشمال.

أما الصناعة في الجنوب فليست ظروفها أفضل في ظل هذه العولمة الاقتصادية غير المتكافئة. فهي تواجه عوائق مختلفة معظمها ذو طابع فوق قومي، كالنزعة الحمائية كذلك في الشمال ضد دخول سلع هذه الصناعات إلى أسواقه، أو كارتفاع التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الخارج، أو كزيادة أعباء الديون الخارجية التي كثيراً ما استخدمت كأدوات إخضاع سياسي وتكيف هيكلي من قبل دول الشمال والمؤسسات الدولية الخاضعة لها.

٤ - سوء التوزيع عالمياً

في إطار هذه المنظومة العالمية نجد هناك تفاوتاً هائلاً في توزيع الثروة والغذاء. وهذا التفاوت أخذ في التزايد مع تعمق ظاهرة العولمة. حتى إن ما يجري الحديث عنه حول الفقر والجوع الذي يحيط بمئات الملايين من سكان الجنوب فهو ليس ناتجاً من عدم توافر الغذاء الكافي لهؤلاء بقدر ما هو ناتج من سوء توزيع هذا الغذاء عالمياً، ومن نقص القدرة الشرائية لدى الكثير من سكان الجنوب. فالعالم ينتج من الغذاء ما يكفي لتزويد كل شخص فيه نحو ٢٥٠٠ سعرة حرارية يومياً، وهي كمية تفوق الحد الأدنى المطلوب لحياة الإنسان. في حين قدرت مصادر أخرى أن العالم أخذ ينتج من الغذاء منذ مطلع الثمانينات ما يكفي لإطعام ١٠ مليارات نسمة. وقد انتج العالم في أواخر الثمانينات غذاء أكثر من أي وقت مضى، فارتفع انتاج الحبوب بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٥ من ٧٠٠ مليون طن إلى ١٨٠٠ مليون طن، أي بمعدل سنوي يبلغ ٢,٧ في المئة، ومع ذلك فقد تراجع معدل توافر الأغذية للفرد في بلدان الجنوب في الثمانينات عما كان عليه في السبعينات والستينات. وفي الوقت الذي يزداد عدد الجياع في العالم نرى أن الانتاج العالمي من اللحوم يزيد من نحو مليوني طن عام ١٩٥٠ إلى ما يزيد على ١١ مليون طن عام ١٩٨٤.

وفي الوقت الذي يتعدى الذين يعانون الجوع المليار نسمة في العالم نجد هناك صعوبة متزايدة لدى بلدان الشمال في تصريف فائض انتاجها الغذائي، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط أسعار بعض السلع الرئيسية بالنسبة إلى اقتصادات بعض البلدان النامية. وقد ارتفعت مبيعات الولايات المتحدة من الحبوب مثلاً، من ٦ مليارات دولار عام ١٩٦٩ إلى ٤٤ مليار دولار عام ١٩٨١ فضلاً عن نحو ١٨ مليار دولار تأتيها من مبيعات الأغذية المعلبة المحفوظة.

وليس الأمر على مستوى استهلاك الوقود أحسن حالاً. فسكان الولايات المتحدة الذين يمثلون ٤ في المئة من سكان الأرض يستهلكون نحو ٢٥ في المئة من وقود العالم. وإذا ما أخذنا في الحسبان التفاوت داخل الولايات المتحدة نفسها نجد أن هذه النسبة ترتفع أكثر من ذلك لدى أقلية من سكان هذا البلد. ويبلغ معدل استهلاك المواطن الأميركي من الطاقة قياساً على نظيره البرازيلي نحو ١٥ ضعفاً، وهو يستهلك من المياه المستخدمة في المنازل نحو ٧٠ ضعف ما يستهلكه المواطن في غانا. وفي عام ١٩٩٠ كان هناك نحو ١,٣ مليار مواطن في الجنوب لا يحصلون على مياه نقية. وهناك ٢٦ بلداً في العالم ليس لديها موارد مياه متجددة داخل أراضيها تكفي لمواجهة حاجات مجتمع متوسط النمو مع حجم سكانها الحالي. في حين أن معدل استهلاك الفرد من الطاقة في بلدان الشمال عموماً قياساً على بلدان الساحل الأفريقي يبلغ نحو ٨٠ ضعفاً. هذا وتستهلك البلدان الصناعية معظم الانتاج العالمي من المعادن والوقود الأحفوري ومعظم الموارد العالمية غير المتجددة. وقد بلغت هذه النسبة في أوائل التسعينات نحو ٧٠ في المئة من مصادر الطاقة العالمية و٧٥ في المئة من المعادن و٨٥ في المئة من الأخشاب. وفي المقابل، فقد انتجت هذه البلدان نحو ٤ أخماس النفايات والملوثات المنتجة في العالم.

فضلاً عن ذلك، تستحوذ بلدان الشمال على نحو ٨٠ في المئة من مجموع الرساميل الموظفة في العالم، مقابل ٢ في المئة موظفة في القارة الأفريقية و١٨ في المئة في بقية بلدان الجنوب. وخلال العقود الخمسة الماضية زاد الدخل العالمي ٧ مرات، وارتفع نصيب الفرد من الدخل أكثر من ثلاثة أضعاف. لكن هذا الارتفاع لم يكن متوازناً طبعاً، حيث ترافق مع زيادة في نسبة التفاوت في التوزيع، إذ بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠، ارتفعت حصة أغنى ٢٠ في المئة في العالم من ٧٠ في المئة من الدخل العالمي إلى ٨٥ في المئة مقابل انخفاض حصة أفقر ٢٠ في المئة من ٢,٣ في المئة من ذلك الدخل إلى ١,٤ في المئة. أما على صعيد البلدان النامية التي تمثل نحو ٧٧ في المئة من سكان العالم، فهي لا تحصل إلا على ١٥ في المئة من الدخل العالمي. ويبلغ متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد في بلدان الشمال نحو ١٨ ضعف نظيره في بلدان الجنوب.

حتى إن هذا التفاوت فهو يشمل متوسط العمر، إذ يتجاوز العمر المتوقع عند الوفاة في بلدان الشمال نحو ٧٣ سنة مقابل ٦٠ سنة في بلدان الجنوب. في حين ينخفض متوسط هذا العمر لدى أفقر ٢٠ في المئة من سكان العالم إلى نحو ٤٣ عاماً فقط. كما

أن عدد الأطفال الذين يموتون نتيجة المجاعة والاسهال والأمراض التي يسهل الوقاية منها يبلغ نحو ٣٧٠٠٠ طفل يومياً. ويزيد معدل وفيات الأمهات في بلدان الجنوب نحو ١٨ ضعفاً على ما هو عليه في بلدان الشمال .

هذا وفي الوقت الذي يوجد في العالم نحو ٣٠٠ مليار دير وأكثر من ٣ ملايين مليونير (قياساً على الدولار الأميركي طبعاً) هناك ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص بلا مأوى، في حين بلغ عدد الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو في مدن من الأكواخ عام ١٩٩٠ نحو ٤٥٠ مليون نسمة.

ويكبر هول المفارقة حين نعلم ان قيمة مبيعات السلع الفاخرة في العالم (كالأزياء الراقية والسيارات الفخمة وغيرها من مظاهر الثراء والبذخ) تفوق النواتج المحلية الوطنية لثلاثي بلدان العالم. ويمثل معدل دخل أغنى خمس من سكان الأرض نحو ١٥٠ مرة أكثر من دخل أفقر خمس من السكان.

وفي الوقت الذي يتمتع سكان الشمال بمعدل طبيب لكل ٤٠٠ شخص يوجد لدى سكان الجنوب طبيب واحد لكل ٧٠٠٠ شخص.

٥ - الديون الخارجية

لقد تضاعف نمو الدين الخارجي لبلدان الجنوب خلال العقدين الماضيين نحو ١٥ مرة. فارتفع من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى نحو ٦٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ ثم إلى أكثر من ١٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٢، إذ بلغت قيمة رسوم خدمة هذه الديون فيه نحو ١٦٠ مليار دولار، الأمر الذي جعل البلدان المدينة عاجزة عن تسديد ديونها إلا عبر مضاعفة صادراتها المرتكزة أساساً على السلع الأولية، الأمر الذي كان ينعكس مزيداً من إجهاد البيئة وتناقصاً مضاعفاً في مستويات المعيشة لديها. وهذا ما يجعل شروط حماية البيئة لدى البلدان الفقيرة تعجيزية في ظل منظومة العلاقات الاقتصادية العالمية السائدة.

ارتفعت خدمة الديون في البلدان الأفريقية المحاذية للصحراء من نسبة ١٠ في المئة من إيرادات التصدير لديها عام ١٩٨١ إلى نسبة ٣٠ في المئة من هذه الإيرادات عام ١٩٨٦. كما بلغت تحويلات خدمة الديون في ٧ بلدان في أميركا اللاتينية نحو ٣٩ مليار دولار عام ١٩٨٤، وهي تمثل نحو ٦ في المئة من إجمالي الناتج المحلي لهذه البلدان ونحو ٤٠ في المئة من إيرادات الصادرات. وباتت دول أميركا اللاتينية تستخدم

مواردها الطبيعية من أجل خدمة أعباء ديونها بدلاً من استخدامها في مشاريع التنمية.

وفي الوقت نفسه تخسر بلدان الجنوب سنوياً نحو ٤٠ مليار دولار من جراء انخفاض أسعار المواد الخام. وقد تبين من خلال مسألة الديون الخارجية، على حد تعبير فؤاد مرسى، أن الدول الفقيرة هي التي تمول الدول الغنية وأن الذين يتحملون أعباء الديون في بلدان الجنوب هم الفقراء. من جهة أخرى، مثلت الدول المدينة مخرجاً لازمة فائض الأموال السائلة لدى بلدان الشمال التي ليست لديها القدرة على استيعاب هذا الفائض في الاستثمار.

٦ - التكيف الهيكلي

هذه الأزمة وضعت البلدان المدينة في حلقة مفرغة، إذ إن تزايد أعباء خدمة ديونها كان يدفع بها إلى طلب المزيد من الديون الخارجية التي أخضعها بدورها لشروط برامج التكيف الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين جعلتا اقتصادات البلدان المدينة بمثابة حقول تجارب لوصفات اقتصادية مختلفة كثيراً ما كان يثبت عدم جدواها بل آثارها السلبية في مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في معظم البلدان المدينة. وباتت برامج التكيف الهيكلي، كما يذكر رمزي زكي، وسيلة أساسية لتطويع وتكييف البلدان المدينة ذات الأوضاع الحرجة لضمان انفتاحها على الاقتصاد الرأسمالي العالمي وخلق بيئة استثمارية مناسبة تؤدي إلى زيادة معدل الربح أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالشروط التي يضعها رأس المال العالمي.

ولم تحقق برامج التكيف الهيكلي فعلاً أي تحسن في اقتصادات الدول الآخذة فيها. ففي ٣٣ دولة أفريقية خضعت لبرامج التكيف هذه في الثمانينات كانت النتيجة انخفاضاً مستمراً في إجمالي الناتج المحلي وارتفاع الغذاء، فضلاً عن انخفاض معدل الانفاق الاجتماعي وزيادة عدد الذين يعانون الفقر والجوع بمعدل ١٧ في المئة. ومن اللافت للنظر أنه في الوقت الذي كانت هذه البرامج تفرض تخفيضات كبيرة على مستوى الانفاق الاجتماعي فهي لم تفرض أي تخفيضات على مستوى الانفاق العسكري، بل على العكس، فقد ارتفع مستوى الانفاق العسكري في بعض البلدان الخاضعة لبرامج التكيف هذه.

يبقى أن أهم المؤثرات التي تعرضت لها البلدان الآخذة في برامج التكيف الهيكلي، هو ان عملية صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة القومية، وخيارات التنمية فيها، لم تعد بيدها، بعدما وضعت اقتصاداتها تحت وصاية «إدارة مركزية خارجية»، فانتقلت عملية صنع القرار الاقتصادي والسياسات الاجتماعية من مستواها الوطني أو القومي إلى المستوى فوق القومي، وهذا يمثل أحد مؤشرات العولمة الاقتصادية غير المتكافئة التي تشهد مزيداً التعمق.

٧ - الليبرالية المبتورة

يبقى أن نشير إلى أن هذه العولمة الاقتصادية تقوم على ليبرالية مبتورة تساهم في تعميق الهوة بين الشمال والجنوب. فالدعائم الثلاث التي تقوم عليها هذه الليبرالية، أي حرية انتقال السلع والرساميل والأشخاص، ما زالت تختزل دون حرية انتقال الأشخاص. فالعمالة لا تملك الحرية في الانتقال، باستثناء العمالة عالية الكفاءة وذات القيمة المضافة العالية، كالمحامين والأطباء ومهندسي التقانة الاحيائية والمحريين الاقتصاديين ومصممي برامج الكمبيوتر والمخططين الاستراتيجيين والعلماء. وهذا بدوره يمثل انتقاء للعمالة يفقد بلدان الجنوب الكفاءات والادمغة الضرورية لتحقيق أي مشاريع تنمية ناجحة - وفق المقاييس السائدة - في هذه البلدان. وفي هذا السياق مثلاً، فقدت افريقيا بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ نحو ٦٠ ألف مدير من المستويين المتوسط والعالي. ومع ذلك، فإن بلدان الجنوب الأكثر فقراً والأكثر تزايداً للسكان هي ليست المصدر الأساسي لانتقال العمالة إلى الشمال، إذ حتى أواخر الثمانينات كان معظم العمالة المنتقلة إلى الشمال هي من بلدان أميركا اللاتينية وشرق آسيا وجنوب شرقها.

ثانياً: الثورة العلمية والتقانية

لم يكن العلم في عصر الثورة الصناعية التي انطلقت من أوروبا العامل المحدد لسلسلة الاكتشافات والتحسينات التقنية التي أدخلت على وسائل الانتاج آنذاك، حتى إن المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، فهي ارتكزت على التقدم التقاني الذي حدث إبان الحرب وكان في مقدمه اكتشاف ظاهرة الإنشطار النووي واختراع الأسلحة النووية. أما الخطوة الثورية الأخرى في هذا المجال فهي التطور الكبير الذي حصل في مجالات المعلومات والكمبيوتر والتقانة الاحيائية

والهندسة الوراثية التي تركز على التقدم العلمي الذي جعل العلم نفسه قوة إنتاج. وتتميز صناعات هذه المرحلة بارتفاع معدل كثافة العلم فيها، بعدما أصبحت نتائج البحوث العلمية هي الأساس لتوفير منتجات جديدة وعمليات إنتاجية جديدة، وتظهر أهمية العلم في التقنية الأحيائية وغيرها من التقانات الحديثة أكثر من أهمية رأس المال، إذ إن معظم مشاريع التقنية الأحيائية تعتمد على البحوث المكثفة أكثر من اعتمادها على رأس المال.

وتتسم الثورة العلمية والتقانية في أنها زادت الهوة بين مراكز النظام العالمي وأطرافه، وبالتالي باتت فرص اكتسابها والحقاق بها بالنسبة إلى بلدان الجنوب شبه معدومة، سواء على صعيد الكمبيوتر الذي بات كل جيل جديد منه يوفر للدولة التي تبلغه سرعة على تطويره لا تقاس بما يوفره الجيل السابق له لدى دولة أخرى؛ أم على صعيد التقنية الأحيائية، وخصوصاً بعدما أصبح للمعرفة العلمية قيمة تجارية - صناعية في إثر دخول القطاع الخاص إلى هذا المجال وتراجع دور الدولة في عملية البحث العلمي.

١ - التقنية الأحيائية

صارت التقنية الأحيائية عرضة لاحتكارات الشركات التجارية التي يعتمد كل منها إلى الاحتفاظ بسرية أبحاثه وتسجيلها في قائمة براءات الاختراع. وأول ما درج على ذلك هو الولايات المتحدة التي لجأت أول مرة إلى تسجيل الحيوانات المصنعة، مع العلم أن الحيوانات لم تكن تدرج مسبقاً في قائمة براءات الاختراع، الأمر الذي يجعل حصول بلدان الجنوب على أساليب البحث في التقنية الأحيائية أمراً في غاية الصعوبة والذي يزيد بالتالي من الفجوة الاقتصادية والعلمية بينها وبين الشمال.

حتى إن التفاوت بين الشمال والجنوب على مستوى العلوم والتقانة يفوق التفاوت على المستوى الاقتصادي، إذ إن ٩٥ في المئة من جهود البحث والتطوير العلمي في العالم تجري في دول الشمال.

فضلاً عن ذلك أخذت هذه التقنية تخلق بدائل للسلع الزراعية الرئيسية التي تركز عليها اقتصادات بعض بلدان الجنوب، كإنتاج الألبان واللحوم أو كاستبدال جوز الهند مثلاً بزيوت من فول الصويا أو من بذور اللفت المطورة جينياً، الأمر الذي أخذ يهدد الظروف المعيشية لمختلف سكان الفيليبين مثلاً الذين يعتمدون على بيع جوز الهند. وهنا تبرز كذلك إحدى سمات العولة الاقتصادية التي ينتج منها علاقات غير متكافئة.

٢ - الكيمياء

تشهد اشتقاقات المواد الكيميائية وتركيبها ثورة هي الأخرى لا تخلو من المخاطر التي تعكسها على الانسان والطبيعة. وقد جرى تركيب نحو ١٠ ملايين مركب كيميائي خلال هذا القرن. وتمثل المواد الكيميائية نحو ١٠ في المئة من إجمالي التجارة العالمية من حيث القيمة. وتدخل السوق التجارية كل عام ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ مادة كيميائية معظمها لا يخضع للاختبار بصورة كافية لتحديد درجة خطورته. ويشير المجلس الوطني للبحوث في الولايات المتحدة انه لا توجد معلومات كافية لاجراء تقويم كامل للأخطار الصحية إلا لنسبة تقل عن ٢ في المئة من المواد الكيميائية المنتجة تجارياً. واستناداً إلى عينة لدى هذا المجلس تضم ٦٥٧٢٥ مادة كيميائية قيد الاستعمال الشائع، لم تتوافر البيانات اللازمة لتحديد المخاطر الصحية الا عن ١٠ في المئة من المبيدات و ١٨ في المئة من العقاقير. ويذكر مصطفى كمال طلبة ان ٩٥ في المئة من المواد الكيميائية المستخدمة على نطاق عالمي لا يعرف شيء عن آثارها في البيئة. وهناك عدد من المواد الكيميائية يسحب من عمليات الترخيص كل عام بناء على تحفظات أجهزة الرقابة، فضلاً عن وجود عدد من هذه المواد لا يحال أصلاً إلى أجهزة الرقابة لاجازته، وينتهي المطاف ببعض هذه المواد في اسواق الجنوب.

كما دخلت الكيمياء في كثير من الصناعات الغذائية وخصوصاً من ناحية النكهات الاصطناعية أو من ناحية المواد الحافظة التي ثبت وجود آثار جانبية لها في صحة الانسان، وكل ما كان يخضع منها للحظر في بلاد المنشأ كان يقذف به لكي يستهلك في بلدان الجنوب.

٣ - المعلومات

تمثل ثورة المعلومات من ناحيتها أحد أوجه الثورة العلمية والتقنية وإحدى الوسائل الأساسية لعولمة الثقافة ولتكوّن ما بات يسمى الثقافة الكونية. ويرى نبيل علي أن ثقافة المعلومات تختلف عن سابقتها من حيث باتت عاملاً حاسماً في تحديد مصير العالم. وهذه الثورة التي شهدتها المعلومات ناتجة من تلاقي روافد علمية أساسية متعددة، هي الكمبيوتر ونظم الاتصالات وهندسة التحكم التلقائي. وباتت هذه التقانات الحديثة توفر من المعلومات أكثر من قدرة الانسان على استيعابها أو على استخدامها، حيث إن نسبة كبيرة منها باتت تتقادم ويحل محلها معلومات أخرى قبل ان يستفيد الانسان من استخدامها.

هناك مستويان في عملية تداول المعلومات: مستوى المعلومات الخام، التي كثيراً ما يجري تداولها عبر الكمبيوتر، وهي على الرغم من اتخاذ تداولها بعداً كونياً من خلال الشبكات الكونية للكمبيوتر (Internet) فإن تداولها لا يزال حتى الآن محصوراً بأفراد محددين يقدر عددهم نحو ٢٤ مليون شخص معظمهم من سكان الشمال.

والمستوى الآخر هو مستوى المعلومات المصنعة التي كثيراً ما يجري تداولها عبر وسائل الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية، وتحديدًا شبكات التلفزة فوق القومية التي باتت تتخذ طابعاً كونياً وتتخطى أي حدود سياسية أو أي ضوابط وقوانين رقابية في حدود الدولة القومية، الأمر الذي أفقد هذه الدولة جزءاً من سيادتها وبات يخضع جمهورها لعملية «صقل» ثقافي غير متجانسة في كثير من الأحيان مع الثقافة الموروثة أو المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى تكوّن خليط ثقافي يخلق لدى الفرد نوازع ورغبات وتطلعات لا تنسجم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في مجتمعه، وهو بات يمثل عملية استلاب ثقافي أو ما يمكن تسميته ثقافة الاغتراب. ويرى البعض أن البث التلفزيوني الكوني يؤثر، عبر الرسائل الاعلامية المتتالية التي يبثها، في القيم والاتجاهات والعادات، إلى الحد الذي بدأ يبشر بتكون عالم جديد غير مسبوق يجعل العالم أشبه بقرية صغيرة. ولا شك في أن هذا الاتجاه هو منحى تاريخي يمثل أحد أوجه العولمة الآخذة في التصاعد.

لكن هذا الاتجاه في المعلومات، كغيره من اتجاهات العولمة الاقتصادية والعلمية والتقانية ... يعمق الهوة ويزيد العلاقة غير المتكافئة بين شمال المنظومة الكونية وجنوبها. والأكثرية الساحقة من المعلومات والوسائل الاعلامية التي يجري تداولها تتدفق من الشمال إلى الشمال نفسه أو من الشمال إلى الجنوب، الذي تبث الولايات المتحدة وحدها نحو ٩٠ في المئة من الأخبار فيه. وقلما يجري تدفق معلومات من الجنوب إلى الشمال. وإذا ما حدث هذا القليل فهو يحدث بعدما تعاد فبركته في «مصانع» الشمال، الأمر الذي يجعل شعوب كلا الشمال والجنوب معاً يرون الحقيقة ليست كما هي بل كما تريدها القوى المهيمنة في الشمال، وأخطر ما في ثورة المعلومات هذه، هو تلك الحرب الدائرة بهدف السيطرة على تدفق المعلومات عالمياً، وهي غالباً ما يجري توظيفها في خدمة الحروب الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية. وقد وصف جون واردين، أحد المسؤولين العسكريين الأميركيين في حرب الخليج، حرب المعلومات بأنها تكوين إرادة شعب آخر عن طريق تغيير تصوره للواقع. مضيفاً أن الانتصار في حرب المعلومات هو أن تجبر العدو على أن يفكر كما تريد.

وهكذا يجري في عصر الثقافة الكونية رسم مشهد كاريكاتوري للواقع، من خلال نفخ بعض وقائعه وتقزيم بعضها الآخر، إلى الحد الذي يجعل الناس يعقلون العالم على غير حقيقته. ويكفي أن تطلع شعوب العالم الثالث على صحيفة كصحيفة السفير البيروتية مثلاً لكي يعرف أي فتى أو شاب أو شيخ مطالع لها أدق التفاصيل عن الأميرة ديانا وعن حياتها الزوجية والغرامية في الوقت الذي يبقى هؤلاء جاهلين لكثير من الحقائق الكبرى التي يصنع بعضها التاريخ أحياناً وكثير من المآسي التي تحل بالشعوب وخصوصاً في جنوب المنظومة الكونية.

من هنا يبدو الحديث عن أي ثقافة كونية تساهم في صنعها وسائل الاتصال الكونية الشمالية المنشأ، أنه حديث عن ثقافة شمالية، لا بل ثقافة مرحلة تاريخية محددة يشهدها الشمال، هي المرحلة الرأسمالية التي تسعى لتعميم ثقافة الاستهلاك، وهي غالباً ما تكون ثقافة مبرمجة، إلى الحد الذي جعل الطلب هو الذي يحدد العرض فيها دونما أي اعتبار للحاجات الواقعية التي يتطلبها الإنسان.

ثالثاً: البيئة

تمثل المشاكل التي تتعرض لها البيئة أحد الأبعاد الرئيسية للعولمة، فالآثار المترتبة على التشوهات التي تصيب البيئة تهدد توازن المنظومة الكونية كلها، على الرغم من حدوث هذه التشوهات أحياناً في حدود الدولة القومية. حتى إن هذه المشاكل لم يعد حلها ممكناً بمجرد اتخاذ قرار في ذلك في حدود الدولة القومية. فالهواء الملوث راح يعبر الحدود القومية دون إذن مسبق، وانبعاث ثاني أكسيد الكبريت في بلد ما بات يتساقط أمطاراً حمضية في بلد آخر، وتلويث نهر دولي في البلد المنبع أخذ يفقد البلد الممر أو المصب ثروته من المياه العذبة الصالحة للشرب أو للري. والمشاكل التي تتعرض لها البيئة تشمل مختلف المصادر الرئيسية لشروط الحياة على الأرض، كالهواء والترربة والمناخ والمياه.

ويعد النموذج السائد للنشاط الانتاجي للإنسان في عصر الثورة الصناعية، وتحديداً في العقود الأخيرة من تلك الثورة، المسؤول الأساسي عن هذا. وتقدر كمية الكربون المنبعثة في الجو نحو ٦ مليارات طن سنوياً، وينبعث من مدينة لوس انجلس وحدها نحو ٢٤٠٠ طن سنوياً، وقد قدرت كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من جراء استخدام الطاقة عام ١٩٨٨ نحو ٦,٣ مليارات طن، في حين ذكر مصدر في أثناء مؤتمر

المناخ الذي انعقد في المانيا هذا العام ان الانبعاثات تزداد ١٤١٤ طناً كل ثانييتين. وتشير تقديرات أخرى إلى أن نحو ٣٥ في المئة من غابات أوروبا البالغة مساحتها نحو ١٤١ مليون هكتار تتعرض لدرجات متفاوتة من الضرر بسبب الرواسب الحمضية وتحمض التربة وتأثير أكاسيد النيتروجين الموجودة في الجو وبسبب تآكل طبقة الأوزون. وتقدر الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها أوروبا من جراء ذلك نحو ٣٥ مليار دولار سنوياً.

ولم تتوقف آثار انبعاثات الغازات السامة عند هذه الحدود فحسب، بل إنها باتت تهدد بتغيير طبيعة المناخ على هذا الكوكب أجمع، وهي ربما من أكبر المشكلات فوق القومية التي تواجهها البشرية. والأضرار التي يحدثها تآكل طبقة الأوزون لا تتوقف عند حدود تعرض الإنسان لبعض الأمراض، كحدوث خلل في جهاز المناعة واشتداد حالات الإصابة بالأمراض المعدية والمياه البيضاء، فضلاً عن تغيير القدرة الانتاجية لدى بعض النباتات وخفض كفاءة التنقية الطبيعية للمياه والاخلال بالنظم الايكولوجية للمياه العذبة عبر تدمير الكائنات الحية الدقيقة فيها... بل إن ما هو أخطر من ذلك الارتفاع المتزايد لدرجة حرارة الأرض الذي لم يتفق العلماء بعد على تحديد النتائج المحتملة لذلك، إذ يشير البعض في هذا الصدد إلى أن الاستمرار في تغير محتوى غازات الغلاف الجوي على هذا النحو قد يعود بالأرض إلى عصر جليدي أو إلى تصاعد درجة حرارة الأرض إلى حدود كارثية. ويشير البعض الآخر إلى أن ارتفاع حرارة الأرض سيؤدي إلى زيادة بخار الماء في الغلاف الجوي، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى هطول أمطار أغزر وحدوث فيضانات أخطر وأعداد أكبر من العواصف الرعدية أو العواصف الثلجية والأعاصير، كما يزداد خطر ارتفاع أمواج العواصف العارمة في المناطق الساحلية، وهناك من يتوقع ارتفاع معدل مياه البحار والمحيطات وانطمار المناطق المنخفضة بالمياه من جراء ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي. ويبدو أن هذا التحليل ليس بعيداً من الواقع، إذ بدأ القطب الجنوبي يشهد انقسامات ضخمة في مساحته الجليدية، في حين يقدر أن المساحة الجليدية في القطب الشمالي قد فقدت نحو ٢ في المئة من سماكتها في السنوات العشر الأخيرة.

من جهة أخرى هناك نحو ٦ ملايين هكتار من الأرض تستحيل صحاري سنوياً، وهناك أكثر من ٥٥٠ مليون هكتار من الأرض تفقد الطبقة السطحية من تربتها أو أنها تتعرض لأشكال أخرى من التدهور بسبب الأساليب الزراعية الخاطئة، في الوقت الذي

يقضى على نحو ١١ مليون هكتار من الغابات الكثيفة سنوياً أيضاً. وقد خسر العالم منذ نحو نصف قرن نحو ٢٠ في المئة من التربة السطحية في الاراضي الصالحة للزراعة ونحو ٢٠ في المئة من الغابات المطيرة الاستوائية. ولم تعد الغابات تكسو اليوم إلا نحو ٧٦ في المئة من المساحة التي كانت تكسوها عام ١٧٠٠، حيث تراجعت من نحو ٤,٥ مليارات هكتار إلى نحو ٣,٤ مليارات هكتار، في الوقت الذي تراجعت بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ فقط نحو ١٣٠ مليون هكتار. وتشير التقديرات إلى أن إزالة الغابات تسبب في انبعاث ما بين ٢٦ و ٣٣ في المئة من ثاني أكسيد الكربون في الجو سنوياً، فضلاً عن أنها قد تسبب الفيضانات والجفاف وانجراف التربة، وتلحق اضراراً بالغة بالمناطق الجبلية ...

وما لا يقل عن ذلك أهمية هو تسبب إزالة الغابات في القضاء على التنوع الحيوي، إذ إن ربع مجموع التنوع الحيوي الموجود على الأرض هو عرضة للانقراض خلال السنوات العشرين أو الثلاثين المقبلة إذا ما استمرت إزالة الغابات على هذه الوتيرة، ويقدر البعض أنه يمكن أن ينقرض ما بين ١٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ نوع من السلالات الحية النباتية والحيوانية، مع العلم أن هذا الانقراض لم يكن يتجاوز في الماضي النوع الواحد سنوياً. وإذا ما استمرت إزالة الغابات في حوض الأمازون وحده على هذه الوتيرة فسيُسفر ذلك عن فقدان ما لا يقل عن ١٥ في المئة من الأنواع الحية.

وتطول سلسلة التدمير في نموذج الحداثة، إذ لا تقل أساليب الزراعة التي تعتمد على الاسمدة والمبيدات شأناً في هذا الأمر، فالكثير من المياه الجوفية العذبة قد تلوّثت من جراء ذلك، فضلاً عن انتقال جزء من بقايا المبيدات غير المحللة إلى الإنسان نفسه. ففي الولايات المتحدة جرى تلويث نصف خزانات المياه الجوفية عبر تسرب المياه المحملة بالمبيدات وغيرها من الفضلات السامة إليها. وقد قدر عدد حالات التسمم الحاد غير المقصود في العالم بسبب التعرض للمبيدات بنحو مليون نسمة عام ١٩٨٥ مقابل نحو نصف مليون نسمة عام ١٩٧٢. ويقدر «التحالف القومي المناهض لسوء استخدام مبيدات الآفات» في الولايات المتحدة أن الانتاج الأميركي من تلك المبيدات بات أسرع بنحو ١٣ ألف مرة عما كان عليه عام ١٩٦٢. وقد ارتفعت كمية الاستهلاك العالمي للمبيدات من ٦٩ مليون طن عام ١٩٧٠ إلى نحو ١٤٦ مليون طن عام ١٩٩٠، مع العلم أن جدوى استخدام المبيدات قصيرة الأجل، إذ لا يلبث مفعولها أن يتراجع ويزيد احتمال تعرض المحاصيل لأمراض جديدة، فضلاً عن أن الآفات المستهدفة من قبل المبيدات لا

تلبث ان تتكيف معها لتحصن نفسها من مؤثراتها، في الوقت الذي تكون الآفات غير الضارة قد قضت.

ويبدو أن هذا التطور المخيف في انتاج المبيدات واستخدامها خاضع كلياً لمبدأ الربح الذي ما زال يمثل الهدف الأساسي لنمط الانتاج الرأسمالي. وتشير التقديرات إلى ان اجمالي المبيعات من مبيدات الآفات زاد من ٧٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ إلى نحو ١٥٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ ثم إلى نحو ٢٥٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠. مع ان التقديرات تذكر ان نحو ٩٠ في المئة من المبيدات المستخدمة لا تصل إلى الآفات المستهدفة وكل ما تفعله هو تلويث المياه والتربة والهواء.

١ - النفايات

حين كان يجري الحديث عن الثورات الصناعية أو عن الثورة العلمية والتقانية وعن أهميتها بالنسبة إلى تطور حياة الانسان وتحقيقه مزيداً من السيطرة على الطبيعة، قليلاً ما كان يشار إلى الوجه الآخر لهذه الثورات، وعن آثارها السلبية ومخلفاتها التي تهدد مستقبل الإنسان والنظام الطبيعي برمته. وكثير من هذه المخلفات ما زال حتى الآن بمثابة أزمة أو كارثة مؤجلة. ففي الولايات المتحدة مثلاً هناك نحو ٣٢٠٠٠ موقع تحتوي على نفايات وصفت بأنها مواقع محتملة الخطورة ويتطلب نحو ١٢٠٠ موقع منها اتخاذ اجراءات سريعة للمعالجة. وكذلك الامر في أوروبا، إذ هناك نحو ٤٠٠٠ موقع شبيه في هولندا و ٣٢٠٠ موقع في الدانمارك، فضلاً عن تلك المنتشرة في ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وغيرها. وتقدر كمية النفايات التي ولدتها الصناعة عام ١٩٨٩ في العالم نحو ٢١٠٠ مليون طن من النفايات الصلبة ونحو ٣٣٨ مليون طن من النفايات الخطيرة. وقد قدرت النفايات المنخفضة المستوى الناتجة عام ١٩٩٠ نحو ٣٧٠,٠٠٠ م٣، مقابل نحو ٢٧٠٠٠ م٣ من النفايات متوسطة المستوى ونحو ٢١٠٠٠ م٣ من النفايات عالية المستوى والوقود المستهلك. وتطلق الولايات المتحدة وحدها نحو ٢٧٥ مليون طن من النفايات الخطرة سنوياً، أي نحو ٨١ في المئة من اجمالي ما يطلقه العالم من هذه النفايات. وتشير التقديرات أن هناك طناً واحداً من النفايات الصلبة الصناعية يتولد أسبوعياً مقابل كل رجل وامرأة في الولايات المتحدة، وأن كل شخص هناك أيضاً ينتج سنوياً ما يعادل ٢٠ طناً من ثاني اكسيد الكربون، وهو ينتج كذلك ما يزيد على ضعفي وزنه من الفضلات يومياً. وتلقي الولايات المتحدة في مياهها الساحلية سنوياً نحو ٤,٩ مليارات غالون من مياه المخلفات الصناعية.

ويجري التخلص من النفايات منخفضة المستوى عادة عبر تجميعها في منشآت سطحية أو طمرها أو حقنها في آبار جوفية، وهي يفترض أن تخضع للمراقبة على مدى ٣٠٠ سنة. أما النفايات عالية المستوى فهي لم يتم التخلص منها حتى الآن وتقوم السلطات بتخزينها.

ونتيجة الضغوطات الاجتماعية التي بدأت تواجهها قضية النفايات في دول الشمال راحت هذه الدول تعمل على التخلص من هذه النفايات عبر ارسالها نحو بلدان الجنوب أو عبر القائها في أعماق البحار والمحيطات. وقدرت كمية ما نقل من نفايات في العالم عام ١٩٨٣ نحو ١,٨ مليون طن، في حين قدرت هذه الكمية بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ بنحو ٣ ملايين طن. وتأتي الولايات المتحدة في مقدم الدول المصدرة للنفايات، وتليها إيطاليا ثم اليابان. ويقدر أنه في المعدل العام تعبر الحدود الأوروبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي شحنة نفايات خطرة كل خمس دقائق، أي بمعدل ١٠٠ ألف عملية نقل سنوياً. وقد بلغت كمية النفايات التي صدرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ١٩٨٨ نحو ٢ - ٢,٥ مليون طن.

٢ - المسؤولية في استنزاف البيئة

في ظل هذا الدمار الذي يحل بالبيئة، وفي ظل استنزاف الموارد الطبيعية كثر في الأدبيات الغربية وكذلك في التقارير والوصفات الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية في هذا الموضوع، الحديث عن دور التخلف والتكاثر السكاني لدى شعوب الجنوب في الاخلال بالتوازن بين امكانيات النمو المحدودة للموارد الطبيعية على توفير الطاقة والغذاء وبين تلك الزيادة الأكثر تسارعاً لعدد سكان الجنوب وبالتالي الطلب المتزايد على تلك الموارد. وتتخذ من هذه الزيادات ذرائع من أجل تقديم وصفات لدول الجنوب من أجل الحد من الزيادة السكانية ومن الاستهلاك ومن التقديمات الاجتماعية. في حين أن أي مقارنة أولية تظهر أن المسؤولية الأساسية في استنزاف البيئة وتدميرها وفي الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وانضاب غير المتجدد منها تقع بصورة أساسية على سكان الشمال وعلى نمط الانتاج الذي يقوم عليه الإقتصاد العالمي اليوم. وإذا عدّلت هذه الأدبيات فهي تحمل المسؤولية إلى الناس الذين في طرفي سلم الدخل، أي الأغنياء الذين يفعلون ذلك بسبب ارتفاع معدلات الاستهلاك، والفقراء بسبب اضطرارهم إلى تأمين مجرد شروط بقائهم أحياء. وعلى الرغم من عدم صحة هذا التحليل من حيث

تحميله المسؤولية للناس وليس للنموذج الذي يخضع هؤلاء الناس لآلياته، فهو، فضلاً عن ذلك، يقع في خطأ منهجي آخر حين يساوي من حيث النتيجة بين من يسيئون للطبيعة من أجل الحفاظ على البقاء وبين من يسيئون لها من أجل إشباع شهوات أو تحقيق أرباح لا حدود لها.

وعلى الرغم من ذلك تشير المعطيات ان المسؤولية المباشرة عن تدمير الطبيعة واستنزاف مواردها وتلويث بيئتها تقع على عاتق بلدان الشمال أكثر مما لا يقاس من بلدان الجنوب، حتى ولو كان الأمر يتعلق في كثير من الأحيان ببعض الموارد الموجودة في بلدان الجنوب أصلاً. فالغابات الاستوائية مثلاً، الواقعة في بلدان الجنوب يتحمل المسؤولية الكبرى في إزالتها الشركات المستثمرة التي تستحوذ على مجمل القيمة المضافة للأخشاب مقابل عائدات ورسوم وإيجارات لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من صافي القيمة لبلدان المصدر. أما من جهة استنزاف الموارد الطبيعية والمواد الغذائية فتعد بلدان الشمال المسؤولة الأساسية عن ذلك. فالضرر الذي يلحقه الطفل الأميركي في البيئة مثلاً، يبلغ ١٣ ضعف الضرر الذي يلحقه الطفل البرازيلي فيها و ٣٥ ضعف الضرر الذي يسببه الطفل الهندي و ٢٨٠ ضعف الضرر الذي يسببه الطفل التشادي. ويبلغ معدل ما يستهلكه المواطن العادي في بلدان الشمال من المياه العذبة نحو ٣ أضعاف ما يستهلكه المواطن في بلدان الجنوب. كما أن متوسط ما يدمره المواطن الأميركي من الموارد الطبيعية يفوق ١٠٠ مرة ما يدمره المواطن الهندي.

رابعاً: مازق النموذج الحداثي

على الرغم من الانجازات التي حققها مجتمع الحداثة فهو من دون شك يواجه مازق استحالة استمراره على هذا النمط. وهو على الرغم من إظهار قدرته على التجدد وعلى تجاوز أزماته في غير لحظة تاريخية فإنه يواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى أزمات من نوع جديد تتخذ طابعاً كونياً وتهدد باختلال التوازن الطبيعي الذي يعد شرطاً أساسياً لاستمرار الحياة المنتظمة على هذا الكوكب. ويبقى السؤال: هل أن هذا المازق هو وليد خطأ في التجربة وبالتالي يمكن تجاوزه أم أنه ينبع من أسباب أكثر عمقاً تكمن في بنية المجتمع الرأسمالي نفسه الذي ربما يكون قد بلغ حدوده التاريخية؟

إن الأزمات ذات الطابع فوق القومي التي يواجهها العالم، كارتفاع درجة حرارة الأرض وتآكل طبقة الأوزون وتلوث معظم الموارد الحياتية الكونية الرئيسية، كالمياه

والتربة والهواء، فضلاً عن تصاعد اتساع الهوة بين شمال المنظومة الكونية وجنوبها أو بين الطبقات الاجتماعية داخل الدولة القومية نفسها، كل ذلك لن يجد حلاً له في ظل استمرار سيادة العلاقات الرأسمالية في العالم. فالنظام البيئي يعجز عن تجديد نفسه في ظل هذه الوتيرة من الانتاج والاستهلاك اللذين يؤدي إليهما النمط الرأسمالي. فضلاً عن أن هذا النمط من الانتاج والاستهلاك - القائم على علاقة معكوسة حيث الانتاج هو الذي يحدد الاستهلاك والحاجة - يقوم على نظرة قصيرة الأجل، إذ ينطلق من مفاهيم لا تضع الآثار التدميرية لعمليات الانتاج في قائمة الاكلاف الحقيقية لهذا الانتاج. وهذا ما عبر عنه كولن كلارك استاذ الرياضيات في جامعة تريتش كولومبيا بالقول إن معظم النمو الاقتصادي الظاهر قد يكون في الواقع مجرد وهم يقوم على عجز عن حساب تناقص رأس المال الطبيعي. وكذلك أشار آل غور إلى أن النموذج الأميركي يقيس كفاءة الانتاجية بطريقة تهتم بتتبع ما ينتج من الأشياء الجيدة ويهمل ما ينتج من أشياء سلبية أو فضلات، ويصر هذا النموذج على افتراض أن الموارد الطبيعية ليست سوى سلع مجانية غير محدودة. كما أن هذا النموذج لا يأخذ في الحسبان مصالح الأجيال المقبلة، هذا إذا كان حقاً يأخذ في الحسبان مصالح الأجيال الحالية. والسبب في ذلك هو أن هذا النمط الرأسمالي يقوم على عقد اجتماعي ناقص وعلى مجموعة نظريات ورؤى خاطئة للطبيعة على أنها مصدر لا ينضب من الموارد يستخدم لفائدة البشر، ومكان لتصرف الفضلات الناشئة عن نشاط الانسان. وقد بلغت الآثار المدمرة للنظام الطبيعي حداً لم يعد ممكناً اصلاحها في المدى القريب، لأن ذلك بات يتطلب من البشرية أن تدفع ثمناً ليس من الممكن لهذا النموذج أن يتحمّله، إذ تشير التقديرات أن مجرد وقف زيادة معدلات التلوث العالمي والتدهور البيئي وتدمير المواطن الطبيعية للأنواع الحية - وليس خفضها - قد يتطلب تحسين الاداء البيئي للتقانات الحالية نحو عشرين ضعفاً على مدى أربعة عقود. كما أن إزالة الكلوروفلوروكربون وثنائي أكسيد الكربون من المصانع يتطلب تكاليف باهظة. وهذا ما تحججت به الادارة الأميركية لمعارضة هذا الاجراء، بحيث كانت الولايات المتحدة أول الرافضين لمقررات قمة الريبو حول الأرض. ويقطع بول كنيدي الأمل في ايجاد حل لازمة البيئة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي، في حين يشير تقرير نادي روما إلى أن آليات السوق بمفردها لا تستطيع أن تتعامل مع المشكلات العالمية التي تحتاج إلى منهاج استراتيجي طويل المدى.

في المقابل يسعى النموذج الحالي للتكيف مع أزمات البيئة من دون إيجاد حلول جذرية لها، إذ يلجأ مثلاً إلى التقانة الأحيائية لتطوير نباتات تتكيف - مؤقتاً - مع التغيرات البيئية التي يسببها الإنسان بدلاً من معالجة هذه التغيرات نفسها. مع العلم أن استخدام التقانة الأحيائية في عملية الانتاج الزراعي لا يخلو من الآثار الجانبية السلبية في الطبيعة وبالتالي في الجدوى الاقتصادية لهذا الاستخدام. فالسلالات النباتية التي يجري استنباطها داخل المعامل هي أكثر عرضة للآفات الزراعية. ويعتمد تحسين السلالات عادة على التماثل الوراثي للسلعة المزروعة، وهو ما يجعل هذه السلعة كلها عرضة للإصابة بمرض واحد أو بحشرة واحدة، بحيث إن الموسم بأكمله يصبح عرضة للتأثر بأي إصابة. ويقدر أن السلالات النباتية تصبح عرضة للأمراض والآفات خلال فترة تراوح بين ٥ و ١٥ سنة، الأمر الذي يستوجب استبدالها بعد ذلك. وعملية اختيار الصفات الوراثية عادة ما تستند إلى جدوى الغلة القصوى للسلالات النباتية وأسعارها السائدة في السوق أكثر من استناده إلى المزايا الوراثية الكلية لها، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص حيوية الجبله الجرثومية مقابل استمرار معدل التطور بين الآفات والأمراض الزراعية.

من جهة أخرى يقضي الاستخدام الواسع النطاق لصنوف البذور عالية الغلة على التنوع الجيني في الطبيعة. ففي عام ١٩٨٠ مثلاً كان هناك نحو ٣٠ ألف صنف من الأرز في الهند، ويقدر أنه لن يبقى منها سوى ١٢ صنفاً في نهاية هذا القرن. حتى أنه في الولايات المتحدة لم يعد يوجد سوى ٣ في المئة من جميع السلالات الحية التي تضمنتها لائحة وزارة الزراعة الأميركية عام ١٩٠٠.

ولا تتوقف مخاطر الاستخدام المفرط للتقانة الأحيائية في الزراعة عند هذا الحد، بل إن هذا الاستخدام يحمل آثاراً سلبية للصحة والبيئة، وخصوصاً إذا ما جرى إطلاق الكائنات الحية المعدلة جينياً بصورة عارضة في البيئة. كما أن طرائق الزراعة الوفيرة الانتاج المتبعة كثيراً في بعض المناطق الأميركية فتتت التربة مع مرور الزمن وسحقها إلى درجة أن كميات كبيرة من الطبقة السطحية للتربة باتت عرضة للانجراف مع تساقط الأمطار.

١ - سيطرة الإنسان على الطبيعة

اقترن مفهوم التطور التقاني في عصر الحداثة بمفهوم آخر كان بمثابة معيار للتقدم الذي تحقّقه تجربة الدولة الحديثة، وهو مفهوم «سيطرة الإنسان على الطبيعة». وهكذا

جاء عصر الحداثة ليضع الانسان في موقع الخصم لهذه الطبيعة. فبقدر ما تخطو الحداثة خطواتها وتحقق مزيداً من التقدم التقني تكون سيطرة الانسان على الطبيعة قد تعززت وينال هذا الانسان من القدرة والحرية ما كان مستحيلاً نيله لولا تلك السيطرة. وقد ترجم مفهوم السيطرة هذا عبثاً بالطبيعة واستنزافاً لمواردها وإخلالاً بنظامها، إلى حد لم تعد معه آثار الطبيعة في حياة الانسان، التي جعلته يسعى للسيطرة عليها، اشد ضرراً عليه من تلك النتائج التي حققها عبر سيطرته هذه.

غير أن مفهوم السيطرة هذا لم يتوقف عند حدود الطبيعة، بل امتد ليشمل سيطرة الانسان على الانسان، وخصوصاً حين يقع ذلك الانسان المسيطر عليه في دائرة الآخر، مع كل ما تتضمن دائرة الآخر هذه من أبعاد قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية أو طبقية... دفع البشر ثمنها، ولا يزالون، كثيراً من الحروب والمجازر والإبادة والعبودية. لكن تطبيق مفهوم السيطرة هذا لم يبلغ حال استقرار بل ولد ردود فعل لم يكن محسوباً شأنها، سواء في الطبيعة أم في المجتمع. ففي الطبيعة تزداد ردود الفعل التي يعجز الانسان عن مواجهتها، فتكتسب الميكروبات مناعات جديدة تجاه جرعات الادوية التي تعطى للماشية، وتتأقلم الحشرات مع المبيدات وتفقد مؤثراتها، والسلالات الحيوية المحسنة جينياً لمواجهة الآفات لا تلبث ان تفقد مناعتها، وتفلت الفيروسات المخففة في المختبرات من حدود السيطرة لتهدد بمخاطر لا تحمد عقباه، والجفاف يرفع عدد المتضررين من ١٨,٥ مليون شخص سنوياً في الستينات إلى ٢٤,٤ مليوناً سنوياً في السبعينات، ويزداد عدد ضحايا الكوارث نحو ٦ أضعاف من الستينات إلى السبعينات، إلى ان يتحول رجل الحداثة في النهاية من الاهتمام بآثار التنمية في البيئة إلى الاهتمام بآثار ردود فعل البيئة في التنمية.

أما في المجتمع فلا تتوقف ردود الفعل عند حدود، فيعم الفساد والفوضى والقلق تعبيراً عن فشل ما في تجربة الدولة الحديثة، وتحدث الانتفاضات والانقلابات والثورات وأعمال العنف، لكن أياً منها لم يحقق تجربة بديلة ناجحة ومستمرة، ربما لأن ردود الفعل هذه كانت في مجملها على نتائج عصر الحداثة والسيطرة ولم تكن على بعض منطلقات هذا العصر.

هذا الكلام يجب ألا يفسر أنه إدانة للتاريخ أو وقوف في وجهه، ولا يعني ان الانسان كان يجب أن يرفض التحديث والآ يأخذ في الثورة الصناعية والآ يخوض غمار الثورة العلمية والتقانية. وإنما المشكلة تكمن في المفاهيم والانماط التي تقوم عليها هذه الثورة

وبالاهداف التي يجري توظيف هذه الثورة من أجلها. بالأحرى إن المشكلة تكمن في نموذج الدولة الحديثة نفسها التي تقوم على عقد اجتماعي ناقص من خلال تجاهله بعض الأطراف الرئيسية الحاضرة بقوة في المنظومة التي يحكمها؛ وتكمن المشكلة ثانياً في النموذج الرأسمالي ولید عصر الحداثة الذي سخر كل شيء من أجل الربح؛ وهي تكمن ثالثاً في أن المرحلة الرأسمالية قد وحدث العالم على أساس ان الاقتصاد هو المحدد؛ فضلاً عن أنها تكمن رابعاً في مفهوم «سيطرة الانسان على الطبيعة» نفسه. وإذا كان بعض ردود الفعل في المجتمع، أي ما سمي الثورات الاشتراكية، قد تجاوزت العنصر الثاني من هذه العناصر الأربعة، أي الانتاج من أجل الربح، فإن هذه الثورات لم تتحرر من العناصر الثلاثة الأخرى؛ وهي، قياساً على هذه العناصر، ظلت أسيرة المرحلة التاريخية الحداثية ولم تتجاوزها. بل إنها كانت عبر التجربة أكثر فتكاً بالطبيعة وأكثر تشيئاً للإنسان، وأكثر تقليصاً واختزالاً للعقد الاجتماعي، كل ذلك من أجل تحقيق مزيد من «النمو» ليس بهدف الربح طبعاً بل بهدف اللحاق بالآخر «المتقدم» الذي فرضه الصراع على قاعدة انقسام العالم الى معسكرين.

٢ - تهميش الدولة القومية

لقد دفع معظم شعوب الأرض ثمناً باهظاً في صراعه من أجل حماية السيادة الوطنية والأمن القومي، وهدر في الوقت نفسه جزءاً مهماً من ثروته الوطنية وشريحة واسعة من طاقاته البشرية على المجال العسكري بحجة الحفاظ على تلك السيادة المزعومة، دون ان يدري ان تحديده لمفهوم السيادة هو تحديد ناقص. فكثيرة هي الدول التي كانت تشن حروباً أو تستبسل دفاعاً عن حدود موهومة، أو عن قطعة أرض لها فيها «حق تاريخي»، كل ذلك باسم السيادة الوطنية، في الوقت الذي تكون هذه السيادة عرضة للانتهاك من ألف جانب أو مستوى آخر، وخصوصاً تلك الجوانب الاقتصادية والثقافية والاعلامية والبيئية، وكذلك المالية التي باتت تفرض بدورها تحدياتها الخاصة على السيادة المفترضة للدولة القومية، كما يشير بول كندي، الذي يضيف ان وجود عالم بلا حدود يحمل في ثناياه شيئاً من تنازل الدولة عن سيطرتها على كل من عملتها الخاصة وسياساتها المالية، الأمر الذي جعل الحكومات ووزارات المالية في كل دولة أقل قدرة على السيطرة على نظمها. إضافة إلى ان التطورات التي تشهدها أنظمة النقل والاتصال تضعف من فاعلية اجراءات الرقابة في حدود الدولة القومية.

وهذا التآكل في حدود السيادة الوطنية هو في تزايد مستمر، وهو يأتي في سياق منحى تاريخي يزيد من تهميش الدولة القومية وتعميق ظاهرة العولمة، شاءت السلطات السياسية في الدولة القومية ذلك أم أبت. وربما باتت المشاكل والازمات والتحديات الجديدة في العالم تتطلب نظاماً لا مركزياً عالمياً يركز على دوائر أو مستويات أوسع من حدود الدولة القومية بالنسبة إلى بعض الأمور وأضيق من هذه الحدود في أمور أخرى. وربما هذا ما جعل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ يشير إلى أن «الدولة القومية أضحت الآن أصغر كثيراً من أن تقدر على الأشياء الكبيرة، وأكبر كثيراً من أن تقدر على الأشياء الصغيرة».

ويشير فؤاد مرسى إلى أنه في ظل الثورة العلمية والتقانية لم يعد وعاء الدولة القومية كافياً لتوسيع الانتاج، ولم تعد السوق القومية كافية لاحتواء حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمل، وبات هناك تدويل مضطرد للحياة الاقتصادية في كل بلد على حدة.

طبعاً، هذه الظاهرة لا تقتصر على بلدان الجنوب كما يعتقد البعض، بل هي تشمل بلدان المنظومة الكونية جميعها بما فيها بلدان الشمال. وربما أن إحياء أيديولوجيا الليبرالية المتطرفة المعادية للدولة هو انعكاس لهذا العجز في الدولة القومية وقبول به، كما يرى سمير أمين، حتى إن هناك من يفسر ظواهر البدع الدينية، والعنصرية، واللوبي، فضلاً عن مظاهر الفساد والمافيا في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان الشمال، كنتيجة لتآكل دور الدولة القومية. ويذكر أحد المسؤولين الأميركيين، أن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بسيطرة تلقائية على مواردها، إذ لم يعد لدى الشركات الأميركية ميل إلى وضع المصلحة القومية فوق أي مصلحة أخرى. حتى إن هذه الشركات باتت تملك جماعات ضغط، داخل أميركا وخارجها، تمنع أو تحد من إصدار التشريعات الضريبية على منتوجاتها أو من حظر تسويق بعض هذه المنتوجات المضر.

ويبدو أن هذا التآكل في الدولة القومية يشمل بعض الأسس التي قامت عليها الدولة الحديثة نفسها. ويشير تقرير نادي روما إلى أن الدولة بالمعنى النظري الذي نشأ منذ ثلاثة قرون في الفكر السياسي الأوروبي دخلت في أطوار متتالية تنقص فيها سيادة الدولة وتنقل هذه السيادة جزئياً إلى منظومة عالمية. كما يرى جورج قرم أن فلسفة الأنوار قد ماتت عملياً، وماتت معها ليبرالية الثورة الصناعية، بالمعنى الأفضل للكلمة،

التي كانت تلك الفلسفة قد أنجبتها. وباتت الوقائع السياسية والاقتصادية تأخذ شكل تنافس خارج كل قاعدة، عنيف بطريقة مكشوفة حيناً ومموهة أحياناً كثيرة، يطيح التوازنات الاقتصادية والبنى الاجتماعية العميقة في كل مكان.

٣ - استحالة الحل في حدود الدولة القومية

يتضح من مختلف الأزمات التي تسم هذا العصر انها تتخذ طابعاً عالمياً لم يعد ممكناً معه لأي مشروع دولة قومية مواجهتها بمفرده حتى على مستوى الحدود القومية. فالسيادة القومية تتآكل أمام السمات العالمية لهذا العصر. لكن أخطر ما في ظاهرة العولمة هذه على ما اعتقد هو أولاً خياراتها التدميرية تجاه النظام الطبيعي برمته وهي خيارات إذا ما استمرت في سياقها الحاضر، وهو سياق لا يبدو أن الرأسمالية قادرة على تجاوزه حتى الآن، فإن مصير الحياة على الأرض لن يكون مطمئناً على الأقل. وهو ثانياً النزعة المتصاعدة للعولمة باتجاه تعميق الهوة بين مراكز النظام العالمي وأطرافه، لكن مع مزيد من تشابك العلاقة وتداخلها بين هذه المراكز والأطراف إلى الحد الذي لم يعد ممكناً للأطراف معه الإفلات من آليات هذه العولمة وآثارها.

حتى على مستوى الديمقراطية فيبدو أن إعاقتها في كثير من مناطق الجنوب لم تعد تقتصر على العوامل الثقافية والسياسية السائدة في تلك المناطق، بل إن نزعة التعمق والمزيد من الاندماج في المنظومة الرأسمالية العالمية تفرض علاقات انتاج وآليات اقتصادية وسياسات اجتماعية في تلك المناطق على تناقض مع مصالح الأكثرية من شعوبها، وهي بالتالي لا يمكن ضمان استمرارها إلا في ظل أنظمة قمعية تطويعية، إلا في إطار احتمال آخر وحيد - وهو لا يعرف الديمقراطية إلا ظاهرياً - وهو احتمال تعميم نمط المجتمع الأميركي ذي البعد الواحد الذي لا يعرف التعددية، على المستوى العالمي (وهذا ما تسعى الولايات المتحدة لتعميمه في بلدان الجنوب). ويخشى أن يكون هذا ما يحصل حقاً. فما تحدث عنه هربرت ماركوز عن المجتمع الأميركي يبدو أنه يستحيل ظاهرة عالمية، إذ يبدو أن ما يسمى الثقافة الكونية لا تقوم على استخلاص التجارب الحضارية والثقافية المشرقة لدى مختلف شعوب العالم بقدر ما تسعى لتعميم ثقافة مرحلة تاريخية محددة عرفت بها المجتمعات الغربية وتحديداً المجتمع الأميركي وهو مجتمع الاستهلاك، الذي استطاع تطوير تقانات «مخبرية» فائقة تجمع بين تقانات الكمبيوتر ووسائل الاعلام والمعلومات وعلم النفس الاجتماعي لصناعة رأي عام موجه

من قبل الشركات التجارية الكبرى في معظم الأحيان. وفي ظل انتشار وتعمق دور وسائل الاعلام والاتصال فوق القومية، مع كل ما يرافق ذلك من هيمنة شبه مطلقة للأخبار والاعلام والدعاية والثقافة المرسلة من الشمال إلى الجنوب، فإن احتمالات تعميم «الثقافة الكونية» القائمة على أساس نموذج ثقافة الاستهلاك هي في تزايد مستمر. أما ردود الفعل التي كثيراً ما تتخذ بعداً قومياً أو دينياً أو قسبياً، والتي يكثر انتشارها بقدر ما يتزايد تآكل الدولة القومية - وهي بالطبع مسدودة الأفق ولا يمكنها أن تمثل رداً في حجم المرحلة - فهي ستكون عرضة للقمع حين تبلغ حدود التأثير في سير المنظومة العامة. وهنا ينتفي مبرر وجود الديمقراطية مرة أخرى.

من هنا لا يبدو أن هناك أي احتمال ممكن لنجاح أي مشروع تنموي شامل في حدود الدولة القومية في الجنوب، مع كل تحفظاتنا على مفهوم «التنمية» الذي كان يتخذ دوماً من دول الشمال وحدة قياس ينبغي استلهاها. وعلى الرغم من ذلك فإن البنية السياسية والاقتصادية للنظام العالمي تفرض على أي مشروع قومي أو محوري للتنمية أن يتخذ من آليات النظام الرأسمالي نموذجاً، وإلا سيقع هذا المشروع في حالة تصادم مع القوى المركزية المحركة لهذا النظام. ويمكن تفسير الكثير من الحروب، الحامية منها والباردة، في التاريخ المعاصر، في هذا السياق، فضلاً عن الحروب الباردة جداً التي تمثلها مشاريع واستراتيجيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض مؤسسات الأمم المتحدة، على الرغم من أن تلك الحروب لم تكن تحدث بين نماذج مختلفة كثيراً في الجوهر، وخصوصاً من ناحية تحديدها لمفهوم التنمية وعلاقة الإنسان بالطبيعة والوقوع في فخ القياس على نموذج النمو الغربي.

وهذا ما تؤكدُه الوعود التي كان يطلقها خروتشيف وغيره من الزعماء السوفييات أن بلادهم ستلحق بالولايات المتحدة في غضون سنوات. فالسقوط في فخ القياس هذا وحده كان كفيلاً بإفراغ الاشتراكية من مضمونها الإنساني ومن بعدها الشمولي، ويجعلها أسيرة بعض المنطلقات الرأسمالية للنمو، الأمر الذي جعل الطابع السياسي هو المحدد الأبرز للتناقض بين المعسكرين «الرأسمالي» الغربي و«الاشتراكي» الشرقي، وربما أن التجربة الصينية في حلتها الأخيرة هي خير تعبير عن ذلك، حيث بات يجري الحديث فيها عن الحفاظ على الثوابت السياسية في الوقت الذي ترك الاقتصاد لعوامل السوق بكل ما تحمل هذه العوامل من مجالات إعادة توزيع غير متكافئ للثروة ومن احتمالات الاستنزاف المتزايد للنظام الطبيعي.

وعلى الرغم من ذلك كله لم تستطع هذه التجارب الصمود في وجه المنظومة العالمية الرأسمالية، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الأنظمة التوتاليتارية المتمحورة حوله عادت دول تلك التجارب لتندمج في إطار هذه المنظومة، وذلك بعدما ظل الاتحاد السوفياتي ومحوره طوال فترة الحرب الباردة عرضة لحروب خفية، من أجل القضاء على أي حالة شاذة عن عالمية النظام الرأسمالي. وهذا ما عبّر عنه نائب الرئيس الأميركي آل غور حين ذكر أن الولايات المتحدة عملت بكل ما أوتيت من قوة لاسقاط الاتحاد السوفياتي، مشيراً إلى أن مشروع مارشال نفسه كان القصد منه أساساً هو دعم أوروبا الغربية للصمود أمام انتشار الشيوعية؛ مضيفاً أن مناداة الولايات المتحدة بالتجارة ومنح الدول المتخلفة معونات أجنبية كان الدافع منهما أيضاً مواجهة الشيوعية. ويشير بول كنيدي في هذا الصدد إلى أنه بات هناك رسالة واضحة لأي دولة تحاول الانفراد بسياساتها الاقتصادية خارج قواعد السوق فهي ستعرض للمعاناة.

في المقابل، هل يمكن تكرار التجربة الغربية في حدود الدولة القومية في العالم الثالث، وبالتالي هل يمكن هذه الدول بلوغ المستوى «المتقدم» الذي بلغه الغرب على مختلف الصعد العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية؟

سؤال نطرحه على الرغم من عدم صوابية هذا السؤال نفسه. فهل حقاً النموذج الغربي هو النموذج السليم لكي يسعى العالم الثالث للحاق به. وهل صفة «المتقدمة» التي توصف بها بلدان الشمال يمكن حصر معناها بتلك المستويات التي بلغتها هذه البلدان على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتقني ... الخ، أم أن هناك أبعاداً أخرى يجب قياس معنى مفهوم التقدم من خلالها بحيث يظهر معها الوجه الآخر لهذا المستوى من التراكم الاقتصادي والصناعي والتقني والعلمي والاجتماعي ... أي ذلك الوجه المخل بالنظام الطبيعي، والدافع إلى مزيد من التفاوت بين البشر؟ ألا يفترض إذاً أن يتضمن المعنى الدلالي لكلمة «تقدم» هذا الوجه الآخر لتجربة التقدم نفسها؟ وحين يسعى نخب الدولة القومية في الجنوب لتحقيق «التقدم» في مجتمعهم فهل هم يعون كلا الوجهين اللذين يتضمنهما هذا الهدف؟ إذا كان الأمر كذلك، وهو هكذا على الأرجح، فهل هذا هو المطلوب حقاً؟

على الرغم من عدم صوابية هذا الخيار فهو يبدو أنه خيار لم يعد متاحاً للدولة القومية في الجنوب تحقيقه. فلا يمكن أن نختزل من تجارب الشمال ذلك الفائض الهائل

الذي جرى ضخه من مناطق الجنوب باتجاهه سواء عبر الاستعمار المباشر أم عبر العلاقات غير المتكافئة التي تفرضها آلية النظام الرأسمالي العالمي على بلدان الجنوب، حين نحاول تحديد شروط تكرار تلك التجربة. كما لا يمكن أن تتوافر للدولة القومية في الجنوب تلك الموارد الطبيعية التي يصعب تقديرها والتي هدرت لكي يبلغ الشمال هذا المستوى من «التقدم». ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ مثلاً أن تكرار انماط الشمال في الجنوب سيتطلب عشرة أمثال الحجم الحالي من الوقود الأحفوري، وتوافر ثروة معدنية تفوق ما هو متوافر حالياً ٢٠٠ مرة، مع احتمال تضاعف هذه المتطلبات في غضون ٤٠ سنة مع تضاعف عدد سكان العالم. كما أن ارتفاع مستويات استهلاك الجنوب من الطاقة عام ٢٠٢٥ إلى حدود مستويات استهلاك بلدان الشمال سيتطلب ارتفاع الاستهلاك العالمي الحالي نحو ٥ أضعاف، وهذا ما لا يستطيع النظام الطبيعي تحمله، وخصوصاً إذا ما استمر الاعتماد في الطاقة على مصادر الوقود غير المتجددة المستخرجة من الأرض، وإذا ما استمر الرهان في التنمية على النماذج نفسها في الزراعة والتصنيع. وعلى مستوى البضائع المصنعة فإن رفع مستوى استهلاك بلدان الجنوب منها إلى حدود المستوى الموجود في الشمال يستوجب زيادة الانتاج الصناعي بين ٥ و ١٠ أضعاف. وبصورة عامة فإن تكرار نموذج الشمال يحتاج إلى كميات من المواد الغذائية والموارد الطبيعية ما لا يمكن للأرض توفيره، فضلاً عما يقذفه من نفايات وغازات سامة تحمل انعكاسات على النظام الطبيعي كقيلة بالقضاء على شروط الحياة فيه.

وهكذا تظهر استحالة قيام مشروع تنموي في حدود الدولة القومية أو الوطنية في الجنوب، إذ إن أي مشروع كهذا سيواجه مازقاً ذا حدين:

– حد استحالة تكرار النموذج الرأسمالي القائم في المراكز، كما رأينا، لأنه يعجز عن توفير الشروط التاريخية والمادية التي توافرت للمراكز الرأسمالية، حتى إن امكان توافرها نظرياً يعني تدمير البيئة واستنزاف ما تبقى فيها من طاقات، وبالتالي القضاء على شروط الحياة على الأرض.

– حد استحالة الأخذ في خيارات حضارية ونماذج تنمية بديلة، لأنها ستواجه بدورها الحصار، وعدم القدرة على التحصن خلف أسوار بمعزل عن العالم، وقوة ضغط وتأثير المنظومة العالمية التي باتت، بفضل سماتها الكونية، قادرة على تعميم مفاهيمها القيمة كنموذج للقياس، وهو من أحد الأسباب العديدة التي ساهمت في فشل

تجربة الاتحاد السوفياتي ومنظومته الذي كان يطرح نفسه بديلاً، في حدود السياسة وعلاقات الانتاج وحسب.

إذا أي مشروع تغيير في حدود الدولة القومية بات مسدود الأفق. والعولة، بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاعلامية والبيئية، هي مرحلة تاريخية نشهد اليوم بداياتها. وإذا كانت الآليات السائدة في ظل هذه المرحلة آليات غير عادلة بل مأزومة - أو ربما بلغت حدودها التاريخية! - فإن ذلك لا يعني مواجهة العولة في حد ذاتها عبر تبني خيارات تسعى لإيقاف حركة التاريخ - وهذا محال أصلاً - بل لا بد من تبني خيارات تدفع التاريخ بالاتجاه الأصح عبر جعل العولة تعيد صوغ العلاقة بين الانسان والطبيعة من جهة وبين الانسان والانسان من جهة أخرى. وهذا الأمر يتطلب حتماً مرحلة بعد رأسمالية تحمل مشروعاً فوق قومي ينطلق من خيارات بديلة عدة أبرزها: إنهاء مقولة سيطرة الانسان على الطبيعة، ووضع عقد فوق اجتماعي جديد، وتبني مفاهيم جديدة تردم الهوة العميقة القائمة بين مراكز المنظومة العالمية وأطرافها، إضافة إلى ضرورة تجاوز مبدأ الاقتصاد كمحدد وذلك من خلال فكر شمولي يعيد التوازن بين مختلف النوازع الانسانية القيمة منها والمصلحية.

خامساً: الوعي الكوني

في ظل هذا المأزق التاريخي الذي تواجهه الحضارة الانسانية، وأمام استحالة تجاوز هذا المأزق في حدود الدولة القومية كما أشرنا، ومع عولة وسائل الاتصال بدأت في الآونة الأخيرة تنتشر الأدبيات الداعية الى حلول ذات طابع شمولي للآزمات العالمية، مرتكزة في ذلك على البعد فوق القومي لطبيعة هذه الآزمات. فهل تمثل هذه الأدبيات بداية تبلور وعي كوني ينتج بالضرورة فكراً كونياً شمولياً في حجم المأزق التاريخي والتحديات التي تواجه المنظومة العالمية؟

عادة ما تكون الايديولوجيا تعبيراً عن واقع مأزوم أو وعياً لهذا الواقع ومحاولة لتجاوزه. ولكون آزمات هذه المرحلة التاريخية ذات طابع كوني فإن الفكر القادر على تقديم إجابات صحيحة عن هذا الواقع لا بد من أن يكون فكراً كونياً فوق قومي. ولكون النموذج السائد عالمياً بلغ حدوده التاريخية فلا بد من فكر يؤسس لمرحلة تاريخية جديدة أو يعبر عن بدايات بزوغ تلك المرحلة.

ولعل الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تبحث في المشاكل

ذات البعد الكوني والتي تقدم مقترحات فوق قومية لتلك المشاكل تمثل بدايات تبلور فكر شمولي يستجيب لتحديات العصر. وغالباً ما تركز هذه الأدبيات على البعد فوق القومي للأزمات العالمية، داعية إلى تجاوز العلاقات غير المتكافئة بين الشعوب والطبقات وإلى إعادة التوازن للعلاقة بين الإنسان والطبيعة. وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ إلى أن مفهوم عالم واحد وكوكب واحد لا يمكن أن ينبثق من عالم لا تسوده المساواة. ويدعو البعض إلى التفكير حيال المستقبل بمنظار أشمل من المنظار القديم تجاه السياسات الدولية، لأن القوى العظمى وإن واصلت سعيها للنهوض فإن جهودها في عالم متضرر لا تجدي نفعاً. ويذكر تقرير نادي روما أن التغيرات العنيفة الحالية تحدث متزامنة في كل مكان وبفعل عوامل متماثلة مسببة بذلك ثورة عالمية شديدة الاجتياح والاندفاع، مضيفاً أن البشرية تعيش الآن المراحل الأولى من صياغة مجتمع عالمي جديد مختلف في نمطه عن مجتمع اليوم بقدر ما اختلف المجتمع الذي بشرت الثورة الصناعية بقدومه عن مجتمع العصر الزراعي الطويل السابق. ويرى هذا التقرير أن قضايا العالم ومشكلاته باتت مترابطة ومتداخلة إلى الحد الذي يفترض النظر إليها في جملتها، مشيراً إلى أن أي تصورات مستقبلية، شاملة مستقبل الجنس البشري على كوكب الأرض، لا بد من أن تأخذ في الحسبان درجة كبيرة من العدالة والانصاف بين الأغنياء والفقراء وبين الأقوياء والضعفاء وبين المتقدمين والمتخلفين.

غير أن الوعي الكوني ما زال في حدود ردود الفعل والمواقف وطرح بعض البدائل الاجرائية للخروج من مأزق النماذج السائدة للتنمية والتحديث. وهذا الوعي لم يتبلور حتى الآن في مشروع فكر كوني يؤسس لمرحلة تاريخية جديدة يشهد العالم مقدماتها. وربما أن من أهم البدائل المقترحة حتى الآن هو تلك الأدبيات التي تحاول تحديد مفاهيم جديدة للتنمية تعيد للإنسان الدور المحوري فيها وتعد النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية في حد ذاته، فضلاً عن اعطاء التنمية بعداً طويلاً المدى يلحظ مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة والأجيال المتعاقبة، ويحافظ على التوازن الطبيعي. ويدعو تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ إلى تجاوز انماط التنمية السائدة حالياً، مشيراً إلى أن التنمية البشرية المستدامة، التي تجعل الناس محور التنمية، تشير بقوة إلى أن التفاوتات الموجودة اليوم كبيرة إلى درجة أن مواصلة شكل التنمية الحالي هو إدامة تفاوتات مماثلة للأجيال المقبلة. ويرى التقرير أن التنمية ليست مجرد إنتاج المزيد من القيمة المضافة، وما يجب تجنبه هو عدم النظر إلى البشر على أنهم مجرد أدوات إنتاج

ورخاء مادي. ويدعو تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ إلى توسيع مفهوم رأس المال إلى ما هو أبعد من رأس المال المادي بحيث يشمل رأس المال البشري والطبيعي. ويرى هذا التقرير أن التعاون الانمائي ينبغي أن ينصب مباشرة على الناس، لا على الدولة القومية، وهؤلاء الناس هم الذين ينبغي أن يوجهوا كلاً من الدولة والسوق اللذين يفترض أن يعملان بصورة مترادفة مع منح الناس القدرة على التأثير في كليهما.

وتركز التنمية المستدامة على استحالة فصل التنمية عن البيئة، إذ يفترض أن تؤخذ في الحسبان تكاليف تدمير البيئة حين تحسب تكاليف النمو، وينبغي أن تتضمن التكلفة الاجمالية لأي عملية إنتاج التكلفة الاقتصادية للأثار الجانبية لهذه العملية. فالتكلفة البيئية الاجمالية لإزالة الاحراج واستخراج الأخشاب مثلاً يفترض ان تأخذ في الحسبان التكلفة الاقتصادية لتآكل التربة وتملح المجرات المائية والفيضانات والجفاف وتغير المناخ.

وتشير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ان التنمية المستدامة تتطلب وجهات نظر حول الحاجات الانسانية والرفاه تتضمن متغيرات غير اقتصادية، مثل التربية والصحة التي يجري التمتع بها بحد ذاتها، فضلاً عن الماء والهواء وحماية جمال الطبيعة.

وتتخذ التنمية المستدامة بعداً فوق قومي، إذ ان هذا المفهوم يتطلب رؤية شاملة مركزاً على الأنظمة البيئية على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية مع استخدام الأرض استخداماً منسقاً. وتدعو اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى ضرورة معالجة مشاكل كل البيئة وفق نظام أشمل يتضمن العوامل الكامنة وراء الفقر العالمي واللامساواة الدولية. لذا تنظر التنمية المستدامة إلى قيام المجتمعات بتلبية الحاجات الانسانية عن طريق كل من زيادة الامكانية الانتاجية وتأمين الفرص المتساوية للجميع.

وبصورة عامة هناك مجموعة من التوجهات تنطلق منها التنمية المستدامة تحاول من خلالها الحفاظ على التوازن في علاقة الانسان بالطبيعة أو في علاقة الانسان بالانسان. غير أن هذه التوجهات ما زالت تصطدم في معظمها بنماذج التنمية الرأسمالية السائدة حالياً التي لا تقوم بطبيعتها على رؤية بعيدة النظر للتنمية، الأمر الذي يدعو إلى الشك في امكان تحقيق التنمية المستدامة إلا في إطار مرحلة تاريخية ما بعد رأسمالية يسقط فيها الكثير من المنطلقات والمفاهيم التي تقوم عليها نماذج التنمية السائدة.

كذلك لا يمكن تحقيق عدالة ومساواة بين الأجيال المتعاقبة أو بين الطبقات أو المناطق في ظل استمرار سيادة مبدأ الربح والرؤية قصيرة النظر في العلاقات الاقتصادية

عالمياً، حتى إن مبدأ إضافة التكاليف البيئية الى التكاليف العامة لعمليات الانتاج فهي يجري تحميلها في ظل النموذج الاقتصادي الحالي للمستهلكين، الأمر الذي يهدد في النهاية بتزايد حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية أو بين البلدان والمناطق. كما أنه يصعب حتى الآن قياس مقدار التكلفة الحقيقية للآثار التدميرية التي تخلفها نماذج التنمية وراءها في النظام الطبيعي وفي المجتمع؛ إذ كيف يمكن مثلاً تقدير تلوث المياه الجوفية أو ارتفاع درجة حرارة الأرض أو تآكل طبقة الأوزون أو تهديد الكثير من الحيوانات بالانقراض كالفيلة والحيتان والمرجان وغيرها، أو كيف يمكن تقدير تكاليف الفقر والبؤس والحرمان التي يتعرض لها مئات الملايين من البشر، أو تكاليف حياة القهر والعمل الشاق الذي يقضيها أطفال دون العاشرة من عمرهم في المناجم؟ إن لائحة الأشياء التي لا تخضع لمقياس التكاليف الاقتصادية لا تحصى.


سادساً: نحو حركة انتليجنسيا فوق قومية

هذا البعد الكوني لازمة الحضارة التي يواجهها الانسان بات يتطلب بإلحاح السعي لبلورة تصور بديل للخيارات والنماذج التي تقوم عليها هذه الحضارة. ونظراً الى مخاطر استمرار هذه النماذج على المدى الطويل فلا بد من عملية تغيير تتخطى هذه المرحلة التاريخية التي بلغت منعطفاً خطيراً في نماذج التنمية والتحديث التي تتبعها. لكن حركة التغيير ليست حتمية تاريخية، إذ إن مستقبل العالم مفتوح على أكثر من مشهد. ومن أخطر هذه المشاهد استمرار نماذج التنمية والتحديث على ما هي عليه مع كل ما تبشر به من تهميش وافقار متزايدين لأكثرية سكان الأرض ومن تدمير واستنزاف متصاعدين للنظام الطبيعي. غير أن أي عملية تغيير لتحاشي هذا المشهد يتطلب وجود حركة فاعلة في التاريخ. وربما أن أكثر فئة قادرة ومستعدة لقيادة هذه الحركة هي الانتليجنسيا التي يفترض أن يبادر بعضها إلى تأسيس حركة فوق قومية تحمل فكراً كونياً ومنهجاً شمولياً لقراءة حركة المجتمع العالمي، على أن تجمع هذه الحركة مجموعة من المفكرين والمتقنين العالميين من مختلف الثقافات والقوميات، الذين تخطوا في طرائق تفكيرهم الرؤى والمصالح القومية الضيقة، طارحين رؤية شاملة لازمة الحضارة الانسانية، تساهم في بلورة فكر انساني يتخطى الكثير من افكار عصر الحداثة التي كانت مسؤولة عن بلوغ نماذج التحديث هذا المازق. فكل فكر، أو كل ايدولوجيا، هو إجابة عن واقع سياسي واقتصادي وسياسي معين. لذلك فإن الفكر أو

الايديولوجيا المطلوبة في هذه المرحلة ينبغي ان تجيب عن طبيعة الازمات التي تفرضها طبيعة المرحلة التاريخية التي يشهدها العالم.

ومن الأفكار التي تتبادر إلى الذهن حول المنطلقات التي يمكن هذه الحركة تحديدها، هي ضرورة تجاوز العقد الاجتماعي إلى عقد فوق اجتماعي يدخل فيه، إلى جانب المواطن والدولة، العناصر التي بائت تفرض حضورها في أي عملية تطور للمنظومة الكونية وفي أي عملية توازن في النظام الطبيعي الذي تحتل هذه العناصر فيه موقعاً رئيسياً. وتتمثل هذه العناصر بجميع الكائنات الحية الأخرى وبالعناصر البيئية التي يؤدي تجاهلها وتغييبها عن العقد الاجتماعي حتى اليوم إلى إحداث خلل في آلية النظام الطبيعي التي توفر شروط الحياة على الأرض. كما لا بد من العمل على إسقاط مقولة «سيطرة الإنسان على الطبيعة» والعمل وفق رؤية أن الإنسان هو جزء من منظومة أشمل تضم غيره من الكائنات التي يفترض به احترام دورها؛ ثم لا بد من إعادة تحديد مقاييس وأبعاد أخرى لدراسات الجدوى الاقتصادية عبر إدخال قيم تدمير البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية ضمن عملية احتساب التكاليف، فضلاً عن إضافة أبعاد أخرى غير مادية إلى مفهوم الجدوى. وهذا يفترض بدوره تجاوز الاقتصاد كمحدد وطبعاً هذا لا يجري بمجرد قرار، بل إنه يفترض تبلور رؤية ووعي يأخذ في الأبعاد الأخرى غير الاقتصادية لعمليات التنمية والتراكم الحضاري. كما يفترض بهذه الحركة أن يكون لها رؤيتها في الوسائل التي تصوغ ثقافة كونية، كالب برامج المدرسية والاعلام ... ويمكن هذه الحركة كذلك أن يكون لها ميثاق كوني وتكون عضويتها مباحة أمام أي مفكر أو مثقف يقر بمبادئ ميثاقها.

أخيراً ، تبقى الإشارة إلى أن الفرضيات المطروحة في هذه الافتتاحية هي أفكار أولية، تحتاج إلى مزيد من البحث والتعميق، وهي تحتاج إلى مناقشات بين مختلف المثقفين العرب وغير العرب المهتمين بهذا الأمر.

وإذا كنا، نحن العرب، نريد أن نكون فاعلين في التاريخ مرة أخرى فعلياً ان ندخل التاريخ من هذا الباب 

المراجع

- أمين، سمير. امبراطورية الفوضى. تعريب سناء أبو شقرا. بيروت : دار الفارابي، ١٩٩١
- ____. بعض قضايا المستقبل : تأملات حول تحديات العالم المعاصر. بيروت : دار الفارابي، ١٩٩٠.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.
- ____. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.
- بيليت، جان ماري. عودة الوفاق بين الانسان والطبيعة. تعريب السيد محمد عثمان. سلسلة عالم المعرفة، ١٨٩. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤.
- زكي، رمزي. الليبرالية المتوحشة : ملاحظات حول التوجهات الجديدة للراسمالية المعاصرة. القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٩٣.
- طلبة، مصطفى كمال. إنقاذ كوكبنا: التحديات... والآمال (حالة البيئة في العالم، ١٩٧٢ - ١٩٩٢). بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، نيروبي : برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٩٩٢.
- علي، نبيل. العرب وعصر المعلومات. سلسلة عالم المعرفة، ١٨٤. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤.
- غور، آل. الأرض في الميزان : الايكولوجيا وروح الانسان. تعريب عواطف عبد الجليل. القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤.
- قرم، جورج. الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة : جذور إخفاق التنمية. تعريب خليل أحمد خليل. بيروت : دار الطليعة، ١٩٩٤.
- كينج، الكسندر وبرتاند شنيدر. الثورة العالمية الاولى : من أجل مجتمع عالمي جديد (تقرير نادي روما). تعريب وفاء عبد الإله. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك. تعريب محمد كامل عارف. مراجعة علي حسين حجاج. سلسلة عالم المعرفة، ١٤٢. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩.
- ماركون، هربرت. الانسان ذو البعد الواحد. تعريب جورج طرايشي. بيروت : دار الآداب، ط٣، ١٩٨٨.
- مرسي، فؤاد. الراسمالية تجدد نفسها. سلسلة عالم المعرفة، ١٤٧. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠.
- النجار، حليم. علم الوراثة وهندستها. بيروت : دار النهار، ١٩٩٤.
- أبو شقرا، راجي. «تكنولوجيا لنقل المعلومات : حاجة لبنانية ملحة». النهار، ١٢/٤/١٩٩٥.
- أمين، سمير. «تأملات حول النظام العالمي». المستقبل العربي : العدد ١٣٥، أيار/مايو ١٩٩٠.

— . «مؤسسات بريتون وودز : خمسون عاماً بعد انشائها» النهج : العدد ٣٧ ، السنة ١١ ، خريف ١٩٩٤ .
طريه، علي. «الاعلام على عتبة القرن الحادي والعشرين : نموذج «الأخ» الاميركي الاكبر». النهار، ٢٤ / ٢ / ١٩٩٥ .
يسين، السيد. «الثورة الكونية ومجتمع المعلومات: نحو ما بعد الحداثة». شؤون الأوسط : العدد ١٢، ايلول/سبتمبر - تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٢ .
الحياة، ٢٩ / ٧ / ١٩٩٤ .
الحياة، ٧ / ٤ / ١٩٩٥ .
الحياة، ٩ / ٤ / ١٩٩٥ .
السفير، ١١ / ٣ / ١٩٩٥ .
النهار، ١٣ / ٢ / ١٩٩٥ .
النهار، ٥ / ٤ / ١٩٩٥ .

Barnet, Richard & John Cavanagh. *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order* (New York: Simon & Schuster, 1994).

[ستنشر أبعاد في عددها الرابع مراجعة لهذا الكتاب أعدها عفيف فرّاج].

Kennedy, Paul. *Preparing for the Twenty - First Century* (New York: Random House, 1993).

Mazur, Laurie Ann [ed.]. *Beyond the Numbers : A Reader on Population, Consumption, and the Environment*. Island Press, 1994.

الحركات القومية في العالم العربي

كثيراً ما ارتبط حلم النهضة والاستقلال والتحديث - فضلاً عن حلم تحرير فلسطين - في تاريخ العرب المعاصر، بمشروع قومي. لكن هذا الحلم لم يتحقق في مختلف أوجهه... فمشاريع النهضة اصطدمت بظروف تاريخية ومجتمعية غالباً ما كانت تمثل كابحاً لها؛ ومشاريع التنمية والتحديث أخفقت في معظمها وكانت نهاية مطافها اقتصادات متخلقة وتابعة، أو، في أحسن الحالات، يتعايش فيها خليط من الأنماط الإنتاجية المنتمية إلى غير عصر؛ والكيانات القطرية فرضت نفسها خلال عقود عدة من تأسيسها وبات لها هويتها وكيانها وخصوصيتها، على الرغم من عدم اكتمال شروط بناء الدولة الحديثة فيها ومن عدم تبلور مواطنة متماسكة على قياسها... حتى إن المشاريع القومية نفسها بهتت بعدما شهدت حركاتها في مرحلة ما قبل التحقق الكثير من مظاهر التفتت والتأزم والنقي المتبادل، فضلاً عن أزمة الرؤى والمنطلقات التي بات يفترض إعادة النظر في كثير منها، في ضوء التحولات التاريخية التي يشهدها العالم على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والفكرية والعلمية، والتي باتت تنهش معها الدولة القومية نفسها مقابل نشوء أشكال وصيغ من النظم والعلاقات تتخطى حدود هذه الدولة نحو نماذج من الاندماج والتوحد تركز على شروط يوفرها الحاضر والمستقبل بدلاً من البحث عن عناصر توحيدها في صفحات مطوية من الماضي... وبناء على ذلك سعت «أبعاد» من خلال هذا المحور لإجراء قراءة جديدة للحركات القومية في العالم العربي، تعيد النظر في منطلقات هذه الحركات.

فهل نجحت نصوص هذا المحور في استخدام المناظير التي تتطلبها هذه القراءة الجديدة؟ سؤال نترك الإجابة عنه للقارئ نفسه الذي يمكنه أن يحدد من خلال هذه العينة من النصوص مدى قدرة الخطاب القومي في العالم العربي على التجدد...

دراسة في بدايات تكوّن الوعي السياسي العربي الحديث: تركيّة المركزية وعروبيّة اللامركزيّة

أظهرت تجربة الانقلاب الدستوري بين عام ١٩٠٨، حيث فرض الدستور على السلطان عبد الحميد الثاني، وعام ١٩٠٩ حيث ضربت حركة «الردة الحميدية»، أهمية وزن العسكريين في العمل السياسي التركي. ذلك أن حزب الاتحاد والترقي ضم في صفوفه منذ البدء عدداً كبيراً من الضباط الشباب؛ وهؤلاء كانوا «من ذوي الجذور الشعبية المتواضعة والنشأة الأوروبية، والرواتب المحدودة جداً، وكانوا ينظرون بمرارة إلى الرتب العالية، وكيف يستحصل عليها بأحقر الأساليب البولييسية»^(١). وهؤلاء هم الذين مثلوا عام ١٩٠٨ أداة «التحرك الانقلابي». وفي عام ١٩٠٩ هم الذين أفضلوا الردة الحميدية. كل هذا تم في ظل ظروف دولية تهدد باقتسام الولايات العثمانية، وفي ظل هاجس الحكم الجديد في تشديد مركزيته منعاً لاحتفال قيام أي خطر «اقليمي» في الولايات.

كانت اللامركزية العربية هي الرد على المركزية التركية، وكانت صورة «الإسلام العربي» هي الرد على المنحى القومي العلماني الذي بدأت تنحو نحوه التركية - الطورانية

قبيل صعود الثلاثي العسكري (طلعت وأنور وجمال) إلى واجهة الحكم كتب أحد المراقبين الفرنسيين مسجلاً تخوفه «أن يفيد الجيش من تنظيمه ومن دوره، وذلك في غمرة نشوته بقوته ليمارس عبر قواده دكتاتورية عسكرية حقيقية»^(٢).

هذا التخوف كان في محله، فمنذ أن تسلم طلعت باشا وزارة الداخلية في آب/اغسطس ١٩١٠، بدأ نفوذ الضباط الاتحاديين يزداد أكثر فأكثر في كل ميادين الإدارة^(٣)، وهذا الصعود العسكري التركي ترافق مع سياسة إبعاد الموظفين غير

(*) أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

Y.M Goblet, *La Vie Politique Orientale en 1909* (Paris, 1910), p.98.

Ibid., p.101.

Ibid., p.101.

(١)

(٢)

(٣)

الأتراك. فالعرب مثلاً حرموا حقهم التقليدي في وزارة الأوقاف، وانتزعت منهم وظائف إدارية عديدة»^(٤).

كل هذا ترافق أيضاً مع السياسة الإلحاقية العنيفة التي اتبعتها طلعت باشا تجاه اليمن وحوران^(٥). فحملة الفاروقي على جبل الدروز عام ١٩١١، التي استهدفت إلحاق الجبل بالقوة بإدارة دمشق واستتباعاً بوزارة الداخلية في استانبول، كان لها وقع سييء في أوساط المثقفين العرب آنذاك^(٦).

وعلى صعيد الصحافة التركية شهدت فترة صعود العسكريين حملة عنيفة معادية للعرب، نظمها جرائد جمعية الاتحاد والترقي: طنين، تركيا الفتاة، إقدام، بهدف بعث وحشد المشاعر القومية التركية والطورانية^(٧).

ولكن كان من نتيجة هذه التعبئة استثارة المشاعر القومية لدى الشعوب الأخرى ولا سيما لدى العرب الذين عدوا أنفسهم «شركاء» أساسيين في المشروع العثماني الجديد. غير أن مأزق الاتحاديين كان أكبر من طموحاتهم في إنقاذ الدولة العثمانية وتوحيدها، إذ كانوا قد خسروا الحرب الدفاعية في طرابلس الغرب، ووقعت ليبيا تحت الاحتلال

الإيطالي في تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٢، وواجه الاتحاديون الثورة في اليمن فسحبوا قواتهم من طرابلس الغرب لضرب الثورة. ثم ما لبثت حرب البلقان أن بدأت لتزيد من تقليص القسم الأوروبي العثماني من البلقان^(٨).

وكان الوضع العثماني برمته يمر بأزمة سلطة فعلية، من مظاهرها تراجع الاتحاديين ومجيء حكومة «ائتلافية»، أي قريبة من حزب الحرية والائتلاف (حكومة كامل باشا في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٢)، ثم انقضاء الاتحاديين على السلطة مرة أخرى في ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩١٣. ولم ير الاتحاديون لمواجهة المأزق إلا تشديد القبضة المركزية والاستمرار في سياسة إصدار التشريعات المركزية في التعليم والجيش والاقتصاد، والسير في منطق أيديولوجيا التتريك^(٩).

وهكذا فإن باب الرهان على رجال «تركيا الفتاة» من قبل النخب العربية كان ينسد تدريجاً مع التحول في خط الاتحاديين نحو مزيد من المركزية والحصارية، ونحو مزيد من الاستئثار التركي بمواقع السلطة الفعلية، وكان أن أدى ذلك إلى أزمة ثقة في العمل السياسي المشترك بين العرب والأتراك وخلق حيزاً من الاستقلالية عن العمل السياسي التركي نلاحظه منذ عام ١٩٠٩ على الصعيد التنظيمي وعلى صعيد البرامج المطلوبة.

(٤) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤ (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ١٤٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٥٠ - ١٥٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٧) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية : دراسة في الهوية والوعي، ط ٢ (بيروت : مركز

دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٩٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٩٨ - ١٩٩.

إن عوامل الداخل التي شدد عليها ابن خلدون في مرحلة استقلالية نسق الاجتماع السياسي العربي - الإسلامي قديماً، لم تعد هي الحاسمة بعد ذلك الصعود الغربي الكاسح وبعدها أصبحت السياسات الدولية الغربية قائمة داخل نسق الاجتماع السياسي العربي

وقد كتب الكثير عن الأحزاب والجمعيات العربية في المرحلة الدستورية، وأكاد أقول إن هذا الموضوع استتزنف بحثاً اعتماداً على الصحف والمذكرات والأوراق الشخصية. فلا مجال لإضافة وثائق جديدة في هذه العجالة. بيد أنه يمكن أن نشدد، في حقل البحث عن مظاهر الحركة العربية آنذاك، على جانب الوعي التنظيمي والصياغة المطلوبة التي ظهرت في حركية النخب العربية. والملاحظ أن هذه الحركية التنظيمية والمطلبية برزت أول ما برزت لدى النخب المدنية في مراكز الولايات ذات الطابع التجاري وذات الدور الإداري - السياسي في النظام العثماني، كبيروت ودمشق وبغداد والبصرة، كما برزت لدى نخب مثقفة تدرس أو تتعاطى الصحافة أو الأعمال التجارية في القاهرة وباريس ولندن، أي في مراكز عالمية يتيح التحرك فيها جملة من العوامل الصادرة عن طبيعة السياسات الدولية تجاه الدولة العثمانية آنذاك، أو عن أجواء الحريات السياسية وحريات التعبير والتنظيم فيها.

١ - على الصعيد التنظيمي

في أي حال يمكن أن نلخص المبادرات التنظيمية في المشرق العربي بالإشارة إلى نشوء الجمعيات والأحزاب التالية:

أ - جمعية الإخاء العربي العثماني: تأسست بتاريخ ٩ آب / أغسطس ١٩٠٨ من مجموعة من الوجهاء العرب في الأستانة. ويتلخص برنامجها في رأي البعض في السعي «لإعلاء شأن العرب والعربية ضمن الجامعة العثمانية» وتحقيق «المساواة الدستورية» في الوظائف والمناصب. وقد اختلفت الآراء حول تقويم هذه الجمعية، وأشار إلى تباينات بين أعضائها. وقد نشطت في الانتخابات الأولى، وأصدرت جريدة الإخاء العثماني. ثم ما لبث أن أغلقها الاتحاديون في ١٣ نيسان / أبريل ١٩٠٩^(١٠).

ب - المنتدى الأدبي: في إثر صدور قانون ٧/٧/١٩٠٩ الذي نص على منع قيام جمعيات وأحزاب لها أهداف سياسية أو «تسمية قومية»، لجأ العرب إلى تأسيس منتديات أدبية علمية أو تأليف جمعيات سرية.

وكان أول هذه المنتديات العلمية «المنتدى الأدبي» في الأستانة الذي تأسس في ٨ شباط / فبراير ١٩٠٩ من عبد الكريم خليل وسيف الدولة الخطيب ويوسف حيدر وجميل الحسيني، وكان ملتقى فكرياً وثقافياً للطلاب والشبان العرب في الأستانة، تلقى فيه المحاضرات والقصائد ويتداول فيه في موضوعات النهوض العربي ووسائله من تربية وتعليم ولغة وتاريخ ودور العرب في «الجسم العثماني»^(١١).

ج - الجمعية القحطانية: ويمكن عدّها أول «جمعية عربية سرية» نشأت كرد على قانون منع قيام الجمعيات القومية وعلى المناخ القومي التركي الذي ساد في بعض الصحف التركية في الأستانة والذي كان يصدر عن أفكار التفوق القومي المتماهي مع

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

الايديولوجيا الاستعمارية الغربية^(١٢).

د - جمعية العهد: تأسست في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر وكان المبادر لاطلاق فكرتها عزيز علي المصري، وضمت مجموعة من الضباط العرب في الجيش العثماني، أغلبهم من العراق. ونسب إلى هذه الجمعية في برنامجها الدعوة إلى الفدرالية الثنائية بين العرب والترك في إطار الخلافة العثمانية على غرار نموذج المجر- النمسا^(١٣).

هـ - جمعية «العربية الفتاة»: مع تأسيس جمعية العربية الفتاة في باريس في ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١١، خطت الفكرة العربية خطوات واضحة في تبلورها في صيغة مفهوم «الأمة العربية» والدعوة إلى النهوض بها إلى «مصاف الأمم الحية». ويبدو أن التأسيس في باريس جاء استكمالاً لنضج الفكرة في الأستانة عبر العناصر العربية نفسها التي ذهبت إلى باريس بداعي الدراسة، والتي خبرت بنفسها في الأستانة سياسة الاتحاديين المتجاهلة لحقوق القوميات الأخرى^(١٤).

لم تنضج فترة الاستقلال العربي لدى أعضاء الجمعية إلا خلال الحرب العالمية الأولى وانقلاب جمال باشا على رجالات العرب. ويبدو أن الصيغة المطلوبة لهذه الجمعية والجمعيات العربية الأخرى، عبّر عنها بصورة علنية ومنظمة برنامج حزب اللامركزية الادارية العثماني.

و - حزب اللامركزية الادارية العثماني: كان هذا الحزب قد تأسس في كانون الثاني / يناير ١٩١٢، بمبادرة عدد من الكتاب والمتقنين العرب المقيمين في القاهرة. وقد تألفت نواة الحزب من شبلي الشميل واسكندر عمون وسيمير جريديني ورشيد رضا وحقي العظم ومحب الدين الخطيب^(١٥).

ويمثل برنامج الحزب الذي نشرته الصحف والمجلات العربية آنذاك حقل تلاق واسعاً للاتجاهات الاصلاحية والليبرالية العربية. فاللامركزية الادارية التي دعا إليها البرنامج كانت القاسم المشترك بين النازعين إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية وبين الاصلاحيين العرب الذين يعارضون التتريك وينزع بعضهم إلى تبني مفهوم «أمة عربية» داخل السلطنة العثمانية^(١٦).

(١٢) Hasan Snab, *The Arab Federalists of the Ottoman Empire* (Amsterdam, 1956), pp.141-142.

(١٤) ضمت الجمعية عدداً من الشخصيات من بينها: محمد رستم حيدر (بعلبك)، عوني عبد الهادي (نابلس)، جفيل مردم (دمشق)، توفيق سويدي (بغداد)، رفيق التميمي (نابلس)، عبد الفتى العريسي ومحمد المحمصاني (بيروت). راجع: محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة (صيدا، ١٩٥٠)، ص ٣٠ - ٣١.

(١٥) تنص المادة الاولى من برنامج الحزب على أن «الدولة العلية العثمانية دولة دستورية نيابية. وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءاً من السلطنة لا يتقاد عنها بحال من الاحوال دائماً بتبني إدارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الادارية. والسلطان الاعظم هو الذي يعين الوالي وقاضي القضاة». ويوسع البرنامج في مواده الأخرى صلاحيات مجالس الإدارة في الولايات بحيث تشمل حقولاً واسعة من السلطات الاقتصادية والإدارية، إلى جانب مجالس معارف وأوقاف.. وعلى أن تراعى الاعراف في كل ولاية ويكون فيها لغتان رسميتان: اللغة التركية واللغة المحلية (المادة ١٤).

(١٦) دروزة، المصدر نفسه، ص ٣١.

استأنف الحزب نشاطه بحملة إعلامية واسعة تولتها مجلتا المنار والمفيد، وأدت سجلات رشيد رضا مع أنصار التتريك دوراً مهماً في بلورة موقف عربي إسلامي مناهض للمركزية وسياسة الاتحاديين.

وكان أن خلقت هذه الحملة التي شاركت فيها صحف أخرى في مصر كالأهرام والمقطم والمشير أجواء سياسية معارضة للسياسة المركزية ولحركة التتريك، ولم تلبث أن أدت إلى حركات مطلبية منظمة في المدن، كان أبرزها: حركة بيروت الإصلاحية وحركة البصرة الإصلاحية والمؤتمر العربي الأول في باريس (١٩١٣).

٢ - على الصعيد المطلبى

أ- لائحة جمعية بيروت الإصلاحية: ما يهمنا في مثل هذا الموضوع التوقف عند الجانب المطلبى في الوعي السياسى لدى النخب البيروتية حين قامت حركتها الإصلاحية في أواخر عام ١٩١٢. ولا شك في أن تقاطعاً حصل بين ثلاث سياقات كونت الإطار التاريخي لما حصل:

(١) التغيير الحكومى العثمانى الذى أدى إلى قيام حكومة الائتلافين برئاسة كامل باشا الذى كان متجاوباً مع مطالب اللامركزية والإصلاح^(١٧).

(٢) النمو الاقتصادى والثقافى والعلمى الذى شهدته بيروت والذى كان فى أساس نمو فئات اجتماعية تحمل وعياً مطلبياً حاداً لموقعها فى ولاية بيروت على المستوى السياسى والإدارى والإقتصادى^(١٨).

(٣) تزايد الاهتمام الدولى بالمسألة الشرقية، وإقليمياً بما سمي «المسألة السورية» و«المسألة اللبنانية»، بحيث انعكس هذا الاهتمام أساساً فى تقارير القناصل الفرنسيين فى كل من دمشق وبيروت، ولا سيما فى اثر احتلال إيطاليا لطرابلس الغرب^(١٩).

وأهم المطالب التى وضعتها اللجنة التى انبثقت من جمعية عمومية دعا إليها مجلس ولاية بيروت كانت التالية:

(أ) جعل العربية اللغة الرسمية داخل الولاية. أما التركية فتبقى اللغة الرسمية فى ما يخص المراسلات مع استانبول.

(ب) استشارة السلطات المحلية فى شأن تعيين الموظفين المدنيين والقضاة وضباط الجندرية.

(ج) خفض الخدمة العسكرية إلى سنتين على أن تقضى الخدمة أيام السلم فى الولاية.

(د) تقسيم واردات الخزينة إلى نوعين:

(١٧) قابل: محمد كرد على، خطط الشام، ج ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٢)، ص ١٢٩.

(١٨) فى مذكرات سليم على سلام تفاصيل مفيدة حول ظروف قيام هذه الحركة والشخصيات التى شاركت فيها والمطالب التى رفعت. انظر: سليم على سلام، مذكرات سليم على سلام، ١٨٦٨ - ١٩٣٨ [مخطوطة فى مكتبة الجامعة الاميركية فى بيروت نشرها حسان على حلاق] (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٢)، ص ١٢٨ - ١٦٦.

(١٩) انظر التقارير التى قمنا بنشرها من محفوظات الخارجية الفرنسية: وجيه كوثراني، بلاد الشام: السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية (بيروت: معهد الانماء العربى، ١٩٨٤)، ص ٢٥٣ - ٣٢٣.

- حاصلات الجمارك والبريد والبرق وضريبة الخدمة العسكرية تعود إلى الحكومة المركزية.

- ما عدا ذلك من واردات تعود كلها إلى مالية الولاية (الرسوم البلدية وضريبة العقارات والعشور).

(هـ) تأليف مجلس عمومي للولاية من ٣٠ عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين لمدة أربع سنوات، يجري انتخابهم على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخابات، وتكون صلاحياته إدارية أساساً وإلى حد ما تشريعية، شرط ألا تمس شؤون السلطنة الأساسية (عقد قروض في حدود نصف واردات الولاية أو إعطاء رخص لتأسيس شركات مساهمة للمشاريع العمومية النافعة شرط ألا تتضمن امتيازاً، وحق استجواب الوالي وطلب عزله). أما الأمور السياسية العامة (الدفاع، الخارجية، الامتيازات) فهي تبقى من صلاحية الحكومة المركزية، وكذلك تعيين الموظفين الرئيسيين (الوالي وحاكم الشرع ومدير المالية والدفتردار وقائد الدرك وضباط الدرك) شرط معرفتهم اللغة العربية (ما عدا الوالي)؛ أما بقية الموظفين فيعينون من أهل البلاد بعد امتحان بإشراف لجنة المجلس العمومي.

(و) تعيين الحكومة المركزية مستشارين في الولاية لتنظيم إدارة الدرك والمالية والبريد والجمرك ومفتشين في سناجق الولاية. يختار المستشارون والمفتشون من الاختصاصيين شرط معرفتهم إحدى اللغات الثلاث: العربية أو التركية أو الفرنسية. وتكون مدة خدمتهم ١٥ سنة^(٢٠).

اشترك في وضع هذا البرنامج المطلبي أوساط ثقافية واقتصادية وسياسية تمثل مجمل فعاليات مدينة بيروت، هذه المدينة التي كانت قد اتسعت ديمغرافياً وازدهرت اقتصادياً وأضحت بعد توسيع المرفأ ومد خط سكة حديد بيروت- دمشق الواجهة المتوسطية للساحل السوري وداخله. فهي مرفأ سوريا الأول، وهي عاصمة الولاية التي تضم ألوية كانت قبل عام ١٨٨٨ جزءاً من ولاية سورية القديمة، وهي التي يتمركز فيها بكثافة النشاط الدبلوماسي قرب متصرفية الجبل ذات «الامتياز الدولي». من هنا يكتسب البرنامج الذي صدر عن الجمعية والذي نشرته صحف بيروت وصحف ومجلات القاهرة، أهميته في كونه يقدم نموذجاً تفصيلياً وعملياً لإدارة «ولاية» من ولايات المشرق العربي على قاعدة «اللامركزية الإدارية». فهو من جهة تطبيق تفصيلي لبرنامج «حزب اللامركزية الإدارية العثمانية»، وهو من جهة أخرى يقدم نموذجاً لشكل من أشكال العمل السياسي العربي في إطار الظروف العثمانية والدولية التي أشرنا إليها. وعليه يمكن القول إن هذا المظهر من مظاهر «الحركة السياسية العربية» كان محكوماً باعتبارات وظروف كان لا بد من أن تؤثر في مساره

(٢٠) ملخص اللائحة كما وردت في: سليم علي سلام، المصدر نفسه، ص ١٢٨ - ١٥٠. وثمة ترجمة لها إلى الفرنسية

في محفوظات الخارجية الفرنسية : M.A.; E.F Archives Diplomatiques, Turquie, vol.119, p.116.

ومآله ونتائجه، وإذ يخرج التاريخ لهذا المسار عن إطار هذه الدراسة، نكتفي بالإشارة إلى اعتبارين:

- تعددية النزعات السياسية داخل اللجنة، وهو أمر تشير إليه مذكرات سليم علي سلام العضو المشارك في اللجنة، وتقارير القناصل الأجانب، إذ إن ثمة اتجاهات كان يدفع بالحركة المطلوبة إلى «مشروع استقلالي»، على النموذج اللبناني، تدعمه فرنسا، كما إن ثمة اتجاهات آخر كان يحرص على اللامركزية والإصلاح الإداريين في إطار العثمانية.

- إن حكم الائتلافيين الأتراك المشجع لمثل تلك المبادرات ما لبث أن أخلى مكانه للاتحاديين المتشددين، الأمر الذي مثل عاملاً من عوامل انكفاء الحركة وتراجعها أمام القبضة المركزية التركية المتشددة.

وعلى أي حال، إن أهمية هذا المظهر من مظاهر الحركة السياسية العربية تكمن في أنه يعبر عن حالة من حالات الوعي السياسي العربي المحدد في سياقين تاريخيين: أولهما في السياق العثماني المتجاذب بين المركزية واللامركزية؛ وثانيهما في السياق الدولي المتجاذب بين الصراعات الدولية المتمحورة حول «المسألة الشرقية»: أي مسألة تحديد مناطق النفوذ ومآلها بعد زوال «الامبراطورية العثمانية».

ب - لائحة جمعية البصرة الإصلاحية: في مثل الظروف التي نشأت فيها حركة بيروت الإصلاحية، نشأت حركة مماثلة في البصرة، إذ تنادى عدد من أقطاب «حزب الحرية والائتلاف» في البصرة، وعلى رأسهم طالب النقيب، لحل الحزب وتأسيس جمعية إصلاحية عربية، على غرار جمعية بيروت، وارتكازاً على برنامج حزب اللامركزية الإدارية^(٢١). ويلاحظ عبد العزيز الدوري أن لائحة الإصلاح البصرية تتخذ وجهة «لامركزية أقوى من لائحة بيروت الإصلاحية» لجهة التوسع في صلاحيات المجلس العمومي للولاية، إذ يناط بهذا الأخير «وضع أنظمة داخلية، وتأليف شركات للتجارة والصناعة والزراعة وسائر الشؤون العمرانية وتقدير رواتب الموظفين، وطلب عزل الوالي»، كما أن اللائحة طالبت في أن يكون «الوالي عراقياً»، واشترطت في أن يعرف هو ورؤساء الدوائر اللغة العربية معرفة تامة... كما أن أمراً مهماً يميزها عن لائحة بيروت هو في خلوها من طلب وجود «مستشارين أجانب» في الولاية، بل في تشديدها على «ألا تعطى امتيازات للأجانب في بلادنا». وعلى دعوتها إلى «صيانة البلاد من الدسائس الأجنبية ومنع النفوذ الأجنبي فيها بأية صورة كانت»^(٢٢).

ولم تكن البصرة وحدها بين المدن العراقية التي شهدت مثل هذا التحرك العربي ذي الطابع المناوئ للسيطرة الأجنبية (الأوروبية) والداعي إلى توسيع حقل اللامركزية على مستوى القرار السياسي والاقتصادي والثقافي في إطار الدولة العثمانية. فبغداد

(٢١) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ص ٢٥٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

والموصل والنجف^(٢٣) شهدت جميعها مثل هذه الأجواء الثقافية والسياسية المتسمة بـ«حركة عربية» تتمثل بتوسيع حدود اللامركزية.

ج - المؤتمر العربي الأول في باريس ١٩١٣: في الوقت الذي كانت الحركة المطلبية البيروتية تتراجع مع بقية الحركات المطلبية في المدن الأخرى، بسبب إصرار الاتحاديين على رفض كل مطلب (لامركزي)، وتحت ضغط التهديد والاجراءات البوليسية الرادعة، كانت باريس تشهد إعداداً لتحرك مطلبى عربي بديل. فقد استطاع بعض دعاة الإصلاح: عبد الغني العريسي، محمد طيارة، توفيق فايد (بيروت)، جميل مردم (دمشق)، عونى عبد الهادي (نابلس)، أن ينقلوا مسرح الحركة المطلبية إلى هناك، حيث يمكن أن تشهد أصداء أبعد تأثيراً^(٢٤).

وكانت باريس منذ زمن مركز اقامة عدد من المثقفين الذين تركوا بيروت وجبل لبنان وبعض المناطق المجاورة، ليتعاطوا بعض الأنشطة الثقافية والسياسية في الصحف والأندية الباريسية، وكان من بين هؤلاء شكري غانم الذي طرح عام ١٩٠٢ «القضية العربية» من خلال مسرحية شعرية سماها «عنتر»، قدمت على مسرح الأوديون في باريس، كذلك كان قد اختير رئيساً للجنة اللبنانية عام ١٩١٢، ورئيساً للجنة المركزية السورية عام ١٩١٦^(٢٥). كما كان من بينهم خير الله خير الله الذي انتقل، بعد إقالته من وظيفته في إدارة جبل لبنان عام ١٩١١، إلى باريس حيث عمل محرراً لشؤون المشرق في جريدة *Le Temps*^(٢٦). وفي عام ١٩١٢ اشترك مع شكري غانم في تأسيس اللجنة اللبنانية واختير أميناً لها^(٢٧)، وكان هناك أيضاً ندره مطران، وجورج سمعة الذي كان يدير مجلة *Correspondance d'Orient*.

في هذا الجو السياسي العربي السائد في باريس، انطلقت فكرة الدعوة إلى مؤتمر عربي يمثل شتى الاتجاهات المعارضة للمركزية التركية على اختلاف جذورها الثقافية وانتماءاتها الايديولوجية السياسية. وعلى هذا الأساس تألفت (لجنة تحضيرية) من عبد الغني العريسي ومحمد طيارة وجميل مردم وعونى عبد الهادي وشكري غانم وندرة مطران وشارل دباس وجميل معلوف^(٢٨).

(٢٣) لمزيد من التوسع انظر:

- برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٤٨٨ - ٥٠٢.

- عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٣).

- حسن الاسدي، ثورة النجف (بغداد، ١٩٧٥).

- عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق (بيروت: الدار العالمية، ١٩٨٥).

(٢٤) وجيه كوثراني، الدولة العثمانية وظروف نشأة الحركة العربية (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ٩ - ١١، ووثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به (تقديم ودراسة وجيه كوثراني).

(٢٥) A. Bruneau, *Traditions et Politique de la France au levant* (Paris: F. Alcan, 1931), p.190.

(٢٦) T. Touma, *Paysans et Institutions Féodales chez les Druses et les Maronites du Liban*, 2vols. (Beyrouth, 1971/1972), vol.2, p.673.

(٢٧) اختير شكري غانم نائباً لرئيس المؤتمر العربي، وكان كل من جورج سمعة وندرة مطران يتعاطيان الصحافة

والكتابة في باريس. وقد نشرنا كتابين حول تجربتهما في العمل السياسي العربي: - N. Moutran, *La Syrie de Demain* (Paris, 1916). - G. Samné, *La Syrie* (Paris, 1920).

(٢٨) كوثراني، ووثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، ص ٥.

ارتأت اللجنة أن يكون حزب اللامركزية الادارية العثماني هو الحزب المشرف على المؤتمر. وفي ٤ نيسان / ابريل عام ١٩١٣، بعثت لجنة المؤتمر إلى اللجنة العليا لحزب «اللامركزية» رسالة تطلب فيها أن يختار الحزب من بين زعمائه ممثلاً يرأس جلسات المؤتمر، كذلك ارتأت أن تدور الأبحاث في المؤتمر حول المسائل التالية:

- حقوق العرب في المملكة العثمانية.
- ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية.
- الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.

وبعد أخذ موافقة الحزب، توجهت اللجنة التحضيرية إلى «الأمة العربية» ببيان تدعو فيه إلى الاشتراك في المؤتمر ودعمه وتأييده بشتى الوسائل^(٢٩).

وانعقد المؤتمر بين ١٧ و ٢٣ حزيران / يونيو في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية في باريس ومثل اللجنة العليا لحزب اللامركزية عبد الحميد الزهراوي الذي ترأس المؤتمر بهذه الصفة وتمثلت ولاية بيروت بعدد من الشخصيات التي شاركت في الحركة الاصلاحية (سليم علي سلام وأحمد مختار بيهم و خليل زينية وأحمد طيارة وأيوب ثابت وألبير سرسق). كذلك تمثل العراق بوجهين هما توفيق سويدي وسليمان عنبر. وتمثلت ولاية دمشق بجميل بك مردم، وحضرت المؤتمر أيضاً وفود أخرى مثلت لجناً وروابط عديدة منها: اللجنة اللبنانية في باريس (شكري غانم) والاتحاد اللبناني في القاهرة (اسكندر عمون)، وممثلون عن جوال لبنانية- سورية في الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك، وعن الجالية العربية في استانبول عبد الكريم الخليل^(٣٠).

وقد عكست الكلمات التي القيت في المؤتمر بوضوح مضامين الاتجاهات الموجودة على الساحة، إذ يكفي أن نورد بعض فقرات نموذجية لاستخلاص المواقف التي عبّر عنها في المؤتمر وتعيين خلفياتها الثقافية والسياسية.

افتتح المؤتمر بكلمة ألقاها عبد الحميد الزهراوي، رئيس المؤتمر ومندوب اللجنة العليا لحزب اللامركزية، وأهم ما جاء فيها: «التأكيد على الاخاء العربي - التركي في إطار الرابطة العثمانية، وأن المشاركة في الحكم على أساس اللامركزية، هي القاعدة التي تثبت هذا الاخاء». أما بالنسبة إلى الموقف من الغرب، فيتجنب الزهراوي طرح المسألة السياسية في جانب العلاقة معه، ويكتفي بإبراز المسألة الحضارية. ويقول «إن أوروبا ليست هي الغول، وإنما الغول هو سوء الإدارة وفساد السياسة [...] إن أردنا أن نحتل مكاناً تحت الشمس علينا أن نستوعب مبادئ الحضارة الغربية إذ لا شيء أخطر من أن نبقي جامدين». أما عقدة التفوق الأوروبي فيواجهها الزهراوي بحق المبادلة «عندما نتبنى اليوم أفكار أوروبا، فإنما نفعل ذلك على أساس حق المبادلة، إننا نعترف بفضل أوروبا في ما نأخذه عنها، كما هي اعترفت بفضل أجدادنا بشأن كل ما تدين به لهم»^(٣١).

(٢٩) للمصدر نفسه، ص ١٠.

(٣٠) للمصدر نفسه، ص ١٤ - ١٦.

(٣١) عبد الحميد الزهراوي، «تربيتنا السياسية»، في: كوثراني، المصدر نفسه، ص ٢٨ - ٢٩.

أما عبد الغني العريسي وهو من عائلة بيروتية ورئيس تحرير جريدة المفيد في بيروت، وكان قد حاز أثناءها الدبلوم في الصحافة من جامعة باريس، فقد مثل اتجاهاً «قومياً» استخدم في التعبير عنه المفاهيم الأوروبية السائدة آنذاك عن «الناسيون» (الأمة)، ولكن دون أن يستتبع مفهوماً للأمة العربية على أساس هذا المنهج، الدعوة إلى الانفصال عن الأتراك، فالعرب على الرغم من كونهم «أمة» ذات شخصية خاصة، فهم «عثمانيون» أيضاً، لهم حقوقهم كعرب ولهم حقوقهم كعثمانيين كذلك. ولقد ورد في خطابه: «إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا جمعت على رأي علماء الألمان: وحدة اللغة ووحدة العنصر، وعلى رأي علماء الطليان: وحدة التاريخ ووحدة العادات، وعلى مذهب سياسة الفرنسيين: وحدة المصالح السياسي. فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة، علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة، ووحدة عنصر، ووحدة تاريخ، ووحدة عادات، ووحدة مصالح سياسي. فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم - على رأي كل علماء السياسة دون استثناء - حق جماعة وحق شعب وحق أمة [...] وأن العرب يطلبون حقهم كشركاء في هذه الدولة، وشركاء في القوة الاجرائية، شركاء في القوة التشريعية، شركاء في الإدارات العامة، أما في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم»^(٣٢).

لكن ندرة مطران من بعلبك، فقد عبر عن طموحات استقلالية حددها في إطار «سوريا» دون أن يدعو صراحة إلى الانفصال عن الأتراك. ففي الوقت الذي رأى عبد الغني العريسي أن العرب «أمة» نرى مطران يعد السوريين «أمة» كانت مستقلة في التاريخ العربي والإسلامي، ولم تخضع لسيطرة الأتراك إلا بعد أحداث عام ١٨٦٠، وفي كلامه هذا تشديد على رفض المركزية العثمانية التي بدأت مع التنظيمات، ومحاولة لاسترجاع الصيغة الاستقلالية لسوريا في مراحل سابقة مع بنائها في المرحلة الراهنة على صيغة إدارية جديدة. ولعل في استرجاع خطابه دلالات على تصوره خصائص مراحل التاريخ العثماني وطموحه الاستقلالي في كيان خاص لسوريا، يقول: «هذه سوريا كانت منقسمة إلى مقاطعات، وكانت كل مقاطعة تحت سيطرة بيت عربي يحكم في شؤونها ويدبر أمورها في السلم والحرب، ولا تزال أخبارهم في هذا الخصوص متداولة بيننا. أما دمشق، فإنها كانت مجمع الأشراف الذين دخلوها في يوم الفتح، وأقاموا فيها منذ عهد الأمويين متوارثين اللسان والأخلاق والعادات والتقاليد العربية على ما كانت في حضارة الدولة العربية، وكانت لهم السيادة في المدينة والكلمة النافذة في الدولة الحاكمة وعلى عموم السوريين». وهذا التشديد على نموذج السلطة القديمة القائم على العصبية المحلية، يقدمه ندرة مطران نوعاً من الاستقلال عن الحكم التركي حيث استمر حتى عام ١٨٦٠، ويقف عند هذه المرحلة ليقدّم أحداث عام ١٨٦٠ في دمشق وسيلة سياسية تركية للقضاء على هذا الاستقلال عبر إزالة «الأشراف الدمشقيين» من السلطة المحلية والقضاء على الاستقلال

(٣٢) عبد الغني العريسي، «حقوق العرب في المملكة العثمانية»، في: كوثراني، المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٣.

السوري: «وقفت حكومة الأستانة [...] فذبحت من أهل الشام وشنقت وكسحت سلطة الأشراف والمتنفذين وغرمتهم بأكثر من مليون ليرة، وزادت في إذلالهم بأن جعلت المسيحيين رؤساء إدارة في حكومة دمشق مدة بضع سنين، تحقق لها في خلالها أنه لم يبق للأشراف الدمشقيين كلمة نافذة في سورية، فعادت إلى المسيحيين فأزاحتهم من مراكزهم شيئاً فشيئاً واضطرتهم سنة بعد سنة إلى ترك المأموريات ليتربع فيها الأتراك» ويخلص إلى أن «الاستبداد الذي عهدناه نحن لم يتكون إلا منذ خمسين سنة، بعد ما ذكرناه من المذابح السورية»^(٣٣).

وأوضح ما لهذا الخطاب من وظيفة سياسية في تحريض أعيان سوريا الموجودين في المؤتمر ضد المركزية العثمانية التي بدأت مع التنظيمات، والتي تصاعدت مع تسلم الاتحاديين بعد عام ١٩٠٨.

أما الشيخ أحمد طيارة، ممثل جمعية الإصلاح البيروتية ومدير تحرير جريدة الاتحاد العثماني اكتفى بطرح موضوع الهجرة من سوريا. فبعدما أشار إلى أن نحو ٦٠٠ ألف سوري قد تركوا البلاد في غضون ربع قرن، تساءل لماذا تعجز سوريا اليوم عن تموين ٣ ملايين من السكان بينما كانت في أيام الرومان تمون نحو ١٦ مليوناً؟ وهو إذ يعد الهجرة سبباً لهذا الإفقار لأن مناخ البلاد وطبيعة الأرض وميزات الشعب بقيت كما هي ولم تتغير، يرى في الوقت نفسه أن سبب الهجرة كان في «النظام السياسي المركزي». لذلك يكفي في رأيه «إدخال الإصلاحات السياسية الإدارية على قاعدة اللامركزية إلى البلاد حتى يوضع حد لتيار الهجرة، وحتى يحمل المهاجرون إلى العودة إلى ديارهم»^(٣٤).

وأخيراً تجدر الإشارة إلى كلمة اسكندر عمون، ممثل «الاتحاد اللبناني في القاهرة»، فقد تحدث عن حسنات «اللامركزية» في نطاق التركيب التعددي للامبراطورية العثمانية: «فاللامركزية يفرضها واقع تعدد الأديان، الأعراق، واللغات، والإصرار على الوحدة الإدارية لا يؤدي إلا إلى الفشل»^(٣٥). والحقيقة أن اسكندر عمون مثل في ذلك وجهة نظر «حزب اللامركزية الإدارية» الذي كان عضواً رئيسياً فيه، أكثر مما مثل وجهة نظر «الاتحاد اللبناني» الذي كان، في أغلبية أعضائه، يمثل اتجاهاً لبنانياً ينحصر في الدفاع عن «امتيازات» الجبل والعمل على توسيعها^(٣٦).

وبعد مداخلات عديدة، وضع في الجلسة الأخيرة محضر للمؤتمر خلاص إلى تثبيت القرارات التالية:

١ - إن الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية.

(٣٣) نذرة مطران، «حفظ الحياة الوطنية في البلاد العربية العثمانية»، في: المصدر نفسه، ص ٥٦ - ٥٨.

(٣٤) أحمد طيارة، «الهجرة من سورية إلى سورية»، في: المصدر نفسه، ص ٨٢ - ٩٣.

(٣٥) اسكندر عمون، «الإصلاح على قاعدة اللامركزية»، في: المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٣٦) وجيه كثراني، الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ط ٢ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)، ص ٢٣٠ - ٢٣٢.

- ٢ - من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية. وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً.
 - ٣ - يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنتظر في حاجاتها وعاداتها.
 - ٤ - كانت ولاية بيروت قد قدمت مطالبها في لائحة خاصة صودق عليها في ١٩١٣/١/٣١، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين المطلبين.
 - ٥ - اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ورسمية في الولايات العربية.
 - ٦ - تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الظروف والأحيان التي تدعو إلى الإستثناء الأقصى.
 - ٧ - يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لتصرفية لبنان وسائل تحسين مالياتها.
 - ٨ - يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.
 - ٩ - سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية.
 - ١٠ - تبلغ هذه القرارات أيضاً للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية.
 - ١١ - يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسية شكراً جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها.
- وأضيف إلى هذه القرارات ملحق يعد أن هذه المطالب هي بمثابة برنامج سياسي للعرب العثمانيين ينبغي الالتزام به والامتناع عن قبول أي منصب إذا لم يصر إلى تنفيذه^(٣٧).
- إن أول ما يستوقف في مداولات المؤتمر ومداخلات المشتركين هو تعددية وجهات النظر في مفاهيم العمل السياسي في المشرق، واختلاف تحديدات «الأمة» من الناحية الجغرافية والسكانية. فإذا كان عبد الغني العريسي قد استخدم مفهوم «الأمة العربية» في إطار الرابطة العثمانية، فإن ندره مطران قد استخدم مفهوم «سوريا للسوريين». وإذا كان عبد الحميد الزهراوي رئيس المؤتمر قد شدد على جانب الاقتباس الحضاري والعلمي من الغرب من دون أن يشير إلى المطامع السياسية الغربية، فإن ندره مطران حاول أن يطمئن المؤتمرين إلى أن أوروبا «تتحاسى بكل قوتها فتح «المسألة الشرقية» وإن كل ما يتمناه سياسة أوروبا - فيما نظن - هو أن يتمكن العثمانيون من تدبير شؤون دولتهم». ومع أن بنداً من بنود جدول أعمال المؤتمر الذي ورد في الدعوة كان مخصصاً لمبحث «مناهضة الاحتلال» - والمقصود بذلك الاحتلال الأجنبي - فإن المؤتمرين تجنبوا في إثر خطبة ندره مطران الخوض في هذا الموضوع، إذ يسأل أحد المؤتمرين بعد أن سمع تطمين ندره مطران: «تناول الخطيب موضوع الاحتلال الأجنبي وحاول أن يطمئن نفوسنا على عدم توقعه، فهل هو ينكر أن لبعض الدول مطامع في

سورية؟». وهنا يتدخل الرئيس ليقول: «إنه لا صلاحية لنا هنا أن نخرج عن موضوع شؤوننا الإدارية وسياستنا الداخلية»^(٣٨). ويتدخل خليل زينية، مدير جريدة الثبات ومخبر القنصلية الفرنسية في بيروت ليقترح «منع الكلام في كل جلسات المؤتمر عن سياسة الدول الخارجية»، وتأتي الموافقة من الجميع^(٣٩).

لا يتسع المجال لمتابعة الجانب الوقائعي في مسار نتائج المؤتمر واتصالات المؤتمرين ومواقف الاتحاديين من هذه المطالب^(٤٠). ونكتفي بالإشارة إلى أن مآزم الاتحاديين كان يزداد ويتفاقم بسبب غرقهم، كحكام امبراطورية واسعة ومفككة، في دوامة من الأزمات الداخلية والخارجية (الأزمة الاقتصادية الخانقة، والعجز المالي المتعاضم، والتدخل الأوروبي الدائم، وتهديدات روسيا المستمرة)، فضلاً عن وطأة الاتجاه القومي التركي المتنامي والاتجاه الطوراني اللذين بدأ يؤثران تأثيراً فاعلاً في توجيه السلطة المركزية. لذا كان الاتحاديون عاجزين عن إجراء أي إصلاح فعلي. ولم يكن أمامهم حل مأزقهم هذا إلا الدخول في اللعبة الدولية من باب تقديم أنفسهم «قوة عسكرية»^(٤١). ومن أجل مواجهة الحركة المطلبية العربية اتبعوا سياسة كانت تراوح بين احتواء قيادات الحركة وبذل الوعود الكلامية وبين استخدام صيغة «الوحدة الإسلامية» في التوجه الاعلامي إلى التهديد. وهذا ما يفسر عدداً من الإجراءات المتعاقبة والمتناقضة: من تعيين بعض زعماء العرب، إلى اعتقال عزيز علي المصري (٩ شباط / فبراير عام ١٩١٤) إلى العودة إلى التشديد على «الوحدة الإسلامية» لإحراج العرب المسلمين المطالبين باللامركزية.

إلا أنه بعد دخول الاتحاديين الحزب وبعد هزائمهم المتتالية وفشل حملة السويس، انقلب الاتحاديون، عبر سياسة جمال باشا، انقلاباً كلياً على رجالات الحركة العربية في المشرق، فكانت الإعدامات في دمشق وبيروت الحد الفاصل بين العربية الإسلامية من جهة والعثمانية-التركية من جهة ثانية. وكانت ظروف الثورة العربية تنهياً في الحجاز انطلاقاً من عوامل بيئية واجتماعية وسياسية ودولية أخرى لتضيف إلى الحركة المدنية المشرقية بعداً اجتماعياً- سياسياً، يردفها بدينامية سياسية هي أشبه

(٣٨) يوصي القنصل الفرنسي في بيروت كوجيه (Couget) في رسالته إلى وزير الخارجية في ١٦ أيار / مايو ١٩١٣ بأن يستقبل جميل زينية بشكل خاص استقبالا حسناً... «لقد برهن» - كما يقول القنصل - «عن كونه مخبراً متفانياً لهذه القنصلية. فلنا أن نعتبره حقاً مالياً لفرنسا بصدق». *M.A.E.F. Archives Diplomatiques, Turquie, vol.121, p.62.* وقد نشرنا ترجمة الرسالة في: كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، والمراسلات الدبلوماسية المتعلقة به، ص ٨٠.

(٣٩) كوثراني، المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٤٠) نجد تفصيلاً للجانب الوقائعي لنتائج المؤتمر في: أسعد داغر، ثورة العرب: مقدماتها، أسبابها، نتائجها، ص ٨٢-١٠٦. أما بالنسبة إلى مواقف الدول الأوروبية ولا سيما فرنسا، انظر: كوثراني، المصدر نفسه، ص ٧٩-١٠٣.

(٤١) ينقل القنصل الفرنسي في دمشق رأياً لأحد الإصلاحيين خلاصته: «أن جنون السلطة هو ما يحملهم (الاتحاديين) إلى هذا السلوك. فموضوع الإصلاحات لم يعد يهمهم وليس من أجل هذا يلجأون إلى أكبر الاستبدادات، بل من أجل أن يصبحوا أقوى ومن أجل فرض أنفسهم في لعبة الدول الكبرى، ومن أجل القيام بالعملية العظيمة الأولى: إعادة تنظيم الجيش والبحرية. إنهم لا يحلمون إلا بالجحافل المنظمة على الطريقة الألمانية وبالفريق المدرعة».

بقوة العصبية وشوكتها التي تحدث عنها ابن خلدون في نطاق تفسيره لنشوء الدولة العربية في التاريخ الاسلامي. لكن عوامل الداخل التي شدد عليها ابن خلدون في مرحلة استقلالية نسق الاجتماع السياسي العربي- الاسلامي قديماً، لم تعد هي الحاسمة بعد ذلك الصعود الغربي الكاسح وبعدها أصبحت السياسات الدولية الغربية قائمة داخل نسيج الاجتماع السياسي العربي في المدينة والأرياف والقبائل وداخل سياسات الإدارات والأعيان ومواقع النخب المحلية ومصالحها وثقافتها وخطابها الايديولوجي والسياسي.

والواقع أن ما كان يجتذب المراقبين الانكليز هو «التحرك العربي» خارج مصر وبلاد الشام. هذا التحرك لم يكن يقتصر على حركات المدن الشامية التي توقفت عندها الدبلوماسية الفرنسية، بل كان «التحرك العربي» يتجلى أساساً بأشكال التذمر من السيطرة التركية في البنى القبلية السائدة في الجزيرة العربية. صحيح أن تحركات الأعيان في المدن السورية وبعض المظاهر المطالبة التي حملتها صحافة مصر ومؤتمر باريس (١٩١٣) والجمعية الاصلاحية في بيروت لفتت أنظار الدبلوماسيتين الفرنسية والبريطانية، غير أن رهان كتشنر، المخطط الأساسي للسياسة الانكليزية العربية والاسلامية، لم يتوجه بصورة أساسية إلى هذه التظاهرة المدنية، بل إلى تأثيرات سياسة المركزية العثمانية في أوضاع الجزيرة العربية^(٤٢).

فحين مسح كتشنر القوى التي تقف إلى جانب بريطانيا ضد تركيا في أي حرب محتملة كان يجول في ذهنه «ما هو أكبر من القوى السياسية التي تطورت أساساً في المدن والبلدان السورية في السنين الخمس الأخيرة... لقد مثلت حركات المناطق والقبائل في المناطق العربية القوى الأكثر أهمية من بين القوى المختلفة المناوئة للحكومة المركزية. هذه القوى تركزت حول قادة عرب أمثال ابن سعود في نجد والسيد الادريسي في عسير وابن رشيد في جبل شمر والإمام يحيى في اليمن والشريف حسين في الحجاز»^(٤٣).

خلاصة

اكتفينا في هذه العجالة بإبراز جوانب من الحركة العربية السياسية حتى الحرب العالمية الأولى. وقد شددنا على جانب تطور الوعي السياسي العربي عبر صيغ استيعابه وفهمه واستجابته لقضايا تحولات السلطة والمجتمع في الدولة العثمانية، وأشكال ردوده على احتمالات تفكيك هذه الأخيرة داخل منطق السياسات الدولية التي سادت في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وقد لاحظنا أن صعيدين أساسيين متداخلين سادا طوال تلك المرحلة وطبعاً بطابعهما مجمل الحياة السياسية- الفكرية في

(٤٢) انظر لاستخلاص معالم هذه السياسة تجاه الحجاز: مذكرات الملك عبد الله، الآثار الكاملة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ٩٠-٩١.

(٤٣) C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism, Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana: University of Illinois Press, 1973), pp.61-63.

العالم الاسلامي وفي المشرق العربي:

١ - صعيد التنظيمات والحريات السياسية في الدولة وما يندرج في هذا الباب من قضايا الاشتراك في السلطة والبرلمان والدستور والحكومة والادارة، وفي اللامركزية، وحجم هذه الأخيرة وحدودها.

٢ - الصعيد المفاهيمي للإطار الأول، ويدخل في هذا الباب مفاهيم الأمة والقومية أو الجنسية (على حد تعبير أدبيات تلك المرحلة) وعناصر هذه المفاهيم من لغة وتاريخ وثقافة ودين وحضارة.

والواقع أن مضامين الصعيد الثاني وعناصره كانت هي التي تحدد البرامج واللوائح المطلوبة وأشكال التحرك والتنظيم بهدف المشاركة واللامركزية والاصلاح.

وإذا كنا قد أسهبنا (نسبياً) في متابعة الصعيد الأول، وأشرنا إشارات سريعة إلى مضامينه الفكرية والمفاهيمية (الصعيد الثاني) من خلال مداخلات المشاركين في المؤتمر العربي الأول، التي تعكس قدراً لا بأس به من اتجاهات الفكر السياسي العربي آنذاك، فإن مظاهر الحركة العربية لا تقف عند حدود تلك المتابعة وتلك الإشارات، بل تتجاوزها لتطرح على البحث الولوج في محاور تلك «اليقظة» ومضامينها واتجاهاتها.

وعليه فإن بحثاً واحداً لا يمكن أن يعطي كل هذا. كما أن طبيعة المعالجة ومنطلقها يتوقفان على طبيعة الغرض أو الإشكالية البحثية التي نتوخى البرهنة عليها وإبرازها.

فإذا كان الغرض إبراز الجانب القومي في تلك اليقظة وتعيين العناصر والمفاهيم التي كوّنت وعي النخب السياسية آنذاك وعبرت عن تصور لهاوية «الأمة» وحقوقها وموقعها، فإن نصوصاً محددة من النتاج الفكري ورموزاً معينة من الكتاب تطرح للمعالجة.

وقد استوقفنا في هذا الجانب، ولا سيما في مجال العمل السياسي العربي في العهد الدستوري أسماء معينة، كسليمان البستاني وعبد الغني العريسي وعمر حمد وعبد الكريم الخليل ومحمد كرد علي وشكري العسلي وأحمد مختار بيهم وصالح الدين القاسمي وعمر فاخوري وآخرين، كما استوقفنا جرائد كـ «المفيد» و«المقتبس»، حملت آراء هؤلاء وأفكارهم^(٤٤).

وأفكار هذه النخبة تتلخص في تلك المرحلة بالتشديد على العنصر الثقافي في تكوين الأمة العربية وتحديداً على اللغة العربية والتاريخ، مع التركيز على تواصل هذه العناصر مع الإسلام أو صدورها عنه. بل إن تمثل الهوية كان يتم بالتشديد على

(٤٤) غير أن شكيب أرسلان يقدم وجهة نظر مستقلة عن تلك التي سادت سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى لدى زملائه العرب، وخاصة لدى من اشترك في المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس. يستذكر في «سيرته» هذا الموقف، فيقول: «كنت ساخطاً على عقد هذا المؤتمر. وكانت وجهة نظري أن مؤتمراً كهذا لا ينبغي أن يعقد في عاصمة كباريس لها ما لها من المطامع في سورية. ولا يجوز أن يعقد بينما الدولة مشغولة بالحرب البلقانية. وقد فقدت قسماً عظيماً من السلطنة وسقطت أهميتها العسكرية والسياسية. وإن سقوط أهمية الدولة لا ينحصر ضرورة في الترك وحدهم، بل يتناول جميع المسلمين. فهم أمة واحدة، إذا سقط بعضهم رأيت الأوروبيين احتقروا الجميع». انظر: شكيب أرسلان، سيرة ذاتية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ١٠٩.

«عروبة الإسلام»، حيث تستعاد في العديد من النصوص السجلات مع دعاة التتريك «عربية القرآن» و«عروبية النبي».

أما على مستوى علاقة الأمة بالدولة، فقد بقي هذا الفكر السياسي العربي في معظمه في تلك الفترة (قبل الحرب الأولى) يدور في إطار العثمانية، ولكن بصيغتها اللامركزية المستوعبة لتعددية القوميات والأمم تأسيساً على التجربة التاريخية العثمانية القديمة وتجديداً لها في نظام سياسي وإداري لامركزي، وكان اللامركزية كانت التعبير الإداري السياسي عن الهوية الثقافية العربية وعمّا تحمله هذه الأخيرة من أبعاد وطموحات وحاجات، سواء على مستوى علاقة العرب بالسلطة/ الدولة، أو على مستوى موقعهم في الاقتصاد وحاجات المجتمع، أو على مستوى وظائف التعليم وأهدافه في المجتمع والدولة. لقد كانت اللامركزية العربية هي الرد على المركزية التركية، وكانت صورة «الإسلام العربي» هي الرد على المنحى القومي العلماني الذي بدأت تنحو نحوه التركية-الطورانية. لكن قضايا اليقظة العربية لم تكن لتتأخر في المسألة القومية التي اتخذت آنذاك صيغة المشاركة واللامركزية وحقوق العرب في إطار العثمانية أو صيغة الاستقلال عنها في بعض الأحيان ولدى بعض الاتجاهات، بل إن قضاياها الأساسية تعددت وتشعبت إلى مداخل واتجاهات استهدفت أساساً الوصول إلى حالات من الحريات والتقدم والنهوض «حالات» تتماثل مع حالات «التقدم» التي وصلت لها مجتمعات الغرب ودوله^(٤٥).

واللافت للنظر أن الحدين الزمنيين للدستورين العثمانيين، دستور ١٨٧٦ ودستور ١٩٠٨، يقعان في صميم وقلب زمن اليقظة أو النهضة، وأن معظم فصول العمل السياسي العربي والنتاج الفكري العربي كان موجهاً آنذاك ضد الاستبداد الفردي ومن أجل نصرته الدستور وقيام التمثيل البرلماني وتقييد سلطة الحاكم والنهوض بالمجتمع العربي والإسلامي ◇

(٤٥) من الكتابات الجديّة التي تناولت هذا الجانب من جوانب اليقظة العربية، انظر: فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩).

القومية في العلاقات العربية - التركية

١ - المدلول بين النشأة والتطور

لقد أكد مفهوم «المدنية الحديثة» صلابه ومتانة نظرية التعايش والتقارب بين البشر وحاجتهم المادية والمعنوية الى الاتصال بعضهم ببعض الآخر من أجل توسيع حلقات الروابط الاجتماعية والعائلية بينهم. وهذه الحقيقة هي ليست ظاهرة يتفق عليها علماء النفس والاجتماع والجناس وحدهم، بل هي في اساس فكرة الأديان السماوية وكبار المنظرين في الاقتصاد والسياسة والتاريخ.

كما أن للماليك والعثمانيين
أخطاءهم المصحفة في حق
العرب فكذلك لكتاب التاريخ
العرب أخطاؤهم الكبيرة في
ترجمة الأحاديث ونقل الأخبار
المتعلقة بالأتراك

أما القواسم التي تجمع هذه الجماعات البشرية فهي تتركز في النهاية تحت عناوين أساسية: مؤثرات مادية محسوسة كالعرق واللغة، ومؤثرات معنوية غير محسوسة كقزار العيش المشترك والوجدان والحاجة الى التلاحم والترابط بين هذه الفئات. وهكذا من التقاء جميع أو معظم هذه الروابط المشتركة ينشأ ويتعزز مفهوم القومية بين البشر والكيانات. فبعض الشعوب يكفيه مثلاً قرار الرغبة في العيش المشترك حتى يتوحد، ويكون الدافع هنا ارادياً وحسبياً، وبعضها الآخر ينشد في وحدته روابط الدم واللغة، ويكون دافع تكامله هنا إلزامياً وغير اختياري ولا تراجع عنه^(١).

بإيجاز، إن عناصر القومية لم ولن تكون في أي يوم من الأيام العناصر المادية وحدها أو العناصر المعنوية بمفردها. بل تكمن في التقاء وتلاحم وذوبان عناصر مثل العرق واللغة والتاريخ والثقافة والمصلحة العليا، وحتى عامل الدين نفسه قد يكون ضرورة أو حاجة أو عنصراً إيجابياً في حياة القوميات وبقائها.

(*) أستاذ مادي القانون الدولي والعلاقات الدولية في كلية الحقوق في جامعة دجلة - تركيا.

(١) علي فؤاد باشغل، «التركية القومية»، مجلة التاريخ التركي، العدد ٨ (١٩٨٥).

وكلمة «قوم» هي تعبير قديم جداً يرمز الى الجهة أو الكيان الذي ينتسب الأفراد اليه بالدرجة الأولى. أما مصطلح "Nation" فهو انطلق في مطلع القرن الثامن عشر ليضم المفهوم السياسي والتشريعي لكيان من الكيانات. هذا في حين بدأ استخدام كلمة "Nationalite" منذ عام ١٨٣٥ من قبل مجمع اللغة الفرنسية. أما مصطلح "Nationalism" فقد بوشر استخدامه في منتصف القرن الماضي ليعكس صورة من التركيبة الاقتصادية - الاجتماعية التي فرضت نفسها ككيان توحيده العناصر التي سبق أن أشرنا إليها. وهذا الكيان هو في النهاية متنفس هذه الفئات التي رأت نفسها تتوحد ضمن هذا الإطار الجديد وسط الظروف والتطورات الاجتماعية، الطبقية، والسياسية، التي ميزت القرنين الأخيرين. أما التطور الحاصل في مسألة استخدام مصطلح «الأمة» بدل كلمة «الشعب»، فأسبابه الرئيسية هي التطور الاجتماعي والسياسي الحاصل في عملية الاشتراك في الحكم من خلال القاعدة العريضة وسقوط الأنظمة الملكية والدكتاتورية ليحل محلها أنظمة ديمقراطية تعطي لشعوبها ومواطنيها حق الاشتراك في تقرير المصير السياسي والاقتصادي لهذه الكيانات، وهذا التطور في المفهوم هو الذي دفع بالتالي إلى قيام مؤسسات قانونية وسياسية في القرن التاسع عشر، تنظم العلاقة بين هذه الكيانات «الأمم»، كقانون «بين الأمم» الذي نعرفه اليوم بالقانون الدولي العام، مع الإشارة إلى أن منظمة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية رجحتا في تنظيماتهما الداخلية اعتماد تسمية «بين الأمم» على أية تسمية أخرى.

لكن تطور مفهوم القومية في منتصف القرن الماضي وقف مرة جديدة أمام اطماع وسياسات الدول الرأسمالية التي حاولت أن تستخدم هذا المفهوم وتعممه بما يخدم مصلحتها بالدرجة الأولى، فانقسم رجال السياسة والقانون وعلم الاجتماع مرة جديدة حول تحديده: بعضهم يقبل القومية على أنها فكرة سياسية وجغرافية تجمع سكان كيان ما ضمن اطر معينة، وبعضهم يطالب بالأ يكون هناك أية حدود تمنع الامتداد القومي وتوسعه ليلحق بالكيانات الأخرى أينما كانت، في محاولة لتوحيدها ودمجها. ففيما استخدمت الدول الاستعمارية المفهوم الأول لتطبيقه على الامبراطورية العثمانية فقد استثنيت هذه الدول نفسها من هذا المفهوم ورجحت أن تعتمد المفهوم الثاني لتوسع رقعتها الجغرافية والاقتصادية، وهذا ما كان سبباً رئيسياً في إشعال الحروب الدائمة في أوروبا، لا بل أنه من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في وقوع الحربين العالميتين.

في هذا البحث الذي نعهده حول «القومية في العلاقات العربية - التركية»، لن ندخل طبعاً في تفاصيل نشوء وتطور مفهوم القومية والنظريات الحديثة التي تحدد في يومنا هذا شكله وأهميته وخصائصه وحتى سلبياته وإيجابياته، لكننا سنكتفي بمحاولة عرض موقع ودور القومية في العهد العثماني وفي النظام العثماني نفسه، ثم نتناول بعد ذلك مفهوم القومية وعلاقته باللاتاتورية، أو بصورة أخرى سنعمل على إيجاز نظرة مصطفى كمال وفهمه لهذه المسألة، لتساعدنا بعد ذلك على الانطلاق الى نقطة رئيسية في البحث، وهي موقع القومية ودورها، الى جانب العوامل الأخرى، في التأثير في العلاقات العربية - التركية بحكم التجاور الجغرافي والتاريخي والسياسي لهذين الشعبين في المنطقة، ولنختم بحثنا هذا بإيجاز نظرتنا الى مستقبل مصطلح القومية في منطقتنا وبالعوامل الداخلية والخارجية التي تتحكم به.

٢ - القومية عند العثمانيين

مفهوم القومية في العهد العثماني هو مصطلح لا وجود له أساساً لتعارضه المباشر مع الدين الاسلامي، حيث إن أبعاده بجميع اشكالها تتوجه نحو التحديد والتخصيص والتأطر، فيما تخاطب العثمانية «الكل» و«الأشمل» و«العالمية»، في طروحاتها العقائدية والدينية والسياسية.

فالسلطة هي بيد السلطان - الخليفة الذي يمثل أمة الاسلام وليس الأمة العثمانية، على الرغم من نسبه العائلي والأسري الذي يعود اليه والذي حمله عبثاً استخدمه الغرب والعديد من المفكرين العرب سلاحاً ضده. والامبراطورية العثمانية، كما هو معروف، عمادها الأول هو الدين الاسلامي، وهكذا ظلت حتى الرمح الأخير. كما أنها لم تتصالح أبداً مع دعاة الفكر القومي لأن قبولها بذلك يعني ازدواجية سلطة الدين والدولة فيما ترى هي السيادة الالهية فوق أية سيادة أخرى^(٢).

وهي بذلك لم تطرح ولو لحظة واحدة «التركية»، أو القومية التركية كمبدأ سياسي أو تنظيمي في حياة الامبراطورية. حتى أن نظام الاصلاحات المعتمد عام ١٨٣٩ ومحاولة «تغريب» الامبراطورية من أجل انقاذها مما عملية زادت في نظر الكثيرين من ابتعاد الامبراطورية وسلاطينها من مفهوم السيادة والحكم في الاسلام، واغرقت هذه الدولة في المزيد من المتاعب والهموم والتعهدات الجديدة نحو الدول الاستعمارية، وكانت مؤشراً مهماً من مؤشرات بداية تراجعها الفعلي وسقوطها.

فصحيح ان الفساد والرشوة والتأخر عن مواكبة التطورات والتقانة الغربية اقتصادياً وتنموياً وعسكرياً هي من الأسباب المهمة في سقوط الامبراطورية العثمانية، إلا أن الأسباب الأهم تكمن في الابتعاد من قبول الدين الاسلامي كمرجع أول ونهائي في التطبيق والتنفيذ. حتى إن لجوء بعض الحكام العثمانيين للافادة من لقب «الخليفة» بهدف الضرب على الوتر الحساس، وهو عامل الدين، من أجل إعادة الوحدة ومحاولة جمع الشمل، جاء متأخراً وكان على هؤلاء دفع ثمن الكثير من الأخطاء التي ارتكبت وأبقت «الخلافة» لقباً لا يقدم ولا يؤخر ولا يعيد الحياة الى الامبراطورية الماضية في طريق الزوال. كما ان حرب «الجهاد المقدس» نفسها التي أعلنها السلطان عبد الحميد لم تلق أية أذان صاغية، وخصوصاً من قبل الشعوب العربية التي كانت قد قطعت أشواطاً بعيدة مع مفهوم القومية والوحدة وتوطيد العلاقات مع الغرب لدعم استقلالها وحققها في تقرير المصير^(٣).

وما يذكر عن ان الامبراطورية اعتمدت في قوتها واستمراريتها على «العثمانية» أو حتى على تركيتها فهو غير صحيح في رأينا^(٤)، لأن هذا أيضاً يتعارض مع مفهوم السيادة والحكم في الاسلام. حتى ان الامبراطورية حين كانت تلفظ انفاسها الأخيرة، وعلى الرغم من العروض المغرية التي قدمها الغرب إليها بالاستسلام وقبول الأمر الواقع بانهاء الامبراطورية والتراجع عن شعار الخلافة مقابل الأرض، لم تلق أية أذان صاغية من أحد، لا

(٢) أحمد مومجور، أسس وتطور الثورة التركية (استانبول، ١٩٧٩)، ص ٧-٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

بل ان الحكام العثمانيين ظلوا يعارضون وجود أية جمعيات ومؤسسات داخلية تتضارب أهدافها وأنشطتها مع الأهداف والمبادئ التي قامت عليها الامبراطورية ونظم الحكم فيها. وهكذا أمام تدخلات الدول الكبرى وحربها الضروس التي خاضتها لتصفية هذا «الخطر» الديني والسياسي والتاريخي، وتدهور الأوضاع الداخلية وغيرها من الأسباب التي أنهت ٦٠٠ عام من الحكم العثماني في العالم ومحاولة الغرب الجدية ومخططاته لتصفية لا الامبراطورية وحدها بل الوجود والكيان التركي نفسه، أمام كل ذلك، لم يكن لدى الأتراك سوى خيار القتال لحماية الأرض والشعب واستمرارية الوجود.

٣ - القومية لدى اتاتورك

قبل الغوص في تحليل مفهوم القومية لدى اتاتورك، نرى لزماً علينا التطرق أولاً الى مسألة الطورانية أو الى طرح موضوع قيام هذا الشعار الـ «بان طورانيزم» -Pan Turan-ism الذي يعدّه بعض كبار المؤرخين والمعنيين بالشؤون التركية في الغرب، بأنه أساس الفكرة القومية لدى الأتراك، وهذا ما لا نوافق عليه إطلاقاً.

فالطورانية، كما يعرفها كتاب التاريخ في المدارس الثانوية التركية، وتحديدًا الكتاب المعتمد عام ١٩٣٢، تحدد على أنها العرق واللسان والتاريخ المشترك الجامع للكيان الممتد بين مناطق بحيرة بايقال وجبال الالتيالار ومناطق آسيا الوسطى حتى بحر هازار وشواطئ البحر الأسود وايجه وعلى امتداد نهر التونا، لشعوب عرفت ببياض بشرتها على العموم وسكنت هذه المناطق^(٤). أما الطورانيون الأشد تحمساً فهم يضيفون العرق الأصفر - المغول - ضمن كيانههم هذا.

وفي رأينا هنا أن ما ينبغي فهمه هو أن الاتاتورية أو مبدأ القومية لدى اتاتورك يختلف عن هذه الطروحات، إذ

إنه أوضح بنفسه في خطاب له أمام البرلمان التركي « أننا على الرغم من كوننا لسنا من دعاة البان إسلاميزم "Pan Islamizm" فاننا تعرضنا لملاحقة بعض الدول بأن يقتلهم، وكما اننا لم نكن من محبزي البان طورانيزم "Pan Turanizm" فاننا تلقينا غضب هذه الدول ومهاجمتها لنا بأن يقتلهم ... نحن لسنا هؤلاء ولا أولئك، نحن شعب يريد العيش والاستقلال، ومن أجل ذلك سنقدم حياتنا فداءً واستشهاداً»^(٥).

فالقومية التركية في نشأتها قامت على انقراض امبراطورية متفككة متداعية، يهشم بها الاعداء من الداخل والخارج وتحاول كل جهة من صوبها قضم ما تمكنها عليه قدرتها، لا بل

إن السنوات الطويلة التي أمضاها
العرب والأتراك في ظل الحكم العثماني
مكنت هذين الشعبين من معرفة
بعضهما البعض، وهذه فرصة
تاريخية لبناء منطقة شرق أوسطية
تفيد من تجارب الماضي وأخطائه

(٤) محمد صادق، «امتداد التركية قوميتها»، مجلة التاريخ التركي، العدد ٢٥ (١٩٨٨)، ص ٢٨.

(٥) اسماعيل حامي دانشماند، «القومية والقومية التركية»، مجلة التاريخ التركي، العدد ٣٥ (١٩٨٨)، ص ٢٢.

(٦) محمود بوفش زوغلر، «القومية في تركيا»، مجلة التاريخ التركي، العدد ٢٥ (١٩٨٧)، ص ٢٤.

انه امام هكذا صورة قائمة كان لا بد لمصطفى كمال واصدقائه من التحرك ليس باتجاه بناء الدولة - القومية، بل صوب انقاذ الأرض والشعب والوطن.

وتاريخ القومية التركية بدأ أساساً منذ عام ١٩١٨ بالثورة الاتاتورية ورفضها لما يحاك ويدبر من مؤامرات على كرامة وتاريخ وحق الشعب التركي في العيش بشرف. من هنا كان رفضه لاتفاقيتي موندروس وسافر بعدما تأكد له أكثر فأكثر ان كرامة الشعب ووحدته وتلاحمه هي المطلب الأول والأخير.

وهكذا ولدت القومية التركية من حاجة كان سببها الأول سياسة الغرب التصفوية المدمرة، وكان اتاتورك وجيشه كلما انتقلا من انتصار الى آخر، كان وحدة الشعب وتماسكه يزدادان صلابة ومتانة ويتحولان الى تماسك سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي. وما يثبت ان القومية التركية هي قومية لم تفرض من فوق وبنيت على قاعدة متينة وبكتلة عريضة، هو أن شعار اتاتورك الشهير «الا هنيئاً لمن يقول أنا تركي» والذي يستخدم كحجة في وجه اتاتورك نفسه، لم يطلق الا في عام ١٩٣٣، أي بعد انتهاء سنوات حرب التحرير وانجاز عمليات الاصلاح^(٧).

فالفترة ١٩١٨ - ١٩٢٢ في تاريخ تركيا المعاصر هي فترة نشوء القومية التركية وأخذها لشكلها النهائي الذي لا يزال حتى يومنا هذا قدوة لحركات النضال والتحرر في العالم. فخلال هذه المرحلة استطاع هذا الشعب بناء دولة جديدة بمفاهيم وأسس حديثة، جمعت الأتراك حول ميثاق وطني عماده حماية حقهم في العيش على أرض أكثريتها تركية تتكلم لغة واحدة ولها تاريخ وثقافة وحس مشترك واحد. فالقومية التركية ليست كما يحاول بعض البحاثة في الغرب تشويه صورتها بأنها قومية فاشية أو دكتاتورية أو عرقية بل هي قومية وجد الأتراك أنها ضرورة وشرط بقائهم للعيش بكرامة وسيادة^(٨).

القومية التركية هي قومية سياسية، عسكرية وادارية بالدرجة الأولى، فرضتها على الشعب التركي ظروف مقاومة اطماع الدول الغربية في الصراع مع اثبات الوجود والبقاء، عززها اتاتورك بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٢٨ بجملة من خطوات التحديث والاصلاح والتمدن.

إنها قومية جنببت الانسان التركي البقاء في حافلة الدرجة الثانية، وعملت على إزالة الصورة السوداء التي رسمها بعض البحاثة والمؤرخين الغربيين للأتراك بأنهم «وحوش» لا علاقة لهم بالمدنية والتقدم، متخلفون لا يمكن اصلاحهم أو العيش معهم أو معاملتهم بمساواة مع الآخرين.

وهنا تلتقي، في رأينا، القومية التركية مع القومية العربية لناحية الظروف والشروط التاريخية التي حاول الغرب الاستعماري ان يفرضها على المنطقة وعلى شعوبها، من حيث إن هاتين القوميتين نشأتا بالدرجة الأولى كرد فعل يرفض ما يجري وما يدبر ويحاك ضد هذه المنطقة ومحاولة تركيع أو سحق شعوبها ومسحهم عن الخارطة. لكن الفارق بين

(٧) لمزيد من المعلومات حول الاتاتورية انظر: مظفر ارنديل، أحداث الشرق الاوسط المعاصر (انقرة، ١٩٩٢).

(٨) انظر مقالة محمود بوغش اوغلو «الأتراك، القومية التركية والعلاقات التركية - اليونانية»، مجلة التاريخ التركي، العدد ١٦ (١٩٨٦)، ص ٤ - ٥.

الاثنيتين هو أن القومية التركية ظلت بهدف وخطة واتجاه واحد، في حين أن مفهوم القومية في العالم العربي تشعب وتجزأ وسار في طريق يختلف عن الطريق الذي سلكته القومية التركية وإن كانت نقطة انطلاقهما واحدة^(٩).

ففكرة القومية في العالم العربي رافقت، في رأينا، فكرة الوحدة العربية وتأثرت بها شكلاً ومضموناً، لكن مشاريع القومية جميعها لم تتمكن من التأثير بصورة فعلية في صورة أول تنظيم عربي يقام في إثر بروتوكول الاسكندرية عام ١٩٤٤ وميثاق جامعة الدول العربية الموقع عام ١٩٤٥، ونقصد هنا اتفاقية قيام الجامعة التي جاءت على الرغم من طابعها العربي - القومي بعيدة في تركيبها الفكرية والعقائدية والتنظيمية من مشاريع الوحدة القومية التي كانت مطروحة آنذاك^(١٠).

فالقومية لدى أتاتورك هي تاريخ حافل عريق، مليء بالعناصر الثقافية والروح السامية البعيدة من العرقية والتعصب الديني، قومية إلى جانب وقوفها مع الكيانات في حماية خصائصها، فهي تسعى للتعاون والتكامل مع الكيانات الأخرى في إطار مبدأ الانسانية العالمية^(١١). أما ما يحمل على أتاتورك في أنه رجح الغرب وحضارته وعلومه في بناء الدولة، فالجواب بسيط وواضح في أن الغرب هو الذي كان يحمل ما تنشده الدول في تلك الحقبة من الزمن من علم وتقانة وخبرات على الصعد كافة. وخيار الغرب لم يكن لينافسه أي خيار آخر أمام تركيا التي كانت تعيش صدمة الشرق وخطر الشيوعية المتربصة والانغلاق الأميركي.

٤ - نظرة في العلاقات العربية - التركية

هذا وقبل الدخول في موضوع مستقبل القومية كما نراه في المنطقة، كان لا بد لنا مرة جديدة من قراءة العلاقات العربية - التركية، لتتوضح لنا الصورة أكثر فأكثر في تحديد أسباب الانطباع السلبي الذي تركته هذه العلاقات، منذ زمن بعيد، والاحتمالات المستقبلية ونقاط اللقاء المشتركة والإيجابية التي يمكن أن تعززها، وخصوصاً أن فرص اللقاء والتعاون أكثر كثيراً من نقاط الخلاف وتضارب المصالح.

فقد تركت الحياة المشتركة للعرب والأتراك التي فاقت الـ ٤٠٠ سنة تحت الحكم العثماني تاريخاً حافلاً وانعكاسات سلبية وإيجابية حملت في طياتها ذكرى قد تكون طيبة حلوة تستحق استحضارها، كما أنها قد تكون مرة عصيبة لا يطيب لأي من الطرفين تذكرها أو العودة إليها. حتى أن هذا التاريخ المشترك قد ترك بين العرب والأتراك أنفسهم انعكاسات وتأثيرات متفاوتة ومتباينة، فما يتذكره العربي المسلم عن الحكم العثماني

(٩) انظر: الهن أكن، تاريخ الثورة التركية (استانبول، ١٩٩٢)، ص ١٩٨ - ١٩٩.

(١٠) علي محافظة، «النشأة التاريخية للجامعة العربية»، في: مجموعة مؤلفين، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٣١ - ٥٢.

(١١) عرفان اجار، الأزمة اللبنانية والمسألة الفلسطينية (أنقرة، ١٩٨٩)، ص ٧ - ٨.

يختلف في أحيان كثيرة عما يتذكره العربي المسيحي لأسباب دينية وتاريخية وسياسية واقتصادية ليست موضوع بحثنا هنا. كما أن ما يتذكره التركي المسلم أو ما رسم له ليبقى في ذاكرته في الموقف من العالم العربي، هو مخالف لما نسج في ذاكرة التركي غير المسلم^(١٢). ونقولها سلفاً، كما أن للمماليك والعثمانيين أخطاءهم المصحفة في حق العرب نتيجة الإدارة السيئة والاهمال والحرمان الذي عاناه بعض الولايات العربية، حيث تركت الأمور بيد من يدفع أو يجلب أكثر من الضرائب التي يفرضها بالقوة والقسوة على سكان تلك المناطق باسم السلطان وتحت جناحيه، فذلك لكتاب التاريخ العرب أخطاؤهم الكبيرة في ترجمة الأحاديث ونقل الأخبار المتعلقة بالأتراك التي يهدف معظمها الى المساس بهم أو مهاجمتهم أو التحريض ضدهم وكأنهم مسؤولون عن تخلف بعض البلدان العربية^(١٣) أو ارتباطها بالغرب وتعاملها معه. فكل هذا ينبغي ألا ينسينا أن إدارة المناطق العربية من قبل الولاة والأمراء والوكلاء بصورة غير مباشرة أو غير مركزية، جعل العرب جميعهم يتمتعون باستقلالية وحرية اجتماعية وثقافية، وينعمون بحماية الكثير من التقاليد والمفاهيم والقيم والعادات، لا بل ليدخلوا الكثير منها في صلب المجتمع التركي العثماني ويؤثروا فيه مباشرة^(١٤).

كما أن مرحلة ما بعد عام ١٩٢٠ عززت الطروحات الفكرية والقومية لدى الأتراك الراغبين في إعادة بناء دولتهم من جديد بقيادة مصطفى كمال، والتي يمكن إيجازها كما سبق وقلنا برغبة هؤلاء في إقامة دولتهم على أرض تكون أغلبية سكانها من الأتراك، وهذا ما يعني بصورة أو بأخرى عزم الأتراك على دعم حركات التحرر والاستقلال المطالبة بالانفصال والحكم الذاتي، أو المناضلة من أجل سيادتها الكاملة في الوطن العربي. أما الذين يصرون على عد تركيا اليوم وارث الامبراطورية العثمانية صورة عنها بسبب أخطاء بعض الحكام والسلاطين الأتراك، فهم يكتفون بكتابة الوجه الآخر من التاريخ، متناسين أن «العداء العربي للأتراك» يقف وراءه المستفيدين من شحن وتوتير هذه العلاقات أصحاب سايكس - بيكو والمروجين لحملات «الطعن من الظهر»، وهدفهم الأول والأخير دخول المنطقة والبقاء فيها لأسباب استراتيجية واقتصادية لا تخفى على أحد.

فالعلاقات العربية - التركية لم تكن اطلاقاً شهر عسل يشهد له. كما أنها لم تكن، وخصوصاً في المراحل الأخيرة من حياة الامبراطورية العثمانية، صورة من صور التعاون والتقارب والانفتاح، لكن هذا لا يمنع من القول أن السنوات الطويلة التي أمضاها العرب والأتراك في ظل الحكم العثماني مكنت هذين الشعبين من معرفة بعضهما البعض، وهذه فرصة تاريخية مهمة إذا ما كانت النيات والرغبات متجهة بصدق نحو التعاون لبناء منطقة شرق أوسطية تفيد من تجارب الماضي وأخطائه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) أنظر ألين أرسيل، القومية العربية والأتراك (أنقرة، ١٩٧٣)، ص ٧٠ وما بعدها.

(١٤) محمد غوثو بول، السياسة الخارجية لتركيا ١٩١٩ - ١٩٤٥ (أنقرة، ١٩٧٣)، ص ٨٨.

أما أبرز العوامل التي أثرت والتي يمكنها أن تؤثر مستقبلاً في العلاقات العربية - التركية فهي يمكن حصرها ضمن أربعة عناوين رئيسية:

- عامل التاريخ .

- التفككات الداخلية.

- سياسة الكبار وتدخلاتهم.

- التسليم أمام الغرب.

١- عامل التاريخ : ان الدخول العثماني إلى المنطقة العربية مع السلطان سليم والبقاء حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، هو أمر لا يعدّه العثمانيون دخولاً من أجل الهيمنة أو السيطرة أو التحكم، إذ إن العرب في نظر العثمانيين هم شعب يتميز بخصائصه الكثيرة عن بقية الشعوب التي خضعت لحكم الامبراطورية العثمانية، فهم أولاً الامتداد الديني والتاريخي للخلافة الاسلامية، وهم ثانياً الشعوب التي خاطبها القرآن مباشرة بلغتهم، فمن الطبيعي إذاً ان يكون للعرب مكانة خاصة في نظر الأتراك زادت مع الوقت ووصلت في أوجها مع السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٨) صاحب فكرة ان تتحول الامبراطورية الى امبراطورية تركية - عربية مشتركة^(١٥).

٢ - التفككات الداخلية : بين العوامل التي تحكمت في مسار العلاقات العربية - التركية يبرز عامل الضعف والتفكك الداخلي الذي عانته الامبراطورية العثمانية وخصوصاً في سنواتها الأخيرة، كخط فاصل وحاسم في زيادة التباعد وتضارب المصالح. فالامبراطورية التي أمضت أكثر من ٣٠٠ سنة من الزمن في توسيع رقعة انتشارها ونفوذها دخلت منذ عام ١٦٩٩ في دائرة التفكك والشرذمة لأسباب يتقدمها الفساد في السلطة وخصوصاً في أعلى المناصب والمستويات؛ والحدود الواسعة للامبراطورية التي فقدت صعوبة الاتصال والمواصلات والادارة؛ وعدم قدرة الامبراطورية على مواكبة التقدم العلمي والتقني القائم في أوروبا، هذا الى جانب تحول عامل الدين من عنصر ايجابي في توحيد الشعوب وجمع كلمتها الى عنصر تباعد وانشقاق بسبب الأخطاء الفادحة التي كان يرتكبها رجال الدين والعلماء في القرآن ومسائل تطبيق التعاليم والشرائع.

وحتى نقرب الصورة أكثر نعود إلى التقرير الذي رفعه أحد الولاة في سوريا، وهو فؤاد باشا، عام ١٨٥٨ الى الأستانة ويتناول فيه العوامل والأسباب التي تؤثر سلباً في العلاقات العربية - التركية^(١٦) والتي يوجزها كما يلي:

١ - رقعة الأراضي الشاسعة للامبراطورية المرفقة بتركيب معقد للادارة والتنظيم، الى جانب صعوبة الاتصال وايصال الأوامر والتعليمات الى المناطق البعيدة، الأمر الذي جعل حكام تلك المناطق او المشرفين على ادارتها يتفردون في استصدار القرارات كما يطيب لهم

(١٥) حمزة اراوغلو، تاريخ الثورة التركية (انقرة، ١٩٧٠)، ص ٢٥.

(١٦) خلو ألمان، الأزمة السورية ١٩٦٠ - ١٩٦١ (انقرة، ١٩٦٦)، ص ٥٤ - ٥٥.

وزاد الهوة بالتالي بين طبقة الشعب والأوصياء على السلطة بسبب الغبن والاجحاف وأحياناً كثيرة الاضطهاد الذي كان يتعرض له السكان هناك.

ب - ان نظام الاصلاحات الذي اطلق عام ١٨٣٩ جعل الشعوب المسلمة وغير المسلمة متساوية أمام القانون في ظل خلافة عثمانية - اسلامية، لكنه ميز غير المسلمين باعطائهم - بصورة غير مقصودة - صلاحيات وامتيازات جعلت المسلمين في سوريا ولبنان يعارضون هذا الاجحاف الذي لحق بهم، الأمر الذي خلق بلبلة وتمرداً وعصياناً في صفوفهم وخصوصاً بين الدروز الذين عدّوا انفسهم الهدف الأول لهذه الاصلاحات التي اثرت في موضوع مساواتهم بالمسيحيين وخصوصاً الموارنة، الأمر الذي سهل في مرحلة لاحقة تدخلات الدول الغربية لحماية هذه الفئات أو بصورة أخرى لحماية مصالحها هي في المنطقة من خلال هذه الفئات.

٣- تدخلات الكبار: من العوامل التي اثرت في العلاقات العربية - التركية أيضاً سياسة الكبار في المنطقة، وخصوصاً الدول التي عدّت نفسها معنية مباشرة بحماية مصالحها من خلال أقليات دينية افادت منها كغطاء يسهل تحريكها وتدخلها ووجودها في المنطقة العربية^(١٧). ولتوضيح ذلك يكفي ان نذكر بأن روسيا وفرنسا وبريطانيا كانت في طليعة الراغبين في التوسع جنوباً، الأولى في محاولة لبسط هيمنتها على المضائق التركية، والثانية لدخول سوريا ولبنان، والثالثة لضمان طريق الهند التجاري المعروف. ومع ان محاولات هذه الدول ومساعدتها قد باءت بالفشل حتى أواخر القرن التاسع عشر، وخصوصاً منها محاولات تآليب محمد علي باشا عام ١٨٣١ وفتنة ١٨٤١ في لبنان، فان هذه القوى لم تتراجع في سياسة البحث عن أية ثغرة سياسية - دينية اجتماعية تمكنها من دخول المنطقة والافادة من خيراتها، وهذا ما استطاعت تحقيقه بعد عام ١٩١٦.

**إن القوميتين التركية والعربية
نشأتا بالدرجة الأولى كرد فعل
يرفض ما يجري وما يدبر
ويحاك ضد هذه المنطقة
ومحاولة تركيع أو سحق
شعوبها ومسحهم عن الخارطة**

٤ - التسليم أمام الغرب: وهكذا لم تستطع الامبراطورية العثمانية الصمود أمام هجمات الغرب المتواصلة، فأخذت تفقد حرباً تلو الأخرى، وموقعاً تلو الآخر، وكانت اتفاقية سايكس - بيكو حلقة الفصل في حياتها وآخر نقطة تحول فعلي لوجودها في المناطق العربية. لكن ما يجب التوقف عنده بجد واستغراب هو ان الامبراطورية العثمانية التي اكملت عمرها في المناطق العربية والتي خرجت منها بتحالف بعض العرب مع الغربيين نتيجة الوعود التي قطعت لهم بالاستقلال والحكم الذاتي، فان هذه الشعوب التي وقفت في وجه الحكم العثماني وجدت نفسها تلجأ الى السلاح مرة جديدة، وهي لم تنل استقلالها إلا بتقديم كوكبة من الشهداء الأبطال قاتلت في وجه الانكليز والفرنسيين الذين كانوا يعدون خطط استعمار واشغال للمناطق العربية^(١٨).

مرة أخرى نرى انفسنا مجبرين على ايجاز ان مفهوم القومية في العلاقات العربية -

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٩ - ٧٠.

(١٨) ارسيل، القومية العربية والآثر، ص ٢٢، وهلال الصلح، لبنان وسوريا شراكة الاستقلال (بيروت، ١٩٩٤)، ص ٤٩ - ٥٩.

التركية هو مفهوم تأثر بصورة أو بأخرى بجملة من الأسباب الدينية والسياسية والتاريخية، وبأن نقطة الانطلاق في هذا الموضوع كانت واحدة سواء بالنسبة الى العرب أو بالنسبة الى الأتراك، إلا أن ظروف كل طرف في حربه من أجل الوحدة والاستقلال والسيادة هي التي بدلت المواقف والاتجاهات وغيرتها.

فالكثير من البحاثة والدارسين العرب والأتراك يلتقون على السواء أمام مجموعة من الأسباب التي أثرت سلباً في مسار العلاقات العربية - التركية وجعلتها عرضة لهجمات الغرب وحملاته الهادفة الى دخول المنطقة لتفتيتها قومياً ودينياً وجغرافياً ولرسم خارطتها من جديد، خارطة تتناسب مع أهدافه ومطامحه. أما هذه العوامل التي أشرنا إليها فيمكن إيجازها بما يلي:

عامل الدين: يرى بعض العلماء ورجال الدين العرب ان مخاطب الاسلام بالدرجة الأولى هم العرب انفسهم. فالقرآن نزل بلغة عربية في منطقة عربية، والنبي هو من أصل عربي، لذلك فالخلافة الاسلامية ينبغي ان تكون وتظل عربية أيضاً. فعملية نقل الخلافة ولدت نقمة وغضباً لدى الكثير من العرب الذين رفضوا للأتراك ان يأخذوا منهم ما هم أحق به في اعتقادهم.

العامل القومي : امتاز العرب بأنهم، على الرغم من ٤٠٠ سنة من الحكم العثماني لبلادهم، لم يتخلوا ولو لحظة واحدة عن عربيتهم وعروبتهم ، لا بل ان كبار المعنيين في موضوع القومية العربية يرون ان الأتراك هم الذين تأقلموا في اللغة العربية وتأثروا بها أكثر كثيراً مما امكن لهم التأثير فيها. حتى ان الأتراك خدموا بطريقة مباشرة وغير مباشرة مشروع القومية في العالم العربي من خلال حمايتهم اللغة العربية ونشرها وتدريسها، وذلك حتى بداية تفكك الامبراطورية وتداعيها، حيث تحول بعض رجال الحكم العثمانيين نحو الغرب والثقافة الغربية التي لم تفلح دعوات وطلبات السلطان عبد الحميد باقامة الدولة الاسلامية الكبرى في وقفها او منع قيام تيار فكري وسياسي جديد في تركيا يطالب بالفصل بين القوميتين والتركيين على تباعدهما، ليكون ذلك آخر فرصة في حياة الامبراطورية لانقاذ العلاقات العربية - التركية وجمعها حول عامل الدين الذي لم يستطع وقف تقدم العامل القومي وتفوقه^(١٩).

مسألة الخلافة: يرى بعض العلماء ورجال الدين العرب ان العثمانيين بنقلهم مركز الخلافة الى الأستانة خرجوا عن الشريعة والتعاليم الاسلامية، وفي هذا المجال يستشهد بمواقف الوهابيين الذين عارض القسم الأكبر منهم نقل الخلافة لأنهم يرون انفسهم أحق بها. وهذا الموضوع كان في ما بعد سبباً من اسباب القطيعة والخصومة ومن أسباب تعاون بعض العرب مع الخارج لاستعادة الخلافة.

عامل الغرب: يحمل العرب الأتراك المسؤولية الكبرى في أسباب توتر العلاقات بينهما لناحية التقارب والانفتاح التركي على الغرب وحتى محاولة «تغريب» الامبراطورية حصن الاسلام المفترض. فتحول بعض رجال الحكم في الدولة نحو الثقافة الغربية وتوددهم

الزائد إلى الغرب، على الرغم من مطالبة العديد من الشخصيات العربية الفكرية والدينية بوحدة اسلامية حقيقية، هو الذي عجل في توتير العلاقات بين الجانبين، حتى ان بعضهم يؤكد ان الأتراك هم انفسهم كانوا اول من أدخل الغرب الى قلب الامبراطورية وبالتالي الى قلب العالم الاسلامي.

موضوع التخلف: الى جانب كل هذه الأسباب التي احصيناها يرى العرب في الأتراك سبب تخلفهم وضعفهم. وحجتهم في ذلك ان معظم السلاطين رجح كفة الحرب والقتال الدائم مع الغرب، الأمر الذي أبقي المناطق العربية في أجواء انعكست سلباً على تطور مرافق الحياة العلمية والاقتصادية والثقافية^(٢٠).

الورد التركي : اما الأتراك فهم يرون بدورهم ان العوامل التي يشير اليها العرب كعوامل أثرت سلباً في مسار العلاقات وتطورها، هي نفسها العوامل التي دفعت الأتراك للابتعاد من العالم العربي ونقد سياسات زعمائه وتصرفاتهم. فالأتراك مثلاً يرون أن العرب على الرغم من السنوات الطويلة من العيش المشترك، هم الذين جعلوا من الاسلام أداة لخدمة أهدافهم، على عكس الأتراك الذين كانوا يرون في الدين وسيلة لتوحيد المسلمين وجمع كلمتهم. كما ان الأتراك يرون ان العرب بسبب عدم تقديم أية تنازلات لغوية ضمن المجتمع الاسلامي، الذي كان يعيش في ظل الخلافة العثمانية وجعلهم العربية فوق أية لغة أو قومية أخرى، قد عرقلوا مسألة التقارب بين الأقليات والشعوب الأخرى. إضافة الى ذلك يزيد الأتراك ان العرب هم الذين لجأوا الى الغرب في أكثر من مناسبة علنية وسرية ليفيدوا من دعمه المادي والمعنوي في مواجهة العثمانيين^(٢١).

٥ - بين الماضي والحاضر

امام كل ذلك نجد انفسنا ملزمين بالذكر بجملة من الأمور والمسائل، كموضوع القومية وغيرها من القضايا التي تحكمتم بمسار العلاقات العربية - التركية، لا بل جعلتها تسلك طريقاً هو غير الطريق الذي كان من المفترض سلوكه، علماً بذلك نتصارع ونتصالح ونصحح تاريخاً رسمه المستفيد من العداء العربي - التركي لنا:

١ - فأول ما ينبغي فعله حين تعاد كتابة التاريخ هو تصحيح صورة «الخيانة» التي وقعت عام ١٩١٥ و«عصيان» أوامر السلطان العثماني بالجهاد، فهذه المسألة في رأينا هي ليست حادثة دينية بقدر ما هي حالة سياسية فرضتها مصالح العرب آنذاك. فالسلطان والسلطة على السواء كانا يعيشان أيامهما الأخيرة ومحاولة التركيز على وصف «الخيانة» دون أخذ الواقع السياسي التاريخي الذي كان قائماً في تلك الفترة في الحسبان لا يخدم الحقيقة العلمية.

٢ - ان القومية التي دافع عنها اتاتورك هي القومية التي ردت أخطاء الامبراطورية

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٢١) عمر كوكشو اوغلو، السياسة العربية لتركيا (انقرة، ١٩٧٢)، ص ٣ - ٥.

العثمانية والدعوات الى أية عنصرية او تطرف على السواء. ومهما قيل في ان الاتاتوركين قد أقاموا خطأ فاصلاً مع ماضيهم الاسلامي فنحن لا نوافق على هذا الادعاء لأن ما يدحضه بالدرجة الأولى هو تبنيهم ومدافعتهم عن فكرة ان الاسلام الذي ولد في منطقة عربية يدين في تطوره وقوته ووحدته الى الأتراك انفسهم.

٣ - ان الاتاتورية لم تغفل ابداً دور الاسلام واهميته وموقعه في المجتمع التركي، لا بل ان كل ما فعلته هو نفس ما فعله كل مهتم بموضوع القومية حين ميز بين الدين والقومية، وهذا أيضاً ما يتبناه كبار المنظرين للفكر القومي في العالم العربي.

٤ - ان ما يجمع العرب والأتراك في بلاتهم الواحد هو محاولة التشبه بالغرب او تقليده في مسائل لا يمكن تعميمها وتطبيقها على مجتمعاتهم، وهذا ما حدث حين خرج كلا الطرفين عن الاسباب التي دفعته الى طرح قوميته كحاجة وضرورة توحد الكيان وتقويه، الى تبني مفاهيم وشعارات وطروحات سياسية يصدرها الغرب باتجاه العالم الثالث لتكون سلاحاً من اسلحته المعهودة في التفريق والشرذمة.

٥ - اللافت للنظر أيضاً ان البحاثة العرب والأتراك على السواء حين كانوا يفتشون عن أدلة وبراهين علمية يدعمون بها طروحاتهم حول «خيانة» و«عداوة» الطرف الآخر، كانوا يلجأون الى المراجع الغربية والأوروبية للاستشهاد بها. وما هم الآن يعودون ليروا وليتأكدوا ان أكثر ما استعانوا به من مراجع وادوات تاريخية أو سياسية هي كتابات مشكوك فيها، لأحداث مفتعلة أو طروحات أعدت بما يلائم الغرب ومصالحه. ففي موضوع القومية مثلاً مع ان العدو المشترك والمفترض للطرفين هو الغرب، نرى ان الأتراك والعرب على السواء بنوا هذه الفكرة على أساس من عداة أحدهما للآخر، وهذا ما تنبه له وكتب فيه العديد من الدارسين في الجهتين.

٦ - ان الغرب الذي نجح في الايقاع بين العرب والأتراك هو نفسه الغرب الذي دخل المنطقة وبقي فيها لسنوات طويلة بغطاء دولي وما كان ليخرج منها لولا المقاومة والمواجهة التي لقيها. كما ان الغرب الذي استغل كل فرصة للدخول الى قلب المنطقة العربية وادخال اسرائيل معه هو نفسه الغرب الذي اوجد المشكلة واسبابها وتفاقماتها، وما هو يدعي اليوم انه يعمل على حلها. كذلك فان الغرب الذي كان أساس شرذمة العلاقات العربية - التركية، هو نفسه الغرب الذي رسم تاريخاً صنمياً للمنطقة وفرض عليها احداثاً وشعارات، وحملها مواقف وتحاليل تاريخية وسياسية لا علاقة لها بها لا من قريب ولا من بعيد. وحين نطالب باعادة كتابة تاريخ العلاقات العربية - التركية، وخصوصاً في الحقبة الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فإن ما نعنيه هنا هو تصحيح بعض الصور التاريخية او نسف بعضها الآخر، التي افتعلها الغرب خدمة لأهدافه المعروفة.

٧ - ما يؤكد طرحنا في ان العداة العربي - التركي هو عداة غربي مفتعل أيضاً هو ان القومية العربية في نشأتها وتطورها لم تعايش إلا الحقبة الأخيرة من تاريخ الامبراطورية العثمانية، كذلك فان القومية التركية لم تؤثر بأي صورة سلبية في القومية العربية او تتأثر بها، لأنها كانت في مرحلة تودع خلالها ما تبقى من سلطة لهذه الامبراطورية. فالشعوب العربية خاضت معركتها الأساسية في موضوع القومية مع الغرب وليس مع العثمانيين او

مع الأتراك، كذلك فإن معركة الأتراك في النضال من أجل استقلالهم وحماية قوميتهم كانت مع الغرب أيضاً ولم تكن مع العرب.

٨ - ان الغرب حين فشل في محاولاته الهادفة إلى تصفية حركات المقاومة والتحرر في العالم العربي وفي تركيا، لجأ إلى لعبته الأخرى بافتعال الحدود المتداخلة بين الدول في عملية تقسيم أو رسم ما اجبر في التخلي عنه، وذلك حتى تبقى هذه المنطقة فتيل بارود قابل للتفجير، مرة كحرب أهلية ومرة أخرى كحرب دينية وثالثة سياسية أو عقائدية وهكذا.

٩ - لكننا مع ذلك نرى ان ما يطرح من افكار ومشاريع حول نظام عالمي او شرق أوسطي جديد، هو نظام لا مكان للقوميات فيه على ما يبدو، إذ ان هناك ما يمكن تسميته المشروع الاقتصادي أو السياسي الذي يعمل لتكون ادواته العربي والتركي والإيراني والاسرائيلي على السواء، وهو مشروع لا يمكن القوميات ان تلحق به وهي في حالتها الراهنة.

١٠ - فالقومية مقبولة وصائبة إذا ما كانت:

- ستمثل وحدة بين أفراد الكيان لحماية استقلالهم وحريتهم تجاه الآخرين.
 - وسيلة لحماية القواسم المشتركة الجامعة لأفراد هذا الكيان في لغتهم وثقافتهم وتاريخهم وحسهم.
 - ستجعل من وحدة أفراد الكيان وتماسكهم سبباً في تقدم هذا الكيان ونموه ومساهمته في بناء الكيانات الأخرى.
 - ستوفر لأفراد الكيان والكيانات الأخرى السلام والأمن والتعايش والتعاون.
- والقومية يمكن المدافعة عنها إذا ما كان هدفها إيجاد نوع من التقارب والتعاون واللحمة بين شعب يتكلم لغة واحدة ويعيش تاريخاً مشتركاً وله ثقافته الواحدة، ويعمل لبناء النظام السياسي المتوازن والعاقل بين أفرادها والذي لا يحمل أي عداً لأحد أو يتبنى سياسة تحريضية انتقامية مهيمنة. أما إذا كانت قومية نشأت أساساً على بناء عرقي أو لوني يسعى لتثبيت فوقيته على المجتمعات الأخرى، فهي ستتحوّل إلى قومية فاشية أو دكتاتورية لن تستطيع البقاء والتعايش مع نفسها أولاً ومع الكيانات الأخرى ثانياً ◇

الدولة العربية الحديثة والمسألة القومية

تناول عدد كبير من الباحثين، العرب وغير العرب، موضوع نشأة الدولة الحديثة وتطورها في الوطن العربي بكثير من الدقة والتوثيق الجيد، وتوصل بعضهم إلى استنتاجات مهمة ساهمت في تعميق البحث حول هذه المسألة. لذلك لن نتطرق، في هذه الصفحات، إلى القضايا التي أشبعت درسا، ومنها نظرية العصبية عند ابن خلدون ودورها في ولادة وتطور الدولة العربية الحديثة، والنظريات الغربية عن الدولة الحديثة، ومشكلات الشرعية، ودولة القانون والمؤسسات، والاعتراف الدولي أو الحدود المعترف بها دولياً، والرموز الضرورية لتمايز الدول بعضها عن البعض الآخر، كالنشيد الوطني، والنقد الوطني، والشعار الوطني، وتأشيرات الدخول إلى أراضيها... وغيرها.

إن الدولة الخاصة في المشرق العربي لم تولد كدولة لذاتها وبذاتها بل نشأت وتطورت في إطار المشروع الاستعماري الذي فرضته بريطانيا وفرنسا على هذه المنطقة

وقد سبق لنا أن عالجتنا بعض مشكلات ولادة وتطور الدولة الحديثة في المشرق العربي بخاصة، وفي الوطن العربي بعامة، في أكثر من كتاب وبحث علمي موثق. هذا الموروث البحثي ساعدنا على توجيه هذه الدراسة للإجابة عن سؤال منهجي وأوسع تتفرع منه أسئلة أخرى. والسؤال المنهجي أو المسألة المحورية يمكن صوغها على الشكل التالي:

ما هي العوامل التي حددت شكل العلاقة بين الدولة الحديثة والمسألة القومية في المشرق العربي المعاصر؟ وتتفرع من هذا السؤال أسئلة منهجية لا حصر لها، منها: ما هو الموروث التاريخي لهذه الدولة؟ وما هي ركائز المسألة القومية لحظة ولادتها؟ وما هو موقع العصبية الخلدونية في الفكر السياسي لهذه الدولة؟ ولماذا رفض الفكر القومي العربي الدولة الحديثة ونعتها بالقطرية من جهة، وبأنها صيغة الاستعمار في المشرق العربي من جهة ثانية؟ مع الإشارة إلى أن الفكر السياسي القومي في المغرب العربي رفض هذه النعوت وأصر على تسمية الدولة الحديثة هناك بالدولة الوطنية.

هذه الأسئلة وغيرها ستكون المحور الأساسي لهذا البحث الذي أردناه مكثفاً جداً، ويتجاوز كل التفاصيل والاحصائيات والتواريخ ما دام المشرق العربي يحتل مساحة جغرافية واسعة بين مصر والجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين وتركيا والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. وقد تكون بعد الحرب العالمية الأولى من أربع دول كانت تحت الانتداب ثم استقلت لاحقاً وهي: سوريا ولبنان والعراق والأردن. أما فلسطين فشهدت ولادة دولة إسرائيل على أراضيها، وأخيراً مشروع الدولة الوطنية الفلسطينية الذي بدأ في قطاع غزة وأريحا.

١ - من الولاية أو المتصرفية إلى الدولة الحديثة

لسنا بحاجة إلى التذكير أن المشرق العربي خضع للسلطنة العثمانية قرابة أربعة قرون (١٥١٦ - ١٩١٨). وكان التنظيم العثماني يعتمد صيغة الولاية أو الإيالة أو السنجق أو المتصرفية. ومنها على سبيل المثال، ولايات بيروت ودمشق وحلب وبغداد والموصل، وسنجق دير الزور، ومتصرفيتا جبل لبنان والقدس. وعلى الرغم من وجود سلطة مركزية واحدة في الأستانة فإن المشرق العربي في مطلع القرن العشرين كان يعيش حالة من تعددية السلطات المحلية في جميع أرجائه. وكان بعض قادة الفكر السياسي العربي آنذاك يجهد لصوغ مشروع توحيدي مع الأتراك يبقي على السلطنة لكنه يعمل على إقتسام السلطة فيها بين العرب والأتراك في دولة اتحادية قاعدتها اللامركزية الإدارية والسياسية. في حين انصرف البعض الآخر إلى صوغ مشاريع دول حديثة استناداً إلى الموروث السلطوي لكل منطقة من مناطق المشرق العربي، وذلك بالارتباط بالمشاريع الأوروبية التي كانت ترسم لتفكيك السلطنة العثمانية واقتسام ولاياتها.

أخطر ما يواجه العرب
في هذه المرحلة أن المشروع
الصهيوني، المدعوم أميركياً
وعالمياً، يخوض معركة السلام
في ظل تفكك النظام القومي
العربي وهزال الدور الذي تقوم
به جامعة الدول العربية

في هذا المجال، لا بد من تسليط الضوء على الموروث الخلدوني، وتحديدًا البحث في عصبية الدولة الحديثة لحظة إنشائها. فقد صاغت فرنسا مشاريع الدويلات التي خضعت لانتدابها على أساس العصبية الطائفية التي وجدت رموزها عبر خمس دويلات: دمشق، حلب، بلاد العلويين، جبل الدروز، ولبنان. في حين بنت بريطانيا الدول الخاضعة لانتدابها على أساس الموروث القبلي في الأردن ومختلف أنحاء الجزيرة العربية والعراق. وما لبثت الدولتان المنتدبتان أن واجهتا صعوبة في التعاطي مع المراكز التاريخية للدولة العربية، وتحديدًا دمشق وبغداد اللتين أصرتا على استقطاب السلطات المحلية أو الدويلات الفرعية باتجاه المركز. فإرث الدولة المركزية في هذه المنطقة قديم جداً ويعود إلى عصور الفراعنة وحضارات بلاد ما بين النهرين. فنجحت بغداد مجدداً في توحيد الأغلبية الساحقة من أراضي بلاد ما بين النهرين. كما نجحت دمشق في توحيد أجزاء واسعة من بلاد الشام، باستثناء مناطق التمدد المحتملة للمشروع الصهيوني، وإعطاء خصوصية لدولة لبنان الكبير التي تمسكت بها سلطات الانتداب الفرنسي بقوة في مفاوضاتها مع القادة السوريين حتى نهاية مرحلة الانتداب

برز الارث الخلدوني واضح المعالم في الفكر السياسي للدولة الحديثة في المشرق العربي. فالعصبية الخلدونية في مجال بناء الدولة تنقسم إلى قسمين: عصبية لبناء دولة فرعية، وعصبية لبناء دولة كلية. وقد استخدم لذلك مصطلح الدولة العباسية مثلاً للإشارة إلى الدولة الكلية ومصطلحات الدولة البويهية، أو السلجوقية، أو الأيوبية... للإشارة إلى الدولة الفرعية. وسُمِّيَ عصر الدويلات للإشارة إلى تفسخ الهرم السياسي في الدولة الكلية. وكثيراً ما استخدم ابن خلدون مصطلح الدولة الفرعية للإشارة إلى عصر معين: كدولة معاوية، أو دولة يزيد، أو دولة المأمون... في المقابل، كثيراً ما استخدم مصطلح الدولة الكلية للإشارة إلى عصبية عرقية كقوله: دولة العرب، ودولة الفرس، ودولة الأتراك، ودولة الروم وغيرها.

ومن نافلة القول إن عدداً كبيراً من الباحثين قد تناول موضوع العصبية الخلدونية في بناء الدولة. لكن اللافت للنظر أنهم لم يولوا الاهتمام الكافي لإظهار هذين النوعين من العصبية، الخاصة والكلية، لدى تحليل نشأة الدولة الحديثة وتطورها في المشرق العربي والجزيرة العربية بكامل مناطقها.

فالعصبية الخاصة ذات صلة وثيقة بموروث البداوة من جهة، أو موروث الطوائف أو المذاهب من جهة ثانية. وهي تكون شديدة القوة في مناطق السكن المختلط بين الطوائف والمذاهب، أو القبائل المتناحرة على مصادر المياه والكلا.

لكن مناطق سكن كل طائفة أو قبيلة غير كافية لبناء دولة خاصة، نظراً إلى وجود أبناء هذه الطائفة أو القبيلة في أكثر من مكان جغرافي واحد، بحيث يصعب اقتلاعهم من مناطق سكنهم لنقلهم إلى مناطق أخرى بهدف تحقيق الإنسجام الطائفي أو المذهبي كما فعل غلاة الفكر الطائفي في الحرب الأهلية اللبنانية. فالدولة الخاصة، في هذه الحالة، جزء لا يتجزأ من الدولة الكلية ولا تستطيع أن تنفصل عنها، نظراً إلى تداخل السكان والمصالح الاقتصادية والروابط التاريخية واللغوية والثقافية وغيرها.

وفي حين وجد الفكر الأوروبي حلاً لهذه المعضلة باعتماد صيغ الدولة الفدرالية أو الكونفدرالية ومختلف صيغ اللامركزية الإدارية، فإن الفكر السياسي العربي في تلك المرحلة من بناء الدولة الحديثة كان أسير مقولات الدولة الكلية التي تحمي الجماعة من مخاطر مشاريع التقسيم والتجزئة الغربية من جهة، ومن مخاطر المشروع الصهيوني الذي أعلن بوضوح عزمه على إقامة إسرائيل الكبرى بين النيل والفرات، من جهة أخرى. وذلك يتطلب وقفة قصيرة لتحليل جذور التناقض بين الدولة الخاصة والدولة الكلية في المشرق العربي الحديث.

٢ - في جذور التناقض بين الدولة القطرية والدولة القومية

في المشرق العربي المعاصر

نشير، بداية، إلى أن الدولة الخاصة - أي دولة القبيلة أو الطائفة - في المشرق العربي لم تولد كدولة لذاتها وبذاتها بل نشأت وتطورت في إطار المشروع

الاستعماري الذي فرضته بريطانيا وفرنسا على هذه المنطقة باسم الانتداب المعترف به من عصبة الأمم. ذلك أن نتائج إستشارات لجنة كينغ - كراين وضعت في أدراج العصبة ولم يؤخذ فيها. كما أن تناقض المصالح بين فرنسا وبريطانيا ساهم في إعادة رسم حدود المشرق العربي على أسس جديدة تختلف جذرياً عن إتفاقات سايكس - بيكو، وذلك خدمة للمشروع الصهيوني الذي أعلن رسمياً على لسان بلفور. إضافة إلى أن الوثائق التاريخية لهذه المرحلة، المحلية منها والدولية على حد سواء، تؤكد أن زعماء الطوائف والقبائل في المشرق العربي كانوا غير راضين عن حدود الدول الحديثة في المشرق العربي. فقد وسعت فرنسا حدود دولة لبنان الكبير أكثر مما نادى به زعماء الموارنة. كما أن بريطانيا وسعت حدود الأردن على حساب أراضي السعودية، فضمت إلى الأردن معان وصولاً إلى العقبة. وتلاعبت فرنسا بحدود سوريا في منطقتي الاسكندرون والجزيرة السورية العليا. ورفض زعماء الطوائف في جبل الدروز وحلب وبلاد العلويين ودمشق ولادة الدويلات الخاصة على أراضيهم وتمسكوا بشعار الدولة الكلية التي تشمل كل بلاد الشام التي تضم كامل أراضي سوريا والعراق والأردن وفلسطين، مع الاستعداد لإعطاء بعض الخصوصية لجبل لبنان فقط بعد ضم كل الأراضي اللبنانية الأخرى خارجه إلى الاتحاد السوري. بعبارة موجزة، مثل الوضع الجديد نموذجاً واضح الدلالة لنظرية ابن خلدون في عصبية الدولة الخاصة وعصبية الدولة الكلية. ونشأ عن ذلك صراع حاد بين اتجاهين سياسيين متناقضين:

الأول: قوامه عصبية طائفية ومذهبية وقبلية تريد أن تبني لنفسها سلطات محلية أو دويلات خاصة، مرتبطة بالدولة الكلية أو معزولة عنها. وكانت هذه العصبية تلقى التشجيع الكامل من سلطات الانتداب الفرنسي والبريطاني على قاعدة سياسة «فرق تسد». وقد ساهمت جيوش الانتداب الكثيرة العدد في تعزيز اتجاه العصبية هذا وترسيخه على الأرض. تكفي الإشارة إلى أن بريطانيا كانت تمول قرابة ستين ألف رجل في المشرق العربي عام ١٩١٨. وخلال السنوات ١٩٢٠ - ١٩٢٥ قارب الوجود العسكري الفرنسي والقوى المحلية المرتبطة بالفرنسيين الرقم عينه في مناطق الانتداب الفرنسي لقمع الثورات الوطنية وحركات العصيان وحرب العصابات فيها.

الثاني: قوامه اتجاهات سياسية وحدوية تطالب ببناء دولة كلية تحفظ للعرب وحدتهم القومية وتجبر الفرنسيين والانكليز على الخروج من المشرق العربي تاركين لشعوبه حق تقرير مصيرهم بأنفسهم على قاعدة المبادئ التي نادى بها الرئيس الأميركي ويلسون. وطبيعي أن يكون الشعار الأساسي لهذه الاتجاهات: «أمة عربية واحدة بحاجة إلى دولة مركزية واحدة هي دولة الوحدة». لذلك اقترن شعار توحيد الأمة العربية في وجه المشاريع الاستعمارية بشعار الدولة القومية أو الكلية الواحدة الذي غدا المطلب القومي الأساسي في المرحلة التي امتدت من مطلع العشرينات إلى أواخر الستينات من القرن العشرين. ومنه تفرعت شعارات تطبيقية أبرزها شعار: «الاقليم - القاعدة» الذي نادى به المفكر القومي نديم البيطار.

ومع أن الواقع القطري كان يزداد رسوخاً في المرحلة المشار إليها، فإن نظرة القوميين العرب إلى الدول القطرية العربية التي نشأت حديثاً لم يتبدل جذرياً حتى

أواسط القرن العشرين. فهي، في نظرهم، دولة مصنعة أو صنيعة الاستعمار، وبالتالي، لا تستقيم مسيرة الوحدة العربية إلا بالقضاء على هذه «الكيانات المصطنعة». وغالباً ما استخدموا مصطلح «الكيان» أو «القطر» وليس مصطلح الدولة في محاولة للتقليل من أهميتها والتشديد على ضرورة إزالتها حتى تتحقق الوحدة القومية المنشودة. ومن الواضح جداً أن مصطلح «القطر» بات واسع الاستخدام في الأدبيات السياسية لبعض أطراف الحركة القومية العربية، وبصورة خاصة لدى حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مختلف اتجاهاته ومنظريه الايديولوجيين. وقد تمسك القوميون العرب بمقولة إن الأمة التي كانت واحدة عبر التاريخ الطويل تبقى أمة واحدة على الرغم من تعدد دولها القطرية الحديثة. ورأوا أن جامعة الدول العربية ليست مدخلاً كافياً لإنجاز الوحدة القومية المنشودة ما دام دستوراً وأليات عملها تشدد على استقلالية كل قطر فيها وتمنع اتخاذ أي إجراء ما لم يقترن بإجماع الأعضاء.

ومن نافلة القول إن المسألة القومية أدت الدور الأساسي في توتر علاقة الدول العربية الحديثة بعضها ببعض الآخر. وشهدت المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحقبة الناصرية تكتلات سياسية عربية لمواجهة تكتلات سياسية عربية مقابلة، إلى درجة أن أحد الباحثين العرب، أحمد يوسف أحمد، وضع كتاباً كاملاً في الصراعات العربية - العربية^(١) إبان المرحلة ١٩٤٥ - ١٩٨١.

٣ - أشكال الرفض القومي للدولة القطرية

إذا كان من الصعب جداً إبراز أوجه التناقض الكثيرة بين الواقع القطري الذي جسده الدولة العربية الحديثة، وبين الحلم القومي العربي ببناء الدولة الكلية أو دولة الوحدة العربية، فإنه بالإمكان - في حدود هذه المقالة - تحديد السمات الأساسية لمقولات التناقض على الوجه التالي:

أ - إن القومية العربية هي الشخصية الشمولية للعرب، على اختلاف أقطارهم ودرجة تطورهم، وهي المعبر الصادق عن روح الأمة العربية التي لن تستطيع استعادة دورها التاريخي إلا بإنجاز دولة الوحدة. لذلك رأى القوميون أن الدولة القطرية مرحلة عابرة في تاريخ هذه الأمة وأصروا على حتمية زوالها مهما طال الزمن. وكثيراً ما قابلوا بين الدول القطرية الحديثة وعصر الدويلات في العصور الإسلامية المتعاقبة وخرجوا باستنتاجات سلبية كقولهم إنها هدمت ركائز دولة الوحدة التي تجسدت في الخلافة العباسية المركزية. لكنهم تناسوا أن الدولة الأيوبية، على سبيل المثال، هي التي طردت الصليبيين من المشرق العربي، وأن عدداً من أمراء الثغور، كسيف الدولة الحمداني على سبيل المثال، أدى دوراً مميزاً في حماية الأمة ودرء الأخطار عنها. بعبارة موجزة، كان موقف القوميين العرب من الدولة القطرية إنفعالياً في الغالب، ولم

(١) أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية - العربية ١٩٤٥ - ١٩٨١: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ١٩٨٨).

ينظر إلى الإيجابيات والسلبيات التي رافقت ولادة وتطور هذه الدولة وسبل الإفادة منها، وصولاً إلى دولة الوحدة القومية على أسس عصرية وعقلانية قاعدتها وحدة المصير والمصالح والأهداف المستقبلية وليس فقط وحدة التاريخ واللغة والدين، على الرغم من أهمية هذه العوامل التوحيدية.

ب - بالغ القوميون العرب في نشر مقولات ترى أن الوحدة العربية كانت متوافرة على الدوام طوال مراحل التاريخ العربي الاسلامي. ورأوا أن روابط الوجود القومي العربي بقيت فاعلة في جميع أرجاء الوطن العربي على الرغم من تبدل هوية الحكام بين عرب وفرس وأتراك وأكراد ومماليك وأرناؤوط وغيرهم. ورأوا أيضاً أن الأقوام التي سكنت بين العرب قد استعربت، جزئياً أو كلياً، وأن المشاريع التي قام بها بعض الولاة غير العرب كانت مشاريع عربية لأن قاعدتها أرض عربية، وسندها جيش عربي، ومواردها من إنتاج الفلاحين والحرفيين والتجار العرب، وأن نجاحها كان سيوظف لمصلحة العرب. وهم يقدمون تجربة محمد علي في مصر كنموذج على مصداقية هذه المقولة. لقد تسنى لنا القيام بدراسة معمقة للمقابلة بين تجربتي التحديث في مصر واليابان في القرن التاسع عشر. وتبين لنا أن الفكر القومي العربي في تلك التجربة لم يكن متجذراً بما فيه الكفاية. حتى إن خلفاء محمد علي ساروا

لقد كان موقف القوميون العرب من الدولة القطرية انفعالياً في الغالب ولم ينظر إلى السلبيات والإيجابيات التي رافقت ولادة وتطور هذه الدولة وسبل الافادة منها وصولاً إلى دولة الوحدة القومية

في منحى معاكس تماماً لما قام به مؤسس الدولة الحديثة في مصر، وفرضوا حظراً قاسياً على الضباط العرب في الجيش المصري إلى درجة حرمانهم الرتب العليا. وضربوا أسس الحماية الاقتصادية التي فرضها محمد علي لحماية الاقتصاد المصري الحديث النشأة. كما أن الفلاح المصري دفع غالياً ثمن التجربة دون أن يفيد من نتائجها بعدما تحولت إلى رأسمالية دولة احتكارية في عهد محمد علي وإلى رأسمالية دولة تابعة في عهد خلفائه من بعده وفي ظل حكم الاحتلال البريطاني لمصر. يضاف إلى ذلك أن الانكليز استخدموا الجيش المصري

لاخماد حركة أحمد عرابي من جهة، واستخدموه لإحتلال السودان بأساليب دموية تركت جرحاً عميقاً في العلاقات المصرية - السودانية، من جهة ثانية.

يتضح من ذلك أن الروابط القومية لم تكن عامل توحيد على الدوام في التاريخ العربي حتى في أرقى التجارب التوحيدية التي قام بها محمد علي. ولسنا بحاجة إلى التذكير أن السياسة المصرية في بلاد الشام قد انتهت بالفشل إبان تلك المرحلة، كما فشلت حروب محمد علي في بلاد اليونان أو في الجزيرة العربية، وفي محاولته السيطرة على السلطنة العثمانية وإحتلال عاصمتها. ومثلت تلك الحروب فرصة نادرة التقطتها الدول الاستعمارية الأوروبية لإحكام سيطرتها على مصر والسلطنة العثمانية معاً. والسبب في ذلك أن التوحيد القسري لا يعطي بالضرورة نتائج ايجابية. لكن القوميون العرب تمسكوا بشعار «الاقليم - القاعدة» الذي يحقق الوحدة الإندماجية على طريقة بسمارك في بروسيا، على الرغم من الاختلاف الجذري في الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين التجربتين. ونتج من ذلك أن شعار التوحيد

القسري أو الوحدة الإندماجية أوصل العرب إلى حروب عربية - عربية متكررة أفادت منها اسرائيل وحلفاؤها بالدرجة الأولى.

ج - روج القوميون العرب لشعار يستند إلى مقولة علمية: «إن الاستعمار ينظر إلى الأمة العربية كوحدة لا تتجزأ». وهذه المقولة صحيحة على الصعيد النظري. فاسرائيل، على سبيل المثال، تحسب أية طائفة أو دبابة تدخل الوطن العربي وكأنها موجهة ضدها، وتقيم توازنها الإستراتيجي على هذا الأساس. لكن مصداقية هذه المقولة من وجهة نظر القوى الخارجية لا تبرر الترويج لها على الصعيد الداخلي العربي. فالواقع القطري الذي عاشه العرب وما زالوا يعيشونه يؤكد أن الأمة العربية ليست غير موحدة فقط بل هي شديدة الانقسام. يكفي التذكير بالقيود الهائلة التي تفرضها كل دولة عربية على رعايا الدول العربية الأخرى، والسلع الواردة منها، وحركة التجارة أو السياحة معها، وحركة التبادل الثقافي والفني بين الجامعات العربية وغيرها.

ولسنا بحاجة إلى التذكير أن دخول أي مواطن غير عربي إلى معظم الدول العربية أسهل بما لا يقاس من دخول المواطن العربي إليها. وتبين مؤخراً أن بعض الدول العربية باتت على استعداد للتعاون المباشر مع اسرائيل في مختلف المجالات أكثر من تعاونها مع الدول العربية المجاورة له.

يضاف إلى ذلك أن الدول النفطية ذات الثروات الهائلة تنظر بارتياح شديد إلى المواطنين العرب على أراضيها، وتمنع عنهم جنسيتها على الرغم من مرور عشرات السنين على وجودهم فيها، وتفرض نظام الكفالة على العاملين لديها وغير ذلك من المضايقات. ويرى البعض أن تلك السياسة القطرية الضيقة كانت رداً مباشراً على الشعار القومي الشهير: «نفط العرب للعرب». فبالغ أصحاب القرار السياسي في دول النفط في استبعاد إخوانهم العرب في وقت أفادت الدول الرأسمالية الكبرى منه إلى الحدود القصوى وتواطأ بعضهم ضد الثورة القومية العربية، في المرحلة الناصرية بصورة خاصة، إلى درجة دفعت محمد حسنين هيكل إلى إطلاق مقولته المعروفة: «الثروة أجهضت الثورة».

د - رأى القوميون العرب أن الثروات القومية هي ملك كل العرب. وأن لديهم طاقات بشرية وموارد مائية ونفطية ومعنوية، وإمكانات زراعية، ومصادر متعددة للطاقة، وإمكانات استثمار لا حصر لها، وموارد مالية هائلة. لذلك روجوا لمقولات متعددة منها: «إن العرب تجمعهم مصلحة إقتصادية واحدة لا تتحقق إلا بدولة مركزية واحدة»؛ و«إن الدول القطرية ستقضي على هذه الثروات القومية في تجارب تنموية فاشلة منذ البداية»؛ و«إن السياسات القطرية لا يمكن أن تحقق للعرب الإكتفاء الذاتي حتى في الدول الأكثر غنى» وغيرها. لقد نظر القوميون العرب إلى الدولة القطرية نظرة سلبية منذ البداية وعدوها عامل تبديد للثروات القومية.

وكانت الحصيلة العامة أن دعاة القومية العربية لم يجدوا سمة إيجابية واحدة في ولادة الدولة القطرية الحديثة وتطورها في الوطن العربي في مختلف أقطاره. وسرعان ما برز تيار قومي عربي في المغرب يرفض هذه النظرة وينعت القائلين بها

بأصحاب الدعوات الطوباوية والقومية. وركزوا في أبحاثهم على أن الدولة القطرية في المغرب العربي ليست صنيعة الاستعمار بل وليدة اتجاهات وطنية وقومية عربية وإسلامية ناضلت ضد الاستعمار الأوروبي ودفعت ملايين الشهداء لتحرير الجزائر. نتيجة ذلك ظهرت دعوات قومية عربية في المشرق العربي تدعو إلى إعادة النظر جذرياً في المقولات القومية السابقة. وفي الوقت عينه ظهرت دعوات قومية في الخليج والجزيرة العربية تؤكد مقولة محمد الرميحي: «الخليج ليس نفطاً فقط»، للدلالة على النضالات الوطنية والقومية التي خاضها العرب في اليمن وعمان وظفار وفي مختلف أرجاء الجزيرة دفاعاً عن الاستقلال والسيادة الوطنية.

ومع تراجع التشنج القومي السابق في النظرة إلى ولادة الدولة القطرية وتطورها في الوطن العربي أصبح بالإمكان مراجعة تلك المقولات أيضاً حول آفاق تطور هذه الدولة ومستقبلها في المشرق العربي. فالدولة العراقية أو الدولة السورية ليستا صنيعتي الاستعمار بل دفعتا غالباً ثمن نضالات الشعبين السوري والعراقي ضد الفرنسيين والانكليز. كما أن نضالات شعب فلسطين طوال مرحلة الانتداب البريطاني ونضالات شعب لبنان ضد إدارة الانتداب الفرنسي لا يمكن أن يستخف بها. وإذا كان من السهل القول إن إدارة الانتدابين البريطاني والفرنسي أدتا دوراً بارزاً في رسم حدود دول المشرق العربي فمن غير المقبول به القول إن إرادة هذين الانتدابين قد نجحت في تحقيق ما خططت له من مشاريع استعمارية ناجحاً كاملاً. فقد فشلت الدويلات السورية في الاستمرارية ونجحت إرادة الشعب السوري في فرض الوحدة والدستور الوطني. كذلك نجحت إرادة الشعب اللبناني في نيل الاستقلال السياسي وإجلاء الفرنسيين عن لبنان بعد انتخابات برلمانية جاءت لغير مصلحة الانتداب. كذلك نجح العراق في نيل استقلاله وفي دخول عصبة الأمم كدولة مستقلة وذات سيادة منذ مطالع الثلاثينات. أما الأردن فحقق استقلاله السياسي بدعم من بريطانيا التي نجحت في فرض إسرائيل على أرض فلسطين وما زالت مشكلتها متفجرة حتى الآن.

٤ - تفجر الداخل القطري بعد فشل الأطروحات القومية التوحيدية

لا شك في أن صعود المد القومي العربي إبان المرحلة الناصرية دفع بالاتجاهات القطرية إلى اعتماد أسلوب المسايرة وعدم الجهر بأهمية الدولة القطرية إلا في حدود ضيقة جداً. وبعد هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها من انتصار محدود عام ١٩٧٣ ثم توظيفه للتصالح المصري - الإسرائيلي على قاعدة كامب - دايفيد فقد التضامن القومي العربي الكثير من أوراقه ونشطت الاتجاهات الإقليمية العربية ومختلف الحركات الطائفية والعرقية والمذهبية. وظهرت في أوروبا وأميركا دعوات تقول بموت القومية العربية بعد فشل كل المقولات التي نادى بها. ثم جاءت حرب الخليج بين العراق والكويت، فأسفرت عن وجود عسكري أميركي كثيف في الخليج العربي، وعن إطلاق مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل تحت الرعاية الأميركية، إلى جانب رعاية روسية شكلية ناجمة عن ضعف روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فشهدت التسعينات من هذا

القرن نشاطاً مضاداً لكل الحركات الاقليمية والقطرية والعرقية والقومية والقبلية في الوطن العربي. وهي تنذر، في حال استمرارها، بتجزئة التجزئة القائمة الآن في الدول القطرية العربية وإعادة رسم الحدود في المنطقة، وبخاصة في المشرق العربي، على أسس تتلاءم مع المصالح الأميركية - الاسرائيلية بالدرجة الأولى. نكتفي هنا بالإشارة فقط إلى أبرز المخاطر المستجدة في هذا المجال:

أ - تفجر المسألة الطائفية في لبنان إلى حدودها القصوى، وصولاً إلى تهديم الدولة اللبنانية وتغيبها لأكثر من خمسة عشر عاماً خضع اللبنانيون فيها لحكم الميليشيات الطائفية والمذهبية والحزبية. ومع أن لبنان استعاد وحدة دولته إلا أن أجزاء واسعة من أراضيه ما زالت تخضع للاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٧٨ وهي تقدر بأكثر من ١٠ في المئة من المساحة الكلية للبنان.

ب - تفجر المسألة السودانية مجدداً في الجنوب. واللافت للنظر أنه على الرغم من الانتصارات العسكرية التي حققتها الحكومة المركزية فهي تبدي الاستعداد للاعتراف بانفصال بعض أقاليم جنوب السودان عن الدولة المركزية أو ضمن اتحاد كونفدرالي معها. ومن الصعب ان يتجاهل القوميون العرب مجدداً هذه المسألة بعدما عجزوا عن إيجاد الحلول الديمقراطية الملائمة لها.

ج - تفجر المسألة الكردية بصورة عنيفة ومنظمة ضمن استراتيجية ثابتة يبدو أنها تلقى الدعم الخارجي لاجاد دولة كردية ما بين تركيا وايران والعراق وسوريا. وقد مثلت الأراضي العراقية منطلق الحكم الذاتي للمسألة الكردية بعد إضعاف العراق وتدمير جيشه في حرب الخليج. ولم يعد بمقدور القوميين العرب تجاهل المسألة الكردية كما فعلوا في السابق، الأمر الذي يمثل عاملاً إضافياً لإضعاف المقولات الإندماجية القومية السابقة.

د - تفجر المسألة الأمازيغية في مختلف أرجاء المغرب العربي. ومن المعروف جيداً أن القوميين العرب رفضوا سابقاً كل أشكال الاعتراف، ولو الشكلي، بوجود مسألة أمازيغية. في حين أن دول المغرب العربي الآن تبدي استعداداً ملحوظاً للاعتراف بهذه المسألة وبضرورة اعتماد اللغة الأمازيغية لغة رسمية ثانية في مدارس دول المغرب. ولم يعد بمقدور القوميين العرب تجاهل هذه المسألة في المستقبل.

هـ - تفجر مسألة الأقباط في مصر بصورة مقلقة مقرونة بتزايد حدة الصدامات الدموية بين الأصولية الاسلامية وبعض الاتجاهات السياسية المتطرفة بين الأقباط. وما زالت القيادات الحكيمة تظهر مرونة بالغة في التعاطي مع هذه المسألة وتعتمد في حلها على ضرورة تقوية الدولة المركزية المصرية التي تحمي المسلمين والأقباط معاً من كل أشكال التطرف. لكن تفجر هذه المسألة يطرح مستقبل الديمقراطية في مصر وأثرها في تطوير النظام السياسي المصري لبناء دولة مركزية عصرية قوية وعادلة.

و - تفجر المسألة اليمنية في حرب أهلية بعد دمج الدولتين السابقتين في اليمن

بدولة مركزية واحدة. وعلى الرغم من انتصار إرادة الوحدة في اليمن فإن مخاطر اندلاع حروب قبلية في هذا البلد ما زالت قائمة، وبخاصة في ظروف إقليمية ملائمة، لأن الدول المحيطة باليمن تعمل على عدم استقرار هذه الدولة حتى لا تتحول إلى قوة إقليمية قوية تهدد الدول النفطية المجاورة. هذا إضافة إلى اكتشاف حقول نفط غنية في مناطق متنازع عليها بين اليمن وجيرانها، وهي تمثل ذريعة للتدخل الأجنبي الكثيف في تلك المنطقة لمصلحة شركات النفط والاحتكارات العالمية.

غني عن التوكيد أن هنالك الكثير من المشكلات الحادة التي تعصف بالداخل الهش في معظم الدول القطرية العربية، ولا سيما تلك التي تضم تيارات أصولية - إسلامية مسلحة. وليس لدى قادة هذه الدول سوى الحلول القمعية والسجون وقمع الحريات والتضييق على الناس، وكلها تدابير تقود إلى مزيد من التآزم الداخلي في ظل الأزمات الاقتصادية الحادة التي تعيشها هذه الدول.

لكن أخطر ما يواجه العرب في هذه المرحلة أن المشروع الصهيوني، المدعوم أميركياً وعالمياً، يخوض معركة السلام في ظل تفكك النظام القومي العربي وهزال الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية. يضاف إلى ذلك أن جميع الإتحادات أو التكتلات الإقليمية العربية هي شبه مشلولة وتكتفي بإصدار بعض البيانات الموسمية الخجولة.

تجدر الإشارة إلى أن الحروب الأهلية في اليمن ولبنان وجنوب السودان، وحرب الخليج التي اندلعت بعد احتلال العراق للكويت، أوجدت مرارة عميقة في نفوس السكان المحليين من سياسة بعض الحكام العرب التي هددت وما زالت تهدد بإشعال حروب أهلية في كل قطر عربي. وقد أضعفت حرب الخليج القدرات الاقتصادية والمالية لدول النفط التي كانت غنية، فباتت تبحث عن قروض مالية في الخارج عاجزة عن الوفاء بالوعود لمساعدة الدول العربية المتضررة.

وهناك دراسات ميدانية كثيرة تناولت آراء السكان في الخليج العربي بعد حرب الخليج، وكلها يؤكد حدة ارتفاع وتيرة العداء للرعايا العرب، وبخاصة من الذين أدوا دوراً سلبياً في الكويت إلى جانب القوات العراقية. ونتج من ذلك زيادة ملحوظة في عدد العمالة الآسيوية في جميع دول الخليج، الأمر الذي يهدد بانفجار هذه المسألة بحدة في السنوات المقبلة. ومن الصعب على القوميين العرب أن يتجاهلوا أبعاد هذه المسألة التي باتت تهدد عروبة الخليج في ظروف إقليمية ودولية ملائمة لتفجير هذه المنطقة الغنية جداً بالنفط.

يتضح من ذلك أن فشل المشاريع التوحيدية على أسس قومية عربية ذات نزعة ديمقراطية كان المدخل إلى انفجار الأزمات الحادة داخل عدد كبير من الدول القطرية الحديثة في الوطن العربي عموماً، وفي المشرق منه والخليج العربي خصوصاً. وبات على هذه الدول أن تدافع عن نفسها بنفسها على الرغم من محدودية الطاقات لديها. وبات عليها أيضاً أن تواجه، كل منها على حدة، مشاريع التسوية السلمية في المشرق العربي والترسانة العسكرية الضخمة للمشروع الصهيوني الزاحف بين الفرات والنيل، لا بل إلى منابع النفط في العقود المقبلة.

ملاحظات ختامية

لا شك في أن الشعارات السلبية التي رفعها دعاة الفكر القومي العربي ضد الدولة القطرية الحديثة في المشرق العربي وفي الخليج والجزيرة العربية بخاصة، وفي الوطن العربي بعامته، قد انقلبت إلى مآزق حاد بين القطري والقومي، في الفكر والممارسة معاً.

ومع ثبات دولة إسرائيل على أرض فلسطين وتراجع المقولات القومية الرافضة للإعتراف بها وتحولها إلى مقولات للتصالح معها في ظروف الهزائم القومية المتلاحقة منذ عام ١٩٦٧، تفجرت جميع المشكلات الطائفية والعرقية والقبلية والسياسية والاقتصادية دفعة واحدة في جميع أقطار الوطن العربي. واللافت للنظر أن بعض المنظرين العرب وجد في هذا الانفجار اللحظة المناسبة للنار من الفكر القومي العربي ونعته بمختلف أشكال الرومانسية والطوباوية والتحجر والجمود والاقتباس الحرفي عن نظرية بسمارك في الوحدة الاندماجية بالقوة، والتشبه بالنازية والفاشية وغيرها. وانتشرت الدراسات التي تقول بموت القومية العربية واستحالة إحيائها من جديد بعد الهزائم التي لحقت بها. وبرزت دعوات جديدة تمجد الدولة القطرية وتعدّها أرقى أشكال التوحيد القومي في القرن العشرين. وبلغت الحماسة مبلغها عند محمد

جابر الأنصاري الذي رأى أن «الدولة القطرية تمثل أول محاولة عربية حديثة في «الوحدة» وفي «الدولة»^(٢)... وعليه، فإن العرب يعانون - وعياً - هاجس «التجزئة»، بينما هم يعيشون - فعلاً - فوق واقع يتوحد... فمتى سيمسك العرب بطرف الخيط الصحيح المؤدي إلى التلاؤم الصحي بين الوعي «القومي» والواقع «القطري» المعاش؟».

ما لا شك فيه، أن مقولات الفكر القومي السابقة خاطئة وحالة وطوباوية قادت إلى نتائج معكوسة وسلبية في علاقتها بالدولة القطرية الحديثة في المشرق العربي والخليج والجزيرة العربية. وهذه حقيقة موضوعية لا يمكن نكرانها. لكن الإنطلاق من هذه الأخطاء لارتكاب أخطاء جديدة أكثر فداحة من سابقتها يعد خطيئة لا تغتفر كذلك.

فالمشاريع الاستعمارية التي تُرسم للوطن العربي ما زالت كثيرة ومتنوعة. والمشروع الصهيوني يتحضر لتحقيق إسرائيل الكبرى بين الفرات والنيل وصولاً إلى منابع النفط، وذلك بالطرائق السلمية هذه المرة وعبر انخراط إسرائيل العضوي في النظام الشرق أوسطي الجديد مع احتفاظها بكامل ترسانتها العسكرية وقنابلها النووية وتطوير هذه الترسانة في المستقبل.

إن إعادة تجديد الفكر
السياسي العربي تتطلب
موقفاً نقدياً يعتمد المقاييس
عينها في دراسة سلبيات
وايجابيات كل من الوعي القومي
والوعي القطري كما بثته أجهزة
الإعلام التابعة لهما

(٢) انظر: محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١١.

يضاف إلى ذلك أن حقول النفط العربي باتت جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الاقتصادية الأميركية لمواجهة أوروبا واليابان والصين. وقد تحولت دول الخليج النفطية من الغنى والبخوة إلى الاقتراض، وصولاً إلى الإفكار والأزمات الداخلية في العقود المقبلة. فهل تواجه هذه المخاطر بترويج الدعوات إلى الدولة القطرية وعدّها شكلاً من أشكال التوحيد القومي؟ وهل بمقدور هذه الدولة أن تواجه الصدمات المذهبية والعرقية والأصولية والقبلية في داخلها دون الاستنجاد بالعساكر الأميركية وغيرها؟

من نافلة القول إن الخطأ لا يصحح بخطأ أكبر. وإذا كان لا بد من تجديد الفكر القومي ورفض كل الأشكال الشوفينية فيه، وكل المقولات التي ترفض الدولة القطرية الحديثة وتعدّها صنعة الاستعمار، فلا بد أيضاً من اعتماد الحذر الشديد في تضخيم الدور الإيجابي الذي أدته هذه الدولة منذ ولادتها حتى الآن. فهي قد سورت نفسها بحدود حديدية منعت بموجبها مختلف أشكال التلاقي العربي، وقد عجزت عن حل المشكلات الأساسية في داخلها، واستخدمت سلاح القمع الشديد دفاعاً عن مصالح القوى السياسية الحاكمة فيها، وألغت كل أشكال الديمقراطية من مؤسساتها، وهدرت أموالاً طائلة في تنمية جزئية لم تعط نتائج باهرة... إن إعادة تجديد الفكر السياسي العربي تتطلب موقفاً نقدياً يعتمد المقاييس عينها في دراسة سلبيات وإيجابيات كل من الوعي القومي والوعي القطري كما بثته أجهزة الإعلام التابعة لهما، وهو النقد العلمي الذي يرى أن الواقع نفسه هو العنيد لأن عليه تدور كل أشكال الصراع، السلمي منها والدموي على حد سواء. ومقياس إيجابية أو سلبية أي من الوعيين هو مقدار ما يغير في حركة هذا الواقع باتجاه المعاصرة أو ما يعيق تلك الحركة نحوها.

في الختام، لا بد من الإشارة إلى أن علاقة الدولة القطرية الحديثة بالمسألة القومية في المشرق العربي المعاصر ليست مجرد مسألة بحثية بقدر ما هي مسألة مصيرية تشمل ما في هذه المنطقة وحاضرها وإمكان إدخال تبدلات بنيوية جذرية على خارطتها إنطلاقاً من مشروع النظام المشرق الأوسطي الجديد الذي ترعاه الولايات المتحدة الأميركية وتفرد فيه دوراً مميزاً لإسرائيل.

لذا، فالمقولات التي يناقشها المفكرون العرب في مجال تجديد الفكر القومي، ولا سيما في علاقته بالدولة القطرية، تحتاج إلى كثير من الدقة، نظراً إلى النقض المتبادل الذي ساد الساحة العربية بين القطري والقومي طوال القرن العشرين. وهذه المسألة تحتاج فعلاً إلى ندوة بحثية معمقة تتفاعل فيها كل الاتجاهات القطرية والقومية بهدف الخروج من مأزق النقض المتبادل إلى الحوار المنفتح على أسس عقلانية وديمقراطية تأخذ في الحسبان مستقبل المشرق العربي برمته في عصر التحولات العالمية والإقليمية الكبرى. وأغلب الظن أن النظام المشرق الأوسطي الجديد سيحمل معه مقولات تختلف جذرياً عن تلك التي أطلقتها إتفاقيات سايكس - بيكو القديمة. وهي مقولات جديرة بالبحث المسبق حتى لا يفاجأ العرب، وبخاصة المثقفين منهم، بأنهم كالزوج المخدوع أو آخر من يدري. فهم ما زالوا يدرسون العلاقة بين الدولة القطرية والمسألة القومية في وقت تجاوز فيه المخططون لهذه المنطقة القطري والقومي معاً، وأسسوا لتبعية العرب الكاملة للنظام العالمي الجديد في مطلع القرن الحادي والعشرين



القومية العربية والقضية الفلسطينية

لو حاولنا رصد المسيرة التاريخية في الوطن العربي وتحليلها خلال السنوات المئة الأخيرة، بمنهج مدرك لحركة الصراع التي تتناقض بين طموحات الحركة القومية العربية في الحرية والوحدة والتقدم، وبين طمع الاستعمار الأوروبي، ومن بعده الأميركي، لفرض سيطرته على المنطقة العربية واستغلال كل ما تتمتع به من ثروات طبيعية ومواقع استراتيجية حيوية؛ ولو تابعنا في الوقت نفسه

إن التحالف الاستعماري -
الصهيوني قد التزم إقامة
إسرائيل كهدف للصهيونية
على أن تكون في الوقت نفسه
أداة ووسيلة للسيطرة على
الوطن العربي، وكقاعدة
لحماية مصالحه الاقتصادية
والسياسية والعسكرية فيه

تطور الحركة الصهيونية قبل مؤتمر «بال» الشهير سنة ١٨٩٧ وبعده، ولاحظنا تحولها النهائي نحو الارتباط المصيري بحركة الاستعمار العالمي الذي تكرر بوعده بلفور سنة ١٩١٧، لو حاولنا ذلك كله، لاكتشفنا بكل وضوح أن التحالف الاستعماري - الصهيوني قد التزم إقامة إسرائيل كهدف للصهيونية على أن تكون في الوقت نفسه أداة ووسيلة للسيطرة على الوطن العربي الكبير، وكقاعدة لحماية مصالحه الاقتصادية والسياسية والعسكرية في جميع أطرافه، وفي الجزيرة النفطية بصورة خاصة.

ولعل هذا هو السبب لتفرد القضية الفلسطينية بخصوصية

ميزتها عن سائر القضايا السياسية المهمة التي يواجهها الوطن العربي منذ مطلع القرن حتى يومنا هذا، وجعلت منها محور الحركة القومية العربية وقضيتها المركزية الأولى. ويشهد تاريخنا المعاصر أن ما من قضية مست وتمس في جميع أبعادها، المصير القومي للأمة العربية، وفي الصميم، كالقضية الفلسطينية.

فلنحاول، ولو بإيجاز، تلخيص وقائع هذه المسيرة التاريخية منذ انتفاضة العرب على الهيمنة الطورانية التركية، مروراً بمقاومتها الاستعمار الأوروبي الذي ورث

العثمانيين في بلادنا، وصولاً إلى حروبنا ضد إسرائيل، وما انتهت إليه من اتفاقات أبرمت وأخرى على الطريق.

حين استيقظت الأمة العربية على حقيقة واقعها بين أواسط القرن الماضي ومطلع هذا القرن، وبدأت طلائعها تتحرك للاستقلال عن الأتراك والعودة بالإنسان العربي إلى هويته القومية، كانت الرأسمالية الأوروبية قد تخطت في نموها نطاق استغلال الجماهير الكادحة بين شعوبها، وبدأت البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتوجاتها، وعن موارد وطاقت طبيعية وبشرية جديدة لاستغلالها.

وفي هذه المرحلة بالذات، ونتيجة ما أفرزته هذه الرأسمالية الأوروبية من أفكار وفلسفات، نشأت الحركة الصهيونية في صفوف الأقليات اليهودية هناك، مستندة إلى النوع نفسه من الأفكار والفلسفات العنصرية والاستعمارية، بعد إلباسها أقنعة زائفة باسم الدين والتاريخ لتبرر أهدافها وأطماعها الاستعمارية الاستيطانية. وهكذا كان على العرب منذ بداية يقظتهم أن يواجهوا قوتين شرستين في آن معاً: الحكم التركي المتداعي والاستعمار الأوروبي المتصاعد.

ولا شك مطلقاً في أن الدول الأوروبية الرأسمالية التي كانت ترى بعيونها تداعي الامبراطورية العثمانية وتفككها، وترصد تنامي الحركة القومية العربية واحتمال انتصارها وما قد يترتب عن ذلك من قيام دولة الوحدة العربية على أنقاض ما كان ولايات عثمانية، ارتأت أنه لا بد لها - تأميناً لمصالحها - من أن تنتهي مسبقاً للقضاء على هذا الاحتمال قبل أن يتحول إلى حقيقة.

الوحدة العربية بالنسبة إلى الفلسطينيين لم تكن مجرد حلم قومي يتوقون إلى تحقيقه مثل غيرهم من العرب، وإنما كانت أيضاً وعداً بتحرير وطنهم السليب

ولا شك أيضاً في أن هذه الدول الأوروبية، ومن موقع التفوق العلمي والحضاري الذي كانت تشغله آنذاك، كانت تدرك - وربما أكثر من العرب أنفسهم - ما سيعنيه قيام دولة الوحدة العربية من تهديد خطير لمستقبل مصالحها، مستذكراً ما كان من صراع وحروب معها عبر تاريخ طويل.

لذلك، فإن هذه الدول، ومنذ أن بدأت تضع أقدامها في المنطقة العربية في ظلال الخلافة العثمانية، اعتمدت كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة لتطويق الوعي الوحدوي والعمل على خنقه ضمن تخطيط استراتيجي مركب يقوم على إجهاد كل احتمالات الوحدة، ووضع كل ما يمكن وضعه من العوائق على طريق تحقيقها.

وقد ارتكز هذا التخطيط الاستعماري الاستراتيجي على خطين متكاملين ومتتاليين: - الخط الأول: تفتيت الوطن العربي وتجزئته إلى دويلات وممالك ومشيخات تحكمها عوامل الشك والفرقة المصطنعة.

- الخط الثاني: هنا يدخل دور الصهيونية بإقامة حاجز بشري غريب عن أهل المنطقة، يكسر امتداد الوطن الواحد ويلغي وحدانية الهوية القومية له.

ولم يكن أنسب من أرض فلسطين لتحقيق هذا الهدف لما تتمتع به من مركز جغرافي حساس حيث تقع في الجسم العربي موقع القلب، ولما يثيره تاريخها القديم، كأرض

للديانات السماوية، من حساسية لدى العالم الأوروبي المسيحي، ولدى الحركة الصهيونية اليهودية.

ولم يغفل المخطط الاستعماري الاستراتيجي ضرورة التموية على العرب ومحاولة خداعهم بالعمل على إلهائهم بدويلات ترفع رايات الاستقلال الشكلي، بحيث يتستر الاستعمار بمصالحه وامتيازاته ونفوذه وراء تلك الرايات.

بعد التخطيط جاء التطبيق، وكانت الحرب العالمية الأولى فرصة للتنفيذ، حيث اتضحت مشاريع التجزئة بإقامة الكيانات والامارات والدويلات المصطنعة عبر اتفاقية سايكس - بيكو. كما بوشر بتنفيذ الخطوط الأولى لإنشاء الكيان الصهيوني بإصدار وعد بلفور، ذلك الوعد الذي عبر بوضوح عن التقاء المصالح الاستعمارية بمصالح الحركة الصهيونية.

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى فرضت بريطانيا سلطتها على فلسطين، وبدأت هي وحليفاتها الصهيونية تعملان معاً على تهويد فلسطين وتهيئتها لتصبح «الوطن القومي لليهود».

ومن حول فلسطين، اقتسم البريطانيون والفرنسيون مناطق نفوذهم، فكانت العراق وشرق الأردن من نصيب البريطانيين في حين أخضعت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي، ولم تتمكن هذه الأقطار من نيل استقلالها، إلا بعد نضال طويل وشاق؛ أما مصر فلقد كانت هي الأخرى مكبلة بمعاهدة مهينة مع بريطانيا حرمتها كل معاني السيادة الحقيقية، واستمر مفعولها الحقيقي حتى عام ١٩٥٦ بعد اندحار العدوان الثلاثي في عهد جمال عبد الناصر.

إن ما رجَّح التوجه الفلسطيني
القطري على التوجه القومي
ما كان يلقاه اللاجئين
الفلسطينيون في بعض البلدان
العربية المضيقة من أحكام غير
عادلة تحول بينهم وبين حقهم
المشروع في ممارسة حرية
العمل السياسي

وهذا ما يفسر أسباب قصور بعض الدول العربية وتقصيرها في دعم مسلسل الانتفاضات والثورات التي قام بها عرب فلسطين بصورة متتالية من سنة ١٩٢٠ حتى قرب اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، على الرغم من تعاطف جماهير هذه الدول واشتراك العديد من أبنائها في الدعم والمساندة، ولكنه من الصعب إسقاط تهمة التواطؤ عن دول أو حكومات عربية محددة، بحكم نشأتها منذ البداية كدول تابعة لا تملك حرية قرارها.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، جاء انتهاء الانتداب البريطاني وانسحابه من فلسطين على نحو مكن الجماعات الصهيونية من الاستيلاء على الأرض بعد تمهيد وإعداد استمر ثلاثين عاماً، وعاد شعب فلسطين من جديد يناضل ويقاوم وقوع المأساة، وهو شبه أعزل من السلاح.

ومرة ثانية، يبرز دور بعض الحكومات العربية مراوفاً بين العجز والتواطؤ، فدخلت الجيوش العربية بقيادة الملوك والرؤساء، وخاضت المعركة صورياً بهدف تضليل الجماهير العربية في فلسطين وخارجها، وتنفيذ المخططات الاستعمارية المرسومة. وإذا كان من غير الانصاف وضع جميع هذه الدول على المستوى نفسه من

المسؤولية، فإن الحصيلة النهائية لتلك الحرب جاءت وبالأحرار، فكانت نكبة عام ١٩٤٨ بتكريس وعد بلفور وتجسيده بقيام دولة «إسرائيل» كقاعدة استعمارية استيطانية عنصرية، على أنقاض جزء كبير من أرض فلسطين وشعبها.

ومضى التحالف الاستعماري - الصهيوني في تثبيت سياسته لإلغاء الكيان العربي الفلسطيني، وشطب اسم فلسطين من الخريطة ومحاولة إلغاء وجود شعبها من خلال إلحاق ما تبقى من أرض فلسطين بالأردن بعد تحويله من إمارة إلى مملكة، وتوطين اللاجئين وإسكانهم في منافيتهم القسرية. ثم صدر البيان الثلاثي البريطاني - الأميركي - الفرنسي، معزراً وجود إسرائيل ومعلن أن أصبحت في المنطقة واقعاً ثابتاً، وأن الدول الثلاث ستعمل على ضمان حدودها وعلى إقامة التوازن العسكري بينها وبين العرب ككل.

بوقوع هذه المأساة، أصاب الذهول الشعب العربي وعمقت النكبة مشاعر النكمة لديه ضد القيادات العربية بما فيها القيادة الفلسطينية، وجرى التراشق في توزيع المسؤولية عن الهزيمة، فهناك من حملها زوراً وتضليلاً على كاهل شعب فلسطين، وهناك من حملها على الأنظمة العربية من دون تمييز، وساءت العلاقات بين جماهير اللاجئين وبين الدول المضيفة لهم، الأمر الذي هزّ مصداقية العلاقة بين هذه الأنظمة المحسوبة على القومية العربية، وبين مناضلي القضية الفلسطينية.

ثم بدأت الجماهير العربية تتلمس طريقها لمواجهة أوضاع ما بعد المأساة التي حلت بها، ورأت من مواقعها المختلفة أن الخطوة الأولى للرد على المأساة يجب أن تستهدف التخلص من تحكم عناصر «الرجعية العربية» المتمثلة بـ«أعداء» الوحدة من الحكام والزعامات القطرية والطبقات الرأسمالية التي ترتبط مصالحها باستمرار التجزئة وبالتحالف مع الدول الاستعمارية.

وشهدت المنطقة مسلسلاً من الانقلابات والانقلابات المضادة، كما شهدت هبات شعبية، وتنامت التنظيمات القومية، وشعار هذه كلها: القضية الفلسطينية كمحور للنضال القومي العربي.

ولا ريب أن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ كانت منعطفاً مفصلياً في تصحيح العلاقة بين القومية العربية والقضية الفلسطينية، حيث تمكنت بعد إسقاطها النظام الملكي في مصر وإطلاق أيدي القوى الشعبية وإيصالها إلى مراكز السلطة والقيادة الفعلية من إقحام مصر، أقوى دولة عربية، وأول مرة في تاريخها، في التيار القومي العربي، بعدما سلحت هذا التيار بمحتوى اجتماعي اشتراكي، مستكملة بذلك مفهوم الثورة القومية وأبعادها الفكرية بصورة أكثر تبلوراً ووضوحاً. وأصبحت مصر الثورة أول دولة عربية تجسّد ما يمكن عدّه «دولة» القومية العربية بمفهومها الحديث.

ونتيجة ذلك ارتفع في ساحة النضال الفلسطينية الشعار الشهير «الوحدة طريق التحرير»، الأمر الذي زاد في تشدد الأنظمة والقوى التقليدية ذات التوجهات المناهضة للوحدة. إلا أن المد القومي وتعاظمه وتدعيم الثورة العربية له في مصر ساد الوطن كله، الأمر الذي أغاظ الدول الاستعمارية فشنت العدوان الثلاثي على مصر سنة

١٩٥٦، مستهدفة إسقاط الثورة هناك ليتسنى لها إعادة تنظيم الأوضاع في المنطقة بما يضمن استمرار الحفاظ على نفوذها ومصالحها. ولكن العدوان فشل، وترتب على فشله تبلور الحقائق التالية:

١ - تأكدت مجدداً حقيقة الارتباط والتحالف المصيري الذي يربط بين الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية.

٢ - تعاظم التيار الوحدوي القومي التقدمي، الذي توجّ نضاله بصنع الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨، وهو أول تحد لاتفاقية سايكس - بيكو بعد إبرامها بأربعين سنة تقريباً.

غير أن هذا التوجه القومي لم يثن التحالف المثلث، الاستعماري - الصهيوني - «الرجعي» العربي عن تصميمه على إفشاله والقضاء عليه، فشن حملة واسعة تقوم على رفع شعارات انفصالية وتفتيتية، وعلى رصد لتجربة الوحدة ونشر الشكوك والشائعات من حولها مستغلاً الثغرات التي سببها بعض الممارسات القومية الخاطئة التي عمدت دوائر الاستخبارات والحرب النفسية إلى نشرها بأشكال مضخمة، فساهم ذلك في إسقاط تجربة الوحدة سنة ١٩٦١، ومن ثم أخذ التحالف المثلث باستغلال انتكاسة الوحدة لممارسة الضغوط من أجل تثبيت التجزئة والانفصال وتعزيز التوجهات والسياسات القطرية تحت ستار «الظروف الخاصة لكل قطر» لكي تصبح فكرة الوحدة في أذهان الجماهير أمنية عاجزة أو بعيدة المنال في أحسن الحالات.

إن الضربة القاصمة التي تلقتها
منظمة التحرير ومجمل حركة
النضال الوطني الفلسطيني كانت
في خروج مصر عن الاستراتيجية
العربية التقليدية ضد إسرائيل،
وانفرادها بإقامة صلح منفرد

وقبل عملية الانفصال، وتمهيداً لها، برزت من مواقع الردة على الحركة القومية، شعارات استهدفت توزيع الأهداف القومية وتجزئة الجهود، وكان ذلك واضحاً على صعيد قضية فلسطين بالذات في محاولة عبدالكريم قاسم إنشاء كيان فلسطيني لتحرير فلسطين بفكر ونضال قطريين وبمسؤولية قطرية، وقام فعلاً بتجنيد بعض الفلسطينيين بعدما تحالفت معه القيادة الفلسطينية آنئذ. ولم يكن ذلك في

حقيقة الأمر سوى محاولة منه لحماية حكمه الانفصالي القطري من المد القومي بالتستر وراء القضية الفلسطينية. وكذلك عمدت الحكومة السورية الانفصالية في عهد ناظم القدسي إلى السياسة نفسها ودعت الفلسطينيين المقيمين في سوريا إلى إنشاء التنظيمات الفدائية تحت شعار قطري مضلل، يقول إنه «لا يحرر فلسطين إلا الفلسطينيون».

وظلت هذه المحاولات مشكوكاً فيها ومعزولة دون أي صدى يذكر بين الجماهير الفلسطينية، حتى جاء الانفصال، كواحدة من أعمق الصدمات التي تعرضت لها الحركة القومية التي كانت قد تجسدت بدولة «الجمهورية العربية المتحدة».

أما شعب فلسطين، فقد كان من أكثر الشعوب العربية تأثراً بفشل التجزئة الوحدوية وانقسام الجمهورية العربية المتحدة، وذلك لسببين هما:

١ - لأن الوحدة العربية بالنسبة إلى الفلسطينيين لم تكن مجرد حلم قومي يتوقون

إلى تحقيقه مثل غيرهم من العرب، وإنما كانت، إضافة إلى ذلك، وعداً بتحرير وطنهم السليب، أو ليست «الوحدة طريق التحرير»؟

٢ - لأن الشعب الفلسطيني الذي لم تتوافر له أية فرصة لحكم ذاتي أو استقلال شكلي، كما توافر لغيره من الشعوب العربية، وبالتالي فهو لم يفرز أية شريحة اجتماعية أفادت من واقع التجزئة.

لهذين السببين كان تأثير الفلسطينيين كبيراً، فانعكس تمزقاً حاداً وقهراً عميقاً على أبناء فلسطين المنتمين إلى الأحزاب والقوى القومية من بعثيين وقوميين عرب وناصرين، نتيجة عدم استطاعتهم مجاراة رفاقهم من غير الفلسطينيين في ترف الشروحات لتبرير الانفصال أو الاستسلام له.

وكما كانت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ منعطفاً مفصلياً في تصليب العلاقة بين القومية العربية والقضية الفلسطينية، بمعنى تصعيد النضال الوجدوي كطريق لتحرير فلسطين، فإن انفصام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ كان منعطفاً مفصلياً مضاداً وارتداداً نحو التوجهات القطرية المعادية للوحدة.

في إثر ذلك برز على الساحة الفلسطينية، أول مرة، توجهان متضادان: أحدهما تقوقع في قطرية متعصبة، وثانيهما حافظ على بعده القومي، على الرغم من اتفاق الفريقين على ضرورة استعادة الشخصية الوطنية لشعب فلسطين من خلال «كيان سياسي» مستقل.

وما شجع على رجحان كفة هذا التوجه الفلسطيني القطري المستجد على التوجه القومي، ما كان يلقاه اللاجئون الفلسطينيون في بعض البلدان العربية المضيفة من أحكام غير عادلة وجائرة تحول بينهم وبين حقهم المشروع في ممارسة حرية العمل السياسي من أجل تنظيم أنفسهم في أطر تمكنهم من النضال لاسترداد أرضهم وحقوقهم. فقد كانت معسكرات اللاجئين تبدو أحياناً وكأنها معسكرات اعتقال جماعية.

ومن المفارقات أن هذه البلدان نفسها كانت في الوقت عينه تفرض على اللاجئين قيوداً لا تطاق بالنسبة إلى حرية السفر والتنقل والحق في العمل، بحجة الحرص على إبقاء القضية الفلسطينية حية، وللإبقاء على حماسة أبنائها من أجل النضال لتحرير فلسطين والعودة إليها!

وما شجع على رجحان كفة ذلك التوجه أيضاً، تعاظم الثورة الجزائرية وتمكنها من استقطاب التأييد من كل العرب دون الوقوع في أي من محاورهم المتناقضة، ومن تحقيق انتصارات بطولية على الاستعمار الفرنسي، الأمر الذي مثل نموذجاً تطلع إليه الفلسطينيون بتقدير وإعجاب وهم القدرة على تقليده دون تقويم الفوارق الموضوعية بين القضيتين في مختلف المجالات.

أما أصحاب التوجه القومي، وعلى الرغم من تحسسهم لهذا الواقع، فقد رفضوا الوقوع في شرك القوقعة الشوفينية هذه، وارتأوا أن الرد على هذه التوجهات

والسياسات العربية القطرية لا يكون بتبنيها، وإنما برفضها ومحاربتها لمصلحة التوجهات القومية العربية الوجدوية.

واحتدم الصراع حول النظرة إلى طبيعة «الكيان الفلسطيني» المنشود بين فريق يريده كياناً قطرياً مستقلاً عن الحركة القومية العربية ومنفصلاً عنها، ويعمل على إقامة علاقاته بالدول العربية جميعاً دون تمييز بينها، وكانت «فتح» رائدة هذا الفريق؛ وبين فريق آخر كان يريده كياناً للقضية، وجزءاً من الحركة القومية العربية فكراً ومسلكاً، ويعمل من خلال استراتيجية قومية موحدة.

ثم لحق بهذين الاتجاهين اتجاه ثالث تبنى الخط اللينيني الماركسي، فطرح القضية من زاوية الصراع الطبقي، وأراد لهذا الكيان أن يكون على صورة هذا التوجه اليساري.

وامتدت عملية الصراع هذه، بنشاط متصاعد، حتى جاء مؤتمر القمة العربي سنة ١٩٦٤ لينشئ منظمة التحرير الفلسطينية، التي تحولت إلى كيان سياسي تتحاور فيه وتتصارع كل هذه الاتجاهات، إضافة إلى ما كان قائماً من اتجاهات سياسية عربية متناقضة على المستوى الرسمي.

واستمر السجال بين التيارين داخل إطار المنظمة وخارجها حول المفهومين القومي والقطري للنضال من أجل فلسطين، إلى أن جاءت معركة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بهزيمتها نتائجاً طبيعياً ومنطقياً للأوضاع التي كانت سائدة قبل اندلاعها، أي للسياسات القطرية العربية المتناقضة، ولدخول المعركة ثم الخروج منها من مواقع التجزئة والتقسيم وغياب الحد الأدنى من التنسيق.

باختصار، كانت هزيمة عام ١٩٦٧ بمثابة صدمة قاسية للسياسات القطرية ولاستمرار أوضاع التجزئة والتخلف، على الرغم من وجود «القيادة العربية الموحدة» ومن اتفاقات الدفاع المشترك الثنائية والثلاثية والجماعية، التي كانت كلها - كما اتضح - أشكالا دون محتوى حقيقي. كذلك لا يمكن تجاهل ما سببته هذه الهزيمة للسياسة القومية من انتكاس خطير كشف الكثير من أخطائها.

وعلى فداحة هذه الهزيمة بما أسفرت عنه من احتلال لأجزاء من أراض عربية، فضلاً عما تبقى من فلسطين، فإن التفكير القطري والسياسات الشوفينية لم يستفزا هذا الاحتلال ولم يحركها صوب الوحدة، بل إنه بدا واضحاً في بعض الأحيان أن الصراع في الوطن العربي بين القوى القومية التغييرية والقوى المحافظة أهم من الصراع ضد الصهيونية أو في مستواه على الأقل. وبدا أن حرص الكيانات المصطنعة على أنظمتها أكثر من حرصها على مواجهة الخطر التوسعي الصهيوني، وانعكس هذا كله على القضية الفلسطينية وعلى ساحتها النضالية.

وعلى الرغم من مرارة هذه الهزيمة وهولها، فلقد تشبثت الجماهير العربية كلها بإيمانها بالمبادئ القومية، وهبت في مصر وخارجها تعلن رفضها للهزيمة وتمسكها بقيادة المسيرة القومية ممثلة بجمال عبد الناصر. أما جماهير الشعب الفلسطيني فقد سارعت إلى مقاومة العدو ومشاريع التصفية والتسويات

الاستسلامية، فحملت السلاح بعناد وإصرار وأعلنت عن بروز مرحلة جديدة من الكفاح الشعبي المسلح، الأمر الذي فرض إعادة خلط أوراق العلاقة بين القومية العربية والقضية الفلسطينية، وهيمن على المنطقة ما عرف حينئذ بالعمل الفدائي أو مرحلة الثورة الفلسطينية.

ويمكن القول إن قرارات مؤتمر القمة في الخرطوم عقب هذه الهزيمة قد أدت إلى قيام هدنة بين الأنظمة العربية المختلفة، فتوقفت حرب اليمن، وارتفعت شعارات لإرضاء الكل راوحت بين «اللاءات» المعروفة بالنسبة إلى إسرائيل، وبين «إزالة آثار العدوان». ومن الطبيعي أن يعكس هذا الوضع العربي المستجد آثاره على القضية الفلسطينية وعلى ساحاتها النضالية.

ويمكن تسجيل أهم هذه الانعكاسات المباشرة ما بين حزيران / يونيو ١٩٦٧ وأيلول / سبتمبر ١٩٨٢ على الشكل التالي:

١ - نهوض الدعوة إلى الكفاح المسلح والعمل الفدائي الفلسطيني على حساب الدعوة القومية التي كانت تنادي بالنضال من خلال الإطار القومي والاستراتيجية العربية الواحدة. ولقد تجلّى ذلك في تمكن المنظمات الفدائية السرية من السيطرة على منظمة التحرير، قيادة ومؤسسات، بعد إطاحة رئيسها أحمد الشقيري، وتعديل ميثاق المنظمة واستبدال صفة «القومي» بـ «الوطني»، وذلك في سنة ١٩٦٨.

وبعد معركة «الكرامة» في آذار / مارس ١٩٦٨، يمكننا القول إن صفة الفلسطيني «الثائر» طغت على صفته «القومية» التي شاعت في الخمسينات، وعلى صفته «الوطنية» التي بدأت في الستينات، فاختلطت أوراق الساحة الفلسطينية، وبالتالي أوراق علاقات هذه الساحة بالدول العربية وتياراتها السائدين القومي والقطري، الأمر الذي سجل مفارقات مثيرة.

فمن كان بين هذه الدول مصنفاً في الحركة القومية العربية، وبخاصة مصر وسوريا، رأى في هذه الظاهرة بادرة صحية وضرورية ويجب دعمها لملء الفراغ، بانتظار استكمال القوة العربية الرسمية وقدرتها وتعويض ما خسرت في حزيران / يونيو. وفي ضوء ذلك كانت العلاقات بينها وبين الثورة الفلسطينية ايجابية في التوجه الاستراتيجي على الرغم مما كان يعتورها من خلافات تكتيكية.

أما الدول القطرية التوجه، وبخاصة البعيدة جغرافياً من ساحات الصراع المسلح، فكانت تدعم العمل الفلسطيني المسلح تعزيزاً لـ «قطريته» على حساب «قوميته» لكون ذلك أهون الشرين.

أما لبنان والأردن، بوصفهما من دول الطوق، فلقد كانت علاقاتهما بهذه الثورة محكومة بمصلحة أمنهما الوطني قبل أي اعتبار آخر.

ومن مفارقات العلاقات الفلسطينية - العربية في هذه المرحلة، ما وقع من خلاف مع

مصر، ثم ما تبعه من اقتتال في الأردن، وما ترتب عن ذلك كله من انتقال للثورة الفلسطينية وثوارها إلى لبنان، وأخيراً ما تبع ذلك من أحداث خطيرة ومأساوية ودامية على أرض لبنان حتى سنة ١٩٨٢.

أما بالنسبة إلى الخلاف مع مصر، فيعود السبب إلى عجز قيادة الثورة عن التمييز بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، والتصدي الجارح لعبد الناصر لقبوله بمشروع روجرز.

أما بالنسبة إلى الأردن، فالسبب الأهم لمأساة أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ يعود إلى قصور الثورة الفلسطينية في تحديد «ما تريد» من هذه الساحة بالذات، في وقت كان النظام هناك يستعد لاسترداد هيئته وسلطته.

وأذكر حديثاً معي لفاروق القدومي (أبو اللطف) عن لقاء تم بين عبد الناصر وأعضاء قيادة «فتح» في منزله في المعمورة، قبل أسابيع من أحداث أيلول الأسود في الأردن، أي في آب/ اغسطس ١٩٧٠. يقول أبو اللطف إن عبد الناصر دخل عليهم - على غير عادته - متأخراً قرابة الساعة، ثم حياهم وقال:

- كنت أمشي على الشاطئ لأرفع من صدري كل المشاعر المريرة التي سببتها حملتكم عليّ، فأنا حريص على أن لا يصدر عني ما يؤذي مشاعركم.

ثم أضاف:

- أنتم عاوزين إيه من الأردن؟

ويقول أبو اللطف: قلنا له:

- نريد حكومة وطنية برئاسة «فلان».

وابتسم عبد الناصر وقال:

- هل هذه هي مشكلتكم؟ أنا عاوز أقول لكم حاجة، وهي إنه لا يوجد في كل الدول العربية حاجة اسمها «رئيس وزراء». يوجد «رئيس» وبس.

واستمر الحوار، يقول أبو اللطف، أكثر من ساعتين شرح لهم عبد الناصر خلالها حقيقة موقفه من مشروع روجرز على أنه شراء للوقت يمكنه من بناء قواته المسلحة وبخاصة جدار الصواريخ المضادة للطيران. كما أكد لهم أنه من حقهم رفض هذا المشروع بل وجوب رفضه، وإنما من دون تجريح وكشف للحقائق المفترض إبقاؤها سرية. وأخيراً أوصاهم بعدم الانزلاق إلى أي مواجهة مسلحة ضد النظام في الأردن والوقوع في أفخاخ الوعود التي كانوا يسمعون عنها من هذه العاصمة، أو تلك، لدعمهم في حال المواجهة.

ولكن يبدو أن الأوان كان قد فات باكتمال الشروط الملائمة لوقوع تلك المصيبة القومية، وفي مقدمها ارتفاع الشعارات الفلسطينية المغالية في قطريتها ويسارياتها.

٢ - أما المحطة الثانية فكان مسرحها لبنان، الذي وصفته بعد ثلاث عشرة سنة، في المجلس الوطني المنعقد في الجزائر عقب الاجتياح الاسرائيلي، بأنه كان «حديقة بلا سياج» الأمر الذي مكّن الثورة الفلسطينية من اعتماده مرتكزاً مادياً لها في الوقت

الذي أقفلت في وجهها كل الحدود. وكان يحكم العلاقة اللبنانية- الفلسطينية آنئذ ما يعرف باتفاقية القاهرة المبرمة سنة ١٩٦٩، وهي اتفاقية حاولت جهداً أن تضبط في إطار قانوني ما لا يمكن ضبطه - موضوعياً أو سياسياً - من تناقضات. لقد حاولت تلك المعاهدة الجمع بين منطق الدولة ومنطق الثورة، وبين المنطق القومي والمنطق القطري، بين سيادة الدولة ومصادرة أحد أهم قرارات السيادة بالحرب والسلام. كانت اتفاقية خداع مشترك بين طرفين لكل منهما استراتيجيته الخاصة والمناقضة، هذا إذا جاز القول إنه كان ثمة استراتيجيات أصلاً.

وإذا أضيف إلى هذا كله التخلف الموروث والمكتسب من الممارسات (فلسطينية ولبنانية)، والتدخلات العربية والأجنبية وتصدير كل ما ترمي إليه من سياساتها (الفلسطينية) إلى الساحة اللبنانية، وأخيراً ما كان التحالف الاستعماري - الاسرائيلي يقوم به من دور مباشر وغير مباشر في تحويل المجري العام للثورة الفلسطينية من حركة تحرير وطنية ضد اسرائيل إلى اقتتال عربي - عربي، ندرك حينئذ كيف ولماذا انتهت الثورة الفلسطينية إلى ما انتهت إليه، كما ندرك ما أصاب كل الأقطار العربية من انحسار للمد القومي العربي فيها وانتصار الموجة القطرية الشوفينية التي وصلت إلى شطآن الطائفية والقبلية والمذهبية.

لقد كانت اتفاقية القاهرة اتفاقية خداع مشترك بين طرفين لكل منهما استراتيجية خاصة والمناقضة. فهي حاولت أن تضبط في إطار قانوني ما لا يمكن ضبطه من تناقضات

٣ - لا بد هنا من الإشارة إلى رحيل عبد الناصر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ في إثر انفضاض مؤتمر القمة الذي دعا إليه لفض الاشتباك في الأردن، فبعد رحيل هذا القائد، بما كان له من رصيد لدى الجميع، خسر التيار القومي قطباً جاذباً لم يستطع أحد أن يحل مكانه، الأمر الذي أدى إلى غياب «البوصلة» التي كانت تميز الخطوط الحمر وتعرف متى تدق ناقوس الخطر، وترجع الأهم على المهم من مصلحة الأمة، وتوازن بين القومي والقطري.

٤ - تبقى حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ من أهم هذه المحطات، ويمكن عدها من المنعطفات المفصلية في العلاقات بين النضال الفلسطيني وما يمكن تسميته السياسة القومية العربية، كما تجسدت في التحالف المصري - السوري من جهة، وبين هذا النضال وبقية الأنظمة العربية من جهة ثانية. مع الفارق الكبير بين نتائج حرب عام ١٩٦٧ ونتائج حرب عام ١٩٧٣ التي أعادت للمقاتل العربي ثقته بنفسه وبقدرته على تحقيق إنجازات مشرفة إذا ما توافرت له الشروط الموضوعية، إلا أنه في الحصيلة النهائية انتهت هذه الحرب كما انتهت التي من قبلها بقرار دولي يحمل الرقم ٢٣٨، يقضي بإيقافها ويدعو إلى تنفيذ القرار الدولي الذي سبقه سنة ١٩٦٧، والمعروف برقمه ٢٤٢.

ولم يكن باستطاعة الثورة الفلسطينية، موضوعياً، أن تقف مع هذا القرار الوقفة نفسها لعام ١٩٦٧، وذلك لتغير الظروف فلسطينياً وعربياً ودولياً، ولما بدا يلوح في الأفق من تحديات جديدة وفي مقدمها الحديث عن تسوية سياسية وحل سلمي في إطار ما عرف حينئذ بـ «مؤتمر جنيف».

هذا إضافة إلى قناعة فرضتها حرب تشرين الأول / أكتوبر تلخص في أن الصراع العربي - الاسرائيلي، وفق المواصفات التي اتسم بها منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٣ وصل إلى جدار مسدود لا يمكن تجاوزه إلا بتوافر مواصفات جديدة، من أهمها قدرة أي من الطرفين على متابعة هذا الصراع بمعزل عن عون أي من المعسكرين، وربما بتحدي الاستراتيجية الكونية لأي منهما أو لكليهما.

ونتيجة هذه القناعة، أي وصول الصراع الإقليمي إلى نقطة التقاطع مع الصراع الدولي، فإنه يصعب على الجميع تصور أي تجاوز لهذا الاتفاق الأميري - السوفياتي حول مصير المنطقة حتى ولو عاد القتال مراراً وتكراراً.

وطرحت هذه القناعة السؤال: ما العمل؟ وكان لا بد لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أعلنت أنها «غير معنية» بقراري مجلس الأمن رقم ٢٣٨ ورقم ٢٤٢ أن تعيد النظر بموقفها، لأنها في واقع الأمر معنية وإن لم تكن ملزمة بهما.

٥ - بدأت من هنا نقطة البداية في تحول حركة النضال الفلسطيني نحو القبول بالخيار السياسي، أي مبدأ التفاوض السياسي من أجل تحقيق أهدافها الوطنية، حيث

تم الاتفاق على التوجه إلى «الأمم المتحدة»، واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال الجلسة الخاصة بقضية فلسطين، وذلك في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤، أي بعد عشر سنوات على قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

ومنذ هذا التحول يمكن القول إن قاطرة منظمة التحرير الفلسطينية بدأت تتجه أكثر نحو الأنظمة العربية حتى اتهمها البعض بالتحول من «منظمة» إلى «نظام»، الأمر الذي انعكس سلباً على بعض علاقاتها العربية غير الرسمية وبخاصة مع التنظيمات والقوى الراديكالية والقومية.

لكن، على الرغم من خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الدائرة الرومانسية إلى الدائرة الواقعية، كما قيل يومئذ، وعلى الرغم من اعتمادها الخيار السياسي وقبولها الانتماء إلى المنظمة الدولية، فإن هذا الخروج وهذا التحول لم يثنيا التحالف الأميري - الاسرائيلي عن متابعة خطته لضرب المنظمة، وتجريدها من كل ما حققته من مكاسب والعودة بالشعب الفلسطيني إلى ما كان عليه قبل قيام ثورته. وكانت السنوات السبع التي تلت سنة ١٩٧٥ سنوات الهجمة الأميركية - الاسرائيلية المضادة، مستفيدة مما أفرزته الساحة اللبنانية من اضطرابات واقتتال.

٦ - أما الضربة القاصمة التي تلقتها منظمة التحرير ومجمل حركة النضال الوطني الفلسطيني فقد كانت في خروج مصر عن الاستراتيجية العربية التقليدية ضد اسرائيل، وانفرادها بإقامة صلح منفرد في كامب دايفيد عام ١٩٧٨. فإضافة إلى ما لمصر من ثقل سياسي وعسكري في عملية الصراع، وإلى مكانتها القومية والدولية، فقد أدى خروجها إلى انفراط الحد الأدنى من الروابط القومية بين الدول

بعدما كانت فلسطين - القضية محور الثورة العربية وطموحاتها في الوحدة والحرية والتقدم، استبدلت بمحمية اسرائيلية أخذت تدلي بدلوها في التوجه القطري التفتيتي، ليكتمل المخطط بشطب الهوية العربية كلياً

العربية التي كانت قائمة بينها ولو على مستوى شكلي. ومن المؤسف أن جميع المحاولات التي بذلت لتعويض خسارة مصر بإقامة جبهة بديلة متحدة باءت كلها بالفشل.

٧ - ثم كانت ذروة الانهيار عام ١٩٨٢ حين غزت إسرائيل لبنان وحاصرت بيروت تسعين يوماً دون أن يكون في قدرة أية دولة عربية التحرك لنصرة لبنان أو لإنقاذ الفلسطينيين.

كان ذلك الغزو الاسرائيلي للبنان حدثاً استراتيجياً مروعاً ومدخلاً لمرحلة مفصلية جديدة؛ على الرغم من محاولات المكابرة، عربياً وفلسطينياً، للتهوين من شأنه، تغطية لعجز في الادراك من جهة، وامعاناً في الاستمرار بالنهج القطري الضيق، وبالإبتعاد من النهج القومي الكفيل وحده بالرد على هذا الحدث، من جهة ثانية.

ومن يتابع مسلسل الأحداث التي تلت ذلك الغزو، وبخاصة في الساحة اللبنانية خلال الثمانينات حتى اندلاع الانتفاضة الشعبية العفوية في فلسطين المحتلة سنة ١٩٨٧، يلحظ بيسر مدى التخبط والارتباك اللذين وصلت إليهما الأوضاع، الأمر الذي أدى إلى حروب واقتتالات عربية-عربية تركت آثارها في مختلف الأقطار العربية وفي القضية الفلسطينية في آن معاً.

ولا حاجة إلى تكرار الحديث عن هذا المسلسل من الأحداث، فمعظمه لا يزال في الذاكرة والشواهد عليه لا تزال ماثلة على الأرض، غير أنه لا بد من تسجيل أهم النقاط السياسية، من دون تحليل أو تفصيل:

أ - افتقاد النضال الفلسطيني مرتكزاً مادياً بعد رحيل منظمة التحرير وقواتها ومؤسساتها إلى تونس، وبدء عهد من «الاغتراب» القيادي عن مركز الحدث والجماهير المعنية مباشرة به.

ب - انعدام الثقة، وبالتالي امكانات التنسيق الجاد، بين قيادة منظمة التحرير وسوريا، القطر العربي الوحيد المتبقي بين دول الطوق ورافع الشعار القومي بعد خروج مصر من دائرة الصراع. وفي سنة ١٩٨٤ رفعت القيادة الفلسطينية شعار «القرار الوطني الفلسطيني المستقل»، الذي مهد في ما بعد للاتفاقات المنفردة مع إسرائيل تحت الشعار القطري نفسه.

ج - تجاوز صفقة الخلاف مع مصر وعودتها إلى الحظيرة العربية من بوابة المصالحة التي أقدم عليها رئيس منظمة التحرير متحدياً - آنئذ - كل مؤسسات منظمة التحرير وقيادات الفصائل بما فيها فصيل «فتح» نفسه، الأمر الذي أدى إلى انقسامات خطيرة في الساحة الفلسطينية سرعان ما تفاقمت بعد إقدام رئيس منظمة التحرير مرة ثانية، ومنفرداً، على توقيع اتفاقية خاصة مع الأردن، واستمرت حتى سنة ١٩٨٧، بعدما تراجع عرفات عن تلك الاتفاقية!

د - ونتيجة هذا كله، تأثرت سياسات العواصم العربية الأخرى وتحالفاتها في ما بينها من جهة، وفي ما بينها وبين قيادة منظمة التحرير من جهة ثانية، ومن أهمها التحالف العراقي - الفلسطيني، والتحالف السوري - اللبناني، وما بين التحالفين من

قوس قزح عربي تتماوج ألوانه وفق مصلحة كل عاصمة على حدة.

٨ - أخيراً، اندلعت تلك الانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة، الأمر الذي عكس ظلالاً من الأمل لإعادة ترتيب أوضاع البيتين العربي والفلسطيني. فتوقفت حرب المخيمات في لبنان، وأعيد فتح طريق دمشق أمام منظمة التحرير التي استعادت بعض وحدتها، وردت الروح جزئياً إلى قنوات التنسيق بينها وبين مختلف العواصم العربية.

وليس من المغالاة لو قلنا إن هذه الانتفاضة الشعبية في فلسطين وخلال سنتين، أعادت لقضية فلسطين وهجها وزخمها، وبصورة أفضل من كل ما قدمته سنوات النضال السابقة، كما ردت للجو العربي العام روح التفاؤل بإمكان تحقيق إنجازات وطنية وقومية في ظل موازين القوى الدولية السائدة عن طريق الخيار السياسي، اعتماداً على الشرعية الدولية كما نصت عليها موانيق وقرارات الأمم المتحدة. وجاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٨ بالإعلان عن قيام «دولة فلسطين»، وبالموافقة الصريحة على القبول بالقرار ٢٤٢ تجاوباً مع هذه الأجواء التفاؤلية، ليلقى صدى ايجابياً كبيراً على المستويين العربي والدولي.

ولم يكن بعيداً من منطق التوقعات أن تقلع هذه السفينة الفلسطينية- العربية في خضم بحر الصراع القادم لتصل إلى شواطئ حل ما مقبول وإن لم يكن الحل المثالي العادل. غير أن الرياح الدولية جرت على عكس ما اشتهت تلك السفينة، إذ لم تقترب الثمانينات من نهايتها حتى بدأ الانهيار الأعظم في تاريخنا المعاصر من سقوط الاتحاد السوفياتي ومجموعته الاشتراكية، الكابح الأوحده للتحالف الأميركي - الاسرائيلي.

وما زاد الطين بلة، كما يقال، اندلاع حرب الخليج، في أول سابقة لحرب يشترك فيها بعض العرب في حرب رسمية ضد البعض الآخر، وكان من أهم نتائجها انهيار آخر ما تبقى من أواصر التضامن، وتصاعد الشوفينية القطرية العربية إلى حدود فاقت حدود التصور.

وبدأ العد العكسي للنزول صوب الهاوية، التي لا يبدو لها من قعر حتى الآن، فلسطينياً وعربياً، وصولاً إلى اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وما تبع ذلك من اتفاقات، وما سيتبعها، في إطار ما يسمى النظام الشرق أوسطي في النظام العالمي الجديد.

فأين القضية الفلسطينية، وأين القضية القومية، في وضعنا الراهن في أوائل سنة ١٩٩٥، أي بعد مرور مئة عام على اليقظة العربية، ومرور أكثر من ثمانين عاماً على القضية الفلسطينية؟

نعود مرة أخرى لقراءة ما كتبناه في هذا البحث، فنجد أن التحالف الاستعماري - الصهيوني ما زال قائماً، وأن ما خطط له قد نفذ بمعظمه، وما تبقى منه إنما هو قيد التنفيذ. لقد تكرر الكيان الصهيوني، كما تكرست التجزئة العربية، بل ازدادت عمقاً.

بل أكثر من ذلك، فبعدما كانت فلسطين - القضية محور الثورة القومية العربية وطموحاتها في الوحدة والحرية والتقدم، استبدلت بمحمية اسرائيلية أخذت تدلي

بدلوها في التوجه القطري التفتيتي، ليكتمل المخطط بشطب الهوية العربية نهائياً، وتحويل الوطن العربي إلى كيانات مفتتة بلا هوية في إطار ما يسمى الشرق الأوسط، الذي لا يعرف أحد بالضبط أين تبدأ حدوده وأين تنتهي بين خطوط العرض والطول التي تقسم الكرة الأرضية.

ويبقى السؤال: هل انتهى الصراع بين الحركة القومية العربية وطموحاتها في الوحدة والتقدم وتحرير فلسطين وبين التحالف الاستعماري - الصهيوني؟

بالطبع لا، ولكنه دخل مرحلة جديدة من مراحله، قد تغير في شعاراته وأولوياته وفي ساحاته، وهذا ما يستحق بعض الوقت حتى تكتمل ملامحه ومواصفاته، غير أن ما يمكن تسجيله منذ الآن هو بروز الحركة الإسلامية في الساحتين السياسيتين الفلسطينية والعربية، بصورة تؤكد استمرارية هذا الصراع بدور ملحوظ لهذه الحركة، كما أنه سيترك من غير شك آثاره في العلاقة الفلسطينية العربية ببعد ثالث، هو البعد الإسلامي ◇

الحركة القومية العربية وتحدي التحولات العالمية

أي مستقبل للحركة القومية العربية في إطار التحولات العاصفة التي فجرت نسق العلاقات الدولية وأعدت ترتيب التوازنات بين الأمم والكيانات السياسية على النحو المختلف الذي نعاين وقائعه اليوم؟

لقد كان النظام الوطني
الناصرى نظاماً شمولياً لم
ينجح في أن يفتح الحقل
السياسي على التعدد
والتداول بحيث تكون
الديمقراطية قاعد اشتغاله

سؤال يستحق التفكير حقاً بعد كل الذي جرى من تغيير في السنوات الأربع الأخيرة على الصعيد الكوني. لكنه يستحق ذلك لسبب أهم، هو عجز المنطقة العربية عن امتصاص نتائج هذا التغيير، وتحصيل آثارها السلبية - في الحد الأدنى - إن لم تكن تقوى على التكيف الإيجابي معها. إذ لم تكُ «المنظومة الاشتراكية» تبدأ في التداعي على مرأى ومسمع من رجال الكرملين، حتى كنا نتلقى حرباً كونية عظمى على أرضنا من أجل النفط ومن أجل نزع سلاحنا. ولم يكن الاتحاد السوفياتي قد بدأ يعلق انفراطه الكياني، حتى كان علينا أن نذهب إلى مدريد من أجل إسرائيل. وتحت هذين العنوانين الكبيرين، أعني حرب الخليج والتسوية، تدفقت تفاصيل من وقائع الانهيار الكبير: حروب أهلية هنا، واخفاق تنموي هناك، وتدمير ذاتي للمؤسسات الإقليمية هنالك. وشيئاً فشيئاً، كان غبار الانفجار العظيم ينقشع، ليخرج «نظام الشرق الأوسط» إلى الوجود، وفي ركابه جنازة صامته لبقايا صور من نظام عربي قضى قبل أن يكون قد وجد!

هذا كثير! وفي هذه العدة القليلة من السنوات، على منطقة نجحت في سابقات الأيام في أن تقاوم الأعاصير، وتجترح الحد الأدنى من التوازن الذاتي أمام ما انهمر عليها من وقائع الإرباك. وإذا كانت المنطقة العربية هي المعنية بهذا الحكم، فالأولى - ابتداءً - أن يشار إلى أن الأداة السياسية الوظيفية لحراسة مصير هذه المنطقة، ونعني

بها الحركة القومية العربية، لها من مسؤوليات ما جرى القدر الكافي من النصيب كي يرتب عليها التزام محاسبة الذات، وتقويم الحصيلة، ومراجعة أسباب هذه الهزيمة الحضارية المروعة. فهي من اقترحت على العرب منذ سبعين عاماً مشروع الوحدة والتحرر، وتعاقب بعض منها على حكم بعض الأقطار، وظلت - بعد أن جرى الانتقال الدرامي «من حقبة الثورة إلى حقبة الثروة» بلغة محمد حسنين هيكل - المرشح الأوفر حظاً لصيانة ثوابت الأمة من الإهدار. ثم، ما عساها تستطيعه الآن بعدما أنهار بنيانها التقليدي في امتداد حالة الانهيار التي سادت في الوطن العربي!

١ - زمن المفارقات

لعل أكثر ما يشد انتباه المتابع لما يجري على صعيد تطور حقلي الاجتماع والسياسة في البلاد العربية راهناً، أن اتجاه ذلك التطور فيها يسبح على عكس اتجاه تيار حقائق العالم المعاصر، وخصوصاً بعدما بدأت تلك الحقائق تتخذ سمة الاستقرار والترسخ في امتداد الأحكام التي قضى بها قيام نسق «جديد» للعلاقات الدولية.

فالقارئ في لوحة هذه الحقائق الجديدة لا شك منته إلى تبين آليتين سياسيتين مركزيتين تصنعان أهم معطيات الحياة السياسية الدولية المعاصرة، إنهما: تعاظم حركة النضال الاجتماعي من أجل إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والعودة المتزايدة إلى المسألة القومية وإلى مبدأ حق تقرير المصير الوطني للشعوب والأمم. وهو - في امتداد ذلك -

الناصرية لم تكن ظاهرة حزبية وإنما أتت تمثل تياراً اجتماعياً وتاريخياً فاضت عن أي لون من ألوان الانتظام الحزبي

لا شك منته إلى أن الوطن العربي يكاد ينفرد - من دون سائر بقاع العالم - بكونه أبعد المناطق من الاندراج في منطق هذا الانعطاف، وأكثر بقاع السكون انغلاقاً على حقائقه التقليدية، وبالتالي، على رتابة التطور المستقل عن آلية التدفق العالمية لمعطيات التغيير!

كان العالم برُمته، في السنوات الخمس الأخيرة، مسرحاً للتغيير: انهيار معسكر دولي، واختلت التوازنات الكونية وأمحت دول من على الخريطة ونشأت أخرى، وتصدرت أمم مناسبة التحول لانتزاع حقوقها... بينما العرب لأهونَ عما يجري! نعم، قد تكون «الإشتراكية» في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ضحية ما جرى، وهي فعلاً، كذلك، ولكن لا شك في أن القومية في روسيا وجمهوريات البلطيق ومناطق القوقاز والمناطق السلافية وسواها كسبت المعركة ضد نظام كلياني (Totalitaire) لم يقدم إليها سوى مشروع سياسي لهضم حقوقها وهوياتها باسم «الإشتراكية». وقد يكون المشروع التنموي المركزي في هذه الجغرافيا الفسيحة ضحية انتعاش غير مشروع لأوهام «النظام الحر» واقتصاد السوق، ولكن - من غير شك - ساهم سقوط أنظمة الحزب الواحد في سعة المجال السياسي المصادَر وفي تحرير الحياة السياسية من رقابة الدولة. وعلى النحو نفسه يسوغ الحديث عن تجارب حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث: لم تكن الحصيلة هزيلة كما قد يُظن، إذ تمتعت أفغانستان باستقلال لم تعرف كيف تديره! وظفرت ناميبيا بنهاية مقبولة للدراما الوطنية؛ وحصلت أنغولا على حقها في وحدة وطنية لا تكون فيها «يونيتا» السيد «سافيمبي»

رسولاً ديمقراطياً أحقّ بإقرار الرأي في مستقبل البلد من نظام «دوسانتوس»؛ وفوق هذا وذاك، كُرِّت سبحة المطالب الديمقراطية على الصعيد الكوني، فصارت مؤسسات «الكونغرس» الأميركي، والبرلمان الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، و «البنك الدولي»، وسواها من المؤسسات السياسية والمالية، ترسم سياساتها تجاه دول الجنوب على مقتضى معيار وحيد تعير به أهلية تلك الدول للتمتع بمستحققات رضاها: احترام حقوق الإنسان، وتحسين شروط التطور الديمقراطي لبنائها السياسية وللأوضاع الداخلية فيها.

وحده الوطن العربي شدُّ عن القاعدة واستأنف مسيرة التداعي على النحو الذي سار فيه قبلاً! ففي حين شهد العالم انتعاشاً غير مسبوق للمسألة القومية، شهدت القضية القومية العربية أشد حالات المعاناة فداحة، وتعرضت المطالب الوطنية لأكبر عمليات التصفية والتبديد على نحو ما يتعرض له اليوم حق تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني. وقد بلغ تدهور المسألة القومية في العالم العربي حدَّ إعادة النظر في الرابطة العربية التي تشد الكيانات العربية بعضها إلى البعض، وذلك بمناسبة عملية بناء «نظام الشرق الأوسط» التي أخذت جرعة اقتصادية وسياسية فعالة في «مؤتمر التنمية» في الدار البيضاء، وهي العملية التي تطلعت - فضلاً عن إدخال «إسرائيل» في النسيج الاقتصادي والسياسي والثقافي للمنطقة - إلى تفكيك الوطن العربي وإعادة تركيبه بعدما يكون جامع العروبة قد سُحِب من بنية العلاقة الداخلية التي يتقوم عليها. وقد تلازم هذا الانكفاء الإستراتيجي الموضوعي للمسألة القومية في بلادنا مع تنامي حالة التفكك والتراجع في القوة الاجتماعية والسياسية الحاملة للمشروع القومي، نعني حركة التحرر الوطني العربية، التي دخلت طور أزمة بنيوية تعصى على مجرد تصويب سياسي تستعيد به حالة التوازن.

الأمر نفسه يصدق على المسألة الديمقراطية، إذ بعد مسلسل متصل من الانفجارات الشعبية في السودان (١٩٨٥)، والجزائر (انتفاضة تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨)، ومعان في الأردن (نيسان / أبريل ١٩٨٩)، والمغرب (كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠)، ومن محاولات التصحيح الديمقراطي في تونس (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧)، ولبنان (آب / أغسطس ١٩٩٢)، والجزائر (حزيران / يونيو ١٩٩٠)، والمغرب (أيلول / سبتمبر ١٩٩٢)... وبعد الآمال العريضة، التي واكبت هذه «الصحوة» في المجتمع والدولة، في أن تشهد الحياة السياسية العربية منحى من الانفتاح على الخيار الديمقراطي ومن الانتساب إلى عقيدة العصر... (بعد ذلك كله) تناسلت وقائع الانقضاخ على مطلب التنمية السياسية الديمقراطية: جاء الانقلاب العسكري في السودان يطيح النظام المدني الذي اختارته جماهير انتفاضة الخرطوم عبر الاقتراع الحرّ النزيه؛ وأكلت سلطة «٧ نوفمبر» في تونس مكتسبات الحقبة البورقيلية من دون أن تقترح على البلاد غير الحرب الأمنية على «الأصولية» النهضوية ومصادرة الحقل السياسي لمصلحة الحزب الحاكم و«دولته»؛ وانقض عسكر الجزائر على نتائج صناديق الاقتراع التشريعي في كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ ليسرقوا إرادة الشعب؛ وتعرضت انتخابات المغرب لحادثة تزوير أدخلت التجربة الديمقراطية غرفة الإنعاش؛ وقاطع

نصف «المجتمع السياسي» اللبناني انتخابات برلمان يعاني نقصاً في التمثيل؛ واستأنف مجلس الشعب المصري ثرثرته فوق النيل؛ وخسر البرلمان الأردني تجربته أمام الملكية و «مجلس الأعيان»؛ وتمخضت «حادثة» السعودية وبعض الخليج عن كائنات «ديمقراطية» شوهاء سُمِّيت «مجالس شورى»... إلخ! وفي امتداد ذلك كله، ظلت المجتمعات العربية ساحة مستباحة لتسلط العسكر وزعماء القبائل والعشائر والأحزاب الأوليغارشية، لتتعاظم معها محنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلاد «الراعي» و «الرعية»!

كنا، في تفاصيل هذه السيرة الذاتية الفاشلة للانتماء إلى العصر، على هامش حقائق التاريخ. بل إن «أولي الأمر» منا، نعني: سلطة الحاكم بأمره في البلاد العربية وصحابته وآل بيته! اجتهدوا في «حماية» موقعنا من أحكام قضى بها تاريخ البشرية. فلم «نطلع» مما جرى على صفحة الأرض بغير موقع فريد: المفارقة!

من السهل جداً أن نلتمس تفسيراً سريعاً جاهزاً لما جرى، فنردُّ الأمر - في جملة - إلى «النظام العالمي الجديد» الذي قضى بأن يقصينا من دائرة التاريخ، وبأن نستثنى - من دون سائر الخليفة - من التمتع بثمرات التغيير الذي سرى في أوصال البشرية وأسبغ على بعضها - من أشباهنا ونظرائنا - «ما تيسر» من حقوق ومكاسب. وفي ظني أن مثل هذا التفسير يجافي حقائق الأمور، بل ويتعامى عنها بقصد. فالعلة ليست في «الخارج» - على هَوَلٍ وفظاعة ما أصابنا منه - بل هي في «الداخل» على وجه الدقة والتحديد. و «الداخل» هذا هو مجتمعاتنا، ودولنا، ونخبنا، وسياساتنا، وأحزابنا، وكل المؤسسات التي بها نشغل. إنها موطن العطب الذي يحتاج إلى فحص وتشخيص، و... إلى إعادة بناء.

دَعُونَا نعرض على الفحص والتشخيص إحدى أهم هذه المؤسسات المعنية بالدفاع عن المصير العربي وتقديم أجوبة سياسية وتاريخية عن أسئلته التي يطرح؛ عنينا بها: الحركة القومية العربية: أين يكمن موطن العطب فيها؛ وما عساها تكون الأسباب التي أنجبت إخفاقها بعدما مكنَّت من الهيمنة الثقافية، ومكنَّت من إدارة السلطة في البلاد العربية في مواقع معلومة لفترة غير قليلة في الزمان.

٢ - في أصول الكبوة وهوامشها

عسيرٌ هو الجهد الذي يمكن أن يُبذل لحصر وتعداد الأسباب التي أطاحت مركزية الحركة القومية العربية في النظام السياسي والاجتماعي والثقافي، وأدخلتها في مرحلة أزمة لم تخرج منها بعد. ولكن من الممكن للباحث في الموضوع أن يتعرف، بقليل من الجهد، إلى المدخل الرئيس إلى التفكير في أهمها؛ أنه - من دون جدال - نهاية التجربة الناصرية التي كثفت لفترة طويلة نسبياً مجمل العناصر والأبعاد التي تبلور على قاعدتها المشروع القومي العربي الحديث.

نعم، ليس من شك في أن ملامح هذا المشروع تبلورت - نظرياً - قبل قيام الناصرية، ثم في امتدادها، من خلال كتابات ساطع الحصري وميشال عفلق ومحمد

عزة دروزة وقسطنطين زريق وزكي الأرسوزي وآخرين. وليس من شك في أن الفكرة القومية العربية وجدت طريقها إلى التجسيد المادي في حركات سياسية كـ«البعث» و«حركة القوميين العرب»، مثلما وجدت ترجمة دولية لها في سلطة «حزب البعث» في سوريا والعراق، وفي السلطة الشعبوية في ليبيا، أو - بدرجة أقل - في الجزائر البومدينية وفي يمن السلال ويمين «الجبهة القومية الموحدة». غير أن الناصرية استطاعت - أكثر من سواها - أن تذهب بالفكرة القومية إلى أبعد حد ممكن، مستثمرة موقع مصر الاستراتيجي في قلب العصب المركزي للمنطقة العربية، ومستثمرة رصيدها الثقافي وقدرتها الإعلامية لإدارة أضخم عملية تعميم للفكرة القومية على مجمل الجغرافيا العربية.

لقد كانت مصر الناصرية هي مركز الحركة القومية من دون منازع، وما عداها - ممن شاركها الاختيار الأيديولوجي عينه - كان في «الأطراف». ولعل حقيقة هذه المركزية كانت في أساس نجاح المركز المصري في جذب «حزب البعث» في سوريا إلى وحدة قضت مبكراً، ثم في جذب حركة القوميين العرب نهاية النصف الأول من الستينيات قبل انفراطها بتأثير الاختراق الماركسي. وحين تداعى هذا المركز بحرب عام ١٩٦٧، الفادحة وبغياب عبدالناصر، جربت سلط «قومية» أخرى أن تؤدي دور

المركز - آخرها سلطة «الجمهورية» («العظمى»!!!) - من دون جدوى. بل إننا شهدنا منحنى آخر على قدر بالغ من الدلالة على حجم الخسارة التي منيت بها الحركة القومية العربية بعد الناصرية، ذلك أن فقدان المركز الجاذب لم ينشأ عنه فراغ سياسي فحسب، بل قاد إلى تنازع الأطراف على نحو تحقق فيه أعلى معدل في التضخم القطري لدى نخب احتسبت نفسها طويلاً في عداد الحركة القومية! وسوف نرى ما هو الثمن الباهظ الذي كان على هذه الحركة القومية أن تدفعه بسبب حرب الأطراف تلك.

إن قدرة الحركة القومية
العربية على مواجهة حقائق
التغير الدولي الجارية بما يحفظ
لها الاستمرار والتوازن تساوي
قدرتها على إعادة بناء نفسها
وإعادة تجديد مشروعها
على قوام جديد

حيث نعدُ انفراط عقد التجربة الناصرية تاريخاً رسمياً لبداية انحدار الحركة القومية، ومدخلاً رئيساً لقراءة جوانب وأوجه وعوامل الأزمة المختلفة في هذه الحركة، فليس بالمعنى الذي تُفیده القراءة الكرونولوجية - التعاقبية التي تتصور وقائع الأزمة المتواترة في الزمان وقد تناسلت من أصل تاريخي هو الثامن والعشرين من أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ أو ما نأظره من تواريخ دالة على هذا المعنى؛ بل القصد من القول ذاك الإشارة إلى أن العامل التاريخي الأهم للمشروع القومي تلقى ضربة استراتيجية أعادت المشروع إياه إلى نقطة الصفر! وإلا ما الذي منعه من أن يستأنف نفسه في الأطراف؟ أما العوامل التي ظلت تمثل عوائق بنيوية في تجربة الحركة القومية العربية، فتقع في مكان آخر غير انكسار مصر أو غياب عبد الناصر. وسنحاول أن نتناول هذه العوامل بالايجاز والتكثيف الممكنين.

مع أن الناصرية أتت تمثل - في التجربة السياسية العربية المعاصرة - الإخراج المادي للمشروع القومي العربي من حيّز التصور النظري إلى رحاب الحقيقة السياسية

التاريخية، فإن هذه «القبالة التاريخية»، التي أدخلت ذلك المشروع في عداد الإمكان، أدت - من حيث لم تحتسب - دوراً في تقييد قدرته على التحرك أو في تحقيق امتداد أكبر في المكان وأطول في الزمان: ذلك أن الناصرية حملت - منذ تكوينها وخصوصاً مع حرب السويس - هوية مزدوجة تداخلت صفاتها أحياناً، وأثرت الواحدة منها في الأخرى: لقد كانت أيديولوجياً عروبية توحيدية ومشروعاً قومياً متكاملًا، لكنها كانت - في الآن نفسه - نظاماً سياسياً مصرياً. و - للدقة - نستطيع أن نؤلف بين عنصري هذه الثنائية في قراءة ترى في كينونتها نظاماً سياسياً مصرياً الاختبار التاريخي التجريبي لمشروعها القومي. عند هذه النقطة، بالذات، أعني عند الأخذ بالمنهج في فرضية احتمال - أو جواز - قراءة المشروع القومي في الناصرية من النص المادي المتحقق، أي المشروع الوطني المصري فيها، يصبح جائزاً أن نستنتج الاستنتاج التالي: لقد أكل رصيد المشروع الوطني المصري من صورة المشروع القومي العربي عند الناصرية! لنوضح ذلك قليلاً:

إذا تركنا جانباً موقف عبدالناصر - الفكري والميداني - من الصهيونية ومن الأحلاف الاستعمارية ومن التجزئة، ودفاعه التاريخي المستميت عن عقيدة التحرير والاستقلال الوطني والوحدة العربية (وهو في هذا يقيم فائض الأدلة على التزامه الخيار القومي التحرري العربي)؛ وإذا تركنا جانباً سياساته الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزي والتأميم وإصلاح البنية العقارية، بإعادة توزيع الملكية، وحماية حقوق المنتجين، وبنى تحتية اقتصادية قوية على قاعدة أولوية القطاع المنتج حيث سياسة التصنيع الثقيل والإصلاح الزراعي (وهو في هذا معبر عن أفضل تمثل عربي لخيار التنمية المستقلة و «التخطيط الاشتراكي»)...، فإن نقطة ضعف المشروع الوطني المصري هي النظام السياسي نفسه. لم تكن الناصرية كثيراً - بل... قليلاً - ببناء نظام سياسي حديث حقاً! والحدائق التي نعني - هنا - ليست حدائق الأجهزة، بل حدائق الثقافة السياسية التي تديرها. لقد كان النظام الوطني الناصري نظاماً شمولياً (أو كليانياً) لم ينجح في أن يفتح الحقل السياسي على التعدد والتداول بحيث تكون الديمقراطية قاعدة اشتغاله. بالقدر نفسه، ظل يعيش على كاريزما عبدالناصر وقدراته الشعبوية على مخاطبة الوجدان العام، فلم ينجح في إنتاج دولة المؤسسات بحيث تصير العقلانية المؤسسية بديلاً من الشخصنة السياسية. ربما كانت للرجل - ونظامه - أسبابه التي منعت من ذلك، وجعلته يعتقد في لا جدوى فتح الحياة السياسية على تعددية لا يقوى عليها جسم يحتاج إلى الوحدة والتراص. ولكن، ليس من شك في أن ذلك كان في أساس كبوة المشروع الوطني المصري نفسه بعد غياب رمزه، إذ صار على ذلك المشروع أن ينتهي بنهاية الزعيم ما دامت حقبة الزعيم أخفقت في إنتاج المؤسسة التي تحمي رصيد الثورة وتستأنف المشروع.

والمشكلة هي في أن صورة المشروع القومي العربي في أذهان الناس تضررت من

تجربة بناء وتحقيق النموذج الناصري المصري. هكذا جرى رجم ذلك المشروع بتهمة التوتاليتارية ومعاداة الديمقراطية، أو ركوب سبيل النزعة الخطابية الشعبوية؛ وقد وُجد هناك من كان مستعداً ليتسقط أخطاء عبدالناصر - مثلاً - في إدارته الصراع ضد الشيوعيين أو ضد «الإخوان المسلمين» لترتيب اتهام تاريخي افتتاتي على الحركة القومية العربية باختيارها نظام التسلط السياسي؛ كما وُجد من كان مستعداً لتعميم بعض حالات الشعبوية في الناصرية لاتهام الحركة القومية العربية بنزعة النزعة العقلانية والمؤسسية. والأنكى من ذلك أن هذه الاتهامات وجدت لها أرضاً خصيبة في تجارب سياسية «قومية» أخرى فاقت مصر الناصرية اجتهداً في إقفال الحقل السياسي على حق المشاركة أو في الذهاب بالشعبوية إلى حدّها الأقصى «الجماهيري».

إذا كان النموذج السياسي الشمولي لنظام الدولة - على نحو ما عرفته مصر «جزئياً» وما عرّفه بعض بلاد المشرق والمغرب كلياً - قد ألحق ضرراً بصورة المشروع القومي العربي، من حيث إن تجارب الحكم في تلك البلدان أضحت الميدان المادي التجريبي لاختبار المشروع القومي وعتار نوعيته، فإن أسلوب امتلاك سلطة الدولة لدى القوى التي انتسبت إلى التيار القومي العربي، ثم نمط النخب التي تسلّمت تلك السلطة وأدارتها لفترة، كانا لهما تأثير أفدح من حيث السلبية في النّيل من صورة ذلك المشروع القومي، إذ إنه لسبب لم يجرّ التفكير فيه بجدّ حتى الآن (!)، لم تنجح «النخب القومية» العربية في أن تصل إلى السلطة إلا بوساطة الانقلاب العسكري (وهو ما يُستغرب له أشدّ الاستغراب نظراً إلى أن الحركة القومية نجحت - في ما مضى - في إنجاب أكثر الأحزاب شعبية في الوطن العربي!)، في الوقت نفسه الذي لم تستطع فيه إلا في مصر الناصرية جزئياً - أن تتحرر من طابعها العسكري في السلطة. ومع أن بعض قادة الأحزاب القومية - التي تسلّم جناحها العسكري السلطة - كان من أول ضحايا دولة الضباط، فإن ذلك لم يكن كافياً ليحمي صورة الحركة القومية من التهمة التي ألحقها بها الخيار العسكري في انجاز «الثورة».

وليس من شك في أن التلازم - الاضطراري والمفروض - بين الحركة القومية والنظام العسكري، لم يفعل سوى أنه قدّم صورة غير صحيحة عن نفسها القصير، ونزعتها الإرهابية، وضعف رسالتها السياسية أمام الشعب، وفقدانها الجهاز السياسي التنظيمي القوي... في وقت تشهد فيه أدبياتها السياسية، ونصوص مفكرتها وقادتها، بل وتجربتها السياسية الميدانية، بأنها أوّلّت عملية تنظيم المجتمع أهمية أكبر بما لا يُقاس من مراهنتها على عمل المؤسسة العسكرية. نعم، من الثابت أنها فكّرت في اختصار طريق «الثورة» بتوظيف مؤسسات العنف، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية؛ لكن ذلك فهمته ضمن قراءة عامة - نظير ما فعله الماركسيون في العالم - أفردت للجند مكانة في عملية الثورة. غير أنها - للأمانة - لم تُضاه يوماً المكانة التي أفردتها للعمال والفلاحين أو للمتقنين الثوريين. وعموماً، إذا كانت المؤسسة العسكرية قد انتصرت على المؤسسة الحزبية - في الحركة القومية العربية - فما ذلك إلا نتيجة الأخطاء القائلة التي وقعت فيها هذه الحركة فأساءت إليها، وفي قائمة تلك الأخطاء استعجال عملية

التغيير واستصغار الخيار الديمقراطي في برنامج الثورة. وفي ذلك، مسؤوليتها عما جرى!

الأدب السياسي القومي في القرن العشرين من أغنى لحظات الإنتاج الفكري في الوعي العربي الحديث. وهو لم يتوقف عند عتبة التفكير في حلول سياسية يحتاج إليها الواقع العربي، بل تطلع إلى صوغ مشروع نهضوي كامل مستثمراً مكتسبات المعرفة الحديثة وتقاليدها. اعتزاز العربي بتاريخه الحضاري الماضي. وتشهد وقائع تاريخنا المعاصر، في نصف قرن مضى من اليوم، على أن المشروع الذي قام على أساس الفكرة القومية العربية كان تاريخياً أكثر منه سياسياً، وكان مجتمعياً أكثر منه حزبياً. وذلك ما يقيم الدليل عليه الفارق الذي قام بين الناصرية - مثلاً - وبين سواها من الحركات القومية الحزبية التي تحوزت السلطة في بعض البلاد العربية؛ بل ذلك ما يشهد له الفارق بين رحابة المشروع الفكري القومي وبين ضيق مكتسبات «السلطة القومية» العربية بما فيها تلك التي قامت في مصر.

فالناصرية - قياساً على نماذج الحكم التي سُميت قومية - لم تكن ظاهرة حزبية،

وإنما أنت تمثل تياراً اجتماعياً وتاريخياً قاضٍ عن أي لون من ألوان

الانتظام الحزبي: كانت - بمعنى ما - صدى لحالة وجدانية عارمة

تطلعت فيها مجتمعات العرب المعاصرة إلى اجتراح موقع محترم في

التاريخ يناسب صورتها عن نفسها. كانت أشبه ما تكون بالضمير

الجمعي لمجتمع مجروح كسير، ولكنه مجتمع يملك أن يقاوم أسباب

محنته. لذلك، تماهى فيها الزعيم مع الشعب، والسلطة مع المجتمع؛

أما نظراؤها من الحركات القومية، التي قبض لها أن تحكم، فلم

تنجح في أن تبرح موقعها كحركات حزبية عجزت عن الصيرة

حالة تاريخية أكبر من جسمها التنظيمي. ومع ذلك، فليس من مثال أفضل على ثراء

الوعي السياسي القومي من إدراك الفاصل بين المشروع الفكري الذي صاغته

الانتلجنسيا القومية العربية بين الثلاثينات والثمانينات وبين المشروع السياسي الذي

أنتجته الحركة القومية - في السلطة والمعارضة - منذ بداية الأربعينات حتى الآن.

ونحن في عداد من يعتقدون أن المشروع السياسي هذا كان دون الحد الأدنى مما تطلع

إليه المشروع الفكري ذاك؛ بل نحن ممن يعتقدون في أن تسييس (وتحزيب) ذلك

المشروع التاريخي نال من قيمته بصورة كبيرة.

إن المشروع الفكري القومي

العربي لم يستوعب جميع

المطالب التي يحتاج إليها

الواقع العربي بل هو سبج

أحياناً ضد بعضها

حين نقول ذلك، لا نهدف منه إلى رد أسباب الإخفاق إلى المشروع السياسي القومي

حصراً، وبالتالي تنزيه الفكر القومي من المساهمة في إنتاج بعض شروط ذلك

الإخفاق. ذلك أننا نعتقد - عن مراجعة ونقد ندعيهما - أن جوانب مهمة من العطب الذي

دب في آلة المشروع القومي العربي تعود إلى عوامل فكرية في المقام الأول. فالمشروع

الفكري القومي العربي لم يستوعب جميع المطالب التي يحتاج إليها الواقع العربي، بل

هو أحياناً سبج ضد بعضها! ثم إنه لم يجد أدواته ومفاهيمه بما يتناسب والتغيير

الذي طرأ على صورة الواقع الموضوعي؛ فضلاً عن أنه لم يعد بناء تصورات على

قاعدة نقد النماذج «القومية» المبدئية! ولم يكن ذلك لقصور فكري منه فحسب، بل

أيضاً - كما سنرى - بسبب حالة الاستتباع للنظام السياسي التي عاش عليها واعياً أم عن غير وعي!

ليس من شك في أن جانباً كبيراً من عوامل الأزمة التي عرقتها الحركة القومية العربية يتمثل بحالة الاستتباع السياسي التي عاشتها إزاء «النظم الوطنية» و «المعسكر الإشتراكي» (وإن بدرجة أقل). لا يكفي أن يُبرر ذلك بالقول إنها كانت بحاجة إلى مركز إسناد ودعم لممارسة دورها، بل ينبغي التفكير في الثمن الفادح الذي دفعته صورتها ومن رصيدها لدى شعوب عانت بطش تلك «الأنظمة الوطنية»، وبخاصة حينما كان عليها أن تتحول من حركات سياسية شعبية إلى ما يشبه «سفارات» للتمثيل الإيديولوجي لتلك الأنظمة!

لم تفقد الحركة القومية العربية، في هذه «الشراكة» السياسية، التي كانت فيها تابعاً ورهينة، سوى أثمان رأسمال سياسي تمتلك: «الولاء» الشعبي. وهي خسارة فادحة لا يعوّضها ما حصلت عليه نخبها من مال أو جاه أو نفوذ! إذ سرعان ما كان عليها أن تعيش نزيهاً جماهيرياً حاداً في جسمها التنظيمي، بعد انفضاض عقد القاعدة الشعبية التي بها بُنيت سطوتها في ما مضى، وأن تعيش نزيهاً فكرياً قاتلاً حين برمجت عقلها النظري ليحيط عن أسئلة وحاجات السلطة «القومية»! والآنكى من ذلك أن حالة الاستتباع والإرتهان تلك انتهت بها إلى الإفلاس المادي بعد انهيار المورد «الإشتراكي» السخي، وبعد أن شحت الأموال «القومية» في عصر النظام العالمي الجديد!

إن التجربة القومية عجزت
عن إرساء المشروع القومي

العربي على الفكرة
الديمقراطية الحديثة

لا نروم من هذا السرد الاستعراضى لعوامل العطب والإخفاق في تجربة الحركة القومية العربية مجرد بناء صورة متكاملة نسبياً عن أزمته، على ما في هذا من أهمية، بل - أيضاً - التقدم، بصورة أفضل، نحو التماس بعض قسّمات الجواب عن السؤال الذي تتناوله هذه المقالة، وهو: أي مستقبل للحركة القومية العربية في إطار تحولات النظام العالمي الراهن؟ ونحن حاولنا أن نقيم ربطاً بين التفكير في نوع التحديات التي يطرحها هذا النظام العالمي وبين التفكير في مستقبل تلك الحركة من خلال حاضرها بالذات. وعلى ذلك، نرغب فرضية للتأمل قوامها المعادلة التالية: إن قدرة الحركة القومية العربية على مواجهة حقائق التغير الدولي الجارية والإجابة عنها بما يحفظ لها الاستمرار والتوازن الذاتي تساوي قدرتها على إعادة بناء نفسها وإعادة تجديد مشروعها على قوام جديد يؤهلها لممارسة وظيفة التكيف الإيجابي مع التحولات العالمية وأداء رسالتها في المجتمع العربي. هذا يعني أن عليها - كي تكون كذلك - أن ترتفع إلى مستوى إجراء مراجعة شاملة لفرضياتها، وقيّنياتها، ومعادلاتها الذهنية، وأدوات عملها وطرائقه، ونوع صلتها بالجمهور وبالسلطة؛ أي عليها أن تتفادى مجدداً التشريع النظري للنظام السياسي الشمولي، والتوظيف السياسي للمؤسسة العسكرية، والاجترار الذهني الكسول للوصفات الفكرية المعلّبة، والانجرار إلى التحالف مع السلطة ضد المجتمع. وبكلمة، إنها تحتاج إلى ثقافة سياسية جديدة، وإلى استراتيجية عمل بديلة... بل إلى نخب جديدة.

٣ - في الطريق إلى المستقبل

١ - نقطة بداية أي مشروع مستقبلي تكوين وبناء معرفة دقيقة بالمحيط الموضوعي كما يقدم نفسه في حاضره: إذ المشروع المستقبلي تمثل نظري بديل للواقع الراهن. وعلى ذلك، لن تكون البداية الصحيحة للمشروع المستقبلي البديل، الخاص بالحركة القومية العربية، سوى التمثيل النظري الصحيح للبيئة الراهنة التي تتنفس منها السياسة في البلاد العربية، إن في محيطها الإقليمي أو في مدارها الكوني. لكن ذلك - على أهميته - يحتاج إلى إعادة بناء للمبادئ التي عليها تقوم الفكرة القومية العربية على أسس جديدة غير تلك التي جرى اعتمادها في تجارب الماضي وكانت من بين العوامل المسؤولة عن كبوتها. على أن ذلك كله لا يكفي لتجديد هيكل المشروع القومي إن لم يحصل تقدم جدي في انجاز حلقة فكرية حاسمة هي ايجاد حلول لبعض المفارقات التي مزقت الوعي القومي العربي المعاصر ووضعت معادلاته الذهنية في أزمة مزمنة!

لنوضح هذه الأهداف الثلاثة قليلاً:

أ - تجري في المرحلة الراهنة، وعلى أوسع نطاق، عملية استهلاك لا سابق لها لمقولات من جنس مقولة «التغير في النسق الدولي»، و «سيولة أحداث التحول العالمي»، و «انقلاب التوازنات الكونية والإقليمية»، وقيام «عالم جديد» وما في حكمها. لكن جهداً عميقاً لم يبدل بعد للانتقال إلى لحظة جديدة من الوعي يتمثل فيها العقل العربي المعاصر آليات ذلك «التحول»، ووجهاته الممكنة، والهوامش أو المساحات التي يفتحها أمام مشروع التقدم الذي لا تزال قوى عديدة تعتقد أنها تحمله. لم نجاوز بعد عتبة الذهول والانبهار أو التوجس إلى

إن الحاجة تدعو إلى إعادة بناء المشروع القومي العربي على أساس مطالب الحاضر لا على أساس ثوابت الماضي، أي بناؤه على أساس مبدأ جديد فعال في تحقيق التاريخ هو المصلحة

عتبة التحليل العلمي الهادئ المتسلح بمخزون من الأسئلة والفرضيات يحتاج إليها كل عقل لإنجاز مهماته النظرية. من ذلك - مثلاً - أننا لم نفكر بعد في ما يمكن أن يترتب على انتقال مركز التناقض العالمي من الاستراتيجيا إلى الاقتصاد: هل يمكن أن يفتح جبهة من الصراع جديدة داخل معسكر القوى الاقتصادية العظمى (الغربية)، ألا يمكن أن تنشأ لدينا فرصة تاريخية للانتظام مجدداً داخل علاقات هذا التناقض بما يحسن من موقعنا على نحو ما كان عليه انتظامنا في علاقات التناقض بين المعسكرين قبل ربع قرن؟ ثم من ذلك - أيضاً - أننا لم نفكر في ما يمكن أن ينجم عن توظيف العامل الثقافي والديني في الصراع مع قوى السيطرة العالمية من عائدات سياسية على موقع حركة التحرر الوطني وعلى التوازن الذاتي لمجتمعاتنا في مواجهة التغلب الحضاري الكوني!

نوجز فنقول إنه إذا لم تسارع النخب الفكرية في الحركة القومية العربية إلى إنجاز هذه القراءة الشاملة لتناقضات العالم المعاصر، فإنها ستعدم وسيلة استكشاف الميدان الذي ستعمل فيه. ومن البديهي أن يكون ثمرة ذلك انتاج أسباب جديدة لديمومة أزمته، وربما تهية بيئة داخلية ملائمة لزوال ما بقي في قيد الحياة من هياكلها القديمة!

ب - كثيراً ما انغمس الوعي القومي العربي، في ما مضى، في بناء الفكرة القومية على عوامل التاريخ واللغة، بل والاشتراك في الدين الواحد، أحياناً، وتبرير المشروع القومي بهذه العناصر مجتمعة أو منفصلة. والحقيقة أن الوقت قد حان لإعادة النظر في هذه المقاربة التقليدية للمسألة القومية العربية، وفي هذه الكيفية المَحَنَّة للتماس الشرعية للمشروع القومي.

من المفيد الانتباه إلى أن هذه الكيفية وتلك المقاربة إنما تؤسسان شرعية المشروع القومي على الماضي، على عوامل الثقافة والحضارة والعقيدة وما في معناها. وهذا - على أهميته غير القابلة للاستصغار - لا يكفي لمنح تلك الشرعية عناصر القوة وأسباب الإستمرار، مثلما هو لا يوفر إمكان صيرورة البناء القومي عاملاً مادياً حاسماً في صوغ وضع أمثل لمستقبل الكتلة الشعبية العريضة المنتسبة إلى الجغرافيا العربية. إن الحاجة تدعو إلى إعادة بناء هذا المشروع على أساس مطالب الحاضر لا على أساس ثوابت الماضي؛ إي بناؤه على أساس مبدأ جديد فعال في تحقيق التاريخ هو مبدأ المصلحة. وذلك يعني - في المقام الأول - إيلاء العامل الاقتصادي الأولوية الحاسمة والمركزية في إنتاج حالة التضامن الجمعي العربي، وفي صناعة شعور الإنتماء القومي الواحد لدى الأقاليم والشعوب المختلفة المنتمية إلى هذه المنطقة.

قد يرى البعض في ذلك تحيزاً منا للبراغماتية على حساب المبدئية، للمادي على الروحي. وإذ نأبى دفع هذه «التهمة» عن موقفنا، نرغب في أن نشير إلى أن روابط الثقافة واللغة والعقيدة تتوقف - هي نفسها - عن الاستمرار في تحقيق شروط بقائها، إن لم تَجَر ترجمتها مادياً من خلال مشروع اجتماعي يصنع اللحمة - ويحميها - بين أفراد المجتمع والأمة. وعلى ذلك، سيكون على العروبة، كي تستمر رابطة ثقافية واجتماعية وحضارية، أن تجد لنفسها تعبيراً مادياً في السوق الاقتصادية، والاعتماد المتبادل، والتكامل النقدي، والعلاقة التجارية البينية... إلخ، إلى الحد الذي يُشعر ساكنة هذه الجغرافيا بأن مصالحها مكفولة في بيئتها، وأنها تستكفي بها عن التماس الإنتماء إلى غيرها من العوالم.

ج - عاش الوعي القومي العربي حالة من التمزق الدرامي بين فكرة الإنتماء إلى الأمة وبين واقع الإنتماء إلى القطر. إنه عينه الصراع بين حدي الوحدة والتجزئة في الوعي. وكثيراً ما أجاب عن هذا السؤال الشقي بجواب شقي: نكران الواقعة القطرية وإعدامها - وهي واقعية - وإحلال الفكرة الوحدوية، وهي نظرية، محلها! وإذا كان الحدان معاً يملكان شرعية لا نزاع عليها: شرعية الأمر الواقع القطري، وشرعية المشروع التوحيدي المعبر عن «ماهية» الأمة، فإن الحاجة باتت ضاغطة إلى تجاوز هذه الثنائية التقاطبية الانتبازية، وذلك من خلال الاعتراف المزدوج بالحقيقتين ضمن معادلة استراتيجية تُفرد لكل منهما مكانة: معادلة تصادق على شرعية الحق القومي في التوحيد هدفاً نهائياً لنضال المجتمع العربي، وتعترف بالواقعة القطرية كمجال ممكن للعمل في أفق إنجاز الهدف القومي ذاك.

ليس من شك في أن الاعتراف بالواقعة القطرية سيكون اعترافاً اضطرارياً وموقتاً،

من حيث هو حاصل فعل العوامل الموضوعية، غير أنه اعتراف ضروري نحو تمكين إرادة التوحيد من التحقق في شروط واقعية وليست طوباوية. وهذا يقود إلى وجوب الإيمان بأن الإلغاء الثقافي والإقتصادي للواقعة القطرية سيكون - حكماً - سابقاً لإلغائها السياسي؛ الأمر الذي يغني أننا بحاجة إلى تفكير جديد في المسألة القومية على قاعدة التحرر من هيمنة النزعة السياسية الدستورانية، التي تنطلق من فكرة الوحدة بوصفها وحدة سياسية في المقام الأول، لإرساء استراتيجية جديدة تتخذ مداخل وظيفية عملية مختلفة لإنجاز هدف التوحيد.

إن الخلاصة التي ننتهي إليها من هذا الحديث النقدي السريع هي أننا سنكون، إزاء هدف إعادة بناء الحركة القومية العربية، أمام مهمة فكرية مركزية غير قابلة للتأجيل هي: تجديد الثقافة السياسية للحركة القومية العربية.

٢ - يرتبط بتجديد الثقافة السياسية تلك تجديد المشروع النهضوي العربي الذي يفترض أنه الجواب التاريخي الذي قدمته - وتقدمه - الحركة القومية العربية عن سلسلة التحديات والمعضلات المعاصرة التي فرضت نفسها على واقع البلاد العربية وشعوبها منذ قرابة قرن. وإذا كان من الجائز الاعتقاد في أن الفكر العربي الحديث إهتدى إلى تحقيق حلقة مهمة من حلقات الصياغة النظرية لمشروع نهضوي عربي، والمتن الإصلاحية في نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن شاهد على ذلك، فقد يناظره جوازاً أن الحركة القومية العربية لم تفعل، بين الثلاثينات والستينات، سوى أنها حاولت تقديم جواب عن سؤال النهضة المركزي المطروح منذ مئة عام.

وهكذا، إذا كان السؤال النهضوي الذي ردده - بكيفيات مختلفة - محمد عبده ورشيد رضا والكواكبي وشكيب أرسلان، وسوى هؤلاء جميعاً من جيل النهضويين الأول هو: ما السبيل إلى الترقى والتمدن والنهضة؟ فإن الحركة القومية، التي انطلقت في صيغتها الحديثة - بعد فشل «الثورة العربية» ودخول الحركة الوطنية الاستقلالية في المشرق مرحلة الأزمة - في ثلاثينات هذا القرن، اختصرت جوابها عن السؤال ذاك في أطروحة الوحدة العربية، إذ عنت الوحدة - في فكرها - المفتاح السحري لدخول التاريخ. نعم، كان في وعي هذه الحركة كبير تقدير لمطالب التحرر الوطني، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية (الإشتراكية)، غير أن ذلك كله لم يكن - في ميزان الفكرة القومية الوجدانية - أكثر من تفاصيل سياسية في نص يجتاحه الشأن الوجداني.

ربما كان الغائب الأكبر في هذا النص الفكري القومي أمران أساسيان: الديمقراطية والمرجعية العقلية. فالتجربة القومية عجزت - في الفكر والممارسة - عن إرساء المشروع القومي العربي على الفكرة الديمقراطية الحديثة. وعلى النحو نفسه، لم تنجح في بناء توازن فكري بين مطلب الأصالة والمعاصرة، على صعيد النظام الثقافي. فقد جنحت إلى تشييد السياسة على قوام الفكرة الكليانية المغلقة، ومالت إلى إقامة صرح الثقافة على نكران التراث. فكان عليها - بدءاً من السبعينات - أن تواجه انتعاشاً فكرياً احتجاجياً دالاً لإشكاليات نظريتين: هما إشكالية الديمقراطية وإشكالية التراث. وكم هو دال أن الذين فتحوا - من المثقفين العرب - باب التفكير في هاتين الإشكاليتين كانوا

من غير المنتسبين إلى التيار القومي (بتوصيفه التقليدي)، أي كانوا من المنتمين إلى المدرسة العقلانية الليبرالية (عبدالله العروى) أو المدرسة الماركسية (طيب تيزيني، حسين مروة، مهدي عامل) أو المدرسة الإسلامية (حسن حنفي، محمد عمارة، محمد أحمد خلف الله)!

لا تعني إعادة بناء المشروع النهضوي العربي - التي ندافع عنها هنا - مجرد أفراد مكانة خاصة للمسألة الديمقراطية ولمسألة التجدد الحضاري عبر إيجاد توازن مقبول بين مطالب الأصالة ومطالب الحداثة فحسب، بل هو يعني أكثر من ذلك كثيراً: إعادة بناء فكرة الوحدة العربية، وفكرة التنمية المستقلة، وفكرة التحرر الوطني، وفكرة الاشتراكية بصورة جديدة. ولا يعني الجديد هنا سوى أمرين أساسيين: إحداث تطوير معرفي لكل منها في ضوء المضامين الجديدة التي باتت تكتسبها هذه المفاهيم في عالم التحول المعاصر؛ وتحقيق تكامل بينها يقطع مع تقليد المساومة في الأولويات بينها، الذي قضى - في ما مضى - بتغليب الواحدة منها على الأخرى بذرائع مختلفة!

٣ - يرتبط تجديد المشروع القومي العربي بتجديد النظر إلى القوى الاجتماعية والسياسية والفكرية المفترض فيها أنها تحمل ذلك المشروع. إن الأمر يتعلق هنا - حصراً - بإعادة تعريف القوى المكونة لما دُعي طويلاً باسم الحركة القومية العربية. ومن ناقل القول إن عملية التعريف تلك تتوقف، في المقام الأول، على إنجاز عملية تعريف - رديف - للأهداف السياسية التي يصوغها التيار المنتسب إلى حركة التحرر الوطني العربية، إذ إن الأهداف تلك هي مفتاح فهم وتعيين طبيعة كل قوة سياسية وموقعها من المشروع القومي العربي.

إلى زمن قريب جداً، تكرر حصر القوى المنتسبة إلى التيار القومي العربي في روافد سياسية ثلاثة هي: «حزب البعث» - بمركزه القومي وفروعه القطرية - و«الناصرية» برصيدها المصري وتداعياتها العربية، ثم «حركة القوميين العرب» بمركزها الفلسطيني وامتداداتها العربية. وكان الجامع بين هذه الحالات الثلاث اشتراكها في الإيمان بعقيدة التوحيد القومي والتحرر الوطني. ولعله من المفيد شد الانتباه إلى أن هذه القوى القومية الثلاث خرجت من رحم الجغرافيا العربية (المشرقية حصراً) التي وجدت نفسها - موضوعياً - في مواجهة تحديين رئيسيين: ذيول ونتائج اتفاقية «سايكس - بيكو» التجزئية، وقيام الكيان الصهيوني في فلسطين على تخوم مصر وبلاد الشام. وهذا ما كان في أساس انتظام فعلها السياسي على قاعدة التزام خط النضال الوحدوي والتحرري الوطني في مواجهة التجزئة ثم في مواجهة «إسرائيل». وقد يجوز تلخيص تراث «البعث» و«الناصرية» و«القوميين العرب» في كونه كان تراث الوحدة والتحرر الوطني، مع تفاوت كانت الناصرية نقطة توازنه التاريخي: بين ميل «البعث» إلى التركيز على الوحدة، وميل «القوميين العرب» إلى التركيز على التحرير ومقاومة الصهيونية في مقابل ميل الناصرية إلى الجمع بينهما معاً.

إذا كان حصر الحركة القومية في هذه التيارات الثلاثة مقبولاً ومفهوماً في المرحلة الفاصلة بين منتصف الأربعينات (بداية «البعث») ونهاية الستينات («نهاية» الناصرية

و «حركة القوميين العرب»، فإن ذلك لم يعد ممكناً منذ عقدين إلى اليوم، إذ دخلت مجال معركة النهضة العربية ثلاثة مطالب جديدة هي: التنمية المستقلة ذات التطلع الاشتراكي، والديمقراطية ذات المحتوى الليبرالي، ثم التجدد الحضاري ذو المضمون الفكري المنفتح على مرجعي التراث والحداثة.

ليس من شك في أن الحركة القومية العربية، ممثلة خصوصاً في الناصرية والبعث، إذا كانت قد أسقطت - في بناء التجربة - مبدأ الديمقراطية، ولم تُعر التجدد الحضاري كبير اهتمام أو انتباه، فإنها احتفلت بقضية التنمية المستقلة وبم نموذج التخطيط الاقتصادي «الاشتراكي». ومع ذلك، علينا أن نعترف، في هذا الباب، بحقيقتين: أن ذلك جرى - موضوعياً - في سياق الصراع مع قوى التجزئة والاحتلال (الاستعمار والصهيونية)، فكان برنامج رد فعل أكثر منه برنامجاً أصيلاً (والشاهد على ذلك أن «القطاع الخاص» و «القطاع المختلط» استمرا جنباً إلى جنب مع برنامج التأميمات!). ثم إن «الإشتراكية» القومية لم تُعَر، في التجربة، أكثر من ترجيح «قطاع الدولة» في الاقتصاد (وهو غير «القطاع العام»!) وإرساء أسس رأسمالية الدولة الاحتكارية (وهي غير التنمية الإشتراكية التي تعني السيطرة المباشرة - لا المتوسطة والمؤسسية - للمنتجين على وسائل الإنتاج). ومع ذلك كله، لا سبيل إلى الطعن في حقيقة أن التيار القومي انفتح - داخلياً - على موضوعات التيار الماركسي (مثلما انفتح - خارجياً - على السياسة الدولية للاتحاد السوفياتي و «المعسكر الإشتراكي») في وقت لم يكن فيه قد أنتج خطاباً متقاطعاً مع أي من مطالب وأطروحات التيارين الليبرالي والإسلامي!

يرتبط تجديد المشروع القومي
العربي بتجديد النظر إلى
القوى الاجتماعية والسياسية
والفكرية المفترض فيها أنها
الحاملة لذلك المشروع

أما الآن، وحين أصبحت مطالب النهضة العربية تعني تحقيق التنمية المستقلة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتجديد الحضاري، جنباً إلى جنب مع الوحدة العربية والتحرر الوطني، فقد بات واجباً أن نعيد تعريف قوى الحركة القومية العربية تعريفاً جديداً بالقول إنها: قوى المشروع النهضوي العربي الجديد (مشروع الوحدة، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والتحرر الوطني، والتجديد الحضاري). وهي، بهذا المعنى، تتسع لتيارات أربعة: التيار القومي (بتوصيفه التقليدي)، والتيار الإسلامي الإجهادي، والتيار الماركسي، والتيار الديمقراطي الليبرالي. إنها - جميعها - تيارات منتسبة إلى الحركة القومية العربية بحسبانها مدافعة - كل من موقعه - عن واحدة من عناصر المشروع القومي النهضوي الجديد. وعلى ذلك، فالمصالحة أوجب الفرائض والواجبات لإعادة تكوين حركة قومية عربية جديدة تكون بمثابة «كتلة تاريخية» في مستوى تحديات مشروع النهضة الواجب إنجازها.

٤ - برر قسم غير يسير من أحزاب الحركة الوطنية العربية صلته ببعض الأنظمة «القومية» العربية بالحاجة إلى حشد الدعم للنضال القومي بما في ذلك دعم قوى رسمية «منتسبة» إلى التيار القومي العربي، أو البحث عن مركز سياسي يمكن أن يكون منطلقاً جغرافياً وسياسياً للعمل الوطني. والحقيقة أن هذا الاختيار كان - بل هو

ظلّ - فصلاً من فصول الاستتباع السياسي للمركز «القومي» الرسمي، وشهادة دامغة على نجاح المال «القومي» العربي في ابتياع استقلال القرار السياسي لفصائل الحركة القومية العربية! والأنكى من ذلك أنه كان سبباً وجيهاً في تجريد قسم عظيم من تلك الحركة من مصداقيته أمام الجمهور، ورتّب عليه ضرائب سياسية باهظة الكلفة كان في غنى عنها لو هو اختار لنفسه سياسة استقلالية واضحة! ويكفي القارئ أن يعرض وقائع تلك العلاقة التي نشأت واستمرت - مثلاً - بين القوميين والشيوعيين العرب وبين نظام «الجماهيرية» «العظمى» (!) منذ عقد ونصف العقد كي يقف على نوع ذلك الاستتباع السياسي الذي كان من نتائج نجاح المال «القومي» في أن يشتري «الضلالة بالهدى» في أوساط من سلّموا له بأمر سوق شؤونهم!

إن العقل التحرري الديمقراطي العربي المعاصر يحتاج، كي يؤمن لنفسه الحد الأدنى من النزاهة ومن أسباب الاحترام، إلى أن يحقق ثورة على مركزه السياسي - المالي. وذلك ممتنع عن الإمكان من دون إعادة النظر في نوع قضايا وموضوعات النضال القومي على نحو جديد. ويمكن - هنا - القول بنوع من «الوثوق» الإشكالي إن المعركة القومية العربية إذا كانت قد شهدت شكلاً من التمرکز الوطني، أي شكلاً من التعبير عنها في إطار المسألة الوطنية بوصفها معركة ضد القوى الإمبريالية والصهيونية (أي ضد التبعية والتجزئة والاحتلال)، فإن الحاجة أمست ضرورية إلى إعادة بنائها بحيث تصير المسألة الديمقراطية مدارها جنباً إلى جنب مع المسألة الوطنية. وذلك معناه أنها سوف تكون معركة مفتوحة لا مع القوى الأجنبية فحسب، بل كذلك، مع القوى الداخلية (الحاكمة) كذلك، بما فيها القوى «القومية» المسيطرة. وفي ظننا أن من شأن هذا - فضلاً عن تحرير الحركة القومية العربية من الاستتباع السياسي - أن يغذي النضال القومي العربي بمحتوى ديمقراطي جديد، أي متطّلع إلى التعبير عن المسألة القومية في الإطار الداخلي.

٥ - أمّا أهم المهام التي سيكون على الحركة القومية العربية أن تنجزها على سبيل تصحيح أوضاع الخلل فيها، فهي إعادة بناء نفسها تنظيمياً وسياسياً. ونحن نفهم من مقولة إعادة البناء ما يفيد معنى إعادة صياغة هياكل وبنى تلك الحركة، وإعادة بناء خيارات واستراتيجيات العمل السياسي وأدواته الوظيفية. إن هذه الدعوة تنطلق من معاناة واقع الانهيار الشامل الذي توجد فيه هياكلها وبنائها وخياراتها وأدواتها القديمة، والحاجة الكبيرة إلى الخروج من حال الشلل المزمن التي تعيشها منذ عقدين. وفي ظننا أن انجاز هذه المهمة يستدعي تحقيق ثورة في مفهوم السياسة والعمل السياسي الذي حملته واستهلكته في الأدبيات أو على صعيد الممارسة منذ تأسيسها.

ليست هذه الثورة فعلاً عقلياً خالصاً، وإنما هي عملية تحرر مادي من نظام كامل من الممارسات قامت عليه السياسة في تجربة حركة التحرر الوطني العربية، وإرساء قيم وقواعد بديل يتقوم عليها عملها السياسي المقبل. نكتفي من هذه الدعوة بسوق عناوين هذه الثورة التي نحتاج إليها لإنجاز عملية إعادة البناء تلك:

١- تحرير العمل السياسي من النزعة الأوامرية الاستعلائية التي تحوّل الحزب أو

المنظمة السياسية إلى ما يشبه الكتلة العسكرية حيث الجنود (ال جماهير) جاهزون لتنفيذ أوامر الضباط (الأطر) دون مناقشة!

ب - تحرير التنظيم السياسي من التراتبية البيروقراطية الراكدة التي تجعل مراكز القرار مغلقة على عملية التجدد، وحكراً على نخبة ضيقة لا تنسحب من موقع احتكار السلطة إلا حين تنسحب من عالم الأحياء! وفتح قنواته على عملية التداول العمومي على سلطة الإدارة وفق مبدأ الكفاءة وبما يغذيه ويزوده الأطر الجديدة التي يحتاج إليها الجسم التنظيمي إليها للنمو الطبيعي.

ج - إلغاء البنية الكاريزمية والتقاليد العصبوية والأساليب المزاجية في إدارة العمل السياسي، وإحلال منطق المؤسسة محل الزعيم أو النظام الفئوي.

د - تحقيق انتقال حاسم في وعي موضوع السياسة وهدف العمل السياسي وذلك بتجاوز إشكالية سلطة الدولة - بوصفها هدف النضال - إلى سلطة المجتمع.

هـ - تحقيق الهيمنة الفكرية (بالمعنى الإيجابي على نحو ما صاغه غرامشي) وذلك بتعميم فكرة التغيير والتقدم في مجموع النسيج الاجتماعي، وبناء مؤسسات مجتمع مدني جديد قبل التفكير في الثورة السياسية بمعناها الضيق. أي تسلم سلطة المجتمع قبل تسلم سلطة الدولة.

احترام الجماهير، وتكريس الديمقراطية في الحياة التنظيمية الداخلية، وإقامة العمل السياسي على القوام المؤسسي العقلاني، وإتقان صوغ أهداف النضال السياسي، وتجديد جغرافية وأساليب ذلك النضال... تلك هي المطالب المطروحة للإنجاز في أفق تحقيق مهمة إعادة بناء هياكل الحركة القومية العربية. دون ذلك كله، ستحكم هذه الحركة على نفسها بالانسحاب من التاريخ ◇

صُورَةُ الْآخَرِ فِي الْحَرَكَاتِ الْقَوْمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ

تصطدم المقاربة النظرية العجلى لموضوعه «الآخر» في عين الحركات القومية العربية بصعوبة مفهومية تتعلق بالمدلول الذي تتضمنه عبارتا «الآخر» و«الحركات القومية»، اللتان تمثلان طرفي العلاقة في دراستنا هذه.

ففي حين أن «الحركات القومية» تتصف بصورة من الثبات والوضوح في ذهن المواطن العربي، فإن «الآخر» يفر قليلاً عن التحديد والوضوح، وذلك لتقلقه، عبر التحولات السياسية والاجتماعية والتاريخية، من دول إلى دول أخرى، ومن تيارات سياسية معينة إلى غيرها من التيارات، ومن أنظمة حكم محددة إلى سوى ذلك من الأنظمة.

لقد ظل الغرب الحائل
الرئيس دون أي مشروع
وحدوي عربي، سواء في
عصر النهضة أم في عصرنا
الراهن

ولكن الأمر الثابت في كل هذه التحولات هو أن «الآخر» ظل في أغلبه متمثلاً بالغرب، بذلك المهدد الخارجي لوحدة هذه الأمة المجتمعية والسياسية والثقافية. ومع ذلك، فنحن لن نقصر هنا مفهوم «الآخر» على الغرب وحده، بل سنسعى لتوسيع نطاقه ليشمل كل القوى والتيارات، التي نتج وينتج من سلوكها السياسي ونظرتها العقيدية ضرراً بالغاً بوحدة هذه الأمة، سواء بتبنيها مفهوم الوحدة الإسلامية أو نظرية الوحدات الجغرافية أو مفهوم الوحدة الوطنية القاضي حكماً بإنتاج الدولة القطرية.

إن مثل هذه التيارات والحركات تؤلف مجتمعة جزءاً رئيساً من «الآخر»، أي من الغرب، ولربما كانت الجزء الأخطر فيه، لأنها تتحرك وتنمو وتدرج وتشيع في صميم كيان الأمة العربية من جهة، ولأنها، تساهم مع الغرب، عن وعي أو عن غير وعي، في إجهاض كل مشروع وحدوي عربي من جهة ثانية.

وعليه، فإن الحركات التي يمكن أن تنطبق عليها صفة «القومية» العربية في الوطن

العربي هي تلك التي تبنت في برامجها السياسية، وأدبياتها الفكرية وفي سلوكها العملي الوحدة العربية منطلقاً وهدفاً نهائياً، لا بوصفها (أي الوحدة) مرحلة تتجاوز لما بعدها أو هدفاً لاحقاً تسبقه أهداف أخرى، أو أملاً منشوداً يترك للظروف الموضوعية والذاتية أمر تحقيقه.

من هنا، فإننا سنقصر تعبير «الحركات القومية» على الحركات السياسية التالية: حركة القوميين العرب، حزب البعث العربي الاشتراكي، التيار الناصري. أما «الآخر»، فسيكون نطاقه هذه المرة لا الغرب وحده، وإن كان يمثل صورته الحقيقية، بل، مضافاً إليه، التيارات السلفية، والنزعات الاقليمية والدعوات الوطنية.

في ضوء هذا التحديد، سنعرض العلاقة بين «الآخر» و«الحركات القومية» العربية، على أن تكون حركة الفكر متجهة مرة من الحركات القومية إلى الآخر ومرة من الآخر إلى الحركات القومية، لنتبين، ختاماً، طبيعة الصورة التي استقرت، أو كادت، للآخر في منظور الحركات القومية العربية.

إن إنكار العروبة لدى التيار
المنادي بالوطنية، والتيار المنادي
بالاقليمية، ارتكز لدى الأول على
فلسفة التاريخ والتفوق العرقي،
وارتكز لدى الثاني على فلسفة
الجغرافيا والمكان والتكوين
الاسطوري المشترك

١ - في جدل العلاقة بين الآخر والذات القومية

لو تناولنا العلاقة الجدلية بين الذات والآخر، من الوجهة الفلسفية البحتة، لاستطعنا الجزم أن هذا الآخر، أو الغير، أو السوي، هو المهدد الفعلي للأن، للذات، لئلا، إذ إن الآخر يمثل في الأن، لا مثولاً تعاضدياً، بل مثولاً إلغائياً. فحضوره في وعينا هو حضور مزعج لأنه هو الجحيم كما يقول الفلاسفة الوجوديون. فالآخر يمثل حداً بل عائقاً في وجه تحقيق مشروعات الأن المستقلة، فتسعى هذه الأخيرة، بكل ما استطاعت، لنبذه من دائرة وعيها وبالتخلص منه عبر محاولة الاستئثار بالمواقع والوضعيات التي يسعى الآخر في الأصل لجعلها ملكاً له.

إن هذا التصور الفلسفي للعلاقة التناظرية بين الذات والآخر، يصدق هو عينه، على العلاقة التاريخية التناظرية بين العرب والغرب، فأصبح الواحد منهما نقيضاً للآخر، وغدت مقولة أرنست رينان بأن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا أبداً، بمثابة الدرس الايديولوجي الكثيف للطبيعة التاريخية بين العرب وأوروبا.

من هنا كانت إزاحة الآخر شرطاً للتقدم. فـ «النهضة العربية الأولى التي انطلقت بظهور الإسلام، تفتح البلدان المجاورة، وتشيد حضارة عربية إسلامية متميزة من جهة أولى، وأن النهضة الأوروبية الحديثة التي شقت طريقها عبر حركة الإحياء والإصلاح الديني ثم النهضة العلمية والصناعية من جهة ثانية، قد قامت في أعقاب سقوط ما كان يمكن أن يشكل الآخر المنافس المضايق لكل منهما»^(١).

(١) محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢٥.

لقد «تخلصت النهضة العربية الإسلامية الأولى من الآخر المنافس المضايق المعرقل، فانطلقت حرة طليقة داخل مجال حيوي فسيح جعلته عالمها الخاص، ثم أخذت في ارتياد مجالات حيوية أخرى غرباً وشرقاً، شمالاً وجنوباً، لتربطها بمجالها وعالمها»^(٢). وما حصل للنهضة العربية الإسلامية الأولى حصل أيضاً بالنسبة إلى الحضارة الحديثة، «إذ بمقدار ما كان مسلسل التراجع يعود بالعرب إلى الوراء كان مسلسل النهضة يخطو بأوروبا خطوات إلى الأمام [...] فأخذت تشق طريقها هي الأخرى طليقة داخل مجال حيوي فسيح (القارة الأوروبية) جعلته عالمها الخاص. ثم سرعان ما أخذت تطرق وتغزو مجالات حيوية أخرى لتربطها بمجالها الحيوي الخاص»^(٣). لقد قام توسع كل من الحضارتين العربية والأوروبية على الاستشعار بالتفوق الحضاري للخصم، والانبهار بمنجزاته. و«النهضة العربية الحديثة كانت أساساً، ومنذ البداية وليدة الصدمة مع قوة خارجية ومهددة، قوة الغرب وتوسعه الرأسمالي»^(٤).

٢ - صورة الغرب الاستعماري ومجلوباته في منظار الحركات القومية العربية

لقد أسست المحاولات الفكرية والثقافية لمفكري عصر النهضة العرب، الإرهاصات الأولى لبداية تكون وعي قومي عربي، وذلك في مواجهة احتلال السلطنة العثمانية لمعظم البلاد العربية. فما القوى والأحزاب القومية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية إلا امتداد لذلك الخط النهضوي الذي بدأه روادنا الأوائل.

وتيار القومية العربية الذي ظهرت نواته الأولى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، قد اتخذ اتجاهات أربعة يمكن إيجازها بالآتي:

١ - اتجاه يدعو إلى الحكم اللامركزي في الدولة العثمانية، بحيث تحصل الولايات العربية على شيء من الاستقلال الذاتي الذي من شأنه أن ينمي الشخصية العربية ويحافظ على اللغة العربية ويضمن إدخال الإصلاحات الحديثة في الإدارة والتعليم والمواصلات والحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمثل هذا الاتجاه بحزب اللامركزية وبجمعية بيروت والبصرة الإصلاحيتين.

٢ - اتجاه ينادي بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي، وترتبط بالسلطنة العثمانية ارتباطاً المجر بالنمسا في الامبراطورية النمساوية - الهنغارية في تلك الفترة من الزمن. وقد عبر عن هذا الاتجاه الجمعية القحطانية والعهد السريتان.

٣ - اتجاه يرفض الخلافة العثمانية ويعدها غير شرعية ويدعو إلى خلافة عربية قرشية. وقد مثل هذا الاتجاه خير تمثيل الكواكبي ونجيب عازوري.

٤ - اتجاه يدعو إلى «الثورة على الأتراك والإنفصال التام عن الدولة العثمانية

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٦.

وإنشاء دولة عربية مستقلة في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية»^(٥). وقد عبرت عن هذا الاتجاه الجمعية العربية الفتاة.

إن ما يهمنا من هذا العرض لهذه الاتجاهات، هو أن نبرز تنبه العروبيين المبكر، لمشاريع الآخر العثماني، الذي حاول القضاء على فكرة الوحدة العربية، باستغلال العاطفة الدينية طوراً، وبمحاولة التتريك طوراً ثانياً، وبمحاولة البطش والتنكيل طوراً آخر.

ولعله من الصواب القول إن هذه الاتجاهات لا تتماثل جميعها في السعي لتحقيق هدف الاستقلال الناجز عن جسم السلطنة العثمانية ولكن جميع هذه التيارات استشعرت خطر خصمها الداهم، ومحاولاته الرامية إلى جعل العرب أقلية سياسية معطلة في بنيان الدولة العثمانية وإبراز تفوق العنصر الطوراني. فلذلك عازمت هذه التيارات على تنظيم نفسها، تمهيداً للاستقلال التام أو بأضعف الإيمان، الاستقلال الجزئي.

وأتى الغرب... بنهضته، وبفلسفة أنواره، وبثورته، ليحرر الشعوب العربية من نير «الإحتلال التركي»، على حد زعمه، فاستبشر الراحون تحت وطأة الظلم خيراً. ولكن سرعان ما تبدد وهم هؤلاء، فالمحررون غدوا مستعمرين جدد، إذ حولوا البلدان التي احتلوها إلى أطراف تابعة للمركز الإمبريالي وخلقوا فيها أنماط إنتاج مشوهة، ونشروا التفرقة وبثوا الشحناء في صفوف الشعب الواحد، فصار الواحد يردد مع الشاعر:

يا ليت جور بني مروان دام لنا يا ليت عدل بني العباس ما كانا

لقد ظل الغرب الحائل الرئيس دون أي مشروع وحدوي عربي، سواء في عصر النهضة، أم في عصرنا الراهن. ومصادق ذلك أنه حين «أبدى محمد علي رغبته في إقامة دولة الوحدة والقومية بين سورية ومصر جزعت أوروبا من هذا المد العروبي، الذي يبده آمالها في افتراس تركة الرجل المريض. فأقدمت على تثبيت سلطة السلطنة العثمانية، وتصدت للتيار العروبي الناشئ، الذي لو استطاع أن يركز أركانه، لغير أوضاع المنطقة بكاملها. مما يؤكد أن أوروبا تزين مواقفها بميزان مصالحها.

فإذا كانت زمن محمد علي، ساندت السلطنة العثمانية، وتصدت للوحدة العربية وتيارها العروبي، فإنها في الحرب العالمية الأولى، على العكس [...] شجعت حركات التحرر الوطنية والقومية المطالبة بالحرية والاستقلال، لهدف تفتيت الامبراطورية وتسهيل عملية قضمها وامتلاكها»^(٦).

وهكذا تأكد للعرب، أن موقف أوروبا في سايكس - بيكو «لم يكن تفهماً لتطلعات العرب، بل لتوظيف العرب في الصراع مع الأتراك. وأن نظرة أوروبا إلى الأمة العربية تحمل نيات الاستعلاء والاستعمار، وأن كل ما سمعوه عن شعارات أوروبا هو مجرد كسر للحاجز النفسي الذي يعزل العرب عنها»^(٧).

(٥) علي محافظة، الإتجاهات الفكرية عند العرب (بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ص ١٤٧، ١٤٨.

(٦) أنظر: منذر معاليقي، «القومية العربية والطوائف الدينية»، الفكر العربي، العددان ٣٩ و ٤٠ (١٩٨٥)، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٧) نزار عبد اللطيف الحديثي، «القومية العربية والنظرية القومية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي»، في: تطور الفكر القومي العربي [أوراق عمل ومناقشات ندوة فكرية] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

ومضت أوروبا في اقتسام المنطقة، وارثة تركة الرجل المريض، فجعلت منها مستعمرات ومناطق نفوذ لسيطرتها التوسعية. وكانت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا الدول المولجة بتنفيذ سياسة الاستعمار التي فتتت الأمة العربية إلى كيانات قطرية مبعثرة، ومكنت لبعض الدول من تملك أراض عربية بغير حق.

في قلب هذا التناقض التاريخي، بين سياسة التوسع الاستعمارية والتفتيتية في آن، وبين النزوع العربي الوحدوي العارم، انبعثت الحركات القومية وبدأت معها صورة «الآخر» تبدو أكثر جلاء.

ونظراً إلى أن «تلك التنظيمات حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، التي انتهت بتكريس النفوذ الاستعماري الذي رسمت خارطته معاهدة سايكس - بيكو، فإن هذه التنظيمات وضعت في برامجهما هدفين مركزيين هما: تحرير البلاد العربية من النفوذ الاستعماري، واعتبار الحدود التي رسمتها المعاهدات الاستعمارية حدوداً زائفة، ولذلك فهي تعمل على تحرير الوطن العربي ووحدته»^(٨).

وقد أوضح مؤسسو حركة القوميين العرب الأسباب التي دفعتهم إلى تأسيس حركتهم، «فأكد الجميع أن مأساة فلسطين وقرار التقسيم في ٢٩/١١/١٩٤٧ وقيام الدولة الصهيونية واندحار الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨، كل ذلك كان وراء ظهور حركتهم»^(٩).

وفي هذا المضمار يؤكد فيصل جلول فيقول: «نشأت حركة القوميين العرب كمحصلة لتجارب قادتها المؤسسين في عدة تنظيمات وجمعيات ذات منحى قومي تحرري. ويمكن القول إن الجامعة الأميركية وأجواءها كانت الميدان الذي تحرك عليه قادة الحركة. بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبار ما سمي «نكبة فلسطين» بمثابة العنصر الحاسم في ولادتها وانطلاقها لاحقاً»^(١٠).

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن حركة القوميين العرب تأثرت أيضاً بكتائب الفداء العربي التي قامت بأعمال تفجير وإلقاء قنابل ومحاولات اغتيال ضد الأجانب والعرب المرتبطين بهم. وقد أصدر مجموعة من المناضلين في حينها، مجلة العروة الوثقى، وهي نشرة ركزت على مقاومة الصلح مع إسرائيل. وقد عرف مصدرو هذه النشرة بشباب النار، ولكنهم ما لبثوا أن استبدلوه باسم الشباب القومي العربي.

وما يجب التنبيه إليه أيضاً هو «أن حركة القوميين العرب في مرحلة النشوء هي غيرها في مرحلة النضوج والإنطلاق، وهي حتماً غيرها في مرحلة التششت والتفرق»^(١١). فتاريخ الحركة الايديولوجي يمكن أن ينقسم إلى ثلاثة أطوار: الطور القومي العربي، الطور العربي الاشتراكي، والطور الماركسي.

(٨) عبد الله سلوم السامرائي، «حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القومي»، المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(١١) معن زيادة، «تقييم تجربة حركة القوميين العرب»، في: القومية العربية في الفكر والممارسة [أوراق عمل ومناقشات ندوة فكرية] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٢٥.

لقد تواصل تأسيس الحركات القومية، في إطار مواجهة الغرب وفي إطار ايجاد فلسفة قومية سياسية تنظر إلى الواقع العربي وتسعى لحل مشكلاته، ولا سيما أن «حركة القوميين العرب لم يكن لها نظرية قومية مستقلة، وإنما عملت منذ بدء ظهورها بثلاثي نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي عندما وضعت شعارها: وحدة، تحرر، ثار. وهي بذلك اجتزأت مبدأ الوحدة والحرية وتركت الاشتراكية»^(١٢).

ففي ظل الفراغ النظري القابع في أدبيات حركة القوميين العرب، وفي ظل انعدام الجانب الاجتماعي في برنامجها السياسي، كانت الحاجة مسيسة إلى تبلور عقيدة سياسية تحاول سد هذا النقص، فكانت خطوة تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي على يد ميشال عفلق.

إن بداية البعث «تشكلت من خلال الوعي الابتدائي بالذات القومية بشكلها السلبي والوعي بالمتغير الذي يهددها (أوروباً) أولاً، من خلال وجهها الرأسمالي المحتل (فرنسا، بريطانيا) ثم تابعتها (الصهيونية)، وثانياً من خلال وجهها الشيوعي وامتداده في الوطن العربي»^(١٣).

إن ميشال عفلق «كشف الطابع الزائف والملفق للمسألة كلها عندما طرح مسألة الوعي بالذات القومية، وفي هذا السياق يقدم عنصرين أساسيين، هما الإسلام والظروف الموضوعية للأمة العربية»^(١٤)، ثم ما لبث أن أكد في كتابه في سبيل البعث مفهوماً حضارياً إنسانياً للعروبة فقال: «العروبة هي إنسانية ونحن نفهم من قوميتنا العربية بأنها الإنسانية الصحيحة [...] وبأنها تقديس لقوميات الآخرين، فتقدس هذا الشعور عند كل شعب آخر»^(١٥).

ولم تكن الدعوة إلى الاستقلال في رأي عفلق، تهدف إلى عزلة الشعب العربي عن غيره، إذ نراه يعلن بأننا «لسنا نطلب الاستقلال لنعزل عن بقية الشعوب، ونقيم سداً بيننا وبين المدنية الإنسانية لنعود إلى الماضي نتغذى منه كالديدان»^(١٦). وباختصار، فلقد ركز حزب البعث على المستوى العملي على:

- «رفض النمط الأوروبي في التقدم وفق أي من المناهج أو الحركات المعبرة عنه.
- تأكيد تاريخية الأمة العربية واتخاذها قاعدة فكرية لمنهجية جديدة محكومة بالتجربة التاريخية القومية»^(١٧).

وفي السياق التاريخي نفسه، نشأت ظاهرة جمال عبد الناصر محملة بالدلالات والدروس. وقد كان شغفه الشاغل في بداية نضاله، إنهاء الوجود البريطاني على الأراضي المصرية. لذا لم تحتل مسألة الوحدة العربية لديه أولوية مركزية، لانصرافه

(١٢) السامرائي، «حركة القوميين العرب ودورها في الوعي التقدمي»، ص ١٨٩.

(١٣) الحديثي، «القومية العربية والنظرية القومية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي»، ص ٢٤٠ و ٢٤١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(١٥) الياس فرح، «القومية العربية والوحدة العربية من منظور البعث»، في: القومية العربية في الفكر والممارسة، ص ٣٧٩.

(١٦) عبد الله حنا، الإتجاهات الفكرية والسياسية في سوريا ولبنان (بيروت: دار التقدم العربي، ١٩٧٢)، ص ٥٤.

(١٧) الحديثي، «القومية العربية والنظرية القومية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي»، ص ٢٤٢ و ٢٤٤.

إلى إبعاد الأجنبي من بلاده. إن جمال عبد الناصر رجل عملي فلا يمكن أن يدعو إلى وحدة مع قطر عربي آخر وهو مكبل بسلاسل حديدية قوامها ٨٥ ألف جندي بريطاني»^(١٨).

أما بعد انتصار الثورة، فقد خرج جمال عبد الناصر، على حد قول محمد حسنين هيكل، بمجموعة من القناعات الاستراتيجية الأساسية نتيجة قراءاته، وهي:

أ - «أن حركة مصر التاريخية تتجه نحو الشرق.

ب - أن الدفاع عن مصر يرتكز على الشام وبالتحديد فقد كان يعتقد أن خط غزة - بير سبع هو الخط الأخير للدفاع عن مصر، وبعده فليس هناك إلا خط المضائق وهو خط يدافع عن قناة السويس والقاهرة.

ج - أن هناك تشابكاً في قضية الأمن بين مصر وسورية بصفة عامة وفلسطين بصفة مركزة»^(١٩).

ولتأكيد انتماء مصر العربي، تم تأسيس إذاعة صوت العرب عام ١٩٥٣، وتصدى عبد الناصر لسياسة الاحلاف العسكرية، إلى أن أعلن في دستور عام ١٩٥٦ أن الشعب المصري جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

٣ - التيار القومي العربي والماركسية

انه خطأ فادح عدّ الماركسية وافداً غربياً استعماريّاً، كما تصورتها أو صورتها أدبيات القوميين العرب. إنها في الواقع أداة تحليل علمي لتطور المجتمعات البشرية، ومن ضمنها المجتمعات العربية. ولكن التركيب المميز لبنى المجتمع العربي وطبيعة علاقاته الإقتصادية وأنماطه المعرفية، جعلاً الماركسية تعيد إنتاج مفاهيمها وقوانينها طبقاً لهذا التكوين الخاص بالمجتمعات العربية. لكن هذه الوضعية لم تفقد الماركسية كوسمولوجيتها، فتلونها وتميزها في حقل اجتماعي ما هو إلا جزء من بنائها النظري نفسه.

لكن المفارقة الكبرى التي حصلت، هي أن الماركسيين العرب لم يتمكنوا من التعبير عن نوازع المد الجماهيري العربي في فترات التحول التاريخية التي عصفت بالأمة العربية. أي أنهم أقاموا قطيعة فعلية بين الجماهير التي تطالب بالاستقلال، وبين تنظيماتهم التي تتحدث عن أمور غير ذلك وتراعي تحالفات الإتحاد السوفياتي. فنال العرب، نتيجة ذلك، استقلالهم بفضل حركاتهم القومية والوطنية دون أن يكون للأحزاب الشيوعية دور بارز في هذا الأمر.

وعلى الرغم من ذلك، فلربما «كانت الماركسية في أول التحديات التي واجهت الفكرة القومية، إذ كونت تياراً فكرياً وأحزاباً شيوعية في المجتمع العربي، تدعو إلى تطبيق هذه النظرية الجديدة المولودة في الغرب»^(٢٠). لكن الماركسية «كتحد للفكرة القومية، في

(١٨) طارق الهاشمي، «الفكر القومي لجمال عبد الناصر»، في : تطور الفكر القومي العربي، ص ٢١٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢٠) سعدون حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة»، في : المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

الوقت الذي حققت فيه فشلاً في أن تكون بديلاً، لم تكن خالية من بعض التأثير في الحياة الفكرية العربية، أي أنها تركت بعض الأثر في التفكير العام ضمن ذلك التفكير القومي، ويمكن تحديد هذا الأثر أنها زادت الاهتمام بالقضية الاجتماعية»^(٢١).

فالتأثير الضعيف الذي أحدثته الماركسية في صفوف الحركة القومية، من خلال تبني هذه الأخيرة الاشتراكية ومطالب الطبقة العاملة، لم يصاحبه أو يتبعه تأثير على الصعيد الأيديولوجي إلا في ما ندر. «فالماركسية العربية المنفصلة عن الهيئة الاجتماعية، تتحول إلى علامة تمييزية فقط وبذلك لا تشكل خطراً على الأيديولوجيا الإسلامية (وكذلك على الأيديولوجيا العربية) لأنها لا تعكر عليها بديهة وعيها بذاتها، إن الصراع السياسي يتحمل إذاً التساكن الأيديولوجي»^(٢٢).

ثم كان قد أخذ على الماركسية من قبل كثير من المثقفين العرب وعدد لا بأس به من الإسلاميين مقاربتها بنية المجتمع العربي بمفاهيم إسقاطية لا تعبر عن حقيقة التكوين البنوية لهذا المجتمع. «فمصطلحات نمط الإنتاج الآسيوي والاستبداد الشرقي لم تأت كمصطلحات أفرزتها التجربة الداخلية والحقيقية للمجتمعات الشرقية أو نتيجة تحليل علمي لهذه المجتمعات، بل صيغت من خلال رؤية التاريخ عبر أوروبا»^(٢٣).

فالقول «بالاستبداد الشرقي بالمعايير الغربية، يعني أن مجتمعات الغرب تاريخياً وحاضراً هي مجتمعات الحرية والديمقراطية وأن الحل هو بمواصلة تدمير مجتمعاتنا لاستيراد طبعة ممسوخة من الحضارة الغربية»^(٢٤).

إن المفاهيم التي ألصقتها الماركسية بالعرب أتت في المرحلة التي كان فيها الاستعمار مستقراً في بلادنا. إن «المجتمعات التي درسها المستشرقون هي المجتمعات الآسيوية بعد غزو الاستعمار لها. فهم قد رأوا مجتمعات مدمرة أو في حالة انكفاء، وإن الدولة والحياة التي نشأت في أعقاب عملية التدمير هذه، كانت خليطاً من متفاسحات ميتة لما حطم وإنشازاً غير قابلة للحياة لما يراد غرسه بعمليات زرع اصطناعية خارجية»^(٢٥).

وغالباً ما مزج الذهن العربي والإسلامي، في نظريته إلى الماركسية، بينها وبين الألحاد. فوصفها بفلسفة الألحاد بامتياز. ولعل هذا الفهم كان أحد أبرز الأسباب التي أبقت الماركسية مردولة في الوعيين الديني والقومي معاً. ولم يقتصر الإشكال على الشق الأيديولوجي في الماركسية بل تعداه إلى المسألة الاجتماعية، أعني الاشتراكية. «إن اضرار الشيوعيين في تكتيكاتهم الدعاوية العملية على التوحيد بين الشيوعية والاشتراكية... قد عزز جو القطيعة بين المتدينين المسلمين وبين الاشتراكية بكافة ضروبها»^(٢٦).

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

(٢٢) عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، ط ٢ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، ص ١٤٤.

(٢٣) عادل عبد المهدي، «مناقشة نظرية نمط الإنتاج الآسيوي والاستبداد الشرقي»، الغدير، العددان ٢١ و ٢٢ (١٩٩٢)، ص ١٥٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٢٦) فهمي جدعان، أسس التكلم عند مفكري الإسلام (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٥٤٠.

وما يجب التنبيه إليه في هذا المجال هو أن التيار الديني لم يميز كليهما في نظريتهما إلى حركة الاستشراق، بين مستشرقين غربيين استعماريين وبين مستشرقين غربيين تقدميين. فعدوا الجميع من صنف واحد. حتى ذهب البعض في مقالاته إلى حد القول إن «روسيا الشيوعية ما هي إلا ثمرة الحضارة الغربية»^(٢٧).

لكن «الغرب لم يكن كله استعماراً واستغلالاً، فلقد تبلورت في أحشاء مجتمعاته قوى ثورية، صاغت لنفسها نظريات ثورية ثم أخذت تناضل ضد الاستغلال الرأسمالي، وأيضاً ضد القهر الواقع على شعوب المستعمرات»^(٢٨).

وباختصار فلقد ظل الفكر العربي يرى في الماركسية نظرية مستوردة مرة وفلسفة إلحادية أحادية التفسير مرة ثانية أو اشتراكية وافدة من الصقيع على حد تعبير سارتر مرة ثالثة.

٤ - الحركات القومية والتيار السلفي

تعني السلفية في الأصل الإقتداء بالسلف الصالح سلوكاً ونظراً، والتزام الحياة الدينية وفق المنهاج الذي رسمه هؤلاء بالتحديد. وهي تعني أيضاً تنقية الدين من البدع والضلالات التي طالما دخلت عليه فأفقدته الشيء الكثير من بساطته وجوهريته.

وما يجب التلميح إليه في هذا السياق، هو أن علاقة التيار السلفي بالغرب، كانت في الأغلب علاقة صراع ورفض وتنابد. فالغرب هو الغازي والمعتدي و«الغير» المسلح الذي يرمي من ضمن ما يرمي إليه، إلى تدمير ثقافة المجتمع وتحطيم سلم قيمه. بهذا المعنى، يمكن عد السلفيين ثوريين لأنهم مثلوا الخيار التاريخي في مقاومتهم للمشاريع الاستيطانية.

لكن ثورية هذا التيار، انقلبت إلى النقيض، من خلال جعلها المجتمع العربي جزيرة مغلقة على نفسها، تجزع من الآخر وثقافته. فاكتفى أتباع هذا التيار بثقافتهم الدينية فراحوا يجترون التراث فصدت بذلك الأبواب في وجه العلوم الوضعية من الدخول إلى بنية المجتمع العربي.

أما بالنسبة إلى العروبة، فقد ناصبها السلفيون العداء، لأنها في نظرهم بدعة أوروبية، ترمي إلى إحلال رابطة القوم محل رابطة الدين. وعليه فالسلفية، بهذا المعنى، هي «الآخر» المحلي، الآخر الذي يهدد فكرة الوحدة العربية مضموناً وشكلاً.

كانت «الدعوات والحركات الإصلاحية السلفية ترى أن سبب تخلف العرب والمسلمين وضياع مجدهم، هو ابتعادهم عن نقاوة دينهم وضيوع البدع والضلالات التي دخلت على معتقداتهم. ولذلك جعلت هدفها الأول تنقية الدين الإسلامي من هذه الضلالات، بالاعتماد على كتاب الله وسنة رسوله. أما الاتجاهات الحديثة في التجديد

(٢٧) أبي الحسن علي الحسيني الندوي، ماذا خسّر العالم بانحطاط المسلمين، ط ٨ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٤)، ص ٢٥٩.

(٢٨) محمد عمارة، التراث في ضوء العقل (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، ص ٧.

الإسلامي فقد رأت أن سر تخلف المسلمين نابع من عزوفهم عن الأخذ بأساليب الحضارة الغربية والجانب المادي منها بشكل خاص...»^(٢٩).

إن هذه الفكرة التي أثبتناها هنا تسمح لنا أن نؤكد وجود نظرات مختلفة في صميم التيار السلفي نفسه، إن في شأن النظرة إلى الغرب أو في شأن النظرة إلى الرابطة القومية. وكم نكون مخطئين لو مزجنا بين التيار السلفي بالمعنى الذي أرساه الفقيهان أحمد بن حنبل وابن تيمية وما تناسل عنه من سلفية ظلامية وأصولية متشددة وبين التيار السلفي العقلاني (على حد تعبير محمد عمارة) الذي دعا إليه كل من الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده.

فالمفهوم السلفي بالمعنى الأول، الذي تمثل لاحقاً بحركات سياسية كحركة الأخوان المسلمين وجمعية التكفير والهجرة، يرفض ثقافة هذا العصر، ويعد هذا المجتمع بمن فيه، حكاماً ومحكومين، سادرين في عيشة جاهلية. وقد مثل سيد قطب وأتباعه أبرز دعاة هذا التيار. لذلك «اعتبر هذا المفهوم الحضارة الحديثة شكلاً آخر من أشكال العصر الجاهلي الذي ينبغي رفضه وإزالته، على أن يستبدل بنسق آخر من الحياة، هو نسق مرحلة الدعوة الأولى»^(٣٠).

أما تيار السلفية العقلانية، فقد «قدم دعوته باعتبارها دعوة متميزة لبناء نمط حضاري متميز، لا هو النمط الغربي كما كانت دعوة أنصار جعل الشرق قطعة من أوروبا، ولا هو نمط الماضي كما كانت دعوة علماء الدين التقليديين»^(٣١). وقد كان جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده أبرز ممثلي هذا التيار.

وبناء عليه، فمن الخطأ البليغ عد الجامعة الإسلامية بالمفهوم الذي طرحه السلطان عبد الحميد، والجامعة الإسلامية بالمنظار الذي طرحه الأفغاني والكواكبي وسواهما، هو بالمعنى نفسه وبالدلالة نفسها. فالمفهوم الأول يحمل أصلاً نفس فكرة العروبة وإعلاء شأن العنصر التركي ليكون هو المسيطر على عموم المجتمعات الإسلامية، في حين أن التعبير نفسه، بالنسبة إلى المفهوم الثاني يعني الانفتاح على الحضارات الأخرى والاعتزاز بالأصول، وجعل العربية روحاً للإسلام.

من هنا، واجه هذا التيار صعوبات جمة من جانب التقليد وهو يحاول إرساء فهم تحديثي للإسلام. فحين «حاول بعض هؤلاء الكوادر التوفيق بين بعض من حضارة الغرب وبعض من موارثنا الفكرية على نحو ما حاول رفاعة الطهطاوي، أجهضت محاولته هذه اتهامات المؤسسات التقليدية له بالتهمة التي جعلته يؤثر السلامة، فلاذ بحمي الحضارة الوافدة، وترك الحضارة القومية الخالدة، أسيرة الذين لا يعون ولا يعرفون»^(٣٢).

(٢٩) محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب، ص ١٦١ و ١٦٢.

(٣٠) محمود أمين العالم، دراسات في الإسلام (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠)، ص ١٢٥.

(٣١) محمد عمارة، العرب والتحديث، سلسلة عالم المعرفة، ٢٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ٢٢٨.

(٣٢) محمد عمارة، التراث في ضوء العقل، ص ١٨٩.

ثم «إن التحدي الديني السلفي هذا يمتد وجوده لفترة طويلة في حياة النضهة العربية الحديثة، إلا أنه يتباين من حيث الأهمية من وقت إلى آخر... إن أخطر ما في هذا الاتجاه هو أنه وضع الإسلام في مقابل العروبة كبديل، وجعل العلاقة بينهما سلبية، بعكس ما كان عليه الحال عند ظهور الاسلام، عندما كانت العلاقة في منتهى الايجابية»^(٣٣).

وفي الواقع، فإن مواجهة العرب للغرب، قد اتسمت أغلبها بطابع إسلامي، ف«ظلت الثورات العربية المضادة للغرب تتخذ طابعاً إسلامياً جهادياً إلى ما قبل الحرب الأولى، كثورة عبد القادر في الجزائر، والثورة المهدية في السودان، والثورة السنوسية في ليبيا وحركة الحزب الوطني في مصر. إلا أنها مع سنوات الحرب العظمى، وبفعل حركة التقسيم الغربية ومؤشرات التطور الحديث وتسرب الضعف ثم الإنهيار للكيان الإسلامي الجامع، بدأت تتخذ طابعاً عربياً ووطنياً ومحلياً»^(٣٤).

ولكن سرعان ما عاد نجم النهوض العربي إلى الخفوت، بل إلى الأفول، نتيجة تشكيلات إسلامية جديدة عرفت بالاصولية. لقد «بدأت القومية العربية تفقد زخمها في الربع الأخير من القرن العشرين... واحتلت الاصولية الإسلامية مركز الصدارة في الحلبة السياسية»^(٣٥). فضلاً عن أن «انهيار الناصرية عقب هزيمة ١٩٦٧، وفشل البعث في قيام الوحدة بين سوريا والعراق، وتبعثر حركة القوميين العرب، كل ذلك وفر الأجواء الملائمة لنهوض الاصولية الإسلامية على شكل حركة خلاص في وجه التحديات الداخلية والخارجية كافة»^(٣٦).

لكن هذه الحركة الخلاصية نفسها، آيلة بنظر البعض، إلى مازق عارم بالإشكاليات، وإلى أذى بليغ بالمشروع الوحدوي العربي، وإلى ذلك أشار سعدون حمادي إلى «أن المازق الفكري للنظام الإيراني لم يأت بعد. وعندما يحين الوقت سيرى المثقفون العرب تهافت هذا التحدي بصورة واضحة جلية، إذ سيرون أي ضرر بليغ سيلحقه هؤلاء بالإسلام إذا ما حاولوا جعله دولة بطريقتهم وفهمهم الخاص للإسلام، وسيرون أي روح رجعية تنطوي عليها هذه الدعوى وأي ضرر ستلحقه بحركة الإنبعث والتجديد القومي في البلاد العربية إذا ما حاول أحد أن يقلدها في الوطن العربي»^(٣٧).

٥ - التيار القومي والدعوتان الاقليمية والوطنية

لم يقتصر التهديد الذي تلقتة القومية العربية على دعوة السلفيين وحدهم، بل تعداه إلى حركتين سياسيتين أخريين عرفتا بالاقليمية والنزعة الوطنية. فهاتان الحركتان

(٣٣) حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة»، ص ٢٤٥ و ٢٤٦.

(٣٤) محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ - ١٩٧٠، سلسلة عالم المعرفة، ٢٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ١١٢.

(٣٥) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٥٥.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٣٧) حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة»، ص ٢٤٨.

كانتا بمعنى من المعاني، رديفتين للدعوة السلفية، من جراء تبني هذه الحركات جميعاً روابط انصهار مجتمعي، لا مكان فيها للرابطة القومية بتاتاً. فـ«الوطنية بمعنى حب الوطن والولاء له، مفهوم حديث عند العرب، جاء مع الغزو الثقافي الغربي في القرن التاسع عشر»^(٣٨).

أما الاقليمية، فتعتمد في مشروعها الوحدوي على نظريات الدوائر الجغرافية. فالشعب الواحد هو الذي يعيش في مجال جغرافي طبيعي محدد. ولذلك قيل بدائرة المغرب الكبير، وادي النيل، وسوريا الكبرى، وشبه الجزيرة العربية...

إن هاتين الحركتين نشأتا، في رأينا، تحت تأثيرات مختلفة، ولكن الأبرز فيها هو سلسلة الإخفاقات والهزائم التي أصابت المشاريع الوحدوية من جهة، ونتائج الحرب العالمية الثانية وما أرسته من تقسيم للمنطقة العربية بأسرها من جهة ثانية.

وما دامت «الرؤية القومية تتغذى بالنضال الفعلي ضد السيطرة الأجنبية (عثمانية أم استعمارية) أو بالنزعة الوحدوية العربية (الناصرية)، فإن المشروع الوحدوي ظل يشكل الإمكانية الرئيسية لتفتيت المجتمع الأبوي المستحدث [...]، ولكن مع نيل الاستقلال فإن الأبوية حققت نصراً حاسماً على القومية العلمانية. لم يؤد الاستقلال إلى وحدة قومية بل إلى كيانات أبوية مستحدثة. ولم تصمد الأبوية المستحدثة أمام المد الوحدوي في الخمسينات والستينات فحسب، بل إنها نجحت في إرساء نفسها عراب النظام القطري ومباركة سيادتها»^(٣٩).

ومن هذا المنطلق أصبحت الدولة القطرية أحد نتائج الدعوى الوطنية التي ساهمت بصورة غير مباشرة بتكريس واقع التجزئة على مستوى السلطة السياسية في البلاد العربية. وما «تعاظم التهليل والتبجيل الذي تتلقاه الدولة القطرية من أجهزتها الإعلامية إلا انعكاس لتوالي النكسات والاحباطات التي تواجه الأمة من الحرب الأولى والتي أصبح أحد نتائجها الرئيسية لدى البعض الكفران بالمد القومي والتمسك بالدولة القطرية وكأنها انجاز كبير»^(٤٠).

وهكذا «دخلت الشيزوفرينيا السياسية إلى الفكر العربي دون وعي تعكس واقع الدولة الصغيرة الوطنية من جهة والوجدان العربي الذي كان يطالب بالوحدة العربية من جهة أخرى»^(٤١).

وفي الواقع، فإن الدول القطرية لا تعكس واقع التجزئة فحسب، بل تعبر بصورة واضحة عن مدى التفاوت في التنمية والتحديث بين هذه الكيانات السياسية المصطنعة. وإلى هذا نبهنا الجابري بقوله: «إن التعدد في الكيانات السياسية العربية ليس تكريس

(٣٨) محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب، ص ١٢١.

(٣٩) شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ص ٥٤.

(٤٠) كامل صالح أبو جابر، «نحو مفهوم جديد للوحدة العربية»، الفكر العربي، العدد ٥٩ (بيروت: معهد الانماء

العربي، ١٩٩٠)، ص ١٦١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

وترسيخ الدولة القطرية فقط، النقيض العملي لجانب أساسي من حلم النهضة العربية، الوحدة، بل أيضاً تكريس وترسيخ التفاوت بين الأقطار العربية على سلم التحديث بكل أبعاده ومستوياته»^(٤٢).

وبما «أن هذا الآخر كان يقوم على التعدد من جهات مختلفة (انكلترا، فرنسا، إيطاليا) فلقد تسرب التعدد أيضاً إلى شعار الوحدة ذاته، فأصبح شعار الوحدة في خدمة مشروع الدولة القطرية، أي في خدمة النقيض للوحدة»^(٤٣).

وتأسيساً على ذلك، فإن النفي الحقيقي للوحدة العربية ليس هو التجزئة. بل هو الدولة القطرية بوصفها «مؤسسة قانونية قائمة على أساس ما من جهة، وكياناً اقتصادياً وسياسياً تابعاً لأحد مراكز الهيمنة الأوروبية من جهة ثانية، وواقعاً اجتماعياً ذا خصائص مميزة من جهة ثالثة»^(٤٤).

إن انكار العروبة لدى التيار المنادي بالوطنية، والتيار المنادي بالاقليمية، ارتكز لدى الأول على فلسفة التاريخ والتفوق العرقي، وارتكز لدى الثاني على فلسفة الجغرافيا والمكان والتكوين الأسطوري المشترك. من هنا نشأت النزعة الفينيقية والفرعونية وحضارة المتوسط وحضارة الهلال الخصيب...

على سبيل المثال «فإن تيار الفينيقية وحضارة البحر المتوسط ينكر عروبة اللبنانيين ويزعم أنهم لا يمتون إلى العرب بحصلة القرى إلا اللغة. أما التيار القومي المحلي الآخر فلم يهدف إلى عزل لبنان عن الوطن العربي الأم فحسب، بل زعم أن سورية وحدة كاملة لا علاقة لها بالبلاد العربية الأخرى. وهكذا ففي حين اقتصر التيار المحلي على لبنان، مد هذا التيار أخطبوط نفوذه إلى سائر بلاد الشام»^(٤٥) على الرغم من أن «الرأي العام في بلاد الشام ظل بعيداً عن النزعة الاقليمية وتوافقاً إلى الوحدة العربية بوجه عام»^(٤٦).

وفي الواقع يمكن التعليق على الدعوة الإقليمية عبر منطقتين اثنتين:

أ - «من ناحية الإتجاه الذي لا ينطلق من وجود أمة عربية واحدة ووطن عربي واحد، وذلك باعتباره إقليمية على نطاق أوسع قليلاً من الاقليمية الراهنة.

ب - من جهة الاتجاه القائل بالتطورية الموضوعية لأنه لا يرى العنف الإمبريالي يشكل العامل الأول والأساسي وراء التجزئة»^(٤٧).

(٤٢) الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ص ٣٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٤٥) حنا، الإتجاهات الفكرية والسياسية في سوريا ولبنان، ص ٧٢.

(٤٦) ساطع الحمصي، العروبة أولاً، سلسلة التراث القومي : الأعمال القومية لساطع الحمصي (بيروت: دار الطليعة،

١٩٨٥)، ص ١١٦.

(٤٧) منير شفيق، «نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي»، في : القومية العربية في

الفكر والممارسة، ص ٥٠٦.

استنتاجات ختامية

قد يتبادر إلى ذهن القارئ المتسرع، والمشغوف بالإجابات المباشرة، أننا ابتعدنا كثيراً أو قليلاً من موضوع دراستنا، من خلال اعتماد منهج جوال، يقتنص فكرة هذا المفكر، ثم يدعها لينتقل إلى فكرة آخر، عارضاً خبرته في مجال مشكلة علاقة الآخر بالذات القومية.

في الحقيقة، لم نرغب في أن تكون هذه الدراسة نصوية، أي دراسة تتخذ من نص «الآخر» شاهداً لإثبات رأي أو إحضار آخر. ومع ذلك، فقد انزلنا في بعض المواضع إلى العمل في النص تحت تأثير معرفة الواقع الفعلي. فمعرفة الواقع تتأتى من إحالته نصاً. وعليه فاني أسوق بعض الافتراضات الختامية التالية:

- يمثل الآخر (الغرب) راهناً بالنسبة إلى العرب وضعاً إشكالياً، أي مشكلة لم يظهر بعد أفق لحلها نهائياً. فهي «مشكلة تجسدت إنسانياً، واتسعت بدائل الحل وأصبح متعذراً الإلمام بها تصورياً مرة واحدة، ودخلت إلى مستوى الوعي والشعور بعد أن صعب الإمساك بها على مستوى الذهن والتصور الدقيق»^(٤٨) فنحن نناهض الغرب حيناً ونتماهى به حيناً آخر، نعهده سبباً لتخلفنا كما نعهده سبباً لتحديثنا، نحارب سياسته التوسعية، ونندهش بتجربته الديمقراطية... إلخ.

ومرد ذلك إلى أن الغرب «لم يكن يقدم نفسه في صورة واحدة، بل لقد كان ولا يزال يحمل بالنسبة إلى مشروع النهضة العربية مظهرين متناقضين، مظهر يمثل العدوان والغزو الاستعماري والاحتكار والهيمنة، ومظهر يمثل الحداثة والتقدم. ومن هنا كان الغرب، ولا يزال بالنسبة إلى العرب، العدو الذي يجب الاحتراز منه والوقوف ضد مطامعه وسيطرته من جهة، والنموذج الذي يغري باقتدائه والسير في ركابه من جهة ثانية»^(٤٩).

وفي الواقع، فإن مفهوم الغرب بالمعنى السياسي قد تقلص اليوم إلى حدود اقتصره على الولايات المتحدة الأميركية، لأن الدول الأوروبية استحالَت أمام قوة أميركا قزماً جماعياً على حد تعبير أحد المفكرين الأجانب، الذي أشار إلى تعبيره هذا سمير أمين في كتابه امبراطورية الفوضى^(٥٠).

إن العولة التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية اليوم ستدفع شعوب العالم الثالث وبعض دول الجنوب إلى أن تصبح أطرافاً تابعة تتجه حتماً نحو البربرية على حد تعبير سمير أمين أيضاً. وأنه «لأمر خطير ألا ترغب القوة السياسية والايدولوجيا

لا يجوز لنا بحال أن نتخذ
من اخفاقات المؤسسات
القانونية العربية المتتالية
برهاناً على انهزام الوحدة
إلى الأبد، فمنطق الواقع لا يلغي
منطق التاريخ، ولا يجوز الاذعان
إلى نهاية التاريخ

(٤٨) عزت قرني، «إشكالية الحرية»، عالم الفكر، العدد ١٢ (١٩٩٢)، ص ١٧٢.

(٤٩) الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ص ٢٧.

(٥٠) سمير أمين، امبراطورية الفوضى، ط ١ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١).

المسيطرة في اليمين واليسار الأوروبي في الوحدة العربية. لم تغادر أوروبا إلى الآن موقفها الامبريالي التقليدي الذي يعتبر الآخر، خاصة إذا كان مختلفاً ثقافياً، عدواً يجب إبقاؤه ضعيفاً ومنقسماً»^(٥١).

— تمثل الأصولية راهناً الخطر الفعلي على فكرة الوحدة العربية، لتبنيها بدائل سياسية قائمة في جوهرها على الدولة الدينية والرابطة الدينية. ولا يتأتى خطر الأصولية من تصورهما الأيديولوجي لمشكلات المجتمع والحكم فحسب، بل من خلال رؤيتها المعرفية للثقافة والفكر والإنسان أيضاً.

وعليه «فإن مهمة المثقفين العرب الآن ليست بالدرجة الأولى في الاستيلاء على السلطة، وإنما في السيطرة على المجال الثقافي الذي أهمل منذ عقود، وترك بين أيدي السلفيين، وإن أضمن السبل للاخفاق السياسي هو إهمال المعركة الأيديولوجية»^(٥٢).

— لنعترف، بأن المشروع الوحدوي صار ضرباً من أمنيات الماضي، وأن تحدثنا عنه اليوم، فلتعزية النفس أو لدفق حنين رومانطيقي لا نستطيع له رداً. فإذا كان صحيحاً «أن حركة التحرر العربية حققت نجاحات هامة في مرحلة ما وفي بعض الأقطار، فهي على مستوى الأمة لم تستطع أن تحل المشكلات الثلاث التي تمثل ركائز الضعف العربي، وهي التجربة والتخلف والاستبداد.

وإذا كان جل ما تحقق هو الاستقلال السياسي فإنه ظل استقلالاً ناقصاً وشكلياً ومهدداً في كثير من الأقطار العربية، كما أن التشبث العربي بيزداد والعلاقات العربية ليست اليوم أفضل مما كانت عليه منذ عقود (مثلاً التبادل التجاري بين الأقطار العربية لا يتجاوز ٨ في المئة من مجمل علاقاتها التجارية)، وحصّة العرب من مجمل الناتج العالمي هي في انخفاض مستمر»^(٥٣).

ولكن مثل هذه الوقائع لن تدفعنا إلى تبني رؤية تشاؤمية حيال مستقبل العلاقات العربية أو بالنسبة إلى ضرورة قيام وحدة عربية جديدة. ولا يجوز لنا بحال أن نتخذ من اخفاقات المؤسسات القانونية العربية المتتالية برهاناً على انهزام الوحدة إلى الأبد. فمناطق الواقع لا يلغي منطق التاريخ. ولا يجوز الإنعان إلى نهاية التاريخ بالمعنى الذي طرحه فوكوياما.

فمثل «من يعتبر فشل جامعة الدول العربية دليلاً على بطلان الفكرة القومية العربية، كمثل من يعتبر عدم استفادة مريض من المرضى من العلاج الذي وصفه طبيب من الأطباء دليلاً على بطلان الطب وعدم فائدة الأطباء»^(٥٤).

من هنا فإننا نرى مع سعدون حمادي أن الوحدة العربية «ستبقى هدفاً سامياً يسعى العرب إلى تحقيقه بغض النظر عن الظروف الحالية، فعملية التقدم البشري كانت دوماً عملية تغير الظروف الموجودة وخلق أوضاع جديدة»^(٥٥) ◇

(٥١) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٥٢) العروي، العرب والفكر التاريخي، ص ٦٣.

(٥٣) عطية مسوح، «الشيوعية العربية: أزمة تكون، أزمة توجه، أزمة طرح»، الطريق، العدد ٢ (آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ٩٢.

(٥٤) الحصري، العروبة أولاً، ص ١١٦.

(٥٥) سعدون حمادي، تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

١٩٨٦)، ص ٢٢١.

هل الوحدة العربية ممكنة؟

هل الوحدة العربية ممكنة التحقق؟ سؤال قد يبدو مستغرباً لـ «استحالته» في هذه المرحلة، حيث الاتصالات الرسمية العربية-الإسرائيلية قائمة والاتصالات الرسمية العربية-العربية شبه مفقودة.

وقد كان هذا السؤال مستغرباً في مرحلة سابقة (الخمسينات والستينات) لـ «استهجانه»، فقد كانت الاتصالات الرسمية العربية في أوجها والوحدة قاب قوسين أو أدنى من التحقق.

وفي المرحلتين، وما بينهما وما قبلهما في التاريخ المعاصر، وما فيهما من صخب وحدوي، لم تتحقق الوحدة العربية، باستثناء وحدة مصر وسوريا (١٩٥٨-١٩٦١) التي لم تعمر ولم تجدد، وتنسيق في جامعة الدول العربية لم يسمن ولم يغن من جوع.

لا تمثل قراءة الماضي بمنظار الحاضر قراءة واعية للوحدة، على الرغم من فائدتها في تبرير الوحدة والتحريض على مشروعيتها

لذا يبقى طرح السؤال مبرراً، فهل الإجابة مبررة؟

نعم ولا. نعم لأهمية الموضوع، عملياً وبحثياً، ولا، لأن مساهمة في محور لا تستطيع تغطية قرن كامل من الحركة السياسية والانتاج الفكري كانت الوحدة فيهما حاضرة بقوة ولا يمكنها مناقشة هذه الحركة وذلك الانتاج، ولا تدعي هذا الشرف.

وما تحاول هذه المساهمة تقديمه هو مناقشة عامة للقائلين بإمكان الوحدة في إطار توضيح بعض الالتباسات في أقوالهم وعلى قاعدة الفهم السياسي للوحدة.

في إطار القول بإمكان الوحدة طرح جوابان رئيسيان:

١ - الوحدة ممكنة تبعاً لمبررات تاريخية ماضية؛ هي وحدة الأصل لدى البعض، ووحدة اللغة لدى البعض الآخر، ووحدة الدين لدى البعض الثالث، ووحدة التاريخ لدى

البعض الرابع، ووحدة العادات والتقاليد لدى البعض الخامس، وكل هذه المبررات مجتمعة، مع تشديد النبرة على إحداها لدى كل فريق، ولدى أغلبية المشدودين إلى الماضي في تبرير إمكان الوحدة^(١).

٢ - الوحدة ممكنة تبعاً لمبررات مستقبلية، فالعصر لدى البعض عصر وحدات كبرى لما يسرته وسائل الاتصالات الحديثة من إمكانات تلاقى، فضلاً عن ضرورات السوق الاقتصادية. واللاحق بالعصر لدى البعض الآخر يفترض قيام صناعات ثقيلة ومتطورة تعجز إمكانات أي قطر عن توفير مقوماتها (مواد أولية ورأس مال وأسواق تصريف) في حين يمكن دولة الوحدة توفيرها. ومواجهة الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية لدى البعض الثالث تتطلب قوة موحدة يعجز عن تأمينها قطر واحد أو الأقطار كافة متفرقة. وبناء الاشتراكية لدى البعض الرابع غير ممكن في ظل العجز عن تصنيع المجتمع ورسملة الاقتصاد في حدود الدولة القطرية، في حين يمكن تحقيق ذلك في حدود دولة الوحدة^(٢).

الوحدة مشروع سياسي
بالدرجة الأولى، تشد همته
المبررات التاريخية والانتصارات
المعاصرة لنظرائه وتغنيه الثقافة
والاقتصاد والمشاريع الأخرى،
إلا أن كل ذلك لا يغني عن
المشروع نفسه

وقد تداخل الجوابان لدى أغلبية القائلين بهما، وأن غلب تركيز أحدهم على واحد دون الآخر من هذه المبررات أو تلك تبعاً للمرحلة التاريخية ولطبيعة القائلين، كما جرت مراجعات نقدية بعد أزمت أصابت إحدى هذه القوى أو بعد أزمة عامة أصابت الجميع، نقلت التركيز عندها من مبرر ماضٍ إلى مبرر مستقبلي^(٣).

إلا أن وعي حدود هذين الجوابين يتطلب توضيحات ضرورية في هذا المجال أهمها:

١ - لم تكن الوحدة العربية مطروحة كقضية أو كشعار أو كهدف في الفكر والعمل السياسيين العربيين قبل مؤتمر سان ريمو في عام ١٩٢٠،

(١) يمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات لتبيان ذلك، فضلاً عن أدبيات القوى الوحدوية والمفكرين الوحدويين، ويمكن الإشارة إلى مراجع عامة عدة حول هذا الموضوع:

- قراءات في الفكر القومي: الوحدة العربية، سلسلة التراث القومي [مجموعة مقالات لعدد من المفكرين في مرحلة ممتدة من العام ١٩٢٨ حتى يومنا هذا]، ٢ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

- القومية العربية في الفكر والممارسة [أوراق عمل وأبحاث ومناقشات ندوة فكرية تناولت اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة، وتطور الأمة العربية والتجارب الوحدوية العربية] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

- الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها [أوراق عمل وأبحاث ومناقشات ندوة فكرية تناولت تقويم التجارب الوحدوية العربية وعوائقها ومستقبلها] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

(٢) يمكن ملاحظة غلبة أنصار الجواب الأول في مرحلة ما بين الحربين العالميتين وغلبة أنصار الجواب الثاني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، دون انتقاء أحدهما في المرحلتين. ويمكن الرجوع إلى قراءات في الفكر القومي، ٢ مج، والسيد يسين، «تحليل مضمون كتابات الفكر القومي العربي»، في: القومية العربية في الفكر والممارسة، المصدر نفسه.

(٣) يلاحظ أن المراجعات لم تحظ باهتمام المفكرين الوحدويين والأحزاب الوحدوية إلا أن صعود الحركة الوحدوية في الخمسينات ومطلع الستينات كما لم تحظ باهتمامهم، مجتمعين ومتفرقين، وهم في مواقع السلطة.

كما يلاحظ أيضاً الدور الإيجابي لمركز دراسات الوحدة العربية في هذه المرحلة - مرحلة تراجع المد الوحدوي - في إثارة النقاش وفي نشر التقويمات حول هذه المسألة.

وفرض التجزئة السياسية على البلاد العربية ضمن الامبراطورية العثمانية، وما كان مطروحاً قبل ذلك المؤتمر لم يكن يتعدى الدعوة إلى مساواة العرب بالأتراك أو إلى خصوصية عربية ضمن الدولة العثمانية^(٤).

٢ - إنَّ حديث الوحدة المرفوع منذ تلك المرحلة حديث متجدد حتى يومنا هذا، وإن اختلفت الشحنات الدافعة إليه والقوى الرافعة له والمضامين المعطاة له.

٣ - كان البدء في الدعوة إلى الوحدة العربية في تلك المرحلة مشرقياً، إذ كان الهم المغربي هم الاحتلال الإلحاقى لبلدان المغرب وكان عهد المغاربة بالوحدة المعاشة قد انقضى منذ القرن التاسع عشر، وعلى مراحل متفاوتة.

واتخذت الدعوة إلى الوحدة مشرقياً معاني متعددة أبرزها:

أ - معنى العودة إلى الحالة السابقة على التجزئة، وهي عودة أرادها البعض من المفكرين إحياءً للامبراطورية العثمانية؛ وأرادها البعض الآخر من السياسيين عودة إلى التقسيمات التي كانت سارية ضمن الامبراطورية العثمانية، كالدعوة بين بعض السياسيين اللبنانيين إلى الوحدة مع سوريا وعُني بها إعادة ما انفصل من أفضية عن ولاية سوريا إليها (مؤتمرات الساحل في لبنان).

ب - معنى العودة إلى حالة التوحد الذهبية في التاريخ العربي في صدر الإسلام واتخذت مسارين:

- مسار الوحدة الإسلامية وللعرب موقع بارز فيها^(٥).

- مسار الوحدة العربية وللإسلام فيها الروح^(٦).

ج - معنى الاقتداء بالدعوات الوحدوية الأوروبية وتجاربها المميزة والناجحة، كالوحدات الألمانية والإيطالية والأميركية^(٧).

٤ - إنَّ الوحدة العربية لم تطرح كههدف منفصل، فهي ربطت بهدف الاستقلال في مرحلة ما بين الحربين العالميتين ثم ربطت بهدف تحرير فلسطين أو بهدف الاشتراكية أو بكليهما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٥ - إنَّ الكتابة حول الوحدة العربية راوحت بين كتابة مفكرين دعوا إليها بصورة أو بأخرى وكتابة قادة حزبيين نظّروا لها ودعوا إلى العمل في سبيلها، فضلاً عن ورودها

(٤) يمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات، فضلاً عن أدبيات الجمعيات والمفكرين في تلك المرحلة، ومنها:

- جورج انطونيوس، يقظة العرب (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢).

- زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨).

- توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠).

- عادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٦٤)، ج ٤.

- فارس اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية [بند نشأة الأحزاب في لبنان] (بيروت: الدار التقدمية، ١٩٨٩)، المجلد الأول.

(٥) أخذ الاخوان المسلمون، وخصوصاً في مرحلة حسن البنا، بهذا الرأي.

(٦) أخذ البعث، وخصوصاً ميشيل عفلق في مرحلة التأسيس، بهذا الرأي.

(٧) كانت الوحدات الأوروبية نماذج يُضرب بها المثل في كتابات المفكرين ولدى النخب الواعية.

في أدبيات أحزاب وقوى سياسية انضوت تحت رايتها كلياً أو جزئياً. وبموازاة هذا النوع من الكتابة كان هناك نوع آخر قدم مبررات لنقض الوحدة إن على مستوى التاريخ أو على مستوى الحاضر، وتجلّى في دعوات فكرية إقليمية وفي مواقف حزبية.

وعليه فالمكتبة العربية غنية بالكتابات حول الوحدة، إن بالكتابة المتخصصة فيها وعنّها، سلباً أم إيجاباً، أو بالكتابة عن مراحل التاريخ المعاصر حيث الوحدة والانفصال والقوى الوحدوية والانفصالية عناوين بارزة في هذا التاريخ وفي الكتابة عنه.

٦ - إن موضوع الوحدة العربية عولج على أكثر من مستوى، فوضعها البعض على مستوى أهداف الأمة وعالجها على هذا المستوى، وطرحها البعض الآخر كشعار سياسي، وأدخلها البعض الثالث في إطار أيديولوجيته.

يبدو، من خلال هذين النوعين من المبررات وفي ضوء الملاحظات التي قدمت، أنّ الكتابة حول الوحدة العربية والعمل لها تعرض لالتباسات عدة أفقدت الوعي المناسب وعُثرت، مع عوامل أخرى، تحققها، وأثارت بالتالي أسئلة تشكيكية حول إمكان تحقيقها؛ ومن أهم هذه الالتباسات:

١ - الالتباس بين الوحدة كوجود والوحدة كوعي، وهذا الالتباس مزدوج في قراءة الماضي وقراءة الحاضر.

فالوحدة كوجود عُرِفَت في التاريخ العربي وفي مراحل متعددة وبصيغ مختلفة، إلا أن الوعي بالوحدة لم يعرف إلا في مرحلة ما بعد فرض التجزئة الحديثة على البلاد العربية المشرقية^(٨).

والوحدة كوجود غير محققة في العصر الراهن، لا بل تُبَيِّنُ خصوصيات اجتماعية سابقة واحتلالات أجنبية لاحقة وتفاوتات بين البلدان العربية في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة أصبح معها وعي أهمية الوحدة والدعوة إليها قاصرين عن تحقيقها، لثقل هذه التفاوتات وقوة قواها^(٩).

لذا لا تمثل قراءة الماضي بمنظار الحاضر قراءة واعية للوحدة، على الرغم من فائدتها في تبرير الوحدة والتحريض على مشروعيتها. كما لا تمثل قراءة الحاضر بمنظار المستقبل قراءة واعية لهذه الوحدة على الرغم من التفاؤلية التي تنشرها والتي قد تقود إلى الاحباط في العمل الوحدوي.

٢ - الالتباس بين الوحدة كنموذج يمكن أن يحتذى به، سواء أكان نموذجاً غربياً تحقق في بلدان أخرى (ألمانيا، إيطاليا، أميركا...) أم كان نموذجاً غربياً تحقق في زمن آخر (الوحدة في صدر الإسلام، والوحدة العثمانية...) وبين الوحدة كنموذج يمكن أن

(٨) يمكن الإشارة إلى كتابات مفكرين عربيين ركزوا على وعي الوحدة العربية في التاريخ: عبد العزيز الدوري، «أصول الوحدة العربية في تاريخ العرب»، في: الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها، ومنير شفيق، الوحدة العربية والتجزئة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩).

(٩) كثيرة هي الكتابات التي ترى تحقيق الوحدة مسألة وقت وعوائقها قوى خارجية أو تلكؤ القيادات السياسية ومصالحها، دون إعادة الانتباه إلى العوائق الكامنة في بنية المجتمعات العربية.

يؤسس في ضوء المعطيات الواقعية والراهنة.

فالقائلون بالوحدة استوحوا قولهم، في الغالب، من نموذج عربي ماضٍ أو من نموذج عربي معاصر، وهذا الاستيحاء قد يبرر بضرورة استلزام التاريخ المجيد للأمة أو بضرورة الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى. وهما ضرورتان لهما ما يبررهما في إطار الدعوة للوحدة وعلى مستوى استنهاض الهمم لها، إلا أن الاقتصار على هذا القول لم يقدم وعياً بالواقع العربي وبطبيعة المجتمعات العربية وبالجماعات المكونة لها، فضلاً عن الوعي بحقائق العصر، الأمر الذي جعل الحديث عن الوحدة العربية حديثاً بعيداً من الهم السياسي وغارقاً في الهم الأيديولوجي.

فالمبررات التاريخية للوحدة العربية فيها الكثير من الصحة واستخدامها في الدعوة إلى وحدة عربية أمر مشروع وضروري، كذلك هي المبررات المستقبلية في مشروعيتها. إلا أن تقرير مشروعية الرؤية الأيديولوجية للوحدة مغاير لتقرير مشروعيتها السياسية.

٣ - الالتباس بين مستويات الوحدة والوعي بهذه المستويات، فالوحدة قد تكون دعوة فكرية تحمل ملامح حضارية يقول بها مفكرون أو يصوغها منظرون حزبيون بطرح أيديولوجي وتندرج على المستوى الفكري - الثقافي؛ كما قد تكون دعوة سياسية تحمل ملامح التبشير بها كمالاً للاجتماع السياسي العربي أو كهدف لقوة سياسية، كما قد تحمل ملامح البرنامج السياسي لقوة أو لقوى، أو قد تحمل ملامح الشعار السياسي. وتندرج الوحدة هنا في حالات الهدف أو البرنامج أو الشعار على المستوى الفكري - السياسي؛ كما قد تكون الوحدة دعوة اقتصادية أو دعوة تربوية... الخ، تحمل ملامح هذا المستوى أو ذاك.

وعلى الرغم من العلاقة بين هذه المستويات المتعددة، وبخاصة المستويين اللذين يعنيان بحثنا (الفكري والسياسي)، فإن الالتباس بينها أدى دوراً سلبياً في الوعي بالوحدة، إذ خلط بين الداعي إلى الوحدة كهدف والرافع لها كشعار والمبشر بها كحضارة آتية والواضع لها برنامجاً سياسياً، كما كان الخلط الأكبر بين متطلبات كل مستوى من المستويات.

٤ - الالتباس بين الوحدة، بمستوياتها المتعددة، وبين الأهداف الأخرى التي قرنت بها، كاستقلال حيناً أو الاشتراكية أو تحرير فلسطين أو القضاء على التبعية للغرب الرأسمالي أحياناً أخرى.

وعلى الرغم من الربط النظري بين هذه الأهداف، فإن الوعي المنشور أوحى بإمكان تحقيق الهدفين معاً أو تعاقب تحققهما زمنياً. وهذا الربط بين الأهداف أغفل اختلاف برامج تحقق كل منها وأدواتها ووسائلها من جهة ودفع الوحدة من جهة أخرى من مستوى البرنامج السياسي إلى مستوى الدعوة الفكرية أو الهدف السياسي وأبقى على برنامج «التحرر» أو «التحرير» أو «الاشتراكية»، الأمر الذي أصاب المستوعين بهذا الربط والمؤمنين بأولوية الوحدة بالإحباط.

المشروع السياسي كمشروع
وكسياسة معاً، يفترض
رؤية استباقية لمسائله لا
تصل إلى حد الحلم وتغرق
في الأيديولوجية، ولا تبقى
في موازين قوى اللحظة
الراهنة فتغرقه قواها

وقد ساهمت هذه الالتباسات العفوية أو المقصودة في ضعف بلورة الوعي الحدودي من جهة وفي بروز حالات إحباط وحدوية لدى مفكرين ومناضلين، قوى وأفراد، من جهة ثانية، فضلاً عن العجز عن تحقيق تقدم على صعيد الوحدة من جهة ثالثة.

وفي سياق هذه الالتباسات لا تُقلل أهمية تأكيد الوجود التاريخي لتيار الوحدة العربية وأهمية تجديد الحديث عنه، كما لا تُقلل أهمية النظر إلى العصر ورؤية ما فيه من وحدات سياسية ناجزة وناجحة وأهمية الإطلاع عليها، كما لا تُقلل أهمية النظرة الحضارية إلى الوحدة وتعدد مستوياتها ومبررات هذه النظرة، كما لا تُقلل أهمية اعتبار الوحدة هدفاً سياسياً حاضراً في كل المسائل والقضايا. إلا أن ما تُقلل أهميته في هذا السياق هو ضعف الوعي بسياسة الوحدة، على الرغم من كل الكلام السياسي عليها.

فالوحدة مشروع سياسي، بالدرجة الأولى، تشحذ همته المبررات التاريخية والانتصارات المعاصرة لنظرائه وتغنيه الثقافة والاقتصاد والمشاريع الأخرى، إلا أن كل ذلك لا يُغني عن المشروع نفسه.

والمشروع السياسي وليد موقع ما ومرحلة ما يُحسن به أن يراعيهما دون أن يستسلم لهما، أي أن يعي الموقع والمرحلة وعياً نقدياً وشمولياً.

وهذا المشروع السياسي كمشروع، يفترض، فضلاً عن الوعي النقدي والشمولي بالموقع والمرحلة، وجود حامل عامل له، وإلا اندرج في إطار الانتاج الفكري الفاعل بحدود قد تكبر وقد تصغر دون أن تبلغ حدود تحقيق المشروع.

أما المشروع السياسي كسياسة فهو يفترض محورية الدولة والسلطة، وإلا غدا دعوة فكرية أو حلماً جميلاً.

أما المشروع السياسي، كمشروع وكسياسة معاً، فهو يفترض رؤية استباقية لمسائله لا تصل إلى حد الحلم وتفرق في الايديولوجية ولا تبقى في موازين قوى اللحظة الراهنة فتغرقه قواها.

وبهذا المعنى تفترض الوحدة، كمشروع سياسي، وعياً بمسائل متعددة قد يكون أهمها:

- مسألة الدولة القطرية التي ما نشأ الوعي بالوحدة لولا قيامها، ووعي هذه المسألة لا يعني موقف الإدانة والرفض، وهو أمر موجود بكثرة، بل يعني وعي بنية هذه الدولة ووظائفها ووعي العلاقة بينها وبين مشروع الوحدة ودولتها، سواء أكانت علاقة إعاقه أم علاقة تبشير.

- مسألة التفاوت بين الأقطار - الدول وبين الخصوصيات القديمة أو المستحدثة التي أصبح لها بفضل مرور الزمن حضور وقدم. والتفاوت بين الدول عائد في قسم منه إلى إرث تاريخي اختلط فيه الاجتماع بالاقتصاد وبالثقافة وبالساسة، وهو عائد في قسم آخر إلى علاقة التبعية الناشئة بين هذه الدول وبين الدول التي استعمرتها؛ وعائد في قسم ثالث إلى العلاقة بين الاثنين معاً فضلاً عن تفاوت نشأة الدولة الحديثة في هذه البلدان.

- مسألة دولة الوحدة المنشودة، فهل هي الدولة الاندماجية البسيطة التركيب أم الدولة الاتحادية أم الدولة التحالفية أم غير ذلك من الصيغ.

- مسألة التشظي الاجتماعي، والمقصود هنا ليس التفاوت الشخصي والمهني والإقتصادي بين الافراد والجماعات، فهي طبيعية في الدول مهما كانت صغيرة، بل المقصود وجود جماعات قومية ودينية وإثنية متعددة ضمن الوطن العربي نُسجت خصوصياتها عبر التاريخ وحاولت الدول التي استعمرت أجزاء الوطن اللعب بهذه الخصوصيات.

وهذه الجماعات المعروفة باسم الأقليات لها خصوصياتها في أكثر من مجال، كما لها رؤيتها في التوحد السياسي وحساسيتها من بعض دعاويه الفكرية والسياسية، الأمر الذي يجعل أي مشروع وحدوي مطالباً بفهم هذه الخصوصيات وتقديم حل لها.

- مسألة العلاقة بين الوحدة والقوى الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد - في البلدان العربية كافة، نأى القوى دافعة باتجاهها وكيف؟ وأي القوى تمثل عائقاً أمامها وكيف؟ وما العلاقة بين مصالح هذه القوى الأنية وأهدافها من جهة وبين مصالحها البعيدة المدى التي قد تتحقق بالوحدة أو تعاقبها؟ وكيف يمكن التوفيق بين الاثنين وتنمية القوى والمصالح ذات الإتجاه الوحدوي؟

- مسألة العلاقة بين الوحدة والقوى الدولية، فهل هذه القوى مع الوحدة أو ضدها، وهل توضع كلها في سلة واحدة وعلى مسافة واحدة من الوحدة؟ وما هي حدود تأثيرها؟ فهل هي الشيطان الرجيم لتلقى على كاهله كل الآثام؟ أم أن تأثيرها مرتبط بوضع القوى المحلية والقومية؟

- مسألة أداة الوحدة وأسلوب تحقيقها، فهل هي الحزب الواحد وكيف؟ أم الجبهة الحزبية وممن؟ أم الدولة - القاعدة ومن؟ وهل يجري تحقيقها بالأسلوب الديمقراطي أم بالأسلوب العنفي، كيف وبأية ظروف؟

وفي ضوء هذه المسائل التي تبدو ضرورية في المشروع الوحدوي، يظهر نقص في وعيها في الأدبيات الوحدوية أو ضعف في هذا الوعي في أحسن الأحوال، دون أن يعني ذلك افتقار هذه الأدبيات إيجابيات عديدة في نواح أخرى وفي حدود المرحلة التي قيلت منها، والبحث، هنا، ليس مجاله تقويمها.

فالدولة القطرية المدانة، وحدوياً، إدانة أخلاقية أو أيديولوجية غائبة عن وعي الوحدويين المبثوث، إن كنموذج نظري عام أو كحالات في كل قطر، وحاضرة في وعي الوحدويين الخفي، إن كمشروع للاشتراك في السلطة أو الاستيلاء عليها أو كبنية ذهنية تحكم التصرف والعمل.

ولا يظهر في حدود ما هو منتشر من أدبيات وحدوية لمفكرين وقوى وعي بهذه المسألة، ويستثنى من ذلك بحث لتركي الحمد في ندوة «الوحدة العربية

تجاربها وتوقعاتها»^(١٠)، وآخر لمحمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية^(١١)

لا بل نرى العكس، إذ تشير أدبيات المؤتمر القومي الثاني لحزب البعث في تحليلها أسباب نكسة الحكم في العراق عام ١٩٦٣ إلى عدم وجود دراسة جدية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق^(١٢)، كما أنّ بنداً ثابتاً في أغلبية المؤتمرات القومية يشير إلى وجود كتل أو تيارات في الحزب اغرتها السلطة القطرية^(١٣).

ولم يكن وضع الحركات القومية قبل تأسيس البعث وفي زمنه أحسن حالاً في هذا المجال.

والتفاوت بين الأقطار المرتبط بالمسألة الأولى (الدولة القطرية) وبالمقابلة بين هذه الدول، لم يحظ بالاهتمام الكافي نظرياً، لا بل استخف به، فجاءت تجربة وحدة مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ والمحققة في سياق نهوض قومي وبتحالف قوتين مهمتين، عبدالناصر والبعث، لتكشف تفاوتات بين البلدين على أكثر من مستوى صدمت قوى الوحدة ويسرت عملية انفصالها.

أما مشروع دولة الوحدة المنشودة فكان مقتصرأ على القول بالوحدة^(١٤)، وعلى إشارات مفكرين إلى «جبهة من شعوب العربية» (محمود عزمي، ١٩٣٨) وإلى اتحاد عربي (يوسف هيكل، ١٩٤٥، وفيليب حتي، ١٩٤٤) في مرحلة سابقة على الاستقلال وإلى مشاريع في مرحلة الانكفاء الوندوي (نحو مشروع دستور الاتحاد العربي - عصام نعمان، ١٩٨٩)^(١٥).

أما القوى الوندوية التي يعتد بنشرها الوعي الوندوي فلم تضع مشروعاً لدولة الوحدة حين أقبلت عليها في أواخر الخمسينات، وعلى الرغم من طرح إحداها (البعث) صفة الاتحاد لا الوحدة الإندماجية على عبدالناصر، سرعان ما تخلت عن هذه الصيغة أمام إصرار عبدالناصر على رفضها، الذي لم يكن مشروع الوحدة واضحاً في أقواله^(١٦)، فضلاً عن أن طرحها لم يكن طرحاً معمماً في أدبياته النشرة للوعي الوندوي.

وحين حدث الانفصال، لم يُلاحظ لدى مقوميه الوندويين أثر غياب صيغة الوحدة والوعي بهذه الصيغة في حصول هذا الانفصال إن في أقوال عبدالناصر أو في أدبيات البعث، وقد يكون ميثاق ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ - المفترض أن يكون ميثاقاً لدولة

(١٠) نظمها ونشر وقائعها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ١٩٨٩).

(١١) محمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

(١٢) نضال البعث، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ج ٩، ص ٣٢-٧٩.

(١٣) المصدر نفسه، ج ٤.

(١٤) انظر: قراءات في الفكر القومي: الوحدة العربية.

(١٥) انظر: الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها.

(١٦) مارلين نصر، التصور القومي في فكر جمال عبد الناصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١).

ستنشأ بين مصر وسوريا والعراق آنذاك - هو أول صيغة نظرية لم تحقق، سبقها إشارة إلى الوحدة الاتحادية في المؤتمر القومي الخامس للبعث وتلتها إشارات لصيغة الوحدة في المؤتمر القومي السادس في العام نفسه ومثله في اجتماع جمعية المرشدين في الحزب التقدمي الاشتراكي عام ١٩٦٩^(١٧).

ومسألة الأقليات في الوطن العربي لم تحظ بالوعي المناسب، فإذا ما استثنينا من أدبيات البعث حديث مؤسسه في اجتماع لطلبة المغرب العربي عام ١٩٥٥ عن الأقليات وعرضه لحلها في الطابع الإنساني والمضمون الاشتراكي لوحدية البعث^(١٨)، فإننا لا نجد في دستوره إشارة إلى هذه المسألة كما لا نجد سوى إشارات لا تنم عن وعي بهذه المسألة، كعرضه في التوصية التاسعة للمؤتمر القومي الخامس (١٩٦٢) حول لبنان حلاً لمواجهة ربط العروبة بالإسلام وبالتبعية للجمهورية العربية المتحدة قوامه شرح المفهوم التقدمي العلماني للقومية والاكتفاء «بالعمل للوحدة العربية كهدف نهائي لا كمشروع سياسي مطروح للتنفيذ الآن»^(١٩) وكعرض توصية في المؤتمر القومي الثامن بإعادة تقويم تجربة الحكم في العراق في ضوء أسس أحدها نص على «أثر المشكلة الكردية وأدوار عبدالناصر والدوائر البترولية والاستعمارية في النكسة»^(٢٠) دون أن ترد إشارة إلى المشكلة في نص التقرير على الرغم من تفجرها العسكري.

ولم تكن أدبيات القوى وحدوية والمفكرين الوحدويين أحسن حالاً^(٢١)، إذا ما استثنينا تركيز المفكر ياسين الحافظ في مرحلة متأخرة من حياته على هذه المسألة (السبعينات)^(٢٢).

وقد كانت العلاقة بين الوحدة والقوى الاجتماعية والاقتصادية أوفر حظاً في الأدبيات الوحدوية، من خلال قول هذه القوى بربط الوحدة بالاشتراكية حيناً وبالطبقات الكادحة حيناً آخر، إلا أن هذا القول بقي قولاً أيديولوجياً لم يُصغَ بوعي نظري مستنبط من دراسة القوى الاقتصادية والاجتماعية في كل قطر.

أما العلاقة بين الوحدة والقوى الدولية فقد كانت الأكثر حضوراً في الأدبيات الوحدوية، من خلال القول بارتباط القوى المعيقة للوحدة بعلاقة تبعية بقوى دولية، إلا أن هذا الحضور المهم لوعي العلاقة لم يقترن بوعي حدود علاقة هذه القوى بإعاققة الوحدة، إلى الدرجة التي قصرت معها إعاققة الوحدة على هذه القوى معفية العوامل

(١٧) اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ص ٢٢٥.

(١٨) ميشيل عقلق، في سبيل البعث، ط ١٥ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

(١٩) نضال البعث، ج ٤، ص ١٠٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ج ٩، ص ٧٨.

(٢١) أصدر مركز دراسات الوحدة العربية مجلدين تحت عنوان قراءات في الفكر القومي (المجلد الأول: القومية العربية والمجلد الثاني: الوحدة العربية)، تضمنا مقالات لعدد من المفكرين الوحدويين. ولم نعثر فيهما إلا على اشارتين حول مسألة الأقليات نجدهما في: سامي شوكة، «هذه أهدافنا وغاياتنا»، [نشر تباعاً في جريدة البعث القومي (العراق: ١٩٤٦)]، المجلد ٢، وعلي يدور، «من ظلام التجزئة إلى فجر الوحدة»، [نشر في جريدة الآداب، السنة ١١، العدد ١ بيروت: كانون الثاني/يناير ١٩٦٣)]، المجلد ٢، ص ٢٢٤-٢٢٦.

(٢٢) أنظر الآثار الكاملة له، وخصوصاً سيرة ذاتية.

الداخلية من دورها المسبق، كما لم يقترن بوعي تمايزات القوى في هذا المجال وبألية عمل كل منها، إلى درجة هان معها استعمال وصف العمالة لكل من اعترض القوى الوجودية في مسألة الوحدة أو في غيرها من المسائل.

أما أداة تحقيق الوحدة، التي كتب حولها الكثير، سواء بالقول بالتنظيم القومي أو بالدولة القاعدة أو بتلاقي التنظيمات القطرية ذات التوجه الوحدوي، فإن أياً من أصحاب هذه الآراء لم يقدم حلاً للإشكالات التي طرحها مشروعه، سواء من ناحية العلاقة بين التنظيم الحاكم في قطر وقيادته القومية والعلاقة بين القيادة القومية وقيادات أقطارها وحدود سلطتها المقررة لدى أصحاب التنظيم القومي، أم من ناحية العلاقة بين الدولة القاعدة، كدولة، وبين القوى الوجودية الشعبية في الدول الأخرى والعلاقة بين الدولة الكبرى، كدولة، وبين الدول الصغرى لدى أصحاب الدولة - القاعدة أم من ناحية مدى جد التنسيق بين القوى المتقاربة بالهدف أو بالأحرى مدى وحدوية التنسيق بينها لدى أصحاب الرأي الثالث.

ويمكن العودة - بعد هذه الملاحظات والتوضيحات - إلى السؤال: هل الوحدة ممكنة؟ للقول بنعم ولا معاً، فهي ممكنة إذا وجدت قوى وحدوية حاملة مشروعاً سياسياً وحدوياً فاهمة واقعها وواعية ميزات وعاملة للوحدة، وهي متعذرة إذا ترك أمرها للأقدار أو للشعارات وللنيات ◇

حركة القومية العربية : أين أصبحت ؟

١ - أية حركة قومية عربية ؟

يثير هذا التعبير التباسات كثيرة، إذ جرت العادة، وخصوصاً لدى المستشرقين والمستعربين، على حشر جماعات سياسية عربية متباينة الأهداف متباعدة البرامج في حركة القومية العربية. ومنعاً للالتباس فإن تعبير حركة القومية العربية سوف يستخدم في هذه الورقة للحديث عن القيادات والجماعات السياسية التي ترى أن إقامة كيان سياسي عربي موحد عصري مستقل مسوغ وجودها وأساس عملها والهدف الرئيسي لنشاطها في الحقل العام. وهذه الحركة ضمت تاريخياً الأحزاب ذات التنظيم القومي مثل الحركة الناصرية، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، ولكنها لم تقتصر عليها، بل شملت أيضاً شخصيات عربية مستقلة وأحزاباً قطرية التزمت تحقيق الأهداف نفسها، مثل حزب الاستقلال العراقي الذي تأسس في منتصف الأربعينات. وهذه الحركة ضمت ولا تزال تضم تيارات واتجاهات متباينة، فمنها ما تأثر بالقومية اليعقوبية وبالنظريات الثورية التي استندت إلى أفكار جان جاك روسو حول الإرادة العامة، ومنها ما كان أقرب إلى القومية الليبرالية التي استندت إلى أفكار جان لوك. ولم تكن هذه الاتجاهات متفقة اتفاقاً كاملاً على خصائص الكيان الذي نشدته، فمنها من سعى لإقامة الدولة المركزية، ومنها من أثر الحكم اللامركزي، ومنها من فضل الدولة الوحدوية ومنها من مال إلى الدولة الاتحادية. ولكن ما دامت هذه الاتجاهات تسعى لإقامة كيان سياسي عربي واحد ومستقل، فإنه يمكن القول إنها بمجملها تكون الحركة القومية العربية التي ستسعى هذه الورقة لتحديد موقعها في الفضاء السياسي العربي.

إن حركة القومية العربية
لم تتمكن من الافادة من
نفوذها الرسمي من
أجل دفع فكرة الوحدة
العربية إلى الأمام

٢ - واقع الحركة القومية العربية

تمكنت الحركة القومية بعد سنوات طويلة من نشوئها من تحقيق بعض أهدافها العامة. فقد سعت هذه الحركة لتحقيق الاستقلال السياسي للأقطار العربية، فتحقق هذا الهدف بجهود مشتركة قام بها القوميون والوطنيون العرب. وسعت الحركة القومية، كتيار سياسي، للوصول إلى الحكم وتحقيق هذا الهدف في بعض الأقطار العربية، إذ هناك ثلاثة منها تعد القومية العربية عقيدة رسمية للحكم ومصدر شرعيته الرئيسية. ومن بين هذه الأقطار يعد كل من سوريا والعراق قوة إقليمية يتعدى تأثيرها ونفوذها حدودها الدولية. أما ليبيا فهي ليست قوة إقليمية ولكنها بلد من أغنى البلدان العربية، ويتمتع بموقع استراتيجي بالغ الأهمية في منتصف البحر الأبيض المتوسط. فضلاً عن هذه البلدان الثلاثة، فإن الأقطار العربية الأخرى لا تنفك تجدد التزامها، بدرجات متفاوتة ومتباينة، بالفكرة العربية وبموجباتها العملية، سواء في الدساتير أم في الوثائق الوطنية الرئيسية، أم في المناسبات العامة، ساعية في الوقت نفسه لاثبات مطابقة سياساتها الإقليمية والخارجية للمصلحة العربية الجامعة^(١).

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه القطرية العربية اليوم لم يعد القومية العربية، وإنما مشاريع العولمة الغربية والإسلامية، ومشاريع الأقلمة الشرق أوسطية

علامة الضعف الرئيسية هنا، هي أن حركة القومية العربية لم تتمكن من الافادة من نفوذها الرسمي من أجل دفع فكرة الوحدة العربية إلى الأمام. فلقد انتهت مشاريع الوحدة الثنائية والثلاثية إلى الفشل. كذلك فشلت الحكومات القومية في تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك كوجه من أوجه التعبير عن فكرة الوحدة العربية ووسيلة من وسائل تعزيزها. ولقد عد هذا القصور واحداً من علامات الضعف المتعددة التي تعانيها حركة القومية العربية في الزمن الراهن.

علامة الضعف الرئيسية الثانية لحركة القومية العربية تكمن في انحسار التأييد الشعبي لها في أكثر الأقطار العربية. فإذا تجاوزنا سوريا والعراق وليبيا، نجد أن حركة القومية العربية تحولت إلى تيار ضعيف، وإنها بينما كانت في منتصف القرن تحكم «الشارع العربي» أصبحت في نهايته على أطرافه. من هذه الناحية يمكن تقسيم الأقطار العربية إلى نوعين:

١ - أقطار لبثت خارج الحركة القومية، إذ لم تنتشر فيها فكرة الوحدة العربية أو أحزابها انتشاراً واسعاً، مثل المغرب والجزائر والصومال وعمان... إلخ، صحيح أن المواطن العادي في هذه الأقطار يرحب بالفكرة الوحدوية العربية ويجد فيها شيئاً إيجابياً، غير أن تأييد المشروع القومي العربي بقي في هذه الأقطار، في أفضل الحالات، سلبياً^(٢). وصحيح أن بعض الأحزاب العاملة فيها أعلن تأييده للفكرة العربية

(١) راجع مثلاً: ميثاق الطائف اللبناني ودساتير كل من مصر والأردن واليمن وبيانات القمة العربية... إلخ.

(٢) بلغت نسبة المغاربة الذين عدوا الاتحاد الاستقلالي (الفدرالي) أنسب أشكال التعاون بين الأقطار العربية ٥٧,٧ في المئة من مجموع المبحوثين في الدراسة الميدانية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٠ حول اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية. انظر: سعد الدين إبراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٢.

(الاستقلال، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، جبهة التحرير الجزائرية، جبهة الإنقاذ الإسلامية... إلخ)، ولكن هذا التأييد لم يعط أولوية في برامج هذه الأحزاب وسياساتها الواقعية. وصحيح أنه جرت محاولات لد الأحزاب والجماعات القومية العربية إلى هذه الأقطار وأن هذه المحاولات بدت ناجحة في بعض الفترات، ولكن الجماعات القومية العربية لم تستطع لا في الماضي ولا في الحاضر، أن تكون عنصراً حيوياً وفعالاً في الحياة العامة في هذه الأقطار.

٢ - أقطار تمكنت الحركة القومية فيها، في العقود الماضية من تأسيس قاعدة شعبية واسعة وأحزاب وجماعات منظمة نشيطة، مثل مصر وفلسطين والأردن وموريتانيا، ولبنان والكويت واليمن... إلخ. ولكن هذه القاعدة أصيبت بالانحسار الذي رافقه انكفاء الأحزاب القومية. ففي حين كانت الحركة القومية تمثل في هذه الأقطار القطب الرئيسي إما في السلطة أو في المعارضة، فإنها استحال الآن طرفاً ضعيفاً في الحياة العامة. فعدد النواب الذين يمثلون الحركة القومية العربية في المجالس النيابية المنتخبة في هذه الأقطار لا يتجاوز الأفراد القلائل. وليس هناك مؤشرات قوية تدل على أن هذا الوضع قابل للتغيير بصورة جذرية لمصلحة الحركة القومية العربية إذا الغيت القيود والإجراءات التي تحد من الحريات الانتخابية والسياسية في هذه الأقطار.

العلامة الثالثة التي تدل على ضعف حركة القومية العربية، والتي تعد في الوقت نفسه، من أسباب هذا الضعف، هي التصدع الداخلي الذي أصابها. فقد غرقت الحركة في انقسامات حادة بدأت بالصراع بين الناصرية والبعث، ثم تطورت إلى تآكل داخلي أصاب كل حزب أو جماعة من الجماعات القومية العربية، فانشقت الحركة الناصرية إلى مجموعة من الجماعات القطرية التي لا ترتبط بمركز قومي، وحصلت فيها انشقاقات حتى داخل الأقطار العربية، هذا فضلاً عن خسارتها التي لم تعوض بوفاء عبد الناصر.

وانشق حزب البعث إلى أحزاب وتنظيمات عديدة. وأصاب التآكل أيضاً حركة القوميين العرب التي قررت، في نهاية الستينات، تفكيك بنيانها القومي وتخليها عن فكرة القومية العربية. ودخلت هذه الجماعات القومية في صراعات عنيفة بعضها ضد البعض الآخر. ويمكن القول، دون مغالاة، إنها استهلكت الجزء الأكبر من طاقاتها في الصراعات الداخلية، وخصوصاً أن هذه الصراعات كانت تحسم بالعنف وباكثر الوسائل تشدداً، وأن كل طرف من هذه الأطراف المتصارعة كان يستنجد في صراعه ضد الجماعات القومية الأخرى بقوى لم تكتم عدائها الصريح لفكرة القومية العربية ورغبتها في القضاء عليها. ولقد طرحت جماعات عديدة فكرة الجبهة القومية أملاً في استعادة وحدة التيار القومي العربي، إلا أن هذا الاقتراح لم يتحقق، وتحول بعض الأحيان إلى سبب إضافي لبعثرة ذلك التيار وتأجيج الصراعات في داخله، حين كان أصحابه يدعون إلى استثناء بعض الجماعات المعتنقة للفكرة القومية منه. وحاول فريق من القوميين العرب ترميم الوحدة الداخلية للتيار الذي ينتمون إليه عبر تأسيس «المؤتمر القومي العربي»، وتمكن المؤتمر من السير خطوات على هذا الطريق، ومن إيجاد منبر للتداول بين الجماعات القومية وأداة للتعاون المحدود بينها، ولكنه لا يقتصر

عليها وحدها وإنما يضم جماعات أخرى غير قومية، كما أنه لا يسعى، على الأقل في الوقت الراهن، لحل عقدة العلاقة بين الجماعات القومية الحاكمة، وهي مسألة تؤثر تأثيراً كبيراً في واقع الحركة القومية.

العلامة الرابعة التي تعكس ضعف الحركة القومية وانحسارها هو غيابها تقريباً عن بعض القطاعات الشعبية، مثل الفلاحين في الأرياف والعمّال والطلاب والنساء. وقد يكون هناك بعض الاستثناءات، مثل بعض الأوساط الريفية في مصر التي تنتشر فيها صور جمال عبد الناصر وتشعر بالحنين إلى أيامه، ولكنه من المرجح أن هذه المشاعر تتمحور حول ذكرى ناصر المصلح الإجتماعي المصري أكثر منها حول ذكره كزعيم وحدوي عربي. وكانت للحركة القومية أيضاً مشكلة تاريخية مع الأقليات الدينية والإثنية، وقد أدى تطور الأوضاع في بعض الأقطار العربية، مثل العراق ولبنان والسودان، إلى تحويل هذه المشكلة إلى ما يشبه القطيعة الكاملة مع فريق من الأقليات الدينية والإثنية، وهو أمر يعمّق أزمة الانحسار التي تعانيها حركة القومية العربية. إن هذه الحركة لا تزال تحتفظ ببعض التأثير في بعض أوساط المثقفين والمهنيين العرب، وفي البيئات الحضرية، غير أن ما يخفف من أهمية الظاهرة الأخيرة هو انفكاك أجيال الشباب والأحداث عن التيار العروبي، علماً أن الحركات القومية كانت تركز دوماً على فئة الشباب كما كانت حركة ايطاليا الفتاة، وتركيا الفتاة، وأوروبا الفتاة وغيرها من الحركات المماثلة.

علامة الضعف الخامسة التي تشكوها حركة القومية العربية أيضاً هي مشكلة التمويل، وهي مشكلة مهمة تعانيها الحركات السياسية على الرغم من أنها لا تبحث عنها علناً عادة. فالجماعات القومية مضطرة، في أكثر الأحيان، إلى الاعتماد على المساعدات المالية التي تأتيها من النخب القومية العربية الحاكمة في أقطار أخرى، أو أحياناً من قوى عربية لا تلتزم الفكرة القومية. وقد أثر هذا الواقع في استقلالية الجماعات القومية وفي حرية حركتها وفي نظرة الرأي العام تجاهها. وبسبب الافتقار إلى التمويل الذاتي تعرضت الجماعات القومية العربية إلى متاعب إضافية ذات طابع قانوني وسياسي، أخذاً في الحسبان أن القوانين في الأقطار العربية التي سمحت بالتعددية السياسية تمنع الأحزاب من الحصول على مساعدات مادية من خارج أقطارها. إن هذه المعضلة المتعلقة بالتمويل ليست مقتصرة على الجماعات القومية وحدها فهي شائعة بين كل الأحزاب العربية وغير العربية. ففي بلد مثل بريطانيا يعد واحداً من أعرق الدول القومية، تثار الاتهامات بصورة مستمرة حول حصول الأحزاب الرئيسية على مساعدات من مصادر أجنبية، وأحياناً عربية. غير أنه من الملاحظ أن عدداً من الأحزاب العربية تمكّن من التخفيف من آثار هذه المعضلة عن طريق توظيف جزء من طاقاته البشرية والمادية في مشاريع تجارية تساعد على تحقيق التمويل الذاتي، أما الجماعات القومية العربية فهي لم تتمكن من السير بعيداً في هذا المضمار، كما فعل بعض الأحزاب الإسلامية على سبيل المثال.

إن هذه المعطيات تدل على أن حركة القومية العربية تعاني أزمة تاريخية عميقة، فهل يعني ذلك أنها انتهت فعلاً، أم أنها موجودة في حالة الخدر والتراجع الشديد؟

شغل هذا السؤال عدداً كبيراً من الكتاب وعلماء السياسة المعنيين بقضايا المنطقة العربية والعلاقات الدولية، فانقسموا إلى المدرستين التاليتين:

أ- مدرسة ترى أن حركة القومية العربية قد تراجعت تراجعاً كبيراً وأصبحت بالانحسار شديد. وقد بدأ هذا الانحسار «... بانتهاء الجمهورية العربية المتحدة، ومروراً بانتهاء الجيوش العربية وانهزامها على يد إسرائيل عام ١٩٦٧، ثم رحيل القائد [جمال عبد الناصر] عام ١٩٧٠ [...] واقتتال الأشقاء في الأردن ولبنان، وعلى حدود مصر والسودان، وعلى حدود اليمن، وفي الصحراء بين المغرب والجزائر، ثم الانفصام الذي حدث بعد زيارة السادات للقدس المحتلة»^(٣). ووصل هذا الانطباع إلى ذروته، بين المنتمين إلى هذه المدرسة بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠. ومهما كان موقف هؤلاء من الحرب ومن أسبابها ونتائجها ومن المسؤولين عن وقوعها، فهم يعتقدون أنها أدت إلى آثار بالغة الخطورة في مستقبل العرب. ومن بين تلك الآثار والمعطيات ركز بيان المؤتمر القومي العربي السادس المنعقد في أيار/ مايو ١٩٩٤ على ثلاثة تراجعات تنطوي على تهديد لحركة القومية العربية: هناك أولاً الخلل الشديد في نسق القيم، إذ إن الثوابت، مثل الإستقلال القومي والتضامن والتأخي العربي، التي كان مسلماً بها في السابق، باتت عرضة للتساؤل وللإنتهاك الصارخ. وهناك ثانياً التدني غير المسبوق في مستوى الأمن القومي. وهناك ثالثاً التراجع في العلاقات العربية - العربية التي «تشهد انقسامات وتوترات حادة لم تشهدها من قبل بهذه الكثافة». وقد انعكس هذا الواقع على النظام الإقليمي العربي، فبات «... في أسوأ حالاته، وهو في حالة قريبة من الشلل». لم يتطرق البيان إلى بحث العلاقة بين الواقع العربي وبين أوضاع حركة القومية العربية بصورة مباشرة، ولكن يمكن الاستنتاج من المقابلات التي جاءت في البيان بين أوضاع سابقة وبين الأحوال الراهنة، أن التدهور الذي أصاب الأوضاع العربية يرتبط، في تقدير المؤتمر، بالانحسار الذي أصاب حركة القومية العربية إبتداء من الستينات^(٤).

القوى الدولية التي كانت تعارض، في السابق، مشاريع الاندماج الإقليمي، تقف اليوم إلى جانبه بقوة، شرط أن تكون إسرائيل طرفاً رئيسياً فيه

ب- مدرسة ثانية تعتقد أن القومية العربية، أو على الأقل القومية العربية الراديكالية، قد انتهت، و«أصبحت شيئاً من الماضي»، كما قال فؤاد عجمي في مقالته «نهاية القومية العربية»^(٥). ويتوقف المنتمون إلى هذه المدرسة عند الأحداث نفسها التي يشير إليها المنتمون إلى المدرسة الأولى تقريباً، ولكن لكي يستنتجوا أن الحركة القومية قد انتهت، وأن الصراع بينها وبين النزعة القطرية العربية قد حسم لمصلحة الأخيرة. وقد ظهر هذا التحول بصورة جلية، كما لاحظ وليام براون، خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، إذ لم يجتمع القادة العرب إلا بعد مرور سنة كاملة على هذا الحدث^(٦). صحيح أن القيادات الرسمية العربية لا تزال تتحدث عن

(٣) المصدر نفسه، ص ١١ - ١٢.

(٤) المؤتمر القومي العربي الخامس، بيان إلى الأمة. أيار/ مايو ١٩٩٤.

Fouad Ajami, "The End of Pan-Arabism," *Foreign Affairs*, vol. 57 (Winter 1978-1979), pp. 365-373.

William Brown, "The Dying Arab Nation," *Foreign Policy*, vol. 54 (Spring 1984), pp. 35-43.

(٥)

(٦)

العروبة وعن الأخوة العربية في الإعلانات الرسمية، ولكن هذه الأحاديث لا قيمة لها في تقدير ب. ج. فاتيكوتيس، لأن الحكومات التي تعلن التزامها الفكرة العربية تمارس سياسة نقيضة لهذا الموقف المعلن، إذ إن العرب هم دائماً في حلف بعضهم ضد البعض^(٧).

وقد قضى نمو الولاء للدولة القطرية، في رأي أنصار هذه المدرسة، حتى على جامعة الدول العربية التي تعد شكلاً متدنياً من أشكال العمل القومي العربي. ولئن كانت الحركة القومية قليلة التأثير في الحكومات العربية، فإن ذلك لا يعني أنها تعيش وتنشط في الحيز الشعبي، وإنما العكس صحيح، أي أن ضعفها على الصعيد الرسمي هو من نتائج تراجعها وانحسارها، كما تقول هذه المدرسة، بين المواطنين العرب. وهذه الملاحظة الأخيرة، أي ضعف القومية العربية بين المواطنين، كانت نتيجة البحث الميداني الذي أجراه توفيق فرح بين عدد من الطلاب الجامعيين الكويتيين، فكانت ذات دلالة تتجاوز في تقديره وفي تقدير فؤاد عجمي الكويت والوسط الجامعي معاً إلى الرأي العام العربي بصورة عامة. فالطلاب الكويتيون الجامعيون أبدوا انحيازهم إلى المصالح القطرية على حساب الالتزام القومي العربي، وقد عد موقفهم هذا تعبيراً عن مواقف منتشرة في الأقطار العربية عموماً^(٨).

كانت حرب الخليج منعطفاً مهماً بالنسبة إلى هذه المدرسة، فقبل الحرب ظن بعض المنتمين إليها أن المشروع القومي العربي قد يتجدد في حلة جديدة وبأهداف كونفدرالية أو إقليمية الطابع، أما خلال الحرب وبعد انتهائها، فهم توصلوا إلى الإقتران بأن القومية العربية انتهت إلى غير رجعة، ولا يغير من هذا الاستنتاج، في تقدير فؤاد عجمي، أن يتمسك بها بعض المثقفين العرب في الخارج وخصوصاً أن تأثير هؤلاء في الأوضاع العربية محدود^(٩).

تتفق المدرستان، كما نلاحظ، على أن حركة القومية العربية تعاني أزمة عميقة وتاريخية، كما تتفقان على تحديد بعض مظاهر هذه الأزمة، ولكنهما تختلفان حول تقويم عمق الأزمة ومن ثم حول تأثيرها في مصير الحركة.

ولا ريب في أن موقف أنصار كل من هاتين المدرستين تجاه القومية العربية يلون تقديراتهم وتكهناتهم. فأنصار المدرسة الأولى هم عادة من المتعاطفين مع الفكرة العربية، في حين يقف أنصار المدرسة الثانية موقفاً سلبياً منها. غير أنه من الملاحظ أن سلبية بعض المنتمين إلى المدرسة الثانية تدفع أصحابها أحياناً إلى ولوج طريق وعر يتجنبه علماء الاجتماع عادة، ألا وهو إصدار الأحكام القاطعة المتعلقة حول المستقبل، وفي صدد إنهاء حركة سياسية لبثت عنصراً مهماً في حياة الملايين من البشر ولمدة تزيد على القرن من الزمن تقريباً. لذلك نجد أن برنارد لويس، الذي يشارك أنصار

P. J. Vatikiotis, "The Arabs in League Against Each Other," *The Times* (May 24, 1986).

Ajami, "The End of Pan - Arabism,"

Fouad Ajami, "The End of Arab Nationalism," *The New Republic* (12 August 1991), pp. 23-27, and Jim

Hogland, *International Herald Tribune*, 6/11/1990, 19-20/1/1990.

المدرسة الثانية موقفهم الصارم من القومية العربية، كما يشاركونهم اعتقادهم بأنها لم «تعد قوة سياسية مؤثرة في مجرى الأحداث الراهنة ولا في المستقبل المنظور»، نجده يقول إنه «من التهور القول إن القومية العربية ماتت» وإن الضعف الذي أصابها لا رجعة فيه. ويعلل نقده لأصحاب هذه التكهّنات بقوله «لا شيء يبدو مستحيلاً. وقد تنجح الحكومة الأميركية أو الاسرائيلية في ما فشلت فيه الحكومات العربية، من إعادة إحياء مبرر القومية العربية وخلق كتلة سياسية عربية»^(١٠) ولربما كان من المستطاع إضافة أسباب أخرى إلى الاعتبار الذي يورده في سياق حديثه عن احتمال تجدد القومية العربية، وذلك بعرض الأسباب والعوامل التي أدت إلى تراجعها وانحسارها، ثم تحليل طبيعة تلك الأسباب واحتمالات استمرارها في المستقبل.

٣ - عوامل أضعفت حركة القومية العربية

أ - العامل التاريخي: يقول مارتن وايت إنه خلال جيلين من عمر الشعوب والأمم تطغي مشروعية الدول والوضع الراهن على عوامل التغيير وقوى التحدي^(١١). ويطبق أبا إيبان هذه الأطروحة على العلاقة بين القومي والقطري، فيقول - وفي ذهنه الفضاء العربي تحديداً - إن نشوء الدول يؤدي إلى إطلاق دينامية قطرية ذات اندفاع ذاتي وتلقائي، بحيث تتعمق الخصوصية المحلية على حساب العام القومي، ويزداد تعلق الناس بالرموز الدولتية (العلم، النشيد الوطني، الزعماء المحليون)^(١٢). وقد مضى على ولادة الدولة القطرية أكثر من جيلين، ولئن تقضي طبائع الأمور بتعميق الولاء لها، فإن الظاهرة اللافتة للنظر هنا ليست تراجع حركة القومية العربية بل مجرد استمرارها حتى ولو في حال الضعف والتردي.

إن احتمال تجدد حركة القومية العربية مرهون إلى حد بعيد بنمو التوجه الديمقراطي فيها، وبالأخذ في مبادئ التعددية السياسية

ب - العامل الخارجي: وقفت جميع القوى الخارجية المؤثرة في أوضاع المنطقة، تقريباً، ضد حركة القومية العربية. فمن القوى العالمية الكبرى، نجد أن دول الغرب الكبرى لم تنشئ الدول القطرية العربية فحسب، بل تعهدتها بالرعاية واجتهدت في تحويلها إلى دول قومية مكتملة الأهلية، وكان الوجه الآخر لهذه السياسة محاربة المشروع القومي العربي، إما عن طريق الإحتواء، وإما عن طريق المواجهة المباشرة، وصولاً إلى دخول حروب متعددة ضد حملة هذا المشروع. ولقد حاول بعض القيادات العربية القومية الإحتماء من هذه القوى بالتحالف مع الإتحاد السوفياتي، غير أن الإتحاد السوفياتي نفسه لم يكن مؤيداً للمشروع القومي العربي،

(١٠) برنارد لويس، «قراءة جديدة للشرق الأوسط»، قراءات سياسية، السنة الثالثة، العدد الثاني (ربيع ١٩٩٢)، ص ٩٨-١١٩، مترجمة عن:

Martin Wight, *Power Politics* (London, 1978), pp. 92-93.

Abba Eban, *The New Diplomacy* (London, 1983), pp. 202.

(١١)

(١٢)

بل معارضاً له على الصعيدين العقائدي والسياسي. وهكذا لم تجد حركة القومية العربية أي حليف دولي تستطيع بوساطته تحييد خصومها الدوليين، كما فعلت حركة الوحدة الإيطالية حين تفاهمت مع نابليون الثالث ضد النمسا وبروسيا. أما على صعيد القوى الإقليمية فقد دخلت حركة القومية العربية في صراع ضد الحركة الصهيونية ومن ثم ضد إسرائيل، وضد إيران وتركيا وأثيوبيا، وقد تعاونت هذه الدول في إطار ما سمي «حلف الأطراف» ضد «المركز» العربي، فأدى هذا الحلف دوراً مهماً في إضعاف حركة القومية العربية وإنهاكها.

ج - العوامل الداخلية: إن فشل الحركة القومية في تحقيق أي إنجاز وحدوي باهر وفي الحفاظ عليه، خلال ما يقارب القرن من الزمن، كان من أهم أسباب تراجع هذه الحركة وانحسارها. وساهم صعود الإسلام السياسي في إضعاف الحركة القومية، إذ حل محلها تقريباً كقوة تضطلع بالعبء الأكبر في مناهضة الهيمنة الأجنبية والتوسعية الإسرائيلية. كما أن اقتران الحركة القومية بتجربة الحكم المطلق زادها ضعفاً وتراجعاً، وأدى دوراً مهماً في تعزيز الاتجاه الدولتي (Statism) الذي أفادت منه الدولة القطرية على حساب القوى الاجتماعية المستفيدة من مشاريع الاندماج العربي، وعلى حساب الجماعات السياسية الراحبة في تحقيقه. وقد أفاد هذا الاتجاه الأخير فائدة كبرى من الثروة النفطية^(١٣). ففي حين تسعى القوى الاجتماعية النافذة في بعض المجتمعات لتوسيع السوق الداخلية ولدمج عدد من الكيانات السياسية في كيان أكبر حتى تزيد أرباحها، وجدت القوى الاجتماعية النافذة في بعض الأقطار العربية النفطية أن توسيع السوق الداخلية وتحقيق مشاريع الاندماج العربي سيؤدي إلى توزيع عائدات النفط على مجموع أكبر من المواطنين ويحرمها جزءاً كبيراً من هذه المداخيل. وقد أدى هذا الواقع إلى مضاعفة تمسك القوى الاجتماعية المشار إليها بالوضع الراهن وإلى زيادة مقاومتها مشاريع الاندماج العربي.

تلك هي بعض أسباب الواقع الذي تعانيه حركة القومية العربية، فهل هناك مبررات للاعتقاد أن هذه الأسباب ستستمر أم أنها مرشحة للزوال؟ وإذا زالت هذه الأسباب فهل محلها معطيات جديدة تسمح بتجديد حركة القومية العربية؟

إن الحسابات البسيطة تفضي إلى الانطباع بأن تأثير العامل التاريخي والدينامية القطرية سوف يزداد في الأقطار العربية. فكلما ابتعدت الأجيال العربية من العيش المشترك الذي عرفته المنطقة في ظل الامبراطورية العثمانية، أو حتى في ظل الانتدابات الأجنبية، بعدت من فكرة الكيان العربي الواحد، وازداد حرصها على العيش المستقل وعلى الكيان القطري. غير أن الأمور لا تسير بحسب هذا التقدير الحسابي البسيط، إذ إن التحدي الرئيسي الذي يواجه القطرية العربية اليوم لم يعد القومية العربية، وإنما مشاريع العولمة الغربية والإسلامية، ومشاريع الأقلمة الشرق أوسطية. والتحدي الذي تمثله هذه المشاريع حالياً يفوق التحدي الذي مثلته حركة القومية العربية، في السابق،

قوة وجسامة، لأنه يأتي في وقت يتحول فيه العالم كله إلى قرية دولية وتنشأ فيه الإقتصادات العملاقة وتندمج فيه دول قومية عريقة، مثل بريطانيا وفرنسا، في كيانات أكبر، لكي تتجنب العزلة والإختناق. هذه المتغيرات تطرح بدائل جديدة على القطريات العربية. ففي حين كانت في السابق، أي في المراحل التي شهدت صعود حركة القومية العربية، مخيرة بين الإندماج في مشاريع وحدوية عربية وبين الحفاظ على استقلالها القطري، بحيث تميل إلى الحل الأخير، نجد اليوم أن خيار الإستقلال القطري قد ضاق وأن الدولة العربية القطرية تواجه ضغطاً للإندماج في نظام شرق أوسطي تهيمن عليه إسرائيل، أو في أنظمة إقليمية أخرى غير عربية، الأمر الذي يهددها بخسارة خصوصيتها القطرية والعربية معاً. إن هذه التحديات قد تدفع قوى اجتماعية وسياسية عديدة وقفت ضد مشاريع الوحدة أو التعاون العربي في الماضي، إلى إعادة النظر في موقفها من هذه المشاريع وإلى الإحتماء بها ضد مشاريع الاندماج الأخرى. وفي هذا الإطار يمكننا أن نفهم بعض ردود الفعل العربية المتحفظة تجاه مؤتمر الدار البيضاء الإقتصادي وما تمخض عنه من مشاريع ومقترحات حول إقامة بنك شرق أوسطي.

وما يعزز هذا الاتجاه أن القوى الدولية التي كانت تعارض، في السابق، مشاريع الإندماج الإقليمي، تقف اليوم إلى جانبه بقوة، شرط أن تكون إسرائيل طرفاً رئيسياً فيه، وذلك في إطار ما يدعى «السوق الشرق أوسطية». إن هذا المنحى ينقل إسرائيل إلى مرحلة جديدة في علاقتها بالجوار العربي. ففي السابق كانت الحركة الصهيونية تركز على أخذ فلسطين وعلى إقامة دولتها الاستيطانية - الاستعمارية فيها، وخلال تلك المرحلة وقع عبء الوجود الإسرائيلي في المنطقة على الفلسطينيين أكثر من غيرهم، أما في المرحلة المقبلة، وحيث إن الاسرائيليين يسعون لدخول الأسواق العربية وإقامة المشاريع الاندماجية ذات الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية، فإن مساعيهم سوف تصطدم بمصالح العديد من القوى الاقتصادية والاجتماعية العربية. ومن المحتمل أن تجد هذه القوى في تجديد حركة القومية العربية ومشاريعها الوحدوية وسيلة لمقاومة هذه الضغوط والتحديات الإسرائيلية.

يزيد من هذا الإحتمال أن الدولة العربية القطرية لم تعد غنية كما كانت من قبل، وخلال مرحلة الطفرة النفطية. إن هذا الوضع مليء بالاحتمالات المتعددة، منها قيام توازن جديد داخلي بين الدولة وبين المجتمعات الأهلية العربية، بين النخب الحاكمة وبين القوى الاجتماعية والسياسية في الداخل، بحيث تتمتع هذه القوى بحرية أكبر وتتجه إلى البحث عن تعزيز مصالحها الاقتصادية خارج الإطار القطري المحض ما دام غير قادر على تلبية حاجاتها وتطلعاتها، كما كان الأمر في السابق. بل إن النخب الحاكمة نفسها التي كانت تسعى للحفاظ على ثروتها النفطية عبر تمتين الجدران القطرية، قد تجد نفسها مضطرة إلى ولوج طريق التعاون العربي الوظيفي من أجل توليد الثروة وتوفير الحاجات الملحة لشعوبها. وهذا الواقع المستجد يفسح المجال أمام تجديد حركة القومية العربية، ولكن على أسس جديدة تتقدم فيها الأهداف الاقتصادية على الغايات السياسية.

وفي سياق الحديث عن احتمالات المستقبل تنبغي الإشارة أيضاً إلى ما تؤديه وسائط الإعلام «ما فوق القطرية» في المنطقة العربية من تأثير في الثقافة والسياسة العربيتين وفي مزاج الرأي العام. إن الاعلام العربي الإقليمي ليس ظاهرة جديدة، فقد كان موجوداً في مرحلة الإزدهار القومي وأدى دوراً مهماً في تغذية التوجهات القومية العربية وفي توطيد الزعامة الناصرية تحديداً. ولكن الاعلام عابر الأقطار العربية لم يصل في السابق، إلى مستوى من القوة والانتشار يضارع مستواه الحالي، حيث ولدت محطات التلفزيون التي تغطي المنطقة كلها بفضل الأقمار الاصطناعية، وظهرت الصحف العربية المتعددة الطباعات والمنتشرة انتشاراً واسعاً في عدد من الأقطار العربية. إن هذه الظاهرة ليست عربية أساساً بل دولية، وعولة الاعلام هو من أهم أسباب تحول العالم إلى قرية دولية. ولكن الفارق بين الاعلام الدولي والاعلام الإقليمي سيظل قائماً، بل سيزداد أهمية، بسبب انتشار التعليم والتعريب في الأقطار العربية. ومن المفارقات المهمة هنا أن القسم الأكبر من الاعلام الإقليمي يتبع جهات لم تبد تعاطفاً مع مشاريع الوحدة العربية أو مع القومية العربية. ولكن بصرف النظر عن موقف هذه الجهات وعن موقفها من مشاريع الوحدة العربية، فإن قيامها بتطوير وسائل الاعلام على المستوى الإقليمي، جدير بأن يوفر أساساً موضوعياً لتجديد فكرة القومية العربية، وإنما على أسس جديدة يتلأشى فيها التزمت العقائدي ويكون التركيز فيها على الاندماج الوظيفي بين الأقطار العربية، ومع مسميات جديدة قد يحل فيها مصطلح الإقليمية محل مصطلح القومية.

أخيراً لا آخراً، إن احتمال تجدد حركة القومية العربية مرهون إلى حد بعيد بنمو التوجه الديمقراطي فيها، وبالأخذ في مبادئ التعددية السياسية، إذ إن هذا التوجه كفيل بتوفير حلول للعديد من العقبات والمشاكل التي تسببت في السابق في إضعاف التيار القومي العربي. إنه جدير بتوفير آليات التفاهم والتعايش بين المصالح القطرية والأهلية المتضاربة، وفي إيجاد حلول لمشاكل العلاقة بين العديد من الجماعات القومية، فضلاً عن إعادة الاعتبار إلى هذه الحركة في أوساط شعبية واسعة تعرضت مصالحها لأضرار ملموسة حين ابتعد القوميون العرب من تلك المبادئ. إن بعض الجماعات القومية العربية، مثل المؤتمر القومي العربي، وبعض المؤسسات المنبثقة من مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، يشدد على أهمية العلاقة بين تجدد الفكرة التي تحملها وبين اقترانها بالديمقراطية، فإذا نجحت هذه الجماعات في مساعيها زادت احتمالات نمو حركة القومية العربية واضطلاعها بدور مهم في الحياة السياسية

العربية ◇

القومية العربية: موت أو تجديد (**)

ينتهي القرن العشرون العربي الى ثلاث نتائج تختلف الآراء في الظاهر حولها إلى حد كبير: أولاها أن الدول التي نشأت من تفكك السلطنة العثمانية ومن نهاية الاستعمار خسرت معركة استمراريتها خلال مواجهتها تحديات لا تُحصى؛ وثانيها أن البلدان العربية، بما في ذلك الفلسطينيون، انتهى بها الأمر، بعد عقود عدة، إلى الإقرار بوجود دولة إسرائيل والإعتراف بها؛ وثالثها أن خطاب المعارضة الأكثر حدة والأوسع تهديداً للأنظمة القائمة هو خطاب إسلامي أكثر منه قومياً.

إن استمرار الدول القطرية والإعتراف بدولة إسرائيل وهيمنة الخطاب الإسلامي هي أيضاً دلالات على الفشل السياسي الواضح لأيديولوجية سادت إلى حد كبير هذا القرن في المنطقة بأسرها: إنها القومية العربية، وهي تيار ازدهر تحديداً من خلال الدعوة إلى وحدة العالم العربي عبر إزالة الحدود الاستعمارية، ومن خلال رفض زرع دولة إسرائيل في داخله، ومن خلال رفض الحركات الإسلامية، إن لم يكن من خلال ممارسة القمع الدموي ضدها. ولا شك في أن المعايينة تظهر الاخفاق، إذ يُعلن موت القومية العربية من قبل كتّاب عديدين (دون أن يخفي بعضهم ارتياحه) على غرار فؤاد عجمي^(١) أو أوليفيه كاريه^(٢) أو سمير الخليل^(٣).

إن صوغ الهوية ينطوي على أن أفراد الأمة نفسها يتشابهون ويجمعون، ليس لأنهم يتقاسمون الهوية نفسها فحسب، بل لأنهم مدعوون أيضاً إلى تقديم هذه الهوية على كل العناصر الأخرى لشخصيتهم السياسية

(*) مدير الدراسات في المركز الوطني للبحوث العلمية، وأستاذ في معهد العلوم السياسية - باريس.
(**) النص الأصلي لهذه الدراسة سينشر في كتاب La déchirure de nations (Paris : La seuil, 1995). نقلها إلى العربية علي جوني.

(١) Fouad Ajami, *The Arab Predicament* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1981), and

"The End of Arab Nationalism," *The New Republic* (12 August 1991).

(٢) Olivier Carré, *Le Nationalisme Arabe* (Paris: Fayard, 1993).

(٣) Samir Al-Khalil, *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq* (Los Angeles, Calif. University of California Press, 1989).

وما لم يثبت محضر الوفاة، وما لم تؤخذ في الحسبان عزلة العراق وإضعاف سوريا وانحسار الناصرية في مصر وتهميش ليبيا، تبقى التساؤلات بلا إجابات: فهل يجب فعلاً الحكم على أيديولوجيا بالموت نتيجة الفشل السياسي لاتباعها؟ وهل أرادت الدول القطرية العشرون في العالم العربي، أو عرفت، أو استطاعت، الإفادة من انهيار الحركة التي هدتها جميعاً منذ استقلالها بدرجات متفاوتة، لتعمل على تأكيد شرعيتها وترسيخ استمرارياتها وتعزيز نفوذها على «ال جماهير»؟ وهل تمثل نجاحات التيار الإسلامي إنكاراً للقومية العربية التي سادت في الأمس، أو انبعاثاً لها في ثياب وبمصطلحات أخرى؟

إن الآراء القائلة بموت القومية العربية كثيرة جداً وتتسم بكثير من الإدانة. باختصار، إنها «سياسية» جداً إلى درجة أنه لا يمكنها أن تكون مقنعة فعلاً. لربما بات الخطاب القومي العربي مهجوراً وتراجعت مكانة أحزابه وتهمشت أفكاره وفُقد أبطاله الكارزميون، لكن العروبة المؤمنة يمكنها أن تشهد تحولاً عميقاً بدلاً من مجرد الزوال، من خلال تعطشها لتأكيد هويتها وطوباويتها الوحدوية العابرة للحدود، وخصوصاً في تعبئتها الأوساط الاجتماعية نفسها التي كانت منذ ثلاثين أو أربعين عاماً، تلمي نداءات عبد الناصر وحزب البعث. أليست الإسلامية في الأرض العربية، نتيجة تحول كهذا، قومية أشد حدة فقدت صفتها الدنيوية مستعيدة تقليديتها؟

منذ البداية، كانت القومية العربية، التي عملت كدين، أسيرة مفردات الرسالة القرآنية، من حيث إن هذه الأخيرة تقسم بالقداسة في لغتها الأصلية التي صادف أنها كانت اللغة العربية

١ - صياغات الهوية

إن المشروع القومي مزدوج في حركته؛ فهو قائم في آن على صوغ هوية وصوغ «غيرية» [نسبة إلى الآخر]^(٤). فالقوميون سوف يسجلون أولاً أن أمتهم هي الفضلى، وأنها وجدت دوماً،

وبالتالي ينبغي أن تتكرس من خلال تجسدها في دولة. بعد هذا «الاثبات»، سوف يطورون الحجج، وتحديدًا التاريخية منها، التي تُظهر «حقيقتها العريقة»، مستخدمين الدعاية لجعل الإقرار بذلك مقبولاً. فما من أحد أقدر على إعادة كتابة التاريخ من القوميون. وفي هذه الكتابة، يتم التحقق من الحركة المزدوجة المذكورة آنفاً: إن صوغ الهوية ينطوي على أن أفراد الأمة نفسها يتشابهون ويجتمعون، ليس لأنهم يتقاسمون الهوية نفسها فحسب، بل لأنهم مدعوون أيضاً إلى تقديم هذه الهوية على كل العناصر الأخرى لشخصيتهم السياسية، بل إلى إلغاء هذه العناصر المعيقة تماماً في الأشكال المتطرفة للقومية. أما صوغ «الغريبة»، فهو يتغذى من الاختلافات المحددة والمضخمة، التي يُعاد ترجمتها عدائية بين الأمة وخصومها، وتُقدم على أنها قديمة. إن الأمة تعادي جيرانها من خلال تأكيد ذاتها. فهؤلاء الجيران آخرون ومعادون في آن. كما أن عداءهم مرغوب فيه، بل إنه يُستثار. فالأمة تزدهر في ظل الخصومة.

منذ انهيار السلطنة العثمانية، «أنتجت» النخب السياسية - الثقافية في العالم

Benedict Anderson, *Imagined Communities* (London: Verso, 1991); Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (٤) (London: Basil Blackwell, 1990), and E.J. Hobsbawm, *Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

العربي أمماً ذات أشكال متغيرة جداً، تبعاً لهذه الحركية المتنافرة. فالبعض، الذي لا يزال متمسكاً بمثال الخلافة، تستهويه فكرة إعادة بناء دولة إسلامية كبرى يحكمها خليفة صار عربياً مجدداً، بما أن تركيا الكمالية لم تعد مرشحة لتقوم بهذا الدور. وهذه الفكرة استحوذت لفترة من الوقت على تفكير العائلة الهاشمية الحاكمة المقيمة في مكة منذ نحو عشرة قرون، التي أرادت أن يكافئها البريطانيون لموقفها المعادي للعثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى، من خلال إقامة «مملكة عربية كبرى» ذات نظام يعتمد الخلافة. كما أن هذه الفكرة أحيها بسرية الخديوي المصري في نهاية الثلاثينات، وجرّت مناقشتها في مؤتمرات عديدة غير مثمرة في مكة والقاهرة والقدس، ثم ظهرت مجدداً أخيراً في كتابات باكستانيين كانوا يبحثون عن موقع لهم في العالم بعد تقسيم القارة الهندية. وعلى مستوى أدنى، أغوت هذه الفكرة شخصاً يدعى سانهوري الذي خصص أطروحته للدكتوراه في مدينة ليون (فرنسا) لعصبة من الأمم الشرقية على غرار عصبة الأمم^(٥).

ثمة آخرون يتطلعون إلى ما هو دون ذلك؛ وهم مستعدون للتماثل مع بلد أنشأه مزيج من الخصائص التاريخية والصفقات بين القوى الغربية الكبرى في تلك الحقبة. هكذا، شهدت المفاوضات حول ولادة جامعة الدول العربية في مصر (١٩٤٣ - ١٩٤٥) قيام حلف ضمني مؤلف من السوريين والسعوديين واللبنانيين الذين بدا أنهم مستعدون لتصوير منظومة إقليمية تجمعهم، ولكنهم لم يكونوا مستعدين لتصوير قيام فدرالية يخشون أن تمثل خطوة أولى نحو وحدة عربية يهيمن عليها الهاشميون الذين كانوا يحكمون العراق والأردن آنذاك، ويغذون طموحات حول الحجاز وسوريا. أما مصر، بعدما تذبذبت بين المشاريع الفدرالية ذات الطابع الهاشمي والتجمع الدولتي، فقد اختارت في نهاية المطاف الحل الثاني: الجامعة لن تكون هيكلية فوق دولتيّة وإنما منظومة بين الحكومات تحظى باحترام الدول الجديدة^(٦). وبدلاً من أن يتجسد مثال العروبة الأعلى في تلك المسماة جامعة، فهو لم يعد أمامه سوى أن يهجّرها.

إن القوميين العرب الذين تأثروا في البدء بالأطروحات الهاشمية، اتجهوا لاحقاً نحو التشدد، إذ إن حماسهم باتت أكثر جمهورية وأشدّ وحدوية بوضوح، مستلهمة ذلك من حركتي الوحدة الكبيرين في القرن التاسع عشر، الألمانية والإيطالية^(٧). وسيكون حزب البعث آنذاك الأول والأكثر استمرارية من بين الوسائل الموجّهة لأمة عربية واحدة - تمتد من المحيط إلى الخليج - ذات «رسالة خالدة». فقد كان لحزب البعث الذي تأسس في الأربعينات في دمشق، طموحات ذات دائرة تشمل العالم الناطق بلغة الضاد، لكن نجاحاته ظلت متواضعة خارج الهلال الخصيب. ولم يكد يصل إلى السلطة

^(٥) انظر مادة «خليفة» في: *The Encyclopedia of Islam*, voll. IV (Leyde: Brill, 1978), pp. 937-952.

^(٦) Ahmed Gomaa, *the Formation of the Arab League of State* (London: Macmillan, 1978), and

جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

^(٧) ساطع الحصري، المنظر الكبير للعروبة عاد باستمرار إلى هاتين التجريبتين لمقابلة إحداهما بالآخرى، مستخلصاً منهما الدروس للوحدة العربية. انظر مؤلفات ساطع الحصري المعاد إصدارها عن مركز دراسات الوحدة العربية.

في كل من سوريا والعراق حتى قامت ضده تيارات معارضة. والأمر نفسه يسري على حركة القوميين العرب الأكثر تأثيراً في أوساط الشتات الفلسطيني وفي بعض أوساط المشرق، والتي أنتجت الشقيقتين الخصمين في المقاومة الفلسطينية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة. أما جمهور الناصرية، الذي تبنى، بعد فترة من التردد، القومية العربية ديناً للدولة فقد كان أوسع، وتحديدًا بعد معركة السويس (١٩٥٦). فقد كان للعروبة الناصرية وظيفة معقدة تتمثل بتكريس سلطة عبد الناصر في مصر، وتشريع النشاط المحموم لهذه الأخيرة في المنطقة وتعزيز موقعها في العالم. إلا أن هزيمة عام ١٩٦٧ أجبرت القاهرة على إعادة النظر في الكلفة الباهظة لهذا الخيار، والتي سرّعت في ما بعد، عقب وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ والتوجه الجديد للسياسة المصرية المؤيدة للغرب بدءاً من عام ١٩٧٣. أما سلطة ليبيا ما بعد عام ١٩٦٩ التي لم تكن تتمتع بمكانة مصر البارزة، فقد كانت على نحو ما امتداداً كاريكاتورياً للناصرية.

وأخيراً، هناك آخرون لا يريدون أن يتماثلوا بالأمة الإسلامية أو في تناسخها العروبي، رافضين في الوقت نفسه الدول التي قامت في إثر نهاية الاستعمار، فمنحوا أنفسهم أمة من ابتكارهم. وهذه هي تحديدًا حال انطون سعادة، مؤسس وشهيد فكرة القومية السورية. كما أن أشكالاً أخرى، تقع في الوسط بين الدولة القطرية والأمة العربية أو الإسلامية، ظهرت في القومية الموحدة في اليمن، وكذلك حال دعوات بعض الأوساط غير الناصرية في مصر إلى وحدة وادي النيل، ومحاولات السعودية إعادة توحيد شبه الجزيرة العربية تحت سيطرتها. أما وحدة المغرب العربي، فهي لم تتجه من ناحيتها إلى نمط اندماج دول المغرب العربي، بل إلى نمط من التعاون في ما بينها.

إزاء تعدد هذه الأمم الخيالية وتنافسها الذي ازدادت حدته شيئاً فشيئاً، بدا الإسلاميون ما بين الثلاثينات والخمسينات في وضع المتقهقر بعض الشيء، إذ إن «الآخوان المسلمين» في المشرق الذين كانوا يسيطرون على واقع النضال الديني خلال نحو نصف قرن، كانوا يظهرون اهتماماً بالشكل الجغرافي لمجتمعهم أقل من اهتمامهم بتطبيق الشريعة في أي بلد يبدو ذلك ممكناً، مؤكدين في الوقت نفسه تمسكهم بالأمة الإسلامية التي تمثل المجتمع الديني والسياسي للمؤمنين. لكن التوجه نحو إقامة أنظمة سياسية وتشريعية أخرى بدلاً من التوجه نحو توحيد جغرافي فوري للأمة في دولة واحدة، لم يمنع الإسلاميين من الاشتراك بفاعلية في النضال ضد الاستعمار؛ وتلك هي حال الإخوان المسلمين المصريين الذين ناضلوا ضد الوجود البريطاني؛ أو من اعتبار التيارات القومية عصبية قبلية جاهلية، وبالتالي، معادية للإسلام^(٨). إلا أن تحفظ الإخوان حول المسألة القومية أتاح لهم على نحو متناقض أن يحققوا نصراً على الأرض من خلال ترك مختلف الحركات القومية تستعير منهم مفرداتهم.

(٨) من أجل قراءة مقارنة لمواقف الإسلاميين الشهيرين في تلك الحقبة (رشيد رضا وحسن البنا)، أنظر دراستنا: «الجامعة والتكتلات العربية»، في: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، ص ٧٧١-٨٠٤.

٢ - تحولات حول الأمة

حين شرع العرب، أيتام العثمانية، في بناء أمم لاحتلال موقع في العالم، كانت الكلمة التي استخدموها لتسميتها مأخوذة من ماضيهم الديني: «الأمة» التي تعني في نتاج المؤرخين الإسلاميين مجتمع المؤمنين^(٩). وهذه الاستعارة سوف تكلف القوميين في جميع مشاربهم غالباً، إذ إنها واجهت فوراً رفض أولئك الذين يرون في الأمر اغتصاباً للمرجعية وعلمنة غير مشروعة. وإذا ما كانت «الأمة» حاضرة دوماً، فإن الصفة التي تتبعها هي التي ستكون المتغير الأكبر: السورية والعربية والإسلامية، والعربية - الإسلامية (مصطلح مفضل لدى السعوديين)، أو الصفة التي ستقترن بحدود الدولة القطرية: الجزائرية والمصرية... الخ.

هذه الاستعارة من قاموس المفردات الديني وضعت القومية العربية حالاً في وضع صعب، إذ إنها سوف تعمل كدين، معتمدة في آن، وتدرجاً، توجهاً تحديثياً ودينيّاً. وهي لم تتخط أبداً هذا الواقع. وقد اصطدم اضعاف طابع رومنطقي على الأمة العربية باستمرار بهذه العقبة الموروثة من التاريخ، علماً أن الإسلام لم يوحد العرب فحسب، بل أعطاهم أيضاً فرصة كبيرة لتحقيق الفتوحات. فمع الإسلام أسس العرب عصرهم الامبراطوري، وجرى قبولهم كفاتحين وحكاماً لأمم أخرى، من خلال وهب الإسلام للعالم. واستناداً إلى هذه الرسالة يطالب القوميون العرب في المقابل بموقع مميز في العالم. هكذا، وضع القوميون العرب أنفسهم في مأزق لم يستطيعوا إيجاد حل مقنع له قط، وهو يتمثل بالرغبة في امتلاك ماضٍ إسلامي، على أن يتجاوز في الوقت نفسه في إطار حداثة ذات نزعة دنيوية. فالبعض، على غرار عبد العزيز الدوري، أعاد كتابة التاريخ ليؤكد هوية عربية كانت قائمة قبل الإسلام، واستمرت بعدما انتقل زمام الخلافة إلى أيدي غير عربية^(١٠). والبعض الآخر، على غرار ميشال عفلق، أدخل النبي ورسالته في إطار قومي^(١١). إلا أن حالة عفلق انتهت إلى اعتناقه الإسلام، لأنه لم يستطع في أيامه الأخيرة، التوفيق بين مولده المسيحي وبين قناعاته العروبية، فذهب إلى حد اعتناق الإسلام؛ وهو أمر لم يكن محمد عمارة، الذي كان قومياً ثم صار إسلامياً، مخطئاً في اعتباره مخرجاً منطقياً للمأزق مفهومي حقيقي استمر نصف قرن ليتحقق^(١٢).

منذ البداية، كانت القومية العربية، التي عملت كدين، أسيرة مفردات الرسالة القرآنية، من حيث إن هذه الأخيرة تتسم بالقداسة في لغتها الأصلية التي صادف أنها كانت اللغة العربية. وهكذا، طرحت القومية العربية الوجود الأبدي للأمة العربية؛ وهي نموذج مصغر لتركيبية أمة المؤمنين الأصلية المتعددة القوميات. وبذلك، كانت ميالة،

(٩) Louis Massignon, "L'Umma et ses Synonymes," *Revue des Etudes Islamiques* (1940), pp. 151-157, and Ghas-san Salamé (dir.), *The Foundations of the Arab States* (London: Croom Helm. 1987).

(١٠) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(١١) الياس فرج [وآخرون]، ميشال عفلق: قضايا الفكر والممارسة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠).

(١٢) الحوار القومي - الديني (أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

في تحولها الأقصى، إلى التعاطي مع المنتسبين إلى هذه الايديولوجية كـ «مؤمنين»، ومع رافضيتها كخوارج، وفق تقليد إسلامي غير معلن. أما القوميون العرب الذين أنكروا هذا الإيمان بعدما انتسبوا إليه، فقد اعتبروا بمثابة مرتدين كذلك. فحزب البعث، على النهج العراقي، مع ارسائه علمانية متقدمة نسبياً، دفع التماثل كأنه لا واع لهذا النمط من التفكير إلى حد إدراجه في القانون: إن القومية العربية هي الايديولوجية الوحيدة المسموح بها، وتحديداً في صفوف الجيش؛ أما خوارج حزب البعث فيتعرضون، للعقوبة الصارمة كما في التقليد الإسلامي.

لقد قاومت القومية العربية، التي كان هناك مسيحيون في صفوف مؤسسيها الأوائل، المجموعات الدينية بقوة، سواء الإسلامية أم المسيحية، متبنية في الوقت نفسه قاموس المفردات الدينية. إلا أن الأمر كان بمثابة منافسة بين أحزاب أكثر منه مواجهة أيديولوجية عميقة. ونادراً ما كانت هذه المنافسة تطرح على بساط البحث الدور الفعلي للقومية العربية كدين منزوعة عنه صفة الإسلام. وحين كانت القومية العربية سلطة ذات جوهر طائفي (كما في سوريا في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٣) تشن

إن القوميين العرب الذين
تأثروا في البدء بالأطروحات
الهاشمية، اتجهوا لاحقاً نحو
التشدد، إذ إن حماسهم باتت أكثر
جمهورية وأشد وحدوية بوضوح،
مستلهمة ذلك من حركتي الوحدة
الكبريين في القرن التاسع عشر،
الألمانية والايطالية

هجمات مباشرة ضد التداخل المتأصل للقومي والديني، فهي كانت تشير رد فعل معادياً ليس من قبل الإسلاميين فحسب (وهذا أمر كان يمكن توقعه فضلاً عن أنه مرغوب فيه) بل من قبل التيار العروبي الغالب كذلك، الذي كان يريد الحفاظ على علاقة بين هذين التيارين في ظل بلبلية لا يشوبها أي ارتباك وجودي. أما العروبيون المتأصلون، فقد بدا أنهم لم يستطيعوا أو لم يجرؤوا على الدخول بمنافسة مع المجموعات ذات التوجه الإسلامي إلا من خلال الحفاظ على علاقتهم الملتبسة بالإسلام، إذ إن أي علمانية راديكالية كانت تمثل تهديداً للقبول نفسه بالايديولوجية القومية في أوساط شعبية تحدد قيمها الاجتماعية من خلال انتمائها الديني. فضلاً عن ذلك، استمرت

السلطات الأكثر دنيوية في جعل الإسلام دين الدولة، فيما جعلته تلك الأكثر شجاعة ديناً لرئيس الدولة فقط (سوريا) الأمر الذي لم يثر تحفظات المجموعات الدينية فحسب، وإنما تحفظات أوساط القوميين أيضاً^(١٣).

هذه الازدواجية منعت الأنظمة العروبية، حتى الأكثر تشدداً منها في معارضة الإسلاميين، من استئصال الإسلام من وسائل نشر قيم ثقافتها السياسية. هكذا، تظهر دراسة معمقة أن مصر الناصرية كانت تنتج خلال ذروة مواجهتها مع الإخوان المسلمين، كتباً مدرسية مؤسمة، متخذة تحديداً القرآن والسنة دعائم لتشريع خياراتها الاجتماعية، الأمر الذي كان بمثابة مواربة أدت إلى تثبيت قوة المرجعية الدينية واستمراريتها في ما يتعلق بالخيارات الاجتماعية - الاقتصادية؛ وهي خيارات ظرفية ويمكن الرجوع عنها^(١٤).

لقد انحسر التيار القومي في مصر تبعاً لصيغتين متوازيتين: تأسلم في تقليد عرابي

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤)

باشا والأخوان، وتعايش إسلامي - قبطي في تقليد حزب الوفد. أما الناصرية، فقد طالبت بالتقليدين في الوقت نفسه، متجاوزة الاثنين معاً في إعطاء دفع للقومية العربية. فكانت النتيجة مقلقة، إذ ظلت الدنيوية المعلنة من قبل النظام مسألة تخص السياسة الدنيا، في حين أن التقليد الإسلامي كان متجذراً بقوة في السياسة العليا.

والأمر نفسه ينطبق على أنظمة أخرى، بما فيها حزب البعث بصيغتيه السورية والعراقية^(١٥)، حيث بدا أن النظام لم يكن قادراً على الانفصال عن الإسلام إلا من خلال مزايده قومية على مستوى القضية الفلسطينية، وشعبوية اجتماعية - اقتصادية في الداخل. ويمكن معاينة الأمر نفسه في حالة جبهة التحرير الوطني الجزائرية. فقد أظهر القوميون العرب خجلاً كبيراً في ما يتعلق بالوضع القانوني للمرأة وتعدد الزوجات والعلمنة والانفتاح الديمقراطي. أما الأكثر تشدداً منهم فلم يذهبوا في هذا المجال أبعد من ذلك، باستثناء حزب الدستور التونسي الجديد أو الكمالية التركية، وفي وقت لاحق، عاش القوميون العرب الذين كانوا في موقع دفاعي، حالة تحول جعلتهم يقبلون بـ «حوار» مع الإسلاميين، وفي الحقيقة، بالتراجع عن علمانيتهم، كما سنرى ذلك لاحقاً.

٣ - أجيال القومية العربية الثلاثة

شهدت المسيرة العربية في القرن الأخير «مرور الشاهد» العروبي بثلاثة أجيال متتالية. ومن الواحد إلى الآخر، غالباً ما تنقلت هذه الأيديولوجية عبر مجموعات مختلفة أساساً. وقد أدى هذا التحول إلى الوضع الحالي المتمثل بالأخذ في هذه الأيديولوجية من قبل عدد متزايد من الأنظمة التي انحسرت هالتها نتيجة الهزائم التي منيت بها وقمعها الذي غالباً ما كان وحشياً للمعارضة، وانكارها للأقليات أو التلاعب بها، وخصوصاً في التنافس الداخلي بين هذه الأنظمة، في الوقت الذي تجاهر هذه الأنظمة، شكلياً على الأقل، بالعتيدة نفسها. وليس أقل أهمية من ذلك واقع أن هذه الأنظمة كانت تتحرك في إطار دول قطرية باتت أسيرتها، وهي بدلاً من أن تضطلع بدور بروسيا عشية الوحدة الألمانية، وهو ما كان يُثار غالباً كمثال، فقد تكرست بوصفها وحدات منفصلة ومستقلة الواحدة عن الأخرى، ومدعية في الوقت نفسه أنها تريد تجاوز تفككها من خلال مشروع وحدوي. ما من شيء أساء إلى هذه الأيديولوجية أكثر من تجسيدها الفعلي في أنظمة مستقلة تفرض سلطتها على أقاليم منفصلة وتتنافس من أجل الهيمنة على بسماركية صعبة التحقق. كما أن استنزاف الأيديولوجيا في الممارسة السياسية لأبطالها العلنيين تفاقمت حدته مع تزايد مآسي السياسة التي اتبعتها هذه الأنظمة لاستمالة جميع فئات المثقفين وتوظيفهم في خدمتها، مستفيدة من البترودولار. وقد بلغت الدعوة العروبية ذروة مأزقها حين استتبع هذا النظام وذاك مناضلين مشهورين بانتمائهم إلى التيار القومي العربي، ليس

ما من شيء أساء إلى
الأيديولوجية القومية العربية
أكثر من تجسيدها الفعلي في
أنظمة مستقلة تفرض سلطتها
على أقاليم منفصلة وتتنافس من
أجل الهيمنة على بسماركية
صعبة التحقق

(١٥) عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

لتشريع موقعهم فحسب، بل لإنتاج هالة حول زعمائها كذلك.

إن أجيال العروبة الثلاثة موجودة في مجمل المنطقة، لكننا سنختار ثلاث تجارب لإظهارها^(١٦). والدراسات الأكثر جدية حول القومية العربية هي تلك التي تحاول أن تحدد بوضوح وقدر الامكان المجموعات الاجتماعية التي اختارت تأكيد هوية عربية بدلاً من أشكال هوية أخرى ممكنة؛ والأجوبة عن هذا الاستقصاء تتغير من بلد إلى آخر.

أ- العراق

قبل الحرب العالمية الأولى، كانت القومية العربية في العراق مناهضة للأوروبيين أكثر منها عداً للعثمانيين. وكان مضمونها معارضاً للاختراق الاقتصادي الأوروبي وسياسة «تركيا الفتاة». لكن مع إرادة واضحة في الحفاظ على مرابط التبعية / المشاركة بين العرب واستانبول. لقد غذت التيار القومي العربي الأول في العراق مبادرتان خارجيتان في آن معاً. فمن جهة، كان هناك محاولة بريطانية لاحتكار الملاحة في نهري دجلة والفرات (قضية لانتش الشهيرة)، الأمر الذي أثار لدى تجار بغداد رد فعل قومياً يركز على معارضة المصالح الخارجية. ومن ناحية ثانية، كانت هناك مبادرة لإعادة تنظيم الري الزراعي الذي عهد به إلى مهندس بريطاني (قضية ويلوكز الشهيرة) التي أثارت الخشية من توطين «الفائض السكاني» للقارة الهندية في العراق. هاتان القضيتان اللتان حركتا بغداد بدءاً من عام ١٩٠٩، تظهران بوضوح أنه إذا كانت السلطنة العثمانية قد وضعت في قفص الاتهام، فإن ذلك لم يكن لذاتها، وإنما لأن الحكومة العثمانية كانت تحاول التقرب من لندن آنذاك، الأمر الذي عدّ في بغداد تهديداً لطبقة التجار العراقية، وبالتالي للولايات العراقية التابعة للسلطنة، بما أن الأمر يتعلق بالطبقة الأكثر نفوذاً في ذلك الوقت. كما أن أزمة إضافية (أزمة ثقة في نيات الحكومة العثمانية) برزت عام ١٩١٣ حين ظهر أن هذه الحكومة (مجدداً بقيادة تركيا الفتاة) قد تباع أراضي العراق الشاسعة لأجنب أو تتنازل لهم عنها. حينئذ برزت القومية العربية، على النمط العراقي، كدفاع عن اللامركزية في السلطنة ضد مركزية تركيا الفتاة، وكذلك بحيوية أكبر كدفاع عن الخلافة الإسلامية في استانبول ضد الاختراق الغربي. وهكذا، بدت العروبة رجعية في نظر القوميين التجديدين واليعقوبيين الذين كانت تركيا الفتاة تمثلهم^(١٧).

حين انهارت الإمبراطورية العثمانية، استقرت العروبة كأيديولوجيا بحد ذاتها ولذاتها، فأصبحت آنذاك وسيلة لاحتلال موقع في العالم بطريقة مستقلة، وعلى نحو ظرفي، لتشريع تنصيب ملك عربي (لكن ليس عراقياً) على رأس الدولة الجديدة. وفجأة، تغير الوجه الاجتماعي للقوميين بعد عام ١٩١٨، إذ لم يعودوا تجار بغداد والبصرة، بل ضباطاً وإداريين عرباً كانوا يعملون مع القوى العثمانية السابقة، وعادوا إلى أقطارهم الأصلية. وكانت إقامة إداري سابق للإمبراطورية أصبح مؤمناً بأفكار

(١٦) في ما يتعلق بالتأثير الذي قد تمارسه القومية العربية في طالب سعودي في القاهرة في نهاية الخمسينات، أنظر: غازي القصيبي (السفير الحالي للسعودية في لندن)، شقة الحرية (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢).

(١٧) Mahmoud Hadad in: Rashid Khalidi [et.al.], *the Origins of Arab Nationalism* (New York: Columbia University Press, 1991), pp. 120-150.

القومية، السوري المولد، هو ساطع الحصري، في العراق، مبعثاً لهذا الجيل الثاني من العروبة فيها. وعلى وجه السرعة، أخذت في هذه الأيديولوجيا السلطة الملكية للهاشميين الذين استقروا حديثاً في العراق وحلفاؤهم المحليون. وكان هؤلاء الآخرون، في أغليبيتهم الساحقة من العرب السنة^(١٨)، فأتخذت العروبة حدود الهيمنة الجزأة لهذه المجموعة على حساب الشيعة (الأكثر قومية - عراقية، فضلاً عن ميل بعضهم إلى مثال إيران المجاورة من ميلهم إلى الطموحات العروبية للمجموعات السنية المتسلطة التي استولت على مقادير الدولة)؛ وكذلك على حساب الأكراد الذين لا تستطيع القومية العربية استيعابهم بسهولة، وهذا حين لا تنبذهم ببساطة. إن هذا الجمع بين أيديولوجيا ذات توجه خارجي وهيمنة مجموعة محددة إثنيًا ومذهبيًا لم يغب أبداً في العراق المعاصر، باستثناء الحقبة الدكتاتورية التي كانت عراقية أكثر منها عروبية في خطابها في ظل حكم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣). ثم برز الجيل الثالث من العروبة في العراق عقب سقوط الملكية عام ١٩٥٨ وسقوط دكتاتورية قاسم عام ١٩٦٣، وفي ظل رايات حزب البعث حصراً. ففي عهد الأخوين عارف (١٩٦٣ - ١٩٦٨) كانت العروبة نمطاً من الناصرية المطلقة عبر نوع من التسامح حيال إسلامية الإخوان المسلمين. لكن حزب البعث استولى على السلطة عام ١٩٦٨ ومارسها منفرداً لاحقاً، بعدما نجح في إبعاد العسكريين الذين ساعدوه على الوصول إليها. لقد كان حزب البعث، في بداياته، بعيداً من تأكيد السيطرة المنفردة للسنة العرب على العروبة في العراق، إذ إن عدداً من زعمائه التاريخيين هم من الشيعة، وحتى من المسيحيين، على غرار عالي صالح السعدي أو هاني الفكيكي الذي تحدث عن هذه المرحلة من دون مجادلة في مذكراته^(١٩). لكن التركيز المتزايد للسلطة حل سريعاً محل النسيج المتعدد المذاهب للحزب، الأمر الذي قلص سريعاً نفوذ الشيعة في هيئاته القيادية، ليعيد في عهد صدام حسين، بدءاً من عام ١٩٧٩، الانصهار الداخلي بين الأيديولوجيا العروبية وهيمنة فئة (التكريتيون) أو مجموعة معينة (السنة العرب في شمال غرب البلاد).

مع ذلك، فإن أطروحة سمير الخليل^(٢٠) حول الترابط الحتمي بين القومية العربية والدكتاتورية، تبدو مغالية. فمن المؤكد أن الأنظمة ذات التوجه الرسالي لا تبحث، تعريفاً، عن إقرار شرعي عبر تأييد مواطنيها^(٢١)، لكن هذا الأمر يبقى بعيداً من أن يكون وقفاً على القوميين العرب الذين يمكنهم أن يكونوا أكثر أو أقل تسلطاً. كما أن أنظمة أخرى ذات توجه رسالي (على غرار جبهة التحرير الوطني، الأكثر عائلثية منها عروبية) اهتمت بهذا الأمر أيضاً، إن لم يكن بدرجة أقل. وفي الوقت نفسه، ليس نظام عبد الكريم قاسم ذو النزعة الماركسية والمعادي للعروبة، أكثر ديمقراطية، حتى

(١٨) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

(١٩) ماني الفكيكي، *أوكار الهزيمة* (لندن: رياض الرئيس للكتب والنشر، ١٩٩٢).

(٢٠) Al-Khalil, *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq*.

(٢١) Ghassan Salamé (dir), *Démocraties sans Démocrates : Politiques d'Ouverture dans le Monde Arabe et Is-lamique* (Paris: Fayard, 1994).

إنه كان دموياً ضد القوميين العرب بنوع خاص (كما يُظهر ذلك بوضوح القمع ضد حركة الشواف في الموصل عام ١٩٥٩).

وفي الحقيقة أن هناك عوامل ثلاثة (طرح العروبة ديناً للدولة والدكتاتورية التي تُمارس يومياً والبنية المجزأة للحزب الواحد) بلغ تضافرها في العراق القمة أكثر من أي جزء آخر في العالم العربي وأثر إلى حد كبير في الأيديولوجيا العروبية على نحو سلبي أكثر فأكثر^(٢٢). وقد جسدت الحرب ضد إيران أحد أوجه هذا التضافر من خلال إدراج العداء بين نظامين، البعث في العراق والإسلامي في إيران، في الفضاء القومي (عرب / فرس) بدلاً من إدراجه في الفضاء الديني (علماني / إسلامي شيعي) فحول نظام صدام حسين حرب السنوات الثماني إلى حاجز واق للعراق. فكل عراقي، وحتى كل عربي لا يدافع عن «الدرع الشرقي للأمة العربية» كما يعرف النظام العراقي نفسه - هو «خائن للأمة العربية». وكان لوضع الحرب العراقية - الإيرانية في هذا الموقع أثر في المنطقة وأتاح للنظام العراقي الاستمرار في مواجهة التحدي القوي للخمينية في بداياتها، والحصول على الدعم المالي السخي جداً من ممالك النفط الخليجية المذعورة من الثورة الإيرانية، فضلاً عن تواطؤ عواصم غربية عدة معه أو على الأقل تفهمها، كما في الحالة الفرنسية.

تلك المناورة المكلفة بشرياً ومادياً أعطت ثمارها، إذ اضطلعت القومية العربية بدور السد بالنسبة إلى جميع الأطراف المهددة من جراء تصدير الثورة الإيرانية، وبالتالي، كدعم لاستمرارية النظام. إلا أن هذا النجاح المؤكد انقلب سريعاً ضد العراق، فحين سعى هذا الأخير للبقاء على مساهمة ممالك النفط والبلدان الغربية لدعم وضعه المالي، رُفض طلبه في وقت بدا أن الخطر الإيراني تلاشى، الأمر الذي دفعه إلى احتلال الكويت والتعرض للعقوبة الغربية التي تلت ذلك^(٢٣). هذه النكبة دفعت إلى إعادة طرح العروبة على بساط البحث في مجمل المنطقة، لكن النظام العراقي أضعف أيديولوجيته من خلال التنازل لإيران عما كان رافضاً التنازل عنه سابقاً (تحديداً شط العرب)، ومن خلال دعوة أولئك الذين كان يحاربهم منذ ربع قرن - الإسلاميون - إلى نجدته.

ب - سوريا

مر التيار الوحدوي العروبي، على النمط السوري، بثلاثة أجيال متميزة كذلك، يتسم أولها بتحريك مناهض للعثمانيين، وتحديدًا بتحريض من الكواكبي ومحمد كرد علي ومثقفين آخرين دعوا إلى لامركزية الإمبراطورية العثمانية، وإلى إعادة الاعتبار للعرب داخلها، وإلى استقلال سوريا بلا قيد أو شرط. وخلافاً للعراق، كان هذا التيار حركة مثقفين مدينيين وليس حركة تجار. كما كان أكثر طموحاً وأكثر عروبية منه في العراق حيث كانت السلطنة تستقطب عدداً أكبر من الضباط والإداريين. إضافة إلى ذلك، كان

(٢٢) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، سلسلة استشراف المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٢٣) Ghassan Salamé "Un Petro-Dinar Belligence," *Maghreb - Muchrek*, No. 133 (Juillet-Septembre, 1991), pp. 3-18.

لهذا التيار توجه اضطلع مسيحيو المناطق السورية واللبنانية بدور مهم فيه، حيث دفعوا في اتجاه العلمنة والاستقلال وحركة التحرر الوطني في الوقت الذي كان للمواطنين المسلمين تصور أكثر تدرجية. ولا يزال دور هؤلاء وأولئك مادة جدل بين المؤرخين. فالبعض يشدد على العنصر المسيحي^(٢٤)، والبعض الآخر الذي قد يكون مقنعاً أكثر، يؤكد الدور الثانوي للأقليات وظهور القومية العربية في الأرض السورية كتطور بطيء للحدثة الإسلامية^(٢٥). ثم ما لبث أن ظهر جدل المؤرخين هذا، الأكاديمي ظاهراً، مجدداً بقوة في التسعينات في الوقت الذي تعيش العروبة بلا شك أكبر تحول لها^(٢٦). ويتسم الجيل الثاني من ناحيته، بالنضال ضد الانتداب الفرنسي. وقد بدأت هذه المرحلة مع حكم فيصل العابر على «مملكة سوريا الهاشمية» التي وضعت جيوش الجنرال غورو سريعاً حداً لها في معركة ميسلون (١٩٢٠) التي كان لها أثر سلبي في الرؤية الفرنسية السياسية والثقافية حول القومية العربية؛ إذ إن باريس صنفت منهجياً هذه الأخيرة في العقود الثلاثة اللاحقة (في الواقع حتى حملة السويس) كأداة للدبلوماسية البريطانية في المنطقة؛ الأمر الذي أضر كثيراً بالنفوذ الفرنسي.

لا تزال كل دولة عربية بحاجة إلى تشريع وجودها من خلال تمييز نفسها طوعاً عن جارها، ومن خلال إظهار استحالة العيش معه، الأمر الذي قد يفترض به طبيعياً أن يؤدي إلى الاتحاد

يبين العمل الفريد في نوعه الذي قام به فيليب خوري^(٢٧) حول هذه الفترة انتقال مشعل القومية من مثقفي ما قبل عام ١٩٢٠ المناهضين للعثمانيين إلى الوجهاء المدينيين في العقود التالية، إذ كانت العروبة بالنسبة إليهم طريقة للتدبير بطبقة الوجهاء التي ظلت عثمانية حتى النهاية، الأمر الذي أتاح لهم أن يحلوا محلهم في قمة هرم السلطات المدينية، وأن يرصوا مجدداً صفوف المجموعات القومية المعزولة نسبياً الواحدة عن الأخرى (دمشق، حلب، جبل الدروز)، وأن يطرحوا مجدداً على بساط البحث الحدود التي فرضت بموجب اتفاقات سايكس - بيكو الفرنسية - الانكليزية (١٩١٦) التي أدت تحديداً إلى ولادة لبنان متمايز، وفصلت فلسطين - الضفة الشرقية عن المجال السوري، وكذلك أن يحصلوا لأنفسهم على دعم البلدان العربية التي سبقتهم على درب الاستقلال كالعراق والسعودية. بالنتيجة، كانت العروبة مرنة ومتعددة الوظائف، الأمر الذي جعل هيمنتها سهلة جداً. ويشير فيليب خوري أيضاً إلى أن «القومية أفادت أيضاً من العثرات السياسية للإسلام من خلال

Rashid Khalidi [et. al.], Ibid, and Albert Hourani, *The Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939* (Ox-^(٢٤)ford: Oxford University Press, 1962).

C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, 1973),^(٢٥) and Samir Seikaly in: Khalidi [et. al.], Ibid.

^(٢٦) هناك قراءة تشكك في الدور المركزي المزعوم للمسيحيين في صوغ القومية في بداياتها، إذ يرى أرنست داون، على سبيل المثال، أن هذه الأيديولوجية انبثقت من التيار التحديثي المسلم في بداية القرن الحالي أكثر مما انبثقت من كتابات مثقفين مسيحيين في القرن الماضي. ووفقاً له، فقد تكون النخبة السياسية المسلمة قد انقسمت إلى فئتين: الأولى، التي كانت تمسك بالمناصب والمكانة، وهي ظلت وفية للعثمانية حتى النهاية، في حين أن الثانية رفعت القومية العربية لطردها من موقعها المرغوب فيه. انظر: Dawn, Ibid, ومساهمتي في Khalidi [et. al.], *The Origins of Arab Nationalism*, pp. 3-30.

Philip S. Khouri, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism 1920-1945* (London: IB^(٢٧)Tauris, 1987).

استيعاب عنصر التضامن الديني المهم جداً في تشكيلته الايديولوجية وفي تعبيره»^(٢٨)

استيعاب القومية هذا للديني بات يسيراً من خلال مأخذه على القطاعات الدينية بأنها لم تقطع الجسور في الوقت المناسب مع العثمانية، الأمر الذي أتاح للقوميين العرب في سوريا لاحقاً الذهاب شيئاً فشيئاً إلى أبعد الحدود على طريق المماثلة بين العلمانية والقومية العربية.

إذا كان الجيل الثالث قد بدأ في سوريا، كما في العراق، عام ١٩٦٣، نتيجة النجاح المستمر لحزب البعث، فإن هذا النجاح في سوريا قد تم إحرازه في إطار تنافس ثلاثي. الأول كان بين العسكريين والمدنيين داخل الحزب، وانتهى إلى انتصار العسكريين، ثم أدى التنافس داخل معسكر المنتصرين إلى انتصار مجموعة صغيرة من الضباط^(٢٩)؛ والتنافس الثاني كان بين حزب البعث السوري الذي يسيطر عليه العسكريون، وبين جيرانهم العراقيين الذين أقاموا على ضفاف نهر الفرات نظام الحزب الواحد على الطريقة الستالينية بدلاً من سلطة عسكرية. أما التنافس الثالث فكان بين سوريا ومصر الناصرية التي هيمنت على الأولى بين شباط / فبراير ١٩٥٨ وأيلول / سبتمبر ١٩٦١ تحت ستار «الجمهورية العربية المتحدة»^(٣٠).

الدول القطرية لا تمتلك في أغلبها
طروحات مؤسسية، في حين أن
الطروحات المعبئة الكبرى
(العروبة أو الإسلامية) ليس
لديها دول قطرية تتجسد فيها.
هكذا، تلتقي العروبة والإسلامية
على احتقار الجغرافيا السياسية

إن هذا التنافس الثلاثي يرسم الصورة الجانبية للعروبة السورية منذ عام ١٩٦٣، التي بلغت شكلها الأكثر تطوراً والأكثر استقراراً مع وصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠. وهنا، تؤكد سلسلة من الانقلابات الناجحة أو الفاشلة بروز نجم الضباط ذوي الأصول الريفية على حساب الوجهاء المدنيين والبعثيين المدنيين، وعلى حساب تجمعات الضباط الناصريين ثم على حساب اتجاه صلاح جديد^(٣١).

يلاحظ هنا، في بعض الأوجه، نسخة مطابقة للحالة العراقية، حيث إن أقلية ذات أصول ريفية، ولكن موجودة بكثافة في القوات المسلحة، نجحت في الاستيلاء على السلطة السياسية.

في ظل حكم الرئيس الأسد، أصبحت الحالة السورية لافتة للنظر في تعقيدها. فالنظام سوف يتحرك في آن في أربعة سجلات مختلفة على الأقل: الأول هو سجل واقع السلطة؛ وهي سلطة تمارس إدارياً في الإطار الجغرافي للدولة السورية؛ وهي الدولة القطرية المعروفة في حدودها الموروثة من الحقبة الاستعمارية؛ والسجل

Ibid

(٢٨)

Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics* (٢٩) 1961-1980 (London: Croom Helm, 1979).

Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics 1945-1958* (Oxford: Oxford University Press, 1965).

Van Dam, ibid.

(٣١)

الثاني هو سجل «سوريا الطبيعية»؛ وهي كيان وهمي يؤدي إلى احتلال موقع المفاوض الوحيد مقابل إسرائيل من خلال تحديد منطقة نفوذ شبه اقليمية تضم علاوة عن سوريا، بالمعنى الحصري للتسمية، لبنان والأردن والفلسطينيين (والى استعادة الولاء الوفي لبقايا الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي أسسه انطون سعادة)؛ أما السجل الثالث فهو دين الدولة الوندوي العروبي الذي يؤكد روتينياً كمرجعية عليا، من ناحية، والذي فقد، من ناحية أخرى، الإيمان به؛ ويتضمن السجل الرابع تحالفاً تكتيكياً بين سلطة ذات خطاب علماني وبين بلدان (إيران) ومجموعات (حزب الله) إسلامية. ومن ضمن ما يهدف هذا التحالف إليه هو تعزيز النفوذ الاقليمي لسوريا.

وقد أتاحت هذه الهوية السياسية المعقدة للنظام أن يرضي قطاعات مختلفة من الناس، إذ إن سوريته المعلنة ترضي طبقة التجار التي كانت قد همشتها الأنظمة السابقة بمقدار ما تهملت نتيجة النجاح المكننتيلي للجار اللبناني. كما أن الطموحات الوندوية لسوريا جذبت إلى دمشق معارضي ياسر عرفات الفلسطينيين واليسار اللبناني، فيما حمى هذا النظام خطابه الوندوي العروبي في وجه إرادة الهيمنة للعراق المجاور... الخ.

ج - مصر

ظهر التيار الوندوي العروبي في مصر بعد نحو عقدين أو ثلاثة على ظهوره في الهلال الخصيب. وكان هذا التيار في بداياته نخبياً جداً. وفي الواقع، اعتمد قطاع من النخبة السياسية هذا التوجه في محاولة للحد من النفوذ المهيمن للتيار السياسي الذي كان يمثله حزب الوفد ذو التوجه القومي المصري. وبناء عليه، فقد أحيا العروبيون الأوائل في مصر توليفة قديمة فوق - مصرية عن فهم الذات، من خلال إعادة صوغها، وهي توليفة كانت إسلامية - عثمانية حتى عام ١٩١٨، وإسلامية - شرقية لاحقاً، ثم أصبحت عروبية بوضوح في أواخر الثلاثينات^(٣٢). وقد تحالف الملك فاروق سريعاً مع هذا التيار لإضعاف الهيمنة الشعبية لحزب الوفد في الداخل، ولتكريس تفوق مصر في كتل الدول العربية الجديدة، الذي كان قيد الإعداد، على الصعيد الخارجي، وبناء عليه، تفرض مصر نفسها، بصورة أفضل، في علاقاتها المعقدة بالقوة البريطانية التي كانت لا تزال موجودة. هكذا، شهد انحسار سياسي لحزب الوفد بوصفه قومية قطرية (مصرية) وانطلاقة ثقافية للأفكار فوق - المصرية العربية أو الإسلامية (الاثنان معاً في أغلب الأحيان).

لذا، فإن الناصرية، وهي الجيل الثاني للعروبة، على النمط المصري، التي استقرت بعد عام ١٩٥٢، لم تظهر في الصحراء: يبين جرشوني بصورة مقنعة أن الضباط الأحرار تسلموا السلطة في وقت كانت النخبة الثقافية للبلاد قد أجرت تحولاً بعيداً من الفرعونية والقومية القطرية المصرية، إذ نجح عبد الناصر حيث فشل الملك فاروق، وذلك في جعل

(٣٢) Israel Gershoni, *The Emergence of Pan-Arabism in Egypt* (Tel Aviv: The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, 1981).

هذه الأيديولوجية ديناً جديداً للدولة، وفي جعلها تنتصر على توأمها ومنافستها الإسلامية، وخصوصاً في إدارتها بنجاح كوسيلة لتشريع نزعة التدخل المصري في شؤون البلدان العربية الأخرى^(٣٣). هكذا خرجت الوحدة العربية في مصر من قصر الخديوي (الضعيف نسبياً في اللعبة السياسية الداخلية) لتدخل سرايا الجمهورية (حيث تركزت السلطات سريعاً). كما خرجت من الدوائر الثقافية لمصر الليبرالية (١٩٢١ - ١٩٥٢) لتصبح دين الدولة لمصر الجمهورية. وأخيراً، خرجت من الأيدي العسكرية (الخديوية أو السياسية الثقافية) لتصبح أداة مخيفة في أيدي العسكريين^(٣٤).

بعد عام ١٩٧٠، جرى تآكل بطيء للتيار العربي في مصر الذي بلغ أدنى مراتبه مع توقيع اتفاقي كامب دايفيد (أيلول / سبتمبر ١٩٧٨) ومع توجه النظام المؤيد للغرب بصورة واضحة منذ ذلك الحين. ومن المؤكد أن الرئيس المصري السابق أنور السادات، والرئيس الحالي حسني مبارك، وكلاهما جاء من النظام العسكري - الجمهوري الذي أقامه عبد الناصر، لم يذهبا أبداً إلى حد إعادة طرح الركيزة العربية للنظام على بساط البحث. لكن هذه المرجعية أصبحت شكلية شيئاً فشيئاً ولم تخدم الذين رأوا القاهرة تتشبث بسلامها المنفرد مع إسرائيل أو تدعم الائتلاف الغربي ضد العراق. وهكذا انضوى بعض المنظرين القوميين تحت راية نظام لم يعد لديه من العروبة سوى تطبيق آلي (لطفي الخولي). كما أن آخرين غادروا اللعبة السياسية ودانوها من دون أن يحاربوها (محمد حسنين هيكل). وأخيراً، تحول آخرون عن العروبة، كما سنرى ذلك، للانضمام إلى الصفوف الإسلامية (طارق البشري، عادل حسين أو عصمت سيف الدولة).

٤ - التحول

أمام إقدام أنظمة في موقع دفاعي على حمل راية القومية، وأمام استمرارية واقع الدولة القطرية ولو ظاهرياً، وأمام قوة المعارضة الإسلامية، باتت القومية العربية حالياً متعبة وفقدت قسماً كبيراً من رصيدها. فمنذ السبعينات، تضاعفت معانيات الوفاة، في الخارج أولاً، ثم في كتابات عربية. أما الانطباع السائد فهو عن حركة سياسية - أيديولوجية دمرها أتباعها (أنظمة مجزأة و/أو دكتاتورية)، وحلفاء خارجيون (اتحاد سوفياتي لم يعد موجوداً، عدم انحياز بلا قوة وبلا وجود لاحقاً)، وكذلك أعداؤها (تيار إسلامي محافظ على النمط السعودي، وإسرائيل قوية جداً عسكرياً، وغرب غير متفهم في أحسن الحالات ومعادٍ في الحالات العادية).

Anouar Abdemalek, *Idéologie et Renaissance National: l'Egypte* (Paris: Anthropos, 1969); Adeed Dawisha, (٢٢) *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan, 1976), Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Nasser and his Rivals* (Oxford: Oxford University Press, 1971), and Scale, *The Struggle for Syria: a Study of Post-War Arab Politics 1945-1958*.

Abdelmalek, *ibid*, and P.J. Vatikiotis, *The History of Egypt* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, (٢٤) 1988).

إن مجرد الإشارة إلى الوحدة العربية يثير الضحك حالياً؛ وهذا ناتج من خطأ بلا شك، لأنه إذا كانت الدول العربية لا تريد أن تتحد أو أنها لا تنجح في ذلك، فإن الحقيقة هي أن هذه الدول لا يمكنها أن تستمر من دون أن تقابل وتعرف نفسها الواحدة بالنسبة إلى الأخرى. وهكذا بات العداء والتزاحم والتنافس، بصورة متناقضة، أنماط تكامل فعلية بقدر ما هو التعاون^(٣٥). كما كانت الأنظمة العربية بحاجة، لكي تستمر، إلى العيش في جو من المودة مع دول عربية أخرى. إن بناء «الغيرية» عبر التنافس أو العداء قد يكون دلالة هيمنة غير واعية للمثال الوجداني، إذ لا تزال كل دولة عربية بحاجة إلى تشريع وجودها من خلال تمييز نفسها طوعاً عن جارها، ومن خلال إظهار استحالة العيش معه، الأمر الذي قد يفترض به طبيعياً أن يؤدي إلى الاتحاد^(٣٦). أما الدول العربية الأصغر جغرافياً في المنطقة، وبالتالي، الأكثر عرضة للخطر في ما يتعلق بوجودها، فقد طورت استراتيجيات فعلية تقوم على تأكيد الذات من خلال التضخيم الكاريكاتوري لخصوصيتها، معترفة بذلك ضمناً بالأثر الحاسم للنزعة الوجدانية^(٣٧).

من هنا التناقض الصارخ بين التآكل المؤكد في كل مكان لعروبة الخمسينات، من جهة، وبين عجز الدولة القطرية عن الإفادة من هذا التآكل، على الأقل على مستوى التشريع الفكري، من جهة ثانية: تأكيد الذات من قبل الدول القائمة ظل معيباً في أغلب الأحيان وأصبح سريعاً عرضة للإدانة بوصفه توجهاً انعزالياً. إن عجز العروبة لا يُترجم آلياً عبر فائض الولاء للدولة القطرية. إذ كيف يمكن أن تُفسر، بطريقة أخرى، الدور السوري في لبنان، وانهيار الدولة العراقية، واندماج اليمنيين غير الثابت، أو خيارات موريتانيا الغربية أحياناً؟ لقد كانت العروبة تحتضر في الوقت الذي بدأت أجهزة الدولة تنهار بعد عجزها عن تلبية المطالب الاجتماعية المتفاقمة التي زاد من حدتها الانفجار السكاني^(٣٨) وتضخم الكثافة السكانية غير المراقبة في المدن والهبوط المبكر للإيرادات النفطية. ولا شك في أن «الجماهير الشعبية» تخلت عن الطوباوية الوجدانية التي سادت العقود السابقة من دون أن تحول ولاءها بالضرورة إلى دولة قطرية، حيث إن هذه الأخيرة هي لاعب مَكُون من أجهزة دولة مهترئة وغارقة في الديون وعاجزة وفاسدة.

لهذا السبب، إن ما نشهده حالياً هو انحسار الإشكالية القومية في حد ذاتها أكثر مما هو نهاية القومية العربية، إذ إن رجحان كفة الأيديولوجيات القومية في الثقافة السياسية يعمل كأسنان المنشار: قاطع في بعض جوانبه، ثم يضعف أو يهشم في أماكن أخرى. قد تكون القومية تحديداً في صدد التراجع في الوقت الراهن، وقد يكون العرب على وشك تغيير الإشكالية الرئيسية لموقعهم في العالم. وبما أن قوة «من أنا؟» متقلبة، فربما نشهد استبدال العروبة بمجموعة من القوميات المحلية أقل مما نشهد

(٣٥) Giacomo Luciani and Ghasan Salamé (eds.), *The Politics of Arab Integration* (London: Croom Helm, 1988).

(٣٦) اليمنان هما المثال النموذجي، إذ إنهما مترددان دائماً بين الحرب المفتوحة والوحدة غير المتكاملة، ولم ينجحا - حتى الآن - في إيجاد طريقة ما للتعايش في ما بينهما.

(٣٧) Salamé, *Démocraties sans Démocrates: Politiques d'Ouverture dans le Monde Arabe et Islamique*, ch. 3.

Philippe Fargues, in: Salamé, *ibid.*

(٣٨)

استنزاف هذا السجل في جميع أشكاله الكامنة. حينئذ، لن يتعلق الأمر بمجرد بديل بين جماعات وهمية، ولكن بإعادة تحديد أعمق لثوابت التماثل السياسي نفسها.

على هذا المستوى، ما من شيء أكثر وضوحاً من التهميش المذهل للإنسلاخ الدنيوي / الديني. ومع ذلك، فإن السلطة العراقية، الأكثر تقدماً في ما يتعلق بالعلمانية وتحرير المرأة، لم تتردد في إضافة اسم الله إلى رايتها الوطنية عشية معركة الكويت، وفي طلب العون من الجبهة الإسلامية للانتقاذ الجزائرية ومن حكمتيار الأفغاني، والحصول عليه، ثم الشروع في حوار مع إيران التي حاربتها خلال عقد من الزمن. فضلاً عن ذلك، انضم الماركسيون المتعبون في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (مع أنهما بزعامة مسيحيين) إلى حماس في إدانة اتفاق أوسلو وعرفات الذي وقعه. أما سوريا، التي كانت من بين كل أنظمة المنطقة، الأكثر قسوة في معاملة الأخوان المسلمين على أراضيها، فهي ترعى بعناية صعود حزب الله في لبنان. فحين يتعلق الأمر بالمعارك الوطنية الكبرى التي تدور المواجهة فيها بين الأمة والغرب، لا يجري فرز لأولئك الذين يقدمون الدعم؛ إن وحدة موقف مطالب بها، الأمر الذي جعل السعوديين يفكرون في عبثية تمويلهم السخي للمجموعات الإسلامية التي سارت وراء راية صدام حسين، وجعل الأخوان المسلمين الكويتيين مذهبولين لخيانة الأخوان المسلمين في المنطقة الذين فضلوا التصفيق لصدام بدلاً من دعمهم.

هل يأخذ الغرب على محمل الجد التزامه تحقيق العلمنة في العالم العربي والإسلامي؟ فما وراء الاعتراضات التي أثارها المأساة الجزائرية، للنظر إلى الماضي القريب كيف أن هذا الغرب مستعد دوماً للدفاع عن مصالحه بالقوة بغض النظر عن توجهات النظام المعني. فحملة السويس شنت ضد عبد الناصر الذي كان يخوض معركة ضد الأخوان المسلمين في مصر وضد بروز التيار الإسلامي على النمط السعودي في المنطقة. كما أن العداء المستمر حيال سوريا يتجاهل التوجهات العلمانية الواضحة لهذا البلد منذ أربعين عاماً. والسخط الذي تثيره مبادرات جزائر بومدين أو ليبيا القذافي لا تخفف حدته جهودهما لإبعاد الدين عن السياسة. أما الحملة العسكرية ضد عراق صدام حسين، فقد كانت، من وجهة نظر ثقافية محلية، بمثابة دعم كبير لجاريه الدينين: السعودية وإيران^(٣٩)، كما استلزم أن تصبح حماس قوة ينبغي التعامل معها لكي تعترف إسرائيل أخيراً بعرفات أو ليجري استقباله في البيت الأبيض. إنذا، التوجه الدنيوي أو الديني للنظام القائم لم يكن أبداً معياراً يأخذه الغربيون في الحسبان في دبلوماسيتهم، الأمر الذي أدى إلى إضعاف ثبات هذا الانسلاخ الدنيوي / الديني في هذه المجتمعات. ونتج من ذلك أن التبراري مع الغرب مثمر سياسياً إلى درجة أن المفردات المستخدمة للتعبئة ليست ذات أهمية كبيرة: التحدي الموجه إلى الغرب هو المهم، وسيان إذا كان ذلك باسم الأمة العربية أو باسم الله العلي القدير.

والنموذج الإسرائيلي بدوره لا يسعه من خلال تحقيق الذاتية القومية والدينية، إلا

أن يعزز إلى حد كبير تطوراً كهذا. فلندع جانباً المناورات الخطيرة للحكومة الإسرائيلية التي لعبت لعبة خطيرة في خلال سنوات عدة (١٩٨٢ - ١٩٩٢) بتشجيع إسلاميي الأراضي المحتلة لإضعاف نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية (لعبة دفع أنور السادات حياته ثمناً لها)، ولنسجل أن النجاحات العسكرية المتكررة للدولة العبرية انتهت بها الأمر إلى دفع أعداء إسرائيل إلى البحث عن أسباب هذه النجاحات، وإلى إيجادها في اندماج القومي والديني، بحسب ما رأى كثير من المنظرين. إن استنتاجات كهذه تقود من يُسمون «المنظرين» إلى القاء اللوم على القوميين العرب، ليس لأنهم لم يحاربوا إسرائيل، ولكن لفشلهم تحديداً لأنهم لم يفهموا (ولم يقلدوا) النموذج الإسرائيلي.

هذا الانزلاق تبينه بصورة واضحة الدراسات حول الأصل الاجتماعي لقوميي الأمس الذين تحولوا إلى إسلاميين. وقد أثبت ذلك ميشال سورا من خلال دراسة أحد أحياء مدينة طرابلس اللبنانية. فقد كان شبان الحي يميلون إلى الناصرية، ثم إلى أحد روادها المحليين قبل أن يتطوعوا في المقاومة الفلسطينية، ثم انفصلوا عنها ليرفعوا أخيراً راية الإسلام؛ هذه التحولات جرت في سجل الولاء السياسي ولغة المعركة، وليس في سجل تحديد العدو الذي ظل هو نفسه (الدولة اللبنانية، إسرائيل، الغرب)، ولا في سجل واقع التطوع حتى الشهادة^(٤٠). ففي تعبئة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، يتعلق الأمر دائماً بالوفاء لقومية ما قبل الاستقلال، التي جرت التضحية بها في سنوات جبهة التحرير الوطني والتي ينبغي إعادة تكريسها. وغالباً ما كان ناخبو الجبهة الإسلامية للإنقاذ أعضاء في جبهة التحرير الوطني يبحثون عن مخرج للقومية التي ضربها الفساد في إدارة الدولة^(٤١). كما أن تحول عادل حسين أكثر إنهماكاً أيضاً. فبعد ١١ عاماً تحت راية الناصرية فالشيوعية، تبني القومية العربية لينضم من ثم إلى الحركة الإسلامية. قد يكون قادة حركة حماس دينيين، إلا أن أنصارها يرون فيها حركة قومية راديكالية أكثر مما يرون فيها أداة لفرض تطبيق الشريعة.

في هذا الإطار، ليس مفاجئاً أن المركز المخصص في دراسات الوحدة العربية، وهو المؤتمن بامتياز على العقيدة القومية العربية، وبعدها كان يعارض نشر أي بحث ذي صبغة دينية، بلغ به الأمر في نهاية الثمانينات ليس إلى نشر كتابات الجابري فحسب بل إلى نشر كتابات راشد الغنوشي نفسه، وأجراء «حوار» مع الإسلاميين. يبدو لي أن هذا الحوار القومي - الديني^(٤٢) هو الدليل الرمزي لهذا التحول العميق. فباستثناء بعض المسيحيين الذين ظلوا أوفياء لفصل الدين عن السياسة، ثمة أجماع واسع جداً يبرز ليؤكد أنه إذا تخطى القوميون عن العلمانية التي انضم إليها السوريون - اللبنانيون، فما من شيء سيميزهم عن الإسلاميين. كتب طارق البشري «أن العروبة قريبة من الإسلام بمقدار ابتعادها من العلمانية». ويضيف أحمد كمال أبو المجد أنه «لا شيء

Michel Seurat, *L'état de Barbarie* (Paris: Le Seuil, 1989), pp. 170-172.

(٤٠)

Sérevine Labat, "Islamismes et islamistes in Algérie," in: Gilles Kepel la dir. *Exils et Royumes: Les Ap-* (٤١)
partenances au Monde Arabo-Musulman Aujourd'hui (Paris: Presses de la FNSP, 1994).

(٤٢) البشري [وآخرون]، الحوار القومي الديني.

يفرض أن تكون القومية علمانية». أما رضوان السيد، فهو يرغب في أن يرى القوميين يتخلون عن علمانيتهم، والاسلاميين عن اصرارهم على تطبيق الشريعة: عندئذ سيكونون متشابهين في وحدة انتماء في الأمة نفسها^(٤٣).

بالطبع، هذا التطور يَسْرُهُ التراجع المتسارع للعامل السكاني المسيحي، الذي يمكن معاينته في مجمل المنطقة. ففي أكثرية البلدان، شهدت الأقليات المسيحية، طوال القرن العشرين، نتيجة مواليدها الأقل رفعة ونزوحها القوي إلى الهجرة ورجحان كفة الخطاب المعادي للغرب، تآكلاً بطيئاً لنفوذها السياسي الذي كان قد بلغ ذروته خلال النضال في سبيل الاستقلال. فالعصر الذهبي لأقباط مصر كان عصر حزب الوفد (١٩٢١-١٩٥٢)، في حين أن اشتراكهم في النظام الجمهوري لم يكن سوى اشتراك رمزي. وفي الأردن، تراجع دور المسيحيين نسبة إلى عددهم السكاني (الذي تضاعف بلا شك من ١٠ في المئة إلى ٤ في المئة خلال ٣٠ سنة). وبين الفلسطينيين، حرمت الهجرة المسيحيين الدور الرئيسي الذي اضطلعوا به قبل عام ١٩٤٨. أما في لبنان، فقد خرج المسيحيون مهزومين ومرتبكين من حرب أهلية قلصت نفوذهم السياسي والثقافي إلى حد كبير.

ليس مفاجئاً أيضاً أن تعير انتلجنسيا المشرق في هذه المرحلة الجديدة، اهتماماً خاصاً، ليس بأحداث الجزائر فحسب، بل بالكتابات التي تأتيها من المغرب العربي أيضاً. ففي السابق، كان مواطنو المغرب العربي المعروفون في المشرق فرانكفونيين تجديدين يكتبون باللغة الفرنسية، ويدعون إلى الجرأة في مجال التحديث الثقافي على غرار الكاتب المغربي عبد الله العروي أو الكاتب التونسي هشام جعيط، اللذين نقلت كتاباتهما من الفرنسية ونشرت في بيروت بدعم من التيارات التحديثية. إلا أن مواطنين آخرين من المغرب العربي برزوا في الساحة في العقدين الأخيرين؛ وهم مثقفون يكتبون باللغة العربية لدراسة التقليد وإعادة إحيائه باسم عقلانية إسلامية تُطرح كأساس مناسب للمواجهة السياسية للغرب. والأكثر شهرة من بينهم هو الكاتب المغربي محمد عابد الجابري الذي أصبح كل من مجلداته الخمسة عشر من الكتب الأكثر مبيعاً.

إن سبب تأثير هذه الكتابات ذات الأصول المغربية ينبغي البحث عنه في عوامل عدة مركبة. وبإحدى ذي بدء في واقع أنهم نجحوا، انطلاقاً من مجتمعات طائفية متجانسة، بسهولة أكبر في دمج اهتمامهم بالتقليد الديني مع التزام قومي غير متسامح (الجابري، على سبيل المثال، عضو مؤثر في الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية). إضافة إلى ذلك، فإن قوميتهم لم تفقد بريقها، كما هي الحال غالباً بالنسبة إلى القوميين العرب في المشرق نتيجة تورط هؤلاء الأخيرين مع الأنظمة القومية العربية التي تعاني حالة من فقدان التوازن، والتي كانت قد «رعت» المنظرين السلفيين لهذه الأيديولوجية، واستخدمتهم كأجرء للدفاع عن سياساتها. كما أن قوميي المغرب العربي لم يصطدموا بمسألة العلمانية الحساسة، وبالتالي لم يستعدوا التيارات الإسلامية الموجودة في مجتمعهم. وهكذا، فهم يبدوون حالياً في موقع أفضل من

نظرائهم المشرقيين لتحقيق الانصهار بين القومية والإسلامية.

التوتر الأقوى بين تلك التي تهز الحركة الإسلامية هو ذلك الذي توجد فيه علانية التيارات المنبثقة من الحركات الإسلامية المناهضة لقوميي الأمم (كالأخوان المسلمين) وتلك التي، على العكس، خرجت من صلب الحركة القومية وشرعت في إعادة صوغها في فهم ديني. فالأوائل عادة ماضويون سياسياً ومحافظون وطقوسيون ومؤيدون للسعودية اجتماعياً، وازدواجيون حول عملية السلام مع إسرائيل ومعادون لأي تحالف مع القوى غير الإسلامية. أما الآخرون، فهم على خلاف ذلك، فاعلون متطوعون وأكثر اهتماماً بالقضايا العامة في طموحاتهم، وأكثر اهتماماً بتسليم السلطة وجعلها أكثر استقلالية عن النفوذ الغربي. الأوائل يلومون القوميين لوجودهم، في حين أن الآخرين لا يغفرون لهم فشلهم ولا يترددون في استعادة مشعلهم ليحققوا، من خلال خطاب أكثر راديكالية وأكثر دينية، طموحاتهم: الاستقلال السياسي والثقافي، المعركة ضد إسرائيل، رفض الغرب.

المنافسة بين التيارين تجتاح العالم العربي بأسره. وعلى خلاف ما يعتقد أوليفيه روا^(٤٤)، قد ترجح كفة التيار الثاني ببطء. وهذا الأمر يظهر في الحالة الجزائرية حيث حقق التكنوقراطيون الخارجون من معاهد وإدارة جبهة التحرير الوطني تقدماً واضحاً على الإسلاميين الماضويين في حركة حماس الجزائرية، وعلى السلفيين الميالين إلى النموذج السعودي. كما أن الأمر نفسه يلاحظ في السودان، حيث تجاوزت مجموعة جديدة بزعامة حسن الترابي، وهو قومي - إسلامي تخرج من السوربون وكامبردج، أنصار المهدوية، وكذلك الشعبة المحلية للأخوان المسلمين. كما أن الإسلامية بوصفها قومية غاضبة وشوفينية ومناهضة للغرب، ولا تتردد في الإشارة إلى إيران كنموذج، بغض النظر عن التشيع السائد في هذا البلد، تنتقد الإسلامية الطقوسية بوصفها متخلفة ومتراخية وبلا رصيد نتيجة ترددها المستمر على القصور السعودية، وضعيفة نتيجة ازدواجيتها حول القضايا القومية.

كذلك، إن العامل نفسه الذي غذى العروبة والإسلامية، سهل مرور الشاهد القومي: عدم توافق الطرح القومي وواقع الدول شبه «الوستفالية» [تجزئة الدول على أساس مذهبي] المنبثقة من انهيار الامبراطورية العثمانية ونهاية الاستعمار. فالدول القطرية لا تمتلك في أغلبها طروحات مؤسسة، في حين أن الطروحات المعبئة الكبرى (العروبة أو الإسلامية) ليس لديها دول قطرية تتجسد فيها. هكذا، تلتقي العروبة والإسلامية على احتقار الجغرافيا السياسية. ومن المؤكد أن الإسلاميين يمكنهم محاولة تحديد أفقهم على مستوى دولتهم الخاصة، كما فعل ذلك باستمرار تيار «الجزارة» داخل الجبهة الإسلامية للانقاذ الجزائرية، محققاً بعض النجاحات. لكن ليس هناك ما يشير إلى أن «إسلامية في بلد واحد»، قوية إلى درجة مواجهة إسلامية متوسعة متخفية للقومية ولا يسعها البقاء داخل حدودها. لهذا السبب، وبما أن الإسلامية ليست

ديمقراطية كثيراً في خياراتها العميقة، فهي تتابع التقليد القومي في سجل مشترك بين الايديولوجيتين: الاثنان تميلان إلى انتاج أنظمة ذات توجه رسالي تبحث، من خلال انضوائها أحياناً في واقع قطري خاص، عن تشريع شعبي عندها وعن «مهام» خارجية مشروعة.

في هذا السياق، كان للنقط أثر متناقض كثيراً. ففي البدء، اضطلع بدور الجاذب المبلور: شعار «بترول العرب للعرب» كان سلاحاً يشهره العروبيون لمحاربة الامتيازات الأجنبية والأنظمة المحافظة التي منحتها إياها. وقد أخذ الشعار معنى آخر حين جرى تأميم النفط ورفعت أسعاره في السوق العالمية ابتداء من عام ١٩٧٣: فمن أداة ضد المصالح الأجنبية، أصبح حينئذ مرادفاً لرغبة في إعادة توزيع شامل لليرادات على مجمل المنطقة بدلاً من أن يعود استثنائياً بالفائدة على الدول المنتجة. وكانت اللحظة الأكثر حدة في هذه الرؤية للنفط عام ١٩٨٠ إبان أزمة النفط الثانية، حين عُقدت في عمان قمة مخصصة للتنمية المتكاملة للعالم العربي. وفي العام نفسه، استأنف العراق الذي كان قد بادر إلى الطلب بعقد هذه القمة، حرباً ضد إيران. وانطلاقاً من العام التالي، بدأت أسعار النفط انخفاضها القوي (لا شك في أنه من بين الشعارات التي رفعتها بغداد خلال احتلال الكويت، كان موضوع النفط الأكثر تأثيراً).

لكن النفط انقلب لاحقاً ضد القوميين المتشددین الذين رفعوه كـ «سلاح سياسي». وفي الثمانينات، انهارت الأسعار، فوجدت دول الخليج النفطية (ذات الكثافة السكانية المتدنية والثروات الكبيرة) انها تمتلك من الثروات أكثر من منافساتها العروبيات (ذات الكثافة السكانية الأكبر وغير القادرة على مراكمة فوائض ثابتة)، لذا، استخدمت إيراداتها لتقوم باستثمار كبير في الثقافة السياسية ووسائل الإعلام في العالم العربي. أما العراق، المحروم الموارد، نتيجة حروبه والحظر المفروض عليه، فهو لم يكن قادراً على إيقاف هذا الانتشار للمشروع الثقافي والإعلامي السعودي. إلا أن هذا الانتصار يبدو عابراً، لأن سوء توزيع الإيرادات النفطية بين البلدان العربية - الإسلامية يسير بقوة في اتجاه اضعاف الدولة القطرية: كيف يمكن مطالبة الاغنياء بمساهمة جوهرية في اقتصاد الفقراء من دون التأكيد أن الأوائل، ما وراء حدود الدول، هم المدينون للآخرين باسم تضامن فوق دولتي، عروبي في الأمس وإسلامي حالياً؟

إذاً، من القوة بمكان ملاحظة أنه إذا كانت القومية العربية التي سادت في الخمسينات قد ماتت، فإن الدولة القطرية ليست وريثتها حقاً، أو ليست على الأقل وريثتها الرئيسية. فلربما خرج العرب حقاً من تساؤل حساس وعقيم حول الأشكال الواقعية والحاسمة لمجتمعهم السياسي. لكن لا يبدو لي أن نظام التجزئة على أساس مذهبي قد استقر لهذا السبب، حيث إن القومية هي نتيجة الوجود المعترف به للدولة تبعاً لنموذج هوبزباون وغلنر. وعلى خلاف ذلك، يبدو أن العروبة، مع تراجع جناحها المسيحي، وضعف (وفي بعض الحالات انهيار) أجهزة الدولة، والآثار السلبية لسوء توزيع عائدات النفط، تشهد تحولاً يجدد، بلغة الدين، العداء العميق نفسه للحدود الدولية، والتعطش نفسه للهوية الثقافية المختلفة عن الغرب، والمطالبة نفسها بموقع أفضل في العالم. إن الإسلاميين لا ينعون العروبة إلا ليكونوا ورثتها تماماً ◇

إعادة نظري في بروز القومية العربية (**)

يتمحور النقاش الدائر في الغرب حول اصول القومية العربية المبكرة في سوريا الجغرافية قبل الحرب العالمية الأولى حول طرح ذي اتجاهين ورد منذ قرابة العقدين ومثله المؤرخ الأميركي ارنست دون (Ernest Dawn)^(١): أولهما واقواهما تأثيراً جاء بتفسير اجتماعي زاعماً وجود صدام تقليدي داخل النخب العربية، «فأفراد النخبة العرب ذوو المصالح المكتسبة في الدولة العثمانية كانوا عثمانيين، أما الذين لم يكن لهم مثل تلك المصالح فكانوا عربيين»^(٢). أما الجزء الثاني من هذا الطرح فكان ايديولوجياً وهو يرفض الفكرة القائلة إن القومية العربية من صنع لبنانيين عرب مسيحيين كانوا ينشرون المبادئ السياسية الأوروبية. وينظر هذا الاتجاه الى القومية العربية على انها نتاج عملية العصرية والتحديث في الاسلام. ويعبر هذا الجزء عن مدرسة فكرية لاقت رواجاً في بعض الأوساط النخبوية الاسلامية، وخصوصاً العربية منها، في القرن التاسع عشر، وعدت تعبيراً عن حاجة الاسلام العربي الى تبني المفاهيم الأوروبية العصرية والى الأسى على «فقدان ما كان للاسلام من قوة ومجد انتقلا الآن الى الغرب

إن القبول بأبوة العصرية الثقافية للعروبة الثقافية لا يسقط دور غير المسلمين في مجال عروبي آخر، أي مجال حركة النهضة الأدبية الحديثة

(*) استاذ التاريخ في جامعة كولومبيا - نيويورك.

(**) في الاصل دراسة نشرت في مجلة International Journal of Middle East Studies, vol. 26, no. 2 (May 1994), pp. 201 - 222.

نقلها الى العربية عفيف تلحوق وراجعها المؤلف. ملاحظة المؤلف: أود أن أشكر مجلس الابحاث التابع لجامعة كولومبيا في نيويورك على دعمه المادي لهذا البحث. كذلك اشكر الاساتذة التالية أسماءهم على الملاحظات القيمة التي قدموها عند قراءتهم مسودة الدراسة: عبد العزيز الدوري، ريتشارد بوليت، عبد الكريم رافق، كمال كريات، انغين اكرلي، فيليب خوري، رشيد خالدي، غريغوري غوز. الا ان مسؤولية الدراسة والنتائج المستخلصة منها تقع بالطبع على عاتقي (المؤلف).

(١) انظر: C.Ernest Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," and Rashid Khalidi, "Ottomanism and Arabism in Syria before 1914: A Reassessment," in: Rashid Khalidi (ed.), The Origins of Arab Nationalism (New York, 1991), pp. 3-30, 50-69.

(٢) Ernest Dawn, "The Rise of Arabism in Syria," in his From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism (Urbana: University of Illinois Press, 1973), p. 173.

المسيحي»^(٣). إلا أن هذا الطرح لا يعير انتباهاً لأهمية ما وضعه القوميون العرب من طروحات محددة في عهد تركيا الفتاة قبل الحرب العالمية الأولى (١٩٠٨ - ١٩١٤)، بل أنه يرى أن لا أساس لدى العروبيين لاتهام جمعية الاتحاد والترقي باتباع سياسات التتريك لكون «تلك السياسات كانت متبعة قبل تولي الجمعية المذكورة الحكم في العام ١٩٠٨»^(٤).

ينبئنا نقد البرت حوراني لهذا الطرح بأن النقاش الفكري الدائر بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٤ كانت له «أهميته في شيء يتجاوز نفسه»^(٥) ولا يجوز الاستخفاف به. فهل لحافز آخر راح السناطون العروبيون في عهد تركيا الفتاة يتهمون الحكومة المركزية باتباع سياسة التتريك، ولماذا شددوا كذلك على أهمية اللغة العربية؟ وهل كانت الغاية من الاصرار على استعمال اللغة العربية تعبيراً محصوراً في تأكيد وتثبيت حال ثقافية أو ايديولوجية فقط، أم انها كانت اظهارة لهموم اجتماعية أخرى أيضاً؟ ثمة طرح ثان يمثل رشيد خالدي يرى أن الحركة العربية في عهد تركيا الفتاة لم تكن مقتصرة حصراً على فئة تقليدية واحدة «بل كانت أيضاً سبيلاً لدخول قوى ومجموعات جديدة تمثل قاعدة اجتماعية أخرى»^(٦) إلى حلبة السياسة العربية وقد ضمت صحافيين واساتذة مدارس وضباطاً في الجيش»^(٧).

إن التعرف إلى القومية العربية بوصفها حركة اجتماعية يحتاج إلى التمييز بين مختلف الأطر المدنية والدينية والعسكرية للإدارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر

لا يمكن بلوغ الوضوح في هذا النقاش إلا بالتمييز بين الشؤون الثقافية وتلك الاجتماعية ثم السياسية. فقد كانت القومية العربية، منذ بدايتها، حركة متعددة الأبعاد ناشطة في المجالات الثلاثة جميعاً. ويعود جزء كبير من التشوش في هذا الحقل إلى التقصير في وضع الخطوط الفاصلة، وأن كانت غير واضحة في بعض الأحيان، بين المجالات المذكورة، وكذلك إلى عدم التمييز بين العوامل الطويلة الأمد والأخرى القصيرة الأمد التي ساهمت في بروز تلك الحركة إلى السطح.

أولاً: البعد الثقافي

لعل الاحتمال الأكثر صحة هو أن القومية العربية المبكرة جاءت قبل عام ١٩٠٨ بفترة طويلة وبوحي من الفكر الاصلاحى الاسلامى. إلا أن هذا القول، على أهميته، محصور في وجهة واحدة من أوجه القومية العربية أي في الأزمة الثقافية، أزمة

Ibid.

(٣)

Ibid., p. 19.

(٤)

Albert Hourani, "The Arab Awakening: Forty Years After," in: *The Emergence of The Modern Middle East* (٥)

(Berkeley, Calif., 1981), p.205.

Rashid Khalidi, "Social Factors in the Rise of the Arab Movement in Syria," in: Sai Arjomand (ed.), *From Na-* (٦)

tionalism to Revolutionary Islam (Albany, 1986), p. 54.

Ibid.

(٧)

النظرة الى النفس قياساً على الفريق الآخر القوي، أي الغرب. لذلك، فإن هذا الطرح، شأنه شأن الطرح الذي يضخم دور المسيحيين اللبنانيين، تشوبه الايديولوجانية والتشديد على التفسير شبه النفساني للتاريخ. وقد كان هناك، في الواقع، عنصر أكثر وضوحاً ساهم في قيام القومية العربية الثقافية في القرن التاسع عشر: انه التشاد بين اسلوبين لتحقيق اصلاح وعصرنة التعليم، وقد نشأ كلاهما من الحاجة الى تعلم العلوم الطبيعية الحديثة، من جهة، ومن الرغبة في انتقاء التأثيرات السلبية المتوقعة على الصعد الدينية والاجتماعية عبر مدارس الارساليات المسيحية الأجنبية، من جهة أخرى. لقد رأى دعاة الاصلاح العرب المسلمون في سوريا وجوب اجراء الاصلاح في مجال التعليم باللغة العربية، لغة البلاد والاسلام؛ غير ان السلطان عبد الحميد الثاني قرر استعمال التركية العثمانية بوصفها لغة الدولة.

تتوضح صورة هذا الوضع من خلال احداث فترة منسية شملت المصلح السوري الكبير الشيخ طاهر الجزائري (١٨٥٢ - ١٩٢٠) في فترة السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر. فقد كان مؤمناً بأن انجع وسيلة لاعادة احياء شعب هي تربيته «وفقاً لثقافة العصر وثقافة الدين» في آن معاً^(٨)، وسعى لتحقيق ما وصفه ايزايا برلين انه «تقرير المصير الثقافي دون اطار سياسي»^(٩). تمكن الشيخ طاهر من اقناع مدحت باشا، والي الشام واحد المصلحين الاداريين العثمانيين المعروفين، بجعل العربية لغة التعليم في المدارس الحكومية الجديدة. وفي الواقع استمر ذلك طوال ولاية مدحت باشا (١٨٧٩ - ١٨٨٠) وخلفه احمد حمدي باشا (١٨٨٠ - ١٨٨٥). ولكن السلطان عبد الحميد الثاني أمر خلف احمد حمدي باشا باستعمال التركية بدلاً من العربية نحو عام ١٨٨٥^(١٠)، فكان ذلك ضربة قاسية للعلاقات بين المصلحين العرب المسلمين وبين تركيا الرسمية. في قرار السلطان هذا نستطيع العثور على دافع حسي عميق الجذور وراء قيام القومية العربية الثقافية في سوريا رداً على سياسة واضحة فرضها المركز التركي قبل عام ١٩٠٨.

سعياً لترويج القومية العربية الثقافية لقضيتها لجأت قبل عام ١٩٠٨ الى تأسيس عدد من الجمعيات والرابطات الوارد وصف أنشطتها في ما هو متوافر من تاريخ تلك الحقبة^(١١) وكانت مراكزها الرئيسية في دمشق وبيروت والأستانة. وكانت أكثرية اعضائها في سوريا من دعاة الاصلاح العصريين المسلمين ومن الطلاب ذوي الميول العلمانية ومن رجال الفكر. وقد شملت عضويتها شخصيات سنلتقيها لاحقاً ومنها: شكري العسلي ومحمد كرد علي ومحب الدين الخطيب وعبد الغني العريسي وعبد

(٨) محمد كرد علي، المذكرات، ج ٤ (دمشق، ١٩٤٨ - ١٩٥١)، ج ٢، ص ٧١٩.

(٩) "Two Concepts of Nationalism : An Interview with Isaiah Berlin," *The New York Review of Books* (21 November 1991), P. 19.

(١٠) عدنان الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري: رائد النهضة العلمية في بلاد الشام (القاهرة، ١٩٧١)، ص ٤٢.

(١١) David Commins, *Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria* (New York, 1990), pp. (١١)

الوهاب المليحي (المسمى الانكليزي) وصلاح الدين القاسمي وعبد الكريم الخليل وربما أيضاً عبد الرحمن الشهبندر^(١٢).

ان القبول بأبوة العصرية الاسلامية للعروبة الثقافية لا يُسقط دور غير المسلمين في مجال عروبي آخر، أي مجال حركة النهضة الأدبية الحديثة. فقد بدأت نهضة اللغة العربية جدياً بين السوريين المسيحيين في القرن الثامن عشر. أما دورهم في تعريب المؤلفات والمفاهيم الأوروبية والتكيف معها في القرن التالي فجاء في المرتبة الثانية بعد جهود الدولة المصرية في ذلك الاتجاه تحت حكم محمد علي باشا وخلفائه^(١٣). ومع انه لم يكن للمبشرين البروتستانتين الأميركيين دور في نشر التعليم العلماني^(١٤)، فقد كان لهم دور في نشر العربية الفصحى بين المسيحيين السوريين عن طريق البدء بترجمة الانجيل الى العربية^(١٥). اضافة الى ذلك قامت في أواخر القرن التاسع عشر أزمة عرقية - لغوية بين الطائفة الاورثوذكسية، أكبر طائفة مسيحية في سوريا، وبين السلطات الكنسية اليونانية أدت الى استبدال اليونانية بالعربية في البطيركية الانطاكية^(١٦).

ثانياً: البعد الاجتماعي

ان التعرف إلى القومية العربية بوصفها حركة اجتماعية يحتاج الى التمييز بين مختلف أطر ومستويات الادارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومن أجل الغايات التي ترمي هذه الدراسة إليها ينبغي معرفة الأطر الثلاثة العامة في تلك الادارة: الاطار المدني، والاطار الديني، والاطار العسكري. فالادارة المدنية ينبغي تقسيمها الى مكوناتها الهرمية: ادارة بلاط قصر يلدز حتى عام ١٩٠٨، ورئاسة الحكومة المركزية في الباب العالي، الادارة المركزية نفسها، ادارة الاقاليم أو الولايات، والادارة المحلية. أما الادارة العسكرية فيجب التمييز فيها بين مجموعتين: المجموعة التي يقودها ضباط ترقوا من بين صفوف الجنود (الالايون) والمجموعة الأكثر عصرية التي يقودها ضباط تخرجوا من مكتب الكلية الحربية الحديثة في الأستانة (المكتبليون)^(١٧).

(١٢) لمعرفة المزيد من الاعضاء انظر: مصطفى الشهابي، القومية العربية (القاهرة، ١٩٦١)، ص ٥٢. وبالنسبة إلى العضوية المحتملة لعبد الرحمن الشهبندر في إحدى تلك الجماعات، انظر: Samir Seikaly, "Abdul-Rahman Shahbandar: The Beginnings of a Nationalist Career," *al-Abhath*, no. 34 (1986), 54.

(١٣) Pierre Cachia, *An Overview of Modern Arabic Literature* (Edinburgh, 1990), pp. 31 - 32, and Kamal Salibi, *The Modern History of Lebanon* (Delmar, N.Y., 1977), pp. 126 - 130, 154 - 155.

Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 4.

Cachia, *ibid.*, p. 32.

Robert Haddad, *Syrian Christians in Muslim Society: An Interpretation* (Princeton, N.J., 1970), p. 83.

وساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة العربية (بيروت، ١٩٨٥)، ص ١٢٤-١٢٧.

Glen W. Swinson, "Enver Pasha: The Formative Years," *Middle Eastern Studies*, vol. 16 (October 1980), p. 194.

لا ريب في أن سياسات تطبيق المركزية الادارية في الفترة الحديثة في الامبراطورية العثمانية تعود الى ما قبل عام ١٩٠٨. كما انها جاءت قبل عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩)، بل يمكن القول إنها بدأت في عهد التنظيمات (١٨٣٩ - ١٨٧٦). ولكن إضافة إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني جعل التركية لغة التعليم في المدارس الحكومية المحلية، فقد أمر ولأول مرة بجعل التركية لغة المراسلات بين مختلف فروع الادارة الاقليمية^(١٨). إضافة الى ذلك أخذ يعين في بعض أقسام الادارة المحلية موظفين أتراكاً عوضاً من تعيين موظفين عرب سوريين. كما بدا أنه حصر بالأتراك المراكز العليا في الادارة المحلية وفي السلطات العدلية المحلية^(١٩). وفي أيامه أيضاً كان الكثير من معلمي المدارس الثانوية الحكومية، بمن فيهم معلمو اللغة العربية نفسها، أتراكاً أو غير عرب جيء بهم من ولايات غير عربية^(٢٠). في الوقت نفسه كان من شأن سياساته أن عجلت في قيام نخبة عربية مهنية حديثة الى جانب نخبة تركية مماثلة نتيجة افساح المجال في الادارات الاقليمية العسكرية والمدنية التابعة للدولة العثمانية أمام الطلاب العرب الشبان، وخصوصاً السوريين والعراقيين منهم. وكما قال البرت حوراني «ففي أواخر القرن التاسع عشر بدأ يظهر نجاح السياسة العثمانية الرامية الى مركززة الادارة، وأخذ بعض العائلات المحلية يرسل أبناءه الى الكليات المهنية في الأستانة، ومنها الى الجيش العثماني أو الى الادارة المدنية»^(٢١). ولكن الصورة الاجتماعية الأوسع في أواخر القرن التاسع عشر تبين أن أبناء الوجهاء المحليين الأثرياء، وكذلك أبناء الموظفين المحليين المتوسطي الحال كانوا يسعون لتأمين العمل والارتقاء الاجتماعي في واحد من مجالين: (١) إما في المهن الحرة كالهندسة والطب بعد تخرجهم من جامعات غربية أو من كليات عثمانية جديدة مماثلة في سوريا^(٢٢) والأستانة، أي خارج الادارة العثمانية؛ (٢) أو داخل الادارة المدنية العثمانية، وذلك يتم عادة بعد التخرج من كلية الحقوق أو من كلية الادارة العامة (الملكية) في الأستانة. كما شغل بعض الأطباء والصيادلة المتخرجين من كليات غربية وظائف في ملاك الدولة كانت في الغالب ضمن ادارات محلية. أما أبناء الأسر الفقيرة فكانوا يميلون (مع بعض الاستثناءات) الى دخول المدارس العسكرية في سوريا والعراق ثم ينتقلون الى الكلية العسكرية في الأستانة قبل الانضمام الى الجيش الامبراطوري العثماني^(٢٣).

مثل خريجو المعاهد المهنية العثمانية الجديدة نسبة كبيرة من الموظفين في الادارة

(١٨) انظر: «تاريخ الادارة العثمانية في البلاد العربية»، الأهرام، ٢٦/٤/١٩١٣.

Max Gross, "Ottoman Rule in the Province of Damascus 1860 - 1909," Ph.D. dis. (Georgetown University, ١٩٩٧), p.337.

David Commins, *Islamic Reform: Politics and Change in Late Ottoman Syria* (Oxford, 1990), p. 95. (٢٠)

Hourani, "The Arab Awakening: Forty years after," p. 203. (٢١)

(٢٢) تأسست مدرسة عثمانية للطب عام ١٩٠٢ في دمشق. انظر: يوسف الحكيم: «تكريات الحكيم: سوريا والعهد العثماني» (بيروت، ١٩٦٦)، ج ١، ص ٥٩.

(٢٣) طالب مشتاق، أوراق أيامي: ١٩٠٠ - ١٩٥٨ (بيروت، ١٩٦٨)، ص ٣٦.

المدينة الاقليمية داخل سوريا وخارجها^(٢٤). فقد جاء في احدي الدراسات ان نسبة الموظفين العرب في الادارة الاقليمية في الاقاليم أو الولايات العربية والاناضولية ارتفعت من ١١ في المئة فقط قبل عام ١٨٣٩ الى ١٢ في المئة في الفترة ١٨٤٠ - ١٨٧٦، ثم كادت هذه النسبة تتضاعف، إذ بلغت ٢٣ في المئة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني^(٢٥). أما نسبة الموظفين العرب في الادارة المركزية فظهرت هي الأخرى ارتفاعاً بسيطاً من ٥ في المئة قبل عهد عبد الحميد، أي بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٧٦، الى ٧ في المئة خلال عهده^(٢٦). وعلى الرغم من ان ذلك لم يمثل إلا حصة متواضعة من المجموع مقابلة بحصص المجموعات العرقية الأخرى، فقد مثلت زيادة بنسبة ٤٠ في المئة في أيام السلطان عبد الحميد الثاني، وتحققت ضمن خلفية توسع الادارة المركزية خلال حكمه^(٢٧). أما المكان الذي ظهر فيه برونز العرب السوريين على أشده فكان ادارة البلاط في قصر يلدز حيث انيطت دعاية السلطان الاسلامية بالحلبي ابو الهدى الصيادي، واسندت الى الدمشقي عزت باشا العابد مهمة امين السر الثاني لدى السلطان. ولم يكن هذان الرجلان البارزين الوحيدين بين العرب السوريين في الادارة المركزية^(٢٨). إضافة الى ذلك فقد مثل جنود عرب سوريون الى جانب جنود البانيين بقيادة ضباط الالاي الذين ترقوا من بين صفوف الجنود، نسبة مرموقة من افواج حرس القصر الامبراطوري في الأستانة^(٢٩). غير انه من المشكوك فيه جداً ان يكون عرب سوريون قد سيطروا على ادارة القصر، الا انهم كانوا بارزين ونافذين فيه. ولعل السبب هو أن أكثرهم كان مرتبطاً بسياسة السلطان عبد الحميد القائمة على الاعتماد على بث الدعاية الاسلامية.

(٢٤) كان السلطان عبد الحميد الثاني يعطي الافضلية في التعيينات لخريجي الكلية الملكية (أي كلية الادارة العامة) في استانبول. وقد حدد طريقة تعيينهم في الادارتين المركزية والاقليمية وفق قائمة وضعها لهذا الغرض. راجع:

Carter V. Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1689-1922* (Princeton N.J., 1980), p. 276.

وللحصول على فكرة عن أعلى الوظائف التي حصل عليها خريجو الكلية الملكية بين عامي ١٨٦٠ و ١٩٠٩، راجع:

Andreas M. Kazamias, *Education and the Quest for Modernity in Turkey* (London, 1966), p. 90.

(٢٥) Joseph S. Szylowicz, "Changes in the Recruitment Patterns and Career-Lines of Ottoman Provincial Administrations during the Nineteenth Century," in: Moshe Ma oz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), p. 261.

Ibid.

(٢٦)

Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sulime Porte 1689 - 1922*, pp. 167 - 168.

(٢٧)

(٢٨) الحكيم، ذكريات الحكيم : سوريا والعهد العثماني، ج ١، ص ٥٧ - ٥٨.

L. Tibawi, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (London, 1969), p. 183.

(٢٩) David Farhi, "The Seriat as a Political Slogan -- or the 'Incident of 31st Mart'" *Middle Eastern Studies*, vol. 7 (October 1971), p. 281.

الحميد. الا انه كانت هناك منافسة حادة بين القسمين الرئيسيين اللذين كان يتألف منهما الجيش العثماني. القسم الذي كان يقوده ضباط الالاي والقسم الذي كان يقوده الضباط المكتسبون أي المتخرجون من الكلية الحربية الحديثة. ويقول زائر بريطاني للعاصمة العثمانية في اثناء تلك الفترة: «ان الالبانيين كانوا مفضلين في حرس عبد الحميد الخاص في سنواته الأخيرة الى حد كبير، الأمر الذي دفع أحد الضباط العثمانيين العاملين في سلاح الهندسة إلى أن يقول للزائر البريطاني ان الجيش العثماني يود لو تتاح له الفرصة للهجوم على القيالق المحيطة بقصر يلدز والاجهاز على كل جنودها». انظر:

Sir Edwin Pears, *Forty Years in Constantinople* (London, 1915), p. 222.

لقد إتبع السلطان اذاً مزيجاً من السياسات على المستويات المختلفة في الادارة العثمانية. فعلى مستوى الادارة المحلية إتبع سياسة المركزة والتتريك المحدود؛ وسياسة المركزة والتتريك إضافة الى احتواء وتعيين العرب السوريين في الادارة الاقليمية؛ وطبق سياسة احتواء وتعيين محدودة في الادارة المركزية. على العموم، إذاً، رأى العرب السوريون اiban حكمه فرصة للولوج الى داخل الادارة العثمانية عوضاً من استثنائهم منها^(٣٠). فكان بمقدورهم الاستعاضة مما يفقدونه داخل أحد أطر الادارة بما يحصلون عليه داخل إطار آخر.

وقد غيّرت جمعية الاتحاد والترقي تلك الأوضاع، ذلك انها لم تكتف بالاستمرار في سياسة المركزة والتتريك بل حاولت التوسع فيهما. كما انها تخلت عن سياسة عبد الحميد الاحتوائية. فكان من شأن زيادة المركزة والتتريك دون الاحتواء قيام أزمة عربية - تركية لها مضامينها الاجتماعية. عمدت الجمعية الى التضييق على الذين عدّتهم على صلة وثيقة بعهد عبد الحميد. ففي المؤسسة العسكرية شُرذمت افواج الحرس الامبراطوري العرب والالبان وافواج أخرى بعد قيام عصيانين لم يدوما طويلاً في أواخر عام ١٩٠٨ وفي عام ١٩٠٩^(٣١). وقد أكد ذلك السفير الأميركي في الأستانة جون لايشم من ضمن تقرير جاء فيه: «كانت قوات السلطان الخاصة المؤلفة في معظمها من الالبانيين والعرب تتمتع حتى الآن بموقع مميز. أما الآن فقد حرمت ميزاتهما السابقة واستبدل ضباطها السابقون تدريجاً بضباط جدد موالين للجمعية ... قام الجنود القدامى، الذين لم يرق لهم مغادرة القصر والخدمة في افواج أخرى صارمة الانضباط، بعملياتي عصيان لم تلبثا ان اخمدتا بسرعة وقسوة»^(٣٢).

إلا أنه لمن غير الصحيح عدّ هذه الاجراءات ذات صلة بتزايد الشعور القومي بين الضباط العرب في الجيش العثماني خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٤. فالضباط الذين انضموا الى الجمعيات العربية السرية كانوا من الضباط المتخرجين من الكلية الحربية (مكتبليون)؛ أما ضباط حرس البلاط فكانوا من الذين ترقوا من بين صفوف الجنود (الالايون) وقد كانت وجهات نظر الضباط المكتبليين متشابهة مع وجهات نظر جمعية الاتحاد والترقي، إضافة الى ان البعض منهم كان من مؤيديها. وكان عزيز علي المصري الذي ترأس «العهد» (أهم تلك الجمعيات السرية، تأسست عام ١٩١٣) قد ساهم في ثورة عام ١٩٠٨ ضد السلطان عبد الحميد^(٣٣). فالخلاف

Engin Akarli, "Abdulhamid II's Attempt to Integrate the Arabs into the Ottoman System," in: David Kushner (٢٠) (ed.), *Palestine in the Late Ottoman Period: Political, Social and Economic Transformation* (Jerusalem and Leiden, 1986), pp. 75 - 89.

^(٢١) *The Times* (3 November 1908), p. 5; Ibid., (9 March 1909), p. 5; Ibid., (1 April 1909), p. 5.

^(٢٢) Numerical and minor files of the Department of State 1906 - 1910, Turkey 10044/179, John Leisham, the American ambassador (Constantinople) to [Philander Chase Knox] secretary of state (Washington, D.C.), p. 15 April 1909.

^(٢٣) Majid Khadduri, "Aziz Ali Misri and the Arab Nationalist Movement," in: Albert Hourani (ed.), *St. Antony's Papers*, no.17, *Middle Eastern Affairs*, no.4, (Oxford, 1965), p. 147.

بين الضباط العرب والضباط الاتراك نما بعد عام ١٩٠٨ وليس قبله، وهو كان خلافاً بين فئتين عسكريتين تلقتا معاً تدريباً عسكرياً واحداً.

أثار بروز العناصر العربية السورية وغير التركية داخل إدارة القصر عداء بعض البيروقراطيين الأتراك. فقد أدلى موظف مؤيد لتركيا الفتاة بتصريح لصحيفة بريطانية عام ١٩٠٧ جاء فيه: «علينا في الآستانة أن نكافح يومياً من أجل تحقيق السيادة، حيث يسعى السوريون والالباينيون لبلوغ السيطرة في قصر يلدن، حيث لا يوجد موطن قدم لتركيا محض»^(٣٤). كانت من أولى غايات ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ «تفكيك الآلة التي أوجدها عبد الحميد من أجل فرض سلطته من القصر»^(٣٥). أما انور بك (رقي لاحقاً الى مرتبة باشا)، وهو من قادة جمعية الاتحاد والترقي، فقد عدّها بعد الثورة بقليل موجهة ضد «استبداد القصر»^(٣٦). وفي ما يخص البيروقراطية المدنية فقد درج النظام الجديد على سياسة تطهير صارمة لكل «صنائع القصر»^(٣٧). وقد جرى عزل ٢٧ ألف موظف حذفت اسمائهم من جداول الرواتب بوساطة لجان رسمية سميت لجان التنسيقات لاعادة التنظيم في العاصمة وفي الولايات المختلفة^(٣٨). وعلى الرغم من انه أجاز لضحايا اللجان هذه طلب اعادة النظر في أوضاعهم، فقد صدر عام ١٩١٠ قانون منع بموجبه تقديم طلبات استرحام جديدة^(٣٩).

جاء في مصادر عربية ان أكثر الموظفين العرب في الآستانة، وعلى الأخص في وزارتي الخارجية والداخلية قد أقيلا^(٤٠). وعلى الرغم من ان التطهيرات هذه قد تكون قد أجريت بغية خفض عدد الموظفين غير المرغوب فيهم وتخفيف العبء المالي عن كاهل الدولة^(٤١)، فثمة احتمال ان تكون التطهيرات قد استعملت - بحسب اصرار المصادر العربية - من أجل خفض عدد غير الاتراك في الادارات الاقليمية^(٤٢). وبالفعل يعطي مصدر تركي مصداقية لهذا الاحتمال. فجمال بك (رقي لاحقاً الى مرتبة باشا)، وهو من كبار قادة جمعية الاتحاد والترقي، «اعترف في مجالسه الخاصة بأنه اراد استعمال الدستور لاعطاء الاتراك، كمجموعة قومية، مراكز مميزة في الدولة»^(٤٣). فاذا كانت الحال على ذلك المنوال بات يحق الافتراض ان فرص حصول الطلاب العرب في الآستانة على وظائف في الادارة المركزية العثمانية قد تقلصت عقب ثورة تركيا الفتاة

Cited in *Egyptian Gazette*, 15 /10/ 1907.

(٣٤)

Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sulime Porte 1689 - 1922*, p. 64.

(٣٥)

Egyptian Gazette, 8 /9/ 1908.

(٣٦)

Findley, *Ibid.*, pp. 296 - 297.

(٣٧)

Ibid.

(٣٨)

Ibid.

(٣٩)

(٤٠) أسعد داغر، ثورة العرب (القاهرة، ١٩١٦)، ص ٥٢.

Findley, *ibid.*, p. 238; Stanford Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of Empire and Modern Turkey*. 2vols. (Cam-bridge, 1977), vol. 2, p. 275.

(٤١)

(٤٢) محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، ط ٢ (صيدا، ١٩٧١)، ص ٣٠١، وداغر، المصدر نفسه، ص ٥٢.

Kemal Karpat, "The Memoirs of N. Batzaria: The Young Turks and Nationalism," *International Journal of Middle East Studies* (6 July 1975), p. 293.

(٤٣)

عام ١٩٠٨. وفي الواقع كان وضعهم إذ ذاك شبيهاً بوضع البرجوازيين عشية الثورة الفرنسية الذين وصفهم المؤرخ جاك غوديشوت بقوله انه كلما ازداد عدد المثقفين وازداد مستوى تعليمهم «ازدادت ندرة الوظائف الحكومية والادارية التي كانوا يطمحون الى بلوغها»^(٤٤). في العام ١٩١١ القى شكري العسلي نائب دمشق في مجلس «المبعوثان» خطاباً شكا فيه عدم تمكن الخريجين العرب الجدد من العثور على وظائف في أدنى سلم الرتب في الادارة المدنية المركزية. لم يربط العسلي هذه القضية بموضوع استعمال اللغة العربية، ذلك لكون التركية العثمانية اللغة المعتمدة في الادارة المركزية، وبالتالي يترتب على أي عربي ينوي الانخراط في الخدمة المدنية المركزية ان يتقن التركية. جاء في خطاب العسلي المذكور: «نشرت الحكومة حديثاً قائمة الوظائف المدنية فوجدت لدى تفحصها انه ليس فيها سوى اربعة موظفين عرب. تعلمون بالطبع ان العرب يمثلون قرابة نصف عدد سكان الامبراطورية العثمانية، وانهم كغيرهم يساهمون في الخزينة؛ ومع ذلك، وعلى الرغم من ان الدستور ينص على العدالة والمساواة في المعاملة بين مختلف عناصر الامبراطورية، نراهم مستثنين من الوظائف في الادارة المركزية. فلنفترض ان ليس بيننا احد يليق بالقيام بمهمة وزير، أو يشغل منصب وال، ولكن ألا يوجد بين الشبان العرب خريجي كلية الحقوق أو كلية الادارة المدنية (الملكية) أو أي مؤسسة من مؤسسات العلوم العالية، من هو كفؤ لشغل منصب

لقد كان للغة دور في ابراز
التنافس الاجتماعي الأهم بين
العرب السوريين وبين
الأتراك على المناصب في
مختلف مستويات ومجالات
البيروقراطيات المحلية

مميز أو مقيد في قسم ملحق برئاسة الوزراء أو في إحدى
الوزارات؟ لا بد هنا من بعض العدالة ! هل الأمة العربية تفتقر
الى شبان قادرين على القيام بوظيفة مميز؟ ومع ذلك نرى أن في
وزارة المال ١١١ تركياً و١٣ يهودياً و١٠ أرمن و٤ يونانيين
وليس فيها عربي واحد!»^(٤٥).

بعد ذلك بقرابة الشهر أشار العسلي الى أن السوريين
سيكونون راضين بأن يعاملوا مثلما يعامل اليهود في الادارة
المركزية^(٤٦). وحسبما برهنت الباحثة كورين بلايك ظل خريجو
كلية الحقوق أو الادارة المدنية العرب والسوريون ينعمون بوضع مميز حتى عام
١٩١١^(٤٧). ففي عهد عبد الحميد وأوائل عهد تركيا الفتاة فاقت نسبة السوريين
خريجي كلية الادارة الملكية في العاصمة الذين بلغوا رتبة وال أو متصرف نسبتهم الى
عدد الخريجين الاجمالي. وبحلول العام ١٩١١ أخذ السوريون من بين موظفي الادارة
الاقليمية يترقون بسرعة تعادل نسبتها نسبة ترقية زملائهم الآخرين في الدراسة^(٤٨).

Jacques Godechot, *The Taking of the Bastille* (London, 1970), p. 51.

(٤٤)

Samir المقتبس (دمشق)، ١٩١١ / ٤ / ٤. للاطلاع على دراسة قصيرة ونفاذة عن شكري العسلي انظر:

Seikaly, "Shukri al-Asali: A Case Study of a Political Activist," in: Khalidi (ed.), *The Origins of Arab Nationalism*, pp. 73 - 96.

(٤٦) المقتبس، ١٩١١ / ٥ / ١٧.

Corinne Blake, "Training Arab-Ottoman Bureaucrats: Syrian Graduates of the Mulkiye Mektebi 1890 - 1920," (٤٧)

Ph.D. diss. (Princeton, N J: Princeton University, 1991), pp. 194 - 195.

Ibid., p. 193.

(٤٨)

اما السوريون الذين تخرجوا عام ١٩١١ وبعده فكانوا يترقون بسرعة أدنى من سرعة ترقية مجمل المتخرجين^(٤٩). وقد شمل تطهير «التنسيقات» فيما شمل ثلاثة عشر متصرفاً عربياً وعدداً غير محدد من القائممقامين^(٥٠). ولئن رأى العهد الجديد ان هؤلاء الموظفين يدينون بولاء عميق للعهد السابق^(٥١)، فهو لم يستبدلهم بسوريين عرب يتعاطفون معه، بل جاء عوضاً منهم بموظفين اترك^(٥٢). وحين رد طلعت بك (رقي لاحقاً الى مرتبة باشا) - أحد قادة جمعية الاتحاد والترقي - على العسلي بقوله: «كم كنا نتمنى ان نختار مجلس الوزراء بكامله من بين العرب الاشراف»^(٥٣)، أجابه نواب عرب: «كم هذا صحيح يا طلعت بك فقد برهنتم عن ذلك باقالة معظم القائممقامين العرب خلال وجودكم في الحكم!»^(٥٤) واتهموا الجمعية بانها طردت موظفين عرباً سوريين عديدين من الادارة الاقليمية.

قد تكون جمعية الاتحاد والترقي قد عدت طرد كبار الموظفين العرب من مراكزهم في الادارة الاقليمية والبطء في ترقية ذوي الرتب الأدنى، اجراءً ضرورياً من أجل التخلص من المراكز المميزة التي شغلها خريجو الكليات العرب السوريون في الولايات

قبل العام ١٩١١. ولكن لما كانت حصة العرب من مجمل التعيينات أقل من الربع^(٥٥)، فيبدو انهم فسرُوا إجراءات الجمعية بانها محاولة لتهميشهم في ذلك المجال. ولعل العسلي، في اتهامه الجمعية بالتحيز ضد العرب لعدم تعيينهم في «مراكز رفيعة»^(٥٦)، كان يشير بالذات الى الادارة الاقليمية.

إن أشد نقاط الخلاف بين العرب والأتراك محاولة حزب تركيا الفتاة نشر استعمال التركية في جميع الدوائر الرسمية واستثناء العربية

كذلك شاركت صحيفة المقتبس، اقوى صحف دمشق تأثيراً، في التذمر من التعيينات السياسية. فذكرت ان وزارة الداخلية، عوضاً من ترقية عبد الوهاب الانكليزي، قائممقام ناحية الباب في ولاية حلب، الى رتبة والي الولاية، اختارت تعيين كاظم بك الذي لا خبرة له في الادارة الاقليمية. لم تذكر الصحيفة ان والي الجديد تركي، بل عدت ان ذلك التعيين كان انحرافاً عن الممارسة السارية من حيث ترقية الاداريين الاقليميين المحترفين، مثل القائممقامين والمتصرفين

Ibid., p. 194.

(٤٩)

(٥٠) دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، ص ٣٠١.

(٥١) كان عزت باشا المعابد، السكرتير الثاني للسلطان عبد الحميد الثاني، نافذاً في تعيين العديد من اخصائه في المناصب المدنية والقضائية في الادارة الاقليمية لولايتي بيروت وسوريا. انظر:

Gross, "Ottoman Rule in the Province of Damascus 1860 - 1909," pp. 471 - 472.

(٥٢) دروزة، المصدر نفسه، ص ٣٠١.

(٥٣) المقتبس، ١٩١١/٤/٦.

(٥٤) المصدر نفسه.

Szyliowicz, "Changes in the Recruitment Patterns and Career-Lines of Ottoman Provincial Administrations during the Nineteenth Century," p. 261.

(٥٦) المقتبس، ١٩١١/٤/١٥.

خريجي كلية الادارة المدنية (الملكية)، الى مرتبة وال، إذ عيّنت الوزارة في تلك المراكز ضباطاً عسكريين وصحافيين موالين لجمعية الاتحاد والترقي^(٥٧). ورأى العروبيون وجوب أخذ الكفاءة في الحسبان، ولما كان أكثرهم من خريجي الكلية فقد رأوا ان اعطاء الأولوية للكفاءة سيضمن لهم الترقيات التي يصبون اليها.

كان أحد أوجه هذه التناقضات صراع قام بين الموظفين المحترفين من جهة والموظفين غير المحترفين من جهة أخرى. فقد شكّا العسلي ان التعيينات في الوظائف المدنية يلزمها النجاح في الامتحانات، ولكن «لا يطلب اجتياز أي امتحان لرتبة وال أو متصرف، ولا احد يهتم باستقصاء ما اذا كان وال قد عيّن حديثاً هو خريج كلية أم لا»^(٥٨)، كما طالب باستصدار قانون يضبط الترقيات^(٥٩). وفي وقت لاحق افصح العسلي عن غايته الحقيقية وهي ترقية القائماين السوريين الى مرتبة متصرف، أي المرتبة الثانية بعد الوالي في هرمية البيروقراطية الاقليمية. فقد اقترح تعيين اترك كفوئين في مراكز الولاة وسوريين كفوئين في مراكز المتصرفين في الولايات السورية^(٦٠). ولكن العروبيين تقدموا برأي آخر أثاروا فيه قضية اللغة. فقد طالبوا بأن تعين الادارة المركزية مسؤولين يجيدون العربية لكي يحسنوا تفهم القضايا المحلية^(٦١). لا ريب في انه كان من شأن فرض معرفة اللغة العربية تحسين فرص توظيف وترقية الخريجين العرب السوريين.

أما على الصعيد المحلي فكانت القضية أكثر تعقيداً. ذلك ان تأكيد بعض المؤرخين «أن عهد تركيا الفتاة لم يتسم بأي تغيرات في لغة الادارة والمحاكم والتعليم»^(٦٢) فيه بعض الصحة فقط، وهو يقع في المشكلة المنهجية الكلاسيكية من حيث عدم التمييز بين القوانين الجديدة الصادرة والقوانين القديمة السارية المفعول فعلاً. وهنا أيضاً كان للغة دور في ابراز التنافس الاجتماعي الأهم بين العرب السوريين وبين الأتراك على المناصب في مختلف مستويات ومجالات البيروقراطيات المحلية، العدلية والمدنية.

على الرغم من صحة القول إن السلطان عبد الحميد الثاني كان البادئ في تنريك اللغة المستعملة في المدارس الحكومية الجديدة، وفي تعيين معلمين اترك فيها، وفي توظيف قضاة اترك في محاكم الدولة في سوريا، وفي فرض المزيد من الاشراف المدني على تلك المحاكم، فإن عملية المركزة والعلمنة وتسلسل التنريك هذه كانت بعيدة من الاكتمال حين انتهى حكمه. وبعد العام ١٩٠٨ كان على جمعية الاتحاد والترقي محاولة تعجيل ذلك واتمامه. أتى رد فعل العرب السوريين مضاعفاً وفي قالب المطالبة بالتراجع عن سياسات التنريك التي اتبعتها عبد الحميد ومن جاء بعده. وكان السلطان عبد الحميد قد اصدر عام ١٨٧٩ قانوناً أعاد بموجبه تنظيم المحاكم التابعة للدولة التي

(٥٧) المقتبس، ١٧/٤/١٩١١.

(٥٨) المقتبس، ٦/٤/١٩١١.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المقتبس، ٩/٩/١٩١١.

(٦١) المفيد، ١٤/٥/١٩١١.

(٦٢)

انشتت عام ١٨٥٤ بوضعها تحت اشراف السلطات المركزية عوضاً من كونها تحت اشراف الوالي^(٦٣). وكان قد بدأ حينذاك أو بعده بقليل تعيين رؤساء المحاكم من قبل الحكومة المركزية وهم عادة من خريجي كلية الحقوق في العاصمة وكان بعضهم أتراكاً^(٦٤). غير أن كل محكمة ضمت كذلك عدداً من القضاة من وجهاء الولاية مناصفة بين مسلمين ومسيحيين اختيروا من قبل لجنة إدارية وعيّنوا من قبل الوالي لمدة سنتين^(٦٥).

وقد بدأ عام ١٩٠٩ تطبيق أسلوب تنظيمي جديد الغى دور الوجهاء المحليين وجعل جميع قضاة محاكم الدولة من خريجي كلية الحقوق في الآستانة^(٦٦). فكان هذا الاجراء وجه علمنة آخر ذا تأثير في وضع العلماء العاملين كقضاة في المحاكم المحلية حتى ذلك الوقت. وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩١٠ جاء في تقرير لقنصل بريطانيا في دمشق أن أمراً جديداً قد صدر بمنع أي تعيينات من ذلك النوع وبحصر التعيينات الصادرة عن وزارة العدل بخريجي كلية الحقوق في الآستانة المتعلمين وفق المناهج الغربية^(٦٧). لا عجب إذاً أن يكون الشيخ احمد حسن طباره - رئيس تحرير صحيفة الاتحاد العثماني في بيروت وعضو لجنة الاتحاد والترقي فيها وقاض في محكمة الاستئناف - قد تحول الى مناهضة الدولة في اثر فقدانه وظيفته في المحكمة. ومذذاك اخذت صحيفته تؤيد قضية العروبيين^(٦٨). الا أن السوريين العرب ذوي التوجه العلماني المتخرجين من كلية الحقوق في الآستانة لم يفيدوا إلا هامشياً من هذه التغيرات، لأن نصف المعينين الجدد على الأقل لم يكونوا سوريين بل أتراكاً. وجاء في تقرير للقنصل البريطاني في دمشق مؤرخ في ٤ نيسان/ابريل ١٩١٠ ما يلي:

ألغت وزارة العدل النظام القديم المعمول به في تخصيص عضوية قضائية في دمشق لأشخاص محليين منتخبين لمدة سنتين، وعينت اعضاء دائمين للمء هذه المراكز. أربعة من المعينين الجدد هم من أهل دمشق، أما الثمانية الباقون فهم أتراك. وقد طبق إجراء مماثل في أربعة من أقضية الولاية هي حمص وبعبك والبقاع والصلت^(٦٩).

كان استعمال اللغة العربية في محاكم الدولة في الولايات العربية مسموحاً كما هو متفق عليه بين معظم مؤرخي تلك الحقبة^(٧٠)، الى أن صدر قانون جديد عام ١٩٠٩ فمنع استعمالها وجعل التركية اللغة الوحيدة في تلك المحاكم^(٧١)، مؤكداً ثانية انه ليس

(٦٣) Najib Saliba, "The Achievements of Midhat Pasha as Governor of the Province of Syria, 1878-1900," *Inter-national Journal of Middle East Studies*, vol. 9, (August 1978), p. 314; David Kushner, "The Place of the Ulema in the Ottoman Empire during the Age of Reform (1839-1918)," *Turcica*, vol. 19 (1981), p. 60.

(٦٤) الحكيم، ذكريات الحكيم، ج ١، ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٦٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٦٧) FO 195/2342/94, "Permanent Members in the Courts of Damascus," Consul George Devey (Damascus) to Ambassador Sir G. Lowther (Constantinople), 23 February 1910.

(٦٨) الهدى (نيويورك)، ١٩/١١/١٩١٠.

(٦٩) FO 195/2342/175-76, "General Report for March Quarter [1910]."

حيث أن القنصل البريطاني كان قد ذكر في برقيته السابقة بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩١٠ حول الاعضاء الدائمين في محاكم دمشق ان الحكومة المركزية كانت قد عينت ١٦ عضواً جديداً في محاكم دمشق، فانه من المحتمل ان يكون الاعضاء الاربعة غير المذكورة اصولهم سوريين من خارج مدينة دمشق.

(٧٠)

(٧١) الأهرام، ١٩/١١/١٩٠٩.

Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 20.

من الضروري ان يكون القضاة في ولاية ما على معرفة بلغتها^(٧٢). وقبل ذلك بقليل كانت وزارة العدل قد قررت وضع حد للسماح للمحامين غير المتخرجين من كلية الحقوق في الآستانة بالمرافعة في المحاكم إلا إذا كان بمقدورهم اجتياز امتحان كفاءة^(٧٣). من الواضح إذاً أن ذلك مثل تهديداً لمورد رزق قريقين من المحامين المحليين الذين كانوا لا يتقنون اللغة التركية اتقاناً كافياً. أما الفريقان فهما المحامون المتخرجون من كليات حقوق غربية، والعلماء الذين تلقوا العلوم الإسلامية ومارسوا مهنة المحاماة في تلك المحاكم. كذلك لم تُرض تلك الاجراءات التجار المحليين. ففي نيسان/ابريل ١٩١٠، حين اصبر رئيس المحكمة التجارية في دمشق على التركية اللغة الوحيدة المسموح بها في محكمته اعترض التجار على أساس عدم قدرتهم على متابعة المرافعات. إضافة الى ذلك، ولما كانت شهاداتهم قد أعطيت بالعربية فإن أي تغير فيها، مهما كان ضئيلاً، ينتج من ترجمتها الى التركية، قد يؤثر سلباً في قضاياهم المطروحة أمام تلك المحاكم^(٧٤). وقد برزت عام ١٩١٣ مشكلة مماثلة حين اصدرت الحكومة المركزية مرسوماً يقضي بأن يصبح نقل الملكية، الذي كان يصدر في العادة عن شيخ المحلة أو الحارة، إلى دائرة الطابو، بالتركية لا بالعربية. اعترضت صحيفة الحقيقة في بيروت على ذلك الإجراء نظراً الى ان شيوخ الحارات كانوا يجهلون اللغة التركية، وعدت ذلك الاجراء مقدمة لإبدال شيوخ الحارات المحليين بأخرين أتراك^(٧٥).

أما في شأن لغة التعليم فقد اتسمت سياسات جمعية الاتحاد والترقي بالتضارب، وقد وصفها الباحث التركي عثمان ارغين على انها كانت غير حاسمة^(٧٦). وقد كانت التركية لغة التعليم في المدارس الحكومية قبل عام ١٩٠٨؛ وفي العام التالي وعدت جمعية الاتحاد والترقي بانها ستسمح باستعمال اللغات المحلية في المدارس الحكومية الابتدائية^(٧٧). غير ان محمد كرد علي والصحافة السورية المحلية قالوا إن الجمعية لم تف بالوعد كما ان البرنامج الذي اصدرته وزارة التربية لم يظهر أي تغيير^(٧٨). وأكد مصدر غير عربي «ان المؤتمر السنوي الثاني لجمعية الاتحاد والترقي الذي انعقد في سالونيك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠ قرر استعمال اللغة التركية في جميع مدارس الامبراطورية بغية ازالة الشعور بالقومية لدى جميع الفئات غير التركية واذكاء روح الوطنية بين الأتراك»^(٧٩). من ناحية ثانية لم تكن مواقف العروبيين

FO 195/2342/94, "Permanent Members in the Courts of Damascus,

(٧٢)

(٧٣) الاقبال (بيروت) ١/٣/١٩٠٩.

(٧٤) المقتبس، ٢/٤/١٩١٠.

(٧٥) الحقيقة (بيروت) ٢/٤/١٩١٣.

Osman Ergin, *Turkiye Maarif Tarihi*, 5 vols. (Istanbul, 1977), vol. 3, p. 1273.

(٧٦)

(٧٧) أنظر المادة ١٠ من برنامج جمعية الاتحاد والترقي المعدل.

Tarik Zafer Tunaya, *Turkiye'de Siyasal Partiler*, 2 vols. (Istanbul, 1984), vol. 1, p. 82.

راجع أيضاً صحيفة الشعب (حلب)، ٢٠/١٠/١٩٠٩، ص ١.

(٧٨) أنظر مقالته «العربية والتركية» المقتبس العدد ٤ (١٩٠٩)، ص ١٠٩-١١٢، والمفيد (بيروت) ٨/٢/١٩١١، ص ٢، والمؤيد (القاهرة)، ١٣/٩/١٩١٠.

Jacob Landau, *Pan-Turkism in Turkey: A Study of Irredentism* (London, 1981), p. 47.

(٧٩)

متجانسة هي الأخرى، ذلك أن بعضهم طالب باستعمال العربية في التعليم في المدارس الحكومية الابتدائية فقط؛ في حين طالب بعضهم الآخر بوجوب استعمالها في المدارس الثانوية أيضاً^(٨٠).

كانت المدارس غير الحكومية في مختلف أرجاء الامبراطورية الهدف الحقيقي للمحاولات الدائبة لفرض المزيد من السيطرة التي قامت بها جمعية الاتحاد والترقي، وهي سياسة كانت موجهة مباشرة ضد نظامي التعليم المتبعين في مدارس الملل غير الاسلامية والمدارس الأجنبية. ربما كان الدافع الى تلك السياسة هو الشعور بالحاجة الى التجانس والاتساق في الامبراطورية. وقد اتبعتها الجمعية بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١١ ووجهتها وضد الامتيازات الممنوحة لغير المسلمين والامتيازات المقدمة الى القوى الأوروبية في الأراضي العثمانية. لقد كان التعليم على مختلف المستويات في المدارس المالية إما باللغة المحلية أو بلغة أوروبية، كما كانت لغة التعليم في المدارس الأجنبية عادة إما الفرنسية أو الانكليزية.

ولم يكن تعليم التركية في تلك المدارس يؤخذ على محمل الجد^(٨١). وهذا ما يوضح سبب اعادة تأكيد احد بنود برنامج جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨ مرسوماً كان قد صدر عام ١٨٩٤ ويقضي بالزام تعليم التركية في جميع مدارس الامبراطورية، بما فيها المدارس غير الرسمية والمدارس الأجنبية. ويبدو ان الغاية من ذلك المرسوم كانت تكمن في «تقويض بعض الامتيازات التي كانت تنعم بها المدارس الأجنبية، وفي الالتفاف على الشعور القومي في صفوف الفئات غير التركية»^(٨٢).

اخضع برنامج الجمعية للعام ١٩٠٨ المدارس للتفتيش من قبل وزارة التربية^(٨٣)، ولكن حين حاولت هذه الأخيرة تفتيش المدارس المالية والأجنبية والتدخل في تعيين المعلمين فيها^(٨٤)، «رفضت كل من الأقليات والأجانب المعتمدين على امتيازاتهم تطبيق تلك التعديلات»^(٨٥). لم يكن في سوريا، مثلما لم يكن في الولايات العثمانية الأخرى، أي مدرسة حكومية مخصصة حصراً لغير المسلمين^(٨٦). كما كان الطلاب المسيحيون في المدارس غير الحكومية يتلقون التعليم بالعربية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، فيما كان الطلاب المسلمون الأكثر اتكالاً على المدارس الحكومية يتلقون التعليم بالتركية^(٨٧).

Abdul Aziz Duri, *The Formation of the Arab Nation: A Study in Identity and Consciousness* (London, 1987), pp. (٨٠) 229 - 231.

(٨١) لم تكن اللغة التركية تدرس مثلاً في مدارس الروم الأورثوذكس (ربما خارج سوريا) مثلاً حتى ١٨٩٥ حين أصبحت التركية لغة اجبارية ولكنها لم تصبح لغة التعليم في تلك المدارس، انظر Kazamias, *Education and the Quest for Modernity*, p. 95.

David Kushner, *The Rise of Turkish Nationalism 1876 - 1908* (London, 1977), p. 91. (٨٢)

Article 17 of the Program in Tunaya, *Turkiye de Siyasal*, p. 67. (٨٣)

(٨٤) أصدرت وزارة التربية عام ١٩١٠ قراراً باستبدال جميع الاساتذة الاجانب بأساتذة عثمانيين سواء في المدارس الحكومية أم في المدارس المالية. انظر: الشعب، ١٠/٨/١٩١٠. (٨٥)

Ergin, *Turkiye Maurif Tarihi*, vol. 3, p. 1292. (٨٦)

Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 20. (٨٧)

Ergin, *ibid.*, p. 1293.

فكانت النتيجة ان السوريين المسلمين راحوا يطالبون الحكومة المركزية بالتخلي عن سياسة عبد الحميد في خصوص المدارس الرسمية المتبعة منذ قبل العام ١٩٠٨، فيما طالب المسيحيون بالاحتفاظ بهذه السياسة في خصوص المدارس غير الحكومية. والواقع ان المسلمين باصرارهم على اعتماد العربية لغة التعليم، حاولوا التساوي مع مواطنيهم المسيحيين إضافة إلى تحقيق غايات أخرى.

وأتخذت على صعيد الادارة المدنية المحلية اجراءات كان لها تأثيرات اجتماعية سيئة في صفوف الفئتين الدنيا والأدنى من الطبقة الوسطى. ومن تلك الاجراءات امر صدر عن وزارة المال بطرد جميع جباة الضرائب الذين لا يتكلمون التركية بطلاقة^(٨٨)، وهو امر هدد بجعل الموظفين السوريين الذين كانوا يشغلون المناصب الدنيا اميين وظيفياً وباستبدالهم بموظفين اترك. كذلك حاولت الحكومة الحد من نفوذ المدارس الأجنبية برفض توظيف خريجيها في القطاع العام^(٨٩). وفي أواخر العام ١٩٠٩ أدلى وزير الداخلية طلعت بك بتصريح لصحيفة لو تيمب (*Le Temps*) الفرنسية قال فيه ان الطلاب غير المسلمين وطلاب المدارس الأجنبية الذين لا إلمام لهم تماماً باللغة وبالثقافة القوميتين، وكلتاهما «تركيتان بالطبع»، لا مكان لهم في خدمة الدولة^(٩٠). وكان من المحتمل حينها ان يمنع عبد الرحمن الشهبندر عن مزاولة مهنته. فمع العلم بأن معارضته جمعية الاتحاد والترقي قد تكون مستمدة من اعتبارات ايديولوجية^(٩١)، فإن كونه خريج مدرسة الطب في الكلية السورية الانجيلية في بيروت وطبيباً موظفاً في بلدية دمشق^(٩٢)، فقد كان من المحتمل ان تؤثر الاجراءات الجديدة في مستقبله المهني. وذلك يعني ان المهنة الحرة لم تكن ضماناً تحرر صاحبها من إشراف الحكومة أو من نفوذها^(٩٣).

أثار بعض تلك التطورات انتباه القنصل البريطاني في دمشق، حيث أشار إلى «أن الشعور بالعداء بين العرب والأترك قد ازداد كثيراً خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة السابقة، وذلك إما بسبب تسرع أو تصرف سلطوي من قبل الموظفين، أو بسبب غلو آراء ذوي الصلة بحزب تركيا الفتاة الذين يظهرون ميلاً واضحاً نحو كراهية ما هو غير تركي.

لقد أخذ الشعور بالعداء بين الأترك والعرب يتسرب الى الطبقات الدنيا؛ ولن يبقى لمدة طويلة محصوراً بين العلماء والوجهاء والشخصيات البارزة وفي الدوائر الرسمية. إن أشد نقاط الخلاف محاولة حزب تركيا الفتاة نشر استعمال التركية في جميع الدوائر الرسمية واستثناء العربية؛ ففيما كانت كل الشهادات الشفوية تدلى بالعربية

(٨٨) الهدى، ٢٢/٩/١٩١٠.

(٨٩) المؤيد، ١٢/٩/١٩١٠.

(٩٠)

Le Temps, 5/10/1909.

Seikaly, "Abdul Rahman Shahbandar: The Beginnings of a Nationalist Career," p. 61.

(٩١)

(٩٢) المقتبس، ١٦/١/١٩١٥.

(٩٣) وافقت الحكومة المركزية في ما بعد على السماح للطلاب المتخرجين من جامعات أجنبية بالاحتفاظ بمناصبهم إذا نجحوا وأثبتوا معرفتهم اللغة التركية. انظر: المقتبس، ٧/٧/١٩١٠.

في المحاكم، كانت الاحكام والمراسيم ومختلف الأوامر والتعميمات تصدر بالتركية، الأمر الذي كان يؤدي في كثير من الحالات الى ارباك المدعي أو المدعى عليه. ان معظم كبار المسؤولين في الدوائر العدلية، مثل المدعي العام ورؤساء المحاكم، لا يعرف من العربية الا القليل جداً، حتى ان بعضهم لا المام له بها إطلاقاً. في الواقع، ومن اصل قرابة الثلاثين منهم أو أكثر، لم يكن الا لنصفهم تقريباً - وهؤلاء هم من الكتبة والمخمنين - المام باللهجة العامية المحلية؛ ومن أصل قضاة التحقيق الثلاثة فإن واحداً فقط كان يعرف القليل جداً من العربية، مع العلم أنها ضرورية جداً لاجراء تحقيقاته»^(٩٤).

لقد جاءت الاحتجاجات العنيفة على اجراءات التتريك المتخذة في الادارة المحلية قبل عام ١٩٠٨ وبعده من مصادر متعددة. فالسوريون في مجلس «المبعوثان» ضغطوا على الحكومة لتغيير سياستها. وبحسب قول مبعوث ولاية بيروت سليمان البستاني نجحت الضغوط جزئياً. فقد أشار البستاني خلال خطبة ألقاها في بيروت في أيلول/سبتمبر ١٩١٠، وهو كان على علاقة حسنة بجمعية الاتحاد والترقي وكثيراً ما

قام بدور الوسيط بينها وبين العروبيين، الى ان الحكومة المركزية استجابت لاثنين من مطالب السوريين؛ فقد عكست قرارها السابق بطرد جباة الضرائب المحليين وقبلت بأن يعلم العربية معلمون عرب دون غيرهم. كان للقرار الثاني هذا أهمية خاصة لأنه وعد بعكس احدى ممارسات ما قبل عام ١٩٠٨. أما في شأن ممارسة أخرى تعود الى ما قبل عام ١٩٠٨، وهي جهل القضاة غير العرب اللغة العربية، فقد اكتفى البستاني بالقول ان وزير العدل ينظر في أمرها^(٩٥). وفي خطبة أخرى ألقاها في القاهرة في الشهر نفسه، قال البستاني إن الحكومة المركزية قررت عدم نقل

كانت القومية العربية المبكرة،
كحركة سياسية، نتيجة اتجاهات
ثلاثة على الأقل تعارض ثلاثة
اتجاهات أخرى هي التتريك
الشامل، والعثمانية ذات المحور
التركي، واحتمالات السيطرة
الاستعمارية الأوروبية

أي موظف تركي لا يعرف العربية الى أي ولاية عربية^(٩٦). واستناداً الى قول البستاني قد يجوز الاستنتاج ان جمعية الاتحاد والترقي لم تعكس من سياستها السابقة إلا ما هو متعلق بالمراكز الادارية الدنيا وموظفيها المحليين؛ فعكس تلك السياسة لم يؤثر في الوظائف الوسطى والعليا التي كان يشغلها أتراك قبل ١٩٠٨. فكان كل ما وعدت به الأستانة عبارة عن تبديل في الاسلوب لا في الجوهر، أي ملء هذه الوظائف بموظفين أتراك يعرفون العربية عوضاً من موظفين أتراك لا يعرفون هذه اللغة.

إن أهمية هذه النقطة الأخيرة يجب ألا تغيب عن البال، ذلك لأنها بينت ان الحكومة

FO 37/1002/28562, Consul George Devey (Damascus) to Ambassador Sir G. Lowther (Constantinople), 4 April (٩٤)
1910. Cited also in: Philip Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus 1860-1920* (London, 1983), p. 122.

(٩٥) لسان الحال (بيروت)، ١٩١٠/٩/١.

(٩٦) لسان الحال، ١٩١٠/١٠/١٧.

المركزية، عن دراية أو عن غير دراية، كانت مستمرة في تطبيق سياسة عبد الحميد التي أدت إلى حظر تعيين سوريين عرب من الطبقة الوسطى تلقوا تعليمهم في الغرب في الإدارة المحلية. إن هؤلاء هم أنفسهم الذين ألفوا النواة العربية لفروع جمعية الاتحاد والترقي في المدن السورية. ولعل ذلك ما يفسر، جزئياً على الأقل، سبب اعتقاد عدد من الشبان السوريين المناهضين لسلطوية عبد الحميد، أن عضويتهم السابقة في الجمعيات الثقافية القومية العربية ليست غير متلائمة مع عضويتهم في فروع جمعية الاتحاد والترقي المحلية عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩، ثم عودتهم عن مواقفهم هذه عام ١٩١٠ وبعده. وعلى سبيل المثال، كان عبد الغني العريسي وعبد الرحمن الشهبندر وشكري العسلي قبل عام ١٩٠٨ أعضاء في جمعيات ثقافية قومية عربية، ثم انتسبوا خلال هذا العام وبعده عام ١٩٠٩ إلى فروع محلية لجمعية الاتحاد والترقي. غير أنهم انسحبوا منها وتحولوا بعد عام ١٩١٠ إلى مناهضة الاتحاد والترقي. ثمة مؤشر أكثر وضوحاً يدل على صراع داخل جمعية الاتحاد والترقي ظهر من خلال الخلاف بين اللجنة المركزية من جهة وفروعها المحلية في سوريا من جهة أخرى، حين وقع عام ١٩١١ انفصال داخل فرع بيروت بين الأعضاء العرب والأعضاء الأتراك^(٩٧). في كانون الثاني/يناير ١٩١٢ هدد ثلاثون من أعضاء هذا الفرع بالاستقالة بسبب الخلاف على موضوع اللغة^(٩٨). لم يترتب على الاستقالات نتائج تذكر، ذلك أن الفروع المحلية للجمعية كانت واقعة تحت سيطرة أعضاء أترك بعثت بهم اللجنة المركزية إلى الفروع في العام السابق. وبحسب ما كتبه مراسل بريطاني في أوائل عام ١٩١١، «فإن الحسد الشديد من الأتراك تأزم بسبب أساليب الجمعية. فالجمعيات السورية المحلية التي أعاد تنظيمها أعضاء من سالونيكاً تكاد تكون الآن في أجمعها بين أيدي الأتراك. ولادراكهم انعدام قيمتهم، امتنع الأعضاء العرب عن حضور الجلسات وذهب بعضهم حتى الإستقالة. كما أن افصاحهم صراحة عن استيائهم لم يترك أثراً في الجمعية. وإذا تجرأت صحف محلية فنشرت مقالات تذم الجمعية، جاءتها التحذيرات من سالونيكاً بأن يلجم المحرر قلمه لئلا يأتي أجله قبل أوانه، وهو تهديد يصعب التغاضي عنه نظراً إلى كونه طبق في الآستانة مرتين»^(٩٩).

تؤكد محفوظات وزارة الخارجية الأميركية، التي قلّما رُجع إليها، هذه الصورة العامة المشار إليها أعلاه، وتشير إلى أن الآستانة لم تف بجميع وعودها بل كانت تحاول توسيع مدى التتريك. ففي ١٦ آب / أغسطس ١٩١١ بعث القنصل الأميركي

FO 371/149/4965, "Turkey: Annual Report, 1911" ; Ambassador Sir G. Lowther (Constantinople) to Sir Edward Grey (London), received 5 February 1911.

(٩٨) الأهرام، ١٩٠٨ / ١ / ١٩١٢.

The Times (24 March 1911), p. 5.

حول نقطة الخلاف بين الأعضاء العرب والأعضاء الأتراك في فرع بيروت من جمعية الاتحاد والترقي انظر أيضاً:

Rashid Khalidi, *British Policy towards Syria and Palestine 1906-1914* (London, 1980), pp. 228-229.

العام في بيروت و. ستانلي هولينز برسالة الى وزير الخارجية في واشنطن قال فيها «ان الحكومة تعمل ببطء واستمرار على استبدال الموظفين السوريين هنا بموظفين اترك لا يعرف أي منهم تقريباً اللغة العربية، لغة سوريا باجمعها»^(١٠٠).

وكان للظروف أيضاً دور في إطالة عمر الصراع العربي - التركي الاجتماعي الذي اتخذ شكل تهديد وظائف السوريين من الطبقتين الوسطى والدنيا في الادارة المحلية. فبعد هزيمة العثمانيين في الحرب ضد الايطاليين في طرابلس الغرب عامي ١٩١١ و ١٩١٢، وفي الحرب البلقانية الاولى في أواخر العام ١٩١٢، قَدِمَ لاجئون من المنطقتين الى الأناضول وسوريا. وكان الكثير من هؤلاء موظفين في الدولة في المناطق المفقودة فأعيد توظيفهم من قبل الحكومة المركزية في سوريا في وظائف مشابهة لوظائفهم السابقة. ففي نهاية العام ١٩١٢، مثلاً، عارضت الصحف المحلية خفض رتب كتبة وموظفي محكمة دائرة بيروت الاولى، وذلك تطبيقاً لأمر من وزارة العدل في الأستانة يقضي بتعيين تركي لاجيء من طرابلس الغرب لا يتكلم العربية رئيساً للكتبة في تلك المحكمة^(١٠١). وظهرت أيضاً أخبار مماثلة عن موظفين من رتب متدنية آتين من البلقان^(١٠٢).

ويصور صدام حصل في بيروت في آذار/ مارس ١٩١٣ بين شكري العسلي والي بيروت حازم بك، كيف كان بعض العروبيين يعمل، انطلاقاً من اهتمامه بمصلحة الطبقة الدنيا من الموظفين المحليين، على ربط أوضاعهم الاقتصادية باستعمال العربية في دوائر الادارة المحلية. ففي محاولة لارضاء العسلي طلب الوالي من العسلي تسلّم مهامه كمصرف جديد لمنطقة اللاذقية على ساحل سوريا الشمالي. رفض العسلي التعيين وسأل الوالي لماذا يرافقه شرطيون أجانب؟ أجاب الوالي بأن أولئك رجال متمرسون ومن ضحايا سقوط البلقان. فكان رد العسلي جافاً، لكنه يؤكد أهمية اللغة العربية في الأطر المحلية، إذ قال «إن الأمة العربية ليست في وضع يمكنها من تحمل جميع موظفي الدولة. بل عليها اختيارهم بحسب كفاءتهم ومعرفتهم اللغة والتقاليد المحلية. اما الباقون فيمكنهم اختيار مهن أخرى يكتسبون منها معيشتهم»^(١٠٣).

لم تُحل تلك القضية بعد ذلك اللقاء بستة اشهر على الرغم من اتفاق تم التوصل اليه بين العروبيين وجمعية الاتحاد والترقي في آب / أغسطس ١٩١٣^(١٠٤). فقد بعث

(١٠٠) Records of the United States Department of State relating to the Internal Affairs of Turkey 1910-29,867.00/349.

W. Stanley Hollins, American consul-general (Beirut) to [P. C. Knox] secretary of state (Washington, D.C.).

لا بد أن نذكر هنا أن القنصل الأميركي فسر تصرف الحكومة المركزية بأنه كان نابعاً من الحاجة الى الحفاظ على النظام والأمن. إلا أنني لا أعتقد ذلك لأسباب عدة، أهمها ان الموظفين السوريين كانوا يفصلون في تلك الفترة ليس من الادارة المحلية فقط، بل من الادارة المركزية كذلك.

(١٠١) المقطم (القاهرة)، ١٤ / ١٢ / ١٩١٢.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) الأهرام، ١٥ / ٣ / ١٩١٣.

(١٠٤) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤ (القاهرة : جامعة الدول العربية،

معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، ص ٥٢٤ - ٥٢٥.

القنصل الأميركي العام في بيروت، هولينز، بتقرير مؤرخ في ٢٤ أيلول /سبتمبر ١٩١٣ جاء فيه «انه على الرغم من وعود الحكومة الحالية في الآستانة للذين يوصفون بـ «الاصلاحيين» السوريين والعرب بعدم تعيين اترك لا يتكلمون العربية في وظائف ثانوية في سوريا، وباعطاء الأفضلية في تلك التعيينات للسوريين والعرب، بدأت الحكومة بنقل ستة من أقدم مفتشي الشرطة البيروتيين الى البصرة وملء مراكزهم بأترك غرباء كلياً عن بيروت لا يفهم أي منهم كلمة عربية واحدة. وقد حصل فعلاً ما كان متوقعاً. فالمفتشون الذين أمروا بالتوجه الى البصرة فضلوا الاستقالة على التوجه الى مكان كالْبصرة حيث سيكون من الصعب عليهم نقل عائلاتهم اليها. لقد كانت تلك وسيلة مناسبة جداً للتخلص من الموظف السوري، أي نقله إلى مكان بعيد حيث يستحيل عليه العيش فيستقيل تاركاً مكاناً شاغراً يتهاافت عليه مئة موظف تركي سابق ينتمون الى طبقة شاغلي الوظائف الإرثية الذين يوجد منهم جموع طردوا من طرابلس الغرب ومقدونيا.

إضافة الى هذه التغييرات في وظائف الشرطة، وصل الى بيروت أخيراً عشرة أترك فقدوا وظائفهم في شمال مقدونيا ولا يفهمون العربية على الاطلاق، وعينوا في وظائف في الدائرة المالية المحلية^(١٠٥).

حينها أخذ العروبيون يصرون على وجوب الاعتراف باللغة العربية على انها اللغة الرسمية في الولايات العربية. وفي خطوة ظاهرها تصالحي، كررت جمعية الاتحاد والترقي الوعد الذي أدلى به سليمان البستاني عام ١٩١٠ بأن «جميع الموظفين في الولايات العربية يجب ان يكونوا على إمام بالعربية وكذلك بالتركية»^(١٠٦). ولكن فيما عني وعد البستاني وقتها الموظفين في المراكز الرفيعة في الولايات والادارات المحلية، استخدمت الجمعية هذا الوعد ليشمل صغار موظفي الادارة المحلية. وقد جاء رد بعض العروبيين سريعاً، ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٣ اصدر حزب اللامركزية

إن العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية الفاعلة في صفوف السوريين العرب في أواخر العهد العثماني، جعلت لزاماً عليهم ادراك لا صيغة هوية واحدة، بل مجموعة من صيغ الهوية تتفاعل متداخلة بحسب الظروف

الادارية العثماني بياناً من مقره العام في القاهرة، ورد فيه ان قرار الجمعية سيحرم الموظفين المحليين الصغار مثل المخبرين أو الكتبة لأن اكثرهم كان على جهل باللغة التركية. أضاف البيان ان جعل معرفة التركية الزامياً «هو بمثابة طرد الآلاف منهم باسم القانون من وظائفهم الحالية، عوضاً من فتح الأبواب أمامهم وتعيينهم في خدمة الحكومة المحلية»^(١٠٧). ان الإشارة بالتحديد الى وظائف «الآلاف من صغار الموظفين» لا تترك مجالاً للشك في مدى اهتمام الحزب بمصير الموظفين في وظائف المستويين

(١٠٥) Records of the United States Department of State relating to the Internal Affairs of Turkey 1910-29, 867.00/

578. W. Stanley Hollins, consul-general (Beirut) to [William J. Bryan] secretary of state (Washington, D.C.).

FO 195/245/423; Sir Gerard Lowther (Constantinople) to Sir Edward Grey (London), 25 September 1913. (١٠٦)

(١٠٧) مرآة الغرب (نيويورك) ١٢٠/١١/١٩١٣.

المتوسط والمتوسط الأدنى، وتومىء الى ان التأييد الذي كانت تلقاه الحركة السورية كان أوسع كثيراً مما كان مقدراً. لقد كان من الصعب جداً، بالطبع، العثور على موظفين اترك مبتدئين يتكلمون العربية ليحلوا محل السوريين، هذا ان لم يكن ذلك مستحيلاً. ولكن بدا ان العربيين كانوا ينطلقون من الفرضية القائلة إن لزوم معرفة اللغتين لم تكن في تلك الحال شرطاً جدياً بل وسيلة ستستعمل لاستبدال العرب باتراك. ولقد كان من المعروف ان الموظفين الاتراك في الادارة المحلية كانوا يشغلون معظم المراكز الرفيعة، بينما كان الموظفون السوريون المحليون يشغلون المراكز الدنيا^(١٠٨).

من هنا نستنتج انه على الرغم من وجود صراع حقيقي على المناصب والوظائف، فهو لم يكن في معظمه صراعاً داخل النخب العربية بل صراعاً له أهمية اجتماعية أكبر لأنه كان قائماً بين النخب التركية والسورية العربية وغير النخب من المجموعات المهنية المنتمية الى الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى المتدنية في مختلف البيروقراطيات المركزية والاقليمية والمحلية. وفوق ذلك، كان لمجموعات اخرى خارج البيروقراطيات المذكورة دورها أيضاً. فلا يمكن تجاهل معارضة التجار والمحامين واصحاب المهن الحرة المحليين.

ثالثاً: البعد السياسي

لم يكن العربيون السوريون
فريقاً متجانساً، بل كانوا عبارة
عن مجموعة من ذوي الميول
القومية الأولية غير أن
ايدولوجيتهم الأساسية تكونت
ليست كرد فعل على العثمانية بل
كرد فعل على زوالها

كانت القومية العربية المبكرة، كحركة سياسية، نتيجة إتحافات ثلاثة، على الأقل، تعارض ثلاثة اتجاهات أخرى: القومية التركية والتتريك الشامل؛ العثمانية ذات المحور التركي التي دعت اليها جمعية الاتحاد والترقي؛ واحتمالات السيطرة الاستعمارية الأوروبية، أو الفرنسية على وجه أكثر تحديداً، التي اصبحت قبل الحرب العالمية الأولى الاتجاه السائد في أواخر عهد تركيا الفتاة (١٩١٢ - ١٩١٤).

بدأ الاتجاه الأول في الظهور قبل عام ١٩٠٨ وفي نهاية عهد السلطان عبد الحميد. ففي الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، أخذت حركة قومية تركية تشدد على التراث التركي «مستقلاً عن الجذور العثمانية والاسلامية»^(١٠٩). غير ان بعض المفكرين المسلمين العرب كان يناقش أيضاً فكرة انشاء خلافة روحية عربية، الأمر الذي أدى أحياناً الى جدال عنيف على صفحات الصحف التركية والعربية^(١١٠). ومع ان هذا الاتجاه كان في جوهره ثقافياً و/أو دينياً، فقد اكتسب أهمية سياسية عام ١٩٠٨ وما بعده. ولعله هو الذي أدى، الى جانب الحد من دور السوريين العرب في قصر يلدز،

(١٠٨) المفيد ١٩١١/٤/٦، أشار سليمان البستاني عام ١٩١٠ انه وفقاً لحساباته هناك ٧ في المئة فقط من الموظفين في ولاية بيروت كانوا من الاتراك. انظر: لسان الحال، ١٧/١٠/١٩١٠.

(١٠٩) Landuau, *Pan-Turkism in Turkey: A study of Irredentism*, p. 30.

(١١٠) On one of these pre-1908 polemics, see: Arminius Vambéry, *Western Culture in Eastern Lands: A Comparison of the Methods Adopted by England and Russia in the Middle East* (New York, 1906), p. 275.

الى التعابير العلانية المناهضة للعرب التي أخذت تصدر عن النخب الجديدة التركية العسكرية والمدنية عام ١٩٠٨^(١١١). لقد أشار أحمد قدري، وكان آنذاك طالباً في الأستانة، الى انه هو وطالبان عربيان آخران، هما عوني عبد الهادي ومحمد رستم حيدر، فكروا بتأليف جمعية سرية هي جمعية العربية الفتاة في الأستانة على صورة جمعية تركيا الفتاة، وكان ذلك بعد مرور أربعة أيام فقط على قيام ثورة تركيا الفتاة. وكان ما دفع بهم الى ذلك، انه يوم اعلان معاودة العمل بالدستور ابدى ضابط في الجيش التركي سخطه علناً على مستشاري عبد الحميد العرب مشدداً في كلامه على أصولهم العرقية العربية^(١١٢). وبالفعل، أوردت الصحافة التركية تقارير عديدة عن احداث متشابهة^(١١٣). ولئن جرى البحث في استقلال العرب بين بعضهم، فإن ذلك الموضوع لم يكن في البداية جزءاً من برنامج ولا هو ذهب الى أبعد من «الهمسات» كما وصفها أحد اعضاء جمعية العربية الفتاة^(١١٤). وضعت الجمعية إطارها التنظيمي بعد تأسيسها في باريس عام ١٩١١ على أيدي مجموعة أكثرية أعضائها من الطلاب العرب السوريين^(١١٥). وكان صلاح الدين القاسمي قد كتب في أوائل عام ١٩٠٩ انه لمواجهة الاهانات والأكاذيب المعادية للعرب الصادرة عن بعض الاتراك، ومنهم عدد من كبار الاساتذة في مؤسسات التعليم العالي في الأستانة^(١١٦)، فان على العرب التمسك بمبادئ القومية والتعبير عن أنهم «عرب أولاً وعثمانيون ثانياً»^(١١٧). فدفاع المرء عن حقوقه القومية ضروري للتوازن بين مختلف العناصر القومية التي تؤلف الدولة العثمانية. لذلك كان رأي القاسمي ان لا خيار بديلاً من التعاون السياسي بين هذه العناصر، بمن فيها العرب والاتراك، ضمن الجامعة العثمانية^(١١٨).

نما الاتجاه الثاني عقب ثورة عام ١٩٠٨ وسيطرة جمعية الاتحاد والترقي بصورة غير مباشرة في البداية ثم بصورة مباشرة على شؤون الدولة العثمانية. وعلى الرغم من اعلان الجمعية وجمعيات تركية ثقافية أخرى ولاءها للعثمانية السياسية، فقد عدّهم كثير من العرب اتراكاً قوميين. ويذكر محب الدين الخطيب ان العرب رحبوا في بادئ الامر بعودة حكم الدستور، ولكن سرعان ما خابت آمالهم. واتهم الخطيب فئة داخل اللجنة بانها دائبة على تركيز سلطة الدولة في أيدي الاتراك، وعلى معاملة العناصر غير التركية في الامبراطورية العثمانية تماماً مثلما عاملت فرنسا الاستعمارية الجزائريين^(١١٩). هذا

(١١١) محب الدين الخطيب، المقدمة، في: الدكتور صلاح الدين القاسمي ١٨٨٦-١٩١٦: آثاره (القاهرة، ١٩٥٩)، ردرزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، ص ٢٠٣.

(١١٢) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى (دمشق، ١٩٥٦)، ص ٦-٧.

(١١٣) Blake, "Training Arab-Ottoman Bureaucrats: Syrian Graduates of the Mulkiye Mektebi 1980-1920," pp. 265-267.

(١١٤) توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٢٤.

(١١٥) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١١.

(١١٦) الخطيب، الدكتور صلاح الدين القاسمي ١٨٨٦-١٩١٦: آثاره، ص ٧٢-٧٣.

(١١٧) نشر القاسمي هذه الافكار في المقتبس، ٨/ ٢/ ١٩٠٩.

(١١٨) الخطيب، المصدر نفسه، ص ٧٤-٧٥.

(١١٩) محب الدين الخطيب، «من مذكرات محب الدين الخطيب»، مجلة الأوقاف الإسلامية (دمشق) ١٩٤٥ -

١٩٤٦، ص ١٩.

التصور حمل الطلاب العرب على تأليف عدد من الجمعيات القومية^(١٢٠). وقد شكوا الأعضاء العرب في جمعية الاتحاد والترقي في الآستانة أنهم كانوا مبعدين من نواة الجمعية الداخلية صانعة القرار^(١٢١). فقد ورد في مذكرات عروبين متعددين ان تأييد جمعية الاتحاد والترقي للمطبوعات والجمعيات الثقافية الداعية الى التركية والتركية الشاملة مثل ترك درنجي (١٩٠٨) وتُرك يوردو (١٩١١) وتُرك اوجاكلي (١٩١٢) يمثل قرينة تدعم القول إن الجمعية قد تخلت عن العثمانية وعن الاسلام واعتنقت القومية التركية^(١٢٢). أما على الصعيد السياسي، فقد يكون جاكوب لندو أكثر اقتراباً من الهدف في قوله ان جمعية الاتحاد والترقي قد اتبعت في وقت واحد سياسات عدة شددت كل بمفردها، وبحسب المناطق الجغرافية، على القومية التركية، والعثمانية والاسلام الشمولي^(١٢٣). وكتب ارنست دُون في إحدى دراساته القديمة ان «تصرفات الاتراك العثمانيين لم تكن متجانسة أبداً، ذلك انهم كانوا يتكلمون على العثمانية ويمارسون [القومية] التركية»^(١٢٤). وهذا ما يفسر سبب اتهام العروبين جمعية الاتحاد والترقي باستعمال الاسلام والجامعة الاسلامية وسائل في السياسة الخارجية وابدوا سخطهم على دعواتها المتكررة إلى «تنقية» اللغة التركية من مفرداتها العربية^(١٢٥). ثمة ظاهرتان اخريان تدلان على تساوق المواقف، هما ان الجمعيات القومية التركية والجمعيات الداعية الى الجامعة التركية (Pan-Turkism) نشأت في الآستانة وفي أوروبا وكان أنشط أعضائها طلاب اترك^(١٢٦). كما كانت مراكز الجمعيات العربية الثقافية والسياسية خلال المرحلة الأولى من عهد تركيا الفتاة قد قامت ليس داخل سوريا بل خارجها وتحديداً في الآستانة - «بؤرة النهضة العربية» بحسب قول أحد العروبين^(١٢٧) - وكذلك في باريس. وكانت أكثرية أعضائها من الطلاب العرب في المدينتين. وتشير الى ذلك عبارة «الشبيبة العربية» التي عرّف بها الطلاب عن هويتهم كما أصبحوا معروفين من قبل الآخرين. من هنا كانت القومية العربية، في أحد أوجهها المتعددة، حركة طلابية عربية سورية نمت وتطورت في معظمها لمواجهة حركة الطلاب القوميين الاتراك. وكان احد أهدافها الاحتجاج على جمعية الاتحاد والترقي لحرمانها الطلاب العرب حصتهم في منح الدراسة في أوروبا^(١٢٨).

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) داغر، ثورة العرب، ص ٥٢.

(١٢٢) الخطيب، الدكتور صلاح الدين القاسمي ١٨٨٦ - ١٩١٦: آثاره، المقدمة، ودروزة، نشأة الحركة العربية

الحديثة، ص ٢٠٢.

(١٢٣) Landau, *Pan-Turkism in Turkey: A study of Irredentism*, pp. 45 - 47.

(١٢٤) Ernest Dawn, "The Rise and Progress of Middle Eastern Nationalism," *Social Education*, (January 1961), p. 22.

(١٢٥) الخطيب، الدكتور صلاح الدين القاسمي ١٨٨٦ - ١٩١٦: آثاره، المقدمة، والقاسمي، «الدكتور صلاح الدين

القاسمي»، ص ٩٢.

(١٢٦) كانت «جمعية الوطن التركي» جمعية مستقلة للطلبة الاتراك في الخارج، وخصوصاً في سويسرا وفرنسا

والمانيا. انظر: Landau, *Pan-Turkism in Turkey: A study of Irredentism*, p. 39.

(١٢٧) السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ص ٢١.

(١٢٨) المقتبس، ١٧/٥/١٩١١.

ولّد فقدان طرابلس الغرب والبلقان قوميةً عربيةً مختلفة، أي حركة سياسية رأت أن الامبراطورية العثمانية في خطر ومعرضة للانقسام والتفكك. في تلك الحقبة حين كان العربيون يناقشون خطاً لاقامة كيان عربي منفصل عن الامبراطورية العثمانية، فهم كانوا يفعلون ذلك «تحتسباً لانتهيار الامبراطورية»^(١٢٩). وكانت المناقشات الأوروبية حول تقسيم الأقاليم العثمانية في آسيا تجري علانية وبصورة معروفة في طول الامبراطورية وعرضها^(١٣٠). أما في شأن سوريا فكان المهاجس الأكبر في أذهان العربيين احتمال سيطرة الاستعمار الفرنسي على البلاد. في تلك الحقبة تكونت مجموعة جديدة من الجمعيات السياسية العربية. ويقول رشيد رضا أن الخوف أن تصبح سوريا طرابلس غرب أخرى حملة وعدداً من المهاجرين السوريين في القاهرة على إنشاء حزب اللامركزية الادارية العثماني في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٢^(١٣١). وتكونت في تلك الحقبة أيضاً جمعية العهد المؤلفة من ضباط عسكريين سوريين وعراقيين. ولئن كان وجودها قد تأثر بالصراع الايديولوجي بين الضباط العرب والضباط الأتراك^(١٣٢)، فقد تأسست بعيد كارثتي طرابلس الغرب والبلقان. وقد اشار القائد التركي جمال باشا في مذكراته إلى أن الضباط العرب كانوا قلقين سياسياً خلال حرب البلقان الأولى^(١٣٣). وقد عاد عزيز علي المصري، زعيم حزب العهد، الى الأستانة في آخر عام ١٩١٢ بعد قيادته القوات العثمانية ضد الايطاليين في حرب طرابلس الغرب. ومع أن برنامج جمعية العهد طالب باستقلال داخلي للعرب وبدولة فدرالية عثمانية، فقد نادى أيضاً بالتعاون العربي - التركي من أجل الدفاع عن الشرق في وجه الغرب مصراً على ابقاء الخلافة في ايدي السلالة العثمانية^(١٣٤). وأوردت الصحافة العربية ان اعياناً في بغداد والبصرة وحلب وبيروت والقدس قد طلبوا من الحكومة المركزية تطبيق اللامركزية واتخاذ اجراءات قد تقي من مصير محتمل كمصير طرابلس الغرب، والسماح لهم بالتعاطي مباشرة مع الاوروبيين^(١٣٥). وبعد هزيمة العثمانيين في حرب البلقان الأولى في أواخر عام ١٩١٢^(١٣٦)، كتب امين سعيد أن الخوف من التعرض للفظائع التي تعرض لها مسلمو البلقان حمل العرب المسلمين على التفكير باللامركزية حلاً عاجلاً لأن الولايات العربية كانت تفتقر الى جميع وسائل الدفاع^(١٣٧)

(١٢٩) Dawn, "The Origins of Arab Nationalism," p. 13, and Khalidi, "Social Factors in the Rise of the Arab Movement in Syria," p. 56-57.

(١٣٠) امين سعيد، الثورة العربية، ج ١، ص ١٣.

(١٣١) المنار (القاهرة) العدد ١٧ (٢٥ نيسان/ابريل ١٩١٤)، ص ٢٩٥.

(١٣٢) Khadduri, "Aziz Ali Misri and the Arab Nationalist Movement," p. 149.

ونوري السعيد، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا ١٩١٦ -

١٩١٨، ط ٢ (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٢٠.

(١٣٣) علي أحمد شكري [ترجمة]، مذكرات جمال باشا (القاهرة، ١٩٢٣)، ص ٩٠.

(١٣٤) قدرى، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١٤؛ انظر أيضاً: برنامج العهد والنقاش الذي جرى حوله في:

بر، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٥٥٧ - ٥٦١.

(١٣٥) الأهرام، ١٦/١٢/١٩١٢.

(١٣٦) داغر، ثورة العرب، ص ٥٧، وسعيد، الثورة العربية، ج ١، ص ١٣.

(١٣٧) سعيد، المصدر نفسه، ص ١٣ - ١٤.

وقد أيدت مصادر أخرى تلك الصورة، ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٢ بعث القنصل الأميركي العام في بيروت بملاحظات الى وزارة الخارجية في واشنطن جاء فيها: «من الشائع ان الأكثرية الساحقة من السوريين الأكثر ذكاء يعتقدون أن لفرنسا خططا خاصة بسوريا، علماً أن جزءاً يسيراً من هؤلاء ينظرون بعين الرضى الى تلك الخطط؛ كما ان اسراع الفرنسيين في ارسال سفينتين حربيتين، «مونتكالم» و «هنري الرابع»، فور اندلاع الحرب بين تركيا ودول البلقان، عده بعض الصحف المصرية دليلاً على ان لفرنسا مصالح خاصة في سوريا. أنبأني ترجماننا الأول بأن من مواضيع الأحاديث الشائعة في البلدة ان القائم بأعمال القنصل الفرنسي العام أدلى لوالي بيروت، بما يُعدّ عملياً إنذاراً شفويّاً، بقوله ان أي اضطرابات في المدينة ستقمع فوراً من قبل البحارة الفرنسيين الذين سينزلون الى الشاطئ في سبيل تلك الغاية. وإذا ما دعت الضرورة الى إنزال أي من القوات الفرنسية المسلحة الى الأرض السورية فلا مجال للافتراض بان تلك القوات ستكون على عجلة من أمرها للعودة لاحقاً الى سفنها، إذ في الحقيقة لا يستطيع احد القول متى ستُسحب من البلدة»^(١٣٨).

لم يخف رجال الدولة الفرنسيون طموحاتهم بجعل سوريا محمية فرنسية في حال انهيار الامبراطورية العثمانية. وحين هزمت دول البلقان الجيش العثماني وبلغت خطوط شاتلجة على بعد لا يزيد على أربعين ميلاً من الآستانة، دعت صحيفة لو تيمب (*Le Temps*) الفرنسية الى احتلال سوريا متذرعة بوجود «قضية سورية» وبضرورة حماية مسيحيي الشرق. وأدى ذلك الى ردود فعل عنيفة من قبل العربيين. ففي مقال في صحيفة المقتبس كتب رئيس التحرير محمد كرد علي مقالاً عده القنصل الفرنسي في المدينة، السيد اوتافي، من الأهمية بمكان حيث يكفي لارساله الى وزير الخارجية في باريس ريموند بوانكاريه. وقد ذكر كرد علي القراء بتصرف الاستعمار الفرنسي في الجزائر. ومضى قائلاً: يُقال في أوروبا إن هنالك قضية مقدونية لأن مقدونيا للمقدونيين. فانطلاقاً من المنطق عينه، وإذا كانت هناك قضية سورية فذلك يعني ان سوريا للسوريين لا للفرنسيين، لأن سوريا عثمانية وستبقى كذلك ما دام هنالك دم كافٍ وحياة كافية في الامبراطورية العثمانية للدفاع عن هذه الولاية وغيرها^(١٣٩).

وقد عبّر العربيون السوريون المقيمون في مصر عن مشاعر مماثلة. فقد كتب رئيس حزب اللامركزية الادارية العثماني، رفيق العظم، ما يلي: «... ان سورية عثمانية ولن تزال كذلك ما دام في الدولة العثمانية دماء من الحياة تستطيع به الذب عن سورية وغيرها. ولو فرض ان تلاشت هذه الدولة من الوجود وهي لن تتلاشى ان شاء الله رغم اعدائها الكثيرين، فان سورية بلاد عربية لا تنفك عن ذلك الجسم العربي

Records of the United States Department of State relating to the Internal Affairs of Turkey 1910-29,867.00/ (١٢٨)

438. W. Stanley Hollins, consul-general (Beirut) to [P.C. Knox] secretary of state (Washington. D.C.).

Ministère des Affaires Etrangères (Quai d'Orsay, Paris), N.S. Turquie. Syrie-Liban, No. 118 Decembre [1912], (١٣٩)

Direction Politique et Commerciale D44/I,129. M. Ottvi, French consul (Damas) to Raymond Poincaré, minister of foreign affairs (Paris), 24 December 1912.

ومسئلتها جزء من المسئلة العربية لا يتجزأ في حال من الأحوال لأنها باب العراق من الشرق وباب الحجاز ونجد من الجنوب.

[...] ان سواد الأمة السورية متمسك بعثمانيته أولاً ثم بجنسيته ثانياً لا يريد عنهما بديلاً وهو معتمد في رقيه الذاتي وسعادته المستقبلية على نفسه وعلى نشاط أبنائه لا يريد أن تقف في وجهه سياسة الاستعمار القاهرة لتقضي على حياته القومية»^(١٤٠).

في أواخر عام ١٩١٢، فسر صلاح الدين القاسمي المطالبة بتطبيق اللامركزية في الأقاليم السورية على انها ضرورة للاصلاح وان الاعتماد على الذات ضرورة لإتقاء خطر احتلال اجنبي^(١٤١). وذهب محب الدين الخطيب إلى أبعد من ذلك قائلاً ان جذور ضعف الدولة العثمانية ناشئ عن ضعف الأمة العثمانية، وان علاج اعتلال الأمة والدولة يكمن في «اللامركزية الادارية والمركزية السياسية»^(١٤٢).

الخلاصة

إن العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية الفاعلة في صفوف السوريين العرب في أواخر العهد العثماني جعلت لازماً عليهم ادراك لاصيغة هوية واحدة، بل مجموعة من صيغ الهوية تتفاعل متداخلة بعضها في بعض وذلك بحسب الظروف. فحين ووجهوا بتتريك التعليم أكدوا مركزية اللغة العربية في حياتهم الثقافية، وكان ذلك قد بدأ قبل عام ١٩٠٨ بوقت طويل، إلا أنه ازداد حدة في عهد تركيا الفتاة. كما ان الخلافات الاجتماعية في شأن الوظائف والمراكز في الادارة المركزية اختبأت وراء قضية مركزية اللغة العربية في الحياة القومية في البلاد. ولم يكن في الامكان اخفاء الخلاف الاجتماعي الموازي في الادارة المركزية وراء واجهة النقاش حول استعمال اللغتين، فتحول موضوع الخلاف مباشرة الى موضوع الانتماء العرقي للموظفين. ومن ناحية أخرى، قام الخلاف في الادارة الاقليمية حول اتقان اللغتين العربية والتركية، والجدارة وامتهان الوظيفة. لقد حاول عبد الحميد تقوية الدولة العثمانية ابتداء بتتريك جزء من بيروقراطية الادارة الاقليمية ولغتها باحتواء النخب العربية المثقفة والجديدة. وتابعت جمعية الاتحاد والترقي سياسة تقوية الدولة العثمانية عبر «بيروقراطية قومية» تركية أكثر تطرفاً^(١٤٣) ما لبثت ان هددت باستثناء أو بتهميش العرب في ادارة الدولة. وكان رد العرب الاصرار على نصيب في جهاز الدولة. لقد كانت القومية العربية رد فعل سياسياً على القومية التركية وعلى الاستعمار الأوروبي، علماً أنه في موضوع الرد على الاستعمار الأوروبي كان التشديد على الهويات العثمانية والعربية والسورية متساوياً، حيث كان شعار القاسمي تجاه

(١٤٠) المؤيد، ١٢/٢/١٩١٢.

(١٤١) القاسمي، الدكتور صلا الدين القاسمي ١٨٨٦ - ١٩١٦: آثاره، ص ٥٧.

(١٤٢) المؤيد، ٢٤/١٢/١٩١٢.

(١٤٣) François Georgeon, "La montée du nationalisme turc dans L'État ottoman (1908-1914)," *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, vol. 50 (1988), p. 39.

القوميين الأتراك «نحن عرب أولاً عثمانيون ثانياً». وكان شعار العظم عكس ذلك، إذ قال «ان سوريا عثمانية أولاً عربية ثانياً»؛ أما شعار محمد كرد علي فكان «سوريا للسوريين» في وجه الأوروبيين.

لم يكن العروبيون السوريون فريقاً متجانساً، بل كانوا عبارة عن مجموعة من ذوي الميول القومية الأولية، غير أن ايديولوجيتهم الأساسية تكونت ليس كرد فعل على العثمانية بل كرد فعل على احتمال زوالها. ولكن نوع العثمانية التي دعا اليها العروبيون السوريون شدد على اللامركزية وعلى مفهوم «دولة القوميات» عوضاً من «الدولة القومية». ففي مقابل شعار «أمة واحدة، دولة واحدة» أصر العروبيون على سياسة «أمم متعددة، دولة واحدة». وكان أحد شعاراتهم «اتحاد الأنصار لا توحيدها»^(١٤٤) (أي فضلوا علاقة فدرالية غير كاملة التوحيد الحديث بين العناصر المكونة للامبراطورية العثمانية). استمر العروبيون يعدّون الدولة العثمانية المؤتمن الأخير على الشرعية السياسية، بوصفها، على ما يبدو في ذلك من تناقض، الحصن الواقعي من خطر قوى الاستعمار الغربية. لقد استعملوا كلمة «الأمة» في طرائق متعددة: فبالنسبة اليهم كان هناك بالتأكيد أمة عثمانية ولكنها تتضمن أمماً عديدة - عربية وتركية وكردية وأرمنية وغيرها - ذوات خلفيات عرقية وثقافية وخصائص مختلفة. وضم مفهومهم للأمة العربية أمة سورية أصغر حجماً إنما ذات تحديد جغرافي. من هذه الزاوية كانت فكرة العروبة فكرة عثمانية فرعية وفكرة السورية فكرة عروبية فرعية. لم تكن إحدى هذه الأفكار تلغي الفكرتين الأخرتين. ولم يكن الولاء القومي يلغي الولاء ما فوق القومي. وكما كانت عليه الحال في القرن التاسع عشر «لم تكن الحركة العروبية ترمي إلى الحصول على الاستقلال بل على الحكم الذاتي. وخلافاً للقومية البلقانية، لم تكن المطالبة بالحكم الذاتي تعد خطوة أولى نحو الاستقلال بل نحو الفدرالية»^(١٤٥). لقد عبّر المفكر السوري العربي عبد الحميد الزهراوي، من خلال ما كتبه عام ١٩١٣ عن استمرارية هذا النهج في الفكر السياسي العربي في القرن العشرين حين قال «ان لنا جامعة عامة هي الجامعة العثمانية ولنا جامعة خاصة هي الجامعة العربية، ولنا جامعة أخص هي الجامعة السورية»^(١٤٦) ◇

(١٤٤) المفيد، ١٤/٥/١٩١١.

I [Iber] Ortayli, "Ideological Structure of Syria and Lebanon in the 19th Century and Ottoman Counter-Measures," *Revue d'histoire maghrébine*, vol. 12 (June 1985), p. 151.

(١٤٦) المؤيد، ٢/٥/١٩١٢.

حول تجديد المشروع القومي العربي

ترتدي مسألة إعادة النظر في منطلقات المشروع القومي العربي، وإعادة تحديد معالمه، أهمية بالغة في المنعطف التاريخي الراهن الذي يجتازه العالم العربي، وذلك في إثر التبدلات الدولية التي أطلقتها البيريسترويكا، وانهيار المنظومة الاشتراكية، وما تبع هذه التبدلات، أو رافقها، من أحداث كحرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) وإشاعة مناخ التسوية العربية - الإسرائيلية (بدءاً بمؤتمر مدريد المنعقد في أواخر العام ١٩٩١)، وانبثاق حركة جدل أدلوجي - سياسي موضوعه التجربة السابقة، والواقع الجديد، والمستقبل المنشود.

وما لا شك فيه أن إعادة النظر هذه تفقد الكثير من أهميتها، إذا لم تسلط النقد على الذات العربية لكشف عناصر ضعفها التي لا تزال تجعلها عصبية على النهضة وسط العالم المعاصر الدائم الحركة والتجدد. وهذا الكشف يراد منه ليس تصنيفاً يفاضل بين الشعوب، ولكن تأكيد وقّعة وحدة الإنسان، لا مجرد تخيلها، وبالتالي التأكيد أن شعباً أو قومية ما ليس كياناً مثالياً معلقاً فوق التاريخ، ومتعالياً عليه، بل يندرج في وحدة العالم المتناقضة والمتفاعلة على الدوام. وأخيراً، إن كشف عناصر الضعف الذاتية ونقدها، ينشد تجاوز هذه العناصر

إن كشف عناصر الضعف الذاتية ونقدها ينشد إعادة بناء ذات متقدمة حيوية وقادرة على مواجهة التحديات الخارجية والدخول الطوعي والفاعل في العصر والتاريخ

وإعادة بناء ذات متقدمة، حيوية وقادرة على مواجهة التحديات الخارجية والدخول الطوعي والفاعل في العصر والتاريخ، دون التقوقع في التقليد الماضوي باسم الحفاظ على الهوية من خطر الهويات المعادية.

لكن شرط النقد هو الاستقلال، أو الحرية في إطار وحدة الإنسان. والاستقلال يتعارض مع التبعية التي تترك للآخرين (رجال الماضي، «حلفاء» اليوم، أنظمة ونصوص... إلخ) التحكم في تفكير التابع ورسم حدوده، في حين أن الاستقلال يطلق

حرية الفكر والنقد في وجه المسبقات والبداهيات الموروثة بوصفها مقدسات، والأطر الجاهزة، بهدف المساهمة في تطوير الأفكار وفق مقتضيات تحرير الإنسان وبلوغ الأشكال الأرقى لسعادته ورخائه.

والواقع أن الحديث عن وحدة الإنسان، وقضية تحريره، وتأمين مستوى أرقى لسعادته في العالم، لا ينفي حقيقة انقسام عالم اليوم إلى قوميات (أو أمم) تختلف من حيث درجة سمو قيمة الفرد الإجتماعي وفاعليته في مختلف حيّزات المجتمع (السياسية، الاقتصادية، الأدلوجية - الثقافية)، حتى يمكن القول إن هذه الدرجة هي التي تحدد مدى حيوية المجتمع وقدرته على إنتاج الشروط اللازمة لتطوره وتفوقه بين الأمم المتنافسة على المصالح والسيطرة على العالم. وإذا نتكلم هنا على درجات لسمو قيمة الإنسان في المجتمعات، فإننا لا نتجاهل مسائل استلاب الإنسان، واضطهاده داخل الأمم الحديثة، فضلاً عن الاستغلال الذي تمارسه هذه الأمم (أو حكوماتها على الأقل) في البلدان النامية، وإنما نتحدث عن تفاوت بين الأمم فيما يتعلق بقيمة الإنسان في المجتمع، وتأثير نزع القيود عن طاقاته في إبداع وتطوير وتفوق مقومات حياة الأمة التي ينتمي إليها، بحيث يبدو أن ذلك التفاوت يكمن في أصل تقدم وغلبة أمة ما (أو مجموعة من الأمم) بالنسبة إلى غيرها في العصر الحديث.

إن تعريف الأمة أو تحديد
العناصر المكونة لها ينبغي أن لا
يعبر عن نظرة دوغمائية تسقط
هذه العناصر على واقع شعب،
بل إن ذلك التعريف يستدعي
قياس الامكانات الفعلية لتوحيد
هذا الشعب في صيغة الأمة

١ - في مفهوم الأمة

المقصود بالأمة كل جماعة بشرية بلغت مستوى مناسباً من الانسجام، على الرغم من انقساماتها وتناقضاتها الداخلية المختلفة، وذلك بفعل تطور تاريخي لعلاقات اجتماعية واقتصادية وأدلوجية^(١) وسياسية مشتركة بين أعضائها، بحيث أفضى هذا التطور إلى شروط موضوعية لاجتماعهم داخل كيان مجتمعي - اقتصادي - سياسي - جغرافي مستقل، وإلى تبلور أدلوجة مشتركة تعبر عن الهوية الواحدة المشتركة في ما بينهم، من خلالها يتواصلون ويتعارفون، ويعترفون بعضهم بالبعض كأعضاء في أمة متميزة، ويناضلون (أو لديهم الاستعداد للنضال) في سبيل الدفاع عن كيانها المجتمعي - الجغرافي.

وتشير كلمة «النضال» هنا إلى دور العامل الذاتي (الإرادة المشتركة) في تحقيق كيان الأمة: لنذكر بأن الثورات، بمختلف أشكالها، كانت عاملاً حاسماً في إنضاج الشروط الموضوعية لتكون الأمة الحديثة وبلورتها في بناء سياسي (الدولة) قادر على إدارة شؤونها، وحفظ ديمومتها وتطورها، وحتى لاستكمال تكوينها.

(١) نواصل في هذا البحث استعمال كلمة أدلوجة بدلاً من إيديولوجية، بمعناها الشامل لمجمل الإنتاج الذهني. انظر: رشيد شقيير، «الأدلوجات السياسية: مقارنة نظرية ومتهجية»، إبعاد، العدد الثاني (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤)، من ١٧٠ - ١٩٠.

لا شك في أن هذا التعريف للأمة يتعارض مع طروحات قوموية مفرطة في الأدلجة: فالأمة ليست مجرد جماعة عرقية ذات أصل واحد، ذلك أنها قد تمثل امتزاجاً لأعراق مختلفة عبر تاريخها المشترك؛ وهي ليست قدراً محتوماً لمجموعة من البشر ذوي «الطبع الصافي» والماضي المجيد، ولو أن هذا الماضي يمثل أحد عناصر تكوينها، علماً أن صفاء الطبع قد ينفي احتمالات تغييره عبر التاريخ؛ وأخيراً فالأمة ليست جماعة دينية، فهي قد تشمل أدياناً متعددة، أو طائفة أكثرية وأقليات طائفية، وبالتالي، فالعنصر الديني يمثل جزءاً من تكوينها (إن «ثقافة» الأمة، بحسب تعريفها التقليدي، لا تُختزل إلى دينها، بل تحتوي مجمل إنتاجها المادي والذهني، في حين أن الحضارة تُنسب إلى أمم ذات إنتاج مادي وذهني مشترك، وليست ذات دين واحد وحسب). وبالطبع، فإن هذا لا ينفي العلاقة بين الدين والقومية، فهذه العلاقة بديهية في الأمم الحديثة (إيطاليا: كاثوليكية، فرنسا: كاثوليكية، ألمانيا: بروتستانتية ولوثرية وكاثوليكية، أمم سكاندينافيا: بروتستانتية ولوثرية، تركيا: إسلام سني وغير سني، روسيا: أورثوذكسية، الصين: كونفوشية وبوذية... إلخ). لكن الدين لا يحدد الأمة، ليس فقط لأن أمماً عديدة قد تعتنق ديناً واحداً، أو تنتمي إلى أصل ديني واحد (أمم أوروبا وآسيا والأمبراطورية العثمانية)، بل كذلك لأن حضارة ما قد تشمل أدياناً أو مذاهب دينية مختلفة، وبخاصة لأن أدلوجة الأمة وشريعتها (الأنظمة والقوانين) هي نتاج لقاء مع واقع دنيوي - زمني وتاريخي يتجاوز النص الديني و/أو يؤثر فيه (كالتفسير والاجتهاد).

يبقى أن نشير إلى أن تعريف الأمة الذي ورد في الفقرات السابقة، يحاول مثلاً واقع الأمة في أوج تبلورها المعاصر، في حين أن تجلياته الواقعية قد تكون مكتملة هنا، ودونه الاكتمال هناك. لذا، فإن العثور على بعض عناصر أو شروط الأمة في الواقع يدل على وجود إمكانات لتكونها، مثلما يدل غياب العناصر الأخرى على وجود معارضات لاستكمال تكوينها. وبالتالي، فالأمة هي، في الواقع، حاصل صراع بين الميول النابذة والميول الجاذبة لها، وثمة قوى ومؤسسات تعبر عن هذه الميول، سواء كانت هذه القوى تنتمي إلى الأمة أم كانت تنتمي إلى خارجها.

وهكذا، فإن تعريف الأمة، أو تحديد العناصر المكونة لها، ينبغي ألا يعبر عن نظرة دوغمائية تسقط هذه العناصر على واقع شعب ما بغية الحكم عليه، فيما إذا كان يستحق، أو لا يستحق تسمية «أمة»، بل إن ذلك التعريف يستدعي قياس الإمكانات الفعلية لتوحيد هذا الشعب في صيغة الأمة، وكشف العقبات التي تحول دون هذا التوحيد.

بناء على ذلك، تصطرع عوامل عديدة في جدلية جذب ونبذ وحدة الأمة العربية.

٢ - العوامل الجاذبة للتوحيد العربي

أما العوامل الجاذبة لوحدة عرب اليوم (المنتمين إلى جامعة الدول العربية)، فتتمثل بوحدة تاريخهم (المشترك مع شعوب أخرى بالطبع)، وبخاصة في ظل ما اصطلح على تسميته «العالم الإسلامي» الذي كان لعرب الجزيرة دور تأسيسي فيه، وذلك بدءاً

بعصر النبي والخلفاء، مروراً بالعصرين الأموي والعباسي، وصولاً إلى الامبراطورية العثمانية، فمرحلة قيام الدول العربية الحالية. وعبر هذا التاريخ الذي شهد امتزاجاً بين شعوب مختلفة استعربت من خلال إسلامها وتبنيها اللغة العربية، فقد العربي عرقه «الصافسي» الجاهلي^(٢)، واشترك العربي الجديد (الأصيل+المستعرب) في حياة سياسية - اقتصادية - اجتماعية وأدلوجية واحدة في ظل حكم المسلمين، الأمر الذي لا ينفي التواريخ الجزئية (في إطار هذه الوحدة) لمناطق وأقليات طائفية وقومية تمتعت باستقلالية نسبية وبخاصة في العهد العثماني الذي تميز باللامركزية الإدارية^(٣).

وقد ورث عرب اليوم من تلك الحياة التاريخية، بنية مجتمعية مشتركة تأسست معها مفاهيم الأمة والقومية العربية: الطوائف (بغض النظر عن هويتها: مسلمة، مسيحية... إلخ) المكونة من قبائل وعائلات، وذات العالم الذهني الذي يستوحي القيم الدينية، والعالم الاجتماعي المبني على روابط القرابة والعادات والتقاليد التي يمتزج فيها الديني (أو المذهبي) بالعائلي، في الوقت الذي بقيت اللغة العربية اللسان المشترك (على الرغم من اختلاف اللهجات المحلية) وأداة التعبير عن القيم العربية (المشتركة والمختلفة) المتضمنة في التراث الأدبي والفلسفي والعلمي.

ولعل صياغة هذه البنية المشتركة تنسجم مع بعض التحليلات الخلدونية المعاصرة، التي حاولت إعادة قراءة الوضع العربي في ضوء سقوط التجارب التحديثية فيه، حيث منها ما أكد، تبعاً لمنهجية بنيوية صارمة، «بنية عميقة» ثابتة في تاريخ المجتمع العربي، وتحكم «عقله السياسي» عبر محددات ثلاثة: «القبيلة والغنيمة والعقيدة». فكان للمجتمع القبلي دور أساسي في الحركة التاريخية العربية والمسلمة، بدءاً بنشر الإسلام وانفجار الصراعات على السلطة في العالم الإسلامي، وما رافقها من خلافات مذهبية واستثنائات بغنائم السلطة^(٤).

وثمة تحليلات أخرى انطلقت من «طبيعة المكان» العربي كمدخل ضروري لفهم ماجريات الزمان (التاريخ)، فبيّنت «قانون الجدلية المتعددة الأوجه والتجليات... بين بنية البادية وبنية الحاضرة، ومن ثم بين القوى الرعوية وخصائصها وطبيعتها من ناحية، والقوى الحضرية وخصائصها وطبيعتها من ناحية أخرى»^(٥). وبفعل هذه الجدلية، تكونت حدود الوطن العربي عبر التاريخ، المؤلف من مربع «المدينة - البادية - الريف - الجبل»، متجاوزاً الجزيرة العربية نحو الإنبساط الأرضي السهل الذي جرى فيه تعريب وسيادة الأغلبية (السنية)، فيما تمتعت الجبال والهضاب التي إما أن العروبة والوطن العربي انقطعاً عنها، وإما أقامت فيها الأقليات القومية أو الطائفية،

(٢) أنظر حول هذا الموضوع، على سبيل المثال: مكسيم رودنسون، العرب، تعريب خليل أحمل خليل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، الفصل الأول، وعبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، الفصل الأول.

(٣) أنظر حول هذا الموضوع: جورج قرقم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم (بيروت: دار النهار، ١٩٧٩)، من ٢٦٥-٢٨٢.

(٤) محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، من ٢٢٢ و ٢٧٢.

(٥) محمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، من ٦٥.

وبالتالي أحاطت بالحدود العربية هضاب ثلاث (الأناضول التركية، وفارس الإيرانية، والحبشة الأثيوبية)، وهي الهضاب التي كانت منيعة تجاه التعريب، وإن اجتازها الإسلام^(٦). في حين أن الموقع العالمي لهذا الوطن بين القارات الثلاث، لم يتيح للعرب «العزلة التاريخية اللازمة لتقرير المصير القومي»^(٧)، بل جعله معبراً أو ملجأاً لمختلف القوى من خارجه. ومن هنا، فالمجتمع العربي القبلي، المتعدد الانقسامات، والمتنافس، بقي يتأرجح عبر تاريخه «بين قطب التوحد في كيان كبير، وبين قطب التجزؤ إلى كيانات صغيرة متنافسة... دون حسم تاريخي نهائي لصالح أي من القطبين»^(٨)، الأمر الذي كان لا بد من أن يترافق مع مفهوم ملتبس للأمة في الأدبيات الأدلوجية - السياسية، التقليدية على الأقل.

فالنص القرآني، خارجاً عن هذه الأدبيات، وبما هو أهم وأول مصدر روحي لمشاريع التوحيد في المنطقة العربية عبر تاريخها القديم (والحديث إلى حد ما)، يغلب عليه تصور الأمة بمعنى «الجماعة المتفقة على طريقة واحدة»، وهو تصور يتجاوز العلاقة القبلية ويشدد على الرباط الديني للجماعة^(٩). وعلى الأرجح، فقد تأسس مصطلح «الأمة الإسلامية» على هذا المعنى، متجاوزاً مفهوم الأمة المبني على الواقع التاريخي (الزمني) الذي يتخطى الدين كمحدد وحيد للأمة.

لكن، انطلاقاً من الواقع الزمني، تباين معنى الأمة في التراث الأدلوجي المسلم (أو العربي - المسلم إذا شئت). فمن جهة، أكد الفارابي على الأمة كـ«جماعة طبيعية» ومدينة (وضعية) ذات الخصائص الثلاث (الخلق الطبيعية والشيم الطبيعية واللسان)^(١٠)، وهذا المعنى يتفق مع ذلك الذي أورده المسعودي^(١١)، بينما نادراً ما استعمل ابن خلدون مصطلح الأمة بالمعنى الديني، فقد اختلط هذا المصطلح عنده بمفهوم الجيل والقبيلة أو النسب^(١٢)، أما ابن الأزرق، فقد وصف المسلمين بالملة، لا بالأمة التي هي «جماعة تتميز عن غيرها بالنسب أو بالجهة والسمة أو بالعوائد والشعار، أو بغير ذلك من الأحوال»^(١٣). من ناحية أخرى، كان الغرض الأساسي للبيغدادي يتمثل بالتمايز المذهبي، في حين اتجه الماوردي للمرادفة بين الأمة والملة^(١٤)، واستعمل الشهرستاني كلمة الأمة بمعنى ديني^(١٥).

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٢-٦٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٩) ناصيف نصار، مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ٢٠ وما بعدها؛ ورضوان السيد، مفاهيم الجماعات في الإسلام (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٤)، ص ٢٩ وما بعدها.

(١٠) نصار، المصدر نفسه، ص ٤٥ وما بعدها، وتجدر الإشارة هنا إلى أننا نقبس في هذه الفقرة (والفقرة التالية) من المصدر المشار إليه ما يتعلق بهذا المفكر أو ناك على النحو الذي يتفق وسياق الفقرة، فنأخذ الأهم بالحجم الذي تتحملة هذه الفقرة. وعلى القارئ أن يعود إلى المصدر المشار إليه إذا شاء التعمق في تفاصيل الفكرة المطروحة.

(١١) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢٢-١٢٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

أما الفكرة القومية العربية، أو مصطلح الأمة بالمعنى الزمني - التاريخي، لا الديني فحسب، فلم تتجه نحو التبلور الصريح إلا انطلاقاً من أواخر القرن التاسع عشر، ومع اشتداد الاحتكاك الأوروبي بالامبراطورية العثمانية، وتأثيراته في الحركة الفكرية داخلها، وصولاً إلى المرحلة الاستعمارية حيث تجزأت تلك الامبراطورية إلى حصص تقاسمتها الدول الأوروبية المستعمرة.

وما ساهم في نشوء الوعي القومي العربي، تآكل الإدارة العثمانية، وعجزها المتزايد أمام الضغوط الأوروبية الممهدة للاستعمار، والهيمنة التركية في آسيا العربية، والاستبداد الحميدي، والشعور بالاعتزاز والفخر بدور العرب في إبداع حضارة المسلمين ونشرها، وازدهار الأعمال الأدبية العربية. كل ذلك أدى إلى بسط مناخ معاد للأتراك، كانت تولد فيه الأدلوجة القومية العربية وتتطور، وبخاصة في مرحلة الاستعمار (بما فيها قيام دولة إسرائيل)، حيث أخذت تلك الأدلوجة تتحول إلى حركة سياسية فاعلة في مختلف الأقطار العربية.

وهكذا، كانت الفكرة القومية العربية تتفتح^(١٦)، بدءاً بالدعوة إلى نقل السلطة من الأتراك إلى العرب (الكواكبي)، ومع بزوغ فكرة سورية - عربية (البستاني)، وعربية «صافية» (اليازجي، جرجي زيدان)، وعربية ليبرالية (العاذوري). وقامت عشية الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها، حركات سياسية دعت إلى استقلال الولايات العربية (مؤتمر باريس - ١٩١٣، وحركة الشريف حسين). كما تأسست جمعيات عربية (النهضة العربية - ١٩٠٦، الإخاء العربي والعثماني، المنتدى الأدبي والجمعية القحطانية - ١٩٠٩، والعهد - ١٩١٣). كما عقدت مجموعة من المؤتمرات للدعوة إلى الوحدة العربية، والتضامن بين الأديان، ودعم عرب فلسطين في مواجهة تزايد الهجرة اليهودية إليها.

واتخذت الفكرة القومية العربية عمقاً أشد، وحدائث أوضح، مع ساطع الحصري (عناصر الأمة: اللغة والتاريخ المشترك)، وقسطنطين زريق (عروبة حديثة تستمد مؤسساتها من الغرب الأوروبي)، في وقت راحت تتأسس أحزاب ذات طابع قومي عربي - علماني (حزب الأهالي - ١٩٣١ في العراق، وعصبة العمل القومي - ١٩٣٥ في سوريا)، وصولاً إلى قيام حزب البعث العربي الاشتراكي في الأربعينات، وانطلاق العروبة الناصرية في الخمسينات.

ولا شك في أن الفكرة القومية السورية كانت تنمو أيضاً، في المشرق العربي، بموازاة الفكرة القومية العربية، وعبرت عنها الدعوة إلى وحدة سورية علمانية (بدءاً بالبستاني، ثم غانم وسمنة)، وتطورت إلى «عقيدة» بفضل أنطون سعادة منظر ومؤسس الحزب السوري القومي الإجتماعي (١٩٣٢)، إلا أن الدعوة الوحدوية

(١٦) للتفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨ - ١٩٣٩)، تعريب كريم عزقول (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، الفصل الحادي عشر، ومنير موسى، الفكر العربي في العصر الحديث (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، الباب الخامس.

السورية لم تكن تتعارض مع الفكرة العربية^(١٧) (بخاصة إذا تذكرنا المساهمة المسيحية الكبيرة في إغناء «الثقافة» العربية).

وصحيح أيضاً أن الفكرة القومية العربية لم تنشأ وتتطور وحدها في العالم العربي. فقد سبقتها وترافقت معها اتجاهات تحديثية في فكر المسلمين، وكانت الميول اللبنانية تعبر عن نفسها في الوسط الأدلوجي المسيحي (بدءاً بخليل غانم وبولس نجيم، وصولاً إلى ميشال شياح)؛ والقومية المصرية التحديثية عبرت عن نفسها، حتى عشية الاستقلال المصري، من خلال عبد الله الزديم ولطفي السيد ومصطفى كامل وسعد زغلول؛ والأدلوجة المغربية كانت لا تزال، في المرحلة نفسها، قائمة على الانتماء العربي العام، وإن هيمن عليها هم الاستقلال «الوطني» - القطري^(١٨).

مع ذلك، فإن التحدي الإسرائيلي، وبخاصة الانتفاضة الناصرية (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ضد الاستعمار الإنكليزي، وتطورها في وجه هذا التحدي، أيقظت الوعي القومي العربي، وعمقته في أرجاء الوطن العربي، وكشفت عن وحدة في الشعور والإرادة، ورغبة شعبية عارمة في بلوغ وحدة الأمة كشرط للتغلب على السياسات الاستعمارية (الغربية - الإسرائيلية)، وتجاوز حالة التأخر العربي العام، في وقت ضعفت أو انكفأت الميول التجزئية (وبخاصة السياسية منها) حتى تراجع تأثيرها في الحياة العربية العامة. بل، في زمن انتصار تلك الميول بعد المرحلة الناصرية، وصولاً إلى الانفراج الجديد للرأسمالية الغربية «المتوحشة»^(١٩)، المندفعة لبسط نفوذها السياسي والاقتصادي في العالم العربي (في إثر انهيار المنظومة الاشتراكية)، استمرت وحدة الانتماء العربي كامنّة في الوعي الشعبي العربي: في دراسة استطلاعية لاتجاهات الرأي العام العربي في عشر دول عربية تمثل ثلثي مجموع السكان العرب، ونُشرت أول مرة عام ١٩٨٠، تبين أن نسبة الاتجاه القومي (المتشدد والمعتدل) بلغت ٨٣ في المئة^(٢٠)، وأن معظم أبناء هذه الدول المنتمين إلى مختلف الفئات الاجتماعية (الوسطى والدنيا) غير راضين عن العلاقات العربية القائمة، وأن «أغلبيتهم الساحقة» ترغب في أن يرتفع مستوى هذه العلاقات إلى صيغة توحيدية أرقى، مثل الوحدة الاندماجية أو

(١٧) في تحليل نصار لفكر سعادة، دعا إلى عدم تجاهل حقيقة أن سعادة «كان يهدف... إلى نقض الوجود السوري العربي التقليدي العتيق، وإلى بناء مجتمع سوري عربي جديد» (ناصيف نصار، طريق الإستقلال الفلسفي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ٩٨). أضف أن نشاط الحزب السوري القومي الإجتماعي خلال الحرب اللبنانية (في إطار «الحركة الوطنية اللبنانية» وغيره)، تميز بالدعوة إلى تأكيد عروبة لبنان.

(١٨) بالآخرى، يتحدث الجابري عن «وعي عروبي» في المغرب العربي، أي الوعي بالانتماء إلى «الأمة العربية»، مشدداً على اختلاف هذا الوعي في «المظهر عن نظيره في المشرق العربي، حيث إن «الأخر الذي كانت يقظة الوعي العروبي في المغرب جواباً على تحديه وتحديده، لم يكن تركيا [الإسلامية] بل فرنسا [النصرانية]». انظر: محمد عابد الجابري [وآخرون]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٧. انظر أيضاً بالمعنى نفسه: عبد الإله بلقزيز [وآخرون]، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، الفصل الأول.

(١٩) حول هذا الموضوع، انظر: رمزي زكي، «هذه الليبرالية الجديدة المتوحشة: ملاحظات حول تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي»، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٩٢)، ص ٢٠٩ - ٢٤٩.

(٢٠) سعد الدين ابراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٨٨.

الاتحاد الفدرالي، علماً أن هذا الأخير يعد «الصيغة المثلى» من وجهة نظر الراغبين في تطوير التعاون العربي^(٢١)؛ ومن الملاحظ أن هذا الاتجاه القومي عبّر عن نفسه في التظاهرات التي جرت في بعض الأقطار العربية، تضامناً مع محنة العراق في مواجهة الآلة العسكرية الغربية، بغض النظر عن مدى لاعقلانية قرار السلطة العراقية في اجتياح الكويت (آب/ أغسطس ١٩٩٠) واستهتارها بالوضع الدولي الناشئ آنذاك.

٣ - العوامل النابذة للتوحيد العربي

كل ما أوردناه في الفقرات السابقة يدل على أن الفكرة القومية العربية المتنامية قد استندت إلى واقع موضوعي (بدءاً بالبنية المجتمعية المشتركة التي يظهر فيها الانتماء المشترك إلى «أمة» عربية)، حيث وحدة الأمة ممكنة، أي كامنة على الأقل، قديماً وحديثاً، وأنها أخذت تتبلور (في الشعور والأفكار) في سياق الاحتكاك مع الخارج (التركي والأوروبي - الأميركي والإسرائيلي) الذي، بسياسات الهيمنة والاستعمار، وبالتبريرات الأدلجية التي مارسها لذلك، استغز المشاعر القومية، واستنفر إرادة الدفاع عن الهوية والمصالح العربية. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، زود ذلك الخارج الأدلجات العربية بملامح تحديثية كان من شأنها أن تشجع على الخروج من الأطر التقليدية للمجتمع العربي.

إن معظم الدول العربية المنشأة قد
أرسيت دعائمها لا عبر الدساتير
التي وضعها الاستعمار بل من
خلال تقوية الأجهزة الدبلوماسية،
وبخاصة الأمنية المزودة أحدث
التقانة لقمع القوى الداخلية

لكن ذلك لا يعني أن وحدة العرب قد سارت إلى غايتها،
فدون ذلك عقبات معقدة، ندرجها في ما نسميه شبكة
العوامل النابذة للوحدة القومية العربية وهذا ما
سننتطرق إليه في الحال.

ولحفظ حدود الدولة

نبدأ بتناول العامل الخارجي ودوره اللاجم للإمكانات
الوحدوية في العالم العربي. فالواقع أن الفتح الرأسمالي
الأوروبي لهذا العالم قد أحدث تحولاً في مضمون التجزئة العربية القائمة في ظل
الامبراطورية العثمانية (الفواصل الجغرافية، وضعف وسائل المواصلات، المقاطعات
ونظام الملل، والعشائرية البدوية)، باتجاه «الدول» التي أخضع تحديث اقتصاد كل منها
لسد حاجات تطوير اقتصاد الدولة المستعمرة (زيادة الإنتاج، توسيع الصادرات إلى
المستعمرات - الأسواق، تضيق الهوة بين الطبقات الاجتماعية... إلخ).

ولقد تعزز هذا الخضوع في مرحلة «استقلال» الدول العربية، حيث تعمقت الجذور
الاقتصادية والسياسية للتجزئة كقانون موضوعي للعلاقات الداخلية والخارجية بين
تلك الدول والمراكز الرأسمالية الغربية. فمعظم الدول العربية المنشأة، بما تمثله من
واقع سياسي، قد أرسيت دعائمها لا عبر الدساتير التي وضعها الاستعمار (التي ألغتها
القوى الاستقلالية هنا، أو كيفتها مع التقليد «السلطاني» هناك)، بل من خلال تقوية
الأجهزة الدبلوماسية، وبخاصة الأجهزة الأمنية التي زوّدت أحدث ما يمكن من التقانة

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٥-١٢٦.

اللازمة لقمع القوى الداخلية المهددة للنظام وتحالفاته الخارجية من جهة، ولحفظ حدود الدولة من أخطار الدول المجاورة الطامحة إلى توسيع حدودها ونفوذها من جهة أخرى. والدعم الغربي هنا، السياسي والعسكري والمالي للدولة العربية، بقي مشروطاً بهاتين الوظيفتين، بحيث كان كل تجاوز لهما يستوجب مختلف أشكال الردع (من الضغط السياسي والمالي، إلى التدخل العسكري).

حتى دعم الاتحاد السوفياتي لبعض الأنظمة العربية، ذات الاتجاه القومي (الناصرى أو البعثى)، لم ينحرف عن منطق الدولة القطرية. ذلك أن تحالفه مع هذه الأنظمة كان محكوماً بمبدأين أساسيين: متطلبات الصراع أو التنافس أو الانفراج مع المعسكر الرأسمالي الغربي (الحلف الأطلسي)، واستبعاد أهمية المشروع الوحدوي العربي ومركزيته، وفي أحسن الأحوال، التحفظ إزاء إلغاء الكيان الإسرائيلي مع الإقرار بعدم توسعته.

ثم جاء فرض الكيان الإسرائيلي، بالتواطؤ الثابت مع الولايات المتحدة وبعض أوروبا الغربية على الأقل، تنفيذاً للحلم الصهيوني الشهير بإقامة إسرائيل الكبرى في أراض عربية وسط كيانات طائفية مستقلة، الأمر الذي كان له أثر مباشر في التمزق العربي. هذا الكيان، وإن استفز المشاعر العربية، واستنفر الإرادات الشعبية الساخطة في مختلف الأقطار العربية، فضلاً عن المقاومة الفلسطينية، مغنياً بذلك القوى القومية العربية برصيد شعبي كفيل بتوفير الإمكانيات لبلوغ التحرير والوحدة، فإن الكيان نفسه لم يعدم وسيلة لشل هذه الإمكانيات بالتنسيق مع حلفائه (بمن فيهم تركيا وإيران الشاهنشاهية). وهكذا، فإن الناصرية التي مثلت (منذ الستينات على الأقل) تهديداً مباشراً للمصالح والسياسات الغربية، وللكيان الإسرائيلي، قد سقطت ليس لأنها عجزت عن إنماء وتحديث الاقتصاد

ما ساهم في نشوء الوعي القومي العربي تآكل الإدارة العثمانية وعجزها المتزايد أمام الضغوط الأوروبية الممهدة للاستعمار، والهيمنة التركية في آسيا العربية، والاستبداد الحميدي، والشعور بالاعتزاز والفخر بدور العرب في ابداع حضارة المسلمين ونشرها

والمؤسسات فقط، على الرغم من اصلاحاتها الاقتصادية وميولها نحو هذا التحديث، في مصر - المركز المحرك والمعطّل لأي مشروع قومي عربي، بل جاء سقوطها كذلك بفعل الضربات المتتالية التي وجهها التحالف الغربي - الإسرائيلي الذي استقطاع، من جهته، أن يستقطب أنظمة وقوى عربية لتطويق المد الناصري (حلف بغداد - ١٩٥٥، العدوان الثلاثي - ١٩٥٦، انفصال الوحدة المصرية - السورية - ١٩٦١، حرب حزيران/ يونيو - ١٩٦٧)^(٢٢). وقد توجت تلك الضربات بتصفية الرموز الناصرية، حيث انقلبت السياسة المصرية بعد وفاة عبد الناصر (١٩٧٠) إلى «الانفتاح»، متجهة نحو التحالف مع الولايات المتحدة، والصلح مع إسرائيل، فكانت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة حرب «تحريك» للمفاوضات من أجل ذلك الصلح، مع أنها حرب

(٢٢) حول تحليل نقدي للناصرية، انظر: ياسين الحافظ، الهزيمة والايديولوجيا المهزومة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٠).

كشفت فعالية التضامن العربي وشعبيته، فضلاً عن القدرات العربية على تحقيق النهضة.

كما أن لعبة التدخلات الخارجية في الحرب اللبنانية، فضحت السياسة الإسرائيلية التي اتجهت لاختراق الطوائف وإثارة تناقضاتها تمهيداً لتقسيم لبنان إلى مناطق طائفية، إضافة إلى استنزاف وإضعاف المقاومة الفلسطينية، في وقت ارتكز الموقف الأميركي - الأوروبي على الحؤول دون تدخل سوري يؤدي إلى ضم لبنان إلى سوريا^(٢٣).

أما كل الدعم الغربي للنظام العراقي في حربه ضد إيران (١٩٧٩ - ١٩٨٨)، فكان ضمن استراتيجية إنهاء الطرفين وإضعاف قدراتهما على التوسع خارج حدودهما بما لا يهدد إسرائيل والمصالح «الحيوية» الغربية في المنطقة. وقد تأكدت هذه الإستراتيجية من خلال التحالف الدولي العنيف ضد العراق في إثر قرار قيادته اجتياح الكويت^(٢٤).

وأخيراً، فإن مختلف أشكال التضامن الرسمي بين الأنظمة العربية (الجامعة العربية، اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية... إلخ)، قد تحولت إلى مؤسسات شكلية لا تنعكس في اتفاقات وإجراءات وحدوية عملية (اقتصادية - سياسية) تخرق الحدود بين الأقطار، بل كانت أقرب إلى تحالفات ضد أنظمة عربية أخرى، وبما يخدم تثبيت التحالف مع السياسات الغربية العاملة على تحقيق الإقرار النهائي بشرعية الكيان الإسرائيلي وسط الكيانات العربية المستقلة بعضها عن البعض، بل وحتى المتنافرة.

في ظل هذا الوضع العربي، انطلقت المفاوضات العربية - الإسرائيلية (برعاية أميركية - روسية، وبمباركة عالمية) في مدريد، بعدما غلب الاتجاه (ولا نقول توحيد الموقف) العربي للتسوية مع إسرائيل (على قاعدة الأرض مقابل السلام)، الأمر الذي عكس استعداداً عربياً للاعتراف بها. ولكن هذه الغلبة، بما تطلبت من تضامن عربي رسمي، لم تتجل في التنسيق (على الأقل) الفاعل بين الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات، فكانت هذه الأخيرة، بالتالي، مجزأة على النحو الذي يؤدي إلى اتفاقات ثنائية (فلسطينية - إسرائيلية، أردنية - إسرائيلية)، والمحاولات لا تزال مستمرة لفك الرباط السوري - اللبناني بما ينسجم وهذه التجزئة.

وما لا شك فيه أن غلبة الاتجاه العربي لبلوغ الحل السلمي مع إسرائيل، والاعتراف بها، قد شجعها الوضع الدولي الناشئ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (والكتلة الاشتراكية بعامة)، والذي أفضى إلى زعامة الحلف الأطلسي العالمية، بقيادة الولايات المتحدة، بما يعنيه ذلك من خسارة بعض العرب السند السوفياتي في معاندته الموقف

(٢٣) حول هذا الموضوع، انظر: رشيد شقيير، مفاهيم الدولة والنزاعات (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢)، ج ٣، الفصل الثامن.

(٢٤) حول هذا الموضوع، انظر: رشيد شقيير، «أزمة الخليج، جذور وآفاق»، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٢٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٩١)، ص ١١ - ٤٢.

الغربي - الإسرائيلي. فهذه الخسارة أدت دوراً في انفراد ذلك الحلف بمعالجة العديد من القضايا في البلدان النامية (وأوروبا الشرقية)، بما في ذلك مسألة الاجتياح العراقي للكويت وما تبعه من أحداث كان من شأنها أن «تلقن درساً» لكل نظام معاند لإرادة الزعامة العالمية الجديدة.

وصحيح أيضاً أن زمن الحرب الباردة كان يشهد لجمماً لاندفاع الحلف الأطلسي نحو فرض مواقفه من الصراع العربي - الإسرائيلي، سواء في مؤسسات الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية. ففي ذلك الزمن كانت قرارات الحلف المذكور تأخذ في الحسبان ما تتوقعه من ردود فعل المنافس السوفياتي، معترفة له بمجال نفوذ ما في المنطقة العربية ضمن الحدود التي تجنب وقوع حرب مباشرة بين الجبارين (وهذا الاعتراف كان متبادلاً في الواقع).

مع ذلك، فإن متابعة سيرورة العلاقات الخارجية للأنظمة العربية، تبين أن النفوذ الأميركي - الغربي كان يتنامى في العالم العربي، أيام الحرب الباردة، وبخاصة منذ القضاء على المؤسسة الناصرية وطرد الخبراء السوفيات من مصر عام ١٩٧١، الأمر الذي يلفت الانتباه إلى أن الاتجاه الراهن للوضع السياسي العربي هو حصيلة السياسات العربية الرسمية أيضاً، وهي سياسات كانت تحكمها ضرورات حماية النظام القطري (والمجموعات التي ترأسه) وتوسع نفوذه الداخلي والخارجي (في حدود الجوار). وبعمق أشد، إن تلك السياسات كانت تُصاغ بالتناغم مع الكيان القطري، بما هو كيان اجتماعي - اقتصادي - أدلوجي - سياسي، حيث القرار ناتج جملة علاقات اجتماعية تتسم بالتأخر، في الوقت الذي تدخل في صلب ميزان القوى في العلاقات العربية الخارجية. وهذه السمة هي التي سنعاينها في ما يلي.

العامل الثاني من مجموعة العوامل النابذة للوحدة القومية العربية، ينتمي إلى ظاهرة التأخر في الحياة العربية، ونقول التأخر قياساً على التقدم الذي تشهده المجتمعات الحديثة في مختلف المجالات، وارتداداً على الدور الريادي الذي تميز به العرب في عصرهم «الذهبي».

ويتجلى هذا التأخر، كما نرى، في مستويات عدة من الاجتماع العربي. وهذه المستويات تتفاعل بعضها مع بعض لتؤدي وظيفة إعادة إنتاج عوامل التأخر (وتقلت منها تأثيرات معاكسة بالطبع) التي تولد العجز عن إحداث نهضة قومية عربية حديثة.

ففي مستوى الاجتماع الاقتصادي، انقسم العالم العربي إلى كيانات اقتصادية تكاد تكون منعزلة بعضها عن بعض، ويجمعها منطق التبعية^(٢٥) للمراكز الرأسمالية الغربية التي كان لها الفضل في نشوء رأسماليات عربية حامية لنمط اقتصادي لا يقوم على استغلال الموارد والطاقات المحلية لتلبية حاجات المجتمع العربي وتطويره،

(٢٥) لا تزال مقولة التبعية صالحة كقيمة تفسيرية للعلاقات الاقتصادية العربية - الغربية، فهي تعبر عن نموذج «تغلغل البلدان الرأسمالية المتقدمة في الاكثوية العظمى من بلدان العالم الثالث، وسيطرتها عليها لأجيال أو قرون خلت، والاستبقية التي أعطتها تلك البلدان الرأسمالية لتنميتها ومصالحها الذاتية». انظر: يوسف صايغ، التنمية العنصرية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٢٩.

بل، أساساً، يقوم على تزويد المراكز الرأسمالية العالمية هذه الموارد والطاقات، وإغراق الأسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية المستوردة من تلك المراكز، بحيث تبين الاقتصاد وفقاً لحاجات ومتطلبات اقتصادات المراكز إياها.

فإذا انطلقنا من تطور حجم التجارة الخارجية العربية، وبنيتها (الصادرات والواردات)، نتبين أن الصادرات تعتمد إلى حد كبير على المواد الاستخراجية (أهمها النفط)، مقابل تدهور الصادرات الأخرى (الزراعية والصناعية التحويلية غير النفطية)، حيث ازدادت ترسخاً صادرات السلعة الواحدة، في حين تركزت الواردات على المنتجات الصناعية الاستهلاكية على نحو مفرط، والمنتجات الزراعية، الأمر الذي يدل على فائض القطاع الاستخراجي مقابل عجز القطاعين الزراعي والصناعي^(٢٦). أما اتجاهات التجارة الخارجية العربية، فتتوزع على دول المراكز الرأسمالية أساساً، على حساب الدول العربية في ما بينها، ولمصلحة الدول النفطية منها^(٢٧)، حيث بقيت أطر التعاون الاقتصادي العربي، التي يمكن أن تدخل في جملة العوامل الجاذبة للوحدة العربية، محكومة بتلك الغلبة للمراكز الرأسمالية في العلاقات التجارية العربية^(٢٨)، والتي لا بد لها من أن تتأكد في ظل الوضع الدولي الناشئ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أي بعد خسارة «حليف اقتصادي» لبعض الدول العربية غير النفطية.

وإن يتمثل أول وأهم ما يترتب على هذا الوضع التجاري العربي، بالتبعية الاقتصادية للمراكز الرأسمالية العالمية، إلا أن هذا الوضع نفسه يعكس أيضاً نقص الإنتاج وعدم تركيز الجهد على القطاعات المنتجة، علماً بغنى الموارد المتوافرة في المنطقة العربية^(٢٩)، الأمر الذي يشير إلى ضعف قيمة العمل التي تشترطها العملية الاقتصادية أصلاً. ذلك أن الاقتصاد العربي يعتمد أساساً على إيرادات المواد المستخرجة من باطن الأرض (بوساطة شركات وخبرات أجنبية غالباً)، ويهمل إدارة سطح الأرض والمياه، أي ما يتعلق بالزراعة المنتجة (في ما عدا حالات معدودة وغير مكتملة، كالسودان والصومال ومصر واليمن)، حيث تتأرجح الأرض المروية بين ١٠ و ١١ في المئة من المساحة المقدرة للأرض الصالحة للزراعة^(٣٠)، في حين تنتكس جهود

(٢٦) عبد الوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤)، الفصل الرابع.

(٢٧) المصدر نفسه، الفصل الخامس. انظر أيضاً: توفيق سعيد ييخون، التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للاقطار العربية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٠٨.

(٢٨) عبد الهادي يموت، التعاون الإقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، الفصل الثالث.

(٢٩) عبد الهادي يموت، أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤)، الفصل الثاني.

(٣٠) صايغ، التنمية العصرية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ص ٢٠٢، وفي أحسن الأحوال، تغلب على الريف أعمال «غير زراعية»، وزراعة «شبه رأسمالية»، انظر: محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقيّة في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٩٩-١٠٢، وحول أوضاع الزراعة العربية. انظر أيضاً: إبراهيم سعد الدين [وآخرون]، التنمية العربية، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٩٧-١١٠.

التصنيع نظراً إلى شح الرساميل الموظفة فيها، واللازمة لتطويرها، وغياب التأهيل التقني والعملي^(٣١).

ولعل الريعية أفضل صفة يمكن أن تطلق على الاقتصاد والدولة في العالم العربي. فمثل هذه الدولة، النفطية خصوصاً، تعتمد على الإيرادات الخارجية واستثماراتها في المصارف الدولية كمصدر أساسي للنشاط الاقتصادي، دون افتراض وجود قطاعات إنتاجية مهمة، وعلى أن تتركز تلك الإيرادات كملكية للدولة أو الحكومة التي تعيد بدورها توزيعها داخل «هرم من الشرائح الريعية المتتابة التي تحصل على مزايا خاصة نتيجة لوضعها المتميز»^(٣٢)، وذلك في شكل خدمات عامة (ومن هنا أهمية قطاع الخدمات) وتوزيع الأراضي، وتوظيف وعمالة (ومن هنا تضخم الأجهزة الحكومية)^(٣٣)، وانتشار العمالة الوافدة^(٣٤).

أما الدول العربية غير النفطية، فتشارك مع نظيراتها النفطية في اعتمادها على «ريع الموقع». فالنفط والجغرافيا جعلاً من المنطقة العربية موقعاً استراتيجياً جاذباً لاهتمامات الدول الكبرى المتنافسة على النفوذ العالمي، الأمر الذي أكسب الدول العربية قدراً مهماً من المعونات الدولية، في صورة هبات أو ديون، وتحت ستار التحالف السياسي غالباً، ولكن ضمن شروط تثبیت التبعية، وذلك إضافة إلى رسوم المرور بالأقنية والمراقىء، وتحويلات العاملين بالخارج.

**الثروة في المجتمع العربي
ليست ناتج تراكم عمل داخل
وحدة إنتاجية بقدر ما هي
حاصل عطاء الطبيعة
و«الشطارة»، سواء استندت
إلى واقع سلطوي أم لا**

كما أن للريعية أصداء في المجتمع العربي، حيث تبرز ظاهرة المضاربات العقارية، وأعمال السمسرة والرشوة، وكل ما يؤدي إلى ما يسمى «الإثراء غير المشروع». فالثروة هنا (وحتى الراتب أحياناً)، ليست ناتج تراكم عمل داخل وحدة إنتاجية، بقدر ما هي حاصل عطاء الطبيعة، و«الشطارة»، سواء استندت إلى موقع سلطوي ما أم لا.

في الحاصل، إذا كانت أهم ميزات البرجوازيات القومية (والعالمية) الحديثة تتمثل بقدرتها على إعادة تكوين قوة العمل، وسيطرتها على أسواق السلع الداخلية، والانخراط في المنافسة على اقتحام الأسواق العالمية، ثم مركزة رؤوس الأموال والتحكم فيها، فضلاً عن تطوير تقانة الإنتاج^(٣٥)، فإن الرأسماليات العربية التابعة بقيت

(٣١) يموت، أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية، ص ٦٧-٧٩، وسعد الدين [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١١٠-١٢٢.

(٣٢) حازم البيلالي، «الدولة الريعية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد ١٠٢ (أيلول / سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٧٠.
(٣٣) حول تضخم الإدارة في الخليج العربي، وفي المشرق العربي، أنظر: خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٥٢-١٥٦، وغسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٠٨.

(٣٤) حول العمالة في بلدان الخليج العربي، أنظر: النقيب، المصدر نفسه، ص ١٢٦-١٢٢، وعبد الهادي يموت، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٨)، ص ٧٥-٧٩.

(٣٥) سمير أمين، أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٢١.

عاجزة عن إعادة تأهيل قوة العمل، وقاصرة عن السيطرة على رؤوس الأموال، إضافة إلى غرقها في الديون، وتأخرها العلمي والتقني، في حين أن وارداتها التقنية لا علاقة لها بسياسات تطوير إقتصادي أصلاً (إلا بما يخدم إنماء القدرة العسكرية في الغالب). من ناحية أخرى، إن وحدة منطق التبعية الذي يسيّر الاقتصادات العربية، وضعف الإنتاج، قد فرضا وحدة في السلوك الاقتصادي العربي: تدني أهمية التعاون بين الأقطار العربية، وغياب سوق عربية مشتركة. فالأطر المؤسسية المشتركة بين هذه الأقطار بقيت تعبيراً عن انتماء عربي مشترك، وليس عن اتجاه فعلي لتوحيد أو تكامل اقتصادي عربي^(٣٦)؛ وذلك مقابل تبادل غير متكافئ مع المراكز الرأسمالية العالمية. أضف إلى ذلك، الآثار الاجتماعية لهذا السلوك: في الدول النفطية، استنزاف للثروة وتوزيعها على نحو «غير عادل» داخل الهرم الاجتماعي^(٣٧)؛ وفي الدول العربية غير النفطية، بمختلف تصنيفاتها^(٣٨)، هوة عميقة من حيث المستوى المعيشي بين الطبقات العليا التي تهيمن عليها الرأسمالية الوسيطة (الرأسمال التجاري والمالي والخدمي)^(٣٩) من جهة، ومن جهة أخرى الفئات الشعبية (الدنيا) المدفوعة إلى الفقر بحدّة تتفاقم مع الانفجار السكاني، وارتفاع نسبة البطالة (الذي يعززه ضعف نسبة النساء العاملات)^(٤٠)، وبخاصة في ظل النقص في تأمين الحاجات الضرورية لأنسان حي ومنتج (السكن، الصحة، التعليم، الضمانات الاجتماعية، البيئة... إلخ)^(٤١). أضف أن المدينة - العاصمة العربية تشهد تضخماً من حيث عدد السكان، وتتمركز فيها الأنشطة الاقتصادية والإدارية (الرسمية والخدمية)، وذلك على حساب الريف الذي يتراجع دوره عموماً في الحياة الاقتصادية العربية، ويعاني هجرة (إلى الخارج) ونزوحاً (إلى المدينة).

وفي مستوى الاجتماع الأدلوجي، تهيمن على المجتمع العربي أدلوجات جماعية موروثة تساهم في عرقلة تبلور وعي قومي اندماجي. فعلى الرغم من السيادة

(٣٦) حول التعاون الإقتصادي العربي، من خلال المؤسسات والمشروعات والاستراتيجيات ومحاولات التكامل، انظر: سعد الدين [وآخرون] التنمية العربية، ص ١٧٣-١٩٢، ويموت، التعاون الإقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، الفصل الثالث.

(٣٧) محمود عبد الفضيل، «السلوك والاداء الإقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية»، المستقبل العربي، العدد ١٠٢ (أيلول / سبتمبر ١٩٨٧)، ص ١١٠-١١٢، والنقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ص ١٤٢-١٦١.

(٣٨) يميز عبد الفضيل بين «الأنماط والنماذج للتكوينات الاجتماعية والطبقية في المجتمعات العربية، على النحو الآتي: «الرأسمالية الليبرالية» (لبنان، البحرين، تونس، المغرب ومصر الإنفتاحية)؛ «رأسمالية الدولة» (بلدان نفطية: الجزائر والعراق، وبلدان غير نفطية: سوريا ومصر الناصرية)؛ «الدولة العشائرية الريعية» (السعودية، الكويت، الإمارات وقطر)؛ النموذج الرعوي العشائري «شبه الريع» (السودان واليمن)؛ وتدخل ليبيا في النماذج الثلاثة الأخيرة، في حين ينتمي الأردن إلى النموذجين الأخيرين. انظر: عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥، ص ٢٠٨-٢١٣. وقابل بـ: صايغ، التنمية العصرية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، ص ٢٦٥.

(٣٩) حول ميمنة هذه الطبقة، انظر: عبد الفضيل، المصدر نفسه، ص ١٥٦-١٦١.

(٤٠) حول الآثار الاجتماعية للنمو السكاني في ظل الأوضاع الاقتصادية العربية، ونسبة النساء العاملات، انظر: يموت، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، ص ٦٥-٦٨.

(٤١) حول هذا الموضوع، انظر: أسامة الخولي [وآخرون] حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، تعريب عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، ١٥٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠).

السياسية لمؤسسات الدولة الواحدة (القطرية)، التربوية منها والإعلامية والأمنية، فهي تتعايش مع الجماعات القبلية، وبخاصة مع المؤسسات الطائفية التي تشرف على ممارسة الطقوس والعادات و«الواجبات والحقوق» الدينية الخاصة بالطائفة، وعلى تلقين العامة، في المدينة كما في الريف، العناصر المكوّنة للطائفة (أو الدين).

وإذا تقوم تلك الأدلوجات الموروثة بتوليد عالم عقلي جماعي (خاص بالعشيرة أو بالطائفة)، محدود بقيم الجماعة وتقاليدها ولغتها (بما في ذلك اللهجة التي تحمل رموزاً مميزة)، وحيث الأنا الجماعية لا تتحدد، فضلاً عن ذلك، إلا بالتمايز عن الأنوات الجماعية الأخرى، بل حتى بالتعارض معها، فإن الأدلوجات نفسها تستوحي مضامينها من الينبوع الديني الواحد (في حال الأكثرية المسلمة: سنة، شيعة، وغيرهم، وفي حال الأقلية المسيحية: موارنة، كاثوليك، أورثوذكس، وغيرهم). لكن هذا الينبوع الديني (الإيماني) الواحد للجماعات العربية، لم ينعكس في الواقع المجتمعي حيث بقي تجزؤ المجتمع العربي ليس إلى طوائف فقط (أكثرية وأقلية تنتمي إلى أصل ديني واحد)، بل إلى أكثرية عربية أيضاً، تشمل هذه الطوائف، وأقليات قومية (أكراد، بربر، أرمن... إلخ)، تنتمي إلى الطوائف نفسها (في الغالب)^(٤٢)، إضافة إلى التجمع القبلي والعائلي داخل الطائفة أو القومية الواحدة.

إن الرأسماليات العربية التابعة
بقيت عاجزة عن تأهيل قوة العمل
وقاصرة عن السيطرة على رؤوس
الأموال، إضافة إلى غرقها في
الديون وتأخرها العلمي والتقني

والواقع أن أنظمة المؤسسات «الحديثة» في إطار الدولة العربية القائمة، وبخاصة التربوية والاجتماعية منها، قد ساهمت في المحافظة على هذا التنوع المجتمعي العربي. فانظمة الأحوال الشخصية (زواج، طلاق، إرث... إلخ) القائمة، تمثل أهم أدوات المنع (أو التجنب أو التحريم) التي تساهم في تثبيت الحواجز بين الجماعات وفقاً لقيمها ومعاييرها. فهذه الأنظمة (وما يرافقها من تقاليد قد تتجاوزها في الواقع) تحول دون التزاوج بين الطوائف، على الرغم من كل مظاهر التساكن والتجاور المشترك في ما بينها، وبخاصة في المدينة التي تحولت إلى «جزر» مجتمعية تلتقي فيها مختلف المجموعات المهاجرة من الريف للانخراط في الدورة الاقتصادية - الاجتماعية والإدارية و«الثقافية» المدنية^(٤٣).

ويبدو أن العوائق أمام الزواج المختلط بين مختلف كسور المجتمع العربي، لا تحد من

(٤٢) حول «خريطة» الطوائف والأقليات في العالم العربي، انظر: سعد الدين إبراهيم [وآخرون] المجتمع والدولة في الوطن العربي، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٣٩-٢٦٥.

(٤٣) الواقع أن هذا التجاور المجتمعي تبعته تعديلات في العلاقات بين المرأة والرجل، وفي ظاهرة الزواج. ولكن هذه التعديلات لم تُصِبْ «سوى القشرة الخارجية للأسرة، وما زالت عاجزة عن النفاذ إلى أعماق المفاهيم السلفية للزواج والأسرة والعلاقات الزوجية». ومن هذه التعديلات أن نسبة الزواج المختلط بين الطوائف (ذات الأصول الدينية الواحدة أو المختلفة) في لبنان، بلغت ٨ في المئة من مجموع عقود الزواج المبرمة في العام ١٩٦٨، (انظر: زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية (بيروت: معهد الإنماء العربي ١٩٨٠)، ص ٢٢٢، ٢٢١). مع أن دون هذا الزواج مشاكل فقهية واجتماعية (العادات، ردود فعل الأهل، مشاكل الإرث... إلخ). لكن حتى تاريخ كتابة هذه السطور، لم يطرأ أي تعديل في أنظمة الأحوال الشخصية في لبنان، وهذه الأنظمة تعد عينة ممثلة للبلدان العربية لشمولها مختلف الطوائف المنتشرة فيها.

الحرية الشخصية (للمرأة والرجل على السواء) فقط، بل تمثل ضرورة في عملية رسم الحدود بين هذه الكسور وتأكيد العالم الاجتماعي والعقلي للفرد في إطار الكسر الذي ينتمي إليه.

أما النظام التربوي العربي، الذي لا يزال عاجزاً عن تجاوز الأمية^(٤٤)، فيعتمد التعليم الديني^(٤٥) على النحو الذي يكرس التقليد السلفي بتنوعه الطائفي السائد في المجتمع، في حين تطفئ طريقة التعليم التلقينية النظرية التي تحث على الحفظ والاسترجاع بالاستناد إلى الذاكرة، أكثر مما على التأمل والتفكير والتحليل والنقد^(٤٦)، الأمر الذي يساهم في ترسيخ روح الامتثال والتسليم بواقع الأمر (وعليه، التسليم بالانتماء والهوية في ما يخص الحياة الاجتماعية). وبالتالي، يمكننا أن نفترض، في مجال عملية نقل القيم التي تدخل في جملة وظائف التربية^(٤٧)، أن العربي يتلقى من المؤسسة التربوية عناصر هويته التي ينبغي عليه تهذيب سلوكه وفقها، وبما يتفق والعادات والتقاليد المشتركة للجماعة التي ينتمي إليها، على النحو الذي ينسجم مع تعليمات أسرته وما يتلقاه معها من دور العبادة والمراجع الدينية^(٤٨).

لكن، كيف كان تصور الحركة القومية العربية التقليدية لتجاوز الإجماع الأدلوجي الذي يعزز التجزئة المجتمعية؟

الحق أن الأدلوجات القومية (وشبه القومية) العربية استنكرت تمزق المجتمع، رافضة إدراجه في مقومات وحدة الأمة. فالمنظار البعثي تضمن «الفكرة» العربية بوصفها واقعاً بديهاً «يفرض نفسه دون حاجة إلى نقاش أو نضال»^(٤٩)، معرّفاً العرب بأنهم «هذه المجموعة من البشر التي استلمت من الماضي تلك المقومات والشروط الابتدائية والضرورية للشعور المشترك، والمصلحة المشتركة، لا لتقف عند هذا الحد، بل كنقطة انطلاق تبدأ منها حياة جديدة تملأها بكل المثل الإنسانية التي توحى بها أو تدفع إليها تجربتها الحاضرة»^(٥٠)، علماً أن اللغة العربية «بما تتضمنه عادة من وحدة

(٤٤) بلغت الأمية في العالم العربي حتى العام ١٩٩٠، ما نسبته ٤٩ في المئة من الكبار وخصوصاً بين الإناث. انظر منير بشور، التربية العربية (بيروت: دار نلسن - السويد، ١٩٩٥)، ص ٤٠. وحول تطور الأمية والتعليم في العالم العربي، انظر: عدنان الأمين، اللاتجانس الاجتماعي (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٠٠-١٢٢.

(٤٥) حتى بلغت نسبة التعليم الديني والمدني ٥٠ في المئة من مواد التعليم المقترحة في تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية (١٩٧٨)، انظر: خيرية قدوح، التربية العربية الوجدانية، لماذا وكيف؟ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٨.

(٤٦) بشور، التربية العربية، ص ٦٢. ونعيم حبيب جعيني، السياسة التعليمية في العالم العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٨)، ص ٨٥.

(٤٧) وهذا ما جعل بياجيه يدعو المؤسسة التربوية إلى «إنضاج الشخصية» (البعيدة من «الفوضوية الانوية»، و«الصفوضات الخارجية»، والتي «تحقق استقلالها بالتنسيق مع التبادلية»)، وذلك بدلاً من تلقين «النماذج الخاصة بالأجيال السابقة»، انظر:

Jean Piaget, Où va l'éducation, (Paris: U.N.E.S.C.O, Bibliothèque Médiations, 1948 et 1972), p. 84.

(٤٨) حتى إن الأمين يتحدث عن استمرار طريقة تعليم «الكتاتيب» القديمة في بعض الدول العربية، واندماجها المتأخر في المدرسة «الحديثة» في البعض الآخر. انظر: عدنان الأمين، اللاتجانس الاجتماعي، ص ١٢٢-١٣١.

(٤٩) ميشيل عفلق، في سبيل البعث (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ١٧٩.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

في التفكير وفي المبادئ والمثل، كانت «أبرز عنوان» لاستمرار الصفات العربية المشتركة^(٥١). لذا، فالمبدأ «الذي لا يجوز التفريط فيه، أو التهاون فيه» (العرب أمة واحدة) يفرض على العرب وحدة روحية، ولو كانوا عملياً غير موحدين، وأن يعالجوا مشاكلهم «على أساس أنهم سائرون نحو الوحدة ويعملون لها بجد ونضال»^(٥٢).

وفي هذا الاتجاه، دعا البعث إلى «قومية متحررة أمام التفرقة الدينية والعنصرية»، مؤكداً أن للإسلام «مكانة خاصة في روح القومية العربية وثقافتها وحركة انبعاثها». وتنعكس هذه القومية في دولة «علمانية» هي «نقيض الإلحاد والفساد وكل ما هو سلبي هدام»، ولكنها تحرر الدين «من ظروف السياسة وملابساتها، [و] تسمح له بأن ينطلق في مجاله الحر في حياة الأفراد والمجتمع، وبأن تبعث فيه روحه العميقة الأصيلة التي هي شرط من شروط بعث الأمة»^(٥٣).

أما المنظار الناصري، فقد أكد وجود أمة عربية على الرغم من حال الانقسام التي عانتها، وذلك بناء على الأسس التالية: «أساس تاريخي لماضي ومستقبل مشتركين، وأساس لغوي واحد لعقلية جماعية، وأساس نفسي - اجتماعي (لوجدان وأمل مشتركين)^(٥٤). فهذه الأسس جعلت من الأمة العربية شخصاً واحداً، أي جماعة متجانسة من «الأفراد» و«الشعوب» و«الجماهير»، الأمر الذي يستبعد مجموعات مثل «القبائل والطوائف والإثنيات» من تكوين الأمة^(٥٥)، بل حتى يستبعد الدين كعنصر أساسي في هذا التكوين^(٥٦).

والواقع أن الخطاب الناصري أبرز امتزاز الأمة العربية بتراثها الإسلامي، ولكن

من حيث إن «روح الإسلام» تلهم النظر إلى المستقبل لتحقيق الحريات السياسية والاجتماعية والثقافية^(٥٧)، وبالتالي، فإن علاقة الأمة بالله هي علاقة إيمانية تتلقى من خلالها «الدعم» و«الإلهام» و«التوجيه»^(٥٨).

إلا أن الاتجاه الشيوعي العربي الرسمي، المتأثر بالرؤى السوفياتية إلى الأوضاع العربية، فقد قابل هذه الأوضاع بالتعريف الستاليني للأمة (عناصرها: اللغة والأرض والاقتصاد والتكوين النفسي المشتركة)^(٥٩)، فانتهى إلى نفي تعبير «الأمة العربية» من قاموسه السياسي، لافتقار العرب إلى «العامل الحاسم» في تكوين الأمة: الاقتصاد

إن أنظمة الأحوال الشخصية القائمة تمثل أهم أدوات المنع التي تساهم في تثبيت الحواجز بين الجماعات وفقاً لقيمها ومعاييرها

(٥٤) مارلين نصر، التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢-١٩٧٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، قابل من ١٣٤ و ٢٧٦.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٤١، ٢٧٧.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

(٥٩) الياس مرقص، الماركسية السوفياتية والقضايا العربية (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٢)، ص ٢٩.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٦٥-١٦٧.

المشترك^(٦٠). وبالتالي، دعا هذا الاتجاه إلى توجيه حد الفضال ضد الرأسمالية وما تنتجه من أزمات اجتماعية، وصولاً إلى بناء الاشتراكية داخل الكيان القطري العربي، مؤكداً هذا البناء كطريق إلى الوحدة العربية، أي بهدف «استكمال تكوين الأمة العربية». ولقد ترتب على هذه الدعوة تأييد التيار القومي العربي «التقدمي»، أي بقدر معارضته للرأسماليات المحلية، والدولية، بما في ذلك الاستعمار^(٦١).

وفي مستوى الاجتماع السياسي، يتداخل الاجتماع الاقتصادي والأدلجي في بنية سياسية تقوم وظيفتها على إعادة انتاج العلاقات الاجتماعية السائدة وتكييفها (ولا نقول إدماجها) مع الوافدات الحديثة (الثقافة، التقانة)، بحيث يتأرجح السياسي بين الاستقرار والتأزم والانفجار، مع غلبة الاستقرار دون تجاوز أسباب التأزم والانفجار.

فإن يحكم الإقتصاد العربي منطق التبعية الذي يفترض سيطرة الطبقة الرأسمالية التجارية الوسيطة، على الرغم من تنوعها الشكلي^(٦٢)، علماً أن هذه السيطرة تفرز تراتبية طبقية - اجتماعية (الفئات العليا الميسورة، الفئات الوسطى، والفئات الشعبية الدنيا في الريف والمدينة)؛ إلا أن اجتماعيات السلطة السياسية العربية لا تتحدد وفق هذه التراتبية وحسب، بل تتمفصل أيضاً، وبالأهمية نفسها، مع الاجتماع الأدلجي (الطائفي - الأقليمي أو الأكثرى، العشائري) الذي لا يزال يبدي عناداً وصلابة في الحياة العربية.

إن النظر إلى مختلف
الحالات العربية يكشف عن
اندماج السلطة السياسية
العليا في الزعامة
السياسية الطائفية والقبلية

ونستنتج هذا التمفصل من بعض الدراسات المنشورة في العقدين الأخيرين، التي تسلط النظر على ظاهرة «العصبية» المأدون قومية (القومية الحديثة بالطبع)، والغالبة في العالم العربي.

فمن ناحية، يكشف ما يمكن أن نسميه النظر الشمولي التاريخي، أن «العقل السياسي» العربي، بما يمثله من «بنية عميقة» أو «لاشعور سياسي»، ما زال محكوماً بثلاثة محددات (القبيلة، الغنمية، العقيدة - الدين أو المذهب)، مؤكداً أن الحداثة التي دخلت «بعض جوانب حياتنا منذ أكثر من مائة عام، أي منذ أن بدأ احتكاكنا بالحضارة المعاصرة»، حولت هذه المحددات إلى «مكبوتات» اجتماعية وسياسية استطاعت أن تعاود الظهور نتيجة العجز عن تجاوزها^(٦٣).

أما معاينة الحالات، فتبين «ظاهرة استئثار عصبية ريفية بالسلطة» في المشرق العربي (لبنان، سوريا، الأردن، العراق)^(٦٤)، حيث أفادت فئات اجتماعية تنتمي إلى أقليات طائفية (وقومية، كالأكراد) من الكيانات القطرية المستقلة التي أقامها

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٦١) المصدر نفسه، هذا هو مضمون الجزء الأول باختصار.

(٦٢) أنظر هامش رقم (٢٨).

(٦٣) الجابري، العقل السياسي العربي، ص ٢٧٢.

(٦٤) سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص ١١٢.

الإستعمار، لكسر عزلتها التاريخية، فانخرطت في الحياة الإقتصادية والإجتماعية المدنية. وأكثر من ذلك، فإنه «بفعل تأثير الغرب، وتبني النخب الحاكمة فكرة الدولة ومبدأ المساواة في المواطنة، انفتح المجال واسعاً أمام [تلك] الأقليات لتلعب دوراً ما في عملية بناء الدول، ثم في حكمها»^(٦٥). ونشير هنا إلى أن الأقلية المعنية قد تكون «مذهبية» وتنتمي إلى الطائفة الأكثرية (السنة) بالنسبة إلى مجموع سكان البلدان العربية، وربما لا تنتمي إلى هذه الأكثرية، وقد تكون «طائفية» (مسيحية - مارونية) وتنتمي إلى الأقليات الطائفية بالنسبة إلى المجموع نفسه.

أما في الخليج والجزيرة العربية، فقد انتقلت السلطة من «شيوخ العشائر» إلى «شيوخ النفط»، حيث شهد المجتمع تحولاً من نمط العيش البدوي (الترحال، الرعي) دون أن يقطع مع الروابط القبلية التي تعايشت مع دولة نفطية في حدود شبه مستقرة، تحتكر السلطة والثروة فيها أسراً اكتسبت نفوذها السياسي في ظل الإستعمار^(٦٦). حتى إن هذه الأسر تقف على رأس حكم تعتمد فعاليتها على إشترك «تضامنيات» تحظى بالاعتراف الرسمي على نحو متفاوت بين بلد وآخر. وقد صُنِّفت هذه التضامنيات على النحو التالي: المؤسسة القبلية، التجار، المؤسسة الطائفية، المؤسسة الدينية، الطبقات الوسطى، العمال^(٦٧).

وفي ما يتعلق بالمغرب العربي، حرص بعض الدراسات على إبراز ضعف أهمية القبلية في الحياة السياسية، بحيث إن «الحياة الحضرية أكثر امتداداً في تونس والمغرب منها في الجزائر»^(٦٨)، وإن القائد (الزعيم القبلي أصلاً) أخذ يتكيف «مع وضع جديد حصلت فيه المركزة السياسية، وضعفت القاعدة القبلية»^(٦٩)، إلى درجة أن «الدولة الخزنية انتهت تاريخياً كهيكل، ولكنها ما زالت متواصلة كذهنية تجاه السلطة وممارسة النفوذ»^(٧٠). وقد أدت التجربة الإستعمارية دوراً مهماً في هذا المضمار، علماً أن «العاهل المغربي يتحدر من عائلة (علوية) تماثل تاريخها مع تاريخ المغرب منذ أربعة قرون على الأقل»، ويمسك بشرعية دينية تؤكد لها النصوص الدينية، وتعمقها التجربة اليومية^(٧١)، وذلك في ظل توتر عربي - أمازيغي ضمنى حيناً، وظاهر حيناً آخر. ويشمل هذا

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١١٢. وبلغت المؤلف النظر إلى أن استئثار الأقليات بالسلطة في بعض المشرق العربي، لا يعني فقدان الأكثرية (السنية) لسلطة كانت بيدها في ما مضى، فقد كان ولاء هذه الأكثرية «للعثمانيين على الأرجح أقوى، واندماجها في السلطة أعمق، ولكن مشاركتها في السلطة لم تكن أكبر بكثير (من الأقليات)»، المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٦٦) حول هذا الموضوع، انظر: مسعود ضاهر، المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٨٤-٢٩٥.

(٦٧) النقيب، المجتمع والدولة من الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ص ١٤٩.

(٦٨) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٦.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٨٩.

التوتر الجزائري، حيث الأقلية القومية الأمازيغية تمثل نحو ٢٢ في المئة من السكان (مقابل ثلث سكان المغرب)^(٧٢).

وعلى الرغم من أن مصر تصنف بين الدول العربية الأقل تنوعاً، أو «الأكثر تجانساً» من ناحية الجماعات الطائفية، فإن مشكلة «الأقلية» القبطية (٨ في المئة من السكان) تعبّر عن الطابع الطائفي (المسلم) للسلطة^(٧٣)، وتندرج في لائحة المشاكل في مصر حتى ولو كانت أقل تسبباً بحالة إنفجارية، كما في لبنان مثلاً (حيث التنوع الطائفي أقرب إلى التوازن من الزاوية العددية).

أما في السودان، فإلى جانب مشكلة الأقلية «الزنجية» (٢٥ في المئة من السكان) المتفجرة في الجنوب، يتجاذب السلطة قطبان عربيان طائفيان (المهدية أو الأنصار والختمية)، «في مجتمع تقليدي شبه قبلي محافظ»^(٧٤).

إن النظر في مختلف الحالات العربية يكشف إذاً عن اندماج السلطة السياسية العليا في الزعامة السياسية الطائفية والقبلية، إلى هذه الدرجة أو تلك، في هذا البلد العربي أو ذاك، بحيث لا يخلو نظام عربي من مشكلة أقلية (طائفية أو قومية)، وهي مشكلة لا تزال تندرج في مسألة الانتقال إلى الأمة الحديثة كجماعة متميزة باندماجها وانسجامها.

إلا أن هذه القرابة للسلطة السياسية مع الزعامة التقليدية، وبغض النظر عن الدور الفعلي للإستعمار في إنشائها أو تكريسها، بقيت متلازمة مع ظاهرة الإستبداد كشرط ضروري لتأمين استمرارية جماعة السلطة. فهذه الإستمرارية وما يرتبط بها من أمن واستقرار الدولة القطرية، ببعديهما الداخلي والخارجي، بقيت مرتبطة، على ما يبدو، لممارسة نوع من سلطة «أبوية» مركزية على الدولة والمجتمع. وقد عبّر عن هذا الواقع بطروحات متشابهة المعنى. فمنها من أظهر أن «دول الهلال الخصيب لا تتميز بمحافظتها على الديمقراطية البرلمانية. كانت هذه الديمقراطية هشّة، لكن أعداءها من العسكر، والدكتاتوريات، لم يجدوا فيها إلا عللاً، بل رأوا أحياناً أنها العلة. فآلغوها تماماً من المؤسسات، وعندما كانت تعود، كانت المؤسسة تعود من دون وظيفة فعلية في النظام، اللهم إلا وظيفة الوجود الشكلي. والإستثناء المهم الكبير هو لبنان... [حيث] هذه الديمقراطية، ما كانت لتنشأ لو أن الطوائف لم تكن في تنافس»^(٧٥).

(٧٢) إبراهيم [وآخرون]، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ص ٢٤٨ وما بعدها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجابري يؤكد «أنه لم يحدث قط في تاريخ المغرب، لا أمس ولا اليوم، أن شعر فريق من سكانه أنهم يشكلون أغلبية أو أقلية»، وأن الصراع في المغرب كان «بين البدو والحضر بالمعنى الخلدوني للكلمتين». انظر: الجابري [وآخرون]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص ٥٥. في حين أن الهرماسي يتحدث عن المشكلة الأمازيغية، مبيناً أنه «إذا كان الإسلاميون يأخذون على الدولة غرايتها عن النسيج الثقافي للبلاد وهو عربي إسلامي، فإن تمرد البربر [الأمازيغ] يبدو أنه يؤاخذها أساساً على إيفالها في النزعة العربية الإسلامية»: الهرماسي المجتمع والدولة في المغرب العربي، ص ١٢١.

(٧٣) حول هذا الموضوع باختصار، انظر: نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١١١ وما بعدها.

(٧٤) إبراهيم [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٧٥) سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص ١١٧، ونصيف أن ديمقراطية الطوائف بقيت، بالتالي، مشروطة بالنظام الطائفي، والزعامة الطائفية، دون أن تبلغ الديمقراطية المواطنة.

في الخليج والجزيرة العربية، تبرز أطروحة «الدولة التسلطية» (المعممة على الوضع العربي أيضاً) التي تتجلى في «توحيد الأسر الحاكمة وتحويلها إلى مؤسسات مالكة للدولة. وهذا التوحيد معناه الحقيقي ترسيخ مركزية اتخاذ القرار في أعلى مستوى بيروقراطي للنخبة الحاكمة. ولذلك يمكننا أن نلاحظ بسهولة بأن هذه الدولة قد أنشئت حول الأسر الحاكمة كمؤسسات سياسية مركزية، وأن مؤسسات الدولة الأخرى هي امتداد وظيفي للأسر الحاكمة بحيث يترجم الولاء للدولة في النهاية، على أنه ولاء شخصي للأسر الحاكمة»^(٧٦).

أما في المغرب العربي، فثمة جملة ثابتة من السمات تضيف على الحياة السياسية... [نسقاً خاصاً]. ففي كل حالة نجد الزعيم أو الحاكم الفردي يحتل مكاناً فريداً، سواء أكان رئيساً أو ملكاً. فالحكم أوتوقراطي في كل البلاد المغربية، وكل شيء - النخب، التمثيل، الفعالية - تابع ومرتبط بهذه الظاهرة. أما السمة الثانية فهي: أن تشريك النخب السياسية يقع على قاعدة الجلب، أو ما يسمى التزكية التي تنطبق على أهل الولاء، أكثر مما تنطبق على أهل الكفاءة. أما السمة الثالثة، فهي تدور حول طبيعة الانتخابات التي كثيراً ما تأخذ شكل الإستفتاء، أي تنظيم طريقة تقنن بها تزكية القرارات المتخذة من القمة»^(٧٧).

وفي مصر، انتقلت السلطة من «دولة العسكر» الناصرية التي جمعت بين البيروقراطية و«الكاريزمية»^(٧٨)، إلى قبضة رئاسة الجمهورية المقترنة بـ «تسلطية» و«مركزية سياسية»، حيث تتمتع هذه الرئاسة بصلاحيات واسعة^(٧٩).

وهكذا، تبين مختلف الشهادات «العلمية» أن السلطة السياسية العربية تبدو كملكية ثابتة تحتكرها مجموعة (بقيادة فرد حتى وفاته أو الانقلاب عليه) منتمية إلى الجماعات التقليدية (أسرة قبلية، أكثرية طائفية، أقلية طائفية)، وتفرض شرعيتها من خلال حكم استبدادي («تسلطي» أو «أوتوقراطي») تخضع لرقابته الأجهزة والمؤسسات العاملة في الدولة والمجتمع. ولتأمين شرعية تلك المجموعة، يعزز الحكم القوى الأمنية، فيضخمها (عددياً: التجنيد الإجباري) ويزوّد بها أفضل ما يمكن توفره من الخبرة والآلة والتقانة^(٨٠) المستوردة من الحليف الخارجي (الغرب الرأسمالي، أو الشرق الإشتراكي زمن الاتحاد السوفياتي). ويعد الإعلام ملكاً للحكم، فيما يُصرّح للتنظيمات غير الدولية تبعاً لمدي تقاربها السياسي معه. وإذا أقر هذا الأخير بمبدأ تمثيل المجتمع في الدولة ومؤسساتها، فإنه يسمح بانتخابات نيابية (وبإعلام في بعض الحالات) على النحو

إن السلطة السياسية العربية تبدو كملكية ثابتة تحتكرها مجموعة منتمية إلى الجماعات التقليدية وتفرض شرعيتها من خلال حكم استبدادي

(٧٦) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ص ١٤٧.

(٧٧) الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ص ٤٢.

(٧٨) الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، ص ١١٣-١٢٣.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٥١-١٥٧.

(٨٠) حتى نما الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق على التعليم والصحة، كما في مصر والشرق العربي مثلاً. انظر: سلامة، المجتمع والدولة في الشرق العربي، ص ١٦٩ وما بعدها، والأيوبي، المصدر نفسه، ص ١٩١-١٩٣.

الذي يضمن فوز المقربين إليه (مع حصة متواضعة للمعارضين بغية إظهار تسامحه الديمقراطي)، ويستبعد عناصر تشكك في شرعيته: في أحسن الأحوال، المعارضة شرعية بقدر عدم تهديدها شرعية الحكم، وحرية التعبير والتنظيم الحزبي معترف بها بالقدر نفسه^(٨١).

مع ذلك، فإن السياسة العربية لا تقف عند حدود المجموعات الحاكمة، فهي، في جوانبها الأدلوجية والتنظيمية والعملية، وبغض النظر عن مدى تأثير المجموعات التي تمارسها في المجتمع، تخطت تلك الحدود، حيث عرفت المجتمعات العربية الأحزاب السياسية والنقابات وانخرطت فيها. فمنذ المرحلة الإستعمارية، وفي المرحلة الإستقلالية، وفدت إلى هذه المجتمعات الفكرة الحزبية ومختلف الأدلوجات السياسية، في الوقت الذي أفرزت الرأسمالية التابعة انقسامات اجتماعية (الطبقات) كانت تولد فيها الإتجاهات المعاكسة لوظيفة إعادة إنتاج عوامل التأخر، وهي الإتجاهات التي ما زالت تمثل إمكانات موضوعية لتجاوز الإنتظام التقليدي للمجتمع، وأرضاً ملائمة للتنظيم الحزبي الطبقي والأموي (أو القومي).

وعلى الرغم من أن مسألة تجارب الأحزاب العربية واجتماعياتها لا تزال تفتقر إلى البحث الجدي المعمق، أي الذي لا يكتفي بتحليل مضامين الأدلوجات السياسية (الخطاب السياسي) الحزبية، يمكننا أن نلاحظ أن الأحزاب العربية توزعت على ثلاثة صفوف: صف السلطة، حيث تزعم حزب الحكم حلفاً حزبياً ضم أحزاباً «تقدمية»، مهمته تأمين العدد الأكبر من الأنصار المنحدرين من أوساط عمالية وفلاحية، وطلاب ومتقنين وغيرهم من الفئات الوسطى. ولهذه الغاية قامت النقابات والهيئات الاجتماعية والثقافية والرياضية الرسمية التي تبث رموز الحكم (من خلال الصور والشعارات والالناشيد والأعلام والنصب التذكارية... إلخ)؛ صف المعارضة ذات الأدلوجات غير المستمدة من الدين (وليست ضد الدين أو إلحادية فقط بالضرورة)، التي منها من حمل لواء الاشتراكية، ومنها من تبني الماركسية بمختلف تلاوينها (السوفييتية، الصينية، الأوروبية، المستقلة)، والتي استطاعت أن تستقطب جيلاً ليس بلا وزن في التاريخ السياسي العربي الحديث، وهو الجيل الذي انحدر من الفئات الوسطى الدنيا (في الغالب) وشمل فئات من الأوساط الشعبية الدنيا (بما في ذلك الطلاب)، والذي اتسع أو ضاق حجماً في حدود حرية الحركة (التنظيم، النشر، التحريض) المسموحة للمعارضة في البلد المعني، أو تبعاً لما يفرضه الارتباط الخارجي من مواقف في المراحل السياسية المختلفة، علماً أن بعض القوى، المستقلة بخاصة، بقي نخبياً وتبشيراً في الغالب (كـبعض الأحزاب ذات الإتجاه العلماني الذي اتخذ مواقف محايدة في الحرب اللبنانية)؛ وأخيراً، صف المعارضة التي تستمد أدلوجاتها

(٨١) الأمر الذي يذكر بالمعنى اللغوي التقليدي لكلمة سياسة في القاموس العربي: ساس الدواب، قام عليها وراضها وأدبها؛ ساس الناس، تولى رياستهم وقيادتهم. انظر: بطرس البستاني، محيط المحيط (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٧)، ص ٤٤٠. وهذا المعنى يتفق والإرث العربي - المسلم، حيث ما بقي «ثابتاً» في العقل السياسي العربي هو الأدلوجة «السلطانية». انظر: الجابري، العقل السياسي العربي، ص ٣٦٢.

السياسية من الدين (والمذهب ضمناً)، وتجمع رصيدها الشعبي «الجاهز» من واقع إعادة إنتاج التدين التقليدي للمجتمع، حيث لا يزال الدين راسخاً في الحياة الاجتماعية، ويعاد إنتاجه من خلال إعادة إنتاج اجتماعياته الموروثة بفعل النظام التعليمي السائد، وبوساطة المؤسسات الاجتماعية (ومنهما الدينية) ذات الصلة اليومية المباشرة بالجماعات والأفراد (الجامع، الكنيسة، الحلقات والروابط والتقاليد التي تمارس فيها الطقوس الدينية). وبفعل عملية إعادة الإنتاج هذه، نشأت ونمت فئة سياسية دينية (رجال دين، مثقفون) تنتمي إلى الفئات الوسطى الدنيا في الغالب، مستفيدة من أصولها (التيارات والمذاهب السلفية) التي كوَّنت عدداً من الحركات الإستقلالية في العالم العربي. وقد استطاعت تلك الفئة أن تنشئ تنظيمات سياسية (سرية أو علنية) منتشرة (بخاصة بعد تراجع الإتجاه القومي العربي، والإخفاق الذي آلت إليه أحزاب المعارضة الأخرى) داخل الفئات الشعبية الريفية والمدينة، «في المدارس والجامعات، وفي ورشات العمل ومنتديات الحركة النقابية»^(٨٢). إلا أن الجسم المجتمعي لهذه التنظيمات لم يستطع أن يخترق البنى الطائفية (و/أو المذهبية): بقيت هذه التنظيمات مسلمة أولاً، ومذهبية ثانياً (مثلاً: الإخوان المسلمون - سنة، وحزب الله - شيعي^(٨٣))، وما يتبع ذلك من خلاف في النظر إلى السلطة في الإسلام، وحول العلاقة بالأنظمة العربية القائمة [وغير العربية: إيران] أو بالأحزاب السياسية الأخرى^(٨٤) وفي الحالتين معاً، تثير هذه التنظيمات مشاعر ومواقف تعبر عنها وتحركها حركات سياسية تنتمي إلى أقليات طائفية وقومية، استناداً إلى خوف الأقليات غير المسلمة (بغض النظر عن مدى وهم هذا الخوف) من حكم يدير المجتمع وفقاً لتعاليم الإسلام، بغض النظر عن مذهبية هذه التعاليم^(٨٥).

في الحاصل، تنتظم مختلف القوى السياسية في «حقل أدلوجي - سياسي» ضمن الدولة القطرية العربية، بما هو حقل نزاع بين هذه القوى على السلطة (بشقيها: السلطة السياسية العليا، والسلطة على المجتمع الجزئي) في مجتمع تتجزأ (وتتناقض) فيه الميول أو الانتماءات إلى الجماعات الطائفية والقبلية (والقومية الأقلية) من جهة، والطبقات الاجتماعية من جهة أخرى، حيث، في مختلف الأحوال النزاعية، تندفع الصراعات بفعل التفاوتات الاجتماعية، والمسافة من السلطة، في ظل هيمنة الرأسمالية التبعية. ولا ريب أن هذه النزاعات تجري وفق علاقات قوة غير متكافئة (من حيث فرص العمل السياسي، والجذور التاريخية - الأدلوجية والاجتماعية) بين القوى المعنية. فالحكم القائم يحتكر أدوات الإتصال والتحريك الجماهيري، فضلاً عن أجهزة

(٨٢) مصطفى الفيلاي [وآخرون]، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، ١٩٨٩)، ص ٢٤١.

(٨٣) حول طائفية الأحزاب الإسلامية اللبنانية، أنظر: دلال البزري، دنيا الدين والدولة (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤)، ص ١٢٠-١٢٥.

(٨٤) الفيلاي، المصدر نفسه، ص ٢٤٥، والبزري، المصدر نفسه، ص ٩٤-١١٢.

(٨٥) حول هذا الموضوع، أنظر المثال اللبناني الأوضح في: شقير، مفاهيم الدولة والنزاعات، وخصوصاً ص ٢٢٩-٢٤٣.

القمع، في حين تستفيد القوى السياسية الدينية من وسائل إعادة إنتاج تدين المجتمع لاستقطاب الأنصار وتحريكهم في اتجاهاتها المرسومة، فيما القوى الأخرى تفيد من الإفرازات الاجتماعية والأدلوجية «للتحديث» التبعية (الجزئي) الذي طرأ على المجتمع منذ ما يزيد على القرن، ولكنها بقيت مقيدة بوسائل اتصال وتحريك متواضعة.

وبغض النظر (الموقت) عن مضمون الأدلوجات السياسية التي نجد فيها ما يساهم في التعثرات النهضوية، فإن القوى السياسية المتنازعة، تعتمد في الغالب على تنظيمية لا ديمقراطية، تحتكر القيادة فيها مجموعة - نخبة (بقيادة فرد)، وذات طريقة عمل (التنظيم، القرار، الإتصال) سرية في أكثر الأحيان، حيث يبدو (إذا تجاهلنا بعض الطروحات التي تبرر هذه الطريقة، ومنها «استيراد» النمط الستاليني للتنظيمات الشيوعية العربية) أن تلك البنى تنسجم والإرث «السلطاني» و«الأبوي» العربي الذي يعاد إنتاجه في الحياة الاجتماعية العربية، والذي يضغط

إن القوى السياسية العربية

المتنازعة تعتمد في الغالب

على تنظيمية لا ديمقراطية تحتكر

القيادة فيها مجموعة - نخبة، وذات

طريقة عمل سرية في أكثر الأحيان،

تنسجم والإرث «السلطاني»

و«الأبوي» الذي يعاد إنتاجه في

الحياة الاجتماعية العربية

(من خلال وسائل الحكم القائمة) في اتجاه ممارسة هذه الوسائل نفسها. الأمر الذي قد يفسر اقتصر السياسة على النخب الممثلة للقوى السياسية المتنازعة، والتي تنتدب نفسها كمعبر عن طموحات الفئات الدنيا من الشعب (أو حتى كل الشعب، في حالات معينة)، فتبني خطاً وبرامج ومواقف تفرضها مواقعها (النخب) في الحقل الأدلوجي - السياسي أساساً، واستناداً إلى رأسمال أدلوجي - سياسي (بما فيه المؤهلات والخبرة: المستوى التعليمي، الدهاء، البلاغة الخطابية... إلخ) ليست في متناول أبناء الشعب العاديين المختزلين، بالتالي، إلى وضع «المستهلكين» المجبرين إما على الاختيار بين المعروض في الحقل الأدلوجي - السياسي القائم، أو على الإنعزال واللامبالاة، أو على الإنتفاض «العفوي» تعبيراً عن معاناتهم في ظروف اجتماعية وسياسية خانقة^(٨٦).

إذاً، في الوقت الذي تدفع الاستراتيجيات الدولية إلى تثبيت الكيان القطري، بما يضمن استمرار الإقتصادات العربية التابعة، وما يتطلبه ذلك من دعم التحالفات مع السلطات السياسية القطرية، والتعاون بين هذه السلطات في إطار التحالفات إياها؛ فإن تجليات التأخر العربي في مستويات الاجتماع الإقتصادي والأدلوجي والسياسي، تؤدي وظيفية إعادة إنتاج عوامل التأخر التي تشمل هذه المستويات، حيث التجزئة تتخطى حدود القطرية لتشمل المجتمع القطري وانقساماته التاريخية، فتكتمل بذلك الأسس الموضوعية لمقاومة الميول التوحيدية القومية. إلا أن مجمل العوامل النابذة لهذه الميول تنتج، في الوقت نفسه، معارضاتها، وذلك بفعل التفاوت الاجتماعي الحاد الذي

(٨٦) يمكن التقاط إشارات حول هذا الموضوع في: الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ص ٩٦، وما بعدها، و ص ١١٥؛ الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، ص ١٦٤، وما بعدها، وتحليل الحالة اللبنانية في شقيير، مفاهيم الدولة والنزاعات، الفصلان السادس والسابع.

يفرضه الإقتصاد التبعية القطري، وتشويه الذات القومية الناجم عن الارتباط الخارجي للكيان السياسي القطري من جهة، ومن جهة أخرى، أزمة الانتماء التي تثيرها الخلافات القطرية وصراع الهويات اللاقومية، واللاقطرية، الأمر الذي يربك الكيان القطري في تناقضات لا تزال عصية على الحسم لمصلحة أي من أقطابها، وإن كانت السلطة السياسية القطرية تدير هذه التناقضات، وتملك أدوات السيطرة عليها.

٤ - نحو تجديد المنظار القومي

يستند المشروع القومي العربي إلى العوامل الموضوعية الجاذبة له، ويكتسب شرعيته من المجموعات الأدلوجية - السياسية (أحزاب، جماهير) التي تحلقت حوله، لكنه لا يزال يصطدم بالعوامل الموضوعية النابذة له، والتي تؤثر فيه لتكون عناصر أزمته الداخلية. وبالتالي، فإن عودة نهوض هذا المشروع باتت تشترط تجاوزه لأزمته، بدءاً بإعادة النظر في مضمون الخطاب الذي يعبر عنه، من حيث هو خطاب يقارب الواقع ويشيد البناء الاجتماعي - السياسي المناسب لتخطيه، وجملة الأدوات الضرورية لهذا التخطي.

والحق أن المشروع القومي العربي، بما هو مشروع لتأكيد ذات - هوية عربية في كيان سياسي موحد، لا يزال يستمد أهميته وسط عالم متغير ومتقدم باستمرار، حيث الكيانات الصغرى عاجزة عن مواجهة تحديات العصر، أي الدخول فيه ببنائها المختلفة، وأكثر قابلية لهيمنة الدول الكبرى المتقدمة. ذلك أن عالم نهاية القرن العشرين يشهد على وزن وفاعلية هذه الدول القومية والإتحادية (الولايات المتحدة، اليابان، الصين، فرنسا... إلخ)، كما يشهد على نمو الإتجاهات القومية التوحيدية فيها (وحدة ألمانيا)، أو الانفصالية الباحثة عن كيان خاص ومتميز تحرراً من توحيد قسري مع قوميات أخرى في حوض الإستبداد الذي ولد شعوراً بالإضطهاد لديها (كالحركات القومية الإستقلالية التي حررت دول أوروبا الشرقية، وفككت الإتحاد السوفياتي، ولا تزال تفكك بعضاً من جمهورياته السابقة، وما تبعها ورافقها من حركات قومية انفصالية في تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا).

إن عودة نهوض المشروع القومي العربي باتت تشترط تجاوزه لأزمته، بدءاً بإعادة النظر في مضمون الخطاب الذي يعبر عنه

من ناحية أخرى، تمثلت المفاعيل الأدلوجية - السياسية للوضع الدولي الناشئ بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، بتراجع بعض الأحزاب الشيوعية العربية في ما يتعلق بتبني الماركسية - اللينينية، واستبدالها بالمقولات الاشتراكية الديمقراطية، الأمر الذي كان يؤثر على فقدانه قدرأ من مصداقيته وشعبيته، في الوقت الذي عرفت دول عربية «انفراجات ديمقراطية» أتاحت التنفس للحركات السياسية الإسلامية المتنامية، والمنفتحة (ولو شكلياً) على الديمقراطية^(٨٧)، والتي حظيت بمقاعد نيابية مهمة في الإنتخابات التي نظمها بعض الأنظمة العربية (الأردن، الجزائر، لبنان)، إلى جانب قوى سياسية أخرى.

(٨٧) حول مواقف القوى الإسلامية من الديمقراطية، انظر: البزري، دنيا الدين والدولة، ص ١١٢ - ١٢٥.

في هذا المناخ، وعشوية أزمة الخليج الثانية وخلالها، وما أسفرت عنه من نتائج مأساوية في العراق، والوضع العربي برمته، نشأت ظاهرة قومية عربية جديدة، في إطار «المؤتمر القومي العربي» الذي جمع عدداً من «المثقفين والممارسين العرب» للعمل «على صعيد شعبي مستقل عن أنظمة الحكم»^(٨٨)، وبوصفه أحدث مؤسسة قومية عربية «غير حزبية» تشمل مختلف الإتجاهات «القومية التقليدية» (الناصرية، البعثية... إلخ) و«التيارات الوطنية الأخرى الإسلامية واليسارية والليبرالية وغيرها»، بقواسمها المشتركة التي تتجاوز «خلافات الماضي»، مع «أخذ العبرة منها وعدم تكرار الأخطاء»^(٨٩).

وقد صاغ المؤتمر أهدافه «المتعلقة بالمشروع الحضاري» للأمة العربية، على النحو الآتي: «الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الإجتماعية، والإستقلال الوطني والقومي، والتجديد الحضاري، وتحقيق التفاعل بين الوجدانيين العرب في إطار التنوع والتكامل، وتعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق هذه الأهداف، واتخاذ المواقف المعبرة عنها، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات المماثلة في أهدافها»^(٩٠).

ويُفهم من هدف «الإستقلال الوطني»، استقلال الدولة القطرية، علماً أن المؤتمر كان قد أرجع «تردي حال الأمة إلى عدم قدرة الدولة القطرية على خلق مشروع للنهضة القومية، واختزال القرار العربي في إرادات فردية... وتكرس استلاب الأرض وتكبير إرادة الشعب، وتورث التجزئة والتخلف وتهديد الأمن القومي»^(٩١).

كما اتفق أعضاء المؤتمر على «إنشاء مؤسسات جماهيرية حقة للمجتمع المدني ودعمها، واحترام حقوق الإنسان الأساسية دون تمييز يقوم على العرق أو اللغة أو الدين، واحترام تنوع الأقوام في الوطن العربي والإعتناء بثقافتهم»، مع التركيز على «دعم الثقافة العربية ومقاومة الغزو الثقافي واللغوي في عموم الوطن»^(٩٢).

وإذ لا يعثر القارئ الباحث على تحديد لمصطلحات مثل «المجتمع المدني» و«الثقافة» و«الغزو الثقافي واللغوي» (أليست اللغة جزءاً من الثقافة؟)^(٩٣)، فإنه لا بد من أن يتساءل، من ناحية أخرى، عن الصيغة التي تحول دون التمييز العرقي أو اللغوي أو الديني، وأن ينتبه، في الوقت نفسه، إلى موقف المؤتمر من الدين والقومية: «إن الدين عموماً، والإسلام خصوصاً، هو أهم مكونات المجتمع العربي. ويرى المؤتمر أن الدين كان دافعاً للوحدة والتقدم وداعياً للتسامح، ويمكن أن يكون اليوم كذلك. إن العروبة ليست انفصلاً عن الإسلام، ولكنها الصيغة السياسية المعاصرة لرسالة الحضارية في المجتمع العربي»^(٩٤).

(٨٨) المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية والبيانات السياسية (بيروت: [دن]، ١٩٩٤)، ص ١٢.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٢، وما بعدها.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٩٣) بحثنا في إشكالية تحديد مصطلحات الثقافة والحضارة والأدلوجة في المصدر المذكور في الهامش رقم (١).

(٩٤) المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية والبيانات السياسية، ص ٤٢.

والواقع أن هذا الموقف من الدين المترافق مع ميل تسامحي (أخلاقي) إزاء غير المسلمين والأقوام غير العربية، لا يعبر عن تجاوز الأدلوجة القومية العربية التقليدية، ويستجيب لضغط نمو الاتجاهات السياسية الإسلامية الممثلة في المؤتمر. والتي انفتح هذا الأخير (أو ممثلين عنه بصفة رسمية أو غير رسمية) للحوار معها في إطار «المؤتمر القومي - الإسلامي»^(٩٥). وفي هذا الحوار كانت العروبة «وعاء الإسلام ومحضن نصه المقدس: القرآن الكريم»، وكان التأكيد أن «المرجعية العامة» للأمة العربية «لا تكون إلا للإسلام»، في حين أن قبول الديمقراطية يقتضي هذه المرجعية «حيث المسلمون هم الأغلبية، وحيث يكون أبناء الديانات الأخرى قد عبروا خلال قرون متعاقبة عن قبولهم الأساس الحضاري الإسلامي»^(٩٦)، علماً أن العلمانية التي «ينادي بها البعض بديلاً للالتزام الديني على مستوى العمل الوطني والقومي، ليست مرادفاً للديمقراطية، ولا هي ضرورة من ضروراتها، ولا هي إحدى آلياتها، فكل ذلك غير صحيح، والبحث العلمي المحايد يثبت عدم صحته»^(٩٧).

في مقابل هذه «الرؤية الإسلامية» التي قد توحي بأن وعاء العروبة لا يتسع للأديان غير الإسلامية، والتي، في أحسن الأحوال، تخضع هؤلاء «للأساس الحضاري الإسلامي»، فإن دعوة «القوميين» إلى التجدد الحضاري (الذي «يقصد به الدعوة إلى إجراء مراجعة شاملة للثقافة العربية»، مما يتعارض مع الدعوة إلى مواجهة «الغزو الثقافي»)، قد اصطدمت بـ «تباين الرؤى» حول سبل التعامل مع «الإشكاليات المختلفة في الثقافة العربية وبلورتها»، حيث توزعت الآراء بين «حدّي العلمنة الكاملة والتعامل الانتقائي»، علماً أن هذه العلمنة هي «أبعد مما يقبله التيار الإسلامي، بل وفريق كبير من القوميين»^(٩٨). لذا، كانت دعوة «الإجتماع التأسيسي للمؤتمر القومي - الإسلامي» إلى «تحرير ثقافتنا العربية الإسلامية من أسر بعض المصطلحات الوافدة الموهمة بعكس ما نؤمن به ونعنيه»^(٩٩).

وما لا شك فيه أن هذه التظاهرة القومية العربية، والقومية - الإسلامية، تعبر عن المازق الذي أكت إليه الكيانات القطرية العاجزة عن تجاوز (في أحسن الأحوال) العوامل النابذة للنهضة القومية العربية؛ وهي تمثل محاولة للخروج من ذلك المازق عبر مأسسة عمل من خارج الكيانات العربية القائمة، رداً على تزايد نفوذ الغرب الأطلسي، الأميركي خصوصاً، المتجه ليس إلى تعزيز الكيانية القطرية العربية فحسب، بل إلى فرض

التيار القومي العربي يبدو أنه لا يزال متأثراً بمنطق الحركة القومية العربية التقليدية، وهو منطق يقوم على التارجح، فالانتقاء بين التقليدي والحديث، بين الماضوية والنهضوية

(٩٥) انعقد هذا المؤتمر في بيروت ما بين ١٠ و ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤، ونُشرت وثائقه في: المستقبل العربي، العدد ١٨٩ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤).

(٩٦) كما جاء في «الورقة القومية، المستقبل العربي، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٩٨) كما جاء في «الورقة القومية، المستقبل العربي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٩٩) كما جاء في الورقة المشتركة أو «البيان التأسيسي للمؤتمر القومي / الإسلامي»، المستقبل العربي، المصدر نفسه، ص ٤٣.

الإعتراف بالعدو التاريخي للعرب ممثلاً بالكيان الإسرائيلي أيضاً. لكن يبدو أن التظاهرة إياها محكومة بقدر من رد الفعل الشعوري، أكثر منه بتخطي الأوضاع المعاكسة للمشروع القومي التحديثي، وبخاصة مستويات التأخر العربي منها. وأول نتائج رد الفعل هذا، في ظل العجز العربي عن مواجهة التحدي الغربي، هو أن رفض السياسات الغربية يجر إلى رفض الغرب برمته، وتنقية «الثقافة العربية» من تأثيراته، وإعادة إيقاظ السلف المسلم في الوعي السياسي كشرط حاسم لبلوغ الغاية: النظام الإسلامي. هذا من جهة «التيار الإسلامي» الذي لا يزال يكرر، من حيث مضمونه الأدلوجي، أسلافه من الحركات السياسية التي استوحت من الدين أدلوجاتها السياسية منذ قرن من الزمن. وفي هذا التكرار، حيث السعي ثابت للتوحيد العربي على أساس «المرجعية الإسلامية»، تغيب لاصطدام هذه المرجعية، بثبات، بالاجتماع الطائفي (بما فيه «المذهبي») الذي يوحد في الإيمان (العلاقة بالخالق)، ويفرق في الحياة الدنيا (العلاقة بالزمن)، فضلاً عن تجاوب الحركات السياسية الانفصالية (أو الفدرالية وما شابه) مع ذلك السعي كمبرر، مثلاً، للدعوة إلى نفور مسيحيي المشرق العربي من العروبة، بعد فشل مثقفهم في مساهمتهم في تأسيس عروبة غير دينية وملء «وعائها» بالمسلمين وغير المسلمين، منذ القرن الماضي.

أما التيار القومي العربي، فيبدو أنه لا يزال، هو الآخر، متأثراً بمنطق (وحتى أهداف) الحركة القومية العربية التقليدية، مع لفت الانتباه إلى وعيه بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك على الرغم مما انتهت إليه تلك الحركة لدى انتقالها من صوغ أدلوجاتها إلى إدارة المجتمع والدولة العربيين. فهذا المنطق يقوم على التآرجح، فالإنتقاء، بين التقليدي والحديث، بين الماضوية والنهضوية، بين العصر السالف المجيد في ظل الإسلام، والعصر الذي أسسه الغرب الاستعماري. وبالتالي، استورد القومي العربي من «ثقافة» الغرب التقانة^(١٠٠)، ومصطلحات مثل «القومية» و«الديمقراطية»، وأدرج هذه المستوردات في توليفة مع «الثقافة العربية»، على النحو الذي يرضي التيار الإسلامي، لكن الذي يتخطى أخلاقياً مشاكل الأقليات (المسلمة وغير المسلمة) التي لا تزال تهدد عدداً (على الأقل) من الكيانات العربية (لبنان، العراق، السودان، البحرين، على سبيل المثال).

في المقابل، لعل تجربة الصراع العربي - الغربي / الإسرائيلي ومساهمته في إعاقة النهضة القومية العربية التي كان يفترض أن تستند إلى تراكمات داخلية أساساً، تُبين أنه صراع بين مجتمعات (لا أديان) تتوقف نتائجه على موازين القوى بينها، وأنه يكشف، بالتالي، مصادر القوة التي تؤدي إلى ترجيح كفة مجتمع ما في هذه الموازين: ليس عدد جنوده وآلاته الحربية، بل حيويته التي تتجلى في إطلاق الطاقات

(١٠٠) دعا المؤتمر القومي العربي، إلى «نشر التعليم، وترقية نوعيته، بما يمكن من بناء قدرة تقنية ذاتية تقوم على استيعاب الثقافة الحديثة والمشاركة في تطويرها، على أن يتم ذلك في إطار دعم الهوية الحضارية العربية - الإسلامية مع التفاعل الإيجابي مع ينابيع الحضارة الإنسانية» المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية والبيانات السياسية، ص ٤٢.

الكامنة لأعضائه، وتفاعلها وتضامنها، بغية إنتاج الإنسان المبدع الفاعل في الطبيعة والتاريخ، والذي يعزز كيانه فيهما. ومن هنا تبرز مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والعمل المنتج على الصعد الإقتصادية والعلمية والفكرية والفنية، كضرورات إلى اندفاع المكبوت في الحياة الإجتماعية، مما يفضي إلى اشتراك أعضاء الأمة في صوغ السياسات المناسبة للمصلحة القومية، والتي تقرر مصيرها، بما في ذلك مصالح ومصائر الفئات الإجتماعية المكوّنة للأمة، شرط ألا تتعارض مع الجامع القومي.

وهكذا، فإن الإتجاه الإنتقائي داخل التيار القومي العربي المعاصر، يجد نفسه أمام وحدة وجدلية المفاهيم التي تقابل وحدة وجدلية مستويات التأخر العربي، وتقدم نفسها كمداخل أساسية لإنهاض إمكانات التوحيد القومي، وتعزيز الجانب العربي في ميزان القوى الدولي. ويمكن تصنيف هذه المفاهيم في مجموعتين:

أ- المجتمع المدني

المقصود به هو ما تشير إليه كلمة مجتمع، أولاً، من معنى التجانس والتماثل بين البشر الواعين بانتمائهم إلى هوية مشتركة توحد وتوجه سلوكهم الفردي والجماعي. في حين أن صفة المدني، ثانياً، تستمد معناها مما هو غير ديني، وغير عسكري، وترتبط بالتحويلات الإجتماعية والفكرية التي جرت في المدينة الأوروبية البرجوازية، والتي أدت إلى نمط من العلاقات المواطنة داخل الأمة المبنية في مؤسسة الدولة، والمعممة على أراضي هذه الأخيرة.

المجتمع المدني إذاً، ليس جملة المؤسسات (الكنيسة، المدرسة، الإعلام) العاملة على تكريس هيمنة الطبقة المسيطرة التي تحدث عنها غرامشي^(١٠١)، ولا المؤسسات المستقلة عن الدولة، وإنما هو بالأحرى مجتمع الأمة المندمج في بوتقة المواطنة التي هي حاصل العلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والعلمانية، ولعل إحداها تشترط الأخرى.

فالديمقراطية معروفة بأنها حكم الشعب وسيادته على نفسه، وبخاصة حكم أكثرية في المجال العملي، بحيث يستحيل الإستئثار بالحكم بفعل مبادئ فصل السلطات، والانتخاب، والرقابة على الحكام، وخضوع الحاكم والمحكوم لسيادة القانون، والمساواة في الحقوق والواجبات، والحريات العامة وما تفترضه من تعددية الخيارات... إلخ.

أما العلمانية، فالشائع لدى عدد من الكتاب والسياسيين أنها حالة أو وضع يتعارض أو «يتقابل» و«يتناقض» مع الدين^(١٠٢)، مع أن العلمانية ليست ديناً أنزل

(١٠١) Jean-Pierre Cot et Jean-Pierre Mounier, *Pour une sociologie Politique*, t2 (Paris: Editions du Seuil, 1974), p. 58, et *Gramsci dans le texte*, traduit par Jean Bramant et autres (Paris: Editions Sociales), p.p. 576-577.

حتى إنه تحدث عن «تطابق» أو «تماثل» بين الدولة والمجتمع المدني. Ibid, p. 469.

(١٠٢) محمد عمارة، الإسلام والعروبة والعلمانية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ٦١.

لمخالفة أديان أخرى، بل إنها، إذ تشتق من العالم، الدنيا، الزمن^(١٠٣)، ذلك الإتجاه الذي يركز النظر على شؤون الإنسان الدنيوية، خارجاً عن هيمنة أحادية وشمولية لمؤسسة دينية أو شبه دينية (أو حتى إلحادية، حيث يتحول الإلحاد إلى دين ذي مؤسسات تنتج منظومة معرفية مقدسة بإسم الوحي الإلهي، وحتى الزمنى). فإذا كانت العلمنة قد أرسيت في أوروبا ضمن سياق الصراع ضد الهيمنة الشاملة للكنيسة، بما هي مؤسسة دينية أدعت تجسيد حكم الله على الأرض، الحكم الذي تحول، فعلياً، إلى حكم رجال الله (وكل البشر رجال الله)، إلا أنها (العلمنة) لا يجوز أن تُنسب إلى خصوصية مسيحية تسمح بها، فالمسيحية ما بعد المسيح تيارات ومذاهب وانشقاقات، منها من أيد العلمنة، أو شق لها الطريق (اللوثرية مثلاً)، ومنها من عارضها ولا يزال (كبعض المؤسسات المسيحية الشرقية، التي منها من رفع شعار العلمنة لمواجهة الأسلمة أساساً)، الأمر الذي يعيد النظر إلى العلمنة كمفهوم مجرد، يتضمن تلك العملية التي تؤسس حقلاً اجتماعياً - أدلوجياً متعدد الميول والإتجاهات، ومستقلاً إزاء أي هيئة تنتدب نفسها كسلطة مفروضة بإسم المقدس، حيث يقف الفرد وسط خيارات مختلفة يُفترض به أن يحدد موقعه بينها.

إن الدولة العلمانية
ليست ملحدة، ولا تبشر
بالإلحاد، بل تترك للحقل
الاجتماعي - الأدلوجي أمر
الجدل في موضوع الإلحاد والتدين

يترتب على ذلك أن الدولة العلمانية، ككيان سياسي - قانوني، هي دولة غير دينية أو مذهبية، بمعنى أنها لا تبشر، تحت أي ادعاء، بأي دين ولا بأي لا دين، فهي ليست حكماً في الروحانيات والعقائد، ولا تعبر عن «وحدة وطنية» على هذا الصعيد. هذا يعني أيضاً، أن الدولة العلمانية ليست ملحدة، ولا تبشر بالإلحاد، بل تترك للحقل الاجتماعي - الأدلوجي أمر الجدل في موضوع الإلحاد والتدين وغير ذلك.

إن مجال اهتمام الدولة العلمانية هو الشأن الإنساني الدنيوي، حيث تفرض احترام حرية ميول وانتماءات وسلوك الفرد، شرط ألا تكون هذه الحرية امتيازاً على غيره، وألا تستفز مشاعر الآخرين، وتضر بالمصلحة العامة. وبذلك، وبفضل حيادها إزاء المعتقدات والأديان^(١٠٤)، ينتقل الدين إلى مجال روحاني شخصي، حيث من الممكن أن يتحرر من زمنيّات (الطوائف والمذاهب وصراعاتها) غالباً ما يصفها رجال دين (طائفة أو مذهب) كانحرافات عن الدين الأصلي الأصيل.

ولعل من فضائل العلمانية، من خلال القوانين المدنية التي تسنها الدولة على قاعدة الحريات الشخصية والعامة، أنها تفتح الطريق أمام حرية التزاوج بين المنتمين إلى مختلف الأديان والعقائد (وهذا ما يشجع عليه القانون المدني الاختياري للأحوال

(١٠٣) مع أن العظمة يرجع اشتقاقها من العلم، دون أن يدل على ذلك إلا بأن هذا الاشتقاق «هو أساس ثابت في حاضِر اللسان العربي المتحقق». ولكن من العلم يمكن أن تشتق كلمة علمية وعلموية، أما العلمانية فتبقى منسوبة إلى العالم. انظر: عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٧ وما بعدها.
(١٠٤) ما لا ينبغي أن سياسات الحكومات تخضع لبرامج الفئات الاجتماعية - السياسية التي تديرها، والتي تجري تعديلات سياسية واقتصادية وإدارية، دون أن تمس بالتعددية العقائدية والدينية والأدلوجية السائدة في المجتمع.

الشخصية)، الأمر الذي يخدم عملية الاندماج المجتمعي - القومي ويشد الروابط القومية ويرفع من شأنها كأولوية غالبية على الانتماءات الطائفية والمذهبية. وفي الوقت نفسه، تسمح تلك القوانين بإرساء قواعد التربية المدنية التي من شأنها أن تبني إنساناً - مواطناً من ناحية، وعقلاً علمياً ناقداً ومنتجاً لا بد منه في سيرورة تجديد المجتمع وإغناء طاقاته وحيويته.

وهكذا، لا تنفصل العلمانية عن الديمقراطية في إقامة المجتمع المدني، إلا وفقاً لاختيار مزاجي. فالشعب الذي يعني الديمقراطية، هو مجموع المواطنين، والمواطن هو عضو في مجتمع - أمة - دولة، أي أنه كائن اجتماعي - سياسي سيد. وسيادة المواطن لا تتحقق من دون حريته في نطاق التعددية التي تدخل في إطار العلمانية. وبالتالي، فإن المواطنة تبقى مبنية في بناء سياسي مؤسس على ديمقراطية طوائف طائفية، بمعنى حكم الأكثرية العددية الطائفية والمذهبية، حيث الشعب ليس مجموع مواطنين، بل مجموع طوائف تملك الطائفة الأكبر، وحدها، الحق في الحكم وممارسته وفق القوانين التي تسنها المؤسسة الناطقة بإسمها، الأمر الذي يساعد على إثارة مشاكل طائفية ومذهبية أقلوية، ويساهم في تعزيز الانقسام المجتمعي - السياسي، ويتعارض، بالتالي، مع هدف الوحدة القومية التي هي أكثر من مجرد موقف انتنائي وعدائي من الأجنبي.

ب - المجتمع الإنتاجي

وهو المجتمع الذي تسوده قيمة العمل كقيمة عليا تشترطها عملية إعادة بناء الإقتصاد القومي التكاملي العربي. فخلافاً للعقلية الريعية التي تكتفي أساساً بعبء الطبيعة، والديون الخارجية والمضاربات العقارية، والسمسرة، وما شابه من أنشطة لا تتطلب جهداً منتجاً للسلع (غير النقدية)، تقوم فكرة العمل على تدخل نشاط الإنسان في الطبيعة، فيستثمر مواردها ويؤثر فيها بغية إنتاج وتطوير إنتاج السلع التي تشبع حاجاته الأساسية.

بناء على ذلك، تُعطى الأهمية لمفهوم الإقتصاد المستقل الذي يُعبر عنه بمقولات مثل «فك الارتباط» و«الإعتماد على النفس»^(١٠٥)، والذي لا يعني عدم الإعتماد على الخارج واستخدام الإمكانيات الداخلية فقط لإنهاض الإقتصاد القومي، بقدر ما يعني أن هذا الهدف ينبغي أن يحكم العلاقات الخارجية المكرسة لـ«خدمة ضرورات التراكم والإنتاج الداخليين والمصالح الداخلية»^(١٠٦)، بما يتطلبه ذلك من استقلالية وحرية القرار المبني على المصالح القومية أولاً.

وما لا شك فيه أن إعادة بناء الإقتصاد القومي العربي تقتضي تحقيق الإنسجام والتكامل بين القطاعين الإنتاجيين الأساسيين، الصناعة والزراعة، دون إهمال حاجتهما إلى قطاع الخدمات والإفادة من العلوم والتقانة الحديثة. ففي هذا المجال، يملك العرب قدراً مناسباً من الموارد الطبيعية والمالية والبشرية التي تتضاعف فوائدها إذا ما وظّفت

(١٠٥) حول مقولة «الإعتماد على النفس»، انظر: صايغ، التنمية العصرية: من التبعية إلى الإعتماد على النفس في الوطن العربي، ص ١٤٩-١٦٢. وحول مقولة «فك الارتباط»، انظر: سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، ص ٢٢. (١٠٦) صايغ، المصدر نفسه، ص ١٥٠.

في إطار سياسات تخطيطية تؤسس للمجتمع الإنتاجي.

وتتضم هذه السياسات سلسلة متواصلة من الإصلاحات التي تقترح نفسها للخروج من التأخر الإقتصادي العربي القائم. وتندرج هذه الإصلاحات في القواعد التالية:

- تبني مبدأ التعاون بين المؤسسة الإنتاجية الخاصة، وبين المؤسسة العامة (بإشراف الدولة)، واحترام المبادرة الفردية، بغية تحسين وتنويع الإنتاج.

- الرقابة على السوق بحيث يتفق العرض مع الطلب، وتمنع الإحتكارات، ويتم التنافس تبعاً لنوعية المنتوجات، وتحدد الأسعار بحسب معايير مدروسة تأخذ في الحسبان الحق في الربح من ناحية، والقدرة الشرائية من ناحية أخرى.

- اعتماد سياسات مالية وضريبية تعزز موارد الدولة التي لا بد من إعادة توزيعها على النحو الذي يطور أجهزتها الأمنية والإدارية والخدماتية، مستفيدة بذلك من الثقافة والمهارات الفنية من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا بد للدولة من أن تتدخل لتشجيع مختلف الفئات الإجتماعية على العمل المنتج، بما في ذلك تجنب البطالة وآثارها الإجتماعية، وتضييق الهوة بين تلك الفئات (أصحاب العمل والمشاريع، والعاملين)، وتأمين الخدمات والحماية في المجال الإجتماعي.

- تعزيز المؤسسات التربوية اللازمة لإنتاج المهارات العلمية والتقنية اللازمة لسد حاجات القطاعات المنتجة وتطويرها على النحو الذي يؤدي إلى خفض النفقات، وزيادة وتنويع الإنتاج. وفي هذا الإطار تبرز أهمية مؤسسات ومراكز الأبحاث، العامة والخاصة، ذات الدور الأساسي في إنتاج الدراسات وأقتراح الخطط العلمية والإقتصادية والإجتماعية والتربوية والسياسية اللازمة لمواصلة التقدم في هذه المجالات كافة.

- إطلاق حريات التنظيم النقابي، وتمثيله في الهيئات الإقتصادية والإجتماعية المكلفة بمتابعة مشاكل العمل وآثارها الإقتصادية والإجتماعية، وبأقتراح الحلول الممكنة لها.

- تنمية الريف والمدينة على النحو الذي يؤدي إلى إلغاء التفاوتات بينهما، من حيث توزيع السكان والفروقات الإجتماعية والخدمات العامة، وحضور المؤسسات الرسمية المختلفة، والتسويق المتبادل للسلع المنتجة، إضافة إلى ضرورة العناية بالبيئة بما يتفق وحياة أكثر أمناً للإنسان. وفي هذا الإطار، قد تكون للامركزية الإدارية والبلديات أهمية خاصة في الإشراف على شؤون المناطق وتخطيط المشاريع الإنمائية وتنفيذها في سياق السياسة العامة للدولة.

إن المفاهيم المكونة للمجتمع المدني والإنتاجي، التي تقدم نفسها كطريقة تفكير توجه العمل السياسي والادلوجي القومي، تشترط بهذا العمل أن يتأسس، أو أن يستكمل تأسيسه، بجهود القوى الإجتماعية القابلة بها، ولديها

الإستعداد لقبولها، والتي تفرزها الإمكانيات الموضوعية الداعمة للسيرورة الوجدانية العربية^(١٠٧). وبهذا الإشتراط تقترب تلك المفاهيم من التحقق في الواقع، بمقدار نمو الحركة القومية التي تتمثلها، والتي يفترض بها أن تُعد طرائق العمل والخطط المباشرة المؤدية إلى ذلك التحقق.

وأخيراً، فإن مفاهيم المجتمع المدني والمجتمع الإنتاجي مأخوذة كمجردات أو مُثُل تعبر عن المجتمع القومي الحديث، أكثر منها كتطبيقات إجرائية. وبغض النظر عن «العرق» الذي أنتجها، فالمفاهيم ليست ملموسات وإن كانت حاصل الملموس، بل لا بد لها من أن تتكيف، في الواقع، مع الخصوصيات المتنوعة، فتتخذ أشكالاً مختلفة بحسب هذه الخصوصيات (ومن هنا مثلاً اختلاف الدساتير في الدول المبنية على مفهوم الديمقراطية). وبالتالي، فالمفاهيم الوافدة لا تحمل إنسانها معها بالضرورة، وهو الإنسان الذي ربما لا يستحق سلوكه اليومي أن يكون مثلاً للبشر عموماً، وإنما لا بد للخصوصية العربية من أن تطور مضامينها، وحتى تتجاوزها جدلياً أيضاً في سياق التطبيق والتجربة، وفي اتجاه أكثر إنسانية، فالتاريخ تواصل وتغير، ولا ينتهي بالضرورة عند «الديمقراطية الليبرالية»، إلا في نظر مؤدجليها الجدد^(١٠٨).

وإذا كانت هذه الأخيرة قد صمدت في وجه التيار الإشتراكي العالمي وهزمته، فهي فشلت هي الأخرى في تعميم نفسها على المجتمعات غير الغربية، سواء في المرحلة الإستعمارية الأوروبية حيث جاء التحديث في المستعمرات في الحدود التي تتفق ومصالح الدول المستعمرة، أو في مرحلة ما بعد الإستعمار حيث دعمت هذه الدول إقتصادات متأخرة (بما يتفق والتبعية، ويبدو أن منطق التعامل هذا يطبق مع دول أوروبا الشرقية وروسيا الاتحادية) وسياسات استبدادية (بما يتفق وإقامة مناطق النفوذ)، الأمر الذي ناقض «حقوق الإنسان»، بما في ذلك حقوق الشعوب في الإستقلال الفعلي وتقرير المصير الذاتي المختلف عن ذلك الذي تفرضه سياسات الدول الكبرى

الكبرى

(١٠٧) في الدراسة المشار إليها في الهامش رقم (٢٠)، تبين مثلاً أن من ينادون بقيام الوحدة العربية «على أساس علماني» بلغوا نسبة ٢٢,٣ في المئة، و«على أساس إسلامي» ٣٦ في المئة، ومن اتخذوا موقفاً وسطاً ٣٥ في المئة، وأن «أكثر المتحمسين» للعلمانية كانوا من لبنان وفلسطين، وأكثرهم معارضة لها كانوا من الكويت والأردن والسودان، وبين هؤلاء المتحمسين يأتي الصحفيون ورجال القانون والأكاديميون وموظفو حكومة، فيما المعارضون كانوا من أصحاب المهن الزراعية العليا والمهنة التربوية وعمال وفلاحين. إبراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة، ص ١٤٩-١٥١.

(١٠٨) حتى راح أحدهم يؤكد أن «تاريخ الإنسانية الشامل لم يكن شيئاً آخر غير بلوغ الإنسان التدريجي العقلانية الكاملة والوعي المستقل بأن هذه العقلانية تتجلى في الديمقراطية الليبرالية». انظر: فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة فؤاد شامين وآخرين (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٣)، ص ٨٥.

نهاية عصر الدولة الوطنية

١ - حدود الظاهرة القومية

يكاد تفكك الدول القومية الصغيرة أو شبه القومية، وتطور الصراعات وتفجر الحروب الأهلية ونمو الحركات الانفصالية، يمثل الظاهرة السياسية والتاريخية الأبرز والأكثر انتشاراً في العالم منذ انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينات. هكذا، من أفريقيا المدمرة بالنزاعات القبلية والعرقية، إلى شرق أوروبا المحكومة بحرب التنقية العرقية، مروراً بصراعات دول آسيا الأقوامية والدينية، وبتشنجات العالم العربي وحروبه الأهلية، تبرز أسبقية جدلية القوة النابذة والتفجيرية على جدلية التضامن والاتحاد الوطني أو القومي. وقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ١٩٩٤، أنه من بين ٨٢ نزاعاً شهدتها العقود الثلاثة الماضية، ٧٩ نزاعاً منها ذات طبيعة داخلية أو أهلية، وأن هذه الحروب قد جرت أساساً في بلدان نامية أو فقيرة. وعلى عكس ما كان الأمر عليه في عصر الحرب الباردة، لم تعد هناك ضرورة إلى التدخل الأجنبي من أجل إحياء الفتن المحلية أو إشعالها على الرغم من أن الدعم المالي أو السياسي أو العسكري الخارجي لا يزال شرطاً لبقائها.

تميل وسائل الإعلام الدولية الواقعة إلى حد كبير تحت تأثير ضغط المصالح واستراتيجيات الهيمنة الدولية، إلى إرجاع هذه النزاعات والحروب الداخلية إلى البنى الثقافية أو الدينية أو إلى الاختلافات العرقية واللغوية التي تتميز بها مجتمعات الجنوب. وقد أصبحت هذه الأطروحات شائعة بكثرة في حقبتنا هذه وانتقلت إلى وسائل الإعلام المحلية التي ليس لديها حصانة قوية لمقاومة إغراء تبني كل ما ينشر في

إن التهميش هو السياق التاريخي الذي يقضي على عناصر المدنية ويفتح الباب أمام عودة الفوضى ويدفع الجماعات التي تتكون منها الأمم إلى التحلل من التزاماتها

البلدان المصنعة. وقد عزز ارتباط بعض النزاعات الراهنة بتصاعد تأثير العقائد الدينية، والإسلامية خصوصاً، من الانطباع بمصداقيتها ونجاعتها كإطار لتفسير ما يحدث.

بيد أن انتشار هذه الحركات التفتيتية وشمولها جميع القارات من جهة، وتركزها في مناطق معينة من جهة أخرى، يشير إلى أن الأمر يتجاوز العوامل الثقافية الخاصة بشعب أو منطقة، كما يتجاوز العوامل الاجتماعية الداخلية. فأين يمكن البحث عن مفتاح فهم هذه الدينامية التفكيكية؟

تشير أغلبية التحليلات التي تتعرض للنزاعات الداخلية إلى أن غياب الأمن السياسي والعسكري مرتبط إلى حد كبير بغياب الأمن المعاشي، وأن النزوع إلى التفكك والتفكك والتخلي عن قيم التضامن الوطني والاجتماعي، أو بالأحرى موت هذه القيم، لا يمكن أن يفهم بمعزل عن حالة التهميش التي تعيشها أو تدفع إليها المجتمعات والجماعات.

ويقف وراء حركة التهميش هذه الاستقطاب العالمي الجديد بأبعاده المختلفة،

الاقتصادية والسياسية والثقافية. وينجم عن هذا الاستقطاب انهيار معايير التعامل داخل المجتمعات المهمشة واهتلاك القيم المدنية والأخلاقية، وتدهور النظام السياسي وتفكك شرعية السلطة ومصداقيتها. إن التهميش هو السياق التاريخي الذي يقضي على عناصر المدنية ويفتح الباب أمام عودة الفوضى ويدفع الجماعات التي تتكون منها الأمم أو المجتمعات النامية، والتي تامل بفرص أكبر للاندماج في السوق العالمية، إلى التحلل من التزاماتها الوطنية وتنمية ولاءات خارجية تقربها من القطب الصناعي الذي يمارس عليها جاذبية شبيهة بالجاذبية المغناطيسية.

ويستند هذا الاستقطاب إلى عوامل تاريخية موضوعية وواعية معاً أولها هزيمة العالم الثالث في المعركة التي شنها منذ

الاستقلال وبعد الحرب العالمية الثانية ضد الدول الصناعية المتقدمة من أجل التنمية المستقلة والتصنيع. فهذه الهزيمة توحى للنخب الاجتماعية في البلدان الفقيرة بأنه ليس هناك أي حل آخر سوى العودة إلى بيت الطاعة والمراهنة على سياسات التبعية التي كانت ترفضها وتدينها في السابق؛ أما العامل الثاني فهو ما تمارسه الدول الصناعية نفسها من سياسات واعية ومنظمة تضمن تفوقها الاستراتيجي والاقتصادي وتسمح لها بالتحكم بالقسم الأكبر من الثروة العالمية المنجمية والمالية والتقانية والعلمية والرمزية في الوقت نفسه. ومن هذه السياسات نذكر سياسات التدخل العسكري المحدد للقضاء على هذه القوة الصاعدة أو تلك، وسياسات الهيمنة على وسائل ومنظمات المال والتعاون الدولية التي تفرض على البلدان النامية نموذجاً وفلسفة للتنمية تتمشى مع ضمان بقاء الأوضاع العالمية الراهنة. ومن الواضح أن هذه السياسات لا تصدر عن رؤية مستقلة تهدف إلى تحسين شروط حياة البشر، بقدر ما تخضع لمنطق إعادة إنتاج علاقات القوة القائمة. ولا نبالغ إذا قلنا إن الأساس الذي تقوم

إن نموذج التنمية السائد الذي يخضع للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدول الصناعية، أكثر مما يخضع للاعتبارات الانسانية، هو الذي يضمن إعادة انتاج النظام العالمي القائم كنظام استقطاب دولي للثروة الحضارية

عليه فلسفة التنمية لدى هذه المؤسسات هو تهميش الإنسان بل استبعاده من الدورة الحضارية والمدنية نفسها. إن نظام توزيع الثروة العالمية الراهن هو القاعدة التي يقوم عليها بناء جدلية الاندماج القومي والاستقرار السياسي والتوسع الاقتصادي في القسم الشمالي من المعمورة، وجدلية التفكك القومي والتحلل السياسي والحرب الأهلية في القسم الجنوبي منها. ونموذج التنمية السائد الذي يخضع للاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدول الصناعية، أكثر مما يخضع للاعتبارات الإنسانية، هو الذي يضمن إعادة إنتاج النظام العالمي القائم كنظام استقطاب دولي للثروة الحضارية، بقدر ما يعيد إنتاج هذا الاستقطاب داخل كل قطر تابع على حدة. ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى تطبيق ما يسمى برنامج التكيف الهيكلي. ففي كل مكان تنزع الحكومات فيه إلى تطبيق هذه السياسات تكون النتيجة المباشرة تهميش الأغلبية الاجتماعية وإخراجها من الدورة الاقتصادية الحقيقية، أي الرأسمالية، ودفعها إلى خلق اقتصادها وثقافتها ومجتمعها وعالمها الخاصة.

وبالمثل، يمكن الإشارة إلى مسألة المساعدات من أجل التنمية. فعلى عكس ما قد يخطر للذهن، ليست الأقطار الفقيرة هي التي تحصل على القسم الأكبر من هذه المساعدات. فكما يلاحظ التقرير نفسه، تبلغ حصة الفرد من هذه المساعدات في مجموعة أغنى أربعين دولة ضعفيها في مجموعة أفقر أربعين دولة في العالم. كما يزيد نصيب الفرد من هذه المساعدات في الأقطار التي تتمتع بأعلى ميزانية عسكرية مرتين ونصف المرة على نصيب الفرد في الأقطار ذات الانفاق العسكري الأضعف. وهذا لا يعني أن المساعدات من أجل التنمية تغذي بالدرجة الأولى البلاد الغنية، ولكنه يعني أيضاً أن قسماً كبيراً من هذه المساعدات يذهب إلى تمويل تجارة السلاح، حتى يمكن القول إنه من الصعب الفصل بين هذه المساعدات وبين تغذية النزاعات العديدة الداخلية والخارجية في العالم. إن مجموع هذه العمليات المرتبطة بفرض نموذج التنمية الليبرالية وتوزيع المساعدات وتغذية الحروب الداخلية ليست إلا جزءاً من سياسة واحدة جوهرها الاحتفاظ بالتوسع الاقتصادي بوصفه الوسيلة الوحيدة للحفاظ على فرص العمل والقدرة الشرائية، وبالتالي، على السلام الأهلي في المجتمعات الصناعية.

ومن الطبيعي أن من يتحدث عن الحروب، مهما كان نوعها، داخلية أو خارجية، يتحدث لا محالة عن السلاح وتجارة السلاح، والتسابق على امتلاك الأسلحة الأكثر تطوراً والأعلى ثمناً. وفي القسم الأكبر من هذه الحروب يكون شراء السلاح على حساب التنمية البشرية. ويذكر التقرير، على سبيل المثال، أن الهند قدمت أخيراً طلباً لشراء ٢٢ طائرة ميغ ٢٢ يكفي ثمنها لتوفير التعليم الأساسي لـ ١٥ مليون طفلة محرومة التعليم حتى الآن. أما نيجيريا فقد كان بإمكانها أن تمويل حملة تلقيح لأكثر من مليوني طفل محرومين اللقاح الضروري وأن توفر خدمات تنظيم الحمل لأكثر من ١٧ مليون امرأة بثمن خمسين مصفحة هجومية اشترتها حديثاً من بريطانيا.

إن السياسة الليبرالية المطلقة التي تطالب الدول الصناعية اليوم بتطبيقها في الأقطار الفقيرة النامية لا تهدف في الواقع إلا إلى فتحها كأسواق جاهزة للاكتساح أمام صناعاتها المتقدمة. وقد بينت مفاوضات «الغات» الأخيرة (١٩٩٤) والنزاعات

التي رافقتها، إلى أي حد تمارس الدول الصناعية سياسة مزدوجة في هذا الميدان أيضاً. فلم يمنعها الحديث الدائم عن ضرورة تحرير الأسواق في البلدان النامية من الدفاع المستميت عن مصالحها والاحتفاظ بامتيازات خاصة حينما يتعلق الأمر بمنتجاتها غير القادرة على المزاومة الدولية. وهي حالة القسم الأكبر من منتوجات البلدان النامية. وهذا ما يدل عليه تفاقم صراعات الدول الصناعية الكبرى من أجل حماية نفسها والعمل على بناء التكتلات الكبرى المحمية ومنع الآخرين من الدخول إليها. فالسياسة الليبرالية لا تعني الشيء نفسه حين تكون سياسة وطنية أو حين تكون جزءاً من استراتيجية اقتصادية دولية وسياسة عالمية. وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى وضع دولي طريف أصبحت فيه الدول ضعيفة التصنيع والمحتاجة إلى السياسات الحمائية لتطوير صناعاتها هي المفتوحة من دون قيود على التجارة الدولية في حين انتقلت سياسة الحماية تحت غطاء التكتلات الدولية أو مفاوضات التعرفة الجمركية إلى الدول الصناعية القوية. وقد قدر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ خسارة البلدان النامية في التجارة الدولية بسبب هذا الوضع بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنوياً.

لكن نتائج هذه السياسة الليبرالية المزدوجة ليست متباينة على مستوى التبادل التجاري والاقتصادي فقط، بل إنها متباينة أكثر من ذلك على مستوى الآثار الاجتماعية. فبقدر ما تتيح هذه السياسة للدول الصناعية الكبرى أن تزيد من صادراتها للدول النامية فهي تساعد على الاحتفاظ بمعدل ثابت للتوسع الاقتصادي ومن ورائه للتشغيل. وعلى العكس، لا يمكن الدول الفقيرة، من دون حماية فعالة، أن تقف على رجليها وتزيد من معدل نموها ومن صادراتها في إطار منافسة اقتصادية قوية، إلا إذا قلصت الأجور إلى حدها الأدنى وقلصت معها القدرة الشرائية والسوق الوطنية. وفي هذه الحال لن يكون التوسع الاقتصادي مرتبطاً ببناء السوق الداخلية الوطنية التي تمتص المنتوجات المحلية ولكنه سيعتمد بصورة رئيسية على التصدير نحو الأسواق الخارجية، أي أسواق الدول الصناعية الكبرى. وهكذا تكون النتيجة خفض قيمة العمل إلى أقصى حد في الجنوب وتقديم صادرات إلى الأسواق الصناعية بأقل من قيمتها الحقيقية. ولا يعني هذا وضع الاقتصاد النامي مباشرة في خدمة الاقتصاد الصناعي وتحت إمرته فحسب، ولكنه يعني أكثر من ذلك تحويل شعوب كاملة إلى عمال من الدرجة الثانية أو الثالثة في خدمة المجتمعات المصنعة ولحسابها. وهذا هو الأساس المادي لحركة التهميش الاجتماعي الواسعة، ومن ورائها إجهاض جدلية الاندماج والتكوين القومي والتعاون الإقليمي في البلدان النامية.

ليس هناك شك في أن مثل هذه السياسة تدفع إلى حصول نوع من التوسع الاقتصادي في هذه البلدان الفقيرة. وقد يحصل هذا بالفعل في بغضها نتيجة تطبيق برامج التكيف الهيكلي، ولكنه توسع سرطاني لا يتحقق إلا على حساب تهميش الأغلبية الاجتماعية وتقزيم السوق الوطنية، وحصر القوة الشرائية وتركيزها في يد شريحة الفئة العليا من السكان، ونزوع الاقتصاد الوطني بالضرورة نحو الاندماج الكامل بالاقتصادات الكبرى.

وليس هناك شك في أن هذه السياسة تستطيع أن تعيد الميزان التجاري إلى حالة التوازن بل الرجوع. لكن الثمن الحقيقي الذي ينبغي على البلاد أن تدفعه لقاء ذلك هو انهيار التوازنات الاجتماعية، أي القطيعة المتزايدة بين العامة والخاصة وتدعيم نزوع الطبقة العليا إلى الاندماج بالخارج، وهو ما يفسر نزوع البرجوازية المحلية في العالم الثالث إلى التغرب وبناء سياساتها على التحالف مع الدول الغربية. ولا يمكن مثل هذه القطيعة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين النخبة والشعب إلا أن تغذي التوترات، وفي إثرها الحروب والصراعات الاجتماعية. ومن يتحدث عن حروب وصراعات لا يتحدث عن توقف التنمية فقط، ولكن يتحدث أيضاً، كما يحصل أمام أعيننا في أكثر من بلد، عن تدمير كل ما كانت البلاد قد راكمته من تنمية سابقة. وها نحن قد وصلنا من جديد إلى موضوع النزاعات الداخلية التي تحدثنا عنها في بداية هذه المقالة.

هناك علاقة من دون شك بين هذه النزاعات وبين التركيبة السكانية غير المندمجة للمجتمعات النامية. بيد أن الضعف في الاندماج الوطني ليس هو نفسه إلا ثمرة التأخر الاقتصادي وغياب التنمية المستمرة. ثم إن التمايز بين الجماعات المكونة لهذه المجتمعات لا يمثل مصدراً تلقائياً للعنف والنزاع. إن ما يحرك النزاع فيه هو السياقات التاريخية، وهي هنا سياسات الاستقطاب الدولي. فهناك علاقة مباشرة وصارخة لا يمكن التغافل عنها بين النزوع التاريخي إلى التفكك القومي ومن ورائه إلى انتشار النزاعات والعنف، وبين نوعية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها هذا القطر أو ذاك. فليس من قبيل المصادفة أن تتركز جميع النزاعات الداخلية في البلدان الفقيرة، بصرف النظر عن ثقافتها ولغتها ودينها - وهي تنتمي إلى ثقافات متعددة ومتباينة جداً - وأن تخلق جميع الأقطار الصناعية من النزاعات الداخلية تقريباً، باستثناء ما يحصل في بعض الولايات الأميركية من هبات اجتماعية للأقليات الملونة ضد السلطات المحلية وللأسباب نفسها، أعني بسبب الحرمان والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إن هذا الاستقطاب الدولي الذي يعمل على تعميم متزايد لقيم الحضارة التقانية والاستهلاكية، من جهة، ويقلل من فرص واحتمالات تحقيقها العملي من جهة ثانية، لا يمكن أن يقود إلا إلى تعميق الشعور بالاحباط. وهذا الاحباط والتوتر اللذان يخلقهما سوء التوزيع الفاحش هما اللذان يفسران إذا استسلام الشعوب والجماعات لمنطق العنف واندفاعها نحو تدمير بنيتها الوطنية، أكثر كثيراً مما تفسره همجية القبيلة أو تعصب الفرقة الدينية. بل إن هذه الهمجية وذاك التعصب لا يظهران إلى الوجود إلا كاستجابة لنداء العنف والتفكك هذا وكسعي للتوافق معه في الوقت نفسه.

٢ - رهانات الحركة القومية والوطنية الكلاسيكية

كيف يمكن تجاوز هذه الآلية العالمية التي تفضي إلى التفاوت والتوتر والتفكك والعنف؟ هل ينبغي الاستمرار على نظرية مواجهة الإمبريالية التي تقف وراء العلاقات الدولية غير المتكافئة؟ هل ينبغي السعي لرفع حجم المعونة من أجل التنمية أو اختراع

ما يُروَّج له اليوم من مشاريع تنمية مشتركة بين بعض أقطار الشمال وأقطار الجنوب، والمنطقة المتوسطة كنموذج؟ هل ينبغي المراهنة على تفجير روح الثورة الوطنية التي تستطيع وحدها خلق مناخ التعبئة من أجل ربح معركة الثورة الصناعية، كما شاع لبعض الوقت في الحقبة الماضية، وكيف يمكن ذلك في سياق نشوء التكتلات الصناعية الكبرى؟

من الواضح أن ساحة العمل الوطني والاقليمي قد أصبحت تعيش في حالة من الفراغ الشامل بعدما فقدت أطروحات الثورة الاشتراكية والقومية الكثير من مصداقيتها وراهنيتها. وهذا ما يفسر تلفف الحكومات القائمة، من دون اقتناع فعلي، لسياسات صندوق النقد الدولي والليبرالية الجديدة. لكن على الرغم من ذلك، ليس هناك من يؤمن بالفعل أن هذه الحلول قادرة على مواجهة مشكلة التنمية في العالم الثالث حتى لو أنها ساعدت بعض الدول القليلة على تحسين وضعها في السوق الدولية. ويبدو لي أن الرأي العام الدولي أصبح ميالاً إلى اليأس والاعتقاد، على الرغم من كل الكلام التفاؤلي الاستهلاكي، أن الأمر أصبح مستعصياً على الحل. فليس من المعقول أن تقبل الدول الصناعية الكبرى التخفيف من صراعاها

على الموارد الطبيعية والأسواق في البلدان النامية من دون أن تخاطر بتفاقم الجمود الاقتصادي لديها، وبالتالي بنقل النزاع إلى داخل مجتمعاتها. وليس من الممكن للدول الفقيرة النامية أن تفرض موقفها بالاقناع أو الضغط على الدول الكبرى، وهي أضعف من أن تستقل عنها في حاجاتها الغذائية، وإن يكون من السهل على هذه الدول التكتل للدفاع عن حقوقها ما دام بإمكان الدول الكبرى أن تتلاعب بنخبها السائدة وتجهض أي حركة تكتلية أو اندماجية حقيقية.

ليس معقولاً أن تقبل الدول الصناعية الكبرى التخفيف من صراعاها على الموارد الطبيعية والأسواق من البلدان النامية من دون أن تخاطر بتفاقم الجمود الاقتصادي لديها وبالتالي بنقل النزاع إلى داخل مجتمعاتها

أما الدواء الذي تحاول الدول الصناعية تطويره في مواجهة هذا اليأس فهو التدخل الإنساني. فهو يبدو وكأنه المسكن الوحيد الممكن لمرض لا شفاء منه. وإذا لم يعط هذا الدواء أي نتيجة، ليس من الصعب أن يقول المسؤولون لأنفسهم، كما اعتاد صاحب مشروع قرار التدخل الإنساني الوزير الفرنسي «كوشنر» القول: لقد قمنا بما نستطيع ولا نستطيع فعل المستحيل. هكذا أصبح التدخل الإنساني بديلاً من السياسة الجديدة الوطنية والدولية التي لا بد من بلورتها للخروج من أوضاع ليس من الممكن القبول بها ولا التسليم بنتائجها، لأن استمرارها لا يعني اليوم أقل من انحلال عرى الدول والمجتمعات العديدة القائمة وانعدام الأمن الفردي والجماعي معاً.

ويؤدي التدخل الإنساني هنا دور الأخلاقية التعويضية، أي الاحسان الذي يعوض من السياسة المعادية للتنمية ويغطي عليها كما يغطي على غياب قيم التضامن الإنسانية الحقيقية. إنه خدعة لذر الرماد في العيون والاعتذار عن نتائج سياسة تظهر وكأنها لا مهرب منها، أعني سياسة التوسع الاقتصادي المستند إلى منطق الربح والمنافسة بين الرأسماليات الكبرى في مقابل التنمية المتمحورة حول الإنسان التي تعمل لخدمته، أي لخدمة الإنسانية كافة وليس لخدمة أقلية صغيرة منها.

أما التيارات الوطنية في البلدان النامية فهي لا تزال تراهن على تعبئة القيم والمشاعر الوطنية لمواجهة مخاطر الانقسام والتشتت. وتقوم النظرية القومية الكلاسيكية على الاعتقاد بأن الانتماء إلى جماعة ثقافية وتاريخية وحضارية واحدة يفترض بحد ذاته وجود تيار عميق وقوي يدفع بها نحو التلاحم والتضامن والاتحاد. فالنزوع إلى التقارب والوحدة كامن في الثقافة التاريخية الواحدة. ويكفي أن نحك هذه الثقافة أو نستثيرها ونهيجها حتى نحرك جدلية التضامن الوطني. وقد رسّخ نشوء حركات شعبية قومية هنا وهناك هذا الاعتقاد بأن القرابة السياسية هي تكريس للقرابة الروحية أو الثقافية وأحياناً «العرقية». وبهذا المعنى يعكس تفوق منطق الانفصال والتفتت على منطق الاتحاد غياب الثقافة الوطنية أو انهيارها. والكثير من التفسيرات الراهنة لظواهر الصراعات الداخلية والأهلية يدور حول انهيار القومية أو فشلها في الأقطار النامية.

وفي العالم العربي، راهنت الحركة القومية كما هو معروف على الانتماء العربي الثقافي والتاريخي وعلى الاعتقاد بفاعلية هذا الانتماء في سبيل تجاوز حالات التباعد والتمزق التي تشهدها الدول والشعوب معاً، وذلك خلال الحقبة الطويلة التي أعقبت انهيار الدولة العثمانية. وقد جسدت الأدبيات القومية الكلاسيكية، في حقبة صعودها، هذا الاعتقاد من خلال استعمالها الكثيف لفكرة المصير العربي الواحد. ولا يزال القوميون العرب يراهنون على استثارة الذاكرة الثقافية وروح الانتماء إلى جماعة تاريخية من أجل الوقوف في وجه تيار التشتت العربي والتفكك الوطني.

إن التنافس الرأسمالي يدفع
اليوم إلى تجاوز الحدود
الوطنية كما عمل في القرن
الماضي على ترسيخها وتعميقها

ولكن نتائج هذه الرهانات جميعاً بقيت، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، أقل كثيراً مما كان ينتظر منها. ولا يبدو لي أن الفرضية الرئيسية التي تقوم عليها الفلسفة القومية

صالحة للعمل في بلاد لم تشهد ما شهدته المجتمعات والثقافات الغربية من ثورة سياسية على المستويين النظري والعملي. ومن المحتمل أن تكون درجة التضامن أو، بلغة ابن خلدون، قوة العصبية الطائفية أو الجهوية أو القبلية أقوى من العصبية الوطنية وأن تكون فكرة المصلحة الجزئية والعائلية أعمق من مفهوم المصلحة الوطنية. ولعل البرهان على ذلك ما تعرضت له الوحدة اليمنية العام الفائت. فلم يمنع الأصل الثقافي والسكاني الواحد للشعب اليمني، ولا الحماسة العاطفية الفعلية والشعور العميق بالانتماء إلى أصل واحد لدى اليمنيين، من تعثر مسيرة الوحدة، بل تعرضها للتهديد بالانهيار.

لا يعني هذا التهديد بأي شكل أن شعب اليمن لم يكن شعباً واحداً وليس له أصول واحدة، ولا أن حماسة جمهوره للوحدة لم تكن حقيقية. فكل هذه العوامل قائمة وفعلية. ولكنه يعني أن هذه العوامل ليست كافية اليوم لتحقيق الهدف المنشود، سواء لكونها قد فقدت نجاعتها التاريخية أو لأن عوامل أخرى أكثر أثراً قد ظهرت إلى الوجود وأصبحت تضغط بصورة أقوى على مصير المجتمعات.

وفي اعتقادي أدى الإيمان بفاعلية الثقافة الواحدة أو الانتماء الفعلي أو الوهمي

لأصل واحد في النظرية القومية، كما أدى الإيمان بالاحتميات الاقتصادية في النظرية الاشتراكية، دوراً كبيراً في منع التفكير العقلاني بحقيقة العوامل التي تصنع المصير الجيوسياسي للشعوب والمناطق، وتعمل على إعادة تنظيم وتوزيع المجالات الثقافية والاقتصادية معاً. فمن الواضح أن هذه المجالات ليست ثابتة عبر التاريخ، بل إن التاريخ لا يتقدم إلا من خلال إعادة توزيعها، حتى لو أدى ذلك إلى تقسيم جماعة ثقافية واحدة إلى جماعات عدة أو إلى جمع شعوب من ثقافات وأصول مختلفة. ويكفي للبرهان على ذلك الإشارة مثلاً إلى مكانة اللغة والثقافة الإنكليزية اليوم في العالم، ودورها في تكوين التكتل الأقوى فيه. ففي إعادة توزيع القوى، تكون إعادة توجيه حركات التبادل المادي والمعنوي، وخلق إمكانات جديدة للتطور والنمو الحضاري، مرتبطة أيضاً بتوسع دائرة هذا التبادل وكثافته.

إن نقطة ضعف الفرضيات القومية والماركسية كامنة في أنها لا تدرك منطق التفكير الجديد وآلياته العميقة، وتنحرف إلى تغليب مفهوم بسيط وتقليدي للمصالح التي تدفع إلى وحدة الجماعات والشعوب يختلط فيه مفهوم المصالح الجماعية مع مفهوم المصالح المتماثلة أو الواحدة، سواء أكانت مصالح المشاركين في لغة أو ثقافة أو في طبقة واحدة وفي شروط اجتماعية متماثلة. هكذا يبدو الانتماء الواحد إلى الأمة التاريخية وكأنه ضمان لنشوء مصالح قومية واحدة تدفع بالجماعات والأفراد إلى الالتزام بها وتحقيق مبعها الذي هو الاتحاد. كما يبدو الانتماء إلى طبقة إنتاجية معينة، وإلى شروط عمل واحدة، مصدراً طبيعياً لنشوء مصالح طبقية متماثلة، وبالتالي، وحدة الطبقة العاملة أيضاً.

٣ - المصلحة المشتركة في التنمية الحضارية وبناء التكتلات ما فوق الوطنية

الواقع أن فكرة المصالح الجماعية التي تربط بين جماعات أو شعوب عدة، أو تدفع إلى الربط بينها، ليست، مهما كان لهذه الشعوب من تاريخ مشترك، بسيطة ولا بديهية. فلا ينجم عن وجود قرابة ثقافية أو تاريخية أو طبقية وجود مصالح مشتركة أو بناء حقل مصالح مشتركة بالضرورة، إذ من الممكن لفئات وجماعات تاريخية أن تكون متماثلة بالتركيبة تماماً من دون أن يكون لديها أي حافز للارتباط في ما بينها. ومجتمعات القرون الوسطى كانت نموذجاً للجماعات المتماثلة ثقافياً ودينيّاً والمتنازعة. ثم إنه ليس من الضروري أن يكون للعوامل الثقافية التي دفعت في حقبة تاريخية معينة إلى التقارب بين الجماعات، بل إلى انصهارها في بوتقة دولة واحدة، مفاعيل دائمة وثابتة. ومن الممكن أن يقود انحسار هذه العوامل إلى تفكك الجماعة وبحث كل طرف منها عن آفاق جديدة للتقارب والاندماج. وبالمثل، إن التنافس الرأسمالي يدفع اليوم إلى تجاوز الحدود الوطنية، كما عمل في القرن الماضي على ترسيخها وتعميقها. إن فكرة المصالح في الميدان الاجتماعي فكرة تاريخية ومركبة معاً. ومعنى «تاريخية» أنها متغيرة ومتبدلة بحسب تبدل مراكز الثقل الجيوسياسية واتجاهات

ومراكز الابداع الحضارية. فالجماعات التي كانت في القرن السابق تجد مصلحة لها في اجتماعها ربما لا تجدها في القرن الراهن. ومعنى «مركبة» أنها من أنماط ومستويات مختلفة. فهي قد تعني، أولاً، وجود مصالح متماثلة يستدعي الحفاظ عليها أو حمايتها تعاون طرفين أو أكثر في تنظيمها (والمثال الذي يمكن أن نعطيه على ذلك هو المصلحة المشتركة التي دفعت البلدان المصدرة للنفط إلى تكوين المنظمة الشهيرة التي رافقت مسيرة تطور الصناعة النفطية في العقود الثلاثة الماضية). وهي قد تعني، ثانياً، وجود مصالح مشتركة، بمعنى أن أطرافاً متعددة تشترك في مورد واحد، مادي أو معنوي. ومثال ذلك البلاد التي تشترك في موارد مائية واحدة، أو التي يعبرها نهر كبير واحد. وهي حال بلدان حوض الفرات مثلاً في الوقت الراهن، إذ لديها مصلحة مشتركة في التفاهم على طريقة استغلاله وتقاسم ثمراته.

وهي قد تعني، ثالثاً، وجود مصلحة متبادلة في التعاون في إطار مشروع ما، اقتصادي أو ثقافي. وليس المفروض في هذه الحال أن يكون سبب اللقاء والتفاهم والتعاون وجود تراث مشترك أو حماية مصالح واحدة، ولكن بناء مصالح جديدة، واستغلال الفرص التي يقدمها الواقع الجغرافي أو الثقافي أو الجيوسياسي... الخ، من أجل فتح آفاق جديدة للعمل الجماعي، ومن ورائه للتحويل التاريخي. ومن الأمثلة على ذلك بناء رابطة بلدان جنوب شرق آسيا التي لم يكن الدافع إليها وجود لغة واحدة، ولا ثقافة مشتركة ولا نزعة قومية واحدة ولا إرث مشترك، ولكن رغبة أو إرادة مشتركة في تحسين شروط التنمية الاقتصادية في البلدان المنضمة إلى الرابطة.

لكن في جميع هذه الحالات، وعلى الرغم من وجود المورد الواحد أو المصلحة المشتركة في استغلاله، أو الرغبة في فتح آفاق تعاون جماعي جديدة، يستدعي فهم هذه المصالح إدراك بعض الأمور:

أولاً، إن وجود مصلحة مشتركة لا يعني عدم وجود مصالح أخرى متناقضة أو متباينة، أي غير مشتركة. فمن الممكن أن تنشأ مصلحة واحدة في تحديد سقف الانتاج من النفط لدى أكثر من بلد منتج ومصدر، مع وجود تناقض في الأنظمة ومضامينها الاجتماعية وتحالفاتها الدولية.

ثانياً، إن وجود مصالح جماعية لا يعني غياب التناقض ولا التباين في تحديد طبيعة هذه المصالح أو تقدير حجمها ومستقبلها بين الأطراف المختلفة. فوجود مصلحة مشتركة للبلدان المصدرة للنفط في ضمان سعر ثابت ومرتفع للمادة المصدرة لم يمنع من وجود تباين في رأي الأطراف المصدرة، سواء في ما يتعلق بتحديد حصص الانتاج المصدر أم في ما يتعلق بسقف الأسعار المناسب. كما أن وجود مصلحة مشتركة للوالدين في التفاهم والتعاون على تربية الأطفال لا يمنع من تنازعهما على أسلوب التربية ووسائلها. وبالمثل، لا يفترض التعاون في إطار مشروع اقتصادي أن تنال جميع الأطراف حصة واحدة، أو أن يفيد بعض الأطراف من المشروع أكثر من إفادة الأطراف الأخرى. ففي جميع هذه الحالات ليس التعاون، كتعبير عن وجود مصلحة متبادلة، نقيضاً للتنازع والتنافس. وهو تنافس يمكن أن نشهده في إطار المجتمع

السياسي الواحد نفسه على أشكال توزيع الثروة الوطنية.

ثالثاً، إن هذه المصالح الجماعية ليست دائمة ولا أبدية. فمن الممكن أن تنشأ دورات مصلحية جديدة في كل حقبة تكون مختلفة عن السابقة. بل كثيراً ما نجد أن دولاً أو شعوباً كانت تجمعها في حقبة ما دولة واحدة توحد مصالحها الوطنية، تنزع إلى الانفصال حينما تكتشف فرصاً أفضل لتحسين مرابحها، أو حين تعتقد أن انفصالها يسمح لها بالانفتاح على دائرة جديدة للتفاهم والتعاون أنجع من السابقة. وعلى عكس ما توحى به المظاهر الشكلية، تخضع حركات الاستقلال والانفصال لدى القسم الأكبر من الشعوب والجماعات، أي باستثناء الأمم الكبرى التي نجحت في تكوين مركز أو قطب للتنمية المستقلة، لقاعدة تبدل اتجاهات ومراكز الاستقطاب الإقليمي والعالمي أكثر مما تعبر عن نشوء دول مستقلة. وقد ابتعد العديد من شعوب الاتحاد السوفياتي المنهار من موسكو بقدر ما نما لديه آمال الاندماج والاندراج في الأقطاب الأخرى التي تبدو حاملة فرصاً أفضل في التقدم والتنمية الحضارية. هذه كانت حال بلدان أوروبا الشرقية التي تتطلع إلى أوروبا الغربية، وبعض بلدان آسيا الإسلامية الذي أمل خيراً في إيران أو تركيا. وعلى العكس، لم يجد بعض الجمهوريات الأخرى بداً من البقاء في إطار التعاون السوفياتي القديم.

**إن حاجات التنمية الحضارية
تستدعي التعاون بين الدول
والشعوب، ولا يمكن أن تضمن
إلا بتجاوز الحدود السياسية
التي هي حدود تعسفية**

يعود السبب في ذلك إلى أن حاجات التنمية الحضارية، في الحاضر والماضي على حد سواء، تستدعي التعاون بين الدول والشعوب، ولا يمكن أن تُضمن إلا بتجاوز الحدود السياسية التي هي بالضرورة، ومن وجهة نظر توزيع القوى المادية والبشرية الداخلة في العملية الحضارية، حدود تعسفية. والفكرة القومية الحديثة هي التي أوجت بإمكان نشوء تنمية حضارية، قائمة على القطيعة الاقتصادية والسكانية، وذلك تحت تأثير وإلهام مبدأ السيادة والنزعة الوطنية. وإذا كانت فكرة السيادة هذه لم تؤثر كثيراً في تطور قوى الإنتاج في الدول الصناعية لأنها نشأت منذ البداية في سياق رأسمالية السوق الحرة والمنافسة غير الوطنية، فقد كان الأمر مختلفاً كثيراً في الدول الجديدة، إذ أدى غياب هذه الرأسمالية وفكرة السوق والتوسع فيها، في البلدان غير الصناعية، إلى تحويل السيادة من مفهوم سياسي قائم على مبدأ أسبقية السلطة العمومية في سن القانون وتطبيقه على أي قوة داخلية أو خارجية أخرى، إلى مفهوم مطلق قائم على جعل الوطنية بديلاً للعالمية والعمل كما لو كان من الممكن إعادة إنتاج الحضارة كما هي، علمياً وتقنياً، في كل بلد على حدة، مهما كان حجمه ومهما كانت موارده المادية والبشرية. وبذلك تحولت الوطنية إلى خطة لاعقلانية وفي أحسن الحالات، إلى نزعة غوغائية.

رابعاً، إن من الممكن أن يكون هناك تناقض بين مصالح الفئات المختلفة في المجتمع الواحد، سواء تعلق الأمر بموضوع التحالفات الخارجية أم تعلق بموضوع السياسات الداخلية. ومثال ذلك التناقض بين مصالح الفئات الحاكمة الكومبرادورية والطبقات الشعبية بل البرجوازية الوطنية الصناعية.

وينجم عن ذلك كله ثلاث ملاحظات:

الملاحظة الأولى، أن عمليات التقارب والتباعد بين الدول أو بين الجماعات داخل الدولة نفسها، مرتبطة بتوازنات داخلية دقيقة، قد تكون هي نفسها رهينة موازين القوى الدولية. فبقدر ما تساعد هذه الموازين على تفريغ منطقة ما من مواردها، وإحكام السيطرة عليها، تحرمها في الوقت نفسه وعي مصالحها العليا أو الجماعية، بل الرؤية الموحدة لهذه المصالح، أو ربما بالفعل المصالح المشتركة. ذلك أن المصالح هنا لا يمكن أن تنفصل عن نوع النظام السياسي والاجتماعي الذي يقوم في هذه المجتمعات. ونظام التبعية الخارجية يفرض لا محالة نموذجاً معيناً من نظام توزيع الثروة الوطنية، ومن ورائه، نمطاً معيناً للسلطة وسبل ممارسة السلطة السياسية والتحالفات الخارجية التي تضمنها.

إن مفتاح الانحلال وإعادة التركيب الدائم للقوى العالمية والداخلية، وبالتالي الوطنية، يكمن في نشوء حقل مصالح مشتركة تاريخية، أي طويلة المدى تسمح بالاستقرار والاستمرار والانصهار القومي. وليس المقصود بالمصالح هنا المنافع المباشرة، المادية أو المعنوية، التي يدافع عنها الفرد أو تسعى لها الجماعة في صراعها ضد جماعة أخرى، أي مفهوم اقتسام المغانم وتحسين موقف أحد الأطراف في هذه القسمة. بل المقصود مفهوماً مركباً تتداخل فيه عوامل مادية ومعنوية، قريبة ومؤجلة. وفي الوقت الراهن، تتحدد المصالح التاريخية الأساسية في زيادة فرص الاندماج في الحضارة، أي الاشتراك فيها على الأقل، على مستوى استهلاك منجزاتها المادية.

إن نمو النزعات الانفصالية داخل الدول لا يمكن فصله عن طبيعة النظام العالمي من حيث هو نظام توزيع فرص التنمية الحضارية ونظام إدارة عناصر هذه التنمية

والملاحظة الثانية هي أن تقاطع المصالح في زيادة فرص التنمية الحضارية هو، اليوم، أكثر من التقارب العقائدي أو الاجتماعي، القانون المحرك لسلوك الجماعات، وهو الذي يفسر استعداد الجماعات المختلفة، وفق طبيعة تكوينها، للتخلي عن التضامات العرقية والاجتماعية، القومية أو التاريخية، والتعامل، على مستوى العشيرة أو الطائفة أو المنطقة الجهوية، مع أي قوة خارجية مهما كان اختلافها واضحاً في العقيدة أو الدين أو الوضع الحضاري. وكل جماعة تشعر أن تعلقها بجماعة أخرى، حتى لو كانت من الثقافة نفسها والدين نفسه، يحرمها زيادة فرص اشتراكها في الحضارة، لا تتردد في التخلي عنها.

والملاحظة الثالثة هي أن مخاطر الانقسام والتفتت تزداد إطراداً بتزايد هامشية المجتمعات وفقرها. وهذا يعني أن نمو النزعات الانفصالية داخل الدول لا يمكن فصله عن طبيعة النظام العالمي من حيث هو نظام توزيع فرص التنمية الحضارية ونظام إدارة عناصر هذه التنمية معاً. وقد أثار النظام الجديد الذي نشأ بعد زوال الحرب الباردة لدى الجماعات الصغيرة والجزئية، من الآمال والأحلام، بقدر ما أغلق من احتمالات التنمية الحضارية الجدية والثابتة لدى الشعوب النامية في مجموعها. وقد تعمق الاعتقاد أو الشعور الدفين بأن الانفصال والخروج من القوقعة الوطنية يحمل

فرص الاندماج والتقدم بقدر ما تقوم السياسات التنموية الجديدة على تفكيك الأسواق الوطنية وربط الجماعات والأنشطة مباشرة بدورة الاقتصاد العالمي.

وليس من قبيل المصادفة أن تصبح الأقليات موضوعاً أساسياً من موضوعات السياسة العالمية، بل أن تحتل المكانة الأولى في إشكالية الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في خطابات الدول الكبرى في خصوص العالم الثالث. وتوحي سياسة الدول الكبرى تجاه الأقليات، بعد تحويل جميع الشعوب إلى خليط من الأقليات، بأن هناك مكاناً في النظام العالمي للجماعات الصغيرة التي تقبل التفاهم والتعامل البسيط معه من دون أوهام وطنية أو مستقبلية، ولكن ليس هناك مجال للجماعات الكبرى التي تطمح أن يكون لها مركز وموقع سياسيين أو استراتيجيين في هذا النظام. ويقف وراء سياسة الدول الصناعية هذه، اعتقادها أنه ليس من الممكن السيطرة على الشعوب الضعيفة والمهمشة إلا من خلال المراهنة على نخبة صغيرة منها، وإذا أمكن أن تكون في الوقت نفسه جزءاً من منطقة أو طائفة أو قومية مميزة، تكون صلة الوصل والقاعدة التي يعتمد عليها التعامل والتبادل بين البلدان المتحضرة والمناطق البربرية.

إن جوهر الدينامية التي تحرك نظام العلاقات الدولية على المستوى الاقتصادي، الذي يضمن للدول الصناعية تأكيد سيطرتها على الجنوب، هو ضرب مفهوم المصلحة الوطنية نفسها، ودفع الجماعات المكونة للدول الوطنية إلى التفكك والتمزق بأمل توفير فرص الالتحاق بالركب الحضاري والاندماج في النظام العالمي.

ليس البديل من سياسة التغيير الإرادي التي كانت سائدة في العقائديات الثورية هو الاستسلام المطلق للواقع وانتزاع أي إرادة اجتماعية للإصلاح والتغيير

٤ - القومية والتنمية العالمية

السؤال الذي يطرح نفسه عندئذ هو التالي: هل تبلورت في كل قطر عربي وعلى مستوى العلاقة بين الأقطار العربية أو بعضها جملة من المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية القوية بما فيه الكفاية حتى يمكن التحدث عن أسس موضوعية لتطور المشروع الوطني أو القومي؟ في اعتقادي أن الجواب يكمن في أن تعارض المصالح لا يزال على الصعيدين معاً، القطري والقومي، أقوى من توافقها. وما يسمح لهذه الأقطار بالبقاء هو أحد عاملين: الأول هو العطالة التاريخية الناجمة عن غياب الحوافز والمصالح القوية لدى جزء من السكان لتهديم الاطار القائم، أو عن وجود ما يمكن تسميته الثقافات الثقافية والدينية؛ والثاني هو القوة القسرية الناجمة عن تكون بيروقراطية دولة قوية تمسك بكل التشكيلة الاجتماعية من فوق، كما كانت عليه الحال في الامبراطوريات التقليدية، أو وجود عصبية مهيمنة تواكبها دولة ذات أجهزة قوية. وإذا استمرت الأوضاع وأنظمة الحكم كما هي، سوف يكون من الطبيعي أن تتجه المنطقة جميعها، دولا ومنطقة ككل، نحو المزيد من التفكك والانحلال تحت وطأة الازمات المقبلة لا محالة.

يستنتج بعض الباحثين من حقيقة أن الواقع الموضوعي ينم عن اتجاهات قوية نحو

التفكك والتباعد، ضرورة التخلي عن فكرة الاندماج والتعاون الإقليمي العربي لكونها تعبر عن سياسة لا واقعية لا أسس لها، والانخراط بصورة أكثر صرامة وقوة في سياسات قطرية تزيل آخر ما تبقى من أوهام وأحلام حول إمكان الوحدة أو حتى تكوين مجالس التعاون العربية. وهكذا يصبح التفكك هدفاً بعدما كان نزعة موضوعية.

بيد أن التحليل الموضوعي للقوانين التي تحكم مسار المجتمعات والتجمعات في العصر الراهن، وإن كان ضرورياً لفهم آلية اشتغال النظام، فهو لا يكفي لتوليد سياسة عقلانية. بل إن مساندة الواقع والأخذ في اتجاهاته الطبيعية كما هي لا يعني شيئاً آخر سوى الاستقالة التاريخية وانعدام أي سياسة فعلية. وغياب مثل هذه السياسة يعني تحول المجتمعات إلى كتلة عاطلة تُسيرها القوانين الموضوعية من دون أن يكون لها هي نفسها أي دور في تحديد المستقبل.

فعلى عكس ما سودته عقائدية علموية أو واقعية فجأة وانتهازية انتشرت في السنين الماضية، ليس هناك سياسة لا تقوم بالضرورة على خيار مسبق وأفضليات أخلاقية وعقائدية واجتماعية، حتى لو لم تكن هذه الخيارات واعية. فالتاريخ لا يحدد

إن مساندة الواقع والأخذ
في اتجاهاته الطبيعية كما
هي لا يعني شيئاً آخر سوى
الاستقالة التاريخية وانعدام
أي سياسة فعلية

لنا ما ينبغي علينا أن نفعله، تماماً كما أن الطبيعة لا تبين لنا ما هي الثمار والفواكه التي نحبها أكثر. إنها تقدم إلينا إمكانات متعددة وقوانين لا بد من احترامها وفهمها كي نستطيع أن ننتج هذه الثمار أو تلك. وعلينا نحن أن نبني سياستنا بحسب الغايات والقيم الأساسية التي نؤمن بها. وإذا انعدمت هذه الغايات وتلك القيم لم يعد هناك أي أمل في بناء سياسة مهما كان نوعها، ولن يبقى من السياسة إلا ما هو سائد في حياة القطعان الحيوانية، أعني قانون

الصراع من أجل البقاء من تجمعات وقوى وفرديات لا يجمع بينها إلا المكان. وليس البديل من سياسة التغيير الإرادي التي كانت سائدة في العقائديات الثورية هو الاستسلام المطلق للواقع وانتزاع أي إرادة اجتماعية للإصلاح والتغيير. إن الخضوع الأعمى لقوانين التاريخ، مثله مثل التنكر الأعمى لهذه القوانين، لا يقود إلا إلى إلغاء السياسة بوصفها استغلال قوانين التاريخ نفسها وهذا هو بعدها الموضوعي، من أجل تغيير الأوضاع الاجتماعية أو الحضارية.

ولكن كيف نستطيع أن نحدد هذه السياسة العقلانية، وما هو معيارها؟ في اعتقادي أن أول عناصر هذه السياسة هو تحديد هدفها: هل هو الحفاظ على الوضع القائم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقبول به كحتمية تاريخية، أم هو تغيير هذا الوضع؟ وإذا كان الجواب هو التغيير ورفض واقع التخلف والتفكك والحروب الأهلية فما هي ملامح هذا التغيير وما هي استراتيجياته ووسائل تحقيقه؟ باختصار ما هو مضمون هذا التغيير وآفاقه؟

ليس التغيير المطلوب هو استبدال حكم بحكم أو نظام بنظام، ولا قلب الأوضاع وتحويلها وفق منطلقات أيديولوجية، بل خلق الشروط التي تسمح بإدخال المجتمعات العربية في دورة الحضارة المادية والفكرية العالمية الراهنة، أي إرضاء الحاجات

الاجتماعية لجميع المواطنين من مناظير ومعايير الحياة الدولية. فما يطمح إليه الفرد في كل المجتمعات الحديثة هو الخروج من الهامشية والاشتراك الايجابي في منجزات عصره، انتاجاً وابداعاً واستهلاكاً. والسؤال هو: ما هي الاستراتيجيات التي تساعد العرب كأفراد وجماعات على تحقيق ذواتهم اليوم من أفق العصر، أي على الاندراج في الحضارة العالمية، وهو المصلحة الكبرى ومحرك سلوك الجماعات اليوم في العالم أجمع، هل هو العمل من ضمن أفق التعاون العربي وتكوين كتل واحد قادر على خلق سوق اقتصادية وتقانية وعلمية واحدة كبرى، أم هو على العكس، دفع كل جماعة، أقلية كانت أو قطراً أو نصف قطر، إلى استغلال أي فرصة تتاح لها من أجل تحسين وضعها واقتناص فرص التقدم المفتوحة أمامها أو التي يمكن أن تنفتح أمامها؟

لا يساعد المناخ السائد اليوم على طرح هذا السؤال، على الرغم من محوريته، بل إنه يضغط لطمس، سواء عن طريق الحديث عن واقع الخلافات العربية وإيجاد المبررات لها ولسياسات التباعد والتفكيك، أو عن طريق التعرض للنظرية القومية وبالقومية العربية والاستهزاء بالشعارات التي كانت ترفعها من أجل اخفاء الرهان الإقليمي الكامن وراءها.

إن الخضوع الأعمى لقوانين التاريخ، مثله مثل التفكير الأعمى لهذه القوانين، لا يقود إلا إلى إلغاء السياسة بوصفها استغلال قوانين التاريخ نفسها، من أجل تغيير الأوضاع الاجتماعية أو الحضارية

لا شك في أن التسليم لقوانين السياسة العالمية الراهنة، أي اتباع ما توحى به أو تفرضه سياسة التوسع الرأسمالي العالمي، وما تتطلبه من تفكيك للمجتمعات الضعيفة وتهميشها، يمكن أن يقدم بعض المكاسب لفئات محدودة من السكان، بل إن شرط نمو المصالح الجزئية اليوم هو قبول فئة أو جماعة صغيرة، سواء أكانت طائفة مذهبية أو طائفة ثقافية أو جهوية، بالتخلي عن المصالح الوطنية وخبائنها، أي قبول التضحية بمصالح مجموع السكان وبيعهم لحساب الرأسماليات الكبرى المسيطرة والمتنافسة. وهذا هو الذي يفسر أن التنمية لا تقوم هنا إلا على أساس التمييز المطلق بين نخبة محظوظة من جهة، وشعب مهمش ومهدد بالجوع، إن لم يكن بالمجاعة والحرب الداخلية، من جهة ثانية.

لكن لا يمكن الإجابة عن مثل هذا السؤال، أي تكوين سياسة منتجة وفعالة في تحقيق الاندراج في الدورة الحضارية، عربية أو في المنطقة العربية، من دون الإجابة عن سؤال أساسي أول يتعلق بالقيم التي سيبنى عليها أي عمل جماعي مقبل وأي مجتمع سياسي في المنطقة العربية. وأقصد هنا القيم الأخلاقية بالمعنى الدقيق للكلمة. فهل تريد المجتمعات العربية أن تكون مجتمعات قيم العدالة والمساواة والحرية والتكافل أم أنها تقبل بأن تكون مجتمعات بربرية محكومة بقيم وقوانين ومنطق القوة والحيلة والعصبية؟ وهل يعد مثلاً العمل من أجل تنمية تدمج جميع الجماعات وتساهم في تطوير جميع الأقطار قيمة إيجابية، أم أن من المباح والطبيعي مثلاً أن تستغل كل فئة أو طائفة، مهما كان حجمها، بنفسها وثرواتها متى أمكنها ذلك، لتتقذ نفسها بصرف النظر عما يجري حولها؟

وهنا يأتي السؤال الثاني الأصعب، المتعلق بمصادر الاختيار الأخلاقي. فمن

البديهي أنه إذا كان من الممكن فرض سياسات اقتصادية واجتماعية بالقوة لا يمكن تغيير الأخلاق بالقوة. وإذا افترض المجتمع إلى الإيمان بقيم العدالة والأخوة والمساواة لن تكون هناك أسس لإقامة سياسة تهدف إلى تعميق حركة الاندماج الاجتماعي والوطني. فهل هناك ما يمكن المراهنة عليه من قيم أخلاقية إنسانية في المنطقة العربية أم أن القيم الفعلية السائدة فيها هي قيم العصبية العائلية والطائفية والقبلية والأنانية الفردية؟

إذا كان الجواب بالنفي، فلا بد من أن نعترف بأن من المستحيل بناء سياسة اجتماعية ووطنية جديدة وتحقيق الهدف التاريخي الأساسي الذي ذكرته، أعني ضمان الاندراج الطبيعي والتدريجي للجماعات الإنسانية عامة في الدورة الحضارية. فالنتيجة الطبيعية لوجود مثل هذه الأخلاقية هي أن تنفرد كل جماعة جزئية بالتصرف بما يمكن أن تقع عليه يدها من الرأسمال الوطني والتاريخي على حساب الجماعات الأخرى. ولا بد لمثل هذا النهج من أن يقود إلى حرب طاحنة بين الجماعات للسيطرة على عناصر وموارد القوة الموجودة في قطر ما أو في الأقطار المجاورة وحرمان الآخرين منها، كما لا يمكن إلا أن يقود إلى تبرير التمييز العنصري والتصفية العرقية التي كانت تُعدُّ لوقت قريب، كذكرى بعيدة سيئة لا مجال للتفكير في عودتها. وفي العام الأخير وحده، حصلت عمليتا تصفية عرقية علنية وجماعية، في البوسنة وفي راوندا، من دون أن تثير أي رد فعل دولي استثنائي. وهناك عمليات مماثلة تجري من دون ضجة في أكثر من منطقة من العالم ولو كان ذلك على نطاق أضيق.

إن الحصيلة الطبيعية لمثل هذا النهج، الذي تشجع عليه سياسة المؤسسات الدولية، هي دفع الجماعات والمجتمعات إلى أكل بعضها البعض الآخر بالمعنى الحرفي للكلمة، أي إخضاعها جميعاً لمنطق الصراع من أجل البقاء الذي لا يعرف قانوناً آخر سوى قانون البقاء للأقوى، مع فارق أن الأقوى هنا ليس بالضرورة الأصلح ولكن على العكس تماماً، هو الأسوأ إنسانياً وأخلاقياً، لأن قوته لا تنبع من ميزات مهنية أو علمية كامنة فيه ولكن من التمتع بدرجة مرتفعة من النذالة تسمح له ببيع أبناء وطنه مقابل الحصول على أدنى المصالح الشخصية.

والنتيجة الوحيدة لمثل هذا النمو المتفاوت هي تجيير كل ما تملكه المجتمعات والأقطار الضعيفة من موارد بشرية وطبيعية، ومن كفاءات ومواهب، لمصلحة تنمية الرأسماليات القوية والكبرى. ولا يختلف القانون الذي يتحكم بالتقدم والنمو هنا عما هو قائم في العلاقات التي تربط بين الأنواع الحيوانية. فالوحش الأكثر افتراساً هو الذي يقضي على الحيوانات الضعيفة.

إن تطور المجتمعات الإنسانية لا يقوم على التسليم بالأمر الواقع، وإلا لبقيت هذه المجتمعات على مستوى بنية المجتمعات الحيوانية الطبيعية. إن تطورها مرتبط بنزوعها إلى تغيير شروط حياتها الطبيعية الأولى بما يتفق مع قيم وأخلاقيات طورتها بالتجربة، وأصبحت شرطاً لاكتسابها صفة الإنسانية. وهذا يفترض مسبقاً نجاحها في التفاهم حول أهداف محددة ومشتركة وواضحة، وبناء الأدوات والقوى

الاستراتيجية القادرة على تحقيقها. والتفاهم حول الأهداف يعني أيضاً الاتفاق على خيارات محددة، سواء في نموذج التنمية أو في طبيعة القيم التي يبحث عنها المجتمع. فإذا كان الخيار هو نموذج الاندماج لمجموع السكان في الدورة الحضارية الراهنة يصبح من الضروري تأمين التنمية المستمرة والمتسقة التي تستطيع أن تستوعب تدريجاً شرائح متزايدة من السكان في نظام التقدم والحدائق القائم. وهذا يفترض بناء أسس تنمية معتمدة على الذات ولديها إمكانات تقدمها في المنطقة نفسها، ويتنافى مع التنمية التي تقوم على العطالة الفكرية وغياب المسؤولية الفردية والجماعية واقتصاد المضاربة والتسول على الدول الأجنبية والصناعية. وليس هناك مهرب في هذه الحال من التفكير بالاندماج الإقليمي ومن النضال في سبيل جعل هذا الاندماج حقيقة واقعة. فليس هناك أي إمكان للحصول على جزء أكبر من رأس المال الحضاري وتطوير المجتمعات العربية بالتسليم لقوانين التقسيم والتوزيع الراهنين للقوى. فذلك يعني ببساطة الإنسحاب من المعركة وقبول خيارات الآخرين وقسمتهم.

إن صيغة ما للعمل العربي المشترك لا يمكن أن تولد من القوانين الموضوعية، وإنما يتطلب تطويرها وعياً وإرادة جماعيين يسعيان لتغيير الواقع نفسه عن طريق تحسين شروط التنمية الاقتصادية واكتساب المنجزات الحضارية.

وينبغي ألا يكون لدينا أي وهم. فإذا لم ننجح في بناء مثل هذه الإرادة لدى النخب الحاكمة والمعارضة معاً، فلن يكون هناك أي قاع لحركة التفكك والانحلال الوطني. فالظروف الدولية الجديدة قد غيرت كل المعطيات التقليدية. ولم تعد هناك محرمات ولا مسبقات لا يمكن الناس تجاوزها، حتى لو اضطروا من أجل التغطية على ذلك إلى اتباع وسائل ملتوية، وعدم الاعتراف بذلك، في سعيهم لتلبية مطامحهم الجديدة. فليست العروبة ولا القطرية ولا الطائفية ولا المذهبية ولا القبلية معطيات أبدية ولا مقدسة بحيث لا يمكن المجتمعات أن تضعها موضع التساؤل أو التشكيك. وبالمثل، ليس التشكيك في هذه الحقبة أو تلك، وفي هذا الوسط الاجتماعي أو ذاك، في هذه القيم أو تلك الأفكار، دليلاً قاطعاً على تفاهتها أو عدم فاعليتها. إن حركة الناس والمجتمعات وسلوكهم على الساحة الوطنية لم يعد من الممكن عزلها عما يتعرضون له من تأثيرات خارجية وجانبية.

والمصالح الكبرى المسيطرة في هذه الأقطار ليست واضحة ومبلورة بما فيه الكفاية، أو هي ضعيفة إلى درجة تحرمها تأكيد نفسها في وجه المصالح الأجنبية المنافسة، أو هي مصالح أنظمة تسعى لضمان حمايتها الخاصة، أكثر مما تعكس قوة المجتمعات الحقيقية ومصالحها. ولم تتبلور في مقابل هذه المصالح مصالح اجتماعية قوية قادرة على خلق توازن جديد يسمح بربط التوجهات الخارجية بحقيقة المصالح الاجتماعية الغالبة.

ومن الواضح أن الميل إلى الالتحاق بالخارج والتبعية يزداد كلما زاد الشعور بأن الدول الصناعية الأوروبية والأميركية مستعدة للتعاون وفتح آفاق جديدة لتنمية القدرات أو المصالح القطرية. وعلى العكس، يتصاعد النزوع إلى الاستقلال والدعوة

إلى الاندماج الإقليمي كلما تطورت القدرات الذاتية العربية وشعر العرب بأن في مقدرتهم تحقيق مكاسب حضارية بقواهم الذاتية. ومن الطبيعي في هذه الحال أن تقوم استراتيجية دعم الخيار الاندماجي على تعزيز المقدرة العربية الخاصة أو المبالغة فيها، كما تقوم استراتيجية دعم التبعية على التقليل من هذه القدرات أو تدميرها إذا أمكن. ومن المؤكد أن الأزمة الدولية التي تعرفها المجتمعات اليوم تدفع الدول الصغيرة إلى التبعية المتزايدة للدول الصناعية التي خرجت وحدها من الأزمة بالحد الأدنى من التوازن والاستقرار.

إن النزوع إلى الانقسام والتفتت داخل كل قطر عربي وبين الأقطار العربية سوف يستمر ما لم يتكون في العالم العربي نفسه مركز ثقل حضاري فعلي يتيح للجماعات والشعوب فرصاً للتقدم أكثر من الفرص التي يتيحها الالتحاق بالمراكز الأجنبية، ويقدم من احتمالات الترقى الاجتماعي والاندماج الحضاري لكل طبقة وفرد داخل الأقطار العربية، أكثر مما يعد به الخروج عن النظام أو التخلي عن الانتماءات الوطنية، فالاندماج الإقليمي قد أصبح شرطاً للحفاظ على الاندماج الوطني نفسه والسلام الأهلي.

إن النزوع إلى الانقسام والتفتت داخل كل قطر عربي وبين الأقطار العربية سيستمر ما لم يتكون في العالم العربي مركز ثقل حضاري يتيح للجماعات والشعوب فرصاً للتقدم أكثر من الفرص التي يتيحها الالتحاق بالمراكز الأجنبية

ليس هناك شك في أن المجتمعات لو تركت لميولها الطبيعية، أي الغريزية، لاختارت عشوائياً الطريق المفكك والمشرذم المعبر عن مصالح جزئية لا تدوم طويلاً ولا تسمح بحل أي من المشاكل الرئيسية التي يطرحها مسار الاندراج التاريخي والضروري في الحضارة الحديثة، المادية والمعنوية معاً. ولا يمكن المراقب إلا أن يلاحظ أن هذا الميل هو الذي يدفع بعض النخب العربية المجتمعات دفعاً إليه، ومن ورائه الرأسماليات الكبرى التي كانت تترصد سقوط العالم العربي ككتلة متضامنة نسبياً، كما كانت تترصد في نهاية القرن

الماضي سقوط الدولة العثمانية، حتى تتقاسم أشلاءه وتلتهم كل ما هو حي ومفيد فيه. وصار الحديث عن التضامن العربي، حتى لا نقول التعاون، ومن باب أولى الاندماج والاتحاد، مهما كانت أشكالهما وأهدافهما، ضرباً من الجنون وتعبيراً عن السذاجة وانعدام الحس السياسي بعدما كان منذ عقدين فقط الفكرة المسيطرة على مجموع النخبة العربية من المحيط إلى الخليج. ولا أبالغ إذا قلت إن النجاح، الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي، أصبح يتوقف في العالم العربي على معارضة هذه الفكرة العربية وكل ما كان يرتبط بها من خيارات وقيم وطقوس. وإذا عبر هذا عن شيء فإنما يعبر عن هشاشة النخبة العربية وضعف دفاعاتها العقيدية والسياسية معاً.

وهنا نصل إلى المسألة الجوهرية بامتياز: هل في المجتمعات العربية عناصر أخلاقية وثقافية وسياسية كافية تسمح بالتفكير في التنمية الحضارية الفعلية، أي في بناء إطار استراتيجية تضامن وطني يتجاوز المصالح الجزئية، واستراتيجية تعاون وتضامن جماعي إقليمي تفتح آفاق العمل على تكوين نواة رأسمالية محلية حية ودينامية؟ وما هي العناصر التي تسمح لنا بالتغلب على عوامل الضغط الساحق في

اتجاه الانتهازية الجماعية والوصولية والخيانة الذاتية والمنفعة المادية الوقتية، والتي يجسدها أفضل تجسيد مبدأ «دبر رأسك» الذائع الصيت في تقاليد كل الشعوب التي تعاني انهيار الثقافة الحية والروح الإنسانية؟

يجب أن نعترف منذ البداية أن الحالة التي نعيش فيها هي حالة انعدام الوزن الروحي والأخلاقي والاستراتيجي معاً، وأن المجتمعات العربية لا تفتقر اليوم إلى الإيمان بضرورة التغيير الجماعي فحسب بل إلى أي تصور مشترك وموحد لطبيعة هذا التغيير وشكله ووسائل تحقيقه أيضاً. إنها حالة الفراغ الاستراتيجي الكامل التي تترك لكل جماعة وفرقة وفئة، أي لكل عصبية طبيعية، أن تفكر في مصيرها وتتصرف به وفق ما تفرضه الظروف عليها. وليس في هذه الحالة ولا يمكن أن توجد استراتيجية فعلية. إن الأفعال الجماعية تصدر هنا عن ردود الأفعال، أو هي تجسيد لهذه الردود أكثر مما هي ثمرة فعل تأمل وتفكير في الغايات والأهداف والوسائل. هذا هو مضمون استراتيجيات الحروب والنزاعات الداخلية أيضاً، فهي لا تعبر عن استراتيجيات واعية بقدر ما تعكس غياب الرؤية الواضحة وسواد الغشاوة والعمى السياسي.

وليس هناك ما يمكن أن يقف في وجه هذا المد الذي هو تعبير عن حال الانهيار الروحي والسياسي والاستراتيجي، معاً، إلا اكتشاف الناس، أفراداً وجماعات، بالتجربة والمعاناة، أن منهج التسليم والاستسلام لقانون الغاب لا يمكن أن يصل بهم إلى الهدف المنشود، حتى لو كان أفضل السبل للوصول السريع بالنسبة إلى الفئة القليلة والضيئلة المستعدة للتضحية بكل شيء، أي بالقيم والتاريخ والحدائق، أو بالجماعة ومؤسساتها جميعاً. ولا أعتقد أن المجتمعات العربية تملك أي آلية أخلاقية أو دينية أو سياسية قوية بما فيه الكفاية كي ما تمسكها عن

إن منهج الاستسلام لقانون الغاب لا يمكن أن يصل بالناس إلى الهدف المنشود، حتى لو كان أفضل السبل للوصول السريع بالنسبة إلى الفئة القليلة المستعدة للتضحية بكل شيء

الاستمرار في حركة الانهيار والتهوي الراهنة. فالنخب الاجتماعية التي يمكن المراهنة عليها تعاني، أكثر من الجمهور الواسع، التفكك والتمزق والتفسخ النفسي والأخلاقي معاً. وهي تميل إلى التسريع بحركة التهوي والانهيار هذه أكثر مما تسعى للحد منها أو مقاومتها. فهي في قائمة القوى الاجتماعية الدافعة إلى الانهيار والداعية إليه. ولا يعمل الحديث السطحي عن العلمانية والدينية إلا على إخفاء الفراغ الثقافي بل موت الثقافة والفكر والروح الحقيقية. فليس من الصعب أن يدرك المرء أن المعيار الرئيسي، إذا لم نقل الوحيد، الذي يتحكم بسلوك النخب الاجتماعية على مختلف انتماءاتها هو معيار القوة والقهر والاضطهاد، وأن أي قطاع من قطاعات هذه النخبة لم يراهن لحظة، ولا يراهن ولن يراهن، من هنا وحتى فترة طويلة، على التربية والمناقشة والوعي والفضيلة الكامنة في الإنسان وفي كل فرد من أفرادها. إن الجميع يراهن على قوة القهر والتدجين.

هل يعني هذا غياب أي فرصة للتغيير؟

بالتأكيد لا. إن معناه الرئيسي هو غياب أي أمل في التغيير والتحول ونمو الإرادة وبلورة استراتيجية التنمية الحضارية والوعي الجديد في هذا النظام ومن داخله. إن

الجديد لن ينشأ، ولا يمكن أن ينشأ إلا على هامش هذا النظام، الداخلي والإقليمي، وخارجه. كما أن أساس نشوئه ومصدر نموه معاً هو وعي طبيعة هذا النظام وإدراك حدوده ومساوية الأوضاع التي يقود إليها. إن أسس التحول ومبادئ التغيير سوف تولد وهي تتولد من نفي النظام وعلى أنقاضه. ينبغي أن نحفظنا هذا التقدير لحدود وإمكانات التغيير في الأنظمة الراهنة من نزعة المراهنة على الأوضاع القائمة، كما نحفظنا من السقوط في وهم مناشدة القوى السائدة تغيير سياساتها أو استراتيجياتها الحالية. فهي لا تسمع. وليس في مقدورها القيام بأي مراجعة لمواقفها. إن قلب الاتجاهات الراهنة الدافعة إلى التمزق والتفكك الإقليمي والوطني لا يمكن أن ينفصل عن نشوء تحالف اجتماعي سياسي يعبر بصورة أفضل عن مصالح الأغلبية، وبالتالي عن تبدل قواعد اللعبة السياسية التي تشترط تكون التحالفات السياسية والمصلحية.

لكن النزوع نحو العدالة والمساواة والاندماج الوطني والإقليمي على الرغم من ضعفه الراهن، ليس نزوعاً غائباً أو وهمياً. فلا يمكن المراقب السياسي ألا يلاحظ أن العالم العربي، كمنطقة إقليمية، جغرافية وثقافية، لا يزال يعيش منذ انهيار الدولة العثمانية جدلية الصراع بين إرادة التفرق والالتحاق بالدوائر الحضارية العالمية، وإرادة التفاهم والتقارب وتكوين قطب حضاري مستقل. وينعكس هذا الصراع على عقائده السياسية بصورة بارزة كما ينعكس على وضعه الجيوسياسي وعلى طبيعة العلاقات التي تربطه بالأقطاب الدولية الأخرى. وهو منذ الاستقلال مسرح لصراع عنيف بين مشروعين متنافسين ومتناقضين: مشروع الالتحاق أو الالتحاق بالاحلاف الخارجية، ونموذجها حلف بغداد، ومشروع الاستقلال وبناء قاعدة التعاون والاندماج الإقليمي.

وهذا يعني أن العمل الحقيقي ينبغي أن يتمحور حول تربية القوى الجديدة وتكوين البديل الروحي والسياسي والثقافي والاستراتيجي. ليس المقصود بالطبع خلق هذا البديل إنما مساعدته عن طريق استخلاص دروس التجربة الماضية على التطور والنمو، أي المساهمة في الاسراع بتكوينه. وعندما نتحدث عن تربية القوى البديلة فذلك يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك اليوم استراتيجية واحدة عربية، بل هناك استراتيجيات مختلفة. وليست استراتيجية التنمية الحضارية مثيلة لاستراتيجية اندماج النخبة الأقلية من مستوى التبعية في الحضارة الاستهلاكية. ولا يمكن بناء استراتيجية فعالة للتنمية الإنسانية والاندراج الفعال والإيجابي في الدورة الحضارية العالمية من دون القضاء على استراتيجية التنمية الطفيلية ومواجهتها. ويستدعي بلورة هذه الاستراتيجية البديلة الإجابة عن الأسئلة الثلاثة الكبرى التالية:

١ - ما هي القيم التي تؤسس لوجودنا الجماعي أي لاجتماعنا السياسي، وتبرر هذا الوجود وتوجه سلوكنا أفراداً وجماعات؟ هل هي مجرد السعي لتلبية غرائز حيوية، مهما كانت مشروعة وشرعية، أم أن هناك قيماً تتجاوز ذلك نحو الحرية والعدالة والمساواة والتضامن الوطني والاجتماعي والإنساني؟

٢ - ما هي أولوياتنا العملية التي تسمح لنا بأن ننظم تعاملنا مع مجموعة القيم الإنسانية التي نؤمن بها أو نستلهمها في بناء وجودنا الجماعي السياسي، هل هي الحركية، أم العدالة أم الوحدة، أم المساواة، أم الأخوة، أم الدفاع عن العقيدة الدينية أو غير الدينية؟

٣ - ما هي القوى التي نراهن أو يمكن أن نراهن عليها، وما هي المصادر المادية والمعنوية التي يمكن أن نفيد منها في بنائها، هل هي الثقافة، أم الدين، أم التمييز الاجتماعي والنخبوي، أم الروح الجماعية أم تنمية الكرامة الذاتية وحس المواطنة، ما هي؟ باختصار، ماذا نبني: مشروع إعادة الخلافة، أم حداثة استهلاكية هزيلة ورثة، أم مشروع الاندراج الفعال والمنتج في الحضارة؟ ولبن نبني: لأقلية محظية أم لجماعة طائفية أم لمجموعة وطنية أم لجماعة عربية نعتقد بأنها تمثل مرجعيتنا العليا والتاريخية؟ ولماذا نبني: لاشباع رغبات آنية أم لتنمية القيم الإنسانية؟ وعن طريق ماذا نبني: الأطر البيروقراطية التكنوقراطية، أم الخبرات الأجنبية، أم القوى الاجتماعية الواسعة، وبالتالي عن طريق تأهيل وتربية أوسع قاعدة ممكنة منها؟

هذا هو موضوع المناظرة الاستراتيجية العربية الأساسي في الوقت الحاضر. وهو موضوع مفتوح وسيظل لفترة طويلة مفتوحاً للمناقشة أيضاً. وعلى نتائج هذه المناظرة يتوقف مستقبل الجماعة العربية



في هويّة اللبنانيين الوطنيّة والقوميّة (ثمانية أسئلة)

١ - متى ظهرت مسألة الانتماء الوطني والقومي في المشرق العربي؟

يعود الإحساس بالانتماء إلى جماعة تتعدى العشائر والقبائل والحوضر إلى مراحل قديمة يصعب تعيينها، ويطلق هذا الإحساس ويخبر بحسب الظروف التي تمر بها المجموعات الإنسانية، لذا لا يصح عده تجسيدا وجدانياً مسبقاً للفكرة القومية. فهذه الأخيرة تقوم على عدد من الركائز الثابتة، أولها تأكيد الولاء الأولي لجماعة يحددها عنصر أو مجموعة من العناصر، أهمها، إلى إرادة العيش المشترك، وحدة اللسان والأرض والتاريخ والمصالح... إلخ؛ وثانيها الدعوة إلى وحدة أبناء الأمة في إطار سياسي واحد وتحت جناح دولة واحدة؛ وثالثها الاستقلال الكامل لهذه الدولة عن سائر الدول وتجانس حكامها وأبناء شعبها؛ ورابعها السعي الدؤوب لرفع شأن هذه الأمة ودوام عزها وإعلاء مكانتها بين الأمم. والفكرة القومية القائمة على الأسس الأنفة الذكر فكرة غربية ظهرت في أوروبا في أواخر القرون الوسطى وتبلورت في صراع الأمتين الفرنسية والإنكليزية الواحدة ضد الأخرى وتجلّت في أبهى حللها عند الثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٧٩٩) والحروب النابليونية (١٧٩٩-١٨١٥) التي نقلت أوروبا إلى العصر القومي. فكيف استقبل المشرق العربي هذه الفكرة؟

في القرون الأولى للفتح العثماني، لم يكن التمايز واضحاً أو حاداً بين سكان الولايات العربية وسائر سكان الامبراطورية. كانت الامبراطورية متعددة القوميات والمذاهب وكان جميع السكان يعيشون في «دار الاسلام» التي حمتهم قروناً طويلاً من التعديات الخارجية. ولم تكن عبارة «عثمانية» تشير إلى أكثر من السلالة المالكة التي تحكم مجموعة البلاد كما حكمتها السلالات الأموية والعباسية سابقاً. وكان السلطان العثماني يحمل لقب «أمير المؤمنين» و«خليفة الرسول». والجدير بالذكر أن السلطان

(*) استاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية.

(**) تندرج هذه الاسئلة في إطار محاولة جماعية لصياغة كتاب تنشئة وطنية لبنانية يصدر قريباً يعتمد أسلوب الاسئلة والاجوبة. هذا النص المنشور. هنا هو مسودة صالحة للمناقشة لا تلزم إلا موقعها (الكاتب).

سليم لم ينتزع البلدان العربية (١٥١٦) من العرب بل من المماليك الذين انهوا بدورهم حقبة طويلة من وهن الامبراطورية العربية وتفتتها. كذلك منح بنو عثمان العرب قدراً من الاستقلال الذاتي ولم يسعوا مطلقاً لتتريك السكان. وإذا كانت لغة السلطنة الرسمية في دوائر الحكومة هي التركية التي تكتب بأحرف عربية، التي دخلها العديد من المفردات العربية وصيغها، فالصلاة وتلاوة آيات القرآن الكريم بقيتا، في عاصمة السلطنة ومدنها كلها، باللغة العربية. ولما كانت مصادر الشرع الاسلامي كلها عربية، كانت لغة الضاد اللغة الرئيسية في المحاكم الدينية والقضاء في مختلف الولايات، وكانت الجامعات والمدارس الدينية في كل من القاهرة ودمشق وطرابلس وحلب هي التي تخرج علماء الدين والفقهاء وتمد الجهاز القضائي العثماني بعموده الفقري. وكان شيخ الإسلام، وله سلطة تفسير القرآن، إلى جانب الصدر الأعظم من ناحية الأهمية في السلطنة. هذا ولم يغيب العرب عن الإدارة العثمانية وقواها المسلحة وشغل العديد منهم وظائف عالية فيها. كان المسلمون العرب والأتراك «إخواناً في الدين»، هويتهم الهوية العثمانية، وكانت لفظة العرب تقتصر، في تلك الحقبة، على بدو الصحراء وسكان الأرياف. أما لفظة «الأمة»، فكانت تطلق على الملل غير الإسلامية التي تعيش في كنف السلطان («الأمة الملكية»، «الأمة المارونية»...) والتي أعطيت قسطاً من الاستقلال الذاتي الثقافي والاجتماعي.

يمكن إذا القول إن مسألة الانتماء القومي لم تطرح بحدّة في المشرق العربي قبل حلول القرن التاسع عشر. وأهم العوامل التي أدت إلى طرح هذه المسألة هي الآتية: صعود العصر القومي - الصناعي في الغرب؛ ضعف الامبراطورية العثمانية وفساد حكوماتها؛ ثورات القوميات البلقانية من يونانية وصربية وبلغارية... ونيل هذه الشعوب الاستقلال؛ تسرب الأفكار الغربية إلى الشرق وبالأخص منها شعارات الثورة الفرنسية الداعية إلى الحرية والمساواة والوطنية، وذلك ابتداء من حملة بوناپرت على مصر (١٧٩٨) مروراً بحركتي السفر والهجرة إلى الخارج، وصولاً إلى انتشار معاهد التعليم الغربي وخصوصاً في جبل لبنان ومدينة بيروت.

حاولت السلطنة، في مواجهة الأوضاع المستجدة، تحديث قوانينها وإدارتها وفرض سلطة المركز على الولايات وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عبر ما يعرف بـ«التنظيمات الخيرية» التي افتتحها إصدار خط شريف كلخانة (١٨٣٩/١١/٣) وعززها إصدار خط همايون (١٨٥٦/٢/١٨) الذي رسم المساواة الكاملة بين رعايا السلطنة كافة، المسلمين منهم وغير المسلمين، لجهة الوظائف والمعاملة والخدمة العسكرية وتطبيق العدالة ودفع الضرائب ودخول المدارس. وكان من نتائج هذه التنظيمات تشديد القبضة المركزية على الولايات العربية وتزايد وعي الطبقات التركية التي تغذي الإدارة والجيش لهويتها الطورانية، الأمر الذي انعكس تخوفاً بين العرب المسلمين في الولايات الشامية. لكن السلطان عبد الحميد، الذي امتدت فترة حكمه من ١٨٧٦ إلى ١٩٠٩، ما لبث أن انقلب على الاصلاح، فعُلّق الدستور (١٨٧٨) وقمع كل نشاط معارض وشدد على الرابط الاسلامي في مواجهة الغرب وسعى لاستمالة المسلمين العرب بتعيين بعض أعيانهم في مراكز مهمة عسكرية ومدنية وبتنفيذ بعض

المشاريع الإنمائية (سكة حديد الحجاز) والتربوية (إنشاء مدارس حكومية) في سوريا. ثم جاءت ثورة ١٩٠٨ لتعيد العمل بدستور عام ١٨٧٦ الليبرالي وأثارت حماسة عامة ما لبثت رياحها أن هدأت في الولايات الشامية نتيجة تخلي المجموعة الموجودة في السلطة («جمعية الاتحاد والترقي» أو «تركيا الفتاة») عن خطها العثماني الليبرالي واعتمادها سياسة تشدد على المركزية وعلى الطابع القومي التركي للدولة.

إستاء المسلمون العرب مما آلت إليه السياسة التركية في الآستانة، وكان رد فعلهم مزيداً من الوضوح في التعبير عن مشاعرهم القومية العربية والنزعة إلى تكوين الجمعيات السرية («القحطانية»، «الفتاة») الساعية لبلوغ المآرب الجديدة. أما المسيحيون العرب الذين أتيح لهم التعرف إلى دولة العدالة والمساواة والحقوق الوطنية في تحققها الأوروبي والاعجاب به، فواجهوا بحدة مسألة انتمائهم الجماعي بعدما طلقوا عالم الأقليات («الملل» و«الأمم») وبعدها أظهرت لهم أحداث عام ١٨٦٠ في جبل لبنان وجواره خطر الولاء الديني على الحياة السياسية. فوجدوا إلى الفكرة القومية بصيغها المختلفة.

يبقى الإطار السياسي العام الذي رسمناه فارغاً ما لم يقرن بالتشديد على أهمية الانتعاش الثقافي الحاصل في هذه الفترة، المتمثل بإحياء اللغة العربية وآدابها وإنشاء الصحف (ستون جريدة في بيروت بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٤) وتأسيس المطابع. ولا ريب في أن العنصرين الثقافي والاعلامي أديا دوراً مهماً في تمايز العرب عن الأتراك وفي دعواهم إلى الاستقلال عنهم. كما لا بد من التنويه بأهمية دور مدينة بيروت المركز التجاري المميز والمرفأ المنفتح على حضارة الغرب وعاداته.

٢ - ما هي أهم الاتجاهات القومية التي عرفها المشرق العربي في مطلع القرن؟

في ظل امبراطورية عثمانية ضعيفة وممزقة بين التقليد والتجديد، بين الأصولية والطورانية، بين الطغيان والليبرالية، بين اعتماد اللامركزية الموسعة وتشديد قبضة الإدارة المركزية، تعددت الاتجاهات القومية واختلطت اختلاطاً شديداً. ولا يظهر هذا الاختلاف في سهولة انتقال بعض الأفراد من تيار إلى آخر وحسب، بل في غياب الحدود الواضحة أيضاً بين الأطر السياسية والثقافية لمعظم التيارات. فالعديد من المنادين بـ«الجنسية»^(١) العربية لا تتعدى آفاقهم بلاد الشام ويتعاطفون مع اللامركزية العثمانية ويتفهمون أوضاع جبل لبنان الخاصة. والمعلم بطرس بستانني، أحد الرواد في هذا المجال، يؤكد أن «الامبراطورية هي وطننا لكن بلادنا هي سورية». ويضيف: «فلماذا لا نتحد بأخوية كوننا جميعاً أولاد أم واحدة... من بلاد سورية... أولاد لغة واحدة وعوائد واحدة تحت سلطان واحد»^(٢). ويزيد في اللبس العام تشجيع العديد من

(١) «الجنسية هي ارتباط جماعة من الناس بلغة وتاريخ ووطن وتقاليد وعادات ومصالحة عامة». أنظر: عمر حمدة المفيد، ١٩١٢.

(٢) الجنان، ١٨٧٠.

الدول العظمى الطامحة لاقتسام إرث الدولة العثمانية بعض التيارات القومية وتبنيها لها في انتظار حلول أجل «الرجل المريض».

وإذ نخوض في ما سمّاه عمر فاخوري «انفجار الجنسيات»، نقوم هنا بتعداد سريع لأهم الاتجاهات القومية في المشرق نحو عام ١٩٠٨ الذي شاهد عودة الدستور والحريات وإجراء الانتخابات العامة. ويركز التعداد على بلاد الشام، لأن مسار الفكر القومي فيها متمايز إلى حد كبير عن مساره في وادي النيل.

أ - تيار قومي عثماني ينادي بوحدة الأمة العثمانية، بمختلف شعوبها وطوائفها وبتفاهم أبنائها وتساوئهم أمام القانون وبنبذ التعصب الديني والطائفي. ويطغى على هذا التيار تارة الطابع العصري وطوراً الطابع الإسلامي. كما يظهر في حناياه إقرار ضمني بأرجحية معنوية للأتراك وللمسلمين في الأمبراطورية. ولا تخلو برامج عمل هذا التيار من الدعوات إلى إقرار اللامركزية.

ب - تيار إسلامي يرفض انفصال العرب عن السلطنة لأنه يقوّض الخلافة ويضعف الإسلام ويسلّط الأجانب على المؤمنين ويقضي على ما تبقى من إستقلال الأمة السياسي. فـ«الرابطه الجنسية» أو «العصبية الجنسية» العربية من عمل المفرقين ومن زرع الفتنة.

ج - تيار استقلالي لبناني يدعو إلى استكمال «نظام لبنان الأساسي» الذي وضعتَه الدول الخمس الكبرى بالاتفاق مع الباب العالي عام ١٨٦١ والذي «لم يكن حدثاً للبنان. إرجع ما شئت في تاريخه تجده ممتازاً عما يكتنفه من البلاد حائزاً على استقلال خاص تارة يكاد يكون تاماً وطوراً نوعي بحسب الظروف»^(٣). ويكون استكمال نظام لبنان الأساسي بتولية حاكم لبناني أو لبناني مسيحي على الجبل (بدل الحاكم المسيحي العثماني الذي يختاره الباب العالي) وبتوسيع حدوده لاسترداد الأفضية الأربعة التي «اقتطعت منه» وبإعادة مرافئه البحرية التاريخية إليه، وعلى رأسها مدينة بيروت.

د - تيار قومي عربي تارة يدعو إلى الخروج مما آل إليه الإسلام من انحطاط وطوراً يسعى لصياغة ذاته في قوالب علمانية. يرى عبد الرحمن الكواكبي الحلبي المنشأ (١٨٤٩-١٩٠٣) أنه باستطاعة العرب وحدهم إخراج الإسلام من انحطاطه الحالي العائد إلى قيام البدع، وخصوصاً الصوفية منها، وإلى تشجيع الحكام، في سبيل تدعيم سلطتهم المطلقة، لروح التقليد الأعمى عند الشعوب، وإلى العجز عن تمييز ما هو جوهري وما هو عرضي في الدين. فالدولة القائمة حالياً، بخلاف الدولة الإسلامية الحققة، تعتدي على حقوق المواطنين وتبقيهم في الجهل وتمنعهم من الاشتراك في الحياة السياسية. يعود إلى العرب وحدهم إنقاذ الإسلام بسبب موقع الجزيرة العربية في قلب العالم الإسلامي وبسبب مكانة اللغة العربية في التفكير

(٣) أنظر: يوسف السواد، نظام لبنان الأساسي وقرارات الدول (القاهرة، ١٩١٠).

الإسلامي وبسبب نفاذ العرب من الانحطاط الخلقي والخنوع الناجمين عن الاستبداد. ويكون ذلك بإعادة الثقل إلى الجزيرة العربية وبتنصيب خليفة عربي قرشي يختاره ممثلو الأمة ويعاونونه في مهماته. هذا، ودعت الجمعيات السرية العربية التي نشأت في مطلع القرن («القحطانية» (١٩٠٩)، «الفتاة» (باريس، ١٩١١)، «العهد»...) إلى استقلال العرب عن الترك وحملت هؤلاء أسباب انحطاط العرب لإبادتهم الثقافة العربية ولحوولهم دون تقدم البلاد الاقتصادي. لكن القومية العربية تميزت أيضاً عند نشوئها بطابع علماني، أي أن الفكرة القومية ارتبطت فيها ارتباطاً وثيقاً بالدعوة إلى مجتمع لا ديني حر يتساوى فيه المواطنون ويتآخون، ويعود هذا الرباط إلى دور الأقليات، وخصوصاً المسيحية منها، في صوغها، وهي المتضررة أصلاً من وضع اللامساواة السابق، وهي المؤدية دوراً أساسياً في نهضة اللغة العربية وآدابها وفي انتشار الطباعة والصحافة، وهي الوثيقة الصلة بالغرب وبالأفكار الجديدة عبر التجارة ومعاهد المبشرين الأجانب من كاثوليك وأنجليين. وساعد تطور المدن (دمشق وحلب وبيروت التي صار لها تفوق تجاري مرموق على غيرها من مدن بلاد الشام) على انتشار الحركة القومية العربية بسبب انجذاب وجهاء المدن ومثقفي الأوساط السنية إلى نمط الحياة الغربي الذي تأثر به المسيحيون.

هـ - تيار ينادي بالقومية السورية على الرغم من اختلاط الهويتين السورية والعربية نتيجة انتماء معظم المنادين بهذه الأخيرة إلى بلاد الشام واقتصار اهتمامهم على هذه البقعة. هذا، ولم يبدأ اسم سورية بالانتشار على نطاق واسع إلا انطلاقاً من أواسط القرن التاسع عشر (مجلة نفير سورية لبطرس البستاني، ومجلة خرائب سوريا لخليل الخوري (١٨٦١)). «فسورية المشهورة بئر الشام وعربستان هي وطننا على اختلاف سهولها ووعورها وسواحلها وجبالها. وسكان سورية على اختلاف مذاهبهم وهيئاتهم وأجناسهم وتشعباتهم هم أبناء وطننا»^(٤). وتوزع مؤيدو الفكرة بين فريقين: فريق من الأورثوذكس والانجيليين وبعض الأقليات المسلمة ممن تخرج من مدارس الإرساليات الأميركية وأراد التخلص من وضع الأقلية في السلطنة دون الوقوع تحت نفوذ سيطرة الموارنة في جبل لبنان؛ وفريق من الفرنسيي الاهواء تأثر بفكر الأب لامنس اليسوعي الذي ميّز بشدة بين السوريين والعرب أو رأى، مثل جورج سمّنة، في النموذج اللبناني (أي جبل لبنان) مثلاً تحتذي به سائر الولايات السورية، الأمر الذي يسمح بانضمامه اللاحق إليها.

٣ - من نادى بالفكرة القومية اللبنانية وما هي الأسس التي اعتمدها؟

إن الركيزة الأساسية التي انطلق منها بعض أعيان الموارنة ومثقفهم - وفي طليعتهم المحاميان بولس نجيم (من مواليد ساحل علما - كسروان وصاحب المسألة

(٤) بطرس البستاني، نفير سورية (بيروت: دار فكر للأبحاث والنشر، ١٩٩٠).

اللبنانية المنشور في باريس عام ١٩٠٨ بتوقيع الموسيو جوبلان) ويوسف السودا (من مواليد بكفيا - المتن وصاحب نظام لبنان الأساسي وقرارات الدول، وفي سبيل لبنان^(٥))، لينادوا بالفكرة اللبنانية، أي بفكرة استقلال لبنان في حدوده الحالية تقريباً، هي الكيان القانوني الذي تجسد عام ١٨٦١ في نظام المتصرفية، موحداً جبل لبنان في ظل أكثرية مارونية، مانحاً إياه إدارة ذاتية كفلتها الدول الخمس الكبرى وفي طليعتها فرنسا، سامحاً بازدهاره وبانتشار معاهد التدريس الغربية والمحلية فيه وفي جواره المباشر (مدينة بيروت). ولم ير هؤلاء المفكرون في الصيغة المحدثة تنويعاً لمسار طويل وإنجازاً تاريخياً جديداً بل رأوا فيها إقراراً «منتقصة» باستقلال لم يفارق جبال لبنان على مدى الأزمان، وعلى الأخص «منذ الفتح الإسلامي». فلقد حول نظام المتصرفية الأساسي إمارة المعنيين والشهابيين إلى «ولاية ذات إدارة ذاتية» يديرها موظف عثماني يختاره السلطان من بين رعاياه المسيحيين، الأمر الذي مثل «بدعة في تاريخه». وهكذا كان من نتائج الحروب الأهلية المفتعلة وتدخل العثمانيين والدول الكبرى أن حُرِمَ لبنان حاكمه اللبناني وضربت دعائم استقلاله باقتصار حدوده على «الجزء الفقير من مجموع الأراضي التي ألحقها الطبيعة نفسها بجبال لبنان» وبمنعه من «الوصول إلى البحر» وسلخ المرافئ البحرية عنه. «قاعدة الأمان اللبنانية» هي إذناً «استقلال لبنان في حدوده الطبيعية بضمانة الدول العظمى» أو بحماية إحداها على الأقل، فرنسا، التي كانت قريبة إلى قلوب العديد من المنادين بالفكرة اللبنانية.

يدافع بولس نجيم في عرضه «المسألة اللبنانية»، تارة عن «الأمة المسيحية في لبنان» وطوراً عن حقوق اللبنانيين عموماً، مشدداً على وحدة الجبل (ضمن الأرجحية المسيحية) وعلى دور الإمارة الدرزية وخصوصاً فخر الدين في توحيد لبنان وتمدينه وتحقيق استقلاله، محملاً الأتراك وزر افتعال الحروب الأهلية للقضاء على الاستقلال، شاجباً الطائفية (وبخاصة طائفية الوظيفة والتمثيل النيابي) لأنها «تطفئ شعلة الوطنية في قلوب اللبنانيين». وحين يتحدث نجيم عن حدود لبنان، يؤكد أن الطبيعة وهبته إياها، جاعلة من بيروت عاصمته وأن التاريخ أنجزها له على عهد الأمير المعني الكبير. وسكان المناطق السليبية والمطلوب استعادتها (البقاع، مرجعيون، بلاد بشارة) هم من عرق اللبنانيين ويشاطرونهم عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم، كما أن العديد منهم من المسيحيين. ويعد تخلف هذه المناطق وندرة سكانها (بعض مئات الألوف) على الرغم من قدرتها الكبيرة على الاستيعاب، التي قد تصل إلى خمسة ملايين مواطن، إلى فساد الإدارة العثمانية. وهذه المناطق هي المجال الطبيعي لفائض سكان الجبل، وضمها هو الحل الأمثل لمسألة الهجرة اللبنانية التي ولدت أساساً من ضيق حدود المتصرفية، التي تتفاقم يوماً بعد يوم: «يمكن للبنانيين، بدل استعمار مصر وأميركا، أن يستعمروا بلدهم... فاللبنانيون هم، بلا أدنى ريب، القسم الأذكى والأنشط والأكثر عملاً وتحضراً بين سكان سوريا... وباستطاعتهم وحدهم أن يعلوا شأن بقية السكان المحليين... وقيادتهم نحو التقدم».

(٥) السودا، المصدر نفسه، وفي سبيل لبنان (الاستكرية، ١٩١٩).

أما يوسف السودا، فيرى أن استقلال لبنان «مثبت من الوجهتين الطبيعية والتاريخية». فمن الوجهة الطبيعية، يجمع لبنان «شرطين كاملين للاستقلال: وحدة أمة ووحدة جبال منيعة». فأما وحدة الأمة فهي «وحدة الأصل واللغة والعوائد والتاريخ والشرائع» وكذلك وحدة الإرادة. وليست وحدة الدين شرطاً من شروط الأمة. أما الجبال المنيعة فهي التي تذيب أذاها كل فاتح مفتصب. واستقلال لبنان في التاريخ معروف منذ القدم وعلى مر العصور وهي نتيجة ما تقدم من استقلاله الطبيعي. ولبنان «مهد الحضارة في العالم: ولدت في سفوحه واينعت على شواطئه ومنها حملها «الفينيقيون» إلى أقاصي المسكونة... إن فينيقيا هي التي علمت الأمم ومدّنت الشعوب وما اليونان والرومان إلا عيال عليها علماً وأدباً»^(١).

اقتصرت الدعوات إلى استقلال لبنان إبان السنوات الأخيرة من الحكم العثماني والحرب الكبرى على هيئات وشخصيات مقيمة في الخارج. تأسست في المهاجر جمعيات عدة أهمها «اللجنة اللبنانية للاستقلال الفعلي» (باريس ١٩٠٨) و«الاتحاد اللبناني» (القاهرة ١٩٠٩) والاسكندرية ١٩١٠ وهو أول تجمع يخرج عن تسمية «الشوام» التي كان المصريون يطلقونها على القادمين من بلاد الشام دون تمييز، متعدداً الجمعيات الخيرية الطائفية التي كانت منتشرة آنذاك وضاماً شخصيات من طوائف ومذاهب عدة) و«النهضة اللبنانية» (نيويورك ١٩١١) و«الاتحاد اللبناني» (بيونس آيرس ١٩١٥) و«رابطة أميركا الشمالية لتحرير لبنان وسوريا» (نيويورك) ... وبدأت البيانات المنادية بـ«استقلال لبنان في حدوده الطبيعية بضمانة الدول الكبرى» بالصدور قبل هزيمة الأتراك في الحرب. فنشر «الاتحاد اللبناني» بيانه في القاهرة (١/١/١٩١٨) ثم صدرت بيانات أخرى في نيويورك (سلم أحدها إلى الرئيس ولسن - ١٠/٥/١٩١٨) وساوباولو وبيونس آيرس.

ومع خروج الأتراك من لبنان ودخول القوات الحليفة إليه توسع إطار المنادين علانية بالاستقلال، ولم يعد يقتصر على أوساط مهاجرة مارونية ومسيحية في أغلبيتها. اتخذ مجلس إدارة جبل لبنان في ٩/١٢/١٩١٨ قراراً بتوجيه وفد إلى مؤتمر الصلح يضم أعياناً من كل الطوائف ليعرض الطلبات الآتية:

١ - توسيع نطاق جبل لبنان إلى ما كان معروف به من التخوم تاريخياً وجغرافياً، وما تقتضيه منافعه الإقتصادية بحيث يكون بلداً قادرة على القيام بحياة شعوبها ومنافعهم وثروتهم وبحكومة راقية منظمة.

٢ - تأييد استقلال هذا البلد بإدارة شؤونه الإدارية والقضائية بوساطة رجال من أهله...

٣ - يكون لهذه البلاد اللبنانية مجلس نيابي يؤلف على مبدأ التمثيل النسبي، حفظاً لحقوق الأقلية، وينتخب من الشعب. ويكون لهذا المجلس حق التشريع ووضع القوانين الملزمة للبلاد، وسائر ما للمجالس النيابية في البلدان الديمقراطية.

(١) السودا، في سبيل لبنان.

٤ - مساعدة دولة فرنسا للحصول على التمنيات المقدم ذكرها، ومعاونتها الإدارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والمعارف وتقديم البلاد ورقياً، وإزالة أسباب التفرق والخلاف، وتطبيق الأعمال على محور العدالة والحرية والمساواة، وضمان الدولة المشار إليها للاستقلال المذكور منعاً لكل مساس به».

وأصدر قراراً ثانياً، في ٢٠/٥/١٩١٩، بإجماع أعضائه المنتميين إلى الطوائف الست و«بصفته ممثلاً للشعب اللبناني» يؤكد فيه:

«أولاً: المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده الجغرافية والتاريخية، واعتبار البلاد المغصوبة منه بلداً لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه.

ثانياً: جعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والأخاء والمساواة، مع حفظ حقوق الأقلية والحكومات المجاورة...».

وتلا هذا القرار قرار آخر (١٦/٦/١٩١٩) بتأليف وفد ثان إلى مؤتمر الصلح برئاسة البطريريك الماروني الياس الحويك لدعم المطالب الأنفة الذكر. ولم يكن العديد من الهيئات اللبنانية الموجودة في الخارج، وخصوصاً في مصر والبلاد الانكلوساكسونية، ينظر بعين الرضى إلى بند «مساعدة» فرنسا و«التعاون» معها، لأنها كانت ترى في وضع الدولتين حالة من عدم التكافؤ تقود إلى دونية الفريق اللبناني.

٤ - ما هي أهم مراحل تطور الفكرة اللبنانية؟

بدأت الفكرة اللبنانية مارونية تهدف إلى ترسيخ استقلال الجبل وتوسيع حدوده. وكان الإنفتاح على الغرب والرابط القوي بفرنسا أفقي هذه الفكرة ووسيلتي تحقيقها. ومع إعلان «دولة لبنان الكبير»، دخلت الفكرة حيز التطبيق وتجسدت في كيان سياسي خاص، ما زال تحت الوصاية الفرنسية، الأمر الذي رمى بها في خضم من المعطيات الجديدة: تغيرت صورة «لبنان» الجغرافية وارتبط الجبل بالساحل بعدما ضُمَّت إلى الأول مرافئ بيروت وطرابلس وصيدا وصور العريقة في التاريخ وتطابق امتداد الشاطئ اللبناني إلى حد بعيد مع خريطة فينيقية التاريخية؛ تغيرت النسب السكانية في البلد المحدث عما كانت عليه أيام المتصرفية، واغتنى وتنوع تركيبه الديمغرافي وزاد حجم المسلمين فيه زيادة كبيرة؛ أدرك المنادون بالفكرة اللبنانية أن أغلبية سكان «المناطق السليبية»، سكان الأقضية الأربعة والولاية، لا تشاطرهم الرأي لجهة الانتماء القومي والسياسي، وأن لها تطلعات متميزة إلى حد بعيد عن تطلعاتهم وأكثر ارتباطاً بالمحيط العربي والداخل السوري؛ ارتبطت الفكرة بدولة فأصبحت فكراً رسمياً فتحت له المنابر وغدت قضيته الأساسية الدفاع عن كيان في وجه التيارات الرافضة له وفي وجه الكيانات الأخرى؛ ارتبط الكيان عند نشوئه، وفي عقديه الأولين على الأقل، بحماية فرنسية كانت في مواجهة حادة مع الداخل السوري الراقض للانتداب ومشاريع اقتسام المنطقة بين دول الحلفاء ولقرارات الفرنسيين رسم حدود داخل مناطق نفوذهم. ولم يخل هذا الارتباط

من وشائج دينية وأخرى ثقافية، إذ انتشرت اللغة الفرنسية إلى جانب العربية في التعليم والصحافة والأدب والفكر...

من أبرز تجليات الفكرة اللبنانية بين الحربين العالميتين تيار المجلة الفينيقية التي أصدرها بالفرنسية في بيروت (١٩٢٠) الشاعر شارل قرم، والتي تحلّق فيها، حول المؤسس، عدد من الشعراء والمثقفين من أبناء جيل جديد تخرج من المعاهد الأوروبية وضعفت تبعيته للكهنوت واتسعت رقعة اطلاعه على التراث الغربي، قديمه والحديث... رأى هذا التيار في لبنان الكبير، المشرّع الأبواب على البحر بعد عودة المرافئ البحرية إليه، انبعاثاً لفينيقيا التاريخية التي عرفت أوجها بفضل التجارة البحرية. وأخذ هذا التيار بإبراز أهمية اكتشافات الفينيقيين واختراعاتهم، مؤكداً أن لبنان كيان تاريخي خالد عرف أوج إشعاعه في العصور القديمة، وفضل الحرية على الاستعباد منذ الفتح العربي، وتعود إليه حيويته الآن وقد تجدد انفتاحه على الغرب.

سعى هذا التيار لاعلاء شأن «الأمة اللبنانية» بالتشديد على أهمية مساهمته في الحضارة، مولياً أهمية كبرى للتحويل الجغرافي المتجسد بضم الحواضر الفينيقية إلى جبل لبنان، وتمنى هذا التيار الخروج من طائفية ضيقة إلى ماض غابر وعظيم يؤدي دوراً في توحيد اللبنانيين لتعديده الفروقات الدينية واللغوية والعرقية. لكن العداء للعروبة والتشديد على أبدية لبنان وعلى أولوية الإنفتاح على الغرب وضعت هذا التيار في مواجهة حادة وغير مجدية مع التيارات التي تشدد على ارتباط لبنان بمحيطه العربي.

وعام ١٩٤٣، انجز لبنان استقلاله وكان هذا الاستقلال نتيجة «ميثاق وطني» تخلى فيه فريق عن الحماية الأجنبية لقاء تخلي الفريق الآخر عن مطلب الوحدة السورية. وهكذا دخل «الميثاق» ببعديه الداخلي والإقليمي (لبنان عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥/٣/٢٢)، على الفكرة اللبنانية ودعي ليكون الأساس الجديد لقيام لبنان الوطن ولبنان الدولة. «الميثاق هو لبنان. فإذا تهافت الميثاق تهافت لبنان ذاته»^(٧). وصاغ البيان الوزاري الاستقلالي الأول (١٩٤٣/١٠/١٧) علاقات لبنان بمحيطه بعبارات بالغة التاني:

«موقع [لبنان] الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه. وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة فلبنان وطن ذو وجه عربي، يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب».

أخذت الفكرة اللبنانية، بعد الاستقلال، أشكالاً عدة وتلقفتها الأغنية والشعر والأدب والجغرافيا والتاريخ والأبحاث الفلسفية والنفسانية والاجتماعية... وتنوعت آراء المنادين بها وتناقضت أحياناً. ولا بد هنا من ذكر أبرز المنابر الحرة للتفكير اللبناني:

(٧) كمال يوسف الحاج، فلسفة الميثاق الوطني (بيروت، ١٩٦١)، ص ١٥٦.

«الندوة اللبنانية» التي أسسها ميشال أسمر عام ١٩٤٦ والتي تواجّهت عن طريقها الآراء في جو من العقلانية الساعية لتوسيع الأطر وإزالة الخلافات. أما المحاور الأساسية لرصد تطور الفكرة اللبنانية فيمكننا حصرها بالمسائل الآتية: ما هي المبررات التي اعتمدتها هذه الفكرة للدفاع عن وجود دولة لبنانية مستقلة وما هي الروابط التي أقامتها بين استقلال لبنان والأنظمة العامة القائمة فيه؟ وهل دخل «الميثاق» إلى قلب الفكرة اللبنانية أم بقي على أطرافها، أو، بمعنى آخر، إلى أي مدى استطاعت الفكرة اللبنانية، نتيجة تأسيسها الجديد على «الميثاق الوطني»، الخروج من أصولها التاريخية إلى نظرة شاملة تجمع رؤى الجماعات اللبنانية كلها إلى ذاتها وإلى لبنان، وبصورة أكثر جذرية، إلى أي حد كان الميثاق نفسه، وهو الاتفاق الذي تم بين الطرفين الأكثر تعارضاً في لبنان (الماروني والسني) جامعاً رؤى كل الجماعات اللبنانية؟ ما هي صيغ التعايش التي نسجتها الفكرة اللبنانية مع فكرة العروبة؟

بينما لم تختلف الكتابات الطائفية ولم ينقطع سجالها على ارتباط وتيرته بصعود الأزمات السياسية وخفوتها، وُحِدَت الفكرة اللبنانية في عهد الاستقلال العناصر الفكرية التي بدأت بالتجمع منذ نهاية عهد الإمارة الشهابية وحاولت صهرها في إطار نظرة متكاملة للتاريخ اللبناني، ساعية لتطهيرها من الأحادية الطائفية التي غالباً ما شابتها في السابق. وقد يكون أكثر ما رame دعائها إظهار خصوصية الكيان اللبناني في محيطه وثباته في وجه رياح التغيير التي ما رفقت يوماً بالشرق. ولعلمهم وجدوا القاعدة الأبرز والأقوى لربط الخصوصية بالثبات في الجغرافيا. فلبنان «أمة جغرافية» أو «شخصية جغرافية» (جواد بولس)، وشعبه تكيف مع شروط طبيعية خاصة فتطبع في هذا التكيف بما ميّزه. لبنان بحر وجبل. الجبل يعزل الساحل عن الصحراء ويكرّس هويته المتوسطة؛ والساحل والجبل يتكاملان في التصاقهما. الجبل حصن «يتعهد الحرية والاستقلال» مانعاً العدوان الغريب، حائلاً دون الاستبداد الداخلي. أما ضيق الرقعة الزراعية فتوجه السكان أصلاً إلى التجارة والملاحة والهجرة في ديار العالم الواسع، الأمر الذي يمد البلد «برسالته» الخاصة في محيطه والمعمورة.

ارتبط بالمعطى الجغرافي ونجم عنه تاريخ بالغ القدم يبدأ مع فجر الزمان ويتواصل على الرغم من تعرض عناصره الثانوية (العرق واللغة والدين والاسم) للتبدل. امبراطوريات الشرق زالت كلها وبقي لبنان. ووجوده في التاريخ متواصل، ثابت ودائم. والتاريخ اللبناني على وحدته عرف عهدين كبيرين: العهد البحري أو الفينيقي، الذي استمر من الألف الخامس قبل الميلاد إلى الفتح العربي وطغت فيه، على حياة البلد، أنشطة الملاحة والتجارة؛ وعهد الجبل الذي امتد من الفتح العربي إلى الاستقلال والذي هيمنت عليه، بعد حرمان المدن الفينيقية مداها البحري، الحياة الريفية والزراعية. في هذه الحقبة، أصبح لبنان ملجأ للأقليات «الباحثة عن الحرية والأمن» التي تحصّنت فيه وكانت أصيلة، أو قصدته من الجوار، فلقبت فيه ملاذاً. وهكذا من المردة إلى الإمارة المعنية فالشهابية، حافظ لبنان على استقلاله وذلك بفضل مقاومة أهله الضارية لمحاولات السيطرة عليه. ولم يخبّ أشعاع لبنان ولم يضيق على انفتاحه على العالم أجمع إلا في فترات وجيزة جداً من تاريخه.

ولعل ميشال شياحا^(٨) (١٨٩١ - ١٩٥٤) أبرز المفكرين الذين حاولوا إغناء الفكرة اللبنانية ومواءمة العدد الأكبر من العناصر فيها وموازنة هذه العناصر ببعضها البعض. رأى شياحا في الأرض اللبنانية وموقعها المركزي وطبيعتها الجبلية المتنوعة والبحرية المنفتحة وفي مناخها العذب وضيق رقعتها مصدر التنوع البشري الذي يميز لبنان. لكن الكيان اللبناني محاط بالأخطار الداخلية والخارجية التي تفرض عليه نظاماً سياسياً بالغ الواقعية قوامه التعددية والحرية والاعتدال والتسامح وصون التقاليد وضرورة وجود برلمان للجماعات اللبنانية:

«أولاً: لبنان بلد لأقليات طائفية متشاركة، فلا إمكان لصموده السياسي مدة طويلة من غير مجلس يكون مكان لقاء وتوحيد للطوائف، ويباشر الاشراف المشترك على حياة الأمة السياسية. فحين تلغي المجلس نكون قد نقلنا الجدل حتماً إلى المحراب أو إلى ظله، ونكون قد أخرنا، مدة هذا الإلغاء، سير التنشئة المدنية (يضاف إلى هذا أننا حين نكون بلا مجلس لا نجد بين أيدينا ما نواجه به الضغط الخارجي إذا تجاوزت قوته المعتاد).

ثانياً: لبنان بلاد لشرائح اجتماعية بيّنة الاختلاف تتراوح بين التأخر الأقصى والتمدن الأقصى (وهذا أمر يلاحظه المرء بمجرد النظر حوله) فلا يسوغ له بالتالي - وفيه ما يكفيه من نظم الأحوال الشخصية - أن يسن لنفسه قوانين لا تصلح إلا لهذه الفئة أو تلك من مواطنيه أو لهذه أو تلك من مناطقه. ففي بعض الحالات يسع أقصى التقدم، في مجال التشريع، أن يوافق أجسم الغلط في مجال الحكم والإدارة. والقوانين في كل قطر موضوعة لينتفع بها أهل القطر جميعاً، ولا بد لها، في الأقل، من معدل كاف لتسويغها».

«لكن تطبيق هذا المبدأ محتاج، بداهة، إلى تحمل بعض الاستثناءات واعتبار الكثير من الفروق؛ يبقى، رغم ذلك، أن علينا الأخذ به إن شئنا ألا يكون القانون نفسه في أصل التمرد أو في أصل الظلم.

ثالثاً: لبنان بلاد تحيط بها المطامح وتتفاعل فيها دعاوى دعاة الضم. وهي دعاوى أخذة في التقهقر ما لم ترتكب أغلاط بالغة الثقل، وهو، من جهة أخرى بلاد مهددة بتعديلات مختلفة من جانب الباحثين عن أراضي الميعاد، لذا، يجب عليه، إن شاء أن يبقى أهل التمرد من أبنائه في حال سعادة نسبية وأن ينقطع الطريق أمام إغراءات الجوار، أن يحفظ في قوانينه الضريبية، بل في قوانينه كلها، ولدة محدودة - على الأقل - عنصر امتياز أو عنصر تشجيع أو عنصر تسامح بالقياس إلى قوانين الغير. ذاك أضعف الإيمان، على ما يلوح لنا. وأما الأمر الجوهري فهو أن تدوم بنا الحال حتى يتسنى لنا الاستقرار عليها.

رابعاً: لبنان بلاد تحتازها الطريق عند مفترقها، وقد صار، إلى حد ما، ساحة عامة. لذا يتعين عليه أن يوطد، بتوسط قوانينه، بناء تقاليده، وأن يعزز بالتالي الأسرة

(٨) «مفكر مسيحي كلداني جاءت عائلته في الأصل من العراق، وهو في زمانه من كبار رجال المال والأعمال والصحافة في بيروت». انظر: كمال صليبي، بيت بمنازل كثيرة، تعريب عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩٠)، ص ٢٢٤.

اللبنانية بجميع الوسائل، ويعلم أطفاله إخضاع الزمنى للروحى ورخاء العيش للحرية»^(٩).

وإذا كان لبنان، فى رأى شيخا، ينتمى بشكل رئيسى إلى الحضارة العربية التى يطالب بها وتطالب به، فانتماؤه هذا لا يتجاوز كثيراً الانتماء إلى الحضارة الغربية بوجهيها المتوسطى والانكلوساكسونى التى تفعل فعلها فى القوانين والشعائر والعادات وأنماط التعبير والعيش. ولا ريب فى أن التفاعل بين العرب والغرب لا يقتصر على لبنان وأنه حاصل فى كل عواصم العرب ودولهم. لكنه، يقول شيخا، أكثر ملاءمة لسنة الأشياء فى لبنان لأسباب تاريخية وجغرافية. ويشدد شيخا على تنوع العالم العربى وعلى اختلاف عرب المتوسط عن عرب الداخل لجهة «الاستجابات الاجتماعية والفكرية والسياسية» مؤكداً أن التنوع العربى مصدر غنى وحيوية، وأن سوريا هى أيضاً متوسطية، فأى من مدنها الأربع الكبرى (دمشق وحلب وحمص وحماء) لا تبعد أكثر من مئة وخمسين كيلومتراً من البحر المتوسط.

أما أهم الصياغات التى صاغتها الفكرة اللبنانية لمبرر وجود لبنان فهى الآتية: لبنان نقطة لقاء الشرق والغرب وحوارهما، ولا ينحصر هذا اللقاء فى السياسة واستيراد السلع بل يتعدى ذلك إلى طرائق المعيشة وأنظمة القيم وإتقان اللغات... لبنان بلد تتعايش فيه المسيحية والإسلام على قدم المساواة وفى حال من التوازن والإخاء... لبنان فسيفساء دينية ليس لها مثيل على وجه المعمورة، تتعايش فيه الطوائف والمذاهب، وتعيش فيه كل منها حياة حرة وعلانية دون الانقطاع عن ينباعها الروحانية... لبنان بلد الحريات الدينية والسياسية والثقافية والتربوية والإعلامية والإقتصادية... والحرية معناه وعلة وجوده الأولى وهى تستنبط قوانينها من ذاتها ولا تقبل أن تفرض عليها من الخارج... لبنان رثة العالم العربى ونافذته ومختبره وعامل توازن بين دوله وصلة وصل بين بلدانه، لبنان بلد يجمع التراث والتحديث، الماضى والحاضر، الأصالة والتجديد، لبنان بلد الثقافة والعلم، لبنان بلد الازدهار ولم يتجسد هذا الازدهار عند قلة من أصحاب الثروات فحسب، بل تجلى فى «أعراض طبقة وسطى» عرفها المشرق العربى ويناظ بها استمرارية العيش الكريم وضمان السلم الاجتماعى... «إن بلداً كهذا... يجد علة وجوده الأولى فى إرادة العيش المشترك التى تثبت أننا سعداء بالعيش معاً»^(١٠).

٥ - من نادى بالفكرة القومية السورية؟ ما هى المراحل التى مرت بها هذه الفكرة؟

رأينا أن بين أوائل المنادين بـ «الوطنية السورية» المعلم بطرس بستانى (١٨١٩ - ١٨٨٣)، ابن الديبة (إقليم الخروب) المارونى الذى اعتنق المذهب البروتستانتى والذى

(٩) ميشال شيخا، لبنان اليوم ١٩٤٢، تعريب أحمد بيضون (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤).

(١٠) M. Chiha, Politique intérieure (Beiruth, 1964), p. 178.

أصدر عقب «فتنة الستين» («أشرف الحروب وأقبحها وأشنعها الحروب الأهلية»)^(١١) نشرة دورية بعنوان نفير سورية كان يذيل صفحتها الوحيدة بعبارة «من محب للوطن» متخذاً من الحديث الشريف: «حب الوطن من الإيمان» شعاراً لها: «انكم تشربون ماء واحداً وتتنسمون هواء واحداً ولغتك التي تتكلمون بها وأرضكم التي تطأونها وصوالحكم وعاداتكم فهي واحدة»^(١٢). وهكذا كانت الفكرة الوطنية السورية فكرة أرض ولغة ومصالح واحدة، على الرغم من اختلاف المناطق والمذاهب والأجناس، ومع ضمان الحرية والتعدد والتنوع:

«فمن الحقوق التي على الوطن لبنية الأمنية على أفضل حقوقهم وهي دمهم وعرضهم ومالهم، ومنها الحرية في حقوقهم المدنية والأدبية والدينية ولا سيما حرية الضمير في أمر المذهب، وما أكثر الأوطان التي ذهبت شهداء لهذه الحرية. ومما يزيد أبناء الوطن حباً لوطنهم الأشعار بأن البلاد بلادهم، سعادتهم في عمارها وراحتها وتعاستهم في خرابها وشقاوتها»^(١٣). وأكثر ما انتشرت فكرة الوطنية السورية في أوساط الإرساليات الأميركية وبين خريجيها الروم الأورثوذكس والانجيليين... الذين كانوا يسعون لوطن يبني على الحرية والمساواة دون أن يكون لأي فريق ديني أو مذهبي فيه غلبة واضحة. وعام ١٨٦٤، أطلقت اسم «ولاية سورية» على ولاية دمشق وأخذت هذه التسمية من الإستعمال الأوروبي والمسيحي العربي.

وعند اقتراب اقتسام تركية الامبراطورية العثمانية وحلوله (١٩١٨ - ١٩٢٠)، كانت حركات وأحزاب عدة إلى الحركة الفيصلية الناطقة باسم «الشعب العربي الساكن في البلاد السورية»^(١٤)، تدعو إلى الوحدة السورية، نذكر منها:

(١) «اللجنة المركزية السورية» العاملة انطلاقاً من باريس وبالتنسيق مع بعض أوساط المهاجر في الأميركتين ومصر^(١٥) والداعية إلى «الفصل التام بين المسألة السورية والمسألة العربية» وإلى تنظيم سوريا «ضمن نظام فيدرالي ديمقراطي». وتدعو هذه اللجنة إلى الوصاية الفرنسية وتشمل كيليكا في سوريا الطبيعية.

(٢) «حزب الاتحاد السوري» الذي يضم عدداً من وجهاء «الشوام» في مصر (يعقوب صروف، فارس نمر، الشيخ رشيد رضا...) وهذه بعض نقاط برنامجها:

«١ - تشكل سوريا بمجموعها متحداً قومياً عربياً، تمتد من طوروس في الشمال، ومن الخابور والفرات في الشرق، ومن بادية الشام ومدائن صالح في الجنوب، ومن

(١١) «أشرف ما يوجد تحت قبة تلك الحروب أشرف الحروب وأقبحها وأشنعها الحروب الأهلية النائرة بين أهالي بلاد واحدة التي تنتج في الغالب عن أسباب زهيدة ولأجل غايات دنية وذلك لأنها، فضلاً عن مضادتها لحقوق العدالة وتعديها على حقوق من بيدهم زمام الأمور، تنافي كل المناقاة والطف واسمى وأشرف الحقوق والحسابات الإنسانية كحقوق الجيرة والأخوة الوطنية والشكر والمودة والإلفة المنقرسة طبعاً نحو الجار وابن الوطن في من استوفى حقوق المروءة الإنسانية». انظر: نفير سورية، الوطنية الخامسة (تشرين الثاني / نوفمبر ١٨٦٠).

(١٢) نفير سورية، الوطنية الأولى (أيلول / سبتمبر ١٨٦٠).

(١٣) نفير سورية، الوطنية الرابعة (تشرين الأول / أكتوبر ١٨٦٠).

(١٤) مقررات المؤتمر السوري (دمشق، ١٩١٩/٢/٧).

(١٥) «اللجنة اللبنانية السورية» في مصر، «رابطة سوريا - جبل لبنان للتحرير» (نيويورك)، «اللجنة الوطنية السورية»

(البرازيل).

البحر الأحمر - خط العقبة - رفح والبحر المتوسط في الغرب.

٢ - تتمتع سوريا باستقلال تام، مضمون من عصبة الأمم [...].

٤ - تتبع الحكومة السورية مبادئ الديمقراطية اللامركزية، وترتكز قوانينها وأنظمتها على أساس مدني صرف، باستثناء قوانين الأحوال الشخصية التي تبقى على حالها [...].

٦ - تقسم البلاد، إدارياً، إلى ولايات مستقلة ذاتياً، ولكنها مرتبطة مع بعضها لتأمين المصلحة العامة. وفي هذه التقسيمات تراعى عوامل التقاليد والجغرافية والخصائص المحلية (فلسطين، جبل حوران، تقاليد البدو النصيرية في ولايات حلب ودمشق ودير الزور) وتقاليد لبنان في حدوده الطبيعية وامتيازاته القديمة.

٧ - كل ولاية يكون لها مجلس تمثيلي خاص منتخب من قبل السكان على نحو يحفظ حقوق الأقليات [...].

٨ - تشكل الولايات ولبنان حكومة مركزية تكون عاصمتها دمشق صيفاً وبيروت شتاء. هذه الحكومة تكون مسؤولة أمام الجمعية العامة للبلاد [...].

١٤ - عندما تتوصل الأمة العربية إلى تشكيل اتحاد كونفدرالي، فإن سوريا ستتنضم إليه بشرط أن لا يؤثر ذلك على وحدتها الوطنية الخاصة ولا على شكل حكومتها.

(٣) «الرابطة السورية الوطنية الجديدة» الداعية لوحدة سوريا تحت الوصاية الأميركية^(١٦).

وفي تلك الحقبة، أخذ مصطلح «سوريا» أقوى المعاني وأثبتها في تأليف الأب اليسوعي هنري لامنس^(١٧) (١٨٦٢ - ١٩٣٧) الذي أمضى معظم سني حياته في بيروت وكان لتعليمه الدراسات الشرقية في جامعة القديس يوسف (المؤسسة عام ١٨٧٥) ولقالاته ومحاضراته كبير الأثر في أوساط مثقفي جبل لبنان والولايات الشامية. رأى لامنس في تكوين الأرض السورية، كما أوجدها الخالق قبل عيسى ومحمد وكما فهمها المؤلفون القدامى، امتيازاً عزّ نظيره في الشرق لا بل في المعمورة: وحدة أرض وحدود مرسومة بوضوح (جبال طوروس، نهر الفرات، الصحراء، البحر). داخل إطار هذه الحدود، تكوّن شعب واحد متميز بوضوح عن الشعوب الأناضولية والعربية والمصرية التي تحيط به، شعب تتعدى وحدته الفروقات المذهبية ولا تماهيه وحدة اللغة مع بدو الصحراء. أهم عرقين سوريين هما الآرامي والفينيقي، وأولى سمات الشعب السوري «القدرة على الاستيعاب» وخصوصاً على استيعاب موجات البدو القادمة من «أرض البؤس والجوع» (الحجاز) إلى «أرض الخمر والخمير» (الشام). هذه القدرة، التي تبين «حيوية العرق السوري»، ظهرت منذ القرن

(١٦) كاتم أسرارها العام فيليب حتي.

(١٧) H. Lammens, *L'évolution historique de la nationalité Syrienne* (Alexandrie: Imprimerie Arturo Serafini, 1919) et *La Syrie: Précis historique*, 2 vol. (Beirut: Imprimerie catholique, 1921).

الثالث قبل الميلاد. فالممالك التي أسسها القادمون من البادية في حمص وتدمر والبتراء... لم تكن تتأخر في تبني اللغة والحضارة السوريتين. الفتح العربي نفسه تحول، مع الخلافة الأموية، إلى امبراطورية سورية، «سورية بالرأس القائد، سورية بالأذرع المنفذة والمنظمة ومديرة الولايات والحرب والمال»^(١٨).

والفكرة السورية التي انتشرت وقويت قبل ١٩٢٠ انحسرت بعد هذا التاريخ بسبب تقسيم بلاد الشام إلى مناطق نفوذ وكيانات، وانحصر الصراع بين مؤيدي بعض هذه الكيانات مثل الاستقلاليين اللبنانيين من جهة، والمطالبين بوحدة عربية شاملة، من جهة ثانية. وتعود غلبة الفكرة العربية على الفكرة السورية إلى عوامل عدة منها تأثير النموذجين القوميّين الألماني والإيطالي، ومنها مكانة اللغة العربية الخاصة عند الناطقين بها، ومنها الخلفية الإسلامية لفكرة القومية العربية، ومنها عجز أي كيان من الكيانات الشامية الجديدة عن التصدي للمشاكل المطروحة، مثل الوحدة والاستقلال ومواجهة الاستيطان الصهيوني، الأمر الذي جعل الوحدة العربية الشاملة تبدو أسهل وأجدي من توحيد سوريا.

لكن في الثلاثينات عرفت الفكرة السورية انتعاشاً جديراً بالاهتمام مع تأسيس «الحزب السوري القومي الاجتماعي» (١٩٣٢) وصياغة عقيدته (١٩٣٢ - ١٩٣٨) على يد أحد أبناء ضهور الشوير الروم الأورثوذكس، انطوان سعادة (١٩٠٤ - ١٩٤٩). وما ينبغي ملاحظته أن سعادة نشأ في البرازيل بين جالية حافظت على تراث أواخر القرن التاسع عشر الذي كان بدأ بالزوال في الوطن الأم. هذا ومع انطوان سعادة، أخذت الفكرة القومية السورية أبعاداً نظرية متكاملة ومتناسقة وارتبطت. من جهة، بهيكلية تنظيمية حزبية صارمة تعطي لـ«زعيم» الحزب صلاحيات شبه مطلقة، ومن جهة أخرى، باعتماد مبدأ فصل الدين عن الدولة والنجاح في تطبيقه وذلك بكسر طوق الولاء الطائفي إنطلاقاً من مواقع الأقليات.

يرى سعادة أن الأمة أكمل المتحدات الاجتماعية وأوفاهما وأكثرها سعة وتعقيداً. فالأمة «مجتمع طبيعي» لا يمكن للإرادة تقريره أو رفضه أو الغاءه. قوامها ثلاث: قطر وقوم وحدود. الحدود لا تفصل فصلاً تاماً بين الأمم ولا تقود إلى العزلة الكاملة المنافية للتمدن والارتقاء الثقافي. «لكن الحدود تقلل الإتصال... وتضيق التداخل والاختلاط الاجتماعي مع الخارج بقدر ما تسهل اشتباك الجماعات في الداخل واتحادها». الأرض هي الجهة الإيجابية من التاريخ: تقدم الممكنات وفيها ومعها وعليها يحصل تفاعل القوم. أما القوم فهم الجانب السلبي الفاعل الذي يغير ويبدل ويحقق الممكنات. وما تقدم الأمم وتأخرها، قوتها وضعفها الأعلى نسبة ممكنات البيئة وقدرة القوم على الإنتفاع بها. ومن المتحد يولد تشابه في العقول والأجسام والعادات والتقاليد واللهجات. «فإن الصفات تتبع المتحد لا المتحد الصفات».

يرفض سعادة اعتبار وحدة الأصل العرقي أو السلالي من ضرورات الأمة. فكل

(١٨) «Cet empire est Syrien, Syrien par la tête qui dirige, par les bras qui exécutent, organisent, administrent, les provinces, la guerre, les finances.»

أمة هي مركب أو مزيج من سلالات عدة. والأمة السورية مزيج من «الأصل الكنعاني (الفينيقي)» ومن الأمويين والحثيين والآراميين والعرب. المهم هو «وحدة الحياة على تعاقب الأجيال... التي تتم دورتها ضمن القطر». «المزيج المتجانس أصل كاف للأمة».

كذلك يرفض سعادة اعتبار اللغة عنصراً محدداً للأمة. اللغة الواحدة تسهل الحياة المشتركة وتؤمن انتشار روحية واحدة وهي ضرورية لتماسك الأمة لكنها ليست العامل المقرر لوجود الأمة، ذلك أنها وسيلة من وسائل قيام الاجتماع لا سبباً من أسبابه، «إنه ضروري أن تتكلم لغة واحدة وليس ضرورياً أن تنفرد بهذه اللغة». وتُحمل الجماعة اللغة روحيتها وأهدافها ومثلها وتودع فيها آدابها وفنونها. السوريون أخذوا اللغة العربية عن الفاتحين العرب لكنهم نقلوا علومهم ومجاري فكرهم «فأصبحت اللغة العربية لغتهم القومية تسيطر نفسيتهم ومواهبهم فيها في بيئتهم وتجاوزها».

أما الدين، فهو يتعارض مع القومية وينفيها لأنه ذو صبغة عالمية. وأياً كان مصدره لا يجوز له أن يشذ عن سنن الحياة. «فحيثما تضاربت مصلحة المجتمع، الدولة أو الأمة، ومصلحة الدين، كانت مصلحة المجتمع هي الفاصل في النزاع». والأمم تستخدم الدين لتؤكد شخصيتها واستقلالها. فأرلندة ظلت كاثوليكية لتحفظ بشخصيتها القومية وتشجيع الفرس ليحاربوا سيطرة سوريا الأموية.

وسوريا «أمة تامة» عميقة الجذور في التاريخ حافظت على شخصيتها واستوعبت كل الغزوات. ويصفها سعادة في مبادئ ١٩٤٧ المعدلة:

«الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية. وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري في الغرب، شاملة جزيرة قبرص، إلى قوس الصحراء العربية وخليج العجم في الشرق (وتوصف بالهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص)».

وهكذا ضم سعادة، في المرحلة الأخيرة من تفكيره، العراق إلى بلاد الشام معتبراً دجلة والفرات «نهرين سوريين كبيرين» جاعلاً جبال البختياري أو زغروس الحد الفاصل بين سوريا وإيران.

ويدعو سعادة أمم العالم العربي إلى تكوين جبهة تشكل سداً منيعاً ضد المطامع الأجنبية الإستعمارية وقوة ذات وزن في تقرير المسائل الكبرى. و«سورية هي أحد أمم العالم العربي» و«الأمة المؤهلة لقيادته». سورية «مركز» العالم العربي وعليها أن تنهض وتقوى لتؤدي رسالتها فيه.

أما في خصوص المسألة اللبنانية، فقد «نشأت لمبررات جزئية كانت صحيحة حين كانت فكرة الدولة دينية». كان المسيحيون في الدولة الإسلامية أهل ذمة لا يتمتعون بحقوق المسلمين المدنية والسياسية، لذا انفصلوا واستقلوا. والفكرة القومية السورية الاجتماعية تقضي على كل مبرر للانفصال.

٦ - من نادى بالفكرة القومية العربية؟ ما هي الأسس التي اعتمدها؟ ما هي مراحل تطور هذه الفكرة؟

وعت العرب نفسها، في البدء، أقواماً تربطها صلة الرحم ومكان الإقامة والنصرة لدى الملّات. ولما «جمع» الإسلام، وهو رسالة للملأ، «كلمتها ومكّن لها في البلاد»، وجدت نفسها قبائل تعير اهتماماً كبيراً لأشجار النسب الملتئمة في الأصل، التي تجعلها تنحدر كلها من جدين إثنين هما قحطان وعدنان، لا بل من جد واحد هو اسماعيل ابن ابراهيم الخليل. وفي العصر العباسي، واجهت العرب هجمات الشعوبية التي طعنت في أصالة حضارتها. فانبهرى الشعراء والأدباء منها للدفاع عن التراث، وجمع الدواوين وجمهرات الأمثال والحكم، والتباهي بالخلق والشيم. فالعرب... «أمة كرم بلبانها، فإنها لم تزل في الجاهلية تتواصى بالحلم والحياء والتذم، وتتعاير بالبخل والغدر والسّف، وتتنزه من الدناءة والمذمة، وتتدرب بالنجدة والصبر والبسالة، وتوجب للجار من حفظ الجوار ورعاية الحق فوق ما توجب له للجميع»^(١٩).

وفاخرت العرب بمزايا لغتها وجزمت أنها «خير اللغات» (الثعالبي) و«انصعها» (التوحيدي).

أما الوعي القومي العربي في العصر الحديث، فيجد بعض المؤرخين طلائع مؤشرات في حركتين دينيتين: الأولى في حلب، أهم مراكز التجارة في بلاد الشام في الجيلين السابع عشر والثامن عشر، والثانية في نجد، الخارجة عن سيطرة الامبراطورية العثمانية والواقعة على أطرافها. كان السكان العرب الملكيون من بلاد الشام تابعين لرجال دين يونانيين تشرف على تعيينهم بطريكية الفناء الأورثوذكسية، اليونانية الغلبة. فلما دخل العديد من عائلات حلب الملكية ميدان الثروة والنفوذ، وزاد احتكاكها بالغرب، وانتشرت في المدينة حركة تبشيرية رومانية كاثوليكية، خرجت هذه العائلات عن البطريكية الأورثوذكسية وتوجت حركتها بانتخاب بطريك عربي عام ١٧٢٤ على رأس كرسي انطاكي ملكي كاثوليكي جميع رجال كهنوته من العرب. واستخدم المثقفون من الروم الكاثوليك اللغة العربية للدفاع عن ملتهم، كما أنشأوا أول مطبعة عربية في العالم العربي لنشر كتاباتهم. أما الحركة الوهابية التي قامت في نجد نحو ١٧٤٠، والتي دعت إلى العودة إلى تعاليم الإسلام الأساسية، فقد أحييت في وسط عربي صاف، وفي أذهان سكان الجزيرة ولدى جيرانها ذكرى العهد العربي الأول للأمة الإسلامية.

ولما أرسل محمد علي الكبير ابنه إبراهيم باشا إلى الحجاز (١٨١١) وبلاد الشام (١٨٣١)، راودتهما، وخصوصاً الإبن، فكرة مملكة عربية تعيد للعرب كياناتهم السياسي وتساعد الأسرة العلوية على مواجهة العثمانيين. وكان ابراهيم باشا، في بياناته العسكرية، يذكر بعصور المجد في التاريخ العربي، مستخدماً الفاظاً تثير الحماسة. لكن هذا السعي لم يلقَ صدًى يذكر بين سكان بلاد الشام.

(١٩) ابن قتيبة، رسائل البلغاء.

وفي أواسط القرن التاسع عشر (١٨٤٧ - ١٨٦٨)، حمل لواء القومية العربية مسيحيون عرب من بلاد الشام، جلهم من جبل لبنان. كانت مركز الدعوة مدينة بيروت التي نشطت تجارتها وحفلت بالجوالي الأوروبية وأمتها الإرساليات الكاثوليكية والإنجيلية. وتميزت هذه الحقبة بـ «نهضة» ثقافية واسعة: تأسيس الجمعيات العلمية والأدبية («جمعية الآداب والعلوم» (١٨٤٧)، «الجمعية العلمية السورية» (١٨٥٧)...)؛ وإحياء اللغة العربية وتنقيتها مما لحقها من عجمة وركاكة وتطويعها للتعبير عن الحداثة؛ وتأليف المعاجم والموضوعات؛ وإعادة نشر التراث الأدبي؛ وإصدار الصحف والمجلات. ونظم إبراهيم اليازجي، في تلك الأيام، قصائد عدة تدعو إلى صحو العرب وتحررهم من النير التركي:

أقداركم في عيون الترك نازلة
فيا لقومي وما قومي سوى عرب
وحقكم بين الترك مغتصب
ولن يضئ فيهم ذلك النسب

هذا، وكان المسيحيون من المناادين بالقومية العربية يرون أنهم يتساوون في العروبة والمسلمين، وأنهم من أقحاح العرب نسباً ولساناً.

وما لبثت الفكرة العربية أن انتقلت إلى وجهاء المسلمين وأوساط المثقفين السنة في المدن الشامية الكبرى (بيروت، دمشق، حلب). وأدى الطغيان والتتريك من جهة، وانتعاش العربية والدخول في الحداثة، من جهة أخرى، أدواراً مهمة في تأليب المسلمين العرب ضد الدولة العثمانية. وبين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٣، أخذت الفكرة العربية أبعاداً جديدة وتأسست الجمعيات. وعقد في باريس عام ١٩١٣ المؤتمر العربي الأول الذي شارك فيه خمسة وعشرون شخصاً، إثنان منهم من العراق، والباقيون من بلاد الشام يتوزعون مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. ومن مقررات هذا المؤتمر:

٢ - من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية، وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للملكة اشتراكاً فعلياً.

٣ - يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لا مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

٤ - [...] توسيع سلطة المجالس العمومية [...]

٥ - اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية.

وخلال الحرب العالمية الأولى، ظهرت في مواجهة طغيان جمال باشا واتهامه الزعماء العرب بـ «الخيانة» و«بيع وطنهم للأجنبي» تيارات استقلالية عربية عدة لم تكن مرتبطة بثورة الشريف حسين التي قامت بتشجيع من البريطانيين في ٥ حزيران/ يونيو ١٩١٦، والتي عرفت في الاستيلاء على دمشق (١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨) ذروتها. أكد فيصل في بلاغه: «أن حكومتنا العربية... تنظر إلى جميع

الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً ولا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي». وأضاف في حلب (١١ تشرين الثاني / نوفمبر): «العرب هم عرب قبل موسى وعيسى ومحمد» وأن والده قرر: «أن يجعل البلاد مناطق تطبق عليها قوانين خاصة بنسبة أطوار وأحوال أهلها»، فأحوال البلاد الساحلية غير البلاد الداخلية. وكان موقف فيصل من لبنان «أن يحرز هذا الجبل دستوراً يلائم ما يطلبه أهله دون أن يفصل عن سورية». وعقد في دمشق في ٢ تموز / يوليو ١٩١٩ المؤتمر السوري العام الذي شارك فيه منتخبون ومنتدبون عن كل المناطق الشامية وطالب «بالاستقلال السياسي التام للبلاد السورية» وبحكومة ملكية، مدنية، نيابية تدار مقاطعتها على طريقة اللامركزية الواسعة وتحفظ فيها حقوق الأقليات على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل.

لكن نتائج الحرب جعلت الأحلام العربية تصطدم بالنظام المنبثق من صلح فرساي، الذي أدى إلى تقسيم بلاد العرب إلى منطقتي نفوذ: فرنسية وبريطانية. كما أن وزير الخارجية البريطاني بلفور وعد بتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين (٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧). وواجهت الحركة القومية العربية المد الإستعماري داخل إطار يخلو من التعصب الديني ويجنح نحو العلمانية، وذلك لأسباب عدة: (١) أراد الزعماء تجريد فرنسا من سلاحها الأقوى وهو الدفاع عن الأقليات وخصوصاً الأقليات المسيحية؛ (٢) رغب العرب في مقاومة الصهيونية من منطلقات قومية لا دينية؛ (٣) كان الرعيل المسيطر في هذه الحقبة معاشياً «لأجواء تركيا الفتاة» العلمانية وكان العديد منهم قد حصل التعليم في مدارس ذات مناهج غربية؛ (٤) ظل لاتاتورك وانتصاراته وهج كبير على المناضلين العرب لم ينكفئ إلا مع ضياع لواء الإسكندرون (١٩٣٧-١٩٣٩).

أدى تعدد الكيانات العربية واختلاف أشكال مواجهتها لدول الوصاية بعد عام ١٩٢٠ إلى بروز أهداف رئيسية ثلاثة: (أ) انتزاع أكبر مقدار ممكن من الحكم الذاتي من أيدي الدول المنتدبة، وذلك باللجوء إلى التظاهرات والمقاطعة والثورات والمفاوضة؛ (ب) محاولة إبقاء فكرة الوحدة العربية حية في النفوس على الرغم من تعدد الأنظمة الإدارية والتشريعية والتربوية وتباينها. التأمّت مؤتمرات عدة جمعت بين رجال من مختلف الدول العربية: مؤتمر الخلافة في مكة عام ١٩٢٦؛ مؤتمر القدس عام ١٩٣١؛ مؤتمر بلودان عام ١٩٣٧ وهو الأهم، وقد شدد على دور التضامن الديني في مفهوم القومية العربية؛ (ج) إثارة التأييد لعرب فلسطين في مقاومتهم للهجرة اليهودية وشراء الأراضي وفي مطالبتهم بحكومة موحدة ذات أكثرية عربية. بعد ١٩٢٣، أصبح بقاء عرب فلسطين في ديارهم في طليعة الهموم العربية.

ومن يريد دراسة تطور الفكرة القومية العربية بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس جامعة الدول العربية عليه أن يظهر علاقتها بعدد من المسائل والأمور أهمها: حروب التحرير؛ ولوج مصر الناصرية القومية من الباب العريض وتبوؤها مركز الصدارة فيها بعد عام ١٩٥٦ وجذبها أوسع الأوساط الشعبية إليها؛ الصهيونية وأهمية مواجهتها في تكثيل العرب وشرذمتهم وولادة الشعب الفلسطيني بعد الهزائم

المتكررة؛ قيام كيانات مستقلة تدير شؤونها أنظمة محدودة الأفق والمصالح؛ الاسلام المتداخل مع العروبة دون توصل أي منهما إلى إقامة علاقات واضحة وثابتة الأسس بالآخر؛ الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية وقدرة العروبة على تطينها وجذبها إليها وقدرتها هي على استخدام العروبة للحفاظ على مواقعها؛ صوغ مشروع اجتماعي وسياسي قادر على استيعاب تطلعات الجماعات والأفراد وحقوقهم؛ مواجهة النظام العالمي بأشكاله القديمة والجديدة وقدرة العرب على السيطرة على كامل مقدراتهم والإفادة منها؛ إحياء الثقافة العربية وإغناؤها ونشرها وأهمية ذلك للمشروع العربي.

غلبت الفكرة العربية العنصر القومي (الشعب) على العنصر الوطني (الأرض) وكثير دعائها إنطلاقاً من الثلاثينات، نذكر منهم إدمون رباط وقسطنطين زريق ونبيه أمين فارس وعبد الله العلايلي وزكي الأرسوزي وميشال عفلق وعبد الرحمن البزاز... ولعلنا نجد أفضل تعبير عنها وأكثره ترابطاً وتكاملاً وغنى في مؤلفات ساطع الحصري^(٢٠). رأى الحصري في الأمة واقعاً موضوعياً لا تنال منه الإرادة أو هي قادرة على إيجاده وإلغائه. والعنصر الأساسي في تكوينها ليس وحدة الأصل والدم وهو في الأمم من الأوهام، ولا هو البيئة الطبيعية الواحدة، ولا هو وجود دولة واحدة، بل هو، أولاً وآخراً، اللغة. العرب هي من تنطق بالضاد. أما العامل الثاني الذي يمكن ضمه إلى الأول دون وضعه في المرتبة نفسها، إذ إنه يقوي الرابطة القومي دون أن يقوى على إيجاده، فهو التاريخ المشترك. فالشعب ليس أسير ماضيه، بل هو يختار منه ما يلائمه. أما الأديان التي تولد مشاعر إنسانية لا قومية، مثل المسيحية والاسلام، فلا يمكن نشرها إلا عبر أداة التعبير القومي، أي اللغة. ويرتبط كل دين بعلاقة جوهرية مع لغة ولا يكتب له الانتشار ما لم تكن للأمة الناطقة هذه اللغة مصلحة قومية في انتشاره. الدين إذاً أداة تأكيد الشعور القومي لذاته. ويعتمد الحصري في نظريته على ابن خلدون الذي يؤكد أن «الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على العصبية التي كانت لها» ولكنها «من غير عصبية لا تتم». فوجود الأمة سابق على وجود الدين وليس من علاقة جوهرية بين دين من الأديان وأمة من الأمم. ونشوء الأمة العربية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاسلام، لكن هذا لا يماهي بين العروبة والاسلام، فالمسيحيون الناطقون بالضاد عرب كالمسلمين وبالمعنى نفسه بالضبط.

ولم تغب أهمية الاسلام عن أي من دعاة العروبة بما في ذلك المسيحيون منهم. جعله إدمون رباط^(٢١) في طليعة عناصر القومية العربية: «دين قومي في جوهره، لغة نابضة بالحياة، عادات ومؤسسات واحدة، رؤية جمالية مشتركة». رأى رباط في

(٢٠) ساطع الحصري (١٨٧٩ - ١٩٦٨) من أصل سوري وعلى صلة قريبي بأسرة الاشراف في حلب. نشأ في استانبول. له مؤلفات عدة منها: آراء وإحاديث في الوطنية والقومية (١٩٤٤)؛ آراء وإحاديث في القومية العربية (١٩٥١)؛ العروبة بين دعائها ومعارضيتها (١٩٥١)؛ والعروبة أولاً (١٩٥٥). وقد جمعت مؤلفات الحصري وأعيد نشرها عبر مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢١) Edmond Rabbath, *Unité Syrienne et devenir arabe* (Paris: Marcel Rivière, 1937).

الدين عاملاً ممهداً للأمة وفي التضامن الديني معبراً إلى التضامن السياسي. كما رأى في الإسلام، لجهة نزول القرآن بالعربية وحصر الخلافة في قريش ووقوع أماكن الحج في الحجاز، ديناً عربياً قبل أي شيء. وأكد قسطنطين زريق^(٢٢) أن محمداً هو منشئ الحضارة العربية وموحد الشعب العربي وأن على العرب استلهامه والاسترشاد به. أما ميشال عفلق فأكد في إحدى خطبه^(٢٣) أن الإسلام «وثبة العروبة إلى الوحدة والقوة والرقى». وأنه للعرب «أروع صورة للغتهم وآدابهم، وأضخم قطعة من تاريخهم القومي... وسوف يعرف المسيحيون العرب، عندما تستيقظ فيهم قوميتهم يقظتها التامة ويسترجعون طبعهم الأصيل، أن الإسلام هو لهم ثقافة قومية يجب أن يتشبعوا بها، يفهموها ويحبوها فيحرصوا على الإسلام حرصهم على أئمن شيء في عروبته».

٧ - من رفض الفكر القومية وما هي الصورة التي أخذها هذا الرفض؟

لم تكن الفكرة القومية فكرة الهوية الوحيدة التي صدرتها أوروبا إلى العالم. بل إن هذه الفكرة بدت، للعديد من أوساط اليسار الأوروبي في أواسط الجيل التاسع عشر، فكرة مرتبطة بصعود طبقة إجتماعية هي البرجوازية، استخدمت هذه الفكرة لتوحيد سوق تبادل البضائع وتوسيعها ولتقسيم العمل الإجتماعي على القواعد الأفضل لجني الأرباح. ورأت هذه الأوساط أن الفكرة القومية أصبحت عائقاً أمام نمو قوى الإنتاج التي باتت تصطدم بعوائق وحواجز وحدود تمنعها من التوسع، وإنها تقف في وجه مصالح طبقة العمال الصاعدة التي فقدت رباطها بالأوطان وغدت لا تملك شيئاً تبيعه غير قوة عملها. وعام ١٨٤٧، أطلق ماركس، في بيان الحزب الشيوعي، صيحته الشهيرة: «يا عمال العالم اتحدوا»، وذلك لمواجهة وحدة رأس المال وتحقيق مصلحتهم العامة وتجاوز شرك التشرذم القومي المتربص بهم. وتأسست، عام ١٨٦٤، الأهمية الأولى التي سعت لدعم النضالات العمالية في مختلف البلدان.

وبعد نجاح ثورة البلاشفة في روسيا عام ١٩١٧، قامت الأممية الثالثة (آذار/مارس ١٩١٩) التي شاءت أن تكون «الحزب العالمي للثورة الاشتراكية» في سبيل «تكوين جمهورية اشتراكية سوفياتية عالمية». وتوجهت الأممية، في تموز/يوليو ١٩٢٠، إلى «شعوب الشرق» داعية إياهم إلى مؤتمر باكو، مسمية بالإسم «فلاحي سوريا والجزيرة العربية» وبلاد ما بين النهرين.

«إنها حرب مقدسة لتحرير شعوب الشرق فلا تعود الإنسانية منقسمة إلى مضطهدين ومضطهدين. حرب مقدسة في سبيل المساواة الكاملة بين الشعوب والقبائل كلها، أيّاً كان لون البشرة وأيّاً كان الدين الذي تدين به».

ما سبق لا يدعونا إلى عد الحركة الشيوعية رافضة للفكرة القومية غير مكترثة إلا

(٢٢) قسطنطين زريق، الوعي القومي (١٩٣٩).

(٢٣) ميشال عفلق، في سبيل البعث (بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٩).

بالتضامن الأممي ووحدة الشغيلة في العالم أجمع. فالتنظيمات الشيوعية، مثلها مثل سائر الحركات السياسية في تلك الحقبة، واجهت واقعاً لم يكن بالإمكان التغاضي عنه، ألا وهو الهيمنة الأجنبية، الفرنسية والإنكليزية، على المشرق واقتسامها إياه وتقسيمه إلى كيانات. وكان الثوار الروس هم الأسبقون إلى نشر اتفاق سايكس - بيكو وفصح مطامع الحلفاء في بلاد الشام وخططهم لها. لذا يقود الفهم الكامل لممارسة الشيوعيين في البلدان العربية (بغض النظر عن أي تقويم لها) إلى شبك ثلاث محاور عمل: النضال في سبيل الإستقلال وضد أشكال الهيمنة المتجددة (ولا ريب في أن القومية العربية استمدت من الماركسية - اللينينية مفهوم «الإمبريالية» و«الاستعمار»); النضال في سبيل نظام اشتراكي والدفاع عن مصالح العمال وسائر الكادحين؛ دعم سياسة الإتحاد السوفياتي «طليعة الثورة العالمية». وعلى الرغم من رفض الشيوعيين المبدئي لـ «الحدود الضيقة التي اصطنعها الإستعمار ومصالح بعض الأسر الحاكمة» (قرار مؤتمر الحزبين الشيوعيين في سوريا وفلسطين عام ١٩٣٣) وعلى الرغم من تأكيد «طموح الجماهير العربية الواسعة إلى الوحدة» (برنامج الحزب الشيوعي اللبناني في مؤتمره الثاني، ١٩٦٨)، تارجحت الممارسة بين الانكفاء على العمل داخل الكيانات الموجودة وبين السعي للانخراط في حركة أوسع وأشمل.

وإذا كانت فكرة الاشتراكية الأممية، مثلها مثل الفكرة القومية، قدمت إلى المشرق من الغرب، فإن فكرة العودة إلى الأصول الدينية تبدو ناجمة عن عجز هاتين الفكرتين، والأنظمة والحركات الصادرة عنهما، عن إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الكبرى التي واجهت شعوب المنطقة في العقود السابقة وما زالت: القضية الفلسطينية؛ مسألة سيطرة العرب على مقدراتهم الطبيعية وسعيهم لتكوين كتلة تاريخية فاعلة تلحق بموقعهم الجغرافي وبماضيهم المجيد الذي لم يفكوا الارتباط به يوماً؛ قهر الأنظمة السياسية وضعف تقديم الخدمات والبؤس الشعبي الإقتصادي والاجتماعي المتزايد نتيجة نزوح الريفيين إلى المدن وإقامتهم فيها على هامش الحياة المدنية. ويرى بعض مرشدي الحركات الأصولية أن «الحل الليبرالي» فشل عام ١٩٤٨ و«الحل الاشتراكي الثوري» فشل «فشلاً أنكى وأقسى» عام ١٩٦٧، وأن التراجع عن الموقع مستمر، وتردي الأوضاع، والأخلاقية منها، لم يسبق له مثيل:

«إن العقيدة الوطنية وحدها لم تعد تكفي، بدليل أنها لا تستطيع أن تقاوم العقيدة الشيوعية في كثير من أقطار الأرض. ذلك أن فكرة العدالة الاجتماعية بين الأفراد في حياة المجتمع أخذت تطفئ بقوة على النعرة الوطنية في أوطان تقسم أهلها إلى عبيد وأسياد».

«والإسلام هو وحده القادر على تحقيق الفكرتين جميعاً، بلا تعارض ولا تصادم ولا مغالاة. فكرة الوطنية في الوطن الإسلامي الأكبر حيثما مد الإسلام ظله، وفكرة العدالة الاجتماعية الكاملة في هذا الوطن الكبير.

... إن شيئاً من هذا كله لن يجدي شيئاً، إنما الذي يجدي وحده أن يحكم الإسلام الحياة ويصرفها. أن تُحكم الدولة حكماً إسلامياً. أن تستمد القوانين التي تنظم علاقات

الناس بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بالحكومة وعلاقات الحكومة بهم من الشريعة الإسلامية وليس قانون الأحوال الشخصية وحده بل قانون العقوبات والقانون المدني والتجاري وسائر القوانين والتشريعات التي تكيف صورة المجتمع وتمنحه شكله ونظامه الخاص»^(٢٤).

هذا ولا يمكن القول إن الفكرة الإسلامية في البلاد العربية ترفض رفضاً جذرياً الفكرة القومية أو القومية العربية، على الرغم من نجاح أول ثورة إسلامية خارج البلاد العربية، أو بسبب ذلك، وعلى الرغم من تأكيد سيد قطب (١٩٠٦ - ١٩٦٦) أن الدعوة القومية دعوة إلى العرق والتراب في وجه النفحات السماوية، ومن حملات الأصوليين على الحركة العربية وتحميلها مسؤولية الأمة الإسلامية في الأمس القريب (عند زوال الامبراطورية العثمانية)، ومن المواجهة بين الإخوان المسلمين والناصرية. الفكرتان تلتقيان في الرد على المسائل عينها ولا يغيب عنهما موقع الإسلام في العروبة وموقع العرب والعربية في الإسلام. ونرى في بعض البلدان (بلاد المغرب عامة) ولدى العديد من مرشدي الحركات الأصولية ترادفاً وتوارداً بين عبارتي مسلم وعربي. لكن افتراق الفكرتين يحصل عن مساواة المسلمين وغير المسلمين من العرب في العروبة والمواطنة، وفي الموقع الذي تعينه الفكرة العربية للدين في الحياة المدنية.

٨ - ما هي خلاصة قرن من الصراع الايديولوجي حول هوية اللبنانيين الوطنية والقومية؟

مضى ما يقارب ثلاثة أرباع القرن على إقامة لبنان في حدوده الحالية ونصف قرن على استقلاله. وخلال هذه الحقبة كلها، وعلى الرغم من الهدنات وصيغ الوفاق، لم يكف الصراع السياسي حول هوية اللبنانيين، بل اتسعت دائرته لتتناول مزيداً من المسائل التاريخية والجغرافية والثقافية... وغدت للطوائف والمذاهب والمناطق اللبنانية مواقع مواجهة في تأويل قضايا الهوية حتى خال المرء أن الصراع هو هو يراوح مكانه على الرغم من أهمية المستجدات العالمية وآخرها انهيار الحلم الشيوعي بعد يقظته على واقع إنجازاته المرير، والمستجدات الاقليمية ومنها انقلاب الأصولية الإسلامية على العروبة ورفضها لها. ولعل أفضل سبيل لتخطي هذه الرؤية المبسطة واستخلاص ما انتهى إليه الصراع الايديولوجي حول هوية اللبنانيين الوطنية والقومية ذكر بعض بنود مقدمة الدستور اللبناني، التي أضيفت إليه بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١، وذلك نظراً إلى الموقع المميز والثابت الذي للدستور في حياة اللبنانيين السياسية وممارستهم، إذ إنهم - وافقوه أم خالفوه - يرون فيه المرجع الصالح لقياس شرعية أعمال السلطات والمؤسسات، ونظراً أيضاً إلى طبيعة هذه البنود الوفاقية، إذ إنها جاءت في أساس «الوفاق الوطني» الذي أقرت وثيقته في مؤتمر

(٢٤) سيد قطب، معركة الإسلام والراسمالية، ط ١١ (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٠).

الطائف (٢٢/١٠/١٩٨٩):

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دولياً.

ب - لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم موثيقها، كما هو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج - لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل [...].

ي - لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

كان التشيبت بلبنان موقف فئة من اللبنانيين وموضع معارضة فئة أخرى تسعى للانسلاخ عن لبنان أو للانضمام وإياه إلى وحدة سورية وعربية أوسع. لكن نهائية الوطن اللبناني غدت أولى «ثوابت الموقف الإسلامي» (٢١/٩/١٩٨٣)، وموضع إجماع سياسي أساسي بين اللبنانيين جميعاً. فالإعتراف الدولي بالكيان اللبناني منع عن اللبنانيين مصير شعوب أخرى في المنطقة ما زالت تسعى جاهدة لتحقيق كيان ما خاص بها. والحياة اللبنانية، على الرغم من هنات وسقطات نفذت منها الحروب، أوجدت مناخاً من الحرية والإزدهار والتوافق وقدرراً من تكافؤ الفرص شد اللبنانيين إلى لبنان وقارب بينهم وجعل البلد الصغير محط أنظار العرب أجمعين. والجدير بالملاحظة أن نهائية الوطن اللبناني نظرة توحد اللبنانيين في التطلع إلى المستقبل دون أن تصادر الماضي مبقية التاريخ ساحة للبحث والحوار والجدل.

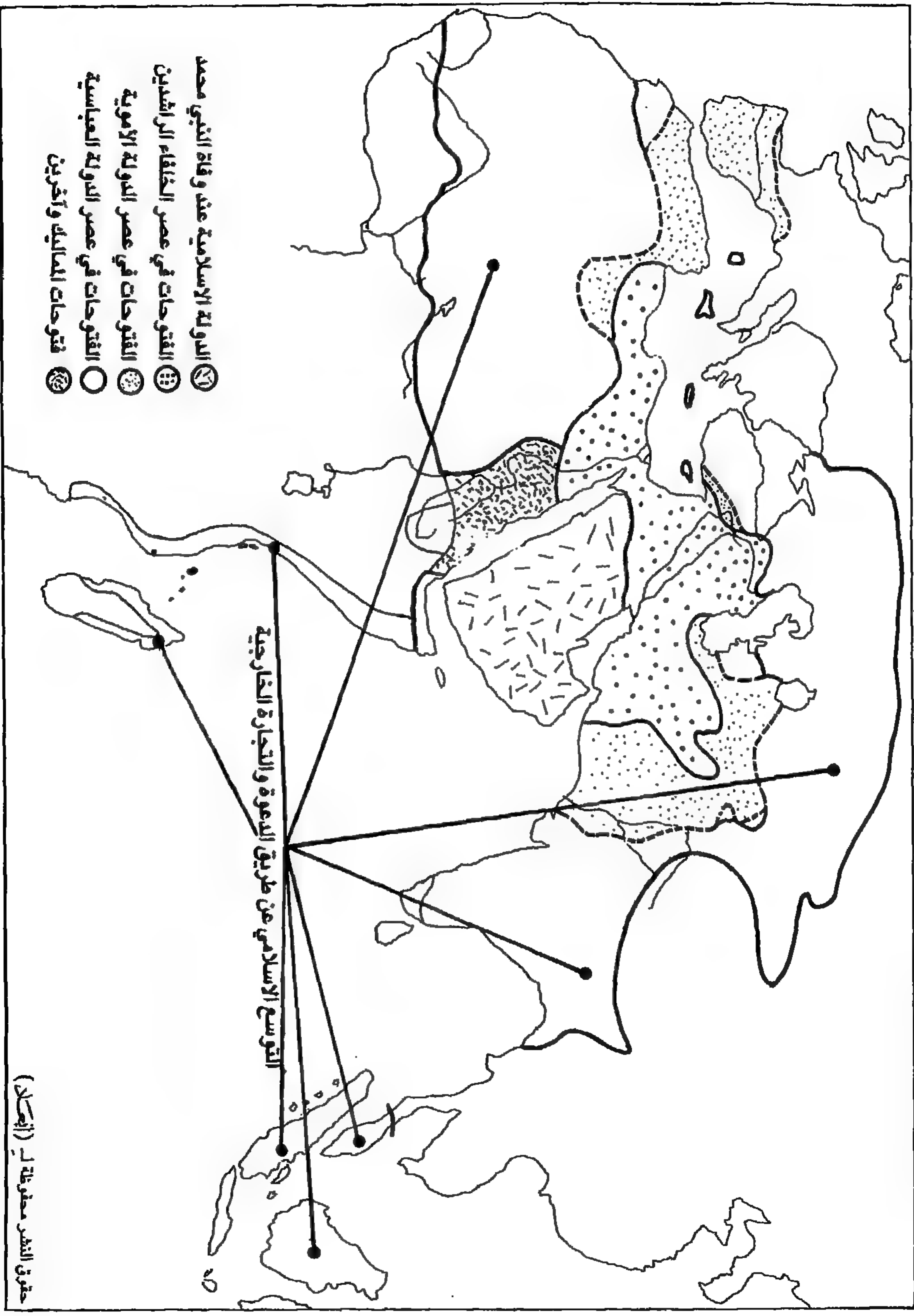
وإذا كان لبنان واحداً من الدول الخمس «المصطنعة» التي رسمها الغرب في بلاد الشام بعد انهيار السلطنة العثمانية، فمن المفارقة أن يكون، وهو الكيان المسوّغ أكثر من غيره نتيجة تركيبته الطائفية شبه المتوازنة ونتيجة مطالبة العديد من سكانه به وطناً، أكثر الكيانات موضعاً للاتهام والرفض من قبل القسم الآخر من السكان ومن دعاة الوحدة العربية. لكن الزمن فعل فعله في هذا المضمّر، وقبل سكان الديار الشامية بالأمر الواقع وتعاملوا معه وارتضوا بالشرعيات القائمة وسعوا لها حين افتقدوها (الفلسطينيون) ودفعوا غالياً ثمن رفضها (اجتياح العراق للكويت). فهم، مثلهم مثل سائر سكان العمورة، يعيشون في عالم دول يفرض أعرافه والقوانين ولا يقبل التعامل إلا مع دول لها شخصيات قانونية وحدود. ولا يكون مطلب الوحدة العربية بافتعال حروب أهلية في الكيانات الموجودة إنما بالسعي الدؤوب لوحدة هذه الكيانات كنموذج للوحدة المبتغاة والتي تتم باستيعاب الدول القائمة لا بمزيد من الشرذمة. وكما ترفض فكرة الوطن النهائي الذوبان في ما هو أوسع، فهي ترفض أيضاً فكرة الإنشطار إلى ما هو أدنى وهي مشاريع الكيانات الصغرى التي جربت وكلفت لبنان غالياً وفشلت فشلاً ذريعاً. وما عبارة الوطن («منزل إقامة الإنسان ومقره» في «محيط المحيط» للبستاني)،

محل عبارة «القطر» التي يستسيغها الفكر القومي، إلا للتشديد على رابط الأرض في مواجهة الصهيونية التي تفك ارتباط شعوب المنطقة بأقاليمها لترى فيهم عرباً سواسية لهم السكن أنى شأؤوا في ديارهم الواسعة.

ورفع النص الدستوري اللبس عن هوية الوطن النهائي، فأكدتها تأكيداً صريحاً: «لبنان عربي الهوية والانتماء». فعروبة لبنان ليست موضع خيار يمكن القبول به أو رفضه، وليست موضع مقايضة بين طائفتين، وليست صفقة سياسية مع جيران لبنان ولا صفقة تجارية مع أثرياء النفط. العروبة سمة تتوحد فيها وتتساوى العناصر اللبنانية جميعها، فكلها عربية أصيلة، تفتخر بأنسابها وتشارك العرب في عاداتهم والتقاليد، وتلسن بالعربية منذ أجيال طوال، وكلها ساهمت في الحفاظ على التراث العربي وإحيائه وإغنائه وما زالت. وليست العروبة عاملاً دخيلاً على لبنان، الأمر الذي يجعله تحت الوصاية والرقابة، بل هي متماهية مع الإلتواء اللبناني الحق، وبالأمر كانت نهضة العرب والعربية من الجبل وبيروت وسائر مناطق لبنان الصغير والكبير.

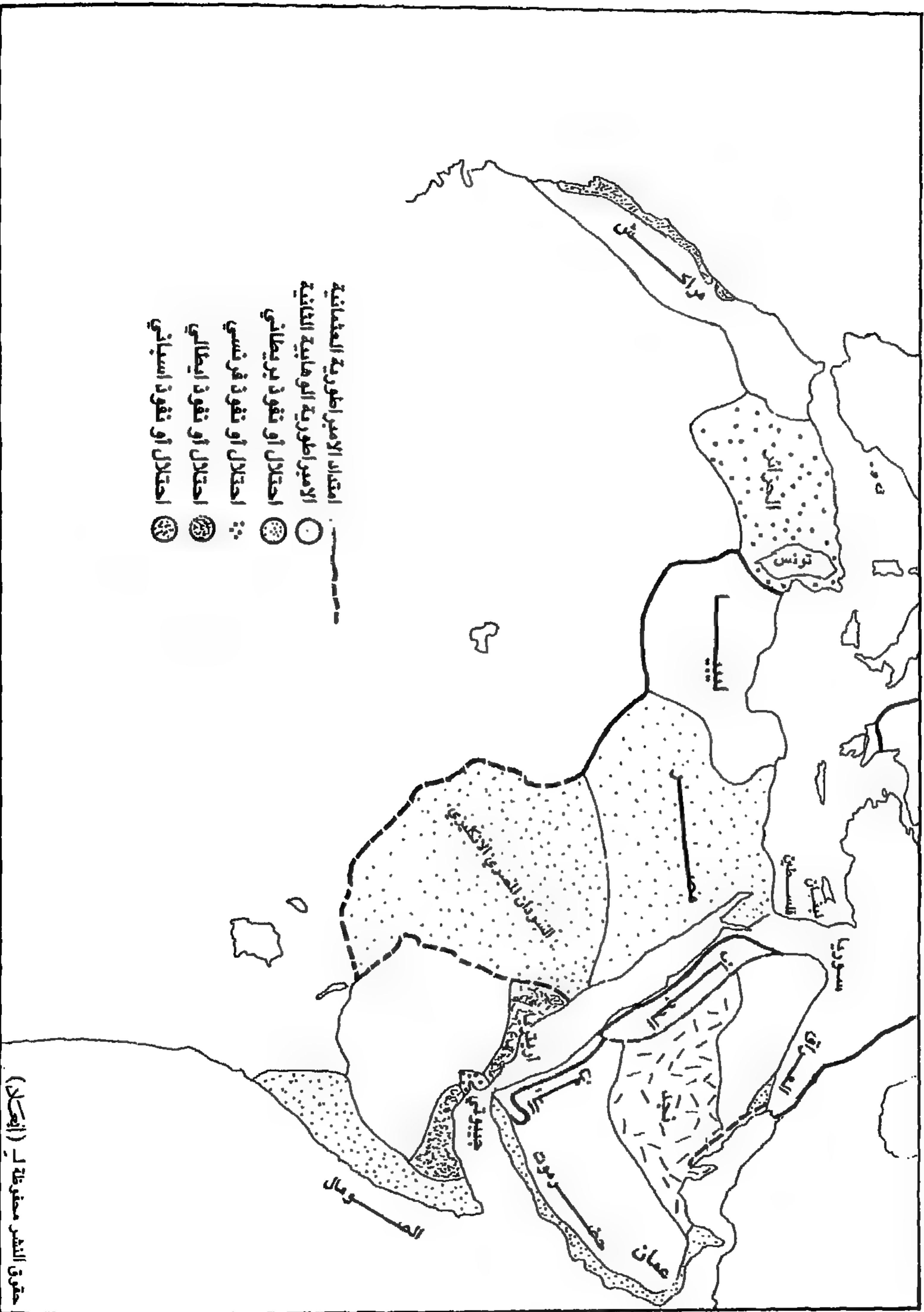
وليست العروبة عائقاً أمام السيادة ولا يمكن أن تكون كذلك إلا إذا كان لبنان قاصراً يستلهم بت أموره أو مشكوكاً في عروبه فتتملى عليه. والحق أن لبنان «وطن سيد حر مستقل» و«عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم موثيقها». فالتزام العروبة يؤكد موقع لبنان في القرار ويلزم الدول الأخرى به بقدر ما يلزمه بها. ولبنان الدولة ملزم بالحفاظ على سيادته والدفاع عن مصالح أهله وصون حدوده والعمل على وحدة أرضه وشعبه وانتظام عمل مؤسساته وفق معناه الأول، الحرية، وهو ملزم للدول الشقيقة بذلك.

وأخيراً، يقيّد العروبة في لبنان، لا بل يحررها، «ميثاق العيش المشترك» الذي يرفض أي دين للدولة في وطن تعددت معتقداته والمذاهب

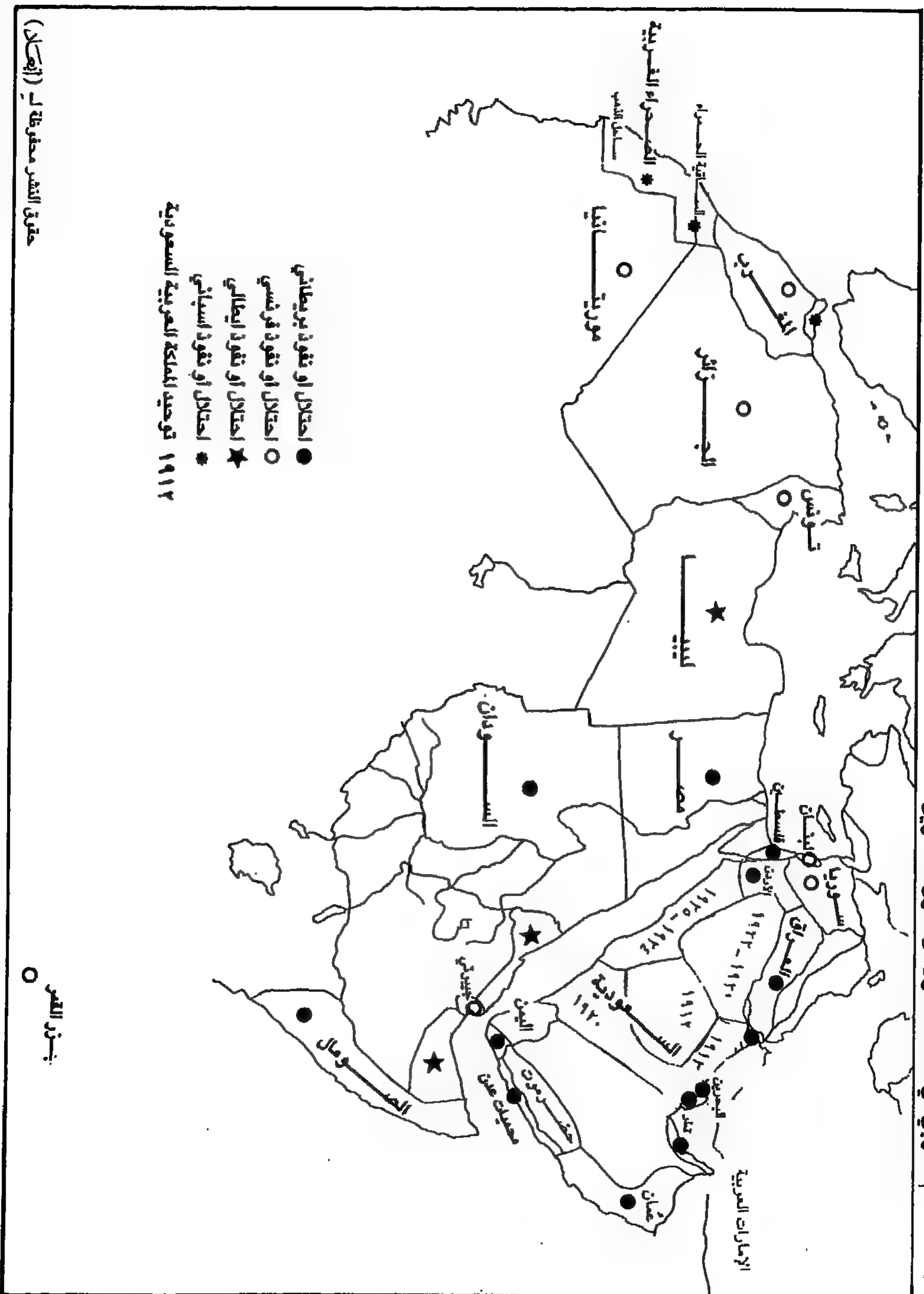


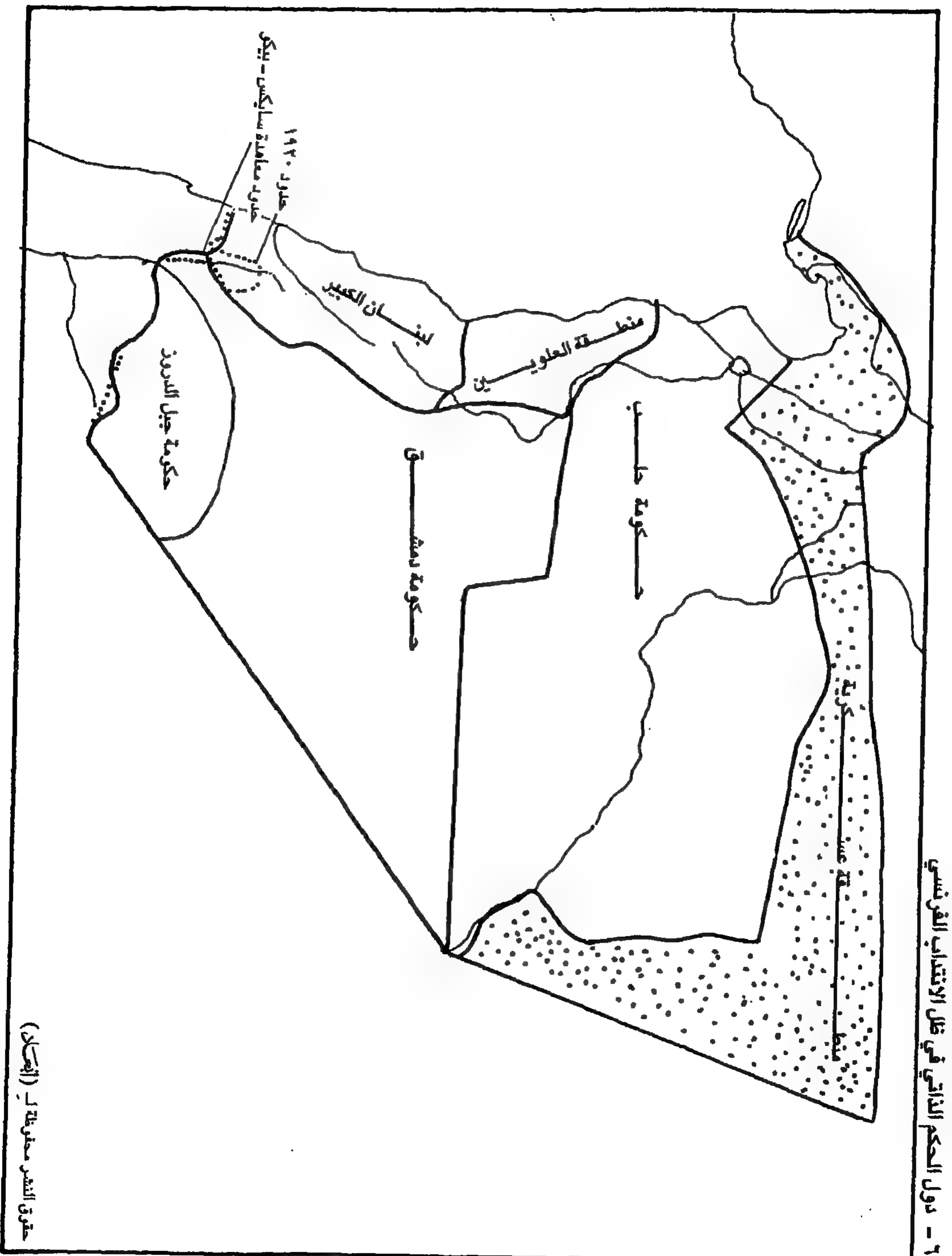
حقوق النشر محفوظة لـ (إيكلان)

٣ - العالم العربي خلال القرن التاسع عشر

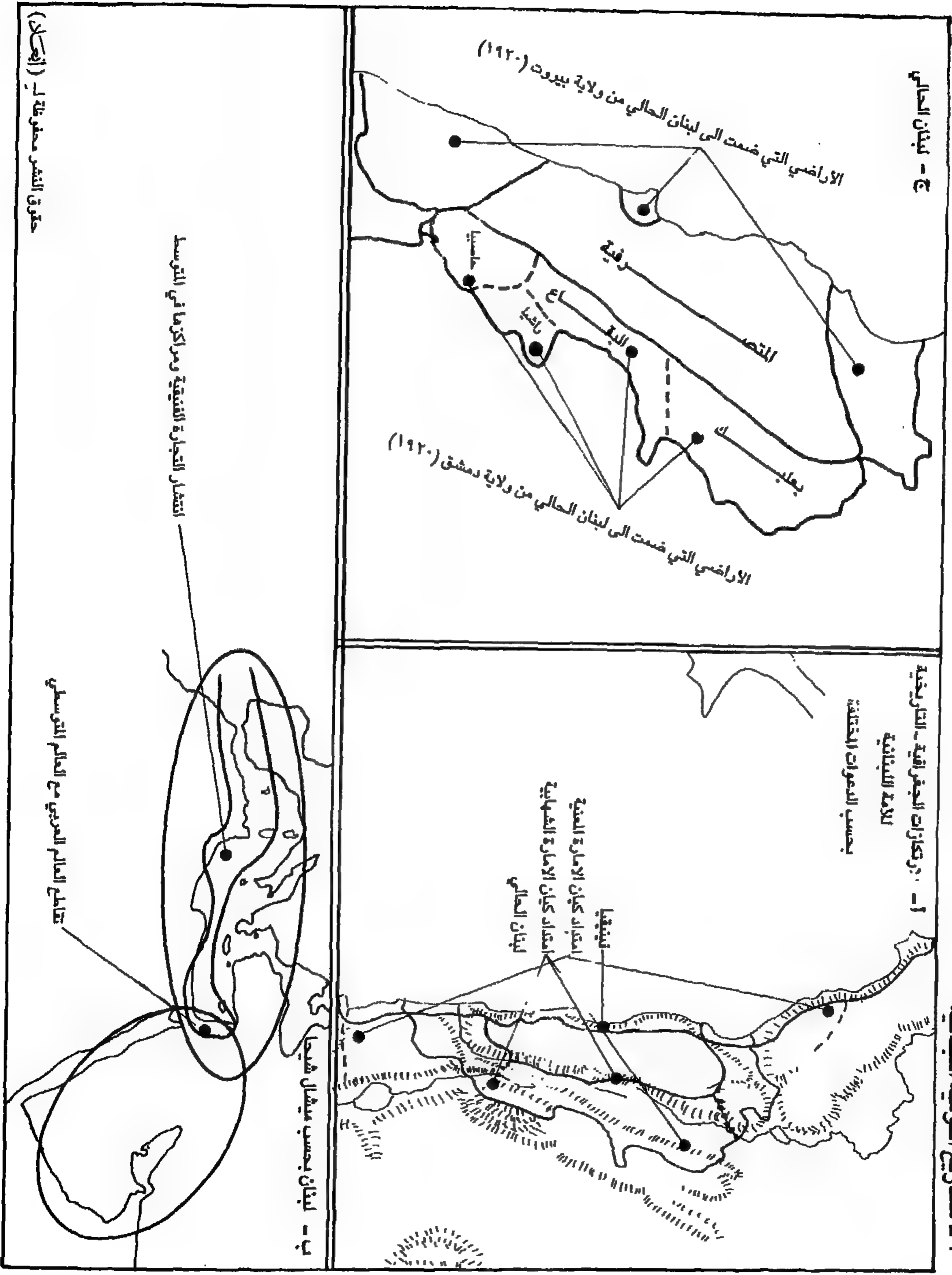


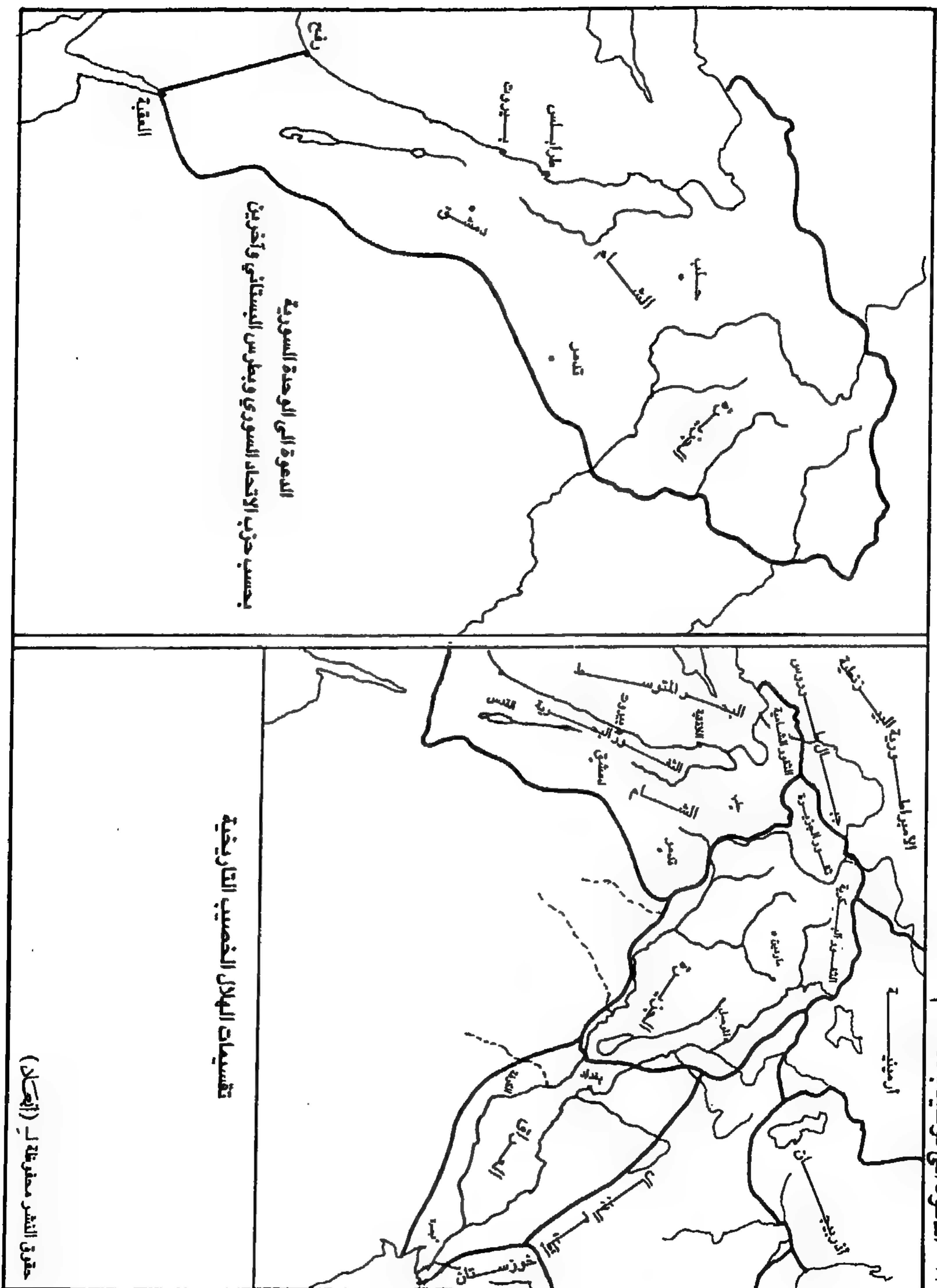
٤ - العالم العربي في النصف الأول من القرن العشرين





٧ - مشاريع القومية اللبنانية

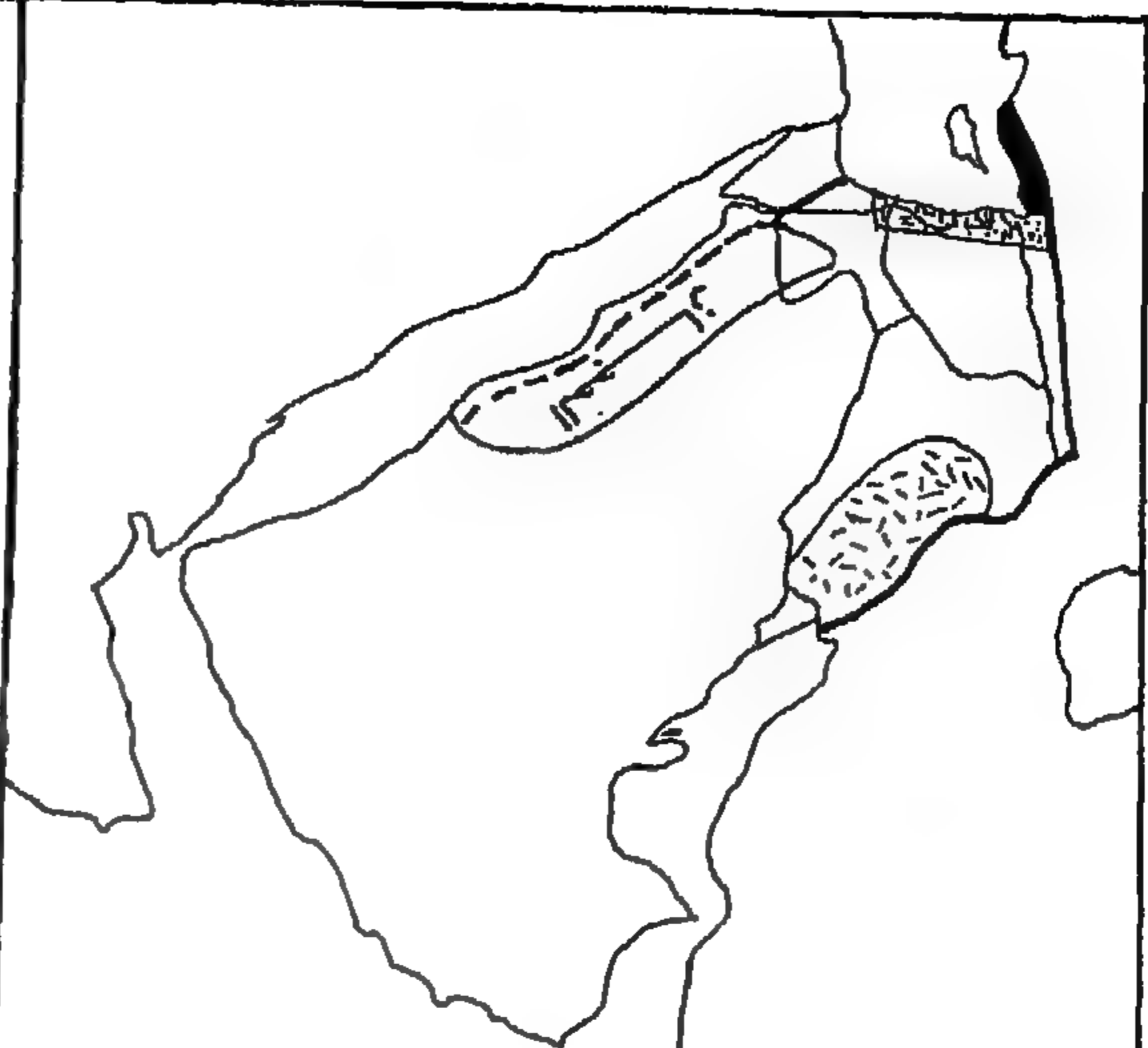




٩ - الأمة السورية بحسب الحزب السوري القومي الاجتماعي

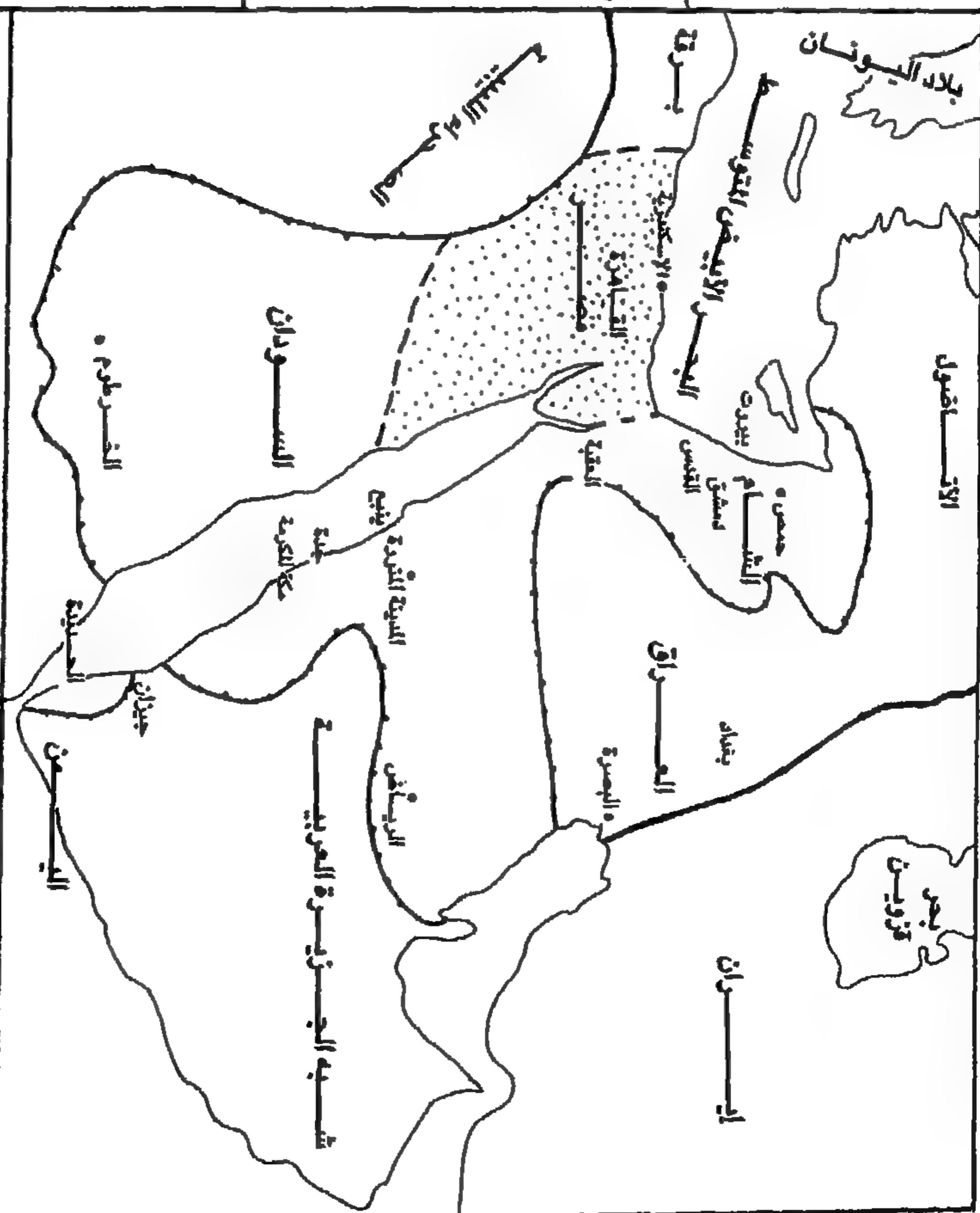
<p>الأمة السورية وارتكاناتها الجغرافية - التاريخية</p> <p>١ السوريين والاكاديين ٢ البابليون ٣ الاشوريون</p>	
<p>الأمة السورية والدول الداخلة فيها</p> <p>١ سوريا الحالية ٢ لبنان ٣ فلسطين ٤ الأردن ٥ العراق ٦ قبرص</p> <p>اقتطاع أراضي من مصر وتركيا وإيران حقوق النشر محفوظة لـ (أنكسار)</p>	

١١ - مشاريع محمد علي والشريف حسين الحدودية



مشاريع الشريف حسين

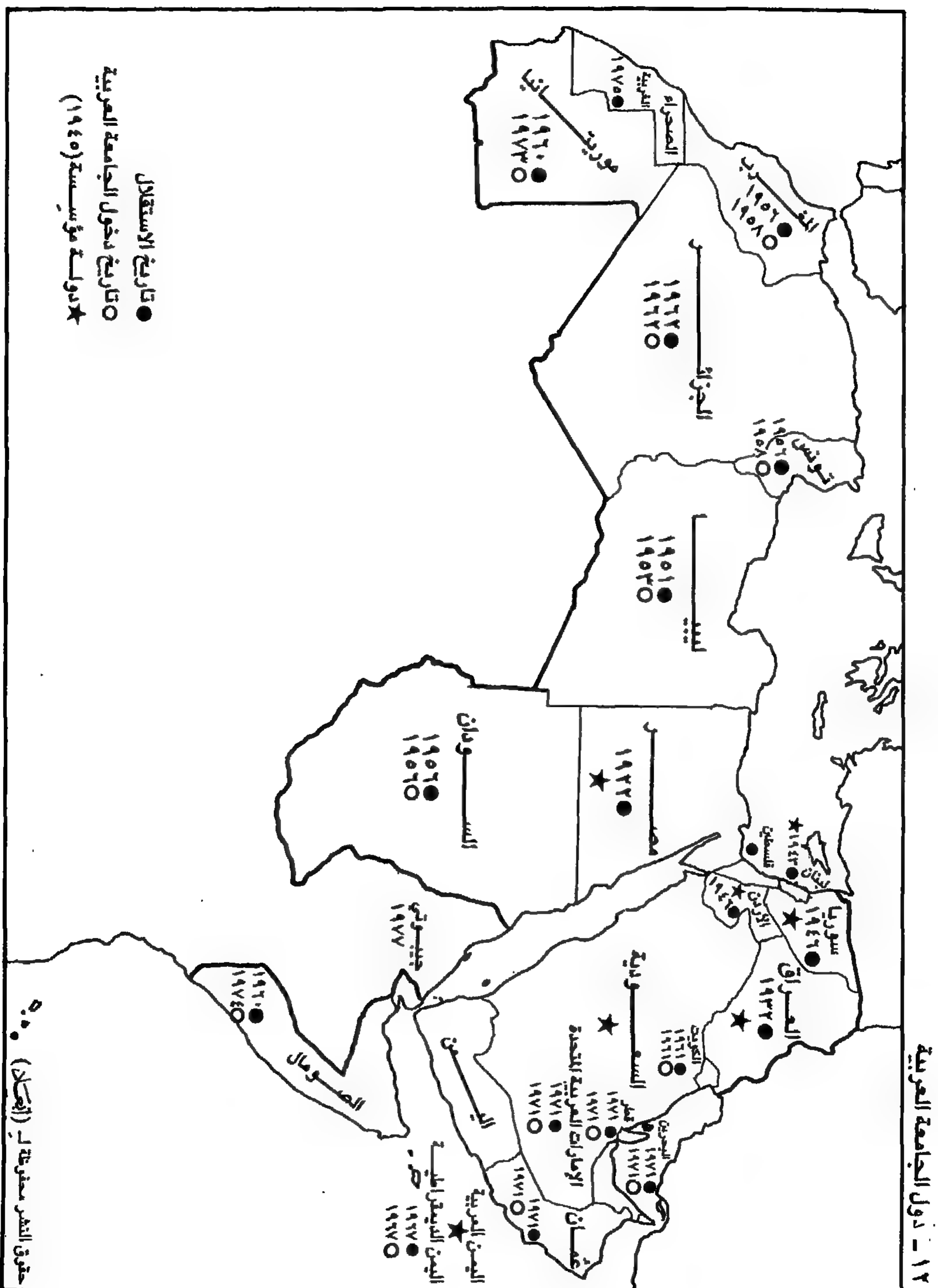
- حدود يطالب بها الشريف حسين
- منطقة تنازل عنها حسين
- منطقة مستتناة من قبل مكماهون
- من المملكة العربية
- منطقة تقوّن يطالب بها البريطانيون



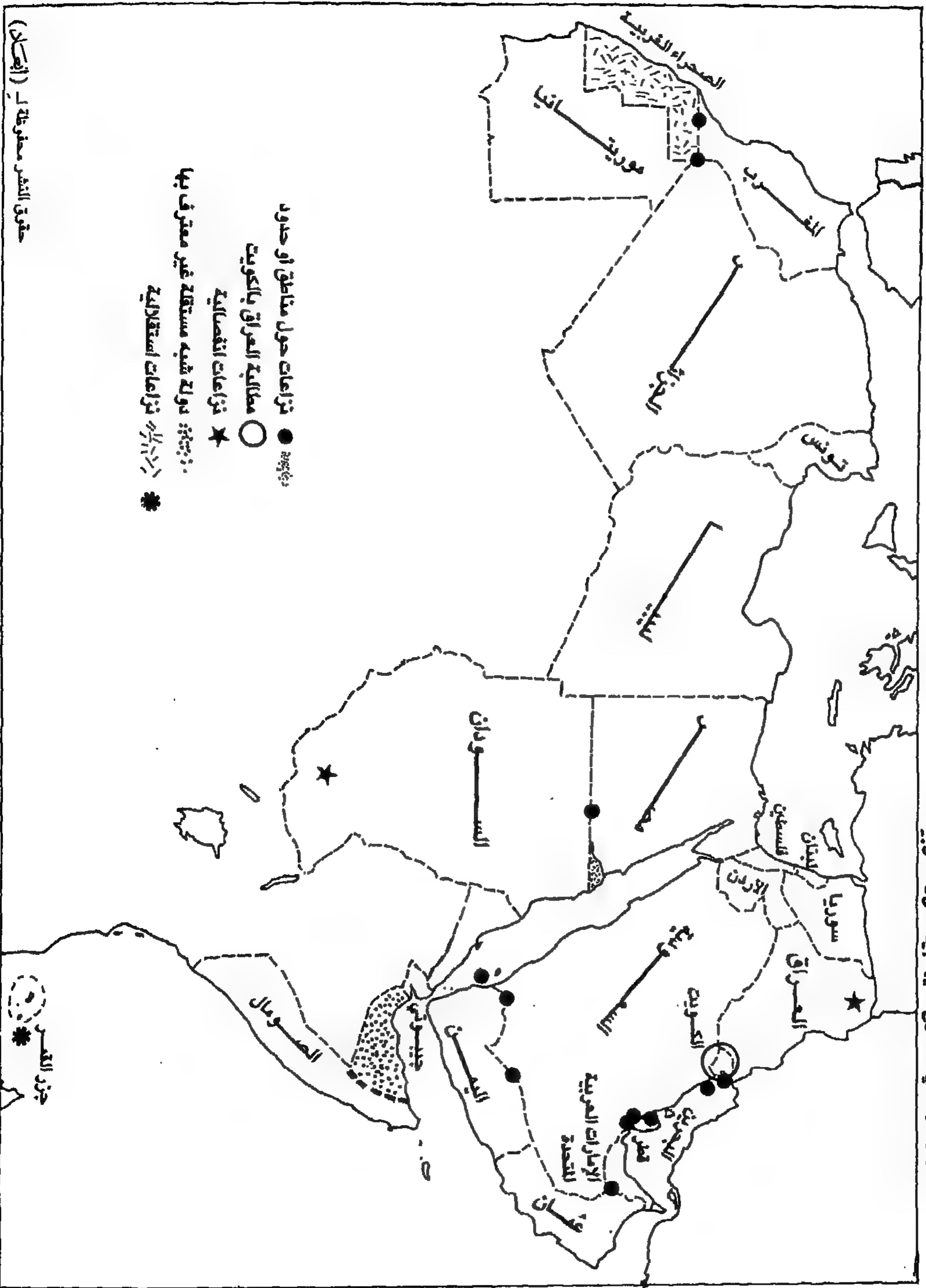
- مصر في عهد إبراهيم باشا
- مناطق التوسع المصري
- شبه الجزيرة العربية ١٨١١ و ١٨١٤
- السودان ١٨٢٠
- الشام ١٨٣١

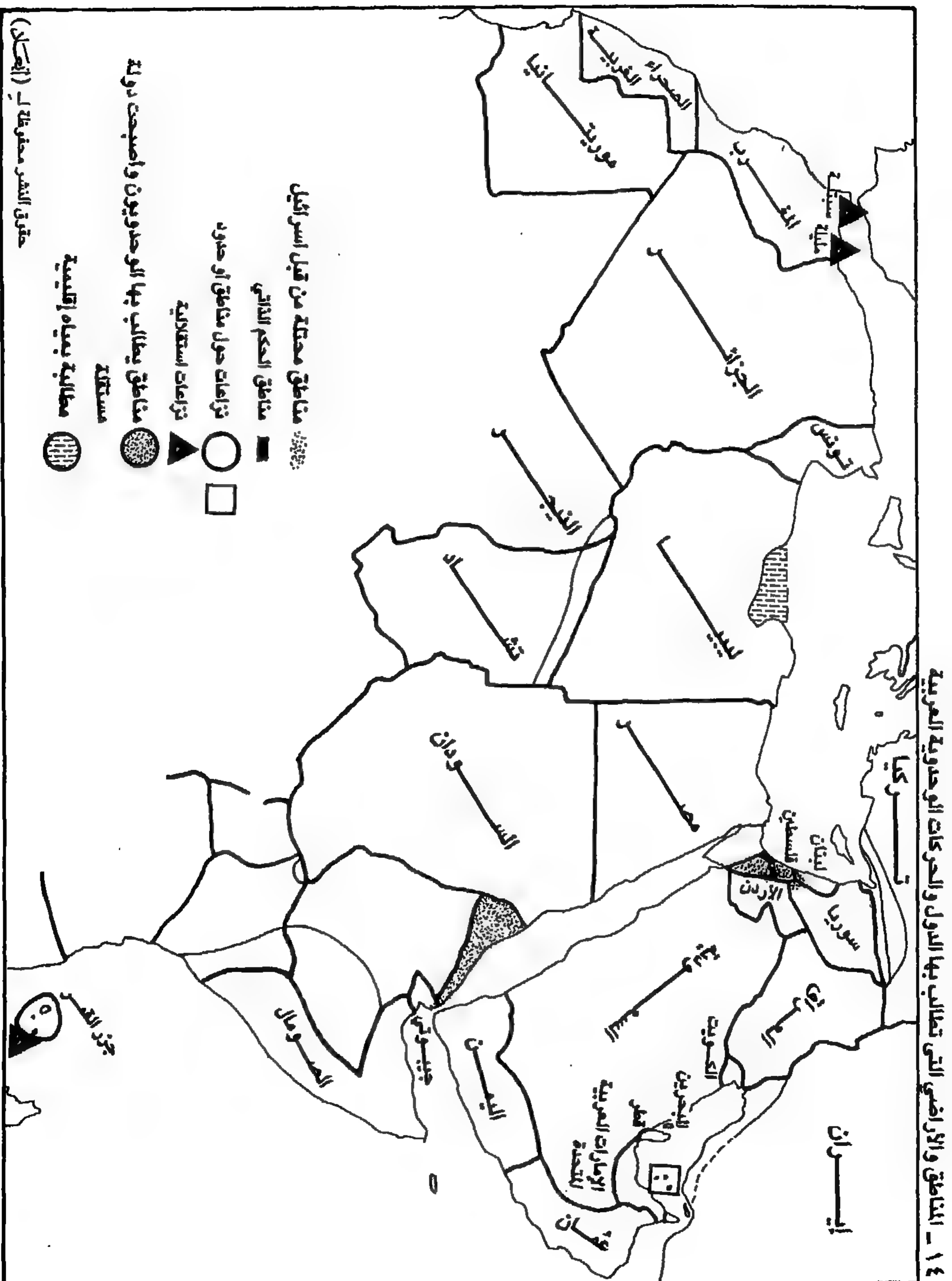
مركز مشروع محمد علي

حقوق النشر محفوظة لـ (إفكلا)



١٣ - المناطق والأراضي المتنازع عليها بين الدول العربية







عن بعض الأسلاميين وعن الديمقراطية (عنوان راسد الفنوشي)

مقدمة هذا النص هي عبارة عن استعادة مقتضبة لبعض التاريخ القريب، ثم عرض لفكرته الأساسية: الاستعادة والفكرة، كلاهما مفترضان. لذا، يجب أخذهما مأخذ الاحتمال.

أما الاستعادة، فتسترجع جوانب من ظاهرة الحداثة، التي تعادل، من حيث آثارها الموقلة بالعمق، تلك التي أحدثتها الثورة النيولوتيكية (بحسب ليفي شتراوس). وساحة قراءتي لهذه الظاهرة، ليست الرحم الذي حمل ولادتها الصعبة والصاخبة، أي أوروبا الناهضة للقرن الرابع عشر، بل تلك المساحات الواسعة التي استقبلتها بحسب مشيئة التاريخ «المنطقية»: مساحات واسعة هي، وعطوبة أيضاً... ومن بينها تلك المسماة، وبشيء من السجع المستريح، العالم العربي الإسلامي.

إذاً الحداثة والعالم العربي الإسلامي: ما هي أوراق الاعتماد التي قدمتها الأولى إلى الثاني؟

- حداثة عالمية، لكنها خالية من الرحمة الكونية: حداثة سعيدة بتفوقها الحقيقي، لكنها نافرة من فرص تأسيسها جدياً في غير موطنها. مع كل ما يبطنه هذا «التأسيس» من مجانبات للصواب: وتلك واحدة من سخریات التاريخ التي يصعب الإفلات منها.

- حداثة متلازمة مع التغريب: لا تكتفي ببيع حرية المدعوين إلى حفلتها التحريرية في سوق المزايدات

العكنية... مقابل فئات، أو هام من الثقة. بل ملوحة لأكثرهم حماسة، للمنضوين إليها بغير شروط، مفارقة تامة: لا تحرر، حدائي، من دون تقليد للنموذج. بعبارة أخرى «مصير حدائي»، منسوخ على المثال الأصلي، أي نوع من العبودية خاص بالأزمة الحديثة.

- حداثة تحدث وعياً بالهوة: ليست هوة زمانية فحسب، عائدة إلى تفاوت في الرزمانية، بل «هوة» انتولوجية^(١)، هوة تثير معضلة شائكة: فهذا الشيء الذي طالما رغبت فيه، واسمه الحداثة، هل يكفي أن أحصل عليه، بأن أخصص له ثروتي أو جزءاً منها، وكأنه واحد من الخيرات، أو انتاج جاهز؟ وهي على العموم صفقة أدت نتائجها إلى الإفلاس بعدما كانت طلائعها تبشر بالرفاه؟ إذاً، بما أن الحداثة ليست سوقاً تستورد بضائعها، بما أن الصلة بالحداثة ليست صلة عرض وطلب، بسبب كينونة الحداثة نفسها، تاريخ تكونها... هل في وسعي الانكباب عليها بطريقة مختلفة؟ وكيف لي أن أقوم بذلك؟ بتحقيق قطيعة معرفية؟ بانفصال - مؤلم لأنه سريع - عن ماضي وديني؟ بتبني سؤال يختلف عن القلق الدائري الذي اعتدته؟ ثم هل تكفي كل هذه المسالك لبلوغ الإنجاز والإختراع والاستكشاف فضلاً عن التفوق على الذات وسبر أغوار الكون... وكلها فضائل يحتكرها موطن الحداثة؟

(*) استاذة العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية.

(١)

- انحصاري بين مرأتين يؤدي إلى تشوش الصورة التي كنت عليها وتلك التي أرغب في أن أكونها، إلى إحياء الاهتزاز بأسس المعرفية، إلى فقدان ثقتي بمنظومة الصيغ المؤسسية لوعيي. ومع ذلك، فإن هؤلاء الثلاثة، أي التشوش والاهتزاز والفقدان، لا يجنبونني «الاضرار» التي تسببت بها الحادثة، وقد تسربت إلى البنى كافة... فانتهى بها المطاف بأن اندمجت، وبغفلة من وعيي، في رؤيتي للأمور، وسلوكي، وعواطف... وحتى ذوقي الجمالي.

- استلاب مزدوج إذا رعاه تقديم أوراق الاعتماد هذا: إن لجهة تلك المغامرة الاستثنائية المسماة حادثة، أو لجهة نظيرتها المفترضة المسماة تقليداً. وإن كانت لا الأولى ولا الثانية تستأهل، كما سنرى، تسمياتهما. وإذا كان هذا الاستلاب يتعرض الآن لشيء من التفكير، فإن أكثره يدور حول سؤال، طالما أثير وقلما توضح: يحاول هذا السؤال أن يشمل مسؤولية أبطال الاستلاب، المنتصرين منهم والمهزومين... أسجل السؤال ولا أملك إلا صده، مكتفية الآن بتوقيفي السريع أمام تكراره... ثم انتقل إلى وصف موقف التيار العربي المسمى حدائي، تمهيداً إلى تسهيل إبراز موضوع هذا النص الأساسي، أي الإسلاميين والحادثة.

وصف التيار «الحدائي» العربي ببراءة كواحد من أعمدة الحادثة المتين. ذهب المستشرقون والباحثون العرب ومن تلاهم من وسائل الإعلام غربية المصدر، بعيداً في النقاط المؤشرات الواعدة باستيفاء الدعوة الحداثية هذه شروطها. أنهم من دون كثير من التفريق، العلمانيون والليبراليون والديمقراطيون... إلخ، يرفعون، كلما «تردى الوضع»، شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان و«المجتمع المدني»... إلخ: وهم بتكرار ذلك تمكّنوا من صنع صورة خاصة بهم، تنتقل وتترسخ بالسهولة التي تجيزها سطحية مراقبة الأحوال.

هذه الصورة الملتصقة بالتيار «الحدائي»، يكفي

أنها تتجاهل تماماً أشكال دخول الحادثة إلى العالم العربي لكي ترتد عن أصحابها. وهي أشكال حولت «مبعوثيها» المحليين من وعد زاهر إلى تيار باهت، يروح تحت وطأة المقدس الديني - بحسب صيغ مختلفة وتبعاً لاختلاف العهود - تيار لا يستطيع - وربما لا يريد - التطرق، إلى القواعد المعرفية الأساسية «للتقليد»، يتوسل بطرائق ملتوية شرعية، هي بالضرورة ملتبسة: لأنها تغرف مقوماتها من ثقافة السلطات القائمة ومعارضاتها... التي طغى عليها الآن الصفة «الإسلامية»... ثم هو تيار لا يتوانى، في خضم سجاله مع ذاك المسمى «تقليدياً»، عن الإحتماء من «التكفيرات» المحتملة؛ وذلك بوساطة استعارات دينية جاهزة، وفي عجلة تزيل عنه أسسه المعلنة أو تطبعه (من طبيعياً) بنظر «الطلب الاجتماعي»: وهذا «الطلب» هو ذريعة امتشاقه سلطة مشتهة. إلا أن كلاً من الطلب والسلطة هما موضوعاً صعباً لإغراءاته... نظراً إلى ما يعترى الأول - الطلب - من عواطف «إسلامية»، وما يجتاح الثاني - السلطة - من تخل عن إيمانه أي الأيديولوجيا، واكتفاء بـ «برغماتية» أصبحت الآن هي المشروع...

بهذا أبلغ موضوع نصي: أي دعاة الاسلام الذين يقدمهم أكثر العلماء تبحراً بالشرق برنارد لويس^(٢) بوصفهم أشدهم تماسكاً وجذرية بلقظهم للغرب؛ أما الآخرون، المعنيون أكثر من برنارد لويس بالراهنية، بالسياسة المباشرة وبالعواطف الفكرية التي يثيرها السجال الإسلامي - المدني... فيرون في التيارات الإسلامية السياسية تجسيدا صافياً للتقليد، كي لا نقول ترجمة ملموسة للبدائية والظلامية: «خطاب إسلامي ملتفت جذرياً نحو تعبيرات بدائية»^(٣).

صحيح أن الإسلامية السياسية، الداعية إلى مزج الدين بالدنيا، التي يقدم أنصارها أنفسهم بوصفهم «ورثة الأنبياء»، والتي تقف واحدة من أهم ثوابتها، أي تطبيق الشريعة الإسلامية، ما دون شروط

Bernard Lewis, *Islam et Laïcité* (Paris: Fayard, 1988).

Collectif, *Democratie sans democrates* (Paris: Fayard, 1992).

(٢)

(٣)

الديمقراطية... تحمل من المقدس الديني ما يحيلها إلى «التقليد». ولكن صحيح أيضاً أن المقدس الديني هذا، إذا ما تم تحليله في إطار الأحوال والأحداث المحيطة به يفصح عن صفة الهوية المركزية الكامنة فيه... وهي صفة تعيد بدورها المقدس إلى مرتبة الثقافة. وفي إطار الأحداث والأحوال نفسها، يمكن فهم هذا الأخير سلاحاً، الوحيد المتوافر الآن بوجه حدائه فتاكة بعولمتها، وإن كانت حتمية لا عودة عنها. بهذا الشجن يصيغ حاملو سلاح المقدس علاقة مزدوجة معها: حدائه استبطنوا وبالم بعضاً من أجزائها، ولكنهم مستعدون لمقاومة أخطارها المتبقية ببطولة، تمتزج فيها الشهادة بالحسابات الدينوية.

وهنا أصل إلى فرضيتي: إن الصفة الملصقة بالإسلامية السياسية والصورة التي ارتضاها رعاتها لأنفسهم بوصفهم دعاة «تقليد» أو «أصالة»، لم تمنع رؤاهم من أن يستولي عليها بعض الحدائه. وما نجم من هذا الاستيلاء هو تحول تركيبتهم الذهنية إلى مزيج، مرهف حيناً وغلظ غالباً، من بنى التقليد والتحديث. وقد يكون الرسو على ذلك نتيجة منطقية للمدخل الذي اعتمدته الحدائه لولوج العالم العربي: مدخل أملى تصورات محدّدة عنها، وحجبته المناخات السجالية المتحمّسة الشاهدة على التحوار بين التيارين المدّعين: واحد على أنه «حديث» والثاني أنه أصيل أو «تقليدي».

تنقسم بقية الورقة إلى جزأين: الأول تاريخي، وهو مقتضب، يحاول الاستدلال على النقاط اللافتة التي تمثل مراحل تعاطي الإسلام مع الحدائه. والغرض من هذا الجزء هو وضع العواطف المتضاربة (تقليد/ حدائه) في سياق نسبيته... إذ لا بأس من الاستعانة بالتاريخ على الشمولية الوثائق بنفسها. فهو الذي سيضع الإسلامية السياسية في حدائه تنكرها على نفسها، ظناً منها أن ثباتها على شروحاتها الدينية

يعصمها عن المراجعات النظرية، وربما العملية... الناجمة هذه المرة عن حدائتها اللاواعية.

ذاك هو بالضبط مضمون الجزء الثاني المتبقي من هذه الورقة، وهو الأطول: فيه أحاول الدفاع عن فرضيتي عبر تحليل الكتاب الأخير لراشد الغنوشي الحريات العامة في الدولة الإسلامية^(٤).

١- ثلاث موجات وثابتة واحدة

إذا، افترضني أن دعاة الإسلام، ومن تلاهم من إسلامية سياسية عرفوا ثلاث موجات من التعاطي مع الحدائه:

أ- موجة «الاستثناء العسكري»

في كتابه المستفيض عن المواجهة التي حصلت بين الامبراطورية العثمانية والحدائه، يصف برنارد لويس المقاومات المختلفة التي أبداه الدينيون والأوساط التقليدية والمفتي الأكبر، تجاه التحولات الناجمة عن هذه المواجهة. منذ البدء يقول، أي في أواسط القرن السادس عشر، أجمع الأتراك على «الاستيراد» العسكري. كل ما كان يمكن في رأيهم اعتراض صعود الغرب المسيحي كان مقبولاً: من صناعة القنابل والقاذفات، إلى فتح المعاهد العسكرية ذات الأساتذة والبرامج الفرنسية، إلى إصلاح النظام العسكري الإنكشاري الذي أصبح

إن الصفة الملصقة بالإسلامية السياسية والصورة التي ارتضاها رعاتها لأنفسهم بوصفهم دعاة «تقليد» أو «أصالة»، لم تمنع رؤاهم من أن يستولي عليها بعض الحدائه

مربكاً... إلخ. المهم أن كل صنوف الاصلاحات العسكرية تلمسها العثمانيون، لا بل شغفوا بها. ولكن، ومنذ البدء أيضاً، لم يكن ممكناً التطرق إلى المؤسسة الدينية المقدسة، سواء بتراكيبها أو بمصالحها أو بعقائدها أو بالرموز التي تربطها بالناس... إلخ. إذا كانت الاصلاحات العسكرية مطلوبة، ولكن من دون متمماتها التقانية: إثنان منها استحوذتا على انتباه السفير الفرنسي آنذاك، فقال:

«إلا أن هناك أمرين لم يرغبوا بتقليد الأمم المحيطة بهما: وهما طباعة الكتب واستخدام الساعة. وتلك هي

(٤) راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

أسبابهم: قالوا إن كتاباتهم المقدسة لن تبقى مقدسة إن صارت مطبوعة؛ وهم لاحترامهم هذه الكتابات، أرادوا إبقاءها مخطوطة، مكتوبة باليد. أما الساعات، فسوف تقلص من رصيد المؤذنين، الذين لن يكونوا مكلفين بعد ذلك [لو اعتمدت] بإخطار المؤذنين بالوقت المحدد للذهاب إلى المسجد»^(٥).

وبحسب برنارد لويس أيضاً، انتظرت اللغتان العربية والتركية قرنين، حتى بداية الثامن عشر، كي يسمح بطباعتهما؛ وفي هذه الأثناء، نزلت على المطبعة لغات أخرى غير مقدسة كالأرمنية واليونانية والعبرية... إلخ^(٦).

العالم العربي الإسلامي صخبٌ بفصول مماثلة: ويكفي لفهم قيمتها حاضراً قياساً على الماضي، التصور أن دعوة أشد الإسلاميين تطرفاً تمر الآن عبر أكثر القنوات التقنية تعقيداً... وأن تنظيم هيئاتهم وأنشطتهم تقوم به غالباً آلة الكمبيوتر.

ولكن حتى بلوغهم هذا

الحد، استوجب الأمر موجة ثانية: مفادها الاسترسال بشق آخر من الحداثة، أي التقنية.

ب - موجة «الاستثناء التقني»

إن الشباب الإسلامي في الثمانينات، المولع بالمعاهد والمؤسسات العلمية، والمتخصص أغلبه بالعلوم الصرفة^(٧) ليس القريب اليتيم للتيار الإسلامي السالف، بل سليله الأكثر شرعية. فخلف هذا الافتتان بالتقانة، تنظير قديم له، صاغه أكثر القادة الإسلاميين جذرية: أنه أبو الأعلى المودودي، الذي أحيى صيغة، احتفل بها خلفه سيد قطب، هي

صيغة الحاكمية، القائلة إن لا حاكمية إلا لله.

إن محيي الحاكمية وملحقها، أي التكفير (تكفير المجتمع المسلم الغارق في الجاهلية) كان واحداً من دعاة تبني العلوم الصرفة شديدي الحماسة^(٨). كان يرى في العلوم الصرفة «الكثير من الجوانب الإيجابية والمفيدة»^(٩). لا يخالفها بسبب ما أتت به «من مخترعات ومستحدثات في مختلف شعب الحياة والكون»^(١٠). تكلم على الغرب بدهشة وإعجاب ودعا أنصاره: «تعرفوا: أي نوع من المنشآت والمؤسسات كانت توجد في وطن هذه الأمة ومن أي صنف كانت علومها وفنونها، وما الذي تقوم عليه مدنيته»^(١١).

إن اللازمة العابرة لجميع أعمال المودودي هي رفض الديمقراطية: لأنها حكم البشر لأنفسهم، حكم الأغلبية، حكم الرأي العام... فهي تقف على نقيض الحاكمية، التي هي حكم الله، بوساطة البشر

كل هذا الإنشاد كان موزوناً بتنبيه صارم: انتبهوا، أفرزوا الأشياء جيداً، لا تحفظوا من الغرب إلا «فضائله العلمية»، لا تقتربوا من «فساده الأخلاقي»، ولا من «نظامه الثقافي المدني»، ولا من «فكره وأخلاقه الملحدتين»: وإذا ضغطت عليكم الحاجة، فليكن بينكم وبين الغرب وسطاء هم «رجال فضيلة يملكون العلم الديني والمعرفة العلمية في آن»^(١٢).

غير أن اللازمة العابرة لجميع أعمال المودودي - وليس فقط في الكتاب المذكورة فقراته هنا - هي رفض الديمقراطية: لأنها حكم البشر لأنفسهم، حكم الأغلبية، حكم الرأي العام... فهي تقف على نقيض الحاكمية، التي هي حكم الله، بوساطة البشر.

بين هذه الصيغة، وتلك التي أطلقها راشد الغنوشي: «لا تناقض بين الإسلام والديمقراطية»^(١٣).

Lewis, *Islam et Laïcité*, p. 45.

Ibid.

Gilles keppel [dir.], *Intellectuels et militants de l'islam contemporain* (Paris: Seuil, 1990).

(٨) أبو الأعلى المودودي، تجديد الدين وإحياءه (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٨).

(٩) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٢٦-١٢٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(١٣) الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ص ١٨.

مفصل آخر، موجة أخرى... من المبكر التنبؤ بخطوطها الدقيقة، لكن يسهل الآن التقاط آياتها المبكرة وبعض ذيولها النظرية.

ج - موجة «الاستثناء الديمقراطي»

تعود هذه الموجة إلى بضع سنوات خلت: غمرها الشق الأكثر تطرفاً من الإسلامية السياسية وحجبتها المواجهات الدامية بين دعاة هذا الشق من التيار والسلطات القائمة، فضلاً عن التغطية الإعلامية للثلاثين... الأمر الذي حَرَمَ الموجة الثالثة من حظوظها بالشفافية.

ومع ذلك، من هذه الموجة بالذات، التي يعرف دعايتها بالاسلاميين «المعتدلين» أو «المندمجين»، صار هناك برلمانيون إسلاميون في إثر انتخابات تشريعية، وإن كانت تقريبية، في عدد من البلدان العربية: مصر والأردن واليمن ولبنان والكويت... إلخ.

ومن هذه الموجة أيضاً أتت أعداد كبيرة من الإسلاميين لتملاً هيئات عامة ذات تمثيل شعبي، وهم يخوضون «معاركها الديمقراطية» بالتنافس الإقتراعي المتوافر: من روابط مهن إلى نقابات إلى اتحادات طلابية... فحيث لا تلاحقهم السلطات البوليسية، يتحركون بشيء من اليسر شبيه بذلك الذي تتمتع به القوى الواثقة بالدعم القاعدي لها. أكثر هذه المجموعات حراكاً هم الإسلاميون المصريون المعتدلون، أي الإخوان المسلمون، الذين قبضوا على قيادة روابط المهن الأساسية من صيادلة وأطباء ومحامين... إلخ.

- من هذه الموجة أخيراً، أو بموازاتها، ولد الفكر الإسلامي المسمى متنوراً، وقد دشنته كتاب مشترك^(١٤)، شاركت فيه أقلام إسلامية معروفة؛ لحق هذا الكتاب مجموعة من الكراسات والإصدارات والمداخلات... كلها تشدد على اللهجة الديمقراطية، وتصر على التساوق بين العلمية الديمقراطية والإسلام^(١٥).

... كل هذا بصورة مفارقة ربما، لأن العين المجردة ترى أن الزعيمين الإسلاميين الأكثر استعداداً لهذا الانفتاح الديمقراطي، اللذين لا تكف كتاباتهما عن

الدعوة الملحة إلى الحريات... هما حسن الترابي وراشد الغنوشي.

فالأول، وهو سوداني، هو الشريك، الضمني طوراً والعلني أطواراً، للنظام السوداني الحالي الموغل في القمع. أما الثاني فهو زعيم جمعية النهضة الإسلامية التونسية، الملاحقة من قبل السلطات؛ وهو نفسه منفي أو متواري، بحسب الأمكنة التي يقيم فيها.

مفارقة هي الصورة، قلت، لأن التورط في العنف، الرسمي والمعارض، يفترض أول وهلة علاقة أخرى بالديمقراطية، أقرب إلى الموجة الثانية من الثالثة. لكنني أضفت أن هذه المفارقة تراها بالعين المجردة... فحين تدقق بتفاصيلها يبدها، ولو جزئياً، اعتباران:

- الأول: هو التوق المحموم لدى الشعوب العربية إلى شيء من الحرية؛ لم تُصنع حتى الآن أوجهها المتعددة ولم تجد قنواتها التعبيرية إلا في تمثيلية الهيئات... المسماة ديمقراطية، من برلمانات وجمعيات وروابط ونقابات... إلخ؛ هذا إن وجدت طبعاً، وي طرح اقتصار هذا النبض الديمقراطي على نمط محدد من أوجه التعبير أسئلة أخرى يضيق بها هذا البحث، لكنني اكتفي الآن ببعضها: لماذا هذا الاحتكار؟ عمّ يعبر؟ وهل يلتقي النبض الديمقراطي بممراته المفترض من دون ثقافة ديمقراطية تطرح أسئلتها المخرجة؟ لكن المهم هنا، هو استجابة الإسلاميين الإضطرارية لهذا التوق تفادياً لعدم استحواذ عرضهم السياسي على صدى الطلب الشعبي المطلوب.

- أما الاعتبار الثاني، فهو أقرب إلى الاحتمال: ومفاده أن تبني الإسلام السياسي للديمقراطية قد يكون مشابهاً لتبنيه أو تبني أسلافه السابق «العسكري» ثم «الثقافي»: تتطعم بنائه الفكرية والذهنية غير الديمقراطية ببعض ما أرسته الديمقراطية، بلا أدنى حرج، ولا أي اضطراب... وما قد ينجم عن هذا الإطمئنان من غياب التماسك النظري والاختلال المفهومي، فهذا ليس شأنهم! بل شأن النقطة التي سوف أتناولها بالتفصيل آخذة الغنوشي عبرة للتحليل.

(١٤) حسن الترابي [وآخرون]، الحركة الإسلامية، رؤية مستقبلية (القاهرة: مدبولي، ١٩٨٩).

(١٥) استثنى هنا اسلاميين صادرتهم سلطات بلادهم، قابتعوا من نظرتهم وممارستها الأولية ليتحولوا إلى مقتسمين هذه السلطات بعضاً من فضائلها. مثلاً: مرور في تونس والنجاح في الجزائر وغيرهما، الذين يستخدمون كغطية لحكوماتهم الخائضة حروباً ضد اسلاميين آخرين.

ولكن قبل ذلك، سأتوقف قليلاً أمام مثل تفصيلي وحي عن هذه الموجة الثالثة، وقد نظر لها الاثنان من أشهر دعاةها، الترابي والغنوشي، وفي كتاب مشترك^(١٦).

أ- حسن الترابي: بعيدة صارت تلك الأزمنة التي كان ينظر فيها دعاة الاسلام إلى المنجزات التقنية تحدياً لعقيدتهم وإيمانهم. فالترابي يتناول هذه المسألة بحبور يثير الشك في صحة وجود موجات سابقة أصلاً. فقد تحولت الفكرة الجديدة لديه إلى ما يشبه المعتقد أو الإيمان: فيقول إن المسلمين، لو تحرروا من «تدينهم» القديم، «سيصبحون أجدر من الغرب قياماً بالاكشافات وصنع الإنجازات»^(١٧). ولكي يتجدد، هذا التدين، لكي يبلغ الحيوية التي طالما احتاج إليها، على المسلمين أن يزاوجوا بين «المطلق والنسبي» [...] وبين الثابت والمتطور في التدين».

ثم عليهم أن يتفاعلوا مع الواقع بغية الخروج من آفات الجمود والتقليدية والظلامية^(١٨). ولبلوغ ذلك بحسب الترابي، على المسلمين أن يقتنعوا بأن لا تناقض بين الإسلام والتجديد^(١٩)؛ وبأن لا تناقض خصوصاً بين الإسلام وتجديد أنماط الشورى^(٢٠). إلا أن الترابي لا يضيف شيئاً حول أشكال هذا التجديد لأنماط الشورى، ولا يتطرق إلى أي من الأسئلة التي قد يثيرها اقتراح كهذا. ثم إن كل «التجديد» الذي يدعو إليه، لا بل أحياناً كل الثورة، يحصلان في نظره: «بغير تغيير لثوابت الأصول والأحكام التي شرعها الله وسنّها رسوله في تاريخ المجتمع البشري»^(٢١).

فعلى الرغم مما يخلق على أطراف «التجديد» للدين - أو التدين - من وعود باطلاق العقل إلى رحابة السؤال، فإن الترابي يعود فيدرج هذا «التجديد» في سياق الوثبة الإسلامية المعهودة: فبما أن جمود

المسلمين أدى بهم إلى فصل الدين عن الدنيا، فإن تجديدهم له ينطوي بالتأكيد على العكس تماماً: أي المزج بين الدين والدنيا^(٢٢).

ب- أما فكرة راشد الغنوشي المحورية في الكتاب نفسه، فتحمل على تأمل أبعد قليلاً؛ ثم إنها أقرب إلى روح العصر، وأخذة مسافة معينة من كبار الأسلاف الإسلاميين، وإن لم يتوقف الغنوشي عن إطرائهم. تعبّر هذه الفكرة إلحاحاً على التحرر من: «العقلية المانوية التي تعتبر أن الأشياء إما خير مطلق وإما شر مطلق»^(٢٣)، ثم دعوة إلى إعادة صوغ العلاقة التي يقيمها العالم الإسلامي مع الغرب: «لا بد من تحديد موقفنا من الغرب. هل هو سلسلة من الأخطاء والباطيل والارتكابات كما يجتهد الإسلاميون في تصويره وأنه قاب قوسين أو أدنى من الانهيار [...] وإذا كان الغرب [كذلك] فكيف استطاع أن يفرض هيمنته قروناً طويلة في العالم؟»^(٢٤).

لتنتهي هذه الفكرة، بنقد واضح وصريح للموجة الإسلامية الثانية: «هل تنقيد بما ألح الإسلاميون عليه من استعارة تقنياته مع رفض كل قيمه وتنظيماته ومؤسساته؟ وحتى لو كان ممكناً نظرياً - فهل هو ممكن عملياً - هل هو صالح لنا؟ أليس في تنظيمات الغرب الإدارية والسياسية وعلومه الاجتماعية ما يمكن أن نحرره من إطاره المادي ونضعه في سياق حضاري إسلامي؟»^(٢٥).

٢ - مثال محدد عن الموجة الثالثة

يتابع الغنوشي فكرته المحورية في كتابه الحريات العامة في الدولة الإسلامية وضمن منطقته المباشر الإسلامي، المعني بالاستجابة إلى الطلب على

(١٦) حسن الترابي وراشد الغنوشي، الحركات الإسلامية والتحديث ([دم] [دن] [د.ت]).

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٥-٦٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٦٠-٦١، ٦٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٣.

الديمقراطية بوجهها الذي سبق وحدته. وبموجبه تقتصر مترتبات هذا الطلب على معادلة بسيطة فحواها: تقليص الاستبداد واستبداله بالديمقراطية.

«لا تناقض بين الإسلام والديمقراطية»^(٢٦): تلك هي قاعدة الكتاب، وربما ذريعتة. تلك هي لازمتها، نواته المركزية التي تتمحور حولها الملحقات أو المدائح الكثيرة المغدقة إلى الحرية... أو الحريات.

إلا أن هذه اللازمة، ترافقها، تراقبها، بل تمارس الوصاية عليها فكرة أخرى أشد استقطاباً، ترتدي صيغاً مختلفة، لكنها تتلخص بجملة واحدة، هي صيغة الحاكمية: «لا حاكمية إلا الله».

ماذا ينجم عن هذا الزواج المصلحي، المفتعل، بين منظومتين معرفيتين؟ الأولى حديثة تفترض قلقاً منطقياً تشعر به جميع الكائنات المخلية السبيل إلى حريتها (الديمقراطية)، والأخرى، لا حديثة، تفترض تدخل الأعلى حيث لا شأن للبشر إلا ببعضهم (الحاكمية)؟

ينجم عن «الزواج» تسوية نظرية ترغب القائل بها على إتمام ترتيبات تقريبية وتدابير أقرب إلى الحرفية وتوفيقات مفهومية هشة... أي، باختصار، إلى كل ما يمكن أن يشوش المنطق بأبسط قواعده: بشرط - طبعاً - ألا يكون المتلقي لهذا المنطق معبئاً مجتهداً لا تُسمعه حماسته إلا دعوات قائده المفدى... نحو الاستشهاد.

لنقترب إذاً من الكتاب، ولنحاول النقاط الواجبات النظرية التي اعتقد المؤلف نفسه مكلفاً بها، وذلك تدقيقاً بالنتائج التي بلغها، سواء بالرؤى أو المفاهيم.

١- السباحة في اللازم

«أين أنا بالضبط؟ (...) إن ماضي يخلط بحاضري،

وحاضري هو مستقبلي» (درويش سيغان).

بعد الإعلان اللافت للنظر عن تبني الديمقراطية إسلامياً، من حق القارئ أن ينتظر استعادة نقدية - أو ما يشبهها - للتاريخ الطويل الذي أقامه الحكم الإسلامي، سواء مع تعليماته الدينية الأساسية، أو مع رعيته... أو إلى إعادة قراءة الفكر الإندماجي (بين الدين والدنيا)، أنماطه الزمنية التي ربما قلت أو كثرت، تعارضاته مع نفسه ومع صياغاته المختلفة... إلخ.

لا شيء من هذا القبيل في الحريات العامة...! والسبب رئيسي يتعلق بالزمن: فالأزمان لدى المؤلف لا تتوالى كالفصول، بل تختلط بعضها ببعض لتخلق بلبلية يصعب تجنبها، من ثم تبيانها وشرحها، أو فرز عناصرها.

تُفتح الرزنامة، وتصبح ملحة في حالة واحدة فقط، حين يتم التطرق إلى الاستعمار: فبسببه انكسر الاندماج التام، الطوعي والجميل، الذي كان قائماً بين الحكام والمحكومين... حيث لم يكن هناك حاجة لا إلى ديمقراطية ولا إلى موثاق حقوق الإنسان؛ فهو، أي الاندماج، استمر، حتى في الظروف العصيبة، وفي أزمنة الجور، وذلك: «بسبب ما ظلت تمارسه الشريعة من تقييد لسلطان الحكام في مسألتين، هما التشريع وفرض الضرائب»^(٢٧). بل أكثر من ذلك: التفاوت الإجتماعي الذي تجده في مجتمعات الغرب ويكون عقبة أساسية «أمام المشاركة السياسية الحقيقية»، هذا التفاوت لم يكن موجوداً يوماً في ظل النظام الإسلامي، لأن الدولة الإسلامية كانت تغطي قطاعين: التعليم والصحة^(٢٨).

ثم ينتقل الغنوشي، مستنداً إلى ما سبق من حقائق، للمقابلة بين ثلاثة نظم سياسية، في علاقاتها

ماذا ينجم عن هذا الزواج المصلحي،

المفتعل، بين منظومتين معرفيتين؟

الأولى حديثة تفترض قلقاً منطقياً

تشعر به جميع الكائنات المخلية

السبيل إلى حريتها (الديمقراطية)،

والأخرى، لا حديثة، تفترض تدخل

الأعلى حيث لا شأن للبشر إلا ببعضهم

(٢٦) الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ص ٢٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٦١-٦٢.

بالأمة، ومصنفاً:

- وضعية الأمة في النظام الثيوقراطي: الله - الحاكم - الأمة.

- وضعية الأمة في النظام الديمقراطي الغربي: الأمة - الحاكم.

- وضعية الأمة في النظام الديمقراطي الإسلامي: الله - الأمة - الحاكم. فيفصل وضعية كل من هذه الأنظمة، مفضلاً الأخير:

«النظام الإسلامي من جهة استمداد سلطة الحاكم من الأمة هو الأقرب إلى النظام الديمقراطي [...] لكن سلطان الأمة مقيد بسلطان الشريعة وهو تقييد ذاتي، بعد أن رضيت تلك الأمة بالله رباً، والاسلام ديناً»^(٢٩).

بين تشييت هذا الخيار، أي النظام الديمقراطي الإسلامي المقيد بالشريعة

التي ارتضاها الناس، وبين القول إن تطبيق الشريعة الإسلامية هو المكمل الضروري للديمقراطية، المهددة بفساد انحرافات الأخلاقية في الغرب، تبقى خطوة بسيطة لا يتردد الغنوشي بقطعها، لدى إعلانه ما يلي: إن الهوية القائمة بين مرجعية الحكم الديمقراطي، أي الشعب، ومرجعية التقنين في الحكم الإسلامي، أي شريعة الله، «ليست أوسع من أن تعبر وتجسر»^(٣٠). معللاً ذلك بأنه: «لكي يتم الحد من تجاوزات الأغلبية، ينبغي تقبل وجود مبادئ متأصلة تستمد من مصدر آخر غير الإرادة الإنسانية»^(٣١).

كل ما تبقى يستنتج بسهولة، أو يكاد: من قبيل أن شعار الديمقراطية «يفكك أغلال العملاق المكبل:

الإسلام»^(٣٢). وأنه لا يمكن فرض «إمكان فصل الديمقراطية عن الإسلامية في البلاد الإسلامية»^(٣٣). وأن «التكليف الإلزامي»، وهو جوهر الديمقراطية، «تحقق في الإسلام... وقد جنبه الاستبداد»^(٣٤).

لائحة الإسقاطات لا تنتهي: والأهم أنه لا يمكنك مقارعتها ولا مناقشتها: إذ إن الانزلاق اللغوي الذي يمارسه الغنوشي هو انزلاق لا تكاد تتلمسه... يدخل التأكيدات والصيغ في أزمان لا تعرف بالضبط إن كانت ماضية أو آتية؛ لا تستطيع أن تجزم إن كانت في التاريخ أو في الطوبى، إن وقعت أو يجب علينا العمل من أجل وقوعها...

إن الانزلاق اللغوي الذي يمارسه الغنوشي هو انزلاق لا تكاد تتلمسه... يدخل التأكيدات والصيغ في أزمان لا تعرف بالضبط إن كانت ماضية أو آتية

وكلها تستسيغ الحاضر بوصفه قاعدة ضمنية، لا يتم الانتباه إليه إلا سلباً، إلا بوصفه جحيماً تُستعار من عذاباته أسباب رفض الاعتراف به قائماً، محدداً ماثلاً... وبقوة. هو انزلاق لغوي، يرمي بك إلى اللازمان، ثم إلى تفويت

يتجاوز اليوميات العادية من هوات، يسهل الجزم بشيء ثم التحمس لنقيضه التام. فمثلاً: إذا كانت الديمقراطية قد عرفت الدول الإسلامية، ما كان اسمها؟

هل كانت مسمى بلا اسم؟ أم أن العرب، المولعين بصوغ المفردات اللغوية قد عجزوا عن إيجاد عباراتها؟ ثم بدل هذا العوز بالمفردات لما لا الشورى، هكذا، ببساطة؟ أليست مفهوماً متجذراً في الرؤية التقليدية للإسلام؟ أم أنه يصعب الإتيان بها، إلا وقد اصطحبت عبارات الإبهام، ولبست ثوباً فضفاضاً... يتسع للإقرار بالديمقراطية ورفضها في أي آن؟

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

ب - تهجين المفاهيم

ما دام الزمن - أو بالأحرى اللازم - لا ينفع إلا تسهيلاً للأسقاطات الكيفية، فإن التاريخ يستعاد هنا، فقط بخصوص موضوع واحد: الحكم على عدو طارئ، حضر ربما مع استذكار بعض ما هو معلوم لدى الجميع. يعني ذلك ما يلي: يثبت الغنوشي في لحظات عديدة من كتابه أن الغرب، وما واكبه من استعمار و«تحديث مغشوش»، ومساندة للمستبدين الصغار المحليين «الذين نشأوا في مدرسة التغريب والدكتاتورية»^(٣٥)، جميعهم مسؤولون منذ القسم الثاني من القرن التاسع عشر عن إقامة الاستبداد في أقطارنا العربية الإسلامية.

والحال أن الواحد، عند الغنوشي، لا ينفي الآخر: الواحد هو الاستعمار المتسبب بالاستبداد، والآخر، في حالتنا المحددة، هو الإضطرابات التي شهدتها عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وقد هيأت لقدم علي بن أبي طالب، الخليفة الرابع: «لينقلب بعده حكم الشورى استبداداً بالسلطة دون أصحابها الشرعيين: الأمة وممثليها من أهل الحل والعقد»^(٣٦). كان من الطبيعي بعد ذلك: «أن ينتهي الاستبداد إلى تقليص مجال الشورى وحرية الفكر»^(٣٧) ومن الأكثر بديهية أن يقوم: «حزب أمية [...] ليجهض بهم تجربة الخلافة ويبعثها مزيجاً عجيباً من إسلام وكسروية وقبلية جاهلية... وانقطعت على المستوى السياسي من يومها التجربة الرائدة للخلافة الراشدة وما حملته من معاني الشورى والديمقراطية أو الحكم النيابي، والبرلمان «مجلس الشورى»، وعلى سلطة القانون، وما ذاك إلا بسبب الإحجام عن القيام بتطوير تنظيمات الدولة الإسلامية»^(٣٨).

وإذا أضفت إلى ما سبق صيغاً يرددها الغنوشي، من قبيل: «عرف تاريخنا خليطاً من الاستبداد

والشورى»^(٣٩)، يطرح عليك السؤال: ما هو إذا الاستبداد بالضبط؟ وإذا كبرت عليك مهمة تعريفه، حسناً! اكتفِ بسؤال: متى نشأ؟... ربما تلتقطه، مستعيناً ببعض المقاربة. وإن لم تغلح بهذه الوسيلة، حسناً مرة أخرى! فلنحاول معاً تحديد موضع نشأته: أين بدأت تتكون ملامحه؟ مع بني أمية أم مع الإستعمار الغربي؟ وإذا كانت الإجابة لا هؤلاء ولا ذاك، أو أنهم معاً، فكيف يصبح في وسعك القول إن: هذه ديمقراطية وذاك استبداد؟...

تهجين مفهومي آخر، وسياقه التاريخ أيضاً، أي كما أصبحنا نعلم ما يجمع الماضي بالمستقبل: ألم يعلن الغنوشي في ما سبق عن رؤية اندماجية لعلاقة الدولة بالمجتمع؟ انسجام كامل، شبه فردوسي، حيث إرادة الحاكم لا تعرف نفسها إلا في إرادة المحكوم؟ إلى حد أنه: «يتحقق جوهر الديمقراطية، وهو إذابة الحواجز بين الحاكمين والمحكومين على نقيض المجالس النيابية الغربية، الأمر الذي يهيء تلك المجالس للاستبداد»^(٤٠).

حسناً! ولكن ما الذي يحصل لكي «ينتصب (أو سوف ينتصب) فجأة المجتمع بوجه دولته مطالباً بالقوة والإستقلال؟ تسنده في ذلك الجمعيات ومجتمعه المدني والسياسي»^(٤١)؛ ما هو الخطر الذي خلق فوقه بغته لكي يتوق هذا المجتمع إلى: «استقلال [...] عن الدولة وتحجيمها إلى أبعد حدود»^(٤٢).

ضعيفة حضرت غفلة إلى الذاكرة؟ ودون سابق إنذار؟ ضعيفة تجاه السلطات العربية القائمة... حاضراً؟ ربما. ولكن حين توضع في اللازم، تجرُ الرؤى التي تحكمها إلى التنقل بحرية عبر القرون الماضية والمستقبلية... صانعة بذلك كتل ذهنية لا نهاية لهلاميتها.

ولاستكمال العجينة الغربية هذه، وعدّ يطلقه

(٣٥) المصدر نفسه، من ١٨، ٢٠، ٢٩، ٤٠، ٢١٠.

(٣٦) المصدر نفسه، من ١٢٢.

(٣٧) المصدر نفسه، من ١٢٤.

(٣٨) المصدر نفسه، من ١٨٧.

(٣٩) المصدر نفسه، من ١٦٤.

(٤٠) المصدر نفسه، من ٢٢٥.

(٤١) المصدر نفسه، من ١٦٤.

(٤٢) المصدر نفسه، من ٢٨٦.

الغنوشي، للمستقبل هذه المرة: فالإجراءات الأولى التي سوف تتخذها حكومة ديمقراطية إسلامية لا تقتصر على: «إعادة الكلمة للمجتمع والمواطن» بل تتناول: «فرض الحريات العامة والخاصة ودعم مؤسسات المجتمع، والحد من هيمنة الدولة»^(٤٣). ودون التوقف مطولاً أمام الحرج الذي يتسبب به هذا التركيب الملتبس والغامض بين مفاهيم الدولة والحكومة والمجتمع والمواطن... إلخ، أسارع إلى إعطاء مثل آخر عما يمكن أن يكونه هذا الوعد: يشير الغنوشي في معرض إبداء إعجابه بتجربة الإخوان المسلمين المصريين ورضاه عنهم، إلى انخراطهم في المؤسسات الاجتماعية ذات التمثيل الشعبي... مضيفاً، للتوضيح: «جاءت فتوى مصطفى مشهور لتستكمل الطريق وتقر بديمقراطية تعددية ذات ميزان واحد...»^(٤٤).

هل توضحت صورة الدولة الإسلامية الموعودة؟ هيثتان: الأولى حكومة ديمقراطية والأخرى فتوى دينية. كلاهما تتمتعان بسلطة: الأولى ترى عبثاً الدفاع عن «مدينتها»، ما دام ملاذها الأخير هو تطبيق الشريعة! والثانية دينية بلا لبس... تحللان الأمر للمجتمع وفاعليه، بل تأمرهم بأن يكونوا أحراراً! بأن يساهموا في شؤون المدينة العامة، بأن يستقوا ضد الدولة والسلطة... أو ما شئت من مواقع الحكم! وهكذا تطل علينا مجدداً الديمقراطية الإستبدادية: فيقيم اللامعنى في عالمنا العربي - الإسلامي، ويستريح، مطولاً... ما دام يحول، ولبضع لحظات تاريخية، دون انتقال خواطر التعبير عن الحرية إلى أخطار فعلية تحرق بالحاضر بعيون الخيبة الخصبة.

ج - المناهات المفهومية

مع ذلك، فلنحاول فصل المفاهيم عن أصولها تمهيداً لاستكشاف منطق الغنوشي الداخلي. مثلاً:

مفهوم الديمقراطية المفروض من فوق «تجسيدا للشورى»^(٤٥): يمكننا الإقرار بصحة هذا القول نظراً إلى تفوق الإسلام نفسه، والقبول، أيضاً ضمن المنطق نفسه بأن: «الشورى لم تكن حاجة وأدتها ظروف المجتمع الذي عاش فيه الرسول في جزيرة العرب، وإنما كانت نتيجة وحي إلهي نزل على قلب محمد (صلعم)»^(٤٦).

يحق للقارئ، حتى هذه اللحظة، أن يستسلم، مبرراً ذلك بأن هذا الإسقاط لا هو الأول ولا هو الأخير في نوعه. إلا أن ستاراً من الإبهام لا يلبث أن يسدل على الإسقاط نفسه منذ اللحظة التي تصبح فيها الشورى:

- حليفة الديمقراطية: «أنه بمنطق الشورى والديمقراطية دين الشعب وروحه الأعرق»^(٤٧).

- ثم بديلاً منها: «وما حملته معاني الشورى أو الديمقراطية»^(٤٨).

- وأخيراً، متخلفة عنها تماماً: «إن الديمقراطية هي بضاعتنا الشورية التي زهدنا بها. كما زهدنا بكثير من خيراتنا التي استعارها الغرب وطورها ونقلها من موعظة إلى آلة للحكم»^(٤٩).

هل تستاهل الحرية هذه الكمية من المضلات؟
- أن تكون برسم الهذيان التاريخي؟
- أن تفرض مع الديمقراطية بقرارات سلطوية؟
- أن تنزل هي والديمقراطية والشورى من السماء؟

- أن تغرب، هي وأخواتها إلى فجر الأزمان؟
وأيّة أزمان؟ تلك التي حضنتها الحداثة، أم الأخرى، الماورائية... حيث يشتبك الماضي بالمستقبل، ملقياً الحاضر في تعرجات المحال؟
الطريق نفسه يسلكه مفهوم المجتمع المدني: وجد

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

أولاً، وبقوة، في التاريخ الإسلامي: «سلطة المجتمع المدني [تمكيناً] لنظام الشورى الشعبية. [كان] من أسباب القوة والفاعلية والقدرة على التصدي لكل تطلعات السلطة نحو التغول»^(٥٠).

ثم كانت «مؤسسات التعليم والاقتصاد» جزءاً من بنية المجتمع المدني و«مستقلة عن الدولة تمام الاستقلال»^(٥١). وحين أرفق المجتمع المدني بالـ«مجتمع السياسي، كان فاعلاً متحركاً... يموج بالثورات»^(٥٢). متسبباً لغرامشي بلوعات مجانية أخرى!

أما خارج هذا الزمن المحدد تاريخياً على أنه الدولة الإسلامية، يعود «المجتمع المدني» مفهوماً لا زمنياً له «أولوية على الدولة»^(٥٣)؛ إذاً مترفعاً عن الصراعات وعن موازين القوى التي يبغضها الغنوشي.

ولكن حين تأتي لحظة الحقيقة، لحظة تحتاج فيها الدولة إلى معالجة الاختلاف، ربما أيضاً المعارضة، من هي الهيئة المضطلة بمهمة التصدي لهما؟ المجتمع المدني طبعاً، فالدولة الإسلامية، لأنها كاملة مكتملة في جميع الأزمان، فإن معارضيهما لم ولن يكونوا سوى «حالات فردية ومجموعات صغيرة يتكفل المجتمع المدني بعلاجها»^(٥٤)؛ إذ، من تكفل في «تاريخنا» بـ: «تهميش [...] الجماعات الهامشية [مثل] الزنادقة وسائر الجماعات الصغيرة [غير] المجتمع المدني [وذلك] دون حاجة إلى سلطان الدولة؟»^(٥٥).

سوف تبحث عبثاً عن نص واضح يفهمك نوع الشقاق أو الفتن التي تتسبب بها المجموعات الموصوفة بـ«الفردية» و«الهامشية» و«المعزولة»... إلخ، إذ ذهب، واضلّ نفسك في أطراف النص، في اللهجة التي تعبّر، في إحياءاته ونغماته المبعثرة... وإذا بحساسيتك، وقد شحذها شتات من الصمت

غير المدبّر، سوف تلتقط هوية «المجموعات الصغيرة والأفراد» التي سيتكفل بها «المجتمع المدني» في ظل الدولة العتيدة: إنهم هؤلاء الذين تتجاوز حاجاتهم للحرية الهبات الهزيلة التي يتيحها «الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر»... أي المجموعات الصدامية التي تترقب تحت وطأة شمس بلا أفق:

- إخلالاً اضطرارياً بصلاة الظهر،

- أو ملامح غنج أنثوي خلف خيال أسود فرضته الدولة،

- أو خطيئة متواضعة عذبة خلال شهر رمضان...

وترسالة من المحرمات الأعظم، تكلف مرتكبها بضع ضربات من العصا... هي التمهيد لعقاب أشد إيلاًماً.

وبعد ذلك، حاول أن تفهم تاصيل مفهوم المجتمع المدني، أو غيره من المفاهيم الحديثة!

د - تلبيس المفاهيم

من أين يستمد «الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر» الدلالات اللغوية التي تضيف عليهم بعض الشرعية، أو تجعلهم مقنعين أمام جمهور ما زال يحلم بالديمقراطية، ولو تقريباً؟ من المبدأ الذي يتأسس عليه، بحسب الغنوشي، «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» والذي: «يمثل بحق السلطة الرابعة في الدولة، السلطة القوامية على بقية السلط، سلطة الأمة المباشرة أي سلطة الرأي العام»^(٥٦).

ومن هذا الإسناد، يستنتج الغنوشي: «واجب الأمة في حراسة الدين والقوامة على الحكم»^(٥٧).

وإذا كانت هذه المجموعات - أي الأمرة بالمعروف - قد تلتهمت سابقاً بالمنكرات الصغار عن المنكرات الكبار، فقد أصبح من واجبها: «التحالف مع الجماهير

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

وطليعتهم [...] من أجل تكوين رأي عام مثقف إسلامياً وسياسياً [...] معباً للمساهمة في التغيير وتقوية جبهة الشعب وحمل السلطة حملاً على الإستقامة أو الاستقالة»^(٥٨).

لا تقتصر لائحة التلبيس المفهومي على دمج فكرة (أو مفهوم أو مفرد) بأخرى، تفصلها هوة زمانية ومكانية وأنتولوجية. أما وظيفتها، فقد أصبحت معلومة، ومع ذلك استعيدها، لعل التذكير يفيد بإضفاء بعض التماسك أو الحجة على قائلها هكذا قول. فهؤلاء المتوسلون للديمقراطية يقفون أمام مفارقة يطول حلها، وهم مستعجلون استعجال المنصب نفسه سلطة دون الآخرين: فحاجتهم من جهة، إلى الديمقراطية، ملحة وقوية، تفترض منهم، ولو في لحظات تمتعاتها الأولى، قطيعة، ولكن مع من؟

مع المؤهل الوحيد المبرر لادعائهم السلطوي من جهة أخرى: مؤهل الهوية، وفي حالتنا الخاصة هنا، الإسلام، كما يفسره هؤلاء المتوسلون.

ولا يمكن أن ينجم عن ذلك سوى موقف دفاعي يجوز تلخيصه بالصيغة التالية: أنتم الغرب أقوى منا نحن المسلمين، لأنكم اخترعتم الكثير من الأشياء، ومنها تلك الفكرة الجذابة التي اسمها الديمقراطية؟ لا تتباهوا كثيراً... فقد وجدت عندنا، هذه الديمقراطية... ومنذ الزمن الأول لكنزنا الديني، راسم هويتنا النهائية، ثم قس على ذلك:

- فكرة الإجماع التي أطلقها روسو؟ مصدرها إسلامي: «قبل أن يظهر روسو ويتكلم على الإرادة العامة ويمجدها [قرر المسلمون ذلك]. وذلك أن عند المسلمين إجماعين: خاص وعام...»^(٥٩).

- سيادة الشعب؟ «إن نظرية السيادة في الفكر الغربي قد أخذت مفهوم حاكمية الله المطلقة من الإسلام»^(٦٠). إذا «المسلمون هم أول من تكلموا عن

سيادة الشعب»^(٦١).

- مبدأ الشرعية؟ الإجابة نفسها: «فصل الإسلام في العلاقة بين الدولة والقانون فجعل التزام أحكام القانون أساساً لمشروعية الدولة وجعل الحاكم في ما يتخذه من قرارات وإجراءات وفي ما يصدره من أوامر مقيداً بأحكام الشريعة الإسلامية»^(٦٢).

- مفهوم الدولة والمواطنة؟ تم صوغهما وتبلورهما في صحيفة المدينة. «الوثيقة الدستورية الأولى [التي كانت] سبقاً دستورياً لا مثيل له في تاريخ القانون الدستوري».

فبعدما حددت هذه الوثيقة موقع السلطة في الدولة الإسلامية: «اعترفت للجميع دون استثناء بحق المواطنة»^(٦٣).

اللائحة طويلة، وتهدد بالشمول؛ أتوقف عند هذا الحد... لعلي أوضح النتائج الأولية المترتبة عن التعايش القسري وغير المخصب بين منظومتي معرفة غريبتين إحداهما عن الأخرى.

إذا باننت صحة تحليلي لهذا التعايش، فإن هناك ما يدفع إلى المزيد من الاستقصاء والاستكشاف للعالم العربي الراهن. وهما استكشاف واستقصاء يفترض بهما التطرق إلى مستويين:

(١) داخل الإسلامية السياسية نفسها:

- لا بد طبعاً من تعميق هذا التحليل وجره إلى نماذج وأمثلة أخرى؛ ثم ترتيب نتائجه. فإذا تبين، كما أحس، أنها معممة داخل الشق المسمى معتدلاً من التيار الإسلامي... فلا بد، مرة أخرى، من وجود اختلالات مفهومية لم أتمكن في تحليلي الأولي هذا من التقاطها.

- ثم إعادة التاريخ للموجتين الأولى والثانية...

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٩٤-٩٥.


وذلك بالانطلاق من إشكالية محددة غرضها سبر أسسها المعرفية والمفهومية، ثغراتها، انعدام تمفصلاتها... هذا على افتراض أن كل هذه الاختلالات موجودة طبعاً.

- وأخيراً استعادة المقاربة بين الموجات الثلاث: قد نجد داخل منظوماتها المعرفية وبنائها الفكرية شيئاً من التشابه أو التشاكل.

(٢) بين الإسلامية السياسية ومحيطها العام:

- إقامة علاقة التفاعل التي يحتمل إيجادها بين: طبيعة الصلة التي أقامتها الإسلامية السياسية وما زالت تقيمها مع الحداثة من جهة؛ وبين الصلة التي يحييها التيار النقيض، أي التحديثي، مع الحداثة من جهة أخرى.

وإذا طلعتنا من هذه المقاربة بنتائج محددة، فحينئذ يجب فهمها كمؤشرات أو كآيات تدعو إلى التأمل بمصدرها:

- آيات لثقافة تثقل الفكر والعمل بوطأة بناها. ثقافة متعطشة إلى الحرية، ولكنها تخشى صقيع قلقها... تخشى ضريبتها. وثقافة، وإن تدافعت إليها العواصف والإهتزازات، ما زالت تطمئن إلى ديمقراطية مزعومة: غالبها لا يأتي في وقته لما «تمر به الأمة من منعطفات» أخرى... فتُحال عن الأولويات. لكنها تقتصر على انتخابات من كل نوع... وهي انتخابات، إن لم تهدد النظام الحاكم، تخرس لجنة الحرية، بوساطة أبهة الذي، بكرمه، منح الشعب فرصة لعب المسرحية الديمقراطية 

ثقافة الامبريالية... وتبسيط الديمقراطية

«ليست العظمة في أن تكون قويا، بل في الاستخدام
الصالح للقوة»^(١).
هنري وورد بيتشر

مقدمة

في عام ١٩٩١، صدر للمفكر وعالم اللسانيات
الأميركي نعوم تشومسكي كتاب عنوانه «إعاقة
الديمقراطية»^(٢)، عن الانتهاكات الأميركية المتواصلة
لحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية الغربية نفسها،
وعن التناقض المتزايد بين الأقوال والأفعال، وبين
النظريات والتطبيقات، وبين القيم الأخلاقية المتبناة
والممارسات اللاأخلاقية. وحظي هذا الكتاب - شأنه
شأن أي كتاب سياسي يصدره تشومسكي - باهتمام
شديد في وسائل الإعلام الرئيسية وأوساط
المتقنين... خارج أميركا. فوصفته صحيفة لوموند
دبلوماتيك الفرنسية مثلاً بأنه الأكثر جرأة في كشف
هوية ما يسمى النظام العالمي الجديد - الذي سائبين
لاحقاً أنه ليس جديداً على الإطلاق - وعدته
الغارديان البريطانية «رسالة لا تعرف اللين اخترقت
قلب المؤسسة [الأميركية] الحاكمة...»، ورات زميلتها
الأوبزرفر أن مؤلفه «الأقرب إلى أنبياء الزمن الغابر»،
يكشف بدقة متناهية «مدى عمق الهوة الفاصلة بين
وقائع اليوم والصورة التي تقدمها [عن النظام

المعمول به] وسائل الإعلام إلى الجمهور في الولايات
المتحدة...»، كما أن الكتاب نفسه «موجع وباعث على
القلق، [و] ذو أهمية فائقة»^(٣). ومع ذلك، وفقاً لأحد
الصحافيين الأدباء، مر هذا الكتاب في الصحافة
العربية مرور الكرام ولم يحظ إلا بإشارة عابرة،
«ربما لأن المثقفين العرب شبعوا كلاماً (١) عن
السياسة الأميركية والنظام العالمي الجديد الذي
توجّه هذه السياسة...»^(٤).

في عام ١٩٩٣، صدر للمفكر الأميركي الآخر،
ذي الأصل العربي، إدوارد سعيد، كتاب بعنوان
الثقافة والإمبريالية^(٥) حظي بأكثر من إشارة
عابرة، إذ نظمت جامعات كبرى، وصحف رئيسية،
ومراكز أبحاث معروفة^(٦) ندوات ولقاءات ثقافية،
بعضها بحضور المؤلف، لبحث محتويات الكتاب
ومناقشتها. ولفتت مجلة أبعاد الفصلية الصادرة عن
المركز اللبناني للدراسات، كما لفت المثقفون في ندوة
المركز عن الكتاب، كل من زاويته، النظر إلى خطر
الإمبريالية، التي «تقدم نفسها، مقنعة بأوجنه
وتسميات مختلفة، على أنها النموذج الأنجح في

(*) إعلامي وكاتب لبناني.

(١) ماكس سكيدمور ومارشال كارتير وآنك، كيف تُحكم أميركا، تعريب نظمي لوقا، ط ٢ (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ١١٥.

(٢) نعوم تشومسكي، إعاقة الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

(٣) عصام محفوظ، النهار، ٤/٦/١٩٩٤.

(٤) المصدر نفسه.

(٥)

Edward Said, Culture and Imperialism (New York: Knoppe, 1993).

(٦) أذكر مثلاً لا حصراً: الجامعة الأميركية في بيروت، وجريدة النهار (الملحق)، والمركز اللبناني للدراسات.

التاريخ»^(٧)، في حين تعمل في الواقع على غرز تاج من الأشواك الحادة في رأس الدول الفقيرة، وصلب البشرية المستضعفة على صليب من ذهب - كما وصف وليام جينغز برايان تصرف الرأسمالية مع العامل، قبل مئة عام^(٨). واستوقفتني من بين عشرات الشواهد الواردة في كتاب سعيد فقرة تمثّل، كما أعتقد، وجهاً من أوجه ثقافة الإمبريالية، وغطرستها، ونفاقها. يقول المؤلف، عن حلقة دراسية حول الإمبريالية عُقدت في جامعة أوكسفورد (بريطانيا) بين أواخر عام ١٩٦٩ وأوائل العام التالي: «... كان بحث رونالد روبنسن بعنوان «الأسس غير الأوروبية للإمبريالية الأوروبية...» من أكثر المساهمات إثارة للإهتمام. فمع [بحث] توماس هودجكن «نظريات إفريقية وعالم - ثالثة عن الإمبريالية»، أظهر اقتراح روبنسن الخاص بالدراسة النظرية والتجريبية نفوذ التطورات العديدة التي (ذكرتها أكثر من مرة) عن فترة ما بعد الإستعمار. يقول روبنسن: «يتحتم على أي نظرية جديدة الاعتراف بأن الإمبريالية قامت بفعل تعاون ضحاياها، أو عدم تعاونهم، وبفعل سياساتهم الأهلية [المحلية]، بقدر ما كانت نتاج التوسع الأوروبي [إن لولا التعاون الطوعي للنخب الحاكمة أو المفروض عليها، ولولا التعاون المحلي...] لما استطاع الأوروبيون انتزاع إمبراطورياتهم غير الأوروبية وحكمها». وقد لقي ذلك الحكم منذ البدء مقاومة متواصلة، بالتواصل نفسه الذي كانت الحاجة فيه تدعو إلى تفادي المقاومة أو ضبطها»^(٩). وهذا يعني أن القتل مسؤول عن جريمة قتله مثلما هو قاتله، أو أن «الضحية والجلاد يشتركان في الجرم»، كما يقول غالب أبو مصلح^(١٠)، وأن التعاون ذا الأسباب المعروفة (جشع، عدا عرقي، صراع ديني محلي، خوف، حب البقاء... إلخ) يبرر -

إلى حد ما - العدوان والغزو والإحتلال والهيمنة، أو على الأقل يمنحها أسباباً تخفيفية!

ولسوف أحاول في هذا البحث إثبات بضع حقائق، بينها:

أ - أن الولايات المتحدة - وهي نفسها ثمرة الإمبريالية الأوروبية ووريثتها - لم تنطلق في تنفيذ سياستها الإمبريالية بعد انحسار الإمبراطوريات الأوروبية التقليدية في منتصف هذا القرن، بل منذ ما قبل تأسيسها كدولة (أوليس التوسع العدواني الشرس على حساب السكان الأصليين... إمبريالية).

ب - أن ضحايا الإمبريالية الأميركية لم «يتعاونوا» معها.

ج - أن ثمة صفات «حميدة» يتوارثها أغلب حكام أميركا - والمتحكمون بها، والكثيرون من مواطنيها «الطيبين» - أباً عن جد، منها مثلاً لا حصر، الفردانية الأنانية، والعنصرية، والتعالي، وغطرسة القوة...

د - أن ثمة تناقضاً مذهلاً ومرعباً بين القول والفعل: بين التغني (إلى درجة التشدق) بالحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان والتسامح والمحبة والديمقراطية وحق تقرير المصير (إلى آخر المعزوفة)، وبين الممارسات الداخلية والخارجية التي لا تعرف أحياناً كثيرة أياً من هذه الصفات والسمات والأخلاقيات، وأن هذا النفاق من جانب أولئك «الباطرة» الذين يزعمون بأنهم مؤمنون ومثاليون - وأوصياء من الله على حضارة العالم ومدنيته - أشد إيلاماً كثيراً من تصرفات من يصفونهم هم بالإرهابيين أو «القراصنة».

وأتمنى على القارئ، قبل الغوص معي في

(٧) إبعاد، العدد الثاني (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤)، ص ٢٢٢.

(٨) William Jennings Bryan, "The Cross of Gold, 1896," in: M. Thomas Inge [ed.], *A Nineteenth Century American Reader* (Washington, D. C.: United States Information Agency, 1987).

Said, *Culture and Imperialism*, p. 262.

(٩)

(١٠) غالب أبو مصلح، «اشكاليات الثقافة» والإمبريالية، لدى إدوارد سعيد، إبعاد، العدد الثاني (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤)، ص ٢٤٧. وقد أصاب أبو مصلح في تبيان المعنى الحقيقي للفقرة المذكورة (اشتراك الضحية والجلاد في الجرم)، إلا أنه أخطأ في أكثر من مجال. من ناحية أخرى، مع أن هذه النقطة ليست من شأن ما اكتبه عن أميركا، أرى أن في اتهام أبو مصلح لإدوارد سعيد باتخاذ موقف الوسيط الهادف إلى إتمام المصالحة بين الإمبريالية والعالم الثالث، أو تنفيذ «مشروع مصالحة تاريخية مع الإمبريالية»، كثيراً من التجني على من يعدّه مثقفون قوميون ووطنيون عديدون «عميد الفكر الإنساني العربي المعارض... قضى جلّ حياته في معارضة وتقنيد الفكر الكولونيالي وقرينته السياسة العسكرية، وخصوصاً في ما يعس العالم العربي والحضارة الإسلامية»، كما تقول استاذة التاريخ زها بسطامي، في: الحياة، ١٦/١١/١٩٩٢.

المعلومات التالية عن الإمبريالية الأميركية (ولو بدا هذا التمني للكثيرين... ساذجاً)، أن يُخرج من محفظته أو جيبه إحدى الأوراق المالية التي تتداولها كثيراً في بلادنا، وأعني بها تلك الورقة الخضراء من فئة دولار واحد، ويقرأ عليها الشعار الذي لم يطلقه جورج بوش (أو ريغن، أو كنيدي، أو ترومان، أو فرانكلين روزفيلت)، بل «الآباء المؤسسون» للولايات المتحدة: Novus Ordo Seclorum «نظام جديد للعصور»

أولاً: التناقضات... والتدخلات

لم يتفق السيناتور وليام فولبرايت، في معظم آرائه ومواقفه، مع أغلبية زملائه في مجلس الشيوخ، أو الحكومات المتتالية، إزاء التدخلات الأميركية في الخارج و«مخاطر غطرسة القوة»^(١١). ويعزو سبب هذا الإنشقاق إلى الخلفية الثقافية والاجتماعية لولايتيه الصغيرة، والإستغلال البغيض من الأثرياء والأقوياء للفقراء والضعفاء. فبعد الحرب الأهلية في الستينات من القرن الماضي، استغلت الشركات الكبرى من الشمال الشرقي الصناعي المنتصر بعض أهم مصادر الثروة الطبيعية للولاية الجنوبية الفقيرة أركنساس... «فأخذت [صخور «البوكسايت» التي يُستخرج منها الألومنيوم] وحقت أرباحاً طائلة، وكل ما تركته لنا حفر ضخمة مفتوحة في (أرضنا). واعتقد أنه كان عملاً رهيباً، [لا بل] استغلالاً متحجراً القلب من القوي للضعيف. [قبل الحرب العالمية الثانية، التي غيرت الكثير مما كان سائداً] أخضعنا لتأثيرات أسعار شحن محابية. كان

الولايات المتحدة لم تنطلق في تنفيذ سياستها الإمبريالية بعد انحسار الامبراطوريات الأوروبية في منتصف هذا القرن، بل منذ تأسيسها كدولة

بإمكانك شحن المواد الخام من أركنساس إلى نيويورك بأجور متدنية جداً، لكن أجور الشحن كانت مرتفعة جداً حين تريد شحن شيء جاهز... وهذا من الأسباب التي جعلت [مناطقهم] ثرية جداً... إنه النوع نفسه من الاستغلال الذي مارسه انكلترا بالنسبة إلى المستعمرات الأميركية، وساهم في خلق الثورة الأميركية». ويرى السيناتور فولبرايت أن الأمر ينطبق اليوم على «دول العالم الثالث»، إذ من البديهي - ومن أبسط قواعد العدالة - أن تفيد شعوب أي دولة من الموارد الوطنية في بلادها، «ولا يمكن التوقع أن نذهب حول العالم بعد الآن لاستغلال (الشعوب ومواردها) كما كان يجري سابقاً...»^(١٢). وحتى فولبرايت، المنتقد للتدخلات الخارجية واستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات، لا يجد غضاضة في التحدث عن مناطق النفوذ الأميركي وكأنها أمر مقبول خلقياً وإنسانياً وحضارياً: «قبل الحرب العالمية الثانية، قصرت الولايات المتحدة تدخلاتها الأجنبية - أي التدخلات في الشؤون الداخلية للدول الأخرى - على نحو كامل تقريباً على منطقة نفوذنا المعلنة في أميركا اللاتينية. [لكن] الولايات المتحدة أصبحت منذ

الحرب العالمية قوة للتدخل على نطاق عالمي... وعبر التجربة المكلفة فقط، بدأنا ندرك أن التدخل (في غالب الأحيان) كان ضد أفضل مصالحنا - وفي حالات كثيرة، إن لم يكن في معظم الحالات - لم يخدم هدفاً مفيداً في الدول المعنية أيضاً»^(١٣). وإذا كان هذا الكلام صادراً عن أحد أبرز «المعارضين»، أو «المنشقين» (كما يحلو للسيناتور فولبرايت تسمية نفسه)، فهل تتصورون ما يقوله ممثلو الحكام والمتحكمين، والمروجون لسياسة «المصلحة القومية»؟

(١١) مثل وليام فولبرايت (الذي توفي في منتصف شباط الماضي عن ٩٨ عاماً) ولايته الصغيرة أركنساس Arkansas في مجلس الشيوخ ثلاثين عاماً (١٩٤٥-١٩٧٤) ترأس في خلالها لجنة المجلس للعلاقات الخارجية فترة طويلة.

J. William Fulbright, *The Price of Empire* (New York: Pantheon Books, 1989).

Ibid, p.153.

(١٢)

(١٣)

جورج كينان، وهو واضع سياسة «الإحتواء» التي وجّهت التفكير الرسمي الأميركي معظم فترة الحرب الباردة، بدءاً من الأربعينات، وكان مؤمناً بأن بلاده هي حارسة المدنية الغربية، تعتمد في تنفيذ مهامها على «مفاهيم القوة المباشرة» وليس على أي تصرفات تهدف إلى جعلها ذات شعبية عالمية، أو كما وصفها بازدراف «مثالية روتارية»^(١٤). وكان كينان يدعو إلى ضبط النفس، ما دام لا يوجد لدى أي شعب أو بلد مستعمر سابقاً ما يلزم لتحدي الولايات المتحدة عسكرياً أو اقتصادياً. لكنه وافق، في مذكرة كتبها عام ١٩٤٨ إلى هيئة تخطيط السياسة، على إعادة استعمار افريقيا^(١٥). ولم يكن لديه أدنى شك في أن أوروبا وأميركا فريدتان في وضعهما الملائم لتولي زعامة العالم، وهي فكرة دفعته إلى عد بلاده «مراهقاً» ينمو للقيام بالدور الذي تولته الامبراطورية البريطانية سابقاً^(١٦).

ويقول إدوارد سعيد إن العديد من واضعي سياسة الولايات المتحدة لا يريدون تحول أميركا إلى قوة امبريالية مثل القوى الأخرى التي سبقتها، مفضلين عوض ذلك فكرة «المسؤولية العالمية»، بما في

ذلك «مبدأ مونرو» (Monroe Doctrine) و«المصير الجلي» (Manifest Destiny) اللذان سيرد ذكرهما لاحقاً بمزيد من التفاصيل. وهذا وجه آخر للثقافة الإمبريالية، وأحد الأقنعة العديدة التي تقدّم فيها الإمبريالية نفسها!

ويتحدث ريتشارد بارنت، في كتابه جذور الحرب، عن أضرار هذه السياسة التوسعية التي تؤدي قطعاً إلى تدخلات عسكرية تشتمل على «كل

العناصر الخاصة بعقيدة امبريالية قوية... [مثل] الشعور بالإرسالية، والضرورة التاريخية، والحماسة الصليبية...»^(١٧). ويثبت في كتابه أن الولايات المتحدة تدخلت عسكرياً في العالم الثالث مرة كل عام بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٦٧، مضيفاً: «تعتمد العقيدة الإمبريالية على نظرية سن القوانين. ويبقى هدف السياسة الخارجية، وفقاً للكوبيين الصاخبين مثل جونسون، والكوبيين الصامتين مثل نكسون، تأمين عالم يزداد خضوعه لحكم القانون. لكنها الولايات المتحدة نفسها هي التي يتحتم عليها «تنظيم السلام» كما يقول حرفياً وزير الخارجية [في عهد كينيدي وجونسون دين راسك] وهي التي تفرض «المصلحة الدولية»، عبر وضعها القواعد الأساسية للتنمية الإقتصادية والانتشار العسكري في أرجاء هذا الكوكب. لذا [تقرر قوانينها شكل] تصرفات السوفييات في كوبا،

ثمة صفات «حميدة» يتوارثها أغلب حكام أميركا - والمتحكمون بها والكثيرون من مواطنيها «الطيبين» - أباً عن جد، منها الفردانية الأنانية، والعنصرية، والتعالي، وغطرسة القوة

والبرازيليين في البرازيل، والفيتناميين في فيتنام. وتعبّر عن سياسة الحرب الباردة سلسلة توجيهات رسمية في شأن قضايا خارج نطاق أميركا، مثل ما إذا كان يحق لبريطانيا أن

تتاجر مع كوبا... أو لحكومة غيانا البريطانية أن يحكمها طبيب أسنان ماركسي...»^(١٨). وإذا تصور أحد أن النائب الأردني ليث شبيلات، الذي يرأس جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية، متطرف في قوله «نحن ومثقفونا وسياسيوننا لاهون لا ندري ماذا يحضر لنا من عبودية في النظام الروماني الجديد...»^(١٩)، فليقرأ ما يقوله المفكر الأميركي المعروف ريتشارد بارنت، من أن الإمبراطورية

Said, *Culture and Imperialism*, p. 285.

Ibid, p. 285.

Ibid, p. 285.

Ibid, p. 285.

Ibid, p. 285.

(١٩) ليث شبيلات، «مؤتمر قمة القاهرة للسكان والتنمية ١٩٩٤: خطوة أخرى نحو جعل الإبادة البشرية سياسة رسمية معلنة للنظام الدولي»،

العرفان (تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٥٢.

الرومانية الأولى - بحسب تفسير شيشرون لها - كانت مشابهة إلى درجة مذهلة لما يجري حالياً. ففي حين كانت روما تحكم وتتحكم بموجب حقوق «شرعية وقانونية» تقررها هي لتطبيق ما تريد، «يُطبق اليوم النص الأميركي المقدس، المعين ذاتياً، في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الإتحاد السوفياتي والصين، حيث فرضت الولايات المتحدة حقها في تحقيق طائرات عسكرية فوق أراضيها. إن الولايات المتحدة التي تنفرد بما أنعم عليها من ثروات طائلة وتاريخ مميز، هي فوق النظام الدولي لا ضمنه، وهي الأسمى منزلة بين الأمم، تقف جاهزة لحمل [رسالة] القانون...»^(٢٠). ويرى أحد المعادين الآخرين للإمبريالية أن التوسع الأميركي ناجم عن كون الولايات المتحدة «تحب التصور أن أي شيء تريده، هو بالضبط ما يريده الجنس البشري بكامله»^(٢١). لذا، دأبت الكتابات التبويرية، المذهلة في أعدادها وأوجهها المختلفة، على التحدث عن المهمات التاريخية، والتجديد الأخلاقي، وتوسيع آفاق الحرية، والحاجة إلى صد هذا العدوان أو ذاك... إلخ! ويذكر ريتشارد سلوتكن، في كتابه التجديد عن طريق العنف، إن الثقافة التبويرية للحروب المطولة والموسعة مع أبناء أميركا الأصليين أعطت صورة للأميركيين البيض «لا كقتلة عاديين - كما وصفهم D.H. Lawrence - بل كجنس جديد من البشر، متحرر من إرث الإنسان المكتئب بالخطيئة... صيادين، ومستكشفين، ورواد، [...]»^(٢٢).

وفي حين يعد الأميركيون اليوم أن وصف بلادهم بالامبراطورية هو نوع من الهرطقة، يرى المؤرخ ريتشارد فان أليستين أن الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، بمن فيهم الرئيس الأول جورج واشنطن، وصفوها بالامبراطورية. ويذكر أن السياسة الخارجية نبذت الثورات بعد ذلك، وشجعت

على النمو الإمبريالي. ويستشهد المؤرخ بالعديد من رجال الدولة الأميركيين الذين يشددون، بلهجة أو بأخرى، على شعور أو إيمان يصفه راينهولد نيبور^(٢٣) بلهجة لاذعة كاوية، إذ يقول إن الولايات المتحدة هي «إسرائيل الله الأميركية» ورسالتها في هذا الكون أن تكون «الوصي من عند الله على حضارة العالم»^(٢٤).

ويثابر المسيطرون على الرأسمالية الأميركية - والمتعاطفون معهم، والمستفيدون منهم، وهم كثر في صفوف النخبة الفكرية - على «خلق مبررات جديدة للإضطهاد والسيطرة... [و] إيجاد الوسائل لتحويل المسؤولية الأخلاقية للعدوان الأميركي وإلقاء تبعاتها على ضحاياه...»، كما يقول نعوم تشومسكي^(٢٥). ويستشهد هذا المفكر اليهودي الليبرالي الكبير، في مقال كتبه عام ١٩٧٧ بعنوان «السياسة الخارجية والنخبة الفكرية»، بجملة لخص فيها مفكر آخر معاد للحروب وانتهاكات حقوق الإنسان حملات تبرير العدوان بعد وقوعه، قائلاً بمرارة وغضب: «... لذلك يبدو أن تدخلاتنا المتكررة، العلنية والخفية، في أميركا اللاتينية وغيرها، وهجومنا الوحشي على الشعب الفيتنامي، دون ذكر إغفالنا (بنعومة) إقدام بضعة عقداً تافهين - يعتمدون كلياً على الأسلحة والقروض الأميركية - على إلغاء الديمقراطية في اليونان (١٩٦٧-١٩٧٣)، هي كلها مجرد حوادث أو ربما أخطاء»^(٢٦). ومن هذا المنطلق نفسه، يعلق كلارنس كاريار على محاولات النخبة الفكرية إظهار محنة الذين لم ينته اضطهادهم بعد على أيدي المنتصرين بأنها «استثناء» مؤسف في «إنسانية» التجربة الأميركية، قائلاً: «للإيرلنديين الذين ماتوا وهم يبنون سكك الحديد والقنوات في (شرق الولايات المتحدة)، وللأطفال الذين ماتوا في مناجم الفحم الحجري في بنسلفانيا، وللنساء اللواتي مَنَّ

Said, ibid. p. 285.

Ibid, p. 285.

Ibid, p. 288.

Said, ibid., p. 295.

(٢٥) نعوم تشومسكي، «حقوق الإنسان» والسياسة الخارجية الأميركية، تعريب عمر الأيوبي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤)، ص ٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١١.

(٢٠)

(٢١)

(٢٢)

(٢٣) Reinhold Niebur (١٨٩٢-١٩٧١)، اعتبرته مجلة تايم «اللاهوتي الأول في البروتستانتية الأميركية».

(٢٤)

مكبات إلى آلاتهن في المصانع، وللعمال البولنديين الذين ماتوا حرقاً في مصانع الفولاذ في (غاري - انديانا)، وللهنود الذين قتلهم رشاشات Gatling في الغرب، أو للعبد الذي شعر بسوط الرجل الأبيض، يوضح لورانس كرمين [Cremin] (٢٧)، دفعاً لسوء التفاهم، بأن هذه كلها كانت «إغفالات يتعذر اغتفارها». وقد يسأل المرء متى تتوقف هذه «الإغفالات التي يتعذر اغتفارها» عن كونها إغفالات، ومتى تصبح جزءاً لا يتجزأ من التاريخ الأميركي (٢٨). وينقل تشومسكي، من الأمثلة التي لا تحصى على هاجس قطاعات واسعة من المثقفين المتعبدين للدولة في تبرير الجرائم والانتهاكات بأنها «خطأ مأساوي» أو «انحراف عن المثل»، ما قاله المعلق «الليبرالي» في صحيفة نيويورك تايمز وليام شانون، من «[أننا] في محاولتنا فعل الخير، تخطئنا طاقاتنا الأخلاقية وسقطنا في النفاق والدوافع الأخلاقية الذاتية [...] لربع قرن مضى، كانت الولايات المتحدة تحاول فعل الخير، وتشجع السياسة الليبرالية، وتروج للعدالة الاجتماعية في العالم الثالث. لكن علاقاتنا في أميركا اللاتينية، حيث كنا تقليدياً الصديق والحامي، وفي آسيا، حيث بذلنا أغلى التضحيات من شباننا وثروتنا، أثبتت أنها مصدر متكرر للأسى والخسارة والمأساة...» (٢٩). ويطالب شانون بلاده بالتنبيه إلى التحذير الذي أطلقه اللاهوتي الناصر على الظلم والتعسف راينولد نيبور، والقاتل فيه إنه ليس بين الأمم أو الأفراد «حتى الأشد استقامة، من يتمتع بالكفاءة الكافية لتحقيق غرض الله في التاريخ». وحتى الولايات المتحدة، التي يصفها تلخيص تشومسكي لمقال شانون ساخراً بأنها مثال الاستقامة، والنزعة الخيرية النادرة للذات،

الصديقة والحامية لنيكاراغوا وغواتيمالا، والتي بذلت التضحيات الغالية من أجل فلاحى الهند الصينية، ليس بمقدورها أن تفعل ذلك. وبالتالي، كما يقول شانون، ينبغي على الأميركيين أن يكونوا أكثر حذراً في الجهود الرامية إلى «دفع [مُثلهم] الأخلاقية قُدماً»، وإلا وقعوا في شرك «تناقضات ساخرة»، بينما تنتج من جهودهم الهادفة إلى تحقيق أغراض الله في التاريخ ذيول غير متوقعة (٣٠). ويعلق تشومسكي على هذا النوع من حملات تبرير العدوان الإمبريالي بعد حدوثه وإلقاء تبعاته على الآخرين (دائماً الآخرين) بالقول: «لو أن هذه الكلمات كُتبت قبل عشرين عاماً، لكانت معيبة كثيراً؛ أما أن تظهر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، فهذا ما يتجاوز حدود المعقول» (٣١).

ويتبين من المراجعة المتأنية للتدخلات الأميركية أن أصدقاء الولايات المتحدة، أو حلفاءها، أو عملاءها، من القادة الذين تعمل المستحيل لإبقائهم في السلطة، يصبحون «أشراراً» حين يسقطون، أو ينتهي دورهم لسبب أو لآخر - كما حدث مع العديد من الزعماء الدكتاتوريين في مختلف دول العالم. كذلك تصبح الحيل التي يستخدمها راسمو السياسة الأميركية ومنفذوها... حيلة «قذرة»، بمجرد أن تفشل (٣٢). ويقول المعلق شانون، الذي عد التدخل الأميركي في أميركا اللاتينية ثمرة «أسمى الدوافع»، إن تدخل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في تشيلي ذات الوضع «المعقد» ورط الولايات المتحدة «في ذيول غير متوقعة لدكتاتورية عسكرية مقيتة [يعني أيها حكم الجنرال بينوشيه]، تمارس التعذيب، وتعمل على تدمير الحرية والمؤسسات

(٢٧) الإشارة هنا إلى ما كتبه Lawrence A. Cremin عام ١٩٧٧ عن تقاليد التربية الأميركية.

(٢٨) Noam Chomsky and Edward S. Herman, *After the Cataclysm: Postwar Indochina and the Reconstruction of Imperial Ideology* (Boston: South End Press, 1979), p. 47.

(٢٩) تشومسكي، «حقوق الإنسان، والسياسة الخارجية الأميركية»، ص ١٢، نقلاً عن مقال William Shanon في صحيفة نيويورك تايمز، ١٩٧٤/٩/٢٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٦.

الليبرالية التي كنا نحاول أن نحميها»^(٣٣). ويرى السيناتور فولبرايت أن التدخلات العلنية للولايات المتحدة أكسبتها القليل، لكن تدخلاتها السرية أكسبتها «أقل [من ذلك القليل]». كما أنه لا يجد أي عملية تدخل سرية واحدة، من نوع فضيحة «إيران - كونترا»، ضرورية للولايات المتحدة أو أنها ناجحة فعلاً على المدى الطويل (ليس هذا الكلام أيضاً من «ثقافة الإمبريالية»، التي أشرت إليها سابقاً؟ إلا يعني أن التدخل، حين يكون ضرورياً للولايات المتحدة، أو حين ينجح، يصبح نظيفاً ومقبولاً؟) ... «كانوا يتبجحون بأسقاط [الزعيم] الوطني مصدق»^(٣٤) وإعادة الشاه إلى السلطة عام ١٩٥٣. واعتقد أن [تلك العملية] أثبتت أنها خطأ جسيم»^(٣٥). ويذهب تشومسكي إلى أبعد من ذلك كثيراً، حين يذكر بما حدث بعد محاولة الإيرانيين «أن يتولوا أمر نقطهم»، وأعاد الانقلاب «المدعوم من وكالة الاستخبارات المركزية نظام الشاه الذي بقي حتى [قيام الجمهورية الإسلامية] ذلك النظام القوي التابع للولايات المتحدة... [يشترى] كميات كبيرة من السلاح الأميركي، ويعمل على محاربة الانتفاضات في شبه الجزيرة العربية وإخضاع الشعب الإيراني، بالطبع، لاهواء الشاه ونزواته»^(٣٦). ويذكر تشومسكي أيضاً بأن ذلك الانقلاب «الذي أنهى التجربة الديمقراطية الإيرانية... عد في الولايات المتحدة نصراً عظيماً». ورات صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحية لها^(٣٧)، بعد توقيع اتفاق بين إيران الشاه والاتحاد النفطي

الذي أقامته واشنطن، أن الدول النامية الغنية بالموارد الأولية أدركت «الثمن الباهظ الذي يتوجب عليها دفعه إذا ما تمادت في تعصبها الوطني. ولعلنا نفرط في الأمل إذا اعتقدنا أن التجربة الإيرانية سوف تمنع قيام مصدق آخر في دولة أخرى، لكن هذه التجربة عززت موقع الزعماء العقلانيين ذوي الرؤية البعيدة... [و] أن بعض الدوائر في بريطانيا العظمى سوف تتهم «الإمبريالية» [المزدوجان موجودان في النص الأصلي للافتتاحية] الأميركية - التي تتخذ شكل شركات النفط الأميركية المشاركة في الإتحاد النفطي - بأنها دحرت بريطانيا، مرة أخرى، من معقل تاريخي»^(٣٨).

في عام ١٩٠١، بعث جندي أميركي أسود في القوات الغازية للفيليبين اسمه وليام فولبرايت برسالة إلى محرر إحدى الصحف في أميركا قائلاً: «ليس النزاع [الراهن] على هذه الجزر سوى مكيدة هائلة للصوصية والظلم والإضطهاد»^(٣٩). بعد ذلك بنحو تسعين عاماً، قال السيناتور (الأبيض) وليام فولبرايت إن الولايات المتحدة ساهمت في إحداث الكثير من المآسي في العالم، ولم تتعلم من دروس فيتنام إلا القليل أو لا شيء. ورأى أن أهم درس كان عليها أن تتعلمه كامة هو أن أميركا ليست محصنة أكثر من القوى العظمى في الماضي تجاه غطرسة القوة: «ليس ثمة غرور إنساني أكبر من الاعتقاد بأن للقيم الخاصة بإنسان ما (أو فئة ما) شرعية كونية شاملة، وليس ثمة حماقة أكبر من محاولة فرض

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٣. يشير شانون في كلامه إلى تدخل أميركا - ومن غير المهم هنا بأي أدوات - لقلب نظام حكم الرئيس الماركسي سلفادور آييندي، الذي انتخب ديمقراطياً عام ١٩٧٠. ومن الأمثلة اللامتناهية على التبريرات «الثقافية» للعدوان والانتهاك وما شابه، المعلومات التالية في صفحة ٧٥٥ من كتاب الحقائق *The World Almanac and Book of Facts*: «حسنت حكومة آييندي الأوضاع بالنسبة للفقراء، لكن الأعمال اللامشروعة والعنف التي قام بها أنصار الحكومة المتطرفون، وفشل نظام الحكم في ضمان دعم الأغلبية، والبرامج الاقتصادية الاشتراكية السيئة التخطيط، أحدثت (كلها) فوضى سياسية ومالية. وفي ١١/٩/١٩٧٢، استولت زمرة عسكرية (junta) على السلطة وقالت إن آييندي قتل نفسه». انظر: *The World Almanac and Book of Facts 1995* (Mahwah: Funk Wagnalls Corporation, 1994). ويلاحظ القارئ أن كتاب «الحقائق» (والمزدوجان مني) لم يستخدم في الجملة الأخيرة كلمة مثل «ادعت، أو «زعمت» (Claimed)، ولم يضع كلمتي «قتل نفسه» بين مزدوجين. كما أن المرجع المذكور لم يشر إطلاقاً إلى أي تدخل أميركي!

(٣٤) محمد مصدق (١٨٨٠-١٩٦٧)، هو الزعيم السياسي الذي أمم مصالح النفط البريطانية في إيران، وكاد ينجح خلال توليه رئاسة الحكومة (١٩٥١-١٩٥٣) في الإطاحة بالشاه.

(٣٥)

(٣٦) تشومسكي، «حقوق الإنسان» والسياسة الخارجية الأميركية، ص ٣١.

(٣٧)

Fulbright, *The Price of Empire*, p. 170.

New York Times, 6/8/1954.

أفضليات مجتمع واحد على عالم كاره لها. وهذا هو أقل ما كان علينا أن نتعلمه من مأساة فيتنام»^(٤٠). وكان على السيناتور فولبرايت أن يتذكر أيضاً أن فيتنام ليست «المأساة» الأولى، بل واحدة فقط - على الرغم من فداحتها وأهوالها ومآسيها - في سلسلة لا تنتهي من الكوارث التي يفرضها على شعوب العالم منذ مئات السنين استعمار عنصري حاقه، بدأ أوروبياً واستحال تدريجاً - بين أواخر القرن الماضي ومنتصف هذا القرن - أميركياً.

يقول جورج أورويل، في كتابه عن الوطنية إن «الوطني» لا يعترض قط على المجازر التي ترتكبها جماعته، ويتمتع - أكثر من ذلك - بقدرة مذهلة حتى على عدم سماع ما يحدث من هذه المجازر^(٤١). ويستهل نعوم تشومسكي وأدوارد هيرمان كتابهما عن دعم واشنطن للأنظمة الفاشية في العالم الثالث، الذي قدما له بجملة «أورويل»، بالقول إن لدراستهما المؤلفات من مجلدين مرتبطين تركيزاً مزدوجاً: على الحقائق وعلى المعتقدات. فالحقيقة الأساسية، كما يقولان، هي أن الولايات المتحدة أقامت تحت رعايتها وحمايتها «نظاماً استعمارياً لدول عميلة يحكمها في صورة رئيسية الإرهاب، وتخدم نخبة تجارية وعسكرية صغيرة، محلية وأجنبية». أما المعتقدات الجوهرية، أو المزاعم الأيديولوجية، فهي أن الولايات المتحدة «متفانية في تعزيز قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، مع أنها قد تخطئ أحياناً في سعيها لتحقيق هذا الهدف». ويصف تشومسكي وهيرمان، باستهزاء، الإعلام الجماهيري (Mass Media) بالصحافة الحرة... بين مزدوجين «Free Press»). ويقولان إنها نظام فعال جداً لإعادة كتابة التاريخ المعاصر، واختيار «معلومات» راهنة أو «فبركتها»، وتتصرف إلى حد كبير كنظام الدعاية (Propaganda) الذي تسيطر عليه

الدولة. ويتهّم المؤلفان، بما لديهما من إثباتات قاطعة وشواهد موثقة، بأن للمؤسسات الأيديولوجية الغربية قدرة مرعبة على «تزوير الوقائع»، أو طمسها، أو إعادة تفسيرها، «لمصلحة المسيطرين على الإقتصاد، والنظام السياسي»^(٤٢). وانتهكت دار النشر التي اتفقا معها على إصدار هذا الكتاب نفسه الاتفاق، لأن وليام سارنوف، أحد كبار المسؤولين في الشركة الأم (امبراطورية «ورنر» للاتصالات والترفيه) تآلم وغضب كثيراً من جملة في الصفحة السابعة من الكتيب الأصلي، الذي صدر عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣، جاء فيها: «إن الزعامة في الولايات المتحدة، كنتيجة لموقفها المهيمن وجهودها الواسعة النطاق لمكافحة الثورات [في العالم الثالث]، هي أهم محرض، ومنفذ، ومؤازر معنوي ومادي منفرد لحملات دم خطيرة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية»^(٤٣).

ويتساءل كثير من الأميركيين المؤمنين فعلاً بالمثل العليا والقيم والفضائل، أكثر مما يتساءل أعداء أميركا الكثيرون: لماذا تستخدم الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة مقاييس ومعايير مختلفة - إلى جانب استخدامها القوة السياسية والمالية والعسكرية - في تعاملها وتصرفها مع من يختلف معها، أو عن المتحكمين في شؤونها، في العرق أو الدين أو السياسة، محللة لنفسها - ولأصدقائها - ما تحرّمه على الآخرين، مشرعة اللاشعري لتنفيذ مآربها وخدمة أطماع حلفائها أو عملائها، غير آبهة بمواقف بقية البشر أو مآسيهم أو تطلعاتهم، غير عابئة بهذه الشريعة العالمية أو تلك، ناهيك بركيزتها القانونية (الشهيرتين: الدستور وميثاق الحقوق (Bill of Rights) - وهي في هذا المجال، بالمناسبة، ليست الأمة الوحيدة أو الأولى في التاريخ (وبالتأكيد، لن تكون الأخيرة)؟

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢١ - ٢٢

(٣٩)

(٤٠)

(٤١)

(٤٢)

(٤٣)

Howard Zinn, *A People's History of the United States* (New York: Harper Colophon Books, 1980), p. 312.

Fulbright, *The Price of Empire*, pp. 127-128.

Noam Chomsky and Edward S. Herman, *The Washington Connection and Third World Fascism* (Boston: South End Press, 1979), p. VII.

Ibid, pp. IX-X.

Ibid, p. XIV.

إن الشرخ الواسع، والمتزايد، بين الجانبين المتناقضين جداً، لا بل المتصارعين، للعقيدة (Creed) الأميركية، كما يسميها هاوارد زن^(٤٤)، يفسر إلى حد كبير ازدواج الرياء والتظاهر المزيف بالفضيلة والدين لسياسة الولايات المتحدة، وللمشاكل الحادة التي تواجهها في الداخل، ولتدخلاتها الدامية والمدمرة العديدة في شؤون الدول الأخرى وانتهاكاتها الفاضحة الكثيرة للقوانين والمواثيق الدولية. فهناك العقيدة البلاغية المنمقة (Rhetorical)، الممثلة على خير وجه في كلمات إعلان الإستقلال: «... كل الناس مخلوقون متساوين... حقوق لا تُنتزع... حياة، وحرية، وطلب السعادة!... [و] متى يصبح أي شكل

من أشكال الحكومة هادماً لهذه الغايات، يكون من حق الشعب أن يغيّره أو يلغيه...». وهناك العقيدة العاملة والمطبقة (Work-ing)، «تلك المعتقدات... الراسخة في عقول الشعب الأميركي بسبب الممارسة المتواصلة، التي تعززها الكنيسة، والعائلة،

والمدرسة، والبيانات الرسمية، ووكلاء وسائل الإعلام الجماهيرية: بأن كل الناس متساوون، باستثناء الأجانب الذين نخوض معهم حرباً، والسود الذين لم يجز اختيارهم [كأفراد] لنوع خاص من الإهتمام، والهنود الذين لا يرضخون ويذعنون... وأي إنسان ليس لديه مال...»^(٤٥). ويرى زن أن التاريخ الأميركي «محاولة طويلة، لكنها فاشلة حتى الآن، للتغلب على الغموض في العقيدة الأميركية، من أجل الوفاء بمبادئ إعلان الإستقلال». وهو يحذر من مغبة الإستمرار على هذا المنوال، لأن أميركا، في رأيه، «لبست رؤساء محاربين، وصناعيين نهمين، ومفكرين متذللين، وضحايا مذعنين فحسب، بل هي أيضاً رجال

ونساء شجعان، ومنظمون [لحركات] الإنشقاق والمقاومة، ومؤججون [لنيران هذه الحركات].

في عام ١٩٠٦، كتب أمين الريحاني، الذي كان قد مضى على إقامته في الولايات المتحدة بضع سنوات، سلسلة من المقالات عن الحياة الإجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة، جاء في أحدها أن الأمة الأميركية أعلنت استقلالها عام ١٧٧٦ و«ها قد مرّ عليها الآن مئة وثلاثون سنة وهي لم تزل بعيدة عن الاستقلال بعدها عن المملكة التي حاربتها وخلعت نيرها أيام الإستعمار. نعم استقلت عن ملك متوج ولكنها وقعت في قبضة ملوك لا تلبس التيجان!... (كل الناس يطالبون بإنصاف عمال المناجم الفقراء)

وجبايرة المال أصم من أبي الهول. فما هو استبداد حكومة جورج الثالث بالنسبة إلى هذا التكبر والطغيان؟»^(٤٦). وتسأل الريحاني قبل تسعة عقود، كما نتساءل نحن اليوم، عن فضائل هذا التمدن الحديث «المؤسس على المادة

**ان الولايات المتحدة التي تنفرد بما
أنعم عليها من ثروات طائلة وتاريخ
مميز هي فوق النظام الدولي لا
ضمنه... وهي تحب التصور أن أي
شيء تريده هو بالضبط ما يريده
الجنس البشري بكامله**

والطمع والإستئثار... الذي يسن أرباب المال شرائعه، فيطبقها سيطرة البورصة وأصحاب المعامل، وينشرها وزراء الحربية بالمدافع والمدرعات... فالتمدن عندهم هو التمول». ويقول في مقال آخر: «تغيّرت القيود وتنوّعت السلاسل واستبدل النحاسون بغيرهم... إن في الولايات المتحدة من العبوديات أنواعاً وأشكالاً»^(٤٧). ويصرخ الريحاني في مكان آخر: «أي جحيم أشدّ شقاء وأكبر بلاء من الجحيم الذي يعدّه المتمدن للشعب، متواطئاً مع القانون الجليل ومستخدماً قوة الحكومة، لتنفيذ أغراضه وتحقيق مطامعه...؟ أية شرائع مكنت [أرباب المال] من عملهم، وساعدتهم على احتكار ضروريات

Howard Zinn, *Pastwar America: 1945-1971* (Indianapolis: The Bobbs - Merrill Company, Inc, 1973).
Ibid, p. XIV.

(٤٤)

(٤٥)

(٤٦) أمين الريحاني، الريحانيات، ط ٨، ج ١ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٨)، ص ١٤٤.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

الحياة والإستبداد بالعبادة؟... [إن] الحكومة التي تساعد هؤلاء المتمولين العظام، تصبح أخيراً عاجزة عن كبح جماحهم... (إن الحية التي تربيها، تنفث عليك السم من فيها)... إن الحرية في هذه البلاد تساعد أعداءها على بنيتها، [و] جمهورية اليوم تساعد الممول ليظلم بماله، كما كانت الملكية تساعد رجل الدولة ليظلم بنفوذه. وقد قال أحد [الفرنسيين]: قد تسقط الملكيات من فقر شعبها وقد تسقط الجمهوريات من غنى أفرادها. فلا تظن أننا نرتع في هذه البلاد بظل الحرية والإستقلال، وإنما نعيش تحت سماء العدل والمساواة. فهذه كلها اليوم اسم بلا مسمى، وأمور لا نشعر بفقدانها إلا متى طلبناها مضطرين»^(٤٨).

في الخمسينات من هذا القرن، أصدر العالم الإقتصادي الأميركي فيكتور بيرلو كتاباً قال إنه يهدف من خلاله إلى تقويض «الأسطورة» التي رُبي عليها الشعب الأميركي، القائلة إن جيوش الولايات المتحدة غير

عدوانية، وإن المشاريع التجارية الأميركية تغزو العالم عن طريق المنافسة السلمية وخدمة المستهلكين، في حين أن أميركا استعمارية، وإن الإستعماريين فيها - أي «تلك الحفنة القليلة من الرجال الذين يملكون أميركا ويسيطرون عليها» - هم أمراء حي المال (Wall Street) في نيويورك^(٤٩). وينقل المعرب منير البعلبكي^(٥٠)، في أحد هوامشه التفسيرية المفيدة العديدة، عن إحدى زعيمات الحزب الشعبي (Populist) قولها في أواخر القرن الماضي إن «ول ستريت» يملك أميركا... «فلم تعد حكومتنا حكومة الشعب بوساطة الشعب ولمصلحة الشعب، بل حكومة

ول ستريت بوساطة ول ستريت ولمصلحة ول ستريت... والواقع أن قوانيننا هي نتيجة مسلك من شأنه أن يكسو الرذيلة بالحل الغالية، والفضيلة بالخرق البالية»^(٥١). ويرى بيرلو أن عوامل الإستعمار الإقتصادي الرئيسية الخمسة، التي لخصها لينين^(٥٢)، «نشأت في الولايات المتحدة، وكان نشوؤها على نطاق عالمي»، وإن أمراء «ول ستريت» فرضوا شروطهم بعد اكتساح النازيين بلدان أوروبا الغربية في مطلع الحرب العالمية الثانية. وينقل المؤلف عن رئيس مجلس المؤتمر الصناعي الوطني آنذاك، فيرجيل جوردان قوله الصريح وتوقعاته التي تحققت: «مهما كانت النتيجة التي ستؤول إليها الحرب فقد اندفعت

إن أصدقاء الولايات المتحدة، أو حلفاءها، أو عملاءها، من القادة الذين تعمل المستحيل لإبقائهم في السلطة، يصبحون «أشراراً» حين يسقطون أو ينتهي دورهم لسبب أو لآخر

الولايات المتحدة في اتجاه استعماري في الشؤون العالمية وفي كل مظهر من مظاهر حياتها... وفي أحسن الأحوال، ستصبح انكلترا شريكاً ثانوياً في استعمار انكلو-

ساكسوني جديد، تكون فيه موارد الولايات المتحدة الإقتصادية، وقوتها العسكرية والبحرية، مركز الثقل... إننا قد نخشى لفظة الإستعمار البغيضة، غير المألوفة... وكثير منا يؤثرون أن يخفوها، على الطريقة الأميركية الشائعة، ورأى حجاب من عبارة غامضة مثل «الدفاع عن نصف الكرة الغربي». لكن أميركا مقدر لها أن تسلك (في هذا الاتجاه)... جنوباً في نصف الكرة الغربي، وغرباً في المحيط الهادئ، يتخذ ركب الإستعمار سبيله؛ وبلغت القوة الإقتصادية الحديثة والإعتبار (Prestige) السياسي، ينتقل الصولجان اليوم إلى الولايات المتحدة» (أي بعد

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٤٠-١٤١.

(٤٩) فيكتور بيرلو والبرت إ. كان، أعمدة الإستعمار الأميركي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد، تعريب منير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠)، ص ٨.

(٥٠) صاحب معجم المورد، ط ٢٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٣).

(٥١) Populist Party (الحزب الشعبي) برز كحزب ثالث (إلى جانب الحزبين الرئيسيين) في التسعينات من القرن الماضي للمطالبة بحقوق المزارعين.

(٥٢) بيرلو وكان، أعمدة الاستعمار الأميركي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد، ص ١٤.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧-٨، نقلًا عن: Lenin, Imperialism: The Highest Stage of Capitalism (New York, 1939), p. 89.

إقصاء جميع منافسيها الاستعماريين من منطقة - أو مناطق - نفوذها، وبسط سيطرة مطلقة على المحيط الهادئ وجزء كبير من الشرق الأقصى).

ثمة «عجيبتان» أميركيتان حققتهما حرب هتلر (العالمية الثانية)، وكم من «هتلر» في هذا العالم أفسح المجال ويفسحه أمام الولايات المتحدة كي تتعاضد قوتها وتتغطرس بسبب تلك القوة - وهي غير المحتاجة أصلاً إلى مثل هذه «الحوافز»! - ففي مطلع عام ١٩٤٠، كما يقول ستيفن أمبروز^(٥٤)، كان عدد أفراد القوات المسلحة الأميركية... مئة وخمسة وسبعين ألف رجل (أي مثل جيوش العديد من الدول الصغيرة والفقيرة)، «ومن دون أي معدات تُذكر». بعد ذلك بخمس سنوات فقط، أصبحت القوات المسلحة - بملايينها الثمانية - «أحدث جيوش العالم أسلحة وتجهيزاً». ويذكر المؤرخ أمبروز الأرقام المذهلة التالية لإنتاج نوع واحد من المعدات، لإعطاء فكرة عن حجم الإنجاز الشامل: ففي عام ١٩٣٩، أنتجت مصانع أميركا ٥٨٥٦ طائرة. وفي عام ١٩٤٤، قفز الرقم إلى ما يقارب المئة ألف (٩٦٣١٨)، بينها العديد من تلك القاذفات الضخمة ذات المحركات الأربعة. ووصل عدد الطائرات التي أنتجتها مصانع أميركا خصيصاً للحرب إلى أكثر من... ربع مليون طائرة (وكانت المعدات الأخرى، من دبابات وشاحنات وغيرها تتدفق من المصانع على مدار الساعة). وصدقت في الأربعينات الجملة التي قالها الكاتب الراديكالي راندولف بورن في منتصف الحرب العالمية الأولى - حيث صدقت أيضاً: «الحرب هي صحة الدولة»^(٥٥). فالحكومة أصبحت قوية جداً، والروح الوطنية انتعشت، والصراع الطبقي وُضع جانباً، وجشع المصانع والمصارف وكبار التجار تضاعف. ويقول الشاعر آرثيبيولد ماكليش، الذي كان في أثناء الحرب مساعد وزير الخارجية، منتقداً

بحدة ما شاهده في عالم ما بعد الحرب: «كما تسير الأمور حالياً، سيكون السلام الذي سنحققه، السلام الذي نبدو أننا نحققه، سلام النفط، سلام الذهب، سلام الشحن، سلاماً - باختصار -... من دون هدف خلقي أو مصلحة إنسانية...»^(٥٦).

ومن المؤكد أن المستفيد الأكبر من تلك الحرب، رغم الإصلاحات السياسية والاجتماعية العديدة، كان التحالف التقليدي والتاريخي بين الحكومة و«الأوليغاركية»^(٥٧) المالية الصناعية التجارية. ويعود تاريخ هذا التحالف إلى أيام «الثورة» الأميركية، والمقترحات الأولى التي قدمها إلى الكونغرس أول وزير للمالية في الدولة الفتية، ألكسندر هاملتون (تصدر صورته الأوراق النقدية من فئة عشرة دولارات). ويرى فيكتور بيرلو، في كتابه الصادر في الخمسينات، أن استخدام القوة العسكرية «عدوانياً» كان ولا يزال «الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في توسعها الاستعماري... ويتجلى الدور الذي قامت به القوة العسكرية في تدعيم سيطرة وول ستريت الإقتصادية على البلدان نصف المستعمرة في هذه الكلمات التي لخص فيها المايجور جنرال سمدي بتل حياته العسكرية:

«قضيت ثلاثة وثلاثين عاماً في خدمة جيشنا الأميركي، كنت في معظمها أشبه بقاطع طرق يعمل لمصلحة وول ستريت والشركات والمصارف الكبرى... وهكذا ساعدت على جعل المكسيك مكاناً آمناً لشركات النفط الأميركية سنة ١٩١٤، وعلى جعل هايتي وكوبا أرضاً يستطيع ال«ناشونال سيتي بانك» استغلالها... وفتحت أبواب جمهورية الدومينيكان في وجه شركات السكر الأميركية سنة ١٩١٦ [...]»^(٥٨).

في مطلع عام ١٩٤٩، قال الرئيس هاري ترومان في رسالته إلى الكونغرس، عما يُسمى حالة الاتحاد،

Stephen E. Ambrose, "World War II Remembered," in: *The World Almanac and Book of Facts* 1995, p. 37.

Zinn, *A People's History of the United States*, p. 350.

Ibid, p. 405.

(٥٤) Oligarchy, كلمة يونانية الأصل تعني حكم القلة، أو تحكُّم القلة، أو حكومة يسيطر عليها قلائل همهم الإستغلال وتحقيق المنافع الذاتية (قاموس المورد).

(٥٥) بيرلو وكان، أعمدة الإستعمار الأميركي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد، ص ١٤-١٥.

إن جوهر السياسة الخارجية الأميركية هو السلام، وإن العالم يتطلع إلى الولايات المتحدة لتتولى زعامته. واستهل فترته الرئاسية الثانية، بعد ذلك بأسبوعين، بخطاب قال فيه إن «شعوب الأرض» تُكبر في الولايات المتحدة «حبها للخير، وقوتها، وزعامتها الحكيمة. فنحن لم نطمع بأرض أحد، ولم نفرض إرادتنا على أحد. إن الإستعمار القديم - [ذلك] الاستغلال من أجل الربح الشخصي - لا محل له في خططنا»^(٥٩). إلا أن ليو ويلتش، أحد كبار المسؤولين في شركة ستاندرد للنفط (نيوجيرسي) في الأربعينات^(٦٠)، سبق ترومان في التحدث عن «الزعامة» الأميركية، لكنه كان أكثر وضوحاً (أو أقل دبلوماسية)، إذ قال في أواخر سنة ١٩٤٦: «علينا، بوصفنا أكثر دول الأرض إنتاجاً، وأقواها رساميل، وأغناها بالصناعة الآلية، أن نحزم أمرنا ونتحمل المسؤولية، التي يلقيها على عاتقنا كوننا نملك أغلبية الأسهم في تلك الشركة الكبرى [المسماة]... العالم! ... ولا ينبغي أن يكون ذلك إلى أجل مسمى. إنه واجب سرمدى لا يجوز التفريط فيه...! والواقع أن سياستنا الخارجية سوف تكون في المستقبل أكثر اهتماماً بسلامة رساميلنا الموظفة في الخارج وباستقرارها، مما كانت عليه في أيما وقت مضى. وليس من ريب في أن احترام رساميلنا تلك، لا يقل أهمية عن احترام مبادئنا السياسية...»^(٦١).

قبل ذلك بأكثر من مئة عام، أمضى المفكر الفرنسي ألكسي دي توكافي (Alexis de Toequeville) تسعة أشهر في أميركا (١٨٣١-١٨٣٢) لدراسة سجونها، ونظامها في تطبيق المساواة. ويستشهد الأميركيون بكثير مما قاله توكافي عنهم إيجاباً وإعجاباً، في كتابه الديمقراطية في أميركا (١٨٣٤)، لكنهم - في أغلبيتهم الساحقة - يتناسون أو يتجاهلون تحذيراته

من أخطار «طفيان الأغلبية»، و«الفردانية الانانية»، و«الارستقراطية الإنتاجية». يقول: «لئن كانت أميركا لم تنجب بعد أي كتاب عظام، فالسبب موجود في هذه الحقائق: لا يمكن أبداً بروز نبوغ أدبي من دون حرية الرأي، وحرية الرأي غير موجودة في أميركا. إن ديوان التفتيش لم يتمكن أبداً من منع انتشار عدد كبير جداً من الكتب [المناهضة للكنيسة] في أسبانيا. [لكن] امبراطورية الأغلبية تحقق في الولايات المتحدة نجاحاً أفضل كثيراً، لأنها تزيل فعلاً أي رغبة في نشر [مثل هذه الكتب]. في الولايات المتحدة، لا يعاقب أحد على هذا النوع من الكتب، إلا أن ما من أحد يُسْتَحْت على كتابتها»^(٦٢). وكان ذلك المشرع الشاب (١٨٠٥ - ١٨٥٩) أحد أشهر الشهود على «الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد الهنود»^(٦٣). فبعدما شهد بنفسه عملية إرغام قبيلة بكاملها، «بمن فيها العجزة، والمرضى، والجرحى، والمواليد الجدد»، على عبور نهر المسيسيبي الممتلئ بالشرائح الجليدية نتيجة شتاء قاس جداً، كتب متألماً عن جو «الدمار» الذي يعصر القلوب، وبخاصة لأن الهنود... «لم يعد لديهم بلاد، وقريباً لن يبقوا شعباً»^(٦٤). كذلك انتقد الارستقراطي الفرنسي قضية الرق، وتكهن بوقوع حرب أهلية... كما كان مصيباً جداً في توقعه نزاعاً مستقبلياً بين الولايات المتحدة وروسيا. وتضايق توكافي كثيراً من «إدمان الأميركيين على المسائل المادية بدل الفلسفية»، والسعي الحثيث ذي الهدف الواحد تقريباً وراء الثروة: «لا أعرف فعلاً، أي بلد يسيطر فيه حب المال بمثل هذه القوة على عواطف الناس...»^(٦٥). وعدّ «الفردانية» (Individualism) خطراً كبيراً على الولايات المتحدة، لأنها في الحقيقة تعني أن مصالح الفرد - أخلاقياً - هي فوق كل اعتبار، أو هكذا يجب أن تكون. ويقول «بطريك» مؤرخي أميركا، هنري ستيل كوماجر^(٦٦)، إن توكافي استخدم هذه الكلمة كمصطلح

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٧٩-٨٠.

(٦٢) امتحان GRE لمادة التاريخ عام ١٩٨٥-١٩٨٦، ص ٢١.

(٦٣)

(٦٤)

(٦٥)

(٦٦) Henry Steele Commager، من مواليد عام ١٩٠٢، له عشرات الكتب في التاريخ.

Kenneth C. Davis, *Don't Know Much about History* (New York: Crown Publishers, Inc, 1990), p.123.

Ibid., p. 123

Ibid., p. 125.

ازدراثي منتقص من القدر... «كانت أصلاً تعبيراً
ازدراثياً في الفرنسية حين اقتبسناها، ومعناها أنك
تضع مصالحك الانانية فوق مصالح مجتمعك»^(٦٧).
كذلك حذر المفكر الفرنسي من مخاطر «الارستقراطية
الانتاجية»، لأنه أطلع على آثارها في انكلترا «وخافها،
ورأى أنها قد تدمر الديمقراطية الأميركية»^(٦٨). ويقول
توكافي عن الديمقراطية (وهذه الكلمة بالذات -
ديمقراطية - ليست موجودة، بحسب معلوماتي، في
أي من وثائق تأسيس الولايات المتحدة كدولة): إذا
تمكنت الارستقراطية الإنتاجية يوماً من السيطرة على
البلاد، فمن المحتمل أن تصبح الديمقراطية أكثر أنواع
الحكم استبداداً في التاريخ!

ثانياً: العنصرية والطبقية

والنفاق... منذ البدء

حين نزل كريستوف كولومبس ورجاله على
الشاطئ في جزر البهاما، هرع الرجال والنساء
العراة من قبيلة Arawak للترحيب بهم، وتقديم
الطعام والشراب والهدايا إليهم. وكتب كولومبس في
سجلات سفينته لاحقاً: «... لا يحملون سلاحاً، ولا
يعرفون ما هو السلاح. حين أريتهم سيفاً، أخذوه من
حذّه وجرحوا أنفسهم بسبب الجهل. ليس لديهم
حديد؛ رماحهم من الخيزران... (أجسادهم قوية
ورياضية) ومن الممكن جعلهم خدماً جيدين...
بخمسين رجلاً يمكننا إخضاعهم كلهم، وإرغامهم على
أن يفعلوا كل ما نريد»^(٦٩).

كان أولئك «الأراواكيون»، مثل إخوانهم في
المناطق الأخرى، مشهورين بحسن الضيافة وحب
المشاطرة. لكن تلك الصفات لم تكن بذات أهمية «في
أوروبا عصر النهضة، التي كانت تهيمن عليها ديانة

الباباوات، وحكومات الملوك، والهستيريا لجمع المال -
التي اتسمت بها الحضارة الغربية و [نفسية] رسولها
الأول إلى الأميركيين، كريستوف كولومبس»^(٧٠). من
هناك، انتقل ذلك الرجل المغامر - ومعه سجناء من
الوطنيين - إلى ما هي كوبا اليوم، ومنها إلى
هيسبانيولا - الجزيرة التي تضم اليوم هايتي
وجمهورية الدومينيكان. وفي تلك الأخيرة، بنى من
أخشاب سفينته الجانحة «سانتا ماريا» حصناً أطلق
عليه - وهو المسيحي المؤمن - اسم «الميلاد» (Nav-
idad)، فكان «أول قاعدة عسكرية أوروبية في
النصف الغربي للكرة الأرضية»^(٧١). وذكر كولومبس
أن الهنود «سذج جداً وكرماء جداً بالنسبة إلى
موجوداتهم... فحين تطلب منهم شيئاً مما لديهم، لا
يقولون لا أبداً...! وفي خلال رحلته الثانية، التي
مولها ملكا إسبانيا - بعد ما وعدهما بإحضار كل ما
يحتاجان إليه من ذهب وكل ما يطلبانه من عبيد، كتب
في هايتي: «لنواصل باسم الثالوث الأقدس (الله،
ويسوع المسيح، والروح القدس) إرسال جميع العبيد
الذين يمكن بيعهم». وذكر في مكان آخر: «هكذا يمنح
الله السرمدي، إلها، النصر لمن يتبعون سبيله على
الرغم من المستحيلات الواضحة»^(٧٢).

حاول أبناء قبيلة أراواك مقاومة الإسبان
المدججين بالسلاح والمتطين أفضل أنواع الخيول
(غير المعروفة إطلاقاً لدى الوطنيين)، ففشلوا فشلاً
ذريعاً... بحيث قرروا القيام بعمليات انتحار جماعية
بالسموم وقتل الأطفال، تقادياً للعبودية والعذاب
والآلم. وفي خلال عامين، مات نصف سكان هايتي
البالغ عددهم آنذاك ربع مليون^(٧٣). وتقلص العدد
بحلول عام ١٥١٥ (أي بعد ٢٣ سنة على
«الإكتشاف») إلى خمسين ألفاً... فإلى خمسمئة فقط
عام ١٥٥٠ وأنهم الكاهن الشاب بارتولومي دي لا
كاساس (Bartolomé de Las Casas)، الذي اشترك

Bill Moyers, A World of Ideas (New York: Doubleday, 1989), p. 231.

Ibid., p. 230.

Zinn, The People's History of the United States, p. 1.

Ibid., p. 1.

Ibid., p. 3.

Ibid., p. 3.

Ibid., p. 4.

(٦٧)

(٦٨)

(٦٩)

(٧٠)

(٧١)

(٧٢)

(٧٣)

في حملة كولومبس لاحتلال كوبا، «الأميرال» الإيطالي بارتكاب «جرائم» (يتعذر تعويضها) بحق الهنود» إرضاءً لملك إسبانيا^(٧٤). وكتب كاساس عن الفظائع الوحشية التي ارتكبتها الإسبان، بما في ذلك «اقتطاع أجزاء من أجساد الهنود، لإمتحان حدة سيوفهم». وروى في مجلده المتعدد الأجزاء^(٧٥)، الذي بدأه في الخمسينات من عمره، وبعدها جمع يوميات كولومبس ونقحها، كيف أن اثنين من «هؤلاء الذين يسمونهم مسيحيين التقيا يوماً صبيين هنديين يحمل كل منهما ببغاء، فأخذا الطيرين، ولأجل التسلية... قطعاً رأسي الصبيين»^(٧٦).

هكذا بدأ تاريخ الإجتياح الأوروبي «الحضاري» لأمم الهنود في الأمريكتين: بالسيطرة، والاستعباد، والقتل، والتعذيب، والإفناء. لكنك حين تقرا كتب التاريخ التي يدرسها الصغار في أميركا - وفي العديد من دول العالم الأخرى - لا تجد سفك دماء ووحشية، بل... مغامرات بطولية، واحتفالات بذكرى كولومبس وعيد كولومبس (له عيد رسمي قومي في الولايات المتحدة)، ومهرجانات، وأفلام! ومن شبه المؤكد أن الباحث عن الحقيقة لن يجد، حتى ولو لجأ إلى أعماق من كتب المرحلتين الإبتدائية والثانوية، سوى تلميحات بين الحين والآخر إلى غير أخبار المغامرات والبطولات. ولناخذ مثلاً المؤرخ المعروف من جامعة هارفرد، سامويل أليوت موريسون، وهو أحد أشهر من أرخ حياة كولومبس و«إنجازاته»^(٧٧). فقد تحدث في كتابه المتعدد الأجزاء عن الاستعباد والقتل، قائلاً: «أدت السياسة الوحشية»^(٧٨) التي بدأها كولومبس وواصلها أخلافه إلى إبادة جماعية كاملة». لكن هاوارد زن، الناشر على الأكاذيب والتضليلات والتمويهات في كتب التاريخ الأميركي (وأي كتب تاريخ أخرى)، يقول «إن تلك الجملة بالذات لم ترد إلا

«مدفونة» في منتصف (ما رواه موريسون من قصة رومانسية عظيمة)». ويلخص موريسون في الفقرة الأخيرة من كتابه وجهة نظره عن كولومبس، على النحو التالي: «كانت له أخطاؤه وعيوبه (Defects)، لكنها كانت إلى حد كبير عيوب السجاياء التي جعلته عظيماً، [وهي] إرادته التي لا تقهر، وإيمانه الرائع بالله وبمهمته هو شخصياً كحامل [رسالة] المسيح إلى أراض وراء البحار، ومثابرتة العنيدة رغم [ما تعرض له من] إهمال وفقر وتثبيط عزيمة. إلا أنه لم يوجد أي عيب، أو أي جانب مظلم، لأبرز سجاياء كلها وأكثرها ايجابية: [وهي] براعته الملاحية». ويشعر المطلعون على هذه الحقائق بأن محاكمة كولومبس في هذا العصر، وإدانته غيابياً (كما فعلت محكمة «شعبية» أنشأها موقتاً عدد من سكان أميركا الأصليين في الذكرى المئوية الخامسة لذلك «الإكتشاف»)، أمر لم يعد مجدياً. لكن «القبول بالأعمال الوحشية كثمن مدان، إلا أنه ضروري للتقدم»، مسألة تتطلب المعالجة - كما يقول المؤرخ هاوارد زن. فأحد أسباب بقاء هذه الأعمال في أيامنا - وإلى ما بعدها - عائد إلى أننا «تعلمنا أن ندفنها في جمهرة من الحقائق الأخرى، كما تُدفن النفايات الإشعاعية في حاويات تحت سطح الأرض... [و] القبول الهادئ للإخضاع والقتل باسم التقدم ليس إلا وجهاً واحداً من أسلوب معين لدراسة التاريخ، تُروى فيه أحداث الماضي من وجهة نظر الحكومات، والمنتصرين، والدبلوماسيين، والقادة».

في عام ١٥٨٥، أي قبل وجود أي مستعمرة انكليزية دائمة في «العالم الجديد»^(٧٩)، وصل ريتشارد غرنفيل على رأس سبع سفن لدراسة الأوضاع. استقبله السكان الأصليون بالترحاب، وتمتع هو ورجاله بحسن ضيافتهم. وخين «سرق»

(٧٤) يقول زن إن Casas هو المصدر الرئيسي - وفي شؤون عديدة: الوحيد - للمعلومات عما حدث في الجزر بعد وصول كولومبس. انظر: Ibid., p 6.

Bartolomé de las Casas, *History of the Indies* (New York: Harper Pica, 1971).

Ann. ibid., p 6.

(٧٧) كان الأستاذ الجامعي Samuel Eliot Morison بحاراً هاوياً قام برحلة معاشة لرحلة كولومبس عبر الأطلسي، قبل إعداد كتابه من أجزاء عدة عن كولومبس صدر عام ١٩٥٤.

(٧٨) استخدم موريسون كلمة Cruel التي تعني أيضاً «القاسية»، ربما تلطيفاً وتحقيفاً (مقابلة مثلاً بكلمة: Atroc).

(٧٩) كانت أميركا عالم «جديداً» بالنسبة إلى الأوروبيين، لكنه قديم جداً بالنسبة إلى السكان الأصليين الذين اقتطعهم الغزاة المستعمرون من أراضيهم وأممهم، وأفتروا معظمهم.

أحد أبناء القرية الكرماء كوباً فضياً صغيراً، لم يكن الانكليزي غرنفيل أقل «تمدناً» من نظيره الإيطالي - الإسباني، إذ أباد كل سكان القرية وأحرقها بكاملها. كذلك أظهر «الحجاج»^(٨٠) الذين استوطنوا الشمال الشرقي لما يعرف اليوم بالولايات المتحدة وشكروا الله على منحهم الحرية والأرض (وعيد الشكر - Thanks Giving - اليوم، هو أكثر الأعياد الوطنية شعبية في أميركا)، انهم «مسيحيون حقيقيون». فمع انهم لم يصلوا هم أيضاً إلى أرض فارغة، بل مأهولة بقبائل من السكان الأصليين، فإن حاكم مستعمرة خليج مساتشوستس جون وينثروب، مثلاً، اختلق عذراً غريباً للاستيلاء على الأرض. فقد أعلن تلك

المنطقة «خواء» أو «مفرغة» (Vacuum) من الناحية «القانونية». وقال إن الهنود لم «يُخضعوا» الأرض، وبالتالي فإن لهم فيها حقاً «طبيعياً» فقط، لا «حقاً مدنياً». واستخدم أولئك «التطهريون»^(٨١) التوراة لتبرير استيلائهم على الأرض: «أطلب مني، فأعطيك الوثني ليراثك، وأقاصي الأرض ملكاً لك»^(٨٢). ولم يتورعوا عن استخدام «العهد الجديد»

لتبرير استخدامهم القوة في الاستيلاء على الأرض - مع ما يترتب عن ذلك من ظلم وتشريد وقتل - مستشهدين بجملة واحدة من رسالة بولس الرسول إلى أتباع كنيسة روما: «... فمن قاوم السلطة قاوم قضاء الله: وأولئك الذين يقاومون لسوف يُحلّون على أنفسهم اللعنة». وتناسى أولئك «المسيحيون» الأبرار

أنهم هم الذين قاوموا السلطة في الأصل (في بريطانيا) ثم قاوموا سلطة السكان المحليين في «العالم الجديد». والأسوأ من ذلك أنهم تجاهلوا كلام السيد المسيح: «سمعتم انه قيل [في العهد القديم، اللاويين ١٩: ١٨]: أحب قريبك وأبغض عدوك. أما أنا فأقول لكم: أحبوا أعداءكم، وصلّوا لأجل الذين يضطهدونكم... [و] عاملوا الآخرين مثلما تريدون أن يعاملوكم...». ويذكر المؤرخ اليهودي الأميركي ماكس ديمونت، في كتابه اليهود في أميركا (١٩٨٠)، أن «البيوريتانيين» لم يعترفوا أبداً بأي حقوق للهنود في الأرض، «ولم تكن لديهم مشاعر ذنب إزاء تشريد الهنود أكثر مما كان لدى (اليهود الأوائل) إزاء تشريد الكنعانيين»^(٨٣). وتوافقته

في هذا الرأي نظيرته ومواطنته روبرتا سترانس فيورليخت، فتقول في السياق نفسه إن «البيوريتانيين» كانوا مؤمنين بأنهم «هم الشعب المختار» ما دام اليهود فقدوا دعواهم [أي حقهم في أن يكونوا «شعب الله المختار»] برفضهم يسوع المسيح. وكانوا، شأنهم شأن اليهود، يستشهدون بالعهد القديم لتبرير انتزاعهم الأرض»^(٨٤). ويتساءل هاوارد زن بمرارة وغضب: «هل كان كل ذلك السفك للدماء، والخداع - من كولومبس إلى... البيوريتانيين - حاجة ضرورية للجنس البشري كي يتطور من الوحشية إلى المدنية؟ هل كان [المؤرخ] موريسون محقاً في دفن قصة الإبادة الجماعية داخل قصة أكثر أهمية... عن

أميركا ليست محصنة أكثر من القوى العظمى في الماضي تجاه غطرسة القوة: «ليس ثمة غرور إنساني أكبر من الاعتقاد بأن للقيم الخاصة بإنسان ما شرعية كونية شاملة، وليس ثمة حماقة أكبر من محاولة فرض أفضليات مجتمع واحد على عالم كاره لها»

(٨٠) Pilgrims، هم المهاجرون الإنكليز إلى الشمال الشرقي من الولايات المتحدة.

(٨١) Puritans: جماعة بروتستانتية في انكلترا وفي المنطقة التي سمّاها المهاجرون الأوائل New England في القرنين السادس عشر والسابع عشر، عُرفت بالترمّت (والتعصب) الشديد.

(٨٢) في المزمور ٨: ٢، وفقاً للنسخة الإنكليزية التي اعتمدها أولئك «التطهريون»: «... I Shall Give Thee, the Heathen for Thine Inheritance...» والمعنى الأول للكلمة Heathen هو الوثني، لكنها تعني أيضاً الهعجي وغير المتمدن. واستخدم «البيوريتانيون» هذه الجملة بالذات لعدّهم السكان الأصليين وثنيين ممجّين.

Max Dimont, *The Jews in America* (New York: Touchstone, 1980), p. 53.

Roberta Strauss Feuerlicht, *The Fate of The Jews* (New York: Times Books, 1983), p. 69, Footnote.

(٨٣)

(٨٤)

التقدم البشري؟ من الممكن ربما الخروج بجواب مقنع - كما فعل ستالين حين قتل فلاحين من أجل التقدم الصناعي في الاتحاد السوفياتي، وكما فعل تشرشل في شرحه [عمليات] قصف درازدن وهامبورغ، وترومان في شرحه [قنبلة] هيروشيما. ولكن، كيف يمكن إصدار حكم، حين لا يمكن وضع الفوائد والخسائر في الميزان - لأن الخسائر إما لا تُذكر، وإما تُذكر عابرة؟^(٨٥)

في عام ١٧٧٦، أعلنت المستعمرات الانكليزية في الساحل الشرقي استقلالها عن «الوطن الأم». كان عدد اليهود في تلك المستعمرات عامئذ نحو ٢٥٠٠، ساندت أغلبيتهم الثورة فحارب أربعون منهم تحت قيادة

جورج واشنطن وقدم المؤيدون الآخرون دعماً مالياً. وتقول الكاتبة اليهودية فيورليخت إن المساندة اليهودية كانت - جزئياً - نابعة من المصلحة الذاتية، «لأن عدداً بارزاً منهم كانوا تجاراً، وتلك [الثورة] حرب تجار، تنقل السلطة من الطبقتين

المتوسطة والعليا في بريطانيا إلى [نظيرتيهما] في أميركا»^(٨٦). ويتضح من دراسة متعمقة للكاتب الأميركي جون شاي أن الميليشيا الأولى كانت مؤلفة - في صورة عامة - من نخبة الذكور البيض، «أو على الأقل، ممن لديهم المواطنة الكاملة»، الأمر الذي يعني استثناء «الهنود» (حتى غير المعادين للبيض)، والزنوج (حتى الأحرار)، والخدم البيض، وكذلك البيض الأحرار الذين لم يكونوا مستقرين في مكان ما. ومن

المضحك المبكي مثلاً أن مستعمرة «كونتيكت» أصدرت مع بدء الاستعدادات العسكرية قراراً يفرض الخدمة العسكرية على كل الذكور الذين تراوح أعمارهم بين ستة عشر عاماً وستين عاماً، باستثناء... مسؤولين حكوميين محددين، ورجال الدين، وطلاب جامعة يال وأساتذتها، والهنود، والخلاسيين. ويمكن لمن يُستدعى إلى الخدمة إحضار بديل منه (أخ، صديق، خادم... إلخ)، أو التخلص منها كلياً بدفع خمسة جنيهات^(٨٧). وكان ١٠ في المئة فقط من السكان البيض (كبار الملاكين والتجار) يسيطرون على نصف ثروة البلاد من أرض وأموال، ويصل عدد عبيدهم إلى سبع العدد الإجمالي للسكان^(٨٨). ويرى رونالد

هوفمان أن الطبقات الدنيا في الجنوب قاومت التجنيد لجيش الثورة، لأن النتيجة واحدة - انتصرت الثورة أم هُزمت - وهي بقاء أفراد هذه الطبقات تحت حكم «نخبة سياسية». ففي ماري لاند، على سبيل المثال، حدد الدستور

الجديد للمستعمرة (١٧٧٦) أن يكون الراغب في ترشيح نفسه لمنصب الحاكم مالكاً لأراضٍ قيمتها خمسة آلاف جنيه، ولعضوية مجلس الشيوخ... ألف فقط، الأمر الذي يعني استبعاد ٩٠ في المئة من السلطة^(٨٩). وكان عدد العبيد السود في تلك الفترة ربع عدد السكان، وفي بعض المقاطعات نصف المجموع^(٩٠).

وما زاد في عمق الهوة بين الطبقات، توزيع ممتلكات الموالين للتاج البريطاني الفارين... بطريقة

إن للمؤسسات الايديولوجية الغربية قدرة مرعبة على «تزوير الوقائع» أو طمسها أو إعادة تفسيرها «لمصلحة المسيطرين على الاقتصاد والنظام السياسي»

Zinn, *The People's History of the United States*, p. 17.

Feuerlicht, *ibid*, p. 68.

John Shy, *A People Numerous and Armed: Reflections on the Military Struggle for American Independence* (New York: Oxford University Press, 1976). Cited in: Zinn, *ibid*, p. 78.

Jackson Main, *The Social Structure of Revolutionary America*. Cited in: Zinn, *ibid*, p. 79 (٨٨).

Ronald Hoffman, "The (Disaffected), in the Revolutionary South," in: Alfred F. Young [ed.], *The American Revolution: Explorations in the History of American Radicalism* (Dekalb: Northern Illinois University Press, 1976). Cited in: Zinn, *ibid*, p. 81.

(٩٠) وصلت المجموعة الأولى من العبيد، أو العمال المستعبدين، في سفينة تجارية هولندية عام ١٦١٩، وبلغ عددهم سنة ١٨٦٠ أربعة ملايين.

ضاعفت الفرص المتاحة لقادة الثورة: إثراء أنفسهم وأصدقائهم، واقتطاع أجزاء معينة لصغار المزارعين بهدف خلق قاعدة تأييد عريضة للحكم الجديد. وهكذا، وجدت الولايات المتحدة نفسها مالكة لثروة ضخمة، وقادرة بالتالي على خلق «أثرى طبقة حاكمة... ويبقى لديها، مع ذلك، ما يكفي للطبقات المتوسطة كي تعمل كمناطق أمن عازلة بين الأثرياء والمعدمين»^(٩١). ويوجز ادموند مورغان الطبيعية الطبقيّة للثورة بالقول: «إن حقيقة اشتراك الطبقات الدنيا في المنافسة يجب ألا تحجب واقع كون المنافسة نفسها، بصورة عامة، كفاحاً من أجل المراكز الحكومية والسلطة بين أعضاء طبقة عليا: الجديدة ضد القائمة»^(٩٢). ويقول الرئيس السابق للرابطة التاريخية الأميركية ريتشارد موريس، عن فترة ما بعد الثورة، إن اللامساواة كانت في كل مكان. ويجد أن الجملة الافتتاحية للدستور الأميركي الذائع الصيت والشهرة: «نحن شعب الولايات المتحدة...» لم تكن صحيحة، لأن كلمة «شعب» لم تشمل الهنود أو السود أو النساء أو الخدم البيض شبه المستعبدين^(٩٣). ومن المفارقات أن صاحب تلك الجملة بالذات كان الفاحش الثراء غوفيرنور موريس، المتهم برفع أسعار المواد الغذائية في أثناء الثورة، والمساعد الرئيسي لقريبه (!) روبرت موريس - الذي يمكن عده وزير مالية الثورة! ويشعر المؤرخ موريس أن عدد الخدم البيض، العاملين بموجب عقود ملزمة قاسية وطويلة الأمد (Indentured)، ازداد أكثر من السابق، وأن الثورة «لم تُقدم على أي خطوة لإنهاء استعباد أولئك البيض، ولم تفعل إلا القليل لتحسين أحوالهم».

ولا يغيب عن البال أن معظم «مهندسي» ثورة «الشعب» كانوا أعضاء في الطبقة الحاكمة في المستعمرات، ولذلك لم تخرج منها أي طبقة اجتماعية

جديدة تحكم البلاد - كما حدث، ويحدث - منذ الثورة الفرنسية. فالقائد «الأسطوري» للجيش الأميركي، و«أب الأمة»، والرئيس الأول للولايات المتحدة - الذي رفض أن يُتوج ملكاً - جورج واشنطن، كان أثرى رجل في أميركا وأكبر مالك للعبيد فيها. يأتي بعده مباشرة إثنان من موقعي وثيقة الدستور، أحدهما رئيس لاحق للجمهورية. ويذكر المؤرخ تشارلز بيرد، الذي أثار زوبعة انتقاد ضده في مطلع هذا القرن، أن أغلبية الرجال الخمسة والخمسين الذين صاغوا الدستور عام ١٧٨٧ كانت مؤلفة من... محامين، وأن معظمهم أثرياء في ملكية الأرض، أو العبيد، أو الإنتاج، أو الشحن البحري (أو كل هذه مجتمعة)، بحيث إن نصفهم كانوا قادرين على تقديم قروض بفوائد. وكانت فوائد قروضهم مرتفعة جداً، حتى لثورتهم وحكومتهم، كما كان أربعون منهم يملكون سندات حكومية عديدة^(٩٤). ويتضح من مقابلة سريعة بين أسماء موقعي إعلان الاستقلال (١٧٧٦) وبين أسماء واضعي الدستور (١٧٨٧) أن ثمانية فقط من الأوائل كانوا بين المندوبين الخمسة والخمسين إلى المؤتمر الدستوري في العاصمة الأولى، فيلادلفيا^(٩٥). ويقول أربعة من أساتذة العلوم السياسية في جامعة جنوب كاليفورنيا، في كتاب دراسي جامعي^(٩٦)، إن موقعي إعلان الاستقلال «دقوا حول العالم أجراس الحرية والاستقلال الوطني»، في حين كان واضعو الدستور رجالاً «يسعون لإحلال النظام والسكينة في الداخل، ولهم هدف رئيسي هو... تحقيق الأرباح». تجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة جداً لا تذكرها كتب التاريخ الأميركية - المعدة للطلاب - إلا «مدفونة» بين معلومات مثيرة (وايجابية) عديدة، وهي أن الغرض الأول والأساسي لعقد المؤتمر الدستوري أصلاً كان لإعادة النظر في وثيقة الحكم الأولى - «بنود

Zinn, ibid, p.83.

Edmund S. Morgan, "Conflict and Consensus in Revolution," in: Stephen G. Kurtz and James H. Hutson [ed.], *Essays on the American Revolution* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1973). Cited in : Zinn, ibid., p 83.

Richard Morris. Cited in : Zinn, ibid, p. 83. (نحن شعب الولايات المتحدة...).

Charles Beard, *An Economic Interpretation of the Constitution of the United States* (New York: MacMillan, 1935). Cited in : Zinn, ibid., p.83.

Washington, D. C. (واشنطن) هي الثالثة، وتأتي بعد نيويورك.

Carlton Clymer Rodee [et. al.], *Introduction to Political Science*, 4th Edition (New York: Mc Graw-Hill, 1983).

الكونفدرالية» (١٧٨١) - بالنسبة إلى العلاقات «التجارية» بين الولايات الثلاث عشرة. وكان «الآباء المؤسسون» للدولة المتحررة حديثاً من «نير العبودية»، المتعهدون في مقدمة دستورهم صون «نعمة الحرية لأنفسنا ولذريتنا من بعدنا»، يصفون أنفسهم بذوي «الممتلكات والمبادئ» (لاحظوا كيف تأتي الممتلكات قبل المبادئ)، وكيف أن الحرية مصانة «لأنفسنا»، لا للجميع). ومن الواضح أن التمرد في المستعمرات على قرارات فرض ضرائب جديدة، أفسح المجال أمام مجموعة معينة من «النخبة» للحلول محل الموالين لانكلترا، وإعطاء بعض الفوائد لصغار المالكين (الطبقة المتوسطة)، وإبقاء الفقراء البيض - من أبناء الطبقة العاملة والمزارعين في بيوت مستأجرة - على وضعهم القديم. أما الهنود والسود فكانوا... حيوانات - لا بل أسوأ كثيراً من الحيوانات! فقد رأى جورج واشنطن «الهنود الحمر»، الواقفين في وجه تقدم الحضارة، ذئاباً بزيّ البشر، ولا بد من إزالة تلك المخلوقات من الوجود. قال: «إن مدّ مستوطناتنا التدريجي سيُجبر بالتأكد المتوحش، كما الذئب، على الإنسحاب؛ كون كليهما من الحيوانات المفترسة، مع انهما يختلفان في الهيئة»^(٩٧). ويقول تشومسكي إن أحفاد المستعمرين الانكليز، الذين لم يقلوا عن أسلافهم وحشية، أرادوا «تطهير» أميركا الشمالية ممن عدوهم «آفة محلية»، فقللوا عددهم من ١٠ ملايين إلى ٢٠٠ ألف بحسب بعض التقديرات الأخيرة^(٩٨).

وتختصر دراسة أعدها فرانسيس جينينغز الوضع تلك الأيام بالقول إن الأميركيين كانوا يحاربون ضد السيطرة البريطانية الإمبريالية على الساحل الشرقي لما يعرف اليوم بالولايات المتحدة، ومن أجل إمبريالييتهم هم... إلى الغرب من مناطقهم^(٩٩). أما

العبيد السود، فأصبح وضعهم بعد نجاح «الثورة» أصعب من ذي قبل، نتيجة تزايد «أثرياء الحرب» وتوسع مزارعهم الكبرى (Plantations). وفي رأي جينينغز أن الثورة الأميركية كانت «... شعوباً مضطهدة ومستغلة بدرجات متفاوتة... تفترس بعضها»^(١٠٠).

بعد انقضاء أكثر من ٢٠٠ عام على إعداد الدستور الأميركي، لا تزال تلك الوثيقة - بالنسبة إلى معظم الأميركيين وكثيرين غيرهم - «وثيقة نبوغ صاغها رجال حكماء إنسانيون، خلقوا إطار عمل قانونياً للديمقراطية والمساواة»^(١٠١). وهذا ما يعبر عنه، ولو بتطرف وإفراط، أحد مؤرخي القرن التاسع عشر، جورج بانكروفت: «لا يقيم الدستور شيئاً يتعارض مع المساواة والفردانية، ولا يعرف شيئاً عن الفوارق في التحدر [من الأصول العرقية المختلفة]، أو الآراء للتطبقات المفضلة، أو الدين المشرع، أو القوة السياسية للملكية [...] وكما يتألف البحر من نقاط [ماء]، يتألف المجتمع الأميركي من ذرات منفصلة، حرة، ومتنقلة باستمرار...! لكن المؤرخ بيرد يعرب عن وجهة نظر مخالفة، أثارت الغضب والنقمة - بما في ذلك مقال افتتاحي هجومي إتهامي في صحيفة نيو يورك تايمز - فقد ذكر في كتابه تفسير اقتصادي للدستور أن من مصلحة الأثرياء السيطرة على الحكومة مباشرة، أو السيطرة على القوانين التي تعمل الحكومة بموجبها. ومن أمثله العديدة على ذلك، ما قاله ألكسندر هاملتون - أول وزير مالية أميركي، وأحد أقوى زعماء الارستقراطية الجديدة في الدولة الجديدة - عن فلسفته السياسية (وهو الذي اقترح في المؤتمر الدستوري اختيار رئيس ومجلس للشيوخ... مدى الحياة): «تقسم كل المجتمعات أنفسها إلى [قسمين]: القلة والكثرة، بحيث تكون الأولى من

(٩٧) تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، ص ٤١١، نقلاً عن:

Richard Drinnon, *Facing West: The Metaphysics of Indian-Hating and Empire Building* (Minneapolis: University of Minnesota, 1980).

(٩٨) تشومسكي، المصدر نفسه، ص ٤١١.

(٩٩) Francis Jennings, "The Indians' Revolution," in: Young [ed.], *The American Revolution: Explorations in the History of American Radicalism*. Cited in: Zinn, *The People's History of the United States*, p. 85.

Zinn, *ibid.*, p. 87.

Ibid., p. 88.

(١٠٠)

(١٠١)

الديمقراطية السياسية الجديدة - النساء! فما هي إذا تلك «القوى المتنافسة في المجتمع»، التي يتحدث عنها بايلين وبقية المؤرخين والإعلاميين والسياسيين الأميركيين، باستثناء قلة شجاعة ذات ضمير حي من أمثال زن وتشومسكي وعدد من الذين وردت اسمائهم في هذه الدراسة؟

ثالثاً: بدء التدخلات الإمبريالية

في عام ١٨٩٧، كتب ثيودور روزفلت^(١٠٥) إلى أحد أصدقائه يقول: «بسريرة تامة... سوف أرحب بأي حرب تقريباً، إيماناً مني بأن هذه البلاد تحتاج إلى واحدة منها...»^(١٠٦). ويقول عدد من المؤرخين الأميركيين إن الركود الإقتصادي الحاد، الذي عزز فكرة كانت تنمو في صفوف النخبة السياسية والمالية، وهي أن الأسواق الخارجية للبضائع الأميركية قد تخففت من وطأة المشكلة الناجمة عن تدهور الاستهلاك المحلي، وتحول دون وقوع الأزمة الاقتصادية التي أحدثت حرباً طبقية. ومن المعروف أن «المغامرات» الأجنبية تنفّس الاحتقانات الداخلية إلى حد ما، وتحول الغضب إلى عدو في الخارج - عبر توحيد الشعب مع الدولة، عوضاً من الوقوف ضدها أو في مواجهتها. لكن التوسع الأميركي في الخارج لم يكن - حتى في التسعينات من القرن الماضي - فكرة جديدة. فقد سبقه بسبعين عاماً مبدأ التطلع غرباً إلى منطقة البحر الكاريبي وما أبعد منها، عبر ما يُسمى مبدأ مونرو، إذ ورد في ذلك البيان، الذي أعلنه الرئيس الخامس جيمس مونرو قبل عامين من ولايته الثانية (١٨١٧ - ١٨٢٥)، وأصبح حجر الأساس للسياسة الخارجية الأميركية، أن الولايات المتحدة تعد أميركا اللاتينية داخل منطقة نفوذها (صدرت تلك

الأغنياء وكرماء المحتد، والثانية من جماهير الشعب. لقد قيل إن صوت الشعب هو صوت الله، لكن مهما عمّ اقتباس هذا المثل السائر والإيمان به، فهو ليس في الواقع صحيحاً. إن الشعب مضطرب ومتغير، ونادراً ما يرتئي أو يقرر في شكل قويم. اعطوا إذاً الطبقة الأولى حصة دائمة واضحة في الحكومة...! فهل يمكن الافتراض بأن جمعية وطنية ديمقراطية تتغير سنوياً في صفوف جماهير الشعب سوف تسعى بإطراد وراء المصلحة العامة؟ إن ما من شيء سوى هيئة دائمة يمكنها الحد من صفاقة الديمقراطية...»^(١٠٢).

فشل اقتراح هاملتون في المؤتمر الدستوري، لأن ذروة مطامح الآباء المؤسسين وتطلعاتهم المستقبلية - كما يقول المؤرخ برنارد بايلين^(١٠٣) - كانت «القضاء نهائياً على الامتياز (Privilege) وخلق نظام سياسي يتطلب من قاداته الإستخدام المسؤول والإنساني للقوة». ويرى بايلين أن الآباء المؤسسين، فرداً فرداً، كانوا يعرفون الوصفة الأساسية لحكومة حكيمة وعادلة، وهي «إقامة توازن بين القوى المتنافسة في المجتمع بحيث لا تتمكن أي قوة من سحق القوى الأخرى، [وتنجح، ما لم تُقيد، في] تدمير الحريات التي [هي من حق الجميع]». ويعلق هاوارد زن على هذا الرأي، الذي يعده جزءاً من «الأسطورة» المتواصلة عن أولئك الرجال، بالقول إن المؤسسين لم يكونوا أبداً راغبين في قيام أي توازن، باستثناء الذي يبقى الأمور على ما هي... «توازن بين القوى المسيطرة في ذلك الحين»^(١٠٤). فهل كانوا مستعدين لإقامة توازن متساو بين العبيد والسياد، أو بين الملاكين ومن لا أرض لهم، أو بين الهنود والبيض؟ إن أكثر من نصف السكان لم يرد ذكرهم إطلاقاً في إعلان الإستقلال، وكانوا غائبين عن وثيقة الدستور، وغير مرثيين في

Ibid., p. 88.

Bernard Bailyn, "Central Themes of the Revolution," in: Kurts&Hutson [eds.], *Essays on the American Revolution*. Cited in : ibid., p. (١٠٣) 101, and Bernard Bailyn, *The Ideological Origins of the American Revolution* (Cambridge: Harvard University Press, 1967).

Zinn, ibid., p. 101.

(١٠٤) (١٠٥) ثيودور روزفيلت، هو الرئيس الأميركي السادس والعشرون (١٩٠١ - ١٩٠٩). عدّ التردد في ضم هاواي رسمياً إلى بلاده عام ١٨٩٢

«جريمة ضد المدنية البيضاء»!

(١٠٦)

Zinn, ibid., p. 290.

على الساحل الغربي، وأجزاء كبيرة من الجنوب الغربي - بما فيها كاليفورنيا. وأدت تلك الحماسة «الصليبية»، أو الحمى «التوراتية»، التي قررت أن من واجب الولايات المتحدة - لا من قدرها فحسب - التوسع إلى ما وراء المحيط الهادئ، إلى شن حرب على المكسيك استمرت عامين، فقد المكسيكيون في إثرها كل تكساس (وهي الكبرى في الولايات المتحدة القارية) شمال نهر ريو غراند، وتخلوا عن مناطق شاسعة جداً تضم حالياً ولايات كاليفورنيا ونييفادا ويوتا وأجزاء من أريزونا وكولورادو ونيومكسيكو ووايومينغ. ومن بين أبرز معارضي تلك الحرب، الكاتب هنري دافيد ثورو، الذي شجّع - دون طائل - على العصيان المدني.

ويقول الباحث واللغوي وليم سافاير في معجمه السياسي إن أحد أوائل الاستخدامات لتعبير «المصير الجلي» يعزى إلى الرئيس الأميركي السابع أندرو جاكسون (١٨٢٩-١٨٣٧). ففي عام ١٨٢٤، طبقاً لمؤرخ حياته جون وورد، وصف جاكسون الولايات المتحدة بأنها «بلد من الجلي أن العلي القدير دعاه إلى مصير ربما كانت ستحسده عليه اليونان وروما في أيام عزهما». وفي سنة ١٨٣٩، كتب الدبلوماسي والصحافي المتحمس جداً لتلك الفكرة، جون أوساليفن أن «أمة الأمم العديدة» مقدر لها (Destined) أن توضح (Manifest) - أو تثبت - للبشرية امتياز المبادئ السماوية الإلهية. وقال بعد ذلك بست سنوات، في مطبوعته التوسعية Democratic Re-view (افتتاحية غير موقعة)، إن ثمة حكومات أجنبية تحاول منع الولايات المتحدة من ضم تكساس. وتحدث عن مصير الأميركيين الجلي الواضح للانتشار فوق كل أنحاء القارة «التي خصتنا بها العناية الإلهية...» وردّد آخرون صدى وجهات نظره هذه، في أماكن مختلفة. ففي أثناء مناقشة في الكونغرس حول معاهدة الولايات المتحدة مع بريطانيا لتسوية حدود ولاية أوريغون، في مطلع عام ١٨٤٦،

الوثيقة حين كانت دول أميركا اللاتينية تكسب استقلالها عن إسبانيا، وأرادت الولايات المتحدة إنذار الدول الأوروبية الأخرى من مغبة التفكير في الحلول محل الأسبان المنسحبين). ولم يطل الأمر بواشنطن حتى بدأت تفكر في منطقة المحيط الهادئ: هاواي واليابان و«الأسواق العظيمة» للصين. ويقول هاوارد زن إن الولايات المتحدة لم تكتف بمجرد «التفكير» في التوسع. فقائمة وزارة الخارجية عن استخدام الولايات المتحدة قواتها المسلحة في الخارج، بين عامي ١٧٩٨ و ١٩٤٥^(١٠٧)، تظهر أكثر من مئة تدخل عسكري في شؤون دول أخرى خلال أقل من مئة عام (١٧٩٨-١٨٩٥)، منها - مثلاً لا حصراً - (ما ورد بالضبط في الشروحات المقتضبة «المالوفة» للوزارة):

- ١٨٥٢-١٨٥٤: الأرجنتين... أنزلت قوات من مشاة البحرية في بوانس أيريس، وأبقيت (هناك) لحماية المصالح الأميركية خلال ثورة (جارية في الأرجنتين).

- ١٨٥٣: نيكاراغوا... لحماية الأرواح والمصالح الأميركية خلال اضطرابات سياسية.

- ١٨٥٣-١٨٥٤: اليابان... «فتح اليابان» وبعثة Perry (لا تعطي وزارة الخارجية هنا مزيداً من التفاصيل، لكن ذلك التدخل - كما يقول زن - اشتمل على استخدام البوارج الحربية لإرغام اليابان على فتح موانئها للولايات المتحدة).

- ١٨٥٩: الصين... لحماية المصالح الأميركية في شنغهاي.

نذكر هنا أن مذهباً توسعياً متطرفاً راج في منتصف الأربعينات من القرن الماضي تحت شعار Manifest Destiny، أي المصير الجلي أو الواضح. وكان المؤمنون به يقولون إن الولايات المتحدة «مقدر لها» - وبعضهم قال من عند الله - أن تتوسع عبر أميركا الشمالية [وصولاً] إلى المحيط الهادئ^(١٠٨). كذلك استخدم هذا المبدأ الإمبريالي لانتزاع أوريغن

(١٠٧) من أجل حصول الحكومة الأميركية على دعم مجلس الشيوخ لقرار استخدام القوات المسلحة ضد كوبا عام ١٩٦٢، قدّم وزير الخارجية عامنذ Dean Rusk القائمة المذكورة للاستشهاد بالسابقات العديدة للتدخلات العسكرية.

E.D. Hirsch, Jr. [et al]. *The Dictionary of Cultural Literacy* (Boston: Houghton Mifflin Company, 1988), pp. 248-249.

أعلن ممثل ولاية مساتشوستس روبرت وينثروب أن «من حق مصيرنا الجلي الانتشار في كل هذه القارة». وظل هذا الشعار يتردد طوال القرن التاسع عشر. ومن الأمثلة العديدة عليه، ما كتبه جايمس غوردن بينيت في افتتاحية لصحيفة نيويورك هيرالد عام ١٨٦٥: «إن مصيرنا الجلي [يقضي] بأن نقود جميع الدول الأخرى ونحكمها». وقبل نهاية القرن (١٨٩٨) قال الرئيس وليام ماكنلي: «نحن بحاجة إلى هاواي بقدر ما كنا بحاجة إلى كاليفورنيا، وأكثر كثيراً. إنه مصير جلي». ويقول سافاير إن منتقدي ماكنلي رأوا في ذلك الأسلوب «طمع انتزاع» امبريالياً. لكن الولايات المتحدة ضمت هاواي رسمياً في صيف تلك السنة. وكتب الرئيس السابق غروفر كليفلاند، الذي لم يهتم كثيراً بتلك الفكرة أو ذلك المذهب، إلى صديق له لاحقاً: «هاواي لنا... [لكني] عندما استذكر الخطوات الأولى في هذا العمل للخزي... وأفكر ملياً في الأساليب التي استخدمت لإنهاء [ذلك الهجوم الوحشي أو الاعتداء الفاضح]، أشعر بالخل من المسألة برمتها»^(١٠٩).

في تلك الأثناء، أي بعد أن أصبحت للولايات المتحدة خبرة واسعة في الغزوات والتدخلات على أنواعها، كتب السيناتور ذو النفوذ القوي هنري كابوت لودج مقالاً جاء فيه: «لمصالح تجارتنا... علينا بناء قناة نيكاراغوا. ولحماية تلك القناة، ومن أجل تفوقنا التجاري في المحيط الهادئ، لا بد لنا من السيطرة على جزر هاواي، والإبقاء على نفوذنا في ساموا (وعندما تبني قناة نيكاراغوا، تصبح السيطرة على جزيرة كوبا ضرورية. إن الدول العظمى تمتص بسرعة جميع المناطق الفقراء في الأرض، من أجل دفاعاتها الحالية وتوسعاتها المستقبلية. [وهذه] حركة تعزز المدنية، وتساعد على تقدم الجنس البشري. وكإحدى الدول العظمى في هذا العالم، يجب على الولايات المتحدة ألا (تتلكأ في هذا المضمار)». وجاء في مقال افتتاحي لصحيفة واشنطن بوست، في تلك الفترة، أن الأميركيين بدأوا

يدركون مدى قوتهم ويتوقون لاستخدامها... وأن «طعم الإمبراطورية في أفواه الشعب (١) أشبه بطعم الدم في الأدغال...».

بعد طرد الإسبان من كوبا، بحجة دعم أبناء الجزيرة للحصول على استقلالهم وحريتهم وسيادتهم (لكن في الحقيقة لاستغلال مواردها والاستفادة من موقعها، عبر الممارسة الفعلية للإستعباد الاستعماري)، تحولت القوات الأميركية إلى الفيليبين. وحين نجحت هناك أيضاً في طرد الإسبان، وأصر زعيم الثوار الفيليبينيين إميليانو اغينالدو على رفض تحويل بلاده من مستعمرة إسبانية إلى أخرى أميركية، شنت الولايات المتحدة على الفيليبين حرباً أكثر دموية من تلك التي خاضتها مع الإسبان... ظهرت فيها معالم الإمبريالية العنصرية: من ضربات كبرى ضد المدنيين، وأعمال حربية مروعة، ووحشية لم تكن موجودة في حروب أميركا ضد الأوروبيين، كما يقول الكاتب الأميركي كينيث دايفيز^(١١٠). ويقول دايفيز إن القتال ضد الفيليبينيين السمر «ألغى كل الأعذار للتصرف بكياسة». واستخدمت الولايات المتحدة، في حربها الشرسة المدمرة لقمع «التمرد» الذي استمر ثلاث سنوات، سبعين ألف رجل. ويقول زن إن طعم الإمبراطورية، الذي كان سابقاً في الأفواه، وصل بعد السيطرة على الفيليبين إلى شفاة السياسيين وأرباب المصالح الصناعية والتجارية في كل أنحاء الولايات المتحدة، واختلطت العنصرية، والمسلكية الأبوية (Pa-ternalism)، والأحادية على المال، مع الكلام على المصير والمدنية». ومن أوضح الأمثلة على هستيريا الإمبريالية المسيطرة على الولايات المتحدة في تلك الفترة، ما قاله عضو مجلس الشيوخ وأحد الدعاة الأوائل للإستعمار الأميركي، ألبرت بفريدج في كانون الثاني/يناير: «تتطلب هذه الاوقات صراحة مطلقة. فالفيليبين لنا، وإلى الأبد... وتقع وراءها مباشرة تلك الاسواق اللامحدودة للصين. لن نتراجع عن أي منهما... لن نتخلى عن دورنا في... حضارة

William Safire, *Safire's Political Dictionary*, 3rd Edition (New York: Random House, 1978), p. 399.

Davis, *Don't Know Much about History*, p. 223.

العالم! إن [المحيط] الهاديء محيطتنا!... إلى أين سنتطلع لإيجاد مستهلكين لفائضنا؟ الجغرافيا هي التي تجيب عن هذا السؤال. فالصين هي زبوننا الطبيعي... [و] الفيليبين تعطينا قاعدة على الباب المؤدي إلى الشرق [الأقصى] بكامله...! أنا شخصياً مؤمن بأن ليس ثمة مئة رجل (بين الفيليبينيين) يفهمون حتى ما يعنيه الحكم الذاتي في المفهوم الانكلو - ساكسوني، وأن ثمة شعباً يزيد على خمسة ملايين يجب أن يُحكم...! اتهم [بعضكم] بأن سلوكنا في الحرب قاس جداً، لكن [العكس هو الصحيح]!... على أعضاء مجلس الشيوخ أن يتذكروا أننا لا نتعامل [هناك] مع أميركيين أو أوروبيين، [بل] مع... شرقيين (Orientals)».

وبالطبع تكررت القصة القديمة للتبرير والتغطية، فقال الرئيس ماكنلي إن القتال بدأ في الفيليبين حين هاجم المتمردون قوات أميركية، ونفى وجود «أي مخططات إمبريالية في زوايا العقل الأميركي». لكن عصبية المناهضين للإمبريالية (Anti-Imperialiste League) (١١١) أثبتت زيف ذلك الزعم، كما نشر بعض الصحف القليل - الذي يتحدى العقيدة الرسمية ولا يتبع «دين الدولة الرأسمالية» - شهادات وتفصيل مقررزة. فمثلاً، كتب مراسل جريدة Ledger من مانيل يقول إن الجنود الأميركيين «يبيدون الرجال والنساء والأطفال والسجناء، والأسرى، والمقاتلين من المتمردين، والأشخاص المشتبه بهم... فمن هم في العاشرة وما فوق، وإن الفيليبينيين - بحسب الفكرة السائدة (في صفوف الأميركيين) - أفضل بقليل من الكلب...». أما وزير الحرب إلهو روت فكان يرد على منتهمي القوات الأميركية بالوحشية قائلاً: «نقذ الجيش الأميركي الحرب في الفيليبين مع أخذه الاعتبار الدقيق لقوانين الحرب المتحضرة [!]. ومع ممارسة ضبط النفس وإنسانية لا يمكن أبداً التفوق عليهما».

في ٢١ شباط / فبراير من عام ١٩٤٧، وهو التاريخ الذي اختاره أفيريت كارل لاد لما يصفه بتدشين السياسة الأميركية «لإحتواء الاتحاد السوفياتي والتوسع الشيوعي» (١١٢)، سلم السكرتير الأول في السفارة البريطانية في واشنطن مسؤولي وزارة الخارجية رسالتين من حكومته تتعلقان باليونان (تمرد يساري) وتركيا. وجاء في الرسالتين أن بريطانيا لم تعد قادرة على تحمل «مسؤولياتها التاريخية» التقليدية في هاتين الدولتين. وبما أن اليونان وتركيا أصبحتا على حافة الإنهيار (والمقصود هنا نظام الحكم في كل منهما)، فإن القرار البريطاني - كما يقول لاد - عن أنه ليس ممكناً إطلاقاً منع السوفيات من دخول تلك المنطقة إلا عبر التزام أميركي رئيسي. ويوجز هاوارد زن التدخل الأميركي في اليونان (١١٣)، الذي بررته واشنطن بمكافحة الشيوعية (أو باحتوائها، كما يقول لاد في كتابه الجامعي)، على النحو التالي: «مثلت اليونان ذلك الجانب التطبيقي من عقيدة السياسة الليبرالية الأميركية لما بعد الحرب [العالمية الثانية]: الإندفاع لتوسيع السلطة الوطنية للولايات المتحدة إلى أجزاء أخرى في العالم، والدافع الذي لا يقاوم لجعل الدولار الرأسمالي مربحاً وآمناً في كل مكان، والإصرار على أن الأميركيين يعرفون ما هو الأفضل للشعوب الأخرى، والإستعداد لاستخدام العنف الجماعي لإنجاز هذه الأهداف. تقنياً، كان التدخل العسكري في اليونان ناجحاً؛ [لكنه] في نهاية الأمر كان كارثياً - ليس بالنسبة إلى الديمقراطية في اليونان فقط، بل كذلك بالنسبة إلى أي إيمان في الافتراض القائل إن السياسة الخارجية الأميركية مكرسة حقاً لمثلها العليا المعلنة. لقد كانت اليونان، من نواح عدة، نموذجاً للتدخل الأميركي اللاحق في فيتنام» (١١٤). ويتفق السيناتور السابق وليام فولبرايت مع المؤرخ زن في

(١١١) تكونت عصبية المناهضين للإمبريالية عام ١٨٩٨، وردد الكثيرون صيحة النعمة الشديدة التي أطلقها أحد المؤسسين (فيلسوف هارفرد، وليام جايمس) على أهوال حرب الفيليبين وشرور الإمبريالية: «لنعلن الله الولايات المتحدة بسبب سلوكها الخسيس في جزر الفيليبين».

(١١٢) Everett Carl Ladd, *The American Policy*, 5th Edition (New York: W.W. Norton & Company, 1993), p. 515.

(١١٣) في الأشهر الخمسة الأخيرة من عام ١٩٤٧، أرسلت الولايات المتحدة ٧٤ ألف طن من الأسلحة - بما فيها أطنان من القنابل الحارقة (نابالم) - ومئات الملايين من الدولارات (أصبحت لاحقاً آلاف الملايين)، و ٢٥٠ من «المستشارين» العسكريين.

(١١٤) Zinn, *The People's History of the United States*, p. 42.

انتقاد ذلك التدخل الواسع النطاق، قائلاً إن التهويل الحكومي والإعلامي بالأخطار والمؤامرات الشيوعية الدولية، كسبب رئيسي - وربما أوحده - للتدخل في فيتنام، لم يكن صحيحاً، إذ إن النزاع في فيتنام «كان في المقام الأول، ثورة من أبناء البلاد على سلطة استعمارية، هي فرنسا»، وإن الفيتناميين الوطنيين لجأوا إلى أي طرف يمكنه أن يساعدهم، تماماً كما فعل كاسترو في كوبا والساندينيون في نيكاراغوا. ولا يستغرب فولبرايت لجوء الفيتناميين أو غيرهم إلى السوفيات

«حين نكون نحن أعداءهم». ويرى أن الولايات المتحدة كانت قادرة بسهولة نسبياً على كسب ود الصينيين وكذلك الفيتناميين، لو أنها قبلت «شرعية ثورتهم». لكن الأميركيين مصممون كما يبدو على اتباع نمط لم يتغير منذ بعض الوقت: «فحين تحاول الشعوب تأكيد حقوقها في وجه أمر واقع لا يُحتمل، تنحاز الولايات المتحدة (في أغلب المناسبات)، إلى الراغبين في الإبقاء على الوضع القائم. نحن نتحيز ضد الذين يريدون ضرب الفساد والطغيان، ومع النخب التقليدية والمشرّبين تقليدياً بالروح الحربية المسيطرين على شعوبهم بالقوة». ويحمل السيناتور فولبرايت بلاده مسؤولية تاريخية، لأنها تميل إلى «التغاضي عن الأوضاع المقرّفة» التي تشعل الثورات، ولأنها تساند حكماً فاسدين سفاحين من أمثال تروخيو في الدومينيكان وسوموزا في نيكاراغوا... «دربناهم ودعمناهم... تحييزنا إلى أنظمتهم الوحشية... وأبقيناهم في السلطة إلى أن ثارت عليهم شعوبهم بشكل حاسم». ويتصور فولبرايت أن هاجس معاداة الشيوعية أضعف قدرة أميركا على فهم الثورات الحديثة في العالم الثالث، وأن الولايات المتحدة في الأصل ليست «مجتمعة ثورياً»، وليست

لديها أي خبرة في مجال «الثورات الاجتماعية»، ويستحيل عليها بالتالي أن تتعاطف مع أي حركات ثورية. ويضيف أن الأميركيين، مع ذلك، يعلنون بما يشبه التعبد أن ثورتهم كانت بالفعل الثورة «الحقيقية»، ونموذجاً يُحتذى لبقية الشعوب المنتفضة على الإضطهاد والثائرة على الظلم^(١١٥). ويستهل السيناتور فولبرايت الفصل الأخير من كتاب ثمن الإمبراطورية، وهو فصل بعنوان «حول تغيير أسلوبنا في التفكير»، بالجملة التالية:

«لو كان من المحتمل اختصار معنى تاريخ العالم منذ الحرب العالمية الثانية في جملة واحدة، لكانت كلمات [ألبرت] آينشتاين بمناسبة إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما... قريبة جداً: الآن تغير كل شيء، باستثناء... أسلوبنا في التفكير»^(١١٦).

رابعاً: ما أشبه اليوم بالبارحة

يجتاحون، يغزون، يحتلون، يشرّدون، يتدخلون... ودائماً يبررون، ودائماً يتهمون الآخرين محمّلينهم مسؤولية جرائمهم!

بعد المذابح الوحشية للهنود عام ١٨١٢، عزا توماس جيفرسون - كاتب إعلان الإستقلال (كل الناس مخلوقون متساوين...) - والرئيس الثالث للولايات المتحدة - فشل «الخطة الخيرة التي كنا نسير عليها هنا من أجل سعادة السكان الأصليين القاطنين قريباً منا» إلى العدو الانكليزي، لأن سياسة انكلترا - التي وصفها بأنها مصلحة ولا تقوم على المبادئ - «هزمت كل جهودنا المبذولة من أجل خلاص هؤلاء النساء، وأغرتهن على إظهار السلاح ضدنا».

(١١٥)

(١١٦)

في عام ١٨١٨، حين غزا الجنرال أندرو جاكسون الإقليم الإسباني فلوريدا، وأباد الكثير من السكان الأصليين، واخضع المنطقة لسيطرة الأميركيين^(١١٨)، هبّ وزير الخارجية جون كوينسي آدامز^(١١٩) للدفاع المعهود، عبر رسالة وجهها إلى السفير الأميركي لدى إسبانيا... وهي رسالة - أو بالأحرى وثيقة مهمة - عدها توماس جيفرسون «من بين أحذق الوثائق التي أطلعت عليها في حياتي، من ناحيتي المنطق والأسلوب معاً»، آخذاً «بالإنتقاد العنصري العنيف الوارد في الرسالة تبريراً لعدوان الجنرال جاكسون ووحشيته» - كما يقول تشومسكي - بحيث إنه حث على توزيعها على نطاق واسع «لحفاظ في أوروبا على رأي

صحيح عن أخلاقنا السياسية»^(١٢٠). تقول الرسالة إن الخطأ الأصلي يكمن في المكائد الانكليزية، أولاً خلال حرب ١٨١٢، حين شجع الانكليز «كل الزنوج الهاربين، وكل الهنود المتوحشين، وكل

القراصنة، وكل الخونة لبلادهم... على الإنضمام تحت رايتهم، وشن حرب إبادة» ضد الولايات المتحدة؛ ثم حين «تكرر إشعال هذه الحرب الزنجية - الهندية ضد حدودنا... [حتى إن] سكان الولايات المتحدة الأمنين أصيبوا بأهوال حرب وحشية من الأنواع كلها»^(١٢١). ولجأ آدامز إلى القانون الدولي في تبريره أعمالاً جرت ضد «عدو غير إنساني»، كإعدام السجناء، واستشهد بمصادر من القرن الثامن عشر قائلاً: «إن تبرير هذه المبادئ يكمن في فعاليتها

المفيدة للقضاء على الإرهاب واعطاء العبرة»^(١٢٣). بعد ذلك بثمانين عاماً، قالت صحافة نيويورك خلال عملية غزو الفيليبين (لتمدين مخلوقاتهما المتوحشة، وتعليمهم، وإدخالهم في المسيحية) إن على الأميركيين أن يتقبلوا «ما يكمن في القتل بالجملة من فخر معقّر [بالوحد] إلى أن يتعلموا احترام نوايانا». ويقول نعوم تشومسكي: «هذا هو نهج التاريخ حيث خرب طاعون الحضارة الأوروبية كثيراً من العالم»^(١٢٤).

في أوائل الثمانينات من هذا القرن - وأراني مضطراً إلى تخطي العديد من العقود كل مرة، وإلا تحولت هذه الدراسة إلى كتاب أو كتب، نظراً إلى السجل الأميركي الحافل بالبطولات والأمجاد - أجرى نعوم تشومسكي وأدوارد هيرمان دراسة عن القوة والعقيدة في الولايات المتحدة، وعرضاً أمثلة عديدة لنوعين من الفظائع:

إن استخدام القوة العسكرية «عدوانياً» كان ولا يزال «الوسيلة الرئيسية التي تعتمدها الولايات المتحدة في توسعها الاستعماري...»

«حمّات دم حميدة وبناة» تكون مقبولة، لا بل حتى مفيدة للمصالح المهيمنة، و«حمّات دم شائنة» يرتكبها الأعداء الرسميون. النوع الأول... تتجاهله واشنطن، أو تنكره، أو حتى ترحب به أحياناً. أما الثاني، فيثير غضباً عارماً ويستدعي «في غالب الأحيان خداعاً وتلفيقاً على نطاق واسع، إذا كانت البيانات المتوافرة غير كافية للمتطلبات العقائدية»^(١٢٥). وهكذا، يجري التعامل مع المذابح الضخمة وفق المعايير نفسها: إن إرهابهم وعنفهم جرائم نكراء، أما

(١١٧) تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، ص ٤٩.

(١١٨) أندرو جاكسون هو الرئيس الأميركي السابع (١٨٢٩ - ١٨٣٧).

(١١٩) John Quincy Adams هو الرئيس الأميركي السادس (١٨٢٥ - ١٨٢٩) وابن الرئيس الثاني جون آدامز (١٧٩٧ - ١٨٠١). ساعد في صياغة

«مبدأ مونرو» التوسعي.

(١٢٠) تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، ص ٥٠.

(١٢١) المصدر نفسه.

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٤١١.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

إرهابنا وعنفنا ففناً من فنون الحكم أو خطأ من الأخطاء القابلة للفهم»^(١٢٦). وينقل تشومسكي عن اللاهوتي والفيلسوف الذي حاول التوفيق بين الفكر الأفلاطوني والعقيدة المسيحية، القديس أوغسطين، ما رواه عن قصة قرصان قبض عليه الاسكندر الكبير وسأله كيف يجرؤ على التحرش بالبحر فأجابته القرصان: «كيف تجرؤ أنت على التحرش بالعالم كله؟ لأنني لا أستخدم للتحرش إلا سفينة صغيرة، يسمونني لصاً؛ أما أنت، فلأنك تستخدم أسطولاً جبّاراً، يسمونك امبراطوراً». ورأى القديس أوغسطين أن جواب القرصان كان رائعاً وممتازاً. ويقول «قديس» السلام والديمقراطية الأميركي، نعوم تشومسكي، إن هذه القصة

تصوّر ببعض الدقة... العلاقات الراهنة بين الولايات المتحدة وعدد من صغار الممثلين على مسرح الإرهاب الدولي. ويشرح أستاذ اللسنية في إحدى أشهر جامعات العالم (M.I.T) إن تعبير «الإرهاب»

بدأ يُستخدم في أواخر القرن الثامن عشر، للإشارة في المقام الرئيسي إلى أعمال العنف التي تقوم بها الحكومات بهدف التأكيد من رضوخ الشعب وإذعانه^(١٢٧).

في ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤، تحدث الرئيس الأميركي بيل كلينتون - وهو من الولاية الصغيرة نفسها التي أنجبت وليام فولبرايت - أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن «الالتزامات الواجبة أمام الأسرة الدولية للمساعدة على نشر الديمقراطية وتخفيف معاناة شعوب المناطق المضطربة من العالم»... فأكد أن الولايات المتحدة «لا ترغب في أن تكون شرطي العالم» وإن تكن ترغب في تعزيز

الديمقراطية في العالم^(١٢٨). بعد ذلك بأربعة أشهر تماماً، قال إن الهموم الأمنية لبلاده ليست محصورة كلها داخل حدودها، وأن أمن الولايات المتحدة «لا يزال يعتمد على مواصلة قيادة العالم نحو السلام والحرية والديمقراطية [...] لا يمكننا أن نكون أقوياء في الداخل، ما لم نكن كذلك في الخارج»^(١). وشدد على ضرورة أن يكون نجاح الأميركيين في قيادة الإقتصاد العالمي... التحدي الأول لإدارته وللكونغرس، موضحاً أن مساعدة المكسيك التي تواجه صعوبات اقتصادية كبيرة ستساعد ملايين الأميركيين الذين «ترتبط شؤونهم الحياتية بالوضع الإقتصادي للمكسيك». وأضاف: «إذا أردنا أن نضمن وظائف أميركية، ونحافظ على الصادرات الأميركية، ونحمي الحدود الأميركية، فعلياً أن نقر برنامج إعادة الاستقرار إلى المكسيك». ورأى كلينتون أن الإرهابيين يمثلون الماضي لا المستقبل،

إن «المصير الجلي» الواضح لكل امبراطورية - وهو محتم، مهما قوت وعظمت وتغطرت - سيكون بالتأكيد انهياراً أسوأ مما يخشاه الأبناء وأسرع مما يتمناه الأعداء

وأشاد بالإنجازات العسكرية للولايات المتحدة - مؤكداً التزامه الدعوة إلى زيادة الإنفاق «الدفاعي»^(١) خمسة وعشرين ألف مليون دولار على مدى الأعوام الخمسة المقبلة... «لقد دعمنا بفخر السلم والرفاهية والحرية من جنوب افريقيا إلى أيرلندا الشمالية، من شرق أوروبا ووسطها إلى آسيا، ومن أميركا اللاتينية إلى الشرق الأوسط»^(١٢٩).

ما أشبه اليوم بالبارحة!

خلاصة

... وتستمر غطرسة القوة؛ ويستمر التوسع الإمبريالي، والإستعباد شبه الإستعماري^(١٣٠)، ومبدأ

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٣١.

(١٢٧)

(١٢٨) النهار، ٢٧/٩/١٩٩٤.

(١٢٩) النهار، ٢٦/١/١٩٩٥.

(١٣٠) استخدمت كلمة Colonization (استعمار) في الولايات المتحدة بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٦٠ للإشارة في الغالب إلى إرسال العبيد المحررين...

لإستيطان افريقيا.

«الباب المفتوح» - ذلك الأسلوب الإمبريالي الأكثر «رقيًا» من الأسلوب الأوروبي التقليدي في «بناء الإمبراطوريات». فحين تصبح الأسواق الخارجية ذات أهمية قصوى للإزدهار في الداخل، تلقى السياسات التوسعية - وحتى المعارك والحروب - آذانًا صاغية أكثر، واستعداداً للتأييد أوسع وأكبر، كما يقول وليام أبلمان وليامز في كتابه جذور الإمبراطورية الأميركية المعاصرة^(١٣١). ويذكر وليامز في كتاب لاحق^(١٣٢) أن الاستعانة بالقوة العسكرية تصبح واردة، لا بل مطلوبة، حين يستحيل تحقيق الإمبريالية السلمية (الباب المفتوح) أو «الإمبراطورية غير الرسمية» (Informal). ومع التزايد المذهل للإهتمام بالمظهر أكثر من الجوهر، والارتفاع الجنوني في نسبة «مواطني الفيديو»، لم يعد الناس في أميركا أدري بمصالحهم، وفقاً للدوغمائية الديمقراطية، بل خاضعين - في أغلبيتهم الساحقة - لدعايات القائمين على شؤونهم، وأصبحوا من «المراقبين لا من المشاركين»، ومن «المستهلكين للعقيدة مثلما هم من المستهلكين للمنتجات»^(١٣٣). يقول إدواردو غاليانو، في كتاب عن الحب والحرب: «على الأغلبية أن تعتاد استهلاك الخيال. فأوهام الثروة تباع للفقراء، وأوهام الحرية للمضطهدين، وأحلام النصر للمهزومين، وأحلام القوة للضعفاء»^(١٣٤).

... وتستمر غطرسة القوة، مع استمرار التوسع الإمبريالي (مالياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً وترفيهياً... إلخ)؛ وتستمر أيضاً «النخبة المثقفة» ووسائل الإعلام - وهذه الأخيرة مؤسسات رأسمالية رئيسية، نادراً ما تتحدى «العقيدة» الرسمية للدولة «الديمقراطية» - في حملاتها، المقنعة بأوجه وتسميات مختلفة، الهادفة إلى «صرف اهتمام [الأميركيين] عما يجري، بقصص موضوعها تفانينا وإيثارنا في سبيل

المبادئ ومثالياتنا الأخلاقية»، كما يقول أحد كبار المفكرين القلائل خارج سربهم، نعوم تشومسكي^(١٣٥).

وباستثناء الستينات و«الثورة» على حرب أميركا في فيتنام (وليس حرب فيتنام)، يستمر الشعب الأميركي «الطيب» في تأييد تدخلات بلاده في شؤون الدول الأخرى وانتهاكاتها للقوانين والمواثيق الدولية (وداخلها، للمبادئ والمثل التي تتغنى بها)، أو في السكوت عنها - والساكت عن الحق شيطان أخرس - كما أن الساكت عن الفساد والجريمة شريك فيهما. هل هم مغسولو الدماغ، بحيث أصبحوا مجموعة من المتفرجين وحشداً من مستهلكي الأيديولوجيا وبقية المنتوجات في «الحلم الأميركي»؟ لا أدري! لكنني أعرف أن أغلبية الأميركيين لا تثق بأداء الكونغرس: ففي استطلاع للآراء على نطاق قومي أجرته مؤسسة «أميركان فيو بوينت» عام ١٩٩٢، تبين أن ١٧ في المئة فقط يوافقون على الطريقة التي يؤدي فيها الكونغرس عمله (٧٥ في المئة لا يوافقون؛ ٥١ في المئة يصفون عدم موافقتهم بأنها قوية). في العام نفسه حين أعلن خمسون في المئة (ممن استطلعت مؤسسة «غالوب» آراءهم) أن لديهم ثقة كبيرة جداً أو كبيرة إلى حد ما بالمؤسسة العسكرية (٣٠ في المئة بالمحكمة العليا، ١٦ في المئة بالبيت الأبيض... إلخ)، حصل الكونغرس على «امتيان» الرقم الثاني عشر الأخير في القائمة (١٠ في المئة، أي حتى بعد مكاتب المحاماة) قبل ذلك بثلاث سنوات (استطلاع للآراء أجرته شبكة ABC وصحيفة واشنطن بوست)، اتفق ٧١ في المئة من الأميركيين على أن «معظم المرشحين للكونغرس» مستعدون لتقديم وعود لا نية لهم إطلاقاً في الوفاء بها، وقال ٧٦ في المئة أن معظم أعضاء الكونغرس مستعدون للكذب إذا شعروا أن قول الحقيقة سيؤذيهم سياسياً! كما أن معظم الأعضاء - في رأي

^(١٣١) Zinn, *The People's History of the United States*, p. 294, Cited in : William Appleman Williams, *The Roots of the Modern American Empire* (New York: Random House, 1969).

^(١٣٢) William Appleman Williams, *The Tragedy of American Diplomacy* (New York: Dell, 1972). Cited in : Zinn, *ibid.*, p. 294.

^(١٣٣) تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، من ٤٢٠ - ٤٢١.

^(١٣٤) المصدر نفسه، من ٤٢١، نقلاً عن: Eduardo Galeano, *Days and Nights of Love and War* (New York: Monthly Review Press, 1983).

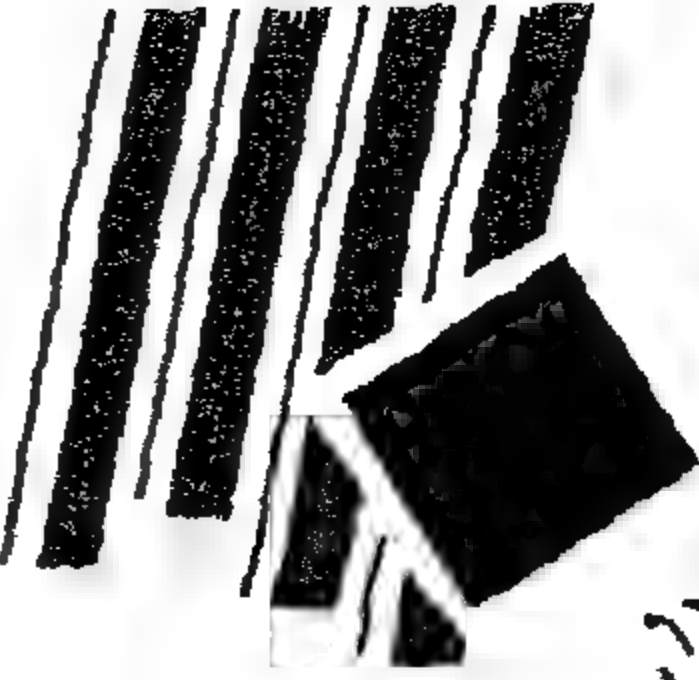
^(١٣٥) تشومسكي، «حقوق الإنسان» والسياسة الخارجية الأميركية، من ٥٩.

ثلاثة أرباع الأميركيين - يهتمون بالمصالح الخاصة (لوبي) أكثر مما يهتمون بالمواطنين. ويرى ثلثا المواطنين أن أعضاء الكونغرس يهتمون بمراكزهم أكثر من اهتمامهم بالمصالح العليا للبلاد، وأنهم (في رأي ٥٧ في المئة) يجمعون الكثير من المال لاستخدامهم مناصبهم بطرائق غير صحيحة وسليمة! ومع ذلك كله، يُعيدهم (أو يعيد أكثريتهم الساحقة) هؤلاء المواطنون المتذمرون الشاكون أنفسهم^(١٣٦). ثمة نقطة مهمة جديرة بالذكر، هي أن نسبة الذين يصوتون في أميركا (الحرية والديمقراطية والوعي القومي) تقل كثيراً عن مثيلاتها في الدول المتقدمة فعلاً، ثقافياً وسياسياً، وتنخفض أحياناً إلى ما دون الخمسين في المئة.

فهل يمكن شعباً كهذا أن ينتفض كرجل واحد ضد النظام (System)، ويقضي على سلاح النخبة الحاكمة (أي المال، والسيطرة على الإعلام)، ليبني مجتمعاً أفضل؟ أم أن شعوب هذا الشعب ستندفع - مع التآكل

المتزايد والمتسارع في المجتمع الأميركي - إلى افتراس بعضها بعضاً، بينما تحافظ النخبة (أو أغليبيتها) على مواقعها القوية؟ يقول هاوارد زن، في ختام كتابه عن التاريخ الحقيقي للولايات المتحدة، أن سجناء النظام سوف يواصلون التمرد، كما من قبل، «بطرائق لا يمكن التنبؤ بها، وفي أوقات لا يمكن التكهّن بها. والحقيقة الجديدة لعصرنا، هي تلك الفرصة المتمثلة باحتمال انضمام الحراس إلى... السجناء». وإذا فهم قراء الكتب وكتّابها - «وهم جزء من الحراس في أكثر الأوقات» - هذا الأمر، وتصرفوا على أساسه، فلسوف تصبح الحياة أكثر إرضاء للنفس، «ولربما أيضاً يتمكن أحفادنا، أو أحفاد أحفادنا، من رؤية عالم مختلف ورائع...».

والأ - وهذا رأيي، لا رأيه - فإن «المصير الجلي» الواضح لكل امبراطورية - وهو محتم، مهما قوت وعظمت وتغطرت - سيكون بالتأكيد انهياراً أسوأ مما يخشاه الأبناء، وأسرع مما يتمناه الأعداء



خالد الفيشاوي

رمزي زكي

الليبرالية المتوحشة

ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة (**)

يذهب رمزي زكي إلى أن الليبرالية الجديدة، التي تتسم بطابع لا إنساني، هي أيديولوجية الرأسمالية المعاصرة لإدارة أزمته الراهنة... وأنه عبر تلك الليبرالية يجري الآن إعادة احتواء العالم الثالث وتطويع البلدان التي كانت اشتراكية لمطالب تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الصناعية، وخلق فائض قيمة تاريخي جديد ليستخدم في علاج تصدعات النظام الرأسمالي في تلك المراكز. والليبرالية الجديدة في سعيها لتحقيق هذا الهدف خلقت ما يسميه المؤلف «أممية رأس المال» التي تجسدت في برامج التكيف وسياسات التحول لنظام السوق. وأن ثقل تناقضات الرأسمالية في ظل هذه الليبرالية - مع بروز التدويل المتزايد والكتل الاقتصادية - قد انتقل من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي الذي أصبح مجالاً لبروز نزاعات أكثر تعقيداً ومصدراً للاضطراب وعدم الاستقرار على الساحة العالمية.

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول، أولها: «مدخل نظري حول جوهر الليبرالية الجديدة»، والثاني يتناول «شروط توسع الرأسمالية العالمية في الأطراف»، والأخير حول «خبرات نهب الرأسمالية الوحشي لبلدان العالم الثالث».

بعد انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا وانكسار حركة التحرر الوطني، وتعثر أنماط التنمية في العالم الثالث، بدا الأمر كما لو أن الرأسمالية قد انتصرت نهائياً، وأنه ليست هناك سوى ليبرالية السوق كطريق وحيد للنمو وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وفي البلدان النامية يتم فرض هذا النمط الإقتصادي والاجتماعي عليها بصورة قسرية عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الرغم مما يؤدي إليه هذا النمط من بطالة وفقر وبؤس، كما يجري الآن زحف النمط الرأسمالي الغربي في التنمية على تلك الدول التي كانت اشتراكية، وسط تشجيع الغرب ومديح المنظمات الدولية، على الرغم مما جاء به من كوارث وجوع وبطالة واندلاع الحروب الأهلية، وخراب مؤسسات الدولة الاقتصادية والسياسية.

ما حقيقة هذه الليبرالية الجديدة؟ وما الأهداف التي تسعى لها؟

وماذا كانت نتيجة عقدين من ممارسات الليبرالية المطلقة؟ هل استطاعت أن تخرج الإقتصاديات الرأسمالية من أزمته، أو أن تعيد دلائل الصحة والقوة إلى الرأسمالية في صعيدها العالمي؟

(*) باحث مصري في الشؤون السياسية.

(**) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة : ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة (القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٩٢).

الثورة الكينزية

يبدأ رمزي زكي الفصل الأول برصد رياح الليبرالية العاتية التي تهب منذ أكثر من عقدين على منظومة النظام الرأسمالي العالمي بمراكزها المتقدمة وأطرافها المتخلفة. وهي رياح جرفت - إلى حد بعيد - الأشكال المختلفة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي...

وذلك التدخل الحكومي كان مقبولاً من النظام الرأسمالي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتبني الكاسح للفلسفة الإقتصادية الكينزية، التي كانت ترى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على القيام بدور ما في زيادة الطلب الكلي، ومواجهة الأزمات الدورية، وانعاش النظام الرأسمالي والقضاء على البطالة. وقد قبلت البرجوازيات مبدأ التدخل الحكومي، وامتلكت «الدولة» بعض الصناعات المهمة التي تعرضت لتدهور واضح في معدلات الربح، وزاد انفاقها على الخدمات الإجتماعية كما زاد إنفاقها الاستثماري والعسكري. وزحفت الفلسفة الكينزية على بلدان العالم الثالث عقب الاستقلال، وانتعش النظام الإقتصادي الرأسمالي في العالم في إثر زيادة الطلب الكلي الناجم عن نشاط الدولة ونفقاتها العسكرية والاستثمارية...

وظلت طبول الدعاية تدق بشدة على نغمات تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي إبان العصر الكينزي (١٩٤٥ - ١٩٧٠) واعتقد الإقتصاديون البرجوازيون أن هذا التدخل هو الدواء الشافي لعلاج أزمات الرأسمالية. وفي ضوء هذا التوسع أصبح الانفاق الحكومي مضخة الرواج ووسيلة علاج الأزمات الدورية وتحقيق التوظيف الكامل.

الثورة المضادة

ولكن، منذ بدايات السبعينات، انتقلت الرأسمالية إلى عالم جديد، وإلى بيئة جديدة افتقدت فيها تلك الآليات المؤاتية والمتجانسة التي كانت تعمل بها في عالم ما بعد الحرب، ودخلت الرأسمالية مع مشارف السبعينات في أزمة هيكلية حادة، وسرعان ما تعرضت الثورة الكينزية لثورة مضادة سواء على الصعيد الفكري أم على صعيد السياسات الإقتصادية، وكان مناخ الثورة المضادة مؤاتياً حينما تردت معدلات

الربح في قطاع الإنتاج المادي بصورة مستمرة، الأمر الذي دفع برجال الأعمال إلى خفض برامج الإنتاج وإيقاف أو خفض خطط الاستثمار، وانخفاض الطلب على العمالة وزيادة أعداد العاطلين، وبروز أزمة حادة في استيعاب الفائض الإقتصادي المتزايد، فاتجهت أقسام واسعة منه للاستثمار في مجال المضاربات والإقراض والتوسع في قطاع الخدمات.

ورافق هذه الأزمة الهيكلية، بروز أشد تيارات الليبرالية تطرفاً، داعياً إلى إطلاق الحرية الإقتصادية إلى أقصى حد ممكن، وتقليص دور الدولة وتدخلها في النشاط الإقتصادي، والعودة إلى تأدية وظائفها التقليدية (الأمن الداخلي والخارجي وبعض المرافق) أي تلك الوظائف الحارسة لنشاط تراكم رأس المال، وضبط السياسة النقدية، أي كتلة النقود المتداولة.

وأهم من هذا وذاك، هو مناداتهم بإعادة توزيع الدخل والثروة لمصلحة البرجوازية بحثاً عن مصادر جديدة للتوسع الرأسمالي، فينادون بخفض الضرائب على الدخل والثروات الكبيرة، وبيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.

وسرعان ما تبنت حكومات كبريات الدول الرأسمالية الصناعية هذه الأفكار، فسارعت حكومة الرئيس الأميركي ريغان في أوائل الثمانينات إلى إجراء خفض كبير في معدلات الضرائب على الدخل والثروة، وتبعته بريطانيا وفرنسا والعديد من الدول، كما شرعوا في نقل ملكيات الدولة ومؤسساتها إلى القطاع الخاص، وكانت البداية في بريطانيا أيام حكم تاتشر، ثم تبعته فرنسا وإيطاليا وكندا وسنغافورة، ثم ما لبثت أن أصبحت موجة عالمية...

السقوط في الفوضى

كما يعرض زكي نتائج ممارسات هذا التيار في مراكز العالم الرأسمالي، وفي أطرافه، ودور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في فرض سياسات الليبرالية الجديدة على بلدان العالم الثالث المديونة، وكذلك انهيار البلدان التي كانت اشتراكية أمام زحف الليبرالية الهمجى الجديد، وسحر قوى السوق الزائف... التي أدت بها للفرق في حالة هائلة من الفوضى.

- تحول الولايات المتحدة إلى دولة مدينة إعتباراً من عام ١٩٨٥.

- إنتهاء الحرب الباردة بسبب إنهيار الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو وفقدان مبررات الإنفاق العسكري الأميركي المتزايد، ووضع اقتصاديات المجمع الصناعي العسكري في ورطة يصعب الخروج منها.

أهمية رأس المال

وننتقل إلى الفصل الثاني، حول «أهمية رأس المال»، وفيه يرصد المؤلف محاولات البلاد الرأسمالية الصناعية لمواجهة الأزمة التي اندلعت منذ عام ١٩٧١ من خلال الليبرالية الجديدة التي نبذت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وآثرت الاتجاه نحو السياسات النيوكلاسيكية المحافظة التي تؤمن بالفاعلية المطلقة لقوى السوق والحرية الفردية، إضافة إلى السعي لضبط وتنظيم علاقاتها ببلدان العالم الثالث على نحو يجنبها الوقوع في أزمة المديونية، ويؤهلها لاستمرار نزح الفائض الاقتصادي من هذه البلدان، وخلقها آليات جديدة للسيطرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، روجت لها من خلال المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والشركات دولية النشاط. ويقوم هذا المشروع على إضعاف قوة الدولة وإبعادها من التدخل في النشاط الاقتصادي، والاعتماد على آليات السوق، والمراهنة على الدور القائد للقطاع الخاص، مع تصفية القطاع العام والانفتاح بقوة على الاقتصاد الرأسمالي.

ويبحث المؤلف في الأصول الفكرية لليبرالية التكيف المعاصرة في البلدان المتخلفة، فيحدد في «تقرير بيرسون» المسمى «شركاء في التنمية» والصادر عام ١٩٦٨، وفيه تم رسم الأسس المطلوب توافرها في البلدان المتخلفة كي يمكنها التعامل مع الاستثمارات الأجنبية الخاصة. إضافة إلى الشروط والمبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية، في صدد تعاملها مع البلدان المتخلفة، وأصبحت تعطى لهذه المنظمات حرية التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان التي تضطر إلى التعامل معها.

ويختتم المؤلف هذا البحث مؤكداً أن الرأسمالية أيضاً تحيا أزمة هيكلية حادة، وأن التناقضات في مراكز النظام الرأسمالي ستتفاقم حدة... ولن تجد الرأسمالية مخرجاً لازمتها في الأمد الطويل، ولا بد للبشرية أن تواجه التناقض بين الامكانيات الهائلة للإنتاج، والقدرة المحدودة على التصريف بسبب النظام القائم على الملكية الخاصة.

أزمة الاقتصاد الأميركي

ينتهي هذا الفصل بدراسة أزمة الاقتصاد الأميركي... والسعي للإجابة عن سؤال: هل انتهت قيادة أميركا للمنظومة الرأسمالية العالمية؟

ويخلص الباحث إلى أن قيادة الولايات المتحدة للمنظومة الرأسمالية العالمية عرفت عصرها الذهبي بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧١. وبعد ذلك تعرضت هذه القيادة للإهتزاز والضعف بسبب تغيير مواقع القوى النسبية الفاعلة على خريطة العالم، الأمر الذي أفضى - بخاصة في العقد الماضي - إلى تراجع الأهمية التي كانت تحتلها في المنظومة.

ومن أهم العوامل التي يطرحها رمزي زكي بوصفها المسؤولة عن إضعاف مكانة الولايات المتحدة في المنظومة الرأسمالية:

- حدوث تدهور واضح في الوضع النسبي للاقتصاد الأميركي داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبخاصة بعدما استردت دول أوروبا واليابان عافيتهما الاقتصادية.

- تدهور الوضع النسبي للصادرات الأميركية في السوق العالمية بسبب ظهور طوفان من السلع البديلة للمنتجات الأميركية، وتدهور إنتاجية العامل الأميركي مقابل عمال الدول الصناعية الأخرى.

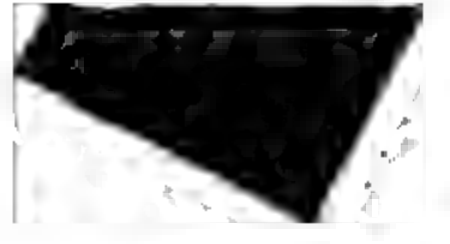
- إنتهاء عصر «بريتون وودز» الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأميركية بإعلان الرئيس الأميركي نيكسون عام ١٩٧١ وقف تحويل الدولار إلى ذهب. وانعكس كل ذلك على قيمة الدولار التي تعرضت للتقلب الحاد.

أزمة الديون ورضوخ العالم الثالث

ويخلص الباحث في نهاية هذا الفصل إلى أن «تقرير بيرسون» وبرامج التثبيت و«التكيف الهيكلي» ومنظمات ضمان وتشجيع الاستثمار... بلورت أول مشروع أممي واضح المعالم لرأس المال الدولي، وقد تمت صياغته في الوقت الذي كانت أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث قد انفجرت في بداية الثمانينات. وقد تعرض رأس المال الدولي لمخاطر شديدة حينما توقفت المكسيك وتشيلي والأرجنتين وغيرها عن دفع أعباء ديونها، وحينذاك، أدركت دوائر رأس المال المالي أنه لا يمكن تكرار ما حدث في السبعينات حينما أديرت أزمة المدفوعات الدولية من خلال نقل الموارد من بلدان الفائض إلى بلدان العجز، عبر أسواق النقد الدولية، دون مراعاة قدرة البلدان المقترضة على السداد، فكانت نتيجة ذلك ظهور أزمة مديونية ضخمة غير قابلة للسداد... من هنا تعين ابتكار آليات جديدة للوساطة المالية، يكون قلبها المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي) ويتم عبرها وبمساعدهتها نقل رؤوس الأموال الفائضة من المراكز الرأسمالية الصناعية إلى بلدان العجز لتتحول إلى أصول إنتاجية، أي إلى مشروعات استثمارية مربحة داخل بلدان العجز. ولن يتحقق ذلك إلا إذا أمكن - عبر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي - تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لمصلحة المستثمرين الأجانب، وإذا ما طبقت بلدان العجز سياسات ليبرالية متطرفة، يتسنى من خلالها استثمار ما عسى أن يكون في هذه البلدان من مزايا نسبية. أما الديون المتراكمة، فمن الممكن إعادة جدولة بعضها، وتحويل بعضها الآخر إلى أصول إنتاجية، أي الاستيلاء على ما تملكه الدولة المدينة من مصانع ومؤسسات لقاء شطب بعض الديون.

وفي النهاية يختتم المؤلف كتابه بفصل حول التجارب التاريخية للرأسمالية في نهب بلدان العالم الثالث، بدءاً من الكشوف الجغرافية والنهب الوحشي لذهب العالم الثالث، إضافة إلى تجارة العبيد وحرب الأفيون ◇



يَوْمِيَّاتُ لُبْنَانِ

حزيران / يونيو - تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤

حزيران / يونيو ١٩٩٤

على مكان الحادث الآن، أي في جنوب لبنان وشمال إسرائيل وأن نحاول تهدئة الوضع».

٩٤/٦/٥: إتصل وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر برئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، وبحث سبل تهدئة الوضع في الجنوب. كما جرى اتصال بين الحريري وأمين عام «حزب الله» حسن نصر الله تناول هذا الوضع وسبل التعامل معه. كما كان الوضع في الجنوب موضوع لقاء بين الرئيس السوري حافظ الأسد ووزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي الذي وصل إلى سوريا، واتهم إسرائيل بافتعال التصعيد في الجنوب.

٩٤/٦/٦: أحبطت الولايات المتحدة في مجلس الأمن مشروع قرار قدمته كتلة دول عدم الانحياز في المجلس، يدين إسرائيل لشنها غارة على البقاع اللبناني.

٩٤/٦/٧: هاجم رجال المقاومة موقعاً لـ«جيش لبنان الجنوبي» في البقاع الغربي، وردوا على القصف المدفعي الإسرائيلي بقصف صاروخي على منطقة مرجعيون داخل الشريط المحتل.

«رأى مجلس الوزراء اللبناني أن الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة تستهدف شق الصف الداخلي وضرب الوحدة الوطنية».

الرئيس الياس الهراوي لبحث التطورات العسكرية، وأعلن الحداد الوطني «استنكاراً لجريمة» قصف المعسكر.

«أوضح المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم - الأونروا - الثر تركمان أن الوكالة تجري اتصالات مع السلطات اللبنانية ليجاد مساكن لنحو ستة آلاف لاجئ فلسطيني».

٩٤/٦/٣: تصاعد التوتر في الجنوب وسط حشود عسكرية إسرائيلية وتهديدات لـ«حزب الله»، وبتحميل سوريا تبعة عمليات المقاومة في الجنوب.

«قتل عنصر من المقاومة وجرح آخران فيما قتل جندي فيجي وجرح ثلاثة في اشتباك بين مجموعة من المقاومة وبين عناصر الوحدة الفيجية العاملة في إطار قوات الأمم المتحدة في منطقة صور في الجنوب».

«دعا المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى إلى تعليق إشتراك لبنان في المفاوضات الثنائية مطالباً بالالتفاف حول الدولة اللبنانية والجيش اللبناني والتشاور مع سوريا».

«رأى السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي أنه «لا داعي إلى إثارة الموضوع في أطر دولية والأهم أن نركز

٩٤/٦/١: كشف تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - اسكوا - عن قيام إسرائيل بسرقة المياه من الأراضي اللبنانية. وقد طلبت السلطات اللبنانية من الأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق في الأمر».

٩٤/٦/٢: قصفت الطائرات الإسرائيلية ليلاً معسكر تدريب تابعاً لـ«حزب الله» في عمق الأراضي اللبنانية شرق مدينة بعلبك في سهل البقاع. وأسفرت الغارات عن سقوط ٢٦ قتيلاً ونحو ٤٠ جريحاً. وقد قرر لبنان تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد إسرائيل، فيما توتر الوضع العسكري في جنوب لبنان، وقام رجال المقاومة بقصف منطقتي الشريط الحدودي المحتل وشمال فلسطين المحتلة بصواريخ «الكاتيوشا». ونددت سوريا بالغارة، أما الولايات المتحدة فأسفت لتصعيد العنف ودعت المعنيين إلى «ضبط النفس وتقادي التصعيد».

«لوح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين بشن مزيد من الهجمات على «حزب الله»، وطلب من الولايات المتحدة الضغط على سوريا لضبط هذا الحزب».

«إنعقد مجلس الدفاع الأعلى برئاسة

— أكد وزير الخارجية اللبناني فارس بوز انه «حصل اطمئنان متبادل بين الدولة والمقاومة تركّز على تطمين المقاومة ان لا تغيير في موقف الحكومة، فيما طمأنت المقاومة الدولة إلى أنها لن تقع في فخ المطالبة بالأمن الذاتي».

— رأى السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي «ان الاولوية هي لتركيّز الاهتمام على مسيرة المفاوضات وليست للمناقشات العقيمة في مجلس الأمن».

٩٤/٦/٨: أغارت الطائرات الإسرائيلية على مواقع المقاومة في تلّال مليتا في اقليم التفاح. وقد ردت المقاومة باطلاق ١٨ صاروخ «كاتيوشا» على منطقة مرجعيون في الشريط الحدودي.

— أوضح نائب وزير الدفاع الإسرائيلي مورديخاي غور أن الفارة الجوية على مواقع «حزب الله» هي «رسالة إلى سوريا ولبنان يعكس مضمونها عواقب الخروج من عملية السلام. وأن أي طرف يفكر في الانسحاب من عملية السلام بات يعرف الآن ما يواجهه».

٩٤/٦/١٢: رأى رئيس مجلس النواب نبيه بري أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في البقاع والجنوب «لم تستهدف ضرب حزب أو تنظيم معين بل هدفت إلى الاعتداء على سوريا».

— أكد رئيس الوزراء رفيق الحريري، بعد زيارة لسوريا، أن إسرائيل «لن تحقق أمنيّتها بسلام منفرد مع لبنان».

— تعهد أمين عام «حزب الله» حسن نصر الله «الاستمرار في الجهاد والمقاومة» داعياً إلى تجاوز الخلافات الداخلية في هذه المرحلة مشيراً إلى أن «السلم الأهلي خط أحمر يجب المحافظة عليه».

— أصدر المطارنة الموارنة بياناً أكدوا فيه الحرص على مسيرة السلم الأهلي وقيام الدولة ومؤسساتها. لكنهم رأوا أن «الجهود المبذولة في هذا السبيل لن تعطي ثمارها ما لم تنعش روح الوفاق الوطني».

٩٤/٦/١٣: اختتم «المؤتمر الوطني

اللبناني» الذي عقدته المعارضة اللبنانية المقيمة في باريس، أعماله باصدار مجموعة من المقررات نصت على تأليف هيئة تأسيسية مهمتها وضع نظام داخلي للمؤتمر وإنشاء مجلس وطني. كما أوصى المؤتمر بتأليف حكومة انتقالية.

— أصدر المحقق العدلي في جريمة تفجير كنيسة سيدة النجاة في شباط/فبراير الماضي قراره النهائي باتهام قائد حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع بأنه «المسؤول الرئيسي عن تنفيذ الجريمة» معتبراً ذلك «جناية عقوبتها الإعدام».

٩٤/٦/١٦: أصدر المحقق العدلي في جريمة اغتيال رئيس «حزب الوطنيين الأحرار» داني شمعون قراره الاتهامي في حق قائد حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع بتدبير العملية.

— بدأ الجيش اللبناني خطة انتشار في منطقة الجبل بهدف التعجيل في عودة المهجرين إلى قراهم.

٩٤/٦/٢٠: قتل ثلاثة جنود إسرائيليين وجرح ثلاثة آخرون، في هجوم للمقاومة على قافلة عسكرية إسرائيلية على طريق الشقيف - أرنون. وقد قصفت المدفعية الإسرائيلية قرى منطقة النبطية، كما أغار الطيران الإسرائيلي ثلاث مرات على مواقع المقاومة في اقليم التفاح.

— نفى وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط أن يكون لخطوة انتشار الجيش في الجبل مؤخرأ أي علاقة بـ«الاحباط المسيحي». وأوضح أنه «ليس ثمة إحباط عند المسيحيين بل هناك صفقة وطنية عقدت من خلال اتفاق الطائف فإما أن يقبل بها الجميع، أو أن نعود إلى الحرب الأهلية».

٩٤/٦/٢١: توسعت رقعة الاعتداءات الإسرائيلية على النبطية، فيما أغارت الطائرات الإسرائيلية على إقليم التفاح.

— رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن العملية الأخيرة للمقاومة لا تعكس «تسخيناً» للجبهة، مشيراً إلى

أن عدد الصواريخ الذي أطلقته المقاومة على الدورية «لم يطلق حتى الآن في المواجهات مع المخربين في جنوب لبنان». وأضاف «أن العملية لا تخرج عن الإطار العادي وإن انتهت بخسائر»، واعترف بوقوع أربعة أو خمسة هجمات على الأقل كل أسبوع في لبنان لا يسمع عنها «لأنها في حال عدم وقوع إصابات لا يكشف النقاب عنها».

— بدأ مجلس النواب مناقشة الحكومة في سلسلة جلسات امتازت بالسخونة. وألقى رئيس الحكومة رفيق الحريري كلمة أمام المجلس ضمنها الاعلان عن توقيع «مرسوم التجنيس لكل المستحقين»، وأكد التضامن مع سوريا مشيراً إلى أن «مرحلة تحديات كبرى تفرض أعلى درجات التضامن الوطني والتنسيق بين الرؤساء». ورأى أن الأشهر المقبلة أخرج وأدق وتستدعي «وقف الاستنزاف».

٩٤/٦/٢٢: تم الإدعاء على ١٢ عنصراً من «القوات اللبنانية» بتهمة القيام «بأعمال إرهابية والاتصال بالعدو».

٩٤/٦/٢٣: إشتبكت مجموعة من «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» مع قوات «جيش لبنان الجنوبي» في منطقة الشريط الحدودي.

— اغتيل أحد قياديي «المقاومة الإسلامية» في عملية تفجير استهدفت سيارته على طريق زوطر قرب النبطية.

— كرر الرئيس الأميركي بيل كلينتون التزام بلاده «سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه» ورأى أن «التنفيذ الكامل لاتفاق الطائف يبقى الوسيلة الفضلى لضمان السيطرة التامة للبنان على أراضيه».

٩٤/٦/٢٤: أكد رئيس الوزراء رفيق الحريري أن «الحكومة ماضية في تنفيذ ما وعدت به اللبنانيين منذ توليها المسؤولية».

— رأى البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير «أن الطائف لم يطبق كما يجب حتى الآن وخصوصاً لجهة عودة المهجرين وجمع السلاح وتوزيع

الصلاحيات»، وأن «المعارضة لا يؤخذ في رايها وعموم الشعب غير راض».

٩٤/٦/٢٦: عبّر البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير عن ألمه «لأن نرى الكثيرين ممن لهم حق في الجنسية اللبنانية ممن تحددوا من أصل لبناني يمنعون من الحصول عليها، وأن نرى الكثيرين ممن يحملونها يتزاجمون للحصول على سواها».

— شدد وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط على ضرورة إنشاء معسكرات تدريب عسكرية من أجل «إدماج الشبان وخلق الأجيال الجديدة»

تموز / يوليو ١٩٩٤

٩٤/٧/٣: لفت البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير النظر إلى توالي «الويلات والنكبات التي لا تزال نحصد آثارها أزمة اقتصادية وركوداً في الحياة السياسية وتقييداً للحرية الاعلامية».

٩٤/٧/٤: قتل جنديان اسراييليان وجرح آخران في هجمات واسعة لرجال «المقاومة الإسلامية» على المواقع الاسرائيلية في جنوب لبنان. فيما اغار الطيران الإسرائيلي مرتين على مرتفعات اقليم التفاح.

٩٤/٧/٥: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان متفقداً، واتهم «حزب الله» وأيران بالوقوف وراء التصعيد في الجنوب مؤخراً.

— صادر الجيش اللبناني حمولة خمس شاحنات من أجهزة الاتصال المتطورة من منازل عناصر تابعة لحزب «القوات اللبنانية» في منطقة كسروان.

— حدّد الرئيس اللبناني الياس الهراوي «ثلاث محرمات هي: الإثارة المذهبية والاثارة الطائفية وإثارة أمن الدولة، مبدئياً الاستعداد «لفتح كل الملفات إلا إذا شعلها العفو».

٩٤/٧/٦: زار رئيس مجلس النواب

في سبيل خدمة العلم. كما أكد التلاحم مع سوريا والثقة بالجيش اللبناني.

٩٤/٦/٣٠: قام الوزير سليمان فرنجية، على رأس وفد مسيحي ضخم ضم ٢٧ نائباً وشخصية، بزيارة البطريركية المارونية في بركري. وأكد بعد اللقاء أن «لا مشكلة على الإطلاق بين دمشق وبكركي»، وأن «لا أحد يستطيع اليوم إبعاد المسيحيين عن دمشق». وأوضح أن البحث تركز على توحيد الكلمة انطلاقاً من «ثوابت مسيحية ووطنية» مشيراً إلى أنه نقل وجهة نظر دمشق إلى بكركي وعلى العكس.

نبيه بري مقر الرهبانية اللبنانية المارونية، بهدف فتح حوار مع الفئات اللبنانية كافة.

٩٤/٧/٧: نقلت صحيفة النهار البيروتية عن مسؤول أميركي كبير أن ما يجري في جنوب لبنان هو «حرب منخفضة الحدة» مشيراً إلى قلق الإدارة الأميركية من «إحتمالات التصعيد».

٩٤/٧/١٣: سقط أربعة جرحى للاسراييليين في هجوم للمقاومة في الشريط الحدودي. كما تعرضت منطقة القطاع الأوسط لقصف إسرائيلي مركز.

— دعا الوزير وليد جنبلاط إلى «تغيير بعض الأشخاص» في الحكومة من أجل «تفعيلها»، معتبراً أن الحرب انتهت «ولكن لا بد من استئصال بقايا الشرانم التي كانت تتعامل مع اسراييل». وطالب جنبلاط بمحاكمة المدير السابق لاستخبارات الجيش، كما أكد أنه لم يقطع العلاقات بالبطريركية المارونية متهماً إياها «بإساءة التصرف».

٩٤/٧/١٤: أسقط مجلس النواب في جلسة عامة قرار مجلس الوزراء القاضي بمنع بث نشرات الاخبار والبرامج السياسية في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، وأجاز معاودة بث

هذه البرامج وسط خلاف في وجهات النظر بين رئاستي مجلس النواب والحكومة حول هذا الموضوع.

— أوضح الرئيس الياس الهراوي أن لبنان «ذاهب حتى النهاية في عملية السلام إلى أن تخرج اسراييل من الجنوب والبقاع الغربي»، وأعلن موافقته على تأليف لجنة عسكرية مشتركة لبنانية - إسرائيلية مهمتها تنسيق الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب «إذا حددت اسراييل مهلة ستة أشهر» لهذا الانسحاب.

٩٤/٧/١٧: شهدت محاور الجنوب قصفاً مدفعياً متبادلاً بين المواقع الاسرائيلية والمقاومة التي شنت هجوماً جديدين على مواقع «جيش لبنان الجنوبي» في الشريط الحدودي.

— أبدى البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير خشيته أن يفقد لبنان هويته «لكثرة ما أعطوا جنسية» لغير اللبنانيين.

— زار الوزير سليمان فرنجية البطريركية المارونية، في بركري، وأوضح في ختام الزيارة، أن «هناك من يشوه صورة سيدنا البطريرك وصورة البطريركية المارونية في سوريا». وأشار إلى أن «الأجواء بين البطريركية ودمشق تتحسن بصورة لم أكن أتوقعها».

٩٤/٧/١٨: أوضح الرئيس الياس الهراوي «أننا مع الإعلام الحر، لكن ثمة مقدسات لن تمس».

— أكد رئيس الحكومة رفيق الحريري أنه متوافق مع توجهات مجلس النواب في شأن الاعلام المرئي والمسموع مشدداً على وجوب إيجاد إطار قانوني دائم ومتكامل لتنظيم هذا القطاع.

— استمر التصعيد في الجنوب وخصوصاً في القطاع الأوسط.

٩٤/٧/١٩: التقى الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري في منزل الأول في زحلة بحضور نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، في محاولة لتنقية الأجواء بين رئيسي مجلس النواب والحكومة.

٩٤/٧/٢٠: اغتار الطيران الإسرائيلي على مواقع المقاومة في إقليم التفاح والبقاع الغربي. كما تصاعدت المخاوف من اعتداء إسرائيلي واسع بعد التهديدات التي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون ضد «حزب الله» عقب التفجيرات التي استهدفت مصالح يهودية وإسرائيلية في الأرجنتين وبريطانيا.

— حذر الوزير وليد جنبلاط «بعض المحاورين» في الكسليك وجامعة اللويزة من أننا لن نقبل بلبنان دائرة انتخابية واحدة، لافتاً كذلك إلى أنه «إذا كان لا بد لجبل لبنان من أن يكون دائرة انتخابية واحدة، فنقولها أنها حزب جبل جديدة». وجدّد انتقاداته لمواقف البطريك الماروني من الحوار والتجنس والتمثيل المسيحي.

٩٤/٧/٢٢: دعا الرئيس الياس الهراوي إلى «طرد اللصوص من هياكلنا وعقولنا».

— أكد البطريك الماروني نصر الله بطرس صفير أن «المستقبل المنشود يستلزم توحيد السلطات وسلطة حازمة وعادلة».

٩٤/٧/٢٤: زار وزير الخارجية السوري فاروق الشرع القصر الجمهوري في بعبدا حيث اجتمع بالرئيس الياس الهراوي ووزير الخارجية فارس بوز. ونقل الشرع نتائج زيارة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر لسوريا، مؤكداً أنه تم البحث خلالها في المسار اللبناني. ورأى الشرع «أن السلام الشامل والناجز لا يمكن أن يتم من دون تحقيق تقدم فعلي على المسارين السوري واللبناني». وانتقد «تجاوز بعض الأطراف العرب» للتضامن العربي.

— سادت محاور الجنوب سخونة ملحوظة، إذ تعرضت بلدات وقرى القطاع الأوسط ومنطقتي النبطية وإقليم التفاح لقصف إسرائيلي.

— أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري أنه دخل في حوار مع المسيحيين بهدف حملهم «على الانخراط في الدولة».

٩٤/٧/٢٥: قتل ضابط إسرائيلي وجرح ١٢ جندياً إسرائيلياً في هجوم شنه

رجال المقاومة على دورية إسرائيلية في الشريط الحدودي. وأعقب ذلك تبادل للقصف المدفعي والصاروخي بين الجانبين شمل قرى وبلدات القطاع الأوسط وإقليم التفاح. كما قصف الطيران الإسرائيلي مساءً مواقع للمقاومة في إقليم التفاح. وقامت القوات الإسرائيلية بعزل بلدة يحمـر ـ الشقيف عن منطقة النبطية، فيما هددت إسرائيل بأن يكون «الرد على اعتداءات حزب الله موجعاً ومكلفاً»، واتهمت إيران باختیار توقيت الهجوم ليتزامن والتقدم على المسار الأردني.

٩٤/٧/٢٦: تعهد الرئيس الياس الهراوي إرسال ٢٥ ألف جندي لبناني إلى الجنوب لحفظ الأمن ووقف عمليات المقاومة «إذا التزمت إسرائيل الانسحاب منه في فترة زمنية محددة». ورأى «أن الذرائع بسداد الديون لا تبرر الخروج من دائرة التنسيق العربي» وأكد أن لبنان ليس على استعداد «لتكرار تجربة اتفاق ١٧ أيار/ مايو».

— أوضحت وزارة الخارجية الفرنسية، بعد زيارة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع لفرنسا، أن

«فرنسا لا تزال تعلق أهمية كبيرة على استقلال لبنان وسيادته من دون تجاهل خصوصية العلاقات اللبنانية ـ السورية».

٩٤/٧/٢٧: نقلت الإدارة الأميركية عبر القنوات الدبلوماسية تحذيراً من قيام إسرائيل بعمليات عسكرية في الأراضي اللبنانية.

٩٤/٧/٢٨: نشطت الاتصالات السياسية على غير محور بهدف تطويق أية عملية عسكرية إسرائيلية محتملة. وترافق ذلك مع التهديدات الإسرائيلية والأميركية لـ «حزب الله» واتهامه بتدبير تفجيرات الأرجنتين.

— طالب الوزير وليد جنبلاط رئيس مجلس النواب نبيه بري بأن يبقى «الحليف»، وشدد على أن «كل صفقة ثنائية طائفية هي فاشلة».

٩٤/٧/٣١: خف الاحتقان الذي ساد أجواء الجنوب نتيجة الاتصالات السياسية.

— شدد رئيس مجلس النواب نبيه بري على وجوب التمسك «بأوراق ثلاث هي: التضامن مع سوريا والمقاومة والوحدة الداخلية».

أب / أغسطس ١٩٩٤

قرب النبطية موقعة سبعة قتلى و١٧ جريحاً من المدنيين اللبنانيين فضلاً عن الدمار.

٩٤/٨/٥: شهدت محاور الجنوب تبادلاً للقصف المدفعي والصاروخي بين المقاومة والقوات الإسرائيلية بلغ شمال إسرائيل. وقد قدم الجيش الإسرائيلي اعتذاراً عن الهجوم على دير الزهراني معتبراً ذلك أنه «تم عن طريق الخطأ».

— تقدم لبنان بشكوى إلى مجلس الأمن ضد إسرائيل ودعا المجلس إلى الانعقاد «للتنظر في مجزرة دير الزهراني».

٩٤/٨/١: رأى الرئيس اللبناني الياس الهراوي «أن تعلن إسرائيل انسحابها من جنوب لبنان وتحدد برنامج انسحاب زمنيّاً من أرضنا، والدولة هي التي تتعهد ضبط الأمن هناك».

٩٤/٨/٢: نفذ رجال «المقاومة الإسلامية» سلسلة هجمات على مواقع للاسرائيليين و«جيش لبنان الجنوبي» في منطقة الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان.

٩٤/٨/٤: شنت الطائرات الاسرائيلية غارتين على إقليم التفاح، كما قصفت منزلاً في دير الزهراني

٩٤/٨/٦: استمر التصعيد العسكري يلف الجنوب، فتواصلت الاعتداءات الاسرائيلية على المناطق المحررة شمال الشريط الحدودي، فيما شنت المقاومة سلسلة عمليات على المواقع الاسرائيلية، أدت إلى مقتل ضابط وجندي اسراييلين وجرح جنديين آخرين فيما تساقطت الصواريخ على مرجعيون والجليل شمال فلسطين.

٩٤/٨/٧: أكد وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز «أن أي حل للمسألة اللبنانية يمر عبر اتفاق مع سوريا ولا وسيلة أخرى»، مشيراً إلى «أن لبنان لا يتمتع باستقلال كامل، وأن كل أعماله وخصوصاً في المجال العسكري خاضعة للتأثير السوري إن لم يكن للسيطرة السورية». ودعا بيريز سوريا إلى «عمل ما من شأنه وضع حد لأعمال الإرهاب والاعتداء من الأراضي اللبنانية».

- كرر وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط دعوته إلى «الخروج من التقسيمات الإدارية المستوحاة من عهدي التصرفية أو الانتداب أو بداية ما يسمى عهد الاستقلال». واتهم جنبلاط «بعض السفارات والدول» بـ «احتضان القوى المعادية للطائف بهدف تقويض الطائف والعلاقة مع سوريا».

٩٤/٨/٨: عاد الهدوء إلى محاور الجنوب، فيما أعلن وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز أن «دورة العنف في الجنوب قد إنتهت». وتحدث بيريز عن دور اميركي في «التدخل» لدى سوريا لهذا الغرض، واعترف بأن «ثمة مساهمة سورية» في عودة الهدوء.

- أقفلت القوات الاسرائيلية معبر أرنون بين النبطية والشريط الحدودي للحتل، محكمة الحصار بذلك على بلدة يحمر الشقيف.

٩٤/٨/٩: وصفت المندوبة الاميركية في الأمم المتحدة مادلين أولبريت الشكوى اللبنانية في مجلس الأمن ضد اسرائيل بأنها «فكرة سيئة».

٩٤/٨/١٠: زار وزير الخارجية السوري فاروق الشرع لبنان ملتقياً المسؤولين اللبنانيين لاطلاعهم على نتائج

زيارة وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر إلى سوريا. وأكد الشرع أن «هدنة كريستوفر [تقاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣] لا تزال قائمة في الجنوب». كما أوضح «أن كريستوفر ترك لدى زيارته دمشق أخيراً عناوين مهمة ولم يتترك اتفاقاً جيداً»، وكشف أن سوريا اقترحت وفداً سورياً - لبنانياً إلى المفاوضات مع اسرائيل برئاسة لبناني.

٩٤/٨/١١: تلقى المسؤولون اللبنانيون رسالة من الإدارة الأميركية نقلها السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي. وتطرقت الرسالة إلى «مشكلة حزب الله» في جنوب لبنان. ورأى هامبلي أن «إيجاد الحل لمشكلات الجنوب أمر مهم جداً يوازي بالتأكيد أهمية إيجاد حل شامل».

٩٤/٨/١٢: عرقلت الولايات المتحدة مناقشة مجلس الأمن للشكوى اللبنانية ضد اسرائيل «لأن أي موقف قد يعرقل جهود السلام في الشرق الأوسط». ورأى لبنان أن هذا الموقف «لن يؤدي إلا إلى تشجيع اسرائيل في عدوانها».

٩٤/٨/١٤: رعى وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط مصالحة تاريخية في بلدتي المختارة والناعمة، وأكد جنبلاط أن «عودة المهجرين لم تكن مشروطة» مرحباً بكل التيارات السياسية والدينية والحزبية في الجبل.

٩٤/٨/١٦: سقط ثلاثة قتلى وجريحان من عناصر «جيش لبنان الجنوبي» في هجوم لرجال المقاومة على معبر زمريا في حاصبيا.

- كرر الرئيس الياس الهراوي دعوته اسرائيل إلى الانسحاب من الجنوب والبقاع الغربي. قائلاً: «نحن على استعداد للاعلان عن وقف المقاومة»، وأعلن الهراوي أن «لا تجديد ولا تمديد» لولايته.

- كشفت وزارة المهجرين وجود فكرة لشراء أرض في اقليم الخروب جنوب بيروت لبناء مساكن للاجئين الفلسطينيين.

٩٤/٨/١٨: جرح جنديان

اسرائيليان وقتل إثنان من المقاومين في هجوم للمقاومة على موقع اسرائيلي قرب الناقورة.

- قام رئيس مجلس النواب نبيه بري بزيارة مركز الرهبانية المريمية المارونية موضحاً «اننا نؤسس لحوار لبناني - لبناني».

٩٤/٨/١٩: اتهم رئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني «حزب الله» بمحاولة إستدراج اسرائيل إلى تصعيد الوضع في جنوب لبنان، مؤكداً أن «ما من حل عسكري في لبنان».

- برزت دعوات عدة معارضة لاسكان الفلسطينيين في لبنان. وقد رد الوزير وليد جنبلاط على هذه الحملة معتبراً أن «ثمة حلين لا ثالث لهما: إما إعادتهم إلى حيث كانوا وإما إقامة مبانٍ حديثة لهم» مشيراً إلى أن «التوطيين موجود وحاصل».

٩٤/٨/٢١: أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري متابعة الحوار الوطني مع كل الاقراء اللبنانيين لـ «نهج ثابت في خطنا وسلوكنا السياسي» مشيراً إلى أن «مصائب لبنان بدأت عندما إتخذ قرار العزل».

- طالب الوزير وليد جنبلاط «بضمانات في أي قانون انتخابات جديد» لأن «ما جرى في الطائف كان تكرساً للطائفية» رافضاً «أن نذوب من خلال أحلاف طائفية».

- عرض رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين على لبنان اتمام انسحاب القوات الاسرائيلية من الشريط الحدودي إلى الحدود الدولية خلال تسعة أشهر. وأوضح أنه تم نقل هذا العرض إلى لبنان عبر الولايات المتحدة. «ولكن سوريا ردت أن المفاوضات مع لبنان وأي حل يتبعها يجب أن تكون مرتبطة بالمفاوضات مع سوريا والحل الذي يتم التوصل إليه عبرها»، واشترط رابين للإنسحاب «وقف هجمات حزب الله ودمج جيش لبنان الجنوبي بالجيش اللبناني».

٢٢/٨/٩٤: رأى وزير الخارجية اللبناني فارس بوز أن الكلام الإسرائيلي على الانسحاب من جنوب لبنان «ليس دقيقاً ويخفي أكثر من فح».

٢٣/٨/٩٤: شهدت قضية إسكان الفلسطينيين في إقليم الخروب ردود فعل عنيفة وسط سجال سياسي. وانتقد الوزير جنبلاط معارضي الخطوة بعنف مطلقاً عليهم لقب «الانعزال اللبناني» مؤكداً أن الأرض جاهزة وستشتريها الدولة.

٢٥/٨/٩٤: فكت القوات الاسرائيلية الحصار الذي كانت فرضته على بلدة يحمر الشقيف.

٢٨/٨/٩٤: دافع رئيس الوزراء

رفيق الحريري عن الوزير وليد جنبلاط معتبراً أنه ووزارته واحد، وهو الوحيد القادر على «إعادة المهجرين إلى قراهم».

٣٠/٨/٩٤: طوى مجلس الوزراء عملياً قضية اسكان الفلسطينيين بعد السجال الحاد الذي دار حولها، بإحالة هذا الموضوع على لجنة وزارية رباعية للدراسة واقتراح الحلول المناسبة.

٣١/٨/٩٤: قال رئيس مجلس النواب نبيه بري، في احتفال في ذكرى اختفاء الإمام الصدر، إنه «إذا أردنا منع تركيب طبقة طائفية تسود سياسياً لحساب لبنان الوطن الموحد فإننا يجب أن نلتزم الدستور».

ايلول / سبتمبر ١٩٩٤

١/٩/٩٤: مددت الولايات المتحدة حظرها المفروض على سفر مواطنيها إلى لبنان ستة أشهر أخرى.

٢/٩/٩٤: سقط قتيل وأربعة جرحى من عناصر «جيش لبنان الجنوبي» في سلسلة هجمات للمقاومة على مواقعه في الشريط الحدودي المحتل.

— لم يستبعد قائد المنطقة العسكرية في شمال إسرائيل الجنرال اسحق مورديخي استمرار حال الحرب في جنوب لبنان، معترفاً بأن «هجمات حزب الله باتت أكبر وأكثر فاعلية».

— أخذت قضية اكتشاف كميات من براميل التفاريات السامة في التفاعل سياسياً.

٤/٩/٩٤: أصيب جنديان اسرايليان بجروح في عملية للمقاومة على دورية اسرائيلية في الشريط الحدودي.

٥/٩/٩٤: أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين إلى قبوله بقاء القوات السورية في لبنان وموافقة «على وجود عسكري سوري في لبنان في إطار معاهدة سلام» ورأى أن «المسألة ليست مسألة فرقة أو فرقتين من الجيش

السوري في لبنان ولكن إلى أي مدى يصير السلام والأمن حقيقة». وأوضح أنه يفضل «نشر فرقتين سورييتين في وادي البقاع الشمالي على نشرهما في مرتفعات الجولان»، معترفاً بوجود «مشكلة سياسية في ظل الوضع الحاضر في لبنان، هي ما إذا كانت أي حكومة في بيروت قادرة فعلاً على التعامل مع الإرهاب في الجنوب من غير دعم سوري».

٦/٩/٩٤: جرت عملية التسلم والتسليم في وزارة الداخلية بين الوزير السابق بشارة مرهج والوزير الجديد (نائب رئيس مجلس الوزراء) ميشال المر. وانتقد مرهج مرسوم إقالته من الداخلية، مشيراً إلى أنه «لا يمكن أن يبقى أي اتفاق يحصل في أي لحظة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مقصلة تهدد رؤوس الوزراء المعارضين».

٧/٩/٩٤: قدم الوزير بشارة مرهج استقالته من الحكومة بعد التعديل الحكومي الذي أقصاه عن وزارة الداخلية.

— إنتقد مجلس المطارنة الموارنة عملية التجنيس الذي «تم بأعداد كبيرة» مجدداً

رفضه توطين الفلسطينيين في لبنان. ٨/٩/٩٤: قتل جندي اسرائيلي وجرح آخر في هجوم للمقاومة على موقع اسرائيلي في مرجعيون.

— قبل رئيس الوزراء رفيق الحريري استقالة الوزير بشارة مرهج الذي عقد مؤتمراً صحافياً وصف فيه ما جرى أنه «انقلاب بطيء على وثيقة الوفاق الوطني وانسحاب من موجبات الإصلاح الإداري».

٩/٩/٩٤: قام رئيس الجمهورية الياس الهراوي بجولة في قرى الشوف حيث رعى مصالحه في الباروك والفريديس. وأكد الهراوي أنه «من كبر بطائفيته صغر عن لبنان، ومن كبر بلبنان ولبنان كبرت طائفته به». ودعا إلى «أن تتصالح مع المؤسسات ومع منطق المؤسسات». أما وزير الدولة لشؤون المهجرين وليد جنبلاط فقرأ أن «الإنجازات حجج رادعة في وجه المخربين داخل الحكومة وخارجها».

١١/٩/٩٤: جالس رئيس الوزراء رفيق الحريري، يرافقه الوزير وليد جنبلاط، على القرى المدمرة في الحرب في منطقة عاليه داعياً إلى التضامن والتكاتف، وكذلك الناس إلى العمل والتحرك «قبل أن تتخذ الدولة إجراءات تحض أصحاب الأملاك على إعادة ترتيب أملاكهم».

— عزا النائب عمر كرامي التعديل الوزاري الأخير إلى حاجة رئيس الجمهورية إلى «أفضل» الوزير ميشال المر.

١٨/٩/٩٤: حمل البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير على «الاسراف في الانفاق على قصور ودور فخمة وحفلات ومآدب أمام صراخ المحرومين وغضب المعوزين وسخط المهجرين».

٢١/٩/٩٤: رعى رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الوزراء رفيق الحريري الاحتفال بوضع حجر الأساس لإطلاق ورشة إعادة إعمار وسط بيروت التجاري. وقد دعا الهراوي معارضي خطة الإعمار إلى «تحسينها» والمؤيدين

إلى «تحسينها». أما الحريري فتحدث عن ارتباط المناسبة بالدور المأمول لبيروت وبالموقع الذي ترشح نفسها له للعقود المقبلة.

٩٤/٩/٢٢: رأى رئيس مجلس النواب نبيه بري «أن الأوطان لا تبني بلغة الماضي وبمصطلحات أسست لحروب، كما لا تبني بحجارة قديمة، ولا تبني بالحجارة فقط. لأن أساس البناء هو العملية السياسية والحياة السياسية».

- انتقد رئيس الجمهورية الياس الهراوي كسل اللبنانيين وتقاعسهم عن العمل، كاشفاً أن في لبنان ٧٠٠ ألف عامل أجنبي يُخرجون منه سنوياً ملياراً و٢٠٠ مليون دولار، لافتاً إلى أن «لا ورشة عمل إلا وعمالها غير لبنانيين». وأوضح «أن لبنان سيتعامل بالمثل مع جميع الدول فمن سيفرض الرسوم على بضائعنا سنفرضها عليه».

٩٤/٩/٢٥: قام وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بزيارة خاطفة إلى القصر الجمهوري في بعبدا حيث التقى الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري ناقلاً إليهم رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد «تتعلق بالمستجدات في عملية السلام ومواضيع ذات اهتمام مشترك». ولاحظ الشرع وجود «اهتمام أميركي بدفع عملية السلام» ولكنه نفى «وجود خطوات جديدة».

- قام رئيس مجلس النواب نبيه بري بزيارة لبلدة غوسطا في كسروان والتقى فاعليات سياسية ووقوداً شعبية. واعترف بري «أن لبنان خرج من ماضٍ أدخلته إليه طبقة سياسية استخدمت الطوائف متاريس لمواقعها واستخدمت اللبنانيين أكياس رمل دافعاً عن مصالحها، إلا أن لبنان الذي خرج من ذلك الماضي لم يدخل إلى المستقبل بعد».

- انتقد البطريك الماروني نصر الله بطرس صفير الاتفاقيات اللبنانية - السورية التي عقدت مؤخراً متحمساً «لو أنها أجريت في جو تكافؤ الفرص والصراحة والدقة والوضوح لثلاث تكون عرضة للنقد».

- أنهى مؤتمر مجلس بطارقة الشرق الكاثوليك أعماله باصدار بيان تمنى فيه حل القضايا التي لا تزال معلقة في لبنان «كقضية المهجرين والأزمة الاقتصادية والتوطين والتجنيس والاعلام والتعليم الخاص».

٩٤/٩/٢٧: فاق الاكتتاب في سندات الخزينة بالدولار الأميركي السقف المتوقع، وأعلن رئيس الوزراء رفيق الحريري رفع إصدار السندات من ١٥٠ مليون دولار إلى ٣٠٠ مليون، واصفاً التجاوب مع هذا الإصدار بأنه «تعبير واضح وصارخ عن ثقة المجتمع المالي العالمي بمستقبل لبنان وخطته لإعادة البناء». وأوضح الحريري أن الطلب على السندات جاء من مؤسسات دولية ومستثمرين من أكثر من ٢٠ دولة.

٩٤/١٠/١: رأى وزير الدولة الأميركي للشؤون الخارجية دوغلاس هوغ أن «الحكومة اللبنانية هي التي تقرر» مصير الوجود السوري في لبنان. ٩٤/١٠/٢: اشتعلت محاور الجنوب قصفاً مدفعياً بين القوات الإسرائيلية والمقاومة.

٩٤/١٠/٧: كرر رئيس الوفد الاسرائيلي مع لبنان أوري لوبراني موقف حكومته من أن اتفاق سلام مع سوريا «يعيد الهدوء» إلى الحدود بين لبنان واسرائيل. وأكد أن اتفاقاً للسلام مع لبنان يجب أن يتضمن «وقف أنشطة المنظمات التخريبية وعلى رأسها حزب الله». وأوضح لوبراني أن «وقف النشاط يعني التجريد من السلاح. وأن اسرائيل لا تعترض على أن يكون لهذه المنظمات نشاط سياسي».

٩٤/١٠/٩: شهد الجنوب تصعيداً واسعاً مع قيام القوات الاسرائيلية بقصف ١٢ قرية شمال الشريط

- تضمنت كلمة وزير الخارجية فارس بوز، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الكثير من العتب على الأمم المتحدة لـ «ضياعها في كواليس العجز والتسويات» منتقداً المقياس التي تحكمها، عارضاً وجهة نظر لبنان من عملية السلام في الشرق الأوسط.

٩٤/٩/٢٨: تدهور الوضع العسكري على محاور الجنوب التي شهدت قصفاً إسرائيلياً وسلسلة عمليات للمقاومة التي أعلنت أول مرة استخدامها صواريخ «سام - ٧» في الاشتباكات.

٩٤/٩/٣٠: اجتمع وزير الخارجية فارس بوز بنظيره الأميركي وارن كريستوفر في نيويورك، وبحثاً آخر المستجدات في عملية السلام.

تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤

الحدودي المحتل فيما هاجم رجال المقاومة تسعة مواقع للاسرائيليين داخل الشريط، ليترافق ذلك مع بداية جولة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في الشرق الأوسط.

٩٤/١٠/١٠: وقع صدام داخل حرم الجامعة الأميركية في بيروت بين طلاب معتصمين احتجاجاً على زيادة الأقساط وقوى الأمن. وقد أصيب ٢٥ طالباً في هذا الصدام الذي تفاعل سياسياً.

٩٤/١٠/١١: أبعده «جيش لبنان الجنوبي» ٢٠ مواطناً من بلدة حولا قضاء مرجعيون في داخل الشريط المحتل وحملهم رسالة إلى المسؤولين اللبنانيين تطلب وقف «الأعمال التخريبية وزرع العبوات» داخل الشريط.

٩٤/١٠/١٥: نقل وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى المسؤولين اللبنانيين نتائج زيارة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر لسوريا.

وأعلن أن «الفجوات في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ليست من صنع سوريا ولا لبنان»، وأكد أنه «لا يمكن لسوريا أن تقدم على تسوية أو حل ينتقص من حقوق لبنان».

١٦/١٠/٩٤: رأى وزير الخارجية اللبناني فارس بوز أن «موعد طرح الملف اللبناني سيتم ما أن يصبح الملف السوري على الطريق الصحيح حتى لو لم يستكمل». وأضاف «إذا كانت إسرائيل مستعدة للانسحاب من جنوب لبنان على أساس القرار ٤٢٥ فإن لبنان لن ينتظر أي طرف لأن هذا لا علاقة له بالآزمة الإقليمية».

١٨/١٠/٩٤: وقع لبنان وسوريا اتفاقاً ينظم أوضاع العمال بين البلدين وينص على «تمتع عمال كل من الدولتين العاملين في الدولة الأخرى بالمعاملة والمزايا والحقوق والواجبات نفسها».

«انتقد رئيس مجلس النواب نبيه بري أداء الحكومة في عدد من القضايا واصفاً «سلطة التنفيذ أنها ليست مطلقة والبرلمان هو الحسيب».

١٩/١٠/٩٤: سقط خمسة قتلى وأربعة جرحى من المدنيين في قصف إسرائيلي على بلدات النبطية وجوارها. - أقر مجلس النواب مشروع

قانون تنظيم البث التلفزيوني والإذاعي بعدما أدخل عليه بعض التعديلات.

٢٠/١٠/٩٤: قصفت المقاومة شمال إسرائيل بعدد من الصواريخ رداً على القصف الإسرائيلي على قرى في جنوب لبنان.

- تلقت الحكومة اللبنانية رسالة من الإدارة الأميركية تنبه إلى التأثير السلبي لأعمال العنف في عملية السلام وتدعو إلى التعاون لوقفها.

- كشف مسؤول في وزارة التجارة الأميركية أن قطاع الأعمال في لبنان يخطط للسلام وأن بعض رجال الأعمال اللبنانيين «على اتصال سري» برجال الأعمال الإسرائيليين.

٢١/١٠/٩٤: استمر الترشق المدفعي والصاروخي بين القوات الإسرائيلية والمقاومة في الجنوب، فيما نشطت الاتصالات الأميركية - السورية للتهنئة. واستمرار العمل بـ «تفاهم تموز».

٢٤/١٠/٩٤: أعلن رئيس الوزراء رفيق الحريري رفض لبنان أي «محاولة لخفض عدد القوة الدولية في جنوب لبنان أو تقليص دورها قبل أن تنجز مهمتها».

٢٦/١٠/٩٤: انفجر الوضع العسكري في الجنوب مجدداً ليعتزم

مع توقيع المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية.

٢٩/١٠/٩٤: شنت المقاومة سلسلة هجمات على المواقع الإسرائيلية في الشريط الحدودي أسفرت عن مقتل جندي إسرائيلي وجرح أربعة آخرين، فيما كانت المدفعية الإسرائيلية تلهب قرى الجنوب وتقتل مواطن وتصيب ١٤ بجروح.

- أبدى الرئيس الياس الهراوي استعداد لبنان «لقبول خطوة من إسرائيل بتأليف لجنة مشتركة بين لبنان وإسرائيل للتفاوض على وضع برنامج زمني للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية خلال ستة أشهر». وأكد الهراوي أن «الجيش اللبناني على أهبة الاستعداد للانتشار فوراً وحفظ الأمن على كل الأراضي التي يتم تحريرها».

٣١/١٠/٩٤: اختار الباب يوحنا بولس الثاني البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير لمنحه رتبة كاردينال ضمن ٣٠ كاردينالاً جديداً. ورأى صفير في القرار البابوي «عطفاً على لبنان وتقديراً للكنيسة المارونية ورسالة تشجيع إلى مسيحيي لبنان لأن صمودهم حيوي وأساسي بالنسبة إلى مسيحيي الشرق».

يَوْمِيَّاتُ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ

حزيران / يونيو - تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤

حزيران / يونيو ١٩٩٤

الأردن

٩٤/٦/٨: أدخل رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي تعديلاً واسعاً على حكومته، عشية الاتفاق الأردني - الإسرائيلي على دفع المفاوضات بينهما، وقد احتفظ المجالي بحقيبتي الخارجية والدفاع، ودخل عشرة نواب إلى الحكومة يمثلون الكتل البرلمانية الرئيسية باستثناء الكتلة الإسلامية.

٩٤/٦/٢٤: قدم المسؤولون الأميركيون إلى العاهل الأردني الملك حسين، في أثناء زيارته الولايات المتحدة، وعوداً «قاطعة» بشطب الديون الأميركية المتوجبة على الأردن، وبمساعده على جدولة ديونه للدول الأعضاء في «نادي باريس».

٩٤/٦/٣٠: إتفق الأردن مع الدول الدائنة في «نادي باريس» على إعادة جدولة ١,٢١ مليار دولار من ديونه الخارجية المستحقة عليه لهذه الدول.

إسرائيل

٩٤/٦/١٥: أعلنت إسرائيل والفاتيكان عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما.

أفغانستان

٩٤/٦/٢٥: تجددت المعارك بعنف، في العاصمة كابل، بين الفصائل الأفغانية المتصارعة على السلطة قبل ثلاثة أيام من انتهاء ولاية الرئيس برهان الدين رباني. وقد استطاعت قوات هذا الأخير أن تحقق بعض النجاح في هجومها جنوب العاصمة على قوات التحالف المعارض التي ردت بهجوم مضاد.

٩٤/٦/٢٨: أصدرت المحكمة العليا في أفغانستان حكماً بتجديد ولاية الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني لمدة ستة أشهر مقبلة.

- إنتقدت باكستان سياسة الرئيس الأفغاني وطالبت بالتخلي عن الحكم.

إيران

٩٤/٦/١: طردت الحكومة الإيرانية دبلوماسياً بريطانياً من طهران رداً على طرد دبلوماسي إيراني من لندن.

٩٤/٦/٧: دافع الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني عن سياسة حكومته الاقتصادية. وأكد أن بلاده لا تنوي إقامة علاقات بدولتين فقط هما إسرائيل والولايات المتحدة. وأوضح أن بلاده تسعى لتحسين علاقاتها بجيرانها العرب، كما أنها لا تنوي «وضع عراقيل

مادية» أمام عملية السلام في الشرق الأوسط على الرغم من معارضتها لها.

٩٤/٦/٢٠: انفجرت عبوة ناسفة في مزار الإمام الرضا في مدينة مشهد شمال شرق إيران. وأدى ذلك إلى مقتل ٢٥ شخصاً وجرح عشرات آخرين. واتهمت السلطات الإيرانية منظمة «مجاهدي خلق» بتدبير العملية، فيما نفت المنظمة ذلك.

البلقان

٩٤/٦/١: تصاعدت حدة القتال بين الصرب والمسلمين في أنحاء متفرقة من البوسنة والهرسك.

٩٤/٦/٢: وافق صرب البوسنة على سحب مسلحيهم من منطقة الحظر المحيطة بمدينة غوراجدي بعد وساطة روسية في هذا الصدد.

٩٤/٦/٦: أنهت الميليشيات الصربية سحب مسلحيها من محيط غوراجدي، فيما تجددت مفاوضات السلام في جنيف بين الأطراف المتحاربين الثلاثة في البوسنة برعاية من لجنة الاتصال الدولية الخاصة بالبوسنة.

٩٤/٦/٨: توصل الأطراف البوسنيون الثلاثة (الكروات والصرب والمسلمون) إلى هدنة لمدة شهر وإلى اتفاق على الإفراج عن جميع المعتقلين لدى كل طرف.

٩٤/٦/١٢: ساد وقف النار معظم

انحاء البوسنة باستثناء جيب بيهاتش الذي شهد معارك حامية بين القوات الحكومية المسلمة وقوات الانفصاليين المسلمين بقيادة فكرت عبديتش.

٩٤/٦/١٤: أعلنت روسيا معارضتها رفع الحظر المفروض على إرسال الأسلحة إلى مسلمي البوسنة. كما حضت الصرب على قبول خطة السلام الأوروبية وعلى رفض «طريق الحرب».

٩٤/٦/٢٢: نجح الجيش البوسني المسلم في تحقيق تقدم على الأرض في المعارك ضد الصرب في زافيدوفيتش في وسط البوسنة.

٩٤/٦/٢٣: إنتخب البرلمان البوسني بالاجماع حارس سيلايديتش رئيساً للحكومة البوسنية الجديدة بعدما تم تعيين ستة وزراء كروات فيها.

٩٤/٦/٢٧: رأى بعض ضباط القوة الدولية في البوسنة أن «الوقت من وجهة النظر العسكرية والسياسية والاقتصادية في مصلحة الحكومة البوسنية المسلمة».

تركيا

٩٤/٦/١٧: حلت المحكمة الدستورية التركية «حزب الديمقراطية» المؤيد للأكراد في تركيا، بتهمة قيامه «بنشاط انفصالي» الأمر الذي يعني حرمان نواب الحزب الـ ١٢ في البرلمان عضويتهم.

٩٤/٦/٢٢: انفجرت أربع قنابل في منتجعين على ساحل البحر المتوسط، أسفرت عن إصابة ١٩ شخصاً بينهم عدد من السياح.

٩٤/٦/٢٦: قتل نحو ٤٨ شخصاً في اشتباكات متفرقة بين قوى الأمن التركية والمقاتلين الاكراد في جنوب شرق البلاد.

الجزائر

٩٤/٦/١: وافق «نادي باريس» على إعادة جدولة مبلغ خمسة مليارات دولار من ديون الجزائر المستحقة السداد.

٩٤/٦/٧: أكد الرئيس الاميركي بيل كلينتون اجراء إدارته اتصالات بجزائريين أعضاء في «جماعات منشقة» لم يتورطوا شخصياً في الإرهاب. كما حض كلينتون الحكومة الجزائرية على توسيع القاعدة السياسية في البلاد عن طريق «الحوار مع الجماعات غير المتورطة في الإرهاب أو تلك التي نبذت الإرهاب».

٩٤/٦/٨: إقتحم مسلحون أحد الفنادق في العاصمة الجزائرية مطلقين النار على النزلاء، الأمر الذي أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وجرح أربعة آخرين.

— خفف الرئيس الاميركي بيل كلينتون من شأن الاتصالات الاميركية بمجموعات جزائرية، مبدياً تفهماً لتخوف فرنسا من وصول «المتطرفين» إلى السلطة في الجزائر.

٩٤/٦/١٥: قتل ١٩ اسلامياً في عمليات مطاردة ودهم نفذتها قوات الأمن الجزائرية قرب بليدا شرق الجزائر.

٩٤/٦/٢٣: أوضح وزير الخارجية الجزائري محمد الصالح دمري في أثناء زيارته الولايات المتحدة، أن واشنطن أكدت «دعمها للاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تقوم بها الحكومة الجزائرية»، وأنها شجعت الحكومة على متابعة «الحوار» و«توسيع هذه الدينامية»، مشيراً إلى أن الإدارة الاميركية أجرت اتصالات مع أطراف جزائرية خارج إطار الحكومة الحالية.

— أعلن وزير الخارجية الفرنسي الان جوبييه أن بلاده ترى أنه «لا بد من عملية حوار سياسي في الجزائر مع جميع الذين يقبلون بالتخلي عن السكاكين والبنادق، على أن تؤدي إلى إجراء انتخابات نيابية في أقرب وقت ممكن».

٩٤/٦/٢٤: وجّه رئيس الحكومة الجزائري مقداد سيفي، في أثناء وجوده في فرنسا، رسالة إلى «شركائنا الأوروبيين»، أكد فيها أن حكومته قررت اعتماد «حوار لا يستثني أحداً» ممن يدين

العنف ويحترم القانون، وأنها أيضاً «قررت تحويل اقتصادها إلى اقتصاد السوق بهدوء».

٩٤/٦/٢٥: حثت القمة الأوروبية على «استمرار الحوار الوطني» في الجزائر، وعلى القيام بـ«الاصلاحات الاقتصادية الضرورية لتحرير الاقتصاد ودمجه في الاقتصاد العالمي».

٩٤/٦/٢٩: سقط ٦٤ جريحاً في انفجار عبوتين ناسفتين في وسط العاصمة الجزائر، في أثناء تظاهرة في الذكرى الثانية لاغتيال الرئيس الجزائري محمد بوضياف.

حركة عدم الانحياز

٩٤/٦/٣٠: وأصل وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز مؤتمرهم المنعقد في القاهرة، وسط هيمنة الخلافات على الاتجاه الواجب إتباعه في الحركة مستقبلاً. وقد أصدر المؤتمر بيانه الختامي (إعلان القاهرة) مركزاً على المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث، كما دعا إلى مزيد من التعاون بين دول الجنوب وبين الجنوب والشمال، وطرح مسألة إعادة تكوين مجلس الأمن. وتضمن البيان موقفاً محايداً من الحرب في اليمن.

السودان

٩٤/٦/١٢: انتزعت القوات الحكومية السودانية بلدة كاجو كاجي، في جنوب السودان، الواقعة قرب الحدود الاوغندية، من أيدي قوات «الجيش الشعبي لتحرير السودان».

٩٤/٦/٢١: إعتقلت السلطات السودانية زعيم «حزب الأمة» الصادق المهدي وثلاثة من مساعديه بتهمة «التآمر على النظام».

سوريا

٩٤/٦/٨: اجتمع الرئيس السوري حافظ الأسد برئيس هيئة الأركان العامة الروسية الجنرال ميخائيل كوايسنيكوف

الذي يزور سوريا للبحث في سبل تطوير التعاون العسكري بين البلدين. وقد أنهى الجنرال كوليسنيكوف زيارته بتوقيع عدد من الاتفاقات العسكرية مع سوريا.

١٤/٦/٩٤: رأى مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو أنه لا يزال ثمة «عدد من المشاكل» في العلاقات السورية - الأميركية. وأوضح أنه «لدينا موافقة مبدئية على البحث في كل هذه المشاكل... لكن لا يسعني القول إن تقدماً كبيراً أُحرز حتى الآن». وأشار بيليترو إلى أن إدارته ستكون «قلقة جداً إذا استؤنفت العلاقة العسكرية بين سوريا وروسيا».

سوريا - لبنان

١٤/٦/٩٤: انعقدت في دمشق قمة بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس اللبناني إلياس الهراوي، تمحورت محادثاتها حول مستقبل عملية السلام في ضوء التطورات الأخيرة على المسار الأردني والتحركات الإسرائيلية في جنوب لبنان. واتفق الرئيسان على مزيد من التنسيق بين البلدين.

الشرق الأوسط / المفاوضات الثنائية

٥/٦/٩٤: أوضح وزير الإعلام الأردني جواد العناني أن «دخول عملية السلام منحى جديداً جعل الأردن يقرر اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لئلا يفلت زمام المبادرة من يده ويتحاشى تهميش دوره».

٦/٦/٩٤: قال رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي إن هناك «توافقاً» سورياً - أميركياً على «الخطوط الأساسية» لتسوية سورية - إسرائيلية في شأن هضبة الجولان، وإن ما يعرقل التوصل إلى اتفاق - إطار هو خلاف على قطعة أرض استراتيجية تعرف باسم «الجولان الفلسطيني».

- إتهم وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز السعودية بالاخلال بوعود

تعهدت فيها الدعم الفاعل لمفاوضات السلام وخصوصاً المفاوضات المتعددة الخاصة بمراقبة التسليح، أو برفع المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل مقابل تجميد الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٦-٧/٦/٩٤: عقدت اللجنة الاقتصادية الأردنية - الأميركية - الإسرائيلية اجتماعها الرابع في واشنطن، وبحثت في التعاون الاقتصادي بين أطرافها. وانتهت إلى اتفاق أردني - إسرائيلي على التفاوض الثنائي عبر لجنة مشتركة تجتمع في الشرق الأوسط لتسوية المسائل الحساسة المتعلقة بينهما، كما اتفقا على جدول أعمال هذه المفاوضات.

١١/٦/٩٤: أعلنت سوريا تأجيل زيارة رئيس وزرائها محمود الزعبي المقررة إلى الأردن، تعبيراً عن استيائها من الموقف الأردني في مفاوضات مع إسرائيل. فيما عبر ولي العهد الأردني الأمير حسن عن رغبة الأردن في «مواصلة التشاور مع سوريا».

٢١/٦/٩٤: قال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، في أثناء حضوره مناورات عسكرية في الجولان، إنه قد «حان الوقت لأن تدرك سوريا أن أفضل وسيلة للتفاوض على السلام مع إسرائيل هي أن تجلس وجهاً لوجه على مستوى أرفع مما يحصل حتى الآن».

- رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن «على الأردنيين وقف الربط بينهم وبين السوريين في ما يتعلق بالتفاوض مع إسرائيل» لكون «سوريا تقف عائقاً في طريق اتفاق بين إسرائيل والأردن».

- أوضح الملك حسين في خلال زيارته لواشنطن أنه يتمنى «أحراراً تقدم على كل المسارات لكننا دولة مستقلة» معتبراً أن المفاوضات المقبلة بين الأردن وإسرائيل «ليست مرتبطة بأي أمر قد يحصل أو لا يحصل في أي مسار آخر».

٢٢/٦/٩٤: أكد الرئيس الأميركي بيل كلينتون، بعد لقائه الملك حسين في واشنطن، أن السلام الشامل في الشرق

الأوسط، ولا سيما بين سوريا وإسرائيل، لا يزال «أولوية بالغة الأهمية». أما الملك حسين فقال «إنني أسعى لمفاوضات جديدة في شأن جدول الأعمال الأردني - الإسرائيلي».

٢٣/٦/٩٤: أبدى الرئيس الأميركي بيل كلينتون استعداده لرعاية قمة أردنية - إسرائيلية، مشيراً إلى أنه سيطلب إعفاء الأردن من ديونه للولايات المتحدة إذا أظهر التزاماً حياًل توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.

- لم يستبعد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن «يشن العرب» حرباً على إسرائيل، معلناً استعداده لتقديم «تنازلات مؤلمة» من أجل السلام، واصفاً سوريا بأنها «حجر العثرة الرئيسي في المفاوضات».

- استغرب الملك حسين رد الفعل السوري على التقدم في المسار الأردني. ورأى أن «قضيتنا وتشابكها بالقضية الفلسطينية تفرض على الأردن أن يتحرك».

٢٨/٦/٩٤: طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين سوريا بـ«حوار أكثر جدية» في المفاوضات. ورأى أنه «إذا لم يتم في غضون سنتين أو ثلاث سنوات التوصل إلى إتفاق مع السوريين ساوحي بالاستعداد لاحتمال الحرب»، مشيراً إلى زيادة التسليح السوري.

٣٠/٦/٩٤: كشف وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أنه سيزور الشرق الأوسط الشهر المقبل، موضحاً أن مهمته جزء من هدف الإدارة الأميركية إلى تأمين «سلام شامل في الشرق الأوسط مع ضمان أمن إسرائيل، ودمجها دمجاً كاملاً في الحياة السياسية والاقتصادية في المنطقة». وأشار إلى «أننا قريبون أكثر مما يتصور الكثيرون من بناء هيكل دائم للسلام في الشرق الأوسط».

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

١٥-١٦/٦/٩٤: انعقدت في العاصمة المغربية الرباط الجولة الخامسة

للجنة التنمية الاقتصادية المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف. وقد شارك فيها ٤٦ بلداً ومنظمة دولية وقاطعها لبنان وسوريا كالمعتاد. ويبحث المجتمعون في آلية إنشاء عدد من المشاريع الاقتصادية المشتركة بين دول الشرق الأوسط.

الصومال

٩٤/٦/١: مدد مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة أربعة أشهر إضافية، ولكنه ربط بين استمرار «المهمة الإنسانية» وبين تقدم الوضعين السياسي والأمني في هذا البلد.

٩٤/٦/٢٥: نشبت معارك ضارية في مقديشو بين الفصائل الصومالية المتنافسة.

العراق

٩٤/٦/٧: تجدد القتال بين الأحزاب الكردية المتناحرة في شمال العراق.

٩٤/٦/١٥: دعت تركيا الأكراد العراقيين إلى إجراء حوار بينهم وبين السلطات العراقية في بغداد وأعلنت معارضتها للانتخابات التي يزعم الأكراد إجراءها في شمال العراق في الصيف المقبل.

شؤون فلسطينية

٩٤/٦/٥: تواصلت المواجهات الدامية بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين في مدينتي رام الله والخليل في الضفة الغربية، وأسفرت عن جرح عشرات الفلسطينيين وأربع عسكريين إسرائيليين. وقد فرض الجيش الإسرائيلي حظر التجول على هاتين المدينتين.

٩٤/٦/٢: حثت «حركة المقاومة الإسلامية - حماس» أنصارها على مواصلة الانتفاضة ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، كما أعلنت وقف قتل الفلسطينيين المتعاونين مع الإسرائيليين لاعطاء الشرطة الفلسطينية

الوقت للتعامل مع مشكلة هؤلاء.

٩٤/٦/٣: سقط جنديان إسرائيليان في مدينة الخليل في هجوم لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، انتقاماً من الغارة الإسرائيلية على معسكر لـ«حزب الله» اللبناني في سهل البقاع.

٩٤/٦/٢٢: لاحظ رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن «كثافة الإرهاب في الضفة الغربية التي تسيطر عليها عسكرياً هي أكثر منه في قطاع غزة الذي أخيناه». ورأى أن «المنظمة التخريبية» الأخطر حالياً «ليست فلسطينية، بل حزب الله اللبناني».

٩٤/٦/٢٦: انتقد الفلسطينيون بشدة لجنة التحقيق الإسرائيلية في مجزرة الخليل التي حملت منفذ المجزرة المستوطن باروخ غولدشتاين المسؤولية الكاملة عنها، مكتفية بانتقاد «عدم فاعلية» الإجراءات الأمنية.

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٩٤/٦/١: قررت الحكومة الإسرائيلية تقليص عمل مركز منظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية، معلنة أنها لن تسمح للفلسطينيين بإدارة الحكم الذاتي في غزة وأريحا من مدينة القدس. وقد أثار ذلك لغطاً واسعاً بين المنظمة وإسرائيل.

٩٤/٦/٤: حث الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات المجتمع الدولي على الإيفاء بوعوده المالية لسلطة الحكم الذاتي، مع بروز أزمة دفع رواتب عناصر الشرطة الفلسطينية.

٩٤/٦/٦: أقر وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز بأنه تعهد في رسالة ضمانات خطية لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر النرويج، بحماية وضع مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في القدس. ولكنه أكد أن مكاتب المنظمة المعنية بإدارة الحكم الذاتي «ستكون في أريحا».

٩٤/٦/١٢: أفرجت الدول المانحة

للمساعدات المتعلقة بالحكم الذاتي التي اجتمعت في باريس عن مساعدات فورية لدفع رواتب عناصر الشرطة الفلسطينية. ٩٤/٦/١٤: تفقد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين المستوطنات اليهودية قرب أريحا في الضفة الغربية، وحذر السلطة الفلسطينية من ملاحقة المتعاونين مع إسرائيل.

٩٤/٦/١٧: أفرجت إسرائيل عن ٢٢٩ معتقلاً فلسطينياً نقلتهم إلى مناطق الحكم الذاتي، وفقاً لاتفاق مع السلطة الفلسطينية.

٩٤/٦/٢٠: منعت السلطات الإسرائيلية عضو السلطة الفلسطينية نبيل شعث من زيارة مدينة القدس.

٩٤/٦/٢٤: أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين موافقته على زيارة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات للقدس «كأي مسلم»، فيما هدده اليمين الإسرائيلي بعرقلة الزيارة.

٩٤/٦/٢٦: ترأس عضو السلطة الفلسطينية نبيل شعث أول اجتماع لهذه السلطة في غزة. وكرس الاجتماع لمناقشة المشاكل المالية التي تعترض انطلاق المؤسسات الفلسطينية الناشئة.

٩٤/٦/٢٨: اجتمع المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون في القاهرة لتسوية نقاط الخلاف المعلقة بينهما وخصوصاً المتعلقة بتحديد مساحة أريحا والإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين لدى إسرائيل.

٩٤/٦/٢٩: أطلقت إسرائيل سراح ٥٣٠ معتقلاً فلسطينياً من سجونها.

٩٤/٦/٣٠: جرح جنديان إسرائيليان في قطاع غزة في عملية لحركة «حماس».

ليبيا

٩٤/٦/٥: وقعت ليبيا وتشاد معاهدة صداقة وحسن جوار في ما بينهما.

٩٤/٦/٢٧: زار الرئيس المصري حسني مبارك ليبيا، حيث بحث مع الزعيم

الليبي معمر القذافي تطورات أزمة
لوكربي والعلاقات الثنائية.

مصر

٩٤/٦/٣: قتل أربعة إسلاميين
متشددين وخمسة من رجال الشرطة
المصرية في اشتباك بين الطرفين في
صعيد مصر.

٩٤/٦/٦: شددت السلطات
المصرية حملتها على تنظيم «الاخوان
المسلمين».

٩٤/٦/١٤: أكد وزير الداخلية
المصري حسن الألفي أن «لا مجال
للساطة بين الشرعية واللاشرعية».

٩٤/٦/٢٥: بدأ المؤتمر العام
للحوار الوطني أعماله في القاهرة
بإشراك ٢٥٠ مندوباً عن أحزاب
سياسية ونقابات وهيئات شعبية
وشخصيات سياسية وفكرية، فيما
قاطع حزبا «الوفد» و«الناصرى». ودعا
الرئيس المصري حسني مبارك، في
الافتتاح، إلى «حماية الديمقراطية
الصحيحة من خارجين عن الشرعية».

المغرب

٩٤/٦/٣: زار وزير الخارجية
الإسرائيلي شيمون بيريز المغرب، والتقى
الملك الحسن الثاني. وأعلن بيريز، في إثر
ذلك، أن المغرب وافق على إقامة خطوط
هاتفية مباشرة مع إسرائيل وعلى «فتح
مكتب تمثيلي ما بيننا».

٩٤/٦/٧: أعلن رئيس الوزراء
المكلف عبد اللطيف الفيلالي تشكيله
الحكومة الجديدة دون أن تحمل تعديلاً
جوهرياً عن الحكومة السابقة.

اليمن

٩٤/٦/١: تواصل القتال بعنف بين
القوات الحكومية اليمنية المركزية في
الشمال وقوات «الانفصال» في الجنوب.
واستخدم الطرفان مختلف أنواع
الأسلحة.

— أقر مجلس الأمن بالاجماع القرار
رقم ٩٢٤ الذي يطلب فيه وقف النار

«فوراً» في اليمن، ويدعو الأطراف
اليمنيين إلى معاودة المفاوضات السلمية
بينها، ويحض على وقف إمدادات
الأسلحة إلى هذه الأطراف، كما ينص
القرار على الطلب من الأمانة العامة للأمم
المتحدة إرسال بعثة لتقصي الحقائق في
أقرب وقت ممكن لتقديم احتمالات إجراء
حوار من أجل السلام. وقد عدت
الحكومة اليمنية القرار «تدخلاً في
الشؤون الداخلية اليمنية»، فيما طالب
مجلس الرئاسة في الجنوب الأمم المتحدة
بإرسال قوات دولية للفصل بين القوات
المتحاربة.

— رأى وزير الخارجية السعودي
سعود الفيصل أنه «لا يمكن فرض
الوحدة في اليمن بالقوة».

— نفت روسيا الاتحادية ما ذكر عن
إرسالها معدات عسكرية إلى اليمن،
معتبرة ذلك مناقضاً لموقفها الداعي «إلى
تسوية النزاع سياسياً».

٩٤/٦/٢: شنت القوات الشمالية
هجمات جديدة على مدينة عدن في
الجنوب.

— أعلن زعيم «الحزب الاشتراكي
اليمني» علي سالم البيض في عدن عن
تأليف «حكومة جمهورية اليمن
الديمقراطية» من ٣٠ وزيراً برئاسة
حيدر أبو بكر العطاس. ودعا البيض
الدول العربية إلى الاعتراف بالجمهورية
الجديدة.

— عدلت الحكومة اليمنية في صنعاء
موقفها، وأبدت استعدادها للتعامل إيجاباً
مع قرار مجلس الأمن.

— عين الأمين العام للأمم المتحدة
بطرس غالي موقداً خاصاً له إلى اليمن
هو الأخضرع إبراهيمي على رأس بعثة
تقصي الحقائق التي طالب مجلس الأمن
بإنشائها.

٩٤/٦/٣: أحكمت القسوات
الحكومية الطوق على عدن باستيلائها
على الحوطة في لحج والوهط بعد معارك
ضارية بالمدفعية والصواريخ. كما
تعرض مطار عدن للقصف.

٩٤/٦/٥: تساقطت القذائف على
عدن أول مرة، بما في ذلك مصفاتها.

— اجتمع المجلس الوزاري لمجلس
التعاون الخليجي في أبها في السعودية،
وأصدر بياناً أعلن فيه أن «بقاء اليمن
موحداً لا يمكن أن يستمر إلا بتراضي
الفريقين». وقد اقترحت دول المجلس
باستثناء قطر، بحق الشطر الجنوبي في
الانفصال من غير أن تصل إلى حد
الاعتراف الصريح بالجمهورية المعلنة في
هذا الشطر. كما دعا البيان «القادة
اليمنيين إلى الاستجابة لمقتضيات قرار
مجلس الأمن»، وحذر من أن استمرار هذا
الوضع «سيفقد دول مجلس التعاون إلى
إتخاذ المواقف المناسبة تجاه الطرف الذي
لا يلتزم وقف النار».

— كشف زعيم «الحزب الاشتراكي
اليمني» علي سالم البيض أن الكويت
وعدته بالمساعدة، وأشار إلى أنه «يعاد
الآن في اليمن إنتاج حرب خليج في
ظروف أخرى لكن بالعقلية ذاتها». وأبدى
استياءه من «عدم وفاء» بعض الدول
العربية بوعده الاعتراف بالجمهورية في
جنوب اليمن.

٩٤/٦/٦: أعلنت الحكومة اليمنية
قبولها وقف النار على الرغم من استمرار
القتال حول عدن وسقوط آلاف القتلى
والجرحى. كما أبدت الولايات المتحدة
بيان مجلس التعاون الخليجي.

٩٤/٦/٧: إنهار اتفاق وقف النار
بعد ساعات من إبرامه. ودارت معارك
ضارية شارك فيها الطيران. وقد شمل
القصف ميناء عدن، وبلغت القوات
الشمالية مسافة ٢٠ كلم شمال المدينة.

٩٤/٦/٨: رفض الرئيس اليمني
علي عبد الله صالح إجراء أي حوار مع
الزعيم الجنوبي علي سالم البيض لإنهاء
الحرب، لكنه أبدى استعداده للحوار مع
«الجنوبيين الوحدويين» مشدداً على أنه
«ليس أمام الذين قادوا البلاد إلى الحرب
سوى الاستسلام أو الرحيل».

— وصل مبعوث الأمم المتحدة
الأخضرع إبراهيمي إلى صنعاء ودعا إلى
إجراء «وقف نار فوري وغير مشروط».

٩٤/٦/١٠: انتقل مبعوث الأمم
المتحدة الأخضرع إبراهيمي إلى جدة
للقاء المسؤولين السعوديين وعدد من

القادة اليمنيين الجنوبيين المقيمين هناك، بهدف التوصل إلى صيغة لوقف القتال في اليمن.

٩٤/٦/١٢: حققت القوات الشمالية تقدماً على الأرض باتجاه المكلا في محافظة حضرموت الجنوبية. كما واصلت ضغطها العسكري على جبهات عدن.

طرح الحزب الحاكم اليمني مبادرة للحوار مع الجنوب تنص على احترام الشرعية الدستورية ووحدة القوات المسلحة والأرض، كما اتهمت السعودية علناً بتقديم مساعدة عسكرية إلى «الانفصاليين في الجنوب».

٩٤/٦/١٣: زار مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الابراهيمي المكلا حيث اجتمع بالزعيم الجنوبي علي سالم البيض للبحث في إنشاء آلية للإشراف على وقف النار. ثم انتقل إلى الإمارات العربية المتحدة.

٩٤/٦/١٤: وافقت الحكومة اليمنية على إحياء لجنة عسكرية مشتركة ومتعددة الجنسية لوضع آلية لوقف النار، فيما رفضت «قيادة الجنوب» ذلك.

قال مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط أن «الولايات المتحدة تعارض فرض الوحدة بالقوة في اليمن مثل معارضتها إعلان الانفصال وسط الحرب». وأيد قرار مجلس الأمن ومعاودة الحوار.

٩٤/٦/١٧: تعرضت مدينة عدن لقصف عنيف من جانب القوات الحكومية.

٩٤/٦/٢٠: أعلن مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الابراهيمي فشل محاولاته لإقناع الأطراف اليمنية لعقد لقاء في القاهرة عازياً الاخفاق إلى تمسك كل طرف بمواقفه.

٩٤/٦/٢١: احتدم القتال في محيط عدن، وصد الجنوبيون محاولات عدة لاختراق الجبهة هناك.

٩٤/٦/٢٣: تعرضت عدن لاعتف قصف مدفعي وصاروخي من جانب القوات الشمالية.

٩٤/٦/٢٥: نجحت القوات

الحكومية بقطع الطريق التي تربط عدن بمصفاة النفط في غرب المدينة. كما قصفت المحطة الرئيسية للكهرباء في المدينة وإذاعتها.

٩٤/٦/٢٦: اقتربت الممارك من وسط عدن، فيما كثفت القوات الشمالية هجوماتها في غرب المدينة.

حملت الولايات المتحدة والأمم المتحدة الحكومة اليمنية في الشمال تبعة استمرار التدهور العسكري.

٩٤/٦/٢٨: التقى وزير التخطيط اليمني عبد الكريم الأرياني وممثل «حكومة الجنوب» الانفصالية حيدر أبو بكر العطاس برعاية الأمم المتحدة في نيويورك. وبحثا في وقف النار وآلية مراقبته.

تموز / يوليو ١٩٩٤

الأردن

٩٤/٧/٢٩: قال رئيس الوزراء البريطاني جون مايجر إن حكومته ستعفي الأردن من ديونه المتوجبة عليه لبريطانيا «كدليل قوي على تأييدنا لخطواته السلمية مع إسرائيل».

إسرائيل

٩٤/٧/١٨: قتل ٩٥ شخصاً وجرح عشرات آخرون في انفجار سيارة مفخخة، في العاصمة الأرجنتينية بيونس أيرس، أدى إلى تدمير مبنى يضم مكاتب جمعيتين يهوديتين. وقد ندد الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم بالانفجار الذي «خطط من الخارج بمساعدة أناس من الداخل» وأمر بإغلاق حدود البلاد. أما رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين فوصف الحادث بأنه من أعمال «الارهابيين الشياطين». واتهم «حزب الله» بالضلوع في تدبير العملية نتيجة «الضربات التي تلقاها حزب الله من القوات الإسرائيلية في لبنان». وأوفد رابين فريقاً من الاستخبارات الإسرائيلية إلى الأرجنتين للاشتراك في التحقيقات.

٩٤/٦/٣٠: تقدمت القوات الحكومية من عدن، كما تعرضت حقول النفط في مأرب للقصف.

دعا مجلس الأمن، في قرار جديد، إلى وقف فوري للنار في اليمن وإلى سحب الأسلحة الثقيلة من محيط عدن.

نجح وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف في جمع وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه والأمن العام المساعد لـ «الحزب الاشتراكي اليمني» سالم صالح محمد في موسكو، وفي دفعهما إلى الاتفاق على وقف للنار على أن يتم لاحقاً تكوين آلية مراقبة له. ورأى كوزيريف أن الاتفاق «يمثل خطوة متممة لقراري مجلس الأمن».

٩٤/٧/٢٠: نفى «حزب الله» وإيران الاتهامات الإسرائيلية والأرجنتينية الموجهة إليهما بتدبير انفجار بيونس أيرس «دون أي دليل».

٩٤/٧/٢١: قتل ٢١ راكباً معظمهم من اليهود، في طائرة بانامية انفجرت في أثر سقوطها. وأعلنت السلطات البانامية أنه «لم يكن حادثاً، وإنما نجم عن قنبلة موقوتة زرعت على الطائرة».

٩٤/٧/٢٢: إدعت جماعة «أنصار الله»، التي لم يسبق أي ذكر لها، من بيروت، مسؤوليتها عن حادثي تفجير بيونس أيرس وباناما.

تواصلت الدعوات الإسرائيلية إلى «ملاحقة المجرمين وتصفيتهم». فيما لم تتوصل السلطات الأرجنتينية إلى دليل يرشد إلى مرتكبي التفجير.

انضم حزب «شاس» الديني المتطرف إلى الائتلاف الحكومي في إسرائيل، بعد اتفاق بينه وبين حزب «العمل» الحاكم.

٩٤/٧/٢٦: وقع انفجار ناتج من سيارة مفخخة أمام مبنى السفارة الإسرائيلية في لندن أدى إلى إصابة ١٥

شخصاً بجروح وإلى اضرار مادية جسيمة. ولم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن الحادث، فيما حذر رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين من أن بلاده «تواجه موجة إرهاب اسلامية متطرفة» مشيراً إلى «أن هذه الحركات تملك بنى تحتية في العالم أجمع».

٢٧/٧/٩٤: انفجرت سيارة مفخخة أخرى في لندن أمام مبنى يضم عدداً من المنظمات اليهودية، وأدى ذلك إلى جرح خمسة أشخاص وتدمير جزء من المبنى. وقد اتهمت إسرائيل «حزب الله» وإيران بتدبير موجة التفجير الجديدة.

٢٨/٧/٩٤: رأى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن القول إن «حزب الله» هو «سبب» التفجيرات هو اقتراض مقبول، ودعا إلى «القيام بعمل جديد في ما يتعلق بهذه الحوادث الإرهابية الدولية» مشيراً إلى «أن الأحداث هي نداء واضح إلى المجتمع الدولي بمن فيه بعض أهم حلفائنا والأصدقاء».

— هدد رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني برد «مدروس بعناية ومخطط ومؤذ للارهابيين». وأوضح أنه ربما «لا نرد فوراً لكن حبل ذاكرتنا طويل، وسنجد الرد المناسب». كما ميّز لوبراني بين «عمليات حزب الله في جنوب لبنان وبين الهجمات على الأهداف الإسرائيلية واليهودية في الخارج» مشيراً إلى أن «الفرق هو أن إيران تمول مباشرة عمليات حزب الله في جنوب لبنان لإبقاء جبهتنا مع لبنان ملتصبة، بينما الهجمات في الخارج غير مبررة وهي من نوع الإرهاب الدولي المنحط».

— نفى لبنان و«حزب الله» علاقتهما بالتفجيرات الأخيرة.

٢٩/٧/٩٤: جدد وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر الدعوة إلى «تنظيم حملة جديدة ضد الإرهاب» يتم تنسيقها على مستوى دولي.

— أصدر مجلس الأمن بياناً ندد فيه بالتفجيرات في الأرجنتين وبريطانيا،

ودعا إلى «ضرورة تعزيز التعاون الدولي للقضاء على كل أشكال الإرهاب».

إيران

٣/٧/٩٤: عبّر مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله خامنئي، لدى استقباله الرئيس الأذربيجاني حيدر علييف في طهران، عن قلق إيران من تزايد النفوذ الإسرائيلي في أذربيجان. ودعا خامنئي إلى «التيقظ حيال جهود النظام الصهيوني الرامية إلى عرقلة علاقتنا الحميمة والأخوية». أما علييف فحاول تطمين إيران إلى أن اتفاقه مع روسيا على نشر قوات روسية على الحدود الأذرية - الإيرانية «لا يمس بأمن إيران».

١٠/٧/٩٤: حثت قمة الدول الصناعية الكبرى، في نابولي، إيران «على الاشتراك بصورة بناءة» في الجهود الدولية لإحلال السلام والاستقرار، ودعتها إلى تعديل موقفها الذي يتنافى وهذه الأهداف ولا سيما موقفها من الإرهاب.

٢٢/٧/٩٤: رحب الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بإقامة تعاون بين بلاده وتركيا «في مجال الأمن»، مشيراً إلى أن إقامة دولة كردية مستقلة «أمر صعب».

٢٥-٢٧/٧/٩٤: زار الرئيس التركي سليمان ديميريل إيران معتبراً ذلك «نقطة تحول في ترسيخ العلاقات بين البلدين». وناقش ديميريل مع المسؤولين الإيرانيين العلاقات الثنائية والوضع في العراق وأمن المنطقة وآسيا الوسطى. وقد اتفق الجانبان على «فتح صفحة جديدة من التعاون المشترك يشمل مكافحة الإرهاب» وعلى «منع استخدام الإرهابيين أراضي أي من البلدين ضد الآخر» إضافة «إلى التنسيق في الساحة الدولية».

البلقان

١/٧/٩٤: سيطرت المناوشات والقصف المدفعي على خطوط جبهات

القتال في البوسنة بين القوات البوسنية المسلمة من جهة، والقوات الصربية من جهة أخرى.

٥/٧/٩٤: أقر وزراء خارجية مجموعة الاتصال الدولية الخاصة بالبوسنة (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا)، في اجتماع لهم في جنيف، خطة للسلام في البوسنة تقضي بتقسيمها بين الاتحاد الفدرالي الكرواتي - المسلم والصرب.

٨/٧/٩٤: تجدد القتال في جيب بيهاتش في شمال غرب البوسنة بين القوات الحكومة البوسنية وقوات الزعيم المسلم المنشق فكرت عديتش.

١٠/٧/٩٤: حذرت قمة الدول الصناعية الكبرى، التي اجتمعت في إيطاليا، من احتمال «تجدد الحرب» على نطاق واسع في البلقان، إذا لم يقبل الأطراف المتنازعون خطة مجموعة الاتصال الدولية لتقسيم البوسنة.

١٢/٧/٩٤: أعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص ياسوشي أكاشي عن التوصل إلى اتفاق بين أطراف النزاع في البوسنة، على تعديد العمل بوقف النار شهر آخر.

— بدأ وزير خارجية بريطانيا دوغلاس هيرد وتظليره الفرنسي الآن جوبيه جولة على الأطراف البوسنيين المتحاربين لإقناعهم بخطة السلام الدولية. وقد أعلن الرئيس الكرواتي فرانيو توديمان موافقته على هذه الخطة.

١٥/٧/٩٤: تفقد الرئيس التركي سليمان ديميريل وحدة بلاده العاملة في إطار قوة الأمم المتحدة في كرواتيا، والغى زيارة للعاصمة البوسنية ساراييفو لعدم قدرة قوات الأمم المتحدة هناك على حمايته.

١٧/٧/٩٤: وافق برلمان البوسنة والهرسك في ساراييفو على خطة السلام الدولية المقترحة لحل النزاع في البوسنة.

— اجتمع الرئيس التركي سليمان ديميريل بالرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش في كرواتيا، كما اجتمع

ديميريل بالرئيس الكرواتي توديمان ووقعاً إتفاقاً للصداقة والتعاون بين بلديهما.

٩٤/٧/١٩: أنهى برلمان صرب البوسنة مناقشة خطة السلام الدولية دون أن يعلن قراره تجاهها. فيما رأت الدول الغربية في هذا الموقف رفضاً صريحاً للخطة.

٩٤/٧/٢٢: احتدمت المعارك في شمال البوسنة وشرقها.

٩٤/٧/٢٦: رأى الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي ضرورة سحب قوات الأمم المتحدة من البوسنة والاستعاضة منها بقوات للحلف الأطلسي. وقد عارضت روسيا هذا الاقتراح لأن «حلف شمال الأطلسي ليس منظمة لحفظ السلام»، في حين تحفظت فرنسا على الاقتراح.

- ظهرت خلافات في الرأي بين الولايات المتحدة وروسيا في شأن رفض صرب البوسنة خطة السلام الدولية، إذ طالبت روسيا بإدخال تعديلات على الخطة.

٩٤/٧/٢٨: أبدى صرب البوسنة استعدادهم لإجراء مزيد من المفاوضات في شأن خطة السلام الدولية مع المطالبة بإدخال «تعديلات جوهرية» عليها. وجاء هذا الموقف بعد محادثات بين الصرب ووفد روسي.

٩٤/٧/٣٠: لوح وزراء خارجية مجموعة الاتصال الدولية برفع مشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعو إلى تشديد العقوبات على جمهورية صربيا أو برفع حظر إرسال السلاح عن البوسنة.

٩٤/٧/٣١: حض الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش صرب البوسنة على قبول خطة السلام الدولية و«إلا غامروا بخوض حرب أوسع وبخسارة دعم يوغسلافيا لهم».

تركيا

٩٤/٧/٣: أعلن عن مقتل ١٢ كردياً في مواجهات بين الجيش التركي وعناصر «حزب العمال الكردستاني» في

جنوب شرق الأناضول. كما قامت هذه العناصر بتفجير خط أنابيب النفط المهجور والممتد من العراق داخل الأراضي التركية.

٩٤/٧/٤: أغتيل دبلوماسي تركي في العاصمة اليونانية، واتهمت السلطات التركية «الانفصاليين» الاكراد بتدبير العملية.

٩٤/٧/٧: أعلنت رئيسة الحكومة التركية تانسو تشيلر عن تخفيف القوانين الصارمة المتعلقة بحقوق الاكراد الثقافية في تركيا، لكنها أوضحت أنه «لن يكون هناك أي تساهل مع أي محاولة انفصالية».

٩٤/٧/٢٣-٢١: زارت رئيسة الحكومة التركية تانسو تشيلر فرنسا على رأس وفد ضم ٧٥ رجل أعمال تركياً، وركزت تشيلر في محادثاتها مع المسؤولين الفرنسيين على تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، فيما أثار الفرنسيون طريقة معالجة الحكومة التركية للمسألة الكردية.

٩٤/٧/٢٨: أعلن عن إجراء تعديل في الحقائق التي يتولاها «الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي» في الحكومة التركية. وأبرز ما في التعديل استبدال وزير الخارجية حكمت تشيتين ووزير العدل سيفي أوكتاي.

الجزائر

٩٤/٧/٣: جدد رئيس الوزراء الجزائري مقداد سيفي عزم حكومته على «مكافحة العنف والإرهاب بكل حزم» مستبعداً قيام حوار مباشر مع «الجبهة الإسلامية للانقاذ». وحث سيفي «الجيران والأشقاء والشركاء» على دعم الجزائر.

٩٤/٧/٧: قتل سبعة بحارة إيطاليين على متن سفيتهم الراسية في ميناء الجزائر.

٩٤/٧/٨: عبّر الرئيس الأميركي بيل كلينتون عن قلق إدارته حيال التطورات في الجزائر، مؤكداً أنها تدعم جهود الحكومة الجزائرية في «ضبط

الإرهاب» وترغب في مساعدتها على إيجاد وسيلة لإشراك قوى المعارضة الشرعية في السلطة.

٩٤/٧/١٠: برز في قمة الدول الصناعية الكبرى خلاف في الرأي بين فرنسا والولايات المتحدة حيال الموقف من الجزائر. واتفقت هذه الدول على إعلان «مساندة قرار الحكومة الجزائرية التحرك من أجل تحقيق إصلاحات اقتصادية». كما حضت القمة «الرّعاء الجزائريين على إجراء حوار سياسي مع جميع عناصر المجتمع الجزائري التي تنبذ العنف والإرهاب».

٩٤/٧/١١: قتل أربعة مواطنين روس وروماني واحد في هجوم مسلح استهدف الحافلة التي تقلهم قرب الجزائر العاصمة. كما وقع حادث إطلاق نار ضد خمسة عمال روس وضد مواطنين كرواتيين شرق العاصمة.

٩٤/٧/١٣: تعرضت السفارة الإيطالية في العاصمة الجزائرية لمحاولة هجوم مسلح سقط فيها شرطيان واثنان من المهاجمين. وقد تبنت «الجماعة الإسلامية المسلحة» هذه العملية والعمليات السابقة ضد الأجانب.

- نددت الإدارة الأميركية بأعمال القتل في الجزائر، وأشادت بإجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تتخذها الحكومة الجزائرية. ولكنها رأت أنه «ينبغي على الحكومة أن تتخذ خطوات موازية على الجبهة السياسية لمحاولة توسيع قاعدة حكمها، وأن تمدّ يدها إلى القطاعات المعارضة التي ترفض الإرهاب لمحاولة الحؤول دون اتساع نطاق الأزمة أكثر»، مشيرة إلى أن الحوار يجب أن «يشمل القوى الإسلامية كلها التي تتخلى عن لغة العنف». وأشارت إلى أن انتصار الإسلاميين في الجزائر «سيؤدي إلى نوع من البلقنة».

٩٤/٧/١٦: تم خطف سفير يمني وسلطنة عمان قرب العاصمة الجزائر. وقد بدأت قوى الأمن حملة واسعة بحثاً عن السفيرين.

- أشار رئيس الوزراء الجزائري

مقداد سيفي إلى وجود «مشروع أميركي - أوروبي لدعم تغيير الأوضاع في الجزائر في اتجاه الاستقرار وفتح قنوات الحوار».

٩٤/٧/١٩: رأى وزير الخارجية الإيطالي انطونيو مارتينو أن «الحكومة الجزائرية فقدت شرعيتها، فهي خسرت الانتخابات وسرقت نتيجة التصويت».

٩٤/٧/٢٠: نددت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بعملية قتل الأجانب في الجزائر مؤكدة عدم مسؤوليتها عن أي عملية من هذا النوع.

٩٤/٧/٢٤: تم الإفراج عن السفيرين المخطوفين في الجزائر مع رسالة من «الجماعة الإسلامية المسلحة» تطالب بالإفراج عن أحد قادتها مقابل وقف قتل الأجانب.

الخليج

٩٤/٧/٦-٥: طفى موضوع حرب اليمن على مناقشات اجتماع وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» (دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا) في الكويت. وقد اعترف وزير الخارجية المصري عمرو موسى بوجود خلافات بين المشاركين حول هذا الموضوع. وأبدى البيان الختامي للاجتماع «الأسف» لعدم تجاوب إيران مع الدعوات إلى إجراء «حوار جاد ومثمر» مع دولة الامارات العربية المتحدة، كما دان «معاطلة» العراق في تنفيذ قرارات مجلس الامن.

السودان

٩٤/٧/٢٩-١٩: شهدت العاصمة الكينية نيروبي جولة جديدة من مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية وجناحي «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، ولكنها لم تسفر عن نتيجة تذكر.

٩٤/٧/٢٢: أعلنت الحكومة السودانية عن التزامها وقفاً للنار في جنوب السودان من جانب واحد إظهاراً «لجديتها» في مفاوضات السلام مع الفصائل الجنوبية.

٩٤/٧/٢٥: إحتجت الحكومة

السودانية بشدة لدى مجلس الامن على «الخروقات المصرية» في مثلث حلايب الحدودي المتنازع عليه بين البلدين. ودعت المجلس إلى حض مصر على «الشروع فوراً في حل النزاع عن طريق المفاوضات».

الشرق الأوسط / الاتفاق الأردني - الاسرائيلي

٩٤/٧/٦: قام الملك حسين بزيارة سريعة لمصر حيث التقى الرئيس المصري حسني مبارك واطلعه على تحركات الأردن الرامية إلى التعجيل في المفاوضات مع اسرائيل. وقلل الملك من أهمية الخلاف مع سوريا حول هذه المسألة، معلناً «أننا على وشك إجراء مفاوضات جادة مع الاسرائيليين»، وأكد التزام بلاده «تحقيق سلام عادل ودائم».

٩٤/٧/١٠: أوضح الملك حسين، أمام البرلمان الأردني، أن «لدى الإدارة الأميركية رغبة أكيدة في دعم الأردن في المجالين المادي والعسكري، وهي مستعدة لإلغاء الديون الكاملة ورفع القيود على تسليح الأردن». وأعلن استعداده لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين إذا كان «الثن» استعادة الأردن حقوقه.

٩٤/٧/١٢: جددت سوريا تأكيدها «أن الحلول الجزئية والمنفردة لا يمكن أن تقيم سلاماً عادلاً وشاملاً وقابلاً للحياة»، وانتقدت الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لخرقهما التنسيق العربي في المفاوضات مع اسرائيل.

٩٤/٧/١٦: رأى نائب وزير الخارجية الإسرائيلي يوسي بيلين أن لقاء الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين «سيسهل مفاوضاتنا مع الفلسطينيين الذين لا يريدون أن يكونوا في المؤخرة، كما سيسهلها مع سوريا التي تلاحظ أن شركاءها العرب غير مستعدين للتقيد بوتيرتها في التفاوض».

٩٤/٧/١٩-١٨: عقد مفاوضون أردنيون واسرائيليون جلسات ثنائية عند

خط وقف النار في وادي عربة، ناقشوا في الامن والحدود والمياه. وأعلن الجانبان انهما توصلا إلى اتفاق على تقاسم مياه نهري الأردن واليرموك، وعلى تأليف لجان فرعية خاصة، وعلى استئناف مفاوضاتهما في الشهر المقبل.

٩٤/٧/٢١: إجتمع رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي، في فندق أردني على البحر الميت، بوزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، الذي يزور الأردن علناً أول مرة، وبحضور وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر. وعقد الثلاثة اجتماعاً في إطار اللجنة الثلاثية الأميركية - الاسرائيلية - الأردنية، وأعلن كريستوفر في ختام الاجتماع عن «التوصل إلى اتفاقات على عدد من الأنشطة في المستقبل» وفي مجالات متنوعة. وأمل في تدشين «عهد جديد ودائم» مشدداً على الحاجة إلى تنمية اقتصادية مشتركة في الشرق الأوسط. أما بيريز فأكد أن الأردن هو الأردن وليس فلسطين.

٩٤/٧/٢٥: رأى الرئيس الأميركي بيل كلينتون، في واشنطن، احتفالاً بتوقيع اعلان مشترك بين العاهل الأردني الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، ينهي حال الحرب بين بلديهما. وتضمن الاعلان - المعاهدة خطة لإقامة علاقات طبيعية بينهما، وتعهد رابين بـ«احترام الدور الحالي والخاص للأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس» وأن تعطي اسرائيل «أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في رعاية المقدسات» لدى بحث الوضع النهائي لهذه المدينة.

٩٤/٧/٢٦: كرر الرئيس الأميركي بيل كلينتون التزامه السلام الشامل في الشرق الأوسط، و«منع الارهاب من ضرب العملية السلمية» وأعداً بدعم الأردن اقتصادياً وبتلبية حاجاته الدفاعية والمحافظة على أمن اسرائيل.

- وصف وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر الاتفاق الأردني - الإسرائيلي بأنه «إنجاز كبير لجهة تغيير ملامح الشرق الأوسط يبشر بنهاية أحد

أكثر الصراعات تعقيداً في العالم».

- رأى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أن الاتفاق الأردني - الإسرائيلي «لا يضعف سوريا بل يعزز موقفها في الوقت الحاضر».

٩٤/٧/٢٧: اجتمعت اللجنة الثلاثية الأميركية - الإسرائيلية - الأردنية في واشنطن للبحث في آفاق التعاون المشترك.

- رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين «أن تطبيق الاتفاق الأردني - الإسرائيلي سيتوقف، إلى حد كبير، على المساعدة الاقتصادية الأميركية».

الشرق الأوسط / المفاوضات الثنائية

٩٤/٧/٣: أكد الرئيس السوري حافظ الأسد أن «تحقيق السلام العادل والشامل في منطقتنا هو هدف ثابت لسوريا» وتمنى استمرار التعاون مع الولايات المتحدة.

٩٤/٧/١٤: أكد وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن بلاده «تعترف بالسيادة السورية على الجولان» وأنه «لطلما اعترفنا بذلك». وميز بيريز بين هضبة الجولان والضفة الغربية.

- أبدت سوريا استعدادها للبحث في العلاقات المستقبلية والترتيبات الأمنية مع إسرائيل إذا أعلنت الأخيرة استعدادها للانسحاب الكامل من الجولان.

٩٤/٧/١٥: تعهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون «العمل من أجل التوصل إلى تحقيق إختراق في المفاوضات الإسرائيلية - السورية» معلناً أنه اتصل بالرئيس السوري حافظ الأسد لبحث آخر التطورات في عملية السلام.

٩٤/٧/١٦: قال وزير الخارجية الإسرائيلية شيمون بيريز إن التوصل إلى اتفاق سلام مع الأردن «لن يتم على حساب إتفاق مع سوريا». وذكر بيريز: «لقد أقررنا بسيادة سوريا على الجولان في مناسبات عدة، وذهبنا إلى حد توجيه رسالة في هذا المعنى إلى الإدارة الأميركية».

٩٤/٧/١٨: أوضح الرئيس اللبناني الياس الهراوي «أن لكل من المسارين اللبناني والسوري في عملية السلام شروط» و«ليس علي أن أكون مرتبطاً إرتباطاً كلياً بالمسار السوري. والارتباط الوحيد هو ألا يوقع اتفاق السلام إلا مثلما اتفقنا في بداية مؤتمر مدريد، أي أن نكون معاً».

٩٤/٧/٢٢: قام وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بجولة في الشرق الأوسط، بدأها بزيارة إسرائيل حيث أعلن «أن الصراع الإسرائيلي - العربي القائم منذ مدة طويلة يقترب من نهايته». ورحب كريستوفر بالتقدم في المسار الأردني متمنياً الأمر نفسه على المسار السوري، مؤكداً أن هذا المسار «هو سبب» وجوده في المنطقة. فيما أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن الوزير الأميركي «لم يحمل أفكاراً جديدة». ثم إنتقل كريستوفر إلى سوريا حيث عقد جولتين من المحادثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد، وأعلن «أن عمق النزاع السوري - الإسرائيلي لا يزال يقاوم السلام على الرغم من التغيرات في المنطقة». وأشار إلى أنه نقل إلى الأسد أفكاراً أميركية لتجاوز مازق المفاوضات على المسار السوري. بعدها زار الأردن لرعاية اللقاء الأردني - الإسرائيلي، ومن ثم توجه إلى إسرائيل فقطاع غزة، واجتمع إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. وأنهى كريستوفر جولته هذه بزيارة سوريا مرة ثانية ليغادر بعدها معترفاً بوجود «فجوات مهمة بين الجانبين السوري والإسرائيلي».

٩٤/٧/٢٤: قال الرئيس السوري حافظ الأسد، بعد اجتماعه بالرئيس المصري حسني مبارك في دمشق، إنه «لا نستطيع أن نقول إن عملية السلام تواجه طريقاً مسدوداً، ولا نستطيع أيضاً أن نقول إنها تسير في طريق مفتوح».

- رأى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن «الجدران تنهار» في الشرق الأوسط، وأن الصراع العربي - الإسرائيلي بلغ «لحظة تاريخية» تتمثل

بالقبول العام لوجود إسرائيل وبقبول السلام.

- إنتقد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع خروج المسارين الأردني والفلسطيني عن التضامن العربي، وأكد أن ذلك «لن يؤثر في المسارين السوري واللبناني».

٩٤/٧/٢٧: قام وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بزيارة فرنسا حيث عقد محادثات مطولة مع المسؤولين الفرنسيين. وقد صرح وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبيه «أن فرنسا ترى أن سوريا تمثل عاملاً محركاً وأساسياً في العملية السلمية وأن لا حل دائماً من دون تسوية شاملة في الشرق الأوسط». أما الشرع فأكد أهمية تحقيق السلام العادل والشامل وأهمية الدور الفرنسي إقليمياً ودولياً.

- دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين سوريا إلى الاقتناع بالتفاوض ثنائياً مع إسرائيل، وشدد على ضرورة قيام جهد دولي لمكافحة «الإرهاب الإسلامي».

٩٤/٧/٢٨: رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن على الرئيس السوري حافظ الأسد «أن يجري محادثات مباشرة وهادئة مع إسرائيل» في حضور الأميركيين. ورأى رابين أن «المشكلة هي أن كل سياسة الأسد في المفاوضات تركز على إقتناعه بأن الولايات المتحدة يمكن أن تجبر إسرائيل على قبول شروطه لتحقيق السلام». وأكد أن «الولايات المتحدة لا تجبر أي دولة، وتعرف أن السلام لا يمكن فرضه»، مذكراً أن الاتفاق مع الفلسطينيين والأردنيين «ما كان ممكناً من دون إتصالات سرية».

- رحب وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز بموقف سوريا من الاتفاق الإسرائيلي - الأردني داعياً إلى مستويين من المفاوضات معها: «واحد سري وآخر علني».

- أعلن وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن «دورنا حيوي» بالنسبة إلى الطرفين الإسرائيلي

والسوري و«أن سوريا ترغب في التعامل عبر الولايات المتحدة».

٩٤/٧/٣١: اجتمع الرئيس المصري حسني مبارك برئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين في طابا على الحدود المصرية - الإسرائيلية في إطار جهوده لتقريب وجهات النظر على المسار السوري. ورأى مبارك أن الرئيس السوري «بات أكثر مرونة كثيراً» في الموافقة على التسوية مع إسرائيل.

— انتقد الرئيس السوري حافظ الأسد الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لخروجيهما عن التنسيق العربي وانفراجهما في توقيع إتفاقات مع إسرائيل.

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

١٢-٩٤/٧/١٣: انعقدت في تونس الجولة السادسة للجنة التوجيه التابعة للمفاوضات المتعددة الأطراف برئاسة الولايات المتحدة وروسيا. وتوصلت إلى اتفاق على إقامة مركز معلومات مهمته إعداد تصور للشرق الأوسط في السنين العشر المقبلة.

العراق

٩٤/٧/٨: زار نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز روسيا واجتمع إلى وزير خارجيتها اندريه كوزيريف في محاولة لحثها على بذل مساعيها لتخفيف العقوبات الدولية المفروضة على العراق. وقد أملت روسيا في أن يعطي مجلس الأمن «إشارة إيجابية» في هذا الاتجاه لأن العراق قد نفذ كثيراً من شروط نزع السلاح المطلوبة منه».

٩٤/٧/١٨: صوت مجلس الأمن على تمديد العقوبات المفروضة على العراق على الرغم من الخلافات في وجهات النظر التي برزت بين أعضائه.

٩٤/٧/٢٠: إتهم العراق الولايات المتحدة بالوقوف ضد رفع العقوبات عنه

«من أجل رفع أسعار النفط لمصلحة السعودية والكويت».

٩٤/٧/٢٤: أعلن الحزبان الكرديان المتنافسان في شمال العراق (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) عن التوصل إلى «تسوية شاملة» تنهي القتال الدائر بينهما، وذلك بعد محادثات جرت في فرنسا بحضور مراقبين من بريطانيا والولايات المتحدة.

شؤون فلسطينية

٩٤/٧/١: طعن شاب فلسطيني مستوطناً يهودياً وزوجته في مستوطنة شمال الضفة الغربية.

٩٤/٧/٧: عثر على جثة جندي إسرائيلي شمال القدس. كما تعرض عدد من المستوطنين اليهود لإطلاق نار قرب الخليل في الضفة الغربية.

٩٤/٧/١٣: شهدت مدينة الخليل مواجهات عنيفة بين متظاهرين فلسطينيين والجنود الاسرائيليين.

٩٤/٧/١٧: تجددت المواجهات بين الفلسطينيين وقوى الأمن الإسرائيلية في مدينة الخليل وامتدت إلى رام الله.

٩٤/٧/٢٢: قتلت القوات الإسرائيلية مواطناً فلسطينياً وجرح ٢٥ آخرين في صدامات عنيفة مع الفلسطينيين في مدينة نابلس في الضفة الغربية. كما انفجرت أربع عبوات ناسفة قرب منازل مستوطنين يهود في الخليل.

٩٤/٧/٣٠: أصيب ١٥ فلسطينياً بجروح في صدامات بين المتظاهرين الفلسطينيين والجنود الاسرائيليين في رام الله.

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٩٤/٧/١: وصل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، قادماً من مصر، إلى غزة أول مرة منذ ٢٧ سنة. وقد لقي استقبالاً حاشداً من سكان القطاع فاق المشاركون فيه ٧٠ ألف

فلسطيني. وألقى عرفات كلمة في الحشود في غزة أكد فيها «اكمال المسيرة للصلاة في القدس»، كما طمأن إسرائيل أنه س يلتزم الإتفاق الموقع معها داعياً الشعب الفلسطيني إلى المحافظة على الوحدة الوطنية. في المقابل نظم المستوطنون اليهود الغاضبون مسيرات احتجاج على ذلك وسدوا الطرقات في القدس ومناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة.

٩٤/٧/٣-٢: جال الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات على أنحاء قطاع غزة متفقداً. ودعا إلى إشترك القوى الفلسطينية المعارضة لاتفاق الحكم الذاتي في «رفع الحبل»، وانتقد الدول المانحة للمساعدات لعدم وفائها بتعهداتها.

٩٤/٧/٥: انتقل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى أريحا في الضفة الغربية حيث لقي استقبالاً شعبياً وأدى اليمين الدستورية ورأس الاجتماع الرسمي الأول للسلطة الفلسطينية. وأعلن بعد ذلك «أن الحكم الذاتي هو بداية الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس».

٩٤/٧/٧-٦: عقد عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين سلسلة اجتماعات بينهما في باريس خلال وجودهما لتسلم جائزة «هوفويت بوانبي» للسلام في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم - الأونيسكو. إتفق الطرفان على دفع مفاوضات توسيع الحكم الذاتي.

٩٤/٧/٨: لوححت الحكومة الإسرائيلية باتخاذ الاجراءات المناسبة «في حال عجز» الشرطة الفلسطينية عن الحد من أنشطة «الجماعات الرافضة للسلام»، وذلك، عقب وقوع عدد من الهجمات على مستوطنين يهود في قطاع غزة والضفة الغربية.

٩٤/٧/٩: قام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة للسعودية هي الأولى منذ عام ١٩٩٠، بهدف الحصول على دعم سياسي واقتصادي من السعودية.

٩٤/٧/١٠: أغلقت السلطات

الإسرائيلية قطاع غزة «بسبب الفوضى الكبيرة» التي أثارها العمال الفلسطينيون احتجاجاً على الاجراءات الإسرائيلية المشددة على معبر أريئز لدى عبور هؤلاء للعمل في إسرائيل.

١١-٩٤/٧/١٢: بدأت في القاهرة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في شأن توسيع الحكم الذاتي. وتناولت الاتفاق على جدول أعمال المرحلة المقبلة من المفاوضات.

١٢/٩٤/٧: عاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للاستقرار في غزة يرافقه ٣٠ شخصية من كبار مساعديه. وقد رفضت إسرائيل السماح بدخول ٤ من أعضاء الوفد بدعوى «تورطهم» في عملية فدائية عام ١٩٧٦. وقد خضعت السلطة الفلسطينية لذلك وأعادت هؤلاء إلى مصر.

١٥/٩٤/٧: أعربت إسرائيل عن استيائها من تأكيد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات حق الفلسطينيين في رفع علمهم الوطني في مدينة القدس.

١٧/٩٤/٧: إندلعت اشتباكات عنيفة، لمدة أربع ساعات، بين الجنود الإسرائيليين والعمال الفلسطينيين، على معبر أريئز، شاركت فيها الشرطة الفلسطينية، وأدت إلى مقتل فلسطينيين وجرح أكثر من مئة، مقابل ١٧ جريحاً إسرائيلياً. وقد ألقت إسرائيل تبعة ذلك على الشرطة الفلسطينية وأمرت بإغلاق قطاع غزة إلى أجل غير محدد. فيما دعا الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى نشر قوات دولية في مناطق الحكم الذاتي.

١٨/٩٤/٧: اجتمعت اللجنة الأمنية المشتركة الفلسطينية - الإسرائيلية للبحث في الاشتباكات التي شهدتها معبر أريئز.

- عاود المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون مفاوضاتهم في القاهرة للبحث في توسيع الحكم الذاتي.

١٩/٩٤/٧: قتل ضابط إسرائيلي في كمين مسلح في رفح على حدود قطاع غزة ومصر، وتبنت حركة «حماس» العملية، فيما اعتقلت الشرطة الفلسطينية منفذي العملية.

٢٠/٩٤/٧: منعت إسرائيل عضو السلطة الفلسطينية أحمد قريع (أبو علاء) من حضور مؤتمر إقتصادي في القدس الشرقية.

٢١/٩٤/٧: أعاد الجيش الإسرائيلي فتح معبر أريئز المؤدي إلى قطاع غزة بعد الاتفاق مع السلطة الفلسطينية على عبور العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل.

- قام وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بزيارة قطاع غزة واجتمع بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي أثار معه المشاكل التي تواجه الحكم الذاتي، وعلى رأسها بطء وصول المساعدات الخارجية. وحض كريستوفر عرفات على توفير قواعد الحاسبة اللازمة لإنفاق المساعدات بهدف طمأنة الدول المانحة للمساعدات.

٢٢/٩٤/٧: جرح جندي إسرائيلي في كمين مسلح في قطاع غزة.

٢٥/٩٤/٧: قال رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي إن الميثاق الوطني الفلسطيني «لن يعدل» قبل أن توقع إسرائيل اتفاق سلام مع كل الدول العربية.

٢٦/٩٤/٧: أبدت السلطة الفلسطينية تخوفها من تعهد إسرائيل بإعطاء الأردن «دوراً خاصاً» في الوصاية على الأماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس. وأكدت هذه السلطة أنه «ليس لإسرائيل الحق في أن تعطي أي دور أو تعهد في القدس».

- عقدت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية جولة ثالثة من المفاوضات في القاهرة تتعلق بالحكم الذاتي.

٢٨/٩٤/٧: انتهت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في القاهرة بإحراز تقدم في الاتفاق على نقل سلطات التعليم والصحة في اجزاء من الضفة الغربية.

- انعقد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في القاهرة بدعوة من السلطة الفلسطينية لبحث الخلاف

الفلسطيني - الأردني حول السيادة على القدس. وأصدر المجلس بياناً شدد فيه على التفريق بين مضمون الولاية والسيادة السياسية من جهة، وبين الرعاية الدينية للأماكن المقدسة من جهة أخرى، مؤكداً بذلك وجهة النظر الفلسطينية.

٢٩/٩٤/٧: أعلن الأردن دعمه جهود منظمة التحرير الفلسطينية للحصول على السيادة السياسية على مدينة القدس مشيراً إلى أن ذلك «لا يتناقض ودوره في ممارسة الولاية الدينية على المقدسات» في المدينة.

- منعت السلطة الفلسطينية توزيع صحيفة النهار المقدسية المقربة من الأردن، في مناطق الحكم الذاتي، في أول اجراء في نوعه.

مصر

٧/٩٤/٧: انتهى «مؤتمر الحوار الوطني» الذي نظمته السلطة في مصر، أعماله قبل الموعد المحدد لذلك، مصدراً مجموعة توصيات أهمها توفير ضمانات لاجراء انتخابات حرة ومكافحة اعمال العنف.

٨/٩٤/٧: انتقدت أحزاب المعارضة المصرية «مؤتمر الحوار الوطني» والنتائج التي توصل إليها.

المغرب

١٠/٩٤/٧: دعا العاهل المغربي الملك الحسن الثاني الأحزاب السياسية المغربية كافة إلى المشاركة في حكومة وحدة وطنية تجل محل الحكومة الحالية.

اليمن

١/٩٤/٧: أحكمت القوات الحكومية اليمنية الطرق العسكرية على مدينتي المكلا وعدن في جنوب اليمن مصعدة من القصف المدفعي لهاتين المدينتين، في الوقت الذي لم تفلح اتفاقات وقف النار في لجم القتال.

٩٤/٧/٥: سقطت المكلا في أيدي القوات الحكومية، في ظل استمرار القصف المدفعي العنيف على عدن وفرار القيادة الجنوبية من المدينة إلى الدول المجاورة.

٩٤/٧/٦: أصدر وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» بياناً خاصاً بالوضع في اليمن، دعوا فيه إلى وقف النار مهددين باتخاذ «الخطوات التي يرونها مناسبة» في حال استمرار المعارك. وقد تحفظت قطر على البيان الذي شدد على أن وحدة اليمن «يجب أن تستند إلى تراضي الطرفين».

٩٤/٧/٧: سقطت عدن في أيدي القوات الحكومية بعد معارك عنيفة في بعض أحيائها ومطارها لتضع بذلك نهاية للحرب بين الشمال والجنوب.

- أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إنتهاء الحرب ودعماً إلى بدء «معركة البناء وإصلاح ما دمرته الحرب».

وأوضح أنه سيطبق قرار العفو العام عن جميع الجنوبيين باستثناء ١٦ من «قادة التمرد» في الجنوب.

- حثت الولايات المتحدة الحكومة اليمنية على «تحقيق مصالحة سياسية» ودعتها إلى «أن تطمئن جيرانها إلى التزام اليمن الاقليمي».

٩٤/٧/١٠: وجهت الحكومة اليمنية دعوة إلى «فتح فصل جديد» في العلاقات مع السعودية.

- تضمن بيان قمة الدول الصناعية في نابولي دعوة إلى حل الخلافات الداخلية في اليمن «عبر الحوار وبالطرائق السلمية».

٩٤/٧/١١: رأى الرئيس المصري حسني مبارك أن «الصراع في اليمن لم ينته بعد، فالمشكلة بدأت الآن».

٩٤/٧/١٣: عقدت الحكومة اليمنية اجتماعاً لها في عدن في محاولة لتسريع خطوات إعادة الحياة الطبيعية إلى المدينة بعد موجة النهب التي تعرضت لها عقب سقوطها عسكرياً.

٩٤/٧/١٤: دعا الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي اليمنيين إلى حل خلافاتهم بالحوار السياسي. ورأى أن

هزيمة الانفصاليين في الجنوب «ليست الحل الدائم بالضرورة»، وحض على إنهاء حال الفوضى في عدن.

٩٤/٧/١٨: أغلقت الحكومة اليمنية مدينة عدن لمدة ١٢ يوماً مع فرض نظام منع التجول أو حمل السلاح في محاولة لإعادة النظام إلى المدينة.

٩٤/٧/٢١: أعلن أعضاء في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني «عن تأليف قيادة جديدة للحزب في صنعاء بدلاً من القيادة القديمة التي فرت إلى خارج البلاد».

٩٤/٧/٢٥: أطلقت السلطات

اليمنية سراح ٤٠٠٠ أسير جنوبي وسمحت لهم بالعودة إلى صفوف القوات المسلحة.

٩٤/٧/٢٨: اجتمع ممثلون للحكومة اليمنية وزعماء يمينيين جنوبيين في جنيف برعاية الأمم المتحدة. ولم تسفر هذه المحادثات عن أي نتيجة، فيما أعلنت الحكومة أنها تعد لحوار بين جميع الأطراف داخل اليمن.

٩٤/٧/٣١: أوضحت الحكومة اليمنية أن الحوار بين اليمنيين هو «شان يمني بحت» رافضة أي تدخل خارجي في هذا الشأن.

آب / أغسطس ١٩٩٤

آسيا الوسطى

٩٤/٨/١٩: سقط عشرات القتلى والجرحى في معارك عنيفة دارت على الحدود الطاجيكية - الأفغانية بين قوات حرس الحدود الروس وقوات المعارضة الطاجيكية.

٩٤/٨/٢٠: أبدى نائب وزير الخارجية الروسي أناتولي اداميشين استعداد بلاده للتعاون مع إيران ليجاد حل للصراع في طاجكستان.

- إتهم وزير خارجية أوزبكستان عبد العزيز كاملون وزير الدفاع الأفغاني السابق أحمد شاه مسعود بدعم ورعاية المعارضة الإسلامية في طاجكستان وبأنه مسؤول عن التوتر الذي تشهده الحدود الأفغانية - الطاجيكية.

الأردن

٩٤/٨/٤: أعفت الولايات المتحدة الأردن من ديون لها مستحقة عليه قيمتها ٢٢٠ مليون دولار.

٩٤/٨/٢٨: زار الرئيس التركي سليمان ديميريل الأردن مجرياً سلسلة محادثات مع المسؤولين الأردنيين. وأبدى الجانبان تأييدهما لرفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق

وضرورة «إعادة» هذا البلد إلى مكانته في المجتمع الدولي. كما أعرب ديميريل عن استعداد بلاده للاشتراك في مشاريع التنمية في الشرق الأوسط.

٩٤/٨/٣١: ألغت الحكومة الفرنسية ديوناً لها متوجبة على الأردن قيمتها ٢٥ مليون فرنك فرنسي، بعد محادثات أجراها العاهل الأردني الملك حسين في باريس، وذلك «تقديراً من فرنسا لدور الأردن في عملية السلام».

إسرائيل

٩٤/٨/١٨: قدّم أول سفير للفاتيكان في إسرائيل أوراق اعتماده رسمياً. وأوضح نائب وزير الخارجية الاسرائيلي يوسي بيلين أن «الفاتيكان جهة ينبغي استشارتها حين التفاوض على التسوية الدائمة في شأن الأماكن المقدسة» في القدس.

٩٤/٨/٢١: رحبت إسرائيل بموافقة بريطانيا على اشتراكها في مشاريع الأبحاث العلمية الأوروبية رافعة بذلك العقبة الأخيرة التي كانت تعترض هذا الاشتراك. ورأت وزارة الخارجية الاسرائيلية أن هذا الأمر «مهم جداً لإسرائيل» لأن «مستقبل إسرائيل هو في

مجال الأبحاث والتطوير في الوقت الذي تنتقل الصناعات التقليدية تدريجاً إلى دول العالم الثالث».

ايران

٩٤/٨/٢: كررت إسرائيل اتهامها إيران بـ «الوقوف وراء الارهاب». وأمل رئيس الأركان الاسرائيلي يهودا باراك في «توافر القوة والرغبة السياسية في الشروع في تحرك ضد إيران».

٩٤/٨/٣: سقط عشرات القتلى والجرحى في أعمال شغب شهدتها مدينة قزوين قرب العاصمة طهران، في أثناء تظاهرات احتجاج من السكان على الحاق المدينة باقليم زبخان.

٩٤/٨/١٠: احتجت ايران بشدة على إعلان الأرجنتين انها تسعى لاستجواب سبعة دبلوماسيين ايرانيين تشتبه بصلتهم في تفجير المركز اليهودي في بيونس آيرس.

البلقان

٩٤/٨/١: طلب زعماء صرب البوسنة من مجموعة الاتصال الدولية الخاصة بالبوسنة فتح حوار معهم لتعديل خريطة تقسيم الأراضي التي أقرتها المجموعة «كي يصير هذا التقسيم مقبولا».

٩٤/٨/٢: دعت جمهورية صربيا صرب البوسنة إلى قبول خطة السلام الدولية القاضية بتقسيم البوسنة وإلا ارتكبوا جريمة في حق شعبهم» محذرة إياهم من «تضييعهم الوقت سدى».

٩٤/٨/٣: قرر برلمان صرب البوسنة إجراء استفتاء شعبي على خطة السلام الدولية، بعد ما رفضها أعضاء البرلمان للمرة الثالثة.

٩٤/٨/٤: قطع الاتحاد اليوغسلافي (صربيا ومونتنيغرو) علاقاته السياسية والاقتصادية بـ «جمهورية صرب البوسنة» بسبب إصرارها على رفض خطة السلام الدولية لحل النزاع في البوسنة. وأعلن الاتحاد إغلاق الحدود المشتركة وقطع الإمدادات عن صرب

البوسنة. وقد رحبت الولايات المتحدة بهذا الموقف ولكنها اشترطت وجود مراقبين دوليين على الحدود للتأكد من إجراءات وقف الإمدادات التي أعلنها الاتحاد. أما روسيا فدعت إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على الاتحاد اليوغسلافي بناء «لتعاونها» لايجاد «حل» للنزاع في البوسنة.

٩٤/٨/٥: قصفت طائرات تابعة لحلف شمال الأطلسي موقعاً للصرب قرب العاصمة البوسنية ساراييفو بعد استيلاء هؤلاء على معدات عسكرية من أحد مستودعات قوات الأمم المتحدة في المدينة وقد أذعن الصرب وأعادوا الأسلحة بعد تهديد قيادة قوات الأمم المتحدة بالجوء إلى مزيد من الغارات.

٩٤/٨/٨: حقق الجيش البوسني المسلم تقدماً على جبهتين في أقصى الشمال على معبر بوسيفينا.

٩٤/٨/١٨: أكد صرب البوسنة انهم يسعون لربط مناطقهم في البوسنة رسمياً بالاتحاد اليوغسلافي بهدف إنشاء «صربيا الكبرى».

٩٤/٨/٢١: نجح الجيش البوسني في دحر قوات القائد المسلم المنشق فكرت عبديتش في مدينة بيهاتش في شمال غرب البوسنة، والسيطرة على معظم معاقل التمرد. فيما شهدت المنطقة حركة نزوح جديدة.

٩٤/٨/٢٨: أجرى صرب البوسنة استفتاء عاماً على خطة السلام الدولية، كانت النتيجة رفض الأغلبية لها.

تركيا

٩٤/٨/٣: شنت الطائرات الحربية التركية غارات عدة على مواقع لمقاتلي «حزب العمال الكردستاني» في منطقة هاكورك على الحدود مع العراق.

٩٤/٨/٨: جدد الطيران التركي قصفه لمواقع الاكراد في شمال العراق.

٩٤/٨/١٦: عرض زعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوجلان «التفاوض» مع السلطات التركية.

٩٤/٨/٢٣: قصفت الطائرات التركية قاعدة للثوار الاكراد في شمال العراق.

الجزائر

٩٤/٨/٣: قتل خمسة فرنسيين في هجوم مسلح على السفارة الفرنسية في العاصمة الجزائرية. وقد دفع ذلك إلى قيام وزير الخارجية الفرنسي الآن جوييه ووزير الدفاع فرنسوا ليوتار بزيارة الجزائر. ودعا الوزيران السلطات الجزائرية إلى «ضمان أمن الرعايا الفرنسيين».

٩٤/٨/٤: وجّه وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا انتقادات علنية إلى ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة لاستضافتها على أراضيها ممثلين لـ «الجبهة الاسلامية للانقاذ» ولحرية الحركة التي يتمتع بها هؤلاء.

- كرر منساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو دعوته للحكومة الجزائرية إلى «اتخاذ تدابير لتوسيع الحوار السياسي في الجزائر».

٩٤/٨/٥: قامت السلطات الفرنسية بحملة توقيف واسعة في حق النشاط الإسلاميين الجزائريين في فرنسا.

٩٤/٨/٧: سقط ١٨ اسلامياً متشدداً في اشتباكات بين المجموعات الإسلامية وقوى الأمن في أنحاء متفرقة في الجزائر.

٩٤/٨/٨: دعا الرئيس الجزائري الأمين زروال ثمانية من أحزاب المعارضة الرئيسية إلى بدء حوار وطني مع الحكومة. وقد رفضت «جبهة القوى الاشتراكية» و«حركة المجتمع من أجل الثقافة والديمقراطية» و«حركة التحدي» الاشتراك في مثل هذا الحوار.

٩٤/٨/٩: قتل ١١ عسكرياً جزائرياً في هجوم مسلح على تكتة عسكرية في تلمسان غرب الجزائر.

- أكدت الولايات المتحدة وجود «اتصالات مستمرة» مع فرنسا في شأن الجزائر.

١٤/٨/٩٤: قتل نحو ١٧ اسلامياً في اشتباكات متفرقة مع قوى الامن الجزائرية.

- أكد رئيس الوزراء الفرنسي ادوار بالادور أن بلاده «لن تقبل بأي تهديد إرهابي من أي نوع كان»، داعياً الحكومة الجزائرية إلى بدء محادثات من أجل حل سياسي للأزمة في البلاد.

١٥/٨/٩٤: قتل صينيّان اثنان يعملان في الجزائر على يد مسلحين في إحدى ضواحي العاصمة.

- تعهد وزير الدفاع الفرنسي فرنسوا ليوتار «دعم القوى الديمقراطية في الجزائر»، ورأى أن «القومية الاسلامية في ثوبها الإرهابي هي على درجة الخطورة نفسها التي مثلتها الاشتراكية الوطنية [الفاشية] يوماً ما».

١٦/٨/٩٤: رأى الرئيس الجزائري الامين زروال أن «الحوار الوطني بين مختلف القوى السياسية من دون إقصاء أي قوة هو السبيل الوحيد للخروج من الازمة الراهنة» في الجزائر.

٢١ - ٩٤/٨/٢٤: انعقدت جولتان من «الحوار الوطني» بقاء بين الرئيس الجزائري الامين زروال وممثلي خمسة أحزاب سياسية من أصل ثمانية دعيت إلى اللقاء. ورأى زروال أن اشتراك «الجبهة الاسلامية للانقاذ» في الحوار «مرهون بإدانتها الإرهاب والعنف».

٢٤/٨/٩٤: انتقد وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا الضغوط الدولية التي تطالب الحكومة الجزائرية بالحوار مع الاسلاميين معتبراً أن الخيار القائم أمام فرنسا في الجزائر هو «بين حكومة غير ديمقراطية وبين دولة اسلامية متطرفة».

٢٧/٨/٩٤: توترت العلاقات بين الجزائر والمغرب عقب إغلاق الأخير الحدود البرية بين البلدين «موقتاً».

٣١/٨/٩٤: أبعدت السلطات الفرنسية ٢٠ معتقلاً جزائرياً لديها إلى بوركنينا فاسو واصفة هذه العملية أنها «رسالة إلى الاسلاميين المتشددین في فرنسا للابتعاد من النشاط السياسي».

السودان

١٥/٨/٩٤: أعلنت السلطات السودانية أنه تم إلقاء القبض على «الإرهابي» المعروف باسم «كارلوس» في العاصمة السودانية الخرطوم، وأنها سلمته إلى فرنسا حيث تتم محاكمته بتهمة عدة. وقد أشادت الولايات المتحدة بالقبض على كارلوس ولكنها عدت ذلك أنه «ليس كافياً وحده لرفع اسم السودان من قائمة الإرهاب».

سوريا

٢١/٨/٩٤: انعقد الاجتماع الدوري السادس بين وزراء تركيا وايران وسوريا في دمشق. وعرض الوزراء الثلاثة آخر التطورات وخصوصاً في العراق. وأكدوا تمسكهم ب «وحدة العراق» وتصميمهم على «مقاومة» أي عمل يهدف إلى تفتيته.

٢٤/٨/٩٤: شهدت الانتخابات النيابية في سوريا إقبالاً كثيفاً على الاقتراع وسط أجواء تنافسية. وأسفرت النتائج عن فوز ساحق لمرشحي أحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» الحاكمة بقيادة حزب البعث، إذ حصلوا على ٦٦,٨ في المئة من المقاعد، ونال المستقلون ٨٢ مقعداً.

الشرق الأوسط / الاتفاق الأردني - الإسرائيلي

٨/٨/٩٤: افتتح الأردن واسرائيل «معبر العربية» الحدودي الذي يربط مدينة العقبة الأردنية وميناء إيلات الإسرائيلي على البحر الأحمر، وخصص المعبر لانتقال السائحين الأجانب بين البلدين.

٩/٨/٩٤: عقد مفاوضون أردنيون وإسرائيليون أول اجتماعاتهم، في فندق على الجانب الإسرائيلي من البحر الميت، من أجل التوصل إلى اتفاق حول القضايا المعلقة بين الطرفين ولا سيما مسالتي ترسيم الحدود والمياه.

١٦ - ٩٤/٨/١٧: حققت المفاوضات

بين الأردن واسرائيل تقدماً في مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني.

الشرق الأوسط / المفاوضات الثنائية

٢/٨/٩٤: اعترف رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين بوجود «فجوات واسعة بين الموقفين السوري والإسرائيلي» على الرغم من أن «سوريا تظهر نوعاً من الموافقة على بعض مؤشرات مكونات السلام».

٢/٨/٩٤: رأى الرئيس السوري حافظ الأسد، بعد لقائه الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة، أن طريق السلام «لا هي مفتوحة ولا مسدودة».

٦ - ٩٤/٨/٩: قام وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بجولة في الشرق الأوسط شملت مصر واسرائيل وسوريا والأردن في محاولة لتحريك عملية السلام. وقد اجتمع في القاهرة بالرئيس المصري حسني مبارك وبالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وأكد بعد الاجتماع أن وضع القدس يجب التفاوض عليه في المرحلة الأخيرة. وفي إسرائيل التقى كريستوفر رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريز، ونجحت مساعيه في تهدئة الوضع المتفجر في جنوب لبنان. ثم انتقل إلى سوريا حيث اجتمع إلى الرئيس السوري حافظ الأسد.

٨/٨/٩٤: رأى رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين أنه «لن يحصل أي اختراق مفاجئ في المفاوضات مع سوريا، بل ستكون عملية تدريجية» وأن السوريين يتحلون بإرادة فعلية لإرساء السلام، إلا أن المشكلة تكمن في الثمن الذي هم مستعدون لدفعه».

١٠/٨/٩٤: أشار وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى أن «متطلبات السلام يجب أن تكون عادلة ومتوازنة» لجهة الترتيبات الأمنية والجدول الزمني للانسحاب الاسرائيلي من الجولان.

١٨/٨/٩٤: أنهى رئيس الأركان الإسرائيلي يهودا باراك زيارة للولايات المتحدة مؤكداً أنه «من الأفضل من الناحية العسكرية أن تبقى إسرائيل في هضبة الجولان حتى في وقت السلام لأننا في حاجة إلى الاحتفاظ بها».

٢٥/٨/٩٤: أبدى الرئيس الأميركي بيل كلينتون استعداد بلاده للمساهمة في وضع اتفاق «الامن المتبادل» بين سوريا وإسرائيل، وشدد على ضرورة حصول إسرائيل على تعويض مقابل «تخليها عن امتيازات استراتيجية» من أجل السلام.

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

٤/٨/٩٤: إتهمت إسرائيل السعودية بعرقلة المفاوضات المتعددة الأطراف ولا سيما تلك الخاصة بالحد من التسلح.

الصومال

٢٢/٨/٩٤: هاجم مسلحون صوماليون موقعاً لقوات الأمم المتحدة في مقديشو، أسفر عن مقتل سبعة جنود وجرح ستة آخرين من الوحدة الهندية.

٢٦/٨/٩٤: قرر مجلس الأمن خفض عدد قوات الأمم المتحدة العاملة في الصومال.

العراق

٢/٨/٩٤: دعا الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى إبقاء العقوبات الاقتصادية على العراق لأنه يمثل «خطراً غير عادي واستثنائي» على أمن الولايات المتحدة، و«يستمر في انتهاك» وتجاهل قرارات الأمم المتحدة.

٧/٨/٩٤: دارت اشتباكات عنيفة بين الأحزاب الكردية المتنافسة في شمال العراق. ولم تفلح الاتصالات في وقفها.

٢٢/٨/٩٤: انفجرت سيارة مفخخة في أحد شوارع مدينة بغداد موقعة عدداً كبيراً من القتلى والجرحى ولم يتبين أحد العملية.

شؤون فلسطينية

٨/٨/٩٤: أنهى المراقبون الدوليون مهمتهم في مدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلة، التي استمرت ثلاثة أشهر.

١٢/٨/٩٤: جرح ثلاثة رجال أمن إسرائيليين في مدينة القدس في هجوم مسلح استهدف سيارتهم. وقد تبنت «حركة المقاومة الإسلامية - حماس» هذه العملية «تأكيداً على إسلامية المدينة».

٢١/٨/٩٤: قتل فلسطيني وجرح ثمانية آخرون في مواجهات بين متظاهرين فلسطينيين وقوى الأمن الإسرائيلية في مدينة رام الله في الضفة الغربية. كما وقعت مواجهات مماثلة في مدينة الخليل.

٢٣/٨/٩٤: جرح أربعة جنود إسرائيليين في هجوم نفذته مسلحون فلسطينيون على مقر الإدارة العسكرية في بيت لحم. ورافق العملية حملة اعتقالات واسعة في بعض مدن الضفة قامت بها قوى الأمن الإسرائيلية.

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

١/٨/٩٤: طالب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الحكومة الإسرائيلية البدء «الآن» في المفاوضات لتحديد الوضع القانوني النهائي لمدينة القدس، وقبل سنتين من الموعد المتفق عليه لبحث وضع المدينة. فيما أكدت إسرائيل «أن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل الآن وفي المستقبل».

- عقد مفاوضات فلسطينيون وإسرائيليون جولات عدة من المفاوضات في القاهرة للتوصل إلى اتفاق على النقل المبكر للسلطات المدنية إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية.

٣/٨/٩٤: أبدى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات امتعاضه من تأخر وصول المساعدات الدولية إلى السلطة الفلسطينية وما يتعرض له من عمليات «إزالة» من إسرائيل بسبب ذلك.

٤/٨/٩٤: رأت وزارة الخارجية

الأميركية أن على السلطة الوطنية الفلسطينية أن «تثبت دقة مالية أكبر» إذا أرادت التعجيل في تلقيها المساعدات الدولية، وأن «تحسن أساليب المحاسبة لتجعل الأسيرة الدولية تثق بأن هذه الأموال ستفق بدراية».

٦/٨/٩٤: اجتمع وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في القاهرة، وناقش الإثنان العقوبات التي تعرض مسيرة الحكم الذاتي الفلسطيني.

١٠/٨/٩٤: التقى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين على معبر إيريز في قطاع غزة. واتفقا على تسريع المفاوضات لتوسيع الحكم الذاتي. وشدد رابين على التزام حكومته «إعلان المبادئ» واتفاقات القاهرة، فيما أعلن عرفات أنه «لدينا خلافات، وهذا أمر مشروع لكننا اتفقنا على تقليلها».

١٤/٨/٩٤: شن مقاتلو حركة «حماس» هجومين مسلحين على مستوطنين إسرائيليين في منطقة الحكم الذاتي في قطاع غزة، أسفرا عن مقتل إسرائيلي وجرح سبعة آخرين، رداً على مقتل اثنين من نشاط الحركة.

١٥/٨/٩٤: نفذت الشرطة الفلسطينية حملة إعتقالات واسعة في صفوف حركة «حماس» في قطاع غزة، وتعهدت منع تكرار الهجمات على الإسرائيليين. فيما وصفت «حماس» التدابير في حقها بأنها «تطور سلبي خطير».

١٦/٨/٩٤: حث رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين منظمة التحرير الفلسطينية على تعديل ميثاقها «في أسرع وقت ممكن».

١٧/٨/٩٤: اجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز وعضو السلطة الفلسطينية نبيل شعث في الاسكندرية في مصر، في إطار لجنة الارتباط الفلسطينية - الإسرائيلية العليا. واتفق الجانبان على «الحد من عنف الإسلاميين المعارضين للسلام»، وعلى عدد من الإجراءات الأمنية تشمل نقاط العبور بين

اسرائيل ومناطق الحكم الذاتي. كما اتفقا على توجيه نداء مشترك إلى الدول المانحة للمساعدات للاسراع في تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية. كما تم تحديد موعد لنقل السلطات المدنية إلى الفلسطينيين.

٩٤/٨/١٩: أطلقت السلطات الاسرائيلية ٢٤٩ معتقلاً فلسطينياً بعدما تعهدوا «نبذ العنف» وتمضية بقية فترة عقوبتهم في منطقة الحكم الذاتي.

- زار وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز قطاع غزة، حيث اجتمع إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بحضور وزير الخارجية النرويجي بيورن تورغورال. واتفق الجانبان على عدد من المسائل المتعلقة ببدء نقل السلطات المدنية إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية والعمل على وضع حد للمتطرفين من الجانبين» والسعي لتأمين الدعم المالي لسلطة الحكم الذاتي.

٩٤/٨/٢٤: تسلم الفلسطينيون إدارة التعليم في مدينة رام الله في الضفة الغربية.

٩٤/٨/٢٩: وقعت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل اتفاقاً يقضي بنقل السلطات المدنية في الضفة الغربية في ثمانية مجالات إلى الفلسطينيين.

٩٤/٨/٣٠: ألغت رئيسة وزراء الباكستان بنازير بوتو زيارة كانت تعتزم القيام بها لقطاع غزة بعد رفض اسرائيل السماح لهندوب باكستاني من دخول غزة للتحضير للزيارة، ووجهت اسرائيل انتقادات حادة إلى بوتو.

ليبيا

٩٤/٨/٥: مدد مجلس الأمن قرار العقوبات المفروضة على ليبيا دون أي تعديل «لأنه ليس ثمة ما يبرر رفعها أو تغييرها».

مصر

٩٤/٨/٢٢: نفذت السلطات المصرية حكم الإعدام شنقاً في حق خمسة من الإسلاميين كانت المحكمة ادانتهم بمحاولة اغتيال وزير الداخلية

حسن الألفي في صيف ١٩٩٢.

٩٤/٨/٢٦: قتل سائح اسباني واصيب آخران في اطلاق نار على حافلة سياحية في صعيد مصر.

٩٤/٨/٢٧: قتل ضابط في قوى الأمن وجرح شرطي وستة عناصر من الجماعات الاسلامية في اشتباك بين الجانبين في سوهاج في صعيد مصر.

اليمن

٩٤/٨/٨: أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن «مفاوضات جارية» مع اليمن لتمكين اليهود اليمنيين من المغادرة إلى إسرائيل، فيما نفت اليمن هذه الأنباء.

٩٤/٨/١٠-٩: عقد المكتب

السياسي لـ «الحزب الاشتراكي اليمني» اجتماعاً موسعاً لأعضائه في العاصمة السورية دمشق، بحث فيه مستقبل الحزب. وأصدر المكتب بياناً ندد فيه بقرار الحرب وإعلان الانفصال مشدداً على «ضرورة التمسك بالحوار» وسيلة لحل الخلافات السياسية، والتمسك بوثيقة «العهد والاتفاق». ودعا كوادره وأنصاره إلى العودة إلى البلاد، داعياً السلطات إلى الغناء «الاجراءات الاستثنائية» في حق الحزب في أثناء الحرب.

٩٤/٨/١١: رفضت السلطات اليمنية المواقف التي عبر عنها المكتب السياسي لـ «الحزب الاشتراكي اليمني» واشترطت لبقاء الحزب «إقصاء قاداته المسؤولين عن قرار الانفصال».

ايلول / سبتمبر ١٩٩٤

إيران

٩٤/٩/٢: رحبت إيران بتراجع الحكومة الأرجنتينية عن الاتهامات التي كانت قد وجهتها إليها بالتورط في تفجير مقر يهودي في بيونس آيرس في تموز/يوليو الماضي.

٩٤/٩/٢٧: عرض وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي على دول الخليج إقامة «منتدى إقليمي» باشتراك هذه الدول فقط مؤكداً أن «الأمن في الخليج هو مسؤولية البلدان المطلة عليه».

البلقان

٩٤/٩/١: شددت فرنسا على رفضها اقتراح رفع الحظر عن إرسال الاسلحة إلى البوسنة.

٩٤/٩/٦: أرجأ البابا يوحنا بولس الثاني زيارته التي كان قررها لساراييفو «لعدم توافر ضمانات أمنية كافية للسكان الذين يرغبون في مقابلته في أثناء الزيارة».

٩٤/٩/٧: حذر الرئيس الكرواتي فرانيو توديمان من رفع الحظر عن

آسيا الوسطى

١٣-٩٤/٩/١٧: عقد ممثلون عن الحكومة الطاجيكية والمعارضة الاسلامية في العاصمة الإيرانية طهران، جولة من المفاوضات بينهما برعاية الأمم المتحدة واشترك إيران وروسيا، أسفرت عن الاتفاق على وقف النار بإشراف مراقبين دوليين.

الأردن

٩٤/٩/٢٧: أعلن الأردن قطع روابطه الإدارية والقانونية الخاصة بالإشراف على الشؤون الدينية في الضفة الغربية المحتلة باستثناء القدس.

اسرائيل

٩٤/٩/١٩: أعلن في اسرائيل أن رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أمر بوقف كل الاتصالات السرية القائمة مع العراق بعدما تعرض لضغوط من جانب الولايات المتحدة بهذا الخصوص.

ارسال الاسلحة إلى البوسنة لأن ذلك «قد يسبب في حرب حضارات».

٩٤/٩/٩: احتدمت المعارك في جيب بيهاتش في شمال غرب البوسنة مع بدء قوات الصرب هجوماً على مواقع المسلمين في هذا الجيب.

٩٤/٩/١١: قام البابا يوحنا بولس الثاني بزيارة لكرواتيا حيث لقي استقبالا حاشداً دعا فيه المسلمين والمسيحيين في البوسنة إلى التصالح.

٩٤/٩/١٤: جرت معارك عنيفة بين الصرب والجيش البوسني قرب كونييتش جنوب غرب ساراييفو بهدف السيطرة على الطريق الاستراتيجي المؤدي إلى ساراييفو.

- اجتمع الرئيس البوسني علي عزت بيفوفيتش والرئيس الكرواتي فرانيو توديمان في مدينة زغرب في كرواتيا، وأعلنا عن إقامة جيش مشترك وعن عدد من الاجراءات الأخرى في إطار الاتحاد الكرواتي - المسلم.

- وافقت جمهورية صربيا على نشر مراقبين مدنيين دوليين على طول حدودها مع مناطق حرب البوسنة للتثبت من التزامها الحظر المفروض على هؤلاء بعد رفضهم خطة السلام الدولية للبوسنة.

٩٤/٩/١٩: خضع الجيش البوسني لضغوط قيادة قوات الأمم المتحدة في البوسنة، فأعلن وقف هجماته على الصرب في محيط ساراييفو.

٩٤/٩/٢٢: قصفت طائرات تابعة لحلف شمال الأطلسي موقعا لصرب البوسنة قرب ساراييفو بعد هجوم شنه هؤلاء على قافلة للقوة الدولية العاملة في البوسنة، وقد هددت الولايات المتحدة بمزيد من الضربات إذا لم يوقف الصرب أنشطتهم العسكرية ويقبلوا بخيار السلام.

٩٤/٩/٢٤: وافق مجلس الأمن على ثلاثة قرارات حول الوضع في يوغسلافيا السابقة: ينص الأول على تخفيف إجراءات المقاطعة المفروضة على الاتحاد اليوغسلافي (صربيا ومونتينيغرو) أما القرار الثاني فيشدد العقوبات على صرب

البوسنة بدعوة المجتمع الدولي إلى مقاطعتهم سياسياً. فيما دان الثالث التطهير العرقي الذي يتفذه الصرب في البوسنة.

تركيا

٩٤/٩/٥: وقعت تركيا وإيران بروتوكولاً للتعاون في مكافحة الارهاب. ٩٤/٩/٢٢: رأت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر في اتحاد تركيا الجمركي مع الاتحاد الأوروبي «الفرصة الأخيرة» مشيرة إلى أنه «إذا تم إضعاف تركيا إقتصادياً فإن حزب الرفاه (الإسلامي) سيستفيد من ذلك، كما حصل في الجزائر».

جامعة الدول العربية

١٤-٩٤/٩/١٥: عقد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية دورته الـ ١٠٢ في القاهرة. وقد هيمنت قضية القدس على مناقشات المجلس. وأكد البيان الختامي «ضرورة استعادة السيادة الفلسطينية العربية على القدس بصفتها عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة». كما أيد البيان مواقف سوريا إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط وطالب مجلس الأمن «بتحمل مسؤولياته في إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية القاضية بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة [عام ١٩٦٧]». ودعا البيان إلى تنفيذ القرار ٤٢٥ الخاص بلبنان. وحض المجلس إيران على إجراء «مفاوضات جادة» مع دولة الإمارات العربية المتحدة لإنهاء النزاع على ملكية الجزر الثلاث في الخليج. وقد استبعد موضوعا المصالحة العربية لإسرائيل والمصالحة العربية - العربية عن جدول الأعمال نظراً إلى تعارض المواقف الحاد في شأنهما.

الجزائر

٩٤/٩/١: أوضح الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران رغبة بلاده في «عدم التدخل في نزاع بين فصائل النزاع وعدم

الانجرار إلى أي طرف في الجزائر». وأضاف: «نحن لا نتمنى أن ينتهي الأمر بفوز أي طرف يجعل العادات والاعراف والمؤسسات تعود إلى مفاهيم القرون الوسطى».

- واصلت السلطات الفرنسية إجراءاتها ضد الاسلاميين الجزائريين على أراضيها عبر المدامات والاعتقالات. ٩٤/٩/٤: سقط نحو ٤١ اسلامياً متشدداً في اشتباكات متفرقة مع قوى الامن الجزائرية.

٩٤/٩/٥: ترأس الرئيس الجزائري الامين زروال جولة جديدة للحوار الوطني حضرها خمسة من أحزاب المعارضة الثمانية المدعوة إلى الحوار. وبحث المجتمعون وسائل تشجيع «الجبهة الاسلامية للانقاذ» على العودة إلى الحياة السياسية.

- وجه زعيم «الجبهة الإسلامية للانقاذ» عباس مدني رسالة إلى الرئيس الجزائري الامين زروال ضمنها «ثوابت الأمة» وشروط الجبهة للتفاوض.

- كشف وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه أن «بعض الأوساط الأميركية يرى أن «وصول الجبهة الإسلامية للانقاذ» إلى السلطة هو مسألة وقت.

٩٤/٩/٦: أعلنت الحكومة الجزائرية أنها عقدت ثلاثة لقاءات في آب/أغسطس الماضي في السجن مع الزعماء المعتقلين «للجبهة الإسلامية للانقاذ»، وإنها تنتظر «مبادرة منهم تكون على مستوى آمال الأمة الجزائرية».

٩٤/٩/٧: اقترح زعيم «الجبهة الإسلامية للانقاذ» عباس مدني، في رسالتين وجههما إلى الرئيس الجزائري الامين زروال، «خطة» لتسوية الازمة السياسية في الجزائر باعلان «هدنة» عسكرية والإفراج عن قادة الجبهة المعتقلين ورفع حال الطوارئ في البلاد.

٩٤/٩/٩: سقط تسعة إسلاميين في اشتباكات مع رجال الامن في منطقة حولة جنوب العاصمة الجزائر.

٩٤/٩/١٣: نقلت السلطات

الجزائرية زعيم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» عباس مدني ونائبه علي بلحاج من السجن العسكري في بليدة إلى الإقامة الجبرية. كما أطلقت سراح ثلاثة آخرين من قادة الجبهة. وأفادت الرئاسة الجزائرية أنها أرادت من ذلك اختبار «كل الامكانيات التي تسمح بوقف العنف وحمام الدم». وسمحت السلطات لمدني وبلحاج بحرية الاتصال بسائر الزعماء الآخرين.

٩٤/٩/١٤: أعلنت «الجماعة الإسلامية المسلحة» رفضها الحوار مع «الحكام المرتدين».

٩٤/٩/١٥: قتل ١٦ مدنياً بالسلح الأبيض في مناطق مختلفة من البلاد. وقد اتهمت السلطات عناصر إسلامية متشددة بارتكاب هذه الجرائم.

٩٤/٩/٢١: إنعقدت الجولة الرابعة لـ «الحوار الوطني» دون أن تسفر عن نتائج محددة.

٩٤/٩/٢١: نفذت مناطق القبائل في الجزائر إضراباً عاماً دعت إليه «الحركة الثقافية البربرية» لحث الحكومة على تعليم لغتهم «الامازيغية» في المدارس.

٩٤/٩/٢٦: اغتيل صحفي جزائري ومواطن بوسني، وخطف مطرب من أصل بربري، فيما أعلنت السلطات الجزائرية مقتل زعيم «الجماعة الإسلامية المسلحة» شريف القوسمي بعد عملية مطاردة.

السعودية

٩٤/٩/١٣: كشفت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» السعودية ومقرها لندن، عن قيام أجهزة الأمن السعودية بحملة اعتقالات في أوساط النشاط المؤيدين للاصلاحيات السياسية في المملكة.

٩٤/٩/٢٦: أعلنت وزارة الداخلية السعودية عن اعتقال اثنين من علماء الدين السعوديين بتهمة «إجراء اتصالات خارجية مع بعض الجماعات المشبوهة».

كما أكدت اعتقال ١١٠ أشخاص آخرين محذرة أنها «سوف تضرب بكل قوة من يريد الاخلال بأمنها».

السودان

٩٤/٩/٢٠: أخفق رؤساء كينيا وأوغندا وأثيوبيا وأريتريا والسودان الذين اجتمعوا في العاصمة الكينية نيروبي، في الاتفاق على تسوية للحرب الأهلية في جنوب السودان.

سوريا - لبنان

٩٤/٩/٢: إنعقدت في دمشق قمة لبنانية - سورية موسعة، حضرها إلى جانب رئيسي البلدين كبار المسؤولين اللبنانيين والسوريين. وبحثت القمة في «تطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط والمراحل التي بلغتها» والعلاقات الثنائية إضافة إلى الوضع اللبناني الداخلي. وشددت القمة على «ضرورة التعاون والتفاهم بين اللبنانيين».

٩٤/٩/٢٠: تم التوقيع على أربعة اتفاقات للتعاون بين لبنان وسوريا، في ختام اجتماعات هيئة المتابعة والتنسيق اللبنانية - السورية التي عقدت دورتها الثانية برئاسة رئيسي وزراء البلدين.

الشرق الأوسط / الاتفاق الأردني - الإسرائيلي

٩٤/٩/١٣: أعلن الجانبان الأردني والإسرائيلي عن «أحراز تقدم في قضايا صعبة وجوهرية» على طريق اتفاق سلام كامل بينهما، في ختام جولة من المفاوضات في ميناء إيلات الإسرائيلي.

٩٤/٩/٢١: اجتمع ولي العهد الأردني الأمير حسن إلى زعيم تكتل «ليكود» الإسرائيلي المعارض بنيامين نتنياهو في العاصمة البريطانية لندن. وعد الأمير حسن الاجتماع في إطار «مساعي الأردن لمعرفة الاتجاهات السياسية لإسرائيل». أما نتنياهو ف أوضح أن حسن تحدث عن «إقامة

تحالف استراتيجي في الشرق الأوسط يضم إسرائيل والأردن وتركيا».

٩٤/٩/٢٩: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين الأردن واجتمع بالعاهل الأردني الملك حسين في ميناء العقبة الأردني. وتناولت المحادثات تسوية الخلافات القائمة حول المياه وترسيم الحدود بين البلدين.

الشرق الأوسط / المفاوضات الثنائية

٩٤/٩/٥: قال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين إن حكومته تريد البدء بعملية فتح الحدود وإقامة العلاقات بينها وبين سوريا قبل أن تسحب قواتها من الجولان، مشيراً إلى «أننا نحتاج إلى تطبيع العلاقات قبل الانسحاب إلى أن أعرف ما يريد السوريون أن يقدموا في مقابل السلام».

٩٤/٩/٦: اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين على السوريين صفقة من أربع نقاط تتضمن انسحاباً في الجولان يستغرق سنوات عدة يسبقه «فترة اختبار مدتها ثلاث سنوات نخبر فيها التطبيع».

- طالب وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إسرائيل اظهار «مزيد من الجد وتناقضات أقل في تصريحاتهم واستقامة أكبر في الحديث عن الانسحاب الكامل» مؤكداً أن الانسحاب من الجولان «لا يحتاج إلى وقت طويل».

٩٤/٩/١٠: ألقى الرئيس السوري حافظ الأسد خطاباً في مجلس الشعب السوري (البرلمان)، ضمنه مواقف من عملية السلام ذاكراً عدم حصول «تقدم ذي مغزى» في المفاوضات مع إسرائيل مشيراً إلى «عدم جدوى» المحادثات الثنائية في واشنطن «ما دام الجانب الإسرائيلي لا يريد الإنطلاق من قاعدة الشرعية الدولية».

٩٤/٩/١١: رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد هو «إعلان سلام» مشيراً إلى أن «اللهجة العامة

للخطاب ايجابية وكذلك تصميم الرئيس السوري أمام البرلمان وهو يعلن استراتيجيته للسلام». أما نائب وزير الخارجية الاسرائيلي يوسي بيلين فبعد الخطاب «مساهمة مهمة جداً في عملية الدبلوماسية العلنية» بين اسرائيل وسوريا.

١٣/٩/٩٤: دعا وزير الخارجية السوري فاروق الشرع اسرائيل إلى «أن ترد سريعاً على لاسس التي وردت في خطاب الرئيس حافظ الأسد» مؤكداً أن السلام يجب أن يتم في «خطوات مدروسة».

٢٠-٢٢/٩/٩٤: قسام المنسق الاميركي لمفاوضات السلام دنيس روس على رأس وفد اميركي، بزيارة سوريا واسرائيل والمغرب. واجتمع روس إلى الرئيس السوري حافظ الأسد وناقش معه «تفاصيل كثيرة» متعلقة بالمسارين السوري واللبناني، وأعلن أن وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر سيزور الشرق الأوسط في النصف الاول من تشرين الاول / أكتوبر. وتحدث روس في اسرائيل عن «هوة حقيقية» بين سوريا واسرائيل «تحتاج إلى وقت» لردمها.

العراق

١٤/٩/٩٤: مدد مجلس الأمن العمل بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق على الرغم من دعوات بعض أعضائه كفرنسا وروسيا إلى رفعها أو تخفيفها عنه.

٢٧/٩/٩٤: انتقد وزير الخارجية الفرنسي الآن جوييه أسلوب تعامل مجلس الأمن مع ملف العقوبات المفروضة على العراق محذراً من أن استمرارها «سيؤدي إلى مزيد من التصلب» متذرعاً «أن فرنسا تتمتع بدبلوماسية نفوذ لكننا لا نملك الوسائل لفرض أي تغيير».

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٤/٩/٩٤: تبنت حركة «الجهاد

الإسلامي في فلسطين» هجوماً مسلحاً على دورية إسرائيلية في قطاع غزة أسفر عن مقتل جندي إسرائيلي وجرح اثنين آخرين.

٥/٩/٩٤: جدد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين انتقاداته للسلطة الفلسطينية لتقصيرها في «ملاحقة منفذي الهجمات» على الإسرائيليين وطالبها باعتقال العناصر التي نفذت عملية غزة ومعاقبتهم، ملوحاً بإعادة النظر في «التزامات إسرائيل». فيما أكدت السلطة الفلسطينية عدم قبولها بما جرى وأن أجهزتها الأمنية شنت حملة اعتقالات لنشاط حركة «الجهاد» في القطاع.

١٣/٩/٩٤: اجتمع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، في العاصمة النرويجية أوسلو، واتفقا على «تحاشي الخلافات السياسية بينهما» التي حالت حتى الآن دون عقد اجتماع للدول المانحة للمساعدات للسلطة الفلسطينية. كما تعهدا «اتخاذ الاجراءات الضرورية لوضع حد لأعمال العنف ولارساء الثقة المتبادلة وتشجيع العلاقات الاقتصادية».

٢٥/٩/٩٤: إتفق الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين على بدء المفاوضات الخاصة بانتخاب مجلس الحكم الذاتي الشهر المقبل.

«أكدت «حركة المقاومة الإسلامية - حماس» انها تريد الاستمرار في حربها «ضد اليهود المحتلين» وانها ترغب في تجنب «المعارك الجانبية مع الشرطة الفلسطينية» في قطاع غزة.

القوقاز

١٠/٩/٩٤: أعرب وزير الخارجية التركي ممتاز سوسيال عن عدم ارتياح بلاده لدور روسيا في القوقاز مشيراً إلى أن «الجهود الدولية لتسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان أكثر أهمية لعملية

السلام من جهود تبذلها أي دولة متفردة».

الكويت

١٩/٩/٩٤: رأى السفير الاميركي في الكويت ريان كروكر أن المشاركة السياسية للاسلاميين الكويتيين تعد «نموذجاً حسناً». وأضاف «إننا نقبل ترجمة الإسلام في الخليج إلى أشكال سياسية ولكن يجب أن يكون ثمة دعم قوي للديمقراطية».

مجلس التعاون الخليجي

٩/٩/٩٤: اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إلى وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر، في نيويورك، وأعلن كريستوفر، بعد الاجتماع، أن دول المجلس الست قررت وقف المقاطعة غير المباشرة لاسرائيل «من الدرجتين الثانية والثالثة». وأضاف أن هذه الدول «وعدت بأن تدعم خطوة من هذا النوع في جامعة الدول العربية». وأصدر الوزراء بياناً أكدوا ذلك، فيما انتقد لبنان وسوريا «التسرع في رفع المقاطعة».

اليمن

٢/٩/٩٤: سقط أكثر من ٥٠ قتيلًا، بينهم خمسة من رجال الأمن، في اشتباكات اندلعت بين قوى الأمن اليمنية وبين مسلحين ينتمون إلى مجموعات اسلامية متشددة هاجمت عدداً من المراكز الدينية في مدينة عدن في جنوب اليمن.

٥/٩/٩٤: أنتخبت اللجنة المركزية لـ «الحزب الاشتراكي اليمني» أميناً عاماً ومكتباً سياسياً جديدين للحزب. ولم يضم المكتب السياسي أيّاً من قياديين الحزب المقيمين في الخارج.

٢٨/٩/٩٤: أقر مجلس النواب اليمني قانوناً يقضي بتعديل الدستور بحيث بات يتركز على الشريعة الاسلامية. كما قرر المجلس إبدال المجلس الرئاسي برئيس للدولة يجري انتخابه عبر الاقتراع العام المباشر.

تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤

العربية قرار مجلس التعاون الخليجي
رفع المقاطعة الاقتصادية عن اسرائيل.

الأردن

٩٤/١٠/٤: أعلن ولي العهد
الأردني الأمير حسن أن بلاده تؤيد
تخفيف المقاطعة العربية لاسرائيل معتبراً
أن «الشراكة هي مفتاح المستقبل
الاقتصادي للشرق الأوسط».

٩٤/١٠/٢٥: تظاهر آلاف الأردنيين
في العاصمة عمان، بدعوة من «جبهة
العمل الاسلامي»، احتجاجاً على اقرار
معاهدة سلام بين الأردن واسرائيل، على
الرغم من قرار الحكومة الأردنية منع
التظاهر.

٩٤/١٠/٢٨: وقع عدد من
الاشتباكات بين الشرطة الأردنية
والمصلين بعد صلاة الجمعة في مدينتي
عمان وإربد.

٩٤/١٠/٣٠: أبدى العاهل الأردني
الملك حسين امتعاضه من نشاط
الإسلاميين محذراً أياهم من مغبة
الاستمرار في تحركاتهم المعارضة
لسياسة الحكومة.

اسرائيل

٩٤/١٠/٥: قال حاكم المصرف
المركزي الاسرائيلي ياكوف فرانكل إن
«النمو الاقتصادي لاسرائيل يتطور
بسرعة لتصبح المركز المالي للشرق
الأوسط بفضل التطورات الإيجابية
للوضع الجيوسياسي في المنطقة».

ايران

٩٤/١٠/٦: رفضت إيران نقل
نزاعها مع دولة الامارات العربية المتحدة
على جزر في الخليج إلى محكمة العدل
الدولية، واتهمت «دولاً في المنطقة»
وخارجها بـ «تشجيع» الامارات على
تبني «موقف عدائي» منها.

البلقان

٩٤/١٠/٦: وقع اشتباك عنيف بين
القوات الصربية والجيش البوسني المسلم

قرب العاصمة ساراييفو.

٩٤/١٠/٧: طلبت قيادة قوات
الحماية الدولية في البوسنة من الجيش
البوسني سحب وحداته من المنطقة
المنزوعة السلاح حول ساراييفو.

٩٤/١٠/١٤: عنقت الممارك حول
ساراييفو التي تعرضت للقصف من
المدفعية الصربية.

٩٤/١٠/٢٧: استطاعت الوحدات
البوسنية الاستيلاء على عدد من المواقع
الصربية في جيب بيهاتش في شمال
غرب البوسنة.

٩٤/١٠/٢٨: تقدمت الولايات
المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن
يدعو إلى رفع الحظر عن توريد الأسلحة
إلى البوسنة بعد ستة أشهر.

تركيا

٩٤/١٠/٣: دعا وزير الخارجية
التركي ممتاز سويسال إلى «بذل الجهود
لمنع إنشاء دولة كردية مستقلة» مؤكداً أن
تركيا «ستبقى جمهورية علمانية». وأعلن
سويسال إقامة «آلية للمشاورات وتبادل
المعلومات» بين بلاده وكل من إيران
والعراق.

٩٤/١٠/٣٠: أعلن «حزب العمال
الكردستاني» قراراً بتكثيف العمليات
العسكرية ضد القوات التركية، ونيته
تأليف حكومة كردية في المنفى.

تونس

٩٤/١٠/٢: اجتمع وزير الخارجية
التونسي الحبيب بن يحيى ونظيره
الاسرائيلي شيمون بيريز، في نيويورك.
وأتفقا على «بدء» تطبيع العلاقات بين
بلديهما. وقررا تعيين «ضابط اتصال
اقتصادي» لدى كل منهما.

جامعة الدول العربية

٩٤/١٠/٢: إنتقدت جامعة الدول

الجزائر

٩٤/١٠/١: قتل ثمانية من رجال
الشرطة في اشتباك مع مجموعات
اسلامية قرب العاصمة الجزائر.

٩٤/١٠/٢: شهدت مدينة تيزي
أوزو، عاصمة مناطق الامازيغ، تظاهرات
حاشدة للمطالبة بالاعتراف بلغتهم
وتدريسها في المدارس.

٩٤/١٠/٨: وجدت جثة مواطن
فرنسي قرب العاصمة.

٩٤/١٠/١٠: تم اغتيال فرنسي
آخر في العاصمة.

٩٤/١٠/١٢: سقط ١٢ قتيلاً بينهم
سبعة من الشرطة في مكن في الضاحية
الجنوبية للعاصمة. كما انفجرت خمس
سيارات مفخخة في العاصمة في موجة
اعتداءات لا سابق لها. واغتيل مواطن
كوري.

٩٤/١٠/١٣: انفجرت سيارة
مفخخة في الضاحية الشرقية من
العاصمة.

٩٤/١٠/١٦: قتلت قوى الأمن ٢٦
إسلامياً في اشتباكات في مناطق مختلفة
من البلاد.

٩٤/١٠/١٧: تبنت «الجماعة
الإسلامية المسلحة» تفجير السيارات
المفخخة معتبرة ذلك «مجرد تحذير»
للحكومة. كما تبنت اغتيال المواطنين
الأجانب.

٩٤/١٠/١٨: اتهمت «الجبهة
الإسلامية للإنقاذ» الحكم الجزائري بأنه
«يسعى إلى كسب الوقت» من وراء فتح
باب الحوار.

٩٤/١٠/١٩: اغتيل فرنسي
وايطالي في شمال شرق الجزائر.

٩٤/١٠/٢٠: نفذت الصحف في
الجزائر إضراباً عاماً احتجاجاً على
الاعتداءات على الصحافيين في الجزائر.

٩٤/١٠/٢٣: عثر على جثتي
راهبتين إسبانيتين في حي باب الواد في

العاصمة. كما شهدت مدن الجزائر مزيداً من التصعيد الأمني وعشرات القتلى.

٢٥/١٠/٩٤: أعلن وزير الشباب والرياضة الجزائري سيد علي لبيب رفع المقاطعة الرياضية لإسرائيل في إطار الدورات الرياضية الدولية.

٢٩/١٠/٩٤: وصف الرئيس الجزائري قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بأنهم «مستمرون في تشجيع الإرهاب والتطرف» معلناً إخفاق الحوار السياسي بين حكومته والجبهة، مؤكداً أن الجيش «سيواصل حتى النهاية حربه على القوى الظلامية».

السعودية

١٠/١٠/٩٤: حث وزير الخزائن الأميركي لويد بنتسن الذي يزور السعودية، المسؤولين السعوديين على «خفض النفقات الحكومية» لمراجعة مصاعبها الاقتصادية. وأوضح أنه «إذا قرروا إنفاقاً أساسياً عليهم أن ينفقوا أموالهم معنا». ودعا بنتسن الحكومة السعودية إلى اعتماد «التخصيص» لقطاعات الإنتاج.

١٠ - ١٢/١٠/٩٤: زار وفد من الجمعيات اليهودية - الأميركية السعودية، والتقى عدداً من الوزراء والمسؤولين في السعودية.

الشرق الأوسط / الاتفاق الأردني - الإسرائيلي

٣/١٠/٩٤: اجتمع ولي العهد الأردني الأمير حسن ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، في واشنطن، في حضور الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي أعلن «أن المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق للسلام بين الأردن وإسرائيل أحرزت تقدماً ملموساً واتخذت خطوات لتطبيق السلام الدافئ» بين البلدين». وصدر عن الاجتماع بيان مشترك أكد «أهمية التنفيذ التدريجي للتعاون الإقليمي» والحاجة إلى «مؤسسات إقليمية تقوم على مجموعات عمل متعددة للأطراف تساهم في تطوير

مفهوم مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الأوسط».

١٢ - ١٥/١٠/٩٤: عقد العاهل الأردني الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين اجتماعي عمل في العاصمة الأردنية عمان بهدف تذليل العقبات المتبقية أمام التوصل إلى معاهدة سلام بين الجانبين، وخصوصاً في مسألتَي تقاسم المياه وترسيم الحدود.

١٧/١٠/٩٤: وقع رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي ونظيره الإسرائيلي اسحق رابين في عمان مسودة معاهدة السلام بينهما بعد توصلهما إلى تسوية في مسألتَي المياه والحدود.

١٨/١٠/٩٤: أبدى الرئيس السوري حافظ الأسد رفضه للقرار الأردني بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل مؤكداً في الوقت نفسه أنه لن يعارضه «معارضة مادية ملموسة» على الرغم من قدرة سوريا «على أن تعرقل» - انتقدت منظمة التحرير الفلسطينية المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية معتبرة إياها «انتهاكاً صارخاً» لإعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية ومناقضة لقرارات الأمم المتحدة.

٢٦/١٠/٩٤: وقّع الأردن وإسرائيل معاهدة سلام، في احتفال في وادي عربة الحدودي حضره، إضافة إلى كبار مسؤولي البلدين، الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي ألقى بعدها خطاباً، في مجلس الأمة الأردني تعهد فيها «دعم الأردن وتلبية حاجاته الدفاعية والأمن الذي يستحقه».

الشرق الأوسط / التعاون الاقتصادي

٣٠/١٠/٩٤: انعقد، في الدار البيضاء في المغرب، مؤتمر التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برعاية الولايات المتحدة وروسيا وحضور مندوبين عن ٦٠ بلداً، في حين قاطعه العراق ولبنان وسوريا وإيران وليبيا. ومثل إسرائيل وفد من ثمانية

وزراء برئاسة رئيس الوزراء اسحق رابين. ورأى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن رسالة المؤتمر مفادها أن المنطقة «مفتوحة الآن أمام الاستثمارات»، مشيراً إلى أن أحد المعالم الرئيسية للمؤتمر هو «تقبل إسرائيل على نحو متزايد في الشرق الأوسط». كما حض كريستوفر الذول العربية على إلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وعرض إنشاء مصرف إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط / المفاوضات الثنائية

٣/١٠/٩٤: عبّر مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو عن رغبة بلاده في رؤية تحرك على المسار اللبناني - الإسرائيلي «مواز» للتحرك على المسار السوري، موضحاً «أن ما نراه الآن في موازاة المفاوضات الحقيقية التي تجري هو كمية، من التحضير النفسي أو الدبلوماسية العلنية، بينما تقوم قيادتا الطرفين بتحضير شعبهما للسلام». وأكد بيليترو أن مسألة الوجود العسكري السوري في لبنان «ليست جزءاً» من النقاش الأميركي مع سوريا.

٣/١٠/٩٤: حدد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، في خطاب أمام الكنيست الإسرائيلي، أربعة عناصر «مترابطة ولا يمكن الفصل بينها» وضرورية لسلام كامل مع سوريا هي: ترسيم الحدود، وجدول لتنفيذ اتفاق للسلام، وفترة اختبار لـ «التطبيع» من ثلاث سنوات بعد انسحاب «محدود جداً»، وأخيراً ترتيبات أمنية. وأوضح رابين أن «ثمة خلافاً بين إسرائيل وسوريا في كل العناصر الأربعة»، مؤكداً «أننا لن نوقع أي اتفاق معها، إذا كان أمثنا غير مضمون في كل المجالات»، مجدداً تعهده إجراء استفتاء عام للمصادقة على أي اتفاق سلام مع سوريا.

٤/١٠/٩٤: قال مساعد وزير

الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو إن سوريا «تعتبر المقاطعة لإسرائيل ورقة في يدها تستخدمها في المفاوضات مع إسرائيل، وقد حاولت منع سقوط هذه الورقة من يدها واللعب بها قبل الأوان». وأكد ضرورة «إنهاء المقاطعة الآن» مشيراً إلى أنها «تتآكل من الداخل شيئاً فشيئاً مع أن القشرة الخارجية لا تزال موجودة» متعهداً باستمرار الضغط «لإنهائها رسمياً وفي الممارسة».

٩٤/١٠/٦: اجتمع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع مع نظيره الأميركي وارن كريستوفر في واشنطن. وبحثاً تطورات المفاوضات السورية - الإسرائيلية والعلاقات الثنائية. كما عقد الشرع، في العاصمة الأميركية، لقاء لا سابق له مع وفد يضم ممثلي المنظمات اليهودية الأميركية.

٩٤/١٠/٧: التقى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع الرئيس الأميركي بيل كلينتون ناقلاً إليه رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد يؤكد فيها «الموقف السوري الملتزم بالسلام» وأن «سوريا على استعداد لتلبية المتطلبات الموضوعية للسلام». كما أجرى الشرع مقابلة، هي الأولى، مع التلفزيون الإسرائيلي، عرض فيها وجهة النظر السورية من عملية السلام.

- أكد رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني أنه لا غنى عن اتفاق سلام مع سوريا من أجل إعادة الهدوء إلى الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، مكرراً ضرورة أن يتضمن اتفاق السلام مع لبنان «وقف أنشطة المنظمات التخريبية» في جنوب لبنان و«تجريدتها من السلاح».

٩٤/١٠/٨: أوضح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أن سوريا مستعدة للبحث في نشر قوات في الجولان تحت رعاية الأمم المتحدة، بعد تحقيق السلام. وألح إلى أن نشر قوات أميركية في المنطقة يتطلب «تحسناً كبيراً» في العلاقات الأميركية - السورية.

- رأى نائب وزير الخارجية

الإسرائيلي يوسي بيلين في مقابلة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع مع التلفزيون الإسرائيلي «خطوة مهمة جداً إلى الأمام تمثل جزءاً لا يتجزأ من الدبلوماسية بين الطرفين يقوم عبرها المسؤولون، عن طريق تصريحاتهم، بإجراء المفاوضات»، وتضاف إلى «الإطار الثاني للمحادثات الجارية» عبر الدبلوماسية الأميركية، وإلى الإطار الثالث «على مستوى سفيري البلدين في واشنطن».

٩٤/١٠/١٣-٩: قام وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بجولة في الشرق الأوسط، شملت إسرائيل وسوريا والكويت. وقد التقى كلاً من المسؤولين الإسرائيليين ثم السوريين في إطار «معالجة الفجوات القائمة بين وجهات النظر».

٩٤/١٠/٢٨-٢٥: زار الرئيس الأميركي بيل كلينتون ووزير خارجيته وارن كريستوفر كلاً من مصر والأردن وسوريا وإسرائيل والكويت والسعودية. واجتمع كلينتون في مصر بالرئيس المصري حسني مبارك، وتركز البحث حول سبل دفع المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي. ثم انضم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى الاجتماع. وأعلن كلينتون أن عرفات تعهد له محاربة معارضي عملية السلام «وخصوصاً حركة حماس والجماعات المتطرفة الأخرى». وقد طغت على الزيارة أجواء العمليات العسكرية ضد الإسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة. وقال كريستوفر «إننا سنحضر سوريا على إتخاذ خطوات لاقتلاع العناصر الإرهابية التي قد تكون تقيم على الأراضي السورية». ثم حضر الرئيس الأميركي في الأردن حفل توقيع المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، ثم انتقل إلى سوريا حيث اجتمع إلى الرئيس السوري حافظ الأسد. وقد عقد الرئيسان مؤتمراً صحافياً مشتركاً أكد الأسد فيه تطابق وجهات النظر في شأن السلام المطلوب وأنه «انطلاقاً من مبدأ الانسحاب الكامل في مقابل السلام الكامل فإن سوريا

مستعدة لالتزام متطلبات السلام الموضوعية بإقامة علاقات سلام عادية مع إسرائيل في مقابل انسحاب إسرائيل التام من الجولان وجنوب لبنان». فيما أكد كلينتون أن «السلام بين إسرائيل وسوريا يجب أن يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٢٢٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام» وشدد على «دور سوريا في أمن المنطقة واستقرارها». ثم توجه كلينتون إلى إسرائيل حيث ألقى كلمة في الكنيسة الإسرائيلية أوضح فيها التزامه «الحفاظة على أمن إسرائيل» وعلى المستوى الحالي للمساعدة الاقتصادية والعسكرية الأميركية لها. واختتم كلينتون جولته بزيارة الكويت والسعودية مادحاً موقفهما في تخفيف المقاطعة العربية لإسرائيل مؤكداً «تصميم الولايات المتحدة على ردع أي محاولة من العراق لتهديد جيرانه».

٩٤/١٠/٢٩: أبدى الرئيس اللبناني الياس الهراوي «استعداد لبنان للبدء فوراً بتأليف لجنة سياسية وعسكرية مشتركة» بينه وبين إسرائيل «للتفاوض على وضع برنامج زمني للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية خلال ستة أشهر». وتعهد الهراوي في المقابل ضمان الأمن خلال هذه الفترة.

الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

٩٤/١٠/١١-١٠: اجتمعت في باريس لجنة العمل الخاصة بالحد من التسليح المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف. وناقشت اللجنة سبل تحقيق استقرار عسكري في الشرق الأوسط ومسودة لإعلان نيات بين الأطراف المعنية.

٩٤/١٠/١١: عقدت لجنة العمل الخاصة بالتنمية اجتماعين لها في القاهرة بحثت فيهما مشاريع إنشاء شبكة طرق في المنطقة ومصرف إقليمي للتنمية.

٩٤/١٠/١٨-١٧: عقدت لجنة العمل الخاصة بالمياه جولة عمل على مستوى الخبراء في سلطنة عمان، ناقش

فيها هؤلاء مجموعة من المشاريع للتعاون
المائي بين دول الشرق الأوسط.

٢٥ - ٩٤/١٠/٢٦: اجتمعت لجنة
العمل الخاصة بالبيئة في البحرين
بمشاركة اسرائيلية بارزة، ومقاطعة
لبنان وسوريا. واتفق المشاركون على
ثلاثة مشاريع للتعاون في حماية البيئة
في الشرق الأوسط.

الصومال

٩٤/١٠/١: اقترحت الولايات
المتحدة على مجلس الأمن سحب القوات
الدولية من الصومال بسبب عدم احترام
المصالحة السياسية في هذا البلد، أي
تقدم.

العراق

٩٤/١٠/٧: حرك العراق عدداً من
وحداته العسكرية إلى الحدود مع
الكويت. فأعلنت الولايات المتحدة إتخاذ
«خطوات احترازية مناسبة» مستندة
العراق من «تكرار خطأ غزو الكويت» أو
الظن «أن الولايات المتحدة قللت من
عزيمتها في القضايا نفسها التي دخلت
من أجلها الصراع قبل سنوات».

٩٤/١٠/٨: وجه الرئيس الأميركي
بيل كلينتون تحذيراً شديداً للجهة
الى العراق، فيما بدأت الولايات المتحدة
وبريطانيا بارسال قوات عسكرية إلى
الكويت.

٩٤/١٠/١٠: أعلن العراق سحب
قواته عن حدود الكويت استجابة لنداءات
عدد من «الأصدقاء» رابطاً إعترافه
بالإمارة برفع الحظر النفطي المفروض
عليه.

٩٤/١٠/١٣: أكد الرئيس الأميركي
بيل كلينتون أن بلاده ستواصل نشر
قواتها في الخليج «حتى لا تعود القوات
العراقية تمثل خطراً مباشراً على
الكويت».

١٣ - ٩٤/١٠/١٦: قام وزير
الخارجية الروسي اندريه كوزيريف
بجولة بين العراق ودول الخليج، في إطار
وساطة بين الجانبين. وأكد كوزيريف بعد

محادثاته مع المسؤولين العراقيين أن
العراق «قبل خطة سلام روسية» تقضي
بأن تعترف بغداد بحدود الكويت
وبسيادتها. وقد زار كوزيريف الكويت
ودولة الإمارات العربية المتحدة
والسعودية بهدف شرح المبادرة
الروسية لهذه الدول.

٩٤/١٠/١٤: رفضت الولايات
المتحدة وبريطانيا المبادرة الروسية لحل
النزاع العراقي - الكويتي.

٩٤/١٠/١٦: أصدر مجلس الأمن
قراراً بالاجماع يطالب العراق بسحب
قواته عن الحدود الكويتية وعدم نشرها
مجدداً وعدم القيام بأي تهديد لأمن
الكويت.

٩٤/١٠/١٧: اقترح وزير
الخارجية الروسي اندريه كوزيريف رفع
الحظر النفطي عن العراق إذا اعترف
رسمياً بسيادة الكويت وحدودها. وأكد
أنه نجح في «تفادي التهديد بصراع
سلح» في الخليج.

٩٤/١٠/٣٠: انفجرت قنبلة
مفخخة قرب كنيسة في الكرادة في
بغداد، أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص
وجرح ثلاثة آخرين.

شؤون فلسطينية

٩٤/١٠/٥: أصيب سائحان
أجانبان بجروح في انفجار قنبلة في
مدينة القدس.

٩٤/١٠/٦: سقط ثلاثة قتلى من
الفلسطينيين في مواجهات عنيفة شهدتها
مدينة الخليل في الضفة الغربية بين
متظاهرين فلسطينيين وقوات الأمن
الإسرائيلية.

٩٤/١٠/٩: قتل شخصان وجرح
١٤ آخرون، بعدما أطلق مسلحان،
أحدهما فلسطيني وآخر مصري، النار
عشوائياً على المارة في حي غالات شيفا
في القدس الغربية، قبل أن تقتلها
الشرطة الإسرائيلية. وقد تبنت «حركة
المقاومة الاسلامية - حماس» هذه
العملية.

٩٤/١٠/١٠: شنت قوات الأمن
الإسرائيلية حملة دهم واعتقالات لنشاط

حركة «حماس»، فيما طغت أنباء عملية
القدس على زيارة وزير الخارجية
الإسرائيلي وارن كريستوفر الذي حض
الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على
التنديد بالهجوم «الجبان».

٩٤/١٠/١١: أعلنت حركة
«حماس» عن خطفها جندياً إسرائيلياً
وطلبت أن تفرج الحكومة عن بعض
قاداتها مقابل إطلاق سراحه. وقد قامت
إسرائيل بإغلاق قطاع غزة إلى إشعار
آخر ومنعت عبور العمال الفلسطينيين إلى
أراضيها، وعلمت المفاوضات مع السلطة
الفلسطينية، فيما بدأت شرطتها حملة
بحث واسعة النطاق. وحملت الحكومة
الإسرائيلية السلطة الفلسطينية مسؤولية
أي «أذى يلحق بالجندي» مؤكدة أنه
«محتجز في مكان ما في غزة».

٩٤/١٠/١٤: قتل الجندي
الإسرائيلي الذي خطفته «حماس» وثلاثة
من حراسه الفلسطينيين، حين اقتحمت
وحدة من الجيش الإسرائيلي المنزل الذي
كان محتجزاً فيه في بلدة بيرنالا شمال
القدس في الضفة الغربية. كما قتل جندي
إسرائيلي وجرح تسعة في هذا الهجوم.
وقد أكدت الإدارة الأميركية أن
الاسرائيليين «استفادوا من تعاون ياسر
عرفات لتحديد مكان احتجاز الجندي».

٩٤/١٠/١٩: انفجرت عبوة ناسفة
داخل حافلة للركاب في وسط تل أبيب
أسفرت عن مقتل ٢٢ شخصاً وجرح ٤٨
آخرين ودمار كبير. وأعلنت «حماس»
مسؤوليتها عن العملية. وقد اتصل
الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات
بالحكومة الإسرائيلية معزياً، متهماً
منفذي العملية بتلقي «التعليمات
والتدريب والتمويل من أطراف خارجيين
معروفين». فيما حضت الولايات المتحدة
عرفات على اتخاذ «موقف حازم من
حماس».

شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٩٤/١٠/٥ - ٣: عاودت إسرائيل
والسلطة الفلسطينية مفاوضاتها في

القاهرة حول إجراء الانتخابات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، دون أن يحرزا أي تقدم.

٩٤/١٠/١٢: قامت الشرطة الفلسطينية باعتقال ٣٠٠ ناشط من حركة «حماس» في قطاع غزة بعد تصاعد عمليات هذه الحركة ضد الاسرائيليين.

- توصلت السلطة الفلسطينية والأردن إلى اتفاق نقدي وآخر مصرفي أبرز ما فيهما «بقاء الدينار الأردني عملة تداول في الضفة الغربية وغزة».

٩٤/١٠/١٤: اجتمع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بوزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في الاسكندرية في مصر بحضور الرئيس المصري حسني مبارك. طغى على المحادثات عمليات «حماس» الأخيرة. وقد دعا كريستوفر عرفات إلى «التصدي» لهذه الحركة، ورأى أن هدفها «قتل الاسرائيليين وإخراج الفلسطينيين الملتزمين عملية السلام».

- علقت اسرائيل مفاوضاتها مع الفلسطينيين بعد عمليات «حماس».

٩٤/١٠/٢٣: اجتمعت لجنة الارتباط الفلسطينية - الإسرائيلية العليا في القاهرة برئاسة وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز وعضو السلطة الفلسطينية نبيل شعث في محاولة لإخراج المفاوضات من الطريق المسدود. وأكد الوفد الإسرائيلي أن على السلطة الفلسطينية «مكافحة الإرهاب».

٩٤/١٠/٣٠: اجتمع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء

الإسرائيلي اسحق رابين في المغرب على هامش المؤتمر الاقتصادي المنعقد في الدار البيضاء. وأعلن رابين بعد الاجتماع «رفعاً تدريجياً» للإغلاق المفروض على قطاع غزة والضفة الغربية. كما وعد بالمضي في تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي.

القوقاز

٩٤/١٠/٥: كشف الرئيس الأذري حيدر علييف أن قواته أحبطت محاولة انقلاب ضده قادها رئيس الوزراء سورات حسيروف.

الكويت

٩٤/١٠/٢٨: زار الرئيس الأميركي بيل كلينتون الكويت، في إطار جولته في الشرق الأوسط. وأكد كلينتون تصميم بلاده على «ردع» أي محاولة من العراق لتهديد الكويت.

مصر

٩٤/١٠/٢: قتل ثلاثة أشخاص وجرح ٤٠ في مواجهات وقعت في كفر الدوار شمال مصر بين قوات الشرطة المصرية وعمال مضربين.

٩٤/١٠/٤: رأى وزير الدفاع المصري المشير محمد حسين طنطاوي أن القوات المسلحة تمثل «خط الدفاع الأخير ضد الإرهاب» في مصر، وأنه «لا يمكن لهذه القوات أن تقف بمعزل عما يمس النسيج الداخلي من تهديد». وانتقد طنطاوي بشدة الدول التي توفر المأوى للإسلاميين المصريين.

٩٤/١٠/١٠: حضت مصر الدول العربية النفطية على شحن صادراتها من الغاز الطبيعي عبر قناة السويس عوض عقد صفقات لنقل الغاز عبر اسرائيل.

٩٤/١٠/١٤: تعرض الكاتب المصري نجيب محفوظ للطعن في عنقه في مكن قرب منزله في القاهرة.

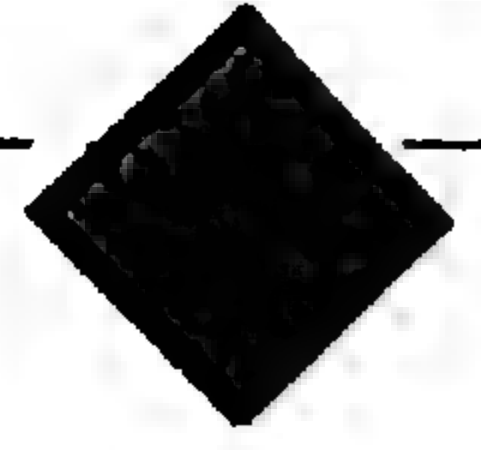
١٨ - ٩٤/١٠/١٩: اجتمع وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» (مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي) في القاهرة بصورة استثنائية لبحث الوضع المتوتر بين العراق والكويت. وأكدوا في بيانهم التزام دولهم بالتنسيق في ما بينها مطالبين العراق «بالاعتراف الكامل وغير المشروط بسيادة الكويت وحدوده» وتنفيذ «كل قرارات مجلس الأمن».

اليمن

٩٤/١٠/١: جدد مجلس النواب اليمني انتخاب علي عبد الله صالح رئيساً لولاية ثانية مدتها خمس سنوات.

٩٤/١٠/٦: تالفت حكومة جديدة برئاسة عبد العزيز عبد الغني من ٢٧ وزيراً من حزبي «المؤتمر الشعبي العام» و«التجمع اليمني للإصلاح» ومن مستقلين.

٩٤/١٠/١٤: أعلن «الحزب الاشتراكي اليمني» أنه قرر فصل زعيمه السابق علي سالم البيض وثلاثة آخرين من قيادات الحزب «بسبب نشاطهم خارج البلاد وعدم تقيدهم بخطط الحزب».



جغلوكرافيا

المصادر العربية

اجتماع

كتب

- برنامج الامم المتحدة الانمائي. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ص ٢٢٧.

- فضل الله، محمد حسين (وآخرون). العلاقات الاسلامية - المسيحية: قراءات مرجعية في التاريخ والحاضر والمستقبل. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

- الزين، جهاد (وآخرون). الاقليات في العالم العربي: جغرافيتها وتطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٤.

- صقر، يوسف صقر (وآخرون). الكنيسة المارونية. بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٤.

- عبد الله، جوزيف. الصراع الاجتماعي في عكا وظهور عائلة البعري. بيروت: دار مختارات، ١٩٩٤. ص ١٦٧.

- عبد الوهاب، ليلي. العنف الاسري. دمشق: دار المدى، ١٩٩٤.

- كنيدي، بول (وآخرون). السكان والتنمية. بيروت: المركز العربي

للمعلومات، ١٩٩٤.

- الماضي، يوسف. نتائج مسح العينة الديمغرافية المستمرة لمخيمات وتجمعات العرب الفلسطينيين في لبنان لسنة ١٩٩٠ - ١٩٩١. دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب المركزي للاحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني، قسم الدراسات، ١٩٩٤.

- موسى، أمير. حقوق الانسان: مدخل الى وعي حقوقي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ص ٢٧٤.

- هيرغ، ماريان. المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الاوضاع الحياتية. تعريب عفيف الرزان. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

- نويهض، وليد. الاسلام والسياسة: نشوء الدولة في صدر الدعوة. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

دوريات

- ابن حسن، عبد الحميد غزي. «مؤتمر البحث العلمي لحماية البيئة، دمشق ٢٦ - ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣». شؤون اجتماعية: العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ٢١٩ - ٢٢٧.

- ديب، فرج الله صالح. «في الثقافة

الشعبية: طقوس العرس الشعبي». الفكر العربي: العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ٢٥ - ٦٤.

- الربيعو، تركي علي. «في الثقافة الشعبية: طقوس الخصب عند البدو، دراسة تحليلية تأويلية». الفكر العربي: العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ٩٠ - ٩٨.

- الحداد، أحمد علي. «جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تدريب واستقدام المواطنين في القطاع الخاص في الامارات». شؤون اجتماعية: العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ص ١٧٧ - ١٩٤.

- الحسن، إحسان محمد. «زيادة الإنجاب ومشكلات النقص السكاني في بعض الدول العربية: وجهة نظر». شؤون عربية: العدد ٨٠، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤. ص ٢١٤ - ٢٢١.

- جلال، محمد نعمان. «الموقف العربي من قضية حقوق الانسان». الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٤٩ - ١٧٣.

- عبد القادر، علي عبد العزيز. «اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية». شؤون اجتماعية: العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ص ١٢٩ - ١٧٥.

- العبيدي، جمال. «التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر». المستقبل العربي: العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٩٥ - ١٠٣.

- فاردينيرغ، جاك. «إسهام الانسانيات والعلوم الاجتماعية في الدراسات

الاسلامية. الاجتهاد: العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤، ص ١٢٥ - ١٥٤.

- مراد، محمد. «الملكية العقارية والبنية الاجتماعية لنخبة السلطة في المشرق العربي، في عهد الانتداب ومطالع الاستقلال». المستقبل العربي: العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ص ٧٤-٩٦.

- مراد، محمد. «النظام القرابي وعصبيات السلطة في المشرق العربي المعاصر». الفكر العربي: العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤، ص ١٦٩ - ٢٠٠.

مراجعة كتب

- أدهم، سامي. «ما بعد الحداثة». المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥، ص ١٢٣ - ١٢٠. (إبراهيم نجار) - برنامج الامم المتحدة الانمائي. «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤». المستقبل العربي: العدد ١٨٨، تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٥٠ - ١٥٩. (سليمان الرياشي)

- الخولي، حسن. «الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث». المجلة العربية للعلوم الانسانية: العدد ٤٧، ربيع ١٩٩٤، ص ٣١٢ - ٣٢٥. (نضال حميد الموسوي)

- العظمة، عزيز. «العلمانية من منظور مختلف». الناقد: العدد ٧٤، آب/أغسطس ١٩٩٤، ص ٥٥ - ٥٨. (محمد جمال طحان)

- ياسين، عبد القادر. «مجتمع الانتفاضة الفلسطينية». الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص ١٧٤ - ٢٤٠.

اعلام

دوريات

- أبو شنب، حسين. «المعالجة الصحفية للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي: دراسة تحليلية لعينة من الصحف العربية». الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص ٢٣-٦٩.

- «اشكالية الاتصال الثقافي». الإذاعات العربية: العدد ١، ١٩٩٤، ص ١١ - ٢٨.

- بلقزین، عبد الإله (وآخرون). «الاعلام والامن الثقافي العربي». حلقة نقاش. المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥، ص ٨٠ - ٩٩.

- صابات، خليل. «نظرة الى الصحافة المصرية خلال عام ١٩٩٢». الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص ٧٠ - ٧٧.

- عبد الرحمن، عواطف. «المرأة العربية والاعلام بين الواقع والاستجابة». الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص ٩٤-١١٢.

- عدوان، نواف. «حول البث المباشر وسبل مواكبته». الإذاعات العربية: العدد ١، ١٩٩٤، ص ٣٢ - ٤١.

- عثمان، عثمان عبد المعطي (وآخرون). «التلفزيون في الخليج بين التقليد والتطور». المجلة العربية للعلوم الانسانية: العدد ٤٧، ربيع ١٩٩٤، ص ١٦٨ - ٢٥٠.

- الغازي، سجاد. «تنظيم الصحافة العربية وتشريعاتها». الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو ١٩٩٤، ص ١٠ - ٣٢.

- القادري عيسى، نهوند. «المواجهة بين التربية والاعلام في مجتمع الاتصال». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ص ١٩١ - ٢١٢.

- القطيطي، عواطف. «صورة المرأة في الثقافة السائدة من خلال وسائل الاتصال». الإذاعات العربية: العدد ١، ١٩٩٤، ص ٤٢ - ٤٧.

- وطفة، علي. «التحديات الإعلامية في الوطن العربي: بحث في مضمون الدعاية الإعلامية لتلفاز الشرق الاوسط». المستقبل العربي: العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ص ٦٢-٧٤.

مراجعة كتب

- الشريف، سامي. «النشرات الاخبارية في الإذاعات العربية: المحتوى والشكل». التعاون: العدد ٣٣، آذار/مارس ١٩٩٤.

ص ١٦٢ - ١٦٧. (محمد محمود المرسي)

اقتصاد

كتب

- اسماعيل، محمد حسين. النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٩٩٤، ٣٠٤ ص.

- آفاق الاقتصاد الفلسطيني: إستلهاهم التجربة الاقتصادية التونسية، حلقة دراسية. تونس: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط، ١٩٩٤.

- أيوب، نزهة. الامن الغذائي لدول حوض الخليج: دراسة منهجية في التحليل الرياضي لأزمة الغذاء. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق، ١٩٩٤.

- زكي، رمزي. الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤، ٣٦٥ ص.

- حسين، غازي. النظام الاقليمي والسوق الشرق أوسطية. دمشق: غ. حسين، ١٩٩٤.

- عبد الفضيل، محمود. برامج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

دوريات

- أبو رزيزة، عمر سراج. «الحاجة الى إنشاء مركز خليجي لبحوث المياه». التعاون: العدد ٣٣، آذار/مارس ١٩٩٤، ص ١٠٧ - ١١٨.

- أبو مصليح، غالب. «السياسة المصرفية». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ص ٥٤ - ٦٨.

- أبي غانم، بهييج. «لبنان في الوقت الضائع: قيود في السياسة وركود في الاقتصاد». الاقتصاد والاعمال: العدد ١٧٥، تموز/يوليو ١٩٩٤، ص ٢٨-٣٤.

- اسكندر، مروان. «السياسة الانفاقية». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر

- الهندي، عدنان. «دور المصارف العربية في تنشيط التداول وتطوير البورصات العربية». المصارف العربية: العدد ١٦١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٥١-٦١.
- يشوعي، إيلي. «السياسة الصناعية». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٤٢-٥٣.

مراجعة كتب

- بيريز، شمعون. «الشرق الاوسط الجديد». شؤون الاوسط: العدد ٢٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ١٠٥-١٠٩. (احسان مرتضى)
- الدجاني، برهان. «عبر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي». المستقبل العربي: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٤٠-١٥٠. (محمد الاطرش)
- القاضي، حسين. «محاسبة النفط في ظل العقود السائدة». النفط والتعاون العربي: العدد ٦٩، ربيع ١٩٩٤. ص ١٦٣-١٧٥. (حسن زكي)

تاريخ وجغرافيا

كتب

- حميدة، علي عبد اللطيف. المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الاصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، ١٨٣٠-١٩٣٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. ٢٢٦ ص.
- السبتي، عبد الاحد وحليمة فرحات. المدينة في العصر الوسيط: قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الاسلامي. بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤.
- عطالله، سمير. قافلة الحبر: الرحالة الغربيون الى الجزيرة والخليج (١٧٦٢-١٩٥٠). بيروت، لندن: دار الساقى، ١٩٩٤.
- العلالي، عبد الله. مقدمات لفهم التاريخ العربي. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤.

- الصالح، علي صالح. «دور النقل البحري والجوي في تحقيق اهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون في المجال التجاري». التعاون: العدد ٢٣، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٧٨-١٠٦.
- عساف، ايلي. «التخصصية». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٦٠-١٦٩.
- العنداري، سعد. «السياسة الضريبية». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٠٨-١١٨.
- عيسى، نجيب. «سياسة العمالة». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٢٢-١٤٠.
- غايما، هرفيه. «اقتصاد السلام في الشرق الاوسط». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٢١٣-٢٣٢.
- قرم، جورج. «السياسة الاعمارية للجمهورية الثانية». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٨-٢٩.
- لبكي، بطرس. «العلاقات الاقتصادية العربية - التركية الراهنة». المستقبل العربي: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٥٢-٧١.
- المدرس، عبد الكريم. «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وآثارها الاقتصادية». شؤون عربية: العدد ٨٠، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤. ص ٦٠-١٠٥.
- المجذوب، طارق. «التعاون العربي - التركي في مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة». المستقبل العربي: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٧١-٩٦.
- مورفي، ايما. «تحويل الاقتصاد الاسرائيلي دونه موانع بنيوية». شؤون الاوسط: العدد ٢٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٦١-٨٩.
- نوفل رزق الله، حلا. «النمو الديموغرافي للفلسطينيين في لبنان». شؤون الاوسط: العدد ١٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٧٧-٩٩.

١٩٩٤. ص ٩٣-١٠٥.
- أمين، سمير. «شروط انعاش التنمية». المستقبل العربي: العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٤-١٧.
- . «مستقبل الاستقطاب على صعيد العالم». الطريق: العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٤-١٥.
- البساط، هشام. «التحكيم في الاعمال المصرفية». المصارف العربية: العدد ١٦٢، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٥٦-٦٥.
- التميمي، عامر ذياب. «آفاق تخصيص الملكية في الكويت». العربي: العدد ٤٢٨، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١١٨-١٢٢.
- الجميلي، حميد. «تحليل وتقويم منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال مرحلتى التعاون والتوحيد». آفاق عربية: العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٠-١٩.
- الحراثي، ميلاد مفتاح. «الاندماج الاقتصادي المغربي في القرن الحادي والعشرين». المستقبل العربي: العدد ١٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٤٥-٦٢.
- حمدان، كمال. «سياسة الاجور والمداخيل». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١١٤-١٥٣.
- خليل، يوسف. «السياسة الزراعية». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٣٥-٤١.
- السعدي، أحمد. «أما زال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الأوروبية؟». المستقبل العربي: العدد ١٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٣٦-٤٥.
- الشرع، منذر. «الاقتصاد الاردني في مرحلة السلام». اليرموك: العدد ٤٣، ١٩٩٤. ص ٨-١٣.
- شعبان، حسين. «المؤسسات الاقتصادية الدولية وشروط التنمية المفقودة». شؤون الاوسط: العدد ٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٩٩-١٢١.
- شويري، انطوان. «السوق المالية». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٦٩-٧٦.

- عيسى الخوري، مارون. في اليقظة العربية: الخطاب السوسيوسياسي عند قرح انطون. طرابلس: جروس برس، ١٩٩٤. ص ١٨٥.

- الفارس، أسعد. شعب ومدينة على الفرات الأوسط. دمشق: دار الصلاح، ١٩٩٤.

- فرحات، حليلة. انظر عبد الاحد السبتي. - مالكي، أحمد. الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ص ٥٠٤.

دوريات

- الابيض، أنيس. «حول كتابة تاريخ لبنان». المخابر: العدد ٧٥، حزيران/يونيو - تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٤٧ - ١٤٩.

- بني عيش، محمد محمد. «ابن خلدون ومشكلة فصل العلم عن السياسة». الاجتهاد: العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ٣٥ - ٤٨.

- حسني، عبد اللطيف. «التاريخ في تصور الناصري للعلاقات الدولية». الاجتهاد: العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ١٧ - ٣٣.

- سوريال، أنتوني. «الممالك الاسلامية السودانية». اليرموك: العدد ٤٣، ١٩٩٤. ص ٢٢ - ٢٥.

- السيد، رضوان. «التاريخ والاستحالة في التحولات التاريخية وفي الوعي بها». الاجتهاد: العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ٥ - ١٥.

- صفوة، نجدة فتحي. «مستقبل القدس: وثيقتان بريطانيتان مهمتان». الباحث العربي: العدد ٢٦، تموز/يوليو - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٦٠ - ٦٥.

- نويهض، خلدون. «تكوين الحدود العربية: لماذا والى أين؟» المستقبل العربي: العدد ١٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٢٧ - ٣٦.

مراجعة كتب

- أبو غربية، بهجت. «في خضم النضال العربي - الفلسطيني: مذكرات المناضل

بهجت أبو غربية». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤. ص ٢٦٦ - ٢٧٠. (عمر شبانه) - بوتشيش، القادري. «المغرب والأندلس في عهد المرابطين: المجتمع، الذهنيات والأولياء». الاجتهاد: العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ٢٩٤ - ٢٧٠. (الحسين بولقطيب)

تربية ولغة

كتب

- ابراهيم، محمود. تعريب التعليم الجامعي: بحوث في اللغة العربية ومشكلات تعريب العلوم. عمان: دار آفاق للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

- الامين، عدنان. التعليم في لبنان زوايا ومشاهد. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤. ص ١٩٤.

- الخطيب، حسام. حركة الترجمة الفلسطينية من النهضة حتى أواخر القرن العشرين. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥. ١٦٠ ص.

- رضا، محمود جواد. ازلمات الحقيقة والحرية في التربية العربية المعاصرة. الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ١٩٩٤. ٢٦٧ ص. - عبد الغني، مصطفى. نقد الذات في الرواية الفلسطينية. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤.

- مجموعة من المحاضرين. فعاليات الندوة العامة لمعالجة ظاهرة الضعف اللغوي: المحاضرات، المناقشات، التوصيات، دورة الاملاء والخط العربي. السعودية: دار الاندلس للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

- محمد، بدر عبد الملك. الظواهر الاجتماعية في القصة الاماراتية: دراسة تحليلية. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥. ٢٤٠ ص.

دوريات

- جبل، عبد الناصر عوض أحمد. «دور خدمة الفرد في معالجة مشكلة الدروس

الخصوصية كما يدركها المدرسون وأولياء الأمور في مصر». شؤون اجتماعية: العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ١٠٧ - ١٣٨.

- الذواوي، محمود. «تقنين المسألة اللغوية: تلك الحلقة المفقودة في سياسة التعريب في المجتمع التونسي الحديث» المستقبل العربي: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٣٣ - ١٤٠.

- الرشيدان، عبد الله. «تطور المهنة التعليمية والإعداد المهني لمعلمي الصغار وأساتذة الكبار عند المسلمين وأثره في التعليم المعاصر». مؤتة للبحوث والدراسات: العدد ٣، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٩٥ - ١٣١.

- سلمان، سلمان رشيد. «إشكاليات الجامعات العربية». شؤون عربية: العدد ٨٠، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤. ص ١٥٨ - ١٦٨.

- السعدني، عبد القادر. «ماذا يقرأ الاطفال». الدراسات الاعلامية: العدد ٧٥، نيسان/ابريل - حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١١٤ - ١٢٥.

- الشريان، أحمد علي. «حول أزمة تدريس علم الاجتماع في جامعات الخليج العربي: ملاحظات أولية». المستقبل العربي: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٢٤ - ٣٦.

- شعبان، قاسم علي. «لغة التعليم والوحدة الوطنية». الابحاث: ١٩٩٣. ص ١٢٣ - ١٥٩.

- الفريجات، عادل عطا الله. «قضايا بدايات الشعر العربي». المجلة العربية للعلوم الانسانية: العدد ٤٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ربيع ١٩٩٤. ص ٢٥٢ - ٢٨٧.

- نصر، مارلين. «صورة العرب والاسلام في الكتب المدرسية الفرنسية». المستقبل العربي: العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ١٨ - ٤٢.

مراجعة كتب

- سليمان، نبيل. «هزائم مبكرة». المستقبل العربي: العدد ١٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ١٦٠ - ١٦٨. (عبد الله أبو هيف)

ثقافة وفكر

كتب

- أبو غوش، أحمد حسن. ملاحظات حول التطور العربي والمسألة القومية. القدس: مركز القدس لدراسة اللاجئين، ١٩٩٤.
- ابومطر، احمد. الثقافة المصرية في زمن التطبيع. عمان: الاتحاد العام للادباء والكتاب العرب، ١٩٩٤.
- اركون، محمد. الإسلام، أوروبا، الغرب: رهانات المعنى وإرادات الهيمنة. تعريب هاشم صالح. لندن: دار الساقي، ١٩٩٥. ٢٥٧ ص.
- الاستشراق بين دعائه ومعارضيه. بيروت، لندن: دار الساقي، ١٩٩٤. ٢٦١ ص.
- الجابري، محمد عابد. المسألة الثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٣٠٤ ص.
- جهامي، جيار. الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية. بيروت: دار المشرق، ١٩٩٤.
- الحص، سليم. ذكريات وعبر. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤.
- روا، أوليفييه. تجربة الإسلام السياسي. تعريب نصير مروة. بيروت، لندن: دار الساقي، ١٩٩٤. ٢١٢ ص.
- ريشار، ويان وجيل كيبييل. المثقف والمناضل في الإسلام المعاصر. بيروت، لندن: دار الساقي، ١٩٩٤. ٢٥٦ ص.
- زريق، قسطنطين. الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.
- السائح، عبد الحميد. فلسطين، لا صلاة تحت الحرب: مذكرات الشيخ عبد الحميد مسيح. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.
- سمارة، عادل. الديمقراطية والإسلام السياسي واليسار. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، ١٩٩٤.
- الشامي، رشاد عبد الله. القوى الدينية في إسرائيل بين تفكير الدولة ولعبة السياسة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤.

- شرابي، هشام. هشام شرابي يروي قصة ثلاث مدن عاش فيها، عكا ويبروت وواشنطن. كولونيا: منشورات الجمل، ١٩٩٤.
- الشيباني، كريم. أسئلة الثقافة المغربية. بيروت: دار الميزان، ١٩٩٤. ١٦٥ ص.
- ضاهر، محمد كامل. الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر. بيروت: دار البيروني، ١٩٩٤.
- عبد الدائم، عبد الله. القومية العربية والنظام العالمي الجديد. بيروت: دار الآداب، ١٩٩٤.
- كيبييل، جيل. انظر ويان ريشار.
- محمد، ابراهيم وطارق محمد. شعارات الانتفاضة: دراسة وتوثيق. لندن: منشورات فلسطين المسلمة، ١٩٩٤. ٤٠٠ ص.
- محمد، طارق. انظر ابراهيم محمد.

دوريات

- أبو سعد، أحمد. «في الثقافة الشعبية: اللهجة اللبنانية في أصولها العربية». الفكر العربي: العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ٧-١٩.
- أحمد، أحمد يوسف. «البعد الثقافي للمشروع الشرق الاوسط: ثقافة المازق... ومازق الثقافة». الرافد: العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤، صيف ١٩٩٤. ص ٦-١٨.
- «الباحثون في التراث بدولة الامارات، كيف يفكرون...؟» الرافد: العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤، صيف ١٩٩٤. ص ٤٢-٦٢.
- بوملح، أحمد. «في الثقافة الشعبية: الزجل والموشح والشعر البروفانسي». الفكر العربي: العدد ٧٧، صيف ١٩٩٤. ص ٢٠-٣٤.
- حجازي، سمير. «مقدمة في سوسيولوجيا القصة المصرية». المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: العدد ٣٠، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٥٩-٦١.
- الرئيس، رياض نجيب. «حتى لا يبقى الإسلام مصادراً: فصل الدين عن السياسة، فصل الإسلام عن النفط». الناقد: العدد ٧٤، آب/أغسطس ١٩٩٤. ص ٤-٢٠.
- زبير واكو، غبريل. «هل يمكن انجاح الحوار». شؤون الاوسط: العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٣٢-٤١.
- زيعور، علي. «شخصية المدرسة العربية المعاصرة في الفلسفة: التصنيف والتلازم بين تياراتها التاريخية والتحليلية». الاجتهاد: العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ٦٧-١٠٢.
- سجادبور، محمد كاظم. «الاحتواء المزدوج بين النظرية والتطبيق». شؤون الاوسط: العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٥٧-٦٧.
- سيد احمد، محمد. «حول مفهوم اليسار مستقبلاً». الطريق: العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٦-٢٣.
- سي ناصر، علل. «علاقة الغرب بالاسلام، ودور المثقفين العرب المقيمين في الخارج». الملف العربي - الاوروبي: العدد ٢٢، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٥-٢٧.
- شقير، رشيد. «الادلوجات السياسية: مقارنة نظرية ومنهجية». ابعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٧٠-١٩٠.
- صافي، لؤي. «نموذج التحديث الغربي: الخصوصية التاريخية وإشكالية التعميم». المستقبل العربي: العدد ١٨٦، آب/أغسطس ١٩٩٤. ص ٣٨-٥٨.
- عبد الله، ثناء فؤاد. «خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي». المستقبل العربي: العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٤-٢٧.
- عبد الفضيل، محمود. «حول أزمة الفكر الاستراتيجي العربي: نظرة مستقبلية». المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٢٢-٣٤.
- عثمان، عثمان عبد المعطي. «موقف الدراما المصرية قبل ثورة يوليو مباشرة وبعدها». المجلة العربية للعلوم الانسانية: العدد ٤٧، تموز/يوليو ١٩٩٤.

١٩٩٤. ربيع ١٩٩٤. ص ٤٨-٥٧.

- مدن، حسن. «الثقافة الاستهلاكية في مجتمعات الخليج: بعض المظاهر... وبعض المخرج». الراقد: العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤، صيف ١٩٩٤. ص ٩٢-١٠٠.

- نوفل، ميشال. «تحولات آسيا الوسطى: الوعي الديني والهوية». شؤون الاوسط: العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٨٩-١٠٥.

- وطفة، علي. «الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي». المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٥٢-٦٧.

مراجعة كتب

- أركون، محمد. «الاسلام، اوربا، الغرب: رهانات المعنى وارادات الهيمنة». شؤون الاوسط: العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ١١٥-١١٩ (م.ج).

- (وآخرون). «الاستشراق بين دعائه ومعارضيه». شؤون الاوسط: العدد ١٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٤٩-١٥٥. (محمود حيدر)

- طرابيشي، جورج. «المثقفون العرب والتراث: التحليل النفسي لعصاب جماعي». المجلة العربية للعلوم الانسانية: العدد ٤٧، ربيع ١٩٩٤. ص ٢٩٨-٣٠٧. (مصطفى أحمد تركي)

- مجموعة من المؤلفين. «قاموس الفكر السياسي». شؤون الاوسط: العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٣٦-١٤١. (فايز سارة)

سياسة

كتب

- بار - أون، مردخاي. الديمقراطية في اسرائيل: قضايا ومشاكل. القدس: المركز العربي للدراسات المعاصرة، وحدة الشؤون الاسرائيلية، ١٩٩٤.

- جارانام، ديفيد. سياسة كلينتون الخارجية. نابلس، الضفة الغربية: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

- الجرباوي، علي (وآخرون). المعارضة الفلسطينية... الى أين؟ نابلس، الضفة الغربية: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

- حسين، عدنان السيد. العلاقات الدولية: الحرب والسلام ومفاهيم اساسية. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

- حمادي، سعدون. عن القومية والوحدة العربية: سألني سائل فأجبت. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ص ٣٦٧.

- الشيباني، كريم. العرب: رهان الديمقراطية والسلام. بيروت: دار الميزان، ١٩٩٤. ص ١٤٣.

- الصلح، منح (وآخرون). العلاقات اللبنانية - السورية. بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٩٤. ص ٨٣.

- عباس، محمود. طريق أوسلو. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤.

- عبد المنعم، بكر. طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الاسرار الحقيقية للمفاوضات. عمان: دار الشروق، ١٩٩٤. ص ١٨٩.

- عصاصة، سامي. هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الازمة. بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٤. ص ٦٠٩.

- عطوي، محمد عبد الرحمن. الحكم الذاتي الفلسطيني: كيان غزة - أريحا أولاً، مع دراسة شاملة حول حق العودة والتعويضات للاجئين الفلسطينيين. بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٩٤. ص ٢٢٨.

- غليون، برهان. حوارات من عصر الحرب الأهلية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥. ص ٢٤٩.

- حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ص ٢٢٨.

- معروف، عبد. الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان. بيروت: دار

الكتاب الحديث، ١٩٩٤. ص ٢٦١.

- معهد البحوث والدراسات العربية. الامن القومي العربي: ابعاده ومتطلباته. القاهرة: المعهد، ١٩٩٣. ص ٦١٨.

- المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية. القاهرة: المعهد، ١٩٩٣. ص ٥٥٣.

- منصور، البير. موت جمهورية. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤.

- ياسين، عبد القادر. خيار الحرب ضد اسرائيل. دمشق: ع. ق. ياسين، ١٩٩٤.

دوريات

- اميراحمي، هوشنك. «إيران والتهديد الاسلامي: المقاربة الاسرائيلية الجديدة». شؤون الاوسط: العدد ٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٩-٢٧.

- ابراهيم، عبد الله. «تأملات في رصيد الحركة الوطنية المغربية». المستقبل العربي: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٧٧-٩٢.

- أبو دية، سعد. «علاقة البيئة الداخلية بالبيئة الخارجية: حالة لبنان». شؤون اجتماعية: العدد ٤٢، صيف ١٩٩٤. ص ٥٧-٨١.

- أبو زكريا، يحيى. «الجزائر على مفترق الطرق». القلم الصريح: العدد ٢/٥٦٠، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٠-٢١.

- أبو فخر، صقر. «الأحزاب والقوى السياسية في السودان». القلم الصريح: العدد ٢/٥٦٠، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٩-٣٢.

- أبو عمرو، زياد. «الأحزاب السياسية الفلسطينية بين الديمقراطية والتعددية». المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٦٧-٨٠.

- «اتفاقيات الوحدة اليمنية». القلم الصريح: العدد ٣/٥٦٠، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٧-٢١.

- أبو لغد، ابراهيم. «أهمية القدس... في كونها جزءاً من أرض وشعب فلسطين». الباحث العربي: العدد ٣٦، تموز/يوليو - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١١-١٥.

المؤتمر القومي العربي الخامس. «المنابر: العدد ٧٥، حزيران/يونيو - تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٢٣ - ١٢٨.

- المنجري، مهدي. «الحروب القادمة حروب حضارية، والشعوب لا تختار الحروب الاهلية». المنابر: العدد ٧٥، حزيران/يونيو - تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢١ - ٢٥.

- نور الدين، محمد. «الوسيط التركي يتجه شرقاً: البحث عن الدور المفقود». شؤون الاوسط: العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٥٥ - ٦١.

- هيلان، رزق الله. «أزمة الحضارة وآفاق نظام عالمي جديد: نهاية تاريخ؟... أم نهاية تاريخ؟» الطريق: العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٣٣ - ٣٤.

- ويمبوش، أندرز. «التفكك السريع لروسيا: سيناريو لخبراء غربيين». شؤون الاوسط: العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٣١ - ٣٥.

مراجعة كتب

أبو جودة، ميشال. «العربي التائه والسفوات اليتيمة» و «الوطن الصغير والدور الكبير». أبعاد، العدد ٢، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤. ص ٢٨٢ - ٢٨٨.

- أبو طالب، حسن. «الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير الى الوحدة». المستقبل العربي: العدد ١٨٦، آب/أغسطس ١٩٩٤. ص ١٤٤ - ١٥٢. (سليمان الرياشي)

- الأنصاري، محمد جابر. «تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل الى اعادة فهم الواقع العربي». أبعاد: العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٢٦٠ - ٢٧٠. (فارس أبي صعب)

- صايغ أنيس، «١٣ أيلول». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١٩، صيف ١٩٩٤. ص ٢٠٥ - ٢٠٨. (صقر أبو فخر)

- سلامة، أديب نجيب. «الانجيليون والعمل القومي: دراسة توثيقية». المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

- خليفة، أحمد. «حركة كاخ في المشهد السياسي الاسرائيلي». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٨٦ - ١٩٧.

- سافير، مايكل. «اليمن: الوحدة، كلفة الحرب، كلفة الانفصال». المستقبل العربي: العدد ١٨٦، آب/أغسطس ١٩٩٤. ص ٤ - ٢٢.

- السيد ولد أباه، عبد الله. «التسوية في الشرق الاوسط ومستقبل النظام العربي». المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٣٤ - ٥٢.

- الشامي، علي «الإسلام في النظام العالمي». شؤون الاوسط: العدد ٤٣، تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٤. ص ٢٧ - ٣٩.

- صالح، سمير. «سياسة تركيا الشرق اوسطية: مؤشرات التحول ومتطلباته». شؤون الاوسط: العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٣١ - ٤٢.

- صايغ، يوسف. «منظور الشرق الاوسط ودلالاته بالنسبة الى العرب». المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ٤ - ٢٢.

- العلواني، طه جابر. «آفاق التغيير ومنطلقاته: الأمة الفكرية ومناهج التغيير في الواقع العربي». الاجتهاد: العدد ٢٤، صيف ١٩٩٤. ص ١٨٧ - ٢٢٩.

- عنصر، العياشي. «سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر». المستقبل العربي: العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٨٣ - ٩٤.

- العيسمي، شبلي. «الرؤية القومية للوحدة العربية في ضوء الواقع العربي والدولي». المؤرخ العربي: العدد ٤٩، ١٩٩٤ - ١٩٩٥. ص ١٨ - ٢٤.

- قرم، جورج. «الفوضى الدولية الجديدة». المستقبل العربي: العدد ١٨٨، تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٤. ص ٤ - ١٣.

- مرتضى، إحسان. «مفهوم الشرق الاوسط في الاستراتيجية الاسرائيلية». شؤون الاوسط: العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٤٣ - ٥٦.

- مكحل، رحاب (معد). «اليمن في

- احمد، زكي. «تحولات ومتغيرات الحركة الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، في العقد الاخير». المستقبل العربي: العدد ١٨٨، تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٤. ص ١٣ - ٢٤.

- أريان، أشر. «الأمن الإسرائيلي والعملية السلمية: الرأي العام سنة ١٩٩٤». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٣٣ - ١٥٥.

- اسكندر، امين. «البديل القومي في مواجهة النظام الشرق الاوسطى». المنابر: العدد ٧٥، حزيران/يونيو - تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٥١ - ٦٨.

- بشور، معن. «دروس للأمة العربية من تجربة الحرب اللبنانية». المنابر: العدد ٧٦، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٤ - ١٨.

- بلقزین، عبد الإله. «الاحزاب والقوى السياسية في المغرب». القلم الصريح: العدد ٢/٥٦٠، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٦ - ٢٩.

- جوني، علي. «الحرب في تشيتشينا والجيوبوليتيكا الروسية الخارجية». شؤون الاوسط: العدد ٣٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ص ٩ - ٢٠.

- حجاوي، سلافة. «القدس والسلام». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٧٩ - ١٨٥.

- الحج موسى، اسماعيل. «السودان والحوار بين الاديان: التنوع الديني في الحياة السياسية». شؤون الاوسط: العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ١٩ - ٣٣.

- الحديثي، خليل اسماعيل. «النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة: رؤية عربية». شؤون عربية: العدد ٨٠، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤. ص ١٨٣ - ٢٠٠.

- الحوت، شفيق. «اتفاقات عرفات - رابين ومصير منظمة التحرير الفلسطينية». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٤ - ٢٣.

- «الوطن العربي: متغيرات الواقع وتحديات المستقبل». الطريق: العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٤ - ٣٢.

قانون وإدارة

كتب

- ضريف، محمد. حقوق الانسان بالمغرب: دراسة في القانون العام المغربي. الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ١٩٩٤. ص ٣٤٠.

- عبد العليم، عبد العليم محمد. مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي: دراسة مقارنة لبعض الانماط والمشكلات. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٤.

- القاسم، أنيس. مسودة مشروع النظام الدستوري: السلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية. القدس: مركز القدس للاعلام والاتصال، ١٩٩٤.

دوريات

- أبو الوفا. «مزايا وحصانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية». التعاون: العدد ٣٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٢ - ٤٩.

- دمير، مايكل. «البنية التحتية للقدس: هل الضم غير قابل للعكس». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ١٥٢ - ١٧٨.

- ساوس، سمير. «السودان والحوار بين الاديان: قوانين الاحوال الشخصية لغير المسلمين في السودان». شؤون الاوسط: العدد ٣٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ص ٤١ - ٤٧.

- سفاريني، علي. «مسألة الأرض في المفاوضات: حقوق ملكية الأراضي الاميرية في فلسطين». مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤. ص ١٣١ - ١٤٠.

- معنون، أحمد المنوني. «آفات الدستور في المنطقة العربية». المستقبل العربي: العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ١١٠ - ١١٤.

مراجعة كتب

- مسلم، طلعت أحمد. «الحرب العراقية-الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨». المستقبل العربي: العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ١٥١ - ١٦٠. (عبد الحليم أبو غزالة)

علم نفس

كتب

بيلو، يورام. الآخر الكابوس: الصراع العربي - الاسرائيلي في احلام الاطفال في اسرائيل والضفة الغربية. القدس: المركز العربي للدراسات المعاصرة، وحدة الشؤون الاسرائيلية، ١٩٩٤.

عتريسي، طلال. في التربية وعلم النفس: اختلاف المفاهيم. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤. ص ١٤٧.

علوم وتقانة

كتب

- الكردي، محمود واعتماد علام. أثر التقانة في البنية الاجتماعية بمجتمع عربي: دراسة حالة دولة قطر. القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٣. ص ٢٠٥.

دوريات

- زحلان، انطوان. «العرب والتحدي التقاني: قاعدة البحث». المستقبل العربي: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٢٧ - ١٤٣.

- . «من السفن العابرة للمحيطات الى الطرق العالية للمعلومات / او خمسمئة عام من التحدي». المستقبل العربي: العدد ١٨٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ص ٩٦ - ١١٠.

- . «التخطيط والتنبؤ». المستقبل العربي: العدد ١٨٨، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٣٦ - ٥٢.

في الوطن العربي: العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٢٧ - ٢٩. (سعيد عبد المسيح)

- غليون، برهان. «المحنة العربية: الدولة ضد الامة». المستقبل العربي: العدد ١٩١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. (موفق زريق)

- فاسيلييف، اليكسي. «السياسة الروسية في الشرق الاوسط: من المسيحية الى البراغمية». المستقبل العربي: العدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥. ص ١٢٠ - ١٢٥. (أحمد البرصان)

- مجموعة من المؤلفين. «الانتقال الى الكم الذاتي». تعريب نهلة خليفة. شؤون الاوسط: العدد ١٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ١٢٧ - ١٤١. (كريم زيدان)

عسكري

كتب

- الامامي، سليم شاكر. العرب والحرب. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥. ص ٢٦٣.

- جلول، فيصل. نقد السلاح الفلسطيني، برج البراجنة: اهلاً وثورة ومخيماً. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤. ص ١١٧.

- حطيط، أحمد. حروب المغول. بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٤.

- مسلم، طلعت أحمد. الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

دوريات

- السيد سليم، محمد. «الحد من التسليح في الشرق الاوسط: مقترحات لنظام قابل للحياة». شؤون الاوسط: العدد ٤٢، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٦٢ - ٧٧.

- الكيلاني، هيثم. «معضلة الامن العربي في عاصفة المتغيرات». شؤون الاوسط: العدد ١٤٣، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ص ٤٩ - ٦٣.

COMMUNICATION and MEDIA

Books

- Dajani, Nabil. *Disoriented Media in a Fragmented Society: The Lebanese Experience*. Beirut: American University of Beirut, 1992. 191p.
- Frenkel, Erwin. *The Press and Politics in Israel: The Jerusalem Post from 1932 to the Present*. Westport, Conn. : Greenwood Press, 1994.
- Hadj-Moussa, Ratiba. *Le corps, l'histoire, le territoire: Les rapports de genre dans le cinéma algérien*. Paris: Publi-Sud, 1994.

Articles

- Naba, René. "L'auditoire arabomusulman et RMC Moyen-Orient." *Les Cahiers de l'Orient*: no. 34, 2ème trimestre 1994. pp. 103-165.
- Zimmerman, Ann. "Kurdish Broadcasting in Iraq." *Middle East Report*: vol. 189, no. 24, July-August 1994. pp. 20-24.

Book Reviews

- Lederman, Jim. "Battle Lines: The American Media and the Intifada." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 170-172. (Michael Nojeim)

CULTURE and THOUGHT

Books

- Abd al Raziq, Ali. *L'Islam et les fondements du pouvoir*. Paris: La Découverte, 1994. 160 p.
- Baghdadi, Maroun. *L'avant-scène cinéma*. Paris: Avant-Scène, 1994. 84p.
- Baubérot, Jean. *Religions et laïcité en Europe*. Paris: Syros, 1994. 304 p.
- Benslama, Fethi. *Une fiction troublante*. Editions de l'Aube, 1994. 96 p.
- Charnay, Jean-Paul. *Sociologie religieuse de l'islam*. Paris: Hachette-Pluriel, 1994. 618 p.
- Cordellier, Serge (dir.). *L'islamisme*. Paris: La Découverte, 1994. 160 p.
- Jomier, Jacques. *Pour connaître l'islam*. Paris: Cerf., 1994. 197 p.
- Mutti, Claudio. *Nietzsche et l'Islam*. Chalon-sur-Saone: Hérode,

1994. 47 p.

Van Straelen, Henry. *L'Eglise et les religions non chrétiennes au seuil du XXI ème siècle: Etude historique et théologique*. Paris: Beauchesne, 1994. 336 p.

Articles

- Al-Ansari, Muhammad Jabir. "Du concept de l'Etat dans le monde Arabe contemporain." *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 1, Automne 1994. pp.67-80.
- Backmann, René. "Le voyageur secret." *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 1, Automne 1994. pp.35-48.
- Ethelson, Sally. "Gender, Population, Environment." *Middle East Report*: no. 190, vol. 24, no. 5, September-October 1994. pp. 2-6.
- Fix, Michael and Jeffrey Passel. "Myths about Immigrants." *Foreign Policy*: no. 95, Summer 1994. pp. 151-161.
- Haddad, Mahmoud. "The Rise of Arab Nationalism Reconsidered." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 2, May 1994. pp. 201-222.
- Keshavarz, Fatemeh. "Much Have I Roamed through the World: In Search of Sa'dis Self Image." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 465-475.
- Passel, Jeffrey. See Michael Fix.

Book Reviews

- Dols, Michael. "Majnun: The Madman in Medieval Islamic Society." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 544-546. (Fady Hajal)
- Donald, Norman. "Islam and the West: The Making of an Image." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 510-511. (Feroz Ahmad)
- Elad, Ami. "Writer, Culture,

المصادر الأجنبية

- Text: Studies in Modern Arabic Literature." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994. pp. 686-691. (M.M. Badawi)
- Sicker, Martin. "Judaism, Nationalism, and the Land of Israel." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 542-543. (Madeleine Tress)

ECONOMY

Books

- Angrist, Joshua. *The Demand for Palestinian Labor*. Jerusalem: The Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, 1994.
- DeRosa, Dean. *International Trade, Regional Integration and Food Security in the Middle East*. Cairo: Economic Research for the Arab Countries, Iran and Turkey, 1994.
- Al-Faris, Abdul-Razak Faris. *OPEC and the Market: A Study of Oil Price Rigidity, Determination, and of Differentials*. Boulder, CO: International Research Center for Energy and Economic Development, 1994. 156 p.
- Makhlouf, Hassan. *Culture et trafic de drogue au Liban*. Paris: L'Harmattan, 1994. 201p.
- Al-Nasrawi, Abbas. *The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950-2010*. Westport, CT: Greenwood Publishing Group, Inc., 1994.
- Plesner, Yakir. *The Political Economy of Israel: From Ideology to Stagnation*. Albany: State University of New York Press, 1994.
- Watson, Andrew(ed.). *Economic Cooperation and Integration in the Middle East: A Literature Survey with Particular Reference to Jordan, Israel, the West Bank*

and Gaza. Toronto: Center for International Studies, University of Toronto, 1994.

Articles

Afrasiabi, K. "The Economic Cooperation Organization: Problems and Prospects." *Christian Affairs Monitor*: no. 4, 1993, pp. 28-30.

Brand, Laurie. "Economics and Shifting Alliances: Jordan's Relations with Syria and Iraq, 1975-81." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp.393-413.

Courbage, Youssef. "Péninsule arabe: Les surprises de la démographie." *Maghreb-Machrek*: no. 144, Avril-Juin 1994. pp. 3-26.

Hazbun, Waleed. "Rethinking Anti-Colonial Movements and the Political Economy of Decolonization: The Case of Tunisia." *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994. pp. 77-106.

Mackinnon, Colin. "Turning Gaza-Jericho First into Jobs and Projects." *Washington Report on Middle East Affairs*: vol. 13, no. 2, July-August 1994. pp. 50-185.

De Robinson, James. "Inflation Overkill." *Foreign Affairs*: vol. 73, no. 5, September-October 1994. pp. 2-8.

Salter, Leonard. "Economic Benefits of the Israeli-PLO Peace." *Midstream*: vol. 40, no. 2, February-March 1994. pp. 2-4.

Book Reviews

Chapra, Umer. "Islam and the Economic Challenge." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 76-77. (Mohammed Abdel-Haq)

Hansen, Bent. "The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Egypt and Turkey." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 71-72. (Mine Cinar)

Harik, Iliya and Denis Sullivan (eds.). "Privatization and Liber-

alization in the Middle East." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 73-75. (Valentine Moghadam)

Lowi, Miriam. "Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994. p. 693. (Sara Reguer)

Niblock, Tim and Emma Murphy (eds.). "Economic and Political Liberalization in the Middle East." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 72-72. (Iliya Harik)

Rivlin, Paul. "The Israeli Economy." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 75-76. (Emma Murphy)

Sadowski, Yahya. "scuds or Butter? The Political Economy of Arms Control in the Middle East." *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994. pp. 118-119. (Vassilios Damiras)

EDUCATION and LANGUAGE

Books

Badawi, M.M. *A Short History of Modern Arabic Literature*. Oxford: Clarendon Press, 1993. 288 p.

Seurat, Marei. *Mon royaume de vent: Souvenirs de Hester Stanhope*. Paris: Grasset, 1994. 250p.

Renard, John. *Islam and the Heroic Image: Themes in Literature and the Visual Arts*. Columbia: University of South Carolina Press, 1993. 234 p.

Articles

Houtsonen, Jarmo. "Traditional Qur'anic Education in a Southern Moroccan Village." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 489-500.

Vandewalle, Dirk. "Research Facilities and Document Collections

in the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 9-13.

Book Reviews

Badawi, M.M. "A Short History of Modern Arabic Literature." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 557-558. (George Atiyeh)

Cadora, F.J. "Bedouin, Village and Urban Arabic: An Ecolinguistic Study." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 143-144. (Kristen Brustad)

Jayyusi Khadra, Salma. "Anthology of Modern Palestine Literature." *Middle East Report*: no. 189, vol. 24, no. 4, July-August 1994. p. 31. (Salah Hassan)

Kaplan, Robert. "The Arabists, the Romance of an American Elite." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 502-505. (William Kontos)

Moreh, Shimuel. "Live Theatre and Dramatic Literature in the Medieval Arabic World." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 516-518. (Peter Heath)

Perry, John. "Form and Meaning in Persian Vocabulary: The Arabic Feminine Ending." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 531-533. (Simin Karimi)

Petrossian, Levon Ter. "Ancient Armenian Translations." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 546-547. (Haig Der Houssikian)

ENVIRONMENT

Books

Abdelkarim, Asad(et. al.). *Water Conservation in Palestine: An Integrated Approach towards Palestinian Water Resources Management*. Ramallah: Center for Engineering and Planning, 1994.

19
27

Articles

- Ali, Samil Hadji. "L'islamisme dans la ville: Espace urbain et contre-centralité." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 69-74.
- Brauman, Rony. "Opération "Restore Health". " *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 1, Automne 1994. pp. 48-53.
- Cairncross, Frances. "Environmental Pragmatism." *Foreign Policy*: no. 95, Summer 1994. pp. 35-53.
- Roch, Dominique. "A qui est la mer ?" *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 1, Automne 1994. pp. 27-33.

HISTORY and GEOGRAPHY

Books

- Ahrnida, Ali Abdullatif. *The Making of Modern Lybia: State Formation, Colonization and Resistance, 1830-1932*. Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1994.
- Ben Yahmed, Béchir. *Atlas du continent africain*. Paris: Jaguar, 1994. 176 p.
- Degeorges, Gérard. *Damas: Des Ottomans à nos jours*. Paris: L'Harmattan, 1994. 303p.
- Cleveland, William. *A History of the Modern Middle East*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.
- Garfinkle, Adam. *War, Water and Negotiation in the Middle East: The Case of the Palestine-Syria Border, 1916-1923*. Tel Aviv: Tel Aviv University, Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, 1994.
- Mardam Bey, Salma (ed.). *Syria's Quest for Independence, 1939-1945*. London: Ithaca Press, 1994.
- Petry, Carl. *Twilight of Majesty: The Reigns of the Mamluk Sultans Al-Ashraf Qaytbay and Qansuh Al-Ghawri in Egypt*. Washington, D.C.: University of Washington Press, 1994. 261p.

Sanbar, Elias. *Les palestiniens dans le siècle*. Paris: Gallimard, 1994.

Scofield, Richard. *Territorial Foundations of the Gulf States*. New York: St. Martin's Press, 1994. 256 p.

Stora, Benjamin. *Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance*. Paris: La Découverte, 1994. 128p.

Articles

- Gholsorkhi, Shohreh. "Ismail II and Mirza Makhdum Sharifi: An Interlude in Safavid History." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 477-488.
- Harik, Judith. "Shaykh al-Aql and the Druze of Mount Lebanon." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994.
- Ingram, Edward. "The Geopolitics of the First British Expedition to Egypt: The Cabinet Crisis of September 1800." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994.
- Lefebvre, Jeffrey. "Historical Analogies and the Israeli-Palestinian Peace Process: Munich, Camp David and Algeria." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 84-101.
- Levanoni, Amalia. "The Mamluk Conception of the Sultanate." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 373-392.
- Marino, Brigitte. "Damas au XIXe siècle: Impressions de voyage." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994. pp. 87-93.

Book Reviews

- Bayat, Mangol. "Iran's First Revolution: Shi'ism and the Constitutional Revolution of 1905-1909." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 513-514. (Mahmoud Sadri)
- Cole, Juan. "Colonialism and Revolution in the Middle East:

Social and Cultural Origins of Egypt's Urabi Movement." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 507-510. (Donald Malcolm Reid)

Guest, John. "Survival among the Kurds: A History of the Yezidis." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 547-549. (George Harris)

Kolinsky, Martin. "Law, Order and Riots in Mandatory Palestine, 1928-1935." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 524-525. (Lawrence Davidson)

Lewis, Bernard. "Les Arabes dans l'histoire." *Politique Etrangère*: vol. 59, no. 1, Printemps 1994. p. 299. (Khattar Abu Diab)

Marcus, Abraham. "The Middle East on the Eve of Modernity; Aleppo in the Eighteenth Century." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 180-184. (Robert Brenton Betts)

Martel-Thoumian, Bernadette. "Les civils et l'administration dans l'état militaire Mamluk (IXème/XVème)." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 543-544. (Carl Petry)

Ronald, Jennings. "Christians and Muslims in Ottoman Cyprus and the Mediterranean World 1571-1640." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 514-516. (Virginia Asken)

LAW and PUBLIC ADMINISTRATION

Books

- Allock, John(et. al.). *Border and Territorial Disputes*. 3rd. ed. Revised and Updated. Harlow, Essex, England: Longman Group, 1994.
- Bevis, Linda. *The Applicability of Human Rights Law to Occupied*

Territories: The Case of the Occupied Palestinian Territories. Ramallah, West Bank: Al-Haq, 1994.

Botiveau, Bernard. *La loi islamique et droit dans les sociétés arabes.* Paris: Karthala, 1994. 360 p.

Goldberg, Ellis (et. al.). *Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law and Society.* Seattle, WA: University of Washington Press, 1993. 288 p.

Scientists and Human Rights in Syria. Washington, D. C. : National Academy Press, 1993. 65 p.

Articles

Al-Ahnaf, M. "Maroc: Le code du statut personnel." *Maghreb-Machrek*: no. 144, Juillet-Septembre 1994, pp. 3-27.

Charar, Mona. "Beyrouth, le choix d'un centre." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994, pp. 174-185.

Gebrane-Badlissi, Eliane. "Le phénomène de Squattérisation à Beyrouth." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994, pp. 186-189.

Luizard, Pierre-Jean. "Baghdad: Une métropole moderne et tribale, siège de gouvernements assiégés." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994, pp. 225-242.

Raymond, André. "Le Caire traditionnel: Une ville administrée par ses communautés." *Maghreb-Machrek*: no. 143, Janvier-Mars 1994, pp. 9-16.

Wing, Adrien Katherine. "Palestinian Women: Their Future Legal Rights." *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994, pp. 55-73.

Book Reviews

Mallat, Chibli. "The Renewal of Islamic Law: Muhammad Baqer as-Sader and the Shi'i International." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994, pp. 547-548. (Ervand Abrahamian)

MILITARY

Books

Bearman, Sydney. *Strategic Survey, 1993-1994.* London: Brassey's for the International Institute for Strategic Studies, 1994.

Chipman, John(dir.). *The Military Balance, 1994-1995.* London: Published by Brassey's for the International Institute for Strategic Studies, 1994.

Clawson, Patrick (ed.). *Iran Strategic Intentions and Capabilities.* Washington: National Defense University, 1994. 234 p.

Feldman, Shai and Ariel Levite (eds.). *Arms Control and the New Middle East Security Environment.* Tel Aviv: Tel Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies, 1994.

Evron, Yair. *Israel's Nuclear Dilemma.* Ithaca: Cornell University Press, 1994. 312p.

Levite, Ariel. See Shai Feldman.

Articles

Aclimandos, Tewfick. "Les ingénieurs militaires égyptiens." *Maghreb-Machrek*: no. 146, Octobre-Décembre 1994, pp. 7-27.

Clarke, Duncan. "The Arrow Missile: The United States, Israel and Strategic Cooperation." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994, pp. 475-492.

Ghali, Boutros-Boutros. "The Land Mine Crisis." *Foreign Affairs*: vol. 73, no. 5, September-October 1994, pp. 8-14.

Haass, Richard. "Military Force: A User's Guide." *Foreign Policy*: no. 96, Fall 1994, pp. 21-31.

Book Reviews

Cordesman, Anthony. "Weapons of Mass Destruction in the Middle East." *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994, pp. 694-695. (Michael Eisenstadt)
Platt, Alan (ed.). "Arms Control and Confidence Building in the Middle East." *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, no. 3,

Spring 1994, pp. 121-122. (MRF)

POLITICS

Books

Abu Amr, Ziad. *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad.* Bloomington: Indiana University Press, 1994.

169 p.
Amirhadi, Hooshang and Eric Hooglund (eds.). *US-Iran Relations: Areas of Tension and Mutual Interest.* Washington, D.C. : Middle East Institute, 1994. 127p.

Chartouni, Charles. *Conflict Resolution in Lebanon: Myth and Reality.* Beirut: Foundation for Human and Humanitarian Rights, 1994.

Corbin, Jane. *Gaza First: The Secret Norway Channel to Peace between Israel and the PLO.* London: Bloomsbury, 1994.

Dumper, Michael. *Islam and Israel: Muslim Religious Endowments and the Jewish State.* Washington, D.C. : Institute of Palestine Studies, 1994. 224 p.

Figuie, Gérard. *Le point sur le Liban 1994.* Liban: Anthologie, 1994. 290 p.

Gunder, Charles. *The Horn of Africa.* London: UCL Press, 1994. 192 p.

Halter, Marek et Eric Laurent. *Les fous de la paix: Histoire secrète d'une négociation.* Paris: Plon, Laffont, 1994.

Hazelton, Franz. *Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy.* London: Zed Books, 1994. 288p.

Hooglund, Eric. See Hooshang Amirhadi.

Hume, Cameron. *The United Nations, Iraq, and Iran: How Peacemaking Changed.* Bloomington: Indiana State University, 1994. 288p.

Hunter, Brian (ed.). *The Statesman's Yearbook, 1994-1995.* London: Macmillan Press, 1994.

King, John. *Handshake in Washington: The Beginning of Middle*

East Peace? London: Ithaca Press, 1994. 234 p.

Kiwan, Fadia (dir.). *Le Liban aujourd'hui*. Beyrouth, Paris: CER-MOC, CNRS, 1994.

Laurent, Eric. See Marek Halter.

McLachlan, Keith. *The Boundaries of Modern Iran*. London: UCL Press, 1994. 160 p.

Mudiam, Prithvi Ram. *India and the Middle East*. London: British Academic Press, 1994.

Nouschi, André. *La France et le monde arabe: Depuis 1962, mythes et réalités d'une ambition*. Paris: Coll. Thématèque-Histoire, 1994. 224p.

O'Loughlin, John(et. al.). *War and its Consequences: Lessons from the Persian Gulf Conflict*. New York: Harper Collins College Publishers, 1994. 252p.

Peters, Joel. *Building Bridges: The Arab-Israeli Multilateral Talks*. London: Chameleon Press Ltd., 1994. 44 p.

Pinkney, Robert. *Democracy in the Third World*. Colorado: Rienner, 1994.

Said, Edward. *The Politics of Dispossession*. London: Chatto and Windus, 1994.

Salamé, Ghassan (ed.). *Democracy without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World*. London: I.B. Tauris, 1994.

Scholz, Nobert (ed.). *U.S Official Statements: The Palestinian Refugees*. Washington, D.C. : Institute for Palestine Studies, 1994.

Sicherman, Harvey. *Palestinians Autonomy, Self-Government and Peace*. Boulder, CO: Westview Press, 1993.

Thomas, Graham. *Sudan: Struggle for Survival*. London: Darf Publishers, 1994. 263 p.

Viorst, Milton. *Sandcastles: The Arabs in Search of the Modern World*. New York: Alfred Knopf, 1994. 385 p.

Articles

Al-Ani, Abdul Haq. "Britain and Iraq: A Chapter in the History of

Imperialism." *Arab Review*: vol. 2, no. 3, Winter 1994. pp. 5-13.

Aruri, Nasser. "From Oslo to Cairo: Repackaging the Occupation." *Arab Palestinian Resistance*: vol. 26, no. 6, June 1994. pp. 16-20.

Ben-Meir, ALon. "The Israeli-Syrian Battle for Equitable Peace." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 70-83.

Berger, Elmer. "Will 94 be 49 all Over Again." *The Link*: vol. 27, no. 1, January-March 1994. pp. 1 and 3-11.

Blunden, Margaret. "Insecurity on Europe's Southern Flank." *Survival*: vol. 36, no. 2, Summer 1994. pp. 134-148.

Charillon, Frédéric. "Jordanie: Les élections du 8 Novembre 1993 et le processus de paix." *Maghreb-Machrek*: no. 144, Avril-Juin 1994. pp. 40-55.

Chehadé, Mehdi. "Le CCG et les sanctions internationales contre l'Irak." *Le Dossier Euro-Golfe*: no. 20, Aout 1994. pp. 2-3.

Denoeux, Guillain. "Tunisie: Les élections présidentielles et législatives, 20 Mars 1994." *Maghreb-Machrek*: no. 145, Juillet-Septembre 1994. pp. 49-73.

Fischbach, Michael. "The Implications of Jordanian Land Policy for the West Bank." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 492-511.

Ghabra, Shafeeq. "Democratization in a Middle Eastern State: Kuwait, 1993." *Civil Society*: vol. 3, no. 31, July 1994. pp. 24-30.

Goytisoló, Juan. "L'exclusion toujours recommencé." *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 52, Eté 1994. pp. 15-20.

Hermann, Richard. "Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 455-457.

Hudson, Michael. "The Clinton Administration and the Middle

East: Squandering the Inheritance?" *Current History*: no. 580, 1994. pp. 49-54.

Karawan, Ibrahim. "Arab Dilemmas in the 1990's: Breaking Taboos and Searching for Signposts." *The Middle East Journal*: vol. 48, no. 3, Summer 1994. pp. 435-455.

El-Khazen, Farid. "Lebanon's First Postwar Parliamentary Elections, 1993." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 120-136.

Killgore, Andrew. "If Geopolitics is Like Baseball, Israel is Striking out." *Washington Report on Middle East Affairs*: vol. 13, no. 2, July-August 1994. pp. 15 and 111.

Lewis, B. "Why Turkey is the Only Muslim Democracy." *Middle East Quarterly*: vol. 1, no. 1, 1994. pp. 41-49.

Marcus, Aliza. "City in War Zone." *Middle East Report*: no. 189, vol. 24, no. 4, July-August 1994. pp. 16-20.

Muslih, Muhammad. "Dateline Damascus: Asad is Ready." *Foreign Policy*: no. 96, Fall 1994. pp. 145-165.

Neff, Donald. "Les Etats-Unis et Jerusalem." *Revue d'Etudes Palestiniennes*: no. 52, Eté 1994. pp. 69-99.

Roy, Sara. "The Seed of Chaos, and of Night, the Gaza Strip after the Agreement." *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, no. 3, Spring 1994. pp. 85-98.

Shirley, Edward. "The Iran Policy Trap." *Foreign Policy*: no. 96, Fall 1994. pp. 75-94.

Spencer, Claire. "Algeria in Crisis." *Survival*: vol. 36, no. 2, Summer 1994. pp. 149-163.

"United Nations Resolutions on Palestine, 1947-1973." *Arab Palestinian Resistance*: vol. 26, no. 6, June 1994. pp. 39-45.

Ye'or, Bat. "The Return of Islam to Europe." Interviewed by Paul Giniewskii. *Midstream*: vol. 40, no. 2, February-March 1994. pp. 16-19.

Book Reviews

Alamuddin, Najib. "Turmoil: Druzes, Lebanon and the Arab-Israeli Conflict." *Middle East Policy*: vol. 3, no. 1, 1994. pp. 178-180. (Raymond Habiby)

Burgat, Francois and William Dowell. "The Islamic Movement in North Africa." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 78-79. (Henry Munson)

Clark, Ramsey. "The Fire this Time: U.S. War Crimes in the Gulf." *Middle East Studies Association Bulletin*: vol. 28, no. 1, July 1994. pp. 116-117. (Thomas Mullen)

Connell, Dan. "Against all Odds: A Chronicle of the Eritrean Revolution." *Middle East Report*: no. 189, vol. 24, no. 4. July-August 1994. pp.30. (Basil Davidson)

DeCosse, David. "But Was it Just? Reflections on the Morality of the Persian Gulf War." *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, no. 3, Spring 1994. pp. 112-113. (Louay Bahry)

Denoeux, Guilain. "Urban Unrest in the Middle East: A Comparative Study of the Informal Networks in Egypt, Iran and Lebanon." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 520-522. (Joost Hiltermann)

Frey, R.G. and Christopher Morris (eds.). "Violence, Terrorism and Justice." *Arab Studies Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1994. pp. 1007-109. (Robert Ashmore)

Gause III, Gregory. "Saudi-Yemeni Relations." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 539-540. (M. Kavvossi)

Kedourie, Elie. "Politics in the Middle East." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 26, no. 3, August 1994. pp. 511-513. (Michael Hudson)

Khashan, Hilal. "Inside the Lebanese Confessional Mind." *Arab Studies Quarterly*: vol. 15, no. 4, Fall 1994. pp. 95-97. (Anthony Sullivan)



ياسين خليل

السفير (بيروت)، ٢٧/٢/١٩٩٥



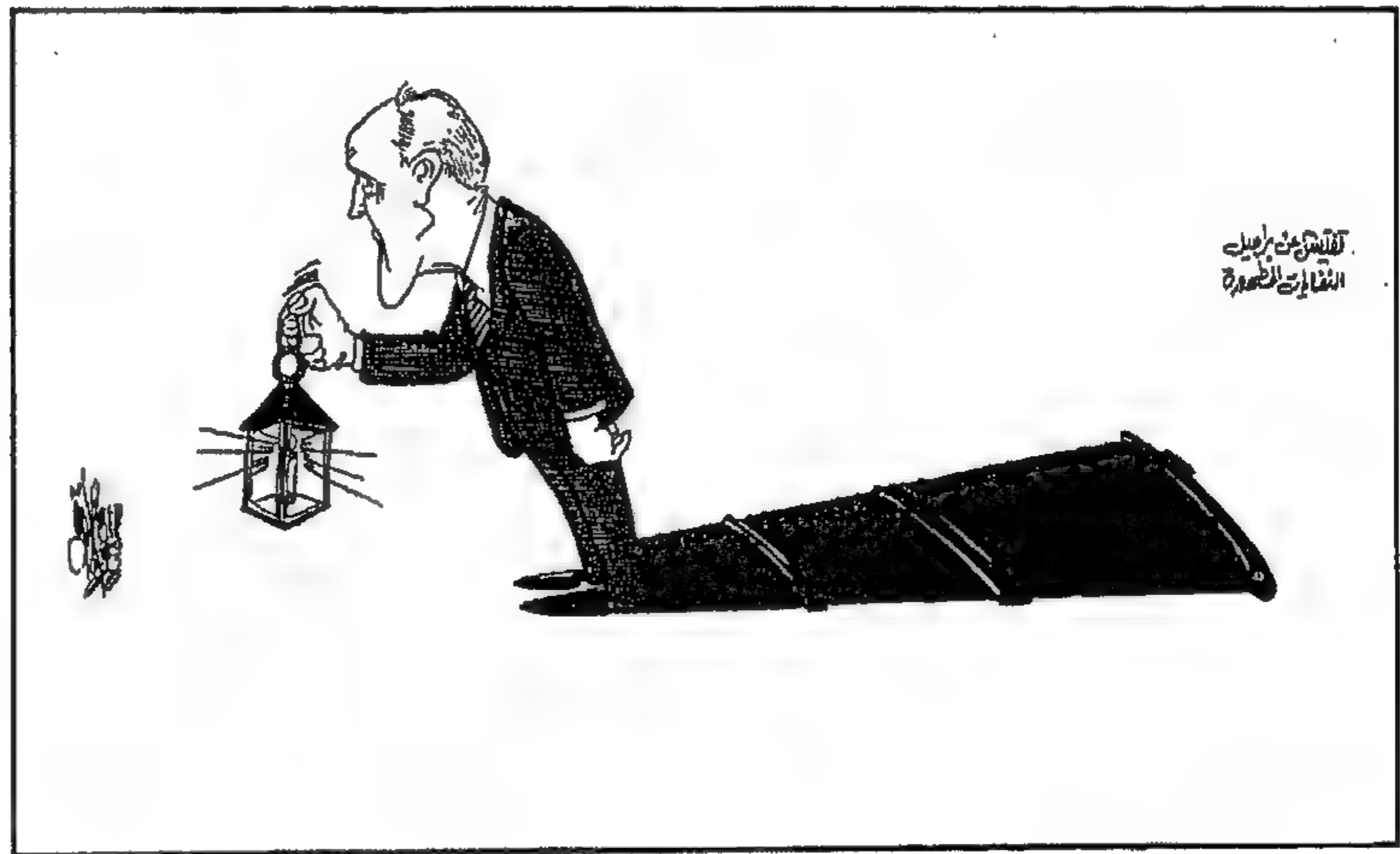
ياسين خليل

السفير، ٣١/١/١٩٩٥



بيار صادق

النهار (بيروت)، ١٠/٢/١٩٩٥



بيار صادق

النهار، ٢٧/١/١٩٩٥



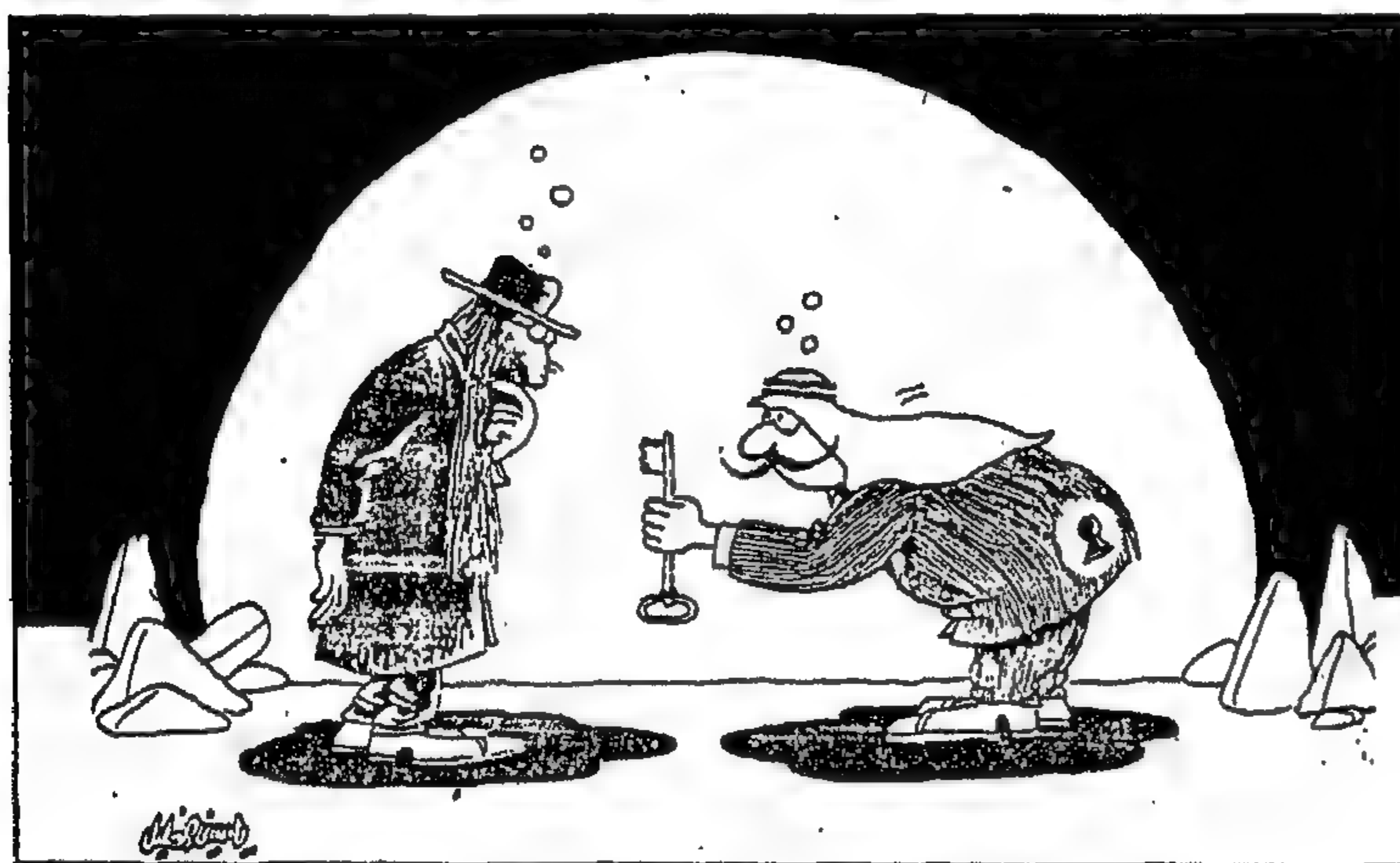
حبيب

الحياة (بيروت)، ٢٧/٢/١٩٩٥



ياسين خليل

السفير، ۲۲/۳/۱۹۹۵



ياسين خليل

السفير، ۲/۳/۱۹۹۵



حبيب

الحياة، ۲۶/۱/۱۹۹۵



حامد

الاتحاد (أبو ظبي)، ١٩٩٥/٤/٧



حامد

الاتحاد، ١٩٩٥/٤/١٦



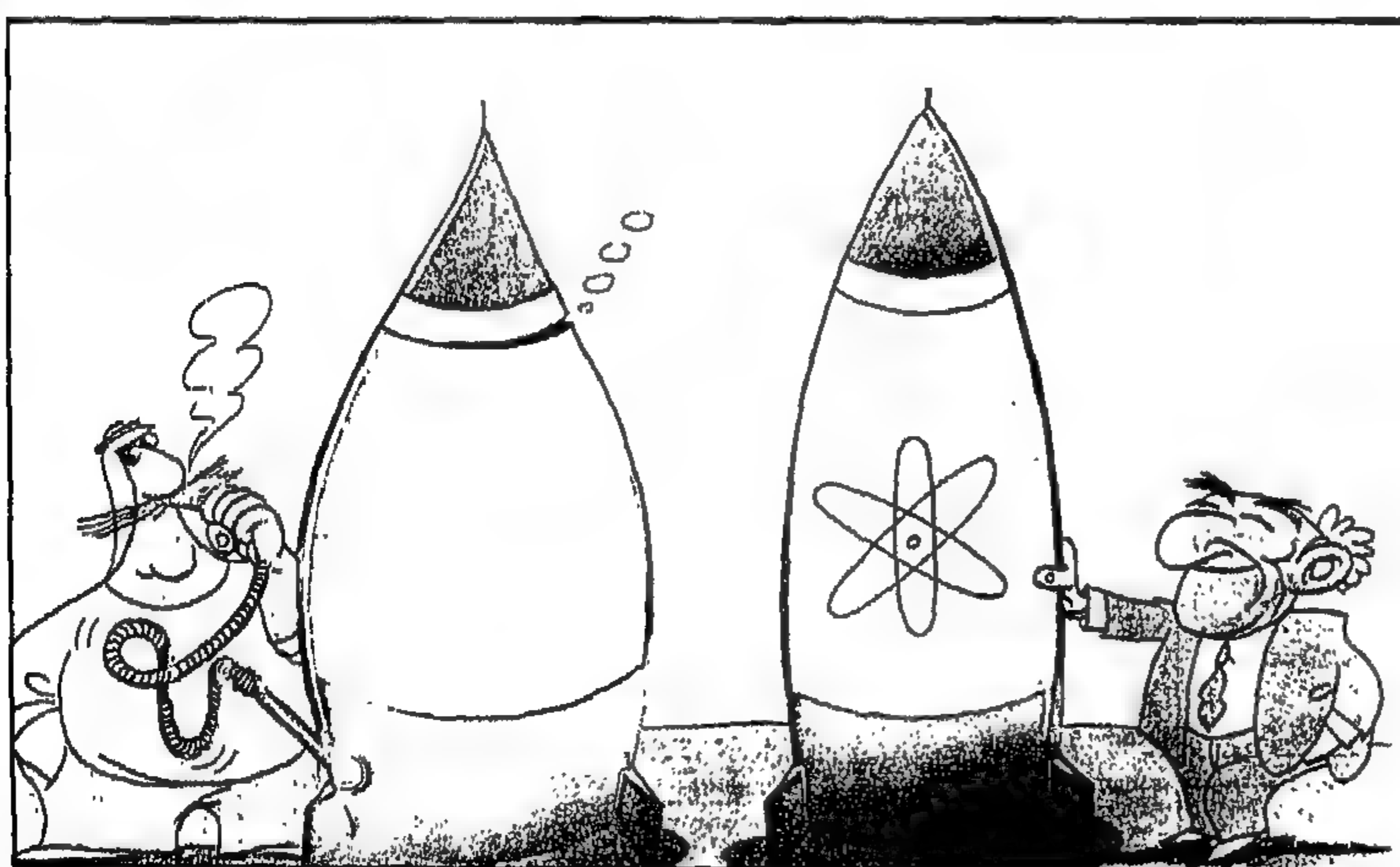
ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٥/١/١٩



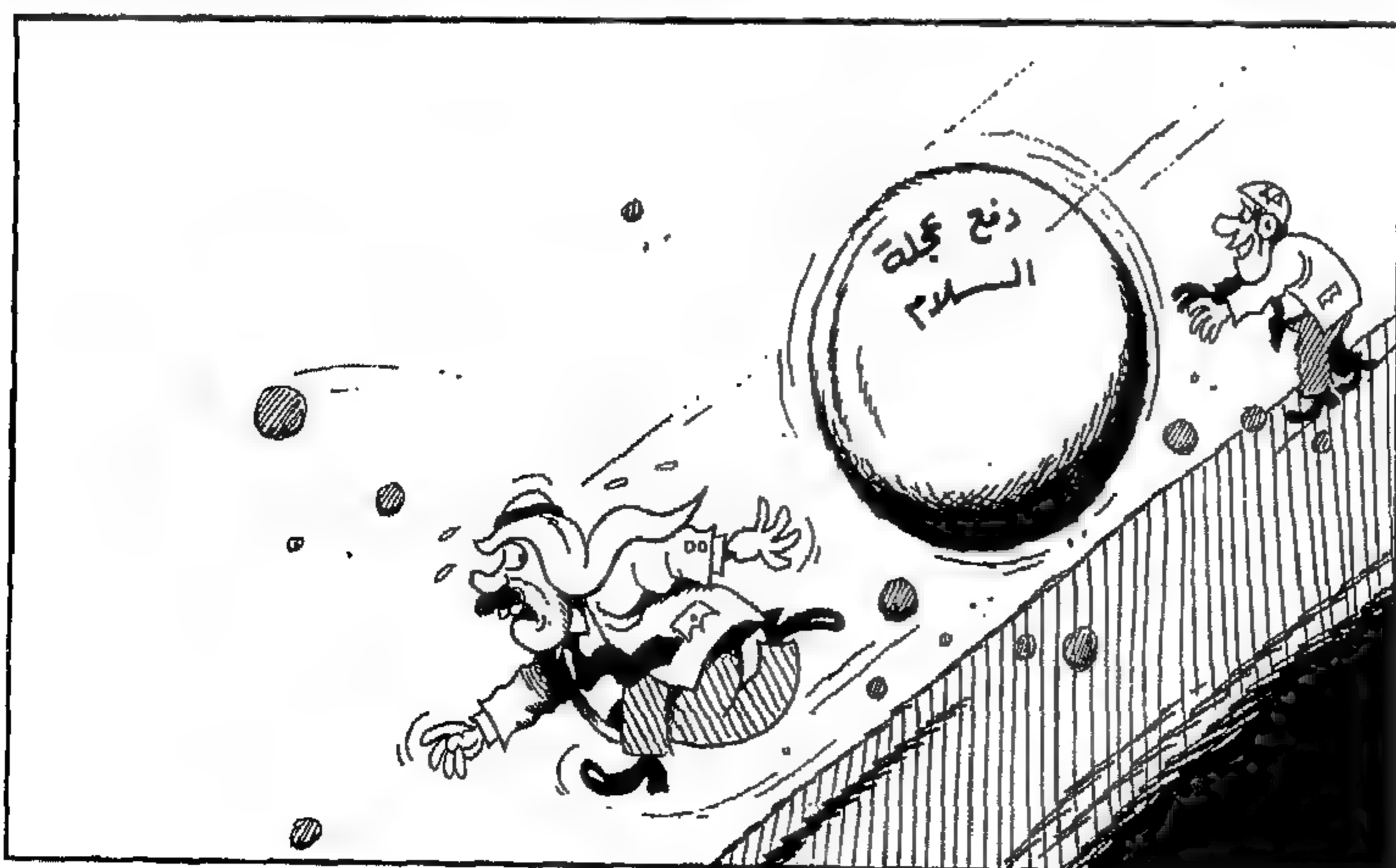
ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٥/٢/٦



حامد

الاتحاد، ١٩٩٥/٣/٢٨



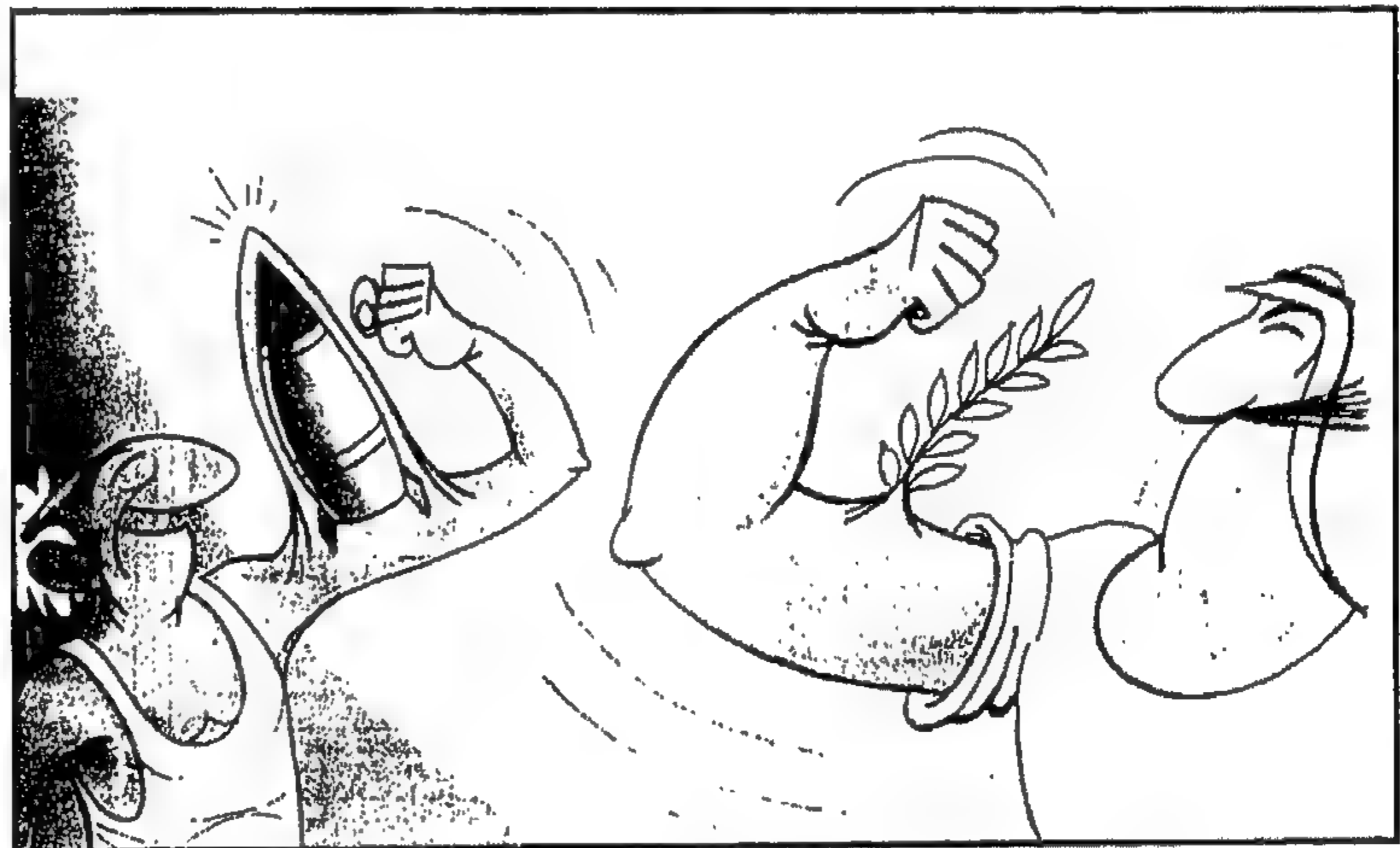
عبد السلام مقبول

القبس (الكويت)، ١٩٩٤/١١/٢٨



أحمد عبد النعيم

الشعب (القاهرة)، ١١/٤/١٩٩٥



حامد

الاتحاد، ٩/٤/١٩٩٥



ياسين خليل

السفير، ٦/١/١٩٩٥



هاني

الحياة، ٢٨/٢/١٩٩٥



حامد

الاتحاد، ٢٧/٢/١٩٩٥



ياسين الخليل

السفير، ١٧/٢/١٩٩٥



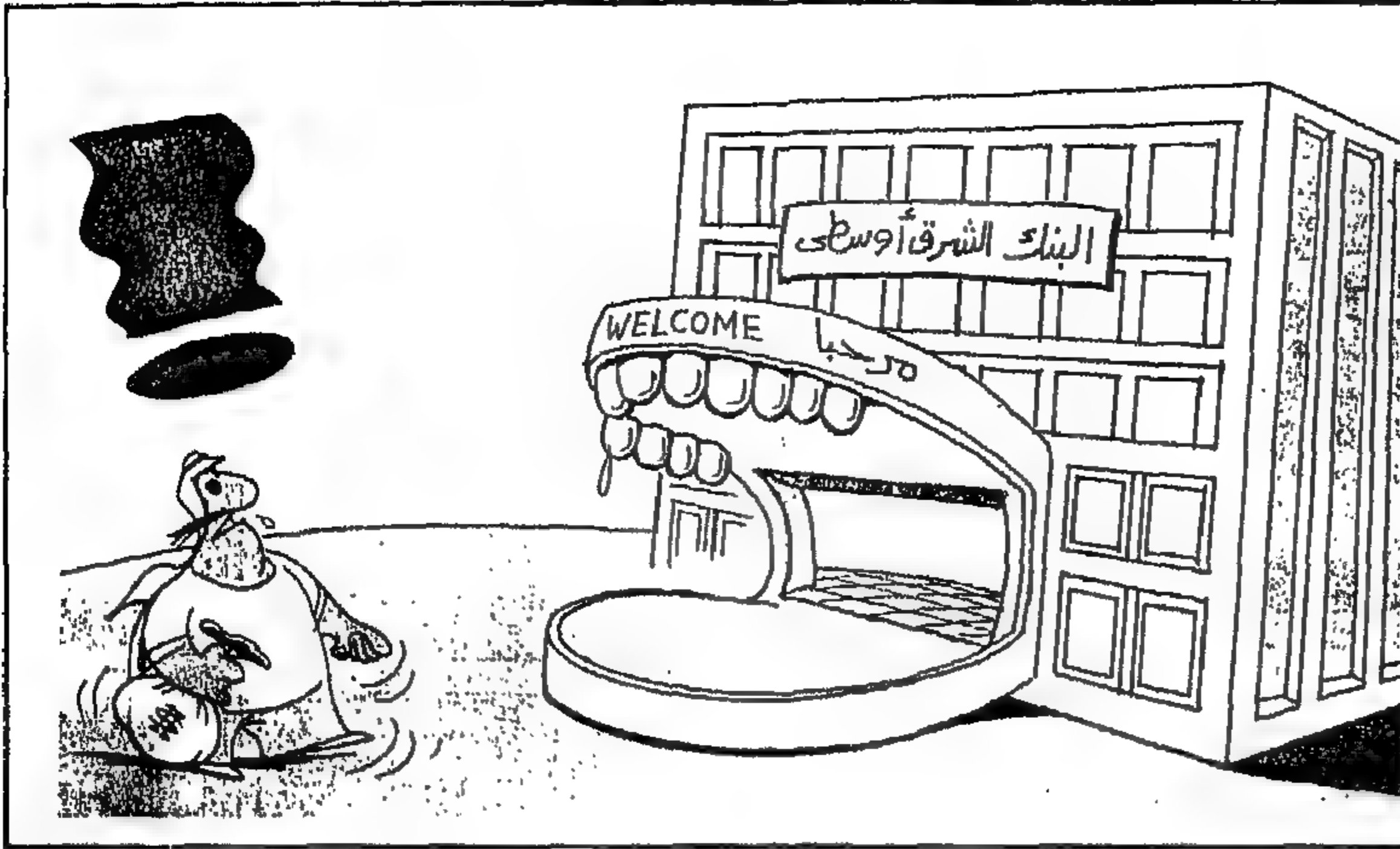
ياسين خليل
السفير، ١٩٩٥/١/٧



هاني
الحياة، ١٩٩٥/١/١٧



عيد السلام مقبول
القبس، ١٩٩٤/١١/٢١



حامد

الاتحاد، ۱۸/۴/۱۹۹۵



حامد

الاتحاد، ۱/۴/۱۹۹۵



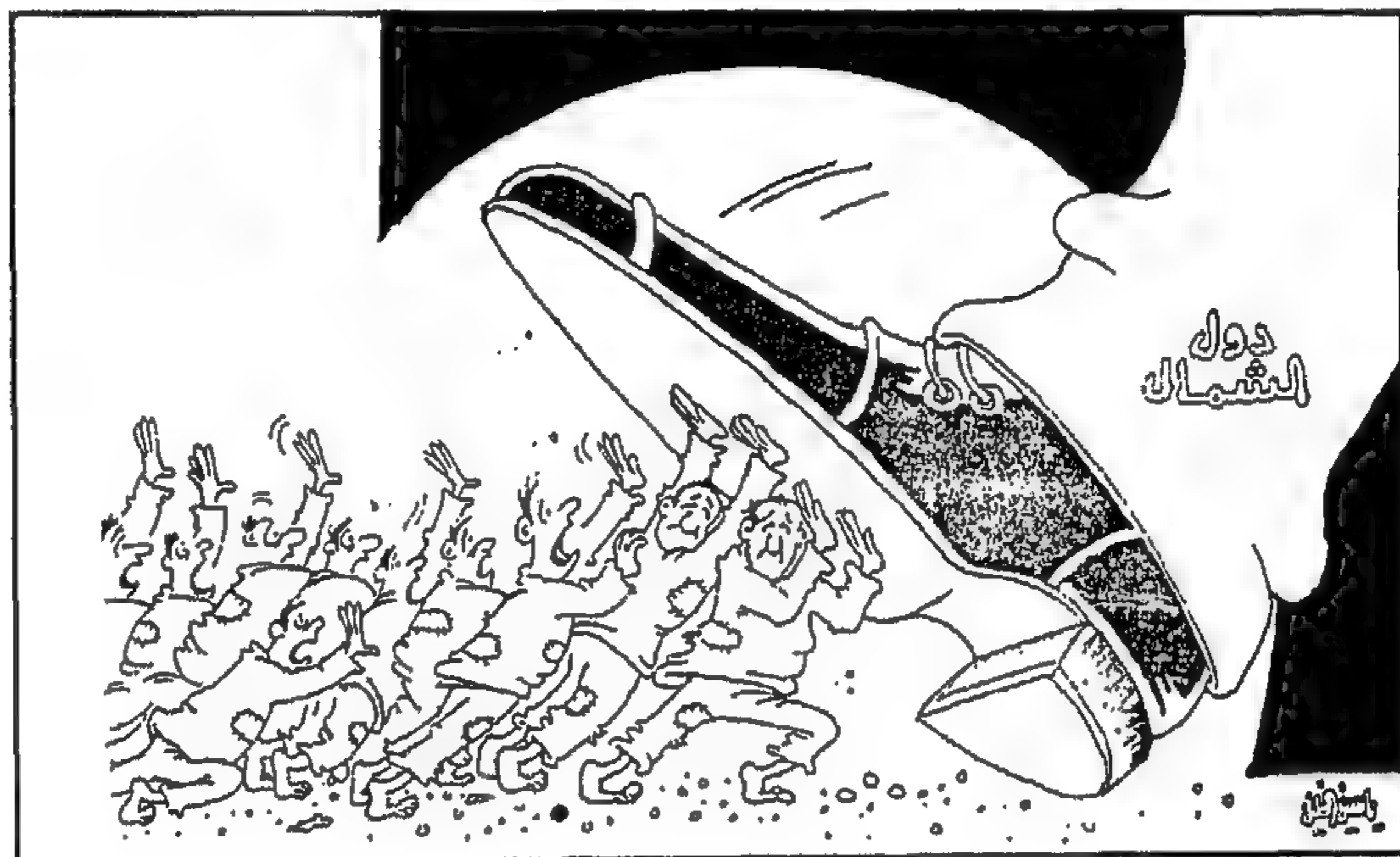
بيار صادق

النهار، ۲۶/۱/۱۹۹۵



حامد

الاتحاد، ١٩٩٥/٣/١٩



ياسين الخليل

السفير، ١٩٩٥/٣/٢٨



حامد

الاتحاد، ١٩٩٥/٣/٦

صدر العدد ٢١ من

مجلة

الدراسات الفلسطينية

فصلية تعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني
تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت

اقرأ في هذا العدد

- الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية موسى البديري
- السلطة والتجارة: البروتوكول الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني شريف موسى ومحمود الجعفري
- النقل المبكر للصلاحيات في الضفة الغربية: العبء لا المسؤولية رجا شحادة
- فتح «الداخل» في حوارات صريحة مع قادة ميدانيين وفاء عمرو
- المستوطنات والحدود: التصورات الإسرائيلية للحل الدائم جوزف ألفير
- محصلة الاستيطان منذ اتفاق أوسلو خالد عايد
- الوطن بين الحلم والواقع: فلسطينيون يصفون عودتهم إلى فلسطين وعودتهم منها عمر شيانه
- ١٩٤٨ وما بعد: إسرائيل والفلسطينيون نور الدين مصالحة
- قراءات - وثائق مفاوضات السلام - وثائق فلسطينية وعربية ودولية

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي)

دول عربية	دول أخرى
أفراد ٢٥ دولاراً مؤسسات ٤٠ دولاراً	أفراد ٤٠ دولاراً مؤسسات ٦٠ دولاراً

Institute for Palestine Studies
P.O.Box 5658 - Telex 5241
Fax 456324 - Tel. 456165
Nicosia - Cyprus

ترسل الطلبات إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية
أو شارع أنيس النصولي - متفرع من فردان
ص.ب. ٧١٦٤ - ١١
فاكس ٨١٤١٩٣ - هاتف ٨٦٨٢٨٧
خليوي (هاتف وفاكس): ٢٨٠٩ - ٤٧٨ (٢١٢) ٠٠١
بيروت - لبنان

DAR AL-HIKMA - Publishing and Distribution:
88 Chalton Street,
London NW1 1HJ - England
Tel. 071-3834037; Fax. 071-3830116

General Supervisor : Paul Salem

Editor : Fares Abi Saab

Responsible Director : Habbouba Isshaq

Abaad

A Quarterly Journal of Lebanese and Arab Studies

Abaad - No.3, May 1995

CONTENTS

■ Editorial :

Concepts of Nationalism and the Arab Condition	<i>Paul Salem</i>	4
Towards a Supra - National Intelligensia Movement	<i>Fares Abi Saab</i>	16

■ Theme : The Nationalist Movements in the Arab World

The Formation of Modern Arab Political Consciousness	<i>Wajih Kawtharani</i>	54
Nationalism in Arab - Turkish Relations	<i>Samir Salha</i>	70
The Modern Arab State and the Question of Nationalism	<i>Massoud Daher</i>	83
Arab Nationalism and the Palestinian Cause	<i>Shafik al-Hout</i>	95
Arab Nationalism and International Change	<i>Abdel Ilah Balkaziz</i>	109
The Image of the Other in Nationalist Movements in the Arab World	<i>Ali Daher</i>	125
Is Arab Unity Possible	<i>Fares Echtay</i>	140
The Arab Nationalist Movement : Where it Stands today	<i>Raghid al-Solh</i>	150
Arab Nationalism: Death or Renewal	<i>Ghassan Salamé</i>	160
The Rise of Arab Nationalism Reconsidered	<i>Mahmoud Haddad</i>	180
The Renewal of the Arab Nationalist Project	<i>Rachid Chucair</i>	206
The End of the Era of Nation - States	<i>Burhan Ghalioun</i>	239
On the Patriotic and National Identity of the Lebanese	<i>Fares sassine</i>	259
Arab Nationalist Unification Plan: Map Section	<i>Antoine Ghosain</i>	284

■ Studies

On Some Islamists and Democracy	<i>Dalal al-Bizri</i>	300
Culture of Imperialism and the Collapse of Democracy	<i>Ghassan Ghosn</i>	313

■ Book Reviews

Savage Liberalism (Ramzi Zaki)	<i>Khaled al-Fishawi</i>	340
--------------------------------------	--------------------------	-----

Chronology		344
------------------	--	-----

Bibliography		377
--------------------	--	-----

Cartoons		391
----------------	--	-----

«إبصار» مجلة فصلية تُعنى بالشؤون اللبنانية والعربية، وهي تصدر عن المركز اللبناني للدراسات، وهو مؤسسة خاصة لا تبغي الربح، ويهتم بقضايا الإنماء السياسي والإقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم «إبصار» بالشؤون السياسية والإقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتفرع من العلوم الإنسانية، المتعلقة بلبنان والعالم العربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديها الإقليمي والعالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستويين اللبناني والعربي، على أن تركز المقالات والدراسات المعدة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للآزمات والاشكاليات المطروحة.

تجري المساهمة في المجلة عبر أبواب رئيسية ثلاثة :

- باب «المحور» الذي يعالج موضوعه من خلال عدد من المقالات والأبحاث المتناسقة، التي تتناول الموضوع من زوايا متعددة ومن وجهات نظر مختلفة. على أن يلتزم المقال أسلوب البحث العلمي المرتكز على الأرقام والوقائع والتجارب والتحليل. ويرأوح حجم المقال بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلمة.

- باب «دراسة»، الذي تنشر المجلة فيه عدداً من الدراسات يكون موضوعها مستقلاً عن موضوع المحور. ويجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج. ويرأوح حجم الدراسة بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ كلمة.

- باب «مراجعة كتاب» حيث يفترض أن تقوم المراجعة بعرض مضمون الكتاب ومناقشته ونقده، مع محاولة تحديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. ويمكن أن تراوح المراجعة بين ٢٤٠٠ و ٤٠٠٠ كلمة.

ترحب المجلة بمساهمات جميع الكُتاب والباحثين والمفكرين العرب، على أن يقع الموضوع المعد للنشر ضمن اهتماماتها، وشرط ألا يكون قد سبق نشره، أو هو معدٌ للنشر، في مكان آخر، مستقلاً أو في دورية أو كفصل في أحد الكتب.

يجري إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان

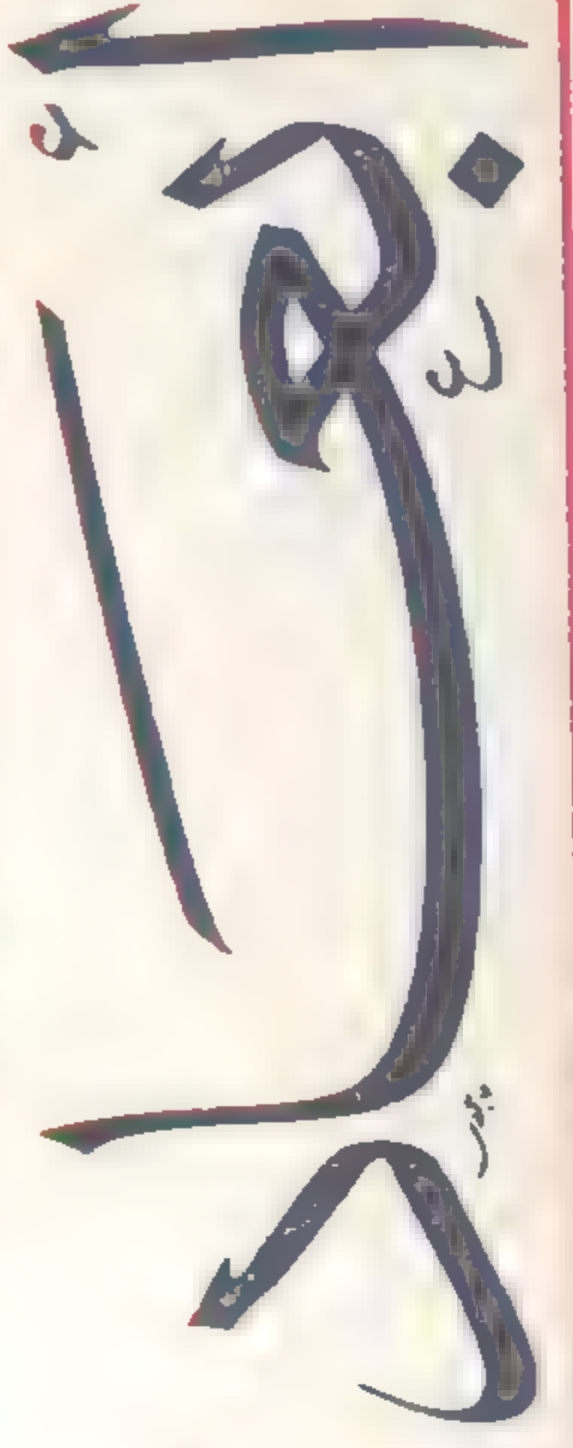
التالي :

المركز اللبناني للدراسات

بناية الطيار

ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل

بيروت - لبنان



Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box : 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel : (01) 490561 / 6
Fax : 961 - 1 - 601787

Subscription & Distribution (Outside Lebanon)

AL-FALAH Publisher and Distributor
P.O.Box : 113 / 6590 Beirut - Lebanon
Fax : 001 - 212 - 4781491
Individuals : Lebanon \$ 24 Outside Lebanon \$ 60
Institutions : Lebanon \$ 48 Outside Lebanon \$ 100

العنوان

المركز اللبناني للدراسات - بناية الطيار
ص.ب : ٥٥٢١٥ - سن الفيل، بيروت - لبنان
تلفون : ٦ / ٤٩٠٥٦١ (٠١)
فاكس : ٦٠١٧٨٧ - ١ - ٩٦١

الإشتراك والتوزيع (خارج لبنان)

الفلاح للنشر والتوزيع
ص.ب : ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت - لبنان
فاكس : ٤٧٨١٤٩١ - ٢١٢ - ٠٠١
اشتراك الأفراد : لبنان ٢٤ دولاراً خارج لبنان ٦٠ دولاراً
اشتراك المؤسسات : لبنان ٤٨ دولاراً خارج لبنان ١٠٠ دولاراً

سعر العدد

لبنان ٧٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ١٥٠ ل.س. ■ الأردن ٢,٥٠ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً ■ الكويت ديناران ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٥ درهماً ■ البحرين ٢,٥ دينار ■ قطر ٢٥ ريالاً ■ السعودية ٣٠ ريالاً ■ عمان ٣ ريالات ■ اليمن ١٥٠ ريالاً ■ مصر ٥ جنيهات ■ السودان ٤٥٠ جنيهات ■ الصومال ٧٠٠٠ شلن ■ ليبيا ٧ دنانير ■ الجزائر ٧٥ ديناراً ■ تونس ٣ دنانير ■ المغرب ٣٠ درهماً ■ موريتانيا ٣٥٠ أوقى ■ فرنسا ٥٠ فرنكاً ■ ألمانيا ١٥ ماركا ■ بريطانيا ٥,٥٠ جنيهات ■ الولايات المتحدة الأميركية ١٢ دولاراً



٢ البيئة في لبنان الواقع والخيارات البديلة

لبنان دولة صغيرة
تحتل مساحة ١٠٤٠٠
كم٢، ويبلغ عدد سكانها
٤ ملايين نسمة. لبنان
دولة ذات طابع
عربي، وتتميز بالتنوع
الطائفي والسياسي. لبنان
دولة ذات طابع
عربي، وتتميز بالتنوع
الطائفي والسياسي.

- بيروت هي العاصمة الرسمية
- السلطة السياسية محكومة بالعمالة السياسية
- وضع الدولة في مصر
- العرب وضميرهم في لبنان

أبعاد

مجلة الفكر والعلوم الإنسانية والفنون والآداب والدراسات

المشرفة العام : سونيا سالم
مدير التحرير : وائل حبيب
المدير المسؤول : جنوبية بسيم

ISSN 1023-9626



المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

الفريق الإداري

ماتيل بولج : مدير عام
زهاة بأكود : مدير إداري
روزي تانوس : مدير إداري

يول سالم : مدير عام
منيرة مسلمان : مديرة تقنية
فارس أبي حبيب : مدير إداري

العدد الثامن ، تشرين الأول/نوفمبر ١٩٩٨

المحتويات

الافتتاحية

تدريبات جيش في عهد الامير

٤ يول - عام

المحور : مشاكل للبنان في لبنان

٨ دور الاسناد والعمليات في الحرب اللبنانية

٨ تيسر - نزار

١٢ دور الانتفاضة الشعبية في النظام العربي

١٢ روجا - طرس

٢٣ التسامح والفرع في لبنان

٢٣ ايلي - تير - ناسيل

٢٣ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

٢٣ راج - نزار

٢٤ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

٢٤ راج - نزار

١٧ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

١٧ راج - نزار

٢٤ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

٢٤ راج - نزار

٢٤ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

٢٤ راج - نزار

٢٤ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

٢٤ راج - نزار

٢٤ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

٢٤ راج - نزار

٢٤ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

٢٤ راج - نزار

٢٤ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

٢٤ راج - نزار

دور الجيش

١١٦ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

١١٦ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

١١٦ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

١١٦ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

١١٦ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

١١٦ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

١١٦ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

١١٦ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

١١٦ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

دور الجيش في لبنان

١١٦ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

١١٦ دور الجيش في لبنان في عهد الامير

تحديات سيخية في يوم المجيد

هنا العدد من أبحاث يستكشف في محور محور العدد السابق، حيث يعالج العديد من محاورها الأربعة البيئية في لبنان ويقدم دراسات حول البيئة أحد مخطتها وأقدم إلى مؤتمر نطلة المركز العلمي لدراسات ومؤسسة فيدريلش بيرت في نهاية العام ١٩٩٧. فتح الاقتراح من العام ٧. توجد حظوة الأهم للبيئة وعلى الرغم من التقدم الذي حققه لبنان بمصرلة أهمية الشؤون البيئية وتأسيس وزارة متخصصة فيها، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة بحضرات أهميات غير الحكومية البيئية ومن للسياسات الحكومية، فضلاً عن تطور أنماط الملوكة الإجتماعي وعجرات أصحاب الأعمال، فإننا مهندسين بتطور الوضع نحو الأسوأ

فوزارة البيئة وعلى الرغم من حسن النية ومن وجود منظمات مدنية فيها، صغيرة جداً وتلقبها الموارد المالية التي تمكنها من مواجهة هذه المشكلة على الصعيد الوطني، وهي لا تملك الصلاحيات القانونية والدستورية لفرض شروط المحافظة على البيئة. فملاهيها، عفاها الله عن ذلك، على القيام بدراسات وإصدار توصيات على أمن أي يأخذ بها مجلس الوزراء والوزارات والوزراء شخصياً

لما على المستوى الاجتماعي وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في تعهد الوعي العام للمشاكل البيئية، فإن تصرف الناس ما زال يعبر عن عدم ميسوج الوعي بالمشاكل البيئية، أي عن تنافس المصالح الانانية

البيئة الحضرية

القصيرة البناء، مع المصنعة البيئية العامة وهذا يظهر في معادلة السكان الطبيعية كما يظهر في التوزيع المبدئي الذي يعرف كل مدينة وقرانه

أما داخل القطاع الخاص، فعلى الرغم من الوهي العفوي وعلى الرغم من أنه ليس للبنان قطاع صناعي كبير، فإن الصناعة للمطبخ ما زالت تترك من دول الأكرات تكتفون البيئة على نحو تلوث الهواء والمياه والتسمم الكيميائي وما شابه وفي بلد صغير كاللبنان حيث هناك قلايين من الأهرام يمكن تدميرها، وجيش صيد في مجريين على الاعمال على الصيد في نعاماً مماثلاً مع البيئة بشكل يحد ذاته التحد اقتصادياً

وكما يزداد عدد الدراسات العالمية التي تظهر أنه ليس تدهور البيئة تأثير سبي على المدن الطويل فقط بل أنه يؤدي إلى خسائر اقتصادية هائلة، على نحو ضمانه قيام عمل يسبب المرض، وعلى نحو تحويل الأموال للاستشفاء بدلاً من الإنتاج، فإن حماية البيئة بتغيير آخر لا تقوم على المنطق^{١١} خلاقي^{١٢} اجتماعي فقط بل على المنطق الاقتصادي أيضاً.

وفي الوقت الذي يستقبل لبنان رئيساً جديداً للجمهورية ويستعد لاستقبال القرن الحادي والعشرين، فإن قضية الحماية على البيئة وتتميز بها أن تكون في مقدمة لائحة القضايا الوطنية وعلى الرغم من أن التقدم في البيئة مسألة يجب أن تعني كل القطاعات المجتمعية بدءاً بالعائلة مروراً بالمدرسة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وصولاً إلى الإعلام،

فإنه من المهم جداً أن تقوم الدولة - وهي التي لديها الصلاحية في
التفريع والتنظيم وهي السكّانة والعقاب - بدور فعال في تصديد المهوم
البيئية

التمنى أن يكون هذا العدد من أهمّ مكملات للعدد السابق في تقييم بظرفه
شامنه، ملصنة وعفوية ومتعددة الجوانب للأزمة البيئية في لبنان وسبل
مواجهتها ➤

مشاكل البيئة في لبنان والمحاربات البديلة

بلاط

القضية البيئية من الأمور الأساسية التي

تأخر عن حلها في أي مجتمع، فالنزاهة المستمرة لبيد السكان، وما يترافق من تدهور في المصالح، نمو التمدن والضرر، مع ما يترافق ذلك من تدهور سكاني وغسلت آلاف النفايات للموارد الطبيعية في غياب أي اهتمام وفي ظل تجاهل أو غياب القانون الذي يحكم العلاقة بين الإنسان والبيئة ويمتصها جعل البيئة أعمى وحلق فيها مشكلات ملأت تخطت بالتقارير التي يسمح للتلوث الطبيعي بتجميعه نفسه، وصارت تهدد حياة الإنسان ذاته الذي سعى تلك التلوث الطبيعي من أجل تحسين شروط حياته.

وفي هذا السياق لم تكن تجربة لبنان بعيدة عن تجارب البلدان الأخرى، حيث تشهد البيئة فيه تدهوراً طوي مختلف مصدر التربة والماء والهواء والغذاء، في الوقت الذي لا يزال القانون غالباً من الناحية أو عاجلاً ضبط كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والعمرانية التي تشهده البيئة.

هذا المحور هو الجزء الثاني والأخير من مجموعة دراسات تتعلق بمشاكل

جوانب البيئة في لبنان تناولت أبعاداً من خلاله عرض مشاكل

البيئة في لبنان وتقديم اقتراحات الحلول لها.

فقد في شهر كانون الثاني ١٩٤٤م في مدينة دمشق في سورية
فقد في شهر كانون الثاني ١٩٤٤م في مدينة دمشق في سورية
والمعلم له في القامشلي في سورية في شهر كانون الثاني ١٩٤٤م
العام ١٩٤٤م في مدينة دمشق في سورية

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

والأروبا. ومن المقارنات أن السويد التي حدثت طفرة بوبل في مصورها على اختلافه غاطية DDT كانت أولى دولة تمنح إسماعلة^{١٤} وبصفا مع فسمبمزم عند كبين عن القبيدات التطورية والروبكورية والكربونية في البلدان المتطورة نظراً إلى حظوظها، فضلاً عن أن بعضها منها قد يسيب مواشاً من طفلية رأسموت من مسمه Pesticide Action Network في الولايات المتحدة قائمة بالمبيدات المظهرة أطلقت عليها اسم والمبرنة القاتلة وهي القتالية.

الميكروب (شيسيك)
دوكسافين
ظوربان وعيبمكطور
كلوريميلفورم جالكتورون
ديبير وهوكلوروزيريبي (DBCP)
DDT
الديريه بولورين، فكتورين
الليين، داييريليد (EDB)
BHC ويلفني
بولكويات
جيفورين ومثيل بارالوين
ميتاكتور وفكتور (PCP)
2, 4, 5-T

المصدر: Pesticide Action Network, San Francisco, CA.

أما الوضع في البلدان النامية، فمن ضمنها لبنان، فهو المعتبر للعالمي، إذ إن عدد من المبيدات المستخدمة لا تزال تستخدم في العديد من هذه البلدان (إضافة إلى أن المزارع يقاتل أضرارها القتالية عن أضرار المبيدات^{١٥}).

وقد بدأت فكرة استخدام الإدارة المتكاملة للآفات بالتصديق في البلدان المتطورة (Integrated Pest Management, IPM) وبشكل رقم ١٤، فاستل عليه الإدارة المتكاملة للآفات وقد طوّرت عدد من المصنوعات منهاج على عتبه من الآفات المبرشورية، وهذا هو الحال الآن بعد أن من الاعتماد الكلي على المبيدات في مكافحة الآفات الزراعية، وقد بدأت بإجراء بعض التجارب على تطبيق الإدارة المتكاملة للآفات في لبنان وبخاصة على فزنيون.

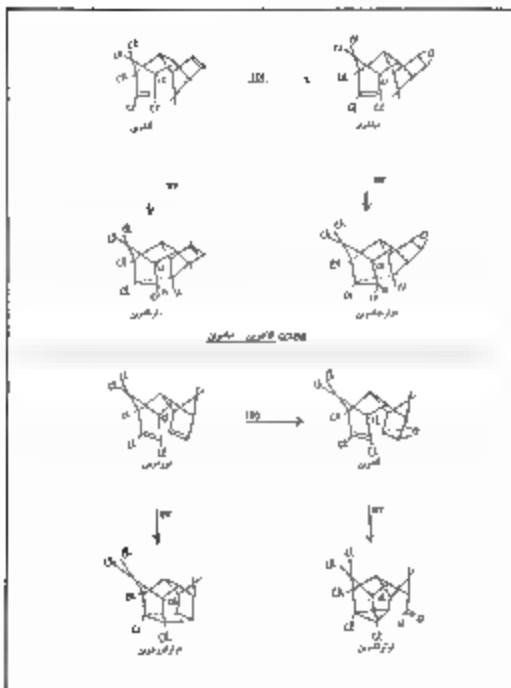
١٤. Mares, P. "A Century of DDT," *Journal of Agricultural and Food Chemistry*, vol. 21, no. 4 (1973), pp. 311-319.

١٥. رين المزارع المبرشورية.

١٦. British Medical Association, The BMA Centre in Pesticides, Chemicals and Health (London: Labour Party Publications, 1972), 215 pp., and G. Pearson and P. Roberts (eds.), *The Pesticide Question* (Oxford: Blackwell Scientific Publications and Health, 1974), 461 pp.

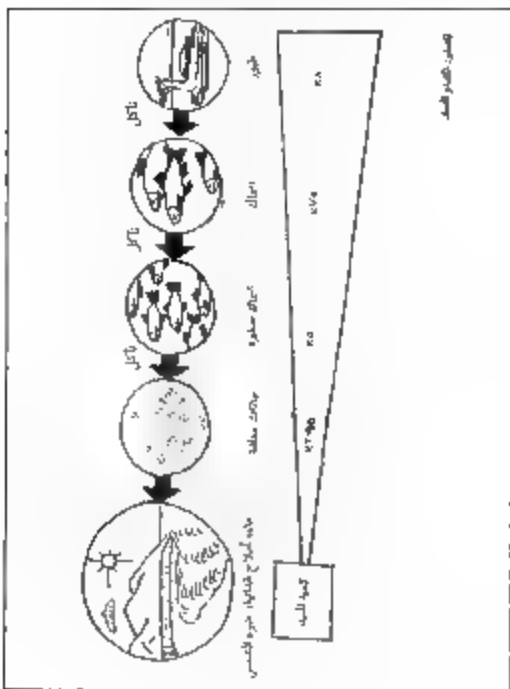
شكل رقم (١٦)

تحويل بعض المركبات الكلورية في البنية
نتيجة تعرضها للإشعاع فوق البنفسجية



شكل رقم (٣)

توزيع كمية تركيز الفيتامينات في الكائنات الحية حسب تطورها
وذلك عن طريق السلسلة الغذائية



شكل رقم (٤)

الإدارة المتكاملة للآفات



موقع الأحمديّة المجففة والغلبة
في النظام العدديّ ونشر في الصحفة

١ - أهمية التصميم الحضري

يستقر الفلاس على أن في اللغة من حاجاته من المواد العقلية وحجم كبير من قدر المواد
مستورد كالفنية مصنعة كما أن في نفس من الإنتاج القرعني العملي يصنع عمليا قدر شديدا في
السموات والأرض المصنوعة العقلية أم الأولى وإن كان متعدد منها هناك سعة أكبر للمجموع.

لما التمسيع القرمي (فهرست) اسر خسروي) في هذه المرحلة هو تشوهر البراءة في بيلي
ولربيعاً خيصة لاسباب وعوامل عبيد (أروما) تقاطع اسرار الاراضي الرطبة وهذه

أفيد المصلحة التجارية ولا شك أن من لمع الحزن والمعسرة لتطويق
القرعة وتبنيها أفيد المصلحة فيها هو المصنع العذلي لأنه يرى على
الغنى جهات الربح مع بعض الأمانة المتعاقبة وللأسف يساعد على
خلق وتزيد سوق العفوفات والموردين والربحية المحلية الأمر الذي
يقود بدوره إلى الاستسلام في الكسب العفوف من العفوفات.

يتفكر نضال النعيلة حتى يحس يستعصي نزيفاً في أسنانه الأضراس
 بالسمعة المظلمة والحطبة والمجددة وغيرها، لذلك يجد أن نفعاني
 مع هذه المخلوقات السحيق ومملح حكاياتها المختلفة سرور اكتفت حصيلة
 أم كانت غرضية أم غيرها ولا ذلك في الأضراس بالسمعة نضال نوري
 سهرت نضالها في التفتاح القادر على الإفكار

ميت آخر مسدات سنة ٩٩٤ في ليدن ١٩٨٨ ممتداً جثثه بعضه مسهور بالآلات
هائلة وقديس يعقود الأساليب القبيحة أم الحد الأكبر دهر يعتمد أساليب جديدة مع حركات
جاثمة، رضى فرجهم من حدود هذه المصائد الفسكية أو طينية فهي لا تكفي للبيئة الجديدة
مستهلك التفتت.

أفك لا بد من أن تستأجر في الأغذية المصنعة مجال مركز مهم في نظامنا الغذائي نضمد عليه مع كل حسنااته وسنائه

١ - أثر الأغذية المصنعة في الصحة

لا شبه في أننا نمتد كثير على الأغذية المصنعة لإظهار متطلباتنا من المواد الغذائية ككثيرين والعنصرية والاعتاد وعرف ولكن هناك معايير يجب أن لا نمتنع الأغذية أو سوز بالطرائق المصنعة لتقصد هذه الأغذية ويريد يحدث نعم عنك في الأمر الذي يجعل من أكلة الأغذية وتصنيعها أمراً ضرورياً

١- فساد الأغذية

إن سلامة الغذاء لا تعتمد طر مخوفة من التلوث الجرثومي، فالمصنوعات الكومبيشة ضرورية جداً لمعرفة طبيعة المضافات والمواد الحافظة المستخدمة في تصنيع وجبات المجهزات المصنعة استعمالها، والتي لا يزال بعض المصانع يستعملها

وخطورة هذه الأمور هي في أنها تسبب مشاكل صحية عديدة مثل الألبان، والمضغ، والجل في الإضرابات الهرمونية والحالات السرطانية والمثانة هذه المضافات الصحية وتعرض المستهلك للإنمائية بآثارها التي تسببها الأضعة الملوثة بالجرثومات، وهناك تسبب عدة لفساد الأغذية، ويمكن أن يكون بعضها غير مهم والمضغ إلى المصنعة العامة والوعس الآخر سنر جنة

الأنواع الرئيسية لفساد الأغذية حسب:

١. أسباب ميكروبية مثلاً: ترسرس فطوائكه خلال عملية التخل، الأمر الذي يحدث بقاء بنية اللون فيها ويؤدي إلى ظهور الطع لأجراثمي وفورما ينظم سحر أكتانية أو يجعله غير آمنة للتسويق. ولكن هذا النوع من الفساد ليس بالضريرة صراً بالصحة

٢. فساد الغذاء من جراء التسممات والمضغ، الأمر الذي يتيح للجرسة نقل بعض الأمراض أو المواد المفسدة

٣. أسباب كيميائية وأهمها تأثير الأكسجين الموجود في الهواء في الأغذية مثلاً: تأكسد كزيوت كنيائية

٤. تسبب كيميائية ميكروبية قوي الأزياد فيها أدو، الرئيسي في فساد الأغذية مثلاً: تزيغ كزينة وكدهون

٥. فساد الأغذية بسبب الإحياء للميكروبيولوجية (Microbiology) تقسم الأحياء الدقيقة إلى ثلاثة أنواع: البكتريا (Bacteria)، والفطريات (Fungi)، والعتكروبا (Protozoa).

لا مجال هنا لإعطاء تفاصيل عن الأتسز المصنعة التي لنجم من تسببها الخطية المصنعة ملوثة بالجرثومات المفسدة، ولكن ود أن نذكر هنا على البكتريا المفسدة بها كالمسترجوم ميلين لايم (Clostridium) التي هي تعمل نوع من فيكتيريا الفطنة، لأنها مضبوطة للحرارة، هذا النوع من البكتريا يتطلب درجة حرارة عالية جداً حوالي ١٠٠ درجة مئوية لمدة طويلة للتخلص

معها لأنها قادرة على المعيشة في الماء وعلى مدى درجة ٦ مئوية لذلك
يحتاج هذه الأسماك، مثل معظم اللوزج والسمكيات إلى الانغماس في البحر في
الأنوكلاف أما متوجسث القارون التي تكثر في ٢٠-٢٤ م يمكن تربيها على درجة حرارة ٢٩
مئوية ويمكن استغلالها في إنتاج سمك السلمون.

نقطة مهمة هنا يجب الإتيان عليها، هي أن عسل الأغذية لا يعني بالمعروفة أي الغذاء مضر للصحة ويجب إتلافه، ولكن يعني أن العسل قد هالط بالاستهلاك، وفي تلك الحالات نكسر الخليصة خسارة الزمن، لذلك يجب الأخذ في الاعتبار جميع أنواع قصاص الأغذية، وليس فقط الحشيرة منها، لأنهم من الجهة للتبليغ والمخاطبة وأفضلها في الصحة العامة.

ب - تلخيص العديوات في القضية والمحنة

درجہ اعلیٰ المصنعة منحل صیوات مطلقہ کالائی

محويات مغلي، من الطولان أو الطماطم.

عمیوت و حجام.

• حیوان پلاستیکی:

— حیوانات میں قوی اور الکڑھیں

المهورات التي نستعمل خلال تصنيع الأقدية نهأ بعملاً دائير في المسدة والمهر في البهتة. إنا لم تستعمل بالقرآن الكريم.

(١) التلخيص في الصفحة

إننا نرى أن بعض العبارات المسيحية للمطابقة لأدعية يمكن أن يتأقلم الممبص الأم، الذي يفسر بالصحة أي أنه قد تلاقى هذه العيوف للمعبية بالقرآن الكريم، يمكن أن يفسر الجولام أي أن دعاء المعبية إلى، من أجل العلانية فليفسد القدر

سلي كثير هو اليهود. البلاط يسلطه ان يوحى له مع هذه معها، ولكن حفة خصائصه التي تتناسب
 من عا ياحية من الانظمة والى فلتترب منها مواد كيميائية مضرة الى الغذاء.

(٦) الخاتم رقم البيئة.

من المعروف ان مشكلة بيئة كبيرة في الجوانب من العيوب التي تستعمل في التصنيع الفعلي قسم ما جده في التغيرات كالتحلب المهدية والزجاج، ومنها ما يراه أحياناً في البصر كالتحجرات الحليمية التي يحسب تشملاً، هذه مشكلة يحد من يتسارع في حياها ليس إلا، ان المشكلة عالج وهي باشرت في حل هذه المشكلة، بل على المسألة أيضاً ان يتاحس من هذه العيوب فالتحليل، في هذه المسألة

ج... سلامه القديس و براتينه

بود من أن السبب في هذه الحالة الوطنية للقبائل والبلديات (مؤيد بومعمر ١٩٩٥) من
إسلامة الإسلام.

يسردونه بشكل أكثر جديده من الأحوال للنداءات ذات الطبيعة الجسدية والسياسية والدينية.

تلاها، والروايات المتعارضة في هذه الروايات على حصة أشكال تصويفية وهو طرقت
طريقها وسرعان ما تمكنت إلى الصلابة الجزئية في هذه الحركات الفعالة التي كتبت على
الفنس الحسي واحد جهات ورسلها إلى المتغيرات التي تكبر برر منسوخة عن القديم بفتح
المتروحات للزراعة

في السور التي نظم جهات لروايات الفسحة غير مكتملة ومبكرة سبعة ٧ نجد ملاحا
روايتها في ما فيها وحيت سلامة الروايات لا تقتصر على الظهور السعي فيها من الجور
جور ٨ نظام متكامل في الفسحة والتمثيل غير المكتمل. الفسحة والسعي ٩ ملاحا
الامتلاك في رسلها من ذلك الفسحة على هذه السورة فيها محور ١٠ الجور ١١ ولها
السورة والسورة السورة وسورة السورة وهي جوب ملاحات لملكية سبعة
وسورة السورة الملاح إلى السور ملاحات مختلفة من قبل ملان مختلفة

علا كتبت طرقت السورة على رسل جهات وحظ على جور سبعة سبعة سبعة
سورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
الجهات ورسلها إلى المتغيرات التي تكبر برر منسوخة عن القديم بفتح
في جور ١٢ السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة

روايتها ملكية ١٣ ظل أصبا وتغير بالصلوات الفسحة من السورة السورة إلى السورة
الصلوات على السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
سورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة

إلى السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
في سبعة سبعة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة

سورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
في نظام السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة

٥ المعلومات والإحصائيات

في رسل قاعدة معلوماتها من الروايات في السورة السورة السورة السورة السورة
السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
التي هي السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
سورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
التي تنتج من السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
سورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة
السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة

تتوقف هذا من بعض الأساطير القديمة سلا

سورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة السورة

المستوى ومن الأعمال المختلفة سواء كانت مصنعة محلياً لم تكن مستوردة؟

ما هي عتد المنتجات في لبنان التي لها صدى لها الخاصة القصص سلامة الغذاء التي تصنع؟

ما هي قدرة المنتجات المصنعة في لبنان القصص جميع الاتية المصنعة محلياً في المستوردة على سعر دوري وفهم ربما هو هذا الألية التي ترمي على سعر دوري وتلقى لقصصها في هذه المصنعة؟

ما هي طرق أصحاب المصنعات للزيادة في المبيعات ومبيعاتها التي يجب التمسكها وهل يتفقونها عليها؟

ما هي المواد المضافة للأغذية المصنعة وفيها تضاف بالكميات المسموح بها وفي كثير هذه على سعر واضح على المبيعات؟

ما هي طرق التوزيع الأغذية المصنعة أو التي تدمج في المطاعم الجرايم والمزارع الكيميائية المصنعة؟

ما هي طرق تنظيم مراقبة الدولة على المصنعات المحلية والمبيعات؟

هناك الكثير من الأسئلة التي يجب بنا (ن) أجوبها وأن نعمل على إيجاد الجواب لها.

لذلك نود أن نعرف الكثير ولكن لا نعرف على سعر دقيق ومنظم مدى تأثير الألية المصنعة في نظامنا الغذائي والصحة العامة وعلى تأثيرها في مشاكل البيئة

١- نظرية الضيق

نظريته تتمثل بمطابقة العرض والطلب. إن ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ سجلت ارتفاعاً طرئاً في الطلب على سلع معينة، وعلى وجه الخصوص: حبوب القمح. إن ارتفاع الطلب على هذه السلع أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع. وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع. وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع.

٢- التقلبات المناخية في القمح والحبوب

نظريته تتمثل بمطابقة العرض والطلب. إن ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ سجلت ارتفاعاً طرئاً في الطلب على سلع معينة، وعلى وجه الخصوص: حبوب القمح. إن ارتفاع الطلب على هذه السلع أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع. وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع.

٢- تأثيره في السوق: يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع. وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع.

٣- تأثيره في السوق: يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع. وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع.

٤- تأثيره في السوق: يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع. وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع.

٥- تأثيره في السوق: يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع. وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع.

٦- تأثيره في السوق: يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع. وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع.

٣- التقلبات المناخية في القمح والحبوب

يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع. وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أسفر عنه انخفاض الإنتاج العالمي لهذه السلع.

يحدث قصور متعدد في الأدب القسطنطينية المعاصرة وتشكل في جديدها وسطوحها، الأمر الذي يؤدي إلى سرده قصيده والمطلوب إلى أهل القناني سببه أضراراً ومشاكل يصعبه

ومن المعلوم أيضاً أن أهالي دسكان مربي للعديد من المناطق الزراعية المجاورة فتمتد على خزانها الطاموب لتسقيع مياه الحسد والإفاده منها في ضفة الغربي وسببها سهلان الفتحه المبرورة تتدلى هذه الصفاة وهدر تلك المياه التي تمسك المصمم المبروري الوحيد للأهالي في أصل الصفاة.

د. الخليل في المؤلف الأثرية والسياحية

من المتفق قدي الحق لها السرور حتى أن على مجيئ الضال صفة الإنسان الأبر في
انظري إلى المناظر الطبيعية المحيطة بها؛ ولغة المينعة الترسيد (في الشمال وجودة نادر
مجيد ترهش)، إضافة إلى الإغراء الفني الطود بالفضائل، فكري المينعية المجاورة
الكسوة

١٠٠-التأثير في القضاء العرفية والجزائية

المبدأ اليهودية ضد طيقات الحسود الكاسية تصفية من ادم خرافات انتهاء الجورفة
في لبنان. وفي في الوقت حصة الجليل الصالح اذ غير للاستثمارات في مهادن المبالغ
الكمسور. الامر الذي يقو الى ثروت المياه الجوفية او المياح
المتل المسوخ على. انه ذو في سوتج كمسارات انكسار في تلج
بوي حرسو ضمن المياه الجوفية وعلى بعد حذرر. الامر في دج
نوا، انكسار في حكرت الكمسورات حياطة. حصة في نظير المياح مياهه
مصلحة على. مدير المي

ونعذر الإختارة من إلى المياه الصخرية المذكورة ومياه غرار
بطنى كاس يرك الإناء منها أسد صاجات أكثر من نصف تصاد
أمن من المياه ففى شكوك أن الله خلقه بغيره

٧- الفوائد الاقتصادية: بعد أن خسر الكثير من المستثمرين وقد حُلّ شغف الآونة الماضية بالخلافا، ما يجعلهم لصاحب المثلثة والكثير من رغباتهم (الآخرة) برعيتا في الترتيب وبه أن الآونة منضلة، وبمباري الأمان في خطاب (كما في حال في خسراته) برعا وأموهني حيث يتحسن مع الزواج بعد تلك المبارة" مع كل شهور عريه للإسراع، تمكن هذه الآونة صباه بعد الخطاب إلى برجة أو العمل المخصصة في مهنة مسية لتخرج من تلقيد، الأمر الذي يدفع بمسنة مياه ضربة إلى ضلع الحياة من منية بيروت ولعمري من العمل الضماني (يلاً) صدا إلى حين، صعبة المشكلة برطابة لتدعمه وذرة الصور يشكاري صبيحة حوى لنا

٦. الوضع القانوني للمطالع والكسار في العمالة في لبنان

يُشِيءُ لَكُمْ مِنْ أَلْفَامٍ مَغْفُورَةٍ بِهَذَا الْيَوْمِ تَوَلَّوْا

نزال شبه يفتحه بل وحجته المحافظة على البيئة والإنسان، كانت لا تزال سليمة حتى تأريخه فالحقبة والكسارات لا تزال تحمل مبرمج خنجر رقم ٢٣٥ الصادر سنة ٩٢٥ وكموسوم الاختراعي رقم ٦٦ ٨٢ والمرابي المجلس الأعلى للتخطيط القومي رقم ٣٧/٧٩ رقم ٦ ٧٥

١- نفس القنبر ٩٢٥ في بعض بنود الأسسية حول شروط الاستثمار على ما يلي:
«يطلب طالب الاستثمار برسم يحدد مواقع المخطئ بالنسبة للمباني والظروفات المعجوبة على مسافة ٩٠م من حوله»

٢- يجب ان يكون جود كل مقلع في ارض غير مسيرة صقلية في المنطقة الصلابة من بواسطة خنجر حول ويوضع تراب الرسم من جهة الأعمال ليوافق منه حاجز يحفظ الابلامة العامة»

٣- متبادر، مترجعت يكون طرفه منسوبة صلابه الصصور ولا تتجاوز الثلاث امتار»
٤- يشمل الخافون اقل للخصص حول طوقل التكهيد وسلامة العمل تصل إلى ثلاث سفحت

ويتبين من هذه العوار ان المشرع في ذلك الوقت كان همه الأساسي الحفاظ على الصلابة العامة وسلامة البيت بخصوصه من حيث افرقة التدرج.

ب- نفس الموسوم الاختراعي رقم ٨٢/٦٩ في بعض مواد على ما يلي:

المادة ٦٦ - «البناء الثالث» يدخل للإدارة بموجب تصميم توجيبي أو تصميمي تصديق مناطق مصصمة لإنشاء واستثمار المصالح والكسرات يكون لها طابع مزلت ينتهي بانتهاء الاستثمار»

المادة ٦٦ - «البناء الرابع» يجب ان يقدم مع طلب الترخيص ومع المستندات العرفية وه المراتب التوسعية للموقع قبل المباشرة باعمال البناء والكسرة والمرشد المالية للسومع بعد انتهاء الأشغال وينتجب على المستثمر عامة ترتيب زحزح المواقع على نقله بعد انتهاء الأشغال وفقاً للمراتب المملوكة المولائق عليها، بما فيها إمكانية ترس حديد وإعلاء تشجير المولائق

ج- قرار مجلسم الأعلى للتخطيط القومي رقم ٢٠/٣٧ و رقم ٢٥٠٦٦٥٠ بشأن مبادئ توجيهية للشروط المعروضة على أي بحث تصد الكسارات ويرفق هذه الشروط بالقرينة عند المصوب عليها وأهم ما ورد في هذه الشروط

- ١- الالتزام الكس من المخطئ الأتربة والطبيعية المستعدة بدموم.
- ٢- الالتزام الكس من جميع مؤلف من حمص مسكن أو مستقلى أو مدرسة
- ٣- الالتزام الكس من حوض المياه.
- ٤- الالتزام بحصص متوا من مبرابي الأتور
- ٥- عدم رمي الأتربة وانتقادات في مجرى المياه الشنتية والأنهار وحفظ خطوط الخير

و. المرسوم الاشتراعي رقم ٩٠٩ تاريخ ١٢ ١٧٧٧ (قانون المديريات

ر. المرسوم الاشتراعي رقم ٢٦ ٢٧ (مجلات خطية ومفكرة بالصفحة ومراجعة).

وقد أتم المرسوم خلافاً بين وزارة البيئ ووزراء الداخلية لسلك من قبل الطرفين التسيير في توزيع المهام على أعضاء الكسرات ووزي أي. قيب وفي اجتماع لمجلس الوزراء في حزيران ١٩٦٥ أقر الصلحى عدم قانونية المرسوم المذكور أعلاه، وذلك لجنة لالتية برئاسة الوزير الذي لإصدار برأسه وصياغته ولم يوضح هذا شيء حتى الآن كما لم يصدر شيء عن وزير البيئة وفي الصلحى الأساسية هو صرح قانون لتتظم عمل الكسرات.

١- محاللة لملف للمونة بعد فترة الحروب في القضية الكسرات؟

بعد ثلاث نكمة المبرطين ولدت تأثيرات مخططات التبعيات البيئية ومناصرة العديد من المبرطين ووسائل الإعلام للقضايا البيئية، وحصرت القضية للمطالب والكسرات تملكت الدولة مع الموضوع على النحو التالي:

١- صدر قرار من وزير الداخلية المسائل بالشارة برفع إلى لجان كسرات من المبرطين وإنجازهم بقاء من ٧٤ كانون الأول ديسمبر ١٩٦٣ انتهى مفعولة بعد أن يوم من حرجه من وزارة الداخلية

٢- صدر مرسوم من وزارة البيئ لتتظم عمل الكسرات لم يصدر القرار لتعاضده مع قوانين مشابهة كما في مبرطين).

٣- حاولت وزارة البيئ دعم مخططة توجيهي لتعويض شاكن عمل المبالغ والكسرات انتهى بتعويض الأضرار على حرجه هو توجيه مبرغان ما تمتعت عمل الإعلان عنها وبعضها كانت الدولة نصف مليون دولار أميركي.

٤- في حزيران يونيو ١٩٦٢ أصدر مجلس الوزراء قراراً قضى بحل الكسرات في لبنان بسلطة الصلحى نهاية العام ١٩٩٦ على أن يجرى في هذه الفترة المخطط الترجيبي

٥- بعد مرور هذه المصنعة أقر مجلس الوزراء تمليد العمل الكسرات، سنه لشهر جديده وكذلك إلى حين الانتهاء من المخطط الترجيبي

٦- في حزيران يوليو ١٩٩٦ صدر قرار من مجلس الوزراء قضى بإحلال الكسرات في نهاية عام ١٩٩٥ ولعطي نطمة مهلة الصلحى بملن سبتمبر ١٩٩٥ بلاءنها من المخطط الترجيبي

٧- في كانون سبتمبر ١٩٩٥ تم إصدار المخطط الترجيبي، أقر مجلس الوزراء حصر إعطاء أتم حرجه المقتاع والكسرات بوزر الداخلية شخصيات رغبة سنه وبالمطبع هذه الكسرات لمدة سنة جديدة في انتظار المخطط الترجيبي أتم وأتم

٨- في تشرين الأول أكتوبر ١٩٩٦ صدر قرار من مجلس الوزراء بالتصديق على المطبع والكسرات نهاية آخر عام ١٩٩٦ على أن يجرى خلال هذه الفترة وذلك المخطط الترجيبي

٩- في تشرين الأول أكتوبر ١٩٩٦ صدر قرار من مجلس الوزراء بإحلال كسرات أتم

[illegible]

و اراد الكلام على قدره الحصري، ولكن في نظر اهل الكلامه
مسيبه كره من جهري بهاد ما به من منجس ومنه لئلا
يكره من الاصول في الكلام في ذلك القدر، او مجرد كلامه
الا لا يجب الا يمدح القائل القائل فيرد عنها مستجب به
المراد من مستجب منقصر من المصالح من قدر

وكانت هذه الأزمات قد تسببت في انهيار الاقتصاد العراقي، حيث كان العراق قد حقق في الخمسينيات من القرن الماضي نمواً اقتصادياً سريعاً، ولكن هذا النمو قد توقف في الستينيات، وذلك بسبب عدة أسباب، من بينها:

[illegible][illegible]

حضر لأممنا مصطفية لم تكن إلى مصر القمامة معها من جميع المدينة القديمة. لم. الحاج
البرصاني بمثل اليوم. أما سائرا من القرون المعاصرة للعصر الفردي. كان كانت الأسرة
التي شهدت هذه الفترة الصناعية هي أوروبا من مغلل ومغترحات. في حين تلبية الدولة
مجره. مظهره في علاقة لها على الحضارة. لقد أصبحت بعد الحروب جردا حكوم. من القرون
يتمثل الجمع منها وجهين إلى مناطق.

وإذا فبوم الأمم إلى الجوانب التي شجعها. وقد الصلابة المصرية في أول القرون
المعاصرة. على نسبة المصمم الفردي. يوكي بوريه التي قدم برمجتها ومبني. مخرج برنومو
للهمدس. مخرج غير. رويحه الذي أحمد. بالذ. بر. مخرج. من الأبنية المعاصرة لنواير الصلابة في
الصلابة.

هذه الفترة المعاصرة القرون المعاصرة. تلتزم من إيجاد أليات أو صناعية. ريسانيا. يسمح
للمصمم. الختار. في حركة السوق. ويرسم. نسخة كتيبة. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
يوجد القرون المعاصرة ليس. عارضة. من مظهرين. الصلابة. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مطلوب. أريج. بطري. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
من غير. بطري. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
بها. كانت. القرون. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.

و تظهر. مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.

في مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.

في هذا المخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.

في المخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.

لم. حصل. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.

أعمال القرون التي جرت في
مبني. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.
مخرج. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا. ريسانيا.

منوحي جديده مطبوعة لا تتوافر فيها الشروط والمواصفات البيئية المصرية ولا تتكفل لها
سبل الصنع السليم لاحقاً

١- ملأ المشكلة

العمل المنطوق إلى موضوع التنظيم للمدن في إطار المرونة، لا يدلف من المنطق إلى ملأ
المشكلة الذي يلخصه حجم الأضرار التدميرية واستراتيجية الدولة راقبه من وزارة شؤون
المصريين في إعادة الإعمار

٢- ملأ الحروب التدميرية

أدت الحرب الليبية التي امت سبعة عشر عاماً إلى تهجير وتدمير في القرى والمساكن
تدميراً كلياً وجزئياً، الأمر الذي زل المشكلة تعالماً وكلفة.

جدول رقم (١)

عدد القرى للمرونة كلية وجزئياً والمتضررة في التسمية عالية والشوايف ويصنف

عدد القرى المتضررة	عدد القرى المتضررة كلياً	القرى المتضررة كلياً		القرى المتضررة جزئياً		مجموع القرى المتضررة	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٦٨	٦٧	٦٧	٩٨.٥	٢٨	٩٨	٩٥	٩٨.٥
٦٥	٦٧	٦٧	٩٨.٥	٦٧	٩٨	٦٧	٩٨
٨٦	٧	٨٦	٩٨	٧	٩	٨	٩
٢٦٩	١١	٢٦٩	٩٨	١١	٩	١٢٥	٩٨

جدول رقم (٢)

عدد المساكن المتضررة والمتضررة لا يصنف بالمساكنات

المسكنات	عدد جزئياً	عدد كلياً	مجموع	النسبة المئوية
مساكن	٦٨	٦٧	٦٨	٩٨.٥
مساكن	٦٧	٦٧	٦٧	٩٨
مساكن	٦٧	٦٧	٦٧	٩٨
مساكن	٦٧	٦٧	٦٧	٩٨
مساكن	٦٧	٦٧	٦٧	٩٨
مساكن	٦٧	٦٧	٦٧	٩٨
مساكن	٦٧	٦٧	٦٧	٩٨
مساكن	٦٧	٦٧	٦٧	٩٨
مساكن	٦٧	٦٧	٦٧	٩٨
مساكن	٦٧	٦٧	٦٧	٩٨

٢ - مناطق العودة

يلعب الدين بموقعه كمعبر للمعبر، يعطسفره العلياني يوراكه الجاهل. انصهر، يهويقه الجاهل على الجسر والقبر. من السهل والمدن الرئيسية الاخر الذي يهويقه سولما مسيراً سكنياً ومهاجراً في نـ. تتشتر إليه علفن المنطقة المحيطة، غني بموربه الطبيعية وغني باللق الترانسي القديم الذي يوزع الإحساسات قديم. نسر وحجارة مسخرة تثير علفن صورة حتى جمع جسماني تحمي لقرى وبلدان الجسر محصنات إحصائية وعسكرية متميزة عن عضوية أليفة المدينة في الربيع المتعسر صديق.

٣ - استن العودة للعودة

إهانة الإحصاء على نحو مفروض إحصائياً على أسمى تسميمات توجيهية علمية لأحد في العصور. للبيئة المحيطة والواقع السكاني البشري والجانب التركي الجمالي كان سحر اقتنعنا من التسلط الأولى التي أتمد عليها قرار عودة المهجرية مطلقاً من إعطاء الألفية لنسوخ البيئة الطبيعية وصديقه ونفوس البنية القوية الملائكة لها.

من أبرز أهداف البرنامج التثقيفي:

١. تأهيل مواثم الأنشطة الإحصائية في مناطق العودة، ورفع الأتقن من سائق وجوهها وتكاداً وضفاً بسطت بقر من إكتفه من تسميات الرزم مع الكية إلى عدم التسمي بالاذن للبيئة خلال عملية نقل الأتقن.

٢ - إعادة إعمار المنازل المدمرة ثقياً.

٣ - حماية البيئة من ملوث العودة وذلك من خلال الأنشطة التالية:

تصديق الجماعات البيئية في مناطق العودة

• عقد ورش عمل خاصة بالموضوع البيئي للمعنيين

• عقد ندوات في مناطق العودة للتوعية حول البيئة وحسين حمايتها

• إقامة دورات تدريبية للبيئيين وحسن لعودة والجماعات المحلية حول مرسومات السرد الصمعي وحسن إنشاء الممر المسيرة على موقفي طلي وسجل قتلهم من قتلهم على الطبيعة...

• تنظيم حملات إعلامية ونصقات ونظريات والقوات لجمعية والندوات حول مرسومات البيئة

• إقامة منبهات عمل تطوعي متحصصه بأعمال التشجير والتنظف

الصمعي لتعليم حملات نظافة وناسم. وسائل لتعلم من الندوات في الأماكن العامة

• المعطي للحد من التضرر مكنت للتأثيرات الحضرية

التقديم بالتدريج بالتأخر بين الإقليمي والمجتمعات المولدة

• التقييم بنهين التسمي من وزارة الزراعة وغيرها.

تقديم التسميات حلول لإيجاد سجل لتعلم من التسميات

٤ . ألية الترميم والإعمال

يقدم استصدار السجلات طلبات الاستعانة إلى وزارة شؤون المهجرين إقراراً مرفقة بالمستندات المطلوبة

« يحدد وزير شؤون المهجرين البرنامج الرسمي لتقع التعميمات للبلديات المهجرة .
يقدم عدداً مستمد من مهنيين ومسجلين تابعين للوزارة والصندوق المركزي ويجوز للكشف الفني
التحقق الرجاء مع جهاز الدولة أن من ينزح عنها عليه التواجد في قبلة في أثناء للكشف الفني»

« يحدد الصنوبري قيمة التعميمات بحسب الكلفة المستدة من قبل للصندوق ويقوم بإصدار
الوائح باسمه المستهدفين.
يتم الإعلان عن توزيع الأماكن المدفوع عنها بيلانات تطلى في الوزارة والصندوق وتظهر في
وسائل الإعلام

« تدفع التعميمات على دفعتين أو ثلاث . وذلك لضمان استجابة التعميمات في أعمال
الترميم وإعادة الإعمار على أن يوقع المستفيد عقد مع الصنوبري المركزي للمهجرين يشهد
بأنه إنجازه أصلي الإعمار

يتم فريق مشترك من مهنيين الوزارة والصندوق بكترونيات دورية يحدد على أساسه
أسس المستفيدين الذين ليجري أعمال بناء بقيمة المدعومة الأولى والصحة . بإمكانهم الإنشاء من
الخدمة الثانية

٥ . من ألية التنفيذ

إن فهم الكثير ندرسه الترميم والأعمال الخاصة قد دفع وزارة شؤون المهجرين إلى إحصاء
الاعتماد مدير لخاصية أخرى ، وذلك من خلال مساعدة الأممي وبعدهم في عملية العودة عبر
إنشاء كليات صلا يمكنه لأشغال المسكنه الفقيه في الوزارة والصندوق المركزي للمهجرين
ويمكن تطبيقها في جميع مناطق العودة وتعتمد هذه الأليات على العمل الميداني والحلاقة
المبشرة بالمقايير . وذلك لتعريف الصعوبات التي تعيق إعادة الإعمار والعمل على تلافيتها
بالتنسيق مع الجهات المعنية .

الهدف العام

مواكبة حركة إعادة الإعمار عبر معيشة المستفيدين ميدانياً للتفاهم معهم وتقديم المساعدة
والعمر والنعم ، وبخاصة في المجال الفني والمعماري والمهني

ب - الأهداف الإستراتيجية والأسياس العوجية بها

١ - على المستوى المعماري نظر إلى التمدد وجود مخططات ترحيبية عامة للفرع

وكليلة العلي فيهمهم الذين لدى بعض من بعض، إضافة إلى التأكيد القوي الذي يقدمه على إنشاء الآية في الأثر في الإسنادية بهندسي، رسمياً للسلطة في مجاله القرية والريف القبايلي، والحقائق من منظر البناء الذي يشوه هذه المقامات، بهذا السبب حسنت المسندة للجناب الإمامي بالانتسلة التالية

إعانة إمام بهيوت القرية والبلدات من ممتلكات معاصرة جيدة، وذلك من خلال مسندة الأهل على شتمهم حركتهم ومستلزمات للوجبات المبتدئة للقرية زكاة عمره،

« ضرورة التركيز على التوجهات ومعالجة بعض الجوانب لتعويضها إيجابياً للعناصر المتبقية

الأخذ في المسببات الإمكانات المبرورة في الأهل والتمسك على نهجهم، اعتبارات القدر الجدة المسندة غير المستعملة في غير

« المحمي لمرحلة التي أتت البناء الحرجة الإساءة إضافة إلى رفعة المولدي البسالية والحيوية تنكيد تصاميم نهضت للحد من المسكنة المبررة إمامه إمامها مع التقسيمات النشطة

التركيز على وتطلب للفرد، ومعالجة بعض نهجه، والبرورة والإثارة ونهجه المسندة الصلاة

٢٧ « على المستوى المعاصر، إن العواطف في أغلبهم المعلى يندرج حلالهم بعد استفسار منهجية، ويعتمدون على صغار المتقنين، إضافة إلى ذلك فإن مرابهم على ورشهم معقدة غليظاً، وهم لا يغيرون اهتماماً لتقاضي ما ينعنون من مشاكل في التصرف للسمي، وكذا الناتج في عرفت هذه الصفات الهندسية في هذه

ومعهم تلكسة المتقنين المستغرق المعركة يقوم مهندس فريق متابعة التنفيذ تطوعاً بالإنذار على أسس الأمانة وهذه الجود الصلبة والأمانة والصدق والتقنيات الصلبة والكهربائية

٢٨ « على المستوى التقني في ورش الأعمال، إن لتسلي أعمال الورش بين المستفيدين بصورة مشتركة من شأنه أن يخلق فراغاً مقبولاً، يقوم فريق متابعة

تسهيل عملية تسهي المواد، والمدة المبرورة للإعارة من الجور، وذلك بهدف معالجة التعديل العلاقة بين المتقنين والمهندسين

تسلي عروني أسعار منخفضة فساد البناء السلوية، وكذا على المستفيدين من في يقد على عائلته مسؤولية المتقنين

تسلي العمال والمهندسين وتسلي إمكان الاتصال فيما بينهم، تدبر في يكرز للصناعة في نور مهندسين، يخلق بالانكشافات المبرورة بين المهندسين والمستفيدين

٢٩ « على المستوى التقني، إلى جانب المهندسين يوجد في مكتب الجمعية المبرورة على معارز العود، عمال ميدانيون من ممتلكته وخبراء فنيون يابعون بالاشتراك مع المهندسين في إنشاء المجتمع المحلي متعدد مختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية المبرورة للمعرفة ويضمون على ومعهم قسم إداري ومهندسين متخصصين لتلبية هذه الحاجات والمشاريع مع المتخصصين في المبرورة، تجدد لإيجاد التمويل اللازم

تهدف هذه الأنشطة إلى

- تأسيس العلاقة بين الفريق الميداني وأعضاء المجتمع المحلي وبين الأهالي أنفسهم.
- العمل على تحديد مجالات المستفيدين وتطويرها وتنفيذها
- دعم العاملين في مختلف المبادرات الإنشائية الموجودة لديهم وبعثة في قطاع البناء
- معيد تطوير مشاريع صغيرة نية علاقه بسهيل عملية إصانة الإسكان وتسريعها
- وتلخيص هذه المشاريع هي في مجال البنية التحتية وسجلات الأنشطة الاقتصادية

٩ - البرر إحتياجات هي ألفة للتعبير

إعداد دليل تدريسي عن قوانين إنشاء المعاشة بالمهجرين والحقول المطلوبة للتصديق
على رخصة البناء من الجهات المعنية (دليل القانون ٣ التسييلات العامة - بإمارة الإعمار
والإقليم الذي يحدد هي التسييلات المتعلقة بالتقديم وإعادة الإعمار
زيادة تضامهم لعلات من الوحدة المسكنة بهدف إضمار
شبي للوفرة الفرح وبعد دفع تصديق إعلنة الإسكان، إلا يستعمل على رخصة بناء
للقانونية.

تقديم التوجيهات بجهة الفرض القمي وخريطة تلبية لظرف المحلية : دليل المالكين
- وخريطة بناء شجرة المحلية المتبعة بمعد على التخطيط من مؤيد وسطا البيئي
والنحدر من السفاري (نيل للملكي) ٣. التفسير من التظلمات المرسية من طريق تمديد
القبائل المقروية مثلا تصبح مباح قبل مكبات تظلمات
إشراف ميداني مباح من المهتمين على تتكون الأساسات والأمنه والمعلومات وفق
المواصفات الفنية المتبعة

تقديم إرشادات فنية لمع الفرض عبر التفتوح و- إن كان الذم وفق مواصفات بناء
علمية

بناء على بعض الجب التسمية للمروية حيطان دعم - طرقته رافعة ورفعية خطوط
مباد ٤

الملاقة المعكثرة والتقاط مع الأهالي مثل للفريق من تحديد الصعوبات الحقيقية التي
تعيث العوكة

تمثيل للعلاقة بين الأهالي من خلال إتركهم في مختلف المشاكل العقارية والتمز على
إيجاد الحلول بها

الوجود كبري في لفورية مثل الفريق من تقديم لعد الإقسي من قسمة والذم إلى
الأهالي

- تتعد دور جهاز العوكة من خلال تحصيلها مصرفية كك للمستفيدين على المبكرة
بالإعمار

مصلحة الأعمال الجيدة بصورة بديهية أدى إلى

مضامين تنفيذ نوعية أعمال يتلاءم جهده

مجهدي المستقلين للهدف المعلن من جهة المصالحات والمصلحة والكميات للأعمال

ضمن استكمال الالتزامات في مجال الأعمال

فطلاح المستقلين مسبقاً على التسميات والمصالح المطلوبة لتتأكد أعمال الجهد والوقت للامور بها

= وضع تنفيذ مسبقاً يتأسس مع قيادة الالتزامات والإمكانات المتوفرة لدى المستقلين

١٠ - مضمون وثق تجريية في القيمة التنفيذية

والجهد بذرة مرفقة التنفيذ جملة من الصعوبات المرونية بالنظر في الضمان للعونة

= تخفيف للمخاطر التي يجتهد في العمل للقرى والبلدات

إتصال التماسيم العلانية معمرات في تطبيق قرائن الجهد بسبب فعالية الصعوبة التي

لا يطبق عليها الجهد الأدنى من شروط التنظيم قديمي

قيمة التميزت من المجهودات أدت إلى اعتماد الأفعالي بالأعمال قنطنية والتخلف في من الأمور الجمالية الخارجية

مقلد ٢- فلي ببعض الأجزاء المتبقية من المنابر ومصاريف استهلاكها بأنه التوفير من إمكانيات من إمكان تخطي الطريق لجهة الإرضاءات الوضعية ويظهر طريقة للمعرف الصعي

١١ - مساعدة وزارة شؤون المهجرين والصندوق المركزي للمهجرين

كانت تجبى حاجات الترحيل والإعمار بعدد المهندم الأساسية لزيارة شؤون المهجرين

والتكامل مع دور الصندوق المركزي للمهجرين في تقديم حجم التميزت وتلخيصها، إذ إن لكل من الوجبة والصندوق، جهنهما المستعدة التي تزامن مع آلية عمل متكاملة تسمى بـ"تفاني طيات

مصابيح الطلوع والإجراء الكشوفات الفنية وتغيير الأفسس والتعريفات دفعها

في هذا الإطار خلصت وزارة شؤون المهجرين والصندوق المركزي لتعريفات مالية

لترميم المنزل، بطم كحد أقصى دولار شهري وإعانة الإعمار ٣ دولار

مبكر في كحد أقصى مع إعانة ٢٥ دولار شهري لأغراض تعليمية على أنه لقطي هذه

لتعريفات إعانة إعمار أو ترميم مسكن لا يريه على ٦٥م* دولاراً بونديت

وخدم رعاية كائون الأرواح ديسمبر ٩٩٦ خضع تعريفات بـ ٧ + ٨ مستقلين بهند

بمادة إعمال المنابر المهندم كتاب في الإكسية التالية:

= مطالعة جيل بيمان ٢٨٦ ملصقة على العمل التكملي

في قضاء دالمة ١٧٥١

- في قضاء كسروان ١
محافظة الشمال ٧
محافظة الجبل ٦٨
في قضاء بجية ٢٧
في قضاء المتن ١
في قضاء الشوف ٢٨

١٢٠ خصائص

- ١ - تنظيم وترعية الموطوع لتدعيمه النخراف إلى ما هو التعميم الكوجيبي والتنظيم المدني لصحة وشوق الجهد التراضي لليناني والبيئة الجمالية
- ٢ - تأهيل الإثارة المحلية بخطط مختلفات البنية ومع خصوبة في مختلف الوسائل.
- ٣ - وضع التعميم الكوجيبي والتنظيمية
- ٤ - تحديد قريته والتجديد تواليه لتنظيم المرافق.
- ٥ - مواءمة للتجهيزات السكنية وتأمين الترفق مع المحيط
- ٦ - المحافظة على المواقع الطبيعية والمواقع المخصصة للاستثمارات الرأسمالية الصناعية والمصرفية
- ٧ - تحديد مواصلات مريحة للتوجهات تواليه الطابع التراضي الجمالي وتأخذ في التحسينات الإسكانات المصنوعة المتأخرة للملايين.
- ٨ - جعلية المواقع الطبيعية والآثار
- ٩ - وضع برنامج شعبي لمناطق العزلة يأخذ في الحساب الشروط البيئية السقيمة على مختلف مستوياتها البشرية والطبية والاقتصادية والاجتماعية
- ١٠ - إشراك المجتمع المدني وبخاصة المصنوع في التخطيط والتنظيم الكوجيبي
- ١١ - التمسك على احترام البيئة الطبيعية وعدم قطع الأشجار والتشجيع على التشجير بدمج الأشجار مع العنازل وصولاً إلى التناوب
- ١٢ - الأخذ في المصنوع موضح القبي فتمتية بمواكبتها في عملية الإسكان وبخاصة المبدأ الحديثة والتجديدات الجمالية التي تمثل ٧ في المئة من مشاكل الميزة

مكة

21. **Agenda** يستند عن مسؤولية المناطقي من الجمعيات غير
الضخمة معاً كضربك أصلاً في عملية تنظيمية لخدمة
الطلاب، في تيسار منظمات الأمم المتحدة والسيكون في
دراسة فخره الموضع غير الحكومي على صلبه من قلوب
جميع أفراد المجتمع كليات التمدد، مما يساهم في المحافظة على
البيئة، التي لها دور في خدمة المجتمع.

في المجموعات الأعلى ناطق أساسي باسم المجموعات المحلية
وتوفر روابطها وتبينها وسيلة معلقة كطاقة لتوزيع الممارسات
المحلية والمؤسسة على جو اقتصادي ومعرفة الاهتمامات العامة

[illegible]

لقد سألنا في هذه الدراسة: لماذا والفاخرة في المنطقة الإسكندنافية التي يعرفونها في أوروبا؟ ورائد جمعية علماء الأهلين.

مجلسه ۳۴۳ هـ در ۱۱ ذی الحجه ۱۹۱۱ هـ در عصر عصری (قصر چهلاد) اجلاس
 در مسجد اعظمی و در مسجد علمیه (مدرسه) و در مسجد الجبلی - در مدرسه
 ایلیان در محله القصره (قصر چاهای) در عصر ۶ صبحاً

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

الذي جاءه فرقة من هذا الزمر في هذه المؤسسة لتلافي التوسيع
لأبنيان الجديد، وضعت جدرانها في الحيز الصغير، في المكان الذي كان
مخصصاً في السابق، من قبل طاقمها من قبل طاقمها في الحيز الصغير، في
التي كانت تسمى في ذلك الوقت من قبل طاقمها في الحيز الصغير، في
التي كانت تسمى في ذلك الوقت من قبل طاقمها في الحيز الصغير، في

نيجتر لير - انځرېه دانځيېه دى ټاټې لاسي پند سر سطپه لاسل ښي
 لرو جا الجسېد رڅطو شند طر من بد چنې مفر مد كېده بويځيا

استطاع المصنفون التنبؤ بسبب الفجوة، والتي عموماً تكونت من أحد الجانبين
 لأصابعهم. حيث تم بحث ذلك في بحث آخر، وقد تم التنبؤ به في بحث آخر. كما
 استمر في ذلك، حيث تم التنبؤ به في بحث آخر، وقد تم التنبؤ به في بحث آخر.

الهيئة بر المحافظة على الهيئة من أجل الهيئة، من دون أي اعتبار لأعلى الاجتماعية والاقتصادية
للمشكل البيئية بتكرار كمن يخطر بباله بهذه

إن دور الجمعيات الأهلية في الحفاظ على الهيئة قد نمازمت وتوسع خلال العقد المنصرم
ولمصبحت هذه المنظمات من ضمنه لأن تؤدي دوراً هاماً في هذا المجال. لكن من أجل دورها في
يستخدم بالطاقة: كالمعدنية لهذه الجمعيات. وإن ما أريد به هذه الجمعيات أن تفي بالأمل
المعقودة عليها هي:

٦. تحقيق قدرات هذه الجمعيات في مجالات تقنية والإدارية والإعلامية

٦. على الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية أن تكرر أكثر، متقبلاً بمشاركة الجمعيات
الأهلية في صفة توفير مهمات المحافظة على الهيئة وأن تشاركوا في صنع القرار

٣. على الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية أن ترصد الموارد المالية
والتقنية الكافية والمعلومات الضرورية للأشخاص الفعال من جانب الجمعيات الأهلية في أبحاث
الانتماء البيئية وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وذلك على نحو لا يهدد استقلالها
وتفاداة التنافسية والتنظيم الفعال لأعضائه يعني أن توفر هذه المؤسسات نفسها للمعطيات
والولاء الضروري لتلك الجمعيات

٤. على الحكومات والمؤسسات الدولية تمكين الجمعيات الأهلية وشبكاتها من الحظوظ على
استقلاليتها وتزويدها بآليات في طريق الموارد والعضويات للمساهمة والتدريب الحلائل
وتتدخل لأغراضه كالمثال في دور أكبر في المساعدة على جميع المستويات

٥. أخيراً، على الجمعيات الأهلية أن تدرج تفاعلها مع المجتمعات في مجال، وأن تضمن
شبابية انشطتها وتعبير آرائها العام وتشارك في تنفيذ البرامج البيئية وأن تساهم فعليا في
الخطوط للوطني والإقليمي والدولي في شأن القضايا البيئية. وينبغي أن تشارك الجمعيات
الأهلية في صورية وفرد قبل أن في المجالات الإقليمية والدولية التي تتلقى فيها للاقتسام المتعلقة
بالهيئة والتنمية

موقع البنية في مساهم التحليل الجندرية

١. الآلات البسيطة ومعقولة الاستعمال

يؤم كل الإنسان يستعمل آلات البنية يستخرج رزقه ويرى حياته من الطبيعة حوله، كل يتكلى بها وكلية وهذه حاجاته وحاجات بيته ومن حوله من الإنسان. أنذاك لا الآلة كانت غنكة ولا الإنسان كان جشعاً، كان كلاهما يعمل بغيره فلا آله لو كانت بغيره بغيره من بعد ذلك من سموم، إذ لم يكن لها شبيهة ولا سموم، ولا الإنسان كان البصر على قلة، فكانت سموم القدر، ثم إن الإنسان فقد فاعلاً في حاجاته فمعنى حدود الإنسان المعطى من غير آلات التبريد التي نستعمل أكثر كثيراً مما يحتاج إليه بطرق الجاه. بهذه كانت الطبيعة مرتاحة قبل والمليحة في نفس حال.

على الإنسان أن يعي بأن عصر
النهج والتهديم يجب أن
ينتهي، وأن عصرًا ملحقًا
ضروري أن ينبثق وعصر
النساية والافترة والجمالية

وهكذا كان كل انسان سديلاً للطبيعة من دون أن يؤلفه أحزاب
تصل اسمها ومن دون أن يعينهم في الدفاع عنها والمحافظة عليها

٢. الآلة الجديدة والفنك وخلائل القوازمات

في الوقت الذي كانت الطبيعة مطمئنة لأعمال بيده، مستثملة. وخلال فترة وجيزة من عمر
الزمن والأرض كانت الطبيعة التي خلقت بها لأجساد من الإنسان والآلات فريحت بها طالت
معرفة وتبينها

لا عصر نش على زيادة الإنتاج، بل على إعادة إنتاجه، لكن المتعلق هو
الواقع الاجتماعي الذي يصنعه الإنسان. فهو يهدف إلى إنتاج من معنواه، لكنه مع هذا لم يره
شواذاً. بعبارة أخرى، هو يهدف إلى إنتاج من معنواه، لكنه مع هذا لم يره
والنفسية والاقتصادية من مثل:

- وهذا الخربة بالموجود المتكررة من سور في العديد في نفسها دورتها

يرد على الهواء وهذه - والأهمية من سور ب مستفيد أناسها

التمهي على الأرض الأرضية

التمهي على شهاد السوية والظاهرة

- التمهي على قطر والسكن

التمهي على الناس وعلى كل شيء

- استخدم السبحة في يديه وكل ما فيها من معرف ورثه حوله

والتمهية التي يسميها الإنيمان من ذلك

يريد الإنشاع أكثر كثير مما يرد - ونكسر الأرقام في المصروف - ومن ثم التصرّف باعتناق

الغنى الجاهل الذي كانت مقرضه أن ولد في جنوب الأندلس

البيت الصوري الدائرة اليوم على الأرض في عرب خدام لقد استلحق الإنسان في سجن

استعاد في نكي وسيطر على الطبيعة ومنه نشأة الإنسان في مجاهل الغابات وهو بعد - ح الطبيعة

نكي يسمي مسكنه اليد ونهج منه المخلوق حين لتخرج مستقر الفضا - وبعد - صاحب

بني الأرض ثم فرت الجور والفرقة والعداء وكل شيء هناك من عصر القنوط والمهيم

وعلى الأنس في يدي من عصر لحدب والنهيم يجب أن يولي وأن حصر غلثاً غروسي

في يندج وحصر للفرقة والآبار - والتمهية - وليس هناك بعد

السلوة والهجور والسلب إلا الأمر في الممثلة

إنه عصر القسرية للتمهية - حيث يتراء لهما المستحيل

والتمهية الأولاد - أن يعم في سواتهم مسكنات حالية يدين بها

لنفسه

المصادر والمسؤولية والنطق والإبداع والاضطراب النكبي

ومسألة هذه الصفات لا يمكن أن تتأخر في جو الصرية وفي إند

أردية مركز عليها لتسب

بعد ما يفتح الأولاد - يودعهم رادوهم في البناء بحيث يتكلمون أن يكونوا القادة القمعة

كل من الأولاد استطاعوا التثني في تصرفاتهم وحيد يخلص الأولاد في الكبر لا بد

من أن يسمي ويستطيع من خوة لهم بهم حيل حسب الأولاد صدى القمل الذي يكثر من

مرجة السبحة السبحة لا بد كل المال وهذه مصروف الكبر

ومهما يكر من أمر فهد أن مستقر جي يكر المستور لتسلسل القرار إذ بعد أن يثنى فنا

ولهم في شيء حيل منه أو طي وأن يثنى في رت تلمح إليهم مثل ما قدم إليها من جاد فنان

والتمهية هل تعلم هي الماضي بما يغير سورهم اليوم

الوقت أن يحب المستطاع في التمهية كل القبة - سبحة - ما كل أبدأ هنا من هيموم السري

والتمهية حيث كانت القبة يغير نكر وبعد ظهور الذي ترتبته يد الإنسان معنى السبحة

كل القبة - كل لا بد للتمهية من أن يكثر في السبحة من السبحة وطرائق لربوة

تعالى تسرع من عظمي الخلق للبيئة آمنه في اصلاح طرف الاجيال المسابقة اليافيه وتحويل ساركات والتصرفات البين القاصد اذ ربما مستطاع اقترابه في تقدم فضفض الإنسانية من كراته الجود والجهش مما يمكنه في تحييه ونفثه على الأرض.

٣ - كل مخلوق على الأرض هو شريك

إن كانت الأرض مبع حبيبت للناس وجميع خلق الله علماً لا يتصور كل مخلوق مع حيله ومروءه حيااته اليومية أو لستوى ريسه في مخدرات الأرض فسي هذا فعلهات؟

وأنا كابد الفهانات السماوية سمحت بهسود الفه والفسره لكن لا يسع بي بار يكون هذا الصيد في واللجل الذي انتهي إليه فلقد إنه الفليفة كنه رحي اديم لستعك لغير مسروح ان اكرب انتميا جباراً.

المخلوقات على الأرض مع سواء كان لا شريك عود غروني ولا جذرة الشجيري ولا ميه البئر مخلصي كلاً من جميع المخلوقات وبـ

وان لا كنت بعض رحمة سيد الاممك والميوانك القهورة والبرية برحمة استغفر ومن الخواطي ومحييات الانهر ورحة فطح الاشجار او المين على تحويل جين عسيري إلى قلية أو تحويل الأرض لروعية إلى شري وعلني لسان في كل هذه الفعالات ليس بي حق في استنزافه ومبستلال جميع ما رخص بي في الوقت الذي أنا فيه مدرك أنه مخلوق لكل الامية على الأرض لك جميعه حتى انت وتبالت وناسر وجمانات

أنا ليس بي الحق في قتل
الحشرات طعام الطير وليس
بي الحق في قطع لفخامة مصير
فسي الأرضه فالطائر المسافر
لنا شريك فيه وليست صلحه
والبيئة حيث يتوالد والبيئة
حيث يمضي الفصل الآخر من
حياته شركاء في هذا الطائر

أنا بوس بي الحق في قتل الحشرات طعام الطير وبوس بي الحق في قطع الفرة مصير على الأرض فالطائر المسافر أنا شريك فيه وبست صلحه والبيئة حيث يتوالد والبيئة حيث يمضي الفصل الآخر من حياتك شركاء في هذا الطائر وأنا شريك في غلة الأسرى وفي البليد القلبي لانهما وسماسا يساهمان في صنع مناخ بلادني، وهي الصالة هذه كيف بي ان اتقن صاحب الجود والبرية باربي وهما يعلان على نهج مناهات الأخرى شركائي على الأرض؟

٤ - الكثرة الارضية رابطة في الكون

من هذه وجه ان زارني الصغيرة ما جعل قلها في الأرض كنه لتلك علكرة الارضية ليست مسوي زاوية صغيرة في منزل كبير هو فكرب ولتلك وقت قاصع في زاوية منزل الصغير ان كنت تقصر بها وحدت في هذه الزاوية من جود ومن سبي ايتك تسفر بكل ما يحسن في رغبة الكثرة جردية ان لا تتقوى في موملكة الإنسانية والعلمية مع الذات ومع الآخرين وقد وضع فيه ربك لمكانات عالية جداً نعدها لرحلها ولكن من فور هتلك لأن الإله ما كان يوماً عبداً، فلو الله الذي يقيم في دنقل كل منا لا يسلمنا ان نحن عاكف

٥- التربية البدنية وصحة الجسم: المحافظة على اللياقة

وتحسينها: التربية الفيزيائية

يعد جسم الإنسان من أهم ممتلكات الإنسان، وهو الأساس الذي يقوم عليه النشاط البدني، لذلك يجب الاهتمام بصحته والحفاظ عليها. التربية البدنية هي مجموعة من التمارين والأنشطة التي تهدف إلى تحسين اللياقة البدنية، وتعزيز الصحة، وتطوير المهارات الحركية. يمكن ممارسة التربية البدنية في العديد من الأماكن، مثل الحدائق، الملاعب، المساحات المفتوحة، أو حتى في المنزل. هناك العديد من الفوائد التي تعود على ممارسة التربية البدنية، منها: تحسين الصحة العامة، تقليل خطر الإصابة بالأمراض المزمنة، تعزيز المزاج، تحسين النوم، وتطوير الثقة بالنفس. يجب اختيار النشاط البدني المناسب لكل شخص، مع مراعاة العمر، الجنس، الحالة الصحية، والمستوى البدني. يمكن البدء بتمارين بسيطة وزيادة شدة التمرين تدريجياً مع مرور الوقت. من المهم أيضاً الاعتناء بالجسم بعد التمرين، مثل شرب الماء، وتناول الطعام الصحي، والحصول على قسط كافٍ من النوم.

التربية البدنية هي مجموعة من التمارين والأنشطة التي تهدف إلى تحسين اللياقة البدنية، وتعزيز الصحة، وتطوير المهارات الحركية. يمكن ممارسة التربية البدنية في العديد من الأماكن، مثل الحدائق، الملاعب، المساحات المفتوحة، أو حتى في المنزل. هناك العديد من الفوائد التي تعود على ممارسة التربية البدنية، منها: تحسين الصحة العامة، تقليل خطر الإصابة بالأمراض المزمنة، تعزيز المزاج، تحسين النوم، وتطوير الثقة بالنفس. يجب اختيار النشاط البدني المناسب لكل شخص، مع مراعاة العمر، الجنس، الحالة الصحية، والمستوى البدني. يمكن البدء بتمارين بسيطة وزيادة شدة التمرين تدريجياً مع مرور الوقت. من المهم أيضاً الاعتناء بالجسم بعد التمرين، مثل شرب الماء، وتناول الطعام الصحي، والحصول على قسط كافٍ من النوم.

ولذلك يجب الاهتمام بصحة الجسم والحفاظ عليها. التربية البدنية هي مجموعة من التمارين والأنشطة التي تهدف إلى تحسين اللياقة البدنية، وتعزيز الصحة، وتطوير المهارات الحركية. يمكن ممارسة التربية البدنية في العديد من الأماكن، مثل الحدائق، الملاعب، المساحات المفتوحة، أو حتى في المنزل. هناك العديد من الفوائد التي تعود على ممارسة التربية البدنية، منها: تحسين الصحة العامة، تقليل خطر الإصابة بالأمراض المزمنة، تعزيز المزاج، تحسين النوم، وتطوير الثقة بالنفس. يجب اختيار النشاط البدني المناسب لكل شخص، مع مراعاة العمر، الجنس، الحالة الصحية، والمستوى البدني. يمكن البدء بتمارين بسيطة وزيادة شدة التمرين تدريجياً مع مرور الوقت. من المهم أيضاً الاعتناء بالجسم بعد التمرين، مثل شرب الماء، وتناول الطعام الصحي، والحصول على قسط كافٍ من النوم.

- ١- تحسين اللياقة البدنية
- ٢- تعزيز الصحة العامة
- ٣- تطوير المهارات الحركية
- ٤- تحسين المزاج
- ٥- تحسين النوم
- ٦- تطوير الثقة بالنفس
- ٧- تقليل خطر الإصابة بالأمراض المزمنة
- ٨- تعزيز الصحة النفسية
- ٩- تحسين الأداء الرياضي
- ١٠- تحسين المظهر العام

وعند يتم بعدها يظهر مفهوم المدرسة = كل مدرسة لتتبع فكرة على القوام مع الأولاد على أنهم هم صانعو حاضروهم ومستقبلهم. وللمعقبة أننا يفرضة بأنهم الصالحة معنا نقوم بفكر تعليم عن الماضي الذي سيتركه المعلم بالمرور بصورة جيدة. فكيف بالمستقبل لأقرب؟ ولكن مدرسة المستقبل المدرسة للمعاصرة التي نعد للمعاصرة المعاصرة. ثم نشأ من بعد هناك في العالم مدرستين الأولى لجدى أنها مرحلة في معمره المدرسة للمعاصرة. فـ لعل للمعاصرة (Prégores) موجودة على مفاتيح التسمية للمعاصرة على دراسة واستيعاب المعاصرة التربوية المتقدمة هي المجتمع المعاصر.

٦- مفهوم التربية الحديثة

فمن هذا النظام يحتاج معرفة كيف التربية التي تسمى المعاصرة في نقل المعرفة ولهذا في برنامج التعليم حيث يصبح المعلم متفاعلاً على تيسير الخبرة التي تعلم على.

تعتبر مفهوم تطوير الذات لدى الطالب إضافة في تعزيز المسؤولية الفردية.

= تشجيع التعلم الفردي والتعاوني واليوس الأخرى في الفريق وتعمل مع الآخرين
= تنمية الميول والمهارة إضافة إلى الاستقلال والتحليل.

= معاصرة لتلاميذ على استكشاف ذاتهم وفهمهم وعنايتهم ولتأثيرهم في خلال الآخرين

= حدث التلازم على تقدير العلاقات المتعددة في ميادين المنهج فضلاً عن تقدير العلاقات المتداخلة والمتعددة في الانسجام والمعلم

٧- مشروع التربية الحديثة

يهدف هذا المشروع إلى

وتطوير وترسيخ روحية لادوية تمهيلية للمعاصرة. وتراعى هذه التوجهات بمبادئ معاصرة من الأبحاث مهمة على البرامج التعليمية المعاصرة الحديثة/ المناهج/ تشمل هذه الأنشطة للتربينيين والاستعدادات في معمرهم لإعانة وضع مناهج وبرامج الإعداد والتدريب في دور المعلمين والمعلمين في الفصلين العلم والتخصص

= تأسيس معارف القراء في الفهم والوعي، من رؤساء دولته في المناهج التربوية والمستشارين تربويين ومعلمين المدارس، ثم لتأسيس وتكامل جميع الجهود في سبيل إنجاز التربية والإسراع في تنفيذها بصورة متميزة عند الانتهاء.

= تطوير كفاءات الكوادر للتربية للمعاصرة على التربية الحديثة، بحيث تشمل جميع المناهج لادوية والمهارة، المعاصرة منها والريعية

لتوعية المدرس الهيئة التعليمية وتطوير قدراتهم بمسؤولية في مواكبة التغيير والتطوير في المناهج ولتأثير التربية في الممارسات التربوية الحديثة والمهارة.

١ - ملخص مراحل المشروع

المرحلة الأولى: دورة شرعية إعداد كادر ذات تدريبية في التربية البيئية - ملحقه لشمولية المرحلة الثانية: إنتاج الكتاب والسبب التجريبية البيئية
المرحلة الثالثة: تنظيم ورش عمل حياظية للمعنيين التربويين حول موضوع التربية البيئية
المرحلة الرابعة: تدريب المعلمين من جميع المناطق اللبنانية من القطاعين العام والخاص.
المرحلة الخامسة: تطبيق العقائد والمجرب التربوية في المدارس التطبيقية الاختيارية
المرحلة السادسة: تقييم تأثير التجربة وصياغة المناهج.

ب - غاية المشروع وأهدافه

أولية من المشروع إصدار كائيات تعليمية ملائمة وعملية تصان البيئة وتطوير قدراتها للتمكن من تجميع جميع المعارف والمواقف والمهارات التي تتسفر حولها التربية البيئية وموجهة لها.

ج - الأهداف العامة

• زيادة الوعي والمعرفة عند المنظمة للمفاهيم البيئية العامة والمشاكل العالمية والمحلية التي تهدد البيئة وبالتالي تهدد وجود الإنسان،
• وهي الترابط الحيوي بين العناصر البيئية ومجتمعها مع الإنسان.
• تعزيز القدرة عند المعلمين أهمية التربية البيئية وربطها بعملية التنمية المستدامة.
• تمكين المتعلمين ومجتمعهم على الأثر - مواطن مسؤول تجاه البيئة والمحافظة عليها.
• تطوير انماط تربوية نشطة تساعد على تجميع المعارف بمهارات وممارسات ومواقف بالبيئة وطرائق تعليمية ناشئة
• اكتساب المهارات الضرورية للاندماج الفعالي في المجتمع من المتعلمين،
• تشجيع الإبداع والابتكار لدى المتعلمين في مجال أنشطة التربية البيئية.

د - فائدت وأهداف التربية البيئية

الفائدة: معرفة وإبراز الوعي بمشاكل البيئة المحيطة بالمتعلم، مألوفة بالأسفون بالمسؤولية الفردية والجماعية تجاه البيئة وبالاستعداد للعمل على حمايتها وتحسينها في سبل تنمية مستدامة للأفراد والمجتمع الوطني والعالم.

هـ - الأهداف السلوكية

(١) فهم ومواقف والمفاهيم:

• أن يفهم المتعلم بخلق بيئته وأن في التعامل مع بيئته، ومخصوصا في مجال استغلال مواردها بعقلانية.

أن يتكرر مصدر العمل على حل المشكلات القائمة في بيئته.
 أن يتفهم ويستخدم العلاقات التي تربط المشكلات البيئية، ولا يسمى إلى التوافق
 الطبيعي الموجود فيها
 أن يقوم بتقرير مدى التحدي لجميع الناس في المجتمع والممثلين وكذلك بالنسبة إلى
 المجموعات المختلفة والمجتمعات
 أن يلتزم تصديق جميع مستلمي ومثالي للجميع في ظل ممارسات إيجابيه بنما، قيديه
 الطبيعية والبيئة المدنية، وفقاً لثديا التربية الشريفة الذي يرمي إلى وفي الإنسان لمحييه
 الكبير أي فكرة لأرمنية
 أن يمدح بالشعر، المستويية الفردية بسيدة البيئية، يسي على المستوى المحلي فقط بل
 على المستوى العالمي كذلك

أن يقرر، بمسوية إيهام الحدوث الجديدة الصالحة لبعض المشكلات البيئية
 (٢) المهارات: أن يكون المتعلم قادراً على
 ملاحظة الظواهر الطبيعية والبيئية في بيئته وتفسيرها
 تحليل للمشاكل البيئية ووضع الخطط لمعالجتها، أو على الأقل المساعدة في ذلك
 التمايز الفرقات والمهارات المناسبة للحد من التمدد على البيئة والإنسان والبيئة
 حسن الاتصال والتواصل مع الآخرين بمصيح الوسائل المتاحة
 مشاركة الآخرين في حل المشكلات واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة

٧ - الأهداف المعرفية

- معرفة وإدراك، وهي العلاقات القائمة بينه وبين بيئته الطبيعية والممكنة (الاجتماعية
 الاقتصادية وثقافية وعلمية...)
- معرفة التغيرات الطبيعية في بيئته وسبل المحافظة عليها.
- معرفة المشاكل التي تعانيها بيئته والأجمل التي مهددت والتهديدات الخطيرة العنصرية بها
- معرفة مسؤوليات المواطن الطبيعي في بيئته
- إدراك التغيرات البشرية في بعض الجوانب في بيئته
- إدراك المفهوم من الكائن الحي يتأثر بما حوله وبما هو في الجوارف الأخرى الهيم من الكثرة
 الأرضية ويؤثر بهما

٨ - الكثرية البيئية: أين تعلم وكيف

- المتعلم الجامع كل المواد معاً في مقرر واحد.
- المتعلم المتخصص (التربية البيئية في مجاله مادة دراسية تكون لها هلاً وتتمتعها ورابطاً

وثيقة مع بيئة المعلم ومع مجتمعه في صفة تربوية شاملة متكاملة).

معدل الأنشطة الميدانية

إنطلاقاً من التوجهات الحديثة وفي التربية بالأخلاق يتم تكوين القيم والمصادر والإمكانيات والموارد المتاحة لديهم وتفتح الأفق للمعرفة التي تربط الإنسان وخصائصه ببيئة الشامل المتكامل وذلك ما يعتمد ضرورة المحافظة على البيئة (كل البيئة) بحسب استغلالها لمصلحة الإنسان والمخلوق الأخرى حفاظاً على حياتها والحصول على مستويات معيشية بالشأن مع حياة الأجيال الأخرى

والتربية البيئية هي منهجية تدور حول عدة تعليمية بحيث

تكون المعلم في محور العملية التعليمية

• تفضل التربية البيئية جميع التخصصات الطبيعية والاجتماعية. فضائية - الامور، والنفسية والاقتصادية، والسياسية، التربوية

• تتطابق بشكل أساسي في محيط المدرسة وبداخل المدرسة (محيط المدرسة، المجتمع بكامله، التربية المستدامة) (٢١) وبداخل المدرسة تعلم، معلم، أسرة،

تحتاج إلى الطريقة المثلى في التعلم وحسن توجيهات عمل

لذلك تكون التربية البيئية في مناهج، مختلف، أشكال ومواقع، حسب موضوع في المرحلة والصف وبموجب المقرر لزماني المتعلم.

• الصفوف التي يكون فيها المعلم هذه أو عدد قليل من المدرسين (٢٢) على الأكثر، تعمل التربية البيئية في إطار الأنشطة المعملية مع التربية العلمية والأنشطة الميدانية والسكائيات والثقافية

ب - نستمر مع أنشطة المعمل على مستوى أعلى بحيث يصبح هذا النمط صعباً حينئذ يصبح التربية البيئية ضمن الاهتمامات، والمناهج والبرامج والعلوم والمعارف المتعددة الأخرى من دور أو تدوير على المادة وبعيداً، يصل إلى الهدف الأكاديمي للجامعة مع ما نسبته إليه بحيث في هذا المستوى

ج - مصححة في جود النظم الأخرى، غير أنها تدخل في الاهتمامات والفكرات والبرامج والعلوم من دور أو تدوير إلى أهداف الأكاديمية للجامعة ومن دور أو تدوير على المادة وبعيداً، يصل إلى الهدف الأكاديمي للجامعة مع ما نسبته إليه بحيث في هذا المستوى

د - يحاول البعض أن يدخل مادة التربية البيئية - على أنها مادة علمية بيئية - ضمن مادة العلوم، الأمر الذي أدى إلى تفهم مادة بالبراعة المناسبة التي تسلم بها المنهج، مركبة على الأبعاد الخمسة من دور الأبعاد السوكية ومن دور التفكير على هذه القيم والمعارف

د - هناك محاولات لتدريس البيئة كمادة منفصلة كعلم البيئة، لكن هذه المحاولات أفرغت لاهتماماً في إعطاء الجهد (د)

لكن يمكن اعتماد هذه الحالة في الصفوف الثانوية الأعداد والى الجامعة

لذلك فإن مشروعنا يرسم إلى تقليد لتدريس التربية البيئية بحسب البنية (د ب ج).

ج - للتربية البيئية منهجية قبل أن تكون مادة

منهجية أو يتركب الاعتماد في محور العناية البيئية

«الطريقة البسيطة» (معلومات علمية).

تضمن التربية قبلية جميع البعئات الطبيعية والاجتماعية والعائلية، الاقتصادية والبيئية

والاقتصادية، والبيئية والريفية

للتعلم، بشكل أساسي في محيط المدرسة وبداخل المدرسة، محيط المدرسة والمجتمع بكامله

وفي المدرسة، تعلم - معلم - إدارة



تجزیه و تحلیل طبیعتی و اجتماعی و امکانات توسعه و تقویتها

مقدمه

ایران به مساحتی از حدود ۱۶ میلیون کیلومتر مربع و جمعیتی از حدود ۸۰ میلیون نفر، یکی از بزرگترین کشورهای منطقه است. این کشور دارای تنوع طبیعی و فرهنگی بسیار است. این تنوع یکی از مزایای این کشور است و باید در توسعه و تقویتها به آن توجه ویژه داشت.

توجه به تنوع طبیعی و فرهنگی یکی از مهم‌ترین عوامل توسعه و تقویتها است. این توجه باید در تمام سطوح و در تمام بخش‌ها اعمال شود. به عنوان مثال، در بخش کشاورزی، باید به تنوع اقلیم و خاک توجه داشت و در بخش صنعت، باید به تنوع منابع طبیعی توجه داشت. همچنین، در بخش فرهنگ و هنر، باید به تنوع قومیت‌ها و زبان‌ها توجه داشت.

توجه به تنوع طبیعی و فرهنگی یکی از مهم‌ترین عوامل توسعه و تقویتها است. این توجه باید در تمام سطوح و در تمام بخش‌ها اعمال شود. به عنوان مثال، در بخش کشاورزی، باید به تنوع اقلیم و خاک توجه داشت و در بخش صنعت، باید به تنوع منابع طبیعی توجه داشت. همچنین، در بخش فرهنگ و هنر، باید به تنوع قومیت‌ها و زبان‌ها توجه داشت.

توجه به تنوع طبیعی و فرهنگی یکی از مهم‌ترین عوامل توسعه و تقویتها است. این توجه باید در تمام سطوح و در تمام بخش‌ها اعمال شود. به عنوان مثال، در بخش کشاورزی، باید به تنوع اقلیم و خاک توجه داشت و در بخش صنعت، باید به تنوع منابع طبیعی توجه داشت. همچنین، در بخش فرهنگ و هنر، باید به تنوع قومیت‌ها و زبان‌ها توجه داشت.

توجه به تنوع طبیعی و فرهنگی یکی از مهم‌ترین عوامل توسعه و تقویتها است. این توجه باید در تمام سطوح و در تمام بخش‌ها اعمال شود. به عنوان مثال، در بخش کشاورزی، باید به تنوع اقلیم و خاک توجه داشت و در بخش صنعت، باید به تنوع منابع طبیعی توجه داشت. همچنین، در بخش فرهنگ و هنر، باید به تنوع قومیت‌ها و زبان‌ها توجه داشت.

من منطقة ويسوري، ويحاصر القصور. وغاية أبر القصور. يصر فيها الأورو الفلباني تقليدياً، وهي
أحد من طي للتدبيث الكبير، مثل الكتب والخزير البري. ومساكنها الواسعة تسمح بإقامة
نواحي الوعول والغزلان الجبلية فيها

إن مضميه أبر القصور. واقعة في أعلى منطقة من الجبل وهي حقلية من السكان ولا يزرع
وجودة في مصالح الناس الاقتصادية ولا في مصالحهم الزراعية. يربط بينها وبين
المنطقة إقليمية وسياسية. وسوقها لا يفتلها فروع المدن في مختلف الميندي

ب - جمعية جرج إندون

تشكل جمعية جرج إندون منطقة جبلية في شمال سونان، تقع ما بين ٦٢ و ٩٠ م. في
محافظة بينان الفلباني. تبعد ٣٠ كلم من مصيف إندون و ٣٥ كلم من مدينة ماريبال و ٩ كلم
من العاصمة مانيلا

يحتوي جرج إندون على ٢٢ قرية من الأشجار القديمة وتضم أحد أكبر المواقع الطبيعية
للشجر. أبرز بيتن المستقلة مع تدرج عديدة من الأشجار، كالمرمر والزاب والدرن والمو
والنخاع. فبري وجرج إندون. مصلح من النوع صفة من الأجهزة في مروج فريد من المصنوع
المستقلة. ريشتر جرج إندون. أنه بحر موطن طبيعي جبري نمو شجرة الطرخ. وجرج
إندون من مربي إندون ٧ جرج من الأفرار البرية النادرة والمهددة بالانقراض. بينها ٤ جرج
أعلى بها عظمى اسم لينان

وتعد الجمعية جزءاً للتطوير المستقلة والمندرجة كما تعد من العلاجه الأخيرة للتدبيث
الكبرى من الليونان اليهودية بالانفراض

ومدينة إندون هي مركز مصطوبل أكثر فيها المندرج. وهي منطقة خدمات للسكان المحليين
والسياح من جرج إندون. من المذكر أن المندرج في إندون مصطوبل ريشتر وعبراً من جرج
محافظة إندون على غاية الأرو فيها وعلى إندون قبيعية فلبانية

ج - جمعية جرج إندون

جرج إندون هي جرج المندرجة في إندون. والجمعية هي عبارة عن ثلاث جرج مصروفة
بجوزة النقل وجوزة مسمي وجوزة ريشتر والبعد المصطوبل بها. إندون تكون حوضاً جرجاً
مطويماً متكاملأ فريد في نوعه

وجرج إندون هي جرج طبيعي للطيور المندرجة والمستقلة ومواقع صالحة للصيد
في منية بالأرد. البرية. وكل مكان منية طرابلس والمندرجة المندرجة والمندرجة
والبحري. ونظر إلى لخدمة الرقابة على أعمال لاولفندي إليها. فهي خصرت للتكثير من شربها
كجمعية نتيجة لعمال التجهيز من الجرج

ومن المندرج أن جرج مرفاً قديماً في موانئها القديمة. وأكثر سكان المدينة يسكنون في
التجارة. وأبناء المندرج فبري. وتكريس جرج العمل كجمعية طبيعية مسمي الترو المندرجة
إلى منطقة طرابلس. وبالتالي ميعود المندرج إلى ما كل عليا من الرندرج إضافة إلى تولف من
عمل جمعية لطبيعيين ومركبهم وملاكل المساح من الجرج وإلها.

٢ - أهداف المشروع

للمشروع ثلاثة أهداف:

الأول: إنشاء ثلاث جمعيات تدرسية يدير كل منها فريق من قدامى أشجاره، على أن يكون يعملون وفق برنامج محلي يتم تحديده بمساعدة المؤسسة التعليمية اللبنانية التي تقوم بدراسات ميدانية فيها، جمع العلماء، ومهاجرين خيرة هذه الأقاليم.

الثاني: تأهيل وتدريب صوفيين ورجال دينية وأعضاء الجمعيات الأهلية والباحثين في المؤسسات العلمية للإعتراف على المعاصرة بالبيئة.

الثالث: إنتاج سلسلة من الأبحاث العلمية والإعلامية والثرثرافية لترجمة الناس على أهمية الحفاظ على الطبيعة وحفظ التنوع البيئي، وسيرورة فهم من هذه الإعلانات إلى المسؤولين في الدولة من وزراء ومخلفين ووزراء المنظمات الفلوقية والثنائي يمكن من التمسك بالمشاهدة في أعمال الحماية.

ومن الميزة الثلاثية من جهة من جهة كتيبة السكك القاطنون فيه ومن هنا فهم التمسك بالمشروع مناهية الجمعيات الأهلية ومشاركتهم الفطرية لأهم من دون هذه الأقاليم، وهذا على جارية محيطة.

٣ - الأنشطة

الأنشطة الفلوقية لتطبيق في السنوات الثلاث في:

١ - إقامة الفلوق في الأقاليم المتعلقة بالجمعيات وإظهار حدود هذه الجمعيات وتوضيح حدود العمل فيها.

٢ - إعداد للدراسات والبيانات الفلوقية فيها من قبل المؤسسات العلمية.

٣ - وضع برنامج للدراسات الفعلية لإحصاء الأقاليم البرية في كل جمعية ووضع خرائط خاصة بها، معتمدة من القواعد.

٤ - وضع هيكلية لوزارة البيئة وإنشاء منظمة لهم بشؤون الجمعيات والمشاركة على التنوع البيئي.

٥ - فترات تدريبية على إنشاء وإدارة الجمعيات للباحثين للمؤتمرين بالمشروع من جميع الأقاليم.

٦ - إطلاق حملات توعية بنقل الفرق والعلماء المشاركة للجمعيات الثلاث بشرح أهداف المشروع.

٧ - إعداد الفلوق الوثائق لتتلاقى في العمل المشترك للباحثين من مختلف المناطق يجمعهم بالبناء على ذلك، ولتحت توتير المساهمة على الطبيعة.

٤. التمويل

لقد تم المستوى الدولي للهيئة الاطلاقي المشروع وكرمه بتغطية نفقاته بمدة خمس سنوات مع العلم ان وزارة البيئة امنت للمكاتب وبعض المشاريع ٤

ولكن كيف يمكن ان مضي استراتيجيته هذه خمس سنوات؟ في الدولة اللبنانية وعملت بالتدريج ممنوعة سنوية لتمويل للمشروع أما المصدر الآخر فهو التمويل الذاتي من التجميعات نفسها الذي يتم من طريق جمع القديس زبوع المطبوعات واللايسة المرسوم عليها الطعانات المحتملة من اشهر وارها، وتطير وعمرها، ومن التجميعات الاعطية والمطوية

خلاصة الامر ان موجود ناموس التمويل اللازم للمشروع وهذه لا يحصل مستمريه إنما القسمين الفعلي عن وعي الناس ورايتهم للبيئة، فإن وعرا فالمشروع في ألف شهر وفي

الاضواء على ما تبقى من تراثنا الطبري

الإيماعات الفلسفية لامي استثمار مكثف وغير مضيوعه للأرباح الطبيعية

في ٤ نيسان ابريل ١٩٩٤ صدر القانون رقم ٧٦ الذي استعمله وزارة البيئة في لبنان ولحدت بموجبه صلاحيات ومهام هذه الوزارة وفقاً لما يلي:

- إعداد سياسة عامة في كل ما يتعلق بشؤون البيئة واقتراح المخططات اللازمة لتنفيذها بالتنسيق مع الإدارات المعنية

٧ - المحافظة على المحيط الذي يضمن بقاء الإنسان والمجتمع، سواء كان طبيعي أو كلى من صنع الإنسان.

٨ - مكافحة التلوث عبر كبح مصادره والمضيق منه بما في ذلك ترسيخ الدروس المستفادة من تجارب ومشاريع معالجة التلوثات والمياه الملوثة

- متعدد

٩ - خريجة معالجة التلوثات والمياه الملوثة عبر طريق الاشغال في جوانب شمس الأشغال العائقة بها والمبنية فيما للدروس الموضوعة في هذا الشأن.

١٠ - شروط الترخيص بإنشاء مصانع والمصانع والمنطق للصناعية ومزارع الدواجن ومزارع الحيوانات والكسائر والمطابخ والمناجم ومسالن الزيت والحدائق، وتنظيم تدابير الحماية على المصانع والمنشآت القائمة قبل العمل بها القانون.

١١ - شروط فستصل الشروط والظروف بما يخص حماية البيئة

١٢ - موجهة المصالحات الخاصة المصنعية على مختلف أنواعها إذا كان من شأن هذا الانفعال إحداث أي ضرر أو تلوث للبيئة.

١٣ - تحديد أثر الحوادث والطوارئ المصنوعة صيدها ومواسم الصيد وأماكنه

١٤ - تنظيم حملات توعوية وشرعية في مجال البيئة لتسهيل صيدها وذلك بالتنسيق مع الإدارات المعنية

١٥ - تنظيم المنشورات والمعارض ذات العلاقة بالبيئة - التي تقام في لبنان والأشغال استولتها التي تقام في الخارج.

١٦ - الموافقة على مشاريع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة

١٧ - تنظيم الممارسات المصنوعة والفردية التي من شأنها تحسين أوضاع البيئة

١٨ - تحديد القضايا والمصنوعات الطبيعية واتخاذ القرارات وإصدار المراسم الخاصة بصيدها

١٩ - للمفارقة التي وضع المخطط الوطنية من أجله للكوادر والأشخاص وجميع الأشخاص التلوث التي قد تنجم عن الطبيعة [معي، فيضانات] أو يقلل الجروب

٢٠ - إنشاء المصنوعات الطبيعية بالاتفاق مع الإدارات أو المنظمات المختصة واقتراح إنشاء جداول أو منسقات أو مترجمات أو مصاحف على جميع الأملاك المصنوعة وعلى الأملاك الشخصية للدولة والبلديات

٢. القورفات والإبازات الأخرى المعنية بالبيئة

في إنشاء وزارة البيئة ومصبى صلاحياتها لم يلمح دور وصلاحيات منازات الزلازل والمبرسند المعنية بغيره مبلغة في غير مبالغة بصلها البيئة في ليلاني ما رات، بنظر من هذه المبدأ دوراً في كذا، هناك نظام ختسنيق القارم أو الكلي مبدى، ومن وزارة البيئة أما كبر هذه قورفات فهي التالية

١- وزارة الأشغال العامة: تختص بتمنوية العامة للتمتعهم المدني بوضع للخصامهم القوجية والتكسبية للصلب الرقري البستية التي على أساسها يتم إنشاء القطور للمدى في بيدر ومن ابن الصلاحيات الصلطة بالتعليم المدني - تحت عليه جناح المدة النسانية نجهة ضبط البناء والصناعة على الأحرار للوزارة كذا أو المادة ٦٧ من المرسوم الاتنواعي رقم ٨٦/٦٩ (١٩٦٩) لظهور الخطم المسمى. قد نعتت إكثار عرض فرتالانت مبالغة بصلها للصحة والصلة العامة العامة على جمال الطبيعة أو للبيح بن التي شطتي بوجية استغلال الأرض وظل الأبدية والتكسوة وأوزنها وعده طوابها

٢- وزارة الزراعة: لا نزل وزارة الزراعة مسؤولة عن الأخرج في بيدر والصناعة عليها إعادة لصرجه كذا أن المقروح الأصغر يحلم بصلها الطرق الزراعية وشطها وإنشاء حوانات المياه الجبي وتصبحت هذه قورفة موبدة: أهر بالصمات الحرجية

٣- وزارة الثقافة والتعليم العالي: المديرية العامة للأثار والمتنوعة بوجه الأمور المتكدة للمعريات ولقائد القوت السقري الأثري البناني

٤- وزارة الصناعة والخط: الممنوعة العامة للصناعة.

٥- وزارة البويرد العامة والمبرمكية: وهي المسؤولة عن التجهيز العالي في تمير ومن شطيد مجري الأنهر وجو الأبار الإبرورية والصناعة طر المياه الجوية، وتكسب مجري المياه المركة أو الدائمة ومرح للمصوب والظهور والشبهات والسراب أو العجبارة أو إلقاء الاسميد الميوتية في الأرضي الدللة عن سطة حماية صيد

٦- وزارة الصحة العامة: وهي المسؤولة عن السطاقة العامة لمختلف الأمور التي تحت إلى صلا القوام

٧- وزارة الاقتصاد والتجارة: المسؤولة من خلال عمل بغيره صلاية المصنعة عن سلامة المواد الإنتاجية. فتح.

٨- وزارة الصياغة: وهي المسؤولة عن طوالع الصياغة التي تكسب الدور كسار صلا يحد بصلها بيل صلاحي

٩- وزارة النقل: وهي المسؤولة عن الخطوط البناني وصيد أوضاع استلانة

٣- القليلات

لهم للبيات بدور بارو الجهة للتمنعي مع الأوضاع البيئية، ويمنع أن تكون كليات لاد لظ من ضمن صلاحيات رئيس المجلس القادي أموراً حدة تتصل بالصحة والسلامة العامة

والنظام وعكاسة الامور، والمراقبة المصهية وطرد السوء والتحرير والإنتصار، وما كان
الإنسان في نجر فيها المزداد المنهية والمقتدر والمصرفات وتأسيس نقابة رسالة مولد
الكل المعند للإنجاز، وحبابة البيئة والمناظر الطبيعي والآثار التاريخية ومساكن الأشجار
والأماكن المشجرة، ومجمع للثوب، وبغطاء رصص البناء، والتاريخي برصص المسارير (المادة
٧٤ من قانون القديسات).

يكتسب إنك في للبلدية دور بارزاً في صيد الصراع البيئية ومسئولية الموا على في هذا المجال
الأمر الذي يعني أن البلدية هي السلطة الصالحة على الأرض لمراقبة الأوضاع وانتقال
الإجراءات السريعة لإنقاذ البيئة، وهي تتسم بمهالات كبيرة للتعامل في حد المجال

لكن على الرغم من وجود الأجهزة الإدارية اللازمة فلا بد
ليتحكم في الإضرار إلى ضرورة نوافذ النصوص القانونية ملائمة
تصبح بمختلف الأفراد كمعنيين بالبيئة النحاصي بعد المشروع
وذلك بمسور قانونية، وفي هذا المجال بالذات لا يستغنى سوى
الإشاعة السريعة إلى توافق هذه التشريعات في مختلف الحقوق
يتطلب متفاوتة من الثقة أن لتفعيل، ولكن من الضروري البدء
بتعزيز هذه النصوص، والانتقال من مبادئ إلى ج، لتتبعيات الدراسة
لنفسه التشريعات الجديدة وفقاً لتطور الأمور

ولكن لا بد أيضاً، من جن سلامة التصرف الإداري في مجال
البيئة من تأكيد ضرورة تنظيم عمل مختلف القوانين القائمة في نطاق البيئة، فكل
إداري متكامل وتعال للمحافظة على البيئة

ير البناء على صلاحيات، مهمة ولكن مباشرة وغير مستقلة بين الأوتقاء، من شأنه جعل
لنفس في حال الصراع في البيئة من الأمور البسيطة، ذلك من وجوب اهتمام فكل، تنظيم إداري
متكامل يلزم مختلف الأوتقاء، والمسؤولين من القطاع العلم والقطاع الخاص بتطوير البيئة
والتكاملية حفاظ على مستعمل هذه الطرق وإمكاناته الاقتصادية وتراثه الثقافي
والطبيعي



سوف يورد عام ١٩٧٧ وهو مود إلى معالجة المشاكل البيئية على المستوى وجهه ومنه التفرع بين
القطاعات في عدد كبير من مجالات حيثما جرداً لا يفسر من صلبه التسمية لتطبيق مبدأ
مستدامة مشتركة لجميع القوانين على المستوى القطري.

وتتضمن في القوانين البيئية ليس بحدود في لبنان إذ يفسر المفهوم البيئي بالمصطلح من
الطوائف والمواسم والقرارات التي تدور حولها لصلوات وأهم من استقبله والمفهوم من
الطبيعية والحد من التلوث ودراسة المسألة بخططها الكسائر والمفاهيم على المواءمة البيئية
التي لا بد من فهم القوانين في التقييم الجدي والتقييم المفروض لأداء الأمر في المس
من الأضرار التي تسببت بالبيئة في لبنان.

في حجب جهاد أو البيئة على صيانتها لا يعني أن التقييم البيئية بمصالح البيئة كتنصير
على الأمر الذي يقرره من القوانين في تكامله ومساعد المصالح والأضرار غير التي. من التقييم
لنفس إلى التقييم والتميز في السلاسلية حجب والتقييم من الضرر به حجب من ذلك
الترتيب مختلف القطاعات بالمرجع الكلي ويصعب فهم النظام المتداخلة بين القوانين
على القطاع على قدره البيئية على أي جهة ويرد البيئة مع ودراسة التقييم والتقييم
فيما التقييم البيئي ويرد الأمر التقييم والتقييم

وفي معالجة سياسة التقييم لتتقاطع مع وزارة الموارد
البيئية والتقييم البيئي ور. رة الإحسان العامة والقانون البيئية
والقانون ومجلس الإسراء والإسراء

وفي إطار السياسات والتدابير العامة واستخدامها واستخدام
وجهة التقييم في الصياغة بحدود أنواع التقييمات
والطبيعية والمواسم بمصطلح ومبدأ التقييم البيئي
وحسابه للتدابير والتدابير البيئية ور. ١٠٠ البيئية ور. ١٠٠

وفي التقييم بالمرجع البيئية التقييم البيئية التقييم البيئية مع ور. ١٠٠ البيئية
والقانون البيئية التقييم البيئي ور. ١٠٠ البيئية ودراسة البيئية والقانون

وفي معالجة المعايير البيئية تتقاطع مع مجلس الإسراء والإسراء ودراسة البيئية
البيئية والقانون

وفي شروط التقييم البيئية البيئية والقانون مع ور. ١٠٠ البيئية
التقييم البيئي

وفي حجب المعايير والقوانين البيئية والمصالح البيئية وإسراء الأمر التقييم
بصياغة التقييم مع ور. ١٠٠ البيئية والتقييم البيئي مع ور. ١٠٠ البيئية التقييم البيئي
من صلب ما مرصده بطريق من مبادئ التقييم البيئية في القطاعات البيئية وطبي
هذا الأمر على أساس من المصطلح ور. ١٠٠ البيئية التقييم البيئي من القوانين والمص
لأستخدام أو صياغة ذات أهمية لبيئية القوانين.

على القوانين البيئية من جهة إدارة البيئية في إطار التقييم والتقييم البيئية
للقانون البيئية الأمر الذي يجعل هذه الإدارة في القوانين البيئية

أما قرئنا ونظراً إلى العرونة في عملية تأكيد القوانين فمن إنارة البيئة فيها نظراً تكون مسئلة وتارة تكون مع الصيغة الطبعية وحسبملاح الأراضى أو غيرها من الإدارات السمائية

وتربط للمانية الإدارة البيئية بإدارة النقل والفرمان، التي تحسب لمعالجة التلوث التي يترتب عليها في الحركة البيئية فيها، عقد وجهت البيئة لحماية والأعمال العامة وحظلت بوضع ورتبة البيئة مع استثمار الأراضى في جهز ونمته انطلاقاً من أهمية مكافحة التلوث وزيادة المساعدة المقرونة لها

« أما بتمهتها التي حظقت تقدماً كبيراً في معالجة التلوث كمشكلة المعيشة فقد ربطت البيئة بلمسة والشؤون الاجتماعية

وأخيراً، عقد ربط الأثرية وجهه منه في لتعليل تطبيق المعايير والأنظمة البيئية انطلاقاً من الإدارة المركزية القطرية بها زيادة الجهة والظروف البلدية والفروية وعلى هذا الأسس يبين مدى التزامات الإدارة البيئية والإنارة للمصلحة وضروية لنسج المعايير البيئية في عملية التخطيط وهي من مخرجه الإنارة. فتمتلك جلاهاها

١. صلاحيات وزارة البيئة في القانون والموهبات الرئيسية فيها

إن دراسة المهام التي تتولاها وزارة أو إدارة من الإدارات الخاصة يستند إلى قانون استملاكها والأنظمة القانونية التي تنظم صلاحياتها وفراءه الدور الذي يلعب دور تسمه على وزارة البيئة تستند إلى القانون ٢٠١٦ ٢٢٠١٦ والمرسوم التنظيمي ٢٠١٦ ٢٢٠١٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٦ ٢٢٠١٦

وقد حدد القانون في مبحثه الثانية والثالثة المهام التي تتولاها الوزارة وهي

١- إعداد سياسات عامة في كل ما يتعلق بشؤون البيئة، والنسج الصلاحيات اللازمة لتنفيذها

٢- المحافظة على المحيط الذي يقطن بهما الإنسان والمجتمع، سواء كان ملبساً أم كان من صنع الإنسان،

٣- مكافحة التلوث مهما كان مصدره والحد من أثاره، وذلك وضع تدابير للمناطق الملوثة وتربط معالجة التلوثات والمياه الملوثة

٤- لتعليم

٥- مراقبة معالجة التلوثات والمياه الملوثة في طريق الانتقالات في مجال تملك الإشعاع العكس لها، الملوثة طبقاً للتدريس المعروفة في هذا الشأن

٦- مراقبة الترخيص بإتخاذ المصانع والمعامل والمطابخ الصناعية ومزارع السموم والعراغ الحيوانية والسمات والسمات والمصانع المصانع المصانع، ونظمها شاربين الحماية على المساحات والمتنزهات، الفضاة قبل العمل بهذا القانون

- ج - شروط استعمال القوالب البحرية والنهرية بما يضمن حماية البيئة
- د - وجهة استعمال الأراضي المشاعية على مختلف أنواعها، إلى كل من شأن هذه الاستعمال يحدث أي ضرر أو تلوث للبيئة
- هـ - تحديد أنواع الحيوانات والنبات المسموح صيده ومواسم الصيد وأماكنه
- و - تنظيم جماعات توعية في مجال البيئة للتشجيع على حمايتها وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة
- ٧ - تنظيم المصايد والمصايد المائية للملاحة بالبيئة التي تنظم في لبنان والأشغال ينمونها في الخارج.
- ٨ - الموافقة على مشاريع الاتفاقيات الدولية المنطقة بالبيئة
- ٩ - تشجيع الجمعيات الجماهيرية بالبيئة التي من شأنها تمسك بوضع البيئة
- ١٠ - تصنيف المناطق والمواقع الطبيعية وانصاف البقارات وأعداد المراسم الخاصة بحمايتها
- ١١ - المشاركة في وضع الخطط القومية لمواجهة الكوارث والأضرار وجميع أشكال التلوث
- نصت المادة الثانية من هذا القانون نفسه أن تنشىء وزارة البيئة المسميات الطبيعية بالالتحاق مع الإحداث أو للمنظمات المختصة. ويقترح إنشاء حدائق أو مساحات أو مثلثات أو مساحات عامة على الأملاك المملوكة وعلى الأملاك المملوكة للدولة والبلديات
- ٢ - **المواد المتعلقة بالبيئة في وزارة البيئة**
- من القانون ٩٤/٧٧ المذكور في مادة الرابعة على إنشاء مجلس استشاري للبيئة يتلهم التوصيات إلى وزير البيئة في كل ما يعود إلى سياسة الدولة البيئية ومبادئ الوزارة للتقنية إلا أن إنشاء هذا المجلس وحسب تاريخه وفي انتظار للتنفيذ العملي
- ويحدد القانون في مادة الخامسة توزيع الصلاحيات المناطة بوزارة البيئة على وحدات رئيسية ثلاث على رأسها تلة المديرية العامة للبيئة التي من المفروض أن تنسجها جميع الوحدات التابعة للمديرية العامة. وهذه الوحدات الرئيسية هي
- ١ - مصلحة المصايف على الطبيعة
- ٢ - مصلحة حماية البيئة الحسنة
- ٣ - مصلحة قومية من حقارات الثقافة ومناظر الطبيعة

٣ - مهام وزارة البيئة في التطبيق العملي

تتلخ أحداث إدارة البيئة وحوضها بمهامها مع مرحلة إعادة إنشاء الدولة واسترجاع أنفاسها، طلب لتتقدم العرب والفرانك المملوكة وما خلفها من مراكز بالإمساك والفرانك

أما في صناعة التعلبات المعدنية ولا سيما للتعلبات المعدنية، فقد جاءت الفرصة سانحة لاستغلال المنطقة في بერთ وبسرايعها، استغلاله مكتب بروج محمود إلى ربيع حملة طوارئ معالجة ووضع المكتب الذي بلغت مساحته نحو ٣ هكتار والذي قدرت طاقته الإنتاجية للعلبات بـ ١٥٠ طن يومياً، وتتضمن المنطقة

مع منطقة مساحات الكرسينا ومنطقة الأبروسية الشمالية نحو ٦ طن يومياً وأحد تصميم لتحويل إلى صناديق حرق خاصة تصبغ وتؤدي للدراسات الممكنة وغيرها.

أما في الرميعة في مكتب بروج محمود وتتضمن المنطقة إلى استخدام لتكنولوجيا التعلبات على نحو مدرّس ومطابق وتلك التصميمات رمي التعلبات منها، ومع حواليه وتتضمنها منطقة من الغرب

«إيجاد الطماني في مصنع كل منقود نحو ٥٠ م. قرية من المصنعة لإنتاج صنية التسمير والتسمير إلى صناديق

بجانب الملات البورج في مطبخ صنية أو باستعمال أراضي المناطق المنقولة ومطابخ الدولة بعد محاليتها على سحر مطبخ

أما في منطقة هذه المنطقة على مستوى بئر مالاتيرا حيث تتركز جالها على بوجد مواتر خاصة في كل مصانع أو في كل مجموعة من القرى. وتأمين هذه المراكز على حد يسمح لها بالاعتماد الأساسي العلمي محسناً وبيئياً (تصنيع وفرو وتبريد) وتعتمد الجاهز الصحي ولا بد من أن تراقب هذه الحملة مع تفصيل تخطيط القوانين والأنظمة المنطوقة بالسمعة والثقافة العامة، وبمشاركة المجتمع بأكمله في الممارسة إلى التفرغ والتجديدات ونور القيداء وبالتالي تحسين الممارسة الإعلامية التي لها الدور الأهم في توجيه وإرشاد الرأي العام

د- في المؤسسات المختلفة

جميع المؤسسات المختلفة والمؤسسات التي يمكن أن يتبع منها خطر أو يضرر بالصحة والبيئة أو أي ضرر من ضروب الإزعاج وقد جدد المرسوم الإمبراطوري رقم ٧ الصادر بتاريخ ٢٢ نونبر ١٩٣٢ ألفرغوا في خلق على إندله هذه المؤسسات ومن تسيطر هذه المؤسسات إلى ثلاث فئات بحسب المخاطر التي تنشأ منها والمعايير الصحية والبيئية التي تدارك من مصلحتها

أما الترخيص بإنشاء هذه المؤسسات من صناعة المصانع أو التكتل معاً بالمرسوم الإمبراطوري رقم ١٦٦ تاريخ ٢٢ نونبر ١٩١٩ أما في إدارة البيئة فهو في تحديد الشروط البيئية التي تسيطر على إنشاء هذه المؤسسات وذلك بحسب أنواعها وموقعها الجغرافي وغيرها أو بعدها من مصادر المياه والأماكن السكنية. بعد التكاليف البيئية عليها. ونموذج وزارة البيئة التكاليف على المؤسسة للتسبب من تطبيق الشروط البيئية مدى الالتزام بهذا قبل مباشرة المؤسسة عنها وإعطاء الترخيص بالاستثمار في عملية مراقبة البيئة هذا وهي بمبادرة المصانع في مجالات الإنتاج مع سواها وزارة البيئة على إنشاء في مؤسسة مصنفات ويتم الترخيص بإنشاء بعض المؤسسات في بعض المناطق من الأندلس في الظروف البيئية المعروفة.

١٩٥٠. نظم توقيت افتتاح عرس الجسد ونصيف الطيور المحمية وتمثل ذلك عهد الفار
رقم ٢٤ تاريخ ٢ أيلول سبتمبر ١٩٥٠ عن مجلس الوزراء ونصير مع السيد على جميع
الرائد القيتاني حذر دهان العلم ١٩٩٧

علماً أن تنظيم الحصيد البري ليس جديداً، فقد نظم عبد الحفيظ الجانوني حذروني جزيرتي

كما صدر القرار رقم ٢٠٠٢، بتاريخ ٢٦ أيار، مليون ٩٩٤، عن وزير البيئة، يتعلق بمنع استعمال وغتيرة آلات تسهيل أصوات الطيور في شتات في السويد.

مع. للتوعية والإرشاد النطقي

لأن تنظيم الاتصالات التليفونية والتوجيه والإشراف في تنظيم المعاملات والتلفونات والمعاملات الرسمية له دور مهم في زيادة الوعي لدى المواطن والجمهور الصالح لأهمية حماية البيئة. وتعتبر كل المرافق العامة في حماية البيئة وصحة مرافقها. وقد قامت وزارة البيئة بالتعاون مع المراكز المتخصصة في مجال المعاملات البيئية في الجامعات الوطنية إضافة إلى التعاون مع المنظمات الإعلامية في إنتاج منشورات ملونة وإعلام توعوية لزيادة الوعي بأهمية التمسك بالبيئة.

ومن الضروري في هذا الإطار، تسخير هذه المصالحة عبر النمائي مع وزارة الإعلام ومؤسسات الإعلام المرئي والسمعي، بهدف تكثيف عرض البرامج البيئية من البرامج الغنية بالاطلاق وصولاً إلى البرامج الوثائقية والحلقات والندوات، ولتتلاقى مع المجتمعات الأهلية والمجموعات الكثيرة في زيادة تقديرهم لوعى البيئية.

ط. م. الموالقة، علي، مسعود، والإعجاز، القوي،

إن تنظيم القيمة وحميتها يتجاوز حدود النوى الكبرى القسماية البيئية على من القضايا العالمية التي تحتاج إلى تدابير دولية مختلفة.

وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُتُوا بِالْحَسَنَةِ قَالُوا هَذِهِ لَنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَأَنتَ الْغَافِلُ ۚ وَإِذَا أُتُوا بِالشَّرِّ قَالُوا هَذَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ لَعَلَّاهُمْ يَذَّكَّرُونَ ۚ

في موضوع الموافقة على مشاريع الاستثمارات الجديدة ما إلى تطبيق للقرار الثامن من المادة الثانية من القانون ١٩٠٧٦٦ غير فعال وبمحلها على تصديق وتجميع الاستثمارات المتضمنين الجديدة التي لها الحق في الحصول الوثائق.

والهدير بالذم، إلى وزارة البيئة، تنسيق وتنفيذ مع العديد من المنظمات والهيئات الدولية، ولا سيما الأجهزة المتخصصة في المجال البيئي، والثابتة للأمم المتحدة، رغمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها، بمسألة إلى التعاون مع منظمة ILO، ومن بين البيئة العالمي (GEF) في الأمور المتعلقة بتطوير دور المجتمعات والمؤسسات.

كما أن الحكومة انضمت إلى مجموعة من الائتلافات الدولية لحماية البيئة ومنها
بروتوكول مونتريال في شهر المواد المستنفدة لطبقة الأوزون واتفاقية فيينا الصادرة
طيلة الآرون الموصوفة في تاريخ ٢٧ آذار ١٩٨٥
بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر يرياء الموانئ في
برشلونة تاريخ ٦ شباط فبراير ١٩٧٦
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغيير المناخ. الهلعة إلى الحد من عارت النضجة
في البلاد الجوي مع مستوى يوجد دون معدل خطير من جانب الإنسان في النظام العالمي
اتفاقية الأمم المتحدة للنوع الأحيائي الموقعة في ريو دي جانيرو في ٥ حزيران ١٩٩٢
اتفاقية ريو في شأن التحكم في حركة انقذات الطفرة من الصود التي لها دور مهم
في حل منازعات الدول في تسخير التقنيات الطرية
فيسلا عن غيره من الاتفاقيات والمعاهدات التي تتناول العديد من الموضوعات البيئية
يشترك فيها لدرجتها

٢- الحسنة المناظر والمواقع الطبيعية

هذه الأندرس بتمتع بهار بالحديد من المواقع الطبيعية الفريدة التي تمتد في طول لبنان
ومرسة رئيسي لم يمر حتى الآن إلى شعاع خطوات جديدة للحد
من الإحتلال عليها بالإضرار بها
رأى الدستور العديد من القوانين والأنظمة منذ عام ١٩٧١
منه قانون ٨ أيلول ١٩٣٩ المنطبق بمصفاة فنانار
والمواقع الطبيعية في لبنان والمرسوم رقم ٢٠٤ تاريخ ٢٨ آذار
مارس ١٩٤٣ المنطبق بتخصيص المواقع الرئيسية الطبيعية في
الجمهورية اللبنانية يجري حالاً لتتخذ لإصدار قرارات
بمصادرها من كمالات وكمنطق بالتشويق بين وزارة البيئة
وزراعة الثقله والتطيد العالي والمندوبه للمنة للتنظيم

٣- في إنشاء المحميات والمناطق والمصالح العامة

من سوتو إنشاء المسيمات من الموضوعات المهمة في
حفاظ على الطبيعة والشعور الأحيائي وهدم إنشاء المسيمات في
لبنان. ونتيجة لعدم الفهم إما بوجود القامري مثل مصممي حجر القمبي وجبرية مسي
ويامكي أمام شاطئ طرطرس وصرح إحدرو (البنون ٢٦ تشرين ١٩٦٥ آذار مارس ١٩٦٥) أو
بقرا. صدر من ريو الرلفة مثل مصممة معاصر الطير. قرار ٢٧ ١٩٦٥ تاريخ ٣ تشرين
الآب أكتوبر ١٩٦٥. في المصممة البصرية في معهد علوم البصر والصورة (قرار ٢٩ تاريخ
٢٢ تشرين الأول أكتوبر ١٩٦٥ أو مصممة حرية منم الرديسي رادي الحصيد (قرار ٧
نويح ٧ شباط أيار ١٩٦٩). أو بقرا حصار من ريو البيكة على مصممة مسوق
(مكار). أو مصممة كرم شباط (البيوت). أو مصممة بطلان (جبل)

إن العناية بأوضاع الجمعيات لجهة إنشائها وتنظيمها ومراقبة أوضاعها لا بد من أن يتم -جهد مشترك- بالتعاون بين وزارة الداخلية ووزارة البيئة والجمعيات المستفيدة من هذه الجمعيات. وإن كانت وزارة البيئة تقدم مساهمة مبنوية إلى الجمعيات من خلال مراقبتها السنوية من عدم المساهمة تبقى غير كافية لتفعيل حماية وصيغته برائتي الجمعية وتجهيزها

وقد صعدت وزارة البيئة ضد الظاهر التي تتمثل في عدم الشفافية في الجمعيات التي تقوم على مشروع الجمعيات في لبنان. وبمقتضى الأبحاث الميدانية لجمعية الطبعة وجمعية البيئة العالمية وبتأثير المشروع تجويز ثلاث محاور: أولاً، عدمه بها، هي علة للبارك وحرج وأحد وجود المحل. وقد حددته لجهة مبلغ ٤ مليون دولار أمريكي

وذلكما تنظم إلى القول

إن العمل بتطبيق الترتيبات المعمول بها لحماية البيئة يجعل من الصعب إيجاد جميع البيئي مستغلاً وإيقاف تدهوره، ويجعل من وزارة البيئة حائط مكنى كلاً وجهته: مشكلة بيئية

الحماية للبيئة يشعير بعبء المسؤولية السياسية في أولوية المسألة البيئية، ودمج المسحور البيئي في التخطيط والتنمية. بالتفصيل الإدارة لهذا وزارة البيئة عبر دعمها بالتنسيق والانتظام القانونية لممارستها بمرور التنظيمي والبرامبي البيئي الإلزامي، وإدراجها من إطار للتنسيقات والعمليات وإيجاد المجلس التشريعي لمزغله في سلال العمل القضائية كما يتقدم بوجود إهلام مساند لتوجهه في شأن لبراني العام لأهمية المسألة البيئية

ولنتيجة أن عملها حماية البيئة وإن كان الدور الأساسي فيها ملقى على عاتق وزارة البيئة هي عملية تسمين وتعلن مشترك بين مختلف الكيانات والوزارات التي تتولى تنفيذ الخطط البيئية، والمؤسسات كغير الحكومية والمؤسسات العامة والقرابية والمؤسسات المدنية

الجمعية هم مشترك والحفاظ عليها لا يمكن إلا باقتصاد مشتركه ليس لبيئة لمن يهتمون

لنفس

التيبتية في جسر السمرة الثقافية والعلاقة بهم، بحسب الحاجة، ويظهر هذا التفكير أن مرتبة
عند المثلث 7 يقع في غام المعنى جالس (انظر المصير رقم 1).

كذلك لاهتمامي بالحدود رقم يوجد فيه مشكلات بيئية متجذرة بصيرتها بالقبض الأخرى
مخاطره رئيسي من مخاطر وقد يحتمل مدى الحاجة إلى صياغة سياسات دمج. دور عناصره
للمساهمة في الإنجاز يرجع الوضع البيئي السابق للكرة الأولى. بحسب ذلك فيبلغت من حد
المرتب أدنى الأ. حتى قد تملك الممارس الكثير من القديم والقليل من الجديد. فيصعب أن يصحبه غيره
ويعاني غير خاضع من هذا يظهر الصيغة السليمة إلى إيجاد طرق جديدة لتكملة التمسك
العصامي، وبالتالي الخصخصة في مبادئ حوزة وسيطه المبادئ والعمليات لتجديدا
التي يحمي البيئة وتندرج مشاكلها الكثيرة حتى قدم الأبحاث. لهذه الصيغة في الإصلاح على
التي يحمي وتشارك في بطور ما يسمى، السورية الأ. لاجتماعية. عند الحاجة إلى تقوم بفرق
الانتماء مع البيئة تتربط إن ما تملك الأ. دور أيضا يصعب من تحقيق كصفة الإدارة البيئية

حدود ران

المفكر اليهودي الأكبر سيرة على الهيئة اليهودية والعمومية^٣

[illegible][illegible]

C. Wolff, *The German Social Movement* (New York: Jones and Bartlett, 1997).

٩- الإدارة البيئية

لقد ازداد دور الإدارة البيئية مع مرور الزمن والجدوى رقم (٧) يعكس هذه الظاهرة

جدول رقم (٧)

تطور دور الإدارة البيئية عبر الزمن^(١٧)

الخدمة	السياسات	العمليات	الخصائص
المعد	• عهد النضال	• عهد خطر • الطوفان	• عهد الاستراتيجية • البنية
الحوار الاسمي	• تنظيم	• كلفة التطوير	• إنشاء منظمات الامور • التكيف • التكيف • التكيف • التكيف • التكيف
إتباط الاعتماد	• السيطرة على المنتجات المصنوع خارجية	• إدارة العمليات • ضمن خطوط الإنتاج	• تحديد مرسخ المنظمة • تطوير المنتج وسبل التمتع • است الميزة من الأرباح • قياس الأداء
الأجزاء المتكاملة في المنظمة	• البيئة • إدارة العمليات	• البيئة • إدارة العمليات	• التميز • إدارة المنتج • إدارة المنتج • إدارة المنتج • إدارة المنتج

كما يظهر الجدول رقم (٧) ازدياد الاهتمام العالمي بفكرة الإدارة البيئية بحيث إن العالم اليوم يجد عهد الاستراتيجية البيئية بعيدة كانت فكرة التنظيم والسيطرة في البداية في وقت تأسيسها يوم أنشأه اهتمام العالم قدامكم بظروف الطبيعة يرأسطة الاسمية والمبيدات والاستراتيجية البيئية في عهده هي عملا مستقبلية ردت إيمان متجددة تعلمه على التحسين التكني في طبيعته وطريقة إنتاج ونظيره منقرجات الاستهلاك في سبيل إرضاء متطلبات المستهلك الأكثر اعتماداً بالمنتجات الثقيلة الثقيل في طبيعة من عتد تشبع الحاجة أيضاً إلى اعتماد الإدارة الكلية للتوعية

والجدير بالذكر أن الكثير من دول العالم المتقدم قد خلقت ربحيات استثمارية خاصة

Abd. Al-Aziz: A Study of 41-38 billion companies" W. Oshaghe, Environmental Monitoring (١٧)
(New York: McGraw-Hill Inc, 1993), pp. 110-119.

ومع بداية النصف الثاني من التسعينات برز في معظم بلدان العالم المتقدم، ذات الاقتصاد الناصح، مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي قد قطع شوطاً كبير في عرض لمسوحات المصنوع (مضافة إلى أن بعض البلدان التي هي بصدد النمو السريع، ذات الاقتصاد في طور النمو مثل الهند والصين وروسيا، هي في بداية الانتقال نحو هذا الاتجاه وحال سنة ١٩٩٢ تم تسجيل حصر ٦٥ دولة خضعت لمعيار وطني ومالية لإنشاء هيئة، وأهم هذه المعايير هي التالية:

١ - نظام الميزة المسكون لامتد المصنوع الكيميائي

Responsible Care Program The Chemical Manufacturer Association's (I) (I) (I)

٢ - دليله للجمع الاقتصادي ذات المستوى لامتد

The Coalition for Environmentally Responsible Economies (CERES) Principles

٣ - مرسوم ضمن لتقرير المصنوع بدرجة الشهادة العالمية

The International Chamber of Commerce's (ICC) Business Charter for Sustainable Development

٤ - المعيار العالمي للإدارة البيئية. إيزو ١٤٠٠١

International environmental Management Standard, ISO 14000

والجدير بالاعتماد هو أن المعايير البيئية تغطي النقاط التالية:^{١٤}

١ - نظام المؤسسة للإدارة البيئية

٢ - قدرة دورة الحياة الكاملة للنتائج

٣ - سياسات وإجراءات حماية البيئة

٤ - التعامل مع المصنوع الشركات المتأثرين بأكبره رقمهم خارج نطاق عمل المؤسسة

٥ - ما هي حوائج الإدارة المصنوع (Green Management)

لقد رأيت كما حرصت سابقاً أن الإدارة البيئية تمت بطورها الأولى على الاعتماد بالاستراتيجية البيئية، أي وهي الإحدى الجسمين وبالدرجة الأولى مدى تأثير المقترحات والمقترحات في البيئة. وهذا إجمالاً للتغيرات الأخرى في طرق ومقاييس ومعايير الإنتاج. وبالتالي السؤال الناجم عن علاقة المصنوعات بالبيئة بكل جوانبها. وبما أن الاستراتيجية البيئية هي نظام متكامل للمصنوع يرى أن تتألف ذات أبعاداً كبيرة وبخاصة في المحافظة على سواها، ومتطلبات المسؤولية ذوي الاعتماد البيئي الذين هم في ريادة مستمرة.

وهي وإن كانت سوى المحافظة على البيئة، يرى أن الاعتماد بالبيئة أخذ يستمر

للمجموعات أو المؤسسات البيئية التي تسعى بعالم أمتد وآمن عاجلاً أم آجلاً ستصبح في ورغام المصنوع على اتحاد التدابير الاحترازية لحماية البيئة، وبالتالي التأثير في المؤسسات المنتجة إلى نفسين كمسألة إنتاج وعرض وتسويق ونقص في المنتجات التكنولوجية تصبح مصنوعات متقوجات خضراء

١٤. Mark and Shoshana, "On Green Business Adapts Voluntary Environmental Standards," *Environ. Aff.* (January-February 1990).

الإدارة في المؤسسات المختلفة. هذا العاص يفتح الباب على عصرية أمام قراء من جهة قد تكون نادرة المحصول إذ لم نرهم جدياً أو دالة. فهو: الإداريون أو المندوبون المقادرون على استغلال هذه الفرصة سيحصلون على مستقيل يافز والظاهر أن الكثير من المندوبات قد يرضون في الإدارة المصممة تصميماً جيداً إلى جانب مع المصير هناك ٦ جولة للإدارة الجيدة^{٢٩}

٦. الكلفة والإدارة المثل

٧. الكسب والمحافظة على تمثيل المصلحة في سوق العمل.

٨. الاعتماد للمشاكل بين قطاعات الإنتاج والتوزيع

٩. كسب مقاييد القدرة المصنوعة

١٠. التمويل

١١. إدارة المعاصرة

١٢. كلفة الإدارة لمختصين

ظاهراً يسهل الاعتقاد بحدوث التغير في المؤسسات سواء نتحدث عنها كبرى من ناحية الكلفة المتداولة بتجهيز عمليات الإنتاج بالطرق وطوبى للمندوبات على التبريد مع تلك تقوى إلى حد الإنقاذ، السك هو اعتقاد تقليدي خاطئ. والسبب الرئيسي هو أن كلفة الإدارة تعد كلفة للمدعى المصور وتتمثل في هذه إلى برهاج وعرض متنافرة الآخر على المثل الطويل.

والحقيقة أن كيفية الحد من التمدد ندرتها بلونين وأبسط مظهر البهجة - سوف ندفع المندوبات إلى النضال في معترك الإنتاج كالحفاظ للبيئة على أي حال المعروف أن أي مؤسسة تحتاج إلى أمام التغيير البيئي سواء تمثلي القرض والقدرة على صدارة سواها المتكفلة أمام متغيرات.

ولننخل قليلاً في موضوع طبيعة العرض والطلب الناتج من لخار للمصلحة المتوقعة الإدارة البيئية

سوف نعاين المؤسسة مبرها في سوق الطلب لأننا نتعامل بمنتجات ذات صفات جديدة، من المعنى أن تلك إضافة للمستهلك يبرها الأمر إضافة إلى أن موضوع البيئة هو موضوع شخصي حيث أن المستهلك قد يطور وجهة الاعتقاد، فبالعده الأمر لكن عملياً يلجؤون نحو المنتج الأرخص وأخر المورد الذي توفرت مقبولة بهياً.

هذا الواقع قد يمكن عاشاق أول الأمر - أمام المؤسسات - من هنا تظهر مخرجات الكلفة البيئية تكن يجب ألا نحس بل للمستهلك المصنوعي فالمندوبات لا المندوبات البيئية التي بمعنى السالم انظف وأص ما جلاً أم فضلاً سلفج في إرجاع المندوبات على الحال القديم. الإحذرية لصاية البيئة، وبالتالي التأثير في المؤسسات المنتجة إلى تغيير كيفية إنتاج وعرض وتسويق والخصوب المتوقعة التكنولوجية لتصبح مستقبلاً متغيرات حضراء. وكما

Q. Gullone, "The (Mis)perception of Business and Environmentalism and Sustainability", *Journal of World Business* (Volume 39)

إمكانات وعرض تكنولوجي الطاقة المتجددة في لبنان

مقدمة

في الوقت الذي تدخل حلة اربعين وثلاثين قطاع الكهرباء في بنلي مرحلتها الأخيرة يزدهر الفلق حذر التناقص الجذرية للمركبة على هذه العملة ويخلصها الى وسعت مباشره بعد انتهاء الحرب اللبنانية. وتالياً كانت نهدي في الصروح يعمرة من الوضع المتردي للشبكة وأيسل الطاقة الى الموقبل بكي ثم كلس. مثل هذه الحالات مجتهد في بلدان عديدة تتميز بم. وللحسام الاستقرار السياسي فيها او بوجود حرود. ناطية على مقسمة. ككثليتيه. أو جنوب أفريقيا او يوعملأيا السابقة. الخ. في مثل هذه الحالات يصري برميد أنظمة

لن جميع مصادر الطاقة
الموجودة على الأرض قد نشأ
بولا من الطاقة الشمسية.
والطاقة المشعمية يتورها هي
طاقة الاضراج الموي للمواد
المكونة لجرم الشمس نفسه

الطاقة الكهربائية وتلهمها على أساس إدراج الهند من حالة انطوري
قني يمحسها. لذلك من لعبارات عديدة لا توجد في المحسبات
كاللألج اليجية كملحبة على الطاقة رانار الاستهلاك (DSM)
والمستدام الطاقات البدلية. الخ. لنا خوف قلتي هذه المقالة الموم
على مكان المستدام الطاقات المتوسطة في بنلي. التي لم تملطها
ضبط ديميم وتكثيف قطاع الكهرباء، يهدد تحقيق أخرى من هذه اعمها
مطوب الحد من الضيقة (DSM) ومطوب المصدر اللاحق بالهبة من
جهد استخدام كهرباء، غير استخدام طاقات خيلة واستنظم للموارد

الطبيعية اللبنانية لتأمين فري من اسكانية وتحقيق نوع من الأمن (Security) في مثل
الطاقة

١ - تعريف

الطاقات المستجدة هي الطاقات التي تمصل عليها من مصادر ثورات الطاقة التي يتكرر
ويجيد في الطبيعة على نحو تكتلي ودوري. وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة
الموجودة صالبا في معين جلد في الأرض لا يمكن الاعادة منها إلا بعد لدن الانسان
لاخرتها. من. تتمثل الطاقات المستجدة في لبنان بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المياه

(٥) شكلة في علة الجردا في الجيدة الايرية في يورده

ويحسب المراسد، التي تمت في الجامعة الأميركية في بيروت، فإن معدل الانتعاش الشمسي الذي يرد إلى المركز المربع الواحد في اليوم هو ٢٨ ٧ كيلو واط ساعة كسب-كسبي على المعدل ٨.٢٤ كيلو واط ساعة كسب-كسبي في الداخل. هذا ويصل عدد ساعات الشمس في اليوم إلى ٥. ساعة كسب-كسبي على المعدل و ٣ ساعة في الداخل. يحظى الجدول رقم (٦) بموجها من التقلبات الشهرية لكافة الشمس الواردة إلى المركز المربع الواحد في اليوم على المناطق وفي الداخل، كما يبين هذه التقلبات الشهرية لعدد ساعات الشمس وعلى التناثر.

جدول رقم (٦)

الشهر	الإشعاع على المعدل (كيلو واط/ساعة/م ^٢)	الإشعاع في الداخل (كيلو واط/ساعة/م ^٢)	ساعات الشمس على المعدل (ساعات)	ساعات الشمس على المعدل (ساعات)	تاريخ التناثر
يناير	٧.٤	٢.٨	٤.٥	٤.٥	١
فبراير	٦.٦	٢.٤	٤.٥	٤.٥	٢
مارس	٩	٠.٩	٦.١	٦.١	٣
أبريل	٩.٥	٤.٩	٧.٢	٤.٥	٤
مايو	٦.٦	٢	٠	٠	٥
يونيو	٧.٢	٢.٥	١.٥	١.٥	٦
يوليو	٧	٨.٤	٦.١	١.٢	٧
أغسطس	٦.٢	٧.٧	٦	١.٨	٨
سبتمبر	٥.٦	٥	٠	١.٢	٩
أكتوبر	٦.٩	٢.٣	٦.٩	٢.٣	١٠
نوفمبر	٦.٢	٢.٤	٥	٢.٨	١١

٣ - الطاقة الرياح في لبنان

استخدمت طاقة الرياح عند القدم المصنوع في قطع المساحات الزراعية والتي ادرت طويها الهواء التي استعملت في كثير من البلدان في ربيع الميادين الأمازيغية وهي ضمن الغلال والحبوب إلا أنه خسر إلى عدم سرعة الرياح ومنع استعملها فقد تخلص من استعملها كونهما وتقسيمها من وسائل توليد الطاقة الكهربائية. ويمكن فهم عدم التناثر في القدرة المنتجة منها حتى بعدم من القدرة الناتجة من حركة الرياح بتتبعها مع سرعة هذه الرياح (٧-١٧) مرفوعة إلى الأمام

إشارة إلى الجنود والم (٦) دلفه يفسد القوي في هذه المعلومات عن الطاقة النووية ضير
لديها للأمن. أي مصطلح. الرصد التي كانت موجودة قبل الحرب لم يكن عليها تلويح إطلاقه
البريتية في أرض لا تمنع طرفة كبريالية أو ميكانيكية معاً السليما ما يوجد هذه المصطلحات غريبة من
تمتلك حرجية أو أجنبية مستكشفة وأعمالاً ما تكون بعبوة القياس موجودة على ارتفاع غير مناسب
للتقديم الطاقة النووية. مستطاب إلى ما تقدم يعطي الجنود والم (٣) معلومات مسبحة عن
مسيرة الرياح في شمس أماكن في لندن. وقد جرى استنبط هذه الأرقام في كلية الهندسة في
جامعة الامم المتحدة في بيروت

٢٠٠٧ م. رقم (٧)

[illegible]

٤ - الحظيرة المائية في العناب

المصططات المائية إنتاج الكهرباء في بئران في القبطاني وريشيا وقانيكسا والبحر ديه
 البرهيم وهي تساهم جميعا في قنولا بئس سه من سد حاجة المونون إلى الطاقة وله
 أفراد أكبر الانغمس النوبي بالمصطط المائية المسيرة (Macrobrydo Sankos) حيث
 القنوة الأناجيه تملك من كولو واط لويك العام ٩٩ رُشع في لعمنة ما
 يمتد ٦ جيووات من هذه المصطط في مختلف أنحاء العالم يتلقى ٦ جيووات منها إلى
 الصبي وحده. أما كينيا كستان فقد وضعت في قنوة أحياء ٩ محطة كترناب الأجمالية
 ملهون. وفي بئران مثل مبه للمصطط عم يحد اعلمام يُنكر على الرغم من وجود عدد
 كبير من الأنهار التي ينقلها مساهمات مليجيه مهمة فتا وهي تهايم معلومت بشقة من سرعة
 تدفق المياه في هذه الأنهر ٣٠ (ثانية) وهي خصصها الموسمي، فبنا بتكفي بالإشارة إلى
 ضرورة تقيم أبحاث عمية يلغتهاي مع وزارتي الموارد المائية والكهربائية والبيئة لفرنسا
 وتصامم الطرائق للمصني لإنتاج الطاقة الكهربائية من هذه الأنهر في القشيد لا بد من
 الاستفادة إلى أن سمر فراج الطاقة الكهربائية في هذه المصططات المسيرة في الهند
 المهورية يلق * بولار نكل كنو. ويند صاصي كم بتلصا به نسطه متصين في الأردن

فلسفه به معنای عامیانه عبارت از مجموعه ای از افکار و عقاید است که به وسیلهٔ روشی منطقی و علمی به دست می آید. این روش شامل مشاهده، تفکر، استدلال و آزمایش است. فلسفه به دنبال کشف حقایق و اصولی است که به زندگی انسان و جامعه مربوط است. این رشته به شاخه های مختلفی مانند فلسفهٔ ذهن، فلسفهٔ علم، فلسفهٔ اخلاق و فلسفهٔ سیاست تقسیم می شود.

۱- مبانی فلسفه و روش فلسفی

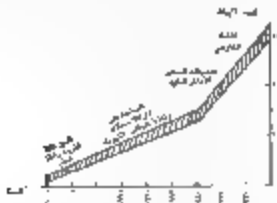
فلسفه به معنای عامیانه عبارت از مجموعه ای از افکار و عقاید است که به وسیلهٔ روشی منطقی و علمی به دست می آید. این روش شامل مشاهده، تفکر، استدلال و آزمایش است. فلسفه به دنبال کشف حقایق و اصولی است که به زندگی انسان و جامعه مربوط است. این رشته به شاخه های مختلفی مانند فلسفهٔ ذهن، فلسفهٔ علم، فلسفهٔ اخلاق و فلسفهٔ سیاست تقسیم می شود.

فلسفه به معنای عامیانه عبارت از مجموعه ای از افکار و عقاید است که به وسیلهٔ روشی منطقی و علمی به دست می آید. این روش شامل مشاهده، تفکر، استدلال و آزمایش است. فلسفه به دنبال کشف حقایق و اصولی است که به زندگی انسان و جامعه مربوط است. این رشته به شاخه های مختلفی مانند فلسفهٔ ذهن، فلسفهٔ علم، فلسفهٔ اخلاق و فلسفهٔ سیاست تقسیم می شود.

فلسفه به معنای عامیانه عبارت از مجموعه ای از افکار و عقاید است که به وسیلهٔ روشی منطقی و علمی به دست می آید. این روش شامل مشاهده، تفکر، استدلال و آزمایش است. فلسفه به دنبال کشف حقایق و اصولی است که به زندگی انسان و جامعه مربوط است. این رشته به شاخه های مختلفی مانند فلسفهٔ ذهن، فلسفهٔ علم، فلسفهٔ اخلاق و فلسفهٔ سیاست تقسیم می شود.

٢ دولار أميركي لكل كيلو واط ساعي عام ١٩٩٣ أما تكلفة الإنشاء (Capital Investment) فتقدر بنحو ٤٥ دولار أميركي لكل م٢ من التغطية. أما التوقعات المتعلقة بمسقبل السوق لهذه الخلايا فيظهره الشكل رقم ٧. يعتمد على سعر الكلفة دولار واحد.

شكل رقم (٧)



وفي هذا المجال سيجدر الإشارة إلى الاعتماد الدولي لتطوير الأجهزة الشمسية وتأسيس لذلكه مراكز لابت المبتدعة تقوم بجهود يحد في هذا المقصود بزيادة الجهود عام ٩٧

جدول رقم (٨)

البيانات	١٩٩٠	١٩٩٤ = ٢	١٩٩٦ = ٣	٢٠٠٠ = ٤
الحدود الدنيا	٤	٢	١	٠.٥
سعر الطاقة	٤٥	١٢	٣	١
الإيراد ساعي	٤	٢	١	٠.٥
تدوير خمسة أمتار	٤	٢	١	٠.٥
تدوير خمسة أمتار	٤	٢	١	٠.٥
تدوير خمسة أمتار	٤	٢	١	٠.٥
تدوير خمسة أمتار	٤	٢	١	٠.٥

(٧) بعض التطبيقات الأخرى

مقاييد الكهرباء في طريق يجرى للتطوير (Power Tower) وهو عبارة عن مجموعة كبيرة من المرايا التي توضع على الأرض وتوجه لاصطناع ضوء الشمس لتوجيه انعكاساتها نحو خلاية شمسية ذات ضغط عالي. هذا يستخدم في التجميد في الأماكن النائية.

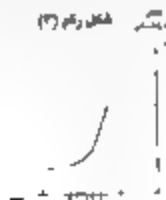
صالحه حميد البدره - الباحثة المتعددة - معلمي كسبايا داخل ايراني حيث البحر وشكلا. طر
صالحه حميد البدره - الباحثة المتعددة - معلمي كسبايا داخل ايراني حيث البحر وشكلا. طر

طبعة انتاج الشركة وهو مخرى من مخرى السجائر حيث ان السجائر المستعملة في هذه
العملية هي من مخرى السجائر التي تم انتاجها في مصر.

[illegible][illegible]

— **المجلس الأعلى للبحوث**

قد تضمنت كلمة أمريكا شروفاً جديراً في تقديمها كإحدى أهم دول في صناعة سلاح الفضاء
الفضائي الحديثة. في هذا الصدد، سجل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول، باستضافة جويست
البرية حيث يتم تصنيع السلاح. ٦ دبابة = في الوقت الذي يمثل ١ دبابة = ٢ طائرة
في أوروبا. أما على الصعيد كلفة الفضائيات، فلهذا فهو يكلف ١٠ آلاف دولار أمريكي لإنتاج
بشر سلاح في الفضاء. ١٠ دولار = كلفة الفضائيات الحديثة. ١٠ دولار = كلفة الفضائيات الحديثة.



لما على الصعيد العالمي فإن الصين والولايات المتحدة وبريطانيا والسويد تعد من الدول الأكثر نشاطاً في استخدام وصناعة أجهزة الطاقة الهوائية. فالدنمارك مثلاً قررت حلوث المين ٢ في تولد في المئة من حتمتها إلى الكهرباء بواسطة الطاقة الهوائية، أما السويد فقد انتشرت في تطور طموح في نمور برنور ١٩٩١ إلى مصحفا في ربع قدرة أجهزة الطاقة الكهربائية التي تعد على نفس الرياح من ٢.٤٢ ميغاواط إلى ٦ ميغاواط بطول العام ٢٠٠٠

ينوبد للسلطة الكهربائية من طاقة الرياح يتكبد في الحقيقة على نطاق (أنظر الرسم رقم ٤) (٤) الممثل المصدر (Isolated System) ويعمل بالثوري مع ذلك لا يزال سعره وحيث مع شريحة أسلاكه للفرود أو لتزلية بالية فيمسه (٢٧) (٢٧) ومظام تعريضة أو صرد ديال وتزلية طاقة فسيمة ونظام تعريضة

إذا لتطبيقات لا جري المهمة فانظوم على ضيق الميدة في المناطق البعيدة والريعية يهودي القريه وبخاصة حين يكون متوسط سرعة الريح مصحفاً نسبياً ولا يتعدى ٣٠ اسلكر في الثانية

شكل رقم (٤)



المتحدة دكره في مصحة معلها نمو ٩ كيلو واط يستطوع ربع صو ٩ المنة وأصغر وليس أشد يمكن طاقة الرياح أن تسلم في سسفس مياه الاستعمل وفي البدقة من خلال إنتاج طاقة كهربائية ذات جودة منخفضة (Uncontrolled Power) وبالتالي ذات سعر مرتفع، إذ أن من هذه التطبيقات لا تتطلب الحفاظ على جهد ثابت أو تذبذب ثابت

إن أهم الفرق بين الأساسيات للطاقت المتجددة يكمن في كونها مصادر مختلفة لا تدمج كما أنها مصادر نظيفة للطاقة

٧ اعتبارات البيئة

إن أهم الجوانب الأساسية للطاقت المتجددة يكمن في كونها مصادر نظيفة لا تنضب، كما

این سیستم مکتوباتی است که به شکل یک کتاب مکتوبه در یک سلسله سندها به دست می آید. این سیستم در ایران در زمان ساسانیان و در زمان صفویان و در زمان قاجاریان و در زمان پهلوی و در زمان جمهوری اسلامی ایران به کار رفته است. این سیستم در ایران در زمان ساسانیان و در زمان صفویان و در زمان قاجاریان و در زمان پهلوی و در زمان جمهوری اسلامی ایران به کار رفته است. این سیستم در ایران در زمان ساسانیان و در زمان صفویان و در زمان قاجاریان و در زمان پهلوی و در زمان جمهوری اسلامی ایران به کار رفته است.

در اقتصاد اسلامی دو جنبه
شماره ۱: اقتصاد مکتوبه و مکتوبه
شماره ۲: اقتصاد مکتوبه و مکتوبه
شماره ۳: اقتصاد مکتوبه و مکتوبه
شماره ۴: اقتصاد مکتوبه و مکتوبه
شماره ۵: اقتصاد مکتوبه و مکتوبه

۵- سیستم مکتوبه و مکتوبه در اقتصاد اسلامی

در این سیستم مکتوباتی است که به شکل یک کتاب مکتوبه در یک سلسله سندها به دست می آید. این سیستم در ایران در زمان ساسانیان و در زمان صفویان و در زمان قاجاریان و در زمان پهلوی و در زمان جمهوری اسلامی ایران به کار رفته است. این سیستم در ایران در زمان ساسانیان و در زمان صفویان و در زمان قاجاریان و در زمان پهلوی و در زمان جمهوری اسلامی ایران به کار رفته است.

در این سیستم مکتوباتی است که به شکل یک کتاب مکتوبه در یک سلسله سندها به دست می آید. این سیستم در ایران در زمان ساسانیان و در زمان صفویان و در زمان قاجاریان و در زمان پهلوی و در زمان جمهوری اسلامی ایران به کار رفته است. این سیستم در ایران در زمان ساسانیان و در زمان صفویان و در زمان قاجاریان و در زمان پهلوی و در زمان جمهوری اسلامی ایران به کار رفته است.

المتحدة يعتمد على التطور الطبي وتطبيق الاختصاصات الخاصة بها في تقديم الرعاية الصحية بالاعتماد على الأبحاث والتكنولوجيا مع التخصصات الطبية لتلبي حاجات المجتمع على الصحة. تشارك في مشاريع الطاقة وسحب مستوى مساهمة القطاع التعليمية في تنمية المجتمعات المحلية. على مستوى التعليم الطبي في المنطقة وبررة للطاقة يكون من أهدافها وضع سياسة تنظيم كبرى المعهد عسبة لتدج الطاقة واستثمارها حتى يعود بخصر بارتفاع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ويوفر بمراد الطلب على الطاقة. أما بفرح في ستام مع الوقت الصحية بالمشروعات الخاصة

تأهيل فريق على مستوى وضع كبرى القواعد والطب الإشعاع الطبي والتشخيص الطبي والتدريب على طرقيات طبية. من مزايا الكلية الأهمية في البنية ومنح تنمية القطاع. ب- العملية في مشكلات الخدمات كالاستجابة السريعة والسرعة والسهولة في تقديم الخدمات الصحية كإجراء جري على احتياجاتها من الطاقة

٦ إنشاء كذا منظومة طبية المتاحات منظومات وقاية عن حاجات الناس إلى الطاقة في العناصر والمستقبل بزيادة الطلب على الطاقة إلى توفير القدرة على التكيف

على المستوى الوطني
٧ جراء مروت تدرجها لتكوين الكوادر الطبية بالمنظومة مع البعده الطبية والوقاية

٨ إيجاد برامج للتطوير الطبي والصحي مع منظمة الأمم المتحدة والإصلاح على شتات البلدان الصديقة

٩ عدم حاج لا يخصص مجالات الطاقة الشخصية والبيئية وغيرها من المجالات المتخصصة باستيراد المواد الأولية اللازمة للتصنيع الطبية من الخارج

٦ اعتماد المنتج الآخر في الإجابة المتعددة الخيارات متكاملة مشتركة لجميع ساكني النسيب والتكامل بخلق نكح سهم تركيز جهاز إحصاء قسسي على هذه الصيغ

٧ التعاون مع منظمة الهندسة والهيئات المهنية لتتبع جميع التخصصات الطبية والفنية في القطاع كذا كذا بجهة مقدم المشروع إلى مرحلة لا تعطي حصر الساعات الصحية كذا كذا بمراد معطيات شبكة قضا، خاصة على أساس التغيير القسسي بإمكان

٨ الترويج للمشروعات على تقديم دروس طوية الأما ٩ صوفات بدمك الكلية إلى موفلي بربح في القطاع بظلمة مشهور قسسي مثلاً كذا الاستعداد في طاق الطاقة المتجددة

٩ وضع البرامج الإعلامية الهادفة إلى تعريف المواطنين بالخدمة الكفاءات الجديدة وسبل الاستفادة منها على قدر طبي وموشرحي

تَحْوِيلُ تَعْرِيزِ شُرُوطِ التَّحَمُّلِ لِلْمُسْتَعْمَلَةِ فِي تَبَيِّنَاتٍ

مقدمة

نريد أن نحول في تقاضيل حسيه حور، مضائل لوضع القلم في لبنان، النتائج من علم يد، للتسمية بالمفهوم، ولجعل القديسين من استقلاله حسي، إلى شهور إلى شهور، مساهمة ذلك، لوضع في طريق هذه خطة مرحلية، لتماثل بها، وتركز على متطلبات التحيلة النوعية، وذلك، في هذا كلاً من أن هناك هذه الخطة يتطلب صياغة معترضة، ويصاحبات بيئية، هائلة إلى الوصلي إلى التسمية المستعملة، الأمر الذي يستتبع وجود فترة انتاب، وفلاور، لتتطلب لدى، اصحاب القرار، ويرد، هذا على، حيز، شروط، التسمية المستعملة، ودافعية هذه الشروط، وميل الوصلي إلى التغييرات، ففرضي لتأكيد التوازن بين التسمية، والبيئة.

إن تعريض شروط التسمية
المستعملة في لبنان، يتطلب
تصانيف، علاقات، الخط، غير، التمام
والخاص، وتقليلها، لتوضيح
الحياة، النوعية، باستمرارية
وتشؤنة، عن طريق، تأمين، هذه
الأطر، الأربعة.

وسميت الأمور، تعني، مثلاً، والقيام، فلا، كما، ملاحظة، حركية، بيئية، لنقل، تصور، المنطقة، المسطحة،، فالنظرة، التلقائية، تكون، حين، يدرك، صاحب، القرار، لعمية، التحولات، على، الحاضر، في، لبنان،، فهذه، هذا، التحويل، ويؤكد، قرار، ثاقب، بدو، اتجاهه، للوصلي، إلى، رفق،، ويطلب، ذلك، وحسب، استراتيجية، مستعدة، الرض،، كما، تقرير، الهدف، في، يستلح، شمولي، به، في، شاطئ، طبيعي، سليم، يعني، كلام، بكل،^١، شمس، وتسمى، لك، في، التمام،^٢، تعتمد، لخدمة، البيئة، لتحقيق، نك، إذا، تنفيذ، القوانين، الموجودة، أو، مستطاد، قوانين، جديدة،^٣، وتنظيره، أي، وضع، المحفزات، المادية، أو، مغلغلة، ومثل، رعية، الخ، ثم، تقوم، القطاعات، المتعلقة، ليسبق، بها، يؤخذ، بناء، خطة، مرحلية، شاملة، متمسكة، لتحد، جميع، كل، في، التي، اهتدتها، الاستراتيجية، والسياسات، البيئية، في، كل، قطاع.

إذا، من، الوجه، الصحيح، في، الوصلي، إلى، ربط، التسمية، بالبيئة، إنه، الإنتماء، الخاص، وليس، للحد، المنقوس،، فالمشكلة، البيئية، لتحيلة، اليوم، وما، القوا، في، لبنان،، قد، تصبح، مسبة، فتلجأ، إلى، القريب، وما، تكثيف، في، لبنان، كما، يمكن، من، توجه، ويطلقا، اليوم، ما، هو، بطور، ما، قد.

(١) مدير، الرض، الوطني، للاستثمار، من، عبد، الهادي.

الديمقراطية، والتمسك بالديمقراطية، وتفعيل الحقوق الدستورية، يمكن أن يتكسب وليس ذلك يعتمد إذ قدم مرسوم وجّه إلى الدولة قطاع حزب الخبز ريهير الأمور السياسية البرمجة ريهير المجتمع قطاع خاص يمشي على خطى ذلك التخطيط ويتأثر برهيمية برهيمية تتلبد ماد يحمي كل ذلك بهيئته يحمي أن كلف على التسييرات يملك تأخير التمدد السياسي العلاني إلى العلاني. الذي اعتد أي

محلات شعية إعلامية موجهة معنونة ومعلقة

• خلق الجرائد المموزة سواء كان من موظفي الدولة أم كان من أفراد الشخص في طريق التوجه في المدارس، وفي المزارع، وفي المؤسسة
وفي الجرائد لمطالعات حذية الأنظمة الخطيبية والعمل هناك الوعي.

القيام بمسحات ميدانية التعميق الفاعلة للمعلوماتية المبتدئ والمزور فيهم وتخلص في القطاعات. المبررة في موجهة البنية. يحصل هذه المعلومات متوافرة بين أيدي المسؤولين والجرائد كذا كذا كذا

تقديم للعمل المؤسسي وتفعيله في الدولة والذي الوثائق الأخيرة راجعاً إلى بناء القدرات الفنية. وينتشر مراكز بحث مركز على تعليمهم ربط التسمية بالبيئة في جميع القطاعات ويمسك بتعليمه لتقويم الأثر المبني.

4. الختوم المتوافرة: التخطيط الإنشائي الشامل للمستدام

نهي ويركزنا بدرجة بسيطة نقول إن الوصوي إلى تعبير التنمية المستدامة يتطلب عملية جديدة تعتمد على وجود استراتيجيات وسياسات بيئية متوازنة متكاملة بين جميع القطاعات وقد يبره يخطط. الضرورة ترايط تأتي المعلومات الأساسية والظرة المالية بالفرز المتماثل كما يكون مابقاً في هذه النواصير ويمكن أن الإمدادات بالشكل رقم ١٠ الذي يكمّل أهم التسلسل الخططي بعد جاء حوص الوصوي إلى التنمية المستدامة أي تأمين حياة الحوية للمجتمع. ويتبادر ذلك عن طريق التخطيط الإنشائي الشامل غير الآسرة الكلية.

من نقى المعطى المستشيرة لإيجاد الامتدادات البيئية الجديدة، وبالتعاون بين الجهات العامة والخاصة وأن تكون السياسات ملزمة، وعلى السلطات المتولة تكيفها.

بـ ضرورة توحيد الرؤى حول حياة المجتمع البرمجة والأهم الإنشائي على أنويات الظاهر في الاجتماعي. الاقتصادي لكل مترابط منطلق من الواقع الفرز.

جـ تؤكّد قواعد المعلومات نقطة ضرورية للوصوي إلى التنمية المستدامة إذ إنها تجد المتكامل والمماثل، والكماليات لتقويم، وبخاصة في طريق كل نظام معلوماتية خاصة

د ضرورية التسيير على أن تكون السياسات البيئية متحفلة على جميع المستويات المجتمعية، إضافة إلى وجوب تولد أيدي التسيير الفرز

شكل رقم (٩)

التصميم المصنعي، شواهد تجاري، شروط اقتصادية مستدامة هي مستوى الوطن



دور الهندسة المعمارية في المحافظة على التراث والبيئة

أثبتت السنوات الأخيرة القضا الذي يلحق به وجهة النظر التي كانت نزع في السبعينيات البيئية مجرد توجه اقتصادي يقتضي بالتمسك إلى البدايات الاقتصادية المتغيرة

كما أن ظهور مذهب رينيسانس والخطير للمستفي والمستفيزات التي نطر على المناخ في العالم بخصوصية التي طيلة الأربعين قد ساهمت في تلجيز الوعي الهلالي إلى بحث مشكلات الأرض وأكثر دقة ليس في حد الوعي الثروات وحلقات البحث التي عقلت في السنوات الأخيرة الأمر الذي يسفر للمصيرين السياسيين إلى اقتصادي بعد أكثر بالأمراض التي تنتشر على امتداد التكوين الأرضي معنق الوصوف إلى التآكل البيئية القوي التي تهدد حياة البشرية ومستقبلها لقد رافق هذا الوعي ظهور حركات بيئية سياسية الطابع كالمعسكر المأمور به من تصدع طبيعة أو التغيير السياسي الجديد المتغير عن الثورات المهادية التقليدية

ولا بد لنا في هذا السياق من التذكير أن الملتصقة البيئية التي اتفقت في السنوات الأخيرة كانت متلفة بشكل كبير، وليس فيها عناصر مكتوبة يستوعب ويخرج منها كما فعل فيها دور فعلي في افتتاح بالبيئة الحديثة المطروح بالمعبر فرما هو دور هذا الدور؟

ملاحظة أخرى لا بد من ذكرها هي أن هذه الموترات نطرح جملة مقصود من المشاكل دور من توجه إلى حلول بعد طبيعة الأوروس المهددة بالزوال ومشاكل الأمطار المصطنعة وبمسألة التخصير وتكون البحر الأبيض المتوسط ومسألة التناوب الكيفي التي تبرز في البحر أو نطرح في الأرض كلها مشاكل مصلاها كما يعني فهدف دور أن نتمكن من التمسك منها وكيفية؟

رأينا في ٤ تقاليد مساهمة مساهمة مبدئية كبيرة من مدن البلدان الصناعية وعلى الرغم أن حنايت طليعة ولا تزال في المور الأول من حياتها هي البيئة فيه تعالي مشاكل مراكمة نظراً إلى التوجهات في الحلول وإلى للسنوات القليلة من الحرب التي عصفت به

بعض لها حتى في مجال البيئة هناك بالمرور بالمرور بنا إلى التناوب في استغلال المظهر، ولكن بطرح مظهرية ربما لا تستخدم خطورة وجهة بالجلد في اقتياع القصص والبيئ

الدراسات حول أهمية شحذ خبر في التخلص من التلوث التي تكون مصدر المشاكل في الدولة الحديثة

إن خبر يؤثر على المشاكل البيئية التي نطرحها، التصانعه في لبنان ما هي الحال على القضية إلى شركات الإسمنت والإتروبيت في شمال لبنان في بلدة حنكاً عهداً للتوسع الصناعي في لبنان الصناعي، إذ أوصل البلد إلى حالة خطره وساهم بصنوعة ظاهرة في تلوث الهواء والأرض والماء البحر وطرح مشاكل ما زالت مصصية على الخط. وعرف المنطقة هيال هذا الموضوع لا يعتمد كثير من موقف أعداد المراهق والمركلة حيث تكون نصيرياتهم مصدرًا للفساد لا أكثر ولا أقل. إن هذه الضركات لها تأثيرها الكبير في تصميم البيئة وتلوث المياه والجو إضافة إلى الأخطار التي مصدرها هي التسمية العامة والأرض الناجمة عن ذلك

والذي الذي يفرح نفسه من تلك التلوث كارتج جديدة سببها التلوث اللاتل على سكر بالوضع البيئي والصحة العامة في لبنان. تهمر الملاحظة إلى أن المصنع في البدي الصناعية الأوروبية وفيه العالم نشاء في مناطق نائية وبعدة عابرت التكنولوجيا من المدن. ومن المصنعة أن مصنعة شتت في لحاظ المدن الصناعية هناك. نحن نؤمن للمشكلة ومن لم نؤمن لإيجاد الحل، في صهي العفوي أن نكسر بإسبهاد المشكلة قبل

نشرها

إن الكثير من المشاكل البيئية مفرجة لعلمنا كالبنايين

فكل صياح يطل بظهر منه مشكلة بيئية تكلم تكلم لظلة بعد لظلة

لذلك وكما ذكرت في هذه المناقشة وعلى لا يبقى المواطن مكتولاً بيسمح وحتى لا يفرج كما نزل، وقناعة من كفتير للمهندسين، سببها المناقشة الموضوع من وجهين اثنين الأول من من المهندس في كفتير على كفتير وتطبيق قتلون، والتربية هي الممر، التلويح والحفاظ على التراث

أولاً، دور المهندس في الحفاظ على البيئة وتطبيق القانون

الحفاظ على البيئة والتصميم البيئي

من المعروف أن الحفاظ على البيئة أصبح في يومنا هذا يعد من أهم القضايا على كل المستويات منها والإقليمي والعالمي. وهذه القضية تمثل مركز الصدارة على جميع المشاكل البيئية والقضايا العلمية المتعلقة بمطارة إلى تلك الموضوع وتكملة وتغييراته بفضل دولة صهيلا وسيا إلى خارج حدودها

تجسدهم على الأقدار النحني العمور، وبالتعاون مع النور والصناعيين والمقارفين، لا بد من أن يقر حلة ميونكة للكف عن الإلدة من اقتش ما في البيعة من مود أولية وإسلاط في الجبل تغليات مسومة أي عن قارة حلههم.

٤. للمناطق الخصمية من البيئة، ويقتصد بها المصحات الطبية والنباتات والاشفاك والقرصين القنوبية المسلية والإظلمية والدونية بما حصة البيئة من طريق الترشيد على نجومات المعمارية والتخطيط فهي تتعلق بالفساد الأربع التالية:

الجوانب لشمطه بالترحيب الخصمية وهي تشمل ثلث الهراء الجوي، وثلاث المياه والمتمنى من قشاعة والنفاد مثل الصبر الخصمي، وهذه القاعة تركز دور أساسياً في حياة العدر والقرى والصوفا وحصولها في العدر وفي الأحياء زار الأكلالة ككثنية قمرتة.

لجوانب فسمطة بالترحيب البيئية وتشمل الحفاظ على فريوات المبيعية (اللزوة البانية الحقيق الرزاعة الحداثي والقابث والمزني الطبوية)، والمبطل على القنوة الجيوبية، والطوبوغرافية الطبوية المتميز.

القضايا المتعلقة بالترحيب المعمارية والتخطيطية وهي تشمل:

- الطابع المصري، وقد تركز أربعة عناصر أساسية مرد في الموضع وهي الجوامع الأساسية، والمبطل للمناخية والطوبوغرافية، وموط البقاء الطبوية المبلة بالزور الثقافي.
- المبطل على الترتب المعماري (قشاعة الأسس) على تطور أي مجتمع من المجتمعات الأساسية.
- المبطل على الترتب المعماري مرتبط بنسابة جوفان معموية ومطوية مبه في قنجلت المعماري، ومطوية المناطق المصيلة، ومبوات مصر والوزية المصرية والهندات السيفية والمكانية.

الجوانب المتعلقة بالترحيب الاقتصادية، وتحتي بثقة الفكر إلى الجوانب الاقتصادية المرتبطة بقضية الحفاظ على البيئة، ومنحصر في التصميم البيئي عن التخصص للمقطر بطل شكلت البيئة والحفاظ عليها وتوظيفها لخدمة الإنسان.

كما تسلمت أن لث ع ثلث البيئية الحضري لا تتأثر ثلث الأرض وثلاث المياه وثلاث الهراء وثلاث الهوفاشي مبطل إنة ثلث الحضري والهوفاشي المرتبط بمظاهر المحيط والبناء في المدينة والريف عن طريق إقتصاد الطابع قلبي والتطبيكي من ناحية وما يعني إلى البقاء كمدنية ورفهاية وإسطةها من ناحية أخرى.

إضافة إلى ثلثات الثقافي والفكري من طريق استشرحه أي نقل أفكار أو أعمال ثقافية أو علمية على نحو ميكانيكي دون النظر إلى قدرتها مع القيم الثقافية والدينية والمصرية المبلة لا بل على نحو ميكانيكي.

أي أنواع التلوث البيئي
الحضري لا تتأثر ثلث
الأرض وثلاث المياه وثلاث
الهواء والثلث الضوئية
تحتي ثلث التلوث الحضري
والجمالي المرتبط بمظاهر
التخطيط والبناء في المدينة
والريف

وهذا لا بد من إعادة استطلاع برزخ النكار (نقطة 1) على المشروع القومي
المتعلق على أن تكون النتائج مفرجة

١٠ - على الصعيد الوطني

مطلوب خطوات لمانحة من التقدم والمسلات والآليات على نطاق أوسع ونسب
بالقدر. وبمقتضى ذلك، فإننا نرى أن هناك حاجة إلى مزيد من المبادرات المتعددة كالتدبير
المتعلق بمجالات أخرى للسلطة كالتحريض والتفكير التوسعي. من جهة أخرى، فإننا نرى
أنه لا بد من كفاءة جبر، خاصة في الجانب التكنولوجي، من جهة أخرى، فإننا نرى
أنه لا بد من كفاءة جبر، خاصة في الجانب التكنولوجي، من جهة أخرى، فإننا نرى
أنه لا بد من كفاءة جبر، خاصة في الجانب التكنولوجي، من جهة أخرى، فإننا نرى

١١ - الحاجة إلى تحديث برامج عمل الهيئات السورية والوطنية

يمكن من هذا التطلع إلى تحديث الهيئات بسبب توجهاتها السورية برفعة بمقتضى
المرحلة في حالة كذا، على وجه التحديد، إلى حد ما، من جهة أخرى، فإننا نرى
أنه لا بد من كفاءة جبر، خاصة في الجانب التكنولوجي، من جهة أخرى، فإننا نرى
أنه لا بد من كفاءة جبر، خاصة في الجانب التكنولوجي، من جهة أخرى، فإننا نرى

١٢ - دور المجتمع في تنمية

الهيئات الوطنية ضمن الإطار

الإنجازات الاقتصادية

الفرص الاقتصادية والاجتماعية

الفرصة والتنمية في عالمها

وغيره (الأنشطة البيئية)

والجغرافية

مطلوب الأمانة الاقتصادية عبر التوسيع والتفكير من
الأبعاد والوقود. وبوجه خاص، فإننا نرى أن هناك حاجة إلى مزيد من
السياسة والتنمية في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال

وفي النهاية، فإننا نرى أن هناك حاجة إلى مزيد من
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال

في إطار التوسيع، فإننا نرى أن هناك حاجة إلى مزيد من
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال

والجغرافية في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال

والأولى من مجموعة النتائج يمكن من خلالها تحقيق
الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية

لذلك، فإننا نرى أن هناك حاجة إلى مزيد من
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال

ولا بد من مزيد من التفكير في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال
التوسيع في إطار. يمكن تحقيق ذلك من خلال

١٣ - من المنظور الإنساني هذا الخطر لم لا

« هل يجب استبدال الهند المعمول به عليه الذي أكسبه من أوقته
« هل يستخدم البناء المطلوب مع الوحدة المرسلة بموجب من حيث الشكل والمجموع ومواف
البناء
هل يجوز الترخيص بالبناء في مكان زراعي محدد ومروحي
نكنا شملت هناك أسلحه كثيرة ينظر طرفها يملأ الصخر المهي لكل سينس هو حساب
الأمان في تنكيده وهي

أن يكون البناء للمقترح متجهاً مع الواجهة المرسلة به
أن تكون جارية التصميم في البنية
وهو يفرض البناء كمواقع للطبقي المرسلة له
من ما يجرى دور التفتايات والبنيات والتنظيم المبني في
الأمر الثاني
يجب أن تكون
« رخصة البناء والإقامة كحصة
« رخصة الإشتغال أو السكن
أما مسؤولية المهندس تجاه القانون فبناء فهي مسؤولية كاملة
مصرحة المشرع والمهندس نفسه وهي
تجوزة للمصمم على رخصة حصرية قبل المباشرة بالي

مصر يرى أن مسؤولية المهندس
هي مسؤولية كاملة تجاه القانون
والمشرع حين حصص هذه
المسؤولية بيد المهندس
رغب في وضع المسؤولية وليه جديد
أهمية وواسعة ومتعمدة لتكثف أهمية
التنظيم القانوني للبناء وأنظمة
التنظيم المدني

من بدأ فيه خطر الأساليب

« ضرورة توقيع المهندس أي رخصة مرسلة وتضمن الحرف في ذلك
« على المهندس أن يحكم أنه لا يمكن غير الطار أو يهجه أو يوطه بالخدمات قسمة هناك
كثيراً ما لا يجرى منه رخصة الإشتغال الصادرة بحسب الأصوب
وهنا نؤكد أن رخصة الإشتغال يجب أن تكون مرسلة بإقامة من المهندس المسؤول ومسئولة
في أحد نقابتي بيروت أو طرابلس ولا يمكن مصادرة شروط الترخيص
بعد حصول المصادرة يمكن المهندس أن يصرح بتمهيد مع ضرورة إبلاغ ذلك إلى صاحب
الماله ونقابة المهنيين

ينبغي المهندس الحق بأشكال المقويات بسوق المهندس المخطط والمخطط على المجلس
للأمن

بعد حوى مسؤولية مجالقات البناء فالمسئولة بعد ذاتية مسؤولة للمهندس أما المصالحات التي
الأنظمة البنائية للنقابتي نعمة الطويات المصنعة بها

خلاصة مصر يرى أن مسؤولية المهندس هي مسؤولية كاملة تجاه القانون والمشرع حين
حصص هذه المسؤولية بيد المهندس إنما يصر في وضع المسؤولية بأحد أهمية وواسعة
تعد أهمية التفتايات البناء وأنظمة التنظيم المدني

إننا نلاحظ جميعاً كم هو كبير ومهم دور المهندس في مسؤولية المهمة وكما من الضروري أن
يتميز بشخصية مهنية متفانية

نحو تنظيم منقبي شخصي البيئية

تمثل الجمعية البيئية في لبنان الهاجس الأكبر الذي يواجه لبنان واللبنانيين في الوقت الحاضر نتيجة التراخي في اتخاذ الاحتياطات الضرورية من قبل الحكومات والمنظمات ضد الاستغلال للمسدي، وتراكم القمامة والفئران عبر سنوات الحرب الأهلية المريرة التي من بها البلد والتي أدت إلى انهيار شبه كامل للمؤسسات الرسمية الرامية لهذه المهمة طوال مدة عشر عاماً. إن ما يعانيه لبنان من مشاكل البيئة ليس مقتصراً عليه، فهذه المشكلة هي شبه عالمية للكثير من الدول النامية، والوضع فيه لا يختلف عن الوضع في كثير من بلدان العالم الثالث.

غير أن تدهور البيئة اللبنانية شديدة وجمال لبنان وتركه يعاني حوراً أساسياً به أصبحت مشكلة البيئة مشكلة أساسية فيه يجب الاهتمام بها جدياً بسرعة قبل فوات الأوان.

ويجب ألا يعيب عن فقدان دور للعالم لهذه المهمة فكانت هناك وقعة الأرض التي تمسكت في بيروت، جانينور عام ١٩٩٢ والتي طافت مصائر هذا الموضوع على مجمل الكرة الأرضية ودور الحكم المتدبر جاء البلدان النامية وأرشد قراءه التنمية المستدامة ولهمها ورقة العمل رقم ٢ كما كان للأمم المتحدة دور بارز بالعودة إلى المؤتمر العالمي في استوكهولم في صيف ١٩٩٢ (Agenda ٢١) للبحث في موضوع المعترقات البشرية بد تنبأ هذه الجمعية من خلال ما أصبح من التناكبات البيئية لخاص في العالم بجمع، بالر بسبب مقدرة، والتراكم على ضرورة إعطاء تنظيم المهني دوره الفعال في دعم هذا التوجه.

إن مؤسسة البيئة اللبنانية هي الأخير والأوسع كبرها تعمل لخدمة البيئة اللبنانية بكاملها ودعم جميع القطاعات الإنتاجية، كما تشعل كل مواطن مقيد عليها، كما في معالجة التلوثات وانشاء البوادي والسوق الحيوي، والبيئة الجوفية التي لا تكون قابلة للتصحيح بالاستعمالات المتقانة الحديثة ولذا ما تأملت البنا، والاعتمادات، بما غير أن فترات الجبني على نفس المنص

ج- المصطلحات

إن أهم هذه المصطلحات لتصوره بحسب الأمور التالية
 لتزيد عند الامكان يصح مرتفعة
 كالتشاور فيكون ضمن لحي في العاصمة والمدن الرئيسية
 تدور حركاتي عرسوي تتويج للتزويج من الزيف إلى الحقيقة
 الأعمال في نوريح سناقع للسلط الإنمائي على صغر مقروء،
 الإحاطة في نظريه البنية النامية والبنية الاجتماعية بوجهه المكشوف مع قزايه الإلتزام
 الديمقراطية في الأمن

الإحاطة في تنمية النجوير النشائي والمشي البطالة والتكليس عرس العرس
 العويجة مع الحدائق واعتماد حلول فكلية من حضارة جميلة وجسمياً هي معالجة
 المجموعات المنكوبة ويسكن ذوي الفحل للمحذود والمصارف
 الرمزوغ من قبل المنحصرات للفصل لأهداف المروية الاستمرارية المروية
 والمصارفات الفعالية من تصحاب التلويح

ب- القيود والمواضع

يلتصص لهم هذه المواضع يندلج
 ميوذ علة إلى نبي المستوى السياسي والتشريحي لا يصح أن يصحح نوصح الخطط
 الإنسانية إجهتسون كطب، معطون، أماتيه، مزيقون، الح، وفاة صمد،
 جماعة الموزد المبالغة للإتقال على منتهى المخطط الإنمائي
 تصحف الجهور الإندي والمليسي عي لفنجة طلي إدارة المخطط الإنمائية ونشابة
 الصلاحيات في فضاء القرى

مركبة القرب والمصالح المشتركة عي وضع المخطط
 اللحالات للسياسة للنتيجة من تقديم المشاريع القوي على المشاريع الإنمائية المتروكة
 المصلحة المصالح من القرب للسياسيين وكل المنطقة يتتبع المصالح التي لا من مكاسب
 سياسية خاصة بهم.

فصنف في تنفيذ إلى مرويدي المصلحة يمسك في وضعها بل في إمكان تتبذرها
 والتكيف مع المتطلبات المصنوعة.

فقدن المرتبة في ملاحقة تطويل المصلحة الأمر الذي يؤدي إلى تقليص بعض الأبعاد على
 هيروا وتطيل بمشي الأجهزة اللامعة على أجهزة أخرى.

استغلال التلقين عن الجهات المصنوعة الأمر الذي يحول في أغلب الأحيان من جهة
 في جهات المصلحة على نحو صحيح ويؤثر بمرحلة تنقلها

فجود النظام الحاكم الجديد وهو ما يورده المصالح الامداد الموضعية والنظام

على أنه إن ما كانت هناك من مخضلات تنهجية فهي أكثرها هي التطبيق، وليست هي التصور
فقد تم تصميم وتنظمة المدن والقرى إلى تصاميم وأنظمة توجيهية وتصاميم وأنظمة
تصميمية

١- التصميم للتوجيهية

تحدد التصميم والأنظمة التوجيهية المطلق للعام للترتيب والقواعد والإنجازات الأساسية
للتخطيط المنطوق. وعلى الإحصاء امتداد المناطق السكنية وتلخص في التصميمات العامة
للنهجيات السكنية والمناطق المجاورة من التوزيع الذي يحدد المساحات عليه بين تطور
مناطق المدن القديمة من جهة وبين المناطق الطبيعية والأنظمة الزراعية والمناطق الحرجية من
جهة أخرى. كما يحدد التصميم وجهة امتداد الأرض بصورة إقليمية في صورة التصميم
المعد ومواقع الخدمات العامة والمباني الأساسية والتنظيم العام للنقل داخل المنطقة وبين
المنطقة وخارجها ومواقع الأنشطة الإنتاجية. كذلك مخطط امتداد المسكن السكنية والأحياء
القديمة التي يوجب تصميم مخطوطها ونوعه التصميمات التوجيهية من توزيع الأبنية
والخدمات العامة والمباني وتنشيطها

٢- التصميم للتصميمية

يحدد التصميم والأنظمة التصميمية في حد وشروط امتداد الأرض ضمن المنطقة بما في
ذلك يمكن ميع كلياته وتعيين على الأحرار

قيام التصميم العنصرى يحدد
المسؤول لا يمكن أن يتم دور
ربطه بالمشروع الإقليمي
الشامل، كما أن مخططات
والبيوت التصميم العنصرى هي
المستند المبدئى للتطبيق
الخطط الإيمانية للشبكة
والمخططات

حدود للمنطقة العامة مع مرافق القيد البرامية للأرض والسكن
وجود توجيهات مهمة للرعاية المخططة في الأرض
وجهة الاستعمال الأساسية للأرض في الأنشطة الإنتاجية في
كل منطقة بموجب مخططات المخططة
موسم الاستثمار المسموح بها ليلته في ضوء التجهيزات العامة
للمتقدرات في طرح إنشاءها في المنطقة لرعاية العنصرى التصميم العنصرى هي
المرشد في الخط الإيمانية
المناطق السكنية التي يجب المحافظة على طبيعتها السكنية عند
نوعهم الأساسية وعند الترخيص بإنشاء جديد فيها ومديد الخروج
للمنطقة بذلك

حدهد وجهة استعمال شبكة الطرق التي يجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها
حدود الأحياء أو الشوارع أو الأبنية الأثرية أو الممتلكات الطبيعية المطلوب تصميمها أو
إبرازها لأصناف جدالية أو ترفيهية أو بيئية
الأراضي التي يجب للمحافظة عليها للاستثمار البرامى أو للصناعة البيئية
محدود وتخطيط الخدمات والمناطق العامة والملاعب الرياضية والحدائق والقمحات الحرة
المنطقة وما يحدد الإبقاء عليها في أماكن متفرقة أو تعديلها أو إنشاؤها
المناطق، وفي داخل هذه المناطق الأجزاء الواجب إبرازها لنوع معين من الاستعمال أو

لنقل ينس من السكر. وهناك السائل الذي يمدح فيه فيه بصورة مؤقتة و عبقيا
 المتروك الذي يجب الاحتياط به لأشياء والمنتج العام والإنتاجات التي تكتسبها الحياة
 الاجتماعية.

السائل الذي يمدح أو يمدح فيها ضمن شروط معينة يشاء يؤمنها جسيما ولعمري
 وسواءا وتكميل من حيث موجودة

لنقل في حب من يمدح به يمدح القسم الذي وافق فليس هم الأرضي وفروها في
 الأمر الأما أو يمدح في ذلك القطر به أو حرفة لتلك السائل أو غيره

الشروط هي المصلحة الشخصية والعامة. فقد لا يجوز أن السائل له وشروط
 التي في كل سائل وبعد أن يمدح الأما التكتسبها الإنتاج المصلحة العامة
 والمصلحة التي يمدحها في ذلك ويكتسبها على الآخر بعد القواب لتتعلق بحد 3
 أو موجهة الأما السائل. فهو والمصلحة السائل الممدح والمصلحة التي
 الأسيا رمدحها في السائل والمصلحة التي يمدحها في السائل وتكتسبها وتكتسبها

يمكن تبينهم على مصلحتهم لتسجد السائل. رمدح في كل مصلحتهم موجهة السائل
 لأنه لا مصلحة لتلك التي يمدحها لا رمدح من الاستعداد والى مصلحتهم السائل
 السائل بها

و الإنتاجات التي هي على مصلحتهم لتسجد السائل
 المصلحة والمصلحة العامة والمصلحة التي يمدحها في السائل
 أو التي تكتسبها مصلحتهم السائل الأما والتكتسبها في السائل
 مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل

كما أن الإنتاجات المصلحة
 والمصلحة والمصلحة العامة والمصلحة التي يمدحها في السائل
 السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل

طبع يمدح من السائل أو يمدح في السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 يمدح في السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 يمدح في السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 يمدح في السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 يمدح في السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 يمدح في السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل

ويجب على المصنوع الذي يمدح في السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 لتلك التي يمدح في السائل رمدح من مصلحتهم السائل رمدح من مصلحتهم السائل

في رمدح الأما لتلك التي يمدح في السائل رمدح من مصلحتهم السائل
 الرمدح والمصلحة

بفضل السائل الاجتماعية
 الجاني مصلحة السائل
 المصلحة والمصلحة العامة
 المصلحة والمصلحة العامة
 المصلحة والمصلحة العامة
 المصلحة والمصلحة العامة
 المصلحة والمصلحة العامة

• ونعميم العهد في الأمانة التي يتكفل حفره على السكان كالمناطق المنسوبة للصحة العامة.

واللهي الأ، اسي للز، عي المسجة لصلن لسفرو الرارة في لبلن كأحد مقومات الاقتصاد الوطني وكعنصر أساسي وصوري لمعتقل لبس الذي يسفرو القسم الأكبر من سابعك، كالألة لصل خصمة الم، نسبة ٨٥ في المئة

ويعالج علم المعالقات الحروب والموطن الطبيعية.

و يجمع الجمعاءات في مناطق سناوية بحدودهم بغيره في المواقف المناسبه

ويحدد كتابة البيان أهميته أي كلفة العمل، فلا يزيد على حد معين لكي لا يضرب إلى
الحديد مختلف مع ما ينتج من مشاكل إنسانية ونفسانية أو مزيد على طاقة الخدمات الصحية
البريئة، فيعبر عن استجابات المزارع، وفضل المياد من بعض هذه السكان، ومثل
الكثيرين هي نقل الطاقة المطلوب، وفضل العود هي استجابات المياد المستعملة فيفتح على
الطريق، ولا يكون الكتابة خفيفة جداً، فثقل الطابع الاجتماعي، ومصلحة الجوارح، فثقل
الطريق، ولا يكون الكتابة خفيفة جداً، فثقل الطابع الاجتماعي، ومصلحة الجوارح، فثقل

ولا تغطي حصص استثمارات الكسرات، ولذا فالإجمالي المأخوذ من مصادره وضمن شروط اتفاقية مناسبة كمتوسطه الإجمالي وعرضها يعد لنفذه الأعمال فلا يهمل دورها الحقيقية في سطوح اتصال

ويعتمد الطريق للعناطف التي تريد تزيده الحسوس إليها وتخلصها من الصوائف التي تزيد
المداخلة عليها، لأن الحسوس الطريق التي مكال محسوس يخضع لعملية حس الأربعة
البناء منها

ويعني الخواص في هذه الظروف ان لا يتغير متجه وفي مصفياها القانون
سكاً عاماً للمعرف كالطريق التي تألف أحد أهم عناصر فهم الصحافة في
الاستيعاب.

٦ مركز مولاي الشقلافة للمستقلة بخاصية إلى أممية السكر للمساعدة على الفعالية من
 أزمة المبيع وتقلبت النقل وإدارة استضافة ناهي جرد من حاجات الإنسان التي يتنقل من أجلها
 في أممية قريه من سكة على ياني هناك مخرج نجر هو ثلاثة وقد بنيت الإحصاءات التي
 تحت نورا ضمن سكة بيوت العديدا في أكثر من ٦ في المئة من الفئات الحالية ثم سيد

الحاصل

٢٠- وفي بعض التخصصات الإلزامية، لم الأساتذة يفتسوا لا يريد الحصول إليها.

« رتبه كنهه» الذي يعلق الصرور بالهبط الى يلهصحه انماصة او بالظيمه او بالمتنقون المعمره

وتقرض شروطاً للنهوض من حوث الشكك والمجهول ومحدد العنوني والإرتداد وموع العواء
والألوان الخارجية للمحافظة على جبال المدينة أو المجموعة السكنية وعلى تناسق الحي
والشوارع

... ويتفرغ من ذلك ما يذهب إلى أن الدولة الحديثة لها علاقة بالسلطة وليس بالسلطان.

يورد في سلافي الأموال الناتجة من جند الجيوش أو التناجيز والاستثمار على المصاعين بالنسبة إلى الأسهم التي يبيعونها

إتشة مؤسسة عامة ذات طابع مجسدي لأهل برتنب كل أو جزء من منطقة مسجود فيها بتسميم ونظام ينظم منفي وتلزم المؤسسة العامة بالمسلك المؤقت بواسطة الإستعمال يصبح لامتيازات الوالمة حسن طاق مائها، بما فيها جميع الامتياز على هذه الطقات مع تعد برفيع النواهيذات العامة وتطاعة مباشرة أو بواسطة الإندور واليهذا العامة المستعدة في البلديات ثم تقوم بهم فيسر الطفرم ونسب برتنب البناء، وتعيد توزيع الطقات على المالكين بسنة حقوق كل منهم وتزمن عروة المستثمرين أو المستثمرية إلى فماتن بمسبنة في الأبهة المحيطة أو التعويض عليهم.

بجاء هم وغير اقترشد المناطق الآلة يتكده بطلب المالكين لهمهم، أو يدانكة من للسلطة لعله ذلك لإتشة أسماء جديدة أو لتعير نساء حموية أو لتقيد مشرور عام.

ميسجل شريكة التخصيص في مصاعب الامتيازات المستعدة من إتشام مشرور عام كالطريق أو للعلقة العامة والإمكانات مساورة أيضاً للإفراء لاستعمال قوليني وأنظمة التنظيم المنفي كأخذ إتيج للوسلك للتعطيد ولترتيب الأناهي

أرحت من وراء هذه السرد المعسر إيراد شمولية صلاحيات للتشريع المنفي في حصة أبهة كشعر منصوص على في القاسر اللبناني غير أن ما يقع استعمال هذه النصوص يقلص مسووية التنظيم المنفي في حمة أبهة فعدينية يجب أن لا تكون لخاص الامتياز بماترسة منه لمسورينيت وأسر هذا الحارات أرتلوسه التي يساعد تأسيسها على تعيين دور التنظيم المنفي في هذه مصورياتها

ج - المنطقة والمصاحبة

في المنطقة والمصاحبات التي تحتويها في الأصل خيرات مساحية كالتابعة الحكومات غير أن ما موس يباع وسع المنطقة ونجاح تقيدتها ينقل إيماناً من قبل المصاحبين بمسورة وضعها بالإلزام بها بالقرار بقانون معاً نصارت مصنوعات مع المصالح السياسية الحاضرة وهذا لا يزال مقلوبة في فماتن

ب - الإنشاء المتوازن

الاهتمام بالإنشاء المتوازن وعمله الإنشاء المتناهي حله كثره الخطر من الشدد المعمراني في المدن الآلة وبخاصة العاصمة وقوى مصيد

ج - التشايع الإداري والإدارة

أر جاع للتنظيم المنفي يشطب شركين مسؤولة القرار والمتابعة وهم تشريخ القور بجريريه على من جمد رغبات مستقلة (وزارة الشؤون والبدية والفرية ووزارة البيئية ووزارة الداخلية ووزارة الأشغال العامة ووزارة الصناعة ووزارة النقل - طم) مع مسورة تطويز الإندور ولحقها إلى كاسنزي المطرود لحو. وية الظروف الزائلة كما لك من المسجوري السابق لتنظيم المنفي بالإندرة التسميسية ويبي بالإندرة التطلعية (وزارة أبهة أو وزارة

التصميم في حال إعادة إنشائها) بتقوية جود، الرقابة وتمسك المالقات

إلى ما صدر بتاريخ ٩ ٩٩٧ عن مجلس الوزراء بقراره مشروع قانون إنشاء وزارة الصناعة وإعطائها حق اقتراح إنشاء الممر والمناطق الصناعية بعد الرجوع إلى التخطيط المدني وحالات قانون المساحة، لنهال على سجاد دنا الأمر وعلى مطبوعة تشريعه
ب- قانون المساحة

إعادة النظر في بعض المسودات من قانون لينا، لتنظيم المخطط البيئي وقانون الأراضي للهيئات السكنية وإلغاء إمكان حصول جوازات والتسميات للحدود من المخطوطة وعدم إعطاء، بنسب عدم الإجابة ذات الطابع الترخيصي قبل الكشف عليها وتقديم أهميتها ومع عدم الأراضي البرزخية والأمرج لا محالة استثمار عمداً في بعض عامل الإستثمار في المخطط مع الترخيص وغير المصلحة

ج- الإحصاءات والمراجع

تقوية مركز الإحصاءات ووضع مسيئلات الهيئات التوجيهية القطاعية ونهيتها

د- المحافظة على الممتلكات

ضرورة الإسراع في وضع المخطط للمجلس للتركة المالية كونه الإطار العام لعمل التخطيط المدني والتوجيهات الأساسية، وهو مصدر تجميع البيانات التخطيطية

هـ- التخطيط والمجتمع والتوعية

التعريف على هيئات القطاع في أم، التخطيط المدني والرجوع إلى مصدر التصديرة والتمثيل في معالجة الترتيب المدني وحماية المأكلة والمصنوع الاجتماعي من المصادرة البنية والمطور المعززة ووضع للبراست وتشرها لونا، رماني مصالح وتجهيز بنسب كل ماله علاقة بالتاريخ والمصادر والترات

استعمال جميع الأساليب المصنعة لتوعية المواطن لأفضل التطوير المدني في حماية مصلحة الوالي عن طريق صنية المواطن ومصلحه وإسحال مصالح التخطيط المدني في معالجة الترتيب العامة.

و- الشفافية والمشاركة والتفدية للمواطن

عزير المشاريع التخطيطية للمواطن لإسحال الرأي والتج المسجل للمناقشة والتعاطي التصديرات مع المجتمع المدني وتكوين دور القيادة في صنية المطلب والأهداف والأستراتيجية الهيئات غير الحكومية لتوسيع قاعدة المشاركة

مدرسة وضع لرونير ملابة للفرز شريعة على التصديق الحكومي لتقلي صلاحيات البلديات لصنية المخرات مستندة لفرم مع واستلام المسلمات وتجهيز المصالح

ط- رفع مستوى الأداء

التعاون مع المجتمع المدني، العلاقات المهنية برفع مستوى الأداء المهني والرقابة الذاتية والتعويض المتمسك بين نصابة المهنيين ومخرجة للتخطيط للمدن كما يتكلم حد للتعويض لوصول إلى أعضاء الهيئة من المصنوع الواحد بمصيرع البناء خلاف للرائع المدني

هذا سره البعض المخرجات التي قد تساعد على تعجيل غير التخطيط المدني في حماية البيئة

نحو قانون بيئي البيئة

تدرج قوانين البيئة في الإطار العام للصورة الطبيعية التي يحفظ ويحمي التوازنات البيئية والتنوع الأحيائي فهي تزداد الإنعاش الدور نفسه الذي تزداد القوانين الطبيعية التي تصدر عليها جميع الكائنات الحية الأخرى حفاظاً على الثروة الطبيعية وعلى استمرارية الحياة وروعيتها على الأرض.

إنه تمعنا بالقوانين المبنية منذ جيل إلى جيل اليوم برز أنها تساهم في دعم البيئة ومنعت تضرره وحملت لدماره والأضرار الجسيمة بسببها الأضرار بالبيئة والحفاظ على الطرفات وهي الأملاك العامة والمحافظة وتجريب المياه الجوفية من بؤسها الأضرار الأثرية في الأهرام ومجاري المياه على التلال وفي هذه القوانين تحمي الثروة السمكية وتحمي مستجمعات المياه المتجددة والمحمية وتنظم الممرات البحرية والصيد والمصايد المائية وتضمن حماية المرافق الطبيعية وتحتل للبيئة والموارد المائية وتكافح التلوث

١- في التشريعات القائمة

أ- حماية الأحياء

نظم قانون الأحياء سنة ١٩٩٩ وتمويلاته مستجمعات الأحياء على مصر بمحافظات على استمراريته وحماية الأحياء والمياه والموارد المائية فأغصم للقطاع خمسة مستجمعات على سطح الأشجار الطبيعية.

مختار بـ ٨١ ١٩٩٦ صدر القانون ٨٨ الذي أعطى مسمى الأحياء الملك العام والمحمية. كسح كل الأحياء التي تزداد إلى الإضرار بها.

ب- التسميمات والتفوق الأحيائي

تم طرح مشروع التفوق الأحيائي في لبنان على نحو مباشر إلا بعد أن تقلد مؤتمر ريو للملبي سنة ١٩٩٢ وانضم إليه لبنان فيه وتلقاه معلقه ريو للتفوق الأحيائي.

٥- حماية الغياه

بعد عام ١٢٥٠ نظام التظهيريات للمنشآت وبمضي الميهاد وقد صطلقوا صلتاً عاماً رسنة ١٩٧٤ صدر المرسوم رقم ٨٧٣٥ الذي جمع تشريع. أن رمي المياه للمباني أو إلى البحر. يحبس أو نقابت المصانع لتفادي بواسطة الأيدي ذات القودر المفلوكة أو هي مجازي المياه أو البحر أو الشاطئ أو الأنهر أو بحريتها عنه طريقة أخرى. فكل من يملكها صحت طائفة يستثنى بحسب كبحها لم تطبيق هذه القوانين وأصبح ٨ في السنة من المياه إلى ملوكة أو مخرصة لتفكرت

٦- حماية الأملاك العامة البحرية

عملاً بالقانون رقم ١٤ ١٩٢٥ غير ملكية الأملاك العامة البحرية لا تكتسب بفعل الزمن ولا مباح وعملاً بالمرسوم رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٦ الذي ضمن التشريعية اللبنانية لا يجوز تخصيص جزء من الشاطئ للاستعم إلا إذا كان في مصلحة عامة وله مبررات سياحية أو صناعية. إلا يكون معلقاً بوحدة الشاطئ

وبمصر قانون المحميات في سنوات ٧٢٣ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٤٨ و ٧٦٤ على جردم وعلاوة على من كلف على ربح أو عدم أو بصرف. أي إتلاف لمصلحة عامة أو توظيفها أو استخرج بعد ذلك أو توظيفاً أو حفرية أو جيبى أو ربح. الخ.

٧- الحماية من المظالم والكسرات

نظام المرسوم رقم ١٦ ١٩٩٢ يستثنى المظالم والكسرات ويضمنها لرفاهة اللجنة الوطنية للمظالم والمخارج. أول مرة قد تم دراسة حول انعكاساتها البيئية وتأتي به خريطة المناطق المصنفة في لبنان. ولكن لا اللجنة الوطنية عينت. ولا المظالم المختلفة بر ثلاثة في المناطق المصنفة فوطت ولا الخريطة المرجح.

٨- التنظيم المصفي

نص قانون التنظيم المدني على مبدوء عام بتنظيم المدن والقرى وللزور. بعد التكميل المدني وحماية الطبيعة والمناظر ولكنه لم يطبق وحسب الفرنسي في الجبهى ونصحت قواها ومعدلاً لتغير باليداعه ومنذ نشوء طلق الممر تحت الدولة بدلاً من ضمانها لتنظيم المصفي لتجديد يستعمل كالتربية المصوب فتكثر في مجاهلات تريده مناهيها ود على حسب الجبال والتكليم ونوعية الحياة

لقد حل الوقت لتسهيل التصرفي الصافي والإتلاخ من تخريج المسافات وتحميتها بحسب تقديرات الأسوأ

٩- الصحة من مخاطر نظرين الخطط ومخلفاته

سنة ١٩٦٢ صدر المرسوم ٩ ٥٥ الذي حدد الشروط العامة لمصحات المخططات الصحية المسألة ومصير الجبل ومخططات التوزيع، وتضمنت المصروفات الصحية وقد حدد الشروط بمقتضى تقيماً على شروط السلامة العامة المعتمدة عالمياً.

عملاً بالقانون رقم ١٤ ١٩٢٥

قانون ملكية الأملاك العامة

للبحرية لا تكتسب بفعل الزمن

ولا شجاع. وعملاً بالمرسوم رقم

٤٨١٠ لسنة ١٩٦٦ لا يجوز

تخصيص جزء من الشاطئ

للاستعم إلا إذا كان في مصلحة

عامة وله مبررات سياحية أو

صناعية. إلا يكون معلقاً

بوحدة الشاطئ

ويبدأ من مصدر التخزين في الجنوب والضمحل في أملاء الدولة للمعنى لذلك قالته دولة تنشرها على الإنترنت وحسب ضمن المناطق المأهولة وبو استلحقى ذلك رسم البحر وهكذا نضم المتأثرين بدلاً من حصرها

ك. نظام المصانع والمصانع

يعود تشريعها إلى سنة ١٩٧٧ وقد صنف المصانع إلى صنفه وبصورة المسماة العامة ومنهجية، وحدة شريطةاً علمية لكل نوع منها. وبني على التطور التقني السريع أصبح منه الفئات بعد متعللاً ويجب تحديثه وإسفال تخرية الإعلانات البيئية لجهة والصناعة من تلوث الهواء

د. للصناعة من التلوث بالانفجارات الغازية والمواد الخطرة

سنة ١٩٨٨ صدر للقانون رقم ٦ الذي حدد المصافاة على سلامة البيئة من التلوث ويجب مناهي على شاطئ كل شخص طبيعي أو معنوي ويذكره جرم ما قد يصل عليه إلى الأشغال القتاة وحسب الإصطناع كما من يتلجب بتلوث البيئة بالتلوثات الغازية والمواد الخطرة من جراء تشغيله أو إسفال أو حيازة أو نقل عدد المواد

هـ. حماية خطاطة العامة

وصح المرسوم رقم ٨٧٢٥ سنة ١٩٧٤ جميع اقتير والتشروط المتوجبة للمحافظة على الخطاطة العامة من ضمن اللقائات والأقنات والتمهيد والمهتلة وبمبنى الإعلانات، الخ، بينما الإعلانات في الواقع كجند الرقابة على الطرقات والتلوثات بهتاج الممر والعين والتمسك والتدري.

والخطوط. وشمع ذاتي يتعلق بالشمعوي.

و. حماية المياه من التلوث

قتسلا من وجود قوانين محلية لبناتية حددت نصاية الضلوى من التلوث والتلويح. وقد يمكن جميع الاعقالات الدوائية لصناعة التمسك المتوسط ولا سيما صناعة حماية البيئة في المتوسط الصادرة عام ١٩٨٢ والتي أتت بها فهم صسرية جديدة، كتنسجذ مناطق للصناعة صسرية ونظرية الزئبق المشترك وتشريع الأعمال في المصيطات الخ.

ز. تنظيم المصفاة المعيدلات والأسمدة الكيمائية

نظم غاتوي ١ ٢٨٨ تاريخ ٢٨/١٠/١٩٨١ بيع وتعبئة والتوسيط وصنع جده المصيدت ومع تمسجذ المصفاة المصنوعة في بلد المتأ وكل ما يتسك بالصناعة العامة أما المرسوم رقم ٦٥٩ تاريخ ٢٦/٩/٩٧ فقد أوجب مسؤولية تمسجذ وإنتاج وبيع الأسمدة الكيمائية حفاظاً على الطبيعة وحسب صحة الإنسان. وأندأ بجهة مسجذة بفرافية الأسمدة في وزارة الترولة

هذا هو التشريع. أما الرقابة فمعمولة. والليزاني معرض للشمع لطبيعي.

ج. الحفاظ على سلامة العوائد الاستثمارية

لقد نفذ المرسوم رقم ١٩٩٢ تاريخ ٢٦ مارس ١٩٩٢ يلزم مؤسسات الدولة، وقد تمديد القانون رقم ١٢٨٨ تاريخ ٢٨ مارس ١٩٨٨، المقررات على بيع مواد معدنية حلوة أو فاسدة بحيث تصل العبرة على الأضرار الشائعة والإضرار معاً عن العربة المالية

٢. إيجالي، ربيع ١٩٩٢ وعشرون ألف الفوائد الجديدة

وقد تم إنشاء إعلان بين العالمي سنة ١٩٩٢ تمسك بالبيئة والتنمية ويؤكد الإيجالي المذكور على يجب اعتماد النهج نظرية للتنمية البشرية المستدامة التي تكون بها، مساهمة ومستهة للأجيال الحاضرة والمستقبلية مع المحافظة على الثروات الطبيعية وتساوي هذا الهدف. أكر الإعلان على النهج الذي يحتمل به من أجل التنمية في سيرة النهج الإنمائية وأهمها:

• هذا البيئة من الأمور المتعلقة بالنظام الحكم.

• مبدأ التنافس والبيئة وهي حوثب استراتيجي لتجنب تدهور الأراضي البيئية.

• مبدأ المرفق على التنوع من توليد البيئة

• فرض سياسة الإنعكاسات البيئية على المشاريع العامة والخاصة

• حق المواطن بالمعرفة والمشاركة في إدارة أمور البيئة الذي يستلزم حق للمؤسسات البيئية بالإدما.

ونظراً لهذا الإعلان قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان بمؤتمر مشترك تشريعات عدة وأهمها أربعة:

الأول: خلال سنة ١٩٩١، صدر المرسوم رقم ١٩٩٤/٥٦، المتعلق بالمطاليع والتكشيرات وخريطة المرافق التي يجب مصلحتها

الثاني: مشروع قانون البيئة العام الذي لا يزال نافذاً في فحاج مجلس الوزراء على الرغم من الحاجة الملحة إليه لوضع حد للتدهور البيئي المستمر، وقد اعتمد هذا المشروع المبادئ التالية:

• مبدأ التنافس والبيئة.

• مبدأ التوثيق المعرفي.

• مبدأ الإدماج ومشاركة المواطن.

• مبدأ تصحيح التدهور على البيئة في الأسس.

• مبدأ التنسيق بين المؤسسات العامة.

عند دراسة الإنعكاسات البيئية للمشاريع العامة والخاصة.

الخلاصة: مشروع مرسوم الانكساعات البيئية الذي صا راق ينتظر القرار القانوني البيئية العام.

هذا المشروع يدرس تلويناً مسبقاً من قبل رجال الاختصاص بالانكساعات البيئية لكل مشروع عام او خاص استثماري او انشائي او تطوير او توسيع القادح منها ولا سيما تنقيده في اللزوم البيئية والبيئية الطبيعية وعلى المستويين القلقة بسوية وبمساعداً جلال أربع مملكات

كل فرجه من قبل الإدارة المختصة يعرض لمناقشة وزارة البيئة التي عليها مراقبه تنفيذ الأعمال.

الوابع مشروع قانون السموم الطبيعية وهو أيضاً ينتظر إقراره
الوابع سمية السموم والمواضع الطبيعية تحت التمايز البيئي او الفني او العلمي او التتبع المتكامل او البيئية أي كان الملك عاماً أو خاصاً

كسماً لجنة المناظر والمواضع الطبيعية هي وزارة البيئة من اللزوم وممثلة اللزومات المختصة بالمطامير المعنية بالبيئة لإبداء الرأي في إقرارها على لائحة الجرد العلم الذي يتم إقرارها بقرار من وزير البيئة

يتم على الملك وطني الإمارات المسماة في عمل أو إجراء استهلاك من شأنه تسهيل المواضع

قبل التصديق على مرسوم مسموح. ويتم الأسماء بعد. من السية
الزوم. في حال عراض الملك بحري إجراء معالجة التلوث
يعوجب مرسوم جمهوري يمكن فرض رقاقات على للمقاتلات
المجالات

وزير البيئة إنشاء سموات وحدد رأي اللجنة. وهو مرسوم
جمهوري. وهي حال مخرضة المالكين يحد إلى الاستهلاك أو
مفع مساهمة. ولزوم تعيين لجنة خاصة لإقرارها

ينسأ عن ذلك هناك ثلاثة مشاريع قوانين للتشاور إقراره من
البل مجلس للوزن

إن الواسع حماية البيئة موجودة
ولكنها لا تطبق بسبب تأسيس
الإدارة والفساد المستشري بالقرن
للمسؤولين أنفسهم. إن وزارة
الداخلية هي المسؤولة الأولى عن
تطبيق القانون وهي أكثر
الوزارات تمسكاً

مشروع قانون الآثار الذي يحدد لقانون الصافي فهو يحدد
مفهوم حفرة الأومسكو بالأثر الذي هو تم وتضمن من المفهوم الحالي ويضمن مسجد الآثار
على يد ٩٠ ويمنع تسخير الآثار ويضمن الدولة حق الضممة عند تجهيز ويسهل أعمال
التحريات ويفرض تسجيل الآثار المستقلة المستقلة من الأفراد ويجعل المملوكات استة وهو
ينتظر إقراره منذ سنوات عدة

مشروع قانون حماية الطبيعة يوافق ٩٠ لا يتطاع العام ولا لكر من التجار المستصلحة
ويستمر الزوم منذ أكثر من سنتين.

مشروع قانون بسله حق الإغناء الجماعات البيئية وحقوق الإنسان وحماية المستصلحة
وهو ينتظر إقراره منذ نحو سنتين

المقدمة

في قوانين حماية البيئة الموجودة ونكتفي لا نطبق بسبب تسييس الإدارة والفساد المستشري بالقرار المصريون أنفسهم في إدارة الداخلية في المملكة الأولى من تطبيق القانون. وهي أكثر القرارات تصويباً.

ومع أنه عدم نجاح بين وزير الداخلية والوزارات المعنية بتسريع البيئة. في وزارة البيئة إلى وزارة الزراعة ووزارة النقل ووزارة التعليم العالي.

أما مشاريع القوانين والمواضع فهي نائمة بسبب ضعف سياسية بعضاً، عداوتها الضعيفة المصلحة هيكل الدولة السياسي والإنفري.

ومع ضرورة عدم تطبيق القوانين شراد مع نمر الإنشاء المتوحد على حساب البيئة ونهش ما انتهى أن نعمل كلمة جديدة على انصافهم وهي دليته البيئية أي عدم وتكرره وتلويث الطبيعة كما سبق لنا أن أبلغت، ديمية المورم في القس على الهوية والخطف والقتل لامتلاكها والظنهي. الخ قد يصبح فقد ألتاح إلى ديمار الاطلاع على طبيعته قهراً بدلاً من قنمته بومالها.

والحل كل الحق في تطبيق القانون ذلك بتفصيل رقابة المواضع بـمطافه حق الإنشاء وبيع المسرة في السلطات الإدارية وبرماد السيفه في الوزارة ولا سيما وزارة الداخلية بتطبيق الأسلاح الإداري وتنظيم الحرك بواسطة الجيش إلى المواطن ليس معطراً على سماعة لقانونين بل على الاقتناء بالمساردين، فإن خلافه خالد وإلى ضيق القانون على أنفسهم بملقه المواضع على نفسه وتطبيق القانون ببعده من رأس الهرم وبني من أسفله والذين على ذلك الهيكل السلاطين حين كلف المهيمن في تطبيق منح الصيد اليسري واليسري لأي جدالته ناتجة من تنزيهه عن المساهمة

مقدمة

في الدراسات التمهيدية

مقدمة

يأتي هذا المبحث من الأمور الأساسية التي تفرق بينها في أي مجتمع. والعديد من المجتمعات تعدد السكان، وما هو الله من يزرع تلك في المجتمع مع التقدم والعصرنة مع ما يرافق ذلك من تمدد مكاني واستنزاف مبررات للموتيرة الطبيعية، في عيب الوهم العام في ظل جفاف فياب القاتون الذي يهيئ لعلاته بين الإنسان والطبيعة وينتج عنها حلول البيئة أعياء وخلق فيها مشكلات وانت من بالفرز الذي يصح للنظام الطبيعي بتسديد نفسه، وسفرت لهذه حياة الإنسان نفسه الذي يحل تلك للنظام الطبيعي من أجل مصلحته شروط حياته هو الذي نظر إلى ذاته بوصفه على حد ذلك.

وفي بنى، الذي لم تكن تجربته في هذا المجال جيدة من تعارب حيرة من أليدته شهدت البيئة حالاً كغيره من المجتمعات الحديثة.

فالتنوع الاقتصادي والعمراني والمخبر الذي يشهده لهما من ذلك الاستقلال ثم يجمع في معظم الأحيان بفروقات ومساكنات بيئية تنابع من محاولة للنظام الطبيعي فيه. فالتمدد العمراني، للتحولات في أغلب الأحيان، يصبغها في الأزمان وحول قنوسه والصيد غير المتميز وافتعل الحيرة الحرجية وخضاب فطحة الضامة للتنمية في مختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية وهو الرزبة كوزنة بين التنمية والبيئة. فبالقيد ليس في من الثقل العامة وهي برامج الترفيه والأعلام... مناجات جمعها في تجميع وتوزيع جزء مهم من عناصر النظام الطبيعي في لبنان.

وهو يحسن لهما من حالة الحرب الأهلية منذ منتصف السبعينيات حتى أواخر الثمانينات ما أهدت قطاعاً ضخماً للبيئة وتلويثها أن ضاعبت في عيب السلطة المركزية وفياب دولة القانون. فكانت هذه الفترة كالية بالقضاء، فتمتد غير المتمتع على جزء كبير من المصاحبة لمصرات ويتلوث الكثير من الآبار الجوفية وبخبر الضخامي وقد تدهور كل التضاريس فيها والتجديد قسري لأن حلة من الطيور والتوزيع الأثري والتلوث التمدد العمراني الحضري المهدد الحد الأدنى من الخدمات والشروط البيئية للمتلون، وفياب لرقابة عن الأنظمة التوزيعية السليمة

البيوع منها، والمصنعة، وتقدم جزء مهم من الطبيعة الجبلية بسبب الانقراض غير المتألم
المتألم والكسرات

و قد يكون هيرج بنجاب من حال قهر. كليلاً بتجار الكثير من هذه المظاهر على الرغم من
عوبة حكم السلطة المركزية، ومن فهم واداره خاصة بالبيئة ما زالت حتى الآن مهروء من كثير
من المصالحات المتعلقة بتقريب بيبيه اسلمية ومعنى الرغم من تصاعد المي هي الاجمالية
والتالي القسطنطينية كملسة مظاهر تكبير البيئة إلا ما زال الكثير من جهات القسطنطينية
الاقتصاديه ومجاسدات اعداء الاعدا، تأتي على حساب سلامة البيئة في مختلف توجهها، إلى
هدار عمير وتقوم العناصر الاسلمية المكونة للثقافة الجبلية في لبار ذات بقدر يعاين
ومصادر جبلية وغنية. حراء على مستوى الهواء، ام على مستوى التربة، ام على مستوى
الجوهر السطحية والجوفية والتمراطه ام على مستوى الثروة النباتية والميتة وهي ما
دلت على هذه الحال سيصبح من الصعب جدا إيجاد حلول جديرة بهذا لفا فهي بالث لملاب
إيجاد حلول سريعة وحاسمة لا يلبث تمرورها والمصالح على ما تبقى من عناصر البيئة في
يجري التذكير في هذه المادة ضعيف ولويدها

من هنا، يروى هذا التطوير انه لا يقد هذه التغيرات السطحية في البيئة الجبلية أو الحد منه على
الأك، ٤ من إيجاد عدد من الاجراءات القانونية والمالية وفي هذا القصد يقترح هذا التقرير
مجموعة توصيات حرة بعد عشرين هذناً فرعياً، وهي توصيات ولدت ظروف البيئة في
بنابر تتقدم الأخذ فيها ومطبقها في اسرع ما يمكن للحفاظ على ما تبقى من عناصر البيئة في
البنابر ومستندة هذه البيئة على ثلاثة مستويات

المستويات

١. المياد الجوفية والسطحية

هبط حفر الأبار الجوفية عمالاً على التراب في شبكة المياد الجوفية

انحاء الاجساد القنونية المشاركة بهي من يستفهم الأبار الجوفية لتصرف الجواه

المبتلة

استبدال شبكة الصرف الصحي في مختلف المناطق الجبلية وربطها بمحطات تكبير
والثبات من عدم تسالها أو نزوحها إلى المياد الجوفية من الأبار أو الجوان والينابيع أو البصر
= ابعاد العظام والكيف من المياد الجوفية والسطحية بعد لتك من عدم وجود مودة قابلة
للكمبر

= التذاك من عدم تصرف النفايات الصناعية السائلة في المياد الجوفية أو السطحية،

النظام الجاه من استخدام المياد السامة بالقرب من الأنهر والجداول ومصادر المياد

المعدة

محسسين ونظير شبكات مياه الشرب في جميع المناطق الجبلية ولتشد في مرفقة
المواصفات السمية والفيزيائية نوعية مياه الشرب التي تصل إلى البيوت

« في جميع أنظمة السدود والبحيرات الجبلية فتوفر المياه وتزويد الطاقة غير القابلة
 وفاء العمل بالآبار، ود القدر المغلر واعتماد بروت مشددة في الدرف
 اعلان مساهمات كثيرة من الانهر والينابيع والينابيع مساهمات
 حياة المجلس الاطلي للبيئة

٢. الالهواء

تطوير شبكة وطنية للمراقبة تسمية القوت في الهواء بصورة دورية وبصفة وفي مختلف
 المدن والبلديات
 « جمع مستعمل للمحركات التي تحتوي على نسبة من الكبريت غير المصرح بها بحسب
 القوانين العالمية
 مع استعمال جميع انواع الامينات ودراسة في صناعة الاندوت والاشعاعية عند جماع
 يدلة لا تشكل خطراً على الصحة العامة
 تنظيم قانون يحدد الاحراق العشوائي للمخلفات
 « اعتبار الهيئة الدولية جرملاً لا يجوز من البيئة الخارجية واعداد القوانين حول التلوث
 بالرغم وجود بنية للتصنيف ولكن ليس للتصنيف في الصناعات الكيميائية والتلويمة
 والسياسة والمطام.

٣- الشواطئ

« وقد حارب البحارير في الشواطئ وانشاء مصبات تكرير المياه كمستلة لاجل تولد
 المركز نحو إلى البحر
 « رافق المصا يمكنه التفاعلات الصلبة على الشواطئ ومصفاة ما هو موجود منها مصفاة
 حديثة

التوقف هي تلك التفاعلات الصناعية إلى البحر
 مع عمليات دهم البحر حفاظاً على التوازن البيئي والحيواني البحري.
 منع كل عمليات شطف الرصيف من الخواص
 « إيقاف جميع صرير التسميات غير القانونية التي يجري تقييدها عن الشواطئ
 تنظيم الصيد التيسري والتحكم في منقبة استخدام الرسائل المتغيرة (كالصيد
 والتسميم).

« اطلاق ميثاقين واسمة من الشواطئ مصفاة وطنية
 « عدم استعمال الاملاء العامة البحرية على الشواطئ للتصديقه كخاصة
 المساهمة على وحدة التوازن البيئي وإيقافها معتمده امن جميع المواطنين
 اعتبار الحق المعمي في الشواطئ متلة من وضعاً كمسند للمعتمد في سائر بلدان البحر
 المتوسط
 عدم السماح لأي بناء أو استثمار (لا بالبناء) ملة من الشواطئ.

٤. الخصومات

• الإمتياز بموجب صيد الطيور

• منح صيد الطيور ذات القيمة المضافة للأشخاص (الطبيب، النقيب،

الصيد، مناطق إقامة كمخيمات للفرير، سائح، طيريات،

مخطط مسير، الطيريات الفرير من طبيعة المتنوع الموجود في طيرة القطية

المتنوع في عملية استيراد - إجازة الطيور والنتيجة في الرعاية الصحية عليها

• حماية الصنوف الحيوانية للموجود في لبنان وتشجيع تكاثرها

• تشجيع النحوس في الطب البيطري في المعامل والجامعات

• توفير مراكز أو مستودعات بيطرية في مناطق المناطق اللبنانية

• الخدمات والأحراج والقنوية

• وضع عقد ٢ في السنة للمصلحة المرجعية نظراً على مراحل حتى سنة ٢

• تحديد المناطق المرجعية في لبنان ومناطقها واستحداثها من ضمن خريطة الجغرافية

شاملة

• وضع تصريح لتفويض الخدمات والمساحات للمصير على أسطح القنويات في المدن

المكتظة

• منحهم بمرورهم بإدارة كمخيمات كالمخيمات في مختلف المناطق اللبنانية

• تأكيد على إدارة الأحراج والخدمات من قبل وزارة الزراعة ووزارة البيئة بالإتحاد

• وضع معايير جديدة لعملية إنتاج واستحداث الخطط عند شربها لحفاظ على الأثر

المرجعية وتزيد منها

• مكانة التصدير من خلال

• الإلتزام

• الزراعة

• القوي

• تطوير المزرع

• لتطبيق وتزيد استخدام كميات

• مكانة الإلتزام من خلال

• لتطبيق وتزيد استخدام كميات الإلتزام من خلال

• الزراعة

• القوي

• لتطبيق وتزيد استخدام كميات الإلتزام من خلال

• رصد واتقن القنوي المبرور القنوي في مختلف

٥- تطبيق بعض الرسوم على العلاقات المشجعة

٥-الاستماع بفتح الراءسي الموضوع، نداعة جمالية كغالب من خبائره الاجرائي المتعدد
حت، قمل حسنة والمرجع النجدة المسؤولة عن انقذة الأرفاق على بحرين بعض الاملا
الخاصة بالاقاق إلى سموات طيبة
و.مع حملة الملوية وعلية شاعة للتجديد بشاركة ميندي خذمه الطم وعناصر الجيش
للبناني وقوى الامن الداخلي والتوازي لدراسة والجماعات الثقافية والكتفية والتشبابية
وطالب الجامعات والمدرسة

٦- القرابة والسفارة

التقدير بالمؤسسات العالمية المتعلقة يستخدم الاسم والبيانات في جزء المعطيات
الطمية الحديثة

نوهير التوجيه للمرضى من سهل استخدام الوثائق والمعدات
للتحديق من لستمال المعدات الكهياتية قدر المستطاع وتشجيع استخدام المكافحة
البيعية

تكوين تياترية استخدام الاممدة والتكملة المستخدمة
- التوجه الى الخدمات البيولوجية في ما يخص التسميد من خلال

• المبادئ المتعلقة للتدريس

• التمرينات المعمورية

• استخدام الأشجار كمستقانات تغذية

• تدوير الفضلات

العمل على تدوير جراسح لربامة الانتاجية الزراعية المطمعة بيئية.

استخدام الاوترة لتكملة للأدات (LPA) لابقاء أوقات عند مستوى مقرر عبر

• الاستخدام الانتقائي للمعدات

• الاعتماد على استخدام الأساليب البيولوجية.

• الادوية الحساسية

مناسبة التمرام المزروع، يفرده استخدام المبيدات ويوفره محركات موزية على
المزروعات الزراعية للتأكد من جودها من المراه السامة أو المضرة بكسمة

التقدير بالفرود والمواصفات الصحية العالمية لتعليب الحيوانات والتتقيب من استخدام
الدواك الكيميائية والمزمن ثمة

التقدير بالمواصفات الصحية والبيئية لعملاقة للمصانع الرافعة والتشدد في مراقبة هذه
المصانع وحسن المصنوعات الصناعية الزراعية

الزام الشركات المصنعة للمواد الورقية وقطعناية اظهار كل مواصفات ومكونات المادة بصورة واضحة وخشنة على الحجة

تحسين مساحات معدنة للرعي لقطعان الماعز والغنم وقبيل وحظر الرعي العشوائي الذي يضر بالثروة الحيوانية الجذرية

لتخاذ التدابير الكفالة لتكرير نفايات المزارع وتدويرها

معالجة مياه الصرف ومستخدمها للرعي

• ارفق رسوم مرتفعة على المساحات الزراعية غير المستكثرة

انتشاء بنك للمذرع الاحيائي اللبناني يجمع بذورا من جميع انواع النباتات الموجودة في الطبيعة اللبنانية يهمل على حمايتها ولعاب يتوفيه ويجديدها ويعمل على التفاعل الطبيعي للبلد والمستهلك

• وضع فهرس عام لجميع الانوع النباتية الموجودة في الطبيعة اللبنانية مع شرح مواصفات كل منها والافادة من ذلك في صناعة الأدوية والعلاج الطبيعي

٧-الصناعة

فكرنا في الخرجين لأي مشروع صناعي أن يلائم منصب المشرح بدراسة كاملة للأثر البيئي (Environmental Impact Assessment) المشرح لوزارة البيئة

• تحسين كلفة معالجة النفايات الصناعية والآثار البيئية السلبية للمباني الملوثة نفسها

• معالجة المباني الصناعية الملوثة ومخبرها على حديث وتطوير التقنيات الانماج فيها

الإزالة أو تعقيم الآلات الملوثة بها في البيئة

• ارفق مصانع ذات التقنيات المتقدمة وغير القابلة للتصدير بما يتواءم مع سلامة البيئة

إقامة مناطق صناعية هي مستكث للمناطق اللبنانية ضمن مسطحات مخصصة بها بميزة من المساحات الصناعية والسكنية وغير متروكة بينية ونسبة

• تحسين المصانع التي يهمل فيها نظائمت مشابهة لتسهيل عملية معالمة أو تكرير أو إعادة تدوير تلك النفايات على دور التصنيعي وقعا

تشجيع مصانع إعادة التدوير (الرجاج - السويق - البلاستيك - الحديد - النفايات الحسوية CO2) وربطها بالسياق الحضري الأحيوية المتعلقة بصناعاتها وتشجيع تدوير التسويق مستوحاة لها المعدل لتدويرها

• إطلاق مبدأ المصانع الكفيل بين الصناعيين

• التشجيع على سلامة بيئة العمل وجودة وسلامة العامل كحسبهم أسلبي مساهم في بناء بيئة سليمة

• التاك من القوام للمصنعت المكون يتسويج فاهب عمل لديها، ومنح الدباء قسم الحسلة اللازمة لمعمرهم مساهمهم من دورهمهم بالتسويج وربط العمل وتكرار الأحيوية لأطباء قسم بيوتكرها على الرقابة بوجه خاص

٨ - طبق وهي كـمـنـاـدي ١١ الـمـسـتـعـمـلـن في قـبـيـة يـعـض ١٢١ يـرـيـد من الـرـيـعـيـة عـلـي الـمـعـيـيـن
لـلـمـتـوسـط والـجـيـد
حـمـر سـيـبـاـه الـمـواد الـمـسـتـعـمـلـة في الـمـاـرـج وجمـاعـة الـنـفـاـيـات مـنـهـا لـا سـمـعـا لـهـا كـمـا
يـؤايد في الـصـفـاـت الـمـصـطـفـة
٩ - مـنـح بـسـفـلـم جـمـيـع نـوع الـأـمـيـنـت و الـيـتـروكـوك و الـاحـسـاشـة مـنـهـا مـمـا
يـتـبـه لا تـشـكـل حـطـرة عـلـي الـمـصـفـة الـجـامـة.

٨ - الـنـفـاـيـات لـلـصـفـة

و هـمـي مـسـي خـطـة و طـنـة لـلـتـجـرـب الـنـفـاـيـات عـلـي سـبـا حـل فـيـا و عـلـي هـذا الـهـنـف حـا م ٣ ٢
مـنـح يـنـسـي مـن ١١ يـتـجـر مـكـا بـرـيـك و نـشـيـد الـرـتـنـا في مـواـقـع الـاـسـيـرـا و الـتـجـنـد سـبـا الـنـسـي
الـمـصـفـة يـهـا عـلـي اسـمـاعـلـهـا و لـقـا لـلـقـا لـي و الـا لـقـا لـتـا لـي في هـذا الـنـسـي و مـنـهـا الـنـفـاـيـة يـنـسـي
٩٨٩ - مـم لـنـر لـلـ اشد الـعـصـيـات . الـنـسـي يـسـتـوـر عـلـي مـمـه لـلـمـا

١ - الـصـفـة مـن الـا لـمـا عـلـي الـمـصـاـق في مـعـالـجـة الـنـفـاـيـات الـصـفـة لـي الـمـسـتـعـمـل و في الـعـلـاـت
لـلـقـبـر يـهـا لـقـا لـلـمـعـر ق بـهـيـب مـن الـمـسـلـق الـمـسـكـيـة و الـمـسـيـعـيـة و تـرـوـبـهـا يـكـل الـمـواـصـفـات
لـلـقـبـة لـلـمـسـتـعـمـل الـعـمـي تـلـوـيـث الـيـهـا

٢ - الـعـد مـن الـلـجـيـة الـي الـمـسـتـعـمـل و مـسـيـة الـمـسـلـم و الـمـسـكـا لـا في حـالـا مـمـه الـنـفـاـيـات طـعـر
لـلـقـبـة لـلـتـجـر بـهـيـب الـمـسـلـم مـن الـمـسـتـعـمـل عـلـي الـيـهـا . و لـنـكـ مـن نـيـا مـمـه الـمـواـصـفـات لـلـقـبـة
لـي الـمـصـاـق و الـمـسـكـا لـي مـمـه الـعـصـيـات سـبـا مـمـه

٣ - الـنـسـي مـن الـلـجـيـة و مـسـيـة الـنـفـاـيـات الـي الـمـسـتـعـمـل و الـا لـقـا في الـمـعـالـم و الـيـهـا
٤ - الـيـقـطـف مـمـه الـعـصـيـات و مـسـيـة الـمـسـلـم و الـيـهـا مـمـه الـنـفـاـيـات سـبـا مـمـه
عـلـي مـعـالـجـة الـوـتـع الـعـلـي الـنـسـي الـيـهـا مـمـه الـنـفـاـيـات الـي الـمـسـتـعـمـل و الـا لـقـا في مـعـالـم
مـمـه

٥ - الـنـسـي مـمـه الـعـصـيـات و مـسـيـة الـنـفـاـيـات الـي الـمـسـتـعـمـل و الـا لـقـا في الـمـعـالـم و الـيـهـا
الـمـسـتـعـمـل حـي و جـوـد مـواـقـع لـلـتـجـر
٦ - نـشـر الـنـسـي الـمـسـتـعـمـل و الـا لـقـا في الـمـعـالـم و الـيـهـا

٩ - الـنـفـاـيـات الـمـصـفـة

١ - الـيـهـا مـمـه الـعـصـيـات و مـسـيـة الـنـفـاـيـات الـي الـمـسـتـعـمـل و الـا لـقـا في الـمـعـالـم و الـيـهـا
شـرـكـة مـمـه الـعـصـيـات و مـسـيـة الـنـفـاـيـات الـي الـمـسـتـعـمـل و الـا لـقـا في الـمـعـالـم و الـيـهـا
مـمـه الـعـصـيـات

٢ - و ضـح مـمـه الـعـصـيـات و مـسـيـة الـنـفـاـيـات الـي الـمـسـتـعـمـل و الـا لـقـا في الـمـعـالـم و الـيـهـا

١- الطاقة

استعمال مائة الف كيلو أوريث ناك المرحلية التي يتوالى بها الشروط التقنيّة الضرورية لامتلاك الطاقة الكهربائية والمثلوث

درجته معطى نوبت الحاجة توجه فترتها، فكم من بكل اللابير والشروط البيئية المعقدة عالمياً

١- العمل على زيادة كفاءة استخدام الطاقة

وضع برنامج توجيهية إستراتيجية لتوعية المستهلكين على المستوى البيئي لا يستلزم طاقات الكوربلة ويجهزهم على التكنيك والتخفيف من الاستهلاك

وضع خطة مرحلية لربط الكتلة البيئية بـ سحر للكهرباء، في لبنان واستعمال منضخ هذه الضخمة الأضواء في مرآة وتعدن، موزك لتتاج طائفة وحمايه البيئة

٢- وضع خطة على مودل للرسم التي تعكس ٧ في المئة من حنجات لبنان إلى الطاقة من خلال الطاقة الشمسية

وضع خطة على مراحل لتطوير شبكة إنتاج الطاقة بواسطة الأنهر والجداول

٣- إقامة مشاريع موجهة استثمارية في استعمال الطاقة المتجددة (وخاصة الجواهر)

٤- دعم سحر نهجيات الطاقة الشمسية لتسهيل وضعها بمثلثي الجميع.

٥- تطوير مروج طاقات المستهلك

لتنمك في الإنمالات

تطوير شبكات الجمع بين الحرفية والطاقة ومدة ١٩٠٠٠٠.

٢- قطاع النقل

تطوير لقتل العام

١- وضع خطة مرحلية للانتقال إلى استعمال البشري العالمي من أوضاعه في العام ٢٠٢٠

تطبيق استعمال السيارات ذات كفاءة العالي

الرام كل السيارات استعمال العنبر الضخمة (٢٠٢٠) في كل السيارات الحديثة الصنع (المستوردة فقط) معها (والمتنمك).

٢- فرض رسوم مرتفعة على السيارات والمعدات الملوثة من خلال الرقابة المشددة

تصميم وسائل النقل العام من الملوثة والعافلات العاصلة على التلوث والمكثف الحافلات عالية الكفاءة العاملة على الكهرباء، القطارات العامة على الكهرباء بدل المدن والبنى المدن.

استحداث مناطق خاصة لوقوف في المدن والمناطق والفكرى.

البناء حول الازدحام للسيارات على مراحل المدن الكبرى ريثما وشبكة النقل العام داخل كل مدينة.

استحداث شبكة قطارات

توسيع استخدام القوافل: كونه عنصر المدن والبلدات الكبرى واستحداث خطوط سير خاصة بها.

تجميع ومعالجة تمديد التركيب: قسم المصارة الخراطة (Can Paving) واستحداث خطوط وممرات يكثر لهذه الممرات الاندسية في ممرها.

تسيير درجيت قاعة كمعاقبة السائقين والركاب الذين يرمون كلفيات من خوافد الممرات ورفع كلفة على ذلك.

تنظيم ترميز للبط في مساحات خاصة بعيدة من المناطق السكنية والزراعية ومن المياه السطحية والبيئية.

تخص الممرات على الطرق العامة

١٧ العمر في

تعدد مواقع التكرار: في مناطق معينة من المدن والمناطق الصناعية وذلك ضمن خطة شاملة.

- التوسع في مراقبة سير العمر في التمدد: نهضة تطبيق للشرطة القلوية المشددة بطريقة العمر واستخدام الماكينات.

- استثمار خريطة التخطيط للمدن في تبيان وتوضيح موصفاتها، وذلك للشرطة البيئية المتعددة عالمياً وذلك في ميثاق خطة توجيهية شاملة.

تعتبر اليد الجمالية للعمران ضمن المظهر الشامل للبيئة واعتبار التوجيه العمراني للبيئة بيتاً مظهرياً.

الوقت من العمر يبعث التمددات يطابق للعنصر في عمليات إعطاء رخص البناء

- اتصال فعلا على قانون البناء بتعيين استخدام وسائل إنتاج الطاقات الفنية وبخاصة الطاقة لأجهزة.

- تشجيع معاهد الهندسة المدنية والعمارة وتعميق البحث في نماذج للبيئات المصمم بالمواظن الحديثة التي خلفت من دور البناء، خصوصاً عبر استخدام الطاقة الشمسية في التهيئة والانتارة والانداد من التهيئة الطبيعية.

بناء أندية خاصة لفضط العمرانية ذات الظروف القوية السليمة في المناطق التي يمدد بمساحات كليا بعد الحرب وبخاصة يبريت والجوهر، وبخاصة عملية تصاميم الاعمار، فروعها بالاعمار المعتمد والتقسيم بيئياً.

طرق استخدام الممرات المائية والمصرة منها وبشكل في عمليات البناء

- اتصال المواد والمفردات للمنطقة بالبيئة في معاهد وكليات الهندسة

- اتصال شروط للتصميم والمصممات المعتمد في منح رخص البناء والاستثمار

حفظ سبب الاستثمار في أوقات القربى والهدايا للحفاظ على شخصيتها ونقل مساهمات الاستثمار المرتفع التي خارج هذه الأوقات.
نقل صلاحية ومراقبة فكتسرت الى ذواته المبهمة.
دمج مفهوم البيئة كإنتاجية بالبيئة المعرجية ونهمل المهتمين في رعاية شريط البيئة
المنظمة في كل بناء

حصر مساهمات المسون لعلولة في القدر. مساهمات خفمة مساهمات، ولقد.
تطوّر قلبي الاستمارة، بجهة: بغداد القبطاني من الفرقاء الرئيسية. وبخاصة في الملتقى
البيئية والساحلية. حقلنا على ابتكالية متجابهة المناظر الطبيعية للمارة، ولقد تميزت شروط
سكنية أفضل بعودة من شريط المسيرات

١٣. الأقسام

عتبر الأثر. والمباني الخشبية المبنية هرجا من البيئة اللبنانية وبخاصة من مناطق
التبديد المديني والقسم على قديمها.

١. التجار والاصنعاء

تحتوي مساحات المنتجات والملح اللابئة للتدوير وعبر كمساحة بالبيئة ومطبخها الاقتصادية
بالاستثمار على فضاء.
استثمار المواد الغذائية للتدوير وعبر كمساحة بالبيئة وبخاصة في السحاب والتخليط
والنموذج. والتدوير.
تحتوي المساحات لتتبع الرصد القوي بدلاً من القليل والهدايا في المباني
والجسر مراكبه.
مساحات استثمار السلع وللمنتجات الغذائية وتغير الخشبية المصنوعة بمساحة الجوهري
العامية.
موازية السلع الاصنعاء والديفلية ولعلب الأقالق للمنزل إليها الواسع بوسطية ومواد
مشترة ببلد الإجراء

٥. القوي والجموي الاقتصادية

استندت قسم في وزارة المالية للرفعة وتطوير نظام ضريبي يند في الحميمير الكلفة
للبيئية تعتمد الأنشطة الاقتصادية بجهة على حسنة البيئة ويعتمد على كل ثروة
للبيئة.
استندت مساحات خاص للبيئة تحدد إلى الضرائب البيئية ويرى لكم له مصادر مالية
بخاصة

١٦ - الإدارة

تتحدى دور وزارة البيئة من خلال زيادة مؤثراتها وتزويق عملها، وتعبير الزامية قرارها وأجربتها

توسيع صلاحيات وزارة البيئة فيما يتعلق بالبيئة من خلال الحفاظ المصالح الرئيسية المرتبطة إلى غير قرارات التي لها علاقة مباشرة في قضايا البيئة (الكسوفات - الشواهد - الكوارث الصناعية والتلوث، حماية الحيوانات والأحراج، رقصة للعلماء .

بموازاة الأنشطة الحالية والتدريب مجالس الأخصائية وحدها بالإمكانات المادية والتقنية البشرية القديم يتدرج الأساسي في حماية البيئة ومعالجة التلوثات وتحرير التشريعات.

ضرورة تعظيم الإصلاح الإداري كشرط من شروط قيام الدولة بدورها الفاعل في حماية البيئة وتسيورها.

حث وزارة البيئة لإزاد كمعنى التقيد بالمعيار والمفاهيم البيئية العلمية الحديثة لتستحدث شروط حضوره الصور على صيغة التقيد بالقرارات البيئية وتعمل على معاليه العاملين والمختصين على البيئة

• إيجاد وإزالة التمييز كشرط من شروط التخطيط السليم في مختلف المجالات ومنها البيئة

• إيجاد التسهيلات الميسرة ومصالح المستثمرين في الإدارة البيئية في بلد

تجميع السياسة البيئية والتنسيق بين وزارة البيئة ووزارة السياسة

رفع القدرة على العمل في المناطق النائية بالبيئة

• تأهيل خبري الأمور البيئية بشكل متدرج في المناطق النائية بالبيئة.

• إعطاء وزارة البيئة دور أكبر في التخطيط الوطني.

• تطوير مؤشرين للبيئة (تأثيرات التلوث البيئية)

١٧ - الاستراتيجية والتخطيط

لتصميم تطوير مساهمة توجيهية شامل للأنشطة الاقتصادية المستندة على زوايا ودرجات ومختلفة ومستدامة

• تشجيع الأبحاث في الموضوعات البيئية كافة النظرية منها والتطبيقية

• العمل على تطوير قاعدة معلومات متخصصة في شؤون البيئة في لبنان تضم ما يلي

• معلومات حول أوضاع البيئة في مختلف المناطق اللبنانية تشمل أسس المياه والزراعة والبيئة والتلوثات والنشأة البيئية.

• كل فقرات في المراسم المتعلقة بالبيئة

• كل المشاريع المنجزة في الإنجاز والمساهمة المتعلقة بالبيئة

• كل الجمعيات البيئية والنشأة.

• كل الخبراء، المختبرين، ومجالات بحثنا معهم.

• كل المراكز والأجهزة المتعلقة بالبيئة

• معهد هذه المعلومات بصورة دائمة

• وضع هذه المعلومات في تصرف الباحثين وكل المهتمين في شؤون البيئة من قطاع علم وقطاع خاص وقطاع مدني واكاديمي وصنعتي. وذلك من خلال تخصصات وسائل التواصل والتواصل (تكنولوجيا المعلومات) (Ergonomics) لطلقات المرئية فنانا من التلوث

• إجراء مسح شامل للأوضاع البيئية داخل أقاليم وطني للبيئة

تصنيف المناطق والأقاليم الوطني والمناطق في بيئات

ضرورة وجود خطة شاملة يجرى في غضون ذلك وضع خريطة للتنظيم للمعدي والبيئي في البلاد بالتنسيق مع المؤسسات المحلية الحكومية وغير الحكومية التي تشجع على معالجة هذه المشكلات.

٨ الإعلام والبيئة

• تطوير البرامج المدرسية والجامعية البيئية وحمل البيئة في المناهج الدراسية على كل المستويات

• تأهيل الجسم التعليمي لتخصص مشكل البيئة وفهم سبب وأهمية معالجة

المسائل المجتمعية في العلوم البيئية في الجامعات والهيئات.

• مستحدثات شهادات دراسات عليا في علوم البيئة معترف بها من قبل وزارة الثقافة والتعليم العالي

• وضع برامج تعليمية في رسائل الإعلام كالأعلام الرسمية منها والشخصية

• تأهيل جماعة من الصحفيين في البيئة وتدريب الإعلاميين لأعمال موضوع البيئة جيداً وفعلاً من اهتماماتهم

• الاستفادة من التكتلات الإعلامية المحلية والعالمية التي لا تستخدم الرشود للردود الطبيعية والالتزام مع الطبيعة

٩. التثقيف

• تحديث وتوسيع وتطوير كل التثقيفات المنطلقة بالبيئة

• السعي على تطبيق القانون

الامتناع على التوعية المجتمعية حول هذا القانون

• استحداث تخصصات في القانون البيئي في كليات الحقوق في بيئات وفي معهد القضاء.

• التأهيل عدد من القضاة في القانون البيئي

الانضمام لئلا إلى كل الاتفاقيات الدولية الأساسية المتعلقة بالبيئة (بمصلحة لشفاف
بها، مايو ١٩٧٦ واتفاق باريس ١٩٧٧ واتفاق واشنطن ١٩٧٣ والاتفاق بون ١٩٧٩) وترجمة
بموجبها إلى مودعي القانون الدنماركي والمسير على الالتزام بالاتفاقيات وتطبيق القوانين.
العمل على إصدار قانون إطار (Law-Cadre) يكون القانون الأساسي للتوجيه في كل ما
ينطبق بالتصريح البيئي.

منذهم استقلالية القضاء وحمله على خاصة دور أكبر في ذب الموالي
المسور على إقامة دولة القانون كمبرط أساسي للعمل أي تشريع بيئي أو غير بيئي.

٤٠ - المجمع المدني

حماية الجمعيات البيئية وتسهيل عملها لبناء

تتبع للجمعيات البيئية على القانون فيما بينها والقيام بمشروع مشترك
يتأخر للحدود والتعاون بين الجمعيات المهنية والسلطات الرسمية والمؤسسات الإنتاجية
والمؤسسات المالية متجه.

التعاون والتنسيق مع الجمعيات والمنظمات البيئية الدولية

اختيار قوائم المادي من الأساس في حماية وتوعية البيئة وتوفير للتكليف والموارد
الملاصقة في كل الواسط من أجل أن يحصل المواطن كامل مستوىاته في ذب للمجال،
المنع من الممتلكات الخاصة للتخفيف من التلوثات، فرز النفايات، الترشيد، التفتيش
لطوي فترات من التزامات البيئية من خلال القضاء والحدود بدلاً من الوسائل القسرية

مختبر البيئة الإقليمية والعالمية جزءاً من الهم البيئي في لبنان

تدتر في المواطن والجمعيات في آخر شؤون البيئة

حدث المراسين بلا تسميات والأحزاب والتجمعات السياسية والجسمين المهمة والثقافات
العملية والمهنة على تسمين يرميها حوالق مطالب بيئية أساسية
تكوين برفج مكافحة المضدرات وملائتها والتشدد في معالجة الممرجين بها



عصاف المجتمع الاكاديمي بمرحله ١ أزمة القابات في مصر

يكون الحد لنبسود في تخميني لسامسعين لا ثالث لهما، ربما بصورة براء عيشي حين يتمثل بمسألة الأصوات المسموعين، على هذه اللغات منذ بنسود للتسليط للبريد ومسامر ذلك على الميسرانية السبسية ببناء، وبمركز طبع كمثل للثقافي مفاصة، واللتحية حالة دافسوس، الماتية لاني وجس يارده العمل للثقافي المهدي والماهيت الملية لما تن إنه لولتظ والافاد الاسلوة لونا كمن من تنظيم حلون المية وإفارة ما يرتهد بها، وتقديم الخدمات إلى الإقتصاد

على أن أزمة القابات المية قد كشفت في الرابع ليس عن أزمة المجتمعات للوسيلة أو المجموع لأمني، للمجني ولا عن حجم لتتوس التي تترك حدة رنمل بوشك وجولة إلى حافة القطعة بين دولة وفلك الجزء الرقبي المجوي من المصنع الأمي المنسل بالقبائل السلية بل كحداث عن كواس لمتة صند غارية في حيق القاعة السلية المصوية وفي لمتها تصود الدولة لسل الضامل مع المجتمع بركم، ولحد آدم لبطوات الأزمة يهو من أزمة الخطب الثقافي الميسسي للعبه السياسية بسطة تلويتها، حكمه في معارضة رسمية أو غير رسمية وكذا أزمة المنك ولتسود المتاند باراد القارات والمجتمعات والاجتماع لثقافة المدنية كسيد

لصافي نسبة لا يامن سها من القابات المية والأكثر لافية رنكاشا حالة جوية وركنية ربما أن لرجد لها صالة مسالة في تاريخ مسود المصنف والميسام، وأبد وبعدي أزمة الخلفاني المية إلى مرحلة جديدة المسموعة، فهي لامة ميكولة مستدة وعركية تكاسد أنرفاد المصراع فيها ويلائل فيها للسمامي مع المصفي والميسامي مع التكملي. في ذلك لهد ثقافي للركب الأزمة ولتفكك للفتت لقايد المية مع الأباء السلكي ومع المسموعات بيرة مسلف لافرة لائل السلكية لوانصدة ومع المص لوطتي والمومي والمامي إلح.

ولذا كانت ثورة الأزمة جهاد مع زمسود مجلس الشعب مارس تم ٦ سلة ١٩٩٢ ونميتها يلقن، وقد ٥ سلة ١٩٩٥، والتي لستجوي ظفريا وبعج حداثات كيمفراطية لامل الاتاني في حين مال حمتا إلى كسود هذا الممل من خبال، مية صوايف وآبود، مدونة بلهم من ككك وآبوت الإصدار أن شمسود الأسامي كسر المردن لحد، مية ليم سيسي محين على القابات المية، في حين أن الممل المام أنقى إلى كسود لقطاع الأكثر ميري والممش نمون وتيمية في المصنوع من المسموعين والممسموعين ولا فية إلح.

وفيما يبدو من الاتهاد المام لجلد الميسامي الإلامي مكن أزمة القابات السلية أن السبل، وكما

روى بشار الاول عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: يا بني، انما الدنيا دار غربة، فمن عاينها فقد افسدها، ومن لم يرها لم يفسدها. قالوا: يا ابا عبد الله، فماذا نرى فيها؟ قال: اربعة اشياء: رجل يبيع نفسه بدينار، ورجل يبيع نفسه بدينارين، ورجل يبيع نفسه بدينارينين، ورجل يبيع نفسه بدينارينينين. قالوا: يا ابا عبد الله، فماذا نرى فيها؟ قال: اربعة اشياء: رجل يبيع نفسه بدينار، ورجل يبيع نفسه بدينارين، ورجل يبيع نفسه بدينارينين، ورجل يبيع نفسه بدينارينينين. قالوا: يا ابا عبد الله، فماذا نرى فيها؟ قال: اربعة اشياء: رجل يبيع نفسه بدينار، ورجل يبيع نفسه بدينارين، ورجل يبيع نفسه بدينارينين، ورجل يبيع نفسه بدينارينينين.

[illegible]

هذه هي الخطوات العملية التي يجب اتباعها أثناء العمل:
الخطوة الأولى: التعرف على المؤسسة ومعرفة طبيعة العمل
الخطوة الثانية: التعرف على المهام والمسؤوليات
الخطوة الثالثة: التعرف على الأشخاص الذين سيتعامل معهم
الخطوة الرابعة: التعرف على الأدوات والمعدات المستخدمة
الخطوة الخامسة: التعرف على القوانين واللوائح المعمول بها
الخطوة السادسة: التعرف على المخاطر المحتملة وكيفية تجنبها
الخطوة السابعة: التعرف على أهداف المؤسسة ومساهمة الفرد في تحقيقها
الخطوة الثامنة: التعرف على ثقافة المؤسسة وأسلوب العمل
الخطوة التاسعة: التعرف على فرص التطوير والنمو
الخطوة العاشرة: التعرف على التحديات والصعوبات وكيفية التغلب عليها

١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١

[illegible]

يرتكب ضد القوم الكهنة من سرور أو يسلط
مصحح' الأيدي الضمى السليم من سرور أو يسلط
ي نزع القوم الكهنة من سرور أو يسلط
السلط والسرور. وقد نزع القوم الكهنة من
سرور من القوم الكهنة. الذي نزعهم من
من يدعى السليم من سرور أو يسلط

[illegible]

قمر صناعي يحمل القمر الصناعي
 الفرنسي من الاستعمال
 الفضلي جيلاد لفرنسا
 الاطلي ورميه للقمر في
 القبة الفضلوس من القبة
 والحق جيلاد لفرنسا
 كالمسحوق الاقوات لفرنسا
 لفرنسا صرحا لفرنسا
 لفرنسا لفرنسا لفرنسا
 لفرنسا لفرنسا لفرنسا

القضية والأخطر من ذلك أن تتأخر هذه المقروحات وتستمر دون مطاردة ومجاهدة تطبيقية الفكرة الاجتماعية والمهنية التي تتمثل بمصالحها ومطالبها هذه المقروحات، مثال ذلك قوانين العلاقة بين الحاكم والمحكومين في الأوقاف الزراعية، وأبنائ الانتاجات القروية والمهنية، والقوانين المالية وشروط المبيعات والشروط الجديدة على الحدود والانتاجات.

وبدعمه حان الوقت لأن ندير معقلنا الفكري نقاداً واسع النطاق حول دور مجلس الشعب في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبحكم أن ظاهرة تفرد العرب الصائد بالظهير كدولة يريد على الجميع - خاصة - بالتفكير الرسمي إلى الاعتناء على هذه الظاهرة في إطار قوانين جديدة نولي التفكير والقانون فحسب، والقانون هو الذي مع مرر نسر هذه القوانين مصلحة اهتماماته ومطلبه من تنظيم فضاء المجتمع والأمر قد يجرى بالأمر القوي البسترة والقبول الإحلالية

وبالرغم من ذلك، والاختلافات الدولية في ملائمة الديمقراطية لا بد من التفكير على حدود الدور التشريعي والقانوني للإيرانيين الممارسين يكون إحدى أهم القوانين الدستورية في دول العالم والديمقراطية السياسية في إيران هي إحدى أهم القوانين الدستورية في العالم، وهي التي لا بد من التفكير على وجه التحديد، ولم يتم إلا حالة الإطاعتين القوي

حصلت الفكرة بعد بداية السبعينات مناعلى حين المواد الديمقراطية القوية وأولها في بعض القوانين والتشريعات، وكذلك بعدم الأخطار من خلال دستور القوانين نرى صلبة التشريعات، بما في ذلك وضع القوانين الدستورية التي يسميها مجلس الشعب المحكم في الدستور القوانين التشريعية تنفذ من العمل العام والتشاور القوي والمطرحي نال على عزيمته الإيرانية من استعمال مساحات معينة وكلمة الدستور والقوانين مجلس الشعب نفسه، ومنها

مجلس مجلس الوزراء للمعروف وأهم غرائب واستطلاع نطاق والبيانات الفئات والبيانات التي تصدر بها مقررات القوي الفعالة الفعالة إلى المجلس كمر زائد سنة الدول إلى عدم الاهتمام بعد الأصوات القادمة من المجلس، والذين سوف يسمون على المقروحات الفرضية، وكذلك عدم تفهم الاهتمام بنسبة من هذه المقروحات قبل مناقشتها بوقت كافيه حتى يتم فهم قراءتها ودراستها بشأن والمجلس يبنى بشكل الأعضاء الفعالة المطلوبة

مقررات القوانين الدستورية طويلا، ومن ثم ينادى كثير عدد ممكن من المقدمين، وكما نلاحظ، فإنها خضوع عدد قليل جداً من الأعضاء لم يؤد في حاله بعض من مقررات القوانين على جوانب كثيرة من التشريعية والسياسية على "عسرة كما قد تزد من مختلف بعض مقررات القوانين على تلك

ساعات ومن ثم المقررات التي بالنهاية الحكومة في المذكرات التشريعية المقروحات القانون رقم ٩٩٣ أهمية تشريع أكثر عدد ممكن من أعضاء القدرات المهنية على الاهتمام في التعاملات المهنية الصلبة بالقطاعات الفرعية الأسفل والبال

حين الوقت لأن ندير معقلنا الفكري نقاداً واسع النطاق حول دور مجلس الشعب في تنظيم وصياغة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبحكم أن ظاهرة تفرد العرب الحاكم بالظهير كدولة يريد على الجميع - خاصة - بالتفكير الرسمي إلى الاعتناء على هذه الظاهرة في إطار قوانين جديدة نولي التفكير والقانون فحسب، والقانون هو الذي مع مرر نسر هذه القوانين مصلحة اهتماماته ومطلبه من تنظيم فضاء المجتمع والأمر قد يجرى بالأمر القوي البسترة والقبول الإحلالية

[illegible][illegible]

طويلة وفي مصر نفسها سيطر نهضة نظام المصالح
 مع تجلوا المصالحين والسجناء وجود المبادئ نظامية
 تنتمي إلى مبادئ بيروقراطية وسياسية حديثة ومن
 بعض الأوساط الدينية تلبية المصالح في إدارة
 العلاقات الملائمة بين هذه التيارات وكذلك تلبية
مصر الحديثة **مصر الحديثة** وهي **مصر الحديثة**
 تمكنت من جعلها ملائمة وسلاسة العمل لنظامها
 المصالح في وجود حقيقي لثبات سياسية حديثة
 كما أن المصالحات المودع نظريتها من الاقتصاد
 السياسي لاقت التلبية الرائدة يمكن شروها
مصر الحديثة **مصر الحديثة** **مصر الحديثة**
 أدت بالمثل الآن إلى أن تعرض الدراسة الاقتصادية
 على تيارات المصالح والمهندسين العامة والبرية
 وحالياً وجود سيطرة في الأداء النظري والعملي
 سياسياً وبنائية في صميم العمل الثقافي من خلال
 المنطق التوجيهي صناديق مهيئة بالانضمام إلى
 التغيير مثل نظرة المهندسين وكذلك الاحتياج في
 التغيير بالاحتياج من سلك وعدم رائداته مستقلة
النتيجة^{٢٠}

ويكون للثورة في الاقتصاد الاشتراكية في التغير
 الاقتصادي على ما ذكره، وبخاصة في الدول حديثة
 التسيير بهذا التغير أو تلك التي عانت من نهضة

مصر الحديثة **مصر الحديثة** **مصر الحديثة**
 بين الدولة والمجتمع المدني وبين مفاهيم القرارات
 والسياسات السياسية والدينية حيث تفرغ التيارات
 المصالحية وحصولها ومبادئ المجتمع المدني إلى
 ترميم الهيكل الديمقراطي وتوزيع الثروة الدينية
 السليمة وكذلك تحقيق مكنة سياسية كبرى للتأثير في
 صناعة القرار السياسي في حين أنه لا يمكن
 المساعدة لأن ذلك مخطط يمكن أن يتواءم من جسد
 الاستجابة المبررة لمنعه المخطط وفي هذا
 الإطار، سياسي المناخ السياسي بعض التغيير
 التشريعي والإداري التي عطل من ممارسة لأنظمة
 الحزبية والإسلامية المستقلة الأمر الذي يجعل بعض

الخصائص التي تلعب في تطور مصر الحديثة
 وحسب التيارات الحديثة في مجال الإصلاح في مخطرات
 التيارات والتكيف الهيكلي ويزيد الانحياز العام ونظير
 الإصلاح الحكومي والإصلاح الاستراتيجي المبدأ الذي
 يعمد به إلى التغير من أن تكون مبادئ شعبية
 مستقلة وكذلك مبادئ التغييرية والسياسية
 بتناقض هذه المبادئ إلى الإصلاح في التيارات

في أنظمة التغيرات في الاتحاد العربي الذي سعى
 بدرجة إحصاء للتغير لم يشأ أن يتروك وأن يجد
مصر الحديثة **مصر الحديثة** **مصر الحديثة**
 من السبب الرئيسي للحكم في مزاولة شؤونها
 الإصلاح السياسي كما لم يعمل إتاحة الفرص على
مصر الحديثة **مصر الحديثة** **مصر الحديثة**
 التغييرات الأخرى الفكرية والسياسية لدرجة تخلق
 عام حول التغيرات والحكومة في تغير مجالها العامة
 والفرعية عن تحقيق الديمقراطية واسع النطاق في
 مزاولة مزاولة الأوساط على تيارات مؤثرة من هنا
 سطر هذه الأهمية إلى الحد التشريعي السهل
 بخاصة لرائد زمامي كيميل الطبس يمدد المستوردا
 وبخاصة المصالح والاحتياجات الدولية التي تضمن
 حرية العمل الثقافي والمهني

مصر الحديثة **مصر الحديثة** **مصر الحديثة**
 كونه **مصر الحديثة** **مصر الحديثة** **مصر الحديثة**
 المصالحات في مزاولة التيارات العامة للتغيير
 التغيرات بين المبررات الاقتصادية على الرغم
 من أن المادة (٢) من قانون الجواز المصري
 المصالحات رقم (٦٤٤) لسنة ١٩٨٨ تنص على أن
 يطلع الجهاز التشريعي بالنسبة إلى التغيرات
مصر الحديثة **مصر الحديثة** **مصر الحديثة**
 والتغيرات هذه التغيرات والتغيرات الدولية
النتيجة^{٢١}

ومن ناحية التغير في وجود تيارات سياسية
 والتغيرات الجديدة في التيارات ومبدأها في بعض

^{٢٠} **مصر الحديثة** **مصر الحديثة** **مصر الحديثة**
مصر الحديثة **مصر الحديثة** **مصر الحديثة**

الفرق السياسية مناهي تطبيق الشريعة في موضوعه على مدارسة العمل السياسي في إطار الأحزاب من خلال الوجوه والفتاوى في الأوساط الثقافية الشعبية والمصالية. ويظهر عند الآخر على الوضع في مصر منذ بداية الألف في الشخصية المذهبية في أول مرة عام ١٩٧٦

ويوجه عام، تتميز حليفتي القوي الديمقراطية في لطف. البنية العامة بمجموعة عدم كموثر، بين الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي. وهذا

بالمرور وهم الانضمام في جلد له جميع السياسي رمو على العمل الفني فيضم المجتمع السياسي بدرجة متروكة من الاحداث السياسي والفرز الغير، بين اللغة المحلثة وحين ناية احب المجتمع السياسي وتتوالى إمكانية العمل القومي في إطار النقابات المهنية إمكانية العمل السياسي والمعارضة السياسية هي صدى أو مجموعة النظور الحديثة على في أوروبا الغربية

والولايت المتحدة لم تصدق في القاب بطلب كقوتز والامتدادية الحديث إذ كان الامام العام حركات الأحرار عينت المجتمع القومي بملف مع التصور التاريخي الفيرجوني، اقتصاده والقوتز الفكرية الكبرى بأمنه كحلف المرونة السياسية والتمنية للمواضيع وإقامة م... مقوى من معظم الانجازات الفكرية والسياسية الحديثة بحصره طوبى وحذر علاقة بين قطاعات الدولة الكبرى المصروفات، وفي الدولة والمشرق والمجتمع المدني

من هنا، قد يكون من المهم الإشارة إلى أن تراخي إيمكانيات وقصر المصلحة السياسية في التبريد الشوري، خاصة ومشكلة القرار السياسي من خلال فترات جزئية في المجتمع السياسي والتيت الحل السياسي للمصالحات والمصالحات السياسية والاقتصاد السياسي للمنطقة من خلال التحليلات دورية منتظمة التي في الواقع الجماعي إلى ضيق الخط بين العمل السياسي العربي والمحل الثقافي الشعبي رسم وجود دور حد بين الدولة رجوت سببية، بينة وتفكر ملها ويصله جابه على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

وربما يكون من المفيد في هذه المرحلة الانتقالية من التلاعب السياسي في مصر التي تحكم ارتفاع حيا الا... خطاب السياسي والأيديولوجي بر تاليف على نطاق وعدم إمكانية توسيع نهائى الديمقراطية بوجه ضرورة، بينة التغيرات السياسية للاندك للفرع المعمارية

الديمقراطية وعدم إقصاء الثقافات، خصوصاً في الحداثة والتغيرات السياسية، واستحداثها لتحقيق الفوائد جازية شاملة بعداهات سياسية مدونة على توافر بيئة مناسبة للتفكير النقدي والتمهيدية بمتنفس رئيسية على الارتياح بمسؤولين الدولة وطبقات حوافز التفرع السياسية بالمعنى الحديث، ولكنه لا ينظر حشار كتبة في جميع القضايا خاصة من خلال توليف موضوعي بين القضايا الثقافية بما لا يؤثر سلباً في العمل الثقافي





في أصول الاستعمار السياسي والسياسي في المركز الديمقراطي اللبناني (٢٠٠٥)

والعاصم، حيث وصل حصر عدد الدول
الأمريكية إلى أكثر من ٢٠٠، وارتفاع معدلات
التنمية وحوار التنمية العامة، والترويجي المتواضع
للعربية المولدة إلى.

ثم تلت هذه المواجهات عرقاً، بل هي مكنت للملك
الأكبر إثارة في عودة الاتحاد العمالي لدمشق إلى
سلسلة تصرفات استهتفت الضغط على الحكومة
لإسبيل سياسات والإجراءات غير المتوافقة مع ما
عده الاتحاد، المصلح العام، والتشعبات

وقد دفعت المستقلة هذه يد، مرة أخرى إلى تصرفات
متدرجة من حيث المدى يوم ثم يوم، ومنه إلى
ثلاثة أيام، وقد ولق هذه الإجراءات عتصامات
في هزات في المناطق المعتمدة، ما فمرحلة الأخيرة
أي الأعز إلى إغريب الأيام للثلاث، فقد تطورت طر
سيرة إلى التنازل في بدوت والناطق

ثم تم الصورة الأخيرة الأكثر من يوم ولهم إلى
مستقلات حكمة جدد كمن في بدت اليوم، وقد تمت
مستقلات للتصديق والمواجهات التي استلزمها

يبرز ملحق هذا الصراع السياسي، السياسي، على
الرغم من توطيد تحركات المنظمة له بتسريح اللجوء
للمعرب فيه في وثيقة الحكومة، الذين لم يلزم أي
يمكن الاتهام العمالي العام إن يذهب به، غير كمثل
للأفانط الصالحة فقط، إتمامه وبالأخص برسمه

كذلك يمكن التفر إلى الأزمة الثلاث: المستقلة التي
صهدها الإجماع العمالي العام، على ما يرد على العام؟
هو هي أزمة شيفكة؟ هل هي أزمة هدية؟ هل هي
أزمة استراتيجيات ومسيحة نقابية؟ أم أنها أزمة
المطلة بين الهيكل التنظيمي النقابي وبين قاعدة
الهيكل؟ ولست أدري، هل هي أزمة استخدام نقابي
سياسي وسنطوري؟

في حمارتنا البحت عن إجابات ملائمة، نقترح أن
يبدأ بخطوة مستعدة التحركات العمالي السياسي في
السياسة من أيد إجابات ٩٩٢

لما كان هذا الترويج بالتصديق، لأن الأزمة التي تحدث
في الاتحاد العمالي ونشأ فاعليه إنما لم يند أساساً في
هذا الحدث المعبر كما نرجح مع ذلك، يجب ألا نلظ
بين الأزمة التنشيط البيئية التي جاءه إلى محطات
تجاوز هذا الحدث وبين الأزمة التنظيمية التي نشأ
جزئياً هذه أمراً في الأزمة السياسية، وسنجد ذلك
نظم في هذا الخط

في الساعات من يوم ١٩٩٢، وقعت في
ببيرة ومهبطاً من المند والمناطق اللبنانية.
مواجهات بين المستقلين، من هلال وعبرهم وبين
القوى الأمية رجوات هذه التحركات إلى ما يشبه
الخلاصة شخصية معمة، أحسنها على سوء الإدارة
الحكومية للاقتصاد، وأنشيد القوة الثابتة للأجور

(٢٠٠٥) استند في هذه النصوص الإجماعية في الجمعية اللبنانية للبحوث
(مجموعات هذه القوى بين التنشيط الأخيرة التي عملت في اتحاد عمالي عام في ٢٠٠٥/١٠/١٩)

المسند الكبير من ١٥ في المئة من معدل تحويلات
المحروقات المسجلة في ماني (أوجايسي) [١]
يعد من ١٥ في المئة من الميزانية العامة لبلده
الموازنة من نسبة المصارف مع زيادة المصارف
معدل نمو المصارف (٢)

إلى ذلك، فإنّ منظمة جبهة وإخاء الإسلام
التي ولدت منذ عام ١٩٧٢ عملت على إخماد
وإزالة الأسباب التي تظهر في جبهات
المنسوبة على كبرى التيارات الجهادية
بمنهجية علمية.

أكثر من نصف
رأته عن قبل
منه جري، في

مؤيدون

روث لويس

في حين أجمع

سروني

نائب

الملك

بكتشو مزيل الإبرعات للمحلفين ويسمى الإسماعيل
بالأمر من حاجة الشرطة لتكليفه الفحص بعد الحادثة
على اسمهم. أحمد، الوطني، في الوقت الذي هم في
الإبرعات في صوم ٢٩ في السنة من محرم الإبرعات

كما في جميع الحالات والعقد في الأصل لا
تتبع لأي منسوب انساني الاخير بل العبر
في اللغة من المعاني والحكومات العبر
والاجابة من الداخل زعمت قصدي الا
الامر في العبر من قبل حق العلية والمبادئ

[illegible]

المحرف الألفبتي المصنف بين الكتب الفقهية المسوقة
في هذه الفصول من الأجزاء 3 - مجموع من تذييل
إلى الجزء 10

وهذا الطلب على زيادة المصروفات في دفع مبالغ
أموال عملاء، والمستحقات في تمويل أيد
المطالعات الإنتاجية إلى أن نصل إلى حد الذي
موصى به مستحصها في نظم الإتاوات وحل
المطالعات المبررة بمخاطر في بعضها من التنازل
التخلي إلى كذا سنوات المبررة إذ حسب ذلك

[3] يومئذ، لحول، الحضور، الحاقاً، والحرى، في تلك الحال، الاستعداد، لشهد الله، العليم، (آيات، ٦٩٩-٧٠٠)، ج ٧
 (١) يأمر الله الملائكة، خلق، محمد، الحكيم، في الحقل، على - حيث، ينزل، القلوب، بطلان، سنن، ابن، العسك، الكركاني، المجلد ١
 (٢) يؤيد، مدع، مدع، على، حرم، في، يوم، ١٩٩٧، إلى ١٩٩٦ - بعد، أولاد - ١٩٩٦ - في، مدع، سجن، في، الحاق، خدمة، الله، الله
 (٣) دخل، في، أسبوع، من، الحروب، في، يوم، ١٩٩٧، إلى ١٩٩٦ - بعد، أولاد - ١٩٩٦ - في، مدع، سجن، في، الحاق، خدمة، الله، الله

الصينيين)، وهكذا. يأتي خمس سنوات لتأسيس المجر
تتمتع بصحة جيدة، فتريد الذين العالم انطلي أربع
مواقع وبيع المجر لمن ٥٥٤ عشرين عام ١٩٤٢ إلى
٧٢٤ مليون في آب/أغسطس ١٩٦٧، الأمر الذي
شجع مبيعات الذين أكثر من ست مرات (من ٢١٨
مليار إلى ما يقارب ٢٧٠ مليار عام ١٩٩٧)^{٢١}

ويعود ذلك كله الأزمة البيئية للبيئة التي تتحكم
بسياسة إعادة الإعمار هذه التي يجمع نسيبها
وحسب منه ومنه مملوكة بالفضل نسفاً إلى
على إقليمي غير خور ديم

نعم المصنف رفس،
الذي هو ١٤٠٠ من الآلة هي
شخصاً المعلقة في رفسا
على ما فعله المجر - م
جسده، مفسد لم يـ امة
العدوب الإمداد تنهيه خدم
الأمل الإحصائية المستقرة حطة
بالقنص لتزويها

وأي تم جادة المصنفا
إحصائية من ٢٠٠٠ حكومة إلى
مما كلفه المصنف المامة من

طريق عرفون وسوم والفرانك تهر بلانكا وإلى الجزيم
يصلو عية المبيعات تشعة إلى قناع الأحبال المصنفا
بعين يتقرن الجواب من معدوم قابلية، الخلق المجر
إنشاء كالمين متوازيين المصنفا الواحدة؛ إلحاح فافس
يسوق باسم الانتشيد والمطوية والإتجاز والآخر
العدم حيدني كـ فافس حامسي لافافد القو - ج
والفانصام كالمية في الوطنية المامة. الذين الإنفا
في هذا المصنف لتتحلل بفكرة سبركافين في مـ فافس
البلدية، والمطاف القوياني والأجيز في المـ فافس
الاقتصاد كالمية وأصل إلى تـ فافس المصنفا المجرنية
المركبة المجرية في مـ فافس المصنفا المجرية التي على

الوزارة المصنفا المصنفا، وتـ فافس المصنفا من
المـ فافس في المصنفا المصنفا في
مـ فافس المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
والمصنفا المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
موازي. إلحاح. وما على المصنفا المصنفا والمصنفا
صوم خاصة مـ فافس المصنفا المصنفا المصنفا
المـ فافس المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
من الحكومة المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
الإفـ فافس المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا

المصنفا المصنفا المصنفا
مـ فافس المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا

المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا

مما يتشابه، وتمولت إلى مصنفه حرية التشجيع
والقنص المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
مـ فافس المصنفا المصنفا المصنفا
مـ فافس المصنفا المصنفا المصنفا

ومما كانت إبرة اليد من تـ فافس المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا

محتلت حطة الحكومات المصرية في المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا من المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا

المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا

[١] مـ فافس المصنفا المصنفا
مـ فافس المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا
المصنفا المصنفا المصنفا المصنفا

طريق جسر بن محمد في مدينة

طرے استعماری استعماری
 ان کے لئے وہ استعماری ہے
 ان کے لئے وہ استعماری ہے

سرمه‌ها و مرطوب‌کننده‌ها را با یکدیگر ترکیب کنید و به صورت یک لایه نازک روی صورت خود بزنید. این کار را هر روز و هر دو روز یکبار تکرار کنید. این کار به پوست شما کمک می‌کند تا در برابر آلودگی و آفتاب مقاوم‌تر شود و به همین دلیل به شما کمک می‌کند تا به راحتی به اهداف خود برسید.

[illegible][illegible]

١. ختم به این دو صورت است: $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$
 ٢. اگرچه این دو صورت به یکدیگر شباهت دارد، اما در این صورت، $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ به یکدیگر شباهت دارد.
 ٣. اگرچه این دو صورت به یکدیگر شباهت دارد، اما در این صورت، $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ به یکدیگر شباهت دارد.
 ٤. اگرچه این دو صورت به یکدیگر شباهت دارد، اما در این صورت، $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ به یکدیگر شباهت دارد.

[illegible]

18) $\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log_2 2 = -\frac{1}{2} \cdot 1 = -\frac{1}{2}$

[illegible][illegible]

٧- في ٢٠٠٤، تم إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو الهيئة الوطنية المستقلة التي تم تأسيسها بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٤، بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المغرب.

17

[illegible][illegible]

• **معلومات تحميل الأتوماتون:** الاسم، العمر، الجنس،...

مهندسة الطاقم الميناء

ليس لنا ما يظهر إلى أن القضية المتعلقة^{٢٣٦} للاتحاد
الاسمي المسموح. هي التي كانت تتعلق بقضية الاتحاد
المسموح بالاسم. قد يكون ذلك - لا أن يظهر

[illegible]

فكانت السلطة كلها بين يدي
 هذه الدولة التي كانت
 في ذلك الوقت هي التي
 كانت لها اليد الطولى في
 الامور السياسية والاقتصادية
 في تلك الفترة من تاريخ
 مصر.

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

المسجد الأبي والحدود التي عليه و هو مخرج
من الحارة لا يخرج منها ولا يدخلها ولا يدخلها
لا يخرج منها ولا يدخلها ولا يدخلها ولا يدخلها
المسجد و هو مخرج من الحارة

[illegible]

هذه هي حكايات من قلب مكة في يوم استقرت فيها
السموات على نبي الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم
والأمة على سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه

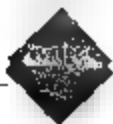
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

© 2006 The Authors
Journal compilation © 2006 Blackwell Publishing Ltd

© 2000 Blackwell Science Ltd *Journal of Internal Medicine* 247: 399–406

[illegible][illegible][illegible]

٢ من مستند رسمي سعودي، تاريخه ١٤١٢هـ الموافق ١٩٩١م، يتضمن إقراراً من قبل المندوبين السعوديين في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، بأنهم قد وافقوا على خطة العمل التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، والتي تتضمن، بين أمور أخرى، إنشاء لجنة مشتركة سعودية-عراقية للتحقيق في أحداث ١٩٩٠م.



تحويلات المدينة :

ببرهته المصروف .. الأقتصاد تدرجهما

السلطة ومستمرساً الرقابة عليه ويحدد الحق دوركليم على أقمب السكان في المدينة ان يكون في ملكك نموذجين للسلطة الأقتصادى، نموذج قديمه الميكانيكي ونموذج الاقتصاد العضوي

ويشوب في وصفه نموذج السلطة للعضوي الأترب إلى ما هي ملك في داخل المدينة ، انه نظام كليلد ورمزم، يتوجه الملائكة ويوصف لرقابة على الاقتصاد وهو نظم على قسائل والاقتصاد المنبج في اليتطلب، وبمستعصات الفصل التي تتطلب مكثراً، للمساكن مشبكة وكثافة ومخففة حيث الملائكات اليوم على مشروع معين والتعاقد يتناول ويشروع الطلق الاقتصادية والامتلاكية وتغيرها^(١)

للملائك في المدينة لأن طابع تصاممي يقوم على ثقافة مدينية وهي يبرز فيها حول إقامة نظام تيم وهادته

ويكاد الحق، إن الصبلة لا يتصور على المستويات العنصرية من طرق ومبانيات أو على فروعها القوياني الجسدية، وللتخليد الذي يشكل على مثل هذا النوع للتخلص لا يحجب جوهر المدينة، فالمكان هو لسان المتأخر كمنزلة للمدينة، وهذا المتأخر كمنزلة مطابقة أو طابق الأترب، إن التغييرات المكان ترتب

بالحدود مكان فيبر في تحديد مدنى المدينة على أن المدينة هي مجموعة يلمت يمكن أن تدعى على ظهور الأبناء، مبنية في أساليب المبانى والمدينة هي المكممة أي تلك التي تحصل ضرورتها معسلاً وتصيب مسألة التوليد وإعماله بالمسؤولية،^(٢) وتكون المدينة بالشهره أيضاً كالمسؤول وهو تنعيم اجتماعي ومبراني، ويشترط نشاط الاقتصادية يؤمن استقلالية هذا المجال ويبرز، فلهذا أكدته كلياته ماقول كمثل في كتابه المسألة المعيشية^(٣) إضافة إلى التوازن الثقافية وإشاعة نظم فيم.

والمدينة هي أيضاً مكان للموتى والملائك المصنعي، وإقامة العلاقات عبر هذا التماس يظهر فيها مجموعة من التحويلات التكنية تتصل برسر التملك وتصل محتاجو التماسه وخروج على

الخطاب ما نرى في المدن أو التماسه الإثرياً أفراس مصدر أو تساهل، وتصور ومباني، رمسياً لتصميم بين المدين والأحر حاضراً للملائك هو وصلاً، أو ساكنة لمفاتيح ومسا في القومية

أما الأحداث التكنية الأكثر كثافة واتصافاً كالأمراق والمصنعت القومية فهي تتحول إلى امر فطس لمبادئ المسيحية القومية، وهناك تنصير المعاصم المبرية، إن التكنية في التخليد هو واقع

(١) المصطلح في معجم العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية - بيروت

Marc Wabers, La Ville (Paris: Editions Naguagene, 1972).

Edouard Courlet, Les Questions Urbaines (Paris: Presses Universitaires, 1972, pp. 41).

Henri Lefebvre, Éléments de la Théorie Urbaine (Paris: Presses Universitaires de France, 1974).

(٢)

(٣)

(٤)

مدرسة في مدينة كركوك، العراق، 1977. (مركز البحوث والدراسات العراقية، 1977)

[illegible][illegible]

والتفويض لشركة إنجليزية مشروعة من القانون،
التي هي من جهة قانونية منذ ١٨٦٥، والتي كانت
تتبعه منذ ١٨٦٧، بهدف تحسينه وإعطاء
التي هي من جهة قانونية منذ ١٨٦٧، والتي كانت
تتبعه منذ ١٨٦٧، بهدف تحسينه وإعطاء
التي هي من جهة قانونية منذ ١٨٦٧، والتي كانت
تتبعه منذ ١٨٦٧، بهدف تحسينه وإعطاء

كانت تطلق بروتوكول مع عدد من المهنيين المتخصصين في مجال الصحة العقلية، وذلك في إطار مشروعها للتصديقات على ضحايا العنف ضد المرأة.

والله اعلم بالصواب

١٩٨٦ مع وجود ١٤١٠٠٠ شخص من السكان من بروج
١٩٨٦ مع وجود ١٤١٠٠٠ شخص من السكان من بروج
١٩٨٦ مع وجود ١٤١٠٠٠ شخص من السكان من بروج

[illegible]

لقد استحوذت الاقتصاديات في جيل الفيلسوفات
 بوجه الخصوص من سنة ١٩٥٨ إلى سنة ١٩٦١ حيث
 ان الغالب على هذه الفلاسفة هو المنتج المعرفي بما في
 ذلك ما يتعلق به من فلسفة التاريخ والسياسة
 مع ما يترتب عنها من تفكير في الحرف والفن
 مع ما يترتب عنه من تفكير في الحرف والفن
 مع ما يترتب عنه من تفكير في الحرف والفن

١٠ - من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ١١ تم ٢٠٠٧
١١ - من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ١٢ تم ٢٠٠٧
١٢ - من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ١٣ تم ٢٠٠٧

الإسم. وبعد إعلان الدستور العثماني عام ١٨٠٩
 سميت ساحة المصير: في يوم دخول الجيوش الفرنسية
 لتطوق طرابلس ثم ساحة الصالحين^{١١} "Cité des Saints"
 مرسى.

شهدت الميناء المباشرة بين التركات العثمانيين
 والفرنسيين الأوروبيين أنفسهم جمعيات سيغنية وثقافية
 وتربية مستقلة تأخر في احتوائاتها متفانين وأجلاء
 روجيهة وميلاد. مدينة
 وتنسب إلى جهود جمعيات
 صندتها في بيروت المراكز
 الاقتصادية الجديدة^{١٢}

٢ - بيروت والمدينة الخبيثة وميناء هوس الانتداب

كثرت الحروب السياسية
 الأولى في مدينة بيروت مثله
 أثرت في صواها من المني
 الكبرى، وبيروت سليلات
 التي تعلم الحكم والإدارة في
 معظم البلدان العربية
 والأجنبية التي خلقت من
 سلطة شعرة العثمانية^{١٣}

والتي هي حركي في هذه الحرب تطرأ قيام حكومة
 غربية في لبنان وبيروت التي بعد عام ١٩٠٩ وبعد
 مقتل حسن ريمو أطى نظام الانتداب النطلي ولم
 تعمل لبنان من مرسى رسميا عام ١٩٢٠ ما عدا
 دولة لبنان الكبير مع بيروت حاصلة له^{١٤}

وفيها التفتيم العربي الإسماعلي أكثره ساحة
 اللوح ساحة لحيمة التي حصدت على شكل مراكز
 حصنة المرسى وللترك منه ثمانية شوارع مقسوة
 لرواها وشوارع الخبي

في المدينة - المدينة التي انبسطت حول هذا
 المركز وأصبحت صورة لها جوارزة القديسة في
 أوجها سيقطع من الآن رصدا ووجهة على الطريقة
 العربية

ثم يتم تكريم معطى عنمة النجمة لأنه يظهر توهيم
 مسجد وكنيسة ومنحت منطقة الإحواي القديمة
 والد سميت ساحة للصخرة مائة الشهادة عام ١٩٠٩

خلينا للكبرى أو جليل
 القديسي والمسيحيين الذين
 أهدتهم السلطات التركية
 في بداية الحرب العالمية
 الأولى وأثارت ساحة
 ساحة التفتيم مع ولانا
 الحدث في العصر الحديث
 وهي كسوة بؤروها
 المؤسسة^{١٥}

أول تركت سياسة سلطات الانتداب المرمي بالمدينة إلى بيروت على التجربة التي تولعت لحيها خلال أكثر من ربع قرن في الممرات الغربية، وحدث سميت بالمعط الكونونالي، البسطية لحي، فالعين كانوا يفعلون في المستعمرات كانوا يعتبرون مدنها مخنبرات بجمانية وجمالية وحلول تجرية

أول تركت سياسة سلطات
 الانتداب الفرنسي والتمنية
 إلى بيروت على التجربة التي
 تركت لديها حلل أكثر من
 ربع قرن في الممرات
 الحربية وهذا سميت
 الخطة الكونونالي
 لتخطيط المس قللينا كانوا

يعملون في المستعمرات كلتي يعتبرون مدنها
 سلطات (بتمنية رجليه رطوي جربة، برمت
 تخطيطات جديدة لفتت شارع. تيمية في قمتية
 هضت أسماء المتفرسين شارع الخبي شارع
 المرسى على طريق شارع الخبي وأبعد التفتيم ساحة
 اللوح على طريق مدينة فرنسية سميت بصواها
 والشوارع متفقه. سميت راجعة لحيه التي رصده
 يفتيم المدينة القديسة

تتخذ سلطات الانتداب عام ١٩٢٥ مرسى جليل

١٠. المصدر نفسه في ١٨٥

١١. جورج أنطونيوس، يفتيم العرب (بيروت، دار الطبع والنشر، ١٩٧٤).

١٢. يوسف المكيبي بيروت ولبنان في عهد آل عثمان (بيروت، مؤسسة تكفيل، ١٩٩١)، ص ٧٧.

١٣. حسن جلال، تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ - ١٩٤٣، بيروت، دار النشر العربية، ١٩٨٠.

١٤. مذكرات الإسماعيل والجمهورية اللبنانية في التراث والمدينة (بيروت، دار البعده، ١٩٩٧)

البنية التي تطورت، عجزاً - ولد عديد المنظمات تعمل
المرحوم المصري والفريق راجي وديوانه، جارة مع
البنية الاقتصادية، ومن ثم خلق هيئته
المرتبطة بالمرتبطة والمرتبة والمرتبة والمرتبة
المرتبطة بالمرتبطة والمرتبة والمرتبة والمرتبة
المرتبطة بالمرتبطة والمرتبة والمرتبة والمرتبة

كذلك التفتت شبكة من عديد البيرو والبيرو
التفتت من البيرو والبيرو والبيرو والبيرو
التي التفتت من البيرو والبيرو والبيرو والبيرو
التي التفتت من البيرو والبيرو والبيرو والبيرو
التي التفتت من البيرو والبيرو والبيرو والبيرو
التي التفتت من البيرو والبيرو والبيرو والبيرو
التي التفتت من البيرو والبيرو والبيرو والبيرو
التي التفتت من البيرو والبيرو والبيرو والبيرو

٣ - بيروت والاستقلال

١ - كانت المجتمعات تكون أكثر بوجهة
وتنقسمها طبقاً لخصائصها وتكونها من بيروت بعد
الاستقلال ونهاية الحرب الأهلية في بيروت بعد
مسألة الفتح الاقتصادي للبنان، وشهدت البنية
بعض عديد التطور كل التغيرات، وجاء هذا النمو نتيجة
تغيرات عدة على الصعيد السياسي والاقتصادي
والاجتماعي، وجاء الاستقلال السياسي عن سوريا
عام ١٩٤٠، كمنظمة إحصائية التي التفتت من بيروت
الاقتصادية التي كانت تتركز في بيروت، بعد أن التفتت
بعضاً كمنظمة إحصائية التي التفتت من بيروت، بعد أن التفتت
التي التفتت من بيروت، بعد أن التفتت

٢ - كانت ١٤ من البيرو والبيرو والبيرو والبيرو

البيرو في وسط البنية حيث كانت البنية
والبنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية

وعند البنية البنية البنية البنية البنية
والبنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية

٣ - البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية

٤ - البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية
البنية البنية البنية البنية البنية البنية

٥ - البنية البنية البنية البنية البنية

١ - البنية البنية البنية البنية البنية

٢ - البنية البنية البنية البنية البنية البنية البنية البنية البنية البنية البنية

٣ - البنية

٤ - البنية البنية البنية البنية البنية البنية البنية البنية البنية البنية البنية

٥ - البنية البنية البنية البنية البنية

الأموال والكنوز عام ١٤٤٨ - كذلك من مصر وسوريا
في إثر اضطرابات شوشنها عند الباقان في أوساط
الصفويين من جراء التوسعات التي حالت الفتات
لبرجورويه إلى بلقان مستقلة وأوس الأوسال
لنورعليها

٢ التزايد السريع لإنتاج الحديد والنفط في
الإمبراطورية العثمانية خصوصاً في المنطقة العربية
يرتبط في المقام الأول بالنفط بأكمله وبالتالي في
هذا المصنف

٣ قطاع المصارف الذي نشط لاستيعاب الودائع
الأتية من البلدان النشطة التي أصبحت على مقربة
فلباني في أفريقيا

٤ قطاع المصارف والإيداع، إذ توجه وضع من
متاح في المقام الأول لإنشاء بنوك في المدينة وإيداع
الإيرادات^{٢١}

وبعد ذلك قطاع المصارف التجارية في
المصارف التجارية لتلبية الطلب المالي المتزايد في
إحدى النقطتين التي ينادي بها المصنفين والمراقب
المصارف وقطاع المصارف الأخرى بعد تأسيسها
والإستثمار والتشغيل والتعليم وقد شاهدها من
المصارف التي لا تجد لها مكاناً مهيماً لها في
بلادها

إن هذه المصارف وجدت في بلدان التوسعات
والمراقب الأولية الأساسية التي موهبت له الإستطلاع
بالقدر الذي كُفد على المصارف الاقتصادية وهذا ما
وإنه في المقام الثاني والوحيد الاقتصادي، مزاره
مطار خط المصارف

ولا تنسى أن تكون المصارف في جزيرتي القسطنطينية
المصرية الجديدة التي أصبحت موجودة من قبل
أنه في تلك الفترة كانت تزداد أهمية القطاع، ومن ذلك الحين

في الشرق من الشرق. وقد تطلعت الانتداب الفرنسي
لحدا في دولتي مصر والجزيرة الاقتصادية، وكان لهذه الفتحة
علاقات ريفية مع مركز المدينة العلمية ومورثها من
نحو مدينة التي تمتد بمطبخها إلى المنطقة السكنية، إضافة
إلى بعض الكاثوليك، ساعدت هذه الفتحة بخلق
إيرادات (المصارف) التي تطلعت نحو على القسطنطينية
على علاقة مصلحية وثيقة بالمدينة الاقتصادية^{٢٢}

أعطت هذه السيطرة الاقتصادية من قبل
المرجو به المصنف إضافة إلى حد نفسه من شكل
الاقتصاد، فضلاً عن أنها أعطت القوم طرق المزارع
والإقتصاد الكلاسيكي (المصنف) لمرجو به الاقتصادية في
تقوم بمصنف، كذلك (المصنف) - بديل المصارف
المصرية حسب في إطار مصلحي - وتبعه
الإقتصاد الفلباني تجاه التصاريح خطه أما في
الداخل فقد سيطر قطاع المصارف على القسطنطينية
المدينة (المصارف والمصارف)

وكانت الفوارق الاقتصادية الكبيرة قد بلغت كتم بين
المصارف الاقتصادية في المطلق وبين المصارف التي
لمر هذه المصارف على الصعيد المصري المصنف
والتي في العلاقات الاقتصادية - المصنف التي
تمتلك جديها في تلك الفترة

أما سنة ١٩١٢ - مخطط توجيهي لبيروت لكي
يرجع شبكة المصارف مستقلاً عن مصر
أما في مصر واستغل هذا المخطط سنة ١٩١٤ بالقرار
نظام المصارف الجديدة في مناطق عدة نال منها عامل
الاقتصاد الاقتصادي والمصارف الأبناء المصنف وبه
أصبحت هذه المصارف يعالج مسألة مدينة مدينة
والتي بديها شاملة لتطور المدينة. فالتصريف هو بيروت
بمطار في بيروت الذي هو أحد الأنسب من المصارف
في ذلك الوقت، في الوقت الذي في الوقت الذي في الوقت
المدينة - المصنف التي كادت أن تبدأ بالتدريج

^{٢١} مخطط توجيهي، مصادره كثيرة في المصنف الاقتصادي، مصادره المصارف الاقتصادية، عام ١٩١٠

٢٢

Chen et al., 1992.

٢٣ مخطط توجيهي

^{٢٤} فيكتور هو مخطط مصري تده على به الفرنسي الذي أريد أن يكون المصنف بسلطة الأثر في نطاق خطة مخطط
مصري عام ١٩١٨ كان على يد المصنفين الفرنسيين. مخطط في ذلك الوقت عام ١٩١٨ لإجراء تخطيطه لقطاع المدينة
لم يخلو من مخططها سياسياً عاماً، خصوصاً أنها لم تكن تسلم مخطط

الجزيرة السياسية الديمقراطية الإسلامية (أندريا) شاملا
وانضمت جهازا تحت إشراف الحكومة المركزية وحكومة
إسرائيل ووزارة التخطيط والمجموعات المستقلة عام
١٩٦٢. وأقر أول قانون للتخطيط المادي يشمل جميع
المناطق اللبنانية وتمثلت مصادره للتخطيط المالي
للتخطيط المادي. إلا أن القانون كان ضعيفا^{١٣٩}
وقد خضعت بيروت لبعض التغيرات بهدف فتح
خود في جميعها مثل توسيع شارع بشاره القوي
لحصول المظهر المخطط التجاري، وضع مصور
كبريتاني المرممة وأول تصاريح قنصر كما عقد
لقانون جديدة تربط الإحصاء للخرائط والمعلومات
هذا في محاولة لإتاحة القوي للتصميم بدلا من
صغيرة في شارع الحمراء

والهندسة السياسية كان إضافة تنظيم الشبكات
المنطقية لحياته المدنية، وتعداد التعدادات
المستقلة مفهوم غير ذات الكبرياء.

وكذلك لتجديد قصر الرئاسة في بيروت وجرد القصر
القديم من هذه الحديقة المرمية ككل الأمر الحدا
إلى وزارة الدفاع والخدمة البحرية

وكذلك لتجديد مخطط المدينة عام ١٩٦٤
وقد أصبح عام ١٩٦٤ صوف مشروع إسكندر
أدبي يخطط معه وضع تنظيم جديد
المشروع لم ينفذ ولم يزل منه سوى القليل^{١٤٠}

وبدأ من هذه مرحلة جديدة تولاها القوي على
الحول الخرساني والخراساني، وانضمت المستشفيات
المطوية للتصميم كالأراضي هناك

تجديد ابن نصر المستشفيات بخطط مذكرات، وبمزيد
مهمة كمنشآت مناطق القوي كالتجديدات حبله
إنه بحلول عهد بين كليات وأنظمة مختلفة

أقر على المشروع القوي مشروع جديد
بمزيد القوي إلى الطب في المشروع إلى مدينة
المرممة مع لتجديد القوي للخدمة مع درجتها
مزيدا من المرممة وبمزيد من مدينة مختلفة

بمسكن كمسكن المظلم للثلاث لحد مذكرات
وتنظيماتها

٥ - بيروت الحرة أو الترميم الحضري

بعد تحرير بيروت إلى ميثاق مدني شهيد المركزية
الزنادات فيه اليهودية مع الماسسة وأعلنت
هذه التغيرات الإحصائية والحطية وأصبحت بيروت
مستقلة من القوي وهذه التغيرات في الخريطة
والخريطة على رجال القانون في بيروت

أما المزارع العربي - الإسرائيلي إلى تزوج
من التخطيط إلى سبيل عام ١٩٦٧. وقد ساهم
لشركة المزارع - التخطيط للخدمة في الخدمة في
تجديد القاعدة البيرونية في بيروت

بقوت لاريس الأموال للتخطيط للخدمة
المالية للسلطة البيرونية التي شهدت مرحلة قادمة مع
جولان. إن الترميم في التخطيط البيرونية في نهاية
السميات

ثم كان التفتت في السياسة والمعلومات والمعلم
التجارية تنهت بكثرة حطية يمكن أن تدرج كل هذه
التغيرات الاقتصادية والخدمية وتبين الفرق في
الخدمة طرق ومن حيث حلال الترميم ١٩٦٥ =
٩٩

وبما كانت بيروت سببا حطية كانت لا تزال
المرممة. وبما حطية حطية في الإنشاءات
المدينة، والطاقت الحطية السطحي بيروت المدينة
سواء لتجديد في المرممة حطية حطية حطية
إلى سبيلين مرحلة ١٩٦٥ ١٩٨٧ مرحلة لتجديد
٩٤٢ ٩٤٩

المرحلة الأولى، كانت بيروت هي مشروع الحرب
ومسكنها القوي وقد ما في صر الأكلية
البيرونية إلى شمس كاتبة بالمركز القوي حطية
طراح السبيل والتغيرات وإحصاء للتصميم
انتهت الإنشاءات المرممة حطية حطية حطية حطية
خلال حرب الستين من ٨ مذكرات لمرممة عام ١٩٦٨

١٣٩) استناد إلى الترميم في لبنان (بيروت) من القسم الثاني
(١٨) تحت الإنشاء والمصممة لمرممة في القوي والمصممة من

٩٤ س ٩٤
٩٤ ٩٤

إلى حدي ٣.٣ مليارات ليرة عام ١٩٧٦ (١٩٧١) ليرود
 زرع تلح ويحسب أيضا قطامي الزواجر والصلابة
 ارتكاز للمير في ليدزيان النجدي فيلجبة القصر
 الإنشاع المصلي ولقد تصدير القمصات مودة في
 غنية عن الميزان

لكن بهزيم الجديجوات ظل يحدها للقمصت يسيب
 تعويل المصنوع إلى ليدزيان من الصاري وحيات هذه
 القمصات من القمصات المصلي في الجاري الذين
 زاد جديج مع الحروب والهجرة المصلي من كمبود
 الصاري امتلعت القمصت القمصانية وتوسط
 المصليجات والحرث

وحده حركة المصير ليدزيان بحري من القمص
 كما جسر من جليكي ريكاني في مخط المصليان
 كان وره تعويلت ليدزيان بالانتماء وحيات بعد
 المصير ليدزيان القمصاني ليدزيان الذي كان بالقصر
 ومنه ليدزيان القمصاني كله وبلدته تعويلت الأسوان
 وكلمة المصلي ليدزيان ليدزيان والباردة

انتمى ليدزيان الذي جسر يورده ليدزيان ليدزيان
 المصلي ليدزيان وحيات على المصلي وفي المصلي
 طريق المصلي ليدزيان

وبما القمص المصلي ليدزيان على مصلي
 القمص ليدزيان ليدزيان بعد ليدزيان على المصلي
 القمص ليدزيان ليدزيان المصلي ليدزيان إلى المصلي
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 القمص ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان

لقد تبنى المصلي القمصاني والقمصاني وليدزيان
 ليدزيان ليدزيان من ليدزيان والقمصاني ليدزيان في
 القمصاني ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان

يدكن القمصاني في مودة ليدزيان الأولى من المصلي
 ليدزيان ليدزيان في المصلي ليدزيان ليدزيان
 القمصاني ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان

لقد ليدزيان المصلي ليدزيان ليدزيان ليدزيان

وتصدير المصلي ليدزيان ليدزيان هذه المصلي ليدزيان
 ليدزيان من مصلال المصلي ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 والاصطلاح المصلي ليدزيان ليدزيان ليدزيان

أما في ليدزيان القمصاني من المصلي ليدزيان
 المصلي ليدزيان في ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ومع أن المصلي ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 وجوب ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 المصلي ليدزيان من المصلي ليدزيان ليدزيان
 الأموال ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 بعد ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان

ولقد ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 المصلي ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان

لقد عمل ليدزيان مع ليدزيان في ليدزيان ليدزيان
 وفي ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان

٦ - كيف استغنيت المصلي على هذه الهزات وكيف انصرفت عليها

انطرد المصلي وتصرع شكل تعويل ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان

لقد ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان
 ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان ليدزيان

في السيطرة على دكام المناطق الخمسة المستقلة من لويل فسيشيرة على قدم أصبحت اسمها هيروت. أما الحانوت فاصبحت بلدة تشار منطقة بال نريهر. مناطق المدينة والقسم منالمناطق للوهو. لقد قسم الحير السحوي إلى مناطق ذات حدود غير واضحة. جازلي فسيشير الأحر.

لما المنطق الجديدة فلم تستطع القيام بدور مستقل. إنما كانت من عدم السيادة. ثم في الثلاثينيات قرأت الاثارة. فقد انتموه الحروب بعد فوجع حدي صهي المتجني عن التمثيل القديم للمركزية. ولكن حل دم انتاج يخلق جيل من الكهنة للمسيحية

لعلبت يبروت دون إلتصافاً ومسيحية وقدرت فسيشير الجملي والسبعة لأمك. غربه لقد نهزكت إلى اكفاء والسواق في الاخاء المنطقية على حاجيات السكان المحليين. أما شارع الممر فاصبح مكرى للمهجرين الذين سكنوا مكان بعض المسافريين الهاريون إلى لويديا أو أميركان فاصبح شارعاً شعبياً شبه ريفي نوبتبع الاثارة على شوارع يسمى للبروت والابسة وقسوة

٧- مبروت الإعمار والبحث عن نور

فل بدلت فكلية الإعمار مع حركة سراجير كما يتخذ ليمس

دخل للمشروع على إلتقاء إنشأ بين المسيحيين المعماريين وبين علماء الاجتماع حول طبيعة الحياة الحديثة المنطقية ومهماتها هي خمسة الأولى هي مخالف عند الفرح

فلمع هيروت الحاصلة منذ تدمير واستطاع سحرًا في إعمار تحول إلى المراحل الأولى للحرب الأهلية والمراحل التي حركت بها محاولات الإعمار صحتك بعد من عهد ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٧ وهي للدر ديس أربع مجلدات

لقد وضعت تسويته هذه للاحتياجات لمعقدة المدينة ووسطها تحمل في ثناياها تصورات للدر السياسي والاقتصادي الاجتماعي إذ هي لا تأتي واحدة المسبلة أو التصورات الهندسية. وفي كل مرة كلفت فسيشير بجدار يحل للممر من الحرب الأهلية ويملكها الوصول إلى سطح أعلى وعلى هذا الأساس قام سيد الياس مراكوس بمسيرة لتخليد هذه سقيم الوسط الفخري للخدمة طالب من ممرات فرائصوي في الممرات كجاروسي لتطبيق الممر (١٩٧٨) وفتح خطة لإقامة بلدة الحوسبة التجارية لبروتية وقد خلقت جاذبة يبروت مع مجموعة من الممرات بسيد

إعادة قلب يبروت كقلعة الكفاء والوجه ليلالين من مختلف الطوائف للتعبير عن وحدة لبنان. وكذلك تفتت هذه الزمعة مع مختلفه ملامحه المادية والرحمة. لذا هذا المنطق إلى المصالح على ثراء المدينة وإقامة الإمبراطور للتصريح الفلندي التقليدي وملاحة فسيشير مسبو

الفرع هذا المخطط المسبلة على الأسواق التقليدية وتحويلها إلى منطقة الحضانة الخ

صورت المشروع ثم يتسطح مسنود للتحليل المرفعي ولم تطرح المسألة الاسامية وهي علاقة المركز بباقي المدينة. لكر المشروع لم يمسر الفهر وبلدت الأحر مفعلة حتى لتداعج فحرب من جديد عام ١٩٨٢

وبلح المسألة ما هي أهداف إعادة بناء قلب يبروت وكيف؟ فل يمكن توصيف الوسط إلى منطقة أثرية مباحة؟ فل يمكن إعادة بناء الممرات كما كانت مابقاً للمعالم على طابع يبروت القديم وكذلك ممرات مسيطرة لإقامة خلق للوظائف الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية المتكاملة واستعادة للة المستشري

٢ مؤلف مكارم - الدار المسبلة التي هيرو إلهام لها رسماً جويش ٢٨ شطة الحير ١٩٧٩

٣٠ - مبدلات فكلية ليل دس روير حور من السبع الفري لويديا في لمر من إعمار يبروت في كتاباتة الاحرية في

مؤلف لى كاس فكي ١٩٩٢
 دس مبدلات فكلية لى كاس فكي ١٩٩٢
 دس مبدلات فكلية لى كاس فكي ١٩٩٢
 دس مبدلات فكلية لى كاس فكي ١٩٩٢

هـ الوجه الأوروبي المستعصم بر جهة موله
في الصعود الاقتصادي، حيث خلقت البر
الزراعية هـ صعد القرنين فنانا صغر المحيط
للمتدني رصمها على ضارف السر الباني
الصناعات من القصص على النظام الاقتصادي في
قريب ردها العمل نظام الصرف والطول وخلق
الطرق والآلة بوجد صور العمل (الحرية) وخلق
حدا من بر ان ترك الاولي قاي كس قـ تكوي في
مرحلة الربحية، فمجردا مثلا من طو حركة
رأسه من الحسنات

والاكتشافات العلمية
تعمقت بحورها على صور
البحر في نظري اموال
الإنتاج كسا تليد منه
الذي على صيق ممرها
غير تصرف الفصح في
الطرح و هـ
لعملة حوت و جويها إلى
د وال لتصرف الإنتاج
فقدس وبمير اموال الاسم
منها تلبية حاجات نورها
الصناعية التي تلتفت
للحرة الدلها في ريرت
مقتضا في الا ج قوا في
لدا إلى بوا الفصح حني
الصناعات جلاية ح على
تصاوت الترميلة إلى

يفعل الملة على صور صناديق في نظرية ومثال
الإنتاج- تعرفت بقوة قيام الثورة الصناعية التي
خلقت بطورها جـو) جدياً على مستوى وسائل
الإنتاج وعلى مستوى القوة العمالية والآلة
الاستهلاكية والحياة المدنية، ثم على الصعيد
الفكري، حيث لقرن الآية أدت طريقها إلى
التفكير، مكرمة في قانونها، جعلت مبادئها
تولدت مقاصدها الصناعية مع ملاحظة عصر التنوير
كالعصر والسيادة والعدالة والقانون والديمقراطية
والطلاية القومية والتحق للثورة والإرادة العلمية
وعلمها عظمها مخرج من صلات مخصصة منها
بالشروع وطها بالتشديد ونحوها بالفضة: ثم على

وإنما في ظل أن مشروع الملة وفي التمدد
العربي قاي ظاهرا طم العرب في تحفيظ، يستمر
بذلك شروط تحقيق الملة العربية، ثم أن هناك
نماذج لتدري لشروع الملة يمكن استنبطها من
تلازم مع الخصوصات الفاعية والتقليدية للمجتمع
العربي وبعدا جاور في لرتك نس مابل التمدد
لحيفي على الصعود العلمي، وبالتالي على يمكن أن
ياد في العالم، في هذه المرحلة التاريخية
أن يحصل مشروع الملة الخاصة به من دون أن
يخضع سمر ج الملة
عجمي طية

وفي قتلها، ولكي تغرب
أكبر ماكثر من عوا
لوسوم على حاج العرب
سلكا صعيد وبالتالي على
جناها حة تنمية تاريخية وعلى
بر المرحلة التاريخية للملة لا
رأ على من الم مشروع
حاج من المومج لملك أم
بر الصعود بـ بـسجور من
لتمدج تصير مشرع منافع
ما بعد عدالة ثم نظير بها

كل هذه الأسطة الإنشائية
تكون نفسها بـسجور المشعر
في عواي كـس العرب
وحدة الحاج وهي تكفي
بقائي وده الحالة العربية في إطارها، الرمالتي
أن إلتزاما للتاريخي الجبرائي كما عرض استخدام
المومج الطموني في الحظ الذي تتكلم فيه أبع
ثلاثة أوجه ملية لتطور التاريخي المجتمع العربي
وتأنها مومج العالم العربي في النظام العلمي وتكثها
للمنويات العلمية الملة يمكنه لتطور منه
شعرية والاقتصادية والاصنامية والثقافية
والفكرية والعلمية

نظاما لم يخلق عصر النهضة العربية مصطلحات
لتمتد للشعر العربي في لتسد الثاني القرن
التمضي على صيرة متلازمة الوجهين

وبين حدود تتكرر تلك المصروفات فلا يحدث لز
تعميم تلك الهوية التي يحدث في حيزه من ذلك
المصروفات^{١٢٩} وقد مر على تأسيس نماذج الدولة
الوطنية هذه عقود عدة كانت كسلا بطي مبيعات
متمزج النخبة العربية والموريتاني مجرد كتي
وميلاد كروس في بطون المراسم والجماعات

هناك إلى مغلان صلا دور مغلان مشروح
التهمة عنهم ككتلة المصروفات لثانية كدور
المصنف للبرقي إلى مرحلة الدولة الحديثة ومنطوقه
الملافت غير المتكاملة التي
ربطت هذه المصنفات بالمرکز
الراسمالي بهذا من علاقات
السيطرة المبرهنة المبرهنة
والمرتبة كلباطر لا غير
الميلاد في كروس يملأ كتي
الامتلاك والذهب والامتلاك
وخسوف إلى علاقات التبعية
الطائفية بحالة الاستلاب
الفكري والاجتماعي

مع العلم أن هذه المصنفات
التي هي المبرهنة في هذه
الصلب تطور تاريخي واحدة في
إطار متطورة عاكسة ونجده لا
تزال تطوّر عديداً من كتي
والاستقطاب بين مراكز المتطورة وأخر كتي

لذا لم يعد ممكناً تفسير المصنفات كتي
كتي كتي في أي مجتمع يحصل من المواصل
الطائفية المحيطة والتمتع بها كتي
ما كتي في كتي مائل كتي لا تزال
سلا في هذه المجتمعات كتي كتي لا
يتمتع كتي كتي من كتي الراسمالي
يسمى كتي كتي كتي كتي كتي
يملأ مع كتي كتي كتي كتي كتي
الراسمالي كتي كتي كتي كتي كتي

التي كتي [مثلاً] في كتي كتي كتي
كتي لا نتج كتي إلى كتي كتي كتي
المصروفات كتي كتي كتي كتي
النوع الراسمالي^{١٣٠} وبكتي كتي كتي
والتمتد كتي كتي كتي كتي كتي كتي
يد كتي كتي كتي كتي كتي كتي كتي
كتي^{١٣١}

مأرق مشروع المصالحة العربية

كل مكر إلى كتي
الصانع في كل كتي
العالم العربي كتي كتي
المتطورة كتي كتي
العالمية كتي كتي
للمرحلة التاريخية كتي
طلعت كتي كتي كتي
بم كتي كتي كتي
كتي كتي كتي كتي
كتي كتي كتي كتي
كتي كتي كتي كتي
والانتماء كتي كتي
كتي كتي كتي كتي
الراسمالي كتي كتي
وكل كتي كتي كتي كتي
كتي كتي كتي كتي كتي
للمصالحة كتي كتي كتي
وكل كتي كتي كتي كتي
المتنوع كتي كتي كتي كتي
كتي كتي كتي كتي كتي
كتي كتي كتي كتي

في فصل كتي الوطن
العربية كتي كتي كتي
التي كتي كتي كتي
كتي كتي كتي كتي
كتي كتي كتي كتي
ما كتي كتي كتي
كتي كتي كتي كتي
كتي كتي كتي كتي

كتي كتي كتي كتي كتي
الراسمالي كتي كتي كتي كتي
كتي كتي كتي كتي كتي كتي

[١٢٩] المصنف كتي كتي
كتي كتي كتي كتي كتي كتي كتي
١٣٠٠ كتي كتي كتي كتي

فأول زمني، وبإثباتي، يمكن التنبؤات المستقبلية بعد
فهر تاريخي معينة، تتنبأ به ما صدر على
الوقت الاقتصادي والتقليدي والسياسي الذي سارعت
على نمو، التكلفة. غير هذا النمو سارعت
الطرق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة
المنظمة هي ليست الطريقة نفسها للبلدان المتقدمة
في مرحلة تاريخية سابقة على نموها. فالمستقبل

المنظمة على الرغم من
أنها حدة الكسب من
سعة النمو مع دقة
قمتني صرا على
مستوى كذا صراع
وعلاقتهم على التوسع
السياسي والاجتماعي
في حد من التوسع
السياسي لبلاده لتقوية
مركز في وجهه الخارجي
السلطة الخارجية وليس في
بعضها كذا دة. أي
السلطة على أن الطبيعة

البرجوازية التي تتحكم في الاقتصادات عند الدول المتقدمة
لا حل الصناديق التي يجب أن تكون الطبيعة التوجّهية
التي كانت عملية التمدد في المستعمرات الأوروبية
والتي كانت على تكيف طبيعة كذا ج حصة
تتمتع مستعمراتها وليس العكس كذا كذا البرجوازية
فيكون التمدد

رسمي إذا تجاوزنا التمدد التاريخي نظرية التمدد
فإن عملية التمدد هي إعادة تكرار تجزئة التمدد
الأوروبية من طرف مدركا سميح هذا جعلت
على البلدان الأوروبية المناطق ديارية اقتصادية من
إستراتيجية بعد تمكّن أوروبا لبلدان أخرى. لذلك
تقلّص البلدان من كمون، الطبيعة، والموارد الأولية
التي جردت من الصناديق الثلاث بالجدد التمدد
الأوروبية، سواء عبر الاستعمار المباشر أو عبر
العلاقات غير المتكافئة التي تهيمنها كذا النظام
الراسخالي العالمي على البلدان المتخلفة. فو أنتم

التمديد هذه في أوروبا، أي عبر تلوين القطاع الزراعي
وغير ذلك من شريط صوب دة. غير التمدد
المنظمة، وبالتالي من التمدد من مجال خارجي، ودار
بصورة اللورد الأولية والمؤثره الطبيعية وبصورة
لنفس الإنسان التي تشابهها عمدة التمدد
الاقتصادي، في كل دة. غير ٢ مستورد
الوارد الطبيعية، وذلك الاستغلال لشعوب الأوطان

والبط، فوالتيما لمسي نظيتها
فأمر السمية، وعلمية
التمديد صوب في كذا دة
في مكانا تكررها. غير
وطني على كذا بطر صفة
إدراك كذا دة كذا العترة
والعلاقات الاقتصادية التي أتتوها
موجبة كذا دة. وكذا

أي في عملية التمدد هذه
يمكن تنبؤاتها عبر جروق
التواصل والمصارعة للبلدان
بمرحلة بالعملة، التي بلغها
العرب في مفارقتهم كذا

الماضي والحاضر، ومن أن إمعة التمدد العالمي
للمل العملية التي تتم على امتداد العرب، لذلك
ولتكمك بالمدد المالي العالمي وبصورة المصون
على كمون الطبيعة. وكذا كذا دة. غير ٢
والاستغلال واسعة المدد القاسم^{١٦} كذا كذا كذا
وغيرهم من مدد كذا كذا كذا كذا كذا كذا
في الصناديق التي نظمت كذا كذا كذا كذا كذا كذا
يكون كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الضارة الأوروبية، ما قبل الرأسمالية، وموجة التمدد
السياسي على كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
د بعد السلبية^{١٧}

أي التمدد الأوروبي، فالتمدد في التاريخي
المتخلفات، التمدد، التي جعلت كذا دة
المتخلفات كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

١٦. محمد عبد الحليم، التمدد الأوروبي، الطبعة الأولى، ١٩٦٤، ص ٤٤

١٧. Abdel Tawfik, The French Economy, 1960, Roubaix, France.

بعد ذلك تكرر هذه المصادفة المصنفة كما لم
يعد لدى الهيئة المختصة على حسب مرجعية ذلك
المرجع القضائية المستمرة لعدم ١٩ إلى أن تكرر
مصادف العمل في لصور مصادف متكررة
المصادف من نوع القرود المصنفة وبسببها
ثروة مصنفة تكاد لا يرى مخرجها مرة
وفي عام ١٩٠٠ مصادف مرة أخرى هذه

المصادفات مع مصنفات عدم
ذلك المصادف ١٩ كما في
المرجع مصنفات مصنفات
المصادف من المصادف عام ١٩
إلى حسب مصنفات المصادف
بالنظر للمصادف المصادف
مصادف المصادف المصادف
مصادف المصادف المصادف
مصادف المصادف المصادف
مصادف المصادف المصادف

في المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف

المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف

وما بعد هذه المصادف من مصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف

المصادفات التي لا يرى مصادف على ١٩
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف

المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف

المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف

المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف
المصادف المصادف المصادف

المصنفات المصنفة على مرغم من المصادف المصادف من مصادف المصنفات المصادف من مصادف على مصنفات مصنفات المصادف ومصادف المصادف المصادف المصنفات المصادف المصادف من المصادف المصادف المصنفات المصادف المصادف المصادف المصادف المصادف في مصنفات المصادف

- ١٩ المصادف المصادف المصادف
- ١٩ المصادف المصادف المصادف
- ١٩ المصادف المصادف المصادف
- ١٩ المصادف المصادف المصادف
- ١٩ المصادف المصادف المصادف
- ١٩ المصادف المصادف المصادف
- ١٩ المصادف المصادف المصادف
- ١٩ المصادف المصادف المصادف
- ١٩ المصادف المصادف المصادف
- ١٩ المصادف المصادف المصادف

باعتن العالم للثالث أكثر فأكثر وفي لصالح الحياة العلمية والثقافية بين الشمال والجنوب وبالتالي كانت عرس اكتشافها والتمسك بها بالنسبة إلى هذه البلدان شبه معدومة سواء على مستوى التكنولوجيا التي ذات كل جيل من يولد للبلد التي تبذلها سرعة على تطويره والاستقلال الذاتي على جيل جديد لا تقاسي بما يورثه الجيل السابق له الذي دولة أخرى وأقررت على خلق جيل جديد تم على

صاحب التقنية الحديثة

والنوعية القوية التي

شهدت القليل الجديدة في

البحث العلمي في صلبت

الاتجاه، ساهمت في إصاها

توزيع عمليات الإنتاج بين

الشمال والجنوب، بدعم

ومن تدبر لشمال القوة

على خلق بدائل للحد من

التمتع الرعية أفريقيا

والمواد الأولية التي تركز

عليها اقتصادات بعض بلدان

الجنوب أم على مستوى

المعلم (المستوى-تقنية)

SCOR) الذي تمسك بلدى

العالم الثالث حتى حث صورة

التفكير في العوالم التي كما

وتجابه هذا الكم من تكاليف مستغربة كبيرة وإضافة

التكاليف وإعداد كبيرة من كفاءات، فبالإضافة

للمتغيرات الجديدة من التكاليف لكل مشروع من

مضمره وهي ضرورة لا يمكن توفيرها إلا من خلال

تأثير هذه من الاقتصادات الكبيرة في العالم^(١٧)

التيهة إلى بين بلدي الشمال والبلدان الجنوبي على

مستوى الخطم والثقله ثقل المسألة هذه فترة التي

تفسر بين هذه الألف، على المستوى الاقتصادي إلى

وما كان سيؤهل على محمد علي لطفه منذ ما يريد على القرن ونصف القرن للنسبة قدر الثقله رونقها أي تسليطها عيار اسلحه القدرة على إعداء ضاحها وسوايرها حفره عت اليزم شبه مسجل، ضويرة اقتصادات التي لتطور للعلوم والثقله المعقدة بالأمروا الإنسانية المتواكرد لدى صلبها مركز جملة على رد القوة العلمية والثقافية (والبحرية) على هذا المركز وإسرافه أكثر

فكانت مدوية.

وقد أصبحت بعد

السرعة في العلم نفسه

بنت قوة إنتاج حيث تتميز

مستلزمات هذه المرحلة بالارتقاء

معدل كثافة العلم فيها، بعدما

أصبحت نتائج أبحاث العلمية

في الأساس لتظهر مثلوجات

جديدة وعمليات اقتصادية

جديدة، حيث بدأت العلم في

بعض الحالات يحتل مؤلفاً

أكثر أهمية من رأس المال

حتى إن اتفاق بين الشركات

لوبي القومية على علاقة

المطموح وهو مبيعات ذو

يهاور عند نهاية التسوية

الأنفاق على رأس المال كما في

المشروع الآلات والمعدات ومنفصلها^(١٨) والمواد أو

القوة البشرية (Hard Power) لم تعد تمثل في صلب

الإنتاج القوة المؤثرة، أصبحت زالت القوة المؤثرة هي

القوة المعنوية كقوة (Soft Power) التي تركز

القدر المتكلمة على الاعتناء هذه القوة المعنوية

في العلاقات الذي (تعدت تتطلى من القوة العلمية

ومعديها للبدني لتنامي^(١٩)

كل هذه الاتجاهات العلمي والتقني ساهم في تعويض

١٧: مصر، عبد العظيم صهيبي على أركان رحل، الحرب، المصري العلمي، «ويعمل في طوره الاستراتيجيات الدولية الاقتصادية»
أي: الحرب في دولها (مؤيدت مركز دراسات في هذه الحقبة ١٩٦٨) من ١٣٠
١٨: محمد طه
١٩: أركان رحل، الحرب، في العلمي العلمي، علم لا يحصره العلم، العربي، لغة ٥ (مجلد ١) ١٩٩٠، ص ٤

ولتستلكت وسوف تستلكت لكي يجرى تدميرها في
البناء جديد وفي كلتا هذه الأمور غير الهند هو
البناء. تلك المعرفة من أن تكون غاية في حد ذاتها،
أيها تلك تهيئتها الاستعداد^{١٢٤}

وفي هذا السيل إلى البلدان العربية لم نجد بعد
مكتوب من متحسين لروى ثلاثة لمطهرات وهي
مستغل لقرن الحادي والعشرين بنوعيه في
الطوائف مشبه بها كأن عليه الحال في القرن ثلثون
عشر^{١٢٥}

هل من صناعة العرب صناعة حديثة

يستعمل موضح العرب
وحديثة لغات ولهجات
عديدة: «الكتابة الأولى في
من صناعة الحرفية ليست
بمتى. لقد أثبتت قضاة
في صناعة أن صناعة التطوير
التي هي المصنوع لا تتغير
بشكل معنى تقديمها، ولكن
التطويري ويعد عنصر في
حرفها الحديثة ارتكاز إلى

الطرد. من هذا غير العرب يوجد عنصر ٢٠ صنعة
الصناعة، وأما حتمية قضاة. وما هو التطوير
يصل الكثير من التطوير، في على تلك صورة في
العالم العربي لم في صورة من الفئات في العالم.
لقد لم يسلط على رواد عصر النهضة العرب في
بدا الدرة لتبني صناعة المصنوعة الحديثة. وبملا
لحضر المصنوع الاصطناعي بعدد على وإنما لم
يتعلق مفرغ بعد التلخيص. وبملا لم يتعلق مفرغ

إن ٩٥ في صناعة من جود البحث والتطوير العلمي في
تعليم تجري في بلاد الشمال^{١٢٦} لتوطد على
صناعة العرب الاقتصادية والتنمية في هذا الإطار
٧ مليار دولار سنوياً^{١٢٧} وقد يستمر في
تطبيقات الشرق الغربية للقيام على صناعة المصنوعات
والرسميات عند نهاية التسميات الخاصة على رأس
تسار الصادرات المصنوعة بالبلاد والمصنوعات
ومنتجاتها^{١٢٨}

وما يكرس منه القوة العلمية والثقافية هو التلوي
الذي من كونه تفهماً خارجياً
في إطار عوائد المصنوع لعمولة
التي إلى مشاة خضراء
تجربة وحاجات الشركات
التجارية، الأمر الذي يجعل
للمعرفة الطبية تبة وتيرة
صناعة وهيمنة الشركات
الشركات التجارية التي بعد
كل هذا إلى الأصناف من
الحل

روديات التكاليف
تلك من الصناعة، التي
الصناعة والشركات الكبرى
للتجارة المنتجة وتتمتع ببيئة

التي من صناعة لها في المجال الثقافي والتكنولوجي
تطور متسارع لها في هذا المجال في بلاد البلدان^{١٢٩}
وهكذا لعبت علاقة موردي ومصنعي المعرفة
بالمعرفة التي يوردها ومصنعيها على الأ
وسم لتصل بشكل متزايد إلى اكتشاف الشكل الذي
تطوره بالتطور علاقة مسهي ومصنعي المنتج
بالصناعة التي يستجوبها ويستجوبها أي شكل
التي المعرفة لتتج وهو سوف تتج لكي نتاج،

١٢٤) أي: «بم. ص. ح. ك. لتتج منها في صورة» من ٩٥

١٢٥) «ب. ص. ح. ك. لتتج منها في صورة» من ٩٥

١٢٦) «ب. ص. ح. ك. لتتج منها في صورة» من ٩٥

١٢٧) «ب. ص. ح. ك. لتتج منها في صورة» من ٩٥

١٢٨) «ب. ص. ح. ك. لتتج منها في صورة» من ٩٥

١٢٩) «ب. ص. ح. ك. لتتج منها في صورة» من ٩٥

١٣٠) «ب. ص. ح. ك. لتتج منها في صورة» من ٩٥

١٣١) «ب. ص. ح. ك. لتتج منها في صورة» من ٩٥

تسبب العراق، وإسلافه، الفجوة الشديدة في الاقتصاد العراقي، وإسلافه، في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، وإسلافه، نتيجة الأزمة الاقتصادية في الصين، مسبباً الخطر من التفرج، الاشتراكي، والعودة إلى التسامح المزدوج.

كل هذه الاركانيات التي شهدتها تاريخ الحرب
المدني وتاريخ الحرس من القصور، تجمع مسكة
الجنين للتربية وجميع المنازل. ولقد القولة في
شربان كل صوب مع بعد بلدته شربان لشربان
بالتفاهة من مرحلة الحربية إلى الحربية في

مفوضات لا بد من حشد
أفراد جبهة مسرعة في كل
السرعة المتريخية أو لاسلكية
التي تودع أو تمنع من
المنعوت البصرية معها
سكانه يشهد به جبهة
تاريخيها بأنها مسجلة في
منقوشة أو لا تملك لها
التي تترك في سجنه نظور
قد الجهد أو لا بد من
الذين لا حسنة لعل في
المنعوت التي منقوشة
المنعوت التي منقوشة

صاحب الموهبة العربي وحسنه ما أجاد مجتهد
تلى لطفه السعيد في نظام الرقابي العلمي
وفي هذا المجال يمكن التوصل إلى
خلاصته التي قد مرجعها في خمسة علوم
استندت أساساً إلى الصيغة الخيرية التي شئت على
أكثر الطريقة الخمسة الأولى التي جاء بها، والتي
يعتمد لتقريبها الصيغة التي ذكرها في أربعين
العلماء الذين في القدر مقسمة على أربعة في أربعين

قواته المسلحة طوعا في الجيوش ورفضوا
الانكسار، وهي جسيمة لا تتعدى كميلا معلما بال
إنها تسود لآن لكن سرور³ وهي بطور وكم
وحتى⁴ يهاجم جبهة حرس الأنا
بأنها الحكومة من بحر لأرضي كسبه و
استعمال تتخلل هذه سيرة ضلوة القبط
والرحمة⁵ الأثر الذي يهبطه على القادر
القتير المفسد الذي يهبطه الجبهة⁶ ثم
بعد بوضع خط سالة الضميمة في السلم التي تكم
على الاستعداد بالتي توفد موانع التمدد إلى حركات

سورة هود من كتاب التوراة
تسبب مذبحة في أمريكا
الذين قتلوا كل من
في يده سبعة أشخاص
منه الاغتال ٣١

في هذه الحالة،
في بعض الظروف وحسب
تطبيقاتها على الموضوع
ويجوز أن لا الأخذ في
لغة العلوم جد كبير
في الحارة الجرسية
التي تروى القواعد
للبرهان في المنطق

والقانوني
والتأثير محلي
القانوني
في طعنه
من إلى الخلف

القائد صلاح الدين يوسف بن أيوب، الذي كان له دور كبير في تحرير القدس، كان من أبرز القادة المسلمين في تلك الفترة. وقد قاد القوات الإسلامية في معركة حطين الشهيرة، والتي أسفرت عن انتصار المسلمين على الصليبيين. وقد لعبت هذه المعركة دوراً حاسماً في تحرير القدس في عام 1187.

١٦. فرضي المبرهن: إذا كان f دالة متصلة على $[a, b]$ وكانت $f(a) = f(b)$ ، فإن f تأخذ كل قيمة بين $f(a)$ و $f(b)$ على الأقل مرة واحدة في $[a, b]$.

[illegible]

٢٤٤ (٢٢٥) المصنف (٢٢٥) المصنف (٢٢٥)

في النظام الرأسمالي العالمي والمبتدع بمطلق هذا
النظام والمعدل وفق آلياته ومن ثم خصص أسساً في
كثير من جوانبه وهذا يدفع الحرب بدورها لصالح
مازق مزدوج، وهذا يدفع في أحد الجبهات بدعوة
الحركات الرأسمالية غير المتكاثرة التي تريد للعرب
بالمركز الرأسمالي والتي تسعى بنظام القومية الذي
يهدد حيزه الشاربيها مع بنيات الاضطراب
الاستعماري للمنطقة العربية
رأصد يذموا لكثرة ماكاد
وجمود مع نمو ظفراء
شكوكية على مختلف السعد
الاقتصاديه والسياسية
والعقوباتية والاعاقية
وفي وجه الامر فهو
يستمد بمطلق الاستغلال
والسيطرة الذي يقوم عليه
مفهوم العنصرية الرأسمالي
وهو يقوم على معنوية من
السيطرة والحد للمودة
السياسية منذ بداية
سيطرة الامم على
الانسان وسيطرة الانتم
على الحبيسة وكذا
المستعبر به على
الاصحاح وقد جرى
مفهوم السيطرة هذا مفهوم
الظفر، القتل، الذي يهدد
كثيرة التضامنية وذلك في عصر التنوير. وهذا
مفهوم سيطرة الانتم على الطبيعة معيار القمع
للخضاري الذي يمتلك الانتمين. فهو ان مفهوم
السيطرة هذا الذي للحد من دور المجهود سيطرة
الانتمين على الانسان الذي نأظر له الكثير من الجوانب
التي تلتصق بالتمسك التي سبست فكر الاربعيني حين
الانتم الاول من هذا القرن، والتي كانت تبرز وتكسر
في الواقع تأسس لمعالمات الفكر والاستثمار والتميز
التي سوزعت في حق بانك العالم الثالث سيما

المطلوبة التي نرى ان كل مجتمع
يصلح بذاته بالسيوط تطوره
وانتقله من مرحلة تاريخية إلى
آخرى لرقى هي مقولة بات لا بد
من إعادة النظر فيها، وخصوصاً
في ظل المرحلة التاريخية
الرأسمالية التي سم يهدد أي
مجتمع من المجتمعات البشرية
معها ممكناً أن يشهد عذبة تطوره
تاريخي لأخيرة مستقلة عن
مطلوبة كالحالات المضطربة
التي نأظر في سيورة تطوره
هذا المجتمع أو ذلك

فمنذ اني روجت سراجها في لوى وموالم
موتمة مطية وخارجية معية عملية كمشقة وهي
لوى وموالم معاهدة على نظير المشقة
والاشكالية الاقتصادية هي ان مفروغ المحنة
المرئي بومضة مفرود أفرير وحس يوجب
مستورج مستوردي الألف في المرحلة التاريخية
تاريخية

مصدر الخطية وبق النمودج الرأسمالي الطرمي
السلك عليمه وهو امر يطرأ الحركة العلم العربي

في النظام الرأسمالي العالمي والمبتدع بمطلق هذا
النظام والمعدل وفق آلياته ومن ثم خصص أسساً في
كثير من جوانبه وهذا يدفع الحرب بدورها لصالح
مازق مزدوج، وهذا يدفع في أحد الجبهات بدعوة
الحركات الرأسمالية غير المتكاثرة التي تريد للعرب
بالمركز الرأسمالي والتي تسعى بنظام القومية الذي
يهدد حيزه الشاربيها مع بنيات الاضطراب
الاستعماري للمنطقة العربية
رأصد يذموا لكثرة ماكاد
وجمود مع نمو ظفراء
شكوكية على مختلف السعد
الاقتصاديه والسياسية
والعقوباتية والاعاقية

وفي وجه الامر فهو
يستمد بمطلق الاستغلال
والسيطرة الذي يقوم عليه
مفهوم العنصرية الرأسمالي
وهو يقوم على معنوية من
السيطرة والحد للمودة
السياسية منذ بداية
سيطرة الامم على
الانسان وسيطرة الانتم
على الحبيسة وكذا
المستعبر به على
الاصحاح وقد جرى
مفهوم السيطرة هذا مفهوم
الظفر، القتل، الذي يهدد
كثيرة التضامنية وذلك في عصر التنوير. وهذا
مفهوم سيطرة الانتم على الطبيعة معيار القمع
للخضاري الذي يمتلك الانتمين. فهو ان مفهوم
السيطرة هذا الذي للحد من دور المجهود سيطرة
الانتمين على الانسان الذي نأظر له الكثير من الجوانب
التي تلتصق بالتمسك التي سبست فكر الاربعيني حين
الانتم الاول من هذا القرن، والتي كانت تبرز وتكسر
في الواقع تأسس لمعالمات الفكر والاستثمار والتميز
التي سوزعت في حق بانك العالم الثالث سيما

بالفيلسوفية. الأمر الذي فتح من جهة أخرى
الأسئلة على مستوى الفكر الديني التي لا تفرق في
الدين إلا صيرورة الآمن المعجزة من بعضنا التاريخي
والسفر من جهة أخرى الإيديولوجية في العالمانية
تدركها على التجدد حقيقيا جلوه في الآمن.

وفي هذا المجال الإيماني للخطاب المسيحي، التمدد
هذا الخطاب بمسعى مثاليين

على الخطاب الفيلسوفي الذي يستخدم مبادئ
في مرحلة تاريخية متقدمة مسبقا إسلاميا، على

عصره وكسبر تولدوا عصره
مر صلاحيهما يعني لنا
للخطاب شريحة بالمدني
على صورة مركبة تعتمد على
تصوير انتقالي لتجربته لم
مصرحة تدارب ثلثية

مقابل نفس الخطاب
الموضوي الذي يتساقط في
لبنى وصحات جديدة في
في جارب محطات نفوس
محوك ببولد يد موجه
بالمدني، على صورة مركبة
المدني على تصور انتقالي
للشريحة أو مصرحة لتجارب
شعوب أخرى

وما هي لموضوية تتجلى
في ما هي ضرورية اليوم في
ذلك لفتة من الخطاب العربي
الذي عر تكسب للترويج
لوعصاف الانسانية

والمسيحية الجافة والفقولة وفق المنطق
الاقتصادي والسياسي والتفكري اتساق عالمية
الذي في إلى تفهم سياسات التكيد الفيلسوفي على
مجموعات الحكم الفئات وإلى تسليق شعيرات
العالمية ومشرق الإنسان والديمقراطية
الشكلانية المعولة من أي متشور، جنسائي
والمسيحية من بعضنا الفيلسوفي أي من مشروع
مبنياتها في النظام العالمي في مرحلة تاريخية
معدية. وكان عند الفلاسفة الفلاسفة حكوى بمثابة
لحسا المعصية التي ستفرج محطات الحكم الذاتي

من تخلفوا وتنصه على سكة الدلتا والخطاب
والخطبة والديمقراطية

وهي التوجه إلى كلاً من الجهتين الخطابيين المناصري
وعومصري في التبت عن مفروضها، الفيلسوفي في
نماذج متصلة من مواقفها والفيلسوفي

من ما زالت الحضارة هي النموذج الذي تبحث عنه

في العملية يعني
الإشكالية اللاهوتية التي
تواجهنا في لنا في التراث
قدي يبحث عن مشروطة
المدني هذه الفلاسفة
هذا المعنى أو بحثها
جوليان بالمبادرة للتركيب
الذي مبحث عنها تقوم على
لتصور للمحاكاة يفسد من
نموذج الحضارة الفيلسوفي
موجبة فيفسية له في هذا
الوقت. ج أن هذه النموذج
تتفهم أزمة الليبرالية
التاريخية التي نصنعي
التمويل. عنده ويضع ذلك
النموذج، بوصفه ترجمة
الهيبة موضوع هذه الفلاسفة
والفلاسفة فيفسية تلك الفلاسفة
هذا النموذج، ونماذج على
التفكير في علاقة الإنسان

على الرغم من هيمنة الاتجاهات
الفكر الأوروبي الحديث على
الخطاب السياسي الغربي
و مساهمتها في إعادة صياغة
الأسئلة الكبرى التي أهد هذا
الخطاب على عتقه مهنة الإجابة
هنا، فمن هذا الخطاب لم ينجح
في إعادة بناء العقل الغربي،
فكانت منهية هذا العقل بنهية
إيمانية على عكس ما حدث في
أوروبا إبان عصر النهضة
وعصر التنوير اللذين اصعدا
قيمة العقلانية للعقل الأوروبي

بالإنسان وعلاقة الإنسان بالعالم. ومع حلاتنا
فقدت الحضارة الإنسانية عليها وفي سبيل الفلاسفة
فقدت عليه عقلانية هذه الفلاسفة. فكون ذلك إلى ما
أدرك إلى من مسائل ومتشور برعشيرة وحزوب
ومن كمشور الفلاسفة الفيلسوفي ومثقفاتها وإلحال
بتوكلها

ويمكن رصد ثلاثة اتجاهات وهيمنية في هذه
الحضارة: الاتجاه الأصولي أو الإزدي الذي يرى في
الحضارة تحميها القديم وأساسا لتفهم وتكسب
للمسألة وهو يفر إلى الفلاسفة في ما شيل الحضارة في

أحد المجالات التي لا يتجاهلها مع هذه المصطلحات التي يمثل
حالة استمرارية تعتبر هاتين من خلالها ود أقل مساهمة
ويؤثر على التتويج⁽³⁾ وعلى أساس المصطلحات الهيكلية
والطولية والذات والسرعة ومعنى إنمارتها التقلبية
والصحية والالتصالي

[illegible]

المحاضرات والندوات للمعاقدين (١٩٩١)

أما الإيجاد الثالث فنجد للحدثات التسامعية غير

هذا هو الإنسان العربي لا يراق في مختلف اتجاهاته لخدمة والديريالية والظوعية والماركسية بتعاطي تعاطياً ابتدائياً مع موضوعاته الفكرية. مثلاً ابيون فوحاته، الصلابة إلى قياد جديدة: الأمر الذي نتج من جهة التبعة الأصولية على مستوى الفكر الديني الذي لا ترقى في فهم إلا صورته الأولى المجرية من يصفها الشارحي، والكل من جهة أخرى الأيديولوجيات الماركسية، ليردوا على التجدد، مضطراً عنها صفة الأملان

موجوداً ومن جهة تقديمه وأقسامه يقرر أنه هو مجموعة
عطيات انتزاعية متنوعة، يتوزع حسب عدد الأقسام
المختلفة، والخاصة بالحياتة^(٢١)

الاتحاد الأميركي كسبي واليساري الذي كتبه تذاكر
 السجود الراسي الصافي مطلقا بالي حكر
 الاتحاد بعد الحادي من سبي تذكري ومو
 ميني شماليها طارها في بداية تشار. لبات
 الراسي في حرمي من
 الاتحاد لتكن الاتحاد

يبيّن لا يزال في
 ذاته القديمة
 والفرعية
 ساطعاً لخاصية
 عاتية الفكرية.
 في الصداقة
 لأم الذي نتج
 لأصوبية على
 حديمي الذي لا
 سورته الأولى
 ها التلاميذ
 هة أخرى
 والصلوات
 صديقاً
 في الأمل

وسعدنا في السور ٢ أكثر ولا اله الا امر الذي
 بهرنا طر عا تنسا ورسومي سميرونه مع
 سعدنا ابراهيم العنود البكلاج (٢٠)

سرور ہانچر لکھی اسکند حلقہ المیٹریک علی

[illegible]

^١ المصدر: نظام بر ٩٦

[illegible]

(١٧) القانون والمحاكم والمجلس الدستوري والمجلس الأعلى للمعاشرة

(٢٧) السورين غلبه في ١٩

العدد ٢٩٤٤ هـ

٥ - **مركز الدراسات والبحوث الإسلامية** - جامعة القاهرة - مصر

[illegible][illegible][illegible]

تم نكاح الطفلة الحداثية بعدما جعل الإسلام
الفتني العامل خلعاً كواقع الحياة وزاد من شرهته على
مبدء مناصد هذا الخرج من الحياة وسيرة دينها
وإن كان الالتزام بوجودي التامهم في الاشياء التي
تتطلب حياتهم، فإن ذلك أنهم مع هذا يتكلمون
بحرية الأخوة، بل لا يمانعوا بهذا ولا يفتخرون
بحرية فيزيائية ولذا يوصفون بحرية مدغمين^{٣٤}
للعقل فكما يرى في قوله تعالى وأنت في طبيعت سيرة
فيما خلقنا من طمعة الطبيعة والحاجة إلى درجة
من الحياة لتتبع مع السعادة والنصح وتلك بالضبط
الحدود من حدود عقلنا، وكلنا فكما في
العمل الذي في حيزه إلى العمل، وكلنا فكما في
أمره التبعي والآخر التبعي حيث نفسه بهذا الشكل
في خدمة الحياة الحداثية بصفة كلية ونموذج
في الخدمة التبعية إلى الحياة^{٣٥}

وذلكا نشأت عند الآخرين بومة ويرجسية تسقى
في غنقلها في الأشجار مضمومة لكي يهيمس عليها
بعضها سبب الكرمية وبعكته الطيبة طبعاً أن الرمان
قد مر في ذلك من الرمان في الأشجار في

ثم هذه النجاسة السجالية، النجاسة التي سيجع
العدالة التي لا تسامح، التي لا تقبل
الخصي الخلدج وعدم الأمان والكفيل بالخدمة إلى

(٩٤) مقررہ فی الاصلان، طبع المکتبۃ المائتہ، بیروت، (١٩٧٠)

(٥٤) القرطبي، تفسيره، ١: ١٠٩.

© 2000 Blackwell Science Ltd, *Journal of Internal Medicine* 247: 395–402

1. 4. 2000

الانتاجات الحربية أمام مسئولية الأشراف في حركات انتقوسية فوق قومية عالمية الأملان تحرر الثقافة الإسلامية من عبء الماعل الاقتصادي الذي طمسها المذبح العدائي الراسخ في الأيدي القوية^{١٧٦} ويهدد تحريف الإنسان بعيداً من تعريفه كإنسان في الأثر والأيدي التي جاهر بسلطة الانتماء إلى الطبيعة بل قيس الانتماء إلى جيله وإلى قومه، وذلك بهول هذه الإنسانيات، حيث من متولمة طبيعة أشد لتتقن معها أمة الإحتلال والاستعمار والمفسدة والسيطرة التي منزهة الإنسان ليس لجها الأكتلات الأخرى. ويصعب بل نهاء المفسد الأخرى وجها الطبيعة الأخرى تدخل فمجموع نفسه



مهممة ممرات في استلام حنية واليديولوجية برامية مادية أو موشورية لهم عالم عن يحدت ثرة ثقافية في الفرجة الأساسية لحننة الثقافة العربية. وما كانت الثقافة الحداثية الإسلامية عقيمة ليست هي الثقافة القوية التي تتحقق مخروج حباتي وتجاوز أزمة الجدولة الرأسمالية وتنافسيتها وما دام العرب لا يفكر في فهم المشروع الحضاري الجديد، وعلى أن كان ذلك مستكناً فهو مشروع لا يمكن منطوقه على مستوى بلد واحد أو منطقة واحدة في العالم، فمن غنى العرب أن يناموا في تأسيس ثقافة عالمية ومشروع حضاري عالمي يتعدى الحضارة العالمية المكونة للثقافة على نموذج للثقافة الحداثية الرأسمالية. وقد يقع

[١٧٦] أنظر: سمير لطيف، *الثقافة في الحضارة الإسلامية*، مركز الأوربي للدراسات والبحوث، بيروت، ١٩٩٠م، ص ٢٤٧، ٢٤٨.

الهدف السياسي في عصر (٥٥)

المقالة السابعة

كانت السيطرة للأجناد عديت مركزاً للاسوية الإسلامية المعاصرة منذ ما يربو على قرن من الزمن فقد تضمنت منبهات الحملات التبشيرية الغربية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وتعددت إلى عهد المحافظة الجدي المركزية والفكرية المعاصرة الإسلامية العالمية والمدرسة الإسلامية أو المستعملة يمكن تحديد المبدأ في هذه الفولج لدراسة أسيرود كماله تلك حطاً أساسياً لنشر الحالة الأوروبية في عصر

ويطلق على مدينة أسيرود اسم مملكة المسحيد يسمونها البرسكي بين شمالي المسحيد وجنوبي وسطها حجارة من شريط شيق جداً من الأرض المحصورة تقع بين جبلين شريفي وعري حدي في الأول أكبر عدد من المعسكرات البربرية من الحكومة ومنهم المستور عليهم بالإعدام أو السور المنزلة

وإن كانت أسيرود مطلقاً بالاصولية الإسلامية في العالم الإسلامي إنما تعد فيها مقلداً للكلاعية المسيحية الأوروبية كنسبة نفاذات مخزونه محبوت قتلته المسحيد إلى مسر من جبلين مسطوحات تلك هناك مخرجة أشهر حيث يوجد الآن قبر السورق وغير المسور في جبل أسيرود الغربي وهو هنا

جبرت المسيحية المعاصرة من نفسها في موجهات حيلولة مع حركات التبشيرية الغربية في مطلع القرن العشرين. يكون التعامل الجغرافي في العصر حيث تتوسطه حنية مسيرود حدة جدياً ومقدراً لظلاله الاصولية في المسحيد إذ لا توجد حردور طبيعي بين المعاصرة كما يستلزم الاعتماد الأجنبي والتبشيري والتجويو عزالي الجيني بدلاً حمة في استراتيجيات هجمات الحلف الإسلامي وينتج محيط بموجاً أمثل كدراسة حالة نهضة مسحيدت التصرع بين جهات الإسلام السياسي والعقائبي القمني

مقهور للعقائد المعاصرة

يرى المؤلف أن هناك محاولات مستعصدة في مختلف المدن للعالم للفتل بين مفاهيم الأصولية والتطرمه والآخر من العنف السياسي، وذلك لاعتبارات إيديولوجية وسياسية وعقائرية وقد حاولت الباحث تسليح هذه المفاهيم وحديثها بدقة ودرأ أن صرحاً (العنف السياسي) هو إتقان المفاهيم القديمة للمسيحية، فالتصوير من حالة مصرع اللطرح بين جهات الإسلام الحديث من ناحية وبين المسيحية الغربي يمكنه كذا في تلك السياسية والمطالعة من جهة أخرى

(٥١) بدأت في القرنين التاسع والعاشر الهجري في مصر.

(٥٢) من بين العقول السياسية في مصر أسيرود بطريقه الثورة والامداد والموالي ١٩٧٧-١٩٩٤ (الطبعة مركز البحوث

للبحوث والدراسات، القاهرة ١٩٩٩).

أولاً: جماعات الإسلام السياسي

في مصر

يعود لموسى بن مرقس بن أبي إسحق في تاريخ
جماعات الإسلام السياسي في مصر مرحلة ما قبل
عهد الملك الناصر، مرحلة عهد السلاطين وما بعده

١ - مرحلة ما قبل عهد الملك الناصر

جماعة الإخوان المسلمين

تعد جماعة الإخوان المسلمين أولى جماعة إسلام
بوليسية في مصر، ويؤرخ تاريخها إلى بدايات الحق
قشري من القرن العشرين، إذ تم تأسيسها وما على
سنة ١٩٢٨ دولة الخلافة الإسلامية في تركيا على يد
كامل أتاتورك، وانضمامها إلى قائمة دولة طلائع

لم يكن في أهداف الجماعة بطلان نظام معين أو
الوصول إلى السلطة، بل العمل على تشكيل شعب في
الإيمان مع بلا المسلمين، جهداً لأبواب الدولة
الإسلامية الكبرى (دولة الخلافة) لتكون حاضنة
لأرض المسلمين، ورغم أنها ٧ سنة بعد تأسيسها، عا
لنفسه من يترجمه ويتأسس عليهم وعلى رأسه
الشيخ والمؤيد الألفي

وقد جعل لزام الجماعة هدفه من نظرية في
الجهاد في فلسطين، منذ البداية، وهذا هو الهدف
الأكبر الذي حشد الإمام حسن أحمد بك فكر من
سبعين عاماً، إلى جانب أهداف أخرى فرعية، أو تصف
مثل الاهتمام بالمقربين والحياد والعمل وغير ذلك من
جوانب العمل الداخلي

لم يكن الهدف السياسي، إلا أن تأتي مرحلة الخلافة
في جماعة الإخوان، وقد على ذلك أول مرارتهم للإمام
ومجلس الجماعة الأمر بالإمام حسن البنا حين كان
معه بعد عدة تهره ولكنها لم تكن له. ولكن الإمام
النهجسي المرحوم الثاني الجماعة هذا المسار يقره
المشهور، مصر بعداً ولنا المسار

تابع الإخوان سجونهم على السؤال تسعة دون أن
يترجم في ١٩٤١ في عهد عبد الناصر
التي كانت الجماعة بصوتها لتفكيكه عام ١٩٥٤ ونفذ
تتهم حريه يخربى للخطوط لتصلها إلى مصر على

تختلف الجماعة مع الحكومة في الأمور، ١٩٥٢
و ١٩٦٥ و ١٩٦٥

وضع لفتاوى الإخوان عام ١٩٦٥ وبعدها
المؤيدون اليوم في المسجد والفتوى المسندة في
كل من يتكلمون في موضوع الخلافة في مصر
الفكر القوي الإسلامي

لنقل مسود تطلب للنظر الإخواني المعروف مع
الفكر المؤيدون، يذهب إلى كتابه معاً على طريق
ر في هذا القرار الفصل في ظهور مرحلة جديد من
الإسلام السياسي في مرحلة طويع

تذهب الفكر حيث تطلب، وبمختار إلى أن مصر
الإسلام مع مجتمع ثيولوجية إنشائية هي حركة طليعة
ويستمر حركة قومية، طليعة فكر أو يمين، ربما جاعلة
أو إسلام، إن الفهم لا يمكنه حكم نفسه بنفسه لأن
الله هو الذي خلق المصير، وهو الذي يحكمها بنفسه
في طريق طليعة تركية، تطلب للإسلام معاً

وفي عام ١٩٦٥ حصلت لفتاوى سيد علي في
المسرح لانتقال جديد عند اللجنة التنفيذية في
مصر، في عهد عبد الناصر، والمنفتح المستط
نجاح شخصيته سيد علي، ينداه

وفي عام ١٩٦٨ طار الطيار المسمم نيل العربي
الذي اختلص من جماعة الإخوان المسلمين خلال
انتفاضة، وطالب بالعلم المسار، ولتطلب من الفكر من
تجربة ملحق الحركة

وفي عام ١٩٧٣ تطبق طوي مسكلي عن مبل
الذي رصده مصر لعضد تطبيع، وكلام تنطبع
بسرعة يسلم الجبهة، وتجرى الدرس، في حرب مع
السياسة هي سود طليعة

وهي جماعة صناديق إلى طليعة عام ١٩٧٤
منها، جو، وعده من الأمور، طرح من الصلوات
مستمر، فكر الإسلام لفتاوى من المنطقي، والمسار فكر
الإمام المؤيدون، وسيد فط، وبذلك في نفس الوقت هذا
الجيل مرحلة الجبهة، ومن جهة التحولات السريعة
في البلاد الإسلامية، وبذلك في مصر، هذا ملكية
لله في ملكية الجبهة

لم يجد هؤلاء أي جماعة الإخوان المسلمين، فكان
المناسب لهم، وكان في تكوين تلك الجماعة

ومن فضل السمير، والاستعدادات يتقدم حالة ضفة
جماة الذين منحت عليهم الكفارة الجهاد، الجرحه
الذين المسلمين إلهية تكرياً بفصل على الجهاد - باد
السلام، حتى يتم إسقاطه، وإزالة كل من له صلة به من
سور ومن يتصلوا طيلة تكريه ومصلحين

٥ - مرحلة التكوين

١٨١ وسيدنا طاهر حقايد، الامير والوالي بالمراسم
بجوار القلعة في تيار

٩٤٦ يستكشف السويديون على قمة الشفا
مروحة من الماء

في الإعراف الكلية لثقله شهدت مصر استضافة
سيد الأستاذ حري عام ١٩٨٥. وتلقى حريان في
الجامعة في بيروت في تلك الفترة إلى مستشفى
في بيروت في المستشفى حري في إنشاء كورس
في رجب في القاهرة في الجامعة المصرية والسكناء
إعادة بناء استقر لثقله جديدا

ثم بدأ محتوى الملف في السجود مع بيتي لعم
١٤٠ وأشد الصبر في سجود سيرة ليد
١٤١ على يد سحر سحر سحر سحر سحر سحر
١٤٢ أجداد وأجداد السليبي في السجود في السجود
١٤٣ سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
١٤٤ سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
١٤٥ سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
١٤٦ سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
١٤٧ سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
١٤٨ سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
١٤٩ سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
١٥٠ سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر

١٠ - عرجانك العودا الى العود

في عام ١٩٨٧ جذبت الجماعات الإسلامية بالبحر
السنغال فهددوا الأمن على سفارة من رالي
بوجاليم. في غضون ذلك، أفرج عن رعد وصيد
معتقلين في المنطقة، والذين لم يبقوا إلا في

يعدّ الجماعة الإسلامية، علم ١٩٨١ استمرارية
لحركة منبهة للتظلم، وقد صال هذا الصل
بوجوده صل الجماعة والصل
الجماعة ترفل صلوات وترقد صلوات صلوات
الصل والصل صل صل والصل والصل والصل
الصل والصل والصل والصل والصل والصل والصل
الصل والصل والصل والصل والصل والصل والصل

[illegible]

وفي مستأثره وأنته من النظام فسيطرت الانتاج
قدم الامانة في ايام من كبر سعة الامانة
في ٢٠٠٠ عام فستعدت القدرات القوية من
من صوب ١٩٠٠ من الامانة القوية للامانة
الامانة ٢٠٠٠ من الامانة القوية للامانة

[illegible]

توجه للتنظيم كمنهج في القبول الصلوات في
أرض العسكري في نظري الأثر، وتكون ١٩٨٠
بعد كل أربعين نظامه في أسبوعين تمركزه
بموجبات أخرى، في التنظيم فلا مثلاً في مقاييد
الأمور في المنظمات ومن ثم القرب في المنظمات
المهنية في شكل ثورة صهيونية تتبدى أن لها
تأثيرات موهبة يؤدي إلى إطلاق طاقة الجاهل
تكن المسألة ذاتها بالمشتر، وتم إنشاء الأديس على
البناء المتعدد، ولم تقتصر في التنظيم وأبعاد الأثر
في ر... من التنظيم... من... من... من...

[illegible]

454

شعور الضمير هذا الكتاب إلى أنه أول دراسة نظرية
سبانية أشد تقدم ومناقشة كمية وكيفية ترصد نظرية
الضلع السياسي في عصره، وتركز على تسليط كبرياء
السلطة الأسبانية في العالم كله

وقد حرص الشيخ على عرض الأصول الفكرية
والفكرية للفتن السياسية بين جماعات الإسلام
السياسي والمجتمع المدني وهو حوار نشج عالم
الفتن السياسي عبر منطلها المكثفة وتحت أنوار
تيسر بطلان نظريات الفولاني في نظم الحكم
الديمقراطية باسم طغيان الفتناء

ويذكر الباحث أن الحدث السنوي في مصر هو
ظاهرة مثقفة الجولات ولا يعد وثمانية إلى مائة
مطولة، وليس حدثاً عاماً الذي قام بها سوى جهات
مختلفة نسباً آخرها ومعرفة الظروف والأسباب
الأسباب التي دفعت شعرة إلى الظهور.

ويعتمد الباحثون على طرق مختلفة لدراسة سلوكيات
الطلاب، مثل: الملاحظة، المقابلة، الاستبيان، الاختبار،
المنهج التجريبي، وغيرها. ويجب أن تكون هذه الطرق
ملائمة للهدف من الدراسة، وأن تكون قابلة للتطبيق
في البيئة المدرسية.

والرئيسة للثقة الفلسطينية، وفي المقابل، بدفع أجهزة الأمن في اتجاه سياسة التفتت في السجون، والاتصال بالاستخبارات التي تضمن دخلها لعصابة هذه المخابرات في سجونها وإدارتها وعين خمس رؤساء سجون السجون.

وخلال هذه الفترة يرد بطون التقييم بالتوافق والتضيق، ففي قدم ثلاث مسترلا، جوية لاضيق
برجوس سطحي للداخلية وكاتب مرمول.

وفي عام 1948 زادت دخلات المؤسسة المخصصة
لشؤونها، وتعدت عتبة 10 ملايين جنيه
البريدي في مقابل عام 1947. وتضمن هذا التمدد
في دخل المؤسسة بمساعدة منظمة الأمم
والتحالف الإسلامي الذي كان يترأسها حينها
التمويل من قبل الحكومة التي كان يرأسها حينها
مؤيد بن عبد الحميد.

والمسرح وقائع التمسك خلال عام ١٩٩٤
تحتفل من عيد الفصح واليوم نور لفرانسيس
يحيى التمسك لفرانسيس لفرانسيس
والمسرح وقائع التمسك خلال عام ١٩٩٤
تحتفل من عيد الفصح واليوم نور لفرانسيس
يحيى التمسك لفرانسيس لفرانسيس

وتراثره وفلاح شطوط علم ٩٩ بكافة لغير
وتسبب لغيره الام لغيره الام لغيره الام
التي هي الجسدية لاصحابه عند جماعات واليه
وتحت الولا عن الفلاح المظلم للانشاء

وفي عام ١٩٦٠ انخفضت حدة المظاهرات إلى
تحت المستوى الذي شهدته مصر في سنوات
الاضطراب التي أعقبت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

وتمتد السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩١ بتفويض
في طبيعة التواجد بين الحكومة والقطاع
الخاص.

ويُنقل هذا الكتاب إلى المكتبات الوطنية
المصنوع في عهد أحمد باشا من المصنوع
العثماني خاصة لطبقات (١٧٦٠-١٧٦٠) يلقى الضوء
على المصنوع من حيث تاريخه، وأثره في
تاريخ المصنوع وهو يرمز إلى تاريخه
تاريخ المصنوع

[illegible]

بروزي الكافي في عشرة ايام
الطبعة الاولى من الطبعة الاولى

في حق د. هادي شفيق وهو
مستشار في جامعة بابل في الهندسة والحفر
النفطي ع. ٢٨ د. هادي عبد الله
البيضاوي - أستاذ في قسم
النفط في جامعة بابل
النفط في جامعة بابل

الغناء على هذه الترويس في نصه القديم للإجابة عن
سؤالين الأولين: لماذا الترويس؟ بعض النقاط الرئيسية
الترويس هنا التمهيد إلى ما يلي: لماذا الترويس؟
الغناء على هذه الترويس في نصه القديم

١ - منظمة الصنوبر البيضاء العالمية
والمنظمات التي يمدونها من الإحصائيات التي يجب أن
تظهر الاهتمام بخلق فرصتها في مجال البحث العلمي

٧ - القاهرة - مع بعد المدة تكبر على نسبة
الترتبية أكثر من غيرها على إس من سوسوية

٣. نظروا علم الصنيع التي يتحمس بها فكلوا
عصريا فبما سبب الذي يقوم في عقله على أصعد
فعله أو العكس

[illegible][illegible]

المضطرب الصريح جزأاً حيناً من رحمة المضطرب

في هذه المرحلة من التفكير، الفلسفة هي أكثر الاشكال
الطبيعية للمروية تنبر وتغلب وتشدع: الفلسفة
المروية كديرة ما تنبر الرغبة في أن تجعل من
يتألمون، يرضون لأشكال محزنة أخرى هبها
ظهرت فيها: في الأدب الأوروبي: وأيضاً الجود
من المروية وبطبيعة عامة ما يستره يتلوه جسد
التي آخر هو الأناجيل

وإن كان الكاتب يحرص على التمسك بالمسألة
المروية لوجود تلبية مشغولة في المراجع الصلبة
إلى بعد منه لآمر طوي حده يفرق من الفلاسفة
أن يتبع من دور الضيق بينهم فكرة الإنشغال على
الحد لآلات مسلمات المروية في مسطرة
الفرق من المثلث المسطحي في علم المروية

وتنهي آخر لآلات الكتاب بهتد المضطرب
إلى ما يلي من تلبية ومشكلات المسطوح في الفكر
المروية: مسطوح الإرادة الصلبة للمروية (في
1997-1998). فهو يمد يده بمسألة لولية جاء فيها
عن المسطوح مشكلات لا يمد لها في عالم
المروية سواء على مستوى الفكر المروية فكلاري
أو على مستوى التلويح: لا يمكن لنا أن نعرض
لأشكال المسطوح في علم المروية بصورة تنافراً
لأننا مجال هذه القضية ومن ثم نعرض طلب فيها
إلى من المسطوح واحد من حيث هو مسطوح الإرادة
الصلبة لتدوين جسد الإنشالات الذي لا يعرف هذا
المسطوح لم يرد المسألة الممكن للمروية من هذه
الإنشالات: فيكون شكلها يحرص على تلبية الإرادة
الجامعة هذه روى من خلال تلبية مسطوح الإرادة
التي وكيفية تلبية في كماله مع ذلك التي

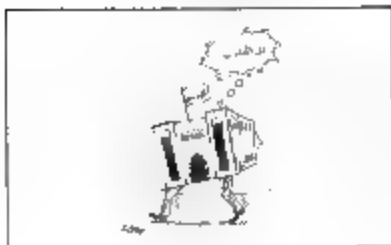
تتوزع بها لم يخلص إلى الإشكال الذي علقه الفلاسفة
لها بعد روى على أيدي فلاسفة الفرة أسئلة هبها
وبها تكون الفلاسفة خلق بين الإرادة العامة وسير يراة
المسلك على أساس أن المسلك يسل يراة الآلة أو
الإرادة الصلبة ومن هنا وجد هؤلاء الفلاسفة مسطوح
في تلبية المسلك أو حكم الفرة وكذلك سبب المسألة
المسلك المروية لفلسفة الفلاسفة روى يها على
أن يكون حراً وكيفية لها على الرغم من أنها تسمى
للمسألة غير الفرة والجسامة ومن ثم تعلق نظرية
الإرادة الصلبة لتدوين المسلك المسلك من هنا يمكن
الفلاسفة أن المسلك روى على الرغم من أنها تسمى
والمسألة قد حوت نظراً لتلبية الفلاسفة روى
الفلاسفة في هذه المرحلة من سيرة الفلاسفة

عد المثلث المسطحي الذي تدرجت له نظرية الإرادة
الصلبة بعد روى حوت هذه الفلاسفة مسطوحاً عن
المسألة حوت في هذه المرحلة من سيرة الفلاسفة
مستندة لأساسي الفلاسفة والمسألة الفلاسفة وهو مسطوح
جميع كل الفلاسفة من المسألة لتلبية التي لا تنافراً
أو حتى لتلبية، ولكن الفلاسفة قد تنافراً أن مثال هذه
فلاسفة الفلاسفة من المثلث المسطوح للإرادة
الصلبة لم تدرج إلى إشكالية أصلي حوت الفكر
المروية الإسلامي على حد تلبية روى روى في
مسألة الفلاسفة الذي يفرق فيها في نهاية هذه المسألة
هو بعد الفلاسفة يمكن الاستشهاد على الإنسان؟ على
كيفية لتلبية، طرماً؟ الفلاسفة بعد كل ما روى في
المسألة الفلاسفة روى في هذه المرحلة من سيرة
المسألة الفلاسفة روى في هذه المرحلة من سيرة
المسألة الفلاسفة روى في هذه المرحلة من سيرة
المسألة الفلاسفة روى في هذه المرحلة من سيرة
المسألة الفلاسفة روى في هذه المرحلة من سيرة



طهم اسفند

الفرحان العربي ٢٥ - ٩٦٥

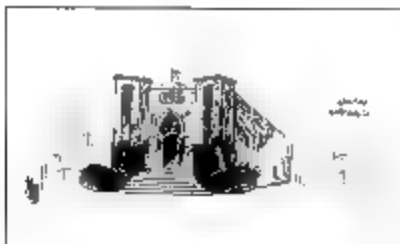


مستطیر جبر

بنام الوطن ٩٦٥



ملحم هادي
الزواج الغربي، ١٥ / ٩ / ١٩٨٨



بيار صاف
الضمان، ٤ / ٩ / ١٩٨٨



ملحم هادي
الطعام الغربي، ١٩ / ٩ / ١٩٨٨



محسن شاہین
جسٹس ۷ / ۹۹۸

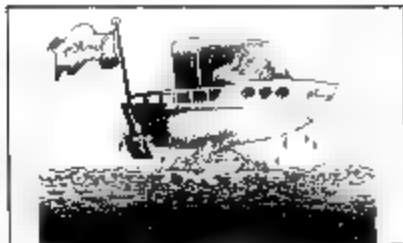


عبد السلام مکی
القلم ۹ / ۹۹۸



نعمت حسن
لنطاح للعربی ۹۹۸

عيد التأسيس مقدس
القدس ٢٠٠٩/٩



يوم التأسيس
القدس ٢٠٠٩



عيد التأسيس
القدس ٢٠٠٩





محمّد كحّاد
للنضال العربي، ٦٦ / ٩٩٨



محمّد كحّاد
للنضال العربي، ٦٧ / ٩٩٨

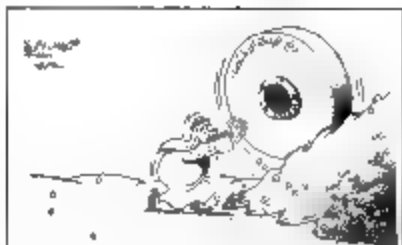


محمّد كحّاد
الأحرار، ٩٩٨

عصام خلقي
الرقعة ٦ ٢٠٠٤

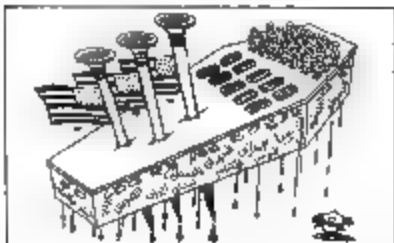


هبة سلام مكتوب
الرقعة ٦ ٢٠٠٤



هبة السلام مكتوب
الرقعة ٢٧ ٢٠٠٤





حسبي الناصر

القصص العربي ٩٠٨/٨



مأمون مأمون

القصص العربي ٩٩٨/٧٠

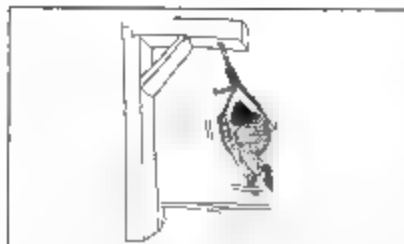


مأمون مأمون

القصص العربي ٩٩٨/٧٠



ما كان له أن يرى ما كان عليه
الخطاط المغربي ١٩٨٠ ١/٢



معد خلدو
السنيني ١٩٨٠



معد خلدو
السنيني ٢ ١٩٨٠



سعد حجازي
٩٨

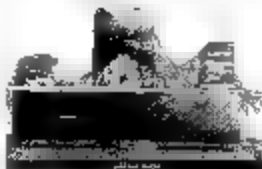


سعد حجازي
٩٩



سعد حجازي
١٠٠

الوقت كالسيف إن لم



سنة حداثي
تحتل شهر ٧

٩٤



سنة ما جاز
السنين

٩٩٤



سنة حادي
السنين

٩٩٤

٩٩٤

بيـان

يعلن المركز اللبناني للدراسات عن بدء استقبال طلبات مشروع برنامج بحوث الشرق الأوسط (MERC) الذي يقدم المنح إلى الباحثين في البلدان العربية وتركيا، الذين يرغبون في إعداد دراسات في مجالات العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي قضايا التنمية والعلاقات الدولية وغيرها من مجالات العلوم الإنسانية.

يهدف برنامج بحوث الشرق الأوسط (MERC) إلى تشجيع البحث العلمي في المجالات المذكورة أعلاه ، وذلك عن طريق توفير المنح المالية للباحثين الذين تتوفر في مشاريع أبحاثهم الشروط العلمية والمنهجية المطلوبة.

ويهدف المركز للباحثين الذين يرغبون في الحصول على منح لأبحاثهم تقدم طلباتهم إلى المركز في مهلة أقصاها ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ للفترة الحالية أو أقصاها ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ للفترة التالية.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمركز اللبناني للدراسات في بيروت على الأرقام التالية:

تلفون: ٩٦١ - ١ - ٤٩٠٥٦٦

٩٦١ - ١ - ٢٩٠٥٦٦

فاكس: ٩٦١ - ١ - ٦٠١٧٨٧

بريد إلكتروني: E-mail: merc@lcps.org.lb

General Supervisor : *Paul Salem*

Editor : *Fatma Abi Saab*

Responsible Director : *Habbouba Issaag*

Abaad

A Quarterly Journal of Lebanese and Arab Studies

Abaad- No. 8, October 1998

CONTENTS

■ Editorial

Environmental Challenges of the New Edge	Paul Salem	4
--	------------	---

■ Themes

The Role of Fertilizers and Pesticides in the Pollution of the Environment and Foods in Lebanon	Hani Knekar	8
Dried and Canned Food in Nutrition and their Impact on Health	Rajie Tawoun	17
The Spread of Quarrying and its Impact on the Environment	Hany Abou Fadel	23
The Destruction of Lebanon's Patrimony	Jad Tebat	32
The Environment and Reconstruction	Kamal Feghali	39
The Role of Civil Associations in the Protection of the Environment	Spady Hamade	47
Environmentalism and the New Educational Curriculum	Moustapha Jughli	51
The Exploitation of Nature Reserves in Lebanon: How to Improve and Expand them	Pegoud Abu Eccadine	60
The Role of the State, Semi Institutions, and Municipalities in Environmental Protection	Hyan Matar	65
The Role of the Ministry of Environment in Environmental Management	Ah Mahboub	69
Requirements and Perspectives of Environmental Management	Abdallah Douk and Haniela Hajar	80
Perspectives and Opportunities of Energy Recycling in Lebanon	Riad Chedid	87
Towards the Development of the Conditions for Sustainable Development in Lebanon	Mahmoud Khreij	99
The Role of Architecture and Urbanism in the protection of Patrimony and Environment	Aur Jaleel	109
Developing an Urban Plan to Protect the Environment	Aziza Slim	117
Developing Laws to Protect the Environment	Abdelhak Zakhia	127
Recommendations	LCPS	134

■ Studies

Arab Civil Society under Pressure: The Crisis of Unions in Egypt	Ahmed Teber	147
The Political Abuse of the Lebanese Syndicalist Movement	Jacques Kabbajeh	159
Transformation of the City: Beirut, Architects, Economy and Society	Marla Risk	173
The Arab and the Sustainability of Mediterranean	Fatma Abi Saab	186

■ Book Review

Political Violence in Egypt (Hassan Bakr)	Safah Ibrahim	204
The Problem of Linguistic Conversion (Youssef Zeidan et al.)	Ah Mahmoud Abdel Safah and Mahdiwoud Abdel Aziz Mahboub	211

■ Cartoons

215

«بنيان» مجلة علمية تعنى بالعلوم الإنسانية والعربية، وهي تصدر من المركز اللبناني للدراسات وهو مؤسسة خاصة لا تهدف إلى الربح، ويهدف بالأساس إلى بناء تصانيف وأبحاث اقتصادية واقتصادية في لبنان والعالم العربي.

تهدف «بنيان» إلى تطوير المساهمة الاقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية، وكل ما يتفرع من علوم الإنسانية المختلفة في لبنان والعالم العربي. لأنّ يمنع ذلك بحث هذه المجالات بمساعيها الإيجابية، وتعالجها في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستوى اللبناني والعربي، على أن تركز البحوث والدراسات للعدد لها على محاولة التباحث العلول والبدائل لتأزمات والاضطرابات الطبيعية.

تجري المراجعة في المجلة عبر أبواب رئيسية ثلاثة :

«باب المور» الذي يعالج موضوعه من خلال عدد من مقالات والأبحاث للتعلم، التي تتناول الموضوع من زوايا متعددة ومن وجهات نظر مختلفة. على أن يلتزم بالأسلوب العلمي للبحث على الأرقام والوثائق والتجارب والتحليل، ويراجع حجم المقال بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلمة.

«باب المراجعة» الذي تنشر مجلة فيه عدداً من الدراسات يكون موضوعها مستقلاً عن موضوع المور، ويجب أن تتوفر في الدراسة شروط البحث العلمي وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج. ويراجع حجم الدراسة بين ٥٠٠ و ٨٠٠ كلمة.

«باب المراجعة» حيث يقتصر أن يكون المراجعة يعرض مفسون للكتاب ومناقشته ونقده، مع محاولة تمهيد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. ويمكن أن تراوح المراجعة بين ٢٥٠٠ و ٤٠٠٠ كلمة.

تهدف المجلة لمساهمات جميع الكتاب والباحثين والفقراء العرب. على أن يتم الموضوع للعدد لتعبر ضمن اهتماماتها وشروط الأمانة له سبق نشره، أو هو معدّ للنشر. في مكان آخر. مستقلاً في دورية أو فصل في أحد للمكتب.

يجري إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على الامتثال للآتي :

للمركز اللبناني للدراسات

بناية الطيار

ص.ب. ٥٢٦٥ من الطي

بيروت - لبنان

